



مركز دراسات الوحدة العربية

# الأحزاب والحركات والتنظيمات القومية في الوطن العربي

محمد جمال باروت  
محمد سيد رضا  
محمد نجاتي طيارة  
مصطفى ثوير  
ممن بشور  
مفيد الزبيدي  
مليح الحموش  
يوسف مكبي

عبد الفتحي عماد  
علي بدوي  
علي محالطة  
عمار السمر  
فارس الشنتي  
قاري أحمد هيدر  
ماجد كيالي

لمحمد ملكي  
توفيق المصني  
حبيب عيسى  
هيدر ابراهيم علي  
رجال الناصر  
رحاب كحل  
شمس الدين الكيلاني  
عبد الفار شكر

إشراف: محمد جمال باروت



مركز دراسات الوحدة العربية

# الأحزاب والحركات والتنظيمات القومية في الوطن العربي

محمد جمال باروت  
محمد سيد رصاص  
محمد نجاتي طيارة  
مصطفى نويصر  
ممن بشور  
مفيد الزيدي  
منير الدمش  
يوسف مكي

عبد الفني عماد  
علي بدوان  
علي محافضة  
عمار السمر  
فارس أشتي  
قادري أحمد حيدر  
ماجد كيالي

امحمد مالكي  
توفيق المديني  
حبيب عيسى  
حيدر إبراهيم علي  
رجاء الناصر  
رحاب مكدل  
شمس الدين الكيلاني  
عبد الففار شكر

إشراف: محمد جمال باروت

**الأحزاب والحركات  
والتنظيمات القومية  
في الوطن العربي**





الفهرسة أثناء النشر - إعداد مركز دراسات الوحدة العربية  
الأحزاب والحركات والتنظيمات القومية في الوطن العربي/ امحمد مالكي . . . [وآخ.]؛  
إشراف محمد جمال باروت .

١١٥٢ ص .

ببليوغرافية: ص ١٠٦٧ - ١١٠٠ .

يشتمل على فهرس .

ISBN 978-9953-82-508-3

١ . الأحزاب السياسية - البلدان العربية . ٢ . القومية العربية . ٣ . حزب البعث العربي  
الاشتراكي . ٤ . حركة القوميين العرب . ٥ . الناصرية . أ . مالكي ، امحمد . ب . باروت ، محمد  
جمال (مشرف) .

324.256

العنوان بالإنكليزية

**Nationalist Parties, Movements and Organizations  
in the Arab World**

*Supervising Editor Muhammad Jamal Barut*

«الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة  
عن اتجاهات يتبناها مركز دراسات الوحدة العربية»

**مركز دراسات الوحدة العربية**

بناية «بيت النهضة»، شارع البصرة، ص . ب : ٦٠٠١ - ١١٣  
الحمراء - بيروت ٢٤٠٧ ٢٠٣٤ - لبنان  
تلفون : ٧٥٠٠٨٤ - ٧٥٠٠٨٥ - ٧٥٠٠٨٦ - ٧٥٠٠٨٧ (٩٦١١+)   
برقياً : «مرعبي» - بيروت - فاكس : ٧٥٠٠٨٨ (٩٦١١+)   
e-mail: info@caus.org.lb  
Web Site: http://www.caus.org.lb

---

حقوق الطبع والنشر والتوزيع محفوظة للمركز

الطبعة الأولى: بيروت، نيسان/أبريل ٢٠١٢

## المحتويات

خلاصة الكتاب .....	١١
المشاركون .....	٢١

### القسم الأول

#### المقدمات السياسية والتنظيمية للعمل القومي

الفصل الأول	: مقدمات العمل القومي العربي الجمعياتية .....	٢٧
١ - مقدمات العمل القومي العربي الجمعياتية .....	عمار السمر	٢٧

### القسم الثاني

#### خريطة الحركات القومية العربية الأم

الفصل الثاني	: حزب البعث العربي الاشتراكي وتنظيمه القومي (فروعه أو منظماته في الأقطار) .....	٧٣
٢ - حزب البعث العربي الاشتراكي (الحلقات الأولى - التأسيس - التحول إلى تنظيم قومي) .....	منير الحمش	٧٣
٣ - حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية (١٩٥٣ - ٢٠٠٥) .....	منير الحمش	٨٨
٤ - حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق .....	مفيد الزبيدي	١٧٦
٥ - تاريخ منظمات حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان .....	معن بشور	٢٠٨
٦ - منظمات حزب البعث العربي الاشتراكي في الأردن .....	علي محافظة	٢٢٢
٧ - منظمات حزب البعث العربي الاشتراكي في فلسطين .....	علي محافظة	٢٣٧
٨ - تاريخ منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي في مصر .....	عبد الغفار شكر	٢٤٨
٩ - حزب البعث العربي الاشتراكي في قطر الموريتاني (النشأة والمسار) .....	مصطفى نويسر	٢٥٢

- ١٠ - التيار القومي العربي في الجزائر :  
 البعث مثلاً (مقاربة تاريخية) ..... مصطفى نويسر ٢٦١
- ١١ - منظمات حزب البعث العربي الاشتراكي في تونس ..... توفيق المديني ٢٦٩
- ١٢ - حزب البعث العربي في السودان ..... حيدر إبراهيم علي ٢٨٣
- ١٣ - حزب البعث العربي الاشتراكي في العربية السعودية ..... يوسف مكي ٢٩١
- ١٤ - حزب البعث العربي الاشتراكي في الخليج العربي ..... يوسف مكي ٣٠٢
- ١٥ - حزب البعث العربي الاشتراكي في اليمن  
 النشأة والتطور والمصائر ..... قادري أحمد حيدر ٣١٣

### الفصل الثالث

- : حركة القوميين العرب ..... ٣٤٩
- ١٦ - حركة القوميين العرب (الإقليم السوري) ..... شمس الدين الكيلاني ٣٤٩
- ١٧ - حركة القوميين العرب في لبنان ..... توفيق المديني ٣٧٢
- ١٨ - حركة القوميين العرب في العراق ..... مفيد الزبيدي ٣٩١
- ١٩ - حركة القوميين العرب في فلسطين والأردن ..... توفيق المديني ٤٠٦
- ٢٠ - حركة القوميين العرب في اليمن :  
 النشأة والتطور والمصائر ..... قادري أحمد حيدر ٤٤٤
- ٢١ - حركة القوميين العرب في الخليج والجزيرة العربية ..... يوسف مكي ٤٦٧

### الفصل الرابع

- : الناصرية ..... ٤٨٧
- ٢٢ - الناصرية وتنظيماتها السياسية في مصر ..... عبد الغفار شكر ٤٨٧
- ٢٣ - المنظمات الناصرية في السودان ..... حيدر إبراهيم علي ٥٢٤
- ٢٤ - حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي ..... رجاء الناصر ٥٣٢
- ٢٥ - أنصار الطليعة العربية :  
 الميلاد، الأهداف، العوائق ..... حبيب عيسى ٥٤١
- ٢٦ - الطليعة العربية - التنظيم الشعبي الناصري ..... رجاء الناصر ٥٥٩
- ٢٧ - الحركات الناصرية في لبنان :  
 إشكاليات التعدد والانقسام والتحول ..... عبد الغني عماد ٥٧٠
- ٢٨ - التنظيم الناصري في العراق ..... مفيد الزبيدي ٥٩٥

- ٢٩ - الناصرية في الأردن وفلسطين ..... علي محافظة ٦١٦
- ٣٠ - المنظمات الناصرية في ليبيا ..... توفيق المديني ٦٣٥
- ٣١ - المنظمات الناصرية في تونس وموريتانيا ..... توفيق المديني ٦٤٣
- ٣٢ - الحركة الناصرية في اليمن ..... رجاء الناصر ٦٦١
- ٣٣ - الحركة الناصرية في العربية السعودية ..... يوسف مكي ٦٧٢

### القسم الثالث

#### القضايا القومية العربية

#### في فكر وممارسات التيارات السياسية الوطنية

- الفصل الخامس : الاتجاهات العروبية والقومية للأحزاب والحركات الوطنية
- في الهلال الخصيب ..... ٦٨٣
- ٣٤ - الاتجاهات العروبية للأحزاب الوطنية في العراق  
(حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي) ..... مفيد الزبيدي ٦٨٣
- ٣٥ - الاتجاهات العروبية والقومية في الأحزاب الوطنية السورية ..... عمار السمر ٧٠٦
- ٣٦ - الاتجاهات العروبية والقومية في لبنان ..... عبد الغني عماد ٧٣٤
- ٣٧ - الاتجاهات العروبية والقومية للأحزاب والحركات الوطنية  
في فلسطين ..... علي محافظة ٧٥٨
- ٣٨ - الاتجاهات العروبية والقومية للأحزاب الوطنية الأردنية ..... علي محافظة ٧٧٠
- ٣٩ - الجوانب القومية والعروبية في حركة «فتح» ..... ماجد كيالي ٧٧٩

- الفصل السادس : الاتجاهات العروبية والقومية في الأحزاب الوطنية في وادي النيل ..... ٧٨٣
- ٤٠ - الاتجاهات العروبية والقومية في الأحزاب الوطنية في مصر ..... عبد الغفار شكر ٧٨٣
- ٤١ - الاتجاهات العروبية والقومية في الأحزاب الوطنية السودانية ... حيدر إبراهيم علي ٧٩٤

#### الفصل السابع : الاتجاهات العروبية والقومية في الأحزاب الوطنية

- في الخليج والجزيرة العربية ..... ٧٩٩
- ٤٢ - رابطة أبناء الجنوب العربي :  
النشأة، المسار، والمصائر ..... قادري أحمد حيدر ٧٩٩

الفصل الثامن	: الاتجاهات العروبية والقومية في الأحزاب الوطنية
٨٣٧	في المغرب العربي الكبير .....
٤٣ -	الاتجاهات العروبية والقومية في الأحزاب الوطنية الاستقلالية
٨٣٧	في المغرب العربي ..... امحمد مالكي

## القسم الرابع

### المنظمات والاتحادات والمؤتمرات القومية الشعبية العربية

الفصل التاسع	: الاتحادات والمؤتمرات
٨٥٩	.....
٤٤ -	الاتحادات العربية ..... عبد الغفار شكر
٤٥ -	تاريخ المؤتمرات القومية
	المؤتمر القومي العربي والمؤتمر القومي - الإسلامي
٨٩٨	والمؤتمر العام للأحزاب العربية ..... رحاب مكحل

## القسم الخامس

### اتجاهات المسألة القومية في تجارب اليسار العربي

#### (أحزاب شيوعية ويسار جديد)

الفصل العاشر	: المسألة القومية العربية في برامج الأحزاب الشيوعية وممارساتها
٩٢٥	.....
٤٦ -	المسألة القومية العربية في برامج الأحزاب الشيوعية وممارساتها
٩٢٥	(منظومة الأحزاب المُسَفَّيَّة) ..... محمد سيد رصاص
الفصل الحادي عشر	: اتجاهات المسألة القومية وموقعها في تجربة اليسار الجديد
٩٦١	.....
٤٧ -	الاتجاهات القومية في جبهات وأحزاب من فلسطين والأردن ..... علي سعيد بدوان
٤٨ -	اليسار الجديد في لبنان ..... فارس آشتي
٩٧٥	.....
٤٩ -	من رابطة العمل الشيوعي إلى حزب العمل الشيوعي في سورية
٩٧٩	حزب العمال الثوري العربي، اتحاد الشغيلة ..... محمد نجاتي طيارة
٥٠ -	الأحزاب اليسارية الجديدة في مصر
٩٨٣	اتجاهات المسألة القومية في تجارب اليسار العربي ..... عبد الغفار شكر
٥١ -	المسألة القومية العربية لدى أحزاب اليسار الجديد،
٩٨٧	في العراق ..... محمد سيد رصاص

٥٢ - التنظيم السياسي الموحد للجهة القومية في جنوب اليمن	
رحلة صعبة باتجاه الحزب الطليعي أو التنظيم السياسي الموحد ... قادري أحمد حيدر	٩٩٢
٥٣ - الجهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل .....	١٠١٦
٥٤ - حزب العمال الجزائري .....	١٠٤٥
٥٥ - منظمات اليسار الجديد في المغرب العربي .....	١٠٤٨
المراجع .....	١٠٦٧
فهرس .....	١١٠١



## خلاصة الكتاب

### - ١ -

على الرغم من ضخامة المكتبة التاريخية القومية العربية نسبياً، فإنه لم تصدر سوى أعمال تاريخية قليلة بمعنى «الإيستوغرافيا» التاريخية، أو تاريخ التاريخ، أو تدوين التاريخ في مجال دراستها الشاملة. ويشهد هذا الضعف النسبي في حال دراسة الحركات والأحزاب القومية العربية التي شكلت مؤسسات الحركة العربية الحديثة، وهياكلها التنظيمية والتعبوية والقيادية. وباستثناء تاريخ الحركات والأحزاب القومية العربية الذي أصدره (المركز العربي للدراسات الاستراتيجية - ١٩٩٩) بدمشق تكاد المكتبة التاريخية القومية العربية أن تخلو من هذا النوع من العمل.

لقد حدثت تغيرات جوهرية في العقد الأخير تدفع إلى تدوين التاريخ الأساسي لهذه الحركات، بما يكمل الجهود العلمية السابقة التي بذلت في هذا المضمار. ويقابل ذلك وفرة أكبر في مجال دراسات الحالات أو التواريخ الجزئية لهذا الحزب أو ذاك. وتقع بين ثلاثة أصناف كبيرة، هي الصنف الأكاديمي المدرسي «العلمي» الذي يراعي بشكل مركزي المعايير المدرسية الأكاديمية، وهو تقليد عريق ومعقد في تاريخ ما كان يسمى بدراسات الشرق، ثم بدراسات الشرق الأوسط المعاصر؛ والصنف الأيديولوجي المعياري الذي ارتبط بإنتاج تلك الأحزاب نفسها لتاريخها؛ والصنف السياسي الذي اهتم بالحركة القومية العربية وأحزابها في ضوء منظورات سياسية معمقة لتقدير المواقف والسياسات بهدف خدمة سياسات معينة.

يحاول هذا الكتاب أن يسد هذه الثغرة في دراسات الحركة القومية العربية الحديثة، بأن يدرس تلك الحركة بشكل شامل على المستوى القومي العربي من خلال شكل الحركات والأحزاب التي أطرت تلك الحركة، وفي ذلك ينتمي هذا المساق البحثي بمعناه الضيق إلى مساق تاريخ الأحزاب السياسية في علم السياسة، التي هي مثل كل علم يتضمن تاريخ اختصاصها. وبفعل تعقد ظاهرة الحزب السياسي في تجارب الدول النامية عموماً، وفي الوطن العربي خصوصاً، بالنسبة إلى نظيرها في الدول الغربية، وامتزاج ظاهرة الحركة الاجتماعية في الوطن العربي مع ظاهرة الحركة الحزبية، فإن هذا المساق وإن انحصر في تاريخ الأحزاب والحركات، يتأسس على خلفية شاملة في فهم تشكل وتطور التاريخ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي والجيو - سياسي الوطني والقومي للوطن العربي. وهو ما يفرض مقاربات مركبة تصب في إطار التعامل مع العلوم الاجتماعية كوحدة متكاملة.

يبحث هذا الكتاب أساساً في التاريخ السياسي للحركات والأحزاب، لكنه يفتح في إطار بحثه على مقارنة العلوم الاجتماعية كوحدة متكاملة. ويسعى كاستراتيجية له إلى سد ما يراه من نقص في تقديم إيستوغرافيا تاريخية، أو مدونة تاريخية لهذا التاريخ، يستفيد من الدراسات الجزئية كافة، ويعيد تقديمها في فضاء تنجلي فيه عملية تطور الحركات القومية العربية الكبرى في «مراكزها» و«أطرافها»، بوصفها ترمز أيضاً إلى فضاءات كبرى، وعلى مدى زمني



أو تاريخي طويل يسمح ببناء تاريخ الحركة العربية من خلال منهجية التاريخ الطويل المدى. ولقد تبني في ضوء تطور الحركات والأحزاب القومية العربية المفهوم الديناميكي المعقد للظاهرة الحزبية القومية العربية، بوصفها ظاهرة دينامية تقوم على الوحدة والانقسام، التكامل والصراع على مختلف المستويات. وفي المحصلة عكست هذه الأحزاب والحركات ما هو في حال الأمة من ديناميات وحدة وانقسام، وهي ترتد بدورها إلى اشتغال هذه الديناميات في التاريخ الاجتماعي العربي نفسه. فتنتمي هذه الحركات إلى نوع الحركات التغييرية الشاملة التي تنظر إلى عملية التغيير في منظور قومي شامل، فتقوم أوليتها على مفهوم الأمة، وترجمة المعادل السياسي الدولي بقيام دولة عربية واحدة، وترجمة أداتها الإنجازية بمنظمة قومية أو اتحاد منظمات قومية شاملة تعمل من أجل تحقيق ذلك الهدف الأسمى والأعلى المتمثل بالوحدة العربية. وكما هو الحال في تواريخ الحركات القومية الأخرى، فإن مفهوم الأمة لم يكن معطى جاهزاً بقدر ما خضع إلى عملية تطور وتكون يشكل مفهوم الهوية عصبها الأساسي. وفي ذلك تشترك الحركات القومية العربية مع الحركات القومية التي نهضت في العالم العثماني بمحاولة تكوينها مفهوم الهوية القومية، وما يميزها من الهويات القومية الأخرى. وتشكل هذه الهوية محور الانتماء أو تعريف الأنا القومية - الحضارية.

لا يقدم هذا الكتاب نظريات، أو توجهات معيارية، أو انحيازاً لحركة بعينها على حساب حركة أخرى، بل يقدم فقط ما يتعلق بمساقه من نشأة الأحزاب والحركات القومية العربية بوصفها الإطار المؤسسي للحركة العربية الحديثة، مقدماً أحد أساسات معرفة التاريخ الشامل أو الطويل المدى المرجعية التي لا غنى عنها لمؤرخ التاريخ الطويل المدى. وهو ليس معنياً بدراسة هذه الحركة إلا عبر ما يتعلق بمساقه، وهو مساق شكلها المؤسسي الحزبي أو الحركي، لكن بوصفه يحنزل دينامية الظاهرة الاجتماعية الكبرى في تواريخ الشعوب والأمم التي تتحول من مرحلة تاريخية معينة إلى مرحلة تاريخية جديدة. ويقع هذا الكتاب بصورة أدق في مسار تاريخ الأحزاب والحركات القومية العربية، في نشأتها وتطورها ومآلاتها.

## - ٢ -

يتألف هذا الكتاب من خمسة أقسام متكاملة، راعت المقاربتين الزمانية والتعاقبية للأحزاب والحركات والتنظيمات القومية في وقت واحد، كما تبدو في منظور التحقيب الطويل المدى الذي يمتد على فترة زمنية تزيد على قرنٍ ونيف، ويشكل القرن العشرون ثقلها الزمني. ويمكن تحديد رؤوس هذه الأقسام بالشكل التالي: الأول، يبحث في المقدمات السياسية والتنظيمية للعمل القومي، ويمكن وصفه بالطور الجمعياتي، والثاني، يبحث في خريطة الحركات القومية العربية الأم على المستويين الكلي والتفصيلي. في ثلاثة فصول هي: حزب البعث العربي الاشتراكي وتنظيمه القومي (فروعه أو منظماته في الأقطار)، وحركة القوميين العرب، والتنظيمات الناصرية. أما القسم الثالث فيبحث في القضايا القومية العربية في فكر وممارسات التيارات السياسية الوطنية حسب الأقاليم الكبرى للوطن العربي، في أربعة فصول هي: الاتجاهات العروبية والقومية للأحزاب والحركات الوطنية في الهلال الخصيب، ووادي النيل، والمغرب العربي الكبير، والخليج والجزيرة العربية الطبيعية بما فيها اليمن. بينما يبحث القسم الرابع المنظمات والاتحادات والمؤتمرات القومية الشعبية العربية، في فصلين هما الاتحادات والمؤتمرات. أما القسم الخامس فيبحث اتجاهات المسألة القومية في تجارب اليسار العربي (أحزاب شيوعية ويسار جديد).

ويشير المخطط الأساسي للكتاب إلى السمات التالية: الانتشار القومي الشامل، والتفاعل بين الوطني والقومي، وتأثر كافة الأحزاب العربية، سواء أكانت قومية أم وطنية أم شيوعية ويسارية فيما بينها، بحيث إن المسألة القومية قد شكلت أحد أبرز أبعاد الأحزاب والمنظمات التي لا يمكن تصنيفها مدرسياً في إطار الأحزاب القومية العربية بالمعنى الإجرائي للحزب القومي الذي يتبناه هذا الكتاب.

يبحث القسم الأول في المقدمات السياسية والتنظيمية للعمل القومي العربي متمثلة في التشكل الجمعياتي في

القرن التاسع عشر، وهي مرحلة شهدتها معظم الحركات القومية في العالم العثماني الذي كانت معظم بقاع الوطن العربي تنضوي في إطاره. ففي هذه المرحلة دخلت السلطنة العثمانية بشكل متسارع في مرحلة التحول إلى نظام الدولة المركزية، وازداد ارتباطها مع السوق العالمية. وهي مرحلة «التنظيمات» التي تشكلت في إطارها نخب عربية عثمانية جديدة ترى الهوية العثمانية العامة عبر الهوية العربية، وتكوين الوعي بالانتماء إلى هذه الهوية على قاعدة الأفكار الأساسية للقومية الحديثة. ويقتصر هذا القسم بحكم طبيعته على دراسة النشوء والتطور الجمعياتي المنظم للعمل القومي العربي في إطار انعكاس التغيرات الكبرى التي طرأت على الإمبراطورية على العرب في الدولة العثمانية في مجال التكون الجمعياتي الجديد. ويشكل هذا الطور نوعاً من طور انتقالي من شكل حركة اليقظة اللغوية والثقافية والأدبية - الحضارية العربية التي أخذت شكل الجمعية الثقافية القومية إلى شكل المنظمة القومية السياسية الحديثة. وتكونت في هذا الطور عملية التحول من طرح الاستقلال العربي الثقافي ثم الإداري في إطار الدولة العثمانية إلى طرح الاستقلال السياسي القومي العربي الشامل، والعمل على تكوين أول دولة عربية مستقلة تحمل اسم العرب في التاريخ. فيكون هذا الطور هو الطور الانتقالي من شكل الجمعية الثقافية القومية التي تقترب من جمعيات الهوية إلى شكل المنظمة القومية السياسية. وإذا كانت الحركة العربية ممثلة بجمعية بيروت السرية (١٨٧٥) تسجل أولى إرهابات هذا التحول الكبير، فإن تطور هذه الإرهابات إلى شكل المنظمة القومية السياسية الحديثة لن يأخذ مده إلا بعد قيام الانقلاب الدستوري العثماني (١٩٠٨) في تركيا الذي سيفتح صفحة صراع جديد بين التيار المركزي الطوراني (الاتحادي) والتيار اللامركزي للحركات القومية العثمانية غير التركية. وقد آلت محصلة الصراع بين الاتجاهين إلى سيطرة التيار «الاتحادي» الدججي والصهري على سلطة الدولة العثمانية، بحيث غدت عثمانية بالاسم، وطورانية تتركية بالفعل، تحتذي نموذج الدولة - الأمة الدججي لكافة شعوب ما تبقى من الإمبراطورية العثمانية، وهي بدرجة أساسية العرب والأتراك بعد انفصال ما تبقى من الدول البلقانية العثمانية عن الدولة العثمانية. إن التحول من دينامية الاستقلال في الإطار الاتحادي العثماني إلى دينامية الاستقلال القومي السياسي الشامل هو من طبائع حركة القوميات في العالم الإمبراطوري العثماني. لكن ما عجل به، ورفع من وتأثره هو سياسة التتريك العثمانية الطورانية التي كان وقعها الأكبر على العرب بشكل خاص، في مرحلة انجراف الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى، وفرضها مركزية شديدة إدارية وعسكرية وقومية على الولايات العربية، وتعليقها بعض رجال الحركة العربية على أعواد المشانق في كل من بيروت ودمشق. وبذلك غدا للحركة العربية بوصفها حركة الأمة العربية شهداءها، وهو ما يعرف حتى يومنا بعيد الشهداء. وأخذ التطور بعد هذا المفصل الدامي في العلاقة العربية - التركية شكلاً سريعاً من التخلي عن الاستقلال العربي في إطار الرابطة العثمانية إلى طرح الاستقلال العربي الشامل، وتفجير «الثورة العربية الكبرى»، بهدف بناء دولة عربية مستقلة، لم تعيش إلا سنوات قصيرة، حيث خضع الوطن العربي ومشرقه الكبير بشكل خاص إلى سياسات الانتداب نصف الاستعمارية، والتجزئة بين القوى الاستعمارية المنتصرة، لتدخل الحركة العربية طوراً جديداً يتميز بالتشابك ما بين العمل لتحقيق الاستقلال الوطني وتحقيق التكامل وأشكال الاتحاد والوحدة بين الدول العربية، وهو ما تمت ترجمته بتشكيل منظمات قومية شاملة في تنظيمها لأكثر من قطر عربي.

ومن ناحية دراسة الأحزاب، تغطي المرحلة الجمعياتية بالمفهوم الذي كانت تحمله في زمنها فترة زمنية تمتد بشكل خاص من الربع الأخير من القرن التاسع عشر حتى ثلاثينياته التي تبرعت فيها بدايات التحول من الطور الجمعياتي إلى الطور الحزبي بمعناه اللاحق. وبدءاً من هذه النقطة يتبنى البحث مفهوماً إجرائياً للحركة القومية يقوم على اعتبار أن الحركة القومية هي كل حركة منظمة تعتبر أن هدفها هو تحقيق الوحدة العربية الشاملة «من المحيط إلى الخليج»، وتصدر سياساتها وأفكارها عن هذا الهدف والتطلع والإيمان بأن العرب يشكلون أمة مجزأة، تسعى إلى التحول من حال التجزئة والتفكك إلى حال الوحدة والتكامل، ومن حالة التأخر التاريخي إلى حالة التقدم، ومن مخلفات العصر الاستعماري إلى عصر الاستقلال والوحدة، وسيطرة الأمة على مقدراتها ومصيرها. وتختلف في ذلك الحركة العربية من

زاوية تحديد ما هو المقصود بها وليس من الزاوية المعيارية عن الحركات القومية التوحيدية الإقليمية مثل الحركة السورية القومية الاجتماعية، وعن الحركات القومية الإثنية القطرية مثل الحركات الفرعونية والفينيقية.. إلخ، كما عن الحركات فوق القومية الإسلامية والشيوعية. وقد ساد الصراع المير بين الحركة العربية وهذه الحركات والاتجاهات، غير أن الوجه الآخر للصراع كشف في صفحات عديدة عن بروز بعد عروبي مهم في هذه الحركات، وهذا الجديد هو ما يعالجه الكتاب في أحد أقسامه التي سنشير إليها في هذه المقدمة.

يدرس الكتاب في هذا المجال، وفي ضوء مفهومه للحزب القومي العربي، وفي القسم الثاني منه الحركات القومية الكبرى - الأم للحركة القومية العربية الحديثة في طورها الثاني ما بعد الجمعياتي. ويتألف هذا القسم من ثلاثة فصول كبيرة، تتناول الحركات الأم تلك، وهي حزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب، والحركة الناصرية، على مستوى التشكل والتطور والامتداد التنظيمي القومي في الأقطار، والحضور السياسي والشعبي. وتتسم هذه الحركات الكبرى بالديناميكية والهيمنة، ديناميكية الصراع والتكامل، التفاعل والانقسام بين حركاتها الكبرى الثلاثة، وهذه الديناميكية تميز مرحلة الهيمنة الفكرية والسياسية والتنظيمية في تاريخ الحركات القومية كافة. كما تتميز بوصول بعضها إلى السلطة مشكّلة نوعاً من أقاليم - قاعدة للحركة العربية الشاملة.

يقدم هذا القسم «جريدة» بهذه الحركات. ويتبين من هذه «الجريدة» الموقع المركزي الذي احتلته القضية الفلسطينية، وزرع إسرائيل في المنطقة في تطور الحركة القومية العربية الحديثة على مختلف اتجاهاتها الكبرى الأم، وفي صياغة مفاهيمها وأفكارها وسياساتها في المعارضة أو السلطة، في سياق واقع جديد في العلاقات الدولية هو اندلاع الحرب الباردة، واندلاع الاستقطاب بين دول الشمال ودول الجنوب، وحركة تفكيك الاستعمار القديم، و تشابك عقد هذه الصراعات والاستقطابات في محاولة سيطرة الجبارين الكبارين في الحرب الباردة على الوطن العربي، وموقع إسرائيل في هذه الحرب. والتشابك الكبير بين نضال الحركة العربية من أجل الوحدة، ونضالها لتحقيق استقلال الشعوب العربية الخاضعة للاستعمار أو السيطرة الاستعمارية، بما في ذلك دعم نضال بعض الشعوب الأفريقية للتححرر، ومساهمة الأمة العربية في تشكيل التكتل الدولي الكبير لحركة عدم الانحياز في مواجهة الاستتباعين الأمريكي - الأوروبي والسوفيياتي لكافة الشعوب والدول إبان الحرب الباردة. ويقابل إنجاز الحركة العربية على صعيد العلاقات الدولية بالعمل كنوع من كيان موحد بمعنى ما على قاعدة التمايز والاستقلال النسبي عن طرفي الاستقطاب انقسامها الشديد بين الناصرية والبعثية، والذي أخذ أشكالا متوترة انتشرت في كافة الأقطار التي توجد فيها تنظيمات وحدوية ناصرية أو بعثية. ولما كانت هذه التنظيمات منتشرة في معظم بقاع الوطن العربي من المحيط إلى الخليج كمنظمات و/أو على الأقل كتيارات واتجاهات فإن آثار هذا الصراع قد انعكس على الجسم الشعبي للحركة العربية في صورة صراع وانقسام استنزف طاقات الحركة العربية. وأعاد هذا الانقسام نفسه بشكل مدمر في عجز حزب قومي وصل إلى السلطة في كل من سورية والعراق على استعادة وحدته، وتحقيق وحدة القطرين، أو تحقيق التكامل المؤسسي فيما بينهما على الأقل. لقد كان لهذه الصراعات والانقسامات الاستقطابية آثارها السلبية الكبيرة والمدمرة في القضية المركزية لهذه الحركة، وهي الوحدة والاستقلال والتنمية وتحرير فلسطين. ويختص هذا القسم ببيان أثر ذلك في البنية التنظيمية والحركية السياسية لهذه الحركات، وتأثير ذلك في سلوكها السياسي بكل ما فيه من خيبات وإنجازات.

يقدم هذا القسم في المحصلة نوعاً من «جريدة» تاريخية وصفية وتاريخية وسياسية وفكرية وتحليلية مرجعية مركبة تفيد كافة اختصاصات العلوم الاجتماعية والسياسية في النظر إلى تاريخ الحركة العربية الحديثة. ويفيد التواريخ الوطنية للأقطار العربية وأقاليمها الأربعة الكبرى (المشرق العربي، وادي النيل، المغرب العربي، الخليج والجزيرة العربية)، في التعرف على جوانب مهمشة وغير مدروسة بشكل كافٍ في تطور هذه التواريخ، بحكم ما عاناه تأريخ العمل القومي

العربي من تركيز على مركزية مشرقية، على حساب النشاط الموار والفعال للمنظمات القومية العربية في الأقطار والأقاليم العربية الأخرى.

وتستمد هذه «الجرّدة» أهميتها من دخول العمل القومي العربي المنظم على مستوى حركاته الأم الكبيرة والشاملة خصوصاً، والحركة العربية عموماً، في مرحلة جديدة إثر الاحتلال الأمريكي للعراق، وما جرى بعده من تحولات لما تزل جارية، يحاول المشروع القومي النهضوي الحضاري للحركة القومية العربية الحديثة الذي تبناه مركز دراسات الوحدة العربية أن يبلور آفاقها الأساسية في تأسيس القومية على الديمقراطية، وتأسيس الديمقراطية على القومية، بما يعنيه ذلك من استعادة الأمة سيطرتها على مصيرها في أقطار الوطن العربي وأقاليمه كافة، وتحديد الأشكال المؤسسية لتفاعلها ونهوضها وتكاملها في عالم متغير. وتشتمل هذه «الجرّدة» لأول مرة على الجمع في كتاب واحد لتاريخ التنظيمات القومية للحركات القومية - الأم على مستوى المنظمات القومية في الأقطار.

يركّز القسم الثالث على استجلاء القضايا القومية العربية في فكر وممارسات التيارات السياسية الوطنية. ويقصد بالتيارات الوطنية وما تشتمل عليه من قوى وحركات وأحزاب تلك الأحزاب والهيئات والحركات التي تشكلت على خلفية النضال من أجل الاستقلال الوطني، في الأقطار العربية المستعمرة ونصف المستعمرة، والتي بلغت ذروتها في مرحلة تفكيك الاستعمار في الأربعينيات وحتى أواخر الستينيات من القرن المنصرم. وينطلق هذا القسم من أن حركات الاستقلال الوطني قد تطورت، وأخذت مداها الكامل مع قوة الحركة العربية، وتأثيرها القومي الشامل، وعمل هذه الحركة بشتى الطرق المباشرة وغير المباشرة لتحرير أقطار الوطن العربي من الاحتلال والاستعمار والسيطرة الاستعمارية. وتشهد هذه المرحلة من تطور الحركة العربية عملية طرد القوى الاستعمارية القديمة الفرنسية والبريطانية والإيطالية من الوطن العربي، ولعبت فيها النظم القومية العربية في كل من مصر وسورية والعراق بشكل خاص - ويقصد بالنظم القومية هنا التي تتبنى أيديولوجيا قومية عربية توحيدية شاملة - دوراً كبيراً في احتضان تلك الحركات الوطنية التحررية، ودعمها، وتعزيز نضالها لتحقيق الاستقلال الوطني الكامل. ومن هنا تميزت حركة الاستقلالات الوطنية العربية بقوة ارتباطها مع الحركة العربية. ولهذا كان من الطبيعي أن يبرز البعد العربي في تلك الأحزاب الوطنية، التي وصلت فيما بعد إلى السلطة بعد الاستقلال. بل إن بعض الحركات القومية العربية هي التي قادت عملية النضال الوطني التحرري من أجل الاستقلال، كما في الشطر الجنوبي السابق من اليمن، وكما في جعل الثورة الجزائرية ثورة العرب كلهم شعباً وأنظمةً للتحرر من الاستعمار الفرنسي، وكما في الكفاح لتحرير سلطنة عمان من السيطرة البريطانية، الأمر الذي أثر في تعجيل البريطانيين لإعادة ترتيب أشكال حضورهم وتواجدهم في المنطقة، وقبول تشكل دول مستقلة فيها. وفي المناطق العربية التي كانت تعاني تخلفاً اجتماعياً وثقافياً اضطلعت الحركة العربية بوظائف حركات الحداثة من خلال حركات المنتديات والتجمعات الثقافية ونشر الوعي والمعارف وقيم المواطنة، ولاسيما في بلدان الخليج والجزيرة العربية الطبيعية. فلقد كان المثقف الفاعل يساوي غالباً صفة مثقف قومي في هذه البلدان.

ويمثل هذا الدور الذي اضطلعت به الحركة العربية جزءاً من طبيعة الحركة القومية كحركة حداثّة بوصفها تطرح نموذج المجتمع المتكامل اجتماعياً أو قومياً في وحدة عليا تتخطى الانتماءات الخصوصية ما قبل القومية. ويلحظ هذا القسم أن ضعف تلك الروابط أو ضعف دورها في تشكيل محاور التجمع والانتماء قد ترافق مع صعود الحركة العربية، وأن بروزها وهيمتها قد ارتبط بتراجع تلك الحركة، وتحولها من مرحلة الهيمنة إلى مرحلة الانحسار أو الانكفاء في هذا الطور التاريخي الحرج من تاريخ الأمة. كما يتمثل البعد الحديث الآخر في النضالات الوطنية للحركة العربية في تحول الحركة العربية إلى حركة شعبية من خلال حركات النقابات والاتحادات العمالية والطلابية في كل قطر، أو ما يمكن أن يقع اليوم في ضوء مفهوم مرن في فضاء المجتمع المدني الحديث بروابطه الأفقية التي تتخطى الروابط الخصوصية والطوائفية والقبلية، وبارتباطه بالشأن العام. وبهذا المعنى يبرز هذا القسم تنظيمات

الحركة العربية بوصفها تنظيمات حديثة وعصرنة وطنية في بناء المجال الوطني الجديد للمواطنة، في ضوء تصور أشمل لوحدة الأمة.

ويركز البحث تبعاً لموضوعه على البعد القومي في مناهج هذه الأحزاب الوطنية ومفاهيمها وسياساتها، ومحاولة رؤيته في إطار وحدة عربية شاملة تستجيب لحقائق اللغة والجغرافية والتاريخ والهوية والمصالح. ويتبنى البحث في هذا السياق مفهوم الاتجاهات العروبية لوصف الجانب القومي في مناهج هذه الأحزاب وسياساتها، التي تقدّم مثلاً تاريخياً مبهرًا ولملموساً عن كيفية تفاعل الوطني مع القومي، كما تشير في منظور آخر إلى عدم التعارض المبدئي بين الوطني والقومي، بل وضع الوطني في إطار تكاملي أشمل هو إطار الوحدة العربية، بقدر ما تشير إلى معضلات هذه العلاقة في ظل تأسس الدول القطرية أو الوطنية. وتفيد «الجردة» التاريخية هنا في إعادة تأسيس هذه العلاقة بين الوطني والقومي في المنظورات الجديدة للتكامل القومي الشامل القائم على الوحدة والتنوع، وإلغاء علاقة النفي والتوتر بين الوطني والقومي. وبسبب خصوصية هذا القسم فإن البحث اعتمد دراسة الاتجاهات العروبية والقومية في الأحزاب الوطنية العربية وفق تصنيف الحزم للأقاليم الكبرى الأربعة في الوطن العربي، وهي وادي النيل والمغرب العربي الكبير والمشرق العربي والخليج والجزيرة العربية. وهو ما يتفق مع حقيقة وضوح التطلع التكاملي الاتحادي والوحدوي لكل إقليم عربي مع نفسه في برامج هذه الأحزاب في إطار الرابطة العربية، التي تجعل من الدول الوطنية أو القطرية العربية بأجمعها دولاً عربية شقيقة، بحقائق تاريخها ودساتيرها معاً. وهذا التصنيف حسب الأقاليم الكبرى هو الأنسب لقراءة الاتجاهات العروبية والقومية والوحدوية والتكاملية عموماً في هذه الأحزاب. وقد تمثل أحد نواقص نظرية الحركة العربية للأمة والتكامل في ضعف قراءة هذا البعد الوطني العروبي الإقليمي والشامل، الذي ينظر إلى القطر كعنصر في رابطة أشمل إقليمية عربية وعربية شاملة. وناتج ذلك من الخصوصية المشرقية في نشأة الحركة العربية، وصياغة مفاهيمها وبلورتها، حيث أسقط واقع المشرق العربي المجزأ على الواقع المغاربي الذي ينظر فيه إلى ما ينفيه المشاركة تحت اسم الدولة القطرية بوصفه دولة وطنية. وفي مثل هذا الواقع المتنوع، فإن القومي يصدق على الحالة المشرقية العربية بمعنى المشرق العربي الكبير بما فيه إقليم الخليج والجزيرة بقدر ما يصدق العروبي على الحالة المغاربية بمعنى المغرب الكلاسيكي (المغرب، تونس، الجزائر) والمغرب الكبير أيضاً الذي يضم (المغرب، موريتانيا، تونس، الجزائر، ليبيا). وفي استخلاصات هذا القسم، فإن الحركة العربية أثرت تأثيراً كبيراً في تطور حركة الاستقلال الوطني في البلدان المغاربية، وانعكس هذا التأثير في بروز البعد العروبي في هذه الحركات الوطنية العروبية، وبذلك إذا ما تمتعت الحركة العربية بالهيمنة في المشرق العربي الكبير فإنها اتسمت بالتأثير في الجناح المغاربي للأمة العربية والوطن العربي. ويسمح هذا القسم بدراسة العلاقة بين القومي والقطري على أسس جديدة تنظر في رؤية الدولة القطرية أو الوطني كعنصر في تكامل أشمل، وتوجيه السياسات والاتجاهات صوب ذلك.

ويعتبر هذا القسم أول محاولة منهجية شاملة في المكتبة العربية لوضع «جردة» بالبعد العروبي والقومي العربي في الأحزاب الوطنية العربية. وهو جردة متكاملة بالبعد القومي والعروبي في هذه الأحزاب بقدر ما هو جردة في تاريخ الأحزاب الوطنية العربية. وتسمح هذه «الجردة» بتقديم قاعدة أساسية في قراءة التكامل بين القطري أو الوطني وبين القومي العربي الوحدوي أو الاتحادي أو التكاملي الشامل. وليس هذا البعد في حقيقته سوى انعكاس لطبيعة الموحّدات الكبرى بين بلدان الوطن العربي، التي تعتبر موحّداتها الحضارية والثقافية واللغوية أكثر وضوحاً وبداهة من موحّدات الاتحاد الأوروبي. ومع ذلك تمكنت الأمم الأوروبية وهي أمم - دول قومية من الاتحاد والتكامل، بينما ما زالت الأمة العربية، وهي مؤلفة من شعوب عربية في دول متعددة، ترتبط فيما بينها بموحّدات حضارية ولغوية وثقافية وجغرافية كبرى، وبمصالح كامنة كبرى، في طور التجزئة، بل وفي طور تفكيك الكيانات الوطنية إلى ما دونها من كيانات طوائفية وجهوية وقبلية.

يركز القسم الرابع على المنظمات والاتحادات والمؤتمرات القومية الشعبية العربية. ويقدم الفصل الأول من هذا القسم توصيفاً مكثفاً لظاهرة «الاتحادات العربية». فإذا كانت النقابات المهنية والعمالية والاتحادات الطلابية والمنظمات الشبابية والفلاحية القطرية هي أساس المجتمع المدني في كل قطر عربي، فإن الاتحادات العربية للنقابات المهنية والعمالية والاتحادات الطلابية والمنظمات الشبابية والفلاحية تشكل أساس المجتمع المدني العربي، وتعتبر أحد المظاهر الأساسية للعمل العربي المشترك، وهي تمهد بذلك لتوفير الشروط الضرورية لبناء الوحدة العربية من القاع بمشاركة شعبية واسعة النطاق. فالاتحادات العربية تعبئ في نشاطها العربي المشترك قطاعات اجتماعية واسعة تشمل المهنيين وهم عماد الطبقة الوسطى والعمال والفلاحين والمزارعين والطلاب والشباب، وتمارس نشاطها على الصعيد العربي بما يحقق مصالح هذه الفئات ومصالح الشعوب العربية ككل. يقدم الفصل جردة بهذه الاتحادات، وهي (اتحاد الشباب العربي، الاتحاد العام للصحفيين العرب، اتحاد الأطباء العرب، اتحاد المحامين العرب، اتحاد المهندسين العرب، اتحاد المهندسين الزراعيين العرب، الاتحاد العام لأطباء البيطريين العرب، الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب، الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، الاتحاد العام للطلبة العرب) وتشير عملية التوصيف إلى البعد القومي في هذه الاتحادات بوصفها تشكل جزءاً من تجربة مؤسسات المجتمع المدني العربي على مستوى وظائفها القومية والمهنية في وقت واحد. وهي بهذه الصفة أجسام وسطية تتوسط ما بين النظام الرسمي العربي والحركة الشعبية المؤسسية للمجتمع المدني العربي. وهي في ذلك قابلة للتطور وتعزيز التشابك والتكامل بين أطرافها. أما الفصل الثاني من هذا القسم فيقارب ظاهرة المؤتمرات العربية.

وسنركز في هذه المقدمة الخلاصة على هذا الفصل باعتباره ينطوي على نشوء طور جديد في تطور الحركة العربية صوب بناء كتلة تاريخية عربية كبرى تستفيد من دروس الماضي وتتجاوزها، وتطلق زخماً من نوع جديد في العمل العربي يقوم على المؤتمرات التي تتخطى الشكل السري للطور الجمعياتي، والشكل السري - العلني للأحزاب والحركات القومية المركزية، إلى الشكل المؤتمري الشعبي. وهذه المؤتمرات هي: المؤتمر القومي العربي، والمؤتمر القومي - الإسلامي، والمؤتمر العام للأحزاب العربية.

وقد شكل «المؤتمر القومي العربي» أولى هذه المؤتمرات، وانبثق هذا الشكل عبر حوار دؤوب بين المفكرين والخبراء والممارسين القوميين من مختلف التيارات والاتجاهات والأجيال في رحاب «مركز دراسات الوحدة العربية» برئاسة د. خير الدين حسيب، وبدفع كبير منه، وما تمخض عنه مشروع استشراف الوطن العربي الذي يعتبر من بواكير المشاريع الاستشرافية الكبرى في المنطقة، ومن أهمها. وتمثلت الانطلاقة في انعقاد الدورة الأولى للمؤتمر القومي العربي في تونس ما بين ٣ و ٥ آذار/ مارس ١٩٩٠. وصيغت في إطار تفاعلات المؤتمر وحيوية اتصالاته وفعالياته ووظائفه وأهدافه في إطار المشروع الحضاري للأمة العربية في صيغة «الإسهام في شحذ الوعي العربي بأهداف الأمة المتمثلة في مشروعها الحضاري وهي: الوحدة العربية، والديمقراطية، والتنمية المستقلة، والعدالة الاجتماعية، والاستقلال الوطني والقومي، والتجديد الحضاري، وتحقيق التفاعل بين الوجدانيين العرب في إطار من التنوع والتكامل، وتعبئة الطاقات الشعبية من أجل تحقيق هذه الأهداف، واتخاذ المواقف المعبرة عنها، وتوثيق روابط التعاون والتنسيق مع الهيئات الماثلة في أهدافها». وتتسم طبيعة المؤتمر في أنه ليس حزباً أو تجمع أحزاب بقدر ما هو نوع من «مرجعية قومية شعبية» للأمة العربية.

عمل «المؤتمر القومي العربي» على التحالف الاستراتيجي الحقيقي بين كافة التيارات القومية العربية والوطنية العربية واليسارية والإسلامية. وقد صدرت البداية مما تضمنه البيان الختامي «بيان إلى الأمة» الصادر بتاريخ ١٦ نيسان/ أبريل ١٩٩٢ ختاماً لأعمال الدورة الثالثة للمؤتمر القومي العربي في بيروت، فقرة هامة حول التنسيق بين القوى القومية والإسلامية في الوطن العربي، وأشار البيان إلى «تأكيد الحاجة الفكرية والإجرائية إلى إقامة جبهة بين

العروبيين والإسلاميين وسائر القوى الليبرالية واليسارية، كي يصبح المشروع النهضوي العربي إسهاماً لجميع النهضويين بشتّى منابعهم ومدارسهم وحركاتهم، وبهذه الجبهة يمكن جعل تحديات الحاضر وحاجاته تفرض متطلباتها الثقافية والمادية من تراث الماضي أو من انجازات الحاضر، أو من تطلعات المستقبل، فنختار منها بالعمل والإنتاج ما يقربنا من أهداف مشروعتنا الحضاري العربي النهضوي، كما أن جبهة من هذا الطراز تقدر على جعل المشروع النهضوي قضية يومية للجماهير...». وفي مفهومه عن نفسه شدّد المؤتمر «على أن التحالف المطلوب من هذه القوى يجب أن يكون تحالفاً استراتيجياً ديمقراطياً وليس تكتيكياً وظرفياً، وفي هذا الإطار كلف أمانته العامة بالعمل على «تشكيل لجنة للتحضير لعقد مؤتمر قومي - إسلامي قبل نهاية العام الحالي يدور فيه الحوار المطلوب، وتتم فيه محاولة وضع الاستراتيجية المشتركة». وتكامل هذا القرار مع توجهات المناقشات الهامة التي دارت في ندوة الحوار القومي - الديني التي كان قد نظمها «مركز دراسات الوحدة العربية» في القاهرة عام ١٩٨٩ وحضرها نخبة من مرجعيات التيارين، وقام كل تيار بعملية نقد ذاتي، مما عزّز الثقة بينهم، ومهدّ لقيام مؤسسات عمل مشتركة، مثل المؤتمر القومي - الإسلامي، وهي من أبرز تحلياته.

أما مؤتمر الأحزاب العربية فالتأم في العام ١٩٩٦ بمشاركة سبعة وخمسين حزباً من اثني عشر قطراً عربياً (تونس، سورية، الجزائر، السودان، العراق، فلسطين، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن، الأردن)، وهو «إطار جامع للأحزاب السياسية العاملة في أقطار الوطن العربي، وهو مرجعية معلوماتية للعمل الحزبي العربي وفق المبادئ والأهداف التي ينص عليها ميثاق الأحزاب العربية من أجل تحقيق الشعار المركزي للميثاق «من أجل تضامن وعمل عربي مشترك»، وقد أعلنت وثيقته التزامها بوحدة الأمة العربية كحقيقة أزلية، وأن التضامن العربي رسمياً وشعبياً مسعى يعمل من أجل تحقيقه راهناً كحد أدنى، بوصفه خطوة على طريق الوحدة الشاملة، وترى في التراث والفكر الإسلاميين أساساً لفتح آفاق عالمية جديدة أمام حركة النضال العربي، و«أن الاحتراب والصراع العربي - العربي مرفوض، وأن الاستقواء بالأجنبي أو الاستعانة بقواته بدعوى حماية الأمن القطري في أي بلد عربي لا مبرر له، ولا يخفي حقيقة الدور الخطير لهذه القوات التي ما جاءت إلاّ لحماية لمصالحها...»، وأن الحصار المفروض على أي بلد عربي أو إسلامي.. يُعدّ حصاراً على سائر أقطار الأمة...». ويلحظ من عناوين دورات المؤتمر البعد المركزي القومي الجامع بين الأحزاب الوطنية الملتزمة في إطاره مثل «دورة انتفاضة الأقصى المباركة» (٢٠٠١)، و«دورة نصر سورية ولبنان» (٢٠٠٦) و«دورة القرار العربي المستقل» (٢٠٠٩) الخ.

ويمثل نشوء هذه الهيئات القومية في شكل اتحادات أو مؤتمرات تطوراً جديداً في الحركة القومية العربية الحزبية بمعناها التقليدي، من مرحلة التفكير بالعمل العربي بواسطة مفهوم الحزب التقليدي إلى التفكير به بواسطة مفهوم المجتمع المدني العربي. ويعبّر هذا التحول عن قيادة الحركة القومية العربية لصياغة مفهوم المجتمع المدني، وتأصيلها لمسألة الديمقراطية وحقوق الإنسان نظرياً وفكرياً وسياساتياً بشكل مبكّر وسبق. وقد رعى «مركز دراسات الوحدة العربية» عملية التحول هذه، وأثمر عن تشكيل أولى منظمات حقوق الإنسان الديمقراطية العربية. وعلى الرغم من النهاية المؤسسية للنظم القومية العربية، أي التي تتبنى رسمياً أيديولوجيا قومية عربية توحيدية شاملة، بفعل الغزو والاحتلال، أو بفعل وصول الأزمات الداخلية للعلاقة بين السلطة والديمقراطية إلى مأزق تاريخي بنيوي، أو غالباً بتضايف العاملين في شروط التحولات الكبرى الجارية في العالم وفي النظام العالمي ككل، والتي كان الوطن العربي أحد أبرز مسارح تغيراتها، أو ميدان عملياتها الكبرى، فإن هذا القسم يفيد تاريخياً في معرفة مساهمة الحركة القومية العربية الريادية المبكرة في تأسيس هياكل المجتمع المدني العربي، والعمل في إطار استقلالية نسبية كبيرة عن مقتضيات النظم والسلطات التي تبنت الأيديولوجيا القومية العربية كأيديولوجيا رسمية لها، وانغراسها كما هو أصل نشوئها وتطورها في المصالح العليا للأمة مترجمة هنا في مفهوم المجتمع المدني العربي.

وفي خلاصة هذا القسم، فإن منطلقات ظاهرة الاتحادات والمؤتمرات بوصفها تطوراً جديداً في الشكل التنظيمي

لعمل الحركة العربية، تنطلق من تكوين نوع من كتلة شعبية عربية تاريخية جديدة تقوم على تسوية استراتيجية بين أطرافها المتنافسة والمتصارعة في التاريخ القريب لكل منها، على قاعدة المشترك بينها، وهو الذي يتمثل برمته في عناصر المشروع النهضوي الحضاري للأمة العربية، بوصفه يعبر عن المصلحة العربية العليا للأمة بأسرها، ويمثل أي تقدم في عنصر من عناصره على المستوى القومي الشامل كسباً صافياً لكل قطر أو دولة وطنية عربية.

أما القسم الخامس والأخير، فيبحث في اتجاهات المسألة القومية في تجارب اليسار العربي (أحزاب شيوعية ويسار جديد)، ويتألف من فصلين، يبحث أولهما بشكل مكثف ومركب في المسألة القومية العربية، كما تظهر في برامج وممارسات الأحزاب الشيوعية بالوطن العربي عبر تاريخها الطويل منذ نشأتها. ويقصد بالأحزاب الشيوعية العربية هنا منظومة الأحزاب الشيوعية «المسقية» التي تشكلت في البداية كفروع للأمية الثالثة أو «الكومنترن»، ثم استقلت بعد حل «الكومنترن» مع بقاء روابطها مع المنظومة الشيوعية المسقية. غير أنها واجهت في شتى مراحل تطورها الموقف من المسألة القومية، وتسبب الخلاف حول الموقف من هذه المسألة بتشكيل أحد أبرز قضاياها الخلافية الكبرى. ويشير ذلك إلى ديناميكية التفاعل بين منظومة الأحزاب الشيوعية العربية المسقية والحركة العربية.

أما الفصل الثاني، فيبحث بمقاربة تفصيلية اتجاهات المسألة القومية وموقعها في تجربة اليسار الجديد الشيوعي عموماً أو ذي التكوين الشيوعي الأساسي، لكن غير المسقية. وقد استخدم هذا الكتاب مفهوم اليسار الجديد بشكل مرّن وأوسع من حدود طرحه في التجارب الأوروبية. وهو هنا يشير، على وجه التحديد، إلى فضاء الأحزاب والحركات الشيوعية واليسارية العربية غير المسقية، سواء أكانت غير مسقية في أساس نشوئها أم مثلت نوعاً من ماركسية منشقة عن الأحزاب الشيوعية العربية المسقية، أو حتى بعض الأحزاب القومية العربية. إذ نشأت في كافة الأحزاب القومية العربية ظاهرة الاستقطاب والاستقطاب والانقسام بين يمين ويسار. وقد اتجه اليسار القومي المنشق بشكل خاص إلى المصادر الماركسية والشيوعية واليسارية غير المسقية في تكوين مفاهيمه. وعزز مفهومه للأمة بمحاولة صياغة مفهوم ماركسي عربي للقومية. وساهمت نكسة حزيران/يونيو ١٩٦٧ وانتشار رؤية الكفاح الشعبي المسلح لتحرير فلسطين في ضوء التجارب الفيتنامية والصينية والأمريكية اللاتينية في تمثل نصوص اليسار الجديد، ومحاولة إعادة إنتاجها بشكل جديد. ويسهب هذا الفصل البحث في الاتجاهات القومية في تجارب الجبهات الشعبية والأحزاب العمالية في فلسطين والأردن، وتنظيمات اليسار الجديد في لبنان، وتجربة اليسار الشبابي الجديد السوري في التطور من رابطة العمل الشيوعي إلى حزب العمل الشيوعي في سورية، واتحاد الشغيلة، وحزب العمال الثوري العربي الذي ينحدر من يسار البعث. ويتوقف عند الأحزاب اليسارية الجديدة في مصر، كما يعالج المسألة القومية العربية لدى أحزاب (اليسار الجديد) في العراق، بمصادر نشوئها الشيوعية والقومية المتعددة. كما يدرس في ضوء هذا المفهوم الإجرائي لليسار الجديد، التنظيم السياسي الموحد للجبهة القومية في جنوب اليمن، والحركات اليسارية الجديدة في الخليج وشبه الجزيرة العربية، بما فيها عمان، وهو ما يشمل على مستوى الأقاليم إقليم الخليج وشبه الجزيرة العربية الطبيعية. وبالنسبة إلى المغرب العربي يتوقف هذا القسم عند حزب العمال الجزائري، ومنظمات اليسار الجديد في المغرب العربي. ويسمح هذا الإسهاب باستنتاج أشكال التفاعل الحيوية والمؤثرة في تجارب اليسار الجديد العربي، ومحورية القضية الفلسطينية، والنظرة الماركسية العربية الجديدة لقضية وحدة الأمة العربية واستقلالها في ضوء نظرية الأمة والامبريالية.

ويقدم هذا القسم لأول مرة في كتاب واحد «جرّدة» وصفية تحليلية معمقة بالاتجاهات القومية والعروبية في الحركات اليسارية الشيوعية التقليدية والجديدة على امتداد الظواهر الحركية الأساسية في أقطار الوطن العربي. ويبين هذا القسم تحول الموقف من المسألة القومية إلى أحد أبرز قضايا ومحاور الخلاف داخل الفضاء اليساري الشيوعي العام، تقليدياً كان أم جديداً. وفي الخلاصة كانت الحركة العربية الحديثة في القرن العشرين هي الحركة الكبرى في الوطن العربي الحديث، سواء أكانت شاملة أم عروبية في الأحزاب الوطنية، أم قضية جوهريّة في اليسار الماركسي والشيوعي



التقليدي أو الجديد. ورسمت في ملامح طورها الجديد المتمثل بظاهرة الاتحادات والمؤتمرات المشترك في التيارات كافة، وهو منظومة المشروع النهضوي الحضاري للأمة العربية.

### - ٣ -

يأمل المركز أن يرفد في هذا الكتاب المكتبة السياسية العربية عموماً، والمكتبة القومية العربية، والحزبية خصوصاً، بعمل جدي، استغرق إنجازَه حوالى السنتين، وشارك فيه عدد كبير من الباحثين والخبراء والممارسين السياسيين والمؤرخين السياسيين ودارسي الظاهرة الحزبية - السياسية العرب. وقد قام منهج العمل على تفهم الإطار المرجعي للمشروع، والعمل في إطاره، مع مرونة واسعة للباحثين المشاركين وفق ضوابط البحث العلمي وتقاليده المرعية. إن لكل علم غاية، وغاية علم السياسة هي الحرية. وبهذا المعنى يندرج هذا الكتاب، لكن وفق ضوابط علمية في خدمة الغاية الأسمى لسيطرة الأمة العربية على مصيرها، وتحقيق تكاملها «الغائب» الذي يخدم مصالح أبنائها كافة، أقطاراً وأقاليم وبشراً، وتحقيق العناصر الجوهرية للمشروع النهضوي الحضاري للأمة العربية، بعناصره المنظومية المتكاملة. وفي ذلك يسعى إلى توفير قاعدة علمية موثوقة بتاريخ الحركة العربية الحديثة، تسهم في مزيد من الوعي بهذا التاريخ بالنسبة إلى القارئ العام وإلى الممارسين السياسيين وإلى المختصين، والاستفادة من دروسه بالنسبة إلى المعنيين بالسياسات، وتوفير معرفة تاريخية صرف بالنسبة إلى المؤرخين، وتحديد مؤرخي الحزب السياسي في الوطن العربي. وفي ذلك يأمل هذا الكتاب أن يكون من نوع «ما يمكث في الأرض» وليس مما يذهب «زبدًا».

يشكر الباحث كل من شارك في هذا البحث، ودعمه بشتى الطرق، ويخص بالذكر سائر العاملين في المركز، وفي مقدمتهم د. خير الدين حسيب المدير العام لمركز دراسات الوحدة العربية، الذي لولا تبنيه لهذا المشروع ودعمه له، وحرصه على علميته وموضوعيته واستقلاله لما خرج إلى النور.

محمد جمال باروت

منسق المشروع

## المشاركون

- ١ - محمد مالكي (المغرب)  
أستاذ العلوم السياسية ومدير مركز الدراسات الدستورية والسياسية، مراكش - المغرب. من مؤلفاته: «القانون الدستوري والمؤسسات السياسية» (١٩٩٧)؛ «المغرب العربي: أية آفاق؟» (١٩٩٩)؛ «أسئلة المغرب المعاصر» (٢٠٠٧).
- ٢ - توفيق المديني (تونس)  
كاتب وصحفي، وعضو جمعية البحوث والدراسات. من مؤلفاته: «أزمة البرجوازية وطريق الثورة في تونس» (١٩٨٩)؛ «محاضرات في الوعي القومي الديمقراطي» (١٩٩٤)، و«المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي» (١٩٩٧).
- ٣ - حبيب عيسى (سورية)  
٤ - حيدر إبراهيم علي (السودان)  
مدير مركز الدراسات السودانية بالقاهرة والخرطوم. ورئيس تحرير مجلة «كتابات سودانية». من مؤلفاته: «المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في السودان» (١٩٩٦)؛ «التيارات الإسلامية وقضية الديمقراطية» (١٩٩٦)؛ «العولمة وجدل الهوية» (٢٠٠١)، و«المجتمع المدني والمجتمع التاريخي في السودان» (٢٠٠١).
- ٥ - رجاء الناصر (سورية)  
٦ - رحاب مكحل (لبنان)  
أمين سر حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي في سورية. مدير عام مركز التواصل والتضامن، والمديرة التنفيذية للمؤتمر القومي العربي.
- ٧ - شمس الدين الكيلاني (سورية)  
٨ - عبد الغفار شكر (مصر)  
باحث في الفكر الإسلامي. من مؤلفاته: «مصير الجماعة العربية»، «أزمة الماركسية (التاريخ والمصير)».
- ٩ - عبد الغني عماد (لبنان)  
نائب رئيس مركز البحوث العربية والأفريقية بالقاهرة. وعضو المكتب السياسي لحزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي. وتركز اهتماماته البحثية على قضايا التطور الديمقراطي والمجتمع المدني بالوطن العربي. وأهم كتبه المنشورة: «في التنظيم والتثقيف» (١٩٨٦)؛ «تجديد الحركة التقدمية المصرية» (٢٠٠٠)، و«القطاع الأهلي ودوره في بناء الديمقراطية» (٢٠٠٣).
- ٩ - عبد الغني عماد (لبنان)  
دكتوراه في علم اجتماع المعرفة. أستاذ في الجامعة اللبنانية - معهد العلوم الاجتماعية (الفرع الثالث). من مؤلفاته: «السلطة في بلاد الشام في القرن الثامن»، «الوحدة العربية - الوعي الملتبس والمشروع المؤجل»، «الحركات الإسلامية في لبنان - إشكالية الدين والسياسة في مجتمع متنوع».

- ١٠ - علي بدوان (فلسطين/ سورية)  
 كاتب ومحلل سياسي فلسطيني مقيم في سورية، من مواليد مخيم اليرموك دمشق عام ١٩٥٩. من أهم مؤلفاته: «القدس واللاجئون أمام مفاوضات اللاتوازن» (١٩٩٨)؛ «الفلسطينيون في سوريا والعراق: من الاقتلاع إلى النهوض» (٢٠٠١)، و«العنب والرصاص (تاريخ القوى الفلسطينية)» (٢٠٠٧).
- ١١ - علي محافظة (الأردن)  
 أستاذ التاريخ في الجامعة الأردنية. عمل في وزارة الخارجية الأردنية، ثم عمل رئيساً لجامعة مؤتة بالأردن. من مؤلفاته: «بريطانيا والوحدة العربية (١٩٤٥ - ٢٠٥٥)»، «فرنسا والوحدة العربية (١٩٤٥ - ٢٠٠٠)»، «الديمقراطية المقيّدة: حالة الأردن: ١٩٨٩ - ١٩٩٩»، «ألمانيا والوحدة العربية (١٩٤٥ - ١٩٩٥)».
- ١٢ - عمار السمر (سورية)  
 خبير في الوثائق، ومعاون مدير مركز الوثائق التاريخية، دمشق.
- ١٣ - فارس آشتي (لبنان)  
 المحاضر في الجامعة اللبنانية. من مؤلفاته: «مدخل إلى العلم بالسياسة» (٢٠٠٠)، و«الاحتباس الديمقراطي في الأحزاب اللبنانية، نماذج: الحزب الشيوعي اللبناني، حزب الله، التيار الوطني الحر» (٢٠١٠).
- ١٤ - قادري أحمد حيدر (اليمن)  
 كاتب وباحث، حائز على إجازة في الفلسفة من كلية الآداب في جامعة صنعاء. من مؤلفاته «الريشة والصولجان: موضوعات الثقافة والمثقفين في اليمن» (٢٠٠٣)، و«اليمن في تحولات السياسة والواقع» (٢٠١٢).
- ١٥ - ماجد كيالي (فلسطين/ سورية)  
 كاتب سياسي فلسطيني، مقيم في دمشق. من مؤلفاته: «فلسطينيو ٤٨ والانتفاضة» (١٩٩١)؛ «التسوية وقضايا الحل النهائي» (١٩٩٨)، و«الشرق الأوسط الكبير دلالاته وإشكالياته» (٢٠٠٧).
- ١٦ - محمد جمال باروت (سورية)  
 باحث يُعنى بالشؤون الأدبية والسياسية والتنموية. من مؤلفاته: «الشعر يكتب اسمه»، «الحداثة الأولى»، «المجتمع المدني مفهوماً وإشكالية»، «الجاحظ مؤسس البيان العربي».
- ١٧ - محمد سيد رصاص (سورية)  
 مواليد ١٩٥٦. حاصل على إجازة في الأدب الإنكليزي من جامعة حلب. من مؤلفاته: «ما بعد موسكو» (١٩٩٦)، و«انهيار الماركسية السوفياتية» (١٩٩٧).
- ١٨ - محمد نجاتي طيارة (سورية)  
 ناشط في مجال حقوق الإنسان، ونائب رئيس الجمعية السورية لحقوق الإنسان.
- ١٩ - مصطفى نويصر (الجزائر)  
 أستاذ التاريخ العربي المعاصر، جامعة الجزائر، وهو أحد أبرز المثقفين المدافعين عن القومية العربية في المغرب العربي.
- ٢٠ - معن بشور (لبنان)  
 كاتب سياسي، ذو توجه قومي عربي، رئيس المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن، والأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي. شارك في العديد من الندوات والمؤتمرات العربية والدولية.
- ٢١ - مفيد الزبيدي (العراق)  
 أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة بغداد. من مؤلفاته: «عبد العزيز آل سعود وبريطانيا: دراسة في السياسة البريطانية تجاه إمارة نجد» (٢٠٠٢)؛ «قضايا العولمة والمعلوماتية في المجتمع العربي المعاصر» (٢٠٠٣)، و«دولة البحرين من الإمارة إلى الملكية الدستورية» (٢٠٠٥).

دكتوراه في فلسفة الاقتصاد - شغل العديد من الوظائف الإدارية والاقتصادية. رئيس مجلس إدارة الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية. من مؤلفاته: «الاقتصاد السياسي - الفساد - التنمية - الإصلاح»، «الثقافة الاقتصادية»، «الإصلاح الاقتصادي في سورية»، «تصحيح مسار التنمية في عالم متغير».

(سورية)

٢٢ - منير الحمش

أكاديمي وسياسي. من دعاة تأسيس المجتمع المدني، والدعوة إلى الوحدة العربية. من مؤلفاته: «في الوحدة والتداعي: دراسة في أسباب تعثر مشاريع النهضة العربية» (٢٠٠٣).

(السعودية)

٢٣ - يوسف مكي



## القسم الأول

المقدمات السياسية والتنظيمية للعمل القومي



# الفصل الأول

## مقدمات العمل القومي العربي الجمعياتية

### ١ - مقدمات العمل القومي العربي الجمعياتية

عمار السمر

#### مقدمة

النزعة القومية العربية من مكائنها، فبدت تسري في العالم العربي، بعد أن لبثت فيه مستكنة زمناً طويلاً. وقد أدت البقطة الأدبية والثقافية الحديثة في الربع الأخير من القرن التاسع عشر إلى ظهور شعور عربي عند فئة من عرب الدولة العثمانية مسلمين ومسيحيين على السواء. وكان المسيحيون أسبق إلى هذا الشعور، وإلى المجاهرة بالحركة القومية العربية، نتيجة ذلك الشعور من «اللامساواة» أو العدائي الذي كانوا يشعرون به تجاه الدولة العثمانية التي كانت تقوم على الرابطة الدينية الإسلامية. ويقول الشهابي إن الشعور الجماعي بـ «القومية العربية» بدأ في بيروت، ثم دمشق، ثم انتشر في باقي الأقطار العربية<sup>(١)</sup>. وهذا الترتيب يساير البقطة العربية الأدبية الحديثة في الشام.

أما الثورات التي كانت تخرج بين العرب على الحكم العثماني، فإنها لا تشكل في الواقع جزءاً من قصة القومية العربية، مثل قيام فخر الدين المعني في الشام، والحركة الوهابية في الجزيرة العربية، وظهور محمد علي باشا في

يقول الأمير مصطفى الشهابي عن نشوء النزعة القومية العربية: «نشأ الشعور بالقومية عند العرب الذين ظلوا تابعين للدولة العثمانية. وقد تولد هذا الشعور القومي عندهم، منذ الربع الأخير من القرن التاسع عشر، عقب البقطة العلمية والأدبية الحديثة، أي بعد افتتاح المدارس الحديثة المختلفة في سورية ولبنان، وانتشار المطابع العربية فيهما، وانتقال عدد من أدبائهما إلى مصر، وطبع مخطوطات كثيرة عن تراث الأجداد في مطابع القاهرة وليدن وليزيغ ولندن وباريس وغيرها»<sup>(١)</sup>.

وقد أزالته هذه النهضة الغشاوة عن عيون أبناء الضاد في الدولة العثمانية، وأدى انتشار اللغات الأوروبية وترجمة كثير من كتبها إلى انتشار العلوم الفلسفية والاجتماعية والمبادئ السياسية الحديثة بين المتعلمين، فنشأت نخبة من المثقفين بالثقافتين العربية والغربية. وفي تلك النخبة خاصة ظهر رجال أثاروا

(١) مصطفى الشهابي، محاضرات عن القومية العربية: تأريخها وقوامها ومراميها (القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٩)،

ص ٤١.

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٥.



مصر<sup>(٣)</sup>، فهذه الحركات كانت ذات دوافع خاصة أكثر منها قومية العربية، لذا تأتي في المقام الثاني من الأهمية.

وقد ظهرت الجمعيات المنظمة في الدولة العثمانية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وكان نشوؤها وليد حركة تطور طويلة المدى تمتد خلال القرن كله. هذا القرن بالنسبة إلى العرب هو - بصورة عامة - مرحلة تفاعل ثلاث حركات تاريخية ضخمة هي: حركة اليقظة العربية الناشئة، وحركة الرأسمالية الأوروبية الصاعدة، وحركة الإصلاح في الدولة العثمانية. ومن هذه الحركات الرئيسية، بدأت تظهر بوادر الوعي وحركات الإصلاح، كما بدأت تظهر وسائل نقل ونشر ذلك الوعي، فكثر المدارس، وانتشرت المطابع والصحف، وازدهر التعليم، ونما خاصة مع عودة البعثات العلمية من أوروبا، وكل ذلك أسهم في نقل الأفكار الحديثة إلى الدولة العثمانية، فولد تيارات علمية وسياسية جديدة، ومفكرين سياسيين، مصلحين ومعارضين ظهوروا في أرجاء الدولة العثمانية، ومنها البلاد العربية.

ولقد تبلور هذا كله في الربع الأخير من القرن التاسع عشر في ظهور «صبيغ تنظيمية» كانت في بادئ الأمر جمعيات علمية أو ثقافية، ثم تطورت إلى حلقات علمية ذات مضمون سياسي، ولم تلبث أن ظهرت الجمعيات السياسية مع مطلع القرن العشرين.

### أولاً: الجمعيات العلمية

ظهر هذا النوع من الجمعيات إلى جانب الجمعيات الأدبية والخيرية، وأنشأتها شخصيات محلية وأجنبية. فقد تأسست «الجمعية السورية» في بيروت مثلاً أواخر سنة ١٨٤٧، وهي علمية، وكان مؤسسها «بطرس البستاني» و«فان ديك» الأمريكي. وبقيت هذه الجمعية تعمل

بنشاط حتى عام ١٨٥١، وكانت رائدة في نظامها (جری عليها كثير من الجمعيات التي قامت بعدها). وتلت هذه الجمعية في لبنان جمعيات عدة منها: الجمعية العلمية والجمعية الأدبية، وعدد من الجمعيات الطائفية<sup>(٤)</sup>.

ويرى جورج انطونيوس أن فجر «حركة العرب القومية» انبثق في ديار الشام عام ١٨٤٧، بتأسيس جمعية أدبية متواضعة في بيروت يرعاها الأمريكيان<sup>(٥)</sup>، وحملت الجمعية اسم «جمعية الفنون والعلوم»، وقد اقترح تأسيسها على الإرسالية الأمريكية ناصيف اليازجي وبطرس البستاني، وكان كثير من أعضائها من الأمريكيان والنصارى، ولم يكن بينهم أي مسلم أو درزي. وكانت هذه أول جمعية من نوعها تؤسس في بلاد الشام وحتى في سائر أنحاء الوطن العربي، وقد عاشت هذه الجمعية خمس سنين. وأثمرت هذه المؤسسة ثمرات نافعة إذ تشكلت جمعيات أخرى على غرارها، كتب لها أن تلعب دوراً هاماً في سير الحركة القومية العربية. وكانت «الجمعية الشرقية» التي شكلها اليسوعيون الخلف المباشر لـ «جمعية الفنون والعلوم». وكسابقتها كان جميع أعضائها من النصارى، ويعتقد أنها زالت مع سابقتها أو بعدها بقليل<sup>(٦)</sup>.

وفي دمشق ازدهرت الجمعيات العلمية في عهد ولاية مدحت باشا على سورية (١٨٧٨ - ١٨٨٠) الذي أسس «جمعية المقاصد الخيرية في دمشق وغيرها من المدن السورية، بعد تحويل جزء من أموال الأوقاف إلى المجال العلمي»<sup>(٧)</sup>.

هذه الجمعيات لا يمكن اعتبارها قومية، ولكنها كانت فرصة للقاء والحديث في أمور أهل البلاد كالأدب العربي على سبيل المثال. ومن هنا لا يمكن تقدير كيف وصل انطونيوس إلى جعل «جمعية الفنون والعلوم» بداية فجر حركة العرب القومية، وهي جمعية أسسها

(٣) يقول جورج أنطونيوس: «لقد كان للحكم المسموح الذي أنشأه إبراهيم باشا في بلاد الشام نتيجة واحدة لم تكن في الحسبان، ذلك أنه فتح البلاد للجمعيات التبشيرية الأوروبية، وبهذا فتح المجال أمام قوتين، إحداهما فرنسية والثانية أمريكية، أصبحتا فيما بينهما الراعيتين للبعث العربي». انظر: جورج أنطونيوس، يقظة العرب، تعريب علي حيدر الركابي (دمشق: مطبعة الترقى، ١٩٤٦)، ص ٢٥.

(٤) سهيلة الريماوي، «صفحات من تاريخ الجمعيات في بلاد الشام، ١٨٥٠ - ١٩٠٨: من الجمعيات العلمية إلى الجمعيات السياسية»، دراسات تاريخية (دمشق)، العدد ٧ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٢)، ص ١٣٥.

(٥) أنطونيوس، المصدر نفسه، ص ١.

(٦) المصدر نفسه، ص ٤٥ - ٤٦.

(٧) الريماوي، المصدر نفسه، ص ١٣٥.

الأمريكان وأعضاؤها من المسيحيين فقط وإن كانوا عرباً. ولكن لا يمكن نكران فضل هذه الجمعيات كصنيع أولى للتنظيم في بلاد الشام.

## ثانياً: بداية الحركة القومية العربية : الجمعيات والحلقات العلمية – السياسية

### ١ – الجمعية العلمية السورية

ظهرت «الجمعية العلمية السورية» عام ١٨٥٧ (بعد عام من إصدار الخط الهمايوني الذي ساوى بين جميع سكان الدولة العثمانية). وتتميز هذه الجمعية من سابقتها بأنها أكبر منها، كما أن جميع أعضائها كانوا من العرب، وكانت تضم المسلمين والدروز والنصارى. وهذا دليل على تراجع التعصب الديني الذي كان سائداً، كما أدت رعاية المبشرين لتأسيس الجمعيتين السابقتين إلى نفور العناصر غير المسيحية. وقدم المسلمون اقتراحاً باستعدادهم للمشاركة في تشكيل جمعية جديدة تشمل كل الطوائف في سبيل خدمة العلم شريطة أن لا يكون للمبشرين أي علاقة فيها<sup>(٨)</sup>.

وكان هدف الجمعية إيجاد نهضة ثقافية ببث العلوم والآداب وإحياء التراث العربي. وكان جميع أعضائها عرباً ليس فيهم أجنبان، وكانت كثرتهم مسيحيين، وفيهم مسلمون من مختلف الطوائف<sup>(٩)</sup>.

وبلغ عدد المنتسبين إلى الجمعية ١٥٠ عضواً من جميع الطوائف. وكان من أعضاء هيئتها الإدارية الأمير محمد أرسلان الذي ترأس الجمعية عدة سنوات، وحسين بيهم. وسارت هذه الجمعية على غرار الجمعية التي تأسست عام ١٨٤٧ في أهدافها وأساليبها وحتى في قوانينها. وقد توقف نشاطها بعد حوادث ١٨٦٠، إلا

أنها عادت وتشكلت بعد قليل على أسس أوسع من قبل وحصلت على رخصة رسمية عام ١٨٦٨، وأخذت تضم إليها الشخصيات البارزة التي كانت تقيم خارج البلاد. ويقول أنطونيوس: كان تأسيس هذه الجمعية أول ظاهرة من ظواهر الوعي القومي المشترك وستحتفظ بمكانتها في التاريخ كمهد للحركة السياسية الجديدة<sup>(١٠)</sup>.

وكان أول صوت أرسلته حركة العرب القومية في جلسة سرية عقدها بعض أعضاء هذه الجمعية. فقد نظم إبراهيم اليازجي ابن ناصيف عضو الجمعية قصيدة<sup>(١١)</sup>، مجّد فيها العرب ودعاهم إلى التمرد، كما تغنى بمآثرهم، وأجّاد الأدب العربي، وبشّرهم بالمستقبل الذي ينتظرهم، كما ندّدت القصيدة بشروا الاختلاف المذهبي، والإدارة السيئة التي أصيبت بها البلاد، ودعت السوريين إلى الاتحاد لرفع نير الحكم التركي عنهم. وقد انتشرت القصيدة انتشاراً واسعاً بالحفظ، ولاقت هوى قوياً في نفوس الطلاب، وخاصة في بيروت ودمشق، فكانت على رأي الكثيرين أول بذرة بذرت في حقل الحركة القومية العربية<sup>(١٢)</sup>.

وتشير وثائق «الجمعية العلمية السورية» في بيروت ١٨٦٨ – ١٨٦٩ (الطور الثاني للجمعية الذي بدأ بمساعدة وتحريض المنورين الأتراك) إلى أنه كان لها أعضاء محليون في بيروت ودمشق وطرابلس الشام وبعلبك وعكا وجبل لبنان والقاهرة والإسكندرية والزقازيق وإستانبول ووجود عضوين لها في حلب<sup>(١٣)</sup>.

### ٢ – جمعية بيروت السرية

يرى بعضهم – منهم د. فارس نمر – أن أول عمل منظم للحركة القومية العربية يجب أن يعزى إلى جمعية

(٨) أنطونيوس، المصدر نفسه، ص ٤٧.

(٩) الشهابي، محاضرات عن القومية العربية: تأريخها وقوامها ومراميها، ص ٤٥.

(١٠) أنطونيوس، المصدر نفسه، ص ٤٨.

(١١) مطلع القصيدة الشهيرة:

فقد طمى السيل حتى غاصت الركب.

تنبهوا واستفيقوا أيها العرب

(١٢) أنطونيوس، المصدر نفسه، ص ٤٩، والشهابي، محاضرات عن القومية العربية: تأريخها وقوامها ومراميها، ص ٤٦ – ٤٧.

(١٣) جمال باروت، حركة التنوير العربية في القرن التاسع عشر: حلقة حلب، دراسات مختارة (دمشق: منشورات وزارة الثقافة،

١٩٩٤)، ص ٤١.

سرية ألفها سنة ١٨٧٥ جماعة من الشبان المسيحيين والمسلمين تَمَن كانوا يدرسون في الكلية الأمريكية في بيروت<sup>(١٤)</sup>. ويقول جورج انطونيوس: إن المؤسسين كانوا خمسة شبان تلقوا العلم في الكلية السورية البروتستانتية في بيروت، وقاموا بتشكيل جمعية سرية، وكانوا جميعاً من النصارى، إلا أنهم أدركوا ضرورة إشراك المسلمين والدروز معهم فاستطاعوا بعد مدة من الزمن إدخال ٢٢ عضواً في جمعيتهم من مختلف الطوائف ويمثلون خواص المتنورين في البلاد. وكانت الماسونية قد دخلت البلاد من عهد قريب فتمكن القائمون على الجمعية السرية من حمل المحفل الماسوني الذي أنشئ حديثاً على الاهتمام بعملها وذلك بتوسط أحد الأعضاء<sup>(١٥)</sup>.

كانت بيروت مركز هذه الجمعية وأنشئت لها فروع في دمشق وطرابلس الشام وصيدا. ولما كانت أهداف القائمين عليها الثورة، لذلك كان نشاطهم سرياً ويعملون على نشر أفكارهم السياسية بواسطة الاتصال الشخصي. وبعد ثلاث أو أربع سنوات عملوا على توسيع نشاطهم، وذلك عن طريق لصق النشرات في الشوارع. واستطاعوا لصق عدة نشرات في بيروت ودمشق وصيدا وطرابلس، حيث كان يجتمع الناس حولها ويقرأها أحدهم قبل أن تأتي الشرطة وتمزقها وتعتقل بعض الحاضرين. وكانت هذه النشرات تهاجم مساوئ الحكم التركي بشدة، وتحث الشعب العربي على الثورة<sup>(١٦)</sup>.

وقد حارت السلطات بأمر المنشورات فقامت بتفتيش الكثير من البيوت واعتقال عدد من الناس من دون نتيجة. وظهرت شائعات تقول إن مدحت باشا والي الشام على علم بوجود الجمعية وهو حاميتها<sup>(١٧)</sup>. ولكن الجمعية بقيت ثلاث سنوات بعد ذهابه. ولما اشتدت وطأة

الاستبداد الحميدي رأى أعضاء الجمعية إيقاف نشاطها فأتلّفوا سجلاتها، وهاجر إلى مصر الكثير منهم، وبقي سر الجمعية طيّ الكتمان<sup>(١٨)</sup>.

وكان جورج انطونيوس قد عثر في الأرشفة البريطاني على برقية من قنصل بريطانيا العام في بيروت مؤرخة في ٢٨ حزيران/يونيو ١٨٨٠، تتحدث عن ظهور نشرات ثورية في بيروت، كما جاءت رسائل مماثلة من العمال القنصلين البريطانيين في بيروت ودمشق تؤكد نفس القصة. وتم إرسال ثلاث من النشرات التي وزعت في بيروت إلى لندن. وأهم ما جاء في تلك النشرات: تأنيب أهل الشام على بقائهم تحت الاستبداد التركي، وعلى التفرقة التي تجعلهم هدفاً للأطماع الأوروبية، كما تحث الناس على نبذ الخلافات والوحدة عاملين بوحى عزتهم العربية، وختمت النشرات الثلاث بأبيات من القصيدة الشهيرة لإبراهيم اليازجي الذي كان عضواً في الجمعية. وتضمنت إحدى النشرات التي وضعت على الجدران بتاريخ ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٨٨٠ أول برنامج سياسي عربي مدوّن. وجاء في النشرة بعد التهجم على الأتراك، بأنه بعد أخذ رأي «زملائنا في جميع أنحاء البلاد» تم إعداد برنامج ينفذ بحد السيف إذا لزم، ويتضمن البرنامج النقاط الرئيسية التالية<sup>(١٩)</sup>:

- (١) منح الاستقلال لسورية متحدة مع لبنان؛
- (٢) الاعتراف بالعربية كلغة رسمية للبلاد؛ (٣) إلغاء الرقابة والقيود المفروضة التي تحول دون حرية الرأي وانتشار العلم؛ (٤) عدم استخدام الوحدات العسكرية المجنّدة من أهل البلاد إلا ضمن حدود بلادهم.

ومهما يكن من تقييم عمل هذه الجمعية فإن دعوتها كانت بمثابة النداء الأول الذي بعثته حركة

(١٤) الشهابي، المصدر نفسه، ص ٤٧ - ٤٨.

(١٥) أخذ أنطونيوس معلوماته عن جمعية بيروت السرية من د. فارس نمر باشا الذي كان عضواً في الجمعية. ويجب لفت الانتباه إلى ضرورة دراسة نشاط الكثير من المفكرين والسياسيين الذين نشطوا في الحركة الماسونية والحركة القومية في الوقت نفسه. انظر: أنطونيوس، يقظة العرب، ص ٧٩.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٧٩ - ٨٠، والشهابي، المصدر نفسه، ص ٤٧ - ٤٨.

(١٧) اتهم مدحت باشا بالسكوت عن الجمعية توطئة للاستقلال بسورية كما فعل محمد علي باشا في مصر. انظر: الشهابي، المصدر نفسه، ص ٤٩.

(١٨) أنطونيوس، المصدر نفسه، ص ٨١.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٨٣ - ٨٥.

### ٣ - حلقة دمشق الكبرى

أسس السوريون حلقتين علميتين سياسيتين في دمشق هما: حلقة دمشق الكبرى، وحلقة دمشق الصغرى<sup>(٢٢)</sup>. عرفت الكبرى منها باسم «حلقة الشيخ طاهر الجزائري»، وقد أسسها وهو يشغل منصب «مفتش المعارف» في الولاية في عهد ولاية مدحت باشا. ولما عُزل مدحت باشا عام ١٨٧٨، استقر رأي الوالي الجديد حمدي باشا على الاستمرار في العمل مع الشيخ طاهر على أساس إنشاء جمعية سميت «الجمعية الخيرية» تكون شبه رسمية، وتعينها الحكومة بالمال، ويخصص لها أبنية وقفية وحكومية تفتتح فيها المدارس، ويكون لها مطبعة تطبع الكتب التي تنهض بالمعارف، ولا سيما الكتب المدرسية العربية. كما استطاع الشيخ جمع الكتب الموقوفة في المدارس والمساجد في قبة الظاهر ببيرس بدمشق، فتألفت بذلك نواة المكتبة الظاهرية<sup>(٢٣)</sup>.

وخلال المدة التي قضاها الشيخ طاهر الجزائري في الشام في السنوات العشرين الأخيرة من القرن التاسع عشر والسنوات الخمس الأولى من القرن العشرين، كان يتحلق حوله في دمشق صفوة المتعلمين والمفكرين العرب، فتألفت من تجمعهم أكبر حلقة أدبية ثقافية «حلقة دمشق الكبرى» كانت تدعو إلى تعلم العلوم العصرية والعناية بتاريخ العرب وتراثهم العلمي وآداب اللغة العربية. وهذه الحركة نشأت منذ تأسيس «الجمعية الخيرية» وأخذت تتشعب وتتسع في الحلقة المذكورة، وتعد أقدم أساس وأرسخ ركن قامت عليه النهضة الأدبية والعلمية في دمشق<sup>(٢٤)</sup>.

وضمت هذه الحلقة عدداً كبيراً من مصلحي دمشق من أمثال: الشيخ جمال الدين القاسمي، والشيخ عبد الرزاق البيطار، والشيخ سليم البخاري، ثم التحق بالحلقة عدد كبير ممن هم أصغر سناً منهم: رفيق العظم، ومحمد كردعلي، وفارس الخوري، وعبد الحميد الزهراوي، وشكري العسلي، وعبد الوهاب المليحي

العرب رغم اقتصرها على سورية ولبنان، كما أن الجمعية نفسها كانت أول هيئة تتشكل وهدفها الأول سياسي. ولكن إذا ألقينا نظرة على الجمعية وقارنا بينها وبين الحوادث التي وقعت بعدها وأحوال العصر الذي عاشت فيه وجدنا أن نشاطها كان سابقاً لأوانه لأنه افترض بلوغ الوعي القومي في البلاد درجة من النمو والانتشار لم يبلغها في الواقع. لذلك لم تظفر الجمعية بغايتها إثارة الهيجان السياسي المدعوم بثورة مسلحة. ولكنها أثمرت من جهة أخرى فدعوتها عملت على صب الرغبات الغامضة للقومية العربية في قالب معين وأكسبتها شعوراً بالاتجاه الواجب اتباعه<sup>(٢٥)</sup>.

وسنلاحظ لاحقاً تأثير الحركات القومية ببرنامج جمعية بيروت السرية، فقد أصبح ذلك البرنامج نموذجاً لما أتى بعده من برامج، كما أنه في تاريخ الحركة أول بيان معروف يحوي أهدافاً سياسية معينة. ويعطي صورة صحيحة عن حقيقة «الفكرة القومية العربية» واتجاهها في فجرها الأول. ويعكس برنامج الجمعية أن منشأ فكرة الوحدة العربية في بلاد الشام، ومنها انتشرت إلى جميع أنحاء العالم العربي لتحتل مكانها في مقدمة أمان العرب. وكانت هذه المرة الأولى التي توجه فيها دعوة إلى تأليف دولة مستقلة تشكل وحدة سياسية قائمة على أساس قومي لا طائفي<sup>(٢٦)</sup>.

واعتقد أن في كلام انطونيوس مبالغة كبيرة عن تبني الجمعية فكرة الوحدة العربية، فالمادة الأولى من برنامج الجمعية تذكر صراحة سورية ولبنان فقط، ومن دون ذكر باقي البلاد العربية المشرقية على الأقل. وهذه الفكرة عن الوحدة العربية القومية تطورت عند الجمعيات التي ظهرت في لبنان خاصة، والتي كان للمسيحيين الرأي الغالب فيها، حيث يفضلون الحديث عن سورية فقط، مع أن بعض هذه الجمعيات حاولت تغطية مطالبها بعنوان العروبة الأكبر.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٨٦.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٨٦-٨٩.

(٢٢) الجدير ذكره أن جورج أنطونيوس في كتابه **يقظة العرب** لم يأت على ذكر حلقة دمشق الكبرى أو الصغرى.

(٢٣) الشهابي، المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٥١.

(الإنكليزي) وعبد الرحمن الشهبندر، والضابط سليم الجزائري وغيره<sup>(٢٥)</sup>.

استقلال الأقطار العربية عن الدولة العثمانية عقب الحرب للعلمية الأولى<sup>(٢٨)</sup>.

لقد شملت أحاديث أعضاء الحلقة، الأوضاع الإدارية والسياسية القائمة في الإمبراطورية العثمانية، مما دعا ببعض المغرضين إلى اتهام الشيخ طاهر بالخيانة والعمل على فصل البلاد السورية عن الدولة العثمانية الأمر الذي أدى في النهاية إلى إلغاء مفتشية المعارف ورحيل الشيخ طاهر إلى مصر.

ويشير الأمير مصطفى الشهابي إلى أنه تولّد من هذه الحلقة الأدبية وخارجها شعور بالوضع السيئ في الدولة العثمانية عموماً، والعربي خصوصاً. ونتج من هذا الشعور قيام حلقة أو جمعية سياسية سرية في دمشق، تضم بين أعضائها العرب عدداً من الأتراك<sup>(٢٦)</sup>، هدفها القضاء على استبداد السلطان عبد الحميد، بجعل الحكم شورى في الدولة. وكان لأفراد هذه الجمعية اتصال سري برجال «تركية الفتاة» الذين قاموا فيما بعد بثورة سنة ١٩٠٨. وذكر فارس الخوري وغيره من الأعضاء العرب في الجمعية أنهم فيما بينهم كانت لهم خطة خاصة، وهي العمل على إبلاغ العرب في الدولة حقوقهم ضمن الرابطة العثمانية<sup>(٢٧)</sup>.

#### ٤ - حلقة دمشق الصغرى

اعتبرت من أهم الحلقات القومية وأكثرها تأثيراً بالحركات القومية التي جاءت بعدها، وكتب عنها الشهابي يقول: «حلقة سياسية سرية مجهولة تألفت بدمشق في سنة ١٩٠٣، وكانت أعمالها بلا مرأى من أجل الأعمال القومية الواعية المنظمة، ومن أكبرها تأثيراً في جميع الحركات القومية العربية التالية التي كانت غايتها

وكان هدف شباب الحلقة الظاهر مدارس تاريخ العرب وقواعد اللغة العربية وآدابها، وتأسيس غرف للمطالعة، ومدارس أهلية لنشر العلم وأسس القومية. أما هدفهم الخفي فقد كان بعث العروبة من رقادها بتلقين شباب العرب الوسائل المؤدية إلى هذا البعث. وقبل أن ترسخ في نفوسهم النزعة القومية كانوا يقتصرون في مطالبهم على دعوة الدولة العثمانية باتخاذ نظام لامركزي يضمن للعرب حقوقهم في الحكم، ويجعل لغتهم في الولايات العربية لغة رسمية في مدارس الحكومة ودواوينها ومحاكمها<sup>(٢٩)</sup>.

وبدأ التفكير بتأسيس هذه الحلقة بين بعض طلاب الفصول النهائية في المدرسة الثانوية بدمشق «مكتب عنبر» وكان هؤلاء الطلاب يترددون على حلقة الشيخ طاهر الجزائري. ورائد فكرة التأسيس «محب الدين الخطيب» الذي كان يلزم الاجتماع في الحلقتين ليكون الصلة بينهما. وعندما انتهت حلقة دمشق الكبرى، اتفق الطلبة على الانتظام في حلقتهم السياسية السرية سنة ١٩٠٣، وأطلقوا عليها «حلقة دمشق الصغرى» أسوة بـ «حلقة دمشق الكبرى» وتشير وثائق محب الدين الخطيب إلى أعضاء الحلقة، وهم «زملاء الدراسة» صلاح الدين القاسمي وعارف الشهابي وصالح قنباز، ومن خارج المدرسة لطفي الحفار، ورشدي الحكيم، وزكي الخطيب، وعثمان مردم، وسيف الدين الخطيب<sup>(٣٠)</sup>.

ويتحدث محب الدين الخطيب رائد الحلقة عن تأسيسها في تقديمه لكتاب آثار صديقه صلاح الدين القاسمي، وأسبابه فيقول: كانت لغة التدريس في

(٢٥) المعلومات من مذكرات محب الدين الخطيب، سيرة جيل (مخطوطة). في: المصدر نفسه، ص ٥١، الهامش، والريماوي، «صفحات من تاريخ الجمعيات في بلاد الشام، ١٨٥٠ - ١٩٠٨: من الجمعيات العلمية إلى الجمعيات السياسية»، ص ١٣٦.

(٢٦) كان في الحلقة من الضباط العرب سليم الجزائري وأسعد درويش الطرابلسي، ومن العرب المدنيين فارس الخوري وشكري العسلي وعبد الوهاب الإنكليزي وغيرهم. ومن الأتراك أمير اللواء بدري بك ومدير المعارف حسين عوني بك. انظر: الشهابي، المصدر نفسه، الهامش، ص ٥١.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٥١ - ٥٢، والريماوي، المصدر نفسه، ص ١٣٧.

(٢٨) الشهابي، المصدر نفسه، ص ٥٢.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٥٣.

(٣٠) الريماوي، المصدر نفسه، ص ١٣٧ - ١٣٨.

المدرسة الثانوية الوحيدة بدمشق (مكتب عنبر) اللغة التركية، حتى نحو العربية وصرفها، كانت تُدرّس من كتاب باللغة التركية اسمه (المشذب) كان مفروضاً على مدارس الحكومة في الولايات العربية، وكان معلم العربية تركيا، لا يكاد يعرف بالنطق باللغة العربية، أرسل ليعلم العربية في عاصمة العروبة والإسلام<sup>(٣١)</sup>.

ويقول الخطيب عن الزمن والظروف التي ظهرت فيها الحلقة: كانت «آمال النشء في هذه المدرسة، وكل مدرسة للدولة العثمانية في البلاد العربية، أن يحدقوا لغة الترك، ليتولوا وظائف الدولة، وليعيشوا في ظل القومية التركية مثقفين بالثقافة التركية، متقدمين في خدمتها. أما العربية فلا تكاد تعلم يومئذ إلا في مدارس التبشير المسيحي، والمدارس الطائفية غير الإسلامية، وتعلم بأسلوب ركيك. هكذا كانت الحال في العواصم العربية: دمشق، وبيروت، والقدس، وبغداد، والموصل، ومكة، وصنعاء. كانت العروبة يومئذ عنواناً لمدلول نسيه العرب منذ ألف سنة، وتنكروا للمعدن الكريم الذي صنعها الله منه، ليقوم أهلها برسالة الإنسانية العليا. ويقول: في هذا الجو نشأنا ولولا أن الله سبحانه قيّض لنا آباء روحيين أنقذونا من هذا الجو الخانق، منهم أخو صلاح الدين القاسمي شقيقه الأكبر جمال الدين القاسمي وإخوان له في حلقة نورانية كانت تسمى «حلقة الشيخ طاهر الجزائري»<sup>(٣٢)</sup>.

وتوسع انتشار «حلقة دمشق الصغرى» عندما سافر عدد من أعضائها إلى بيروت لتكملة الدراسة واتصلوا بزملائهم في الكلية الأمريكية، وكلية الشيخ عباس الأزهرى، حيث انضم إلى عضويتها عارف النكدي وعبد الغني العريسي ومحمد المحمصاني والأمير عادل أرسلان وغيرهم. وعندما انتقل عدد من أعضاء الحلقة إلى

إستانبول للدراسة العالية، وكان منهم محب الدين الخطيب، وعارف الشهابي، تحولت حلقة دمشق الصغرى إلى جمعية سياسية هي «جمعية النهضة العربية»<sup>(٣٣)</sup>.

ويقول محب الدين الخطيب إن حلقة دمشق الصغرى بدأت من «مكتب عنبر» سنة ١٩٠٢، وانتهت بقيام «جمعية النهضة العربية» سنة ١٩٠٦ وما بعدها، إلى نشوب الحرب العالمية الأولى سنة ١٩١٤<sup>(٣٤)</sup>.

## ٥ - جمعية النهضة العربية

يعترف لطفي الحفار أحد مؤسسي فرع جمعية النهضة في دمشق بفضل القائمين على حلقات التدريس، وكتب عنهم فصلاً في مذكراته، وخصّ بالذكر حلقتي الشيخ طاهر الجزائري وجمال الدين القاسمي، اللذين كانا من أبرز دعاة النهضة الإصلاحية المدنية والدينية. حيث تلقى الحفار وزملاؤه ومنهم فارس الخوري في مجالس هؤلاء العلماء مبادئ الوطنية والقومية والإصلاحات<sup>(٣٥)</sup>.

وقد أرّخ صلاح الدين القاسمي كاتم أسرار «جمعية النهضة العربية» لها بمحاضرتين نشرتا في كتاب آثاره بعد وفاته، الأول بعنوان: «كلمة في تاريخ الجمعية»، والثانية بعنوان: «عقبات في طريق الجمعية».

فقال القاسمي في محاضرتة الأولى «في أول جلسة قانونية بعد إعلان الجمعية. أربعة أصدقاء جمعتهم جمعية كان هدفهم السعي وراء سعادة الأمة العربية، وإحياء المجد العربي، كان مهدها الأول في القسطنطينية، ومولدها ٧ ذي القعدة ١٣٢٤هـ/ ١٩٠٦م، وكانت سرية، وكانت أول حفلة أقامتها الجمعية في القسطنطينية في ٥ جمادى الآخرة ١٣٢٥هـ/ ١٩٠٧م. وقد ألقى الأخ محب الدين الخطيب - مؤسس هذه النهضة - خطاباً بعنوان «واجباتنا» والأخ عارف الشهابي قصيدة عنوانها «نحن والأغيار»<sup>(٣٦)</sup>.

(٣١) صلاح الدين القاسمي، الدكتور صلاح الدين القاسمي، ١٣٠٥ - ١٣٣٤، آثاره: صفحات من تاريخ النهضة العربية في أوائل القرن العشرين، قدّم له محب الدين الخطيب (القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٥٩)، ص أ.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ب.

(٣٣) الريماني، المصدر نفسه، ص ١٣٨.

(٣٤) القاسمي، المصدر نفسه، ص ج.

(٣٥) سلمي الحفار الكزيري، لطفي الحفار، ١٨٨٥ - ١٩٦٨: مذكراته، حياته وعصره (بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٧)، ص ٣٠.

(٣٦) القاسمي، المصدر نفسه، ص ٤.

خطوة خطوة. وظهر ذلك في محاضرة ألقاها صلاح الدين القاسمي عام ١٩١١، بعد ترخيص الجمعية بعنوان «عقبات في طريق الجمعية» قال فيها: «من المهم أيضاً أن تقف الجمعية على البيئة الروحية التي تعيش فيها وتعلم أن سكانها أشد ما يكونون تأثراً إذا لامس المرء معتقداتهم، كما أنهم ينفرون ممن يريد أن يحملهم على الإصلاح دفعة واحدة، وأنهم بعيدون عن الروح السياسية والاجتماعية، متشبعون بالنزعات القديمة، فلا يمكن أن يداخل التجديد نفوسهم إلا تدريجاً، والجمعية لا تتعصب لطائفة من الطوائف الملية، ولا تأخذ برأي أي جمعية سياسية لأن الجمعية علمية، ولكن ذلك لا يمنع أي عضو من أن يدين بأي دين أراد، أو يحمل في قلبه مبدأ من المبادئ»<sup>(٤٢)</sup>.

#### أ - مبادئ جمعية النهضة العربية وأهدافها

لم يكن للجمعية عند تأسيسها قانون أساسي أو نظام داخلي أو برنامج مكتوب بل كانت تُسير أعمالها على القرارات التي تقررها لنفسها. وقال القاسمي في وصف الجمعية: هي رمز العزيمة الأولى لبعث العروبة، بعد أن هجعت ألف سنة أو تزيد، وهي أولى الجمعيات العربية لإيقاظ العملاق الإنساني الأعظم. شباب عربي يقوم بواجبه نحو ماضي العروبة والإسلام، وكانت الطليعة لكل دعوة عربية قامت بعدها، ولا سيما المتتدى الأدبي<sup>(٤٣)</sup>.

ويمكن استخلاص أهم مبادئ الجمعية مما قاله محب الدين الخطيب: كان مؤسسو «جمعية النهضة العربية» يؤمنون بأن العروبة أكرم عناصر الجامعة الإسلامية، وأن الله اختارها لحمل أمانات الإسلام في

كان مركز الجمعية عند تأسيسها إستانبول، وكان لأعضائها المؤسسين أصدقاء مؤهلون للانضمام إلى الجمعية وتأليف فرع لها في دمشق، فبعث محب الدين الخطيب رسالتين من إستانبول إلى صلاح الدين القاسمي ولطفي الحفار ينبئهما عن تأليف الجمعية في إستانبول، ويقترح عليهما أن يشتركا معه، فاجتمع هذان وقرارا الالتحاق بالمركز الأول، وقاما بتأسيس فرع لها في ٦ آب/ أغسطس ١٩٠٧، وكان عدد أعضاء فرع دمشق عند التأسيس خمسة أعضاء، يجتمعون ليلتين من كل أسبوع، ويوفرون شيئاً من المال في صندوق صغير<sup>(٣٧)</sup>.

وبعد ثلاثة أشهر عاد أعضاء المركز إلى دمشق بمناسبة العطلة، واجتمعوا بأعضاء الفرع، وقرّ رأيهم على أن تكون دمشق هي المركز العام للجمعية<sup>(٣٨)</sup>. ففي ٧ رجب ١٣٢٥ هـ/ ١٩٠٧ أقام صلاح الدين العظم مأدبة ضمنت أغلب أعضاء الجمعية، ألقى بعضهم خطاباً، وفي النهاية عاهد بعضهم بعضاً على خدمة الأمة العربية وأبنائها<sup>(٣٩)</sup>. وقد تشكلت أول هيئة إدارية للجمعية من الأعضاء المؤسسين، وهم: محب الدين الخطيب، وعارف الشهابي، وعبد الكريم الخليل، وشكري الجندي<sup>(٤٠)</sup>.

ويذكر لطفي الحفار وهو من المؤسسين، بالإضافة إلى الأسماء السابقة: رشدي الحكيم، وزكي الخطيب، وسامي العظم، والأمير عارف الشهابي، وصلاح الدين العظم، وتوفيق البساط، وجرجي الحداد، وعثمان مردم بك وغيرهم. وأنه كان للجمعية فروع في المدن السورية، وفروع في اليمن ومصر وإستانبول وغيرها، تعمل بالرغم من الخشية من جواسيس السلطان عبد الحميد<sup>(٤١)</sup>.

كان مؤسسو الجمعية مدركين للعقبات التي تعترض عملهم في الإصلاح والتغيير ووجوب العمل

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٦؛ الكزبري، المصدر نفسه، ص ٢٨، والريماوي، «صفحات من تاريخ الجمعيات في بلاد الشام، ١٨٥٠ - ١٩٠٨: من الجمعيات العلمية إلى الجمعيات السياسية»، ص ١٤٥.

(٣٨) الريماوي، المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(٣٩) القاسمي، الدكتور صلاح الدين القاسمي، ١٣٠٥ - ١٣٣٤، آثاره: صفحات من تاريخ النهضة العربية في أوائل القرن العشرين،

ص ٦.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٦.

(٤١) الكزبري، لطفي الحفار، ١٨٨٥ - ١٩٦٨: مذكراته، حياته وعصره، ص ٢٤.

(٤٢) القاسمي، المصدر نفسه، ص ١٥.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٣.

عصره الأول لمزايا وخصائص لم توجد في غيرها، وكانوا يؤمنون بأنها المسؤولة الآن - كما كانت المسؤولة في البداية - عن حمل رسالة الإسلام وتجديد شبابه، وأن أول ما أساء به المسلمون إلى أنفسهم قبل أكثر من ألف سنة كفهم يد العروبة عن إدارة دفة الإسلام ودولته<sup>(٤٤)</sup>.

ويقصد إبعاد العرب عن رئاسة الدولة الإسلامية ومنها الدولة العثمانية التي أهملت اللغة العربية، وتجاهلت النهضة في الغرب.

أما أهداف الجمعية كما ذكرها الخطيب فهي: «تعريف شباب العرب المثقفين بعروبيتهم، ودعوتهم إلى التعاون في إصلاح المجتمع العثماني الذي كان يتوقف على صلاحه صلاح المجتمع العربي من جبال طوروس إلى باب المندب»<sup>(٤٥)</sup>.

ويقول لطفي الحفار عن هدف الجمعية: «كانت جمعيتنا سرية تعمل لبث المبدأ الوطني القومي العربي، وتعليم الأُميين في المدن السورية»<sup>(٤٦)</sup>.

## ب - تطور جمعية النهضة العربية بعد عام

١٩٠٨

طرأت على الجمعية تطورات هامة بعد عام ١٩٠٨، بسبب ما عقد على إعلان الدستور من آمال في حرية العمل السياسي. وقد شارك الطلاب العرب وأعضاء الجمعية في الاحتفال الذي أقامته «جمعية الاتحاد والترقي» بمناسبة عودة الدستور. وفي دمشق اجتمع أعضاء فرع دمشق لجمعية النهضة العربية في اليوم الثاني لإعلان الدستور في نادي مقهى القوتلي وأقاموا

حفلة<sup>(٤٧)</sup>، أعلنوا فيها عن أنفسهم كجمعية قومية عربية، وأصبحت الجمعية علنية بعد أن كانت سرية<sup>(٤٨)</sup>.

ولكن هذا التعبير العربي الإيجابي لم يكن ليغير سياسة حزب الاتحاد والترقي المرسومة، لذلك عملت على تصفية الجمعيات التي وجدت قائمة عند إعلان الدستور. فقد حاول أعضاء جمعية النهضة العربية الحصول على ترخيص للعمل العلني كـ «جمعية عربية» بكل الوسائل، ولكن حكومة الاتحاد والترقي بدأت تماطل بهدف تحويل الجمعية من جمعية عربية سياسية إلى جمعية ثقافية فقط.

وقد بين صلاح الدين القاسمي بعد أن حصلت الجمعية على الترخيص في محاضراته «عقبات في طريق الجمعية» ما عانتها الجمعية منذ تأسيسها، وخاصة ما واجهته من مصاعب مع حكومة الاتحاد والترقي للحصول على الترخيص. ولكنها لم تمل، أو تبقى خلال تلك الفترة قبل الترخيص بدون عمل، فقد بقيت تتعهد غرف المطالعة، وتعنى بتمثيل الروايات<sup>(٤٩)</sup>.

ورغم مما طلة الاتحاديين اجتمع أعضاء الجمعية في أوائل سنة ١٩٠٩، ووضعوا لجمعيتهم قانوناً خاصاً صادق عليه الأعضاء في جلسة علنية وانتخبوا هيئة إدارية جديدة، برئاسة محب الدين الخطيب، وعضوية رشدي الحكيم، وجمال الحفار وزكي الخطيب. وعندما عاد رئيس الجمعية وبعض أعضائها للدراسة في إستانبول، انتخبت الجمعية هيئة إدارية جديدة برئاسة رضا مردم، وعضوية حكمت المرادي، ورشدي الحكيم، وجمال الحفار، وزكي الخطيب، ولطفي الحفار وصلاح القاسمي<sup>(٥٠)</sup>.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ج.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ج.

(٤٦) الكزبري، المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٤٧) خطب في هذه الحفلة: د. عبد الرحمن الشهبندر، ورشدي الحكيم، وجورج حداد، وسليم الجزائري، ولطفي الحفار، والشيخ عبد القادر قصار، ومترى قندلفت. هذا ولم يكن الشيخ قصار وقندلفت من أعضاء الجمعية. انظر: المصدر نفسه، ص ٢٥ و ٣١.

(٤٨) الريماوي، «صفحات من تاريخ الجمعيات في بلاد الشام، ١٨٥٠ - ١٩٠٨: من الجمعيات العلمية إلى الجمعيات السياسية»، ص ١٤٦.

(٤٩) القاسمي، الدكتور صلاح الدين القاسمي، ١٣٠٥ - ١٣٣٤، آثاره: صفحات من تاريخ النهضة العربية في أوائل القرن العشرين، ص ١١. وقد كان أعضاء الجمعية يقومون بتمثيل الروايات مثل فتاة الدستور وغيرها، وحُصصَ ريعها لغرف القراءة التابعة للجمعية وأشهرها قاعة

القراءة في الدرويشية، وقاعة القراءة في خان الجمرك. انظر: محمد الفرحاني، فارس الخوري.. أيام لا تنسى (بيروت: دار الغد، ١٩٦٤)، ص ٢٣٧.

(٥٠) الريماوي، «صفحات من تاريخ الجمعيات في بلاد الشام، ١٨٥٠ - ١٩٠٨: من الجمعيات العلمية إلى الجمعيات السياسية»، ص ١٤٧.



## ج - مبادئ الجمعية وأهدافها (المعلنة)<sup>(٥٤)</sup>

يوجز قانون الجمعية الذي أجازته الحكومة مبادئها بصورة محددة في المادة الثانية من هذا القانون، وهي المادة التي تبتدئ بتحديد هوية الجمعية في أنها «علمية محضة». وقد راعت «جمعية النهضة» في قانونها ما تطلبه الحكومة لإدراكها عزم الحكومة على حرمانها من أي نشاط سياسي، فجاء التعديل الذي فرضته الحكومة قاسياً في إقفال ما قد تتيحه صياغة القانون من أوجه النشاط السياسي على الشكل التالي:

١ - تنص المادة الثانية من القانون المقترح على أن «الجمعية علمية» بينما يؤكد القانون المصرح به في نفس المادة أن الجمعية «علمية محضة»، وتُت إضافة «محضة» لمنع الجمعية من أي نشاط ذي صبغة سياسية.

٢ - تنص المادة (١٢) من مبادئ الجمعية في القانون المقترح من الجمعية على: «المبدأ الأول: نشر اللغة العربية وآدابها وترقية العثمانيين عموماً والعرب، خصوصاً بإشاعة العلم بين أبنائها». بينما أصبح المبدأ في القانون المصرح به: «العناية باللغة العربية وآدابها وإقامة أوضاع علمية وخيرية».

وقد جرى تعديل معظم المبادئ المقترحة، والمواد المتعلقة بالعضوية والموارد المالية للجمعية، وكل ذلك للتضييق عليها وحصر نشاطها<sup>(٥٥)</sup>.

## د - نشاط جمعية النهضة العربية العلني

كانت إشاعة اللغة العربية من أهم مبادئ الجمعية، لذلك بدأت بإلقاء دروس في اللغة العربية في غرف القراءة، وندبت لهذه المهمة الأستاذ الشيخ أحمد النويلاي الذي بدأ في ١٦ شباط/فبراير ١٩٠٩، وكان يدرس ليلتي الثلاثاء والخميس من كل أسبوع، وذلك ليتاح للتجار والعمال حضور الدروس. وأنشأت الجمعية أول مكتبة صغيرة لها عندما كانت سرية في دار عثمان مردم،

وظل هذا الوضع قائماً حتى فشل الثورة المضادة سنة ١٩٠٩، وعودة الاتحاديين إلى الحكم بقوة وتصلبهم تجاه أبناء القوميات الأخرى وجميعياتهم. وكانت أولى خطوات الاتحاديين تقدم نوابهم في مجلس المبعوثان بطرح المادة الرابعة من نظام الاجتماعات للمناقشة بتاريخ ٧/١٩٠٩، وتنص على «منع قيام الجمعيات ذات الأهداف السياسية والتسمية القومية في الدولة العثمانية». وقد فازت المادة بالاقتراع بالأكثرية ٦٩ من أصل ٩٠ صوتاً. فأخذ الاتحاديون في ملاحقة أعضاء جمعية النهضة العربية في إستانبول، ولم تكن مريحة بعد، فهاجر رئيس فرع إستانبول محب الدين الخطيب إلى مصر، وتقلصت الجمعية في العاصمة، إلا أنها توسعت في دمشق<sup>(٥٦)</sup>.

وفي ١٣ ربيع الأول ١٣٢٧هـ/١٩٠٩م اجتمعت الجمعية لبحث قضية تغيير اسمها إلى جمعية «النهضة السورية» بناءً على طلب حكومة «الاتحاد والترقي» من أجل الحصول على الترخيص. ولكن اللجنة الإدارية قررت إدخال تعديل على طلب الحكومة وجعل اسم الجمعية «جمعية النهضة» لأن الاسم الذي اقترحه الاتحاديون لا يشمل الأعضاء غير السوريين، ولا يشمل الفروع التي في الأقطار الأخرى. وقد أرفقت الجمعية هذا القرار بنظامها الأساسي الداخلي وطلبت الترخيص على هذا الأساس، ولكن الحكومة طلبت تعديل قانون الجمعية المقترح حتى يتطابق مع قانون الجمعيات الحديث، بعد أن كانت تمازجه روح السياسة. وبعد التعديل أجازت الحكومة قانون الجمعية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٠٩، ولكن لم يتم إقرار القانون بصيغته الجديدة حتى سنة ١٩١٠ بعد ملاحظة<sup>(٥٧)</sup>. في النهاية تم الإعلان عن الجمعية تحت اسم «النهضة السورية» وأقامت حفلة كبيرة في دمشق برئاسة عبد الرحمن الشهبندر، وبدون حضور المؤسس محب الدين الخطيب الذي كان في إستانبول، ولكن لطفي الحفار أرسل إليه يخبره بتفاصيل إعلان الجمعية تحت الاسم الجديد والحفل<sup>(٥٨)</sup>.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٤٧ - ١٤٨.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٥٢ - ١٥٣.

(٥٣) الكزبري، لطفي الحفار، ١٨٨٥ - ١٩٦٨: مذكراته، حياته وعصره، ص ٣٠ - ٣٢.

(٥٤) الريمائي، المصدر نفسه، ص ١٤٨ - ١٥٣.

(٥٥) للمزيد حول تغيير قانون «جمعية النهضة» ومواده قبل وبعد التعديل. انظر: المصدر نفسه، ص ١٤٨ - ١٥٣.

جُمع فيها بعض الكتب والمجلات<sup>(٥٦)</sup>. بعد ترخيص الجمعية تحت اسم «النهضة السورية» بلغت مصنفات المكتبة ما يربو على ألف كتاب في التاريخ والأدب والاجتماع، والمجلات العربية والتركية والفرنسية<sup>(٥٧)</sup>.

كما قام أعضاء الجمعية بتمثيل الروايات مثل «فتاة الدستور» وغيرها، وخصّص ريع التمثيليات لغرف القراءة التابعة للجمعية وأشهرها قاعة القراءة في الدرويشية، وقاعة القراءة في خان الجمرک. ومَن كان يلقي الدروس في هذه الغرف فارس الخوري، وعبد الرحمن الشهبندر، وشكري العسلي ومحمد كردعلي، وغيرهم<sup>(٥٨)</sup>.

وظل أعضاء جمعية النهضة العربية على نشاطهم، وفي المدارس الأهلية التي نشط فيها أعضاؤها كمدرسة الشيخ كامل القصاب، حيث كان عارف الشهابي و د. أسعد الحكيم وغيرهما يلقون دروساً مجانية في تاريخ العرب والأدب العربي، ويبحثون في التلاميذ مبادئ القومية العربية<sup>(٥٩)</sup>. كما قررت الجمعية في طور السرية طباعة كتاب «عمران دمشق» لمحمد كردعلي، وترجمة كتاب «الحرية» لعالم الاجتماع جول سيمون، ولكنها لم توفّق<sup>(٦٠)</sup>.

أما برنامج الجمعية الثقافي بشكل عام فكان يتناول الأبحاث العربية رغم التضيق، ويمكن ملاحظة ذلك من عناوين المحاضرات في الجمعية مثل: «المسألة العربية ونشأتها» و«الخطر الأصفهان»، ويعني الصهيونية، ووباء الكوليرا، «والأمة والموظفون»، ثم «القومية في الأمم»<sup>(٦١)</sup>.

ويقول محب الدين الخطيب: عن «جمعية النهضة» بقيت قائمة حتى نشوب الحرب العالمية الأولى. ويعود

السبب في بقائها طيلة هذه المدة إلى الخط الثقافي ذي المضمون السياسي الذي سارت عليه، فكانت قلعة ثقافية متحررة في مدينة دمشق، تعلم أبناء الشعب من التجار والصناع وأعضاء الجمعية الذين لم يحصلوا على التعليم، وذلك بأن افتتحت «مكتاب الشعب» أو «بيوت الشعب»<sup>(٦٢)</sup>.

ولعل هذه الجمعية الوطنية السرية تُعد أول جمعية قومية عربية منظمة نشأت في أوانها، فكان لها أكبر تأثير في بث الشعور القومي الواعي في شباب العرب، قبيل إعلان الدستور وخلع السلطان عبد الحميد. وأعمال هذه الجمعية وقبلها حلقة دمشق الصغرى ومن انضم إليها من شباب العرب كانت تصدر عن عقيدة وطنية راسخة، وخطط محكمة، وشعور بالتبعية، وأن اتصال هؤلاء الشباب برفاقهم في إستانبول والشام وسّع مجال الحركة القومية، وكثر عدد رجالها العاملين الذين أسسوا بعد الانقلاب العثماني «المنتدى الأدبي»، وجمعية «العربية الفتاة» وجمعية «العهد»، وعقدوا المؤتمر العربي في باريس، وشاركوا في الثورة العربية... إلخ<sup>(٦٣)</sup>.

هؤلاء هم الرعيل الأول الذين كان لهم الفضل الأكبر في إيقاظ الشعوب العربية من سباتها، وفي توجيه الحركات الوطنية في الأقطار العربية التابعة للدولة العثمانية، وهم الذين استمروا في الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي والإنكليزي في بلاد الشام والعراق حتى استقلت. بينما رأينا بعض أعضاء الجمعيات الأخرى في مقدمة المتعاونين مع الاستعمار.

وإذا كانت جمعية النهضة انتهت مع بداية الحرب العالمية الأولى إلا أنها أمدّت الحركة الوطنية في سورية

(٥٦) القاسمي، الدكتور صلاح الدين القاسمي، ١٣٠٥ - ١٣٣٤، آثاره: صفحات من تاريخ النهضة العربية في أوائل القرن العشرين، ص ٧ - ٨.

(٥٧) الكزبري، لطفي الحفار، ١٨٨٥ - ١٩٦٨: مذكراته، حياته وعصره، ص ٣٤.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٣٠، والفرحاني، فارس الخوري... أيام لا تنسى، ص ٢٣٧.

(٥٩) الشهابي، محاضرات عن القومية العربية: تأريخها وقوامها ومراميها، الهامش، ص ٧٢.

(٦٠) القاسمي، الدكتور صلاح الدين القاسمي، ١٣٠٥ - ١٣٣٤، آثاره: صفحات من تاريخ النهضة العربية في أوائل القرن العشرين، ص ٧.

(٦١) الرماوي، «صفحات من تاريخ الجمعيات في بلاد الشام، ١٨٥٠ - ١٩٠٨: من الجمعيات العلمية إلى الجمعيات السياسية»، ص ١٥٤.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ١٥٣.

(٦٣) الشهابي، محاضرات عن القومية العربية: تأريخها وقوامها ومراميها، ص ٥٥.

برجال أمثال فارس الخوري، وزكي الخطيب، وعبد الرحمن الشهنندر، ولطفي الحفار وغيرهم ممن كان لهم الأثر الفعال في كل التشكيلات الحزبية التي ظهرت في النصف الأول من القرن العشرين، وخصوصاً «حزب الكتلة الوطنية».

ويمكن القول إن دمشق كانت مهد العروبة الحقيقية قبل الحرب العالمية الأولى. وكانت العروبة قد تطورت خلال بداية القرن العشرين كحركة أدبية وعلمية وثقافية على يد شباب تربوا في حلقة دمشق الكبرى والصغرى وجمعية النهضة العربية.

### ثالثاً: فائدة تجربة الجمعيات العلمية - السياسية

ومما لا شك فيه أن الجمعيات العلمية - السياسية قد أثرت تأثيراً فعالاً في تكوين الوعي العام العلمي والاجتماعي والسياسي والاقتصادي، من خلال الأبحاث التي كانت تعرضها للمناقشة، ومن خلال الأهداف والبرامج التي طرحتها. كما خلقت مجالات للقاء والتعارف وتبادل الأفكار بين أعضائها مما سهّل لهم التلاقي على أفكار سياسية مشتركة.

ومن ناحية أخرى فإن الجمعيات الخيرية ساهمت في تكوين «المسؤولية الاجتماعية» ونمو معاني مسؤولية الأفراد تجاه المجتمع بصورة عامة. وكل ما تقدم ساهم في خلق المسؤولية السياسية تجاه المجتمع، التي تبلورت بتأسيس الجمعيات السياسية كأداة لها عندما سمحت الظروف. ثم إن عملية الانتساب والتنظيم والالتزام في الجمعيات ساعدت في توفير الخبرة لبناء التنظيمات السياسية، لذلك سنرى لاحقاً تأسيس العرب جمعيات مؤثرة ومنظمة تنظيمياً محكماً.

أما عن أسباب ضعف الحركة العربية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، فذلك يعود إلى اصطدامها بكثير من العوامل التي أوهنتها، أهمها<sup>(٦٤)</sup>: سياسة السلطان عبد الحميد في البلاد العربية والتقرب من العرب

(فكرة الجامعة الإسلامية)، وانتشار التعليم الغربي، وإن كان مساعداً على الوعي فإن انتشار المؤسسات التعليمية الأجنبية لبعض البعثات التي كانت مسخرة لتحقيق الأطماع السياسية، وما صحب ذلك من تناحر دولي على المنطقة. فالحكومة الفرنسية مثلاً كانت تمد البعثات الدينية الفرنسية بالمال رغبة منها في تقوية نفوذها، فتحالت هذه البعثات مع الموارد والنصارى الملكيين، وعملت على إعطاء الجيل الجديد تعليماً يستهدف صب أفكار التلاميذ في قالب فرنسي وتوجيه ولائهم نحو فرنسا. وبذلك ساهم التعليم الغربي في إظهار الخلافات الطائفية الموجودة أصلاً. ومن أهم النتائج البعيدة لانتشار التعليم الغربي في بلاد الشام انتقال قيادة حركة العرب القومية من النصارى إلى المسلمين بسبب الهجوم غير المباشر الذي شنته المؤسسات المدرسية الأجنبية على اللغة العربية كأداة للثقافة القومية. فمع مرور الزمن أتقن الطلاب اللغات الأجنبية على حساب العربية، وبعض المؤسسات كانت تعتمد ذلك مما أضعف الأثر الروحي للثقافة العربية عند كثير من الطلاب. ولكن المسلمين وبسبب ابتعادهم عن المدارس الأجنبية بشكل عام، وتفضيلهم المدارس الأميرية والأهلية، حافظوا على صلة أكبر مع التراث العربي وعلى حياتهم العربية التقليدية. وهذا ما جعل قيادة الحركة العربية بعد إعلان الدستور من المسلمين.

كما كان الشعور الديني طاغياً على سكان البلاد بالدرجة الأولى. وبشكل عام كان العربي يعرف بأنه عربي، ولكنه لم يشعر بأنه بحاجة إلى عمل أي شيء لعروبه، فقد كان معتزلاً بإسلامه قبل كل شيء.

### رابعاً: الحركة القومية العربية بعد إعلان الدستور سنة ١٩٠٨

تم في عام ١٩٠٨ إعلان الدستور، وعمّ السرور جميع الولايات العربية في الدولة العثمانية. وكما مر سابقاً لم يشذ أعضاء «جمعية النهضة العربية» عنهم، فخرجوا عن التكتّم، وصرحوا بوجودهم. وكان القوميون العرب يعتقدون أن زوال الاستبداد سيكون مدعاة لإصلاح شؤون الدولة، وإعلان حرية الصحافة

(٦٤) أنطونيوس، يقظة العرب، ص ٩٥ - ٩٩.

وتأليف الجمعيات، مما يتيح لهم المطالبة ببعض حقوقهم السياسية، والاحتفاظ في نطاق الدولة بقوميتهم ولغتهم. ومما حملهم على هذا الاعتقاد وجود عدد من الضباط والمدنيين العرب في جمعية «تركية الفتاة». ولكن «جمعية الاتحاد والترقي» المنبثقة عن جمعية «تركية الفتاة» كان لها خطط أخرى وتريد من الشعوب غير التركية في الدولة أن تنسى قومياتها. وعملت الحكومة التي سيطر عليها الاتحاديون حتى نهاية الحرب العالمية الأولى على هذه السياسية مما خلق الخلاف بين العرب والترك<sup>(٦٥)</sup>.

نستطيع القول إنه عشية انقلاب الاتحاد والترقي في تموز/ يوليو ١٩٠٨، كان أهل دمشق بشكل عام هادئين وراضين عن الحكم الحميدي مع وجود معارضة ضعيفة، ولكنها كانت أوسع في بيروت. فسياسة السلطان عبد الحميد الإسلامية كانت ذات أثر واضح، خاصة مع تقريره للكثير من السوريين وإشراكهم في مؤسسات الدولة. ولكن عندما جاء الاتحاديون كان لهم تفسير مختلف لـ «العثمانوية» يشدد على المساهمة التركية، وتوحيد ما تبقى من الإمبراطورية، ويشمل الولايات العربية والتركية. فتنبئ الاتحاديون سياسة مركزية شديدة، وفرضوا اللغة التركية، واستبدلوا الأعيان العرب في المناصب الإدارية بأتراك. وكان هذا قطع واضح مع سياسة عبد الحميد. بينما كان التفسير العربي - السوري لـ «العثمانوية» يعني استخدام فكرة العروبة لدعم الوحدة العثمانية، وحتى ذلك الوقت لم يروج أحد من مثقفي دمشق العروبيين لأيدولوجيا انفصالية للقومية العربية كبديل للوحدة العثمانية<sup>(٦٦)</sup>.

وهكذا ما إن استولت جمعية الاتحاد والترقي على مقاليد الحكم، وسارت فيه قليلاً، حتى أدرك شباب العرب القوميون (وهم أعضاء جمعية النهضة العربية ورفاقهم طلاب المدارس العالية خاصة) أن انتزاع حقوق

العرب يحتاج إلى جهد منظم طويل المدى فقرروا تأسيس جمعية أدبية علنية تجمع الطلاب العرب والجالية العربية في العاصمة، فكان ظهور جمعية على شكل نادٍ سمي «المنتدى الأدبي».

ولم يكتفوا بهذا العمل، بل اتصلوا ببعض الضباط العرب في الجيش العثماني، وتداولوا بضرورة إنشاء جمعية عربية سرية تعمل للقومية العربية مثل «تركية الفتاة». فكانت تلك المداولات بذوراً أنبتت ثلاث جمعيات قومية سرية هي: «الجمعية القحطانية» وجمعية «العربية الفتاة»، وجمعية «العهد»<sup>(٦٧)</sup>.

ولم تقتصر المساعي القومية على الشباب والضباط، فقد كانت أعمال الاتحاديين حافزاً لغيرهم على العمل، فقد أسس أفراد من الجالية العربية في إستانبول جمعية لم تعش طويلاً سمّوها «جمعية الإخاء العربي العثماني»، وفي القاهرة أسس جماعة من العرب الأحرار حزباً سياسياً سمّوه «حزب اللامركزية الإدارية العثماني»، وفي بيروت قامت جمعية اسمها «الجمعية العمومية الإصلاحية»، وفي باريس عقد مؤتمر دُعي «المؤتمر العربي الأول»؛ وجميع هذه المساعي كان هدفها إبلاغ العرب حقوقهم في الدولة بدون الانفصال عنها. وإليك تلك الجمعيات والأحزاب.

## ١ - جمعية الإخاء العربي العثماني

هي أول جمعية علنية عربية تأسست بعد إعلان الدستور. ومؤسسوها أفراد من الجالية العربية في العاصمة اجتمعوا وانتخبوا لإدارة الجمعية لجنة فيها الوجيه والتاجر والموظف والضابط. وقد أيد الطلاب العرب في إستانبول، وبدون النظر، هذه الجمعية رغبة منهم في تعزيز قوميتهم، وبدون النظر إلى شخصيات أعضائها، وإذا ما كانت جديرة بمهمة خدمة العرب<sup>(٦٨)</sup>.

وكان من ضمن المنادين بتشكيل هذه الجمعية

(٦٥) الشهابي، المصدر نفسه، ص ٦٢ - ٦٣.

(٦٦) للمزيد حول الهوية العثمانية وتغيرها قبل وبعد سنة ١٩٠٨، فقد خصّص فيليب خوري فصلاً هاماً من كتابه بعنوان «من العثمانوية إلى العروبة» في: فيليب خوري، أعيان المدن والقومية العربية: سياسة دمشق، ١٨٦٠ - ١٩٢٠، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٣)، ص ٩٧ - ١٠١.

(٦٧) الشهابي، المصدر نفسه، ص ٦٧ - ٦٨.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٦٨، وأحد قدرتي، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، ط ٢ (دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٩٣)، ص ٨.

شفيق المؤيد وندرة المطران ويوسف شتوان (مندوب بنغازي في مجلس النواب) وعبد الحميد الزهراوي ورضا الصلح، وآخرون. وقد انتشرت فروع الجمعية في أغلب الولايات العربية<sup>(٦٩)</sup>.

وقد أسست الجمعية نادياً يكون مركزاً لها، وجريدة تنطق بلسانها، وصارت تستقبل النواب العرب وتقيم لهم حفلات التكريم والتعارف، وجمعت لها التبرعات، وعاضدها صحف سورية ومصر وأمريكا العربية، وكانت المقالات التي تنشر في جريدتها تنحو إلى ترسيخ فكرة «الاستقلال العربي»، كما أنها أعطت لعبد الغني العريسي بعض المال لينشئ به جريدة «المفيد» في بيروت<sup>(٧٠)</sup>.

ويتحدث أحمد قدري في مذكراته عن تأسيس الجمعية فيقول: نحن العرب لم نكن نتوقع أن يستغل الدستور للتحامل على وطنيتنا وقوميتنا، لذلك أخذ المثقفون يفكرون بالطريقة التي تساعدنا على الاحتفاظ بكرامتنا، ولما رأوا العنصر الأرمني يشرع بتأسيس النوادي والجمعيات الخاصة به ويجاريه في ذلك الأروام والأرناؤوط وغيرهم، شعروا بالتعبية التي تحفزهم على العمل كغيرهم، حفاظاً على عروبته من جهة، ثم برهنة على أنهم ليسوا دون غيرهم طموحاً. فعمل بعض ذوي المقامات وأهل الرأي من رجالات العرب في عهد عبد الحميد على تأسيس جمعية أطلقوا عليها «الإخاء العربي»، على أن تكون غايتها عون «جمعية الاتحاد والترقي» في الحفاظ على أحكام الدستور، وجمع كلمة جميع الملل في الدولة العثمانية، بدون النظر إلى الفروق الدينية والجنسية، والمساواة بين جميع العناصر<sup>(٧١)</sup>.

ونصّ نظام الجمعية على أن مقاصدها<sup>(٧٢)</sup>:

١ - معاونة جمعية الاتحاد والترقي في سبيل المحافظة على أحكام القانون الأساسي.

٢ - جمع كلمة الملل المختلفة العثمانية بدون تفريق في الجنس والمذهب.

٣ - السعي لإعلاء شأن الأمة العربية واتخاذ جميع الوسائل والتدابير لنشر أنوار العلوم والمعارف بين أبنائها. ومن ذلك تأسيس المدارس، ومساعدة الأهلين لتأسيس المعامل والشركات، وصيانة حقوق أبناء العرب جميعاً من الغدر والاعتساف.

٤ - تأييد العدل والمساواة بين عناصر الأمة العثمانية، وإزالة سوء التفاهم من بينهم.

وحرص المؤسسون على عدم الظهور بأي مظهر فيه أي عدا للبحكم القائم. ولكنهم لم يغفلوا في برنامج الجمعية أنها سوف تعمل على إعلاء شأن الأمة العربية في كافة مرافقها، فمن الناحية الفكرية تهتم بنشر العلوم والمعارف بين أبنائها وتأسيس المدارس وإصدار الجرائد، ومن الناحية الاقتصادية ستعتمد على رفع المستوى الاقتصادي والقيام بالمشاريع وتنمية الثروة القومية<sup>(٧٣)</sup>.

ويقول الشهابي إن الجمعية لم تستطع أن تحقق شيئاً بسبب الاختلاف في تفكير مؤسسيها، بما حال دون قيامهم بعمل قومي يذكر، واقتصر عملها على المظاهر كاستقبال النواب العرب - الذين انضم بعضهم إلى الجمعية - في حفل كبير بالعاصمة، ولأن عمرها كان قصيراً<sup>(٧٤)</sup>. بينما يرى محمد عزة دروزة في هذا تجنياً على الجمعية التي كانت تأمل وتهدف إلى تجميع العرب، وخاصة نوابهم، وتوحيد كلمتهم وحفزهم على الدفاع عن حقوق العرب ومركزهم. وقد استشعر الاتحاديون هذا الهدف، فاعتنموا فرصة خلع السلطان عبد الحميد

(٦٩) عصمت عبد القادر، دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني، ١٩٠٨ - ١٩١٤ (بيروت: الدار العربية للموسوعات،

٢٠٠٦)، ص ١٩٨.

(٧٠) محمد عزة دروزة، مختارات قومية لمحمد عزة دروزة، تحرير ناجي علوش، سلسلة التراث القومي (بيروت: مركز دراسات الوحدة

العربية، ١٩٨٨)، ص ٤٣١.

(٧١) قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، ص ٧ - ٨.

(٧٢) دروزة، المصدر نفسه، ص ٤٢٩.

(٧٣) قدري، المصدر نفسه، ص ٨.

(٧٤) الشهابي، محاضرات عن القومية العربية: تأريخها وقوامها ومراميها، ص ٦٩.

وتعطيل مجلس النواب فقرروا إغلاق الجمعية وفروعها وجريدتها<sup>(٧٥)</sup>.

فلم تكد تولد في أوائل آب/أغسطس ١٩٠٨ حتى أغلقتها الحكومة بعد حادث ٣١ آذار/مارس ١٩٠٩ عندما خلع السلطان، فقد كان معظم المنتسبين إلى فروع جمعية الإخاء العربي في الولايات العربية، على حد زعم أحمد قدري، من «الرجعيين» الذين دعموا عصيان آذر، لذلك فإن الاتحاديين بعد أن قمعوه، أغلقوا الجمعية وفروعها<sup>(٧٦)</sup>، كما أغلقوا جريدتها التي حملت اسمها.

## ٢ - الجمعية القحطانية

أول جمعية سرية قومية عربية أسفرت عنها المداولات في إستانبول بين الشبان القوميين وبعض الضباط العرب في سنة ١٩٠٩<sup>(٧٧)</sup>. وكان زعيمهم عزيز علي المصري، وكان أعضاء الجمعية ينتقون بدقة وحذر فلا يقبل إلا من كانت وطنيته فوق كل شك ويستطيع كتم السر. وقد ضمت عدداً من الضباط العرب ذوي الرتب العالية في الجيش العثماني، ومن الضباط سليم الجزائري وأمين لطفي الحافظ، واثنين من مؤسسي «المنتدى الأدبي» عبد الكريم الخليل وعارف الشهابي. ومن المنضمين إليها الأمير عادل أرسلان<sup>(٧٨)</sup>.

وكان لها كلمة سر وإشارة للتعارف، وأنشئ لها خمسة فروع، بالإضافة إلى إستانبول. واستمدت الجمعية قوتها من قوة شخصية بعض أعضائها. أما قيمتها في تاريخ الحركة العربية فهي من كونها قامت بأول محاولة معروفة نحو الضباط العرب في الجيش العثماني لكسب تأييدهم الفعال للحركة القومية<sup>(٧٩)</sup>.

كان هدف الجمعية إيقاظ العرب من سباتهم،

وتذكيرهم بماضيهم المجيد وبكيانهم القومي الحاضر، والعمل على رفع مستواهم الثقافي والاجتماعي والاقتصادي، وحثهم على التضامن، والمطالبة بما لهم من حقوق مطاعة في الدولة. وكان كل عضو فيها داعية إلى هذه الأهداف في بيئته<sup>(٨٠)</sup>.

وامتاز هدف القحطانية بأنه يرمي إلى تحقيق مشروع جديد وجريء وهو تحويل المملكة العثمانية إلى مملكة ذات تاج مزدوج، فكان هذا الهدف محاولة جديدة لمعالجة المشكلة التي خلقتها سياسة الاتحاديين المركزية. ويتلخص المشروع بتشكيل مملكة واحدة في الأجزاء العربية ذات برلمان خاص بها، وإدارة محلية خاصة وتكون اللغة العربية لغة مؤسساتها. وتكون هذه المملكة جزءاً من إمبراطورية تركية وعربية تشبه إمبراطورية النمسا والمجر. وعلى هذا يضع السلطان العثماني في إستانبول على رأسه تاج المملكة العربية، بالإضافة إلى تاجه التركي<sup>(٨١)</sup>.

كانت الجمعية نشيطة في السنة الأولى من حياتها، وظلت تقوم بعملها السري إلى أن شبت الحرب العالمية الأولى، عندها وجد مؤسسوها بعض الدلائل التي جعلتهم يخشون الخيانة بعد أن تبين أن أحد الأعضاء قد أفشى السر مما أثار قلق الباقيين. ولم يعتمد الأعضاء على حل جمعيتهم فعلاً، ولكن رؤساءها وجدوا استحالة الاستمرار وبينهم رجل يرتابون بأمره فماتت الجمعية كنتيجة للإهمال المقصود<sup>(٨٢)</sup>.

وكان معظم أعضائها، وحتى أركانها، قد دخلوا قبل الحرب إما في «جمعية العهد» أو «العربية الفتاة»، وإما في كليهما، ولم تكتشف الحكومة الجمعية أبداً حتى طواها الزمن باستشهاد أركانها وتحويل نشاط أعضائها إلى الجمعيتين المذكورتين<sup>(٨٣)</sup>.

(٧٥) دروزة، مختارات قومية لمحمد عزة دروزة، ص ٤٣٠.

(٧٦) قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، ص ١٠.

(٧٧) الشهابي، محاضرات عن القومية العربية: تأريخها وقوامها ومراميها، ص ٦٩.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٦٩، وأنطونيوس، يقظة العرب، ص ١١٩ - ١٢٠.

(٧٩) أنطونيوس، المصدر نفسه، ص ١١٩ - ١٢٠.

(٨٠) الشهابي، المصدر نفسه، ص ٦٩.

(٨١) أنطونيوس، المصدر نفسه، ص ١١٩.

(٨٢) المصدر نفسه، ص ١٢٠.

(٨٣) الشهابي، المصدر نفسه، ص ٦٩ - ٧٠.

### ٣ - المنتدى الأدبي

هي أول جمعية قومية عربية أسست في إستانبول بعد انهيار جمعية «الإخاء العربي»، والتي كانت قد تأسست عام ١٩٠٨<sup>(٨٤)</sup>. بعد إعلان الدستور ودعوة البلاد العثمانية إلى الانتخابات النيابية، أخذ النواب يتوافدون على العاصمة، وكان الطلاب العرب يستقبلون النواب العرب القادمين، ودعموا تثبيت نائب بنغازي يوسف شتوان الذي أراد الاتحاديون إخراجهم من المجلس. وكان الشعور القومي العربي ما يجمع الطلاب الذين اطلعوا على تنظيم الاتحاديين وتشكيلاتهم، وأدركوا أن العمل غير المنظم لا فائدة منه<sup>(٨٥)</sup>.

ومن هنا أفضت محادثات الشبان العرب إلى تأسيس نادٍ في إستانبول، في خريف سنة ١٩٠٩، سُمي «المنتدى الأدبي». وكانت الشؤون الأدبية والثقافية مجال عمله في الظاهر، والشؤون القومية مجالها في الباطن. ومن مؤسسيه عبد الكريم الخليل من بيروت<sup>(٨٦)</sup>، وسيف الدين الخطيب من دمشق، وجميل الحسيني من القدس، ويوسف سليمان حيدر من بعلبك، وعزة الأعظمي من بغداد<sup>(٨٧)</sup>. وهناك من أضاف إلى المؤسسين: مزاحم مزر، ويوسف سلمان، ورفيق رزق سلوم، ومعروف الرصافي، وطالب النقيب، ورشيد رضا، وجميل الحسيني، وعبد الحميد الزهراوي، وعزيز علي المصري<sup>(٨٨)</sup>.

ويقول الأمير مصطفى الشهابي: إنه عندما عاد من باريس إلى إستانبول عام ١٩١٤، كان عبد الكريم الخليل رئيساً للنادي. وتعرّف في النادي إلى شباب عرفوا بأعمالهم الوطنية منهم رياض الصلح وسعد الله الجابري

وعبد الستار السندروسي وعاصم بيسسو ومعين الماضي وعزة الأعظمي ورفيق رزق سلوم ومسلم العطار وعارف العارف وتوفيق أبو الهدى وغيرهم<sup>(٨٩)</sup>.

وكان عدد أعضاء المنتدى كبيراً حتى بلغ عدة آلاف، وأكثرهم من الطلاب، كما كان له فروع مختلفة في الشام والعراق. وكان من أكبر ميزاته أنه أوجد مراكز يلتقي فيها العرب من كافة أنحاء المملكة، وهم إذا شعروا أنهم في بيوتهم تحدثوا بحرية في جو تجدد فيه الأفكار واسطة للانتقال<sup>(٩٠)</sup>.

وقد استمر عبد الكريم الخليل في رئاسة المنتدى إلى أن أغلقت الحكومة سنة ١٩١٥، مع تنكيلها بأحرار العرب، بينما تولى عزة الأعظمي إصدار مجلة تعبر عن النادي سُميت «لسان العرب» ثم صار اسمها «المنتدى الأدبي»<sup>(٩١)</sup>.

وقد ساهم النواب العرب في تمويل المنتدى ونشاطاته، ف تبرع طالب النقيب بنصف تكاليف مشروع تأسيسه. كما ساهم النواب مثل رشدي الشمعة وشكري الحسيني وشفيق المؤيد وعادل أرسلان ورضا الصلح بنشاطات المنتدى الأدبية والثقافية، وألقى فيه عبد الحميد الزهراوي محاضرات في التاريخ العربي، وألقى الشاعر معروف الرصافي قصائده الحماسية التي تدعو إلى الأخذ بأسباب العلم والتقدم. كما تبنى النواب طرح مشروع عبد الكريم الخليل رئيس المنتدى في مجلس المبعوثان، ويتضمن توحيد مناهج التعليم الابتدائي الأهلي وزيادة المدارس الرسمية من أجل توسيع التعليم<sup>(٩٢)</sup>. كما ناصر المنتدى لقيفاً من النواب، ومن رجال حلقة دمشق الأولى

(٨٤) زهير عبد الجبار الدوري، الفكر والسياسة لدى الجمعيات والمنتديات والأحزاب العربية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (دمشق: مطبعة الأواثل، ٢٠٠٥)، ص ٨٢.

(٨٥) قدر، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، ص ١٠ - ١١.

(٨٦) أعدم الأتراك عبد الكريم الخليل رغم تعاونه مع الحكومة، ولا سيّما في بداية الحرب، فقد حاول العمل من أجل مصلحة العرب والدولة، ولكن لم يشفع له ذلك. انظر: الشهابي، محاضرات عن القومية العربية: تأريخها وقوامها ومراميها، الهامش، ص ٧٢.

(٨٧) قال جورج أنطونيوس إن مؤسسي المنتدى: عبد الكريم الخليل، وصالح حيدر، ورفيق رزق سلوم، وجميل الحسيني، ويوسف خير، وسيف الدين الخطيب. انظر: أنطونيوس، يقظة العرب، الهامش، ص ١١٦ - ١١٧.

(٨٨) الدوري، الفكر والسياسة لدى الجمعيات والمنتديات والأحزاب العربية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ص ٨٢.

(٨٩) الشهابي، محاضرات عن القومية العربية: تأريخها وقوامها ومراميها، الهامش، ص ٧٢.

(٩٠) أنطونيوس، يقظة العرب، ص ١١٧.

(٩١) الشهابي، المصدر نفسه، ص ٧٠.

(٩٢) عبد القادر، دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني، ١٩٠٨ - ١٩١٤، ص ٢٠٠.

شكري العسلي وعبد الوهاب الإنكليزي وسليم الجزائري وعبد الحميد الزهراوي، وجميعهم فُتِكَ بهم في الحرب العالمية الأولى<sup>(٩٣)</sup>.

ومن ناحية أخرى كان المنتدى على اتصال بالحركات القومية، كـ «الجمعية الإصلاحية» في بيروت، و«حزب اللامركزية» في مصر، و«المؤتمر العربي» في باريس<sup>(٩٤)</sup>. كما كان المنتدى مرتبطاً بـ «الجمعية العربية الفتاة» بعد انتساب عدد من مؤسسيه إليها كسيف الدين الخطيب ورفيق رزق سلوم ويوسف نخير<sup>(٩٥)</sup>.

كانت أهداف المنتدى إحياء الروح القومية العربية بين فئات الشباب العربي في العاصمة إستانبول وفي الولايات العربية من خلال الدعوة إلى القضية العربية، وكان هناك همس بين أعضاء المنتدى حول فكرة الاستقلال، وشكل العلم العربي، كما يقول توفيق السويدي<sup>(٩٦)</sup>. وكانت أهدافه تظهر إلى الملاء من خلال المحاضرات والخطب، وما كان يقام به من حفلات، وما كان ينشر في مجلته من بحوث ومقالات وقصائد وأناشيد وطنية. وما كان يدور فيه من أحاديث ومناقشات في الشؤون العربية، سواء بين أعضائه أو بينهم وبين زواره من نواب وساسة وجالية عربية في العاصمة. وأصبح المنتدى مركز العروبة في إستانبول، وفيه كان الطلاب العرب الجدد يلتقون ممن تقدموهم في الدراسة مبادئ القومية العربية. وفيه كانت تدرس وتناقش خطط الاتحاديين الرامية إلى طغيان القومية التركية والقضاء على القوميات الأخرى في الدولة<sup>(٩٧)</sup>.

بينما يرى جورج أنطونيوس المنتدى مصفأة للأفكار لا مصنعة لها وهذا عمله الحقيقي، فانحصرت مساهمته بالحركة العربية في تنمية الدعوة إليها، وتوسيع

مداهها، لا في خلق دافع جديد يحركها<sup>(٩٨)</sup>.

ولكن أياً كان فإن «المنتدى الأدبي» الذي عمل كجمعية ثقافية علمية كان من العوامل التي أثرت بشكل كبير في بعث القومية العربية من رقادها، وذلك عن طريق بث أعضائه لرسائله في البلاد العربية التي كانوا ينتشرون فيها.

وقد سكت الاتحاديون عن المنتدى الأدبي لأن أهدافه المعروفة لم تكن سياسية، مع أنه في الواقع كان يتمتع بنفوذ سياسي كبير حتى اعترف في وقت من الأوقات بلجنته الإدارية كوسيط بين العرب والاتحاديين في المفاوضات التي جرت لحل الخلافات بين الطرفين<sup>(٩٩)</sup>. واستمر المنتدى حتى سنة ١٩١٥ عندما أغلقه الاتحاديون ونكّلوا بأحرار العرب.

#### ٤ - جمعية العربية الفتاة

تعدُّ هذه الجمعية أهم الجمعيات العربية التي ظهرت قبل الحرب العالمية الأولى. ولم تلعب أية جمعية أخرى الدور الذي لعبته هذه الجمعية في تقرير مصير الحركة القومية، وكانت من أوسع التنظيمات القومية العربية انتشاراً وأكثرها فعالية ونشاطاً، وقد امتازت بأهدافها وأساليبها ونظامها الشديد.

وتختلف الروايات حول تاريخ تأسيسها حتى بين مؤسسيها، فيقول د. أحمد قدري وهو من المؤسسين أنهم بدأوا بتكوين الجمعية بعد إعلان دستور ١٩٠٨ بأربعة أيام. بينما قال الأمير مصطفى الشهابي<sup>(١٠٠)</sup> ومحمد عزة دروزة<sup>(١٠١)</sup>، وهما من أعضاء الجمعية إنها تأسست عام ١٩١١. بينما قال محب الدين الخطيب وهو من المؤسسين إنه لم يكن للجمعية قانون ولا رئيس في الآستانة، بل

(٩٣) الشهابي، المصدر نفسه، ص ٧١.

(٩٤) المصدر نفسه، ص ٧١.

(٩٥) قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، ص ١٣.

(٩٦) عبد القادر، دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني، ١٩٠٨ - ١٩١٤، ص ١٩٩ - ٢٠٠.

(٩٧) الشهابي، محاضرات عن القومية العربية: تأريخها وقوامها ومراميتها، الهامش، ص ٧١.

(٩٨) أنطونيوس، يقظة العرب، ص ١١٧.

(٩٩) المصدر نفسه، ص ١١٧.

(١٠٠) الشهابي، المصدر نفسه، ص ٧٣.

(١٠١) دروزة، مختارات قومية لمحمد عزة دروزة، ص ٥٠٩.



كانت مجرد فكرة يتداولها ثلاثة هم عونى عبد الهادي ومحمد رستم حيدر ود. أحمد قدرى سنة ١٩٠٨، وعندما توجهوا إلى أوروبا في العام التالي تعاهدوا في باريس على تحقيق فكرتهم<sup>(١٠٢)</sup>. وحول مقر الجمعية يقول الخطيب إنه لم يكن معلوماً لأنها سرية، بل كانت تعقد الاجتماعات في بيوت أحد الأعضاء. وإن الجمعية في البداية لم تعرف منصب الرئيس الدائم، بل كان يتم انتخاب رئيس جديد في كل جلسة<sup>(١٠٣)</sup>.

وعلى الأرجح إن فكرة تأسيس جمعية قومية سرية غير الجمعية القحطانية انتقلت من إستانبول إلى دمشق، ثم اختمرت في بيروت، وتحققت في باريس في ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٠٩<sup>(١٠٤)</sup>.

كان مؤسسوها سبعة من العرب، وكلهم مسلمون من بلاد الشام، وكانوا يتابعون دراستهم العالية في باريس وهم: (عونى عبد الهادي - جنين، جميل مردم - دمشق، محمد المحمصاني - بيروت، رستم حيدر - بعلمبك، توفيق الناطور - بيروت، رفيق التميمي - نابلس، عبد الغنى العريسي - بيروت)<sup>(١٠٥)</sup>.

ويقول أحمد قدرى في مذكراته إن أول هيئة إدارية للجمعية كان فيها بالإضافة إلى الأسماء السابقة، اسمه واسم صبري الخوجه، ولم يكن بينهم جميل مردم الذي انضم إلى الجمعية مع صبحي الحسبي، والأمير مصطفى الشهابي، وتوفيق فايد، وإبراهيم حيدر لاحقاً<sup>(١٠٦)</sup>. وكان تكوين الهيئة الإدارية للفتاة عام ١٩١١<sup>(١٠٧)</sup>، في باريس، وكان للجمعية سجلات منظمة بإدارة سكرتيرها محمد المحمصاني، وكانت تجتمع أسبوعياً<sup>(١٠٨)</sup>.

وقد بقيت باريس مركزاً للجمعية مدة سنتين، فبقي عدد الأعضاء قليلاً، فلما تخرج أعضاؤها وعادوا إلى أوطانهم انتقل المركز إلى بيروت عام ١٩١٣، ثم إلى دمشق في العام الذي تلاه<sup>(١٠٩)</sup>.

أما عن سبب تأليف الجمعية فيقول أحمد قدرى في مذكراته: إنه بعد أن توضح لهم أن رجال «جمعية تركيا الفتاة» الذين تسلموا مقاليد الحكم في العهد الجديد متعصبون لقوميتهم التركية ويريدون تقويتها على حساب القوميات الأخرى في الدولة العثمانية. وقد خرجنا من هذه الحقيقة إلى تأليف جمعية عربية سرية اسمها على نحو جمعية تركيا الفتاة تنهض بواجب الدفاع عن حقوق العرب ورفع مستواهم، ولم أكد أفتح الزميل محمد رستم حيدر حتى حيز الرأي. وكان هذا مبدأ تشكيل للجمعية العربية الفتاة<sup>(١١٠)</sup>.

#### أ - مبادئ جمعية العربية الفتاة

يمكن تحديد مبادئ الجمعية من خلال دستورها<sup>(١١١)</sup>، وهي على الشكل التالي: القومية العربية هي المبدأ الأساسي للجمعية، ويبدو ذلك من خلال اسمها «العربية الفتاة»، وعضويتها المقصورة على العرب من أبناء الإمبراطورية العثمانية، واستخدام الجمعية لمصطلح «الأمة العربية» في دستورها والمناداة بالحقوق القومية لهذه الأمة، ومناداتها بحقوق القوميات في الدولة العثمانية، وارتكاز الجمعية في تأسيس هدفها وتحديد مضمونه ارتكازاً صريحاً على مبدأ القومية، كما يبدو في مقدمة دستورها.

وكان مبدأ الجمعية القومي الذي يقسم عليه العضو:

(١٠٢) سهيلة الريماوي، جمعية العربية الفتاة السرية: دراسة وثائقية، ١٩٠٩ - ١٩١٨ (عمّان: مطبعة مجدلاوي، ١٩٨٨)، ص ٦٦ - ٦٧.

(١٠٣) المصدر نفسه، ص ٦٧ - ٦٩.

(١٠٤) الشهابي، محاضرات عن القومية العربية: تأريخها وقوامها ومراميها، ص ٧٣.

(١٠٥) أنطونيوس، يقظة العرب، ص ١٢٠ - ١٢١.

(١٠٦) قدرى، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، ص ١٢.

(١٠٧) أنطونيوس، المصدر نفسه، ص ١٢٠.

(١٠٨) الدوري، الفكر والسياسة لدى الجمعيات والمنتديات والأحزاب العربية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ص ٨٠.

(١٠٩) أنطونيوس، المصدر نفسه، ص ١٢٢.

(١١٠) قدرى، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، ص ٧.

(١١١) «القانون الأساسي لجمعية العربية الفتاة السرية»، في: الريماوي، جمعية العربية الفتاة السرية: دراسة وثائقية، ١٩٠٩ - ١٩١٨، ص ٢٩٣ - ٢٩٥.

«بذل كل جهد لإيصال الأمة العربية إلى مصاف الأمم الراقية الحرة المستقلة الكبرى». ومن القسم التضحية في سبيل هذا المبدأ بالنفس والمال، وكتمان أسرار الجمعية، وإطاعة القرارات التي تصدرها هيئتها المركزية<sup>(١١٢)</sup>.

## ب - أهداف جمعية العربية الفتاة

أهداف الجمعية محددة في المادة الأولى من دستورها، وفي سياق قسم الجمعية<sup>(١١٣)</sup>، ومبدأ القومية العربية الوارد صراحة في مقدمة الدستور. فهدف الجمعية: النهوض بالأمة العربية إلى مصاف الأمم الحية، كما ورد في المادة الأولى من الدستور، وهذا يعني أن تمتلك الأمة العربية حقوقها القومية. ويقول أحمد قدري: لقد تحاشينا ذكر اسم الاستقلال في مضامين برنامج جمعيتنا، وإن كنا في السر نعمل ونسعى وراءه<sup>(١١٤)</sup>. وقد نص الدستور المعدل للجمعية الذي وضع بعد دخول الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى صراحة على الاستقلال<sup>(١١٥)</sup>.

كانت الأهداف تحقيق استقلال البلاد العربية وتحريرها من الحكم التركي وأية سيطرة أجنبية أخرى، ويلاحظ في برنامجها تقدم على البرامج السابقة التي كانت تطالب بالحكم الذاتي ضمن المملكة، كما نلاحظ عوداً غير مقصود إلى المثل العليا التي اعتنقتها جمعية بيروت السرية<sup>(١١٦)</sup>.

ومبدأ الجمعية كما ورد في رسالة أرسلها عبد الغني العريسي من باريس إلى محب الدين الخطيب بالقاهرة في كانون الثاني/يناير ١٩١٣، ينص على «تحرير الأمة العربية حسب الأحوال والظروف فخطوة بخطوة بكل الوسائل الشرعية وغير الشرعية»<sup>(١١٧)</sup>.

كما يحوي دستور الجمعية بالإضافة إلى المبدأ

والأهداف تقييماً لواقع الأمة العربية وتشديداً على المسؤولية الملقاة على شبابها من أجل تغيير الواقع والوصول إلى مصاف الأمم الراقية، وهذا ما ورد في الفقرة الأولى من مقدمة الدستور «الأمة العربية في مؤخرة الأمم اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، فوجب على قادة ناهتها المفكرين أن يبذلوا حياتهم في ما ينهض بها من هذا التأخر»<sup>(١١٨)</sup>.

## ج - النظام الداخلي للجمعية<sup>(١١٩)</sup>

يقوم النظام الداخلي لهذه الجمعية على مبدئين هما: القيادة، والشورى.

أما القيادة فمركزية مطلقة جماعية، وتتركز بين يدي اللجنة العليا، «إن على كل عضو أن يأتمر بقرارات اللجنة العليا ولو كانت عليه وخلافاً لإرادته». وتشير (المادة ٧) على تشكل اللجنة العليا من سبعة أعضاء هم مصدر أعمال الجمعية، وإليهم يرجع القول الفصل، وينتخبون في آخر كل سنة من أعضاء اللجنة ومجلس الشورى. كما أن كل عمل في الجمعية مرتبط باللجنة بحيث تملك سلطات كبيرة مركزية في كل الأمور كقبول الأعضاء الجدد، وتأليف الشعب، وفرض الضرائب على الأعضاء غير الرسوم السنوية. والدليل الكبير على المركزية ما ورد في (المادة ٧) من نظام الجمعية فيما يتعلق بانتخاب أعضاء اللجنة العليا، حيث ينص على انتخاب أعضاء اللجنة العليا السبعة في آخر كل سنة للجنة العليا الجديدة من أعضائها أو من أعضاء مجلس الشورى، وبذلك تستطيع اللجنة إعادة تعيين نفسها. ولكن هذه القيادة المركزية المطلقة فرض عليها نظام الجمعية أن تكون جماعية فليس هناك مركز رئيس للجنة.

(١١٢) الشهابي، محاضرات عن القومية العربية: تأريخها وقوامها ومراميها، ص ٧٣.

(١١٣) «قسم الجمعية»، في: الرماوي، المصدر نفسه، ص ٢٩٧.

(١١٤) قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، ص ١٢.

(١١٥) الرماوي، المصدر نفسه، ص ٧١.

(١١٦) أنطونيوس، يقظة العرب، ص ١٢١.

(١١٧) سليمان موسى، الحركة العربية: المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة، ١٩٠٨ - ١٩٢٤، ط ٣ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٦)، ص ٣٣.

(١١٨) «القانون الأساسي لجمعية العربية الفتاة السري».

(١١٩) الرماوي، جمعية العربية الفتاة السرية: دراسة وثائقية، ١٩٠٩ - ١٩١٨، ص ٧٢ - ٧٦.

وأما الشورى فهي غير ملزمة للقيادة، وتتمثل في مجلس الشورى الذي تعينه اللجنة العليا وهي التي تحدد عدد أعضائه، ولا يحضر أعضاؤه جلسات اللجنة العليا إلا بطلبها، وهي التي لها الخيار في استشارة المجلس في بعض الأمور الخطيرة.

## د - العضوية في الجمعية

امتازت العضوية بالجمعية بالسرية والانضباط، واشترطت في المنتمي إليها أن يكون كتوماً، مخلصاً مؤمناً بالعقيدة القومية العربية مطبقاً لقرارات الأكثرية بدون قيد ولا شرط.

ويقول أحمد قدري إن أسلوب اختيار العضو يمرّ بعدة مراحل للتأكد من العضو ووطنيته العربية ودراسة صلابته وأخلاقه بعد تزكيته من أحد أعضاء الجمعية، وإذا ما تأكد ذلك أقسم يمين الجمعية أمام عضوين من الجمعية فقط وبدون أن يعرف غيرهما. وذلك بعد اختبار الجمعية للمرشح بوسائل شتى مدة من الزمن للوثوق من حسن أخلاقه وصادق وطنيته وشدة كتمانته<sup>(١٢٠)</sup>.

ويشرح قدري، كيف قام بتنسيب أصدقائه في المنتدى الأدبي إلى الجمعية، وهم: سيف الدين الخطيب ورفيق رزق سلوم ويوسف مخيبر، وبذلك أصبحت أعمال المنتدى مرتبطة بجمعية «العربية الفتاة». كما قام قدري بتنسيب توفيق البساط، والأمير عارف الشهابي، وعمر حمد، ومحمد الشريقي، وفي إستانبول ضم توفيق السويدي، وفي عام ١٩١٣، ضم شكري القوتلي في دمشق<sup>(١٢١)</sup>.

هذه السرية أعاقَت السلطات عن كشف اسم الجمعية، رغم وقوع بعض أعضائها في قبضتهم والتحقيق معهم في عامي ١٩١٥ - ١٩١٦، وذلك بفضل الانضباط

وأسلوب اختيار الأعضاء، وسرية العمل والاجتماعات. ولكن رغم السرية تعرض بعض أعضائها للإعدام على يد أحمد جمال باشا «السفاح» مثل عبد الغني العريسي، ومحمد وأخيه محمود المحمصاني، ورفيق رزق سلوم، وعارف الشهابي، وتوفيق البساط وعمر حمد.

وقد اختلفت التقديرات حول عدد أعضاء الجمعية، فقال الأمير مصطفى الشهابي إن ستين عضواً دخلوا الجمعية قبل الحرب العالمية الأولى وأثناءها، ودخلها أيام الحكومة العربية الفيصلية في سورية (١٩١٨ - ١٩٢٠) ثمانون عضواً أو أكثر<sup>(١٢٢)</sup>، بينما ذكر أنطونيوس أن عددهم ٢٠٠ عضو، وكلّهم من المسلمين، باستثناء عدد ضئيل من النصارى<sup>(١٢٣)</sup>. بينما تقول د. الريموي أنها وجدت جدولاً بأسماء المؤسسين في مكتبة محب الدين الخطيب يذكر أن الأعضاء ٢٠١<sup>(١٢٤)</sup>.

ويقول الشهابي في تقييمه لأعضاء الجمعية: لقد عرفت شخصياً جميع رفاقنا في «الفتاة» إلا خمسة، ومن الطبيعي ألا يكونوا على مستوى واحد من سعة تفكيرهم، أو درجة ثقافتهم، أو مبلغ تأثيرهم في الحركات القومية، أو تضحيتهم أو ثباتهم على مبادئ الجمعية. ولكنه من الثابت أنه برز من هذه الجمعية أكبر شخصيات وطنية أدارت شؤون الحكومة في سورية زمن الحكومة العربية الفيصلية، وكذلك حكومة العراق منذ انتقل إليها الملك فيصل الأول وهم الذين كانوا ينظمون في العراق معارضة الإنكليز، ومنها أركان الكتلة الوطنية التي ناضلت ضد الفرنسيين في سورية طيلة مدة انتدابهم، كما راحوا يذكون نار الثورة السورية (١٩٢٥ - ١٩٢٧)، ومنهم الذين عادوا من دمشق إلى فلسطين فكانوا في طليعة العاملين لقضيتها، فكان لهم يد ناصعة في الحركات القومية العربية<sup>(١٢٥)</sup>.

(١٢٠) قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، ص ١٢، والشهابي، محاضرات عن القومية العربية: تأريخها وقوامها ومراميها،

ص ٧٣.

(١٢١) قدري، المصدر نفسه، ص ١٢ - ١٣.

(١٢٢) الشهابي، المصدر نفسه، ص ٧٣.

(١٢٣) أنطونيوس، بقطة العرب، ص ١٢٢.

(١٢٤) الريموي، جمعية العربية الفتاة السرية: دراسة وثائقية، ١٩٠٩ - ١٩١٨، ص ٧٩.

(١٢٥) الشهابي، محاضرات عن القومية العربية: تأريخها وقوامها ومراميها، ص ٧٤.

كافة للدفاع عن البلاد العربية جنباً إلى جنب مع الأتراك»<sup>(١٢٨)</sup>.

وقد كان أركان الجمعية يعرفون أن رفع مستوى الأمة العربية، وتكوين رأي عام فيها هما من الأمور الشاقة طويلة المدى، وأن غاية ما يمكن عمله حمل الترك على قبول تأليف حكومة تركية عربية اتحادية، على غرار ما كانت عليه النمسا والمجر. ولم يكن يخطر ببالهم إمكان انفصال العرب عن الترك، وذلك اتقاء لمطامع الدول الاستعمارية الكبرى. ولكن عندما دخلت الدولة العثمانية الحرب العالمية الأولى أدرك رجال الجمعية أن انفصال البلاد العربية أمرٌ لا مفر منه. ومنذ ذلك الحين أخذت الجمعية في تهيئة أفكار العرب للثورة العربية الكبرى في صيف سنة ١٩١٦<sup>(١٢٩)</sup>.

وكانت الجمعيات العربية السرية قد أرسلت في كانون الثاني/يناير ١٩١٥، رسالة شفوية حملها فوزي البكري إلى الشريف حسين تعرض عليه القيام بثورة، وذلك بعد عدم تمكنها من القيام بعمل ذي شأن في بلاد الشام بسبب ظروف الحرب فتحول نظرها نحو الحجاز لتكون منطلق الثورة، ويكون الشريف حسين قائدها. فأرسل الشريف ابنه فيصل لاستشارة الزعماء القوميين في دمشق لمعرفة قوة الحركة العربية وموقفهم من العروض البريطانية بالمساعدة، فاجتمع فيصل مع الأعضاء البارزين في جمعيتي الفتاة والعهد، وأطلعوه على القرار الذي اتخذته الجمعية بأن غاية العرب الاستقلال حفاظاً على كيان البلاد العربية لا عداء الترك، ونية الجمعية القتال مع أحرار العرب للدفاع عن البلاد العربية جنباً إلى جنب مع الترك ضد خطر الاستعمار الأوروبي<sup>(١٣٠)</sup>.

وبعد عودة فيصل من إستانبول في أيار/مايو

ومن أشهر أعضاء الفتاة: الملك فيصل الأول<sup>(١٢٦)</sup>، والرئيس شكري القوتلي، والرئيس هاشم الأتاسي، والزعيم إبراهيم هنانو، وسعد الله الجابري، والأمير عادل أرسلان، والشهيد يوسف العظمة، ومحب الدين الخطيب، وساطع الحصري، وعزة دروزة، وخير الدين الزركلي، ود. عبد الرحمن الشهبندر، وسامي السراج. وهناك محمد الشريفي، والشيخ كامل قصاب ونسيب البكري وغيرهم. ومن أعضاء الجمعية العراقيين الذين أصبحوا كبار رجال الدولة: الأمير زيد بن الحسين، وياسين الهاشمي، وجميل المدفعي، ومولود مخلص، وعلي جودة الأيوبي، وجعفر العسكري، وطه الهاشمي وناجي السويدي، وغيرهم<sup>(١٢٧)</sup>.

## هـ - جمعية الفتاة والثورة العربية

يقول أحمد قدري: كان علينا إثر دخول الدولة العثمانية الحرب العظمى سنة ١٩١٤، وبعد أن أصبح مستقبل بلادنا في خطر أن نفكر في موقفنا، وندرس الوسيلة التي تحقق ما نصبو إليه من أهداف وطنية وآمال قومية. وكان قائد الجيش «التركي» في سورية خلال هذه المرحلة زكي باشا الحلبي، وهو قائد الجيش الرابع، ولما قضت الحرب بتجنيد كل قادر على حمل السلاح، جُندَ الطلاب كضباط احتياط، الأمر الذي ساعد على جمع خيرة الشباب العرب في دمشق، وبذلك انتقل مركز الجمعية من بيروت إلى دمشق. وعند إعلان النفير العام أرسلت الجمعية الشيخ كامل قصاب إلى مصر لمعرفة رأي الوطنيين السوريين هناك. وقد عملت الجمعية على بث أفكارها القومية العربية بين صفوف الضباط الاحتياط، وقررت بأن «غاية العرب الاستقلال حفاظاً على كيان البلاد العربية، لا عداء الأتراك، أما إذا كانت البلاد العربية عرضة لخطر الاستعمار الأوروبي فالجمعية تعمل مع أحرار العرب

(١٢٦) انتسب الأمير فيصل إلى الجمعية بعد إعلان الحرب العالمية الأولى. كما انضم إليها في الفترة ذاتها علي رضا الركابي، وياسين

الهاشمي.

(١٢٧) الشهابي، المصدر نفسه، ص ٧٥.

(١٢٨) قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، ص ٣٧ - ٣٨.

(١٢٩) الشهابي، المصدر نفسه، ص ٧٧.

(١٣٠) خيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ - ١٩٢٠ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١)، ص ٢٧ - ٢٨.

١٩١٥، سلّمه زعماء الفتاة والعهد ميثاقاً يتضمن الشروط التي يطالب الزعماء العربية بتحقيقها كي يقوموا بثورة يعلنها الشريف حسين، تكون أساساً للعمل المشترك بينهم وبين إنكلترا، وأرفقوا بها مصوراً يعين حدود البلاد العربية في آسيا التي يجب أن يدور السعي على أساسها لنيل الاستقلال<sup>(١٣١)</sup>.

## و - الفتاة في العهد الفيصلي

دخلت قوات الثورة العربية بقيادة الأمير فيصل دمشق يوم الاثنين ٣٠ أيلول/ سبتمبر ١٩١٨، بعد أن خرجت منها القوات العثمانية. وقامت في دمشق الحكومة الفيصلية، ومنذ ذلك الوقت أصبحت الفتاة مسؤولة تتحمل واجبات الحكم في الظروف الداخلية والخارجية المضطربة التي كانت قائمة آنذاك، وقد أصبحت المسيطرة على الحكم.

وكان أعضاء الجمعية المؤسسون قد اجتمعوا في دمشق في ١٧/١٢/١٩١٨ وانتخبوا الهيئة المركزية الجديدة للجمعية بالاشتراك مع فرع بيروت، ووضعت تنظيمًا جديدًا يتناسب مع الوضع الجديد، وتقرر «أن تبقى الجمعية سرية نظراً إلى الحالة السياسية العمومية» (مادة ٢ من نظام الجمعية) على أن يكون لها حزب سياسي علني تدير بواسطته الانتخابات وتطبق مبادئها (المادة ١٧). كما تقرر توسيع نشاط الجمعية بإيجاد تشكيلات وفروع لها، منها إنشاء فرع في إستانبول، كما أرسل بشير قصار إلى مصر لتأسيس فرع سري للجمعية، وذلك للمساعدة في الوصول إلى غايتها «استقلال البلاد العربية استقلالاً تاماً بجميع معانيه الحقوقية والسياسية، وتأييد ذلك الاستقلال بجعل الأمة العربية في مصاف الأمم الحية» (المادة ١)<sup>(١٣٢)</sup>.

وفي ذلك العهد اتسعت عضوية الفتاة اتساعاً كبيراً غير منضبط، وأنشأت لها فروعاً في سورية الداخلية

وغيرها من أنحاء الشام، وانضم إليها عدد كبير من الشخصيات المعروفة من حمص وحلب ودمشق وبيروت وأنطاكية وبغداد وحاصبيا واللاذقية وبعلبك وحمّاه والقدس ونابلس وطرابلس الشام والهرمّل وجبلّة<sup>(١٣٣)</sup>. كما قامت بتأسيس إدارة استخبارات مهمتها الحفاظ على الاستقلال العربي، كما اتصلت بأعضائها البارزين في الدول العربية لتقوية فكرة الوحدة والاستقلال لكل العرب، وكانت تساعد بعض الأحزاب مادياً، كون معظم أعضائها من الأغنياء<sup>(١٣٤)</sup>.

وترتب على اتساع نشاط الفتاة وسيطرتها على الحكم أمران هامان:

١ - أن الجمعية أحسّت بالخطر على كيائها ومبادئها، وأرادت المحافظة على سرّيتها، بينما هي تريد الحكم والنضال في نفس الوقت، فلجأت إلى تكوين الواجهات الحزبية العلنية فكانت عدة واجهات هي: (النادي العربي، وحزب الاستقلال، واللجنة الوطنية العليا، والجمعية العربية الفلسطينية، وحزب التقدم).

٢ - حدوث صراع داخلي في الجمعية أدى إلى انقسام فيها، وظهور الحزب الوطني.

وقد تمتعت الفتاة بنفوذ كبير في الدولة العربية في الشؤون الداخلية والخارجية، كما كانت قوية بين فئات الشعب ويمكنها تحريكه. وكان من شأن هذا النفوذ أن يجعلها عرضة للانتقاد. وقد ظلت الفتاة مؤيدة لسياسة فيصل والحلفاء حتى نهاية عام ١٩١٩، حيث حدث الخلاف بعد اتفاق فيصل - كليمنصو، مما خلق معارضة كبيرة في سورية، ومنها الفتاة، لمواجهة التهديدات التي كانت تتعرض لها البلاد.

## ز - أهم الواجهات السياسية للفتاة

(١) النادي العربي: أنشأته الفتاة ليكون البيت القومي لأعضاء الجمعية ومؤيديهم وزوّارهم من بقية

(١٣١) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(١٣٢) المصدر نفسه، ص ٦٦.

(١٣٣) هاشم عثمان، الأحزاب السياسية في سورية: السرية والعلنية (بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠١)، ص ٢٣.

(١٣٤) قاسمية، المصدر نفسه، ص ٦٧.

الفروع، وفيه كان يعبأ الشباب المرشح للعمل النضالي حتى يستكمل إعداده التنظيمي<sup>(١٣٥)</sup>.

وأنشئ في دمشق بعد انتهاء الحرب، وبالرغم من أنه أسس ليكون له فروع في العالم العربي إلا أن نشاطه انحصر في سورية، وكانت قيادته المركزية في دمشق مع فروع في حلب وحمص. وقد اقتضت عضويته على الطبقة المثقفة، ومعظم أعضائه ينتمون إلى أحزاب سياسية، بالرغم من أنه أعلن عن حياده السياسي ووضع لافتة على مدخل مقره تحظر بحث الأمور السياسية لأن أهداف النادي اجتماعية علمية فقط<sup>(١٣٦)</sup>.

ولكن النادي أصبح بالفعل أصبح نادياً قومياً سياسياً ثقافياً، وفيه كانت تعقد الاجتماعات العامة وتلقى الخطب، ومنه كانت تخرج المظاهرات، وكانت دعايته موجهة بشكل خاص ضد فرنسا.

(٢) حزب الاستقلال: أنشأته الفتاة أوائل سنة ١٩٢٠، ليكون بمثابة «الواجهة - الحزبية العلنية - الخارجية للجمعية السرية»، ولم يكن له برنامج متميز منها، وقد تقرر أن تبقى الجمعية سرية نظراً إلى الحالة السياسية العامة، على أن يكون للجمعية حزب سياسي علني تدير بواسطته الانتخابات العمومية وتطبيق مبادئ الجمعية<sup>(١٣٧)</sup>.

وقد فرضت الفتاة على أعضائها الانضمام إليه. واشتهر الحزب بأعماله القومية، وظل اسمه في الحركات الوطنية سنين عديدة بعد أن انحلت عرى «الفتاة» بانتهاء العهد الفيصلي في الشام صيف ١٩٢٠<sup>(١٣٨)</sup>.

كان «حزب الاستقلال» مظهرًا خارجياً لجمعية «الفتاة» بكل ما تود «الفتاة» عمله في مختلف الميادين من نشر المبادئ الوطنية وتنظيم الأعمال السياسية وعقد الاجتماعات والمظاهرات والإشراف على الصحف التي يصدرها بعض

أعضاء الجمعية أو مؤيديها، وأصبح الحزب العمود الفقري للحياة الحزبية في سورية والمسيطر على البلاد، فلا تشكل وزارة أو توضع خطة إلا بالاتفاق معه<sup>(١٣٩)</sup>.

أسس الحزب فروعاً له في المدن السورية، وفتح باب الدخول إليه بشكل واسع، وانضم إليه إلى جانب أعضاء الجمعية الكثير من الأعضاء والزعماء من خارج «الفتاة»، ولكن ممن يمكن الاستفادة والتعاون معهم، وبلغ عدد أعضاء الحزب بحسب ما ذكره نبيه العظمة الذي كان مسؤول تسجيل الأعضاء (٢٢٠٠٠) عضو قسموا إلى مؤازرين وأعضاء فعالين، بينما جعل أسعد داغر عدد أعضائه (٧٥٠٠٠) عضو<sup>(١٤٠)</sup>.

وكانت تدير الحزب لجنة إدارية مؤلفة من: سعيد حيدر وأسعد داغر ومحمد عزة دروزة وزكي التميمي وفوزي البكري وعبد القادر العظم وسليم عبد الرحمن وفايز الشهابي<sup>(١٤١)</sup>. وكانت هذه اللجنة تخضع لتوجيهات الهيئة المركزية لـ «الفتاة».

(٣) اللجنة الوطنية العليا: جاء في نظام اللجنة الوطنية العليا<sup>(١٤٢)</sup> (المادة الأولى) تتألف اللجنة من سبعة وعشرين عضواً انتخبهم مساء ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٩ ثمانية وأربعون ذاتاً، يمثل كل واحد منهم حياً من أحياء العاصمة (دمشق) الثمانية والأربعين. وكل واحد من هؤلاء انتخبه أربعة مندوبين من حيّه، وهذه «الأربعاء» منتخبة انتخاباً قانونياً عن أحيائها في اجتماعات محلية عامة اشترك فيها سكان الأحياء.

والمادة الثانية من نظام اللجنة تحدد غاية الأمة من انتخاب هذه اللجنة، وهي: اتخاذ كل الوسائل لحفظ وحدة البلاد السورية، والذود عن استقلالها التام، ومقاومة كل مبدأ يرمي إلى تأسيس قومية غريبة تهدد

(١٣٥) الرماوي، جمعية العربية الفتاة السرية: دراسة وثائقية، ١٩٠٩ - ١٩١٨، ص ٩٥ - ٩٦.

(١٣٦) قاسمية، المصدر نفسه، ص ٦٩ - ٧٠.

(١٣٧) المصدر نفسه، ص ٩٦.

(١٣٨) الشهابي، محاضرات عن القومية العربية: تأريخها وقوامها ومراميها، ص ٧٨.

(١٣٩) قاسمية، المصدر نفسه، ص ٧٠.

(١٤٠) المصدر نفسه، ص ٧١.

(١٤١) عثمان، الأحزاب السياسية في سورية: السرية والعلنية، ص ٢٣.

(١٤٢) «نص نظام اللجنة الوطنية العليا الكامل»، في: قاسمية، المصدر نفسه، ص ٢٨٧.

كيان البلاد السياسي والوحدة السورية، وتنمية كل قوى البلاد المادية والمعنوية لتحقيق الغاية المشار إليها، وإنعاش روح القومية العربية، وتوثيق روابط التضامن والتعاون بين الأفراد والجماعات والطوائف.

وقد ترأس اللجنة الشيخ محمد كامل القصاب، وكان لها دور كبير في تسيير المظاهرات في دمشق ضد مطامع الفرنسيين بسورية، وضد الحكومة السورية، كما كان لها دور بارز في جمع المتطوعين للقتال في معركة ميسلون إلى جانب الجيش النظامي السوري.

**(٤) جمعية العهد:** عندما أخذت جمعية الاتحاد والترقي تحكم الدولة بالطورانية التركية بعد إعلان الدستور، قام الضباط العرب بالآستانة بالاتصال برواد القومية العربية، كما مر سابقاً، ثم بأركان «المنتدى الأدبي» فتولّد عندهم شعور بأنه لا حياة للعرب في الدولة العثمانية ما لم يقيم الحكم فيها على أساس اللامركزية. وبرز فيهم ضابط شجاع هو عزيز علي المصري<sup>(١٤٣)</sup>، دعاهم إلى تأسيس جمعية سرية عربية تعمل على تحقيق هذا الهدف، بالتعاون مع أحرار العرب<sup>(١٤٤)</sup>.

وكانت نتيجة هذه الدعوة تأسيس «حزب العهد» وبالاختصار «العهد»<sup>(١٤٥)</sup>. وكان هدفه الحصول على إدارة

لا مركزية تحفظ حقوق العرب، أو استقلال داخلي للبلاد العربية ضمن نطاق الدولة العثمانية. واتخذت الجمعية شعاراً خامسي الأركان، كتب في وسطه (العهد)، وعلى الزوايا كلمات (وليس للإنسان إلا ما سعى)<sup>(١٤٦)</sup>.

تأسست هذه الجمعية في إستانبول في ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٣، على يد عزيز علي المصري وبعض الضباط العرب، ومعظمهم من أصل عراقي، مع عدد قليل من الضباط السوريين<sup>(١٤٧)</sup>. لأن العراقيين كان يشكلون أكبر عنصر في الجيش العثماني. بينما يؤكد الأمير مصطفى الشهابي أن معظم الضباط الذين دخلوا في العهد عراقيون وشاميون<sup>(١٤٨)</sup>. وقد انضم إلى الجمعية ٣١٥ ضابطاً من أصل ٤٩٠ ضابطاً عربياً كانوا يخدمون في العاصمة<sup>(١٤٩)</sup>. وكان ظهورها بعد أن بدأ الاتحاديون يتصلون من اتفاقهم مع العرب على تنفيذ اتفاق باريس الذي أعقب المؤتمر العربي في باريس.

وقد شكل المصري «العهد» في برنامج يشبه جمعيته الأولى القحطانية، وكان لها نفس الأهداف، ولكن برنامجها صيغ بلغة عسكرية، ولم يسمح لغير العسكريين بالانتماء إليها، باستثناء اثنين من المدنيين بسبب الثقة التامة أحدهما الأمير أمين أرسلان من مؤسسي القحطانية. وقد تبوّأت هذه الجمعية بالنسبة إلى

---

(١٤٣) عزيز علي المصري (١٨٨٠ - ١٩٦٤): نشأ وترعرع ودرس الثانوية في مصر، وفي تلك الفترة كان العداء للإنكليز و(الحنين) إلى العثمانيين السمتين المميزتين للحركة الوطنية المصرية، واستمرّ طيلة حياته. ومن المرجح جداً أن تكون نزعتا الفدرالية العثمانية كانت أيضاً ثمرة تلك الفترة من حياته. وفي الآستانة لمعت سيرته العسكرية، واندمج مع العرب وتكونت لديه نظرة قومية عربية. ولعب دوراً عسكرياً وسياسياً بارزاً في الشؤون العثمانية والعربية، إلا أنه اعتُقل في شباط/فبراير ١٩١٤ وطُرد من الدولة العثمانية. انظر: وميض نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ١٤٤.

(١٤٤) الشهابي، محاضرات عن القومية العربية: تأريخها وقوامها ومراميها، ص ٧٨.

(١٤٥) أُطلق على الجمعية اسم «العهد» على اعتبار أن دخول أي عضو فيها يشكّل (عهداً) بينه وبين الله على خدمة الوطن. انظر:

موسى، الحركة العربية: المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة، ١٩٠٨ - ١٩٢٤، ص ٣٣.

(١٤٦) الدوري، الفكر والسياسة لدى الجمعيات والمنتديات والأحزاب العربية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، ص ٨٤.

(١٤٧) نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، ص ١٤٢ - ١٤٣. يقول

أنطونيوس إنَّ عزيز علي المصري أسّس «العهد» في أوائل عام ١٩١٤. انظر: أنطونيوس، يقظة العرب، ص ١٣٠.

(١٤٨) عدّد الشهابي ضباط العهد البارزين الذين عرفهم بالإضافة إلى المؤسس عزيز المصري، من العراقيين: ياسين الهاشمي طه الهاشمي وجميل المدفعي وعلي جودة الأيوبي ومولود مخلص ونوري السعيد ومزاحم الباجه جي وعبد الله الدليمي. ومن الشاميين: سليم الجزائري ومحمد إسماعيل الطباخ وأمين لطفي الحافظ وعارف التوام ومحبي الدين الجبان ومحبي كاظم أبو الشرف ود. عبد القادر السري. ومن المدنيين في فرع دمشق سعد الله الجابري وحسني البرازي وحسن الحكيم ومصطفى الشهابي. انظر: الشهابي، محاضرات عن القومية العربية: تأريخها وقوامها ومراميها، الهامش، ص ٧٩.

(١٤٩) موسى، الحركة العربية: المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة، ١٩٠٨ - ١٩٢٤، ص ٣٤.

العسكريين نفس المركز الذي احتلته «جمعية الفتاة» للمدنيين، وكانت كل منهما تجهل وجود الأخرى في بداية الأمر إلا أن نشاط كل منهما في حقله أصبح متمماً للآخر. وفي عام ١٩١٥ اتصلت الجمعيتان في دمشق ووحدتا مواردهما للإعداد للثورة العربية الكبرى<sup>(١٥٠)</sup>.

وقد نشطت جمعية «العهد» في المطالبة بحقوق العرب ودعت إلى دولة فدرالية، يؤلف العرب في داخلها دولتهم الخاصة ذات الحكم الذاتي، ويكشف ذلك عن نقطتين مهمتين: أولاًهما، السرعة التي كانت تنضج بها المطامح القومية العربية. ومن ناحية أخرى، وحتى عشية الحرب العالمية الأولى، لم يكن القوميون العرب يطالبون بالاستقلال التام أو الانفصال عن الإمبراطورية العثمانية. إلا أن التطور السريع من المطالبة بالحقوق إلى اللامركزية، فالاتحاد الفدرالي، كان يعكس وعياً قومياً متنامياً. وكان برنامج «العهد» يتضمن النقاط المهمة التالية<sup>(١٥١)</sup>:

١ - «العهد» جمعية سياسية سرية، وهدفها الاستقلال الذاتي للبلاد العربية واتحادها مع الآستانة على أسس مماثلة لتلك القائمة بين المجر مع النمسا.

٢ - إبقاء الخلافة الإسلامية وديعة بأيدي العثمانيين.

٣ - تولي الجمعية اهتماماً خاصاً بسلامة الآستانة وحمايتها من مطامع الدول الأجنبية.

٤ - طيلة ستمئة عام، ظل الأتراك يحتلون الحاميات الشرقية في وجه الغرب. وعلى الأمة العربية أن تعد نفسها لتكون القوة الاحتياطية لهذه الحاميات.

وعلى ما يبدو فإن النزعة القومية العربية والعداء للمصالح الغربية والنزعة الفدرالية العثمانية الموجودة

عند العهد، قد جاءت بتأثير من عزيز علي المصري الذي كان يؤمن بها.

وكانت دمشق المقر العام للعهد، وتأسست فروع للجمعية في المدن الكبرى من الشام والعراق، ولم ينضم إليها الكثير من المدنيين وأكثرهم انتسبوا إلى فرع دمشق زمن الحكومة العربية الفيصلية. كما كان بعض ضباط العهد أعضاء في «العربية الفتاة»<sup>(١٥٢)</sup>.

وكان هناك اتصالات بين «العهد» و«الفتاة» قبل الحرب العالمية الأولى وأثناءها<sup>(١٥٣)</sup>. وفي دمشق اشترك أعضاء الجمعيتين في إطلاع الأمير فيصل على مرامي الحركة العربية، وبعد إعلان الثورة بادر كثيرون من أعضائهما إلى الالتحاق بها من العسكريين والمدنيين<sup>(١٥٤)</sup>. وفي الفترة الفيصلية لعب «العهد» في بعض الأحيان دور المعارضة لـ «الفتاة» و«حزب الاستقلال»، إلا أن موقف الجمعيتين كان منسجماً في الأحداث المهمة<sup>(١٥٥)</sup>. ويلاحظ أن نشاط «العهد» في هذه الفترة كان أقل من «الفتاة»، لأن عضويتها كانت مقتصرة على الجيش، بينما كانت «الفتاة» منتشرة بين المدنيين.

ومنذ سنة ١٩١٤، وقبل الحرب شعرت حكومة الاتحاد والترقي بتكتل ضباط من العرب في حزب سياسي، فسجنت مؤسسه عزيز علي المصري، وحكمت عليه بالقتل، ولم يفلت منها إلا بصعوبة، على أن يغادر أراضي الدولة. ثم بعثت كبار الضباط العرب في الولايات التركية وسلبتهم قيادة الجند في الولايات العربية. وفي سنة ١٩١٦، أعدمت من أعضاء «العهد» الضباط سليم الجزائري وأمين لطفي الحافظ<sup>(١٥٦)</sup>.

وفي البداية كانت دمشق المقر لحزب العهد، ثم انقسم إلى فرعين «عهد سوري» و«عهد عراقي» عام

(١٥٠) أنطونيوس، بقطة العرب، ص ١٣٠ - ١٣١.

(١٥١) نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، ص ١٤٢ - ١٤٣.

(١٥٢) الشهابي، محاضرات عن القومية العربية: تأريخها وقوامها ومراميها، ص ٧٩.

(١٥٣) يقول الأمير مصطفى الشهابي إنه كان مع سعد الله الجابري من المدنيين في جمعية العهد وكان صلة الوصل بين «الفتاة» و«العهد» في دمشق. انظر: المصدر نفسه، ص ٧٩.

(١٥٤) موسى، الحركة العربية: المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة، ١٩٠٨ - ١٩٢٤، ص ٣٤.

(١٥٥) قاسمية، الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ - ١٩٢٠، ص ٧١.

(١٥٦) الشهابي، محاضرات عن القومية العربية: تأريخها وقوامها ومراميها، ص ٨٠.



## (٥) حزب اللامركزية الإدارية العثماني

(أ) التأسيس وظروفه: تأسس حزب اللامركزية في القاهرة أواخر سنة ١٩١٢ وأوائل سنة ١٩١٣، على أيدي بعض المثقفين السوريين، الذين كانوا، رغم اختلافهم في البواعث الفكرية والميول السياسية، متفقين على نقطتين أساسيتين: وهما وحدة الإمبراطورية العثمانية وضرورة الإدارة اللامركزية<sup>(١٦٠)</sup>، التي يتمتع فيها العرب بكامل حقوقهم، وهو في مقدمة الأحزاب العلنية التي أسسها السوريون في الخارج، وبقي الحزب قائماً حتى سنة ١٩١٦ حين أعدم جمال باشا «السفاح» الكثير من أعضائه.

نشأ الحزب إثر ضياع طرابلس الغرب، وبعد أن أيقن العرب أن الإمبراطورية العثمانية غير قادرة على حماية حدودها، أو تطبيق نظامها المركزي الإداري. ويقول رشيد رضا أحد مؤسسي الحزب: «إن حزب اللامركزية كان يراد به خدمة الدولة والبلاد العربية معاً، وكان سبب تأسيسه آنفاً من سبب تأسيس الجمعية العربية، وهو ما أُنذرت به الحرب البلقانية العثمانية من توقع زوال الدولة، وقد كنا نعتقد أن الدولة لا يمكنها أن تعيش طويلاً إذا أُصرّت على شكل حكومتها المركزي، وتحكيم الترك بجميع شعوب الدولة»<sup>(١٦١)</sup>.

تأسس الحزب برئاسة رفيق العظم أحد رجال حلقة دمشق الكبرى، ومن اسكندر عمون المحامي من لبنان (نائب الرئيس)، وحتي العظم من دمشق (أمين السر)، والشيوخ رشيد رضا من طرابلس الشام صاحب مجلة «المنار» (أمين السر الثاني)، وعضوية سامي

١٩١٩، بعد عودة الحكم العربي إلى بلاد الشام. وكان هذا الانقسام ملائماً لمقاومة التدخل الأجنبي، نظراً إلى أن سورية كانت تقاوم التدخل الفرنسي، بينما كان العراق يقاوم الاحتلال البريطاني. وعلى الأرجح إن هذا الانقسام لا يدل على سوء تفاهم بين الفرعين أو قيام نغرة إقليمية<sup>(١٥٧)</sup>، فقد استمر التعاون بين الفرعين للمطالبة بالاستقلال، كما استمر بعض الضباط العراقيين المنتمين إلى «العهد» بالعمل في دمشق. ولكن هناك من يرى في انقسام «العهد» أول انقسام إقليمي لمنظمة قومية شاملة<sup>(١٥٨)</sup>. والدلائل تشير إلى رجحان الرأي الأول، وأن الانقسام كان بسبب ظروف الكفاح والاحتلال الأجنبي.

وضباط «العهد» عموماً كانوا على درجات متفاوتة في ثقافتهم العامة، وفي صلاحهم لأن يكونوا رجال دولة، ولكنهم كانوا سواسية في حماسهم الوطنية وثقافتهم العسكرية، فقد اشترك بعضهم في الثورة العربية الكبرى (١٩١٦ - ١٩١٨)، ومنهم من كان في الجيش السوري زمن الحكومة الفيصلية (١٩١٨ - ١٩٢٠)، واشترك بعضهم في الثورة العراقية (١٩٢٠ - ١٩٢١)، وبعضهم في الثورة السورية (١٩٢٥ - ١٩٢٧) وكان منهم أركان في الوزارات العراقية والجيش العراقي في زمن فيصل الأول وبعده<sup>(١٥٩)</sup>.

وقد كان لضباط «العهد» تأثير في الحركات القومية الأولى لا يفوقه إلا تأثير رجال «العربية الفتاة» فيها. وقد انحلت هاتان الجمعيتان بعد زوال الحكومة العربية الفيصلية في الشام، واستمر كثير من ضباطها يعملون فرادى في الحركات القومية.

(١٥٧) قاسمية، المصدر نفسه، ص ٧٠.

(١٥٨) محمد حرب فرزات، الحياة الحزبية في سورية (دمشق: دار الرواد، ١٩٥٥)، ص ٦٩.

(١٥٩) الشهابي، محاضرات عن القومية العربية: تأريخها وقوامها ومراميها، ص ٧٩ - ٨٠.

(١٦٠) طُرح مصطلح (عدم مركزية) أو اللامركزية لأول مرة في «مؤتمر الأحرار العثمانيين» الذي عُقد في باريس عام ١٩٠٢. وكان هذا المفهوم وليد حركة طويلة المدى في القرن التاسع عشر. وقد طرحته جمعية «عدم مركزية» برئاسة البرنس صباح الدين ابن الدمام محمود باشا. وأصبح للجمعية فروع في أنحاء الدولة العثمانية، ومنها في دمشق برئاسة رفيق العظم وحتي العظم، وفي عالية واللاذقية وغيرها من المدن السورية. وفي سنة ١٩٠٨ أعلن البرنس صباح الدين حل جمعياته ودمجها مع جمعية الاتحاد والترقي. ولكن فكرة اللامركزية لم تمت وتأسس عليها «حزب الإخاء العربي العثماني»، كما ظهرت الأحزاب والكتل البرلمانية في مجلس المبعوثان التي تنادي بالفكرة، إضافة إلى الجمعيات السرية «القحطانية» و«العربية الفتاة». انظر: سهيلة الرماوي، «تطور مفهوم اللامركزية عند العرب العثمانيين، ١٩٠٠ - ١٩١٨»، دراسات تاريخية، العددان ١٣ - ١٤ (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣)، ص ١٤٣ - ١٤٥.

(١٦١) سهيلة الرماوي، «صفحات من تاريخ الجمعيات في بلاد الشام، ١٩٠٨ - ١٩١٨: حزب اللامركزية الإدارية العثماني»، دراسات تاريخية، العددان ١٥ - ١٦ (كانون الثاني/يناير - أيار/مايو ١٩٨٤)، ص ١٧٤.

الجريديني المحامي من لبنان، ومحب الدين الخطيب من دمشق، وداود بركات رئيس تحرير «الأهرام»، ود. شبلي شميل من لبنان. وكان محب الدين معتمد «العربية الفتاة» في القاهرة متولياً الشؤون القلمية للجنة الحزب العليا<sup>(١٦٢)</sup>، التي ضمت الأسماء السابقة كأول هيئة إدارية للحزب<sup>(١٦٣)</sup>.

وانضم إلى الحزب عدد من النواب العرب في المجلس النيابي العثماني، وآخرون من رجال السياسة. ورغم أن جميع مؤسسي الحزب من الشاميين المقيمين في مصر، إلا أن ذلك لم يكن يعني أن عملهم مقتصر على بلاد الشام، فقد أسسوا أيضاً فروعاً للحزب في العراق، ولكنهم لم يتجاوزوا الولايات العربية إلى الولايات غير العربية، أي أن عملهم كان في الحقيقة عملاً قومياً عربياً يرمي إلى يقظة الأمة العربية، وإلى حصول العرب على حقوقهم في الدولة باتباع نظام لامركزي، وبذلك يظل العرب مرتبطين بها، فيشتد بهم أزرها، وتزداد مقاومتها للدول الاستعمارية الطامعة ببلادها<sup>(١٦٤)</sup>.

(ب) مبادئ حزب اللامركزية وأهدافه: اسمه يدل على هدفه، وهو المطالبة بجعل الإدارة الحكومية قائمة على أساس اللامركزية في جميع ولايات الدولة العثمانية.

وقبل مناقشة المبادئ التي أعلنها الحزب، يمكننا التعرف على خلفيات فكر الحزب من خلال التعرف على أفكار اثنين من مؤسسيه: رئيسه رفيق العظم، وأمين سره الثاني رشيد رضا. فقد أكد العظم في كتابه (الجامعة الإسلامية وأوروبا، نشر ١٩٠٧) على «أن روابط القومية والوطن هي أهم من روابط الدين»، وأكد أن الاختلافات الدينية بين العرب يجب أن لا تعيق نمو القومية العربية، إلا أن العظم دعا إلى (رابطة إسلامية) للدفاع عن حقوق المسلمين ضد أمم الغرب المسيحية، وكان يؤمن بأن الخلافة منوطة بالأتراك وحذر من نقلها إلى العرب. أما أفكار رشيد رضا و«حزب العهد» فلم تكن تختلف كثيراً عن ذلك في

هذا الصدد، ولذلك لم يكن استقلال العرب متصوراً من قبل القوميين العرب كهدف عاجل آنئذٍ، وكانت المعارضة القومية العربية لسياسات الاتحاديين تتمثل في عدة منظمات تختلف تبعاً للظروف المحيطة بها (المركز الجغرافي، التركيب الاجتماعي، ومقدار الحرية السياسية)<sup>(١٦٥)</sup>، وكانت هذه الظروف تنعكس حتماً على البرنامج السياسي لكل منظمة.

وقد صاغ حزب اللامركزية مبادئه وأهدافه في وثيقة عنوانها «بيان الحزب وبرنامج السياسي» وهذا لأن الحزب كان علنياً، ويتكون من سياسيين مجربين. وفي الجزء الأول «بيان الحزب» عرض فلسفة الحزب، وتحليل أوضاع الإمبراطورية العثمانية، لينتهي إلى تأكيد اللامركزية الإدارية كحل ضروري لأوضاع الصراع والتخلف الذي تعانيه الدولة ومخاطر ذلك.

أما البرنامج المرفق بالبيان فهو دستور مقترح لنظام اللامركزية الإدارية التي يطالب بها الحزب، ويتألف من ١٦ مادة، تحتوي على المبادئ الدستورية الأساسية، يمكن اختصارها: بالتشديد على وحدة الدولة العثمانية، وعلى وحدة السيادة فيها، وإقامة لامركزية إدارية.

وأهم مواد البرنامج السياسي للحزب، التي تكشف عن اتجاهاته هي:

المادة الأولى: كل ولاية (في الدولة العثمانية) هي جزء لا يتجزأ من السلطنة التي بدورها غير قابلة للتجزئة بأية حال من الأحوال، إلا أن الإدارة المحلية لكل ولاية يجب أن تقوم على أساس اللامركزية.

المادة الرابعة: تشكل عاصمة كل ولاية، جمعية عامة، ومجلساً إدارياً، ومجلساً للتعليم ومجلساً للأوقاف.

المادة الرابعة عشرة: تكون لكل ولاية لغتان رسميتان، التركية واللغة المحلية للسكان.

(١٦٢) الشهابي، محاضرات عن القومية العربية: تأريخها وقوامها ومراميها، ص ٨١.

(١٦٣) يقول أنطونيوس: «كان الإشراف والتوجيه في الحزب منحصرين في لجنة قوية مؤلفة من عشرين عضواً من المقيمين في مصر ويشكل ستة منهم الهيئة التنفيذية». انظر: أنطونيوس، يقظة العرب، ص ١١٨.

(١٦٤) الشهابي، المصدر نفسه، ص ٨١ - ٨٢.

(١٦٥) نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، ص ٩٤.

المادة الخامسة عشرة: يكون التعليم في كل ولاية بلغة سكان تلك الولاية.

ومن مظاهر الوحدة السياسية للدولة العثمانية في البرنامج تأكيده أن السلطان رأس الدول، كما يشير البرنامج إلى أن مجلس المبعوثان والأعيان هو المجلس التشريعي المركزي للدولة العثمانية. كما يشير البرنامج إلى أن شؤون التشريع العام والدفاع والخارجية والمالية العامة تعود إلى الحكومة المركزية، وأن اللغة التركية رسمية في جميع ولايات الإمبراطورية<sup>(١٦٦)</sup>.

أما مظاهر اللامركزية في برنامج الحزب فهي تتلخص بطلب تكوين أربع مؤسسات محلية هي: المجلس العمومي، ومجلس الإدارة، ومجلس المعارف، ومجلس الأوقاف. وصلاحيات هذه المجالس محددة في المواد (٥، ٦، ٧، ٨، ٩) من البرنامج.

كما تناول البرنامج الأمور التي تتشابه فيها المركزية باللامركزية في الصلاحيات كالشؤون المتعلقة بالخدمة العسكرية من حيث تأدية أهل كل ولاية خدمتهم العسكرية في ولايتهم، أما الخدمة في زمن الحرب فهي من اختصاص وزارة الحربية.

ومن الملاحظ رغم التأكيد في صياغة برنامج الحزب على اللامركزية الإدارية في نطاق الوحدة السياسية للدولة العثمانية، إلا أن النصوص تحتل في بعض الحالات أكثر من تفسير، وتسمح بإعطاء اللامركزية الإدارية شكلاً من أشكال اللامركزية السياسية، وأعتقد أن هذا لم يكن غائباً عن بال مؤسسي الحزب، والحكومة العثمانية.

أما السمات الرئيسية للحزب التي ظهرت من خلال نظامه الداخلي فهي: أنه حزب علني (المادة ٣)،

وأنه حزب يؤمن بالوسائل المشروعة (المادة ٢)، وأنه حزب عثماني التكوين، ويمكن أن يدخله أي عثماني (المادة ٤)، ولكن الحزب لم يدخله في الواقع إلا العرب<sup>(١٦٧)</sup>.

(ج) عمل الحزب ونشاطه: كان حزب اللامركزية الإدارية من أكثر الأحزاب العربية نشاطاً على الأرض وإعلامياً، ومع أنه علني فلم يكن مرخصاً من السلطات العثمانية.

وقد أسس له فروعاً في كل مدينة من مدن الشام، كما أسس وكالات صغيرة في بعض الأماكن الأخرى<sup>(١٦٨)</sup>، وأقام صلات قوية جداً بينها وبين الهيئات السياسية العربية في الشام والعراق ولا سيما «المنتدى الأدبي» في إستانبول. ولم يمض سنة على تأسيس حزب اللامركزية حتى أصبحت لجنته تنطق بلسان العرب وقد امتازت بحسن تنظيمها وقوة نفوذها<sup>(١٦٩)</sup>، وقام بدور فعال في الحياة الحزبية في سورية قبل الحرب العالمية الأولى وحتى سنة ١٩١٦، وأبرز عمل قام به الحزب كان المؤتمر العربي في باريس سنة ١٩١٣، وسيدرس، لاحقاً، مع دور الحزب فيه بشكل مفصل.

ولما لم يكن حزب اللامركزية مرخصاً اضطر إلى التستر تحت واجهات أدبية ونوادٍ غير سياسية، مثل إقامته في بغداد نادياً تحت اسم «النادي الوطني العلمي»<sup>(١٧٠)</sup>. وللسبب ذاته، ومع أن الحزب علني فقد كانت أعماله ومراسلاته مع فروعته ومع رجال الحركات القومية تجري بكتمان اتقاء لغدر جماعة الاتحاد والترقي خاصة. وكان هؤلاء يراقبون أعماله، ويضمرّون له الشر، حتى لاحت لهم الفرصة في الحرب العالمية الأولى فعدوه حزباً ثائراً على الدولة، خلافاً للحقيقة، وبطشوا

(١٦٦) الرймаوي، «صفحات من تاريخ الجمعيات في بلاد الشام، ١٩٠٨ - ١٩١٨: حزب اللامركزية الإدارية العثماني»، ص ١٧٥ - ١٧٦.

(١٦٧) المصدر نفسه، ص ١٨٠.

(١٦٨) تقول د. الرймаوي إنها وجدت في مكتبة محب الدين الخطيب، السكرتير الثاني للحزب، بعض الوثائق التي تدلّ على مدى انتشار حزب اللامركزية وفروعه في أركان الإمبراطورية العثمانية، وتشمل دعوات إلى حضور جلسات المجلس وطلبات انتساب واستقالة. انظر: المصدر نفسه، ص ١٨٤.

(١٦٩) أنطونيوس، بقطة العرب، ص ١١٨.

(١٧٠) عبد القادر، دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني، ١٩٠٨ - ١٩١٤، ص ٢٠٦. وسيردُ تفصيل عن «النادي الوطني العلمي» لاحقاً عند تناول «جمعية البصرة الإصلاحية».

بمن علق بأيديهم من أعضائه، وحكموا غيابياً على أعضائه الذين كانوا في مصر<sup>(١٧١)</sup>.

#### (د) أزمة الحزب وتصده: نشأت في الحزب أزمة

عقب المؤتمر العربي في باريس بعد تصدع الجبهة السياسية العربية التي عقدت المؤتمر، وكان أحد أسباب ذلك سياسية الاتحاديين لشق الحركة العربية. وسيتم شرح كافة مجريات هذه القضية لاحقاً. ولكننا نركز هنا على ما جرى داخل الحزب بعد قبول عبد الحميد الزهراوي (عضو الحزب ورئيس المؤتمر العربي في باريس) بأقل من المطالب التي أعلنها المؤتمر العربي، وقبوله عضوية مجلس الأعيان، رغم رفض المؤتمر قبول أي مناصب في الدولة. مما تسبب في تصدع جبهة العربية، فأصدر الحزب بياناً في ٩/١٠/١٩١٣ بين موقفه مما جرى، وبرّر موقف الزهراوي الذي قام بعمله بدون استشارة الحزب الذي رشّحه لرئاسة المؤتمر العربي<sup>(١٧٢)</sup>.

هذا العمل أسهم في زعزعة الثقة بين الأحزاب والجمعيات المشتركة في المؤتمر العربي، حتى أن بعضها اتهم الحزب بالتواطؤ مع الأتراك أمام إغراء المناصب، ودفع الحزب ثمناً باهظاً لهذا الموقف. وانتقلت الأزمة إلى داخل الحزب حيث أيد رئيس الحزب تصرف الزهراوي، بينما قام أمين سر الحزب حقي العظم بحمل لواء المعارضة ضده وصار يشهر به. كما تصاعدت الأزمة بسبب الموقف من اعتقال عزيز علي المصري (مؤسس جمعية العهد) من قبل الاتحاديين، فقد كان المصري ينتقد مواقف الزهراوي. وقد أيد حقي العظم المصري ودعا إلى القيام بمظاهرات للإفراج عنه. ويقول محب الدين الخطيب أن رفيق العظم ورشيد رضا وأكثرية الأعضاء قد تساهلوا في موقفهم من تصرف الزهراوي وأقرّوه عليه. وكانت الأزمة في الحزب تتصاعد تحت ضربات تهاون الحزب في قرارات مؤتمر باريس، وخاصة من جمعيات

أمريكا اللبنانية، كما انسحب الأعضاء المسيحيون (منهم نعمان أبو شعر وخليل أيوب) من الحزب، وكانت الحكومة العثمانية تلاحق أعضاء الحزب<sup>(١٧٣)</sup>.

ويرى رشيد رضا أن سبب الأزمة يكمن في التعصب المذهبي عند الأعضاء المسيحيين في الحزب. أما رفيق العظم رئيس الحزب فيرى أن السبب يتجلى في رغبة حقي العظم بالانتقام من الاتحاديين والترك. وأن الأعضاء المسيحيين كانوا يستدرجونهم إلى الرضا بالاحتلال الفرنسي والعمل له، ووصلت إلى رفيق العظم وحقي العظم أخبار عن هذا التوجه. ويقول رفيق العظم إنه لا يريد الانتقام من أحد، ويرى أن تمكين الفرنسيين من البلاد وأهلها خيانة كبرى، أما هو فغاياته الإصلاح فقط<sup>(١٧٤)</sup>.

وقد انتهت أزمة الحزب في اجتماع جرى في ٢٥ تموز/ يوليو ١٩١٤، وكان ذلك بتفاهم الأعضاء الباقين، وبعد استقالة من استقال. وناقش هذا الاجتماع عقد مؤتمر عربي في القاهرة، كما أثّرت محاولة أسعد داغر أحد أقطاب الحزب التفاهم مع الصهاينة. ولكن الحرب العالمية الأولى اندلعت بعد خمسة أيام، وقضي على أمل «حزب اللامركزية» وجمعية «الفتاة» في عقد مؤتمر عربي ثانٍ.

وكان الحزب قد أرسل قبل الحرب مندوبين إلى الزعماء والحكام العرب للتعرف على رأيهم فيما ينبغي أن يكون موقف الأمة العربية تجاه الأتراك إذا ما دخلوا الحرب، واختير محب الدين الخطيب للسفر واللقاء مع الأمير عبد العزيز آل سعود، وبالسيد طالب النقيب زعيم العراق الجنوبي، بينما اختير عبد الرحمن عاصم للسفر إلى اليمن والحجاز، والشيخ محمد القلقيلي للذهاب إلى الشام. ولكن المهمة لم تنجح تماماً فقد ألقى الإنكليز القبض على الخطيب في البصرة. وهناك من يرى في هذه الاتصالات جزءاً من مؤامرة بريطانية اشترك فيها بعض أعضاء حزب اللامركزية<sup>(١٧٥)</sup>.

(١٧١) الشهابي، محاضرات عن القومية العربية: تأريخها وقوامها ومراميها، ص ٨٢.

(١٧٢) الزماوي، «صفحات من تاريخ الجمعيات في بلاد الشام، ١٩٠٨ - ١٩١٨: حزب اللامركزية الإدارية العثمانية»، ص ١٨٨ - ١٩٠.

(١٧٣) المصدر نفسه، ص ١٩٢ - ١٩٥.

(١٧٤) المصدر نفسه، ص ١٩٥ - ١٩٦.

(١٧٥) يقول أمين سعيد: «إن الإنكليز قبل إعلان الحرب اتصلوا برشيد رضا، وطلبوا منه أن يرسل رسالاً إلى كل من الأمير عبد العزيز ابن سعود، والإمام يحيى في اليمن، والسيد الإدريسي في ليبيا، وإلى قادة الحركة العربية في سورية، ويسألهم عن رأيهم في الحرب القادمة، وهل هم =

وبعد إعلان الحرب كان موقف الحزب كباقي الأحزاب العربية ما عدا «الفتاة»، وبدأ نوع من التقارب بين الأحزاب العربية والحكومة العثمانية. ويقول أسعد داغر إن الحزب كلف الشيخ رشيد رضا بإرسال رسائل إلى من يشق بهم في سورية ويحثهم على الولاء للحكومة<sup>(١٧٦)</sup>، ولكن الاتحاديين وجمال باشا «السفاح» الذين توددوا في البداية للعرب وقربوا زعماءهم، ومنهم عبد الكريم الخليل، ما لبثوا أن انقلبوا عليهم وحاولوا استئصال الحركة العربية، وتعليق مشانق زعمائها، ومنهم أعضاء حزب اللامركزية في أيار/ مايو وآب/ أغسطس ١٩١٦ بعد اتهامهم بالخيانة. وبهذا التاريخ انتهى حزب اللامركزية الإدارية.

وهكذا كان لهذا الحزب نشاط سياسي بارز قبيل الحرب العالمية الأولى، وأعماله كان لها تأثير في القطة العربية. وتعود قيمته في تاريخ الحركة العربية إلى أنه أول تجربة تقوم في حقل المجهود المنظم ضد الاتحاديين وسياستهم في التوحيد في المركز، والعرب الساعين إلى الحصول على حكم ذاتي، فتأسس هذا الحزب للعمل من أجل تنسيق الجهود وتوحيدها.

## ٥ - الجمعية العمومية الإصلاحية في بيروت

يقول أحمد قدري: إن الجمعية الإصلاحية في بيروت تأسست عقب هزيمة الدولة العثمانية في الحرب البلقانية في خريف سنة ١٩١٢، وحديث الدول الأوروبية عن تقسيمها لمناطق نفوذ. وخشية العرب من مغبة ذلك تنادى مفكرو بيروت في كانون الأول/ ديسمبر

١٩١٢ للعمل على درء الخطر عن بلادهم<sup>(١٧٧)</sup>.

فبعد أن ثار الألبان مطالبين باستقلالهم عن الدولة العثمانية تألفت حكومة جديدة تستند إلى «حزب الحرية والائتلاف»<sup>(١٧٨)</sup>. وكان في هذا الحزب أعضاء من العرب والأتراك العقلاء المدركين لأهمية الإدارة اللامركزية، ولاسيما في الولايات العربية.

وكانت سياسة وزارة كامل باشا (المؤيدة من حزب الحرية والائتلاف) تقوم على الانفتاح وعلى الرغبة في تطبيق الإصلاحات في سورية والعراق على مبادئ اللامركزية. لذا سمحت للمجلس العمومي في ولاية بيروت بالاجتماع لبحث أفضل الوسائل لتحقيق الإصلاح، وأرسلت بلاغات مماثلة إلى بقية الولايات. وعلى الأثر تألفت جمعيات إصلاحية في بيروت وحلب ودمشق والبصرة والقدس، وأخذت تعقد الاجتماعات وتدرس أوضاع البلاد ضمن الخطوط العامة لمبادئ اللامركزية<sup>(١٧٩)</sup>.

وقد دعا والي بيروت، وكان من الائتلافيين، جماعة من الوجهاء ذوي الرأي، وطلب منهم وضع لائحة إصلاحية للولاية، فتألفت لهذه الغاية جمعية سميت «الجمعية العمومية الإصلاحية» وذلك في الشهر الأول من سنة ١٩١٣. وكان من أعضائها البارزين سليم علي سلام، وأحمد مختار بيهم، (وخليل زينية، ود. أيوب ثابت)<sup>(١٨٠)</sup> والشيخ أحمد حسن طبارة، وألبير سرسق وغيرهم<sup>(١٨١)</sup>.

وعقدت الجمعية عدة اجتماعات في بلدية بيروت، ومنها جلساتها العامة الثالثة في ٣١ كانون

= مستعدون للتعاون مع إنكلترا، في حال قيام حرب مع تركيا، ودفعوا له ألف جنيه وهو المبلغ الذي طلبه، في مقابل هذه المهمة». انظر: أمين سعيد، سيرتي ومذكراتي السياسية، ١٩٠٨ - ١٩٦٧، تبويب وتوثيق وتحقيق عبد الكريم إبراهيم السمك، ٢ ج (بيروت: المؤلف، ٢٠٠٤)، ج ١، ص ٨٨ - ٨٩. وتقول د. سهيلة الريماوي التي عيّلت على وثائق محب الدين الخطيب إنها لم تجد ما يؤيد رواية أمين سعيد التي تستبعد صحتها، وإن المبادرة جاءت من الجمعية العربية «الفتاة»، وأن محمود المحمصاني ومحب الدين الخطيب كانا عضوين في «الفتاة» و«حزب اللامركزية». انظر: الريماوي، «صفحات من تاريخ الجمعيات في بلاد الشام، ١٩٠٨ - ١٩١٨: حزب اللامركزية الإدارية العثماني»، ص ١٩٩ - ٢٠٠. (١٧٦) المصدر نفسه، ص ٢٠١.

(١٧٧) قدري، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، ص ١٥.

(١٧٨) «حزب الحرية والائتلاف»: حكّم أنصار هذا الحزب من ١٠/٧/١٩١٢ إلى ١٣/١/١٩١٣، ونادى بتطبيق الإصلاح الإداري

على أساس اللامركزية.

(١٧٩) موسى، الحركة العربية: المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة، ١٩٠٨ - ١٩٢٤، ص ٣٥.

(١٨٠) كان خليل زينية ود. أيوب ثابت أعضاء في جمعية النهضة اللبنانية المسيحية.

(١٨١) الشهابي، محاضرات عن القومية العربية: تأريخها وقوامها ومراميها، ص ٨٣.

الثاني/ يناير ١٩١٣ في دار المجلس البلدي، وهي مؤلفة من ٨٦ عضواً منتخبين من قبل المجالس المليّة لجميع الطوائف في بيروت ليمثلوا طوائفهم وينوبوا عنهم في تقرير الإصلاح اللازم لولاياتهم، فصَدّقوا على لائحة الإصلاح البيروتية المؤلفة من خمس عشرة مادة، وفوضوا إنفاذها إلى لجنة الجمعية العمومية<sup>(١٨٢)</sup>. التي قدمت اللائحة إلى والي بيروت الذي أرسلها إلى العاصمة.

واللامركزية هي الأساس الذي ارتكزت عليه هذه المطالب الإصلاحية. وخلاصتها الاعتراف بأن تكون العربية لغة رسمية في دوائر الولاية الحكومية، وأن تعين العاصمة رؤساء تلك الدوائر على أن يكونوا عارفين باللغة العربية، وأن يكون سائر موظفي الولاية من أبنائها، وأن يؤلف مجلس تمثيلي للولاية تكون العربية لغته، ويكون له سلطة محلية واسعة منها إقرار ميزانية الولاية التي يتألف دخلها من ضرائب حددت في اللائحة. وبهذه الميزانية تتولى الولاية الأعمال الحكومية التي لها صبغة محلية كالمعارف والزراعة والتجارة والأوقاف والصحة والأشغال العامة. أما المؤسسات التشريعية والحكومية الكبرى كالمجلس النيابي ومجلس الأعيان ومجلس الشورى والوزارات، فتبقى كلها في العاصمة. ومما جاء في اللائحة أن يقضي أبناء الولاية الخدمة العسكرية فيها، في غير أيام الحرب، وأن يكون في دوائر الولاية الحكومية مستشارون من دول أجنبية توافق على اختيارهم وتعيينهم العاصمة<sup>(١٨٣)</sup>.

وعندما نشرت جمعية (الإصلاح) مشروعها في أواسط شباط/ فبراير استقبل بمظاهر الاستحسان العام في الشام والعراق، وعقدت اجتماعات عامة في دمشق

وحلب وعكا ونابلس وبغداد والبصرة وتدفقت البرقيات على إستانبول مرحة بالمشروع ومعلنة أنه يعرب عن رغبات جميع الناس في الأجزاء العربية<sup>(١٨٤)</sup>. ومن أهم الأعمال الأخرى لهذه الجمعية مشاركتها في المؤتمر العربي الأول في باريس، والذي سيرد تفصيله، لاحقاً، مع دورها فيه.

ولكن لم تكد جمعية بيروت الإصلاحية تنتهي من وضع لائحتها حتى قادت جمعية الاتحاد والترقي انقلاباً حكومياً في العاصمة، فعدت إلى الحكم، وتشكلت وزارة محمود باشا الاتحادية التي عمدت إلى خنق حركة اللامركزية، وكان أول أعمالها إغلاق الجمعيات الإصلاحية.

لذلك جاءت السلطة في ٢ نيسان/ أبريل ١٩١٣ أثناء انعقاد إحدى جلسات الجمعية، وأعلنت الأعضاء أن الحكومة حلت الجمعية ويجب إغلاق مركزها الرئيسي، فولّد هذا غضباً عاماً، وأضربت الأسواق والمتاجر في بيروت، كما اعتقلت السلطات الرؤساء البارزين، وعطلت الجرائد، ولكن الهياج ازداد وأدى إلى قيام المظاهرات التأييدية في جهات أخرى من بلاد الشام<sup>(١٨٥)</sup>. كما رفعت عرائض وبرقيات الاحتجاج على حل الجمعية موقعة من حوالي ثلاثة آلاف من التجار والأدباء والمحامين من كل الطوائف، كما صدرت جرائد بيروت لا تحمل سوى خبر حل الجمعية وباقي صفحات الجرائد تركت بيضاء كتعبير عن الاحتجاج<sup>(١٨٦)</sup>. فقامت السلطات بإطلاق الزعماء المسجونين، وأعلنت أنها ستقوم بالإصلاح بشكله المطلوب.

وقد برر والي بيروت الجديد في مقابلة مع سليم علي سلام حل الجمعية بقرب صدور قانون جديد

(١٨٢) خطبة شارل دباس في المؤتمر العربي الأول في باريس بعنوان «النهضة الإصلاحية» وهي مترجمة عن الفرنسية، وتحدّث فيها عن الجمعية الإصلاحية في بيروت. انظر: محمد كامل الخطيب، المؤتمر العربي الأول المنعقد في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية بشارع سن جرمن في باريس من يوم الأربعاء ١٣ رجب سنة ١٣٣١/ ١٨ حزيران ١٩١٣ إلى يوم الاثنين ١٨ رجب سنة ١٣٣١/ ٢٣ حزيران ١٩١٣ (القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩١٣)، ص ١٣٥.

(١٨٣) الشهابي، المصدر نفسه، ص ٨٣.

(١٨٤) أنطونيوس، يقظة العرب، ص ١٢٣، وعبد القادر، دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني، ١٩٠٨ - ١٩١٤، ص ٢٠٧.

(١٨٥) أنطونيوس، المصدر نفسه، ص ١٢٣ - ١٢٤، والشهابي، المصدر نفسه، ص ٨٤.

(١٨٦) خطبة شارل دباس في المؤتمر العربي الأول في باريس، في: الخطيب، المؤتمر العربي الأول المنعقد في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية بشارع سن جرمن في باريس من يوم الأربعاء ١٣ رجب سنة ١٣٣١/ ١٨ حزيران ١٩١٣ إلى يوم الاثنين ١٨ رجب سنة ١٣٣١/ ٢٣ حزيران ١٩١٣، ص ١٣٥.

للولايات، وأن ما ورد في اللائحة الإصلاحية من دعوة إلى المساواة بين المسلمين والمسيحيين هو انتهاك لحقوق المسلمين، وأن الاعتماد على مستشارين أجانب له نتائج سلبية<sup>(١٨٧)</sup>. وبالفعل نشر الحاكم في ٥ أيار/ مايو قانوناً جديداً للولايات يمنح الهيئات التي تمثل السكان في المقاطعات سلطات أوسع، ولكن أقل مما كانت تطلبه الجمعية الإصلاحية<sup>(١٨٨)</sup>.

ويقدم الأمير مصطفى الشهابي تقييماً لهذه الجمعية فيقول: بقيت الجمعية على نشاطها السياسي حتى بدء الحرب العالمية الأولى، فعَدَّ عملها من عوامل البقطة في تأريخ القومية العربية، وإن يكن أعضاؤها غير متكافئين في عقيدتهم الوطنية<sup>(١٨٩)</sup>. ومن الثابت أن أركان الجمعية كانوا على اتصال بالعاملين في الميادين القومية في دمشق والقاهرة والعراق وباريس، وإن اقتصر مساهمهم على ولاية بيروت، فقد كان يمثل سائر الولايات العربية، ولهذا كان لإهمال لا تحتهم وحل جمعيتهم صدى كبير في الأقطار العربية<sup>(١٩٠)</sup>.

وأعتقد أنه بالتمعن في أهداف هذه الجمعية وأعضائها وأهدافهم وسيرة بعضهم لاحقاً لا نستطيع القول إنها جمعية قومية عربية بالمعنى الكامل للكلمة، فقد كان لبنان هدفها الرئيسي، واستغلت الفكرة القومية للحصول على الدعم العربي لأهدافها. ويمكن ملاحظة ذلك فيما كتبه عبد الحميد الزهراوي في إحدى رسائله إلى رشيد رضا بعد المؤتمر العربي في باريس التي قال فيها: «بعد انقضاء المؤتمر تفرق الجمع الذي لفق تلفيقاً، ثم بعد قليل نفذ صبر البيرونيين فذهبوا إلى بلادهم، وبقيت وحدي أمثل الفكرة، وبقي خليل زينية ود. أيوب ثابت - عضوا

جمعية بيروت الإصلاحية - وهما لم يرشفا من مشرب الجامعة العربية ولا قطرة واحدة، ولا حتى من الجامعة السورية، وإنما همهما بيروت وحدها لا شريك لها»<sup>(١٩١)</sup>.

وأعتقد أن كلام الزهراوي صحيح لأن خليل زينية وأيوب ثابت كانا في الأصل أعضاء في جمعية النهضة اللبنانية المسيحية. بالإضافة إلى أن جمعية بيروت الإصلاحية كانت تطالب بالإصلاحات لولاية بيروت فقط، وحزب اللامركزية الإدارية العثماني في مصر هو الذي عمل على توحيد جهوده معها، واقترح عليها طلب الإصلاح لجميع الولايات العربية على أساس اللامركزية بدلاً من طلب ذلك لولاية بيروت وحدها.

## ٦ - جمعية البصرة الإصلاحية

امتد تأثير جمعية بيروت الإصلاحية إلى العراق والبصرة بصورة خاصة، فعمد نائب البصرة السيد طالب النقيب بالاشتراك مع مجموعة من القوميين العرب مثل سليمان فيضي إلى إنشاء جمعية إصلاحية في البصرة على غرار جمعية بيروت في شباط/ فبراير ١٩١٣. وكانت تتبنى نفس أهداف جمعية بيروت الإصلاحية وحزب اللامركزية الإدارية العثماني، إلى حد جعل بعض المصادر يعدّ هذه الجمعية بمثابة فرع لحزب اللامركزية، وأنها تعمل بالتنسيق معه. وقد حظي تأسيس جمعية البصرة بتأييد القوميين العرب في العراق وسورية ومصر ولبنان والخليج العربي، وكان عزيز علي المصري على اتصال دائم بالجمعية<sup>(١٩٢)</sup>.

وقد حاول زعماء الجمعية إبعاد الشبهات عن أهداف الجمعية القومية عن طريق ضم ضابط تركي

(١٨٧) عبد القادر، دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني، ١٩٠٨ - ١٩١٤، ص ٢٠٨.

(١٨٨) أنطونيوس، بقطة العرب، ص ١٢٤.

(١٨٩) يورد جمال باشا «السفاح» في مذكراته نصّ مذكرة مرفوعة من الأعضاء المسيحيين في اللجنة التنفيذية في الجمعية العمومية (ميشيل تويني، يوسف هاني، بيار طراد، أيوب ثابت، رزق الله أرقش، خليل زين) إلى المسيو كوجيت قنصل فرنسا العام في سورية، يعبرون فيها عن موقفهم من الإصلاحات وشكلها ويطلبون: احتلال فرنسا للشام، واستقلال ولاية بيروت استقلالاً تاماً تحت حماية فرنسا، وإدماج ولاية بيروت في لبنان تحت السيادة الفرنسية. انظر: أحمد جمال باشا، مذكرات جمال باشا السفاح، تعريب علي أحمد شكري (القاهرة: الدار العربية للموسوعات، ١٩٢٣)، ص ٤٠٥ - ٤١٠.

(١٩٠) الشهابي، محاضرات عن القومية العربية: تأريخها وقوامها ومراميها، ص ٨٤.

(١٩١) قدر، مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى، ص ٢٢.

(١٩٢) عبد القادر، دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني، ١٩٠٨ - ١٩١٤، ص ٢٠٨.

إليها، ولكن الفكرة لم تنجح ١٩١٣. وقد حاول زعماء الجمعية إنشاء فروع لها في الولايات العراقية، فذهب سليمان فيضي إلى الموصل لتأسيس فرع سري من خلال واجهة أدبية، ولكنه فشل بسبب تحريض الاتحاديين<sup>(١٩٣)</sup>. كما انضم إليها أحرار العراق وشبّانه، وصدرت جريدة «النهضة» في بغداد لتكون لسان حال لها، ولكنها لم تعيش طويلاً<sup>(١٩٤)</sup>.

وقد ظلت الجمعية وزعيمها طالب النقيب على خلاف مع الاتحاديين، وأرسل النقيب برقية تأييد للمؤتمر العربي في باريس، كما عارض قانون الولايات الجديد الذي أصدره الاتحاديون لأنه لم يتضمن إصلاحات حقيقية. وكانت سياسة النقيب تقوم على تأييد الاتحاديين حيناً، وخصومهم حيناً آخر<sup>(١٩٥)</sup>، فحاولوا اغتياله عام ١٩١٣، ولكنهم فشلوا، فعملوا على استمالته فأرسل إليه طلعت بك وزير الداخلية برقية، كما اعترفوا بنفوذه في البصرة فتخلّت الجمعية عن عدائها للاتحاديين<sup>(١٩٦)</sup>. وأصدر النقيب بياناً لأهالي البصرة في بداية سنة ١٩١٤، يعلمهم فيه باتفاقه مع الحكومة ودعمه لها، وزوال سوء التفاهم معها قطعياً، وسعيه إلى الحفاظ على الوحدة العثمانية<sup>(١٩٧)</sup>.

وبشكل مُوازٍ لجمعية البصرة الإصلاحية أنشئ في بغداد «النادي الوطني العلمي» سنة ١٩١٣ على إثر إنشاء حزب اللامركزية في مصر، ليكون فرعاً له، ورئيسه مزاحم الباجه جي ودخل فيه الكثير من الشبان، وعمل على نشر المبادئ القومية، وكان يستظل بظل طالب النقيب الذي نشّطه، وأصدر جريدة «النهضة» التي كان يصدرها الباجه جي نفسه حتى أغلقها الاتحاديون، ولم يصدر منها سوى ١٢ عدداً، وهرب صاحبها إلى البصرة ودخل تحت حماية النقيب<sup>(١٩٨)</sup>.

ورغم نجاح الحكومة الاتحادية بقمع الحركة الإصلاحية في بيروت ودمشق والمدن الأخرى بالقوة، إلا أنها لم تستطع فعل ذلك في البصرة، بسبب سياسة طالب النقيب، وبعد البصرة عن مركز الدولة.

المعلومات المفصلة عن جمعية البصرة الإصلاحية ونشاطها قليلة، ويبدو أنها كانت تدور حول زعامة طالب النقيب وهو محركها أكثر من الفكرة القومية، رغم عدم غيابها، فقد كان طالب النقيب صاحب طموح سياسي كبير في الزعامة.

### خامساً: العرب والسياسات العثمانية – التركية منذ سنة ١٩١٣

تسلم الحكم في الدولة العثمانية عام ١٩١٣، فئة من الضباط الأتراك ذوي نزعة أكثر قومية منها ليبرالية، وحكموا الإمبراطورية حتى نهايتها. وكان أن تغيرت، في غضون ذلك معتقدات القوميين العثمانيين أنفسهم. فقد انحلت، بشكل تدريجي، معاني فكرة الدولة والجماعة الدينية والأمة اللغوية، وذلك بتأثير من فيلسوف «تركيا الفتاة» ضياء جوكلب، الذي انطلق أصلاً من الفكرة القائلة بأن الوسيلة الوحيدة للخروج من المأزق للإمبراطورية هي بفرض شعور قومي واحد على أبنائها، ولكنه رأى فيما بعد أن الشعور العثماني لا يمكنه القيام بهذا الدور لأنه اصطناعي وقائم على الولاء للأسرة. ورأى أن القومية الفعالة هي القومية المتأصلة الجذور في وحدة موضوعية كاللغة والعرق. وهكذا تحولت القومية العثمانية إلى قومية تركية<sup>(١٩٩)</sup>.

وهذا ما دفع رستم حيدر إلى القول: كان العرب في ظل الدولة العثمانية يعيشون في ظل الرابطة الإسلامية شركاء متساويين في دولة واحدة، يجمعهم

(١٩٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٩.

(١٩٤) أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن، ٣ ج (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٧)،

ج ١، ص ٣١.

(١٩٥) موسى، الحركة العربية: المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة، ١٩٠٨ - ١٩٢٤، ص ٣٦.

(١٩٦) عبد القادر، دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني، ١٩٠٨ - ١٩١٤، ص ٢٠٩.

(١٩٧) سعيد، الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن، ج ١، ص ٣٢.

(١٩٨) المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٢.

(١٩٩) ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ - ١٩٣٩، ترجمة كريم عزقول (بيروت: دار نوفل، ٢٠٠١)، ص ٢٨٧.



الولاء للخلافة، فلما تولى حزب الاتحاد والترقي مقاليد الحكم أخذ يتحول تدريجياً من تلك الرابطة إلى فكرة التمييز بين العنصرين التركي والعربي<sup>(٢٠٠)</sup>، وهذا ما دفع العرب بعيداً عن الأتراك بحثاً عن طرق للتعبير عن مصالحهم وإرادتهم بعد أن سدّت السبل في وجههم، فكان المؤتمر العربي الأول في باريس.

## ١ - المؤتمر العربي الأول في باريس

دار جدل صحفي طويل قبل مؤتمر باريس العربي بين أنصار المركزية واللامركزية، وشاركت فيه الصحف التركية وصحف المهجر وصحف الجمعيات العربية والمنتدى الأدبي (كصحف المنار، والمؤيد). وكتب فيها دعاة الإصلاح العرب كرفيق العظم وشبلي شميل. ورغم هذا الجدل لم يتحرك الاتحاديون لتطبيق البرامج الإصلاحية أو بحث قضية اللامركزية بشكل جاد. وعندها فكر أعضاء «جمعية العربية الفتاة» السرية في باريس بالإقدام على عمل لمواجهة الاتحاديين، انتهى إلى عقد مؤتمر باريس العربي<sup>(٢٠١)</sup>.

أ - **تحضيرات المؤتمر**: لم تكد تنقضي أيام على حل الجمعية الإصلاحية في بيروت حتى فكر خمسة من الشبان العرب في باريس (عبد الغني العريسي ومحمد المحمصاني وعوني عبد الهادي وتوفيق فائد وجميل مردم) وجميعهم من «الفتاة» في عقد مؤتمر في باريس يدعى إليه أحرار العرب، للتذكّر في أوضاع بلادهم في الدولة العثمانية<sup>(٢٠٢)</sup>، واتصلوا بشخصيات عربية في باريس مثل شكري غانم وندرة مطران، واستقر رأيهم على دعوة الجالية العربية في باريس<sup>(٢٠٣)</sup>، وتم انتخاب لجنة

تحضيرية من ثمانية أشخاص تهيئ لانعقاد المؤتمر<sup>(٢٠٤)</sup>. وأهم أعمال اللجنة مراسلة الجماعات العربية الكبرى ومفاوضتهم، وقررت اللجنة في ١١ آذار/ مارس ١٩١٣، أن ترتبط بحزب اللامركزية في مصر بصفة رسمية، وفي ٤ نيسان/ أبريل أرسلت رسالة إلى اللجنة العليا لحزب اللامركزية الإدارية تعرض عليها أن تكون لجنة الحزب قدوة المؤتمر ومصدر عمله، وتقترح عليها من يمثلها في المؤتمر، وأنها ستعهد برئاسته إلى أحد ممثلي الحزب<sup>(٢٠٥)</sup>، أي أن يكون الحزب راعياً للمؤتمر كون أهداف المؤتمر هي نفسها أهداف الحزب، كما ورد في رسالة اللجنة<sup>(٢٠٦)</sup>، إلى رئاسة الحزب التي تم التشديد فيها على معارضة الاحتلال الأجنبي لأية دولة كانت، ومصارحة الدولة العثمانية بوجوب تطبيق الإصلاحات اللامركزية في بلاد العرب. وفي الرسالة نفسها تم تحديد المواضيع التي سيتم بحثها في المؤتمر، وهي:

١ - الحياة الوطنية ومناهضة الاحتلال.

٢ - حقوق العرب في المملكة العثمانية.

٣ - ضرورة الإصلاح على قاعدة اللامركزية (كما هو مبين في برنامج حزب اللامركزية).

٤ - المهاجرة من وإلى سورية.

وقد ردت اللجنة العليا لحزب اللامركزية الإدارية بالموافقة على عقد المؤتمر باسمها، وللغرض الذي تألف الحزب لأجله وهو اللامركزية الإدارية، كما قالت اللجنة بأنها سترسل مندوبين من قبلها لحضور المؤتمر، على أن يكون لهم حق النظر والمشاركة مع لجنة المؤتمر في

(٢٠٠) رستم حيدر، مذكرات رستم حيدر، حققها وكتب لها مقدمة عن سيرة رستم حيدر ومقتله نجدة فتحي صفوة (بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٤)، ص ١٢.

(٢٠١) الرماوي، «تطور مفهوم اللامركزية عند العرب العثمانيين، ١٩٠٠ - ١٩١٨»، ص ١٥٩ - ١٦١.

(٢٠٢) الشهابي، محاضرات عن القومية العربية: تأريخها وقوامها ومراميها، ص ٨٥.

(٢٠٣) في رسالة اللجنة التحضيرية للمؤتمر إلى رئاسة حزب اللامركزية ذكر أن عدد الجالية العربية في باريس ما ينوف على ٣٠٠ شخص. انظر: الخطيب، المؤتمر العربي الأول المنعقد في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية بشارع سن جرمن في باريس من يوم الأربعاء ١٣ رجب سنة ١٣٣١/ ١٨ حزيران ١٩١٣ إلى يوم الاثنين ١٨ رجب سنة ١٣٣١/ ٢٣ حزيران ١٩١٣، ص ٦.

(٢٠٤) ضمت اللجنة: شكري غانم، عبد الغني العريسي، ندره مطران، عوني عبد الهادي، جميل مردم، شارل دباس، محمد الحمصاني، جميل معلوف. انظر: المصدر نفسه، ص ٥.

(٢٠٥) المصدر نفسه، ص ٥.

(٢٠٦) انظر نص رسالة اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي إلى رئاسة حزب اللامركزية وأعضائه الكرام، في: المصدر نفسه، ص ٦ - ٧.

موضوعات المؤتمر حتى تكون موافقة لمبادئ الحزب وبرنامجه<sup>(٢٠٧)</sup>.

وكان الاتصال بحزب اللامركزية عن طريق عضوه محب الدين الخطيب الذي أصبح صلة الوصل بين جمعية «الفتاة» التي دعت إلى عقد المؤتمر، وأعضاء حزب اللامركزية، وذلك بعد أن انتسب الخطيب إلى الجمعية وأصبح عضواً في التنظيمين الحزبيين، ونجح من موقعه هذا من العمل بنجاح لتبني حزب اللامركزية لمؤتمر باريس تبنياً كاملاً<sup>(٢٠٨)</sup>.

وبعد الحصول على موافقة الحزب أذاعت لجنة المؤتمر منشوراً في كل الوطن العربي بعنوان: «دعوة إلى أبناء الأمة العربية» توضح فيه أسباب عقد المؤتمر، والتي تركزت بتوقف الجالية العربية في باريس على المناقشات التي تدور في الجرائد والأندية السياسية الأوروبية بشأن البلاد العربية، وخاصة سورية بسبب سوء الإدارة المركزية، ووجوب مشاركة العرب فيما يخصهم. وبعد المداولة تقرر عقد مؤتمر للعرب يقوم به السوريون وتغد إليه وفود البلاد العربية، والسوريون المهاجرون لمصر وأمريكا الجنوبية والشمالية والبلاد الأوروبية، وخص بالذكر العاملين في الجمعيات العربية. كما تحدث المنشور عن توجه المؤتمر إلى الأمم الأوروبية والشرح لها، بأن الأمة العربية ذات وجود متماسك وخصائص قومية ومنزلة سياسية. كما أكد المنشور مصارحة المؤتمر للدولة العثمانية بطلب المشاركة في المملكة على قاعدة اللامركزية الإدارية<sup>(٢٠٩)</sup>، كما وضح المنشور النقاط التي سيتم بحثها في المؤتمر، التي تم ذكرها سابقاً.

أما ردود الفعل على الدعوة إلى المؤتمر فقد جاءت متباينة، فقد اندفع الكثير من المثقفين العرب لتعريضها

بالسر والجهر، وفي الوقت نفسه عارض الدعوة الكثير من العرب، وعمل الطرفان على إرسال البرقيات المؤيدة والمعارضة للمؤتمر. وقيل إن مكاتب البريد لم ترسل بعض البرقيات المؤيدة للمؤتمر، ومع ذلك وصل الكثير من البرقيات المؤيدة له<sup>(٢١٠)</sup>.

ومن الرسائل والبرقيات المؤيدة للمؤتمر: رسالة مثقفي ووجهاء دمشق، وجمعية بيروت الإصلاحية، وأعيان بعلمك، وأعيان حمص، و«أفاضل» طرابلس الشام، وأفاضل صيدا، وأعيان جنين، وجمعية النهضة اللبنانية في نيويورك، والجالية العربية في القسطنطينية، وغيرهم<sup>(٢١١)</sup>.

وكان هناك معارضون للمؤتمر من العرب، فقد هاجمه أصحاب النزعة العثمانية أمثال محمد فوزي العظم وعبد الرحمن اليوسف والأمير شكيب أرسلان وأسعد شقير والشيخ علي حيدر والشيخ عبد العزيز جاويز، واتهموا أعضائه بالخيانة ومحاوله القضاء على الدولة العثمانية والإسلام وتسليم مقدرات الدولة للأجانب<sup>(٢١٢)</sup>، ومما قاله الشاعر العراقي معروف الرصافي في المؤتمر:

لو كان في غير باريس تألبهم

ما كنت أحسبهم قوماً مناكيبا

لكن باريس ما زالت مطامعها

ترنو إلى الشام تصعيداً وتصويبا

**ب - وفود المؤتمر:** حضر المؤتمر وفود مثلت

الأطراف التالية: اللجنة العليا لحزب اللامركزية، ومثلها عضوان عبد الحميد الزهراوي واسكندر عمون وكيل رئيس لجنة الحزب، والجمعية الإصلاحية العمومية التي

(٢٠٧) الشهابي، المصدر نفسه، ص ٨٥.

(٢٠٨) الرماوي، «صفحات من تاريخ الجمعيات في بلاد الشام، ١٩٠٨ - ١٩١٨: حزب اللامركزية الإدارية العثماني»، ص ١٨٥.

(٢٠٩) منشور لجنة مؤتمر باريس «دعوة إلى أبناء الأمة العربية»، في: المؤتمر العربي الأول المنعقد في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية بشارع سن جرمن في باريس من يوم الأربعاء ١٣ رجب سنة ١٣٣١/ ١٨ حزيران ١٩١٣ إلى يوم الاثنين ١٨ رجب سنة ١٣٣١/ ٢٣ حزيران ١٩١٣، ص ٩ - ١١.

(٢١٠) المصدر نفسه، ص ١١ - ١٢.

(٢١١) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٢١٢) عبد القادر، دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني، ١٩٠٨ - ١٩١٤، ص ٢٥٦.

تمثل بيروت، ومثلها ستة أعضاء منهم سليم سلام، ومختار بهيم، وخليل زينية<sup>(٢١٣)</sup>، وألبير سرسق. ومثل العراق عضوان، أحدهما توفيق السويدي، وعن بعلبك عضوان أحدهما محمد بك حيدر، وعن المهاجرين في الولايات المتحدة الأمريكية ثلاثة أعضاء، ومثل المهاجرين في المكسيك عضو واحد، وعن الجالية العربية في باريس ثمانية أعضاء، منهم شكري غانم<sup>(٢١٤)</sup>، وعبد الغني العريسي. ومثل الجالية العربية في إستانبول عضو واحد هو عبد الكريم الخليل رئيس المنتدى الأدبي<sup>(٢١٥)</sup>. وهذه الأطراف وإن اجتمعت على فكرة ضرورة التغيير والإصلاح في الدولة العثمانية، لكن كان لكل منها أهدافه الخاصة غير المعلنة.

وضمّت قائمة الممثلين المعتمدين خمسة وعشرين شخصاً، حضر منهم أربعة وعشرون ممثلاً، وكان تمثيل النصارى في المؤتمر مشابهاً لتمثيل المسلمين مشابة تكاد تكون تامة، وكانت غالبية الحاضرين من أهل الشام، وكان تمثيل المناطق العربية باستثناء الشام قليلاً. استمر انعقاد المؤتمر ستة أيام، عُقد فيها أربع جلسات رسمية، واتخذ عدد من القرارات بإجماع الآراء، حضر الجلسات حوالى المئتين من العرب بصفة مستمعين، وفي اليوم الأخير فتحت الأبواب لكل الزائرين، وجرت المناقشات باللغة الفرنسية<sup>(٢١٦)</sup>.

### ج - أعمال المؤتمر ومناقشاته : قبل انعقاد المؤتمر

أدلى عبد الحميد الزهراوي بحديث إلى جريدة «الطان» الفرنسية<sup>(٢١٧)</sup>، وضح فيه عدة نقاط تتعلق بالمؤتمر، أهمها:

١ - إن ما دعا إلى عقد المؤتمر ما جرى في ولايات الدولة العثمانية الأوروبية من جهة، ومن جهة ثانية إن العرب يؤلفون أهم العناصر العثمانية ولهم ميزة وحدة اللغة والعادات والمصالح والميول، ولذلك يعرضون على الحكومة مطالب خاصة بالقومية العربية، وإن المؤتمر سيبحث موضوع وقاية الحياة الوطنية وإجراء الإصلاح على أساس اللامركزية، وثانياً يعرب عن مطالب العرب بصفة خصوصية، ويدقق في مسألة المهاجرين من الوطن وإليه.

٢ - أكد الزهراوي عند سؤاله عن خطة المؤتمر نحو العرب غير العثمانيين، أن المؤتمر ليس له صفة دينية، وأن عدد أعضائه من المسلمين والمسيحيين متساو، وأن المؤتمر يعقده العرب العثمانيون للتداول في شؤون الولايات العربية العثمانية.

٣ - وعن سبب عقد المؤتمر في باريس قال: إنهم أرادوا أن يُسمعوا مطالبهم لأوروبا التي تزداد مصالحها يومياً بعد يوم في البلاد العثمانية. وعقد المؤتمر في باريس يزيل سوء التفاهم، ويضع أساس تفاهم بين الشرق والغرب، كما أن عدد الجالية العربية في باريس كبير<sup>(٢١٨)</sup>.

(٢١٣) أوصى قنصل فرنسا في بيروت في رسالة إلى وزير الخارجية الفرنسية حول مبعوثي لجنة الإصلاح باستقبال خاص لخليل زينية لأنه أثبت ولاءه لفرنسا. رقم ١٠٤، رسالة السيد كوجيه (قنصل عام فرنسا في بيروت)، إلى سعادة السيد بيشون (وزير الشؤون الخارجية في باريس). منشورة مترجمة في: وثائق المؤتمر العربي الأول، ١٩١٣: كتاب المؤتمر والمراسلات الدبلوماسية الفرنسية المتعلقة به، تقديم ودراسة وجيه كوثراني (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٠)، ص ٨٠ - ٨٢.

(٢١٤) شكري غانم: أديب مسيحي لبناني كان مع جورج سمّنة من الداعين إلى فكرة «الأمة السورية»، وكانا يعيشان في باريس، حيث كانت تشجعهما الحكومة الفرنسية التي تدعم هذه الفكرة. انظر: حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ - ١٩٣٩، ص ٢٩٢.

(٢١٥) المؤتمر العربي الأول المنعقد في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية بشارع سن جرمن في باريس من يوم الأربعاء ١٣ رجب سنة ١٣٣١/١٨ حزيران ١٩١٣، ص ١٤ - ١٦.

(٢١٦) أنطونيوس، بقطة العرب، ص ١٢٥.

(٢١٧) نصّ ترجمة مقابلة الزهراوي مع جريدة الطان، في: المؤتمر العربي الأول المنعقد في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية بشارع سن جرمن في باريس من يوم الأربعاء ١٣ رجب سنة ١٣٣١/١٨ حزيران ١٩١٣، ص ١٧ - ٢١.

(٢١٨) في رسالة قنصل فرنسا في بيروت لوزير خارجيته قال: إن سبب توجه وفد سورية إلى المؤتمر في باريس بدل القسطنطينية، عدم الشعور بالأمان في العاصمة العثمانية، وإنهم يستطيعون تقديم مطالبهم إلى الباب العالي عن طريق سفيره بباريس، ويصبحون بذلك مدفوعين إلى التوجه إلى الدول الكبرى في حال الجواب السلبي من حكومتهم. رقم ١٠٤، رسالة السيد كوجيه - قنصل عام فرنسا في بيروت، إلى سعادة السيد بيشون وزير الشؤون الخارجية في باريس. انظر: وثائق المؤتمر العربي الأول، ١٩١٣: كتاب المؤتمر والمراسلات الدبلوماسية الفرنسية المتعلقة به، ص ٨٠ - ٨٢.

٤ - وعند سؤال الزهراوي عن سبب تأييد الوحدة العثمانية، وإذا ما كان على أساس الرابطة الدينية؟ أجاب بالنفي لأن الرابطة الدينية في رأيه قد عجزت عن إيجاد الوحدة السياسية، وحل الخلافات بين الدول الإسلامية. وعند سؤاله إذا ما كان الشعب يوافق على رأيه في العاطفة الدينية؟ أجاب بأنه يترجم رأي الفئة المتنوّرة.

وتم انتخاب اللجنة الإدارية للمؤتمر وهي: الرئيس عبد الحميد الزهراوي، نائب الرئيس شكري غانم، والوكلاء: سليم علي سلام، إسكندر عمون، الشيخ أحمد طبارة، ندره مطران. وكتاب العربية: عبد الغني العريسي، ومحمد المحمصاني، عوني عبد الهادي، وجميل مردم. وكتاب الفرنسية شارل دباس<sup>(٢١٩)</sup>.

وتمتاز أبحاث المؤتمر بلهجتها المسالمة، كما أن مقرراته بمثابة ترديد للمبادئ التي سبق وأعلنها حزب اللامركزية، والمقترحات التي تقدمت بها الجمعية الإصلاحية في بيروت، مع الإصرار على طلب العرب الحصول على حقوقهم السياسية الكاملة ونصيبهم في الفعلي في إدارة شؤون الإمبراطورية. وأشارت الأبحاث جميعها إلى أن التدخل الأجنبي محتمل الوقوع، ويجب صرفه بعزم أكيد بسبب خطره، إلا أن هذه الإشارة كانت دوماً تصاغ في «قالب حكيم» لما لها من صلة بأطماع فرنسا. ولم يذكر المؤتمر الانفصال، وأظهر الخطباء الرغبة في المحافظة على وحدة المملكة، شرط الاعتراف بحقوق العرب كشركاء فيها، وتحقيق أمانهم ضمن الحكم اللامركزي<sup>(٢٢٠)</sup>.

وقد ألقى رئيس المؤتمر عبد الحميد الزهراوي خطبة بعنوان «تربيتنا السياسية» تناول فيها الحاجة إلى عقد المؤتمر، وآداب المعارضين، والأمة والحكومة تجاه المصلحة العامة، واقتباس الشرق من الغرب الأفكار

السياسية، وحقوق البشر، والعرب والترك ووجوب اشتراك العنصرين في سياسة المملكة، والإدارة اللامركزية. كما تحدث عن سبب ذهاب العرب إلى أوروبا للاستزادة بالمعرفة، ورأى أن أوروبا ليست الغول بل سوء الإدارة وفساد السياسة، وأن أوروبا قدمت الكثير من المساعدة للدولة العثمانية<sup>(٢٢١)</sup>.

وقد تجاهل الزهراوي التطرق إلى التدخل الأوروبي السافر في الدولة العثمانية واحتلال أجزاء كبيرة من أراضيها، وآخرها كان احتلال إيطاليا لليبيا سنة ١٩١١.

وألقى عبد الغني العريسي خطبة بعنوان «حقوق العرب في المملكة العثمانية» تناول فيها حق العرب كجماعة لها مميزاتها بحسب نظريات علم السياسة، وحق الجنسية العربية، وعن عدم تمثيل العرب المناسب في وظائف ومؤسسات الدولة العثمانية ومنها مجلس المبعوثان، وعدم حصول الولايات العربية على حقوقها المادية المناسبة من مالية الدولة، ووجوب أن تصبح اللغة العربية رسمية. ومع ذلك، شدّد العريسي على عدم الانفصال ما دامت حقوق العرب محترمة<sup>(٢٢٢)</sup>.

كما ألقى إسكندر عمون مندوب حزب اللامركزية خطبة بعنوان «الإصلاح على قاعدة اللامركزية» شجب فيها أية ميول انفصالية، وشرح فيها حاجة الدولة العثمانية إلى الحكم اللامركزي وفوائد هذا الحكم، وضرورة الإصلاح على أساسه، وقال إذا كان هذا الهدف بحاجة إلى شهداء فهم مستعدون لذلك<sup>(٢٢٣)</sup>.

وقد حاول بعض المتفرنسين مناقشة مبدأ المركزية واللامركزية من منطلق أن العرب لا يمكنهم أن ينجحوا بأي طريقة من طرق الإدارة إلا إذا استعانوا في تنفيذها بالمستشارين الأجانب، وقد تزعم هذه المناقشة شارل

(٢١٩) المؤتمر العربي الأول المنعقد في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية بشارع سن جرمن في باريس من يوم الأربعاء ١٣ رجب سنة ١٣٣١/١٨ حزيران ١٩١٣ إلى يوم الاثنين ١٨ رجب سنة ١٣٣١/٢٣ حزيران ١٩١٣، ص ٢٧.

(٢٢٠) أنطونيوس، يقظة العرب، ص ١٢٥-١٢٦.

(٢٢١) نصّ كلمة الزهراوي، في: المؤتمر العربي الأول المنعقد في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية بشارع سن جرمن في باريس من يوم الأربعاء ١٣ رجب سنة ١٣٣١/١٨ حزيران ١٩١٣ إلى يوم الاثنين ١٨ رجب سنة ١٣٣١/٢٣ حزيران ١٩١٣، ص ٢٨.

(٢٢٢) نصّ كلمة العريسي، في: المصدر نفسه، ص ٤٢.

(٢٢٣) نصّ كلمة عمون، في: المصدر نفسه، ص ٩٨.

ديباس<sup>(٢٢٤)</sup>، الذي كان يحضر المؤتمر عن الجالية العربية في باريس، وختم مناقشته بقوله: «وصفوة القول إنه لا إصلاح حقيقياً إلا بالمستشارين الأجانب» وقد أيدته في كلامه أيوب ثابت، وطالب الاثنان بوضع نص بهذا الخصوص في برنامج حزب اللامركزية وقرارات المؤتمر. وقد رد عليهما اسكندر عمّون بأنه لا حاجة إلى وضع مثل هذا النص في برنامج الحزب ما دام لكل ولاية حق إدارة شؤونها<sup>(٢٢٥)</sup>. ولكن وضعت مادة في قرارات المؤتمر تؤكد طلب جمعية بيروت الإصلاحية الاستعانة بالمستشارين الأجانب. وهذا يدل على عدم تجانس أهداف الحاضرين في مؤتمر باريس، وهذا ما سيظهر لاحقاً.

وقد وصلت إلى المؤتمر رسائل عدة منها، رسالة دمشق الموقعة من عدد من المثقفين (أطباء، محامين، أدباء، صحفيين)<sup>(٢٢٦)</sup>، التي رحّبت بعقد المؤتمر، وحذّرت من أن البلاد السورية خاصة، والعربية عامة، عرضة لخطر الاحتلال وهدف للمطامع الأجنبية، وأن مستقبلها سيكون قائماً بسبب حالة الإدارة في البلاد، مما خلق الحاجة الملحة إلى الإصلاح، وأن المؤتمر العربي يعقد لبحث شؤون البلاد وحفظها من عاديّات الأجانب وخطر الاحتلال وأن تتمتع الأمة العربية بالحياة الاستقلالية الشريفة في ظلال الهلال العثماني<sup>(٢٢٧)</sup>. ونلاحظ في رسالة دمشق التركيز على خطر المطامع الأجنبية، والتشديد على تمسك الأمة العرب بالوحدة العثمانية رغم طلبهم الاستقلال.

ويشير توفيق السويدي الذي مثّل العراق في المؤتمر

إلى وجود ثلاثة تيارات داخل المؤتمر: الإصلاحيون، الذين كانوا ينشدون المساواة بين الأتراك والعرب (ومعظمهم مسلمون عرب)، والمناوئون للأتراك (ومعظمهم مسيحيون عرب)، «الوصوليون» من أمثال عبد الحميد الزهراوي. وكان من الواضح أن التيار العام للمؤتمر، بالرغم من دفاعه (فكرياً) عن القضية القومية العربية بشكل لم يسبق له مثيل، فإنه أبدى رغبة ملحّة ومخلصة في المحافظة على وحدة الإمبراطورية<sup>(٢٢٨)</sup>.

#### د - قرارات المؤتمر العربي الأول<sup>(٢٢٩)</sup>

١ - الإصلاحات الحقيقية واجبة وضرورية للمملكة العثمانية ويجب أن تنفذ بسرعة.

٢ - من المهم أن يكون مضموناً للعرب التمتع بحقوقهم السياسية، وذلك بأن يشتركوا في الإدارة المركزية للمملكة اشتراكاً فعلياً.

٣ - يجب أن تنشأ في كل ولاية عربية إدارة لامركزية تنظر في حاجاتها وعاداتها.

٤ - كانت ولاية بيروت قدمت مطالبها بلائحة خاصة، وهي قائمة على مبدئين أساسيين، وهما: توسيع سلطة المجالس العمومية، وتعيين مستشارين أجانب. فالمؤتمر يطلب تنفيذ هذين المطلبين<sup>(٢٣٠)</sup>.

٥ - اللغة العربية يجب أن تكون معتبرة في مجلس النواب العثماني، ويجب أن يقرر المجلس اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية.

(٢٢٤) أصبح بعد الاحتلال الفرنسي للبنان وسورية، رئيساً للبنان وكان محل ثقة فرنسا.

(٢٢٥) الريمائي، «تطور مفهوم اللامركزية عند العرب العثمانيين، ١٩٠٠ - ١٩١٨»، ص ١٦٣ - ١٦٤.

(٢٢٦) منهم: صلاح الدين القاسمي، عبد الرحمن الشهنيدر، شكري الجندي، محمد كرد علي، فخري البارودي، عارف الشهابي، خليل مردم بك، محمد كامل قصاب، متري قندلفت، لطفى الحفار، عبد الوهاب الإنكليزي، أحمد كرد علي، وحكمت المرادي.

(٢٢٧) رسالة دمشق إلى المؤتمر العربي في باريس، في: المصدر نفسه، ص ١٥٢ - ١٥٤.

(٢٢٨) نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، ص ٩٢.

(٢٢٩) المؤتمر العربي الأول المنعقد في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية بشارع سن جرمن في باريس من يوم الأربعاء ١٣ رجب سنة ١٣٣١/١٨ حزيران ١٩١٣ إلى يوم الاثنين ١٨ رجب سنة ١٣٣١/٢٣ حزيران ١٩١٣، ص ١١٣.

(٢٣٠) في رسالة قنصل فرنسا في بيروت إلى وزير خارجيته يقول: إن البعثة السورية (على الأغلب يقصد بيروت) الذهابية إلى باريس للمشاركة في المؤتمر العربي لديها موقف عدائي من الميول الوحودية العربية التي سترى النور بدون شك. وقراراتها محاربة كل مشروع لخلق إمبراطورية عربية لأنها فكرة طوباوية وغير مقبولة ومحاربة من الدول الكبرى، وإنها تسعى إلى هدف أكثر تواضعاً وعملي: الحصول على نظام لا مركزي لسورية مع وجود مستشارين أجانب وذلك للسماح للمنطقة باستعادة ازدهارها السابق. انظر: «رسالة قنصل فرنسا في بيروت إلى وزير الخارجية في باريس»، في: وثائق المؤتمر العربي الأول، ١٩١٣: كتاب المؤتمر والمراسلات الدبلوماسية الفرنسية المتعلقة به، ص ٨٠ - ٨٣.

٦ - تكون الخدمة العسكرية محلية في الولايات العربية إلا في الظروف الاستثنائية.

٧ - يتمنى المؤتمر من الحكومة العثمانية أن تكفل لتصرفية لبنان وسائل تحسين مالياتها.

٨ - يصادق المؤتمر ويظهر ميله إلى مطالب الأرمن العثمانيين القائمة على اللامركزية.

٩ - تبليغ القرارات للحكومة العثمانية.

١٠ - تبلغ القرارات للحكومات المتحابة مع الدولة العثمانية.

١١ - يشكر المؤتمر الحكومة الفرنسية شكراً جزيلاً لترحابها الكريم بضيوفها.

وقد صادق أعضاء المؤتمر على القرارات، كل قرار على حدة.

كما صدر ملحق بقرارات المؤتمر تَضَمَّن :

١ - إذا لم تنفذ قرارات المؤتمر فالأعضاء المنتمون إلى لجان الإصلاح العربية يمتنعون عن قبول أي منصب في الحكومة العثمانية إلا بموافقة خاصة من الجمعيات المنتمين إليها.

٢ - ستكون قرارات المؤتمر برنامجاً سياسياً للعرب العثمانيين.

وقد زار وفد من المؤتمر العربي برئاسة الزهراوي وزارة الخارجية الفرنسية والتقى وزير الخارجية المسيو بيشون، شكره على ترحيب الأمة الفرنسية بالمؤتمر. وتحدث الوفد عن عطف فرنسا والدعم الذي تقدمه مع أوروبا للإصلاح في الدولة العثمانية، كما تحدث عن الإخاء بين المسلمين والمسيحيين، وبين وجود السوريين واللبنانيين وأنه دليل ارتقاء إرادتهم لإدارة أنفسهم بالاستعانة بتجارب أوروبا وتحت ظلال الدولة العثمانية. كما زار وفد المؤتمر

السفارة العثمانية في باريس، وتم تسليم السفير نسخة من قرارات المؤتمر لإيصالها إلى الحكومة العثمانية<sup>(٢٣١)</sup>.

وتكشف المناقشات التي دارت في المؤتمر العربي عن الجو الذي كان مسيطراً في ذلك الحين على القومية العربية المعتدلة والذي كان مشبعاً «بالروح الغربية»، فقد أعلن الخطباء أن رغبتهم في إصلاح الإمبراطورية ناجمة عن رغبتهم في الاشتراك في المدنية الحديثة، وأنهم يأملون بالمعونة الأوروبية، وكان هناك ثناء على فرنسا، ومناشدة الضمير الأوروبي، وأمل بأن تضغط أوروبا على الحكومة العثمانية، كما كان هناك تأكيد ولأهم للإمبراطورية ورغبة في تقويتها<sup>(٢٣٢)</sup>.

هـ - نتائج مؤتمر باريس العربي: من نتائج مؤتمر باريس العربي العامة توحيد نشاط الأحزاب والمنظمات العربية الكبرى في الوطن والمهجر، كما بين ضرورة تمسك العرب بالدولة العثمانية مع مطالباتها بتطبيق اللامركزية، ومشاركة العرب للترك في الحكم، وضرورة التعليم باللغة العربية. وهناك نتائج خاصة بحزب اللامركزية بأنه بدأ يلعب الدور الأساسي العلني في ذلك العمل الجبهوي العربي، وهو الحزب حديث التأسيس، وبدأ ينتشر انتشاراً سريعاً ويؤسس له فروعاً في إرجاء الإمبراطورية في فلسطين وسورية والسودان والعراق، كما ورد في وثائق محب الدين الخطيب<sup>(٢٣٣)</sup>.

ويعتبر جميل مردم أن مؤتمر باريس هو من وضع لأول مرة القضية العربية أمام الرأي العام الدولي لأنه أبلغ قراراته إلى الدول العظمى<sup>(٢٣٤)</sup>.

ولكن، ورغم اعتدال المؤتمر في مطالبه واعتراف الاتحاديين به رسمياً، فإنه لم يفلح في إثارة الحماس لدى بعض القادة القوميين العرب البارزين. فإن عزيز علي المصري، مثلاً، عارضه في نقطتين: الأولى، عقد المؤتمر

(٢٣١) المؤتمر العربي الأول المنعقد في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية بشارع سن جرمن في باريس من يوم الأربعاء ١٣ رجب سنة

١٣٣١/١٨ حزيران ١٩١٣ إلى يوم الاثنين ١٨ رجب سنة ١٣٣١/٢٣ حزيران ١٩١٣، ص ١٤٧ - ١٤٩.

(٢٣٢) حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ - ١٩٣٩، ص ٢٨٩ - ٢٩٠.

(٢٣٣) الرماوي، «صفحات من تاريخ الجمعيات في بلاد الشام، ١٩٠٨ - ١٩١٨: حزب اللامركزية الإدارية العثماني»، ص ١٨٥.

(٢٣٤) سلمى مردم بك، أوراق جميل مردم بك: استقلال سورية، ١٩٣٩ - ١٩٤٥، ط ٢ (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،

١٩٩٤)، ص ٤٤.

في عاصمة أجنبية، والثانية، أنه رأى من غير المناسب طرح مثل هذه المطالب في وقت كانت الدولة العثمانية تخوض حرباً ضد دول البلقان. أما الشريف حسين فقد أرسل برقية إلى السلطات العثمانية يشجب فيها المؤتمر، ويتهم أعضائه بخدمة الأجنبي<sup>(٢٣٥)</sup>.

أما على رد الفعل العثماني فقد كانت السلطة آنذاك بيد الاتحاديين الذين وقفوا من المؤتمر موقفاً معادياً من خلال جرائمهم وتأبيدهم المظاهرات ضده، والعمل على تشويه المؤتمر وبذر الخلاف بين القائمين عليه. ولما فشلوا في محاولتهم أرسلوا مدحت شكري أمين سر حزب الاتحاد والترقي إلى باريس الذي دخل في مفاوضات مع زعماء المؤتمر. وتوصل الطرفان إلى مبادئ اعتبرها الزعماء العرب صالحة كأساس للقيام بمفاوضات أخرى، فسافر شكري وعبد الكريم الخليل إلى إستانبول لتنفيذ ما تم الاتفاق عليه<sup>(٢٣٦)</sup>، وتم التوقيع على الشروط النهائية من قبل طلعت بك وزير الداخلية عن الحكومة وعبد الكريم الخليل عن الشبيبة العربية.

كان الاتفاق الذي تم مع الاتحاديين في باريس فوزاً للعرب في ظاهره لأنه منحهم ما طلبوه في عدة مواضع كالخدمة العسكرية ضمن الأقاليم، وجعل اللغة العربية رسمية في الولايات العربية وإدخالها كأداة للتعليم في المدارس الابتدائية والثانوية، ونص الاتفاق على ضرورة تعيين مفتشين أوروبيين يشتركون في إصلاح الإدارة. أما في موضوع اللامركزية فقد منح الاتفاق الهيئات المحلية في الأقاليم سلطات بعض المصالح الثانوية، كما حفظ للعرب بعض المناصب في دوائر الدولة العليا، وصار لهم الحق بأن يكون منهم ما لا يقل عن خمسة من الحكام العامين بصورة دائمة، وما لا يقل عن الثلاثة من الوزراء في أية وزارة عثمانية تأتي على الحكم<sup>(٢٣٧)</sup>.

وقد اشترط الأتراك إبقاء الاتفاق سرياً حتى لا يطالب أبناء العناصر الأخرى بشروط مماثلة، ولكن رئيس حزب اللامركزية أرسل نص الاتفاق إلى جريدة «المقطم» في القاهرة فنشرته. وعندئذ أعلنت جريدة «طنين» تكذيباً لخبر الاتفاق، وقالت إن الحكومة ترغب في الإصلاح، لا عملاً بالاتفاق المذكور بل برغبة منها. وفي ٥ آب/أغسطس ١٩١٣، صدرت إرادة سلطانية بمواد الإصلاح التي قررت الوزارة فكانت أقل مما تم الاتفاق عليه. وعندما أعلنت الحكومة الإرادة السلطانية قابلها بعض العرب بالابتهاج، ولكن الإصلاحيين لم يفرحوا بالتعديلات الكثيرة والتحفيزات التي وضعتها الحكومة. وأصدر حزب اللامركزية بياناً أعلن فيه أنه لا يرضى بأقل من الإصلاحات التي اتفق عليها الطرفان<sup>(٢٣٨)</sup>.

واتخذت الحكومة بعض الإجراءات لتطبيق الإصلاح، ولكنها اختصرت الكثير من الحقوق التي اعترف بها اتفاق باريس، وأحاطت حقوقاً أخرى بالتحفظ والغموض، فعلى سبيل المثال لم تشر الإرادة إلى الاعتراف باللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية. وفي الوقت نفسه بدأ الاتحاديون يتصلون ببعض رجالات العرب البارزين ويعرضون عليهم المناصب ثمناً لرضاهم، فقبل خمسة التعيين في مجلس الأعيان، أربعة منهم غرباء عن الحركة العربية<sup>(٢٣٩)</sup>، وكان الخامس عبد الحميد الزهراوي الذي ادعى أن قبوله للمنصب مناورة سياسية، وأنه يريد تحسين العلاقة بين العرب والترك بعد أن تأزمت كثيراً، ولكن كثيرين من المشتغلين بالحركة العربية اعتبروا قبوله المنصب خيانة<sup>(٢٤٠)</sup>.

وبسبب استياء الشبيبة العربية أعلن الزهراوي أنه مستعد للاستقالة، وأنه قبل المنصب بالاتفاق مع بعض زعماء العرب الذين تم الاتفاق على تعيينهم قريباً في

(٢٣٥) نظمي، الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق، ص ٩٣.

(٢٣٦) أنطونيوس، بقظة العرب، ص ١٢٦.

(٢٣٧) المصدر نفسه، ص ١٢٦ - ١٢٧.

(٢٣٨) موسى، الحركة العربية: المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة، ١٩٠٨ - ١٩٢٤، ص ٤٠.

(٢٣٩) الأربعة هم: محمد بيهيم، يوسف سرسق، عبد الرحمن اليوسف، محيي الدين النقيب، أحمد كيخيا. انظر: قدري، مذكراتي عن

الثورة العربية الكبرى، ص ٢٠.

(٢٤٠) أنطونيوس، بقظة العرب، ص ١٢٧ - ١٢٨.

مع إعدام الزهراوي والخليل اللذين دافعا عن سياسة التقارب.

وهكذا فشلت الحركة التي قامت في بيروت ومؤتمر باريس العربي في تحقيق أغراضها الرئيسية فأصاب العاملين بالحركة القومية شعور بخيبة الأمل واليأس، ولم تبذل بعد ذلك أية محاولة للاتفاق مع الاتحاديين. ومما زاد من خطورة الأمر استمرار الاتحاديين بمتابعة توجههم وإجراءاتهم للقضاء على آمال العرب بشكل بطيء.

### سادساً: الجمعيات «العربية» ما بين النزعة القومية العربية والنزعات المحلية

لقد اعتبر الكثير من المؤرخين والكتّاب وخاصة القوميين العرب أن جميع الجمعيات التي وردت في هذه الدراسة لأسباب منهجية تتعلق بتركيبة الموسوعة الواردة فيها، جمعيات قومية عربية. ولكن هذه الفكرة بحاجة إلى مراجعة عميقة وإعادة دراسة الجمعيات وفكرها ورجالها والفترة الانتقالية التي ظهرت فيها، بعيداً عن أي تأثيرات.

ومن أكثر التحليلات واقعية ما كتبه ألبرت حوراني الذي قال: إن سياسة «تركيا الفتاة» التي ساعدت على نمو القومية العربية، ساعدت أيضاً على نمو قوميات أخرى. فأخذ أولئك المسيحيون المؤمنون بأمة لبنانية أو أمة سورية ينظمون أنفسهم ويبنون أفكارهم. وفي لبنان وجد من يدافع عن استقلاله، وفي الأمكنة التي يقطنها اللبنانيون كالقاهرة ونيويورك وباريس نشأت لجان للسهر على مصالح السنجق المستقل. وكانت كل هذه اللجان، وعلى الرغم من الاختلافات بينها، تجتمع على الإبقاء على الحكم الذاتي في لبنان وتوسيع حدوده لجعله قابلاً للحياة، والاعتماد على الغرب، وفي مقدمته فرنسا، لتحقيق هذه الأهداف. كذلك كان لفكرة «سورية» أنصار أقوياء، خصوصاً في باريس، التي كانت تشجع هذا الاتجاه. وقام

مناصب عالية، ولمساعدة الحكومة على الإصلاح، فأبلغته الشبيبة العربية أنها قطعت صلاتها السياسية به، وأن حزب اللامركزية هو المسؤول عن أعماله<sup>(٢٤١)</sup>. كما استندت الشبيبة العربية مندوبها عبد الكريم الخليل واجتمع مع لجنة ممثلة لها من أعضائها سيف الدين الخطيب وجلال البخاري لسؤاله عن قبول منصبه في الدولة، فدافع عن موقفه وموقف الزهراوي، وأن الهدف من قبولهم توطيد الاتفاق التركي - العربي كدليل اتحاد العنصرين لمقاومة أطماع الأجانب في البلاد العربية، ومما يساعد في تحقيق الإصلاح. ولكن اللجنة أصدرت بياناً في صحف إستانبول وبيروت والقاهرة أعربت فيه عن عدم رضاها عن عمل الخليل ووضع لجنة استشارية معه من أربعة أشخاص يستشيرها في مفاوضاته، على أن يبقى الرسول الوحيد بين الشبيبة والوزارة وجمعية الاتحاد والترقي<sup>(٢٤٢)</sup>.

ومن المواقف اللافتة في معارضة قبول المناصب ما ورد في رسالة الاحتجاج التي أرسلتها جمعية الاتحاد السوري في نيويورك إلى لجنة حزب اللامركزية العليا في مصر، وتعرض فيها على قبول تعيين أعضاء اللجان الإصلاحية في الوظائف الحكومية، و«تطالب فيها رجال الإصلاح في مصر وسورية بمراجعة ما تقرر في مؤتمر باريس العربي فيما يتعلق بقبول أو نبذ الوظائف قبل تنفيذ (اللائحة) الإصلاحية، ولا سيما البند القائل بوجوب تعيين المستشارين الأجانب تنفيذاً قطعياً، وعدم الاكتفاء بالقول أو الوعود»<sup>(٢٤٣)</sup>. والغريب الإصرار على تعيين المستشارين الأجانب الذي ركزت عليه جمعية بيروت الإصلاحية منذ المؤتمر العربي في باريس.

وهكذا سبب قبول البعض المناصب والتعاون مع الاتحاديين خلافات كثيرة داخل الحركة العربية نتيجة انعدام الثقة بين الطرفين، وهو ما سيظهر لاحقاً، خاصة

(٢٤١) في رسالة ردّ من رفيق العظم رئيس حزب اللامركزية على احتجاج جمعية الاتحاد السوري في نيويورك على قبول تعيين أعضاء اللجان الإصلاحية في وظائف حكومية يقول إن الزهراوي قبل المنصب بعد موافقة حزبه وهذا مطابق لقرارات مؤتمر باريس العربي بعدم قبول المناصب إلا بعد قبول الجمعية التي ينتسب إليها العضو. انظر: سعيد، الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن، ج ١، ص ٤٧ - ٤٨.

(٢٤٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٥ - ٤٦.

(٢٤٣) المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٧.



بعضهم من معارضي «تركيا الفتاة» يعتبرون بقاء السلطنة ضرورياً للعرب والأمة كلها، وكان السلطان آخر حاكم مستقل للإسلام السنّي، والرمز السياسي لوحدة الأمة الإسلامية، كما كانوا يخشون من الاحتلال الأوروبي، لذا كانوا يأملون بإصلاح الحكم وقيام حكم ذاتي في البلاد العربية. وهناك من كان يريد استغلال الحرب للحصول على استقلال لبنان أو سورية أو العرب، وذلك بمساعدة أعداء الإمبراطورية<sup>(٢٤٦)</sup>.

### سابعاً: نشاط الجمعيات «العربية» بعيون عربية – عثمانية، وتركية

نقدم رأيين، الأول لمفكر عربي عاصر تلك الفترة، والرأي الثاني لمؤرخ تركي معاصر، يقدم تحليلاً لما جرى.

#### الرأي الأول:

ظهر العديد من المعارضين العرب لعمل الجمعيات العربية ومؤتمر باريس العربي وحزب اللامركزية الإدارية، وهم بشكل عام من أصحاب النزعة العثمانية أمثال محمد فوزي العظم وعبد الرحمن اليوسف والأمير شكيب أرسلان وأسعد شقير والشريف علي حيدر والشيخ عبد العزيز جاويش<sup>(٢٤٧)</sup>، وكان لهم أسبابهم في معارضتهم التي ثبت أن الكثير منها محق. ونلخص رأي أحد أهم هؤلاء وهو الأمير شكيب أرسلان الذي أصدر كتاباً بعنوان «بيان للأمة العربية عن حزب اللامركزية» هاجم فيه بشدة هذا الحزب وأفكاره وعلاقته بجمعية بيروت الإصلاحية ونشاطها. وأهم أفكار الكتاب:

أن نتيجة حركة اللامركزيين الذين يزعمون أنهم هم قائمون لأجل تقوية الوطن ضد الغارة الأجنبية، أنهم يمهّدون سُبُل الغارة الأجنبية، وذلك أن قيام حرب أهلية داخل الدولة العثمانية تكون سبباً للتدخل الأجنبي. ويساهمون في نقض بنين الجامعة العثمانية وفك عرى الرابطة الإسلامية، عن طريق القول إن اللامركزية هي

أديان مسيحيان لبنانيين بتوضيح هذه الفكرة هما شكري غانم وجورج سمّنة اللذان كانا يؤمنان بالأمة السورية، وكانا يريان أن تحقيق الشعور بالأمة السورية يحتاج إلى وقت طويل حتى يتم التحرر من الولاءات الدينية، لذا يجب أن يحتفظ لبنان بكيانه حتى يتحقق ذلك<sup>(٢٤٨)</sup>. وقصد هنا حوراني الجمعيات التي شاركت في المؤتمر العربي الأول في باريس، ومنها «جمعية بيروت الإصلاحية» والجمعيات التي مثلت العرب في المهجر، والتي مثلت الجالية العربية في باريس.

كما قال حوراني: لم تكن الحدود الفاصلة بين هذه النزعات المختلفة قد اتضحت بعد، فقد كان أنصار القومية السورية فخورين بثقافتهم العربية، وكانوا على اتصال بـ «حزب اللامركزية» حتى أنهم اشتركوا في مؤتمر باريس العربي. وفي الوقت نفسه كانوا يدافعون عن استقلال «واقعي» للبنان، كذلك كان القائلون بالقومية العربية يكتنون عاطفة خاصة نحو الشعب السوري، ويفكرون أولاً بسورية وعاصمتها دمشق عندما يطالبون بالاستقلال العربي. أما دعاة لبنان المستقل، فكانوا يفكرون بالمسيحي والمسلم أكثر مما كانوا يفكرون بالعربي والتركي، وكانت رغبتهم بالاستقلال عن دمشق لا تقل عن رغبتهم بالاستقلال عن إستانبول، إذ كانوا يعتبرون لبنان بلداً متوسطياً متصلاً بالمسيحية الغربية، لكنهم كانوا حريصين على استقلال كنائسهم الكاثوليكية الشرقية، وفخورين بلغتهم العربية وآدابها، ومدركين بأنه لا يمكنهم تجاهل ما وراءهم من بلدان سورية وبلدان عربية لها تأثيرها الاقتصادي والثقافي. والواقع أنه قبل عام ١٩١٤، لم يكن هناك حاجة إلى التمييز الحاد بين هذه النزعات، وكان الجميع يريد من الحكومة أن تغير سياستها<sup>(٢٤٩)</sup>.

ولكن مع بداية الحرب كان على هذه الفئات اتخاذ مواقف، فهناك من أيد «الاتحاد والترقي» إذ إن الولاء القومي لم يكن حلّاً بعد مكان الولاء الديني لدى الكثير من المثقفين، وربما عند معظم عامة المسلمين، وكان

(٢٤٤) حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ - ١٩٣٩، ص ٢٩١ - ٢٩٢.

(٢٤٥) المصدر نفسه، ص ٢٩٣.

(٢٤٦) المصدر نفسه، ص ٢٩٣ - ٢٩٤.

(٢٤٧) عبد القادر، دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني، ١٩٠٨ - ١٩١٤، ص ٢٥٦.

طريق الإصلاح والتقدم، وإحلال الرابطة الجنسية (القومية) محل الرابطة الإسلامية<sup>(٢٤٨)</sup>.

ويرد إرسال على القائلين أن العرب غير متمتعين بالمساواة مع إخوانهم الأتراك، غير مشاركين في إدارة الدولة، وأن الولايات العربية مهملة، وأن عمال الدولة من الترك والجركس والأرمن. وجوابه: أن الدولة العثمانية على مستوى واحد من حاجتها إلى الإصلاح في كل الولايات وذلك بسبب الحروب والفتن التي استنزفت ثرواتها، والتي مصدرها أوروبا المتكاملة عليها منذ ٦٠٠ سنة<sup>(٢٤٩)</sup>.

ويقول إن أسباب عمل اللامركزيين عديدة، لكن مرجعها الأصلي طمع الأجانب في بلادنا والمبالغ السرية التي تتسرب من وزارات الخارجية إلى جيوب الصحفيين، وبعضهم ناظم على الاتحاديين بسبب إهمالهم إياهم بعد إعلان الحرية، مع أنهم كانوا من أنصارهم أيام عبد الحميد فبعضهم كان يتطلع إلى المناصب.

ويقول إن «العصاة» التي في القاهرة ليس لها من الأمر بسورية شيء، وجل ما في يدها النشر في الجرائد ومكاتبة الجهات، كما راسلت أهل بيروت وغيرهم، ولكن لم يخرج للعمل معهم إلا أهل بيروت لكثرة الأجانب هناك ومجاورتها جبل لبنان، واتفقوا على الضغط على الدولة أثناء الحرب<sup>(٢٥٠)</sup>.

ولكن البيروتيين شكلوا لأنفسهم لجنة للنظر في وجوه الإصلاح المطلوبة وقدموها للوالي أدهم بك الذي رفعها للحكومة التي أجابت بنيتها الإصلاح في كل الولايات. وقد أصروا على طلب الاستعانة بمصلحين أجانب وكأن الإصلاح لا ينعقد بدونهم. واستعانوا

بالأجانب للوصول إلى غايتهم، وحتى في بيروت كان هناك إجحاف بحقوق المسلمين بجعل المجلس العمومي للولاية مناصفة بين المسلمين والمسيحيين الذين لا يشكلون سوى أقل من ربع السكان، وبدون اعتبار «للطوائف الإسلامية» الأخرى «كالشيعة» و«النصيرية» الذين هم من سكان ولاية بيروت ممن لم يؤخذ رأيهم<sup>(٢٥١)</sup>.

وكانت أهداف الجمعية الإصلاحية في بيروت مختلفة عن أهداف اللجنة العليا لحزب اللامركزية. فجمعية بيروت تريد تسليط الأجانب على مجلس الولاية وهو ما انتقده الشيخ رشيد رضا، وأن حزب اللامركزية يحتك ويتقرب من جمعية بيروت لتعظيم شأن حركته لأن بيروت هي المكان الوحيد الذي خرجت فيه الأقوال إلى الأفعال، بينما سائر البلاد العربية لم تلتفت إلى دعايتهم كدمشق وحمص وحماه وحلب<sup>(٢٥٢)</sup>.

كما يقول: حبذا لو شاهدنا حمية هؤلاء العربية في رفع الظلم عن أعناق العرب الذين أصبح منهم ما يقارب الخمسين مليوناً تحت حكم إنكلترا وفرنسا وإيطاليا<sup>(٢٥٣)</sup>.

### الرأي الثاني:

وهو للمؤرخ حسن قاياي، في كتابه المترجم إلى العربية «الحركة القومية العربية بعيون عثمانية (١٩٠٨ - ١٩١٨)»<sup>(٢٥٤)</sup>، وهو يرى أن المؤرخين قد أولوا حالات الاختلاف والرفض بين العرب والأتراك الاهتمام الأكبر بدون النظر إلى حالات الاتفاق التي كانت قائمة. فالمؤرخون يميلون خصوصاً حين تكون نظرتهم متأثرة بالأهواء القومية، إلى التركيز على حالات الخلاف «الرفض» والصراع بدون إيلاء ما يكفي من الاهتمام للموافقة أو التنبؤ<sup>(٢٥٥)</sup>.

(٢٤٨) شكيب أرسلان، إلى العرب: بيان للأمة العربية عن حزب اللامركزية (بيروت: الدار التقدمية، ٢٠٠٩)، ص ١٦ - ١٩.

(٢٤٩) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٢٥٠) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(٢٥١) المصدر نفسه، ص ٣٧ - ٣٨.

(٢٥٢) المصدر نفسه، ص ٤٢ - ٤٣.

(٢٥٣) المصدر نفسه، ص ١١٨.

(٢٥٤) حسن قاياي، الحركة القومية العربية بعيون عثمانية، ١٩٠٨ - ١٩١٨، ترجمة فاضل جتكر (دمشق: قدمس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣)، ص ٤١.

(٢٥٥) المصدر نفسه، ص ٤١.

عثمانية تركيا الفتاة بأنها «إذابة العناصر غير التركية في بوتقة تركية»<sup>(٢٥٩)</sup>.

ولكن قايالي يعترف، بأن بعض مواقف الاتحاد والترقي تميزت بإثارة العرب، وفي توسيع الهوة بينهم وبين الأتراك من منطلقات عرقية ولغوية. ففي رده على تهم التتريك في آب/أغسطس ١٩٠٩، كتب حسين جاهد (من أقطاب تركية الفتاة) بصراحة: «إن تركية الفتاة هي الأخرى متمسكة بقوميتها. لو كانت متمتعة بحرية الاختيار، ولو كان الأمر ممكناً لما أضاعت لحظة بدون المباشرة بقلب جميع الأقوام الموجودة في الإمبراطورية العثمانية إلى أتراك»<sup>(٢٦٠)</sup>.

### خاتمة

يلاحظ أن الإطار الذي نشأت فيه الجمعيات العربية في العقدين الأولين من القرن العشرين قد ميزه اتجاهان مُتداخلان:

**الأول**، والأكثر اتصالاً بين الجماهير هو الخط العربي الإسلامي، ويقرن بين العروبة والإسلام. مع التشديد على النهضة العربية، والعناية باللغة العربية، ووجد مقومات له في التراث.

**الثاني**، هو خط العربية، ويبدو أنه تأثر بالفكر الفرنسي خاصة الوطنية، ليجد في العربية الرابطة لأبناء القطر... وقد عدَّ الاتجاه (لغة وثقافة) قاعدة مشتركة، وازداد التشديد عليها، واتسع، لتكون الرابطة الأساسية.

وكان هناك اتجاه ثالث عند كثير من المفكرين الأوائل، حيث كانت مشاعرهم مختلطة ما بين القومية والدينية والطائفية، وبعضهم الآخر لم يكن لديه أية مشاعر قومية بل استخدم وما زال يستخدم العروبة كغطاء لتحقيق غايات وأهداف أخرى بعيدة عنها.

ويرى أن مركزة التدابير الإدارية أفرزت اتهامات بقيام حملة «تتريك» بقيادة (جمعية الاتحاد والترقي) وهذا الادعاء نابع من دعم الجمعية لأفكار القومية التركية المتطرفة ومشروعات خيالية مثل الوحدة السياسية لجميع الترك. ولكن الحقيقة أن الجمعية كانت تتبنى النموذج المثالي العثماني المتجاوز للمستوى القومي. وليس ثمة دليل مقنع يشير إلى أنها صاغت أو اتبعت أي برنامج ثقافي أو سياسي ذي صبغة تركية<sup>(٢٥٦)</sup>.

ولم تصبح القومية السياسية قوة نافذة بين الجماعات المسلمة الرئيسية المتعايشة في الإمبراطورية العثمانية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. فالدين أدى إلى عدم تحول القومية إلى بؤرة الاستقطاب الرئيسية للشعوب المسلمة<sup>(٢٥٧)</sup>.

وبعد أن نجحت جمعية الاتحاد والترقي في توطيد سلطتها عام ١٩١٣، وفي تحييد الحركات الإصلاحية في الأقاليم العربية تمَّ التوصل إلى وفاق جديد بين إستانبول والقادة العرب جاء مصحوباً بنوع من التأكيد المتنامي للإسلام في أيديولوجيا الدولة العثمانية التي باتت متقلصة نتيجة حرب البلقان (١٩١٢ - ١٩١٣). وهذا التصور مناقض لما هو سائد بأن القومية التركية أخذت دوراً متعاضداً في الدولة، وأن العنصر العربي تعرض للاستبعاد والنبد. وقد تبنت تركيا الفتاة النزعة الإسلامية بوصفها الركيزة العقدية المؤهلة لحماية وحدة واستمرارية ما تبقى من الإمبراطورية<sup>(٢٥٨)</sup>.

ويرى قايالي: أن اتهامات «التتريك» جاءت أولاً من منتقدي جمعية الاتحاد والترقي الأوروبيين. وكانت بالنسبة إليهم كلمة تركي وعثماني ومسلم مترادفة. وقد عدَّ هؤلاء النزعة العثمانية لدى تركيا الفتاة تتريكاً منظوياً على تهديد مسيحيي الإمبراطورية. وقد عرف السفير البريطاني السير جيرارد لوثر (Sir Gerard Lowther)

(٢٥٦) المصدر نفسه، ص ٤٢.

(٢٥٧) المصدر نفسه، ص ٤٠.

(٢٥٨) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(٢٥٩) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

(٢٦٠) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

## القسم الثاني

خريطة الحركات القومية العربية الأم



## الفصل الثاني

### حزب البعث العربي الاشتراكي وتنظيمه القومي (فروعه أو منظماته في الأقطار)

#### ٢ — حزب البعث العربي الاشتراكي

#### (الحلقات الأولى — التأسيس — التحول إلى تنظيم قومي)

منير الحمش

#### مقدمة

ترفض المساومة ، وتتمسك بالحقوق القومية ، لكنها كانت مبعثرة وتحتاج إلى التنظيم والبرامج السياسية الواضحة والقيادة الواعية والقادرة على تحمل المسؤولية.

في هذه الأجواء، نشأت عصبية العمل القومي<sup>(١)</sup> في بلدة قرنايل في لبنان عام ١٩٣٣، كمحاولة لإضفاء الطابع الأيديولوجي الوحدوي المنظم على الحركة القومية العربية. وفي المؤتمر التأسيسي للعصبة، الذي حضره حوالي ٥٠ قوماً عربياً، غاليبتهم من مثقفي سورية ولبنان وفلسطين والعراق، المنتمين إلى الطبقة البرجوازية الوطنية الصاعدة في المدن (كان من بين الحضور زكي الأرسوزي وجمال السيد اللذان سيؤديان لاحقاً دوراً في تأسيس حزب البعث العربي)، وتم تشكيل مجلس

شهدت مرحلة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، حراكاً سياسياً قومياً بارزاً في المشرق العربي، فقد خضعت بلدانه للنفوذ الغربي (الإنكليزي والفرنسي)، وولدت في ظل الاحتلال والانتداب حركات استقلالية مختلفة: في سورية الكتلة الوطنية، وفي العراق حزب الاستقلال، وفي مصر حزب الوفد، إلى جانب أحزاب وحركات أخرى. وكانت هذه الأحزاب والحركات تطالب بالاستقلال وجلاء الجيوش الأجنبية من خلال انتهاج سياسات معتدلة أساسها الحوار والتسوية مع المحتل الأجنبي. وفي المقابل، تنامت التيارات القومية، خاصة في أوساط المثقفين القوميين العرب، التي كانت

(١) للتوسع حول العصبية، انظر: عبد الله حنا، من الاتجاهات الفكرية في سورية ولبنان (دمشق: دار الأهالي، ١٩٨٧)؛ سامي الجندي، البعث (بيروت: دار النهار، ١٩٦٩)؛ جلال السيد، حزب البعث العربي (بيروت: دار النهار، ١٩٧٣)؛ وهيب الغانم، الجذور الواقعية والفكرية لمبادئ حزب البعث العربي (دمشق: مطبعة عكرمة، ١٩٩٤)، ومنير الحمش، الفكر الاقتصادي في الخطاب السياسي السوري في القرن العشرين (بيروت: بيسان للنشر، ٢٠٠٤).

تنفيذي، كما أحدثت للعصبة فروع في لبنان وسورية.

وتعود أهمية العصبة إلى تأثيرها القوي في الأوساط القومية العربية، من خلال البرنامج السياسي الذي انتهجته، والذي لا يقبل المهادنة مع المستعمر، ويرفض أية مباحثات مع قوى الاحتلال.

لكن الخلافات، داخل العصبة بدأت تتفاعل يغذيها عدم التجانس بين أعضائها، وانتهازية البعض، وطموحات البعض الآخر. وأدى الاختلاف في المواقف السياسية دوراً مركزياً في تفكيك العصبة، خاصة، الموقف من معاهدة ١٩٣٦، بين مؤيد ومعارض لها، فبدأت تظهر تنظيمات وحركات عربية، أصغر حجماً، ففي عام ١٩٣٧ تأسس «النادي العربي» في دمشق، وكان من بين مبادئه الرئيسية (إحياء تاريخ العرب، وإقامة روابط متينة بين البلدان العربية وتوحيدها...)، كما يلاحظ تعدد الانتماءات الحزبية والتداخل بين التنظيمات السياسية، كنتيجة مباشرة لاختلاف المواقف السياسية وتعارضها. وفي عام ١٩٣٩، أعلن زكي الأرسوزي قطع كل صلة له بالعصبة (نشر ذلك في جريدة القبس بتاريخ ٢٠/٣/١٩٣٩)، كما حصلت انشقاقات عديدة في العصبة وفي غيرها من التنظيمات السياسية، وقد تشكل تنظيم جديد باسم «الحزب القومي العربي» باتفاق بين أفراد من العصبة ومن الكتلة الوطنية وردیفها «الشباب العربي». وكان مقرّ الحزب الجديد مدينة حلب، وكان له نشاط محسوس على المستوى القومي (٢).

وفي عام ١٩٤٠ جرت محاولة لدمج هذا الحزب مع تنظيم «شباب الإحياء العربي»، وهو تنظيم عفلق والبيطار، ولكن هذه المحاولة لم تنجح (٣).

لقد كان تأثير «عصبة العمل القومي» عميقاً، في تكوين وظهور التنظيمات والتشكيلات والحركات السياسية القومية في المراحل اللاحقة، وخاصة من حيث

طروحاتها القومية، التي أسهمت في وضع الأسس الفكرية والتنظيمية للحركة القومية العربية، التي طوّرها في ما بعد حزب البعث العربي، حيث اعتبره بعض الباحثين والمؤرخين، الوارث الحقيقي والمعتبر لعصبة العمل القومي في سورية (٤).

## ١ - البدايات

حزب البعث العربي الاشتراكي - كما هو اليوم - لم يكن سوى حلقة من سلسلة من التاريخ الذي يمتد إلى ما لا نهاية، وفي حاضره اليوم، جانب كبير من الماضي، تماماً، كما سنجد قدراً كبيراً من حاضره موجوداً في المستقبل. ومن هنا تبدو أهمية النظر إلى بداياته التي تعود إلى مطلع الثلاثينيات من القرن الماضي، فقد ساءت سمعة الكتلة الوطنية، وبدأت تظهر علامات التفكك في عصبة العمل القومي، وشهدت المرحلة بروز الفئات المثقفة من الطبقة الوسطى والصغيرة التي بدأ دورها بالتصاعد من خلال مقارعة المحتل في مقابل تراجع باقي الفئات.

وحزب البعث العربي الاشتراكي، كما هو اليوم، إنما هو نتاج اندماج لحزبين هما: حزب البعث العربي، والحزب العربي الاشتراكي.

## أولاً: حزب البعث العربي

تأسس هذا الحزب رسمياً عام ١٩٤٧، وتشكلت نواته الأولى من مجموعة من المثقفين والطلبة الملتفين حول الأستاذين: عفلق والبيطار، والتي انضمت إليها مجموعة أخرى كانت ملتفة حول زكي الأرسوزي، ويمثلها بشكل أساسي وهيب الغانم.

## ١ - مجموعة عفلق والبيطار

وتضم مجموعة من المثقفين والطلبة الثانويين والجامعيين، الذين التقوا حول الأستاذين ميشيل عفلق

(٢) تذكر د. نجاح محمد أن بوريقية هرب من القوات الفرنسية ولجأ إلى الحزب الذي استضافه ثلاثة شهور. انظر: نجاح محمد، الحركة القومية العربية في سورية (دمشق: دار البعث، ١٩٨٧)، ج ١، ص ٩١.

(٣) المصدر نفسه. وقد أوضحت الكاتبة أن معلوماتها مأخوذة من مقابلة مع رشاد برمدا (أحد أعضاء قيادة الحزب القومي العربي بتاريخ ١٩٧٦/٦/٣).

(٤) من القائمين بهذا الرأي فيليب خوري. انظر: فيليب خوري، سورية والانداد الفرنسي: سياسة القومية العربية، ١٩٢٠ - ١٩٤٥ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٧)، ص ٦٩١.

وصلاح البيطار<sup>(٥)</sup>، بعد أن أنهيا دراستهما العليا في فرنسا، وعادا إلى الوطن عام ١٩٣٣، ليعملا في التدريس.

لم يكن عفلق والبيطار أعضاء في عصبة العمل القومي، بل شكّلا عام ١٩٤٠ حركة باسم «شباب الإحياء العربي»، لكن ظروف الحرب العالمية الثانية، وحظر النشاطات السياسية والثقافية، حوّل نشاط هذه الحركة إلى السرية، وعندما قامت ثورة الكيلاني عام ١٩٤١ في العراق، وتردّد صداها في سورية، تعاونت مجموعة عفلق والبيطار مع مجموعة الأرسوزي لتأسيس حركة واحدة باسم حركة «نصرة العراق»، لكن نشاط هذه الحركة اقتصر على تنظيم المظاهرات الطلابية وإصدار البيانات الداعمة لحركة الكيلاني.

وفي عام ١٩٤٢، قدم الأستاذان عفلق والبيطار استقالتيهما من التعليم، احتجاجاً على القمع الذي مارسته سلطات الاحتلال الفرنسي ضد الطلاب. وكانت السنة التي تلت الاستقالة مليئة بالنشاط المكثف من قبلهما لانطلاق مرحلة تأسيس حركة البعث.

في هذه الأجواء، كانت جيوش الحلفاء الإنكليز والفرنسيين الأحرار تحتل سورية ولبنان، وكانت الكتلة الوطنية على رأس الحركة المطالبة بالاستقلال، من دون أن يكون لها مرتكزات سياسية وتنظيمية، فيما كان الحزب الشيوعي في قمة انتشاره، كما كان الحزب السوري القومي الاجتماعي يقوم بنشاط سياسي واسع، رغم حظره، وبدأت حركة الإخوان المسلمين بالتحرك لتأسيس تنظيمها برئاسة الشيخ مصطفى السباعي.

وفي خضمّ هذا الحراك السياسي تكوّنت «الحلقة» السياسية الجديدة من قبل ميشيل عفلق وصلاح البيطار باسم «شباب البعث العربي». وتقدمت بطلب ترخيص لإصدار صحيفة خاصة بها، لكنها لم توفق في ذلك،

واقصر نشاطها على تنظيم اجتماعات صغيرة، تدعو فيها إلى القومية العربية والوحدة والاستقلال، إلى جانب إصدار البيانات المعادية للاحتلال الفرنسي مع المطالبة بالاستقلال الكامل.

وفي عام ١٩٤٣، قررت حلقة شباب البعث، خوض الانتخابات النيابية بشخص ميشيل عفلق، ولم يكن الهدف من ذلك النجاح بالانتخابات بقدر ما هو التعريف بالحركة والدعوة إلى القومية العربية، والاتجاهات القومية والسياسية للحركة.

وكان مجرد ترشيح عفلق للانتخابات، يشكّل اختراقاً لما هو متعارف عليه في العمل السياسي، وهذا ما حاول التعبير عنه في بيانه الانتخابي الموجه إلى الشعب، إذ قال: «ندخل الانتخابات، لا باسم طائفة، ولا مدينة، ولا مصالح قريبة أو ظروف سياسية عاجلة، بل باسم فلسفة قومية، تريد أن تكون إفصاحاً صادقاً عن الحياة العربية في حقيقتها الخالدة...»<sup>(٦)</sup>. وفي هذه المناسبة، أطلق لأول مرة الشعار البعثي «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة»<sup>(٧)</sup>.

ورغم الجهود التي بذلها شباب البعث، فإن الحظ لم يحالفهم بالنجاح، إلا أن ذلك لم يكن مفاجئاً، لأنهم نظروا إلى معركة الانتخابات كمجرد نقطة انطلاق على طريق تأسيس حركة البعث، وكوسيلة للتعريف بالأهداف والطموحات القومية.

وثمة ملاحظات لا بد من إيرادها في مطلع الحديث عن بدايات حركة البعث:

**أ - الملاحظة الأولى:** إن تأثير المؤسسين الرئيسيين (أي عفلق والبيطار) كان قوياً في الطلاب والشباب المثقف الذين رأوا فيهما «المعلم» و«المفكر».

(٥) ولد ميشيل عفلق عام ١٩١٠ في حيّ شعبي بدمشق، وكان والده تاجراً متوسطاً وعلى علاقة طيبة مع المتعاملين معه خاصة من السويدياء ودرعا. أسهم والد ميشيل في الحركة الوطنية ضد الاستعمار الفرنسي. عمل أ. ميشيل بعد عودته من باريس عام ١٩٣٣ وحصوله على إجازة في التاريخ مع مجموعة من اليساريين والماركسيين في تحرير مجلة الطلبة. وكان متأثراً بأندرية جيد، ورومان رولان وتولستوي، وإلى حد ما بهيغل.

أما صلاح البيطار فقد ولد عام ١٩١٢ في دمشق، وأنهى دراسته الجامعية في باريس (١٩٣٠ - ١٩٣٤) وحصل على إجازة في العلوم.

(٦) نضال البعث، ١١ ج (بيروت: دار الطلبة، ١٩٦٣)، ج ١، ص ٣٣ - ٣٥.

(٧) «مساهمة في نقد الحركات السياسية في الوطن العربي»، في: مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠ - ١٩٦٣:

الجزء الأول: الأيديولوجيا والتاريخ السياسي، تعريب يوسف جباعي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص ٣٥.



ب - الملاحظة الثانية: إن النواة الأولى من الملتفّين حول الأستاذين، كانت من طلبة «التجهيز» الثانوية في دمشق، من أبناء دمشق والمحافظات، وخاصة من أبناء دير الزور والسويداء ودرعا، حيث يعودون إلى مناطقهم حاملين رسالة البعث ورايته، لينشروا أفكاره في أوساطهم التعليمية والشعبية.

ج - الملاحظة الثالثة: لم يكن لدى النواة الأولى من شباب البعث، وأساتذتهم، برنامج سياسي وتنظيمي، كما لم يكن لهم مقرّ يجتمعون فيه، وغالباً ما تحصل اجتماعاتهم في المقاهي، أو في البيوت.

إن الطابع الذي تميّزت به النواة الأولى للحركة المكوّنة من الطلاب والمثقفين، ستبقى لفترة طويلة من السمات المميزة لهذه الحركة. فلم تعط النواة الأولى للحركة الأهمية الكافية لعملية البناء السياسي والتنظيمي، إذ كانت العفوية والمبادرة والشحن العاطفي والارتباط القومي من أبرز ما يميّز أنشطتها السياسية والثقافية. ومن هذا المنطلق، فإن أيديولوجية الحزب، لم تتبلور إلا مع التقدم في العمل السياسي، ومن خلال المواقف السياسية والتعارض مع الحركات السياسية الأخرى، بحيث يمكن إرجاع الاتجاهات الأيديولوجية الأساسية في فترات تبلورها الأولى إلى ثلاثة عوامل رئيسية، هي: العامل القومي، والعامل الأخلاقي، والعامل التحرري بمضامينه السياسية والاجتماعية. ومن هنا، فقد تركّز نشاط النواة الأولى للبعث، على تأكيد المضامين الإنسانية والأخلاقية للقومية العربية، وعلى

النضال ضد الاحتلال الأجنبي والنظام الكتلوي في سورية، في ربط موضوعي بين الاحتلال الأجنبي والطبقة الحاكمة المستغلّة، والرغبة في النهوض القومي.

ولم تكتف الحركة البعثية في إصدار البيانات والتظاهر، بل لجأت إلى إنشاء هيئة للدفاع الوطني، واستأجرت لهذا الغرض مكاناً للتدريب على استعمال السلاح، وقد تكوّنت الهيئة من لجان للمقاومة والأمن والنجدة الطبية. كما أعيد تشكيل المكتب التنفيذي للحركة، فأصبح مؤلفاً من: ميشيل عفلق، وصالح البيطار، ومدحت البيطار، وجمال السيد. وفي هذه المرحلة، استعمل مؤسسو البعث لأول مرة كلمة «الحزب» للتدليل على حركتهم<sup>(٨)</sup>، وحصلوا في ٣/٧/١٩٤٤ على ترخيص بإصدار جريدة أطلقوا عليها اسم البعث، التي أصبحت بمثابة المنبر الذي يستخدم لإيصال مواقف وأفكار قادة البعث، وخاصة أنهم يفتقرون إلى جهاز سياسي منظّم وقوي. ومن خلال الجريدة، خاضوا معركة الدستور، وكانت مناسبة لعرض أفكارهم حول الديمقراطية والحرية والنظام البرلماني. ففي افتتاحية البعث بتاريخ ٣/٩/١٩٤٦، كتب صلاح البيطار يقول: «لقد قامت حركة (البعث العربي) على أساس احترام الحرية لدرجة التقديس، لأنها اعتبرت ضمان الحريات شرطاً لبعث الأمة وأساساً لإنشاء الوطن العربي»<sup>(٩)</sup>.

## ٢ - مجموعة الأرسوزي ووهيب الغانم

أشرنا سابقاً إلى أن زكي الأرسوزي<sup>(١٠)</sup> كان من أعضاء عصابة العمل القومي، وقد حضر اجتماع قرنايل

(٨) نضال البعث، ج ١، ص ٦٤ - ٦٧، ٩٤ - ٩٧ و١٠٤ وما بعدها.

(٩) صلاح البيطار، «الفئة الحاكمة في طريق الانهيار: مجموعة المقالات التي نشرت في جريدة «البعث»، ١٩٤٦ - ١٩٤٧»، البعث (دمشق) (١٩٤٩)، ص ٣٤، ويذكر شاكر الفحام عن مرحلة الدعوة أن «حركة البعث العربي» أطلقت مبادئها تحت عنوان: «أهداف وغايات»، وتتألف من ٢٣ فقرة أو مادة تتوزع على أربعة أقسام تناولت جملة الأفكار القومية والاشتراكية والثورية والثقافية التي نادى بها الحركة في سنواتها الخمس السابقة. وصدرت تحت عنوان «حزب البعث العربي هو منظمة سياسية قومية شعبية اشتراكية انقلابية شعارها: أمة عربية واحدة، ذات رسالة خالدة»، ويقول لعلها صدرت في نهاية ١٩٤٤ أو في الأشهر الأولى لعام ١٩٤٥. انظر: المناضل، العدد ١٢٠ (نيسان/أبريل ١٩٧٩)، ص ١٧.

(١٠) وُلِدَ زكي الأرسوزي حوالى عام ١٩٠٠ في مدينة اللاذقية، ثم استقرت عائلته في أنطاكية، التي (كانت) جزءاً من سورية. تعلّم التركية والفرنسية. درّس التاريخ والفلسفة في جامعة السوربون في باريس (١٩٢٧ - ١٩٣٠)، عيّن مُدرّساً للتاريخ، ثم الفلسفة، وبسبب نشاطه السياسي، أبعده الفرنسيون إلى دير الزور، ولكنه لم يلبث أن استقال وعاد إلى أنطاكية عام ١٩٣٣. لكنه غادرها إلى دمشق عام ١٩٣٨ بعد أن نفّذ الفرنسيون بالتنسيق مع الإنكليز مؤامرة سلبخ اللواء وإحراقه بتركيا. وفي دمشق استأنف نشاطه السياسي المعادي للاحتلال، فضيّقت عليه سلطات الاحتلال، وفرضت عليه «حصاراً مادياً» اضطره إلى القبول بوظيفة التدريس في بغداد، لكنه عاد إلى دمشق عام ١٩٤٠. وفي أواخر عام ١٩٤٠، دُعِيَ إلى اجتماع لبعث رفاقه القدماء وتلاميذته الجدد. وأعلن تأسيس حزب عربي باسم: حزب البعث. هذه المعلومات عن الأرسوزي، مأخوذة من: الغانم، الجذور الواقعية والفكرية لمبادئ حزب البعث العربي.

(عام ١٩٣٣)، لكنه عندما بدأ التفكك يتسرّب إلى هذه الحركة، بدأ بالابتعاد عنها. وفي عام ١٩٣٧، تحوّل إلى تجمّع سياسي في أنطاكية يحمل اسم «نادي العروبة» الذي أنشأ مكتبة باسم «البعث العربي»، وأصدر صحيفة باسم العروبة. وكانت هذه المجموعة التي تعمل في هذا الإطار برئاسة زكي الأرسوزي تعرف لدى الرأي العام العربي في لواء إسكندرون بأنها المعبرة عن آماله ومواقفه العروبية، في أدق المراحل التي كان يمر بها اللواء، إذ كانت تعمل في ثلاثة اتجاهات: مقارعة الاحتلال الفرنسي، والمحافظة على عروبة إسكندرون، والتنديد بضعف حكومة الكتلة الوطنية.

وبعد سلخ لواء إسكندرون، استقرّ الأرسوزي في دمشق، وأسس مع بعض رفاقه السابقين وتلامذته الجدد عام ١٩٤٠ حزباً باسم «حزب البعث»، وقد دعاه وهيب الغانم: «البعث ١»، في حين أطلق على حزب عفلق والبيطار: «البعث ٢».

وقد ظلّ حزب البعث (الأرسوزي) حتى أوائل عام ١٩٤٧، وتعود أسباب نهاية هذا الحزب إلى (١١):

تعرّض الأرسوزي للفقر والاضطهاد. ومع بقاء انتشار الحزب، أعطت هذه العوامل نتائج سلبية، ظهر من خلالها الإرهاق النفسي على الأرسوزي، مما جعله ينقطع عن الواقع، «وأخذت الشكوك والوساوس تحتلّ مكاناً أوسع فأوسع في نفسه، بينما ظلّ الإشراف الفكري - لحسن الحظ - يتألق أكثر فأكثر في حياته». وفي عام ١٩٤٢، تنبّه الأرسوزي إلى

مزاي «اللغة» العربية فراح يتعمّق بدراساتها.

فضلاً عن هذا، هناك سبب آخر، هو «طموح الأرسوزي إلى أن يقود بنفسه كفاح العرب، ويرى بعينه تحقيق أهدافهم» (١٢). وهنا يعرض الغانم اختلافه مع الأرسوزي، إذ يرى الغانم أن الواقع القومي بائس، كثير التعقيد، ولا يمكن أن يتغيّر بطريقة عين. كما أنه على نقيض الأستاذ كان متفائلاً، لأن الذين انتموا إلى البعث كانوا يتجاوزون المئة خلال أقلّ من عام.

ومن الواضح، أن حزب «البعث ١»، أي حزب الأرسوزي، لم يستطع أن يحقق وجوده على الساحة السياسية، أو أن يستمر كتنظيم، فانتهى إلى ما انتهى إليه، لأسباب ذاتية تتعلق بشخصية الأرسوزي نفسه، ولأسباب موضوعية تتعلق بطبيعة التنظيم، وما يتطلبه من شروط في ظلّ الاحتلال، يبدو أن «الرفاق» لم يكن بمقدورهم تليبيتها، وتحمل مسؤولياتها، لافتقارهم إلى قيادة للتنظيم تستطيع بلورة تطلعاتهم وزجّها في عمل سياسي منظم (١٣).

### ٣ - التأسيس والمبادئ

انتهت المرحلة الأولى من تكوّن البعث بعقد المؤتمر التأسيسي الأول في دمشق (٤ - ٦ نيسان/أبريل ١٩٤٧)، وترأس المؤتمر جلال السيد، و«بالكاد كان عدد المؤتمرين يتجاوز المئتين، وكانوا جميعاً من المثقفين والأساتذة، ومن ذوي المهن الحرة الذين تقل أعمارهم عن الثلاثين سنة» (١٤).

(١١) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(١٢) أضاف هذا السبب وهيب الغانم في هامشه في: المصدر نفسه.

(١٣) يقول وهيب الغانم إنه في ما بين ١٩٤٤ و ١٩٤٧ «تقاسمت الجليل العربي المناضل ثلاث حركات قومية تقدمية، هي: بعث عربي (١٩٤٠ - ١٩٤٧) بقيادة الأرسوزي، وبعث عربي بقيادة ميشيل عفلق والبيطار (١٩٤٣ - ١٩٤٧). وحزب الشباب بقيادة أكرم الحوراني. وهذه الحركات هي التي تفاعلت فكرياً وواقعياً، وتوحّدت أخيراً، مبدئياً وتنظيمياً». انظر: المصدر نفسه، ص ٧٢ وما بعدها.

(١٤) دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠ - ١٩٦٣: الجزء الأول: الأيديولوجيا والتاريخ السياسي، ص ٤٨. وعن جلال السيد يذكر دندشلي أن السيد انتسب إلى الحزب عام ١٩٤٥ وتركه عام ١٩٥٥، وهو أول نائب بعثي في البرلمان عن محافظة دير الزور. ويصفه دندشلي بأنه زعيم «الاتجاه القومي اليميني» داخل البعث. وقد «اتهم» بأنه يعمل للاتحاد مع العراق الهاشمي. ويقول محمد الزعبي في دراسته غير المنشورة التي نال على أساسها درجة الدكتوراه من ألمانيا: «موقف حزب البعث العربي الاشتراكي من مسألة الصراع الطبقي» أنه لا توجد وثيقة رسمية حول عدد أعضاء المؤتمر وأسماء الحضور، وإن كان يقدرهم بمئة، لم يكن بينهم سوى عامل واحد ومزارع واحد وحرفيين اثنين. أما الباقيون، فهم ٢١ معلماً وموظفاً، و ٦٠ طالباً جامعياً وثانوياً، و ١١ طبيباً ومحامياً، و ٤ تجار. وقد استقى معلوماته بمقابلات شخصية مع جلال السيد وجمال الأتاسي ومنصور الأطرش وجمال فاروق الشريف وإحسان مراش وفايز إسماعيل. وذكر الكزاس الصادر عن القيادة القومية، سلسلة ملفات بعثية، بعنوان تأسيس البعث، ٢٠٠٩/٤/٧، أن عدد المشاركين من أعضاء الحزب في المؤتمر يتراوح بين ٢١٧ - ٢٤٢ عضواً =

ورغم الروح النضالية العالية التي سادت أجواء المؤتمر، إلا أن المناقشات أبرزت وجود اختلاف في وجهات النظر، بدت في تلك المرحلة على أنها ذات طابع فردي، «غير أن المراحل اللاحقة لتطور الحزب أكدت أن هذه الاختلافات كانت أبعد مدى»<sup>(١٥)</sup>، فقد ظهرت في الحزب منذ بدايته عدة تيارات، يمكن تحديد خطوطها العامة كما يلي<sup>(١٦)</sup>:

أ - التيار الديمقراطي.

ب - التيار القومي (العنصري).

ج - التيار القومي الاشتراكي.

وكان هذا التيار هو السائد في المؤتمر التأسيسي للحزب، رغم أنه كان للتيارين الأولين بعض التأثير، وقد استمر تأثيرهما في حياة الحزب الداخلية، وفي مواقفه السياسية.

ويؤكد رئيس المؤتمر وجود تيارين يصطرعان في المؤتمر، هما «تيار العقل الواعي»، و«تيار العفوية». أما تيار العقل، فقد كان من نتائجه أنه صاغ المواد المتعلقة بالقومية والحرية، وعلاقات العرب بالأمم الأخرى، وبنظام الحكم، وما يتبع ذلك من أحكام، وأما التيار العفوي فإنه قام بصياغة المواضيع الاقتصادية من الدستور، إلا أن الرواسب قد أطلت برؤوسها تحت شعار التقدمية الاشتراكية والانقلابية، فإن المذهب الشيوعي قد

قفز إلى دستور البعث العربي واحتل منه مكاناً»<sup>(١٧)</sup>.

ويبدو أن السيد يقصد بتيار العقل الجناح الذي مثله بنفسه مع صلاح البيطار، وهو جناح ذا نزعة قومية متطرفة، في حين إن تيار العفوية هو الجناح الذي مثله وهيب الغانم، وكان متحمساً للاشتراكية (العربية)، كما يقول سليمان العيسى<sup>(١٨)</sup>.

ويقول بعض مؤسسي الحزب إنه كانت هناك وثيقتان قدمتا إلى المؤتمر التأسيسي: الوثيقة الأولى، وهي تعالج بشكل خاص قضايا الأمة والقومية العربية، كتبها ميشيل عفلق وصلاح البيطار، والثانية كتبها وهيب الغانم، وهي تركز، من دون أن تتناقض مع الأولى، على الجانب الاقتصادي أو الاتجاه الاشتراكي<sup>(١٩)</sup>.

ورغم بروز وجهات نظر متعددة، إلا أن الجميع كان متفقاً على أهمية نجاح انعقاد المؤتمر، الذي نجم عنه تأسيس الحزب، وقد تم انتخاب ميشيل عفلق عميداً للحزب، وصلاح البيطار، وجمال السيد، وهيب الغانم أعضاء (اللجنة التنفيذية)، كما أنهى المؤتمر أعماله بإقرار دستور الحزب، وإصدار البيان السياسي والأيدولوجي.

حدد الدستور مبادئ الحزب الأساسية الثلاثة، وهي<sup>(٢٠)</sup>:

- وحدة الأمة العربية وحريتها.

= (ص ١٦٩). ويذكر الكزاس أن غالبية المشاركين من سورية، كما حضر عدد محدود من ممثلي الحزب في الأردن والعراق والجزائر وتونس. ويذكر من بين هؤلاء: عبد الخالق خضير (العراق)، وحمدي الساكت (الأردن)، وأيمن شقير (فلسطين)، وعبد الله شريط (الجزائر)، ومحمد بن صالح (تونس).

(١٥) نضال حزب البعث العربي الاشتراكي (١٩٤٣ - ١٩٨٠): دراسة تاريخية تحليلية موجزة (دمشق: القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في سورية - مكتب الإعداد الحزبي، [د. ت.].، ص ٥ و ٢٢.

(١٦) الحمش، الفكر الاقتصادي في الخطاب السياسي السوري في القرن العشرين، ص ٥١٦. وقد أوردنا عناوين التيارات فقط، واستند المؤلف في ذلك إلى ما جاء في: نضال البعث، ص ٢٣.

(١٧) جلال السيد، حقيقة الأمة العربية وعوامل حفظها وتمزقها، ط ٢ (بيروت: دار البقعة العربية، ١٩٧٣)، ص ٣٨٠.

(١٨) «بدايات البعث العربي في حياة سليمان العيسى وذاكرته: الحلقة الرابعة»، المناضل، العدد ١٧ (تموز/يوليو ١٩٧٦)، ص ١٣.

(١٩) وَرَدَ ذلك في: دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠ - ١٩٦٣: الجزء الأول: الأيدولوجيا والتاريخ السياسي، ص ٤٨. وقد استقى معلوماته من بعض مؤسسي الحزب، كما يقول، خصوصاً عبد البر عيون السود، جلال فاروق الشريف، صدقي اسماعيل؛ ويقول دندشلي إن الخلافات الأيدولوجية بدأت في الظهور بين أعضاء المؤتمر، وتبلورت في تيارين كبيرين: ١ - تيار معتدل: يمثل السيد والبيطار. ٢ - تيار متطرف: يمثل عدد من البعثيين المتقلبين أبرزهم وهيب الغانم؛ أما ميشيل عفلق فقد اكتفى بموقف الوسط.

(٢٠) المؤتمرات القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٧ - ١٩٧٥: عرض موجز (دمشق: مكتب الثقافة والدراسات والإعداد الحزبي - القيادة القومية، [د. ت.].، ص ٨ وما بعدها.

- شخصية الأمة العربية.

- رسالة الأمة العربية.

أما المبادئ العامة للحزب، فقد جاءت مؤلفة من

١٣ مادة أهم ما تناولته:

(١) التنظيم القومي الشامل للحزب، وينصّ على أن الحزب حزب عربي شامل تؤسس له فروع في سائر الأقطار العربية.

(٢) القومية العربية، إذ يؤمن الحزب بأن القومية حقيقة حيّة خالدة، وأن الشعور القومي شعور مقدس يربط الفرد بأمتة.

(٣) الاشتراكية ضرورة قومية والحزب اشتراكي يؤمن بأن الاشتراكية ضرورة منبثقة من صميم القومية العربية، وأنها النظام الأمثل الذي يسمح للشعب العربي بتحقيق إمكاناته.

(٤) الديمقراطية وسيادة الشعب.

(٥) انقلابية الحزب، أي ثوريته، وتنصّ على أن الحزب يرفض التطور البطيء والاكتفاء بالإصلاح الجزئي والسطحي، ويؤمن بأن أهدافه لا يمكن أن تتم إلا عن طريق الانقلاب والنضال.

(٦) تكافؤ الفرص ومساواة جميع المواطنين في التعليم والحياة الاقتصادية وسائر المجالات.

وعلى الصعيد السياسي، برزت في البيان السياسي الذي أصدره المؤتمر التأسيسي عدة نقاط مهمة تتجاوز ما كان يطرح على الصعيد السياسي التقليدي. فقد جرى تحديد للقوى التي تقف موقفاً عدائياً (في ذلك الوقت) من الأمة العربية، الذي تمثل في «اغتصاب» أجزاء من الأرض العربية، ودعم الصهيونية، واستلاب ثروة الوطن العربي. وقد حدّد البيان السياسي هذه القوى<sup>(٢١)</sup>، وهي القوى الاستعمارية، والبلدان المجاورة للأراضي العربية التي اغتصبت أجزاء منها، وكذلك الولايات المتحدة والصهيونية.

ويدعو البيان السياسي للحزب الشعب العربي إلى التكتل والقتال ضد هذه الدول المعتدية، كما يطالب الحكومات العربية بإعادة النظر في العلاقات الدبلوماسية معها، ويطالب جامعة الدول العربية باتخاذ خطوات عملية وسريعة لتوحيد القوى العسكرية في الأقطار العربية، وتوحيد التمثيل الخارجي. كما دعا المؤتمر التأسيسي، من خلال بيانه السياسي، إلى النضال من أجل إعادة النظر في المعاهدات والامتيازات المعقودة مع الدول والشركات الأجنبية. وأقر المؤتمر التأسيسي الدعوة إلى التعاون مع الأحزاب العربية التقدمية التي تناضل ضد الاستعمار الخارجي والاستثمار الداخلي في سبيل تنظيم جبهة عربية نضالية شعبية.

لقد جاء دستور الحزب (وبيانه السياسي) ملبياً لتطلعات الشعب العربي في جميع أقطاره، واعتبر الدستور بمثابة «كتاب التعاليم» البعثية، الذي كان يحفظ ويشرح باستمرار في منظمات الحزب، وفي الدعوة إلى الانسحاب إلى الحزب، حيث يعتبر القبول بمبادئه الأساسية شرطاً لقبول الانسحاب إلى الحزب، وكان هذا الدستور (والبيان السياسي) وثيقة مهمة تتلاءم مع مستوى التطور السياسي، ومع تطلعات فئة المثقفين المتأثرة بالفكرة القومية، التي تعبر عن طموحات الفئات المتوسطة في المدن والأرياف، وكذلك عن تطلعات «البرجوازية الصاعدة»، فضلاً عن بلورتها للمطالب الشعبية في الاستقلال التام، وتحقيق الوحدة السياسية والعدالة الاجتماعية.

لقد أكد الدستور أن «العرب أمة واحدة لها حقها الطبيعي في أن تحيا في دولة واحدة، وأن تكون حرة في توجيه مقدراتها»، كما ركّز على أن الأمة العربية ذات شخصية خاصة، وتختص بمزايا متجلية في نهضاتها المتعاقبة، وتتسم بخصب الحيوية والإبداع، وقابلية التجدد والانبعاث<sup>(٢٢)</sup>.

وكما في الماضي، فإن للأمة العربية في المرحلة الحاضرة «رسالة خالدة» عليها أن تؤدّيها. وتهدف هذه الرسالة إلى «تجديد القيم الإنسانية، وحفز التقدم

(٢١) نضال البعث، ج ١، ص ١٨٦.

(٢٢) انظر: دستور حزب البعث العربي الاشتراكي وقد أخذنا الفقرات بين قوسين من مواد الدستور.

البشري، وتنمية الانسجام والتعاون بين الأمم». أما القومية، فهي التعبير السياسي الواعي للأمة العربية، وهي بدورها «حقيقة حياة خالدة» والشعور بها «حافز على التضحية، باعث على الشعور بالمسؤولية، عامل على توجيه إنسانية الفرد توجيهاً عملياً مجدياً».

كيف يمكن تحقيق هذه الأهداف المتعلقة بتوحيد الأمة العربية، وإقامة نظام العدالة الاجتماعية أو «الاشتراكية العربية»؟

يحدد دستور الحزب الطريق بأنه في تغيير المجتمع العربي تغييراً جذرياً، عن طريق «الانقلاب والنضال»، ولتحقق ذلك ينبغي الاعتماد على الجماهير الشعبية.

وينظر الحزب، في سياسته الخارجية، من زاوية المصلحة العربية العليا، حيث ينصّ في مبادئه الأساسية على أن «الاستعمار، وكل ما يمت إليه، عمل إجرامي يكافحه العرب بجميع الوسائل الممكنة، وهم يسعون، ضمن إمكانياتهم المادية والمعنوية، إلى مساعدة جميع الشعوب المناضلة في سبيل حريتها».

ويعتمد الحزب البرلمانية الدستورية (وقوامها الانتخابات العامة)، في إقامة النظام السياسي للدولة العربية الموحدة، كما يقرّ بفصل السلطات الثلاث: التنفيذية، والتشريعية، والقضائية.

على الصعيد الاقتصادي، يدعو دستور الحزب إلى تأميم المشروعات الاقتصادية الكبيرة، والشركات الأجنبية، وإلى توزيع جميع الثروات الاقتصادية توزيعاً عادلاً بين المواطنين، وإلى منع استغلال جهد الآخرين، وإلى تحديد الملكية الصناعية والزراعية، وفقاً لتخطيط اقتصادي شامل تضعه الدولة، وينبغي أخيراً إلغاء الفوارق والتمييزات الطبقية، والمحافظة على الملكية والإرث في حدود المصلحة القومية.

في مجال التربية الوطنية والثقافية، يدعو دستور الحزب إلى إعداد جيل جديد، مؤمن بوحدة الأمة العربية، ومشبع بالتفكير العلمي، ومتحرر من العوائق

الناتجة من الأوهام والخرافات والتقاليد البالية. كما يعمل الحزب على إشاعة الثقافة القومية العربية التقدمية والإنسانية. وليتسنى له ذلك، فإنه يولي أهمية كبيرة لحرية التعبير والنشر والاجتماع والصحافة، وباعتباره أساساً حركة فكرية، فإنه من الطبيعي أن ينظر إلى العمل الفكري نظرة لا تخلو من «التقديس».

باختصار، يمكن القول إن المبادئ الأساسية للحزب، كما حددها الدستور، كانت رداً على حالة التجزئة والتخلف والاستعمار التي كانت تعيشها الأقطار العربية، إلى هذا الحد أو ذاك. وكانت تبلور الأفكار والطموحات التي كانت تدور في ذلك الوقت في الأوساط الثقافية والسياسية والنضالية والشعبية العربية.

ومن خلال مسيرة الحزب النضالية والسياسية، يمكن أن نتلمس بعض الملاحظات، التي لا تقلل من أهمية ما توصل إليه المؤتمر التأسيسي:

(١) لم يوضح الدستور القضايا التنظيمية وأساليب العمل الحزبي.

(٢) لم يحدد موقفاً واضحاً من الدين، ولم يأت على ذكر «العلمانية» على نحو صريح.

(٣) جاءت المناوأة بالاشتراكية العربية غير واضحة، ولم يحدد العلاقة مع الشيوعية، والموقف من الماركسية.

(٤) لم يحدد طبيعة النظام السياسي (جمهوري أو ملكي).

كما يلاحظ، الإشادة بثورة «الشريف حسين»، وتبني علمها العربي، من دون دراسة تحليلية نقدية للأحداث التي قادت هذه الثورة، وتداعياتها<sup>(٢٣)</sup>.

إلا أن المسيرة النضالية للحزب، أوضحت بعد ذلك العديد من مواقف الحزب في ما يتعلق بهذه الملاحظات، ونشير هنا بوجه خاص إلى النقاط التالية:

(١) من خلال المؤتمرات الحزبية اللاحقة، توضّحت أكثر فأكثر الصيغة التنظيمية للحزب.

(٢٣) يلاحظ دندشلي أن الحزب زَيَّن لفترة طويلة، مكتبه بدمشق بتمثال نصفي (برونزي) للملك فيصل الأول. انظر: دندشلي، حزب

البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠ - ١٩٦٣: الجزء الأول: الأيديولوجيا والتاريخ السياسي، ص ٥٢.

(٢) توضحت أيضاً «علمانية» الحزب من خلال مواقفها السياسية، وإن أكد أهمية الإسلام بالنسبة إلى العروبة.

(٣) أوضح قادة الحزب الموقف من الشيوعية، وأوضح عفلق بالذات هذا الموقف، في تبني الاشتراكية العربية، مؤكداً أنها تلبية للحاجات، وموضوعة في خدمة «بعث الأمة العربية»، وأن «الحركة القومية ينبغي أن تكون شعبية واشتراكية»، وأن تواصل «النضال ضد الرجعية»، وتُستمد الاشتراكية العربية من «روح الأمة العربية» وحاجاتها العميقة وأخلاقيتها الأصيلة<sup>(٢٤)</sup>.

إن الربط الإبداعي للبعث بين الدعوة إلى الوحدة العربية والعدالة الاجتماعية، وبناء المجتمع العربي الجديد، وإعطاء مضمون اجتماعي تقدمي للقومية العربية، لقي صدى إيجابياً ونضالياً لدى المثقفين العرب والسياسيين الذين يعملون من أجل الانعتاق من الواقع المتخلف للمجتمع، وكان هذا الربط يشكل منعطفاً مفصلياً في حركة التحرر القومي العربي.

بقي أن نشير هنا، ونحن نتحدث عن مرحلة التأسيس، إلى مسألة لطالما حظيت باهتمام البعثيين (خاصة السوريين)، وهي دور مجموعة الأرسوزي في تأسيس حزب البعث العربي، ذلك أن البعض (وعلى رأسهم وهيب الغانم)، كما وجدنا، يضحّمون دور مجموعة الأرسوزي في تأسيس البعث. وإذا كنا لا ننكر نضال الأرسوزي ولا فكره، فإن مجموعته قد انفرط عقدها، واعتكف هو شخصياً عن متابعة جلساتها. وعندما تم

تأسيس الحزب رسمياً، فإن هذه المجموعة لم يكن لها وجود حقاً، وبالتالي «فإن المبالغة في دور الأرسوزي في تأسيس حزب البعث العربي، كان يستهدف في الواقع التقليل من دور كل من ميشيل عفلق وصالح البيطار»<sup>(٢٥)</sup>.

## ثانياً: الحزب العربي الاشتراكي

ارتبط تأسيس الحزب العربي الاشتراكي في حماة بتصاعد الحركة الفلاحية ضد الإقطاع والاستغلال، وبزعيمه أكرم الحوراني<sup>(٢٦)</sup>، الذي أسس في السنوات (١٩٤٠ - ١٩٤٣) «حزب الشباب» في حماة، بهدف جمع الشباب المثقف في المدينة، وإذكاء روح النضال ضد الإقطاعية على أسس جديدة. وقد تبني الحوراني خطأ سياسياً تقدمياً ضد الإقطاع والقبلية والاستغلال الاجتماعي والاستعمار الذي يعتبر حليفاً طبيعياً لهذه الأوضاع، كما أن الوحدة العربية تعتبر مبدأ أساسياً من مبادئ حزب الشباب، وقد غلب على النشاط السياسي للحزب في هذه المرحلة الجانب العملي في مواجهة الخصوم السياسيين لتوجهاته ومبادئه، في مرحلة تساعد فيها التناقض الصارخ بين المدينة والريف، بين يؤس الفلاحين وبذخ واستهتار الإقطاعيين<sup>(٢٧)</sup>. ولم يكن أمام الحوراني وحزب الشباب إلا النضال ضد سيطرة ونفوذ كبار الملاك، فأثبت للفلاحين إمكانية مقاومة السيطرة الإقطاعية، والوسائل التي ينبغي اعتمادها من أجل التحرر. وتحت راية النضال هذه، ومن أجل توزيع عادل للأراضي على الفلاحين، تمكّن من النجاح في الانتخابات التشريعية عام ١٩٤٣. ومنذ ذلك التاريخ لم

(٢٤) في مقابلة لميشيل عفلق أجرتها جريدة النضال السورية في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٤٥، وفي هذه المقابلة أوضح عفلق الخطوط العريضة لبرنامج حزب البعث العربي.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٢٦) وُلِدَ أكرم الحوراني عام ١٩١٢ في حماة، وقد كانت معتقل «الإقطاعية» في سورية، وكان أبوه من كبار ملاكي الأراضي. حاز الحوراني إجازة في الحقوق من جامعة دمشق، وانحاز إلى قضية الفلاحين، ووقف إلى جانب مجموعة مثقفين من الطبقة الوسطى. انتسب إلى الحزب السوري القومي الاجتماعي عام ١٩٣٦، وأسّس فرعاً له في حماة، بهدف إيجاد هيئة سياسية تقف في وجه حزب الكتلة الوطنية والانتداب الفرنسي في آن واحد. ولم تدم فترة انتسابه إلى الحزب السوري القومي طويلاً.

(٢٧) أوردَ دندشلي تحقيقاً نشره أريك رولو في جريدة لوموند الفرنسية في ١٦ و١٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦، يقول فيه: «إن الإقطاعيين في حماة يملكون القرى وكانت ملكياتهم تصل إلى مئة ألف هكتار، وكانوا يعاملون (عبيدهم) على النحو الذي كان يتبعه سادة الإقطاع الأوروبيون في القرون الوسطى، وكان معظمهم يتحدثون من أصل غير عربي (تركي أو كردي)، أما سلطنتهم فلم يكن يحدها شيء... ولغاية ١٩٥٨ كان ٤٥ بالمئة من الأراضي المروية و٣٠ بالمئة من الأراضي غير المروية في يد ٢,٥ بالمئة من المستثمرين، وكان ٧٠ بالمئة من المزارعين لا يملكون شيئاً». انظر: دندشلي، المصدر نفسه.

عن قيامه بتجنيد عدد من المتطوعين للحرب ضد العصابات الصهيونية<sup>(٢٩)</sup>.

وكان قد ساد لدى فئات واسعة من المثقفين والعسكريين شعور بمسؤولية النظام السياسي عن هزيمة ١٩٤٨، وفي هذا التقى الحوراني مع هؤلاء، وتوثقت علاقته ببعض العسكريين حين تولى وزارة الدفاع، في انقلاب الشيشكلي الأول، ولو أن فترة وزارته لم تدم طويلاً.

ومن هنا، كان يسود اعتقاد لدى السياسيين السوريين بأن أكرم الحوراني كان على معرفة وصلة بجميع الانقلابات العسكرية التي قامت في سورية.

ومن الواضح، أن الطروحات السياسية لأكرم الحوراني (وحزبه) كانت تلتقي وتتقاطع مع طروحات حزب البعث العربي، سواء في السياسة الداخلية أو في السياسة الخارجية. لذلك، فقد كان التساؤل بين قواعد الحزبين هو عن السبب في عدم توحيد هاتين الحركتين السياسيتين طالما أنه لا شيء يفرقهما عملياً وجوهرياً؟.

ومن خلال العمل السياسي والنضال الحزبي، وبعد انقلاب الشيشكلي الثاني (عام ١٩٥١)، بدأت محاولات جدية من قبل قيادة الحزبين في اتجاه اندماج التنظيمين تحت وطأة الضغوط الداخلية والظروف النضالية الصعبة، خاصة عندما قرر الشيشكلي أن يحكم سورية حكماً مطلقاً، فقد بدأ العسكريون الشباب (البعثيون والاشتراكيون وأنصارهم) بالتفكير جدياً في عمل انقلابي ضد الشيشكلي، وكانوا بحاجة إلى تنظيم سياسي شعبي يدعم حركتهم، ولهذا فقد اتجهوا إلى تشجيع الاندماج بين الحزبين.

## ١ - الاندماج وتداعياته السياسية والحزبية

من خلال الظروف السياسية والنضالية التي تمر بها سورية، عقد قادة الحزبين الرئيسيين اجتماعاً سرياً في

يفقد عضويته في المجلس النيابي، رغم تغيير الأنظمة حتى قيام ثورة آذار/مارس ١٩٦٣. وتحت قبة البرلمان، تزعم الحوراني المعارضة التقدمية، وأخذ يجتذب إليه الشباب المتمرد في إطار الجامعة، وفي صفوف العسكريين الشباب. وقد أصدر الحزب جريدة في دمشق حملت اسم الاشتراكية، وأخرى في حلب باسم الحرية، إلا أنهما لم يستمرا طويلاً.

ولم يكن الخط السياسي والأيدولوجي للحزب العربي الاشتراكي مختلفاً عن الخط الذي انتهجه حزب البعث العربي. فكلاهما كان يسعى إلى العدالة الاجتماعية، والوحدة العربية، والحياد على الصعيد الدولي، وقد جمعتهما النضال السياسي ضد الدكتاتورية العسكرية في سورية، وإن كان الحوراني يعتقد أن الجيش يمكن أن يؤدي دوراً أساسياً في بلد كسورية ضمن ظروف محدودة تماماً<sup>(٢٨)</sup>.

مثلاً، القمع ضد الحركة الوطنية الشعبية، وخصوصاً، عندما يهدد البلاد بفعل التدخلات الخارجية، يصبح من الضرورة، أو حتى من الأمور الملحة، الاستعانة بالجيش، واستخدامه كقوة «مادية» أساسية لمواجهة جميع هذه المحاولات المعادية للحركة الشعبية التقدمية. لكنه مع ذلك يرى أنه ينبغي على الجيش «أن يكون بعيداً عن واجهة المسرح السياسي، وبعبارة أخرى، أن تدخل الجيش في بعض الظروف له حدود لا ينبغي تجاوزها».

وقد تولدت هذه القناعة لدى الحوراني، من خلال مجموعة من الأحداث، ومن خلال ممارساته النضالية، منذ مشاركته، مع بعض المثقفين والضباط الشباب في نصرة رشيد عالي الكيلاني في حركته المسلحة ضد الإنكليز والأسرة الهاشمية (١٩٤٦)، وكذلك من خلال الأحداث الدامية التي شهدتها سورية عام ١٩٤٥، ومشاركته بعض العسكريين ومجموعة من الفلاحين بمهاجمة المراكز العسكرية لقوات الاحتلال، هذا فضلاً

(٢٨) استخلص دندشلي رأي الحوراني مباشرة منه، كما أشار إلى ذلك في: المصدر نفسه، ص ١٥٩.

(٢٩) قام بتدريب المتطوعين (حوالي ٢٥٠ شخصاً) عدد من الضباط، يذكرهم الحوراني لدندشلي مباشرة، وأوردتهم هذا الأخير في: المصدر نفسه، ص ١٥٧. وكان أبرزهم: أديب الشيشكلي، عبد الحميد السراج، بشير صادق، عدنان المالكي، مصطفى حمدون، عبد الغني قنوت، فتحي الأناسي، شفيق عباسي. وقد تمكنت مجموعة الحوراني من المشاركة في حرب فلسطين قبل تشكيل جيش الإنقاذ بقيادة القاوقجي، حيث التحقت به مجموعة الحوراني بعد ذلك.

أواخر عام ١٩٥٢، لتقرير الاندماج في حركة سياسية واحدة هي «حزب البعث العربي الاشتراكي»، ولم يترتب على ذلك أي تغيير سياسي أو أيديولوجي أو تنظيمي. فقد اعتمد دستور حزب البعث العربي، وأضيفت إلى اسم الحزب عبارة «الاشتراكي»، وأصبح أكرم الحوراني عضواً في «اللجنة التنفيذية» للحزب<sup>(٣٠)</sup>.

وقد حرص الحزب على الإعلان عن تمسكه بالديمقراطية البرلمانية، ولكنه كان يرى في المقابل أنه «... لن ينخدع بالمجالس النيابية التي لا تنفع إلا المستغلين من الإقطاعيين والسياسيين المحترفين»<sup>(٣١)</sup>. ومن خلال العمل النضالي، في مواجهة الانقلابات العسكرية، وضد التدخلات الخارجية والنفوذ الأجنبي في البلاد، تصاعد نضال الحزب في مواجهة المشروعات الاستعمارية المطروحة من القوى الكبرى، وتبني سياسة الحياد بين المعسكرين الغربي والرأسمالي والسوفيياتي، وأتاحت له مواقفه السياسية فرصة «التجذر السياسي» في الحياة السياسية لسورية.

وقد كرّسته هذه المرحلة كحزب جماهيري، خاصة بعد تحوّلَه إلى العمل السري في مقارعة نظام الشيشكلي الدكتاتوري، الأمر الذي تطلّب عمل حزبي تنظيمي قوي يستطيع الوقوف بحزم ضد سياسة القمع التي اتبعتها النظام. وقد تجلّت مواقف الحزب في الرسالة التي وجهها إلى الشيشكلي في تموز/ يوليو ١٩٥٣، وهو يستعد لإجراء استفتاء شعبي يسبغ على نظامه نوعاً من الشرعية. وقد نشر الحزب رسالته هذه على أوسع نطاق، مما كان لها أبلغ الأثر في الأوساط السياسية والشعبية<sup>(٣٢)</sup>.

وتجاوز موقف الحزب من الانقلابات العسكرية

والحكم العسكري حدود سورية، حيث أوصى فروعه في البلدان العربية بحشد طاقاتها من أجل إسقاط الدكتاتوريات العسكرية. وأدى هذا الموقف إلى خلق أجواء العداء، في المشرق العربي، ضد السلطة العسكرية.

وفي داخل سورية، ركّز الحزب جهوده من أجل إقامة «جبهة وطنية» واسعة، وتمثلت هذه الجهود في مؤتمر حمص الذي عقد سراً في ٣ تموز/ يوليو ١٩٥٣، وقد ضم ممثلين عن حزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الشعب والحزب الوطني وبعض السياسة المستقلين<sup>(٣٣)</sup>. وقد تشكّل مجلس مركزي لهذه الجبهة، وصدر عنها بيان «الميثاق الوطني» ليكون بمثابة برنامج سياسي للعمل، ولعل أهم ما في البيان النقاط الخمس التالية:

(١) التخلص من الشيشكلي ونظامه الدكتاتوري.

(٢) إقامة نظام ديمقراطي برلماني.

(٣) صيانة الحريات العامة.

(٤) صيانة الاستقلال والجمهورية السورية.

(٥) إبقاء الجيش في ثكناته.

لكن هذا التقارب مع الفئات السياسية التقليدية لم ينل رضا عدد من كوادر الحزب، كما أن بعضهم أدان مؤتمر حمص والبيان المنبثق عنه<sup>(٣٤)</sup>.

ومع ذلك، فقد كان لمؤتمر حمص نتائج مهمة انعكست شعبياً، كما انعكست داخل الجيش، حيث التقى الضباط من الجانبين حول ضرورة قلب النظام القائم، وإن كانت دوافعهم مختلفة.

(٣٠) يؤكّد جلال السيد (وهو عضو في اللجنة التنفيذية للحزب) في كتابه **حزب البعث العربي** أنه مع عفلق والبيطار كانوا يعارضون فكرة الدمج، إلا أن عفلق والبيطار تخلياً عن موقعيهما نتيجة للضغط المستمر الذي تعرّض له من داخل الحزب وخارجه. انظر: السيد، **حزب البعث العربي**، ص ١٠٢ - ١٠٣، كما يؤكّد ذلك سامي الجندي في: **الجندي، البعث**.

(٣١) **نضال البعث**، ج ٢، ص ١٦٣ - ١٧٧، وقد أوضح الحزب موقفه في: «لماذا نحرص على الحياة الدستورية والحكم الديمقراطي الشعبي؟»، **البعث**، ٢٩/١٢/١٩٥١.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٤ وما بعدها.

(٣٣) استبعد الحزب الشيوعي السوري لمشاركته في استفتاء الشيشكلي. لكنه أعلن أن هذه المشاركة هي للمعارضة، وليس للتأييد. وقد اشترك في الانتخابات التي جرت بعد ذلك، في حين إن مقاطعة الاستفتاء والانتخابات كانت أبرز دوافع تكوين الجبهة الوطنية.

(٣٤) من هؤلاء سامي الجندي كما ورّد في: **الجندي، البعث**، ص ٦٧.



وفي هذا الوقت، تصاعدت المواقف الشعبية ضد دكتاتورية الشيشكلي، وتحلى ذلك على الأخص بإضرابات طلاب الثانويات والجامعة التي استمرت طوال عام ١٩٥٣. وأدى حزب البعث العربي الاشتراكي الدور الأبرز في قيادة حركة المعارضة للدكتاتورية العسكرية. وكانت قمة المعارضة الشعبية قد تبلورت بعد قيام الشيشكلي بقصف جبل العرب بوحشية كبيرة في كانون الثاني/يناير ١٩٥٤، ثم بإعلانه القانون العرفي، والقبض على الزعماء السياسيين، وكان من بينهم أعضاء القيادة: عفلق والبيطار والخوراني.

بعد ذلك، بدأت الخطوات العملية للتخلص من الحكم الدكتاتوري العسكري، وانطلقت الشرارة الأولى من حلب (٢٥/٢/١٩٥٤) عندما احتل النقيب مصطفى حمدون، وهو بعثي (من جماعة الخوراني)، مبنى الإذاعة، وأعلن البلاغ الرقم (١) الصادر عن الانقلاب العسكري، وكان ذلك إيذاناً بتحريك الضباط البعثيين في باقي قطاعات الجيش. وخلال أيام، انضمت جميع المواقع العسكرية إلى بلاغ حلب، ولم يبق أمام العقيد الشيشكلي إلا الإدعاء لمصيره المحتوم، وهو الخروج من البلاد.

وأمام الاضطراب السياسي الذي عقب خروج الشيشكلي، فقد تم التوجه إلى اعتبار فترة حكمه غير شرعية، وبالتالي أعيد الاعتبار إلى الهيئة التأسيسية التي انبثقت عن انتخابات تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٩، وأعيدت الحياة إلى دستور أيلول/سبتمبر ١٩٥٠، واستدعي هاشم الأتاسي من جديد لتولي رئاسة الجمهورية، وكان على الحزب خوض معركة سياسية أخرى من خلال الانتخابات التي تقرر إجراؤها في أواخر عام ١٩٥٤، حيث حقق الحزب انتصاراً مهماً، فقد حصل على ١٧ مقعداً، كما حصل أصدقاء الحزب على خمسة مقاعد<sup>(٣٥)</sup>.

بالعودة إلى مسألة اندماج الحزبين، الذي تم باجتماع القيادتين، من دون الرجوع إلى قواعد الحزب،

نظراً إلى الظروف السياسية والأمنية التي كانت سائدة في أواخر الحكم الدكتاتوري، وبعد زواله وعودة الحياة الديمقراطية إلى البلاد، بدأت القواعد الحزبية في التنظيم الجديد بالتساؤل حول جدوى الاندماج وضروراته ونتائجه. فقد كان قسم من البعثيين يخشون من انغماس الحزب بالأعباء السياسية، وبدأ يتبلور داخل الحزب تيار يتزعمه البعثيون القدامى، يفرض الطريقة التي يتبعها الاشتراكيون في عمله، وكذلك التكتيك السياسي الذي يتبعه الخوراني. ولهذا، فإن الاندماج لم يكن في الحقيقة، وحتى زمن متقدم، سوى اندماج ظاهري، وقد أثرت هذه النزعة في ما بعد في تكوين الحزب، وكانت سبباً من أسباب الانشقاقات التي سنجدها في ما بعد، وخاصة في الموقف من الوحدة والانفصال وثورة الثامن من آذار/مارس ١٩٦٣.

فضلاً عن هذا، فقد كان هناك شبه صراع شخصي بين القادة، فالخلاف في النظرة السياسية والأسلوب السياسي والخلفية الأيديولوجية والثقافية، أصبحت تتوضح في العلاقة، خاصة بين عفلق والخوراني. فالأول الذي يميل إلى التفكير والبطء والتردد باتخاذ المواقف السياسية في العمل السياسي والحزبي، يقابله الحزم والحسم والطابع السياسي العملي لدى الخوراني.

ومع ذلك، لا يمكن إغفال الأهمية التاريخية لاندماج الحزبين وتكوين حركة واحدة، تجمع المثقفين من القوميين العرب التقدميين والفلاحين الفقراء والمتوسطين في مرحلة بروز المسألة الفلاحية في السنوات الأولى من خمسينيات القرن الماضي بوجه خاص.

## ٢ - أزمة الحزب والانتشار التنظيمي في البلدان العربية

ذكرنا سابقاً أن المؤتمر التأسيسي للحزب الذي عقد في دمشق (عام ١٩٤٧) حضره بعض العرب من لبنان وفلسطين والأردن والجزائر وتونس، وقد انتخب المؤتمر لجنة تنفيذية ضمت عناصر قيادية من سورية فقط. وقد

(٣٥) عدد النواب كان ١٤٢ عضواً، حصل حزب الشعب فيه على حوالي ٣٠ مقعداً، والحزب الوطني ٢٠ مقعداً. ودخل الحزب الشيوعي لأول مرة في البرلمان عندما انتخب خالد بكداش، وكان هناك عدد من المستقلين يصل إلى حوالي ٦٠ نائباً. وقياساً على المجالس السابقة، فقد حصل تراجع للقوى التقليدية في مقابل تقدم حزب البعث والمستقلين.

أدى الطلاب العرب (خاصة في الجامعة السورية) دوراً مهماً في انتشار الحزب قومياً. وهذا الانتشار بدأ يأخذ طابعه العملي في ضوء ما حققه الحزب من مواقف سياسية بارزة تجاه قضية فلسطين، وتجاه مقاومة الحكم الدكتاتوري العسكري في سورية، وكذلك من خلال مواقفه المناهضة للمشاريع الاستعمارية، وتبنيّه لسياسة الحياذ الإيجابي وعدم الانحياز.

ولكن الحزب كان يعاني في داخله أزمة ذات بعدين: البعد الأول عقائدي، والبعد الثاني تنظيمي. وتبدو الأزمة على أشدها في اللجنة التنفيذية، أي في قيادة الحزب. ففي الوقت الذي بدأ الحزب بالتوسع والانتشار، داخل سورية وخارجها، فإن أزمته الداخلية كانت تتفاقم في قمة هرمه التنظيمي، ثم لا تلبث أن تعصف بجسم الحزب بكامله. وفي الفترة (١٩٥٣ - ١٩٥٤)، وجدت اللجنة التنفيذية للحزب نفسها أمام مشكلتين أساسيتين: من جهة مشكلة الشكل الذي يجب أن يتخذه تركيب القيادة المركزية على الصعيد العربي، وآلية عملها وعلاقتها مع مختلف فروع الحزب في الأقطار العربية، ومن جهة أخرى أزمة الحزب الداخلية في سورية.

وكان الحزب يعتبر على الصعيد العربي بمثابة وحدة تنظيمية موحدة، واللجنة التنفيذية تعتبر أعلى سلطة في الحزب. وعلى هذا الأساس، فإن الفروع التي تؤسس في البلدان العربية، تتلقى التوجيهات والتعليمات من اللجنة التنفيذية في دمشق.

وهذه الصيغة اقتضت وجود قيادة مركزية ديناميكية وقوية، في حين إن اللجنة التنفيذية كان يغلب عليها، في تشكيلتها القائمة في ذلك الوقت، عدم الانسجام والتوافق، وتطغى عليها الخلافات الشخصية، مما جعل علاقاتها مع فروع الحزب في الأقطار العربية تقوم على أساس العلاقة الشخصية، ويشوبها نوع من

الضبابية وعدم التنظيم، رغم إحداث «مكتب العلاقات» عام ١٩٥٣ في اللجنة التنفيذية، كمحاولة لمعالجة العلاقة بين المركز والفروع.

وتمثل العلاقة بين اللجنة التنفيذية وقيادة التنظيم في الأردن مثلاً نموذجياً لشكل العلاقة غير السوية والمتوترة بين القيادة المركزية والفروع. ومن أجل مواجهة مشكلة الحزب الداخلية، دعا الأمين العام (عفلق) إلى عقد «المؤتمر الثاني» للحزب في حزيران/يونيو ١٩٥٤، حضره ممثلون عن تنظيمات البعث في سورية والأردن والعراق ولبنان. وتدعى مجموعة الريماوي من الأردن<sup>(٣٦)</sup> أن ميشيل عفلق قد دعا إلى هذا المؤتمر من أجل فصل أكرم الحوراني.

وتكاد وثائق الحزب الرسمية تخلو من معلومات حول ما دار في المؤتمر القومي الثاني. ويمكن القول إن أهم ما صدر عن المؤتمر هو معالجته للأزمة التنظيمية، والخروج بوثيقة «النظام الداخلي»، حيث توصل المؤتمر إلى صيغة تنظيمية جديدة، فتكوّنت قيادة قومية من سبعة أعضاء، لأول مرة، لتتولى قيادة الحزب في المجالات السياسية والأيدولوجية والتنظيمية وغيرها. وهؤلاء الأعضاء هم: ميشيل عفلق (الأمين العام)؛ وصالح البيطار، وأكرم الحوراني (سورية)؛ وعبد الله الريماوي، وعبد الله نعواس (الأردن)؛ وعلي جابر (لبنان)؛ وفؤاد الركابي (العراق). وقد بقيت هذه القيادة حتى بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة والإعلان عن حلّ الحزب رسمياً في سورية.

ومما يلفت وجود إشارة في مقدمة النظام الداخلي تقول إن الإنتاج الفكري والسياسي الصادر قبل انعقاد المؤتمر (عام ١٩٥٤) لا يعاد طبعه ونشره على أنه يمثل خط الحزب الأيدولوجي والسياسي، إلا بعد إقراره من قبل هيئة حزبية مسؤولة<sup>(٣٧)</sup> تشكّل لهذا الغرض. ومن الواضح أن هذا يعني كتابات ميشيل عفلق، بوجه

(٣٦) «تقرير أزمة حزبنا» أصدرته مجموعة الركابي باسم «القيادة القومية المؤقتة»، وقد قدّم إلى المؤتمر القومي للحزب المنعقد عام ١٩٦٠. ويقول التقرير إن ميشيل عفلق خلال إقامته في إيطاليا عام ١٩٥٣ مع أكرم الحوراني وصالح البيطار، كان يرسل رسائل إلى القياديين البعثيين خارج سورية من أجل أن يقوموا أنفسهم بفصل أكرم الحوراني من الحزب.

(٣٧) يقول ناجي علوش إن «لجنة التوجيه الثقافي» التي شكّلت لهذا الغرض، وافتها المنية قبل أن ترى النور. انظر: ناجي علوش، الثورة والجماهير (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٢)، ص ١٠٣.

خاص، مما يدل على أن التوجهات الفكرية والأيدولوجية قد أخذت وقتاً في المناقشة بين المؤتمرين.

ولعل أهم ما جاء به «النظام الداخلي» للحزب الصادر عن المؤتمر القومي الثاني هو النقاط المهمة التالية:

- التشديد على وحدة الحزب التنظيمية على المستوى القومي.

- اعتماد الديمقراطية المركزية، وخضوع الأقلية لرأي الأكثرية.

- اعتماد صيغة الشكل الهرمي في الهيكل التنظيمي الذي يشمل التنظيم الحزبي في جميع الأقطار العربية.

- لكل بلد قيادة قطرية ترتبط بالقيادة القومية، وتنتخب من المؤتمر القطري للحزب، ولها أمين سر يؤمن التنسيق والاتصال مع القيادة القومية.

- الأمين العام هو الناطق الرسمي باسم القيادة القومية، ويوجه نشاطها، وينفذ سياستها، ويؤمن حسن سير عملها، يساعده في عمله مكتب الأمانة العامة.

وبعد وقت قصير من انعقاد المؤتمر القومي الثاني، كان من الواضح أن ميشيل عفلق هو الوحيد الذي يتولى قيادة الحزب. فصلاح البيطار وأكرم الحوراني كانا منهمكين في العمل السياسي في سورية، وعبد الله الركابي وعبد الله النعواس أصبحا لاجئين سياسيين في القاهرة بعد انهيار الحزب في الأردن وتفككه عام ١٩٥٧، وفؤاد الركابي منهمكاً في العمل الحزبي السري في العراق. ولم يبق سوى الأمين العام وعلي جابر من لبنان في قيادة الحزب القومي<sup>(٣٨)</sup>.

والسؤال الآن، هو: هل انتهت أزمة الحزب التنظيمية والعقائدية، خاصة في تنظيم سورية؟. يجيب عن ذلك الأستاذ ميشيل عفلق بعد شهرين من انعقاد المؤتمر القطري في سورية عام ١٩٥٥ قائلاً: «منذ شهرين

انعقد مؤتمر الحزب القطري لسورية، وتناقش في أمور كثيرة تتعلق بسياسة الحزب وتنظيمه. . . إلا أن هذه المناقشات قد أظهرت مرة جديدة ما يشوب الثقافة الحزبية والعمل الحزبي من نقص وخلل. . . في الماضي، قبل تأسيس الحزب، كان السؤال هو: هل تتغلب الأمة العربية على نفسها وواقعها، فتخلق من نفسها وواقعها، رغم كل ما فيها من فساد وفوضى واستسلام، جيلاً جديداً يمثل حقيقتها ومستقبلها. . .؟»، ويضيف: «أما اليوم، بعد أن قطع الحزب أشواطاً من الطريق، فالسؤال هو: هل يتغلب الحزب على نفسه وواقعها، فيخلق من الفوضى التي دخلته نظاماً أشد وأصلب. . . ويخلق من الفساد الذي تسرب إليه فضائل جديدة. . .؟»<sup>(٣٩)</sup>.

وهذا يعني أن أزمة الحزب الداخلية في سورية، لم يستطع لا المؤتمر القومي الثاني، ولا المؤتمرات والمجالس القطرية اللاحقة، حلها. . . ففي تقرير عن وضع الحزب في سورية قدم إلى المجلس القطري الانتقالي المنعقد في تموز/ يوليو ١٩٥٧<sup>(٤٠)</sup>، يتبين أن الأزمة تكمن في عدم وجود استراتيجيات وتكتيكات في العمل السياسي، وأن الاضطراب والغموض والارتجال، كان هو الغالب في تصرفات القيادة والحزبين، وقد تجلّى ذلك خاصة في المعارك الانتخابية، وفي مسألة الاشتراك في الحكم.

الأزمة داخل الحزب في سورية لم تحلّ، إذن، وربما وجدت قيادة الحزب، على اختلاف توجهاتها، أن تنفيذ شرط عبد الناصر حلّ الحزب، من أجل قبوله بالوحدة السورية - المصرية، حلاً للأزمة الداخلية للحزب، فارتضت حلّ الحزب هروباً من مواجهة القضايا الخلافية وحلها ديمقراطياً داخل الحزب.

والسؤال الذي يلحّ على الباحث الموضوعي هو: كيف استمر الحزب وتوسع وانتشر في جميع أرجاء الوطن العربي، وهو مثقل بكل هذه الخلافات؟.

من ناحيتي، لم أجد سوى إجابة واحدة؛ إنها «قوة

(٣٨) يذكر علوش في: المصدر نفسه، ص ١٠٢ أن ميشيل عفلق كان الوحيد من بين أعضاء القيادة القومية متفرغاً رسمياً للعمل الحزبي ويتقاضى مقابل ذلك راتباً شهرياً.

(٣٩) أبحاث في التنظيم الحزبي، ط ٢ (دمشق: القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٦٣)، ص ١١٦ - ١١٨.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٢٢ - ١٣٢.

والقوى الرجعية العربية، تعمل على محاربته، بكل ما لديها من آليات وأجهزة وإمكانات، فقد كانت تعرف تماماً مدى التداعيات التي تنجم عن التفاف الجماهير حول خطاب البعث وفكره.

ومن هنا، يمكن أن نفهم الموقف العدائي للولايات المتحدة (والغرب عموماً) من الحزب الذي قاد أفكاره وشعاراته السياسية الشارع العربي في الخمسينيات من القرن الماضي، في مواجهة الأحلاف والمشاريع الاستعمارية وإسرائيل.

وقد كشفت بوني ساوندرز، وهي أستاذة في مادة التاريخ في عدد من الجامعات الأمريكية<sup>(٤١)</sup>، من خلال الوثائق السرية للخارجية الأمريكية والبريطانية (بعد أن أُفرج عنها)، كيف ناصبت الولايات المتحدة العداء لحزب البعث في تلك المرحلة، واتهمته بالشيوعية وموالة الاتحاد السوفياتي. في مقابل تمسكه بالقومية العربية ومعاداته للأحلاف الاستعمارية والصهيونية، وحمله شعار الحياء الإيجابي وعدم الانحياز.

الفكرة». فالأساس الأيديولوجي الذي قام عليه البعث العربي الاشتراكي هو الذي شد الجماهير العربية إلى الحزب، وأبقاه حياً على الساحة السياسية العربية. لقد جاء رداً على واقع متخلف، ومجزأ، وجاهل، ومحاصر بأطماع شرسة، وسط منطقة تتمتع بمزايا جيوسياسية عديدة، وقدم رداً (مقنعاً) لهذا الواقع. ومن هنا اكتسب شرعيته السياسية، فاحتضنت فكره تلك الجماهير الباحثة عن غدها الذي تصوّره حراً خالياً من الظلم والاستغلال.

«قوة الفكرة» هي التي أدامت وجود حزب البعث العربي الاشتراكي في الساحة السياسية العربية، وساعدت على انتشاره، رغم ما تعرّض له من نكسات، ورغم الخلل التنظيمي، ورغم الأخطاء السياسية التي وقعت فيها قياداته، ورغم الأزمات الداخلية، المفروضة عليه من الخارج.

«قوة الفكرة» التي جاء بها البعث، هي التي أدامته كحزب وكخطاب سياسي، وهي، في الوقت ذاته، التي جعلت قوى الاستعمار (القديم والجديد) والصهيونية

(٤١) بوني ساوندرز، الولايات المتحدة والقومية العربية: الحالة السورية، ١٩٥٣ - ١٩٦٠، ترجمة سامر خليل كلاس (دمشق: دار نينوى

للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢).

### ٣ - حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية (١٩٥٣ - ٢٠٠٥)

منير الحمش

#### مقدمة

فإن الأمر ما يزال يحتاج إلى المزيد من الجهد البحثي والفكري المعمق، بسبب الظروف الشائكة والمعقدة التي مر بها الحزب من جهة، ولكون العديد مما كتب لم يتحرر من الانحيازات والميول والأهواء الشخصية والفكرية والسياسية من جهة ثانية، الأمر الذي أدى إلى خلق أجواء ملتبسة ومشوبة بالتشويش والغموض، مما يجعل القارئ والمتتبع عاجزاً أمام ذلك كله عن تفسير العديد من المفصل والمواقف المهمة في تاريخ الحزب، خاصة عندما تقدم إليه الأحداث والمواقف والأفكار على نحو متناقض ومتعارض أو منقوص.

ولا أزعجني أني في هذا البحث سأؤصل إلى ما يزيل كل التباس أو غموض أو تشويش في التاريخ الأيديولوجي والسياسي والتنظيمي للحزب، لكن ربما تكون هذه المحاولة شمعة تنير الطريق للوصول إلى الحقائق في هذه المجالات، بالاستناد إلى وثائق الحزب، وكتابات قادته، وبعض الكتابات الأخرى التي وجدنا فيها موضوعية يمكن الاستناد إليها، فضلاً عن التوقف عند أحداث ومواقف ما نزال نعيشها، أو نعيش مفاعيلها وتداعياتها.

من هذا المنطلق، سأحاول أن أقدم عرضاً موجزاً وموضوعياً، يتناول القضايا التالية: التطورات التنظيمية في مراحل الحزب المختلفة، والقضايا الفكرية والأيديولوجية، والتطورات والمواقف السياسية، آخذاً بالاعتبار مرور الحزب بمرحلتين مفصليتين هما:

١ - مرحلة ما قبل استلام السلطة.

٢ - مرحلة الحزب في السلطة.

قد يكون من الصعب على الباحث الفصل بين التاريخ العربي الحديث، وتاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي. كما أنه من غير الممكن البحث في القومية العربية المعاصرة، من دون المرور بدور حزب البعث العربي الاشتراكي في ترسيخ الدعوة القومية. فالحزب الذي بدأ كحركة قومية - فكرية - ثقافية منذ ثلاثينيات القرن العشرين، متأثراً بميراث الحركة النهضة العربية في مطلع القرن العشرين، وبالفكر التنويري العالمي، وبمجموعة العوامل المؤثرة في ظهور وتكوين الفكر القومي العربي في بلاد الشام، ثم تأسس رسمياً كحركة سياسية قومية تقدمية منذ عام ١٩٤٧؛ هذا الحزب، أثر في مجمل الحياة السياسية والفكرية العربية، وتأثر بها، في تفاعل متبادل مع تطلعات وطموحات الشعب العربي ونزوعه نحو التحرر والاستقلال والتقدم الاجتماعي من جهة، ومع الأحداث السياسية والحركات التحررية الاستقلالية من جهة أخرى، إلى أن أصبح في قلب هذه الأحداث والحركات ذاتها، من خلال دوره السياسي والنضالي في أوساط حركة الجماهير الشعبية، وفي وصوله إلى الحكم منذ عام ١٩٦٣ في سورية (والعراق) في أدق الظروف السياسية الداخلية والعربية والدولية.

وعلى الرغم من تعدد الدراسات والبحوث العربية والأجنبية حول الحزب، فضلاً عن المذكرات التي كتبها بعض البعثيين، التي تناولت الحزب في نشأته وتطوره الأيديولوجي وتاريخه السياسي والفكري والتنظيمي،

## أولاً: مرحلة ما قبل استلام السلطة

### ١ - التطورات التنظيمية في مراحل الحزب المختلفة

يمكن أن نلاحظ خمسة تطورات تنظيمية أساسية في حياة الحزب قبل استلامه السلطة في سورية عام ١٩٦٣. وهذه التطورات هي:

### أ - اندماج حزبي البعث العربي والعربي الاشتراكي

ظلّ حزب «البعث العربي الاشتراكي» يعرف باسم «البعث العربي» حتى تاريخ ١٣/١١/١٩٥٢، عندما تم اندماج «الحزب العربي الاشتراكي» به على أساس دستور «البعث العربي»، فأضيفت كلمة «الاشتراكي» إلى اسم الحزب منذ ذلك التاريخ، وأصبح اسمه بالتالي «حزب البعث العربي الاشتراكي». وقد ظهر هذا الاسم لأول مرة علناً في منشور وزّعه الحزب ضد حكم الشيشكلي في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٢، وأعلن الاندماج بعد سقوط نظام الشيشكلي في المؤتمر القومي الثاني للحزب في حزيران/يونيو ١٩٥٤، الذي يُعتبر مفصلاً مهماً في تاريخ الحزب التنظيمي، الأمر الذي سنأتي إليه لاحقاً.

وكان الحزبان، قد التقيا في ساحة النضال السياسي ضد دكتاتورية نظام الشيشكلي، تجمعهما مبادئ متماثلة في تطلعهما القومي العربي، ونزعتيهما التحررية، ومناداتيهما بالاشتراكية والنهوض المجتمعي. لذا، فقد كان من البديهي أن يندمجا في تنظيم واحد، فالبعث العربي الذي كان يضم نخبة من المثقفين

والطلاب، والعربي الاشتراكي الذي كان يقود حركة فلاحية رائدة في تاريخ سورية؛ هذان الحزبان يكملان بعضهما البعض، تحت وطأة الضرورات السياسية، وضغط بعض من قواعدهما المدنية والعسكرية<sup>(١)</sup>.

وكانت اللجنة التنفيذية لحزب البعث العربي تتشكّل من ميشيل عفلق (أميناً عاماً)، وصلاح البيطار، وجلال السيد، ووهيب الغانم، أعضاء. وباندماج الحزب العربي الاشتراكي، أصبحت تضم أيضاً زعيم هذا الحزب أكرم الحوراني إلى اللجنة التنفيذية.

وقد لقيت عملية الاندماج معارضة من بعض البعثيين، حتى إن العديد من الأفاويل انتشرت في ذلك الوقت، عن معارضة كل من ميشيل عفلق وصلاح البيطار<sup>(٢)</sup>، لكنهما تحلّيا عن موقفهما المعارض تحت الضغط الذي تعرّضا له من داخل الحزب وخارجه. كما لم يخف جلال السيد معارضته للدمج منذ اللقاء الأول الذي عُقد بين قادة البعث (عفلق والبيطار والسيد) والحوراني، فقد اتهم جلال السيد أكرم الحوراني في هذا اللقاء بأنه له ضلع في انقلاب الشيشكلي على سامي الحناوي، في حين نفى الحوراني ذلك بإصرار<sup>(٣)</sup>.

كان من الواضح أن عملية الاندماج فرضتها الظروف السياسية في ذلك الوقت، ولم تجر أية مناقشات أو حوارات حول المسائل الفكرية أو العقائدية، فقد أقر دستور البعث دستوراً للحزب الجديد، وكذلك شعاراته، واكتفى الحوراني بإضافة كلمة «الاشتراكي» إلى عنوان الحزب، وقبل من الناحية التنظيمية أن يتقدم أعضاء حزبه، بصورة فردية، بطلبات انتساب إلى الحزب الجديد، في حين إن ذلك لا ينطبق على أعضاء حزب البعث العربي

(١) في مواجهة نظام الشيشكلي الدكتاتوري التقى عدد من الضباط البعثيين والاشتراكيين الشباب وأنصارهم (أبرزهم عدنان المالكي وعبد الغني قنوت ومصطفى حمدون...) وراودتهم فكرة تحضير انقلاب عسكري مضاد. ولتحقيق هذا الغرض، وحتى يتدعم عملهم بتنظيم سياسي شعبي، مارس هؤلاء الضباط ضغطاً قوياً جداً باتجاه دمج الحزبين. وَرَكَ ذلك في: مصطفى دندشلي، «مساهمة في نقد الحركات السياسية في الوطن العربي»، في: مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠ - ١٩٦٣: الجزء الأول: الأيديولوجيا والتاريخ السياسي، تعريب يوسف جباعي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، والكتاب في الأصل هو رسالة دكتوراه في علم الاجتماع (بالفرنسية).

(٢) اتّخذ ذلك كلٌّ من جلال السيد وسامي الجندي، في: جلال السيد، حزب البعث العربي (بيروت: دار النهار ١٩٧٣)، ص ١٠٢ - ١٠٣، وسامي الجندي، البعث (بيروت: دار النهار، ١٩٦٩)، ص ٣ - ٦٥.

(٣) السيد، المصدر نفسه، ص ٨٩.

الذين اعتبروا أعضاء حكماً في الحزب الجديد.

## ب - التنظيم على المستوى القومي والمؤتمر القومي الثاني (عام ١٩٥٤)

انبتق عن المؤتمر التأسيسي لحزب البعث (عام ١٩٤٧) قيادة تنفيذية للحزب مؤلفة من أربعة أعضاء (بمن فيهم عميد الحزب)، وجميعهم من السوريين، ولم يكن للحزب قيادة قومية، وإنما كانت اللجنة التنفيذية بمثابة قيادة قومية، وكان تنظيم الحزب مقسماً إلى فروع، وليس إلى أقطار «فكان يقال: فرع حمص، وفرع الأردن، وفرع اللاذقية، وفرع لبنان... إلخ، فالأقطار العربية، غير القطر السوري، كانت فروعاً، شأنها شأن المحافظات السورية سواء بسواء...»، واللجنة التنفيذية هي أعلى سلطة في الحزب بمجمله.

ومع انتشار الحزب السريع داخل سورية (بخاصة بعد اندماج حزبي البعث العربي والعربي الاشتراكي) وخارج سورية (خاصة في لبنان والأردن والعراق... إلخ) بدأت تبرز مشكلات تنظيمية، زادت الخلافات داخل اللجنة التنفيذية من حدتها، ولم يعد الهيكل التنظيمي للحزب قادراً على استيعاب حالة التوسع والانتشار الحزبي من جهة، ولا قادراً على معالجة الأزمة الداخلية للحزب (التي سنأتي على ذكرها لاحقاً) من جهة ثانية.

ولم يكن الشكل التنظيمي القائم قادراً على مواجهة ظروف العمل الحزبي في جميع الأقطار العربية، وكانت العلاقة بين اللجنة التنفيذية (كقيادة مركزية) وفروع الحزب، شبه معدومة. وكانت الاتصالات بين القياديين البعثيين تتم في الغالب على صعيد ثنائي أو شخصي حسبما تسمح به الظروف، مما أدى بالتنظيمات الإقليمية إلى حالة من الانعزال والاستقلالية التلقائية، رغم أن «عميد الحزب» أنشأ عام ١٩٥٣ مكتباً للعلاقات، بهدف ضبط العلاقات بين القيادة المركزية وقيادات الفروع، ثم أصدر في شهر آذار/مارس من العام نفسه نشرة داخلية تحت عنوان: «الوحدة العربية هي الصفة المميزة للبعث العربي»، يفهم منها الدعوة إلى وحدة التنظيم السياسي على الصعيد العربي، في مواجهة «قوة الواقع السياسي الإقليمي والمحلي في البلاد العربية»، مشيراً إلى أن انتشار الحزب في سورية، أكثر من أي بلد عربي آخر، أدى إلى

لكن عملية الاندماج التي تمت على هذا النحو، تركت ندوباً تنظيمية وسياسية خلافية نتيجة لظروف نشأة كلا الحزبين، وطبيعة تكوين قيادتهما وخلفياتهما الفكرية، وظهرت نتائج ذلك، في ما بعد، ولدى إعادة تنظيم الحزب في عهد الانفصال، إلا أن هذه العملية في بدايتها، وفي ظروف العمل السري، والانتصارات التي حققها الحزب بعد ذلك، لقيت تأييداً واسعاً من قواعد الحزبين، انطلاقاً من وجهة نظر تستند إلى مبررين أساسيين:

(١) أن حزب البعث العربي كان تياراً فكرياً يضم نخبة من المثقفين والطلاب وبعض أبناء الطبقة الوسطى، وقد كان بحاجة إلى المراكز الشعبية من خلال بعض عناصره القيادية (فلاحية وعمالية)، الأمر الذي يمكن أن يؤمنه انضمام الحزب العربي الاشتراكي بزعامة الحوراني، بما له من سمعة وشعبية لدى جماهير الفلاحين خاصة، وبما لديه من قدرات سياسية يفتقدها تنظيم حزب البعث العربي.

(٢) أن طبيعة وظروف النضال الصعبة ضد الدكتاتورية العسكرية في الداخل، وما يحاك لسورية في الخارج، تقتضي توحيد جميع الجهود المخلصة والواعية والنقدية، مما يدفع إلى توحيد حزبي البعث العربي والعربي الاشتراكي، كخطوة أولى عملية في هذا الاتجاه، خاصة وأن توجهاتهما القومية والتقدمية تلتقيان على طريق مواصلة النضال.

لقد كانت عملية الاندماج خطوة مفصلية مهمة في تاريخ الحزب، وفي تاريخ سورية والحركة القومية العربية، ولاقت ترحيباً من جميع المناضلين القوميين التقدميين، وخاض الحزب تحت لوائها تجربة العمل السري التي مكنته من تمتين بنيته السياسية والتنظيمية، وأثبت البعثيون قدرات متميزة في معركة إسقاط الدكتاتورية العسكرية، وأسهم الحزب في الحياة السياسية التي تلت ذلك، وكان له الدور الأساسي في قيادة المدّ الجماهيري الذي شهدته سنوات الخمسينيات، والتي تمخضت عن إسقاط الأحلاف والمشاريع الاستعمارية، وتحقيق الوحدة السورية - المصرية.

استقطاب المشاكل السورية لجهود واهتمام قيادة الحزب أكثر بكثير مما يسمح به المفهوم القومي الشامل.

ومن أجل معالجة خطورة (تفكك الحزب من الداخل)، دعا عفلق في النشرة الداخلية نفسها، إلى عقد اجتماع عاجل يضم قادة فروع الحزب من مختلف الأقطار العربية. وبالفعل، فقد تم هذا الاجتماع بعد مضي سنة كاملة، أي في حزيران/يونيو ١٩٥٤. وأطلق عليه «المؤتمر القومي الثاني للبعث»، وقد أقر المؤتمر النظام الداخلي الجديد الذي ينص على تقسيم تنظيم الحزب القومي إلى أقطار، لكل قطر منه قيادة قطرية، وللحزب ككل قيادة قومية واحدة. كما نصّ هذا النظام على أن يكون للحزب على الصعيد القومي مؤتمر واحد، هو المؤتمر القومي، الذي يتألف من ممثلي الأقطار المنتخبين، وعلى أن يكون للحزب على مستوى القطر مجلس منتخب يدعى «مجلس الحزب»، وهو بمثابة المؤتمر القطري.

لم يصدر عن المؤتمر أية وثيقة رسمية حول أعماله أو قراراته، عدا النظام الداخلي الجديد للحزب الذي حدد الأسس التنظيمية للحزب. وقد تكونت لأول مرة قيادة قومية للحزب تتولى قيادته في المجالات السياسية والأيدولوجية والتنظيمية، تتألف من سبعة أعضاء: ميشيل عفلق (الأمين العام)، وصلاح البيطار وأكرم الحوراني (سورية)، وعبد الله الريماوي، وعبد الله نعواس (الأردن)، وعلي جابر (لبنان)، وفؤاد الركابي (العراق).

وتشدّد مقدمة النظام الداخلي الجديد، بوجه خاص، على وحدة الحزب التنظيمية، وعلى طابعه القومي الوحدوي. وقد اعتمد التنظيم لأول مرة مبدأ الديمقراطية المركزية، مما يعني انتخاب القيادات العليا انتخاباً مباشراً على مختلف المستويات، وخضوع تنظيمات الحزب الدنيا للقيادات العليا، وأن رأي الأكثرية هو رأي الحزب ككل، ويعبر وحده عن المصلحة العامة والخط السياسي، فالحزب محلّ محل الشخص، والأقلية تخضع للأكثرية، ويقرّ النظام بأن الحرية الخلاقة والإيجابية «مكفولة

لجميع الحزبيين في ممارسة نشاطاتهم داخل الحزب».

ويتخذ الهيكل التنظيمي للحزب الشكل الهرمي، وفي قاعدة الهرم توجد «الحلقة» التي تتألف من ٣ - ٧ أعضاء، وهي أصغر وحدة تنظيمية، والمسؤول فيها هو وحده من بين كادرات الحزب الذي يعيّن من قبل القيادة الأعلى. ثم تأتي الفرقة، وهي وحدة عضوية أساسية، تتكوّن من ٣ - ٧ حلقات، وفوقها الشعبة التي تضم فرقتين في حي أو قرية، يلي ذلك الفرع، ويتكون من شعبتين في المنطقة أو المحافظة.

وتنتخب قيادات الفرقة والشعبة والفرع انتخاباً مباشراً من المنظمات التي دونها. ولكل بلد عربي (قطر) أن يعتمد البنية الهرمية الخاصة به، حيث توجد في قمة التنظيم القطري «القيادة القطرية» التي تنتخب من قبل المؤتمر القطري الذي يعقد سنوياً، ويضم مندوبين عن القيادات الدنيا. ويؤمن أمين سر القطر الاتصال المستمر والتنسيق مع القيادة القومية التي تنتخب من قبل المؤتمر القومي، الذي يعقد مرة واحدة على الأقل كل سنتين. ويشترك في المؤتمر القومي أعضاء القيادات القطرية والمندوبون عن المؤتمرات القطرية وقيادات الفروع والشعب والمندوبون عن مؤتمرات الفروع والشعب التي لم تصل بعد إلى مستوى التنظيم الرسمي، أي إلى مستوى القيادة القطرية.

تتولى القيادة القومية - أعلى هيئة في الحزب - مسؤولية السلطة التنفيذية، ولها الصلاحية التشريعية، إن جاز التعبير، في غياب المؤتمر القومي. وتعتبر القيادة مسؤولة أمام المؤتمر القومي، وهي تقود الحركة على الصعيد العربي. فهي توجّه وتراقب منظمات الحزب وفروعه في جميع الأقطار، وهي تحدد سياسات الحزب واستراتيجيته وتكتيكه، وترسم خطة وبرامج العمل الحزبي والسياسي.

والأمين العام للحزب، هو الناطق الرسمي باسم القيادة، ويوجّه نشاطاتها، وينفذ سياساتها، ويؤمن حسن سير عملها، تساعد في عمله مكاتب الأمانة العامة<sup>(٤)</sup>.

والسؤال الآن هو: هل استطاع الحزب، بإقرار

(٤) يتضمّن عرضنا للهيكل التنظيمي للحزب بعض التعديلات التي أدخلت على ما أقرّه المؤتمر القومي الثاني، بموجب التعديلات الطفيفة التي أدخلها المؤتمر القومي الثالث (عام ١٩٥٩).



نظامه الداخلي الجديد، أن يصل إلى حلّ أزمة الحزب الداخلية؟ هذا ما سنحاول الردّ عليه في الفقرة التالية.

### ج - الأزمة التنظيمية الداخلية للحزب في سورية والمؤتمر التنظيمي (عام ١٩٥٧)

في الحديث عن أزمة الحزب الداخلية في سورية لا بد لنا من توضيح، وهو أن هذه الأزمة لها جوانب عقائدية وتنظيمية، كما أنها لم تنشأ بسبب عملية الاندماج ما بين حزبي البعث العربي والعربي الاشتراكي، كما يحاول البعض تفسيرها، فهي سابقة على هذه العملية. والدليل على ذلك هو ما جاء في النشرة الداخلية الصادرة في دمشق في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٢ (أي قبل الاندماج)، التي يستعرض فيها أ. صلاح البيطار الصعوبات التي تواجه الحزب<sup>(٥)</sup>، ويقول: «في الحزب ضعف يمكن أن يقال عنه بأنه يشكل شبه أزمة داخلية، مردّه إلى أن الحزب لم يتمكّن من أن يحيا سنّه ويتطور مع تقدم الزمن، وبقي في سن الطفولة، وهو يدخل في مرحلة الشباب». وخطيئة الحزب، كما يراها البيطار، في ذلك الوقت، هي أنه «لم يُعِد أعضاءه عقائدياً وسياسياً وتنظيمياً ليتلاءموا مع المرحلة الجديدة ومستلزماتها... فلما وعى الأعضاء المرحلة الجديدة ومقتضياتها من جهة، ورأوا ضعفهم ونقصهم في مختلف النواحي من جهة أخرى، أدركوا أن الحزب يدور في الفراغ، وهذا ما نسميه بالأزمة».

في ضوء تحليل البيطار، فإن أزمة الحزب الداخلية، ولم تحصل بفعل عوامل خارجية، كما أنها لم تنجم عن الاندماج، وإن لها جوانب عقائدية، وأخرى تنظيمية. وسوف نتعرض لأزمة الحزب العقائدية والفكرية لاحقاً، بينما نركز هنا على الجوانب التنظيمية، التي حاول المؤتمر القومي الثاني أن يجد حلاً لها.

### ■ المجلس القطري الأول (١٩٥٥/١/٦) والأزمة الداخلية للحزب

بعد سقوط نظام الشيشكلي، ومعاودة العمل الحزبي

العلنى، جرت في سورية انتخابات المجلس القطري للحزب بعد أكثر من ستة أشهر على انعقاد المؤتمر القومي الثاني. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٥٥، عقد المجلس القطري الأول أولى جلساته في مكتب الحزب في دمشق، واستمر ثلاثة أيام، صدر بعدها (خبر صحفي) نشرته جريدة البعث في عددها الرقم ٦٧١، تاريخ ١٧/١/١٩٥٥، بعنوان «مرحلة جديدة في حياة البعث العربي الاشتراكي»، ووافق المجلس على خطة القيادة القومية لتنظيم الحزب وفقاً للنظام الداخلي الذي أقره المؤتمر القومي الثاني، وحدد موعداً لاحقاً لانعقاد المجلس القطري الثاني، كما وافق على أسماء الذين انتخبهم المؤتمر القومي الثاني في القيادة القومية ممثلين عن القطر السوري، وقرر تشكيل لجنة خماسية مهمتها تنظيم الحزب بحسب نصوص النظام الداخلي، وانتخب ثلاثة أعضاء منهم هم: خليل الكلاس، ومنصور الأطرش، ود. وهيب الغانم، لكنه ترك حق تعيين العضوين الباقيين للقيادة القومية.

ويذكر جورج صدقني<sup>(٦)</sup> أن هذا الخبر الصحفي عن أعمال المجلس لم يقل كل شيء كما دار فيه، كما أنه يثير عدداً من الملاحظات:

(١) خلافاً للعادة، لم يصدر أي بيان عن أعمال المجلس، لا من المجلس نفسه، ولا من اللجنة التنفيذية المنتخبة، ولا من القيادة القومية، وإنما الذي صدر هو «خبر صحفي» غير منسوب إلى أية جهة.

(٢) يستطيع القارئ أن يرى بين سطور الخبر الصحفي أن الحزب في القطر السوري كان يعاني آنذاك مشكلة حادة، هي مشكلة تنظيم الحزب، أو - بكلمة أدق - إعادة تنظيم الحزب بعد الانتقال من مرحلة النضال السري إلى العلنية، والعمل البرلماني، وبعد مرور أكثر من سنتين على «دمج» العربي الاشتراكي بالبعث العربي.

(٣) يلاحظ أن القيادة القومية، أو بالأحرى الممثلين الثلاثة للقطر السوري في القيادة القومية، نجحت في

(٥) نشرت في: أبحاث في التنظيم الحزبي (مجموعة منشورات الحزب الداخلية خاصة بالأعضاء فقط)، القطر السوري، ط ٢ (نيسان/أبريل ١٩٦٣). وجاءت النشرة بعنوان «نحو بناء حزبي أساسي، نحو انطلاق جديد».

(٦) جورج صدقني، صفحة من تاريخ البعث: دورات مجلس الحزب، ١٩٤٧ - ١٩٥٧ (دمشق: دار طلاس للدراسات والنشر، ١٩٩١)، ص ٩١ - ٩٢.

تقييد عملية تنظيم الحزب في القطر السوري، وفرضت ربطها بها، وإشرافها عليها، فاللجنة التنفيذية الخماسية التي أوكل إليها القيام بهذه العملية، فيها عضوان معينان من قبل القيادة القومية، فضلاً عن أن عملها كله سيكون، كما هو وارد في النص، بإشراف القيادة القومية.

ولا بد لفهم تفاصيل هذه المشكلة التنظيمية من العودة قليلاً إلى الوراثة لتقصي وضع الحزب التنظيمي غداة سقوط نظام الشيشكلي، من خلال أحد التقارير التي قدمتها اللجنة التحضيرية لمجلس الحزب القطري الرابع (١٩٥٧/٧/٩) بعنوان: «مراحل الحياة الداخلية لحزب البعث العربي الاشتراكي من نهاية شباط ١٩٥٤ حتى تموز ١٩٥٧»، وفي هذا التقرير نجد أن الحالة القائمة في الحزب صبيحة سقوط النظام الدكتاتوري كانت على الوجه التالي:

(أ) لا توجد للحزب أية مؤسسات رسمية (مجالس، مكاتب، فروع... إلخ).

(ب) السلطة الوحيدة القائمة هي للقيادة الثلاثية.

(ج) القاعدة الحزبية مفككة للأسباب التالية:

- تحاذل بعض الأعضاء أثناء الحكم الدكتاتوري.

- بقاء القسم الأكبر من الأعضاء في عزلة عن أي توجيه حزبي أكثر من سنتين.

- اندماج الحزبين في مطلع العهد الدكتاتوري لم يتح قيام اتصال مباشر بين الأعضاء، فظهرت في الحزب كتل غير متعارفة ولا متجانسة.

- لم يستفد من التجربة النضالية ضد الدكتاتورية إلا فئة قليلة مختارة، لأن طبيعة العمل السري تحول دون اشتراك معظم الأعضاء فيه.

- على الرغم من هذه الظروف كلها التي أحاطت بالحزب بالنسبة إلى مؤسساته وقيادته وقاعدته، فإن خروج الحزب ظاهراً من المعركة أحاطه بجو معنوي ممتاز في الداخل والخارج.

ويقول التقرير: «كان أول عمل قامت به السلطة الوحيدة القائمة في الحزب في ذلك الحين، وهي القيادة الثلاثية، هو تسمية قيادة تمثل جميع الفروع. وكانت المهمة الأولية التي تنتظر هذه الهيئة هي:

(١) إعادة فتح مكاتب الحزب في الفروع وتسمية مسؤولين عنها.

(٢) تهيئة سجلات ذاتية للحزبين.

(٣) إصدار صحيفة البعث.

وكانت المشكلات البارزة التي شغلت القيادة والهيئة هي:

(أ) المشكلات في داخل الحزب:

- تصنيف الأعضاء والأسس التي يجب أن يقوم عليها.

- وضع نظام داخلي للحزب.

- الدعوة إلى انتخابات مجلس الحزب.

(ب) أما المشكلات من خارج الحزب، فيعَدُّ التقرير أبرزها في:

- الانتخابات النيابية (مجلس النواب السوري).

- انتخاب مجلس الحزب.

- جلسات المجلس القطري الأول.

لكن د. صدقني، يعود فيقول عن تقرير اللجنة التحضيرية لمجلس الحزب (عام ١٩٥٧)، إنه أيضاً لم يقل أشياء كثيرة، فقد قال أشياء، وتجنب أشياء أخرى.

ويعرض د. صدقني أزمة الحزب الداخلية، في ذلك الوقت، كما يراها، في النقاط التالية<sup>(٧)</sup>:

(١) الخلاف بين عفلق والخوراني، وهو خلاف يراه شاملاً حتى المزاج والطباع الشخصية، يرجع إلى ما قبل الدمج.

(٢) كان عفلق يرى أن تأسيس الحزب «العربي

(٧) المصدر نفسه، ص ٩٨ - ١٠٥. وقد اختصرتُ من جانبي تلك النقاط. وقد أوردتها عن صدقني، ولكنها كانت تدور في أوساط

غالبية البعثيين، وتعبر عن حقيقة الأزمة وخلفياتها.

الاشتراكي» من شأنه زرع الانشقاق في صفوف المناضلين من أجل قضية واحدة. وهو ينفي صفة المناضل عن الحوراني، من دون أن يسميه، في افتتاحية كتبها في جريدة البعث بتاريخ ٤/ ١/ ١٩٥٠، لا تحمل توقيع، فقد وصف الحوراني بهذه الافتتاحية بالمغامر.

(٣) حظى الحوراني بتأييد صريح من الشيشكلي في أعقاب انقلابه العسكري الأول، وسلّمه وزارة الدفاع، وبدأ نجم الحوراني بالصعود، خاصة في أوساط الفلاحين. وقد نظر إليه العديد من البعثيين على أنه بحيويته وشخصيته الجذابة يمكن أن يعوّض ما افتقدوه في شخصية عفلق، وفي هذا الوقت كان الحوراني يرفض فكرة الاندماج، ولاقي موقفه هذا ارتياحاً من عفلق.

(٤) كان عفلق يرى في انتشار الحزب «العربي الاشتراكي» السريع ظاهرة عرضية، ولم يكن يخشى منافسة الحوراني من خارج الحزب. وعندما أسس الشيشكلي «حركة التحرير العربي» سارع عدد من المنتمين إلى الحزب العربي الاشتراكي إلى الانتساب إلى الحركة، في حين لم ينتسب إليها أي بعثي. ولم يبق حول الحوراني سوى أعوانه الخالص.

(٥) عندما حلّ الشيشكلي الأحزاب، بدأ عدد من الضباط والبعثيين بالضغط على عفلق وقيادة البعث العربي من أجل توحيد الحزبين كشرط للعمل المنظم لإسقاط الشيشكلي. وقد عهد إلى جلال السيد - وهو الأشد معارضة للدمج - لوضع شروط للاندماج، فوضعها على نحو يكاد يكون أقرب إلى عقد الإذعان، وكانت المفاجأة حين قبل الحوراني بالشروط.

(٦) في ذروة احتدام النضال ضد الشيشكلي (أواخر عام ١٩٥٣)، أعلن عفلق في اجتماع لهيئة القيادة في غياب الحوراني أن الحوراني يخفي اتصالاته بالضباط عن الحزب، وأنه منفلت من كل انضباط حزبي. وطرح لأول مرة فكرة «فك الدمج»، لكن الشيشكلي عاجل الحزب بجملة اعتقالات واسعة، بحيث لم يتح الوقت لمناقشة وتنفيذ اقتراح عفلق.

(٧) بعد سقوط الشيشكلي، وفي اجتماع قادة الأحزاب في حمص، واستدعاء رئيس الجمهورية هاشم الأتاسي لتولي الحكم، وفي خلال مناقشة مسألة تشكيل الوزارة، اختلف عفلق والحوراني، حول المساهمة في الوزارة، فكان عفلق يرفض، في حين طالب الحوراني بأن يمثل الحزب بثلاث المناصب الوزارية.

(٨) بدأ عفلق يدرك أن الحوراني داخل الحزب أشد خطراً كمنافس من وجوده خارج الحزب، فصار يشكو من «غزو» أعضاء العربي الاشتراكي للحزب في جو الفوضى الشاملة التي لم يألّفها الحزب من قبل. وطالب عفلق بتطبيق الشرط الأخير من شروط الدمج (أي تصفية أعضاء العربي الاشتراكي واختيار المناضلين منهم فقط)، لكنه لم يلق آذاناً صاغية، فانقطع عن الحضور إلى مكتب الحزب، معلناً تفضيله «فك الدمج» عن حالة الفوضى الراهنة، في حين إن الحوراني كان يبدي حيرته من اعتكاف عفلق، وينفي ارتكابه أي خطأ. وعلى أي حال فقد أنهى بعد ذلك عفلق اعتكافه.

(٩) عاد الخلاف إلى التفاقم عندما اقترب موعد الانتخابات النيابية، فبينما كان الحوراني يرى أن النجاح في الانتخابات هو الأساس، فإن عفلق رأى أن شعارات المعركة هي الأساس وليس النجاح، ويقول بوجوب اختصار الترشيح على عدد محدود من الحزبيين، بينما كان الحوراني يرى أن يفتح باب الترشيح على مصراعيه للجميع، ومهما كانت صفة العضو الحزبية. ووقع إشكال نتيجة عدم نجاح صلاح البيطار في الجولة الأولى، فطلب إلى رياض المالكي الانسحاب لصالحه في الجولة الثانية، وعندما رفض ذلك، اعتبر أنه محرّض من الحوراني، لكن الحوراني حضر إلى دمشق ووقف إلى جانب البيطار، وطلب إلى خالد العظم وضعه في قائمته ففعل، ونجح البيطار<sup>(٨)</sup>.

(١٠) جرت بعد ذلك الانتخابات الحزبية في إطار فوضى شاملة، غاب عنها التنظيم والانضباط الحزبان.

(٨) يقول خالد العظم في مذكراته إنه أخذ صلاح البيطار على قائمته بناء على طلبه وإلحاحه، انظر: خالد العظم، مذكرات خالد العظم،

ج ٢، ط ٢ (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣)، ج ٢، ص ٣٠٠.

وفي الواقع فإن حسابات خالد العظم كانت وراء وضع البيطار على قائمته بناءً على طلب الحوراني.

كما غاب عنها شعور الأعضاء بالانتماء إلى حزب واحد. وقد طعن في حالات عديدة بالانتخابات، وتم إلغاء بعضها.

(١١) تعرّض الحوراني لحملة عنيفة وقاسية في المجلس القطري للحزب، وحملة العديد من الخطباء مسؤولية الأزمة الداخلية للحزب. وأحدث الحوراني صدمة مفاجئة عندما قدم استقالته التي رفضها المجلس بالإجماع بطريقة غير مباشرة، وذلك عندما وافق المجلس على اعتبار عفلق والبيطار والحوراني ممثلين للقطر السوري في القيادة القومية منذ انتخابهم في المؤتمر القومي الثاني (عام ١٩٥٤)، واعتبرت هذه الموافقة بمثابة رفض ضمني لاستقالة الحوراني.

#### ■ المجلس القطري الثاني والأزمة تراوح مكانها وتنفام (عام ١٩٥٥)

لم نستطع الحصول على أية وثيقة من وثائق الحزب تتحدث عن المجلس القطري الثاني، في ما عدا ما ذكره جورج صدقني<sup>(٩)</sup>، إلا أنه يورد أخبار هذا المجلس المنشورة في الصحف الدمشقية، بما فيها حملة الشائعات التي تناقلتها الصحافة والمحافل السياسية حول انقسامات وخلافات بين صفوف البعثيين الاشتراكيين. وصدقني، وإن كان يدحض بعض الشائعات حول الانقسامات التي حصلت في فترة انعقاد المجلس القطري الثاني، فإنه يصحح بعض ما تناقلته الشائعات على النحو التالي:

(١) أصبح وهيب الغانم قريباً جداً من الحوراني في تلك المرحلة.

(٢) يحاول البيطار إقامة مسافة بينه وبين عفلق.

(٣) لا صحة لانسحاب جلال السيد في ذلك الوقت، إنما تم انسحابه رسمياً من الحزب في ٢١/٨/١٩٥٥، ولم يصبح كل من دحام الدندل وفهد الدندل خارج الحزب إلا بعد انسحاب جلال السيد.

(٤) لا أساس من الصحة حول انسحاب منصور الأطرش.

وخلاصة الوضع، كما يراه صدقني، أن الخلاف كان بين عفلق والحوراني يتمحور حول نقطتين: الأولى أن عفلق يطالب بتطهير الحزب تطبيقاً للشرط الأخير من شروط الدمج، والثانية إخضاع تحركات الحوراني لشروط النظام الحزبي وقوده.

والحوراني يرفض هذين الشرطين، ف الأول يعني فقدانه العديد من أنصاره، والثاني يفقده حرية الحركة ويشل نشاطه السياسي اليومي. وبينما كان الحوراني راضياً عن الواقع التنظيمي للحزب، فإن ميشيل عفلق كان ناقماً على هذا الواقع.

كما نشير في هذا المجال إلى أن بيان الحزب المقتضب حول اختتام أعمال المجلس الثاني للحزب (٣٠ آذار/مارس - ١ نيسان/أبريل ١٩٥٥) أطلق على المجلس القطري اسم «مؤتمر» لأول مرة.

ونشير أخيراً إلى أن هذا المؤتمر انتخب قيادة قطرية سباعية<sup>(١٠)</sup> مؤلفة من: ميشيل عفلق، وأكرم الحوراني، وصلاح البيطار، ود. مدحت البيطار، وخليل كلاس، ومنصور الأطرش، وشبلي العيسمي. وهذه أول قيادة قطرية سورية في تاريخ الحزب، بمعنى أول قيادة يطلق عليها هذا الاسم، لأن القيادات التي سبقتها لم تكن توصف بأنها «قطرية»، أما أول قيادة قومية في تاريخ الحزب (أي أول قيادة أطلقت عليها صفة «قومية»، فهي التي انتخبها المؤتمر القومي الثاني عام ١٩٥٤) كما سبق أن أشرنا.

#### ■ المجلس القطري الثالث أو المجلس الذي لم ينعقد (٣٠/٣/١٩٥٦)

يتحدث التقرير المرفوع إلى المجلس القطري الرابع عن الفترة التي أعقبت انعقاد أعمال المجلس القطري الثاني، فيستعرض عملية اغتيال عدنان المالكي في ٢٢/

(٩) جورج صدقني، عضو قيادة قومية، وهو يمتلك أرشيفاً كاملاً من وثائق الحزب، وقد تابع نشاطات الحزب بناءً على تأسيسه. وما نقلناه عنه في هذا البحث نشر في: صدقني، صفحة من تاريخ البعث: دورات مجلس الحزب، ١٩٤٧ - ١٩٥٧، ص ١٠٩ - ١١٧.

(١٠) جلال فاروق الشريف، «حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٥٢ - ١٩٥٨»، مخطوطة غير منشورة يعود تاريخها إلى كانون الثاني/يناير ١٩٦٧، ص ٤٣، وَرَدَ ذلك في: صدقني، المصدر نفسه، الهامش ٤، ص ١١٤.

١٩٥٥/٤، وتداعياتها، وما أحدثته من هزة قاسية نبّهت الحزب وقيادته إلى المؤامرات التي تحاك ضده، في الوقت الذي يتخبط فيه بأوضاعه الداخلية المتردية. ويقول التقرير<sup>(١١)</sup> «إن الرغبة في تنظيم الحزب ومعالجة مشكلاته وقيام مؤسساته، لم يقدر لها أن تصل بالحزب إلى النتائج المطلوبة. . كما أن الحلول التي كانت تتخذ لمشاكل الفروع، وخاصة ما يتعلق بهيئاتها، لا تلبث أن تفشل، فيعاد اتخاذ حلول جديدة تلقى نفس المصير. .».

ويلخص هذا التقرير الوضع التنظيمي الذي انتهى إليه الحزب بالنقاط التالية:

(١) مجلس الحزب في إجازة.

(٢) هيئات الفروع غير مستقرة.

(٣) المكاتب المركزية لا تعمل.

(٤) القيادة القطرية المنصرفه إلى معالجة الأوضاع السياسية لا تهتم بشؤون الحزب الداخلية إلا بقدر محدود وغير حاسم.

ودعت القيادة القطرية مجلس الحزب إلى الانعقاد في دورته الثالثة (١٩٥٦/٣/٣٠)، إلا أن النصاب لم يكتمل، فاقتصر عمل الحاضرين على استعراض الوضع السياسي، والتداول في شؤون الحزب، وطالبوا بتصفية الحزب (أي تطهير الحزب) وإجراء انتخابات خلال مدة ستة أشهر. واعتبر المجلس بحكم المنحل.

■ مجلس الحزب الانتقالي أو المؤتمر التنظيمي (تموز/

يوليو ١٩٥٧)

أطلقت اللجنة التحضيرية للمجلس الرابع على المجلس هذا الاسم «مجلس الحزب الانتقالي»، كما أطلق عليه «المؤتمر التنظيمي»، باعتبار أن أعماله انصبّت على معالجة المشكلة التنظيمية من حيث جذورها التاريخية وسبل المعالجة. وكانت القيادة، قبل انعقاد المؤتمر، منصرفة إلى متابعة الشأن السياسي اليومي، وأحداث وتداعيات تأميم قناة السويس، مما جعلها تنصرف عن معالجة أمور الحزب التنظيمية، بدلاً من أن تكون تلك

الوحدات والتداعيات حافزاً للإسراع في إجراء الانتخابات الحزبية، وإقامة مؤسسات حزبية وطيبة الأركان قادرة على مواجهة الأحداث السياسية والظروف الخطيرة التي كانت تلوح في الأفق. فضلاً عن ذلك، فإن مشاركة الحزب في وزارة العسلي الثالثة (١٩٥٦/٦/١٤) بوزارة الخارجية (البيطار) والاقتصاد (الكلاس)، قد شغله بالعمل الروتيني الحكومي، والمهام الوزارية، والوزيران عنصران قياديان بارزان في الحزب.

وعندما وقع العدوان الثلاثي على مصر (١٩٥٦/١٠/٢٩) دعت القيادة أمناء الفروع إلى الاجتماع في ١٩٥٦/١١، وخرج الاجتماع بمقررات مهمة مفادها تنازل القيادة القطرية عن صلاحياتها إلى «قيادة طوارئ» مؤلفة من خمسة أعضاء لتقوم بإجراء تنظيم سريع للحزب يتيح له تعبئة قواه تجاه أخطار المؤامرات والانقلابات. وعندما انتهت الأعمال العسكرية، طلب هؤلاء إعفاءهم من مهامهم، وغادروا دمشق إلى مناطقهم. وكانت تجربة قيادة الطوارئ دليلاً واضحاً على عجز القيادة القطرية عن النهوض بمهامها في الظروف الصعبة، وانتشرت هذه الفكرة على نطاق واسع في صفوف الحزبيين القيايين (قياديي الصف الثاني)، واتسعت فكرة المطالبة بإعادة تنظيم الحزب من الداخل. ومع ملاحظة القيادة، ازداد الإحساس لدى قواعد الحزب بمسؤولية القيايين الثلاثة (عفلق والخوراني والبيطار) عن تدهور الأوضاع التنظيمية للحزب. وفي ضوء ذلك، بدأت تعقد العديد من اللقاءات بين الحزبيين تحت عنوان «الاجتماعات الخاصة» بهدف «الدعوة إلى عقد مؤتمر من دون الحاجة إلى موافقة القيادة، وكانت بعض هذه الاجتماعات تدعو صراحة إلى «شق عصا الطاعة على القيادة الثلاثية»، وإلى عقد مؤتمر انشقاقي يعلن فصلهم من الحزب».

وكان القاسم المشترك للتذمر الحاصل في أوساط الحزب هو الشعور بالفجوة الهائلة بين المكانة التي حققها الحزب على الصعيد السياسي، والوضع التنظيمي المهلهل الذي كان يعانيه على المستوى القومي، وخاصة على مستوى التنظيم السوري.

(١١) صدقي، المصدر نفسه، ص ١٢٢.

وهكذا، فإن الضرورة التي تدعو إلى انعقاد مؤتمر تنظيمي أصبحت ملحة، مما جعل عفلق يؤيد هذه الدعوة. وفي حين عارض هذه الدعوة الحوراني، فإن عفلق كان يأمل بتحميل الحوراني مسؤولية ما يحصل.

وعندما أصبحت الدعوة إلى انعقاد «مؤتمر انشقاقى»، وفق ما كانت تنادي به «الاجتماعات الخاصة»، قاب قوسين أو أدنى، سارعت القيادة إلى تشكيل لجنة تحضيرية لعقد المؤتمر التنظيمي<sup>(١٢)</sup>، حددت مهامها بإعداد مشروع نظام داخلي جديد، وإعداد التقارير التي ستعرض على المؤتمر، وانتقاء الحزبيين الذين سيدعون إلى حضوره. وقامت اللجنة بإرسال عبد الكريم زهور للقاء بـ «الاجتماع الخاص» الذي كان قد توصل إلى اتفاق بين فرعي حلب واللاذقية بتأييد فرع دير الزور على عقد المؤتمر الانشقاقى. وقد استطاع زهور إقناعهم بإيقاف دعوتهم، مقابل وعود كان من بينها أن لا تضم القيادة الجديدة كلاً من عفلق والحوراني والبيطار.

وقد وزّعت اللجنة التحضيرية للمؤتمر التنظيمي المهام على أعضائها، وتم الانتهاء من التحضير للمؤتمر، حيث عقد أولى جلساته مساء ٩/٧/١٩٥٧، في مقر الحزب في دمشق (عرنوس)، حيث انتخب فوزي عيون السود رئيساً للمجلس، وجورج صدقني أميناً للسر. وتلا جمال الأتاسي تقرير اللجنة التحضيرية عن «واقع الحزب ومهام المرحلة الانتقالية».

#### ● يتضمن التقرير ثلاثة مباحث

##### ـ المبحث الأول: أزمة الحزب ـ نظرة عامة

يتعرض هذا القسم لأزمة الحزب التنظيمية بالتفصيل، فيتحدث عن المهاترات في اجتماعات الفرق الحزبية، وعدم وجود سجلات في الحزب، والاجتماعات الخاصة «التي كان يعقدها بعض الأعضاء لبحث مشكلة القيادة، وفقدان الانضباط الحزبي، والهوة العميقة التي كانت تفصل القيادة عن القاعدة. ويعود بالأزمة إلى جذورها التاريخية في بنية الحزبين (البعث العربي، والعربي

الاشتراكي)، ثم ينتقد التقرير الزعم بأن الحزب يحمل فلسفة شاملة، وينتقد القيادة القطرية لإقرارها بأن للحزب مذهباً فلسفياً، ولوعودها. يتوضح هذا المذهب في المستقبل، مما كان له أبلغ الأثر في الغموض الفكري، ولتعدد التيارات وتباينها داخل الحزب. وانتقد التقرير «الأخلاقية الكاذبة» التي دفعت الحزب إلى وضع يشبه الجمود، ودافع عن اشتراك الحزب في الحكم في تلك المرحلة (وهذا الانتقاد موجه ضمناً إلى ميشيل عفلق).

ثم انتقل التقرير إلى بحث سياسة الحزب، مشيراً إلى فقدان الخطة السياسية النازمة لحركته ونضاله، وإلى الغموض والارتجال في أسلوب عمله. ورأى أن هذا الخلل هو المسؤول عن «محنة الحزب في دكتاتورية حسني الزعيم، وفي موقف الحزب العربي الاشتراكي من حكم الشيشكلي».

وكان الظاهر للعيان أن التقرير يوجّه النقد إلى ميشيل عفلق، وإلى أكرم الحوراني على السواء. ولاحظ الحاضرون انزعاج عفلق، في حين إن الحوراني اعتكف في بلودان، ولم يحضر إلا في الجلسة الختامية.

##### ـ المبحث الثاني: الأسس المبدئية للنظام الجديد والمرحلة الانتقالية

ويستند هذا القسم إلى ما توصل إليه القسم الأول، فيقرر ضرورة تنظيم الحزب للحفاظ على كيانه وبقائه، ويبين أن المرحلة الانتقالية مرحلة ضرورية للخروج به من واقعه السيئ، كما يبين أن المرحلة الانتقالية ستطبق في القطر السوري أولاً، وبعد نجاحها تعمم على الصعيد القومي. أما المبادئ التنظيمية المعتمدة لهذه المرحلة فأهمها: المركزية في العمل الحزبي، وإلغاء التكوين التمثيلي في القيادة القومية على أساس الأقطار لتحل محله قيادة مركزية. أما الفروع القطرية، فتمثل في المجلس القومي الأعلى للحزب الذي ينتخب مكتباً دائماً للقيادة القومية على أساس العمل الدائم في المركز حفاظاً على وحدة كيان الحزب. ويدافع التقرير عن وحدة الحزب ضد دعاة الانقسام (المنادين بإنهاء عملية الدمج)، مؤكداً

(١٢) شكّلت هذه اللجنة برئاسة د. مدحت البيطار، وعضوية د. جمال الأتاسي، وعبد الكريم زهور، وصادق إسماعيل، وجلال فاروق الشريف. انظر: المصدر نفسه، ص ١٣٢ - ١٦٨، متضمنة تقرير اللجنة التحضيرية للمؤتمر التنظيمي.

الحزبي، وخطر تسلط البيروقراطية التي تجعل الأدنى مرتبطاً بالأعلى، ليس ارتباطاً مبدئياً، بل ارتباطاً وظيفياً.

وينبئ التقرير إلى أن الحكم في سورية (الذي يشارك فيه الحزب) ليس حكم الحزب، ومهمة الحزب، كحزب انقلابي، هي تقويض الحكم القائم، لينشئ حكمه على أساس مغاير كل المغايرة. ولهذا، فإن الحزب يجب أن يحرص على أن لا يذوب في أجهزة الحكم القائم، فيضيع هويته، ويتحوّل بالضرورة من حزب ثوري إلى حزب محافظ.

وينتقد التقرير قيادة الحزب في انهماكها في العمل السياسي، وانصرافها عن الحزب وأجهزته. كما ينتقد الانشغال بالعمل البرلماني والمسائل المحلية والجزئية والفردية والانصراف إلى تكوين قواعد وقوى لبعض القادة خارج الحزب تقوم على الصلات الشخصية من دون أن ترتبط بخطة واضحة للحزب.

وفي معرض بحثه في الحزب كأداة للنضال، يؤكد أن العمل الشعبي هو طريق العضو الحزبي والسبيل إلى اصطفاء العناصر القيادية، مشيراً إلى أهمية النوعية، وإلى الانضباط وتنفيذ تعليمات الحزب من خلال الخط الشعبي، وديمقراطية العمل الحزبي، ومشاركة الجماهير في مسؤولية المشاركة في الحكم عن طريق الانتخابات النيابية، وممارسة الحزبي حقه الانتخابي، ولاختيار ممثليه في مجلس الحزب، وأهمية الثقافة الحزبية وبقاء الحزبي على صلة دائمة بجماهير الشعب ونموذجاً للعمل والنضال، واصطفاء العناصر القيادية من الشعب، ومن صفوف العمال والفلاحين.

إلى جانب التقرير، قدمت اللجنة التحضيرية بحثاً متفرقة عن الديمقراطية والحرية في العمل الحزبي، والنقد والنقد الذاتي، والقيادة الجماعية، وصفات العضو في حركة البعث. وقد عمّمت القيادة القطرية المنبثقة من المجلس هذه البحوث في ما بعد على الجهاز الحزبي في نشرات داخلية.

وقد طرحت جميع الوثائق التي قدمتها اللجنة التحضيرية على المناقشة، ثم أقرت في صيغتها النهائية. وكانت هناك بعض الموضوعات التي أخذت ساعات طويلة من النقاش، منها: مركزية العمل الحزبي،

أن اتحاد الحزبين كان تعبيراً عن حقيقة مبدئية قام عليها الحزبان كلاهما، ألا وهي أنه ليس هناك إلا اشتراكية عربية واحدة، تستند إلى قاعدة شعبية نضالية واحدة في البلدان العربية. وخلص التقرير بعد ذلك إلى أنه لا بد للحزب من عودة سريعة إلى الداخل لمعالجة الأوضاع التنظيمية، ولا سيما بعد ما شهدته الحزب من توسع وانتشار وتعاضل في مكانته السياسية.

## - المبحث الثالث: الحزب في تكوينه الإنشائي،

### والحزب في تكوينه النضالي

يقرّ التقرير أن الحزب إنما هو أداة للدعوة وأداة للنضال، كما أنه أداة للحكم، فكل حزب يرمي إلى الوصول إلى الحكم على طريقته ووفق تكوينه المبدئي، والقوى الاجتماعية والشعبية التي يمثلها، لكن (حزبنا) «حزب ثوري، ولذا هو لا يهدف إلى الحكم عن أي سبيل، فهو لا يبدأ من الحكم ليوّجه الجماهير، بل يبدأ من العمل الشعبي ليصل عن طريق الجماهير الواعية إلى الحكم».

لكنه يعترف بأن المشاركة في الحكم في سورية والأردن لم تحقق الهدف، «لعجزنا عن التأثير جدياً في توجيه الحكم لمصلحة الشعب»، ولأن هذه المشاركة باعدت بين الحزب والعمل الشعبي النضالي. ولذا، فإن التقرير يعترف بأن تحقيق الحكم الشعبي الانقلابي ما زال بعيداً في سورية، وهو أبعد من ذلك على الصعيد العربي العام. لكن ذلك لا يمنع من مساهمة الحزب (عندما تكون هناك مصلحة) في حكم يحمل طابع التقدم والتطور على الأقل، وأن ذلك يجب أن يكون ضمن تنظيم حزبي وأجهزة حزبية، لأن ضعف التأثير في الحكم صادر أيضاً عن وضع الحزب العام.

ويردّ التقرير على من يقول إن لا سبيل إلى انتظام الحزب، إلا بتفرغ عدد كبير من الكفاءات الحزبية تفرغاً كاملاً. فيفرّق بين ممارسة العمل السياسي النضالي الذي ينطبق على القادة الحزبيين الرئيسيين والكادر الإداري الذي يعمل في مكاتب الحزب. لكنه يستدرك بأن «الحزب الانقلابي لا يمكن أن يقيم ارتباطاته الداخلية على شاكلة دوائر الدولة، ولا يمكن أن يجعل من قياداته وأمانات مكاتبه وظائف حزبية». فعدا عن الإرهاق المادي وصعوبة التحقيق، فإن ذلك يعني مساساً بديمقراطية العمل

وأسلوب العمل وطريق النضال الشعبي، وأخلاقية العمل السياسي، والديمقراطية في الحزب، والانتخاب والتمثيل الانتخابي... كما دار نقاش حول نظرة البعث، وقدمت اللجنة بعض الإيضاحات، كان أهمها تمسكها بأن نظرة الحزب تحمل أسساً فلسفية راسخة، لكنها لا تحمل فلسفة كونية شاملة. وأوضحت مخاطر هذه الفلسفة الشاملة، إذا ما تحولت إلى «مذهبية»، كما عرضت لمخاطر المذهبية في النضال السياسي، وما تؤدي إليه من «حرف للحركة الثورية، نلمس نتائجها عند الحركات الشيوعية والاشتراكية الغربية».

وقد انتهت أعمال هذا المؤتمر المهم إلى إقرار نظام داخلي للحزب إلى جانب مجموعة من القرارات، التي جاءت بمجموعها لترسي، لأول مرة، نظرية الحزب التنظيمية التي تؤكد:

- المركزية الديمقراطية والقيادة الجماعية.

- النقد والنقد الذاتي.

- عدم معالجة أية مشكلة قومية إلا في ضوء مبادئ

الحزب.

- يضع الحزب خطة واقعية لتحقيق شعاراته.

- المؤسسات القيادية مسؤولة عن تفسير العمل

الحزبي، الذي تقره، للحزب وللشعب.

- تحقيق التماسك الداخلي للحزب.

- دعم روح الانضباط.

- إخضاع القيادة الثلاثية (عفلق والبيطار

والحوراني) لنصوص النظام الداخلي.

- لا يسمح بأي تصرف شخصي أو اجتهد فردي

في رسم سياسة الحزب وتقرير أعماله.

- وضع خطط مرحلية للعمل الحزبي.

وقد خصّصت الجلسة الختامية لانتخاب قيادة

قطرية جديدة، فكانت على النحو التالي:

جمال الأتاسي - عبد الهادي عباس - فوزي عيون  
السود - عبد الكريم زهور - منصور الأطرش - أدهم  
مصطفى - علي عدي - جورج صدقني.

وقد تضمّنت الأحكام الانتقالية المنصوص عنها في النظام الداخلي الذي أقرّه المؤتمر على أن يستمر د. مدحت البيطار كأمين قطري للحزب، وعلى تشكيل مكتب سياسي مؤلف من ممثلي القطر السوري في القيادة القومية (وهم عفلق والبيطار والحوراني) والأمين القطري ومن يختارونه من الأعضاء القياديين.

كما نصّت المادة الرقم (١١) من الأحكام الانتقالية على أن يعود المجلس الانتقالي إلى الاجتماع (حتماً) خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٧ بدعوة من الأمين القطري. لكن هذه الدعوة لم توجّه<sup>(١٣)</sup>، وبالتالي تكون هذه المؤسسة الحزبية قد عطلت، وانتهى دورها بقرار حلّ الحزب.

## د - حلّ الحزب مع قيام الوحدة السورية - المصرية (عام ١٩٥٨)

في الحقيقة، فإن انعقاد المجلس الانتقالي للحزب (المؤتمر التنظيمي)، وما دار فيه من نقاشات، وما خرج من قرارات، يعتبر مفصلاً تاريخياً في حياة الحزب، خاصة في ما قدمته اللجنة التحضيرية من تقارير ووثائق واجهت أزمة الحزب بشفافية وروح حزبية عالية، ووضعت القواعد التنظيمية لتجاوز الواقع الحزبي المتردي، والفوضى التنظيمية التي طغت على حياة الحزب، والتي كان يخفيها عن الآخرين نجاحات الحزب السياسية، والالتفاف الهائل لجماهير الشعب حول شعاراته.

لقد أرسى المؤتمر التنظيمي أسس النظرية التنظيمية للحزب القائمة على أسس من الديمقراطية المركزية والنقد والنقد الذاتي، وكان ذلك ثمرة لتحركات القواعد الحزبية التي ساءها ما وصلت إليه أمور الحزب الداخلية، وهي تحركات وصلت، إلى حدّ التهديد بعمل انشقاقي، وطرححت فكرة إبعاد القادة الثلاثة الذين أدت تصرفاتهم

(١٣) يقول صدقني إنه لا يملك تفسيراً لهذا التصرف. ويروى أنه عثر على وثيقة صادرة عن المكتب الدائم في القيادة القطرية، بدعوة المجلس إلى الاجتماع بتاريخ ١٩٥٨/٢/٥، بتوقيع جمال الأتاسي عن الأمين القطري، لكنه كعضو في القيادة القطرية لا يعلم شيئاً عن هذه الدعوة، مستغرباً توقيعها من الأتاسي. ويؤكد أن المجلس لم ينعقد. انظر: المصدر نفسه، ص ٢١٨.



وأساليهم إلى ما آل إليه حال الحزب من فوضى وتشردم. وقد تم استبعاد القادة الثلاثة، وانتخبت قيادة جديدة لم يكن من بين أعضائها سوى عضو واحد من القيادة السابقة (منصور الأطرش). وكان تشكيل مكتب سياسي للحزب، ووضع القادة الثلاثة من بين أعضائه، حلاً نموذجياً لمعضلة الحزب، انطلاقاً من رفع أيديهم من العمل الحزبي التنظيمي اليومي. وربما كان ما توصل إليه المجلس الانتقالي (المؤتمر التنظيمي) هو من الأسباب الرئيسية التي جعلت القادة الثلاثة يوافقون على حلّ الحزب. هذا القرار التاريخي لم يصدر وفقاً للنظام الداخلي، ولم يتخذ في مؤسسات الحزب وأجهزته، وإنما أعلن في الصحف المحلية على أنه صادر عن القيادة القومية، وأبلغ إلى مجلس الحزب في سورية الذي عقد اجتماعاً مساء ٢٣/٢/١٩٥٩ استمع فيه إلى قرار القيادة القومية بحلّ الحزب في الجمهورية العربية المتحدة.

إلا أن د. صدقني، يؤكد<sup>(١٤)</sup> أن مجلس الحزب لم ينعقد سوى مرة واحدة، هي التي أشرنا إليها (٩ - ١٢ تموز/ يوليو ١٩٥٨)، ويؤكد أن هناك خطأ واضحاً يحاكي الحقيقة، وأن البيان القصير الذي أعلن فيه حلّ الحزب في الجمهورية العربية المتحدة، بيان «يستهر بتاريخ الحزب ونضاله، ويستخفّ بالحقيقة التاريخية استخفافاً يقارب التزوير والتضليل...». أما الجلسة المزعومة لمجلس الحزب، فيروي د. صدقني حقيقة ما جرى، بأن اجتماعاً غير نظامي عقد في مكتب الحزب في دمشق مساء الأحد ٢٣/٢/١٩٥٨، أي بعد إعلان نتائج الاستفتاء على قيام الوحدة بين سورية وكمصر بيوم واحد، وقد حضر

الاجتماع من الأعضاء السوريين في القيادة القومية ميشيل عفلق، ولم يحضره أكرم الحوراني، ولا صلاح البيطار، ولم يتجاوز عدد الحضور بضع عشرات<sup>(١٥)</sup>. وقد ألقى عفلق كلمة مطوّلة، تحدّث فيها عن الظروف التاريخية التي نشأ فيها الحزب وتميّز بها البلاد<sup>(١٦)</sup>، وعن فكرة القومية العربية ورسالتها الإنسانية، وعن معركة الوحدة وأهمية التغلب على التجزئة، ثم يتحدّث عن الوحدة السورية - المصرية والواجب المقدّس في حمايتها (وأن نأخذ مكاننا في قلب المعركة لأن المعركة لم تنته بعد)، ثم يتعرّض للحديث عن الثورة المصرية واللقاء التاريخي معها. ويضيف د. صدقني كلمة عفلق بأنها «قصيدة من قصائد العشق أو مرافعة رائعة للدفاع عن بقاء الحزب واستمراره...»، لكنها بدلاً من ذلك تعلن حلّ الحزب الذي يفسره بأنه «حل من جهة، وتكوين من جهة أخرى...»، فهو لم يكن شرطاً، ولا تضحية من قبلنا. ويدعو عفلق الحزبين إلى عدم الابتعاد، وألا يتركوا فراغاً يملأه عناصر أقل صلة بالنضال منهم». وبعد أن انتهى عفلق من كلمته، يذكر د. صدقني<sup>(١٧)</sup> أن محمود يونس وقف معترضاً على حلّ الحزب، وقال إن ذلك مخالف للدستور، لكن عفلق أجابه بأن «من يعمل عملاً ثورياً عظيماً يتجاوز نصوص الدساتير، لا يعبأ بها». هذا في حين هلّل عبد الفتاح الزلط حلّ الحزب مقترحاً إرسال تحية ولاء إلى عبد الناصر، كما اقترح كمال غالي توجيه شكر إلى القيادة القومية على جهودها، في حين اعترض بانفعال فوزي عيون السود على إرسال برقيات الشكر إلى أية جهة كانت<sup>(١٨)</sup>، لكن اقتراح إرسال برقية لعبد الناصر تمّ باسم فرع دمشق، وقد وقّعها كلّ من

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٢٧ - ٢٢٨.

(١٥) يذكر صدقني أن من بين الحضور: عبد الفتاح الزلط، كمال غالي، فوزي عيون السود (عضو قيادة قطرية)، منذر قولي، جلال فاروق الشريف، محمد علي الأشقر، وسيم سفرجلاني، نمر اسكندراني، محمود يونس، جورج صدقني (عضو قيادة قطرية)، ونزار قولي، إلى جانب عدد من طلاب الجامعة. انظر: المصدر نفسه، ص ٢١٨، و«وقائع جلسة حلّ الحزب»، ص ٢٢٨ وما بعدها.

(١٦) نُشرت الكلمة مجتزأة ومشوّهة في: ميشيل عفلق، في سبيل البعث، ط ٣ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٣)، ص ٢٦٦ - ٢٧٣. ثم أعيد نشرها في طبعات أخرى، ونشرها د. صدقني في كتابه كاملة، ويقول إن الفضل في الاحتفاظ بنص الوثيقة التاريخية يعود إلى جلال فاروق الشريف، انظر: صدقني، ص ٢٢٨، الهامش.

(١٧) صدقني، المصدر نفسه، ص ٢٣٨. ويقول في الهامش المذكور في الصفحة نفسها، إن أ، فوزي عيون السود ساعده على تذكّر معظم الوقائع التي ذكرها حول هذا الاجتماع الذي أعلن فيه حلّ الحزب.

(١٨) يروي صدقني حواراً حصل بين فوزي عيون السود وعفلق لدى انتهاء الاجتماع، إذ سأل عفلق عيون السود عن سبب انفعاله، فأجابه بأن هذه الخطوة (حلّ الحزب) أقرّت وتم العمل بها، ويتحمّلون هم مسؤوليتها، فردّ عفلق بـ: «نعم يا سيدي، نحن نتحمّل مسؤوليتها!»، انظر: المصدر نفسه، ص ٢٣٩.

عبد الرحمن مارديني، وأسعد أسطواني، وأرسلت في اليوم التالي إلى الاجتماع.

### ما هي الأسباب الحقيقية لحلّ الحزب؟

روّجت القيادة الثلاثية (عفلق والبيطار والخوراني) لأفكار متنوعة تشكّل (وجهة نظر) القيادة في تسويق قرار حلّ الحزب. وبالطبع، فإن وجهة النظر هذه لم تقدم على نحو رسمي، وإنما كان يتم تداولها بين الحزبين في سورية (وخارج سورية). وقد لخص د. صدقني هذه الأسباب<sup>(١٩)</sup>، ونوردها في ما يلي كعناوين:

(١) حلّ الحزب إجراء شكلي، فالحزب باقٍ من خلال استمرار أعضائه في ممارسة نشاطهم السياسي في إطار الاتحاد القومي، وهو التنظيم الذي سيتولى حزب البعث قيادته.

(٢) قرار حلّ الحزب يشمل الحزب في سورية فقط (الجمهورية العربية المتحدة).

(٣) لم تكن قيادة الحزب راغبة في الحلّ، وإنما كان هذا شرطاً فرضه عبد الناصر لقيام الوحدة.

(٤) كان قرار الحلّ (تضحية) أقدمت عليها القيادة (أسفة) في سبيل تحقيق الوحدة.

(٥) لم تنفرد القيادة بقرار الحلّ، بل وافق عليه مجلس الحزب القطري السوري في جلسته المنعقدة في ١٩٥٨/٢/٢٣.

والواقع أن التطورات اللاحقة قد أثبتت بطلان هذه الادعاءات، فقد كان القادة الثلاثة يتصورون أنه في حلّ الحزب يمكن أن يتحوّلوا إلى قيادة الاتحاد القومي، انطلاقاً من أن الحزب<sup>(٢٠)</sup> «هو حركة تاريخية للوطن العربي كله، ولا يمكن أن يحتجب، أو يزول، أو ينسحب ما لم يحقق أهدافه ورسالته (...).»، فالحزب باقٍ كعقيدة. والاتحاد القومي سيحمل عقيدة البعث. أما تنظيم البعث

فسينحلّ، ولكن البعث كقيادة، على أوسع مدلول كلمة «قيادة»، وكقاعدة تشريّت بهذه العقيدة. . . فعندما يتدخل الاتحاد القومي ستعمل بالروح نفسها، وسيدخل آخرون، لأن الاتحاد القومي سيجمع عناصر كثيرة. . . وهكذا يكون ذوبان حزب البعث - أو فرع حزب البعث - في الاتحاد القومي، بمعنى من المعاني.

وكان تصوّر القيادة الثلاثية أن تولي «البعث» قيادة الاتحاد القومي أمر مضمون في ضوء الالتقاء بين قيادة الحزب وقيادة الثورة المصرية، إلا أن ما حصل بعد ذلك من أحداث أثبت أن هذا الادعاء غير صحيح، وأن مفهوم الاتحاد القومي ودوره السياسي لدى القيادة المصرية، هو غير مفهوم «البعث»، ولهذا سرعان ما تبين أن هناك خلافاً عميقاً بين مفهوم الاتحاد القومي لدى القيادة المصرية ومفهومه لدى قيادة البعث.

أما من حيث أن حلّ الحزب كان شرطاً من شروط عبد الناصر للقبول بالوحدة، فإن مسؤولية القيادة هي في قبول هذا «الشرط»، وعدم الدفاع عن بقاء الحزب. فمن الواضح من خلال محادثات الوحدة الثلاثية<sup>(٢١)</sup>، أن عبد الناصر اعترف بأنه «كان في غلط حصل في تفكيرنا، وفي تفكيرهم العقائدي، وهو أن الحزب ينحلّ، الحزب كان فيه مشاكل في هذا الوقت كبيرة جداً...». ويمضي عبد الناصر في الحوار مع قادة البعث (عفلق والبيطار) ليكتشف القارئ أنه واجه هؤلاء بأنهم لم يعترضوا على حلّ الحزب، لا بل قال:

«الي حصل أن الحزب انحلّ، وانتم الي اقترحتموا حل الحزب...». واعترف البيطار في الحوار مع عبد الناصر بأن الاعتراض على حلّ الحزب جاء متأخراً، أي بعد سنة من قرار الحلّ.

ومن الناحية النظامية، فإن د. صدقني يؤكد أن الاجتماع الذي حصل مساء ١٩٥٨/٢/٢٣ لم يكن اجتماعاً نظامياً لمجلس الحزب، كما لم تجر أية مناقشة

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٤ وما بعدها.

(٢٠) هذا ما قاله عفلق في إعلان حلّ الحزب عن قيادة «البعث» المقبلة للاتحاد القومي. ورّد ذلك في: المصدر نفسه، ص ٢٤٣.

(٢١) عن محاضر محادثات الوحدة الثلاثية، في: الوثائق العربية، أشرف على المشروع وليد الخالدي ويوسف أيش، ٢٠ ج (بيروت: الجامعة الأميركية في بيروت، دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة، ١٩٦٣ - ١٩٨٢)، مجلد العام ١٩٦٣: محضر الاجتماع الثاني، مساء ٢٩ آذار/مارس ١٩٦٣، ص ١٣٩ - ١٤٠.

لقرار الحلّ، ولم يتم التصويت عليه. وما جرى ما هو إلا مخالفة صريحة للنظام الداخلي للحزب.

تجدد الإشارة هنا إلى دور المجلس العسكري في الجيش السوري الذي شكل وفداً مؤلفاً من ١٤ ضابطاً للسفر إلى القاهرة (ليلة ١١ - ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٥٨)<sup>(٢٢)</sup> ومقابلة الرئيس عبد الناصر، وتسليمه مذكرة المجلس الخطية، تطالب بالوحدة (بدلاً من الاتحاد). وقد أبلغ الضباط الرئيس عبد الناصر، بأنهم متفقون مع قادة الأحزاب السياسية السورية على حلّ نفسها. وربما وجد القادة الثلاثة في حلّ الحزب حلاً لمشكلة الحزب وأزمته القائمة، وربما وجدوا فيه حلاً لمشكلاتهم، فتوقع كل منهم دوراً ما في ظل الوحدة.

وعلى أي حال، فقد تلقى أغلب أعضاء الحزب وقواعده نبأ حلّ الحزب بالدهشة والاستنكار، وأحياناً عدم التصديق. وهنا لا بد من أن نشير إلى أن حلّ الحزب، لم يتم في سورية فقط، وإنما شمل كلاً من سورية ومصر، فقد كان هناك فرع للحزب في القاهرة، يضم بعض المثقفين والصحفيين وأساتذة الجامعة والطلاب، فضلاً عن الطلاب العرب، ومنهم الطلبة السوريين. ويذكر أن د. عصمت سيف الدولة (وكان عضواً في الحزب)، أبرق إلى الأمين العام للحزب (عفلق) بعد الإعلان عن الحلّ يعلمه بانسحابه من الحزب<sup>(٢٣)</sup>.

## هـ - إعادة تنظيم الحزب بعد انهيار عهد الوحدة والانقسامات الحاصلة فيه

استمر الحزب في تنظيمه القومي خلال الوحدة من غير التنظيم السوري (والمصري طبعاً)، وبقي عفلق أميناً

عاماً للحزب (استثناء). وقد شهد الحزب على الصعيد القومي (كما في سورية رغم حلّ الحزب) صعوبات شتى، زاد من وقعها الخلاف الذي بدأ يتبلور بين الحزب (والحزبيين) ونظام عبد الناصر. وسوف نأتي لاحقاً إلى استعراض هذا الخلاف، إلا أن ما نودّ الإشارة إليه هنا هو انعقاد المؤتمر القومي الثالث للحزب (عام ١٩٥٩)، وتشكيل قيادة قومية جديدة (ليس بينها أي بعثي سوري، عدا عفلق)، وفي هذا المؤتمر تم التصديق على قرار حلّ الحزب في الجمهورية العربية المتحدة.

وبعد أن زاد تدهور العلاقة بين الحزب وعبد الناصر استقال الوزراء البعثيون في المجلس التنفيذي للإقليم الشمالي (عبد الغني قنوت - مصطفى حمدون - خليل كلاس)، كما استقال كلّ من أكرم الحوراني وصلاح البيطار من الحكومة المركزية.

وفي أواخر آب/أغسطس ١٩٦٠ عقد المؤتمر القومي الرابع للحزب، حيث واجه تياراً ناصرياً يمثلته فؤاد الركابي (أمين سر الحزب في العراق). وجرى في هذا المؤتمر نقد خط الحزب السياسي، وأدان قرار حلّ الحزب، كما اعتبر المؤتمر أن «الانزلاق العاطفي نحو الوحدة كان نابعاً جزئياً من خطأ نظري ارتكبه الحزب، في حين إن الاشتراكية والديمقراطية ظلتا تؤديان دوراً ثانوياً في تفكير الحزبين، ومع ذلك فقد كان المؤتمر القومي الرابع للحزب حريصاً على وحدة مصر وسورية. وبعد المؤتمر أطلق الحزب شعار «تصحيح الأخطاء من داخل الوحدة».

وقبيل الانفصال، كان واضحاً أن العديد من البعثيين السوريين كانوا يتوجهون إلى إعادة تنظيم حزبهم، بصرف النظر عن قرار الحلّ<sup>(٢٤)</sup>. واشتدت هذه

(٢٢) يتكوّن المجلس العسكري من ٢٤ ضابطاً برئاسة اللواء عفيف البزري، وفيه خمسة عسكريين من البعثيين هم: العقيد بشير صادق، العقيد مصطفى حمدون، العقيد جمال الصوفي، المقدم عبد الغني قنوت، المقدم أمين الحافظ. وكان هؤلاء الخمسة في عداد الوفد إلى عبد الناصر. نشرّ خالد العظم نصّ مذكرة المجلس العسكري إلى عبد الناصر، في: مذكرات جمال عبد الناصر، ج ٣، ص ١٢٣ - ١٢٥. ويقول أحمد عبد الكريم أنه قام بصياغة المذكرة مع أمين النفوري بتكليف المجلس. انظر: أحمد عبد الكريم، أضواء على تجربة الوحدة (دمشق: مكتبة أطلس، ١٩٦٢)، ص ٨٩.

(٢٣) يذكر د. صدقي أنه سأل د. سيف الدولة عن هذه الواقعة، فأكد لها قائلاً: انسحبت من حزب لم يعد موجوداً. انظر: صدقي، صفحة من تاريخ البعث: دورات مجلس الحزب، ١٩٤٧ - ١٩٥٧، ص ٢٥٣، الهامش.

(٢٤) أدى البعثيون العراقيون الموجودون في دمشق دوراً مهماً في إبقاء الصلة في ما بين بعض البعثيين السوريين والتنظيم القومي، وفي إعادة التنظيم لاحقاً في سورية. وقد وافق الأمين العام للحزب (المقيم في بيروت) للطلاب السوريين البعثيين في الجامعات المصرية على إعادة تنظيمهم وربطهم بالتنظيم القومي الموجود في القاهرة. وكانت التعليمات أن يقسم اليمين من يرغب من البعثيين السوريين في إعادة ارتباطه بالحزب مجدداً.

الرغبة بعد تزايد الحملات التي تعرّضوا لها من قبل الجهاز الأمني المباحثي لنظام الوحدة. في هذا الوقت، عقدت القيادة القومية للحزب اجتماعاً موسعاً في برمانا (لبنان) في منتصف أيلول/سبتمبر ١٩٦١، وقد حضر الاجتماع قادة البعث من داخل القيادة القومية وخارجها، وبعض قادة الحزب في سورية (كصلاح البيطار وعبد الغني قنوت مثلاً للحواراني).

وفي هذا الاجتماع<sup>(٢٥)</sup> أعطى صلاح البيطار صورة قائمة عن الوضع السياسي في الإقليم الشمالي، مشيراً إلى أن قادة البعث، وإن تصالحوا مع الرئيس عبد الناصر... لن يتمكنوا من تغيير واقع الحال في سورية، لأن «الاستياء كان يعم الشعب السوري بأسره». ولم نجد في الوثائق المنشورة حول هذا الاجتماع أن القضايا التنظيمية قد بحثت فيه أو على هامشه، فقد كان ما يشغل الجميع هو الأوضاع السياسية التي قادت في ما بعد إلى الانفصال. ورغم أن الأجواء السائدة كانت توحى بأن حدثاً هائلاً سوف يقوم، إلا أن قادة الانفصال والضباط السوريين والقوى السياسية (بما فيها البعث والبعثيين) وجدوا أنفسهم جميعاً أمام مجتمع مفكك سياسياً، فالقوى التقدمية واليسارية كانت غير منظمة ومشتتة وغائبة عملياً عن المسرح السياسي، كما أن الاتحاد القومي، وهو الحركة السياسية الوحيدة رسمياً... لم يكن في الحقيقة سوى واجهة يخبئ وراءها (الطامحون) وقوى (اليمن)... وكذلك مختلف التنظيمات النقابية...». ولم يكن واقع البعث والبعثيين في سورية بعيداً عن هذه الصورة، فضلاً عن أزمته الداخلية التي سبقت الإشارة إليها، فقد أضيف إليها:

- حساسيات الماضي في العلاقة بين عفلق والحواراني، واستعداد الجميع مسألة الاندماج بين البعث العربي والاشتراكي العربي.

- أزمة الموقف الانفصالي، وتوقيع كل من الحواراني والبيطار لوثيقة الانفصال<sup>(٢٦)</sup>، رغم ما قيل عن إبدائهما بعض التحفظات التي انصبت على منح الثقة لحكومة الكزبري والتروّد في توقيع الوثيقة لثلا يقال إنهما انضما إلى الفئات الرجعية.

- العلاقة بين البعث وعبد الناصر والموقف من الوحدة.

- إشكاليات إعادة التنظيم الحزبي في سورية.

وعلى الرغم من أن البيطار، تحت ضغط القيادة القومية (عفلق بالذات) قد تراجع عن موقفه، وأصدر بياناً بذلك في ٤/١٠/١٩٦١ (أي بعد يومين من صدور وثيقة الانفصال)، إلا أن تداعيات توقيعها على وثيقة الانفصال وتراجعها عن هذا التوقيع، أحدثت بلبلة في صفوف البعثيين، وفي مواقف البعث السياسية بعد ذلك، بما في ذلك مسألة إعادة التنظيم الحزبي، مما أسهم في تعميق التناقضات بين البعثيين أنفسهم، وبين الجماهير الشعبية والقوى السياسية من جهة ثانية.

وقد ارتبطت مسألة إعادة تنظيم حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية بهذه الأجواء، وبتداعيات حلّ الحزب، وما سببه ذلك من إشكاليات جعلت العديد من البعثيين يتخذ مواقف سلبية تجاه القادة الثلاثة، وتجاه التنظيم القومي، وتجاه ممارسات الحزب وسياساته ومواقفه، ما قبل الوحدة وفي الانفصال. وقد أدت أجهزة الإعلام المصرية، إلى جانب الناصريين السوريين، بمن فيهم البعثيين الناصريين، دوراً مهماً في «تلويث» سمعة الحزب، مما زاد في إرباك قياداته، وأثر في محاولات إعادة التنظيم، وخاصة أن على البعثيين أن يتخذوا قرارات مهمة ومواقف سياسية في مواجهة الوضع السياسي الجديد الذي نجم عن الانفصال. وإذا كان البعثيون قد حافظوا

(٢٥) دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠ - ١٩٦٣: الجزء الأول: الأيديولوجيا والتاريخ السياسي، ص ٢٣٧.

(٢٦) اجتمعت القيادات السياسية لـ«حزب الشعب» و«الحزب الوطني» و«حركة الإخوان المسلمين» ورؤساء القبائل و«الحزب الشيوعي» والمجموعات الاشتراكية وبعض المتنفذين، وأذاعوا بيانهم المشهور الذي أطلق عليه «وثيقة الانفصال» التي صدرت في ٢/١٠/١٩٦١، وفيها يعلنون أن «حكم الطغيان والتسلط والانحراف الذي أقامه عبد الناصر في كل من سورية ومصر، هو الذي أفقد الوحدة بينهما معانيها السامية... نشرت الصحف السورية نصّ الوثيقة صباح ٣/١٠/١٩٦١، وتناقلتها وكالات الأنباء. ونشر عبد الكريم زهر الدين البيان، في: عبد الكريم زهر الدين، مذكراتي عن فترة الانفصال في سورية: أيلول ١٩٦١ - آذار ١٩٦٣ (دمشق: دار الاتحاد، ١٩٦٨)، ص ٩١ - ٩٣.

(تقريباً) على قوتهم الانتخابية في انتخابات كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١، مقارنةً بقوتهم الانتخابية في مجلس عام ١٩٥٤، إلا أن الفرق بين المرحلتين كان كبيراً، ففي مرحلة الخمسينيات من القرن العشرين كان للبعث نفوذ عميق في الأوساط الشعبية والعسكرية، وقد استطاعوا السيطرة على الساحة السياسية السورية، وفرضوا حينذاك شعاراتهم السياسية. لكن ما حصل خلال الوحدة وبعد الانفصال، جعل الكفة تميل إلى صالح القوى التقليدية والمحافظه والدينية. إلا أن ممارسات السلطة الانفصالية بعد انتخابات كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١، وإصدارها قرارات تمسّ المكتسبات الشعبية والعمالية والفلاحية، قلبت موازين القوى الشعبية من جديد، فتلقّى النضال الوحدوي دفقاً جديداً، جعل الشارع يربط الوحدة (عبد الناصر بالذات) بالانتصارات الاجتماعية والاقتصادية، وعمّ الاستياء الأوساط الشعبية من الحكم الانفصالي، وانتقل الاستياء إلى صفوف الجيش. وبعد سلسلة متسارعة من الأحداث الدراماتيكية الشعبية والعسكرية، تم تكليف بشير العظمة بتشكيل الوزارة في نيسان/أبريل ١٩٦٢، وقد اعتبرت هذه الوزارة معتدلة، واحتل فيها البعثيون مقعدين وزاريين<sup>(٢٧)</sup>.

#### (١) المؤتمر القومي الخامس

في هذه الأجواء السياسية المضطربة على الصعيد القومي والقطري، وداخل حزب البعث العربي الاشتراكي نفسه، عقد المؤتمر القومي الخامس في مدينة حمص في النصف الأول من أيار/مايو ١٩٦٢، ولم يحضره أي بعثي سوري في ما عدا الأمين العام (ميشيل عفلق)، واقتصر جدول أعمال المؤتمر على قضية واحدة

هي: الموقف من النظام الناصري. وبرزت من خلال المناقشات ثلاثة اتجاهات<sup>(٢٨)</sup>:

(أ) اتجاه يدعو إلى العودة الفورية للوحدة، ويرفض الانقلاب الانفصالي.

(ب) خط سياسي متطّرف يرفض أي حوار أو تعاون مع عبد الناصر (معظم هذا الخط من البعثيين اللبنانيين).

(ج) اتجاه عفلق والقيادة القومية وغالبية أعضاء المؤتمر (خاصة العراقيين)، وهو يتصف بالاعتدال، فمع نقده للهيكليّة السياسية للوحدة السورية - المصرية، ورفضه للحكم الفردي، فإنه يدعو إلى تجديد «الوحدة الاتحادية» بين سورية ومصر على أسس صحيحة.

وقد انتصر هذا التيار في المؤتمر الخامس للحزب، وتم انتخاب قيادة قومية جديدة<sup>(٢٩)</sup>، وصدر بيان عن المؤتمر أكد فيه الأمين العام أن «ثورة الوحدة تبقى هي الثورة الأساسية التي تعطي إلى الحرية والاشتراكية كل مدهما وأصالتهما...». وبعد أن يذكر البيان أن الأخطاء والانحرافات في نظام حكم عبد الناصر هي التي سهّلت للاستعمار والرجعية العربية والمحلية ضرب الوحدة وتحقيق الانفصال، يرى أن محور «عار» الانفصال هو النهوض بالوحدة من نكستها والعودة بها إلى التحقيق والتطبيق الناجح.

وقد أثارت قرارات المؤتمر القومي الخامس، وبيان الأمين العام داخل حركة البعث عامة، وفي سورية بوجه الخصوص، حالة من البلبلة والاستياء الشديد. وقد استنكرهما العديد من البعثيين في الشكل والمضمون، إذ

(٢٧) ساد بين البعثيين اتجاهان حول الإسهام في حكومة العظمة:

١ - طرحته القيادة القومية، وعلى رأسها ميشيل عفلق، ويرى أن الظروف السياسية ليست ناضجة بعد لكي يتحمّل الحزب مسؤولية المشاركة في الحكم، وخاصة أن تنظيم الحزب في سورية لم يقم بعد.

٢ - يمثله أكرم الحوراني وصلاح البيطار، ويرى أهمية وضرورة المشاركة في الحكم من أجل العمل على إعادة قوانين التأمين والإصلاح الزراعي، مما يسمح بعودته إلى قيادة التوجهات السياسية والاجتماعية في الأوساط الشعبية.

وقد جاء البيان الوزاري لحكومة العظمة الذي شارك البعثيون في صياغته بمثابة ترجمة لخطهم السياسي من خلال إبراز ثلاثة مبادئ واضحة: الاشتراكية - الديمقراطية - الوحدة العربية.

(٢٨) اختصاراً لما أورده دندشلي، في: دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠ - ١٩٦٣: الجزء الأول: الأيديولوجيا والتاريخ

السياسي، ص ٣٠٨ - ٣٠٩.

(٢٩) تشكّلت القيادة القومية الجديدة من: عفلق (أميناً عاماً)، ومنيف الرزاز، وجمال الشاعر (الأردن)، وجبران مجدلاني، وعلي جابر

(لبنان)، وخالد يشرطي (فلسطين)، وعلي صالح السعدي، وحدي عبد المجيد، وطالب شبيب (العراق).

كان من الصعب أن يتقبل البعثيون عودة كابوس الماضي القريب (وحدة مع مصر الناصرية) مهما كانت التبريرات السياسية والأيدولوجية.

وفي محاولة لإزالة (الغموض) الذي رافق بيان عفلق، أسرعَت القيادة القومية بعد أربعة أيام (١٨/٥/١٩٦٢) إلى إصدار بيان آخر، أكدت فيه أن الوحدة التي تدعو إليها لا تعني أكثر من العمل على إزالة الخلاف بين سورية ومصر، والالتقاء الشعبي والحكومي فيهما لدراسة تجربة الوحدة السابقة، ومن ثم وضع الأسس الموضوعية لإقامة نظام وحدوي (بعيد عن التسلط الفردي أو البوليسي أو الإقليمي)<sup>(٣٠)</sup>.

## (٢) تيارات إعادة تنظيم الحزب في سورية

في ضوء الأحداث السياسية وتداعياتها على الساحة الحزبية، وفي ضوء أزمات الحزب المتلاحقة، تبلورت اتجاهات إعادة التنظيم الحزبي ضمن تيارات أربعة، هي:

**التيار الأول:** هو التيار البعثي الناصري الذي عرف تحت اسم «حركة الوندوين الاشتراكيين». ويرفض هذا التيار الاعتراف بالانفصال، وانصبَّ نشاطه على التحرك من أجل عودة الوحدة الفورية تحت قيادة الرئيس جمال عبد الناصر<sup>(٣١)</sup>.

**التيار الثاني:** يتزعمه أكرم الحوراني، ويتخذ موقفاً متطرفاً في معاداة عبد الناصر، وصل إلى حد إعادة النظر في مفهوم الوحدة العربية، مما أدى إلى تزايد شقة الخلاف السياسي والأيدولوجي مع القيادة القومية للحزب<sup>(٣٢)</sup>.

**التيار الثالث:** وهو تيار تزعمه رياض المالكي، ويضم معظم قواعد الحزب وكادراته من العمال والطلاب والمثقفين (خاصة في دمشق). وقد شكّل هذا التيار لجنة تحضيرية للدعوة إلى مؤتمر قطري للحزب في سورية، واستثنى من الدعوة قادة الحزب الرئيسيين، وفي مقدمتهم: عفلق والحوراني والبيطار الذين تحملهم مسؤولية فشل الحزب وأزمته في شتى الميادين السياسية والتنظيمية. وانتخب المؤتمر قيادة قطرية مؤقتة، واحتفظ باسم: حزب البعث العربي الاشتراكي - القيادة القطرية<sup>(٣٣)</sup>.

**التيار الرابع:** وهو الذي عرف بـ «التيار القومي»، ويضم عدداً قليلاً من قيادات الحزب. ويتكوّن بصورة رئيسية ممن كان يطلق عليهم «مجموعة جريدة البعث» التي عاودت الصدور في ٢١/٧/١٩٦٢. وقد عبرت عن رأي القيادة القومية، وعملت من أجل ترسيخ التوجه القومي ضد الحكم الانفصالي، ومن أجل البحث عن شكل جديد للوحدة بين سورية ومصر.

وكانت القيادة القومية، قد شكّلت لجنة مصغرة لإعادة التنظيم الحزبي في سورية<sup>(٣٤)</sup>، إلا أن هذه اللجنة اصطدمت بتعدد التوجهات لدى البعثيين السوريين، وتضارب التيارات، فضلاً عن الصراعات السياسية الناجمة عن الانفصال وتداعياته على الساحة السياسية، فضلاً عن إرث الخلافات بين القادة التاريخيين للحزب.

وفي الوقت ذاته، بدأ هذا التيار، بواسطة جريدة البعث التي عادت إلى الصدور في ٢١/٧/١٩٦٢، بتوضيح خط التوجه القومي والتنظيم القومي للحزب

(٣٠) نصّ القرارات وبياني ١٤ و١٨ أيار/مايو ١٩٦٢ الصادر عن المؤتمر القومي الخامس، تجددونه في: نضال البعث، ١١ ج (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٣)، ج ٦، ص ٦١ - ٩٣.

(٣١) من أهم قادة هذه الحركة: سامي الجندي (الذي عاد والتحق بالتنظيم الرسمي لحزب البعث العربي الاشتراكي بعد ٨ آذار/مارس ١٩٦٣)، ومصطفى الحلاج، وأديب النحوي، وسامي صوفان... وغيرهم.

(٣٢) من أهم قادة هذا التيار: مصطفى حدون، عبد الغني قنوت، خليل كلاس، وعبد الفتاح الزلط. وقد تبلور هذا التيار في شكله التنظيمي إلى «الحزب العربي الاشتراكي».

(٣٣) تكوّنَت القيادة القطرية المؤقتة من: رياض المالكي، ومصالح سالم، ومنير العبد الله، وخالد الجندي، وفايز الجاسم، وسليمان الحش. وعرف تنظيمها في ما بعد بـ «التنظيم القطري».

(٣٤) شكّلت اللجنة من: علي صالح السعدي، وحدي عبد المجيد، وهاني الفكيكي، وجميعهم من البعثيين العراقيين. انظر: دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠ - ١٩٦٣: الجزء الأول: الأيدولوجيا والتاريخ السياسي، ص ٣١٤. ويتساءل المرء، لماذا لم تضمّ اللجنة أي عضو سوري؟، قد يكون السبب هو أن تظّل اللجنة على مسافة واحدة من جميع التيارات البعثية السورية. ولكنها أعطت منذ البداية صفتها القومية الموالية للتنظيم القومي، مما أبعداها عن باقي التيارات.

بقيادة الأمين العام ميشيل عفلق، يساعده في ذلك صلاح البيطار، وكانت الجريدة تؤكد من خلال افتتاحياتها (غالباً ما يكتبها البيطار وعفلق) على النقد الموضوعي البناء لتجربة الوحدة، والتنديد بالانفصال والدعوة إلى إقامة وحدة اتحادية ديمقراطية شعبية. وكان الخط السياسي الذي تعمق مع الأيام، يجابه بمعارضة قوى الانفصال من جهة، والقوى الناصرية التي كان يغفلها التذكير بأخطاء نظام الوحدة.

إلى جانب هذه التيارات الأربعة، كان هناك التنظيم البعثي العسكري، وهو ما دُعي في حينه «اللجنة العسكرية»، وقد أدى الضباط البعثيون دوراً رئيسياً في تحقيق الوحدة السورية - المصرية. ولكن بعد قيام الوحدة، أبعد جميع الضباط (المسيّسين)، ومن جملتهم البعثيون عن الجيش السوري، ونقل قسم كبير منهم إلى «الإقليم الجنوبي»، وقد تملّكهم شعور عميق من الإحباط والأسى. وفي القاهرة بدأ قسم من هؤلاء الضباط بتأسيس النواة الأولى من «اللجنة العسكرية» التي كانت تضم ثلاثة عشر ضابطاً، في مقدمتهم: محمد عمران، وصلاح جديد، وحافظ الأسد. وأحيط عمل اللجنة بسرية مطلقة. وبعد الانفصال، توسّعت نواة «اللجنة العسكرية» نسبياً وثبتت مواقعها<sup>(٣٥)</sup>، وبنت مواقفها انطلاقاً من ثلاثة ثوابت مرفوضة من قبلهم، هي: الناصرية كمفهوم سياسي للحكم، وصيغة الوحدة السورية - المصرية وقيادة حزب البعث القومية، فضلاً عن الاتفاق على استقلالية اللجنة استقلالاً كلياً عن التكتلات البعثية المتصارعة، ورفض أية وصاية (أبوية) تمارس عليها. وانحصر عمل «اللجنة العسكرية» في رفض قادة البعث الثلاثة في سورية (عفلق - البيطار - الحوراني)، حيث أُلقيت مسؤولية فشل الحزب الذريع طوال السنوات السابقة عليهم. ولكن<sup>(٣٦)</sup> «موقفهم العدائي من الرئيس عبد الناصر، ومن قيادة الحزب القومية معاً، كان يدفعهم إلى أن يكونوا أكثر ميلاً وأقرب

إلى اتجاه «القطريين» من الناحية السياسية والأيدولوجية». وقد مارست اللجنة العسكرية (كتنظيم) سياساتها بسرية كاملة، وعملت على التغلغل في جميع التنظيمات والتكتلات العسكرية. كما اتبعت خطة ذكية، فقد كانت<sup>(٣٧)</sup> «هناك بعض القوائم بأسماء الضباط وتنظيماتهم... فيها عدة بعثيين... وقوائم انفصالية فيها أسماء بعثية، كانوا (أي أعضاء اللجنة العسكرية البعثية) مطلعين على كل شيء يوجهون التنظيمات لمصلحتهم بحذر ودقة».

كما كان لـ «اللجنة العسكرية» اتصالات مع جميع التكتلات البعثية (على طريقة توزيع الأدوار بين أعضائها، بحسب طبيعة علاقات هؤلاء الأعضاء بالتنظيمات البعثية)، ولكن في جميع هذه الاتصالات والعلاقات لم يكشف أعضاء اللجنة العسكرية لهذه التنظيمات عن «أوراقهم»، مهما كانت درجة العلاقة.

وبعد قيام ثورة ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣ في بغداد، واستلام حزب البعث السلطة فيها، رجّحت كفة علاقة «اللجنة العسكرية» بالقيادة القومية، ومن خلالها بحكم البعث الجديد في العراق. ومن هنا تُتهم خلفية تكليف البيطار برئاسة حكومة «اتحاد وطني»، باعتباره يجوز على ثقة القيادة القومية، ولا يثير كثيراً مخاوف المناصرين، وذلك قبل تحرك سليم حاطوم من خلال الإذاعة وإعلان البيان رقم واحد، حيث بدأ على التوازي الضباط البعثيون المسرّحون باحتلال المراكز الحساسة في وحداتهم العسكرية السابقة، ففضوا على تحرك الضباط الناصريين الذين حدّدوا تاريخ ١١ آذار/مارس موعداً لانقلابهم.

## ٢ - القضايا الفكرية والأيدولوجية

إذا كان حزب البعث العربي الاشتراكي قد أثر، وتأثر، في مجمل الحياة السياسية والفكرية للعرب في تاريخهم الحديث، وإذا كان هذا الحزب قد ورث عن

(٣٥) يذكر دندشلي أنه إضافة إلى الأسماء الثلاثة المذكورة، فإن أعضاء اللجنة العسكرية الأساسيين هم: سليم حاطوم، ورباح الطويل، وعبد الكريم الجندي، ومرسي زعيتّر (وأعتقد أنه يقصد موسى الزعبي)، وأحمد المير، وعثمان كنعان، ومزيد هنيدي، وبشير صادق وفي ما بعد أمين الحافظ، وحمد عبيد. انظر: المصدر نفسه، ص ٣٢٦، الهامش ٢.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٣٢٦.

(٣٧) الجندي، البعث، ص ٩٧.

«عصبة العمل القومي» الفكر القومي العربي، فإن مما لا شك فيه أن تاريخ الحزب الفكري والأيدولوجي ارتبط، على نحو أو آخر، بفكر وأيدولوجية مؤسس حزب البعث العربي، ونعني به ميشيل عفلق. وعندما اندمج حزبا «البعث العربي» و«العربي الاشتراكي» ارتضى العربي الاشتراكي أن يتبنى دستور وشعار الحزب «أمة عربية واحدة... ذات رسالة خالدة»، مع إضافة كلمة «اشتراكي» إلى عنوان الحزب. وبقي الحزب في سورية مرتبطاً بفكر عفلق حتى انعقاد المؤتمر القومي السادس (أواخر عام ١٩٦٣) حين أقر المؤتمر التقرير العقائدي الذي سنّاه على ذكره لاحقاً.

وقد حمل ميشيل عفلق وصلاح البيطار معهما عندما عادا من دراستهما في السوربون في فرنسا (عامي ١٩٣٣ و ١٩٣٤) ما تأثرا به من أفكار حول النهضة الأوروبية، فضلاً عن تأثرهما بكتابات بعض المثقفين الفرنسيين التقدميين، من أمثال أندريه جيد، ورومان رولان<sup>(٣٨)</sup>، وكذلك بالفلسفة الألمانية المتمثلة بأعمال نيتشه، وفيخته، أو حتى هيجل.

وإلى جانب تأثر عفلق بالفكر القومي العربي، فقد تجسّد فكره السياسي في نموذج استلهمه في ما أسماه «الحركة التاريخية للإسلام». فالإسلام (خاصة في سنوات ظهوره الأولى) بالنسبة إلى عفلق ظاهرة ثقافية وروحية عربية صرفة، وحياة الرسول العربي (ﷺ) لديه «تجربة أخلاقية وإنسانية» ينبغي لها «في عصرنا أن تتجدّد ثقافياً وروحياً، وتشع في حركة سياسية جديدة هي حركة البعث العربي».

ومع الأهمية التي يخصّ عفلق الإسلام بها (خاصة في محاضراته في ذكرى الرسول العربي (ﷺ))<sup>(٣٩)</sup>، فإنه يتبنّى

«العلمانية»، ويقول في هذا: «العرب اليوم لا يريدون أن تكون قوميتهم دينية، لأن الدين له مجال آخر، وليس هو الرابط للأمة، بل هو على العكس قد يفرّق بين القوم الواحد، وقد يورث... نظرة متعصبة وغير واقعية»<sup>(٤٠)</sup>. كما يقول: «وما دام الدين منبعاً فيضاً للروح، فالعلمانية التي نطلبها للدولة هي التي بتحريرها الدين من ظروف السياسة وملابسها تسمح له بأن ينطلق في مجاله في حياة الأفراد والمجتمع، وبأن تبعث فيه روحه العميقة الأصلية التي هي شرط من شروط بعث الأمة».

ولكن يجب ألا يستنتج مطلقاً من المفهوم الرسمي والضماني لعلمانية البعث ما يدعو إلى التقليل من أهمية الدين في حياة الفرد والمجتمع، أو ما يوحي بعدم الاكتراث تجاه الفكر الإلحادي، بل على العكس تماماً، فقد حدد عفلق عام ١٩٥١ قواعد الدولة البعثية بنقطتين أساسيتين، هما: القومية العربية والأساس الروحي. فهذه الدولة - كما يراها - ستكون<sup>(٤١)</sup> «نقيض الإلحاد والفساد وكل ما هو سلبى هذام».

فالإسلام كحركة روحية وثقافية عربية، وحياة الرسول (ﷺ) كتجربة أخلاقية حيّة، هما مصدر إلهام للنهضة العربية لا ينضب. وفي الواقع<sup>(٤٢)</sup>، فإن علاقة القومية بالإسلام كان يحتل مكاناً بارزاً في تفكير غالبية رواد ومنظري القومية العربية، ونشير خاصة إلى ساطع الحصري وقسطنطين زريق.

وإذا كان دستور الحزب قد نصّ على مبادئه الثلاثة: الوحدة والحرية والاشتراكية، فإن فكره وأيدولوجيته توضّحت تدريجياً وفقاً لنضالاته السياسية والأيدولوجية، في مواجهة القوى السياسية التي كانت تنشط في الحياة السياسية، ونعني بالتحديد الشيوعية،

(٣٨) كان أندريه جيد منتسباً إلى الحزب الشيوعي الفرنسي بين عامي ١٩٣١ و ١٩٣٦، وقد كتب بعد رحلة إلى الاتحاد السوفياتي كتابين: الأول بعنوان العودة من الاتحاد السوفياتي، والثاني بعنوان تعديلات على عودتي من الاتحاد السوفياتي، عبّر فيهما عن خيبة أمله نتيجة للفارق الفاصل بين الصورة التي رسمها عن روسيا السوفياتية والواقع السياسي للنظام القائم، ولم يكن رومان رولان بعيداً عن جيد في تلك الفترة. ويبدو أن عفلق والبيطار تأثرا بكتائبي جيد. ذُكر ذلك في: دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠ - ١٩٦٣: الجزء الأول: الأيدولوجيا والتاريخ السياسي، ص ٢٧ - ٢٨.

(٣٩) محاضرة ألقاها على مدرج الجامعة السورية عام ١٩٤٣، منشورة في: عفلق، في سبيل البعث، ص ٥٠ وما بعدها.

(٤٠) ميشال عفلق، «العرب بين ماضيهم ومستقبلهم»، في: المصدر نفسه، ص ٩١.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٤٤.

(٤٢) نَحْدُ ذلك خاصة لدى: قسطنطين زريق، الوعي القومي (بيروت: دار المكشوف، ١٩٤٠).



والقومية السورية، والإخوان المسلمين، والكتلة الوطنية، وقوى الاحتلال.

ومن هنا، يمكن تلمس أيديولوجية البعث العربي الاشتراكي من خلال نظريته في القومية العربية.

### أ - نظرية الحزب القومية

وهي المحتوى الفكري للقومية العربية، أي تحديد شكل المجتمع الذي بقيامه تستطيع القومية العربية تحقيق فكرتها. وتتكون النظرية القومية من الوحدة والحرية والاشتراكية، التي تنبثق منها النظرية الشاملة لتنظيم المجتمع العربي.

ويمكن إرجاع أيديولوجية البعث إلى نظريته القومية، فضلاً عن عاملين آخرين، هما: العامل الأخلاقي، والموقف من الشيوعية.

وتتلخص قضية القومية العربية لدى البعث في إعادة «الأصالة» إلى الشخصية العربية. وقد ركّز عفلق على<sup>(٤٣)</sup> «محتوى الفكرة العربية، وهو الوحدة والحرية والاشتراكية، خصوصاً في تثبيت الأساس التقدمي والاهتمام بالقضية الاجتماعية، وبذلك أعطى القومية العربية صفة علمية. فالقومية العربية، التي هي إيمان قبل كل شيء، أصبحت أساساً لنظام اقتصادي واجتماعي وسياسي يتناول حياة المجتمع العربي كله، فيعيد تنظيمه ويحقق النهضة فيه، ومن الناحية الأخرى أصبحت القومية العربية، كحركة، تدخل في حسابها الظروف الموضوعية للمجتمع العربي، مما جعل النظرية القومية شاملة ومرنة لتستوعب أثر هذه الظروف».

وقد طور البعث النظرية القومية العربية في تركيزه على القضايا التالية:

- إعطاء القومية العربية طابعاً إنسانياً، من خلال نظرة شاملة إلى الكون والحياة والإنسان. فالقومية العربية رسالة<sup>(٤٤)</sup> «لا تعترف بواقعها السيئ... ولا تتنازل عن

مرتبها الأصلية بين الأمم، بل تصرّ على أنها ما تزال هي هي في جوهرها، تلك الأمة التي بلغت في أزمان متعدّدة من التاريخ درجة تبليغ رسالتها...».

- النهج الانقلابي، بمعنى عدم القبول بالإصلاح المؤقت الجزئي، بل إلى الانقلاب الجذري العميق.

- المفهوم الأخلاقي المثالي للسياسة، وفي هذا يقول د. بديع الكسم<sup>(٤٥)</sup>: «مثاليتنا في السياسة هو أن نفهم السياسة كفرع من الأخلاق، مبادئها أخلاقية، والقائمون بأمورها أخلاقون قبل كل شيء. لهذا أنكرنا أن يبرّر أي مبرّر عملاً سياسياً يخون مبادئ الأخلاق، ولهذا لم نفرّق بين الغاية والوسيلة...».

النزعة الأخلاقية لحركة البعث، كانت تنتمي بوضوح إلى نوع من «الصوفية»، ففكرة «التطهير الروحي» من خلال «الآلام الداخلية» كتمهيد للتمرد على الواقع الفاسد وتغييره، كانت في الواقع إحدى الأفكار الرئيسية لدى عفلق، وكان لها تأثير عميق في أيديولوجيا القومية للحزب، وإذا كان الحزب يهدف إلى «خلق جيل عربي جديد»، فإن على هذا الجيل، لكي يؤدي «دوره التاريخي» أن يخرج من الواقع الفاسد ليكون نقيضه، وأن يولد منه لينفصل عنه، فهو (أي الجيل) يأتي نتيجة الألم.

### ب - الحرية في فكر البعث

الحرية لدى البعث تعني حرية الإنسان العربي، أي إطلاق إرادته الحقيقية، فهي حرية داخلية صميمية تتناول تحرير النفس من كل القيود النفسية والاجتماعية والسياسية والفكرية، والوصول بالفرد إلى الحالة الحرة التي يستطيع بها أن يظهر جوهره وإمكاناته.

ومن هذا المفهوم الداخلي العميق للحرية، تنفرّع فكرة التحرر من الاستعمار كقيود خارجي، ومن الظروف الاجتماعية، كالفقر والجهل والخرافات كقيود داخلية، وكذلك التحرر من الإرهاب والتعسف

(٤٣) انظر تقديم سعدون حمادي، في: عفلق، في سبيل البعث، ص ١٦.

(٤٤) عفلق، «العرب بين ماضيهم ومستقبلهم»، ص ١٤٠.

(٤٥) بديع الكسم أستاذ فلسفة في جامعة دمشق، وكان من البعثيين الأوائل. انظر: بديع الكسم، أحداث البعث العربي: كراس

يتضمّن مجموعة مقالات لبعض البعثيين، ص ٣٠ - ٣١.

والاستبداد من قبل السلطات الحاكمة.

وحرية الفرد، ضمن مفهوم البعث، لا يمكن أن تكون على حساب المجتمع، وضد المصالح العامة؛ إنها لا تعني الانفلات من القانون الأخلاقي وتحكيم النزوات والشهوات والإرادة الطائشة والميول الأنانية. وهذا ما يميّزها من المفهوم الغربي.

وكانت عقيدة البعث دوماً ترى<sup>(٤٦)</sup> «أن الحرية ليست شيئاً كمالياً، في حياة الأمة يمكن الاستغناء عنه، بل إنها أساس هذه الحياة وجوهرها ومعناها. . وهي لا تتجزأ، فلا يمكن أن نشور على الاستعمار الأجنبي، ثم نسكت عن الاستبداد الوطني، لأن الدافع الذي كان يحركنا ضد الاستعمار هو نفسه الذي يمنعنا الآن من الرضا بالاستبداد...».

### ج - الموقف من الشيوعية

أصدر مؤسسا البعث (عفلق والبيطار) عام ١٩٤٤ كراساً صغيراً بعنوان: «القومية العربية وموقفها من الشيوعية» يشيران فيه في المقدمة<sup>(٤٧)</sup> التي جاءت بعنوان: «نحن والشيوعية منذ ١٥ عاماً» إلى أنهما خلال إقامتهما في باريس للدراسة لاحظا تعاطف الحزب الشيوعي الفرنسي والاشتراكيين الفرنسيين في البرلمان مع قضية بلدهما، مما حبّبهما بالشيوعيين من دون أن يتعرّفا على نظريتهما السياسية والاجتماعية. وقد اطلعا على الإنتاج الفكري الذي أتاح لهما (اكتشاف الاشتراكية)، فوضعهما ذلك أمام تفسير جديد كامل وأخاذ لجميع المشكلات السياسية والاجتماعية التي كان يعانيها العالم بوجه عام، والعرب بوجه خاص. وهكذا أمكنهما أن يجددوا مشكلات بلدهما في مشكلتين اثنتين: مشكلة قومية ناتجة من السيطرة الأجنبية، ومشكلة اجتماعية متأتية من خضوع المجتمع للاستغلال والجهل والكذب والاستبداد. وكان من الطبيعي أن يتجهها إلى توحيد جهودهما (بعد العودة إلى الوطن) مع الحزب الشيوعي السوري الناشئ، من دون أن تجمعهما

معه أية رابطة. واستمر ذلك حتى عام ١٩٣٦، حيث شكّلت «الجبهة الوطنية في فرنسا من الاشتراكيين والشيوعيين»، فظهر الحزب الشيوعي إلى العلن «يناصره الاستعمار الفرنسي والكتلة الوطنية على السواء، ويتباهى المثقفون وموظفو الدولة بالانتساب إليه (أي تتملقه بعض الأوساط الرجعية)، ومن أجل ذلك «لا تألوا جهداً في مكافحة الشيوعية، وتحذير النشء العربي من خطرها».

وفي الموقف من النظرية الشيوعية<sup>(٤٨)</sup>، يقول عفلق إن «قوة النظرة الشيوعية في البلاد العربية، ناتجة من ضعف الفكر بصورة عامة، ومن ضعف الفكرة القومية بصورة خاصة». ويعدّد أهم النقاط التي تتناقض فيها الشيوعية مع الفكرة العربية، «لتظهر أن العربي الواعي لا يمكن أن يكون شيوعياً إلا إذا تنازل عن عروبه، ونحن نعتقد أن النظرية الشيوعية ستبقى خطرة أشد الخطر على القومية العربية، ما لم تعبر هذه القومية عن نفسها بنظرية علمية متماسكة شاملة قابلة لأن تتحقق في العمل المنظم».

أما النقاط التي أوردها عفلق ويجدها تتناقض مع الشيوعية، فهي:

- (١) الشيوعية غربية وغريبة عن كل ما هو عربي.
- (٢) الشيوعية رسالة تنفي الرسالة العربية الخالدة.
- (٣) الشيوعية تربط العرب بالعالم ربطاً حزبياً خطراً.
- (٤) الشيوعية معاكسة للنهضة العربية الحديثة.

وأخيراً... يقول عفلق: «الشيوعية تمنع العرب من التفكير في اشتراكيّتهم والاهتداء إليها، لأنها بادعائها أن الاشتراكية هي الماركسية، وأن لا اشتراكية إلا فيها وبها، قد شوّهت الاشتراكية الصحيحة التي يحتاجها العرب...».

### د - معالم الاشتراكية العربية لدى البعث

يرى عفلق<sup>(٤٩)</sup> «أن الاشتراكية ليست أكثر من نظام اقتصادي مرن متكيف مع حاجات كل أمة. وليس بعسير

(٤٦) ميشيل عفلق، «ماذا نحرص على الحرية»، في: عفلق، في سبيل البعث، ص ٣١٩.

(٤٧) جاءت مقدّمة الكراس في ١٥ صفحة، حُدِّثَت في الطبعات التالية للكراس بعد عام ١٩٥٠.

(٤٨) عفلق، المصدر نفسه، ص ١٩٣.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٩٧.

على العرب إذا ما تخلّصوا من كابوس الشيوعية أن يهتدوا إلى اشتراكية عربية مستمدة من روحهم وحاجات مجتمعهم ونهضتهم الحديثة، تقتصر على إيجاد تنظيم اقتصادي معقول وعادي، يحول دون الأحقاد والنزاعات الداخلية، ودون استثمار طبقة لأخرى، وما ينتج منه من فقر وجهل وشلل لنشاط عدد كبير من أفراد الشعب العربي، وهكذا تكون هذه الاشتراكية خادمة للقومية العربية وعنصراً مهماً في بعثها وتحقيقها».

وتتوضح معالم الاشتراكية العربية لدى عفلق في بحث آخر كتبه عام ١٩٤٦ بعنوان: **معالم الاشتراكية العربية**<sup>(٥٠)</sup>، وفيه يلقي نظرة على نشأة الاشتراكية في أوروبا، وعلى الشروط الفكرية والروحية والاقتصادية التي أدت إلى ظهورها، ثم ينتقل إلى الحديث عن المجتمع العربي، فيميّز وضعه وشروطه، ويستخلص من ذلك أن الاشتراكية العربية يجب أن تلبي الحاجات العربية، وتراعي الشروط والظروف المحيطة بالأمة العربية في مرحلتها الحاضرة. ويقول في هذا البحث: «إن العرب لا يمكنهم أن يشتركوا في النضال إذا كانوا مستثمرين منقسمين سادة وعبيداً». فضرورات النضال القومي «توجب النظرة الاشتراكية، أي أن نؤمن بأن العدالة والمساواة والعيش الكريم للجميع؛ القوميون العرب هم الاشتراكيون، فهذا النضال الذي يقوم به الجيل الجديد هو في الوقت نفسه نضال في سبيل تحقيق الاشتراكية، لأن القضاء على الطبقة المستغلة للقضية العربية هو قضاء على الاستغلال الطبقي الاقتصادي، أي تحقيق الاشتراكية».

وتعرّض عفلق لمسألة الصراع الطبقي من خلال نقده للمفهوم الماركسي لهذه المسألة<sup>(٥١)</sup> في مقالة كتبها عام ١٩٥٦ بعنوان: «نظرتنا للرأسمالية وللصراع الطبقي»، يقول فيها إن «هناك صراعاً بين طبقات لا يحوز تجاهله، إلا أن الماركسية انطلقت من نظرة فيها الكثير من التعسف والمغالاة. وجعلت هذا الصراع على النطاق العالمي الأهمي، وتجاهلت إلى حد بعيد، إذا لم نقل

أنها تجاهلت تماماً هذا التكوين التاريخي الحي للقوميات، حين اعتقدت بأن الروابط التي تجمع الطبقة العاملة والمستغلة في جميع أنحاء العالم أقوى بكثير من الروابط التي تجمع طبقة معينة في أمة معينة بقوميتها».

وفي موقع آخر من هذا المقال، يحاول عفلق أن يميّز بطرحه للصراع الطبقي من الطرح الماركسي، إذ يقول «طرحنا المشكلة القومية كوحدة لا تتجزأ، ولم نأخذ منها جزءاً فقط، كما فعلت الماركسية، حيث أخذت الناحية الاقتصادية، ناحية الصراع بين المالكين والمحرومين؛ مشكلتنا أوسع من ذلك وأعظم بكثير: مشكلة وطن مجزأ مستعمر متخلف في شتى النواحي: في الفكر والاقتصاد والسياسة، وفي كل شيء يحتاج إلى أن يبني كل شيء من جديد. لذلك جعلنا الشعب العربي، في صف، والذين يعادون ويعرقلون القضية القومية ويقفون في سبيلها، جعلناهم في صف آخر. فليس فقط الرأسماليون والإقطاعيون، هم أعداء الشعب العربي، بل أيضاً هم السياسيون الذين يتمسكون بالتجزئة، لأنها تفيدهم شخصياً، وليس هؤلاء فحسب، بل أولئك الذين يسايرون الاستعمار بشكل من الأشكال، وأولئك الذين يعادون الفكر والعلم والتطور والتفتح والتسامح، والذين يقاومون أو يحولوا دون تحرر أمتنا، وضعناهم في صف، ومجموع الشعب في صف آخر».

سبق أن قلنا إن فكر الحزب وأيديولوجيته توضح تدرجياً وفقاً لنضالاته السياسية والأيدولوجية في مواجهة القوى السياسية التي كانت تنشط في الحياة السياسية... وإذا كان الحزب (رسمياً) قد فهم الاشتراكية على أنها نظام اقتصادي فقط، يتولى تنظيم الاقتصاد الوطني، والحد من الفوارق الاجتماعية، ويدخل الإصلاحات الاقتصادية المطلوبة، ويعتمد السياسات المؤدية إلى تحسين أوضاع الطبقات الشعبية، فإن هناك اتجاهات أخرى للاشتراكية بين البعثيين، قد تتميز (نسبياً) من الاشتراكية العربية التي رفع شعارها الحزب رسمياً.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ١٩٨ وما بعدها.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٢١٩ وما بعدها.

ف وهيب الغانم<sup>(٥٢)</sup> يرى أن فكرة الحرية تبقى كلاماً فارغاً من أي معنى أو نوعاً من التضليل، إذا لم يرافقها «نظام اقتصادي عادل». غاية الأمر هنا، كما يقول: «البحث عن نهج يؤمن الانسجام بين حرية الفرد والأمة والإنسانية. وإذا يرفض الغانم النظام الرأسمالي، فإنه يرى أن دكتاتورية البروليتاريا، لم تكن سوى دكتاتورية الدولة الشيوعية. لذا، فهو يقترح للمجتمع العربي نوعاً من التآليف بين النظامين الرأسمالي والشيوعي، من أبرز خصائصه الملكية الخاصة والحرية. وهاتان الخاصيتان تنبعان من ميل طبيعي وعميق لدى الإنسان، وهو يرى أن الحرية هي «جوهر» الإنسان نفسه، لذلك ينبغي أن تكون «مصدراً ينبثق عنه كل نظام اقتصادي» في إطار نظام ديمقراطي برلماني وجمهوري.

أما جمال الأناسي، فتتماشى نظريته إلى الاشتراكية مع الخط الأساسي للمفهوم البعثي، لكنه يركز بوجه خاص على الناحية الإنسانية في الاشتراكية، وهو أكثر من أي مثقف بعثي آخر متأثر بالتيار الاشتراكي الإنساني الوافد من الغرب، وخصوصاً من فرنسا. كما يركز الأناسي على الجانب الأخلاقي في الاشتراكية، التي وإن كانت تنظر إلى الإنسان كهدف، إلا أنها لا تنظر إليه خارج سياقه التاريخي وظروفه القومية. وانطلاقاً من هذه النظرة<sup>(٥٣)</sup>، فإن الأناسي ينظر إلى الإنسان على أنه يصبح «لا كفردية وأنانية، بل كحرية وكرامة وإبداع».

ويحاول منيف الرزاز، أخذ موقف مغاير من الاشتراكية، فينظر إليها كـ «مذهب للحياة ومذهب للفهم»<sup>(٥٤)</sup>، فالاشتراكية لدى الرزاز، ليست مذهباً اقتصادياً، وهي تقدم حلولاً لكثير من المشكلات المتعلقة بالإنتاج وإعادة توزيع الثروات والملكية... إلخ، غير أن جميع هذه الحلول ليست سوى مظاهر للاشتراكية. لذا، يرى الرزاز أن «النظر إلى الاشتراكية من ناحية اقتصادية فقط يؤدي إلى فهم خاطئ لا ينفذ إلى الأعماق. فهي كالأسمالية

والإقطاعية لا يمكن تقليصها إلى مجرد أوضاع اقتصادية معينة... إنها أوضاع حياة لا أوضاع اقتصاد فحسب».

وأن تكون اشتراكياً، لدى الرزاز، يعني أن تفهم التطور التاريخي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي لمجتمع معين استناداً إلى فهم اشتراكي. وهذا الفهم هو «إيمان بالشعب العامل»، ووعي على «حق كل إنسان في الحياة ضمن شروط إنسانية»، وهو يقوم على اعتبار «صراع الطبقات ومصالح الطبقات قد شاركت في خلق التاريخ»، وأن النظام الحالي القائم على الاستغلال يجب أن يزول. وهكذا، فإن «الخطوة الأولى نحو الاشتراكية ليست في تطبيق نظام اشتراكي، ولكن في الوعي على القوى التاريخية التي توجه كل مجتمع». وهذه القوى في المجتمع العربي، وفي هذه المرحلة هي التي تلخص نضال العرب هنا من أجل «الوحدة والحرية والاشتراكية»، وهو نضال سوف يسير في «الاتجاه الحقيقي للتاريخ».

بهذا الطرح، ربما يكون الرزاز أول بعثي، يتصدى لتحليل موقف قريب من المواقف العلمية في الاشتراكية في تاريخ الحزب. وعلى أية حال، فقد تركت هذه المحاضرة صدًى واسعاً في صفوف البعثيين.

## هـ - هل كان لدى البعث برنامج اقتصادي واجتماعي؟

في الواقع، فإن مسيرة الحزب النضالية، وانغماسه في العمل السياسي اليومي من جهة، وتصديّه للمؤامرات التي حيكت ضده من جهة ثانية، والأزمات التنظيمية الداخلية التي تعرض لها من جهة ثالثة؛ ذلك كله، إلى جانب حرص قادته على الردّ على القوى السياسية المنافسة أو المناهضة له، قد يكون سبباً في عدم بلورة برنامج اقتصادي واجتماعي متكامل، يخرج عن إطار العموميات، لكن هذا لم يمنع الحزب من اتخاذ مواقف وسياسات ذات طابع اقتصادي واجتماعي، في الأوساط

(٥٢) وهيب الغانم، «الاشتراكية والحرية الإنسانية: محاضرة أُلقيت عام ١٩٥٢»، في: دراسات في الاشتراكية: وهو مجموعة مقالات ومحاضرات وكتابات مترجمة إلى العربية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٠)، ص ١٣٨ - ١٥٩.

(٥٣) جمال أناسي، «الاشتراكية بين ماضيها ومستقبلها»، و«الاشتراكية تحرّر بالنضال»، و«اشتراكية أخلاقية»، في: المصدر نفسه، ص ٩٥ - ١١٦ و ١٦٨ - ١٨٧.

(٥٤) منيف الرزاز، «لماذا الاشتراكية.. الآن؟»، محاضرة أُلقيت في القاهرة عام ١٩٥٦.

الثقافية والاجتماعية والإعلامية والسياسية، اتسمت بـ:

- الوقوف إلى جانب المطالب العمالية والفلاحية.

- التشديد على مسألة العدالة الاجتماعية، التي كانت في العديد من الحالات تطرح بدلاً من تعبير «الاشتراكية».

- المطالبة بإلغاء الإقطاعية.

- تشجيع التصنيع.

- تأميم الامتيازات الأجنبية (الماء والكهرباء والنقل... إلخ).

- وضع نظام ضريبة تصاعدي.

- وضع تشريع عادل للعمل.

- توزيع أراضي أملاك الدولة على صغار الفلاحين.

ومن خلال ما يطرحه البعثيون في مجلس النواب، يمكن الوقوف على توجهات الحزب الاقتصادية والاجتماعية، ففي جلسة مناقشة موازنة عام ١٩٥٥ في البرلمان السوري، قدم صلاح البيطار مداخلة مهمة<sup>(٥٥)</sup>، تبين الخطوط العامة لسياسة الحزب المالية والاقتصادية. فقد طالب بسياسة متطورة لتحقيق العدالة الاجتماعية والحرية الفردية، والنهضة الاقتصادية، والتحرر من السيطرة الاستعمارية. ومن أجل بلوغ هذا الهدف، فإنه لا بد من تنمية الثروة الوطنية وزيادة الإنتاج وتوزيع الدخل الوطني توزيعاً عادلاً، ورفع المستوى المادي والفكري والروحي للشعب. وعلى وجه الإجمال، اقترح البيطار تطبيق نظام اقتصادي موجه، «فالاقتصاد في المرحلة الراهنة لا يمكن أن يكون وطنياً إلا إذا كان موجهاً، وإلا إذا تدخلت الدولة بصفقتها ممثلة للأمة، كمالكة للمشاريع العامة، ومساهمة في المشروعات الخاصة، وشريكة ضامنة للمشروعات الفردية».

### ٣ - التطورات والمواقف السياسية للحزب

عاش حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية خلال الفترة المبحوثة من عام ١٩٥٣ وحتى عام ١٩٦٣

(عام استلامه الحكم في سورية) حياة مليئة بالعمل السياسي، فيها من الهموم والمآسي والانكسارات أكثر مما فيها من النجاح والانتصارات. وكان على الحزب أن يكون له موقف سياسي مسؤول أمام الجماهير، وأمام نفسه، وأمام الآخرين. فمنذ هزيمة ١٩٤٨ أمام العدو الصهيوني وتأسيس دولة إسرائيل، برزت القضية الفلسطينية كقضية مركزية للأمة العربية، ومن الانقلابات العسكرية في سورية، إلى العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، إلى الأحلاف الاستعمارية، إلى الحشود العسكرية التركية والإسرائيلية، والتهديد بالعدوان العسكري المباشر، إلى ثورة الجزائر، إلى الوحدة السورية - المصرية، ثم الانفصال؛ في جميع هذه المحطات الحساسة كان على الحزب أن يتخذ المواقف، وأن يستطيع إثبات قدرته على التعامل مع الأحداث، سواء تلك التي كان عليه فعلها أو المشاركة فيها أو مواجهتها، في الساحات المحلية والعربية والعالمية.

وتطلق مواقف الحزب السياسية من إيمانه بأن<sup>(٥٦)</sup> «حركة البعث تمثل شيئاً جديداً في حياة العرب الحديثة من ناحيتي الفكر والعمل»... فهي «محاولة جدية لتحريك القوى الثورية في الوطن العربي ضمن أهداف عربية وطريق عربي مستقل...». ولا تدعي حركة البعث أنها خلقت القوى الثورية في الوطن العربي، لكنها «أعطت للعروبة مفهومها الحديث ومضمونها الإيجابي الثوري، بعد أن كانت العروبة لفظة فارغة غامضة، وإطاراً فاقد الروح والمحتوى، وأصبحت القومية العربية مرادفة لحياة الشعب العربي ومشاكله السياسية والاقتصادية والفكرية، كما أصبحت تعني في وقت واحد: الثورة على التخلف والظلم الاجتماعي، والثورة على التجزئة، وفي سبيل توحيد الوطن العربي، والثورة على أمراض المجتمع وعصبياته، وامتهان كرامة الفرد والمجموع، وفي سبيل الديمقراطية والقيم الإنسانية».

ومن خلال هذه النظرة إلى الدور التاريخي للبعث، رسمت سياساته الداخلية والعربية والخارجية، واتخذت مواقفه حيال ما يجري من أحداث.

(٥٥) نضال البعث، ج ٣، ص ٤٣ وما بعدها.

(٥٦) ميشيل عفلق، «الدور التاريخي لحركة البعث»، في: عفلق، في سبيل البعث، ص ٣٠٧.

## أ - سياسة الحزب الخارجية والحياد الإيجابي

يرى الحزب حال الأمة العربية في وضع فريد في التاريخ السياسي<sup>(٥٧)</sup>:

- فمن جهة تقع الأمة بين عدوين في الداخل والخارج.

- ومن جهة ثانية يجد الحزب أن الحكومات العربية تتسابق إلى عقد المعاهدات السياسية، وتثبيت الاتفاقات الاقتصادية مع الدول ذاتها التي تعتدي على حقوق العرب وسيادتهم، وكانت المسبب الرئيسي في محتهم في فلسطين.

ولهذا، فإن الحزب يرى أن «من أبسط قواعد السياسة، وأقل واجبات الإخلاص للمصلحة القومية، كانت تقضي بأن تتجه سياسة الحكومات العربية في هذا الوقت أكثر من أي وقت آخر، إلى الابتعاد عن نفوذ الدول المستعمرة لبلادها».

وهو يرى أن في العالم تكتلين كبيرين يتقاسمان السيطرة والنفوذ، وأن الدول التي يجمعها التكتل الأول (الدول الغربية بقيادة الولايات المتحدة) هي التي تقف عثرة في طريق تحرر العرب ونهضتهم، بينما يقف الاتحاد السوفياتي في الطرف الآخر، وقد طعن العرب في موافقته على قرار التقسيم وقيام دولة إسرائيل. فكلما الطرفين الغربي والسوفياتي لا يتعاملان إلا مع الحكومات العربية ويتجاهلان الشعب العربي. ومصلحة العرب لا يمكن أن تكون في جانب الكتلة الغربية، فدول الغرب (الديمقراطية) هي عدوة حرية العرب واستقلالهم ووحدتهم، وهي أيضاً حامية الحكم الدكتاتوري الوطني الذي يشقى به العرب فوق شقائهم بالاستعمار.

وحركة البعث ترى أنه ليس من مصلحة الأمة العربية أن ينهار أي من المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي. لهذا فهي تدعو إلى الحياد، إذ إن انهيار المعسكر الاشتراكي يعني ظفر المعسكر الرأسمالي، وزيادة سطوته الاستغلاية

على مواردنا وثرواتنا، وانتقاصه من سيادتنا. أما انهيار المعسكر الرأسمالي، فيعني في المقابل اكتساح الشيوعية للعالم، مما يتضمنه من أفكار للقومية والحرية.

لهذا، فإن مصلحة العرب في أن يتطور كل من المعسكرين: يتطور المعسكر الرأسمالي نحو الاشتراكية والتنازل عن الاستعمار، ويتطور المعسكر الاشتراكي نحو الحرية في داخل الاتحاد السوفياتي، ونحو الاعتراف بحقوق القوميات الأخرى في اختيار طريق تحقيقها للاشتراكية في خارجه.

ولهذا يدعو الحزب شعوب العالم إلى سياسة الحياد الإيجابي، أي رفض انهيار أحد المعسكرين، ورفض الحرب والاعتراف بضرورة السلم. كما أن ذلك يقتضي التوافق مع المراحل الطبيعية الضرورية لنضج النضال القومي في جميع النواحي، وأول الواجبات هنا، هي تعبئة القوى الممكنة لإنهاء الاستعمار، وتحقيق الاشتراكية في أسرع وقت، من خلال التمسك بالحياد الإيجابي الذي هو أيضاً موقف حضاري جديد وخلاق بين الحضارتين المتصارعتين.

لكن الغرب (وعلى رأسه الولايات المتحدة)، لم يستطع فهم هذا الموقف، إلا على أنه موقف موال للاتحاد السوفياتي، وللشيوعية. ولم يكن هذا الموقف اتهاماً للحزب فقط، بل إنه شمل القومية العربية التي ينادي بها الحزب، كما شمل الدول التي ترفع الحياد الإيجابي، تلك الحركة التي بدأت تأخذ وزناً دولياً من خلال مؤتمر باندونغ، الذي أدى فيه عبد الناصر، إلى جانب تيتو ونهرو، دوراً كبيراً. كما وقفت سورية رسمياً إلى جانب سياسة الحياد الإيجابي، مما أدى إلى أن إدارة أيزنهاور أخذت تصرف<sup>(٥٨)</sup> «معظم طاقات الدبلوماسية في سورية في محاولة تغيير ما تراءى لها من حكومات متطرفة، اعتقاداً منها بأن نموذج القومية العربية السوري قد يؤمن للسوفيات مدخلاً سهلاً إلى الشرق الأوسط».

(٥٧) انظر في ذلك: ميشيل عفلق، «سياستنا الخارجية»، ص ٣٢٢، و«في الحياد الإيجابي»، ص ٣٢٩ في: المصدر نفسه.

(٥٨) بوني ساوندروز، الولايات المتحدة والقومية العربية: الحالة السورية، ١٩٥٣ - ١٩٦٠، ترجمة سامر خليل كلاس (دمشق: دار نبوى للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢)، ص ١٢. والكتاب يعرض موقف الولايات المتحدة من القومية العربية في الخمسينيات من خلال وثائق وزارة الخارجية الأمريكية المرفج عنها.

وقد رفضت الولايات المتحدة القومية العربية<sup>(٥٩)</sup> «ليس فقط لأنها تهدد المصالح الغربية، بل لأنها دعت إلى عدم الانحياز في الحرب الباردة...».

وتقول ساوندوز<sup>(٦٠)</sup>: «إن الوثائق المتوفرة حول علاقات الولايات المتحدة مع سورية خلال إدارة أيزنهاور تبين أن أيزنهاور ودالاس قد نظرا معاً إلى العرب الذين اعتنقوا بحماسة القومية والحياد على أنهم ساذجون تجاه النوايا السوفياتية في أفضل الحالات، وعلى أنهم موالون للشيوعية السوفياتية في أسوأ الحالات».

ونظراً إلى الأهمية الاستراتيجية لسورية، وخاصة كونها معبراً لأنابيب نفط العراق (التابلاين)، وعلى حدود إسرائيل، وإلى الجنوب من تركيا، فإن الولايات المتحدة سعت إلى إدراج سورية، وبقية العرب، في منظمة دفاع شرق أوسطية، وبالتالي تستعمل<sup>(٦١)</sup> «كل الوسائل الممكنة لجعلهم يدركون الشور التي يضمها الاتحاد السوفياتي تجاه الشرق الأوسط».

## ب - موقف الحزب من الأحلاف الاستعمارية

سعت الأنظمة العربية الحاكمة، في الخمسينيات من القرن العشرين، إلى خلق وضع تصالحي مع الإمبريالية، وبالتالي الانصياع لمتطلبات الاستراتيجية الغربية - الأمريكية. والارتباط بهذه الاستراتيجية عن طريق الاتفاقات والبرامج والأحلاف الاستعمارية. وقد لقيت هذه التوجهات معارضة شعبية شديدة، كان لحزب البعث العربي الاشتراكي دور بارز فيها.

وفي بيان أصدره مجلس الحزب عام ١٩٥١<sup>(٦٢)</sup> أوضح الحزب موقفه من مختلف القضايا العربية، كما حدد أهدافه المرحلية الشاملة، ودعا إلى الحياد والجلاء الكامل، وعدم تسخير البلاد للدفاع عن الغرب

ومصالحه في الحرب القادمة. لذا، فإن الشعب يعتبر «كل اتفاق عسكري خطراً، وكل إذعان أو مساهمة في مشاريع التكتل مؤامرة رهيبة على الشعب نفسه، وعلى مستقبل العرب أنفسهم». وقد رفض الحزب<sup>(٦٣)</sup> مشروع النقطة الرابعة والمساعدات الأمريكية واتفاقيات الدول الثلاث (الولايات المتحدة وإنكلترا وفرنسا).

وقد طالب الحزب باستمرار بسياسة عربية مستقلة عن سياسة الغرب، كما طالب بمقاومة الضغط الأجنبي، ورفض مساومات الاستعمار ومشاريعه، كما طالب بتأييد كل حركة شعبية في العالم، والعمل على إنشاء تكتل دولي مستقل عن المعسكرين، وعلى إبعاد الحرب والتصادم الدولي.

وفي هذا الإطار، رفض الحزب حلف بغداد، ومبدأ أيزنهاور، وعمل الحزب مع القوى الشعبية في سورية، وفي الوطن العربي، على إسقاط المشاريع الاستعمارية، فأصبح ذلك محركاً للسياسة العربية للحزب. وكان أبرز الخطوات في هذا الاتجاه، اللقاء مع قياديي ثورة تموز في مصر بقيادة جمال عبد الناصر. وقد نجم عن هذا اللقاء البيان المشترك بين سورية ومصر في ٢/٣/١٩٥٥، الذي شجب حلف بغداد، فكان أول خطوة تقدم عليها مصر بعد فشل إغراقها في الانعزالية والارتباط بالغرب. كما مهد هذا اللقاء لمشروع الميثاق العربي بين كل من سورية ومصر والسعودية، الذي طرحه الحزب، وأراد منه تحطيم الدائرة الخطرة التي ضربها الاستعمار حول دول الجامعة العربية لتكريس الانقسام في ما بينها. وقد كان نجاح معارضة حلف بغداد وإسقاطه مفصلاً مهماً في التاريخ العربي الحديث، حيث رافقه فك الحصار المضروب من الغرب في ما يتعلق بتزويد الجيش السوري والمصري بالأسلحة،

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٨٥.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٦١.

(٦٢) عقّد الحزب مجلسه في اللاذقية، والبيان نُشر في: نضال البعث، ج ٢، ص ١٢٧ - ١٣٣.

(٦٣) مشروع النقطة الرابعة: مشروع أمريكي لإنجاز أعمال تنمية في سورية والأردن ولبنان يسهل مرور الاحتكارات الأمريكية. والمقصود باتفاقيات الدول الثلاث، البيان الثلاثي الصادر في عام ١٩٥٦، عن كل من الولايات المتحدة وإنكلترا وفرنسا، والذي تضمن فيه الدول الثلاث حدود إسرائيل وقيام توازن بينها وبين العرب.

فكانت صفقه الأسلحة التي عقدتها سورية مع الدول الاشتراكية عام ١٩٥٤، وتبعها صفقة مماثلة عقدتها مصر عام ١٩٥٥، ثم قيام الثورة الجزائرية، وبعد ذلك تأميم عبد الناصر لشركة قناة السويس، والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، ذلك العدوان الذي ألهب الساحة العربية، وجعل منها جذوة متقدة للنضال في سبيل الاستقلال وإلغاء التبعية للغرب، الذي تمثل بعد ذلك في إسقاط مبدأ أيزنهاور عام ١٩٥٧، وزيادة تصاعد النضال التحرري الذي قاد إلى دولة الوحدة بين سورية ومصر، والتي أدى الحزب في تحقيقها دوراً قيادياً.

### ج - موقف الحزب من القضية الفلسطينية والحركة الصهيونية

نظر الحزب إلى القضية الفلسطينية، منذ البداية، على أنها قضية قومية، وقد شغلت هذه القضية حيزاً مهماً في تفكير الحزب وسياساته، بل إنها اعتبرت أحد الموضوعات المركزية في سياساته، وهي بالنسبة إلى الحزب<sup>(٦٤)</sup> «قضية حياة أو موت». ورأى الحزب في قيام إسرائيل خطراً مزدوجاً على الصعيدين القومي والاقتصادي:

إن قيام إسرائيل في قلب الأمة العربية يعني<sup>(٦٥)</sup> «صعوبة أو استحالة بناء الكيان القومي العربي»، فضلاً عن أن برنامج الحركة الصهيونية هو إقامة «الوطن الصهيوني من الفرات إلى النيل».

أما على الصعيد الاقتصادي، «إن هذا الخطر ينجم عمّا للصهيونية دولياً من قوة اقتصادية ومالية هائلة، فهي تستطيع بسهولة تحويل فلسطين إلى مصنع يغرق إنتاجه الأسواق العربية، ولن يمر وقت طويل حتى تدخل رؤوس الأموال الصهيونية البلدان العربية، وتؤسس فيها مؤسسات وشركات مموّهة أو معلنة يمكنها أن تتوصل

عن طريق السيطرة الاقتصادية إلى خنق الاستقلال السياسي للبلاد العربية، وبالتالي إخضاعها تماماً».

انطلاقاً من هذا المنظور للقضية الفلسطينية وللأطماع الصهيونية، وقف الحزب في وجه الحركة الصهيونية و ضد قيام دولة إسرائيل.

ولم يكتف الحزب بإصدار البيانات والقيام بالمظاهرات، بل إنه دعا أعضاء وأنصاره إلى التدريب وحمل السلاح دفاعاً عن فلسطين. ففي ١٥ و١٦/١/١٩٤٨ عقد الحزب اجتماعاً في حمص، أصدر على أثره في ٢٣/١/١٩٤٨ بياناً قرر فيه الاشتراك في المجهود الحربي، وإرسال أول كتيبة إلى الجبهة بقيادة اللجنة التنفيذية للحزب<sup>(٦٦)</sup>.

وقد ربط الحزب في موقفه من الصهيونية بين الإمبريالية والصهيونية، وبين الرجعية العربية والقوى الغربية، وشدد<sup>(٦٧)</sup> «على أن أي موقف دفاعي للوقوف في وجه العدوان الصهيوني بالاعتماد على الإمبريالية، ما هو إلا موقف وهمي وكذاب ومضلل». كما أن «الهزيمة الفلسطينية أظهرت لحركة البعث أيضاً، وبشكل واضح، أن تحرير فلسطين ليس ممكناً، إلا من خلال التحرير الكامل للمجتمع العربي، سواء في المجال الداخلي أو في المجال الخارجي، وذلك من خلال توحيد النضال الشعبي».

أما الحركة الصهيونية، فإنها تبقى في نظر البعث وثيقة الصلة بأيديولوجيا تقوم أساساً على الدين. ولذا هي ليست مجرد غزو اقتصادي يحركه المال، والمصالح الاقتصادية، إنما هي بالدرجة الأولى<sup>(٦٨)</sup> «غزو ديني لا يشبهه في التاريخ إلا الحروب الصليبية، ولا يقوى على دفعه إلا يقظة الإيمان في نفوس العرب».

لقد ساد اعتقاد في الأوساط السياسية والشعبية

(٦٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٣٨.

(٦٥) صلاح البيطار، «إنقاذ فلسطين والتعبئة الجماعية»، البعث، ٢١/١٢/١٩٤٧.

(٦٦) كان من الشهداء الأوائل في الكتبية البعثية: محمد جديد، فتحي الأناسي، مأمون البيطار، ومحمد الصقال. انظر: نضال البعث،

ج ١، ص ٢٣٩.

(٦٧) المصدر نفسه، ج ١، ص ١٥٧؛ ج ٢، ص ٨٢ و١٣٢، وج ٣، ص ٨٠.

(٦٨) البعث، ٦/٨/١٩٤٦.



العربية أن خلق دولة إسرائيل كان ثمرة لالتقاء مصلحة الصهيونية العالمية والإمبريالية الدولية، ولهذا فقد اعتبرت هذه الأخيرة العدو الأول للعرب، وكانت إسرائيل نتيجة لها، إلا أن البعث، وإن كان لا يبتعد عن هذا التفسير، إلا أنه أدخل تعديلاً مهماً حين نبّه العرب إلى أنه<sup>(٦٩)</sup> «لا يجوز أن يؤخذ بالشكل الحرفي، وأن تظنوا أن إسرائيل تأتمر بالاستعمار في كل شيء؛ هي حليفة للاستعمار، ولكنها ليست أداة بالمعنى العادي... لها كيائها، ولها خططها، ولها مصالحها، ولها قوتها وذاؤها وسياساتها...».

#### د - موقف الحزب من الانقلابات العسكرية

كان للحزب مواقفه المعارضة للفئة الحاكمة في سورية، لكن هذه المواقف تصاعدت في أثر هزيمة العرب في فلسطين عام ١٩٤٨، حيث عمّقت هذه الهزيمة من فقدان ثقة الجماهير العربية، إجمالاً، بالأنظمة العربية من دون استثناء.

وكانت تداعيات هزيمة ١٩٤٨ قاسية على الحياة السياسية في سورية، فقد استبدّت بالجماهير في سورية مشاعر غاضبة وعميقة، فوجّهت التهم إلى الزعماء السياسيين، وكان لحزب البعث دور مهم في تحريك الشارع السوري في هذا الاتجاه، إلا أن السياسيين التقليديين ألقوا على الجيش وقادته مسؤولية الهزيمة. ومع تردي الأوضاع السياسية واستقالة الحكومة، واستدعاء خالد العظم لتشكيل حكومة جديدة، وقيام هذه الحكومة بعقد اتفاقيتين على جانب من الأهمية: الأولى اتفاقية مالية مع فرنسا، والثانية مع شركة التابلاين الأمريكية حول مرور أنابيب النفط الآتية من السعودية إلى البحر المتوسط عبر الأراضي السورية، قاد حزب البعث حركة معارضة قوية ونشطة لهاتين الاتفاقيتين اللتين تفسحان المجال للتدخل الأجنبي، مما يمسّ

السيادة الوطنية، فوزعت قيادة البعث بياناً بعنوان<sup>(٧٠)</sup>: «مؤامرة الاتفاق مع (التابلاين) بعد الكارثة الفلسطينية»، تضمّن الدعوة إلى «النضال من أجل تخلص البلاد من خطر هذه الاتفاقية التي تفتح الباب أمام الاستعمار الأمريكي...»، الأمر الذي ألهب الشارع السوري فزاد ذلك من روح المقاومة والمظاهرات الطلابية التي تزعمها البعثيون.

وأمام تأزم الوضع، وزيادة حدة التوتر بين السلطة المدنية والجيش، قام في سورية أول انقلاب عسكري بقيادة حسني الزعيم في ٣٠/٣/١٩٤٩، وقد قوبل هذا الانقلاب بحماس شديد من قبل المواطنين. وقال البلاغ الرقم (١) إن الجيش «اضطر إلى تولي السلطة بصورة مؤقتة دون أن تكون لديه الرغبة في البقاء فيها»، وأن الهدف هو التحضير لإقامة نظام ديمقراطي حقيقي.

لقد جاء تحرك الجيش بمثابة استجابة للحركة الطلابية والشعبية التي يحركها حزب البعث، كما كان رد فعل لتذمر الأوساط الشعبية وتنامي الشعور القومي في أعقاب الهزيمة الفلسطينية، ولم يكن هذا الشعور بعيداً عن توجهات وشعار حزب البعث. لهذا، فإنه لم يكن مستغرباً أن يبادر الحزب قبل أية فئة سياسية أخرى، ومنذ الساعات الأولى للانقلاب، إلى تأييده<sup>(٧١)</sup>، وتولى وظيفة «الناصح» في علاقته بالانقلاب وقادته. ولكن موقف الحزب لم يكن خالياً من التحفظات، رغم التأييد. ويبدو ذلك واضحاً في الرسالة التي وجهتها اللجنة التنفيذية للحزب إلى القادة العسكريين، فقد انتهت هذه الرسالة إلى تقديم مطالب يرى الحزب أن يتبنّاها قادة الانقلاب، وتتلخص هذه المطالب في<sup>(٧٢)</sup>:

(١) تشكيل حكومة مؤقتة حائزة ثقة الشعب.

(٢) تطهير الجهاز الحكومي.

(٦٩) ميشيل عفلق، «ما هي العلاقة بين دولة إسرائيل والاستعمار»، في: عفلق، في سبيل البعث، ص ٣٤١-٣٤٢.

(٧٠) نضال البعث، ج ١، ص ٢٧٩-٢٨٤، وقد صدر البيان بتاريخ ٤/٣/١٩٤٩.

(٧١) رفع الانقلاب منذ اليوم الأول شعارات وعبارات مثل: الرسالة الخالدة، والعدالة الاجتماعية، وإقامة ديمقراطية برلمانية حقيقية، وهذه العبارات والشعارات هي التي استخدمها الحزب في بياناته وأدبياته.

(٧٢) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٨٦-٢٨٧.

(٣) تأمين الحريات العامة.

(٤) إجراء انتخابات حرة.

الزعيم)، ويطلب أن تتاح له تصحيح الأخطاء<sup>(٧٣)</sup>. وقد كان لهذه الرسالة ردود فعل عديدة داخل الحزب وخارجه، وأصاب شهاب البعث بخيبة أمل كبيرة من الشخص الذي كان يشكّل «مثلهم الأعلى».

فالتأييد الذي أظهره الحزب لأول انقلاب عسكري هو تأييد مشروط بتحقيق هذه المطالب، فهو من جهة يدعو إلى تأييد الانقلاب ومساندته، ومن جهة أخرى لا يكرّر تحذيره، ويذكر بمطاليبه المذكورة، فضلاً عن مطالبته بعدم إبرام اتفاقية التابلاين.

لكن أكرم الحوراني (وأصدقاءه من العسكريين) كانوا يرقبون التقارب المتزايد بين حسني الزعيم والولايات المتحدة ومحور القاهرة - الرياض، فكان تحوّلهم إلى معارضة الزعيم مع معارضة حزب البعث له إشارة مهمة لظهور معارضة شعبية منظمة، رافقتها تملل واضح على صعيد الجيش. وعلى صعيد آخر، تحرّك الهاشميون وكثّفوا اتصالاتهم السياسية مع مختلف الأوساط المدنية والعسكرية (خاصة مع حزب الشعب)، ووقع الاختيار على اللواء سامي الحناوي ليكون على رأس حركة انقلابية عسكرية ضد الزعيم. ووقع الانقلاب الثاني في ١٤/٨/١٩٤٩، حيث أُلقي القبض على الزعيم ورئيس وزرائه، وحوكم الاثنان وأعدموا فوراً، وحدّد الانقلابيون أهدافهم بتخليص البلاد من الاستبداد والمستبدّين، وإبقاء الجيش بمنأى عن التدخل في الحياة السياسية، وإعادة مقاليد السياسة إلى المسؤولين والزعماء المدنيين<sup>(٧٤)</sup>. واتخذت مجموعة من القرارات المهمة، منها: عودة الأحزاب السياسية، باستثناء الحزب الشيوعي، وحزب التعاون الاشتراكي، وعودة الصحف إلى الصدور، وتشكيل حكومة أعطيت صلاحيات رئيس الجمهورية، ودعت إلى تنظيم انتخابات، واختيار هيئة تأسيسية، بعد تعديل قانون الانتخابات، حيث منحت المرأة حق التصويت لأول مرة<sup>(٧٥)</sup>. وقد أمّن حزب الشعب أغلبية في الهيئة التأسيسية، فأصبح سيد الموقف على المسرح السياسي، مما هبّ الظروف لقيام وحدة بين سورية والعراق،

لكن الأمور لم تأت على النحو الذي يطالب به الحزب، فقد بدأ يتوضح التنافس الخارجي في التأثير في قائد الانقلاب العسكري، وخاصة في ما يتعلق بالوحدة مع العراق، وتحقيق مشروع الهلال الخصيب، ومعارضة كلّ من السعودية ومصر لهذا الاتجاه. فكان أن انحاز قائد الانقلاب بدعم أمريكي - فرنسي إلى محور القاهرة - الرياض ضد الهاشميين المدعومين بدورهم من الإنكليز. وكان أن وقّع الاتفاق النقدي مع فرنسا، واتفاقية التابلاين في ٢١ نيسان/أبريل ١٦ أيار/مايو ١٩٤٩ على التوالي.

وفي السياسة الداخلية، بدأ الزعيم يشيع جواً من القمع السياسي، ويفرض الرقابة على الصحف، ويلغي حرية التظاهر، وسرعان ما بعدت المسافة بين تصرفاته وما كان يوحي به في الأيام الأولى للانقلاب، إذ رقى نفسه إلى رتبة مشير، وأجرى استفتاء نصّب نفسه بنتيجته رئيساً للجمهورية، وشكّل حكومة جديدة برئاسة البرازي، وحلّ الأحزاب، ومنع أي نشاط سياسي في البلاد. وعندما تحول الحزب إلى المعارضة مع غيره من السياسيين (خاصة حزب الشعب)، أوقف عفلق وتعرّض للتعذيب، وكانت رسالته الشهيرة، التي «يعترف» فيها بأخطائه وأخطاء حزبه (إزاء نظام

(٧٣) نُشر نصّ الرسالة في كرّاس عن القيادة القومية بعد عام ١٩٦٦ (سلسلة التوجيه الحزبي) بعنوان «الانحراف والظواهر الانقسامية في الحزب ودور اليمين التخريبي»، وكانت للرسالة آثار قوية في صفوف الحزب، واستخدمت من قبل معارضيه للهجوم عليه (يذكر بعض البعثيين أن عفلق تعرّض بعد إطلاق سراحه لأزمة نفسية حادة دفعته إلى العزلة. ويقول سامي الجندي: «إن عفلق جوبه بثورة من الحزبيين.. ورفضوا جميعاً كلّ تعليل أعطي لهم..»، انظر: الجندي، البعث، ص ٥٥.

(٧٤) للتوسّع في الاطلاع على الانقلابات العسكرية في سورية، انظر: غالب العياشي، الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي في سورية (بيروت: مطابع الأشقر، ١٩٦٥)، وإلى بيانات الأحزاب والصحف السورية خلال الفترة.

(٧٥) دخل الحزب البرلمان السوري لأول مرة بشخص جلال السيد (عضو اللجنة التنفيذية للحزب) واثنين من أنصاره هما عبد العزيز الحرويل، ودحام الدندل. وقد انتسب إلى الحزب بعد ذلك، بينما فشل عفلق في الدورة الأولى.

خاصة بعد أن غيّر الحزب الوطني من موقفه، وأيد قيام الوحدة التي كان يعارضها.

وشهدت هذه المرحلة انتشاراً مهماً لحزب البعث في الأوساط الشعبية، وأصبح له وزن سياسي مهم، حيث تمثّل في الحكومة بشخص عفلق، وبدأ الحزب بشعاراته يحظى بتأييد الضباط الشباب من خلال شعاراته وخطه السياسي.

وقد أثار موضوع الوحدة بين سورية والعراق بلبله ونقاشات عديدة داخل الحزب، ففي حين يبدو أن عفلق والبيطار والسيد (وخاصة السيد) لا يرون الوجود الإنكليزي والحكم الملكي في العراق عقبة أمام الوحدة، فإن غالبية القواعد البعثية كانت تقف ضدها، وقامت مظاهرات طلابية (في حمص خاصة) تعلن تأييدها للنظام الجمهوري، وتدين كل مشروع استعماري يحاول فرض التاج على الجمهورية السورية، وتعتبر<sup>(٧٦)</sup> النظام الجمهوري «الطريق الحقيقي إلى حرية العرب ووحدتهم واشتراكيته». وقد أصدر الحزب بياناً بعنوان<sup>(٧٧)</sup>: «حول اتحاد سورية والعراق» وضع شرط توفر ضمانتين لهذا الاتحاد:

(أ) قومية.. يشترط فيها أن تعدل المعاهدة البريطانية - العراقية بما يؤدي إلى استقلال العراق.

(ب) تقدمية.. بحيث لا يكون الاتحاد وسيلة لاستثمار الشعب وإخضاعه لسيطرة الطبقات الرجعية والإقطاعية بما يضمن النظام الجمهوري في سورية باتجاهه التقدمي الاشتراكي.

وفي الواقع، فإن تصريحات قادة البعث وبياناتهم لم تقدم رأياً محدداً وواضحاً في مسألة الاتحاد بين سورية والعراق، حتى تاريخ انعقاد مجلس الحزب (٦ - ٨ / ٤ / ١٩٥٠)، حيث اتخذ المجلس قراراً<sup>(٧٨)</sup> يقضي باستمرار الموقف النضالي ضد الاستعمار، ويقاوم «انحياز الفئات الحاكمة في البلاد العربية إلى طرفي المعسكر الاستعماري الإنكليزي - الأمريكي تحت

شعار الوحدة والاتحاد أو التجزئة والانفصال».

وقد جاءت حركة العقيد الرئيس الشيشكلي في ١٩ / ١٢ / ١٩٤٩، لتضع حداً لمشروع الاتحاد بين سورية والعراق، وتحفظ «استقلال سورية». وهنا لا بد من الإشارة إلى أن إحباط مخطط الاتحاد قد أسهم فيه على نحو فعال أكرم الحوراني وبعض الضباط ومناضلو البعث العربي، إلى جانب مجموعة من السياسيين والضباط الذين يرتبطون (بصلة ما) بالسعودية التي تعتبر الهاشميين الخصم التقليدي لها.

وقد مرت حركة الشيشكلي بمرحلتين: في الأولى تم التخلص من سامي الحناوي ومجموعته، وفي المرحلة الثانية (٢٩ / ١١ / ١٩٥١) نفذ الشيشكلي الانقلاب الثاني، وتولى الجيش شؤون البلاد. ثم عزل رئيس الجمهورية، وحلّ المجلس النيابي، ومنح نفسه صلاحيات رئيس الدولة. ثم في ٣ / ١٢ / ١٩٥١، سلم المجلس العسكري إلى العقيد فوزي سلو السلطات التشريعية والتنفيذية. أما الشيشكلي، فقد اكتفى بمنصب نائب الرئيس ومساعد رئيس الأركان، وأنشأ بعد ذلك «حركة التحرير العربي»، وأوكل إلى لجنة خاصة وضع دستور جديد للبلاد يعتمد صيغة النظام الرئاسي. ثم أجرى استفتاء أصبح بموجبه رئيساً للجمهورية، وأعلن عن إجراء انتخابات تشريعية قاطعتها الأحزاب السياسية الرئيسية في سورية، عدا الحزب الشيوعي والحزب السوري القومي الاجتماعي. وأخذ الحكم طابعاً عسكرياً دكتاتورياً بوجهة ديمقراطية مزيفة.

وقد أيد حزبا البعث العربي والعربي الاشتراكي، حركة الانقلابيين العسكريين في البداية، أملاً في التخلص من هيمنة التكتلات والفئات السياسية التقليدية، إلا أنهما عارضا النظام الدكتاتوري بعد ذلك بعد أن تبين لهما الأهداف الحقيقية لهذا النظام.

ومن خلال استعراض مواقف الحزب من الانقلابات العسكرية، نجد أن تجاربه في هذه المرحلة قد

(٧٦) البعث، ١٢ / ١ / ١٩٥٠.

(٧٧) نضال البعث، ج ٢، ص ٢٣ - ٣٨.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٤٧ وما بعدها.

العربية والدولية من خلال مواقفه من مشاريع الوحدة المطروحة، ومن الأحزاب الاستعمارية، ومن قضايا التحرر السياسي والاقتصادي.

## هـ - العلاقة بين حزب البعث العربي الاشتراكي وجمال عبد الناصر

يمكن للباحث أن يميّز في تاريخ العلاقة بين البعث وعبد الناصر ثلاث مراحل مفصلة، وقبل أن نفصل ذلك علينا أن نقدم الملاحظتين التاليتين:

(١) **الملاحظة الأولى:** إن المقصود بالعلاقة بين البعث وعبد الناصر هو بالتحديد علاقة حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية، بقيادته القومية وأمينها العام ميشيل عفلق. ففي مرحلة متقدمة من هذه العلاقة، استمرت علاقة عبد الناصر ببعض الحركات الانشاقية عن الحزب في سورية والأردن والعراق خاصة.

(٢) **الملاحظة الثانية:** إن هذه العلاقة بين حزب سياسي ونظام حاكم، تركت بصماتها الواضحة في علاقة تبادلية بين نظامي الحكم في سورية ومصر، وبين الشعبين، كما كان لها أثر واضح في الساحة العربية الرسمية والشعبية، سواء في سلبياتها أو في إيجابياتها.

ونستعرض الآن مراحل هذه العلاقة:

(١) **المرحلة الأولى:** يمكن أن ندعوها بالمرحلة السلبية، أو مرحلة استكشاف النوايا لدى كل من الطرفين. وهي تبدأ من تاريخ قيام «الضباط الأحرار» بحركتهم في مصر (٢٣/٧/١٩٥٢) وحتى أوائل عام ١٩٥٥، حين بدأت عناصر التحول نحو الإيجابية لدى الطرفين، بعد أن بدأت تتوضح لدى القيادة المصرية سياساتها الداخلية والعربية والخارجية.

وقد انطلق حزب البعث في نظرته إلى «الضباط الأحرار» من تجربته مع الانقلابات العسكرية في سورية، ونظرته إلى الحكم العسكري. وقد اعتبر انقلاب «الضباط الأحرار» في بيان أصدره في شباط/فبراير ١٩٥٢<sup>(٨٠)</sup>،

أغنت حياته السياسية، وجذّرت وجوده السياسي، ووسعت من مدارك وآفاق الحزب والحزبيين، وزادت من تعلقهم وإصرارهم على «الديمقراطية البرلمانية»، وترسّخت لديهم فكرة التمسك بالنظام الجمهوري النيابي<sup>(٧٩)</sup> «كأساس لكل انطلاق شعبي»، لكن الحزب زاد قناعة أيضاً بأن ما يهدف إليه هو مجالس نيابية لا يسيطر عليها المستغلون من الإقطاعيين والسياسيين المحترفين. كما انصبّ تركيزه خلال المرحلة على الربط الوثيق بين الحرية السياسية والتحرر الاجتماعي من جهة، وربط ذلك بالنضال ضد التدخلات الخارجية والنفوذ الأجنبي، والتشديد على الحياد الإيجابي بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي.

واستطاع الحزب في هذه المرحلة التمرّس في العمل بين صفوف الجماهير، وأثبت قدرته على قيادة التحركات الشعبية، وممارسة العمل السياسي السري، وتمتين بنيتة الحزبية والسياسية والتنظيمية. وأثبت البعثيون قدرتهم على تجاوز خلافاتهم في مواجهة المخاطر التي تهدّدهم، وإن بقيت هذه الخلافات تحت رماد القمع الذي كانت تمارسه السلطات العسكرية، وتجاه تزايد المؤامرات على سورية، وعلى الحزب ذاته.

ومما يستحق أن يسجل للحزب هو أن معارضته للنظام العسكري، وتعلقه بالديمقراطية البرلمانية، لم تقتصر على سورية، بل إنه استطاع نشر أفكاره على مستوى الوطن العربي، معتمداً على فروعه في الأردن ولبنان والعراق، وعلى الطلبة العرب من البلدان المختلفة الذين كانوا يتلقون تعليمهم في الجامعة السورية، مما ساعد على نشر ثقافة النضال ضد الأنظمة الغاشمة، ومعاداة الاستعمار، والارتقاء بمستوى الوعي السياسي العربي، والدعوة القومية العربية.

ولكن من أهم ما يميّز هذه المرحلة، دخول الحزب (اللجنة السياسية) السورية كلاعب رئيسي يحسب له حساب على المستوى الشعبي، وعلى مستوى الفئات السياسية الأخرى، وبروز دوره على صعيد السياسة

(٧٩) «لماذا نحرص على الحياة الدستورية والحكم الديمقراطي الشعبي»، البعث، ٢٩/١٢/١٩٥١.

(٨٠) نضال البعث، ج ٢، ص ١٩٥.

أنه من صنع «الاستعمار الأمريكي» في سعيه إلى إزاحة النفوذ الإنكليزي ليحلّ محله في المنطقة، كما اعتبر قانون الإصلاح الزراعي الذي صدر عام ١٩٥٢، مناورة<sup>(٨١)</sup>، لأن النضال ضد الإقطاعية لا يمكن أن يتم من دون دعم القوى السياسية المنظمة في إطار نظام ديمقراطي. ووصف البعث مفاوضات النظام المصري الجديد مع الإنكليز وطلبه مساعدة الولايات المتحدة، سياسة «انهزامية»، ودعا الشعب العربي إلى «الحذر واليقظة» حتى لا يكون<sup>(٨٢)</sup> «ثمن الجلاء عن قاعدة السويس الدخول في الأحلاف العسكرية الاستعمارية».

وهاجم الحزب بشدة<sup>(٨٣)</sup>، محاولة التقارب مع حكومة نوري السعيد في العراق التي قام بها النظام المصري الجديد عام ١٩٥٤، في أثر زيارة عضو قيادة الثورة صلاح سالم إلى بغداد في ذلك العام.

(٢) المرحلة الثانية : وهي مرحلة التحول في علاقة البعث بعبد الناصر، وإلى نظام «الضباط الأحرار»، وذلك في الفترة الواقعة بين شباط/فبراير وآذار/مارس ١٩٥٥، وقد سبقت ذلك إشارات إلى بداية إيجابية تعود إلى ما قبل هذا التاريخ، من خلال لقاءات عابرة لصلاح سالم وكمال رفعت. لكن العامل الأساسي في تعميق الانعطاف في العلاقة بين البعث وعبد الناصر هو الاتضاح التدريجي لسياسات عبد الناصر الداخلية والعربية والخارجية، وتبدى ذلك على الأخص في :

- النص في الدستور المصري الصادر في كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ على عروبة مصر.

- اتجاه عبد الناصر والضباط الأحرار إلى الوقوف ضد حلف بغداد.

- البيان المشترك بين سورية ومصر ضد الحلف، ومع التحالف العسكري والاقتصادي بين البلدين، وتطور ذلك إلى ميثاق ثلاثي مع السعودية.

- الإعلان عن سياسة الحياد الإيجابي وحضور مؤتمر باندونغ (عام ١٩٥٥).

- عقد مصر لاتفاقية شراء السلاح من تشيكوسلوفاكية.

وعندما اشترك حزب البعث في الحكومة السورية (أيار/مايو ١٩٥٦) اشترط<sup>(٨٤)</sup> أن تشكّل الحكومة على شكل «ائتلاف وطني»، وأن تكون مهمتها الأساسية «إرساء قواعد الاتحاد مع مصر»، وكان ذلك بمثابة توجهٍ سوري رسمي وشعبي نحو الوحدة مع مصر.

وكان الحدث التاريخي لدى البعث<sup>(٨٥)</sup> هو تأميم قناة السويس، وما نجم من تداعيات مهمة تتمثل في العدوان الثلاثي على مصر، مما أتاح للثورة المصرية أن تأخذ على عاتقها «التطلعات العميقة للتيار القومي والتقدمي»، وأن هذه الثورة تنطق باسم الأمة العربية جمعاء.

وبمناسبة ذكرى الجلاء (١٧/٤/١٩٥٦) طرح حزب البعث شعار الوحدة بين سورية ومصر، مما يدل على استقرار المرحلة الإيجابية في علاقة الحزب بعبد الناصر، وظهرت علائم هذه المرحلة في تكرار اللقاءات بين القيادتين، فعلى سبيل المثال<sup>(٨٦)</sup>، قام عفلق في الفترة ١٩٥٦ و١٩٥٧، بثلاث زيارات إلى القاهرة، التقى خلالها مع عبد الناصر، وبحث معه اقتراح تكوين جبهة قومية تضم الثورة الجزائرية كطرف ثالث، كما أجرى عفلق خلال زيارته حوارات مكثفة مع عدد من المثقفين المصريين<sup>(٨٧)</sup>، نشأت على

(٨١) المصدر نفسه، ج ٤، ص ١٥.

(٨٢) البعث، ٣٠/٧/١٩٥٣.

(٨٣) «الديكتاتورية في مصر والرجعية في العراق»، البعث، ١٦/٨/١٩٥٤، وقد نُشرَ هذا المقال أيضاً في: نضال البعث، ج ٣، ص ٢٢.

(٨٤) نضال البعث، ج ٣، ص ٢٠٧. وفي هذه الحكومة تولّى البيطار وزارة الخارجية، و خليل كلاس وزارة الاقتصاد، واعتبر الحوراني

هذه الحكومة أفضل حكومة لتحقيق الاتحاد بين البلدين المتحرّرين. انظر: البعث، ٢٩/٦/١٩٥٦.

(٨٥) عفلق، في سبيل البعث، ص ٢٥٧، وعبد العزيز حسين الصاوي، العلاقة الناصرية - البعثية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٥)،

ص ٢٢.

(٨٦) ورَدَ ذلك في: الصاوي، المصدر نفسه، ص ٢٤.

(٨٧) لطفي الخولي، في: آفاق عربية (أيلول/سبتمبر ١٩٨٩)، ص ٣٥.

أثرها صلات وثيقة مع بعضهم البعض.

وكان لمواقف مصر عبد الناصر في تأييد ودعم حركات التحرر الوطني العربية في الجزائر والمغرب والخليج وجنوبي الجزيرة العربية، وكذلك في دعمه للمعارضة في العراق والأردن من خلال مواجهة حلف بغداد والنفوذ البريطاني، فضلاً عن التحولات الداخلية باتجاه تطبيق قانون الإصلاح الزراعي وتأسيس القطاع العام بالحراسة والتمصير؛ كان لجميع هذه المواقف تأثيرها في إزالة تحفظات البعث في العلاقة بعبد الناصر والنظام المصري، هذا فضلاً عن شخصية عبد الناصر وما تركته من انطباعات على مستوى الجماهير الشعبية.

وهكذا، فقد جند البعث طاقاته الحزبية والسياسية والفكرية من أجل الدعوة إلى الوحدة بين سورية ومصر. كما أن طرحه الأيديولوجي والسياسي لاقى الكثير من الاهتمام في الأوساط المصرية السياسية والثقافة. وفي حين اتجهت سورية بـ «تأثير البعث» بخطى ثابتة نحو الوحدة، فإن الانتشار الفكري والسياسي للبعث في الأوساط المصرية كان واضحاً. ويقول حسنين هيكمل في ذلك من ناحيته<sup>(٨٨)</sup>: «كنت من أولئك الذين يكتون الإعجاب في الماضي لفكر حزب البعث ووعوده، خصوصاً في مرحلة الفراغ العقائدي التي امتدت من نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى ظهور العمل الثوري في مصر عام ١٩٥٥».

**(٣) المرحلة الثالثة:** وهي المرحلة السلبية في العلاقة بين البعث وعبد الناصر. وقد بدأت ملامح هذه المرحلة تلوح في الأفق منذ الأيام الأولى للوحدة، فقد وافق الحزب على شرط عبد الناصر بحل الأحزاب السياسية، وقبّل حلّ نفسه<sup>(٨٩)</sup>، إيماناً بأهمية الوحدة، ولإزالة أي سبب قد يبدو أنه يعيقها. ولكن الحزب كان يأمل في أن يظلّ للبعثيين دور في نظام الوحدة، من خلال اشتراك قياداته في الحكم، ومن خلال مساهمة البعثيين في قيادة

«الاتحاد القومي». ولكن بدا أن هناك خطوات قد اتبعها النظام لإبعاد البعثيين أو تهميش دورهم، وذلك عبر:

- إبعاد الضباط البعثيين عن سورية، ونقلهم إلى مصر، وتكليفهم بمهام هامشية، في حين تم تقريب عناصر يمينية من العسكريين، وتسليمهم مهام أساسية في قيادة الجيش السوري في الإقليم الشمالي.

- الأسلوب الذي جرى فيه تشكيل الاتحاد القومي، والعمل على إبعاد البعثيين عنه، وتسليم قياداته إلى عناصر رجعية وانتهازية.

ويقول حسنين هيكمل<sup>(٩٠)</sup> إن المتاعب بدأت «في وقت مبكر، ولعلها بدأت في اليوم التالي لقيام الوحدة. وبعد بضعة شهور من قيام الوحدة<sup>(٩١)</sup>، كان عبد الناصر يتلقّى شكاوى من صلاح البيطار وغيره من البعثيين عن عمليات إبعاد وتحيّز ضدهم في الإقليم الشمالي، بينما ينتشر مثل هذا الانطباع في الأوساط البعثية. وعلى التوازي، يورد حسنين هيكمل<sup>(٩٢)</sup> ادعاءات بأن البعثيين يخطّطون لاحتكار السلطة في الإقليم الشمالي إلى درجة حدوث نوع من سوء التفاهم بينهم وبين قيادة الدولة.

وفي الوقت الذي كان يستدعي أن يتضامن البعث وعبد الناصر في المعركة التي كانا يخوضانها ضد نظام عبد الكريم قاسم والشيوعيين في العراق، بعد فشل انتفاضة الشواف في الموصل، نجد أنه على العكس فقد تصاعدت حدة التوترات بينهما. ففي حزيران/يونيو ١٩٥٩، ظهرت افتتاحية في جريدة الصحافة<sup>(٩٣)</sup> تضمّنت رداً على «هجوم» أجهزة الإعلام الرسمية في دولة الوحدة على الحزب، مما يشير إلى بداية المرحلة الثالثة في العلاقة السلبية بين البعث وعبد الناصر، حيث تصاعدت المواجهات الإعلامية التي بلغت ذروتها في خطاب عبد الناصر في احتفالات الذكرى الثانية للوحدة، متهماً قيادة البعث بالانتهازية. وفي آذار/مارس ١٩٦٠،

(٨٨) محمد حسنين هيكمل، ما الذي جرى في سورية؟ (القاهرة: الدار القومية للطباعة، ١٩٦٢)، ص ٨٢.

(٨٩) سبّق أن تعرّضنا لدى بحث الأزمة التنظيمية للحزب، ملابسات قرار الحلّ.

(٩٠) محمد حسنين هيكمل، سنوات الغليان (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨)، ص ٥٥٧.

(٩١) الصاوي، العلاقة الناصرية - البعثية.

(٩٢) هيكمل، المصدر نفسه، ص ٥٦٤.

(٩٣) تصدر جريدة الصحافة في بيروت وهي موالية للقيادة القومية لحزب البعث.

أصدرت القيادة القومية للحزب نشرة سرية للأعضاء، شرحت فيها بالتفصيل محاور الخلاف في سياق رد مباشر على عبد الناصر واتهاماته للحزب، مما يشير إلى الأسباب الحقيقية لاستقالة البعثيين من الحكومتين المركزية والإقليمية وإعلانها في ٣١/١٢/١٩٥٩، حيث وضعت هذه الاستقالة حدّاً لعلاقة البعث بعبد الناصر. وبعد ذلك بدأت الأجهزة الإعلامية الرسمية بشنّ هجوم واسع ضد البعثيين، ولم يكن أمام هؤلاء سوى الانكفاء والعزلة، فقد شعروا بالهانة والفشل. ومع ذلك، فقد أكدت القيادة القومية أن استقالة البعثيين كانت احتجاجاً على الأخطاء المرتكبة، وليس على الأسس التي قامت عليها الوحدة، فهي من جهة تتيح انتقاد النظام، إلا أنها تدعو إلى المحافظة على الوحدة. وقد شدّد المؤتمر القومي الرابع<sup>(٩٤)</sup> بعد ذلك على تصحيح الأخطاء من داخل الوحدة، مبدئياً حرصه على استمرارها، مطالباً بانتهاج الديمقراطية في الإقليمين. وعندما حصل الانفصال (٢٨/٩/١٩٦١)،

أحدث هزة عنيفة داخل الحزب وبين البعثيين، وقد وقّع بيان الانفصال اثنان من قادة البعث، هما أكرم الحوراني وصالح البيطار، مما يشير إلى البلبلّة التي أحدثتها الانفصال في صفوف قادة البعث، لكن البيطار عاد وتراجع عن موقفه بعد يومين. وقد أحدث الانفصال داخل الحزب انقسامات في الرأي والمواقف السياسية حول تفسيره والموقف منه، وقد تبدّى ذلك على النحو الذي سبق عرضه في النواحي التنظيمية لدى إعادة تنظيم الحزب في سورية. وإذا كان لنا من تعليق أخير، فهو أنه عندما التقى البعث وعبد الناصر كانت الوحدة، وعندما افترقا كان الانفصال. وقد جرت محاولات عديدة من البعثيين والناصرين لإجراء تقييم وتحليل لأسباب الانفصال، ولكن معظمها انطلق من المواقف التبريرية لكل منهما أكثر مما انطلق من تحليل موضوعي. وربما تفسر الأحداث التالية وتهيئ لتحليل أكثر موضوعية.

## ثانياً: مرحلة الحزب في السلطة (١٩٦٣ - )

ثلاث قضايا، كانت محوراً لما شغل البعث، كحزب، والبعثيين كأفراد، مع بداية الثامن من آذار/

مارس ١٩٦٣، ويبدو أن هذه القضايا ستظلّ في ضمير الحزب والبعثيين إلى أمد طويل بعد ذلك التاريخ.

هذه القضايا، سبق أن تعرّضنا لها، لكنها سترافق المسيرة السياسية والتنظيمية للحزب في هذه المرحلة، متأثرة، على نحو أو آخر، باستلام الحزب للسلطة، رغم أن بعضها سيختفي بعد استقرار النظام على النحو الذي سنتبيّنه لاحقاً.

والقضايا التي نعيها، هي: مسألة إعادة التنظيم في سورية، وعلاقة الحزب بالعسكريين، والموقف من الانفصال والوحدة ومن عبد الناصر.

وفي استعراضنا للمرحلة التي نحن بصددّها، سوف نعمد إلى اتباع منهجية البحث ذاتها التي اتبعت في المرحلة الأولى، أي البحث في التطورات التنظيمية والفكرية والمواقف السياسية للحزب خلال المرحلة، لكننا سنتعرّض بإيجاز للقضايا الثلاث المطروحة، نظراً إلى ارتباطها الوثيق بالتطورات اللاحقة في تاريخ الحزب، ولكونها استمراراً للمرحلة السابقة. فقد بقيت تلك القضايا تضغط على مواقف وسياسات الحزب الداخلية والعربية، وكذلك على مسيرته في الحكم ومواقفه السياسية والعقائدية.

## ١ - مسألة إعادة التنظيم في سورية

بدأت أزمة الحزب الداخلية مع تأسيس الحزب عام ١٩٤٧، فقد كان المؤسسون الأوائل يحملون أفكاراً مختلفة، وأحياناً متعارضة، فالحزب الذي جمع في البداية بين مريدي عفلق والبيطار والأرسوزي، كان يضمّ أيضاً أصحاب أفكار قومية متطرفة، واشتراكية متطرفة، وكان يغلب على البعض الأفكار الديمقراطية، ويؤمن بالنظام الجمهوري، في مقابل من يغضّ الطرف عن شكل الحكم، مقدماً عليه هدف الوحدة.

وكان هناك من يميل إلى الإسلام، ومن يؤمن بالعلمانية، فكان من الطبيعي أن تتقابل هذه الأفكار داخل التنظيم لتعزّز مواقف سياسية وأيديولوجية تصل إلى حدّ التعارض، وكانت تطفئ على هذا التعارض الأحداث

(٩٤) عُقِدَ المؤتمر الرابع في بيروت في آب/أغسطس ١٩٦٠. حول المؤتمر، انظر: نضال البعث، ج ٤، ص ١٨٠ وما بعدها.

السياسية الآنية الملحة، فتزيجها، ولو مؤقتاً، ثم جاء اندماج حزبي البعث العربي والعربي الاشتراكي ليزرع بذور خلافات جديدة، تفجرت في مرحلة الانفصال بين سورية ومصر، حيث رافق ذلك خلافات أخرى في الموقف من الوحدة وفي العلاقة مع عبد الناصر.

حيال ذلك، فقد كان واضحاً ظهور تيارات متعدّدة بين البعثيين في الموقف من إعادة تنظيم الحزب في زمن الانفصال، مما نجم عنه عدد من التنظيمات:

أ - تنظيم القيادة القومية، التي كلفت لجنة من ثلاثة أعضاء، أو أربعة، كما يقول البعض، (من البعثيين العراقيين) لإعادة التنظيم القومي للحزب في سورية.

ب - تنظيم «الحزب العربي الاشتراكي» بزعامة الحوراني.

ج - تنظيم حزب البعث العربي الاشتراكي - القيادة القطرية، بزعامة رياض المالكي، وكان يعرف باسم «التنظيم القطري».

د - تنظيم «حركة الحدوديين الاشتراكيين»، وهو التنظيم المنشق عن البعث، وكان يعرف باسم «الناصرين».

وكان أضعف هذه التنظيمات في البداية التنظيم القومي، فهو كان يحمل على أكتافه مسؤولية القبول بحلّ الحزب من أجل الوحدة، وتوقيع البيطار على وثيقة الانفصال، والمواقف غير الواضحة، وغير المفهومة من قبل جمهور الحزب، حول الموقف من الوحدة، ومن عبد الناصر، فضلاً عن أسلوب وعقلية عفلق.

إلا أن سمعة الحزب التاريخية والمهمة، والمعنوية التي كان يتمتع بها من خلال مواقفه السياسية، ثم نجاحه في انقلاب ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣ في العراق،

دفع العسكريين البعثيين داخل الحركة الانقلابية العسكرية في ٨ آذار/مارس ١٩٦٣ في سورية، إلى تبني خط القيادة القومية، رغم قناعتهم باستبعاد القادة الثلاثة (عفلق والبيطار والحوراني)، وكان الدافع إلى ذلك هو إسباغ طابع البعث القومي على حركتهم، وإن كان بعضهم يميل إلى تبني خط القيادة القطرية، مستبشرين في الوقت ذاته مجموعة الحوراني ومجموعة الناصريين.

وهكذا، فقد كان على الحزب القومي أن يواجه بعد ٨ آذار/مارس ١٩٦٣، مسألة إعادة التنظيم والتغلب على أزمته الداخلية، بما في ذلك الانشقاقات الحاصلة، وأن يواجه في الوقت ذاته القضايا والمسائل العديدة التي يفرضها الحكم ومتطلباته.

## ٢ - علاقة الحزب بالعسكريين

لم يكن للحزب تنظيم حزبي عسكري، لكن كان هناك ضباط بعثيون، بانتمائهم السياسي والفكري. وقد أدى هؤلاء دوراً أساسياً في «المجلس العسكري» الذي شكّل بعد اكتشاف المؤامرة الانقلابية في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦، التي رعتها المخابرات الأمريكية وجهاز المخابرات البريطاني (MIB)<sup>(٩٥)</sup>.

أما المجلس العسكري، فقد شكّل، مع حملة تصفية اليمين العسكري التي وصلت إلى ذروتها بإقالة رئيس الأركان توفيق نظام الدين، وتعيين عفيف البزري. وكان قريباً من الشيوعيين، بدلاً منه، وأصبح رئيساً للمجلس العسكري<sup>(٩٦)</sup> الذي كان بمثابة الحاكم الفعلي للبلاد حتى قيام الوحدة. وقد قام العسكريون بدور أساسي في إقناع عبد الناصر بالوحدة، وأبلغوه قبولهم وقبول الأحزاب حلّ جميع الأحزاب السورية. ومع قيام الوحدة، قام النظام بإبعاد الضباط «المسيّسين» عن الجيش السوري،

(٩٥) جمعت هذه المؤامرة، كما أعلن في ذلك الوقت: الحزب القومي السوري، وعدداً من السياسيين اليمينيين، ومنهم أسماء لامعة مثل بدوي الجبل، وبعض الضباط المسرّحين من أمثال محمد صفا، ومحمد معروف، وحسين الحكيم، وكان على رأس المؤامرة عمر قباني، والمنسّق المدني ميخائيل إيلان.

(٩٦) تكوّن المجلس العسكري من ٢٤ ضابطاً هم: أمين النفوري، وأحمد عبد الكريم، وطعمة العودة الله، وحسين حدة، وأحمد الحنّدي، وكان هؤلاء من الضباط القوميين المستقلين من بقايا نظام الشيشكلي. أما البعثيون فكانوا: أمين الحافظ، ومصطفى حمدون، وبشير صادق، وجمال الصوفي، وعبد الغني قنوت. ومن الشيوعيين كان إبراهيم فرهود، والبزري. ومن الضباط المستقلين كان عبد الحميد السراج، وأكرم الديري، ومصطفى رام حمدان، ومحمد النسر، وجادو عز الدين، وجاسم علوان، وعبد الله جسومة، وباسين فرجاني، وغالب شقفه، ونور الله الحاج إبراهيم، ولؤي الشطي.



وخاصة الضباط البعثيين، فعين بعضهم في مناصب وزارية، ونقل أغلبهم إلى الإقليم الجنوبي.

وفي مصر، قام الضباط البعثيون بتشكيل «اللجنة العسكرية» على النحو الذي سبق لنا ذكره، وفي زمن الانفصال تعرض العسكريون البعثيون لمزيد من التصفية، ونقل بعضهم إلى الخارج. ولم يبق للبعث في الخدمة العسكرية سوى عدد قليل، مثل عثمان كنعان، ومنير جبرودي، وموسى الزعبي، وحمد عبيد، وإبراهيم العلي، وسليمان حداد، وموسى العلي، وسليم حاطوم، وعبد الحميد الجمل، وجلال الجهني، وآخرون. وقد عمل هؤلاء بسرية تامة، وأبقوا علاقاتهم مع جميع «أجنحة الحزب»، من دون أن يطلع أي «جناح» منهم على حقيقة ما يفعله العسكريون الذين لم يكشفوا أوراقهم لأي مدني. وكان العسكريون البعثيون يدركون مدى قوتهم في صفوف الجيش، فعملوا على تدارك ضعفهم بتقوية تنظيمهم والمحافظة على تماسكهم، وتمتين علاقاتهم مع الفئات الأخرى من العسكريين والمدنيين.

إلا أن تطورات الأحداث، ابتداء من محاولة انقلاب النحلاوي في ١٣/١/١٩٦٣، ومن ثم ثورة الحزب، رجحت علاقات اللجنة العسكرية (البعثية) مع الفئات العسكرية الأخرى، التي أسهمت في انقلاب ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣، ذلك الانقلاب الذي تحول إلى «ثورة البعث» بعد أن استطاعت اللجنة العسكرية أن تصبح المحور الرئيسي للانقلاب، وخاصة أن الضباط الناصريين قرّروا الانسحاب من التحرك العسكري، بحجة أن الوضع في الجيش أصبح أكثر ملاءمة للقيام بثورة «بيضاء»، حيث اكتشف الضباط البعثيون أن الضباط الناصريين كانوا ينوون القيام بحركة لحسابهم الخاص، مما أتاح للبعثيين فرصة تصفية عدد من الضباط الناصريين من دون ضجة، ومن دون إعلان، حفاظاً على العلاقات مع الشارع الناصري في الداخل، ومع القاهرة في خارج سورية.

لقد تحرك الضباط البعثيون من خلال اللجنة العسكرية، كبعثيين، ولكنهم لم يتحركوا كحزب، ولم

يطلعوا القيادة القومية، أو أي جناح بعثي مدني على نواياهم. وعندما انتصر الانقلاب، وانتصر العسكريون البعثيون في حركتهم، دعوا الحزب القومي إلى استلام السلطة، وتشكيل أول حكومة برئاسة صلاح البيطار. وكان عليهم في ما بعد أن يواجهوا مسؤولية الحكم باسم الحزب من جهة، ومشكلة التعامل مع الأطراف التي تعاونت معهم في تنفيذ الانقلاب، وخاصة الناصريين، من جهة ثانية، فضلاً عما تفرضه مسألة تنظيمهم الحزبي في إطار تنظيم الحزب القومي.

### ٣ - الموقف من الانفصال والوحدة

عمل البعثيون القوميون في زمن الانفصال على تدارك ما بدا من غموض موقفهم من الانفصال والوحدة، واستطاعوا من خلال ما نشره جريدة البعث من تعليقات وبيانات تأكيد تمسكهم بالوحدة، مظهرين في الوقت ذاته أخطاء نظام عبد الناصر التي قادت إلى الانفصال، وأعطت الانفصاليين المبرر لقيام الانفصال. وكان كل من عفلق والبيطار يكتبان في البعث لتوضيح حقيقة الموقف النقدي البناء لحزب البعث، من خلال التنديد بالانفصال والدعوة إلى إقامة وحدة جديدة بين مصر وسورية مبنية على أسس اتحادية ديمقراطية شعبية.

وقد أصبحت المسألة الأساسية في نظر القيادة القومية تنحصر في «عروبة أو لاعروبة» سورية<sup>(٩٧)</sup>: «هذا هو الوجه الحقيقي للمعركة الدائرة رحاها اليوم (في دمشق) . . العروبة، أي الوجود العربي . . . واللاعروبة، أي الانفصالية، هذه الشعوبية الجديدة والرّدة على العقيدة القومية . . .».

هذا هو النهج الذي سارت عليه القيادة القومية لحزب البعث، التي كانت تُعبّر عنه جريدة البعث، مما دفع محمد حسنين هيكل إلى القول<sup>(٩٨)</sup> إن «جريدة البعث كانت كبصيص النور في الظلمات التي خيمت على سورية الانفصالية».

لكن موقف القيادة القومية من الانفصال والوحدة،

(٩٧) البعث، ١٥/٨/١٩٦٢.

(٩٨) الأهرام، ١٥/٣/١٩٦٣.

بمقدار ما كان يلقي القبول من القوميين العرب الموضوعيين، والمراقبين المحايدین، كان في الوقت ذاته يثير حفيظة القوى الناصرية التي لا تقبل بأي نقد موضوعي لنظام عبد الناصر، كما أن هذا الموقف كان لا يقبل به السياسيون الذين انخرطوا في العملية السياسية الانفصالية، ومنهم من كان حزبياً، كالحوراني ومجموعته.

وفي الوقت الذي كانت تقبل فيه القيادة القومية التعاون مع عبد الناصر لإعادة الوحدة على أسس جديدة، كان عبد الناصر قد استمر في موقفه من قادة البعث، فقد كان يعتقد أنهم انقلبوا على تجربة الوحدة، وكانوا من القوى التي مهدت للانفصال، وهذا ما ستعرض له في ما يلي.

#### ٤ - أزمات الحزب الداخلية والتطورات التنظيمية في ظل حكم الحزب

تعرضنا سابقاً لقرار المؤتمر القطري الخامس (عام ١٩٦٢) الذي عقد في حمص، بإعادة تنظيم الحزب في سورية، وقرار القيادة القومية، بحسب الصلاحيات الممنوحة لها من المؤتمر، بتشكيل قيادة قطرية مؤقتة<sup>(٩٩)</sup> من أربعة أعضاء. وتحدثت النشرة الحزبية الخاصة بالأعضاء العاملين فقط عن بعض مقررات المؤتمر القطري (أيلول/سبتمبر ١٩٦٣) التي أقرها المؤتمر القومي السادس (عام ١٩٦٣)، في ما يتعلق بالأمور التنظيمية في سورية، منذ إعادة تنظيمه في عهد الانفصال حتى انعقاد المؤتمر القومي السادس، معلنة انتهاء المرحلة الانتقالية التي فرضتها ظروف إعادة التنظيم، وإن تركت هذه المرحلة بعض الآثار في الواقع الحالي للحزب، فالقيادة القطرية المؤقتة في زمن الانفصال كانت «عاجزة موضوعياً عن تحمّل مسؤولياتها». لقد مرّ الرفاق الأربعة الذين تحمّلوا مسؤولية القيادة في ظروف غير عادية، كان فيها وجود الحزب كله يمر بأزمة، ولم يكونوا متفرغين للعمل الحزبي، وليست لديهم فكرة يمكن الاعتماد عليها عن طبيعة العمل الحزبي المنظم وعن طبيعة العمل . . ولم يكن

سلوكهم يدل على فهم لضرورة ترسيخ المنظمة الحزبية في المستويات كافة، ولا عن فهم لأهمية الانضباط الحزبي ومراعاة التسلسل الحزبي . .».

بعد ٨ آذار/مارس ١٩٦٣، شكّلت القيادة القومية بتاريخ ١٣/٣/١٩٦٣ قيادة قطرية جديدة في سورية مكونة من ١٨ عضواً أطلق عليهم اسم «القيادة القطرية الموسعة». وتقول النشرة الحزبية المشار إليها، إنه يبدو أن القيادة القومية أرادت «أن توفر للحزب قيادة تجمع كل الكفاءات القيادية في القطر، أي قيادة تستطيع أن تتحمّل مسؤولية توجيه الحزب في الحكم، وتستطيع أن تنطلق بالحزب وتوسع قاعدته وتنظيمها، وتجعله قادراً على الانفتاح على الجماهير وقيادتها. وقد توزّع أعضاء القيادة الجدد على مكاتب كان أهمها: المكتب السياسي، والمكتب التنظيمي. لكن منذ الاجتماع الأول للقيادة الموسعة، وبحضور القيادة القومية، ظهر من النقاش «أن القيادة الموسعة غير متجانسة في نظرتها إلى الحزب، وإلى دوره، وإلى طريقة العمل الحزبي، ولا هي متفقة حول معنى تسلّم الحزب للسلطة . .»، كما تقول النشرة الحزبية. وهذا ما دفع المكتب التنظيمي إلى اقتراح تشكيل قيادة قطرية من ثمانية أعضاء، يلحق بها مكاتب مسؤولية، وأرفق المكتب اقتراحه بطريقة العمل، وأكد للقيادة القومية أن الحزب «لديه إمكانيات كافية لسد حاجته، وأن ما ينقص هو جمع هذه الإمكانيات وتوزيع المسؤولية بينها». وأشار المكتب التنظيمي إلى أن «دور الجهاز الحزبي في الفترة التي مضت كان معطلاً، وأن تقرير الأمور لم يكن يتم في داخل منظمات الحزب، وأن التفاعل المتبادل بين قيادة الحزب والجهاز الحزبي مفقود . .».

وقد شكّلت القيادة الجديدة من ستة أعضاء، وأصبح المكتب التنظيمي تابعاً لهذه القيادة ومسؤولاً أمامها، إلا أن ذلك لم يقدم حلاً للأزمة، ولم يسدّ الثغر التي أظهرتها تجربة العمل في القيادة السابقة الموسعة. والسبب في ذلك، كما تقول النشرة الحزبية، أن «بعض أعضاء القيادة كانوا أعضاء في القيادة القومية، وغير

(٩٩) عن نشرة حزبية خاصة بالأعضاء فقط (بلا تاريخ) صادرة عن حزب البعث العربي الاشتراكي - القطر السوري (من أرشيفي الخاص).

وهناك من يضيف إلى الأعضاء البعثيين العراقيين ثلاثة أعضاء من البعثيين السوريين، هم: شبلي العيسمي، والوليد طالب، وحمود الشوفي.

مقيمين بشكل مستمر في سورية، والبعض الآخر كان مشغولاً بالوزارة. وهكذا بقي الحزب بقيادة متقطعة الوجود، وكان يصدف غيابها أحياناً في أخرج الظروف وأدقها، مما أفسح المجال أمام التصرفات الفردية . . .». فضلاً عن ذلك تشير النشرة الحزبية (الخاصة بالأعضاء فقط) إلى:

- عدم وضوح الخط السياسي للحزب، وعلاقة ذلك بالعمل الحزبي.

- عدم الاستفادة من الإمكانيات التي يقدمها الحزب في الحكم لتوسيع مجالات العمل الحزبي في الأوساط الشعبية.

وهذا ما أدى إلى جعل «عملية إعادة بناء الحزب لا تأخذ مداها الكامل، وهي أسباب ذاتية متعلقة بالحزب، ولا شك في أن هناك عوامل أخرى خارجية، ولكننا ركزنا على العوامل الذاتية، لأن حلها بيدنا وخاضع لإرادتنا . . .».

وتقول النشرة إن شعار «القيادة الجماعية والتنظيم الشعبي الثوري هما شعارا الحزب اللذان نتسلح بهما في معركتنا . . . ولكن يؤسفنا أن نؤكد أن الأخطاء التنظيمية المتكررة قد أفقدت شعار القيادة الجماعية من أهم محتوياته . . . وأضعفت تنمية المنظمة الحزبية . . .».

## أ - المؤتمر القطري الأول والمؤتمر القومي السادس وصعود اليسار

جرت انتخابات قيادات الفروع في صيف عام ١٩٦٣، تمهيداً لعقد المؤتمر القطري الأول بعد ٨ آذار/

مارس ١٩٦٣، وكان التيار اليساري (في تنظيم العراق والتنظيم السوري)، هو المهيمن على المؤتمر القطري، وكان هذا التيار قد أعد وثيقة حزبية بعنوان «التقرير العقائدي»<sup>(١٠٠)</sup> تم رفعها إلى المؤتمر القومي السادس عن طريق المؤتمر القطري السوري. وقد وجد العسكريون البعثيون في تبني وجهة نظر اليسار البعثي فرصة ذهبية لإقصاء القيادة التقليدية للحزب. وهكذا، فقد تم انتخاب قيادة قطرية ضمت لأول مرة ثلاثة من العسكريين (حافظ الأسد، وحمد عبيد، ورباح الطويل)، وأربعة من المدنيين الذين حسبوا على التيار اليساري (هم حمود الشوفي، وأمين قطري، وأحمد أبو صالح، ومحمود نوفل، وخالد الحكيم)، ولم يفز من أنصار عفلق سوى نور الدين الآتاسي. وكان سقوط صلاح البيطار في الانتخابات (وهو رئيس للوزراء) رسالة واضحة لمن يهيم الأمر، وأولهم عفلق ذاته، وثانيهم التيار الناصري بمن فيه عبد الناصر نفسه، فقد جرت الانتخابات بعد أحداث ١٨ تموز/ يوليو ١٩٦٣ الدامية<sup>(١٠١)</sup> في دمشق.

ومع انعقاد المؤتمر القومي السادس (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣)، كان واضحاً أن الجناح اليساري في الحزب، في سورية والعراق، قد تمكن من إقرار وثيقة «التقرير العقائدي» وانتخاب قيادة قومية جديدة<sup>(١٠٢)</sup>، بدعم قوي من العسكريين البعثيين في سورية.

## (١) الخطة التنظيمية كما أقرها المؤتمر القومي السادس

وتهدف هذه الخطة إلى نقل الحزب من مرحلة العفوية في التفكير والعمل إلى مرحلة النضج السياسي

(١٠٠) لطالما اتهم اليمين الحزبي هذه الوثيقة بالماركسية، كما يحلو للبعض القول إن ياسين الحافظ هو الذي أعد الوثيقة. والواقع أن ياسين الحافظ كان واحداً من مجموعة من أعضاء البعث الذين ناقشوا الوثيقة على مدى أكثر من عشرين يوماً، في شقة متواضعة في حيّ المزرعة بدمشق، ثم استنجاها خصباً لهذا الغرض. وإذ كنت لا أنفي تأثيراً. ياسين الحافظ في إعداد الوثيقة، لكنني أؤكد الطابع الجماعي في إعدادها. فهي تمثل بحق، وجهة نظر يسارية في صياغة عقيدة الحزب في مواجهة مهام ومسؤوليات الحكم في سورية والعراق. وكان من بين من أسهم في إعداد مسودة الوثيقة، ونقاشها، كل من: محمد بصل، ومحمود نوفل، وحمود الشوفي، وجورج طرابيشي، ونايف شريطي، وطارق أبو الحسن، ومنير الحمش، كما كان يشترك في النقاش بعض البعثيين العراقيين عندما يكونون في دمشق، مثل حمدي عبد المجيد وهاني الفكيكي.

(١٠١) في ١٨ تموز/ يوليو ١٩٦٣، جرت محاولة انقلابية قادها الناصريون، وكان على رأسهم جاسم علوان، وقد تم إحباط هذه المحاولة، وتمت محاكمة من ألقى القبض عليهم بواسطة محكمة ميدانية أسفرت عن إعدام عدد من الضباط والمدنيين الناصريين.

(١٠٢) تألفت القيادة القومية الجديدة من: ميشيل عفلق (أميناً عاماً)؛ وأمين الحافظ، وصلاح جديد، وحافظ الأسد، وحمود الشوفي، ومنصور الأطرش (سوريين)؛ وعلي صالح السعدي، وحمدي عبد المجيد، ومحسن الشيخ راضي، وأحمد حسن البكر، وصلاح مهدي عماش (عراقيين)؛ وجبران مجدلاي، وخالد العلي (لبنانيين)؛ ومنيف الرزاز، وأسعد عكا (أردنيين).

والفكري والتنظيمي، وتحدّد خطوطها العامة في ما يلي :

(أ) أن معظم النواقص في العمل الحزبي تعود إلى عدم وجود أيديولوجيا مدروسة للحزب، واختفاء هذه الأيديولوجيا أثر في العمل الحزبي «خلال مرحلة الكفاح لاستلام السلطة، إلا أن اختفاء هذه الأيديولوجيا سيدمر الحزب، بالتأكيد، في مرحلة استلام الحكم.

وقد أقر المؤتمر القومي السادس أيديولوجية الحزب التي تغطّي هذه الشغرة في العمل الحزبي (سنأتي على ذكرها لاحقاً).

(ب) يواجه الحزب ضرورتين ملّحتين :

- تحقيق توسع لمنظمات الحزب.

- المحافظة على مستوى عالٍ للعضوية والمحافظة على نضالية الأعضاء.

وتلمي ضرورات العمل الحزبي أن تأخذ الخطة التنظيمية للحزب باعتبارها الأمور التالية :

- وجود الحزب في السلطة يجعله عرضة لتسرّب كثير من العناصر الانتهازية والضعيفة إلى صفوفه، في الوقت الذي يكون مضطراً إلى توسيع قاعدته الحزبية والجماهيرية.

- ازدياد مسؤوليات الحزب تتطلب جهازاً حزبياً مدرباً وواسعاً، ولديه المقدرة على إنجاز مخططات الحزب. والضرورة تقتضي اتساع الجهاز الحزبي مع عدم التفريط بالتنوع.

(ج) تقتضي ظروف بناء دولة اشتراكية يقودها الحزب عملية تثقيف الأعضاء، وتهيئة القياديين القادرين على ذلك، ونقطة الانطلاق هي إنشاء مدرسة حزبية تدرس، على سبيل المثال، الموضوعات التالية :

- بناء الحزب وعلاقته بالجماهير.

- واقع الوطن العربي الطبقي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

- مشكلة الديمقراطية.

- اقتصاد سياسي من وجهة نظر اشتراكية، وتاريخ الفكر الاشتراكي.

- المشكلة الزراعية.

- التجارب السوفياتية والصينية واليوغسلافية.

- تجربة عبد الناصر.

- البلدان المتخلفة - الاستعمار الجديد.

(د) وضع خطة لاطلاع العناصر القيادية على تجارب البلدان الأخرى.

(هـ) زيادة عدد المتفرّغين للعمل الحزبي، وافتقاد الأكفاء منهم للعمل الحزبي.

(و) الاستفادة من مكتب الترجمة في وزارة الثقافة.

(ز) توسيع انتشار جريدة الحزب، ووضع جميع أجهزة الإعلام بيد الحزب.

(ح) إنشاء المنظمات النقابية المهنية والمنظمات الجماهيرية والأندية الثقافية والرياضية.

(ط) النظر إلى قانون الإصلاح الزراعي كوسيلة لتغيير العلاقات الاجتماعية في الريف، وتغيير أسلوب الإنتاج الزراعي وتطويره، وتطبيق القانون بصورة ثورية.

(ي) وفي نطاق العمل الحزبي الداخلي : انتهاء الفترة الانتقالية، وتطبيق النظام الداخلي في جميع مجالات ومستويات العمل الحزبي، مما يعني :

- لا عضوية في الحزب من دون وجود العضو في منظمة حزبية يمارس من خلالها نشاطه.

- لا عضوية مباشرة في الحزب من دون المرور على حلقة أنصار.

- التشدد في تطبيق العقوبات بحق الرفاق المخالفين عن تعمد للقرارات الحزبية في جميع المستويات.

- نزع العضوية الحزبية عن كل من يتخلف عن أداء واجباته الحزبية.

- تطهير الحزب من أي عضو يحاول الاستغلال، والتشدد في مراقبة سلوكية الأعضاء.

(ك) إخضاع العمل الحزبي - في جميع مستوياته - لمبدأ المركزية الديمقراطية. والمركزية العالية في الحزب

تتطلب وجود قيادة قوية منبثقة عن انتخاب ديمقراطي.

## (٢) أزمة الحزب في سورية من جديد (المؤتمر

القطري الاستثنائي)

على إثر انقلاب عبد السلام عارف في بغداد في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣<sup>(١٠٣)</sup> وإبعاد قيادة قطر العراق (اليسارية)، بدأت تظهر أزمة الحزب في سورية، وتتفاعل مع مواقف متباينة تتخذها بعض قيادات الحزب في القيادة القومية، أو بعض رجالات السلطة في سورية. وقد طالبت القيادة القطرية وقطاع واسع من البعثيين السوريين بإجراء تحقيق وتقييم موضوعي لأحداث بغداد، إلا أن القيادة القومية أخذت «تأمل» وتتلكأ في إجراء ذلك التحقيق والتقييم. وقد دعت القيادة القطرية إلى مؤتمر قطري استثنائي لعرض أزمة الحزب الداخلية عليه في ضوء قراراته في مؤتمره الأول (أيلول/سبتمبر ١٩٦٣) وقرارات المؤتمر القومي السادس. وقد عقد المؤتمر القطري الاستثنائي في الفترة ما بين ١ و ٦/٢/١٩٦٤. وقد عرضت فيه القيادة القطرية تقريراً شاملاً حول أزمة الحزب الداخلية، وما تراه من حلول للخروج من هذه الأزمة، ثم بعد نقاشات حادة تم فيها تبادل الاتهامات وتحميل المسؤولية، طرحت القيادة الثقة بنفسها كوسيلة للخروج من المأزق، فكانت النتيجة سحب الثقة من القيادة بأكثرية صوت واحد على النسبة المحددة في النظام الداخلي. وتم انتخاب قيادة قطرية جديدة أصدرت بعد ذلك بياناً مقتضباً ضمن نشرة حزبية<sup>(١٠٤)</sup>، أعادت فيها أسباب انعقاد المؤتمر إلى الأحداث (الخطيرة) التي جرت داخل سورية وخارجها، وتوالي المؤامرات على الثورة والحرب النفسية ضدها من قبل الدوائر الاستعمارية والناصرية والرجعية، وتشويه سمعتها أمام الرأي العام العربي

والعالمي. وأشارت إلى نكسة الحزب في العراق، وما أحدثته من هزة عميقة في منظمات الحزب، ومن بلبلة في أذهان الحزبيين، والتسرع في إصدار النشرات والبيانات التي أحدثت بلبلة في الآراء، وكان لهذه البلبلة مصدر آخر هو «غموض العلاقة بين الحزب والحكم وعدم توضيح الحدود بينهما».

ثم تعرّضت النشرة إلى انعقاد المؤتمر، وعرضت تقرير القيادة القطرية على نحو مقتضب، فذكرت أن التقرير يعيد أزمة الحزب إلى وجود تكتلات شخصية فرضت نفسها فوق المنظمات الحزبية، واتهمت بعض عناصر القيادة بالتكتل، وأن «الحكم لم يسمح للقيادة بممارسة عملها حسبما قرر المؤتمر القطري من أن القيادة هي أعلى سلطة في الدولة»، كما تضمن التقرير بعض الحلول للخروج من الأزمة.

وتقول النشرة إن المؤتمر ناقش التقرير «بشكل إيجابي وبروح حزبية عالية، وأوصى بشجب التكتل الشخصي، وإحلال القيم الحزبية محل التكتلية، وبوجوب سيادة العلاقات الموضوعية. كما أدان المؤتمر النشاط التكتلي داخل الحزب، واعتبره نشاطاً تخريبياً. وأشارت نشرة القيادة القطرية الجديدة إلى أن الأزمة في علاقة الحزب بالسلطة تكمن في الازدواجية والتعارض في الصلاحيات، وأقر المؤتمر الأسس التي ستُنظم وتنسق هذه العلاقة. فالحزب لم يضع خطة للحكم، والحكم لم يضع منهاجاً للعمل، ولهذا أوصى المؤتمر بضرورة الإسراع في وضع خطة للحكم تركز على تطورات المؤتمر القطري العادي والمؤتمر القومي السادس، كما أوصى بوضع منهاج مرحلي يحقق خطة الحكم على مراحل.

وقرر المؤتمر أن يكون عدد أعضاء القيادة القطرية

(١٠٣) دعت القيادة القومية إلى مؤتمر قطري استثنائي في العراق في ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣، لانتخاب قيادة قطرية جديدة، وبعد قليل من افتتاح الجلسة اقتحمت مجموعة من العسكريين قاعة المؤتمر، وتحت تهديد السلاح نُصبت قيادة قطرية جديدة برئاسة أحمد حسن البكر، وطردت قادة الحزب اليساريين خارج البلاد، وهم علي السعدي، وحمدي عبد المجيد، وهاني الفكيكي، وأبو طالب الهاشمي. وأعقب هذا الانقلاب الحزبي انقلاب عسكري آخر على الحزب بمجمله بتاريخ ١٨/١١/١٩٦٣ بقيادة عبد السلام عارف. انظر: هاني الفكيكي، أوكار الهزيمة: تجرّبي في حزب البعث العراقي (بيروت؛ لندن: منشورات رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٣)، ص ٣٤٨ و ٣٦٨.

(١٠٤) النشرة الحزبية الرقم (٩) بلا تاريخ صادرة عن القيادة القطرية المنبثقة عن المؤتمر القطري الاستثنائي (من الأرشيف الخاص

للكاتب).

١٥ شخصاً: ٧ عسكريين و ٨ مدنيين. وقد جرى انتخابها في الجلسة الأخيرة للمؤتمر<sup>(١٠٥)</sup>.

وحدد المؤتمر القطري الاستثنائي (بحسب نشرة القيادة الجديدة) مهمة القيادة القطرية بالإسراع في تحقيق وحدة الحزب، كما أوصى بضرورة وضع مقررات المؤتمر، وبصورة خاصة في ما يتعلق بشجب التكتل داخل المنظمة الحزبية، موضع التنفيذ السريع والحازم، واتخاذ الإجراءات لإزالة كل تكتل.

ومن الواضح أن ما جرى في المؤتمر القطري الاستثنائي هو حدث مهم في تاريخ الحزب، وتاريخ حكم الحزب في سورية. لهذا، فإن من المفيد، لاستكمال صورة ما حدث، أن نلقي بعض الضوء على أزمة الحزب من خلال تقرير القيادة القطرية التي حجبت الثقة عنها، والذي قدم إلى المؤتمر ولم يتم عرضه على الجهاز الحزبي من قبل القيادة الجديدة، على نحو كامل، إنما عرض ملخص عنه.

### (٣) أزمة الحزب كما تراها القيادة القطرية التي

#### حجبت الثقة عنها

جاء تقرير القيادة القطرية<sup>(١٠٦)</sup> في ٣٧ صفحة كبيرة، وتضمن تحليلاً وافياً لأزمة الحزب الداخلية التي يرجعها، تاريخياً، إلى التكتلات الشخصية «التي تضيق فيها القيم وتتردى وتكثر فيها الاتهامات لتصل إلى حدّ الخيانة والعمالة وغير ذلك . . .». وكانت إرادات بعض القادة هي التي تحكم الحزب، وكان التمزق داخل الحزب أثراً لتصارع هذه الإرادات، «فكانت المواقف والقرارات والسياسات التي ينفجها الحزب تمثل نقاط التقاء في المواقع الوسط لتقاطع عمل الإرادات المتخاصمة، وهذا ما يفسر كثيراً النكسات التي مرّ فيها الحزب وخيبات الأمل، التي عرفها، رغم أن روحه الأصيلة وتجارب أعضائه العميق مع مطامح الجماهير استطاعت أن تؤهله لدور قيادي تاريخي في الوطن العربي، وخاصة في سورية».

وبعد أن يتعرّض التقرير إلى طبيعة تكوين أعضاء الحزب وانتماءاتهم وتحلقهم حول بعض القياديين، يركّز على «ظاهرة الصراع الشخصي التي حوّلت الحزب، في ما مضى، إلى كتل حول الأشخاص أو مجموعات مؤتلفة حول شعارات الحزب العريضة. وإذا كانت القيادة القطرية لا تعيد أسباب ذلك إلى إرادات القادة الكبار وحدها، وإلى أمزجتهم الخاصة فقط، فإنها تشير إلى عوامل أخرى، مثل عدم الوضوح في أفكار الحزب، واعتماد العناصر المثقفة بالدرجة الأولى، وسهولة الممارك التي خاضها الحزب، وكل هذه الأمور أثرت بشكل متفاعل في إرادات القادة الكبار المتصارعة لتجعل من الحزب، في ما مضى، كتلاً شخصية ينافس بعضها البعض».

وبعد أن يسرد التقرير الظروف التي رافقت إعادة التنظيم في سورية، والظروف التي تمت بها ثورة الثامن من آذار/ مارس ١٩٦٣، يتحدث عن المؤتمر القومي السادس ومقرراته، ويشير إلى الصعوبات التي واجهت القيادة القطرية بعد المؤتمر القطري العادي، وحتى انعقاد المؤتمر القطري الاستثنائي، والعلاقة بين القيادة القطرية وكل من المجلس الوطني لقيادة الثورة والحكومة (ممثلة برئيسها صلاح البيطار)، فقد حاولت القيادة القطرية فور انتهاء أعمال المؤتمرين (القطري بتاريخ ١٩/٩/١٩٦٣) و(القومي بتاريخ ٢٣/١٠/١٩٦٣) «أن تساهم في تحمّل مسؤولياتها، وأن تشترك في وضع خطة للحكم . . . ولكن العقبات وضعت في طريقها، وانصرف همّ بعض الرفاق إلى التفرد وعزل القيادة القطرية وإضعافها، وقد أضيفت بعد أحداث العراق حجة جديدة لعزل قيادة الحزب عن أية مساهمة جدية . . .».

### ب - مختصر تحليل القيادة القطرية للأزمة

(١) التناقض الرئيسي القائم بين ما يطمح إليه الحزبيون كافة في أن يتحمّل الحزب مسؤولياته بجدية وجدارة، ويسير بخطوات سريعة وحازمة وواضحة في

(١٠٥) فاز في الانتخابات كلٌّ من: أمين الحافظ، ومحمد عمران، وصلاح جديد، وحمد عبّيد، وحافظ الأسد، وعبد الكريم الجندي، ومحمد رباح الطويل (٧ عسكريين)، وسليمان العلي، وفهمي العاشوري، والوليد طالب، ويوسف زعين، وسامي الجندي، وجبل شيا، ونور الدين الأتاسي، ومحمد الزعبي (٨ مدنيين).

(١٠٦) تلخيصاً عن التقرير (من أرشيف الكاتب الخاص).

طريق التحويل الاشتراكي، وبين عجز الحزب الآن عن أن يحقق ما تطمح إليه إرادات الحزبيين، وهو تناقض ما بين الشلل والتخبط والفوضى... واعتقادنا أن حزبنا قادر على تحمل المسؤولية بجدارة وصدق.

(٢) التناقض القائم بين إيمان الحزب الجماهير، وتأكيد دوره وحققها في ممارسة الديمقراطية من جهة، وعزلة الجماهير عن الحزب وموقفها موقفاً متردداً من جهة أخرى، بل معاداتها له أحياناً كثيرة.

(٣) التناقض القائم بين تصدي الحزب للمسؤولية، ونقص الأجهزة القيادية اللازمة لذلك.

(٤) العزلة السياسية الدولية التي يعيشها، فسورية (الآن) معزولة تحت حكم الحزب.

(٥) الضائقة الاقتصادية والمالية التي تكاد تخنق الشعب: ارتفاع الأسعار من دون أية زيادة في المداخل، وتوقف المشاريع، والمصانع الخاصة تهدد بالتوقف أو هي توقفت، والبطالة، وتراجع الخدمات الصحية والسكنية والتعليمية.

(٦) ضعف العلاقة التنظيمية في الحزب.

(٧) تقصير الحزبيين، بشكل عام، عن تفهم طبيعة المرحلة الدقيقة التي يعيشها الحزب، وبدا ذلك في تباطؤ وتكاسل النشاط الحزبي.

(٨) عدم استطاعة الحزب أن يكون المنظمات الشعبية حوله، والمسألة هنا تتعلق بوجود الحزب الثوري الذي يشترط فيه توفر الأمور التالية:

(أ) حزب قوى منفتح على الجماهير ومتفاعل معها.

(ب) كفاءة في العناصر لتسلم مسؤوليات الحكم.

(ج) توفر مناخ ثوري من الحماس الشعبي واستعداد جماهيري لحماية الثورة.

وفضلاً عن أهمية تجاوز الأسباب المشار إليها في

أزمة الحزب ومعالجة التناقضات... ينتهي التقرير إلى تقديم مقترحات محدّدة لاتخاذ بعض الخطوات الفورية التي تساعد، إلى حد بعيد، على الإنجاز والتنفيذ الثوريين:

(أ) وضع نظام داخلي لعمل المجلس الوطني لقيادة الثورة، والحد من الفوضى وعدم النظام في عمل هذا المجلس من خلال لائحة داخلية يلتزم بنصوصها، وخاصة في ما يتعلق بوضع جدول أعمال مكتوب، وفتح سجل خاص تدون فيه محاضر الجلسات، والتقيّد بالمواعيد وتدوين محاضر للجلسات.

(ب) وضع نظام داخلي لمجلس الوزراء والتقيّد به.

(ج) إعادة النظر بتشكيل المجلس الأعلى للتخطيط، وتسمية أعضائه من وزراء وخبراء «أكثرهم اشتراكيون على الأقل».

(د) إعادة تشكيل المجلس الوطني لقيادة الثورة ومجلس الوزراء (برئاسة صلاح البيطار)<sup>(١٠٧)</sup> على الأسس التي أقرها المؤتمر القطري والمؤتمر القومي.

(هـ) توسيع صلاحيات الوزراء.

(و) التراجع عن بلاغ رئاسة مجلس الوزراء القاضي بعدم التعيين والتسريح.

(ز) وضع خطة شاملة ومفصلة للحكم للتخلص من الفوضى القائمة.

إن طرح أزمة الحزب والمقترحات لتجاوزها على هذا النحو، لم ترق، كما يبدو، لكل من القيادة العسكرية وعفلق. ولهذا، فقد بدا أن لكليهما مصلحة في إبعاد القيادة القطرية، واستبدالها بقيادة جديدة أكثر ملاءمة لهما، ذلك أن العسكريين كانوا يريدون استبدال التيار اليساري في الحزب بجماعة التنظيم القطري، خاصة بعد الفشل الذي واجهه الجناح اليساري الآخر في العراق، مع استمرار الإعلان بالتمسك بقرارات المؤتمر القومي السادس ومنطلقاته النظرية.

(١٠٧) كانت القيادة القطرية قد عمّمت على الجهاز الحزبي بتاريخ ٢٤/١/١٩٦٤، قرارها المتخذ بالإجماع بفصل صلاح البيطار من الحزب، في ضوء طلبها منه تبرير وتكذيب ما صدر عنه من تصريحات إلى كل من جريدتي النهار بتاريخ ٨/١/١٩٦٤، والكفاح بتاريخ ١١/١/١٩٦٤، وبما أنه لم يجب على كتاب القيادة، وفي ضوء سلوكه الحزبي الذي كان يخرج فيه عن رأي الحزب، وعدم الخضوع للمنظمة الحزبية، وفي ضوء إساءته المتكررة للحزب (التعميم من الأرشيف الخاص للكاتب).

## ج - أزمة الحزب القومي والمؤتمر القومي السابع

بعد ما جرى في العراق، وبعد المؤتمر القطري الاستثنائي في سورية، دعت القيادة القومية إلى عقد المؤتمر القومي السابع. ووجهت الدعوة في سورية إلى جميع أعضاء المؤتمر القطري العادي والاستثنائي لحضور المؤتمر القومي السابع. وكان في أوساط الحزب في سورية والعراق من كان يرى أن نجاح المؤتمر مرهون بإجراء تحقيق وتحليل لأسباب نكسة الحزب في العراق، وتحديد المسؤولية، إلا أن الأمين العام للحزب ميشيل عفلق أصرّ على عقد المؤتمر الذي دعا إليه بتاريخ ١٢/٢/١٩٦٤، فامتنع هؤلاء عن حضور المؤتمر، وانضم إليهم عدد من أعضاء المؤتمر القادمين من خارج سورية، بعد اطلاعهم على الأسباب التي جعلتهم يرفضون حضور المؤتمر. وشكّل الممتنعون عن حضور المؤتمر لجنة تحضيرية للمؤتمر القومي السابع، وقد أصدرت هذه اللجنة بياناً للجهاز الحزبي، تعلن فيه موقفها<sup>(١٠٨)</sup> برفض حضور المؤتمر، والدعوة إلى مؤتمر قومي سابع للأسباب التالية:

(١) الدعوة أتت على شكل مبادرة فردية من الأمين العام للحزب، في الوقت الذي كان ممكناً أن تجتمع فيه القيادة القومية. وقد عطل الأمين العام اجتماعاتها، وعمل على إقصاء «الرفاق العراقيين أعضاء القيادة القومية عن سورية بعد عودتهم من منافعهم مباشرة، ثم هدّد بإعلان حلّ القيادة القومية إذا لم ينسحب أحد الرفاق السوريين (حمود الشوفي) من جلساتها، لأن له وجهة نظر تحليلية لأحداث العراق تختلف عن وجهة نظر الأمين العام.

وبعد توجيه الدعوة إلى المؤتمر القومي السابع، دُعيت القيادة القومية إلى الاجتماع، وبيّن أربعة من أعضائها وجهة نظرهم بأنهم مع انعقاد المؤتمر من حيث المبدأ، ولكن بعد إجراء حوار حول نكسة الحزب في العراق، وتجربة الحكم في سورية، وكذلك إجراء تقييم كامل عن أسباب النكسة، وتعيين قيادة قطرية مؤقتة في العراق، ونشر مقررات المؤتمر القومي السادس.

واعتقد أعضاء القيادة القومية الأربعة أن أسباب التآمر على الحزب هو وضوح الاتجاه الاشتراكي القومي الذي تحدّد في المؤتمر القومي السادس.

ولم تتوصل القيادة القومية إلى قرار بهذا الشأن بسبب انفعال الأمين العام للحزب وانسحابه من الجلسة. (٢) غياب القطر العراقي عن المؤتمر.

(٣) طبيعة المؤتمر القطري السوري الذي ضمّ لدى انعقاده بعض الأعضاء المعيّنين، وقد أجاز المؤتمر القومي السادس ذلك، باعتبار أن المؤتمر هو الأول بعد إعادة التنظيم الحزبي في سورية، لكنه اشترط لحضور أي مؤتمر بعد ذلك أن يكون العضو أصيلاً لا بالتعيين، ولكن الذي حصل هو حضور ٢٨ عضواً في المؤتمر القطري الاستثنائي بالتعيين، وقد دُعي هؤلاء أيضاً إلى المؤتمر القومي السابع.

(٤) اختلاف الأسس التي دُعي على أساسها الأعضاء إلى المؤتمر القومي السابع.

ولم يحضر المؤتمر سوى عدد من أعضاء المؤتمر القومي السادس، وعدد آخر من المؤتمر القطري السوري الاستثنائي، وبعض المندوبين من المنظمات الحزبية. واعتبرت اللجنة التحضيرية أن المؤتمر القومي السادس هو آخر مؤتمر حزبي شرعي، وأن من حضر دعوة عفلق لا يمثلون الحزب. لذا، فإن قراراتهم ليست لها صفة تلزم الحزب.

كما اعتقدت اللجنة التحضيرية للمؤتمر القومي السابع أن «أزمة الحزب أعمق كثيراً من خلاف شخصي وتضارب في أمزجة بعض الرفاق»، وأن هناك خلافات مبدئية عميقة أهمها:

(١) قضية المؤسسة الحزبية، بينما يمارس عفلق ومن معه سلوكاً فردياً يناقض النظر إلى الحزب كبنية تنظيمية مؤسسية.

(١٠٨) وقّع البيان باسم اللجنة التحضيرية للمؤتمر القومي السابع كلٌّ من: محسن الشيخ راضي، وحدي عبد المجيد، وعلي صالح السعدي، وحود الشوفي (أعضاء في القيادة القومية)، وكلٌّ من مندوبي قطر والعراق، ومندوبي قطر لبنان، ومندوب شعبة بريطانيا، ومندوب شعبة يوغسلافيا، ومندوب فرع ليبيا، ومندوب منظمة غزة، ومندوب شعبة تركيا، ومندوب شعبة الكويت، ومندوبين عن ممثلي سورية المنسحبين (البيان من الأرشيف الخاص بالكاتب).



(٢) قضية الالتزام بالطبقات الشعبية الكادحة،  
والتمسك بقرارات المؤتمر القومي السادس.

(٣) قضية الممارسة الديمقراطية، والتمسك  
بالديمقراطية الشعبية المباشرة التي تضع الحزب تحت  
رقابة الجماهير.

(٤) قضية الحزب والحكم والعلاقة بينهما.  
فبموجب قرارات المؤتمر القومي السادس، فإن السلطة  
كأداة سياسية تخضع للحزب. لكن ما يجري في سورية  
(مثلاً) هو وضع العراقيل في وجه الحزب ليتولى  
مسؤولياته، في حين إن السلطة تحكم باسم الحزب،  
ويتحمل الحزب أمام الجماهير كامل المسؤولية. وفي  
الواقع، فإن ما ينفذ بعيد كل البعد عن مقررات  
المؤتمرات الحزبية، ويتناقض معها أحياناً.

(٥) قضية التكتل داخل الحزب.

(٦) قضية وحدة الحزب.

وبناء على هذا، طلبت اللجنة التحضيرية للمؤتمر  
القومي السابع من المنظمات الحزبية ما يلي:

(١) إرسال مندوب عنها ليمثلها في اللجنة  
التحضيرية للمؤتمر القومي السابع.

(٢) إجراء تحقيق حزبي من قبل لجنة تحقيق يقبل بها  
الطرفان، لتقدم إلى المؤتمر قناعتها بالتهم التي يرددها  
الحزبيون تجاه بعضهم البعض.

(٣) دراسة نكسة العراق وواقع الحزب والحكم في  
سورية.

(٤) إجراء انتخابات حزبية على المستوى القومي  
بعد نشر مقررات المؤتمر القومي السادس.

ودعت اللجنة أعضاء القيادة القومية المؤقتة التي  
انتخبها المؤتمر الذي دعا إليه عفلق، إلى حضور المؤتمر  
القومي السابع الذي ستدعو إليه اللجنة بصفتهم يمثلون  
وجهة نظر مخالفة، ومن حقهم عرضها على المؤتمر.

ورغم هذه المعارضة لانعقاد المؤتمر السابع الذي  
دعا إليه عفلق، فقد عقد بمقاطعة فروع العراق ولبنان  
واليمن وليبيا وغزة ويوغسلافيا وبريطانيا وأنقرة، و ٣٠  
مندوباً من سورية<sup>(١٠٩)</sup>. أي بغياب من أطلق عليهم اسم  
«المنشقين».

#### د - أزمة حزب البعث العربي الاشتراكي (اليساري)

عقد في دمشق (١٤ - ٢١ آب/أغسطس ١٩٦٤) المؤتمر  
القومي السابع الذي دعت إليه اللجنة التحضيرية  
التي سبق ذكرها. وقد حضره ممثلون عن منظمات الحزب  
التي مثلت في المؤتمر القومي السادس، عدا منظمي  
الأردن واليمن. كما حضرت منظمات أخرى لم تكن  
ممثلة في المؤتمر القومي السادس<sup>(١١٠)</sup>. وقد أوضحت  
النشرة الداخلية الرقم (١)<sup>(١١١)</sup> الصادرة عن القيادة  
القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي (اليساري)  
ظروف انعقاد المؤتمر وما نجم عنه من قرارات.

وكان على المؤتمر في البداية تحديد هوية الحزب  
وعقيدته، فكان قرار المؤتمر بأنه «حزب البعث العربي  
الاشتراكي» مع إضافة كلمة «اليساري» لتمييزه من  
الحزب الرسمي من جهة، ولإعطائه الهوية التقدمية،  
انطلاقاً من التزامه بمقررات المؤتمر القومي السادس  
وبقضية الجماهير من جهة أخرى. ويوضح المؤتمر موقفه  
من الماركسية، فيقول إنه «بالتأكيد لسنا ماركسيين،  
ونتمسك بقرارات المؤتمر القومي السادس، ونعتبر

(١٠٩) الفكيكي، أوكار الهزيمة: تجربتي في حزب البعث العراقي، ص ٣٦٩.

(١١٠) حضر المؤتمر من سورية: حمود الشوفي، ومحمود نوفل، وخالد الحكيم، وفصيل بدوي، وطارق أبو الحسن، ومحمد بصل، ونبية  
حسن، وجورج طرايشي، وياسين الحافظ، ومنير الحمش، وعبد الكريم العزي؛ ومن السعودية: عبد الرحمن الملا؛ ومن غزة: عبد الله  
الخوراني؛ ومن ليبيا: محمود أبو عبيد؛ ومن إنكلترا: هاشم الربيعي؛ ومن المغرب والجزائر: تحسين...؛ ومن العراق: منذر الوندائي،  
وضياء الفلكي، وحسين كاظم، وعلي السعدي، وحدي عبد المجيد؛ ومن لبنان: محمد عقيل حمودي، ورياض رعد، وإبراهيم أيوب، ومحمد  
مهدي نور الدين، وعزمي عبدو، وجمال حمدون، وجميل ديب، وإحسان الزين، ووفيق النوام، وأحمد فرحات، ومحمد فرحات، وجمال قدادو،  
وعبد الأمير عباس؛ وكمراقبين كل من: هاني الفكيكي، ومحسن الشيخ الراضي.

(١١١) المعلومات التي سنورها في هذه الفقرة مستقاة من النشرة المشار إليها، وهي من الأرشيف الخاص للكاتب.

## هـ - أزمة حزب العمال الثوري العربي

ظهرت بوادر الانقسام داخل المؤتمر القومي السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي (اليساري)، فقد أبدى بعض الأعضاء رغبتهم بقطع أية علاقة مع البعث، فعقدوا في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥، ما دعوه المؤتمر القومي الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي (اليساري)، وقرروا أن يكون هذا المؤتمر بمثابة مجلس قومي أول (تأسيسي) لحزب العمال الثوري العربي، كونه حزباً جديداً كلياً لا صلة له بحزب البعث، واعتبروا أن مقررات المؤتمر القومي السادس ليست مقررات حزب البعث إلا من حيث الشكل، وأن الحزب الجديد هو ضرورة حلّ التناقض بين تلك المقررات واسم الحزب، وأن كلمة «يساري» التي أضيفت لا تغطي حقيقة الحزب الجديد.

وهكذا، فقد أحدث تشكيل حزب العمال الثوري العربي انشقاقاً جديداً داخل حزب البعث العربي الاشتراكي (اليساري) الذي استمر في تنظيمه، ثم جرت محادثات بين قادته وبعض أعضاء القيادة القومية للحزب الرسمي، انتهت بتقديم مذكرة إلى القيادة القومية تتضمن الإعلان عن حل التنظيم، وطلب العودة إلى الحزب الرسمي، إلا أن توالي الأحداث في سورية وقيام حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦، أدت إلى حلّ الحزب اليساري، من دون أن تؤدي إلى عودة قادته إلى التنظيم الرسمي، في ما عدا بعض أعضائه الذين عادوا على نحو فردي، وخاصة بعد الحركة التصحيحية عام ١٩٧٠.

## و - انفجار أزمة الحزب من جديد: حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦ وتداعياتها

بعد خروج البعثيين اليساريين من الحزب، سيطر تحالف عفلق والرّزاز مع العسكريين على الحزب، لتبدأ مرحلة جديدة من الصراع في ما بين ما يدعى «اليمن الحزبي» والعسكريين الذين أفسحوا المجال لعودة «القطريين» إلى الحزب، وصعودهم إلى مواقع حزبية وحكومية مهمة. إزاء هذا التطور، عمدت القيادة القومية إلى حلّ القيادة القطرية، وتشكيل قيادة عليا للقطر السوري، مؤلفة من أعضاء القيادة القومية، ومن بعض

الماركسية مصدراً أساسياً من مصادر الفكر الاشتراكي، وننظر إليها بعقل واع متفتح... لسنا ماركسيين، ولسنا ضد الماركسية، ولا نقبل الماركسية ككلّ، كإطار لنظرية الثورة العربية، ولكننا نعتبر أن أيديولوجية الثورة العربية هي أيديولوجيا علمية وثورية ومنفتحة على مختلف التجارب الاشتراكية والإنسانية... وعلى هذا، ليست اليسارية تطرفاً أرعن، وليست رد فعل على مواقف اليمين الرجعية، لكنها موقف واع من المشاكل والقضايا التي تعانينا بها جهايرنا الكادحة...».

وعلى هذا، فإن المؤتمر يعلن أنه لم يعد يربطه بالأقلية اليمينية المسيطرة على الحزب الرسمي أي رباط تنظيمي أو أيديولوجي. والمهمة المطروحة أمام المؤتمر أن يكون الحزب أول حركة سياسية عمالية فلاحية اشتراكية ثورية تناضل في سبيل الوحدة على أساس اشتراكي ديمقراطي شعبي. ومن هذا المنطلق، فإن التنظيم الجديد للحزب ينبغي أن يكون متجانساً على الصعيد الطبقي، كما أنه سيزيل جميع المظاهر البيروقراطية واللاديمقراطية والانتهازية الموروثة. ويوصي المؤتمر أن تصفى من حياة الأعضاء الخاصة سائر المظاهر البرجوازية والعشائرية.

وفي ما يتعلق بشروط العضوية، اشترط النظام الداخلي الجديد أن يكون المرشح للحزب مؤمناً بالوحدة العربية والاشتراكية العلمية، ومناضلاً من أجلها. كما اشترط ألا يأتي أي عضو إلى المؤتمرات الحزبية إلا عن طريق الانتخاب.

وفي البيان السياسي الصادر عن المؤتمر، أجرى المؤتمر نقداً ذاتياً صارماً للتجربة السابقة، واعترف بخطأ الممارسات السياسية السابقة، خاصة تجاه الناصريين والشيوعيين، كما انتقد تجربة الحزب في الحكم، وأدان المنطق النخبوي الذي يفترض الحزب تجسيدا لمصالح الشعب وقائداً له على نحو مسبق، دونما اعتبار للحقائق الموضوعية الملموسة، المتعلقة بالوضع الحقيقي للتيارات الجماهيرية وتوزيع القوى السياسية. وقوم إيجابياً التجربة الناصرية، وبحث في المسألة الكردية، وفي قضية فلسطين، وطالب باستراتيجية واقعية ثورية تستلهم هدف الثورة العربية الأساسيين (الوحدة والاشتراكية).

الحزبيين في سورية، مما وتّر أجواء الصراع إلى حدّ استخدام القوة العسكرية صباح ٢٣/٢/١٩٦٦، بمهاجمة منزل أمين الحافظ، حيث دارت معركة<sup>(١١٢)</sup>، انتهت بإرسال أمين الحافظ إلى سجن المزة، وقد اقتيد إليه أيضاً محمد عمران والموالين لهما، بينما اعتقل في قصر الضيافة ثلاثون من قدامى البعثيين، بينهم صلاح البيطار، ومنصور الأطرش، وشبلي العيسمي، وأعضاء القيادة القومية من اللبنانيين والسعوديين والأردنيين. واختفى الرزاز، في حين بقي عفلق في بيته إلى أن سهّل له الانقلابيون الهرب إلى لبنان.

وقد شكّلت قيادة قطرية مؤقتة من قبل الانقلابيين، كان قرارها الأول بتاريخ ٢٣/٢/١٩٦٦<sup>(١١٣)</sup>، وقف العمل بالدستور المؤقت، وحلّ المجلس الوطني للثورة، وتعيين اللواء حافظ أسد وزيراً للدفاع، وترفع العقيد أحمد سويداني إلى رتبة لواء وتعيينه رئيساً للأركان.

وجاء في بيان القيادة القطرية المؤقتة أن الحركة تستهدف «القضاء على الانحراف الذي مارسه (العفلقية والبيطارية) باسم الحزب القومي. وشكّلت وزارة برئاسة يوسف الزعين، غلب عليها الطابع اليساري. وقد عقد المؤتمر القطري الثاني الاستثنائي<sup>(١١٤)</sup> ما بين ٣/١٠ و ٢٧/٣/١٩٦٦، حيث تمّت مناقشة مستفيضة لأزمة الحزب، وللطريق الذي اتبعه اليمين، والذي أدى إلى قيام حركة ٢٣ شباط، كما ركّز المؤتمر على التركيب الطبقي للحزب، وانتخب قيادة قطرية جديدة، غلب عليها طابع التنظيم القطري<sup>(١١٥)</sup>.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٦٦، عقد المؤتمر القطري

الثالث، وهو أول مؤتمر قطري عادي يُعقد بعد حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦. وترجع أسباب الانعقاد<sup>(١١٦)</sup> إلى الإعداد لانعقاد المؤتمر القومي التاسع، وجاء انعقاده بعد انتخابات حزبية هي الثالثة من نوعها بعد قيام ثورة ٨ آذار ١٩٦٣، وإعادة تنظيم الحزب. وقد عرضت في المؤتمر تقارير تنظيمية وسياسية واقتصادية، كما طرح تقريرٌ حول أزمة الحزب (ومؤامرة) الثامن من أيلول/سبتمبر ١٩٦٦. وتضمّن التقرير التنظيمي واقع الحزب قبل حركة ٢٣ شباط وبعدها، وحدد أهم المظاهر المرضية في الحزب، وكان أبرز ما في التقرير الإلحاح على البنية الطبقية للتنظيم الحزبي، يضاف إلى ذلك مجموعة من القرارات والتوصيات حول الجيش والنظام الداخلي.

أما التقرير حول أزمة الحزب والمؤامرة، فقد أوصى بعد تحليله للأزمة بـ:

- التمسك بالأخلاق والمبادئ الحزبية.
- القضاء على التناقضات في صفوف الحزب.
- مراقبة السلوك الشخصي للرفاق الحزبيين.
- تصفية رؤوس المؤامرة والذين شاركوا فيها.
- المقصود بالمؤامرة، هو قيام سليم حاطوم، وهو أحد منقّذي حركة ٢٣ شباط، في ٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦٦، بالقاء القبض على كل من نور الدين الأتاسي، وصلاح جديد، وجميل شيا (أعضاء القيادة)، خلال وجودهم في السويداء في اجتماع حزبي. وبحسب الرواية الرسمية، فإن حاطوم تحالف مع القيادة القومية (منيف الرزاز) وبعض العسكريين (على رأسهم فهد الشاعر) من

(١١٢) يذكر باتريك سيل أنه قبيل الفجر قام فدائيو سليم حاطوم، تعزّهم قوة رفعت الأسد الضاربة وكتيبة ودبابات يقودها عزت جديد، بشنّ الهجوم على منزل أمين الحافظ الذي قاوم مع حرّاسه بشجاعة، واستمرّ إطلاق النار حتى الظهيرة، عندما نفذت ذخيرة المدافعين وتهدّم المنزل وجرح أطفال الحافظ، وكانت حصيلة القتال خمسين شخصاً. انظر: باتريك سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط (بيروت: دار الساقي، ١٩٨٩)، ص ١٦٨.

(١١٣) البعث، ٢٤/٢/١٩٦٦. وقد أذيع في وسائل الإعلام الرسمية.

(١١٤) المؤتمرات القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٧ - ١٩٧٥: عرض موجز (دمشق: مكتب الثقافة والدراسات والإعداد

الحزبي - القيادة القومية، [د. ت. ل.]، ص ٢٨.

(١١٥) شكّلت القيادة الجديدة على النحو التالي: نور الدين الأتاسي، ويوسف زعين، وإبراهيم ماخوس، واللواء أحمد سويداني، واللواء حافظ الأسد، وجميل شيا، واللواء صلاح جديد، والعقيد عبد الكريم الجندي، والعقيد محمد رباح الطويل، ومحمد عبد عشاوي، وفايز الجاسم، وكامل حسين، ومروان حبش، ومصطفى رستم، ومحمد الزعبي.

(١١٦) المصدر نفسه، ص ٣٠.

أجل القيام بانقلاب ضد القيادة القطرية. وقد فشل حاطوم في محاولته<sup>(١١٧)</sup>، وفرّ إلى الأردن، في حين ألقى القبض على مناصريه. وقد أعلن حاطوم في يوم حرب حزيران/ يونيو ١٩٦٧ أنه عائد إلى سورية<sup>(١١٨)</sup>، ليقا تل مع الجيش السوري ضد إسرائيل، فتم اعتقاله لدى دخوله إلى سورية، حيث حوكم في محكمة ميدانية، وتم تنفيذ حكم الإعدام به وبرقيقه بدر جمعة.

## ز - الحزب وعدوان ١٩٦٧ والتداعيات

بعد أقل من ثلاثة أشهر على عدوان حزيران/ يونيو ١٩٦٧، عقد المؤتمر القطري الثالث الاستثنائي (٢٧ - ٣٠/ ٨/ ١٩٦٧) من أجل «إقرار استراتيجيا نضالية جديدة من أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة»، وكان من الطبيعي أن يتعرّض المؤتمر للأوضاع الداخلية، فأقر مركزية السلطة والقيادة السياسية للثورة التي ينبغي أن يمارسها الحزب ممثلاً بقيادته العليا. كما أقر توسيع قواعد المنظمات الشعبية، وتدعيم الجيش الشعبي ولجان الدفاع عن الوطن، ومحاربة التنظيمات السياسية الرجعية والمعادية. واعتمد المؤتمر الكفاح المسلح كأساس لإزالة العدوان.

وفي الفترة (٩/ ٢٦/ ٩ و ٧/ ١٠/ ١٩٦٨)، عقد المؤتمر القطري الرابع العادي بسبب انتهاء الدورة الحزبية، وقد جاء نتيجة انتخابات حزبية، وقدمت القيادة القطرية إلى المؤتمر تقارير تنظيمية وسياسية واقتصادية.

أما في ما يتعلق بـ «التقرير التنظيمي»، فقد اعتمد المؤتمر القرارات التالية<sup>(١١٩)</sup>:

- تطوير تجربة التنظيم المزدوج وإغناؤها (المقصود بالتنظيم المزدوج اعتماد التنظيم الحزبي على أساس تنظيم الحلي والتنظيم المهني في آن واحد).

- التقيد بتفرغ النصف + واحد من أعضاء القيادة القطرية.

- محو الأمية من الجهاز الحزبي خلال مدة لا تتجاوز السنة.

- تطوير تجربة الجيش العقائدي.

- إنشاء فرع حزبي مستقل لقوى الأمن الداخلي.

- تعيين موجهين سياسيين في القوات المسلحة وتفرغهم.

وقد تم انتخاب قيادة قطرية جديدة تضم ١٦ عضواً<sup>(١٢٠)</sup>، إلا أن الأزمة بدأت تتفاعل داخل القيادة، وتنعكس سلباً في الجهاز الحزبي، فتواترت مطالبات قواعد الحزب بضرورة انعقاد مؤتمر قطري استثنائي لمناقشة الظواهر السلبية في مسيرة الحزب، فقد بات أعضاء الحزب يشعرون بما يعانيه الحزب من عزلة جماهيرية، وما تعانيه سورية من عزلة عربية ودولية، بسبب السياسات الداخلية والخارجية (التي انتهجها الحزب والحكم) المتسمة بالتوتر والتشنج. فدعت القيادة القطرية، استجابة لذلك، إلى مؤتمر قطري رابع استثنائي عقد في الفترة ما بين ٣/ ٢١ و ٣/ ٣١/ ١٩٦٩.

وقدمت القيادة القطرية<sup>(١٢١)</sup>، تقريراً يحمل وجهة نظرها، كما قدم وزير الدفاع (حافظ الأسد) تقريراً في المقابل، فضلاً عن التقارير المقدمة من بعض فروع الحزب في المحافظات. وقد ساد مناقشات المؤتمر التوتر، وبدا الخلاف واضحاً بين القيادة القطرية ووزير الدفاع. وسيطرت على أعمال المؤتمر مطالبة القواعد الحزبية بتصحيح مسيرة الحزب والثورة، وتصحيح الأخطاء والانحرافات والسلبيات، ومن أهم قرارات المؤتمر:

(١١٧) عن بيان لوزير الداخلية، في: البعث، ٣/ ١٠/ ١٩٦٦.

(١١٨) سمير عبود، حزب البعث العربي الاشتراكي يحكم سورية (دمشق دار حسن ملص، ٢٠٠٦)، ص ١٠٠.

(١١٩) المؤتمرات القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٧ - ١٩٧٥: عرض موجز، ص ٣٥.

(١٢٠) فاز بالانتخاب للقيادة القطرية كلٌّ من:

من المدنيين: نور الدين الأناسي (أميناً قطرياً)، ويوسف زعين، وإبراهيم ماخوس، ومروان حبش، وحبيب حداد، ومحمد عشاوي، ومحمد سعيد طالب، وحديثه مراد، وعبد الحميد مقداد، وحمود القباني، وعادل نعيسة.

من العسكريين: صلاح جديد (أميناً قطرياً مساعداً)، وحافظ الأسد، وعبد الكريم الجندي، ومصطفى طلاس، ومحمد رباح الطويل.

(١٢١) المصدر نفسه، ص ٣٧ وما بعدها.

- إيجاد الصيغ المناسبة لتمتين الجبهة الشعبية الداخلية.

- إصدار دستور مؤقت للقطر خلال شهر من انتهاء أعمال المؤتمر.

- انتخاب مجلس الشعب على مستوى القطر خلال أربعة أشهر من إصدار الدستور المؤقت.

- ترسيخ الحريات العامة.

- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين المواطنين.

وقد انتخب المؤتمر في ختام أعماله قيادة قطرية جديدة مؤلفة من ١٦ عضواً.

وبدأت تتبلور الاتجاهات المتعارضة داخل الحزب من خلال المناقشات التي سادت أعمال المؤتمرات القطرية، بما فيها المناقشات التي دارت في المؤتمر القومي التاسع (٢٥ - ٢٩/٩/١٩٦٦)، والتاسع الاستثنائي الذي عقد بعد نكسة حزيران/يونيو ١٩٦٧، أي في أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٦٧. فقد ساد في مؤتمرات الحزب القطرية والقومية، وفي الحراك الحزبي داخل تنظيمات الحزب وعلى هامشها «اتهامات متبادلة» بين العسكريين والمدنيين الحزبيين. فالعسكريون يلومون المدنيين لقيامهم بجر البلاد إلى الحرب، بينما راح المدنيون يتهمون العسكريين بعدم كفاءتهم<sup>(١٢٢)</sup>.

وقد تبنى حافظ الأسد، خطأ<sup>(١٢٣)</sup> «كان يرى أن الأولوية يجب أن تعطى للتضامن العربي، فمواجهة التحديات العالمية، فضلاً عن ضرورة تحكيم العقل في العلاقات الخارجية، مع إجراء انفتاح سياسي على جميع

الفئات الاجتماعية، وأن تعطى الأولوية القصوى للكفاح المسلح ضد إسرائيل، أي التركيز على تقوية الإمكانيات العسكرية العربية حتى ولو أحدث ذلك تأثيرات سلبية مؤقتة في التحويل الاشتراكي في سورية».

وقد عبّر معظم المندوبين العسكريين في المؤتمرات الحزبية المذكورة<sup>(١٢٤)</sup>، عن تأييدهم لسياسة التعاون والتنسيق العسكري والسياسي مع الدول العربية، مثل الأردن والعراق ومصر والسعودية، من دون الاهتمام بألوانها السياسية، ما دام ذلك في صالح الكفاح المسلح ضد إسرائيل، وكان أبرز المعبرين عن هذا الرأي وزير الدفاع حافظ الأسد، ورئيس الأركان مصطفى طلاس، في حين كان هناك اتجاه أعضاء القيادة القطرية المدنيين الذين كانوا ينادون بإصلاحات ذات طابع اشتراكي، ويطالبون بقطع خط النفط التابع لشركة نفط العراق، وتخريب خط الأرامكو، ومن زعماء هذا الاتجاه صلاح جديد، ونور الدين الأناسي، ويوسف زعين، «وقد رفضت هذه المجموعة علانية فكرة التعاون السياسي أو العسكري مع الأنظمة (الرجعية) أو (اليمينية)، أو بكونها (عميلة للغرب)، كالأردن والعراق، حتى وإن كان ذلك على حساب الكفاح ضد إسرائيل».

وهناك خط ثالث، على رأسه عبد الكريم الجندي «ينادي بتطبيق الماركسية الحقيقية ودعم الكفاح المسلح الفلسطيني من الأراضي السورية».

وكانت الخلافات الناشئة بين الجناحين المدني والعسكري، كما سبق أن عرضنا، محوراً من محاور المؤتمر القومي العاشر<sup>(١٢٥)</sup>، وتظهر مقررات المؤتمر

(١٢٢) عبدو، المصدر نفسه، ص ١٢٦.

(١٢٣) المصدر نفسه.

(١٢٤) الرأي حول التيارات الثلاثة المذكورة تالياً، مأخوذ من: نيكولاس فان دام، الصراع على السلطة في سورية: ١٩٦١ - ١٩٩٤ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥)، ص ٨٣ وما بعدها. ويقول المؤلف إنه «بينما نجح الأسد في سيطرته على معظم القوات المسلحة السورية، فقد أحكم صلاح جديد قبضته على جهاز الحزب المدني»، وهكذا فقد حصلت بلورة للتيارات المتعارضة، مما نجم عنه ازدواجية السلطة.

(١٢٥) عقّد المؤتمر القومي العاشر في أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٦٨، وقد تمّ فيه انتخاب قيادة قومية جديدة على النحو التالي: من سورية: نور الدين الأناسي (أميناً عاماً)، وصلاح جديد (أميناً عاماً مساعداً)، وإبراهيم ماحوس، ويوسف زعين، ومصالح سالم، وفوزي رضا. من الأردن: محمود معاينة، وعلي نصرأوين، وضافي الجمعاني، وحاكم الفايز.

من لبنان: مالك الأمين، ومحمد عوضة.

من العراق: محمد عمار الراوي، ومحمود الحمصي، وسلمان عبد الله، وفؤاد شاكر.

من اليمن: علي بن عقيل.

تمسكه بالثواب القائمة منذ عام ١٩٦٦، من دون إعطاء توجيهات محددة مستقبلية يمكن التوقف عندها. لكن الأحداث التالية، وخاصة إجراء تنقلات في صفوف العسكريين، من «جماعة» صلاح جديد من دون التشاور بشأنها في المكتب العسكري، أظهرت انتكاسة للتيار المدني الذي يسيطر عليه صلاح جديد وأنصاره.

وقد توالى الأحداث (ميدانياً) من خلال الاستمرار في إضعاف مجموعة صلاح جديد، وتمكين أنصار حافظ الأسد في مواقع أساسية في الجهاز العسكري، كما تزعزعت مكانة تيار صلاح جديد بانتحار عبد الكريم الجندي في أوائل آذار/مارس ١٩٦٩، وكان يشغل منصباً مهماً هو مدير إدارة المخابرات العامة، فضلاً عن كونه عضواً في القيادة القطرية، بعد أن شعر بالتضييق عليه من المخابرات العسكرية، مما أوحى إليه بأن النهاية قاربت. وقد شكّلت وفاته خسارة كبيرة لجناح صلاح جديد. وفي مقابل إضعاف (جديد) كان يصعد نجم رفعت الأسد الذي ساند شقيقه في الحركة التصحيحية التي بدا أنها لا بد واقعة.

## ٥ - التطورات على صعيد التنظيم القومي للحزب

وجدنا في العرض السابق الظروف التي أدت إلى تبني العسكريين البعثيين في ٨ آذار/مارس ١٩٦٣ خط القيادة القومية (وأمينها العام عفلق)، رغم عدم توفر الظروف المناسبة داخل الحزب (الذي تم إعادة تنظيمه في عهد الانفصال)، لتسلّم مسؤولية الحكم.

وفي خطوة تالية من العسكريين البعثيين الذين قادوا مرحلة تثبيت سلطة اللجنة العسكرية البعثية، تم اعتماد الجناح اليساري الذي وضع التقرير العقائدي الذي انبثق عنه ما دعاه المؤتمر القومي السادس «المنطلقات النظرية»، وذلك لإبعاد البيطار وتهميش عفلق.

وفي الخطوة الثالثة، وبعد أحداث بغداد التي قادها عبد السلام عارف، والتي تم من خلالها إبعاد الجناح اليساري العراقي، عمدت اللجنة العسكرية إلى اعتماد «التنظيم القطري» متحالفة مع عفلق لإبعاد الجناح اليساري السوري، مهددة في ذلك لحركة ٢٣ شباط ١٩٦٦، لتنتهي من خلالها وجود التنظيم البعثي القومي (العفلق).

وقد حاول الرزاز، الذي بقي متخفياً في دمشق مع فهد الشاعر، بالتحالف مع سليم حاطوم وجماعته، الانقلاب على تحالف (الأسد وجديد)، وقد أنهت أي أمل للقيادة القومية العفلقية بالعودة إلى السلطة في سورية، فركّزت جهودها على العراق بعد أن عقدت المؤتمر القومي التاسع (آذار/مارس ١٩٦٨) الذي أدان حركة ٢٣ شباط، واعتبرها «حركة عسكرية قطرية مشبوهة»، في حين تعرّض أتباعها في سورية إلى السجن والملاحقة، وخرج قسم منهم خارج سورية.

## أ - الحركة التصحيحية ١٦/١١/١٩٧٠ : الخلفيات والتطورات التنظيمية

لم تستقرّ الأمور طويلاً أمام تحالف اللجنة العسكرية مع القطريين، لا في الأزمة التي خلفها الحزب، ولا في السلطة. فقد بدأت تتفاعل داخلهما الأزمة التي خلفها سليم حاطوم (وهو أحد العناصر الفاعلة لحركة ٢٣ شباط)، ولكن عدوان ١٩٦٧، كان له الدور الأهم في تجديد الخلافات وتأزيمها، ثم انفجارها. فقد كانت الهزة عنيفة وقاسية على البلاد والحزب والجيش، مما هيأ الساحة لحافظ الأسد للقيام بحركته التصحيحية في ١٦/١١/١٩٧٠. ولم تكن الأجواء العربية أقل تأزماً مما يجري في سورية، فقد تعاضم في ذلك الوقت دور ونفوذ المنظمات الفلسطينية، وأصبحت الدول العربية المعنية مباشرة بالصراع العربي - الصهيوني تتسابق في دعم (أو إبعاد) المنظمات الفلسطينية، بما يعزّز مواقعها داخلياً وفي الساحة العربية. ومع تعاضم نفوذ المنظمات الفلسطينية في الأردن، مما هدّد وجود النظام الأردني نفسه، شكّل الملك حسين حكومة عسكرية في ١٥/٩/١٩٧٠، وشنّ حرباً لا هوادة فيها ضد الفدائيين الفلسطينيين، مما دفع سورية إلى التدخل العسكري المباشر، فعبرت الدروع السورية الحدود الأردنية في ١٨/٩/١٩٧٠ لنجدة الفلسطينيين، وأمكنها السيطرة على مدينة إربد. لكن الملك حسين (بدعم من إسرائيل) أوعز إلى اللواء المدرع الأربعين المعزّز بالدعم الجوي، بالاشتباك مع القوات السورية، في ٢٢/٩/١٩٧٠، وتحت التهديد الأمريكي بالسماح لإسرائيل بالتدخل المباشر انسحبت القوات

السورية في اليوم نفسه<sup>(١٢٦)</sup>، مما أطلق يد الملك حسين في تصفية الوجود الفلسطيني في الأردن، حيث قتل مئات عدة من الفدائيين، واعتقل ثلاثة آلاف آخرين، وأصيب عشرة آلاف فلسطيني بجروح. وبذلك فقد خسر الفلسطينيون وجودهم في الأردن، ليبدأ فصل جديد من معاناتهم في لبنان.

وأضافت وفاة عبد الناصر المفاجئة في ٢٨/٩/١٩٧٠ سبباً آخر في الساحة العربية، مما زاد من تفاعل الأحداث والإحباطات.

نعود إلى الوضع في سورية، فمع اقتراب عقد المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي (١٠/٣٠ - ١١/١٢/١٩٧٠) بدت للجميع أن إمكانية التعايش بين طرفي النزاع في الحزب أصبحت غير ممكنة. ففي القيادة السياسية انقسام واضح بين الأسد وجديد، وقد وقف إلى جانب الأسد كل من مصطفى طلاس ومحمد حيدر، في حين وقف الآخرون مع صلاح جديد. وفي الوقت الذي كان يحظى فيه جديد بدعم سوفياتي واضح، كان العسكريون مع الأسد، يملكون القوة اللازمة للسيطرة على السلطة، في مواجهة مطالبة جناح جديد بتغيير مواقع الأسد وطلاس في الجيش، تسهياً لعودة جديد إلى السيطرة على المواقع الحساسة في الجيش.

وقد تحدّث حافظ الأسد مطولاً أمام المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي، شارحاً موقفه، مركزاً على أسباب الخلاف. ولعله من المفيد أن نستعرض باختصار أهم الأفكار التي أعلنها الأسد في المؤتمر<sup>(١٢٧)</sup>:

(١) في الساحة الداخلية: ركّز الأسد على جمع الطاقات التقدمية والشعبية وتوجيهها نحو المعركة من خلال إقامة جبهة تقدمية بقيادة الحزب. كما أكد رسم وتنفيذ خطط التنمية في ضوء ضرورات الدفاع وحاجات الشعب الأساسية، ومتابعة تعميق التحولات الاشتراكية بما يضمن بناء القاعدة الاقتصادية للصمود، وإعادة النظر في صيغة علاقة الحزب بالسلطة بما يضمن قيادة

الحزب الحقيقية للسلطة ومؤسساتها، وتطوير أجهزة الدولة بما يكفل بناء الدولة الحديثة.

(٢) في السياسة العربية: ركّز الأسد على خمس نقاط: التحرك العربي الواسع مع الدول والقوى التقدمية في جميع المجالات التي تعزّز استراتيجية الحزب في الكفاح المسلح، ودعم جميع الحركات التقدمية والتحررية في الوطن العربي، والعمل على تحقيق جبهة عربية تقدمية، والعمل الجاد من أجل وحدة المقاومة ودعمها وحمايتها بالوسائل كافة والإمكانات المختلفة، وربط استمراريتها باستمرارية الثورة في سورية.

(٣) في السياسة الدولية: تناول الأسد الموضوع من خلال ثلاث نقاط: تطوير العلاقات في جميع المجالات مع المعسكر الاشتراكي وعلى رأسه الاتحاد السوفياتي، والانفتاح على حركات التحرر الوطني والقوى التقدمية في العالم وتقديم الدعم المادي والمعنوي لها، وتطوير العلاقات وتعميقها مع الدول التي تقف إلى جانب قضايانا القومية.

(٤) في مجال المعركة مع العدو: قرّر الأسد متابعة بناء القوات المسلحة وتدريبها وتطويرها.

(٥) في مجال الحزب: أعلن الأسد موقفه من خلال سبع نقاط هي: إعادة النظر بالنظام الداخلي، وإعادة التنظيم على أساس قطاعي بدلاً من التنظيم على أساس الأحياء، وتشكيل الإدارة السياسية في الجيش، وتأكيد مبدأ الرقابة والمحاسبة، وتوسيع القاعدة الحزبية، وإعادة الحزبيين القدامى باستثناء العناصر المرتبطة بتنظيم اليمين، وترسيخ الفكر القومي الاشتراكي وتعبئة الجماهير في هذا الاتجاه، كضمان لتحقيق استراتيجية الحزب في الوحدة والحرية والاشتراكية.

لكن ما تناوله الأسد في كلماته ومدخلاته، لم يكن مطمئناً للاتجاه الآخر، فاستمر في موقفه السلبية منه. ومع انتهاء أعمال المؤتمر بدأ العدّ التنازلي للحركة التصحيحية. فقد بدأ الأسد بالسيطرة على مكاتب القسم

(١٢٦) رفض الأسد استخدام القوة الجوية السورية في المواجهة مع القوات الأردنية، واعتبر طلب القيادة القطرية منه ذلك مغامرة غير

محسوبة.

(١٢٧) اختصاراً لما أورده سمير عبدو، في: عبدو، حزب البعث العربي الاشتراكي يحكم سورية، ص ١٣٩ - ١٤٠.

المدني في الحزب والمنظمات الشعبية، وتم اعتقال جديد ونور الدين الأتاسي وزعين وآخرين، بينما هرب إلى لبنان كل من إبراهيم ماحوس وحبيب حداد، حيث سافرا إلى الجزائر، فأسدل الستار على حقبة أخرى من تاريخ الحزب، لتبدأ معالم حقبة جديدة تحت عنوان التصحيح، التي أنهت حقبة (جديد) التي اتسمت بالمزاوجة ما بين المنطلقات النظرية اليسارية والتنظيم القطري والنظام الأمني المتشدد.

وشكّلت قيادة قطرية مؤقتة<sup>(١٢٨)</sup>، صدر عنها بتاريخ ١٦/١١/١٩٧٠، بيان يعلن عن تحمّلها مسؤوليات مرحلة انتقالية<sup>(١٢٩)</sup>، فهي لم تعتبر نفسها حركة انقلابية على «حركة ٢٣ شباط» اليسارية المتطرفة، بل اعتبرت ما قامت به «تصحيحاً» وإنقاذاً لها مما دعي بـ «عقلية المناورة والتسلط»، تلك العقلية التي أصبحت عنواناً لمرحلة صلاح جديد في أدبيات الحزب وبياناته. وفي الوقت ذاته، فقد وجهت التهم إلى عفلق وأمين الحافظ مع حوالى مئة من كوادر البعث القومي (المرتبط بالقيادة القومية في بغداد)، وحكم عليهم بالإعدام لتعطي الحركة التصحيحية انطباعاً بأنها امتداد لحركة ٢٣ شباط وتصحيح لمسارها، كما أن هذا يعني توجيه رسالة بأن العهد الجديد لن يتحمّل<sup>(١٣٠)</sup> «أي تدخل من العراق، ولن يتسامح مع أي ولاء لعفلق داخل الحزب السوري». وقد ارتاح التنظيم العراقي اليساري لذلك، مما شجعه مع باقي المنظمات الحزبية البعثية اليسارية على تشكيل لجنة تحضيرية<sup>(١٣١)</sup> بمثابة قيادة قومية مؤقتة، تحضّر لعقد مؤتمر قومي يمنح الحركة التصحيحية شرعية حزبية في التنظيم القومي، في مواجهة من تبقى من جماعة صلاح جديد بادعائه أنه يمثل الشرعية الحزبية. وقد شكّلت اللجنة التحضيرية بالفعل من ممثلين عن

منظمات العراق ولبنان والأردن والجزيرة العربية وسورية والتنظيم الفلسطيني الموحد، وعقد المؤتمر القومي الحادي عشر في ٢٣/٨/١٩٧١، وانتخبت قيادة قومية جديدة (١٦ عضواً) على رأسها حافظ الأسد (أميناً عاماً)، وعبد الله الأحر (أميناً عاماً مساعداً).

وسبق ذلك انعقاد المؤتمر القطري الخامس العادي في أيار/مايو ١٩٧١، بعد انتخابات حزبية هي الأولى بعد قيام الحركة التصحيحية. وقد استمع المؤتمر إلى التقارير التنظيمية والسياسية والاقتصادية، واتخذ قرارات وتوجيهات في المجال التنظيمي، لعل أبرزها<sup>(١٣٢)</sup>:

- يقرر المؤتمر أن بيان القيادة القطرية المؤقتة جاء معبراً عن تطلعات قواعد الحزب ومجسداً لاستراتيجيته.
- يدين المؤتمر العقلية المناورة المتسلطة التي كادت أن تؤدي بالحزب والثورة، ويطلب إلى القيادة القطرية تصفية جيوب هذه العقلية.
- التشديد على تطبيق الديمقراطية المركزية واحترام الحرية الحزبية.
- تطبيق مبدأ «من أين لك هذا؟» على الحزبيين وعلى موظفي الدولة والمؤسسات الأخرى.
- توسيع قواعد المنظمات الشعبية.
- تعزيز مدارس الإعداد الحزبي الفرعية.
- التشديد على محور الأمية داخل الجهاز الحزبي.
- ضرورة التقيد بتفريغ ٣/٢ أعضاء القيادة كحدّ أدنى للعمل الحزبي.
- النفي الكامل لعقلية الوصاية على منظمات الحزب القومية.

(١٢٨) شكّلت القيادة القطرية المؤقتة على النحو التالي: حافظ الأسد، وأحمد الخطيب، وعبد الله الأحر، ومصطفى طلاس، وناجي جميل، وعبد الغني إبراهيم، وعبد الرحمن خليفاي، ومحمود الأيوبي، ومحمد حيدر، وعبد الكريم عدي، وفهمي اليوسفي، ومحمد علي الحلبي، وطالب هلال، وعبد الحليم خدام، وداوود الروادي، ومحمد جابر مجبوج، وعبد الله الأحمد، وعبد الله لاذقاني.

(١٢٩) انظر نص البيان، في: المؤتمرات القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٧ - ١٩٧٥: عرض موجز، ص ٣٨.

(١٣٠) سيل، الأسد: الصراع على الشرق الأوسط، ص ٢٨٢.

(١٣١) الحركة التصحيحية من المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي إلى المؤتمر الثالث عشر، ١٩٧٠ - ١٩٨٠: عرض وثائقي موجز (دمشق:

مكتب الثقافة والإعداد الحزبي في القيادة القومية، ١٩٨٣)، ص ٨٥.

(١٣٢) المؤتمرات القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٧ - ١٩٧٥: عرض موجز، ص ٤٦ - ٤٧.



- تحقيق الاتصال الدائم بين منظمات الحزب القومية.

- الدعوة إلى عقد المؤتمر القومي الحادي عشر.

- هذا فضلاً عن مقترحات لتعديل النظام الداخلي،

كان أهمها اعتماد مبدأ الانتخابات للقيادات الحزبية،

وجعل مدة الدورة الحزبية ٤ سنوات.

وتم في نهاية المؤتمر انتخاب قيادة قطرية

جديدة<sup>(١٣٣)</sup>.

ولعل من أبرز قرارات المؤتمر القطري الخامس

العادي هو اعتماد شعار قائد المسيرة<sup>(١٣٤)</sup>، فقد جاء في

تقرير السياسة الداخلية أن القيادة رأت «أن شعبنا بنتيجة

تطوره الخاص، وظروفه، يؤكد على ضرورة وجود

قائد، وجمهور يلتف حول القائد»، وأنه بدأ يرى بالرفيق

حافظ الأسد هذا القائد الذي يفتقده. ووجدت القيادة أن

التفاف الجماهير حول قائدها لا ينقص القيادة دورها،

فالرفيق حافظ الأسد حزبي ملتزم بقرارات القيادة متفاعل

معه، والتفاف الجماهير حول قيادته هو التفاف حول

القيادة، ولذلك تبنت شعار قائد المسيرة منطلقة من ثقته

بالرفيق حافظ الأسد من جهة، ومن أن «التفاف

الجماهير حول قيادته هو التفاف حول الحزب».

وكان أهم القرارات التنظيمية في المؤتمر القطري

السادس (نيسان/أبريل ١٩٧٥)<sup>(١٣٥)</sup>:

- الاستمرار بتطبيق التنظيم المهني حيثما أمكن ذلك.

- الاستمرار في توسيع قاعدة الحزب وفق أسس

علمية تضعها القيادة.

- التشديد على النوعية والعناصر الشابة والمتفوقين

علمياً وإنتاجياً وأخلاقياً.

- التشديد على الانضباط الحزبي، وتنفيذ البرامج

والخطط والمحاسبة على الإنتاج، واعتبار ذلك معياراً

أساسياً للمؤسسة الحزبية وللرفيق الحزبي.

- التشديد على زيادة الاهتمام بتنسيب العنصر

النسائي والحرفيين.

- إصدار تشريع يضمن أمن الحزب.

- تدريب الجهاز الحزبي عسكرياً.

- نشر فكر الحزب وأهدافه.

وقد عملت القيادة القطرية بعد الحركة التصحيحية،

وفق ما دعاه جمال باروت<sup>(١٣٦)</sup> «من منظمة الكادر إلى

التطلع لمنظمة جماهيرية»، فقد كان الحزب في المرحلة

(الشبابية) نوعاً من منظمة طليعية مغلقة تميزت تبعاً

لصرامة (الترفيغ) من مرحلة إلى مرحلة أعلى بالفجوة

الكبيرة ما بين عدد الأعضاء العاملين الذين يشكلون نخبة

الحزب التي يحق لها الترشيح والانتخاب، وعدد المؤيدين

والأنصار، وبينما كان في فرع الحزب عادة عدد محدود

من الأعضاء العاملين، كان هناك آلاف من الأنصار

والمؤيدين. وكان معظم الأعضاء يتحدر من أصول ريفية،

في حين إن عدد أعضاء أبناء المدن محدود (خاصة دمشق

وحلب)، وانعكس ذلك<sup>(١٣٧)</sup> في عدم وجود أي عضو

قيادة قطرية من هاتين المدينتين في القيادة القطرية خلال

الفترة (١٩٦٦ - ١٩٧٠). وهذا يعني أن الشرائح الحزبية

التي تُسهم فعلياً في المراكز الأساسية في الحزب وأجهزة

النظام والحكم، مقصورة على نخبة من الأعضاء العاملين

في الحزب. وانطلاقاً من ذلك، ومن توجهات الحركة

التصحيحية في إعادة بناء الحزب، بتوسيع قاعدة

المشاركة، فقد جرى أولاً العمل على فتح باب العودة إلى

التنظيم الحزبي أمام الحزبيين السابقين الذين انشقوا خلال

مراحل الحزب المختلفة، ومنذ إعادة التنظيم في سورية في

(١٣٣) فاز بالانتخابات كلٌّ من: حافظ الأسد، وعبد الله الأهر، ومصطفى طلاس، وأحمد الخطيب، ومحمد جابر مجبوج، وعبد الرحمن

خليفاي، ومحمد حيدر، وعبد الغني إبراهيم، ومحمود الأيوبي، وناجي جميل، ومحمد علي الحلبي، وفهمي اليوسفي، ومتعب شنان، وجورج

صدقي، وأديب ملحم، وعبد الحليم خدام، وعبد الكريم عدي، وجبر الكفري، وعبد الله الأحمد، وعصام الغائب، وطه الخيرات.

(١٣٤) المصدر نفسه، ص ٤٨.

(١٣٥) المصدر نفسه، ص ٦٧ - ٦٨.

(١٣٦) جمال باروت، «حزب البعث في سورية منذ عام ١٩٧٠»، في: بو علي ياسين [وآخرون]، الأحزاب والحركات القومية العربية،

ترجمة وتحقيق فيصل دراج وجمال باروت، ج ٢ (القاهرة: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٢)، ج ١، ص ٤٢٨.

(١٣٧) المصدر نفسه.

## ب - التوسع في حجم الجهاز الحزبي وتشكيل اللجنة المركزية ولجنة الرقابة والتفتيش

في مرحلة تالية، تم إقرار استيعاب ١٠٠ بالمئة من طلاب المرحلة الإعدادية، و ٨٠ بالمئة من طلاب المرحلة الثانوية في «اتحاد شبيبة الثورة» في إطار ما دُعي إعداد<sup>(١٤٢)</sup> «الجيل العقائدي»، وتم توسيع دائرة الاستيعاب لتشمل جميع الحيايين «المؤهلين لعضوية الحزب» تحت شعار جعل عام ١٩٧٨ «عام النصير» في الحزب. وهكذا، فقد ارتفع عدد الأعضاء العاملين<sup>(١٤٣)</sup> من ٢٢,٥٤٢ عضواً عاملاً في أواخر عام ١٩٧٥ إلى حوالي ٤٤,٥٣٦ عضواً عاملاً في نهاية عام ١٩٧٩، بينما ارتفع عدد الأنصار خلال الفترة من ١٦١,٨٢٢ نصيراً إلى ٢٣٧,٥٠١ نصيراً، فوصل بذلك الحجم العام للجهاز الحزبي إلى ٢٨٢,٠٣٧ عضواً ونصيراً، وتبلغ نسبة من ثقافتهم دون الثانوية العامة ٧٧ بالمئة من مجموع الجهاز الحزبي، في حين وصلت نسبة من هم دون الإجازة الجامعية إلى ١٣ بالمئة. وهذا يعني أن التوسع قد تم أساساً في صفوف طلاب المرحلتين الإعدادية والثانوية والعمال والفلاحين. كما يفسر ذلك البنية الشابة للحزبيين، إذ وصلت نسبة من هم دون سن ٢٥ إلى ٤٩ بالمئة من مجموع الجهاز الحزبي، أي ما يعادل نصفه تقريباً، ونسبة من هم بين ٢٥ - ٣٩ إلى ٣٩ بالمئة. وقد أدى التوسع في استيعاب الطلاب إلى ارتفاع نسبتهم على النسب الأخرى من الفلاحين والعمال والموظفين، في حين كانت نسبة الحزبيين في النقابات المهنية العلمية (مهندسين - أطباء - صيادلة - أطباء أسنان - محامين - فنون جميلة - فنانين - صحافيين) متدنية تتراوح أعلاها بين الصحفيين الذين يعملون في الدولة ١٠,٤ بالمئة، وأدناها لدى الصيادلة (٣,٤ بالمئة).

عهد الانفصال، وبمن فيهم من طالهم التطهير الحزبي منذ عام ١٩٦٣، وقد تم إعادة من يرغب من هؤلاء<sup>(١٣٨)</sup> (كأفراد وليس كمجموعات أو كتل)، كما فتح باب الانتساب إلى الحزب على مصراعيه، مما أحال الحزب من منظمة نخبوية إلى منظمة جماهيرية، بما أدى إلى إعادة هيكلة البنية الاجتماعية للحزب، وتعديل شكله (الريفي) تنظيمياً بـ<sup>(١٣٩)</sup> «إعادة التوازن بين بنية الحزب وتركيبه الاجتماعي وبين بنية المجتمع». وبذلك فقد تضاعف الحجم العام للجهاز الحزبي في المرحلة الانتقالية (١٩٧١ - ١٩٧٤)<sup>(١٤٠)</sup> من ٦٥,٣٩٨ عضواً (٥٧,٤٠٦ نصيراً و ٧٩٩٢ عاملاً) إلى ١٨٤,٣٧٣ عضواً (١٦١,٨٢٥ نصيراً و ٢٢,٥٤٨ عاملاً) في ما بين عام ١٩٧١ وحتى نهاية عام ١٩٧٤، أي حوالي ثلاث مرات، أو ما يعادل ٥,١ بالمئة من عدد السكان الذين كانوا في سن التنسيب (٣,٦٠٧,٣٨٧ نسمة). وكان يغلب سن الشباب (١٥ - ١٩) على المنضمين حديثاً إلى الحزب خلال الفترة الانتقالية، وقد كانت نسبة الطلاب ٢٤,٥ بالمئة، والمعلمين ٢٦,٣ بالمئة، أي ما يعادل ٥٠,٨ بالمئة من مجمل الذين هم في سن التنسيب، مما يشير إلى أن الحزب أصبح قوة مهمة في القطاع التربوي الذي احتكر العمل السياسي فيه، بوصفه إطار إعداد ما سمي بـ «الجيل العقائدي»، في حين كان عدد الفلاحين كبيراً نسبياً في الحزب (٤٦,٢٧٨ عضواً)، إلا أن نسبتهم إلى عدد من هم في سن التنسيب من الفلاحين كانت محددة لا تتعدى نسبة ٥,٢ بالمئة. أما العمال، فقد كان عددهم ١٩,٥٤٤ عضواً، بنسبة ٣,٤ بالمئة ممن هم في سن التنسيب من العمال. وبلغت نسبة الأميين في مجمل الجهاز الحزبي عام ١٩٧٤ (٣٢,٢ بالمئة)، وهي نسبة عالية بكل المقاييس<sup>(١٤١)</sup>.

(١٣٨) كما أُشيرَ إلى ذلك في: تقارير المؤتمر القطري الخامس لحزب البعث العربي الاشتراكي (دمشق: القيادة القطرية لحزب البعث، [د.ت.ل.])، ص ١٥ - ١٧.

(١٣٩) المصدر نفسه، ص ١٨ - ١٩.

(١٤٠) تقارير ومقررات المؤتمر القطري السادس لحزب البعث العربي الاشتراكي: التقرير التنظيمي (دمشق: القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، [د.ت.ل.])، ص ٢٣.

(١٤١) تشمل هذه النسبة الملمين بالقراءة والكتابة أيضاً، وقد شكّلت القاعدة الشعبية للحزب، وجميع المعلومات الرقمية والنسب مأخوذة من: المصدر نفسه، ص ٢٣ - ٢٩.

(١٤٢) التقرير التنظيمي للمؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي (دمشق: القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، [د.ت.ل.])، ص ٢٩.

(١٤٣) المصدر نفسه، ص ١٣ - ١٤.

ومع هذا التوسع في الجهاز الحزبي، من حيث الكم، سادت أجواء عدم المبالاة وعدم الانضباط وضعف الشعور بالمسؤولية، وكانت القيادة الحزبية العليا قد أشارت إلى ذلك، مشيرة إلى<sup>(١٤٤)</sup> «ضعف التربوية العقائدية». وأدى ذلك إلى تعدد التيارات الفكرية داخل الحزب، وأخذت الانقسامات داخل المنظمة الحزبية تأخذ طابعاً جهوياً - كتلوياً. يتوضح ذلك، كنموذج (لما جرى في بقية فروع الحزب)، في فرع حلب (١٩٧٥ - ١٩٨٠) من خلال بحث ميداني<sup>(١٤٥)</sup>، إذ تبين أن الانقسام داخل المنظمة الحزبية كان قطبياً بين الكتلة الحلبية المدنية من جهة، والكتلة الفلاحية وكتلة الأعضاء العاملين القاطنين في المدينة من أبناء المدن الأخرى من جهة ثانية، في حين كان الاستقطاب في الريف ما بين حزبيي المدن الريفية (النواحي والمناطق) وريفها المحيط بها، ومخلوطاً بالضرورة بالاستقطابات العائلية والعشائرية التقليدية. بينما كان الاستقطاب الأساسي بين الأعضاء العاملين في فرع جامعة حلب ما بين الإدلبيين (مدينة إدلب) والسلقينيين (مدينة سلقين)، مع أنهم من محافظة واحدة هي محافظة إدلب. بكلام آخر، تميز الانقسام الكتلوي الداخلي هنا بسمات الصراع (التقليدي) داخل النخبة، أي الصراع على السلطة بين نخبة تنتمي إلى أصول طبقية واحدة، لكن تحاول إقصاء المنافسين السياسيين لها، لتحقيق مصالح معينة. ويستفاد من قطبي الانقسام الحزبي الداخلي في فرع حلب، أنه حاول في بعض اللحظات أن يموه نفسه في شكل استقطاب ما بين يمين ويسار، أو ما بين تقليديين وراديكاليين، فقد كانت الكتلة المدنية الحلبية على العموم تقليدية بقدر ما كانت الكتلة الريفية، ولا سيما منها المتحدرة من مناطق الساحل، راديكالية وعصرية. وكانت الخلافات والانقسامات التي تشهدها القيادة القطرية بين أعضائها تجدد صداها في أوساط القواعد الحزبية في الفروع والشعب والفرق الحزبية.

ويلاحظ في المؤتمرات القطرية التي عُقدت بعد الحركة التصحيحية، بوجه عام، أنها أصبحت أكثر عدداً،

وأنها تمتد إلى فترات طويلة من الجلسات والمناقشات، كما أن تقاريرها والموضوعات المبحوثة فيها كثيرة ومتشعبة، وقد أضيف إلى التقارير التنظيمية والسياسية والاقتصادية نوع آخر من التقارير هو تقرير السياسة الداخلية، حيث أصبحت المؤتمرات القطرية تبحث بتفصيل أوسع القضايا السياسية الداخلية، وخاصة ما يتعلق منها بشؤون الوضع الاقتصادي والمالي والخدمات والمعيشي والمالي والصحي والسكني والتربوي للمواطنين، إلى جانب قضايا السياسة الدولية والعربية، وغالباً ما تعرّض تطورات القضية الفلسطينية كبند رئيسي.

وكان من أهم التطورات على صعيد الحزب والحكم منذ قيام الحركة التصحيحية، تشكيل الجبهة الوطنية التقدمية بقيادة الحزب، وتشكيل مجلس الشعب وصدر الدستور، والنص فيه صراحة (المادة الثالثة) على أن الحزب هو قائد الدولة والمجتمع. ولهذا، فإن المؤتمرات القطرية، ومن خلال التقارير المقدمة إليها من القيادة القطرية، كانت تدرس وتناقش قضايا الجبهة الوطنية التقدمية، والقضايا المتعلقة بقيادة الدولة والمجتمع والإدارة المحلية، وبوجه عام فإن أبواب النقاش والحوار كانت مفتوحة لجميع القضايا التي تهم المواطنين، سواء طرحت في التقارير المقدمة أو لم تطرح.

ولعل من أهم القرارات التنظيمية للمؤتمر القطري السابع (عام ١٩٧٩)، هو إحداث اللجنة المركزية للحزب، وانتخابها من المؤتمر القطري (٧٥ عضواً)<sup>(١٤٦)</sup>.

وقد أوصى المؤتمر القطري السابع بأن تأخذ القيادة القومية على مسؤوليتها اللاحقة أمام المؤتمر القومي السماح للمؤتمر القطري السابع بوضع اقتراح تشكيل اللجنة المركزية ووضعه موضع التطبيق خلال انعقاده.

وينتخب المؤتمر القطري الأمين القطري للحزب وأعضاء اللجنة المركزية من بين أعضائه، ويعتبرون أعضاء طبيعيين في المؤتمر القطري. ويتم انتخاب القيادة القطرية والأعضاء المنتميين إلى المؤتمر القومي من قبل

(١٤٤) المصدر نفسه، ص ١٩.

(١٤٥) وَرَدَ في: ياسين [وآخرون]، الأحزاب والحركات القومية العربية، ص ٤٤٠.

(١٤٦) المؤتمرات القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٧ - ١٩٧٥: عرض موجز، ص ٩٨ - ١٠٠.

اللجنة المركزية ومن بين أعضائها. أما صلاحيات اللجنة المركزية، فهي القيام بمهام وصلاحيات المؤتمر القطري بين فترتي انعقاده والإشراف على تنفيذ مقررات المؤتمر القومي والقيادة القومية المتعلقة بالقطر، ومقررات وقرارات وخطط القيادة القطرية ومكاتبها المختصة. وتتولى اللجنة مناقشة وإقرار الموازنة العامة والخطط السنوية والخمسية للحزب والدولة، ومناقشة وإقرار تقارير القيادة القطرية ومناهجها، والقضايا التي تحال إليها من قبل القيادة القطرية واتخاذ القرارات بشأنها، ولها «فصل أو تجميد أي عضو من أعضائها بناء على طلب معلل من الأمين القطري وبأكثرية ثلثي الأعضاء».

إلى جانب هذا أحدث المؤتمر القطري السابع هيئة حزبية تسمى «لجنة الرقابة والتفتيش» (٥ أعضاء) تنتخب من قبل المؤتمر القطري من بين أعضائه الأصلاء، وترتبط بالأمين العام للحزب، ومهمتها مراقبة تنفيذ قرارات المؤتمر القومي والقيادة القومية المتعلقة بالقطر، وكذلك مقررات المؤتمر القطري واللجنة المركزية، وقرارات وخطط القيادة القطرية في مختلف المجالات. كما تراقب مدى تطبيق نصوص النظام الداخلي، وسلامة سير الحياة الحزبية الداخلية والانضباط العام ورصد الظواهر المرضية فيه واقتراح الإجراءات بصدددها. ولها مراقبة مدى التزام الأعضاء والهيئات الحزبية بالأخلاق النضالية والسلوكية الحزبية، ومدى ممارستهم لمهامهم ومسؤولياتهم في المجالات المختلفة. وتراقب اللجنة الأمور المالية والمشروعات والمؤسسات الاقتصادية التابعة للحزب، وتفحص أعمال الإدارة الحزبية، وتتأكد من الاستخدام السليم لميزانية الحزب.

وتتلقى اللجنة شكاوى المؤسسات الحزبية والأعضاء، واعتراضاتهم بما في ذلك الاستئنافات المقدمة على العقوبات الحزبية والبت فيها.

ويعتبر أعضاء اللجنة أعضاء طبيعيين في المؤتمر القطري، وهم مسؤولون أمامه، ولا يجوز الجمع بين

عضوية اللجنتين المركزية والرقابة والتفتيش.

وركّز التقرير التنظيمي للمؤتمر القطري الثامن<sup>(١٤٧)</sup> على أربعة مبادئ في التنظيم الحزبي هي:

(١) الحزب هو طليعة الجماهير العربية وأداة الثورة التقدمية الاشتراكية.

(٢) تنظيم الحزب هو التنظيم القائد.

(٣) ترى الجماهير العربية في حزبها وقائدها ملاذها الحصين وأملها الأكيد في تحقيق النصر في معارك التحرير والبناء.

(٤) قوة التنظيم ووحدته يشكلان صيغة واحدة موحدة. وعلى هذا، فالمهمة في الحزب أو الدولة أو المجتمع هي مهمة للحزب ذاته لا للفرد فيه. وقوة التنظيم ووحدته ينطلقان بصورة أساسية من خلال الممارسة الموحدة، وسيادة روح العمل الجماعي، بالاستناد إلى انصهار الرفيق الحزبي بكل ما لديه من طاقات وطموح في النضال العام للتنظيم الحزبي.

وأكد التقرير التنظيمي مبدأ المركزية الديمقراطية، والالتزام والارتباط وتنفيذ المهام والانضباط الحزبي. وسبق أن أشرنا إلى أن من مقررات المؤتمر القطري السادس إدراج مهمة التدريب العسكري للجهاز الحزبي.

ويشير تقرير المؤتمر القطري الثامن إلى أن الحزب أولى لهذا الجانب أهمية خاصة في ضوء<sup>(١٤٨)</sup> «مستلزمات مواجهة الهجمة الإمبريالية الصهيونية الرجعية على قطرنا، والتي كانت عصابة الإخوان المسلمين العميلة أدواتها التنفيذية، بهدف النيل من صمود قطرنا ووحدته الوطنية، والنيل من الالتفاف الرائع لجماهير شعبنا حول القيادة التاريخية الشجاعة للرفيق المناضل حافظ الأسد الأمين العام للحزب».

ويشير التقرير إلى استمرار التدريب العسكري للفصائل البعثية المسلحة في الفروع الحزبية لاستكمال تدريب كامل الجهاز الحزبي.

(١٤٧) التقرير التنظيمي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي ومقرراته (١/٥ - ٢٠/١/١٩٨٥) (دمشق: القيادة

القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، [د.ت.].، ص ١٠.

(١٤٨) المصدر نفسه، ص ٢١.

وجرى توسع جديد في الجهاز الحزبي خلال الفترة ما بين المؤتمرين السابع والثامن، وبيّن الجدول التالي الأعداد الإجمالية للحزبيين بحسب الشهادات المدرسية والعلمية في تاريخي انعقاد المؤتمرين المذكورين:

الشهادة بيان	أمي	إعدادية	ثانوية	دار معلمين ومعاهد	إجازة دبلوم + ماجستير	مهندس زراعي	طب بشري	طب أسنان	صيدلي	دكتوراه علمي + أدبي	شهادات أخرى
العدد المقدم في المؤتمر السابع	١١٨٩٥	٢٨٨٣٨٣	٤٨٦٠٣	٤٨٦٠٣	٦٥٢٥	٦٩٨	٢٣٠	٤٣	٥١	٣٠٧	لم تذكر
العدد بتاريخ ٣١/١٠/١٩٨٤	٦٨٠٧	٣٧٧٥٣٦	١٠٠٠٦٣	٣٥١٦٩	١٤١٤٢	١٦٦٢	٨٠٧	١٦٦	٣٧	٦٢٧	٦٤٨
النسبة المئوية عند انعقاد المؤتمر السابع	٣,١٨	٧٧,٢٢	١٣,٠١	١٣,٠١	١,٧٥	٠,١٩	٠,٠٦	٠,٠١	٠,٠١	٠,٠٨	لم تذكر
النسبة المئوية في ٣١/١٠/١٩٨٤	١,٢٦	٧٠,١٩	١٨,٦	٦,٥٨	٢,٦٣	٠,٣١	٠,١٥	٠,٠٣	٠,٠١	٠,١٢	٠,١٢

**المصدر:** تقرير المؤتمر القطري الثامن ومقرراته (دمشق) (١٩٨٥)، الجدول الرقم (٧)، ص ٤٣. لقد بلغ إجمالي عدد الحزبيين المقدم إلى المؤتمر القطري السابع (كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩) ٤٠٥,٣٣٨ عضواً، وارتفع هذا الرقم عام ١٩٨٤ إلى ٥٣٧,٨٦٤ عضواً. ويلاحظ أن النسبة الأهم في عدد الأعضاء هي من حملة الإعدادية، فقد بلغت هذه النسبة ٧٧,٢٢ بالمئة من إجمالي عدد الأعضاء عام ١٩٧٩، وقد انخفضت عام ١٩٨٤ إلى ٧٠,١٩ بالمئة، ولكنها تظل نسبة مرتفعة. أما حملة الإجازة الجامعية، بما فيها الدبلوم والماجستير، فلم يتجاوز عددهم عام ١٩٧٩ (٦٥٢٥ عضواً)، وارتفع إلى ١٤١٤٢ عضواً عام ١٩٨٤، ولا تتجاوز نسبتهم في ذلك العام ٢,٦٣ بالمئة من إجمالي الأعضاء في الحزب. وتنخفض نسبة الأعضاء في الحزب في الشهادات العلمية على نحو مؤسف، فبالنسبة إلى شهادة الدكتوراه، بلغت نسبة الأعضاء عام ١٩٧٩ (٠,٨ بالمئة)، وارتفعت إلى ٠,١٢ بالمئة من الأعضاء عام ١٩٨٤.

من ٩٦٤٦ حلقة إلى ١١,١٦٣ حلقة، وذلك في ما بين العامين المذكورين.

وعلى الرغم من تشديد القيادة القطرية على تطبيق مبدأ الديمقراطية المركزية، واعتباره أساساً لمعايير النضال المستمر والمتطور، من خلال التقويم والمحاسبة الدائمين في المؤتمرات الحزبية في مختلف مستوياتها، مما يوفر شروط العطاء والتفاعل ووحدة الموقف والاتجاه والالتزام والانضباط في الجهاز الحزبي، فإن التقرير التنظيمي للمؤتمر القطري الثامن يعترف بوجود صعوبات وظواهر مرضية تعترض مسيرة العمل الحزبي. ولعل أهم ما أشار إليه التقرير من هذه الظواهر المرضية<sup>(١٤٩)</sup>: «وجود بعض حالات التسيّب والتقصير في تطبيق مبدأ المحاسبة في الوقت المناسب، ووجود ظاهرة الانتهاز واللامبالاة وعدم الشعور بالمسؤولية الكاملة «لدى بعض الرفاق، مما أثر في مستوى أداء المهام سواء في الحزب أو في السلطة».

ولهذا نجد أن التوجهات التنظيمية للمؤتمر القطري

وبلغ عدد الأعضاء العاملين (ذكوراً وإناثاً) عام ١٩٧٩ (٤٤,٥٣٦)، منهم ٤١,٨٤٦ ذكور و ٢٦٩٠ إناث. أما عام ١٩٨٤، فقد بلغ إجمالي عدد الأعضاء العاملين ١٠٢,٣٩٢، منهم ٩٢,٥٢٢ ذكور و ٩٨٧٠ إناث. وكانت نسبة الأعضاء العاملين إلى مجموع الجهاز الحزبي المقدم إلى المؤتمر القطري السابع ١٢ بالمئة، أما في عام ١٩٨٤ فقد ارتفعت هذه النسبة إلى ١٩,٤ بالمئة.

وما يميّز هذه المرحلة تنظيمياً هو التطوير الحاصل في العمل الحزبي المؤسساتي، فقد كان لإحداث اللجنة المركزية ولجنة الرقابة والتفتيش، استجابة ضرورية لمتطلبات العمل، ومواجهة اتساع النشاط الحزبي والتوسع في عدد الأعضاء والمنظمات الحزبية، بينما بقي عدد فروع الحزب في سورية ١٨ فرعاً، إلا أن عدد الشعب الحزبية ارتفع من ١٤٠ شعبة عام ١٩٧٩ إلى ١٥٣ شعبة عام ١٩٨٤. كما ازداد عدد الفرق الحزبية من ٨٥٧ إلى ١٣٩٥ فرقة، وارتفع عدد الحلقات الحزبية

الثامن<sup>(١٥٠)</sup>، ركزت على معالجة هذه الظواهر، فكان من أهم ما اتخذ المؤتمر من توصيات:

- متابعة توسيع قاعدة الحزب بين الجماهير الكادحة، بما يعزز البنية الطبقية للحزب وتعميق التفاعل بين المؤسسات القيادية والقواعد الشعبية والجماهير الشعبية.

- الاستمرار بإعداد الأطر القيادية وتطوير حياة الحزب الداخلية، والارتفاع بسوية الوعي التنظيمي والعقائدي على أساس عقيدة الحزب القومية الاشتراكية.

- التشديد على تعزيز دور الحزب ومؤسساته القيادية المتسلسلة بهدف تعميق قيادته للمجتمع والدولة.

- متابعة تطبيق مبدأ المحاسبة بحزم وموضوعية في الوقت المناسب، وفي مختلف مجالات العمل الحزبية والشعبية والسلطوية، بهدف إنهاء مظاهر الخلل والتقصير والخطأ والظواهر المرضية الأخرى، التي تسيء إلى مسيرة الحزب النضالية وإنجازاته العظيمة.

- تعزيز وتعميق دور الحزب في قيادته الدولة والمجتمع، وتصعيد العمل والكفاح في سبيل تحقيق شعار «لا حياة في هذا القطر إلا للتقدم والاشتراكية».

- تأكيد دور اللجنة المركزية ولجنة الرقابة والتفتيش.

وفي ضوء التطبيق العملي للنظام الداخلي الذي أقره المؤتمر القومي الثالث عشر (عام ١٩٨٠) أوصى المؤتمر القطري الثامن بإجراء تعديل على النظام الداخلي لعرضه على المؤتمر القومي القادم.

### ج - المؤتمر القطري التاسع ومسيرة التطوير والتحديث

أدت ظروف سياسية داخلية وخارجية، فضلاً عن الظروف الحزبية، دوراً في عدم انعقاد المؤتمر القطري

التاسع في موعده الذي كان يفترض أن يكون في أواخر الثمانينيات أو مطلع التسعينيات من القرن العشرين، ولم يعقد المؤتمر إلا في الفترة ٦/١٧ ولغاية ٢١/٦/٢٠٠٠، وقد جاء انعقاده في ظل ظروف صعبة تمر بها سورية، خاصة بعد مرض ورحيل الرئيس حافظ الأسد الأمين العام للحزب في سنة ٢٠٠٠. وكان موعد المؤتمر مقرراً من قبل في ٦/١٧/٢٠٠٠، وأصرّت القيادة على عقده في موعده، وكان قرار المؤتمر الأول تسمية «الرفيق بشار الأسد قائداً لمسيرة الحزب والشعب...»، وتسميته أميناً عاماً قطرياً للحزب<sup>(١٥١)</sup>، بعد أن انتخب في مجلس الشعب رئيساً للجمهورية<sup>(١٥٢)</sup>. وبذلك بدأت مرحلة جديدة في حياة الحزب وسورية، وجاءت التقارير المقدمة إلى المؤتمر القطري التاسع، متابعة لفكر الأمين العام للحزب الراحل حافظ الأسد، وخاصة أن التقارير كانت قد أعدت وكان ما يزال على قيد الحياة. ومن هنا جاء تركيز مقدمة التقرير التنظيمي على التمثيل في قول الأسد<sup>(١٥٣)</sup>: «لن يكون حزب البعث العربي الاشتراكي، أبداً، إلا حزب الشعب بكل ما تعنيه كلمة الشعب من معنى، وستبقى الجماهير عدته ومرجعه على الدوام، ولن يكون أبداً حزب النخبة المختارة، كما أراد له البعض».

وحددت منطلقات الحزب التنظيمية، في مجموعة مبادئ، هي استمرار لما سبق اتخاذه في المؤتمرات السابقة، وأبرز هذه المنطلقات:

(١) تعزيز وترسيخ شعار قائد المسيرة.

(٢) ترسيخ الوحدة التنظيمية.

(٣) مواجهة الأخطاء وتصويب الممارسات، والانضباط الحزبي والالتزام.

(٤) فهم مبادئ الحزب وأهدافه واستيعاب مواقفه السياسية وثوابته العقائدية.

(١٥٠) المصدر نفسه، ص ٣٤٤ وما بعدها.

(١٥١) بموجب النظام الداخلي للحزب، فإن الأمين العام للحزب يجب أن يُنتخب من المؤتمر القومي العام، ولكن ظروف الحزب الداخلية لم تسمح بعقد مؤتمر قومي. وكان آخر مؤتمر قومي هو المؤتمر الثالث عشر الذي عقد بدمشق في آب/أغسطس ١٩٨٠.

(١٥٢) تم ترشيح الرئيس بشار الأسد لرئاسة الجمهورية وفقاً أحكام الدستور، بعد أن عدّلت المادة الرقم (٨٣) من الدستور التي تنص على أن يكون عمر المرشح لرئاسة الجمهورية أربعين عاماً، وذلك بموجب المادة ١/١٤٩ التي تُجيز تعديل الدستور بناءً على اقتراح ثلث أعضاء المجلس.

(١٥٣) من مقدّم التقرير التنظيمي المقدم إلى المؤتمر القطري التاسع (حزيران/يونيو ٢٠٠٠)، ص ٣.

الإجازات العلمية إلى ٣,٢ بالمئة، والإجازات الإنسانية إلى ١,٩ بالمئة.

أما بالنسبة إلى التركيب العمري للجهاز الحزبي، فنلاحظ أن نسبة الذين تقل أعمارهم عن ثلاثين عاماً تمثل ٦٧,١٨ بالمئة، الأمر الذي يشير إلى شبابية الجهاز، بينما نسبة الذين تتراوح أعمارهم ما بين ٣٠ - ٤٠ عاماً فقد بلغت ١٨,٧٥ بالمئة.

وتبلغ نسبة الطلاب ٣٥,٧١ بالمئة من مجموع الجهاز الحزبي، بينما لا يشكل العمال سوى نسبة ٢٠,٦٢ بالمئة، والفلاحون ١٦,٥٣ بالمئة.

هذا، وبعد مناقشة التقارير التنظيمية والسياسية والاقتصادية، واتخاذ التوصيات المناسبة بشأنها، تم انتخاب اللجنة المركزية التي انتخبت بدورها القيادة القطرية، وكذلك تم انتخاب أعضاء لجنة الرقابة والتفتيش، وكان المؤتمر بكامله انتخب في البداية الرئيس بشار الأسد أميناً قظرياً عاماً للحزب.

كانت أعمال هذا المؤتمر، وما نجم عنه، مفصلاً مهماً في تاريخ الحزب، باعتباره المؤتمر الأول الذي يعقد في بداية عهد الرئيس بشار الأسد. ومن خلال رؤيته لـ «التطوير والتحديث» التي حددها في خطاب القسم أمام مجلس الشعب (كمنهج تفكير) عام وشامل، ارتكز على وعيه ومنهجه لطبيعة المرحلة التاريخية، من حيث جوهرها ومضمونها وبنيتها وتركيبها وخصائصها وسماتها ومنظومة قيمها، وتتضمن نظرة الرئيس بشار الأسد إلى عملية التطوير والتحديث الأسس والقواعد التالية<sup>(١٥٥)</sup>:

(١) الرؤية العلمية أداة ووسيلة لفهم الواقع القائم وتحديد وسائل تغييره.

(٢) التعامل مع الظواهر والقضايا القائمة، انطلاقاً من:

(أ) معرفة المشكلة.

وقد تطور الجهاز الحزبي خلال الفترة ما بين المؤتمرين القطريين الثالث والتاسع على نحو كبير، وزادت عمليات التنسيب للحزب، وتم التركيز على أصحاب الكفاءات، خاصة في صفوف العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين.

ويشير التقرير<sup>(١٥٤)</sup> إلى أنه نتيجة ذلك تم تنسيب ١,٧١٥,٧٣٧ عضواً جديداً ما بين تاريخ المؤتمرين، منهم ١,١٢٢,٧٦٦ رقيقاً و٥٩٢,٩٧١ رقيقة، وبلغت نسبة الرفيقات ٣٤,٥٦ بالمئة، ونسبة الرفاق ٦٥,٤٤ بالمئة. وبلغ عدد الأعضاء الأنصار لغاية ٣٠/٤/٢٠٠٠ ١,٤٠٩,٥٥٠ رقيقاً ورفيقة. بزيادة قدرها ٩٧٤,٠٧٨ على عددهم المقدم في المؤتمر الثامن، أي أن الزيادة كانت بنسبة ٢٢٣,٦٨ بالمئة.

ومن الجدول الرقم (١٢) ص ٣٦ من التقرير التنظيمي المقدم إلى المؤتمر الثامن، نجد أن إجمالي الجهاز الحزبي بلغ في ٣٠/٤/٢٠٠٠ (١,٨٠٥,٨٣١ عضواً)، عدد الذكور منهم ١,٢٧٨,٤٨٣، بنسبة ٧٠,٧ بالمئة من الإجمالي، وعدد الإناث ٥٢٧,٣٤٨ عضوة، بنسبة ٢٩,٣ بالمئة من الإجمالي.

وقد وزّعهم الجدول بحسب الحالة التعليمية، ومن استخراج النسب نجد أن الجهاز الحزبي يتوزع إلى: ١٨,٠ بالمئة من الأميين، و٧,٩ بالمئة من المتعلمين، و١٨,٩ بالمئة من حملة الشهادة الابتدائية، و٣٦,٥ بالمئة من حملة الشهادة الإعدادية، و٢٢,٢ بالمئة من حملة الشهادة الثانوية، و٨,٩ بالمئة من خريجي المعاهد المتوسطة، و٣,٢ بالمئة من حملة الإجازات العلمية، و١,٩ بالمئة من حملة الإجازات الإنسانية.

وبلاحظ تراجع نسبة الأميين في الجهاز الحزبي من ١,٢٦ بالمئة عام ١٩٨٤ إلى ١,٨ بالمئة عام ٢٠٠٠. كما يلاحظ أن النسبة الأكبر هم من حملة الشهادة الإعدادية (٣٦,٥ بالمئة)، ثم الثانوية (٢٢,٢ بالمئة)، يليها حملة الابتدائية (١٨,٩ بالمئة)، بينما تنخفض نسبة حملة

(١٥٤) المصدر نفسه، ص ١٢ - ١٣.

(١٥٥) اختصاراً لما أورده د. ماجد شددود في: تطور حزب البعث العربي الاشتراكي: بين النظرية والممارسة، سلسلة الثقافة السياسية؛ ٢٠ (دمشق: اتحاد شببية الثورة، [د.ت.])، ص ١١٩ وما بعدها.

(ب) المعالجة تحتاج إلى مواجهة حوارية صريحة.

(ج) التعامل مع الواقع بموضوعية.

(د) تكامل الارتباط بين الفكر والواقع والنظرية

والتطبيق.

(هـ) أهمية الاستمرار والتواصل في عملية التطوير

والتحديث.

أما المحاور الأساسية للتطوير والتحديث، فهي:

(١) المحور الأول: طرح أفكار جديدة.

(٢) المحور الثاني: تجديد أفكار قديمة مع إمكانية

الاستغناء عن الأفكار التي لا يمكن تجديدها.

(٣) المحور الثالث: تطوير أفكار قديمة ثم تجديدها.

وحدد الأسد أدوات التطوير والتحديث في:

(١) الفكر المتجدد.

(٢) النقد البناء.

(٣) وضع الاستراتيجية.

وأكد الأسد أهمية ودور المؤسسات في المجتمع

ووظيفتها في عملية التطوير، وأقر بأن العمل المؤسساتي

يجب أن يسوده «منطق التعاون والانفتاح على الآخرين،

وهو لا ينفصل عن الفكر الديمقراطي، بل يتقاطع معه،

وبالتالي فإن «امتلاك الفكر الديمقراطي يعزز الفكر

والعمل المؤسساتي» والديمقراطية واجب للآخرين قبل

أن تكون واجباً لنا.

وشدد الأسد على موضوع المساءلة كواحد من

الأدوات المساعدة لعملية التطوير والتحديث الدافعة إلى

الأمم، موضحاً مفهوم المساءلة ومستوياتها ووسائلها

المساعدة، وأوضح أن «العلاج لا يهدف إلى الانتقام

والتشفي وإنما للردع».

كما تحدث عن الديمقراطية باعتبارها مشاركة

الجميع ومسؤوليتهم، وباعتبارها فكراً وممارسة، كما أنها

أخلاق، وتعزيز للأمن وللاستقرار، كما ركز على أن

الديمقراطية «صناعة وطنية وهي حل لمشاكل الناس

وقبول للرأي الآخر، وهي التزام ومسؤولية وطنية»،

مشيراً إلى ارتباط الديمقراطية بالواقع والحوار.

وتعرض الأسد إلى الشفافية من حيث المفهوم

والمستويات، محدداً مظاهر الترابط بين الشفافية

والإنسانية والوعي والمجتمع والمسؤولية. كما بين أهمية

التقييم الموضوعي والمراجعة المستمرة ودورها في عملية

التطوير والتحديث، مؤكداً أن «أي تطوير سوف يرتكز

على إمكانية تقدمنا في مجال الإدارة... ولا بد من

تطوير الإدارة وتأهيل الكوادر البشرية المدربة على تحقيق

الأهداف التي نريدها»، باعتبار الإدارة «أهم عامل من

عوامل النجاح».

وأكد الترابط والتكامل بين المنصب والمسؤولية،

وأن شرعية الحكام ترتكز على:

- ثقة الشعب ومحبته.

- السلوك والمنهج الذي يسير عليه الحكام

والمسؤولين.

وألح على أن عملية التطوير والتحديث إلى جانب

كونها قضية علمية وتقنية، هي في المقام الأول: موضوع

إنساني، فالإنسان هو الأداة والهدف والغاية.

وحدد بعدين لرؤيته في أهمية التواصل والتفاعل

مع الشعب، وهما:

- البعد الأول: يبدأ بالرئيس نفسه، بوصفه قائداً

لمسيرة الشعب، جاعلاً من نفسه القدوة والنموذج، مبدياً

حرصه على الاستمرار والتواصل معه من دون قيود أو

حواجز.

- البعد الثاني: أن يتبع المسؤولون في سورية هذا

السلوك نهجاً دائماً في تعاملهم مع الناس.

وشدد على تحويل القيم والأخلاق إلى سياج لضبط

السلوك وعدم الوقوع في الخطأ.

وختم بتحديد الأهداف العامة لعملية التطوير

والتحديث كأداة ووسيلة لتحقيق أهداف متعددة عامة

وخاصة، وطنية وقومية وإنسانية، وهي: التنمية

المتكاملة، وتطوير قدراتنا الذاتية، وتحسين مواقعنا في

مواجهة الهجمة الإسرائيلية الشرسة، وتعزيز الجهود

لاستعادة الجولان وتحريرها، واستعادة الحقوق العربية

المسلوبة، وضمان حق الشعب العربي الفلسطيني في



إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، والانسحاب من الأراضي المحتلة في جنوب لبنان، وتدعيم القوات المسلحة السورية.

أردنا بعرض هذا الملخص لرأي الرئيس بشار الأسد في التطوير والتحديث، باعتبار أن ذلك قد يكون عنواناً لمرحلة قادمة.

## د - المؤتمر القطري العاشر للحزب: رؤية متجددة... فكر يتسع للجميع

تحت هذا الشعار<sup>(١٥٦)</sup>، افتتح المؤتمر القطري العاشر للحزب في ٦/٦/٢٠٠٥، وقد افتتحه الأمين العام القطري (الرئيس بشار الأسد) بكلمة مهمة، نتوقف عند أهم نقاطها، لأنها تبيّن لنا، وللقارئ، كيف ينظر هذا الرئيس إلى الحزب والدولة، وإلى القضايا التي يمر بها العالم والوطن العربي.

فهو يرى البعث قضية قبل أن يكون تنظيمًا سياسيًا، ورسالة حضارية قبل أن يكون حزباً في السلطة... ولهذا لا بد له «من أن يطور تعاليمه ومناهجه، وأن يتجاوز ما يظهر من قصور في أدائه... وأن يعتمد على الانفتاح على القوى الوطنية في مجتمعه... وأن يعيد الاعتبار إلى حركته الريادية في أوساط الجماهير».

ويعتقد الرئيس الأسد أن «أفكار الحزب وتعاليمه... ما تزال راهنة معاصرة تلبي مصالح الشعب والأمة... وتعبّر عن توقعها إلى الوحدة والتحرر والعدالة والتنمية...». أما القصور في التطبيق، فيرى أن يتحمل مسؤوليته الفرد، وليس الفكرة أو العقيدة... ويرى أن القومية العربية «ذات مضمون إنساني حضاري يستوعب الثقافات والأعراف والانتماءات الروحية المختلفة كافة».

وهو إذ يرى أن إنجازات قد تحققت في حياتنا الاقتصادية والخدمية، «إلا أنها كانت لا تلبي طموحنا... بل واجهت صعوبات عديدة نتيجة لضعف البنية الإدارية وعدم كفاية الكوادر المؤهلة... وكثافة المشكلات التي

تواجهها وتشابكها نتيجة تراكمها المزمّن... فضلاً عن التأثير السلبي للظروف الدولية والأحداث المتلاحقة التي تمر بها المنطقة...». وهو إذ يتفأّل في المرحلة المقبلة، فإنه يرهّن ذلك بتحسين الإجراءات وتجاوز المعوقات الذاتية، وسلامة اختيار الأشخاص الذين يتمتعون بالكفاءة والنزاهة والإيمان القوي بالمشروع الوطني التنموي. ولهذا فهو يدعو المؤتمر إلى الحوار والمناقشة في المقترحات والعناوين التي من شأنها دفع عملية الإصلاح إلى الأمام، مطالباً بإعادة ترتيب الأولويات انطلاقاً من الوضع الاقتصادي وتطوير الأداء فيه... وتحسين شروط حياة المواطنين، كأولوية تحتاج إلى إيلائها الأهمية التي تستحق، وعلى التوازي فإن «الفساد يشكل مشكلة اقتصادية واجتماعية وأخلاقية تحتاج إلى آليات مكافحة أكثر شجاعة وحزماً».

ودعا أعضاء المؤتمر إلى «ممارسة دورهم بجرأة ومسؤولية...»، وقد أشار التقرير التنظيمي إلى أن هذا المؤتمر (العاشر)<sup>(١٥٧)</sup> «شكل نقلة نوعية في مسيرة الإصلاح والتطوير والتحديث والانطلاق في فكر المراجعة والتصويب وتحديد التوجهات الجديدة والرؤية الصائبة لاستحقاقات العمل الوطني، في ضوء حرصه على تقوية الحزب، وتعزيز دوره السياسي وإبعاده عن الانغماس في أمور السلطة اليومية، وتفعيل دوره الرقابي، وتعزيز مسؤوليته في الحياة الديمقراطية، وتوطيد الاستقرار وترسيخ الوحدة الوطنية».

ولم يشتمل تقرير القيادة القطرية عن المؤتمر القطري العاشر بحثاً مستفيضاً عن الأوضاع التنظيمية للحزب من حيث عدد الأعضاء وأوضاع الجهاز الحزبي، إنما ركّز على مسألة تطوير الحزب وتفعيل دوره، ومناقشة جميع القضايا بشفافية ومسؤولية ورؤية وطنية. ولهذا فقد اقتصر توصياته على الأمور التالية:

### (١) في المجال التنظيمي

- التشدد في تطبيق مبدأ المحاسبة بحق الرفاق

(١٥٦) «رؤية متجددة... فكر يتسع للجميع»، في: المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي (٦ - ٩/٦/٢٠٠٥): تقارير المؤتمر وتوصياته: التقرير السياسي، التقرير الاقتصادي، التقرير التنظيمي (دمشق: القيادة القطرية للحزب، ٢٠٠٥).

(١٥٧) المصدر نفسه، ص ١٤٩.

الذين يمارسون سلوكاً يتنافى مع أهداف الحزب وقيمه.

- اعتماد ترقيين القيد للرفاق المنقطعين أو غير ملتزمين، وحرمانهم من حق الانتخاب والترشيح، إلا بعد مضي عام من إعادة التزامه.

- عقد الاجتماعات الحزبية كل شهر مرة، واحدة للعاملين، وكل أسبوعين للأنصار.

- عدم الجمع بين المهام القيادية في الحزب والسلطة والمنظمات الشعبية والنقابات المهنية ما أمكن ذلك.

- اعتبار شرط الالتزام الحزبي وتنفيذ المهام من شروط الترشيح إلى مختلف المواقع والمسؤوليات الحزبية والشعبية والحكومية.

- عدم استمرار القيادات الحزبية والنقابية والشعبية المتسلسلة لأكثر من دورتين انتخابيتين في المهمة الواحدة.

- تفعيل دور اللجنة المركزية وإعطائها دوراً رقابياً ودعوتها إلى اجتماعات دورية.

والمفهوم من هذه التوصيات أن هناك حرصاً على معالجة أمراض الحزب التنظيمية، مثل التنسيب ومظاهر عدم المسؤولية والانحرافات والأعراض المرضية، وذلك من خلال التركيز على المحاسبة والانضباط وحضور الاجتماعات. كما أن هناك حرصاً على تحديد العلاقة بين الحزب والسلطة والالتزام الحزبي.

## (٢) في مجال الإعداد الحزبي

- أكد المؤتمر أهداف البعث (الوحدة والحرية والاشتراكية) كمنطلقات فكرية وفق مضامين سياسية واقتصادية وثقافية توائم معطيات المرحلة التاريخية الراهنة.

- ترسيخ الانتماء ومحتواه التحرري.

- تعميق ثقافة المواطنة باتجاه التحرر من العلاقات الاجتماعية المتخلفة المعوقة للوحدة الوطنية.

- ترسيخ الوحدة الفكرية للرفاق تجاه القضايا الوطنية والقومية والعالمية.

- ترسيخ الفكر الديمقراطي والممارسة الديمقراطية في الحزب والدولة والمجتمع.

وتعكس هذه التوصيات هواجس الحزب والحزبيين، تجاه ما يجري في العالم من تحولات، من جهة، وتجاه تطوير فكر الحزب من جهة أخرى، مع الاحتفاظ بأهدافه الأساسية كمنطلقات فكرية، ولكن مع تطوير مضامينها بما يتوافر مع المعطيات الراهنة، خاصة بعد التوسع الكبير في الجهاز الحزبي، وظهور بعض المظاهر المرضية فيه، وتسرب بعض الانتهازيين إلى صفوفه.

كما أن في توصيته لترسيخ الانتماء القومي والتحرر من العلاقات الاجتماعية المختلفة والمناداة بترسيخ الوحدة الفكرية تجاه القضايا الراهنة، رداً على ما بدأ يتسرب إلى المجتمع والجهاز الحزبي من ظواهر مرضية عشائرية وعائلية وطائفية ومناطقية، واستجابة لمواجهة التيارات الفكرية التي تتسرب إلى المجتمع، وبالتالي إلى الجهاز الحزبي، وهي تعارض مع فكر الحزب.

ومن الطبيعي أن يسارع الحزب إلى حماية جهازه الحزبي من مخاطر وأمراض تهدد وحدته التنظيمية والفكرية، فسورية ليست بعيدة عما جرى في العراق ولبنان وباقي المنطقة، فضلاً عن المؤامرات الخارجية التي تعمل على زعزعة الأوضاع الداخلية، وتهدد السلم الاجتماعي، وتندر بمخاطر الفتن الاجتماعية التي تطفئ على المنطقة.

## (٣) التطورات الفكرية (الأيديولوجية) في ظلّ

### حكم الحزب

كما واجه الحزب تحديات إعادة التنظيم في سورية بعد حله في عهد الوحدة، كذلك واجه المسائل والقضايا الفكرية (الأيديولوجية) مع بدء استلامه للسلطة، أو بالأصح بعد اعتماده من العسكريين البعثيين الذين شاركوا في ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣، ثم استطاعوا أن ينفردوا بالحكم.

وإذا كان الحزب استطاع في مرحلة النضال السلمي أن يتحمّل تعدد التيارات والمنطلقات السياسية والفكرية، فيجمع طيفاً واسعاً من الانتماءات والأفكار، فإنه مع (استدعائه) لتسلّم مقاليد الأمور، سيواجه، بالتأكيد، مسؤوليات لا تحتلّ التعددية في الأفكار والمعتقدات تجاه القضايا التي تعزّزها مسؤوليات الحكم، وخاصة القضايا

التي تحتاج إلى اتخاذ مواقف سياسية أو عملية يكون لها خلفيات أيديولوجية، كالموقف من الوحدة، ومن التحولات الاشتراكية، ومن الديمقراطية وغير ذلك، فإن مثل هذه القضايا تحتاج إلى وحدة في الخلفية الفكرية الاستراتيجية، وتوافق على منطلقات نظرية تكون بمثابة «البوصلة» التي يعتمد عليها في الاستدلال على الطريق.

لقد نشأ الحزب، وهو يحمل أفكاراً عامة حول الوحدة والحرية والاشتراكية، وكان يفخر بأنه استطاع أن يخلق (توليفة) عقائدية تحمل في خطوطها العامة رداً على حالة التجزئة والتخلف التي تعيشها الأمة العربية، فأعطى للقومية العربية مضمونها الاشتراكي المغلف بطابع الحرية الواسع. لكننا وجدنا كيف أن الحزب اتخذ مواقف تكاد تكون متعارضة حيال الانقلابات العسكرية والوحدة والقرارات (الاشتراكية)، وغير ذلك من أمور كانت تحتاج، في حينه، إلى تأصيل فكري وعقائدي واضح ومتمين، الأمر الذي لم يكن متوفراً على النحو الذي كان يؤمل من حزب سياسي وعقائدي، تصدى لقيادة الجماهير، وأخذ على مسؤوليته طرح قضايا المجتمع ووضع الحلول الناجعة لها والنضال من أجلها.

#### هـ - المؤتمر القومي السادس والتقرير العقائدي

##### للحزب

وهكذا فقد وجدت مجموعة من البعثيين (سوريين وعراقيين) أن عقيدة البعث، التي كان يغلب عليها الطابع «العفלקي»، لا تجيب عن الأسئلة كلها التي تطرحها مرحلة استلام الحكم في كل من العراق وسورية، بعد ٨ شباط/فبراير في العراق، و٨ آذار/مارس في سورية ١٩٦٣. فتداعوا إلى مناقشة عقيدة الحزب وتطلعاته ومهامه ومسؤولياته من خلال مسيرة التطور على الصعيد العالمي والعربي والمحلي، وخرجوا بـ «التقرير العقائدي» الذي عرض على المؤتمر القومي السادس، وأقره بعد نقاشات طويلة ومهمة. وكلف لجنة من القيادة القومية لوضع «المنطلقات النظرية» التي ستطرح على الجهاز الحزبي والرأي العام كتطوير حقيقي لفكر الحزب وأيديولوجيته.

وقد تباطأت اللجنة في مهمتها، ثم خرجت بـ «بعض المنطلقات النظرية» بدلاً من «التقرير العقائدي»، وحاولت القيادة القومية بعد ذلك، بقيادة منيف الرزاز، أن تعود بعقيدة الحزب إلى ما قبل إقرار المؤتمر القومي السادس للتقرير العقائدي، وذلك من خلال المؤتمر القومي الثامن الذي عقد في دمشق في نيسان/أبريل ١٩٦٥، إلا أن المؤتمر خذل الرزاز، وأقر الإبقاء رسمياً على صيغة «بعض المنطلقات النظرية»، وعلى أن يعقد المؤتمر القومي دورة استثنائية لوضع تقرير عقائدي جديد، يتجاوز المنطلقات التي أقرها المؤتمر القومي السادس، بعداً وعمقاً وشمولاً.

والجدير بالذكر أن المؤتمر القومي الثامن هو المؤتمر القومي (الوحيد) الذي عُقد في فترة التحالف بين مجموعة عفلق وما يمكن دعوته «الوسط البعثي»، إذ بعد ذلك حصلت حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦، واستمر التنظيم القومي للبعث، في حين استطاعت حركة ٢٣ شباط أن تجمع من جانبها بعض المنظمات القومية ليحصل الانشقاق التاريخي في صفوف البعث، فعقد المؤتمر القومي التاسع في دمشق (٢٥ - ٢٩/٩/١٩٦٦). وقد تبنت حركة ٢٣ شباط المنطلقات النظرية للمؤتمر القومي السادس، إلا أنها قامت بمحاولة لوضع دليل نظري جديد يحل محل المنطلقات النظرية، وعرضت الموضوع على المؤتمر القومي التاسع الذي قرر<sup>(١٥٨)</sup> «وجوب عقد دورة استثنائية للمؤتمر القومي، لإقرار تقرير عقائدي للحزب يطور منطلقاته النظرية ويعدل دستوره، وذلك خلال مدة أقصاها سنة»، وعلى أن تقوم القيادة القومية بتشكيل لجنة لهذه الغاية باسم «لجنة التقرير العقائدي». وقد وضع مشروع التقرير بعنوان «مشروع الدليل النظري لحزب البعث العربي الاشتراكي»، لكن هذا المشروع لم يقر كدليل نظري للحزب، وقد انتقد «دستور الحزب»، لأنه ثبت مفاهيم ليبرالية حول الحرية الفردية والحرية الانتخابية، ووضع مفاهيم غير محددة المعالم عن الاشتراكية «لا تغضب البرجوازية الحاكمة وتراود على مسيرة الجماهير العربية وتحرفها عن قضاياها الثورية إلى قضايا انتخابية لا تفيدها بشيء»، كما انتقد موقف

الدستور من «الرابطة القومية»، وتجاهل الصراع الطبقي والرابطة الطبقيّة. وانتقد مشروع الدليل الذي وضعته حركة ٢٣ شباط المنطلقات النظرية التي جاءت «خطوة متقدمة جادة، أريد لها أن تكون انتقالاً نوعياً في حياة الحزب، كونها كالدستور توفيقية، وأنها بعيدة عن المعالجة العميقة والحاسمة وعن روح الحزب وتقاليد الثورية»، وانتقد المشروع أيضاً موقف المنطلقات النظرية من الوحدة العربية والحرية، واتهمه بأنه موقف غير علمي.

وسنأتي على موقف جماعة ٢٣ شباط من الوحدة والحرية والاشتراكية، ولكننا نتوقف هنا لنتبين أهم الأفكار الواردة في «التقرير العقائدي» الذي أقرّه المؤتمر القومي السادس<sup>(١٥٩)</sup>:

جاء التقرير في ٣٣ صفحة (فولسكاب) كبيرة. وتضمن المحاور التالية:

#### ● المحور الأول: النظرية والعمل

تراكمت خلال كفاح الشعوب، على الصعيدين القومي والاشتراكي، حصيلة من المعارف الفكرية، والنظرية هي حصيلة هذه المعارف، وهي الانتقال من الخاص إلى العام، ومن الجزئي إلى الكلي، ومن المظهر إلى الجوهر، ومن العفوية إلى الوعي. وعلى هذا، فإن نضال الشعب لا يستغني عن النظرية، لأنها أتاحت معرفة بالقوى المسيرة للتاريخ وبالقوانين التي تخضع لها هذه المسيرة، ومن خلال المعرفة يستطيع الشعب تحقيق مثله وقيمه المنسجمة مع التطور التاريخي، لأنها تتيح للقوى التحويل الاجتماعي واستخدامها بصورة واعية وفعّالة.

وملخص هذه المعرفة هو التناقض الطبقي القائم في المرحلة الراهنة، بين الشعب وأعدائه، والناجم عن موقع كل منهما في الإنتاج الاقتصادي، وبالتالي فإن صراع الشعب مع الطبقات المستغلة هو المحرك الأساسي للتاريخ في مرحلته الراهنة. فالصراع الطبقي يرسم لنا السبيل الموضوعي والعملّي إلى صراعنا القومي. ولهذه النظرية جذورها العميقة الواسعة في التراث الديمقراطي

والاشتراكي في العالم. وما هو حيّ وموضوعي وإيجابي في الخصائص الأساسية لهذا التراث هو العلمية والثورية (وتلك هي أيديولوجية حزبنا) في مواجهة الواقع العربي الذي يشله التخلف الفكري والاقتصادي والاجتماعي، وتصبح الأيديولوجيا الثورية العلمية الوسيلة الوحيدة لرفض الواقع وتقويضه.

والصفة العلمية لأيديولوجية الحزب توفر له مجابهة كاملة وجذرية ضدّ جميع جوانب التخلف في الحياة العربية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وإن أي تنكّر لهذا الجانب من الأيديولوجيا سيؤدي إلى الفشل في خلق المجتمع الجديد. والعقلية العلمية ستكون، وحدها، الكفيلة بجعل الثورة العربية المعاصرة ثورة كلية، يتواكب فيها التغيير الثوري في جميع جوانب الحياة العربية، المادية منها والثقافية.

أما الصفة الثانية لأيديولوجية الحزب، أي الثورية، فالصراع بين الطبقات لن يحلّ تلقائياً، ولن ينتهي بالإرادة الطيبة الخيرة لفئة من المصلحين الخيّرين، ولا عن طريق تكديس إصلاحات جزئية في إطار المجتمع الذي «نسعى إليه». إن الانتقال من نظام اجتماعي إلى نظام اجتماعي آخر، لا بد من أن يتم بواسطة وثبة نوعية، تقضي على الأسس الاقتصادية البالية للمجتمع، لكي يستطيع تغيير علاقات الإنتاج القائمة في المجتمع القديم، وبتغيير الركائز الاقتصادية، لا بد من أن تتغير التركيبات القومية السياسية والقانونية والاجتماعية والثقافية لهذا المجتمع.

وعلى هذا، فإن أيديولوجية الحزب ترفض، بلا تردد، وبحزم، الآراء الإصلاحية الانتهازية التي تروج لتدرّج بطيء طويل للتغيير الاجتماعي. والأيديولوجيا الثورية هي الحلّ الطبيعي والوحيد لمشاكل بلد متخلف، وبالتالي فإن الثورة في البلدان المتخلفة ليست وليدة للصراع الطبقي الداخلي فحسب، بل هي نتيجة للتناقض غير المحتمل، بين تخلفها ووقوعها فريسة لاستغلال البلدان الاستعمارية المتقدمة، وبين النمو الكبير

(١٥٩) شكّل «التقرير العقائدي» مفصلاً تاريخياً مهماً في حياة الحزب العقائدية، وما نوردّه من أفكار أساسية للتقرير هو ملخص لما هو وارد في الأصل المقرّر من المؤتمر القومي السادس، وليس من التقرير الموزّع من القيادة القومية بعنوان «بعض المنطلقات النظرية»، والتقرير في نسخته الأصلية من أرشيف الكاتب الخاص.

للاقتصاد في البلدان المتقدمة، والمجتمعات المتخلفة المرتبطة بها بروابط التبعية أو العبودية.

### ● المحور الثاني: الصراع الطبقي والصراع القومي

إن فكرة القومية، أو الإخاء القومي، لا تنكر وجود الانقسام في الأمة، بين مستغل ومستغل، مضطهد ومضطهد. ولما كان المستغل والمضطهد هو «الإقطاع والرجعية الفكرية والحكم التقليدي بعامه، والرأسمال المعادي، بحكم مصالحه، للوحدة العربية»... ولما كانت هذه الفئات تقادح حركة التحرر، وتدعم المحافظة على البنية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، التقليدية، ولما كانت ترى في الفكرة القومية العربية خطراً يهددها بالزوال، لذلك فإن صراع الشعب من أجل التحرر من هذه الطبقات، هو في الوقت نفسه صراع من أجل وحدة الوطن العربي وتقدمه.

وما دامت حركة التاريخ واحدة، والعدو الذي يوقف عجلتها واحداً، لذا فإن هناك التقاء كاملاً بين الصراع الطبقي والصراع القومي. والقضية القومية العربية كانت مقترنة - منذ البداية - بقضية التحرر، لذا فهي جزء من حركة التاريخ نفسه.

والقومية العربية، هي الأرض الصلبة التي وقف عليها العرب، ليتطلّعوا إلى المستقبل الاشتراكي. وهي المنطلق الذي انطلقوا منه لمباشرة ثورتهم على التقاليد والعادات والإقطاع والاستعمار والرأسمالية المعادية للوحدة.

### ● المحور الثالث: في مبادئ البعث

#### أ - الوحدة العربية - خصائص الحركة القومية

##### العربية

استعرض التقرير العقائدي تلمّس الحزب لجوهر القضية العربية ووضعها في سياقها التاريخي والثوري على النحو التالي:

(١) في المرحلة الأولى، أكد أولوية الوحدة، وأعطاهها تقدماً ورححاً معنوياً على الاشتراكية والحرية. وجاء الإصرار على أولوية الوحدة معبراً على نحو عميق عن مصالح الشعب العربي بصورة عامة.

(٢) كان الحزب أول من أعطى الوحدة العربية مضمونها الثوري الصحيح.

(٣) كان الحزب أول حركة عربية ربطت بين النضال القومي والنضال الاشتراكي. «فقد أنزل الحزب الدعوة القومية من سماء الأرستقراطية إلى أرض الجماهير الشعبية».

(٤) أصبحت هذه الموضوعات هي المضمون العملي لسياسة الحزب، فجرى تنظيم الحزب على مستوى الوطن العربي كتجسيد لفكرته التي تعتبر البلدان العربية وحدة لا تتجزأ.

وكان لهذه المنطلقات جوانبها السلبية (كما يقول التقرير العقائدي)، وهي:

(١) لم يتصدّ الحزب لصياغة نظرية كاملة تستشرف الطريق إلى الوحدة، فالوحدة ليست تجميعاً ولصقاً لأجزاء الوطن العربي، بل هي التحام منسهر لهذه الأجزاء، لذا فهي ثورة بكل أبعادها ومعانيها ومستوياتها.

(٢) إن نشوء الحزب في ظروف تاريخية مشوهة ترك أثراً في تكييف الشعارات المرحلية وأسلوب عمله السياسي.

والوحدة العربية هي الهدف الملامس للحركة القومية العربية، ففي المرحلة الأولى (ضد التتريك) وضد السيطرة الاستعمارية، احتوت الحركة القومية فئات مختلفة من طبقات المجتمع، وتأثرت هذه الحركة بالنزعات القومية البرجوازية في أوروبا الغربية، فكان المفهوم القومي في هذه المرحلة ملتبساً بالمفهوم البرجوازي الأوروبي، وفي هذه المرحلة واجه النضال القومي التحدي الشيوعي المحلي (الذي قفز فوق القضية القومية وتنكّر لها)، مواجهة سلبية ناقصة، فارتد إلى مفهوم «كليّ» أو «قدري» للقومية العربية، فوقع الاتجاه القومي العربي في تقويم «مثالي» للأمة والقومية مناهٍ للعلم وتطور التاريخ، وتحولت القومية العربية إلى ما يشبه «التابو» في الديانات البدائية القديمة. ولهذا استطاعت العناصر الوسيطة والرجعية أن تطمس النضال الاشتراكي، وتعتبر الاشتراكية مجرد فرع من القضية القومية. وقد عجز هؤلاء (بسبب تركيبهم الاجتماعي)

والمفاهيم الفكرية البرجوازية، عن رؤية الحركة العربية كما نعيش في الواقع الحي المباشر، ونظروا إليها كمقولة مثالية مقطوعة عن هذا الواقع، فلم يكتشفوا في الصراع الطبقي المحتوى الحقيقي للمضمون النضالي الأساسي للحركة القومية.

وقد تخلص سير التطور التاريخي للموس للحرقة القومية العربية، إلى حد كبير، من تلك التأثيرات، واتخذ في مراحل لاحقة مجرى آخر بسبب الظروف الجديدة، العربية والدولية. ففتحت القومية العربية صفحات جديدة في التاريخ، عندما تحولت الحركة القومية العربية وتبدل محتواها الطبقي. فبدأت تفقد العناصر الإقطاعية والبرجوازية، وفي الوقت نفسه أخذت تضم قطاعات جديدة واسعة من الجماهير العربية، فزادت قوتها اتساعاً وعمقاً.

وسارت في طريق التحويل الاجتماعي، وبالتالي فقد اتسمت هذه الحركة بالخصائص التالية:

(١) القومية العربية حركة معادية للاستعمار.

(٢) القومية العربية حركة ديمقراطية شعبية معادية للإقطاع والرجعية التقليدية.

(٣) أخذت الحركة القومية بالتحويل إلى الطريق الاشتراكي:

(أ) لم تعد البرجوازية قائدة للحركة القومية، بل أصبحت الجماهير الشعبية هي القائدة.

(ب) لم تولد القومية العربية في السوق، ولم تتطور الرأسمالية العربية حتى اليوم - ولن تتطور - بما يجعل السوق الرأسمالية معول هدم للحدود بين البلدان العربية.

(ج) البرجوازية العربية لم تدخل في صراع فعلي مع الإقطاع، ولم تنشأ على أنقاضه، بل ولدت في ظلاله.

(د) لذا، فإن الحركة العربية تجد نفسها ملزمة بتصفية البرجوازية، باعتبارها عامل تناقض وتنافس بين البلدان العربية. فقد نمت في كل بلد على نحو مستقل ومعزول عن باقي البرجوازيات العربية. لذا فإن التناقض بينهما أمر واقعي، وافتقاد الاقتصاد البرجوازي العربي

طابع التكتل هو الذي سيبقي البرجوازيات العربية في حالة تناقض قطري، فيعم بلاؤها مجموع الشعب العربي، فيتحول الكفاح القومي إلى كفاح اشتراكي.

يخلص التقرير حول موضوع الوحدة بالقول إن الوحدة العربية في هذه الظروف لم تعد مجرد تجسيد عملي لوحدة الشعب العربي، بل أصبحت عدة النضال العربي أيضاً على الصعيدين السياسي والاجتماعي.

إن التجزئة والتخلف هما المناخ الطبيعي الذي يعيش فيه الاستثمار الجديد، ففي غمرة التناقض والتنافس الذي لا بد من أن يوجد بين الكيانات الصغيرة المصطنعة، لا بد من أن يجد الاستثمار الجديد مجالاً لتسلله. والثقل النوعي والكمي لدولة الوحدة الضخمة سيكون طوق نجاة للضربات الثورية العادلة والمشروعة التي يسددها الشعب العربي لبقايا الاستثمار القديم واحتكاراته وحليفته إسرائيل، كما أن الوحدة ستتيح الفرصة الجديدة لانطلاق الاقتصاد العربي انطلاقاً سريعاً، فالحدود الإقليمية كانت عاملاً أساسياً في لجم الانطلاق العربي، لأن هذه الحدود تحولت وقتها إلى سبب لاختناق اقتصادي في الأقطار العربية الصغيرة، إذ إن الجانب الاقتصادي للوحدة العربية يهيئ الظروف الموضوعية لقيام اقتصاد الأبعاد الكلية، ولإنشاء صناعات متطورة ضخمة وعصرية، وبالتالي ستكون الوحدة العربية خلاصاً اقتصادياً واجتماعياً وقضاء على التخلف، عدا عن كونها خلاصاً قومياً.

(٤) الاشتراكية هي المضمون الواقعي للوحدة العربية.

(٥) الوحدة تتفق وسير التطور الموضوعي لعالمنا المعاصر، وهي ضرورية لمجابهة الأخطار الجديدة.

(٦) العرب أمة واحدة، لذا فإن الوحدة العربية يجب أن تكون وحدة كاملة في المراحل المتقدمة للنضال الوطني.

(٧) ينبغي للبناء الوطني استيعاب الظروف الموضوعية، لا القفز من فوقها وتجاهلها. وليستطيع التغلب على الظروف لا بد من أن يتم ذلك بصورة تدريجية وموزونة وأكيدة.

(٨) الوحدة في مفهومها الديمقراطي يجب أن تأتي تنويعاً للنضال الثوري العربي، وحصيلة للتفاعل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي.

(٩) إن تعميق الطابع الاشتراكي الديمقراطي لأسس الوحدة ضمان أساسي لرسوخ بنائها.

(١٠) القوى الثورية الجماهيرية المنظمة هي الأدوات الموضوعية التي تصنع الوحدة.

(١١) إن الوحدة العربية سوف تتم على مراحل، وهذه المرحلة لا تشكل خطراً على الوحدة الشاملة ما دامت ناجمة عن بعض الظروف الموضوعية للنضال العربي. إن الوحدة الجزئية تصبح خطراً على القضية القومية عندما تكون بديلاً من الوحدة القومية الشاملة، في حين تصبح خطوة وحدوية سليمة عندما تكون مجرد خطوة في طريق الوحدة الشاملة.

### ب - الحرية - ممارسة الديمقراطية الشعبية

(١) تعني الحرية لدى الحزب التحرر الكامل السياسي والاقتصادي من شتى أشكال السيطرة الاستعمارية، والحزب بذلك هو أول حركة ثورية عربية وضعت مسألة الكفاح ضد الاستعمار على صعيد ثوري ومبدئي، وكان نضال الحزب العامل الأساسي الذي مكّن من تصفية جميع أشكال السيطرة الاستعمارية، كما أن منطلقات الحزب الاشتراكية جعلته أول حركة ثورية قومية ذهبت لتلمس جذور النفوذ الاستعماري في طبيعة الطبقات الرجعية، وانطلق يحاربها بقوة وحزم.

وبذلك استطاع الحزب فضح المفهوم البرجوازي - الإقطاعي للحرية، ولو أنه لم يقدّم بصياغة أساس نظري جديد لمفهوم محدّد للحرية والديمقراطية في إطارها الاشتراكي.

وكان الطابع الإنساني الاشتراكي للحزب على الدوام بارزاً، لأن عبودية الإنسان في أنظمة الاستغلال هي أخطر شكل من أشكال ضياع الحرية الإنسانية. وقد وضع الحزب مسألة النضال ضد الاستعمار العالمي ضمن إطارها الدولي والإنساني. ومن هذا المنطلق، لم يضع المعسكرين (الغربي والشيوعي) في كفة واحدة، وانطلاقاً من سياسة الحياد الإيجابي فإن الحزب كان يعي أن

مضمون هذه السياسة تجنب الانسياق وراء التبعية والابتعاد عن الانغمار في معارك المعسكرين اليومية والمباشرة والخاصة، إلا أنها كانت تعني في الوقت نفسه التزام سياسة مبدئية وثورية على الصعيد الدولي تقوم على دعم حركات التحرر القومي لجميع الشعوب المناضلة ضد الاستعمار.

(٢) من خلال مفهوم الحزب لنظرية الحرية السياسية أدان دكتاتورية الفرد، كما أدان دكتاتورية البرجوازية، إلا أنه لم يصكّ حكماً مبدئياً محدداً على الديمقراطية الرأسمالية البرجوازية، كما أنه لم يضع الإطار النظري لقضية الحرية في واقعها الملموس. ولهذا، فقد وقع في متاهات وتناقضات في نضاله اليومي:

(أ) فعلى صعيد القطاع العسكري، عمل الحزب على تحريك هذا القطاع في عدد من الأقطار العربية، ودأب على تحويله من قطاع مسلكي تحركه السلطة الرجعية إلى قطاع ثوري يلتحم بالجماهير. لكنه عجز عن تحويله إلى أداة ثورية بيد الجماهير. ورغم ذلك، فقد أسهم في إنهاك الطبقات الرجعية، وفضح زيف الأنظمة الديمقراطية الرجعية، كما أنه أدى دوراً حاسماً في ردّ الهجمات الاستعمارية على استقلال بعض الأقطار العربية. وكان ممكناً اتباع خطة ثورية كاملة في القطاع العسكري لو أن الحزب اتبع منذ المراحل الأولى تكتيكاً ثورياً واعياً، يبقّي الجماهير تعمل على ترسيخ الجذور الثورية وتعمّق المضمون الاشتراكي.

وهذه الحقيقة تفسر فشل محاولات تحويل القطاع العسكري إلى أداة ثورية، كما تفسر انتكاس المحاولات الانقلابية العسكرية وانتقال العسكريين إلى صف الانتهازية والرجعية. ففي ظروف التأخر السياسي والاجتماعي الراهنة، تصبح احتمالات الانحلال البيروقراطي، وتشكيل طبقة بيروقراطية عسكرية جديدة فوق الجماهير، أكيدة إذا لم يوصل القطاع العسكري بصورة عضوية بالحزب، وإذا لم يصل تنظيم هذا القطاع إلى جماهير الجنود وصف الضباط، وإذا لم تتم تعبئة جماهير العمال والفلاحين تعبئة جدية واعية.

(ب) رغم منطلقات الحزب الثورية الأسلوب في نظرتها إلى التغيير الاجتماعي، إلا أنه مارس اللعبة

البرلمانية في الأقطار التي توفر فيها مناخ سياسي لقيام واجهة برلمانية، على نحو أوحى بأنه يقبل بالنظام البرلماني بمفهومه البرجوازي الليبرالي إطاراً للنضال والعمل السياسي.

إن النضال الجماهيري هو وحده طريق الثورة، والنضال البرلماني لا يمكن أن يكون إلا شكلاً من أشكال النضال الثوري بغرض توثيق الصلات وتعميقها مع الجماهير وفضح الطبقات الرجعية وتزييفها الكامل للديمقراطية.

(٣) (أ) القومية العربية، باعتبارها حركة شعب مضطهد، تعتبر نفسها دوماً جزءاً لا يتجزأ من حركة نضال جميع الشعوب ضد الاستعمار.

(ب) إن الحرية ذات مضمون اجتماعي محدد، وهي ثمرة نضال جماهيري طويل عنيده.

(٤) إن ظاهرة الانقلابات العسكرية أصبحت ملازمة للنظام في المجتمعات العربية شبه الإقطاعية القبلية التي عملت على إقامة أنظمة برلمانية مصطنعة هزيلة، ولم تستطع مواجهة مهام النضال القومي الاشتراكي، وجاءت الانقلابات العسكرية كعقاب لهذه الأنظمة ودليل على فشلها في آن واحد. ولهذا، فإن فشل البرلمانية وسقوطها في البلدان العربية ليس نابعاً عن تطبيقها السيئ من قبل جماعات سيئة، بل أملاها الواقع الموضوعي.

إن الانتقال من المجتمع شبه الإقطاعي الرأسمالي يستلزم نقل السلطة من الطبقات الإقطاعية البرجوازية إلى الطبقات الكادحة، ولهذا يجب تحطّي البرلمانية باعتبارها أحد أشكال سيطرة تلك الطبقات على الجماهير الشعبية.

(٥) الديمقراطية الشعبية الثورية ليست صيغة مثالية لتنظيم السلطة معزولة عن الظروف الواقعية، كما أنها ليست رغبة ذاتية، بل هي مرتبطة بمدى نمو النضال الجماهيري، وبتطور الثورة وحاجات البناء الاشتراكي. وتحطّي البرلمانية يفترض تحطّي جميع أشكال الحكم البرجوازي مهما كانت واجهتها: دكتاتورية فردية أو مباشرة أو بيروقراطية أو عسكرية.

(٦) وتفترض البيروقراطية الشعبية ضرورة عزل

القوى الطبقية والسياسية المعادية للثورة الاشتراكية.

(٧) وهي لن تأتي عبر أسلوب تمثيلي للجماهير من دون إطار سياسي ثوري، ومن دون طلائع ثورية منظمّة. فهذا التنظيم وحده هو الذي يمكن أن يؤمن الطابع المركزي والديمقراطي للسلطة الديمقراطية الشعبية.

(٨) إلا أن مركزية السلطة يجب أن تلغي مبدأ الانتخاب أو تحويله إلى عملية شعبية. ومهمة الطليعة الاشتراكية، هي تأمين الجمع بين ثورية مبدأ الاقتراع الشعبي وحرية في انتخاب الهيئات التمثيلية والمجالس الشعبية. والتطبيق الثوري للديمقراطية الشعبية لن يتم عبر الرغبات التراثية للطليعة، ولا عن طريق تكرير شعارات الحرية والديمقراطية، بل لا بد من خلق أسس موضوعية تكفل هذا التطبيق وأصالته.

(٩) يقوم التنظيم السياسي للسلطة الثورية الشعبية في ظروف البناء الاشتراكي، في بلد متخلف، على أسس توفر الجمع بين وحدة القيادة وقوتها، وبين ديمقراطيتها وشعبيتها. ولهذا فإن المركزية الشعبية هي الأساس الملائم لقيام هذه السلطة.

(١٠) إن ممارسة الجماهير لحقوقها الديمقراطية تقتضي تعبئتها في إطارات تنظيمية، تمنحها القوة وتتيح توعيتها سياسياً واجتماعياً. هذه الإطارات هي نقابات العمال والفلاحين واتحادات الطلبة.

ومن الطبيعي أن الحزب لا يمكن أن يستوعب الجماهير الشعبية كلها، بل طليعتها فحسب، لهذا فهو «المسنن» المركزي الكبير الذي يسيّر المنظمات والمجالس الشعبية ويقودها.

(١١) إن مبدأ الحزب الواحد، أو الحزب القائد، أصبح أمر تملية ضرورة وجود سلطة مركزية ثابتة تقود عملية البناء الاشتراكي. ويتوقف ذلك على شرطين:

(أ) اقتدار الحزب على قيادة الأغلبية الساحقة من الجماهير.

(ب) ممارسة الديمقراطية الداخلية في الحزب.

(١٢) إن الممارسة الثورية للديمقراطية تقتضي التثقيف العلمي الدائم في صفوف الحزب.



(١٣) الإدارة الديمقراطية لوسائل الإنتاج، وتنظيم الطبقة العاملة والحفاظ على استقلالها النسبي عن السلطة سيفتح الطريق لتطوير الديمقراطية الشعبية، ويسهم في التخفيف من المظاهر السلبية في نظام رأسمالية الدولة.

(١٤) الحزب في الظروف التي يمسك فيها بزمام السلطة، مطالب بتطوير أجهزة الدولة بحيث تصبح هذه الأجهزة في خدمة الجماهير، لا عبئاً عليها.

(١٥) إن الممارسة العملية للديمقراطية الشعبية تقتضي نبذ مبدأ إبعاد الجيش عن السياسة، فالديمقراطية تبقى مبتورة ومشوّهة عندما تحرم جزءاً مهماً من المواطنين من ممارسة حقوقهم السياسية. إن الممارسة الديمقراطية للسياسة حق للمواطنين الذين يعملون في القطاع العسكري، وهي ضرورة أساسية من ضرورات البناء الاشتراكي. والتثقيف السياسي والأيدولوجي للجيش لا يقل أهمية من التدريب العسكري، كما أن خدمة العلم شرف للمواطن يجب أن يؤديها الجميع.

(١٦) إن التزام الحقيقة هو عامل أساسي في ممارسة الديمقراطية الشعبية على نحو ثوري. وحجب الحقيقة عن الجماهير تنكّر لأبسط مقتضيات الديمقراطية.

(١٧) إن انتشار الأمية بين الجماهير سيعوق ممارستها للديمقراطية، لهذا من الضرورة والأولوية بمكان تصفية الأمية تصفية تامة وسريعة.

(١٨) الممارسة الديمقراطية الشعبية ستبقى مبتورة ما دامت المرأة بعيدة عن الحياة العامة للمجتمع، لذا أصبح تحرير المرأة العربية ضرورة ديمقراطية، بالإضافة إلى كونها ضرورة إنسانية.

## ج - الاشتراكية - ملامح الطريق العربي إلى الاشتراكية

إن منطلق التفكير القومي الاشتراكي العلمي في التحليل الاجتماعي والاقتصادي هو منطلق جدلي ينطلق من إقرار وجود تناقض في المجتمع القومي، ووجود صراع بين طبقات يتميز بنزوعه إلى تحقيق هدفين في آن واحد: الوحدة القومية، والقضاء على الاستغلال. وهذا التناقض لن يحل تلقائياً، ولن ينتهي بالإرادة الطيبة، ولا عن طريق تكديس إصلاحات جزئية في إطار المجتمع.

من هنا نلمس التطور الفكري والعملي الذي أحدثه «التقرير العقائدي» على صعيد نظرية الحزب تجاه الحل الاشتراكي، ويمكن إيضاح هذا التطور في النقاط التالية:

(أ) الأسس النظرية للاشتراكية: يتخطى «التقرير العقائدي» المفاهيم الإصلاحية والخيالية التي «خلفت آثاراً» سلبية في تركيب الحزب الاجتماعي في بعض الأقطار العربية من جهة، وفي انتقاد وحدة التفكير الاشتراكي من جهة أخرى، وبالتالي فإنه يعتبر أن إطلاق اسم «الاشتراكية العربية» هو منطلق خاطئ بالنسبة إلى حزب علمي ثوري. لهذا، فهو يدعو إلى اعتماد أسس ومنطلقات ومسميات ذات مضمون نظري علمي وعملي في آن واحد، بحيث لم تُعد «الاشتراكية» مجرد كلمة خالية من هذا المضمون، بل لها أساسها العلمي والاجتماعي والطبقي الواضح. من هنا كان اعتماد المؤتمر القومي السادس عبارة «ملامح الطريق العربي إلى الاشتراكية»، واعتبار أن الاشتراكية نظرية علمية تصحّ بمنطلقاتها وقوانينها العامة على مختلف المجتمعات، أما تطبيقاتها فتختلف من بلد إلى آخر، بحسب ظروف البلد وخصائص الشعب القومية وتقاليد وعاداته وأساليب نضاله.

وفي هذا الإطار، يعتمد المنهج العلمي في المعرفة، وذلك بدراسة قوانين الواقع الموضوعي للمجتمع، وبالتالي معرفة الواقع وظروفه الخاصة والقوى المحركة له.

(ب) الموقف من الملكية الفردية: فرّق «التقرير العقائدي» بين شكلين للملكية: الملكية الفردية المستغلّة، وملكية الاستعمال الشخصي (الملكية الشخصية)، واعتبر أن الملكية الفردية إذا تعدّت نطاق الاستعمال الشخصي لا بد من أن تكون مستغلّة مهما كانت الرقعة التي تمارس فيها نشاطها ضيقة أو نسبة المردود الذي تعطيه منخفضة، وأكد اعتبار «العمل الإنساني هو المصدر الوحيد للقيمة، وفق المفهوم العلمي».

والملكية الفردية، بحسب المفهوم الاشتراكي العلمي، هي ملكية وسائل الإنتاج التي يتمكن الفرد من خلالها استغلال جهد الآخرين، وتحقيق القيمة الزائدة. أما الملكية الشخصية فهي حاجات الشخص نفسه، بيته

وأثائه... إلخ، مما لا يدخل في إطار استثمار قوة عمل الآخرين.

(ج) الصراع الطبقي: يعترف التقرير بالصراع الطبقي وفقاً لما سبق عرضه.

(د) تلازم النضال القومي والنضال الاشتراكي: وذلك من خلال نظرة التقرير إلى الوحدة بأنها ليست خلاصاً قومياً فحسب، بل هي بالنتيجة خلاص اقتصادي واجتماعي.

(هـ) مسائل اشتراكية الحزب الأساسية: من بين أهم المسائل:

- مسألة الهدف من الاشتراكية: يتحدد الهدف في «إقامة نظام اجتماعي جديد يخلق ظروفاً موضوعية اقتصادية واجتماعية وفكرية وسياسية جديدة، تعتق الإنسان من جميع أنواع الاستغلال والتسلط والجمود، وتتيح له الفرص لكي يصير إنساناً حراً كلياً».

- مسألة التحويل الاشتراكي: يعني من حيث المبدأ «تحويل ملكية وسائل الإنتاج الخاصة إلى ملكية عامة للشعب بأسره، كما يعني تحويل جميع قطاعات الإنتاج المهمة ووسائل التمويل والمرافق العامة ووسائل النقل الأساسية والثروات العقارية الكبيرة والتجارة الخارجية والفروع الأساسية من التجارة الداخلية إلى ملكية الشعب»، والنظام الاشتراكي الذي يطمح إليه الحزب يتحقق بالقضاء على ظروف التخلف والتجزئة والاستغلال وانتصار الثورة الوحدوية الاشتراكية، وقيام المجتمع العربي الديمقراطي الاشتراكي الموحد.

إن هدف الاشتراكية الأساسي هو تلبية حاجات المجتمع المادية والروحية المتنامية باستمرار، والقانون الأساسي فيها هو رفع مستوى الإنتاج وزيادته وتحسينه من أجل تأمين متطلبات المجتمع وتلبية حاجاته.

- مسألة عجز البرجوازية: من المسائل المهمة التي تم التعرّض لها في التقرير العقائدي عجز البرجوازية العربية عن تحقيق المطلوب في الوطن العربي، وعجز أساليب الاقتصاد الرأسمالي عن تحقيق التنمية والتقدم، وبالتالي يؤكد المؤتمر القومي السادس أن النظام الاشتراكي هو وحده القادر على تحقيق التقدم وإنهاء التخلف.

- مسألة السلطة الجديدة: هي السلطة المثلثة للعمال والفلاحين والمثقفين الثوريين والبرجوازية الصغيرة (التجارية والصناعية والخدمات)، فما دامت البرجوازية الوطنية عاجزة عن تحقيق التنمية والتقدم العلمي والتقني، والاستفادة من منجزات الثورة الصناعية وإلغاء التخلف، فإن على الثورة الاشتراكية أن تتصدى لتحقيق تلك الأهداف.

(و) أما الخطوات العامة لعمليات التحويل الاشتراكي فهي:

- تحويل جميع قطاعات الإنتاج المهمة ووسائل التمويل والمرافق العامة ووسائل النقل الأساسية والثروات العقارية الكبيرة والتجارة الخارجية والفروع الأساسية من التجارة الداخلية إلى ملكية الشعب.

- إدخال البرجوازية الصغيرة إلى القطاع الاشتراكي ضمن برامج محلية ووفقاً للظروف.

- التأميم هو الخطوة الثورية الأولى نحو الاشتراكية، مع الحذر من التحول إلى رأسمالية الدولة بفتح الطريق أمام مشاركة العمال والفلاحين في إدارة الاقتصاد، والجماهير المنظمة هي البديل الوحيد للبرروقراطية.

- تحقيق شعار «الأرض لمن يحراثها»، وخلق علاقات إنتاج اشتراكية في الريف، وإقامة المزارع الجماعية. إن مشكلة الأرض يجب أن تواجه بمنطق اشتراكي علمي.

- اعتماد أسلوب التخطيط الاشتراكي.

- تعبئة الطاقات البشرية للشعب، والطلائع الثورية هي التي تسهر على التطبيق وتضمن له النجاح.

وقد وجه التقرير العقائدي الاهتمام إلى مسألة تطوير أجهزة الحكم وعلاقة الأجهزة الحكومية بالحزب والجماهير الشعبية الحزبية.

ونقطة الانطلاق في تطوير أجهزة الحكم هي وضعها تحت رقابة الجماهير الشعبية المنظمة وتحت رقابة المجالس التمثيلية، مما يقتضي تطبيق اللامركزية على أوسع نطاق.

وحدّد المؤتمر القومي السادس دور الحزب في

تطوير أجهزة الحكم، انطلاقاً من مبدأ حق الحزب في قيادة أجهزة الدولة قيادة مباشرة بواسطة عناصر ثورية اشتراكية، حزبية أكانت أم لاحزبية. إلا أن هذا الدور ينبغي أن يبقى في حدود القيادة، لا الاحتكار. ويشير المؤتمر إلى تولي الشباب الثوري الاشتراكي المواقع القيادية في المراكز الأساسية في الدولة، أما عن الخبرة فإن حيوية الشباب ومنطقهم العلمي، والتحامهم بالشعب، ودأبهم على العمل، سيجعلهم يكسبون الخبرة والتوجيه بسرعة.

وفي ما عدا القيادة المباشرة لأجهزة الدولة، بحيث يكف الحزب عن التحول إلى القيام بدور الوساطة بين المواطنين وأجهزة الدولة، والاكتفاء بالمراقبة المباشرة وغير المباشرة، فلا يرى التقرير أن ذلك يتحقق بالنسبة والبت، فهما استثناء. لذا يشدد على التطوير، وعلى أهمية الاهتمام بالاختصاص وتربية الإمكانات، والتثقيف السياسي، والاقتصاد في النفقات، مع دراسة موضوع الرواتب والأجور وربطها بمستوى الشعب الحقيقي ودخله القومي، وإزالة الفروق في دخول المواطنين.

ويرى التقرير أن التنمية الاقتصادية تتحقق بالتمويل الاقتصادي وبواسطة التخطيط الاقتصادي الاشتراكي الذي يؤمن قيادة الدولة للنشاط الاقتصادي قيادة فعالة وكاملة. لكن عملية التحويل الاشتراكي، كما يراها التقرير العقائدي، سوف تتعرض لمتاعب وصعوبات، منها:

- نقص التجربة، ونقص الإطارات الفنية.

- عرقلة عملية التحويل من الرجعية وضعف الوعي الطبقي والثقافي.

- معاداة الرأسمالية العالمية واحتكاراتها.

- الروح المحافظة لدى بعض الحزبيين من جهة، والروح اليسارية المغامرة من جهة ثانية.

(١) موقف الحزب بعد حركة ٢٣ شباط

كما ألمحنا سابقاً، فإن حركة ٢٣ شباط تبنت «المنطلقات النظرية» الصادرة عن المؤتمر القومي

السادس، لا بل إنها غالت في المناداة بها في مواجهة «اليمين العفلقى»، وفتحت باب عودة الحزب إلى الجناح اليساري الذي انشق عن القيادة القومية، على أن تكون هذه العودة فردية. وقد تبنت الحركة، في المقابل، جماعة القطريين المناوئين لكل من عفلق واليسار البعثي الذي انشق عنه، وغالت في الشعارات الاشتراكية، ونادت بالمزيد من الإجراءات الاشتراكية. وقد حاولت، كما رأينا، إدخال تعديلات على المنطلقات النظرية، ووضع دليل نظري جديد يحل محلها، بتخصيص دورة استثنائية للمؤتمر القومي التاسع (أيلول/سبتمبر ١٩٦٦) الذي أدان القيادة اليمينية، وأكد في المجال الاقتصادي المضي في عمليات التحويل الاشتراكي. إلا أن المؤتمر القومي التاسع الاستثنائي (سبتمبر/أيلول ١٩٦٧) الذي عقد بعد نكسة الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧، وناقش عدوان حزيران/يونيو من حيث الأسباب والنتائج، لا يبدو من وثائقه أنه تعرض على نحو مباشر للمسألة العقائدية والفكرية.

وفي شهر أيلول/سبتمبر ١٩٦٨، عقد المؤتمر القومي العاشر، وشهد تطوراً (مهماً) في المنطلقات الفكرية للحزب<sup>(١٦٠)</sup> في التعامل مع الواقع القائم، والتكيف مع مستجداته، واقتصرت مقرراته في هذا المجال، على:

(أ) الربط بين العمل السياسي والعمل العسكري.

(ب) تعدد الصيغ والوسائل لتحقيق الوحدة.

(ج) تعدد القوى التي يجب أن تشارك في الوحدة.

(٢) موقف الحركة التصحيحية من القضايا الفكرية

للحزب ورؤية الأسد

الحركة التصحيحية التي قادها الرئيس حافظ الأسد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ تعتبر نقطة تحول تاريخية في حياة الحزب وتاريخ سورية والحزب، وإذا كان لهذه الحركة أهدافها وتداعياتها السياسية والتنظيمية، فإن لها جوانبها الفكرية والأيدولوجية، نبين ذلك من خلال المؤتمرات الحزبية القطرية والقومية التي عقدت بعد

(١٦٠) ماجد شددود، في: تطور حزب البعث العربي الاشتراكي: بين النظرية والممارسة، ص ٥٠.

الحركة، أو في المواقف السياسية والحزبية. ولعل أبرز التوجهات في هذا المجال هو التركيز على إيجاد الأسس اللازمة والقادرة على التكيف مع المستجدات»<sup>(١٦١)</sup>، بمعنى «الملاءمة المستمرة للواقع بمعطياته البشرية والمادية والفكرية مع الوقائع الجديدة بهدف تحويلها إلى عامل دافع ومطور لهذا الواقع بحيث تصبح جزءاً أساسياً منه».

ومن خلال هذا التوجه، فقد أتاح قائد الحركة التصحيحية للحركة (وحزبها) مرونة في التعاطي مع الوقائع الجديدة، بإيجاد مظاهر الترابط والتفاعل والتكامل بين المنطلقات الفكرية للحزب وأهدافه والوسائل والصيغ والسياسات، وبين الواقع القائم وسيرورة تطوره المستمر، بل حول الأفكار والأهداف والوسائل والسياسات إلى عوامل حاملة لهذا التطور ودافعة له إلى الأمام، باتجاه المستقبل باستمرار، مع التشديد على تلازم الفكر مع الواقع الاجتماعي. وأكد قائد التصحيح أن «حصيلة التفاعل بين الفكر والواقع تعطي تطويراً للفكر ذاته من جهة، ومنهجاً أوسع من جهة أخرى»، بعيداً عن التوقع والجمود.

وإذا كانت الحركة التصحيحية قد بقيت متمسكة بمقررات المؤتمر القومي السادس، إلا أن الحزب، ووفقاً لتفكير قائد التصحيح، أوصى في المؤتمر القومي الثالث عشر (أواخر تموز/ يوليو ١٩٨٠) بتطوير فكر الحزب، وإغناء المنطلقات النظرية التي أفرها المؤتمر القومي السادس، وإعداد الدراسات والبحوث اللازمة لتحقيق ذلك.

كما أوصى المؤتمر بتعميق الفكر الاشتراكي، و«تحديد فهمنا لأسس الاشتراكية العلمية وقوانينها وأدواتها ومراحل تطبيقها»، و«وضع دراسة عملية لقضية الوحدة العربية وتحديد المراكز العلمية والثورية لها، وكذلك تحديد أدواتها وطريقة ومراحل الوصول إليها ضمن معطيات الواقع والوقت الراهن».

ومن تتبع ما صدر من قرارات وتوصيات المؤتمرات الحزبية (القطرية والقومية)، وما صدر من مواقف فكرية وأيديولوجية، في خلال الحركة التصحيحية، وحتى

انعقاد المؤتمر القطري الثامن (عام ١٩٨٥)، وهو آخر مؤتمر قطري يعقد بحضور الرئيس حافظ الأسد، حيث إن المؤتمر القطري التاسع (عام ٢٠٠٠) عقد بعد رحيله؛ اذن، من خلال تتبع التوصيات وقرارات وتوجهات الحزب الفكرية والأيدولوجية، نجد أن ما صدر يعبر في الواقع عن رؤية الرئيس حافظ الأسد وقناعاته بعقيدة الحزب التي طورها وفقاً لهذه الرؤية، وطبع بها ما صدر عن الحزب من مواقف. ولهذا سوف نستعرض ما طرأ من تطوير في منطلقات الحزب من خلال رؤية الرئيس حافظ الأسد.

#### (أ) في العلاقة بين أهداف الحزب «الوحدة والحرية والاشتراكية»

في نهاية المؤتمر القومي الثاني عشر (تموز/ يوليو ١٩٧٥) أوضح الأسد «أن التلازم بين النضال من أجل الوحدة والنضال من أجل الاشتراكية لا يعني أن تحقيق الوحدة يتوقف على تحقيق الاشتراكية... فلو أن الأمر كذلك لكانت نظريتنا تعني جهوداً في المكان. ما عنيانه هو أن تحقيق هدف يجب أن يدفعنا إلى المزيد من النضال من أجل تحقيق الهدف الآخر... هذا هو المقصود».

وقد أبرز أهمية الوحدة كضرورة تملّحها الظروف القائمة، وكعامل تفعيل للقدرات والطاقت العربية في مواجهة المخططات الاستعمارية والصهيونية. ونظر الرئيس الأسد إلى الوحدة على أنها «هي القدرة على تحقيق الحرية والعدالة الاجتماعية، وهي القدرة على أن تجعل أمتنا قوة فعالة وخيرة، تسهم في بناء المجتمع الإنساني بناءً متقناً أساسه العدل، وتدفع بهذا المجتمع نحو الخير والتقدم والازدهار». وحرص الأسد على تخلص الوحدة من التوصيف الخاطئ الذي كان يطرح «الوحدة تقدمية أو رجعية»، فهي دوماً تقدمية في مضمونها.

وعمل على «تحرير» الوحدة من أي شرط يوضع عليها غير تحقيقها، وبذلك طور الرؤية المحددة للوحدة من وحدة «اندماجية» إلى شكل من أشكال الوحدة. ومن الوحدة الشاملة إلى حالة من الوحدة بين دولتين أو عدة دول. وبالتالي، فقد أحلّ «قانون التدرج» بدل «قانون الشمولية».

(١٦١) المصدر نفسه، ص ٥٥.

يصونها إلا المواطنون الأحرار، ولا تكتمل حرية المواطن إلا بتحرره الاقتصادي والاجتماعي».

وبذلك، فقد رأى أن الديمقراطية الشعبية هي الصيغة التنظيمية للحرية، والإطار المناسب لتجسيدها في الواقع. أما التطبيق العملي للديمقراطية، تجسداً لأفكار الرئيس حافظ الأسد، فقد تجسدت في تبني فكرة التعددية السياسية والاقتصادية:

وتمثلت التعددية السياسية في تشكيل الجبهة الوطنية التقدمية (عام ١٩٧٢) إلى جانب مجموعة من الإجراءات السياسية المحلية منها:

- إصدار قانون الإدارة المحلية (عام ١٩٧١).

- تشكيل مجلس الشعب.

أما التعددية الاقتصادية، فقد هدفت إلى استقطاب جهود المواطنين وتوظيف قدراتهم للمصلحة الوطنية. وتمثل التعددية الاقتصادية في: القطاع العام، والقطاع المشترك، والقطاع الخاص، والقطاع التعاوني.

واتخذت إضافات الحركة التصحيحية على الاشتراكية مظهرين: نظري وعملي، وهما ينسجمان مع المفهوم العام الذي حدّته المنطلقات النظرية التي أقرّها المؤتمر القومي السادس، مع بعض الإضافات المهمة مثل<sup>(١٦٢)</sup>:

- «الاشتراكية هي النظام العادل الذي يحقق لجميع أبناء الشعب الرفاه».

- «الاشتراكية هي المناخ الذي ينشط الجهد الفردي، ولا يقضي عليه، ويساعد على إبراز المواهب، ويساعد على القضاء على الاستغلال».

والإضافة هنا هي:

- الارتباط بين الاشتراكية والعدالة الاجتماعية.

- تعدّد مهام الاشتراكية وأهدافها من تحقيق الرفاه والعدالة وتنشيط الجهد الفردي وإبراز المواهب، بالإضافة إلى القضاء على الاستغلال.

- الربط بين الجهد الفردي والمواهب والحافز الفردي.

وبعد تعثر التجارب الوجودية، ومع استمرار الأخطار والتحديات المصيرية، وفي ضوء الوعي التاريخي والالتزام القومي، أعلن الرئيس الأسد عن «التضامن العربي» كوسيلة وأداة قادرة على:

- التعامل مع الواقع العربي في ظل الظروف الموضوعية القائمة.

- تحقيق مظاهر واسعة من التعاون والتنسيق بين الدول العربية.

- تحقيق تغيير نوعي في القدرات والإمكانات العربية.

وحّد مفهومه للتضامن العربي بأنه «صيغة من صيغ العمل، تبدأ بإزالة مظاهر وعوامل التوتر والقطيعة، وتنتهي بشكل عال من أشكال التنسيق». وحدد الأسد، مساراً جديداً للمستقبل، يتجه بخطين متكاملين: خط من الحاضر إلى الماضي، وخط من الحاضر إلى المستقبل.

ومن هذا المنطلق، طالب بإعادة صياغة العلاقة بين العروبة والإسلام كتعبيرين متكاملين عن ثورتين حضارتيتين تهدفان إلى تفعيل الأمة العربية، وتقوية دورها وتوسيع مساهمتها في الحضارة الإنسانية، والحفاظ على وجودها الفعال عبر التاريخ، وحمل رسالتها الحضارية والسموية إلى البشرية جمعاء.

أما نظرته إلى الحرية، فقد انطلق من «إعادة توصيف جديدة لمفهومها ولوظيفتها الاجتماعية»، ورأى أن أحد الشروط والعوامل والمركبات الأساسية التي تسمح بنمو المجتمع وتطوره وتقدمه، وتقويته، وتفعيل قدراته، تكمن في التوسع الملائم والمستمر لمشاركة جموع المواطنين في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والفكرية، وفي جميع مظاهر الحرية المختلفة.

وعكس الدستور الذي أقر باستفتاء شعبي عام ١٩٧٣ هذه الرؤية عندما أكد أن «الحرية حق مقدس، والديمقراطية الشعبية هي الصيغة المثالية التي تكفل للمواطن ممارسة حريته التي تجعل منه إنساناً قادراً على العطاء والبناء والدفاع عن الوطن، وحرية الوطن لا

- إبراز أهمية الملكية الفردية.

(ب) عقد جديد، وألفية جديدة، مع بداية عهد

الرئيس بشار الأسد

كما طبع الرئيس حافظ الأسد مسيرة الحزب وسورية بطابعه منذ الحركة التصحيحية وحتى تاريخ رحيله، سوف نجد أن الرئيس بشار الأسد سوف يطبع المرحلة التي يعيشها الحزب وتعيشها سورية منذ توليه الرئاسة والأمانة القطرية للحزب. وإذا كان المؤتمر القطري التاسع (حزيران/يونيو ٢٠٠٠) قد عقد بعد رحيل حافظ الأسد، فإن وثائقه أعدت خلال وجوده. كما أنه يمكن القول إن ما نجم عنه من قرارات وتوصيات هي امتداداً لفكر الرئيس حافظ الأسد، إلا أن الممارسات في الحزب وفي الحكم كانت «مطعمة» بلمسات وبصمات الرئيس بشار الأسد، ومن ثم يمكن القول إن المؤتمر القطري العاشر (حزيران/يونيو ٢٠٠٥) الذي عقد تحت عنوان «رؤية متجددة... فكر يتسع للجميع» كان مرهوناً بتوقيع بشار الأسد.

في الكلمة التي ألقاها في الجلسة الختامية للجنة المركزية المنبثقة عن المؤتمر القطري التاسع<sup>(١٦٣)</sup>، يمكن أن نتبين «طلائع» فكر الرئيس بشار الأسد من خلال كلمته الافتتاحية، فقد أعلن أمام المؤتمر أنه «ابن البعث»، ونشأ في أسرة مكافحة، يشكل البعث بالنسبة إليها انتماءها وفكرها وعقيدتها ومرجعيتها، وسيظل البعث انتماءنا وفكرنا وعقيدتنا ومرجعيتنا». وأكد تمسكه بنهج «فائدنا الخالد الرئيس حافظ الأسد، وهذه قوة بحد ذاتها لصالح الحزب...». أما عن مبادئ الحزب، فهو ينظر إلى الوحدة، من خلال المدخل الاقتصادي والسياسي، فالدول تبحث عن تكتلات اقتصادية أو سياسية مع دول أخرى، قد لا تمت إليها بصلة جوهرية، فالأخرى بالدول العربية التي تربطها روابط تاريخية عديدة أن تتطلع إلى الوحدة ولو على مراحل، وإذا لم تتحقق حتى الآن فهي تبقى هدفاً مشروعاً.

ويرى أن الحرية أصبحت هدفاً مطروحاً في دول العالم كافة، ولكل الشعوب، أكثر من ذي قبل، وقد تحولت إلى موضوع للمزايدة لدى كثير من الأنظمة والأحزاب والمنظمات وهيئات أخرى مختلفة، وهي تبقى موضوعاً جوهرياً في الحياة. أما الاشتراكية، فيرى الرئيس بشار الأسد أنها «مفهوم يطبقه كل مجتمع على طريقته، وبالشكل الذي يحقق مصلحته. إنها مفهوم مرن لا يمكن تحديده في قالب جامد محدّد، فهناك الاشتراكية في فرنسا وقاعدتها الشعبية هي الأقوى اليوم (الحديث تمّ عام ٢٠٠٠)، واشتراكية الصين التي تذهل العالم الغربي، وهناك الكثير من الدول التي تحكمها أحزاب اشتراكية أو تؤدي دوراً أساسياً في حياتها السياسية.

ويرفض بشار الأسد الطروحات الداخلية التي بدأت تتسرّب إلى بعض أبناء الحزب، ومنها أن عالم اليوم... خال من الأيديولوجيات التي حلت محلها المصالح الاقتصادية والتقنيات الحديثة في تحديد السياسات. وكذلك يرفض الطروحات التي تقول إن شعارات الحزب لا مستقبل لها، مؤكداً «أن عقيدة الحزب وشعاراته اليوم ما تزال تتماشى مع العصر وتنسجم معه». ويميّز الأمين العام القطري بشار الأسد بين الاشتراكية، كهدف ومضمون ومحتوى، والصيغ والوسائل المحققة لهذا الهدف أو المضمون<sup>(١٦٤)</sup>:

- الاشتراكية، هدفاً ومضموناً وصيغاً ووسائل، يجب أن تنسجم مع الواقع القائم في أي مجتمع، وتحقيق أهدافه ومصلحته، «فالاشتراكية كمصطلح تأتي من خلال المجتمع ومصلحته، وليس العكس».

- إن الأهداف الأساسية للاشتراكية هي تحقيق «العدالة الاجتماعية والازدهار»، وبالنسبة إلينا الاشتراكية تعني العدالة الاجتماعية مع الازدهار».

- إن الاشتراكية تهدف إلى الحفاظ على القطاع العام وتطويره، ولا تعني «الخصخصة» أو «بيع القطاع العام».

- إنها «الحفاظ على الواجب الاجتماعي للدولة،

(١٦٣) التقرير السياسي للمؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي (دمشق: القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ٢٠٠٠)، ص ٤٩ وما بعدها.

(١٦٤) ماجد شددود، في: تطور حزب البعث العربي الاشتراكي: بين النظرية والممارسة، ص ١٤١.

واستمرارية العلاقة بين الاقتصادي والاجتماعي».

(د) تطوير الجبهة الوطنية القومية.

- هناك «اقتباس وهناك خصوصيات، وهذه الخصوصيات تنتج من طبيعة المجتمع وتاريخه. وهذه الخصوصيات تحددها طبيعة المجتمع السوري، وهو الذي يعطي شكل الاشتراكية التي نتكلم عنها».

أي أن خصوصية الواقع هي التي تحددها الوسائل والصيغ التي تطبق لتحقيق أهداف الاشتراكية من «العدالة الاجتماعية والازدهار».

- إن المصطلحات، أي الصيغ والوسائل المستخدمة لتحقيق الأهداف «قابلة للتوسع والتغير» بالشكل الذي يحقق مصلحة المجتمع، «فأي مصطلح يجب أن يتطور مع تطور العالم، وإلا فهو حتماً مصطلح فاشل مهما يكن».

من خلال هذه الرؤية، حدّد الأمين القطري للحزب مضمون الاشتراكية وأهدافها «وربطها بالعدالة الاجتماعية والازدهار»، محرراً الصيغ والوسائل المحققة من الجمود، وربطها بالواقع القائم وتطورات المستمرة، وفقاً لفهمه لهذا الواقع ولهذه التطورات.

## و - قرارات المؤتمر القطري التاسع

نظراً إلى أهمية الوقوف على توجهات الحزب (والدولة) في المرحلة الجديدة، فإننا نلقي بعض الضوء على أهم قرارات المؤتمر القطري التاسع، باعتبارها تؤثر إلى مرحلة جديدة وتوضح (طلائع) الملامح التي ستميز الحزب (والدولة) في المستقبل:

### (١) على الصعيد الحزبي

(أ) تكليف القيادة القطرية الجديدة<sup>(١٦٥)</sup> بوضع برنامج محدد لتفعيل دور الحزب وتطويره، على مستوى تطوير الحزب ودور الحزب في الدولة والمجتمع.

(ب) وضع ضوابط للسلوك العام والشخصي يتقيد بها الحزبيون والمسؤولون تجتنباً للانحراف.

(ج) تعزيز مبدأ الرقابة الشعبية وتطبيقها.

(هـ) التصدي لأية محاولات تهدف إلى النيل من التراث النضالي الذي بناه قائد المسيرة (حافظ الأسد). ومن هذا المنطلق دعيت دورة المؤتمر القطري التاسع باسم «القائد العربي الرفيق حافظ الأسد».

### (٢) على الصعيد الداخلي

(أ) معالجة الظواهر السلبية بتشديد تطبيق مبدأ المحاسبة، وحظر الهدر في مؤسسات الدولة. واستمرار العمل على تعزيز الجبهة الداخلية وبناء القوات المسلحة، وتطوير مؤسسات الدولة، وعدم التساهل في تطبيق مبدأ سيادة القانون والنظام، ودعم أجهزة الرقابة والسلطة القضائية، وتطوير الإعلام، وتعديل قانون الصحافة، وتعزيز دور المرأة، فضلاً عن تعميق مضامين العملية الديمقراطية واللامركزية واحترام حرية التعبير وحرية الاعتقاد.

(ب) اقتصادياً، مع الأخذ بنظر الاعتبار التطورات والمستجدات على الساحة العالمية والنظام الاقتصادي العالمي والحرية والتكتلات الاقتصادية وتحرير التجارة والاقتصاد والشراكة الأوروبية وثورة المعرفة، قرر المؤتمر:

- دراسة الواقع الاقتصادي وتطويره.

- مراجعة خطوات المسيرة الاقتصادية وتطويرها.

- تطوير السياسة التنموية بما يكفل توجيه الاقتصاد لتعزيز قدراته التنافسية، بدلاً من الاعتماد على الحماية وآلياتها، والعمل على تحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات والإنتاج والاستهلاك والصادرات والواردات.

- إعادة النظر في إدارة الاقتصاد الوطني، بما يتجاوب مع التطورات والمستجدات الدولية الحديثة.

- تفعيل القطاع العام وتقوية إسهامه في عملية التنمية.

(١٦٥) انتخب المؤتمر الأمين القطري بشار الأسد من اللجنة المركزية، الذين انتخبوا بدورهم أعضاء القيادة القطرية، ففاز كل من: مصطفى طلاس، وفاروق الشرع، وعبد الحليم خدام، ووليد البوز، وسليمان قداح، وأحمد درغام، ووليد حدون، وفايز الناصر، وسلام ياسين، ومحمد الحسين، وعبد القادر قدورة، وإبراهيم هندي، وناجي العطري، ومصطفى ميرو، وحسن تركماني.

- تحقيق صلة وثيقة بين خطط التنمية والسوق.

- إحلال آلية السوق (العرض والطلب) في كل ما يتعلق بالإنتاج والسلع والخدمات وتبادلها وتسويقها وتحديد الأسعار تبعاً لهذه الآلية.

- تفعيل السياسات الاستثمارية وتحسين المناخ الاستثماري.

- تفعيل دور التعددية الاقتصادية.

- تعديل القوانين والأنظمة الكفيلة بتنشيط القطاع الخاص وتمكينه من أداء دوره الوظيفي في عملية التنمية، وإتاحة الفرصة أمام المستثمرين، ودعم العلاقات التجارية مع مختلف الدول العربية والصديقة.

- دراسة إمكانية اعتبار المجلس الأعلى للتخطيط أعلى سلطة في إدارة الاقتصاد الوطني.

- التركيز على نشاط التجارة، ولا سيما نشاط التصدير.

- مراجعة إقامة الشركات المساهمة وإحداث سوق لتبادل الأسهم.

- تفعيل دور المصرف المركزي كسلطة نقدية.

- تطوير النظام المصرفي وتحديثه.

- الاستمرار بتطوير أجهزة الدولة والاهتمام بالتدريب والتأهيل والرقابة.

- دراسة الوضع المعاشي للمواطنين وتحسينه.

- منح القضاء الرعاية والأهمية.

- إنجاز قاعدة معلوماتية اقتصادية واجتماعية وإيجاد شبكة معلومات وطنية ووضع استراتيجية للتقانة الوطنية والاهتمام بالبحث العلمي.

أما الموضوعات السياسية (الداخلية والعربية والخارجية)، فسنحدث عنها في البند التالي (الرقم ٦) حول التطورات والمواقف السياسية للحزب بعد استلام السلطة (أي بعد عام ١٩٦٣)، وسوف نلمس أهمية

توجهات الرئيس بشار الأسد، وقرارات المؤتمر القطري التاسع، في المؤتمر القطري العاشر، وفي القرارات والتوجهات السياسية للدولة خلال السنوات التالية.

وكما سبق أن قلنا، فإن تقارير وقرارات وتوصيات المؤتمر القطري العاشر (عام ٢٠٠٥) تعتبر بداية انعطاف لمرحلة جديدة في تاريخ الحزب وفي تاريخ سورية.

## ز - المؤتمر القطري العاشر: رؤية متجددة . . فكر يتسع للجميع

وكما قال الرئيس بشار الأسد في كلمته الافتتاحية للمؤتمر<sup>(١٦٦)</sup>، فإن انعقاد مؤتمر الحزب اليوم، «بما يمثله من قوة سياسية واجتماعية لها مكانتها ودورها التاريخي في حياة الوطن . . . يشكل في هذا السياق محطة مهمة في مسيرة عملنا السياسي، نقف فيها لإجراء تقييم موضوعي وواقعي لتطورات الأحداث واتجاهاتها وكيفية التعامل معها . . . لما حققناه من إنجازات في السنوات الماضية . . . ولما لم نتمكن من تحقيقه خلالها . . . للصعوبات التي اعترضتنا . . . والخطوات التي قطعناها . . . وذلك كمقدمة لتحديد رؤيتنا وتوجهاتنا المستقبلية . . .».

وقد أعطى الأسد أهمية كبرى للتطورات والأحداث الجارية في العالم، وخاصة في سعي القوى التي تقف وراء هذه الأحداث إلى خلق واقع افتراضي وهمي لكي نعيش فيه . . . من خلال معطياته المركبة بدقة متناهية، بالشكل الذي يدفعنا إلى السير في الاتجاه الذي يحدده الآخرون . . . من خلال ابتعادنا التدريجي عن واقعنا . . . ومن خلال قدرتنا على تلمس معطياته بشكل صحيح . . . مما يؤدي في النهاية إلى سقوط الإنسان العربي ثقافياً وسياسياً ومعنوياً . . . وبالتالي تتحقق هزيمته من دون معركة . . . والغاية الأساسية من كل ذلك هي ضرب الهوية العربية . . . هذا الواقع يفرض علينا جميعاً مواجهته بمزيد من الوعي والمسؤولية والتحدى . . .» واعتبر المؤتمر القطري العاشر محطة مهمة نحو المستقبل . . . ضمن إطار

(١٦٦) «رؤية متجددة . . . تكريس للجميع»، في: المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي (٦ - ٩/٦/٢٠٠٥): تقارير

المؤتمر وتوصياته: التقرير السياسي، التقرير الاقتصادي، التقرير التنظيمي، ص ٦ وما بعدها.



تنمية الوطن وتكريس دور الحزب . . وتطوير منطلقاته الفكرية . . وتحديث مشروعه الاجتماعي . . وهذا ما يفسر شعار المؤتمر: «رؤية جديدة . . فكر يتسع للجميع»، حيث تم اعتماد التوجهات التي تترجم الشعار، وأهمها:

#### (١) في مجال السياسة الداخلية

- تنظيم علاقة الحزب بالسلطة، محدداً دور الحزب برسم السياسات والتوجهات العامة للدولة والمجتمع، وتحديد احتياجات التنمية، والمراقبة والإشراف على تلك السياسات. وهذا يعني عدم تدخل الحزب في الأعمال اليومية في جهاز الدولة.

- تطوير النظام السياسي وتوسيع دائرة العمل السياسية، وأكد المؤتمر مراجعة دستور الدولة بما يتناسب مع التوجهات والتوصيات المذكورة، مؤكداً دعم واستقلال الأجهزة القضائية.

- أكد إصدار قانون أحزاب يضمن المشاركة الوطنية في الحياة السياسية، وكذلك مراجعة قانون الانتخابات وتطويره.

- أكد تعزيز سيادة القانون وتطبيقه.

- أوصى بمراجعة قانون الطوارئ، وحصر أحكامه بالجرائم التي تخص أمن الدولة، وإلغاء المرسومين التشريعيين: الرقم ٦ لعام ١٩٦٥ المتعلق بمناهضة أهداف الثورة، والرقم ٤ لعام ١٩٧٩ المتعلق بأمن الحزب.

- أوصى بحل مشكلة إحصاء عام ١٩٦٢ في محافظة الحسكة (معالجة موضوع المکتومين الأكراد في الجزيرة) وتطوير المنطقة الشرقية وتنميتها.

- تعزيز دور المرأة.

- إعادة النظر بقانون المطبوعات.

#### (٢) في المجال الاقتصادي

- شدد على التنمية الشاملة، وأنها مسؤولية وطنية للمجتمع والدولة ولجميع الفعاليات الاقتصادية العامة والخاصة.

- أكد استكمال مشروع الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي والإداري.

- والأهم أقر مبدأ «اقتصاد السوق الإجمالي» وفق انتقال تدريجي يحمي المجتمع من الهزات، مؤكداً دور الدولة في الاقتصاد وفق صيغ عصرية متطورة، وإعادة تأهيل القطاع العام في القطاعات الاستراتيجية، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، وتحسين الأوضاع المعيشية للمواطنين، وحل مشكلة البطالة، وتأمين فرص عمل جديدة للشباب.

لعل أبرز هذه التوصيات هو التحول نحو «اقتصاد السوق الاجتماعي»، وبهذا تكون قد حُسمت النقاشات التي كانت دائمة منذ أواخر التسعينيات من القرن العشرين حول الخلفية النظرية لسياسات الإصلاح الاقتصادية، فقد كان هناك خياران:

(أ) ينضوي تحت لواء توصيات وبرامج الإصلاح التي تنادي بها المؤسسات الدولية بالدفع باتجاه الالتحاق بالاقتصاد العالمي والاندماج بالعولمة، وتطبيق مبادئ الاقتصاد الليبرالي الحر، والانفتاح الاقتصادي والتجاري، وتولي القطاع لخاص مسؤولية قيادة الاقتصاد الوطني.

(ب) ينادي بالاستمرار على نهج التحويل الاشتراكي، مع إدخال التعديلات الضرورية على خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال التعددية الاقتصادية، وتأكيد الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة.

وعلى الرغم من أن المؤتمر القطري التاسع أوحى (بشيء من الغموض) بإحلال أولوية السوق (العرض والطلب) في كل ما يتعلق بقضايا التسويق وتحديد الأسعار، إلا أنه أكد تفعيل القطاع العام، في إطار تطوير السياسة التنموية، لكنه يقول في موقع آخر بتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد بدلاً من الاعتماد على الحماية وآلياتها، وتحقيق التوازن بين الإيرادات والنفقات والإنتاج والاستهلاك والصادرات والمستوردات.

وهذا ما اتخذته الإدارة الاقتصادية ذريعة لانتهاج سياسات الانفتاح الاقتصادي والتجاري، وإطلاق حرية التجارة وتحرير الأسعار، وغير ذلك من إجراءات

التحول نحو اقتصاد السوق، مما جعل الكثيرين يتساءلون عن مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي، وعن مصير عملية التحويل الاشتراكي والطريق إلى الاشتراكية التي قامت عليها عقيدة البعث؟

## ٦ - التطورات والمواقف السياسية في ظل حكم الحزب في سورية

عرضنا في المبحث الأول للتطورات والمواقف السياسية لحزب البعث حتى قيام ثورة الثامن من آذار/ مارس ١٩٦٣، وكانت أهم هذه التطورات المؤثرة في حياة الحزب، وكانت تتطلب منه اتخاذ مواقف؛ حرب ١٩٤٨ وتأسيس دولة إسرائيل، وبروز القضية الفلسطينية، كقضية مركزية في النضال العربي، والأحلاف الاستعمارية، وتصاعد المد الجماهيري الوندوي، وسياسة الحياد الإيجابي، والوحدة بين سورية والعراق، والعلاقة مع جمال عبد الناصر، وثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، والوحدة بين سورية ومصر، والموقف من نظامي الوحدة والانفصال.

وقد كان على الحزب (والحكم)، مع بداية العهد الجديد، أن يتخذ مواقف سياسية في غاية الدقة والحساسية والأهمية في مواجهة مسؤولياته التاريخية تجاه معتقداته وتجاه الشعب، مما كان له أبلغ الأثر في تمكين العسكريين البعثيين من وضع يدهم على السلطة، في حين كان على الحزب أن يثبت قدرته على مواجهة مسؤوليات الأوضاع الداخلية والتنظيمية للحزب من جهة، ومسؤوليات الحكم من جهة ثانية، والتعامل مع التطورات السياسية من جهة ثالثة.

ولما كانت ثورة آذار/ مارس ١٩٦٣ رداً مباشراً على حركة الانفصال، وفي ضوء التأييد الشعبي الواسع الذي أبداه الشارع السوري المطالب بالوحدة، فضلاً عن أن قادة الثورة إلى جانب العسكريين البعثيين كانوا من

العسكريين الوندويين والناصريين، وبعض المستقلين، فقد كان على الحزب والعسكريين البعثيين أن يواجهوا مهام صعبة من أجل الاحتفاظ بالسلطة والانفراد بالحكم، إلى جانب مهام متطلبات إعادة الوحدة والعلاقة مع عبد الناصر الذي أعلن تأييده للحركة العسكرية التي أنهت حكم الانفصال منذ الساعات الأولى.

### أ - الصراع على السلطة والعلاقة مع عبد الناصر

عندما قامت حركة ٨ آذار/ مارس ١٩٦٣، كان حزب البعث العربي الاشتراكي بقيادة القيادة القومية التي يرأسها ميشيل عفلق، يعمل على إعادة تنظيمه في ظل حراك سياسي وعقائدي محموم بين «أطراف» وتيارات الحزب التي بدأت تتبلور في ضوء الهزة التي أحدثها قرار حله، وما تلا ذلك من أحداث وممارسات في ظل الوحدة، ومن ثم «زلزال» الانفصال، وما تلاه من تطورات سياسية قادت إلى تحرك العسكريين البعثيين والوندويين والمستقلين والقيام بثورتهم.

وقد حسم الضباط البعثيون قرارهم السياسي والتنظيمي عندما أعلنوا «تبني» التوجهات السياسية والتنظيمية للقيادة القومية، فكان هذا القرار رسالة إلى عبد الناصر. فقد كان الحزب القومي ينادي بإعادة الوحدة على أسس جديدة، وهو يمدّ يده إلى عبد الناصر، رغم انتقاده لأسلوب حكمه. وكان القرار، قبل ذلك، موجهاً إلى قادة البعث العربي الاشتراكي في العراق الذين يدينون بالولاء للقيادة القومية.

لقد حصل قادة الثامن من آذار/ مارس على دعم قوي من العراق البعثي<sup>(١٦٧)</sup>، ونالوا تأييد عبد الناصر<sup>(١٦٨)</sup>، واستجابوا لشعارات الشارع العربي في سورية، بإعلان عزمهم على إعادة الوحدة، وانخرطوا في محادثات الوحدة بين سورية والعراق ومصر التي بدأت في ١٤/٣/١٩٦٣

(١٦٧) وصل وفد عراقي برئاسة علي صالح السعدي (الرجل القوي في نظام ٨ شباط) أمين سر قيادة الحزب في العراق، وعلى أثر المحادثات الرسمية مع قادة ٨ آذار في مساء ١٠/٣/١٩٦٣، صدر بيان مشترك أكد أن الالتقاء كان تاماً في جميع وجهات النظر تأكيداً لوحدة أهداف ومصير الحركة الثورية العربية. وعرض الجانب العراقي مشروعاً للتعاون بين الدول العربية المتحررة (سورية، مصر، العراق، اليمن والجزائر)، نُشر في: البعث، ١٢/٣/١٩٦٣.

(١٦٨) في صبيحة ٩/٣/١٩٦٣، وصلت إلى قيادة الثورة في دمشق رسالة من الرئيس عبد الناصر يُعلن فيها تأييده للثورة واعتراف مصر بالعهد الجديد (نُشرت الرسالة في: الأهرام، ١٠/٣/١٩٦٣)، وقد ردّ المجلس الوطني للثورة في دمشق على رسالة عبد الناصر (نشرت في: الأهرام، ١٠/٣/١٩٦٣) يعتبر فيها الاعتراف بالحكم الوطني الجديد «بداية للقضاء على الانفصال وبناء وحدة عربية قوية الأركان، تقديمية المحتوى».

بين سورية ومصر، ثم انضم العراق إلى المحادثات من أجل وضع الأسس لوحدة اتحادية ثلاثية.

ومنذ الساعات الأولى للمحادثات بين سورية والعراق ومصر، بدا واضحاً، أن هناك خلافاً جذرياً بين سورية والعراق من جهة، ومصر من جهة ثانية، فقد كان عبد الناصر صريحاً في انتقاده للبعث (السوري)، وخاصة قاداته الممثلة في ميشيل عفلق وصلاح البيطار، وعملت أجهزة الإعلام المصرية على ترسيخ توجيه الاتهام (إلى البعث السوري)، بأنه كان وراء الانفصال، وأن صلاح البيطار وقّع وثيقة الانفصال. وكان الجانب المصري، برسميه وإعلاميه، يعمل على خلق بذور الخلاف وإنعاشها بين البعث السوري والبعث العراقي، ويبدو أن عبد الناصر ومعاونه كانوا يجهلون الأوضاع السياسية الحقيقية في سورية، كما يجهلون حقيقة ما يجري داخل حزب البعث القومي، فقد كان موقفهم في النهاية إنما هو إضعاف للتيار الوحدوي داخل الحزب، وتقوية (لتيارات) البعث التي تركز على أخطاء الوحدة، وعلى تصرفات وأساليب أجهزة عبد الناصر، واتخذت من موقف عبد الناصر خلال المحادثات حجة لتبرير موقفها، وهو أن عبد الناصر لا يريد وحدة تقوم على قدم المساواة، وإنما يريد إعادة الأوضاع السياسية التي كانت سائدة خلال الوحدة. وكان عبد الناصر يؤكد أنه يرفض الوحدة إذا كانت ستقوم بين حزب البعث ومصر، ويرفض الاعتراف بأية أخطاء ارتكبت في سورية في عهد الجمهورية العربية المتحدة. وكان محمد حسنين هيكل<sup>(١٦٩)</sup> يعتبر أن ذكر الأخطاء يراود به «استفزاز» من قبل حزب البعث في سورية ضد مصر.

وفي هذا يرد صلاح البيطار في تصريح صحفي في إحدى المجلات الناطقة بالفرنسية<sup>(١٧٠)</sup>، مشدداً على «ضرورة قيام وحدة عربية على أساس إبعاد أي احتمال

للحكم الفردي وعبادة الشخصية، وعلى أساس المساواة المطلقة بين الأعضاء المشتركين فيها، وتحت إشراف قيادة مركزية (جماعية - اتحادية وديمقراطية)».

وفي الوقت ذاته، خلال المحادثات الثلاثية، وقبل التوقيع على ميثاق ١٧ نيسان/أبريل ١٩٦٣ (من مصر وسورية والعراق) كانت تجري (مناوشات) في الشارع السوري بين البعثيين والناصريين، تدخلت فيها قوى الأمن، وحصلت اشتباكات مع الناصريين. وفي أوائل نيسان/أبريل صدر أمر عسكري بمنع التجول في جميع أنحاء البلاد، ومنعت التجمعات وحمل السلاح.

ومع توتر الأجواء بين الطرفين، قدم الوزراء الناصريون استقالتهم<sup>(١٧١)</sup> من وزارة البيطار، احتجاجاً على رفض الحكومة توزيع الحقايب والمناصب في مختلف أجهزة الدولة بالتساوي، وقد انسحب من الوزارة أيضاً ثلاثة وزراء بعثيين (جمال الأناسي، وعبد الكريم زهور، وسامي الدروبي)، وكانوا من الاتجاه المتعاطف مع الناصرية. كما جرت عملية تصفية واسعة في أوساط الضباط الناصريين (أكثر من مئة ضابط) في مقدمتهم اللواء راشد قطيني نائب رئيس الأركان واللواء محمد الصوفي وزير الدفاع.

وقد أعلن محمد حسنين هيكل<sup>(١٧٢)</sup> إثر ذلك أن العلاقة مع البعث «وصلت إلى نقطة لا يمكن العودة بعدها إلى الوراء.. أو التعايش معه.. ولا أعتقد أن الجمهورية العربية المتحدة تقدر أن تتعاون مع البعث (السوري)، كما أنني لا أتصور أن القاهرة ستقوم بأقل جهد للتفاهم معه..».

ولم يتأخر ردّ صحيفة البعث<sup>(١٧٣)</sup>، إذ كتبت ترد فيه على محاولة القاهرة التفريق بين حزب البعث في سورية والعراق، كما ترد فيه على القول إن «لا تعايش مع البعث

(١٦٩) محمد حسنين هيكل، «إني أعترض»، الأهرام، ١٣/٣/١٩٦٣.

(١٧٠) الأوربون، ١٨/٣/١٩٦٣.

(١٧١) الوزراء الناصريون والمحسوبون على الناصرية الذين قدّموا استقالتهم في شهر أيار/مايو ١٩٦٣ هم: نهاد القاسم، وعبد الوهاب حومد، وهاني الهندي، وجهاد ضاحي، وسامي صوفان، وسامي الجندي، إلا أن سامي الجندي عاد عن استقالته، وأصبح وزيراً للإعلام. وفي الوقت ذاته تقريباً أبعاد الوزراء الناصريون عن حكومة البعث في العراق بتهمة التحضير لانقلاب ضد النظام.

(١٧٢) الأهرام، ١٧/٥/١٩٦٣.

(١٧٣) البعث، ١٩/٥/١٩٦٣.

في سورية» بأن هذا يعني «انسحاب من الوحدة»، وإن رفض القاهرة التقارب مع حزب البعث يعني من الناحية العملية رفض للوحدة، إذ إنه في الواقع لا يمكن أن تتوجّه نحو دمشق أو نحو بغداد من وراء ظهر البعث.

الجدير بالذكر أن الزعيم الجزائري أحمد بن بلة انتدب الزعيم المغربي عبد الرحمن اليوسفي<sup>(١٧٤)</sup> لإجراء مصالحة بين البعث وعبد الناصر، وذلك في صيف ١٩٦١، إلا أن اليوسفي لم يستطع الاجتماع مع عبد الناصر شخصياً، وإنما التقى بعض معاونيه، وقد قال بعد ذلك لقادة البعث إن «عبد الناصر يضمّر الحقد الأسود على حزب البعث».

وقد تصاعدت حدة الخلاف بين البعث وعبد الناصر، خاصة بعد قيام الناصريين بمحاولتهم الانقلابية الفاشلة في ١٨ تموز/ يوليو ١٩٦٣، حيث تمّ قمعها من جانب البعثيين العسكريين والمدنيين (الحرس القومي)، وتمت بعدها عملية تصفية واسعة للناصرين. ثم اتخذ قرار بإيقاف الحملات الإعلامية بين الطرفين في ٢٧/ ١٢/ ١٩٦٣، تمهيداً لمؤتمر القمة العربي الأول الذي عُقد في مطلع عام ١٩٦٤، واستمر الوضع بين الجمود والمراوحة (عدا بعض الاختراقات الإعلامية والمواقف السياسية من عبد الناصر شخصياً)<sup>(١٧٥)</sup> حتى قيام حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦، حيث جرت بعض المحاولات للتقارب بين سورية ومصر، بحيث بادرت سورية إلى إرسال وفد إلى عبد الناصر (تشكّل من رئيس الوزراء يوسف زعيم ووزير الخارجية إبراهيم ماحوس)، وكان اللقاء ودياً، تم من خلاله إعادة العلاقات الدبلوماسية بعد قطيعة الانفصال. وتم عقد اتفاق مشترك بعد ذلك في ٤/ ١١/ ١٩٦٦، تعتبر الدولتان فيه كلّ اعتداء مسلح يقع على إحداها أو قواتها اعتداء عليها. وتنفيذاً لذلك، أنشئ مجلس دفاع وقيادة مشتركة (مدة الاتفاق خمس سنوات

تتجدّد تلقائياً). ومما يذكر هنا، أن الاتحاد السوفياتي كان من الساعين إلى إجراء التقارب بين مصر وسورية.

وخلال ذلك، كان التوتر على الجبهة السورية - الإسرائيلية يتصاعد، وكانت الخلافات بين الأنظمة العربية تزداد اتساعاً، ففي ٢٣/ ٢/ ١٩٦٧ أعلن عبد الناصر إلغاء مؤتمرات القمة، كما أعلن عزمه على انتهاج سياسة مواجهة للنفوذ الأمريكي، اعتماداً على وحدة القوى الثورية في الوطن العربي، في الوقت الذي كانت جميع المؤشرات، منذ مطلع عام ١٩٦٧، تدل على أن الحرب ستقع، فقد ازدادت حدة المناوشات على الحدود السورية، مع ما رافقها من غارات الطيران الإسرائيلي.

## ب - العلاقة بين سورية والعراق في ظلّ ٨ شباط ٨ آذار ١٩٦٣

حكم هذه العلاقة انتماء كل من قادة ٨ شباط و٨ آذار إلى القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، فضلاً عن التقاء قادة الحزب في البلدين، بأكثريةهم الساحقة، في تيار داخل الحزب يميل إلى تبني أفكار تقع إلى يسار القيادة القومية (التي تدين بالعقيدة العقلية)، وقد سعى هؤلاء إلى وضع «التقرير العفائي» الذي سبق أن تعرّضنا له، وحصلوا على أغلبية كبيرة في المؤتمر القومي السادس.

على الصعيد الرسمي، كان هناك سعي حثيث من أجل الاتحاد بين سورية ومصر والعراق، انتهى إلى فشل ميثاق ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٦٣. وكان على النظامين في سورية والعراق أن ينهضاً بمشروع الوحدة بين البلدين، في ظلّ حكمهما الذي يدين بالولاء إلى فكر الحزب.

وفي الثامن من تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣ صدر في دمشق وبغداد الإعلان عن<sup>(١٧٦)</sup> «ميثاق الوحدة بين

(١٧٤) دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠ - ١٩٦٣: الجزء الأول: الأيديولوجيا والتاريخ السياسي، ص ٢٣٧. وكان بن بله في حينه قد نقل من سجنه الفرنسي إلى فيلا في مدينة توركان الفرنسية، وكان متابعاً لما يجري في البلدان العربية إلى أن أطلق سراحه في آذار/ مارس ١٩٦٣.

(١٧٥) حصل اختراقان كبيران لـ «الهدنة» بين البعث وعبد الناصر، الأول خلال الأحداث في حماة وحمص ودمشق التي قام بها التجار والعناصر البمينية في نيسان/ أبريل ١٩٦٤، والثاني في حزيران/ يونيو ١٩٦٥، وكان حول الموقف من مشاريع تحويل نهر الأردن، واستمرت حالة التوتر حتى انعقاد مؤتمر القمة الثالثة في أيلول/ سبتمبر ١٩٦٥.

(١٧٦) البعث، ١٠/ ٩/ ١٩٦٣.

(١٨/١١/١٩٦٣)، قام عبد السلام عارف بانقلابه المضاد ضد حزب البعث، وأعلن سيطرة القوات المسلحة على بغداد والقضاء على كل مقاومة، كما أعلن حلّ وإلغاء الحرس القومي، وتحويل أمري الوحدات محاکمة كل متمرّد وخائن وإعدامه فوراً.

ولا شك في أن الخلافات بين البعثيين العراقيين (وفي داخل القيادة القومية للحزب) أدت دوراً في تسهيل الأمر على عبد السلام عارف للقيام بانقلابه.

وقد استنكر المجلس الوطني لقيادة الثورة السوري (جريدة البعث في ١٩/١١/١٩٦٣) حركة عبد السلام عارف، وأعلن وقوفه مع الشعب العربي في العراق، ومع القيادة القومية للحزب، في حين أعلن عبد الناصر أن ما يجري في بغداد هو مشكلة داخلية، محذراً من أي تدخل خارجي (مشيراً بذلك إلى احتمال التدخل السوري).

ولم تؤدّ عودة البعث القومي إلى الحكم في العراق بعد ذلك إلى العودة إلى طرح الوحدة بين سورية والعراق، فقد كانت حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦، قد أقصت القيادة القومية (العقلية) عن سورية (حكماً وتنظيماً).

وبدا واضحاً من خلال ما جرى في العراق وسورية من أحداث في عامي ١٩٦٣ و١٩٦٤، وتدابيراتها في ما بعد، أن الوحدة بين سورية والعراق خط أحمر، وأنها ممنوعة وغير ممكنة (بقرار خارجي)، شأنها في ذلك شأن أي تقارب أو تعاون جدّي بين الدول العربية. ومثال قيام الجمهورية العربية المتحدة، ثم محاولة الوحدة بين سورية والعراق، جاهز لمن يريد أن يعتبر.

### ج - الموقف من القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي

كان موقف الحزب بعد استلام السلطة من القضية الفلسطينية استمراراً لموقفه المبدئي، واعتباره أن هذه القضية هي القضية المركزية للأمة العربية، ورأى الحزب (في التقرير العقائدي الذي أقرّه المؤتمر القومي السادس) «أن تحرير فلسطين رهن بوحدة القوى التقدمية العربية ونموها بالأساس». كما رأى «أن سياسة مبدئية، مرنة

سورية والعراق» جاء فيه: «... لما كانت الوحدة العربية هدفاً أساسياً في ثورتي الرابع عشر من رمضان (٨ شباط) والثامن من آذار... وبما أن ثورتي الرابع عشر من رمضان والثامن من آذار مسؤولتان، ليس فقط عن الدفاع عن المكتسبات الثورية في كل من القطرين... ولما كانت وحدة الجيش حلقة مهمة في طريق الوحدة الكاملة... وبناءً على الاتصالات التي جرت في دمشق وبغداد... فقد تم الاتفاق على ما يلي:

(١) إعلان الوحدة العسكرية بين القطرين العراقي والسوري، وتشمل كافة القوات المسلحة للجمهورية العربية السورية والجمهورية العراقية.

(٢) تشكيل مجلس دفاع أعلى.

(٣) تعيين الفريق الركن صالح مهدي عماش، وزير الدفاع العراقي، قائداً عاماً للقوات المسلحة.

(٤) تكون دمشق مقراً للقيادة العامة... .

ودعا الإعلان الدول العربية الأخرى إلى الانضمام إلى الوحدة العسكرية، كما أوضح بيان صادر عن وزارة الخارجية السورية في ١٠/١٠/١٩٦٣ الأسباب الموجبة لإعلان الوحدة العسكرية بين سورية والعراق. وقد أشارت الخارجية السورية إلى المحادثات التي جرت في ٨/٩/١٩٦٣ في دمشق بين وفد من العراق برئاسة رئيس الجمهورية عبد السلام عارف اتفق خلالها على قيام وحدة اقتصادية شاملة بين القطرين.

وفي ١١/١٠/١٩٦٣، نشرت جريدة الأهرام القاهرة نصّ رسالة من عبد الناصر إلى عبد السلام عارف، يشير فيها عبد الناصر إلى بيان القيادة القومية في ١٧/٩/١٩٦٣، في اليوم الذي كان مقرراً فيه إجراء الاستفتاء على الوحدة الثلاثية بين العراق وسورية ومصر. ويعتذر في الرسالة عن زيارة بغداد، بحجة أن حزب البعث في العراق (الذي تشكّل الوزارة العراقية من أغلبية منه) يتبنّى ما جاء في بيان القيادة القومية، الذي يهاجمه شخصياً. وفي رسالة عبد الناصر تحريض واضح ضد حزب البعث، ولو أنه يؤكد تأييده لثورة الرابع عشر من رمضان.

وبعد وصول رسالة عبد الناصر بأسبوع واحد

وثورية، هي التي تستطيع أن تدفع القوى التقدمية في العالم إلى تأييد قضية الشعب العربي في فلسطين، بحيث يمكن تصفية هذه القضية بأقل قدر ممكن من ردود الفعل المباشرة من قبل الاستعمار الذي خلق إسرائيل ويمدها بأسباب الحياة والقوة...».

ولم يخلُ بيان عن الحزب ومؤتمراته من إشارة إلى قضية فلسطين والمطالبة بالحقوق الفلسطينية، وشجب التأييد الغربي إجمالاً (والولايات المتحدة خصوصاً) على دعمه غير المحدود لإسرائيل، وتزويدها بأسباب القوة العسكرية والاقتصادية، وحرصه على حماية الكيان الصهيوني وضمان أمنه.

وقد تبنت المؤتمر الثالث العادي (أيلول/سبتمبر ١٩٦٦)<sup>(١٧٧)</sup>، الذي كان أول مؤتمر يعقد بعد حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦، حرب التحرير الشعبية، كاستراتيجية للنضال القومي الاشتراكي، ونقلها إلى حيز التطبيق والعمل الجدّي. كما عقد الحزب المؤتمر القطري الثالث الاستثنائي (آب/أغسطس ١٩٦٧)<sup>(١٧٨)</sup> بعد نكسة أو هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، من أجل «إقرار استراتيجية نضالية جديدة من أجل تحرير الأراضي العربية المحتلة في عدوان حزيران/يونيو ١٩٦٧»، وكانت قضية إقرار هذه الاستراتيجية محور أعمال المؤتمر، داعياً إلى «إزالة آثار العدوان، وخاصة اعتماد الكفاح المسلح كأساس، واعتماد العمل السياسي كوسيلة لخدمة الكفاح المسلح».

كما أقر المؤتمر الرابع العادي للحزب (أيلول/سبتمبر ١٩٦٨) الاستمرار في تنفيذ استراتيجية الكفاح المسلح<sup>(١٧٩)</sup>.

وقد اشتركت سورية في مؤتمر الجبهة الشرقية الذي

عقد في القاهرة (١/٩/١٩٦٩)<sup>(١٨٠)</sup>، وكان هذا المؤتمر خطوة مهمة على طريق قيام الجبهة الشرقية تحضيراً للحرب التي حدد عبد الناصر هدفها بأنه «عودة الفلسطينيين إلى ديارهم، وعودة أراضيها المحتلة لنا...» ونحن لا نريد الحرب من أجل الحرب، لكن عندما لا يكون هناك سبيل لتحقيق أهدافنا... تصبح الحرب هي السبيل الوحيد».

وسبق انعقاد المؤتمر لقاء استثنائي بين عبد الناصر ونور الدين الأتاسي، وأسفر هذا اللقاء<sup>(١٨١)</sup> عن توقيع اتفاقية بين مصر وسورية، وقد انبثق عنها تشكيل «القيادة السياسية للمعركة»، وأتفق على أن تبقى الاتفاقية سرية، وكان من أهم بنودها:

(١) أن يتم فوراً تشكيل القيادة من رئيس مصر ورئيس سورية ووزيري الدفاع ووزيري الخارجية.

(٢) تقوم هذه القيادة بتعيين قائد عسكري يكون مسؤولاً عن التخطيط العسكري للمعركة، مع إعطاء أولوية للقوات الجوية والدفاع الجوي في التخطيط أو الإعداد.

(٣) لا تتعارض هذه الاتفاقية مع أية اتفاقيات أخرى يمكن التوصل إليها على مستوى الجبهة الشرقية أو على المستوى العربي.

وأشار عبد الناصر في حديثه مع الأتاسي<sup>(١٨٢)</sup>، بعد توقيع الاتفاقية، إلى أن «إسرائيل لن تنسحب من الأراضي المحتلة في خلال شهور أو سنة، ولهذا يحتاج الأمر إلى تخطيط مشترك... العملية بالنسبة لنا عملية حياة أو موت...»، كما تحدث عن أمر آخر، وهو «أهمية حشد كافة التيارات السياسية داخل سورية. وهذا الموضوع يحتاج منكم إلى عمل سريع، وأرجو ألا تعتبروا

(١٧٧) المؤتمرات القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٧ - ١٩٧٥: عرض موجز، ص ٣١.

(١٧٨) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(١٧٩) المصدر نفسه، ص ٣٦.

(١٨٠) من محاضرات اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية، ١٩٦٧ - ١٩٧٠، إعداد عبد المجيد فريد، ط ٢ (دمشق: مؤسسة الأبحاث

العربية، ١٩٨٥)، ص ١٧٣. حضر المؤتمر رؤساء مصر وسورية والعراق وملك الأردن.

(١٨١) المصدر نفسه، ص ١٧٥.

(١٨٢) المصدر نفسه، ص ١٧٦.

ذلك تدخلاً منا في أموركم الداخلية . . .». كما ألح عبد الناصر إلى أنه «من المهم ألا ينفر العراق من هذه الاتفاقية . . . ويجب تشجيعه وتطمينه بكل الوسائل».

وتأتي هذه العلاقة مع عبد الناصر في إطار موقف الحزب، بعد عدوان ١٩٦٧، حيث ترسّخت سياسة حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦، تجاه الصراع العربي - الإسرائيلي من خلال ثلاثة محاور أساسية<sup>(١٨٣)</sup>:

(١) أن الدول العربية المحافظة، بحكم طبيعة أنظمتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، هي دول حليفة للإمبريالية، وتخدم مصالح إسرائيل، وأن القوى الحقيقية التي تواجه إسرائيل هي القوى التقدمية، وبالتالي فإن الصراع ضد إسرائيل، يوجب، أولاً، تطهير الوطن العربي من القوى المحافظة.

(٢) أن مواجهة العدوان الصهيوني لا تتم إلا عبر حرب التحرير الشعبية.

(٣) التعاون مع الدول الثورية في العالم، وهي فيتنام وكوريا الديمقراطية وكوبا، إلى جانب التعامل مع الاتحاد السوفياتي والصين.

ومن خلال هذه السياسة، كان قرار سورية إرسال قوات عسكرية سورية إلى الأردن لحماية المنظمات الفلسطينية في مواجهة عملية التصفية التي كان يقوم بها النظام الأردني لهذه المنظمات . . . إلى أن أمر حافظ الأسد بسحب هذه القوات.

إلا أن هذه السياسة كانت تلقى معارضة داخل الجهاز الحزبي، وتجسدت في موقف حافظ الأسد في المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي. فقد فجرت المناقشات داخل المؤتمر خلافات وصلت إلى حدّ التناقض، وانصبّ الخلاف في ما يتعلق بالموقف من الصراع العربي - الصهيوني، من خلال ما أعلن عنه حافظ الأسد في مواجهة سياسة صلاح جديد وأكثرية المؤتمر الذي وقف إلى جانبه، على النقاط التالية<sup>(١٨٤)</sup>:

(١) إن العدوان الإسرائيلي، استهدف الأرض، لأن إسرائيل دولة عدوانية تسعى إلى إقامة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات، وبنجاحها في احتلال قسم من الأرض تكون قد حققت بعض أهدافها (فالصراع من هذه الزاوية مستمر مع إسرائيل).

(٢) إن العدوان استهدف الوطن، وبالتالي فإن مسؤولية مواجهته هي مسؤولية وطنية، توجب مشاركة جميع المواطنين، بغضّ النظر عن الشرائح الاجتماعية والاقتصادية التي ينتمون إليها في التصدي للعدوان، وفي العمل على تحرير الأرض (وهذا يتناقض مع استفراد الحزب).

(٣) استبدال الفرز الاجتماعي والتناقضات الداخلية بالوحدة الوطنية، والعمل على تعزيز هذه الوحدة، لتشكيل سداً في وجه العدوان، ومن ثم العمل على إقامة جبهة وطنية تضم جميع التنظيمات والقوى الوطنية في البلاد.

(٤) الأولوية هي لتحرير الأرض، وبالتالي يجب وضع السياسات التي تخدم هذا الهدف.

(٥) بناء البلاد وتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين ومتطلبات الدفاع، تتطلب تنمية اقتصادية شاملة، تفتح الطريق أمام مشاركة المواطنين في البناء الاقتصادي والسياسي.

(٦) إسرائيل تستهدف الأمة العربية، وبالتالي يجب تصحيح علاقاتنا العربية، والعمل على زجّ طاقات الأمة في ساحة الصراع.

(٧) تحديد المواقف مع الدول الأجنبية في حدود مواقفها من قضايانا العادلة.

(٨) تعزيز العلاقات مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية، مما يؤدي إلى التزامات جدّية في مساعدتنا على بناء قواتنا المسلحة وتحقيق التنمية الاقتصادية.

وقد جاءت الحركة التصحيحية (تشرين الثاني/

(١٨٣) الحركة التصحيحية من المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي إلى المؤتمر الثالث عشر، ١٩٧٠ - ١٩٨٠: عرض وثائقي موجز، ص ٣٠.

نوفمبر ١٩٧٠) لتحليل هذه السياسات إلى ممارسات حزبية ورسمية، حيث تركّزت في مجال الصراع مع العدو الإسرائيلي على<sup>(١٨٥)</sup>:

(أ) العمل على تحرير الأراضي المحتلة عام ١٩٦٧، واستعادة الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني.

(ب) التركيز على البعد القومي للصراع مع الصهيونية.

(ج) الإعداد للحرب وخوض حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣.

(د) تحديد العلاقات مع الدول الأجنبية وفق المصالح الوطنية والقومية.

(هـ) التركيز على دور الأمم المتحدة في السياسة الدولية.

ومعروف أن اللقاء السوري مع مصر كان لخوض معركة التحرير عام ١٩٧٣، وقد عملت الولايات المتحدة على إيجاد ثغرة في الصراع العربي - الصهيوني. وعندما استطاعت تحقيق ذلك بدفع السادات إلى زيارة القدس، ومن ثم توقيع اتفاقية كامب ديفيد مع العدو الإسرائيلي، اتخذ الحزب (بقيادة أمينه العام حافظ الأسد) موقفاً مناوئاً لهذه الخطوة، ولاتفاقية كامب ديفيد. ففي المؤتمر القطري السابع (كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩)<sup>(١٨٦)</sup> تمّت مناقشة السياسة الدولية والعربية، وأوصى المؤتمر بـ «التحرير الكامل لجميع الأراضي العربية المحتلة وعدم التنازل أو التفريط في أي جزء منها»، كما أكد «استعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني، وحقه في تقرير مصيره في وطنه، وبناء دولته المستقلة فوق ترابه الوطني»، كما أكد «العمل على إسقاط نظام السادات وركائزه في الوطن العربي»، مشيراً إلى أن «الصهيونية والإمبريالية والعنصرية والاستعمار وحلفاءهم أعداء لنا، وبالتالي فإن علينا مواصلة تعبئة الجماهير للتصدي لهم ومقاومة مخططاتهم وسياساتهم».

وإذ أكد المؤتمر «تدعيم التضامن العربي وترسيخه على أساس الجبهة العربية من أجل التحرير ومقاومة العدوان واستعادة الحقوق الوطنية الثابتة للشعب العربي الفلسطيني»، فقد أكد أيضاً «إسقاط معاهدة الخيانة التي وقّعها رئيس النظام المصري مع العدو الإسرائيلي»، ومواجهة «العدوان وسياسة الاستسلام والخيانة التي يمارسها النظام المصري».

وفي مجال القضية الفلسطينية، أقر المؤتمر تأكيد:

(١) وجوب التصدي لجميع المحاولات الهادفة إلى تصفية قضية فلسطين وتحويلها من قضية شعب طرد من أرضه إلى إدارة ذاتية للسكان، ثم تصفية نهائية للسكان والأرض.

(٢) السياسة الثابتة تجاه قضية فلسطين من أنها قضية قومية، وتشكل محور الصراع العربي - الصهيوني، وبالتالي فإن الالتزام نحو هذه القضية هو التزام قومي.

(٣) إبراز الشخصية الوطنية الفلسطينية أمام الرأي العام العالمي، والتأكيد أنها جزء من الشخصية القومية للأمة العربية، وتعزيز البعد القومي لهذه الشخصية وللقضية الفلسطينية.

(٤) العمل على تحقيق الوحدة الوطنية الفلسطينية ومساندة منظمة التحرير الفلسطينية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني.

هكذا نجد أن الأمين العام للحزب حافظ الأسد، ومن خلال نظريته القومية، نظر إلى الصراع العربي - الصهيوني على أنه<sup>(١٨٧)</sup>:

(أ) صراع مصير.

(ب) صراع قومي.

(ج) صراع دولي.

(د) صراع حضاري.

أما العوامل المؤثرة في هذا الصراع فهي:

(١٨٥) المصدر نفسه، ص ٤٢ - ٤٥.

(١٨٦) المؤتمرات القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٧ - ١٩٧٥: عرض موجز، ص ١٣٥ وما بعدها.

(١٨٧) تلخيصاً لما أورده د. ماجد شددود، في: المصدر نفسه، ص ١٠٣ وما بعدها.



(١) حرص إسرائيل والدول الاستعمارية الداعمة لها على تحقيق تفوق على الأمة العربية.

(٢) كان هذا التفوق، ولم يزل، تفوقاً «كيفياً» استطاع الحدّ من التفوق «الكمّي» العربي.

(٣) يرتكز تفوق إسرائيل النوعي على:

(أ) الدعم الخارجي.

(ب) حالة الضعف القائمة في الوطن العربي المرتكزة على التجزئة وتغييب القدرات والإمكانات.

ورفع حافظ الأسد شعار «الشهادة» أو «النصر» كوسيلة فعالة لتقرير قدرة الإنسان العربي. وضمن هذه الرؤية للصراع العربي - الصهيوني، كان قرار القيادة السورية خوض حرب ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ بالاشتراك مع مصر، كنتيجة عملية للتحويلات التي أمكن تحقيقها على الصعيد الداخلي والعربي، ومن خلال المتابعة للمواقف الدولية الفاعلة.

وإذا كنا لسنا في معرض تقييم هذه الحرب وتداعياتها، فإن مما لا شك فيه أنها خلقت أوضاعاً سياسية وعسكرية واقتصادية جديدة في المنطقة العربية، وعلى المستوى العالمي. ولعل أهم ما فيها، انتزاع «زمم المبادرة» من إسرائيل باتخاذ هذا القرار التاريخي بالتخطيط للحرب، وتنفيذ قرار الحرب، وتأكيد قدرة الإنسان العربي وجدارته القتالية، عدا عن أنها كانت ضربة قوية للنظرية الإسرائيلية الأمنية ولاستراتيجيتها العسكرية. وأكدت هذه الحرب أن «تفوق إسرائيل» ارتبط بحالة من الضعف والتفكك العربي، كما أكدت ذلك الارتباط (العضوي) بين إسرائيل والإمبريالية الغربية عموماً (والأمريكية خصوصاً)، الأمر الذي يفسر المواقف الأمريكية والأوروبية اللاحقة، التي استهدفت «امتصاص» الآثار الإيجابية لهذه الحرب، خاصة في ما يتعلق بالتضامن العربي، واستخدام سلاح النفط في

المعركة، والالتفاف العالمي حول قضية فلسطين.

لكن الحزب، من خلال ما اتخذته من توجهات في مؤتمره القطري السادس (نيسان/أبريل ١٩٧٥)<sup>(١٨٨)</sup> أكد ضرورة عدم تحويل القضية الفلسطينية إلى قضية «إزالة آثار عدوان ١٩٦٧»، مؤكداً الالتزام بدعم الشعب العربي الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره فوق أرض وطنه، والعمل على إبراز الشخصية الفلسطينية، وتنمية الشخصية الفلسطينية والشعور الوطني الفلسطيني في إطار الانتماء القومي، مسانداً في الوقت نفسه منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد لنضال الشعب العربي الفلسطيني. وقد تكررت هذه المواقف في المؤثرات اللاحقة للحزب وفي بياناته وأدبياته.

إلا أنه بعد التطورات الحاصلة على الصعيدين العربي والعالمي، ابتداءً من الثمانينيات من القرن العشرين، وخاصة الحرب العراقية - الإيرانية، ومن ثم حرب إخراج العراق من الكويت، وانهار الاتحاد السوفياتي، وأحداث يوغسلافيا، وتحطيم جدار برلين، وتوحيد ألمانيا في مطلع التسعينيات من القرن العشرين، أعلن الرئيس الأمريكي بوش الأب قيام نظام عالمي جديد، ودعا إلى عقد مؤتمر مدريد على أساس تسوية شاملة مبنية على قرارات مجلس الأمن، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وانخرطت سورية في مؤتمر مدريد تحت شعار السلام العادل والشامل كخيار استراتيجي.

وقد أوضح التقرير السياسي المقدم إلى المؤتمر القطري التاسع للحزب (١٧/٦ - ٢١/٦/٢٠٠٠) هذا الموقف، وأوصى المؤتمر<sup>(١٨٩)</sup> بالتأكيد «أن السلام العادل والشامل خيارنا الاستراتيجي، وهو السلام المبني على قرارات الشرعية الدولية ومرجعية مدريد، وبما يحقق الانسحاب الإسرائيلي الكامل من الجولان حتى خطوط الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، ومن جميع الأراضي العربية المحتلة، والاعتراف بحقوق الشعب العربي الفلسطيني،

(١٨٨) المصدر نفسه، ص ٧٦.

(١٨٩) التقرير السياسي للمؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي، ص ٥٤. الجدير ذكره أن الدعوة الأمريكية كانت أول تحرّك أمريكي يهدف إلى تحقيق شمولية الحلّ على أساس الشرعية الدولية. وكان الرئيس حافظ الأسد قد أوضح للرئيس بوش عند اجتماعه به في جينيف قبل إطلاق المبادرة الأمريكية أن سورية خاصة، والعرب عموماً، لن يقبلوا بتطبيق قرارات مجلس الأمن على العراق، ويتجاهلون عدم تنفيذ إسرائيل لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بالصراع العربي - الإسرائيلي.

وخاصة حقّه في تقرير المصير بقيام دولته المستقلة ذات السيادة على جميع الأراضي التي احتلت عام ١٩٦٧، بما فيها القدس، والاعتراف بحقوق اللاجئين الوطنية».

وفي استعراضه لتطورات القضية الفلسطينية والصراع العربي - الإسرائيلي ما بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، قدم التقرير إلى المؤتمر القطري العاشر للحزب (٦ - ٩ / ٦ / ٢٠٠٥)<sup>(١٩٠)</sup> رؤية الحزب من خلال هذا الاستعراض. فلاحظ الانعكاس السلبي للتحويلات الدولية على القضية الفلسطينية، حيث حصلت السياسة العدوانية الإسرائيلية على دعم غير مسبوق من المحافظين الجدد في الولايات المتحدة، واستغلت إسرائيل، بشكل كبير، اعتداءات الحادي عشر من أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ لتصوير قمعها للمقاومة الفلسطينية كجزء من الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب، وشنّ حملة معادية تحظى بتشجيع البيت الأبيض وموافقة الكونغرس الأمريكي، من دون نقاش ضد كل من يعتبر مقاومة الاحتلال الإسرائيلي حقاً شرعياً».

وقد وافقت سورية على المبادرة العربية للسلام التي أقرتها قمة بيروت (آذار/مارس ٢٠٠٢)، وقوبلت هذه المبادرة بترحيب دولي في حين رفضتها إسرائيل.

ولاحظ التقرير السياسي المقدم إلى المؤتمر العاشر للحزب، في حالة التفكك والعجز، وغياب التضامن العربي، كأكبر مساعدة لإسرائيل لتحويل صيغة الأرض مقابل السلام إلى صيغة السلام مقابل السلام. لكن إسرائيل رغم ما تملكه من ترسانة هائلة من الأسلحة التقليدية وغير التقليدية، لم تستطع قتل روح المقاومة أو أن تدفع الشعب الفلسطيني إلى رفع الراية البيضاء والرحيل.

ويرى التقرير السياسي للمؤتمر القطري العاشر أنه على الرغم من انسداد أفق السلام، فإن سورية استطاعت أن تحقق نقطتين لصالحها خلال محادثات السلام التي جرت في شيردزتاوان (١٩٩٩ - ٢٠٠٠)، ولقاء قمة جينيف بين الرئيس الراحل حافظ الأسد والرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون في آذار/مارس ٢٠٠٠:

**- النقطة الأولى:** الإقرار بأن الانسحاب من الجولان يعني انسحاب إسرائيل من الجولان السوري إلى خط الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، وقد تكرر ذلك في قرارات عديدة للأمم المتحدة.

**- النقطة الثانية:** إن المسؤولية السياسية والقانونية إزاء توقف عملية السلام تقع على عاتق إسرائيل، ومذكرات كبار المسؤولين والمحللين الأمريكيين تؤكد ذلك (مذكرات الرئيس الأمريكي الأسبق بيل كلينتون).

وقد أوصى المؤتمر القطري العاشر بالتزام استراتيجية السلام في حماية المصالح الوطنية، واستعادة الأراضي المحتلة والحقوق المغتصبة، وتفعيل المبادرة العربية للسلام، كأساس لتحرير الجولان السوري المحتل حتى خط الرابع من حزيران/يونيو ١٩٦٧، ودعم الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استعادة حقوقه الوطنية المشروعة، وفي مقدمتها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني، وعاصمتها القدس، وعودة اللاجئين إلى ديارهم.

#### د - العلاقات السورية - اللبنانية

إذا كان حزب البعث العربي الاشتراكي يدعو إلى الوحدة، ويناضل في سبيلها، فإنه في زمن التراجع العربي، وضعف النظام الإقليمي العربي، يؤكد في مؤتمراته وبياناته وخطابه السياسي التضامن العربي، وأن المعركة مع العدو معركة قومية. ومن خلال هذه النظرة، كان تعامله مع الأحداث على مستوى الوطن العربي، وقد نظر إلى العلاقة بين سورية ولبنان، من خلال هذه النظرة الكلية، إلا أنه، فضلاً عن ذلك، وبسبب ما يشكّله لبنان بالنسبة إلى سورية من أهمية تتعلق بأمنه واستقراره، إلى جانب العلاقات المميزة التي تربط بينهما تاريخياً وجغرافياً واجتماعياً، استجابت سورية لنداء جبهة عريضة من لبنان تضم الرئيس اللبناني سليمان فرنجية، والرئيس كميل شمعون، والشيخ بيار الجميل، للتدخل في الأحداث الدامية التي كان يواجهها لبنان في منتصف السبعينيات من القرن العشرين، تلك الأحداث

(١٩٠) «رؤية متجددة... فكر يتسع للجميع»، ص ٤٠.

التي تبلورت في ذلك الوقت بالصدام المسلح في ما بين تجمع القوى والأحزاب القومية والتقدمية التي كانت ترفع شعارات العروبة والاشتراكية من جهة، والجبهة اللبنانية التي كانت تضم في غالبيتها الكتائب والقوات اللبنانية من جهة أخرى.

ومما لا شك فيه، كانت استجابة سورية لطلب التدخل العسكري بين اللبنانيين، من أهم وأخطر القرارات في تاريخ سورية (والحزب). فقد دخل الجيش السوري إلى لبنان، واصطدم مع قوات الحركة الوطنية عام ١٩٧٦، لكنه تحول بعد ذلك إلى حليف لهذه القوات ضد الجبهة اللبنانية وحلفائها، وكانت مرحلة دقيقة في تاريخ لبنان وتاريخ العلاقات السورية - اللبنانية، فقد تداخلت فيها القضية الفلسطينية مع القضية اللبنانية، كما تداخلت فيها القوى والمصالح الدولية والإقليمية، وجرى فيها تدخل العدو الإسرائيلي إلى جانب الجبهة اللبنانية، ووصل إلى حدّ اجتياح القوات الإسرائيلية لبنان عام ١٩٨٢، ودخل الجيش الإسرائيلي إلى بيروت.

وقد كان انعقاد المؤتمر القومي الثالث عشر للحزب (دمشق، تموز/ يوليو ١٩٨٠) محطة مهمة في تاريخ الحزب، إذ تعرّض للمخططات الصهيونية والاستعمارية، وأكد فيه التصدي لهذه المخططات وللمشاريع الاستسلامية، كما تعرّض لنضال الشعب العربي في لبنان<sup>(١٩١)</sup>، مؤكداً دعمه لقواه الوطنية والتقدمية في سبيل عروبة لبنان ووحدته واستقلاله وسيادته وتطوره الديمقراطي. كما أوصى المؤتمر القطري الثامن (عام ١٩٨٥)<sup>(١٩٢)</sup> بـ «مساعدة لبنان في نضاله من أجل تحرير أراضيه من العدو الإسرائيلي، ودعم الجهود الهادفة إلى تحقيق الوفاق الوطني في القطر الشقيق، وإلى إعادة الأمن والسلم والاستقرار إلى ربوعه».

وفي إطار ما يخطط للبنان، ومن أجل الحفاظ على عروبه ووحدته، ومنع تجزئته وتحويله إلى كيانات متعددة على أرضية طائفية تشكّل مبرراً لوجود «إسرائيل»، قدمت سورية العون العسكري والسياسي والاقتصادي

إلى لبنان بهدف تطوير المؤامرة وإيقاف الحرب الأهلية. فتصدّت للعدوان الصهيوني الاستعماري (حزيران/ يونيو ١٩٨٢)، ومنعته إلى جانب القوى الوطنية من تحقيق أهدافه، كما استطاعت هذه القوى بمساندة سورية إسقاط «اتفاق السابع عشر من أيار/ مايو ١٩٨٣».

وقد استمرت التجاذبات بين مختلف القوى والتيارات اللبنانية حتى النصف الثاني من عام ١٩٨٩، حين تم توقيع «اتفاق الطائف» بين ممثلي الأطراف اللبنانية، مؤكداً شرعية وجود القوات السورية، مع إعادة انتشارها إلى منطقة البقاع ومناطق أخرى من لبنان، وأن تحدد السلطة اللبنانية بالاتفاق مع سورية بعد ذلك موعداً لانسحابها نهائياً.

وفي ٢٢/٥/١٩٩٢، تم تنظيم العلاقات السورية - اللبنانية بتوقيع معاهدة الأخوة والتعاون والتنسيق. ومن خلالها وقّع اتفاق التعاون والتنسيق الاقتصادي والاجتماعي، والمضي تدريجياً في إطلاق حرية التبادل التجاري، كما تم التوقيع على عدد من الاتفاقات في مختلف المجالات.

وقد مكّنت العلاقات السورية - اللبنانية على المستوى الرسمي، مع وجود الجيش السوري في لبنان، المقاومة اللبنانية من تكثيف عملياتها ووجودها في جنوب لبنان، حتى تمكّنت في ٢٥/٥/٢٠٠٠ من إجبار إسرائيل على الانسحاب من الجنوب اللبناني، عدا بعض المواقع التي رفضت الانسحاب منها.

ومع عودة الحزب الجمهوري برئاسة بوش الابن إلى الحكم في الولايات المتحدة، وتساعد دور المحافظين الجدد، وأحداث أيلول/ سبتمبر الدامية (عام ٢٠٠١)، أعلن بوش عن حربه الطويلة ضد ما دعاه «الإرهاب»، وتساعدت حدة المواجهة بين المشروع الأمريكي - الصهيوني، وقوى التحرر والممانعة في الوطن العربي عموماً، وتبلورت هذه المواجهة في المشرق العربي في التلاحم الذي حققته سورية ما بين لبنان وسورية والمقاومة اللبنانية والفلسطينية، ثم جاء احتلال العراق ليضيف حلقة

(١٩١) ماجد شددود، في: تطور حزب البعث العربي الاشتراكي: بين النظرية والممارسة، ص ٧٣.

(١٩٢) المصدر نفسه، ص ٨١.

جديدة من حلقات المواجهة، خاصة بعد أن أعلن بوش الابن عن مشروعه «الشرق الأوسط الواسع أو الكبير»<sup>(١٩٣)</sup>، في إطار «استراتيجية الأمن القومي الأمريكي»، حيث تمسك بـ «القطبية الأحادية» واستراتيجية التفوق، مغلفاً ذلك ببعد أيديولوجي يتضمّن «بعداً دينياً» مضمونه رسالة «شبه مقدسة» لنشر الديمقراطية في العالم، مستخدماً مصطلح «الاستباقية» بتوسيعه ليتضمن مصطلح «الوقائية»، وضمن هذين المصطلحين، شتت الحرب على العراق (نيسان/أبريل ٢٠٠٣)، وتم تدميره وتمزيقه سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، مهدداً بذلك السلام والأمن في المنطقة والعالم أجمع.

في هذا الوقت، ازدادت الضغوط على سورية، بسبب موقفها الرافض لاحتلال العراق ومساندتها للمقاومة اللبنانية والفلسطينية. وكان وجودها في لبنان، ومساندتها للمقاومة اللبنانية والفلسطينية، أهم الأوراق التي استخدمتها الولايات المتحدة وإسرائيل من أجل التمهيد لانتصار مشروع المحافظين الجدد (المشروع الأمريكي - الصهيوني)، وشكّل اغتيال الحريري في بيروت نقطة الانطلاق التي استخدمت بمساعدة القوى اليمينية والرجعية في لبنان، لإخراج سورية من لبنان، وتجريد المقاومة اللبنانية من دعمها الأساسي. والتقت هنا المصالح الأمريكية مع المصالح الفرنسية، فكان ثمرة ذلك القرار الرقم (١٥٥٩) الصادر عن مجلس الأمن بتاريخ ٢٠٠٤/٩/٢<sup>(١٩٤)</sup>، وقد استطاعت سورية أن تجهض ما يخطط لها، بالإعلان عن سحب قواتها العسكرية من لبنان نهائياً، في الوقت الذي كانت قد بدأت فعلاً بإعادة انتشار هذه القوات، في ظلّ أجواء ديماغوجية افتعلتها

قوى ما يدعى بـ «١٤ آذار» بمساندة مكشوفة من الولايات المتحدة وفرنسا، ثم جاء تشكيل المحكمة الدولية، بقرار من مجلس الأمن ليشكّل حلقة إضافية من حلقات الضغط على سورية وعلى المقاومة اللبنانية.

وقد استخدمت «المحكمة الدولية» كأداة ضغط على سورية، فكان اتهامها باغتيال الحريري وسيلة هذا الضغط من جهة، ولتوسيع شقة الخلاف بين اللبنانيين، وبينهم وبين سورية، وبعد أن تكشفت «مؤامرة» اتهام سورية، تحول الاتهام إلى «أفراد من حزب الله» في محاولة جديدة للضغط على المقاومة وتجريدها من سلاحها، وخلق فتنة جديدة بين اللبنانيين، وإبقاء سيف الاتهام مسلطاً على المقاومة على نحو مباشر، وعلى سورية على نحو غير مباشر.

إن ما يميّز الموقف السوري من القضية اللبنانية هو شفافيته ومصداقيته، فقد صرح الرئيس بشار الأسد<sup>(١٩٥)</sup> أن سورية خسرت لبنان بسبب الأخطاء المرتكبة في صياغة العلاقة بعد عام ١٩٩٠، إثر تطبيق اتفاق الطائف، وبقي أن تحدد هذه الأخطاء، وأن يجاسب من ارتكبتها.

وعلى صعيد آخر، أعلن الرئيس الأسد عن التبادل الدبلوماسي بين البلدين، مع المحافظة على إبقاء المجلس الأعلى السوري - اللبناني. وفي المؤتمر القطري العاشر للحزب، تمّ بحث مستفيض حول العلاقات السورية - اللبنانية، انتهت إلى توجيهه<sup>(١٩٦)</sup> بإعطاء أولوية للعلاقة التاريخية الخاصة مع لبنان، وتعزيز التعاون السوري - اللبناني في إطار العمل المؤسساتي بين البلدين.

(١٩٣) يعتبر مشروع بوش، تطويراً لمشروع بيريز «الشرق الأوسط الجديد»، وجاء ليضم جوانب منطقة واسعة تمتدّ من موريتانيا إلى حدود الصين (باستثناء الهند)، وقد استخدم بوش النتائج التي توصل إليها تقرير التنمية العربية الإنسانية للعام ٢٠٠٢ في تحديد عيوب أو نقاط ضعف المجتمع العربي (وهي ثلاثة: النقص في الحرية، والمعرفة، وتمكين المرأة) ليعلن من برنامجه الإصلاحي في التحول نحو الديمقراطية واقتصاد السوق. (١٩٤) تمّ اتخاذ القرار الرقم (١٥٥٩) في ظروف استثنائية، خيّم عليها شبح الهيمنة الأمريكية وانكفاء الدول الأخرى، أو وقوعها تحت التأثير أو الإغراء أو الضغط الأمريكي، وأهم بنود هذا القرار انسحاب جميع القوات الأمنية المتبقية من لبنان، وحل جميع الميليشيات اللبنانية وغير اللبنانية، وإجراء انتخابات رئاسية حرة (صدر القرار بأكثرية ٩ أصوات وامتناع ٦ أصوات هي: الجزائر، والبرازيل، وباكستان، والصين، والفلبين، وروسيا الاتحادية). للتوسع في هذا القرار وخلفياته وتداعياته. انظر: أعمال الحلقة النقاشية حوله التي أقامها المركز العربي للدراسات الاستراتيجية بدمشق (٢٧/٩/٢٠٠٤)، سلسلة قضايا راهنة، العدد ١٨، تحرير منير الحمش. (١٩٥) السفير، ٢٥/٣/٢٠٠٩.

(١٩٦) «رؤية متجددة.. فكر يتسع للجميع»، ص ٧.

## ٤ - حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق

### مفيد الزبيدي

للعمل الحزبي، استقالا من مهنة التدريس عام ١٩٤٢، ثم تحولت الحركة إلى «حركة البعث العربي» عام ١٩٤٣، ثم ظهر اسم «حزب البعث» في ٣ تموز/يوليو ١٩٤٦، وله صحيفة هي البعث، إلى أن تم افتتاح أول مؤتمر للحزب في ٤ تموز/يوليو ١٩٤٧، وكان معظم الحاضرين من الطلاب والمعلمين والمحامين، وتم انتخاب ميشيل عفلق «عميداً» للحزب، وصالح الدين البيطار «الأمين العام» له، وجلال السيد ووهيب الغانم أعضاء فيه<sup>(٢)</sup>.

دعا الحزب إلى الوحدة العربية، ونشر الفكر القومي العربي في سورية والأقطار العربية، واعتُبر حركة اشتراكية. رفع شعار أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة، وأهدافه: وحدة، حرية، اشتراكية. وانتشر الحزب بعد سورية في العراق ولبنان والأردن وفلسطين. ثم قام أكرم الحوراني، صاحب تنظيم «الحزب العربي الاشتراكي» في عام ١٩٥٠، بالاندماج مع حزب البعث في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢، وأصبح التنظيم الجديد باسم «حزب البعث العربي الاشتراكي» في ظل قيادة جديدة تتكوّن من ميشيل عفلق، وصالح الدين البيطار، وجلال السيد، وأكرم الحوراني، وأنطوان

### أولاً: نشأة حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق

تأسس حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية على أيدي مجموعة من الطلاب في العام ١٩٣٩ الذين تأثروا بـ «أزمة الإسكندرونة»، فتركوا بيوتهم عندما ضمت تركيا لواء الإسكندرون إليها، وانتقلوا إلى سورية، وكان زعيمهم في اللواء زكي الأرسوزي، وهو معلم ثانوية آنذاك، وتدرجياً ازداد أتباع الحزب على أيدي الأرسوزي، وأصبحت له قاعدة فكرية في سورية. ومن جهة أخرى، اعتنق ميشيل عفلق<sup>(١)</sup> وصالح الدين البيطار الأفكار الاشتراكية، وبعد أن عادا من الدراسة في فرنسا بين عامي ١٩٣٣ و ١٩٣٤، ووصلا إلى سورية، صدرت الطليعة كنشرة أسبوعية في الفترة (١٩٣٥ - ١٩٣٦)، وبدأت أولى حلقات النقاش الصغيرة السرية في خريف العام ١٩٣٩، التي أثمرت عن نواة «حزب البعث العربي» الذي ظهر في أيلول/سبتمبر ١٩٤٠، ثم شكلاً معاً «حركة الإحياء العربي»، التي عملت بسرية في العام ١٩٤١، وأصدرا البيان الأول للحركة في شباط/فبراير ١٩٤١. ونتيجة المضايقات من السلطة، ومن أجل التفرغ

(١) ميشيل عفلق: وُلِدَ في سورية، وأكمل دراساته في فرنسا. شارك مع صالح الدين البيطار في تأسيس حزب البعث في سورية، وأصبح أميناً عاماً للقيادة القومية، وانتقل بعد التغيير في سورية عام ١٩٦٦ إلى العراق ليصبح لقبه القائد المؤسس بعد الثورة عام ١٩٦٨ في العراق، وظلّ حتى وفاته عام ١٩٨٩ ودُفِنَ هناك.

(٢) نضال البعث، ١١ ج (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٣)، ج ١: القطر السوري، ١٩٤٣ - ١٩٤٩، ص ١٣٧ - ١٣٨، وحنّا بطاطو، العراق: الكتاب الثالث: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٢)، ص ٢٩ - ٣٤.

مقدسي، وتم تبني دستور حزب البعث لعام ١٩٤٧<sup>(٣)</sup>.

انتشر حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق كأيدولوجيا قبل تكوينه السياسي، وأخذت تعاليم الحزب تدخل إلى العراق عن طريق الطلاب السوريين الذين درسوا في العراق، والمعلمين السوريين الذين قدموا للعمل في التدريس، وشباب من لواء الإسكندرون جاؤوا إلى العراق بعد ضم اللواء إلى تركيا، وأخذوا بنشر أفكار الحزب ومبادئه في المدارس والمعاهد والكلليات، ومن أبرزهم فايز اسماعيل (كلية الحقوق)، وأدهم مصطفى، وسليمان العيسى، ووصفي غانم (دار المعلمين العالية)، ومحمد جميل (كلية التجارة)، بل حضر زكي الأرسوزي نفسه إلى بغداد ونشر مبادئ الحزب الوحدوية، فضلاً عن وجود طلاب من الأردن، وتونس أيضاً، أبرزهم أبو القاسم محمد كارو الذي كان يدرس في «دار المعلمين العالية»، والتحق بحزب البعث، وأصبح الأمين العام للحزب في الفترة (١٩٥١ - ١٩٥٢)<sup>(٤)</sup>.

وانتقل الحزب إلى المدن العراقية: الناصرية، وبعقوبة، والبصرة، والحلة، والعمارة، والنجف، والموصل، والرمادي، وكربلاء، وكان من البعثيين الأوائل عبد الرحمن الضامن من البصرة، وكان طالباً في كلية الحقوق، ويسكن الأعظمية، وحضر في دمشق المؤتمر التأسيسي للحزب عام ١٩٤٧، وعاد إلى العراق ليشترك في تأسيس الحزب، وأصبح أمين السر العام في الفترة (١٩٤٧ - ١٩٥١)، ثم ترك العمل لأسباب صحية. وكان هناك أيضاً طلاب درسوا في سورية ولبنان، وانضموا إلى الحزب، وهم عزت مصطفى، وسعدون حمادي، وسعاد خليل اسماعيل.

ثم ازداد عدد الطلاب ممن التحقوا بالحزب سراً

وعلناً في المعاهد والكلليات، ومنهم فخري قدوري، الذي أصبح أمين سر الحزب في الفترة (١٩٥٣ - ١٩٥٤)، ثم غادر إلى إنكلترا لغرض الدراسة، وانضم في هذه المرحلة أيضاً جعفر قاسم حمودي، وعبد الستار الدوري، وكريم محمود شنتاف، وشفيق الكمالي، وجواد أبو الحب، وحيد خلخالي، وحمدي عبد المجيد، وحازم جواد، ودحام الألوسي، وعبد الغفار الصائغ، وعبد الله سلوم السامرائي، وتحسين معلة، وطاهر الربيعي، ونعيم حداد، ومعاذ عبد الرحيم، وصادق حميد علوش، وعلي صالح السعدي؛ ومن العسكريين انضم أحمد حسن البكر، وصالح مهدي عماش، وعبد الله سلطان، وفؤاد الركابي<sup>(٥)</sup>.

ووصل أعضاء الحزب إلى ٢٨٩ شخصاً في العام ١٩٥٥، وقد تحول حزب البعث إلى «قيادة قطر العراق» رسمياً في العام ١٩٥٢، وحضر فؤاد الركابي المؤتمر القومي الثاني للحزب في سورية عام ١٩٥٤، وأصبح عضواً في القيادة القومية. وكان قد توسع الحزب في العراق تدريجياً من قيادة فرقة إلى قيادة شعبية، ثم قيادة فرع ليصل إلى قيادة قطر، وانتشر في البداية في الناصرية في العام ١٩٤٨. وتلقى الحزب ضربات من الشرطة والأمن لمشاركته في أحداث انتفاضة العام ١٩٥٢، واعتقل عدد من أعضائه آنذاك<sup>(٦)</sup>.

وأصدر الحزب جريدة سرية هي العربي الاشتراكي التي انتشرت بسرعة في أوساط الطلاب والمتعلمين، وشارك في الأحداث الوطنية وتظاهرات في العام ١٩٥٥ ضد حلف بغداد، كما قام بتوزيع منشورات سرية، ودعم ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ في مصر ضد بريطانيا والنظام الملكي، وشارك في التظاهرات دعماً للثورة الجزائرية عام

< <http://ar.wikipedia.org/wiki/> > .

(٣) انظر: «حزب البعث العربي الاشتراكي»، ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

(٤) مجيد خدوري، العراق الاشتراكي (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٨٥)، ص ١٧ - ٢١.

(٥) فؤاد الركابي: وُلِدَ في الناصرية عام ١٩٣١، دَرَسَ الهندسة في جامعة بغداد، والتحق بحزب البعث أميناً للسر عام ١٩٥٤، وعضواً في القيادة القومية، ووزيراً للإعمار بعد عام ١٩٥٨. استقال عام ١٩٥٩ ولجأ إلى سورية، وحُكِمَ عليه بالإعدام عام ١٩٦٠. عاد في عهد عبد السلام عارف وزيراً للبلديات في الفترة (١٩٦٤ - ١٩٦٥)، ثم استقال لاختلافه مع عارف، وبعد ثورة ١٩٦٨ اعتُقلَ واغْتِيلَ في السَّجْنِ في قصر النهاية عام ١٩٧٠ بمشاجرة مع أحد السجناء.

(٦) بطاطو، العراق: الكتاب الثالث: الشيوعيون والبعثيون والاضباط الأحرار، ص ٤٨ - ٥٠؛ خدوري، المصدر نفسه، ص ٢٢ - ٢٣، وهادي حسن عليوي، دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في الحركة الوطنية منذ تأسيسه حتى ١٤ تموز ١٩٥٨ (بغداد: مطبعة معهد الثقافة العالمية، ١٩٧٩)، ص ١٢٠ - ١٢٤.

١٩٥٤، وضد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وقد اعتقل عدد من أعضاء الحزب في هذه الأحداث في المدارس والكلليات في بغداد ومدن أخرى من العراق<sup>(٧)</sup>.

## ثانياً: أيديولوجية حزب البعث الأول

نشأ حزب البعث العربي الاشتراكي ضمن تيار النهضة العربية من خلال وعي المرحلة الجديدة والمستوى الذي ينبغي أن تصل إليه، والاستفادة من التجارب الماضية من نكسات وإخفاقات دفعت الأمة العربية ثمناً لها. واعتبر الحزب أن القومية العربية تعبير عن وعي الأمة العربية لذاتها والصعوبات التي تعترى مسيرة نهضتها. وعبر البعث عن الوعي القومي بالأيديولوجيا العربية الثورية، وأن القومية العربية وجود اجتماعي تاريخي حضاري ووعي بالانتماء يمتد إلى الإسلام كثورة قومية ذات رسالة، ثم التوحيد كأساس للدين، واقتراح القومية بالوحدة، وقيام دولة عربية وثقافة عربية وحضارة عربية واحدة. فالقومية العربية انبعاث استوعب فكر حزب البعث التراث القومي استيعاباً حياً، وإطلاعه الشامل على التيارات الفكرية المعاصرة. فيرى حزب البعث أنه جاء تعبيراً عن حاجة النضال القومي إلى الارتقاء إلى مستوى جديد من النظرية العملية الثورية للأمة العربية المستند إلى التنظيم الجماهيري العربي الذي يستوعب الدور التاريخي للجماهير العربية<sup>(٨)</sup>.

وآمن الحزب بأن التجزئة في الوطن العربي حالة طارئة، وأن الوحدة طريق العرب إلى النضال والترابط بين تاريخ الأمة العربية وتراثها الحضاري مع روح العصر ومتطلباته الأساسية التي لا يتم تحقيقها إلا عن طريق الانقلاب الجذري والنضال الثوري<sup>(٩)</sup>.

لقد انطلق المفهوم الجديد للقومية العربية، كما

طرح ذلك ميشيل عفلق، من أنها ليست نظرية، بل هي وجود حي، وليست قضية مجردة، بل هي تطور حي عبر مراحل النضال في التراث القومي والواقع العربي والعصر وحضارته، وأن مفهوم العروبة الجديد هو مفهوم تولّد ضمن سياق تاريخي جديد، ويحمل معاني لم تعرفها القومية في الغرب<sup>(١٠)</sup>. فالقومية العربية في فكر حزب البعث ترادف الحياة وتعالج المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والفكرية، وهي ثورة على التخلف والظلم الاجتماعي والتجزئة، ومن أجل توحيد الوطن العربي، والثورة على أمراض المجتمع في سبيل تحقيق الديمقراطية والقيم الإنسانية، وأن يتطلع العرب إلى الانبعاث وإحياء الحاضر<sup>(١١)</sup>.

جاء شعار الحزب «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة»، والهدف منه تلبية حاجات الحاضر وضروراته، وأن الأمة واحدة لا تعترف بالتجزئة المصطنعة العارضة، وأن الحاجة هي إلى تحقيق الوحدة في الروح والاتجاه والواقع، وأن الأمة العربية الواحدة إبراز حضاري من سمات البعث، وأنها ذات شخصية حضارية تحتاج إلى ثورة لكي تحقق ثورتها، ولا تنفصل عن الشعب من أجل تكامل أهدافه والنضال في سبيلها نضالاً ثورياً وشعبياً.

أما أهداف حزب البعث العربي الاشتراكي، فهي: «وحدة - حرية - اشتراكية»، وهي مترابطة حيّة؛ «الوحدة» هي التحرر لإرادة الأمة والمضمون لها، و«الاشتراكية» تعني العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص، و«الحرية» هي تحرر إرادة الأمة وتفجير طاقاتها. وإن تحقيق الأهداف الثلاثة، في نظر الحزب، هي النهضة العربية الشاملة التي تفجر طاقات الأمة في رسالة إنسانية خلافة، وبناء مجتمع عربي اشتراكي ديمقراطي موحد<sup>(١٢)</sup>.

< http://www.baeth-party.com > .

(٧) انظر: الموقع الإلكتروني لحزب البعث العربي الاشتراكي،

(٨) ميشيل عفلق، في سبيل البعث، ط ٣ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٣)، ص ٦٧ - ٦٩.

(٩) شبلي العيسوي، حزب البعث العربي الاشتراكي: مرحلة الأربيعينات التأسيسية، ١٩٤٠ - ١٩٤٩، ط ٥ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٢)، ص ٢٠ - ٢٢، ولحات من نضال البعث، ١٩٤٧ - ١٩٧٤ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٦)، ص ٦٧ - ٦٩.

(١٠) عفلق، المصدر نفسه، ص ١٧١.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٧٩.

(١٢) نضال البعث، ج ٦: القيادة القومية، ١٩٥٥ - ١٩٦٢: من تشكيل القيادة القومية حتى نهاية الانفصال، ص ٤٤ - ٦١.

السياسة، وتسمح له بأن ينطلق في مجاله الحر في حياة الأفراد والمجتمع، وأن تبعث في روحه العميقة الأصيلة التي هي شرط بعث الأمة. أما «الإسلام» في نظر حزب البعث، فهو ثورة شاملة روحية وقومية وحضارية واجتماعية وثقافية في حياة العرب والعالم، وله مكانة في روح القومية العربية وثقافتها وانبعاثها<sup>(١٤)</sup>.

وهكذا، فإن حزب البعث العربي الاشتراكي منذ تأسيسه دعم الأيديولوجيا القومية والتحديث والعلمانية مقارنة بما كان سائداً من قيم اجتماعية وتقليدية، وعندما وصل إلى السلطة في العراق عام ١٩٦٨ أعلن أنه يدعو إلى الوحدة العربية والنظام الاشتراكي، ومحاربة الجهل والأمية والتخلف، وبناء الإنسان الجديد والمجتمع المتحضر بعيداً عن القبيلة والطائفية والعرقية<sup>(١٥)</sup>. وتحوّلت فكرة القومية العربية إلى المجال السياسي بجهود المفكرين الأوائل للحزب: ميشيل عفلق، ومنيف الرزاز، وشبلي العيسمي، والياس فرح، وسعدون حمادي، وإلى الوحدة العربية كمشروع سياسي وفكري متكامل.

### ثالثاً: هيكل التنظيم الحزبي

يتضمن هيكل تنظيم حزب البعث العربي الاشتراكي منذ نشأته خلايا ومستويات قاعدية تنظيمية تعتمد في الأساس على عملية «الكسب الحزبي» لدخول الأعضاء في صفوف حزب البعث، وهذا التنظيم يبدأ من الأدنى إلى القيادة الأعلى، وهي:

١ - الخلية: وتتكون من رئيس الخلية، وهو الرفيق ومعه على الأقل ٣ أشخاص تم كسبهم إلى صفوف الحزب.

٢ - قيادة الفرقة: وتتكون من بين ٣ - ٧ خلايا ويقودها مسؤول قيادة الفرقة.

٣ - قيادة الشعبة: وتتكون من فرقتين على الأقل ويقودها مسؤول قيادة الشعبة.

٤ - قيادة الفرع: وتتكون على الأقل من قيادة

يرى حزب البعث العربي الاشتراكي أن «الوحدة» هي الأمة العربية الواحدة التي لا بد من تحقيقها، والعمل بالنضال المستمر من أجلها، وأن العرب أمة واحدة، وأن وحدة الأمة حقيقة ثابتة، والفوارق مصطنعة بين العرب، ولذلك كانت الدعوة إلى وحدة عربية شاملة، وأن الجماهير تحقق الوحدة لا الحكام، وأن الدعوة إلى الوحدة ترتبط مع التحرر من الاستعمار، والتحرر من الاستغلال. والوحدة العربية، وحدة الأمة على جميع الصعد، لا تتم إلا بالقضاء على الاستعمار والتجزئة القطرية، والنضال على كل الأسس التي بناها الاستعمار وتنخر في جسم الأمة من نظم قبلية وعشائرية وطائفية، ونظم اجتماعية تعمل على شد الأمة نحو التخلف<sup>(١٦)</sup>.

أما «الحرية» فهي في فكر حزب البعث العربي الاشتراكي مفهوم شامل وعميق يتجاوز المعنى السياسي إلى الوجود الإنساني، وتعني تحرير إرادة الأمة العربية من كل أشكال الإعاقة والقمع والوصاية والهيمنة على المستويين الداخلي والخارجي، ومن كل ما يمنع انطلاق طاقاتها المبدعة ويعيق نهوضها الحضاري وقيامها بدورها الرسالي، وأن الحرية إزالة للحكام المستبدين وإتاحة الفرصة لأبناء الأمة للتعبير عن آرائهم من دون قيود، وإقامة حياة ديمقراطية تستمد مفاهيمها من تراث الأمة، وعدم نقل التجارب الغربية التي هي شكلية ومزيفة لإرادة الشعوب واستلاب لها.

أما «الاشتراكية»، فهي تؤكد العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص ودعم الطبقات الكادحة والعمال والفلاحين ومحاربة الإقطاع والعبودية، وبذلك فإن الاشتراكية مترابطة مع الوحدة والحرية.

ويرى حزب البعث العربي الاشتراكي في مسألة «الدين» أن موقفه ينبع من كون الدين هو الأساس في حياة البشر ويحمل له موقفاً إيجابياً، أما «العلمانية»، فهي غير متعارضة مع الدين، فالعلمانية التي يطلبها البعث للدولة هي التي تحرر الدين من ظروف وملابسات

(١٣) الياس فرح، تطور الأيديولوجية العربية الثورية، ج ٢، ط ٥ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥)، ج ٢، ص ١٣٩.

(١٤) عفلق، في سبيل البعث، ص ٢٤١ - ٢٥٣.

(١٥) Amatzia Baram، «Neo-Tribalism in Iraq: Saddam Hussein's Tribal Politics, 1991-1996،» *International Journal of Middle East Studies*, vol. 29, no. 1 (February 1997), pp. 1-13.



شعبتين ويقودها أمين سر الفرع، وهو بالتأكيد عضو القيادة القطرية للحزب.

#### ٥ - قيادة القطر: وتضم أعضاء يتم انتخابهم من

المؤتمر العام القطري للحزب الذي عادة يجتمع كل سنتين لمعالجة شؤون وأوضاع الحزب الداخلية والمشكلات التي تواجهه، وعلاقاته الخارجية. ويصبح أعضاء القيادة القطرية الجديدة مسؤولين عن المحافظات من الشمال إلى الجنوب. وفي السنوات ما بعد عام ١٩٩١ أصبح كل عضو مسؤولاً عن محافظتين أو أكثر من أجل فرض مركزية الحزب على المحافظات بعد الظروف الصعبة التي واجهتها الدولة والحزب بعد أزمة الكويت عام ١٩٩٠.

#### ٦ - القيادة القومية: وهم أعضاء القيادة العليا

للحزب، ويمثلون الساعات العربية، فكل عضو قيادة هو أمين سر القيادة القطرية لبلده، مثال اليمن والسودان والخليج العربي والجزيرة العربية والجزائر وسورية وفلسطين ولبنان، فضلاً عن أعضاء آخرين من العراق أيضاً في فترة ما بعد عام ١٩٦٨ انضموا بعدد أكبر إلى القيادة. وترسم القيادة القومية المواقف والسياسات العليا والبرامج، وتصدر البيانات للساعات القطرية العربية للحزب، وتحدد مواقف حزب البعث من القضايا القومية والعالمية.

ويخضع الهرم التنظيمي لحزب البعث العربي الاشتراكي في تدرج المسؤوليات من الأدنى إلى الأعلى في تسلسل عقائدي يتم فيها دخول العضو في الحزب من بداية كسبه للحزب، ويتدرج في الترقية من درجة إلى أخرى، وتبدأ على الشكل الآتي:

#### ١ - المؤيد: أصغر درجة حزبية، والأولى التي تمنح

للحزبي بعد كسبه لصفوف الحزب. وعادة يقوم بالكسب الحزبي عضو آخر، ويحضر المؤيد الاجتماعات، وتكون عادة أسبوعية، مع رفاقه الآخرين في الخلية بحضور المسؤول الحزبي للخلية، ويدفع المؤيد الاشتراك الحزبي المالي إلى الرفيق المسؤول.

#### ٢ - النصير: وهو الدرجة الثانية من السلم

العقائدي التنظيمي للحزب. وتتم ترقية المؤيد عادة بعد ٣ سنوات إلى درجة نصير بتوصية من مسؤوله الحزبي.

٣ - النصير المتقدم: تتم ترقية النصير عادة بعد مضي فترة على كونه ملتزماً ومنضبطاً في الاجتماعات والنشاطات الحزبية، ودفع الاشتراك الشهري إلى الحزب.

#### ٤ - العضو العامل: يدخل النصير المتقدم في دورة

حزبية بعد توصية من المسؤول الحزبي له بناء على كفاءته ونشاطه والتزامه بتعليمات الحزب وحضور الاجتماعات ودفع الاشتراك الحزبي، ليصبح «عضواً» في الحزب، ويستلم بعد نبيله العضوية مسؤولية خلية حزبية.

#### ٥ - عضو الفرقة: ويتحول العضو العامل إلى

عضو فرقة بعد اجتماع للفرقة الحزبية للمنطقة أو المؤسسة الحكومية، يتم فيه ترشيح أسماء، وبالانتخابات يفوز أعضاء الفرقة بعضوية هذه المنظمة الحزبية، وتتوسع مسؤوليات وصلاحيات عضو الفرقة داخل المنطقة أو المؤسسة في التنظيم الحزبي والكسب وعقد الدورات وإقامة الاحتفالات الوطنية والقومية والمظاهرات في المناسبات التي يجيها الحزب.

#### ٦ - عضو الشعبة: يتم انتقال عضو الفرقة بعد

إجراء الانتخابات إلى المنطقة أو المؤسسة الحكومية لاختيار أعضاء الشعبة من بين أعضاء الفرق، وبالتالي تزداد مسؤوليات ومهام عضو الشعبة ليكون ضمن أعضاء قيادة الفرع أولاً، ثم مسؤولاً عن منظمة فرقة تناط به.

#### ٧ - عضو قيادة فرع: يتم ترشيح وانتخاب أعضاء

الفرع من بين أعضاء الشعب للحزب في مدينة أو محافظة أو في جانب من محافظة كبيرة، مثلما حصل في بغداد (الكرخ والرصافة) أو الموصل (الموصل وأم الربيعين)، وتناط مسؤوليات كبيرة بعضو الفرع في الاجتماعات وتنظيم الحزب في المحافظة أو النشاطات والفعاليات والمناسبات الحزبية.

#### ٨ - عضو القيادة القطرية: يتم انتخابه من المؤتمر

القطري الموسع للحزب الذي تحضره القيادات العليا والكادر المتقدم للحزب في العراق، وبعد الترشيح يتم اختيار عضو القيادة القطرية، ويكون مسؤولاً عن محافظة أو محافظتين في السنوات الأخيرة، ويحضر دورياً أو بشكل طارئ اجتماعات القيادة القطرية للحزب، ويدعو إليها أمين سر القيادة في بغداد، وينقل عضو القيادة

توجيهات وأوامر وتعليمات القيادة وأمين السر إلى تنظيماته الحزبية في محافظته أو المحافظات المسؤول عنها في الجنوب أو الشمال أو الوسط أو الفرات الأوسط، ويتم تغيير أعضاء القيادة القطرية من حين إلى آخر، سواء بالانتخابات أو عادة بأمر من أمين سر القيادة القطرية، ولها مكتب أمانة سر القطر لتنفيذ القرارات ومتابعتها مع الفروع في المحافظات.

#### ٩ - عضو القيادة القومية: وتكون الغالبية فيها من

القيادات العربية للحزب، ومن له تاريخ نضالي في الساحة العربية التي ينتمي إليها، وتعد القيادة القومية اجتماعات دورية أو طارئة، ويتابع أعضاؤها شؤون الحزب العربية والقضايا القومية، وتحديد المواقف من الأوضاع الدولية ومتابعة ودعم التنظيمات الحزبية والأعضاء كل في ساحته العربية. كان مقرها في بغداد في الفترة (١٩٦٨ - ٢٠٠٣)، ولها مكتب أمانة القيادة القومية لتنفيذ قرارات القيادة وتعليماتها في الساحات العربية.

والجدير بالإشارة أن هيكل التنظيم الحزبي في العراق كان فيه ٢٢ فرعاً لحزب البعث حتى عام ١٩٩١ تغطي جميع المحافظات العراقية، ثم ازدادت فروع الحزب بعد التحديات والتهديدات التي واجهت الحزب والدولة بعد أزمة الكويت والحرب على العراق عام ١٩٩١، وأصبح في الموصل فرعاً للحزب، وبغداد فرعاً أيضاً، من أجل مركزية الحزب وزيادة نشاطه على كافة المناطق، والمسؤوليات الجديدة الأمنية والعسكرية التي أنيطت بالحزب وأعضائه في هذه المرحلة الصعبة التي شهدتها العراق<sup>(١٦)</sup>.

### رابعاً: حزب البعث وجبهة الاتحاد الوطني (عام ١٩٥٧)

أدت سياسة رئيس الوزراء العراقي نوري السعيد إلى التمهيد إلى عقد حلف بغداد، ومن خلال حملة قضى فيها على الحرية في البلاد، فالغى، بمراسيم أصدرها،

الأحزاب وامتيازات الصحف الوطنية، وأغلق نقابات العمال. ومنذ العام ١٩٥٤ تعاقبت ظروف صعبة، مما أدى إلى حركة احتجاج جماهيرية. وكان تحريم العمل الحزبي قد أدى إلى توحد الأحزاب السياسية وتناسي الخلافات في ما بينها، والاعتماد على تشكيل جبهة معارضة وطنية لمواجهة نوري السعيد وسياسته التي أدت إلى قيام حلف بغداد عام ١٩٥٥، حيث جاءت فكرة قيام جبهة المؤتمر الوطني كخطوة أولى على طريق الجبهة الوطنية كواجهة للأحزاب السياسية العراقية.

وساعدت أحداث ما بعد أزمة قناة السويس في مصر وحركة التأيد للأحزاب والقوى الوطنية في العراق لمواجهة العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وسياسة الرئيس جمال عبد الناصر في مواجهة الغرب، وتوحد المواقف للأحزاب السياسية حيال ذلك، على إقامة جبهة الاتحاد الوطني.

وهكذا جاء تشكيل جبهة «الاتحاد الوطني» في شباط/فبراير ١٩٥٧، وضمت عدة قوى عراقية وطنية وتقدمية كانت مناهضة للحكم الملكي وسياسة الأحلاف العسكرية والغربية، وهذه القوى هي الحزب الشيوعي وحزب الاستقلال وحزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الوطني الديمقراطي، وبعض المستقلين. وقد انضم حزب البعث بعد أن دعي إلى الاشتراك فيها من القوى الوطنية المعارضة<sup>(١٧)</sup>.

وكان البيان الأول للجبهة الذي صدر في ٩ آذار/مارس ١٩٥٧ قد عرض الموقف العربي والدولي، ودعا الجماهير إلى الالتفاف حول القوى الوطنية لتحقيق مصالح الشعب، وتأكيد الأهداف السياسية للأحزاب والحركة الوطنية، وتأكيد وحدة القوى الوطنية قبل قيام الثورة. وأدى نجاح سياسة جمال عبد الناصر الخارجية إلى تزايد الثقة بالنفس والتفاؤل بين القوى السياسية المعارضة، وخاصة الشيوعيين والقوميين والبعثيين<sup>(١٨)</sup>.

(١٦) انظر: «حزب البعث العربي الاشتراكي»، ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

(١٧) خدوري، العراق الاشتراكي، ص ٢٣.

(١٨) غانم محمد صالح، العراق والوحدة العربية بين ١٩٣٩ - ١٩٥٨: الفكر والممارسة (بغداد: دار الحرية للطباعة والنشر، ١٩٩٠)،

ص ٢٤٤ - ٢٥٥.

عبد الكريم قاسم في الموازنة بين القوميين والشيوعيين، ولم يكن حزب البعث راغباً في بناء الصلات معه، وأصبح العدو لنظام حكمه<sup>(٢١)</sup>.

وقد وصل ميشيل عفلق الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي إلى بغداد في ٢٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ ودعا البعثيين إلى تحقيق الوحدة العربية، وحاول إقناع عبد الكريم قاسم بالانضمام إلى سورية ومصر في الجمهورية العربية المتحدة، ولكن الشيوعيين أحبطوا هذه الفكرة، وأكدوا أن عبد الكريم قاسم هو الحاكم الأوحد للعراق<sup>(٢٢)</sup>.

واتجه عبد الكريم قاسم إلى التنكيل بالقوميين والبعثيين، وأبعدهم عن المناصب العسكرية، واتهمهم بتدبير المؤامرات ضده، وزج بهم في المعتقلات. واندلعت في آذار/ مارس ١٩٥٩ مواجهات في الموصل بين الشيوعيين وعرفوا بـ «أنصار السلام»، وجاؤوا من كل أنحاء العراق في «قطار السلام»، واستفزوا سكان الموصل. واندلعت في ٨ آذار/ مارس ثورة الموصل أو «ثورة الشواف» التي قادها العقيد الركن عبد الوهاب الشواف ورفاقه القوميون ضد حكم عبد الكريم قاسم. ولكن الثورة فشلت واعتقل قادتها وحكموا في «محكمة الثورة» التي قادها فاضل عباس المهداوي، وأعدم رفعت الحاج سري، وناظم الطبقجلي، وآخرون معه، وجرت ملاحقة القوميين والبعثيين في الموصل، وحصلت عمليات قتل وسحل بالشوارع وإعدامات علنية أمام الناس ارتكبها الشيوعيون، وانتقلت إلى كركوك أيضاً<sup>(٢٣)</sup>.

لذلك قرر حزب البعث العربي الاشتراكي

وأكدت جبهة الاتحاد الوطني الوحدة العربية، وتحرير العراق وإلحاقه بركب العرب، ودعم الجماهير العربية، والوقوف ضد سياسة نوري السعيد في التقارب مع الغرب، ورفض حلف بغداد عام ١٩٥٥. وأصبحت الثورة على وشك الحدوث، وتركت جبهة الاتحاد الوطني موعدها إلى الجيش العراقي، ومهدت بذلك لقيام ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، وأبدت استعدادها للمشاركة في الحكم إذا ما نجحت عملية إسقاط نظام الحكم الملكي، ودخلت في اتصالات مع تنظيم الضباط الأحرار ودعم توجهاتهم في التخطيط للثورة، وهدفها من أجل تنفيذ برنامج الجبهة. وعندما قامت الثورة دعمتها، وباستلام عبد الكريم قاسم والضباط الأحرار للحكم في العراق في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، انتهى بذلك دور جبهة الاتحاد الوطني<sup>(١٩)</sup>.

## خامساً: حزب البعث (١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، ١٧ - ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٦٨)

### ١ - ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨

قام الضباط الأحرار بثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ في العراق لإسقاط النظام الملكي، ومن أبرز قادة الثورة عبد الكريم قاسم<sup>(٢٠)</sup> وعبد السلام عارف. لكن الانقسام سرعان ما ظهر بين الاثنين، حيث دعم القوميون في حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب عبد السلام عارف، في حين وقف الشيوعيون واليساريون مع عبد الكريم قاسم. وأيد البعثيون إعلان الوحدة العربية، في حين سعى عبد الكريم قاسم إلى كسب الشيوعيين والوقوف ضد الاتحاد مع الجمهورية العربية المتحدة وسياسة جمال عبد الناصر، ولم ينجح

< http://www.wikipedia.com >, and < http://www.baath-party.org >.

(١٩)

(٢٠) عبد الكريم قاسم: وُلِدَ في محلة المهديّة ببغداد عام ١٩١٤ في بيئة شعبية، ودخل الابتدائية عام ١٩٢١، وأصل عائلته من الصويرة جنوب بغداد، وكان والده عاملاً. التحق عبد الكريم بالكلية العسكرية، وتخرج ملازماً عام ١٩٣٤، ونال الأركان عام ١٩٤١، وأصبح زعيم ركن عام ١٩٥٥، وعُيِّنَ أمر لواء المشاة ١٩ في الفرقة الثالثة، وانضمّ إلى الضباط الأحرار، وقاد ثورة ١٩٥٨، وتولى الحكم إلى عام ١٩٦٣ حيث أُعِدِمَ في ٩ شباط/ فبراير، وعرف بالتواضع والزاهة والسمة الطيبة.

(٢١) خدوري، العراق الاشتراكي، ص ٢٥-٢٦، وعن ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ وتطوراتها، انظر: Stephen Blackwell، «A Desert in the Middle East», Middle Eastern Studies, vol. 35, no. 3 (July 1999), pp. 1-18.

(٢٢) بطاطو، العراق: الكتاب الثالث: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص ٢٨.

(٢٣) عبد الوهاب حميد رشيد، العراق المعاصر (دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، ٢٠٠٢)، ص ١٤٧-١٤٨، و- < http://www.baath-party.org >.

التخطيط لاغتيال عبد الكريم قاسم، وجرت المحاولة في شارع الرشيد في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٩ بإطلاق مجموعة من الشباب النار على سيارته، وأصيب فيها عبد الكريم قاسم ونقل إلى المستشفى، وقتل في المحاولة من البعثيين عبد الوهاب الغريزي، وهرب الآخرون إلى سورية، ومنهم صدام حسين<sup>(٢٤)</sup> الذي جرح أيضاً، وأصدر المهداوي أوامر اعتقال وإعدام بحق عشرات البعثيين، وحكم على البعض منهم أمام المحكمة العسكرية العليا الخاصة (محكمة الثورة)، وكان من المحرّضين للاغتيال من البعثيين فؤاد الركابي وأياد سعيد ثابت، وأدى فشل المحاولة إلى تراجع حزب البعث وتفكك بعض خلاياه وسجن أعضائه وهروب قيادته إلى سورية ومصر<sup>(٢٥)</sup>.

وأدى فشل حزب البعث العربي الاشتراكي في محاولة اغتيال عبد الكريم قاسم إلى حدوث خلاف بين البعثيين حول آليات عملهم، وتم إبعاد فؤاد الركابي الذي توجه إلى القاهرة داعياً إلى الاشتراكية العربية الناصرية، وتم إبعاده من القيادة القومية للحزب خلال المؤتمر القومي الرابع الذي عقد في بيروت عام ١٩٦٠، وحضره فؤاد الركابي وهاجم فيه الحزب لأنه انحرف عن أهدافه، حيث قررت القيادة القومية إبعاده من القيادة ٢ في نيسان/أبريل ١٩٦٠، ثم في آب/أغسطس ١٩٦٠ تم تجسيم نشاطه، وفي حزيران/يونيو ١٩٦١ تم فصله وتجريده من عضوية الحزب، وقد حاول استعادة سيطرته على الحزب، ولكنه لم يتمتع بالتأييد، وانضم إلى عبد الله الريماوي المنشق أيضاً عن القيادة القومية<sup>(٢٦)</sup>.

وفي كانون الثاني/يناير ١٩٦٠ تأسس في دمشق مكتب العراق لحزب البعث وتقديم الدعم إلى أعضائه، وهم فيصل حبيب الخيزران، وطالب شبيب، وعلي صالح السعدي، من أجل إعادة إحياء الحزب وتنظيمه من جديد. وفي الأول من شباط/فبراير ١٩٦٠ شكلت القيادة القومية قيادة قطرية جديدة مؤقتة من هؤلاء الأعضاء، وفي نيسان/أبريل ١٩٦٠ عاد علي صالح السعدي إلى العراق وتسلم تنظيم الحزب من حازم جواد<sup>(٢٧)</sup>.

قدم حزب البعث العربي الاشتراكي في أيار/مايو ١٩٦٠ مبادرة لقيام «الجبهة القومية» من القوى القومية والوطنية، وخاصة حركة القوميين العرب، لمواجهة حكم عبد الكريم قاسم والشيوعيين، وجرت المفاوضات باسم «الجبهة القومية الموحدة»، وهدفها الأساس ضم العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة، ثم التحقق بالجبهة حزب الاستقلال، وصدرت بيانات سياسية عن الوضع القومي، والوقوف ضد الاستعمار، وإقامة النظام الجمهوري، وتحرير فلسطين، وإقامة العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة، واتباع الحياد الإيجابي والقضايا الوطنية في العراق والوطن العربي. ولكن السلطات استولت على هذه البيانات واعتقلت أصحابها في عام ١٩٦١، وخرجت مظاهرات من جماهير الجبهة القومية ومسيرات في المعاهد والكتليات والمدارس، وأصبح للجبهة نشاط واضح في الساحة العراقية في التظاهرات التي خرجت في كلية الآداب وكلية الطب، إلا أن التعارض في مواقف قوى الجبهة

(٢٤) صدام حسين: ولد في قرية العوجة في تكريت في ٢٨ نيسان/أبريل ١٩٣٧، انتقل إلى بغداد عند خاله خير الله طلفاح ودرس هناك وتزوج ابنته، وارتبط بحزب البعث عام ١٩٥٥، وغادر إلى سورية ثم مصر بعد عام ١٩٥٩، وشارك في ثورة ١٧ - ٣٠ تموز/يوليو ١٩٦٨، وأصبح عضواً في القيادة القومية عام ١٩٦٤ ونائب أمين سر القيادة القطرية ونائب رئيس الجمهورية عام ١٩٦٨، وبعدها أصبح رئيس الجمهورية وأمين سر القيادة القطرية للحزب في العراق في الفترة (١٩٧٩ - ٢٠٠٣)، واجه الحزب والدولة خلالها تحديات داخلية وخارجية إلى أن جاء الاحتلال الأمريكي، حيث قبض عليه في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وتمت محاكمته العلنية بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وأعدم في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، ودُفِن في مسقط رأسه في العوجة.

(٢٥) رشيد، المصدر نفسه، ص ١٤٧.

(٢٦) خدوري، العراق الاشتراكي، ص ٢٦ - ٢٧، وهاني الفكيكي، أوكار الهزيمة: تجربتي في حزب البعث العراقي (بيروت؛ لندن:

منشورات رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٣)، ص ١٠٣.

(٢٧) بطاطو، العراق: الكتاب الثالث: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص ٢٨٠ - ٢٨١، وعبد الفتاح يحيى البوتاني، العراق:

دراسة في التطورات السياسية الداخلية، ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ - ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣ (دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص ٣٠٦.

حول المشروع السياسي لكل حزب أدى إلى انفصال الجبهة في أيلول/سبتمبر ١٩٦١<sup>(٢٨)</sup>.

وفي ٣ آب/أغسطس ١٩٦٠ عقد المؤتمر القطري الثالث لحزب البعث العربي الاشتراكي، الذي أكد اعتماد النضال الشعبي السياسي طريقاً للعمل، وبذلت القيادة جهوداً كبيرة لتقوية التنظيم الحزبي، ونشر الحزب شبكة اللجان باسم «لجان الإنذار» في بغداد والمدن الكبيرة<sup>(٢٩)</sup>.

وشهدت البلاد مطالبات دعمها البعثيون والقوميون في الفترة (١٩٦٠ - ١٩٦٢) في إضراب البنزين في آذار/مارس ١٩٦١، وإغلاق منطقة الكرك وشوارعها وطرقها أمام السيارات العسكرية، والصدام مع الشرطة، وجرت حملة اعتقالات في صفوف البعثيين، كما خرج الطلبة في مظاهرات دعماً لاستقلال الجزائر والرئيس أحمد بن بلة، ثم تبعها إضراب الطلبة في ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢ ضد حكم عبد الكريم قاسم الذي دعا إليه حزب البعث، وتم اعتقال علي صالح السعدي وصالح مهدي عماش، وأيضاً طلاب من جامعة بغداد، وأسهمت هذه التطورات في بلورة الاتجاه العام وتهيئة الظروف نحو قيام الثورة عام ١٩٦٣<sup>(٣٠)</sup>.

وفي هذه المرحلة، تم تشكيل القيادة القطرية الجديدة للحزب بقيادة علي صالح السعدي، أمين السر العام، والأعضاء وهم حازم جواد، وتحسين معلة، وحمدي عبد المجيد، وكريم محمود شنتاف، ومحسن الشيخ راضي، وحيد خلخال، وفيصل حبيب الخيزران، وبدأ العمل السري لترتيب حزب البعث وقيادته والانقلاب على حكم عبد الكريم قاسم وتشكيل «لجان الإنذار» التي أصبحت تعرف بـ «الحرس القومي» بعد

عام ١٩٦٣، والطلاب البعثيين، ومعظمهم كانوا يرتدون الملابس المدنية، ويحملون الرشاشات، لتهيئة الأوضاع للثورة على حكم عبد الكريم قاسم<sup>(٣١)</sup>. ومما دعم ذلك التوجه هو استلام حزب البعث في ٨ آذار/مارس ١٩٦٣ للحكم في سورية، فحفز البعثيين في العراق على تغيير الحكم.

## ٢ - ثورة ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣

قامت ثورة في العراق في ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣ قادها عبد السلام عارف وحزب البعث والقوميون ضد عبد الكريم قاسم وحكمه. وبسبب رؤية هؤلاء بأنه تم عزل العراق عن محيطه العربي، وعدم إيمان عبد الكريم قاسم بالوحدة العربية، وموقفه السلبي من الجمهورية العربية المتحدة وجمال عبد الناصر، علماً بأن أعضاء من حزب البعث ووفد شعبي عراقي زار القاهرة للتهنئة بذكرى قيام الثورة المصرية، وإبداء الرغبة في انضمام العراق إلى الجمهورية العربية المتحدة، في حين تم قطع علاقات العراق مع مصر والأردن والكويت والسعودية، وإلغاء عضوية العراق من جامعة الدول العربية بعد محاولة عبد الكريم قاسم ضم الكويت عام ١٩٦١، والأزمة التي حصلت مع مصر وبعض الأقطار العربية من جراء ذلك<sup>(٣٢)</sup>.

وقد جرى إعدام عبد الكريم قاسم بسرعة بعد الثورة، حيث نقل إلى مقر الإذاعة والتلفزيون، وتم تشكيل المجلس الوطني لقيادة الثورة المكوّن من ١٨ عضواً، وكان يضم ١٦ عضواً من البعثيين، وشكّلت الوزارة من ١٢ وزيراً، وكانت تضم ٩ وزراء بعثيين، وهم: أحمد حسن البكر<sup>(٣٣)</sup>، رئيس الوزراء؛ وعلي صالح السعدي، نائب

(٢٨) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٨٦)، ص ٢٨؛ هاني الهندي وعبد الإله النصراوي، محرران، حركة القوميين العرب: نشأتها وتطورها عبر وثائقها، ١٩٥١ - ١٩٦٨: الكتاب الأول ١٩٥١ - ١٩٦١، ج ٣ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ٢٠٠١)، ج ١، ص ٨٣.

(٢٩) عزيز جبر شبال، «حزب البعث العربي الاشتراكي في الحركة الوطنية في القطر العراقي للفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٣»، (رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٠)، ص ٢٣٧ - ٢٤٠.

(٣٠) انظر التفاصيل في الموقع الإلكتروني لحزب البعث العربي الاشتراكي: <http://www.baath-party.org>.

(٣١) بطاطو، العراق: الكتاب الثالث: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص ٢٨٢ - ٢٨٣.

(٣٢) <http://www.wikipedia.com>.

(٣٣) انظر ويكيبيديا الموسوعة الحرة:

(٣٣) أحمد حسن البكر: وُلِدَ في تكريت عام ١٩١٤، كان معلماً لسّت سنوات، ثم التحق بالمدرسة العسكرية عام ١٩٣٨، وأصبح عضواً في تنظيم الضباط الأحرار عام ١٩٥٨، ورئيساً للوزراء بعد ثورة ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣، ونائب رئيس الجمهورية مع عبد السلام

رئيس الوزراء ووزير الداخلية؛ وصالح مهدي عماش، وزير الدفاع؛ وعبد الستار عبد اللطيف، وزير المواصلات؛ وحازم جواد، وزير دولة؛ وطالب شبيب، وزير الخارجية؛ وحيد خلخال، وزير العمل؛ وأنور عبد القادر الحديثي، سكرتير المجلس الوطني لقيادة الثورة؛ وحردان عبد الغفار التكريتي، قائد للقوة الجوية؛ وخالد مكي الهاشمي، معاون رئيس الأركان؛ وعزت مصطفى، وزير الصحة؛ وسعدون حمادي، وزير الإصلاح الزراعي. أما البقية، فهم عبد السلام عارف، رئيس الجمهورية؛ وعبد الغني الراوي، ومسارع الراوي، ومنذر الوندائي، وعبد الهادي الراوي ورشيد مصلح التكريتي<sup>(٣٤)</sup>.

وعقد المؤتمر القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي في ١٣ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٣، وانتخبت قيادة قطرية مكوّنة من علي صالح السعدي، الأمين العام، والأعضاء أحمد حسن البكر، وصالح مهدي عماش، وكريم شنتاف، وحدي عبد المجيد، ومحسن الشيخ راضي، وهاني الفكيكي<sup>(٣٥)</sup>.

وسعى حزب البعث العربي الاشتراكي من خلال الحرس القومي إلى مطاردة الشيوعيين والموالين لعبد الكريم قاسم، وظهر تياران في هذا الاتجاه: الأول (متشدد) يقوده علي صالح السعدي ومعه منذر الوندائي، والآخر (معتدل) يقوده طالب شبيب وحازم جواد وعبد الكريم الشيكلي والضباط الأحرار، وحاول أحمد حسن البكر التوفيق بين التيارين والتقريب بينهما في وجهات النظر. وقد نزل الحرس القومي إلى الشوارع، وتزعّمه منذر الوندائي يساعده نجاد الصافي للانتقام من الشيوعيين والسيطرة على مؤسسات الدولة. وعمّت الفوضى البلاد، فسارع أحمد حسن البكر يطلب

من القيادة القومية في سورية عقد مؤتمر في بغداد لحلّ الخلاف بين التيارين، وتوحيد صفوف حزب البعث العربي الاشتراكي، ووافقت القيادة القومية واعتبرتها انشقاقات لا طائل منها تعرقل خطط الحزب ومسيرته، وتم تشكيل لجنة تحقيقية عاجلة أدانت الصراع بين التيارين، وتقرر إعفاء علي صالح السعدي والقيادة القطرية السابقة. ولكن حازم جواد قام بسرعة بعملية تطويق لمقر اجتماع كان يعقده علي صالح السعدي ورفاقه، وتم اعتقالهم جميعاً وتسفيرهم إلى إسبانيا<sup>(٣٦)</sup>.

إلا أن التحالف بين عبد السلام عارف وحزب البعث العربي الاشتراكي لم يستمر سوى تسعة أشهر، على الرغم من الوحدة الثلاثية بين مصر وسورية والعراق في «الميثاق الثلاثي» في ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٦٣. لكن الصراع بين حزب البعث والشيوعيين والأعمال التي قام بها الحرس القومي في العراق ضد المدنيين والعسكريين، وقلة خبرة قادة الثورة في الحكم، ودخولهم في مواجهة مع الأكراد، وظهور تيار مناهض لهم ضم حزب الاستقلال وحركة القوميين العرب والناصرين، أوصلت الأمور في البلاد إلى التغيير<sup>(٣٧)</sup>.

وفي فجر الاثنين ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣ تحرك عبد السلام عارف مع الجيش للاستيلاء على السلطة، ونزلت وحدات عسكرية إلى الشوارع في بغداد لتنهّي سيطرة الحرس القومي، وتم تشكيل المجلس الوطني بقيادة عبد السلام عارف، وإبعاد أحمد حسن البكر ليحل محله طاهر يحيى رئيساً للوزراء، والتقارب مع مصر، وتوقيع اتفاقية التنسيق السياسي بين العراق والجمهورية العربية المتحدة في ٢٦ أيار/ مايو ١٩٦٤، وتشكيل هيئة عليا للعمل وإقامة الوحدة بين البلدين، ومجلس رئاسة مشترك، وتنفيذ خطوات للوحدة بين البلدين<sup>(٣٨)</sup>. وتمت تصفية

= عارف في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣، ورئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس الجمهورية بعد ١٧ - ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٦٨، ثم اعتزل السياسة عام ١٩٧٩ وتسلّم مكانه نائبه صدام حسين، وتوفي في بغداد نتيجة المرض في ٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٢.

(٣٤) بطاطو، المصدر نفسه، ص ٣١٧ - ٣١٨.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٣٦) الموقع الإلكتروني لحزب البعث العربي الاشتراكي.

(٣٧) رشيد، العراق المعاصر، ص ١٥٦.

(٣٨) صبحي ناظم توفيق، «عبد السلام عارف كما رأيته: عرض»، القدس العربي، ١ - ٢ / ٣ / ٢٠٠٨.

حزب البعث من السلطة بدعم من عبد السلام عارف والقوميين والناصرين، وفسر البعث ذلك بغياب القيادة التاريخية وعدم تقدير الموقف أو وضع سياسة مدروسة، وبأن تجربة الحزب في تولي الحكم قد سقطت ومعها آمال العرب، وحدثت صدمة لجماهير الحزب، ومن ثم تم اعتقال البعثيين وإلقائهم في السجون، وقتل أحد القيادات الطلابية وهو ممتاز قصيرة في الموصل، واعتبرها الحزب أصعب المراحل التي مر بها<sup>(٣٩)</sup>.

وتم إعفاء أحمد حسن البكر من منصبه ووضعه في الإقامة الجبرية، ثم عين سفيراً في وزارة الخارجية، وبعد إعلان عبد السلام عارف العفو عن البعثيين والشيوعيين، عدا من ارتكب جرائم جنائية، والذين أحيلوا إلى المحاكم المدنية، تقرر تعيين أحمد حسن البكر نائباً لرئيس الجمهورية<sup>(٤٠)</sup>. ويبدو أن عبد السلام عارف بعد أن تولى الحكم تغيرت نظرتة تجاه الأحداث، وأصبح يسير على خطى عبد الكريم قاسم في تصفية خصومه وتعزيز حكمه، واستغل التنافس بين قيادات حزب البعث لإضعافه، وعاد ليشجع خط علي صالح السعدي الداعم لجمال عبد الناصر ضد خصمه حازم جواد ورفاقه المؤيدين لسورية، وذلك بهدف إضعاف عبد السلام عارف لخصومه كافة<sup>(٤١)</sup>.

وتمت إعادة هيكلة حزب البعث العربي الاشتراكي في ٩ شباط/فبراير ١٩٦٤، وصدرت أول نشرة حزبية مطبوعة عن القيادة القطرية في العراق تتضمن تعليمات الحزب، وبعد شهر دعا إلى الوحدة الحزبية التي يجب أن تكون فوق كل شيء. في الوقت الذي استمرت فيه حملة الاعتقالات بين أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤ للعناصر البعثية، ووصلت إلى حوالي ١٨٠٠ من كوادره في سجون الأمن والتاجي ومعسكر الرشيد.

وفي المؤتمر القومي السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي في العام ١٩٦٤ في دمشق انتخب أحمد حسن البكر عضواً في القيادة القطرية في العراق، في خطوة لدعم التيار المعتدل القريب من ميشيل عفلق، وأصبح صدام حسين بتوجيه من الأخير في شباط/فبراير ١٩٦٤ عضواً في القيادة أيضاً، فضلاً عن انتخابهما كعضوين في القيادة القومية، وانتهى الانشقاق داخل الحزب في العراق بإبعاد علي صالح السعدي وجماعته. وفي أيار/مايو ١٩٦٥ عينت القيادة القومية للحزب في المؤتمر الثامن في دمشق أحمد حسن البكر أمين السر العام للقيادة القطرية للعراق، وطرد علي صالح السعدي من صفوف الحزب نهائياً<sup>(٤٢)</sup>.

وفي هذه الأثناء، تم تقليص دور ميشيل عفلق وصالح الدين البيطار في العام ١٩٦٤ من قبل خط سورية - الناصري - في القيادة القومية للحزب، وبعد قيام حركة ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦ التي قادها حزب البعث في سورية بزعامة صلاح جديد ضد القيادة القومية - التقليدية - غادر ميشيل عفلق وصالح الدين البيطار سورية نهائياً، وذهب الأول إلى العراق، والثاني إلى فرنسا<sup>(٤٣)</sup>.

وقد أصيب حزب البعث العربي الاشتراكي بنكسة بعد ذلك، وظهر خلاف وصراع في تنظيم الحزب في العراق، ولم تكن قيادة الحزب موحدة أمام هذه الأحداث، وكذلك ما حصل في القيادة القومية من انشقاق في سورية، وكانت تسمى «لجنة قيادة التنظيم»، التي تضم كلاً من عبد الخالق السامرائي، وحسن الذهب، وحسين السامرائي، وسمير النجم، وجعفر قاسم همودي، وتخضع لقيادة أحمد حسن البكر وصدام حسين. وعُقد المؤتمر القطري السادس للحزب في بغداد

(٣٩) التقرير السياسي الصادر عن المؤتمر القطري الثامن، كانون الثاني/يناير ١٩٧٤ (بغداد: منشورات الحزب، ١٩٧٤)، و <http://www.alrafdean.com>.

(٤٠) انظر: مقابلة مع صبحي عبد الحميد في قناة «البغدادية» الفضائية (بغداد ٢٠٠٦)، وسلسلة لقاءات مع عبد الكريم هاني في قناة «الشرقية» الفضائية (دمشق ٢٠٠٨).

(٤١) خدوري، العراق الاشتراكي، ص ٣٠.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٣٠ - ٣١.

(٤٣) انظر: ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦ لمناقشة أوضاع الحزب الداخلية وتوحيد صفوفه ودعم نشاطات نقابات العمال والطلبة والمعلمين في العراق<sup>(٤٤)</sup>، وتم انتخاب القيادة القطرية الجديدة وتوزيع المهام عليها، وضمت أحمد حسن البكر، أمين السر العام، وصادم حسين نائب أمين السر و«التنظيم الفلاحى والنسائي»، وعبد الكريم الشيخلي، وصالح مهدي عماش، وطه ياسين الجزائروي (إلى جانب أحمد حسن البكر أعضاء المكتب العسكري)، وعبد الله سلوم السامرائي (الاتصال الخارجى)، وصالح عمر العلي (مكتب العمال)، وعزت مصطفى (المكتب المهني). أما الجهاز الخاص، وكان يسمى حركياً «حنين»، فهو ينفذ أوامر تصدر من صدام حسين وأعضاء مدنيين، وهذه الخطوات، على أساس تهيئة الحزب للقيام بالثورة بأقرب فرصة بمساعدة الجيش<sup>(٤٥)</sup>.

ولكن حكم عبد السلام عارف كان قصيراً في العراق، إذ قتل في حادث تحطم طائرة هليكوبتر قرب «القرنة» في البصرة في نيسان/أبريل ١٩٦٦، واتفق المرشحون والمتنافسون على الحكم في «مجلس الدفاع الوطني» ومجلس الوزراء على اختيار شقيقه الأكبر اللواء عبد الرحمن عارف<sup>(٤٦)</sup>، رئيس الأركان بالوكالة آنذاك، لتولي الحكم، حيث ظل العسكريون في دفة السلطة، وعيّن عبد الرحمن البزاز لبضعة أشهر رئيساً للوزراء، ثم خلفه طاهر يحيى عام ١٩٦٧.

وفي ظل حالة التوتر والقلق التي شهدتها العراق في العام ١٩٦٧ مع تصاعد المواجهة على الجبهة العربية - الإسرائيلية، أخذ حزب البعث يشعر بالملل من الوضع القائم. وبعد عملية تطهير شملت علي صالح السعدي

ورفاقه، تمكن أحمد حسن البكر وصادم حسين من السيطرة على القيادة القطرية، وأصبح حزب البعث معارضاً لحكم عبد الرحمن عارف وسياسته الداخلية والخارجية. ومع حدوث نكسة حزيران/يونيو ١٩٦٧ والصدمة التي أصابت الشارع العربي والعراقي، نظم حزب البعث مظاهرات في بغداد، وخرج أحمد حسن البكر خطيباً فيها ندّد بموقف حكومة عبد الرحمن عارف من الغرب وإسرائيل، ورافقتها استقالة ستة وزراء احتجاجاً على ضخ النفط العراقي إلى الغرب، ثم تبعها إضراب طلاب جامعة بغداد في ١٢ كانون الثاني/يناير ١٩٦٨، واستقالة وزراء آخرين من الحكومة. وأصدر حزب البعث مع معارضين ناصريين ووطنيين وبعض الضباط المتقاعدين بياناً طالبوا بإقالة طاهر يحيى، رئيس الوزراء، وتشكيل حكومة ائتلافية، وإعادة تأسيس جمعية وطنية تتمتع بصلاحيات إصدار القوانين ومراقبة الحكومة. فاستقال طاهر يحيى أمام هذه الضغوط في ١٥ تموز/يوليو ١٩٦٧. لكن عبد الرحمن عارف طلب منه أن يستمر في الوزارة، وتساعدت الاضطرابات مع عجز الحكومة عن القيام بشيء يعيد الثقة لها أمام الشعب والقوى القومية. ويبدو أن الأمور قد وصلت إلى مرحلة بات يفكر فيها حزب البعث بالتدخل العسكري وإحداث انقلاب على الحكم<sup>(٤٧)</sup>.

ويرى عصام الخفاجي أن العراق في عقد الستينيات من القرن العشرين شهد ظهور قيادات من حزب البعث العربي الاشتراكي جاء أغلبها من خارج العاصمة بغداد، سواء من شمال بغداد تكريت وسامراء أو من الأنبار في غرب العراق لتأثرهم بالأفكار القومية العربية في سورية وفلسطين والتطورات فيهما في تلك المرحلة<sup>(٤٨)</sup>.

(٤٤) خدوري، المصدر نفسه، ص ٣٠ - ٣١.

(٤٥) أمير اسكندر، صدام حسين: مناضلاً ومفكراً وإنساناً (باريس: هاشيت، ١٩٨٠)، و <http://www.alrafdean.com>.

(٤٦) عبد الرحمن عارف: وُلِدَ عام ١٩١٦ في الجميلات بالرمادي، من طبقة تجارية وسطى. تدرّج في الكلية العسكرية وصفوف الجيش ليصل إلى رتبة عقيد أمر الفوج المدوّع باللواء السادس، الفرقة الرابعة، في معسكر الوشاش، ثم رئيس الأركان العامة بالوكالة، وبعد مقتل عبد السلام عارف أصبح رئيساً للوزراء بين ٩/٥/١٩٦٧ - ١٠/٧/١٩٦٧، ثم رئيساً للجمهورية من ١٠/٧/١٩٦٧ إلى ١٧/٧/١٩٦٨، وأُطيحَ به من قِبَل حزب البعث العربي الاشتراكي، وعُرفَ بالزاهة والسُّمعة الطيبة، وعاش في العراق بعد أن تنقّل بين تركيا وبريطانيا إلى فترة الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣، فانتقل إلى الأردن وتوفي هناك عام ٢٠٠٧.

(٤٧) خدوري، المصدر نفسه، ص ٣٤ - ٣٨.

(٤٨) عصام الخفاجي، الدولة والتطور الرأسمالي في العراق، ١٩٦٨ - ١٩٧٨ (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ص ١٧٢ -



والملاحظة الأخرى أن التشكيل العشائري في العراق كان له الدور البارز في سياسة الأحزاب العراقية آنذاك، وقد أخذ حزب البعث يتعامل معها ويوظفها في النظام السياسي بعد قيام ثورة ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨ في النخبة السياسية والحزبية، كتنظيم فرعي داخل بنية السلطة وجهاز الدولة، على هيئة انتماء عشائري وجغرافي (مناطق) من أجل كسب الانتماء والولاء التام للقيادة والحزب<sup>(٤٩)</sup>.

### سادساً: حزب البعث (١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨ - ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠)

#### ١ - قيام ثورة ١٧ - ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٦٨

عملت الظروف على بلورة قيام ثورة ١٧ - ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٦٨، حيث لم ينجح حكم الرئيس عبد الرحمن عارف في تأكيد علاقته بالشعب من جهة، وعلاقاته الخارجية من جهة أخرى، وسعى المدنيون المعارضون إلى البحث عن تغيير بالقوة بعد أن اعتمدوا على الجيش، وخاصة «الحرس الجمهوري» بقيادة العقيد عبد الرحمن إبراهيم الداوود، ومساعدته العقيد سعدون غيدان (قائد لواء الدبابات في القصر الجمهوري)، وحماد شهاب (قائد حماية بغداد)، والعقيد عبد الرزاق الناييف (مدير الاستخبارات العسكرية). وكان اعتقاد الداوود والنايف أن التعاون مع حزب البعث سوف يضفي الشرعية على حكمهما بعد التخلص من حكم عبد الرحمن عارف، وفي حين وافق قادة حزب البعث على التعاون معهما للوصول إلى الحكم، على أن يتم الاتفاق على إنهاء سلطة الداوود والنايف بعد تسلّم الحزب السلطة<sup>(٥٠)</sup>.

وفي ١٦ تموز/ يوليو كان قادة حزب البعث العربي الاشتراكي يجتمعون في بيت أحمد حسن البكر لمراجعة الموقف، وفي الساعات الأولى من صباح يوم ١٧ تموز/ يوليو دخل شباب بالزي العسكري إلى القصر الجمهوري، بقيادة أحمد حسن البكر وحرّدان التكريتي

وأمر عبد القادر الحديثي، وأمر عبد الرحمن الداوود بفتح الأبواب، وأبلغ عبد الرحمن عارف بحدوث انقلاب وضرورة الاستسلام مقابل ضمان حياته وحصوله على راتب تقاعدي، لكنه رفض في بداية الأمر، ومن ثم وجد نفسه مرغماً على ذلك، وانتقل إلى المطار، وكانت طائرة أقلّته إلى لندن، ثم ذهب إلى إستانبول ومنح اللجوء السياسي وبقي فترة هناك<sup>(٥١)</sup>.

وتم الاتفاق بين قادة البعث وكتلة «الداوود والنايف» بتشكيل حكومة وطنية، وبعد المفاوضات تم الاتفاق على إنشاء «مجلس قيادة الثورة» ومجلس للوزراء، وأصبح أحمد حسن البكر رئيس المجلس الأول، وعبد الرزاق الناييف رئيس المجلس الثاني، وحصل حزب البعث على ١٠ وزارات هي: صالح مهدي عماش وزارة الداخلية، وأحمد عبد الستار الجوّاري وزارة التربية والتعليم، وأنور عبد القادر الحديثي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، وعزت مصطفى وزارة الصحة، وخالد مكي الهاشمي وزارة الصناعة، وذياب مولود مخلص وزارة الشؤون البلدية والقروية، وذياب العلّقاوي وزارة شؤون الشباب، وجاسم كاظم العزاوي وزارة الوحدة العربية، ورشيد الرفاعي وزارة الدولة لشؤون الجمهورية، وناظم معلة وزير دولة لشؤون مجلس قيادة الثورة<sup>(٥٢)</sup>.

إلا أن الخلاف نشب بين حزب البعث العربي الاشتراكي وكتلة «الداوود والنايف»، ولم يتفقا على قضايا داخلية وخارجية، فالبعث كان يريد سياسة خارجية محايدة بعيداً عن بريطانيا والولايات المتحدة، وطالب بموقف حازم من المسألة الكردية، على العكس من الناييف الذي أراد تسوية هذه المسألة بشروط ترضي الأكراد والعرب، ولذلك ضم ٤ وزراء أكراد في وزارته لكسب رضاهم، ووصلت الأزمة بين الجانبين إلى الذروة بظهور مشكلة إعادة أكثر من ١٠٠ ضابط إلى الجيش، منهم أعضاء في حزب البعث ومتعاطفين معه

Baram, «Neo-Tribalism in Iraq: Saddam Hussein's Tribal Politics 1991-1996», pp. 10-13.

(٤٩)

(٥٠) خدوري، العراق الاشتراكي، ص ٤٠ - ٤١.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٤٢ - ٤٣، والموقع الإلكتروني لحزب البعث العربي الاشتراكي.

(٥٢) انظر: الجريدة الرسمية (بغداد)، ١٨/٧/١٩٦٨.

طردوا على يد عبد السلام عارف عام ١٩٦٣. ولكن عبد الرزاق النايف رفض إعادتهم إلى الجيش خوفاً من تقوية حزب البعث في المؤسسة العسكرية، وتبعتها مشكلة أخرى حينما أراد عبد الرزاق النايف إعطاء شركة نفط العراق امتيازات معينة، في حين رفض حزب البعث، وطالب بتأميم صناعة النفط وعدم التقارب مع الدول الغربية<sup>(٥٣)</sup>.

ولذلك قرر حزب البعث العربي الاشتراكي إبعاد كتلة «الداؤود والنايف» تفادياً لأي صراع عسكري، لأن أغلب المناصب العسكرية بيد هذه الكتلة. وتم تنفيذ عملية الأبعاد في اتجاهين: الأول إرسال عبد الرحمن الداؤود وزير الدفاع إلى الأردن في مهمة في ٢٩ تموز/ يوليو ١٩٦٨، وأصبح حردان التكريتي، رئيس الأركان، صاحب السيطرة على الجيش. أما الاتجاه الثاني فهو إبعاد عبد الرزاق النايف عن مكتبه، وفي اليوم التالي (٣٠ تموز/ يوليو) دعي عبد الرزاق النايف إلى القصر الجمهوري، واستقبله أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية بحفاوة وترحاب، وعند دخوله إلى إحدى الغرف لانتظار الرئيس لكي يودعه قبل أن يغادر القصر، دخل عليه أربعة أشخاص بقيادة صدام حسين مع أسلحتهم، فاستسلم عبد الرزاق النايف، ونقل إلى قاعدة الرشيد العسكرية وتوجه إلى إسبانيا، وأصبح بعدها عبد الرحمن الداؤود وعبد الرزاق النايف سفيرين مقيمين في الخارج، ثم أحيلا على التقاعد عام ١٩٧٠، وحدث التغيير من دون إراقة دماء أو اضطرابات، وسيطر قادة حزب البعث على السلطة في العراق، واعتقلوا من اشتبهوا بهم في دوائر الدولة، وقاموا بعملية تطهير وإحالة موظفين على التقاعد وإنهاء خدمات من اعتبروهم معادين للحزب والثورة<sup>(٥٤)</sup>.

وألقي أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية خطاباً إلى الأمة في ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٦٨ أكد فيه أن معارضة

عبد الرحمن الداؤود وعبد الرزاق النايف لمبادئ حزب البعث أجبرت قادة الحزب على إخراجهما من السلطة، وأن الوقت قد حان لتنفيذ ما أسماه أهداف حزب البعث ومسيرته النضالية لصالح الشعب العراقي<sup>(٥٥)</sup>.

وعلى الرغم من حالة التوافق في بداية الثورة بين قادة حزب البعث العربي الاشتراكي، فقد حدث بعد إبعاد كتلة «الداؤود والنايف» فتح الطريق أمام وصول جناح مدني إلى السلطة في بغداد، وقرر حزب البعث منذ هذه اللحظة عدم السماح للعسكر بالتدخل في السياسة، وجرى حملة تصفيات وتقايدات لقيادة عليا في المؤسسة العسكرية، واستطاع قادة حزب البعث استيعاب الجيش ضمن نفوذ الحزب، وظهور قيادة عليا مدنية بعد سلسلة انقلابات عسكرية شهدتها العراق، حيث أثبتت الأحداث أن الجيش يمكن أن يبعد المدنيين عن السلطة متى ما أراد ذلك، وظهر توافق جديد بين جناحين داخل قيادة الحزب (أحمد حسن البكر العسكري وصدام حسين المدني) حتى العام ١٩٧٩، حيث تحول الحكم إلى الجناح المدني بقيادة صدام حسين إلى العام ٢٠٠٣<sup>(٥٦)</sup>.

وأصبح أحمد حسن البكر رئيس الجمهورية ورئيس مجلس قيادة الثورة، وصدام حسين نائب الرئيس ونائب رئيس مجلس قيادة الثورة أيضاً، وتم تشكيل جديد لمجلس قيادة الثورة ضم حردان التكريتي، وحماد شهاب، وسعدون غيدان، وصالح مهدي عماش، وعبد الكريم الشيخلي، وعبد الله سلوم السامرائي، وعزت مصطفى، وشفيق الكمالي، وعبد الخالق السامرائي، وصلاح عمر العلي، وعزت إبراهيم الدوري، ومرضى الحديشي، وطه ياسين الجزراوي<sup>(٥٧)</sup>.

ثم عادت قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي بعد ذلك لإقصاء شخصيات بعثية بارزة، فاستبعد حردان التكريتي من مجلس قيادة الثورة في ١٥ تشرين الأول/

(٥٣) خدوري، المصدر نفسه، ص ٤٧ - ٤٩.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٥٠ - ٥١، والموقع الإلكتروني لحزب البعث العربي الاشتراكي.

(٥٥) انظر الخطاب في: الجريدة الرسمية (بغداد)، ٣٠/٧/١٩٦٨.

(٥٦) Majid Khaddouri, «The Role of the Military in Iraqi Society,» in: Dan Kwart Rustow and Sydney Fisher, *The Military in the Middle East Problems in Society and Government* (Columbus, OH: Ohio State University, 1963), pp. 68-69.

(٥٧) بطاطو، العراق: الكتاب الثالث: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص ٤٠٩.

أكتوبر ١٩٧٠، ثم جرى اغتياله في الكويت في ٣٠ آذار/مارس ١٩٧١. أما صالح مهدي عماش فاستبعد من المجلس في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧١ ليعين سفيراً للعراق في الاتحاد السوفياتي، واستبعد أيضاً عبد الكريم الشيخلي، وتم سجن عبد الخالق السامرائي مدى الحياة، في حين قتل حماد شهاب في محاولة الانقلاب التي قام بها ناظم كزار.

ورأت قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي أنها أمام فرصة وصفتها بالتاريخية في أن تتحول أفكار الحزب إلى ممارسات واقعية وعملية بقيام هذه الثورة، وتأكيد علاقة القيادة بالشعب وتطبيق نظرية العمل البعثية، وإحداث تجربة نهضوية، وتحقيق آمال الأمة العربية، ووضع خطة تنمية وطنية بأفق قومي على الصعد السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والعلمية<sup>(٥٨)</sup>.

سعى حزب البعث العربي الاشتراكي في السنوات الأولى لاستلامه السلطة إلى إصدار قرارات وقوانين من أهمها قانون الإصلاح الزراعي، لاستكمال ما بدأه عبد الكريم قاسم من قبل، وفي أيار/مايو ١٩٦٩ تم تحديد نفوذ ملاكي الأراضي والإقطاعيين وسيطرة الدولة على الجمعيات الفلاحية والعمالية، وتحرير الفلاحين من سيطرة الملاكين. وتم عقد «اتفاق الحكم الذاتي» بين الحكومة والقيادة الكردية بزعامة الملا مصطفى البرزاني في ١١ آذار/مارس ١٩٧٠، وبعد سلسلة حوارات لحل المسألة الكردية، وإعطاء حقوق أكثر للأكراد في الحكم والإدارة في المناطق الكردية، فضلاً عن الدخول في ما عرف بمعركة التأميم مع الشركات الاحتكارية الأجنبية التي انتهت بتأميم نفط العراق في حزيران/يونيو ١٩٧١<sup>(٥٩)</sup>.

واتبعت قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي بعد الثورة سياسة دعم تنظيمات الحزب وخلاياه، وكسب

الأعضاء في مؤسسات الدولة والحكومة والجيش، للحفاظ على منجزات الثورة، وفتح جسور الحوار بين العرب والأكراد للفترة (١٩٧٠ - ١٩٧١)، ثم مع الشيوعيين عام ١٩٧٢. وقد أعلن في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ عن قيام «جبهة القوى الوطنية التقدمية» والتوقيع عليها في ١٧ تموز/يوليو ١٩٧٣ في بيان مشترك بين حزب البعث والحزب الشيوعي، وإعلان ميثاق العمل الوطني، وأصبح نعيم حداد الأمين العام للجبهة، ثم التحق بها الحزب الديمقراطي الكردستاني والوطنيين والقوميين المستقلين في محاولة من حزب البعث لاحتواء الساحة السياسية، وإعادة ترتيب الأوضاع مع القوى المعارضة، خاصة مع ظهور تحديات أمام القيادات البعثية هي المفاوضات مع الشركات النفطية الأجنبية والعلاقات المتوترة مع إيران في عهد الشاه محمد رضا بهلوي<sup>(٦٠)</sup>.

إلا أن الحال لم يستمر طويلاً عندما أعلن عن اكتشاف تنظيم شيوعي سري في الجيش العراقي في عام ١٩٧٥، وإلقاء القبض على أعضائه، فقرر الحزب الشيوعي الانسحاب من الجبهة الوطنية التقدمية، وبعد حملة اعتقالات في صفوف الشيوعيين وإعدامات، ففشلت الجبهة وغادرت قيادات وأعضاء الحزب الشيوعي العراق في عام ١٩٧٧.

ثم جرت في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٧٣ محاولة انقلابية قام بها العقيد ناظم كزار، مدير الأمن العام، ومجموعته في محاولة لانتزاع الحكم، وقد وصف ذلك بأنه صراع بين أجنحة حزب البعث وقياداته. وقد جرح في الحادث وزير الداخلية سعدون غيدان، وقتل وزير الدفاع حماد شهاب، وفشلت المحاولة وقبض على ناظم كزار بعد هروبه قرب الحدود مع إيران، وأعدم في ٨ تموز/يوليو ١٩٧٣، وأعدم أيضاً محمد فاضل، مدير المكتب العسكري لحزب البعث في اليوم التالي<sup>(٦١)</sup>.

(٥٨) الموقع الإلكتروني لحزب البعث العربي الاشتراكي.

(٥٩) المصدر نفسه.

(٦٠) بطاطو، المصدر نفسه، ص ٤٤٨.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٤٠٩.

وفي خطوة من قيادة حزب البعث لحلّ المشكلات الخارجية والتفرغ لمعالجة التحديات الداخلية، وقّع نائب رئيس الجمهورية صدام حسين مع شاه إيران محمد رضا بهلوي «اتفاقية الجزائر» في عام ١٩٧٥ برعاية الرئيس الجزائري هواري بومدين لاقتسام شط العرب بين البلدين مقابل وقف الشاه دعم التمرد الكردي في شمال العراق. وساعد ذلك في توجه الدولة والحزب لمكافحة هذا التمرد عسكرياً وإنهاء هذه المشكلة الدائمة في الشمال<sup>(٦٢)</sup>.

## ٢ - حزب البعث وتغير السلطة في عام ١٩٧٩

شهدت العلاقات بين العراق وسورية مرحلة جديدة عام ١٩٧٨ باتفاق القيادة في البلدين على عقد «ميثاق العمل العربي المشترك» في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨ بدعم من الرئيس أحمد حسن البكر والجنّاح في القيادة القطرية المؤيد لسورية، وكانت مرحلة قصيرة فتحت فيها الحدود بين البلدين، وتوثقت العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية، ولكن الأمر لم يستمر طويلاً بعد ذلك.

ففي ١٦ تموز/يوليو ١٩٧٩ حدث تغيير في الحكم في العراق بعد أن عقدت القيادة القطرية ومجلس قيادة الثورة اجتماعاً أعلن فيه الرئيس أحمد حسن البكر تنازله عن الحكم، وقيل لأسباب صحية غير قادر بسببها على مزاوله العمل. وانتقل الحكم بذلك إلى نائبه صدام حسين، وأذيع في مساء اليوم نفسه في الإذاعة والتلفزيون، وأصدر مجلس قيادة الثورة قرارات قبول تنازل أحمد حسن البكر، وتعيين صدام حسين بدلاً منه رئيساً للجمهورية، ورئيساً لمجلس قيادة الثورة، والقائد العام للقوات المسلحة، ورئيس الوزراء، وأمين سر القيادة القطرية للحزب، وتعيين عزة إبراهيم الدوري نائباً له. ثم وجه صدام حسين خطاباً إلى الشعب العراقي بتأكيد مبدأ القيادة الجماعية للحزب والدولة معاً، وتشكيل حكومة جديدة ووزراء جدد برئاسة<sup>(٦٣)</sup>.

وقد استمرت حالة الصراع بين قيادات وأجنحة حزب البعث العربي الاشتراكي، على الرغم من عمليات الإقصاء والعزل التي تمت في المراحل السابقة، حيث دعا أمين سر القيادة القطرية صدام حسين إلى اجتماع عاجل في ١٢ تموز/يوليو ١٩٧٩ حضره أعضاء القيادة والكوادر المتقدمة في الحزب في مبنى المجلس الوطني في بغداد، وأعلن في كلمة له عن اكتشاف مؤامرة ضد قيادة الحزب والثورة، وتمّت قراءة أسماء من وصفهم بـ «المتآمرين» وسط أجواء التوتر والخوف التي خيمت على الاجتماع، وهم من قيادات الحزب والكادر المتقدم فيه، وكان الأربعة الكبار هم المخطّطون، كما أعلن لهذه المؤامرة، وهم: عدنان الحمداني، ومحمد عايش، ومحمد محبوب، وغانم عبد الجليل، والتهمة الموجهة إليهم هي «الاتصال بجهة أجنبية» للقضاء على القيادة الحالية، وتلقيهم الدعم المالي والعسكري لتحقيق ذلك الهدف، وأعطى الحضور إلى صدام حسين كل الصلاحيات لمعالجة الموقف واجتثاث المؤامرة. ويبدو أن القصة هي جزء من الخلاف بين قيادات حزب البعث آنذاك حول العلاقة مع سورية، ورغبة هؤلاء في إقامة تواصل معها في الوقت الذي رفض صدام حسين ورفاقه مثل هذا التقارب مع الجناح الآخر لقيادة حزب البعث في سورية<sup>(٦٤)</sup>.

وتم تشكيل محكمة خاصة لمحاكمة من عرفوا بـ «المتآمرين» في ظلّ قرار مجلس قيادة الثورة في ٢٩ تموز/يوليو ١٩٧٩، وبرئاسة نعيم حداد، وعضوية سعدون غيدان، وتايه عبد الكريم، وحسن علي العامري، وسعدون شاكر، وحكمة إبراهيم العزاوي، وعبد الله فاضل، وأعلنت الإذاعة والتلفزيون في يوم ٧ آب/أغسطس ١٩٧٩ أن المحكمة عقدت جلساتها من ١ - ٧ من الشهر نفسه وقررت إعدام ٢٢ شخصاً، وسجن ٣٣ بأحكام شديدة، وبراءة ١٣ آخرين، ونفذت الإعدامات في ٨ من الشهر نفسه. أما شفيق الكمالي، القيادي البارز في الحزب، فقد سجن لاتهامه بالعمالة والخيانة أيضاً للجهة نفسها، ومات عام ١٩٨٤ في ظروف غامضة،

< http://www.aljazeera.net > .

(٦٢) الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة،

(٦٣) فضلاً عن: الخطاب في إذاعة وتلفزيون بغداد، ١٧/٧/١٩٧٩.

(٦٤) إذاعة وتلفزيون بغداد، ١٢/٧/١٩٧٩، ٧/٨/١٩٧٩، و٨/٨/١٩٧٩.

وانتهت فكرة الوحدة بين العراق وسورية على صعيد الحزب والدولة، ودخلت العلاقات بين البلدين في قطيعة حتى عام ٢٠٠٢ قبل غزو العراق<sup>(٦٥)</sup>.

### ٣ - حزب البعث والحرب العراقية - الإيرانية

بعد حصول التغيير في إيران والإطاحة بنظام الشاه محمد رضا بهلوي، ووصول الثورة الإسلامية في شباط/ فبراير ١٩٧٩ ومجيء آية الله الخميني إلى الحكم، ظهرت شعارات تصدير الثورة الإسلامية إلى الجيران: العراق ودول الخليج العربي، وقد خشيت قيادة حزب البعث والدولة في بغداد من هذه السياسات، فضلاً عن تخوف دول المنطقة من هذا التوجّه. وبدأت تدريجياً حالة التوتر بين العراق وإيران من المناوشات الحدودية، وفي منطقة شط العرب بين ١٣ حزيران/ يونيو ١٩٧٩ وحتى ٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠، مع الاحتجاجات الرسمية العراقية نتيجة استمرار القصف المدفعي على المخافر الحدودية، وتبعتها محاولات اغتيال لبعض أعضاء القيادة العراقية في بغداد اتهمت فيها عناصر إيرانية. وجاء الرد من العراق بإعلان صدام حسين إلغاء اتفاقية الجزائر عام ١٩٧٥ في اجتماع للقيادة العراقية للحزب والدولة، وبدأ الهجوم على الأراضي الإيرانية في ٢٢ أيلول/ سبتمبر ١٩٨٠ كهجوم استباقي لتدمير المواقع العسكرية والوصول إلى المدن الحدودية وسط دعم وتأيد خليجي ودولي، واستمرت هذه الحرب الطويلة التي استنزفت البلدين ثماني سنوات حتى ٨ آب/ أغسطس ١٩٨٨ عندما أعلنت إيران موافقتها على قرار مجلس الأمن الدولي الرقم (٥٨٩) بوقف إطلاق النار. وكانت الخسائر نتيجة الحرب قد بلغت حوالي ١,٧ مليون شخص ومئات الآلاف من الجرحى والمعوّقين والمفقودين، وخرج العراق بديون كبيرة بلغت ٢٠٠ ألف مليون دولار، وبجيش وزخم شعبي ورسمي كبير بانتهاء الحرب والانتصار على إيران<sup>(٦٦)</sup>.

واعتبر الحزب والدولة الحرب نصراً للعراق في وقف الإطماع الإيرانية، وانتهاء فكرة تصدير الثورة إلى العراق ودول الخليج العربي، وقد ظهرت خلال سنوات الحرب أيديولوجيا قومية أفرزتها طبيعة الصراع، عمل فيها الحزب على التثقيف حول دور العراق العربي في حماية البوابة الشرقية للأمة العربية، ومواجهة الخطر الإيراني على منطقة الخليج العربي، وأن العراق حامي الأمة العربية من جهة الشرق والمدافع عن الهوية العربية. وأطلق على الحرب اسم «قاسية صدام»، إشارة لانتصار المسلمين على الفرس في معركة القادسية على يد سعد بن أبي وقاص. وترسّخت التعبئة الوطنية والقومية في صفوف الشعب العراقي من خلال وسائل الإعلام ودور التوجيه السياسي في القوات المسلحة ووزارة الثقافة والإعلام، وتحوّلت إلى حالة تلاحم بين الشعب والجيش في هذه المعركة السياسية والأيديولوجية والاقتصادية والعسكرية، وتحمل حزب البعث بقياداته وفروعه في كل العراق مسؤوليات كبيرة ومتعددة أيديولوجية وعسكرية وأمنية في الخفارات الليلية وحفظ أمن الجبهة الداخلي، وتكوين الرأي العام الداعم للقيادة والحزب والتوجيه السياسي داخل صفوف الجيش، وقواطع الجيش الشعبي والتدريب على السلاح، وتدريباً تحولت العقيدة القومية (البعثية) الأولى إلى الواقع السياسي لصالح الحزب والدولة، وأصبح البعث وقياداته وكوادره في كل أنحاء العراق كقوات أمنية وعسكرية تصبّ في خدمة المجهود الحربي لمواجهة الخطر الخارجي<sup>(٦٧)</sup>.

وتمّ تدريجياً، ومع اتساع جبهات المواجهة في الحرب وطول فترتها، تحويل الدولة من «دولة مدنية» إلى «دولة عسكرية وأمنية» تبعاً لضرورات الحرب وحجم التحديات الداخلية والخارجية، ولا سيما مع فتح جبهة للمواجهة مع ما عرف بالتمرد الكردي في شمال العراق آنذاك. وأورد التقرير المركزي التاسع

(٦٥) عبد الحسين شعبان، «الديمقراطية داخل الأحزاب الانقلابية - الديمقراطية في الحزب الثوري الجماهيري»، في: أحمد مالكي [وآخرون]، الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، تحرير علي خليفة الكواري، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٩٠، وإذاعة وتلفزيون بغداد، ١٩٧٩/٨/٧، و١٩٧٩/٨/٨.

(٦٦) انظر: «حزب البعث العربي الاشتراكي»، ويكيبيديا الموسوعة الحرة.

< http://www.albasrah.net >.

(٦٧) الثورة (بغداد)، ١٩٨٦/٢/٢٨، و١٩٨٦/٢/٢٧، و

لمهام الجيش الشعبي طوال الحرب في الحفاظ على أمن المدن في الخفارات الليلية في المقار والقيادات الحزبية، وفي المؤسسات الحكومية، وهي ظاهرة الشعب المسلح والمقاتل أثناء الحرب<sup>(٧٠)</sup>.

وفي هذه الحرب، برزت ظاهرة اعتماد قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي على الولاء العشائري (الرفي) إلى جانب الأيديولوجيا البعثية القومية لضمان الحصول على الولاء والانتماء، وفرض الدولة والحزب السيطرة على جميع أنحاء العراق من الأرياف إلى المدن، وخاصة المناطق الحدودية، فضلاً عن الروابط الاجتماعية والقربانية والعشائرية بين أغلب القيادات العليا مع العشائر في الشمال والوسط والجنوب التي ساعدت في هذا التوجه، وقد وصلت قيادات كثيرة من أصول عشائرية خلال تلك المرحلة، وقامت العشائر بأدوار مهمة في استتباب الأمن ودعم المعركة بالجهود الشخصية والمعنوي، وهي ظاهرة جديدة في بروز قيادات شابة وجديدة من خارج المدن داخل تركيبة الحزب<sup>(٧١)</sup>.

وبذلك تغيرت مهام حزب البعث العربي الاشتراكي في أثناء الحرب العراقية - الإيرانية من العمل التنظيمي الأيديولوجي والاجتماعات الحزبية إلى العمل العسكري والأمني داخل المقار الحزبية في المناطق والمدن، والخفارات الليلية والطوارئ وقواطع الجيش الشعبي، والمعايشة الحزبية لكبار موظفي الدولة من البعثيين في جبهات القتال والتدريب الصيفي للطلاب وأساتذة الجامعات والمعاهد، بحيث تحولت وظائف الحزب الأيديولوجية إلى مهام جديدة تبعاً لظروف المواجهة الطويلة والصعبة في هذه الحرب حتى نهايتها في ٨ آب/أغسطس ١٩٨٨ لتبدأ مرحلة مغايرة في تاريخ العراق، ربما كانت أكثر عنفاً وقسوة على المجتمع العراقي.

لحزب البعث في العام ١٩٨٢ عرض البرامج السياسية للدولة، وأهمية نشر أفكار الحزب العربية والقومية في صفوف الجيش وفروعه، وتعزيز المبادئ القومية، ونشر الاشتراكية والوحدة العربية لكي يصبح الجيش على إيمان كامل بعدالة قضيته التي يحارب من أجلها إيران، وأداء دوره الوطني والقومي، وفاعلية البنية الثورية ذات الاتجاه البعثي في الجيش والقوات المسلحة، واحتواء قيادات الجيش في كوادرات حزب البعث، وتسجيل الضباط كاتنماء للحزب، ومن ثم كسب المنتسبين للانخراط في خلايا وقواعد الحزب لضمان الولاء الوطني والقومي للجيش لكي يقوم بمهامه المكلف بها بالدفاع عن العراق والأمة العربية في تلك المواجهة المصيرية<sup>(٦٨)</sup>.

وتم تشكيل وتعزيز المكتب العسكري لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي ضم عضواً في القيادة القطرية مسؤولاً عنه وضباطاً كباراً في الجيش أعضاء فيه، فضلاً عن مدير التوجيه السياسي في القوات المسلحة. وزادت صلاحيات المكتب ومنتسبيه وفروعه في كل قطعات ووحدات الجيش لغرض تنفيذ الأيديولوجيا والسياسة التي ترسمها القيادة القطرية للحزب وتعميمها على الجيش<sup>(٦٩)</sup>.

وتميزت مرحلة الحرب العراقية - الإيرانية أيضاً بتأسيس «الجيش الشعبي»، وهو شبيه بالحرس القومي السابق، وهو جيش شبه نظامي اعتبر الجيش الثاني في العراق، وتكون من أعضاء في حزب البعث، ومعهم مدنيون من مختلف الشرائح في المجتمع، من عمال وفلاحين ومعلمين وأساتذة جامعات وتجار وغيرهم، تدربوا في معسكرات الجيش الشعبي في المدن، لشهر، وأكثر أحياناً، ثم التحقوا بجبهات القتال كرديف للجيش، ودخلوا في معارك كبيرة، وتكبدوا خسائر أشهرها في معركة الفاو في شباط/فبراير ١٩٨٦ بعد أن احتلت إيران الفاو في جنوب العراق، هذا فضلاً عن

(٦٨) التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي (بغداد: منشورات الحزب، ١٩٨٢)، ص ١٨٥ - ١٨٧.

(٦٩) الجمهورية (بغداد)، ٢٢/١١/١٩٩٣.

< <http://www.arabrenewal.org> >.

(٧٠) موقع التجديد العربي،

Baram, «Neo-Tribalism in Iraq: Saddam Hussein's Tribal Politics 1991-1996», pp. 9-12.

(٧١)

## سابعاً: حزب البعث (٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠ - ٢٠ آذار/ مارس ٢٠٠٣)

شهد العراق بعد العام ١٩٩٠ تحديات جديدة، داخلياً وخارجياً، بعد أن دخلت القوات العراقية الكويت في ٢ آب/ أغسطس ١٩٩٠ لتبدأ صفحة جديدة من المواجهة بين العراق والمجتمع الدولي لإخراجه من الكويت والتدخل الأمريكي والغربي بشأنه الداخلي، وفرض العقوبات القاسية عليه باسم الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن الدولي<sup>(٧٢)</sup>.

وقد بدأت مرحلة العقوبات السياسية والاقتصادية بقرارات دولية من مجلس الأمن الدولي الرقم (٦٦١) في ٦ آب/ أغسطس ١٩٩٠ وفرض الحصار على العراق، ثم بدأت المعركة السياسية التي اعتبرتها القيادة العراقية مواجهة مع الغرب الاستعماري، ومحاوله لضرب نهضة العراق العلمية والاقتصادية، ومكانته العربية، وتاريخه الحضاري، وللسيطرة على موارده النفطية والهيمنة على قراره السياسي. وعانى الشعب العراقي تبعات الحصار الاقتصادي، والوصاية الدولية، والعزلة العربية والدولية، وتراجع الخدمات والوضع الصحي والتعليمي، والأزمة الاقتصادية وتأثيرها في النسيج الاجتماعي، وهجرة الكفاءات إلى الخارج وازدياد البطالة وغيرها من أزمات لم يكن يعرفها البلد من قبل<sup>(٧٣)</sup>.

ثم شنت الولايات المتحدة وحلفاؤها الحرب على العراق في عهد الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب (١٩٨٨ - ١٩٩٢) في ليلة ١٦ - ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ التي سميت «عاصفة الصحراء»، وأطلقت عليها القيادة العراقية تسمية «أم المعارك» تنوياً لما اعتقدته بأنه المواجهة الكبرى مع الغرب والصهيونية بعد سلسلة معارك منذ عام ١٩٦٨، وتم تحطيم وتدمير البنية التحتية

العراقية في أكثر من ١١٢ ألف غارة على أكثر من ٤٠٠ موقع عسكري ومدني، ومعارك برية استمرت إلى ٢٨ شباط/فبراير ١٩٩١، حيث انسحبت القوات العراقية من الكويت إلى البصرة وبخسائر مالية واقتصادية كبيرة لحقت بالعراق قدرها صندوق النقد العربي بـ ١٩٠ مليار دولار.

ثم فرضت إدارة الرئيس الأمريكي بيل كلينتون (١٩٩٢ - ٢٠٠٠) سياسة «الاحتواء» بعد ذلك لمحاصرة العراق وتكثيف التفتيش الدولي على المنشآت النووية وأسلحة الدمار الشامل مع تدخل عسكري عرف بـ «ثعلب الصحراء» في ١٦ كانون الثاني/ديسمبر ١٩٩٨ وفرض الحظر الجوي على شمال وجنوب العراق لإضعاف سيطرة الدولة على أراضيها<sup>(٧٤)</sup>.

وبعد أن انتهت الأعمال العسكرية، اتجهت الدولة وحزب البعث إلى حملة إعادة الإعمار وبناء ما تم تدميره من البنية التحتية والخدمات. وأمام تردي الوضع الاجتماعي والأمني نتيجة العقوبات الاقتصادية، اتجهت الدولة إلى ما عرف بـ «الحملة الإيمانية» من خلال أجهزة حزب البعث وكوادره ومؤسسات الدولة، وذهبت بعض التحليلات إلى أنه محاولة لاحتواء تنامي التيار الإسلامي في صفوف الشباب بعد الأزمة الخانقة التي مر بها الشعب بعد الحرب، فأرادت الدولة والحزب السيطرة على ذلك في إطار عمل رسمي بعيداً عن التطرف. وأبرز ما قامت به هذه الحملة الإيمانية إنشاء جامعات وكلية إسلامية في بغداد وبعض المحافظات مثل «جامعة صدام للعلوم الإسلامية» وإغلاق الملاهي الليلية، وتقليص محلات بيع المشروبات الكحولية، وافتتاح إذاعة القرآن الكريم في بغداد وعلى مدار الساعة، وإطلاق سراح السجناء - غير السياسيين - في مقابل إكمال دورات تحفيظ القرآن الكريم، وإدخال قيادات وكوادر حزب البعث العليا في

(٧٢) انظر: عبد الإله بلقزيز، «الوضع العربي عشية الحرب»، ورقة قُدمت إلى: احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).

(٧٣) جيف سيمونز، التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨)، ص ٢٥٨ - ٢٧٧، وحسن أبو طالب، «العراق على مشارف قرن جديد»، السياسة الدولية، السنة ٣٦، العدد ١٣٩ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠)، ص ١٤٨ - ١٥٣.

(٧٤) Eric Rouleau, «The View from France: Americans Unyielding Policy Toward Iraq», *Foreign Affairs*, vol. 74, no. 1 (January-February 1995), pp. 59-71, and Kenneth M. Pollack, «Next Stop Baghdad?», *Foreign Affairs*, vol. 81, no. 2 (March-April 2002), pp. 33-45.

دورات إيمانية لتعليم ودراسة القرآن الكريم ومعرفة التاريخ الإسلامي، وبناء المساجد والجوامع، مثل «جامع الرحمن» و«جامع صدام الكبير» الذي اعتبر أكبر جامع في العالم الإسلامي، ويتسع إلى مليون مصلٍّ، ولم يتم استكمال بنائه بسبب الغزو في العام ٢٠٠٣، وإدخال مواد إسلامية دينية إلى المفردات في التعليم الأولي والتعليم العالي، وإقامة الموائد الرمضانية اليومية على نفقة وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية لمساعدة الفقراء والمحتاجين وغيرها من خطوات في هذا الاتجاه.

ثم واجهت الدولة والحزب بعد انسحاب الجيش العراقي من الكويت في آذار/مارس ١٩٩١ صفحة جديدة من المواجهة أطلق عليها الإعلام الحكومي «صفحة الغدر والخيانة»، في حين أسمتها المعارضة العراقية بـ «الانتفاضة الشعبانية» التي انطلقت في جنوب العراق والفرات الأوسط، وامتدت إلى المحافظات الكردية في الشمال، حيث سقطت المحافظات الواحدة تلو الأخرى لتصل إلى ١٣ من مجموع ١٨ محافظة عراقية في أيدي قوى المعارضة والجماعات المسلحة والدينية، وتم قتل واعتقال العشرات من المسؤولين والأعضاء في حزب البعث، والضباط الكبار والمحافظين ورجال الأمن والشرطة، وتم حرق وتدمير دوائر الدولة ودوائر الجنسية والتسجيل العقاري والجامعات والمدارس والمقار الحزبية، في الوقت الذي عاد الجيش العراقي في حالة نفسية صعبة من الكويت. فاضطر مجلس قيادة الثورة والقيادة القطرية إلى دفع ما تبقى من قطعات، وهي الحرس الجمهوري، والحرس الجمهوري الخاص، وبعض الفرق العسكرية التي لم تشارك في الحرب، إلى أن تستعد لمواجهة الانتفاضة. وتم تكليف عضو قيادة قطرية على رأس كل فرقة خرجت باتجاه محافظة معينة، ومنهم طارق عزيز، وحسين كامل، ومزبان خضر هادي، وعزيز صالح النومان، وعبد الغني عبد الغفور، وعلي حسن المجيد، ومحمد حمزة الزبيدي، وعبد الحسن راهي فرعون، وطه

ياسين الجزراوي، وعزت إبراهيم الدوري. وتمت استعادة المدن وإلقاء القبض على العشرات من الأشخاص الذين قتلوا أو سجنوا بعد ذلك، ودفنوا في ما عرف في ما بعد بـ «المقابر الجماعية»، وانتهت الأحداث في نيسان/أبريل ١٩٩١، وفرض الحزب والأجهزة العسكرية والأمنية السيطرة على الوضع في البلاد<sup>(٧٥)</sup>.

واستخدمت في هذه المرحلة من المواجهة والتحديات الداخلية والخارجية أيديولوجية حزب البعث العربي الاشتراكي لتأكيد مكانة العراق الوطنية ووحدة وسيادته واستقلاله وهويته العروبية، لحاجة الحزب إلى ربط التهديدات القائمة بالجانب القومي، وإلى أن العراق بوابة الأمة العربية الشرقية. وبذلك نشط الحزب في عملية إعادة كسب الأعضاء وتنظيم الخلايا وسلامة وأمن المقار الحزبية، والدورات التدريبية العسكرية والتسليح للأعضاء، ومن ثم ترتيب صفوف الحزب من الداخل، وتغيير القيادات العليا، ومكافأة الذين شاركوا في إعادة الأمن والاستقرار في البلاد، ومنها العشائر التي دافعت عن مناطقها، وحمت القطعات العسكرية، وأمنت الطرق الخارجية التي تمر بمناطقها<sup>(٧٦)</sup>.

وفي المؤتمر الاستثنائي للقيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ألقى صدام حسين خطاباً في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢ أكد فيه إعادة ترتيب أوضاع الحزب من الداخل بعد الحرب والعدوان وأحداث الانتفاضة، وتكريم العشائر والشيوخ الذين ساندوا الحزب والقوات العسكرية في إعادة الأمن والاستقرار، وجرى تكريم الحزب للبعثيين منهم، وتكريم الدولة للعشائر والشيوخ على مواقفهم<sup>(٧٧)</sup>.

وأكدت أحداث العام ١٩٩١ أن الدولة والحزب يعطيان الشرعية للعشائر، ويدعمان عملية دمج العشائر في الحزب. ويبدو أن هذا الأمر حصل لأول مرة في تاريخ الحزب منذ قيام الثورة في العام ١٩٦٨. ويعود

(٧٥) ماريوت فاروق سلوغلت وبيتر سلوغلت، من الثورة إلى الديكتاتورية: العراق منذ ١٩٥٨، ترجمة مالك النبراس (كولونيا: منشورات الجمل، ٢٠٠٣)، ص ٣٧٨ - ٣٨٠، والموقع الإلكتروني لحزب البعث العربي الاشتراكي.

(٧٦) الجمهورية (بغداد)، ٢٢/١١/١٩٩٣، والثورة (بغداد)، ١٩/٤/١٩٩٣.

(٧٧) الجمهورية، ٨/١٠/١٩٩٣، والثورة، ٨/١٠/١٩٩٣.



ذلك إلى إدراك القيادة بأن الوضع بات غير مستقر أو آمن في الداخل مع تزايد التهديدات من الولايات المتحدة وحلفائها، وأن المدينة وقواها لم تعد قادرة وحدها على حفظ الأمن والاستقرار، وأنه لا بد من دعم الدولة للحزب والعشائر لضبط الأوضاع الداخلية، والحفاظ على وحدة البلاد، بحيث وصف كتاب غربيون هذه الحالة بأنها عملية «قبلنة» الحزب<sup>(٧٨)</sup>.

فسّرت بعض القيادات الحزبية ما حدث من اعتماد الحزب والدولة على العشائر وربط السياسة بالأيديولوجيا بأنه تخلّ عن الأيديولوجيا «البعثية» لصالح البراغمية السياسية، على الرغم من أن آخرين اعتبروه الحلّ الأسلم والأمثل خوفاً من حدوث انقلاب داخلي أو تدخل خارجي يطيح بالحزب والحكم معاً<sup>(٧٩)</sup>.

وبذلك أخذ صدام حسين يرسل كبار مرافقيه وقيادات الحزب في المحافظات لحضور مجالس العزاء لشيوخ ووجهاء العشائر في المدن والأقضية، وتوزيع الأسلحة على أفراد العشائر، وتسليحهم من خلال الحزب والدعم المالي وتحسين الخدمات لهم، وفتح مكتب شؤون العشائر في ديوان رئاسة الجمهورية، وتوزيع الأراضي الزراعية على شيوخ العشائر، وإعادة المصادر منها إليهم، وتخصيص مكافآت مالية لهم بحسب المناسبات الوطنية والقومية. وأخذت العشائر تحضر تباعاً من مناطقها تحمل البيارق والبنادق للقاء الرئيس، وتحديد البيعة بالولاء والعهد له، بحضور القيادات الحزبية معها، وهو تقليد استمر عدة سنوات بعد الأحداث لغرض تأكيد تبعية العشائر وولائها للدولة والحزب، وتجاوز حالة الإخفاق التي حصلت بعد الانتفاضة<sup>(٨٠)</sup>.

تمّ انتخاب قيادة قطرية جديدة في العام ١٩٩٢، وأعيد تنظيم أعضاء مجلس قيادة الثورة أيضاً لمكافأة من

شاركوا وساهموا في عملية إعادة الأمن بعد أحداث الانتفاضة، وكمكافأة لهم على مواقفهم التي وصفت بأنها بطولية ووطنية، وأصبحوا بذلك محطّ ثقة الرئيس. وبرزت قيادة قطرية ضمت صدام حسين أمين السر العام للقيادة، وعزت إبراهيم الدوري نائباً له، وعضوية طارق عزيز، ومحمد حمزة الزبيدي، ومزبان خضر هادي، ومحمد زمام، وعبد الرزاق السعدون، وعبد الغني عبد الغفور، وعلي حسن المجيد، ومزهر مطني عواد، وعزيز صالح النومان، وحسين كامل، وكريم حسن راضي، وطه ياسين الجزراوي. ثم التحق بهم بعد ذلك عبد الباقي عبد الكريم السعدون، ومحمد يونس الأحمد، ولطيف نصيف جاسم<sup>(٨١)</sup>.

وقد أنيطت واجبات ومسؤوليات جديدة لأعضاء الحزب وكوادره في هذه المرحلة من أجل حماية الجبهة الداخلية. وتمثلت في الخفارات في مؤسسات الدولة والطرق العامة خوفاً من التسلل من خارج الحدود، أو حدوث إنزال جوي أمريكي، والبدء بالتدريب العسكري للجميع بمن فيهم أعضاء القيادة القطرية، والوزراء، وكبار المسؤولين في الدولة، وفي الجامعات والمعاهد للطلبة والأساتذة على حد سواء، وإنشاء قوات الطوارئ في الفروع الحزبية للدفاع عن المناطق، والتدخل عند الحاجة في المدن لحفظ الأمن، ووصل عدد البعثيين المدربين على السلاح في العام ٢٠٠٠ إلى حوالي ٢٠٠ ألف شخص في البلاد تحت السلاح، ومستعدين لأية مواجهة أو خطر في الداخل<sup>(٨٢)</sup>.

وتم أيضاً تقديم الدعم المالي والحوافز للقيادات الحزبية، بزيادة المرتبات، ومنحهم مكافآت في الأعياد والمناسبات الوطنية والقومية، ومكرّمات مالية أخرى، وبدلات عن الخفارات والطوارئ والإنذار والقواطع،

(٧٨) الثورة، ١٩٩٢/٩/٣؛ ١٩٩٣/٤/٥؛ ١٩٩٣/١٠/١٠؛ و١٩٩٤/٤/٢٧.

(٧٩) Ernest Gellner, «Tribalism and State in the Middle East,» in: Philip S. Khoury and Joseph Kostiner, eds., *Tribes and State Formation in the Middle East* (London: Saint Martins Press, 1991), pp. 111-115.

(٨٠) انظر التفاصيل في: الجمهورية، ١٩٩٣/٥/٢٥، والثورة، ١٩٩٢/٤/٨؛ ١٩٩٢/٩/٣؛ ١٩٩٢/١٢/٢٢؛ ١٩٩٣/٣/٣؛ ١٩٩٣/٣/١٥؛ ١٩٩٣/٤/٥؛ ١٩٩٣/٤/١٢؛ ١٩٩٤/٤/١٤؛ ١٩٩٤/٤/٢٧؛ و١٩٩٤/٤/٢٧.

(٨١) بابل (بغداد)، ١٩٩٣/١٠/٢٨؛ الجمهورية، ١٩٩٣/١/٨، والثورة، ١٩٩١/٨/٢٥؛ ١٩٩٢/٣/٢٣؛ ١٩٩٣/٣/١٥؛ و١٩٩٣/٨/١٩.

١٩٩٣/٨.

(٨٢) المستقبل (بيروت)، ١٩٩٧/٨/٤.

وهي وظائف جديدة غير أيديولوجية أنيطت بالبعثيين في عقد التسعينيات من القرن العشرين وما بعده نتيجة الظروف والتهديدات التي واجهت الحزب والدولة في تلك المرحلة. هذا فضلاً عن تأسيس «جيش القدس» في عام ٢٠٠١ الذي وصل تعداده إلى أكثر من مليون شخص، وضم أعداداً كبيرة من الناس الذين تدرّبوا على السلاح استعداداً للمواجهة، سواء مع الولايات المتحدة وحلفائها أو قوى المعارضة، ولإعطاء جانب معنوي للشعب عن الاستعداد الكامل في التصدي لأي عدو محتمل وفي أي وقت كان. والتحق في صفوف هذا الجيش الأعضاء في حزب البعث والمدينون، ووزعت عليهم الأسلحة أيضاً والملابس العسكرية. وكان التدريب يتم في الكليات والمعاهد والمؤسسات الحكومية والفرق والمقار الحزبية وغيرها. وارتفعت وتيرة ذلك مع تزايد احتمالات المواجهة العسكرية بين العراق والولايات المتحدة بعد العام ٢٠٠٠، وخاصة مع وصول الإدارة الأمريكية الجديدة في عهد الرئيس جورج بوش الابن (٢٠٠٠ - ٢٠٠٨).

### ثامناً: حزب البعث والاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ وما بعده

بعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ في نيويورك وواشنطن اتجهت الإدارة الأمريكية إلى مواجهة ما سُمّي بـ «الإرهاب والأنظمة المارقة»، وفي مقدمتها أفغانستان والعراق. وتوصلت الإدارة الأمريكية إلى أن أفضل سيناريو عملي لها هو التدخل العسكري في العراق، وتغيير نظام الحكم بحجة أن العراق يشكل تهديداً لأمن الولايات المتحدة وحلفائها في الشرق الأوسط وللسلام العالمي، بذريعة امتلاكه أسلحة الدمار الشامل. وكان الهدف الحقيقي هو الوصول إلى منابع

النفط، ولا سيما أن العراق يمتلك أحد أكبر الاحتياطيات في العالم، وتحقيق التفوق الاستراتيجي لإسرائيل حليف واشنطن في المنطقة، ولتطمين بعض الأنظمة العربية والخليجية من التهديد العراقي بعدما حصل من تدخل في الكويت عام ١٩٩٠، وللتخلص من النظام القائم، وإقامة بديل منه، حليف لواشنطن، ويؤمن بالديمقراطية، وبالمشروع الأمريكي بالحرية والإصلاح والتعددية، ويكون حليفاً أساسياً للولايات المتحدة في هذه المنطقة المهمة من العالم<sup>(٨٣)</sup>.

هكذا قامت واشنطن وحلفاؤها بغزو العراق في ٢٠ آذار/مارس ٢٠٠٣ في حرب جوية وبحرية وبرية سُمّيت «حرية العراق»، وانتهت في ٩ نيسان/أبريل بعد أسابيع قليلة، على الرغم من المقاومة التي أبدتها الجيش العراقي في الأيام الأولى. ولكن التفوق النوعي والعديدي الواضح في المعدات والأسلحة انتهى باحتلال العراق، وإسقاط نظام الحكم وقيادة حزب البعث بعد ٣٥ عاماً من ترعّبه على السلطة. ودخلت القوات الأمريكية إلى العاصمة بغداد، وإلى القصر الجمهوري، ووضعت واشنطن قائمة بـ ٥٥ مطلوباً من قيادات حزب البعث والدولة والقوات المسلحة والمقربين من الرئيس صدام حسين. وتم القبض على أغلبهم، وأودعوا السجن، ومنهم صدام حسين نفسه الذي اعتقل في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، وجرت محاكمته العلنية، ونفذ به حكم الإعدام في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦. وتبعه إعدام بعض مساعديه، ومنهم عضو القيادة القطرية طه ياسين الجزراوي. وحكم على الآخرين بأحكام تتراوح بين الإعدام، والسجن المؤبد، والسجن لسنوات متفاوتة في قضايا كثيرة، وملفات فتحت عن أحداث داخلية شهدتها العراق خلال حكم حزب البعث العربي الاشتراكي لأكثر من ثلاثة عقود من الزمن<sup>(٨٤)</sup>.

(٨٣) انظر: نعوم شومسكي، «الحرب الوقائية أو الجريمة المطلقة: العراق والغزو والذي سيلازمه العار»، في: آمي ورشغتون [وآخرون]، العراق: الغزو - الاحتلال - المقاومة: شهادات من خارج الوطن العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٢٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ١٦ - ١٣٦؛ خليل العناني، «دور النفط في الأزمة العراقية - الأمريكية»، السياسة الدولية، السنة ٣٨، العدد ١٥١ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣)، ص ٣٢ - ٤٤، ومايكل هدسون، «سياسة السلام الأمريكي في العراق والشرق الأوسط»، ورقة قُدّمت إلى: احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية.

(٨٤) Juan Cole, «The United State and Shiite Religious Factions in Post-Ba'athist Iraq», *Middle East Journal*, vol. 57, no. 4 (Autumn 2004), pp. 543-566.

## ١ - اجتثاث البعث

صدر في عهد الحاكم المدني للعراق بول برايمر قانون يخص حزب البعث العربي الاشتراكي، وأعضاءه، وقياداته العليا، هو «قانون اجتثاث البعث». أثار هذا القانون، وما يزال، يثير ضجة كبيرة، وشمل أعداداً كبيرة من القيادات والكوادر البعثية العليا من مختلف الفئات الاجتماعية والأديان والطوائف. وتشكّلت بموجب القانون «الهيئة الوطنية لاجتثاث البعث» في العام ٢٠٠٣، وكان هدفها اجتثاث حزب البعث العربي الاشتراكي الحاكم في زمن صدام حسين، وتطهير دوائر الدولة العراقية من أعضاء الحزب كافة، وأصبحت الهيئة دستورية، وتمّ التصديق عليها في الدستور العراقي الذي صدر في العام ٢٠٠٥. وتتمثل أهم أهداف هذه الهيئة وواجباتها في ما يلي:

أ - إزاحة كبار أعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي المشتركين في الجرائم زمن صدام حسين عن الوظائف في القطاع العام وقطاع الدولة، على أن يحقّ لأي شخص الدفاع عن نفسه أمام لجنة قضائية مستقلة عن طريق الاستئناف.

ب - إزالة آثار حزب البعث العربي الاشتراكي من الحياة والمجتمع.

ج - إعادة هيكلة كوادر حزب البعث العربي الاشتراكي بأفكار تقدمية ديمقراطية جديدة تحترم حقوق الإنسان والرأي الآخر، ونبذ الأفكار القديمة الشاذة بمحاضرات تقوم بها الهيئة، وبدورات متخصصة، شرط ألا يكون هؤلاء مدانون<sup>(٨٥)</sup>.

وشمل قانون اجتثاث البعث أعداداً كبيرة من الناس من موظفين وأساتذة جامعات وضباط ومنتسبين إلى الجيش والشرطة، ومن مختلف الاختصاصات والدوائر في الدولة، وسبب أزمت اقتصادية واجتماعية جرّاء الحرمان من الوظائف، ولقمة العيش، وتفكّك بعض الأسر. ويعتقد كثيرون أن القانون قد غدّى العنف المسلح، ودفع

المئات من البعثيين من القوات المسلحة والشرطة والأجهزة الأمنية، و«فدائيي صدام» بشكل خاص، إلى أن ينضموا إلى صفوف المقاومة العراقية، أو إلى المجاميع المسلحة، ومناهضة الاحتلال وحلفائه، في الوقت الذي تطالب فيه التيارات القومية وبعض القوى الإسلامية والوطنية بإلغاء هذا القانون، لأنه بحسب وجهة نظرهم فيه ظلم وتعسف لشرائع كبيرة من المواطنين، وأنه يجب التفريق بين البعثيين كأعضاء في حزب سياسي ومن ارتكب الجرائم، ومن انتسب إلى الحزب من أجل الحصول على وظيفة، وكسب لقمة العيش له ولأسرته. وبعد نقاشات طويلة وموسعة، تمت إعادة أعداد من البعثيين إلى الحياة العامة، والوظائف الحكومية، وخاصة أعضاء الفرق الحزبية، في حين ظلت قوانين منعهم من حق التملك والبيع والشراء للعقارات سارية، وبقي أعضاء الشعب والفروع خاضعين لـ «قانون الاجتثاث». وطرح في السنتين الأخيرتين «قانون المساءلة والعدالة» على أساس تعديل ما جاء من هفوات أو أخطاء في القانون السابق لهيئة اجتثاث البعث، ولكن القانون الجديد لم يصدر حتى الآن، وهو داخل أروقة مجلس النواب، ومحط جدل مستمر بشأنه<sup>(٨٦)</sup>.

## ٢ - عودة حزب البعث إلى العمل

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في ربيع العام ٢٠٠٣، قام حزب البعث العربي الاشتراكي بإعادة تشكيل صفوفه، والتنسيق مع المقاومة العراقية المسلحة، واستئناف العمل السياسي للحزب. وتمت إعادة تنظيم الحزب في البداية تحت اسم مغاير هو «حزب العودة»، حيث استخدم الحزب الخبرات العسكرية السابقة في الحروب والمواجهات من أجل وضع الخطط في حرب العصابات، وملاحقة جنود الاحتلال بشكل منظم، وبتسليح واتصالات وخبرات وذخائر ودعم مالي، فضلاً عن التعاون مع فصائل المقاومة العراقية الأخرى، والمشاركة في الكثير من المعارك في مختلف المناطق في العراق، ولا سيما في مناطق الفلوجة والرمادي وديالى والموصل. واعتبر اسم «العودة» كاسم حركي جديد بعد

< <http://www.debaath.com> > .

(٨٥) عن قانون وأعمال هيئة اجتثاث البعث، انظر الموقع الإلكتروني لهيئة اجتثاث البعث:

(٨٦) الموقع الإلكتروني لحزب البعث العربي الاشتراكي.

الغزو الأمريكي. وبقيت قيادات الحزب وجماعته في السنوات الأولى للاحتلال سريةً تقود العمل المسلح ضد الاحتلال، وانتقلت عملياتها ونشاطاتها إلى كركوك وبغداد، وضمت منتسبين من مختلف فئات الشعب، وتحت إمرة قيادات حزبية وعسكرية متمرسية، وصاحبة خبرات في مجالها<sup>(٨٧)</sup>.

أعلنت قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي في ٩ تموز/يوليو ٢٠٠٣ أن أعمال المقاومة العراقية يقودها الحزب في العراق لمواجهة الاحتلال في تطبيقات عسكرية لمنع الاحتلال من تنفيذ مخططاته في الإدارة والأمن والاقتصاد، ونشر المقاومة وتعميمها في كل أنحاء العراق، والنضال ضد المحتل حتى التحرير، وخلق بيئة مقاومة مسلحة عريضة، عراقية الهوية، وتأكيد شرعية المقاومة المسلحة كحق للشعوب ضد الاحتلال الأجنبي<sup>(٨٨)</sup>.

وأكدت قيادة الحزب أن المقاومة العراقية التي يقودها ويديرها في جزء منه حزب البعث هي حركة تحرر وطنية، تتمثل أهدافها في طرد الاحتلال من العراق، وتحريره، والحفاظ على وحدة الوطن لكل العراقيين، وهو ضمن المنهاج الاستراتيجي والسياسي للمقاومة والتحرير في كل بياناته خلال السنوات التالية<sup>(٨٩)</sup>. وأكد الحزب في بيان له في العام ٢٠٠٦ شروطه وبرنامجه السياسي الذي يقوم على عدة أسس أعلنها، وهي:

أ - استعداد الحزب للتفاوض على أساس إنهاء الاحتلال وقراراته وهيئاته، وإعادة الجيش العراقي السابق.

ب - يطلب الحزب تعويضات عن الحصار والغزو والاحتلال.

ج - يعترف الحزب بانتهاء النظام السابق، وأنهى مطالبته بالسلطة، ويتعهد بالعمل على أساس بناء نظام سياسي ديمقراطي للعراق في المستقبل<sup>(٩٠)</sup>.

وقد أصدر حزب البعث العربي الاشتراكي بياناً في ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦ أكد فيه أن المقاومة المسلحة باقية تحت إمرة صدام حسين، رغم اعتقاله ومحاكمته، وأن شروط حزب البعث هي إعلان الانسحاب من العراق، والتقابل القتالي مع الاحتلال، وأن المقاومة المسلحة حق مشروع لأية سلطة، وأن هدف حزب البعث هو مشروع الاحتلال والعمل الطائفي، والمقاومة المسلحة العراقية في سياق تحرير العراق، ولا هدف سوى الانسحاب الفوري وفق شروط قيادة قطر العراق<sup>(٩١)</sup>.

وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، وفي أعقاب إعدام صدام حسين، عقدت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي اجتماعاً وصفته بأنه «تاريخي» تدارست فيه الأوضاع السياسية والتنظيمية للحزب. وقررت انتخاب عزة إبراهيم الدوري أميناً لسر القيادة القطرية خلفاً لصدام حسين، وقائدًا لمسيرة الجهاد، والقائد العام للقوات المسلحة من أجل مواصلة الجهاد وتحرير العراق من الغزاة وتحقيق رسالة الأمة. وأشار أبو محمد المتحدث باسم حزب البعث إلى أن عزة الدوري دعا الفصائل المسلحة إلى العمل الجبهوي الموحد ضد الاحتلال، وهو يقود الحزب سياسياً والمقاومة عسكرياً بصورة شرعية وتنظيمية، ولإعادة تشكيل الحزب كمقاومة وجهاد، وإلى أن يكون الجيش والحزب معاً بعد مبايعة القيادة القطرية للدوري، الذي دعا إلى خطاب وطني جامع لكل أطراف المقاومة العراقية<sup>(٩٢)</sup>.

The Middle East Journal (September 2003).

(٨٧)

(٨٨) انظر: جهاز الإعلام السياسي والنشر لحزب البعث - قطر العراق، ٩/٧/٢٠٠٣، <http://www.baeth-party.com>.

(٨٩) «مقدمة المنهج السياسي والاستراتيجي للمقاومة العراقية»، جهاز الإعلام السياسي والنشر لحزب البعث - قطر العراق، ٣/٩/٢٠٠٣.

(٩٠) بيان حزب البعث - قطر العراق (٢٠٠٦).

(٩١) بيان عن اجتماع قيادة قطر العراق الخاص بانتخاب عزة الدوري أميناً لسر القطر بعد إعدام صدام حسين، قيادة قطر العراق ١/١٧/٢٠٠٧.

(٩٢) انظر: «تصريح المتحدث باسم حزب البعث أبو محمد»، ١٧/١/٢٠٠٧، <http://www.qudspress.com>.

وقد حظي عزة الدوري بدعم القيادة القطرية للحزب في العراق في ما وصفته بـ «المسيرة الجهادية للحزب من أجل وحدة الشعب والحزب»، وأكد الدوري من جهته تمسكه بالمقاومة، وبالمنهج السياسي والاستراتيجي المعلن في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣ من أجل التحرير والاستقلال، في حين دعمت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي عزة الدوري باعتباره أمين السر الجديد للحزب، ووقوفها معه ضد كل تمرّد على الحزب، واعتبرت أن أي تمرّد يحصل داخل الحزب، يدعم الاحتلال الأجنبي<sup>(٩٣)</sup>.

وفي هذه المرحلة المهمة من تاريخ الحزب، عقد مؤتمر آخر لقيادات حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق بحضور شخصيات حزبية من خارج العراق وداخله، وهو أول مؤتمر موسّع علني منذ العام ٢٠٠٣. وعقد هذا المؤتمر خارج العراق، ولم يحضر عزة الدوري وجناحه هذا المؤتمر، ورأى أن العراق في حالة احتلال، وأنه لا يمكن البحث في الأمور الداخلية الآن خوفاً من حدوث تصدع يشغل الحزب عن مقاومة الاحتلال وتحرير البلاد، وهو الموقف نفسه للقيادة القومية للحزب التي دعمت توجه عزة الدوري، وشرعية قيادته، ومن أن الوقت غير مناسب لعقد هذا المؤتمر.

ورغم محاولات الوساطة لعقد الصلح بين الجناحين، إلا أنها فشلت، وظهرت قيادة أخرى جديدة برئاسة محمد يونس الأحمد، عضو القيادة القطرية السابق ونائب مدير المكتب العسكري للحزب، والمطلوب ضمن قائمة الـ ٥٥ الأمريكية. واعتبرت القيادة الجديدة انشقاقاً عن الحزب، في حين وصفها عزة إبراهيم الدوري والقيادة القطرية بأنها «مؤامرة» ضد الحزب في العراق<sup>(٩٤)</sup>.

وقررت القيادة القطرية لحزب البعث العربي

الاشتراكي برئاسة عزة الدوري في بيان لها في ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠٧ صدر بدعم من القيادة القومية، فصل هؤلاء من الحزب بسبب عقدهم مؤتمراً باسم القيادة القطرية، من دون أخذ موافقة القيادة القومية للحزب. واعتبر هذا العمل انشقاقاً ومؤامرة على الحزب الذي يقاوم مع المقاومة. في حين ردّ الجناح الآخر للحزب بقيادة محمد يونس الأحمد، ومعه قياديان بارزان، هما مزهر مطني عواد، وغزوان الكبيسي، بأنه يريد «إصلاحاً» للحزب، في وقت رفض فيه عزة إبراهيم الدوري ذلك على أساس أن الظروف لا تسمح بفتح ملفات جانبية. وأكد المتحدث باسم الحزب أبو محمد عن جناح عزة الدوري بأنها مؤامرة انشقاقية على الحزب، وبأن بعض الذين قاموا بذلك هم مفصولون من الحزب منذ العام ٢٠٠٣ لمواقفهم من الحزب<sup>(٩٥)</sup>.

ونقل عن بيان لقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي بأنه تم فصل ٣٠ عضواً بعثياً من جناح محمد يونس الأحمد، ممن شاركوا في المؤتمر، لخروجهم عن أهداف الحزب الأساسية وتمردهم على أوامره ومنهجه المقاوم، وشقّ وحدة الحزب، وخيانة الوطن والحزب، ثم إعطاء الفرصة لمن تورط من غيرهم بالعودة إلى صفوف الحزب من دون أن ينالوا أية عقوبة<sup>(٩٦)</sup>.

واستمرت مواقف حزب البعث العربي الاشتراكي رغم ذلك خلال العام ٢٠٠٨ في ظل التطورات العسكرية والسياسية التي شهدتها العراق. ومع انتهاء فترة حكم الإدارة الأمريكية في عهد جورج بوش الابن والمحافظين الجدد، والإعلان عن الانسحاب الأمريكي من العراق في العام ٢٠١١، ومجيء إدارة أمريكية جديدة برئاسة باراك أوباما (٢٠٠٨ - ٢٠١٢) أعلن حزب البعث مجدداً شروطه، وهي:

أ - عدم التفاوض مع الأمريكيين من دون شروط مسبقة.

(٩٣) «بيان القيادة القومية لحزب البعث بعد إعدام صدام حسين»، المنصور، ١٧/١/٢٠٠٧، <http://www.almansur.com>.

(٩٤) نقلاً عن: القيس (الكويت)، ٢/٢/٢٠٠٧.

(٩٥) انظر: تقرير قناة العربية الفضائية - دبي، في: العربية نت،

(٩٦) «بيان حزب البعث - قيادة قطر العراق»، «دنيا الوطن»، ١٠/٢/٢٠٠٧.

ب - حق الشعب العراقي بالانسحاب الأمريكي الكامل.

ج - دفع تعويضات للأفراد والدولة التي دمرت.

د - تشكيل حكومة ائتلافية وطنية تمثل فصائل المقاومة المسلحة بعد الانسحاب<sup>(٩٧)</sup>.

واستمرت هذه القيادة بإصدار بيانات باسم القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق، أو من خلال عزة إبراهيم الدوري نفسه من أجل دعم المقاومة والجهاد والتحرير، وبنشرها عبر المواقع الالكترونية والفضائيات والصحف العربية لتنقل مواقف الحزب من مجمل الأحداث والتطورات على الساحة السياسية والعسكرية في العراق.

### تاسعاً: القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي

تعتبر القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي أعلى هيئة قيادية وتنظيمية في الحزب. وتتحدد مهامها في عقد الاجتماعات الدورية للقيادة، وتحديد الفكر البعثي، ورسم استراتيجية ونضال الحزب، وسياساته القومية ونضاله على الساحة الدولية، والإشراف على التنظيم القومي من دون الدخول في التفاصيل الجزئية، إلا في حالة حصول إشكاليات قد تؤثر في وحدة الحزب. وينتخب المؤتمر القومي للحزب الأمين العام للقيادة القومية وأعضاء القيادة من بين صفوفه<sup>(٩٨)</sup>.

وقد تشكلت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي الأولى في آذار/مارس ١٩٥٤ من أعضاء القيادة في بعض الأقطار العربية التي كان الحزب ناشطاً فيها - سورية والعراق ولبنان والأردن - آنذاك، ثم لحقت بها قيادات من أقطار أخرى بعد سنوات هي: السودان والسعودية واليمن والجزائر. وكان المؤسسون الأوائل للقيادة القومية في الخمسينيات من القرن العشرين، هم: أ - ميشيل عفلق - سوري.

ب - صلاح الدين البيطار - سوري.

ج - أكرم الحوراني - سوري.

د - عبد الله الريماوي - أردني من أصل فلسطيني.

هـ - عبد الله نعواس - أردني من أصل فلسطيني.

و - فؤاد الركابي - عراقي.

ز - علي جابر - لبناني<sup>(٩٩)</sup>.

وكان الأعضاء الأوائل في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي من القطر العراقي خلال عقود الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، هم: فؤاد الركابي (١٩٥٤ - ١٩٥٩)، طالب شبيب (١٩٥٩ - ١٩٦٣)، فيصل حبيب الخيزران (١٩٥٩ - ١٩٦٢)، علي صالح السعدي (١٩٦٢ - ١٩٦٤)، حازم جواد (١٩٦٢ - ١٩٦٣)، صالح مهدي عمّاش (١٩٦٣ - ١٩٦٤)، ثم (١٩٦٨ - ١٩٧٠)، محسن الشيخ راضي (١٩٦٣ - ١٩٦٤)، حمدي عبد المجيد (١٩٦٣ - ١٩٦٤)، صدام حسين (١٩٦٥ - ١٩٦٦)، ثم (١٩٦٨ - ٢٠٠٣)، كريم محمود شنتاف (١٩٦٥ - ١٩٦٦)، عبد الكريم الشخيلي (١٩٦٨ - ١٩٧٠)، أحمد حسن البكر (١٩٦٤ - ١٩٦٥)، ثم (١٩٦٨ - ١٩٧٩)، شفيق الكمالي (١٩٦٨ - ١٩٧٠)، عبد الخالق السامرائي (١٩٦٨ - ١٩٧٠).

وكانت التنظيمات القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، سواء في سورية، ثم في العراق بعد قيام ثورة العام ١٩٦٨، تعمل في تنظيمات مرتبطة مع القيادة القومية، وخاصة في العراق في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، وتحت أسماء أخرى طلابية أو عمالية أو ثقافية أو اجتماعية، لإبعاد أنظار السلطات في دولهم عن المطاردة أو المنع والاعتقال في بعض الأقطار العربية، كالكويت والسعودية وعمان وقطر والبحرين وغيرها. وكان أغلب المنتسبين إلى حزب البعث العربي الاشتراكي من الطلاب والمعلمين والتجار الذين تأثروا بظهوره على الساحة العربية وأفكاره القومية الوحدوية

(٩٧) «لقاء مع صلاح المختار، سفير العراق السابق في الهند»، جريدة العرب (الدوحة)، ١٢/٤/٢٠٠٩.

(٩٨) الموقع الإلكتروني لحزب البعث العربي الاشتراكي.

(٩٩) بطاطو، العراق: الكتاب الثالث: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص ٥٢.

ودعوته إلى الوقوف ضد الاستعمار الأجنبي والصهيونية آنذاك<sup>(١٠٠)</sup>. ومن أبرز الأعضاء والقيادات العربية في تلك الفترة ناجي علوش، وزهير محسن، وعبد الوهاب الكيالي (فلسطين)، وشكلوا تنظيماً بحثياً في الكويت أثناء عملهم وإقامتهم هناك، وحمد العيسى (الكويت)، وفيصل الصانع (الكويت)، وعبد الله عيسى آل ثاني (دبي)، وعلي خليفة الكواري (قطر)، وناصر عبد الله المسند (قطر)، وحمد العطية (قطر)، وعلي فخرو (البحرين) (وهو من أوائل البعثيين في البحرين ودول المنطقة، ووصل إلى عضو قيادة قومية في الخمسينيات من القرن الماضي)، وعبد الرحمن منيف (السعودية) (من أوائل البعثيين في الجزيرة العربية، وأصبح عضو قيادة قومية في سورية في المؤتمر القومي الرابع في بيروت عام ١٩٦٠، واستمر في عضوية القيادة القومية إلى العام ١٩٦٢، وانتقل إلى العراق في بداية السبعينيات من القرن العشرين، ثم ترك الحزب وتفرغ للعمل الروائي والأدبي)، وجاسم الفخرو (البحرين)، وعبد العلي الجشي، ورسول الجشي (البحرين) بعد سنوات أخرى، وعلي غنام (السعودية) (انتسب إلى حزب البعث عام ١٩٥٦، وشارك في المؤتمر القومي السابع عام ١٩٦٤، وأصبح عضواً في القيادة القومية، وانتقل من سورية إلى الجزائر، ثم استقر في العراق، وحضر المؤتمر القومي العاشر للحزب في العام ١٩٧٠، وظل عضواً فيها حتى العام ١٩٨٢، وكان خلالها مسؤول مكتب شؤون الخليج العربي في القيادة القومية)<sup>(١٠١)</sup>.

عملت خلايا حزب البعث العربي الاشتراكي في عدة أقطار عربية تحت واجهات تنظيمات مهنية وطلابية وسياسية في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين وما بعدها، أمثال «الاتحاد الوطني لطلبة الكويت» أو «التجمع القومي» و«النادي الثقافي القومي»، و«الاتحاد

العربي» في الكويت، و«رابطة أبناء الجزيرة العربية» و«الطلبة الطلابية الثورية» و«شباب الطلبة العربية السعودية» و«جبهة تحرير شرق الجزيرة العربية» و«جبهة التحرير العربية» في السعودية، و«منظمة الشعب العُماني» و«الاتحاد الوطني لطلبة عُمان» و«الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عُمان والخليج العربي»، و«حزب العمل العربي» في عُمان، و«جبهة الكفاح الشعبي» في قطر<sup>(١٠٢)</sup>، و«نادي العروبة» و«التجمع القومي الديمقراطي» في البحرين، وكان يعمل في العام (٢٠٠٢ - ٢٠٠٣)، في حين عمل تنظيم حزب البعث العربي الاشتراكي في بعض الأقطار باسمه الصريح بعد أن سمح له بمزاولة نشاطاته الحزبية والفكرية فيها، مثل فروع الحزب في الأردن والسودان والجزائر وموريتانيا ولبنان.

هذا على صعيد التنظيم القومي وخلاياه وأعضائه البارزين وتنظيماته الفاعلة والمربطة بشكل أو بآخر بالقيادة القومية خلال تلك الفترة من تاريخ حزب البعث.

أما في ما يخص التنظيم القومي في العراق، وحالة القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، فقد بدأت التحولات تظهر فيهما، بعد أن قرّرت القيادة القومية في سورية في العام ١٩٦٤ إبعاد علي صالح السعدي من عضويتها، ومن أمانة سر القيادة القطرية في العراق، وكانت قد أبعدت في العام ١٩٦٠ قبله فؤاد الركابي من عضوية القيادة القومية، كما سبق أن أشرنا، ثم تمّ انتخاب أحمد حسن البكر وصادم حسين في عضوية القيادة القومية في العام ١٩٦٤ أثناء المؤتمر القومي الثامن للقيادة القطرية في دمشق، بتوصية من الأمين العام ميشيل عفلق آنذاك، وأصبح أحمد حسن البكر أمين سر القيادة القطرية للحزب في العراق

Falah Al-Mdaires, «The Arab Bath Socialist Party and the Gulf Society,» *Digest Middle East Studies*, vol. 2 (Winter (١٠٠) 2000), pp. 1-17.

(١٠١) مفيد الزبيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨ - ١٩٧١، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١٨٨.

(١٠٢) فلاح عبد الله المديرس، «التيار الفكري لحزب البعث والمجتمع الخليجي حتى عام ١٩٧٥»، دراسات الخليج والجزيرة العربية (جامعة الكويت)، السنة ٢٨، العدد ١٠٦ (تموز/ يوليو ٢٠٠٢)، ص ٩١ - ١٠٠.

آنذاك، لغرض إعادة ترتيب أوضاع الحزب وإعادة تنظيمه. لكن حزب البعث والقيادة القومية (التقليدية) شهدا نكسة في تنظيمها وعملها بعد الانقلاب الذي حصل في سورية في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٣ تحت اسم «حركة ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦»، ووصول قيادة جديدة للحزب برئاسة صلاح جديد، حيث أزيح ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار من زعامة القيادة القومية للحزب في سورية، وغادرا البلاد إلى الخارج. وبعد قيام ثورة ١٧ - ٣٠ تموز/يوليو ١٩٦٨، أصبح ميشيل عفلق الأمين العام للقيادة القومية لحزب البعث في العراق، وأطلق عليه لقب «القائد المؤسس»، داعماً الثورة الجديدة وخط القيادة (البكر - صدام)، وقيل إنه تحول إلى اعتناق الإسلام، وغير اسمه إلى أحمد قبل وفاته عام ١٩٨٩<sup>(١٠٣)</sup>.

أخذت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، بعد المؤتمر القومي العاشر لها في العام ١٩٧٠ والفترة اللاحقة، تعقد مؤتمراتها في العراق ضمن مسؤوليات الحزب فيه، وأعيد تنظيم صفوفها ومكاتبها، وأصبح لها قيادات مؤلفة من مندوبي عدة أقطار عربية ينشط فيها الحزب هناك؛ ومن أبرزهم: إلياس فرح (سوري)، وشبلي العيسمي (سوري)، وعلي غنام (سعودي)، وقاسم سلام (يمني)، ومنيف الرزاز (أردني)، وعبد المجيد الرافعي (لبناني)، وبدر الدين مدثر (سوداني)، وأحمد الشوتري (جزائري)، ومن العراق كان الأعضاء سعدون حمادي، ثم طارق عزيز، وعزة إبراهيم الدوري، وطه ياسين الجزائروي.

وكانت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ومقرها في بغداد، تختص بشؤون الساحات العربية، ومنها «جبهة التحرير العربية» التي تهتم بالشأن الفلسطيني والصراع مع إسرائيل، وما يخص إصدار البيانات والمجلات والمطبوعات، وتنظيم التظاهرات والمهرجانات والدعم المالي والعسكري والإعلامي للجهات الفلسطينية. وكان مسؤول الجبهة حتى السنوات الأخيرة ناصيف عواد. أما مكتب الخليج

العربي، فكان يرأسه عضو القيادة القومية علي غنام، وهو مسؤول عن تنظيم الحزب في تلك المنطقة، وشؤون الطلبة الدارسين في العراق، وإصدار مجلة **الطليلة العربية** التي استمرت عدة سنوات تنشر مقالات بأسماء مجهولة غالباً عن الأوضاع الخليجية والسعودية خاصة، وتنتقدها، واستمرت حتى العام ١٩٨٢، ثم توقفت. وكانت تصدر البيانات والكتيبات الصغيرة عن التطورات والأحداث التي شهدتها دول المنطقة في تلك المرحلة. وقام مكتب اليمن أيضاً من خلال عضو القيادة القومية قاسم سلام بمتابعة الطلاب اليمنيين الدارسين في الجامعات والمعاهد العراقية، ودعم العلاقات المتميزة بين اليمن والعراق آنذاك، وتأكيد وحدة اليمن، وما يخص نشاطات الحزب على الساحة السياسية في اليمن، ودوره الفكري والإعلامي. وتمت إدارة مكتب سورية من خلال تنظيم المعارضين السوريين المقيمين في العراق في تلك المرحلة، كما تمت متابعة شؤون سورية وتطوراتها وقضايا الطلاب السوريين الدارسين في العراق، ولا سيما في ظل حالة القطيعة بين جناحي حزب البعث من العام ١٩٧٨ حتى العام ٢٠٠٢، وكان من أبرز قيادات مكتب سورية إلياس فرح، عضو القيادة القومية؛ ومكتب لبنان من خلال أمين سر القيادة في لبنان وعضو القيادة القومية عبد المجيد الرافعي من خلال تنظيم بعثي معروف على الساحة اللبنانية، وله دور في أحداث مرّ بها لبنان في دعم التيار القومي هناك، ومتابعة التنظيم على الساحة اللبنانية للحزب، ومتابعة الطلاب اللبنانيين الدارسين في العراق والرعايا الآخرين، ومتابعة الأحداث والتطورات التي مرت بلبنان، والمواقف التي عبّرت عنها القيادة القومية للحزب تجاهها؛ وأيضاً مكتب السودان للحزب الذي مثله بدر الدين مدثر عضو القيادة القومية، وقام بمتابعة الطلاب السودانيين والرعايا الآخرين، ودور الحزب على الساحة السياسية في السودان، ودوره الفكري والإعلامي، وتعزيز العلاقات بين العراق والسودان؛ ومكتب الجزائر، ومثله أحمد الشوتري، عضو القيادة القومية والأمين



العام للحزب في الجزائر، لمتابعة شؤون الحزب هناك والطلاب والرعايا الجزائريين في العراق، ودور الحزب على الساحة السياسية والفكرية في الجزائر، علماً أن العلاقات كانت متميزة بين العراق والجزائر طوال المرحلة الماضية، وأيضاً كان هناك اهتمام من أمانة سر القيادة القومية بساحات أخرى ظهر فيها دور لحزب البعث في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وبعدها مثل موريتانيا وأريتريا والصومال والسودان والأردن وتونس ومصر.

وقفت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين والمرحلة التي تلتها إلى جانب القيادة القطرية والثورة في العراق، داعمة لها في المعارك والتحديات التي شهدتها العراق خلال تلك المرحلة من تأييد تأمين النفط في العام ١٩٧٢ ضد الشركات الأجنبية الاحتكارية، إلى توقيع اتفاقية الجزائر مع إيران في العام ١٩٧٥ لإنهاء الخلافات بين البلدين، وتفرغ العراق لتأدية دوره القومي، ثم تأييد موقف القيادة العراقية في الحرب مع إيران في العام ١٩٨٠، حيث عبرت القيادة القومية في مختلف مراحل الحرب عن دعمها السياسي والأيدولوجي للقيادة، وكان هناك متطوعون عرب من البعثيين وغيرهم التحقوا بصفوف الجيش الشعبي أو ما كان يسمى بـ «المتطوعين العرب»، الذين التحقوا بقواطع العمليات العسكرية من خلال التنظيم القومي، سواء من العرب المقيمين داخل العراق أو من الذين قدموا من الخارج للالتحاق بجبهات القتال. واعتبرت القيادة القومية انتصار العراق في الحرب يوم ٨/٨/١٩٨٨ نصراً للأمة العربية، وأشادت بالقيادة والشعب العراقي للتضحيات الكبيرة التي تم تقديمها حتى تحقق النصر.

وكانت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق تقدم مساعدات وتسهيلات للعرب، ومنها قبول الطلاب للدراسة على نفقتها مجاناً في المدارس والمعاهد والجامعات، وإعطاء المقاعد الدراسية للطلاب لإكمال الدراسات العليا، وإرسال الطلاب العرب للدراسة في أوروبا والولايات المتحدة على نفقة القيادة القومية، والإقامة والعمل للعرب،

وتأمين السكن للأعضاء البعثيين البارزين في بغداد، والتحاق العرب في الكليات العسكرية العراقية والتخرج بمختلف الرتب العسكرية، ومنح حق اللجوء للكثير من العرب من أعضاء حزب البعث من أجل الحصول على الأمن والاستقرار، وممارسة الحياة في العمل والإقامة وغيرها، ومنح تسهيلات أخرى من أهمها الحصول على الجنسية العراقية للراغبين بذلك - خاصة من سورية ومصر - وإعطاء أولوية للفلسطينيين بشكل خاص في الإقامة والسكن والعمل والدراسة واعتبارهم مثل العراقيين، بل إن القيادة القومية عملت لسنوات طويلة على دعم الثورة الفلسطينية، واستقبال زعمائها وقياداتها في بغداد، وفتح المعسكرات لتدريب فصائل المقاومة الفلسطينية، والدعم المالي المستمر للقوى الوطنية المقاومة في فلسطين، فضلاً عن الدعم السياسي في كل المراحل التي مرت بها القيادات الوطنية الفلسطينية، وخاصة منظمة التحرير الفلسطينية وقيادتها إعلامياً ومادياً وسياسياً، فضلاً عن الكثير من الدعم والتأييد لجميع حركات التحرر العربية ضد الاستعمار، والوقوف مع الأقطار العربية في التحديات التي واجهتها منذ حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣ إلى جانب مصر والعرب، ثم في فلسطين والانتفاضات والوقوف في وجه المخططات الإسرائيلية طيلة فترة الصراع، ودعم لبنان من أجل وحدته وسيادته، وتأييد اليمن ودعمه بكافة المجالات من أجل إنجاز الوحدة اليمنية، وتحرير الصومال وإريتريا ودعمهما من أجل الانضمام إلى جامعة الدول العربية، وأيضاً مساندة السودان أمام التهديدات من أجل إضعافه وتفتيته. وقد وقفت القيادة القومية إلى جانب السودان بقوة، وقدمت كل المساعدات إليه، بل وصل الدور القومي إلى موريتانيا في أن تكون ضمن البيت العربي ودعم استقلالها سياسياً واقتصادياً وعلمياً.

وكانت القيادة القومية في العراق قد نشطت منذ السبعينيات من القرن العشرين في بناء تنظيمات لها في عدة ساحات عربية، على الرغم من أن أغلب الأنظمة العربية تمنع وتحظر عمل حزب البعث على أراضيها. وانتشرت أفكار حزب البعث العربي الاشتراكي من خلال تنظيمات ومكاتب القيادة القومية في صفوف الطلاب والمثقفين والجيش والعمال، وفي الجامعات

والمدارس والمعاهد، وهكذا تمّ نقل أفكار ومبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي إلى كافة المجتمعات<sup>(١٠٤)</sup>.

وقد تابعت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي الأحداث التي شهدتها العراق إثر أزمة الكويت والحرب في العام ١٩٩١، حيث عقد المؤتمر القومي الثاني عشر في العام ١٩٩٢، وقدمت القيادة القومية كل الدعم والتأييد إلى القيادة القطرية في العراق في مواجهة العدوان الأمريكي - الغربي، واستنكرت الحصار والعقوبات الاقتصادية والعلمية، رغم الخلافات حول تنظيم الحزب وسياساته، التي ظهرت منذ الثمانينيات من القرن العشرين، وجعلت بعض أعضاء القيادة القومية ينسحبون منها، ويقرّرون الابتعاد عن العمل التنظيمي في القيادة القومية، وهي مرحلة بدأت مع منيف الرزاز، ثم تبعها علي غنام وشبلي العيسى<sup>(١٠٥)</sup>.

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق في ربيع العام ٢٠٠٣ أصيب تنظيم حزب البعث العربي الاشتراكي بنكسة، ومعه التنظيم القومي، فقد أعدم صدام حسين والأمين العام للقيادة القومية، ولحقه بالإعدام طه ياسين الجزائري، واختفى عزة إبراهيم الدوري في «مخابيء» المقاومة، في حين اعتقل طارق عزيز، وما زال في المعتقل، وهؤلاء أعضاء في القيادة القومية. وغادر الأعضاء الآخرون، وانتقلوا إلى سورية والأردن واليمن والجزائر والسودان ولبنان وغيرها، فذهب إلياس فرح إلى سورية، وشبلي العيسى إلى الأردن، وعلي غنام وقاسم سلام إلى اليمن، وبدر الدين مذكر إلى السودان (وتوفي لاحقاً)، وعبد المجيد الرفاعي إلى لبنان، وأحمد الشوتري إلى الجزائر. وانتقل البعثيون العرب في العراق إلى دولهم وإلى أماكن أخرى، أما الكثير من أعضاء الحزب وقياداته وكوادره من العراقيين فغادروا البلاد إلى الخارج، في سورية واليمن والأردن ومصر ولبنان وقطر والإمارات، بعد أن شملوا

باجتثاث البعث أو خشوا على أنفسهم وعوائلهم من الخطر.

وأخذت القيادة القومية تعيد تنظيمها ونشاطها، وإن كان ذلك على نطاق أضيق في السنوات الأخيرة، وتصدر بيانات تدعم العراق في مواجهة الاحتلال الأمريكي وتساند المقاومة الوطنية العراقية، وأعطت الشرعية لعملية انتقال القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي بعد إعدام صدام حسين في العام ٢٠٠٦ إلى نائبه عزة إبراهيم الدوري المختفي منذ الاحتلال، وأكدت أنه الممثل الشرعي للقيادة القطرية، والمقاومة العراقية جناح لحزب البعث<sup>(١٠٦)</sup>.

وأكدت القيادة القومية في بيان لها أن المخطط تمّ رسمه ضد العراق منذ العام ١٩٩١، وهو مخطط أمريكي - صهيوني لإسقاط الحكم في العراق، واتباع سياسة عنصرية وطائفية يتم فيها تصفية علماء وخبراء وكفاءات العراق، وتهجير الآخرين إلى الخارج، وتقسيم البلاد عنصرياً وفئوياً. ولكن هذه المحاولات سوف تفشل وسيبقى الشعب العراقي موحداً، ويبقى العراق في عروبتة ووحدته أمام المشروع الاستعماري الأمريكي، مع تأكيد البيان لمساندة حزب البعث العربي الاشتراكي والقيادة القطرية في العراق كممثل شرعي وطني وقومي للعراق، رغم كل التحديات التي يمر بها البلد والحزب<sup>(١٠٧)</sup>.

## عاشراً: حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق : استنتاجات تاريخية

يعتبر حزب البعث العربي الاشتراكي بعلميته من الأحزاب العربية التي ظهرت في نهاية الأربعينيات من القرن العشرين، وانتشرت أفكاره وخلاياه في الخمسينيات من القرن نفسه، وكان الحزب في العراق قد تولّى السلطة ٣٥ عاماً حتى الاحتلال الأمريكي في العام

(١٠٤) «لقاء مع أحمد الشوتري، الأمين العام للحزب في الجزائر»، صوت الأحرار (الجزائر)، ١٣/٥/٢٠٠٩.

(١٠٥) «علي غنام»، في: موسوعة السياسة، تحرير عبد الوهاب الكيالي، ٧ ج (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٦)،

ج ٤، ص ١٨٩ - ١٩٠.

(١٠٦) انظر: بيان حزب البعث - القيادة القومية - مكتب الثقافة والإعلام، ٥/١٠/٢٠٠٦.

(١٠٧) انظر: بيان حزب البعث - القيادة القومية - مكتب الثقافة والإعلام، ١٧/١/٢٠٠٨.

٢٠٠٣. ويمكن أن نقدم هنا بعض الاستنتاجات حول تاريخ الحزب في العراق بموضوعية وحيادية:

١ - تأثر حزب البعث في العراق برؤاه الأوائل من العرب الذين نقلوا أفكار الحزب ومبادئه إلى العراق بعد تأسيس الحزب وظهوره في سورية في العام ١٩٤٧، وخاصة من الطلاب والمعلمين الذين قدموا إلى العراق.

٢ - برز أعضاء من العراق التحقوا بصفوف الحزب، وانتمى بعضهم إلى القيادة القومية، حيث ظهر التنظيم القطري في العراق بحكم الجوار الجغرافي مع سورية ووجود القيادة القومية، وبالتالي أخذ الحزب ينتشر في بعض المدن العراقية في نهاية الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين.

٣ - أفكار حزب البعث ترافقت مع ظهور التيار القومي العربي في تلك المرحلة، وبروزه، مثل حركة القوميين العرب، ثم الحركة الناصرية التي ساعدت في انتشار الفكر القومي الذي أكد الوحدة العربية ومواجهة الاستعمار الأجنبي والتحرر العربي والاشتراكية والعدالة الاجتماعية التي وجدت انتشاراً لها في العراق آنذاك.

٤ - واجه حزب البعث مع القوى الوطنية في العراق الحكم الملكي وسياسة نوري السعيد في التقارب مع الغرب والتعاون مع الشركات الأجنبية وإقامة حلف بغداد، فانضم الحزب إلى جبهة القوى الوطنية المعارضة ودعم الضباط الأحرار للقيام بثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨.

٥ - وبعد تولي عبد الكريم قاسم الحكم، دخل حزب البعث في مواجهة معه بسبب التقارب بين قاسم والحزب الشيوعي وتضييقه على القوى القومية والوطنية التي دفعت الحزب إلى محاولة اغتياله الفاشلة، وقيام السلطة بحملة الإعدامات والاعتقالات بحق البعثيين والقوميين في الموصل وبغداد وكركوك أيضاً، وبالتالي أيد حزب البعث الإطاحة بقاسم وخطط للأمر مع الآخرين من القوميين في العراق.

٦ - دخلت قيادة حزب البعث في بداياته الأولى في العراق في خلافات وصراعات غالباً ما كان يلتجأ

من أجل حلها نحو سورية مركز القيادة القومية. وقد تغيرت القيادة القطرية للحزب في العراق أكثر من مرة تبعاً لتلك الخلافات.

٧ - قرر حزب البعث القيام بالثورة ضد عبد الكريم قاسم، وبالفعل أعلنت الثورة في ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣، وساند عبد السلام عارف والقوى القومية عملية التغيير، ووصل الحزب إلى السلطة، ولكن يبدو أن قلة خبرة قيادته، وصغر أعمارهم، واستفحال الخلافات بينهم، لم يتح الوقت لهم للبقاء.

٨ - الخلاف سرعان ما ظهر بين عبد السلام عارف ومناصريه، وبدعم من جمال عبد الناصر من جهة، وحزب البعث من جهة أخرى، حتى قرر عبد السلام عارف الإطاحة بحكم البعث بعد تسعة أشهر ونصفية الحزب بدعم من القوى القومية والناصرية المؤيدة لمصر، مما تطلب إعادة هيكلة قيادة حزب البعث، وتدخل ميشيل عفلق الأمين العام للقيادة القومية التي أدت إلى ظهور جناح جديد للقيادة القطرية في العراق يمثل أحمد حسن البكر وصادق حسين، ولقي الدعم من ميشيل عفلق، وتمت تهيئة الأوضاع من أجل القيام بالثورة.

٩ - كانت قيادات حزب البعث الأولى بعد ثورة ١٧ - ٣٠ تموز/يوليو ١٩٦٨ في الغالب من خارج بغداد، ممن كانت لهم قاعدة سياسية واجتماعية من شمال وغرب بغداد، وتأثروا بالجوار الجغرافي مع سورية وفلسطين والأفكار القومية، والتطورات السياسية فيهما في تلك الفترة.

١٠ - في المرحلة الأولى من حكم حزب البعث بعد عام ١٩٦٨ التي تجسدت في عملية ترتيب الساحة السياسية الداخلية في مواجهة القوى المعارضة أو المنافسة للقيادة، ومن داخل الحزب نفسه، تمت ملاحقة ومطاردة القوى الوطنية والقومية والناصرية الأخرى، مما اضطر أغلبها إلى الهرب خارج البلاد، ثم تسوية أكبر حزب سياسي منافس له، وهو الحزب الشيوعي، في حملة شديدة ضد أعضائه وقياداته، وبالتالي تم التخلص من أغلب قوى المعارضة السياسية في العراق.

١١ - تمثلت المرحلة الثانية من حكم حزب البعث

التي تجسّدت بعد العام ١٩٧٩ في تغيير رأس السلطة للحزب والدولة من أحمد حسن البكر إلى صدام حسين، ثم الانتقال إلى الإطاحة بمجموعة من القيادات والكوادر العليا في حزب البعث في ما عرف بـ «المؤامرة»، وقد فسر ذلك على أساس التخلّص من العناصر القيادية التي لم ترغب في عملية انتقال الحكم وقيادة الحزب إلى صدام حسين واقتربها من الجناح الآخر لحزب البعث في سورية.

١٢ - دخل الحزب في العراق في مراحل من التوترات والتهديدات مع بدء الحرب مع إيران واستمرارها لمدة ثماني سنوات، وعباً كل الإمكانيات الاقتصادية والإعلامية والسياسية في ما عرف بـ «المجهود الحربي»، ثم الدخول في أزمة أخرى هي أزمة الكويت في العام ١٩٩٠، وما تبعها من عدوان الولايات المتحدة وحلفائها ومواجهته في العام ١٩٩١، وسنوات طويلة من العقوبات والحصار الاقتصادي، انعكست بالتالي على وظائف الحزب وواجباته واليات عمله.

١٣ - تحولت عقيدة حزب البعث (القومية) في ظلّ التحديات تلك التي واجهها العراق إلى واقع العمل السياسي أكثر فأكثر كأداة بيد الدولة، وأصبح لكوادر الحزب مهام أمنية وعسكرية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية. وتمّ تحويل الدولة المدنية إلى دولة عسكرية. وترافق ذلك مع التنسيق بين الحزب والعشائر التي أدت دوراً مهماً في الحياة السياسية الداخلية، وخاصة بعد أحداث العام ١٩٩١. واندجت الولاءات الحزبية مع التركيبة العشائرية للحفاظ على الأمن والاستقرار

ووحدة البلاد، خوفاً من حدوث انقلاب داخلي أو تدخل خارجي بحماية ورعاية أمريكيين.

١٤ - يبدو أن الفترة الطويلة من التهديدات والضغوط السياسية والأمنية والاجتماعية على الدولة والحزب، وحالة التفكك التي أصابت حلقات في المجتمع والدولة، ومنها المنظومة الأمنية والعسكرية، عجّلت بالانهيار بعد أن قرّرت الإدارة الأمريكية اجتياح العراق وغزوه في ربيع العام ٢٠٠٣، حيث تمّت الإطاحة بقيادات الحزب والدولة، ثم طبّق على البقية «قانون اجتثاث البعث»، فحرم البعثيون من رتبة عضو فرقة وصعوداً من العمل العام في الدولة، ومنع الاعتراف بالحزب، وحظرت نشاطاته، وجرت محاكمة من ارتكب من أعضائه جرائم باعتبارها ما زالت سارية المفعول في عدة ملفات وقضايا سياسية وإنسانية.

١٥ - حاول حزب البعث إعادة العمل مع من تبقى من قياداته مع إعطاء الشرعية له من القيادة القومية للحزب، وتمّ في العام ٢٠٠٦ تشكيل قيادة قطرية جديدة برئاسة عزّة إبراهيم الدوري، الذي أخذ ينشر بيانات حول الأوضاع والتطورات في العراق بين حين وآخر، تعبّر عن موقف الحزب، وتتبنّى هذه القيادة المقاومة المسلحة ضد الاحتلال، وقد عرضت برنامجها السياسي والاستراتيجي للوضع في العراق، وتصوّراتها للخلاص من الاحتلال والعملية السياسية بشروط، منها الانسحاب الكامل للقوات الأجنبية، والتعويضات للعراق عن الخسائر والجرائم التي ارتكبت من الاحتلال بحق العراقيين.

## ٥ - تاريخ منظمات حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان

### معن بشور

#### مقدمة

من الصعب الحديث عن حزب البعث العربي الاشتراكي في لبنان الذي يرجع تأسيسه إلى بداية الخمسينيات من القرن العشرين من دون التوقف أمام جملة ملاحظات :

١ - عمق الارتباط بين فرع البعث في لبنان والحزب الأم على مستوى الوطن العربي بكل ما مرّ به من تطورات وإنجازات وانتكاسات وانشقاقات، وهو ارتباط لا يفتره فقط كون البعث قام منذ تأسيسه على فكرة التنظيم القومي الواحد، بل أيضاً تفسّره خصوصيات جيوسياسية وتاريخية جعلت من لبنان بكل مدارسه الفكرية وتياراته السياسية، شديد التأثير بما يجري حوله في المنطقة العربية، ولا سيّما سورية.

٢ - النقص الفادح في الوثائق الضرورية التي يمكن الاستناد إليها في الكتابة عن حزب البعث في لبنان، وهو أمر اعترف به محرر سلسلة **فضال البعث** (الجزء الحادي عشر، الخاص بالقطر اللبناني، والصادر عن دار الطليعة)، مشيراً إلى أن هناك «وثائق كثيرة مفقودة بسبب المشاكل الأمنية والعمل السري في بعض الفترات، وبسبب الانشقاقات عن الحزب في فترات أخرى».

٣ - تحوّل الحزب في لبنان سريعاً إلى عدة تنظيمات بسبب الانشقاقات المتتالية التي عرفها الحزب على المستوى القومي بعد مؤتمره القومي الثالث (عام

١٩٥٩)، والرابع (عام ١٩٦١)، والخامس (عام ١٩٦٣)، والسابع (عام ١٩٦٤)، وصولاً إلى الانشقاق الأكبر الذي رافق حركة ٢٣ شباط (عام ١٩٦٤) في دمشق، والذي أدّى إلى وجود حزبين بعثيين؛ أحدهما تقوده قيادة قومية استقرّت بعد ذلك في بغداد منذ عام ١٩٦٨ حتى عام ٢٠٠٣ (احتلال العراق)، والآخر تقوده قيادة قومية ما زالت مستقرّة في دمشق، وهي تطرح تساؤلات حول مصيرها إذا جرى العمل بالقانون السوري الجديد للأحزاب الذي يمنع على أي حزب في سورية أن يكون فرعاً لحزب خارج القطر، أو أن يكون له فروعاً خارج القطر.

٤ - إن هذه الانقسامات التي شهدتها حزب البعث على المستوى القومي لم تترك أثراً تنظيمية في فرع الحزب في لبنان فقط، بل كان لها انعكاساتها السياسية أيضاً، حيث كان لكل تنظيم بعثي سياساته وتحالفاته وبرامجه التي كثيراً ما كانت تتعارض مع التنظيم الآخر، مع ضرورة الإقرار هنا أن حجم هذه التناقضات، رغم حدّتها أحياناً، لم تدفع التنظيمين المتعارضين إلى حدود الصراع الدموي، كما جرت العادة في الحالة اللبنانية، بل بقي كل تنظيم يعلن تمايزه الواضح من التنظيم الآخر في مجالات السياسة والإعلام والتحالفات من دون أي اشتباك أو صدام يكاد يكون مشهداً يومياً في لبنان.

٥ - في ضوء الملاحظات السابقة، يبدو من الصعب كثيراً الحديث عن حزب البعث في لبنان في صفحات محدودة، أو الحديث عنه بمعزل عن التحولات

الضخمة التي عرفها لبنان والمنطقة خلال النصف الثاني من القرن العشرين، والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين، فالاختصار هنا قد يكون تحلاً وغير منصف، بل مضللاً في بعض الأحيان، ذلك أن كل تنظيم بعثي أو ذي جذور بعثية، يحتاج إلى كتاب كامل لسرد تاريخه، وعرض مواقفه، والتعرف إلى تنظيماته وأعضائه، ودراسة تعثر تجربته.

بعد هذه المقدمة، لا بد لنا في هذه العجالة من أن نتوقف أمام ثلاث مراحل في تاريخ البعث في لبنان:

### أولاً: تأسيس حزب البعث

يمكن القول إن الخلايا الأولى لحزب البعث في لبنان قد انطلقت مع أوائل الخمسينيات من القرن العشرين، رغم وجود بعثيين شاركوا في المؤتمر التأسيسي للحزب في دمشق في ٧ نيسان/أبريل ١٩٤٨، وكلهم كانوا طلاباً في جامعة دمشق أو في مدرسة التجهيز الأولى، حيث كان مؤسس البعث ميشيل عفلق وصلاح البيطار مدرّسين فيها بعد عودتهما من الدراسة في فرنسا في أواخر الثلاثينيات من القرن العشرين. من هؤلاء البعثيين نذكر د. علي جابر (النبطية)، ود. زيد حيدر (بعلبك)، وقد وصل الاثنان في فترات متباعدة إلى عضوية القيادة القومية لحزب البعث، كما نذكر عبد الله سكركية (الفاكهة - البقاع الشمالي)، وحسين دلول (شمسطار - بعلبك)، ولكن لا معلومات تشير إلى دورهما في تكوين الحزب في لبنان.

أما البعثيون الأوائل، كما يشير السفير السابق وعضو قيادة قطرية بارز جهاد كرم في مقالة له لم تنشر، فقد تكونت خلايا الحزب الأولى منهم في الجامعة الأميركية في بيروت على يد طلاب عرب، كالدكتور سعدون حمادي (العراق)، وعلي فخر (البحرين)، وجمال الشاعر (الأردن)، والاقتصادي اللبناني البارز د. محمد عطا الله، وفي بنت جليل عبر حلقات فكرية وثقافية في دارة الشاعر الجنوبي البارز موسى الزين شرارة، حيث كان ابنه غسان شرارة (عضو قيادة قومية في أوائل الستينيات من القرن العشرين) محوراً لتلك الحلقات التي امتدت في معظم مناطق الجنوب.

ومن الخلايا الأولى أيضاً تلك التي أشرف على إعدادها وتثقيف أعضائها المدرّس السوري القادم من السلمية إنعام الجندي الذي ترافق عمله التأسيسي مع تنام واضح في دور حزب البعث في سورية في مناهضة حكم أديب الشيشكلي (١٩٥١ - ١٩٥٤)، ومع لجوء مؤسسي البعث عفلق والبيطار، ومعهما مؤسس الحزب العربي الاشتراكي أكرم الحوراني إلى لبنان، حيث تكونت بوادر الوحدة بين الحزبين (البعث العربي والعربي الاشتراكي) في حزب البعث العربي الاشتراكي، وحيث تفاعل المؤسسون مع قيادات سياسية وشبابية في لبنان، بعضها بقي حليفاً لسنوات لحزب البعث، ككمال جنبلاط، وأركان حزب النداء القومي العربي، وبعضها انتسب إلى الحزب بعد سنوات وأدى دوراً مهماً فيه، كالمحامي جبران مجدلاني (أحد مبعوثي الحزب إلى الرئيس الراحل جمال عبد الناصر)، وبعضها بقي صديقاً قريباً للبعث ومؤسسيه متفاعلاً فكرياً وسياسياً من موقع مستقلّ مع مراحل نضاله، كالفكر العربي المعروف منح الصلح الذي عامله الكثيرون كبعثي، رغم أنه لم ينتم رسمياً إلى الحزب.

عقد الحزب طيلة عقد الخمسينيات من القرن الماضي خمسة مؤتمرات قطرية لم تتوفر حتى الآن وثائقها ومقرراتها، إلا أن هذا لم يمنع الحزب من أن يتمتع بدينامية نضالية وسياسية عالية، فانتشرت تنظيماته في العاصمة بيروت، وفي طرابلس وصيدا ومحافظات الجنوب، كما في بعلبك والهرميل وبلدات البقاع الغربي، مع استقطاب لعدد محدود من الشباب في مناطق متفرقة من جبل لبنان.

كان الطابع الطاعني على نضال الحزب في تلك الفترة، ولا سيّما عشية قيام الوحدة المصرية - السورية في شباط/فبراير ١٩٥٧، هو النضال الطلابي المرتبط بالمعركة القومية ضد الأحلاف والمشاريع الاستعمارية، كما العدوان الثلاثي على مصر، بالإضافة إلى تحركات ذات طابع طلابي في بعض المدارس والجامعات.

في هذه المرحلة التي تمتد حتى عام ١٩٥٨ يمكن أن نتوقف أمام بعض المحطات المهمة:

١ - دور البعثيين اللبنانيين في الدعم السياسي

والإعلامي لنضال رفاقهم ضد حكم أديب الشيشكلي في سورية حتى سقوطه في ٢٤/٢/١٩٥٤.

٢ - دور لافيت في مقاومة حلف بغداد، ولا سيما في التظاهرة الشهيرة أمام الجامعة الأميركية في بيروت حيث استشهد حسان أبو إسماعيل، وأصيب مصطفى نصر الله بجراح أفعدته طيلة حياته، وحيث أقدمت الجامعة الأميركية في بيروت على طرد عدد من طلابها آنذاك، بينهم طلاب بعثيون.

٣ - دور لافيت في تجنيد المتطوعين للمشاركة في الدفاع عن مصر بوجه العدوان الثلاثي (البريطاني - الفرنسي - الإسرائيلي) في ٢٩/١٠/١٩٥٦، حيث توجه المتطوعون البعثيون مع غيرهم من المتطوعين إلى معسكرات للتدريب في حمص في سورية.

٤ - المشاركة في كل التحركات الشعبية للمعارضة اللبنانية لحكم كميل شمعون الذي انحاز إلى ما اعتبره المعارضون صف حلف بغداد ومشروع أيزنهاور، وصولاً إلى المشاركة في جبهة الاتحاد الوطني التي ضمت آنذاك أبرز رموز المعارضة.

٥ - خوض معركة انتخابية تأسيسية في مدينة طرابلس عبر طبيب قومي شاب محبوب من أبناء مدينته، وله خدمات مقدّره عبر مؤسسات أهلية فاعلة، هو د. عبد المجيد الرفاعي الذي بات في ما بعد من أبرز قياديي البعث، وأول نائب بعثي يدخل البرلمان اللبناني عام ١٩٧٢، بعد أن أحرز أعلى الأصوات في عاصمة الشمال آنذاك.

٦ - الدور في تعبئة الأوساط الشعبية اللبنانية لدعم قيام الوحدة العربية بين مصر وسورية، خصوصاً أن أول من أطلق فكرة الاتحاد بين البلدين كان مؤسس البعث وأمينه العام ميشيل عفلق في ١٧ نيسان/أبريل ١٩٥٦ (خطاب في ذكرى الجلاء)، واشترط أن يكون العمل للاتحاد شرطاً لمشاركة الحزب في أية حكومة سورية. ولقد أدى البعث مع حركات وشخصيات قومية أخرى في لبنان دوراً بارزاً في حشد مسيرات التأييد للوحدة التي انطلقت بإعداد غفيرة من كل لبنان إلى دمشق، ولا سيما لدى زيارة الرئيس عبد الناصر إلى سورية.

٧ - إن اتساع الحضور الشعبي للحزب ساهم في مشاركة فعّالة في الانتفاضة الشعبية المسلحة (أيار/مايو ١٩٥٨) ضد حكم شمعون، ولا سيما في طرابلس وبيروت ومناطق واسعة من الجنوب والبقاع، مما أدى إلى سقوط أول شهداء الحزب في لبنان خلال تلك الثورة هو جلال نشوي في طرابلس.

٨ - رغم انشغال البعثيين في لبنان بالنضال القومي والتحريري إلى مدّ كبير، ونموهم التنظيمي الواسع في أجواء المدّ القومي في أواخر الخمسينيات من القرن العشرين، غير أنهم لم يغفلوا الجانب الاجتماعي من النضال، فبدأت تصدر بيانات تتناول الشأن المعيشي والاجتماعي، وأخذ البعث يشكل مكاتبه العمالية والمهنية، كما أخذ يحتل حيزاً معقولاً في التركيبة النقابية اللبنانية، سواء من خلال علاقته ببعض الاتحادات في العاصمة، أو من خلال دور بارز في صيدا من خلال المجموعة المؤسسة لاتحاد ونقابات عمال الجنوب، وعلى رأسها البعثي آنذاك حسيب عبد الجواد الذي تبوأ رئاسة الاتحاد في الجنوب سنوات طويلة قبل رحيله.

٩ - ومما زاد من انغماس الحزب في الشأن الاجتماعي أيضاً، بداية التوتر في العلاقة بين البعثيين وعبد الناصر بعد أشهر قليلة من قيام الوحدة بين مصر وسورية، وتعلّق الجماهير الواسع بعبد الناصر، مما أدى إلى نوع من الانكفاء في دور الحزب القومي لصالح البعد الاجتماعي، وهو الذي يفسّر خروج ظاهرتين إلى سطح الحياة الحزبية أدتا دوراً كبيراً في ما بعد؛ أولهما النقاش حول «يسارية» الحزب، وصولاً إلى مرحلة تبني مجموعات كبيرة من القياديين والأعضاء الفكر الماركسي - اللينيني باسم الاشتراكية العلمية، وثانيهما حول العلاقة بين «القطري والقومي»، في الحزب ما لبثت أن تحوّلت بعد الانفصال السوري عن الوحدة (٢٨/٩/١٩٦١) إلى دعوة إلى استقلالية فروع الحزب في الأقطار عن القيادة القومية المركزية، والدعوة إلى مجلس تنسيق بين هذه الفروع.

ولقد أدى القياديون البعثيون في لبنان آنذاك، وكانوا مجموعات فاعلة متقدمة فكرياً وسياسياً ولبنانياً، دوراً مهماً في الترويج لهاتين الظاهرتين اللتين تحكمتا بمسار الحزب في لبنان وخارجة إلى زمن طويل.

## ثانياً: انعكاسات الانشقاقات على حزب البعث

مع تعثر العلاقة بين البعث وعبد الناصر بعد أشهر على قيام الوحدة المصرية - السورية، بدأت التباينات تعصف داخل صفوف حزب البعث عموماً، وتنعكس بشكل خاص على الحزب في لبنان.

الانشقاق الأول هو ما تسمّيه الأدبيات البعثية بـ «انشقاق الريماوي» نسبة إلى عبد الله الريماوي، أبرز شخصيات الحزب في الأردن وأمين سر قيادته القطرية، ونائب رام الله عام ١٩٥٧، ووزير خارجية حكومة سليمان النابلسي.

لم يكن الريماوي وحده في الخط المغاير لخط البعث، والمعتزض على خلاف البعث مع عبد الناصر، بل شاركه العديد من القيادات والأعضاء، ولا سيّما في الضفة الغربية والأردن، وبعد المؤتمر القومي الثالث للبعث (صيف ١٩٥٩)، الذي فصل الريماوي وعدداً من رفاقه الذين شكّلوا ما عرف بالقيادة الثورية لحزب البعث التي استقطبت بعض الناشطين البعثيين في بعلبك وطرابلس وبيروت. لكن هذه القيادة انكفأت لمصلحة فكرة «الحركة العربية الواحدة» التي دعا إليها الرئيس عبد الناصر، وكان الريماوي أحد أبرز منظريها.

بعد عام على ما سمّي بـ «انشقاق الريماوي»، وإثر النكسة التي أصابت التيار القومي العربي في العراق بعد أشهر على ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨، وتعرّض البعث لمواجهات وملاحقات دموية وحادة من قبل نظام عبد الكريم قاسم وحلفائه الشيوعيين، طغى على سطح البعث ملامح انشقاق جديد، قاده هذه المرة فؤاد الركابي، أمين سر تنظيم البعث في العراق، وممثل البعث في أول حكومة تم تشكيلها بعد ثورة ١٤ تموز، الذي كان متعاطفاً مع الريماوي وأكثر قرباً إلى الرئيس عبد الناصر في خلافه مع البعث.

تمّ تكريس هذا الانشقاق الثاني رسمياً في المؤتمر القومي الرابع لحزب البعث الذي عُقد في بيروت، والذي أعلن في أحد قراراته فصل الركابي وتشكيل قيادة جديدة في العراق.

لم يكن لفصل الركابي على واقع البعث في لبنان من أثر مباشر في الحزب، ولكنه بعد انشقاق الريماوي أكد اتساع الهوة بين البعث وعبد الناصر، مما انعكس سلباً على علاقة البعث في لبنان بقطاعات واسعة من الجماهير اللبنانية الشديدة التعلّق بجمال عبد الناصر، بحيث يمكن القول إن البعث في لبنان قد دخل مرحلة دقيقة من حياته، هي مرحلة شبه القطيعة بين طليعة حزبية مناضلة مثقفة بمبادرة، والجماهير التي كانت تسبح في بحرهما وتنفس في فضاءها.

جاء الانشقاق الثالث عام ١٩٦٢ بعد الانشقاق الثاني بعامين فقط، وإثر نكسة الانفصال التي وصفها مؤسس البعث ميشيل عفلق بأن أخطر ما فيها هو «أنها تحقيق للتجزئة، أي جعلها حقيقة وحقاً».

كان زلزال الانفصال كبيراً على البعث في كل مكان، وكان لفرعه اللبناني النصيب الوافر من تداعياته.

لقد توزّع البعثيون عموماً، وفي سورية ولبنان على وجه التحديد، إلى ثلاثة تيارات في تعاطيها مع الانفصال: التيار الأول هو تيار دعا إلى التعامل مع الانفصال كواقع، وإلى تأكيد أولوية الديمقراطية على الوحدة، منتقداً ما اعتبره «رجحاناً معنوياً» للوحدة في فكر البعث، مشدداً على ضرورة إجراء مراجعة شاملة فكرية وسياسية وتنظيمية لحزب البعث، والقطيعة مع قيادات تاريخية فيه، والجنوح بالبعث فكراً ونضالاً نحو اليسار ذي النكهة الماركسية.

كان أبرز أركان هذا التيار من خارج سورية مجموعة القياديين اللبنانيين المتقدمين فكراً ونضالاً، التي اعتبرت أنها قامت بأعباء بناء الحزب على مدى عقد كامل من الزمن، وحمّت خياراته القومية المستقلة أمام انشقاقي الريماوي والركابي. وقد ضمّت تلك المجموعة آنذاك غسان وطلال شرارة (الجنوب)، وعبد الوهاب شميطي (بيروت)، وفؤاد ذبيان (الشوف)، وغالب ياغي (بعلبك)، وحسيب عبد الجواد (صيدا)، ومحمد الشلبي (طرابلس)، وآخرون.

أما التيار الثاني، فلم يكن له امتداداته اللبنانية، وقد تجلّى في سورية على يد بعثيين رأوا أن الحلّ هو العودة



الوحدة، وأن النضال يجب أن يركّز على إسقاط الانفصال من دون قيد أو شرط. ولقد صُنّف هؤلاء البعثيون الوجدويون بالناصرين، وبرزوا في ما بعد ٨ آذار/مارس ١٩٦٣ (سقوط الانفصال على يد التحالف البعثي الناصري) باسم «حركة الوجدويين الاشتراكيين».

أما التيار الثالث الذي كان على رأسه ميشيل عفلق، مؤسس البعث، ويسانده تنظيم الحزب في العراق بقيادة علي صالح السعدي، وحازم جواد، وطالب شبيب، وتنظيم الحزب في الأردن، وعلى رأسه منيف الرزاز وأمين شقير، وبعض القياديين البارزين في لبنان، كجبران مجدلاي، وعبد المجيد الرافي، وخالد البشري، ود. علي جابر، فقد رأى الانفصال مؤامرة استعمارية رجعية لا بد من إسقاطها، وإعادة الوحدة بين مصر وسورية على أسس تستفيد من ثغر التجربة السابقة.

حسم المؤتمر القومي الخامس للحزب، الذي انعقد في حمص في أيار/مايو ١٩٦٢، خيار الحزب حين انحاز إلى التيار الثالث، مما أدى إلى خروج معظم أعضاء القيادة الحزبية اللبنانية من التنظيم القومي، بالإضافة إلى أعداد كبيرة من البعثيين السوريين. وعمد البعثيون الخارجون من التنظيم إلى تبني فكرة إلغاء المركزية القومية في التنظيم، وقيام مجلس تنسيق بين الأقطار، فأطلق عليهم البعثيون صفة «القطريين»، رغم أنهم لم يكونوا أصحاب رؤية واحدة.

بخروج معظم القياديين والكوادر الحزبية في لبنان من التنظيم، وعملهم بشكل مستقل، ثم انفراط عقدهم، جاءت القيادة القومية المنبثقة عن مؤتمر حمص الخامس لتضم أربعة من لبنان (المحامي جبران مجدلاي من بيروت، والطبيب علي جابر من النبطية، والمحامي اللبناني خالد العلي من عكار، والمهندس خالد البشري الفلسطيني المقيم في لبنان والمتحدر من عائلة دينية مرموقة لها طريقة «الشاذلية» التي يتبعها كثيرون في الأقطار العربية)، وقد أدى المهندس الراحل البشري دوراً رئيسياً في تأسيس التنظيم الفلسطيني داخل حزب البعث بعد المؤتمر القومي الخامس (عام ١٩٦٢)، وكان يطمح إلى تطوير العمل الفلسطيني باتجاه الكفاح المسلح.

ولقد أصدرت القيادة القومية قراراً بتشكيل قيادة

قطرية مؤقتة تشرف على إعادة تنظيم الحزب، واختارت لأمانة سرها محامياً من بيروت هو محمد خير الدويري. وقد هيأت هذه القيادة للمؤتمر القطري السابع للحزب الذي عُقد في لبنان ما بين ٦ - ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٦٣، أي قبل شهر واحد فقط من تسلّم البعث السلطة في العراق للمرة الأولى في ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣ (أي ما عرف بثورة ١٤ رمضان)، وقبل شهرين فقط من وصول البعث مع قوى قومية وناصرية إلى السلطة في سورية على أنقاض حكم الانفصال في ٨ آذار/مارس ١٩٦٣.

وبقدر ما أعطى وصول حزب البعث إلى السلطة في بلدين بالغ الأهمية في الوطن العربي (كالعراق وسورية) دفعاً لهذا الحزب في كل أقطار الوطن العربي، ولا سيّما لبنان الشديد التأثر بما يدور حوله، إلا أن وصول الحزب إلى السلطة في البلدين كان له أيضاً مضاعفاته السلبية على الحزب عموماً، وفي لبنان خصوصاً.

فقد أدى تكريس الانقسام بين البعث وعبد الناصر بعد فشل محادثات الوحدة الثلاثية (المصرية - السورية - العراقية)، وانتهاء ميثاق ١٧ نيسان/أبريل ١٩٦٣ الذي أقرّ قيام وحدة اتحادية ثلاثية (كانت ستغيّر وجه المنطقة لو كتب لها النجاح)، إلى المزيد من العزلة الشعبية على الحزب عموماً، وعلى البعث في لبنان خصوصاً، ولا سيّما في ظل علاقات سياسية متينة بين العديد من الساسة اللبنانيين والقاهرة، وفي ظل حماسة شعبية منقطعة النظير لجمال عبد الناصر في لبنان.

لكن الزلزال الأخطر الذي انعكس على البعث في لبنان كان في مسلسل الانقسامات والانقلابات التي جرت داخل الحزب والسلطة في العراق وسورية، بعد أسابيع على «الربيع البعثي» في بغداد ودمشق، وبعد المؤتمر القومي السادس للبعث الذي عُقد في دمشق على مدى ثلاثة أسابيع، وكان الأطول مدة بين كل مؤتمرات البعث.

في هذا المؤتمر العاصف تجلّت خارطة التيارات التي تتجاذب الحزب والسلطة في العراق وسورية، والتي تنعكس على واقع الحزب في كل الأقطار، ولا سيّما لبنان.

كان البعثيون في العراق موزعين على ثلاثة تيارات :

- التيار الأول بقيادة علي صالح السعدي، هو تيار الأغلبية بين البعثيين المدنيين، وكان متحمساً لتبني «الاشتراكية العلمية»، هازئاً من فكر البعث وحديثه عن «اشتراكية عربية».

- التيار الثاني بقيادة الشائبي حازم جواد وطالب شبيب، وكان مدعوماً من مدنيين وعسكريين معارضين لمسار السعدي ورفاقه ونهجه وأعمال الحرس القومي.

- التيار الثالث هو تيار محدود التأثير حينذاك، عبّر عنه خلال المؤتمر الشاب البعثي صدام حسين (لم يكن عضواً في قيادة الحزب في المؤتمر)، مدعوماً من اللواء أحمد حسن البكر، رئيس الوزراء آنذاك، وما يمثله من ثقل عسكري وسياسي، وحذر من مخاطر الصراع بين الجناحين على مستقبل الحزب والسلطة في العراق، وهو تحذير أثبتت الأحداث صحته بعد أسابيع على انعقاد المؤتمر، حيث تتالت تطورات أدت إلى سقوط حزب البعث من السلطة في ١٨/١١/١٩٦٣، وهو لم يحكم سوى تسعة أشهر وعشرة أيام، ويقال إن تحذير صدام حسين المبكر لفت الانتباه إليه، ودفع القيادة القومية إلى تكليفه بإعادة بناء تنظيم البعث في العراق بعد ذلك المؤتمر.

أما في سورية، فقد كان هناك أيضاً تيارات ثلاثة :

- يتمثل التيار الأول بعدد من أعضاء قيادة الحزب في سورية ممن تحالفوا مع تيار السعدي في العراق، وعلى رأس هؤلاء كان حمود الشوفي الذي كانت تربطه علاقة وثيقة بحمدي عبد المجيد، القيادي العراقي الذي كلفته القيادة القومية بعد المؤتمر القومي الخامس في حمص عام ١٩٦٤ بإعادة بناء تنظيم الحزب في سورية.

- يتمثل التيار الثاني في ما كان معروفاً باللجنة العسكرية البعثية التي تم تشكيلها من ضباط بعثيين سوريين خدموا في مصر أيام الوحدة، وكان من أبرزهم حافظ أسد، وصلاح جديد، ومحمد عمران.

رغم تباين الرؤى بين أعضاء اللجنة، إلا أن ما يجمعهم كان الشعور بأنهم مؤهلون لإنقاذ البعث من

الترهل الذي أصابه بفعل الإدارة السابقة لأمره، كما وجد هؤلاء بين بعثيين قدامى معارضين لقيادة الحزب التاريخية حلفاء مدنيين لهم.

- التيار الثالث كان على رأسه مؤسس البعث وعدد من البعثيين السوريين والعراقيين والعرب، وخصوصاً من البعثيين اللبنانيين البارزين من أعضاء القيادة القومية، بالإضافة إلى بعثيين برزت أسماؤهم في ما بعد، كليلى بقسماطي، ونقولا الفرزلي، وجهاد كرم، ود. حسن الشريف، وآخرين.

وعلى الرغم من أن الخلافات لم تمسّ صراحة قضايا تخص شؤون السلطة، إلا أن ناراً كانت تشتعل تحت الرماد ليظهر شررها في ما بعد في بغداد ودمشق، ولتنعكس بأكثر أشكالها حدة في لبنان.

كان التيار الأول (تيار السعدي)، والثاني (تيار اللجنة العسكرية) متفقين على ضرورة التخلص من القيادة التاريخية للحزب، وإن كانا غير متفقين على الأسلوب والتوقيت، لذلك اتخذ الصراع طابعاً فكرياً حاداً تبلور حول نقد عدم «الوضوح النظري» لدى الحزب، «وضبابية» الشعارات والأهداف، و«يمينية التوجهات»، وصولاً إلى ضرورة اعتماد الاشتراكية العلمية ومفاعيلها في «التحويل الاشتراكي»، «والجيش العقائدي» والحزب القائد، وهي المفاهيم التي طبعت عقوداً من حكم الحزب لبلدين مهمين كسورية والعراق، وقد جاء بعضها متأثراً بالتجربة السوفياتية، ونسختها الستالينية، رغم تناقضها الجوهرية مع التعاليم الأساسية للبعث ودستوره الذي ينصّ على احترام البعث النظام الديمقراطي البرلماني.

واللافت أن من أعدّ ما سمي بـ «التقرير العقائدي» للمؤتمر القومي السادس، والذي بات اسمه «المنطلقات النظرية»، كان مفكراً شيوعياً بارزاً خرج من الحزب الشيوعي السوري واقترب من البعث هو د. ياسين الحافظ، ومفكر شيوعي بارز سابق آخر هو الياس مرقص، وقد شكّلا مع عدد من المفكرين البعثيين البارزين آنذاك، كجمال الآتاسي، وعبد الكريم زهور عدي، ود. سامي الدروبي، حلقة فكرية سياسية يكتب أعضاؤها مقالات مناهضة للانفصال في جريدة البعث، كما كانوا يصدر

كتاباً دورياً يتضمن دراسات فكرية من إعدادهم.

بعد سقوط حكم البعث في العراق في ٨/١١/١٩٦٣ انفرط التحالف المعقود بين اللجنة العسكرية البعثية في سورية وتيار «اليسار» الذي كان يقوده الراحل صالح السعدي، وانعكس هذا الأمر مباشرة بانتخاب قيادة قطرية جديدة للبعث في سورية، خرج منها عدد من أنصار السعدي في القيادة السابقة (الشوفي، أبو صالح، نوفل)، وتمت الدعوة إلى المؤتمر القومي السابع للحزب في شباط/فبراير ١٩٦٤ الذي قاطعه السعدي ورفاقه ومؤيدوه في العديد من الأقطار، ساعين إلى تشكيل حزب البعث اليساري الذي سرعان ما تحول إلى حزب العمال الثوري الاشتراكي، وكان له عدد كبير من المحازبين في لبنان، بينهم أربعة أعضاء من أصل ثمانية من قيادة الحزب في لبنان.

البعثيون الذين بقوا موالين لقيادة الحزب القومية، ممثلة بأمينه العام الراحل ميشيل عفلق، أعادوا تنظيم الحزب، وانتخبوا قيادة قطرية في أوائل عام ١٩٦٥، اختارت بدورها الراحل د. علي الخليل (الذي انتخب نائباً بعد استقالته من الحزب عن مدينة صور في جنوب لبنان عام ١٩٧٢، ثم عين وزيراً لعدة مرات حتى وفاته عام ٢٠٠٥)، وضمت بين أعضائها كلاً من جبران مجدلاي، ود. عبد المجيد الرافعي، ومالك الأمين (الجنوب)، ومحمد عواضة (البقاع)، وخالد العلي (عكار)، ود. بشير الداعوق.

شاركت القيادة البعثية الجديدة في المؤتمر القومي الثامن للبعث الذي عُقد في دمشق في نيسان/أبريل ١٩٦٥، والذي تميّز أولاً بإصدار تقارير سياسية واقتصادية وثقافية وتنظيمية معدة مسبقاً، وكذلك بإصدار تقرير عن «نكسة الحزب في العراق» يتضمن مراجعة نقدية لتجربة الحزب الأولى في حكم العراق التي دامت حوالى ١٠ أشهر، كما تميّز بالخلاف العميق الدائر بين القيادة التاريخية للبعث، ممثلة بأمين الحزب العام المؤسس ميشيل عفلق، والقيادة القطرية في سورية التي كانت تضم عدداً كبيراً من العسكريين البعثيين، أبرزهم رئيس الدولة الفريق الراحل أمين الحافظ، واللواء الراحل صلاح جديد، واللواء الراحل حافظ الأسد،

وكان اللواء الراحل محمد عمران مبعداً عن سورية حينها. نجم عن هذا الصراع انتخاب د. منيف الرزاز (الأردن) أميناً عاماً للبعث، فيما اعتبر عفلق قائداً مؤسساً. وقد اعتبر ذلك التغيير تسوية بين الجناحين المتعارضين، وهي تسوية لم تدم سوى ٧ أشهر، أصدرت في نهايته القيادة القومية قراراً بحل القيادة القطرية، وتشكيل لجنة حزبية عليا للإشراف على الحزب في سورية ضمت الراحل صلاح البيطار، واللواء محمد عمران، ود. الياس فرح، والراحل فهمي العاشوري (وزير سابق)، ود. عبد القادر النبال (اقتصادي شاب من حلب)، وتم تكليف البيطار بتشكيل حكومة كان اللواء عمران وزير الدفاع فيها.

لم تستكن القيادة القطرية المنحلة في سورية لهذا القرار الذي اعتبرته انحيازاً إلى جناح رئيس الدولة آنذاك أمين الحافظ، فقامت بعد شهرين ويومين (٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦) بحركة عسكرية أطاحت بالقيادة القومية واللجنة الحزبية والحكومة، وانشق الحزب داخل سورية وخارجها إلى جناحين، أحدهما يعتبر نفسه متمسكاً بالشرعية الحزبية ورفضاً استخدام السلاح في حل الخلافات الحزبية، والآخر مؤيداً للحركة الجديدة باعتبارها تجديدًا للحزب، وتأكيداً على خطه «اليساري» بوجه خط «يميني» تمثله القيادة القومية التي سجن معظم أعضائها، بمن فيهم غير السوريين، مثل جبران مجدلاي (لبناني)، وعلي غنام (سعودي)، بالإضافة إلى مسعود الشابي (تونسي)، وكمال ناصر (فلسطيني)، وآخرين. وقد أيد الحركة الانقلابية اثنان من أعضاء القيادة القومية، هما اللواء حافظ الأسد الذي بات وزيراً للدفاع في المرحلة الجديدة، والطبيب د. إبراهيم ماخوس الذي عين وزيراً للخارجية.

وقد أعلنت القيادة القطرية للبعث في لبنان منذ اللحظة الأولى لحركة ٢٣ شباط التزامها الشرعية الحزبية، ورفضها استخدام السلاح، وعقدت مؤتمراً قطعياً استثنائياً أيد موقفها، فاغتنمت السلطة اللبنانية هذا الخلاف، وقامت باعتقال عدد من أعضاء قيادة الحزب وأصدقائه، أبرزهم الخليل، والرافعي، والأمين، والمهندس نقولا الفرزلي، وجو فارس.

والشابي (الذي اعتذر وعاد إلى تونس)، وسليمان خليفة التعايشي (السودان)، ود. عزّت مصطفى (العراق)، ود. زيد حيدر (سورية).

نجحت اللجنة التحضيرية في عقد المؤتمر القومي التاسع في لبنان في ظروف بالغة السرية بسبب ما كان يتعرّض له التنظيم الحزبي داخل لبنان وخارجه، وعملت على إنجاح ترتيباته مجموعة من البعثين الشباب اللبنانيين الذين تولّوا في ما بعد أدواراً قيادية بارزة داخل الحزب والمجتمع، ومن أبرزهم بشارة مرهج (الذي تولّى أمانة سر قيادة الحزب في لبنان عام ١٩٦٦، ثم انتخب نائباً ووزيراً لعدة مرات في التسعينيات من القرن العشرين)، ورغيد الصلح (الكاتب والأستاذ الجامعي البارز)، والقيادي البارز في العمل الشعبي الراحل أحمد الصوفي (من طرابلس)، والمناضل الجنوبي خليل بركات (بحام وأمين سر مؤتمر رؤساء بلديات الجنوب)، والصيدلي البقاعي د. حبيب زغيب، والمدرّس والعضو السابق في القيادة القطرية حمد حيدر، والنقابي العمالي الراحل راضي فرحات، والقياديان البارزان في الحركة الطلابية آنذاك عماد شبارو ومنصور حريق، وبعثي قديم هو سعيد شعيب.

لم ينحصر دور هذه المجموعة في التحضير للمؤتمر القومي التاسع، وفي تأدية دور قيادي على مستوى الحزب قومياً فحسب، بل سعت أيضاً إلى التحضير لمؤتمر قطري جديد للحزب، اعتبر مميّزاً على غير مستوى، سواء على مستوى التقارير المعدّة، وأبرزها تقرير سياسي واقتصادي وثقافي وطلابي، أو على مستوى انتخاب قيادة معظمها من الشباب، واختيار أمين سر للقيادة من هؤلاء (رغيد الصلح عام ١٩٦٨، ثم بشارة مرهج عام ١٩٦٩)، ناهيك عن انغماسها في تشكيل أطر شعبية وطلابية وعمالية (لجان شعبية لمقاطعة البضائع الأمريكية، ومنظمة كفاح الطلبة، ومنظمة كفاح العمال، وإصدار نشرات دورية كـ **العربي الجديد**، و**كفاح الطلبة**، و**فجر الكادحين**، بالإضافة إلى متابعة إصدار جريدة **الأحرار** حتى توقفها في أيلول/سبتمبر ١٩٦٦، ثم إعادة صدورها في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩، وقد تولّى رئاسة تحرير الجريدة منذ صدورها عام

بعد أن استتبّ الأمر لها في دمشق، بدأت القيادة القطرية السورية بالاتصال بالحزبيين في لبنان، ودعوتهم إلى العمل معها في إطار تنظيم قومي آخر للحزب. فتجاوب مع هذه الدعوة اثنان من القيادة القطرية اللبنانية، هما مالك الأمين، ومحمد عواضة، وقياديان بارزان هما المهندس عاصم قانصوه (الذي بات وزيراً ونائباً عدة مرات) والمحامي سهيل سكرية، وعدد من الحزبيين القياديين السابقين، ولا سيّما من تيار «اليسار» الحزبي.

### ثالثاً: الوقائع التي تلت انقسام حزب البعث

وهكذا تكرّس الانقسام الحزبي في لبنان تماماً، وقام تنظيمان مختلفان، أحدهما تابع للقيادة القومية التاريخية، والآخر للقيادة القومية المستحدثة في دمشق، إثر عقد المؤتمر القومي التاسع في أيلول/سبتمبر ١٩٦٦، الذي انتخب له قيادة قومية كان من بين أعضائها اللبنانيين كلّ من قانصوه وعواضة والأمين.

أما حزب البعث في لبنان، فقد أدى دوراً بارزاً في تحمّل أعباء الحزب القومية بعد سقوط حكم البعث في سورية، فاستقبل عدداً من قادة الحزب في سورية المتوارين عن الأنظار، بينهم ميشيل عفلق والياس فرح، ثم البيطار والأمين والعيسمي، ود. مسعود الشابي (تونس)، والراحل محمد سليمان، وخليفة التعايشي (السودان)، كما شكّلت قيادته مع قيادة الحزب في العراق، قبل تسلّمه السلطة ومنظمات حزبية أخرى، لجنة تحضيرية للمؤتمر القومي التاسع الذي عُقد في ما بعد في شباط/فبراير ١٩٦٨، وأقرّ اعتماد الكفاح الشعبي المسلح أسلوباً لتحرير الأرض، رافضاً الوصول إلى السلطة عبر الانقلابات العسكرية، ومشدداً على قيام جبهة قومية تقدمية لمواجهة هزيمة الأمة في حزيران/يونيو ١٩٦٧.

ضمّت اللجنة التحضيرية آنذاك من قياديي الحزب في لبنان كلاً من نقولا الفرزلي، وجهاد كرم، والراحل حسين عثمان (رئيس بلدية بعلبك بعد سنتين)، ونعيم فهمي (طرابلس)، ومعن بشور، أمين سر التنظيم الطلابي للحزب، بالإضافة إلى د. فرح (سورية)،

١٩٦٤ عدد من الإعلاميين المستقلين أصدقاء البعث، وهم على التوالي الراحل الياس الفرزلي، وجان عبيد، ورفيق خوري، ثم سليمان الفرزلي، حتى تولى رئاسة التحرير رغيد الصلح.

ولقد أدت الأحرار منذ انطلاقها أدواراً سياسية وإعلامية مهمة، كان أبرزها التصدي لحكم «المكتب الثاني» في لبنان، ونشر البلاغات الأولى لـ «العاصفة» (الجناح العسكري لحركة فتح)، ومواكبة القضايا الاجتماعية والمطلبية في لبنان، والقضايا العربية على مستوى الأمة. ولقد تعرّضت الأحرار والبعثيين بسببها إلى مضايقات وملاحقات واعتقالات، وصلت إلى حدّ وضع متفجرة في مبنى الجريدة عام ١٩٦٦.

وحين بات البعث في لبنان بعثين، انغمس البعثيون اللبنانيون في العمل الفدائي، وشكلوا مجموعات من المقاتلين المدافعين عن الجنوب، فقدمت «منظمة» حزب البعث من خلال منظمة طلائع حزب التحرير الشعبية (الصاعقة) شهداء بارزين على أرض الجنوب، كالشهيد أمين سعد (الأخضر العربي) في شبعاء في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٩، والشهيد واصف شرارة في بنت جبيل في آذار/مارس ١٩٧٠، فيما شارك حزب البعث عبر جبهة التحرير العربية في معارك مهمة في الجنوب ضد العدو الصهيوني، بدأت في مزارع شبعاء وكفر شوبا، حيث استشهد حسين علي قاسم صالح في مزرعة حلتا، وبعده استشهد ثلاثة من طرابلس في مواجهة أول غزو صهيوني واسع للجنوب في ١٢ أيار/مايو ١٩٧٠، جنباً إلى جنب مع مقاتل عراقي من الموصل (صقر البعث).

تميّز اهتمام البعث عبر جبهة التحرير العربية وعبر تنظيماته الشعبية في الجنوب برؤية متكاملة قامت على التلازم بين توفير مقومات الصمود لأبناء الجنوب عبر الملاجئ والمشاغل والمنح الدراسية، وذلك من خلال المؤتمر الوطني لدعم الجنوب، وأمين سره المحامي خليل بركات، أو من خلال لجان الدفاع الذاتي التي خاضت معارك قاسية ضد قوات العدو الصهيوني خلال توغلها في القرى الحدودية، ولا سيّما ما سمي بملحمة «الطيبة» في ١/١/١٩٧٥، التي استشهد فيها أب وولده (علي

وعبد الله وفلاح شرف الدين)، و«معركة كفر كلا» في ٢٦/١١/١٩٧٥، التي استشهد فيها القائد البعثي المقاوم عبد الأمير حلاوي.

وفي حين أدى البعثيون الجنوبيون، وعلى رأسهم المحامي خليل بركات، والشاعر الشهيد موسى شعيب، دوراً مهماً في إطلاق انتفاضة مزارعي التبغ في كانون الثاني/يناير ١٩٧٢، وانتخاب بعثي هو صبحي حمادة لأمانة سر لجنة المزارعين، كان البعثيون في منظمة البعث (وقيادتها في دمشق) يؤدّون دوراً مميّزاً في ثورة الفلاحين في عكار، التي كانت ثمرة جهد مشترك بين السيد أبو وجيه البعريني الذي تولّى الحشد الشعبي، والمحامي خالد الصاغية الذي تولّى الجوانب السياسية والقانونية، وكلاهما كان يعمل بتنسيق عال مع القيادة السورية.

كان البعثيون بشقيهم جزءاً مهماً من كافة التحركات المطلبية والوطنية والقومية، ولا سيّما الانتفاضة الطلابية الكبرى إثر العدوان الإسرائيلي على مطار بيروت. وأدى الطلاب البعثيون في الجامعة الأميركية في بيروت والجامعة اللبنانية والجامعة اليسوعية دوراً مميّزاً في هذه الجامعات، وفي انتفاضة عمال «معمل غندور»، والمعلمين، وحركة طلاب الجامعة الأميركية في بيروت.

في تلك المرحلة التي سبقت الحرب اللبنانية أيضاً، توزّع البعثيون على محوري العمل الوطني اللبناني في أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين:

١ - المحور الأول أطلق عليه اسم جبهة الأحزاب أو «التحالف الرباعي»، بقيادة رئيس الحزب التقدمي الاشتراكي الشهيد كمال جنبلاط، وضمّ الحزب الشيوعي اللبناني برئاسة الشهيد جورج حاوي، ومنظمة حزب البعث برئاسة عاصم قانصوه، واتحاد قوى الشعب العامل برئاسة كمال شاتيل.

٢ - أما المحور الثاني، فكان يطلق عليه «تجمع القوى والأحزاب والشخصيات»، وكان يضم حزب البعث (لتميّزه من منظمة الحزب) مع أنصار فتح (الحركة اللبنانية المساندة)، واتحاد الشيوعيين اللبنانيين، ومنظمة الاشتراكيين اللبنانيين، ولبنان الاشتراكي (قبل توحيدهما

في منظمة العمل الشيوعي) وتنظيمات أخرى. وكان هذا المحور يتمتع بحيوية وروح مبادرة مستمدة أساساً من تحرره من الكثير من الاعتبارات التي كانت تشدّ بعض قوى التحالف الأخرى، ولا سيّما رئيسها الشهيد وليد جنبلاط.

لكن جنبلاط سرعان ما دعا إلى تلاقي التحالفين في لقاء مشترك مع بدايات عام ١٩٧٣ أطلق عليه اسم «لقاء القوى والأحزاب والشخصيات الوطنية»، خصوصاً أنه بات لبعض القوى نواب في البرلمان اللبناني بعد انتخابات ١٩٧٢، كعبد المجيد الرافعي من البعث عن طرابلس، ونجاح واكيم من اتحاد قوى الشعب العامل عن بيروت، والبعثيين السابقين د. علي الخليل (الجنوب)، ود. ألبير منصور (بعلبك - الهرمل).

غير أن التطورات خارج لبنان بدأت تنعكس على البعثيين في لبنان، ولا سيّما مع تفاقم الصراع داخل دمشق بين تيار يقوده اللواء صلاح جديد واللواء حافظ الأسد، وأدى إلى حركة أطاحت بجديد ورفاقه، ووصلت بالأسد إلى الرئاسة في ١٦ كانون الثاني/نوفمبر ١٩٧٠، فانقسم البعث الموالي لدمشق إلى مجموعتين في لبنان، مجموعة يترأسها عضو القيادة القومية (وقد كان أمينها العام رئيس الدولة السوري السابق والراحل د. نور الدين الأتاسي)، ومالك الأمين، ومحمد عواضة، وأخرى يقودها المهندس عاصم قانصوه والمحامي سهيل سكرية اللذين تمّ اختيارهما في ما بعد عضوين في القيادة القومية الموازية (أمينها العام الفريق حافظ الأسد).

ولقد واجهت المجموعة الأولى (الأمين وعواضة) ظروفاً صعبة، مع اضطرابهما إلى الخروج من لبنان إلى الجزائر وفرنسا، ومع دخول الجيش السوري إلى لبنان، ومع انضمام عدد وافر من أعضائها إلى تشكيلات لبنانية متعاونة مع «فتح»، كاللجان الوطنية والشعبية، وحركة لبنان العربي، وكان من أبرز مؤسسيها علي يوسف وعبد الحسن الأمين ود. قاسم قادري، وكلهم أصبحوا متأثرين بالتيار الإسلامي.

أما المجموعة الثانية التي أطلق عليها طيلة السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين اسم «منظمة

حزب البعث» لتمييزها من حزب البعث الآخر، فلقد أدت دوراً سياسياً وعسكرياً بارزاً في مرحلة السبعينيات والثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين، وصولاً إلى نهاية العقد الأول من القرن الحالي، وقد ازدادت فعاليتها بشكل خاص مع دخول الجيش السوري إلى لبنان تحت مظلة قوات الردع العربية في خريف ١٩٧٦، وبعد معارك قاسية مع تحالف الثورة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية. وكان نفوذ هذه المنظمة يتقدم ويتراجع مع تقدم النفوذ السوري وتراجع، وإن كانت الدقة تستوجب أن نعترف بأن النفوذ السوري لم يحصر دعمه لمنظمة البعث، بل أحياناً كانت تحلّ في المراتب الأخيرة من اهتمامه، رغم أنها تنال القسط الأوفر من الهجوم على السياسة السورية في لبنان.

عشية الحرب الأهلية، في أوائل السبعينيات من القرن العشرين، كانت منظمة البعث ركناً أساسياً من أركان «التحالف الرباعي» الذي سبق الحديث عنه. ثم مع بداية الحرب الأهلية وبروز بوادر تناقض بين القيادة السورية وتحالف الحركة الوطنية ومنظمة التحرير، كانت منظمة البعث عضواً رئيسياً في «الجبهة القومية» التي ضمت أيضاً حركة «أمل» بقيادة الإمام المغيب موسى الصدر، واتحاد قوى الشعب العامل برئاسة كمال شاتيل، وجناح من الحزب السوري القومي الاجتماعي أطلق عليه «الطوارئ»، وكان يرأسه أحد مؤسسي الحزب القومي جبران قنيزح، فيما رأس الجناح الآخر د. عبد الله سعادة، وهو من أبرز القيادات في الحزب.

وحين انفجر الصراع العسكري بين سورية وحلفائها من جهة، والتحالف القائم بين المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية، جرى احتلال لمركز البعث في بيروت وعدد من المناطق في الجنوب والشمال، وصولاً إلى بعض مناطق البقاع، وغادر العديد من قياداتهم لبنان إلى سورية جنباً إلى جنب مع قيادات أخرى في الجبهة القومية.

وفي كلّ سنوات الحرب الأهلية بكل فصولها، وحتى اتفاق الطائف، ورغم النفوذ السوري الواسع لم يتسنّ لأي عضو من منظمة البعث أن يتولى أي منصب حكومي، إلى أن تم توقيع اتفاق الطائف في ٢٣ كانون

الأول/أكتوبر ١٩٨٩، وجرى تعيين أعضاء البرلمان اللبناني عام ١٩٩١، ليملاًوا المقاعد التي شغرت بوفاة أصحابها أو المقاعد المستحدثة بعد زيادة عدد أعضاء مجلس النواب من ٩٩ إلى ١٢٨، فعين نائباً عن بنت جبيل عبد الله الأمين (الأمين القطري للحزب آنذاك)، وعن عكار عبد الرحمن عبد الرحمن، وعن قضاء الضنية - المنية المحامي حمد الصمد، وهو تعيين لم يدم طويلاً لأن الانتخابات النيابية جرت صيف ١٩٩٢، وقد فاز فيها أيضاً كل من الأمين، وعبد الرحمن، فيما لم ينتخب الصمد.

في الوزارة الأولى التي شكلها عمر كرامي في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، عين الأمين وزيراً للعمل، وبقي محتفظاً بهذا الموقع في حكومة الرئيس رشيد الصلح في ١٦/٥/١٩٩٢ (وهي الحكومة التي أشرفت على الانتخابات النيابية الأولى بعد اتفاق الطائف)، ثم في حكومتي الرئيس رفيق الحريري الأولى والثانية، إلى أن حلّ مكانه في أمانة سر القطر للحزب غازي سيف الدين الذي عين أيضاً وزيراً، ثم عضو القيادة القومية للحزب المهندس عاصم قانصوه (النائب والوزير السابق)، ثم د. فايز شكر، الأمين القطري للحزب الذي تمّ تعيينه وزيراً.

وداخل المجلس النيابي، كان للحزب دوماً مقعدان أو أكثر، ففي عام ٢٠٠٠ انتخب قانصوه نائباً عن بعلبك - الهرمل مع كتلة الوفاء للمقاومة التي شكّلها حزب الله، وهاشم قاسم نائباً عن الجنوب مع كتلة التنمية والتحرير التي يرأسها رئيس مجلس النواب نبيه بري. وأعيد انتخاب هاشم أيضاً عام ٢٠٠٥، وانتخابه مع قانصوه عام ٢٠٠٩، فيما غاب الأمين وعبد الرحمن عن التمثيل النيابي.

كانت حصص البعث الوزارية تتوزع بين وزارة العمل ووزارة الدولة، وكان في الموالاة في الفترة (١٩٩٢ - ٢٠٠٥) حتى اغتيال الحريري، ثم بات جزءاً من تحالف ٨ آذار الذي تمّ تشكيله بعد خروج القوات السورية من لبنان، من قوى سياسية اعتبرت موالية لسورية.

أما الجناح الآخر من البعث، فقد انعكست على

أوضاعه التنظيمية أزمات التنظيم القومي للحزب، ولا سيّما بعد تسلّم فرع الحزب في العراق للسلطة مرة ثانية في ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨، وعبر انقلاب عسكري أثار اعتراض البعثيين عموماً، ولا سيّما في لبنان، حيث كتب أبرزهم في لبنان معن بشور تحقيقاً من بغداد في مجلة الحوادث اللبنانية بعد أيام على زيارته لبغداد في ٢٢ تموز/يوليو ١٩٦٨ كان عنوانه: «انقلاب لا ثورة»، وذلك انطلاقاً من قرارات المؤتمر القومي التاسع للحزب في شباط/فبراير ١٩٦٨، التي رفضت وصول الحزب إلى السلطة عبر انقلاب عسكري.

توزّعت أزمة الثقة بين عدد من القياديين البعثيين في لبنان والقيادة في العراق على خلفية أمور تتصل بالعلاقة مع عبد الناصر التي كان البعثيون اللبنانيون المعارضون حريصين عليها، وكذلك بالعلاقة مع الثورة الفلسطينية، وتحديدًا «فتح» التي كانت تشوب علاقتها بالقيادة العراقية توترات وصلت إلى الذروة، حين امتنع الجيش العراقي عن نصرته المقاومة الفلسطينية أثناء أحداث أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ في الأردن.

حينها لبّى عشرات البعثيين في لبنان، وعلى رأسهم أمين سر القيادة القطرية بشارة مرهج، وعضو القيادة القومية عبد المجيد الرفاعي، نداء «المسؤولية التاريخية» الذي أطلقه أمين عام الحزب ومؤسسه ميشيل عفلق، الذي كان مقيماً في بيروت، داعياً البعثيين إلى التطوع والذهاب إلى الأردن والدفاع عن الثورة الفلسطينية.

سبق أزمة أيلول/سبتمبر تحقيق حزبي جرى في أواخر آب/أغسطس ١٩٧٠ في بغداد مع مرهج ومعن بشور ورغيد الصلح (أعضاء قيادة قطرية) على خلفية بيان وزّع في بيروت في أوائل آب/أغسطس ١٩٧٠ باسم «الشباب الناصري» في «جبهة التحرير العربية»، يدعو إلى الكفّ عن مهاجمة عبد الناصر بعد موافقته على مشروع روجرز الشهير، وإعطائه كقائد تاريخي فرصة لكي تتم معرفة ما إذا كان قراره تكتيكياً أم استراتيجياً.

وقد جرى تجريد مرهج من موقعه كأمين سر القيادة، فيما تمّ تجميد عضوية بشور والصلح في القيادة القطرية لمدة ثلاثة أشهر، بعد محاولة لتوقيف الثلاثة في

مطار بغداد بعد استدعائهم للتحقيق معهم من قبل القيادة القومية في بغداد.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩، عُقد في بيروت مؤتمر قطري بعد انتخابات حزبية فاز فيها كل من مرهج والصلح وبشور بإجماع الحاضرين، فيما انتخب للقيادة القطرية أيضاً كل من راضي فرحات، و خليل بركات، وحسين عثمان، وأحمد الصوفي، وعبد المجيد الرافعي، ونقولا الفرزلي، ثم انتخب مرهج أميناً لسر القيادة، وبركات نائباً لأمين السر.

في السنوات التالية، بقيت الأزمة تتجاذبها العلاقة بين مجموعة من قيادة الحزب في لبنان والقيادة القومية في بغداد، لكن تطورات قومية مهمة خففت من حدتها، ولا سيّما تأميم النفط العراقي في ١/٦/١٩٧١، وبعده مشاركة الجيش العراقي في حرب تشرين الأول/أكتوبر.

لكن الأزمة ما لبثت أن اندلعت مجدداً إثر اتهام أحد القياديين البعثيين العراقيين البارزين، وعضو القيادتين القومية والقطرية، بالضلوع في مؤامرة لقلب نظام الحكم أعدها مدير الأمن العام ناظم كزار، وأدت إلى مصرع وزير الدفاع الفريق حماد شهاب في ٣٠ تموز/يوليو ١٩٧٣. اعترض البعثيون اللبنانيون على الحكم بالإعدام على عضو القيادة القومية الراحل عبد الخالق السامرائي، وتوجيه اتهامات بالغة الخطورة لقيادي كبير من دون محاكمته حزبياً، وعبروا عن اعتراضهم ببيان باركه أمين عام حزب البعث ميشيل عفلق وعدد من أعضاء القيادة القومية الموجودين في بيروت.

جرى تحقيق حزبي مع بشور (كاتب البيان)، ومع مرهج (أمين سر القيادة الذي تحمّل مسؤولية البيان)، وتمّ تجميد عضويتيهم لمدة عام في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣، كما طلبت القيادة القومية عبر العضو فيها نائب الرئيس العراقي آنذاك، صدام حسين، من بشور أن يترك لبنان لفترة، وأن يختار أي مكان لمتابعة دراساته العليا، ولكن بشور اختار الإقامة في بغداد، حيث حضر اجتماعات مجلس التخطيط الأعلى الذي كان يرأسه صدام.

في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، وقيل انتهاء مدة

تجميد عضوية مرهج وبشور، بدأت الانتخابات الحزبية قبل موعدها، فعبرت النتائج عن استياء القاعدة الحزبية مما جرى، فازداد تأزم الوضع الحزبي الداخلي حتى انفجار الحرب الأهلية في لبنان في نيسان/أبريل ١٩٧٥، التي بدأت بمجزرة أودت بحياة ٢٣ فلسطينياً ولبنانياً يستقلون باصاً متوجهين إلى مخيم تل الزعتر من بيروت عبر محلة عين الرمانة.

كان كل ركاب الباص الذي أطلق شرارة الحرب من مناضلي حزب البعث وجبهة التحرير العربية، مما ألقي على الحزب مسؤولية تاريخية في تلك المرحلة، بعد أن تحمّل مسؤولية بارزة في الدفاع عن الثورة الفلسطينية خلال معارك أيار/مايو ١٩٧٣ بين الجيش والمقاومة، فأصدر القضاء اللبناني مذكرة توقيف بحق مرهج مع زعيم «المرابطون» إبراهيم قليبلا لدورهما في قيادة الانتفاضة الشعبية المسلحة دفاعاً عن المقاومة.

لقد عمّقت الرؤى المتعارضة التناقضات الحزبية داخل حزب البعث في لبنان، وبين بعض قياديه في العراق، حول قضايا عدة (أبرزها الموقف من تفجّر الحرب اللبنانية)، فوضعت القيادة القومية في بغداد، وبعد ذهاب عفلق للإقامة نهائياً في بغداد تاركاً بيروت، يدها على التنظيم الحزبي في لبنان، فحلّت القيادة القطرية السابقة (أعضاؤها عبد المجيد الرافعي، ونقولا الفرزلي، ورغيد الصلح، و خليل بركات، وحسين عثمان، وحبيب زغيب، وثابت أحمد)، وعيّنت قيادة مؤقتة ضمّت إلى جانب الرافعي والفرزلي والصلح كلاً من د. بشير الداعوق، و راضي فرحات، ومحمد طي، ومفلح علّو، وكانت قراراتها الأولى فصل أعضاء القيادة القطرية (بركات نائب أمين سر القيادة، وزغيب، وعثمان)، بالإضافة إلى مرهج وبشور، وأمين سر جبهة التحرير العربية د. عزمي الجشي، وأعضاء قيادات فرع بيروت، والشعب الحزبية في الشمال وبعض الجنوب والبقاع والمكاتب الطلابية والعمالية والنسائية.

رفض الخارجون فصلاً من التنظيم الحزبي، بدءاً من ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٥ إعلان الانشقاق الحزبي، أو تشكيل حزب جديد (لأن الأحزاب، بحسب رأيهم، تشكّل استجابة لحاجة موضوعية في المجتمع



والعراقية، اندفعت بغداد إلى مساندة كل قوة لبنانية تحاصم القيادة السورية، فعمّ دعمها المالي والعسكري للعديد من القوى السياسية اللبنانية من أعضاء المجلس السياسي للحركة الوطنية اللبنانية وأحزابها إلى الجبهة اللبنانية وأحزابها وشخصياتها، إلى القوات اللبنانية، والعماد ميشال عون في حرب التحرير الشهيرة ضد القوات السورية في لبنان التي بدأت في ١٤ آذار/مارس ١٩٨٩، وانتهت في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠.

وعلى الرغم من أن البعث احتل موقعاً مرموقاً في إطار الحركة الوطنية اللبنانية، وبات ممثله رفيق أبو يونس عضواً في لجنتها التنفيذية، فإن كلّ الدعم العراقي لقوى اليمين اللبناني لم ينعكس في إفساح المجال لأي دور سياسي لحزب البعث في مناطق سيطرتها، اللهم إلا السماح بلجوء بعض أعضاء حزب البعث إلى تلك المناطق، هرباً من ملاحقة أجهزة الأمن السورية.

لم يتمكن حزب البعث من العودة إلى نشاط علني إلا بعد الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، حيث عاد أمين سر قيادة الحزب د. عبد المجيد الرافعي وزوجته ليلى القيادية في الحزب وبعض البعثيين إلى لبنان بعد غياب استمر ٢٧ عاماً، تخللتها عودة قصيرة إبان مرحلة ميثاق العمل القومي بين دمشق وبغداد عام ١٩٧٩، واستمرت حتى جرى اجتياح مقارّ البعث في طرابلس عام ١٩٨٣، وسيطرة الميليشيات الموالية لسورية على بيروت عام ١٩٨٤.

لقد شارك الرافعي بصفته نائباً عن طرابلس (عام ١٩٧٢) في اجتماعات الطوائف التي أدت إلى الاتفاق الشهير، وامتنع عن حضور جلسة انتخاب الشيخين بشير وأمين الجميل لرئاسة الجمهورية في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٢، كما تحفّظ في المجلس النيابي على اتفاق ١٧ أيار/مايو.

قاوم البعثيون، كغيرهم من القوى الوطنية والمجموعات القومية والناصرية الأخرى (بمن فيهم البعثيون السابقون القاديون في «تجمّع اللجان والروابط الشعبية»)، الغزو الصهيوني والاحتلال الناجم عنه، وقدموا الشهداء، وكان لهم أسرى في سجون الاحتلال، وتميّزوا بصمودهم في ظروف بالغة الصعوبة. وكان أول

والأمة لا حل مشكلة مجموعة أو أفراد)، وامتنعوا عن الالتحاق بأي حزب أو نظام أو جهة أخرى، بل اختاروا آليات عمل مبتكرة في ذلك الحين، وهي صيغ أطر عمل قاعدية تتشكّل من أحياء أو قرى أو مهن أو مصانع أو مدارس أو غيرها، وأطلقوا عليها اسم «اللجان والروابط الشعبية» التي ضمّت بين مؤسسيها وأعضائها بعثيين وناصريين ويساريين والعديد من المستقلين، وشكّلت ظاهرة مميزة في الحياة اللبنانية، حيث انتخب أحد مؤسسيها، بشارة مرهج، نائباً عن العاصمة لثلاث دورات، واختير وزيراً لثلاث مرات، فيما برز أحد مؤسسيها أيضاً، ومنسحقها العام معن بشور في أطر العمل القومي والعالمي، خصوصاً في المؤتمر القومي العربي، والمؤتمر القومي - الإسلامي، والملتقيات العربية والدولية، كما في العديد من المبادرات العربية والدولية، أبرزها مبادرات كسر الحصار الجوي على العراق التي كان على رأسها معن بشور في طائرتين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٣، وأيضاً مبادرات كسر الحصار على غزة، ومن بينها «سفينة الأخوة اللبنانية» و«أسطول الحرية» الذي أصيب فيه أحد مؤسسي التجمّع د. هاني سليمان، وأحد كوادره الأساسية نبيل حلاق، بالإضافة إلى مشاركة عدد من أعضائها، كحلاق ود. ناصر حيدر، وراجي حكيم، في «شريان الحياة وآسيا ١».

واجه حزب البعث العربي الاشتراكي ظروفاً بالغة الصعوبة، ولا سيّما مع اشتداد نار الحرب الأهلية، وقدم المئات من الشهداء على مختلف الجبهات من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب.

إلا أن الظروف الأشد صعوبة برزت مع دخول القوات السورية إلى لبنان، وملاحقة العديد من قياداته وأعضائه، فأمضى بعضهم سنوات طويلة في السجن، وأمضاهم آخرون في المنفى، فيما واجه العديد من قياديي البعث وأعضائه الاغتيال في ظلّ التوترات والصراعات العراقية - السورية، والعراقية - الإيرانية، فتم اغتيال عدد من أعضاء القيادة القطرية، كالشاعر موسى زغب، والمحامي تحسين الأطرش، بالإضافة إلى أحد قدامى البعثيين د. عدنان سنو وغيرهم.

ومع احتدام الصراع بين العاصمتين السوريتين

شهداء المقاومة حين احتل العدو الصهيوني بيروت عضوان في «تجمع اللجان والروابط الشعبية» في بيروت، بالإضافة إلى عضوين من جمعية شبيبة الهدى التي يرأسها مأمون مكحل التي أدت دوراً مهماً في الدفاع المدني والإسعاف والخدمات الإنسانية على مدى سنوات الحرب الأهلية.

القوى الداعمة للمقاومة العراقية، كما انضم عدد من أعضائه إلى صفوف «المنتدى القومي العربي» في لبنان برئاسة الرئيس السابق للجامعة اللبنانية د. محمد المجذوب، فاختير الرافي عي عضواً في مجلس أمنائه، والمقدم عضواً في لجته التنفيذية.

أما أعضاء «تجمع اللجان والروابط الشعبية»، فقد واصلوا عملهم عبر شبكة من هيئات أهلية وثقافية وفكرية لبنانية، وعبر مؤتمرات قومية، وقومية - إسلامية، وعبر ملتقيات دولية لدعم قضية فلسطين، أطلقها المركز العربي الدولي للتواصل والتضامن، برئاسة بشور، ومديره العام رحاب مكحل، وعضوي هيئته التأسيسية د. زياد حافظ، ود. هاني سليمان.

### خاتمة

إذا كان من الصعب التكهن بمستقبل حزب البعث في لبنان، سواء بالمجموعة المرتبطة بقيادة الحزب في دمشق، أو المجموعة التي يرأسها د. الرافي، لكن لا بد من التأكيد أن هذا الحزب بكل روافده قد قدم تضحيات كبرى في النضال الوطني والقومي في لبنان، كما واجه نزيفاً كبيراً، لكنه عانى محدودية استقلاله، مما انعكس سلباً على حيويته وثمار تضحياته.

و حين عاد البعث إلى العمل العلني، وجد أن الحكومة قد ألغت الترخيص الممنوح له سابقاً باسم «حزب البعث» ومنحته لـ «منظمة حزب البعث» التي بات اسمها «حزب البعث»، فيما اختار البعثيون لأنفسهم اسماً جديداً هو «حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي»، الذي عقد في أواخر تموز/ يوليو المنصرم مؤتمره، وانتخب قيادة له برئاسة الرافي وعضوية المحامي حسن بيان، وظافر المقدم، وهشام عبيد، وعمر شبلي، وعلي الموسوي، وعبدو شحيتلي، ومحمود فقيه، والمحامي واصف حركة، وعلي سكينه.

سعى الحزب البعثي بالاسم الجديد إلى استعادة علاقاته السياسية، فشكّل مع عدد من القوى الحركة الوطنية للتغيير الديمقراطي، كما ساهم في تأسيس الحملة الأهلية لنصرة فلسطين والعراق مع عدد من

## ٦ - منظمات حزب البعث العربي الاشتراكي في الأردن

### علي محافظة

#### - ١ -

من د. عبد الرحمن شقير، والصيدلاني راضي الشخشير، والمحامي محمد نزال العرموطي، وزباد عتاب، وإبراهيم الحباشة (من مدينة الكرك). ثم انتشر الحزب في مختلف مناطق الأردن، ولا سيما بعد وحدة الضفتين في نيسان/أبريل ١٩٥٠<sup>(١)</sup>. وكان انتشاره بين معلمي المدارس الثانوية وطلبتها، وصغار موظفي الدولة، وأصحاب المهن الحرة، ثم امتد إلى الحرفيين والعمال.

كان بهجت أبو غربية أول من انضم إلى حزب البعث من أهالي الضفة الغربية في تموز/يوليو ١٩٤٩، وعمل بعد ذلك على انضمام داوود سنقرط من الخليل، وعلي الجعبري، وحسين الكرد، ورفيق النمري، وعبد الجواد الحلواني من القدس، إلى الحزب.

وكان قبل ذلك قد اطلع كل من المحامي عبد الله الريماوي، والمحامي عبد الله نعواس، وأحمد السبع، وأنور الخطيب، وعبد الخالق يغمور، ويحيى حمودة، ومحمد العمدة، وبرهان الدجاني على مبادئ حزب البعث سنة ١٩٤٨، وأعجبوا بها، وأصدر عبد الله الريماوي صحيفة في القدس تحمل اسم البعث، وشرع مع زملائه السابقين الذكر بتأسيس حزب في الضفة الغربية يحمل اسم «البعث» سنة ١٩٤٩. وبدأ يمارس نشاطه، ويسعى إلى كسب أعضاء جدد، مما اضطر القيادة القومية لحزب البعث العربي في دمشق إلى إصدار بيان تنكر فيه صلتها

تختلف الآراء حول أوائل البعثيين في الأردن، بعد انعقاد المؤتمر التأسيسي لحزب البعث العربي في دمشق في مطلع نيسان/أبريل ١٩٤٧، ولكنها تتفق جميعها على أن أوائل البعثيين في شرقي الأردن كانوا من طلبة الجامعة السورية وخريجها. وينتمي معظمهم إلى الطبقة الوسطى التي كانت أحوالها المالية تسمح لها بتحمل نفقات تعليم أبنائها في دمشق، أو إلى البرجوازية الصغيرة التي ينتسب إليها صغار الموظفين في الدولة الذين تمكنوا من الانتساب إلى كلية الحقوق، وشراء الكتب المقررة، والإقامة في دمشق، أثناء فترة الامتحانات التي كانت تجرى دورتها الأولى عادة في مطلع الصيف، ودورتها الثانية في نهايته.

ويبدو أن أول «حلقة» لفرع الحزب في الأردن تكونت في مدينة السلط، وضمت الصيدلانيين: أمين شقير، وحمدي الساكت، ود. محمد البشير، ود. أحمد مساعدة، والمعلم عبد الله العناسوة، والمحامي سليمان الحديد، والمعلم خالد الساكت. ومن السلط انتشر الحزب في مدينة إربد، وكان من أوائل المنتسبين إليه د. أحمد خريس، والمحاميان عبد الكريم خريس ونجيب العقلة شوتر، والمعلم محمد حسين البشابشة من بلدة الرمثا. وفي عمان العاصمة تشكلت أول حلقة للحزب

(١) أسماء جاد الله خصاونة، «حزب البعث العربي الاشتراكي في الأردن، ١٩٤٧ - ١٩٥٧»، (رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٩٩)، ص ٢٦، وشريف حلاوة، «أضواء على تاريخ حزب البعث في الأردن»، عمان، ١١/١١/١٩٩٩، ص ٣.

بهذا الحزب سنة ١٩٤٩. وقام بهجت أبو غربية بتوزيع هذا البيان على الصحف الصادرة في القدس آنذاك. وما لبث هذا الحزب أن انفرط عقده لعدم السماح بالترخيص له من السلطات الأردنية المختصة. وعندها انضم عبد الله الريماوي، وعبد الله نعواس، وأحمد السبع إلى حزب البعث العربي سنة ١٩٥٠، بعد أن أدركوا اتساع نشاطه وانضمام العديد من الشباب المثقف في الضفة الغربية إليه.

عقد أول مؤتمر قطري للحزب في منزل عبد الله الريماوي في رام الله في ربيع ١٩٥١، حضره ثلاثون مندوباً يمثلون جميع «شعب» الحزب في الأردن. وانتخب المؤتمر قيادة قطرية لمدة سنتين تألفت من عبد الله الريماوي، وعبد الله نعواس، وأمين شقير، وعبد الرحمن شقير، وسليمان الحديدي، وحسني الخفش، وبهجت أبو غربية. وانتخب عبد الله الريماوي أميناً للسرا. وتم اختيار عبد الله الريماوي وعبد الله نعواس في أعقاب هذا المؤتمر عضوين في القيادة القومية للحزب في دمشق<sup>(٢)</sup>.

وقد أقر المؤتمر برنامجاً سياسياً يهدف إلى تحرير الأردن من الهيمنة البريطانية، مثلما قرر الانتقال من العمل السري إلى العمل العلني، وعدم الاشتراك في الوزارات الأردنية ما دام رئيس هيئة أركان الجيش الأردني بريطانياً. وركز الحزب في نضاله بين سنتي ١٩٥١ و١٩٥٧ على المطالبة بما يلي: عزل الضباط البريطانيين في الجيش الأردني، وعلى رأسهم رئيس هيئة الأركان الفريق جون كلوب (John Bagot Glubb)، وإلغاء قوانين الدفاع التي تقيد الحريات العامة، وفصل الشرطة والدرك عن قيادة الجيش وإلحاقها بوزارة الداخلية، والسماح بإنشاء الأحزاب السياسية في

البلاد، وإجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة، وإلغاء معاهدة التحالف الأردنية - البريطانية لعام ١٩٤٨. وكانت هذه المطالبات تنادي بها أحزاب أخرى، مثل الحزب الوطني الاشتراكي، وحركة القوميين العرب، والحزب الشيوعي الأردني.

وقد أيد الحزب وحدة الضفتين، وشارك اثنان من قاداته في الانتخابات النيابية التي أجريت في الضفتين في ١١/٤/١٩٥٠، وفازا بمقعدين عن دائرة القدس في المجلس النيابي الذي أقر هذه الوحدة في ٢٤/٤/١٩٥٠. ولما اغتيل الملك عبد الله على باب المسجد الأقصى في القدس ظهر يوم الجمعة ٢٠/٧/١٩٥١، اعتقل اثنان من الحزب هما بهجت أبو غربية وسعيد شقير، ولم يفرج عنهما إلا بعد أربعة أشهر، بعد أن ثبت أن لا علاقة لهما بالاغتيال<sup>(٣)</sup>.

وفي هذه الأثناء بدأ انتساب بعض الضباط في الجيش الأردني إلى الحزب سنة ١٩٥٠. وكان أولهم النقيب شاهر أبو شحوت، وتلاه الضباط محمود المعايطة، وضافي الجمعاني، ومنذر عناب، وعزمي مهيار، وسليم التقي، وفوزي أبو نوار، وعبد القادر شومان<sup>(٤)</sup>. وكوّن الضباط البعثيون مع غيرهم من الضباط الوطنيين تنظيمًا سرياً في الجيش باسم «حركة الضباط الأردنيين الأحرار» سنة ١٩٥٢. وضمت الهيئة التأسيسية للحركة كلاً من شاهر أبو شحوت، ومحمود المعايطة، وضافي الجمعاني، عن سلاح المدفعية، وأحمد زعرور عن سلاح الهندسة، وتركبي الهنداوي، ونذير رشيد، عن سلاح الدروع، ومازن العجلوني، وقاسم الناصر، وغازي العربيات، وعبد الله قاعد، عن سلاح المشاة، وشوكت السبول عن الفن الأعلى. وانتخب شاهر أبو شحوت رئيساً للحركة، وقاسم

(٢) بهجت أبو غربية، من النكبة إلى الانتفاضة، ١٩٤٩ - ٢٠٠٠: مذكرات (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤)، ص ٢٤، ٤١ و٤٥، وشبلي العيسمي، حزب البعث العربي الاشتراكي: مرحلة النمو والتوسع، ١٩٤٩ - ١٩٥٨، آفاق عربية، ط ٣ (بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٧)، ص ١٩١. يذكر العيسمي أن أمين شقير تولى أمانة سر الحزب في الأردن الذي كان بمستوى «شعبة» حتى سنة ١٩٥٢، بناءً على حديث معه في ٢٤/٩/١٩٧٥، ومن المحتمل أنه كان أميناً للسرا في الفترة الممتدة من سنة ١٩٤٧ إلى ١٩٥١.

(٣) علي محافظة، العلاقات الأردنية - البريطانية: من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١ - ١٩٥٧ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٣)، ص ١٩٤ - ١٩٦، وأبو غربية، المصدر نفسه، ص ٢٧ - ٢٨ و٥٧ - ٦٠.

(٤) شاهر أبو شحوت، «الجيش والسياسة في الأردن: ذكريات عن حركة الضباط الأردنيين الأحرار»، القبس (١٩٨٥)، وضافي الجمعاني، من الحزب إلى السجن، ١٩٤٨ - ١٩٩٤: مذكرات (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٧)، ص ٣٤ - ٣٦.

الناصر نائباً للرئيس، وأحمد زعرور سكرتيراً، وتركى الهنداوي أميناً للصندوق. حاولت قيادة الحركة الاتصال بالملحق العسكري المصري وبقيادة الجيش السوري لنيل دعمهما، وباتت جهودها بالفشل. والتقى قادة الحركة بالملك حسين عن طريق الملحق العسكري الأردني في باريس المقدم علي أبو نوار سنة ١٩٥٥. وعقدت عدة اجتماعات بين قيادة الحركة والملك حسين، تم فيها الاتفاق على خطة لإعفاء الفريق كلوب وبقية الضباط البريطانيين في الجيش، ونفذت الخطة في صباح ١/٣/١٩٥٦. وبعدها جمّدت الحركة نشاطها، إلى أن تم البطش بأعضائها في ربيع ١٩٥٧ والقضاء عليها<sup>(٥)</sup>.

## - ٢ -

أما على الصعيد المدني، فقد تقدم حزب البعث بطلب رسمي للترخيص له بالعمل العلني، بعد صدور الدستور الأردني الجديد في بداية سنة ١٩٥٢. في ٥/٢/١٩٥٢ قدم أعضاء الحزب عبد الله الريماوي وعبد الله نعواس وأمين شقير وسليمان الحديدي و بهجت أبو غربية ومنيف الرزاز وفرح إسحق طلباً للسماح لهم بتكوين حزب سياسي باسم «حزب البعث العربي»، مرفقين بالطلب النظام الأساسي للحزب المتضمن مبادئه في الوحدة العربية والحرية والاشتراكية، ومحاربة الاستعمار والإيمان بالقومية العربية. ولكن السلطات الأردنية رفضت الطلب في ١٣/٢/١٩٥٢ بحجة أن هذا الحزب فرع لحزب البعث في سورية. ولما صدر قانون الأحزاب السياسية، تقدم سليمان الحديدي في ٤/١/١٩٥٤ بطلب للسماح له بإصدار صحيفة اليقظة لتكون ناطقة باسم الحزب، وقد وافقت الحكومة على إصدارها. وتقدم عدد من أعضاء الحزب في ٢٠/٣/١٩٥٤ بطلب ثان للترخيص للحزب، فرفضت حكومة توفيق أبو الهدى الطلب في ٢٨/٦/١٩٥٤، وعندها رفع مقدمو الطلب دعوى على الحكومة لدى محكمة العدل العليا لإلغاء قرار الرفض، فأصدرت المحكمة قرارها في ٢٩/٨/١٩٥٤

باعتبار أسباب رفض الترخيص للحزب غير قانونية، وأيدت هذا القرار محكمة التمييز، وبذلك أصبح الحزب يتمتع بشرعية النشاط العلني، واستمر في هذا الوضع حتى نيسان/أبريل ١٩٥٧<sup>(٦)</sup>، حينما أعلنت الأحكام العرفية في البلاد، وحلت جميع الأحزاب السياسية وظلت محظورة النشاط حتى سنة ١٩٩٢.

ومع تولي الملك حسين سلطاته الدستورية في ٢/٥/١٩٥٣، كلف د. فوزي الملقى بتأليف الحكومة التي شهد الأردنيون خلالها انفراجاً سياسياً ملحوظاً وتعاوناً نسبياً بين أحزاب المعارضة. وكعادة حزب البعث عند تأليف كل حكومة جديدة، قدم النائبان البعثيان عبد الله الريماوي وعبد الله نعواس مذكرة تضمنت المطالبة بتعديل الدستور الأردني الصادر سنة ١٩٥٢، بحيث تصبح الوزارة مسؤولة أمام أغلبية مجلس النواب، وليس أمام الملك، وطالبا أيضاً بضرورة انعقاد مجلس النواب على الدوام طوال العام، وليس في دورتين عاديتين، وبسنّ قوانين تقدمية للأحزاب والعمل والعمال وللانتخابات العامة. وتضمنت مذكرتهما المطالبة برفض الصلح مع إسرائيل، ورفض جميع مشاريع توطين اللاجئين الفلسطينيين.

وخاض حزب البعث معركة مقاومة انضمام الأردن إلى حلف بغداد، بالتعاون مع حركة القوميين العرب والحزب الشيوعي في الأردن. وبلغت هذه المقاومة أوجها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥. وقاد البعثيون المظاهرات الشعبية والإضرابات في المدن الأردنية الراضة للحلف، وتعرضوا للاعتقال والسجن بسبب ذلك.

وعلى أثر إعفاء الفريق كلوب والضباط الإنكليز من الخدمة في الجيش الأردني، عقد مؤتمر قطري لحزب البعث في رام الله في نيسان/أبريل ١٩٥٦، تقرر فيه قبول مبدأ المشاركة في الحكم، وانتخبت قيادة قطرية جديدة ضمت معظم أعضاء القيادة السابقة<sup>(٧)</sup>.

(٥) المصدران نفسهما، ص ٣٨ - ٦٧ و ٨٦ - ١٦٣ على التوالي.

(٦) خصاونة، «حزب البعث العربي الاشتراكي في الأردن، ١٩٤٧ - ١٩٥٧»، ص ٣٢ - ٣٦.

(٧) أبو غربية، من النكبة إلى الانتفاضة، ١٩٤٩ - ٢٠٠٠: مذكرات، ص ٦٩ - ٧٠، ٨٥ - ٨٨ و ١٢٤ - ١٢٥، ومحافظة، العلاقات

الأردنية - البريطانية: من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١ - ١٩٥٧، ص ٢٢٨ - ٢٤٢.

والواقع أن إعفاء كلوب من منصبه في ١/٣/١٩٥٦، وما رافقه من فرحة عارمة في البلاد، وتأييد شعبي جارف للملك حسين، قد عزز ثقة الملك بنفسه، فأجريت انتخابات نيابية نزيهة في خريف ١٩٥٦. وفي أثناء الحملة الانتخابية عرض الحزب الوطني الاشتراكي والحزب الشيوعي على قيادة حزب البعث الاتفاق على قائمة موحدة للمرشحين باسم «الجبهة الوطنية» لخوض المعركة الانتخابية، غير أن قيادة البعث رفضت العرض. ولما أجريت الانتخابات حصل الحزب الوطني الاشتراكي على ١٣ مقعداً، والجبهة الوطنية على ثلاثة مقاعد، وحزب البعث على مقعدين فقط. وكانت نتيجة الانتخابات هذه مثيرة للدهشة، فقد توقع البعثيون الحصول على عدد أكبر من المقاعد. وتعزى هذه النتيجة إلى الغرور الذي أصاب قيادة البعث، وإلى ضعف التنظيم الحزبي والجهل بأساليب إدارة المعركة الانتخابية، وإلى محاربة الأحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى للحزب<sup>(٨)</sup>.

كلف الملك حسين الأمين العام للحزب الوطني الاشتراكي، سليمان النابلسي، بتأليف الوزارة، فاختار عبد الله الريماوي وزير دولة للشؤون الخارجية، ممثلاً عن حزب البعث<sup>(٩)</sup>. وفي اليوم الأول لتأليف الوزارة الائتلافية وقع العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩/١٠/١٩٥٦. ولما طلب الملك حسين من الحكومة دخول المعركة إلى جانب مصر، عملاً باتفاقية الدفاع المشترك معها، تريثت الحكومة وانتظرت تطورات الوضع، وطلبت دخول قوات سورية وعراقية وسعودية إلى الأردن للدفاع عنه في حالة هجوم إسرائيلي عليه. وبناء على طلب من الرئيس المصري جمال عبد الناصر لم يدخل الأردن الحرب. غير أن الحكومة الأردنية عملت على

التعبئة الشعبية، وأكدت في بيانها الوزاري إرساء قواعد الحياة الديمقراطية النيابية، وضمان سيادة القانون، وإطلاق حريات المواطنين، والعمل على تصفية الاستعمار ونفوذه، والقبول من حيث المبدأ بالمعونة العربية من مصر وسورية والعربية السعودية، واتخاذ الإجراءات لإنهاء المعاهدة الأردنية - البريطانية، ورفض الدخول في أحلاف استعمارية، ودراسة إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي. وقد حققت الحكومة ما جاء في بيانها الوزاري باستثناء إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي<sup>(١٠)</sup>.

بدأ الخلاف بين حكومة النابلسي والملك حسين على أثر إعلان مبدأ أيزنهاور في ٤/١/١٩٥٧ القائل إن خروج بريطانيا وفرنسا من منطقة الشرق الأوسط، بعد حرب السويس، قد أحدث فراغاً في المنطقة، وأن الولايات المتحدة ستملأ هذا الفراغ قبل أن يملأه الاتحاد السوفياتي، وسوف تقدم الحكومة الأمريكية العون المالي والعسكري إلى الدول التي ستقاوم النفوذ السوفياتي والتغلغل الشيوعي فيها. وكانت العربية السعودية أول الدول العربية التي رحبت بهذا المبدأ، وتلاها لبنان في عهد الرئيس كميل شمعون، ورحب به الملك حسين، في حين رفضته حكومته. وتطور الخلاف بين الملك وحكومته، وبلغ ذروته حينما سعت الحكومة إلى إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي، عندها أقالها الملك في ١٠/٤/١٩٥٧<sup>(١١)</sup>.

كانت إقالة حكومة النابلسي وعملية تصفية الضباط الأحرار في الجيش الأردني التي رافقتها، وتقديمهم إلى المحكمة العسكرية، واتهام قيادة حزب البعث بالتآمر مع الضباط الأحرار لقلب نظام الحكم، ضربة قاصمة للحركة الوطنية الأردنية وللأحزاب

(٨) مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠ - ١٩٦٣: الجزء الأول: الأيديولوجيا والتاريخ السياسي، تعريب يوسف جباعي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص ١٧٧، وأبو غربية، المصدر نفسه، ص ١٢٧ - ١٣٢ و ١٦١ - ١٦٣.

(٩) محافضة، المصدر نفسه، ص ٢٥٣.

(١٠) عبد الله حمودة، «سليمان النابلسي: قراءة في القوانين والقرارات التي أصدرها»، ورقة قُدمت إلى: سليمان النابلسي: قراءة في سيرته وتجربته: وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة (عمّان: المركز الأردني للدراسات والمعلومات، ١٩٩٧)، ص ٩٧ - ١١١.

(١١) الجمعاني، من الحزب إلى السجن، ١٩٤٨ - ١٩٩٤: مذكرات، ص ٩٥ - ٩٧، وأبو غربية، من النكبة إلى الانتفاضة، ١٩٤٩ - ٢٠٠٠: مذكرات، ص ١٨٧ - ١٩٤.

السياسية. فقد أصدرت المحكمة العسكرية أحكاماً قاسية على عدد من قيادات البعث المدنية والعسكرية. وأدى فرض الأحكام العرفية على أثر إقالة حكومة النابلسي والملاحقات الأمنية إلى فرار العديد من القيادات السياسية والعسكرية من البلاد واللجوء السياسي إلى سورية. وكان من قيادة حزب البعث القطرية في الأردن عبد الله الريمائي وعبد الله نعواس قد لجأ إلى دمشق. كما لجأ إليها العديد من القيادات الحزبية الأدنى. وفي ضوء الوضع الجديد انتقل الحزب إلى العمل السري. وكان قد اعتقل اثنان من القيادة القطرية هما أمين شقير ود. منيف الرزاز، وغادر الأردن اثنان من القيادة القطرية في وقت لاحق، هما حسني الخفش وحمدي عبد المجيد. ولم يبق من أعضاء القيادة القطرية سوى بهجت أبو غربية وسليمان الحديدي طليق، وانضم إليهما في ما بعد حسان الوظائف، فألفوا «القيادة القطرية الأممية» التي قادت الحزب سرّاً لمدة سنتين (١٩٥٧ - ١٩٥٩) (١٢).

والواقع أن القيادة القومية لحزب البعث في دمشق، كانت قد أوفدت عبد الفتاح الزلط والمقدم مصطفى حمدون، وهما بعثيان سوريين، لإبلاغ قيادة قطر الأردن واللجنة العسكرية للحزب، أثناء الأزمة الوزارية مع الملك، بعدم التعرّض بسوء لنظام الحكم في الأردن (١٣).

بعد قيام الوحدة بين سورية ومصر في شباط/فبراير ١٩٥٨، وحل حزب البعث في سورية، لم يشمل الحلّ فروع الحزب في الأقطار العربية الأخرى، ومنها الأردن. ومارس عبد الله الريمائي في دمشق نشاطاً كثيفاً وواسعاً لتأييد الرئيس جمال عبد الناصر ودعم الجمهورية العربية المتحدة، واتصل بقيادي حزب البعث في العراق ولبنان، فأيده فؤاد الركابي أمين سر الحزب في العراق، ود. علي جابر وجبران مجدلاي من قيادة الحزب في لبنان. وكان بعثيو سورية في الحكم وخارجهم قد بدأوا ينتقدون حكم عبد الناصر في سورية ويشيرون في لقاءاتهم مع البعثيين الأردنيين إلى أخطاء الحكم. وقام

ميشيل عفلق بدور بارز في هذا النشاط، واعتبر نفسه ما زال أميناً عاماً للحزب، على الرغم من حل الحزب نفسه في سورية. وتصدّى عبد الله الريمائي وعدد من مؤيديه الأردنيين من اللاجئيين السياسيين في سورية لانتقادات البعثيين السوريين. ونشأت حالة من التوتر استدعت عقد مؤتمر قومي لفروع الحزب في الأقطار العربية لمناقشة موضوع حل الحزب في سورية، وعلاقة فروع الحزب بالجمهورية العربية المتحدة وبعبد الناصر، ووضع ميشيل عفلق في الحزب. وتألّفت لجنة تحضيرية لهذا الغرض في شباط/فبراير ١٩٥٩ من د. سعدون حمادي من الحزب في العراق، وجبران مجدلاي من الحزب في لبنان، ود. جمال الشاعر من الحزب في الأردن، للتحضير لعقد المؤتمر القومي الثالث في آب/أغسطس ١٩٥٩ (١٤).

### - ٣ -

بدأ التنافس على أشده بين ميشيل عفلق وعبد الله الريمائي في محاولات كسب الأنصار في المؤتمر القومي التالي. وكان صلاح البيطار وأكرم الحوراني يريان أن المؤتمر سيكون مسرحاً للصراع بين عفلق والريمائي. وذهب البيطار إلى أن لا ضرورة لعقد المؤتمر. ومع ذلك عقد المؤتمر في بيروت من ٢٧/٨ إلى ١/٩/١٩٥٩، وحضره واحد وتسعون مندوباً، منهم حوالي أربعين من الأردن، ولم يحضره مندوبون من العراق. تناول المؤتمر النظام الداخلي المعدل للحزب، والعلاقة مع الجمهورية العربية المتحدة، وحل الحزب في سورية. وساد المناقشات التوتر بين عفلق والريمائي، مما أدى إلى انسحاب الأخير مع ثلاثين مندوباً، معظمهم من الأردنيين، من المؤتمر. احتج الريمائي على وجود عفلق في المؤتمر باعتباره سورية وحزبه منحل. كما رأى أن الأخطاء والتجاوزات التي ظهرت بعد قيام الوحدة السورية - المصرية يمكن تصحيحها من الداخل في إطار المشاركة في حكومة الوحدة، وفي مؤسساتها وليس من الخارج، لأن في ذلك خطراً على الوحدة التي تعدّ أهم أهداف الحزب القومية.

(١٢) المصدران نفسهما، ص ١١٨ - ١٤٨، وص ٢٠٥ - ٢١١ على التوالي.

(١٣) الجمعي، المصدر نفسه، ص ١٠٠ - ١٠٤.

(١٤) جمال الشاعر، سياسي يتذكر: تجربة في العمل السياسي (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٧)، ص ٧٦ - ٨٠.

نصّ النظام الداخلي الجديد على أن المؤتمر القومي هو الهيئة المسؤولة عن الانتخاب المباشر للقيادة القومية للحزب، بصرف النظر عن المناطق التي يأتي منها أعضاء المؤتمر والمرشحون للقيادة القومية. وبناء على هذا النظام الجديد انتخبت قيادة قومية جديدة للحزب من عشرة أشخاص، على رأسها ميشيل عفلق، وضمت منيف الرزار وعلي جابر وعبد الوهاب شميطي وخالد الشريطي ومجيد جشي. وقد أكد المؤتمر حل حزب البعث في سورية، والرغبة في توثيق التعاون مع قادة الجمهورية العربية المتحدة، ومع قادة الثورة الجزائرية والحركات الشعبية في الوطن العربي.

مع انسحاب الريماوي ومؤيديه من المؤتمر القومي، أعلنوا عدم الاعتراف به وبكل ما يصدر عنه<sup>(١٥)</sup>. وفي المقابل قرر المؤتمر القومي تجميد عضوية الريماوي ومؤيديه في الحزب. وبعد عودة الريماوي إلى دمشق، أعلن عن تأسيس «القيادة القومية الثورية» التي اعتبرت نفسها الممثل الشرعي لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي حمل اسماً جديداً هو «حزب البعث الثوري». وقد أحدث انشقاق الريماوي وأنصاره اضطراباً شديداً في صفوف البعثيين الأردنيين وعدم الرغبة في العمل الحزبي عند بعضهم، وتعاون بعضهم مع نظام الحكم<sup>(١٦)</sup>.

كان بهجت أبو غربية من أبرز قيادات البعث التي أيدت الريماوي، واستقرّ في دمشق بعد الانسحاب من المؤتمر القومي الثالث، ولكنه قرر العودة سراً إلى الأردن في ربيع سنة ١٩٦٠ لقيادة تنظيم حزب البعث الثوري فيه. وبالفعل، وصل إلى عمّان، وبدأ اتصالاته السرية بأعضاء الحزب. واجه صعوبة كبيرة في كسب البعثيين القدامى وأنصار القيادة القومية. ولذا تبنّى أبو غربية الثورة الحزبية التي تقوم بها منظمات حزبية معدّة إعداداً

عقائدياً وعسكرياً وحركياً يوفر لها فرص النجاح، أو ما سمّاها أبو غربية «ثورة الطليعة والجماهير المكبوتة» التي تبدأ على شكل حرب عصابات ترى فيها الجماهير الأردنية وأعضاء الحزب المجمدون الأمل في الخلاص من الحكم العرقي والانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة. ولا بد لهذه الثورة من السلاح، وتم توزيع السلاح على أعضاء الحزب خلال عامي ١٩٥٩ و ١٩٦٠. ودُرب اللاجئون السياسيون الأردنيون على حرب العصابات في سورية لهذا الغرض، ولكن دخول مسلحين أردنيين إلى قرية كفرسوم شمالي الأردن في صيف ١٩٦٠ بإشراف العقيد محمود الموسى عبيدات، واصطدامهم مع قوات الجيش الأردني، واعتقالهم مع العديد من أهالي القرية، أدى إلى إيقاف المحاولة. وبعد ذلك، ألقي القبض على المقدم قاسم الناصر في إربد، وتلاه إلقاء القبض على بهجت أبو غربية في عمّان في ٧/٨/١٩٦٠، واعتقل معه عشرات البعثيين. وبذلك منيت محاولة حزب البعث الثوري بالفشل. قضى أبو غربية ورفاقه نحو سنتين في زنازين دائرة المخابرات العامة الأردنية. وبعد انفصال سورية عن مصر في ٢٨/٩/١٩٦١ انتقلت قيادة حزب البعث الثورة إلى القاهرة. وقلّ عدد المنتسبين إلى الحزب، ولما خرج أبو غربية من السجن في أواخر شباط/فبراير ١٩٦٢، وجد حالة الحزب مفككة لا تشجع على المضي في العمل الحزبي، فاتخذ قراراً شخصياً في أواخر سنة ١٩٦٣ باعتبار هذا الحزب منحلّاً، وكان في الواقع كذلك<sup>(١٧)</sup>.

ولما عقد المؤتمر القومي الرابع لحزب البعث في بيروت في آب/أغسطس ١٩٦٠، الذي تمّت فيه مراجعة جزئية لسياسة الحزب، ونقد ذاتي لقراراته السابقة، ولا سيما قرار حل الحزب في سورية، وقبله بالحكم الفردي للرئيس عبد الناصر، لم يكن لمدوبي الأردن فيه دور يذكر<sup>(١٨)</sup>.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٨٣ - ٨٦؛ دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠ - ١٩٦٣: الجزء الأول: الأيديولوجيا والتاريخ السياسي، ص ٢٣٠ - ٢٣٢، وأبو غربية، من النكبة إلى الانتفاضة، ١٩٤٩ - ٢٠٠٠: مذكرات، ص ٢١٨ - ٢٢٥.

(١٦) الشاعر، المصدر نفسه، ص ٨٩، وأبو غربية، المصدر نفسه، ص ٢٢٧.

(١٧) أبو غربية، المصدر نفسه، ص ٢٣٣ - ٢٤٩.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢٢٦، ودندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠ - ١٩٦٣: الجزء الأول: الأيديولوجيا والتاريخ

السياسي، ص ٢٣٥ - ٢٣٦.



وكان قد تولى د. منيف الرزاز، منصب الأمين القطري للحزب في الأردن بعد المؤتمر القومي الثالث، وواجه صعوبات جمة لإعادة تنظيم الحزب. وانضم إلى القيادة القطرية معه د. جمال الشاعر وحدي الساكت وأمين شقير ود. أحمد خريس ووليد السعد البطاينة وأنور العابد. وظلّ تنظيم البعثيين المواليين للقيادة القومية يسير بخطى وثيدة وبحذر شديد خلال الأعوام ١٩٥٩ و ١٩٦٠ و ١٩٦١ بسبب الرقابة الأمنية الشديدة لنشاطهم وملاحقتهم<sup>(١٩)</sup>.

انعقد المؤتمر القومي الخامس للحزب في مدينة حمص السورية في النصف الأول من أيار/ مايو ١٩٦٢، ولم يكن الحزب في سورية قد استعاد تنظيمه في أعقاب حركة الانفصال السورية عن مصر. ضمّ المؤتمر ثمانية مندوبين عن الحزب في الأردن، و ١٤ مندوباً عن العراق و ١١ مندوباً عن لبنان. وتولى ميشيل عفلق رئاسة المؤتمر بصفته الأمين العام للحزب. ناقش المؤتمر الموقف من النظام الناصري الذي شنّ هجوماً شديداً على حزب البعث. وظهرت ثلاثة اتجاهات في المؤتمر: الاتجاه الأول يدعو إلى العودة الفورية إلى الوحدة بين سورية ومصر، ويضم عدداً من مندوبي الأردن، والاتجاه الثاني يرفض الحوار أو التعاون مع الرئيس عبد الناصر بسبب طبيعته الدكتاتورية، وتبنّى هذا الاتجاه معظم المندوبين اللبنانيين، والاتجاه الثالث يدعو إلى تجديد الوحدة مع مصر على أسس اتحادية ديمقراطية صحيحة، وقد تبنّى هذا الاتجاه ميشيل عفلق ومندوبو العراق، وهو الاتجاه الذي أخذ به المؤتمر. وصدر بيان عن المؤتمر في ١٤/ ٥/ ١٩٦٢ حدّد موقف الحزب النهائي من النظام الانفصالي في سورية، ودعا إلى تجديد الوحدة السورية - المصرية. وأشار البيان إلى الأخطاء التي ارتكبت في عهد الوحدة. وتألّفت قيادة قومية جديدة للحزب برئاسة عفلق، وضمت اثنين من الأردن، هما منيف الرزاز وأمين شقير<sup>(٢٠)</sup>.

وبعد ثلاثة أشهر من انفصال سورية عن مصر،

وزوال الخطر الذي كان يهدد النظام الأردني، أصدرت حكومة وصفّي التل الأولى عفواً عن المعتقلين السياسيين، باستثناء الشيوعيين منهم. والواقع أن انقلاب الانفصال قد عرّض البعثيين في الأردن وفي غيره من الأقطار العربية لاتهامات وتجريحات قاسية، وخلق تناقضاً، بل وتصادماً، بين التيار القومي الناصري وحزب البعث. وطرح في صفوف الحزب مسألة الحرية والديمقراطية وغيابهما أو تجاهلهما في مسيرة الحزب في الخمسينيات من القرن العشرين.

#### ٤ -

في ٨/ ٢/ ١٩٦٣ قام انقلاب عسكري في العراق أطاح بحكم عبد الكريم قاسم، وشارك فيه حزب البعث مع القوميون الناصريين. وبعد شهر قام انقلاب عسكري في سورية شارك فيه حزب البعث مع الناصريين، فأثار الانقلابان قلق الحكم في الأردن. وأقدمت الأجهزة الأمنية الأردنية على عملية وقائية، فاعتقلت القياديين البعثيين والكادر المتقدم في الحزب، والضباط السابقين البعثيين الذين أفرج عنهم قبل ١٤ شهراً. ونقلوا جميعاً إلى معتقل الجفر الصحراوي في جنوب البلاد، حيث مكثوا ٣٩ يوماً، ثم أفرج عنهم.

لم يكن في برنامج الحزب في الأردن، بعد انحسار مدّه، نتيجة الانشقاق الذي حدث في صفوفه، وخلافه العلني مع عبد الناصر، زعزعة الأمن والاستقرار في البلاد. وعلى أثر فشل مفاوضات الوحدة الثلاثية بين مصر وسورية والعراق في نيسان/ أبريل ١٩٦٣، شنت مصر هجومها العنيف على البعث والبعثيين من خلال وسائلها الإعلامية الفعالة<sup>(٢١)</sup>.

شهد الأردن شيئاً من الانفتاح السياسي في حكومة وصفّي التل الأولى. وحلّ مجلس النواب، وأجريت انتخابات في خريف ١٩٦٢، أعلن حزب البعث عدم مشاركته فيها، غير أن اثنين من البعثيين لم يلتزما بقرار

(١٩) جمال الشاعر، خمسون عاماً ونيف (عمّان: مكتبة الرأي، ١٩٩٥)، ص ٩٤ - ٩٥.

(٢٠) دندشلي، المصدر نفسه، ص ٣٠٩ - ٢١٢، والشاعر، سياسي يتذكر: تجربة في العمل السياسي، ص ٨٦.

(٢١) الجمعاني، من الحزب إلى السجن، ١٩٤٨ - ١٩٩٤: مذكرات، ص ١٦٣ - ١٧٢.

القيادة القطرية للحزب، ورشحاً نفسيهما للانتخابات، وهما: د. أحمد خريس في إربد، والمحامي ياسر عمرو في الخليل، وفاز كل منهما بمقعد في مجلس النواب الجديد.

ولما استقالت حكومة التل في ٢٧/٣/١٩٦٣، وألف سمير الرفاعي حكومة جديدة في اليوم نفسه، قدمت الحكومة بيانها الوزاري، وطلبت ثقة مجلس النواب في ٢٠/٤/١٩٦٣، فلم تحصل على ثقة المجلس، واستقالت في اليوم نفسه. وكلف الملك حسين الشريف حسين بن ناصر بتأليف الوزارة في اليوم التالي، فبادرت الوزارة إلى حل مجلس النواب في اليوم نفسه. وفي عهد وزارة حسين بن ناصر الثانية اعتقل عدد من البعثيين في ٢٨/٧/١٩٦٣، كإجراء احتياطي أعقبه اعتقال نحو مئة من البعثيين بعد ثلاثة أشهر بالدفاع نفسه، ولم يفرج عنهم إلا بعد انعقاد مؤتمر القمة الأول بأربعة أشهر، أي في أيار/مايو ١٩٦٤<sup>(٢٢)</sup>.

وفي هذه الأثناء، عُقد المؤتمر القومي السادس للحزب في دمشق من ١٥ إلى ٢٣/١٠/١٩٦٣، وظهرت فيه الخلافات السياسية والتنظيمية والأيدولوجية، مثلما شهد توتراً شديداً بين المتطرفين الذين يمثلون القيادتين القطريتين في سورية والعراق، والمعتدلين الذين يمثلون القيادة القومية، واتخذ المتطرفون اتجاهاً ماركسياً واضحاً في مناقشاتهم. واشترك العسكريون لأول مرة في تاريخ الحزب في هذا المؤتمر، وكانوا يؤلفون قوة خفية ضاغطة في سير أعماله وتناججه، ومنذئذ اشتد الصراع بين اللجنة العسكرية والقيادة القومية للحزب في البلاد. وقد انتخب المؤتمر قيادة قومية جديدة ضمّت اثنين من الأردن، هما منيف الرزاز، وأمين شقير<sup>(٢٣)</sup>.

وأدت الرقابة الأمنية الشديدة على البعثيين في

الأردن وملاحقتهم دون هوادة إلى التفكير بتعيين قيادة قطرية من الصف الثاني والصف الثالث سنة ١٩٦٤. وكانت هذه فكرة منيف الرزاز. وتألّفت قيادة من د. المهندس فايز سحيمات، ود. عبد الغني النهار، وفهد الفانك، وواصف عازر، وعابد بقايعن، وعدنان شقير، وأحمد النجداوي، ومنير الجندي<sup>(٢٤)</sup>.

وعلى أثر الانقلاب الذي قام به عبد السلام عارف على حزب البعث في العراق في ١٨/١١/١٩٦٣ عقد المؤتمر القومي السابع للحزب في دمشق بين ١٤ و١٧/٢/١٩٦٤ للتحقيق في أوضاع العراق. وانتخب المؤتمر قيادة قومية جديدة لمدة لا تزيد على ستة أشهر، على أن تحضّر لمؤتمر قومي عادي، باعتبار أن المؤتمر القومي السابع مؤتمر استثنائي<sup>(٢٥)</sup>. عقد المؤتمر القومي الثامن في نيسان/أبريل ١٩٦٥ في دمشق، وأسفر عن انتخاب منيف الرزاز أميناً عاماً للحزب، بعد إصرار ميشيل عفلق على التخلي عن منصب الأمين العام الذي ظلّ يحتله منذ تأسيس الحزب سنة ١٩٤٧ حتى سنة ١٩٦٥<sup>(٢٦)</sup>.

واجه الأمين العام الجديد جواً مشحوناً بالخلافات الفكرية، فالحزب في سورية يتجه نحو اليسار ويقرب من الماركسية، والصراع بين التكتلات داخل الحزب، ولا سيما الصراع بين اللجنة العسكرية والقيادة القطرية من جهة، والمعتدلين من الحزبيين من جهة أخرى. وبلغ هذا الصراع ذروته حينما قامت القيادة القومية بحلّ قيادة الحزب في القطر السوري سنة ١٩٦٦، فقامت اللجنة العسكرية بانقلاب عسكري في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦، واعتقلت القيادة القومية، وألقت بأعضائها في السجن، وأرسلت موفدين حزبيين إلى الأقطار العربية التي يوجد فيها الحزب، لبيان أسباب الانقلاب ومبرراته. وصل إلى الأردن موفدون اتصلوا بحاكم الفايز

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٧٢ - ١٧٨، والشاعر، المصدر نفسه، ص ٩٧ - ١٠٢.

(٢٣) دندشلي، المصدر نفسه، ص ٣٥٠ - ٣٦٨.

(٢٤) حديث مع أكرم حمصي أمين القيادة العليا لحزب البعث العربي الاشتراكي والمهندس هشام النجداوي المسؤول الثقافي والإعلامي في الحزب في مقر الحزب بعمّان في ١٥/٣/٢٠١٠.

(٢٥) نضال البعث، ١١ ج (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٣)، ج ٤: المؤتمرات القومية السبعة الأولى (١٩٤٧ - ١٩٦٤)، ص ٢٦٤ - ٢٧٤.

(٢٦) المصدر نفسه، ج ٩: المؤتمر القومي الثامن (نيسان ١٩٦٥)، ص ٥ - ٣٢، ومنيف الرزاز، الأعمال الفكرية والسياسية، ج ٣ (بيروت: دار المتوسط للنشر والتوزيع، ١٩٨٥)، ج ٢: التجربة المرة، ص ١١٨ - ١٢٣.

الذي كان آنذاك من المنشقين مع عبد الله الريمائي، فنصحهم بالاتصال بضمافي الجمعاني ومجلى نصراويين. وكوّن الثلاثة «لجنة تنظيم القطر» الموالية لانقلاب ٢٣ شباط، برئاسة مجلى نصراويين، وكلف أحمد عقل وشريف حلاوة وعزمي مرار بإعادة تنظيم الحزب في الضفة الغربية.

ولما دعت القيادة القطرية للحزب في سورية إلى المؤتمر القومي التاسع، حضره من الأردن حاكم الفايز ومجلى نصراويين مندوبين عن القطر الأردني. أما القيادة القطرية للحزب في الأردن فقد أصدرت بياناً في اليوم التالي للانقلاب أدانت فيه الانقلابيين، وأعلنت تمسكها بالقيادة القومية الشرعية برئاسة د. منيف الرزاز. ولما علمت السلطات الأمنية الأردنية بهذا الانشقاق قامت بحملة اعتقال واسعة للبعثيين، وأودعتهم السجون للتعرف على اتجاهاتهم. وعلى أي حال، فقد أسفر المؤتمر القومي التاسع الذي عقد في دمشق في أيلول/سبتمبر ١٩٦٦ عن انتخاب قيادة قومية جديدة برئاسة د. نور الدين الأتاسي ضمّت ثلاثة أعضاء من الأردن، هم حاكم الفايز ومجلى نصراويين ومحمود المعاينة. وقد التحق مجلى نصراويين بالقيادة القومية في دمشق للتفرغ للعمل فيها، وحل محله في لجنة تنظيم القطر هاجم الهنداوي، الضابط السابق في الجيش الأردني. ولما طردت حكومة الكويت البعثيين المعروفين العاملين فيها، بعد انقلاب ٢٣ شباط، عاد محمود المعاينة إلى عمان، وانضم إلى لجنة التنظيم القطري في أواخر سنة ١٩٦٦، بالإضافة إلى منصبه عضواً في القيادة القومية في دمشق<sup>(٢٧)</sup>.

تمكّنت القيادة القومية التي أطاح بها انقلاب ٢٣ شباط من تكوين مكتب للاتصال في بيروت، لكي ينوب عنها في الاتصال بالمنظمات الحزبية، وإصدار النشرات وقيادة النضال الحزبي. وضم المكتب علي الخليل

عضو القيادة القومية من لبنان، وشبلي العيسمي وإلياس فرح من سورية، ونيقولا الفرزلي من لبنان، ومسعود الشابي من تونس<sup>(٢٨)</sup>.

تمكّنت الأجهزة الأمنية الأردنية من اختراق التنظيم الحزبي التابع للقيادة القومية برئاسة د. فايز سحيمات، واعتقلت قيادة التنظيم، على أثر انقلاب ٢٣ شباط، التي لم تصمد أمام التحقيق والتعذيب، ووقف أعضاء القيادة أمام مذياع إذاعة عمان يدينون حزبهم ويستنكرون سياسته، ويعلنون براءتهم منه. وكان هذا الموقف لا سابق له في تاريخ الحزب في الأردن<sup>(٢٩)</sup>. وكان لهذا الموقف أثره السيئ في صفوف الحزبيين، وأدى إلى انسحاب كثيرين من الحزب، وإلى إشاعة البلبلة بين أعضائه، بعد خروجهم من السجن. وأصيب الحزب بحالة من التفكك والارتباك بعد أن فقد السند المتمثل في القيادة القومية القابعة في السجون السورية، وفي المنفى.

وعيّنت لجنة بيروت قيادة جديدة، وفق التنظيم الخيطي، وهم أكرم حمصي ووليد عبد الهادي وشاهر الطالب ومصطفى البرماوي، حتى تتلافى كشف الأجهزة الأمنية لتنظيمها. وعادت لجنة بيروت، فعيّنت قيادة مركزية للحزب في الأردن من شاهر أبو شحوت واسماعيل المحادين وتيسير الحمصي وخلف مساعدة وفايز مبيضين<sup>(٣٠)</sup>.

## - ٥ -

جاءت حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ لتزيد الطين بلة، بعد الهزيمة التي منيت بها مصر وسورية والأردن، وسقطت فيها الضفة الغربية ومرتفعات الجولان وشبه جزيرة سيناء تحت الاحتلال الإسرائيلي. وأصيب البعثيون بحالة الإحباط الشديد. وبعد بضعة أشهر، ظهر العمل الفدائي الفلسطيني على الساحة الأردنية، فبعث

(٢٧) الجمعاني، من الحزب إلى السجن، ١٩٤٨ - ١٩٩٤: مذكرات، ص ١٩٦ - ٢٠٦، وشبلي العيسمي، تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي: المرحلة الصعبة، ١٩٥٨ - ١٩٦٨ (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧)، ص ٣٦٢.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٠٧، والشاعر، خمسون عاماً ونيف، ص ١٣٧.

(٢٩) الجمعاني، المصدر نفسه، ص ٢٠٧ - ٢١٠، وحديث مع أكرم حمصي وهشام النجداوي في مقر حزب البعث العربي الاشتراكي

بعمان في ٢٠١٠/٣/١٥.

(٣٠) حديث مع أكرم حمصي وهشام النجداوي في مقر حزب البعث العربي الاشتراكي بعمان في ٢٠١٠/٣/١٥.

الأمل في النفوس، وأعاد البعثيون تنظيم أنفسهم.

فقد حمل تنظيم البعث في الأردن الذي اعترف بانقلاب ٢٣ شباط اسم «التنظيم الفلسطيني الموحد» سنة ١٩٦٨. وعقد هذا التنظيم مؤتمره القطري الأول في صيف ذلك العام. وكانت القيادة القومية في دمشق قد اتخذت قراراً بإنشاء منظمة فداية خاصة بالحزب يقودها التنظيم الفلسطيني الموحد باسم «طلائع حرب التحرير الشعبية - قوات الصاعقة». وانتخب المؤتمر القطري لهذا التنظيم قيادة مؤقتة مؤلفة من ضافي الجمعاني وياسر عمرو وهاجم الهنداوي ويوسف قطناني وزهير محسن وفواز الصياغ ويوسف البرجي وأحمد عقل وأحمد اليماني وأحمد النجداوي وإبراهيم البرغوثي. وقد استدعوا جميعاً إلى دمشق، وعقدوا اجتماعاً في مكتب كامل حسين، المسؤول عن مكتب التنظيم القومي في القيادة القومية، برئاسة، وانتخبوا ضافي الجمعاني، أمين سر لقيادة التنظيم. ثم تولى الجمعاني منصب رئيس مكتب العمل الفدائي في القيادة القومية لمدة من الزمن، خلفه بعدها محمود المعاينة الذي استقرّ في دمشق، بينما تولى الجمعاني قيادة قوات الصاعقة في الأردن<sup>(٣١)</sup>.

وعلى الصعيد السياسي الأردني، عقد اجتماع في مجمع النقابات المهنية في عمّان، بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ حضرته نحو عشرين شخصية حزبية وسياسية من مختلف الأحزاب، بما فيها فرعاً حزب البعث. وترأس الملك حسين الاجتماع، وأعلن فيه قبول الأردن لقرار مجلس الأمن الدولي الرقم (٢٤٢) الصادر في ٢٢/١١/١٩٦٧. وبعد انصراف الملك حسين، قرر المجتمعون إنشاء «التجمع الوطني» برئاسة سليمان النابلسي. وكان ضافي الجمعاني، ممثل التنظيم الفلسطيني الموحد، وكمال ناصر ممثل الحزب الموالي للقيادة القومية التي عاد إلى قيادتها ميشيل عفلق، بعد انسحاب منيف الرزاز وإصدار كتابه التجربة المرة حول تجربته في سورية. ولما قام انقلاب البعثيين في العراق (١٧ - ٣١/٧

١٩٦٨)، اعترف بميشيل عفلق أميناً عاماً للحزب، والتقى بعثيو الأردن من الموالين للقيادة القومية مع الحزب في العراق. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨، اقترح الحزب في الأردن على قيادة الحزب في العراق إنشاء تنظيم عسكري فدائي تابع للحزب في الأردن، فوافق العراقيون على ذلك، ونشأت «جبهة التحرير العربية» وتولى قيادتها شاهر أبو شحوت، الضابط السابق في الجيش الأردني. وتلقى أفرادها التدريب العسكري في المعسكرات العراقية. وكانت على صلة وثيقة بالقوات العراقية المربطة في الأردن. وكان البعثيان العراقيان محمد فاضل وعدنان حسين حلقة الاتصال مع القوات العراقية. وكان للجبهة مكتب سياسي بمثابة قيادة عامة لها، ويتألف من عضو من القيادة القومية لحزب البعث في العراق، وعضو من مكتب فلسطين القومي التابع للحزب، وعضو من القيادة القطرية في كل دولة يوجد للجبهة فيها نشاط. وتولى د. عبد الوهاب الكيالي منصب أمين اللجنة المركزية للجبهة<sup>(٣٢)</sup>.

عقد حزب البعث المرتبط بالقيادة القومية في بغداد مؤتمراً قوطرياً في الأردن سنة ١٩٧٠، وانتخب قيادة قوطرية للحزب ضمّت شاهر الطالب وفايز الحوراني ووليد عبد الهادي ومحمد خير الحلواني ومحمد فارس الطراونة وحسني الشياب. واستمرت هذه القيادة حتى سنة ١٩٨٩.

أما قوات الصاعقة، فقد دخلت إلى الأردن سنة ١٩٦٨، وتولى قيادتها أول الأمر هاجم الهنداوي، واتخذت مواقعها خلف قرية المشارع في غور الأردن، وتوزّعت بعد ذلك على ثلاثة قواطع: قاطع شمالي من نهر اليرموك إلى نهر الزرقاء، وقاطع أوسط من نهر الزرقاء إلى نهر الموجب، وقاطع جنوبي من نهر الموجب حتى العقبة على البحر الأحمر. أما العمل في الضفة الغربية، فتولى مسؤوليته أحمد عقل عضو قيادة التنظيم الفلسطيني الموحد<sup>(٣٣)</sup>. وقد شاركت منظمة الصاعقة في أعمال المجالس الوطنية الفلسطينية، وكانت لها حصتها

(٣١) الجمعاني، المصدر نفسه، ص ٢٣٨ - ٢٤٢.

(٣٢) العيسمي، تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي: المرحلة الصعبة، ١٩٥٨ - ١٩٦٨، ص ٤٠٠ - ٤٠٦.

(٣٣) العمل الفدائي في الأردن (عمّان: [د.ن.])، ١٩٧٠، ص ١٤ - ١٥.

البالغة ١٢ عضواً في المجلس، بالإضافة إلى عضوين في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وكان ممثلوها في اللجنة التنفيذية يوسف البرجي وأحمد الشهابي وإبراهيم البرغوثي وياسر عمرو وسامي العطاري وزهير محسن ومحمد خليفة<sup>(٣٤)</sup>.

بعد ثلاث سنوات من وجود قوات المقاومة الفلسطينية بمختلف فصائلها على الأرض الأردنية يقول ضافي الجمعاني، أمين سر التنظيم الفلسطيني الموحد، إن الشعب الأردني قد انقسم إلى قسمين: الفلسطينيين الذين تقودهم المقاومة الموجهة بنادقها إلى السماء، ومعظم الأردنيين مع نظام الحكم، من دون أن يبين الأسباب التي أدت إلى هذا الاستقطاب، وإن كان ينحو باللائمة على السلطات الأردنية وحدها<sup>(٣٥)</sup>، من دون أن يذكر الأخطاء والممارسات التي ارتكبتها فصائل المقاومة.

عقد المؤتمر القومي العاشر في دمشق في أيلول/سبتمبر ١٩٦٨، وانتخب قيادة قومية جديدة ضمت ثلاثة أردنيين هم: ضافي الجمعاني، ومحمود المعاينة، ومجلى نصرأوين<sup>(٣٦)</sup> ولما بلغ الصراع أوجه بين الجيش الأردني والمقاومة الفلسطينية في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، دخلت قوات سورية إلى الأراضي الأردنية لدعم المقاومة ومساندتها، فدخلت إلى مدينة إربد، ثم انسحبت منها بعد ضغوط دولية. وفي هذه الأثناء، تمكّن الجيش الأردني من السيطرة على الوضع الداخلي، وطرد الفدائيين من العاصمة عمان وضواحيها إلى منطقة جرش - عجلون في شمالي البلاد<sup>(٣٧)</sup>، ثم خرجوا منها في تموز/يوليو ١٩٧١.

أدى الصراع على السلطة في سورية بين المشاركين في انقلاب ٢٣ شباط إلى قيام الحركة التصحيحية بقيادة الفريق حافظ الأسد، وزير الدفاع، في ١٦/١٠/١٩٧٠، وألقي القبض على أعضاء القيادة القومية، ومنهم ثلاثة أردنيين، هم ضافي الجمعاني، ومجلى نصرأوين، وحاكم الفايز، وأودعوا سجن المزة وقضوا

فيه ما يربو على عشرين سنة. وقد عقد المؤتمر القطري الثاني للتنظيم الفلسطيني في مدينة درعا السورية في كانون الثاني/يناير ١٩٧١، وانتخب قيادة قطرية جديدة موالية للحركة التصحيحية، ضمت محمود المعاينة وضافي الجمعاني ويوسف البرجي وحسن الخطيب وإبراهيم البرغوثي وشريف حلاوة وأحمد عقل ومحمد المحمد وهاجم الهنداوي (وكان مفقوداً آنذاك). واستمرت هذه القيادة حتى تموز/يوليو ١٩٧١. وحينما عقدت اجتماعها الأول في آذار/مارس ١٩٧١، ظهر الخلاف بين أعضائها حول الموقف من الحركة التصحيحية، فقد عارضها ضافي الجمعاني وحسن الخطيب ويوسف البرجي، فاعتقلوا في سورية في حزيران/يونيو ١٩٧١، وتألّفت قيادة جديدة أمين سرها يسار العسكري، وضمت محمد ناصر وسامي قنديل وحسن عجّاج عبيدات. وتولى قيادة الصاعقة بين ١٩٧١ و١٩٨٠ محمد علي الحلبي وسامي العطاري وزهير محسن وعصام القاضي على التوالي.

وفي آب/أغسطس ١٩٧١، عقد المؤتمر القومي الحادي عشر في دمشق، وأسفر عن انتخاب قيادة قومية جديدة ضمت من التنظيم الفلسطيني يسار العسكري وسامي العطاري وزهير محسن. وواصلت القيادة القطرية، الأنفة الذكر، مهامها حتى عقد المؤتمر القومي الثاني عشر سنة ١٩٧٥ الذي انتخب قيادة قومية جديدة أمينها العام حافظ الأسد، وضمت من الأردن فواز الصياغ وزهير محسن وسامي العطاري وعصام القاضي. وفي السنة نفسها انتخبت قيادة جديدة للتنظيم الفلسطيني من عصام القاضي أميناً للسر وحسن عجّاج عبيدات مساعداً له ومحمد ناصر وسامي قنديل ومحمود تيم ومحمد عبد العال وكمال الخالدي أعضاء.

وقبيل انعقاد المؤتمر القومي الثالث عشر في تموز/يوليو ١٩٨٠، قدم حسن عجّاج عبيدات ومحمود المعاينة وآخرون من بعثيي التنظيم الفلسطيني من أصول شرق

(٣٤) الجمعاني، من الحزب إلى السجن، ١٩٤٨ - ١٩٩٤: مذكرات، ص ٢٥٦ - ٢٦١.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٦٧.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٩١ - ٢٩٤.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٣٠٣ - ٣٢١، والعمل الفدائي في الأردن، ص ٨٦ - ١٢١.

أردنية، مذكّرة إلى القيادة القومية في دمشق تقترح تقسيم التنظيم الفلسطيني إلى قسمين: أردني وفلسطيني. وافقت القيادة القومية في دمشق على هذا المطلب، وأصبح حسن عجاج أول أمين قطري للتنظيم الأردني منذ سنة ١٩٨٠ وحتى تاريخ اعتقاله في السلط في ٢٦/٥/١٩٨٥. وضمت قيادة هذا التنظيم خلال هذه المدة أحمد الدوخي عبيدات، وعبد الوهاب النوايسة، وحسن أبو زنيمة، ومحمود البستنجي (منذ سنة ١٩٨٣). وبعد اعتقال حسن عجاج وقيادة التنظيم الأردني، عيّنت القيادة القومية في دمشق لجنة لاختيار قيادة قطرية جديدة ضمت كلاً من محمد جابر بجبوج ومتعب شنان ومحمد الهرماسي. وقد اختارت هذه اللجنة عبد الوهاب النوايسة أميناً للقطر الأردني، وأحمد الدوخي عبيدات وشريف حلاوة وفؤاد دبور ويحيى غرايبة وعبد المجيد مساعدة وعبد الفتاح النسور ومحمود البستنجي سنة ١٩٨٧، واستمرت في قيادة الحزب حتى سنة ١٩٩١.

وقد أثار اشتراك سورية في التحالف الدولي لتحرير الكويت، على أثر غزو العراق لها، وضمها إلى أراضيها، خلافاً في صفوف هذه القيادة، مثلما أثار في الوقت نفسه صدور مشروع قانون الأحزاب السياسية في الأردن خلافاً بين أعضائها، ولا سيما بالنسبة إلى علاقة الحزب عند ممارسته النشاط العلني بالقيادة القومية في دمشق. فقد رأى بعضهم قطع هذه العلاقة التنظيمية والإبقاء على العلاقة العقائدية، بينما رأى آخرون الإبقاء على الصلة التنظيمية. وأدى هذا الخلاف إلى عزل عبد الوهاب النوايسة وعبد المجيد المساعدة وعبد الفتاح النسور ويحيى غرايبة من القيادة والحزب، بسبب إدانتهم للموقف السوري من حرب الخليج الثانية<sup>(٣٨)</sup>.

## - ٦ -

شهد الأردن بين سنتي ١٩٨٩ و ١٩٩٣ تحولاً سلمياً نحو الديمقراطية مع انهيار الاتحاد السوفياتي

والأنظمة الشيوعية في أوروبا الشرقية، أتاح الفرصة للأحزاب والتنظيمات السياسية السرية للنشاط العلني بصورة قانونية مشروعة. فقد ألغي العمل بالأحكام والقوانين العرفية في ٣٠/٣/١٩٩٢، وصدر قانون الأحزاب السياسية الرقم (٣٢) لسنة ١٩٩٢ في ٢٣/٨/١٩٩٢، وسارعت الأحزاب السياسية فور إعلان وزارة الداخلية عن الموعد المقرر إلى بدء تسجيل الأحزاب في بداية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٢. تقدم ٧٢ بعثاً يتقدمهم تيسير الحمصي (من الحزب الموالي للقيادة القومية في بغداد) بطلب إلى وزارة الداخلية للحصول على الترخيص الرسمي لحزب البعث العربي الاشتراكي، غير أن وزير الداخلية، جودت السبول، رفض الترخيص للحزب بحجة تشابه الاسم مع أحزاب سياسية أخرى في البلدان العربية المجاورة، واختلاف مبادئ هذا الحزب مع أحكام الدستور الأردني، لتبنيه الاشتراكية والدعوة إليها. وقد أعلن المحامي أحمد النجدادي، الناطق بلسان الحزب، أنه سيقم دعوى على وزير الداخلية لدى محكمة العدل العليا. وقد أثار موقف وزير الداخلية استغراب العديد من السياسيين والمثقفين والصحفيين الأردنيين، وعبروا عن ذلك بمقالات في الصحف اليومية. شعرت الحكومة بحرج كبير إزاء قرار وزير الداخلية، وألف رئيس الوزراء الشريف زيد بن شاكر، لجنة وزارية للنظر في الموضوع، وقررت اللجنة التوصية بمنح الترخيص لحزب البعث العربي الاشتراكي الأردني في ١٨/١/١٩٩٣<sup>(٣٩)</sup>.

وكان الحزب قد عقد مؤتمره العام الأول سراً في مطلع سنة ١٩٩٢، وأقرّ وثائقه التنظيمية والسياسية، وانتخب قيادته العليا من أحد عشر عضواً، هم: تيسير الحمصي ود. رجائي نفاع ومنصور الجمعاني وعمر أبو الراغب ود. عوني خريس وأحمد النجدادي وسامح النمري وفايز الدباس وأحمد المطلق وأكرم الحمصي وخالد عارف. وتولى تيسير الحمصي منصب أمين سر

(٣٨) حديث مع فؤاد دبور أمين سرّ حزب البعث العربي التقدمي، وشريف حلاوة ومحمود البستنجي عضوي القيادة القطرية للحزب، في مكتب الحزب بعمان في ٨/٣/٢٠١٠.

(٣٩) علي محافظة، الديمقراطية المقيدة: حالة الأردن، ١٩٨٩ - ١٩٩٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٢٠٤ -

هذه القيادة. وعقد الحزب المؤتمر العام الثاني في ١٠/٥/١٩٩٤، والمؤتمر العام الثالث في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، والمؤتمر العام الرابع في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وقد أرسى في هذه المؤتمرات المرتكزات الأساسية ومنطلقات العمل السياسي للحزب. وشارك الحزب في الانتخابات النيابية الأردنية التي أجريت سنة ١٩٩٧، ونال مرشحه خليل حدادين مقعداً في مجلس النواب الثالث عشر عن دائرة عمان الثالثة. وشارك الحزب في «اللجنة التنفيذية لحماية الوطن ومجابهة التطبيع»، وفي «لجنة التعبئة الوطنية للدفاع عن العراق»، وفي «مؤتمر الدفاع عن القدس»، وفي «لجان الدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين»، و«الملتقى الوطني». وأكد الحزب في بياناته رفضه لاتفاقية السلام الأردنية - الإسرائيلية سنة ١٩٩٤ المعروفة باتفاقية وادي عربة وجميع استحقاقاتها. وطالب برفع الحصار عن العراق، وتفعيل لجان الدفاع عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين ورفض التوطين. وعمل الحزب على الدفاع عن الحريات العامة في البلاد، والدفاع عن حقوق الإنسان، وعن النقابات المهنية والعمالية. وطالب الحكومة بإلغاء قانون الانتخاب المؤقت المعروف بقانون الصوت الواحد الصادر سنة ١٩٩٣، وطالب باستقلال السلطة القضائية واستحداث محكمة دستورية عليا<sup>(٤٠)</sup>.

كما تقدم ٧٦ بعثياً من المرتبطين بالحركة التصحيحية في دمشق بطلب للترخيص لحزب باسم «حزب البعث العربي التقدمي»، وحصلوا على الترخيص في ١٣/٤/١٩٩٣. وانتخب الحزب قيادته المركزية من سبعة أعضاء، هم: محمود المعاينة وفؤاد دبور ومحمد شريف حلاوة ومحمود البستنجي وعاصي نصرأوين وجمال بني هاني وسامح عبيدات. وانتخب محمود المعاينة أمين سر للقيادة المركزية. وعقد الحزب مؤتمره القطري الأول في ١٩/٣/١٩٩٩، وانتخب قيادة قطرية تألفت من محمود المعاينة أميناً للسر وفؤاد دبور مساعداً له

وشريف حلاوة ومحمود البستنجي وعاصي نصرأوين وجمال بني هاني وسامح عبيدات أعضاء. واستمرت هذه القيادة على رأس الحزب حتى وفاة محمود المعاينة في ١٩/٤/٢٠٠٣، فتولى فؤاد دبور أمانة السر حتى انعقاد المؤتمر القطري الثاني للحزب في ١٦/٤/٢٠٠٤، وانتخبت قيادة قطرية جديدة من فؤاد دبور أميناً للسر وشريف حلاوة مساعداً له ومحمود البستنجي وجمال بني هاني وسامح عبيدات ومحمد العطّي ومحمد محيلان أعضاء. واستمرت هذه القيادة حتى انعقاد المؤتمر القطري الثالث للحزب في ٣١/٧/٢٠٠٩ الذي انتخب قيادة جديدة برئاسة فؤاد دبور، وضمت جميع أعضاء القيادة السابقة، في ما عدا جمال بني هاني وسامح عبيدات، وحل محلهما محمد عزيز ومعاد المعاينة<sup>(٤١)</sup>. ومن الجدير بالذكر أن هذا الحزب لم يختلف كثيراً عن الحزب السابق في شعاراته وبرنامجه السياسي، باستثناء موضوع العراق الذي أهمله الحزب الثاني.

هذا وقد تقدم ٦٧ شخصاً من البعثيين والقوميين العرب إلى وزارة الداخلية للحصول على ترخيص باسم «حزب جبهة العمل القومي»، ونالوا الترخيص في ١٠/١/١٩٩٤. وكان هذا الحزب في واقع الأمر قد تألف من ثلاثة تنظيمات هي: «حزب الشعب الثوري» بقيادة بريك الحديد، «وحركة التحرير الشعبية العربية» بقيادة ناجي علوش، وفصيل من البعثيين يحمل اسم «حزب البعث الموحد» بقيادة محمد حسين الزعبي. وانتخب أعضاء الحزب الجديد لجنة تنفيذية ضمت محمد حسين الزعبي أميناً عاماً للحزب وناجي علوش وعماد ملحس ومأمون ملكاوي وماجد محافظة وموسى الفزاع ومحمد قطيشات وأحمد شديد ورسمي عبد الكريم. وقد غيّر هذا الحزب في شعار حزب البعث المعروف (وحدة، حرية، اشتراكية)، ووضع بدلاً منه (وحدة، تحرير، ديمقراطية، اشتراكية). وأوجد هيكلية إدارية جديدة تشمل المؤتمر العام، وهو السلطة العليا للحزب، الذي يعقد مرة كل

(٤٠) الأحزاب السياسية الأردنية (عمّان: دار سندباد، ١٩٩٧)، ص ٦٣ - ٦٦، وهشام النجدادي، «مذكرة بعنوان حزب البعث العربي الاشتراكي في الأردن: لمحة تاريخية»، ص ٨ و ١٣ - ١٦.

(٤١) الأحزاب السياسية الأردنية، ص ٦٩ - ٧٢، وحزب البعث العربي التقدمي: كتاب المؤتمر القطري الثالث المنعقد في ٣٠/٧/٢٠٠٩ (عمّان: حزب البعث العربي التقدمي، ٢٠٠٩)، ص ١١١ - ١١٢.

ثلاث سنوات بدعوة من مجلس القيادة الذي يشرف على جميع شؤون الحزب، وتسمية مرشحيه إلى المجالس التشريعية والتنفيذية. أما اللجنة التنفيذية، فهي التي تتولى الإدارة اليومية للحزب. ويركز الحزب في مبادئه وتوجهاته على الديمقراطية، بالإضافة إلى الأهداف القومية الرئيسية، وهي: الوحدة العربية، وتحرير الأرض العربية المحتلة، والاشتراكية. وقد انشق عن هذا الحزب مجموعة حزب الشعب الثوري الأردني<sup>(٤٢)</sup>.

كما تقدم ٦٧ عضواً من البعثيين السابقين بطلب للترخيص لحزب باسم «حزب الأرض العربية»، فنالوا الموافقة على ذلك في ١٥/١٢/١٩٩٦، وانتخبوا هيئة تنفيذية من د. محمد صالح العوران أميناً عاماً، ومحمد أحمد أبو عيطة ومصلح حسين فرح وهيثم ميخائيل حدادين ومحمد حسن النحاس. وتألف الهيكل الإداري للحزب من المؤتمر العام الذي يشمل جميع أعضاء الحزب، والمجلس الأعلى الذي يتابع قرارات المؤتمر العام، ويرسم السياسة العامة للحزب، ويراقب تنفيذها. أما المكتب السياسي للحزب، فهو أعلى سلطة تنفيذية، ومدة ولايته ثلاث سنوات. تبنت الحزب مبادئ إصلاحية عامة، دعا إلى تطبيقها في الأردن، وتحلى عن مبادئ حزب البعث المعروفة. وترشح الأمين العام للحزب في الانتخابات النيابية سنة ١٩٩٧، وفاز بمقعد في المجلس النيابي عن دائرة الطفيلة، وشارك في وزارة معروف البخيت سنة ٢٠٠٥، إذ تولى وزارة التنمية السياسية<sup>(٤٣)</sup>.

أما البعثيون الأردنيون الذين التزموا بقيادة حركة ٢٣ شباط، ورفضوا الحركة التصحيحية في سورية فقد تبعثروا بعد سنة ١٩٧١. وعادوا إلى تنظيم صفوفهم سنة ١٩٧٥، واستمر هذا التنظيم لمدة سنة ونصف السنة، ثم حلوا أنفسهم. ومع التحول الذي حدث في الأردن سنة

١٩٨٩ عادوا وألّفوا تنظيمًا حزبيًا جديدًا باسم «حركة الطليعة العربية» بصورة سرية، واستمروا حتى سنة ١٩٩٣. وتولى المحامي منور الريماوي منصب أمين سر اللجنة التحضيرية للحركة منذ سنة ١٩٩٠. وكان من أعضاء هذه اللجنة أحمد عقل وعمر حمد وعصام العمدة. وركزت الحركة خلال المدة الزمنية القصيرة التي عاشتها على الوحدة العربية، ومقاومة الكيان الصهيوني، والتصدي للحلول الاستسلامية للقضية الفلسطينية<sup>(٤٤)</sup>.

وتقدم ١٢٤ شخصاً من البعثيين السابقين بطلب لترخيص لحزب باسم «الحزب العربي الديمقراطي الأردني»، وحصلوا على الترخيص في ١٢/٧/١٩٩٣، ورفع شعار «حرية، تقدم، وحدة». وتألفت قيادته من مؤنس منيف الرزاز ومازن الساكت وسمير حباشنة ومحمد داودية ومحمد أحمد البشير ومحمد القيسي ومحمود العملة وموفق علي حسين وموسى الأزريقي وأيمن أحمد المصري. وشغل الرزاز منصب الأمين العام عند تأسيسه، ولكن الحزب لم يعمر طويلاً بعد أن تولى ثلاثة من قيادته مناصب وزارية وإدارية عليا في الدولة، وهم محمد داودية وسمير حباشنة ومازن الساكت<sup>(٤٥)</sup>.

## - ٧ -

يلاحظ مما سبق أن حزب البعث العربي الاشتراكي في الأردن قد تأسس بعد تأسيس الحزب في سورية سنة ١٩٤٧، وانتشر في البلاد بسرعة في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين في ضفتي الأردن، في أوساط الأطباء والصيادلة والمهندسين والمحامين والعمال والفلاحين والمعلمين والطلبة في المدارس الثانوية والجامعات، وفي صفوف الجيش الأردني. وتعرض بعد حل الحزب في سورية ومصر سنة ١٩٥٨، على أثر قيام الجمهورية العربية المتحدة، لعمليات انشقاق متتالية،

(٤٢) الأحزاب السياسية الأردنية، ص ٢٩، ونظام عساف، الأحزاب السياسية الأردنية، ١٩٩٢ - ١٩٩٤: قضايا ومواقف (عمّان: مركز الريادة للمعلومات والدراسات، ١٩٩٨)، ص ٧١ - ٧٢.

(٤٣) الأحزاب السياسية الأردنية، ص ٢٩.

(٤٤) رناد الخطيب عباد، التيارات السياسية في الأردن ونص الميثاق الوطني الأردني (عمّان: [د. ن.].)، ١٩٩١، ص ٩٧ - ٩٨. وحوار مع منور الريماوي، في: صوت الشعب (عمّان)، ٣١/١٠/١٩٩٠، ص ١٢، ولقاء مع المحامي منور الريماوي في المنتدى العربي بعمّان في ٢٠١٠/٣/١٦.

(٤٥) عساف، الأحزاب السياسية الأردنية، ١٩٩٢ - ١٩٩٤: قضايا ومواقف، ص ٦٩ - ٧١.



وأصبح أحزاباً متناحرة بين انقلاب ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦ في سورية واستيلاء حزب البعث على السلطة في العراق في تموز/يوليو ١٩٦٨. وبلغ التنافس أشده بين الحزب الموالي لدمشق، والحزب الموالي لبغداد منذ سنة ١٩٦٨ حتى اليوم.

والسؤال الذي طرحته على بعض قادة هذا الحزب في الأردن: لماذا وصل الحزب إلى هذا المستوى من الانشقاق والتفكك والضعف؟ عزا بهجت أبو غربية ذلك إلى عدة أسباب منها: غياب نظرية فكرية واضحة للحزب، والنقص الشديد في الدراسات التي تناولت مبادئ الحزب الرئيسية في القومية والحرية والوحدة العربية والاشتراكية، وإصرار الأمين العام ميشيل عفلق على رفض العديد من الدراسات التي قدمت من بعض مفكري الحزب، واعتبارها لا تمثل عقيدة الحزب القومية، بسبب تفرده في التنظير للحزب وفي السلطة. وقد أضعف هذا التفرّد القيادة القومية للحزب في إدارة الحزب، وفي اتخاذ القرارات المهمة، ولا سيما بعد أن اتسع الحزب وعمّ انتشاره في عدد من الأقطار العربية. ومن هذه الأسباب غياب الديمقراطية في إدارة الحزب، وسيادة النزعة الفردية بين قياداته، على مختلف المستويات الإدارية من الحلقة إلى الفرقة، فالشعبة، فالفرع، فالقطر<sup>(٤٦)</sup>.

وعزا آخرون هذا التفتّت إلى قرار الأمين العام

للحزب بحل الحزب في سورية سنة ١٩٥٨، استجابة لطلب الرئيس جمال عبد الناصر الذي أحدث استياء واضطراباً في صفوف الحزب في فروعته المختلفة، كما عزوه إلى عدم وضوح الطرق المثلى للوصول إلى أهداف الحزب، وتحديد الفئات الاجتماعية صاحبة المصلحة في عملية التغيير لبلوغ هذه الأهداف، وهذا ما قامت به حركة ٢٣ شباط ١٩٦٦ التي حددت هوية المناضل القومي بأنه من كان ذا منبت طبقي كادح. ومن هذه الأسباب قبول مبدأ الانقلابات العسكرية طريفاً إلى الوصول إلى الحكم، وعدم قدرة الحزب على تجاوز الأمراض الاجتماعية بين أعضائه من تعصب إقليمي وديني وطائفي وعشائري وجهوي<sup>(٤٧)</sup>.

وساهمت ملاحقة أعضاء الحزب وقياداته واعتقالهم وتعذيبهم وأساليب القمع المختلفة التي مارسها الأجهزة الأمنية الأردنية في هذا التمزّق والتفكك. كما كان لوسائل الإعلام المصرية في العقد الأخير من حكم عبد الناصر دور فاعل في تشويه صورة الحزب وقياداته لدى أعضاء الحزب أنفسهم، ولدى الرأي العام العربي. وكان أيضاً لمحاولات شراء ذمم بعض البعثيين بالمال والوظائف والمواقع القيادية الإدارية، وإرضاء المحاسيب من قبل أنظمة الحكم في الأردن وسورية والعراق، دورها في عملية التمزيق.

(٤٦) حديث مع بهجت أبو غربية في منزله بعمّان في ٦/٣/٢٠١٠.

(٤٧) حديث مع الحامي منور الرماوي في المنتدى العربي بعمّان في ١٦/٣/٢٠١٠.

## ٧ - منظمات حزب البعث العربي الاشتراكي في فلسطين

علي محافظة

### مقدمة

وعزاها إلى سوء حالة العرب، وضعف إمكاناتهم الاقتصادية، وتدني قدراتهم العسكرية، وضعف وعيهم السياسي وتنظيمهم، وتبعيتهم للدول الغربية المتآمرة عليهم، وتجزئتهم السياسية، وسيطرة الإقطاع وعملاء الدول الغربية من العرب على مقدراتهم<sup>(١)</sup>.

وأثناء جولة قادة البعث على جبهات القتال، التقى ميشيل عفلق بالمحامي عبد الله الريماوي والمحامي عبد الله نعواس وأحمد السبع وداود الحسيني، وأطلعهم على أفكار الحزب ومبادئه، من خلال دستور الحزب وبعض الكتيبات التي تتناول أفكار البعث. وقد أعجبهم هذه المبادئ والأفكار، وأصدر عبد الله الريماوي وعبد الله نعواس وحنا ناصر وأنور الخطيب وخلوصي الخيري بياناً باسم «حزب البعث العربي الفلسطيني».

### أولاً: تأسيس حزب البعث

شرع الريماوي ونعواس بتأسيس حزب سياسي يحمل اسم «حزب البعث العربي الاشتراكي» من دون أن تكون له صلة تنظيمية بحزب البعث العربي في سورية. وقدم ثمانى شخصيات هم: يحيى حمودة (لقتا - القدس) وعبد الله نعواس (القدس) وأنور الخطيب (القدس) ومحمد العمدة (نابلس) وعبد الله الريماوي (رام الله) وبرهان الدجاني (يافا) وأحمد السبع (قلقيلية) وعبد الخالق يغمور (الخليل)، طلباً إلى الحاكم الإداري

كان للنكبة التي حلت بشعب فلسطين ردود فعل متباينة على الصعيد الشعبي في البلاد نفسها. فقد أحدثت هزيمة الجيوش العربية في الحرب العربية - اليهودية (١٩٤٧ - ١٩٤٩) شعوراً عميقاً بالمرارة والسخط. وانصب الغضب على أنظمة الحكم العربية، التي اتهمت بالخيانة والتقصير، مثلما اتجه الحقد نحو بريطانيا والولايات المتحدة والغرب بعامة لمساندتهم للحركة الصهيونية. في هذا المناخ الذي يسوده الإحباط والسخط والرغبة القوية في الانتقام، ولد حزب البعث العربي في سورية، كتنظيم سياسي قومي في ربيع سنة ١٩٤٧. ولم يتردد قادته في زيارة فلسطين أثناء الحرب ومشاركة بعضهم فيها. فقد توجه ميشيل عفلق وصالح الدين البيطار وفیصل الركابي وشبلي العيسمي ووهيب الغانم إلى فلسطين، وزاروا جبهات القتال باعتبار أنهم مراسلون لجريدة البعث السورية الناطقة بلسان حزبهم. وتطوع عدد من البعثيين في جيش الإنقاذ الذي كان تحت إشراف جامعة الدول العربية، ويقوده فوزي القاوقجي. وأرسل عفلق عدة مقالات من فلسطين نشرتها صحيفة البعث. وكذلك، فعل وهيب الغانم قبيل دخول الجيوش العربية الرسمية إلى فلسطين في ١٥/٥/١٩٤٨.

وحلل حزب البعث هزيمة العرب في هذه الحرب،

(١) عبد العزيز أمين موسى عرار، «حزب البعث العربي الاشتراكي في فلسطين ودوره في الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٤٨ - ١٩٨٢»،

(رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة النجاح، نابلس، ٢٠٠١)، ص ٤٤.

العام في القدس في ٢٠/٦/١٩٤٩ للسماح لهم بتشكيل حزب سياسي باسم «حزب البعث العربي الاشتراكي» مركزه مدينة القدس، استناداً إلى المادة السادسة من قانون الجمعيات العثمانية. واعتبر مقدمو الطلب أنفسهم هيئة إدارية للحزب، ويحيى حمودة سكرتيراً له، وعبد الله نعواس أميناً للصندوق، غير أن الحاكم الإداري رفض طلبهم، وبذلك فشل مشروعهم وانفطر عقدهم، ولا سيما بعد أن نشر عبد الله الريمائي مقالاً في جريدة البعث بعنوان «إني لأرى رؤوساً قد أينعت وحان قطافها». واعتبر هذا المقال ضد الملك عبد الله، ولذا اعتقل عبد الله الريمائي وعبد الله نعواس ونفيا إلى معتقل «باير» في جنوبي الأردن، وأمضيا بضعة أشهر فيه، وأطلق سراحهما في نيسان/أبريل ١٩٤٩. وقد خاضا الانتخابات النيابية في ١١/٤/١٩٥٠ بعد أن انضموا إلى حزب البعث العربي في الأردن الذي كان أمين سره أمين شقير، وفازا في الانتخابات النيابية عن منطقة القدس، وشاركوا في الاقتراع على وحدة الضفتين في ٢٤/٤/١٩٥٠<sup>(٢)</sup>.

وكان بهجت أبو غربية أول من انتسب إلى حزب البعث العربي في الأردن من الفلسطينيين عن طريق راضي الشخشير وأمين شقير ود. عبد الرحمن شقير والمحامي سليمان الحديدي وحازم جودة في عمان في تموز/يوليو ١٩٤٩. وعاد إلى القدس، وشرع في كسب الشباب المثقف في الضفة الغربية إلى حزب البعث، فانضم إليه حسين الكرد وعلي الجعبري ورفيق النمري وعبد الجواد الحلواني وجميل أبو ميزر وعبد الجبار الأشقر والشيخ فارس إدريس وسليمان جرار ومحسن الوطايحي وإبراهيم الطنجي. وكلف بهجت أبو غربية، أثناء نشاط مجموعة يحيى حمودة، وعبد الله الريمائي، بنشر بيان صدر عن حزب البعث العربي في دمشق يؤكد أن لا علاقة له بحزب البعث العربي الاشتراكي في القدس. وقد نشرت الصحف المقدسية هذا البيان. ومن الجدير

بالذكر أن حلقة لحزب البعث العربي قد تكونت في طولكرم في هذه الأثناء ضمت ثلاثة من الطلبة الفلسطينيين في الجامعة الأميركية في بيروت هم صبري قندح ومالك الحاج إبراهيم ومحمود الخواجا، وانضم إليهم خالد الدوزي<sup>(٣)</sup>.

عقد الحزب مؤتمره القطري الأول في رام الله (فلسطين) في صيف ١٩٥١، وانتخب قيادة قطرية ضمت أربعة من الضفة الغربية، هم: عبد الله الريمائي وعبد الله نعواس وبهجت أبو غربية وحسني الخفش، وثلاثة من الضفة الشرقية. وانتخب عبد الله الريمائي أميناً للسر. وتم اختيار اثنين من فلسطين ليمثلا الحزب في القيادة القومية في دمشق هما: عبد الله الريمائي، وعبد الله نعواس، بين سنتي ١٩٥١ و١٩٥٩. وظل التمثيل الفلسطيني في الحزب متفوقاً على التمثيل الأردني طوال هذه المدة بسبب غلبة النسبة المئوية (٦٦ بالمئة) لسكان الضفة الغربية على النسبة المئوية لسكان الضفة الشرقية.

وبرز من قيادات الحزب في نابلس حمدي عبد المجيد وراتب دروزة وحسني الخفش وبسام الشكعة، كما برز في بيت لحم إبراهيم الصادق وموسى عبد الفتاح درويش ووداد إلياس بربارة وصبحي الناشف، وكلهم من المعلمين في مدارسها. وكان من الناشطين في منطقة الخليل مخلص عمرو، والمعلمان محمود الزيتون وداود السمور، والمحاميان عبد المحسن أبو ميزر وياسر عمرو. وبرز في منطقة طولكرم أسامة الكرمي وإحسان سمارة وسامي العطاري في عقدي الخمسينات والستينيات من القرن العشرين.

وانتشر الحزب في قطاع غزة عن طريق الطلبة السوريين والأردنيين في جامعة القاهرة، فانضم إلى الحزب من القطاع شفيق الافرنجي ووفاء الصايغ وسعيد الدجني. ولما أنهى هؤلاء دراستهم وعادوا إلى قطاع غزة، نشروا أفكار البعث بين معلمي المدارس وطلبتها بين سنتي ١٩٥٣ و١٩٥٦. وتكونت فرقة نسائية بعثية بقيادة

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٨، و«صورة عن الطلب الذي تقدمت به الشخصيات الفلسطينية المذكورة»، في: أضواء على تاريخ حزب البعث في الأردن (عمّان: مكتب الثقافة والإعداد الحزبي المركزي، [د.ت.ل.])، ص ٢٩.

(٣) بهجت أبو غربية، من النكبة إلى الانتفاضة، ١٩٤٩ - ٢٠٠٠: مذكرات (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤)، ص ٢٤ - ٢٥.

مي الصايغ خلال هذه المدة. وألحق تنظيم البعث في قطاع غزة بتنظيمه في مصر الذي كان مرتبطاً مباشرة بالقيادة القومية في دمشق.

وبادر الطلبة البعثيون الفلسطينيون في الجامعات المصرية إلى طلب تأسيس «اتحاد طلبة فلسطين» من السلطات المصرية، فوافقت هذه السلطات على الطلب، وعقد الاتحاد مؤتمره الأول في ٢٩/١١/١٩٥٩. وسعى حزب البعث إلى تأسيس النقابات المهنية والعمالية في ضفتي الأردن، وهيمن على نقابة المحامين، وعلى العديد من الأندية الثقافية والرياضية، ولا سيما في الضفة الغربية. وظل حسني الخنش أميناً عاماً لنقابة العمال العربية من سنة ١٩٤٧ حتى سنة ١٩٥٢، حينما حلها رئيس الوزراء الأردني توفيق أبو الهدى. وبرز من النقابيين البعثيين العمال صادق سنقرط في الخليل، ومصطفى عودة من طولكرم، وداود حارث من رام الله وإبراهيم غنام من جنين. وظلت منطقة القدس ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين فيها أقوى القواعد الشعبية لحزب البعث في فلسطين. وظلت تقدم نائبين للبعث في المجلس النيابي الأردني حتى سنة ١٩٥٧<sup>(٤)</sup>.

وكان للبعث في الضفة الغربية دور فعال في مقاومة انضمام الأردن إلى حلف بغداد في نهاية سنة ١٩٥٥ وبداية سنة ١٩٥٦، مثلما كان له دور مماثل في الاحتجاج على إقالة حكومة سليمان النابلسي في ١٠/٤/١٩٥٧ من قبل الملك حسين بسبب رفضها لمبدأ أيزنهاور<sup>(٥)</sup>.

بلغ الحزب في فلسطين أوج توسعه وانتشاره بين سنتي ١٩٥٦ و ١٩٦٦. ولا يوجد تقدير دقيق لعدد أعضاء الحزب في الضفة الغربية وقطاع غزة، ولكن

توجد تقديرات غير دقيقة من المخابرات العامة الأردنية التي تم الاستيلاء على ملفاتها من قبل السلطات الإسرائيلية، واطلع عليها الباحث الإسرائيلي أمنون كوهين (Amnon Cohen) الذي قدّر عدد البعثيين في الضفة الغربية بـ ٧٠٠ عضو سنة ١٩٥٧<sup>(٦)</sup>، بينما قدّر باحث إسرائيلي آخر هو أبراهام سيلع عددهم بـ ٧٦٥ عضواً في السنة نفسها. وقدّر عددهم في قطاع غزة بين ٤٠٠ و ٦٠٠ عضو. هذه التقديرات مبنية على الأسماء الواردة في تقارير المخابرات العامة الأردنية. ومن المعروف أن المخابرات الأردنية لم تعرف أسماء جميع البعثيين، ولذا فإن أعداد البعثيين في فلسطين قد تتجاوز ضعفي هذه التقديرات<sup>(٧)</sup>.

أما تمويل الحزب في فلسطين والأردن، فقد اعتمد على اشتراكات الأعضاء الشهرية وتبرعاتهم. ويذكر عبد العزيز عرار أنه أجرى حديثاً مع وفا الصايغ في رام الله في ٢٩/٣/١٩٩٩ ومع المحامي ياسر عمرو في رام الله في ٩/٧/١٩٩٨ قالاً فيه إن حزب البعث تلقى دعماً مالياً من كمال رفعت، وزير الشؤون العربية في الحكومة المصرية سنة ١٩٥٧ لمساندة «جبهة المقاومة الشعبية» في مقاومتها للاحتلال الإسرائيلي للقطاع آنذاك. وقد ضمت هذه الجبهة البعثيين والإخوان المسلمين، كما تلقى الحزب دعماً مالياً سنة ١٩٥٧ صرف لأسر المعتقلين الفلسطينيين والأردنيين في السجون الأردنية<sup>(٨)</sup>.

وكان الحزب قد أصدر صحيفة البقطة في عمان سنة ١٩٥٤، واستمرت في الصدور لبضعة أشهر، وكانت توزع على البعثيين في الضفتين، كما أصدر صحيفة المستقبل في قطاع غزة بإشراف محمد جلال عناية

(٤) عرار، «حزب البعث العربي الاشتراكي في فلسطين ودوره في الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٤٨ - ١٩٨٢»، ص ٥٠ - ٥٣، ٥٥.

٧٢.

(٥) علي محافظة، العلاقات الأردنية - البريطانية: من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١ - ١٩٥٧ (بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٣)، ص ٢٣٨ - ٢٣٩، ٢٤٢ - ٢٤٣، ٢٧٤، وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٥٨ - ١٩٩٥ (عمان: منشورات مكتبة المحتسب، ١٩٩٦)، ج ٢، ص ١٧.

(٦) أبراهام سيلع، حزب البعث في الضفة الغربية تحت الحكم الأردني (القدس: الجامعة العبرية، ١٩٨٤) (بالعبرية)، ص ١٠٣، نقلاً عن: عرار، «حزب البعث العربي الاشتراكي في فلسطين ودوره في الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٤٨ - ١٩٨٢»، ص ٧٨، و Amnon Cohen، Political Parties in the West Bank under the Jordanian Regime, 1949-1967 (Ithaca, NY: Cornell University Press, 1980), p. 246.

(٧) عرار، المصدر نفسه، ص ٧٨ - ٧٩.

(٨) المصدر نفسه، ص ٨١.

ووفقاً للصايغ. وكانت نشرة صوت الجماهير توزع على الأعضاء بصورة سرية<sup>(٩)</sup>. وبوجه عام، كانت المواد الثقافية الحزبية محدودة، وأهمها كتابان لميشيل عفلق، هما: في سبيل البعث، ومعركة المصير الواحد، وكتاب د. منيف الرزاز معالم الحياة العربية الجديدة الصادر سنة ١٩٥٢، والحائز على جائزة جامعة الدول العربية.

أما الهيكل التنظيمي للحزب، فقد احتوى على الوحدات التالية: «الحلقة»، وهي أصغرهما، وتضم من ثلاثة إلى سبعة أعضاء، ولها أمين سر، تليها «الفرقة» التي تحتوي على ما بين ثلاث وسبع حلقات، ثم «الشعبة» التي تتألف من فرقتين إلى تسع فرق، ف «الفرع» الذي يتألف من شعبتين فأكثر. وللفرع قيادة قطرية ترتبط مباشرة بالقيادة القومية. ولم يتجاوز حزب البعث في قطاع غزة الفرع حتى سنة ١٩٦٧. وكان أمين السر مصرياً هو علي مختار. وتألف فرع غزة من شعبة غزة وأمين سرها وفا الصايغ، وشعبة خان يونس وأمين سرها مصطفى أبو مدين. ولم يعقد فرع غزة أي مؤتمر قطري<sup>(١٠)</sup>.

بقي عبد الله الريماوي، كما ذكرنا سابقاً، أميناً لسر حزب البعث العربي الاشتراكي في القطر الأردني، وعضواً في القيادة القومية للحزب مع عبد الله نعواس حتى انعقاد المؤتمر القومي الثالث في بيروت من ٢٧/٨ إلى ١/٩/١٩٥٩، حينما اختلف مع ميشيل عفلق حول الموقف من الجمهورية العربية المتحدة وإدارة الرئيس جمال عبد الناصر للدولة، وانسحب من المؤتمر ومعه ثلاثون مندوباً، احتجاجاً على وجود عفلق في المؤتمر، وعلى غياب مندوبين عن الحزب في العراق، وعلى تناول الأخطاء التي ارتكبتها نظام الحكم في الإقليم الشمالي من الجمهورية العربية المتحدة. وعلى أثر انسحاب الريماوي ورفاقه أصدر المؤتمر قراراً بتجميد عضويتهم في الحزب<sup>(١١)</sup>.

عاد عبد الله الريماوي إلى دمشق بعد انسحابه من المؤتمر، وأسس «القيادة القومية الثورية» التي اعتبرت نفسها الممثل الشرعي لحزب البعث الذي حمل اسماً جديداً هو «حزب البعث الثوري». وكان بهجت أبو غربية من أبرز قيادات الحزب الجديد. استقرّ في دمشق بعد الانسحاب من المؤتمر القومي الثالث لبضعة أشهر، ثم عاد إلى عمان لتنظيم الحزب الجديد على أسس جديدة تقوم على إعداد أعضاء الحزب عقائدياً وعسكرياً وحركياً توفر له فرص النجاح، وذلك من خلال البدء بتشكيلات صغيرة تكون منطلقاً لحرب عصابات تهدف إلى الخلاص من الحكم الأردني والانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة. ولا بد لهذه «الثورة الطليعية»، كما سمّاها أبو غربية، من السلاح الذي بدأ تهريبه من قطاع غزة إلى مدينة الخليل وقراها عبر فلسطين المحتلة. وكانت الأسلحة تتجمع في بيارة وفا الصايغ في غزة، ثم تنقل سراً إلى منطقة الخليل. كما هربت الأسلحة من سورية إلى الضفة الشرقية، ومنها إلى الضفة الغربية بين سنتي ١٩٥٨ و ١٩٦٠. ولكن دخول مسلحين أردنيين إلى قرية كفرسوم في صيف ١٩٦٠ وإلقاء القبض عليهم من القوات المسلحة الأردنية، واعتقال بهجت أبو غربية في عمان في ٧/٨/١٩٦٠، واعتقال عشرات البعثيين في الضفتين وإلقاءهم في السجون، أفشل محاولة حزب البعث الثوري الذي ضعف بعد ذلك وتفكك<sup>(١٢)</sup>.

أبدى البعثيون في فلسطين حماسة شديدة في تأييدهم للوحدة الاندماجية بين مصر وسورية، ودعوا الحكومة الأردنية إلى التعاون مع الجمهورية العربية المتحدة، أول الأمر، ثم أصدروا بياناً مع حركة القوميين العرب في شباط/فبراير ١٩٥٩ باسم «الكتلة القومية الاشتراكية» طالبوا فيه بانضمام الأردن إلى الجمهورية الناشئة<sup>(١٣)</sup>.

(٩) المصدر نفسه، ص ٨٢.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٨٨ - ٨٩.

(١١) جمال الشاعر، سياسي يتذكر: تجربة في العمل السياسي (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٧)، ص ٨٣ - ٨٦؛ مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠ - ١٩٦٣: الجزء الأول: الأيديولوجيا والتاريخ السياسي، تعريب يوسف جباعي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص ٢٣٠ - ٢٣٢، وأبو غربية، من النكبة إلى الانتفاضة، ١٩٤٩ - ٢٠٠٠: مذكرات، ص ٢١٨ - ٢٢٥.

(١٢) أبو غربية، المصدر نفسه، ص ٢٣٣ - ٢٤٩.

(١٣) عرار، «حزب البعث العربي الاشتراكي في فلسطين ودوره في الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٤٨ - ١٩٨٢»، ص ٩٨.

انهارت الوحدة المصرية - السورية بقيام انقلاب عسكري في سورية في ٢٨/٩/١٩٦١، فكانت ضربة قاصمة للرئيس عبد الناصر ولؤيديه من البعثيين والقوميين العرب. في الذكرى الحادية عشرة لثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢، ألقى عبد الناصر خطاباً دعا فيه إلى إلغاء الحركات القومية المختلفة، ودمجها في حركة عربية واحدة بقيادته من أجل تحقيق الحرية والاشتراكية والوحدة العربية. وتحمس لهذه الفكرة عبد الله الريماوي الذي سارع إلى إنشاء «الحركة العربية الواحدة»، وأصدر كتاباً بعنوان: **حول الحركة العربية الواحدة سنة ١٩٦٤**. ولم يخرج في مؤلفه هذا عن فكر البعث المعروف. وأرسل الريماوي أحد أعوانه، بسام عبد الحميد السائح، إلى رام الله للعمل على تنظيم القوميين والبعثيين في هذه الحركة، فالتقى بعياد المالكي وبعشرين بعثياً لم يوافقوه على دعوته التي باءت بالفشل. عارض الريماوي قيام منظمة التحرير الفلسطينية سنة ١٩٦٤ واعتبرها مظهراً من مظاهر النزعة الإقليمية الجديدة في الوطن العربي التي بدأت ترسخ بعد انفصال سورية عن مصر<sup>(١٤)</sup>.

وعلى أثر فشل مباحثات الوحدة الثلاثية بين مصر وسورية والعراق في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣، اعتُقل مئات البعثيين في الضفتين. وكان من المعتقلين في فلسطين نديم الزرو وعبد الجواد صالح وعياد المالكي<sup>(١٥)</sup>.

## ثانياً: البعث وإبراز الكيان الفلسطيني

أكد حزب البعث في مؤتمره القومي الرابع (آب/ أغسطس ١٩٦٠) أهمية تكوين جبهة شعبية تضم جميع التنظيمات الشعبية الفلسطينية القائمة في البلدان العربية، بحيث تكون مستقلة في تنظيمها وعملها ونضالها عن أية حكومة عربية<sup>(١٦)</sup>، في حين إنه لم يذكر شيئاً في مقررات مؤتمريه القوميين الثالث (آب/ أغسطس ١٩٥٩) والخامس (أيار/ مايو ١٩٦٢). أما في المؤتمر القومي السادس الذي

عقد في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣، فقد انتهى إلى ضرورة «اعتماد عرب فلسطين، كأداة أولى في تحرير فلسطين». وأقرّ تنفيذ فكرة «جبهة تحرير فلسطين»، ودعا حكومتي سورية والعراق إلى تقديم الإمكانيات لإقامة هذه الجبهة وتنظيمها، شريطة أن تكون بمنأى عن الخلافات بين الدول العربية<sup>(١٧)</sup>. ولم يتطرق المؤتمر القومي السابع للحزب (شباط/ فبراير ١٩٦٤) في قراراته وتوصياته إلى القضية الفلسطينية<sup>(١٨)</sup>، بينما دعا المؤتمر القومي الثامن للحزب (نيسان/ أبريل ١٩٦٥) إلى وضع «خطة تفصيلية لتحرير فلسطين، مستهدفاً إشراك الأقطار العربية كافة في تحمل أعباء التحرير، والعمل على تكوين منظمة ثورية فلسطينية تقود الشعب العربي الفلسطيني في معركته التحريرية، وتنظيم جهوده وتوحيدها». وأوصى المؤتمر القيادة القومية المقبلة بدراسة القضية الفلسطينية دراسة عميقة تحيط بها من كل جوانبها، وترسم لها استراتيجية واضحة. وجاء في التقرير السياسي الذي قدمته القيادة القومية للمؤتمر المذكور «أن ربط تحرير فلسطين بتحقيق الوحدة العربية نوع من الاستسلام لوجود الكيان السياسي الصهيوني. فإسرائيل هي العقبة الأساسية في طريق الوحدة، ولا يمكن أن تتحقق أية وحدة عربية بوجود إسرائيل». وجاء في توصيات التقرير المذكور «اعتبار القضية الفلسطينية قضية العرب الأولى، وبالتالي قضية الحزب الرئيسية، والالتزام بتحرير فلسطين ورفض جميع أنواع التصفية، كالتقسيم والتعويض والتوطين». ورأى الحزب «أن من واجبه دعم كل عمل كفاحي مسلح تقوم به فئات فلسطينية لا تقوم حولها الشبهات»، والعمل على تسليح شعب فلسطين، وتدريبه تدريباً ملائماً لظروف المعركة، وتهيئته من أجل معركة التحرير».

وطالب المؤتمر بتأليف لجنة سرية لبحث موضوع حركة تحرير فلسطين (فتح) وموقف الحزب منها. وأعرب

(١٤) عبد الله الريماوي، البيان القومي الثوري: مشروع ميثاق مقترح للحركة العربية الواحدة (القاهرة: دار النهضة المصرية، ١٩٦٦)، ص ٧٤١ - ٧٤٢.

(١٥) عرار، المصدر نفسه، ص ١١٨.

(١٦) نضال البعث، ١١ ج (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٣)، ج ٤: المؤتمرات القومية السبعة الأولى (١٩٤٧ - ١٩٦٤)، ص ١٠١.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٦٧.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٢٥٤ - ٢٧٤.

المؤتمر عن رأيه في منظمة التحرير الفلسطينية بأنها «ليست الأداة النضالية التي تستطيع أن تتحمل أعباء معركة تحرير فلسطين»<sup>(١٩)</sup>.

يتضح من هذه القرارات والتوصيات أن الحزب لم يكن لديه تصور واضح حول كيفية تحرير فلسطين. وعلى الرغم من المعونة المالية والعسكرية التي قدمها إلى حركة فتح في بداية تكوينها، لم تكن لديه ثقة تامة بها كأداة للتحرير، كما أنه لم يثق بمنظمة التحرير الفلسطينية التي فرض فكرتها عبد الناصر على مؤتمر القمة العربي الأول (كانون الثاني/يناير ١٩٦٤)، وعهد إلى أحمد الشقيري بتكوين مؤسساتها وتقديمها إلى مؤتمر القمة العربي الثاني (أيلول/سبتمبر ١٩٦٤). وأنحى واضعو التقرير السياسي المقدم إلى المؤتمر القومي الثامن لحزب البعث باللائمة على القيادة القومية للحزب، واتهموها بالإهمال واللامبالاة نحو القضية الفلسطينية.

وانضم بعض البعثيين إلى حركة فتح، مثل: يوسف العرابي، ومحمد حشمة، وخالد الشريطي، وفاروق القدومي. كما انضم آخرون إلى منظمة التحرير الفلسطينية، مثل: محمد زهدي الشاشبي، وعبد المحسن أبو ميزر، وعبد المحسن قطان، ومصطفى المالكي، وعبد الله الحوراني، وياسر عمرو، وعبد الجواد صالح، وصخر حبش.

ولما تعرضت قرية السموع الحدودية في محافظة الخليل لعدوان إسرائيلي في ١٣/١١/١٩٦٦ دمر العديد من بيوتها، اندلعت المظاهرات في الضفة الغربية، واتهمت القيادة القطرية لحزب البعث الحكم الأردني بالتقاعس عن الدفاع عن القرية، وبالتآمر على فلسطين، فقامت الأجهزة الأمنية الأردنية بحملة اعتقالات واسعة في صفوف البعثيين والقوميين العرب والشيوعيين<sup>(٢٠)</sup>.

وفي سورية، حدث انقلاب عسكري قام به

الضباط البعثيون والناصريون في ٨/٣/١٩٦٣، تلاه صراع شديد على السلطة بين البعثيين والناصريين انتهى إلى سيطرة البعثيين على السلطة. ثم ما لبث أن نشب نزاع بين اللجنة العسكرية والقيادة القطرية من جهة، والقيادة القومية من جهة أخرى، واستمر النزاع على السلطة حتى انتهى بانقلاب ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦ الذي أطاح بالقيادة القومية، وألقى بأعضائها في السجون السورية، بينما تمكن بعضهم من الهرب إلى لبنان<sup>(٢١)</sup>.

وعلى أثر هذا الانقلاب، قامت الأجهزة الأمنية الأردنية باعتقال عشرات البعثيين في الضفتين. وكان من المعتقلين في الضفة الغربية عياد المالكي وأحمد سمحان ومنير المالكي ونمر مرثا وسمحان زهران من رام الله، وهارون رشيد وتيسير لبادة وخالد الطاهر من نابلس، وحسين جبارة من قلقيلية، وموسى درويش وإبراهيم طريف من بيت لحم<sup>(٢٢)</sup>.

حمل تنظيم البعث الذي اعترف بانقلاب ٢٣ شباط ١٩٦٦، في ضفتي الأردن اسم «التنظيم الفلسطيني الموحد» منذ سنة ١٩٦٨. وكانت القيادة القومية في دمشق قد اتخذت قراراً قبيل حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ بإنشاء منظمة فدائية خاصة بحزب البعث باسم «طلائع حرب التحرير الشعبية - قوات الصاعقة». وفي أيار/مايو ١٩٦٨ انطلقت هذه المنظمة بقيادة التنظيم الفلسطيني الموحد. وكان هذا التنظيم قد عقد مؤتمراً قوطياً انتخب قيادة مؤقتة ضمت من بعثيي الضفة الغربية ستة، هم ياسر عمرو ويوسف قطناني وزهير محسن ويوسف البرجي وأحمد عقل وإبراهيم البرغوثي، وخمسة من بعثيي الضفة الشرقية<sup>(٢٣)</sup>. وشاركت منظمة الصاعقة في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية في الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطينية، مع حركة فتح لأول مرة.

وفي هذه الأثناء، عقد المؤتمر القومي التاسع لحزب

(١٩) المصدر نفسه، ج ٩: المؤتمر القومي الثامن (نيسان ١٩٦٥)، ص ٨، ١٥ - ١٦، ١٢٧ و ١٤٧ - ١٤٨.

(٢٠) موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٥٨ - ١٩٩٥، ج ٢، ص ١١٧ - ١٢١.

(٢١) محمد إبراهيم العلي، حياتي والإعدام، ج ٣، ط ٢ (دمشق: [د.ن.])، ٢٠٠٤، ج ٣، ص ١٣٥ - ١٧٠.

(٢٢) عرار، «حزب البعث العربي الاشتراكي في فلسطين ودوره في الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٤٨ - ١٩٨٢»، ص ١٣٠.

(٢٣) ضافي الجمعاني، من الحزب إلى السجن، ١٩٤٨ - ١٩٩٤: مذكرات (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٧)، ص ٢٣٨ - ٢٤٢.

البعث التابع للقيادة القومية التي كان أمينها العام ميشيل عفلق، في بيروت في شباط/فبراير ١٩٦٨، وقرر إنشاء منظمة فدائية باسم «جبهة التحرير العربية»، وخرجت إلى حيز الوجود في ٣١/٨/١٩٦٨ بعد شهر من انقلاب حزب البعث في العراق (١٧ - ٣١/٧/١٩٦٨) الذي أوصل البعث إلى الحكم، واعترف بميشيل عفلق أميناً عاماً للحزب، وأصبحت بغداد مقراً للقيادة القومية. أما جبهة التحرير العربية، فقد ضمت فدائيين من سورية والعراق وفلسطين والسودان والجزائر<sup>(٢٤)</sup>.

تجمعت فصائل المقاومة الفلسطينية العديدة على الأرض الأردنية في أعقاب حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، وما لبثت أن اصطدمت بقوات الأمن الأردنية بسبب اختلاف اتجاهاتها السياسية، مستغلة حالة الارتباك والفوضى التي سادت الأردن في أعقاب الحرب، والتأييد الشعبي القوي للعمل الفدائي في بداياته. يعزو محمد إبراهيم العلي، قائد الجيش الشعبي السابق في سورية، والمسؤول عن تدريب التشكيلات الأولى لقوات العاصفة التابعة لحركة فتح، والذي كان على صلة وثيقة بقيادة قوات الصاعقة، الصدام الذي جرى بين منظمات العمل الفدائي والجيش الأردني، إلى تصوير البعثيين الأردنيين المتعاونين مع الحكم في سورية بعد انقلاب ٢٣ شباط ١٩٦٦، لنظام الحكم الأردني بأنه من الهشاشة بحيث يسهل القضاء عليه من قبل الفدائيين الفلسطينيين مع قليل من الدعاية الإعلامية العربية. كما يعزوه أيضاً إلى الثقة المفرطة والعنجهية التي اتسم بها سلوك هذه المنظمات الفدائية على الأرض الأردنية، من دون مراعاة لدستور البلاد وقوانينها وأعرافها، ومن دون معرفة حقيقية بقوة نظام الحكم الأردني، وبالدعم الذي يحظى به من الدول العربية والأجنبية. ويرى العلي أن قرار القيادة القطرية لحزب البعث في سورية بمساندة هذه المنظمات في صراعها مع الجيش الأردني في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، قد بني على مزاعم البعثيين الأردنيين، فاتخذت قراراً بالإجماع بالتدخل العسكري من أجل إنقاذ الفدائيين الفلسطينيين،

وأن وزير الدفاع السوري اللواء حافظ الأسد نفذ قرار القيادة القطرية، وجهز لواء المدرعات (٦٨)، وأمره بدخول الأراضي الأردنية، واحتل مدينتي الرمثا وإربد من أجل فك الحصار الذي فرضه الجيش الأردني على قواعد الفدائيين ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين، وأنه أنشأ غرفة عمليات متقدمة في مدينة درعا السورية، لمتابعة المعركة التي جرت بين اللواء السوري المذكور واللواء الأربعين التابع للجيش الأردني. واستطاعت القوات الأردنية نصب كمين لقائد اللواء المدرع السوري المقدم موسى العلي، وإصابته إصابة مباشرة جرح على أثرها ونقل إلى مشفى درعا، فعين بدلاً منه العقيد مروان جوخدار. وكان اللواء الأسد طوال هذه المدة في درعا يشرف على العمليات العسكرية. وقد تعرضت سورية في هذه الأثناء لضغوط عربية وأجنبية أدت إلى سحب قواتها من الأرض الأردنية<sup>(٢٥)</sup>.

وعلى أثر قيام وزير الدفاع السوري اللواء حافظ الأسد بحركته التصحيحية في ١٦/١٠/١٩٧٠، عين زهير محسن قائداً لقوات الصاعقة خلال سنتي ١٩٧٠ و١٩٧١. وكان لقوات الصاعقة تنظيمها في الضفة الغربية المحتلة، بعد سنة ١٩٧١، أي بعد خروجها وبقيّة المنظمات الفدائية من الأردن في تموز/يوليو ١٩٧١ حتى كشفت السلطات الإسرائيلية عن آخر شبكاتهما التي كان يديرها فريد غنّام سنة ١٩٧٦. واعتقل غنّام وعذب واستشهد تحت التعذيب في أيار/مايو ١٩٧٨<sup>(٢٦)</sup>.

أما جبهة التحرير العربية التي كانت تتلقى الدعم المالي والعسكري من العراق، فقد كان انتشارها محدوداً بين البعثيين الفلسطينيين. وانتقلت بعد خروجها من الأردن إلى لبنان، حيث واصلت نشاطها حتى اجتياح إسرائيل للبنان في صيف ١٩٨٢.

تأثر التنظيمان البعثيان في الضفة الغربية وقطاع غزة (التنظيم الفلسطيني الموحد، وحزب البعث التابع للقيادة القومية في بغداد) باستيلاء السلطات الإسرائيلية

(٢٤) عرار، المصدر نفسه، ص ١٤٢ - ١٤٣.

(٢٥) العلي، حياي والإعدام، ج ٣، ص ٣٥٥ - ٣٥٩.

(٢٦) عرار، المصدر نفسه، ص ١٤٥.



على ملفات المخابرات العامة الأردنية في الضفة الغربية. والاستفادة منها في التحقيق مع البعثيين، واعتقال قياداتهم، ونفي بعضها إلى خارج فلسطين. وكان لهزيمة الجيوش العربية في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ أثرها السلبي في الفلسطينيين بعامة، والبعثيين منهم بخاصة.

فبالنسبة إلى التنظيم الفلسطيني الموحد، تولى قيادته أول الأمر أسعد عكة، ثم خلفه إبراهيم البرغوثي إلى أن حدث خلاف بينه وبين عزمي مرار، المسؤول المالي في التنظيم، فعين أحمد عقل محله، ولكن هذا لم يلبث أن سافر إلى الولايات المتحدة، فعين يوسف البرجي مكانه. وجرى انتخابات لقيادة التنظيم في الضفة الغربية أسفرت عن تولي عياد المالكي أمانة سر الفرع في الضفة الغربية.

أما في قطاع غزة، فقد اشترك حزب البعث في «الجبهة الوطنية المتحدة» التي ضمت أيضاً الحزب الشيوعي، وجبهة تحرير فلسطين، وبعض الشخصيات الوطنية. وظلت الجبهة تمارس عملها سراً منذ قيامها في ١/٨/١٩٦٧ في مقاومة قوات الاحتلال الإسرائيلي. وتمكنت من تكوين تنظيم مسلح في كانون الثاني/يناير ١٩٦٨، ولكن نشاطها بدأ في التراجع بعد سنة ١٩٧١. واستمر التنظيمان البعثيان يمارسان نشاطهما في الضفة الغربية وقطاع غزة، وشاركا في تكوين «الجبهة الوطنية الفلسطينية» في الضفة الغربية في آب/أغسطس ١٩٧٤. وتولى رئاسة هذه الجبهة كريم خلف، رئيس بلدية رام الله، وقاطعت زيارة الرئيس المصري أنور السادات للقدس سنة ١٩٧٧.

وتولى قيادة تنظيم البعث التابع للقيادة القومية في بغداد كلٌّ من فرحان أنيس وإبراهيم طريف وعزمي مرار وأمين شحادة، على التوالي.

ولما أجريت الانتخابات البلدية في الضفة الغربية في نيسان/أبريل ١٩٧٦ فاز فيها من البعثيين: بسام الشكعة

رئيساً لبلدية نابلس، وتيسير الشخشير عضواً في المجلس البلدي في نابلس، وكريم خلف رئيساً لبلدية رام الله، وجاد ميخائيل عضواً في المجلس البلدي في رام الله، وأمين شحادة رئيساً لبلدية بيرزيت، وإبراهيم عوض الله عضواً في مجلسها، وسعيد رشيد حجازي رئيساً لبلدية دير دبان، وعباد المالكي رئيساً لبلدية كفرمالك، ومالك الحاج إبراهيم عضواً في مجلس بلدية طولكرم، ومحمد طه النبالي عضواً في مجلس بلدية البيرة. وشاركت القيادات البعثية في لجنة التوجيه الوطني التي رفضت مشروع الحكم الذاتي والتفاوض مع إسرائيل. وتعرض ثلاثة من قيادة اللجنة لمحاولات اغتيال من السلطات الإسرائيلية في حزيران/يونيو ١٩٨١، وهم: بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس، وكريم خلف رئيس بلدية رام الله، وإبراهيم الطويل رئيس بلدية البيرة. وقد أصيب الشكعة إصابة بالغة فقد فيها ساقيه، وأصيب كريم خلف إصابة بالغة أيضاً، أما إبراهيم الطويل فلم يصب بأذى. وقامت حكومة الاحتلال الإسرائيلي بحل لجنة التوجيه الوطني، وأقصت رؤساء البلديات الثلاثة السابقين الذكر من مناصبهم<sup>(٢٧)</sup>.

وقبيل انعقاد المؤتمر القومي الثالث عشر لحزب البعث الموالي للحركة التصحيحية في سورية الذي عقد في تموز/يوليو ١٩٨٠، قدم أعضاء قيادة التنظيم الفلسطيني الموحد من أصل أردني مذكرة إلى القيادة القومية في دمشق تقترح تقسيم التنظيم الفلسطيني الموحد إلى قسمين: أردني وفلسطيني، ووافقت القيادة القومية على هذه المذكرة. وبذلك أصبح التنظيم الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة مستقلاً عن التنظيم في شرق الأردن<sup>(٢٨)</sup>.

ظلَّ التنظيمان البعثيان في فلسطين المحتلة يعملان بصورة منفصلة حتى تم دمجهما سنة ١٩٨٨ في تنظيم حزب البعث العربي الاشتراكي التابع للقيادة القومية في بغداد<sup>(٢٩)</sup>.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٥٠ - ١٥٢ و ١٦٣.

(٢٨) حديث مع فؤاد دبور، أمين سر حزب البعث العربي التقدمي، وشريف حلاوة ومحمود البستنحي عضوي القيادة القطرية للحزب في مكتب الحزب بعمّان في ٨/٣/٢٠١٠.

(٢٩) رياض الرئيس ودينا النحاس، منظمة التحرير الفلسطينية، المسار الصعب: المقاومة الفلسطينية، منظماتها، أشخاصها (بيروت: النهار للخدمات الصحفية، ١٩٧٦)، ص ٣٣.

## ثالثاً: موقف البعث من الحلول السلمية للقضية الفلسطينية

دعا الملك عبد الله بن الحسين، مؤسس الدولة الأردنية، في أعقاب إبرام اتفاقيات الهدنة بين إسرائيل والدول العربية المحيطة بها، إلى «المصالحة أو المواءمة» معها. وشرع في استشارة القيادات السياسية الفلسطينية في الضفة الغربية لإقناعها بذلك. وطرح مشروعاً للمصالحة يقوم على فتح ممر بين الضفة الغربية ومدينة حيفا أو بين الضفة الغربية وقطاع غزة عبر بيت لحم والخليل، واستعادة جزء من أملاك العرب الفلسطينيين، ودفع تعويضات للاجئين. وكلف الملك رئيس وزرائه سعيد المفتي، ووزير خارجيته محمد الشريقي، وسكرتير رئاسة الوزراء سعد جمعة، بمهمة الاتصال بقيادات الضفة الغربية سنة ١٩٥٠، بعد الانتخابات النيابية، وإقرار وحدة الضفتين في نيسان/أبريل من السنة نفسها. وعقد هؤلاء اجتماعاً في المدرسة العائشية في نابلس ضم رؤساء بلديات نابلس وجنين وطولكرم وقلقيلية وعنتابا، وعدداً من وجهاء المنطقة. وقوبل المشروع بالرفض. كما عقد هؤلاء اجتماعاً آخر في المدرسة الرشيدية في القدس ضم رؤساء بلديات المدن في المنطقة والشخصيات القيادية، لهذه الغاية، وقوبل المشروع بالرفض أيضاً<sup>(٣٠)</sup>. وكان بين الشخصيات التي حضرت هذين الاجتماعين بعضيون رفضوا المشروع.

وعلى الصعيد العقائدي ربط حزب البعث بين النضال من أجل القضاء على الإقطاع ومحاربة الاستعمار والصهيونية، واعتبرهما شيئاً واحداً. وحمل الفئات الإقطاعية المسؤولية عن ضياع فلسطين. كما دعا إلى إيجاد أعمال ثابتة للاجئين الفلسطينيين وإعدادهم ليكونوا طليعة جيش التحرير العربي لفلسطين. وأكد الحزب ذلك في مؤتمره القطري الثالث الذي عقد في الأردن سنة

١٩٥٤، الذي تقرر فيه «مواصلة النضال من أجل إبقاء قضية فلسطين حية»، ومقاومة تصفية قضية اللاجئين الفلسطينيين بإسكانهم واستقرارهم، ومعارضة أية محادثات مع اليهود على مستوى عال. وأكد الحزب، من خلال بيانات مرشحيه في صفتي الأردن في الانتخابات النيابية سنة ١٩٥٦، رفض الصلح مع إسرائيل والاعتراف بها، ورفض توطين اللاجئين الفلسطينيين، والاستعداد لتحرير فلسطين بالتعبئة القومية العربية، واستمرار الحصار الاقتصادي على إسرائيل<sup>(٣١)</sup>.

وعارض حزب البعث مشروع جون فوستر دلاس (John Foster Dulles)، الذي أعلنه في ٢٨/٦/١٩٥٥، وتضمن عودة قسم من اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، وتوطين الباقين في البلدان العربية، ودفع تعويضات إسرائيلية لهم تساهم فيها الولايات المتحدة الأمريكية، شريطة التوصل إلى حل نهائي لقضية فلسطين، تحت إشراف الأمم المتحدة، والاعتراف بإسرائيل. وقد ردّت القيادة القومية لحزب البعث على هذا المشروع بالرفض وبيان مخاطره على العرب<sup>(٣٢)</sup>.

رفض حزب البعث مشروع داغ همر شولد (Dag Hammarskjöld)، الأمين العام للأمم المتحدة، لسنة ١٩٥٩ القاضي بتوطين اللاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية المجاورة لفلسطين. وردّ على هذا المشروع بالدعوة إلى إعداد جيش التحرير الشعبي لتحرير فلسطين على غرار الثورة الجزائرية<sup>(٣٣)</sup>.

وظل الحزب يصدر البيانات بمناسبات وعد بلفور (٢/١١/١٩١٧)، وقرار الأمم المتحدة بتقسيم فلسطين (٢٩/١١/١٩٤٧)، وقيام دولة إسرائيل (١٥/٥/١٩٤٨)، مؤكداً عدم الاعتراف بإسرائيل، وداعياً إلى القضاء عليها، ومقاومتها بالسلاح لردعها عن تحويل مجرى نهر الأردن وروافده إلى النقب<sup>(٣٤)</sup>. وفي تعقيب

(٣٠) مهدي عبد الهادي، المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية، ١٩٤٣ - ١٩٧٤ (بيروت: المكتبة العصرية، ١٩٧٥)، ص ١٩٦ - ١٩٧.

(٣١) عرار، «حزب البعث العربي الاشتراكي في فلسطين ودوره في الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٤٨ - ١٩٨٢»، ص ١٩٩ - ٢٠٠.

(٣٢) نضال البعث، ج ٣، ص ١١٥.

(٣٣) المصدر نفسه، ج ٨، ص ١٧٦.

(٣٤) ناجي علوش، المسيرة إلى فلسطين (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٦٤)، ص ١١٤.

جريدة البعث الناطقة بلسان الحزب في ٢٦/٤/١٩٦٣، على ميثاق الوحدة الثلاثية بين مصر وسورية والعراق، أكد أن الوحدة هي الطريق إلى تحرير فلسطين<sup>(٣٥)</sup>.

لقد بيّنا في ما سبق كيف أن الحزب شكّك في ثورية منظمة التحرير الفلسطينية، وفي جدوى قيادتها لتحرير فلسطين. وأدان الحزب تصريحات الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة أثناء جولته على دول المشرق العربي في آذار/مارس - نيسان/أبريل ١٩٦٥، التي دعا أثناءها إلى الحوار المباشر مع إسرائيل للتوصل إلى حل للقضية الفلسطينية على مراحل<sup>(٣٦)</sup>.

#### رابعاً: مواقف منظمات البعث العربي من مشاريع التسوية (١٩٦٦ - ٢٠١٠)

انقسم حزب البعث، كما رأينا سابقاً، بعد انقلاب ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦ في سورية، إلى قسمين رئيسيين: قسم التزم بالقيادة القومية التي قام الانقلاب عليها، وقسم التزم بخط انقلابي ٢٣ شباط. واتخذ الأخير اسم «التنظيم الفلسطيني الموحد» في الأردن وفلسطين. وقد رفض التنظيمان قرار مجلس الأمن الرقم (٢٤٢) الصادر في ٢٢/١١/١٩٦٧، والداعي إلى انسحاب إسرائيل من الأراضي التي احتلتها في حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، مقابل اعتراف العرب بها وإقامة علاقات طبيعية معها<sup>(٣٧)</sup>.

عارض التنظيم الفلسطيني الموحد مشروع وليام روجرز (William Rogers)، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية الذي قدمه إلى الدول العربية المعنية وإسرائيل في حزيران/يونيو ١٩٧٠، ويقضي بالتفاوض على انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي العربية المحتلة سنة ١٩٦٧. كما رفضته جبهة التحرير العربية،

ولامت الدول العربية التي قبلت به واهتمتها بالعجز والاستسلام<sup>(٣٨)</sup>. ورفضت الجبهة فكرة الدولة الفلسطينية الديمقراطية العلمانية التي روّجت لها فترة من الزمن حركة التحرير الفلسطيني (فتح)<sup>(٣٩)</sup>.

وعارض التنظيمان البعثيان قيام حكومة فلسطينية في المنفى خلال سنتي ١٩٧١ و١٩٧٢، وأكدوا دعوتهما إلى الالتزام بالكفاح المسلح لتحرير كامل التراب الفلسطيني، ورفضاً للمشاركة في أية تسوية لإزالة آثار العدوان<sup>(٤٠)</sup>. ولما طرح الملك حسين، عاهل الأردن، مشروع «المملكة العربية المتحدة» في ١٥/٣/١٩٧٢، رفضه التنظيمان البعثيان، واهتماه بالتآمر على القضية الفلسطينية<sup>(٤١)</sup>.

واختلف موقف التنظيمين البعثيين من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الرقم (٣٢٣٦) الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٤، الذي أكد حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحق السيادة والاستقلال الوطني، وحق الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. فقد قبل بهذا القرار التنظيم الفلسطيني الموحد، مثلما قبل بقرار مؤتمر القمة العربية في الرباط (٢٦ - ٢٩/١٠/١٩٧٤) الذي ينصّ على الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وقبل أيضاً بالقرار الرقم (٢٤٢) الصادر عن مجلس الأمن الدولي في ٢٢/١١/١٩٦٧، وإقامة سلطة الشعب الوطنية المستقلة المقاتلة على كل جزء من الأرض الفلسطينية يتم تحريره. أما جبهة التحرير العربية، بقيادة عبد الرحيم أحمد، فقد رفضت هذا الخط السياسي، وألّفت مع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش، والجبهة الشعبية - القيادة

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(٣٦) سلسلة الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٧)، ص ٧٨ و٨٢ و١٨٠ و١٨٣.

(٣٧) حسين القاضي، البعث في ظل العولمة (دمشق: دار الرضا للنشر، ٢٠٠٥)، ص ١٢١.

(٣٨) سلسلة الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٢)، ص ٤٧ و٥٤٦.

(٣٩) سلسلة الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧١)، ص ٦٢٢.

(٤٠) زهير محسن، الثورة الفلسطينية بين الفكر والممارسة (دمشق: منشورات الطلائع، ١٩٧٢)، ص ٢٩، ٣٢، ٣٥-٣٦، ٣٨-٣٩.

٥٧-٥٨.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٦٦ و٦٨ و٦٩.

العامّة بقيادة أحمد جبريل، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني: «جبهة القوى الرافضة للحلول الاستسلامية» في تموز/ يوليو ١٩٧٤<sup>(٤٢)</sup>.

وفي اجتماع فصائل المقاومة الفلسطينية الذي عقد في مقر جامعة الدول العربية في القاهرة بين ١٢ و ٢٢/ ٣/ ١٩٧٧، ظهر اتجاهان فلسطينيان: الأول قابل بالتسوية السلمية، والثاني رافض لها. وكانت منظمة الصاعقة مع الاتجاه الأول، وجبهة التحرير العربية مع الاتجاه الثاني. وقد رفضت الأخيرة البرنامج المرحلي الذي أقرّه المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عشر الذي عقد سنة ١٩٧٤. كما رفضت الجبهة قرار مجلس الأمن الدولي الرقم (٢٤٢)، وأعلنت تصميمها على مواصلة الكفاح المسلح، ورفض مشاريع التصفية للقضية الفلسطينية. وكانت مواقف التنظيم الأول منسجمة تماماً مع مواقف الحكومة السورية، بينما كانت مواقف التنظيم الثاني متفقة تماماً مع مواقف الحكومة العراقية.

ولكن التنظيمين البعثيين عاداً مرة أخرى إلى الاتفاق في رفض اتفاقيات كامب ديفيد (Camp David) لسنة ١٩٧٨ ومعاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية المبرمة

في آذار/ مارس ١٩٧٩. كما رفضاً معاً قرارات مؤتمر القمة العربي الذي عقد في فاس سنة ١٩٨١ التي تبنت خطة ولي العهد السعودي الأمير فهد بن عبد العزيز آنذاك، لتسوية القضية الفلسطينية<sup>(٤٣)</sup>.

وبعد أن اتحد التنظيمان البعثيان في تنظيم واحد سنة ١٩٨٨، رفض هذا التنظيم اتفاقية أوسلو المبرمة بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في أيلول/ سبتمبر ١٩٩٣ وأدانها. كما رفض الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي، والسلطة الوطنية الفلسطينية التي تشكّلت بموجب اتفاقية أوسلو.

ومهما يكن من أمر، فقد ضعف تأثير هذين التنظيمين في الأوساط الفلسطينية بعد الغزو الإسرائيلي للبنان سنة ١٩٨٢. وقد شارك التنظيم البعثي الموحد منذ سنة ١٩٨٨ في الانتفاضة الفلسطينية الأولى (١٩٨٧ - ١٩٩٠)، والانتفاضة الثانية سنة ٢٠٠٠. وقدمت الحكومة العراقية دعماً مالياً إلى الأسر المتضررة التي تعرّضت منازلها للهدم على يد السلطات الإسرائيلية المحتلة. واستمر هذا الدعم المالي حتى سقوط بغداد تحت الاحتلال الأمريكي - البريطاني في نيسان/ أبريل ٢٠٠٣.

(٤٢) عرار، «حزب البعث العربي الاشتراكي في فلسطين ودوره في الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٤٨ - ١٩٨٢»، ص ٢١٣.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٢١٤ و ٢١٧.

## ٨ - تاريخ منظمة حزب البعث العربي الاشتراكي

### في مصر

عبد الغفار شكر

#### - ١ -

شركة قناة السويس سنة ١٩٥٦ وما تبعه من عدوان ثلاثي، ومقاطعة العمال العرب للسفن والطائرات الأمريكية احتجاجاً على مقاطعة السفينة المصرية كليوباترا، وكان هناك أيضاً مساعدة مصر للثورة الجزائرية سنة ١٩٥٤، واستنكار عزل الملك محمد الخامس ملك المغرب، ومساندة نضال شعب عدن ضد الاستعمار البريطاني وضد حلف بغداد.

يؤكد ذلك د. جلال أمين، ثاني شاب مصري يتم تجنيده لعضوية حزب البعث العربي الاشتراكي سنة ١٩٥٤، وكان شعوري بعد التعرّف على الطلبة العرب في مصر وزياراتي لعدة دول عربية أن «ما يجمع بيننا أهم وأقوى بكثير مما يفرقنا: لغتنا وثقافتنا وموسيقانا وطريقة استجابتنا للأحداث، وقيمنا الأخلاقية، ونمط علاقاتنا الاجتماعية... إلخ»<sup>(٢)</sup>؛ أتاحت لطلبة الجامعة المصريين التعرّف أثناء الدراسة على الطلبة العرب الأردنيين والفلسطينيين والسوريين واللبنانيين، الذين كانوا شديدي الحماس للقومية العربية والوحدة العربية، وكان منهم أعضاء في حزب البعث العربي الاشتراكي، وانضم عدد من هؤلاء الشباب المصريين إلى حزب البعث، كان أولهم علي مختار، الطالب في كلية الطب (عضو أمانة الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي في ما بعد)، وجلال أمين، الطالب في كلية الحقوق (الأستاذ في الجامعة الأمريكية الآن) اللذان كانت تجمعهما صداقة

شهد المجتمع المصري في السنوات الأولى لثورة يوليو مزيداً من التفاعل حول القضايا العربية المشتركة، وكانت حرب فلسطين بنتائجها المؤسفة قد حرّكت المشاعر القومية لدى الشباب المصري، ورفضت حكومات عربية عديدة فكرة الدخول في حلف للدفاع المشترك عن المنطقة تكون أية دولة كبرى طرفاً فيه، مثل بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية. وتعبيراً عن التوجّه القومي لثورة يوليو، كتب جمال عبد الناصر في كتابه **فلسفة الثورة** عن الدوائر الثلاث التي يجب أن تتحرك فيها السياسة المصرية: «أيمكن أن نتجاهل أن هناك دائرة عربية تحيط بنا، وأن هذه الدائرة منا ونحن منها، امتزج تاريخنا بتاريخها، وارتبطت مصالحها بمصالحنا حقيقة وفعلاً، وليس مجرد كلام؟». وبعد أن يستعرض الدائرة الأفريقية، ثم الدائرة الإسلامية، يعود عبد الناصر فيقول «وما من شك في أن الدائرة العربية هي أهم هذه الدوائر وأوثقها ارتباطاً بنا، فلقد امتزجت معنا بالتاريخ، وعانينا معها نفس المحن، وعشنا نفس الأزمات، وحين وقعنا تحت سنانك الغزاة كانوا معنا تحت نفس السنانك»<sup>(١)</sup>. وجدت هذه الأفكار استجابة طبيعية وتلقائية من المفكرين والمثقفين والإعلاميين الذين أكدوا إعادة اكتشاف الهوية القومية للشعب المصري، ولا سيما في إطار التضامن المتزايد مع مصر إثر تأميم

(١) جمال عبد الناصر، **فلسفة الثورة** (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، ١٩٥٤)، ص ٥٢ - ٥٤.

(٢) جلال أمين، **ماذا علمتني الحياة: سيرة ذاتية**، ط ٥ (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٩)، ص ١٣٠.

قوية من سنوات طويلة، وتكوّنت من الاثنين أول خلية لحزب البعث في مصر عام ١٩٥٤<sup>(٣)</sup>.

كان لحزب البعث منظمة حزبية تقتصر عضويتها على الطلبة العرب الدارسين في مصر. وكان مسؤول هذه المنظمة من طلاب الدراسات العليا للماجستير والدكتوراه في الجامعات المصرية، وقد تناوب على المسؤولية فيها من بين آخرين مصطفى حلاج، وحسان الوظائف، وعبد القادر النبال الذين حصلوا على الدكتوراه، وأصبحوا بعد ذلك من الشخصيات العلمية والسياسية المشهورة في بلادهم<sup>(٤)</sup>. اتسعت عضوية المصريين في حزب البعث في الفترة من ١٩٥٤ إلى ١٩٥٧، ولكن عددهم لم يزد في أي وقت من الأوقات على مئتي شاب كلهم من طلاب الجامعات أو الخريجين الشبان، ولم يكن من بينهم عامل أو فلاح أو موظف أو حرفي<sup>(٥)</sup>. تم تقسيم العضوية إلى خلايا تضم كل منها (من ثلاثة إلى خمسة أعضاء)، وكان فريد سالم صوصو الطالب الأردني من أصل فلسطيني في كلية الطب، وخالد الساكت الطالب الأردني في كلية دار العلوم، أنشط الطلبة العرب في تجنيد المصريين، ومعهم طالب لقبه المجدلاني يعمل حالياً محامياً في دولة الإمارات<sup>(٦)</sup>.

ضمّت قائمة الأعضاء المصريين لحزب البعث طلاباً أصبحوا في ما بعد من أهم الشخصيات في مصر، منهم المفكر القومي د. يحيى الجمل؛ والشاعر أحمد عبد المعطي حجازي؛ والشاعر فاروق شوشة؛ والكاتب والناقد الأدبي رجاء النقاش (رئيس مجلس إدارة دار الهلال في ما بعد)؛ والروائي سليمان فياض؛ وحسين عبد الرازق، أمين عام حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي؛ والكاتب أحمد بهاء الدين؛

ود. محمد غنيم، العالم المعروف رائد زراعة الكلى في الشرق الأوسط؛ ود. أحمد فؤاد سيف النصر، وكيل وزارة الصحة في ما بعد، وعضو مكتب التثقيف في اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي العربي؛ ود. زاهد قداح، الأستاذ في كلية الطب؛ ومحمد أمين أبو الهدى، المحامي في الكويت حالياً<sup>(٧)</sup>؛ والسفير فؤاد شكري؛ والسفير أمين يسري<sup>(٨)</sup>.

ويلاحظ أن العدد الأكبر الذي تم تجنيده لعضوية الحزب كان من طلاب كلية الطب وكلية دار العلوم. وكانت هناك لقاءات تجمع مسؤولي الخلايا، وصولاً إلى مسؤول الفرع في مصر د. جلال أمين الذي اتصل به حسان الوظائف بعد تخرّجه من كلية الحقوق سنة ١٩٥٥، وأخبر الأعضاء المصريين أن قيادة الحزب في دمشق قررت تعيين جلال أمين مسؤولاً عن الحزب في مصر، مع أنه ليس بالضرورة أكثر الأعضاء المصريين جدارة بذلك، وكان المقصود أن علي مختار أقدر وأكفأ، بحسب رواية جلال أمين نفسه في سيرته الذاتية، وأن السبب في اختيار جلال أمين هو أنه أنهى دراسته، وأصبح لديه وقت أكبر يمكن تخصيصه للحزب «إذ لم يكن علي مختار قد تخرّج بعد من كلية الطب». ورغم تولي جلال أمين مسؤولية الفرع، فإنه يقول إن علي مختار ظلّ هو الدينامو المحرك بنشاطه والتزامه اللذين لم يفارقاه قط<sup>(٩)</sup>.

كان لكل عضو بطاقة عضوية تحمل كوداً رقمياً يعبر عن كليته وموقعه التنظيمي، وكان مسؤولو الخلايا القاعدية في كل مجموعة يجتمعون معاً كمستوى أعلى، وكانت الاجتماعات القاعدية واجتماعات المسؤولين منتظمة، تناقش فيها أنشطة الأعضاء في تجنيد أعضاء جدد، وتعرض النشرات التنظيمية والأحداث الجارية،

(٣) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

(٤) أحمد فؤاد سيف النصر، «تقرير عن تجربة حزب البعث العربي الاشتراكي في مصر مايو ٢٠٠٩»، (مخطوط غير منشور)، ص ١.

(٥) أمين، المصدر نفسه، ص ١٣٤.

(٦) سيف النصر، المصدر نفسه، ص ٢، ومقابلة شخصية مع د. يحيى الجمل بالقاهرة في أيار/ مايو ٢٠٠٩.

(٧) سيف النصر، المصدر نفسه، ص ٢.

(٨) مقابلة شخصية مع حسين عبد الرازق في القاهرة في أيار/ مايو ٢٠٠٩.

(٩) أمين، ماذا علمتني الحياة: سيرة ذاتية، ص ١٣٤.

فضلاً عن عرض الكتب المهمة، وكانت الأنشطة الثقافية هي الغالبة على الاجتماعات، ولم يكن هناك نشاط جماهيري، سواء بالإنارة أو تنظيم المظاهرات أو الدعوة إلى الإضراب وغير ذلك من أنشطة جماهيرية<sup>(١٠)</sup>.

## - ٢ -

تابع ميشيل عفلق تطور عضوية الحزب بين المصريين بنفسه، وكان رأيه منذ البداية الذي نقله الأعضاء العرب إلى الأعضاء المصريين أن «الحزب لا مستقبل له إن لم يدخله مصريون»، وكان حريصاً على تأسيس فرع للحزب في مصر. وتعبيراً عن هذا الاهتمام الشخصي، فإن ميشيل عفلق كان يلتقي مع الأعضاء المصريين في زيارته المتكررة إلى مصر، إذ كان يستأجر شقة مفروشة في شارع قصر النيل، حيث كان يلتقي بأعضاء الحزب من المصريين في النصف الثاني من خمسينيات القرن العشرين في مجموعات صغيرة لا يزيد عدد أفرادها على اثنين أو ثلاثة، بالإضافة إليه هو، وكان يصحبهم إلى مكان قريب مثل قهوة «لاباس» في الشارع نفسه، أو شرفة أو صالة فندق سميراميس القديم المطل على النيل، يتكلم إليهم ويسجلون حديثه، ثم يعدّون هذا التسجيل للنشر على الأعضاء بعد عودتهم إلى بيوتهم، ويتم بعدها تدارس أفكار ميشيل عفلق التي طرحها معهم في الاجتماعات الحزبية لكل الخلايا. وقد تمت عشرة لقاءات تقريباً مع ميشيل عفلق خلال الفترة من ١٩٥٥ إلى ١٩٥٧<sup>(١١)</sup>.

كانت علاقة ميشيل عفلق بأعضاء الحزب المصريين ديمقراطية وحميمة، مما ترك انطباعاً إيجابياً عن شخصيته لديهم. كان يناقشهم بجدية ويطرح عليهم آراءه بصدق. فعندما واجهه علي مختار وجلال أمين بانتقاد قوله إن «القومية حب»، وإن هذا القول نوع من الرومانسية لا يصمد أمام التحليل العلمي الماركسي، وطالباه أن يحدد موقف الحزب من المادية الديالكتيكية،

«وكانا قد قرآ عنها مؤخراً»، أجابهم أن هذه الموضوعات كانت تشغله في وقت مبكر من حياته أثناء دراسته في باريس، وأنه حسم رأيه فيها حينئذ، وأن فلسفة هنري بيرغسون كانت أشد جاذبية له بكثير من الماركسية، وأنه لم يقرأ أو يفكر في هذه الأمور منذ وقت طويل، وأن عليهم إذا أرادوا إجابة شافية عن مثل هذه الأسئلة أن يجلسوا مع منيف الرزاز (أحد قيادات الحزب) فهو كفيل بالردّ عليها<sup>(١٢)</sup>.

المرّة الوحيدة التي غضب فيها ميشيل عفلق من الأعضاء المصريين كانت عندما نشروا بعض أحاديثه التي ألقاها في القاهرة في كتيب صغير من دون أن يضعوا على كل حديث منها التاريخ الذي قيل فيه، إذ اعتبر تأريخ هذه الأحاديث مهماً للغاية. أما أكرم الحوراني فقد غضب غضباً شديداً عندما وزّعوا منشوراً خلال أزمة تأميم قناة السويس قبل وقوع الهجوم العسكري على مصر، وذلك لأنهم ذكروا في المنشور اسم الولايات المتحدة الأمريكية كواحدة من الدول المعادية لأهدافنا القومية، وقال لهم: إننا نعوّل على أن تتدخل الولايات المتحدة لمصلحتنا، وأن تقف إلى جانبنا<sup>(١٣)</sup>.

## - ٣ -

كان آخر لقاء في نهاية كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٧، حيث كان ميشيل عفلق مبتهجاً ومتلهلاً لأنه كان عائداً لتوّه من مقابلة مع الرئيس جمال عبد الناصر، وقال إنه سعيد تماماً لأن الرئيس عبد الناصر وافق أخيراً على دخول مصر في وحدة مع سورية، إذ استطاعوا في النهاية إقناعه بذلك، وإنهم قبلوا الشرط الذي وضعه جمال عبد الناصر بحلّ حزب البعث، واعتبروا أن تحقيق هذه الخطوة الرائعة - كما يقول عفلق - نحو إنجاز الوحدة العربية الشاملة يستحق أن يدفع من أجله هذا الثمن، وهو حلّ الحزب. وقع خبر حلّ الحزب، بما في ذلك حلّ فرع الحزب في مصر،

(١٠) سيف النصر، المصدر نفسه، ص ٣.

(١١) أمين، المصدر نفسه، ص ١٣٦، ومقابلة شخصية مع د. يحيى الجمل بالقاهرة في أيار/مايو ٢٠٠٩.

(١٢) أمين، المصدر نفسه، ص ١٣٨.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٣٧.

على الأعضاء المصريين وقع الصاعقة، واعتبروه خطأً سياسياً كبيراً، بل إن بعضهم حاول الاستمرار، وبادرت مجموعة صغيرة منهم بمراجعة أدبيات الحزب مراجعة متأنية، وقاموا بعمل دراسة نقدية لها، استندوا إليها في صياغة دستور جديد للحزب غلب عليه الطابع الماركسي مع إعطاء قضية الحريات وحقوق الإنسان والقومية العربية اهتماماً كبيراً. ونظمت هذه المجموعة نفسها في دائرة ضيقة من الموثوق فيهم فكرياً وتنظيمياً، ونشطت كتنظيم حديدي له قلب، وحول هذا القلب دوائر متتالية من الأعضاء بحسب درجة انتظامهم وولائهم، وينتقل الأعضاء إلى الدوائر

الأقرب للقلب حيثما كانوا مؤهلين لذلك. ولكن هذه المحاولة لم تستمر طويلاً، فسرعان ما انفصّل الأعضاء عنها وتوقفوا عن النشاط كامتداد لحزب البعث، واجتذبتهم أنشطة أخرى، سواء من خلال تنظيمات ثورة ٢٣ يوليو (الاتحاد الاشتراكي العربي، وطليعة الاشتراكيين، ومنظمة الشباب الاشتراكي) أو من خلال تنظيمات ماركسية<sup>(١٤)</sup>.

يؤكد معظم المشاركين في هذه التجربة أنها لم تتح لها فرصة كافية للنضج، وأنها كانت تجربة عابرة في حياتهم، رغم أنهم لم يتخلّوا بعدها عن إيمانهم بالقومية العربية والوحدة العربية.

---

(١٤) سيف النصر، المصدر نفسه، ص ٣.



## ٩ - حزب البعث العربي الاشتراكي في القطر الموريتاني (النشأة والمسار)

مصطفى نويسر

### مقدمة

تدعى «حركة القوميين العرب» التي ضمت إلى جانب البعثيين بعض الشباب المتأثر بعبد الناصر والناصرية الذين سيعرفون بـ «الناصرين» لاحقاً.

وفي صيف عام ١٩٧٢ قام الناصريون بالانفصال عن الحركة وتشكيل تنظيم خاص بهم، الأمر الذي أدى بالبعثيين أيضاً إلى تشكيل تنظيم أطلقوا عليه اسم «الطلیعة العربية الثورية»، ونشطوا تحت لوائه طوال عقد السبعينيات من القرن العشرين. ومع مطلع الثمانينيات، قرروا العمل باسمهم التاريخي (حزب البعث العربي الاشتراكي - القطر الموريتاني)، واستمروا به إلى غاية إقرار التعددية سنة ١٩٩١، حيث تقدموا بطلب النشاط العلني باسم «حزب الطلیعة الوطنية»، امتثالاً للدستور الموريتاني.

تذكر بعض المصادر التاريخية، الشفوية منها والمكتوبة، على قلة<sup>(١)</sup>، أن بدايات الوجود التنظيمي للبعث في القطر الموريتاني<sup>(٢)</sup>، كان متزامناً مع نهايات عقد الستينيات وبدايات السبعينيات من القرن العشرين، حيث انتمى إلى الحزب خلال هذه المرحلة عدد من الطلبة الموريتانيين الذين درسوا في المشرق العربي وأوروبا (فرنسا وإسبانيا)، وبعد عودتهم أصدروا صحيفة موريتانيا العربية للتعبير عن توجهاتهم الفكرية الجديدة<sup>(٣)</sup>.

وتشير مصادر أخرى إلى أن هؤلاء الشباب نشطوا في البداية، وبصورة سرية، في إطار حركة سياسية

(١) في الواقع، إن البحث في موضوع الحركات والتنظيمات القومية العربية في أقطار المغرب العربي أمر صعب للغاية، وذلك يعود إلى الأسباب التالية:

- عدم توفر المادة التوثيقية اللازمة.

- حداثة هذه التنظيمات والحركات في بلدان المغرب العربي، وخاصة في الجزائر وموريتانيا.

- السرية التي انتهجتها - وما زالت - هذه الحركات بسبب المنع والملاحقة المستمرة من قبل أنظمة هذه البلدان.

لذا فقد اعتمدنا في إعداد هذه الدراسة على مصدرين أساسيين: الأول، شهادات بعض المناضلين، والثاني، على محمد الرازي ولد النهاء، «حزب البعث العربي الاشتراكي في القطر الموريتاني»، إشراف محمد ولد محمد (مشروع شهادة الإجازة في التاريخ، جامعة نواكشوط، ٢٠٠٤)، فضلاً عن مراجع ثانوية أخرى.

(٢) موريتانيا الحالية، تشكلت باقتراح من المستشار والدبلوماسي الفرنسي كيبولاني تحت الحماية الفرنسية سنة ١٨٩٠. وقد أيدت «لجنة أفريقيا الفرنسية» هذه الفكرة. وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، صدر قرار حكومي فرنسي يقر الفكرة، وينص على إقامة «موريتانيا الغربية»، وينظم مختلف مناطقها الإدارية.

(٣) شبلي العيسمي، تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي: المرحلة الصعبة، ١٩٥٨ - ١٩٦٨ (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧)، ص ٤١٥.

## أولاً: المسيرة التاريخية لحزب البعث في موريتانيا خلال الأربعين سنة الماضية

بالإمكان تقسيم المسيرة التاريخية لحزب البعث في القطر الموريتاني خلال الأربعين سنة الماضية إلى عدة مراحل كبرى نلخصها كالتالي:

### المرحلة الأولى (١٩٦٨ - ١٩٧٢)

خلال هذه المرحلة بدأت أفكار حزب البعث العربي الاشتراكي تنتشر في موريتانيا من خلال بعض الطلبة العائدين إما من جامعات المشرق العربي أو من جامعات فرنسا وإسبانيا<sup>(٤)</sup>، ولم يجدوا أمامهم سوى «حركة القوميين العرب»<sup>(٥)</sup> التي انتموا إليها ونشطوا تحت لوائها. أما الأهداف التي حدّتها الحركة لنفسها فتمثلت في ما يلي:

- المناداة بالوحدة العربية من المحيط إلى الخليج.

- العمل على استرجاع الشخصية العربية لموريتانيا.

- تطبيق التعريب وإقرار اللغة العربية في البلد.

- تحقيق العدالة الاجتماعية ومحو الفوارق والطبقية.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف والغايات، كثفت

الحركة نضالها خلال الفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٦٨ و١٩٧٢، واستطاعت أن تنمو نمواً نسبياً ساعدها في تطوير عملها، المتمثل يومها في تنظيم الاحتجاجات والمظاهرات والإضرابات وغيرها. وقد تعرّضت بسببها مجموعة من شباب الحركة إلى الاعتقالات، كان من بينهم عدد من البعثيين.

وفي سنة ١٩٧٠، أوجدت الحركة تنظيماً طلابياً خاصاً بها هو «الاتحاد الديمقراطي للطلبة الموريتانيين» بقيادة الطالب محمد الحافظ ولد النحوي (بعشي) الذي انضم إليه في البداية الطلبة الموريتانيون الدارسون في سورية والعراق، وتوسع حيث أصبح له وجود في

الجزائر، ومصر، وتونس، والمغرب، وفرنسا.

وكانت مطالب هذا التنظيم الطلابي تتمحور حول تحسين الظروف المعيشية للطلاب، وإقرار الحريات في البلاد، ونبذ الرشوة والمحسوبية، ومعارضة نظام الحزب الواحد، والمطالبة بالهوية العربية لموريتانيا، ومراجعة سياستها مع فرنسا. وقد كانت لهذه الاحتجاجات صداها ووقعها عند الناس، حيث أصبح اسم البعث والبعثيين متداولاً لدى قطاع واسع من أفراد الشعب الموريتاني.

إلى جانب هذه القضايا، اهتمت الحركة بالصحراء الغربية، وأصدرت منشور عديدة تدعو إلى طرد المحتل الإسباني منها وتوحيدها مع موريتانيا. وكان للحركة دور بارز في الانتفاضة الشعبية التي وقعت في منطقة الزملة قرب مدينة العيون سنة ١٩٧٠. وفي سنة ١٩٧١ راسلت الحركة الرؤساء والملوك العرب لإطلاعهم على أحوال هذا الإقليم العربي المحتل، وحثتهم على مساعدة الصحراويين لطرد المستعمر الإسباني من بلادهم.

ولتحقيق أهدافها، دخلت الحركة في تحالفات سياسية مع قوى سياسية أخرى، حيث تحالفت في كانون الثاني/يناير من سنة ١٩٧١ مع تنظيم «حركة الكادحين»، ونظمت إضراباً عمالياً ناجحاً. وفي شهر أيار/مايو من السنة نفسها، ساهمت الحركة في التحضير لمظاهرة عيد العمال التي رفعت فيها المطالب التالية:

- تحسين أحوال العمال.

- رفع الأجور.

- إعادة المفصولين.

- إعادة النظر في الاتفاقيات المبرمة مع فرنسا . .

إلخ.

(٤) نذكر منهم: محمد محظيه ولد أبريد الليل، محمد سعيد بن الحسين، محمد فاضل ولد سيدي هيبه، محمد محظيه ولد الطلبة وغيرهم.

(٥) تباينت الآراء حول هذه الحركة، فهناك من يرى أنها امتداد لحركة القوميين العرب في المشرق العربي. انظر: محمد سعيد بن أحمدو،

موريتانيا بين الإنتماء العربي والتوجه الأفريقي: دراسة في إشكالية الهوية السياسية، ١٩٦٠ - ١٩٩٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،

٢٠٠٣). وهناك من يرى أنها تنظيم موريتاني صرف، لا علاقة له بحركة القوميين العرب في المشرق العربي. انظر: محمد الراضي ولد النهاء،

«حزب البعث العربي الاشتراكي في القطر الموريتاني»، (مشروع شهادة الإجازة في التاريخ، جامعة نواكشوط، ٢٠٠٤).

- تأميم شركة الحديد الموريتاني (ميفيرما)، وهي شركة فرنسية استعمارية.

وفي شهر آب/أغسطس من السنة نفسها، قادت الحركة إضراباً عمالياً على أساس المطالب السابقة.

وفي خضم هذه المعارك اليومية، قامت الحركة في شهر تموز/يوليو ١٩٧١ بعقد مؤتمرها الأول في سرية تامة، وكان الهدف الرئيسي العمل على تطوير النضال القومي في القطر الموريتاني.

وفي شهر أيلول/سبتمبر ١٩٧١ حدث انفراج بين مناضلي الحركة والنظام، نجم عنه رفع الإقامة الجبرية عن عناصر الحركة، وإعادة المفصولين إلى وظائفهم.

ومع تنامي قوة البعثيين داخل هياكل الحركة، وتوسع عددهم، وبشكل خاص في المؤسسات التعليمية، والتربوية، والعمالية، قام البعثيون في تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٧١ بعقد مؤتمر «سري» للنظر في الأهداف، وتحديد خطة للعمل في إطار الحركة الأم، إلا أن هذا الأمر لم يطل، حيث عرفت الحركة مع بداية سنة ١٩٧٢ تبايناً واضحاً في المواقف بين مكوّني الحركة، وخاصة بعد زيارة العقيد معمر القذافي إلى موريتانيا، الذي شجع المجموعة الناصرية على تأسيس تنظيم مستقل تحت الرعاية الليبية. وعلى الرغم من المحاولات التي بذلت من أجل المصالحة، ورأب الصدع، فقد حال إصرار الناصريين على الانفصال دون ذلك. وبذلك انشطرت الحركة، إلى تنظيمين: الأول ناصري، والثاني بعثي. وهكذا انتهت المرحلة الأولى، ودخل البعثيون في مرحلة جديدة، كانت بمثابة المرحلة الثانية من مسيرتهم التاريخية في القطر الموريتاني.

### المرحلة الثانية (١٩٧٢ - ١٩٧٦)

بعد انقسام حركة القوميين العرب على نفسها إلى تنظيمين مستقلين، أرسلت القيادة القومية للحزب في صيف عام ١٩٧٢ د. قاسم سلام إلى موريتانيا للإشراف على عملية تنظيم الحزب، وكان له اجتماع أولي بأربعة

أفراد<sup>(٦)</sup> كانوا بمثابة النواة التي قادت الحزب في مرحلته الجديدة.

وبهذا أصبح للبعث وجود تنظيمي قائم بذاته تحت اسم حركة «الطليلة العربية الثورية»، وشهدت خلاياه نمواً مطرداً ومتسارعاً في العاصمة نواكشوط ومدن أخرى، الأمر الذي جعل القيادة القومية تعيّن المناضل محمد يحظيه ولد الطلبة للإشراف على قيادة الحركة في هذه المرحلة التي كانت - بحسب بعض الشهادات المدونة - شديدة الصعوبة، نظراً إلى ما كان يتعرض له أفراد الحركة من مضايقات وملاحقات من طرف النظام.

وفي أوائل سنة ١٩٧٤ شارك البعثيون بقوة في الحوار السياسي الذي فتحه نظام المختار ولد داداه مع القوى السياسية في البلد، التي كانت مكوّنة يوم ذاك من «حركة الكادحين» اليسارية، والبعثيين والناصرين. وقد توج ذلك الحوار بمجموعة من النتائج الإيجابية، هي:

- دخول موريتانيا إلى جامعة الدول العربية.

- إدخال اللغة العربية في المنظومة التربوية.

- مراجعة الاتفاقيات المبرمة مع فرنسا.

- إنشاء عملة وطنية.

لقد كان هذا الحوار والنتائج التي ترتبت عليه فرصة للقوى السياسية الموريتانية، وعلى رأسها البعثيون، كي يتعايشوا مع النظام ولو إلى حين، ويتعاونوا معه لإنجاح هذه المبادرة التي أقدم عليها، وتم تعيين بعض العناصر البعثية في مناصب سياسية وإدارية كثرة لذلك الحوار.

لكن اندلاع الحرب في الصحراء الغربية سنة ١٩٧٦ أدى بذلك التحالف إلى التفكك، وبدأ البعثيون يبتعدون شيئاً فشيئاً عن النظام لتباين الرؤى والمواقف بين الطرفين. وفي هذه الأجواء عقد البعثيون مؤتمر سرياً يهدف إلى اتخاذ موقف من الأحداث السياسية الجديدة في البلد على خلفية تلك الحرب.

وقد نجم عن هذا المؤتمر، عدة قرارات، كان أبرزها

(٦) هم: يحظيه ولد أوريد الليل، فاضل ولد سيدي هيبه، محمد يحظيه ولد الطلبة، محمد سعيد الملقب الداه ولد الحسين، ثم توسّعت هذه النواة وأصبحت سبعة أفراد.

توحيد «التنظيم في القطر الموريتاني»، وإعادة هيكليته من جديد، وتم انتخاب قيادة من ١٢ فرداً. فضلاً عن هذا، فقد شهد المؤتمر نقاشات حادة حول الحرب الدائرة في الصحراء الغربية، وخرج بموقف مؤيد لحق الصحراويين في تقرير مصيرهم بأنفسهم، الأمر الذي أدى بحكومة الرئيس المختار ولد دادة إلى فصل البعثيين من المسؤولية التي كانوا يتولونها بعد الحوار الذي تم معهم من قبل، وعلى رأسهم القيادي البعثي محمد يحظيه ولد أبريد الليل.

لم يكن موقف القيادة المحلية للبعثيين في موريتانيا منسجماً مع موقف «القيادة القومية» للحزب التي كانت رافضة لانفصال الإقليم، رغم أن البعثيين الموريتانيين كانوا يتطلعون إلى أن تكون الصحراء الغربية من ضمن القطر الموريتاني على أساس الاختيار الطوعي للصحراويين.

وقد عبّر البعثيون عن هذا الموقف من خلال منشورات موقعة باسم «حركة الطليعة العربية الثورية»<sup>(٧)</sup>.

وبفعل هذه التطورات المتسارعة التي خلقتها الحرب في الصحراء الغربية، وانعكاسها المباشر على القطر الموريتاني، دخلت حركة البعث دينامية جديدة كانت بمثابة مرحلة جديدة في مسيرتها النضالية.

### المرحلة الثالثة (١٩٧٦ - ١٩٧٠)

دخلت حركة البعث، ابتداء من سنة ١٩٧٦، مرحلة جديدة تميّزت بانخراطها القوي في معترك الحياة السياسية الموريتانية التي أوجدتها الحرب الدائرة في الصحراء، وذلك من خلال الشروع في تطبيق المقررات التي أسفر عنها مؤتمرها الأخير الذي صادق على رفض الحرب جملة وتفصيلاً.

ولعل أول ما قامت به الحركة بعد المؤتمر، فتحها حواراً مع كافة القوى والحركات السياسية التي تتقاطع معها في بعض القضايا، وعلى رأسها قضية الصحراء

الغربية التي أخذت حيزاً كبيراً من اهتمام الحركة، وأصبحت تمثل همّاً كبيراً للبعثيين الموريتانيين، الأمر الذي أدى إلى إرسال بعض العناصر البعثية إلى إقليم الصحراء لتعبئة الصحراويين ومساعدتهم.

أدى الحوار الذي فتحتته الحركة مع القوى السياسية الموريتانية، ابتداءً من شهر أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ إلى الاقتناع بضرورة القيام بحركة تضع حداً للأوضاع الخطيرة التي أصبحت تهدد البلاد بالانقسام بسبب الحرب الدائرة في الصحراء. وأدى البعثيون دوراً مهماً في تهيئة الرأي العام الموريتاني وتحضيره للتغيير المرتقب المناهض لاستمرار الحرب، وأصدروا في سبيل هذه الغاية منشوراً في شهر أيار/مايو حثوا فيه الرأي العام على المطالبة بوقف نزيف الدم المراق بين الإخوة، خالقين بهذا الفعل جواً مؤثراً في الساحة الموريتانية، مما خلق صدى قوياً في الأوساط السياسية والشعبية مناهضاً لاستمرار الحرب، ترجمته موجة من المنشورات في هذا الموضوع.

وهكذا أدى البعثيون الدور الأبرز من خلال نشاطهم القوي في إنهاء نظام المختار ولد دادة<sup>(٨)</sup>. كما ظلوا ينسقون مع الحركة الوطنية الديمقراطية التي كانت تتفق معهم في الكثير من المواقف والآراء، وخاصة في التحضير للتغيير.

ساهم البعث في حركة العاشر من تموز/يوليو ١٩٧٨ التي أطاحت بنظام الرئيس المختار ولد دادة، وأصبح لهم تمثيل في الهيئة العسكرية الجديدة التي استلمت السلطة باسم «اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني»، وعيّنت الرائد المصطفى محمد ولد السالك رئيساً لها، كما كان لهم أيضاً تمثيل معتبر في الحكومة، حيث تولى فيها القيادي البعثي محمد يحظيه ولد أبريد الليل حقيبة وزارة الإعلام<sup>(٩)</sup>.

إلا أن الأخطاء والتجاوزات الصادرة عن رئيس

(٧) كان أول بيان وقّع بهذا الاسم صدر سنة ١٩٧٢ حول قضية المياه في مدينة نواكشوط، ثم بيان عن قضية الصحراء تحت عنوان: «الصحراء الغربية العربية بين الدبلوماسية الكاذبة والنضال المسلح الصادق». وقد صدر هذا البيان بمناسبة الاجتماع الثلاثي في مدينة نواديبيو بين الرئيس الجزائري هواري بومدين، والمختار ولد دادة، والعاقل المغربي الحسن الثاني.

(٨) عز الدين القوطلي، «نضال البعث في موريتانيا»، البعث، ٢٥/٦/٢٠٠٨.

(٩) من الجدير ذكره أن القيادة القومية للحزب عبّرت عن عدم رضاها عن مشاركة البعثيين في الحركة الانقلابية من دون استشارتها.

اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني العقيد ولد السالك رفعت من درجة التوتّر داخل مجلس الحكومة غير المنسجم، حيث قدمت في شهر آذار/مارس ١٩٧٩ كل العناصر البعثية استقلالها من الحكومة (محمد يحظيه ولد أبريد الليل وجدو ولد السالك وسيد وأحمد ولد إبنيجاره)، وعللوا ذلك بسبب الفساد وسوء التسيير... إلخ.

كما أن الصراعات الداخلية بين العناصر المكوّنة للجنة العسكرية التي كانت تفتقر إلى الانسجام أدت إلى تمزيقها. فبعد قيام العقيد المصطفى محمد ولد السالك، رئيس اللجنة العسكرية بتصفية الجناح القومي العربي، في اللجنة العسكرية، وعلى رأسه الرجل القوي الرائد جدو ولد السالك، قامت مجموعة من الضباط بقيادة الضابط أحمد ولد بوسيف بالانقلاب على الرئيس ولد السالك، واستلمت السلطة في ٦ نيسان/أبريل ١٩٧٩.

عارض البعثيون بشدة الانقلاب الجديد الذي قام به أحمد ولد بوسيف وجماعته، وأصدروا بياناً وصفوا فيه العناصر التي استولت على السلطة بأنها توالي الاستعمار الفرنسي والنظام الرجعي في المغرب، وأنها تهدف إلى إشعال الحرب من جديد في الصحراء الغربية، الأمر الذي أدى بالحكام الجدد إلى شنّ حملة مطاردة واعتقالات في صفوف مناضلي الحركة وكوادرها القيادية، التي اضطّر بعضها إلى اللجوء إلى السنغال<sup>(١٠)</sup>. وقد اتخذت قيادة البعث في موريتانيا بناء على ذلك الإجراءات التالية:

- إلغاء العمل الواجبي.
- المحافظة على وحدة التنظيم.
- التنسيق مع العناصر القيادية الموجودة خارج البلد.
- زيادة التنسيق مع القوى التقدمية في البلاد.

لكن القدر كان بالمرصاد لرئيس الحركة الانقلابية ولد بوسيف الذي لم تحض على تسلّمه السلطة سوى

بضعة أسابيع (توفي في حادث طائرة كانت تقله في زيارة رسمية إلى السنغال في شهر حزيران/يونيو من السنة نفسها)، مما نجم عنه سباق محموم على السلطة بين المصطفى محمد ولد السالك، وضابط آخر هو محمد خونه ولد هيداله، الذي كسب المعركة وواصل مطاردة البعثيين لمدة شهرين كاملين. لكن خلال الاحتفالات بالذكرى الأولى لحركة العاشر من تموز/يوليو التي أطاحت بنظام المختار ولد دادة، أعلن العقيد محمد خونه ولد هيداله عن مجموعة من الإجراءات، هي:

- توقيف الحرب بشكل نهائي وخروج موريتانيا من دائرة الصراع القائم.

- العفو عن البعثيين وأنصار حركة الكادحين المطاردين.

- تثبيت إصلاح التعليم لصالح التعريب.

- توطيد العلاقة مع الدول العربية.

- إشراك القوى السياسية في السلطة.

وبفعل هذه الإجراءات الإيجابية، دخلت البلاد والبعث في مرحلة جديدة من الانفراج والانفتاح النسبي، استفاد منه البعثيون، سياسياً وجاهرياً.

### المرحلة الرابعة (١٩٨٠ - ١٩٩١)

دخل البعث، بفعل سياسة الانفتاح التي انتهجها الرئيس ولد هيداله، مرحلة جديدة في مسيرته النضالية في القطر الموريتاني، تمثلت في إعادة تنظيم صفوفه من جديد، وقبول التعاون مع النظام من خلال سياسة الحوار والتشاور التي فتحتها مع بعض القوى السياسية. كما تم تعيين الضابط البحري دحان ولد أحمد محمود المحسوب على البعثيين، أميناً دائماً للجنة العسكرية.

أما أهم شيء قام به البعثيون، في هذه المرحلة، فهو قيادتهم لما يعرف بـ «حركة التطوع»<sup>(١١)</sup> الجماهيرية

(١٠) يتعلّق الأمر بمحمد يحظيه ولد أبريد الليل، ومحمد ولد أحمد والتراد ولد سيد.

(١١) حركة التطوع: كانت عبارة عن ائتلاف أو تحالف بين الحركات التقدمية الموريتانية. قامت الحركة بعمل ذي شقين:

١ - عمل سياسي تجسّد في تعبئة المجتمع ضدّ المواقف الرجعية.

٢ - عمل جماهيري تطوعي لصالح المجتمع.

وقد مثل البعث في هذه الحركة، كلّ من: محمد يحظيه ولد أبريد الليل، ومحمد ولد أحمد مدير التعليم العالي في هيئة التخطيط.

الواسعة النطاق، التي كان لها الدور الأبرز في نمو وانتشار الحزب بشكل كبير، وكسب بفضلها العشرات من الأطر والكفاءات الجيدة، وأصبحت هيكلته التنظيمية تضم ثلاث شُعب.

كما تحالف البعثيون في هذه المرحلة مع الحركة الوطنية الديمقراطية في النضال ضد العبودية والتفاوت الفئوي، وطوروا أساليبهم النضالية للتغلغل تنظيمياً داخل شريحة الحراطين (أو العرب السمر)، وتمكّنوا من الاطلاع حميمياً على آلام هذه الشريحة الكبيرة في المجتمع الموريتاني، وتطلعاتها التي ترجمها البعثيون في بيانات ومواقف مبدئية تساند الحقوق المشروعة لهذه الشريحة.

وقد دوّن البعثيون بعضاً من هذه المواقف في بيانات جمعت في كراس باسم «البعث والحراطين». وقد تكلّل تحالف البعثيين والحركة الوطنية الديمقراطية في سبيل هذه القضية النبيلة إلى إرغام النظام في شهر آذار/مارس ١٩٨٠ على إصدار قانون يمنع ممارسة الرق في المجتمع<sup>(١٢)</sup>.

كما تمكّن البعث في هذه المرحلة بفضل جماهيرته وتنظيمه الجيد من التغلغل في التنظيمات الطلابية في الخارج، وعقد أول مؤتمر لـ «الحركة الطلابية البعثية» في العاصمة الفرنسية باريس سنة ١٩٨٠، مثلت فيه كل التنظيمات الطلابية البعثية الموجودة في المغرب، والسنغال، والعراق، والاتحاد السوفياتي، ورومانيا، وكندا، والمملكة المتحدة، وفرنسا.

كما كانت الحرب الإيرانية - العراقية، وانحياز الشعب الموريتاني إلى العراق، قد ساهما إلى حدّ كبير في التعريف بأفكار البعث ومبادئه، وكانا عاملاً إضافياً آخر في انتشاره وتغلغله في أوساط الجماهير الموريتانية، وبذلك أصبح البعث في موريتانيا في هذه المرحلة قوة سياسية في البلاد، يحسب لها حسابها، وأصبح طرفاً فاعلاً في المعادلة السياسية الموريتانية.

لكن ظاهرة صعود الحزب وتزايد قوته الشعبية

والتنظيمية على حد سواء، وتعاطف الكثير من العسكريين مع أفكاره، فاجأت، على ما يبدو، قوى محلية وإقليمية، واستشعرت خطره، الأمر الذي جعلها تقرر إيقاف هذا الصعود المتعظم للحزب في موريتانيا ووجهت إليه ضربة مفاجئة خلال سنة ١٩٨١، بدأت بالتحريض عليه من قبل قوى محلية وإقليمية، رافقتها حملة من الاعتقالات الواسعة شملت قيادات الحزب وقواعده، على حد سواء، وبلغت ذروتها في شهر آب/أغسطس ١٩٨٢، وكانت التهمة: المساس بأمن الدولة الداخلي والخارجي، وكذلك العمل على تأسيس حزب يستمد أفكاره من الخارج..

وقد حكم على العشرات من المناضلين والمناضلات بالسجن خلال المحاكمات الشهيرة لسنة ١٩٨٢ و١٩٨٣، وكانت على الشكل التالي:

١ - السجن لمدة ١٢ سنة مع الأعمال الشاقة في حق: محمد محظيه ولد أبريد الليل، ومحمد ولد أحمد، والتراد ولد سيدي باعتبارهم فاعلين أساسيين.

٢ - الحبس لمدة ١٠ سنوات مع الأشغال الشاقة على: التراد ولد ديداه، محمد فاضل ولد سيدي هيبه، أبا ب (بابا الغوث)، محمد ولد حمادي، الخليل ولد النحوي، عبد الله ولد محمدو، عمر ولد المامي، محمد عبد الله ولد الطالب أحمد، أحمد ولد بياه.

٣ - الحكم بمدة ٥ سنوات مع وقف التنفيذ على ٣٨ مناضلاً آخر.

مع العلم أن المئات من المناضلين لم يقدموا إلى المحاكمة، وبقوا من دون محاكمة مدة أطول، الأمر الذي جعل الحزب يصدر بياناً أدان فيه بشدة هذه الاعتقالات، وفنّد الاتهامات الموجهة إلى مناضليه المحكوم عليهم.

ثم بدأ الحزب نشاطاً إعلامياً كبيراً على مستوى منظمات حقوق الإنسان، شارحاً لها الظروف القاسية التي يعيشها البعثيون في سجون نظام المقدم محمد خونه ولد هيداله.

وبفعل هذه الأزمة، توجه البعثيون سنة ١٩٨٣ إلى

(١٢) القوطالي، المصدر نفسه.

وجرت حملة اعتقالات جديدة في صفوفهم، وأفضت إلى سجن العديد من أطهرهم القيادية لمدة ستة أشهر مع وقف التنفيذ.

وفي أواسط شهر آب/أغسطس ١٩٨٨ شنّ النظام حملة جديدة على البعثيين بتهمة تأسيس تنظيم غير مرخص له قانوناً، وصدرت أحكام بالسجن تتراوح ما بين خمس سنوات إلى سنة واحدة، فضلاً عن الحكم عليهم بدفع غرامات مالية تراوحت ما بين ٣٠,٠٠٠ و ١٥٠,٠٠٠ أوقية.

أما العسكريون، فقد صدر في حقهم حكم بالطرده النهائي من الخدمة العسكرية، من دون محاكمة، وكان عددهم يقدر بـ ٤١٧ عسكرياً ما بين ضابط وصف ضابط وعسكري<sup>(١٤)</sup>.

بعد هذه السياسة المعادية للبعث من طرف نظام ولد الطابع، تحوّلت بشكل تلقائي قيادة الحزب إلى السرية، وعادت إلى نشاطها التقليدي في نشر البيانات، والتحرك على الصعيد المحلي والإقليمي والدولي لتعرية النظام وتفنيد شعاراته «الديمقراطية» المزيّفة. واستمر الوضع هكذا إلى أن تم إقرار التعددية السياسية في البلاد بعد صدور دستور ٢٠ تموز/يوليو ١٩٩١، حيث بدأت مرحلة جديدة من تاريخ موريتانيا والحزب أيضاً.

### ثانياً: البعث العربي الاشتراكي في موريتانيا في ظل التعددية

بعد تجارب مريرة من العمل السري في ظل الأنظمة المتعاقبة، فضّل البعثيون في موريتانيا العمل العلني (الواجهي) منذ اللحظات الأولى لإقرار دستور ٢٠ تموز/يوليو ١٩٩١ الذي يتيح التعددية الحزبية في موريتانيا.

وفي حين قررت القيادة السياسية، بتأثير ملحوظ من قادة سابقين تركوا الحزب لأسباب خاصة بهم، أن

إعادة تنظيم صفوفهم، وشكّلوا قيادة ظل جديدة بديلة للقيادة المعتقلة وقرروا التفرّغ للبناء الداخلي، بحيث لم تبقى مدينة أو قرية في موريتانيا إلا وأصبحت فيها خلية بعثية أو أكثر. وهذا ما بيّنته كثافة الشعارات المكتوبة على جدران تلك المدن والقرى المنددة بنظام ولد هيداله الدكتاتوري.

وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، أعلن النظام الموريتاني عن اكتشاف محاولة انقلابية، واتهم البعثيين بتدبيرها، والوقوف وراءها، وتم اعتقال العديد من العسكريين والمدنيين وتطهير القوات المسلحة من عشرات الضباط وصف الضباط المتهمين بعلاقتهم بالبعث<sup>(١٣)</sup>.

وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤، حصل ما كان متوقعاً، حيث وقع انقلاب عسكري، جاء بالعقيد سيدي أحمد ولد الطابع إلى سدة الحكم، وكان أول مبادرة قام بها النظام الجديد هي العفو عن السياسيين المعتقلين، وعلى رأسهم قادة البعث ومناضلوهم.

وبعد الإفراج عن القيادة وكل الحزبيين، عاد الحزب إلى ممارسة نشاطه التنظيمي والثقافي بشكل عادي، ولكنه لم يضع ثقته هذه المرة في النظام الجديد، انطلاقاً من تجربته مع الأنظمة السابقة، وبالتالي لم يقدم أي مقترح إلى الحكم الجديد، كما كان يفعل من قبل.

في عام ١٩٨٦ قرر النظام الجديد إجراء انتخابات محلية (بلدية)، ورأى البعث أن يشارك فيها، ودخل في تحالفات سياسية مع قوى سياسية أخرى، وبدأ البعثيون يتنافسون الصعداء من جراء جو الانفتاح الجديد والنتائج الإيجابية التي حصلوا عليها في تلك الانتخابات، وخاصة في العاصمة نواكشوط.

إلا أن النظام الجديد، لم يرق له رؤية البعث يكتسح الساحة الجماهيرية من جديد، فوجّه إليه ضربة قوية في شهر آب/أغسطس ١٩٨٧ عندما كان بعض قادته يشرفون على تنظيم دورات وحلقات ثقافية،

(١٣) بن أحمدو، موريتانيا بين الإنتماء العربي والتوجه الأفريقي: دراسة في إشكالية الهوية السياسية، ١٩٦٠ - ١٩٩٣، ص ١٤٠ -

١٤١.

(١٤) ذكر د. عبد السلام ولد حرمه في حديث له مع شبكة الأخبار الموريتانية العسكرية أن المرحّلين من الجيش كانوا ٥٧١ عنصراً. أما المدنيون فكانوا ٢٣١ عنصراً. وكان ذلك في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٨.

تلتحق بحزب السلطة الحاكم (الحزب الجمهوري)، بادرت قيادة الظلّ بزعامة أ. خطري ولد الطالب جدو إلى تأسيس حزب «الطلبة الوطنية» (١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١)، الذي استوعب كافة القواعد البعثية، وشكّل قوة سياسية على أرض الواقع، وأدى دوراً فعالاً في كسب الأصوات لصالح الرئيس معاوية ولد سيد أحمد الطايغ في أول انتخابات رئاسية في البلاد. وكان دوره حاسماً في فوز ولد الطايغ في هذه الانتخابات، وهو ما فسّر إشراك ولد الطايغ لحزب الطلبة حصراً من دون الأحزاب الأخرى التي دعمته في أول حكومة شكّلها بعد الانتخابات، وذلك من خلال حقيبة كاتب الدولة لمحو الأمية التي تولّاها أ. خطري ولد الطالب جدو (لم يوفق بين قيادة الحزب والمهام الحكومية).

لكن نظام معاوية ولد الطايغ برهن أن تعاطيه مع البعثيين كان لحاجته إليهم في تلك المرحلة، وعندما استتبّ له الأمر، وبدأ التقرب من الولايات المتحدة، والتفكير في العلاقة مع الكيان الصهيوني، عمد إلى تليفق التهم ضد الوزير خطري عن طريق بعض الصحف المرتبطة بالأمن<sup>(١٥)</sup>، ودفع ببعض العناصر إلى الدخول في الحزب والتموقع فيه تمهيداً لشقّه، وهو ما حصل بالفعل في أواسط ١٩٩٣ عندما وجد البعثيون أنفسهم منقسمين بين قيادتين كل منها تدّعي الشرعية (قيادة د. محمد ولد النحوي، وقيادة أ. خطري ولد الطالب جدو).

لكن، وفي غضون أشهر فقط، وبتعاون وتنسيق مع ثلاثة من قيادة التنظيم، هم: أحمد ولد عبيد، أحمد محمود ولد أفاه، ومحمد الكوري ولد العربي، استقال خطري ولد الطالب جدو من قيادة الحزب، مؤكداً أن شرعية الحزب أصبحت محصورة في القيادة التي يتزعمها د. محمد النحوي، معلناً نهاية حالة الانقسام، ومطالباً جميع أنصاره من الحزبيين بالالتزام ضمن الشرعية المذكورة، في خطوة أربكت النظام وأجهزة أمنه، حيث لم يبق هناك بعثي واحد خارج إطار شرعية الحزب.

بعد ذلك أقدم نظام ولد الطايغ على خطوة خطيرة، تمثلت في إقامة علاقات مباشرة مع الكيان

الصهيوني، وقطع العلاقات مع العراق، وشنّ في اليوم نفسه حملة اعتقالات في صفوف البعثيين داخل حزب الطلبة وخارجه، وأغلق صحيفتي «الأفق العربي» وأخبار الأسبوع، باعتبار أن إدارتهما من البعثيين. وتم إصدار أحكام نافذة بالسجن بحق بعض المعتقلين، وفصل البعض الآخر من الوظائف، وتمّ تشريد آخرين، وتم الإعلان عن حل الحزب رسمياً يوم ١١ آذار/مارس ١٩٩٩، رداً على الحملة التي شنتها عناصر بعثية على النظام بسبب قطعه علاقاته من دون مسوِّغ مع العراق، وتطبيع مع الكيان الصهيوني، وكذلك هجومها اللاذع على نظام الإصلاح التعليمي الجديد التي رأت فيه عودة إلى اللغة الفرنسية والقضاء على اللغة العربية تحت عباءة الإصلاح.

بعدها طرح البعثيون أنفسهم مجدداً من خلال حزب «النهوض»، بقيادة جديدة يتزعمها د. محمد عبد الله ولد آيه، في ٨ آب/أغسطس ٢٠٠١، حيث قام الحزب بدور محوري في بلورة موقف موحد لأحزاب المعارضة، لكن النظام لم يلبث أن شنّ حملة اعتقالات جديدة في صفوف البعثيين، طالت أعضاء قيادة النهوض وآخرين غيرهم، لتصدر ضدهم أحكام بالسجن مع وقف التنفيذ... إلخ.

ثم بدأ البعثيون مشاورات داخلية قادتهم إلى توحيد الجهد، والدخول في تحالف مع قوى أخرى لدعم المرشح محمد خونه ولد هيداله في انتخابات عام ٢٠٠٣، لا لشيء سوى رغبة الجميع في التخلص من نظام معاوية ولد الطايغ الذي استطاع مجدداً التمسك بالسلطة عن طريق الانتخابات.

وبالتعاون مع بعض الشخصيات السياسية التي رافقتهم خلال هذه المرحلة، أسس البعثيون حزباً سياسياً جديداً باسم حزب «الصواب»، وكان إطاراً التقى فيه البعثيون بمن شاركهم الفكرة والمسيرة بعد الانتخابات.

لكن، وبفعل الأحداث السياسية المتلاحقة، وتمسك البعثيين داخل «الصواب» بثوابتهم الوطنية والقومية، غادر الحزب عدد من الشخصيات غير البعثية، أو من

(١٥) المقصود بها جريدة موريتانيا الجديدة على وجه التحديد.



البعثيين الذين لديهم أولويات أخرى على التثبيت بالثواب الحزبية لتصبح قيادة «الصواب» التي يرأسها د. عبد السلام ولد حرمه بعثية خالصة، بعد أن كان رئيس الحزب وأمينه العام وأعضاء آخرون في قيادته من غير البعثيين.

وظلّ حزب «الصواب» متمسكاً بمواقفه المعارضة، ويعبّر في كل مناسبة عن خياراته حتى انقلاب ٦ آب/ أغسطس ٢٠٠٨ الذي قاده الجنرال محمد ولد عبد العزيز، حيث عبّر الحزب في أول بيان له بعد الانقلاب عن تمسكه بالديمقراطية كخيار لا رجعة عنه، داعياً إلى إعطاء فرصة للحكام الجدد، وهو ما يؤشر بوضوح إلى دعم الانقلاب، الذي برره موقف حزب «الصواب» المعارض لنظام سيدي ولد الشيخ عبد الله الذي أطيح به، وكان يأخذ عليه البعثيون موقفه السلبي المعلن من اللغة العربية، وسوء التعامل مع ملف المبعدين في أحداث عام ١٩٨٩، وعدم توازنه في النظرة، والتعامل مع مكونات الشعب الموريتاني استجابة لأجندة أطراف معروفة بدورها في التفرقة، وزرع الشقاق بين أبناء الشعب الموريتاني، هذا فضلاً عن لجوء معارضي الانقلاب إلى الاستقواء بأطراف وقوى خارجية، وتحديدًا الولايات المتحدة ودول غربية استعمارية.

وبإبان المرحلة الأولى من الانتخابات الرئاسية عام ٢٠٠٩، دعم الحزب بقوة المرشح محمد ولد عبد العزيز وبرنامجه الانتخابي، إلا أن تأجيل الانتخابات إلى موعد لاحق شكّل فرصة لبعض قادة حزب «الصواب» لتغيير موقفهم من المرشح، حيث برز اتجاهاً في قيادة الحزب: أحدهما يتمسك بترشيح ولد عبد العزيز، ويرى ضرورة إعطائه فرصة، كون برنامجه منسجماً مع طرح الحزب وتوجهه، والثاني ينتقد بشدة صيغ تعامل المرشح وإدارة حملته مع الحزب، ويرى أنه لا يقدر الشراكة السياسية، ولا يمكن للحزب الاستمرار في دعمه على هذا النحو.

ورغم أن الرأي الأخير ينحصر أساساً في رئيس الحزب وأمينه العام ورئيس مجلسه الوطني، إلا أنه تم

التخلي عن المرشح محمد ولد عبد العزيز، ودعم الحزب المرشح أحمد ولد داداه، في خطوة يرى المعارضون عليها من أعضاء القيادة أن موافقتهم عليها جاءت حرصاً على وحدة الحزب، وحفاظاً على انسجام الموقف الجماعي لقيادته.

وبعد ظهور نتائج الانتخابات، سارع حزب «الصواب» إلى إصدار بيان يعترف فيه بصحة النتائج، ويهنئ الرئيس المنتخب محمد ولد عبد العزيز، رافضاً أن يكون ضمن تجمع أحزاب المعارضة أو الموالاة.

ورغم محاولات عديدة من البعثيين لتوحيد الجهد القومي والإسلامي في موريتانيا، ورفض بعض الأطراف باستمرار لهذه الفكرة، كما حصل مع جماعة الإسلاميين التي أسست حزب «تواصل» لاحقاً عندما رفضت العمل مع البعثيين، إلا أنه في وقت لاحق، وبالتنسيق مع بعض الأحزاب ذات الخلفية القومية (الناصريون)، والإسلامية، دخل حزب «الصواب» في إطار ما يعرف بـ «منسقية العمل القومي الإسلامي» التي استلم رئاستها الدورية لمدة شهرين، اعتباراً من يوم ١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٠.

وقد عانى البعثيون طيلة هذه المدة عدة إكراهات، كان من أكثرها إيذاء استهداف مختلف الأنظمة لهم، وتحالف وتعاون بعض القوى الانتهازية والرجعية مع هذه الأنظمة ضدهم، كما أن واقع التخلف والفقر، وما يعانيه المجتمع من أمراض وعوائق مختلفة، أصبحت تستغل من قبل أغلب القوى السياسية لأغراض انتخابية، بحيث إن بعض الأحزاب ذات الخلفية الأيديولوجية أخذت تلجأ إلى استغلال القبيلة في جوانبها السلبية للحصول على مقعد في البرلمان أو المجالس البلدية، وهو أمر رفضه البعثيون بشدة. ورغم ذلك، فقد استطاع الحزب أن يحقق مكاسب انتخابية مهمة من خلال فوزه بمقاعد لمستشارين في أكثر من ست وثلاثين بلدية.

## ١٠ — التيار القومي العربي في الجزائر: البعث مثلاً (مقاربة تاريخية)

مصطفى نويسر

### مقدمة

المشرق. وقد وصف المجاهد جودي لخضر بوالطين الذي كان طالباً في المشرق العربي ذلك بقوله: «... وأصبح اسم الجزائر يذكر في كل مناسبة وكل احتفال سواء في المدرسة أو في النوادي السياسية، بل وحتى في المقاهي والبيوت الشعبية...»<sup>(١)</sup>.

وفي السياق ذاته، وصف محمد الميلي في مذكراته التي نشرها سنة ٢٠٠٦ صدى الشعب الجزائري في الوطن العربي، والتأثير الذي تركه في الأمة العربية، شعباً وحكومات وأحزاباً، فيقول: «... إن وقائع الصمود الجزائري في المدن أمام آليات القمع وأصداء المعارك في الجبال جعلت الإنسان العربي أشد اعتزازاً بهويته العربية، وأصبحت الثورة الجزائرية حديث الجماهير العربية، تتعاطف معها وتهرع لتلبية نداء دعمها منذ الشهور الأولى لاندلاع الثورة»<sup>(٢)</sup>. ثم يضيف قائلاً: «وأصبح اسم الجزائر في الخارج، وفي الوطن العربي بصفة خاصة، عامل تعبئة سياسية يجمع الناس بسرعة، سواء لتظاهرة أو تجمع أو تبرع أو حملة، وحتى جناح الجزائر المتواضع في معرض دمشق الدولي عام ١٩٥٥، تدفق عليه آلاف الناس، فقد زاره ممثل رئيس الجمهورية السورية شكري القوتلي، كما زاره الملك

ليس معروفاً بالضبط بدايات الوجود التنظيمي الفعلي للبعث في القطر الجزائري، لكن ما هو معروف ومؤكّد أن عدداً معتبراً من الطلبة<sup>(١)</sup> (مدنيين وعسكريين) الذين ذهبوا إلى الدراسة في المشرق العربي وأوروبا الغربية خلال الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن العشرين، تأثروا بأفكار البعث الوحشية التحررية المعادية للإمبريالية والاستعمار، وأحلافه العسكرية، واعتنق بعضهم مبادئه الثورية وعقيدته الفلسفية القائمة على نظرية «الوحدة والحرية والاشتراكية».

كما كان لشعاره: «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة»، الوقع السحري والتعويض النفسي لهؤلاء الطلبة الذين كانوا يومها محرومين ومجزدين بقوة (القانون الاستعماري) من هويتهم العربية وانتمائهم إلى أمتهم العربية، حيث كانوا يعتبرون فرنسيين مسلمين<sup>(٢)</sup>.

تزامن كل هذا مع ثورة الجزائر التي اندلعت شرارتها في الفاتح من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤، وتحولت بعد فترة قصيرة إلى ثورة عربية تحررية بامتياز، حيث دخلت كل بيت عربي من أقصى المغرب إلى أقصى

(١) تشير بعض المصادر إلى أن الشهيد علي شكيري كان من أوائل الطلبة الجزائريين الذين اعتنقوا مبادئ البعث، لما كان طالباً في بغداد سنة ١٩٥٣. ثم يشر بها لاحقاً بعد عودته إلى تونس إلى أن سقط شهيداً (شهادة من المناضل الصادق لعبيدي، وهو مناضل بعثي من القطر التونسي، مؤرخة في يوم ٢٣/٢/١٩٩٣).

(٢) عبر السيد جودي لخضر بوالطين في مذكراته عن معاناة هؤلاء الطلبة مع جواز سفرهم الفرنسي وهويتهم الفرنسية المحكّمة.

(٣) جودي لخضر بوالطين، مذكرات مجاهد من بغداد إلى الجزائر، ص ٨.

(٤) «عن تضامن سورية مع الجزائر»، الشروق، ٧/٢/٢٠٠٦.

سعود الذي كان في زيارة آنذاك لسورية . . .»<sup>(٥)</sup>.

انطلاقاً من هذا، رأت قيادة البعث القومية أن الثورة الجزائرية أصبحت إحدى الركائز التي تقوم عليها حركة التحرر العربية في هذا العصر، وأنها ستلتقي بالضرورة، وبصفة طبيعية، مع أهدافه ومبادئه، الأمر الذي جعلها تتخذ قرارها التاريخي بعدم التنظيم في صفوف الجزائريين الذين كانوا يخوضون - في نظر تلك القيادة - أعظم حرب تحررية في تاريخ البشرية الحديث<sup>(٦)</sup>، وأن جبهة التحرير الوطني الجزائرية قائدة هذه الثورة هي امتداداً طبيعياً لحركة الثورة العربية في الجناح الغربي من الوطن العربي<sup>(٧)</sup>، بل اعتبرتها بعد فشل تجربة الوحدة المصرية - السورية النموذج والمثل الذي يجب الاقتداء به، واتخذتها منطلقاً وقاعدة لنضال الأمة العربية في سبيل حريتها ووحدتها<sup>(٨)</sup>.

### أولاً: قيادة البعث: الثورة الجزائرية مفاجأة العروبة لنفسها

رأى البعث أن ثورة الجزائر هي مفاجأة العروبة لنفسها، وهي بذلك تعتبر ثورة العرب الكبرى في هذا العصر، وأن دعمها بالقلم والمال والسلاح واجب مقدس على كل فرد عربي مهما كان في أي شبر من الأرض العربية، وأن نصرها سيكون نصراً للعرب وللقضية العربية كلها، فضلاً عن أنه سيغني التجربة النضالية المضنية التي يعيشها العرب في العصر الحديث، ويعمّقها ويعيدها إلى أصلاتها الثورية الصافية<sup>(٩)</sup>.

ومن يراجع التراث الفكري والنضالي للبعث في

مرحلة الخمسينيات وأوائل الستينيات من القرن العشرين - ومن ضمنها سلسلة نضال البعث - يجد أن هذا الحزب أعطى بالفعل ثورة الجزائر الأهمية والأولوية في نضاله القومي. ومن المناسب أن نذكر، على سبيل المثال لا الحصر، بعض ما ورد في توصيات المؤتمر القومي الرابع عام ١٩٦٠، وهي بالطبع غيض من فيض:

« . . إن حزبنا يرتبط حياتياً بالثورة الجزائرية ويشترك تاريخياً مشاركة أساسية في المسؤولية عن مصيرها. ولذا أوصى المؤتمر قيادة الحزب القومية بأن تعتبر قضية الجزائر قضية الحزب الأولى، وأن تحشد كل طاقات الشعب العربي في كل أقطاره لدعم هذه الثورة. ولذا قررت القيادة بمناسبة الذكرى السابعة لإعلان ثورة الجزائر ما يلي: «على جميع منظمات الحزب الاحتفال بهذه الذكرى في ١١/٤/١٩٦٠، وإشراك الجماهير في تظاهرات ومهرجانات وتجمعات شعبية».

وأوصت برفع شعارات لمطالبة الحكومات العربية بالأمور الآتية:

« ١ - مقاطعة فرنسا سياسياً واقتصادياً.

٢ - المشاركة في الحرب الجزائرية بتأليف جيش عربي من قطعات الجيوش العربية، ومن جماهير المتطوعين العرب.

٣ - تدريب المتطوعين العرب وتسليحهم وتسهيل مرورهم.

٤ - إلغاء القواعد العسكرية التابعة لحلف الأطلسي في الأراضي العربية.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) تعميم حزبي داخلي اتخذته قيادة الحزب، وأبلغته إلى مسؤول مكتب جبهة التحرير الوطني في دمشق عبد الحميد مهري، عن طريق الأمين العام للحزب آنذاك ميشيل عفلق.

(٧) في عام ١٩٥٨، وبعد قيام الجمهورية العربية المتحدة، دعت قيادة البعث إلى إقامة «جبهة شعبية عربية» تقود النضال العربي بشكل موحد في الأقطار العربية، واقترح على الرئيس جمال عبد الناصر أن تكون لجبهة التحرير الجزائرية مكانة متميزة في هذه الجبهة، إلى جانب حزب البعث العربي الاشتراكي والاتحاد الوطني للقوات الشعبية المغربي والمؤتمر العمالي في عدن (اليمن)، إلا أن الرئيس جمال عبد الناصر لم يوافق على قيام هذه الجبهة، واكتفى بتأسيس ما سُمّي في حينه «الاتحاد القومي» في القطرين المصري والسوري، الذي كان مجرد تنظيم شكلي صوري خالٍ من أي مضمون شعبي أو ثوري (حديث مسجل مع أ. عبد الحميد مهري، مساء الاثنين ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠).

(٨) شهادة أ. فؤاد علي (١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠).

(٩) راجع في هذا الموضوع كتابات وأحاديث قادة البعث: ميشيل عفلق، صلاح الدين البيطار، شبلي العيسمي، عبد الله عبد الدائم، ناجي علوش، صدقي اسماعيل، جمال الآتاسي. انظر أيضاً: أجمد خندي جرجيس، الثورة الجزائرية في مواقف ومبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٥٤ - ١٩٦٢ (الجزائر: دار الأمة، ٢٠٠٠).

٥ - تسديد كل دولة لحقّها من ميزانية حكومة الجزائر والعمل على زيادتها.

٦ - تأمين حصة فرنسا من النفط».

كما طالبت قيادة الحزب بتشكيل لجانٍ شعبيةٍ على مستوى الأقطار لمتابعة التعبئة للرأي العام، والدعوة إلى التطوع والتبرع، ومقاطعة البضائع الفرنسية حيثما وجدت، وتجنيد جميع وسائل النشر لمصلحة الثورة... ثم تقول القيادة في بلاغها الموجه إلى المنظمات الحزبية «إن التلكؤ أو الفشل في تنفيذ هذه التعليمات يشكّلان إخلالاً بالعمل القومي وتفريطاً بمظهر الاستقلال القومي»<sup>(١٠)</sup>.

لذلك كانت قناعة البعثيين الجزائريين الأوائل أن الحكمة والمنطق الثوري يقتضيان عدم إقامة أي شكل من أشكال التنظيم في الجزائر أو القيام بعملٍ موازٍ للثورة التحريرية، ورأوا أن الجبهة يومئذ هي تنظيمهم الوحيد باعتبارها مفجرة الثورة وقائدة الشعب نحو الحرية والاستقلال. وقاموا بواجبهم النضالي المقدس في الثورة التحريرية، بانضمامهم الجماعي إلى جيش وجبهة التحرير الوطني، وأبلوا فيها البلاء الحسن، وكان للكثير منهم شرف الشهادة.

بعد النصر الكبير الذي حققته الثورة الجزائرية إثر كفاح مضنٍ ومريرٍ وتضحياتٍ جسام بلغت المليون ونصف المليون شهيد في الأرواح فقط، وهو ما عدّه واعتبره القوميون والثوريون العرب «أروع انتصار لأروع ثورة»<sup>(١١)</sup>، انتهج الحكم الجزائري الجديد نظام الحزب الواحد باعتباره الأنسب للجزائر المستقلة، ولأنه أيضاً يتماشى وينسجم مع فكر وأيديولوجية حركة التحرر

العربية والعالمية يومذاك، وتحولت جبهة التحرير الوطني إلى حزبٍ سياسيٍّ وحيدٍ.

بالطبع، لم يرقّ للعديد من الأطراف والجهات التي كانت منضويةً تحت لواء الجبهة إبان فترة الكفاح المسلح هذا الاختيار، الأمر الذي جعل العديد منها يختار العمل السري والدخول في المعارضة المباشرة للنظام القائم (جبهة القوى الاشتراكية، وحزب الثورة الاشتراكية، والحزب الشيوعي الجزائري، وحزب الشعب الجزائري... إلخ)، بينما اختار البعض الآخر العمل الواجهي السلمي من خلال النوادي والجمعيات، كالقوميين الذي نشطوا في «نادي الفكر العربي»، والإسلاميين الذين أسسوا «جمعية القيم الإسلامية»، مفضلين الاستمرار في النشاط السياسي ضمن صفوف جبهة التحرير الوطني التي تحولّت إلى حزبٍ سياسيٍّ وحيدٍ في البلد.

## ثانياً: موقع البعثيين في خريطة النضال الجزائري في سنوات الاستقلال الأولى

ليس معروفاً لدينا إلى حدّ كتابة هذه السطور، هل انتظم البعثيون في الجزائر في سنوات الاستقلال الأولى (١٩٦٢ - ١٩٧٢) في تنظيم حزبي مستقل<sup>(١٢)</sup> قائم بذاته أم لا؟ وهل حاولوا الانتظام أم لا؟.

الأيام كفيلة بالإجابة عن ذلك<sup>(١٣)</sup>.

لكن ما هو معروفٌ ومؤكّدٌ أن البعثيين الذين اختاروا النضال في صفوف حزب جبهة التحرير الوطني، كان لهم إسهامٌ ودورٌ معتبرٌ وأساسيٌّ منذ

(١٠) شبلي العيسمي، تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي: المرحلة الصعبة، ١٩٥٨ - ١٩٦٨ (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة،

١٩٨٧)، ص ٤٦١، وجرجيس، المصدر نفسه.

(١١) في هذا الصدد، انظر افتتاحيات الصحف العربية وتعليقاتها من أقصى المغرب إلى أقصى المشرق.

(١٢) هناك إشارة غامضة أوردها أ. شبلي العيسمي في: العيسمي، المصدر نفسه، ولم يفصّل فيها، يُفهم منها أن محاولة أولى تمت سنة

١٩٦٣، وأخرى بعد سنة ١٩٦٩.

(١٣) أجمعت معظم العناصر البعثية التي تحاورنا معها أن البعثيين في الجزائر اختاروا العمل ضمن صفوف جبهة التحرير الوطني، لأنها في نظرهم لا تختلف في أطروحاتها وأفكارها ومبادئها عن أفكار البعث ومبادئه. ولكن هذا لم يمنع قيام بعض العناصر بمبادرات لتأسيس تنظيم بعثي مستقل عن الجبهة بعد استقلال الجزائر مباشرة، كمبادرة يوسف فتح الله والباهي محمد التي تمت سنة ١٩٦٣. وكذلك مبادرة بشير الخنط (المدعو محمد الصغير)، وهو من الطلبة الجزائريين الذين انضموا إلى البعث أيام الدراسة في بغداد، حيث ذكر لنا في حديث مسجّل معه يوم الجمعة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ في بيته، أنه باشر الاتصال فور عودته من بغداد سنة ١٩٦٣ ببعض قدماء الطلبة الجزائريين الذين كانوا على صلة بالبعث في فترة الدراسة، لكن تلك الاتصالات باءت بالفشل، بحسب رأيه<sup>(١٤)</sup>.

سنوات الاستقلال الأولى في حمل لواء التعريب<sup>(١٤)</sup>، ونشر الثقافة العربية القومية كل من موقعه، سواء في التربية والتعليم، أو الصحافة، أو الأنشطة الفكرية والثقافية، بل وحتى في ميدان النشر والتأليف<sup>(١٥)</sup>.

ففي المجال الفكري والثقافي، ساهمت بعض العناصر القومية ذات الخلفية البعثية مع عناصر قومية وعروبية أخرى سنة ١٩٦٣، في تأسيس «نادي الفكر العربي»<sup>(١٦)</sup> ليكون منبراً فكرياً وثقافياً للتيار القومي العربي التقدمي في الجزائر المستقلة<sup>(١٧)</sup>.

وفي سنة ١٩٦٧، حاول بعض الشباب من ذوي التوجه القومي العربي تأسيس جمعية ثقافية جديدة عروبية التوجه والانتماء، أطلقوا عليها اسم «الرابطة الجزائرية للثقافة القومية»<sup>(١٨)</sup>، لكن السلطات امتنعت عن منحها رخصة النشاط اعتقاداً منها أنها جمعية بعثية.

وفي المجال الصحفي، كان للقوميين عموماً، والبعثيين خصوصاً، في سنوات الاستقلال الأولى وجود

ملحوظ ومؤثر في بعض المؤسسات الإعلامية الناطقة بالعربية، كمجلة المجاهد التي كان يشرف على إدارتها المجاهد والمثقف لمنور مروش الذي كانت تربطه بالقيادات البعثية خلال الثورة علاقات قوية ومتينة، وكذلك يوسف فتح الله الذي كان يتولى رئاسة تحريرها، وكان معروفاً بتوجهاته القومية البعثية الصريحة أثناء دراسته في القاهرة وبغداد<sup>(١٩)</sup>.

أما جريدة الشعب التي كانت اليومية الوحيدة المعربة يومذاك، فقد ضمت في هيئة تحريرها عدداً من الشباب القومي العربي ذوي الخلفية البعثية، أمثال: علي مفتاحي، ومحمد بوعروج، ومحمد الأخضر بلعيد، والهاشمي قدوري، وعبود عليوش<sup>(٢٠)</sup>.

وقد أدت هذه الجريدة منذ صدورها في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢ دوراً مهماً في الدفاع عن عروبة الجزائر وإبراز وجهها العربي التقدمي<sup>(٢١)</sup>. وكانت منبراً لكل المثقفين والمناضلين العروبيين في سنوات الاستقلال الأولى<sup>(٢٢)</sup>، ومقالاتهم العديدة شاهد حي على ذلك<sup>(٢٣)</sup>.

(١٤) يبدو أن أول محاولة عملية في هذا الموضوع تمثلت في تأسيس «اللجنة الوطنية للتعريب» سنة ١٩٦٣ بمبادرة من بعض العناصر القومية، وعلى رأسها محمد الشريف سيبان، وهو من قدامى الطلبة البعثيين في سورية.

(١٥) صدرت في هذه المرحلة بعض الكتب ككتابي الجندي خليفة (كان منتمياً إلى البعث في تونس)، نحو نوفمبر جديد، ونحو عربية أفضل. وكذلك كتاب عثمان سعدي، قضية التعريب في الجزائر الذي نشره في بيروت سنة ١٩٦٦، بعد أن حاصره الدوائر الفرنكوفونية في الجزائر.

(١٦) عن أنشطة هذا النادي، انظر: «نادي الفكر العربي ينظم سلسلة من المحاضرات»، الشعب، ٢٩/٧/١٩٦٤. (١٧) قام نادي الفكر العربي في سنوات الاستقلال الأولى بنشاط فكري وثقافي مكثف، حيث أقيمت العديد من المحاضرات ذات التوجه القومي العربي، ومنها، على سبيل المثال، محاضرة د. أبو القاسم سعد الله الشهيرة «الجزائر والقومية العربية» التي ألقاها في النادي يوم ٢٥ حزيران/يونيو ١٩٦٦، التي قال فيها إن الجزائر هي مهد القومية العربية، وقد أثارت هذه المحاضرة ردود فعل بعض المثقفين المشاركة. انظر: الشعب، ٢٧/٦/١٩٦٦.

(١٨) تشكل المكتب التنفيذي لهذه الرابطة من عشرة أعضاء، هم: علي بن محمد، عبد الفتاح خليفة، عبد العزيز بوشعيب، عبد المجيد بن حديد، لخضر ضرباني، بلقاسم خمار، محمد بلعيد، بلقاسم كحلة، الطاهر عمراوي، محمد العربي ولد خليفة. انظر: «القانون الأساسي للرابطة الجزائرية للثقافة القومية»، (أيار/مايو ١٩٦٧).

(١٩) يقول أ. فؤاد علي في شهادة له مؤرخة بتاريخ ١٩/١٢/٢٠١٠، أن يوسف فتح الله، حريج العراق، كان من الطلبة الجزائريين الذين انضموا إلى الحزب مع الفريق طارق عزيز في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، وعند عودته إلى الجزائر كُلف بالعمل مع جبهة التحرير الجزائرية.

(٢٠) انظر: محمد عباس، «أيدولوجية جريدة الشعب في عهد الرئيس أحمد بن بلة، ١٩٦٢ - ١٩٦٥»، (مخطوطة غير منشورة).

(٢١) انظر شهادة عبود عليوش إلى محمد عباس في: المصدر نفسه.

(٢٢) من هؤلاء الكتاب نذكر: أحمد علي الغزالي، محمد الميلي، علي مفتاحي، مصباح مصباحي، محمد العربي ولد خليفة، عبد المالك مرتاض، الأمين عبد العزيز، بلقاسم قدوري، مسعود خليلي، صالح عجرود، سالم بن الأخضر العلوي، المكي النعماني، صالح خياشة، الشريف خروبي، مسعود الجليلي، عبد العزيز خالدي، عبد الله بن الضيف، عبد الله ركيبي، سليمان بورنان، تركي رابح، بلقاسم جبيلي، محمد معمري، عدة بن قاطط، محمد بن الشريف وغيرهم.

(٢٣) على سبيل المثال، انظر: الأمين عبد العزيز، «لنخلق مظهراً عربياً في بلادنا»، الشعب، ١٩/٢/١٩٦٤؛ خليلي مسعود، «التعريب في الجزائر»، الشعب، ٢/٢/١٩٦٤؛ المكي النعماني، «في صميم التعريب»، الشعب، ٨/٢/١٩٦٤؛ صالح عجرود، «اهتمامنا باللغة العربية معناه حرصنا على شرفنا»، الشعب، ٣/١٠/١٩٦٤؛ أحمد علي غزالي، «بين الفصحى والعامية: مشكلة الفصحى والعامية مشكلة =

ومن خلالها تمكّن بعض الكتاب من التصدي لبعض أطروحات منظري الفرنكوفونية ودعاة العامة من أمثال كاتب ياسين<sup>(٢٤)</sup>، ومصطفى الأشرف<sup>(٢٥)</sup> وغيرهما.

فضلاً عن هاتين الصحيفتين الأساسيتين، الشعب والمجاهد، هناك جرائد ومجلات أخرى عبّر فيها القوميون والعروبيون عن أفكارهم وتوجهاتهم، كصحيفة الثورة والعمل التي كان يديرها المناضل التقدمي الطاهر بن عائشة<sup>(٢٦)</sup>، وكذلك مجلة القبس والعروبة والمعرفة.

إن هذا النشاط الدؤوب الذي قام به الجيل الأول من البعثيين الجزائريين في الدفاع عن عروبة الجزائر وانتمائها إلى أمتها العربية، دفع بعض الأطراف المعادية للعربية وعروبة الجزائر وخطها العربي التحرري إلى التحرش بهم، ومحاولة سد الطريق أمامهم باعتبارهم - في نظر هذه الأطراف - الطلائع المدافعة عن الوجه العربي الأصيل للدولة الجزائرية المستقلة، وفي مقدمتهم وزير خارجيتها الشاب محمد

خميسي الذي قُتل في ظروف غامضة سنة ١٩٦٣<sup>(٢٧)</sup>.

ومما زاد من مشاكل وصعوبات البعثيين في سنوات الاستقلال الأولى تعرّض بعضهم إلى مضايقات<sup>(٢٨)</sup> ومتابعات أمنية من قبل أجهزة النظام<sup>(٢٩)</sup>، وخاصة بعد وقوع نوع من التوتر بين الحزب ونظام الرئيس أحمد بن بلة الذي لم يكن اهتمامه بوفد الحزب الذي زار الجزائر سنة ١٩٦٤ على النحو المطلوب، فضلاً عما أظهره من تأجيل متعمّد، بأعذار واهية، للزيارة التي كان من المقرر أن يقوم بها الأمين العام للحزب، وكذلك انحيازه إلى عبد الناصر في خلافه مع البعث<sup>(٣٠)</sup>.

استغلّت الأطراف الفرنكوفونية، المعادية للحزب والمتمركزة في الدوائر الحكومية والمهيمنة على دواليب صناعة القرار، هذا الخلاف لتكشف من مضايقاتها للبعثيين وأنصارهم، وذلك من خلال عمليات الإقصاء والتهميش أو الإبعاد ضدهم، بل وضد كل خريجي مدارس وجامعات المشرق العربي، سواء أكانوا مدنيين<sup>(٣١)</sup> أم

= سياسية قبل أن تكون ثقافية: ما هي الجذور التاريخية للدعوة التي ظهرت في جريدة لاديبش<sup>٩</sup>، الشعب، ٣/٨/١٩٦٣؛ أحمد علي الغزالي، «التعريب مسؤولية عربية شاملة»، الشعب، ١٠/٨/١٩٦٣؛ موني عمار، «الاستعمار ومركب النقص فينا: حول شعبية التيار الفرنكفوني»، الشعب، ٢٨/٨/١٩٦٤، ومسعود الجليلي، «اللغة العربية واللغة الفرنسية في الميزان»، الشعب، الأعداد ١٢٠٨، ١٢١٤، ١٢٢٠ و ١٢٣٢. (٢٤) في ما يتعلّق بالردّ على أطروحات كاتب ياسين، انظر: «الجزائر في نظر كاتب ياسين»، الشعب، ٢٢/٤/١٩٦٣؛ محمد المبلي، «المعركة من أجل التعريب: جزء من الثورة»، الشعب، ١٨/٥/١٩٦٣، و«كاتب ياسين وعروبة الجزائر»، الشعب، ١٤/٣/١٩٦٣، و ٢١/٣/١٩٦٣. (٢٥) في ما يتعلّق بالردّ على أطروحات مصطفى الأشرف، انظر: محمد بن الشريف: «شخصية الجزائر العربية»، الشعب، ١٣/١٢/١٩٦٣؛ «شيء من المنطق يا رجل: ردّ على أطروحات مصطفى الأشرف حول اللغة العربية»، الشعب، ١٨/١٢/١٩٦٣، وسليمان بورنان، «الثقافة العربية وأزمة الجيل الحاضر + مناقشة ساخنة لأفكار مصطفى الأشرف»، الشعب، الأعداد: ٣٢٨، ٣٣٤، ٣٤٠، ٣٥٢ و ٣٥٨. (٢٦) ذكر أ. الطاهر بن عائشة في شهادة حرّرها بحظّ يده سنة ١٩٩٢ أنه تعرّف على البعث لأول مرة سنة ١٩٥٥ أثناء مهمة إلى جنيف السويسرية، وذلك عبر المناضلين الكبار عبد الله عبد الدائم وعاطف دانيال. وأعجب بأفكاره الثورية والتحريرية. وبعد عودته إلى تونس بدأ يشرّ بهذه الأفكار في صفوف الجزائريين والتونسيين على حدّ سواء. وقد اعترف لنا العديد من المناضلين البعثيين التونسيين، وعلى رأسهم القيادي البعثي مسعود الشابي، فضل الطاهر بن عائشة عليه.

(٢٧) تقول العديد من المصادر الحزبية البعثية إن محمد خميسي كان محسوباً على البعث عند توليه منصب وزارة الخارجية. وقد تعرّض هذا الوصف للوزير خميسي بعد اغتياله في الأشهر الأولى من الاستقلال.

(٢٨) منها المضايقات الشديدة التي تعرّض لها لمنور مروش أثناء إدارته مجلة المجاهد، ووصلت إلى حد قرار تنحيته من إدارة المجلة بعد الوشايات العديدة التي كانت تقدمها بعض الأجهزة الأمنية إلى الرئيس بن بلة.

(٢٩) شهادات أدلى بها المحامي عبد الله عثمانية إلى الكاتب في لقاءات عديدة، وكذلك شهادة محمد لحضر بلعيد وغيرها.

(٣٠) العيسمي، تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي: المرحلة الصعبة، ١٩٥٨ - ١٩٦٨.

(٣١) في هذا الصدد، يقول أ. بوطه الحفناوي، أحد قداماء الطلبة الذين انتموا إلى البعث خلال دراستهم في بغداد سنة ١٩٥٦ و١٩٥٧، في حديث له مع الكاتب سنة ١٩٩٢: «... وعندما عدنا إلى الجزائر اصطدنا بمشكل خطير جداً، وهو مشكل اللغة الذي أنهبنا وأثر علينا كثيراً، وحول نضالنا القومي إلى نضال نقابي. ولعل أول مطلب قمنا به بعد عودتنا إلى الجزائر سنة ١٩٦٣ هو مطلب الاعتراف بالشهادات المعرّبة، الذي أدى بنا سنة ١٩٦٤ إلى القيام بإضراب عام للمطالبة بالاعتراف بشهادتنا، وكان إضراباً وطنياً شاملاً. ثم أثبتناه بإضراب آخر شمل كل خريجي المشرق العربي. لقد كانت وضعيتنا كمعزّبين عائدين من المشرق مسيئة للغاية. وكنا «منبوذين» داخل مؤسساتنا التي نعمل بها. أمّا خارج المؤسسة، فقد كانت شهادتنا المعرّبة لا معنى لها وغير معترف بها نهائياً. وجلّ المسؤولين يومذاك كانوا من الفرنسيين أو من بقايا الفرنسيين والأوروبيين الآخرين، وعليه كان نضالنا في تلك الأيام ذا صبغة نقابية، رغم أنه في الجوهر كان سياسياً...».

عسكريين. وهناك شهادات كثيرة في هذا الموضوع عكست قوة الصراع والمواجهة بين أنصار التوجه العربي للجزائر والمعارضين له<sup>(٣٢)</sup>.

وبفعل هذه السياسة التي اتبعت ضد العروبيين الجزائريين الأوائل، والبعثيين منهم على وجه الخصوص، تم تحييد بعضهم تحت الضغط والمراقبة المستمرة، ولم ينبج إلا مَنْ تخندق أو توارى في بعض القطاعات الثانوية. أما الرموز المعروفة، فقد غادرت البلد بعد انقلاب ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٥ لتعيش في المنفى الاختياري<sup>(٣٣)</sup>.

إن هذه العوامل مجتمعة دفعت القيادة القومية للحزب إلى العمل على تشكيل منظمة حزبية في الجزائر، إلا أنها ضمت - كما يقول شبلي العيسمي - من الطلبة والمعلمين العرب «المشاركة» أكثر مما ضمت من الجزائريين<sup>(٣٤)</sup>.

لكن صعوبات ومشاكل البعثيين وغيرهم ازدادت واتسعت أكثر بعد انقلاب ١٩ حزيران/ يونيو ١٩٦٥<sup>(٣٥)</sup> الذي قام به وزير الدفاع العقيد هواري بومدين الذي قرّب إليه مجموعة «ضباط فرنسا»<sup>(٣٦)</sup>، الذين أحكموا قبضتهم الأمنية والعسكرية على النظام والبلاد لسنوات طويلة.

وتفيد بعض المصادر أن بعض البعثيين الجزائريين تعرّضوا خلال النصف الثاني من الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين إلى ملاحقات ومضايقات شديدة من قبل بعض الأجهزة الأمنية للنظام<sup>(٣٧)</sup>. لكن هذه المضايقات كانت أكثر حدة وشراسة في الوسط العسكري، حيث كان الضباط المعرّبين يعانون التمييز والإقصاء والتهميش والإبعاد<sup>(٣٨)</sup>.

وفي مثل هذه الظروف الصعبة والقاسية جداً، رأت قيادة البعث ضرورة إعادة تنظيم الحزب في أقطار المغرب العربي وفق استراتيجية جديدة ومنهجية جديدة، تمثلنا في التوجه نحو الأجيال الجديدة، وكسب عناصره منها بعيداً عن الأعين، وعن أي نشاط سياسي معارض يذكر.

وبفعل هذه الاستراتيجية الجديدة، نجح البعث منذ سبعينيات القرن العشرين في إقامة تنظيم حزبي جديد معظم عناصره ومناضليه من طلبة الثانويات والجامعات (جامعة الجزائر على وجه الخصوص)، وبعض القطاعات الأخرى.

وبالرغم من اكتشاف السلطة بعض الخلايا الطلابية في ربيع وصيف عام ١٩٧٥ في جامعة الجزائر، وتعرّض أفرادها إلى التحقيق والمتابعة الأمنية والضغط

(٣٢) يبدو أن هذا الصراع كان استمراراً لما كان موجوداً أيام الثورة التحريرية الكبرى، حيث حدثت تصفيات لبعض رموز التيار العروبي في الجزائر، من دعاة الوحدة العربية، وأنصار الكفاح المشترك.

(٣٣) يتعلّق الأمر هنا بالمناضلين لمنور مروش ويوسف فتح الله، ثم جمال قنان.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٤٦٢.

(٣٥) راهن البعث على نظام بومدين ونحاز إلى صفه في صراعه مع أحمد بن بلة. يقول فؤاد علي: «عند انقلاب العقيد هواري بومدين، وزير الدفاع في حكومة الرئيس أحمد بن بلة في حزيران ١٩٦٥، وقف الحزب إلى جانب العقيد بومدين لكونه كان في أفكاره وأطروحاته أقرب إلى الحزب من أحمد بن بلة، يضاف إلى هذا سبب آخر يتعلق بانحياز بن بلة إلى الرئيس جمال عبد الناصر في خلافه مع البعث على إثر انسحاب عبد الناصر من الميثاق الثلاثي (ميثاق ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٦٣) الذي تقرر بموجبه قيام الوحدة الثلاثية بين الأقطار العربية الثلاثة (مصر، سورية، العراق) (...)، مثلما وقف الحزب قبل ذلك إلى جانب مجموعة وجدة: بومدين - بوتفليقة - المدغري - ومعهم بن بلة في صراعهم مع الحكومة المؤقتة (حكومة فرحات عباس - بن خدة) في عشية الاستقلال، لأن تلك المجموعة (مجموعة وجدة) كانت ذات توجه ثوري ووطني وقومي بخلاف مجموعة (بن خدة - فرحات عباس) التي كانت تمثل مجموعة إصلاحية فاقدة للمنهج الثوري القومي الوطني الأصل في نظر الحزب». (٣٦) ضباط فرنسا: اسم يطلق في الجزائر على الضباط الجزائريين الذين كانوا في الجيش الفرنسي، ثم التحقوا بالثورة بعد أن اشتدّ عودها: وبقوا يشكّلون نوعاً من التكتل داخل الجيش الجزائري بعد الاستقلال. ثم أصبحت لهم في ما بعد سلطة قوية، وأصبح نفوذهم طاعياً.

(٣٧) حديث مع المناضل البعثي القديم زبيدي التهامي، بتاريخ ٨ آذار/ مارس ١٩٩٢.

(٣٨) كشفت وثيقة، وهي عبارة عن تقرير حزبي، اطلعنا عليها في أرشيف القيادة القومية للحزب قبل الاحتلال الأمريكي للعراق، حرره أحد العسكريين على ما يبدو، ذكر فيه أن عدداً من العسكريين (ضباطاً وجنوداً) تعرّضوا سنة ١٩٧٢ إلى سلسلة من الملاحقات الأمنية أفضت إلى نفيهم نحو وحدات عسكرية نائية. وأشار التقرير إلى أن مسؤول هذه المجموعة العسكرية، الذي كان ضابطاً برتبة نقيب، ويدعى محمد ناصري، أبعد إلى الصحراء، ثم تمت تصفيته. وكانت التهمة الانتماء إلى تنظيم محظور.

النفسي (إغراء وتهديد)<sup>(٣٩)</sup> إلا أن التنظيم لم يتأثر بهذا الاكتشاف، نظراً إلى تنظيمه المبني على نظام الخطوط المستقلة.

وفي عام ١٩٨٦، بدأ البعث نشاطه السياسي ببرز إلى العلن من خلال المناشير التي كانت توزع في الأحياء والمدن الجامعية باسم «الطلبة العربية في الجزائر»<sup>(٤٠)</sup>.

وبهذا أصبح البعثيون الشباب يعبرون عن آرائهم وأفكارهم في مختلف القضايا الوطنية والقومية، وأصدروا في العام نفسه نشرةً داخليةً متواضعة باسم الإحياء العربي، ثم أصدروا في مرحلة لاحقة مجلة صوت الأمة العربية.

فضلاً عن هذا، فقد أدت بعض العناصر الطلابية البعثية النشطة في جامعة الجزائر دوراً فعالاً في قيادة وإنجاح حركات التعريب التي عرفتھا المدارس والجامعات الجزائرية خلال سنوات السبعينيات وأوائل الثمانينيات من القرن العشرين، وقد أثمرت نتائجها بقبول الدولة الجزائرية تعريب العلوم الاجتماعية والإنسانية بعد أن كانت مزوجة اللغة أو مفرنسة بالكامل عقب الإضراب الشهير الذي دام أكثر من ثلاثة أشهر، وكان لبعض قياداتهم الدور الفعال.

كما كانت لهم مساهمة قوية ورائدة في نهاية الثمانينيات ومطلع التسعينيات من القرن العشرين مع قوى وشخصيات وطنية أخرى في تأسيس «الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية»، التي قامت بدور مؤثر وإيجابي في تنبيه الرأي العام الجزائري، ولفت انتباهه إلى وضع اللغة العربية المزري في الجزائر المستقلة. وكان لهم أيضاً دورٌ في تحريك الشارع الجزائري وتعبئته

في مواجهة العدوان الأمريكي على العراق، سواء أثناء الحصار أو أثناء الاحتلال، وذلك من خلال نشاطهم ضمن «اللجنة الجزائرية لمساندة العراق وفلسطين». كما كان لهم حضورٌ جيد في تأطير وتنشيط «تنسيقية مناهضة التطبيع والمذّ الصهيوني في الجزائر»<sup>(٤١)</sup>، والمساهمة العملية في نشرتها الدورية التي كانت تصدر عنها باسم التنسيقية<sup>(٤٢)</sup>.

ومع مجيء عهد التعددية الحزبية الذي أقرّه دستور شباط/فبراير ١٩٨٩، حاول البعثيون اغتنام جو الانفتاح الواعد والحرية السياسية التي عرفتھا الجزائر<sup>(٤٣)</sup>، حيث جرت بينهم (خريف ١٩٩٠) محاورات ونقاشات حول طبيعة العمل السياسي في المرحلة الجديدة التي تعيشها الجزائر. وتوصلوا بعد هذه الحوارات المكثفة إلى الاقتناع بضرورة الخروج إلى العلن في الأطر القانونية المشروعة التي وفرها الدستور الجديد.

وبناءً عليه، عقد اجتماعٌ موسّع لأطهرهم اعتبر بمثابة مؤتمر تأسيس يومي ١٣ و١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠، وخرج الاجتماع بقرارين أساسيين هما:

- تأسيس جمعية سياسية تحت اسم «حزب البعث العربي الاشتراكي في الجزائر»، والتقدم بصفة رسمية إلى السلطات الجزائرية بطلب الاعتماد للعمل العلني.

- انتخاب لجنة تنفيذية مؤقتة تتكون من ٩ أعضاء<sup>(٤٤)</sup>.

لكن وزارة الداخلية امتنعت عن تسلّم ملف الاعتماد، رغم المحاولات المتكررة إلى غاية اليوم، والسبب في ذلك يكمن في هيمنة التيار الفرنكوفوني على دوائر صنع القرار السياسي في الجزائر.

(٣٩) من بين العناصر المكتشفة التي تم التحقيق معها: الطالب أحمد شوتري من قسم الصحافة، والطالب مصطفى نويصر من قسم التاريخ، والطالب محسن بن عاشور من قسم علم الاجتماع وغيرهم.

(٤٠) كان أول منشور خرج إلى العلن سنة ١٩٨٧.

(٤١) تشكّلت هذه الهيئة من بعض الشخصيات والأحزاب والجمعيات عقب المصافحة التي تمت بين الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة ورئيس وزراء الكيان الصهيوني إيهود باراك خلال جنازة الملك الحسن الثاني.

(٤٢) صدرت من هذه النشرة حوالي ثمانية أعداد.

(٤٣) نشط البعثيون في هذه الفترة بصفة شبه علنية، وأصدروا بعض الأدبيات العامة للتعريف بفكرهم للجمهور العريض، بما فيها الإحياء العربي التي كانت كمنشور شبه علني في الجامعة.

(٤٤) لمزيد من التفاصيل حول الموضوع، انظر: الوثائق الأساسية لحزب البعث العربي الاشتراكي في الجزائر: [د. ن.، ١٩٩٠].



## ثالثاً: عقد المؤتمر القطري الأول لحزب البعث في الجزائر

في شهر آب/ أغسطس ٢٠٠٨ عقد البعثيون الجزائريون مؤتمرهم القطري الأول، وانتخبوا قيادةً قطريةً وناطقاً رسمياً باسمها هو الأستاذ الجامعي وعضو القيادة القومية د. أحمد شوتري، الذي أصدر «إلى الرأي العام» بياناً صحفياً جاء فيه ما يلي:

«خلال شهر شعبان ١٤٢٩ الموافق لشهر أوت ٢٠٠٨، وفي رحاب أرض الجزائر المعطاءة الزكية الطاهرة بدماء الشهداء، انعقد المؤتمر القطري الأول لحزب البعث العربي الاشتراكي في الجزائر بعدما يقرب من نصف قرن من النضال الوطني السري والعلمي، والصمود في وجه التيارات الشعوبية، والفرنكوفونية الانعزالية الحاكمة على الجزائر كوطن وكهوية حضارية.

لقد جاء انعقاد المؤتمر القطري الأول لحزب البعث العربي الاشتراكي في الجزائر في هذه المرحلة التاريخية في ظل استمرار الأزمة السياسية التي تمر بها الدولة الجزائرية، وبعد تأكيد وترسيخ التوجه العربي الإسلامي للشعب الجزائري جاء المؤتمر ليحدد نقلة نوعية في النضال الوطني والانتقال به من معركة تثبيت الهوية الحضارية للجزائر إلى معركة سياسية تجري حول البرامج الوطنية والمنافسة السياسية الشريفة بشأن كيفية بناء الدولة والمجتمع على أسس وطنية عصرية وبطريقة ديمقراطية.

لقد تميز انعقاد المؤتمر بنوعية تمثيل المشاركين الذين تم انتخابهم بطريقة ديمقراطية على مستوى الفروع والشعب والفرق من مختلف ولايات القطر على القطاعات الوطنية والانتماءات الاجتماعية والعمرية، كما جرت مناقشات ومداولات أعمال المؤتمر بطريقة ديمقراطية تميزت بمستوى عالٍ من الوعي والإدراك، وفي معالجة القضايا الوطنية والقومية والعالمية تعكس بحق النضج السياسي الذي يتمتع به المناضلون البعثيون في الجزائر، بعد التجربة الطويلة من التكوين العقائدي والممارسة النضالية التي مكنتهم من الاحتكاك بال جماهير الشعبية والاطلاع على انشغالاتها اليومية وتطلعاتها المستقبلية.

في عرض المؤتمرين للتقرير التنظيمي، لاحظ المشاركون التطور الكمي والنوعي للمنتسبين، وانتشار الحزب على المستوى الوطني، وفي كل شرائح المجتمع، الشيء الذي يؤهله مستقبلاً للمشاركة في الاستحقاقات الوطنية، وفي إدارة المنافسات الانتخابية والمعارك السياسية باقتدار وثقة في الحزب ومناضليه، وقد ثمن المشاركون جهود المناضلين في توسيع قاعدة الحزب.

أما بشأن التقرير السياسي، فقد تأمل المشاركون في التجربة الديمقراطية في الجزائر ونتائجها، وفي طبيعة الأزمة السياسية وما رافقها من أعمال العنف، وفي تصور الحلول العقلانية التي بإمكانها أن تساهم في تفكيك وحل الأزمة السياسية في الجزائر. وقد أجمع المؤتمر على أن النظام السياسي في الجزائر لم يستوعب رسالة البعثين السلمية في النضال من أجل ترسيخ قواعد الديمقراطية ودورهم في ترقية الحوار الوطني بشأن اقتراح الحلول العقلانية لحل الأزمة الوطنية، ومساهمتهم في بناء النهضة الاقتصادية والثقافية والحضارية في الجزائر. كما أكد المؤتمر أن هناك دوائر سياسية في النظام ما تزال تعمل على إقصاء البعثين وحلفائهم القوميين والوطنيين من أي استحقاق وطني، وأن استمرارية هذه الدوائر الكيل بمكيالين، واعتمادها على الأحزاب «الأمنية والمناسباتية والمالية» لا يخدم الديمقراطية، ولا يساهم في بناء الدولة الجزائرية، ولا يحل الأزمة السياسية. وأكد المؤتمر أن الخيار الديمقراطي الحقيقي هو ضرورة انتهاج سياسة وطنية واضحة وعقلانية وموضوعية لحل الأزمة السياسية الجزائرية».

وفي الأخير، حيّا المؤتمر المقاومة العربية في فلسطين والعراق، وكل أرض عربية يقف أبناؤها في وجه أطماع الاستعمار، وخص بالذكر المجاهدين البعثيين في فلسطين والعراق بقيادة شيخ المجاهدين الرفيق عزة إبراهيم، الأمين العام للقيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، كما انتخب المؤتمر قيادةً قطريةً انتخبت بدورها بالإجماع الرفيق د. أحمد شوتري أميناً عاماً لها.

## ١١ — منظمات حزب البعث العربي الاشتراكي

### في تونس

#### توفيق المديني

#### مقدمة

فالدولة الوطنية الديمقراطية هي الشكل الجنيني للدولة القومية، وهي تجسيد للعقل والحرية، بل هي «ملكوت الحرية الموضوعية»، لأنها تستند إلى مفهوم سيادة الشعب، وسيادة القانون. لكن هل هذا هو واقع الحال في الوطن العربي؟

الوقائع تقول إن الحركات القومية التي وصلت إلى السلطة في البلدان العربية، تراجعت في المواجهة مع إسرائيل، بتبني شعارات التسوية، تحت أسماء مختلفة، وتراجعت عن شعار التحرير بعد أن تغلبت دعوات التسوية و«التعقل» و«الواقعية» خلال العقود الأخيرة، وقادت المشروع القومي إلى الهزيمة تلو الهزيمة، بعد أن تغلبت الاتجاهات القطرية والطبقية الضيقة، وتحولت من تبني الأهداف القومية الأساسية إلى تبني أهداف قطرية محدودة، واحتدمت الصراعات داخل الحركات القومية احتداماً فرض معها معارك ضارية، ولا سيما بين سورية والعراق، وأضعفت الحركة القومية والديمقراطية كلها، وخدمت أعداءها المختلفين. ولا غرابة أن في مثل هذه الظروف هُددت الحريات والكرامات في الوطن العربي، واستشرى القمع، واتسع نطاق الاستغلال، وفقد أبناء الشعوب العربية حقوق المواطنة.

إن نقد الحركات القومية العربية، ليس مجرد نقد أفكار وآراء يتفق المراء مع بعضها، ويختلف مع بعضها الآخر، بل صار يفترض أن يكون نقداً للتجربة السياسية والأيديولوجية لهذه الحركات القومية العربية، التي

في وطن عربي يعاني التأخر التاريخي، ويعيش في ظلّ طلاق بين عالم السلطات الحاكمة وعالم المجتمعات العربية، من الصعب جداً على أي باحث أو كاتب أن يزحزح المقولات والمفاهيم التي ترسّخت عبر عقود من الزمن، فضلاً عن صعوبة تقبل نقدها وإعادة إنتاج مدلولاتها في نسق ديمقراطي جديد ورؤية ديمقراطية جديدة.

الصعوبة تكمن في غياب النقد، ولا سيما النقد الراديكالي للمفاهيم والمقولات التي دأب الفكر السياسي العربي على اعتبارها من المسلّمات، إلى درجة أنها باتت من الصنم الذي يُعبد. وأن الأوان لمراجعة كل أساسيات الفكر القومي العربي؛ ما يتعلق بالمفاهيم والمقولات الأيديولوجية: الأمة العربية، والوحدة العربية، والدولة القومية العربية، إذ إن حصاد أكثر من خمسين عاماً كافٍ لإصدار أحكام قطعية.

فالحركات القومية العربية التي عملت أو ادّعت أنها بصدد بناء الدولة القومية، تراجعت في المبادئ جميعها، ولا سيما في المواجهة مع الإمبريالية، والمشروع الصهيوني، وعلى صعيد الدعوة والعمل للتغيير السياسي والاجتماعي لبناء الدولة الوطنية الديمقراطية، وعلى صعيد العمل الرسمي والسعي من أجل الوحدة العربية، حيث واكب ذلك انفصال وحدة ١٩٥٨، وإخفاق المشاريع الوحدوية الأخرى، وحدوث انشقاقات وتصدّعات في الحركات القومية.

أخفقت في حل مجموعة من المعضلات التي تواجهها حركة التحرر العربية، وهي:

- الإخفاق في إقامة علاقة صحيحة مع الشعب، وانتهاج سياسات غير ديمقراطية في مجملها، حيث طغت مظاهر التسلط والاستبداد والطغيان واحتقار الشعب.

- ازدرء كل ما هو عام ومشترك بين جميع مواطني الدولة المعنية، حيث أنتجت الحركات القومية العربية نوعاً من ثقافة جماهيرية هي ثقافة الاستبداد، وثقافة الخوف. لقد حلت الثورة محل الدولة، وحلت إرادة القيادة الثورية الخاصة، ثم إرادة القائد الفرد، «القائد الملهم» محل الإرادة العامة.

- العجز عن انتهاج سياسة تنمية سليمة تقود إلى تنمية الموارد، وبناء زراعة وصناعة تحققان المزيد من الاكتفاء، ووقف نزف المواد الخام، واستيراد السلع المصنعة والمواد الغذائية. لقد أخرجت حاجات المجتمع الأساسية من عالم السياسة، ومن عالم الثقافة، وتعطلت عملية الإنتاج الاجتماعي تحت عناوين من قبيل: التأميم الاشتراكي، ومجابهة الإمبريالية والصهيونية والرجعية. ولهذا المسار مغزى آخر هو تدمير المجتمع، وتفكيك عرى التضامن والتكافل بين الأفراد والجماعات والفئات الاجتماعية. وقاد كل ذلك إلى انحلال الروابط الوطنية، التي كانت آخذة بالتشكل في العهد الليبرالي القصير، بعيد الاستقلال، وتعمق الظاهرة الجماهيرية، ونموها طرداً مع تغول السلطة وتوحشها.

على أن نظرة الاتجاه القومي إلى غير القوميين لا تختلف عن نظرتهم إليه. فالقوميون كانوا، وربما لا يزالون، يرون أن كل من ليس منهم ليس من الأمة التي يحتكرون حق تمثيلها والتحدث باسمها، كما يحتكر الإسلاميون مثلاً حق تمثيل الإسلام والتحدث باسمه. وبذلك تحولت الاتجاهات الأيديولوجية والأحزاب السياسية إلى مذاهب مغلقة أسهم انغلاقها في إضعاف قوى الأمة وتفتيتها، وحال دون وعي حقيقة أن كل حزب أو تيار هو جزء من الكل الاجتماعي، جزء من الأمة، محكوم به أو بها، أي بالأمة، حكم الجزء بالكل، وأنه ليس لأي حزب أو اتجاه أو تيار حق تمثيل الشعب

كله أو الأمة كلها، لأنه لا يمكن أن يكون كذلك في الواقع، وإلا كنا خارج المنطق والمعقولة.

فالرؤية التي تنصّب نفسها كلاً أو تحلّ نفسها محل الكل، هي رؤية استبدادية لا ينجم عنها في المحصلة سوى تدمير الكل، وتدمير نفسها أيضاً. هذه الرؤية الحصرية، الواحدية السائدة في صفوف الحركة السياسية العربية، على اختلاف مشاربها ومناهجها وبرامجها، حالت دون تحقيق توافق أولي ومبدئي على القضايا الأساسية للأمة، وحالت بالتالي دون تحقيق إجماع وطني/ قومي على أي أمر من الأمور، وذلك لغياب مرجعية وطنية/ قومية تنجدل التعارضات الاجتماعية على محورها، وتنضبط المرجعيات الأيديولوجية على إيقاعها. التيارات السياسية الأساسية في الوطن العربي اليوم تتبنى رؤية حصرية وأيديولوجيا حصرية، تطرد الآخر من عالمها، ولا تنظر إلى الاختلاف، إلا على أنه مروق وكفر وإضعاف لوحدة الجماعة في أحسن الفروض.

## أولاً: ظروف نشأة حركة البعث في تونس

حزب البعث العربي الاشتراكي هو حزب قومي غير معترف به قانونياً في تونس، ويعتبر فرعاً لـ «حزب البعث العربي الاشتراكي» الموالي للخط العراقي.

وقد بدأت أفكار البعث تصل إلى تونس مع نهاية الحرب العالمية الثانية، من خلال الطلاب التونسيين الذين قدموا من بلدان المغرب العربي، ودرسوا في جامعات دمشق وبغداد منذ الأربعينيات من القرن العشرين، والذين كان لهم الدور البارز في نقل أفكار حزب البعث إلى كل من تونس وليبيا، ولاحقاً إلى الجزائر، ونشره بين الجماهير الشعبية. ومن أبرزهم - بحسب الأقدمية - أبو القاسم محمد كرو، والميداني بن صالح، ومحمد المسعود الشابي الذي كان عضو القيادة القومية لحزب البعث في العراق حتى العام ١٩٧٣، ومحمد الصالح الهرماسي، عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي السوري. وبرز في أجيال لاحقة فوزي السنوسي الذي أسس حركة البعث سنة ١٩٨٨، وعفيف البوني الذي خلفه على رأسها بعد وفاته.

وقد تمثلت أول مبادرة للتشجير بفكر البعث بصورة

علانية في السلسلة الشهيرة التي أصدرها محمد أبو القاسم كرو عام ١٩٥٥، والتي عرفت بسلسلة كتب البعث. وكان أبو القاسم محمد كرو عضواً في حزب البعث العربي الاشتراكي في بغداد، وهو من أبرز الدعاة لفكر البعث في ذلك الوقت، ولا سيما في الأوساط الجامعية. وقد تضمن العدد الأول من السلسلة التي أصدرها بعنوان: **نداء إلى العمل**، تعريفاً لحزب البعث ودستوره وأفكاره ودعوته الوحدوية، وقد لاقى رواجاً بين الكتاب والمثقفين والشرائح الطلابية المختلفة<sup>(١)</sup>.

وبعد استقلال تونس في العام ١٩٥٦، استمرت الإرساليات الطلابية تتوافد إلى المشرق العربي. وكان قسم هائل من هؤلاء الطلاب قد تبنى فكر حزب البعث، وبدأ في تشكيل النوى التنظيمية الأولى ضمن إطار الجامعة، والثانويات، والأساتذة.

وكان حزب البعث العربي الاشتراكي صاحب المحاولة الأولى تاريخياً لتعريف القومية العربية بالقطع مع ما كان سائداً في بداية القرن العشرين. فقد تمتع طرحه بوضوح نسبي افتقده معظم الأحزاب القومية الأخرى، بل كانت رؤيته لمفهوم الأمة متقدمة بالنسبة إلى الطرح الذي ساد في الوطن العربي آنذاك، بل مقارنة أيضاً بمفهوم الأمة عند التنظيمات الناصرية (عبد الناصر ود. عصمت سيف الدولة)<sup>(٢)</sup>.

بدأ البعثيون التونسيون ينشطون بصورة فعلية مع بداية الستينيات من القرن العشرين، هذا ما أكدته حركة البعث في بيانها الصادر في حزيران/يونيو ١٩٩٠، بإمضاء أمينها العام آنذاك المبارك المنصوري، الذي جاء فيه أن: «... مسيرتهم في تونس تعود إلى أكثر من ٣٠ سنة...»<sup>(٣)</sup>.

ففي أوائل الستينيات من القرن العشرين، لم يكن المثقفون التونسيون الذين تأثروا بالفكر القومي من خلال

قراءاتهم ضمن المجموعة التي زارت المشرق العربي من أجل تأسيس حركة قومية في تونس. ومن بين هؤلاء علي شلفوح (أكد في أحد حواراته مع مجلة الموقف أن العناصر التي جاءت من المشرق هي التي كانت سبباً في أزمة البعثيين في تونس)، والطاهر عبد الله (توفي سنة ١٩٧٨)، ومحمد بن جنات، وقد اتفقوا في سنة ١٩٦٢ على تأسيس فرع لحزب البعث... وكانوا يدرسون في الجامعة التونسية... وفي سنة ١٩٦٣ جاء من المشرق د. محمد مسعود الشابي وعمر السحيمي، حيث كانا يدرسان هناك، وانخرطا في حزب البعث قبل سنوات<sup>(٤)</sup>.

وقامت استراتيجية قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي قبل العام ١٩٦٦ على دفع الطلاب البعثيين العائدين إلى تونس إلى الانخراط في صفوف الحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم، والعمل من خلال هيكله. غير أن هذه الاستراتيجية لم تكن تغطي بإجماع البعثيين حولها. فبينما انخرط عدد من البعثيين في صفوف الحزب الحاكم، نذكر على سبيل المثال: عمر السحيمي الذي اغتيل في بيروت عام ١٩٦٨، والميداني بن صالح (رئيس اتحاد الكتاب التونسيين)، هناك البعض الآخر من البعثيين لم يمثل لأوامر القيادة في المشرق العربي، من بينهم: مسعود الشابي، ومحمد صالح الهرماسي، وعبد الرزاق الكيلاني، وعلي شلفوح، والطاهر عبد الله، وبلقاسم الشابي، وغيرهم.

وعندما وصل حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة في دمشق عام ١٩٦٣، بدأت التنظيمات البعثية السرية تتشكل في تونس. وتركز الوجود التنظيمي لحركة البعث في مدن تونس، وقفصة، وصفافس، وبعض المناطق في الجنوب. واستمر البعثيون يعملون في إطار التنظيم السري الواحد، إلى أن قامت حركة ٢٣ شباط في سورية عام ١٩٦٦. آنذاك انقسم البعثيون التونسيون إلى قسمين: قسم يؤيد تلك الحركة، ومن أبرزهم محمد

(١) لقد أكد هذه الشهادة أخيراً أمام مؤسسة التميمي للدراسات التاريخية.

(٢) انظر: غريب حسن خير الدين، **العروبة والإسلام**، ص ٣٤٨. وشرف الدين فهمية، **الاشتراكية العربية: الأبعاد - الطاقات - الخلفية**

**الفلسفية**، دراسات الفكر العربي (بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٧)، ص ٨٤.

(٣) الموقف (لسان الحزب الديمقراطي التقدمي في تونس)، ١٩٩٠/٦/٧، ص ٣.

(٤) علي بن سعيد، «الحلقة الثالثة»، **أقلام أون لاين**، العدد ١١ (٢٠٠٤).

صالح الهرماسي، وعبد الرزاق الكيلاني، والطاهر عبد الله، وعلي شلفوح؛ وقسم آخر وقف مع القيادة التاريخية لحزب البعث بزعامة ميشيل عفلق، ومن بينهم مسعود الشابي، وعلي النجار، ومحمد صالح الحراث.

ونذكر، في هذا الصدد، أن أغلبية البعثيين التونسيين قد انحازت إلى خط القيادة التاريخية، فيما انحازت العناصر البعثية النشطة إلى حركة ٢٣ شباط، باعتبارها الأكثر جذرية والأقرب إلى أقصى اليسار الماوي. وظلّ نشاط البعثيين سرياً حتى ربيع ١٩٦٨، عندما حصلت أول تظاهرات طلابية في الجامعة التونسية، حينئذ شنت السلطات التونسية حملة من القمع على العناصر القومية واليسارية النشطة في الجامعة، وأصدرت كتاباً أبيض بعنوان: الفتنة البعثية - الماوية في الجامعة.

في غضون ذلك، تعرّض العشرات من البعثيين للمحاكمة من قبل محكمة أمن الدولة، ومن أبرز هؤلاء عبد الرزاق الكيلاني، وبلقاسم الشابي، وأحمد نجيب الشابي، وعمار الشابي وغيرهم. وبعد هذه المحاكمة، أصبح البعث معروفاً في تونس، وأصبحت السلطة التونسية متخوفة من العناصر البعثية المتغلغلة في صفوف الحزب الحاكم، حتى إنها أنشأت جهازاً خاصاً في أمن الدولة لتتبع نشاط البعثيين. وفي بداية السبعينيات من القرن العشرين انخرط عدد كبير من التونسيين في صفوف المقاومة الفلسطينية، وقادتهم هذه المشاركة إلى تبني الفكر القومي، ومن ثم التحقوا بحزب البعث نتيجة تراجع الناصرية بعد هزيمة ١٩٦٧.

## ثانياً: تجربة ميلاد البعث في تونس من وجهة نظر الهرماسي

يعتبر د. محمد صالح الهرماسي، عضو القيادة القومية في حزب البعث العربي الاشتراكي - سورية، ورئيس مكتب المغرب العربي، من القيادات التاريخية المهمة التي أسهمت في تأسيس حزب البعث في تونس. والهرماسي من مواليد عام ١٩٣٧، أتم دراسته الثانوية، ثم التحق بالشعبة العصرية الزيتونية، وبالجامعة اللبنانية،

ليتحصل على الإجازة في التاريخ والجغرافيا سنة ١٩٦٢، ثم عاد إلى تونس، وعُين أستاذاً في أحد المعاهد في عاصمة الجنوب التونسي صفاقس، فمديراً لمعهد غار الدماء سنة ١٩٧٣، إلا أن وزير التربية آنذاك إدريس قيقّة أقاله لاتهامه بالانتماء إلى البعث، ثم تمّ تعيينه بعد ذلك للتدريس. وفي سنة ١٩٨٠، شارك في المؤتمر القومي الثالث عشر لحزب البعث في دمشق، وتمّ انتخابه عضواً في القيادة القومية، فحاز مباركة أعلى القيادات السياسية العليا في الحزب والدولة السورية، وتوّج مساره الفكري والشخصي بإعداده لرسالة دكتوراه في جامعة موسكو حول موضوع «الحركة العمالية التونسية ١٩٥٦ - ١٩٨٦». كما صدرت له عدّة كتب، أهمها الهوية في المغرب العربي سنة ٢٠٠٢، وكتاب بعنوان رسالة مفتوحة إلى مثقفي أوروبا باللغتين العربية والفرنسية.

في سنة ٢٠٠٧، استضافت مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات د. محمد صالح الهرماسي لكي يتحدث في «منبر الذاكرة الوطنية» (الذي تنظمه)، فكشف عن حقائق مرتبطة ببدايات البعث في تونس ونضالاته، والمصير الغامض لبعض زعمائه وعلاقتهم بالمجتمع والسلطة السياسية في تونس، مختتماً شهادته التاريخية بملاحظات نقدية على توجهات البعثيين وآفاق عملهم في المستقبل؛ تجربة البعثيين في تونس<sup>(٥)</sup>.

عن نشأة البعث في تونس، أكد د. محمد صالح الهرماسي أنّ التربة الثقافية والأيدولوجية كانت مهياً لاستنبات البعث حزباً سياسياً في تونس. وأشار إلى أنّه قبل الإسلام كان هناك عرب، لكن لم تكن هناك عروبة، وتونس لم تصبح عربية إلا بعد دخول الإسلام إليها. ويقول في هذا الصدد: «العروبة هي حالة انتماء ابتدأت مع الرسالة المحمدية، حملها لنا الفاتحون، وأسست القيروان لتكون عزّاً وفخراً للإسلام والعروبة في آن واحد». واستشهد د. الهرماسي بمقولة لوليام مارسية، أكد فيها أنّه منذ بداية القرن الثامن قطعت أفريقيا الشمالية مع القديم كلّهُ لتعلن بوضوح ارتباطها الوثيق

(٥) إشراف بن مراد تونس، الراية (الدوحة)، ١٥/٩/٢٠٠٧.

بالشرق . . وقد وصل هذا الارتباط الحميمي إلى حد أن السكان الأصليين اتخذوا أسماء عربية على غرار ما هو موجود لدى أهل المشرق. وذكر د. الهرماسي برائد الفكر القومي في تونس الشيخ عبد العزيز الثعالبي الذي تحول من الدعوة إلى الخلافة، إلى مصلح يدعو إلى الأمة العربية. ويقول د. الهرماسي: «كان العمل البعثي في بادئ الأمر محصوراً في التبشير لوحدة الأمة من دون عمل تنظيمي، وكان من رواد الحركة الأوائل أبو القاسم محمد كرو الذي أسس سلسلة كتب البعث، ولاقى معارضة كبيرة آنذاك، وعبد العزيز الأجنف، والصادق العبيدي الذي حوكم سنة ١٩٥٧ على أنه بعثي، بالإضافة إلى نشاط عدد من البعثيين الجزائريين الذين أقاموا في تونس، ومنهم لمنور مروش، والطاهر بن عائشة، والطاهر الزبيري. ويؤكد د. الهرماسي أن عمل هؤلاء الرواد كان منصباً على البحث في طرق إعادة بناء وعي الإنسان السياسي. وفي مرحلة ثانية، انتقل من التبشير إلى التنظيم، ومن الفكر إلى العمل السياسي المباشر<sup>(٦)</sup>».

ويواصل د. الهرماسي في سرده لتاريخ البعث، قائلاً: «عرفت في تلك الفترة أحمد عياش الشابي الذي عرّفني على بعثيين في لبنان، وكانت لي معهم حوارات، حيث كان هناك ١٢٠ طالباً تونسياً في سنة ١٩٥٨، كما تعرّف على إكرام شمس، طالبة الحقوق آنذاك في لبنان، وهي التي مدّنتني بكتيّب عنوانه لماذا البعث؟، ثم عدّت سنة ١٩٦٢ إلى التدريس في معهد صفاقس، وكانت أغلبية المدرّسين ناصريين وبعثيين إلى حين سنة ١٩٧٠، حيث قامت مظاهرات في المعهد في شهر فبراير، رفضاً لقبول عبد الناصر لمشروع روجرز. وكان سمير المزغني من بين الناشطين . . وعموماً، فقد كان نشاطنا يتمثل في نشر الفكر القومي، وألّزمت الطلاب على شراء كل واحد لكتاب من بين الكتيّبات البعثية التي كانت توزّع، وكنا نسعي لكسب طلاب البكالوريا لصالح حزب البعث. وفي سنة ١٩٦٥، وجدت نفسي في خلية قيادية مع الطاهر عبد الله، وبلقاسم الشابي، وعبد الرزاق الشابي. وكان الطاهر عبد الله دينامو الخلية البعثية

آنذاك، التي عقدت آخر اجتماع لها في آذار/مارس ١٩٦٨، وذلك أثناء اضطرابات في الجامعة. وقد جرت على هامش العمل الحزبي البعثي محاولة لبعث حركة عربية واسعة . . . وعند انقسام الحركة في المشرق في ٢٣ فبراير ١٩٦٦ انقسم البعثيون في تونس، ولكن بقيت الأغلبية مع الخلية القيادية<sup>(٧)</sup>».

وفيما كان النظام التونسي يشدّد الخناق على القوميين واليساريين، الذين أصبحوا يشكّلون ثقلًا قوياً في الجامعة، وفي النقابات العمالية، بدأ في المقابل يسمح للإسلاميين بالنشاط العلني، لمحاصرة المدّ القومي - اليساري في تونس. وكانت الفترة (١٩٦٨ - ١٩٧٢) أخصب فترة لنشاط البعثيين في تونس.

ويقول د. الهرماسي في توصيفه لتلك المرحلة، ما يلي: «حضرت المؤتمر القومي بسورية في سبتمبر ١٩٦٦، وعشت عن قرب من القيادات وشخصيات كبيرة من الأردن والعراق واليمن الجنوبي، وحتى من السعودية. وكان ذلك باعثاً لحماسي، ولأكون مثلهم متواضعاً مع طلابي، وتعلّمت من المرجعية البعثية بسورية أن القيادة ليست قوة إكراه، بل هي نموذج جذّاب في السلوك والأخلاقية والقدرة النضالية». وعموماً، كانت الفترة من ١٩٦٦ إلى ١٩٦٨ مرحلة غنية بالنضالات، ولا سيما أن المناخ العربي والتونسي كان ملائماً لذلك. فهناك تلهف شبابي في تونس على الكتيّبات والنشريات الثورية التي سمح للمكتوبة باللغة الفرنسية بالرواج لها فحسب، وكانت هناك استجابة عفوية للأحلام الثورية لدى الشباب في مرحلة تأثر بالثورة الفلسطينية وثورة فيتنام والحركة اليسارية الطلابية في فرنسا . . . وانتشر آنذاك الفكر البعثي في المدارس الثانوية والجامعات والفضاءات الثقافية، وأضحى هناك جمهور متعاطف . . . إلا أن رئيس الدولة الحبيب بورقيبة قال في خطاب له: «يجب اجتثاث البعثيين من الأساس لأنهم لا يعترفون بالأمة التونسية». . . وحصلت حالات قمع . . . اعتقالات

(٦) المصدر نفسه.

(٧) المصدر نفسه.

ومحاكمات، حيث حوكم رفاق مرجعية دمشق فيما لم يتعرّض الرفاق ذوو المرجعية العراقية لذلك<sup>(٨)</sup>.

### ثالثاً: البعثيون والسلطة في تونس

مع بداية السبعينيات من القرن العشرين، تراجع المد القومي عموماً، وقاد هذا كله لا إلى هزيمة المشاريع الوحدوية فحسب، بل إلى تراجع القضية القومية في النظرية والممارسة، فمن ناحية المشاريع الوحدوية باتت الجماهير والقوى الوطنية العربية لا يؤمل منها كثيراً.

فقد فشلت كل المشاريع الوحدوية منذ عام ١٩٦٢، وحتى الآن. ومن الناحية النظرية، نما منذ أوائل الستينيات من القرن العشرين تياران متناقضان، ولكنهما يطرحان نفسيهما، ومن موقعين مختلفين، على أنهما غير قوميين، وهما: الاتجاه الماركسي - اللينيني، والاتجاه الإسلامي. كما أن حزب البعث انقسم، كما أن القطرين اللذين يحكمهما تصارعا بدلاً من أن يتحدا، وقسما القوى الوطنية والديمقراطية العربية، بدلاً من أن يوحداهما. وفي المقابل، قوّزت القوى الإمبريالية، وعلى رأسها الإمبريالية الأمريكية، أن ترمي بثقلها ضد القضية القومية، بعد التجربة الناصرية ووحدة ١٩٥٨.

في هذه الأجواء، انقسم البعثيون التونسيون إلى تنظيمين: واحد مرتبط بمركز بغداد، والآخر بمركز دمشق. ومع ذلك، جرت محاولات لتوحيد البعثيين التونسيين في إطار تنظيم واحد خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين. وكان المهندسان لعملية التوحيد هذه هما: محمد صالح الهرماسي والميداني بن صالح. غير أن انقسام حزب البعث العربي الاشتراكي إلى فرعين حاكمين في سورية والعراق، أدى دوراً سلبياً في ذلك، إضافة إلى أن ظروف العمل السري خلقت جواً متوتراً داخل صفوف البعثيين، ومرضاً زعاماتياً.

ويقول د. الهرماسي في هذا الصدد: «في سبتمبر ١٩٧٠ بارك عمر السحيمي قيادتي لحزب البعث في

تونس. وفي مسألة اغتيال السحيمي في بيروت، وجهت أصابع الاتهام آنذاك إلى السلطة. غير أن هناك من كان على يقين بأن السلطة التونسية لم تكن لها يد في اغتياله بل إنّ عراقيين هم الذين فعلوا ذلك. وفي مكتب أحد الرفاق، اطلعنا على رسائل من عمر السحيمي إلى صدام حسين يشير فيها إلى اعتراضاته على السياسات العربية وانعدام الديمقراطية، كما اتضح بحسب هذه الرسائل أنّ السحيمي كان يرغب في الانتقال إلى الجزائر<sup>(٩)</sup>.

في سنتي ١٩٧٨ و ١٩٧٩ تضاعف القصف الإعلامي ضدّ البعثيين، واشتدّ التحامل على البعثيين لاعتقاد الأجهزة الأمنية أن لديهم سلاحاً. وكانت السلطات التونسية ترى في البعث تنظيمياً انقلابياً عنيفاً يسعى إلى الاستيلاء على السلطة بالسلاح، كما كان البعثيون يرون في السلطة شراً مطلقاً وحرّموا التعامل معها. . وقد انخرط بعض البعثيين الموالين للعراق في الحزب الدستوري الحاكم لغايات تكتيكية، اعتقاداً منهم أنه يجب القيام بالتغيير من داخل الحزب، بينما رفض البعثيون الموالون لسورية الانخراط في هذا النهج، الأمر الذي عرّضهم للقمع والمنع من العمل.

ومن القيادات البعثية التي نشطت في الحزب الحاكم: عمر السحيمي، الذي اغتيل في بيروت عام ١٩٧١، والميداني بن صالح، الرئيس السابق لاتحاد الكتّاب التونسيين، وصاحب كتاب: زلزال في تل أبيب، والعديد من الكتب الأخرى، الذي استقال من حزب البعث في نيسان/أبريل ١٩٨٠<sup>(١٠)</sup>، رغم كل ما قيل عن تلك الاستقالة.

ونظراً إلى سخاء النظام العراقي، وإنشائه العديد من المؤسسات التعليمية في تونس، منها كلية الآداب في منوبة، وطبعه الكتب المدرسية والخرائط الجغرافية، فضلاً عن الالتقاء الموضوعي بينه وبين النظام التونسي في بعض القضايا السياسية، فقد غصّ هذا الأخير النظر عن نشاط البعثيين التونسيين الموالين للعراق.

(٨) المصدر نفسه.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) «حوار مع الميداني بن صالح»، الملاحظ (تونس)، ١٧/٩/٢٠٠٣.

## رابعاً: لماذا أخفق البعثيون التونسيون في بناء حزب متماسك؟

تُعتبر تونس من أكثر البلدان التي عمل فيها البعثيون على اختلاف مرجعياتهم السياسية والحزبية، من أجل بناء حزب قومي متماسك، ومع ذلك لم يفلحوا في بناء هذه الأداة النضالية. في ظلّ هذه الأجواء والاعتبارات السابقة، ونتيجة للقيّد التنظيمي، والسلوك القدسي الديني، والتماهي للحركات الماركسية، انقسم البعثيون التونسيون، فعرّفنا البعث السوري، والبعث العراقي؛ الأول مرتبط ببغداد، والثاني بدمشق. وقد حاول كلّ من الميداني بن صالح والمناضل محمد صالح الهرماسي هندسة عملية التوحيد، إلا أن هذه المحاولة اصطدمت بواقع أفشل العملية الوحدية تلك.

ورغم أن البعثيين استقطبوا أعداداً هائلة من الطلاب والأساتذة، والمعلمين، فإنهم أخفقوا في بناء تنظيم متماسك في القطر التونسي. ولجملة من الاعتبارات والأسباب تراجع نشاط البعثيين بداية من سنة ١٩٧٢ إلى بداية الثمانينيات من القرن العشرين لعل أبرزها<sup>(١١)</sup>:

١ - رغم إطلاق سراحهم سنة ١٩٧٠، فإن أغلب العناصر البعثية التونسية تركت العمل السياسي في البلاد، سواء عبر الاستقالة الفعلية أو الواقعية، بغض النظر عن الأسباب (شدة قمع السلطة، وحدائث تجربة الاعتقال والتعذيب لأغلب العناصر، وإعادة قراءة مواقف الحزب ومبادئه أثناء فترة السجن وتجربته المريبة، والتحول الأيديولوجي والفكري... إلخ)، أو عبر ترك البلاد ومواصلة النشاط من باريس أو بيروت أو دمشق أو بغداد. وهذا لا يعني أن التنظيم انتهى أو تلاشى، بل على العكس واصلت عناصر عدة النشاط، نذكر منها: مختار العرباوي، وعبد الله الرويسي، ومحمد صالح فليس... كما انسحب العديد من البعثيين التونسيين من

حزب البعث لمواقفه من مجازر أيلول الأسود، أمثال حفناوي عمايرية الذي يقول في ذلك: «تخلّيت عن حزب البعث في سبتمبر ١٩٧٠ احتجاجاً على مواقفه من مجازر أيلول الأسود...»<sup>(١٢)</sup>.

٢ - تحوّل العديد من المناضلين إلى مواقع الاشتراكية العلمية، مع المحافظة على الأطروحات القومية الأساسية، مثل الوحدة العربية، ومحاربة التجزئة. وهذه ظاهرة ماثلة لما وقع في لبنان (منظمة العمل الشيوعي)، واليمن (الحزب الاشتراكي اليمني)، وفلسطين (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين)، وبالتالي فقد تحوّل العديد من المناضلين فكرياً من الأطروحات الأصولية القومية إلى تبني الفكر الماركسي - اللينيني عام ١٩٧٢، مثل عبد الله الرويسي، وأحمد نجيب الشابي (يورد بوقرة في كتابه عن «آفاق» ما يلي: التحق البعض بالتنظيم سنة ١٩٧٠، مثل نجيب الشابي، الذي حوكم سنة ١٩٦٨ مع البعثيين...)، ومحمد صالح فليس، ومع منظمة الحقيقة بقيادة حفناوي عمايرية<sup>(١٣)</sup>، الذي يقول حول الموضوع: «... أصبحت أقف نظرياً على مواقف ماركسية، دون أن أتخلّى عن البعد الوحدي في تصوّري، وفي أعمالي، حيث ساهمت في تكوين لجان نصر فلسطين... تخلّيت عن حزب البعث في سبتمبر ١٩٧٠... وأعتقد أن ماضيّ السياسي متكامل، فأنا وحدوي وديمقراطي واشتراكي...». وقد ساهم في تأسيس التجمّع الاشتراكي التقدمي في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣، ثم غادره في بداية التسعينيات من القرن العشرين...<sup>(١٤)</sup>.

ويمكن أن نحصي النقاط التي عرقلت مسيرة البعث في تونس على النحو التالي:

١ - لقد ظلت فكرة البعث محصورة في إطار نخبة ضئيلة من المثقفين، بالرغم من أن المجال كان مفتوحاً لتطويرها، ونشرها في الأوساط الشعبية، نظراً إلى ما هو

(١١) بن سعيد، «الحلقة الثالثة».

(١٢) حوار مع حفناوي عمايرية، في: المغرب العربي (تونس)، العدد ٨٣ (٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣)، ص ٦٣.

(١٣) «حوار مع علي شلفوح: الحركات القومية في تونس: الحلقة الثانية والأخيرة: ملف، «الموقف»، العدد ٥٦ (د.ت.)».

(١٤) بن سعيد، «الحلقة الثالثة».



كامن في نفوس ووجدان الشعب التونسي من مفاهيم ومضامين قومية وحدوية. كما أن احتدام الصراعات داخل حزب البعث الحاكم في كل من سورية والعراق، وبين أطراف التحالف الوطني الواسع، فرض معارك ضارية أضعف الحركة القومية الديمقراطية كلها، وخدم أعداءها المختلفين. وفي ظل هذه الأجواء والاعتبارات السابقة، انقسم البعثيون التونسيون إلى فريقين: فريق يعتبر البعث السوري مرجعية، وفريق آخر يعتبر البعث العراقي مرجعية. وقد حاول كل من الميداني بن صالح، ود. محمد صالح الهرماسي هندسة عملية التوحيد بين البعثيين التونسيين، بيد أن هذه المحاولة اصطدمت بانقسام حزب البعث الأم إلى فرعين حاكمين في سورية والعراق، مما عمق مسألة الانقسام، وأكدها على صعيد الأقطار العربية الأخرى.

٢ - التأثير السلبي والمدمر الناجم عن انقسام حزب البعث إلى فرعين حاكمين في سورية والعراق، حيث انقلب كل فرع على نفسه، في ظل تراجع الحركة القومية، على صعيد المواجهة مع الإمبريالية الأمريكية والكيان الصهيوني، وعلى صعيد الدعوة والعمل للتغيير السياسي والاجتماعي. وقد حاولت أطراف عربية رسمية وغير رسمية حلّ الخلاف السوري - العراقي، لكن من دون جدوى. ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣، وعلى هامش أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة، اشترطت سورية، في لقاء بين وزير الخارجية، الوحدة بين البلدين كشرط لتسوية الخلافات، فطالب العراق بوقوف سورية معه في حربه ضد إيران ما دامت الوحدة ستكون عسكرية أيضاً، وهما شرطان تعجيزيان... (١٥).

٣ - تراجع العمل الرسمي والشعبي من أجل الوحدة العربية، وتفتت المدّ الشعبي الذي أخذ يتصاعد من أوائل الخمسينيات من القرن العشرين. واکب ذلك انفصام وحدة ١٩٥٨، وفشل المشاريع الأخرى، وحدوث انشقاقات وتصدّعات في الحركة القومية.

٤ - تراجع المواجهة مع الإمبريالية عامة، والأمريكية خاصة، وبروز اتجاهات مساومة ومهادنة.

٥ - تراجع المواجهة مع الكيان الصهيوني، بتبني شعارات التسوية تحت أسماء مختلفة، منها قرارات قمة فاس. وفي إطار هذا التراجع، تم توقيع اتفاقية كامب ديفيد، والاتفاقيات اللاحقة (أوسلو، ووادي عربة).

٦ - إن شعار التحرير الذي كان شعار الأغلبية الساحقة من القوى الوطنية، تراجع كثيراً أمام دعوات التسوية والتعقّل والواقعية خلال العقدين الماضيين. أما الأنظمة القومية، التي كانت مع التحرير فعلاً، فقد أصبحت تتبنى شعار التسوية علناً ورسماً.

٧ - سيادة المفاهيم الإصلاحية والمساومة، وتراجع مفاهيم النضال والمواجهة، مما أفقد الحركة القومية اندفاعاتها، وأسهم في تحولها إلى قوى هامشية. ولم تستطع القوى القومية والوطنية والديمقراطية في هذه الأجواء أن تحقق وحدتها، وأن تبني قواها الضاربة على الصعيد القومي، وعلى الصعيد القطري، في معظم الحالات، وأن تعبئ جماهيرها وتنظّمها لخوض المعارك المصيرية.

٨ - إن البعث في تونس لم يخلق نخبة مثقفة متخرجة في الجامعات الفرنسية، كما هو الحال بالنسبة إلى الحزب الحاكم. ويذكر في هذا الصدد أن العراق أرسل العشرات من البعثيين التونسيين لمتابعة تعليمهم في الجامعات الفرنسية، من أجل تهيئتهم لكي يتسلّموا مناصب حساسة في أجهزة الدولة لنشر فكر البعث، عقب عودتهم إلى تونس.

ولقد كانت لكل ذلك أسبابه، ومن ذلك ما يتعلق بطبيعة قيادات حركة البعث في تونس وبرنامجهما وبنيتها، التي كانت تساعد على ضعف الحركة وانقسامها، وتصارع أحزابها المختلفة. وزاد القمع الذي مارسه الدولة البوليسية خلال عقد التسعينيات من القرن العشرين في إخماد حركة البعث نهائياً في تونس، حيث لم نعد نسمع عن نشاط البعثيين أي شيء يذكر، خصوصاً بعد الإسقاطات المدمرة التي تركتها حرب الخليج الثانية في نفوس الشعب التونسي.

غير أن هذه الأسباب لم تمنع من تواصل النشاط البعثي، رغم استمرار قمع النظام البورقيبي للبعثيين، وكل القوى السياسية اليسارية في عقد السبعينيات من القرن العشرين، بل إنه عمد إلى حصار البعثيين عبر الضغط على النظام العراقي والتفاوض معه. وفي ذلك يقول الشاذلي القليبي الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية: «... على الأرجح في ١٩٧٥، وكنت إذًا مديراً للديوان الرئاسي، وجرى الحديث عن استقبال رئيس الجمهورية للضيف صدام حسين، وكنت أتابع شؤون العراق من قبل... وكنت أعرف أن السيد النائب كان هو رأس الدولة الحقيقي في العراق، وأن القرار السياسي بيده. ذكرت ذلك لرئيس الدولة واحتفى به بصورة خاصة، ولا سيما أن تونس كانت لها مآخذ على العراق في ذلك الوقت، لأن بغداد تستقبل جموعاً من الطلبة التونسيين في جامعاتها بضغط سياسي كبير، تجعل الكثير منهم ينتمون إلى حزب البعث، وكانت الحكومة التونسية متحفظة عن ممارسات حزب البعث العراقي، لما يتسم به من غلو وإسراف في بعض الميادين. زيارة صدام كانت فرصة لرئيس الدولة ليشير هذا الموضوع، فكان جواب صدام بالقول متجهاً إليه: هذا مشكل اعتبروه انتهى، ولن يتدخل العراق في شؤون الطلبة التونسيين في بغداد ومدن أخرى من هنا فصاعداً»<sup>(١٦)</sup>.

وظلّ نشاط البعثيين التونسيين الذين يتخذون من سورية مرجعية لهم مقتصرًا على جمعيات المجتمع المدني، والنقابات، والتبشير للأهداف القومية العامة، من دون البروز بشكل المدافع عن السياسة السورية. ومن أبرز قيادات البعث السوري التونسي د. محمد صالح الهرماسي، الذي حضر معظم المؤتمرات القومية لحزب البعث منذ عام ١٩٦٦ إلى المؤتمر الثالث عشر في صائفة ١٩٨٠ في دمشق، وانتُخب على إثره عضواً في القيادة القومية، ومشرفاً على مكتب المغرب العربي. أما بقية المناضلين، فقد خُبروا بين النشاط السياسي المنفرد ومتابعة الأحداث من بعيد، بينما فضّل الآخر أن يلتحق

بأحزاب المعارضة التونسية ذات التوجه القومي، التي حازت ترخيصاً للنشاط السياسي من السلطات التونسية، ومنها:

- حزب الوحدة الشعبية، ولا سيما بعد وصول محمد بوشیحة إلى سدة الأمانة العامة للحزب، حيث أقام جسور علاقات وحوار مع القيادة السورية. وتدافع صحيفة الوحدة، لسان الحزب، عن سورية الدولة وقيادتها السياسية، كما تنشر صحيفة البعث في سورية بيانات وأنشطة عن هذا الحزب المعارض.

- التجمّع الاشتراكي التقدمي الذي أسسه المحامي أحمد نجيب الشابي (وهو بعثي سابق قبل أن يعتنق الماركسية في نهاية الستينيات من القرن العشرين) سنة ١٩٨٣، وقد ضم في قيادته العديد من البعثيين القدامى، الأمر الذي جعل أمينه العام السابق نجيب الشابي يؤكد في العديد من المرات أن حزبه لم يتحوّل إلى حزب بعثي، علماً أن هذا الحزب قد غيّر اسمه في عقد التسعينيات من القرن العشرين، وأصبح يدعى الحزب الديمقراطي التقدمي.

- التكتل الديمقراطي من أجل العمل والحريات (وهو حزب ليبرالي) بقيادة د. مصطفى بن جعفر.

وفي المقابل، أسس البعثيون الموالون للعراق حركة البعث في تونس في ٢٩ أيار/مايو ١٩٨٨ وفقاً للقانون العدد (٣٢ - ٨٨) المؤرخ في ٣/٥/١٩٨٨، والمنظم للأحزاب في تونس بقيادة فوزي السنوسي، الذي توفي بسكتة قلبية في ظروف غامضة في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين. وقبل الأستاذ السنوسي كان يقود الحركة المحامي الصادق الهيشري، الذي توفي في ظروف غامضة ومشبوهة عام ١٩٨٤ (وجّهت الاتهامات يومئذ إلى السلطة وأجهزتها الأمنية، وأيضاً إلى النظام البعثي العراقي، على أساس أن الرجل يؤمن بنوع من الاستقلالية عن هذا النظام، والأمر نفسه ينطبق على المناضل فوزي السنوسي، الذي توفي بعد ساعة من اجتماع لقيادة الحركة في بيته)<sup>(١٧)</sup>.

(١٦) فاطمة عبد الله الكراي، «شخصيات عايشة صدام ورجال عرفوه: الحلقة الثانية»، الشروق (تونس)، ٢٦/١٢/٢٠٠٣، ص ١٠.

(١٧) بن سعيد، «الحلقة الثالثة»، ومجلة المغرب العربي التي قامت بتغطية حدث الوفاة، وتأييد الراحل.

مما جعل أسرته تصرّ على التحقيق في المسألة<sup>(١٨)</sup>.

ومن أبرز قيادات حركة البعث د. عفيف البوني، الذي كان كاتباً عاماً للشبيبة المدرسية في صفاقس، ودرس في جامعة بغداد، وتزوَّج بعراقية، وأصبح الأمين العام لحركة البعث في تونس بعد وفاة السنوسي، وفي فترته تراجع أداء الحركة السياسي لخلافاته المتعددة مع زملائه في التسيير. غير أنه مع مجيء سلطة السابغ من تشرين الثاني/نوفمبر، انتقل عفيف البوني إلى حزب التجمّع الدستوري الديمقراطي الحاكم، حماية لموضعته ومصالحه الشخصية، بعد أن اتهمه رفاقه باختلاس أموال التنظيم التي تلقّاها من النظام العراقي، إضافة إلى فشل مشاريع تجارية مشتركة مع زوجة السنوسي، مما أدى إلى استقالة العديد من المناضلين مثل سمير المزعني<sup>(١٩)</sup>. وقد أشرف بعد ذلك على إدارة مجلة الحياة الثقافية مدة معينة، ثم أقيّل منها لعدم نشره مقالاً لأحد الوزراء.

بعد هذه الاستقالة، عقدت حركة البعث مؤتمراً استثنائياً ثانياً تولى على إثره المبروك المنصوري الأمانة العامة لها لتعرف عودة إلى النشاط السياسي بعد فترة من الهزات الداخلية... وفي السنوات الأخيرة، تخلّى البعثيون التونسيون عن الإمضاء باسم حركة البعث، ليمضوا باسم حزب البعث العربي الاشتراكي - تونس. ويتولى المسؤولية الأولى فيه الهادي المثلوثي، وهو أستاذ جامعي.

## خاتمة

من هنا نرى من الضروري تسليط سلاح النقد للفكر القومي على اختلاف تياراته وتلاوينه، من أجل إعادة تأسيس العقلانية في الفكر القومي المعاصر، ونقل الوعي العربي، من وهدة التأخر والفوات إلى مستوى العصر الحديث، ومن حالة الشقاء والاستلاب إلى المطابقة؛ مطابقة الواقع بأبعاده الثلاثة: التاريخي، والكوني، والمنطقي.

١ - مسألة المنهج: إن الحركات القومية في تونس

اتبعت منهجاً ذاتياً وغير واقعي، لم يأخذ بعين الاعتبار الإرث التاريخي، وكانت تنقصه الرؤية الواضحة لعالم اليوم في سياق احترام حقوق الإنسان، ومصائره، وتاريخه.

فالحركات القومية في تونس، إما أنها انشدت إلى الماضي، أو هربت إلى الأمام، ولذلك هيمن عليها الفكر القومي التقليدي والرومانسي، الذي ظلّ يخلط دائماً بين الهوية والأصل، علماً بأن الأصل والهوية شيان مختلفان، وليساً شيئاً واحداً. فالشدّ إلى الأصل، كما يقول إلياس مرقص، ليس إلغاءً للوجود، بل هو إلغاء للأمة: لأن مفهوم الأصل يحيل على العرق والشعب العريق، وعلى اللغة، وعلى الجوهر الثابت المتعالي على التاريخ، أو الوجود الماهوي، والرسالة الخالدة، وينتج وعياً ذاتياً منشداً نحو الماضي، ونحو التراث والثقافة التقليدية، وأوهاماً شتى حول العلاقة بين القومية والدين.

وعلى الرغم من أن العلاقة العضوية بين العروبة والإسلام تشكّل عنصراً أساسياً للهوية القومية، التي تميّز المغرب العربي من المشرق العربي، حيث يستحيل العثور على وعي قومي عروبي من دون الرجوع إلى الإسلام، إلا أن الخطاب السياسي والأيدولوجي للحركات القومية في تونس لم تستطع أن تقيم تمييزاً واضحاً، وفرزاً بين مفهوم القومية الذي يتضمّن الشعور بالانتماء إلى الأمة، وينتمي إلى دائرة الذاتي، حيث إن الشعور بالانتماء القومي هو محصلة سيروية تاريخية هي سيروية تكون الأمة أو تشكّلها، تسنده ولا شك وحدة اللغة والثقافة والتجربة التاريخية المشتركة، وهو أحد العوامل الجاذبة في السيروية الوجدانية، بحسب ياسين الحافظ، وبين مفهوم الأمة - كمقولة اجتماعية وسياسية وثقافية وتاريخية تنتمي إلى دائرة الموضوعي - يتجسد عياناً وواقعياً في المجتمع المدني ودولة الحق والقانون، اللذين تتحقق فيهما الهوية القومية القائمة على قاعدة التعدّد، والاختلاف، والتناقض أو التعارض بين الأفراد،

(١٨) انظر أيضاً: الموقف، ٧/٧/١٩٨٥، ص ٤١.

(١٩) سمير المزعني، «قضية الاستقلالات في حركة البعث»، الموقف، ١٥/٢/١٩٩٠، ص ٧.

والجماعات، والفئات، والطبقات، والأحزاب، والنقابات... إلخ. فلا هوية بلا اختلاف، كما يقول إلياس مرقص: «إذا ما ألغينا الأفراد، وأكدنا الهوية لن يكون لدينا أي تطور، ولن يكون لدينا سوى «جوهر» وهمي للأمة، عندئذ لا نكون إزاء مسألة الهوية، بل بالأحرى إزاء عقدة الهوية، والفرق كبير إلى ما لا نهاية بين الهوية وعقدة الهوية؛ الهوية ذاتية وحقيقية، ثقة بالذات، استقلال فعلي، حرية، حرية للإنسان فرداً ومجتمعاً وأمة».

٢ - على الرغم من ولادة الحركات القومية في تونس في المناخ الليبرالي، إلا أنها قطعت مع الليبرالية منهجاً ورؤية سياسية. فالليبرالية تركز على الفرد - الذات الواعية - باعتباره أصل المجتمع المدني، وعلى الملكية الخاصة، بوصفها هي «وحدتها ما يجعل البشر أهلاً للحقوق السياسية»، وعلى الحرية الإيجابية التي تفتح عادة الأبواب للمشاركة السياسية للمجتمع المدني، والمرتبطة بهذا المعنى منطقياً على الأقل بالديمقراطية. وإذا كانت الليبرالية حركة أوروبية، غربية، أي أوروبية غربية المنشأ والمركز، فإنها تعتبر خيراً كبيراً، بالمقارنة، بما سبقها أو بما دونها. كذلك الرأسمالية التي تعتبر شراً كبيراً بالمقارنة بالاشتراكية هي خير كبير بالمقارنة بالاقطاعية.

وكانت الحركة الوطنية العربية في عصر النهضة العربية الأولى قد ولدت في ظل الليبرالية، باعتبار أن هذه الأخيرة كانت تمثل على الصعيدين الطبقي والاجتماعي حركة سياسية تاريخية هي حركة حزب الطبقة الوسطى الميسورة، التي تحتوي في سيرورتها الطبقيّة على عدة فئات متنوّعة. وعلى الصعيد السياسي العربي، يقول إلياس مرقص إن الليبرالية هي اعتراف بنخبة طبقة وسطى، برجوازية، بمثقفين وأحزاب، بدائرة حديثة من مجتمعنا، أي شكل من أشكال «شعب الله المختار» حديث وأيديولوجي. أما الديمقراطية، فهي موقف اعتراف بالكائن والواقع، بذات الواقع والتاريخ، موقف اعتراف بالبشرية الأمية صانعة التاريخ. فالديمقراطية هي اعتراف بجماهير هذه الأمة العربية، وهي كتلة كبيرة مهملة، ويجب أن تتحول إلى ذات تاريخية سياسية فاعلة.

وعلى الرغم من هذا التزاوج بين الليبرالية والديمقراطية، على صعيد المثل والقيم في إطار ارتباطها بنشوء وتطور الرأسمالية ضمن سيرورتها التاريخية، إلا أن التعارض يبقى على قوته الأذلية، لأن الليبرالية اتخذت في سيرورة تطورها وارتقائها خطين متعارضين أو منفصلين: أحدهما يرقى باتجاه الديمقراطية والديالكتيك، والحال هذه يمكن أن نقول إن الديمقراطية في التاريخ تمثل التخطّي الديالكتيكي لليبرالية، وثانيهما ينسجم مع الوثنية الرأسمالية والإمبريالية، وتتبنّى التيارات اللاعقلانية والظلامية والفاشية، والبربرية الأمريكية في أشد صورها قتامة وفضاظة.

وهكذا، فالحركات القومية التي قطعت مع الليبرالية لم تتبنّ في المقابل الديمقراطية والديالكتيك. وظلّ الفكر القومي العربي، على اختلاف تياراته وتلاوينه منذ عصر النهضة العربية الثانية وإلى يومنا هذا في عصر الهزيمة العربية الراهنة، يعيش في الوضعانية، ولم يحسّد قطيعة منهجية ومعرفية مع المذهب الوضعي الإيجابي والأنغلوساكسوني، الذي يُنظرُ للانتصار التاريخي والنهاي للليبرالية الأمريكية المتوحشة، والعولة الرأسمالية الجديدة، والدولة السلطوية العربية، والتسوية مع العدو الصهيوني.

٣ - لم تحتل مسألة الديمقراطية الحيز الكبير في الخطاب السياسي للحركات القومية العاملة في تونس، وفي رؤيتها ما ينبغي أن تكون عليه الأمة العربية، وفصلت ما بين الاستقلال والهوية القومية من جهة، والديمقراطية من جهة أخرى. فبدت لها الديمقراطية جملة من الآليات الشكلية كالانتخابات، وشيء من حرية الصحافة المحدودة والمثلومة. ولم تع الحركات القومية أن المسألة القومية، مسألة الهوية ووعي الذات، أي الوعي القومي، في وضع الأمة العربية التي تعاني التأخر التاريخي، ومن التجزئة بوصفها محضلة هذا التأخر التاريخي للشعب العربي، والأوضاع الإمبريالية الناجمة عنه، وتعبيراً عن القانون الموضوعي لعمل الإمبريالية في الوطن العربي، مرتبطة أشد الارتباط بإنجاز الثورة الديمقراطية التي تختلف عن الثورات الديمقراطية

وأخطر ما تعانيه الأمة العربية الآن هو تلازم التهميش والتفتيت وتكاملهما وهما من أبرز خصائص النظام الدولي الجديد، نظام الهيمنة الأمريكية التامة، الذي قام، بعد أن حققت الولايات المتحدة الأمريكية انتصاراً في حربها المثلثة الأبعاد على أوروبا الغربية، وعلى حركات التحرر القومي، وعلى المعسكر الاشتراكي.

وهكذا، فإن المشروع القومي العربي، الذي هو خيار الأمة التاريخي الاستراتيجي، لم يتأسس على مفهوم الديمقراطية بكل منطوياتها المعرفية والفكرية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية؛ الديمقراطية التي تتبدى في احترام حقوق الإنسان والمواطن، وفي إنجاز تحرير الوطن كله من الاحتلال، وكل أشكال التبعية المباشرة وغير المباشرة، لأن الوطن العربي لا يستطيع أن يقرر مصيره من دون الاستقلال الكامل والتحرر الشامل. والديمقراطية تعني أيضاً تصفية حدود التجزئة القطرية، حيث تقوم الإمبريالية الأمريكية ورببتها الصهيونية بمحاولات حثيثة ومستمرة عبر المشروع الشرق أوسطي الجديد، والتطبيع، وتفجير الصراعات الطائفية والإثنية، إلى تحويل التقسيم الكيانى للأقطار العربية إلى مشاريع أمم - كيانية أيضاً، في ظل هزيمة المشروع القومي العربي.

والديمقراطية التي هي شكل ممارسة الحرية في المجتمع المدني ودولة الحق والقانون، تقوم على أساس إقرار حق الأمة في الاستقلال والوحدة، والتقدم، بوصف الديمقراطية قوام الأمم الحديثة وشرط تقدمها الاقتصادي والاجتماعي والحضاري، فمن دون ديمقراطية ليس ثمة أمة حديثة، ولا وحدة قومية. لهذا السبب، فإن الحركات القومية التي اختزلت المشروع القومي العربي النهضوي في الأحزاب التي تتبنى أيديولوجيا قومية أو مذهباً قومياً، وساوت بين المشروع القومي، والأحزاب القومية، ولا سيما تلك التي وصلت إلى سدة الحكم، ونظرت إلى الاتجاهات الفكرية والأيدولوجية والسياسية المختلفة: الإسلامية والماركسية والليبرالية التي تتجابه وتتقاطع في المجال السياسي والثقافي للأمة على أنها ليست من الأمة، فركزت بذلك رؤية حصرية وشمولية واحدة سائدة في الحركة

الأوروبية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، كما أنها تختلف عن ثورات الاتحاد السوفياتي والصين وفيتنام... إلخ. وهي تختلف عن الثورات الأوروبية، لأن الثورات الأوروبية قادتها البرجوازية الصاعدة، وارتبطت بظهور الرأسمالية وتطورها في مراكز النظام العالمي وأطرافه على حدّ سواء. والبرجوازية في وطننا العربي ليست طبقة منتجة، وبالتالي ليست طبقة قائمة، وجزء من عملية أو سيرورة العولمة الرأسمالية الجارية والمتسارعة، التي كانت تعني في الماضي أوربة العالم، وتعني اليوم في ظلّ نظام القطب الواحد أمرته، أي جعله أمريكياً من خلال عولمة الاقتصاد والسياسة والثقافة والإعلام.

ولذلك، فإن البرجوازية العربية التي ارتبطت مباشرة بالاستراتيجية الشاملة للإمبريالية والنظام الرأسمالي العالمي، وفق معادلات الجغرافية السياسية الخاصة بكل قطر، لم تعتبر أن برنامج الثورة القومية الديمقراطية في تعارضاته المحكومة لقانون الوحدة ولدولة السوق القومية، هو برنامجها. فبنت الدولة القطرية المحكومة لقانون التجزئة والتبعية، والمتجاوبة مع التقسيم الإمبريالي للعمل، كما أقرته اتفاقية سايكس - بيكو، بين الإمبرياليات المنتصرة في الحرب العالمية الأولى، حيث شكّلت اتفاقية سايكس - بيكو هذه، وما تزال، الأساس الموضوعي الاجتماعي - الاقتصادي - السياسي للمأزق العربي الراهن، مأزق غياب الشروط المادية لدولة السوق القومية البرجوازية المدنية المعاصرة. وقد عمّق هذا المأزق العربي وواكبه تأسيس الكيان الصهيوني في قلب الأمة العربية، ودخوله على خط تقسيم العمل الدولي الإمبريالي في المنطقة، ودوره كركيزة للإمبريالية المنتصرة، ألا وهي الولايات المتحدة الأمريكية. فالمشروع الصهيوني هو ثنائي التجزئة داخل معادلة التبعية والتأخر، وتحويل العرب إلى كيانية وجغرافية لا حول لها ولا قوة داخل تاريخ العولمة الرأسمالية مباشرة، أو في البعد الإقليمي الصهيوني لهذا التاريخ. والمشروع الصهيوني فوق كل ذلك شكّل، وما يزال، الأساس الموضوعي الثاني للمأزق العربي الراهن.

السياسية العربية، وادعت لنفسها احتكار حق تمثيل الأمة، والتحدث باسمها، كما يحتكر الإسلاميون مثلاً حق تمثيل الإسلام والتحدث باسمه؛ هذه الحركات مُنيت بهزيمة تاريخية، لأنها لم تكن ديمقراطية.

لقد حُلَّ الفكر القومي التقليدي الاستعماري، ثم الإمبريالية والصهيونية، مسؤولية هزيمة المشروع القومي العربي. وهذا نصف الحقيقة، فالتتبع لتاريخ الصراع في/ على المنطقة العربية يلحظ بسهولة معنى التركيز الغربي الإمبريالي الصهيوني الدائم على ضرب الحلقات القومية، كلما فُكرت في تحويل المشروع القومي إلى واقع حيّ (ضرب النهضة العربية الأولى في عهد محمد علي، والنهضة العربية الثانية في عهد عبد الناصر، وضرب سورية والعراق، واستنزاف الجزائر). لكن النصف الثاني من الحقيقة يكمن في أن الحركات القومية لم تطرح المسألة القومية كجزء أساسي من الثورة القومية الديمقراطية المعادية للاستعمار والإمبريالية والصهيونية والرجعية العربية، ولهذا فقد أنتجت نموذج الدولة البوليسية القطرية، العاجزة بنيوياً عن توفير الحد الأدنى من شروط الثورة القومية الديمقراطية (التنمية، السوق القومي، الديمقراطية، استكمال السيادة القومية على الأرض القومية)، التي أضحت مظهراً من مظاهر التكتيف مع منطق التوسع الرأسمالي وشروط التبعية، أي مظهراً من مظاهر نقص استقلال الأمة، واستلاب حريتها، وقدرتها على السيطرة وعلى موارد وثرواتها ومقدّراتها، والتي استمدت شرعيتها وحراكها الاجتماعي من الضرورات والاستحقاقات الخارجية، سواء في بُعدها السوفيياتي أو الأمريكي.

٤ - من خلال قراءة الأدبيات والبيانات الصادرة عن هذه الحركات القومية في تونس، فإن هذه الأخيرة لم تُعنّ بالمسألة الفكرية، لجهة إعادة تأصيل فكري لمفهوم القومية الحديثة، الذي لا يقتصر على التيار الفكري القائم على المذهب القومي، ولا على الأحزاب التي تتبنّى أيديولوجيا قومية، بقدر ما هو مفهوم يشمل مختلف الاتجاهات والتيارات والحركات السياسية التي تعمل في المجال الفكري - السياسي للأمة. فهذه الحركات القومية تفتقر إلى المنهج النظري الديالكتيكي

والرؤية التاريخية، التي تأخذ بعين الاعتبار مختلف المعطيات المتصلة بالسياق والمرحلة التاريخية للمسألة القومية، من أجل إعادة بناء وعي قومي ديمقراطي، وإعادة بناء الروابط المنطقية بين الفكر والأخلاق والسياسة، وتحديد مجال كل منها ووظيفته الاجتماعية، وتعزيز الروح النقدية باعتبارها أخصّ خصائص الفكر، وقوام العقل النقدي الذي ينفي باستمرار، وإلى ما لا نهاية. كما تجلّى عدم إعادة الاعتبار للفكر النقدي في القطيعة التي جسّدتها هذه الحركات القومية مع التراث النهضوي في القرن التاسع عشر (خير الدين التونسي، على سبيل المثال)، والتفريط في منجزات التحديث الكولونيالي، حيث كان خطاها يشدّ إلى المجتمع التقليدي مثل «أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة».

وبعد الإخفاقات التي عرفتھا التجارب الوحدوية العربية، وما نتج منها من سلبيات متكررة، فإن النصوص السياسية للحركات القومية في تونس، بدت وكأنها أصبحت تباعد عن العروبة والقومية في صيغتها الناصرية والبعثية وغيرها، ولم تهيئ الفئات السياسية التونسية لتبني الأطروحة القائلة بضرورة بلورة مفهوم الأمة العربية على أساس مقولتي المجتمع المدني ودولة الحق والقانون. فمفهوم الأمة لا ينفصل في الأساس والمبدأ عن مفهوم المجتمع المدني، باعتباره شكل التوسط بين الأمة التي تتجسد واقعياً وعيانياً على قاعدة التعدد والاختلاف والتعارض، وبين الأفراد والجماعات والفئات والطبقات الاجتماعية، وبين الدولة القومية الديمقراطية التي تفسح في المجال لنمو سيادة المجتمع المدني الحديث، الذي تتحقق فيه الهوية القومية مع حرية الفرد وحقوق الإنسان والمواطن، والتي تعبّر سياسياً وحقوقياً عن الكل الاجتماعي، أي عن الشأن العام المشترك بين جميع المواطنين، وعن سيادة الشعب، وتتطابق هويتها مع هوية المجتمع، وتجسد خطأ عدائياً جذرياً للإمبريالية الأمريكية والكيان الصهيوني والرجعية العربية.

ما زال الوعي القومي لدى الحركات القومية في تونس متخلفاً، ولم يرتق بعد إلى مستوى نقد الفكر القومي التقليدي، الذي يمتلك تصوراً ميتافيزيقياً للأمة،

المسألة، وفصلت المسألة الديمقراطية عن المسألة الاجتماعية، والمسألة القومية، والوحدة العربية. ولم تع هذه الحركات القومية أن المسألة الديمقراطية تؤسس لحل تاريخي للمسألة الاجتماعية، وللوحدة العربية، في آن معاً. ولم تدرك هذه الحركات القومية أيضاً أن التضحية بالمسألة الديمقراطية والمسألة الاجتماعية في سبيل الوحدة العربية، هي تضحية بها جميعاً.

والحال هذه، فإن الحركات القومية في تونس إذا أرادت استخلاص العبر من تجارب الماضي، عليها أن تعي أن أطروحة الوحدة العربية التي لا مفر منها، بوصفها ضرورة وشرط تقدم الأمة العربية، لا يمكن لها أن تنجز، وتحقق واقعياً وعيانياً، إلا في سياق الثورة القومية الديمقراطية، التي ما تزال بكل منطوياتها الفكرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية على جدول أعمال الأمة.

بوصفها جوهرأ خالداً يتجلى في «دولة قومية» مصممة قبلياً (مسبقة الصنع)، وهو تصور مع تأويل محافظ ورجعي للفكرة الهيغلية، فكانت الدولة «القطرية» الحاضرة هي الشكل السياسي لوجود الأمة الغائبة، بحسب ميشيل كيلو. ولم تتمكّن هذه الدولة القطرية التابعة والكمبرادورية، منذ قيامها حتى الآن، من «خلق» الأمة، بل على العكس من ذلك نجحت في منع الأمة من إقامة وحدتها وبناء دولتها الديمقراطية، لأن الدولة القطرية قامت، وما تزال قائمة، على أساس تغييب الشعب وتهميشه، وتحويلها إلى سلطة غاشمة استبدادية منفصلة عن المجتمع ومسيطرة عليه، على حدّ قول جاد الكريم الجباعي.

وفضلاً عن ذلك، فقد كانت الحركات القومية في تونس متخلّفة عن الوعي بأهمية المسألة الاجتماعية وعمق ارتباطها بالمسألة الديمقراطية، وهوّنت من شأن هذه

## ١٢ — حزب البعث العربي في السودان

حيدر إبراهيم علي

فالثورة المهدية - وفق التحليل البعثي - في جوهرها «حركة قومية مناهضة للتسلط الأجنبي المسلم (التركي) والمسيحي (الأوروبي)... كانت دفاعاً عن الكيان العربي الإسلامي في السودان. كانت جزءاً لا يتجزأ من حركة اليقظة العربية، ومنها: الوهابية، والسنوسية، ومحمد عبده، والأفغاني، والثورة العرابية... إلخ»<sup>(١)</sup>، باعتبار أن الطابع الديني كان يميّز كافة حركات اليقظة العربية الحديثة في القرن التاسع عشر. والمصدر التاريخي الثاني هو ثورة ١٩٢٤، وجمعية اللواء الأبيض، وهي تمثل الامتداد الطبيعي لفكر ونضال الثورة المهدية، بحسب مرحلتها الأحدث نسبياً، وقد رفعت شعار وحدة وادي النيل في تحالف مع الوطنيين المصريين. أما الجذر الثالث، فيرجع إلى جمعية أبو روف الأدبية التي نشطت في ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين. فهي - بحسب رأي بعض مؤرخي الحركة العربية في السودان - قد حملت راية الثقافة العربية والإسلامية، وشعار وحدة وادي النيل، ومعاداة الاحتلال البريطاني. وقد أدت الجمعية دوراً مهماً في قيام مؤتمر الخريجين عام ١٩٣٨، ثم في نشأة الأحزاب الاتحادية لاحقاً. وقد اهتمت عناصرها بقضايا فكرية ذات صلة بفلسطين والوحدة العربية والاشتراكية.

وبحسب البعض، لم يسمح التطور العام للحركة الاتحادية لهذه الاتجاهات بالتأثير الواضح في قياداتها واتجاهاتها السياسية<sup>(٢)</sup>.

تأثر السودان، رغم موقعه الجغرافي، بصعود حركة المد القومي التي شملت المنطقة في خمسينيات القرن العشرين، أي عقب نكبة فلسطين مباشرة. وتزامن ذلك أيضاً مع عنفوان الحركة الوطنية السودانية، وتزايد مقاومتها للاستعمار البريطاني. وصار السودان ساحة لتنافس الآراء والأيدولوجيات والانتماءات الحزبية والتنظيمية المحلية والقادمة من الخارج. وكانت الأفكار الشيوعية والإخوانية قد سبقت الآخرين في تشكيل وجود عقائدي منظم. وظلّ الشعور القومي العربي عفوياً وعاطفياً، رغم انتشاره ضمن الأحزاب الوطنية الناشئة، بالذات تلك الداعية إلى الوحدة مع مصر. ومثلت ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ تطوراً نوعياً للتطلعات القومية بين السودانيين، باعتبار أن مصر ظلّت بوابتهم على العرب والعروبة. وبعد الاستقلال مباشرة في العام ١٩٥٦ شهد السودان بداية بروز التيارات القومية في شكلها الأولي غير المحدد في تنظيمات مستقلة. لذلك، اكتنفت حقبة النشأة والتكوين الكثير من الغموض والالتباسات، مما يصعب تحديد البدايات الأولى وفوز التسميات، خاصة مع غياب التدوين وغلبة الشفاهة.

### أولاً: التكوين والتطور

ينسب البعثيون السودانيون أصولهم إلى جذور أهم الحركات الوطنية التاريخية، وبالتالي فهم - بحسب تقييمهم الذاتي - ينتمون إلى الثورة المهدية عام ١٨٨٥.

(١) محمد علي جادين وعبد العزيز حسين الصاوي، «بانوراما: تاريخ التيار القومي الاشتراكي وحزب البعث العربي الاشتراكي في السودان»، (د.ت.ا)، ص ١١.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤.



يهتم القوميون بهذا التأصيل لمواجهة خصومهم الذين يتهمونهم بأنهم أصحاب فكر وافد على السودان ولا ينتمي إلى هذا الوطن. وقام منظرو الحركة القومية بجهود كبيرة لإثبات أن العروبة المقصودة في السودان هي عروبة ثقافة ووحدانية مصر، ولا صلة لها بالعرق أو الأصل، رغم أن عامة السودانيين الشماليين «المستعربين» يلجأون إلى أشجار النسب لاكتشاف علاقة الدم وإثبات أنهم من بني العباس أو بني هاشم أو أمية أو هارون الرشيد مثلاً. وفي الوقت نفسه، أخذ القوميون على اليسار عامة إهمالهم للعامل القومي والثقافي في فهم وتحليل الواقع السوداني والاكتفاء بالعوامل الاقتصادية - الاجتماعية. واعتبر البعثيون - بالذات - أنفسهم حزباً من نوع جديد.

تتعدد الروايات حول البداية الأولى لظهور أول «تنظيم» بعثي في السودان. ويرجع الاختلاف والتنوع في الرواية للخلط بين انتشار الفكرة وميلاد التيارات، والتعاطف والتنظيم المنضبط والالتزام. وكانت هناك إرهابات أو انطباعات قد ينطلق منها المؤرخ أو المتابع، ويتخذها انطلاقة أو بداية لميلاد تنظيم البعث في السودان. ومن الروايات المتداولة لدى البعثيين، لقاء الشيخ علي عبد الرحمن، زعيم حزب الشعب الديمقراطي، عقب انشاقه عن الحزب الوطني الاتحادي، بميشيل عفلق، الأمين العام لحزب البعث العربي الاشتراكي، في القاهرة. واتفق معه على إعلان تأسيس حزب البعث العربي الاشتراكي في السودان، في ليلة سياسية كبرى في الخرطوم بحري. ونشر الخبر في الصفحة الأولى لجريدة الصراحة اليسارية. وأقيمت الليلة السياسية، ولكن لم يعلن عن قيام حزب البعث<sup>(٣)</sup>. وكانت كتب الحزب، وحتى صحيفته البعث، التي تصدر في دمشق، تصل إلى الخرطوم ويتم تداولها بين الطلاب.

شهد مطلع الستينيات ظهور عدد من التنظيمات

في الجامعات والمدارس الثانوية تدرج عادة تحت تسمية: «التيار القومي الاشتراكي»<sup>(٤)</sup> أو «منظمات الاشتراكيين العرب»<sup>(٥)</sup>. ويكتب شوقي ملاسي: «كنت من بين مجموعة صغيرة تعتنق البعث فكرياً. أما الجانب التنظيمي، فقد كان مجرد اجتهادات نقوم بها إلى أن جاءنا د. حسن عبد الهادي (.. .) في عام ١٩٦١. وكان الأخ حسن يدرس الطب في جامعة بغداد في العراق في عهد عبد الكريم قاسم، وتم فصله من الدراسة بسبب نشاطه البعثي هناك، فانتقل إلى جامعة القاهرة. وفي الإجازة الصيفية، جاءنا برسالة من القيادة القومية لحزب البعث، وعقد معنا سلسلة من الاجتماعات (.. .)، وعلى أساسها اتصل نشاطنا بتأسيس أول خلية بعثية في السودان، وواصلنا عملنا في بناء منظمات الاشتراكيين العرب، لتضم فرعين، وهي: الجبهة العربية الاشتراكية في جامعة الخرطوم، والمدارس الثانوية السودانية، والطليعة العربية التقدمية في جامعة القاهرة (فرع الخرطوم)، والمدارس الثانوية المصرية في السودان. وقد أصبحنا بعثيين بعد تلك الاجتماعات، التي قمنا خلالها بأداء القسم الحزبي أمام الأخ حسن عبد الهادي»<sup>(٦)</sup>. وليس من الواضح هل يتحدث عن حزب البعث أو الاشتراكيين العرب، حين يقول إنهم انتظموا في عقد اجتماعاتهم ومؤتمراتهم، وانتخبوا سعيد حمور أميناً للسر، ثم انتخبوه في الدورة التالية<sup>(٧)</sup>. ويعود هذا الغموض أو اللبس إلى طبيعة البداية والنشأة. فالكاتب يتحدث عن أنه بعد أن عمل في المحاماة ظل مشغولاً بـ «المهام التنظيمية والحزبية، ومن بينها متابعة البذرة التي ساهمت في زراعتها في جامعة القاهرة، فرع الخرطوم، التي ظلت علاقتي بها وبطلابها منتظمة ومستمرة»<sup>(٨)</sup>.

وقد نجد في رسده لتلك الحقبة، تفسيراً للغموض الذي لازم البدايات: «.. ونشاطنا الخاص

(٣) المصدر نفسه، ص ١٦، وشوقي ملاسي، أوراق سودانية (الخرطوم: دار عزة، ٢٠٠٤)، ص ٦١.

(٤) جادين والصاوي، المصدر نفسه، ص ١٧.

(٥) ملاسي، المصدر نفسه، ص ٦٢.

(٦) المصدر نفسه، ص ٦٢ - ٦٣.

(٧) المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٨) المصدر نفسه، ص ٥٩.

هذا كتيار قومي جاءت نشأته في شكل تنظيمات متفرقة، وبمجهودات ومبادرات فردية نبعت من شعور أصحابها بضرورة التعبير عن الانتماء القومي العربي الإنساني عن طريق إيجاد مركز ثالث بين المركزين، الشيوعي الماركسي ومركز الإخوان المسلمين، يكون أكثر تعبيراً عن الواقع السوداني وارتباطاته الإقليمية، ولذلك كانت بداياته في أوقات متقاربة، وبأسماء مختلفة من دون رابط بينها<sup>(٩)</sup>.

ويصل تحليل آخر إلى النتائج التالية:

١ - إن هذه التنظيمات ظهرت إلى الوجود بشكل عفوي، ومن دون أي مجهود منظم خارج المجال الطلابي، بل إنها كانت تعتمد على قدرات أعضائها الخاصة.

٢ - إن الخط الفكري/السياسي لكل هذه التنظيمات كان يقوم على المبادئ الأساسية لحركة الثورة العربية المعاصرة، ممثلة في قيادة عبد الناصر والثورة المصرية، وحزب البعث العربي الاشتراكي. وكانت تهتم وتتمسك بالأفكار والمبادئ العامة: الوحدة العربية، التحرر من الاستعمار، والاشتراكية.

٣ - إن هذه التنظيمات لم تنشأ كحلقات وجمعيات فكرية هدفها الدراسة والمناقشة، وإنما كانت منذ نشأتها تنظيمات سياسية مناضلة لها موقفها العملي من كافة القضايا الوطنية والقومية والعالمية. وكانت لها صراعاتها الفكرية والسياسية مع التنظيمات الطلابية التابعة للحزب الشيوعي والإخوان المسلمين<sup>(١٠)</sup>.

كانت أفكار عفلق عن القومية والاشتراكية الجديدة، ودور حزب البعث في ذلك، قد وصلت إلى مصر والسودان منذ منتصف الخمسينيات من القرن العشرين. وأثر ذلك في التنظيمات، فقد قامت في جامعة القاهرة - فرع الخرطوم، مجموعة من الطلاب بإنشاء تنظيم أطلقوا عليه اسم «حزب البعث العربي الاشتراكي»، مع

«أن التنظيم لم يكن مرتبطاً بحزب البعث، إلا أن عناصره استطاعت الاتصال بالطلاب البعثيين أثناء الرحلات التي كانت تنظمها الجامعة إلى القاهرة. وفي فترة لاحقة تغير اسم التنظيم إلى اسم «الجبهة المتحدة للطلاب العرب»، وفي عام ١٩٦١ أخذ اسم «الطليعة التقدمية العربي»، وهو التنظيم الذي أدى دوراً فعالاً ورائداً في تطور تنظيمات التيار القومي الاشتراكي في الفترة اللاحقة<sup>(١١)</sup>. ويذكر المصدر نفسه أن بداية التأسيس لنشاط بعثي منظم في السودان كان عام ١٩٦٠ بقيام أول خلية بعثية في داخل تنظيمات التيار القومي الاشتراكي الموجودة في المؤسسات التعليمية، وبالتحديد في تنظيم الجبهة المتحدة للطلاب في جامعة القاهرة (فرع الخرطوم). وبادر بهذا العمل طالب بعثي كان يدرس في بغداد، وطُرد في عهد قاسم في الحملة المعادية للبعثيين والقوميين، وانتقل إلى القاهرة، وفي إحدى زيارته إلى الخرطوم اتصل بقيادة تنظيم الجبهة المتحدة للطلاب في جامعة القاهرة (فرع الخرطوم). وفي صيف ١٩٦٠، عرض على قيادة الجبهة فكرة تأسيس نشاط بعثي منظم، ولم ترفض الفكرة، لأن «طبيعة تنظيمات التيار القومي الاشتراكي كانت تقوم على المزاجية والارتباط بين الفكر البعثي والخط السياسي الناصري<sup>(١٢)</sup>». وهناك اختلاف بسيط، رغم المصدر الواحد، ولكنه لا يضر، لأن المراحل متداخلة والتنظيمات هجينة إلى حد ما.

ويورد ملاسي رواية قريبة، ولكنه يضيف: «وكانت مدرسة فاروق الثانوية التابعة للبعثة التعليمية المصرية تعمل نهائياً في نفس مبنى جامعة القاهرة (فرع الخرطوم). وكان طلاب تلك المدرسة يطلعون على صحفنا الحائطية. وفي تلك الفترة، بدأ بعض طلابها في الاتصال بنا، وتكوين تنظيم قومي في مدرستهم، أذكر منهم: بدر الدين مدثر، والطاهر عوض الله، والشهيد محمد سليمان الخليفة، الذين واصلوا العمل في الجامعة بعد تخرجنا<sup>(١٣)</sup>». وفي

(٩) المصدر نفسه، ص ٥٩ - ٦٠.

(١٠) بقليل من التصرف عن: جادين والصاوي، المصدر نفسه، ص ١٨ - ٢٠.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٧.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٨.

(١٣) ملاسي، المصدر نفسه، ص ٦٠.

## ثانياً: المسيرة والتحالفات والصراعات

تفاقم الصراع بين عبد الناصر والبعثيين، خاصة بعد عام ١٩٦٣، وقد انعكس ذلك مباشرة على علاقات وتحالفات التنظيمات العربية في السودان، رغم أن التيار القومي كان في هذا الوقت في أحسن حالته، وكان قريباً من التوحد. ففي عام ١٩٦٢، أصدر الاشتراكيون العرب (الاسم الذي عُرفت به تنظيمات التيار القومي خلال تلك الفترة) أول تحليل سياسي - اقتصادي للواقع السوداني. وقد حدد هذا التحليل مجمل نشاطهم السياسي المناهض للحكم الدكتاتوري، وعلاقاتهم بالقوى السياسية الأخرى، وقد ثمن البعثيون هذا التحليل عالياً باعتباره «أول محاولة لتطبيق المنهج القومي الاشتراكي على الواقع السوداني، وفي تحليل الوضع السياسي». وكان للتحليل - بحسب تقييمهم - مدلولات، أهمها أنه يعكس:

١ - أن التيار القومي الاشتراكي ليس تياراً فكرياً معزولاً عن الواقع، وإنما هو تيار سياسي نضالي مرتبط بالواقع الوطني وقضاياها.

٢ - موقفاً ثورياً ضد التجريبية والأساليب التقليدية في العمل السياسي. لذلك كان التحليل عبارة عن موجه نظري ودليل عمل للمواقف السياسية اليومية.

٣ - أن التحليل أداة مهمة لتوحيد تنظيمات التيار القومي الاشتراكي حول خط سياسي موحد، بالإضافة إلى وحدتها الفكرية العامة<sup>(١٨)</sup>.

وفي مطلع ١٩٦٣ جاءت أول محاولة لتوحيد تنظيمات التيار القومي الاشتراكي، ضمت الجبهة الاشتراكية العربية في جامعة الخرطوم والطليعة التقدمية العربية في جامعة القاهرة (فرع الخرطوم). وكان في شكل مؤتمر خرج بعدد من القرارات التي لم تسمح الظروف بتنفيذها، بل فرضت الظروف الخارجية، المتمثلة في صراع عبد الناصر والبعث، تطوراً سلباً.

نهاية الخمسينيات من القرن العشرين نشأ في مدرسة وادي سيدنا الثانوية، ثم في مدرسة النهضة الثانوية في الأبيض، تنظيمات طلابية حملت اسم «القوميين العرب». وفي مدرسة بورتسودان الثانوية. ويضيف ملاسي «في مدينة بورتسودان<sup>(١٤)</sup>، حمل التنظيم اسم «حزب البعث العرب الاشتراكي». والسبب في اختيار الاسم، بحسب جادين والصاوي: «وتم اختيار هذا الاسم نتيجة اتصال بعض الطلاب بأحد البعثيين العراقيين، كان يعمل بحاراً بأحدى السفن... وكل الذي فعله ذلك البحار أنه أعطى أولئك الطلاب كتاب: في سبيل البعث ومعركة المصير الواحد، وكتيبات أخرى لم تكن متوفرة في مكتبات المدينة في تلك الفترة<sup>(١٥)</sup>. وفي جامعة الخرطوم، قامت مجموعة من الطلاب ذات توجهات قومية عربية بإصدار مجلة حائطية باسم: الرائد، وضمت المجموعة: محمد بشير أحمد صالح (الذي يكتب اسم عبد العزيز حسين الصاوي)، وعبد الله محمد عبد الرحمن، ومحجوب الشيخ، وعبد الله البشير، وآخرين. وانضم إليها في الدفعتين اللاحقتين: الصادق شامي، وإسحق شداد، وتاج الدين ميرغني، وجلال عتباتي، وعبد الله بلعو، وآخرون. ثم انضم محمد علي جادين، ومحمد بشارة عبد الرحمن، ومقبول حاج محمد، وجعفر عبد الله إبراهيم وآخرون<sup>(١٦)</sup>. وشهدت هذه الفترة انفصال سورية ونهاية الجمهورية العربية المتحدة. وتحرك الشارع العربي لإدانة المؤامرة، ومساندة عبد الناصر، ولم يكن القوميون السودانيون استثناءً. وبادرت الطليعة التقدمية العربية في جامعة القاهرة (فرع الخرطوم)، إلى الاتصال بتنظيماتها في المدارس، وبالمجموعة التي كانت تصدر الرائد في جامعة الخرطوم، بهدف تنظيم مظاهرة تدين الانفصال وتؤيد ناصر. ووجد التحرك استجابة واسعة، وتسبب في تكوين الجبهة العربية الاشتراكية في جامعة الخرطوم التي أعلنت عن ميلادها وتدشين نشاطها<sup>(١٧)</sup>.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٨.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٦٠ - ٦١.

(١٧) جادين والصاوي، المصدر نفسه، ص ٣٢ - ٣٤.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٣٧ - ٣٨.

فقد خرجت مجموعة من عناصر الطليعة التقدمية في جامعة القاهرة (فرع الخرطوم) على مقررات المؤتمر الاستثنائي، وكوّنت تنظيمًا جديدًا باسم القوى الحدودية الاشتراكية. وانحاز التنظيم الجديد كلية إلى مصر، وكان يتهم تنظيم الطليعة بأنه بعثي<sup>(١٩)</sup>. وعمل التيار القومي عامة على حصر الانقسام في جامعة القاهرة (فرع الخرطوم فقط). ويقول مصدر بعثي: «ولكن مع تصاعد النشاط السياسي وقيام العناصر الانقسامية بكشف قيادات تنظيم الطليعة، قامت قوات الأمن باعتقال عدد من أعضاء الطليعة التقدمية»<sup>(٢٠)</sup>.

اقتضت ظروف ثورة أكتوبر تحليلاً سياسياً جديداً يتجاوز تحليل عام ١٩٦٢، رغم أن الثورة - بحسب البعثيين - أكدت صحة التحليل. ونشط الاشتراكيون العرب فكرياً، وأصدروا مجلة **وعى الطليعة**، كمجلة داخلية لتنظيمات الاشتراكيين العرب. واستفادوا من أجواء الحريات في عقد الندوات والليالي السياسية في الجامعات والمدارس والأحياء. والأهم من ذلك الشعور بالتماسك والوحدة - رغم الانقسام السابق - ويرجعه البعض إلى توسع الخلايا البعثية<sup>(٢١)</sup>. ولكن الاهتمام بخلق مركز موحد للتيار القومي الاشتراكي تزايد، وعقد الاشتراكيون العرب عدداً من الندوات بقصد الإعداد والتمهيد لعقد مؤتمرهم. وفي حزيران/يونيو ١٩٦٦ عُقد المؤتمر الأول للاشتراكيين العرب، وأعلن ميلاد المركز الموحد لتنظيمات التيار القومي الاشتراكي في السودان. ويرى المؤرخون البعثيون أن هذا المؤتمر يختلف من حيث الشكل والمضمون عن مؤتمر عام ١٩٦٣ الذي «كان البداية في طريق بناء المركز الموحد لتنظيمات التيار القومي الاشتراكي التي نشأت بطريقة عفوية وغير منظمة في نهاية الخمسينيات وبداية الستينيات من القرن العشرين، وضم وقتها ممثلين عن تنظيمات طلابية لا تجمعها إلا الشعارات والأهداف العامة. أما هذا المؤتمر، فهو من جهة امتداد لقرارات مؤتمر عام ١٩٦٣ التي لم

تجد فرصة التطبيق، ومن جهة ثانية كان يمثل مؤتمراً لتنظيمات تشترك في المبادئ والأهداف الأساسية والخط السياسي العام، وهي التنظيمات التي أشرفت على بنائها اللجنة التحضيرية للمؤتمر، والتي تكوّنت عام ١٩٦٤ في الندوة الأولى للاشتراكيين العرب كتتنظيمات هشة وحديثة، ولكنها موحدة بشكل عام حول خط محدد أو هي في طريقها إلى ذلك»<sup>(٢٢)</sup>. وخرج المؤتمر بعدد من الوثائق التي وجهت وأطرت عمل حزب البعث في السودان، ومن أهمها: وثيقة المبادئ الأساسية، ووثيقة تنظيمية، ووثيقة الخط السياسي وتطورات الأوضاع خلال فترة ما بعد تشرين الأول/أكتوبر. وقد يضيء هذا التقييم قليلاً أسباب الانقسامات الكثيرة التي لازمت حزب البعث، خاصة في الفترة الراهنة، ولكن الأهم من ذلك طرح سؤال عن موقع الخلية البعثية الأولى والتنظيم البعثي في حركة الاشتراكيين العرب، وما هو دورهم بشكل عام في هذه التطورات. وسبق أن ورد أن تكوين الخلية البعثية الأولى كان في عام ١٩٦٠، وعملت ضمن الجبهة المتحدة للطلاب، وضمن التيار القومي الاشتراكي الطلابي العام. ويرى جادين والصاوي أن الأفكار البعثية كانت تنتشر في هذا الإطار الفضفاض كأفكار عامة وسط تنظيمات الاشتراكيين العرب. وأدت العناصر البعثية دوراً فاعلاً ومهماً، ويعتقد أن هذا الموقف ليس تراجعاً عن مشروع بناء التنظيم البعثي بقدر ما هو استجابة لظروف الواقع، وتعبير عن الحرص على المركز الموحد للتيار القومي الاشتراكي، كما يُعتبر ذلك شرطاً ضرورياً لنمو وتطور أي تنظيم قومي اشتراكي، والتنظيم البعثي ضمن هذا الشرط: «وهذا ما حدث بالفعل، حيث ظل البعثيون على هذا الموقف حتى تطورت تنظيمات الاشتراكيين العرب وتحولت، في معظمها، إلى تنظيم بعثي عام ١٩٧٥»<sup>(٢٣)</sup>. وأصدر حزب البعث أول منشوراته في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٧٦. وسبق أن عُقد المؤتمر الثاني في عام ١٩٦٨.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٤٨.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٦٩.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٨٠.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٨٦ - ٨٧.

ظلّ التنظيم البعثي نشطاً وسط الطلاب والنقابات، وعلى وجه الخصوص نقابة المحامين السودانيين. وكان البعثيون أقرب إلى جماعة الضغط منها إلى الحزب السياسي. ولذلك تبنّى أساليب عمل مختلفة خلال فترة الديمقراطية الثانية (١٩٦٥ - ١٩٦٩). ومن ضمن ذلك، يلاحظ أن حزب البعث العربي والاشتراكيين العرب عموماً، لجأوا بعد ثورة أكتوبر ١٩٦٤، إلى طريقة غريبة في اختراق الأحزاب الأخرى، خاصة الاتحادية. ويصف ملاسي هذا التكتيك بلا رتوش، حين يكتب أنه بعد عودته من دمشق وجد حزب الشعب الديمقراطي مشغولاً بإعادة تنظيم صفوفه، والاستعانة بعناصر كان لها دور في ثورة أكتوبر، ولها تأثير جماهيري، بحسب قوله، وخاصة أن كثيراً من رموز الحزب شاركت في نظام إبراهيم عبود. وفي هذا المعنى، اتصل به الفاتح عبود المحامي، ولكنه اعتذر بحجة انتمائه إلى تنظيم الاشتراكيين العرب وحزب البعث، بل وفي قيادته. ولكن الفاتح عبود أصرّ عليه باعتبار أن حزب الشعب أيضاً حزب قومي، وسيقبلون اعتذاره إذا وجده أقلّ قومية من حزب البعث. ورثب له لقاء مع الشيخ علي عبد الرحمن الذي أكد له عدم ممانعتهم في استمراره في تنظيمه إذا انضم إلى حزب الشعب، منوهاً إلى أن حزب الشعب أقرب إلى الجبهة من الحزب الضيق، ولن تتعارض دعوته لأفكاره مع العمل معهم. ويقول ملاسي إنه بعد مناقشة الأمر مع زملائه في قيادات منظمات الاشتراكيين العرب وحزب البعث، اتفقوا على أن ينضم إلى حزب الشعب، وينضم سعيد حمور وبدر الدين مدثر إلى الحزب الوطني الاتحادي. ولم تكتمل خطوة الأخيرين بعد لقاء مع زعيم الحزب إسماعيل الأزهرى، ويبرر هذا التكتيك بقوله: «وكانت الفكرة أن نعمل داخل حزبي الوسط السوداني على تطوير مواقفهما، بالإضافة إلى اكتساب خبرة ومعرفة بواقع السياسة السودانية»<sup>(٢٤)</sup>. والتحق بحزب الشعب، وتم تعيينه في المكتب السياسي مسؤولاً عن المواقب والليالي السياسية والندوات، وكان معه من

الاشتراكيين العرب محمد أبو القاسم حاج حمد وبعض المحامين الناصريين. كما تم تعيينه في لجنة التطهير التي شكّلها مجلس وزراء ثورة أكتوبر. ويرجع البعثيون هذا الموقف إلى تركيزهم على القضايا الوطنية البحتة أكثر من الانشغال في تلك الفترة بالقضايا القومية الكبرى. واهتم التنظيم بالمشاركة النشطة في العمل السياسي مع القوى السياسية الأخرى طوال الفترة التي سبقت الانقلاب<sup>(٢٥)</sup>.

في الفترة الأولى لانقلاب ٢٥ أيار/ مايو، وحين كان يرفع شعارات ثورية وتقدمية، لم يكن النظام يضايق الأحزاب والتنظيمات اليسارية والتقدمية، ومنها أحزاب الاشتراكيين العرب والبعثيين. ولكن بعد صراع النظام مع الشيوعيين، وتوجهه نحو الغرب، شرع في مضايقة اليساريين والاشتراكيين. وكان النظام قد حلّ كل الأحزاب والنقابات ومنع حرية الصحافة، فور نجاح الانقلاب، ولكنه لم يطبق القرارات على تلك الأحزاب السياسية، وقصر المنع على الأحزاب التقليدية. وفي أيار/ مايو ١٩٧٤ أصدر حزب البعث العربي الاشتراكي/ القطر السوداني، برنامجه السياسي تحت عنوان: «البعث وقضايا النضال الوطني في السودان». وأعلنت الوثيقة عن رفضها شكل الحزب الواحد وغياب الديمقراطية، وانتقدت عدم تحول الانقلاب إلى عمل شعبي على طريق التطور الوطني الديمقراطي. ودعا إلى تكوين جبهة وطنية ديمقراطية تلتقي حول برنامج ذي توجهات ديمقراطية واشتراكية، مع التشديد على الوحدة العربية كضمانة لتجاوز التخلف الاقتصادي، وفك كل أشكال التبعية لمواجهة الامبريالية. ودخل في نقاش مع الحزب الشيوعي السوداني الذي أبدى تحفظه على فكرة التحالف مع حزب البعث، كونه يمثل فكر البرجوازية الصغيرة. ويؤكد القيادي البعثي بدر الدين مدثر طليعية حزيه في مقاومة نظام النميري، خاصة بعد أن تجاوز مرحلة البناء الذاتي، وبصفة خاصة منذ عام ١٩٧٩، وهو العام الذي أعلن فيه الحزب شعار الإضراب السياسي والعصيان المدني. وفي عام ١٩٧٩ أسس حزب البعث تحالفاً مع الحزب

(٢٤) ملاسي، المصدر نفسه، ص ٩٤ - ٩٥.

(٢٥) حزب البعث في السودان: مراجعات نقدية: مناقشات ووثائق وبيانات، إعداد وتحرير محمد علي جادين؛ تقديم بكرى خليل

(الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠٨)، ص ١٠.

الاتحادي الديمقراطي بزعامة الشريف حسين الهندي، تحت اسم «تجمع الشعب السوداني». وأصدرا معاً مجلة الدستور، كصوت للمعارضة في الخارج. وقد أحس النظام بخطورة البعثيين في السنوات الأخيرة، وجعل النيميري منهم العدو الرئيس، وكثف من ملاحقتهم واعتقالهم، خاصة أن شعاراتهم المعادية للنظام كانت تملأ جدران المنازل في العاصمة المثلثة. ومن أشهر المحاكمات الغريبة كانت تلك التي كُفرت البعثيين، مستغلة قوانين أيلول/سبتمبر ١٩٨٣ الدينية. ففي يوم ١٤/٥/١٩٨٤ أُلقي القبض على أربعة من أعضاء حزب البعث العربي الاشتراكي، في وكر سري لطباعة المنشورات السياسية المعارضة، وقدموا إلى المحاكمة بعد تعرضهم للتعذيب، كما تبين بعد سقوط النظام. وفي جلسة النطق بالحكم يوم ٢٤/١/١٩٨٥ أضيفت مواد جديدة قائمة على اتهام الردة الدينية التي يصل حكمها إلى حد الإعدام، كما حدث لمحمود محمد طه، في يوم ١٨/١/١٩٨٥، حيث نفذ فيه حكم الإعدام. وقد بدأ النظام يشعر بنشاط خطر على وجوده. لذلك، عمل على توظيف الدين، وهو حديث عهد في فرض الشريعة الإسلامية، في عملية قمع سياسي تجمع بين العنف واللعنة تجاه المعارضين.

كان من الطبيعي أن يكون لحزب البعث أثره المعنوي الواضح بعد انتفاضة نيسان/أبريل ١٩٨٥ بعد سقوط النيميري. ولكنه لم يسجل وجوداً في البرلمان المنتخب، بل احتفظ بنشاطه بين الطلاب وبعض النقابات والقوات المسلحة، وانتشر في الأقاليم، وبالذات غرب السودان. وكانت له صحفه مثل: المناضل الناطقة باسم الجناح الموالي لسورية، والهدف وهي منحازة إلى العراق. وكانت لهم مكاتب ودور نشر. وقطع انقلاب ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨٩ الطريق أمام التطور الديمقراطي، وعاد البعثيون مجدداً إلى العمل السري تحت الأرض. وشارك حزب البعث في تأسيس التجمع الوطني الديمقراطي المعارض، وإعلان ميثاقه في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩. ونسب النظام، قيادة محاولة انقلاب نيسان/أبريل ١٩٩٠ غير الناجحة إلى العناصر البعثية

داخل الجيش. ولكن أزمة الخليج واحتلال العراق للكويت في آب/أغسطس ١٩٩٠ أدخل الحزب في مأزق كبير. فقد كان من الطبيعي أن يقف الكثيرون من البعثيين إلى جانب العراق، بينما أدان التجمع الوطني موقف العراق. وفي هذه الحالة، تقرر تجميد عضوية حزب البعث في التجمع، حيث ظهرت بوادر انقسام في المواقف التي تذبذبت كثيراً تجاه المعارضة والعراق، خاصة بعد خروج بعض أعضاء القيادة الحزبية واستقرارهم في بغداد، وقطعوا علاقتهم بالتجمع الوطني في الخارج، وتم اتهامه بالعمالة، بسبب موقف بعض أطرافه المعادي للعراق. وفي الوقت نفسه، استمرت علاقة القيادة الحزبية في الداخل مع التجمع باعتبار أن الموقف من العراق لا يشكل سبباً قوياً للخروج من التجمع، باعتبار «أن الاستمرار في العمل المشترك والحوار والتفاعل الإيجابي يمكن أن يطور موقف هذه القوى من القضايا القومية»<sup>(٢٦)</sup>. واستمرت قيادة الداخل في التجمع حتى منتصف ١٩٩١، حيث قررت التوقف حتى يحسم الحزب كاملاً مواقفه من المعارضة والعراق.

أرسل بدر الدين مدثر، أمين سر الحزب، برقية تأييد للمؤتمر الشعبي العربي الإسلامي الذي عقد بالخرطوم في نيسان/أبريل ١٩٩١. وقد اقترح فتح حوار مع نظام الجبهة الإسلامية، مبرراً ذلك بموقف النظام المساند للعراق وضرورة دعم هذا الموقف القومي.

كما وصلت قيادة الداخل إلى ما سمي «أوراق الحوار مع نظام الإنقاذ»، ومنها رسائل مع علي الريح السنهوري تدعو إلى الموافقة «بهدف الاستفادة من أجواء المشاركة في بناء الحزب»، مشيراً إلى لقاءات تمت في الأردن واليمن مع مسؤولين في حكومة الإنقاذ. ولم تلق هذه الدعوة أي قبول في الداخل، ورفضت من الأساس مع المطالبة بالاستمرار في التجمع استناداً إلى ميثاقه المحدد الذي لا صلة له باحتلال العراق للكويت<sup>(٢٧)</sup>. وفي هذا الظرف، قررت القيادة الحزبية عقد دورات اجتماعات في عام ١٩٩٣ لمناقشة قضيتين: القضية

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٩.

هذا الجناح بموضوع الديمقراطية حصراً على مستوى الوطن، وداخلياً في إدارة الحزب. وحدد علاقاته القومية وصلته ببعث العراق، وأعلن أنه مركز قومي مستقل لا يرتبط بأي مركز خارجي. وهو نشط بين الطلاب في الجامعات من خلال: جبهة كفاح الطلبة. أما المجموعة الأخرى، فبعد وفاة بدر الدين مدثر، صارت صفة علي الريح السنهوري، عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، وأمين سر قطر السودان، ونائبه عثمان أبو رأس. واستمر مرتبطاً ببغداد، ولا يعترف بأية مجموعة أخرى، ففي سؤال عن الانشقاق ووجود بعث آخر، يرد: «حزب البعث لا يقبل الانشقاق، لأنه حزب قومي. فأى طرف أو مجموعة تنشق عن حزب البعث لا تستطيع أن تعمل كحزب بعث لأنها تفتقر إلى الشرعية التي يمكن أن تضافي عليها من القيادة القومية»<sup>(٣١)</sup>. وهناك تنظيم حزب البعث العربي الاشتراكي في القطر السوداني، المرتبط بسورية ويقوده كأمين عام التيجاني مصطفى.

## المراجع

- الضو، فتحي. «محنة النخبة السودانية» (نشر خاص).  
علي، حيدر إبراهيم (إعداد وتقديم). الأحزاب السودانية: واقع ومستقبل. القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠١.  
الصاوي، عبد العزيز حسين. أزمة المصير السوداني: مناقشات حول المجتمع والتاريخ والسياسة. القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠٤.  
———. الحوار القومي - القومي: الضرورة والإمكانية. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٥.  
———. السودان: حوارات الهوية والوحدة الوطنية. القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٤.

الأولى الخط السياسي، وهل القيادة الفعلية في الداخل أم في الخارج؟ وتقرر رفض أوراق الحوار مع النظام، والوصول إلى موقف وسط يقف ضد نظام الإنقاذ وضد التجمّع الوطني، ويدعو إلى تحالف صحيح لم تحدد أطرافه<sup>(٢٨)</sup>. أما القضية الثانية، أي القضية التنظيمية، فقد تُركت عملياً، معلقة من دون حل حاسم. ويقول جادين إن المناقشات توصلت إلى حلّ تركيبي مزدوج في الداخل، وصلاحيات واسعة للقيادة الحزبية بكاملها، بما يعني منح مجموعة الخارج حق الفيتو على قرارات قيادة الداخل بحكم أغليبتها<sup>(٢٩)</sup>. وكانت النتيجة ظهور تيارين: التيار الأول تقوده مجموعة الخارج وعلى رأسها: بدر الدين مدثر، وعلي الريح السنهوري ومحمد الضو عمران؛ والتيار الثاني، يضم غالبية أعضاء الداخل، باستثناء عثمان أبو رأس، وعضوين آخرين. ويقول بعض التقارير إن التيار الأول هو أقلية تنحصر في قطاع يقوده عثمان أبو رأس وبعض الكوادر الوسيطة وبعض الإعلاميين. أما التيار الثاني، فقد ضم معظم قيادات الحزب ومؤسسيه، إذ إلى جانب مسؤول القيادة الحالي محمد علي جادين، وقف الصادق الشامي، واسحاق شداد، وسعيد ميرغني محور المحامين، بالإضافة إلى عدد من المحامين الشباب، منهم: يحيي محمد الحسين، وأحمد أبو جبة، وأحمد جمعة حماد. ومن قيادات الخارج: شوقي ملاسي، وعبد العزيز حسين الصاوي، ومحمد سيد أحمد عتيق، ومحمد عثمان أبو شوك<sup>(٣٠)</sup>.

عقب انقسام (١٩٩٦ - ١٩٩٧) أطلق جناح جادين على نفسه اسم «حزب البعث السوداني»، ولإضافة صفة «السوداني» دلالتها الواضحة في تحديد خط الحزب الفكري والسياسي. فقد كانت مجموعة من البعثيين السودانيين تؤكد تعددية الثقافات في السودان، مما يصعب حصر هويته الثقافية في العروبة فقط. واهتم

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٢٧٧.

(٣١) رصد مكتب طلاب حزب البعث العربي الاشتراكي، ٩/٨/٢٠٠٩، عن مقابلة صحيفة أخبار اليوم.

## ١٣ - حزب البعث العربي الاشتراكي في العربية السعودية

يوسف مكي

### مقدمة

عام ١٩٩٢، لا يكاد يتوفر اسم آخر. والأسماء التي وردت في كتابات لقادة بعثيين، مثل: لمحات من تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي: ١٩٤٧ - ١٩٧٥، للأستاذ شبلي العيسمي، الذي عمل لفترة طويلة أميناً عاماً مساعداً للحزب، تعمّدت تقديم أسماء مستعارة، لبعض الأعضاء الذين التحقوا بالحزب، مبكراً في النصف الثاني، من الخمسينيات من القرن المنصرم، أثناء التحاقهم بالجامعة الأميركية في بيروت<sup>(١)</sup>.

كما أن الكتابات التي نُشرت عن الحركة الوطنية في السعودية، تخلط كثيراً بين النشاطات البعثية والناصرية، أو تلحقهما معاً، سواء في ما يتعلق بالتنظيمات والبرامج أو الأشخاص الذين توفوا داخل السجون في السعودية، مثل ربط الناصريين بتأسيس الطليعة الطلابية الثورية في الجزيرة العربية، التي هي بالتأكيد واجهة بعثية، أو إقحام اسم صالح بن عوض القحطاني، وسعود إبراهيم المعمر<sup>(٢)</sup>، ضمن المنتمين إلى حزب البعث، مع أن الأول لم تسجل له أية علاقة بتنظيم الحزب، والثاني كان ملحقاً عسكرياً بالسفارة السعودية في اليابان، وجرى اختطافه من الأردن عام ١٩٦٩، بتهمة ارتباطه بالتنظيم العسكري لاتحاد شعب الجزيرة العربية، الناصري النزعة، وتوفي في المعتقل. وقد عرف

الكتابة عن الحركات الوطنية في العربية السعودية من أصعب المهام. فما هو متاح عنها يأتي في الغالب في صيغة منشورات أو بيانات أو دوريات سياسية محدودة جداً. وهي على قلتها، باستثناءات نادرة، تفتقر إلى القراءة التاريخية الرصينة والدقيقة.

يضاف إلى ذلك أن هذه الحركات تأسست منذ مطلع الخمسينيات من القرن العشرين، بمعنى أن المؤسسين هم الآن إما في عداد الأموات، أو أنهم شيوخ تصعب حركتهم، كما يصعب الاعتماد على ذاكرتهم. هذا مع افتراض امتلاكهم للرغبة في الحديث عن تجربتهم، أما وأن غالبيتهم يمتنعون عن الحديث خوفاً من بطش السلطة، فإن ذلك يجعل من صعوبة الحصول على المعلومة أمراً مركباً وغاية في التعقيد.

ذلك ينسحب على قراءة مسيرة حزب البعث العربي الاشتراكي في السعودية، موضوع ورقتنا هذه. فأسماء مؤسسي الحزب، وقياداته وكوادره تكاد تكون معدومة، أو غير معروفة في الدراسات المتوفرة عن تاريخ هذا الحزب. فعدا اسم علي غنام، عضو القيادة القومية لحزب البعث، منذ المؤتمر القومي السابع في عام ١٩٦٤، حتى

(١) شبلي العيسمي، تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي: المرحلة الصعبة، ١٩٥٨ - ١٩٦٨ (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧)، ص ٢٠ - ٢١.

(٢) مفيد الزبيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨ - ١٩٧١، سلسلة أطروحات الدكتوراه، ٣٥، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ١٨٨.



المعمر بميوله الفكرية البعثية، لكن ذلك لا يعني صلته بتنظيم البعث.

المؤكد أن البعثيين لم ينسقوا مطلقاً مع الحركة الناصرية، حتى تتداخل أنشطتهم معها. والثابت أيضاً أنهم لم يؤسسوا أية جبهة، مع قوى سياسية أخرى، داخل العربية السعودية أو خارجها، عدا محاولات اتصال جنينية، بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٦٩، مع الجبهة الديمقراطية الشعبية، المنشقة أصلاً عن الحزب.

لذلك أجدني مضطراً في الغالب إلى الاعتماد على ذاكرتي التاريخية، ومعرفتي العيانية، التي استقيتها من انهماكي التام بالعمل الوطني، أثناء حقبة الستينيات وأوائل السبعينيات من القرن العشرين، والاستعانة بآراء أفراد انهمكوا بهذه التجربة قبل بداية الستينيات، رحل بعضهم إلى العالم الآخر، وفضل آخرون اعتزال العمل السياسي، وقضاء البقية الباقية من العمر بعيداً عن صخب العمل الحزبي. على أن ذلك لا يعني أنني سوف أغضّ النظر عما هو متوفر من مواد منشورة، والاستفادة من الوثائق المتاحة في إعداد هذا البحث.

في كل الأحوال، فإنني التزاماً بوعد قطعته أمام الأشخاص الذين ساعدوني في ترتيب وقائع هذا الفصل، سأمنح نفسي حق الاحتفاظ بأسمائهم. لكن ذلك لا يعفيني من أمانة المسؤولية العلمية أمام القارئ والحقيقة والتاريخ. فمسؤولية التدوين هذه، وصحة هذه الوقائع أو عدمها، تقع على عاتقي وأتحمّلها وحدي.

## أولاً: التأسيس

قراءة تاريخ الحركة القومية في الجزيرة العربية/السعودية، ومن ضمنها حزب البعث العربي الاشتراكي، ستكون مرتبكة ومجتزأة إن لم يتم ربطها بالتحويلات السياسية التي أخذت مكانها في الوطن العربي، أثناء المرحلة التي سبقت، وخلال تأسيس تنظيم الحزب،

وعبر مسيرته التي امتدت قرابة ثلاثة عقود. فالحزب هو امتداداً لتنظيمي لحزب البعث الذي انطلق من سورية وتأسس في السابع من نيسان/أبريل عام ١٩٤٧. وهو أيضاً امتداداً للحراك القومي الذي تفجر في المنطقة العربية بأسرها إثر نكبة فلسطين عام ١٩٤٨.

وقد ضمّت العناصر التي بشرت بفكر البعث في السعودية مجموعة من اللاجئين الفلسطينيين الذين وفدوا إلى البلاد بعد النكبة، وأفراداً من سورية والعراق ولبنان قدموا إلى المملكة للعمل في حقول النفط والمؤسسات الأخرى التي ارتبطت بها<sup>(٣)</sup>.

تزامن تأسيس حزب البعث في العربية السعودية مع تحولات كبرى في التاريخ العربي المعاصر. فمن جهة كانت الحرب العالمية الثانية، وما نتج منها قد أدّى إلى خلق وعي لدى شعب الجزيرة بمخاطر الوجود العسكري الأجنبي في البلاد، المتمثل بقاعدة الظهران الجوية، مسهماً في تصعيد وتيرة المطالب الشعبية بعدم تجديد اتفاقية تأجير قاعدة الظهران إلى الولايات المتحدة الأمريكية. ومن جهة أخرى، كان ازدياد إنتاج النفط بكميات تجارية كبيرة قد أدّى إلى خلق طبقة عمالية، في ظل أوضاع انعدمت فيها أبسط المتطلبات الإنسانية. وكانت مقارنة أوضاع العمال السعوديين آنذاك بنظرانهم الأمريكيين والهنود والباكستانيين وغيرهم قد جعلت العمال السعوديين يشعرون بالتمييز والخياف. وقد نتج من ذلك بروز مرحلة النضال النقابي المطلي، وتشكيل ما عُرف باللجنة العمالية، للمطالبة بتحسين أوضاع الطبقة العاملة السعودية، في مختلف المجالات. وكان معظم أعضاء اللجنة العمالية من الشباب الذين تأثروا إما بالتنظيم الماركسي، أو بالفكر القومي العربي.

سبق هذه الأجواء اندلاع ثورة ٢٣ تموز/يوليو في مصر عام ١٩٥٢، بقيادة الرئيس جمال عبد الناصر، التي أطاحت بحكم الملك فاروق، وأعلنت الجمهورية. لقد كان لمسيرة الثورة واستقلال قرارها السياسي، وكسر

(٣) باقر النجار، «المجتمع المدني في الخليج والجزيرة العربية»، ورقة قُدمت إلى: المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢)، ص ٥٦٦ - ٥٦٧.

احتكار السلاح، ونصرة ثورة الجزائر، وتأميم قناة السويس، وتأسيس حركة عدم الانحياز، والتبشير بالحياد الإيجابي، إسهاماتها في بلورة الوعي القومي في الجزيرة العربية.

هكذا تداخلت العوامل الوطنية والقومية لتسهم مجتمعة في خلق المناخ الملائم لتأسيس تنظيم حزب البعث في السعودية.

في سجن العبيد بالأحساء، عام ١٩٥٦، حيث يُعتقل قادة اللجنة العمالية، بدت الفوارق الفكرية بين المعتقلين تتضح أكثر فأكثر. وأخذ القوميون يميزون أنفسهم من زملائهم المتأثرين بالماركسية. وكان كثير من القوميين قد اطلعوا على فكر البعث، وقرأوا مقالات لرواده، مثل ميشيل عفلق وصالح الدين البيطار ومنيف الرزاز، وعبد الله عبد الدائم. ورويداً رويداً تبلورت قناعاتهم بضرورة تأسيس تنظيم بعثي، ينتقل بهم من دائرة الفكر إلى ميادين النضال.

والواقع أن فترة سجن العبيد، والحقبة التي أعقبت إطلاق سراح زعماء الحركة العمالية، تعتبر محطة رئيسية، من حيث إسهامها في تحديد هوية ورموز العمل الوطني، للتيار القومي، لتتنافس فكرياً مع التيار الماركسي، الذي سبقها في الحضور بما يقرب عقداً من الزمن. لقد أدى التياران الفكريان، الماركسي والقومي، في نهاية الخمسينيات، وأوائل الستينيات من القرن العشرين دوراً رئيسياً في استقطاب النخب المثقفة. ومن بين هؤلاء المعتقلين، برزت معظم قياداتهما وكوادرها الفكرية والنضالية.

إن أسماء قوائم المعتقلين من التنظيمين، الشيوعي والبعثي، في الأعوام اللاحقة تؤكد ما أشرنا إليه. ففي عام ١٩٦٤ أُلقت السلطات القبض على عدد من الأفراد بتهمة تأسيس تنظيم شيوعي، وبرزت من بين المعتقلين أسماء كانت ضمن المعتقلين سابقاً في سجن العبيد، كعلي العوامي، ويوسف الشيخ، وعبد العزيز السنيد، ومنصور إخوان، وعبد الله الجشي. وحُكم عليهم بالسجن لمدة تراوحت بين الخمسة أعوام والخمسة عشر عاماً. وأثناء حملة اعتقالات عام ١٩٦٩ - ١٩٧٠ التي استهدفت البعثيين والمنتمين إلى حركات سياسية أخرى،

شملت قائمة المعتقلين، إضافة إلى آخرين، أسماء بارزة من معتقلي سجن العبيد عام ١٩٥٦، كعبد الرزاق اليوشع، وعبد الغني الشماسي، ومنصور الشيخ، وميرزا الخنيزي، وعبد الرزاق البريكي. وقد أمضى هؤلاء مدداً في السجن، بلغت في أقصاها ست سنوات. وكانت التهمة الرئيسية التي وجهت إليهم هي الانتماء إلى البعث. هذا عدا عن الأشخاص الذين تمكنوا من الفرار بجلدهم إلى الخارج في حملة اعتقالات في أوائل السبعينيات، ممن كانت لهم سابقة الاعتقال في سجن الأحساء، بقضية اللجنة العمالية.

يمكن القول إذاً إن نقطة البداية في الاتفاق على تأسيس تنظيم بعثي هي عام ١٩٥٦، وأن سجن العبيد في الأحساء هو المكان الذي انطلقت منه الفكرة. لكن التفكير بتأسيس تنظيم شيء، ونقل الفكرة إلى أمر واقع شيء آخر، إذ لم يكن بإمكان المتعاهدين أن يمشوا في تنفيذ فكرتهم من داخل أسوار السجن. لقد كانوا معزولين عن العالم الخارجي، ولم يكن مسموحاً لهم بأية زيارة. وما حدث داخل السجن لم يتجاوز تعاقد مجموعة من الشباب ممن قرأوا فكر الحزب وتأثروا بمبادئه، على تأسيس تنظيم بعثي، فور خروجهم من المعتقل.

ذلك يعني أننا أمام مرحلتين من التحضير والإعداد لبناء الحزب: الأولى قبل وأثناء السجن، وتمثلت بالالتزام الفكري، من دون مصاحبة عمل تنظيمي. والثانية بدأت فور خروج المعتقلين من السجن، ولم تقتصر على الذين خرجوا من السجن، بل شاركهم أفراد آخرون، أدوا أدواراً قيادية منذ لحظة التأسيس، وكان لهم النصيب الأوفر في تشكيل وقيادة التنظيم. كما أسس بعض الطلاب الذين تخرجوا آنذاك من الجامعة الأميركية في بيروت، الخلايا الأولية لتنظيم الحزب في المنطقة الوسطى، في الرياض والمدن الأخرى المجاورة.

ما أورده هنا من عرض يتسق في خطوطه العامة مع رواية د. مفيد الزبيدي، عن مرور تأسيس البعث بمرحلتين، إلا أن ثمة أخطاء ينبغي تصحيحها في هذه الرواية. من هذه الأخطاء، الإشارة إلى محمد الربيع، باعتباره أحد المؤسسين للحزب، وذلك من وجهة نظرنا، تجاوزاً للواقع، إذ إن التنظيم لم يتشكل إلا بعد

وفاة الربيع بعامين على الأقل. صحيح أن الربيع كان ضمن الشباب الذين آمنوا بفكر البعث، لكنه لم تكن له أية علاقة بتأسيس تنظيمه، واعتقاله كان بسبب ارتباطه باللجنة العمالية، وليس بسبب فكره القومي.

ويصدق هذا القول أيضاً على أ. علي غنام، فقد كان ضمن الذين اعتقلوا في سجن العبيد في الأحساء، وكان من المؤمنين بفكر الحزب، ومن الذين تعاهدوا على بناء تنظيم بعثي بعد الخروج من السجن. وكان أيضاً لفترة اقتربت من الثلاثة عقود عضواً في القيادة القومية للحزب، لكن ذلك وحده لا يجعله ضمن أوائل المؤسسين للتنظيم. والمعلومات المتوفرة عن تأسيس تنظيم البعث في السعودية لا تتيح مجالاً لهذا الافتراض.

هناك نقطة أخرى بحاجة إلى تصحيح أيضاً هي إشارة د. الزبيدي إلى أن المعتقلين بعد خروجهم من السجن غادروا إلى الخارج، وذلك غير صحيح بتاتاً، فجميع الذين أطلق سراحهم بقوا في السعودية، ومن غادر بعد حين لم تكن أسباب خروجه سياسية، بل كانت نتيجة حصوله على بعثة من الأرامكو أو من الحكومة السعودية للدراسة لنيل الشهادة الجامعية.

## ثانياً: الانطلاق

تلاحقت الأحداث في المنطقة العربية، فشنت إسرائيل وبريطانيا وفرنسا عدواناً ثلاثياً على مصر، وقد تمكنت مصر من تحقيق انتصار سياسي واضح في مواجهة العدوان. وكانت الثورات الوطنية قد بدأت تشتعل ضد الاستعمار التقليدي، في الجزائر وعمان وتونس، مما أدى إلى خلق حالة نهوض شعبي في عموم المنطقة، لم تكن العربية السعودية مستثناة منها.

لقد استثمر البعثيون التأييد الشعبي لمصر والحركة القومية لتأسيس تنظيمهم، الذي بدأ نشاطاته في المنطقة

الشرقية، تحت مسمى «منظمة أحرار الجزيرة العربية»، قبل أن يعلنوا اسمهم الصحيح، كمنظمة بعثية، ووسعوا دائرة التنظيم ليشمل عدداً من المدن الرئيسية في السعودية، وتمكنوا من تأسيس عددٍ من الخلايا والفِرَق. وفي نهاية الخمسينيات، عقد البعثيون في العربية السعودية أول مؤتمر حزبي لهم، انبثقت عنه قيادة شعبة منتخبة، ومندوب أصيل للمشاركة في المؤتمر القومي الرابع الذي عُقد في لبنان. ومنذ المؤتمر القومي الرابع، حتى المؤتمر القومي العاشر، صار مألوفاً مشاركة تنظيم الحزب في السعودية في المؤتمرات القومية، بعضه أصيل، وأحياناً بإضافة عضو مراقب<sup>(٤)</sup>.

بلغ تنظيم حزب البعث أوج قوته في الفترة التي أعقبت انقلاب ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣ في العراق، الذي أطاح بحكم عبد الكريم قاسم، وانقلاب ٨ آذار/مارس من العام نفسه في سورية الذي أسقط حكومة الانفصال. وبلغ مستوى التنظيم في فترة قصيرة درجة شعبة. وكانت مكونة من أربع فِرَق: فرقة في المنطقة الوسطى بالرياض وما جاورها؛ وفرقة في الساحل الشرقي، وتضم القطيف والدمام والخبر وبقية مدن الساحل؛ وأخرى في الأحساء، وتضم الهفوف والمبرز والعمران، وعدداً آخر من القرى؛ وفرقة رابعة، تضم خلايا حزبية متناثرة في الحجاز، في جدة والمدينة، كما تضم الفرقة خلايا حزبية في المنطقة الشمالية، في الجوف وسكاكا وعرعر<sup>(٥)</sup>.

وخلال تلك الحقبة، نشطت واجهتا الحزب: الطليعة الطلابية الثورية في الجزيرة العربية، التي جرى الإعلان عنها عام ١٩٦٢، والتي استمرت في إصدار نشرتها الدورية وبياناتها، حتى حدث انقلاب ٢٣ شباط/فبراير عام ١٩٦٦ في سورية الذي أطاح بالقيادة القومية، وشكل قيادة جديدة موالية للنظام الجديد. وقد

(٤) فلاح عبد الله المدرس، «الحركة القومية في البحرين، ١٩٣٨ - ١٩٦٧»، مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت)، السنة ٢٦، العدد ٣٤

(خريف ١٩٩٨)، ص ٥٩.

(٥) هيكلية حزب البعث من الأسفل إلى الأعلى تبدأ بخليّة، أو حلقة، ثم فرقة، فشعبة، وفرع، وقيادة قطرية. وأثناء فترة حكم البعث في العراق، أضيف إلى الهيكل مستوى مكتب، ويضم في العادة عدداً من الفروع. والفرقة تضم على الأقل ثلاث خلايا من الأعضاء، ولا تتجاوز السبع. أما المؤيدون والأنصار، فأعدادهم مفتوحة. وكذلك الحال بالنسبة إلى الشعبة، فإنها تضم على الأقل فرقتين، ولا تتجاوز الخمس فرق. أما الفروع، فكانت مفتوحة في السابق إلى أن قُنت بعد استلام الحزب للسلطة في العراق وسورية. ويكون التنظيم الحزبي، حين يكون أكثر من فرع، بإشراف قيادة قطرية.

دورات محو أمية أثناء فصل الصيف. كما شيد البعثيون مكتبة أهلية أخرى في مدينة الهفوف بالأحساء، مماثلة لمكتبة القطيف. واستطاعوا أيضاً السيطرة على عدد كبير من الأندية الرياضية في القطيف والأحساء والرياض وسكاكا.

ولم يتوقف البعثيون عند هذا الحد، بل نقلوا حواراتهم وسجلاتهم الفكرية إلى الصحف المحلية، حيث بدأت أفلامهم تبشر بفكرة القومية العربية والوحدة في الصحف السعودية، كصحيفة اليمامة. وكان لهم حظوة في الدورية التي تصدر عن وزارة المالية والاقتصاد الوطني، حيث تولت أفلام الكتاب الرد على الطروحات الشيوعية، من منظور قومي ووحدي. وكان الشيوعيون يقومون بدورهم بالرد على تلك المقالات من خلال صحيفة أخبار الظهران وصحيفة الفجر الجديد. وكانت كتب ساطع الحصري وقسطنطين زريق حول مفاهيم ومكونات الأمة، وعناصر التكوين القومي، إضافة إلى كتابات مؤسس الحزب ميشيل عفلق ومنيف الرزاز، وصلاح البيطار، هي زاد البعثيين في تلك المناقشات.

### ثالثاً: الانشقاق

كانت قوة فروع حزب البعث العربي الاشتراكي في الوطن العربي وخارجه هي ذاتها نقطة ضعفه. فالحزب استمد حضوره بقوة على الأرض العربية من كونه تنظيمًا قومياً، يتمثل من خلال هياكله، وعقيدته صورة عن مشروع الأمة الموحدة الذي يطمح إلى إنجازه. كما يستمد حضوره من وجود قيادة قومية، ومؤتمرات حزبية دورية، تتولى صياغة منهجه واستراتيجيته القومية. وكانت هذه الأسباب من عناصر التحريض الرئيسية التي أدت إلى انتشار الحزب في معظم أنحاء الوطن العربي بشكل سريع.

لكن نقطة الضعف في الارتباط بالتنظيم القومي هي انعكاس ما يحدث في القطر الذي يتولى الحزب فيه السلطة، من صراعات وانقسامات حزبية على بقية منظمات الحزب. وتنظيم الحزب في الجزيرة العربية لم يختلف في هذا الشأن عن بقية تنظيمات الحزب في الوطن العربي وخارجه. لقد كانت منظمات الحزب

استبدل مسمى الطليعة الطلابية الثورية في الجزيرة العربية بمسمى آخر هو الاتحاد الوطني لطلاب الجزيرة العربية. أما الواجهة الأخرى، فبرزت تحت مسمى نقابة العمال الثورية في الجزيرة العربية، وكانت مهمتها العمل في صفوف العمال، والدفع بهم إلى ممارسة النشاط النقابي، وتقريبهم من فكر الحزب، وإعدادهم للارتباط لاحقاً بتنظيمه.

كان لكل واجهة صحيفتها الخاصة، حيث أصدرت نقابة العمال الثورية صحيفة **النقابي**، وقد كلفت فرقة التنظيم الحزبي في الساحل الشرقي بإصدارها، نظراً إلى تمركز الطبقة العاملة في هذه المنطقة، قريباً من آبار النفط. وقد أصدرت الطليعة الطلابية الثورية في الجزيرة العربية صحيفة **الطليعة** من المنطقة الوسطى. هذا بالإضافة إلى صحيفة **الجماهير** السرية التي يصدرها مكتب الإعلام في الحزب، وتوزع على أعضائه وأصدقائه. وقد بدأت بالصدور عام ١٩٦١. وتصدر الصحف السرية الثلاث مرة واحدة في الشهر.

كانت المؤشرات على تصاعد قوة الحزب قد برزت أثناء توقيع اتفاق ١٧ نيسان/أبريل ١٩٦٣، بين مصر وسورية والعراق، الذي أقر قيام وحدة بين الأقطار الثلاثة. فقد صدرت بيانات التهاني والمعايدات في معظم المدارس الثانوية والمتوسطة، ووزعت الحلويات في هذه المناسبة باسم «الطليعة الطلابية الثورية». وكانت ردة فعل السلطات السعودية تجاه تصاعد توزيع هذه المنشورات، إلقاء القبض من قبل أجهزة الأمن على مجموعة من الطلاب والناشطين بتهمة ارتباطهم بالتنظيم الطلابي.

وفي شركة أرامكو، قاد البعثيون إضراباً في مطعم «أبوريع» التابع للشركة، بسبب سوء نوعية الخدمة والغذاء المقدم فيه. واستجاب العمال لدعوة الإضراب، فامتنعوا عن تناول الغذاء في المطعم المذكور، مما اضطر الشركة إلى إغلاقه نهائياً.

وعلى الصعيد الاجتماعي، أسس البعثيون مكتبة أهلية في مدينة القطيف، جعلوا منها صرحاً ثقافياً. وقد قامت المكتبة، بالإضافة إلى دورها في نشر الثقافة وإلقاء المحاضرات، وتوفير الكتب للمطالعة والاستعارة، بعمل

ضحيةً لتلك الصراعات، وقد دفعت جراء ذلك أثمناً فادحة، لعلنا لا نجانِب الواقع إذا قلنا إنها من أخطر ما واجه هذا التنظيم طيلة تاريخه.

ففي المراحل الأولى لبناء التنظيم، اندلع صراع داخلي، بسبب تأييد عضوين مؤسسين للحزب حركة الانفصال في سورية، هما أكرم الخوراني وصالح الدين البيطار، وقد انعكس ذلك سلباً على مسيرة الحزب الذي اعتبرت أدبياته الوحدة العربية هدف الحزب الأول.

وإثر الصراع الذي تفجر في المؤتمر القومي السادس الذي عُقد في العاصمة العراقية، بغداد، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣، بين كتلة أمين سر قيادة قطر العراق، علي صالح السعدي، والكتلة التي يقودها رئيس الحكومة العراقية، أحمد حسن البكر، الذي أصبح بعد انقلاب ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٨ رئيساً للجمهورية، انقسمت معظم فروع الحزب في الوطن العربي، بين مؤيد للسعدي وأفكاره اليسارية، ومؤيد للقيادة القومية ولؤسس الحزب، ميشيل عفلق، الذي رفض بحدّة توجهات وأطروحات السعدي.

والواقع أن ما حدث في المؤتمر القومي السادس هو أخطر انشقاق واجهه الحزب، طيلة تاريخه. وقد بقيت تأثيراته، حتى النهاية، في مسيرة تنظيم حزب البعث العربي الاشتراكي في الجزيرة العربية. ولذلك، يبدو أن لا مفر من التعرّض بشيءٍ من التفصيل للقضايا والملابسات التي أحاطت بالانشقاق، وأيضاً لتداعياته على مستقبل العمل الحزبي في السعودية.

ما رشح لاحقاً عن أسباب الصراع أنه تركّز حول تقرير قدم إلى المؤتمر القومي السادس للحزب، تحت عنوان: **بعض المنطلقات النظرية**. وتؤكد المصادر البعثية أن الكرّاس المذكور من صياغة أ. ياسين الحافظ. لقد طرح التقرير رؤية جديدة لمبادئ الحزب في الوحدة والحرية والاشتراكية. وأشارت بوضوح إلى تبني البعث للاشتراكية العلمية، وذلك تجاوز لما درج عليه الحزب من تأكيد خصوصية التجربة الاشتراكية العربية، والتركيز على وجود طريقٍ عربي لتطبيقها. إن ما ورد في هذا الكرّاس، هو انتقالٌ، وإن لم يكن صريحاً، نحو تبني

الرؤية الماركسية للاشتراكية، باعتبار أن الاشتراكية العلمية هي التعبير الذي ظل استخدامه تاريخياً حكراً على الماركسيين.

أقرّ المؤتمر القومي السادس التقرير النظري المذكور بعد نقاشاتٍ حادةٍ وتلاسن غير مسبوق في المؤتمرات القومية. وكلف الأمين العام للحزب أ. ميشيل عفلق بكتابة مقدمة للتقرير. وكانت المقدمة من الحجم الكبير، قياساً إلى حجم الكرّاس، أخذت أكثر من ربع مساحته. وكانت مقدمة الأستاذ عفلق محاولةً توفيقية بين الخطين المتصارعين، إذ التفت على المتن، وقدمت نقداً صريحاً له، فقد أكدت مبادئ الحزب، كما طرحتها أدبيات الحزب منذ تأسيسه، وميّزت بين «النظرية العلمية» التي تتكوّن من خلال النضال والكفاح، و«نظرية تتكون عبر الجدران الضيقة. إن غياب الفرق بين النظريتين يجر إلى استسلامية علمية، وليس إلى علمية».

وكانت نتيجة ذلك أن التقرير العقائدي الحزبي حمل بين ثناياه موقفين متناقضين يمسّان بشكل مباشر مبادئ الحزب. تعبّر المقدمة عن الموقف التاريخي التقليدي للحزب، بينما يعبّر المتن عن موقف من أطلقوا على أنفسهم آنذاك «يسار البعث».

تطورت الأمور لاحقاً بين الفريقين إلى مواجهة بالسلاح، وإبعاد لبعض قيادات «اليسار» إلى خارج العراق. واستثمر رئيس الجمهورية العراقية، عبد السلام عارف، حالة الفوضى والتخبط، فقام بانقلاب عسكري على الحزب في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، وحلّ الحرس القومي، وانتهت سلطة حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق إلى حين.

ما يهمّ في هذه القراءة هو تأثيرات وإسقاطات هذه الحوادث على تنظيم حزب البعث في السعودية. فكما انقسم البعثيون أفقياً ورأسياً في عموم فروع الحزب، انقسم التنظيم في الجزيرة بشكلٍ حادٍ بين مؤيد للقيادة القومية، التي يقودها مؤسس الحزب أ. ميشيل عفلق، ومؤيد للخط اليساري الذي يقوده أ. علي صالح السعدي، الذي عبّر عن رؤيته العقائدية في متن «بعض المنطلقات النظرية لحزب البعث العربي الاشتراكي».

أ. حمود الشوفي، وقرروا استبدال اسم «حزب البعث العربي الاشتراكي» بـ «حزب العمال العربي الثوري»، وتعمل فروعه هيكلياً وقومياً بالطريقة التي اعتمدها حزب البعث منذ تأسيسه، وأصبح أ. ياسين الحافظ منظرًا للحزب.

لكن تنظيم حزب العمال العربي الثوري في الجزيرة العربية جرى حله أو تغيير اسمه، كما هو الحال مع بقية تنظيمات هذا الحزب في الأقطار العربية، التي قررت بعد عدة شهور تشكيل منظمات وطنية مستقلة، لا تتبع لعمل قومي مركزي، بل تكتفي بالتنسيق في ما بينها.

وكان الاسم الجديد الذي اختاره التنظيم هو «الجبهة الشعبية الديمقراطية في الجزيرة العربية». وكانت عناصر هذا التنظيم قد تأثرت بالمناخ الدولي السائد آنذاك، وبالحروب الشعبية في الهند الصينية، في فيتنام ولاوس وكمبوديا وسرواك، والنشاط المتصاعد للحزب الشيوعي الإندونيسي، وأيضاً بالدور العقائدي المتعاظم للقائد الصيني ماو تسي تونغ. فكان أن تبنّى التنظيم الماركسية - اللينينية نظرية عمل له، وأخذت أدبياته تبشر بحرب العصابات، وحروب التحرير الشعبية.

إلا أن الالتزام بحرب التحرير الشعبية لم يتعدّ دائرة التنظير إلا في مراحل لاحقة، وبشكل محدود جداً. حدث ذلك بعد حملة الاعتقالات الواسعة عام ١٩٦٩، التي شملت قيادات وكوادر هذا التنظيم، وقيادات وكوادر التنظيمات السياسية الأخرى، مدنية وعسكرية. لقد أفلتت بعض قيادات تنظيم الجبهة من الاعتقال، وفرت إلى الخارج، واستقرت في دمشق. وفي مطالع السبعينيات من القرن العشرين، غيّر التنظيم اسمه من «الجبهة الديمقراطية الشعبية في الجزيرة العربية» إلى «الحزب الديمقراطي الشعبي»، واستمر تمسكه بالماركسية - اللينينية، وأصدر دورية تحت مسمى الجزيرة الجديدة.

ولم تكن التسمية نتيجةً للاندماج مع تنظيم آخر، كما أشار أ. أيمن الياسيني، ولكنه كان نتيجة حوار داخلي حول ماهية ومهام الجبهة، وماهية الحزب،

في البداية، حسمت فرقتا المنطقة الشرقية موقفهما، وأيدتا خط اليسار، بينما اقترحت قيادة فرقة المنطقة الوسطى وأفراد من قيادة الشعبة، التريث، حتى تمنح نفسها الوقت الكافي لقراءة ما حدث، وتتخذ موقفها بعد اتضاح الصورة. لكنها تراجعت لاحقاً عن ذلك، وقررت تأييد القيادة القومية، وأدانت ما وصفته بـ «اليسارية الطفولية»، وانشقاق مجموعة السعدي عن خط الحزب. وكان لعلي غنام دور بارز في ذلك، تم على إثره انتخابه عضواً في القيادة القومية، في المؤتمر القومي السابع الذي وصف في أدبيات الحزب بـ «المؤتمر الاستثنائي».

ويمكن تقدير خطورة الموقف على تنظيم الحزب إذا علمنا أن الوجود الرئيسي للتنظيم هو في المنطقة الشرقية. فهي وحدها تضم أعضاء تتجاوز نسبتهم أكثر من الـ ٥٠ بالمئة من عدد الحزبيين في عموم السعودية، بما يعني أن الذين انتقلوا في المراحل الأولى إلى خط السعدي هم أكثر من نصف التنظيم الحزبي في الجزيرة. يضاف إلى ذلك، أن معظم هؤلاء من الطبقة العاملة، وصغار موظفي الدولة وشركات المقاولات، وبعض الكسبة، بمعنى أنهم الفئة الأكثر شعبية في تنظيم الحزب.

على الجانب الآخر، ضمت فرقة المنطقة الوسطى، في الغالب، نخباً من كبار موظفي الدولة، ممن أتيح لهم إتمام دراساتهم الجامعية في الخارج، حيث ارتبط بعضهم بتنظيمات الحزب، أثناء تحصيلهم على التعليم الأكاديمي في بيروت والقاهرة ودمشق، وينتسبون إلى أسر كبيرة، تحظى برعاية من النظام. وقد تسلموا، إثر عودتهم إلى السعودية بعد تخرجهم، وظائف عليا في الدولة، بدرجة وكلاء في عدد من الوزارات.

نتج من هذا الانشقاق، وجود تنظيم جديد عمل في المراحل الأولى، ولأشهر قليلة، تحت اسم حزب البعث العربي الاشتراكي - اليساري، لتمييز نفسه من تنظيم حزب البعث العربي الاشتراكي. ثم ما لبثت المجموعة أن غيرت اسمها إلى حزب العمال العربي الثوري، بعد أن اجتمع «المنشقون» في مؤتمر عقد في دمشق في منزل عضو القيادة القطرية السورية سابقاً،

تقرر على إثره أن يتحول اسم الجبهة إلى حزب<sup>(٦)</sup>.

آنذاك، وانسجماً مع شعار الجبهة التقدمية في الخليج والجزيرة، الذي طرح من بعض التنظيمات اليسارية، في تلك الفترة، نسق هذا التنظيم مع جبهة تحرير عُمان، وأرسل مجموعة صغيرة من عناصره للمشاركة في القتال الدائر في عُمان بين الثوار والجيش التي قدمت لنصرة السلطان قابوس بن سعيد.

لم يعمّر هذا التنظيم طويلاً، فقد انتهى حضوره نهائياً، على الساحتين العربية والمحلية، بعد العفو الملكي الذي أعلنه الملك خالد بعد ترعنه على العرش مباشرة، إثر اغتيال الملك فيصل بن عبد العزيز عام ١٩٧٥، عن السجناء واللاجئين السياسيين المقيمين في الخارج.

أما الذين تمسكوا بحزب البعث العربي الاشتراكي، واستمروا في تنظيمه، فقد تمكّنوا من ملء أجزائهم، وحققوا بعض الاختراقات في المنطقة الشرقية، حيث عاد بعض الحزبيين الذين اعتزلوا التنظيم، إثر الانشقاق، إلى العمل الحزبي. كما تراجع بعض الذين التحقوا باليسار عن تأييدهم لـ «المنشقين»، خاصة بعد تغيير اسم الحزب من «البعث» إلى «حزب العمال العربي الثوري»، وعادوا الالتحاق بالحزب.

غير أن الحزب في السعودية لم يعد إلى زخه السابق، فقد تراجعت أدواره الاجتماعية، وانحسر عنه الجمهور، ولم يعد له حائط مجمي، كالذي كان قائماً أثناء حقبة النهوض القومي. ومن جهة أخرى، تراجعت أعداد الأنصار والمؤيدين داخل التنظيم، بسبب اضطراب قيادته إلى ترقية عدد كبير منهم، إلى درجات أعلى، من أجل استكمال البناء التنظيمي للحزب.

تقلّصت أعداد فرق الحزب إلى فرقتين رئيسيتين وبعض الخلايا المتناثرة هنا وهناك. ففرقتا المنطقة الشرقية

دمجت في فرقة واحدة. ولأن الانشقاق لم يؤثر كثيراً في التنظيم في المنطقة الوسطى، بقي ثقل الفرقة فيه على ما كان عليه في السابق. وتراجعت قوة الحزب في الحجاز والمنطقة الشمالية. ولم تواصل صحيفتنا النقابي، العمالية، والطليعة الطلابية صدورهما. واكتفي بإصدار بيانات متباعدة باسم المنظمين. وتوقفت ظاهرة توزيع البيانات والمنشورات في المدارس وأماكن العمل. عاودت صحيفة الجماهير صدورهما، لكن ليس بالانتظام والوتيرة السابقة نفسها، إضافةً إلى أن التنظيم أصبح في واقعه جسداً من دون أي سياق من حوله.

عانى تنظيم الحزب في الفترة التي أعقبت انقلاب ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر في العراق، حتى انقلاب ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦ من بلبلة وضغوط كبيرة. فتبعات نكسة الحزب في العراق، تركت آثارها قوية في مسيرته. ومن جهة أخرى، كانت الصراعات في سورية بين القيادة القومية، بزعامة ميشيل عفلق، والجنح القطري الذي قاده اللواء صلاح جديد، قد تركت ظلالاً ثقيلة على أعضاء الحزب في السعودية، وأثرت سلباً في حركته. لقد عقد المؤتمر القومي الثامن للحزب في دمشق عام ١٩٦٥، واتضح بعض من معالم الصراع المحتدم على السلطة بين القيادتين القومية والقطرية. واستقال أ. ميشيل عفلق من أمانة سر الحزب. وانتُخب د. منيف الرزاز من الأردن ليحل محله. ومُنح الأمين العام السابق لقب القائد المؤسس، كما برزت معالمه في التغييرات المتلاحقة لمنصب رئيس الوزراء.

وكانت تبعات انشغال التنظيم في السعودية، قيادة وقواعد، بما يجري في سورية، القطر الذي يتولى فيه الحزب السلطة، قد فوّتت عليه فرصة الاهتمام بالقضايا المحلية والوطنية، وحالت دون توسعه، كمّاً وكيفاً.

(٦) أشار أ. أيمن الياسيني إلى أن الجبهة الديمقراطية الشعبية في الجزيرة العربية اندمجت مع منظمة الثورة الوطنية، وأن الحزب الديمقراطي الشعبي هو التسمية التي رُشحت عن الاندماج، وذلك غير صحيح. فالمنظمة المذكورة ليست معروفة، ولم تكن سوى مجموعة صغيرة جداً، ارتبطت بالأصل بحركة القوميين العرب، واندمجت بالجبهة، وأصبح أفرادها أعضاء في التنظيم، قبل أن يتحول إلى حزب. وقرار تغيير اسم التنظيم لم يكن له علاقة باندماج تلك المجموعة، كما لم يكن موضوع إجماع من المنتسبين إلى الجبهة، وقد أدى إلى انسحابات صغيرة من التنظيم. وليست له علاقة باندماجات مع تنظيمات أخرى. انظر: أيمن الياسيني، الدين والدولة في المملكة العربية السعودية، نقله إلى العربية كمال اليازجي (بيروت: دار الساقي، ١٩٨٧)، ص ١٣٢.

## رابعاً: الانعطاف نحو اليسار

ومرة أخرى، كان تنظيم الحزب في المملكة عرضةً لانشقاق آخر، بعد انقلاب ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦، حيث رفض معظم أعضاء قيادة الشعبة الانقلاب، إلا أن تلك القيادة قررت تجميد التنظيم لمدة ستة أشهر، حتى تتمكّن من قراءة ما جرى بشكل أفضل، بينما أيدته فرقة المنطقة الشرقية، وأرسلت مندوبين اثنين عنها إلى دمشق لمتابعة ما جرى. وساهم أحدهما في اللجنة التحضيرية التي أعدت للمؤتمر القومي التاسع، وعندما حان موعد انعقاد المؤتمر، شارك التنظيم فيه، وأعلن تأييده لقراراته ولتوصياته.

أما تنظيم الرياض، فقد بقي محمّداً إلى أن قام انقلاب ١٧ تموز/يوليو في العراق، الذي جاء بحزب البعث العربي الاشتراكي، الموالي للقيادة القومية التي يقودها أ. ميشيل عفلق، مرة أخرى إلى السلطة. فمع عودة حزب البعث إلى السلطة، انتقل أ. علي غنام من الجزائر، وكان لاجئاً سياسياً فيها، إلى بغداد. وأصبح للبعث حضوراً إعلامي قوي، من خلال إشرافه على برنامج بيت من بغداد تحت مسمى «صوت الشعب من قلب الجزيرة العربية»<sup>(٧)</sup>، وأيضاً من خلال مجلة صوت الطلبة، التي كانت تصدر عن مكتب الخليج والجزيرة العربية في القيادة القومية، وكذلك من خلال إسهام البعث في دعم اللاجئين السياسيين الذين فروا من اعتقالات عامي ١٩٦٩/١٩٧٠، إلا أن ذلك لم ينعكس إيجابياً، بشكل كبير، على دور تنظيم الحزب داخل العربية السعودية.

لم يسجل لتنظيم حزب البعث العربي الاشتراكي في العربية السعودية، المرتبط بالقيادة القومية، أي دور وطني أو قومي يستحق الذكر، بعد أن عاود مسيرته التنظيمية، إثر وصول البعثيين إلى السلطة في العراق. ومع بروز الحقبة النفطية، وما تبعها من التحاق عدد من النخب بأعمال المقاولات ووكالات الشركات، تضاعف

حضور هذا التنظيم، ولم يعد يُسمع شيء يستحق الذكر، وتلاشى حضوره نهائياً في الداخل مع نهاية السبعينيات.

في هذا السياق، لا تتفق رواية أ. فلاح المديرس، في كتابه: التيار الفكري لحزب البعث العربي الاشتراكي والمجتمع الخليجي، مع أن البعث كان الأنشط بين الأحزاب السياسية، بعد عام ١٩٦٧، وبعد قيام ثورة تموز/يوليو ١٩٦٨، نتيجةً للدور الذي قام به علي غنام بعد انتقاله إلى العراق<sup>(٨)</sup>. والواقع أن حزب البعث لم يعاود زخه الذي كان سائداً في بداية الستينيات. ولم يؤثر استلام الحزب للسلطة في العراق، في إعادة الحزب إلى سابق عهده، ولم يتجاوز الدعم الدور الإعلامي الذي سبق لنا الإشارة إليه.

واصل التنظيم في المنطقة الشرقية نشاطه، وتمكّن من تحقيق اختراقات محدودة في المنطقة الوسطى. وانتخبت قيادة شعبة جديدة في منتصف عام ١٩٦٦، بثلاثة أعضاء: عضوان من الشرقية، وعضو من الرياض، لكن مستوى كثافة التنظيم انحدر في هذا المؤتمر إلى أقل من فرقتين: فرقة بالشرقية، وحلقات محدودة متناثرة بين الرياض وجدة وبقية مدن السعودية.

وقررت القيادة الجديدة تشكيل مكتب ثقافي تولى أعضاء من فرقة الشرقية مسؤوليته، أشرف على إصدار صحيفة الحزب، التي غيّر اسمها من الجماهير إلى الثورة. كما جرى استبدال اسم «الطلبة الطلابية الثورية في الجزيرة العربية» إلى «الاتحاد الوطني لطلاب الجزيرة العربية»، وبقي اسم «نقابة العمال الثورية»، كما كان. لكن إصدارات النشرات الثلاث، لم يتعدّ توزيعها دائرة الأعضاء والمؤيدين والأصدقاء.

على أن هذه الأوضاع لم تستقر طويلاً بتنظيم الحزب الموالي لدمشق، فبعد ثلاثة شهور من انعقاد مؤتمر الشعبة، وانتخاب قيادة جديدة، جرت محاولة لقلب النظام في سورية، من داخل الحزب، في منطقة السويداء، قادها الرائد سليم حاطوم. ومع أن المحاولة

(٧) فلاح عبد الله المديرس، «التيار الفكري لحزب البعث والمجتمع الخليجي حتى عام ١٩٧٥»، دراسات الخليج والجزيرة العربية (جامعة الكويت)، السنة ٢٨، العدد ١٠٦ (تموز/يوليو ٢٠٠٢)، ص ٨٩.

(٨) المصدر نفسه.



فشلت، لكنها عكست طبيعة الصراعات التي كانت تفتعل بين أقطاب النظام في تلك المرحلة، وأدت إلى إحباطات ويأس بين صفوف البعثيين، من نتائجها انسحاب عدد كبير من الحزبيين من العمل التنظيمي.

ولم يبق في التنظيم، مع شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦، سوى دزينة من الأعضاء، وبعض من الأنصار والمؤيدين، لا تتجاوز أعدادهم كثيراً عدد أعضاء الحزب، كانوا عقدوا مؤتمراً في مدينة القطيف، ضم جميع الأعضاء، وأثناء الاجتماع انسحب عضوان من الحاضرين. وأصبح الجهاز الحزبي لهذا التنظيم يضم عشرة أعضاء فقط، انتخبوا من بينهم خمسة أفراد ليتولوا قيادة التنظيم، وإعادة بناء الحزب، على أن يعقد مؤتمر شعبة آخر بعد عام، بعد إعادة تشكيل الفرق والخلايا، يتم خلاله تقييم المرحلة السابقة، وتنبثق عنه قيادة أخرى، منتخبة. وكان أول بيان صدر عن القيادة الجديدة قد حمل عنوان «لن توقفنا التراجعات».

خلال فترة لم تتجاوز عاماً من هذا التاريخ، عملت قيادة التنظيم على التحرك سريعاً في أوساط الطلاب، مستثمرةً الواجهة الطلابية «الاتحاد الوطني لطلاب الجزيرة العربية»، واستطاعت خلق سياق جيد، حول التنظيم الحزبي المحدود العدد. وتوسع التنظيم الطلابي في مناطق النفط، في رأس تنورة والدمام والقطيف، كما حقق اختراقات في الأحساء والرياض. واستثمر التنظيم حالة الانتعاش السياسي الشعبي، التي عمّت المنطقة، قبل حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، ليعيد ترتيب أوضاعه.

فقد قاد المظاهرات التي عمّت مدينة الدمام، وشارك أعضاؤه في المظاهرات التي انطلقت من الظهران إلى الخبر، مروراً بالقنصلية الأمريكية، والتي هاجم فيها المتظاهرون قاعدة الظهران العسكرية، وأنزلوا العلم الأمريكي، وأحرقوا القنصلية، كما شارك البعثيون في المظاهرات التي شهدتها مدن الرياض، والأحساء ورأس تنورة والقطيف أثناء الحرب. واعتُقل بعد انتهاء الحرب عددٌ من أعضاء الحزب، بينهم عضو في قيادة الشعبة، وكوادر بعثية متقدمة. وقد أسهمت الظروف الجديدة، والمواقف الشجاعة لعناصر الحزب، التي تمثلت في قيادتهم للمظاهرات أثناء الحرب، واندلاع المقاومة

الفلسطينية، وحرب الاستنزاف على الجبهة المصرية، في عودة عدد من البعثيين الذين انسحبوا من الحزب سابقاً إلى التنظيم.

وكان من المفترض أن ينعقد مؤتمر الشعبة بعد عام من تسلّم قيادة التنظيم مهامها، كما أوصى بذلك المؤتمر السابق، لكن حملات الاعتقال، وانشغالات التنظيم بتداعيات نكسة حزيران/يونيو، أجلت انعقاد مؤتمر الشعبة في نهاية النصف الثاني من عام ١٩٦٨، حيث عقد مؤتمر الشعبة في مدينة القطيف، وتزامن عقده مع تصاعد الصراع على السلطة في سورية بين جناحي اللواء صلاح جديد والفريق الجوي، وزير الدفاع، حافظ الأسد.

وفي المؤتمر، قُدمت إلى المناقشة لائحة داخلية لتنظيم جديد أطلق عليه «منظمة النضال الثوري». وكان اقتراح تأسيس هذه المنظمة، كما يراه بعض الحزبيين، هو التحضير لانفصال التنظيم في الجزيرة نهائياً عن حزب البعث، وتأسيس منظمة وطنية هيكليّة جديدة، تحمل مبادئ حزب البعث، ولكنها لا ترتبط بتنظيمه القومي. وحين تم طرح ذلك على المؤتمر، رفض الاقتراح من غالبية الأعضاء، وأقرّ التمسك بالبعث، ومراقبة أوضاع الصراع المحتدم بين الأجنحة في سورية، وأن تعمل المنظمة المقترحة «منظمة النضال الثوري» كواجهة للعمل الحزبي، وليس كبديلٍ من البعث. ولكن الاتجاه العام بالتنظيم كان يميل إلى مجموعة صلاح جديد.

واصل تنظيم الحزب المرتبط بالقيادة القومية في دمشق عمله لشهور قليلة، مستثمراً واجهاته الثلاث: الاتحاد الوطني لطلاب الجزيرة العربية، ونقابة العمال الثورية، ومنظمة النضال الثوري. وبدأ في التوسع أفقياً، على صعيد بناء سياق يحيط به من المنتمين إلى الواجهات الثلاث. لكن السلطة أقدمت في تلك الظروف على حملة اعتقالاتٍ واسعة شملت كل التنظيمات السياسية الموجودة في الجزيرة العربية، بما في ذلك التنظيمات العسكرية، ومنظمة الضباط الأحرار، واتحاد شعب الجزيرة العربية التي كانت ترتبط بإطار جبهوي، وتتأهب، بحسب ما أشيع، للقيام بانقلاب عسكري في السعودية.

وقد سلمت جثامين عتوق والجشي، أما عبد الجبار والفرج فدفنا قرب السجن<sup>(٩)</sup>.

ومنذ تلك الاعتقالات انتهت علاقة المعتقلين بحزب البعث، ولم تعد لحزب البعث قيادة سورية، أو تنظيم بعثي تابع لهم في السعودية. ولم تقم لهذا التنظيم قائمة بعد ذلك التاريخ، حتى بعد خروج جميع السجناء المتهمين بالانتماء إلى البعث مع نهاية النصف الأول من عام ١٩٧٥<sup>(١٠)</sup>. على أن ذلك لا يعني أن البعث، كتيار وطني، قد جرى اجتثاثه نهائياً في السعودية. فالفكر ليس كالتنظيم، لأنه لا يحتاج إلى مؤسسات وقرار، ويبقى ساكناً في العقل والقلب، أما التنظيم فهو قرارٌ وفعل إرادة، وحين لا يوجد قرار، ولا فعل إرادة، ينتهي وجود التنظيم، ولا يبقى إلا ما تحتزنه الذاكرة، بمختلف تجلياتها. لعل هذه القراءة في بعض من شذراتها، بحسب هذه التجليات، أن ترفع الغبار عن حقبة وعن دور ظلا مجهولين عند المثقفين والمهتمين بمستقبل أمتهم.

جرت حملة الاعتقالات في صفوف الحزب على فترتين: الفترة الأولى كانت عام ١٩٦٩، وشملت أعضاء القيادة. وتوفي في السجن أمين سر الشعبة، عبد المجيد الشماسي، إلا أن الاعتقالات في ذلك العام في صفوف التنظيم كانت محدودة جداً، لم تتجاوز الخمسة والعشرين شخصاً. بقي المعتقلون قرابة تسعة أشهر في سجن المباحث في الدمام، وفي أثناء ذلك تولّى مهام التنظيم الخط الثاني، الذي تم التحاقه حديثاً بالتنظيم، وكان معظم أفراداه من الطلاب.

وفي الفترة الثانية وجهت السلطات ضربة أقوى إلى التنظيم، عام ١٩٧٠، وتولّت التحقيق هذه المرة إدارة الاستخبارات العامة في جدة. وتجاوز عدد المتهمين بالانتماء إلى حزب البعث الثلاثمئة شخص، بمن فيهم المعتقلون في الدمام، وقد نقلوا جميعاً إلى جدة. وخلال فترة التحقيق، توفي في المعتقل: عبد الواحد عبد الجبار، وحسن الفرج، وأحمد عتوق، وحسن صالح الجشي،

(٩) يُلاحظ أن معظم الدراسات، التي تناولت الحركة السياسية في الجزيرة العربية، لم تقدم معلومات تستحق الذكر، عن حملة الاعتقالات هذه، وأغفلت ما تعرّض له البعثيون في تلك الحملة، إذ أشار فاسيلييف إلى حملة الاعتقالات، لكنه تجاهل أن تهمة ما يزيد على الثلاثمئة شخص من بين المعتقلين، هي الانتماء إلى البعث. انظر: ألكسي فاسيلييف، **فصول من تاريخ العربية السعودية (الرياض: دار الفضاء للطباعة والنشر والتوزيع، [د.ت.ل.]، ص ٤٧١ - ٤٧٢.**

والواضح أن د. مفيد الزبيدي لم يتمكن من الحصول على الوثائق الكافية المتعلقة بتلك الحقبة، فقد أشار إلى هذه القضية بشكل مقتضب، بعدة سطور، وذكر أن السلطات السعودية قامت باعتقال البعثيين، وأبعدت عدداً منهم إلى الخارج. والصحيح أن عدداً منهم قد فروا إلى الخارج، هرباً من الاعتقال، ولم تقم السلطات السعودية بإبعادهم. انظر: الزبيدي، **التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨ - ١٩٧١، ص ١٨٩.** وبالمثل، لم تتعرّض د. مضايي الرشيد في كتابها لاعتقالات البعث، رغم ضخامة عدد المعتقلين، مع أنها أشارت إلى قيام السلطة السعودية في ذلك العام باعتقال ما يزيد على ألفي معارض، وهروب عدد كبير إلى خارج البلاد. وفي اعتقادي أن ذلك قصور كبير في تدوين تاريخ الحركة الوطنية في الجزيرة العربية. انظر: مضايي الرشيد، **تاريخ العربية السعودية بين القديم والجديد (بيروت: دار الساق، ٢٠٠٢)، ص ١٨٤ - ١٨٥.**

(١٠) المدير، «التيار الفكري لحزب البعث والمجتمع الخليجي حتى عام ١٩٧٥»، ص ٨٩.

## ١٤ - حزب البعث العربي الاشتراكي في الخليج العربي

يوسف مكي

### مقدمة

العسكري من شرق السويس، في حين لم يستمر العمل بمعاهدة دارين، التي وقّعت بين الملك عبد العزيز آل سعود والحكومة البريطانية، عام ١٩١٤، ووضعت بموجبها الجزيرة العربية تحت الحماية البريطانية، أكثر من ١٢ عاماً، ألغيت بعدها تلك المعاهدة، واستبدلت عام ١٩٢٧ بمعاهدة أبهر التي اعترفت بعبد العزيز آل سعود سلطاناً على نجد والحجاز وملحقاتها. وكانت العربية السعودية عضواً مؤسساً لجامعة الدول العربية، وعضواً مؤسساً أيضاً لهيئة الأمم المتحدة.

كانت منطقة الجزيرة والخليج العربي، بأسرها، قد تأثرت بالغليان الثوري الذي ساد المنطقة العربية، بعد الحرب العالمية الثانية. وشهدت جميعها الظروف ذاتها التي أسهمت في تأسيس تنظيم حزب البعث العربي الاشتراكي، من حيث ارتباط النضال الوطني، والمطالب النقابية العمالية، بالنضال التحرري القومي. وقد نشأت تنظيمات الحزب في عموم الخليج والجزيرة في أوقات متقاربة جداً. وكان الطلاب الذين خرجوا للدراسة في العواصم العربية: بيروت، ودمشق، والقاهرة، وبغداد، والعمال العرب والمدرسين الذين قدموا من سورية وفلسطين والأردن والعراق، إلى منطقة الجزيرة والخليج للعمل في مناطق النفط والمؤسسات الناشئة، هم طلائع تأسيس هذه التنظيمات.

وكما ارتبط تنظيم حزب البعث في السعودية بالتحويلات السياسية التي شهدتها الوطن العربي، بعد الحرب الكونية الثانية، وبشكل خاص نكبة فلسطين،

لا تختلف ظروف نشأة حزب البعث العربي الاشتراكي كثيراً في بلدان الخليج العربي عن ظروف نشأة الحزب في العربية السعودية. فالتشابه في الأوضاع الاجتماعية والسياسية بينها وبين تلك السائدة في السعودية تكاد تصل إلى حدّ التطابق. فجميع هذه البلدان انتقلت من البداوة إلى مرحلة التمدين بفعل استخراج النفط، وتصديره بكميات تجارية عالية. ويجمعها أيضاً وجود أنظمة سياسية محافظة، متقاربة في نهجها، من حيث وجود ملك أو أمير في أعلى هرم السلطة، بصلاحيات مطلقة، وأيضاً من حيث التحالفات الاستراتيجية لهذه الأنظمة مع الغرب. كما أنها جميعاً تشكل وحدة إقليمية من حيث انتمائها إلى جغرافيا واحدة هي الخليج العربي، ومنذ منتصف الثمانينيات من القرن العشرين ارتبطت جميع هذه البلدان بمظلة مجلس التعاون الخليجي.

ولعل الفارق الوحيد الواضح بينها وبين العربية السعودية هو أن جميع بلدان الخليج العربي وقعت تحت الحماية البريطانية، واستمر ذلك لعقود طويلة. فالكويت بقيت تحت الحماية حتى مطالع الستينيات من القرن العشرين، في حين استمرت بقية بلدان الخليج العربي: البحرين، قطر، عُمان، والإمارات العربية المتحدة، تحت الحماية البريطانية حتى عام ١٩٧٠، حين تبنت حزب العمال البريطاني، تحت وطأة الأزمة الاقتصادية التي مرت بها بلاده، سياسة ما عرف بالانسحاب

وقيام ثورة يوليو/ تموز ١٩٥٢ في مصر، فإن ذلك يصدق إلى حد كبير على بقية بلدان الخليج العربي.

وقد أشار التقرير التنظيمي الصادر عن جمعية التجمع القومي الديمقراطي في البحرين عام ٢٠٠٩ إلى نجاح البعث في نهاية الأربعينيات من القرن العشرين، في استقطاب وتنظيم بعض الطلبة العرب من منطقة الجزيرة والخليج العربي من أجل نشر أفكار الحزب في أقطارهم، وخلق النواة التنظيمية في هذه الأقطار، وأن ذلك شمل البحرين والكويت والسعودية واليمن.

وفي منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، تعمق الشعور في عموم المنطقة بمخاطر المشروع الصهيوني، والتحالف الغربي الاستعماري مع هذا المشروع. وأسهم ذلك في تعزيز الوعي القومي والوطني، المطالب بالاستقلال، والدفاع عن عروبة الخليج أمام الهجرات الأجنبية، وتصاعد إيقاع الحراك الشعبي، المطالب بحرية العمل السياسي والنقابي، وبروز تنظيمات وجمعيات تطالب بالإصلاح السياسي والإداري، والنأي عن الارتباط بالأحلاف العسكرية. وكانت حصيلة ذلك إضرابات وانتفاضات عمّت عدداً من بلدان الخليج العربي، منذ بداية الخمسينيات من القرن العشرين، واستمرت في دورات متعاقبة حتى هذا العقد.

ومثلما حدث في الجزيرة العربية، كان لأجواء ثورة ٢٣ تموز/ يوليو في مصر عام ١٩٥٢، واستقلال قرارها السياسي، وتأميم قناة السويس، وتأسيس حركة عدم الانحياز، في منطقة الخليج العربي، دور كبير في بلورة الوعي القومي. وقد أدى ذلك إلى تفاعل النضال القومي بالوطني، مسهماً في خلق واقع ملائم لنشأة تنظيم البعث<sup>(١)</sup>.

هكذا تداخلت العوامل الوطنية والقومية لتسهم مجتمعةً في خلق المناخ الملائم لتأسيس تنظيم حزب البعث

في مختلف بلدان الخليج العربي، وتشكيل حلقات حزبية منذ عام ١٩٥٨.

في رحلة كتابة هذا الفصل، واجهتني عدة صعوبات، من ضمنها تضارب المعلومات على شحها، وقلة المكتوب عن تاريخ حزب البعث في الخليج، وبشكل خاص في الكويت. كما واجهت استحالة في تحقيق أي اتصال شخصي مع الرموز السابقة للتنظيم في الكويت. وربما يعود ذلك إلى تبعات أحداث آب/ أغسطس ١٩٩٠. ولم تكن الظروف ميسرةً للاتصال بأي من كوادر التنظيمات البعثية في قطر وعمان. لكن الوضع كان مختلفاً في البحرين، حيث حققت عدة لقاءات مع عدد من أقطاب التنظيم في مراحل مختلفة.

في الصفحات التالية، سأقدم لمحة موجزة عن تاريخ الحزب في منطقة الخليج العربي، بدءاً من الكويت، فالبحرين، وقطر، وعمان.

## أولاً: البعث في الكويت

يمكن القول إن فكر حزب البعث العربي الاشتراكي انتقل إلى الكويت من خلال الوافدين العرب، من الفلسطينيين والسوريين بشكل خاص، الذين أصبحوا يمثلون ثقل التنظيم، في مرحلته التأسيسية، في النصف الثاني من الخمسينيات من القرن العشرين<sup>(٢)</sup>.

في هذا السياق، يشير أ. فلاح عبد الله المديرس، إلى أن أول حلقة حزبية للبعث في الكويت قد تشكلت عام ١٩٥١ من خلال الوافدين الذين قدموا للعمل في المؤسسات النفطية. لقد وصل هؤلاء إلى الكويت بعد سنوات قليلة من النكبة الفلسطينية، حاملين معهم تجاربهم الحزبية والتنظيمية. وعملوا على استقطاب العمال العرب، في بداية الأمر، ثم توسع عملهم لاحقاً ليشمل استقطاب الكويتيين<sup>(٣)</sup>.

(١) شبلي العيسمي، حزب البعث العربي الاشتراكي: مرحلة الأربعينيات التأسيسية، ١٩٤٠ - ١٩٤٩، ط ٥ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٢)، ص ٢٠ - ٢١، والياس فرح، تطور الأيديولوجية العربية الثورية، ج ٢، ط ٥ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥).

(٢) العيسمي، المصدر نفسه، ص ٢٤٩.

(٣) فلاح عبد الله المديرس، «التيار الفكري لحزب البعث والمجتمع الخليجي حتى عام ١٩٧٥»، دراسات الخليج والجزيرة العربية (جامعة الكويت)، السنة ٢٨، العدد ١٠٦ (تموز/ يوليو ٢٠٠٢)، ص ٨٤.

ومن أبرز الشخصيات الفلسطينية التي أسهمت في تأسيس تنظيم حزب البعث في الكويت، ناجي علوش، وزهير محسن، وعبد الوهاب الكيالي. والثلاثة من أقطاب الثورة الفلسطينية المعاصرة. تسلم الأستاذ ناجي علوش رئاسة اتحاد الكتاب الفلسطينيين، في نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات من القرن العشرين، وتسلم زهير محسن الأمانة العامة لطلائع حرب التحرير الشعبية (الصاعقة) التابعة للبعث في سورية، منذ بداية السبعينيات من القرن العشرين حتى استشهاده. وتسلم الكاتب والمؤرخ د. الكيالي، رئاسة جبهة التحرير العربية، التابعة للبعث في العراق، حتى منتصف السبعينيات<sup>(٤)</sup>.

وكان من أبرز الكويتيين الذين نشطوا في التنظيم الحزبي حمد العيسى القناعي، الذي تخرج في كلية الحقوق في مصر، وشملان يوسف القناعي، ود. خليفة الوقيان، وعلي السبتي، وفيصل الصانع الذي أصبح لاحقاً عضواً في مجلس الأمة الكويتي، وعبد الرحمن الرميح الذي ضرب المثل الأعلى في انتمائه القومي، بانخراطه في صفوف جبهة التحرير العربية، وقد شارك في العمليات العسكرية التي شنتها المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان ضد الصهيانية، واستشهد وهو يناضل من أجل تحرير فلسطين، ونقل جثمانه إلى الكويت ملفوفاً بالعلم الفلسطيني.

لقد تمكن تنظيم الحزب في مراحل لاحقة من الانتشار في صفوف الطلاب والعمال والموظفين، وأصبحت له نشاطاته في صفوف الشباب في الأندية الرياضية والثقافية. واستطاع أعضاؤه نقل التنظيم إلى أوساط الشباب، من خلال سيطرتهم على «النادي الثقافي القومي»، حيث استطاعوا، عن طريق الانتخابات، الوصول إلى مجلس إدارة النادي، لفترة وجيزة، تمكنت بعدها حركة القوميين العرب من إبعادهم

عنه. ويسجل للطلاب الكويتيين الذين تلقوا علومهم في الجامعات العربية، في بيروت ودمشق وبغداد والقاهرة، إسهاماتهم في نقل أفكار ومبادئ الحزب إلى الكويت بعد عودتهم إلى البلاد<sup>(٥)</sup>.

في مجال الأنشطة الشبابية، أيضاً، تولى حمد العيسى، بعد تخرجه في كلية الحقوق بجامعة القاهرة، وعودته إلى الكويت، تأسيس «نادي الاتحاد العربي» الذي تحول إلى واجهة اجتماعية لتنظيم البعث. وكان للنادي دوراً قومي فعالاً في دعم وتشجيع نضال الشعب المصري أثناء تأميم قناة السويس، والعدوان الثلاثي على مصر. وساهم فيصل الصانع في تأسيس جمعية طلابية عرفت بـ «الاتحاد الوطني لطلبة الكويت»، وقد أسهمت هاتان الواجهتان في التظاهرات والمسيرات الشعبية في الستينيات من القرن العشرين، إثر الإعلان عن توقيع اتفاق ٧ نيسان/أبريل ١٩٦٣ الخاص بمشروع الوحدة الثلاثية بين مصر وسورية والعراق. وكان لتنظيم البعث في الكويت دور لا يستهان به في تعميم الوعي الثقافي والسياسي القومي، ونشر أدبيات البعث.

ويشير د. مفيد الزبيدي إلى أن البعثيين في الكويت قاموا بعد توقيع الإعلان الوحدوي الثلاثي المشار إليه، بتوزيع منشورات في الداخل، تعلن عن تأييدهم للوحدة، معبرين عن رغبتهم في انضمام الكويت إلى الميثاق. ويوضح أن نشاط التنظيم تراجع بعد ذلك، بسبب تشديد السلطة الكويتية الخناق على القادة والكوادر الحزبية<sup>(٦)</sup>.

في نهاية الستينيات وبداية السبعينيات من القرن العشرين حاصرت السلطات الأمنية في الكويت أنشطة البعثيين، واقتصرت دور الحزب، في جانبه الأكبر، على العمل السري. ويرى أ. صلاح العقاد أن أسباب تراجع دور حزب البعث في الكويت، في تلك الفترة، لا يعود فقط إلى موقف السلطات منه، ولكن إلى هيمنة حركة

(٤) المصدر نفسه، ص ٨٤ - ٨٥.

(٥) صلاح العقاد، معالم التغير في دول الخليج العربي (القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢)، ص ٤٣.

(٦) مفيد الزبيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨ - ١٩٧١، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١٩٠.

القوميين العرب على الساحة السياسية والعمل القومي، ولا سيما في أروقة مجالس المعارف والبلدية والأمة<sup>(٧)</sup>.

وفي السبعينيات من القرن العشرين، ركّز البعثيون أنشطتهم على الجمعيات، وتمكّنوا من تحقيق اختراقات جيدة في «جمعية الأدباء الكويتية» و«رابطة الاجتماعيين الكويتية»، وتعاونت معهم شخصيات مؤيدة للعراق. وكانت مجلة الرسالة تعبّر عن أفكار الحزب ومبادئه. وقد شارك في الكتابة فيها عددٌ من البعثيين ومن غير الكويتيين. وظل هذا الأمر في السبعينيات من القرن العشرين ضمن العمل الوطني والثقافي للشخصيات البعثية في الكويت.

أما في الثمانينيات من القرن العشرين، فقد أدى التأييد الرسمي والشعبي الكويتي للعراق، في الحرب مع إيران في الفترة (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، إلى تنشيط عمل تنظيم حزب البعث في الكويت، على الصعيدين، السياسي والفكري. وعمل البعثيون على دعم «التجمع القومي» الذي عمل في أوساط طلاب جامعة الكويت، كما نشطوا في «القائمة القومية»، التي شاركت في الانتخابات الطلابية للاتحاد الوطني لطلبة الكويت، من دون تمكّنها من تحقيق نجاحات تذكر آنذاك.

لكن مسؤول تنظيم حزب البعث المؤيد للعراق، في الكويت، أ. فيصل الصانع، نجح بالفوز في الانتخابات البرلمانية الكويتية عام ١٩٨١، في دائرة كيفان، واستطاع الاحتفاظ بكرسيه في مجلس الأمة عام ١٩٨٥، بعد أن حظي بدعمٍ واسع من قبل القوى القبلية والليبرالية<sup>(٨)</sup>.

إلا أن أزمة الخليج عام ١٩٩٠/١٩٩١، وقيام العراق بغزو الكويت، وتشكيل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لإخراج القوات العراقية من

الكويت، وإعادة أسرة آل الصباح إلى الحكم، انعكست سلباً على أداء التيار القومي، والبعثي منه بشكل خاص، في الكويت.

لقد رفض البعثيون الكويتيون غزو عراقي لبلادهم، ووقفوا ضده. وتم اعتقال فيصل الصانع نفسه من قبل القوات العراقية، وتوفي بعد القبض عليه في ظروف غامضة. وبعد هزيمة الجيش العراقي، وانسحابه من الكويت وعودة الأسرة الحاكمة إليها، وانتهاه الأزيمة، تجمد دور تنظيم حزب البعث في الكويت، وتغيّرت مواقف قياداته، وتحول معظمهم عن العمل السياسي، وانهمكوا في العمل الاجتماعي والثقافي<sup>(٩)</sup>.

ومنذ ذلك التاريخ، توقف التنظيم عن العمل، وأصبح وجود البعث في الكويت فكراً وتنظيماً ضمن قائمة المحرّمات.

## ثانياً: البعث في البحرين

في لقائي بالأستاذ رسول الجشي، أكد أن المؤسسين الأوائل لتنظيم حزب البعث العربي الاشتراكي في البحرين، هم أفراد بحرانيون درسوا في جامعات بعض العواصم العربية، وحين حصلوا على شهاداتهم الجامعية، عادوا إلى البحرين، وشاركوا في التأسيس أو الالتحاق بالتنظيم.

وقد عاد هؤلاء الطلبة إلى دولهم ليشكلوا نواة حزبية في البحرين والسعودية والكويت. ففي البحرين كان بعض الدارسين في بيروت من المؤسسين للحزب في فرع لبنان، وأصبح أحدهم، الدكتور علي فخرو، فيما بعد عضواً في قيادة الحزب بلبنان. وتتسق رواية الأستاذ الجشي حول دور الخريجين البحرينيين في تأسيس التنظيم بالبحرين، مع رواية الدكتور محمد الرميحي، والدكتور فلاح عبد الله المديرس<sup>(١٠)</sup>.

(٧) صلاح العقاد، «الاستقرار والعوامل المضادة في الكويت»، السياسة، السنة ١٢، العدد ٤٣ (كانون الثاني/يناير ١٩٧٦)، ص ٥٠.

(٨) المديرس، «التيار الفكري لحزب البعث والمجتمع الخليجي حتى عام ١٩٧٥»، ص ٨٦ - ٨٧.

(٩) المصدر نفسه، ص ٨٧.

(١٠) محمد الرميحي، البحرين: مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٧)، ص ٢٤٥، وفلاح عبد الله المديرس، «الحركة القومية في البحرين، ١٩٣٨ - ١٩٦٧»، مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت)، السنة ٢٦، العدد ٣٤ (خريف ١٩٩٨)، ص ٦٠.

ويرجع ذلك إلى المناخ العام السائد في الوطن العربي، وإلى حالة النهوض القومي التي ارتبطت بتأميم القناة، وفشل العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وقيام الوحدة بين مصر وسورية في ١٩٥٨، العام الذي شهد بدايات تأسيس التنظيم.

لكن موقف السلطة من تنظيم البعث، تغير لاحقاً، ففي عام ١٩٦٣، جرمت الحكومة عمل البعثيين، وألقت القبض على بعض من أعضاء التنظيم، من أبرزهم حسين قاسم. وقد تسبب ذلك في انكفاء التنظيم. ويشير الأستاذ الجشي إلى أن التنظيم قد جرى تجميده بعد حملة الاعتقالات هذه، وأنه شخصياً رغم التزامه وقناعته بمبادئ البعث، لم يزاول عملاً تنظيمياً منذ ذلك التاريخ.

والواقع أن المعلومات المتوفرة، من بعض البعثيين الذين عاصروا تلك الحقبة، تؤكد أن تنظيم البعث لم يتم تجميده، وأن ما جرى هو إعفاء الأفراد المطاردين من قبل السلطة، من بينهم الأستاذ الجشي، عن العمل الحزبي. لقد بقي الدكتور عبد الله كمال وجاسم محمد فخرو يقودون العمل الحزبي في تلك الظروف الصعبة.

على أن ذلك لا ينفي أن تنظيم البعث قد تعرض فعلاً للتراجع، وانكفأت نشاطاته. ويرجع سبب الانكفاء إلى عاملين رئيسيين: الأول موقف بعض القيادات البعثية في سورية المؤيد لحركة الانفصال عن الجمهورية العربية المتحدة، عام ١٩٦١، وفي مقدمتهم الأستاذ صلاح البيطار وأكرم الحوراني، وهما من القيادات التاريخية والفكرية لحزب البعث العربي الاشتراكي. ومن بين أبرز المنسحبين عن التنظيم الدكتور علي فخرو. أما السبب الثاني، فكان الحملة الشرسة التي شنتها سلطات الأمن البحرينية بحق أعضاء تنظيم الحزب.

عاود تنظيم حزب البعث في البحرين نشاطه بقوة بعد تسلم الحزب للسلطة في العراق، في ٨ شباط ١٩٦٣، وسورية بعد شهرٍ من ذلك التاريخ، في ٨ آذار ١٩٦٣. وتحول إلى مستوى فرقة. وتمكن الحزب من

ويوضح أ. رسول الجشي أنه انتمى إلى الحزب أثناء دراسته خارج البحرين، عام ١٩٥٣. وكان ارتباطه عن طريق خالد الشيرطي. وقد تأسس تنظيم الحزب بالبحرين عام ١٩٥٨. ويؤكد أن الخلية الحزبية الأولى قد ضمت الدكتور عبد الله كمال، حمد الصباح، جاسم مجيد فخرو، حسين قاسم، جاسم محمد فخرو، والأخير أخ للدكتور علي فخرو، وقد أدى دوراً مهماً في الحركة الوطنية في البحرين، في مراحل لاحقة. وبالنسبة إلى د. علي فخرو، فإن نشاطاته استمرت أثناء دراسته بالخارج، ولم يكن له دور في تأسيس أو نشاط تنظيم الحزب بالبحرين<sup>(١١)</sup>.

ويشير التقرير التنظيمي لجمعية التجمع القومي الديمقراطي إلى أن بدايات التشكل الوطني والقومي بالبحرين ارتبطت بحركة الاتحاد الوطني خلال الأعوام ١٩٥٤ - ١٩٥٦ التي رأسها عبد الرحمن الباكر. وقادت الإضرابات في شركة النفط، بابكو، ومثلت في حينه انتفاضة بحرينية شاملة. شارك فيها شباب لعبوا فيما بعد دوراً رئيسياً في تشكيل تنظيم حزب البعث.

ومن الطبيعي أن يركز البعثيون، بعد تشكل تنظيمهم، في نهاية الخمسينيات على الأوضاع المعيشية والعمالية، وأن يكون موضوع عروبة الخليج، والتصدي للتهديدات الإيرانية ومطالباتها بالبحرين ضمن قائمة أولوياتهم النضالية. وقد نتج من ذلك حدوث احتكاكات مباشرة مع الجالية الإيرانية في البحرين آنذاك.

وتذكر بعض المصادر البعثية البحرانية، أن تنظيم البعث شارك في انتفاضة مارس ١٩٦٥، التي اندلعت على خلفية قيام شركة النفط (بابكو) بتسريح العشرات من العمال البحرينيين. وصدرت عنه بيانات حول الانتفاضة وغيرها من الأمور الخاصة بأوضاع البحرين حيث كانت تلك البيانات تصدر تحت اسم «منظمة الطليعة»، إلا أن حقيقة حجم مشاركة الحزب في هذه الانتفاضة بحاجة إلى توثيق.

ويتذكر الجشي أن البدايات الأولى لتأسيس التنظيم لم تشهد أي مضايقة من قبل السلطات الأمنية بالبحرين.

(١١) لقاء شخصي أجرته مع أ. رسول الجشي في مكتبه الرئيسي بالبحرين في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠.

الانتشار في أوساط المثقفين والحركة الطلابية. وكان السيد حمد الصباح مسؤولاً عن التنظيم، في تلك الفترة. وبقي كذلك حتى انقلاب ٢٣ شباط/فبراير في سورية، الذي أوصل السيد نور الدين الأتاسي، وصلاح جديد لسدة الحكم، وأطاح بالقيادة القومية، وأعلن عن توجهات يسارية، أكثر اقتراباً من الخط الماركسي.

لقد انعكس الصراع بين فرعي حزب البعث في العراق وسورية على وضع الحزب بالبحرين بين ١٩٦٥ و١٩٦٦. فبعد قيام انقلاب ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦، ضد القيادة القومية، انشق تنظيم الحزب، حيث انضمت مجموعة مؤثرة إلى التنظيم التابع لنظام صلاح جديد في سورية. وقد تجانس تنظيمهما مع شعار حرب التحرير الشعبية الذي رفعه مؤيدو ٢٣ شباط/فبراير، فركزوا على شعار الكفاح المسلح، وأسست تنظيم جبهة تحرير شرق الجزيرة، حيث تعززت هذه الحركة وقويت بشكل كبير وبالذات بعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، والحضور المكثف للمقاومة الفلسطينية، وبروز تنظيمات الجبهة الشعبية في البحرين ورفعها شعار تحرير الخليج، وخوضها غمار الحرب الشعبية في صلالة بسلطنة عمان.

وقد أوضح لي رئيس التنظيم الأستاذ عوض اليماني، وهو حقوقي بحراني، أثناء لقاء شخصي، أن تنظيم البعث المؤيد لسورية، قرر بعد أن شهد تصاعد الصراع بين جناحي أمين السر القطري اللواء صلاح جديد، ووزير الدفاع الفريق حافظ الأسد التخلي عن الارتباط بالحزب، والتركيز على البعد الخليجي. وعلى هذا الأساس تم تشكيل تنظيم جبهة تحرير شرق الجزيرة، عام ١٩٦٨. وكانت النية الامتداد إلى بقية مناطق الجزيرة والخليج العربي، والتنسيق مع ثوار ظفار، لكن سلطات الأمن بالبحرين، ألقت القبض على معظم عناصر التنظيم، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ وانتهى منذ ذلك الحين تنظيم الجبهة<sup>(١٢)</sup>.

أما التنظيم الذي بقي على ولائه للقيادة القومية، فقد ضعف دوره وانسحب عدو كبير من عناصره من

التنظيم، وارتبط بعض المنسحبين بالسلطة، حيث تسلموا مواقع وظيفية رئيسية بالدولة. وبقي دور هذا التنظيم ضعيفاً حتى تسلم البعثيون السلطة في العراق في ١٧ تموز/يوليو عام ١٩٦٨.

مع تسلم البعث للسلطة في العراق، عاود البعثيون البحرينيون المؤيدون للقيادة القومية في بغداد نشاطهم. وكان لهم حضور قوي بنادي العروبة، الذي عرف بدوره البارز في مواجهة دعاوى تبعية البحرين لإيران، والتشديد على عروبة الخليج. وقد حظي هذا الموقف بدعم العراق وتأييد مصر الناصرية. توجت هذه المواقف بإعلان استقلال البحرين عام ١٩٧١ إثر استفتاء أجرته الأمم المتحدة بالبلاد. أعقب ذلك تشكيل مجلس تأسيسي عام ١٩٧٢، تم انتخاب أعضائه بشكل مباشر، وتولى وضع أول دستور للبحرين عام ١٩٧٣، نص على شرعية حكم آل خليفة للبحرين، وانتخاب برلمان تشريعي يكتسب ثلثي أعضائه مقاعدتهم عن طريق الانتخابات، ويشغل أعضاء الحكومة ثلثه الأخير.

ورغم أن الحزب لم يشارك في الانتخابات البرلمانية الأولى التي جرت عام ١٩٧٤، إلا أنه دعم وصول رسول الجشي وعلي الصالح، المعروفين بتأييدهما للحزب، إلى مقاعد البرلمان. إلا أن هذه التجربة لم تستمر طويلاً، حيث بدأت المشاكل بين الحكومة والبرلمان، وانتهت التجربة بإصدار قانون أمن الدولة الذي أسقطه البرلمان، فكان أن لجأت الحكومة إلى حل البرلمان، وأعقبت ذلك بحملة واسعة من الملاحقات والاعتقالات في صفوف الحركة الوطنية، شملت أعضاء في تنظيم الحزب. ونشطت منظمة الحزب مع الجبهة الشعبية لتحرير البحرين وجبهة التحرير الوطني البحرانية في إصدار البيانات المشتركة المطالبة بإعادة الحياة البرلمانية.

وشهد الحزب نمواً كبيراً في أوساط الطلبة الذين كانوا يتلقون تعليمهم الجامعي في بغداد والمدن العراقية الأخرى، في البصرة والموصل والسليمانية، حيث تدفق

(١٢) لقاء شخصي أجرته مع أ. عوض اليماني، في مجمع السيف بالبحرين في أوائل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. انظر أيضاً: محمد غام الرميحي، قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين، ١٩٢٠ - ١٩٧٠ (الكويت: مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ١٩٧٦)، ص ٣٦٥.



والحصار الذي فرض على العراق، بعد العدوان الأمريكي عليه، ليشكل استنزافاً لتنظيم البعث في البحرين، وليحول دون امتداده.

استمر ركود الوضع التنظيمي، حتى نهاية التسعينيات، حيث تشكلت قيادةً جديدةً، أعادت الاتصال بالقيادة القومية في بغداد. وفي الوقت الذي كان يجري الإعداد للنهوض بالتنظيم، تم احتلال العراق عام ٢٠٠٣. وقد أحدث ذلك هزةً قويةً في التنظيم، لكن تلك الهزة تم تداركها بسرعة. لقد حدث احتلال العراق، في ظل انفراج سياسي بالبحرين، بعد مرحلة التحول الديمقراطي التي شهدتها البلاد، إثر وصول الملك حمد بن عيسى آل خليفة إلى سدة الحكم عام ٢٠٠٠، والإعلان عن الميثاق الوطني، مما سمح بتشكيل الجمعيات السياسية. والتحق البعثيون بتجربة العمل الواجهي من خلال تأسيس التجمع القومي الديمقراطي عام ٢٠٠٣<sup>(١٣)</sup>.

لقد أسهمت هذه الخطوة في توفير الغطاء الشرعي للعمل العلني بأبعاده التنظيمية والسياسية والفكرية. وأسس البعثيون لجنة مناصرة الشعب العراقي قبيل احتلال العراق، وذهب وفدٌ شعبيٌّ إلى بغداد للتعبير عن تضامن البحرينيين مع شعب العراق في مواجهة العدوان، قبل أسبوعين فقط من بدأ العمليات العسكرية الأمريكية على العراق، التي انتهت باحتلاله في ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٣<sup>(١٤)</sup>.

### ثالثاً: البعث في عُمان

تأسس تنظيم حزب البعث في عمان من شباب عُمانيين تلقوا علومهم وتخرجوا في جامعات العراق وسورية، بعد تسلم البعث للسلطة في القطرين. وكان عددٌ كبيرٌ منهم، حتى تسلم البعث للسلطة في العراق، عام ١٩٦٨، يتبعون لتنظيم البعث في سورية الموالي للواء صلاح جديد.

على الدراسة في العراق مئات الطلبة. وقد أثر ذلك بشكل واضح في مسيرة تنظيم البعث في البحرين، حيث انخرط الذين أنهوا دراساتهم في صفوف العمل الحزبي. كما توسع العمل في الروابط الطلابية، وبشكل خاص الاتحاد الوطني لطلبة البحرين، الذي أسس في شباط/فبراير ١٩٧٢، وضم مختلف التشكيلات الوطنية السياسية في البحرين آنذاك. لقد أسهم العمل الطلابي من خلال الاتحاد الوطني لطلبة البحرين في تربية كوادر بعثية نضالية متمرسية في العمل النقابي والجماهيري، واستطاعت أن تتولى قيادة فروع الاتحاد في العراق، وكذلك الهيئة التنفيذية للاتحاد في مواجهة السلطة بعد حل البرلمان، مسهمة في تغذية تنظيم الحزب بعناصر متمرسية في العمل التنظيمي والجماهيري.

إثر الثورة الإسلامية في إيران، تراجع دور التنظيم بالبحرين، بسبب الاصطفافات الطائفية، وحالة الارتداد عن العمل الوطني والقومي التي عمت المنطقة. وأيضاً بتداعيات الحرب العراقية - الإيرانية. وقد أدت هذه العوامل إلى تراجع في دور التنظيم، الذي كانت غالبية أعضائه من الطائفة الشيعية. وحدثت انسحابات واسعة، ولم تكن قيادة التنظيم قادرةً على خلق آليات أو مبادرات للخروج من الأزمة.

وعن هذه الفترة، يشير التقرير التنظيمي لجمعية التجمع القومي الديمقراطي بالبحرين، إلى أن قيام السلطات البحرينية بمنع الكوادر الطلابية التي تدرس في جامعات العراق من تكملة الدراسة في حالة عودتهم إلى البحرين، أثر في نمو التنظيم الحزبي بالبحرين، في الثمانينات من القرن المنصرم. كما شهدت تلك الفترة تحلي معظم عناصر قيادة التنظيم عن الحزب. وتشكلت قيادةً جديدةً للتنظيم، تباطأت في إعادة بنائه، ويعود ذلك إلى الأجواء الأمنية التي مرت بها البحرين آنذاك.

وجاء دخول الجيش العراقي إلى الكويت والموقف الخليجي الرسمي العام، الذي وقف بالضد من الغزو،

(١٣) فلاح عبد الله المديرس، «الحركات والجماعات السياسية في البحرين، ١٩٣٨ - ٢٠٠٢»، الطليعة (الكويت)، العدد ١٥٤٠ (١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٢)، ص ٢٥ - ٢٦.

(١٤) المديرس، «الحركة القومية في البحرين، ١٩٣٨ - ١٩٦٧»، ص ٦٠ - ٦١.

لكن استلام البعث للسلطة في العراق، واحتدام الصراع بين جناحي جديد والأسد في تلك الفترة، قد أسهم في انسحاب عدد كبير من كوادر البعثيين من تنظيم البعث السوري، والارتباط مجدداً بالقيادة القومية، في بغداد. وعلى إثر ذلك نشط الحزب في سلطنة عمان ولقي دعماً من العراق. فقد فتح العراق جامعاته في بغداد والبصرة والموصل والسليمانية، للراغبين بمواصلة دراساتهم، من كل دول الخليج العربي. وكان العمانيون يتواجدون بكثرة في تلك الجامعات.

وبموازاة العمل المسلح في ظفار، تأسست «جبهة التحرير العربية» بمبادرة من القيادة القومية في بغداد. وقد جاء تأسيس هذه الجبهة، تلبيةً لتوصية من المؤتمر القومي التاسع للحزب، الذي طرح شعار الكفاح المسلح أسلوب عمل من أجل تحرير عمان.

ومن أجل تعضيد هذا التوجه، استقبل العراق الطلبة العمانيين في كلياته العسكرية، ليكونوا نواة مجموعة بعثية عسكرية، وتخرج عددٌ منهم وعادوا إلى عمان، والتحقوا بالجيش العماني<sup>(١٥)</sup>.

من جهة أخرى، أسس عددٌ من العناصر البعثية المرتبطة بالتنظيم السوري، بعد انسحابهم منه إثر تصاعد الصراع بين الأجنحة العسكرية في دمشق، تنظيمًا يساريًا خاصاً بهم أطلقوا عليه «حزب العمل العربي» وقاده السيد عبد الله عيسى آل ثاني، من أهل دبي. ومعظم أعضاء تنظيم هذا الحزب هم من شمال عمان أو ما يعرف بـ«عمان الداخل». وقد تلقت بعض عناصر هذا التنظيم تدريبات عسكرية في العراق<sup>(١٦)</sup>. وفي هذا السياق، يؤكد الأستاذ عبد الله عيسى أمين سر التنظيم، في مرحلته التأسيسية، أنهم لم يرتبطوا مطلقاً في السابق بتنظيم البعث في العراق، رغم أنهم يتلقون دعماً مباشراً وتسهيلات من القيادة القومية.

في المؤتمر التأسيسي الذي عقده حزب العمل

العربي، في مطلع عام ١٩٧٠، أعلن المؤتمر تبنيّه للنظرية الماركسية - اللينينية، كدليل عملٍ ومنهج، وأن هدفه هو وحدة القطر العماني. بمعنى آخر، وحدة سلطنة عمان وماعرف لاحقاً بدولة الإمارات العربية المتحدة<sup>(١٧)</sup>.

في الفترة التي أعقبت انعقاد المؤتمر التأسيسي لحزب العمل العربي، ركز على استقطاب الطلاب والموظفين للحزب، وتمكن من تحقيق نجاحاتٍ في هذا الاتجاه. وكان عليه أن يعتمد صيغة العمل السري، بسبب تجريم العمل الحزبي في عمان والإمارات.

تحالف حزب العمل، مع «جبهة تحرير الخليج العربي المحتل» على قاعدة الالتزام بالكفاح المسلح. ودخل في حواراتٍ مع «الحركة الثورية الشعبية في عمان والخليج العربي». وقام أعضاؤه بأعمالٍ عسكرية في عمان، وتم إلقاء القبض على عددٍ منهم، ثم تقلص دور العمل العسكري مع وصول السلطان قابوس بن سعيد إلى سدة الحكم، وانحصر العمل الحزبي في النشاط الطلابي.

وفي هذا السياق، يوضح د. المدبرس، أن الحزب شكل واجهةً شعبيةً تحت مسمى «منظمة قوى الشعب العماني»، لتمكينه من الانتشار بين العمانيين، وقد شددت في برامجها السياسي المعلن على النضال من أجل تصفية الاستعمار البريطاني من المنطقة، وإقامة حكم ديمقراطي، ومساواة المرأة بالرجل، وتأسيس جيش وطني. كما أسهم «حزب العمل العربي» أيضاً، في تأسيس «الاتحاد الوطني لطلبة عمان» في نهاية السبعينيات من القرن الذي مضى<sup>(١٨)</sup>.

لقد تراجع دور حزب البعث العربي الاشتراكي لاحقاً في عمان، كما تراجع دور توأمه حزب العمل العربي، وانتهى حضوره على الساحة العمانية، إلا أن حضورهما بقي في إطار الطلبة الدارسين في بغداد وعلى نطاق ضيقٍ جداً. ويرجع ذلك إلى أسبابٍ ذاتية ومحلية وإقليمية. فعلى الصعيد الذاتي لم تكن هذه التنظيمات متماسكةً في بنيتها، وكانت

(١٥) لمحات من نضال البعث، ١٩٤٧ - ١٩٧٤ (بغداد: منشورات حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٧٥)، ص ١٢٢.

(١٦) لقاء مع الصديق المرحوم أ. عبد الله عيسى، أمين سر حزب العمل في تموز/ يوليو ١٩٧٨، بمنزله في بغداد.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) المدبرس، «التيار الفكري لحزب البعث والمجتمع الخليجي حتى عام ١٩٧٥»، ص ٩٩ - ١٠٠.

تفتقر إلى الخبرة التنظيمية والوعي السياسي. وعلى الصعيد المحلي، تعرضت عناصر التنظيم وقياداته لملاحقات مستمرة وشرسة، من قبل السلطات العمانية. وقد غيب ذلك التواصل بين المركز والقاعدة.

ويشير الدكتور مفيد الزيدي إلى أن الأوضاع غير المؤاتية التي مر بها تنظيم حزب البعث في عمان، جعلت البعثيين، الذين عادوا إلى عُمان بعد أن أنهوا دراساتهم الجامعية يفضلون الانشغال بالأعمال التجارية والمالية، أو تسلم المناصب الإدارية والسياسية في السلطنة. وقد مكن الربيع النفطي، الحكومة العمانية، من تلبية متطلبات استكمال البنية الأساسية في البلاد، وخلق حزام اجتماعي من الطبقة البرجوازية والمتوسطة حوله. وقد حرص المثقفون العمانيون والناشطون السياسيون السابقون على ضمان حصصهم في هذا التحول. وكان ذلك بالتأكيد على حساب بناء التنظيمات الحزبية في البلاد<sup>(١٩)</sup>.

#### رابعاً: البعث في قطر

لم تختلف ظروف نشأة تنظيم حزب البعث العربي الاشتراكي في قطر عن نشأة مثيلاته من تنظيمات الحزب في بقية مناطق الخليج العربي والجزيرة. فقد اعتمد في نشأته على مصدرين رئيسيين، هما الوافدين العرب، للعمل في قطر، والطلبة القطريين الذين تابعوا دراساتهم الجامعية في الجامعات العربية، في بيروت ودمشق وبغداد، ثم عادوا إلى بلادهم وشاركوا في تأسيس التنظيم، أو التحقوا به.

في قطر، تأسس تنظيم الحزب في نهاية الخمسينيات من القرن الماضي. ونشط أعضاؤه في مجال التربية والتعليم، مع مجيء المفكر القومي العربي، وأحد مؤسسي الحزب في قطر العربي السوري، الدكتور عبد الله عبد الدايم.

لقد أسهم البعثيون في قطر، في استقطب الطلاب

والموظفين، وسيطر الحزب على «نادي الطليعة»، وأصبح مركزاً لنشر مبادئهم وأفكارهم، ولاستقطاب الأعضاء والمؤيدين، وخلق حزاماً شعبياً مناصراً لتنظيم الحزب.

لعب نادي الطليعة دوراً أساسياً في نشر الوعي الوطني والقومي، بين القطريين، كما أسهم في تنشيط الحركة الفكرية الأدبية والفنية، واهتم بشؤون المسرح. وقد قامت سلطات قطر بإغلاقه عام ١٩٥٩، بعد عرضه لمسرحية انتقدت الأوضاع الداخلية بالبلاد.

في الستينيات من القرن المنصرم، نشط الحزب وانتشر في صفوف الطلاب القطريين بالعاصمة المصرية، القاهرة. وكان من أبرز الناشطين القطريين في الحزب في تلك الفترة، المفكر القومي القطري والاقتصادي المعروف، الدكتور علي خليفة الكواري.

في منتصف الستينيات، وسّع البعثيون القطريون من أنشطتهم، وحرصوا الجمهور على تشكيل المؤسسات النقابية. وأعلنوا في اجتماع حضره عددٌ من العمال والتجار والطلاب، عن تشكيل «جبهة الاتحاد»، التي طرحت عدة مطالب تعبر عن مصالح الشعب. وقد تزعم الجبهة السيد ناصر عبد الله المسند وحمد العطية وأصدرت بيانات نشرت فيها أسماء مؤسسيها، وكان تعدادهم (١٠٨) أشخاص.

قادت الجبهة مظاهرات بالعاصمة الدوحة، مطالبةً السلطة القطرية بتحقيق الأهداف التي وردت في بيانها التأسيسي. فتصدت سلطات الأمن بقوة لتلك المظاهرات، وألقت القبض على خمسة عشر قيادياً من أعضاء الجبهة، من بينهم رئيسها السيد ناصر عبد الله المسند الذي توفي بالسجن في عام ١٩٦٦. وتم نفي بعض أفراد كوادر الجبهة إلى بيروت من بينهم هتمي الهتمي وسلطان الهتمي<sup>(٢٠)</sup>.

شارك حزب البعث في قطر عام ١٩٦٨ مع حركة القوميين العرب في تشكيل «جبهة الكفاح الشعبي» لكن

(١٩) الزيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨ - ١٩٧١، ص ١٩٠ - ١٩٢.

(٢٠) سعيد سيف، «قطر ليست استثناء: النضال الديمقراطي منذ الستينيات وموقف النظام من المطالب الشعبية»، الجزيرة العربية، السنة ٢، العدد ٢٠ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٢)، ص ٣١.

وجودها لم يستمر سوى وقت قصير، حيث تراجع منذ منتصف السبعينيات من القرن الماضي، حضور كل من حركة القوميين العرب، وحزب البعث العربي الاشتراكي، وما بعدها في قطر، ولم يعد لهما أي وجود في البلاد بعد ذلك التاريخ.

وقد شملت عدوى الحقبة النفطية، وبروز الإسلام السياسي منذ منتصف السبعينيات، قطر كما شملت معظم أقطار الخليج العربي، والمنطقة بأسرها، حيث بهت حضور العمل والفكر القومي. وانتقلت قيادات تنظيم حزب البعث العربي الاشتراكي في قطر، من النشاط الحزبي، إلى العمل التجاري والمؤسسات الحكومية بعيداً عن النشاط السياسي، ومنهم الدكتور علي الكواري حيث له شركة استشارات تجارية واقتصادية في الدوحة<sup>(٢١)</sup>.

#### خاتمة

برزت تنظيمات حزب البعث في أقطار الخليج العربي، متأثرة بحقبة النهوض القومي، والدعوة إلى الوحدة العربية التي عمت المنطقة بأسرها، منذ مطلع الخمسينيات. وكانت نكسة انفصال الوحدة بين مصر وسورية عام ١٩٦١، بداية العد العكسي للحركة القومية. لكن نكسة حزيران ١٩٦٧، هي التي مثلت الانتقال المفصلي، بين مرحلة الصعود التي شهدتها مشروع النهضة العربي، ومرحلة انكفائه التي استمرت حتى يومنا هذا.

وكان طبعياً أن تتأثر تنظيمات حزب البعث، وهي التي حملت شعارات الوحدة والحرية والاشتراكية، بما يجري في مراكز انطلاق الحركة القومية، وبشكل خاص المصاعب التي اعترضت مشاريع الوحدة، وعجز الأنظمة القومية عن صياغة استراتيجية عملية للتصدي للمشروع الاستيطاني التوسعي الصهيوني.

وقد ضاعف من أزمة تنظيمات البعث في الخليج

العربي، بروز الحقبة النفطية، بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر مباشرة عام ١٩٧٣، وما تبعها من بروز دولة الرفاه، ومضي دولها في استكمال بنيتها التحتية، وغلبة روح الاستهلاك، وانخراط المثقفين والخريجين، في الشركات والمؤسسات الجديدة، التي ارتبط وجودها بالحقبة النفطية.

لقد أسهم النفط بشكل فاعل ومؤثر في ترسيخ النظرة القطرية، في منطقة الخليج، حيث جرى إعداد البرامج الإعلامية والثقافية، على أساس تقديس الدولة القطرية، وعلمها ونشيدها الوطني. كما أسهمت الحقبة النفطية في إحياء الإسلام السياسي، حين فتحت أقطار الخليج أبوابها لبقايا القيادات الإخوانية من الذين فروا من مصر وسورية، وعناصر حزب التحرير الإسلامي، ليمارسوا دورهم في قيادة الإعلام والثقافة والتربية فيها. وقد أدى ذلك إلى تعطيل الوعي القومي، وتوجيه مسيرة التعليم بما يخدم توجهاتها السلفية<sup>(٢٢)</sup>.

لكن تشجيع الإسلام السياسي من قبل أقطار الخليج العربي والجزيرة، حل معه بذور تناقضاته. ومن هنا فإن اتجاه الرفض للفساد والتخلف الذي ارتبط بالحقبة النفطية في تلك الأقطار اتخذ طابعاً سلبياً، معادياً للفكرة القومية. وقد ساعد على ذلك أن الحكومات التي ترفع شعارات القومية والتقدمية، بالمقارنة بالدول النفطية التقليدية، أكثر تسلطاً وعنفاً، وأسوأ اقتصاداً وفقرًا من تلك الأقطار التي تلتزم بمناهج محافظة، مما غيب إمكانية المفاضلة الأيديولوجية بينهما، بما يخدم حركة الثورة العربية، التي يشكل حزب البعث العربي الاشتراكي أحد أجنحتها الرئيسية.

يضاف إلى ذلك التطورات التي عصفت بالمنطقة، إثر قيام الثورة الإسلامية وإعلان الجمهورية في إيران. لقد تسببت الحرب العراقية - الإيرانية في خلط الأوراق، وإضعاف مسيرة تنظيم البعث، والحركة القومية بشكل

(٢١) المدير، «التيار الفكري لحزب البعث والمجتمع الخليجي حتى عام ١٩٧٥»، ص ١٠٢.

(٢٢) يوسف مكي، في الوحدة والتداعي: دراسة في أسباب تعثر مشاريع النهضة العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،

٢٠٠٣)، ص ١٧٨.

عام في معظم دول الخليج العربي، باستثناء دولة الكويت، التي وقفت آنذاك مؤيدة للعراق.

لكن الوضع ازداد سوءاً بعد حرب الخليج الثانية، إثر قيام العراق بغزو الكويت، عام ١٩٩٠. فقد كانت هذه الأزمة هي الطامة الكبرى في تاريخ العرب الحديث، ففيها تداخلت الخنادق العربية، وتناقضت وتضاربت، وعجز العرب عن تحكيم العقل، واتخاذ قراراتٍ عملية، تسهم في ربط ما انفصم من عرى التضامن العربي، وتحفظ للشعب العربي في الكويت كرامته وحريته واستقلاله، في الوقت الذي يؤمن فيه للعراق قوته العسكرية والاقتصادية، وتصد عنه شر المتربصين، فكانت النتيجة انهياراً شاملاً لمنظومة التضامن

العربي، وسقوطاً مريعاً لحركة القومية العربية. وقد جاء تراجع دور تنظيمات الحزب في الخليج العربي والجزيرة ضمن سياقٍ تاريخي وموضوعي صحيح<sup>(٢٣)</sup>.

ويمكننا القول، بما يقترب من اليقين أن التنظيم المتبقي لحزب البعث العربي الاشتراكي الآن، في منطقة الخليج العربي، هو جمعية التجمع القومي الديمقراطي بالبحرين. وهو تنظيمٌ يمكن توصيفه حتى هذه اللحظة بالنخبوي، الذي تقف أمامه مصدات ومهام صعبة، سيكون عليه بذل الكثير من المبادرات والإبداع والعمل حتى يتمكن من تجاوزها، وهو ما لا يبدو في الأفق. أما الآخرون، فستظل نضالاتهم وتواريخ تنظيماتهم في الذاكرة التاريخية، في أحسن الأحوال.

---

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٨٦.

## ١٥ - حزب البعث العربي الاشتراكي في اليمن:

### النشأة والتطور والمصائر

قادري أحمد حيدر

#### مقدمة

الإنكليزية والفرنسية، وامتنع عمال المدينة عن خدمة السائحين الإنكليز والفرنسيين، وقدم المتظاهرون عريضة احتجاج إلى المندوب السامي، وساعدت هذه الحملة كثيراً على ازدياد المشاعر الوطنية<sup>(١)</sup>، والقومية.

في تقديرنا أن عملية التضامن الجماهيري السياسي في طابعها الكفاحي قد مثلت البداية والخطوة العملية الأولى في وحدة الوطني اليمني بالقومي التحرري العربي، في واقع الممارسة، اختبر فيها الوطني بأنه جدير وقادر على التقاط وتمثل اللحظة التحررية القومية، وفي هذا المناخ - بل وقبلة - انتشرت أفكار وطروحات حزب البعث العربي الاشتراكي، حيث كان حزب البعث هو أحد أهم الأحزاب والتنظيمات التي تأسست تاريخياً على أسس فلسفية قومية فكرية (نظرية)، وقد جمع بين التنظير الأيديولوجي، والمؤسسة التنظيمية الحزبية الحركية، بصورة خلاقة ومتوازنة.

وجاء خطاب البعث العربي الاشتراكي على خرائب وأنقاض حزب «رابطة أبناء الجنوب العربي» ورؤيته القومية المشوشة، والوطنية المرتبكة غير الواضحة، التي حاولت أن تصل إلى العروبة والوحدة القومية مع عبد الناصر (مصر) من دون المرور إلى ذلك عبر القاطرة القطرية الوطنية «اليمنية».

كان لقيام ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ وتكريس عبد الناصر لنهجها الوطني المصري والقومي، في آفاقها الاشتراكية والتحررية دور كبير في التأسيس لبداية ربط الفكرة القومية العربية، بالحركة، وبالموقف السياسي المنظم، مع ثورة يوليو، تحولت الفكرة القومية إلى حركة سياسية جماهيرية تنظيمية واسعة، وخاصة بعد تعزيز وترسيخ مكانته كقائد للسلطة والثورة في مصر، ولا سيما بعد العام ١٩٥٤، وتلاشي أزمة مارس حول الديمقراطية، فتركزت مكانته أكثر كقائد قومي عربي بعد إعلانه تأميم قناة السويس، والعدوان الثلاثي الإسرائيلي - البريطاني - الفرنسي على مصر عام ١٩٥٦ ومقاومة الشعب المصري الباسلة التي أدت موضوعياً، وسياسياً وعملياً إلى انتعاش مد التحرر القومي العربي أيديولوجياً وسياسياً في كل المنطقة العربية، وكان للعمال اليمنيين والحركة السياسية والعمالية والنقابية في اليمن دور في تأييد الثورة المصرية، وشجب العدوان الاستعماري الصهيوني على مصر الثورة والتحرر منذ «نددت النقابات العربية تنديداً شديداً بالعدوان على مصر (....)».

وجرت في عدن مظاهرات واحتجاجات حاشدة نظمتهما النقابات، ورفض عمال الميناء تفريغ السفن

(١) فيتالي ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، ترجمة سليم توما (موسكو: دار

التقدم، ١٩٨٤)، ص ٥٣ - ٥٤.

وحاول البعث يمينياً مع غيره من الأحزاب السياسية المعاصرة - حركة القوميين العرب الماركسيين أن يعيد ترتيب المسألة على أصولها وقواعدها السياسية والعملية والتاريخية، حتى يستقيم كرسى القومية والوحدة العربية في اليمن على قواعده الوطنية اليمنية. ومن هنا قيمة حضور خطاب وفكر حزب البعث العربي الاشتراكي وهي قمة أزمة الخطاب الذي حاولت رابطة أبناء الجنوب العربي تمريره من دون جدوى من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٥٦ وحتى ما بعدها، وهو ما أدى إلى حدوث الانشقاق القومي الأول في صفوف تنظيم حزب رابطة أبناء الجنوب العربي في العام ١٩٥٥، الذين شكلوا بعد خروجهم في العام ١٩٥٦ «الجبهة الوطنية المتحدة». وفي هذه الأثناء حاول حزب البعث العربي الاشتراكي بدأب على المستوى اليمني أن يملأ الفراغ السياسي والعقائدي «الأيديولوجي» الناتج من عدم ملائمة الإجابات التي قدمتها الأحزاب الوطنية، وعلى وجه الخصوص الرابطة التي قدمت إجابات ناقصة حول المسألة الوطنية وكذلك حول المسألة القومية.

لقد أكد خطاب حزب رابطة أبناء الجنوب في واقع الممارسة على فشله وعجزه، سياسياً، ووطنياً، وقومياً، وتجلي العجز السياسي الوطني في تجسيده الواقعية السياسية العملية حين أقرت السلطات البريطانية في عدن القيام بانتخابات جزئية للمجلس التشريعي، لأن أغلبية أعضاء هذه الهيئة من البرلمانيين يعينون من قبل السلطات البريطانية، وجلهم من الأجانب (..)، وقاطعت كل الهيئات والمنظمات هذه الانتخابات لعام ١٩٥٥ المزيفة، باستثناء حزبي «الجمعية العدنية» و«رابطة أبناء الجنوب» اللذين تحمسا للمشاركة في هذه الانتخابات، ونشرت النقابات بياناً في الصحف جاء فيه أنهم لا يعترفون بقانون انتخابات أعطى الحاكم الإنكليزي بموجبه حق الترشيح والانتخاب للمهاجرين في الهند، وباكستان،

والصومال، وغيرها من البلدان الأخرى في الكومنولث، وحرّم أبناء عدن من المحميات اليمنية، ومن المملكة المتوكلية الذين يعتبرهم القانون البريطاني سكاناً غير شرعيين في المدينة، ولا يملكون حق المشاركة في الانتخابات<sup>(٢)</sup>.

وفي هذه اللحظة السياسية التاريخية من عام ١٩٥٥ الذي عصفت به الاحتجاجات والإضرابات ضد السياسة الاستعمارية البريطانية في الجنوب اليمني، وإفشال الانتخابات الجزئية للمجلس التشريعي وسقوط مرشح الرابطة، كانت تبلور وتنضج في واقع الممارسة والحياة الطروحات والرؤى القومية العربية في معاداة الاستعمار، وتعبدت الأرضية الخصبة لظهور خطاب البعث العربي الاشتراكي، وكان تنظيم البعث اليمني تاريخياً قياساً إلى تنظيمات البعث في الجزيرة والخليج، هو أكثرها حضوراً وقوة وحركة وديناميكية<sup>(٣)</sup>.

وهو الذي استمر يقاوم عادات الزمن في داخله وخارجه حتى انحساره في أواخر الستينيات وبداية انشقاقاته الشريطة الكبيرة والصغيرة في الشمال والجنوب، التي أبقته بعدها في حالة من الضعف وفي حالة من الانقسات لم تتوقف حتى اللحظة - مع الأسف - وكانت سنوات ١٩٥٧ - ١٩٦٣ هي أزهى سنوات تاريخ الكفاح السياسي والانتشار الجماهيري التنظيمي لحزب البعث.

وللدقة التاريخية يمكننا القول: إن الفترة من ١٩٥٩ حتى ١٩٦١ قد شهدت نمواً ملحوظاً للحركة القومية العربية ولأفكارها، وتطوراتها، وشهد فيها نشاط البعث نمواً متزايداً (..)، ولكن هذا النمو ارتبط - إلى جانب كل ما سبق ذكره (المؤلف) - بقيام الوحدة المصرية - السورية، وبكثيرين حتى من الذين لا يعرفون عن البعث، أو لهم علاقات بعيدة مع البعث، رفعوا

(٢) عمر الجاوي، الصحافة النقابية في عدن، ١٩٥٧ - ١٩٦٧ (عدن: مؤسسة ١٤ أكتوبر، ١٩٧٦)، ص ١٢ - ١٣.

(٣) انظر: جمال باروت، «مشروع نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصائره في الوطن العربي في القرن العشرين»، في: بوعلي ياسين [وآخرون]، الأحزاب والحركات القومية العربية، ترجمة وتحقيق فيصل دراج وجمال باروت، ٢ ج (القاهرة: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٢)، ص ٤٦٢.

شعار البعث، مع المد العام أو التيار العام<sup>(٤)</sup>. لحركة التحرر العربي والعالمي.

وجاءت ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ لتعطيه زخماً إضافياً انحسر سريعاً بفعل الصراع القومي المركزي «السوري - المصري» «الناصرى - البعثي» الذي عوّق حركة فعله السياسي والتنظيمي في الشمال أولاً، وفي الجنوب بعد اندلاع الثورة المسلحة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣، وموقف البعث المراوغ وغير الواضح من الكفاح المسلح طيلة سنوات ١٩٦٣ - ١٩٦٦، ثم مع إعلان قيام الوحدة اليمنية، والتعددية السياسية، جرى، كما يقول د. عبد الدائم الحداد، صراع حول البقاء في أحضان المؤتمر الشعبي العام، أو الإعلان عن استقلال حزب البعث عن المؤتمر الشعبي، وإن كان يحى المتوكل، ومجاهد أبو شوارب مع البقاء في المؤتمر الشعبي العام. وجاء احتلال العراق مع فاتحة العقد الأول من القرن الواحد والعشرين في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ ليزيد من مصاعب تطوره وتعقيدات حركته السياسية والتنظيمية في كل المنطقة العربية، بعد أن أصدر الحاكم الأمريكي للعراق «بريمر» قراره السياسي الفاشي باجتماع البعث بعد احتلاله مباشرة، وهي اللحظة السياسية التاريخية الثانية في أزمة البعث القومي، الذي ما يزال يعانيها إثر صدمتها في العراق، وفي جميع

مناطق تواجد البعث في المنطقة العربية، ولم يبق اليوم سوى سورية، آخر قلعة للبعث القومي، وفيها يجري حوار صامت عميق حول مستقبل الإطار القومي - القيادة القومية - بعد خروج البعث في العراق من السلطة بقوة الاستعمار الأمريكي المحتل للعراق.

## أولاً: نشوء وتشكيل حزب البعث العربي الاشتراكي

على عكس الحركات الفكرية والثقافية، غالباً ما يصاحب عملية أو محاولة التحديد الدقيق لزمان نشوء أو ظهور، وتشكل الحركات السياسية في طورها الريادي الأول (أحزاباً وتنظيمات) الكثير من التباين والاختلاف في تحديد زمن واحد لفترة نشوئها وتكوينها وتشكيلها، وهذا نجده غالباً في معظم الحالات في البلدان النامية والمتخلفة، وخاصة تلك الناشئة في ظروف الاستبداد والقمع والنشاط السري، وهو ما ينطبق يميناً على زمن نشأة وتكون حركة القوميين العرب في اليمن، وعلى حزب البعث على وجه الخصوص، خاصة وأنها أحزاب قومية شمولية لكل الوطن، شمالاً وجنوباً. وكما ينطبق هذا التضارب والتباين على التأريخ، سنة النشأة والتشكيل، فإنه كذلك ينطبق أكثر على الأسماء الريادية الأولى البارزة (الاسم الأول) حاملة/ حامل راية التأسيس

(٤) سلطان أحمد عمر، نظرة في تطور المجتمع اليمني (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ١٦٥، واتفق مع سلطان أحمد عمر في تحديد زمن النشأة والتشكل كل من: ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، ص ٦٧؛ علي الصراف، اليمن الجنوبي: الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة (لندن: رياض الريس، ١٩٩٢)، ص ١٣١، وإبراهيم خلف العبيدي، الحركة الوطنية في الجنوب اليمني المحتل، ١٩٤٥ - ١٩٦٧ (بغداد: جامعة بغداد، ١٩٧٩)، ص ١٦٥. الذي رأى أن الأفكار بدأت بالتبلور سنتي ١٩٥٧ - ١٩٥٨، وأن الحزب بدأ يمارس نشاطه الفعلي في مطلع ١٩٥٩ كتنظيم سري في عدن وحضرموت دون أن يشير إلى فرع البعث في الشمال. ويشير د. سيف علي مقبل إلى أنه قد سبق نشوء حركات البعث في المنطقة عام ١٩٥٩ محاولات لإيجاد منظمة حزبية من خلال أ. موسى الكاظم، لم يكتب لها النجاح لعدم امتلاكه خبرات تنظيمية ولنشاطه المحدود للغاية. انظر: سيف علي مقبل، دور عدن في الثورة التحريرية المسلحة في الشطر الجنوبي من الوطن اليمني، ١٩٦٤ - ١٩٦٧ (صنعاء: دائرة التوجيه المعنوي، مركز المعلومات، ٢٠٠٧)، ص ٢٠، نقلاً عن: الوثيقة التاريخية لحزب الطليعة الشعبية، وفي موضع آخر في الكتاب، يقول: «في أواخر عام ١٩٥٩ قام محسن العيني بتأسيس فرع لحزب البعث العربي الاشتراكي في اليمن وتشكلت حلقات الحزب في عدن، حضرموت، وفيما بعد في تعز، وصنعاء من الشباب الذين درسوا في بغداد ودمشق والقاهرة، إضافة إلى عدد من المثقفين الذين جذبتهم أفكار وشعارات البعث «الوحدة، الحرية، الاشتراكية» واللافت أن الوثيقة التاريخية المقدمة من حزب البعث إلى المؤتمر العام الثالث للحزب في اليمن الديمقراطي المنعقد خلال الفترة ٢١ - ٢٤ آب/أغسطس ١٩٧٤، تقول إنه لم يتحقق قيام أي تنظيم للبعث إلا عام ١٩٥٩، حيث تشكلت الحلقات الحزبية في عدن وحضرموت، والشمال بفعل نشاط الشباب اليمني العائد من بغداد ودمشق والقاهرة» (ص ٣٤). ويشير د. أحمد الصياد إلى أن البعث تشكل في النصف الثاني من الخمسينيات من دون تحديد شمال أو جنوب. انظر: أحمد الصياد، السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر (بيروت: دار الصداقة، ١٩٩٢)، ص ٢٣٩.

ويشير عز الدين دياب إلى أن البعث نشأ في اليمن الجنوبي في منتصف الخمسينيات، ثم امتد إلى أجزاء اليمن الشمالي في أوائل ١٩٥٨، وفي وثيقة داخلية صادرة عن فرع البعث في الشمال في المرحلة الأخيرة... انظر: عز الدين دياب، التحليل الاجتماعي لظاهرة الانقسام السياسي في الوطن العربي (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥)، ص ٢٤٨، ودراسة بحثية تحليلية تشير إلى أن العام ١٩٥٧ بداية لنشاط البعث.



والتشكيل، مع أن هناك بالنسبة إلى البعث شبه اتفاق، ولا نقول إجماع، في عدد من المصادر أو المراجع على زمن التأسيس، على أنه ليس هناك اتفاق على اسم واحد ريادي بارز كان يقف وراء النشأة والتشكيل. إن العديد من المراجع ترى أن «حزب البعث العربي الاشتراكي بدأ ينشط في عدن سنة ١٩٥٦، وأخذ يؤسس له فرعاً في الشمال منذ ١٩٥٨»<sup>(٥)</sup>.

وحول الأسماء الرائدة في عملية التأسيس لحزب البعث يمكن القول إن هناك شبه اتفاق على أن صالح الحبشي (المحامي) كان حاضراً في التأسيس في الجنوب والشمال، وإن من مؤسسي البعث في الجنوب: علي بن عقيل، موسى الكاظم، فرج بن غانم (رئيس حكومة في دولة الوحدة بعد حرب ١٩٩٤)، وفيصل عثمان بن شمالان (وزير في حكومة بعد الاستقلال، ووزير نفط بعد حرب ١٩٩٤)، وحسين سالم بارباع، وأنيس حسن يحيى، وأحمد محمد حيدر، إلى جانب محسن العيني، وأبو بكر الحبشي.

وفي الشمال من أبرز مؤسسي حزب البعث صالح الحبشي (المحامي) محسن العيني، وعبد الله الكرشمي، ويحيى الشامي، وعبد العزيز المقاتل، ويحيى جغمان، ومظهر الإرياني من الأسماء الأولى التي التحقت بالبعث.

وأسباب التباين في سني نشأة وانتشار حزب البعث بين الجنوب والشمال إنما عائدة إلى أن اليمن الشمالي في ظل الإمامة المتوكلية، كان بلداً مغلقاً على ذاته، وفي غاية التخلف، فلا يوجد فيه أي مظهر من مظاهر الحياة الحديثة (برلمان، ولا دستور، ولا نقابات،

ولا أحزاب ولا صحافة)، بل ليس هناك حكومة بالمعنى المتعارف عليه، ولا حتى جيش بالمعنى الحديث، على عكس الأوضاع في اليمن الجنوبي في ظل الاستعمار البريطاني، حيث كان الشكل الخارجي لمقومات الحياة الحديثة قائماً فيه<sup>(٦)</sup>.

ويعتبر حزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب، من الأحزاب ذات الامتداد القومي التنظيمي المركزي، وقد بدأ البعث بمركز سورية قلعة التأسيس للحزب في ٧ نيسان/أبريل ١٩٤٧.

وجميع فروع حزب البعث العربي الاشتراكي في المشرق وامتداداتها في المغرب العربي، نشأت وتشكلت بمعرفة وتكليف من المركز القومي، وبإشراف دائم عليها، وعلى مؤتمراتها القطرية. أما البناء التنظيمي للحزب فقد كان البناء التنظيمي نفسه على المستوى القومي، ولكن بالشكل المصغر الذي يتناسب وحجم عضويته، فالخلايا تعتبر قاعدة الحزب، ويقسم إلى خلايا عاملة، ومؤيدين، وأنصار للحزب لم يكملوا شروط العضوية، ثم يأتي بعدها «الفرق» التي تتكون من ٣ إلى ٧ خلايا، بعدها نجد «الشعب» التي تتكون من قيادة الفرق، ثم الفروع التي تتكون على الأقل من شعبتين، فيما بعد يأتي المؤتمر القطري الذي يضم قيادات الفروع، وممثلين من «الشعب». ومهمة المؤتمر القطري هو انتخاب القيادة القطرية، وهي التي تسهم في المؤتمر القومي، الذي يتولى بدوره انتخاب القيادة القومية التي تعتبر الجهاز الأعلى في بنية الحزب التنظيمية<sup>(٧)</sup>.

وكان دستور البعث المقر في مؤتمره القومي الأول

(٥) علي باذيب: حوار مطول معه أجراه مركز الأبحاث التابع للحزب الاشتراكي اليمني عام ١٩٨٥، محفوظ في أرشيف مركز البحوث اليمني/عدن. وكان للشعارات القومية التحررية للبعث وربطه العميق بين الوطني، والقومي (الوحدة اليمنية، والوحدة العربية) وتأكيده ذلك في الخطاب، والتزامه بالكفاح ضد الاستعمار، مما أدى إلى توسيع دائرة تأثيره الكبير في الشمال والجنوب وخاصةً سنوات النشأة الأولى، وقد اتضح دوره في بناء الحركة العمالية في الجنوب ودوره الرائد البارز في المساهمة الكبيرة في تأسيس تنظيم الضباط الأحرار في الشمال في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١.

(٦) انظر: حسن علي الجعيد، التراث النضالي لحزب البعث العربي الاشتراكي، ط ٢ (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨)، ص ١١٢.

(٧) الصباد، السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر، ص ٢٤٦ - ٢٤٧. نقلاً عن: شفيق السامرائي، «حزب البعث العربي الاشتراكي ودوره في السياسة العربية منذ تأسيسه حتى يومنا»، (أطروحة دكتوراه، جامعة نيس، ١٩٧٦)، ص ٤٤٩ وما بعدها، قارن ب: سيف علي مقبل، من تاريخ الحركة الوطنية اليمنية: منتصف الخمسينيات من القرن العشرين - ١٩٦٧ (صنعاء: دار عبادي للطباعة والنشر، ٢٠٠٤)، ص ١٦٨ - ١٦٩.

هو دستور لجميع فروع التنظيم حيثما وجدت، وشروط الانتماء والعضوية محددة في نصوصه، وهو ما يجري العمل به في جميع فروع التنظيم، وحزب البعث هو حزب لا يؤمن بالتجزئة الوطنية القطرية. ومن هنا عداؤه وتناقضه مع المفاهيم والطروحات الأعمية، والطبقية، كما هي واردة وواضحة في نصوص دستور البعث، وهو ما يفسر اختلافه وتناقضه مع الشيوعيين والماركسيين في الوطن العربي القائلين بالأعمية والطبقية، فحزب البعث حزب عربي قومي نشأ وقام على مضمون مفهوم الوحدة العربية الشاملة بين جميع أقطاره، ووضع الوحدة فوق كل الحواجز السياسية والطبقية، والوطنية، والجغرافيا، والمذهبية، والدينية، الوحدة العربية الجامعة التي تسبق الحرية والاشتراكية كما جاء في شعاره المركزي (وحدة، حرية، اشتراكية) وفي شعاره الأيديولوجي (أمة عربية واحدة ذات رسالة خالدة)، كما جاء في البند الثالث من دستور حزب البعث، والخلود هنا للأمة العربية من أقصاها إلى أقصاها، ولا نقاش حول الوحدة إلا بالقبول بها كما هي في خطاب البعث القومي الثوري الرومانسي في طابعه ومضمونه المجرد العام. وحزب البعث هو مع الثورة على الاستعمار وضد الملكية والاستبداد ومع حكم ثوري دستوري نيابي، كما ينص دستور البعث في (المادة ١٤) من منهاج سياسة الحزب، من خلال دور حزب عربي شامل، يعمل على تعميم الروح الشعبية (حكم الشعب) كما في نص (المادة ١٧) من الدستور، وهو هنا حزب البعث الذي اشتهر بخطابه الانقلابي، ودعوته إلى الانقلاب الثوري.

ومن هنا افتخار بعض قياداته المتأخرة في اليمن بالاشتراك في القيام بانقلاب ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، علماً أن حزب البعث في الجنوب ظل لفترة طويلة حائراً ومتربداً في موقفه من خيار الكفاح المسلح الذي أعلنته الجبهة القومية في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣، وكما يقول ناجي علوش «لا يبدو أن حزب البعث يؤمن بحرب التحرير الوحدوية التي تنطلق متجاوزة الحدود السياسية القطرية، ولقد اشترك في

مقاومة أوضاع التجزئة بوسائل مختلفة، كالمظاهرات، والإضرابات، والانقلابات العسكرية، والدعاية السياسية دون الثورة الشعبية التحررية»<sup>(٨)</sup>، وهو ما يفسر عدم وضوح موقفه السياسي من الكفاح المسلح في الجنوب طيلة سنوات ١٩٦٣ - ١٩٦٦ على وجه الخصوص.

وفي القاهرة أواخر الخمسينيات ١٩٥٩ وبداية الستينيات كان الطلاب اليمنيون منخرطين مع غيرهم من الطلاب البعثيين العرب، في حلقات حزبية مشتركة «وفيما بعد شكل الطلاب اليمنيون حلقات بعثية خاصة بهم خارج إطار الحلقات القومية، ويعود ذلك إلى طابع القضايا السياسية التي كانت مطروحة أمام الحركة الوطنية اليمنية، التي تتميز من القضايا العربية الأخرى التي تتمثل بوجود استعمار في الجنوب، وحكم إمامي استبدادي في الشمال، وفي هذه الحلقات اكتشف البعثيون أهمية العمل التنظيمي في الترويج لأفكار البعث، الذي لم يكن في أواخر ١٩٥٩ وحتى ١٩٦١ في قيادة حزبية تنظيمية واحدة، حتى جاء عام ١٩٦٣ وشكلت قيادة واحدة للقطر اليمني تقود وتوجه نشاط الحزب السياسي والتنظيمي، وأصبحت عدن مركزاً للقيادة. وكان الأعضاء الذين ينقلون من الشمال إلى الجنوب والعكس ينتقلون بأوضاعهم الحزبية»<sup>(٩)</sup>، تعبيراً عن شكل ومضمون وحدة حزب البعث في اليمن الذي يدعو إلى وحدة الوطن اليمني في إطار الوحدة العربية الشاملة من خلال دور متميز لحزب بعث يمني واحد للشمال والجنوب، انسجاماً مع مبادئ وأهداف دستور حزب البعث العربي الاشتراكي القائل بثلاث: الوحدة والحرية والاشتراكية. ولا يمكن للباحث الموضوعي أن ينكر أو يتجاهل الدور البارز والإسهام الكبير لحزب البعث العربي الاشتراكي في اليمن في نشر وتعميم ويلورة الطروحات والأفكار والمفاهيم القومية العربية التحررية التي راجت في المشرق العربي، وكذا في تعميم خطاب الوحدة اليمنية ودوره البارز في المساهمة في بناء الحركة العمالية في الجنوب، وفي

(٨) ناجي علوش، الحركة الثورية العربية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥)، ص ١١٤.

(٩) مقبل، المصدر نفسه، ص ١٦٨ - ١٧٠.

نضالاتها المطلوبة والسياسية، وكذا إسهامه الكبير والتميز في تشكيل تنظيم الضباط الأحرار في شمال اليمن وهو ما سنأتي إليه بالتفصيل.

## ثانياً: حزب البعث والحركة العمالية والنقابية اليمنية

كان شمال اليمن في ظل الإمامة منطقة مغلقة على ذاتها، سياسياً واجتماعياً، واقتصادياً، وثقافياً، ووطنياً. حتى أحزاب المعارضة التقليدية التي تشكلت في منتصف الأربعينيات، حزب الأحرار ١٩٤٤، والجمعية اليمنية الكبرى ١٩٤٦، والاتحاد اليمني في عدن، والقاهرة عام ١٩٥٢، جميعها لم يكن هدفها السياسي ينصب على وحدة الكفاح السياسي الوطني اليمني في الشمال والجنوب، وكانت عملياً وسياسياً أحزاباً شطرية جهوية (معارضة سياسية تقليدية) للإمامة، حيث فرت نخبة قيادة هذه المعارضة إلى جنوب الوطن لتنجو بحياتها وتضمن سلامتها، وفي جنوب الوطن والمدينة عدن تحديداً حيث فسحة الحرية (الصحافة، الأحزاب، النقابات) تمكنت أن تؤسس لوجودها السياسي التنظيمي المعارض، حيث إن شمال الوطن تنعدم فيه ليس فحسب مظاهر المدنية والحياة الحديثة المعاصرة، بل والحد الأدنى من الكرامة الإنسانية للمواطن. وفي جنوب الوطن، والمدينة عدن على وجه الخصوص ظهرت الأحزاب الوطنية والقومية الجامعة حيث شكلت المدينة عدن بثنائية الاستنارة، والوطنية اليمنية المعاصرة التي جرى تعميمها بعد ذلك على كل الوطن اليمني. ومن قلب المدينة عدن، وبعد رحلة طويلة من الكفاح المدني والنقابي والسياسي «صدر أول قانون للنقابات العمالية، ونزاعات العمل في العام ١٩٤٢»، لكنه لم يبدأ تسجيل الطلبات إلا بعد مرور عشر سنوات على اتخاذ القانون، حيث ارتبط ظهور النقابات بتطور الاقتصاد، وتشكلت أول نقابة للعمال عام ١٩٥٢ تحت التأثير المباشر من جانب حزب رابطة أبناء الجنوب العربي. وعند العام ١٩٥٥ بلغ عدد النقابات ١٢ نقابة، وفي سنوات ١٩٥٤ - ١٩٥٥ -

١٩٥٦ تصاعدت إضرابات العمال العاصفة وأثناء هذه الإضرابات جرى تأسيس أكثر من ٢٠ نقابة. وفي ٣ آذار/ مارس في العام ١٩٥٦ تم تأسيس مجلس يضطلع بمهام توحيد النقابات العمالية وتأمين تضامنها. وتمكن القادة الشبان للنقابات العمالية والزعماء الذين خرجوا من رابطة أبناء الجنوب، وكانوا يعملون ضمن إطار الجبهة الوطنية المتحدة، تمكنوا من توحيد العمال، ومن تنظيم مؤتمر عدن العمالي في عام ١٩٥٦<sup>(١٠)</sup>.

ومنذ البداية أو النشأة وجدت وكانت الحركة العمالية والنقابية في جنوب الوطن ذات طابع وهوية سياسية، ووطنية، وقومية، لا لبس فيها، فقد كان جميع القادة المؤسسين للمؤتمر العمالي ذوي ميول وانتماءات وهويات وطنية، وقومية تحررية: محمد عبده نعمان، (قومي قريب من حزب البعث)، ومحمد سعيد مسواط (قيادي بعثي ورئيس للمؤتمر العمالي)، وعلي حسين القاضي (قيادي بعثي ورئيس للمؤتمر العمالي بعد محمد سعيد مسواط)، وعبد خلیل سليمان (قيادي بعثي)، وصالح محسن (...)، وعبد الله عبد المجيد السلفي (ماركسي)، وعبد العزيز الفروي (قيادي بعثي) ومحسن العيني (رئيس نقابة المعلمين ومن مؤسسي حزب البعث). ولعب المؤتمر العمالي دوراً بارزاً على صعيد تنظيم العمال وجمع شتات الطبقة العاملة اليمنية في جنوب الوطن (عدن) وفي رفع مستوى وعيها الطبقي والنضالي والسياسي.

وبعد العدوان الثلاثي الاستعماري الإسرائيلي - البريطاني - الفرنسي على مصر، بعد قرار عبد الناصر تأميم قناة السويس شركة مصرية مستقلة، نددت النقابات في عدن تنديداً شديداً بالعدوان على مصر عام ١٩٥٦، وأعربت عن تضامنها مع البلد العربي الشقيق، وجرت في عدن مظاهرات واجتماعات حاشدة نظمها النقابات، ورفض عمال الميناء تفريغ السفن الإنكليزية والفرنسية، وامتنع عمال المدينة عن خدمة السائحين الإنكليز والفرنسيين، وقدم المتظاهرون عريضة احتجاج إلى المندوب السامي، وساعدت هذه

(١٠) ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، ص ٥٠.

الحملة كثيراً على ازدياد المشاعر الوطنية في البلاد<sup>(١١)</sup>، تنامي معها جدل وحدة الوطني، والقومي، في الكفاح السياسي اليمني.

وكانت الحركة العمالية والنقابية بقيادتها ذات الأفق الوطني القومي هي المرشد والمنظم لهذا النضال، وكان حزب البعث العربي الاشتراكي من خلال رموزه العديدة في قيادة المؤتمر العمالي، وفي قلب الحركة النقابية العمالية، تنظيماً رائداً في ذلك الكفاح السياسي والنضالي والوطني.

وكانت صحيفة **العامل** في ١٩٥٧ الجريدة السياسية، الاجتماعية الوحيدة في عدن بعد أن أغلق الإنكليز الجنوب العربي لسان حال حزب «رابطة أبناء الجنوب العربي» وكانت جريدة **العامل** لسان حال مؤتمر عدن للنقابات الذي تشكل كرد فعل لانتخابات المجلس التشريعي، ومحاولة تخريب رابطة أبناء الجنوب للعمل النقابي، قد استوعبت في حينه جميع الاتجاهات وعبرت عنها، ذلك لأن بعض النقابيين كانوا ينجحون إلى ما يسمى بالتيار الناصري (المقصود عبد الناصر)، والبعض إلى تيار حزب البعث العربي الاشتراكي، وآخرين إلى رابطة أبناء الجنوب، فحتى العام ١٩٥٧، أي قبل وحدة مصر، وسورية، وفي ظل الوئام الناصري - البعثي تبنت الجريدة «الناصرية» بشكل ملهب للعواطف، وكانت تنشر في صفحاتها بشكل دائم أن قادة الحركة النقابية في عدن يعتبرون أنفسهم «أنصاراً وجنوداً لعبد الناصر» (٠٠٠). وفي عام ١٩٥٨ بدأت جريدة **العامل** تنشر برنامج حزب البعث العربي الاشتراكي الذي كان مركزه سورية، وفي هذه المناسبة قدمت هيئة تحرير الجريدة هذا البرنامج للقراء، لأنهم كانوا يؤمنون أن هذا البرنامج يعتبر مدرسة عظيمة للأمة العربية، وأنه يجب أن يقود الملايين من الناس في البلدان العربية. ولقد نشر هذا البرنامج أيضاً تحت الشعار البعثي المشهور «الوحدة، والحرية، والاشتراكية» و«أمة عربية

واحدة ذات رسالة خالدة»<sup>(١٢)</sup>، وهو تأكيد إضافي على الدور المركزي لقيادة حزب البعث في تنظيم وقيادة وإدارة الحركة العمالية والنقابية في جنوب الوطن، وفي قيادة المؤتمر العمالي على وجه التحديد التي استمرت لسنوات طويلة وبقوة حتى سنة ١٩٦٣.

وهذا النشر لخطاب حزب البعث العربي الاشتراكي، ومحاولة تعميم أفكاره وأطروحاته ومبادئه، هو تأكيد لغلبة وهيمنة الفكر القومي ليس على جريدة **العامل** بل وعلى وعي وفكر الحركة العمالية والنقابية وقيادتها كلها، وهي ممارسة سياسية وإعلامية دعائية للفكر القومي في اتجاهيه السائدين المتحالفين، في البعث، والناصرية، قبل أن يكون لحركة القوميين العرب وجود حزبي تنظيمي. وفي هذه الفترة كانت صحيفة **العامل** ذات اتجاه قومي، تستوعب جميع القوميين، وكان شعار وقضية «الوحدة اليمنية» من أهم شعارات الصحيفة، باعتبار أن الهوية الوطنية اليمنية كانت تشكل القاعدة النازمة والموحدة للحركة العمالية اليمنية، وهي أحد أهم عوامل تعميق الطابع الوطني اليمني للحركة العمالية والنقابية بحكم الحضور الكثيف للعمال من أبناء الشمال في قاعدة الحركة العمالية في الجنوب (عدن). وكان حزب البعث حاضراً بقوة في قيادة الحركة العمالية، وفي قيادة صحيفة **العامل** من خلال العديد من رموز قيادة البعث في المؤتمر العمالي وفي إدارة صحيفة **العامل** محمد سالم علي، وعبد خلیل سليمان، ومحمد سعيد مسواط، والشاعر إدريس حنبلة، وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٨ قدم رئيس تحرير **العامل** عبده خليل سليمان ومحمد سالم علي إلى المحاكمة بتهمة إهانة القضاء، وأوقفت الصحيفة لمدة أسبوعين. وخلال هذه الفترة حتى عام ١٩٥٩ دخلت جريدة **العامل** في مواجهات سياسية مع الصحف المرتبطة بالاستعمار<sup>(١٣)</sup>. ومع تولي عبد الله الأصنع قيادة المؤتمر العمالي وتعيينه رئيساً لتحرير جريدة **العامل** تغير اتجاه الصحيفة، مع إعطاء صفحة كاملة منها للقيادي البعثي محمد سالم علي،

(١١) المصدر نفسه، ص ٥٣ - ٥٤.

(١٢) الجاوي، الصحافة النقابية في عدن، ١٩٥٧ - ١٩٦٧، ص ٢١.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٧.

وهي الصفحة السياسية الوحيدة الحية والمثيرة<sup>(١٤)</sup>.

السورية دوراً في تصعيد خطاب العنف والكرهية ضد الشيوعيين العرب، والماركسيين اليمنيين، ودعا القوميون جميعاً (حركة قوميين عرب، وبعثيين) إلى جبهة قومية، شريطة أن يستثنى منها الشيوعيون اليمنيون<sup>(١٧)</sup>.

وفي ١٤ نيسان/أبريل ١٩٥٩ نشرت صحيفة **العامل** مقالها الافتتاحي تحت عنوان «البعث منقذنا من الشيوعية» تقول فيه: «نحن نناضل ضد أي سيطرة أجنبية، سواء كانت شرقية أم غربية، مادية أو روحية، اليوم نناضل ضد السيطرة الأيديولوجية السياسية المادية الجديدة التي تريد تحقيق الشيوعية في الوطن العربي، والبعث فقط هو منقذنا الوحيد، والذي يستطيع أن يوقف الخطر الشيوعي»<sup>(١٨)</sup>.

وفي ضوء هذه الحملة العدائية الصارخة في معظم أقطار الوطن العربي «فقد هاجم بالضرب الطلبة البعثيون والقوميون اليمنيون بمساعدة الشرطة المصرية زملاءهم الطلبة الماركسيين، والديمقراطيين، لأنهم لم يوقعوا وثيقة تدن الحزب الشيوعي العراقي كمنظمة إرهابية دموية، ونتيجة هذا الصدام اتخذت السلطة المصرية قراراً بطرد ٢٣ طالباً يمنياً من مصر، واشتغل قادة المؤتمر العمالي، وكذا الاتحاد اليمني في مصر ضد الطلبة»<sup>(١٩)</sup>.

ويمكننا اعتبار الفترة (١٩٥٦ - ١٩٦١) فترة ازدهار وحدة البعث في الحركة العمالية والنقابية، وهي فترة التوافق الأيديولوجي، والسياسي القومي المركزي بين البعث والناصرية، بين سورية ومصر، وهي فعلياً فترة ازدهار نشاط الحركة العمالية والنقابية في عدن، «فقد ركز البعثيون في الجنوب اهتمامهم على الحركة العمالية، وعملوا ضمن «المؤتمر العمالي»، ومن خلاله خاض «البعث» معارك سياسية ضد خصومه السياسيين في المنظمات السياسية الأخرى، وفي عام ١٩٦٢ أصبح

وقد أدى عبد الله الأصنج دوراً كبيراً في تمهيد الدور السياسي الوطني للحركة العمالية ولقيادة المؤتمر العمالي، وكان هو من وقف في عام ١٩٥٧ خلف انضمام المؤتمر العمالي إلى الاتحاد الدولي للنقابات الحرة الإصلاحية، وفي وقت لاحق عام ١٩٦٠ إلى الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب. وكان المؤتمر العمالي يقيم علاقات وثيقة مع اتحاد النقابات البريطانية الذي مارس عليه تأثيراً شديداً<sup>(٢٥)</sup>. ومع ذلك بقي الاتجاه القومي العروبي والوطني التحرري اليمني، هو السائد على الحركة العمالية، والنقابية، طيلة سنوات ١٩٥٦ - ١٩٦٢ بفعل دور وحضور القيادات البعثية والوطنية في قيادة المؤتمر العمالي، وفي قاعدة الحركة العمالية عموماً، مع محاولات الأصنج الدؤوبة للفصل بين العمل النقابي والسياسي الوطني، وتغليب البعد المطالب الإجرائي الجزئي «الترئيبوني» على السياسي الوطني الديمقراطي وخاصة في سنوات الستينيات.

ومن المهم هنا الإشارة إلى أنه من بعد ثورة تموز/يوليو ١٩٥٨ بقيادة عبد الكريم قاسم في العراق بدأت صحيفة المؤتمر العمالي، بل وكل الصحف ذات النهج نفسه، الهجوم على الشيوعيين في العراق، وفي المنطقة العربية، وعلى الماركسيين اليمنيين، تماشياً مع الهجوم والعداء للشيوعية التي انتشرت في كل أجهزة الإعلام المصرية، وبالذات في الصحافة، مما جعل الشغل الشاغل للصحافة العربية توسيع الدعاية ضد الحركة الشيوعية العربية والعالمية<sup>(٢٦)</sup>. ودخلت الرموز القومية هذه المواجهة ضد الشيوعية، وإن كان خطاب البعث أقلها حدة وعنفاً وقسوة. وفي هذه الفترة أخذ الخطاب القومي الوطني منحى شوفينياً وقومياً مترمناً ومتعصباً. وكان لموقف الشيوعيين السوريين من الوحدة المصرية -

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(١٥) ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، ص ٥٢.

(١٦) الجاوي، المصدر نفسه، ص ٣٥.

(١٧) قحطان محمد الشعبي، جنوب اليمن (القاهرة: مطابع دار النصر، ١٩٦٢).

(١٨) الجاوي، المصدر نفسه، ص ٣٨.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٣٩ - ٤٠؛ وحول الموقف العدائي ضد الطلبة الماركسيين في القاهرة فقد أرسل قادة الاتحاد اليمني، محمد محمود

الزبيري وأحمد محمد نعمان رسالة إلى جمال عبد الناصر يطالبونه فيها بالإبقاء على الطلبة في القاهرة.

البعث تياراً بارزاً في عدن، غير أنه عجز عن الامتداد إلى الريف (...). وعارض البعث بشدة اتحاد الجنوب العربي<sup>(٢٠)</sup>.

وأدى البعث دوراً كبيراً مع عبد الله الأصنج في تأسيس حزب الشعب الاشتراكي كممثل وواجهة سياسية للحركة العمالية والنقابية، ومن هذه اللحظة في تقديرنا بدأ دور حزب البعث يتراجع ويضعف في صفوف الحركة العمالية لصالح الجناح الانتهازي و«الثريديونيين» في الحركة النقابية والعمالية. ويعيد البعض ذلك إلى هيمنة الأرستقراطية العدنية على رأس حزب الشعب الاشتراكي، وبالنتيجة على قيادة الحركة العمالية<sup>(٢١)</sup>.

وليس صحيحاً ما تذهب إليه بعض الكتابات النقدية والتحليلية التاريخية حول دور ومكانة حزب البعث العربي الاشتراكي، والتي وصلت إلى حد القول إنه بقي محصوراً في قطاع برجوازي صغير، مع بعض الجيوب التنظيمية في الحركة النقابية والعمالية في عدن، التي كان يسيطر عليها الأصنج - حتى القول - (...). ومثل هذا الرهان الخاسر الذي لا يستند إلى أي موقف طبقي أو أيديولوجي متميز، ولا إلى أي موقف تكتيكي سياسي متميز هو الذي ترك فرع حزب البعث - يقصد في الجنوب - قوة هامشية في الحركة الوطنية قبل ثورة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣ وحتى الآن - المقصود بعد استقلال الجنوب (المؤلف)<sup>(٢٢)</sup>.

إن مثل هذه الأحكام الأيديولوجية المسطرية «اللاتاريخية» هي جوهر المشكلة في قراءتنا للواقع السياسي الاجتماعي التاريخي في تحولاته وتغييراته وتبدلاته، التعاطي معه كأنه لحظة سياسية استاتيكية واحدة مطلقة، وهي قراءة نايف حوامة ذاتها لتجربة حزب البعث، دوره، ومكانته في الحياة السياسية اليمنية في الجنوب والشمال. وفي الاتجاه نفسه تصب الكثير

من أحكام وتحليلات د. محمد علي الشهاري حول دور حزب البعث ومكانته السياسية التاريخية في اليمن شمالاً وجنوباً، وتحديد دور في صفوف العمال، والحركة العمالية التي يشهد بها الجميع، حيث يرى أنه «رغم محاولة البعث الاقتراب من العمال إلا أنه ظل - فكراً وممارسة - غريباً على الطبقة العاملة، كما كان غريباً وبعيداً أيضاً عن طبقة الفلاحين»<sup>(٢٣)</sup>، وهو كذلك حكم أيديولوجي، صادر عن عقل سياسي يقرأ الواقع الموضوعي بروحية لاتاريخية، تلتقي بالنتيجة مع منطق تفكير حوامة، في قراءة الواقع، والسياسة، والتاريخ.

وحول علاقة حزب البعث بالحركة العمالية في عدن يقول أحد أهم أبرز مؤسسي حركة القوميين العرب علي أحمد السلامي عن ذلك، التالي: «كان البعثيون كل تركيزهم على عدن، والعمل من خلال المؤتمر العمالي، وهمهم تركيزهم في التغلغل في الحركة العمالية، واستطاعوا في ذلك، وتعاون معهم محمد عبده نعمان «العمالي» (...). وعمل بنشاط في صفوف اليمنيين من أبناء الشطر الشمالي من الوطن اليمني»<sup>(٢٤)</sup>. فمن الصعب في تقديرنا أن تقرأ الحركة العمالية والنقابية بعيداً عن الدور السياسي النشط والفاعل لحزب البعث العربي الاشتراكي على أخطاء وسلبات التجربة التي من المهم أن نقرأها في سياقها الموضوعي والتاريخي.

يكفي هنا القول إن القيادات التي تتالت على قيادة رئاسة المؤتمر العمالي طيلة سنوات التأسيس ١٩٥٦ وحتى العام ١٩٦٥ كانت قيادة سياسية وطنية ديمقراطية محسوبة على حزب البعث العربي الاشتراكي، وجميعها قيادات وطنية ديمقراطية وهم: عبد القادر الفروي (أول رئيس للمؤتمر العمالي «بعثي»)، ومحمد سعيد مسواط (نائباً له، ثم رئيساً للمؤتمر حتى اغتاله الإنكليز «بعثي»)، وعلي حسين القاضي (رئيساً للمؤتمر العمالي حتى اغتياله في

(٢٠) سعيد أحمد الجناحي، الندوة الوطنية التوثيقية للثورة اليمنية ١٤ أكتوبر (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ١٩٩٣)،

ص ٧٠-٧١.

(٢١) حول ذلك، انظر: الجاوي، المصدر نفسه، ص ٥٧.

(٢٢) نايف حوامة، أزمة الثورة في الجنوب اليمني: تحليل ونقد (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨)، ص ٢٧.

(٢٣) محمد علي الشهاري، الخروج من نفق الاغتراب: وأحداث ثورة ثقافية في اليمن (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٣)، ص ٢٣٤.

(٢٤) علي أحمد ناصر السلامي، مقابلة مسجلة ومفردة محفوظة في الأرشيف الوثائقي لمركز البحوث اليمنية في عدن.

شباط/فبراير ١٩٦٦ «بعثي» وقد اتهمت الجبهة القومية باغتياله، ثم علي عبد الرحمن الأسود «بعثي»<sup>(٢٥)</sup>.

ففي ١٢/٨/١٩٦٢ قدم الحاكم العام البريطاني، وحكومة عدن إلى المجلس التشريعي مشروع ضم عدن إلى اتحاد الجنوب العربي، وفي حينها وزع منشور في عدن باسم مؤتمر عدن للنقابات يدعو فيه العمال إلى إضراب ومظاهرات ضد المجلس التشريعي، وقاد هذه المظاهرات عبد الله الصعيدي نفسه، وزير التعليم في حكومة البيومي (..). وبعد مظاهرات عنيفة ومواجهات وحشية أقر المجلس التشريعي مشروع ضم عدن إلى الاتحاد الفدرالي، وأصدر مؤتمر عدن للنقابات كتيباً حول هذه الأحداث باسم مستعار، الأمر الذي استثار السلطات في عدن، فاستصدرت أمراً باللقاء القبض على ثلاثة من زعماء المؤتمر العمالي، اثنان منهم في قيادات البعث، أحدهما الشاعر أدريس حنبلة (..). الذي قال في المحكمة إن هذا الكتيب ينتقد الأعمال الوحشية التي قامت بها السلطات الإنكليزية، وعملاؤها أثناء أحداث ٢٦ آب/أغسطس ١٩٦٢<sup>(٢٦)</sup>.

ومع قيام ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ فإنه - بدلاً - من أن يزداد الزخم الوطني والقومي موحداً في مجرى السياسة اليمنية، وفي قلب الحركة العمالية النقابية، فإن الانقسام والصراع بدأ يتوسع ويتعمق في قلب الحركة العمالية والنقابية، ووصل الانقسام القومي المركزي (السوري - المصري) (البعثي - الناصري - الحركي) إلى ذروته المدمرة والخطرة على واقع الحياة السياسية اليمنية شمالاً وجنوباً، وتضاعف أكثر بعد إعلان تشكيل الجبهة القومية في ١٩ آب/أغسطس ١٩٦٣، وإعلانها الكفاح المسلح في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣. وكان الصراع البعثي - الناصري - الحركي قد تنامي أكثر بعد قيام الانقلاب البعثي على عبد الكريم قاسم في العراق العام ١٩٦١ وانتقل معه الصراع المركزي القومي، المصري - السوري - العراقي، إلى اليمن، ووصل تأثيره إلى جميع

مفاصل السياسة، والصحافة، والحركة العمالية، والنقابية، ومعها بدأ الصراع في اليمن يأخذ منعطفاً جديداً وخطيراً.. فقد قامت صحافة الجمهورية العربية المتحدة بحملة واسعة في عام ١٩٦٣ ضد البعث في الوطن العربي، بلا استثناء، وهذا الهجوم المصري قد ترك بصمات عميقة في تصرف قيادة مؤتمر عدن للنقابات، وحزب الشعب الاشتراكي، اللذين كانا لا يملكان فقط عواطف سياسية مع قيادة البعث التقليدية، وإنما يقفان بوضوح مع سياسة هذا الحزب. لقد اعتبرت نشرات مؤتمر عدن للنقابات وحزب الشعب الاشتراكي الحرس الثوري «الفاشي» - تعبير الفاشي هنا للمصدر (المؤلف) - الذي أنشئ في العراق بعد قلب نظام عبد الكريم قاسم، أكثر الحرس ثورية وتقدمية في التأريخ العربي المعاصر، وطالبت بتعميم هذه التجربة (..). في كل البلدان العربية، الأمر الذي عمق التناقضات حتى داخل المؤتمر العمالي نفسه<sup>(٢٧)</sup>.

إن إعلان الكفاح المسلح من قبل الجبهة القومية والبدء به، ودعم مصر عبد الناصر لهذا التوجه وتبنيّه بشكل كامل في البداية، والذي جاء في خضم الصراع المركزي بين البعث والناصرية عربياً، والبعث، وحركة القوميين العرب، والجبهة القومية يميناً، قد أثر كما نرى على التقديرات السليمة لحزب البعث في موقفه من الكفاح المسلح، حيث حكم منطق رد الفعل، والمزاج السياسي الذاتي العصبي خطاب ومواقف حزب البعث، وقيادة المؤتمر العمالي تجاه قضية الكفاح المسلح، في ما صدر عن قيادة المؤتمر العمالي الملتزمة بنهج حزب البعث، حيث أجاب علي حسين القاض على مندوب وكالة «تاس» في صنعاء «أنا تولي بيسمين» قائلاً: «إني باسم مؤتمر عدن للنقابات، وحزب الشعب الاشتراكي أعلن أننا ضد الحرب، والكفاح المسلح وضد الإرهاب، ولهذا السبب لن نستخدم السلاح في النضال من أجل تحرير الجنوب اليمني، ونريد حل هذه القضية بالطرق السلمية، وطريق المفاوضات»<sup>(٢٨)</sup>.

(٢٥) من وثيقة تحليلية بحثية للجنة حزبية بعثية/صنعاء.

(٢٦) الجاوي، الصحافة النقابية في عدن، ١٩٥٧ - ١٩٦٧، ص ٥٨.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٦١.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٦٢.

والاجتماعية التقليدية في الجنوب والشمال، حتى انقلاب ٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٧ في الشمال.

### ثالثاً: علاقة البعث بحزب الشعب الاشتراكي

لقد أثار تأسيس أو تشكيل حزب الشعب الاشتراكي الكثير من الجدل، واللغط السياسي، حول أسباب إنشائه، واختلفت أسباب تفسير وتبرير قيامه، ووصل الاستنتاج التحليلي للبعض إلى أنه صنيعة بريطانية «أو طعم استعماري بريطاني» و«رهان استعماري بريطاني»<sup>(٣٠)</sup>. وهو في تقديرنا حكم أو استنتاج لا صلة له بالقراءة الموضوعية التاريخية، قدر تعلقه بنظرية وفكر المؤامرة، أي حكم واستنتاج لا علاقة له بالواقع، ولا بالتحليل العلمي، ولا بالنقد الموضوعي، وهو عملياً أسهل الطرق لإقصاء وإلغاء الآخر، وهو تجسيد وتعبير عن ثقافة الإقصاء المتبادلة بين أطراف الحياة السياسية اليمنية في ذلك الحين، وهو حكم سياسي أيديولوجي، فيه من رد الفعل وبؤس المزاج السياسي العصبي أكثر مما فيه من العقل، ومن القراءة الموضوعية النقدية العقلانية التاريخية، وهذا القول ليس فيه أي ذرة من الدفاع المجاني عن حزب الشعب الاشتراكي، ولكنها دعوة إلى قراءة موضوعية نقدية عقلانية تاريخية؛ دعوة إلى قراءة موضوعية لحقائق وقائع السياسة، والتأريخ، كما هي، بعيداً عن فائض الذات التي تغطي على واقعية الموضوع.

إن الموقف الأقرب إلى الدقة الموضوعية التاريخية والفهم السليم لحقائق التأريخ، هو أن تشكيل حزب الشعب الاشتراكي إنما جاء تعبيراً عن أزمة سياسية، وفكرية ونضالية عميقة تعيشها القيادة السياسية الإصلاحية التقليدية في قيادة الحركة العمالية، بدءاً من عبد الله الأصنج السياسي الانتهازي المراوغ، حتى القيادات السياسية القومية البعثية الإصلاحية التاريخية التي انكمش دورها، وتجمد فكرها السياسي عند خطاب بداية النصف الثاني من الخمسينيات حول معنى الكفاح

وحقيقة فمنذ الفترة (١٩٦٣ - ١٩٦٦) بدأت الحركة العمالية والنقابية المحسوبة على حزب البعث، وحزب الشعب الاشتراكي تفقد الكثير من رصيدها السياسي النضالي والوطني، وبدأ البعث، وحزب الشعب الاشتراكي، وقيادة المؤتمر العمالي يدخلون تدريجياً في قلب تيار المساومة السياسية على قضايا استراتيجية وطنية، وفي القلب منها قضية الكفاح المسلح أولاً، والدور السياسي للنقابات والحركة العمالية الذي أراد الاتجاه الإصلاحي النقابي التريديوني - الأصنج تحديداً - حصره في حدود المطالب العمالية الفنية الإجرائية، (الأجور، تحسين ظروف العمل... إلخ)، وهو ثانياً ونتيجة تلك المواقف والسياسات حدث تغير في التركيب الداخلي لمؤتمر عدن للنقابات. فمن التسعة الاتحادات التي تشكل قوام المؤتمر العمالي انسحب ستة وسموا أنفسهم بالنقابات الست، وقد رفضت هذه النقابات سياسة المؤتمر العمالي (...). وفي منتصف عام ١٩٦٤ أعلن قادة مؤتمر عدن للنقابات، وحزب الشعب الاشتراكي، حل حزب الشعب الاشتراكي، وكونوا منظمة تحرير الجنوب اليمني المحتل التي دخل فيها رابطة أبناء الجنوب، وعدد من السلاطين والمشائخ.

وكان هدف هذه المنظمة، كما كتبت جريدة التحرير لسان حال الجبهة القومية «هو تحطيم الجبهة القومية وإنهاؤها»<sup>(٢٩)</sup>.

ومع تأسيس وتشكيل «النقابات الست» وجدت وتشكلت في الوسط النقابي العمالي اليمني في جنوب اليمن نقابتان تشتغلان باسم الحركة النقابية العمالية اليمنية، والنقابات الست، وتسيطر عليها الجبهة القومية، وحركة القوميين العرب من ورائها، وهي داعمة ومؤيدة للكفاح المسلح، والمؤتمر العمالي الذي بدأ يفقد قاعدته العمالية وال جماهيرية، بعد أن هيمن عليه عبد الله الأصنج، تحت اسم حزب الشعب الاشتراكي، وفي تحالف مع قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، الذي صار قريباً، بل وحليفاً، للقوى السياسية

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٦٣ - ٦٤.

(٣٠) حول ذلك، انظر: الشهاري، الخروج من نفق الاغتراب: وأحداث ثورة ثقافية في اليمن، ص ١٣٠ و ١٤٥ - ١٥٦.



الوطني ضد الاستعمار، ولم تتمكن من تجاوزه، بحيث بدأ معه ينسحب البساط السياسي والجماهيري من تحت أقدامهم حتى وجدوا أنفسهم يقفون في خندق واحد مع خطاب ومواقف السلاطين والمشائخ، ورابطة أبناء الجنوب العربي حول قضايا ومضامين التحرر الوطني، ففقدوا معها القدرة على السيطرة على قاعدة الحركة العمالية التي بدأت تتوزع، وتستقطب على قاعدة فرز سياسي تنظيمي جديد بين الاتجاهات السياسية القومية والتقدمية الجديدة: حركة القوميين العرب والماركسيين، شباب البعث، بعد أن فشل النهج السياسي للقيادات الإصلاحية التقليدية في إدارة وقيادة الحركة العمالية والنقابية في جنوب اليمن. هي إذاً أزمة رؤية، وممارسة وصلت إلى طريق مسدود، أزمة النهج الاقتصادي البريديوني في قلب الحركة العمالية والنقابية التي سعت إلى الفصل بين العمل النقابي العمالي، والعمل السياسي الوطني الديمقراطي. . تماشياً مع توجهات بعض قيادات المؤتمر العمالي، في ارتباطاتها الخارجية بحزب العمال البريطاني، وباتحاد العمال العالمي الحر للنقابات في «بروكسل» الذي قيد كفاح الحركة العمالية والنقابية في حدود المطالب الجزئية الاقتصادية، وفي نطاق العمل السياسي الدستوري، والمفاوضات، والمساومات التكتيكية على قضايا سياسية وطنية استراتيجية، بعد أن بدأ خيار المواجهة المسلحة يطل برأسه في هذا الموقف أو ذاك. وتأسس حزب الشعب الاشتراكي لم يكن «طعماً» ابتلعه حزب البعث» كما يقول د. محمد الشهاري، بل تلبية لحاجة سياسية تنظيمية مرتبطة بمصالح اتجاهات القوى السياسية الانتهازية في قيادة الحركة العمالية، والجماعة السياسية الإصلاحية التقليدية في إدارة العمل السياسي الوطني في البلاد، ونستطيع القول: إنها أزمة قيادة رأس الاتحاد العمالي بمختلف اتجاهاته «الأصنج، والجنح الإصلاحي التقليدي في قيادة حزب البعث العربي الاشتراكي». ومن هنا وحدتهما في الدعوة إلى تشكيل هذا الإطار كواجهة سياسية لهما معاً، وللأصنج بدرجة أساسية ومباشرة.

إن بداية الأزمة في قيادة الحركة العمالية النقابية إنما بدأ تصاعدها بقوة مع عام ١٩٦٠ - ١٩٦٢ - وما بعدها - حين اتسعت حالة القمع الاستعماري على الحركة العمالية والنقابات، في مواجهة الإضرابات العمالية، والتي ترافقت مع أزمة الحركة النقابية، وانتقال قيادة النقابات نهائياً إلى المواقف الإصلاحية، وهو الأمر الذي وقف ضده بنشاط القادة اليساريون للحركة العمالية ( . . . ). وباختصار إن تشكيل حزب الشعب الاشتراكي كان محاولة من جانب قادة مؤتمر عدن العمالي للقضاء على أزمة الحركة العمالية، وكسب تأييد أوسع في أوساط السكان<sup>(٣١)</sup>.

نؤكد ذلك حتى لا يفرض علينا منطق التفكير بالمؤامرة، أحكامه واستنتاجاته، وتحليلاته المدمرة للحقيقة الموضوعية، والسياسية، والتاريخية، وكان لا بد من الإشارة إلى ذلك لتقديم مقاربة أقرب إلى الواقع، وتحفني بالتأريخ كما هو.

إن الأزمة كامنة أو ماثلة في أزمة قيادة الحركة العمالية، وفي وصولها إلى قعر انحدارها، في حالة الانفصال بين قيادة الحركة العمالية، وقاعدتها الجماهيرية، التي وصلت إلى قمة أزمته، ولم تعد قيادة العمال تعبر عن إرادة ومصالح الحركة العمالية. . وبدأت قيادتا المؤتمر العمالي بشقيها (الأصنج، وجناح البعث التقليدي) تشعران أنه لا بد من تدارك الموقف بإجراء سياسي تنظيمي جديد، يوقف الانهيار، والقطيعة بين قيادة العمال وقاعدتهم التي بدأت تتسرب من بين تنظيمهم، وهي محاولة اصطناعية لإعادة اللحمة بين القاعدة، والقمة، التي غدت مفصولة عن مصالح وإرادة وطموحات وتطلعات الحركة العمالية الشابة والمتجددة أبداً، بعد أن تحولت القيادة إلى قيد يلجم حركة وفعل الحركة العمالية والنقابية في جنوب الوطن، وبدأت قاعدة الحركة العمالية والنقابية تبحث لها عن بدائل سياسية وتنظيمية كفاحية أخرى، وقد وجدت في حركة تلمل البعثيين الشباب الذين بدأوا يعلنون تطلعاتهم الأيديولوجية والسياسية اليسارية في قلب

(٣١) ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، ص ٥٦ - ٥٧.

حزب البعث، وهو ما حاولت قيادة الجبهة القومية الإلماح إليه بصورة مضمرة في كتابها النقدي كيف نفهم تجربة اليمن الجنوبية الشعبية حيث أشار إلى أن من أسباب تشكيل حزب الشعب الاشتراكي هو «رغبة في لعب وتوجيه سياسة البلاد من خلال ذلك الحزب، إلى جانب رغبة في تخفيف سيطرة البعثيين التي بدأت تظهر بوضوح (...)» إلى جانب شعورهم بأن الأحزاب العقائدية (حركة القوميين العرب، البعث، عناصر الشيوعيين) بدأت تسحب العناصر الشريفة من الحركة العمالية<sup>(٣٢)</sup>.

وعند هذه اللحظة التقى عبد الله الأصنج، بالجناح السياسي الإصلاحي في قيادة حزب البعث مرة ثانية، ولكن بعد أن أصبحت الطريق وعرة، وغير سالكة لهما معاً، وهو في تقديرنا ما عمق وسرع في وتائر الصراع الأيديولوجي والسياسي والوطني في داخل حزب البعث العربي الاشتراكي، بين الجناح السياسي الإصلاحي التقليدي الذي تمأهى مع الأصنج إلى حد الذوبان، والجناح اليساري الثوري الصاعد في قلب حزب البعث وفي داخل مجتمع الجنوب اليمني، الذي ضاق ذرعاً بالأشكال والطرائق القديمة في ممارسة الصراع، والكفاح السياسي والوطني القومي التحرري في جنوب البلاد.

إن تأسيس حزب الشعب الاشتراكي، إنما كان سببه، كما يرى علي الصراف، هو «خشية قيادة المؤتمر العمالي من أن يفلت زمام الأمور من يدها، على أساس امتناع العمال عن تنفيذ أوامرها، خصوصاً فيما يتعلق بالإضرابات، وهو ما دفعها إلى أن تدخل ميدان العمل السياسي بتكوين حزب الشعب الاشتراكي (...)» بدلاً من الاقتصار على العمل النقابي الصرف، الذي وجهت إليه ضربات قاسية من قبل السلطات البريطانية<sup>(٣٣)</sup>، وكذا من قبل القوى السياسية الوطنية التي تبنت نهج الكفاح المسلح في ٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣ وهي الضربة الثانية القاسية والقاصمة لقيادة المؤتمر العمالي التي حاولت استباق الموقف - ولكن بعد فوات الأوان -

بتشكيل حزب الشعب الاشتراكي، كمنخرج من أزمته الذاتية السياسية والوطنية والتأريخية، رأت في محاولة العودة للجمع بين العمل النقابي، والعمل السياسي الوطني، مخرجاً من أزمته مع أن جوهر الأزمة السياسي والوطني كان قد تجاوز سقف الجمع بين العمل النقابي والسياسي إلى طرح خيار نهج الكفاح المسلح، وحرب التحرير الشعبية، علماً أن حزب الشعب الاشتراكي لم يلتزم عملياً حتى بسقف الجمع بين العمل السياسي والوطني والعمل النقابي، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من الكفاح السياسي للحركة الوطنية الديمقراطية اليمنية. ومن المهم هنا التفريق بين قيادة المؤتمر العمالي، وقيادة حزب الشعب الاشتراكي، باعتبار حزب الشعب شكل بدعوة من قيادة المؤتمر العمالي، وبين الحركة العمالية، مع عدم إنكار تأثير قيادتي المؤتمر العمالي، وحزب الشعب الاشتراكي، في الحركة العمالية بحكم تأثير رأس القيادة في جسم الحركة العمالية.

ويمكننا القول إن هناك عدة أهداف كانت تقف وراء تشكيل حزب الشعب الاشتراكي:

١ - خروج قيادة المؤتمر العمالي بشقيها (الأصنج، والبعثيين التقليديين) من أزمتهما السياسية الفكرية والوطنية.

٢ - محاولة إيقاف انهيار البناء التنظيمي الهش والرخو للمؤتمر العمالي، بعد أن تنازعت السيطرة على قاعدته الجماهيرية الأحزاب القومية والتقدمية الأخرى.

٣ - محاولة لتوسيع قاعدة المؤتمر العمالي على أسس سياسية وتنظيمية جديدة كان حزب الشعب الاشتراكي هو الإطار المرجو لذلك.

٤ - تشكيل حزب سياسي يكون واجهة تنظيمية سياسية للمؤتمر العمالي «يمثله في أي محادثات رسمية سياسية مع السلطات البريطانية، لأن المؤتمر العمالي لا يحق له ذلك»<sup>(٣٤)</sup>.

(٣٢) فيصل الشعبي [وآخرون]، كيف نفهم تجربة اليمن الجنوبية الشعبية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩)، ص ٢٦ - ٢٧.

(٣٣) الصراف، اليمن الجنوبي: الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة، ص ١٠٥.

(٣٤) المصدر نفسه.

٥ - إن تشكيل حزب الشعب «كان رد فعل لتشكيل حزب ماركسي عام ١٩٦١ في الجنوب وللوقوف في مواجهته، وكذا رد فعل لكل التنظيمات القومية في البلاد، كحزب البعث في صورة قيادته الشاب الصاعدة، وحركة القوميين العرب، والتيار الناصري»<sup>(٣٥)</sup>.

٦ - إن تلاقي أو تقاطع سياسات أو بعض مواقف، وحتى مصالح «حزب الشعب الاشتراكي» مع سياسات ومواقف بريطانية في هذه اللحظة أو تلك، وعند منعطف هذه المرحلة أو تلك، لا يعني أن حزب الشعب الاشتراكي حزب استعماري، ويخدم المصالح الاستعمارية بالجملة.

ومن هنا حديثنا الرافض لمنطق نظرية المؤامرة، الذي يؤدي بالضرورة إلى تخوين الآخر، وهو شكل خطير من أشكال ثقافة الإلغاء والإقصاء، «فلا شك أن حزب الشعب الاشتراكي - حسب رأي علي باذيب - كان يضم بين العناصر القيادية فيه عناصر وطنية أيضاً (.. .) وكان يمثل بطريقة تلقائية جماهير الحركة النقابية، باعتبار أن كل أعضاء النقابات يعتبرون أعضاء في الكفاح الجدي»<sup>(٣٦)</sup>.

فلو كان حزب الشعب الاشتراكي منذ النشأة تكون بتوجيهات بريطانية مباشرة، لكان حزب البعث العربي الاشتراكي وقيادته طرفاً في ذلك التكوين، بحكم صلته الأولى بتأسيس حزب الشعب الاشتراكي، وتأثير قيادته في حزب الشعب الاشتراكي من لحظة انطلاقته الأولى، وتأثير حزب البعث العربي الاشتراكي في حزب الشعب الاشتراكي، واضح في جوهر خطاب حزب الشعب الاشتراكي، وفي اتجاهاته الفكرية والسياسية والتنظيمية، وفي جوهر موقفه الوطني والقومي «فقد نشطت منظمة البعث اليمنية، حزبياً، سياسياً، وأيديولوجياً» داخل المؤتمر العمالي والنقابات والطلاب وداخل حزب الشعب الاشتراكي عندما جرى تأسيسه في تموز/ يوليو ١٩٦٢

(.. .). لقد تقلد أعضاء حزب البعث مواقع قيادية سواء في المؤتمر العمالي (مؤتمر عدن للنقابات) الذي تأسس في ٣ آذار/ مارس ١٩٥٦ أو في حزب الشعب الاشتراكي الذي كان واجهة المؤتمر العمالي العلنية والسياسية. فقد شغل محسن العيني، القيادي في حزب البعث، منصب الأمين العام التنفيذي للمؤتمر العمالي، وغيره كثيرون. وتأثير من حزب البعث، شن حزب الشعب الاشتراكي نضالاً سياسياً لا هوادة فيه ضد المشاريع الاستعمارية البريطانية (.. .)، فتصدى البعثيون في حزب الشعب الاشتراكي للمشروع البريطاني بضم مستعمرة عدن إلى الاتحاد الفدرالي الذي صنعتة بريطانيا (.. .)، ولعب حزب الشعب، والبعثيون فيه، دوراً في دعوة الجماهير إلى الزحف إلى المجلس التشريعي في ٢٤ - ٢٥ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ ضد مشروع ضم عدن إلى الاتحاد قسراً<sup>(٣٧)</sup>، خاض خلالها البعث من خلال حزب الشعب الاشتراكي والمؤتمر العمالي كفاحاً سياسياً مدنياً ديمقراطياً عنيفاً ضد مشروع قرار ضم عدن إلى الاتحاد الفدرالي، استخدمت فيه القوات الاستعمارية البريطانية كل قواتها من الغاز المسيل للدموع حتى الرصاص الحي واستمرت عدة أيام.

لم يكن العقل السياسي لـ عبد الله الأصنج متجاوزاً سقف العمل النضالي بمضمونه الاقتصادي «البريديوئي»<sup>(٣٨)</sup>، ومع ذلك وجدناه من خلال حزب الشعب الاشتراكي وفي علاقته مع حزب البعث العربي الاشتراكي في جنوب اليمن، يتبنّى بالكامل الطروحات النظرية والأيدولوجية والسياسية والوطنية والقومية لحزب البعث العربي الاشتراكي بجعل شعار البعث «وحدة، حرية، اشتراكية» شعاراً له وتبني قضية الوحدة اليمنية، والمبادئ القومية التحررية: «لقد أعاد حزب الشعب الاشتراكي التأكيد على مبادئ معروفة مثل: استقلال الجنوب، الانسحاب البريطاني من الجنوب، الرفض للسلطين، والبريطانيين وأحزاب عدن السياسية،

(٣٥) ناؤومكين، الجهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، ص ٥٧.

(٣٦) حوار مطول مع علي باذيب.

(٣٧) مقبل، من تاريخ الحركة الوطنية اليمنية: منتصف الخمسينيات من القرن العشرين - ١٩٦٧، ص ١٧٠ - ١٧١، والوثيقة التاريخية المقدمة للمؤتمر العام الثالث لحزب الطليعة الشعبية (آب/ أغسطس ١٩٧٥)، ص ٢١ - ٢٤. إشارة واضحة إلى دور حزب الشعب الاشتراكي والمؤتمر العمالي والفصائل الأخرى في قيادة الزحف على المجلس التشريعي في ٢٤ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢.

قيام ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، والذي تضاعف بصورة أكبر بعد إعلان الجبهة القومية للكفاح المسلح، والموقف المتذبذب لقيادات البعث التقليدية منه. ومع كل ذلك لا يستطيع أحد أن ينكر «أن منظمة البعث أسهمت بفعالية في تجريد حزب الشعب الاشتراكي من الأساس الذي يستند إليه في دعايته، وهو ارتباط المؤتمر العمالي به، فما إن قبل حزب الشعب حضور مؤتمر لندن الدستوري، إلا وقد تمكنت عناصر البعث في المجلس التنفيذي في المؤتمر العمالي من استصدار القرار التاريخي الذي أعلنه المناضل الشهيد علي حسين القاضي، عضو منظمة البعث ورئيس المؤتمر العمالي حينذاك، القاضي بأن المؤتمر العمالي لا يعتبر حزب الشعب الاشتراكي منذ ذلك التاريخ معبراً سياسياً عنه، وشجب القرار المؤتمر الدستوري وكل الأطراف الضالعة فيه. ومثل هذا القرار أكبر ضربة سياسية وجهت إلى خط الأصنج، فسمعة حزب الشعب الاشتراكي استندت إلى سمعة المؤتمر العمالي أساساً»<sup>(٣٩)</sup>. وباختصار هنا يمكننا القول إن الصراع البعثي - الناصري الحركي لم يعوق تطور البنية السياسية والتنظيمية لحزب البعث في اليمن، وإنما أثر في مستقبل تطور الجمهورية والثورة في اليمن شمالاً وجنوباً.

#### رابعاً: ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ من تنظيم ضباط الأحرار إلى انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ حتى المصائر الراهنة للبعث

##### ● تنظيم الضباط الأحرار والبعث

لم يكن بالأمر السهل وصول ضباط في الجيش اليمني البسيط المحدود - العتاد والإمكانات - وغير المؤهل إلى قناعة وقرار بتشكيل تنظيم سري للضباط الأحرار، تكون من مهامه الإعداد والتهيئة للقيام بانقلاب على النظام الإمامي، عبر عملية انقلابية ثورية مسلحة، خاصة وأن تجارب الشعب اليمني، ونخبه السياسية والثقافية والعسكرية مع الانقلابات كانت مأساوية ودامية، وتجارب الانقلابات والاغتيالات الفردية شاهدة

ورابطة أبناء الجنوب العربي، كممثلين للشعب، ورفع شعار الوحدة اليمنية، وهي من السمات التي ميزت الحزب (..). ووضعت في مصاف الأحزاب الوطنية اليمنية الوحيدة، وضمن كل ذلك في دستور الحزب، الذي عد كبرنامج سياسي للحزب. وفي وقوفه الكامل مع ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، «ونظم حزب الشعب الاشتراكي في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ تظاهرة كبيرة لتأييد ثورة ٢٦ سبتمبر، كما قام الحزب بزيارة شمال اليمن للتهنئة (..)، ومساهمته في إرسال آلاف المتطوعين للدفاع عن الثورة والوحدة اليمنية (الطبيعية)<sup>(٣٨)</sup>، وليس صحيحاً على الإطلاق القول «إن المستفيد الأكبر من هذا التحالف (..). كان هو حزب الأصنج الإصلاحي اليمني الانتهازي المرتبط بعلاقات خفية وظاهرة مع المستعمر البريطاني، بينما خسر حزب البعث بذلك كله خسارة سياسية بالغة، وازدادت عزلته القاتلة عن قطاعات اجتماعية وسياسية وثقافية، كان يمكن أن تكون نصيراً لحزب البعث.

وعلى الصحة النسبية للقول السالف حول علاقة البعث، بحزب الشعب الاشتراكي، ودون الدخول في جدل عقيم لا طائل منه، فإنه من المهم هنا التأكيد أن كل تحالف سياسي في أي مكان ينطوي على سلبيات، وإيجابيات. هناك مكاسب، كما هناك خسائر، هناك تقدم لكل طرف بقدر ما هنالك تراجع، وإذا كان لنا أن نقدم جردة حساب حول علاقة البعث بحزب الشعب الاشتراكي، فإننا نؤكد هنا أن حالة التراجع والضعف التي اعترت البنية السياسية والتنظيمية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ليست عائدة إلى قوة حزب الشعب الاشتراكي، الذي تقف في قيادته العليا والوسطى عناصر قيادية بعثية، فقد اختفى حزب الشعب الاشتراكي نهائياً وبقي حزب البعث حتى اليوم، وإنما هي عائدة إلى انتكاسة الوحدة المصرية - السورية وما جرته على المنطقة العربية كلها من ويلات وخلافات وصراعات امتدت آثارها السلبية إلى أكثر من بلد عربي. وكان حظ اليمن، وحزب البعث في اليمن منها وافرأ وكبيراً، وخاصة بعد

(٣٨) مقبل، المصدر نفسه، ص ١٩٢.

(٣٩) انظر: الوثيقة التاريخية المقدمة للمؤتمر العام الثالث لحزب الطليعة الشعبية.

على ذلك (انقلاب شباط/فبراير ١٩٤٨، انقلاب آذار/مارس ١٩٥٥، محاولة اغتيال الإمام أحمد ١٩٦١، في الحديدية). ومن هنا اتفق الضباط الشباب من خريجي الكليات العسكرية في الداخل أولاً، وبعض من خريجي الكليات العسكرية في الخارج ثانياً، على قرار البدء بتشكيل تنظيم ضباط سري للأحرار في الجيش، كانت النواة المؤسسة له في غالبيتها العظمى محسوبة على حزب البعث العربي الاشتراكي<sup>(٤٠)</sup>.

وحين وصل الضباط الأحرار الشباب إلى الأهمية السياسية والعملية والتنظيمية لقضية التنظيم، فإنهم بذلك كسروا حاجز الخوف الأخير وأسسوا للخطوة الأولى نحو الثورة، في مجتمع مغلق على ذاته، وكان لتأثير التجربة الثورية المصرية ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ومثال تنظيم الضباط الأحرار المصري قدوة ونموذج في هذا الاتجاه، والذي ترافق مع تصاعد مد التحرر الوطني والقومي والإنساني العالمي. . وقد استكمل بناء التنظيم في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦١.

وكان للقاء علي عبد المغني دور بارز ليس في إدارة وقادة الخطوات الأولى للتشكيل، بل وفي التهيئة والتنسيق مع الجانب المصري عبر السفارة على الثورة<sup>(٤١)</sup>.

وكان عبد العزيز المقالح منسقاً للاتصال بين التنظيم المدني والعسكري<sup>(٤٢)</sup> بهدف القيام بالانقلاب والثورة، فضلاً عن كون المقالح هو أحد الأسماء الأولى البارزة في تشكيل فرع تنظيم حزب البعث في شمال اليمن، وقاد العديد من حلقات وخلايا العمل الحزبي الأولى المبكرة في تاريخ التنظيم، ويذكر اللواء أحمد الوديدي، أحد أعضاء تنظيم الضباط الأحرار البعثيين، أن المقالح كان المسؤول الحزبي عنه قبل الثورة عام ١٩٥٩ ضمن مجموعة من العناصر الحزبية.

وفي الواقع إن حالة التماهي والتداخل بين تنظيم الضباط الأحرار، وتنظيم حزب البعث فرع شمال اليمن، يكاد يكون هو الطاغى على البنية التنظيمية لتنظيم الضباط الأحرار، وهو ما كشفتها الأسماء البعثية في القاعدة التأسيسية، وفي الخلايا الأساسية للتنظيم، وهو

(٤٠) لا يمكن إنكار هذا الدور المركزي والأساسي لفرع تنظيم البعث في شمال اليمن الذي كان لأسباب عديدة متمركزاً في العاصمة صنعاء، في المساهمة الكبيرة في الإعداد لتشكيل تنظيم الضباط الأحرار. ويكفي هنا العودة إلى قراءة الأسماء المؤسسة للتنظيم، في القاعدة التأسيسية، وفي الخلايا الأساسية، وبعد فحص وثيق للأسماء فقد كان أعضاء حزب البعث في القاعدة التأسيسية هم الغالبية العظمى المطلقة، إذ كان منهم الأسماء التالية: أحمد الرحومي؛ ناجي علي الأشول؛ صالح العريض؛ حسن شرف الكبسي؛ يحيى جحاف؛ عبد الله محسن المؤيد؛ محمد مرغم؛ علي الجائفي؛ حمود بيدر؛ عبد الوهاب الشامي؛ علي محمد الشامي؛ عبد اللطيف ضيف الله؛ علي قاسم المؤيد؛ عبد الله الجائفي؛ علي عبد المغني؛ محمد مطهر زيد؛ أحمد بن محمد الكبسي؛ يحيى علي الفقيه؛ علي الضبعي؛ محمد حاتم الخاوي؛ أحمد علي الوشلي؛ عبد الله عبد السلام صبرة؛ عباس المضواحي؛ أحمد عزان؛ محمد المطري؛ محمد الطشي وعلي عبد المغني.

وفي الخلايا الأساسية:

يحيى المتوكل؛ أحمد الفقيه؛ محمد الطشي؛ مثنى الحضيرى؛ صالح السرحي؛ حسين الرضى؛ عباس الموشكي؛ محمد الديلمي؛ أحمد الناصر؛ أحمد مطهر زيد؛ عبده محمد قائد؛ عبد الكريم الحوري؛ محمد مفضل؛ علي علاية؛ يحيى الرازقي؛ محسن العلفي؛ عبد الله الراعي؛ عبد الرحمن المحبشي؛ عبد الكريم الرازقي؛ حسين الرماح؛ محمد الوسع؛ محمد اليريمي؛ علي النعامي؛ يحيى النهامي؛ محمد الشراعي؛ علي بن علي الحيمي؛ يحيى الحياصي؛ ناجي المسيلي؛ محمد حسن السراجي؛ علي عبد الوهاب؛ محمد غالب الشامي؛ حسن الشامي؛ مطهر السراجي؛ محمد العرشي، وشرف الشامي، وهناك أسماء أخرى.

تمّ التدقيق في هذه الأسماء عبر مقابلة شخصية مع د. عبد العزيز المقالح أحد الرموز السياسية المدنية والثقافية المؤسسة لحزب البعث في شمال اليمن، وبالعودة إلى مجموعة من الأسماء المؤسسة للتنظيم الذين تم الاستئناس بأرائهم حول الأسماء المذكورة في علاقتها بحزب البعث، والأسماء مأخوذة من: أسرار ووثائق الثورة اليمنية، إعداد لجنة من تنظيم الضباط الأحرار (بيروت: دار العودة، ١٩٧٨)، ص ١٠٧ - ١١١. هذه اللجنة مؤلفة من: المقدم عبد الله محسن المؤيد؛ المقدم صالح الأشول؛ المقدم ناجي علي الأشول، المقدم محمد الخاوي؛ المقدم أحمد الرحومي، والمقدم عبد الله صبرة.

(٤١) جميع المصادر والمراجع تشير إلى ذلك وتؤكد، ويمكن الرجوع إلى: المصدر نفسه، ص ١١٤، وقادري أحمد حيدر، ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢: بين كتابة التاريخ وتحولات السلطة والثورة، ١٩٦٢ - ١٩٧٠ (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ٢٠٠٤)، ص ٥٣. وهناك فصل في الكتاب تحت عنوان «إشكالية تنظيم الضباط الأحرار» يتكلم على دور ومكانة علي عبد المغني في التنظيم وفي الثورة.. وانظر أيضاً: عبد الله الراعي، عبد الله الراعي يحكي قصة ثورة وثوار: حقائق ووثائق عن ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ (صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ٢٠٠٩)، ص ٤٥.

(٤٢) ياسين [وآخرون]، الأحزاب والحركات القومية العربية، ص ٤٦٧.

بقدر ما يحسب تأريخياً لحزب البعث في الإعداد والتهيئة لتشكيل هذا الإطار التنظيمي العسكري الكفاحي، فإنه ما إن قامت الثورة حتى جرى حصار هذا التنظيم الثوري الرائد. وحقيقة فقد لعبت النخبة المدنية والعسكرية من البعثيين الدور البارز في انضاج فكرة التنظيم العسكري وفي تشكيله، والتي انطلقت من المدينة صنعاء في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦١، ومدت جسورها التنظيمية بعد ذلك إلى مدينة تعز مركز الإمامة السياسي في ذلك الحين، والمكان أو المدينة التي كانت معدة للانقلاب قبل موت الإمام أحمد، وقد استغل الشهيد علي عبد المغني سفره إلى تعز في مهمة رسمية، للقيام بمهمة الإشراف على تشكيل فرع لتنظيم الضباط الأحرار في تعز<sup>(٤٣)</sup>.

مع بقاء المدينة صنعاء هي المركز الأساسي للتنظيم وتفجير الثورة بعد ذلك، فقد كان للانقسام العمودي الطاغوي (السلالي، المذهبي، الطائفي، القبلي، المناطقي) والحكم تاريخياً باسم الحق الإلهي، والسلالي، أثره في بنية المجتمع في شمال اليمن، وفي تشكيل تنظيم الضباط الأحرار، وحتى في تشكيل حزب البعث في شمال اليمن (صنعاء تحديداً). فالانقسام العمودي يعني غلبة هيمنة العناصر التقليدية الاجتماعية والثقافية والمذهبية والأيدولوجية على بنية المجتمع التي ظلت سائدة حتى قيام الثورة وما بعدها، وهو حقيقة ما كان موضوعياً وتاريخياً يمنع ظهور عملية الاندماج الاجتماعي الوطني، وثقافة الوحدة الوطنية، وكانت الأحزاب الوطنية والقومية (حزب البعث، وحركة القوميين العرب، والعناصر الماركسية) هي البداية الجينية الأولى لتشكيل الأطر السياسية والفكرية المؤسسية لمعنى الوحدة الوطنية والثقافة الوطنية الجامعة لكل أفراد المجتمع. إن ضعف بل غياب حالة الانقسام الأفقي (الاقتصادي، الطبقي، السياسي، الحزبي) في مجتمع شمال اليمن في ظل الإمامة المتوكلية، هو الذي حكم

موضوعياً وتاريخياً تلك النشأة ذات الطابع العمودي لتنظيمي حزب البعث، وتنظيم الضباط الأحرار في صنعاء تحديداً، وفي تعز بدرجة أقل. ولا يشير ذلك إلى أي معنى أيديولوجي أو سياسي ما قبل وطني في تفكير مؤسسي الأشكال الحديثة في شمال اليمن، بقدر ما هو عائد إلى طبيعة التخلف الاقتصادي الاجتماعي الثقافي الذي حكم منطق التشكل التاريخي للبنية الاجتماعية التقليدية في شمال اليمن لقرون طويلة، وما تزال آثاره المدمرة تفعل فعلها حتى اليوم.

ويكفي الإشارة هنا إلى أن النخبة السياسية والفكرية اليمنية الحديثة كانت متجاوزة للوعي العمودي الماقبل وطني، وهو أن الرمز الأول أو أمين عام منظمة البعث في شمال اليمن<sup>(٤٤)</sup> صالح الحبشي، كان من أبناء المناطق الجنوبية «حضر موت» «شافعياً»، وهو من أسرة ثقافية وطنية كانت تشتغل بالتجارة، وأقامت في صنعاء القديمة، وكانت التنظيمات السياسية الحديثة هي أول اختراق للبنية الاجتماعية والثقافية والسياسية التقليدية في شمال اليمن.

فقد فرضت الإمامة المتوكلية حكمها على شمال اليمن باسم الحق الإلهي السلالي في أبناء فاطمة من الإمام علي، في طابعه الزيدي الهادي، أولاً: السلالة الهاشمية، وبعدها أو ثانياً المذهبية الزيدية. ومن هنا لم تكن - كما يقول عبد الله الراعي أحد أعضاء تنظيم الضباط الأحرار - الإمامة تجند في الجيش أو تدخل الطلاب إلى الكليات العسكرية إلا من أبناء المناطق الشمالية فقط. لم تضم أحداً من المناطق الجنوبية أبداً، فقد كانت هذه سياستها. كانت تنظر لهؤلاء بحذر (...)، وعلي عبد المغني ليس من هذه المناطق - يقصد الجنوبية الشافعية (المؤلف) - بل هو كما يقول من المناطق الوسطى الزيدية<sup>(٤٥)</sup>.

وفي ذلك تفسير إضافي لواقع الانقسام العمودي

(٤٣) حول ذلك، انظر: أسرار ووثائق الثورة اليمنية، ص ١٠٤. وهناك بعض الكتابات لبعض القيادات العسكرية مثل محمد قائد سيف تقول بأنه كانت هناك أفكار وتصورات لعناصر عسكرية منظمة في تعز تهدف إلى قتل الإمام في تعز. انظر: «من مذكرات الفقيه المناضل محمد قائد سيف»، صحيفة ٢٦ سبتمبر، ١٤ رمضان ١٤٢٨هـ/ [١٢/٩/٢٠٠٧]، ص ٢٢.

(٤٤) حول ذلك، انظر: ياسين [وآخرون]، الأحزاب والحركات القومية العربية، ص ٤٦٨.

(٤٥) الراعي، عبد الله الراعي يحكي قصة ثورة وثوار: حقائق ووثائق عن ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، ص ٢٩.

الذي ساد المجتمع في شمال اليمن خاصة في المناطق الشمالية القبلية الزيدية، وقد حاولت القوى التقليدية والمتخلفة في مراحل لاحقة، من مراحل الصراع السياسي في قلب القيادة الجمهورية، حرفة ليأخذ الطابع السياسي العمودي المتخلف، وهو حقيقة ليس كذلك كما جرى في أحداث ٢٣ - ٢٤ آب/أغسطس ١٩٦٨.

إن أهداف تنظيم الضباط الأحرار، وبيان الثورة الأول، وأهدافها المنشورة، جميعها تؤكد إنهاء السلالية والعنصرية، المذهبية، والطائفية، فمن شرط العضوية في التنظيم أن لا يكون متأثراً بالاتجاهات العنصرية والمذهبية، والإقليمية والطبقية والقبلية<sup>(٤٦)</sup>. الهدف الأول من أهداف ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر يقول «التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما، وإقامة حكم جمهوري عادل وإذابة الفوارق والامتيازات بين الطبقات». والهدف الخامس ينص على «العمل على تحقيق الوحدة الوطنية، في نطاق الوحدة العربية الشاملة»<sup>(٤٧)</sup>، وهي أهداف ومبادئ صيغت تحت تأثير خطاب الحركة السياسية اليمنية المعاصرة «البعث، وحركة القوميين العرب والعناصر الماركسية اليمنية» عموماً، وكما يؤكد الجميع «أن من شرط تنظيم الضباط الأحرار، عدم الانتماء لأي حزب، والكثير منهم جمدوا عضويتهم في أحزابهم ومنظماتهم حتى قيام الثورة وبعدها (...). للأمانة كان للبعثيين فضل كبير في الهيكل التنظيمية، وانضباط الجلسات وصياغة الأهداف الستة للثورة»<sup>(٤٨)</sup>.

وفي الواقع لا يمكن الحديث عن تنظيم الضباط الأحرار في شمال الوطن، من دون أن يكون في القلب من كل ذلك دور حزب البعث، وإسهامه الكبير في تشكيله، وفي الإعداد من خلاله للقيام بثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، فقد استنفر حزب البعث جهازه الحزبي المدني والعسكري والقبلي ليكون على أهبة الاستعداد في أي لحظة للتحرك (...). وكلف الملازم أحمد الرحومي

بالنزول إلى حمود الجائفي في الحديدة، والاتفاق على حتمية الثورة، وعدم تأخير قيامها، ودعوته إلى أن يكون أحد أبرز قياداتها، باعتباره يحظى بتقدير الضباط الأحرار، وعلى وجه الخصوص البعثيين، ولكونه بمثابة الأب العسكري لهم (...). كما أن البعث أعطى أهمية خاصة لقياداته البعثية في الإذاعة، وأعدوا أنفسهم لهذا اليوم، ومنهم عبد العزيز المقالح (مؤسس)، وعبد الوهاب جحاف (قيادي بعثي من لحظة التأسيس)، وعبد الله حمران (قيادي بعثي) وكان لهم دور هام في الإذاعة وفي صياغة شعارات الثورة، وتحريض الجماهير<sup>(٤٩)</sup>.

وبالعودة إلى كتاب أسرار ووثائق الثورة اليمنية - تأليف مجموعة من الضباط الأحرار - نرى أن القيادات الأساسية التي كانت تتناوب على إدارة وقيادة تنظيم الضباط الأحرار هم من عناصر البعث القيادية الأساسية، حيث أقرت القاعدة التأسيسية لتنظيم الضباط الأحرار أن ينتخب منها لجنة تتكون من خمسة أشخاص يعاد انتخابها كل ثلاثة أشهر بطريقة ديمقراطية (الاقتراع الحر)، وفي الاجتماع الأول انتخبت الأسماء التالية: ملازم صالح الأشول (مستقل)، ملازم أحمد الرحومي (بعثي)، ملازم علي الجائفي (بعثي)، ملازم حمود بيدر (بعثي)، ملازم ناجي علي الأشول (بعثي). وجرى الانتخاب التالي للجنة القيادية بالطريقة نفسها وفي ٥ شوال ١٣٨١هـ، انتخب فيها الرئيس عبد اللطيف ضيف الله (بعثي)، والملازم علي عبد المغني (بعثي)، أحمد الرحومي (بعثي)، صالح الأشول (مستقل)، ناجي علي الأشول (بعثي). وفي الاجتماع الانتخابي الثالث في ٥ محرم ١٣٨٢هـ/فبراير ١٩٦٢م انتخب كل من: الرئيس عبد اللطيف ضيف الله، علي عبد المغني، صالح الأشول، أحمد الرحومي، حمود بيدر... وفي الاجتماع الرابع والأخير قبل الثورة ٥ ربيع الأول ١٣٨٢هـ انتخب كل من: علي عبد المغني، الرئيس عبد اللطيف ضيف

(٤٦) أسرار ووثائق الثورة اليمنية، ص ٧٤.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٧٥ - ٧٦.

(٤٨) الراعي، المصدر نفسه، ص ٣٠، وحول عدم ارتباط عضو تنظيم الضباط الأحرار بأي حزب من الأحزاب أو المذاهب الهدامة، انظر: أسرار ووثائق الثورة اليمنية، ص ٧٤.

(٤٩) وثيقة تحليلية لحزب البعث.

الله، أحمد الرحومي، صالح الأشول، محمد مطهر زيد (بعثي)، وسقط في هذا الانتخاب حمود بيدر<sup>(٥٠)</sup>.

للثورة، وهم شهداء لكل اليمن، كانوا حزبياً محسوبين على تنظيم البعث<sup>(٥١)</sup>.

وسلاحظ الباحث الاجتماعي والسياسي التاريخي أن جميع القيادات للجنة القيادة المنتخبين في دوراتها الأربع هم من أبناء المناطق القبلية الشمالية والوسطى الزيدية، كما أنهم جميعاً محسوبون على حزب البعث العربي الاشتراكي باستثناء الملازم صالح الأشول، ولكنهم جميعاً يعكسون روح الانتماء والولاء للوطنية اليمنية الحديثة والمعاصرة.

إن الانقسام العمودي الحاد للمجتمع اليمني في ظل حكم الإمامة المتوكلية، انعكس موضوعياً بالضرورة على التركيبة التنظيمية لفرع البعث في الشمال (صنعاء، والوسطى) وهو في تقديرنا الأمر الذي أثر سلباً - في مرحلة لاحقة - في علاقة حزب البعث، بالقبيلة، ومشائخ القبائل خاصة خلال سنوات ١٩٦٢ - ١٩٦٧؛ علاقة لا تختلف في نتائجها وآثارها السلبية عن علاقة فرع البعث في الجنوب بـ عبد الله الأصنج والجماعة الانتهازية في قيادة حزب الشعب الاشتراكي، خلال المرحلة نفسها (١٩٦٢ - ١٩٦٧).

ومن متابعة خطة تحرك تنظيم الضباط الأحرار لتفجير ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ والخطوات التنفيذية القتالية لها، سنجد أن عناصر حزب البعث حاضرة وممثلة في جميع المواقع والمواقف العسكرية الميدانية، وشهداء الساعات الأولى للثورة وحتى الأسابيع الأولى

إن ذلك الحضور الطاغى لحزب البعث في قلب تنظيم الضباط الأحرار، وفي ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر، وفي مجراها خلال الأسابيع الأولى لقيام الثورة، قد انعكس إيجاباً على حضور حزب البعث<sup>(٥٢)</sup> في المؤسسات السياسية التنفيذية والتشريعية الأولى: «ففي أول مجلس وزراء تشكل يوم ٢٧/٩/١٩٦٢ من مجموع عشرين وزيراً هناك أربعة من قيادة حزب البعث: ١ - محسن العيني وزيراً للخارجية، ٢ - النقيب عبد اللطيف ضيف الله، وزيراً للداخلية، ٣ - المهندس عبد الله حسين الكرشمي، وزيراً للأشغال، ٤ - محمد سعد القباطي، وزيراً لشؤون المهاجرين؛ ومن أعضاء مجلس قيادة الثورة الذي تشكل يوم ٢٧/٩/١٩٦٢ من مجموع تسعة أعضاء هناك خمسة أعضاء من قيادات حزب البعث هم: ١ - النقيب عبد اللطيف ضيف الله، ٢ - الملازم علي عبد المغني، ٣ - الملازم سعد الأشول، ٤ - الملازم أحمد الرحومي، ٥ - الملازم صالح الرحبي، والأربعة الآخرون هم: عبد الله السلال، رئيس الجمهورية (مستقل وقريب من البعث)، حمود الجائفي (مستقل)، عبد الله جزيلان (تنظيم الضباط الأحرار)، محمد مفرح (حركة قوميين عرب)<sup>(٥٣)</sup> أي أن نسبة حضورهم في التشكيل الوزاري لأول حكومة كان بالضبط ٢٠ بالمئة من أعضاء الحكومة وحوالي ٥٧ بالمئة من أعضاء مجلس قيادة الثورة.

وفي ثاني تشكيل حكومي في ٣١/١٠/١٩٦٢ من

(٥٠) حول الانتخابات للجنة القيادة، انظر: أسرار ووثائق الثورة اليمنية، ص ٦٤، و ٧٠ - ٧٢.

(٥١) من الشهداء الذين سقطوا في الساعات الأولى لتفجير الثورة من قيادات البعث في تنظيم الضباط الأحرار دفاعاً عن الثورة: عبد الرحمن الشراعي، الحبشي، وعلي عبد المغني القائد الفعلي للتنظيم سقط بعد أسبوعين، وفي جميع عمليات الاقتحام كانت القيادات البعثية العسكرية حاضرة.. انظر: المصدر نفسه، ص ١٨٢ - ١٨٨. مقارنة بالأسماء المحسوبة على حزب البعث.

(٥٢) خلال الأيام الأولى للثورة حوالي ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢، وصلت مجموعة قيادية من الطلاب اليمنيين البعثيين من القاهرة إلى صنعاء لدعم الثورة، والمشاركة فيها، وللدفاع عنها، وكانت مكونة من الأسماء التالية: يحيى الشامي؛ عبد الجليل سلمان؛ سيف أحمد حيدر؛ محمد الرعدي؛ قاسم سلام؛ محمد الصايدي، وصالح الولقي، وجميعهم بعثيين بعضهم دخل في حوارات مع د. عبد الرحمن البيضاني في القاهرة قبل الثورة حول بعض القضايا السياسية والوطنية العامة، وما إن رأهم د. البيضاني في القصر الجمهوري بصنعاء بعد مقابلة مع الرئيس السلال، حتى أصرّ على عودتهم إلى القاهرة وعدم بقائهم في البلاد، وكانت عودتهم إلى مصر بعد طلب السلال منهم ذلك تنفيذاً لرغبة البيضاني. من مقابلة شخصية مع كل من يحيى الشامي ود. قاسم سلام، والحادثة معلومة ومتداولة، وأشار إليها: حسن علي المجيد، في: المجيد، التراث النضالي لحزب البعث العربي الاشتراكي.

(٥٣) أبرز الأحداث اليمنية في ربع قرن: سبتمبر ١٩٦٢ - سبتمبر ١٩٨٧: من أرشيف صحيفة الرأي العام، كتاب الرأي العام؛ ٤ (دمشق: مطبعة الكاتب العربي، ١٩٨٧)، ص ٨٨ - ٩٢.



مجموع ثلاثة وعشرين وزيراً هناك ووزيراً بعثيان هما: عبد اللطيف ضيف الله، وعبد الله حسين الكرشمي، أي بنسبة تمثيل ٨,٦ بالمئة؛ وفي ثاني تشكيل لمجلس قيادة الثورة في ٣١/١٠/١٩٦٢ تشكل من ثمانية عشر عضواً كان بينهم الدكتور عبد الرحمن البيضاني، ونزل عدد أعضاء البعث إلى عضوين هما: عبد اللطيف ضيف الله، والملازم سعد الأشول، أي بنسبة تمثل (١٠,٨ بالمئة)<sup>(٥٤)</sup>.

وفي ثالث تشكيل حكومي في ٢٥/٤/١٩٦٣ مكونة من ثلاثة عشر وزيراً هناك ووزيراً فيها للبعث، أحدهما هو رئيس الوزراء عبد اللطيف ضيف الله، أي بنسبة تمثيل (١٥ بالمئة) بدأ بعدها يتراجع تدريجياً هذا التمثيل، حتى جاءت حكومة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ التي تشكلت في ٥/١١/١٩٦٧ مكونة من ستة عشر وزيراً بينهم ثلاثة وزراء بعثيين أحدهم رئيساً للوزراء، أي بنسبة تمثيل (١٨,٦ بالمئة)<sup>(٥٥)</sup>.

إن وصول د. عبد الرحمن البيضاني إلى صنعاء وضغوطه السياسية لإقصاء العناصر البعثية من مواقع القيادة في الجمهورية، إلى جانب قرار الجهاز المخبراتي المصري بمنع الحزبية وتجريمها، قد لعبا دوراً مركباً ومعتدلاً: الأول تعويق مسار ثورة ٢٦ سبتمبر في إمكانية إنجاز تيار المصالحة السياسية في حدودها الدنيا، والثاني تجميد دور تنظيم الضباط الأحرار عن فعل أي شيء حتى توارى دوره نهائياً بعد الثورة مباشرة، والثالث السعي الدؤوب إلى حصار وإضعاف حزب البعث تحديداً وهو ما تبدى منذ الأيام الأولى للثورة، وهو في تقديرنا ما ألجأ حزب البعث إلى الاحتماء بالقوى السياسية التقليدية، وبقايا الأحرار، وزعماء المشائخ والقبائل، وجميع خصوم مصر السياسيين. وفي وثيقة تحليلية لحزب البعث جاء فيها أن د. عبد الرحمن البيضاني «قد عمل منذ اللحظة الأولى على تعزيز الأجواء، وخلق الأزمات، واختلاق المشاكل، وافتعال الخلافات من خلال تركيزه بدرجة أولى على العداء للبعث والبعثيين، والسعي إلى

إزاحتهم من مواقعهم، وكذا إبعاد العناصر الشابة الوطنية، وتحقيق له ذلك من خلال إعادة تشكيل مجلس قيادة الثورة، باستبعاد البعثيين، اتساقاً مع رفع الأجهزة المصرية شعار «مكافحة البعثيين في اليمن»<sup>(٥٦)</sup>.

وبذلك غاب تنظيم الضباط الأحرار عن مسرح الحياة السياسية، وعن الإسهام بأي دور في سياق الثورة، وتحول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى طرف في الصراع الدائر في قلب القيادة الجمهورية، الذي بدأ منذ مؤتمر عمران أيلول/سبتمبر ١٩٦٣، حتى مؤتمر خمر في أيار/مايو ١٩٦٥. ويمكننا القول إنه منذ الفترة (١٩٦٣ - ١٩٦٨) انحاز حزب البعث إلى جانب القوى السياسية التقليدية، ومع صف الجمهورية القبلية، ضد المصريين، والسلال، على أن الشيء الأكيد أنه من بعد أحداث ٢٣ - ٢٤ آب/أغسطس ١٩٦٨ بدأ اليمين الإقطاعي القبلي المشائخي، والبرجوازية الكمبرادورية الطفيلية، والجماعات السلفية الدينية، تعلن عن شكل جديد في تحالفها ضد القوى الاجتماعية السياسية الحديثة، وخاصة في اتفاق جدة آذار/مارس ١٩٧٠ مع السعودية والمليكين. ومنذ أواخر الستينيات بدأت حركة تحولات أيديولوجية وسياسية وتنظيمية تجري في أوساط حزب البعث في اليمن شمالاً وجنوباً، وقد بدأت مؤشرات منذ أحداث ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦ التي توجت بما يسمى الحركة التصحيحية في سورية في العام ١٩٧٠، وفي كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ تشكل حزب الطليعة الشعبية في الشمال بقيادة يحيى الشامي، وعبد الجليل سلمان، بعد إعلان خروجه أو انفصاله عن حزب البعث، وكذلك تشكل في آب/أغسطس ١٩٧٤ حزب الطليعة الشعبية في الجنوب بقيادة أنيس حسن يحيى.

#### ● البعث والمؤتمرات السياسية في مواجهة المصريين والسلال

لا يمكننا فهم الصراع بين البعث والسلال، بعيداً عن الصراع بين مصر وسورية، بين البعث، وحركة

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٩٣ - ٩٥.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٩٥.

(٥٦) وثيقة تحليلية لحزب البعث بعنوان: «ملاحم تطور حزب البعث العربي الاشتراكي قطر اليمن».

القوميين العرب «الناصرية»، والجهاز المخبراتي المصري، خاصة بعد فشل الوحدة المصرية - السورية، وإعلان الانفصال في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١. ومن هنا دخل البعث في اليمن طرفاً أساسياً في ذلك الصراع، بعد أن وجهت الأجهزة المصرية نقمتها وتشديد حصارها ضد البعث، الذي اتخذ في الغالب شكل العداء، أو الصراع الذي تجلّى في خصوصيته اليمنية، في كل من الشمال والجنوب، وكان تنظيم الضباط الأحرار، الذي أعد وفجر الثورة أول ضحايا ذلك الصراع المركزي القومي بين مصر وسورية، أو بين الناصرية ومن يمثلها سياسياً وحزبياً وجماهيرياً، وبين البعث وحلفائه. . وكان أول رد فعل بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ اتخذ حزب البعث ضد القيادة المصرية، والسلال في مؤتمر الأول الذي عقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣، وحضره مندوبون عن القيادة القومية في دمشق مسعود الشابي (تونسي) وهو أن اتخذ قراراً هاماً بتدعيم التحالف مع القبائل والانخراط في المؤتمرات القبلية السياسية<sup>(٥٧)</sup>. وهو أخطر قرار سياسي في تاريخ حزب البعث، بدا معها وكأن حزب البعث يستدعي الانقسامات العمودية التقليدية إلى المجال السياسي العام، في صراعه العقائدي السياسي مع القيادة المصرية، والسلال، والتي تجسدت في اصطفاف البعث مع القبيلة، وزعماء مشائخ القبائل، بحيث بدأنا معه نسمع ثقافة سياسية حزبية بعثية تجاه القبيلة، والمشائخ تقول بأن هناك شيخاً ممتازاً، وجيداً جداً... إلخ، حتى ظهر مع أواخر السبعينيات وأوائل الثمانينيات شعار بعثي يقول «الحزب يحمي القبيلة، والقبيلة تحمي الحزب»<sup>(٥٨)</sup>.

ومن هنا حاول السلال أن يوازن نفوذ البعث وثقله القبلي - النسبي (المؤلف) بالاعتماد على الوجود المصري الكثيف، وعلى حركة القوميين العرب التي عملت كأداة

«طوعية» للجمهورية العربية المتحدة (...). فقام بسلسلة إجراءات ضد مواقع البعثيين في الإدارة الجمهورية، اعتبرها البعث نوعاً من اقتلاع له (...). إلا أن إجراءات السلال لم تستطع اقتلاع نفوذ البعث، وإن أضرت به، بحكم سيطرته على الكثير من المفاصل، بما في ذلك المجلس التنفيذي (مجلس الوزراء) وتحالفاته الوثيقة مع معارضي السلال، ولا سيما مع حركة الأحرار بزعامة محمد محمود الزبيري، والقاضي عبد الرحمن الإرياني، وأحمد محمد نعمان<sup>(٥٩)</sup>.

لقد توحدت ضد القيادة المصرية، وضد السلال، أغلبية القوى السياسية الاجتماعية التقليدية، التي استشعرت قوتها بعد قيام السلطة الجمهورية مباشرة، وتأكد لها باللموس أن تنظيم الضباط الأحرار ليس بالقوة المنظمة المنسجمة القادرة على فرض إرادته في قمة السلطة الجمهورية الجديدة، وأن فائض المثالية الوطنية والزهة الثوري لديهم بالسلطة قد فتح شهية تواطؤ الجميع لإزاحتهم من القيادة الجمهورية تدريجياً. . حقاً لقد قاد إنهاء السيطرة السياسية لفئة الإقطاعيين من السادة العدنانيين إلى فتح شهية بقية الفئات الإقطاعية من «القضاة» وشيوخ القبائل والعشائر للحلول محل فئة السادة العدنانيين، في التربع على قمة السلطة السياسية، وفي الحصول على الغنائم المادية والسياسية والاجتماعية، ولضمان حماية النظام القديم من السقوط نهائياً. .<sup>(٦٠)</sup>.

وهذا ما يفسره صدور قرار رئيس الجمهورية في ٢/١/١٩٦٣، وهو مرسوم بإنشاء المجلس الأعلى لشؤون القبائل من ١٢ شخصاً. . وفي ١١/٢/١٩٦٣ تم الإعلان عن تشكيل مجالس القبائل من الأسفل إلى الأعلى، وقد فصل قرار رئيس الجمهورية (الرقم ١ و ٢) لعام ١٩٦٣ كيفية قيام هذه المجالس تفصيلاً كاملاً. وهي قرارات مهمتها التشريعية والقانونية تكريس البنية

(٥٧) ياسين [وآخرون]، الأحزاب والحركات القومية العربية، ص ٤٧١ - ٤٧٢.

(٥٨) من مقابلة حوارية مع د. عبد الدائم الحداد عضو قيادة قطرية في حزب البعث في شمال اليمن، باحث في مركز الدراسات والبحوث/ صنعاء.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٤٧٠.

(٦٠) محمد علي الشهاري، مجرى الصراع بين القوى الثورية والقوى اليمنية منذ ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ حتى قيام حركة ١٣ يونيو ١٩٧٤ (عدن: مؤسسة ١٤ أكتوبر، ١٩٧٤)، ص ٣٤٢.

الاجتماعية التقليدية، ومأسسة وجود القوى الإقطاعية المشيخية القبلية في قمة السلطة الجمهورية الوليدة، وهي حزمة قرارات وقوانين اتخذتها القيادة الجمهورية لتؤكد حقيقة ازدواجية السلطة في قلب القيادة الجمهورية، بين جمهوريين راديكاليين (تقدميين) وجمهوريين قبليين (معتدلين حسب تسمية البعض لهم)، وجاء صدور قانون بشأن مجالس شيوخ القبائل، وتكوين اللجنة المركزية لشؤون القبائل في ٢٨/٤/١٩٦٣ (...). وبعدها وفي الاتجاه المكمل نفسه للقانون المشار إليه آنفاً صدر القانون (الرقم ٧) لسنة ١٩٦٣ بحظر قيام أحزاب سياسية في البلاد، أول تشريع بعد الثورة يمنع الأحزاب في ٢٨/٥/١٩٦٣<sup>(٦١)</sup>.

لقد أسقطت ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر حكم السلالة الأسرية، الحاكمة باسم الحق الإلهي، و«البطنين»، ولكنها لم تسقط حكم المذهب، والقبيلة، لأسباب موضوعية، تاريخية، وبذلك لم تفتح المجال واسعاً أمام ديمقراطية وطنية شعبية «مواطنة». ولذلك وجد حلفاء الإمامة التاريخيين «الأرستقراطية المشيخية القبلية المسلحة في المناطق الشمالية الزيدية أن من حقهم امتلاك الجمهورية واحتكارها، باعتبارهم ورثة الإمامة، وأنهم أحق بالحكم من الرئيس عبد الله السلال ابن الحداد، وذي المنشأ الطبقي المتوسط، ومن أبناء الفلاحين والرعية، وهو وعي وثقافة تشكلا تاريخياً في كنف الإمامة.

لقد اشتعلت الحرب الاستعمارية الرجعية الملكية ضد ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ من أول يوم لقيامها، وكانت عملياً سبباً لتعويق إجراءات الثورة الاقتصادية والاجتماعية، ولتدخل البلاد ولثمانى سنوات متواصلة في دوامة حرب واقتصاد حرب، أدت إلى تقليص المد السياسي الثوري لجمهورية سبتمبر وأدخلتها منذ الأيام الأولى في دوامة صراع داخلي من أجل السلطة، وصراع استعماري، وطني، قومي من أجل الحفاظ على الثورة والجمهورية. وفي هذا المناخ السياسي الداخلي،

والخارجي المعقد بدأت المؤتمرات القبلية السياسية انعقادها، ففي ١ - ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٦٣ انعقد مؤتمر عمران في أراضي حاشد فاتحاً تقليداً سياسياً في تاريخ اليمن الجمهوري، يقوم على صيغة المؤتمر الشعبي القبلي - السياسي المنظم، وقد ضم هذا المؤتمر شيوخ قبائل «حاشد» بزعامة الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر، و«بكيل» بزعامة الشيخ أمين أبو رأس ومثل انتخابه لمحمد محمود الزبيري «أبو الأحرار» اعترافاً قبلياً زيدياً بمركزية القيادة السياسية لـ «حركة الأحرار» وريثة «أحرار» الأربعينيات. ومن الناحية التحالفية انعقد هذا المؤتمر بدفع خاص من منظمة البعث، بهدف تطويق السلال وعزله، وحضره مندوب عن حزب الشعب الاشتراكي وضابط بعثي عن تنظيم الضباط الأحرار هو الملازم مثني الحضيري<sup>(٦٢)</sup>.

حقاً لقد أعادت المؤتمرات القبلية السياسية المنظمة والمسلحة في الوقت نفسه، تجديد الحياة في البنية الاجتماعية التقليدية، والأهم أنها بعثت أو أنعشت الحياة والروح في الجسم السياسي الذابل للأحرار اليمنيين التقليديين، بعد أن كانت مكانتهم ودورهم قد بدأ بالتحلل والضعف والضمور، مع صعود تيار الحركة السياسية الديمقراطية اليمنية الحديثة (القومية، واليسارية)، ذلك أن مضمون مشروعها السياسي كان قد توقف عملياً من بعد انقلاب آذار/مارس ١٩٥٥ ووصل الاتحاد اليمني في القاهرة وعدن إلى قمة أزمته السياسية التاريخية، وارتباط بعض أجنحته في عدن بالجماعات الانفصالية ومشروع الحكم الذاتي لعدن. على أن قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ وبروز الصراع في قلب القيادات الجمهورية الجديدة (البعث، وحركة القوميين العرب) كامتداد لصراع مركزي قومي مصري - سوري، أثر في تركيبة المعادلة السياسية الوطنية في قلب السلطة الجمهورية، وجد معها بقايا الأحرار متنفساً لهم في اللعب على تعارضات الصراع داخل القيادة الجمهورية الشابة، طيلة مرحلة (١٩٦٢ - ١٩٦٨)، ومن هنا كانت

(٦١) حيدر، ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢: بين كتابة التاريخ وتحولات السلطة والثورة، ١٩٦٢ - ١٩٧٠، انظر التفاصيل الكاملة في:

الشهاري، المصدر نفسه، ص ٦٥.

(٦٢) ياسين [وآخرون]، الأحزاب والحركات القومية العربية، ص ٤٧٢.

المؤتمرات السياسية القبلية أحدى الأدوات والوسائل الجماهيرية الشعبية القبلية، ليس فقط لإنعاش دور سياسي معين للأحرار اليمنيين، بل ولإدخال الزعامة المشيخية القبلية طرفاً أساسياً ومقرراً في رحلة الصراع، الجمهوري - الجمهوري، والجمهوري - الملكي طيلة سنوات ١٩٦٢ - ١٩٧٠، وليست اتفاقية جدة في آذار/ مارس ١٩٧٠ مع السعودية، والملكيين، سوى الثمرة الناجحة لمسار ذلك الصراع الذي حسم فعلياً لصالح رموز الجمهورية القبلية.

لقد وظفت المؤتمرات السياسية القبلية للضغط على السلال، والقيادة المصرية في اليمن، وعلى عبد الناصر في مصر، وكانت أحد العوامل الأساسية في تكريس واقع حالة ازدواجية السلطة، بل وتغليبها تدريجياً لصالح القوى الاجتماعية السياسية التقليدية. واستمر موقف البعث في اللعب بالورقة القبلية، والقوى المشيخية بصورة أكبر في مؤتمر خمر (٥/٥/١٩٦٥) الذي أكد ليس فحسب ازدواجية السلطة في قلب القيادة الجمهورية، بل أكد باللموس أن هذه المجاميع المشيخية القبلية والعسكرية لولا الدعم العسكري المصري للسلال، لكانت حسمت الموقف كله لصالحها في وقت مبكر، ولذلك فإن «مؤتمر خمر جاء ليؤكد ما طرحته استقالة الزبيري، النعمان، الإرياني» في ٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٤ وليحيي قرارات مؤتمر عمران (...). وبدا كمؤتمر حزبي له حق التشريع وإعادة بناء أجهزة الدولة وفق ما تقتضي مصلحة الحزب أو الائتلاف الحزبي، وعلى رئيس الجمهورية أن يقر بنتائج أعمال المؤتمر أو يستقيل. وما كان أمام السلال خيار آخر، غير أن ينجني رأسه للعاصفة، ويصدر مراسيم جمهورية بكل قرارات المؤتمر، وعلى رأسها الدستور المؤقت الذي صدر القرار الجمهوري به في ٨ أيار/ مايو ١٩٦٥، أي يوم انتهاء المؤتمر. ومن قراءة الدستور المؤقت «واللائحة الداخلية للجنة الدائمة لمتابعة قرارات مؤتمر خمر للسلام، يتضح جلياً أن السلطة التشريعية والسياسية قد وضعت

في يد هذه اللجنة، وأن السلطة التنفيذية قد ركزت في يد رئيس الوزراء، أما رئيس الجمهورية فقد حول إلى مجرد رئيس بروتوكولي أو رئيس فخري ليس إلا (...)، ولا يملك توقيع أي قرار أو قانون إلا بعد إقراره من مجلس الشورى بناءً على موافقة وتوقيع رئيس الوزراء والوزير المختص»<sup>(٦٣)</sup>.

وكما يلاحظ، إن جميع المؤتمرات السياسية القبلية المشائخية كان شعارها السياسي والأيدولوجي: السلام، والوحدة الوطنية، والتسوية السلمية لقضية اليمن، وأي مراجعة سياسية لشعارات وأهداف المؤتمرات المعلنة جميعاً (عمران، خمر، الطائف، الجند) هو السلام، والمصالحة، والوحدة الوطنية، وصولاً إلى تكريس «الذاتية اليمنية» في مواجهة «الذاتية المصرية» كما تجسدت في بعض المؤتمرات التي وصلت إلى حد وصف المصريين بـ «الاستعمار» و«الأجانب» كما في شعارات مؤتمرات سبأ<sup>(٦٤)</sup>.

ولا يمكننا قراءة المؤتمرات السياسية القبلية المشائخية، من دون سندها الداخلي والخارجي الذي تتقاطع مصالحه التاريخية عند نقطة تحجيم الثورة سياسياً ووطنياً، وإفراغها من مضمونها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهو ذاته الذي كان يجري منذ منتصف ١٩٦٤ - ١٩٦٥ حتى عام الدمج القسري كانون الثاني/ يناير ١٩٦٦ في جنوب الوطن، وكله باسم الوحدة الوطنية... في الجنوب التي أدت إلى تشكيل منظمة التحرير في ٥ تموز/ يوليو ١٩٦٤، وإلى الدمج القسري في ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٦.

إن مسألة التسوية كان مطلوباً تعميمها على كل اليمن شمالاً وجنوباً، وهنا تتقاطع وتتلاقى مواقف الأحرار، والقوى الإقطاعية المشيخية القبلية، والعسكريين المرتبطين بهم، مع البيروقراطية العسكرية المصرية، ومع الاتجاه العام في جامعة الدول العربية الداعي إلى تسوية القضية اليمنية. وفي هذا السياق كانت

(٦٣) الشهابي، المصدر نفسه، ص ١١٨ - ١١٩.

(٦٤) انظر: قادري أحمد حيدر، ثورة ٢٦ سبتمبر: المؤتمرات السياسية: المعارضة الأولى من ١٩٦٢ - ١٩٦٧م (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ٢٠٠٤)، ص ٧٥.

اشترائه ودعمه لهذه المؤتمرات أي إنجاز سياسي وطني، ولا حتى إنجاز سياسي تنظيمي حزبي خاص به، قدر ما عمق تعارضاته الداخلية وأوصلها إلى حد الانفجار والانقسام، بتحول الكتلة الغالبة فيه إلى الاشتراكية العلمية بعد ذلك، والتي بدأت علائقها وبشائرها منذ العام ١٩٦٨ - ١٩٦٩. واستكملت حلقاتها النهائية بالانفصال عن حزب البعث القومي في سورية عام ١٩٦٩ في الشمال وعام ١٩٧٠ في الجنوب.

#### ● البعث وانقلاب ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧

هل من الصحيح القول سياسياً وتاريخياً أن انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ هو انقلاب قام به حزب البعث أو أن الانقلاب يمثل البعثيين حصراً؟! إن الإجابة عن هذا السؤال الافتراضي بصيغة نعم، أو لا، على الطريقة المدرسية فيه الكثير من القسر والتشويه لحقائق ووقائع السياسة، والتاريخ، بقدر ما فيه لي لعنق الواقع، والتأريخ السياسي والوطني اليمني المعاصر في مساره، وفي تحولاته المعقدة، في الجنوب والشمال، ذلك أن ترابط وتشابك، وحدة مسيرة الثورة والتنظيمات السياسية قد نشأت وتكونت «شبه موحدة زمنياً وتنظيماً وأيديولوجياً بين الجنوب والشمال منذ ١٩٥٦ حتى ١٩٦٧» في صورة ميلاد أحزاب البعث وحركة القوميين العرب، والماركسيين، بعد ذلك، وفي صورة كفاح سياسي وطني مشترك منذ الفترة (١٩٦٢ - ١٩٦٧) على وجه الخصوص في شكل كفاح أبناء الجنوب في الدفاع عن ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، ودفاع أبناء الشمال مع إخوانهم في الجنوب من أجل التحرر الوطني، ومن أجل استقلال الجنوب، وتشابك التأريخ السياسي الوطني اليمني المعاصر.

إن اختلاف، وتعدد، وتنوع، المهام البرنامجية والسياسية العملية الكفاحية بين الشطرين لا ينفي وحدة الشعب اليمني، كما لم يمنع وحدة الكفاح السياسي والوطني المشترك، وهو ما ظهر بصورة جلية بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ في العديد من المحطات الرئيسة

لقاءات القمة بين جمال عبد الناصر، والأمير فيصل في البداية حتى عام ١٩٦٤، ومع الملك فيصل بعد عام ١٩٦٥ (لقاء الإسكندرية، اتفاق جدة ١٩٦٥ حتى اتفاق الخرطوم في آب/أغسطس ١٩٦٧ بعد ذلك). ومن هنا القول إن انقلاب ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ هو حصيلة كل ذلك، «وهو تطبيق عملي لاتفاقية الإسكندرية بين الرئيس عبد الناصر، والأمير فيصل التي عقدت في أيلول/سبتمبر ١٩٦٤، واتفاقية جدة، واتفاقية الخرطوم، اللتين أبرمتا في آب/أغسطس ١٩٦٥، وآب/أغسطس ١٩٦٧ على التوالي. وهذه الاتفاقيات دعت إلى إيجاد حل سياسي وسط مع الملكيين<sup>(٦٥)</sup>، وهو عملياً ما كانت تسعى إليه المؤتمرات السياسية المشائخية القبلية، وجماعة الأحرار التقليديين، ومعهم بعض قيادة حزب البعث، وجناح التسوية في القيادة المصرية. ولذلك «اتبعت القاهرة، بعد توقيع اتفاقية جدة (١٩٦٥) ما بين عبد الناصر وفيصل سياسة تقوم على «الوحدة الوطنية» في شمال اليمن وجنوبه، فسلمت السلطة طيلة الفترة الواقعة بين ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٢ آب/أغسطس ١٩٦٦ إلى الجناح الجمهوري «المعتدل» بقيادة الإرياني، في الوقت الذي أخذت فيه تعمل على توحيد الجبهة القومية، ومنظمة تحرير جنوب اليمن المحتل، وأعلنت الوحدة حينها في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٦ تحت اسم جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل<sup>(٦٦)</sup>».

لقد مثلت المؤتمرات السياسية القبلية بدءاً من مؤتمر عمران في أيلول/سبتمبر ١٩٦٣ إلى مؤتمر خمر في أيار/مايو ١٩٦٥، إلى مؤتمر الطائف الذي تخلّى عن الجمهورية واستبدلها بالدولة الإسلامية في ١٢/٨/١٩٦٥ إلى مؤتمر الجند ١٩٦٦ في تعز، جميعها مثلت أدوات ووسائل ضغط سياسية وأيديولوجية وقبلية لتعويق مشروع بناء الدولة الوطنية الحديثة، ولتعزيز وتكريس سلطة مشائخ القبائل على حساب فكرة وقضية الدولة الوطنية الحديثة، دولة المواطن والسيادة، وعملياً لم يحقق حزب البعث في

(٦٥) قادري أحمد حيدر، «الحلقة الثالثة والأخيرة في دراسة بعنوان قراءة نقدية تحليلية لكتاب يحيى المتوكل حضور في قلب التأريخ»،

الوسط اليمنية، ٢٩/٧/٢٠٠٩.

(٦٦) المصدر نفسه.

في تاريخ الثورة اليمنية المعاصرة بشقيها في الشمال والجنوب، إن كل ذلك يجعلنا لا نستطيع أن نقرأ حدث انقلاب ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ بمعزل عن جملة العلاقات السياسية والوطنية، والحزبية في تاريخ الثورتين اليمنية وفي تاريخ التنظيمات السياسية الوطنية اليمنية ضد الإمامة، وفي مواجهة الاحتلال البريطاني الاستعماري، وكم هي المحطات الكفاحية والسياسية المشتركة بين الثورتين، خاصة منذ عام ١٩٦٢ حتى ١٩٦٧ وحتى اللحظة الراهنة.

لقد انعكست الكتابات السياسية ذات الطابع الصراعى السجالي التنافسي بين حركة القوميين العرب والبعث على تقييمهما لجملة من الوقائع والأحداث السياسية من تقييم أسباب فشل الوحدة السورية المصرية، إلى تقييم العديد من الأحداث والوقائع السياسية الوطنية اليمنية: المؤتمر العمالي في الجنوب، وحزب الشعب الاشتراكي، إلى الموقف من الكفاح المسلح بعد إعلانه ومن الدور العربي المصري في اليمن، إلى الموقف من المؤتمرات السياسية القبلية المعارضة (عمران، خمر، الطائف، الجند، حرض... إلخ)، حتى الموقف من الدمج القسري ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٦ وصولاً إلى الموقف من انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧، وفي تقديرنا أنه ليس هناك من حدث سياسي وطني تأريخي أثار من الجدل والحوار والاختلاف السياسي العام حوله، وعن طبيعته ومضمونه، مثل ما أثير أو دار وما يزال يجري ويدور حول انقلاب ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، بل إننا نستطيع القول إن هذا الانقلاب «التشريني» في العام ١٩٦٧، ما يزال محل نقاش وجدل حول ماهيته، ومن كان يقف وراءه، ومصالح من في الواقع كان يمثل، وهل كان حدثاً عسكرياً وسياسياً عابراً وطارئاً؟ (...)، وهل جاء هذا الانقلاب «التشريني» حاملاً معه مفاتيح حل أزمة الوطن اليمني العام (...). أم أنه جاء يضيف أعباء وتعقيدات إضافية إلى إشكالات اليمن المعاصر؟ وغيرها أسئلة ما تزال مطروحة للبحث والمناقشة في الجدل السياسي والوطني

التأريخي الجاري حول قضايا الثورة اليمنية المعاصرة.

إن انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ هو حصيلة سياسية وموضوعية تأريخية لجملة أحداث ووقائع وتطورات رافقت مسيرة ثورة ٢٦ سبتمبر منذ لحظة قيامها بدءاً من التدخل الاستعماري والسعودي ضد الثورة من لحظة انطلاقها، إلى مجيء عبد الرحمن البيضاني مثلاً للبيروقراطية السياسية المصرية في قلب القيادة الجمهورية، وتعيينه نائباً لرئيس الوزراء ووزير للاقتصاد في أول حكومة شكلت بعد الثورة في ٢٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ وعضواً في مجلس قيادة الثورة الذي تشكل في ٣١/١٠/١٩٦٢، ثم نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية في ثاني حكومة للثورة حتى صدور قرار جمهوري قضى بتجريدته من جميع مناصبه وألقابه، وصدر بيان رسمي يتهمة بالخيانة العظمى في ١٨/٢/١٩٦٣.

وكان الرئيس عبد الله السلال قد بعث إلى الرئيس جمال عبد الناصر برسالة بخط يده على ورقة رسمية حملها العميد محمد الجرموزي يشكو فيها، من تصرفات البيضاني، ومما جاء في الرسالة «لقد عمد الرجل - يقصد عبد الرحمن البيضاني - إلى العبث بالجهاز الإداري للدولة، وذلك بإبعاد موظفين عن وظائفهم، أو تنزيل البعض من درجاتهم ليضع مكانهم أشخاصاً من أنصاره (...). فكانت النتيجة وجود فوضى إدارية كبيرة عطلت انتظام سير العمل في الجهاز الحكومي»<sup>(٦٧)</sup>.

لقد انعكس الصراع السوري - المصري البعثي/الحركي على مجمل تطور العملية السياسية والثورية في البلد، ولا يمكننا قراءة صعود ظاهرة المؤتمرات السياسية القبلية (المعارضة) في قلب القيادة الجمهورية إلا باعتبارها بداية التأسيس لحالة ازدواجية السلطة الجمهورية، وباعتبارها واحدة من إفرازات خصوصية ذلك الصراع الذي برز بعد قيام الثورة.

إن كل ذلك قد حدد مسيرة العلاقة بين البعث، والقيادة الجمهورية (السلال) والقيادة العربية المصرية بصورة صراعية إقصائية للبعث، وهو ما حدد مواقف

(٦٧) رسالة موقعة بخط السلال، صادرة عن مكتب القائد العام رئيس الوزراء، بدون تاريخ، يبدو أنها أرسلت إلى جمال عبد الناصر

قبل أيام من سفر عبد الرحمن البيضاني إلى القاهرة.

حزب البعث منها بصورة عكسية ومضادة، وهي أحد مقدمات أزمة ثورة ٢٦ سبتمبر. وفي هذا السياق يرى سلطان أحمد عمر أحد أبرز مؤسسي حركة القوميين العرب في اليمن أن الحركة «حركة القوميين العرب في اليمن في تلك الفترة ناصرية، ليس بسبب موقف الحركة مركزياً فحسب، بل وبسبب قناعتها أيضاً بأن وجود جيش المتحدة ودعمها أمر تختمه طبيعة الصراع بين المعسكر الوطني الجمهوري، وبين المعسكر الإمبريالي، وذلك قد أدى بحركة القوميين العرب في اليمن إلى مغالاتها في الدفاع عن المتحدة، والتهافت للوحدة العربية الشاملة والعودة إلى فلسطين، كما أدى بها أيضاً إلى أن تدخل في صراعات سياسية حادة ليس مع القوى الرجعية فحسب، بل ومع البعث والشيوعيين أيضاً، أي أنها دخلت في صراع مع قوى وطنية كان لا يجب أن تدخل معها في الصراع»<sup>(٦٨)</sup>. وفي الواقع إن تقييم سلطان أحمد عمر يكاد ينطبق على جميع الأحزاب القومية وحتى اليسارية، وهو أصدق تعبير وتقييم لما جرى منذ قيام الثورة حتى انقلاب ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ مروراً بأحداث ٢٣ - ٢٤ أغسطس ١٩٦٨ الدامية التي اتخذت بسبب ظروف التركيبة للبعث، وحركة القوميين العرب، طابعاً طائفياً وهي الأحداث التي لم تستفد منها في الواقع سوى القوى الإقطاعية والمشيخية القبلية ورموز الكمبرادور والمجاميع العسكرية التي أثرت مالياً من خلال تجارتها بالحرب ولم تشارك في الدفاع عن حصار صنعاء وهو عملياً ما تحقق.

إن النشأة الأولى لفرع البعث في الشمال كانت من نخبة وطنية قومية ثورية، ذات انتماءات مذهبية زيدية قبلية، ومدينية، مرتبطة بالمدينة صنعاء، وتمتد في أحسن الأحوال إلى محافظة إب. إن هذه التركيبة المذهبية الزيدية القبلية قد ولدت لدى جناح من قيادات البعث بعد قيام الثورة الرغبة والقدرة كذلك على توظيف مجاميع مشيخية

قبلية لصالح الثورة، (سنان أبو لحوم، مجاهد أبو شوارب، وغيرهما) ولتعزيز مكاسب جماهيرية تنظيمية لحزب البعث في صفوف القبائل والمشايخ، وهو توجه قطعاً أفاد العملية الثورية المدافعة عن الثورة والنظام الجمهوري، في المراحل الأولى من عمر الثورة، ولكنه أضر ببنية حزب البعث الاجتماعية والفكرية والسياسية والتنظيمية، وترك آثاره في تحالفات الحزب السياسية اللاحقة، حيث «غرق فرع حزب البعث منذ بداية حركة سبتمبر في سياسة الرهان على النفوذ القبلي لمحسن العيني بين القبائل الزيدية، من دون أن يتمكن من رؤية الأوضاع بأي منظور طبقي أيديولوجي آخر، ومن هنا اشتراكه في انقلاب ٥ تشرين الثاني/نوفمبر الإقطاعي ١٩٦٧»<sup>(٦٩)</sup>. والحقيقة أن انقلاب ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ كان تحصيل حاصل، بعد معارك سياسية ضاربة خاضها السلال، والقيادة العربية المصرية، مع المجاميع الإقطاعية والمشيخية ورموز الأحرار اليمنيين، الذين وجدوا أنفسهم بعد الثورة وبالتدريج يصلون إلى أعلى المواقع في السلطة الجمهورية، في الحكومة، وفي مجلس قيادة الثورة، وفي مجلس الشورى، لاحقاً نتيجة تلاشي تنظيم الضباط الأحرار وارتئانهم إلى الرموز القيادية للأحرار، الزبيري، والنعمان، والجائفي، والسال، الذين كانوا يرون فيهم مثالهم وقوتهم، كما يقول الملازم أحمد الرحومي، أبرز ضباط الثورة (بعثي)<sup>(٧٠)</sup>.

ولذلك فمن الطبيعي أن يتحالف البعثيون كأفراد وتنظيم مع المجاميع المعارضة للقيادة العسكرية المصرية في اليمن ومع السلال الحليف الأساسي لمصر في قلب القيادة الجمهورية. لقد أنهكت الصراعات الداخلية القوى الجمهورية بجناحيها الجمهوري الثوري بقيادة السلال، والجمهوري المعتدل بقيادة رموز الجمهورية القبلية التي دخل البعث في تحالف سياسي استراتيجي

(٦٨) عمر، نظرة في تطور المجتمع اليمني، ص ١٨٥.

(٦٩) كما يرى د. محمد علي الشهاري، في: الشهاري، مجرى الصراع بين القوى الثورية والقوى اليمنية منذ قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ حتى قيام حركة ١٣ يونيو ١٩٧٤، ص ٣٣٦.

(٧٠) انظر شهادة حول هذا المعنى في: «في إجاباته على السؤال السابع»، في: أسرار ووثائق الثورة اليمنية، ص ٣٠٧ - ٣٠٨. قارن بـ:

حيدر، ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢: بين كتابة التاريخ وتحولات السلطة والثورة، ١٩٦٢ - ١٩٧٠، ص ١٤٢.

معهم، وخاض صراعاتهم مع القيادة الجمهورية (السلال، والمصريين).

إن قوة حزب البعث كانت في قوة حضوره العددي والكيفي في تنظيم الضباط الأحرار، وبعد الثورة «ضاع أعضاء التنظيم في الهياكل والتراكيب المختلفة للدولة الجديدة.. وعادت مجاميع واسعة من البعثيين أعضاء تنظيم الضباط الأحرار إلى تنظيمهم السياسي (البعث) وإلى العمل الحزبي من جديد، لأن تنظيم الضباط الأحرار كان يشترط خروج الحزبيين من تنظيماتهم، فالتنظيم العسكري لا يقبل سوى الانتماء إليه. فقد استدعى الصراع السياسي في قلب الثورة والنظام الجمهوري تمسكهم بحزبهم وإعادة تأكيد الارتباط به أكثر، في ظل الصراع مع الحركيين، والناصريين والأجهزة المصرية، والسلال، حيث وجد البعثيون أنفسهم منفردين وفي مواجهة مع الجميع وحيدون، ولم يكن من خيار أمامهم سوى الالتحاق بركب الأحرار اليمنيين، ورموز المشائخ، حتى إن تنظيم البعث أصدر وثيقة أو تعميم في النصف الثاني من الستينيات حول تقييمهم وتقديرهم للمشائخ ووضعهم ضمن مراتب ودرجات تقديرية معينة (تعميم حزبي أصدره البعث وجرى تداوله في حينها في الوسط الحزبي البعثي)، وليس بيدنا الوثيقة اليوم ولكنها معلومة ومشهورة.

لقد دخل البعث في تحالف واسع مع القوى المشيخية والقبلية، وأسلم قياده لرموز حركة الأحرار اليمنيين التقليديين دعاة المصالحة، مع الملكيين، وشعار السلام كيفما اتفق، هروباً من قمع الأجهزة الأمنية البيروقراطية المصرية التي وصلت إلى حد احتجاج رموز قيادية كبرى في السلطة اليمنية في سجون مصر (السجن الحزبي) لمدة تصل إلى حوالى سنة كاملة.

إن شعار المصالحة والسلام، والتسوية كفكرة «إنما بدأت مع مؤتمر أركويت في السودان عام ١٩٦٤ والذي رأس الوفد الجمهوري فيه الشاعر الشهيد محمد محمود الزبيري، وترأس الوفد الملكي أحمد محمد الشامي، ومن برط دعا الزبيري ومعه مجموعة من رموز

البعث إلى إيقاف الحرب وتحقيق السلام والمصالحة. وبعد اغتيال الزبيري في ١/٤/١٩٦٥ أخذ التيار المشيخي القبلي، وبقايا الأحرار اليمنيين لواء الدعوة لوقف الحرب ونشر السلام والمصالحة دونما رؤية ولا برنامج، أو وضوح حول معنى ومفهوم المصالحة والسلام. ومع تشكيل حكومة النعمان في نيسان/أبريل ١٩٦٥ قدم الأستاذ أحمد النعمان برنامجاً السياسي الذي دعا إلى تبني جملة من القضايا والأسس العامة لمعنى بناء الدولة والموازنة، داعياً إلى المصالحة بين الأطراف المتحاربة (الجمهوريين، والملكيين) وإنجاز مشروع السلام في البلاد (...). وبعدها مباشرة في نهاية نيسان/أبريل ١٩٦٥ تبني الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر وزير الداخلية دعوة القبائل الجمهورية والملكية إلى المشاركة في لقاء أو مؤتمر وطني لتسوية القضية اليمنية، وكانت هذه الدعوات مقدمة سياسية لمؤتمر خمر الذي عقد في ٥/٥/١٩٦٥ (...). لقد كان مؤتمر خمر الذي شارك فيه البعثيون بفعالية هو تعبير عن الإرادة المشيخية القبلية الإقطاعية والكمبرادورية التي مهد سياسياً، وعملياً، لمؤتمر الطائف (٧/٩/١٩٦٥) ليعلن المصالحة مع السعودية، والملكيين، التخلي عن الجمهورية والنظام الجمهوري واستبداله بـ «دولة إسلامية» يمنية. وكان هدف مؤتمر الطائف تعزيز دور ومكانة السعودية في حل القضية اليمنية<sup>(٧١)</sup>.

إن فكرة التسوية مع السعودية، والملكيين بعد ذلك وبالطريقة التي تمت، هي فكرة كانت قائمة في عقل وذهن وحلم المجاميع المشيخية القبلية، وبقايا الأحرار، وبعض العسكريين والسياسيين، والبعثيين، وفي طليعتهم الأستاذ محسن العيني، الذين انحازوا لأسباب خاصة مع مشائخ القبائل. وهذه الأطياف السياسية والاجتماعية سعت جاهدة إلى تحميل مصر وعبد الناصر مسؤولية الحرب واستمرارها، مع أن الحقائق والوثائق والاتفاقات تؤكد أن الطرف السعودي والاستعماري البريطاني، ومعهم الرجعية العربية هم من كانوا يقفون ضد إيقاف الحرب، باشتراطهم التخلي عن النظام الجمهوري، ووضعه بين «قوسين» وخيارين: «الملكية» أو «الدولة

(٧١) حيدر، «الحلقة الثالثة والأخيرة في دراسة بعنوان قراءة نقدية تحليلية لكتاب يحيى المتوكل حضور في قلب التاريخ».



الإسلامية» إلى جانب شرطهم حول عودة بيت حميد الدين، وهم من رفضوا عملياً اتفاقية جدة (١٩٦٥) مع عبد الناصر إلى جانب إفشالهم لمؤتمر حرص<sup>(٧٢)</sup>.

ويلاحظ المراقب، والمحلل، والباحث السياسي والتأريخي أن مشروع التسوية والمصالحة وشعار الوحدة الوطنية بقدر ما كان له حامله الاجتماعي السياسي الطبقي في الداخل اليمني شمالاً وجنوباً، ويجري الترويج وتهيئة الملعب السياسي اليمني لتمريه، فإنه بالقدر ذاته وأكثر كان مشروعاً سياسياً عربياً وإقليمياً ودولياً، جرت محاولة فرضه على ثورة تشرين الأول/أكتوبر بقيادة الجبهة القومية، ومحاولة إدماجها قهراً ضمن مشروع التسوية لقضية الجنوب اليمني المحتل تحت خطاب «الوحدة الوطنية» الذي رفع لوائه في الجنوب بقوة وجرى تثبيته والدعوة إليه في قلب مصر، وجامعة الدول العربية والسعودية، وحلفاء المشروع الاستعماري في الجنوب، وليس الدمج القسري في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٦ بين الجبهة القومية، ومنظمة التحرير الذي جرى إعلان بيانه من إذاعة صنعاء وتعز، والقاهرة في الوقت نفسه، سوى أحد أوجه التسوية على صعيد قضية الجنوب، وهو الدمج القسري الذي جرى من خلف ظهر الجبهة القومية، كما يقول عبد الفتاح اسماعيل<sup>(٧٣)</sup>، وهو ما رفضته القيادات والأطر التنظيمية في الجبهة القومية، وانتظرت حتى المؤتمر الثالث للجبهة القومية لتعلن انسحابها منه.

وفي الشمال كانت الأوضاع حقيقة جاهزة لاستكمال رحلة التسوية الطويلة عبر سنوات ١٩٦٣ - ١٩٦٧ بانقلاب على جمهورية سبتمبر الأولى، وقد شارك في الانقلاب جميع أطراف المعادلة السياسية والتنظيمية والعسكرية: قوى مشيخية إقطاعية، بقايا الأحرار اليمنيين التقليديين، والمجاميع العسكرية المناوئة لمصر وللسلال، والبعثيين، والحركيين. وفي هذا السياق يقول

د. محمد علي الشهاري، وهو من المتحمسين للحركة وضد البعث: «إن حركة القوميين العرب التي كانت دائماً ضد محور: عمران، خمر، الجند، وجدت نفسها تسير مع التيار، حيث شارك ضباطها بدباباتهم في الانقلاب بصفتهم العسكرية (...). ووحدات الجيش الحديثة كالمظلات والصاعقة شاركت في تنفيذ الانقلاب، أو بالأصح في الإخراج العسكري لانقلاب سياسي كان قد تم من دون حاجة إلى خروج جندي واحد إلى الشارع<sup>(٧٤)</sup>».

إن حالة الاقتتان الشرطي بين حزب البعث، وقيام انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ إنما يشبه الأخطاء «اللغوية» الشائعة، وقد يعود ذلك إلى طبيعة العلاقة القوية بين البعث، وبعض رموز المشائخ القبلية، وكذا بسبب تعاطفهم وتحالفهم السياسي مع بقايا الأحرار، وتحديدًا مع محمد محمود الزبيري، وإلى خلاف البعث السياسي مع السلال، ومع الأجهزة المصرية في اليمن. ويستدل البعض على حالة التماهي بين البعث، وانقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧، وفي أن الانقلاب بعثي صرف، وهو أن من قرأ بيان الانقلاب هو يحيى الشامي (في قيادة البعث) فرع الشمال، وفي أن محسن العيني المرتبط بالرموز القبلية البكيلية: سنان وإخوته بحكم حالة المصاهرة العائلية بينهم، كان هو أول رئيس وزراء حكومة الانقلاب، علماً أن أصغر شيخ في تحالف الانقلاب الإقطاعي المشائخي القبلي كان أكبر من أي وزير في الحكومة، وأقوى من رئيس الوزراء نفسه، وهو ما يقوله محسن العيني نفسه في كتابه **خمسون عاماً في الرمال المتحركة** حيث يقول: «ولا شك في أن هذا الوضع يضعف من هيبة الدولة، ويقلل من فاعلية الحكومة، فرئيس الوزراء أقل الناس قوة وحرساً ومظهراً، وأصغر شيخ أو ضابط يعتبر نفسه أقوى من رئيس الوزراء، ومن أي وزير، والحكومات تجتمع وتدرس وتصدر القرارات وتوجه النداءات، فما تيسر تنفيذه نفذ، وما رفض تنفيذه

(٧٢) المصدر نفسه.

(٧٣) انظر: عبد الفتاح إسماعيل، حول الثورة الوطنية الديمقراطية وأفاقها الاشتراكية (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٩)، ص ٢٣.

(٧٤) الشهاري، مجرى الصراع بين القوى الثورية والقوى اليمنية منذ قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ حتى قيام حركة ١٣ يونيو ١٩٧٤،

ص ٣١٥.

تعطل، إلا إذا استجاب أصحاب القوة لمساعدة الحكومة على تنفيذ أوامرها<sup>(٧٥)</sup>.

إن ما سبق يكشف بوضوح وجلاء أن انقلاب ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ إنما هو تعبير وتجسيد حقيقي لمصالح القوى الطبقية الإقطاعية، ورموز المؤسسة المشيخية القبلية وجماعة الأحرار والرموز المعارضة التقليدية التاريخية والفئات البرجوازية الكمبرادورية، والمجاميع العسكرية التي استثمرت الحرب الجمهورية، الملكية، وكذا شعارات السلام، والمصالحة، لصالحها الشخصي، ولم تكن الأطراف السياسية التنظيمية، وتحديدًا البعث، سوى أداة بيد هذه الجماعة بوعي أو من دون وعي، أي أن الحصيلة صبت موضوعياً وتاريخياً في خدمة المصالح الاستراتيجية للقوى التقليدية المحلية والخارجية الاستعمارية والرجعية، وهذا ما حصل مع الجميع بدرجات متفاوتة.

إن ما نقوله ليس تبريراً لساحة البعث من أخطاء سياسية ساهمت في صنعها وإنتاجها، وإنما محاولة لوضع ٥ نوفمبر ١٩٦٧ في سياقه السياسي والوطني والتاريخي، وحتى لا نحمل الأشياء فوق ما تحتمل. «فلم يكن انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ سوى تنويع لمجمل ما سبق من العوامل، فهو تنويع لمؤتمرات: كرش، عمران، خمر، الجند، الطائف، وهو ترجمة سياسية عليا لمؤتمرات التسوية: مؤتمر أركويت وحرص التي ضمت «الأطراف المعنية»، وهو تطبيق عملي لاتفاقية الإسكندرية بين الرئيس عبد الناصر، والملك فيصل التي عقدت في أيلول/سبتمبر ١٩٦٤ واتفاقية جدة، واتفاقية الخرطوم اللتين أبرمتا في آب/أغسطس ١٩٦٥ وآب/أغسطس ١٩٦٧ على التوالي، هذه الاتفاقيات التي دعت إلى إيجاد حل سياسي وسط مع الملكيين وغدت مهمة حكام ٥ تشرين الثاني/نوفمبر أن ينجزوا هذا الحل بالاتفاق مع الطرف الآخر، وتحت رعاية لجنة محجوب الثلاثة<sup>(٧٦)</sup>. وفي وثيقة بحثية تحليلية لحزب البعث تقول حول ٥ تشرين الثاني/نوفمبر «إن الحركة كانت

محل اتفاق وإجماع كل الأطراف السياسية والاجتماعية باستثناء مجموعة من الماركسيين اليمينيين، وهي مجموعة مدنية محدودة ولا يوجد لها تأثير، خاصة في القوات المسلحة، ومن أبرز هؤلاء: عبد الله صالح عبده، محمد مساوي، جبر بن جبر، الذين عادوا حينها إلى عدن، أما بالنسبة إلى الناصريين - كما ترى وثيقة البعث - فلم يوجد لهم حينها تنظيم حزبي، بما هو متعارف عليه سواء قبل تشرين الثاني/نوفمبر، أو أثناء قيامها باستثناء شخصيات سياسية، مثل: يحيى بهران، وحمود الخياط. وتؤكد الوثيقة أن الحركة كانت اتفاقاً بين مختلف الأطراف من دون حوار سياسي، أو برنامج وطني، وقد عبر عن ذلك تكوين مجلس الدفاع، بعد حركة نوفمبر، كهيئة قيادية عليا للقوات المسلحة، ضمت قيادات عسكرية لكل الأطراف، بما فيها البعثيون، وحركة القوميين العرب<sup>(٧٧)</sup>.

وفي الواقع كان المركز القيادي العسكري أو ما سمي مجلس الدفاع، مفصلاً عن مركز القرار السياسي الأعلى، الذي سُمي المجلس الجمهوري الذي احتكرته بالمطلق المجاميع الإقطاعية، والقبلية المشيخية، والعسكر الملتحقين بهم، وليس مجلس الدفاع الأعلى سوى استمرار لواقع ازدواجية السلطة الذي كان قائماً قبل الانقلاب، ولم يكن بالإمكان المساس به في ذلك الحين، وتم ترحيل حل ازدواجية السلطة الذي كان الجيش مركزها ومحورها، إلى ما بعد فك حصار صنعاء، في شباط/فبراير ١٩٦٨ وكانت أحداث ٢٣ - ٢٤ آب/أغسطس ١٩٦٨ هي نهاية مطاف حالة ازدواجية السلطة، حيث تم التخلص نهائياً من القوى السياسية الاجتماعية الحديثة بمن فيهم البعثيين، في الجيش، والأمن، وفي جميع مفاصل مؤسسات الدولة بالتدريج. وليس اتفاق جدة في آذار/مارس ١٩٧٠ مع السعودية والملكيين، سوى ثمرة صراع طويل وممرير بين اتجاهين في قلب القيادة الجمهورية بدأ واستمر من ١٩٦٣ حتى ١٩٦٨، وهي بداية رحلة جديدة في تأريخ حزب البعث أيديولوجياً، وتنظيماً، كان مطافها الأخير فك

(٧٥) محسن العيني، خمسون عاماً في الرمال المتحركة: قصتي مع بناء الدولة الحديثة في اليمن (بيروت: دار النهار؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، ص ١٨٨ - ١٨٩.

(٧٦) الشهاري، المصدر نفسه، ص ٣٢٢.

(٧٧) وثيقة تحليلية لحزب البعث.

ارتباط البعث في الشمال والجنوب مع قيادة البعث المركزية القومية في دمشق، وصولاً إلى تشكيل حزب الطليعة الشعبية اليمني في الشمال في كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ وفي الجنوب في آب/أغسطس ١٩٧٤.

#### ● حزب البعث في تحولاته حتى المصائر الراهنة

### ١ - شعار فك الارتباط بالبعث

لم تأت التحولات السياسية والأيدولوجية والتنظيمية داخل حزب البعث العربي الاشتراكي في اليمن فجأة وبمعزل عن حراك أيدولوجي وسياسي ولو محدود في الداخل، وبمعزل عن اعتمالات وتفاعلات أيدولوجية وسياسية على صعيد حزب البعث القومي، سواء وهو خارج السلطة أو في داخلها. وكان المؤتمر القومي السادس (١٩٦٣) في دمشق وخطاب المنطلقات النظرية هي بداية صراع ما يسمى اليمين واليسار، وجاء المؤتمر القومي السابع (١٩٦٤) ليكرس الصراع والخلافات، ومع أحداث أو حركة ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦ التي شقت التنظيم القومي للحزب إلى حزبين لكل منهما قيادته القومية، وقد أرغم هذا الانشقاق، فضلاً عن المصاعب الأمنية الداخلية، للمنظمة على استبدال مؤتمرها العام بعقد مؤتمر الفرع في دمشق (كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦) على هامش المؤتمر القومي التاسع للحزب الذي عقدته القيادة الحزبية المنبثقة عن حركة ٢٣ شباط. وقد تمثلت منظمات الحزب في الجنوب في المؤتمر في حين غابت عنه منظمات الشمال، مما أوجد لأول مرة نوعاً من انقسام في المنظمة الموحدة بين الشمال والجنوب. وقد سجل المؤتمر القومي التاسع الذي انعقد مؤتمر الفرع على هامشه صعود أول يميني إلى عضوية القيادة القومية وهو علي بن عقيل. وتمكنت القيادة القومية الجديدة من تطبيق الانقسام البعثي يمينا، بعقد اجتماع موسع في أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ في مدينة المنصورة في عدن إلا أن صيغة تنظيميين بعثيين في الشمال والجنوب كانت قد أصبحت حقيقة واقعة، وقد التزمت منظمة البعث اليمنية عموماً بالقيادة القومية المنبثقة عن حركة ٢٣ شباط في سورية<sup>(٧٨)</sup>.

ويمكننا هنا القول: إن روح الاستقلالية والتمرد في قيادة حزب البعث قد بدأت منذ مرحلة مبكرة، ومن خلال القيادة المؤسسة للبعث اليمني في صفوف الطلاب اليمنيين في القاهرة بما تحمله روح الشباب من حيوية وطاقة ورغبة في المغامرة والاستقلالية، خاصة في أوساط شباب يعيشون حياة فكرية وسياسية مفتوحة ومنفتحة على جميع تيارات السياسة والفكر والثقافة، وقد تمثل ذلك التمرد في ثلاث حوادث أو مواقف، كان أساسها الوعي العميق بوحدة الشعب اليمني شمالاً وجنوباً مع الإيمان بتعددية مساري الثورة ومعطياتها بين الشمال والجنوب (واحدية الشعب كهوية وطنية يمنية) مع تعددية الثورة واختلاف معطياتها التي تتمثل في مواجهة الاستعمار البريطاني في الجنوب وعملائه، والدفاع عن ثورة تتعرض للعدوان في الشمال وبداية التمرد أو التحول الأول في بنيتها، كما يقول أنيس حسن يحيى: «البعث بدأ في القاهرة صيف ١٩٦٢ حين أصر البعثيون اليمنيون على تشكيل فرقة خاصة بالبعثيين اليمنيين، وهو أمر غير مألوف في الحياة الداخلية لحزب البعث القومي في القاهرة. وكان استحداث فرقة حزبية بالبعثيين اليمنيين في القاهرة بداية خروج من عباءة البعث القومي تنظيمياً وفكرياً (...). ثم جاءت أزمة البعث القومي الداخلية وانقساماته لتتضح لاحقاً فكرة فك علاقتنا بالبعث القومي (...). والحدث الثاني، وهو هام، يعبر عن روح التمرد والاستقلالية في قيادة البعث اليمني في القاهرة حين أصدرنا بياناً ضد ممارسة قيادة البعث في بغداد وهو في السلطة وتضييقه الخناق على مخالفيه في الرأي من الناصريين والقوميين العرب والشيوعيين. ولقي هذا البيان استحسان البعثيين عموماً في القاهرة من عرب ويمينيين، ورفع هذا البيان بصيغة مذكرة احتجاج إلى القيادة القومية لحزب البعث - مشيراً أنيس يحيى - إلى أن نضوج فكرة فك الارتباط ظهرت عند البعثيين اليمنيين في الشمال والجنوب منهم: يحيى الشامي، عبد الجليل سلمان، سيف أحمد حيدر، زين السقاف، كما نضجت فكرة فك العلاقة مع البعث القومي عند عناصر من جيل لاحق لنا منهم: الإخوة حسن شكري، أحمد قائد الصايدي، عبده علي عثمان، نصر

(٧٨) ياسين [وآخرون]، الأحزاب والحركات القومية العربية، ص ٤٨٣.

ناصر علي، عبد الغني عبد القادر، عبد العزيز محمد سعيد، سعيد الخبيبة (..)، فخر جنا، يحيى الشامي، وعبد الجليل سلمان، وأنا - يقصد من القاهرة - على أن نواصل عملنا مع البعثيين في اليمن وأن ننضج معهم فكرة تأسيس حزب جديد. »<sup>(٧٩)</sup>.

ويمكننا القول: إن القيادة القومية التي وجدت أو انبثقت بعد حركة ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦ في دمشق استطاعت تخفيف حدة الصراع والانفجار في منظمة البعث في الجنوب مؤقتاً، والتي بدأت صراعاتها الداخلية تتصاعد منذ ١٩٦٥، وكان للصراعات الداخلية وانعكاسات الصراعات القومية المركزية أثرها، ليس في وحدة الحزب بين الشمال والجنوب الذي أكدته وقائع مؤتمر المنظمة الذي عقد على هامش المؤتمر القومي التاسع في دمشق (١٩٦٦)، بل إن أثرها السلبي طال منظمتي البعث على صعيد كل شطر باتجاه التفكك والتحلل، غلبة هيمنة الاتجاه الماركسي الذاهب نحو مواقع أيديولوجية، وتنظيمية جديدة. والدليل على ذلك أن اللقاء/المؤتمر الذي عقد في المنصورة أواخر كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦ (..). وبعدها المؤتمر الثالث للمنظمة في الشمال (تموز/يوليو ١٩٦٨) الذي عقد في فترة صراع سياسي ووطني حاد في الشمال في منزل يحيى الشامي في صنعاء القديمة، انتخبت قيادة للحزب مكونة من عبده علي عثمان أميناً للسر، ومن عضوية يحيى الشامي، أحمد ضيف الله العزيب، علي محمد هاشم، عبد الرحمن مهيب، وهي قيادة لم تدم طويلاً وانفطرت بسبب سفر ثلاثة منهم إلى خارج البلاد، وعلى

رأسهم أمين السر عبده علي عثمان (للدراصة في أمريكا) وأحمد ضيف الله العزيب (للعمل في سفارة) وعبد الرحمن مهيب (للدراصة في بغداد)<sup>(٨٠)</sup>.

«واستمرت العلاقة بالبعث القومي (القيادة القومية) إلى ما قبل «الحركة التصحيحية»<sup>(٨١)</sup> بقيادة حافظ الأسد، ومن بعد ذلك تجددت العلاقة أو توقفت بعد أن استقلت المنظمة في عملها التنظيمي عن المركز القومي مع احتفاظها بالاسم»<sup>(٨٢)</sup>، واستمر وضع منظمتي الحزب على هذه الشاكلة حتى إعلان التحول النهائي إلى الماركسية، حيث أعلن فرع الشمال تحولهم في كانون الثاني/يناير ١٩٧٣ إلى حزب الطليعة الشعبية، وفي نيسان/أبريل ١٩٧٤ اتخذ فرع الجنوب تحولهم النهائي إلى الماركسية بإعلان التسمية نفسها «حزب الطليعة الشعبية» مع استمرار احتفاظ القيادتين بعلاقاتهما التنظيمية، وبحالة الوحدة التنظيمية من القمة إلى القاعدة في حال انتقال أي من عناصرهما من هذا الشطر إلى الآخر، تأكيداً لاستمرار مفهوم وحدة الحزب التاريخية بين الشمال والجنوب.

## ٢ - بداية تأسيسية ثانية للبعث

مع تحقق الاستقلال الوطني الكامل والناجز في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ في الجنوب وسيطرة الجبهة القومية على الحكم بعد إزاحة جبهة التحرير، بعد مرحلة صراع وحرب أهلية دامية قبيل إعلان الاستقلال، حتى وجد اليمنيون أنفسهم مرة ثانية أمام وضع شطري آخر (جديد) في ظل قيادات سياسية وطنية يمنية حاكمة بعد خروج الاستعمار، وفي إطار دولتين منقسمتين سياسياً،

(٧٩) أنيس حسن يحيى أحد مؤسسي البعث، وأمين عام حزب الطليعة الشعبية جنوب الوطن في مقابلة أجرتها معه نادرة عبد القدوس بمناسبة الذكرى الأربعين للاستقلال، انظر: ١٤ أكتوبر، ٢٠٠٧/١١/٣٠، والثوري، ٢٠٠٧/١٢/١٣.

(٨٠) انظر الوثيقة التحليلية للبعث بعنوان «ملاحم تطور حزب البعث العربي الاشتراكي» قطر اليمن، كتبت كما يبدو في الثمانينيات، وقارن بـ: ياسين [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٤٨٥.

(٨١) مقابلة شخصية مع يحيى الشامي أحد المؤسسين الأوائل لحزب البعث في اليمن، وأمين عام حزب الطليعة الشعبية (الماركسي) شمال اليمن، ويشير يحيى الشامي إلى أن منظمة الحزب في اليمن كانت تطالب برسائل مكتوبة بمزيد من التحولات الثورية لصالح الكادحين في سورية/الدولة، وهو أمر غير مألوف في علاقة فروع الحزب بالقيادة القومية في سورية. وفي لقاء شخصي مع القيادي البعثي البارز د. عبد الدائم الحداد أشار إلى أنه عندما قامت الحركة التصحيحية في سورية (١٩٧٠)، أرسلت القيادة القومية وفداً حزبياً إلى شمال اليمن مكوناً من ثلاثة أعضاء لإجراء مباحثات مع التنظيم في اليمن بغية ربطه بالقيادة القومية، بيد أن هذا الوفد لم يتمكن من إقناع أي رفيق بعثي بالارتباط بالقيادة القومية، علماً أن الوفد زار معظم المدن في شمال اليمن (من مقابلة مع د. عبد الدائم الحداد يوم السبت ٢٠١٠/٤/٣، أجريت في مركز الدراسات والبحوث اليمني/صنعاء).

(٨٢) مقابلة شخصية مع يحيى الشامي أمين عام حزب الطليعة الشعبية (البعث سابقاً).

ولكل منهما خياراته الأيديولوجية وتوجهاته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وارتباطاته الخارجية والدولية. وما إن استولت الجبهة القومية على السلطة حتى أعلنت بُعيد الاستقلال مباشرة أن الجبهة القومية هي الحزب الوحيد الذي يقود الدولة والمجتمع، وبدأت معها الجبهة القومية صراعاتها الداخلية الخاصة المؤجلة منذ مرحلة الكفاح المسلح، التي تفجرت في داخلها في صورة أحداث أو انقلاب ٢٠ مارس ١٩٦٨، والرد عليها في انتفاضة أو حركة ١٤ مايو ١٩٦٨، وفي الفترة من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ حتى ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٦٩ تعرضت جميع الأحزاب القومية والتقدمية للمضايقات والحصار والمطاردات والسجن، حتى قيام حركة ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٦٩ التي فتحت فسحة من علاقات الحوار والتفاهم مع القوى والأحزاب القومية والتقدمية (الاتحاد الشعبي الديمقراطي بقيادة عبد الله باذيب، ومنظمة البعث في تحولاتها الجديدة بقيادة أنيس حسن يحيى. حيث عين الاثنان وزيرين في حكومات ما بعد الحركة التصحيحية التي قامت بإزاحة جناح قحطان محمد الشعبي، وفيصل عبد اللطيف الشعبي الذي تم اغتياله بصورة بشعة وهو في سجنه تحت ذريعة انتحاره، وفي الشمال وبعد حركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧ التي قادت عملياً فك الحصار عن صنعاء (شباط/فبراير ١٩٦٨) حتى الانتقال إلى الأحداث الدامية في ٢٣ - ٢٤ آب/أغسطس ١٩٦٨ بهدف التخلص وتصفية الجناح الثوري في السلطة، وإلغاء حالة ازدواجية السلطة التي كانت قائمة منذ ١٩٦٣ حتى ١٩٦٨، وصولاً إلى عقد اتفاقية ما يسمى بالمصالحة الوطنية مع السعودية والملكيين في آذار/مارس ١٩٧٠، وإعلان دستور عام ١٩٧٠، الذي تنص مادته (الرقم ٣٧) على تجريم الحزبية، وهي مرحلة شهدت مطاردات وتصفيات واسعة لرموز القوى السياسية والاجتماعية الحزبية في السلطة وفي مواقع الإدارة المختلفة، والزج بهم في السجون حيث أقر القاضي عبد الرحمن الإرياني: «إن الحزبية تبدأ بالتأثر وتنتهي بالعمالة»، وقوله: «الحزبية مرفوضة سواء جاءت بقرون الشيطان أو بمسوح الرهبان»، وهو قول مأثور له.

وفي أثناء وخلال مؤتمر الطلاب اليمنيين ١٩٦٩ - الاتحاد العام لطلبة اليمن - بدأ البعث العراقي والسوري يبحثان لنفسيهما عن معنى، وعن وجود حزبي تنظيمي، حيث «عملت القيادة القومية (سورية) المنبثقة عن انتخابات المؤتمر القومي الحادي عشر (١٩٧١) في دمشق على إعادة بناء منظماتها اليمنية من الصفر، بعد أن فشلت جميع حواراتها مع قيادة المنظمة السابقة في الشمال»<sup>(٨٣)</sup>.

وكان فرع البعث في سورية هو الأكثر هدوءاً في إعادة بناء نفسه، والأكثر مرونة ومدنية في إعادة ترتيب أوضاعه التنظيمية، حيث ركز في عملية البناء للمنظمة على المدرسين السوريين وعلى العناصر الفردية القديمة لإعادة بناء منظمة حزب البعث، والذي أخذ زمناً أطول نسبياً - قياساً إلى منظمة البعث العراقي في اليمن - ذلك أن البعث السوري تميز بعلاقته بالطلاب والموظفين وبعض العسكريين القدامى من البعثيين، ولم يستخدم المال في كسب الأعضاء وفي بناء المنظمة الحزبية، مكتفياً بتقديم المنح الدراسية للطلاب إلى دمشق، كما أن علاقته بزعماء القبائل والمشايخ كانت شبه معدومة، وهو أمر أضرب مؤقّتاً ولكنه خدمه على المدى البعيد. «واعترافاً بتنامي المنظمة واستعدادتها النسبية لموقعها في التنظيم القومي، تم انتخاب سكرتيرها عبد الحافظ ثابت نعمان (أبو الوليد) في عضوية القيادة القومية المنبثقة عن المؤتمر القومي الثالث عشر في عام ١٩٨٠ والذي تولى رئاسة مكتب جنوب الجزيرة العربية، وتوجت المنظمة استعدادتها النسبية لموقعها في خريطة العمل السياسي المعارض بانضمامها في ١١ شباط/فبراير ١٩٨٠ إلى «الجبهة الوطنية الديمقراطية» التي ترأسها سلطان أحمد عمر، وضمت كلاً من: الحزب الديمقراطي الثوري، وحزب العمل اليمني، ومنظمة المقاومين الثوريين اليمنيين، وحزب الطليعة الشعبية، وجبهة ١٣ يونيو للقوى الشعبية»<sup>(٨٤)</sup>.

وفي الاتجاه المعاكس للنموذج السوري في إعادة بناء المنظمة الحزبية البعثية سارت التجربة العراقية بقيادة قاسم سلام، والتي بدأ التفكير فيها عملياً بعد وصول البعث إلى

(٨٣) انظر: ياسين [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٤٨٥.

(٨٤) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٤٨٦.

السلطة في العراق في ١٧ تموز/ يوليو ١٩٦٨، وكما يقول عبد المنعم الأعسم «إن قاسم سلام حتى يوم مشاركته في مؤتمر الاتحاد العام لطلبة اليمن بدمشق آذار/ مارس ١٩٦٨ لم يكن يلفت الانتباه، ولكن بعد أربعة أشهر أذيعت له من بغداد برقية نارية باسم منظمة حزب البعث في اليمن تأييداً للانقلاب الذي قاده الرئيس أحمد حسن البكر ونائبه صدام حسين على شريكهما في السلطة عبد الرزاق النايف، وعبد الرحمن الداود (١٩٦٨/ ٧/ ٣٠). وسرعان ما ضم قاسم سلام إلى طاقم السفارة العراقية في روما - حسب الأعسم - وبدأت عملية إعداده ليكون على رأس التنظيم البعثي اليمني الموالي لحزب البعث في العراق، بعد أن فقدت مجموعة العراق نفوذها في اليمن مقابل التنامي اللافت لجماعة سورية، وفي صيف عام ١٩٦٩ بدأت التحضيرات لعقد المؤتمر الأول للاتحاد العام لطلبة اليمن، في صنعاء. . على امتداد صراع مرير بين الجماعات البعثية من جهة، وتيارات السياسة اليمنية. . وقد فوجئ المؤتمر باسم قاسم سلام يحيطه مريدون وتتابعه حراسات مسلحة حتى مقر إقامته في جناح بفندق المخا وسط صنعاء، وقد قدر كثيرون منذ ذلك الحين أن نجم سلام سيرتفع في سماء العاصمة بغداد (..). وفي غضون أيام كانت الوفود ومئات من الشخصيات وشيوخ القبائل تقدم له الولاء وتضع نفسها تحت تصرفه»<sup>(٨٥)</sup>. وفي مقابلة شخصية أجريتها مع د. قاسم سلام نفى ما كتبه عبد المنعم الأعسم حوله، وللأمانة التاريخية فإن قاسم سلام لم يكن شخصية مجهولة أو غير معلومة في حزب البعث، فهو من الطلاب الأوائل الذين التحقوا بحزب البعث في أواخر الخمسينيات تقريباً في العام ١٩٥٩.

وقد ارتكز نشاط حزب البعث اليمني فرع العراق بالاعتماد على سلطة المال الكبيرة والهائلة في إعادة بناء وتكوين المنظمة، وكان البعث في العراق يدرك تداخل القبيلة بالدولة في اليمن الجمهوري الذي أنتج بعد الانقلاب على جمهورية سبتمبر الأولى ١٩٦٢ - نوفمبر

١٩٦٧ دولة القبيلة أو الجمهورية القبلية. ولذلك اشتغل البعث فرع العراق بين صفوف القبائل، وتحديدًا زعماء مشايخ القبائل، الذين يهتمهم أولاً المال، والسلاح، وبعدها تأتي فكرة التنظيم أو الحزب، وهي واحدة من مشاكل جمهورية سبتمبر منذ قيامها مع القبائل ومشائخ القبائل. . وجاء بعث العراق ليعيد إنتاج هذه العلاقة وبصورة موسعة، حيث ركز بعث العراق اليمني على العسكريين سواء القدامى من البعثيين أو على أولئك المحسوبين على أبناء مشايخ القبائل. طبع حزب البعث فرع العراق حينها بطابع قبلي عسكري بدرجة أساسية وكله لم يكن بعيداً عن المراقبة الدقيقة للنظام، أهمل معها تنظيم البعث الطابع المدني للحزب، وهو ما جعله في فترة لاحقة لقمة سائغة بيد زعماء شيوخ القبيلة، وأثر في دينامية تطوره التنظيمي والسياسي والديمقراطي حتى اليوم في صورة انقساماته التنظيمية، وعلى قاعدة متخلفة، وهيمنة فردية وجماعية مزدوجة موزعة بين هيمنة قاسم سلام التي شكها وما يزال يشكو منه رفاقه، وبين هيمنة زعماء شيوخ القبيلة، وفي هذا الاتجاه ومن بعد مؤتمر الاتحاد العام لطلبة اليمن، تشكلت عدة قيادات، كانت الأولى منها «قيادة (شعبة) تكونت من قاسم سلام أميناً للسر، وعبد الواحد هواش نائباً لأمين السر، وعبد الكريم مهيب (مسؤول الاتصالات)، ومحمد سعيد الشرعي (مسؤول الحديدة)، وحسن جار الله (مسؤول صنعاء)، وردمان الشيباني، وسالم الشيباني (مسؤول المنح)، وعبد الهادي (مجهول)، وحسن خيون عيطان (ملحق ثقافي بالسفارة العراقية)، وعبد الإله طابو (مدرس عراقي في صنعاء) (..). كما قام بتشكيل فرقة قيادية بعدن تكونت من النقيب أحمد سكران (أمين سر)، وعبد الرحمن مهيب (نائباً له)، وعلي أحمد زريقي، وعلي مسواط ومحمد الذهب، وأمين عون، ومحمد سيف مقطري، وصالح عبد الله الحبشي»<sup>(٨٦)</sup>.

ونتيجة حصار ومضايقة الجبهة القومية لنشاط

(٨٥) قارن بـ: المصدر نفسه، ص ٤٨٧ - ٤٨٨. وفي مقابلة شخصية مع د. قاسم سلام، نفى العديد من الوقائع الواردة في كتاب الأحزاب والحركات القومية العربية حول مسار تطور المنظمة البعثية العراقية، من دون أن أحصل منه على شيء مكتوب حول ذلك.

(٨٦) قارن بـ: المصدر نفسه، ص ٤٨٨، ويؤكد د. عبد الدائم الحداد في المقابلة الشخصية معه أن برقية د. قاسم سلام قد أرسلها من روما متجاوزاً في ذلك قيادة الحزب الميدانية في اليمن.

الحزب «تمت عملية اختطاف وتصفية أحمد سكران في مساء ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ (. . .) تحمل المسؤولية بعده في عدن عبد الرحمن مهيب، وفي الشمال بعد ذلك تكونت قيادة لحزب البعث (العراق) مكونة من قاسم سلام (مسؤولاً)، وردمان علي حسن الشيباني، وحسن جبار الله أنعم، وعبد الرحمن مهيب، وعبد الواحد هوش، واستمرت حتى عام ١٩٧٢»<sup>(٨٧)</sup>، أي حتى جرى إخراج قاسم سلام وردمان الشيباني إلى بغداد.

لقد تركز نشاط منظمة بعث العراق على البنية القبلية المشيخية وبالاكتغال على أبناء شيوخ القبائل في المناطق الشمالية، واستخدمت المنح الدراسية والدورات العسكرية الواسعة وسيلة للكسب السياسي والتنظيمي، وكان الدعم السخي بلا حدود لشيوخ القبائل هو أساس توسيع قاعدة التنظيم البعثي العراقي في الشطر الشمالي من اليمن، وخاصة في أوساط شيوخ القبيلة وأبناء القبائل، وفي قطاع معين من العسكريين ذوي الانتماءات القبلية<sup>(٨٨)</sup>، ومن بقايا العسكريين البعثيين القدامى، فقد معه الحزب قاعدته المدنية، مثقفين وطلاباً وموظفين وعمالاً، وهي القاعدة التاريخية للبعث في الشمال والجنوب، حتى القاعدة المدنية الثقافية التقليدية كان بعث العراق يحسرها ويفقدها لصالح تعزيز التكوين القبلي والعسكري في بنية التنظيم الحزبي، وهو تكوين اجتماعي هش مرتبط بمصالح مادية آنية، ويعكس حالة وضع تنظيمي متأرجح وغير مستقر، بين التنظيم والسلطة، وهو ما أكدته تجربة تنظيم البعث العراقي

خلال العشرين سنة الماضية. ولعبت حالة طغيان الفرد - التي يصر على تأكيدها العديد من رفاقه القدامى - التي مثلها قاسم سلام، أساس هذه العلاقة المضطربة والرجراجة في بنية تنظيم البعث، إلى جانب التحولات الهيكلية في البنية التنظيمية للحزب لصالح القبيلة، والعسكر، وهي إحدى إشكاليات التنظيم حتى اليوم، حتى قاعدة التنظيم من الخريجين، والطلاب والمثقفين التي تكونت خلال ربع القرن المنصرم جرى تسربها وتحولها إما إلى مواقع السلطة، أو هي جمدت نفسها تنظيمياً، وهي عملياً الأغلبية الصامتة عبر إطار العمل الحزبي التنظيمي، وغالبيتهم بعثيون شرفاء ولهم أدوار سياسية وحزبية تاريخية مشهود لها بالكفاحية والنزاهة. أما في جنوب الوطن، فقد تعرضت عناصر حزب البعث لضربات أمنية موجعة، متتالية، كان آخرها ما جرى للمنظمة بعد جريمة اغتيال الدكتور العراقي توفيق رشدي عام ١٩٧٩، وما حدث بعدها من عملية اقتحام للسفارة العراقية من قبل قوات الأمن الجنوبية ومطاردة وسجن العديد من عناصر البعث العراقية اليمنية. وبعد خلاف قاسم سلام وردمان الشيباني أوائل السبعينيات ١٩٧٢ جرى إخراجهما إلى بغداد، فتحمل عبد الرحمن مهيب مسؤولية التنظيم وقيادته المباشرة، في حين تحمل اسماً أمين أحمد عون مسؤولية المنظمة في الجنوب<sup>(٨٩)</sup>. وفي المقابلة الشخصية مع د. قاسم سلام نفى ما كتبه عبد المنعم الأعسم حول أن خروجه من صنعاء كان بسبب صراعه مع ردمان الشيباني مؤكداً أن لا صحة لكل ذلك.

#### (٨٧) الوثيقة التحليلية البعثية.

(٨٨) وفي الوثيقة التحليلية البعثية، جاء فيها «اتسع نشاط البعث على كل المستويات، ففي الشمال توغل في مناطق الريف القبلي، كما كان له عناية بأبناء القبائل وشكلت الخلايا في أوساط القبائل، وكان له اهتمام في الجانب العسكري حيث أهل دماء جديدة، إذ كان له شأن في القوات المسلحة، وأصبح للحزب قطاع عسكري من الضباط مستقل تنظيمياً»، أي أنه فعلياً جرى عسكرة وقليلة البنية التنظيمية لحزب البعث فرع العراق وفي الحوار الشخصي (مع د. عبد الدائم الحداد)، حول هذه القضايا يشير «إلى أن التنافس والصراع السعودي - العراقي حول كسب القبيلة وشيوخ القبيلة قد بدأ منذ مطلع السبعينيات، علماً أن نفوذ السعودية قد بدأ مبكراً تاريخياً وتوسع مع قيام ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، وحسب رأي د. الحداد، أن ولاء شيوخ القبائل داخل البعث كان معقداً ومركباً ومتعددًا موزعاً بين السلطة، والحزب، والسعودية والدليل على ذلك - كما يقول - أنه عندما تقلص النفوذ المالي للعراق في السنوات الأولى للحصار (١٩٩١)، بدأت سيطرة الحزب على القبيلة تقلص وتضعف، وترك معظمهم الحزب ومن بقي فإنما للأسباب التالية: ١ - استخدام التنظيم ورقة ضغط ضد النظام. ٢ - أو لابتزاز السعودية مالياً وبعض الجهات العربية (ليبيا، قطر). ٣ - وبعضهم بقي في الحزب لأن نفوذه في القبيلة أصبح ضعيفاً وغير مؤثر.

(٨٩) حول ذلك، انظر: ياسين [وآخرون]، الأحزاب والحركات القومية العربية، ص ٤٩٠، ووثيقة البعث التحليلية، تحت عنوان «مرحلة نشوء وتأسيس حزب البعث العربي الاشتراكي: قطر اليمن».

ويعتبر تنظيم البعث (فرع العراق) من مؤسسي الجبهة الوطنية الديمقراطية في ١١ شباط/فبراير ١٩٧٦. ومع تولي علي عبد الله صالح للسلطة في ١٧ تموز/يوليو ١٩٧٨ جمد البعث علاقته بالجبهة تحت ذريعة العمل المسلح، علماً أن العمل المسلح في إطار الجبهة الوطنية كان قائماً منذ تأسيسها وحتى لحظة إعلان تجميد منظمة البعث (فرع العراق) عضويتها في الجبهة، وحتى انسحابها نهائياً في العام ١٩٨٠، وهو عملياً العام الذي التحق فيه البعث اليمني (فرع سورية)، بالجبهة الوطنية ودعمها سياسياً وفتح لها مكتباً إعلامياً وسياسياً في قلب دمشق في الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٦. وكان السبب الحقيقي لانسحاب بعث العراق في اليمن من الجبهة كامناً في العلاقة الاستراتيجية الجديدة التي أقامها علي عبد الله صالح مع بغداد، وتدفقت عليه خلالها المساعدات المالية والعسكرية وفرق الخبراء العسكريين العراقية (...). وهي فترة ارتبطت بعلاقة رسمية بين صنعاء وبغداد<sup>(٩٠)</sup>.

وهي فترة شهر غسل ارتاح فيها بعث العراق مؤقتاً ولم يكسب على الصعيد التنظيمي شيئاً حقيقياً يذكر، بقيت خلاله منظمة بعث العراق مكشوفة أمام الأجهزة الأمنية وحركتها محسوبة، وديناميكيته السياسية والاجتماعية والجماهيرية مشلولة. وفي الجنوب، بقيت تحت ضغط العلاقة المتوترة بين بغداد، وعدن، وفي الشمال بقيت حدود حركة المنظمة محصورة بحدود ما يتيح لها سقف النظام من الحركة عبر جهازه الأمني الراصد لنشاط المنظمة. وظلت هذه المعادلة تحكم علاقة بعث العراق/اليمن بالسلطة شمالاً وجنوباً حتى قيام دولة الوحدة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠، وبعد تشكيل المؤتمر الشعبي العام ١٩٨٢ خرجت المجاميع الحزبية المختلفة من تحت عباءة الإطار الرسمي لسلطة صنعاء، وأتيح لمنظمة البعث العراق قطر اليمن عقد مؤتمره القطري الأول في تموز/يوليو ١٩٨٤ في منزل مجاهد أبو شوارب في صنعاء، تمخض عنه انتخاب أول قيادة قطرية لليمن تولى أمانة سرها

(الأمين القطري) قاسم سلام، ونائبه الأمين القطري المساعد عبد الرحمن مهيب. واشتغلت هذه القيادة في إطار مجموعتين قياديتين: الأولى في المجال التنظيمي أو ما يعادل ما يسمى بـ «المتفرغين»، والثانية في المجال السياسي. وتم تقسيم اليمن إلى ستة قطاعات تنظيمية يتولى مسؤولية كل منها أحد أعضاء القيادة القطرية. ولعل السلطة لم تعارض انعقاد هذا المؤتمر، إذ أكد نهج المنظمة في العمل السياسي رفض الكفاح المسلح واعتماد أسلوب الحوار كخط أساسي في معالجة القضايا المختلفة<sup>(٩١)</sup>.

وبعد قيام الوحدة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ وإعلان أن جوهر النظام السياسي يقوم على التعددية، والديمقراطية، بدأت صراعات جديدة داخل حزب البعث (العراق) وهو ما تكشف عنه أكثر من وثيقة حزبية، ناهيك عن أن الصراعات خرجت إلى العلن وإلى الصحافة. ومن دون الدخول في التفاصيل أكثر، من المهم الإشارة هنا إلى «أنه في الفترة من ٨ - ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ جرى انعقاد المؤتمر القطري الثاني على مدى ثلاثة أيام، وافتتح المؤتمر بحضور رؤساء وأمناء عموم الأحزاب وشخصيات سياسية واعتبارية، وكان عدد أعضاء المؤتمر «المندوبين» للمؤتمر القطري الثاني ألف وثمانمائة مندوب (...). وفي المؤتمر - المؤتمر الانشقاق (المؤلف) - اتخذ قرار فصل قاسم سلام وعبد الواحد هوش من الحزب، وتم انتخاب قيادة جديدة من الرفاق: د. عبد الوهاب محمود، محمد عبد الله الكبسي، درهم أبو لحوم، يحيى العذري، عبد الرحمن مهيب، علي أحمد الذهب، عبد الله الكبسي، حسين الصوفي، محمد الزبيري، مدهش علي ناجي، د. حسين الكاف، عبد الكريم حمود الصوفي، حسين بارباع، د. عبد الدائم الحداد، علي السماوي، أشرف علي محمد، عبد الرحمن حميد، جبران مجاهد أبو شوارب، محمد عبد الله الشريف. وفي أول اجتماع انتخب د. عبد الوهاب محمود أميناً للسر، ودرهم أبو لحوم نائباً لأمين السر، وفي

(٩٠) ياسين [آخرون]، المصدر نفسه، ص ٤٩٤، والوثيقة التحليلية البعثية.

(٩١) من وثيقة تحليلية لحزب البعث شبه داخلية، استلمتها من الدكتور عبد الدائم الحداد.



انتخابات ١٩٩٧ حصل على مقعدين في مجلس النواب<sup>(٩٢)</sup>.

لقد شكل احتلال العراق للكويت ضربة قاصمة وقاضية للعراق كسلطة وحزب، عربياً ويمنياً، على الرغم من التعاطف الشعبي ضد حصار العراق. ويمكننا اعتبار غزو واحتلال العراق للكويت من الأخطاء الاستراتيجية القاتلة التي أثرت في كل مستقبل العراق وتطوره، خاصة أنه جاء مع احتلال جذري في موازين القوى الدولية لصالح أمريكا والغرب الإمبريالي الرأسمالي، وبعد ذلك بدأ انتقال الأزمة العراقية إلى بنية تنظيم البعث في اليمن، خاصة بعد الانقسام العربي الكبير بعد اجتياح عاصفة الصحراء لأراضي العراق التي شاركت فيها أنظمة عربية عديدة، وقاد بالنتيجة إلى احتلال العراق في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣.

«وكان الصراع والانقسام في حزب البعث العراق قد تفجر بقوة في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ ووصل إلى حده الأقصى بالدعوة إلى مؤتمر قطري ثانٍ في صنعاء في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، نتج منه قيادة قطرية جديدة بقيادة قاسم سلام وجماعته (...). وفي هذه الفترة كان قاسم سلام حليفاً سياسياً للاشتراكي ودخل قاسم سلام وجماعته الحزبية التنظيمية انتخابات ١٩٩٧ بـ ٦٩ دائرة انتخابية، ولم يحصل على أي مقعد، وحصل على تسعة آلاف صوت»<sup>(٩٣)</sup>.

واليوم انقلبت التحالفات السياسية في الساحة، فقد تحول قاسم سلام إلى طرفٍ في ما يسمى تكتل المعارضة الحليف للسلطة، وصار قاسم سلام من المدافعين عن النظام، وأصبح د. عبد الوهاب محمود وتنظيم البعث (فرع سورية)، طرفاً في تحالف اللقاء المشترك.

(٩٢) انظر: ياسين [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٤٩٦ - ٤٩٧.

(٩٣) المصدر نفسه، ص ٤٩٧.

## الفصل الثالث

### حركة القوميين العرب

#### ١٦ - حركة القوميين العرب (الإقليم السوري)

شمس الدين الكيلاني

على تاريخها التأسيسي واستبدلت الطبقة بالأمة، والأمية بالقومية، فدخلت بذلك في نطاق تاريخ مغاير. لهذا، لا يمكننا الدخول في معترك تنظيم الحركة في الإقليم السوري بمعزل عن معرفة لوحة التغيرات التي عمل لها النسق القيادي (القومي).

#### أولاً: من تأسيس الحركة إلى تمدها في الإقليم السوري

شاب كلام الباحثين على بداية نشأتها كثير من الغموض والالتباس في تحديد حاسم لتاريخ تأسيس الحركة، وكيفية انطلاقها، والمراحل التي مرّت بها. ومرد ذلك عند البعض إلى طبيعتها الراديكالية السرية، حيث تطلّعت منذ بداياتها الأولى إلى اعتماد «الكفاح المسلح» طريقاً للنضال، من دون انتظار تقلّبات الزمن السياسي الطبيعية المألوفة<sup>(١)</sup>؛ فبعض الباحثين اعتبر أن تجربة كاتب الفداء العربي هي النواة الأولى للحركة، أو الحلقة

لم تكن الحياة الداخلية لفرع حركة القوميين العرب - في الإقليم السوري معزولة عن الأحوال المتفاعلة في الهيئة القيادية (القومية)، التي أدارت تنظيم الحركة بخيوط مشدودة بقوة؛ إذ قام المركز القيادي للحركة، المستند إلى آلية تنظيمية ذات طبيعة حديدية، بدور حاسم في التأثير في الحياة الداخلية لفرعها، وفي تغذية التحولات الفكرية والسياسية، ومن ثم التنظيمية (التنوعات والانقسامات وصولاً إلى الانشقاقات)، التي طرأت على تنظيم الحركة في الإقليم السوري، منذ بداية امتدادها إلى الإقليم السوري في عام ١٩٥٥، مروراً بما ضربها من خلافات أيديولوجية وسياسية عقب هزيمة ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧، وصولاً إلى تفكّكها الختامي بين عامي ١٩٦٨ و١٩٦٩، حيث لم يبق منها، أو من آثارها، سوى مآلاتها في اليمن الجنوبي، وعلى الساحة الفلسطينية المتمثلة في الجبهتين: الشعبية بقيادة جورج حبش، والديمقراطية بقيادة نايف حواتمة، حيث انقلبت

(١) غسان شربل، «حركة القوميين العرب: قصة الولادة»، (مقابلة مع جورج حبش)، الحياة، ٢٨/١/٢٠٠٨. يذكر حبش في هذه المقابلة عن مرحلة التأسيس: «كنت أتساءل: لماذا يغيب عن فكر ميشيل عفلق، وهو الكاتب والمفكر اللامع، الكفاح المسلح لتحرير فلسطين؟».

الأولى في انطلاقتها، أو الظهور الفعلي الأول لما سيُسمّى لاحقاً حركة القوميين العرب<sup>(٢)</sup>. فعلى الرغم من أن وثائقها لا تشير بأي شكل من الأشكال إلى هذه العلاقة، قام محسن إبراهيم، وهو قيادي بارز في الحركة، بإمالة اللثام عن هذه الأصول، في ظل سجاله وانقلابه الكبير العددي على تاريخ الحركة وفكرها<sup>(٣)</sup>. ولعل وجود اثنين من مؤسسي الحركة (جورج حبش وهاني الهندي) في النسق القيادي لكثائب الفداء العربي، فضلاً عن قياديين بارزين آخرين كانت لهم أدوار قيادية في التنظيمين، مثل: جهاد ضاحي، وفتحي كيتكاني، وعصمت هنانو «الذي اشترك مع جهاد ضاحي (عضو كثائب الفداء) في اغتيال ضابط فرنسي عام ١٩٤٥»<sup>(٤)</sup>، ثم أصبح زعيماً للحركة في حلب، هو ما يجعل المرء مع استبعاده أية استمرارية تنظيمية، يميل إلى افتراض نوع من الصلة بين التنظيمين، على الأقل بما حملته من نزعة راديكالية ميّالة إلى استخدام القوة في التحرر والوحدة والتغيير. غير أن هاني الهندي وعبد الإله النصراوي عبّرا عن نفيهما أية استمرارية بين التنظيمين، بالقول: «الكلام كثير وغامض حول البداية: بعض من كتب عن (الحركة) اعتبر تجربة (كثائب الفداء العربي) هي التي شكّلت الانطلاقة، آخرون تحدثوا عن أنها امتداد لـ «عصبة العمل القومي» التي تأسست في آب ١٩٣٣. وفريق ثالث تحدث عن مفكرين وشخصيات قومية، وعن أمكنة أخرى وفترات زمنية مختلفة لم يكن للحركة علاقة بهم، ولا بالأمكنة والأزمنة التي ذُكرت، ولكن الوقائع تؤكد أن البداية كانت في عام ١٩٥١، ومن بيروت كانت الانطلاقة، وكان المؤسسون طلاباً

جاؤوا من أكثر من قطر عربي»<sup>(٥)</sup>. ويؤكد مؤسسو الحركة أن عدد الأعضاء المؤسسين كان ثمانية أعضاء، تحولوا إلى قادة تاريخيين للحركة، ذكر منهم حبش أربع شخصيات، إذ قال: «في هذه المرحلة شكّلنا نواة حركة (القوميين العرب)، من ثمانية أشخاص، أذكر منهم: وديع حداد وهاني الهندي وأحمد الخطيب وأنا، أما الأربعة الآخرون، فأعتقد أنهم يفضلون عدم ذكر أسمائهم في هذه المرحلة»<sup>(٦)</sup>. وقد ذكر الهندي والنصراوي اثنين من هؤلاء الأربعة: صالح شبل (فلسطين) وحامد الجبوري (العراق). أما الاثنان الباقيان، فهما من لم يستمروا في نشاطهم في الحركة.

وفي جميع الأحوال، كان لا بد للصف القيادي الأول في كثائب الفداء، وهو الذي انتقل إلى تأسيس الحركة وتسلم الموقع القيادي فيها، من أن ينقل دروس تجربته القديمة إلى مساره الجديد. لقد كانت محاولة كثائب الفداء الفاشلة في اغتيال الزعيم أديب الشيشكلي مغامرة انتحارية عرّضت كثائب الفداء كلها للملاحقة، فوضعت أسلوب الاغتيال والإرهاب خارج أساليبها السياسية، وتحول أغلب أفرادها، لا سيما المجموعة التي ترجع في جذورها إلى «جمعية العروة الوثقى»، وفي مقدمتهم حبش وهاني الهندي، إلى النشاط الجماهيري، من دون أن يستبعدوا استخدام السلاح ضد الاحتلال الاستيطاني. ورفضوا الانجرار وراء المغامرات الإرهابية<sup>(٧)</sup>. واتسمت الحركة الوليدة بطبيعة تنظيمية (عقائدية) قومية، استلهمت نظرية مبسطة حول القومية العربية، واصطبغت بطابع نخبوي ثوري، وبإيمان بضرورة

(٢) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر، ط ٢ (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية،

١٩٩٧)، ص ٣٠ - ٣١.

(٣) باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، تعريب نادرة الخضير الكبيسي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ١٦.

(٤) باروت، المصدر نفسه، ص ٣١.

(٥) هاني الهندي وعبد الإله النصراوي، محرران، حركة القوميين العرب: نشأتها وتطورها عبر وثائقها، ١٩٥١ - ١٩٦٨: الكتاب الأول

١٩٥١ - ١٩٦١، ج ٣ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ٢٠٠١)، ج ١: «الحركة الاشتراكية العربية، الجمعة ١٢ حزيران/يونيو ٢٠٠٩، حلقة أولى»، قارن بـ: سهير سلطي التل، حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية، سلسلة الثقافة القومية؛ ٣١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ١٧. وقد أكد جورج حبش أن تاريخ ١٩٥١ كان ميلاداً لولادة الحركة، انظر: شربل، «حركة القوميين العرب: قصة الولادة»، (مقابلة مع جورج حبش).

(٦) انظر: شربل، المصدر نفسه.

(٧) الكبيسي، حركة القوميين العرب، ص ٧٢ - ٧٣.

التغيير الشامل والجذري، وبتصلبها التنظيمي المركزي الموحد<sup>(٨)</sup>.

على الرغم من تأخر انعقاد المؤتمر الأول للحركة، فإن الحركة تأثرت آنئذ بالمناخ الفكري لـ «جمعية العروة الوثقى»، التي كان يهيمن عليها فكر قسطنطين زريق، صاحب القامة الفكرية الكبيرة، عبر المحاضرات التي كان زريق يُلقِيها على أعضاء الجمعية. كما أنها تأثرت بمؤلفي زريق معنى النكبة، الذي كتبه في إثر هزيمة ١٩٤٨، والوعي القومي. وقد ارتكزت الحركة، في قاعدتها الاجتماعية، على المثقفين في البلاد العربية، و«توجهت نحو اللاجئين الفلسطينيين، الذين كانوا يعيشون في لبنان والأقطار العربية المجاورة، فحاولت الحركة جاهدة حشد طاقات اللاجئين الفلسطينيين ودفعهم لمقاومة محاولات إحلال السلام مع إسرائيل، فشكّلت الحركة لذلك، في عام ١٩٥٢، منظمة سرية سمّتها (هيئة مقاطعة الصلح مع إسرائيل). ورفعت، في هذا السياق، شعاراً معبراً عن توجهاتها، وهو: وحدة وتحرير وثأر، وهو الذي لا يتحقق إلا بالدم والنار، فدلّل هذا الشعار عن خط الحركة السياسي والأيدولوجي، في حين لم يكن لدى الحركة سوى النظرة القومية المبسطة، واتسم فكرها بالعداء الصريح للشيوعية، وعارضت مفهوم الصراع الطبقي الذي من شأنه النيل من وحدة الأمة<sup>(٩)</sup>. وأخضعت هذه الشعارات لعملية فصل زمني في تحقيقها؛ فـ «الوحدة أولى المهام، وهي المحور الذي يتحقق فيه التحرير والثأر، لهذا فعملية التغيير الثوري تبدأ بوحدة الصف: مصدر القوة، المقرر في عملية التحرير والثأر، فتمهد بذلك لمرحلة البناء الاشتراكي»<sup>(١٠)</sup>.

وبنت الحركة خططها السياسية على اعتبار أن هدفها

الأساسي هو قيام دولة عربية موحدة، وهو الهدف الذي سيؤدي إلى تحرير فلسطين المغتصبة، وإلى إنشاء حياة أفضل للأجيال المقبلة. وقد صرح حبش بالقول: «أود لفت النظر إلى مسألة في غاية الأهمية، وكانت تشكّل لنا في حركة القوميين العرب ركيزة أساسية في رؤيتنا البرنامجية، وهي أننا كنا نرى بالتلازم الجدلي بين تحرير فلسطين والوحدة العربية بُعداً مهماً وضرورياً لا غنى عنه، لأننا كنا نرى في المشروع الصهيوني المندفع، مشروعاً استعمارياً توسعياً، يستهدف المنطقة العربية والأمة العربية، وليس فلسطين فقط، وبالتالي فإن مواجهة هذا المشروع يجب أن تتم من خلال مشروع قومي عربي يتجسد من خلال الوحدة العربية. ويكون في رأس جدول أعماله تحرير فلسطين باعتبارها جوهر الصراع وقضية العرب المركزية... إضافة إلى أي لم أكن مقتنعاً في تلك الفترة بضرورة طرح شعار الاشتراكية»<sup>(١١)</sup>. وقد تزايد اقتناع المجموعة المؤسسة «أن الصهيونية إذ اختصت شعب فلسطين، فلأن الأرض التي أقام اليهود عليها كيانهم الاستيطاني كانت رأس الجسر للمنطقة التي يراد إخضاعها وإحلال شعوب أخرى مكان سكانها العرب...»، ومن ثم، «فإن وحدة المنطقة تقع في بقعة حمراء جداً بالنسبة لأعداء العرب»<sup>(١٢)</sup>؛ فصاغ المؤسسون برنامجاً على مرحلتين، تهتم المرحلة الأولى بالنضال السياسي الذي يهدف إلى القضاء على الصهيونية والإمبريالية في الوطن العربي، وإلى خلق دولة عربية موحدة، وتهتم في المرحلة الثانية بالنضال الاقتصادي الذي يمهد الطريق للاشتراكية العربية وللديمقراطية<sup>(١٣)</sup>. غير أن الحركة، وفي غمرة السجال مع حزب البعث واليسار، ومع بداية صعود الناصرية وارتباطها بها، بدأت تؤكد الترابط بين المرحلتين<sup>(١٤)</sup>.

(٨) المصدر نفسه، ص ٨٣ - ٨٤.

(٩) محسن خزندار، «حركة القوميين العرب»، «دنيا الرأي»، ٣٠/٩/٢٠٠٩.

(١٠) الحكم دروزة وحامد جبوري، مع القومية العربية (بيروت: دار الفجر الجديد، ١٩٦٠)، ص ١٧٠.

(١١) مقابلة جورج حبش، في: الحياة، ٢٨/١/٢٠٠٨.

(١٢) الهندي والنصراوي، محرران، حركة القوميين العرب: نشأتها وتطورها عبر وثائقها، ١٩٥١ - ١٩٦٨: الكتاب الأول ١٩٥١ -

١٩٦١، الفصل الثالث، القسم الثاني، الحلقة السابعة، «الحركة الاشتراكية العربية، بغداد، الثلاثاء ١٦ حزيران/يونيو ٢٠٠٩».

(١٣) الكبيسي، حركة القوميين العرب، ص ٧٦ - ٧٧.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٧٨.

ثم لم تتأخر الحركة كثيراً في إعلان ولائها وانجذابها إلى ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢؛ فرغم تحفظها على الطابع العسكري للثورة، فإن أزمة السويس ١٩٥٦، وخروج عبد الناصر منها زعيماً للعرب بلا منازع، جعلاً الحركة تُعلن ولائها للزعامة الناصرية. وكان لقرار عبد الناصر قبل ذلك (عام ١٩٥٤) بقبول طلاب الحركة المفصولين من الجامعة الأميركية في بيروت، في إثر تظاهراتهم ضد سياسة الأحلاف، في الجامعات المصرية، «أثره البعيد الأثر على أعضاء (الحركة). فارتبطت الحركة تدريجياً بتوجهات عبد الناصر وأجهزته، وساهمت إذاعة (صوت العرب) في توصيل آرائهم إلى الجمهور العربي»<sup>(١٥)</sup>.

وكان الأردن هو ساحة الاختبار الأولى لتجربتها؛ فعقب عودة د. حبش إلى عمان وافتتاحه عيادته فيها، تحولت تلك العيادة إلى مقر قيادة لتنظيم الحركة الوليد، فقاد حبش، بالتعاون مع وديع حداد، عملية بناء الحركة، وتوسيع بنيتها التنظيمية، في الأوساط الشعبية وداخل المخيمات. وأصدرت الحركة جريدة الرأي، فتمكنت خلال ثلاث سنوات «من العمل الدؤوب والجاد، أن نوازي في قوتنا أحزاباً عريقة كحزب البعث، والحزب الشيوعي، وأصبحت حركة القوميين العرب إحدى القوى الرئيسية العاملة في الأردن»<sup>(١٦)</sup>.

## ثانياً: التكوينات الأولى للحركة في الإقليم السوري

بعد أن ثبتت الحركة وجودها في صفوف الفلسطينيين في لبنان، بعثت عدداً من نشاطائها لحشد اللاجئين في سورية والأردن. ومع بداية عام ١٩٥٣،

وخلال فترة قصيرة، نجح هؤلاء في بناء خلايا سرية واصلت العمل في الأقطار المذكورة، بالتنسيق مع المنظمة الأم<sup>(١٧)</sup>. وروى الباحث العراقي أمين حلو، أنه قد تقرر في مؤتمر الحركة في عمان، أوائل عام ١٩٥٤، تأسيس فروع للحركة في الأقطار العربية. وكلف المؤتمر حامد الجبوري (خريج الجامعة الأميركية في بيروت) وصالح شبل بتأسيس فرع للحركة في العراق<sup>(١٨)</sup>. ولعل تاريخ انطلاق الحركة في سورية قد أتى تطبيقاً لهذا القرار، لا سيما أن عدداً من المؤسسين في الحركة كانوا سوريين، مثل هاني الهندي وأسامه الهندي، فضلاً عن جهاد ضاحي وسامي ضاحي وعصمت هنانو. فشكّل هؤلاء النواة الأولى للحركة في دمشق وحلب. وقد لاحظ د. حبش: «أما في سورية والعراق، فكان وضع الحركة أقل نضجاً، وأكثر بطئاً في فاعليته من لبنان والأردن، وذلك يعود إلى وجود حزب البعث في كلٍّ من سورية والعراق بشكل قومي فعّال»<sup>(١٩)</sup>. فبقي نشاط الحركة في سورية، في الفترة ١٩٥٥ - ١٩٥٨، «محدوداً نتيجة للظروف السياسية التي كانت تعيشها الأردن، التي دفعتها إلى تركيز نشاطها من أجل دعم النضال الوطني للأردن ضد نفوذ الإنكليز فيها»<sup>(٢٠)</sup>. وربما كان للرئيس عبد الناصر دور في تشجيع الحركة على تركيز نشاطها، في تلك الفترة، في الأردن، حين برزت الحاجة إلى كسب الأردن إلى جانب التحالف المصري - السوري المعادي لسياسة الأحلاف الغربية. وقامت مجلتها الأسبوعية الرأي بالتحريض من أجل إلغاء المعاهدة الإنكليزية - الأردنية والدعوة إلى التمسك بالاستقلال والعمل للوحدة العربية. وقد أعادت الحركة إصدار المجلة المذكورة في دمشق عام ١٩٥٥، بعد ثلاثة أشهر من توقفها في الأردن (في آب/ أغسطس ١٩٥٥)<sup>(٢١)</sup>.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٩٥ - ٩٦.

(١٦) مقابلة جورج حبش، في: الحياة، ٢٨/ ١/ ٢٠٠٨.

(١٧) التل، حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية، ص ٣٣.

(١٨) أمير الحلو، «حركة القوميين العرب.. البداية والتنظيم وإسهاماتها في الحياة السياسية العراقية: الحلقة الأولى»، موقع الحركة

الاشتراكية العربية (بغداد)، ٣١/ ٣/ ٢٠١٠، <http://www.u-iraq.org/vb/showthread.php?t=3335>.

(١٩) مقابلة جورج حبش، في: الحياة، ٢٨/ ١/ ٢٠٠٨.

(٢٠) نجاح محمد، الحركة القومية العربية في سورية: من خلال تاريخ تنظيماتها السياسية، ١٩٤٨ - ١٩٦٧ (دمشق: دار البعث،

١٩٨٧)، ص ٣٤٧.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٣٤٨.

والحال أن الاقتران العملياتي الحميم بين عبد الناصر وأجهزته من جهة والحركة من جهة أخرى، شقَّ مجراه عميقاً بعد انقلاب الملك حسين على وزارة النابلسي الوطنية في الأردن في ربيع ١٩٥٧، وعبر علاقة شديدة حميمة بين قيادات الحركة وعبد الحميد السراج، رجل عبد الناصر في سورية، ثم تعزّز مع تعاون الطرفين الوثيق أيام الحرب الأهلية اللبنانية عام ١٩٥٨<sup>(٢٧)</sup>.

## ١ - مرحلة الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨ - ١٩٦١)

انتقلت الحركة إلى موقع الموالة لنهج عبد الناصر وتوجهاته العربية، ولثورة ٢٣ يوليو، منذ عام ١٩٥٦، ثم كرّست هذا التوجه بقرارات اتخذها مؤتمرها التأسيسي الذي عقدته في بيروت، في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٦، وأصدرت بياناً رفعت فيه شعار «وحدة مصر وسورية والأردن». وتألّفت اللجنة التنفيذية القومية المنبثقة عن هذا الاجتماع من ١١ عضواً، هم المؤسسون الستة وخمسة أعضاء جدد. ومن الملاحظ أن اللجنة ضمت بين صفوفها عضوين من سورية: هاني الهندي وثابت المهاني<sup>(٢٨)</sup>.

غدا الإقليم السوري منذ ٢٣ شباط/فبراير ١٩٥٨ جزءاً من الجمهورية العربية المتحدة (ج.ع.م.)، التي أضحت بالنسبة إلى الحركة قاعدة للوحدة ونواة للدولة القومية المرتقبة. فجندت الحركة طاقاتها للدفاع عن الوحدة وعن خططها العملية والسياسية، باعتبارها طريق تحرير فلسطين، وناهضت الشيوعية المؤيدة للرئيس العراقي عبد الكريم قاسم ضد قومي العراق، ودعمت الثورة الجزائرية، ووقّعت بياناتها باسم

وذلك في العهد البرلماني الديمقراطي في سورية، وكان يرأس تحريرها د. أحمد الطويلة<sup>(٢٢)</sup>. في ذلك الحين، كان هاني الهندي والحكم دروزة يتوليان قيادة الإقليم السوري<sup>(٢٣)</sup>، وانضم إليهما جورج حبش في إثر نقل نشاطه إلى دمشق عام ١٩٥٦، وأيضاً أسامة النقيب (فلسطيني)، وجهاد ضاحي، ومحمد نور العجيلي، ومحمود كوش، وأسامة غزي، وعصمت هنانو في حلب، وناجي الظلي (محام) في دير الزور. وامتد نشاط الحركة، حينئذ، وخصوصاً في دمشق وحلب، وشمل جامعة دمشق بطلابها السوريين والعرب، واللاجئين الفلسطينيين، والمثقفين، وتجاوزت عضويتها الـ ١٥٠ عضواً تقريباً، فضلاً عن الأنصار والمؤيدين، توزعوا بين دمشق وحلب ودير الزور واللاذقية<sup>(٢٤)</sup>، لكن تقديراً آخر ذكر أن عددهم قبل إعلان الوحدة مباشرة لم يتجاوز الـ ٨٤ عضواً<sup>(٢٥)</sup>.

اعتمدت الحركة في نشاطها الجماهيري على إنشاء واجهات علنية ذات أغراض ثقافية وسياسية واجتماعية ونقابية ورياضية وصحية، وإلقاء المحاضرات والندوات والنشرات الخاصة، وتعليم الأميين... وأهم نقاط الارتكاز التي اعتمدت عليها هي الجمعية العربية، التي تأسست في دمشق عام ١٩٥٦، واستمرت في نشاطها الثقافي والسياسي والتربوي حتى أغلقها حزب البعث عام ١٩٦٣<sup>(٢٦)</sup>.

وقد امتطت الحركة، منذ معركة السويس (١٩٥٦)، موجة الناصرية الكاسحة والمتعاطمة، واندرجت في ذلك الأديم الفضفاض والغلاب، أي الناصرية، بأمل أن تكون نواة حركية فكرية له، وهي التي تضمّ في جنباتها مثقفين من الطبقتين الوسطى والثرية توزّعوا في الشام والعراق والخليج واليمن.

(٢٢) مقابلة جورج حبش، في: الحياة، ٢٨/١/٢٠٠٨.

(٢٣) انظر: «مقابلة للمؤلفة د. نجاح محمد مع جهاد ضاحي وسامي ضاحي»، في: محمد، المصدر نفسه، ص ٣٤٨.

(٢٤) مقابلة مع أ. جورج كتن، قارن بـ: باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر، ص ١٠٣. يقدر عدد أعضائها بـ ٥٠ عضواً.

(٢٥) دروزة وجوري، مع القومية العربية، ص ١٧٨ وما بعدها.

(٢٦) مقابلة مع أ. جورج كتن بدمشق في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

(٢٧) كمال خلف الطويل، «حركة القوميين العرب والناصرية»، الأخبار (بيروت)، ٩/١١/٢٠٠٧.

(٢٨) باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر، ص ٦٨ - ٦٩.

«الشباب القومي العربي»<sup>(٢٩)</sup>. كما أن قيادتها القومية نقلت مقرها إلى دمشق في أوائل عام ١٩٥٨، ووجدت نفسها في حالة شبه انسجام تام مع السياسات التي اتبعتها دولة الوحدة، حتى أنها اعتبرت مرسوم حل الأحزاب (في ١٢ آذار/مارس ١٩٥٨) «خطوة مهمة لبناء منظمة سياسية صالحة للدفاع عن الوحدة»، حالها في ذلك حال حزب البعث، فكان أعضاؤها «بجاريون من أجل ناصر والجمهورية العربية المتحدة». وقد تمكن شباب الحركة من احتلال مناصب عالية في الاتحاد القومي، التنظيم الرسمي الوليد. وأبدت ج.ع.م. اهتماماً بنشر دراسات الحركة عن القومية، مثل كتاب الحكم دروزة الشيوعية ومعركة العرب القومية.

ويمكن اعتبار أواخر خمسينيات القرن الماضي نقطة الذروة السياسية للحركة بفضل مساعدة ج.ع.م. لها، سواء في محاربتها حكومة الرئيس شمعون في لبنان، أو في مواجهتها لحكومة الرئيس عبد الكريم قاسم في العراق، بمساندة من عبد الحميد السراج، فأصبح الإقليم الشمالي ملاذاً وقاعدة تدريب لأعضائها الوافدين من الأقطار العربية<sup>(٣٠)</sup>، ليقوموا «بمهمتهم (القومية) حسب توجيهات وأوامر عبد الناصر»<sup>(٣١)</sup>. وأصبحت الحركة التنظيم السياسي الوحيد المرخص له سرياً بالنشاط الحزبي في سورية. . واستطاعت أن تسيطر على أوساط الطلاب بشكل خاص<sup>(٣٢)</sup>. غير أن علاقات الحركة بالسراج لم تكن، في رأي نشطائها، «تتجاوز تسييلات التدريب والتزود بالأسلحة اللازمة للحركة في عملها النضالي في الدول المجاورة. وإذا كان السراج قد كسب بعض الأصدقاء من قيادات الحركة

حينها، فإن ذلك لم يعن أنها كانت في قبضته؛ فالحركة هي المنظمة الوحيدة التي خرجت في تظاهرة في حي الميدان في دمشق، وعلى رأسها عضو من قيادتها القومية، تهتف ضد تسلط الأجهزة الأمنية للسراج، كما أنها وقفت ضده بقوة عندما نُحّي من منصبه بعد خلافه مع المشير عامر، وأقنعت به بعدم التحرك ضد النظام، ووقفت ضد أجهزته التي حاولت التحرك تأييداً له»<sup>(٣٣)</sup>. وقد قاد التظاهرة في حي الميدان قيادي (الحركة) ثابت المهاني، إذ كان التعاون بين الحركة والنظام الناصري في مسائل تتجاوز الساحة الداخلية، ليشمل الخليج العربي واليمن ولبنان والعراق، وفكرة تبعية الحركة للأجهزة الناصرية - حسب الحركة - رُوج لها حزب البعث. .<sup>(٣٤)</sup>

غير أن صعود نجم عبد الناصر، بعد قيام وحدة مصر وسورية عام ١٩٥٨، امتص الرصيد الشعبي للأحزاب القومية، أكانت الحركة أم البعث، لا سيما بعد قرار السلطة بحل الأحزاب في الجمهورية المتحدة. وقد تحايلت الحركة على هذا القرار بوضع نفسها طوع النهج الناصري، وأداة للقيادة الرسمية للثورة العربية، قيادة عبد الناصر. غير أن ذلك لم يوسع دائرة عضوية الحركة كثيراً<sup>(٣٥)</sup>. وقد أصدرت الحركة مجلة الحرية الأسبوعية في بيروت عام ١٩٦٠، لتحل بذلك مكان الرأي، فكانت المجلة بمثابة «الهدية الأسبوعية التي يوزعها القوميون»<sup>(٣٦)</sup>. ثم بدأ لدى الحركة ازدياد الاهتمام بالاشتراكية، وذلك بقيامها في عام ١٩٥٩ بتشكيل لجنة فكر، قامت بمراجعة تعاقب المرحلتين، القومية والاشتراكية، بالتشديد على ترابطهما، على الرغم

(٢٩) معن زيادة، «تقييم تجربة حركة القوميين العرب»، ورقة قُدمت إلى: القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمتها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٠)، ص ٣٢٥ - ٣٤٥.

(٣٠) الكبيسي، حركة القوميين العرب، ص ١٠٢ - ١٠٢.

(٣١) محمد، الحركة القومية العربية في سورية: من خلال تاريخ تنظيماتها السياسية، ١٩٤٨ - ١٩٦٧، ص ٣٦٨.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٣٧٦.

(٣٣) جورج كتن، «علاقة الحركة بالناصرية»، الكفاح العربي (بيروت)، ١٩٩٨/٢/٤.

(٣٤) مقابلة مع أ. جورج كتن.

(٣٥) لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، تقديم محسن إبراهيم (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ٢٣، قارن بـ: باروت، حركة

القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر، ص ١٠٣.

(٣٦) عبد الرحمن النعيمي، «مرحلة التحولات الفكرية في حركة القوميين العرب»، الوسط (البحرين)، ٢٥/٩/٢٠٠٨.

من التوترات التي صاحبت ذلك في الصف القيادي<sup>(٣٧)</sup>.

التصقت الحركة طوال فترة الوحدة بشنايا الناصرية، وكانت أحد تعابيرها وعناوينها. ومع وصول جيل ثان إلى مواقع الصدارة في الحركة مع مطلع الستينيات (أمثال محسن إبراهيم ومحمد كشلي)، حدث نوع من التوافق مع الانعطاف اليسارية الكبيرة التي بدأها عبد الناصر في تموز/ يوليو ١٩٦١ بقرارات التأميم الواسعة النطاق، وبتعديلات جذرية لقانوني الإصلاح الزراعي والعلاقات الزراعية<sup>(٣٨)</sup>. وقد أثارت قرارات التأميم حوارات في قلب الحركة: فإذا كان الصف القيادي المؤسس (حبش، الهندي، الخطيب، حداد) قد دافع عن هذه القرارات، فإن الجيل الجديد المتحلّق حول محسن إبراهيم، رئيس تحرير مجلة الحرية، قبل التأميم من حيث المبدأ، غير أنه تساءل عن إمكانية نجاحه في غياب الحزب الاشتراكي<sup>(٣٩)</sup>، فدخلت الحركة في سياق تطور فكري وتنظيمي أكثر انفتاحاً على الاشتراكية، إذ أرجعت الانفصال إلى الأعداء الخارجيين، وأيضاً إلى الرجعية الاقتصادية التي تضررت بالتأميم والإصلاح الزراعي، وإلى عدم تمييز المعارضة اليسارية (الشيوعيين والبعث) بين أخطاء الحكم ودولة الوحدة<sup>(٤٠)</sup>. واعترفت الحركة بالصراع الطبقي الذي أدى إلى لانفصال، ونوهت إلى أنه كان من الواجب تمكين الاشتراكيين من الدفاع عن مصالحهم، فلا اشتراكية لا تقوم بغير اشتراكيين «يحوّلون الجماهير بالوعي والتنظيم من قوى مبعثرة إلى قوى فاعلة»، في «أحزاب تعمل ضمن الخط الاشتراكي»<sup>(٤١)</sup>.

وعلى الرغم من التحام الحركة بالناصرية، فإنها ظلّت محافظة على استقلاليتها النسبية التنظيمية والسياسية.

وفي المقابل، رأت الأوساط البعثية أن سياسة عبد الناصر في سورية دعمت مرشحي الحركة في انتخابات الاتحاد القومي في ٨ آذار/ مارس ١٩٥٩<sup>(٤٢)</sup>. وتميزت علاقاتها التنظيمية بالتداخل بين السوري والفلسطيني، بل والعربي أيضاً؛ فالطالب العربي في سورية يمكنه الانخراط في أطرها التنظيمية، ويمكن أن يصل إلى مراتب قيادة الإقليم السوري، مثل زهير صندوق، الطالب الأردني الذي احتل موقع قيادة الإقليم إلى أن غادر إلى الأردن، وكذلك أحمد خليفة (الفلسطيني)، وأحد الطلبة من البحرين. وقد شغل هؤلاء الثلاثة موقع قيادة الإقليم فترات مختلفة، وبقي التداخل بين السوري والفلسطيني في تنظيم الحركة إلى أن جرى الانخراط الرسمي في الاتحاد الاشتراكي - الإقليم السوري - عام ١٩٦٤، فالتحق الفلسطينيون بالتنظيم الفلسطيني للحركة. وقد برزت في فترة الوحدة قيادات جديدة في الإقليم الشمالي، وتوسعت عضويتها وتنظيمها على الرغم من مرسوم حل الأحزاب، حتى بلغت عضويتها ما يقارب ٥٠٠ عضو، عدا عن الأنصار المحيطين بها<sup>(٤٣)</sup>.

لم تتمسك الحركة بالديمقراطية البرلمانية، ولم يكن هدفها بناء حزب يسعى إلى كسب النواب والوزراء؛ فهي رأت في التنافس البرلماني مناسبة لنشر فكرها القومي والاحتكاك بالجمهور<sup>(٤٤)</sup>، لكنها شاركت في انتخابات الاتحاد القومي - الإقليم السوري، في تموز/ يوليو ١٩٥٩ ببعض أعضائها وأكثرية من أصدقائها، فنجح عدد كبير منهم، وعيّن الرئيس عبدالناصر عدداً من أعضائها في مجلس الأمة الاتحادي، الذي يُعيّن رئيس الجمهورية نصف أعضائه، فلم تعترض الحركة على

(٣٧) فؤاد مطر، حكيم الثورة: قصة حياة الدكتور جورج حبش (لندن: منشورات هايت لايت، ١٩٨٤)، ص ٧٥. ومقابلة المؤلف مع

أ. جورج كتن.

(٣٨) الطويل، «حركة القوميين العرب والناصرية».

(٣٩) الكبيسي، حركة القوميين العرب، ص ١٠٧ - ١٠٨.

(٤٠) مقابلة مع أ. جورج كتن.

(٤١) محسن إبراهيم، في الديمقراطية والثورة والتنظيم الشعبي (بيروت: منشورات حركة القوميين العرب، ١٩٦٢)، ص ١١٠ و ١٤٩.

(٤٢) محمد، الحركة القومية العربية في سورية: من خلال تاريخ تنظيماتها السياسية، ١٩٤٨ - ١٩٦٧، ص ٣٨٤.

(٤٣) مقابلة مع أ. جورج كتن.

(٤٤) الهندي والنصراوي، محرران، حركة القوميين العرب: نشأتها وتطورها عبر وثائقها، ١٩٥١ - ١٩٦٨: الكتاب الأول ١٩٥١ -

١٩٦١، ص ١٤٦.



بعض التجاوزات للأسلوب الديمقراطي، إذ كان همّهما الأساسي الحفاظ على دولة الوحدة ونظامها، لذا ركّز نوابها على الشأن الاقتصادي والاجتماعي وحسب<sup>(٤٥)</sup>. وقد عينَ الرئيس عبد الناصر من أعضاء الحركة لمجلس الأمة الاتحادي كلاً من هاني الهندي وجهاد ضاحي ومحمد نور العجيلي، ومن الأعضاء الذين نجحوا في انتخابات الاتحاد القومي أسامة النقيب. وأنشأت السلطة في هذه الأثناء اتحاد الشباب القومي التابع للاتحاد القومي، ليضم الشباب، لا سيما طلاب الثانويات، فهيمن على هذا الاتحاد أعضاء الحركة، مثل مروان العسلي وثابت المهيني (دمشق). واستمر هذا التنظيم الشبائي - الطلابي بعد الانفصال عام ١٩٦١، إلى أن حلّته سلطة البعث عام ١٩٦٣<sup>(٤٦)</sup>.

## ٢ - مرحلة الانفصال السوري (١٩٦١ - ١٩٦٣)

استفاقت أغلبية الشعب السوري، في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، مذهولة، حيال هول حدث الانقلاب العسكري بقيادة الزعيم عبد الكريم النحلاوي، ليعلن بطريقة مواربة انفصال سورية عن مصر، وبالتالي انهيار مشروع الوحدة. فخرجت في دمشق والمدن السورية الكبرى تظاهرات عارمة غاضبة غير منظمة، كان لأعضاء الحركة وأنصارها الدور المحرك لها، وفي المقابل، قام الشيوعيون في دمشق، تحت حماية الأجهزة، بتظاهرات هامشية مؤيدة للانفصال<sup>(٤٧)</sup>. كانت الحركة في فاتحة الانفصال القوة الوحيدة المنظمة في سورية، فأعربت بقوة عن شجب الانفصال، وتحركت ضده<sup>(٤٨)</sup>. وتمكنت رغم تواضع قوتها التنظيمية آنئذ من الحث على تسيير بعض التظاهرات احتجاجاً على الانفصال، وقامت

منذ اليوم الأول للانفصال بتظاهرات في حلب ودمشق. وكانت التظاهرة المنظمة الاحتجاجية الوحيدة هي التي حرض عليها ورعاها أعضاء الحركة وأنصارها، بمشاركة كثيفة من الفلسطينيين<sup>(٤٩)</sup>. وكان في مقدمة تلك التظاهرة أعضاء اتحاد الشباب القومي، وعلى رأسهم الأخوان عصمت ومعتز العائدي، وهذا الأخير قام بحدث إعلامي صاعق؛ ففي الأسابيع الأولى للانفصال، وفي أثناء نقل التلفزيون السوري خطبة الجمعة من الجامع الأموي في بثّ حي، كعادته، هبّ معتز واقفاً، وأمسك بالميكروفون وهتف: «عاشت الجمهورية العربية المتحدة». وأصدرت الحركة جريدة صوت الجماهير التي كان لها صدها الواسع في سورية حتى أيار/مايو ١٩٦٣، عندما أغلقتها سلطة البعث، في سياق اعتقالات عامة شملت الحركة الناصرية بكل تياراتها. إلا أن الجريدة بقيت تصدر كجريدة داخلية للحركة<sup>(٥٠)</sup>.

ولم تغفل السلطات دور الحركة المحرض، ولا أهميتها وخطورتها، فداهمت مقارها في اليوم الثاني للانفصال، وعملت على إغلاقها ومصادرة وثائقها. وردّت صحف الحركة ومنشوراتها بالطلب إلى السلطات السورية المباشرة في المباحثات لإعادة الوحدة، ثم باشرت، بالتعاون مع العناصر الناصرية الأخرى، تنظيم التظاهرات للمطالبة بالوحدة الفورية مع ج.ع.م.<sup>(٥١)</sup>. وكانت الحركة أول التنظيمات القومية التي بادرت إلى ستيعاب التيار الناصري في سورية، في أطرها التنظيمية، مستفيدة من ثقة الجماهير الناصرية بإخلاصها لعبد الناصر، ومن كونها أول تنظيم ناصري متماسك، وهو ما رشحها لتقوم بدور كبير في قيادة النضال ضد

(٤٥) جورج كتن، «إشكالية الممارسة الديمقراطية في حركة القوميين العرب»، في: أحمد مالكي [وآخرون]، الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، تحرير علي خليفة الكواري، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٢٨.

(٤٦) مقابلة مع أ. جورج كتن.

(٤٧) باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر، ص ٥٦. ويذكر د. برهان زريق، في مقابلة معه في صيف ١٩٩٧، أنّ عبد الله جسومة محافظ اللاذقية، آنئذ، حَرَجَ متظاهراً، وهو يَشِيعُ بعَلَم الجمهورية العربية المتحدة.

(٤٨) إبراهيم، في الديمقراطية والثورة والتنظيم الشعبي، ص ١٠ - ١٦.

(٤٩) باروت، المصدر نفسه، ص ١٥٥ - ١٥٦.

(٥٠) مقابلة مع أ. جورج كتن.

(٥١) محمد، الحركة القومية العربية في سورية: من خلال تاريخ تنظيماتها السياسية، ١٩٤٨ - ١٩٦٧، ص ٤٢٤.

الانفصال. وقد تميزت بأنها اهتمت بالتنوع لا بالكمية عند قبولها منتسبين جددًا، ولجأت من أجل ذلك إلى استحداث تنظيم جماهيري باسم «أنصار الوحدة» لاستيعاب الكم الهائل من الأنصار والعمل على استرجاع الوحدة، واختيار أشخاص جدد من هؤلاء الأنصار لعضوية الحركة<sup>(٥٢)</sup>. وكان تنظيم «أنصار الوحدة»، الاسم الجديد للتنظيم السابق (اتحاد الشباب القومي) الرديف للاتحاد القومي، قد حولته الحركة إلى مجال اجتماعي تؤهل فيه منتسبيه لدخول تنظيم الحركة، وواجهة اجتماعية وشعبية لها<sup>(٥٣)</sup>.

إذا كانت الحركة هي التي بادرت، منذ اليوم الأول، إلى العمل ضد الانفصال، فإن الجماعات والنخب البعثية التي تحولت إلى الناصرية لم تتأخر في التداعي في أول خميس تلا خميس الانفصال إلى الاجتماع، لمقاومة الانفصال ولاستعادة الوحدة<sup>(٥٤)</sup>. ورفعت الحركة والتيارات الناصرية الأخرى شعار الوحدة الفورية مع ج.ع.م.<sup>(٥٥)</sup>. وتمكنت بواسطة النواة الصلبة المكونة في زمن الوحدة وقبلها، «من إحراز نتائج مذهلة لا تقل عمّا حققه شقيقه فرعها في العراق». وما كاد يمضي عامان على مقاومة حكم الانفصال حتى تمكنت الحركة من القيام بدور قيادي في حشد الجماهير تحت راية الناصرية<sup>(٥٦)</sup>.

وتشكّل إلى جانبها كثير من التنظيمات الناصرية، فظهرت «حركة الوجدويين الاشتراكيين»، التي جذبت إلى صفوفها، خلال فترة قصيرة استثنائية، فئات كثيرة من الطلاب والمثقفين، وظهرت لها امتدادات في العراق حملت التسمية ذاتها. وكانت قواعد حركة الوجدويين في

محملها ناصرية، بينما مرّت قيادتها، برمتها، بتجربة البعث التنظيمية، ومن أبرز وجوهها: سامي صوفان وسامي الجندي وأديب النحوي ومحمد الخير ومصطفى الحلّاج وفائز إسماعيل وأدهم مصطفى. كما برزت، في هذه الأثناء، الجبهة العربية المتحدة، يتصدرها الوزير السابق في ج.ع.م. الدمشقي نهاد القاسم، بالمشاركة مع شخصيات سياسية مخضمة كانت من النواب السابقين لـ «حزب الشعب» في البرلمان السوري، لفترة ما قبل الوحدة: علي بوظو (دمشق) وعبد الوهاب حومد (حلب) وعبد الصمد فتّيح (دير الزور) وراتب الحسامي (حمص). وكان كلّ من حومد وبوظو قد شغل منصباً وزارياً في ج.ع.م. إضافة إلى هؤلاء، برز اللواء محمد الجراح (قائد قوى الأمن الداخلي في ج.ع.م.) كشخصية قيادية للجبهة في دمشق، وعبدالرحمن عطبة، الشخصية البارزة في الإخوان المسلمين سابقاً، في حلب<sup>(٥٧)</sup>. وتصدّر نشطاء الحركة، مثل محمود سلامة، قيادة الاتحاد العام لنقابة العمال، وقادوا إضراب ٧ تموز/يوليو ١٩٦٢ وحاولوا دفعه باتجاه العصيان المدني، تمهيداً لحركة انقلابية، كان مخططاً لها أن تقوم في التاسع والعشرين من الشهر نفسه<sup>(٥٨)</sup>.

لقد قامت الحركة في زمن الانفصال بدور صدامي مع السلطات والعناصر المعادية لعبد الناصر ولعودة الوحدة، إذ حدث صدام بين القوى الناصرية تحت قيادة عناصر الحركة في الثانويات، وكان أبرز تلك الصدامات ما جرى في الثانويات الصناعية في حلب واللاذقية، واتخذ طابعاً سياسياً معادياً للانفصال<sup>(٥٩)</sup>.

استقطبت الحركة في صفوفها، في فترة الولاء

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٤٤٨.

(٥٣) مقابلة مع أ. جورج كتن.

(٥٤) سامي الجندي، البعث (بيروت: دار النهار، ١٩٦٩)، ص ٨٨.

(٥٥) مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠ - ١٩٦٣: الجزء الأول: الإيديولوجيا والتاريخ السياسي، تعريب

يوسف جباعي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص ٣١٥.

(٥٦) الكبيسي، حركة القوميون العرب، ص ١٣١.

(٥٧) شمس الدين الكيلاني، «الاتحاد الاشتراكي العربي: نموذجاً سورية»، في: بوعلي ياسين [وآخرون]، الأحزاب والحركات القومية

العربية، ترجمة وتحقيق فيصل دراج وجمال باروت، ٢ ج (القاهرة: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٢)، ج ٢، ص ٨٤ - ٨٥.

(٥٨) باروت، حركة القوميون العرب: النشأة - التطور - المصائر، ص ١٦٨.

(٥٩) مقابلة مع أ. لؤي قنبر بجسر الشغور في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

للناصرية، جيلاً جديداً من الأعضاء بدأت تعبر عنه مجلة الحرية وكتابات محسن إبراهيم ومحمد كشلي ونايف حواتمة. واستلهم هذا الجيل نفساً وزخماً من يسارية عبد الناصر، انعكسا على مسار الحركة الفكري؛ فانطوى تقييم محسن إبراهيم لتجربة الوحدة وأسباب الانفصال في مجلة الحرية، عام ١٩٦٢، على انتقاد شديد لمسألة عبد الناصر للرجعية السورية ومهادنته لها في أثناء الوحدة، ولإهماله التنظيم السياسي للجماهير. ومن يستذكر أعداد الحرية بين عامي ١٩٦٢ و١٩٦٥ وموضوعاتها وتحليلاتها، يخلص إلى حسابان الحركة وقد أضحت الجناح اليساري للتيار الناصري الواسع. وكان فضل هذا كله يعود إلى ما خطه محسن إبراهيم ومحمد كشلي ونايف حواتمة وغيرهم على صفحاتها، بما تلاءم مع النزعة اليسارية لميثاق العمل الوطني الصادر في أيار/ مايو ١٩٦٢<sup>(٦٠)</sup>.

### ٣ - التنظيم

على الرغم من أن الحركة كانت على تناقض مع الشيوعية، فإنها في بنائها التنظيمي اعتمدت من الأسس الماركسية - اللينينية أفكاراً من مثل القيادة الجماعية والديمقراطية المركزية والنقد الذاتي. وكان تنظيم الإقليم يتكوّن من قيادة الإقليم في الذروة، ثم الحلقة التي هي التنظيم القاعدي، ثم الخلية، ثم الرابطة، وفوقها الشعبة، التي تتكون من مجموعة من الروابط، ثم الرابطة المكونة من مجموعة من الخلايا، والخلية المكونة من مجموعة من الحلقات، والحلقة المكونة من خمسة إلى سبعة أعضاء، ولا تُعتبر ضمن الجهاز التنظيمي، ولا يُعتبر العضو حركياً إلا بعد الارتقاء إلى عضوية الخلية. وعلى ذلك، تكون الخلية هي الوحدة الأساسية في البناء الهرمي للتنظيم<sup>(٦١)</sup>.

يروى عبد الرحمن النعيمي: «كانت كل حلقة تضم قرابة خمسة أعضاء، ولا يتعدى عددهم سبعة. وكان على الحلقة مسؤول حزبي معلن يدير

الاجتماعات، ويوزع المسؤوليات بين الأعضاء. وكان هناك مساعد للمسؤول (غير معلن) من المرتبة الأعلى (الخلية أو الرابطة) ذاتها ليتم تدريبه وتعييده على قيادة الحلقات الحزبية، ويساعد المسؤول الحزبي في الوقت ذاته (وقد يكون لتقديم التقارير عنه أيضاً، حيث باتت نهجاً متبعاً لدى بعض الأحزاب، وخصوصاً الحاكمة منها، لمعرفة سلوك العنصر المسؤول)؛ وكان هناك برنامج فكري وجدول أعمال واضح لكل اجتماع من اجتماع الحلقة الحزبية أو الخلية أو الرابطة. وقد كان من الضروري، بعد أن يستكمل عضو الحلقة ستة أشهر أن يمر في دورة اختبار لمعرفة مدى استيعابه للفكر القومي ومدى قناعاته بـ (الحركة) ومدى التزامه. فإن نجح في الدورة، أصبح عضواً في خلية حزبية يُطلع على التقارير الداخلية للحركة، وإن رسب، عاد مرة أخرى إلى حلقة أخرى يجرب حظّه، وإن لم يبرهن قدرة على التطور ليكون كادراً حزبياً، فقد يكون نصيراً للحركة في الوسط الطلابي أو الاجتماعي الفاعل فيه. كان البرنامج الفكري يركز على المسألة القومية ووحدة الأمة العربية، لخلق عناصر لديها ولاء قومي وليس قطرياً، معتمداً في ذلك على كتابات ساطع الحصري وقسطنطين زريق وقيادات الحركة من طراز الحكم دروزة ومحسن إبراهيم وهاني الهندي<sup>(٦٢)</sup>.

وقد وصل البناء التنظيمي للحركة في الإقليم السوري إلى مستوى قيادة الإقليم، فكانت القيادة القومية للحركة تتركز على د. جورج حبش وهاني الهندي ومحسن إبراهيم. أما أحمد الخطيب، فيعتقد أن قيادة الإقليم السوري تركزت في دمشق، وارتكزت على العديد من الشخصيات القيادية: سامي ضاحي وأسامة الهندي وعصمت هنانو (حلب) وناجي الضلي (دير الزور) وعماد الحراكي (المعرة) ومحمد نور العجيلي وأسامة الغزي وأحمد الأخرس (دمشق). وارتكزت في ما بعد، في الستينيات، على جورج كتن وزكي قاسمو وحמיד العبد الله. وقد قُسم الإقليم السوري إلى قيادة منطقتين: قيادة

(٦٠) الطويل، «حركة القوميين العرب والناصرية».

(٦١) خزندار، «حركة القوميين العرب».

(٦٢) النعيمي، «مرحلة التحولات الفكرية في حركة القوميين العرب».

منطقة دمشق المركز، وتشرف على منظمات شُعب حمص واللاذقية، وقيادة منطقة حلب، وتضم - بالإضافة إلى حلب - شُعب المدن والمناطق التي تحولت في ما بعد إدارياً إلى محافظات: دير الزور والرقه والحسكة ومحافظه إدلب الحالية. وكانت قيادة المنطقة تتألف من ثلاثة مكاتب: مكتب الطلاب ومكتب العمال ومكتب الريف، وعلى رأس كل مكتب شخصية قيادية؛ فكان لحلب مكتب لقيادة منطقة حلب، تحت قيادة عصمت هنانو وزكريا قضيبي البان وعماد الحراكي. وتوسعت الحركة أيضاً في اللاذقية، التي كان من أبرز نشاطاتها سامي أمونة وعمر حنيش وفؤاد زوباري (محام)، وفي دير الزور وحمص، وعلى نطاق ضيق في مدينة حماة. وبلغت عضوية الحركة في نهاية عهد الانفصال الألفي عضو تقريباً، عدا عن الأنصار والمؤيدين<sup>(٦٣)</sup>. وكان لمكتب الفلاحين امتداده في شُعب المناطق والنواحي، كإدلب وجسر الشغور. فعشيت حركة ٨ آذار/مارس ١٩٦٣، كان تنظيم الحركة في منطقة جسر الشغور وإدلب وريفها، على سبيل المثال، يتألف من ثمانين عضواً، منضوين في خلايا عدة، تضم الواحدة منها ما بين ثلاثة إلى خمسة أعضاء، وتستمد من الرابطة العناصر الجديدة التي تردف بالحركة بالأنصار والعناصر الجدد. أما الحلقة، فهي الهيئة التي تربط العديد من الخلايا بالشعبة، والأخيرة تشكل المرتبة القيادية العليا في العديد من الروابط (ريحا، منطقة إدلب.. إلخ)، وقيادة الشُعب تتصل بقيادة منطقة حلب عن طريق مكتب الفلاحين القيادي فيها<sup>(٦٤)</sup>. وكان أبرز وجوه الحركة في حلب في هذه الأثناء عصمت هنانو وزكريا قضيبي البان ومنير ريجاوي. وكانوا بالمئات في حلب، بين الطلاب والوسط العمالي. وكان وجودهم مؤثراً في ثانوية أبو فراس الحمداني وثانوية المأمون، والثانوية الصناعية. وقد برز بين النشاطاء العماليين النقابيين: عبد الله كلاب ومصطفى النصر (الشركة السورية للنسيج) والنقابي عبد

الجليل السيد، وكان الأعضاء الجدد يدخلون الحركة على أنهم ناصريون وباعتبار الحركة توالي الرئيس عبد الناصر وتطالب باستعادة الوحدة<sup>(٦٥)</sup>. وقد استمر التركيز في البرنامج الثقافي على أولئك الثلاثي: الحصري ودروزة وزريق، حتى عام ١٩٦٥. حينها بدأ التوجه (شفوياً) نحو اليسار، بالاعتماد على الكوادر اليسارية في الحركة، بالنصح بقراءات «موجز المادية الديالكتيكية والمادية التاريخية» على سبيل الاطلاع والنقد<sup>(٦٦)</sup>.

### ثالثاً: الحركة ومجرى حركة ٨ آذار/مارس ١٩٦٣

دشنت حركة ٨ آذار العسكرية، التي قادها البعث بمشاركة من القوى الناصرية، مرحلة جديدة، أزاحت معها ما سُمي في الذاكرة السورية «عهد الانفصال»، بذريعة استرجاع الوحدة، ولكنها أزاحت معه الحياة الديمقراطية من روزنامة الحياة السياسية السورية، ولم تسترجع الوحدة، وافتتحت عهداً من التنافس بين سلطة البعث في سورية ومصر الناصرية. وقد شاب علاقة الحركة بالسلطة الجديدة نوع من عدم الثقة والتوتر، وصولاً إلى القطيعة، في ضوء دعوة الحركة إلى استرجاع الوحدة مع مصر، آنئذ. وقد «أثبتت (الحركة) خلال الأيام اللاحقة، قوتها، وخاصة في دمشق وحلب، حيث خرج الوجدويون المتشددون إلى الشوارع، في محاولة لزيادة الضغط على البعثيين الذين أبدوا تردداً حول موضوع الوحدة مع مصر.. وفي الواقع كانت أوائل الستينات السنوات الذهبية (للحركة) في سورية، إذ نجحت في جذب قطاعات كبيرة من الشُعب»<sup>(٦٧)</sup>.

لقد شكّلت حركة ٨ آذار العسكرية في اليوم التالي لقيامها وزارة من عشرين وزيراً، منهم عشرة بعثيين شغلوا الوزارات الحساسة: صلاح البيطار رئيس مجلس الوزراء، ووزيراً للخارجية، وأمين الحافظ وزيراً

(٦٣) مقابلة مع أ. جورج كتن.

(٦٤) مقابلة مع أ. لؤي قنبر بجسر الشغور في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

(٦٥) مقابلة مع أ. مصطفى حاج حسن (أبو أنور)، وأ. صالح حجي محمد (أبو عارف) في حلب في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠.

(٦٦) مقابلة مع أ. لؤي قنبر.

(٦٧) الكبيسي، حركة القوميين العرب، ص ١٣١ - ١٣٢.

للدخالية، وعبد الكريم زهور للاقتصاد، وجمال الأتاسي للإعلام، ومنصور الأطرش ووليد طالب وشبلي العيسمي وإبراهيم ماخوس وسامي الجندي وسامي الدروي. أما العشرة الباقون، فكانوا يمثلون سائر الاتجاهات الناصرية: اثنان من حركة القوميين العرب (هاني الهندي وجهاد ضاحي)، وأربعة من الوجدويين الاشتراكيين (سامي صوفان وأحمد أبو صالح وعبد الحليم سويدان وضياء العلواني)، واثنان من الجبهة العربية المتحدة (نهاد القاسم وعبد الوهاب حومد)، واثنان من المستقلين (محمد الصوفي وطالب ضمام)<sup>(٦٨)</sup>. غير أن القيادة الفعلية تركّزت في مجلس قيادة الثورة، الذي سيطرت عليه اللجنة العسكرية (البعثية). وفي موازاة ذلك، كان الناصريون يهيمنون على نبض الحركة الشعبية، وقد تسلم هاني الهندي وزارة التخطيط، وجهاد ضاحي وزارة المواصلات<sup>(٦٩)</sup>.

وفي حين قدّم الوزراء البعثيون مشروعاً اتحادياً يضم مصر وسورية والعراق، شدّد وزراء الحركة مع الوزراء الناصرين على صيغة الوحدة مع ج.ع.م.، ومن ثم يُصار إلى بحث مشروع الوحدة، أو الاتحاد مع العراق<sup>(٧٠)</sup>. وعقدت القيادات الناصرية في ١٠ آذار/ مارس اجتماعاً طالبت فيه بـ «ضرورة المزيد من الوضوح في الخط الوجدوي»، أي تحديد موقف واضح من شعار الوحدة الفورية مع ج.ع.م.، وبدء المباحثات من أجلها، وهددت بالاستقالة<sup>(٧١)</sup>، الأمر الذي دفع مجلس قيادة الثورة إلى الموافقة على تشكيل وفد للباحث مع ج.ع.م.، والعراق، لدراسة مشروع الوحدة الاتحادية، وفي حال تعذّر دخول العراق، يجب الشروع في الوحدة مع

مصر<sup>(٧٢)</sup>. وكان في عداد الوفد السوري الوزير (الحركي) هاني الهندي<sup>(٧٣)</sup>. ومن المفارقات أن السلطات السورية قامت في اليوم الذي اتجه فيه الوفد السوري إلى القاهرة بحجب الصحف المصرية، وأعادت السوريين الناصريين القادمين من القاهرة من حيث أتوا، وهو ما أثار لدى الحركة وبقيّة الأطراف الناصرية الشكوك في نوايا البعث<sup>(٧٤)</sup>.

وقد ازدادت تلك الشكوك في الجلسة الأولى لمباحثات الوحدة، التي أُوحت بأن البعث كان يستعجل إصدار بيان مشترك يُعرب فيه أعضاء الوفود الثلاثة عن تصميمهم على قيام الوحدة، وذلك لامتناع اندفاع الشارع السوري المطالب بالوحدة الفورية، فاضطر الناصريون إلى تخفيض طموحاتهم، لا سيما أن الرئيس عبد الناصر لم يُصرّ على الوحدة الفورية بين سورية ومصر، فاستقر الأمر بين المتباحثين على قبول الصيغة التي قدمها البعث، أي دراسة صيغة اتحادية فضفاضة تجمع الأقطار الثلاثة. ومن نافل القول أن الجميع (ناصرين وبعثيين) استبعدوا فكرة «الديمقراطية التداولية» من مفهومهم للسلطة، واتفقوا على حجب «الحرية السياسية» عن غير «التقدميين». وإذا كان الرئيس عبد الناصر قد قدّم فكرة «الحركة العربية الواحدة» إلى جميع القوى «القومية التقدمية» لاستيعاب التنوعات داخلها، ولكي تقود العمل القومي، قائلاً «أنا متصور بعد قيام الحركة القومية الواحدة، سيكون فيه وحدة سياسية موحدة تجمع الدولة الاتحادية كلها. . مايقاش فيه فرق بين العراقي والسوري والمصري. . الكل يمثل الدولة أو الحركة العربية. .»، على أن تقوم صيغة

(٦٨) عادل زعوب، الميثاق العربي (بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٩)، ص ٢٠، وندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠ - ١٩٦٣: الجزء الأول: الإيديولوجيا والتاريخ السياسي، ص ٣٣٢.

(٦٩) غسان محمد رشاد حداد، من تاريخ سورية المعاصرة، ١٩٤٦ - ١٩٦٦ (عمّان: مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠١)، ص ٢١٢ - ٢١٣.

(٧٠) وندشلي، المصدر نفسه، ص ٣٣٣.

(٧١) محاضرات محادثات الوحدة، مارس - أبريل ١٩٦٣، تقديم محمد حسنين هيكل (القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٦٣)، حديث نهاد القاسم، ص ٢٩٩.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٢٩٩.

(٧٣) حداد، من تاريخ سورية المعاصرة، ١٩٤٦ - ١٩٦٦، ص ٢٢٠.

(٧٤) الكيلاني، «الاتحاد الاشتراكي العربي: نموذجاً سورية»، ص ٩٦.

لـ «الجبهة التقدمية» تجمع الناصريين والبعثيين، تمهيداً للوصول إلى «الحركة العربية الواحدة»، فإن ميشيل عفلق قبل تلك الصيغة على مضض<sup>(٧٥)</sup>. وانتهت المرحلة الثانية من المباحثات بإعلان أذيع في ٢١ آذار/ مارس ١٩٦٣ حول «اتفاق الأطراف على ضرورة توحيد القوى الوجودية الثورية في ج.ع.م. والعراق وسورية، وتحمل مسؤولية تكوين قيادة واحدة ثورية»<sup>(٧٦)</sup>. لكن، على الرغم من نص اتفاق القاهرة هذا على إقامة «جبهة قومية» في سورية، فإن سلوك قيادة البعث ذهب باتجاه مغاير؛ إذ منذ عودة الوفد إلى دمشق، تفاقمت الخلافات بين الفصائل الناصرية وسلطة البعث على حجم كل فصيل في المجلس الوطني والوزارة. فقد رفض البعث اقتراح القوى الناصرية بأن تتوزع المناصب الوزارية وفي المجلس الوطني على أساس المساواة بين البعث وكل من المنظمات الناصرية الثلاث، فيكون للبعث ربع المقاعد ويكون لكل من المنظمات الثلاث الناصرية ما يكون للبعث. وعندما رفض البعث هذا الاقتراح، قدّم الوزراء الناصريون الستة، بمن فيهم وزيراً الحركة هاني الهندي وجهاد ضاحي، استقالاتهم. وأعلن جهاد ضاحي أن سيطرة البعثيين غير العادية على الحكومة يمكن «أن يحول دون تحقيق الوحدة، وإذا أصر البعثيون على رفض القبول بمنطق العدل والحقيقة، سنسحب، تاركين الإقليمية البعثية تستمر في حكم سورية بمفردها»<sup>(٧٧)</sup>. فبادر البعث، لامتناع مفعول التظاهرات الناصرية العارمة، إلى الاتفاق مع المنظمات الناصرية على حل وسط، يتضمن تمثيل هذه المنظمات في «المجلس الوطني» بشخصيات مدنية، وتأجيل البحث في التغيير الوزاري إلى حين إتمام المرحلة الثالثة لمباحثات الوحدة، والموافقة على قبول ميثاق وطني يتضمن فكرة الوحدة الثلاثية، ومرحلة انتقالية لثلاثة أشهر يجري فيها الاستفتاء على

الدستور الاتحادي الذي سيتمخض عن مباحثات المرحلة الثالثة، ومن ثم تم الاتفاق على تشكيل وفد لمباحثات الوحدة يتمثل فيه البعث والمنظمات الناصرية<sup>(٧٨)</sup>.

وتوصلت الوفود الثلاثة: السوري والعراقي والمصري، التي بدأت عقد جلساتها في ٦ نيسان/ أبريل، إلى صوغ ما سُمي «ميثاق القاهرة»، أو ميثاق ١٧ نيسان/ أبريل، تم بموجبه الاتفاق على قيام «جبهة قومية» في كل قطر، تنبثق عنها «حركة سياسية» على مستوى «الدولة الاتحادية»، تتولى الإشراف على قيادة الدولة الاتحادية الجديدة، وتعزيز الإرادة السياسية على قاعدة الأهداف المشتركة، على أن يحتفظ كل قطر بمؤسساته الإقليمية<sup>(٧٩)</sup>. وقد قبلت الحركة والمنظمات الناصرية الأخرى هذه الصيغة الاتحادية على مضض، نظراً إلى أن الصيغة جاءت فضفاضة بالنسبة إلى الأهداف المرجوة. كما قبل عبد الناصر هذه الصيغة تحت إلحاح سلطتي البعث في العراق وسورية، من دون أن يخفي امتعاضه وتشككه بإمكانية هذه الصيغة على الصمود، وقد عبّر عن ذلك بقوله «نحن نعتقد أن الاتحاد الي إحنا واصلين إليه في منتهى الضعف. . ليس وحدة اتحادية، إنما دولة ائتلافية، أضعف أنواع الدول، وبذلك سيكون البناء هش»<sup>(٨٠)</sup>. بينما رأى البعث في سورية، لا سيما «اللجنة العسكرية» فيه، أنها صيغة تضيق عليه حركته، بفرض شركاء له في الحكم (الجبهة التقدمية)، أو بعلاقات اتحادية تقلص معنوياً من سلطته في الداخل، فتصدت قوات الأمن السورية بالقوة للتظاهرات الاحتفالية بمناسبة إعلان الاتحاد، وأصدرت السلطات مرسوماً تمنع فيه التظاهر، وتُغلق الجامعات والمدارس التي كانت مركزاً للتظاهرات<sup>(٨١)</sup>، وهو ما زاد من شكوك الناصريين وعبد الناصر بنوايا البعث، وجعل الرئيس عبد الناصر يحجم عن توقيع ميثاق القاهرة إلى ما

(٧٥) محاضرات محادثات الوحدة، مارس - أبريل ١٩٦٣، المرحلة الثانية، الاجتماع الخامس، ص ١٢٠ - ١٢١.

(٧٦) زعوب، الميثاق العربي، ص ٦٥.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٧٨.

(٧٩) محاضرات محادثات الوحدة، مارس - أبريل ١٩٦٣، الاجتماع التاسع، المرحلة الثالثة.

(٨٠) جمال عبد الناصر، في: محاضرات محادثات الوحدة، مارس - أبريل ١٩٦٣، المرحلة الثالثة، الاجتماع التاسع.

(٨١) الجندي، البعث، ص ١٢١.

بعد حضور وفد رسمي سوري برئاسة رئيس الأركان (المستقل) زياد الحريري إلى القاهرة<sup>(٨٢)</sup>. ثم ما لبث الخلاف أن انفجر، في أيار/ مايو، بين البعث والمنظمات الناصرية، في إثر تسريح العشرات من الضباط الناصريين، ورفض البعث صيغة الناصريين في توزيع المناصب الوزارية، وإصراره على رجحان كفته، فقدم وزيراً الحركة هاني الهندي (وزير التخطيط) وجهاد ضاحي (وزير المواصلات) والوزراء الناصريون الآخرون استقالاتهم من الحكومة، وأصدر الهندي وضاحي بياناً ربطاً فيه بين استقالاتهما ومحاوله البعث للانفراد بالسلطة على شاكلة بعث العراق<sup>(٨٣)</sup>. إلا أن الجمهور خرق أوامر السلطات، وتظاهر معبراً عن تضامنه مع الضباط المسرحين والوزراء المستقيلين. وواجهت السلطات هؤلاء المحتجين بالقوة، وأوقفت صدور جريدة صوت الجماهير الناطقة بلسان الحركة، وجريدة الوحدة العربية الناطقة بلسان الوندوين الاشتراكيين.

عقب تلك التحولات العاصفة في مواقف سلطة البعث تجاه شركائها الناصريين، قدّم ثلاثة من قيادات البعث (وزير الإعلام جمال الأتاسي ووزير الاقتصاد عبد الكريم الزهور ووزير التربية سامي الدروبي) في ٦ أيار/ مايو استقالاتهم من الحكومة، تضامناً مع الناصريين<sup>(٨٤)</sup>. ومن ثم شكّلت المنظمات الناصرية في ١٧ أيار/ مايو جبهة، وتقدمت من السلطة بمذكرة في ٢١ أيار/ مايو اتهمت فيها البعث بإقامة «ديكتاتورية الحزب الواحد»، وبالخروج على ميثاق ١٧ نيسان/ أبريل<sup>(٨٥)</sup>. فما كان من السلطة إلا أن اعتقلت موقعي المذكرة باسم تنظيماهم: هاني الهندي (الحركة)، وحسن

هلال (الوندوين الاشتراكيين)، وراتب الحسامي (الجبهة العربية المتحدة)<sup>(٨٦)</sup>. وبعد سلسلة من الإجراءات التي عمّقت القطيعة بين البعث والحركة الناصرية، لا سيما بعد حركة ١٨ تموز/ يوليو ١٩٦٣ الناصرية الفاشلة، التي قام فيها الناصريون، بقيادة جاسم علوان، في وضح النهار، بمحاولة الاستيلاء على مقار السلطة، وما أعقبها من إعدامات واعتقالات وسقوط المئات بين جريح وقتيل، تحولت الحركة والقوى الناصرية الأخرى إلى موقع المعارضة<sup>(٨٧)</sup>. وأعلن الرئيس عبد الناصر في ٢٦ تموز/ يوليو مسؤولية البعث عن سقوط ميثاق ١٧ تموز/ يوليو<sup>(٨٨)</sup>. ومنذ ذلك الحين، تفرّد البعث، أو لجنته العسكرية، بالسلطة، وفي المقابل اعتبرت الحركة الناصرية سلطة البعث «سلطة انفصالية» أغلقت الباب أمام أية صيغة وحدوية بين سورية ومصر.

توسعت الحركة تنظيمياً وجماهيرياً، في هذه الأثناء، فغدت عضويتها ما يقارب الثلاثة آلاف عضو<sup>(٨٩)</sup>، ووصلت عضوية تنظيم الحركة في اللاذقية بين عامي ١٩٦٣ و١٩٦٥ إلى المئات من الأعضاء، وكان نشاطهم بارزاً في الثانوية الصناعية، وفي ثانوية جول جمال. وقد حدث اضطراب في الثانوية الصناعية قادته الحركة بمناسبة صدور مرسوم في عام ١٩٦٢، يحجب على حامل الشهادة الثانوية الصناعية حق القبول في الكلية الحربية، وعندما حدثت تظاهرات طلابية في اللاذقية عام ١٩٦٤، حرمت السلطات الأمنية ما يقارب ١٥٠ طالباً، أغلبهم من أعضاء الحركة، من مغادرة اللاذقية إلا بعد إذن مسبق من السلطات. وكان قد برز في أثناء ذلك كثير من الكوادر الحركية، التي قادت

(٨٢) المصدر نفسه، ص ١٢١.

(٨٣) زعوب، الميثاق العربي، ص ١٠٩.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ١١١ - ١١٢.

(٨٥) المصدر نفسه، ص ١١٧.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ١١٧ - ١١٨.

(٨٧) دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠ - ١٩٦٣: الجزء الأول: الإيديولوجيا والتاريخ السياسي، ص ٣٤٢، قارن بـ:

نيكولاس فان دام، الصراع على السلطة في سورية: ١٩٦١ - ١٩٩٤ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥)، ص ٦٢ - ٦٣.

(٨٨) محمد أحمد رجب، ثورة رائدة، الكتاب الثالث عشر (الجمهورية العربية المتحدة: المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ١٩٦٤)،

ص ١٨٥.

(٨٩) مقابلة مع أ. جورج كتن.

التنظيمي ثم المالي؛ بند النقد والنقد الذاتي. وكان من المعروف أن تنظيم الحركة في دير الزور كان يهيمن على الحركة الناصرية الشعبية<sup>(٩١)</sup>.

## رابعاً: حركة القوميين العرب في تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي

اتفقت المنظمات الناصرية على العمل المشترك في ضوء تحولات السلطة، واستجابة منها لفكرة الرئيس عبد الناصر (الحركة العربية الواحدة) التي اقترحها في أروقة جلسات (محادثات الوحدة)، وقدمها علناً في خطابه في ٢٢ تموز/ يوليو ١٩٦٣. وبعد مناقشات واسعة بين ممثلي الاتجاهات الناصرية، دعت هذه القوى، بمباركة من الرئيس عبد الناصر، في تموز/ يوليو ١٩٦٤ إلى مؤتمر تأسيسي للاتحاد الاشتراكي، حضره ممثلون عن الحركة وغيرها من القوى الناصرية. وعقد هذا المؤتمر اجتماعاته ما بين ١٤ - ١٨ تموز/ يوليو، وتمخض عنه صدور بيان تأسيسي بتاريخ ١٩ تموز/ يوليو، بمناسبة مرور سنة على إعدام زعماء حركة ١٨ تموز، وأذيع هذا البيان من إذاعة القاهرة<sup>(٩٢)</sup>، الذي جاء فيه «أن التلاحم العضوي الوثيق مع الجمهورية العربية المتحدة وقيادتها، هو المدخل الوحيد لأي توجه وحدوي اشتراكي حقيقي». وذكر بالنسبة إلى الشأن السوري أن «نكسة الانفصال الثاني التي يقودها البعث أخطر من الانفصال الأول». وحدد المؤتمر الهدف الاستراتيجي للاتحاد الاشتراكي بـ «مواصلة النضال لإعادة وحدة الجمهورية العربية المتحدة»<sup>(٩٣)</sup>. وانتخب المؤتمر التأسيسي مكتباً سياسياً ضم هاني الهندي (الحركة)، وسامي صوفان ومحمد الخير (وحدويين اشتراكيين)، وعبدالكريم زهور (البعثيين المستقلين)، وعادل طيفور (الاتحاد الاشتراكي). وانتخب نهاد القاسم أميناً عاماً للاتحاد<sup>(٩٤)</sup>.

في إثر المؤتمر التأسيسي للاتحاد، أعلنت التنظيمات

تنظيم الحركة وشكلت واجهات اجتماعية لها، مثل المحامي فؤاد زوباري، وسهيل إبراهيم، وسامي أمونة (موظف في التربية)، ورفيق نصار، ومصطفى زغلوطه (أبو فواز) الذي كان مسؤولاً عن قطاع العمال في تنظيم اللاذقية. وقام كثير من قادة الإقليم بدور قيادة ارتباط مع المركز بين عامي ١٩٦٣ و١٩٦٨، وفي مقدمتهم: جورج كتن، وعصمت العائدي، وعبد الرحمن عبدولي، وعمر سرية (أبو تميم)<sup>(٩٥)</sup>. وتصدّر واجهة العمل السياسي والتنظيمي للحركة في حلب عصمت هنانو (أبو عقيل)، وزكريا قضيب البان، وزكي قاسمو، ومنير ربحاوي. وبرز في الوسط الفلسطيني أحمد خليفة، وبلال الحسن (أصبح في ما بعد قيادياً في الجبهة الديمقراطية)، الذي صرح لجريدة برق الشمال الحلبية في اليوم الأول لحركة ٨ آذار، بأن عصمت هنانو سيكون عضواً في المجلس الوطني الذي شكلته حركة ٨ آذار. وبلغت عضوية الحركة في مدينة حلب وحدها ما يقارب الألف عضو، بينما كان الأنصار والمؤيدون أكثر من ذلك بكثير. وبلغت عضوية الحركة في ثانوية المأمون ما يقارب المئة عضو، وعددًا مماثلاً في ثانوية أبو فراس الحمداني؛ فعندما كانت الحركة توزع منشوراتها أو منشورات الاتحاد الاشتراكي بين عامي ١٩٦٣ و١٩٦٥، كان النشطاء الحركيون يحرصون على وضع المنشورات في أغلب مقاعد الطلاب، وبجوار الآلات في المعامل، أو يلصقونها بها. وقد بادر المركز القيادي للحركة إلى الشكوى مما كان يسميه التضخم التنظيمي، فكانت قيادة الحركة مبالغة إلى انتقاء الأعضاء الجدد بدقة، كي لا يتم توسع التنظيم على حساب النوعية، مع اهتمام بإغناء الحياة الداخلية للحركة، فتضمّن اجتماع الخلية والهيئات التنظيمية الأخرى على أربعة بنود: بند التحليل السياسي (الدولي والإقليمي، والوطني)؛ البند التثقيفي، كأن يكلف الأعضاء بتقديم كتاب وتحليله لمناقشته في الهيئة؛ البند

(٩٥) مقابلة المؤلف مع أ. مصطفى زغلوطه (أبو فواز) باللاذقية في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠.

(٩٦) مقابلة المؤلف مع كل من أ. مصطفى حاج حسن (أبو أنور)، وأ. أبو عارف مجلب في تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠١٠.

(٩٧) «التقرير السياسي لمؤتمر حزب الاتحاد الاشتراكي العربي في سورية»، ص ١٠.

(٩٨) «البيان التأسيسي للاتحاد الاشتراكي»، ص ١ - ٣.

(٩٩) مقابلة مع أ. حسن عبد العظيم، بدمشق عام ١٩٩٧.



الناصرية السورية (حركة القوميين العرب؛ حركة الحدوديين الاشتراكيين؛ الجبهة العربية المتحدة؛ الاتحاد الاشتراكي الذي بدأ تأسيسه عبد الله جسومة وأحمد إسماعيل من قبل) حل تنظيماتها واندماجها في إطار الاتحاد الاشتراكي. غير أن الحركة لم تكن مخلصاً لهذه الوحدة التنظيمية، التي انخرطت فيها مساهمة للمناخ الناصري العام، ولرغبة الرئيس عبد الناصر، وسياسته العامة؛ إذ لم يكن في مقدورها أن تُظهر استقلالها عن السياسة الناصرية، وهي التي وضعت نفسها، منذ منتصف الخمسينيات، أداة طوعية في خدمة الخطاب الناصري، وللجمهورية العربية المتحدة في ما بعد، في حين كانت ترى أن الفرقاء الناصريين الآخرين لا يملكون الخبرة والروح الانضباطية اللازمة للعمل الثوري. وكانت تنظر إلى نفسها على أنها يسار الناصرية وأنها أكثر انسجاماً مع عبد الناصر من البيروقراطية الناصرية<sup>(٩٥)</sup>.

وقد حاول التيار اليساري، الذي صارت صفحات مجلة الحرية الأسبوعية صوته المعبر، إبراز مواقفه اليسارية بوضوح باعتباره يُعبّر عن نهج عبد الناصر الحقيقي. وظهر التباين جلياً في آراء الحركة في مؤتمرها في تموز/يوليو ١٩٦٢، بين اتجاه يساري أدخل مفاهيم الصراع الطبقي والاشتراكية، وأكد بعد الانفصال أن الطبقات الاجتماعية لا تأخذ موقفاً واحداً من الوحدة والمسألة القومية اللتين هما من قضايا الطبقات الشعبية، ودعا إلى عدم الفصل بين قضية الوحدة والاشتراكية، بين البناء السياسي والبناء الاجتماعي والقاعدة الشعبية للوحدة، ودعا إلى الالتحام الكامل بالناصرية، بينما وقفت القيادة التاريخية مترددة أمام تلك الأطروحات، وكان من أبرز عناصرها: هاني الهندي وجورج حبش ووديع حداد وأحمد الخطيب<sup>(٩٦)</sup>. غير أن تحفظ حبش وفريقه المؤسس عام ١٩٦٢، تبدل إلى تأييد في مؤتمر الحركة عام ١٩٦٤. أما مؤتمر ١٩٦٥، فقد سلّم بهذه التوجهات الجديدة. ومن المفارقات الغريبة أن الاتجاه اليساري الذي شدّد أكثر ما شدّد على الاندماج بالناصرية، تحوّل إلى الطرف الأشد

عداء للناصرية ولفكرة الالتحام الكامل بالناصرية!

أمّلت الحركة بعد انهيار ميثاق ١٧ نيسان/أبريل ومشروع الاتحاد الثلاثي، بأن يبادر عبد الناصر إلى توحيد القوى الثورية العربية. وقد قابل وفد من الحركة الرئيس عبد الناصر، وعبر له عن أمله بأن تقوم ج.ع.م. «بإقامة تحالف بين (الاتحاد الاشتراكي) في مصر، و(حزب جبهة التحرير الوطني) الجزائرية، و(حركة القوميين العرب) مع قوى ثورية أخرى كخطوة أولى نحو إنشاء حركة عربية اشتراكية واحدة. وقد اتفق عبد الناصر معهم في الرأي بأن الحركة العربية القومية في وضع مشّتت، وأنه يجب إقامة تحالف بين القوى التقدمية»، غير أن مستشاري الرئيس عبد الناصر طالبوا بالتريث، فدفع هذا الاقتراح إلى الخلف<sup>(٩٧)</sup>. لذا يبدو أن صيغة الاتحاد الاشتراكي لم تكن الصيغة الملائمة للحركة؛ فقد كانت تأمل بأن يعتمد الرئيس عبد الناصر تنظيمات الحركة كوعاء للحركة العربية الواحدة في سورية والعراق ولبنان واليمن الجنوبي، فوجدت نفسها أمام صيغة الاتحاد الاشتراكي، والمطلوب منها أن تنضوي في جسم تنظيمي واحد، مع مجموعة لا تعتقد بجدارتها لتمثيل الخط القومي الاشتراكي، فحاولت أن تستخدم الوعاء التنظيمي للاتحاد الاشتراكي لجذب أعضاء جدد، ولتوسعها التنظيمي من دون أن تحل تنظيمها فعلياً وتندمج فيه.

لم يواجه التنظيم الجديد (الاتحاد الاشتراكي) هذا التردّد من الحركة فحسب، استناداً إلى توجهات يسارية وعصبوية تنظيمية، بل واجه مشكلة من نوع آخر مع الحدوديين الاشتراكيين التي كانت قيادتها في الداخل (فايز إسماعيل وأدهم مصطفى) ذات أصول بعثية، وكانت ميالة إلى التعاون مع سلطة البعث، فاستفادت من دعوة عبد الناصر إلى «وحدة الصف»، وإلى مؤتمر القمة، في مواجهة خطر تحويل إسرائيل لمجرى مياه نهر الأردن. فأعلنت قيادة الداخل للحدوديين الاشتراكيين انسحابها رسمياً من الاتحاد الاشتراكي، بعد أربعة أشهر فقط من

(٩٥) مقابلة مع أ. لؤي قنبر في مكتب الفلاحين في المنطقة الشمالية بجلب في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

(٩٦) محمد، الحركة القومية العربية في سورية: من خلال تاريخ تنظيماتها السياسية، ١٩٤٨ - ١٩٦٧، ص ٤٤٩.

(٩٧) الكبيسي، حركة القوميين العرب، ص ١٠٩.

تأسيسه، واشتركت في حكومة البعث، تحت ذريعة الانسجام مع سياسة القاهرة الجديدة. وعلى الرغم من أن أكثرية عضوية الحدوديين الاشتراكيين لم تنسحب من الاتحاد، فإن ذلك أحدث بلبلة في صفوف الناصرية. وشجبت قيادة الاتحاد الاشتراكي هذا الانسحاب واعتبرته انحرافاً عن الخط الناصري<sup>(٩٨)</sup>. أما حركة القوميين العرب، فكانت عضويتها، التي بلغت الآلاف بين ١٩٦٢ - ١٩٦٤، قد شكّلت جهازاً منيعاً يمكن توجيهه بشكل موحد، لا سيما أن هذا الجهاز توافرت لديه قيادة فعالة ومتمرسه، أمثال هاني الهندي وسامي ضاحي، عضوي قيادة الإقليم<sup>(٩٩)</sup>. وقد أعلنت حلّها التنظيم واندماجها في الاتحاد الاشتراكي، غير أنها في الممارسة بقيت محتفظة باستقلاليتها التنظيمية، مع الانخراط في تنظيمات الاتحاد والنشاط في داخلها. واستمرت العلاقة قلقة بين الحركة والاتحاد الاشتراكي والفصائل الناصرية الأخرى، فكان توجه الحركة الأساسي هو أنه لا بد من الانخراط في الاتحاد ليكون للحركة دور قيادي موجه له. وتكررت الصدامات في مدارس عديدة بين عناصر الحركة وعناصر من الحدوديين الاشتراكيين<sup>(١٠٠)</sup>. ومن المعلوم أن التنظيم الفلسطيني للحركة - ومنه بلال الحسن وأحمد خليفة - لم ينخرط في الاتحاد الاشتراكي، وبقي تنظيماً مستقلاً رسمياً عن الاتحاد والحركة في الإقليم السوري.

ولقد شاركت الحركة بصورة فعالة في المؤتمر الثاني للاتحاد الاشتراكي الذي عقد جلساته في أيار/مايو ١٩٦٥، وأصدر ميثاقاً سماه «المنهاج المرحلي»، احتفظ فيه بالتوجهات الأساسية للمؤتمر التأسيسي، التي اعتبر فيها «المعركة السياسية التي تدور في الساحة السورية إن هي إلا صراع تاريخي، صراع من أجل الوحدة ضد الانفصال الذي يمثله الحكم القائم الآن بعد ٨ آذار». وشدد على أن

المهمة الأساسية للاتحاد الاشتراكي تتحدد في «مواصلة معركة إعادة الوحدة، وتوحيد الطاقات النضالية ضد الانفصال الجديد». وليكون النواة للحركة العربية الاشتراكية في الإقليم السوري<sup>(١٠١)</sup>، وربط بطريقة حتمية الوحدة العربية بالاشتراكية، في سياق التسابق نحو الاتجاه إلى اليسار. وانتخب المؤتمر جاسم علوان أميناً عاماً، وجادو عز الدين أميناً مساعداً للشأن الخارجي، وهاني الهندي أميناً مساعداً للشأن الداخلي. وتشكّلت قيادة للداخل من اللواء السابق محمد الجراح، ود. جمال الآتاسي، وناجي الضلي أحد قدامى أعضاء حركة القوميين العرب، بدلاً من أسامة الهندي (شقيق هاني) الذي كان معتقلاً<sup>(١٠٢)</sup>. وكُلف هاني الهندي بمسؤولية الأمانة العامة، ليقوم بعملية التنسيق، من مركز إقامته في بيروت، بين قيادة الخارج (في القاهرة)، وقيادة الداخل. ولقد تنامت عضوية الاتحاد الاشتراكي، في هذه الفترة، بشكل مطّرد، وبلغت عضويته عشرات الآلاف<sup>(١٠٣)</sup>.

غير أن الحركة كانت تمر بحياة داخلية مضطربة، مليئة بالجدل والخلافات، في خضم العثرات التي أصابت حركة الوحدة العربية، من فشل وحدة ١٩٥٨، إلى فشل الجهود الناصرية لاستعادة الوحدة بين مصر وسورية، ومن خيبة الأمل مما أثارته حركة ٨ آذار من آمال ووعود، وإخفاق محاولات الحركة في العراق من أجل الوحدة أو لاستلام السلطة، بالإضافة إلى التمايزات التي بدأت تظهر بين تنظيمها في اليمن الجنوبي والسياسة الناصرية. وكان الاتجاه اليساري في الحركة لا يزال، حتى عام ١٩٦٥، يعتبر نفسه الأكثر انسجاماً مع توجهات عبد الناصر، وعلى اتصال وثيق به خلال عامي ١٩٦٤ و١٩٦٥، فقدمت الحركة، لاسيما مجموعة محسن إبراهيم، في المؤتمر القومي العام للحركة عام ١٩٦٥، كتطبيق لشعار الالتحام بالناصرية، اقتراحاً يتضمن دمج الحركة بالناصرية على

(٩٨) مقابلة مع أ. عبد المجيد منجونة عام ١٩٩٧.

(٩٩) باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر، ص ٢٥١.

(١٠٠) مقابلة مع أ. لؤي قنبر.

(١٠١) الاتحاد الاشتراكي العربي الإقليم السوري، المنهاج المرحلي (أيار/مايو ١٩٦٥)، ص ٥ - ٦ و ٣٧.

(١٠٢) تمام برازي، ملفات المعارضة السورية (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٤)، ص ٢٢٥، ومقابلة مع أ. عبد المجيد منجونة.

(١٠٣) مقابلة مع أ. عبد المجيد منجونة.

صعيد القومي، لخلق «حركة عربية اشتراكية جديدة تعتمد على الطبقة العاملة وعلى فكر اشتراكي واضح وعلى تنظيم واضح» - على الرغم من الشروع عملياً في بناء الاتحاد الاشتراكي منذ عام ١٩٦٤، في سورية والعراق، صيغة أخرى - وتمكنت هذه المجموعة من انتزاع تأييد أغلبية المؤتمر، ثم أتى انفجار الخلاف بين تنظيم الحركة في الجنوب اليمني والاستراتيجية الناصرية في كانون الثاني/يناير ١٩٦٦، فكان من آثارها إعلان فرع الحركة في جنوب اليمن انفصاله عن الناصرية<sup>(١٠٤)</sup>، فشكل ذلك بداية معركة صامتة مكتومة بين الحركة وعبد الناصر، وصلت ذروتها في اختراقها للتنظيم الطليعي للاتحاد الاشتراكي في مصر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦ تحت إمرة سمير حمزة، مؤسسه في أحشائه تنظيمًا حركيًا سرّياً سعى بدأب إلى الاستحواذ على طليعة الاشتراكيين، خفية عن أصحابه. وقد تولّى علي صبري وشعراوي جمعة بنفسيهما التحقيق مع كوادر التنظيم، دلالة على مدى اهتمام النظام وقلقه من اختراق كهذا<sup>(١٠٥)</sup>. يضاف إلى ذلك الوضع التنظيمي المأزوم للحركة في الإقليم السوري، الذي بدأ قبل انضمامها إلى الاتحاد الاشتراكي واستمر بعده، وترافق هذا التحول الفكري مع تحول تنظيمي، حيث كان عضو قيادة الإقليم أسامة الهندي قد انتهاز فرصة لجوء أغلب قيادة الإقليم إلى لبنان تجنباً لاحتمال الاعتقال بعد عام ١٩٦٤، فعمل على ملء الفراغ التنظيمي، فضم كلاً من جورج كتن ومحمد نور عجيلي وعصمت هنانو وفیصل الخضرا (فلسطين). وعملت قيادة الإقليم هذه على توجيه «إنذار» إلى اللاجئين هؤلاء، بضغط من أسامة الهندي، فخيرتهم بين العودة إلى الإقليم السوري أو الفصل من الحركة. وشمل هذا الإنذار، ومن ثم الفصل، الحكم دروزة وهاني الهندي وجهاد ضاحي، غير أن مركز الحركة في بيروت تجاوز هذا الإنذار والفصل، وبقي هاني الهندي والحكم دروزة

في الأطر القيادية القومية للحركة، وداخل الأطر القيادية للاتحاد الاشتراكي في الخارج<sup>(١٠٦)</sup>.

كان لهذه التطورات أثرها في الحوارات الداخلية في الحركة، لجهة تعزيز النزعة الاستقلالية لديها، وتعميق توجهاتها اليسارية. وكان موضوع الوحدة بين مصر وسورية في ظل حكم الرئيس عبد الناصر الموضوع الرئيسي الذي تمحورت حوله الخلافات، داخل الحركة بين الاتجاه التقليدي واتجاه آخر تأثر بالراديكاليات اليسارية الرائجة التي بدأت تربط الوحدة بالاشتراكية لتضيف بذلك صعوبات جديدة، وهي كثيرة، أمام الوحدة؛ فقد مال هذا التيار «اليسراوي» إلى التشديد على المضمون الاشتراكي الشعبوي للوحدة، وضرورة استنادها إلى «التنظيمات الشعبية الثورية»، وإقصاء القوى المعادية للاتجاه القومي الاشتراكي<sup>(١٠٧)</sup>. لم يمض وقت طويل، حتى استتجت الحركة - بطريقة يبدو أنها تتعارض مع تاريخها الفكري والسياسي كله - أن مشروعها مع الناصرية وصل إلى طريق مسدود، بعد أن استعارت منهجاً «طبقواياً» مبسطاً؛ فقد وضع اجتماع اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب في تموز/يوليو ١٩٦٦ خطوط القطيعة مع الحركة الناصرية، حيث ميزت بين يمين الناصرية، ممثلاً بالأجهزة البيروقراطية البرجوازية وامتداداتها الأيديولوجية على الساحة العربية، ويسارها ممثلاً بعبد الناصر، ودعت إلى انتهاج خط استقلالي تنظيمي وسياسي وإيديولوجي يرتبط بقيادة عبد الناصر. وترتب على هذا الاستنتاج دعوة فروع الحركة، التي اندمجت في الاتحاد الاشتراكي في سورية والعراق، إلى الخروج والاستقلال عنه، من دون أن تعبر اهتماماً بمسائل الديمقراطية وملحقاتها<sup>(١٠٨)</sup>، وهو ما فتح الطريق أمام انسحاب حركة القوميين العرب رسمياً من الاتحاد الاشتراكي في سورية والعراق، وانسحب الأمين العام المساعد المسؤول عن شؤون الداخل (هاني الهندي)، كما

(١٠٤) الكبيسي، حركة القوميين العرب، ص ١١١ - ١١٢.

(١٠٥) الطويل، «حركة القوميين العرب والناصرية».

(١٠٦) مقابلة مع أ. جورج كتن.

(١٠٧) إبراهيم، في الديمقراطية والثورة والتنظيم الشعبي، ص ١٣ - ٢٤.

(١٠٨) كبيسي، حركة القوميين العرب، ص ١١٣، قارن ب: باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر، ص ٢٥٦.

الشعب العامل؛ فهو بعيد عن أن يكون «تنظيماً طلائعياً» حزبياً عقائدياً ثورياً بمعنى يحمل أيديولوجيا القومية الاشتراكية»<sup>(١١٢)</sup>. وقد قوي عود هذا التوجه بعد هزيمة ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧، فتَمَّت الدعوة من النسق القيادي الأول، الذي وقع تحت تأثير اليسار الماركسي، إلى محاسبة القاعدة للمراتب القيادية، فكانت النتيجة نوعاً من الفوضى التنظيمية، قادت إلى نوع من الفراغ التنظيمي، مهَّد لاحقاً لتفكك التنظيم، ومن ثم لانهياره. وقد توافق هذا الانهيار مع الانقسام الكبير بين طرفي الحركة في الساحة الفلسطينية<sup>(١١٣)</sup>.

إن الكثير من الظواهر لا تنبئ بأن الخلافات الفكرية والسياسية الكبرى في السلم القيادي ستقود حتماً إلى الافتراق التنظيمي؛ فجورج حبش والنسق القيادي المحيط به لم يكونا بعيدين جداً عن أطروحات ما يسمى اليسار. يروي كوادري يسارية في الحركة أن جورج حبش حضر، بطريقة سرية، اجتماعاً موسعاً لقيادة منطقة حلب وشُعَبها وروابطها، عقب هزيمة ٥ حزيران/يونيو. وقد عُقد الاجتماع في منزل عبد الله كلاب، وألقى «الحكيم» كلمة شاملة، سألته أسامة الهندي في ختامها، ما هي مرجعيتنا حالياً؟ فأجاب: إن تجربة فيتنام وكوبا وكوريا، هي مرجعيتنا حالياً. وقد خلص الاجتماع إلى نتائج أولية أهمها أن انعدام التوازن مع العدو يفرض سلوك طريق حرب التحرير الشعبية. وبناءً على هذا الاستنتاج، اتجهت الحركة إلى إقامة معسكرات التدريب، التي تضمَّنت برامج تثقيفية وتدريبات عسكرية. فأشرفت قيادة منطقة حلب على معسكر تدريب في نخيم حندرات شمال حلب، وكانت البرامج الثقافية والسياسية تضع احتمال استخدام السلاح في الداخل، وليس فقط لتحرير القنيطرة، ومن ثم فلسطين<sup>(١١٤)</sup>.

انسحب ناجي الضلي من القيادة الثلاثية في الداخل، والاثنان كانا عضوين في الحركة. وبما أن قواعد الحركة كانت بأغلبيتها الساحقة ناصرية، فإنها بقيت أمينة للخط الناصري، ووقفت ضد هذا التوجه، وحافظت في أغلبيتها على عضويتها في الاتحاد الاشتراكي، على الرغم من البلبلة والتساؤلات الاستنكارية التي صاحبت هذا الانقسام الجديد<sup>(١١٥)</sup>. لكن التوجه نحو اليسار أخذ صيغة الثقافة الشفوية، وتجنب حتى عام ١٩٦٦ الاعتماد على وثيقة مكتوبة، فبدأ الحديث بخجل عن الاشتراكية العلمية، والديالكتيك المادي، والترويج لمقالات فلسفية لمحمود أمين العالم. لكن جرت في عام ١٩٦٦ محاولة علنية، بعد الخروج من الاتحاد الاشتراكي، لتحويل الحركة إلى حزب يساري، غير أن المحاولة اصطدمت بمعارضة قوية من الصف القيادي الأول، فبادرت بعض الكوادر الحركية اليسارية، وبطريقة اعتباطية، إلى فصل بعض الكوادر القيادية تحت ذريعة: تطهير الحركة من أبناء التجار والبرجوازية<sup>(١١٦)</sup>. فُنظمت حملة تصفية واسعة - بدعم وتخطيط من مسؤول الإقليم السوري: أسامة الهندي - لما سُمِّي «العناصر البرجوازية» في الحركة، والانتقال إلى الاشتراكية العلمية، فأقصى أبرز قياديين الحركة في حلب: عصمت هنانو، مخلص الزعيم، مروان مفتي، صفوان عكي (صحفي)، مخلص صيادي، حكمت بيازيد، عبد القادر درويش<sup>(١١٧)</sup>.

## خامساً: مرحلة الاستقلال عن الناصرية والتفكك

شرع هذا الاتجاه اليساري في نقد تجربة بناء الاتحاد الاشتراكي، في مصر نفسها، وليس في سورية والعراق وحسب؛ إذ اعتبر أن مثله مثل الاتحاد القومي، عبارة عن تجمع لقوى الشعب العامل وليس تنظيماً يجمع طليعة

(١٠٩) الاتحاد الاشتراكي العربي الإقليم السوري، تقرير القيادة المؤقتة، المؤتمر الرابع، ص ١١.

(١١٠) مقابلة مع أ. لؤي قنبر.

(١١١) مقابلة مع أ. أبي أنور وأ. أبي عارف.

(١١٢) إبراهيم، في الديمقراطية والثورة والتنظيم الشعبي، ص ١٢٣ - ١٣٣.

(١١٣) مقابلة مع أ. لؤي قنبر.

(١١٤) مقابلة مع أ. أبي أنور وأ. أبي عارف.

وفي أثناء ذلك، لم تكن الخلافات في صفوف البعث أقل استعاراً. ولقد حسمت حركة ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٦٦ الصراع بين أطراف البعث في سورية لصالح التيار الذي تقوده «اللجنة العسكرية» على حساب فريق عفلق والبيطار، اللذين حملهما عبد الناصر مسؤولية الانفصال وفشل ميثاق ١٧ نيسان/ أبريل والصراع البعثي - الناصري، بينما كانت «اللجنة العسكرية» هي المقرر الحقيقي. لكن حركة ٢٣ شباط هذه فتحت الخطوط بين الرئيس عبد الناصر والقيادة الجديدة، التي سيطر عليها خط صلاح جديد و«اللجنة العسكرية» المتطرف، والمعادي للوحدة ولعبد الناصر<sup>(١١٥)</sup>، والمتشدد تجاه المختلفين معه في الداخل، حيث اقتبس جميع المفاهيم الماركسية التي تساعده على الاحتفاظ بالسلطة، وتقييد الحركة الشعبية وضبطها، وحافظ على رفع شعار فلسطين طريق الوحدة، واعتبر أن تحرير فلسطين مهمة ناضجة اليوم، وهي السبيل إلى الوحدة، التي من المفترض أن تكون حصيلة الاشتراكية، فانددمت أية فرصة للانفراج الديمقراطي، وأضافت شعاراً جديداً آخر: «الجيش لحماية الثورة، وحرب التحرير الشعبية لتحرير فلسطين»<sup>(١١٦)</sup>، بينما كانت توجه سياسة عبد الناصر تجاه فلسطين، قناعته بأن هزيمة إسرائيل ليست ممكنة إلا بعد تحقيق الوحدة العربية مع تفوق عسكري عربي واضح تساندها تنمية مستقلة وفعالة. ولكن على الرغم من توجهات عبد الناصر هذه، انزلت قدماءه إلى قرار قاد إلى المواجهة مع إسرائيل، وذلك أمام الحديث عن حشود إسرائيلية على الحدود السورية، والتأكيدات السوفياتية والسورية على كثافة هذه الحشود وخطورتها. وأمام الضغط النفسي لاتهامات الإعلام البعثي واليساري لعبد الناصر بالتقصير، أعلن حالة الحرب وإغلاق خليج

العقبة وسحب قوات الطوارئ الدولية، فتداعت الأحداث حتى هزيمة ٥ حزيران/ يونيو<sup>(١١٧)</sup>.

كان رد الفعل الأولي للحركة على لسان اليسار قولها: «كلا لم يهزم العرب، لم يهزم عبد الناصر»، ولكن لم يطل الأمر حتى صدرت عن اجتماع اللجنة التنفيذية القومية الموسعة أطروحات جديدة سُميت موضوعات ٥ حزيران، شددت فيها الحركة على أن هذه الهزيمة لم تكن نكسة إنما هي هزيمة نظام الطبقة التي تقود حركة التحرر العربية، والمقصود هنا نظام عبد الناصر تحديداً، وأن هذه الهزيمة أسقطت قيادة طبقة البرجوازية الصغيرة<sup>(١١٨)</sup>، وهو ما يحيل ضمناً إلى ضرورة العمل لقيام قيادة البروليتاريا تحت راية الماركسية - اللينينية. وعلى هذا ينتقد هذا اليسار أطروحته السابقة التي كان قد أقرها قبل سنتين: «الالتحام بالناصرية»، فيعتبر محسن إبراهيم أن تلك الأطروحة القديمة ليست سوى تعبير عن «بقايا التردد النظري الانتقائي». كما انتقد مقاله الشهير بعنوان: «كلا لم يخطئ عبد الناصر، ولم يهزم العرب»، فاعتبره تجسيدا لإفلاس الفكر الاشتراكي الانتقائي<sup>(١١٩)</sup>. وقد تمخضت المؤتمرات والاجتماعات التي عقدتها الحركة في أعقاب هزيمة ١٩٦٧، فولدت إعلان الحركة الطلاق الكامل مع الناصرية، التي أدانتها الحركة باعتبار أنها «حركة برجوازية صغيرة محكوم عليها بالفشل»، كما دعت إلى تحويل الحركة من تنظيم برجوازي صغير إلى حزب ماركسي - لينيني<sup>(١٢٠)</sup>.

وكان الرئيس عبد الناصر قد رفع في إثر الهزيمة شعار «إزالة آثار العدوان». وفي ضوء هذا الشعار ولخدمته، شجع سياسة التضامن العربي، وسياسات مؤتمرات القمة، لتطبيع الوضع العربي، ولتوجيه الجهود

(١١٥) الجندي، البعث، ص ١٤٣، يقول عن صلاح جديد «إنه يكره الرئيس عبد الناصر حتى الموت، يعتبره مسؤولاً عن مقتل أخيه غسان جديد، القومي السوري والمتهم باغتيال العقيد عدنان المالكي».

(١١٦) ياسين الحافظ، الهزيمة والأيدولوجية المهزومة (بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٩٠)، ص ١٠٥.

(١١٧) المصدر نفسه، ص ١١٥.

(١١٨) التل، حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية، ص ١٩٦ وما بعدها.

(١١٩) المصدر نفسه، ص ٢٠٦ - ٢٠٧.

(١٢٠) الكبيسي، حركة القوميين العرب، ص ١١٤.

كلها نحو خدمة ذلك الشعار. وبالتالي طُبِعَ العلاقة مع البعث الحاكم في سورية، وتبادل السفراء مع دمشق، وركز في العلاقة معهم على قيام الجبهة الشرقية، وتراجعت مسألة الوحدة، لصالح شعار إزالة آثار العدوان، ومفهوم الوحدة الوطنية<sup>(١٢١)</sup>. وعلى هذا الأساس، وبناء على توجهات عبد الناصر، حوّل الاتحاد الاشتراكي في سورية بقيادة جمال الأتاسي، في مؤتمره الرابع عام ١٩٦٨، شعاره القديم بإسقاط الانفصال واستعادة الوحدة مع ج.ع.م.، إلى استراتيجية جديدة لا تستبعد هدف الوحدة هذا، لكنها تضعه في سياق استراتيجية إزالة آثار العدوان، بالمطالبة بتعاون مُتدرّج مع ج.ع.م.<sup>(١٢٢)</sup>. ومن ثم توصل إلى استنتاج مفاده «أنه لمواجهة العدوان الإسرائيلي، ولرصد قوة الجمهورية العربية المتحدة، لا بد لسورية أن تأخذ دورها، ولكي تأخذ هذا الدور لا بد من أن تقوم جبهة وطنية تجمع كل الأحزاب والفئات الوطنية والتقدمية، والمنظمات الشعبية، وكل من يريد أن يشارك جدياً في معركة المصير، ولا يُبعد عنها إلا غلاة الرجعيين ودعاة الهزيمة»<sup>(١٢٣)</sup>.

وعلى هذا جرى التباحث بين قيادة الاتحاد الاشتراكي، وقيادة الحركة، أو من بقي منها (أسامة الهندي)، وقيادة حركة الاشتراكيين العرب (أكرم حوراني)، وحزب العمال الثوري، والبعث القومي (التابع للعراق)، وكثير من الشخصيات المستقلة، والحزب الشيوعي. وكلّف هؤلاء خالد بكداش بنقل تصوراتهم ومطالبهم إلى سلطة البعث، فأعلنت السلطة استعدادها للتعاون مع هؤلاء بأشخاصهم، ورفضت التعامل معهم كممثلي أحزاب. عندها انسحب الشيوعيون من لجنة الحوار حرصاً على استمرار تعاونهم

مع السلطة، بينما استمرت بقية القوى، بما فيها الحركة، في حوارات انتهت في عام ١٩٦٨ إلى إقرار صيغة ميثاقية بينها سُميت «الميثاق الوطني لجبهة القوى والعناصر التقدمية في سورية»، فعكس هذا الميثاق توجهات المؤتمر الرابع للاتحاد الاشتراكي العربي<sup>(١٢٤)</sup>، وفتحت الجبهة الوطنية التقدمية مكاتب لها في المحافظات للتنسيق في ما بينها، فمثّل الحركة في حلب، عن الطلاب: جمال بابا، وعن الفلاحين حميد العبد الله<sup>(١٢٥)</sup>.

فما كان من السلطات السورية إلا أن اعتقلت ممثلي الحركة وغالبية قياداتها ونشطاءها، ورأى البعض أن صدور بيان لحركة القوميين العرب يدعو إلى مواجهة السلطة، ساهم في تعجيل السلطة بهذه الاعتقالات<sup>(١٢٦)</sup>، التي شملت أكثر نشاطاء الحركة في حلب: مصطفى حاج حسن (أبو أنور)، وحميد العبد الله، وسهيل مامي وأيضاً رضا بنقسلي، وأمين المنطقة عمر سريّة، بل شملت قياداتها السابقة: زكي قاسمو، ومنير ربحاوي، وعبد القادر البرادعي<sup>(١٢٧)</sup>. في سياق هذه التحولات، عقد الاتجاه الحركي الذي تحوّل إلى الماركسية، ممثلاً بلجنته التنفيذية القومية، مؤتمراً في ١٠ كانون الثاني/يناير ١٩٦٩، تحت عناوين ثلاثة: «يسار الحركة يعلن تصفية (الجيوب اليمينية) في معظم فروع الحركة؛ اليسار يعلن تصفية حركة القوميين العرب؛ اليسار يدعو جميع التقدميين في كل قطر إلى المشاركة في صنع تجارب قطرية ثورية». وقد درست الحركة، في هذا الاجتماع، التحولات التي جرت للحركة عام ١٩٦٨، فتعرض تقريرها للإقليم السوري، وانتقد بعنف توقيع الفريق الحركي - الذي اعتبرته فريقاً يمينياً - على ميثاق الأحزاب القومية والوطنية - مع العلم

(١٢١) مقابلة مع د. جمال الأتاسي في صيف ١٩٩٧.

(١٢٢) المقابلة نفسها، وانظر أيضاً: بيان عن أعمال المؤتمر الرابع للاتحاد الاشتراكي العربي - الإقليم السوري، ص ٧.

(١٢٣) بيان عن أعمال المؤتمر الرابع للاتحاد الاشتراكي العربي - الإقليم السوري، ص ١٢.

(١٢٤) انظر: «الميثاق الوطني لجبهة القوى والعناصر الوطنية والتقدمية في سورية عام ١٩٦٨»، ومقابلة مع أ. عبد المجيد منجونة عام ١٩٩٧.

(١٢٥) مقابلة مع أبي أنور وأبي عارف.

(١٢٦) مصدر فضل عدم ذكر اسمه.

(١٢٧) مقابلة مع أبي أنور وأبي عارف.

أن أسامة الهندي اليساري هو من وقّع هذا الميثاق وانخرط في الحوارات الممهدة لذلك - واعتبر (التقرير) هذا التحالف نوعاً من التعاون بين أحزاب برجوازية صغيرة. وقد رسم هذا التقرير لوحة لمآلات الحركة ونهاياتها الدراماتيكية، فذكر تقريرها أن «الحركة عاشت في الشطر الأكبر من عام ١٩٦٨ أوضاعاً متعثرة تميّزت بممارسات سياسية نظرية وعملية، برجوازية صغيرة انتهائية تحت لافتات ماركسية لينينية لفظية. وكان أبرز هذه السياسات التي مارستها الحركة خلال تلك الفترة دخولها إلى ما سمي بـ (الجبهة الوطنية التقدمية) مع فضائل سياسية أخرى من البرجوازية الصغيرة التي يغلب عليها الطابع اليميني والمتخلف، في ظل برنامج ديماغوجي بورجوازي صغير. إلا أن مجموعة التطورات الموضوعية والذاتية التي جابهتها الحركة في الساحة السورية بعد ذلك: الحملة التي تعرضت لها وظهور إفلاس صيغة (الجبهة الوطنية التقدمية) وانهيارها عملياً، وخروج عناصر من إطار الحركة القيادي بمواقف وتحليلات جذرية ذات طبيعة ماركسية لينينية بروليتارية، كل ذلك مهد الأوضاع لعقد مؤتمر قطري للحركة خلال النصف الثاني من عام ١٩٦٨، استطاع أن يلعب دوراً حاسماً في تغيير خط سير الحركة. ولم تستطع عناصر القيادة اليمينية التقليدية المؤسسة للحركة في سورية (هاني الهندي وبعض العناصر الأخرى) ممارسة أي تأثير مباشر على المؤتمر، لأنها كانت قد انسحبت أصلاً من تنظيم الحركة السوري، وقطعت علاقتها به منذ مطلع عام ١٩٦٨، لتتجمع حول فرع الحركة الفلسطيني. وهكذا وافق المؤتمر على موضوعات ٥ حزيران المطروحة من جانب اليسار، وتبنّى تحيلاً طبقياً سياسياً أولياً للوضع السوري الراهن تنسجم مع تلك الموضوعات»<sup>(١٢٨)</sup>. وأكد الاجتماع أن بعد «انفصال اليسار جذرياً عن محتوى الحركة، لن تكون هناك أية مبررات لاستمراره عاملاً تحت اسم حركة القوميين العرب». ودعا الاجتماع إلى

تغيير العلاقة بين المركز وقيادات الأقاليم عمّا كانت عليه سابقاً: «إن هذه العلاقات لن تكون نوعاً من الاستمرار للعلاقات المركزية التي كانت سائدة في حركة القوميين العرب»<sup>(١٢٩)</sup>. ولقد ساهم العامل الفلسطيني، أي تأثير العنصر الفلسطيني في التنظيم السوري، الذي بات يهيمن على تنظيم الحركة في سورية، والانشقاق بين طرفيه تحت يافطة اليسار واليمين في تراجع دور العنصر السوري في مصير الحركة، وهذا قاد بدوره إلى توزيع ولاء ما تبقى من حركيين سوريين بين الاتجاهين الفلسطينيين، ثم تكرّس هذا الانقسام عملياً في بروز وجهه الفلسطيني الواضح بين الجبهتين: الشعبية والديمقراطية<sup>(١٣٠)</sup>.

والحال، أنه بعد عام ١٩٦٨، لم يبق للحركة من أثر سوى عناصر انتظم بعضها في المنظمين الفلسطينيين المنبثقتين عنها: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (جورج حبش)، والجبهة الشعبية الديمقراطية، اللتين تبارتا في إظهار ماركسيتهما ويساريتهما، وفي التنكر لماضيتهما المشترك، ماضي الحركة. أما من بقي من النشاط السوريين، فقد حاولوا عن طريق الجبهة الديمقراطية تكوين منظمة ماركسية - لينينية سورية، لكنهم فشلوا لأن الجبهة الديمقراطية على تحالف بالأصل مع السلطة السورية، وهي لا تريد بأي حال أن تعكر صفو هذه العلاقة لصالح مصالح داخلية سورية. كما أن الجبهة الشعبية (=حبش) كانت على تحالف قوي مع البعث العراقي، علماً أن السلطتين في سورية والعراق هما، حسب معايير الحركتين الفكرية، نظامان برجوازيان صغيران؛ فعلى الرغم من غلالة المفاهيم الماركسية، فإنهما حافظتا على تحالفهما مع النظامين البرجوازيين الصغيرين المتصارعين، واتفقتا على العداء للنظام الناصري (البرجوازي الصغير). ولعل الاعتقالات التي أصابت نشطاء الحركة عام ١٩٦٨، إثر إعلان الجبهة

(١٢٨) انظر: «بيان سياسي تاريخي صادر عن اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب ١٠/٢/١٩٦٩»، في: قيس عبد الكريم وفهد سليمان، الجبهة الديمقراطية: النشأة والمسار (دمشق: دار التقدم العربي؛ الدار الوطنية الجديدة، ٢٠٠١)، ص ١٩٣ - ٢١٠.

(١٢٩) المصدر نفسه، ص ٢١٩.

(١٣٠) مقابلة مع أ. لؤي قنبر.

المعارضة، ساهمت بدورها في تفكيك ما تبقى من أطر تنظيمية للحركة<sup>(١٣١)</sup>.

واللافت أن عبد الناصر كان في خريف ١٩٦٧ يقلّب الرأي فيمن يختار شريكاً فلسطينياً في مرحلة إزالة آثار العدوان. ثم وصل إلى القنعة الجازمة بخروج أحد الشقيري لانتهاه الصلاحية، وبقيت المفاضلة بين جورج حبش وياسر عرفات. وقف سامي شرف وفتحي الديب وأمين هويدي مع الأول، وانحاز محمد حسنين هيكل إلى الثاني... اندفع حبش وصحبه أكثر وأكثر في هجومهم المتصاعد على عبد الناصر مع تبيينهم لانحيازهم إلى خصمهم (فتح) أواخر عام ١٩٦٧... وانطلقت الحركة بشقيها اليساري والأقل يسارية، لدرجة «أن وصلت الأحوال بجورج حبش أن هاجم عبد الناصر بالاسم في خطاب له في البداوي أواخر تموز ١٩٧٠ بسبب قبوله مشروع روجرز، وبلغ الأمر بنايف حوامة أن ألبس حماراً صورة لعبد الناصر في تظاهرة في عمان احتجاجاً على مشروع روجرز في آب ١٩٧٠»<sup>(١٣٢)</sup>.

هكذا، وعلى هذا النحو المنفلت العقال، آل أمر

حركة القوميين العرب: تفكك في سياق التنكر للماضي، واستقواء بأوهام أيديولوجية ما لبث أن انكشف خواؤها بعد فوات الأوان.

لقد لخص أحد قياديي الحركة تحولاتها بالقول: «لم تنتبه (الحركة) طوال عملها السياسي إلى أن توفر القوة للمجتمع لمواجهة الاستحقاقات الخارجية والداخلية، لا يمكن أن يتأتى إلا من مجتمع مدني لحّمته المواطنون الأحرار الذين يملكون المبادرة غير المقيدة للعمل في شتى المجالات، فقد ركزت في الخمسينات على أن القوة تأتي من نظام ثوري وحدوي بصرف النظر عن دور المواطنين، وفي الستينات رأت أن القوة تأتي من حزب ثوري... يجند المواطنين في صفوفه ويخضعهم للنظام المركزي داخله ولطاعة القيادات ويثقفهم بأفكاره ويدفعهم للمعركة حسب استراتيجيات وضعها قياداته العليا... وأجلت الديمقراطية لصالح الوحدة ثم لصالح الاشتراكية وتحرير فلسطين... فأدى التأجيل إلى تراكم الهزائم والكوارث والتراجعات»<sup>(١٣٣)</sup>.

(١٣١) المقابلة نفسها.

(١٣٢) الطويل، «حركة القوميين العرب والناصرية».

(١٣٣) كتّ، «إشكالية الممارسة الديمقراطية في حركة القوميين العرب»، ص ٥٥ - ٥٦.



## ١٧ - حركة القوميين العرب في لبنان

### توفيق المديني

#### مقدمة

التعصب الطائفي كل إمكانية لتشكيل مواطنة حديثة، وشعور وطني حديث، على الرغم من أن لبنان يُعتبر في حقيقة الأمر أكثر دول الشرق الأوسط قديماً، ومتشبعاً على نحو بالغ بالحدثة الظاهرة على الصعيد الثقافي.

الطوائف نفسها هي التي أصبحت قاعدة الأحزاب السياسية. وفي الواقع، نادراً ما تكون الطائفة الواحدة مترابطة وراء زعامة واحدة، ولهذا السبب تشكلت الأحزاب عموماً، وفقاً لمنطق الأنصاروية الشرقية الأشد تقليدية، بالتعلق بتخوم الوحدات الاجتماعية السياسية، وحدات العشائر الإقطاعية والعائلية. . وفي هذه الشروط، فإن النواب المنتخبين هم أعيان مدعومون من عشائريهم أو رؤساء دين من طوائفهم، ونادراً ما تستحق الجماعات الفاعلة سياسياً، لا سيما في مجلس النواب، اسم «الأحزاب».

من الناحية التاريخية، كانت البرجوازية السورية تنتطح لقيادة بلدان الشرق الأدنى منذ نهاية القرن التاسع عشر. وبعد دخول الفرنسيين إلى دمشق، في تموز/يوليو ١٩٢٠، وهزيمة حزب الوحدة العربية في سورية، قررت فرنسا سلب لبنان الكبير عن سورية الكبرى، أو ما بات يُعرف ببلاد الشام، كواحدة من نتائج اتفاقية سايكس - بيكو الشهيرة، التي قسمت الوطن العربي بين الفرنسيين والإنكليز في خضم، وعقب، نهاية الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨). وظلت سورية تعتبر لبنان خاصتها الجنوبية في مواجهة الكيان الصهيوني.

رغم بروز التيار الانعزالي في لبنان المعادي للسلطنة العثمانية، والمطالب بعد عام ١٩١٨ بإقامة دولة لبنان

في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٢٠، إبان الانتداب الفرنسي، تشكل لبنان تاريخياً، على النحو الذي نعرفه حالياً «لبنان الكبير»، بضم «لبنان الصغير» أو جبل لبنان، «الولاية العثمانية القديمة ذات الحكم الذاتي»، بغلبة مارونية، إضافة إليه ثلاث مناطق آهلة بالمسلمين ومنفصلة عن سورية (التي كانت تسمى بلاد الشام في ذلك العهد)، وهي: منطقة طرابلس في الشمال، السّنة أساساً، ولكنها تتضمن كذلك جيوباً مسيحية مهمة، والبقاع الأهل بفلاحين شيعة وملّك مسيحيين كبار، وأخيراً في الجنوب المناطق الدرزية والشيعة.

ففرنسا، التي كانت قوة انتداب على لبنان بعد الحرب العالمية الأولى وانهيار الإمبراطورية العثمانية، عملت على توطيد البنى الطائفية، والهيمنة المارونية، ومأسسة النظام الطائفي. وهذا النظام السياسي والأيدولوجي والحقوقى اللبناني الطائفي، الذي شكّل ميثاق ١٩٤٣ في زمن الاستقلال، بجميع مدلولاته السياسية، والطائفية والعروبية والثقافية، مرتكزاً أساساً له، كان السبب الرئيسي لاندلاع الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٧٥ واستمرارها حتى عام ١٩٩٠.

في ظل هذا النظام الطائفي، يؤول وجود المواطنة عبر الانتماء الطائفي، ومن خلال لجوء المواطن كثيراً جداً إلى نفوذ الأعيان والقيادات الدينية. ومن هذا المنطلق، فإن التبعية للطائفة كـ «أمة كاملة» بالغه القسوة حلّت محل التبعية للدولة الحديثة. ومع هذا التوطيد للانتماءات الطائفية، تطابق احتداد التنافس بين الطوائف واشتداد أنانيتها مع وسواس التوازن بين المنافع الموزعة. وقد قوض

البارز في رعايتها، بوصفه المرجع الفكري المهم للشباب القومي، ولا سيما بعد صدور كتابه الأول الوعي القومي عام ١٩٣٩، الذي سيغدو مرجعاً تكوينياً لأجيال كثيرة من القوميين العرب.

شكل قسطنطين زريق حلقة قومية «أنتلجنسائية»، حسب التعبير الذي استخدمه جمال باروت في الجامعة. وكان ينتقي في البداية أعضاء الحلقة ويصطفاهم، إذ إنه، وهو المؤمن بنظرية النخبة، طمح، بالاستفادة من وضعه كمستشار لـ «جمعية العروة الوثقى»، إلى القيام بدور مرشد الشباب القومي، يستعيد من خلاله تجربته الأولى في تأسيس «جماعة القوميين العرب» في أواخر العشرينيات، وهي الجماعة التي أدت دوراً مهماً في تأسيس أكثر من منظمة قومية، مثل حزب فلسطين العربي وعصبة العمل القومي<sup>(٢)</sup>. فقد رأى في الحلقة التي شكلها في إطار الجمعية نواة لحركة قومية عربية لا بد لها أن تتشكل بعد نهاية الحرب العالمية الثانية<sup>(٣)</sup>. وبهذا المعنى كان زريق على وعي «حركي» مسبق بإمكانية تسييس حلقاته القومية الثقافية وتطويرها إلى نواة حزب قومي. وقد دعا الشباب القومي علناً، وبوضوح، عقب نكبة ١٩٤٨ إلى تشكيل هذا الحزب<sup>(٤)</sup>.

تحت وطأة النكبة وهزيمة الأنظمة العربية وتكوين دولة الكيان الصهيوني، بدأ الطلاب القوميون العرب المتحمسون في الجامعة يفكرون في الانتقال من الحلقة القومية الأيديولوجية، التي يسيطر عليها الطابع التكويني النظري، إلى نوع من إطار لتشكيل منظمة قومية فدائية سرية شبه عسكرية، تأخذ على عاتقها «قطع رؤوس الخونة»<sup>(٥)</sup> ومقاتلة إسرائيل والأنظمة العربية المستسلمة.

الكبير (جبل لبنان والأقضية الأربعة)، حيث كان يعتمد هذا التيار على الطائفة المسيحية، ثم عُرف في ما بعد بالمارونية السياسية، فإنه برز تيار قومي عربي في فترة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، يؤمن بالقومية العربية، ويشدد على عروبة لبنان. «ففي أواخر العشرينيات وأوائل الثلاثينيات، تكوّنت مجموعتان من المثقفين الوطنيين العربيين، وتشكّلت الأولى من مجموعة من الأساتذة الجامعيين، كان الأبرز بينهم قسطنطين زريق وفؤاد مفرج، فيما تكوّنت المجموعة الثانية من نشطاء سياسيين، كان من أبرزهم فريد زين الدين وكاظم الصلح وتقي الدين الصلح وشوقي الدندشي وعادل عسيران ومحمد علي حمادة ورامز شوقي وعلي البزي وغيرهم. وقد اندمجت المجموعتان لتتشكّل من أعضائهما «المجموعة القومية العربية في لبنان»<sup>(١)</sup>.

## أولاً: الجامعة الأميركية في بيروت حاضنة حركة القوميين العرب

من الناحية التاريخية، شكلت الجامعة الأميركية في بيروت بؤرة حقيقية لنشاط القوميين العرب في لبنان، في المرحلة الممتدة من الثلاثينيات وحتى حصول النكبة في فلسطين عام ١٩٤٨؛ إذ كان يغلب على تلك المرحلة الطابع الليبرالي، حيث كانت الجامعة تبشّر بالليبرالية الأمريكية والحرّيات.

ومارس طلاب هذه الجامعة نشاطاً سياسياً ملموساً، من خلال «جمعية العروة الوثقى» التي كانت في طليعة المجموعات الطلابية الفاعلة، وكواجهة أيضاً للعمل القومي العربي. وكان للمفكر د. قسطنطين زريق الدور

(١) هاني الهندي وعبد الإله النصراوي، محرران، حركة القوميين العرب: نشأتها وتطورها عبر وثائقها، ١٩٥١ - ١٩٦٨: الكتاب الأول ١٩٥١ - ١٩٦١، ج ٣ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ٢٠٠١)، ج ١، ص ٣٦ - ٣٧.

(٢) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٨٦)، ص ٣٥، وباسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، تعريب نادرة الخضير الكبيسي، ط ٤ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥)، ص ٨١.

(٣) مقابلة شخصية لجمال باروت مع نجم الدين رفاعي بجلب في ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٥.

(٤) باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر، ص ٣٥، وقسطنطين زريق، معنى النكبة (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٤٨)، ص ٥٤ - ٥٥.

(٥) باروت، المصدر نفسه، ص ٣٧، وفؤاد مطر، حكيم الثورة: قصة حياة الدكتور جورج حبش (لندن: منشورات هايت لايت، ١٩٨٤)، ص ٢٤.

في هذا الوقت برزت فكرة تأسيس «حركة سياسية مقاتلة»، وتشكيل «مجموعة ثورية مقاتلة»، هدفها القيام بأعمال الاغتيال والقتل ضد القادة العرب المسؤولين عن النكبة والمجاهرين باستعدادهم للصلح مع إسرائيل، ومهاجمة التجمعات والمصالح اليهودية والاستعمارية في البلاد العربية.

هذا التطلّع الذي كان يعمر قلوب الشباب القومي العربي الراديكالي، هو الذي دفع القوميين إلى تأسيس «كتائب الفداء العربي»، التي كان من أبرز مؤسسيها: جورج حبش وهاني الهندي وجهاد ضاحي. وكان الفكر القومي الذي شكّل موقفهم يقوم على معاداة الصهيونية بشدة، والإمبريالية الغربية، السند القوي لدولة إسرائيل مغتصبة فلسطين. وفي هذا المجال، وجدت «كتائب الفداء العربي» مثلها الأعلى في القائدين الإيطاليين غاريبالدي وماتزيني، وكان الأخير عضواً في الجمعية الوطنية السرية «كربوناري» وكان أتباعه معروفين بذوي «القمصان الأحمر»، وكذلك في حركة إيطاليا الفتاة. ووجد الشباب القومي في تطور ألمانيا وإيطاليا القومي ما يثير اهتمامهم، وكذلك في ما قام بها بسمارك من إنجازات<sup>(٦)</sup>.

تكونت «كتائب الفداء العربي» من ثلاث مجموعات: الأولى في الجامعة الأميركية، ومن أبرز رموزها جورج حبش وهاني الهندي، والثانية من دمشق بقيادة جهاد ضاحي، وتكوّنت الثالثة من المنفيين المصريين الموجودين في سورية، وبرز في صفوفها حسين توفيق الذي كان متهماً باغتيال وزير مصري سابق.

وهكذا، «التقى ممثلو المجموعات [الثلاث] أو التنظيمات الثلاثة في آذار/مارس ١٩٤٩، وركزوا في طروحاتهم على الوحدة العربية وتحرير فلسطين. وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٩، كانت عملياتهم الأولى، وهي إصابة اللفتنان كولونيل سترلنغ بجراح لأنه عميل إنجليزي يعمل تحت غطاء مراسل التاييمز في سورية. وتعددت ضرباتهم، وكلها تشمل أهدافاً أميركية

وإنجليزية، وأهدافاً عائدة للأمم المتحدة. أما سلاحهم، فقنابل يدوية ومسدسات وزجاجات مولوتوف»<sup>(٧)</sup>.

إذا كانت «كتائب الفداء العربي» لفتت انتباه العرب نحو القضية الفلسطينية، فإن عملياتها العنيفة التي استهدفت رموزاً صهيونية وعربية عجزت عن تأسيس عمل فدائي قومي تشارك فيه الجماهير العربية والفلسطينية، وعجزت أيضاً عن فهم أبعاد صراع القوى العظمى على منطقة الشرق الأوسط، التي كانت مسرحاً للتيارات العنيفة. فقد أظهرت الأنظمة العربية شراستها القمعية من خلال تصفية ثلاثة رموز تاريخية للأحزاب الأيديولوجية الكبيرة في المنطقة؛ إذ أقدمت عناصر من البوليس السياسي المصري التابع لسلطة الملك فاروق على اغتيال الشيخ حسن البنا، مؤسس حركة الإخوان المسلمين في مصر، بتاريخ ١٢ شباط/فبراير ١٩٤٩. وفي بغداد أعدم النظام الملكي مؤسس الحزب الشيوعي العراقي يوسف سلمان يوسف (فهد)، ورفيقه زكي بسيم (حازم) ومحمد حسين الشبيبي (صارم)، بتاريخ ١٤ شباط/فبراير ١٩٤٩. وفي لبنان أعدمّت السلطات اللبنانية أنطون سعادة، مؤسس الحزب القومي الاجتماعي السوري، بتاريخ ٨ تموز/يوليو ١٩٤٩.

وقد فاتح جورج حبش رئيس حزب البعث آنذاك ميشيل عفلق بأن تكون «كتائب الفداء العربي» الجناح العسكري للحزب، لكن عفلق رفض الفكرة من أساسها، واشترط الانضمام إلى الحزب أولاً. ولما كان عمل «كتائب الفداء العربي» انتقائياً ومعزولاً، دبّ الانشقاق في صفوفها، بعد أن تعرض قادتها للاعتقال في سورية.

وما إن حلّ عام ١٩٥٠، حتى انتهت «كتائب الفداء العربي»، فبدأ حبش يفكر في إنشاء منظمة تؤمن بـ «النضال الجماهيري». وعاد إلى الجامعة الأميركية في بيروت، وانضم إلى «جمعية العروة الوثقى»، التي كانت جمعية أدبية في الأساس ثم تحولت إلى جمعية وطنية.

(٦) سامي ذبيان، الحركة الوطنية اللبنانية: الماضي والحاضر والمستقبل من منظور استراتيجي (بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٧)، ص ٢٠٧.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٠٨.

وفي عام ١٩٥٠ أيضاً، أسس عدد من طلاب «الثانوية العامة» التابعة للجامعة الأميركية في بيروت منظمة سرية أطلق عليها اسم «منظمة العروبة»، كردّ فعل على سيطرة جماعة القوميين السوريين على أجواء المدرسة الثانوية في الجامعة. ويقول ثابت المهاني في رسالة له إلى زميل سابق في تلك المجموعة: «إن الاجتماع التأسيسي قد تم في مكتب الكشف في الثانوية بحضور خليل مكاوي وفاروق فاحوري ومعن كرامي وعلي فخرو وماجد الجشي وفاروق بريبر وأديب قعوار وأسامة عانوتي ومأمون الدندشي وثابت المهاني. وفي ذلك الاجتماع، تقرر تأسيس منظمة سرية تدعو للقومية العربية وينحصر نشاطها في الثانوية العامة ولا تستهدف أن تكون حزباً، وبالتالي ترفض أن يكون من أعضائها من ينتسب إلى أي حزب من الأحزاب»<sup>(٨)</sup>. وقد أقام أعضاء «منظمة العروبة» مخيماً على نهر الحصباني، قرب مدينة حاصبيا الجبلية في آب/أغسطس ١٩٥٠. وكان ثابت المهاني اقترح على رفاقه أن يشترك جورج حبش معهم في الأيام الثلاثة الأخيرة، فوافقوا على ذلك.

ضمن هذا السياق التاريخي، قام حبش ورفاقه من القوميين العرب بعرض الأحزاب والمنظمات التي تنشط في الجامعة الأميركية، ومواقفها من القضية المركزية فلسطين: فكان الحزب الشيوعي اللبناني مع التقسيم، حسب منطق الأحزاب الشيوعية العربية يومذاك. وكان حزب البعث يشدد على الوحدة والاشتراكية، بينما كان القوميون السوريون في تناقض نظري معهم. إذن كان لا بد من قيام تنظيم خاص بهم، فأبلغ حبش إلى اللجنة التنفيذية في «جمعية العروة الوثقى» أن منظمة قومية جديدة ستبدأ عملها، فرحب الجميع بالفكرة. وبدأ تحديد الفكر الذي ستقوم عليه: «فكر قومي يقول بقيام الدولة العربية الموحدة، وبالاشتراكية العربية، وبالديمقراطية»<sup>(٩)</sup>.

عبر طلاب الجامعة الأميركية والمعاهد الثانوية

اللبنانية عن تضامنهم مع نشطاء «جمعية العروة الوثقى»، من خلال الإضرابات والاعتصامات التي قاموا بها في خريف ١٩٥١، فمارست إدارة الجامعة عليهم القمع، الأمر الذي جعل الحكومة اللبنانية تتدخل وتضغط عليها لتجميد إجراءاتها القمعية.

بعد سلسلة التظاهرات الناجحة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥١، اندمجت «منظمة العروبة» في «الحلقة الثقافية»، وتشكلت من المجموعتين نواة صلبة من شباب عقد العزم على بذل المستطاع لتحقيق أهدافه القومية. وانطلقت الهيئة الموحدة تنشط باسم «الشباب القومي العربي». وكان جورج حبش مسؤولاً، ومعه زملاؤه كقيادة للتنظيم الموحد، في «الحلقة الثقافية»: الخطيب وحداد وشبل والجبوري والهندي<sup>(١٠)</sup>.

رغم وجود منتسبي الأحزاب الأيديولوجية الكبرى في الجامعة الأميركية، مثل الشيوعيين والقوميين الاجتماعيين السوريين والبعثيين، فإن تنظيم «الشباب القومي العربي» كان الأكثر فعالية ونشاطاً بين الطلاب. والحال هذه، عملت هيئته القيادية على توسيع نشاطه خارج نطاق الجامعة الأميركية، باتجاه المعاهد الثانوية في بيروت وطرابلس. ثم توسع النشاط الطلابي لاحقاً إلى صيدا وصور. «وفي بيروت، ركزت عناصر التنظيم على «جمعية المقاصد» التي كانت تتبعها مجموعة من المدارس الثانوية. وقد نجح «الشباب القومي العربي» في لعب دور أساسي في انتقاء العناصر النشطة في الجمعية (من خريجيها) وضمهم لحلقات التنظيم وخلاياه. وكان لمصطفى بيضون دور مهم في اختراق العديد من التجمعات الطلابية في بيروت بشكل أساسي»<sup>(١١)</sup>.

في لبنان تركز نشاط التنظيم على مخيمات اللاجئين الفلسطينيين، بعد أن تشكلت «هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل» في صيف ١٩٥٢، وصدر نشرته الثأر في ٢٠

(٨) الهندي والنصراوي، محرران، حركة القوميين العرب: نشأتها وتطورها عبر وثائقها، ١٩٥١ - ١٩٦٨: الكتاب الأول ١٩٥١ -

١٩٦١، ص ٨٥.

(٩) ذبيان، المصدر نفسه، ص ٢٠٩.

(١٠) الهندي والنصراوي، المصدر نفسه، ص ٩٠.

(١١) المصدر نفسه، ص ٩١ - ٩٢.

تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢، التي انصب مجمل دعايتها الأيديولوجية والسياسية على توعية سكان المخيمات، نظراً إلى ما يلاقيه الفلسطينيون من قمع وإرهاب، وعلى قضية الوحدة العربية، ومحاربة الاستعمار الغربي ومشاريعه في المنطقة، وعلى استرداد فلسطين، وزرع الأمل في نفوس اللاجئين الفلسطينيين والجماهير العربية عامة، مركزة على شعار «العودة إلى فلسطين».

إذا كان قسطنطين زريق، المفكر القومي الكبير، قد مثل بالنسبة إلى «الشباب القومي العربي» مرجعية فكرية حقيقية، حيث كان كل عضو مرشح لعضويتها مطالباً بقراءة كتابيه المهمين: **الوعي القومي**، ومعنى **النكبة** (١٩٤٨)، جنباً إلى جنب مع كتب ساطع الحصري، فإن الباحث جمال باروت يسلط في بحثه المهم بشأن حركة القوميين العرب، على شخصية قومية لبنانية هي علي ناصر الدين، الذي أدى دوراً أعظم كثيراً من دور قسطنطين زريق في توجيه مسار حركة القوميين العرب، بوصفه مرشداً روحياً لها، وأحد قادة اتحاد العمل القومي، المدافع بشراسة عن القضية الفلسطينية.

يقول جمال باروت عن علي ناصر الدين، الذي ولد عام ١٨٩٢ في قرية درزية في جبل لبنان، أن وعيه تفتح في إطار الجيل القومي الذي ارتبط بـ «الثورة العربية الكبرى» (١٩١٦)، وطمح من خلالها إلى إقامة دولة قومية في آسيا العربية. وقد التف هذا الجيل حول فيصل الأول في سورية ثم في العراق. وكان ناصر الدين يصف فيصل دوماً بـ «فيصل الكبير». وفي إثر حصول العراق على «استقلاله» ودخوله عصبة الأمم المتحدة عام ١٩٣٢، رأى القوميون العرب فيه إقليماً - قاعدة لتحقيق الوحدة العربية، يضطلع فيها بوظيفة بروسيا في الوحدة الألمانية، فأسس فريق منهم «عصبة العمل القومي» في مؤتمر قرنايل في جبل لبنان عام ١٩٣٣. وكان علي ناصر الدين

أحد مؤسسي «العصبة»، ومؤسس فرعها اللبناني عام ١٩٣٦<sup>(١٢)</sup>.

وصف العلامة الشيخ الأكبر عبد الله العلايلي علي ناصر الدين بأنه يتميز بـ «إيمان الأنبياء يوم تجسد، وبراءة القديسين ومنعقد عزم الأبطال»<sup>(١٣)</sup>. فقد ارتفع فناؤه بقضية العصبة إلى درجة فناء الصوفي في الله، ويصفه بعض عارفيه أنه الوحيد من «العصبيين» الذي مات، بتعبير مجازي، على دين «العصبة»<sup>(١٤)</sup>؛ فهو شخصية قومية عربية تتسم بالنزعة «الطهرانية» والإيمان «الصوفي» أو «الرسولي» بقضية الأمة العربية.

في عام ١٩٥١، دعت النواة المسيطرة على «جمعية العروة الوثقى» علي ناصر الدين لالقاء محاضرة، فاشتراط أن يكون موضوعها «الثأر»، فألقى في نيسان/أبريل محاضرته «الثأر» أو «محو العار». وقد كان لهذه المحاضرة تأثير قوي في الشباب القومي العربي، الذي وجد أن علي ناصر الدين يتكلم باسمه، ويعبر عنه، فاختار من دون تردد منهجه العاطفي المؤثر منهجاً تاماً لحركة القوميين العرب. ويتلخص هذا المنهج في الترسيم التالية، التي تشكل الوحدة الباراديغمية المؤلدة لكل أفكار ناصر الدين في المحاضرة، وهي: «إن شيئاً واحداً بعينه يمحو العار، وليس يمحوه أي شيء آخر، على الإطلاق، وهو الثأر»، و«إن استعادتنا نحن العرب، لفلسطين، أمر فيه وحده معنى الثأر ومحو العار»<sup>(١٥)</sup>.

ومن الواضح أن حركة القوميين العرب استقت مفهوم «الثأر» من المحاضرة المدوية التي ألقاها علي ناصر الدين، إذ اختارت الحركة في أول نشرة دعائية لها اسم **الثأر** في أواخر عام ١٩٥٢، وهي النشرة التي حملت لواء المقاومة ضد الكيان الصهيوني.

وهكذا، كانت «كتائب الفداء العربي» هي البداية والمنطلق، وكانت «جمعية العروة الوثقى» مرحلة انتقالية

(١٢) باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر، ص ٥٧. انظر أيضاً: جميع المعطيات عن حياة علي ناصر الدين مستقاة مما أورده ناصر الدين من إيجاز لبعض محطات حياته في: علي ناصر الدين، قضية العرب (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٤٦)، ص ٩.

(١٣) من كلمة العلايلي، أوردها علي ناصر الدين، في: المصدر نفسه.

(١٤) مقابلة جمال باروت مع فايز إسماعيل (تلميذ زكي الأسوسزي أحد مؤسسي العصبة) بتاريخ ١١/٤/١٩٩٥.

(١٥) علي ناصر الدين، «الثأر أو محو العار»، في: علي ناصر الدين، هكذا كنا نكتب (بيروت: مطبعة الاتحاد، ١٩٥٢)، ص ٢٧٩.

لقيام حركة القوميين العرب وسط تناقضات الأوضاع العربية، وإرهاصات، في أوائل الخمسينيات من القرن الماضي. ويقول محسن إبراهيم، أحد قادة تلك الحركة: «لقد نشأت الحلقات الأولى لـ «حركة القوميين العرب» في مطلع الخمسينيات، وسط أوضاع عربية كانت تشهد مخاضاً طبقياً وأيديولوجياً وسياسياً بدأت معه حركة التحرر الوطني العربية تنتقل إلى موقع تاريخي جديد. إن الجناح التقدمي من الطبقة البرجوازية الصغيرة هو الذي بدأ يتقدم، في أعقاب الحرب العالمية الثانية مروراً بالنكبة الفلسطينية، لاحتلال مواقع القيادة على رأس حركة التحرر الوطني العربية. ولقد شكّل صعود هذا الجناح التقدمي بأحزابه وحلفاته العسكرية، منطلقاً لتجديد برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية في أكثر من بلد عربي، بعد أن كانت القيادات «الوطنية» البرجوازية الكبيرة قد انتهت إلى الإفلاس في مستنقع التحالف مع الإقطاع والاستعمار»<sup>(١٦)</sup>.

## ثانياً: ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٢ وتداعياتها الأيديولوجية على القوميين العرب في لبنان

كان تنظيم «ضباط الأحرار» تشقه أيديولوجيات فكرية وسياسية شديدة التباين، تتراوح بين الأيديولوجيا الإسلامية والأيديولوجيا الماركسية؛ إذ كانت قيادة ثورة ٢٣ يوليو تضم ألواناً واتجاهات أيديولوجية متنوعة، بدءاً بالمحافظين والإخوان المسلمين، وانتهاء بالأحرار المتشيعين، والتقدميين، والعلمانيين اليساريين. «وقد انعكس هذا الخليط الفكري المتباين على الممارسات السياسية لمجلس قيادة الثورة، خصوصاً في المرحلة الأولى للثورة (١٩٥٢ - ١٩٥٤)، وأسفر عن عديد من الخلافات والتصفيات»<sup>(١٧)</sup>.

على نقيض هزيمة الجيوش العربية والأنظمة الإقطاعية والبرجوازية، في الحرب العربية - الصهيونية لعام ١٩٤٨، دشت ثورة يوليو، بقيادة الزعيم الراحل

جمال عبد الناصر، عهداً جديداً من الثورة السياسية، التي استعادت فيها الشعب المصري حقه في حكم نفسه، والتخلص من نير الحكم الملكي التابع للغرب، وثورة اجتماعية تناضل فيها الطبقات الفقيرة حتى التوصل إلى تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الجذرية. لأن فلسفة عبد الناصر بشأن الثورة وممارسته لها، أثبتت أنه شق طريق التحرر السياسي والاقتصادي، لا على صعيد مصر فقط، وإنما على صعيد الوطن العربي كله، حين أدخل فكرة الاشتراكية إلى الفاموس السياسي العربي، عن طريق النضال الشعبي المتعدد الأشكال، والذي انخرطت فيه القوى الحزبية والنقابية، وهو ما قاد إلى التصادم مع المصالح الاستعمارية الغربية، والطبقات البرجوازية الكبيرة والإقطاعية.

كان العنصر المهم من عناصر الثورة المصرية قيادة عبد الناصر لحركة القومية العربية - التي تعني فكرة الوحدة العربية - إلى المجابهة المباشرة مع الاستعمار البريطاني والفرنسي، حيث شهدت الحركة القومية العربية والوطنية في الخمسينيات وحتى أواسط الستينيات صعوداً ملموساً في النضال من أجل القضاء على المصالح الاستعمارية المباشرة في الوطن العربي، وحيث مثلت الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي نموذجاً له.

وكانت معركة قناة السويس، التي أعلن تأميمها في ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٥٦، أول معركة في حرب قومية طويلة للسيطرة على مقادير وثروات الوطن العربي، ولا سيما الامتيازات النفطية، التي تمتلكها الاحتكارات الغربية. وقد أدى التأميم إلى تفجير أزمة السويس، التي أخذت أبعاداً عالمية، لما كان للتأميم من مضامين استراتيجية. فقامت كل من القوى الاستعمارية الغربية فرنسا وبريطانيا، إلى جانب الكيان الصهيوني، بحرب عدوانية على مصر، استمرت من ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر إلى غاية ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر من العام ١٩٥٦. وكانت أول معركة بين النظام الإقليمي العربي من جهة والإمبريالية الغربية والكيان الصهيوني من

(١٦) لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟، تقديم محسن إبراهيم (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ١٤.

(١٧) عواطف عبد الرحمن، «الواقع المصري في ظل ثورة يوليو»، في: عبد الناصر وما بعد، إشراف أنيس صايغ، كتاب قضايا عربية

(بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠)، ص ٢٦٠.

جهة أخرى، حيث التف الوطن العربي حول عبد الناصر، باعتباره رافعة للجماهير الشعبية العربية.

وكان قرار المواجهة والصمود لهذا النظام الإقليمي العربي يجسد حركة الثورة العربية، ويدعم محور حركة الوحدة العربية، التي هي الشرط الضروري للبناء القوة كطريقة لا غيرها، لتحرير فلسطين، وبالتالي لتحقيق التقدم العربي.

وكانت سياسة عبد الناصر، التي تدعو في الجوهر إلى تصفية الاستعمار الغربي وتفكيك القواعد العسكرية الأجنبية الموجودة على الأراضي العربية، وإلى الدفاع عن فكرة القومية العربية والعمل على تحقيق الوحدة العربية (حين تمت تجربة الوحدة المصرية/ السورية عام ١٩٥٨ وأجهضت عام ١٩٦١) تستهدف بشكل رئيسي إحداث تغيير جذري في الوضع الاستراتيجي العربي، لمصلحة بناء النظام الإقليمي العربي، في سبيل مواجهة القوة الهائلة للاستعمار البريطاني والفرنسي، ومعه الكيان الصهيوني، باعتباره «نسخة حية من ذلك الاستعمار، وواحداً من تعبيرات هذه القوة».

إن ما ميّز النظام الإقليمي العربي، الذي كان عبد الناصر يقوده، كمحاولة جديّة وسط صعوبات طريق الارتقاء الصعب في فضاء السياسة العربية والعالمية، هو التلازم الضروري الذي أقامه بين الوحدة العربية والتحرر السياسي والاجتماعي من جهة، ومقاومة السيطرة الإمبريالية الأمريكية والعدو الصهيوني والأنظمة الرجعية العربية، من جهة أخرى. وقد تجلّت فاعلية هذا النظام العربي في نصرة الثورة الجزائرية، وثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ في العراق، وانتصار الثورة في اليمن الديمقراطية، واختلال حالة التوازن في الوضع العربي لمصلحة حركة الجماهير الشعبية والقوى الوطنية الديمقراطية، ودخول الأنظمة الرجعية العربية في أزمة بقاء ووجود، والمساهمة الكبرى التي حققتها النظام العربي في وضع المرتكزات الأساسية لسياسة حركة دول عدم الانحياز، وبالتالي في التأثير الفعال على صعيد الدول الأفريقية والآسيوية.

وقد طرح النظام الإقليمي العربي بقيادة مصر، أكبر وأهم أقطار الوطن العربي، وبصرف النظر عن مأساته وأخطائه وتُغرّه، قضايا غاية في العمق، مثل الوحدة والاشتراكية، والتحرير لفلسطين، وقهر التأخر العربي في عصر الإمبريالية الأمريكية، وخوض المعارك ضد الرجعية العربية وضد الصهيونية، كل هذه القضايا مجتمعة شكّلت الأيديولوجيا العربية المعاصرة المنفتحة باطراد على الفكر الاشتراكي، وعلى الفكر الديمقراطي التقدمي العالمي.

مع صعود الناصرية وارتقائها، في صراعها الثوري من أجل الحرية والوحدة ومقاومة الأحلاف العسكرية، ولا سيما حلف بغداد، في آذار/ مارس ١٩٥٤، «انفجرت في لبنان وبعض الأقطار العربية موجة رفض لهذا الحلف. وفي بيروت بالذات دعا الطلاب «القوميون العرب» في الجامعة الأميركية ببيروت إلى تظاهرة ضد حلف بغداد، كانت دامية بسبب قيام حكومة عبد الله اليافي بقمعها أمام مبنى الجامعة، وأسفر عن ذلك سقوط الطالب حسان إسماعيل (الحزب التقدمي الاشتراكي) شهيداً في تلك التظاهرة، إلى جانب عدد من الجرحى. وكان لهذا الحادث صدها لبنانياً وعربياً، لا سيما أن إدارة الجامعة الأميركية ذهبت بعيداً في وقوفها ضد الحركة الطلابية والوطنية يومذاك، فقامت بطرد خمسة طلاب من القادة المسؤولين. وبعد فترة تموز/ يوليو ١٩٥٤، نشطت حركة القوميين العرب في المعركة ضد الأحلاف الغربية، فطردت الجامعة ١٧ طالباً آخرين، فوجدت حكومة الثورة في مصر نفسها تقبلهم في جامعاتها. وهذا الأمر كان المنطلق المباشر للقاء الفعلي المباشر بين حركة القوميين العرب والثورة في مصر. ومنذ ذلك الحين بدأت مواقف حركة القوميين العرب تتوافق مع حكومة الثورة في مصر»<sup>(١٨)</sup>.

يقول معن زيادة معلقاً على تطور العلاقة بين حركة القوميين العرب والثورة المصرية، بأن الحركة «شهدت عملية إعادة تأسيس، إذ غادر صفوفها العناصر ذات الانتماءات البرجوازية وشبه الإقطاعية، بعد تأثرها

(١٨) ذبيان، الحركة الوطنية اللبنانية: الماضي والحاضر والمستقبل من منظور استراتيجي، ص ٢١٣.

بالمستجدات في الساحة العربية، وبالصراعات الفكرية الداخلية... إذ اتسم تاريخ حركة القوميين العرب الفكري والتنظيمي والسياسي في هذا الطور بتأثره الكبير بالحركة الناصرية، ووصل إلى حد الاندماج الفكري والسياسي والتنظيمي. واعتمدت الحركة في هذا الطور نظرياً على كتاب «فلسفة الثورة، والميثاق»، وأفكار عبد الناصر، مع استمرارها بالالتزام بما طرحه المفكرون الثلاثة في الطور الأول، وخاصة في ما يتعلق بمسألة الوحدة العربية، والقضية الفلسطينية<sup>(١٩)</sup>.

من الناحية السياسية والتاريخية، يعود الفضل إلى الناصرية التي أدخلت الاشتراكية إلى الوطن العربي، في سيرورة ممارستها للصراع الطبقي ضد الإقطاع والبرجوازية الكمبرادورية؛ إذ طرح الميثاق قضية الاشتراكية، وربطها بالديمقراطية. وعلى الرغم من اعترافه بالصراع الطبقي، فإنه دعا في الوقت نفسه الميثاق إلى التحول السلمي للاشتراكية.

وفي هذا الصدد، يقول محسن إبراهيم في كتابه في الديمقراطية والثورة والتنظيم الشعبي إن الانتقال إلى الاشتراكية لا يمكن أن يتم إلا باقتراح الثورة الاجتماعية بالديمقراطية، واعتبر أن أهم معضلات الثورة الاشتراكية هي إيجاد الصيغة الديمقراطية معها. وقد حدّد محسن إبراهيم أسس الديمقراطية بضرورة الانطلاق من فكرة الإيمان بالشعب، وجدارة الجماهير، وقدرتها على قيادة نفسها والاضطلاع بمسؤولية التغيير الثوري الحاسم. واعتبر النظرية الثورية «نتيجة مرافقة الفكر لحركة التطور الواقعي... والنظرية الثورية تكون ثورية بقدر ما تمثل امتزاج الفكر بالواقع»<sup>(٢٠)</sup>.

ويؤكد محسن إبراهيم في كتابه مناقشات حول نظرية العمل العربي الثوري أهمية الفكر والنظرية، «فالنظرية تستمد منهجيتها من الفكر ومادتها من الواقع،

وهي الصلة ما بين الفكر والواقع، فهي منهج وتحليل واستنتاج... ونقطة انطلاق نظرية العمل الثوري العربي هي الإيمان بالشعب قوة للثورة، وقاعدة لصنع النهضة، وطاقة لإكساب حركة النضال العربي معانيها الأصيلة»<sup>(٢١)</sup>. ويضيف أن الإيمان بالشعب لا يكتسب مضمونه إلا بتكريس فكرة العمل الشعبي العقائدي المنظم، باعتباره صيغة وحيدة لدفع الجماهير كي تقوم بدورها التاريخي بين نطاق الثورة العربية المعاصرة. ويحدّد أن أداة العمل الثوري القومي العربي «حركة شعبية واسعة تضم التنظيمات والمؤسسات الحزبية العقائدية والمنظمات الشعبية كافة في إطار الخط الاشتراكي»<sup>(٢٢)</sup>.

### ثالثاً: حركة القوميين العرب وأزمة ١٩٥٨ في لبنان

انفجر التناقض الوطني - الكياني في لبنان مع تنامي مدّ الحركة القومية العربية والديمقراطية في المنطقة العربية، في إثر العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، وتحقق الوحدة المصرية - السورية عام ١٩٥٨، وسقوط النظام الملكي في العراق واندلاع ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، وبالتالي سقوط حلف بغداد، وضرب العلاقات مع الدول الإمبريالية، وإنشاء علاقات صداقة وتعاون مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية الأخرى. وكانت الانتصارات التي حققتها الحركة القومية والديمقراطية العربية تحدث رعباً حقيقياً لدى القوى الإقليمية اللبنانية المتشعبة بالفكر الإقليمي، والمعادية للفكر القومي، ولعلاقة لبنان بمحيطه العربي. «ففي العام ١٩٥٨، حمل قسم كبير من اللبنانيين السلاح لإسقاط حكم كميل شمعون بعد أن انحرف بلبنان غرباً، ودعا إلى القبول بحلف بغداد وبمعاهدة الدفاع المشترك. لكن تفجر التناقض عام ١٩٥٨، أخذ طابع الخوف على الكيان. ففي الوقت الذي انتفض فيه الوطنيون والمسلمون ضد

(١٩) معن زيادة، «تقييم تجربة حركة القوميين العرب»، ورقة قُدمت إلى: القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٣ (بيروت: المركز، ١٩٨٤)، ص ٣٤٢.

(٢٠) محسن إبراهيم، في الديمقراطية والثورة والتنظيم الشعبي، دراسات مجلة الحرية؛ السنة الأولى، ط ٢ (بيروت: دار الفجر الجديد، ١٩٦٢)، ص ١٠٢ - ١٠٣.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٠ - ١١.

(٢٢) محسن إبراهيم، مناقشات حول نظرية العمل العربي الثوري (بيروت: دار الفجر الجديد، ١٩٦٣)، ص ٢٤.



الأحلاف (رغم وجود عدد من الزعماء المسيحيين معهم في ذلك، وكانت نسبتهم ٣٠ في المئة)، فقد وجد المسيحيون في هذه الانتفاضة انحيازاً نحو الجمهورية العربية المتحدة، وبالتالي تهديداً لكيان لبنان وبقائه مستقلاً. وهكذا تم الانحراف بالتناقض الوطني إلى تناقض طائفي، تمت تسويته تحت شعار «لا غالب ولا مغلوب»<sup>(٢٣)</sup>.

في أحداث ١٩٥٨ انقسم لبنان إلى قسمين، قسم مؤيد لنظام كميل شمعون المتحالف مع الغرب والمناهض للناصرية، ويتكون من حزب الكتائب والقوميين السوريين، وقسم معارض لسياسته لأسباب مرتبطة بالأوضاع الإقليمية المتأزمة في إطار الحرب الباردة، أو لأسباب سياسية داخلية، ويتكوّن من الحزب التقدمي الاشتراكي والأحزاب ذات التوجهات العروبية المتحالفة مع عبد الناصر وسورية.

فقد قام على حدود لبنان نظام قوي فتي يحمل مشروعاً نهضوياً طموحاً، وتحولت سورية (المتحدة مع مصر) إلى قاعدة تحررية نشطة هزت أوضاع الأنظمة العربية المحافظة والمجاورة لها: الأردن والعراق ولبنان بالطبع، وانتعشت القوى الوطنية والقومية والقيادات التقليدية المعارضة لنهج شمعون، وراحت تتحرك لمحاصرة النظام، وانطلقت مواكب الآلاف من المواطنين اللبنانيين قاصدين دمشق خلال زيارة عبد الناصر للإقليم السوري بعد قيام الوحدة، وقدّرت وكالات الأنباء الأجنبية أعداد الزائرين بـ «أكثر من نصف مليون مواطن»، وهذا معناه أن نصف لبنان شارك في مواكب الرحلة إلى دمشق خلال أسبوعين - كما يقول هيكل - وتشكّلت «جبهة وطنية عريضة» كانت رموزها قيادات سياسية تقليدية ضمت مختلف الطوائف، مثل رشيد كرامي وصائب سلام وأحمد الأسعد وصبري حمادة، وشخصيات مارونية مثل الرئيس اللبناني السابق بشارة الخوري وسليمان فرنجية ورينيه معوض وجان عزيز، إلا أن كمال جنبلاط كان القيادي الأقوى والأكثر فعالية على

الصعيدين السياسي والعسكري، والأكثر تقدمية<sup>(٢٤)</sup>.

جاءت ردود الفعل المحافظة متسارعة وحمقاء؛ إذ لجأت عناصر شمعونية وكتائبية من قرى الجبل الواقعة على طريق بيروت - دمشق إلى عمليات استفزازية، مثل التحرش بالمواكب الشعبية القاصدة دمشق في أواخر آذار/مارس ١٩٥٨. وكان الهدف من تلك الاستفزازات إشعال فتنة طائفية تبرز التدخل العسكري الأجنبي. وأقدم النظام على خطوات أخطر، إذ لجأ إلى اعتقال عناصر وطنية طلابية أو مهنية بحجج وأعداء مفتعلة وتافهة، وطرد المئات من المواطنين السوريين وإخراجهم من لبنان، بالإضافة إلى تشديد الإجراءات القمعية ضد الفلسطينيين، وخاصة من أبناء المخيمات. وكان الحدث الأسوأ اغتيال نسيب المتنبي، صاحب جريدة التلغراف ذات الاتجاه الوطني والليبرالي، في ٨ أيار/مايو ١٩٥٨.

وكانت عملية اغتيال ذلك الصحفي الوطني الشرارة التي أدت إلى تفجير الساحة اللبنانية، وفتح باب العنف في هذا البلد الذي عُرف بتركيبته الاجتماعية والطائفية، والتميز بالحساسية الشديدة، فكان أن اشتعلت نيران الحرب الأهلية في الشمال - طرابلس - وانتشرت إلى بيروت وجنوب لبنان - وخاصة في صور - بين القوى الوطنية من جهة، والقوى المتحالفة مع شمعون والإمبريالية الأمريكية من جهة ثانية. ولكي يستكمل النظام مخططه، عمدت الحكومة اللبنانية إلى تقديم شكوى إلى الأمم المتحدة تتهم فيها الجمهورية العربية المتحدة بالتدخل في شؤون لبنان، وبإرسال السلاح والمقاتلين لزعزعة الأمن والنظام في البلاد، ولوّحت بالخطر الكبير الذي يهدد المسيحيين في لبنان. واشتد ضغط شمعون وإلحاحه على الولايات المتحدة لتتدخل عسكرياً باسم مبدأ أيزنهاور لإنقاذ «الطائفة المارونية» من الأخطار المحدقة بها، والمهددة للبنان. وبعد ثلاثة أيام من تقديم شارل مالك - وزير الخارجية اللبنانية - هذه الشكوى إلى الأمم المتحدة، وصل

(٢٣) ذبيان، الحركة الوطنية اللبنانية: الماضي والحاضر والمستقبل من منظور استراتيجي، ص ٩٣ - ٩٤.

(٢٤) الهندي والنصراوي، محرران، حركة القوميين العرب: نشأتها وتطورها عبر وثائقها، ١٩٥١ - ١٩٦٨: الكتاب الأول ١٩٥١ -

١٩٦١، ص ٢٢٣.

همرشولد - الأمين العام للمنظمة الدولية - إلى بيروت في ١٨ حزيران/يونيو ١٩٥٨، واستمع إلى تقارير ضباط الأمم المتحدة الذين لم يجدوا دليلاً واحداً يدين الجمهورية العربية المتحدة<sup>(٢٥)</sup>.

## ١ - دور حركة القوميين العرب في أزمة ١٩٥٨

جاءت أحداث لبنان لتُخرج «حركة القوميين العرب» من هامشيتها وعزلتها كي تنزل إلى الشارع، وتشارك في الصراع الدائر على الساحة اللبنانية بين المشروع الطائفي المدعوم من القوى الغربية والرجعية المحلية والعربية، والمشروع الوطني المدعوم من الحركة القومية العربية.

كانت قيادة الإقليم لتنظيم حركة القوميين العرب في لبنان تتألف من مصطفى بيضون ومحسن إبراهيم وعمر فاضل وحسان طيارة في بيروت، ويعاونهم محمد الزيات في صور، وبرهان غلاييني وحسان مسقاوي ورشيد فهمي كرامي ومعن زيادة في طرابلس. ونشطت الأندية في بيروت وبقية المدن، وتحولت مقارّها إلى مراكز لتوعية الجماهير وتنظيمها والعمل على حمايتها بتجنيد الشباب الذين تلقى عدد منهم بعض التدريبات العسكرية المناسبة. كما عاش التنظيم في المخيمات الفلسطينية أجواء المعركة على الرغم من شدة إجراءات السلطة، ولكن الحذر كان عنصراً مهماً في الممارسات العملية لشباب المخيمات. وفي بيروت، نشط الطلاب، وخاصة في الجامعة الأميركية وفي النادي الثقافي العربي. وكانت «جمعية خريجي المقاصد» أيضاً مركزاً مهماً في المناطق الشعبية. وقد تعاون شباب التنظيم بروح إيجابية مع مجموعات شعبية مختلفة، مثل «المقاومة الشعبية» التي ترأسها رشيد شهاب الدين ومجموعات حزب النجادة، وقام النادي الثقافي العربي في طرابلس بدور مميز في هذه المرحلة، وكذلك كان حال النادي الثقافي الرياضي

في صيدا، حيث برزت عناصر نشطة، منها مصطفى صالح وحسين الزين. وكان نادي التضامن في صور المركز الأهم في تلك المنطقة، التي كان وضعها صعباً بسبب وجود الجيش هناك لأنها قريبة من حدود فلسطين، وخضوع المنطقة آنذاك لأحكام حالة الطوارئ، بالإضافة إلى تحكّم عدد من الأسر الإقطاعية في مدينة صور وريفها<sup>(٢٦)</sup>.

شاركت حركة القوميين العرب - فرع لبنان بفعالية في أحداث ١٩٥٨، إذ استطاعت أن تتغلغل في أوساط الطبقات الوسطى في مدينة بيروت، حيث «كان لبعضها خبرة عسكرية أفاد الحركة في المشاركة بأحداث العام ١٩٥٨ مع صائب سلام»<sup>(٢٧)</sup>. ويقول أحد القوميين العرب من لبنان (محمد كشلي) عن نشاط الحركة في بيروت: «عشت أحداث ١٩٥٨ بعد تخرجي في المرحلة الثانوية (الجامعة الأميركية)، مع عزت حرب وجميل كبي (خريجي المقاصد)، واشتركنا في هذه الحرب جنباً إلى جنب مع صائب سلام، كنا مع الناصرية، وعلاقنا مع عبد الحميد السراج في سورية، وتشكّلت في بيروت قيادة ضمت عناصر من قيادات مختلفة»<sup>(٢٨)</sup>.

أما في عاصمة الشمال طرابلس، فقد واجه الشباب القومي العربي في لبنان صعوبات كثيرة، واشتدت الحاجة إلى وجود مسؤول تنظيمي يتولى إدارة العمل في منطقة المينا قرب طرابلس، فأرسلت قيادة التنظيم في دمشق في أوائل حزيران/يونيو، وبالتنسيق مع قيادة لبنان، نايف حواتمة الذي أعاد ترتيب شؤون التنظيم هناك، ونجح في التغلب على معوقات العمل، وبقي هناك حتى أيلول/سبتمبر ١٩٥٨. يقول نايف حواتمة عن تلك المرحلة: «انتقلت سرّاً من الأردن إلى سورية، ثم إلى لبنان، حيث انخرطت في الثورة اللبنانية عام ١٩٥٨ على رأس القوات المرتبطة بالحركة في

(٢٥) محمد حسنين هيكل، سنوات الغليان (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، ١٩٨٨)، ص ٣٣١.

(٢٦) الهندي والنصراوي، محرران، المصدر نفسه، ص ٢٢٥ - ٢٢٦.

(٢٧) عماد ندف، نايف حواتمة يتحدث (القدس: دار الجليل، ١٩٩٧)، الفصل الثالث: «الحركة القومية وتحولات الخمسينيات

العاصفة»، ص ٤٤.

(٢٨) عبد رجا سرحان، حركة القوميين العرب: نشأتها، تطورها وموقفها من القضية الفلسطينية (دمشق: مركز الغد العربي

للدراستات، ٢٠٠٨)، ص ٢١٧، ومقابلة أجراها الكاتب مع محمد كشلي بتاريخ ٢١/١/٢٠٠٣.

طرابلس بشمال لبنان»<sup>(٢٩)</sup>. ويضيف حوامة أنه «دخل إلى طرابلس سيراً على الأقدام، على رأس قافلة كبيرة من السلاح من حصص عن طريق السلسلتين الجبليتين، حيث تحملت مسؤولية القيادة الحزبية التنظيمية والسياسية والعسكرية لتنظيم حركة القوميين العرب في طرابلس»<sup>(٣٠)</sup>. ويقول إنه «ناضل في إطار قيادة موسعة للحركة ضمت: رشيد فهمي كرامي، برهان غلاييني، محمود طبو، عصام حداد، ومصطفى صيداوي»<sup>(٣١)</sup>.

في الجنوب اللبناني، وتحديدًا في مدينة صور، عملت التعبئة الاجتماعية على جعل عدد متزايد من الشيعة اللبنانيين ينخرطون في العمل السياسي، وينتسبون إلى تنظيمات سياسية قومية ويسارية، ويتحررون من الروابط (السيد - التابع) بين الزعماء الإقطاعيين والفلاحين الفقراء، حيث ما لبثت هذه الروابط أن انحلت تحت تأثير التحديث والإصلاحات السياسية التي قامت بها الدولة الشهابية.

وبالفعل، بلغت عملية التعبئة السياسية لدى جماهير صور في أزمة ١٩٥٨ مستوى من التصميم لم تعرفه من قبل، حيث بدأ السكان المحليون، في ظل توافر عناصر التعبئة السياسية من جانب الأحزاب والمنظمات القومية واليسارية، يخترقون حدود الطوائف المغلقة، ويتحررون من سيطرة الإقطاع السياسي حليف شمعون الرئيسي في أحداث ١٩٥٨.

وقد تفرّدت حركة القوميين العرب بالنشاط السياسي والتعبئة الاجتماعية في مدينة صور، الأمر الذي مكّنها من القيام بدور متميز، لا سيما عندما أصبح محمد الزيات على رأس قيادة الحركة. وقد قويت حركة

القوميين العرب في صور بشكل لافت بين عامي ١٩٥٧ و١٩٥٨، حين سقط لها شهيدان، هما محمد حلاوي ومحمد قاسم، في تظاهرة مناهضة لحلف بغداد. وفي العام ١٩٥٨ قُتل نسيب المتني، نقيب الصحافة اللبنانية، وبرزت في صور حركة مسلحة لآل الخليل دعماً لكميل شمعون، وأطلقت النار على نادي التضامن، وهو ما أدّى إلى التفاف الناس حول الحركة، وجعلهم ينضمون على آل الخليل، الذين اضطّروا إلى مغادرة صور. وشنّ محمد الزيات هجوماً صريحاً على آل الخليل، وذلك في مهرجان جماهيري حاشد أقيم في صور وحضره أكثر من عشرة آلاف شخص<sup>(٣٢)</sup>.

شاركت حركة القوميين العرب بفعالية في أحداث ١٩٥٨، وساهمت قيادة محمد الزيات للحركة في تغلغلها الجماهيري بين أبناء الفلاحين الفقراء وفي أوساط المخيمات الفلسطينية. وكان محمد الزيات ورفاقه، الذين شاركوا في إدارة نادي التضامن منذ عام ١٩٥٦، قد برزوا كقوة متميزة وقائدة للمقاومة الشعبية في مدينة صور وريفها. فخلال الفترة التي سبقت أحداث ١٩٥٨، نجحت الحركة في تحجيم نفوذ آل الخليل في مدينة صور، وكان عميدها كاظم الخليل - نائب رئيس حزب شمعون «الوطنيين الأحرار» - وامتد نشاط الزيات ورفاقه إلى القرى القريبة، التي كان إقطاعيون من أسر عدة يتحكمون فيها وفي أصواتها الانتخابية.

في تموز/يوليو ١٩٦٠، جرت انتخابات عامة في لبنان، وجاءت أكثرية أعضاء البرلمان الجديدة من أنصار فؤاد شهاب. وخاضت حركة القوميين العرب هذه المعركة الانتخابية من خلال تقديم أحد أعضائها - محمد

(٢٩) نداف، المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٤٥.

(٣١) المصدر نفسه. في هذا السياق، يقول د. عبد رجا سرحان، الذي أجرى مقابلة شخصية بتاريخ ١/٧/٢٠٠٢ مع صلاح صلاح، المسؤول التنظيمي عن منطقة ميناء طرابلس قبل وصول حوامة، بأن هذا الأخير (لم يذكر اسم صلاح صلاح) ضمن القيادة، حيث كان يتم التنسيق بين قيادة الحركة ورشيد كرامي وحزبه «حركة التحرر العربي» الذي حمل السلاح، وكذلك حزب البعث بقيادة عبد المجيد الرافعي. ويقول صلاح صلاح عن تجربة حركة القوميين العرب في أزمة ١٩٥٨، في طرابلس، «تسلمت منطقة الميناء في طرابلس في مرحلة العام ١٩٥٨، وأدت الحركة دوراً أساسياً فيها، باعتبارها جزءاً من الحركة الوطنية اللبنانية، التي ناهضت حلف بغداد، ووقفت مع مصر وعبد الناصر... وكانت الحركة حليفاً قوياً في أحداث عام ١٩٥٨، وقامت بتدريب عناصرها في سورية ومصر. وبرزت من قيادة الحركة في تلك الأحداث: مصطفى صيداوي ومعن زيادة (طرابلس)، محمود طبو (المنية)، أحمد سلامة (البدوي) وفرج موعد (نهر البارد). انظر: سرحان، المصدر نفسه.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢١٩.

الزيات - لمعركة الانتخابات في صور، حيث كان الزيات قائداً شعبياً في مدينة صور، برغم وجود قوى سياسية أخرى، مثل الشيوعيين والسوريين القوميين. وعلى الرغم «من نفوذ الأسر التقليدية، ولبعضها وضع ديني متوارث، نجح «الشباب القومي العربي» في كسر الكثير من التقاليد البالية وفي مقدمة ذلك إدخال المرأة للعمل الشعبي والسياسي والاجتماعي. لقد حققوا خطوة اجتماعية كبيرة لم تستطع الأحزاب الأخرى كالشيوعيين والسوريين القوميين طرحها. وكان ذلك تحولاً مهماً وكبيراً في هذه المنطقة المحافظة والبعيدة عن أجواء بيروت. لقد أصبح «نادي التضامن» قوة مهمة في المدينة، وفي صيف ١٩٦٠ شارك الشباب في تلك الانتخابات بالزيات متحدياً نفوذ الأسر الإقطاعية الكبيرة، مثل الخليل والأسعد وغيرهما، ومع أن الرجل لم ينجح في المعركة، إلا أن حجم الأصوات التي حصل عليها هذا المرشح كان يفوق كل التقديرات. وبقي النشاط التنظيمي في تقدم واتساع في المجالات الطلابية (الجامعية والثانويات)، وازداد عدد خلايا وحلقات التنظيم في المخيمات، إلا أن الشباب لم يحققوا أي نجاح في القطاع العمالي»<sup>(٣٣)</sup>.

في مقابل هذه الصورة الوردية، يقدم لنا محسن إبراهيم رأياً مغايراً عن دور حركة القوميين العرب في أزمة ١٩٥٨، فيقول: «وجدت الحركة في منطقة صور نفسها، وهي التي انسأقت إلى تبني وقيادة هذا العنف، الذي شكّل مخرجاً لأزمة وجودها الذاتي، ووجدت نفسها على رأس القيادة السياسية مشكّلة في وقت انهارت فيه السلطة الحكومية، نوعاً من السلطة الشعبية، ولكن الحركة ما لبثت أن ضعفت بعد انحسار المد الجماهيري الذي أعقب أحداث ١٩٥٨»<sup>(٣٤)</sup>.

ويقول محسن إبراهيم في تقييمه لدور حركة

القوميين العرب بصورة عامة في الأزمة اللبنانية التي انفجرت عام ١٩٥٨: «لقد أعطت أحداث عام ١٩٥٨ في لبنان، والتي شاركت فيها الحركة في مختلف المناطق اللبنانية الموجودة فيها، فرصة جيدة للخروج من واقعها، والانتشار أكثر في المناطق اللبنانية، ومن استقطابات طبقية متنوعة، ضمت في منطقتي صور وميناء طرابلس العديد من الحرفيين والمزارعين الفقراء»<sup>(٣٥)</sup>.

وعلى الرغم من المشاركة السياسية الفاعلة لحركة القوميين العرب في أحداث ١٩٥٨، فإن محسن إبراهيم يرى أن الحركة بدت عاجزة عن تجاوز طبيعتها الأصلية باعتبارها تنظيمًا يمثل في فكره الفاشي، ردود فعل الجناح الأيمن من البرجوازية الصغيرة، كما عجزت عن التحرر من الصيغة التي ظهر من خلال وجودها «الحزبي» في أحداث عام ١٩٥٨، باعتباره تكتلاً سياسياً طبقياً متميماً يستقطب حوله قطاعات من البرجوازية التجارية والطبقة المتوسطة، وجزءاً كبيراً من الحرفيين والبروليتاريا الرثة، التي أتاح لها العنف المسلح العاري من أي مضامين سياسية واضحة، أن تجد لها مكاناً مهماً في أحداث العام ١٩٥٨»<sup>(٣٦)</sup>.

في ظل الصراع الطائفي اللبناني، لم يستطع فرع حركة القوميين العرب في لبنان أن يتمايز بأطروحاته الفكرية والسياسية، وبموقعه في خارطة الصراع، إذ سرعان ما وجد نفسه مستقطباً من قبل البرجوازية السنية في بيروت وسياسييه التقليديين، الذين جرّوا الشباب القومي العربي إلى «وحل البنية الطائفية، فأصبحت معارك الأوقاف والإفتاء وحقوق المسلمين على رأس هموم فرع الحركة اللبناني»<sup>(٣٧)</sup>.

كان لبنان مسرحاً لمعركة كبيرة بين الحركة القومية العربية بزعامة عبد الناصر، التي تناصر حركة التحرر الوطني العربية في معظم البلدان العربية، وبين

(٣٣) الهندي والنصراوي، محرران، حركة القوميين العرب: نشأتها وتطورها عبر وثائقها، ١٩٥١ - ١٩٦٨: الكتاب الأول ١٩٥١ - ١٩٦١، ص ٢٢٧ - ٢٢٨.

(٣٤) لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟، ص ٣٩.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٣٩.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٤١ - ٤٢.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٤٢ - ٤٣.

الإمبريالية الأمريكية التي أنزلت قوات المارينز على السواحل اللبنانية في ١٥ تموز/ يوليو ١٩٥٨، بهدف محاصرة المد الناصري، الذي بدأ يكتسح بلدان المشرق العربي من خلال تحقيق الوحدة المصرية - السورية في شباط/ فبراير ١٩٥٨، وإسقاط الملكية في العراق من خلال ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، وإحداث تبدل في موازين القوى في المشرق العربي لصالح القوى القومية والوطنية. وهذا ما جعل الرئيس الأمريكي أيزنهاور يقول في يومياته الخاصة عن تلك المرحلة: «إنني في الغالب أريد بما أفعله الآن أن أعطي (للزعيم الراحل عبد الناصر) مادة للتفكير، بينما هو يحاول تحقيق حلمه بتوحيد البلاد العربية».

وقادت حكمة عبد الناصر إلى إيجاد تسوية مرضية للأزمة اللبنانية، تجسدت في انتخاب قائد الجيش فؤاد شهاب رئيساً للبنان، بتأييد داخلي وبدعم مصري، في ٣١ تموز/ يوليو ١٩٥٨. وهكذا عاد كل فريق إلى موقعه، واستعادت البلاد عافيتها. وفي «عهد الرئيس فؤاد شهاب (١٩٥٨ - ١٩٦٤)، بدأت ورشة بناء الدولة على أسس سليمة وحديثة، ودخل لبنان مرحلة بناء المؤسسات وإصلاحها، واعتمد الحكم سياسة تنمية شاملة ومتوازنة في جميع الميادين»<sup>(٣٨)</sup>.

وبالعودة إلى حركة القوميين العرب، نجد أنها دخلت فعلياً في الفضاء الاستراتيجي للحركة الناصرية، وأصبحت طرفاً تابعاً للسياسيين التقليديين اللبنانيين الذين استغلوا حل خصوماتهم بعضهم ضد بعض. وفي هذا السياق التاريخي، يقول الباحث جمال باروت: «من المعتقد أنه لولا ضغوط الجمهورية العربية المتحدة لما قبلت الحركة الانضواء، الذي حوّلها إلى نوع من «فرق عملة» تم التعبير عنه بإبرام أولئك السياسيين لتسوية «لا غالب ولا مغلوب». ومن هنا أثبتت أحداث ١٩٥٨ في لبنان بما لا يدع مجالاً للشك، أن شعار الأداة الطوعية لـ «القيادة الرسمية للثورة العربية» قد تحوّل من الناحية

الفعلية إلى أداة بأيدي الأجهزة المصرية، لا تمتلك في المحصلة النهائية أي دور مستقل في صنع القرار، إذ كان تصور هذه الأجهزة لـ الحركة «أدواتاً» صرفاً<sup>(٣٩)</sup>.

## ٢ - جدل فكري حول تبعية حركة القوميين العرب في لبنان للناصرية (١٩٦١ - ١٩٦٧)

شكّلت الوحدة العربية مصلحة ضرورية ومنطقية لتطور الصراع القومي ضد الاستعمار، والإمبريالية والرجعية الداخلية. ومع اشتداد الضغط الإمبريالي ونشاط القوى الرجعية المحلية في معظم بلدان المشرق العربي، اعتُبر توحيد البلدين العربيين سورية ومصر بمنزلة إمكانية فعلية لتعزيز قدرتهما الدفاعية، ومقاومة الضغط الاقتصادي والسياسي من جانب الاستفزازات والتهديدات بالعدوان المسلح التي تمارسها الإمبريالية الأمريكية.

في هذا السياق، اتّسمت مواقف حركة القوميين العرب بدعم المشروع الوحدوي الذي كان يصب في مصلحة الجمهورية العربية المتحدة؛ ففي بيروت، أعلنت مجلة الحرية الناطقة باسم الحركة، والتي صدر العدد الأول منها في ٤ كانون الثاني/يناير ١٩٦٠، وحلّت محل جريدة الرأي التي كانت الحركة أصدرتها في الخمسينيات: «إننا أيديولوجياً نعلنها حرباً على كل القوى المعادية لحركتنا القومية، سواء كانوا مواليين للمشرق أو الغرب، اليمين أو اليسار»<sup>(٤٠)</sup>.

لكن الوحدة المصرية - السورية لم تدم سوى ثلاث سنوات؛ إذ شكّل الانفصال الذي حدث في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ ضربة قوية معادية لقضية الوحدة العربية، وطليعة لهجوم الدوائر المحافظة التقليدية والبرجوازية السورية والإمبريالية لتغيير موازين القوى في المنطقة، من خلال ضرب الوحدة بين مصر وسورية، وبالتالي التحكم في المنطقة العربية. وعلى الرغم من أن القومية العربية أصبحت أيديولوجيا مقبولة في الوطن العربي، ولا سيما

(٣٨) حول هذه المرحلة، انظر: Michael C. Hudson, *The Precarious Republic: Political Modernization in Lebanon* (New York: Random House, 1968), pp. 297-331.

(٣٩) باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر، ص ١٢٠، والكبيسي، حركة القوميين العرب، ص ١٠٣.

(٤٠) ذبيان، الحركة الوطنية اللبنانية: الماضي والحاضر والمستقبل من منظور استراتيجي، ص ٢١٥.

لدى النخب الفكرية والسياسية، فإن قضية الوحدة العربية لم تصبح مشروعاً ثورياً وشمولياً، ومهمة نضالية على هذا القدر من الراديكالية، ينعتق فيها الشعب العربي والأمة العربية جمعاء لإنجازها من أجل إقامة دولة قومية حديثة، تحقّق الاندماج القومي، وتبني علاقة سياسية قومية بين الشعب والسلطة على أسس ديمقراطية.

وبعد فشل التنمية الرأسمالية في مصر، واكتشاف عبد الناصر العلاقة بين الإمبريالية وركائزها في الداخل، أي هذه الطبقة الجديدة، ونقده الرسمي لتجربة التساهل مع العدو الداخلي، أقر المؤتمر الوطني للقوى الشعبية الذي عقد في أيار/مايو ١٩٦٢ الميثاق الوطني للاتحاد الاشتراكي، الذي بلور فيه الخط الأيديولوجي للثورة عبر تبنيّه «الاشتراكية العلمية»، باعتبارها الأساس النظري والأيديولوجي الذي تقوم عليه الدولة وحزبها: «الاتحاد الاشتراكي»، حيث اعتقد عبد الناصر نفسه أن غياب هذا الأساس الأيديولوجي كان إحدى النقائص الرئيسية في نظام الاتحاد القومي.

وقد جاء إقرار الوثيقة الأيديولوجية للاتحاد الاشتراكي في أعقاب حركة التأميم الواسعة التي جرت في تموز/يوليو ١٩٦١، واختيار طريق التطور في إطار رأسمالية الدولة، حيث إن إجراءات التأميم تلك لم تكن محصورة في البنوك والشركات الصناعية والمؤسسات التجارية وشركات الخدمات الأساسية، بل تعدّتها أيضاً إلى «تأميم» الصراع الاجتماعي والسياسي، وذلك من خلال القضاء على الأحزاب السياسية المنظمة، واستبعاد فكرة تشكيل أحزاب سياسية جديدة، واستبعاد المفاهيم التي لها علاقة بتشكيل الطبقات والصراعات الاجتماعية وتعبيراتها السياسية والأيديولوجية والثقافية.

وهكذا، أصبحت قناعة حركة القوميين العرب بالناصرية هي الأساس لكل توجهاتها السياسية والأيديولوجية، حتى عندما أصدر عبد الناصر القرارات الاشتراكية في تموز/يوليو ١٩٦١، وافقت قيادات

الحركة عليها، سواء من القيادات التقليدية، حسب التصنيف السائد آنذاك (حبش، الهندي، وديع حداد، وأحمد الخطيب)، أو من المجموعة اليسارية بقيادة محسن إبراهيم رئيس تحرير مجلة الحرية.

خلال المرحلة الممتدة من عام الانفصال (١٩٦١) ولغاية هزيمة عام ١٩٦٧، اندمجت حركة القوميين العرب في الناصرية، الأمر الذي قاد إلى استقطاب الحركة الآلاف من العناصر، وبروز الجيل الجديد في إعادة تأسيسها ورسم توجهاتها حركة قومية اشتراكية. وتم تبني تلازم النضال القومي والنضال الاشتراكي في الحركة عام ١٩٦٢، والذي ظهرت فيه بوادر الانقسام بين «اليمن» و«اليسار»، وتعمّقت خلال المؤتمرات السنوية التالية<sup>(٤١)</sup>.

في مقابل هذا الذوبان لحركة القوميين العرب في الإطار الناصري، كانت الحركة تعيش صراعات داخلية بين الجناح التقليدي والجناح التحديثي بقيادة المنظر اللبناني محسن إبراهيم، الذي هو بمنزلة ياسين الحافظ، المنظر التحديثي داخل حزب البعث.

عندما أصبح محسن إبراهيم رئيساً لـ «اللجنة الفكرية» لحركة القوميين العرب في عام ١٩٥٩، رفع إلى القيادة القومية تقريراً شكّل أول بادرة من بوادر المراجعة النقدية للبنية القومية التقليدية لحركة؛ إذ طرح لأول مرة أسئلة تطاول الصلاحية النظرية لمفاهيم الحركة، وفي مقدمتها نظرية «المرحلتين» التي «تفصل» بين مهام مرحلة «النضال القومي» (في سبيل الوحدة والتحرر والثأر)، ومهام مرحلة «النضال الاجتماعي» (في سبيل المجتمع الاشتراكي الديمقراطي)، فأكد الترابط بين المرحلتين، كما شكّك في مرادفة الحركة بين الصهيونية واليهودية، وطرح ضرورة عقلنة الفكر السياسي لحركة باستبدال شعار «الثأر» الهستيري العاطفي الذي أملتة الصدمة الكارثية للنكبة بشعار سياسي من نوع تحرير فلسطين<sup>(٤٢)</sup>.

(٤١) سرحان، حركة القوميين العرب: نشأتها، تطورها وموقفها من القضية الفلسطينية، ص ٤٣٤.

(٤٢) باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر، ص ١٢٠، والكبيسي، حركة القوميين العرب، ص ٢٢٥، ومطر،

حكيم الثورة: قصة حياة الدكتور جورج حبش، ص ٧٤ - ٧٥.

شكّلت مجلة الحرية، التي كان محمد الزيات وعمر فاضل صاحبي الامتياز فيها، ومحسن إبراهيم مشرفاً على رئاسة التحرير فيها، وأحمد ستيتية مديراً لها، منبراً فكرياً مهماً لبلورة الخط الفكري الجديد ذي الصبغة التقدمية داخل حركة القوميين العرب. وقد وضّحت لجنة الإدارة بعض المسائل التي تتعلّق بمضمون المجلة، ورسالتها، بقولها إن «مجلتنا هي في الأساس مجلة حزبية وعقائدية، وجدت لتمثّل الحركة وتنطق بلسانها وتعبّر عن مواقفها. وقد ارتبطت المجلات الحزبية العقائدية بالوطن العربي حتى الآن بفقدان الفن الصحفي. أما في مجلة الحرية فسنحاول قدر الإمكان أن نجمع بين الالتزام الحزبي العقائدي ومستوى الفن الصحفي حتى يمكننا اجتذاب كثير من القراء غير المرتبطين بحركتنا، و يتيح لنا أن نحتل مكانة صحفية جيدة بين الصحف العربية... المجلة ستلتزم مثلاً ببعض القضايا الهامة في لبنان كقضية فتح حملة على التجسس والتهريب، ومحاربة الفساد الإداري في أجهزة الدولة، وشن حملة شعواء على الأحزاب الطائفية وعلى نشاط السفارات الأجنبية. كما أنه ستلتزم إثارة كثير من القضايا الفكرية والعقائدية لتخلّصها من كثير من الانحرافات وتركّز المفاهيم الصحيحة بشأنها»<sup>(٤٣)</sup>.

لقد تميز الفريق المشرف على المجلة، ولا سيما محسن إبراهيم، بإثارة قضية الصراع الطبقي، وهو الموضوع الذي كانت تؤكده الأيديولوجيا الماركسية بوصفه إحدى ركائزها الأساسية، في حين أنكرت حركة القوميين العرب في السنوات الأولى من عمرها موضوع الصراع الطبقي، وناهضت كل تحريض سياسي طبقي مضاد للإقطاع والبرجوازية الكبيرة، على اعتبار أن كل إثارة للصراع الطبقي «من شأنها أن تفتت وحدة الأمة وتخرب معركتها القومية»<sup>(٤٤)</sup>.

وفي الوقت الذي كانت حركة التحرر الوطني

العربية، المتشكلة من الفئات البرجوازية الصغيرة والفلاحين الفقراء، تركّز على القضية الطبقية في نهجها السياسي والأيديولوجي، اعتبرت حركة القوميين العرب هذا الموضوع نوعاً من إثارة لـ «معارك جانبية من شأنها تبديد الجهد القومي الأساسي الذي يجب أن يظل منصرفاً للنضال ضد التجزئة والاستعمار واليهود»<sup>(٤٥)</sup>.

وأكدت حركة القوميين العرب في أدبياتها الفلسطينية أن «لا طبقية في حربنا مع الصهيونية، ففي مواجهة إسرائيل تتساوى كل الطبقات ويقف العرب موقفاً قومياً يتخطى ويذيب كل الحدود والفوارق الطبقية»<sup>(٤٦)</sup>.

وقد وُلد الانفصال بين سورية ومصر عام ١٩٦١ في فكر القوميين العرب ردّ فعل واسعاً، وإن لم يكن بشكل واضح، على علاقاتهم السياسية والتنظيمية مع قيادة عبد الناصر، وهذا ما جعل محسن إبراهيم يحلّل موضوع الانفصال من وجهة نظر طبقية؛ إذ «اعتبر الحدث نتاجاً للموقف المعادي الذي اتّخذته طبقة الإقطاعيين والرأسماليين والبرجوازيين تجاه الوحدة والاشتراكية»<sup>(٤٧)</sup>.

رغم بقاء الإيمان بأن الجمهورية العربية المتحدة تمثّل نواة الوحدة، ورفض انفصال سورية، والنضال من أجل إعادتها، فإن مجلة الحرية، وهي المجلة المركزية، نشرت سلسلة مقالات لمحسن إبراهيم، الذي جمعها ونشرها في كتابه في الديمقراطية والثورة والتنظيم الشعبي ضمن منشورات حركة القوميين العرب. وقد تركّزت المقالات على مناقشة تجربة الجمهورية العربية المتحدة أيام الوحدة، وتجربتها بعد الانفصال، واعتبرت أن تجربتها كانت حقل الاختبار الذي خرجت منه الحركة الثورية بزاد فكري جديد.

(٤٣) الهندي والنصراوي، محرران، حركة القوميين العرب: نشأتها وتطورها عبر وثائقها، ١٩٥١ - ١٩٦٨: الكتاب الأول ١٩٥١ -

١٩٦١، ج ٤، ص ٤١٩ - ٤٢١.

(٤٤) «حركة القوميين العرب من الفاشية إلى الناصرية»، في: لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين، ص ١٨.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٤٧) وليد قزيبا، «الأسس الاجتماعية - السياسية لنمو الحركة القومية المعاصرة في المشرق العربي»، المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٦

(آذار/مارس ١٩٧٩)، ص ٦٨.

وقد انتقد محسن إبراهيم نظرية «المرحلتين» التي كانت القيادة التقليدية لحركة القوميين العرب تنبأها؛ فإنجاز «الثورة العربية المعاصرة»، وفق رؤية محسن إبراهيم، لم تعد تتطلب المرور بـ «ثورتين منفصلتين»، بل بثورة واحدة مركبة، تتمثل في المضمون الطبقي الاشتراكي للقومية العربية<sup>(٤٨)</sup>.

مع أخذ محسن إبراهيم بمبدأ الصراع الطبقي، فإنه طور أطروحته الفكرية حول قضية الاشتراكية على النحو التالي:

- لا يمكن بناء الاشتراكية من دون اشتراكيين<sup>(٤٩)</sup>.

- لا يمكن بناء الاشتراكية من دون عزل الطبقات المستغلة<sup>(٥٠)</sup>.

- لمّا كانت مهادنة الرجعية ليست إلا عملية انتحارية تسلّم فيه الحركة العربية الثورية زمام المعركة إلى الرجعية العربية وأعداء التقدم العربي، فقد بدأت حركة القوميين العرب تتكلم «لأول مرّة» في أدبياتها عن رجعية طبقية داخل المجتمع القومي نفسه، بعد أن كانت تحصر صفة الرجعية بالعمالة للاستعمار<sup>(٥١)</sup>.

- لا يمكن بناء الاشتراكية من دون حزب اشتراكي يحوّل الجماهير من قوة اشتراكية بالقوة إلى قوة اشتراكية بالفعل<sup>(٥٢)</sup>.

وعلى الرغم من أن محسن إبراهيم استمر في منهجه، الذي يعتبر القوميين العرب رافداً ناصرياً، فإن طروحاته الماركسية التي تناولت بالنقد جميع الشعارات التي رفعتها حركة القوميين العرب أحدثت هزة عنيفة في البنية الفكرية المثالية والتقليدية «للحركة»، ومثّلت

«انقلاباً» حقيقياً في توجهاتها الفكرية اللاحقة، الأمر الذي قاد إلى تأليب القيادة التقليدية للحركة على مجلة الحرية وعلى محسن إبراهيم شخصياً. واستفحل عداء تلك القيادة للمجلة مع استفحال خطر الانشقاقات وتفاقم احتمالاته إلى درجة أن وديع حداد، الذي رأى فيها ثروة أيديولوجية تفكك الحركة وتخلق تيارات فيها، هدد بتفجير مقرها<sup>(٥٣)</sup>.

وفيما أبدى جورج حبش ورفاقه الذين كانوا محتجزين بعد الانفصال في دمشق، وعادوا إلى بيروت بعد الإفراج عنهم في منتصف عام ١٩٦٣، تحفظاتهم تجاه هذا «الانقلاب» في الخط النظري لحركة القوميين العرب، أبدى نايف حواتمة، العائد من العراق، مساندته لمحسن إبراهيم.

وقد وصف جورج حبش في المؤتمر الطارئ لحركة القوميين العرب، الذي عقد في بيروت في حزيران/يونيو ١٩٦٣، محسن إبراهيم ومجموعة الحرية بـ «الطفولة اليسارية، وبأنهم منظّرون لا يستطيعون تحمّل مصاعب النضال السياسي»<sup>(٥٤)</sup>.

وفي مؤتمر حركة القوميين العرب الذي عقد في أيار/مايو ١٩٦٤، دعا جورج حبش إلى ضرورة وضع ضوابط تنظيمية لضمان مسار الحركة وبعث القوة فيها من جديد. وأدرك محسن إبراهيم ومجموعته أن دعوة حبش موجهة إليهم بالذات لتقييد حركتهم، وهو ما دعاهم إلى تأكيد أهمية مساهمة الديمقراطية والحرية الفكرية للتحوّل الاشتراكي داخل حركة القوميين العرب<sup>(٥٥)</sup>.

رغم انتماء جورج حبش إلى القيادة التقليدية

(٤٨) إبراهيم، في الديمقراطية والثورة والتنظيم الشعبي، ص ٥١ - ٥٢.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٥٢) قارن ب: المصدر نفسه، ص ٢٠٠، و«حركة القوميين العرب: الدراسة التحليلية التي قدّمها التقرير العام للحركة: تقييم عام»،

(تعميم داخلي)، ص ٢١.

(٥٣) باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر، ص ٢٢٦.

(٥٤) تحليل مضمون الفكر القومي العربي: دراسة استطلاعية، المشرف على الدراسة السيد يسين، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة

العربية، ١٩٩١)، ص ١٥٨.

(٥٥) سرحان، حركة القوميين العرب: نشأتها، تطورها وموقفها من القضية الفلسطينية، ص ١٦٢ - ١٦٣.



لحركة القوميين العرب، فإن قناعاته الفكرية بدأت تتبدل مع تطور نضجه في السيرة النضالية، واحتكاك الحركة بالأحزاب الشيوعية العربية والعالمية، وهزيمة ١٩٦٧، التي كانت بمنزلة الهزيمة التاريخية للحركة القومية العربية، على اختلاف مرجعياتها الفكرية والسياسية. فقد قال في حوار شامل أجراه معه محمود سويد: «عندما حدث الانفصال عام ١٩٦١، رأيت بنفسى القوى التي قامت فيه بدور رئيس، وفي ضوء انشدادى العميق إلى موضوع الوحدة، تعمق فهمي للصراع الطبقي. أدركت أن هنالك صراعاً طبقياً حقيقياً داخل المجتمع؟»<sup>(٥٦)</sup>. وأضاف أنه بعد دراسته التجربة الفيتنامية تعمق مفهومه للصراع الطبقي، وتأكد «أن التنظيم الذي يقوم على أساس ماركسي، أي بمعنى الاسترشاد بالفكر المنهجي الجدلي، ويلتزم مصلحة الأغلبية المستغلة والمضطهدة والتي تكمن في التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، سينتصر»<sup>(٥٧)</sup>. وقال أيضاً أنه «لا يجد تناقضاً بين كونه عربياً يؤمن بالأمّة العربية، وبين كونه اشتراكياً حقيقياً، وأنه قرأ كتب إنغلز وماركس ولينين طيلة تسعة أو عشرة أشهر عندما سُجن في دمشق، ويؤكد أن التزامه الفعلي بالماركسية جاء بعد عام ١٩٦٧، وتعمقت ماركسيته في أثناء وجوده في السجن»<sup>(٥٨)</sup>.

أما المؤتمر الذي عقد في الأسبوع الأول من شباط/فبراير ١٩٦٥، فقد تمخضت عنه قرارات تاريخية هي حصيلة الحوارات التي كانت دائرة داخل حركة القوميين العرب خلال العامين السابقين ١٩٦٣ و ١٩٦٤، وعكست، أولاً، هزيمة القيادة التقليدية المؤسسة «للحركة» منذ مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، والتي قبلت فيه بنقل مركز الثقل من القيادة القومية

المركزية إلى قيادة الأقاليم، في الوقت الذي غادر قسم من تلك القيادات التاريخية صفوف الحركة، مفسراً ذلك بسيطرة «عناصر شيوعية معادية للقومية تنفذ مؤامرة لتصفية الحركة وإزالتها انسجماً مع مخططات هدامة مشبوهة»<sup>(٥٩)</sup>، وعكست، ثانياً، تغييراً جذرياً في موازين القوى لمصلحة الجناح اليساري، الذي انتصرت أطروحاته وقراراته، لجهة اعتبار «الحركة مجرد كيان تنظيمي مرحلي في طريق بناء الحركة الاشتراكية العربية الواحدة بقيادة عبد الناصر، بوصفه رأس اليسار تاريخياً»<sup>(٦٠)</sup>.

وفي هذا السياق، يحلل محسن إبراهيم رضوخ القيادة المؤسسة لقرارات ذلك المؤتمر، بأنه «كان تعبيراً عن مخرج لأزمة وجودها الذاتي يمنحها الفرصة الوحيدة والأخيرة للبقاء ضمن عالم الواجهة السياسية، فأعلنت تلك القيادة موافقتها على قرارات المؤتمر بقدر ما تراجعت نحو المعقل التنظيمي الوحيد الذي بقي تحت سلطتها، وهو فرع حركة القوميين العرب في الساحة الفلسطينية - الأردنية، فأحكمت قبضتها على هذا الفرع، وراحت تمارس من خلاله أفكارها الحقيقية بعد أن خرجت الفروع الأخرى من تحت وصايتها التقليدية»<sup>(٦١)</sup>.

وهكذا، خلال المرحلة الممتدة من الانفصال عام ١٩٦١، ولغاية هزيمة عام ١٩٦٧، اندمجت حركة القوميين العرب في الناصرية إلى حد الذوبان، «لكن هذا الذوبان كان له في الواقع مفهوم آخر - من جانب بعض المصريين يومذاك - هو تبعية القوميين العرب وباقي المجموعات الناصرية المتفرقة لأجهزة الأمن القومي المصرية في الخارج على الأقل، هكذا كان مفهوم المخابرات المصرية لذلك، وليس مفهوم عبد الناصر»<sup>(٦٢)</sup>.

(٥٦) محمود سويد، التجربة النضالية الفلسطينية: حوار شامل مع جورج حبش (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٨)،

ص ٢٩.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٥٩) لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟، ص ٥١ - ٥٢.

(٦٠) مطر، حكيم الثورة: قصة حياة الدكتور جورج حبش، ص ٧٩.

(٦١) لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟، ص ٥٢ - ٥٤.

(٦٢) ذبيان، الحركة الوطنية اللبنانية: الماضي والحاضر والمستقبل من منظور استراتيجي، ص ٢١٦.

## رابعاً: هزيمة ١٩٦٧ وتفجّر أزمة حركة القوميين العرب مع الناصرية

طبعت هزيمة الجيوش العربية في حرب ١٩٦٧ الهزيمة السياسية لجيل عربي راهن على التنمية والوحدة العربية والاشتراكية، وهي الشعارات التي رفعتها الحركات القومية العربية عامة، ولا سيما الناصرية منها.

ومنذ هزيمة ١٩٦٧، لم يُعد نقد الحركات القومية العربية مجرد نقد أفكار وآراء يتفق المرء مع بعضها ويختلف مع بعضها الآخر، بل صار يفترض أن يكون نقداً للتجربة السياسية والأيدولوجية لهذه الحركات القومية العربية، التي أخفقت في حل مجموعة من المعضلات التي تواجهها حركة التحرر العربية، وهي:

- الإخفاق في إقامة علاقة صحيحة مع الشعوب العربية، وانتهاج سياسات غير ديمقراطية في مجملها، حيث طغت مظاهر التسلط والاستبداد والطغيان واحتقار الشعوب هذه.

- استمرار الحركات القومية العربية في احتكار حق تمثيل الأمة والتحدث باسمها، معتقدة أنها تمثل الأمة العربية الموجودة بين المحيط والخليج. وفي هذه الحالة لا تختلف الحركات القومية العربية في شيء عن الحركات الإسلامية التي تدّعي حق تمثيل الإسلام والتحدث باسمه. وبذلك تحولت هذه الحركات الأيدولوجية، سواء منها القومية أو الإسلامية أو الشيوعية، إلى مذاهب مغلقة ساهمت بانغلاقها في إضعاف قوى الأمة وتفتيتها، وحالت دون وعي حقيقة أن كل حركة هي جزء من الأمة.

وتُعتبر هزيمة ١٩٦٧ هزيمة لحركات القومية العربية في وجه إسرائيل، لكن تُعتبر أيضاً - وخصوصاً - نهاية قاسية للمشروع القومي الكبير بإقامة دولة عربية تقدّمية قومية وحديثة كانت تتمثل في الناصرية

والبعثية<sup>(٦٣)</sup>. وقد بلغ هذا المشروع ذروته مع إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسورية (١٩٥٨ - ١٩٦١)؛ فخلال نحو عقدين من الزمن، بين العامين ١٩٥٠ و١٩٦٧، أمل العرب بالحصول على فرصة ثانية لد «تعويض» عن «النكبة» الأساسية في خسارة فلسطين بين العامين ١٩٤٨ و١٩٤٩. ومع عام ١٩٦٧، أصبح وجود الدولة العبرية حقيقة لا رجوع عنها، في حين كان يتّضح في إسرائيل الخطاب حول اللارجوع عن احتلال الأراضي، وهكذا تغيّرت معالم اللعبة السياسية في المنطقة<sup>(٦٤)</sup>.

تعدّ حرب ١٩٦٧ منعطفاً سياسياً في المنطقة، من جهة، مع إضفاء طابع فلسطيني على الصراع العربي - الإسرائيلي، ومن جهة أخرى مع التشديد على العامل الديني. وللمرة الأولى منذ عام ١٩٤٨، بات للحركة الفلسطينية قيادة خاصة: منظمة التحرير الفلسطينية التي أسست عام ١٩٦٤، والتي ستحتلّ قريباً باعتراف جامعة الدول العربية بوصفها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

وهكذا، فجّرت هزيمة ١٩٦٧ حركة القوميين العرب، التي كانت تتخبط في أزمة وجودية، نظرية وسياسية وتنظيمية، وجسّدت في الوقت عينه نهاية تاريخية للعلاقة مع الناصرية التي بدأت عام ١٩٥٥ من أجل فلسطين، وانتهت بسبب حرب خاسرة من أجل فلسطين.

أما حركة القوميين العرب في لبنان، فقد مثّلت على امتداد مرحلة الخمسينيات من القرن الماضي «الجناح اليميني في الحركة القومية وأكثر حلقاتها ضعفاً وتخلّفاً وخضوعاً لقيادة البرجوازية وسقوطاً في أيدولوجية النظام الطائفية»<sup>(٦٥)</sup>.

لقد شكّلت هزيمة ١٩٦٧ ضربة موجعة لجناحي

(٦٣) تسلّم الزعيم جمال عبد الناصر (١٩١٨ - ١٩٧٠) الحكم في مصر عام ١٩٥٢، مع الضبّاط الأحرار، وأصبح الداعي إلى الوحدة العربية. وكان لحزب البعث، الذي أسّس عام ١٩٤٧ تحت شعار «وحدة، حرية، اشتراكية»، نفوذ في صفوف العسكريين وأوساط الطبقات الوسطى. وقد تمكّن هذا الحزب، الذي ينتمى بـ «فروع» تابعة له في جميع الأقطار العربية، من الاستئثار بالحكم في سورية والعراق في مرحلة الستينيات. غير أن العلاقات السيئة والخلافات بين دمشق وبغداد حالت دون أي تحقيق لوحدة عربية.

(٦٤) Ian S. Lustick, *Unsettled States, Disputed Lands: Britain and Ireland, France and Algeria, Israel and the West Bank-Gaza*, (٦٤)

Wilder House Series in Politics, History and Culture (New York: Cornell University Press, 1995).

(٦٥) لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟، ص ٤٣.

ذلك الفكر «الاشتراكي» الانتقائي أن يعطي سوى الأوهام»<sup>(٦٧)</sup>.

كرست المؤتمرات القطرية أو الإقليمية التي عقدها الجناح اليساري داخل حركة القوميين العرب في تموز/ يوليو ١٩٦٨ حركة من الانشقاقات المتواصلة في جسم الحركة، ونادى بتصفية حركة القوميين العرب والقطيعة مع تاريخها وما يمثلها من مواقف فكرية وأيديولوجية شكلاً ومضموناً، وإنشاء منظمات قطرية ماركسية - لينينية تركز على أسس فكرية وتنظيمية جديدة، وتقوم بينها علاقات تحالفية... ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه نايف حواتمة ومحمد كشلي ومحسن إبراهيم.

لقد وجد الجناح اليساري في حركة القوميين العرب نفسه ملتزماً بالماركسية - اللينينية، الأمر الذي دفعه إلى عقد مؤتمر قطري لفرع الحركة اللبناني في عام ١٩٦٨، كرّس التزام الفرع التام كله بذلك. وخلال كانون الثاني/يناير ١٩٦٩، عقدت اللجنة التنفيذية القومية للحركة اجتماعاً ضم ممثلي «اليسار» في قيادات الفروع كلها، وصدر عنه بيان مركزي شامل اعتبر خطوة حاسمة خطاها «اليسار» على طريق انفصاله النهائي عن حركة القوميين العرب. وهكذا ولدت «منظمة الاشتراكيين اللبنانيين» بقيادة محسن إبراهيم، الذي يقول «إن النضال النظري يبدو في هذه المرحلة من تطور لبنان السياسي والاجتماعي، وتجاه ما يفرزه اليسار التقليدي بقيادة الحزب الشيوعي من أفكار وممارسات، الحلقة المركزية التي يتوقف عليها إلى حد بعيد مصير الحلقات الأخرى السياسية والتنظيمية»<sup>(٦٨)</sup>.

حركة القوميين العرب: اليسار التحديثي، والقيادة التقليدية اليمينية، حول «استراتيجية الالتحام بالناصرية»؛ إذ اتضح، كما ذكر، أن الجناح اليساري كان مسؤولاً من الناحية النظرية والإجرائية عن «فرض هذه السياسة على القيادة التقليدية، وإرغامها على الالتزام بها»<sup>(٦٦)</sup>.

وفي المقابل، يقدم الجناح اليساري وجهة نظره بشأن هزيمة ١٩٦٧، فيقول محسن إبراهيم، ما يلي: «لقد أتى الحدث يفجر نهائياً كل تناقضات الفكر «الاشتراكي» البرجوازي الصغير الذي ساد حركة القوميين العرب بين مطلع الستينيات والخامس من حزيران ١٩٦٧. لقد سقط ذلك الفكر سقوطاً مدوياً عبر ردود الفعل الفورية التي مارسها الفريق التقدمي في الحركة، والتي تمثلت في موقفين كشفنا طبيعة ذلك الفكر على حقيقتها:

#### الموقف الأول: حمله المقال الصادر في «الحرية»،

بعد أسبوع الهزيمة تحت عنوان: «كلا، لم يخطئ عبد الناصر ولم يهزم العرب - بقلم محسن إبراهيم، وهو مقال كان يجسد الإفلاس النهائي للفكر «الاشتراكي» الانتقائي الذي لم يعد لديه ما يعطيه - في اللحظات الحرجة والتاريخية - سوى شحنات من المكابرة العاطفية والمواقف الديماغوجية التحذيرية.

#### الموقف الثاني: حمله اقتراح يدعو إلى الاتصال

بالأنظمة التقدمية العربية لإقناعها بإحداث «تغيير جذري» في بنيتها كي تستطيع الرد على الهزيمة بسرعة! وقد كان هذا الاقتراح يعني بدوره أنه لم يعد باستطاعة

(٦٦) مطر، حكيم الثورة: قصة حياة الدكتور جورج حبش، ص ٧٤.

(٦٧) لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟، ص ٨٠ - ٨١.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٩.

## ١٨ — حركة القوميين العرب في العراق

مفيد الزيدي

أبرزها، إلى جانب الجبوري، نهاد هيكل وسعيد بركة من فلسطين. وحضر إلى بغداد أيضاً باسل الكبيسي<sup>(٢)</sup> في العام ١٩٥٦، بعد أن أكمل دراسته في الولايات المتحدة، وكان والده رؤوف الكبيسي مدير الأوقاف العام في العراق آنذاك، ومن سكان منطقة الأعظمية المعروفة بالاتجاه القومي. وشكل باسل الكبيسي تنظيماً للحركة، وكان معه غازي القصاب وزهير رابح العطية وعدنان الكيلاني وموسى الجلبي، ضمن خلايا انتشرت في الأعظمية، ثم امتدت إلى صفوف ضباط الجيش بشكل محدود بعد ذلك، بالاعتماد على علاقات باسل الكبيسي الاجتماعية ومعارفه وأقاربه في الأعظمية، ومنهم مصطفى شنشل الذي التحق بالحركة<sup>(٣)</sup>.

أصبح صالح شبل مسؤول حركة القوميين العرب وتنظيمها في صفوف الطلاب في العراق، بحيث توسع التنظيم مع تصاعد حالة الغليان في الشارع العراقي تجاه الأوضاع في العهد الملكي. وبدأ يظهر التنظيم الخاص بحركة القوميين العرب على الساحة السياسية، وأغلب الأعضاء ينتمون إلى عائلات عراقية عربية لها مكانتها الاجتماعية، وهي من المؤيدين لجمال عبد الناصر في

### أولاً: نشأة وتطور حركة القوميين العرب في العراق

جاءت نشأة حركة القوميين العرب في العراق على المستوى التنظيمي البحت نتيجة لوجود بعض الطلاب للدراسة في بيروت في مرحلة الخمسينيات من القرن العشرين، وقد انخرطوا في تنظيم الحركة في أثناء دراستهم في الجامعة الأميركية في بيروت. وعندما عادوا إلى العراق بعد تخرجهم، مارسوا العمل التنظيمي والأيدولوجي، فنشأ أول تنظيم للحركة عام ١٩٥٢ مع عودة أحد الطلاب العراقيين، وهو حامد علوان الجبوري، إلى بغداد، ثم بدأ ظهور فرع العراق بعد قدوم صالح شبل (فلسطيني) إلى بغداد عام ١٩٥٤<sup>(١)</sup>.

وفي أثناء انعقاد المؤتمر العام لحركة القوميين العرب في أوائل عام ١٩٥٤، تقرر أن تؤسس للحركة في الأقطار العربية فروع ترتبط بالتنظيم القومي المركزي. وكان الجبوري أحد مؤسسي الخلايا الأولى للحركة في العراق، حيث ظهرت في العام ١٩٥٥ خلايا فرع العراق وهي تضم عناصر عراقية وفلسطينية، كان من

(١) هاني الهندي وعبد الإله النصراوي، محرران، حركة القوميين العرب: نشأتها وتطورها عبر وثائقها، ١٩٥١ - ١٩٦٨: الكتاب الأول (١٩٥١ - ١٩٦١، ج ٣ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ٢٠٠١)، ج ١، ص ٨٤ - ٨٦.

(٢) باسل رؤوف الكبيسي: ولد في بغداد عام ١٩٣٣ لعائلة من مدينة كبيسة في محافظة الأنبار، ودرس في بغداد، ثم أكمل الثانوية في الإسكندرية بمصر وعاد إلى بغداد، ثم ذهب إلى الجامعة الأميركية في بيروت عام ١٩٥١، وبدأ رحلة النضال الوطني والقومي، وانتمى إلى حركة القوميين العرب كأحد المؤسسين لها، وحصل من الجامعة على اختصاص العلوم السياسية، وعمل في وزارة الخارجية العراقية عام ١٩٥٦ بعد عودته من الولايات المتحدة، ولكنه التحق في عام ١٩٦٧ بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، واستشهد في باريس على يد الموساد الإسرائيلي في نيسان/أبريل ١٩٧٣.

(٣) أمير الخلو، «حركات وتيارات وأحزاب في العراق: حركة القوميين العرب البداية والتنظيم وإسهاماتها في الحياة السياسية العراقية»، المشرق، < <http://www.al-mashriq.net> >.

الحركة أيضاً إلى صفوف الجيش العراقي، وأصدرت نشرة سرية اسمها الوحدة<sup>(٦)</sup>.

ثم انتقل تنظيم الحركة إلى كربلاء والحلة، والتحق سلام أحمد بالحركة في العراق بعد أن انتهى من دراسته في الجامعة الأميركية في بيروت، وتولّى قيادة التنظيم في الموصل بالبداية، في حين وصل نايف حواتمة (أردني/ فلسطيني)<sup>(٧)</sup>، عضو حركة القوميين العرب، إلى بغداد في أواخر آب/ أغسطس ١٩٥٨ بطلب من القيادة المركزية للحركة، من أجل تولّي قيادة عملها. وتولّى مسؤولياته، وأصبح مسؤولاً عن الموصل بين العامين ١٩٥٩ و١٩٦٢.

وبفعل جهوده، برز فرع العراق في حركة القوميين العرب على الصعيد القومي، وتعرّزت مكانة الحركة داخل العراق بمبادرة من نايف حواتمة في الالتقاء مع الناس، وقيادة التظاهرات، والشعارات القومية التي رفعها التنظيم. ثم وصل أعضاء عرب آخرون من الحركة إلى العراق، هم عمر فاضل، من قيادة الحركة في لبنان، ومعه عبد الحليم حربي أيضاً، وإبراهيم قبعة من فلسطين، وعمل هؤلاء على المشاركة في توسيع تنظيم حركة القوميين العرب في العراق، ولا سيما بعد إلقاء القبض على حامد علوان الجبوري وسجنه، وإبعاد السلطات الأمنية نهاده هيكلياً إلى خارج العراق. والتحقّت بالحركة عناصر عراقية جديدة مثل محمد علي الرماحي وعبد الأمير الوكيل، وبذل الأخير جهده في التوسع في كربلاء، وكان قبل ذلك قد عمل في الحلة التي قاد نشاطها داخل الحركة، في حين ضمّ تنظيم النجف عبد الإله النصراوي وأمير الحلو وعلي كمونة وعلي منصور، وكانوا من الطلاب الذين التحقوا بتنظيم الحركة، وتوسعت تنظيمات الفرع بعد ذلك لتصل إلى الكوفة والديوانية والشامية<sup>(٨)</sup>.

مصر. وانتقل التنظيم من بغداد إلى محافظات أخرى، كالنجف والموصل، وضمّ الطلاب وصغار الموظفين والمعلمين. وفي منتصف عام ١٩٥٧، انضمّ إلى التنظيم هاشم علي محسن من عمال بغداد، ومعه كامل الجزائري وكاظم كلو ومحمد علي الرماحي ويعرب فهمي سعيد وعداي علوان الجبوري (شقيق حامد علوان الجبوري)، وأضيف إليهم سلام أحمد وزهير عطية اللذان كانا يدرسان خارج العراق، ولكن قوات الشرطة والأمن كانت تراقب التحركات آنذاك، فأبعدت صالح شبل في شباط/ فبراير ١٩٥٧ إلى خارج العراق، وقامت بحملة اعتقالات في صفوف القوميين العرب<sup>(٩)</sup>.

## ١ - حركة القوميين العرب بعد قيام ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨

اندلعت ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ بقيادة الضباط الأحرار في العراق، وتم إسقاط النظام الملكي والتخلّص من الارتباط بالغرب، وتحرير البلاد من النفوذ الأجنبي، ومن أجل التقارب مع الأقطار العربية، وخاصة الجمهورية العربية المتحدة، وتحرير الاقتصاد العراقي من السيطرة الأجنبية، وتحقيق التضامن العربي<sup>(٥)</sup>.

وبعد قيام هذه الثورة، وصل إلى بغداد هاني محمود الهندي، عضو حركة القوميين العرب، لمتابعة الجوانب الفكرية والتنظيمية للحركة في العراق، وإعادة هيكلة التنظيم. ووافق على توصية القيادة المحلية بإعطاء القوميين اسماً خاصاً بهم يميزهم من الحركات الأخرى، فنّم إطلاق تسمية حركة القوميين العرب الذي طالما اختلط مع حزب الاستقلال في الوصف والأنشطة، وتحولّت الحركة الجديدة إلى حزب سياسي، وانتقل عمل

(٤) الهندي والنصراري، محرران، حركة القوميين العرب: نشأتها وتطورها عبر وثائقها، ١٩٥١ - ١٩٦٨: الكتاب الأول ١٩٥١ - ١٩٦١، ص ٨٦ - ٨٨، ومحمد جمال باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٨٦)، ص ١٠٣.

(٥) مجيد خدوري، العراق الاشتراكي (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٨٥)، ص ٢٥ - ٢٦.

(٦) سعد مهدي شلاش، حركة القوميين العرب ودورها في التطورات السياسية في العراق، ١٩٥٨ - ١٩٦٦، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٧٤ - ٧٥.

(٧) نايف حواتمة: من مواليد السلط بالأردن (١٩٣٥) التحق في شبابه، خلال دراسته في بيروت، بحركة القوميين العرب، وآمن بالكفاح القومي، وتنقل بين لبنان والعراق، وظلّ سنوات طويلة على ارتباط بعلاقات مع العراق، ثم انتقل بعد نكسة ١٩٦٧ للعمل الشعبي الفلسطيني المسلح، وأسس الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. ويُعدّ من أجنحة المعارضة في فلسطين الرافضة للسلام مع إسرائيل.

(٨) الحلو، «حركات وتيارات وأحزاب في العراق: حركة القوميين العرب البداية والتنظيم وإسهاماتها في الحياة السياسية العراقية».

كان تنظيم الفرات الأوسط للحركة قد ضم عزيز الشيخ راضي وعبد الرزاق الحليّ وعبد الزهرة الخافوري. وقد حضر هؤلاء الاجتماع الذي عُقد للحركة في منتصف العام ١٩٥٨ في أحد بساتين مدينة كربلاء، وضمّ أعضاء عرباً وعراقيين من الحركة لتشكيل التنظيم في هذه المنطقة، في حين كان باسل الكبيسي مسؤولاً عن تنظيم حركة القوميين العرب في بغداد - الكرخ. وكانت الاجتماعات تُعقد في حديقة النعمان في الأعظمية، وبحضوره وحضور نايف حوامة وعمر فاضل وعبد الحليم حريبي، أعضاء القيادة في الحركة. وكانت لقاءات أخرى أيضاً تُعقد حتى العام ١٩٦١ في بيت حامد علوان الجبوري، الذي أخرج من السجن، فعاد عضواً في القيادة للعمل والتنظيم في صفوف الحركة.

وقد أدّى باسل الكبيسي دوراً حيوياً في محاولات كسب الضباط القوميين في الجيش للالتحاق بالحركة، نتيجة علاقاته الاجتماعية والأسرية مع هؤلاء الضباط في منطقة الأعظمية بشكل خاص. ونجح في افتتاح النادي الثقافي القومي، ومقره أمام ثانوية الحريري في الأعظمية، وأشرف على أنشطته السياسية والثقافية والاجتماعية<sup>(٩)</sup>.

ناشدت حركة القوميين العرب منذ البداية عبد الكريم قاسم بأن يمنع الحزب الشيوعي من ممارسة الإرهاب وفرض استبداده على الحكم، ودعته إلى تنفيذ وعوده بأن يكون فوق الميول والاتجاهات. وحملت الحركة الحزب الشيوعي مسؤولية تدهور الأوضاع في البلاد، وتحول الأمور بعد أشهر من قيام الثورة من الكفاح ضد الاستعمار والرجعية إلى حرب بين المواطنين أنفسهم، حيث بات الشيوعيون يعتدون على كرامة الناس تحت شعارات مختلفة. وحذرت الحركة من العواقب الوخيمة لهذه التطورات الخطيرة، وشارك تنظيمها في أحداث الموصل في ربيع العام ١٩٥٩ من خلال نايف حوامة، مسؤول التنظيم في الموصل آنذاك تحت اسمه الحزبي «خالد». ووزعت الحركة منشورات في

١٣ أيار/ مايو ١٩٥٩ دعت الجماهير العربية إلى عدم التراجع أمام الشيوعيين وعدم الانجرار وراءهم، وظلّت الحركة في بياناتها السرية تهاجم الشيوعيين، وتتهمهم بالعمل ضد القومية العربية والوحدة العربية.

دخلت حركة القوميين العرب في العراق حالة من الخوف والترقب والعزلة. ولم تستطع في هذه المرحلة إقامة تحالفات وطنية داخل البلاد بسبب مواقفها غير الإيجابية وعلاقاتها المتوترة مع الشيوعيين، ولا سيما أنه لم يكن لها دور في أحداث ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨. وانعكس ذلك على مكانتها السياسية بعد الثورة، وعلى علاقاتها مع عبد الكريم قاسم المتحالف مع الشيوعيين، وواجهت الحركة حكم قاسم، واتهمته بالنظر الضيقة.

دعت حركة القوميين العرب إلى إعلان الوحدة الفورية بين العراق والجمهورية العربية المتحدة لتكون نواة الوحدة العربية، ورفضت الدعوة إلى الاتحاد الفيدرالي، وواجهت بذلك عبد الكريم قاسم ومواقفه ضد القوى القومية؛ فقد تعرضت لاعتقالات طاولت أعضاءها، وتمّ سجن باسل الكبيسي وحامد علوان الجبوري ونهاد هيكل (قبل أن يُبعد الأخير إلى خارج العراق). وتمّ طرد أعضاء عرب آخرين في الحركة إلى خارج العراق، وهم عدنان القدومي وحمد الشوبكي وعبد المجيد كنعان وسعيد كمال وعبد القادر أحمد وأحمد العتمة. وواجهت من ثم الحركة نظام عبد الكريم قاسم والشيوعيين الذين رفضوا مطالب الحركة في إقامة الوحدة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة، فردّت باعتبارهم أعداء لها، وللحركة الاشتراكية العربية، ولن يكون الحل معهم إلا بالسلاح<sup>(١٠)</sup>.

وتحولت الساحة السياسية إلى صراع دموي وحالة عداوة استقطابية بين القوميين من جهة وعبد الكريم قاسم والشيوعيين من جهة أخرى، و إلى حرب ضد التيار الوجودي العربي، ولإبعاد العراق عن خط الوحدة العربية. واتّهمت الحركة عبد الكريم قاسم بأنه أبعد

< <http://www.alkawmiyeenalarab.net> > .

(٩) أمير الخلو، «باسل الكبيسي مناضلاً وشهيداً»، موقع القوميين العرب،

(١٠) «حركة القوميين العرب والأحزاب الأخرى»، الجزيرة نت، ٣/ ١٠/ ٢٠٠٤، < <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/> > .

98f902a1-cc72-472a-ae3f-d9bebc9631b3 > .

العراق عن الساحة العربية، وعن الحياذ الإيجابي على الصعيد العالمي، بسبب عدم تفاهمه مع جمال عبد الناصر على الصعيد العربي.

من جانب آخر كانت حركة القوميين العرب في توافق مع حزب البعث العربي الاشتراكي حتى أواخر العام ١٩٥٩، نتيجة ارتباطها بالجمهورية العربية المتحدة. ولكن عندما انسحب الوزراء البعثيون (في سورية) من حكومة الجمهورية العربية المتحدة، انتهى ذلك التوافق إلى أن تمّ الاتفاق على تشكيل «الجبهة القومية» بمبادرة من حزب البعث في آذار/مارس ١٩٦٠ لإسقاط حكم عبد الكريم قاسم. وتمّ عبر مفاوضات سرية الاتفاق على إقامة الجبهة التي انضم إليها أيضاً حزب الاستقلال في العراق، ومحاولة الجبهة القومية في إعداد تنظيم للضباط من أجل تشكيل جهاز عسكري لإسقاط الحكم. وقد مثّل حركة القوميين العرب في هذه الجبهة نايف حواتمة وباسل الكبيسي وحامد علوان الجبوري، ومثّل حزب الاستقلال صديق شنشل، ومثّل حزب البعث طالب حسين شبيب<sup>(١١)</sup>، فضلاً عن أشخاص قوميين ومستقلين آخرين في الجبهة القومية.

وأوضحت الجبهة أهدافها في بيان وزّعته في العراق، وهي صون النظام الجمهوري، وإنهاء الحكم الفردي، وإطلاق الحريات الديمقراطية، ووضع خطة اقتصادية مدروسة وتطبيقها، وتنفيذ قانون الإصلاح الزراعي، وتحقيق وحدة العراق مع الجمهورية العربية المتحدة، وتأييد الحقوق المشروعة للقوميات الأخرى في نطاق الوحدة الوطنية، ومعاملة العراقيين من دون تفریق. وأصدرت الجبهة بيانات دعم للأقطار العربية في نضالها ضد الاستعمار والرجعية والصهيونية، وطالبت بإقامة النظام الجمهوري، ومعالجة الأوضاع الاقتصادية، والنضال الوطني والقومي لتحرير فلسطين، ودعم

الوحدة العربية والحياذ الإيجابي<sup>(١٢)</sup>. وتعرض أعضاء حركة القوميين العرب لاعتقالات من السلطة بسبب معارضتهم نظام الحكم، وذلك بين آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٦٠. وطاردت الشرطة أعضاء الحركة في المنصور والكرخ، واعتقلت بعض قياديينها، وصادرت المنشورات السرية للحركة.

إلا أن الجبهة القومية واجهت بعد أشهر قليلة من قيامها أزمة بسبب اختلاف مواقف حركة القوميين العرب عن مواقف حزب البعث، لأن الجبهة لم تستطع، من وجهة نظر الحركة، جمع أطراف العمل القومي في العراق نظراً إلى الصراع القائم بين قواها، ولكن يبدو أن السبب الأساسي لانسحاب الحركة هو علاقة التبعية بالنسبة إليها مع الجمهورية العربية المتحدة، وعدم ثقتها بحزب البعث، في مرحلة التوتر بين عبد الناصر والبعث. واستمرت الجبهة ضعيفة من حيث التنسيق في ما بينها حتى تموز/يوليو ١٩٦١، عندما انسحبت الحركة منها وتم تجميد نشاطها<sup>(١٣)</sup>.

والجدير بالذكر أن قيادة الحركة خططت، في ظل التوتر بينها وبين عبد الكريم قاسم، للتنسيق مع حزب البعث من أجل ترتيب عملية اغتياله في حزيران/يونيو ١٩٥٩. ولكن الحركة تريتت في ذلك على أمل تصاعد حدة الخلاف بين قاسم والشيوعيين، مع ظهور بوادر ذلك في أعمال الشيوعيين في الموصل وكركوك ضد القوميين. ولذلك اتجه حزب البعث إلى الانفراد بعملية الاغتيال<sup>(١٤)</sup>.

بدأت وتيرة نشاط حركة القوميين العرب بالازدياد بعد عام ١٩٦٠ في معارضة نظام الحكم، وبالتعاون مع القوى القومية. وكان لها دور في نقل الأسلحة من سورية إلى الموصل وبغداد، والتحق العشرات من أعضائها في صيف العام نفسه في دورات تدريبية في معسكر عبد القادر الحسيني، بالقرب من جبل قاسيون

(١١) طالب حسين شبيب: ولد في الرميثة في السماوة جنوب العراق عام ١٩٣١، انتمى إلى الحزب الشيوعي عام ١٩٤٨، ثم التحق بحزب البعث العربي الاشتراكي، وانتخب عضواً في القيادة القطرية للحزب.

(١٢) الهندي والنصراوي، محرران، حركة القوميين العرب: نشأتها وتطورها عبر وثائقها، ١٩٥١ - ١٩٦٨: الكتاب الأول ١٩٥١ - ١٩٦١، ص ٢٤٤، وشلاش، حركة القوميين العرب ودورها في التطورات السياسية في العراق، ١٩٥٨ - ١٩٦٦، ص ١٣٢ - ١٣٣.

(١٣) باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر، ص ١٥٨.

(١٤) الهندي والنصراوي، محرران، المصدر نفسه، ص ٤٤.

في دمشق، للتدريب على السلاح، والتثقيف القومي، وكان يحاضر فيها الأمين العام للحركة جورج حبش والحكم دروزة وغيرهما<sup>(١٥)</sup>.

وقد أصبح لحركة القوميين العرب صحيفة أطلقت عليها اسم **الوحدة**، وتبنت على صفحاتها الوحدة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة، وذلك في تموز/ يوليو ١٩٥٨. ثم تحولت **الوحدة** إلى صحيفة علنية بعد قيام ثورة ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣، حيث كتب فيها قادة من الحركة وأعضاء داخل العراق وخارجه. واهتمت حركة القوميين العرب في العراق بالقضايا العربية في الجزائر واليمن ومصر والمشاريع الوحدوية، وإعادة طباعة كتاب **مع القومية العربية** في العام ١٩٥٩ لمؤلفيه الحكم دروزة وحامد علوان الجبوري، لكونه يعبر عن الآراء السياسية للقوميين العرب. ونشطت الحركة أيضاً، من خلال النادي الثقافي القومي في الأعظمية، لجذب الطلاب والأعضاء في الحركة إلى النادي وإلقاء المحاضرات القومية من قبل الأعضاء في الحركة أو من قبل شخصيات قومية مستقلة، ولكن السلطات أقدمت على إغلاقه بعد مرور شهرين فقط على افتتاحه<sup>(١٦)</sup>.

وفي العام ١٩٦١، أقدم حامد علوان الجبوري وشقيقه عداي علوان الجبوري، ومعهما عصام السرطاوي (فلسطيني) ويوسف الخرسان وآخرون من أعضاء حركة القوميين العرب، على الانشقاق عن تنظيم حركة القوميين العرب في العراق لأسباب وصفت بأنها شخصية، نتيجة توتر العلاقة بين حامد علوان الجبوري ونايف حوامة. وتم فصل حامد الجبوري من الحركة بقرار من اللجنة المركزية. وصعد عبد الإله النصراوي إلى قيادة الحركة في العراق مسؤولاً عن تنظيم الفرات الأوسط<sup>(١٧)</sup>.

كانت حركة القوميين العرب في العراق قد

شاركت في الأحداث السياسية التي مرت بها البلاد في تلك المرحلة، حيث أصدرت بياناً بمناسبة ذكرى الضباط القوميين (في ثورة الشواف) الذين استشهدوا في الموصل في ربيع العام ١٩٥٩، ووصفت حكم عبد الكريم قاسم بأنه حكم عسكري فردي، وأن الجبهة القومية هي الممثل الحقيقي في العراق، ودعت الشعب العراقي إلى المشاركة الاجتماعية، والتعبير عن الآراء ضد الحكم العسكري، وإقامة حكم شعبي ديمقراطي<sup>(١٨)</sup>.

وقد ساهمت حركة القوميين العرب، إلى جانب القوى القومية والوطنية في العراق، في دعم النضال العربي ضد الاستعمار الأجنبي، وفي المشاركة في تظاهرات الكليات والمعاهد والمدارس في بغداد، وخاصة في تظاهرة كلية الآداب (جامعة بغداد) في ١ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦١، حيث أُلقيت كلمات دعم للجزائر، كما أُلقيت كلمات أخرى في نادي كلية الطب ونادي كلية التربية بجامعة بغداد لتأييد الشعب الجزائري البطل ضد الاستعمار الفرنسي. وكانت الحركة قد شاركت من خلال الجبهة القومية في المناسبات القومية والوطنية في دعم التيار القومي في العراق<sup>(١٩)</sup>.

وشاركت حركة القوميين العرب في «إضراب البنزين» في آذار/ مارس ١٩٦١، وخاصة في منطقة الكرخ، وفي إغلاق الشوارع وتسيير التظاهرات أمام السيارات العسكرية، والاصطدام بالشرطة. وتم اعتقال عدد من أعضائها ومعهم أعضاء من حزب البعث أيضاً. وأصدرت الحركة بياناً دعت فيه إلى تحرير العراق من كل حكم معاد لعروبة العراق ومساره التاريخي نحو الوحدة العربية الشاملة، بوصف ذلك مثال الثورة على الإرادة الشعبية العامة والكفاح الوحدوي التحرري.

وشاركت حركة القوميين العرب أيضاً في «إضراب الطلاب» الذي قاده حزب البعث في ١٧

(١٥) عبد الفتاح مجيى البوتاني، العراق: دراسة في التطورات السياسية الداخلية، ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ - ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣ (دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص ٣١٨.

(١٦) شلاش، حركة القوميين العرب ودورها في التطورات السياسية في العراق، ١٩٥٨ - ١٩٦٦، ص ٨٧ - ٨٨.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٠٣.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٣٢ - ١٣٣.

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٤٠ - ١٤١.



كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢ في جامعة بغداد وفي الثانويات أيضاً. وكان من أبرز الطلاب المشاركين سعيد حامد الحاج سعيد، مسؤول التنظيم الطلابي للحركة في جامعة بغداد. وصدرت بيانات وشعارات لمواصلة الإضراب، والمطالبة بإطلاق سراح الطلاب المعتقلين، ووقف انتهاك حرمة الجامعة والمدارس. وجرت مواجهات بين الشرطة والطلاب الذين اعتقل عدد منهم في جامعة بغداد.

وأصيبت الحركة بضربة مؤلمة حين داهمت السلطات الأمنية في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢ مقرها الرئيسي في الوزيرية ببغداد، وألقت القبض على المسؤول الأول في التنظيم نايف حواتمة، وصادرت أوراقاً مهمة ووثائق ومنشورات سرية، أشارت إلى تعاون الحركة مع قوى قومية أخرى لإسقاط نظام الحكم. ولكن الحركة صمدت أمام ذلك، لأن نايف حواتمة لم يكشف خيوط التنظيم أمام السلطات الأمنية، على الرغم من أساليب التعذيب التي تعرض لها، وكان معه أيضاً أعضاء آخرون من البعثيين، مثل صالح مهدي عمّاش<sup>(٢٠)</sup> وعلي صالح السعدي. وكان هناك تنسيق بين حزب البعث والحركة في ظل ارتفاع وتيرة التوتر والهياج السياسي في البلاد في تلك المرحلة الصعبة<sup>(٢١)</sup>.

وفي ٢٧ آذار/مارس ١٩٦٢، أعلن القوميون إضراباً شاملاً في كليات ومعاهد جامعة بغداد، بسبب سقوط طلاب قتلى خلال «إضراب البنزين». وحضر إلى هناك الأعضاء في الحركة، وألقوا في المتظاهرين خطباً وكلمات تحريضية وتعبوية، ورفعت شعارات في الكليات والمدارس، وخاصة في شوارع منطقة الكرخ ببغداد، مع تنظيم تظاهرات في شوارع بغداد شارك فيها

البعثيون والقوميون العرب. وأصبح للحركة مكانتها في الساحة السياسية، إلى جانب حزب البعث خلال المرحلة الممتدة بين عامي ١٩٥٨ و ١٩٦٣، وتوسعت خلاياها في العراق، وخاصة في بغداد (الكرخ) والموصل والفرات الأوسط. ووصل عدد أعضائها إلى ٥٠٠٠ عضو في العام ١٩٦٣، وأصبحت قوة سياسية وفكرية يُحسب لها حساب من قبل حكم عبد الكريم قاسم وبقيّة القوى الوطنية والقومية في الساحة السياسية في العراق<sup>(٢٢)</sup>.

إلا أن الواقع يشير إلى رجحان كفة حزب البعث في تلك المرحلة من العمل السياسي في العراق، على حساب القوميون العرب وغيرهم من القوى القومية بشكل خاص. ويفسر ذلك القيادي في الحركة جورج حبش بقوله إن حال حركة القوميون العرب في العراق حالها في سورية، أقل نضجاً وأكثر بطأً في فاعليتها من لبنان والأردن، والسبب يعود إلى وجود حزب البعث في العراق وسورية بشكل قوي وفعال بحيث طغى على حركة القوميون العرب فيهما<sup>(٢٣)</sup>.

## ٢ - حركة القوميون العرب بعد ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣

كانت ثورة ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣ من إعداد حزب البعث وتنفيذه، بعد أن خرجت حركة القوميون العرب من الجبهة القومية. ولكن هذا لم يضعف من قوة التيار القومي لأن حزب البعث لم يعد يحتمل شريكاً تابعاً للجمهورية العربية المتحدة، ولكنه كان في ذات الوقت بحاجة إلى القوى القومية المستقلة، وإلى أعضاء حزب الاستقلال أيضاً للوقوف إلى جانبه<sup>(٢٤)</sup>.

كانت حركة القوميون العرب في واقع الحال في

(٢٠) صالح مهدي عمّاش: وُلِدَ في بغداد سنة ١٩٢٥، وتخرّج في الكلية العسكرية عام ١٩٤٦. انتمى إلى حزب البعث عام ١٩٥٢، وكان مسؤول الاتصال بين الضباط البعثيين في الجيش وقيادة الحزب حتى نهاية عام ١٩٥٤، وعضواً في المكتب العسكري للحزب، ووزيراً للدفاع بعد ثورة ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣. انتُخب عضواً في القيادة القطرية للحزب في أيلول/سبتمبر ١٩٦٣، وعضواً في القيادة القومية في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣.

(٢١) انظر: موقع حزب البعث العربي الاشتراكي، <http://www.baeth-party.com>، والبوتاني، العراق: دراسة في التطورات

السياسية الداخلية، ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ - ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣، ص ٣٢٠.

(٢٢) باروت، حركة القوميون العرب: النشأة - التطور - المصائر، ص ١٨٧ - ١٨٨.

(٢٣) «مقابلة مع جورج حبش»، الحياة، ٢٨/١/٢٠٠٨.

(٢٤) البوتاني، العراق: دراسة في التطورات السياسية الداخلية، ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ - ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣، ص ٣٤٧.

حالة سباق مع حزب البعث على إعلان الثورة على حكم عبد الكريم قاسم وإطاحته؛ تلك الخطوة التي لقيت الدعم والتأييد من جمال عبد الناصر. وتمّ تكليف نايف حواتمة، كمفوض عن الحركة في العراق، بهذا الأمر. ولكن حزب البعث سبق الحركة في قيام ثورة ٨ شباط<sup>(٢٥)</sup>. وقطع الطريق عليها، ونسق الأمر مع الضباط القوميين في الجيش.

وعندما قامت ثورة ٨ شباط، أصبحت قيادة الحركة تضم سلام أحمد مسؤولاً للتنظيم العسكري للحركة، ونايف حواتمة وباسل الكبيسي وعبد الإله النصراوي وهاشم علي محسن ووليد قزيبا وأمير الحلو في عضوية قيادتها<sup>(٢٦)</sup>.

سمحت قيادة حزب البعث بصدور صحيفة للحركة هي صحيفة الوحدة، دعماً منها للقوى القومية في العراق. وتولّى باسل الكبيسي رئاسة التحرير فيها. ثم حضر نايف حواتمة وباسل الكبيسي إلى مبنى الإذاعة والتلفزيون في بغداد، حيث حضروا محاكمة عبد الكريم قاسم وإعدامه<sup>(٢٧)</sup>. وأيدت الحركة مجلس قيادة الثورة وحزب البعث عبر مقالاتها في صحيفة الوحدة، ودعم الديمقراطية ضد القوى الرجعية والاستعمار والشيوعية في خط وحدوي اشتراكي للقوى المنظمة.

ودعت الحركة الثورة أيضاً إلى ضرورة تشكيل الجبهة الوحدوية الشعبية على قواعد صلبة، وأن تكون على عاتق القوى العقائدية المنظمة، وفي طليعتها حركة القوميين العرب وحزب البعث. كما أنها أيدت ودعمت جهود الثورة وموقفها من المشكلة الكردية، وضرورة حل الخلافات العربية - الكردية وتعزيز الأخوة بين العرب والأكراد. ومن جهة أخرى، دعت الحركة إلى

الحفاظ على مكاسب الثورة، والاستفادة من التجارب الثورية ودروس الماضي عبر الخط الوحدوي الاشتراكي الديمقراطي، ووضع صيغة عملية تعتمد جمع القوى القومية والتقدمية المنظمة لكي تتمكن الثورة من شقّ طريقها نحو النصر. وهذا يشير إلى أن حركة القوميين العرب كانت ترى ضرورة أن لا تنفرد الثورة بالسلطة، وأن تسعى إلى إشراك القوى القومية الأخرى معها<sup>(٢٨)</sup>.

جرى في أواخر آذار/مارس وأوائل نيسان/أبريل ١٩٦٣ عقد مؤتمر ضم قيادات الحركة ومندوبيها من الأقاليم، وحضره نايف حواتمة وعبد الإله النصراوي ومحمد كشلي ووليد قزيبا. ولكن القيادات التقليدية للحركة أوقفت هذا العمل، وأكدت العودة إلى الهيكل التنظيمي الأساسي للحركة<sup>(٢٩)</sup>.

غير أن الحركة واجهت في علاقاتها مع حزب البعث حالة تحبّط وتوتر ملحوظين، وهو ما أدى إلى تعطيل السلطة لصحيفة الوحدة وإغلاق «المركز الثقافي العربي» في الأعظمية، وشنّ حملة اعتقالات في صفوف الحركة ومؤيديها شملت نايف حواتمة، الذي رُحّل إلى خارج العراق، وإحالة بعض الضباط المنتمين إلى الحركة أو المساندين لها، إلى التقاعد، ونقل آخرين إلى شمال العراق مع بدء الحرب مع الأكراد آنذاك، ثم الحملة على حكم جمال عبد الناصر في مصر وسياسته العربية.

استعدّت الحركة لتلك الحملة، واتصلت بالضباط القوميين عن طريق سلام أحمد، مسؤول المكتب العسكري للحركة، في نيسان/أبريل ١٩٦٣. ثم تبع ذلك إصدار مجلس قيادة الثورة بياناً اتهم فيه الحركيين والانتهازيين والرجعيين وعناصر حاكمة بتدبير مؤامرة ضد الدولة وصفها بأنها سوداء<sup>(٣٠)</sup>. وذهب نايف حواتمة

(٢٥) كمال خلف الطويل، «حركة القوميين العرب والناصرية»، القدس العربي (لندن)، ٧/١١/٢٠٠٧.

(٢٦) جورج كتر، «من تجارب الأحزاب الثورية.. إشكالية الممارسة الديمقراطية داخل حركة القوميين العرب: دراسة نقدية»، في: أحمد مالكي [وآخرون]، الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، تحرير علي خليفة الكواري، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).

(٢٧) شلاش، حركة القوميين العرب ودورها في التطورات السياسية في العراق، ١٩٥٨ - ١٩٦٦، ص ١٦٥ - ١٦٦.

(٢٨) باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر، ص ١٨٩.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٢٢٩.

(٣٠) حنا بطاطو، العراق: الكتاب الثاني: الحزب الشيوعي العراقي، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٢)،

ص ٢٣٠ - ٣٢٥.

إلى القاهرة، كما غادر باسل الكبيسي إلى القاهرة أيضاً في إجازة دراسية. وتم اعتقال سلام أحمد وأمير الحلو وعدنان شطب وعبد الحسين الربيعي وجواد الدوش وعبد الهادي الراوي وجابر حسن حداد وصالح عبد المجيد السامرائي، واختفى عبد الإله النصراري وهاشم علي محسن عن الأنظار، وسافر وليد قزيبا إلى خارج البلاد<sup>(٣١)</sup>.

وكان تفسير الحملة بأنها حملة من قيادة الثورة ضد القوى القومية والناصرية الداعمة للجمهورية العربية المتحدة وسياسة جمال عبد الناصر. وبناء عليه، أرسلت الحركة وفداً برئاسة د. أحمد الخطيب، القيادي فيها، لمقابلة الأمين العام لحزب البعث ميشيل عفلق ورفاقه، في محاولة لتصحيح الأوضاع وتهذبة الموقف، ولكن المحاولة لم تنجح. وسلمت قيادة الحركة في العراق رسالة إلى قيادة حزب البعث حددت فيها الاعتراضات السلبية للحركة على الأوضاع في البلاد، ولم تصل الاتصالات إلى نتيجة. ووجهت اتهامات إلى سلام أحمد بأنه العقل المدبر للمحاولة الانقلابية، ومعه زاهد شفيق، عضو في الحركة، وقيل إن علي صالح السعدي<sup>(٣٢)</sup>، القيادي البعثي، كشف المؤامرة في ٢٥ مايو/أيار ١٩٦٣، قبل ساعات من إعلان تشكيل «الجبهة القومية» التي يقودها حزب البعث العربي الاشتراكي، واستبعاد حركة القوميين العرب منها<sup>(٣٣)</sup>.

وكانت قيادة الحركة قد حاولت إخفاء سلام أحمد عن أنظار السلطة والقوى الأمنية، لكنه اعتُقل، وشُكِّلَت محكمة خاصة لمحاكمة المعتقلين الذين وصفتهم السلطة بـ «المتآمرين»، ومنهم عسكريون ومدنيون، في حين غادر عبد الإله النصراري بعد ذلك العراق، وبقي هاشم علي محسن وحيداً، فقررت القيادة العليا للحركة تعزيز فرع العراق، وأرسلت غسان العطية (عراقي)

وعناصر قومية من الكويت، مثل سليمان العسكري والمحامي علي رضوان وعبد العال الناصر، وعزام كنعان (فلسطيني)، حيث تشكّلت من هؤلاء قيادة العراق، بيد أنهم اعتُقلوا أيضاً، ما عدا غسان عطية الذي تمكّن من الهرب<sup>(٣٤)</sup>.

رفضت حركة القوميين العرب تهمة التآمر الموجهة إليها، ولكن يبدو أنها كانت خطة حقيقية دبرتها قيادتها بالاعتماد على أعضائها من الضباط في الجيش العراقي، من أبرزهم عبد المنعم المصرف وصالح عبد المجيد السامرائي ومزهر حامد عبد الصالح ومشعل عواد الساري، وهم من أعضاء مكتبها العسكري. وقد تسربت الخطة قبل تنفيذها إلى علي صالح السعدي، فأعلن وجود مؤامرة<sup>(٣٥)</sup>. واعتبرت قيادة حزب البعث أن تصفية الزمرة المتآمرة (حسب وصفها) ساعدت الثورة في القضاء على عقبة مهمة كانت تعرقل طريقها والانطلاق بالعمل الثوري المستمر لبناء مجتمع الوحدة والحرية والاشتراكية.

ويرى باسل الكبيسي أن سبب الخلاف بين حركة القوميين العرب وحزب البعث في تلك المرحلة يعود إلى عدم تشكيل الجبهة القومية، وإخفاق الحزب في الالتزام باتفاقية الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة، وتبعثر التيار القومي في العراق. ثم إن هناك تفسيراً آخر لما حصل من خلاف بين الحركة وحزب البعث، وهو أن محادثات قيام الجبهة القومية بين القوى القومية والتقدمية، وموافقة حزب البعث على تشكيلها قد دفع الحركة وبقية القوى القومية إلى المطالبة بأن يكون تشكيل الجبهة القومية على أساس التكافؤ بين أطرافها المشاركة، وهذا كما يبدو ما رفضه حزب البعث، وأخذت القوى القومية تتعد بعضها عن بعض داخل الساحة العراقية، وتصطدم فيما بينها.

(٣١) أمير الحلو، «حركة القوميين العرب»، الزمان (بغداد)، ١٣/٦/٢٠٠٩.

(٣٢) علي صالح السعدي: وُلِدَ في بغداد سنة ١٩٢٧ وتخرّج في كلية التجارة. عضو في حزب الاستقلال، ثم في حزب البعث العربي الاشتراكي عام ١٩٥٢. انتُخب عضواً في القيادة القطرية عام ١٩٥٥، واعتُقل أكثر من مرة بسبب نشاطه السياسي. أصبح أمين سر قيادة قطر العراق عام ١٩٦٠، ونائب رئيس الوزراء بعد ثورة ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣.

(٣٣) باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر، ص ٢٠٤.

(٣٤) انظر: الحلو، «حركة القوميين العرب».

(٣٥) باروت، المصدر نفسه، ص ٢٠٦ - ٢٠٧.

## ثانياً: حركة القوميين العرب والاتحاد الاشتراكي العربي

اندجحت حركة القوميين العرب مع قوى وحدوية أخرى في الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق عند تأسيسه في تموز/ يوليو ١٩٦٤، ولكن الحركة انسحبت من هذا الاتحاد في مطلع العام ١٩٦٥ لكي تدخل في معركة مع الرئيس عبد السلام عارف (١٩٦٣ - ١٩٦٦)، أدت إلى حدوث أكثر من محاولة للانقلاب على حكمه<sup>(٣٦)</sup>.

كان الاتحاد الاشتراكي العربي فكرة طرحها الرئيس جمال عبد الناصر لتأطير «قوى الشعب العامل»، بالتشديد على الحرية والاشتراكية والوحدة، وضم مختلف التيارات والقوى القومية والسياسية داخل الاتحاد، ومحاولة نقل التجربة من مصر إلى العراق وأقطار عربية أخرى. وفي ١٤ تموز/ يوليو ١٩٦٤ أعلن عبد السلام عارف قيام الاتحاد العربي الاشتراكي، ولقي تأييد الشباب القومي في العراق الذي انضم إليه، ومنه حركة القوميين العرب، نتيجة الظروف التي مرت بها الحركة في نهاية العام ١٩٦٣، فضلاً عن ضغوط القاهرة من أجل قيام هذا الاتحاد في العراق على غرار التجربة المصرية، ثم العلاقات الجيدة بين حركة القوميين العرب والرئيس جمال عبد الناصر.

وعلى الرغم من انضمام حركة القوميين العرب إلى الاتحاد الاشتراكي العربي، فإنه لم يتم حل تنظيم الحركة، التي قررت قيادتها تكليف أعضاء منها لتمثيلها في الاتحاد، وهم سلام أحمد وعبد الإله النصراوي وهاشم علي محسن، في حين ظل أمير الحلو وغسان العطية وخلف الدليمي وإبراهيم الرائب خارج تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي.

وكان إياد سعيد ثابت (رئيس حركة الوجدويين الاشتراكيين) هو حلقة الوصل مع حركة القوميين

العرب، وانضمّ سلام أحمد وعبد الإله النصراوي إلى الهيئة التحضيرية لكتابة ميثاق التنظيم مع شخصيات قومية أخرى. وتمّ تكليف سلام أحمد بأن يكون رئيس تحرير صحيفة الثورة العربية، لسان حال الاتحاد الاشتراكي العربي، حيث انضمت حركة القوميين العرب إلى جانب قوى أخرى هي: الحزب العربي الاشتراكي والوجدويون الاشتراكيون الديمقراطيون - جماعة فؤاد أحمد الركابي<sup>(٣٧)</sup>، وحركة الوجدويين الاشتراكيين - جماعة إياد سعيد ثابت، ثم انسحبت بعض هذه القوى ولم يبق إلا الضباط القوميون، وحركة القوميين العرب والناصريون المستقلون (خير الدين حسيب وأديب الجادر)، وبعض الموالين لعبد السلام عارف<sup>(٣٨)</sup>.

وقد أكد المؤتمر التأسيسي للاتحاد الاشتراكي العربي في العراق في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٦٤ بأن قيامه هو انتصار للحركة العربية الواحدة، وإقرار لدولة الوحدة، وبناء المجتمع الاشتراكي، وخطوة أولى في نظر قاداته لإقامة الوحدة والاشتراكية، وكتنظيم شعبي بعيداً عن الصراعات والمخاطر الحزبية.

وأدت حركة القوميين العرب دوراً فاعلاً داخل الاتحاد الاشتراكي العربي، وسيطرت على نقابات العمال في العراق، وتولى أحد قاداتها، وهو هاشم علي محسن، الجهاز العمالي، ورئاسة الاتحاد العام لعمال العراق، ورئاسة تحرير صحيفة وعي العمال. ولكن الخلاف سرعان ما ظهر بين حركة القوميين العرب وعبد السلام عارف. ووجهت الحركة انتقادات إلى تصرفات عبد السلام عارف وسياساته وسيطرته على الأمور في البلاد، سواء على مستوى الدولة أو على مستوى الاتحاد الاشتراكي العربي. ونتيجة لذلك، اعتُقل سلام أحمد مرتين، على الرغم من أنه عضو في اللجنة التنفيذية للاتحاد، وذلك بسبب ما نشره أيضاً من انتقادات للحكومة في صحيفة

(٣٦) كمال خلف الطويل، «حركة القوميين العرب والناصرية»، الأخبار، ٢٧/٤/٢٠٠٩.

(٣٧) فؤاد أحمد الركابي: وُلِدَ في مدينة الناصرية سنة ١٩٣١، تخرّج في كلية الهندسة بجامعة بغداد، وانتمى إلى حزب البعث العربي الاشتراكي عام ١٩٥٠. تسلّم القيادة في الحزب عام ١٩٥١ وكان موظفاً في وزارة الإعمار، وفُصل منها لأسباب سياسية، ثم أصبح أمين سرّ القيادة القطرية. أُعيد انتخابه عام ١٩٥٨ والتحق بالأحزاب الاشتراكية والوجدوية في الستينيات من القرن العشرين إلى أن اغتيل في سجنه، بعد اعتقاله في بغداد، عام ١٩٧٠.

(٣٨) باروت، المصدر نفسه، ص ٢٤٥ - ٢٤٦.

**الثورة العربية**، ومواقفه الخلافية مع عبد السلام عارف أيضاً. وازداد بذلك الخلاف بين حركة القوميين العرب وعبد السلام عارف، وأخذ الاتحاد الاشتراكي العربي يتلاشى تدريجياً بعد عام من تأسيسه بانسحاب الأعضاء المؤسسين له، حيث تحوّل عبد السلام عارف في نظر القوميين في العراق إلى صاحب الحكم الواحد، هذا في الوقت الذي كانت حركة القوميين العرب على علاقة جيدة مع جمال عبد الناصر، أُناحت لها أن تطرح عليه فكرة برنامج طموح لخلق حركة عربية اشتراكية جديدة تعتمد على الطبقة العاملة، وعلى فكر اشتراكي واضح، وتنظيم موحد، فوافق جمال عبد الناصر على الفكرة. ولكن يبدو أن أعضاء من حوله لم يتعاطفوا مع هذه الفكرة، فضلاً عن أنها ستجعل حركة القوميين العرب تحل نفسها كتتنظيم، لأنها سوف تندمج مع الجمهورية العربية المتحدة في دولة واحدة<sup>(٣٩)</sup>.

وكانت إشكالية العلاقة بين حركة القوميين العرب مع عبد السلام عارف قد بدأت من الاتفاق إلى الاختلاف تدريجياً، حيث انفتحت الحركة على حكم عبد السلام عارف مع صدور القرارات الاشتراكية عام ١٩٦٤، في قضايا التنمية والعدالة الاجتماعية وتأميم المصارف والشركات، وهي قضايا لقيت دعماً من القوميين الناصريين المستقلين، مثل د. خير الدين حسيب، ثم التنسيق الذي دخلته حركة القوميين العرب مع شخصيات ناصرية وقومية أخرى، أمثال ناجي طالب وأديب الجادر وشامل السامرائي وأحمد هادي الحبوبي، والتقارب مع الجمهورية العربية المتحدة، ومنها الخطوات الوجدية السياسية والعسكرية مع العراق، وإعلان القيادة الموحدة السياسية بين الطرفين بدعم وتأييد من حركة القوميين العرب لعبد السلام عارف.

وفي أوائل آب/أغسطس ١٩٦٥ تم بعد انتهاء نشاط الاتحاد الاشتراكي العربي الاتفاق سراً على إنشاء حركة معارضة باسم الحركة الاشتراكية العربية، شاركت فيها حركة القوميين العرب، ومثلها في اللجنة التنفيذية

سلام أحمد وعبد الإله النصراوي وهاشم علي محسن، علماً بأن الحركة الاشتراكية العربية ضمت أغلب الأعضاء البارزين في الاتحاد الاشتراكي العربي السابق، كان من أبرزهم خير الدين حسيب وأديب الجادر. وانتخبت الهيئة التنفيذية للحركة الجديدة في اجتماع عُقد في بيت أديب الجادر في منطقة المنصور ببغداد. واقترح خير الدين حسيب تسمية الحركة بالحركة الاشتراكية العربية، ووافق الجميع على التسمية. وضمت اللجنة التنفيذية أيضاً، إضافة إلى هؤلاء كلاً من صبحي عبد الحميد وفؤاد الركابي وعبد الكريم الفرحان وخالد علي صالح وعبد الستار علي الحسين.

وقد رأت حركة القوميين العرب أن عبد السلام عارف سعى إلى الانفراد بالسلطة في العراق، وبذلك انسحبت القوى القومية والناصرية من تنظيم الاتحاد الاشتراكي العربي الذي أقامه. كما رأت أن العناصر الثورية داخل هذا الاتحاد لم تستطع تسيير الصراع في مصلحتها للاستيلاء على إدارة الاتحاد، حيث تحولت إلى حالة انشقاق داخله نتج منها ظهور تنظيم الحركة الاشتراكية العربية، الذي ضم شخصيات وقوى من حركة القوميين العرب والناصريين والقوميين المستقلين<sup>(٤٠)</sup>.

في ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦٥، حاولت حركة القوميين العرب إطاحة حكم الرئيس عبد السلام عارف في عملية قادها العميد عارف عبد الرزاق، رئيس الوزراء آنذاك، لكن المحاولة فشلت، وفُرضت على عارف عبد الرزاق الإقامة الإجمالية، وتم تكليف عبد الرحمن البزّاز كأول رئيس وزراء مدني للعراق بعد إسقاط الحكم الملكي عام ١٩٥٨. قاطعت حركة القوميين العرب حكومة البزّاز، وبعد ذلك بأشهر، وتحديداً في منتصف عام ١٩٦٦، لقي عبد السلام عارف مصرعه في تحطم طائرة هليكوبتر، وخلفه شقيقه عبد الرحمن عارف (١٩٦٦ - ١٩٦٨) في رئاسة الجمهورية. وفي ٣٠ حزيران/يونيو تحركت قطع عسكرية بقيادة العميد عارف ضد عبد الرحمن عارف، ولكن التحرك أُفشل ثانية. وقدم

(٣٩) بطاطو، العراق: الكتاب الثاني: الحزب الشيوعي العراقي، ص ٣٤٦.

(٤٠) «حركة القوميين العرب والأحزاب الأخرى».

البزّاز استقالته من منصبه بسبب خلافاته مع رئيس الجمهورية، وبقيت السلطة في يد الجيش العراقي<sup>(٤١)</sup>.

لقد أدّت هذه الأحداث إلى ضعف مكانة حركة القوميين العرب ودورها السياسي نتيجة الموقف الخلافي مع عبد السلام عارف، ثم تكرار الأمر مع عبد الرحمن عارف، ودعم الحركة لمحاولات الانقلاب على السلطة في العراق في تلك المرحلة.

وفي تموز/ يوليو ١٩٦٦ اجتمعت اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب، ودعت القوى والشخصيات الناصرية للوقوف إلى جانبها في معارضة السلطة العارفية. وبعد انسحاب الحركة من الاتحاد الاشتراكي العربي، وتعدّد صفو علاقاتها بجمال عبد الناصر ثم اختلافها مع بعض القوى الاشتراكية في العراق ممن وصفتهم بالناصرين (اليساريين)، أصبحت في حالة خصام مع قيادة مصر وجمال عبد الناصر، وذلك في بدايات عام ١٩٦٧<sup>(٤٢)</sup>.

### ثالثاً: حركة القوميين العرب في العراق بعد عام ١٩٦٧

توسعت حركة القوميين العرب وانتشرت خلال الفترة الممتدة بين عامي ١٩٥١ و ١٩٦٧ من النواحي الفكرية والسياسية في بعض الأقطار العربية، ولقيت الدعم والتأييد من الرئيس جمال عبد الناصر في ظل سياسته القومية، ومكافحته الاستعمار الأجنبي والصهيونية، ولكن الحركة تحولت بشكل مفاجئ بعد هزيمة ١٩٦٧، التي لحقت بالعرب أمام إسرائيل، نحو تبني فكرة التحول من التيار القومي العربي إلى اليسار الماركسي - اللينيني في مرحلة وصفت بالصراع والتشردم

التنظيمي، اللذين مرّت بهما الحركة وانقسمت بعد ذلك إلى تنظيمات يسارية جديدة هي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بزعامة جورج حبش والجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين بزعامة نايف حواتمة، ومنظمة الاشتراكيين اللبنانيين بزعامة محسن إبراهيم ومحمد كشلي<sup>(٤٣)</sup>. وبهذا فقدت حركة القوميين العرب حليفها الاستراتيجي جمال عبد الناصر ومواقفه المؤيدة للحركة منذ ظهورها، وأصاب الحركة (الأم) انقسام وتحول فكري وتنظيمي. وجاءت بعدها أحداث أيلول/ سبتمبر الأسود عام ١٩٧٠ نتيجة الاقتتال بين الحكومة الأردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية، لتساهم في إضعاف حركة القوميين العرب، وتشتت جهودها بعد أن ساهم الخط الفلسطيني في الحركة في أحداث هذا الاقتتال<sup>(٤٤)</sup>.

وقد خرج تيار جذري ثوري من داخل حركة القوميين العرب في مواجهة الاستعمار الأجنبي والرجعية، باستلهم الأيديولوجيا البروليتارية واستقطاب الطبقات الثورية لخوض الصراع ضد الاستعمار تحت قيادة ثورية جديدة في فلسطين ولبنان وسورية، وفي ظفار في عُمان<sup>(٤٥)</sup>. ودعمت الحركة (الأم) الكفاح المسلح للقوميين العرب في عدة فروع في المشرق العربي، ومنها فرع العراق، وحلّت اللجنة التنفيذية للحركة الأوضاع التي مرت بها فروع المشرق العربي في بيان لها في كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩، ووجهت فيه انتقادات شديدة لما وصفته بالاستسلام الطبقي، ونمو قيادات برجوازية عجزت عن تعميق حركة القوميين العرب وتجذيرها في المنطقة العربية، وبأنها قرّرت إبعاد القيادات اليمينية عن الحركة في الأقطار العربية<sup>(٤٦)</sup>.

أما على صعيد العراق، فقد عقدت القوى القومية

(٤١) خلدوري، العراق الاشتراكي، ص ٣١ - ٣٢.

(٤٢) باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، تعريب نادرة الخضير الكبيسي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ١١٢ - ١١٣.

(٤٣) سهير سلطي التل، حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية، سلسلة الثقافة القومية؛ ٣١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦)، ص ٣٧.

(٤٤) فؤاد مطر، حكيم الثورة: قصة حياة الدكتور جورج حبش (لندن: منشورات هایت لايت، ١٩٨٤)، ص ٦٣.

(٤٥) انظر: مفيد الزبيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨ - ١٩٧١، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١٨١ - ١٨٢.

(٤٦) «الوثائق العربية عام ١٩٦٩: بيان اللجنة التنفيذية القومية لحركة القوميين العرب، حول أوضاع الحركة في ظل الفروع، كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩»، الوثيقة الرقم (٥٥)، ص ٣٨٧ وما بعدها.

بعد هزيمة ١٩٦٧ اجتماعاً في بيت صديق شنش (قومي عربي من الموصل ومن حزب الاستقلال)، وحضره نايف حواتمة ومعاذ عبد الرحيم وفائق السامرائي وسلام أحمد وباسل الكبيسي وإياد سعيد ثابت. وكان معاذ عبد الرحيم يمثل حركة القوميين الاشتراكيين برئاسة فؤاد الركابي، حيث حصل خلاف فكري وتنظيمي داخل التيار القومي، فقرّر فؤاد الركابي في أثناء وجوده في القاهرة أن تعمل الحركة باسم حركة القوميين الديمقراطيين، ثم استبدل هذا الاسم في عام ١٩٦٩ باسم حركة القوميين الاشتراكيين. وقد شاركت في الاجتماع الحركة الاشتراكية العربية التي ضمت بعض قيادات حركة القوميين العرب في العراق وشخصيات ناصرية أخرى، ولكن الاجتماع لم يصل إلى نتائج مرجوة في تلك المرحلة المهمة والخطيرة من تاريخ الأمة العربية<sup>(٤٧)</sup>، علماً بأن حركة القوميين العرب (الأم) كانت قد انفصلت عن الحركة الاشتراكية العربية بعد نكسة ١٩٦٧، على أساس أن النكسة التي عاناها العرب هي نتيجة تحالف الإمبريالية مع الصهيونية. وقد تبنت المنشقون عن التيار القومي الماركسية - اللينينية لحلّ وتجاوز هذه الأزمة في الساحة الفكرية والسياسية في الوطن العربي. ويبدو أن ذلك انعكس على بعض القوى والشخصيات في التيار القومي في العراق أيضاً<sup>(٤٨)</sup>.

وفي صيف عام ١٩٧٠ قرر التيار القومي العربي في العراق تشكيل تنظيم جديد لمواجهة المرحلة الراهنة في العراق، حيث تولّى حزب البعث زمام السلطة بعد إعلان ثورة ١٧ - ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٦٨. وضمّ التنظيم كلاً من الاشتراكيين العرب والناصرين والقوميين العرب، ولكنهم في واقع الحال لم يتمكنوا من العمل العلني بعد أن رفضت السلطة الاعتراف بهذا التنظيم، وطاردت أعضائه، فهرب البعض منهم واعتُقل آخرون، في حين مال من بقي في العراق إلى مهادنة السلطة، في الوقت الذي ظهر الحزب الاشتراكي العربي الموحد بقيادة أمينه العام فؤاد الركابي، ونائبه فالح راضي عبد الجبار.

بيد أن أعضاء الحزب اعتُقلوا أيضاً، وسُجن فؤاد الركابي، وهرب من بقي إلى خارج العراق، ثم اغتيل الركابي داخل السجن في ظروف غامضة قيل أنها نتيجة مشاجرة مع أحد السجناء، حسب رواية السلطة آنذاك. وتمت مطاردة ومضايقة أغلب أعضاء التيار القومي من حركة القوميين العرب والناصرين خلال السبعينيات من القرن العشرين<sup>(٤٩)</sup>.

وقد غادر قادة حركة القوميين العرب في العراق البلاد تبعاً، حيث انتقل نايف حواتمة إلى الأردن، ثم استقر في سورية ليعمل بالشأن الفلسطيني من خلال رئاسته للجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، وغادر عبد الإله النصاروي إلى سورية حيث مكث عدة سنوات وحاول مع معارضين عراقيين آخرين إعادة تنظيم صفوف المعارضة ضد النظام ولكن من دون جدوى، فقرر أخيراً الانتقال إلى لبنان والاستقرار فيه. وعمل في مركز دراسات الوحدة العربية مديراً للدراسات والبحوث، ومعاوناً للمدير (إلى جانب المدير العام للمركز خير الدين حسيب)، وظلّ في بيروت حتى الاحتلال الأمريكي للعراق في ربيع العام ٢٠٠٣، عندما عاد إلى العراق وأسس الحركة الاشتراكية العربية مع بعض الأعضاء الناصريين السابقين، في إطار دعم التوجّه الديمقراطي في العراق بعد زوال النظام، وأصدر صحيفة الجريدة ناطقة بلسان حال الحركة، لكنه لم ينخرط في العملية السياسية التي جرت بعد الاحتلال الأمريكي. أما حامد علوان الجبوري، فانخرط في العمل السياسي والدبلوماسي مع قيادة حزب البعث في حقبة السبعينيات من القرن العشرين، وعمل وزير دولة لشؤون الخارجية، ثم سفيراً للعراق في جامعة الدول العربية. وظلّ حتى منتصف التسعينيات من القرن الماضي عندما قرّر الانتقال إلى صفوف معارضة النظام، وطلب اللجوء السياسي والاستقرار في بريطانيا، في حين انتقل أمير الحلو إلى مجال العمل الإعلامي والثقافي في الدولة العراقية مديراً في وزارة

(٤٧) معاذ عبد الرحيم، «ذكريات إعلامية وسياسية»، الزمان، ٢٦/٤/٢٠٠٩.

< <http://www.alkawmiyeenalarab.net> >.

(٤٨) انظر: الموقع الإلكتروني لحركة القوميين العرب،

< <http://www.alkawmiyeenalarab.net> >.

(٤٩) الموقع الإلكتروني لحركة القوميين العرب،

الثقافة ثم رئيساً لتحرير مجلة ألف باء، وظل فيها حتى العام ٢٠٠٣. أما د. عبد الأمير الوكيل، فانتقل إلى العمل الأكاديمي، واعتزل السياسة كأستاذ جامعي في كلية التربية بجامعة بغداد. وغادر د. غسان العطية العراق واستقر في بريطانيا في صفوف المعارضة للنظام، وعاد بعد العام ٢٠٠٣ إلى العراق، وحاول الانخراط في العملية السياسية، وتشكيل تنظيم سياسي ولكن بلا جدوى، فقرّر العودة إلى بريطانيا. في هذا الوقت، وبالتحديد في نيسان/أبريل ١٩٧٣، قام جهاز الموساد الإسرائيلي باغتيال باسل الكبيسي الذي كان قد التحق في العام ١٩٦٧ بالجهة الشعبية لتحرير فلسطين، في أثناء وجوده في باريس. وغادر بقية الأعضاء العرب في حركة القوميين العرب العراق متوجهين إلى الأردن وسورية ولبنان بعد مضايقة السلطة لأنشطتهم وفرضها حظراً على عمل الحركة في البلاد.

وعلى الرغم من أن حركة القوميين العرب في العراق جزء من التيار القومي العربي، وكان لها مكانة فكرية وسياسية ومعنوية، ورصيد شعبي في البلاد في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وارتبطت أيضاً بعلاقات تنظيمية وشخصية عربية، فإنها تأثرت بما حصل للحركة الأم بعد نكسة ١٩٦٧ وما تبعها من تولّي حزب البعث الحكم في العراق، وتردّي العلاقات بينه وبين القوى القومية ومنها حركة القوميين العرب، حيث ضعفت الحركة في العراق.

لكن تمّ بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ إعادة التيار القومي العربي في العراق لمواجهة التحديات التي كانت البلاد تمرّ بها. غير أن بعض أعضاء حركة القوميين العرب السابقين التحقوا بتنظيمات اشتراكية أخرى، أو أقرب إلى الناصرية، مثل عبد الإله النصراوي في الحركة الاشتراكية العربية. ولم يظهر لحركة القوميين العرب تنظيم مستقل وواضح على الساحة السياسية أو الفكرية في العراق، في حين ظهرت

آراء وكتابات تعبّر عن التوجه العام لحركة القوميين العرب من خلال أمير الحلو، سواء بما يكتبه في الصحافة العراقية أو مواقع الإنترنت عن تاريخ وأحداث شهدتها الحركة في الستينيات من القرن الماضي، أو من خلال كتاباته على موقع حركة القوميين العرب - مكتب الارتباط - التي أشار فيها إلى أن حركة القوميين العرب ترفض ما حصل ويحصل بعد العام ٢٠٠٣ من غزو واحتلال للعراق من قبل الولايات المتحدة، ويدعو إلى تحرير العراق والحفاظ على وحدته الوطنية واستقلاله وسيادته، والقضاء على كل عوامل التفرقة المفتعلة والطارئة، وأن كل ذلك جزء لا يتجزأ من النضال القومي، والتشديد على أن العراق جزء لا يتجزأ من الأمة العربية والنضال القومي العربي، وأن عروبة العراق هي الهدف الأسمى، وأن التنظيمات القومية والناصرية في العراق هي الآن في طليعة النضال الوطني من أجل التحرر والمقاومة ضد الاحتلال، وتأكيد ضرورة الإبقاء على الوحدة الوطنية بعيداً عن الطائفية والمحاصصة الغريبتين عن الشعب العراقي الواحد<sup>(٥٠)</sup>.

وأكدت حركة القوميين العرب موقفها من الاحتلال الأمريكي للعراق في بيان لها في الذكرى الرابعة للاحتلال عام ٢٠٠٧ بتأكيد دعم الحركة للمقاومة المسلحة الوطنية في العراق، والكفاح من أجل التحرر والديمقراطية، وأن الغزو والاحتلال غير شرعيين، وأنهما جريمة ضد الإنسانية، وأن المقاومة حق مشروع لكل شعب تحت الاحتلال الأجنبي<sup>(٥١)</sup>.

وبذلك، فإن حركة القوميين العرب جزء من تاريخ الحركة القومية في العراق خلال عقود الخمسينيات والستينيات ومطلع السبعينيات من تاريخ العراق المعاصر. وقد أدّت دوراً مهماً في الأحداث والتطورات السياسية في البلاد بعد قيام ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، وإطاحة النظام الملكي، ثم في عهد حكم عبد الكريم قاسم (١٩٥٨ - ١٩٦٣)، وفي ثورة ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣

(٥٠) أمير الحلو، «صرخة وحدوية من أرض العراق»، الموقع الإلكتروني لحركة القوميين العرب، <http://www.alkawmiyeenalarab.net>.

(٥١) «بيان صادر عن حركة القوميين العرب - مكتب الارتباط في الذكرى الرابعة لغزو العراق»، صوت فلسطين، ١٨/٣/٢٠٠٧، <http://www.palvoice.com>.



ومرحلة حكم عبد السلام عارف (١٩٦٣ - ١٩٦٦)، وبعدها في أثناء حكم عبد الرحمن عارف (١٩٦٦ - ١٩٦٨) حتى قيام ثورة ١٧ - ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٦٨، ووصول حزب البعث إلى الحكم في العراق، وارتباط الحركة بما كان يحصل من تطورات ليس داخل العراق فحسب بل وعلى الصعيد العربي أيضاً، وخاصة في علاقاتها مع الرئيس جمال عبد الناصر، وسياسة مصر العربية في مواجهة حقبة الاستعمار الأجنبي والصهيونية، وانعكاس تلك التطورات على واقع الحركة في العراق نتيجة ارتباطها بحركة القوميين العرب (الأم) بشكل أو بآخر.

#### رابعاً: حركة القوميين العرب في العراق : استنتاجات تاريخية

لا بدّ من الإشارة إلى أن حركة القوميين العرب في العراق ظهرت كتنظيم جماهيري قومي من خلال ارتباطها الوثيق بالحركة الأم، التي كان مقرّها في سورية ثم في لبنان، وبدور قياداتها البارزة من جورج حبش إلى نايف حواتمة إلى هاني محمود الهندي وباسل الكبيسي، وحامد علوان الجبوري، وسلام أحمد، وعبد الإله النصراني، وأمير الحلو وغيرهم. وهي القيادات التي انتقلت من خلال الشباب الطلاب الذين درسوا وتعلموا في الجامعة الأميركية في بيروت، وعادوا بعد ذلك لينقلوا أفكار الحركة ومبادئها وتنظيمها الأيديولوجي والحركي إلى العراق. ويمكن أن نتوصل إلى استنتاجات تاريخية بشأن مسيرة حركة القوميين العرب ودورها في العراق خلال الفترة الماضية، سواء من خلال تاريخ الحركة أو من خلال تاريخ العراق المعاصر.

١ - ظهرت الحركة وانتشرت في بداية أمرها على نطاق ضيق، ومن خلال أشخاص انتقلوا من بيروت إلى بغداد آمنوا بفكر الحركة ونشروه في بغداد وفي بعض المدن القريبة منها، فضلاً عن الموصل. وبحكم علاقات هؤلاء الاجتماعية والعشائرية، انتقلت الحركة إلى الحلة والديوانية والنجف وكربلاء أيضاً.

٢ - لم يكن لحركة القوميين العرب في العراق مكانة متميزة أو رصيد جماهيري بل أعداد بسيطة من

الأعضاء قبل قيام ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، ولكنها انطلقت بعد ذلك إلى جانب القوى القومية، مثل حزب البعث العربي الاشتراكي وحزب الاستقلال والقوى الناصرية، في دعم عملية إطاحة الحكم الملكي الذي كان حليفاً لبريطانيا والغرب. وساندت الحركة توجّهات الضباط الأحرار وحكم عبد الكريم قاسم في البداية، قبل أن يدب الصراع بين القوميين و«العراقيين».

٣ - أصيبت حركة القوميين العرب - حالها حال القوى القومية الأخرى في العراق - بانتكاسة بعد أشهر من حكم عبد الكريم قاسم. ولم تجد أفكارها التي آمنت بها وتطلعاتها تتحقق، وخاصة ارتباطها بجمال عبد الناصر ورغبتها في إعلان الوحدة والانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة، بل واجهت تحالفاً جديداً قضى على آمال القوى القومية من خلال دعم عبد الكريم قاسم للشيوعيين، وما حصل في مجازر الموصل وكركوك ضد القوى القومية من المدنيين والعسكريين، وما أعقبها من أحداث ثورة عبد الوهاب الشواف في ربيع العام ١٩٥٩، حيث دخلت حركة القوميين العرب في مواجهات مع حكم عبد الكريم قاسم ألحقت بأعضائها المطاردات والاعتقالات والهروب إلى خارج العراق.

٤ - دخلت حركة القوميين العرب في الجبهة القومية، مع حزب البعث وحزب الاستقلال في الفترة ١٩٦٠ - ١٩٦١، ولكن الجبهة تفككت بعد ذلك، وانسحبت الحركة منها لاختلاف في الرؤى بينها وبين حزب البعث بشأن العلاقة بمصر وعبد الناصر، علاوة على أمور حزبية أخرى. وقد خُطّطت حركة القوميين العرب لتنفيذ انقلاب ضد حكم عبد الكريم قاسم، ولكن واقع الحال في الساحة العراقية آنذاك أثبت مكانة وقوة حزب البعث، الذي بادر وخطّط ونفّذ عملية الانقلاب على حكم قاسم بدعم من الضباط القوميين في الجيش، حيث رحّبت حركة القوميين العرب بقيام ثورة ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣ وانتهاء الوجود الشيوعي الذي رأت الحركة بأنه يهدّدها ويهدّد التيار القومي العربي في العراق، وأبعد البلاد عن علاقاتها بالجمهورية العربية المتحدة والمحيط العربي.

٥ - دعمت حركة القوميين العرب حكم عبد السلام عارف واقتراه من مصر وتطلعاته في تصحيح الأخطاء التي وقع فيها عبد الكريم قاسم. وانضمت إلى الاتحاد الاشتراكي العربي الذي دعا إليه جمال عبد الناصر في مصر ونقله إلى الخارج، وتم تطبيقه من قبل عبد السلام عارف في العراق عام ١٩٦٤. ولكن الحركة سرعان ما تراجعت وانسحبت مع قوى قومية أخرى من الاتحاد الاشتراكي العربي، بعد تفرد عارف بإدارة الدولة وتحكمه بالقرار داخل الاتحاد. وقادت، بدعم من الجيش، انقلاباً ضده، لكن الانقلاب مُني بالفشل.

٦ - ثم انعكس ذلك على مكانة حركة القوميين العرب، التي فقدت بعضاً من قياداتها في العراق الذين غادروا إلى بيروت ودمشق بعد الانتكاسات التي تعرضت لها وفشلها أكثر من مرة في تحقيق أهدافها الأساسية، وهي الوحدة العربية والانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة.

٧ - ثم واجهت حركة القوميين العرب حكم عبد الرحمن عارف بين عامي ١٩٦٦ - ١٩٦٨، واتخذت المواقف نفسها. وجرت محاولة ثانية للانقلاب على حكمه بتأييد منها بعد إذ وجدت أن الظروف باتت مساعدة بعد مقتل عبد السلام عارف، لتنفيذ انقلاب عسكري، وتسلم القوميين الحكم، ولكن المحاولة فشلت.

٨ - إن أبرز ما يمكن التوصل إليه بشأن حركة القوميين العرب في هذه المرحلة هو أنها عانت ضعفاً حقيقياً، كما حصل في سورية أيضاً في مكانة الحركة الجماهيرية وتأثيرها القومي والتنظيمي، وذلك لظهور حزب البعث والاعتراف بدوره، وما حصل عليه من تنظيم وانتشار وارتباط بالتنظيم القومي، بحيث كسب مكانة وتأثيراً في الساحة السياسية في العراق فاقا مكانة وتأثير حركة القوميين العرب.

٩ - شهدت حركة القوميين العرب في العراق تراجعاً ملحوظاً بعد عام ١٩٦٧، مع ما حصل من تحول أيديولوجي في تنظيم الحركة الأم، والانتقال من التيار

القومي العربي إلى اليسار الماركسي - اللينيني بعد ما أصاب العرب من نكسة حزيران/يونيو، وتخلي جمال عبد الناصر إلى حد كبير عن دعم القوى القومية وتنظيماتها، وانعكاس ذلك بطبيعة الحال على تنظيم العراق، وانتقال من بقي من قيادات الحركة العرب إلى دول أخرى، وقيام ثورة ١٧ - ٣٠ تموز/يوليو ١٩٦٨، ومجيء حزب البعث إلى الحكم في العراق، ومطاردة الحركة وقياداتها وأعضائها والقوى القومية الأخرى. وتمت تصفية واعتقال البعض ومغادرة البعض الآخر إلى خارج العراق، وهو ما أضعف الحركة تنظيمياً وأيديولوجياً في الساحة العراقية.

١٠ - استمر الحال طوال أكثر من ثلاثة عقود من الزمن، حتى الغزو والاحتلال الأمريكيين للعراق في ربيع العام ٢٠٠٣. وعلى الرغم من عودة بعض أعضاء حركة القوميين العرب السابقين إلى البلاد، فإن هؤلاء اتخذوا تنظيمياً عربياً اشتراكياً، ولم يلتحقوا بالعملية السياسية، وأكدوا الوحدة الوطنية واستقلال وسيادة العراق ووحدة شعبه وتأكيد انتمائه العربي. والآخرين ممن بقوا في الداخل عبروا في كتابات وبيانات عن مواقف غير تنظيمية رافضة للاحتلال ومحاولات تقسيم العراق، ومؤكدة استقلاله وسيادته ووحدة شعبه. وهي المواقف ذاتها التي اتخذتها حركة القوميين العرب الأم تجاه الأوضاع في العراق بعد الاحتلال وحتى الآن.

١١ - هكذا، شهدت حركة القوميين العرب في العراق منذ نشأتها وحتى مرحلة ما بعد العام ١٩٦٧ تحولات فكرية وسياسية، تبعاً للظروف التي حكمت الأوضاع السياسية في الوطن العربي، وخاصة علاقاتها بجمال عبد الناصر، والأوضاع في العراق وعلاقاتها بالقوى القومية الأخرى ومواقف السلطة منها؛ فقد تحولت في العام ١٩٦١ إلى الفكر الاشتراكي وانضمت في العام ١٩٦٤ إلى الاتحاد الاشتراكي العربي، ثم تحولت في العام ١٩٦٧ إلى الاشتراكية الثورية اليسارية، بحيث انعكس ذلك على رصيدها الشعبي وقوتها التنظيمية في المجتمع العراقي والساحة السياسية، في تلك المرحلة من تاريخ التيار القومي العربي في العراق.

## ١٩ — حركة القوميين العرب في فلسطين والأردن

### توفيق المديني

ولغتهم، بعدما نُهبَت ثرواتهم، وخُربت ديارهم، وأُفقرت بلادهم، وضرب الجهل أطنابه في عموم البلاد العربية، حتى أن اسمهم صار محتقراً، فإن الاتحاديين في عهد الحكومة الدستورية استأثروا بمبدأ سيادة الترك على باقي الأقوام في السلطة العثمانية، فلم يتم التخلي عن الاستبداد، ولم تتحقق سيادة قانون، ولم تتوطّد دعائم الحكومة الدستورية القائمة على العدل والحرية والإخاء، فكان من نتائج ذلك عدم الثقة بالإصلاح الدستوري، وهبوب رياح التنافر والشقاق وسوء الظن المتبادل بين العرب والترك. ولقد اتخذت الحكومة الاتحادية القوة والبطش نهجاً وقاعدة لإصلاح الشعوب العثمانية، بدلاً من استخدام طرق الإصلاح القانونية، وبناء المؤسسات الدستورية، ونواميس المدنية. وقاد هذا النوع من الإصلاح بالقوة، أي الإصلاح بالسيف، «إلى جعل المملكة ميداناً لسفك الدماء، فلم يُعرف في تاريخ من التواريخ وإنما كان ميراثاً ورثه الاتحاديون عن أجدادهم التورانيين [الطورانيين]. فأساءت الدول المتعدنة الظن بهم منذ ذلك الحين، ورفضت أن تفرضهم المال بغير مراقبة أجنبية على مالية الدولة. هذه الأنماط الكبيرة في سياسة حزب الاتحاديين انتقدتها الأحزاب البرلمانية كلها، حتى جماعة من الاتحاديين أنفسهم، كالدكتور رضا توفيق المعروف بالفيلسوف، وغيره...»<sup>(٢)</sup>.

وفي عهد حكم السلطان عبد الحميد، شهدت السلطنة العثمانية أشد صنوف الاستبداد ضراوة،

### أولاً: الجذور التاريخية لولادة الحركة القومية العربية

هناك مسافة زمنية فصلت الحركة السياسية القومية عن محاولة النهضة الفكرية، لكن أصداء تلك النهضة ظلّت تتردّد في أذهان المؤسسين. وتُعرف المسألة القومية العربية بأنها فرع من المسألة الشرقية، وتدخل في نطاق النزاع، الذي كان سائداً آنذاك بين الأتراك الذين استأثروا بالسلطة في الماضي، ويريدون الاستئثار بها في المستقبل أيضاً، والعرب الذين كانوا يطالبون بالمساواة باسم الحق والقانون، وتحقيق مطالبهم القومية. «وقد كانت المسألة العربية من أهم أسباب الحرب، ولا سيما الحرب العثمانية، لأن أطماع ألمانيا في البلاد العربية بلغت حدّاً لم يسع إنكلترا وفرنسا وروسيا السكوت عنه، ولأن الاتحاد بين الذين تأمروا على كيان العرب مع الألمان لم يروا بداً من دخول الحرب شداً لأزهرهم ورغبة في انتهاز الفرصة لضرب الأمة العربية ضربة لا تقوم لها قائمة بعدها»<sup>(١)</sup>.

وفي ظلّ سيادة الاستبداد العثماني، الذي كانت تمارسه الحكومات المطلقة المتعاقبة، كان الظلم والاضطهاد على مستوى واحد بين رعايا الإمبراطورية العثمانية من المسلمين والمسيحيين، الترك والعرب. وإذا كانت طبيعة الاستبداد في الإمبراطورية العثمانية على عهد الحكومة المطلقة تستهدف فقدان العرب قوميتهم

(١) ثورة العرب ضد الأتراك: مقدماتها - أسبابها - نتائجها، كتاب الرائد العربي؛ ١ (القاهرة: [د.ن.].، ١٩١٦)، ص ١٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٥.

خصوصاً مع بداية اشتداد الغزو الغربي، والحرب الروسية - العثمانية (١٨٧٧ - ١٨٧٨)، التي فقدت السلطنة فيها جُل ولاياتها البلقانية، وفرض نظام الحماية البريطانية على مصر (١٨٨٢). وعمل السلطان عبد الحميد للمحافظة على طبيعة الدولة العثمانية الشديدة المركزية، وعلى بنية أقوامها، وعلى تأكيد الخلافة العثمانية من خلال دعمها بفكرة الجامعة الإسلامية، مع بداية دخول السلطنة في فلك الاقتصاد الرأسمالي الأوروبي.

«وإذا كان التخوّف من الخطر الغربي بين العرب المسلمين جعل الأغلبية لا تفكر بتقويض الخلافة، فإن ذلك لا يعني قبول الاستبداد والتردي الإداري، بل إن المطالبة بالإصلاح استمرت، خاصة بعد تعليق دستور مدحت باشا. ولعل الدعوة للجامعة الإسلامية، وسياسة الضغط والإرهاب مع الحكم المركزي، أدت إلى شلّ حركة الإصلاح، وكان على الأصوات المعارضة أن تعمل سراً أو أن تذهب إلى الخارج مثل رشيد رضا والكواكبي والزهرراوي»<sup>(٣)</sup>.

والحال هذه، بدأت القوى الأوروبية العظمى: روسيا القيصرية وفرنسا وبريطانيا، تخوض صراعاً تنافسياً لتفكيك أوصال السلطنة العثمانية عامة، والوطن العربي خاصة. فأخذت تقيم الاتصالات المنظمة داخل ولايات السلطنة، بهدف إقامة قواعد ثابتة لها، وفتح أسواق جديدة لبضائعها. من هنا انصب اهتمام روسيا القيصرية بطائفة النصارى الأرثوذكس، وفرنسا بطائفة الموارنة الكاثوليك، وإنكلترا بطائفة الدروز وشيوخ العشائر... إلخ.

ومع اشتداد الاستبداد في الداخل، والتحديات الاستعمارية في الخارج، وعجز السلطنة عن القيام بالإصلاحات الضرورية التي تفسح لها في المجال للسير على طريق التطور والتقدم، عانى العرب الاضطهاد والإقصاء في ظل الحكم العثماني، بسبب سياسة التمييز التي كانت تمارسها السلطات العثمانية ضدهم، ومنها:

مناهضة الاتحاديين الضباط العرب الالتحاق ببعثة الضباط إلى ألمانيا، وإقصاء عدد كبير من العرب عن الوظائف التي كانوا يعملون فيها في الأستانة، ولاسيما في وزارتي الخارجية والداخلية، وعدم الاكتراث بزعماء العرب، وعدم دعوتهم إلى أي اجتماع غايته التآليف بين العناصر العثمانية، ورفض دخول أي عربي من أعضاء جمعية الاتحاد والترقي في اللجان المركزية الاتحادية، وتحويل جمعية الاتحاد والترقي من جمعية عثمانية إلى جمعية تركية خالصة، واستبدال الولاة والمتصرفين والقضاة من أبناء العرب بولاة ومتصرفين وقضاة أتراك، ومعارضة الاتحاديين لكل مشروع علمي أو أدبي في البلاد العربية، ومناهضتهم أيضاً للغة العربية مناهضة قوية.

أمام هذا التحول في سياسة الاتحاديين، وتعديل برنامج جمعيتهم تعديلاً جذرياً لجهة تتركبها، انفصل عنها أحرار العرب، الذين باتوا على قناعة بأن السلطنة أصبحت عاجزة عن الدفاع عن الأستانة، فما بالك بباقي البلاد العربية إذا تعرضت لهجوم الدول الاستعمارية الأوروبية. حينئذ، بدأ زعماء العرب من كبار الأعيان والتجار يؤلفون الأحزاب السياسية والجمعيات والتنظيمات العربية، التي بدأت تطالب بحقوق العرب، وتعبّر عن البواكير الأولى لولادة الحركة القومية العربية. وكان أهم هذه الأحزاب:

١ - حزب اللامركزية الإدارية العثمانية، الذي طالب بإقامة اللامركزية الواسعة في السلطنة العثمانية للشعب العثماني المؤلف من أقوام ولغات وأديان مختلفة، علماً بأنه حزب علني أسسه عدد من العرب القاطنين في القاهرة عام ١٩١٢، وكانوا على صلة بالليبراليين الأتراك، وعلى رأسهم المنفي منذ عام ١٩٠٨ عزت باشا، الذي كان كاتم أسرار عبد الحميد سابقاً<sup>(٤)</sup>.

إن حزب اللامركزية حزب عثماني في برنامجه، غير أن عضويته عربية (سورية)، ويتمثل برنامجه في تحقيق المطالب الخمسة التالية: دولة دستورية نيابية،

(٣) عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)،

ص ١٦٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ٢٤١.

تكون وحدة ولاياتها في السلطنة على أساس اللامركزية الإدارية؛ سيادة اللغة العربية كلغة رسمية في الولايات العربية؛ إسناد معظم الوظائف إلى المحليين العرب؛ توسيع صلاحيات مجالس الولايات؛ إعادة تنظيم قوى الشرطة والجندرية [الدرك] ودوائر العدل والمال.

«وقد أوضح الحزب في بيانه معنى اللامركزية ومزاياها وضرورتها للبلاد العثمانية، ابتداءً من أن وجود الأمة السياسي والاجتماعي يتوقف على شكل الحكومة؛ فكلما كانت مشاركة الشعب للحكومة أكثر كان ذلك أضمن لدوام وجوده ورقته». وجاء فيه أن التجارب أثبتت «أن أفضل شكل من أشكال الحكومات هو الدستوري، وأفضل أشكال الدستوري هو اللامركزية، خصوصاً الممالك التي تعددت فيها الفرق والمذاهب واللغات واختلقت العوائد والتقاليد والأخلاق»، إذ يتعذر أن تساس بقانون واحد من دون مراعاة لتلك الأحوال. كما بين الحزب أن اللامركزية خير سبيل لتربية أفراد الأمة على الاستقلال الذاتي «الذي هو خير وسيلة لترقي الأمم». ووضح أن الشعب غير المسؤول لا يشعر بالتبعة، في حين أن «اللامركزية توزع التبعة على أفراد الأمة بقدر ما تعطيه من المسؤولية، وتدفع للاعتماد على النفس والجد في الحياة لبلوغ غايات الترقّي والعمران بسرعة»<sup>(٥)</sup>.

**٢ - الجمعية الإصلاحية البيروتية، التي عقدت جلساتها العامة الثالثة في ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩١٣.** وجاء في اللائحة التي أقرتها الجمعية ما يلي: «المادة الأولى: تقسم إدارة الولاية إلى قسمين: القسم الأول هو المشتمل على الأعمال المتعلقة بكيان السلطنة وشؤونها الأساسية، وهي المسائل الخارجية والعسكرية والجمارك والبوستة [البريد] والتلغراف وسن القوانين ووضع المكوس.

والقسم الثاني هو المشتمل على الأعمال المحلية المتعلقة بشؤون الولاية الداخلية الخاصة. فكل ما يتعلق بالقسم الأول منوط تقريره وإجرائه بالحكومة المركزية.

وكل ما يتعلق بالقسم الثاني منوط تقريره بمجلس الولاية العمومي. المادة الثانية: للوالي صفتان قانونيتان: الأولى تمثيل الحكومة المركزية، وهذه الصفة يتولّى إجراء جميع الأعمال المتعلقة بالقسم الأول طبقاً لقرارات الحكومة المركزية، والثانية تمثيل حكومة الولاية التي يرأسها، وهذه الصفة يتولّى تنفيذ جميع الأعمال المتعلقة بالقسم الثاني طبقاً لقرارات المجلس العمومي. أما حقوق الوالي ووظائفه فهي: ١ - تنفيذ قرارات المجلس العمومي. ٢ - الاعتراض على قرارات المجلس العمومي على الشروط الآتي بيانها في باب «الوالي والمجلس العمومي». ٣ - الاطلاع على لوائح المشاريع التي تعدها «لجنة المجلس العمومي» لإبداء ملحوظاته عليها قبل تقديمها إلى المجلس. ٤ - تعيين المتصرفين والقائمقامين والمديرين بعد عرض أسمائهم على الحكومة المركزية وفقاً لنظام يضم المجلس العمومي»<sup>(٦)</sup>.

كما طالبت الجمعية أن تصبح اللغة العربية لغة رسمية في جميع المعاملات داخل الولاية، وفي مجلس النواب والأعيان.

**٣ - المنتدى الأدبي، وهو جمعية علمية بحثة لكن ذات اهتمامات سياسية أيضاً.** وقد كانت الجمعية تربطها صداقات قوية بوزراء وزعماء جمعية الاتحاد والترقي. اشترك فيها أعضاء من مختلف الولايات العربية في الدولة العثمانية، وكانت تهدف إلى تعميق اليقظة القومية العربية.

**٤ - جمعية البصرة الإصلاحية، وهي جمعية ممثلة في برنامجها وأهدافها لحزب اللامركزية والمنتدى الأدبي والجمعية العمومية البيروتية.**

**٥ - جمعية النهضة العربية،** وقد أسسها محب الدين الخطيب وعارف الشهابي في إستانبول عام ١٩٠٦، ثم نُقل مركزها إلى دمشق عام ١٩٠٧. ويقول د. عبد العزيز الدوري عن الجمعية إنها اتجهت وجهة عربية قومية إذ دعت إلى نهضة العرب، وأكدت العربية رابطة أساسية وقاعدة للنهضة، ورأت الدور القيادي للعرب ضرورة

(٥) المصدر نفسه، ص ٢٤٢.

(٦) ثورة العرب ضد الأتراك: مقدماتها - أسبابها - نتائجها، ص ٣٠ - ٣١.

لنهضة الدولة العثمانية، وحرصت على حفظ حقوق العرب في إطار الدولة العثمانية<sup>(٧)</sup>.

٦ - الجمعية القحطانية، وهي أول جمعية عربية سرية أُسست في الأستانة العام ١٩٠٩ بعد منع الجمعيات القومية. شارك فيها ضباط ومدنيون عرب، وكانت جهتها السعي إلى إنباض العرب وجمع كلمتهم والمطالبة بحقوقهم في المشاركة في الدولة. ويبدو أنها كانت تعبّر عن تذمر العرب من موقف الاتحاديين<sup>(٨)</sup>.

٧ - جمعية العهد، وهي جمعية سياسية سرية أسسها عزيز علي المصري، وضمت في صفوفها نخبة من الضباط العرب معظمهم من العراقيين. ومن الواضح أن برنامج جمعية العهد يتمثل في رفع شأن القومية العربية، والوجهة الإسلامية العثمانية، والخوف من الخطر الغربي. وبعد دخول الدولة العثمانية الحرب، وتنكيل جمال باشا برجال العرب، أخذ أعضاء الجمعية يتجهون إلى فكرة استقلال العرب<sup>(٩)</sup>، فكان لهم تأثير بالغ في الحركة القومية التي بزغت لاحقاً في المشرق العربي، وفي مصر؛ فقد تأثر عبد الناصر بأفكار عزيز المصري بشأن القومية العربية، والأمة العربية وعلاقتها بالإسلام. كما أن عدداً من أبرز قادتها كانوا معلمين وملهمين في المشرق العربي ولاسيما المؤسسي حزب البعث العربي الاشتراكي.

٨ - جمعية العربية الفتاة، التي أسسها الطلاب العرب من أبناء العائلات التجارية والعقارية في باريس عام ١٩١٣، وأدت دوراً مهماً في عقد المؤتمر العربي الأول بباريس عام ١٩١٣. إن اليقظة القومية العربية تبلورت قبل الثورة البرجوازية الديمقراطية التركية العام ١٩٠٨، التي عرفت بانقلاب جمعية الاتحاد والترقي، التي أعلنت برنامجها السياسي «وفيه مساواة جميع

المواطنين أمام القانون في الحقوق والواجبات دون نظر إلى دين أو جنس، وحرية التعليم وتأليف الجمعيات، وإدارة الولايات على أصول «توسيع المأذونية» على أن لا يؤدي ذلك إلى توهين الرابطة التي تربطها بالدولة. هذا وتبقى التركية اللغة الرسمية وتكون لغة التعليم في المدارس<sup>(١٠)</sup>.

لكن إسقاط الحكم الاستبدادي للسلطان عبد الحميد لم يجعل رجال الاتحاد والترقي يلتزمون بإعطاء الحقوق السياسية للعرب، بل إنهم تبثوا أفكار القومية الطورانية، وانتهجوا نهجاً سياسياً يقوم على التتريك، ورفع شأن العنصر التركي الخالص، وكبت وقمع القوميات المختلفة في الدولة العثمانية، وبخاصة منها القومية العربية، على الرغم من أن هذه القوميات المختلفة، ومنها القومية العربية، كانت مؤيدة للانقلاب الذي قاده الاتحاديون، وكانت تريد تطبيق سياسة الحرية القومية، ولكن مع المحافظة على الرابطة العثمانية.

وأمام اشتداد سياسة التعصب القومي التركي من جانب زعماء الاتحاد والترقي الأتراك تجاه القوميات غير التركية، وازدياد اتخاذ إجراءات تقوي المركزية والهيمنة التركية، وتفاقم الأزمة الخارجية، تحلّى الاتحاديون عن برنامجهم الذي أعلنوه في بداية الثورة، والقائم على اللامركزية، وتمثيل القوميات في مجلس المبعوثان. في ظل هذه الظروف، نمت اليقظة القومية العربية، وظهرت الأحزاب والجمعيات العربية العلنية والسرية، وازداد تبلور الفكر القومي العربي سياسياً وتنظيماً مع انعقاد المؤتمر العربي الأول في باريس بين ١٨ و ٢٣ حزيران/يونيو ١٩١٣، بحضور ممثلين عن الولايات العربية، وبخاصة تلك التي كانت الحركة القومية العربية

(٧) الدوري، المصدر نفسه، ص ١٩٧.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٠١.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٠٣؛ محمد عزة دروزة، نشأة الحركة العربية الحديثة: انبعاثها ومظاهرها وسيرها في زمن الدولة العثمانية إلى أوائل الحرب العالمية الأولى، ط منقحة وموسعة (بيروت؛ صيدا: المكتبة العصرية، [د.ت.])، ص ٤٧١؛ أمين سعيد، الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن، ج ٣ (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٧)، ص ٤٦ - ٤٨؛ جمال باشا، إيضاحات عن المسائل السياسية التي جرى تدقيقها بديوان الحرب العرفي المتشكل بعاليه، ص ٢٠ وما يليها؛ توفيق علي برو، العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨ - ١٩١٤ (القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالمية ١٩٦٠)، ص ٥٥٧ وما يليها، وأحمد عزت الأعظمي، القضية العربية: أسبابها، مقدماتها، تطوراتها ونتائجها (بغداد: مطبعة الشعب، ١٩٣١)، ص ٤٥ وما يليها.

(١٠) الدوري، المصدر نفسه، ص ١٩٠، وبرو، المصدر نفسه، ص ٨٠ - ٨١.

منشدة إليها أكثر، أي ولايات سورية والعراق. واشترك كذلك عدد من الطلاب والتجار العرب المقيمين في باريس كمراقبين. وقد أُلقيت الخطب الكثيرة في جلسات هذا المؤتمر، الذي تمخض عن القرارات التالية:

«أولاً: إن الإصلاحات الحقيقية واجبة ضرورية للمملكة العثمانية فيجب أن تنفذ بوجه السرعة.

ثانياً: من المهم أن يكون مضموناً للعرب التمتع بحقوقهم السياسية، وذلك بأن يشتركوا في الإدارة المركزية للمملكة اشتراكاً فعلياً.

ثالثاً: يجب أن تنشأ في كل ولاية عربية إدارة لامركزية تنظر في حاجاتها وعاداتها.

رابعاً: كانت ولاية بيروت قدّمت مطالبها بلائحة خاصة صودق عليها في ٣١ كانون الثاني سنة ١٩١٣ بإجماع الآراء، وهي قائمة على مبدئين أساسيين: توسيع سلطة المجالس العمومية وتعيين مستشارين أجانب. والمؤتمر يطلب تنفيذ وتطبيق هذين الطلبين.

خامساً: اللغة العربية يجب أن تكون معتبرة في مجلس النواب العثماني، ويجب أن يقرر هذا المجلس، كون اللغة العربية لغة رسمية في الولايات العربية.

سادساً: تكون الخدمة العسكرية محلية في الولايات العربية، إلا في الظروف والأحيان التي تدعو إلى الاستثناء الأقصى.

سابعاً: يتمنى المؤتمر من الحكومة السنية العثمانية أن تكفل لتصرفية لبنان وسائل مالياتها.

ثامناً: يصادق المؤتمر ويظهر ميله إلى مطالب الأرمن العثمانيين القائمة على أساس اللامركزية.

تاسعاً: سيجري تبليغ هذه القرارات للحكومة العثمانية السنية.

عاشراً: تبلغ هذه القرارات أيضاً للحكومات المتحابّة مع الدولة العثمانية، ويشكر المؤتمر الحكومة الفرنسية شكراً جزيلاً لترحابها الكريم بضيوفها»<sup>(١١)</sup>.

وقد شكّلت قرارات هذا المؤتمر العربي برنامجاً سياسياً للعرب العثمانيين، علماً بأن أعضاء المؤتمر كانوا في معظمهم من سورية الجغرافية باستثناء اثنين من العراق، كما أن التجار والطلاب المراقبين كانوا سوريين. ومن المعلوم تاريخياً أن دعاة القومية العربية كانوا «يكتنون عاطفة خاصة نحو الشعب السوري، ويفكرون أولاً بسورية وعاصمتها دمشق عندما يطالبون بالاستقلال العربي»<sup>(١٢)</sup>. ومسألة طبيعية أن تكون سورية مركز استقطاب الحركة القومية العربية ومقلها، لأنها كانت مهياً منذ نهاية القرن الماضي وبداية القرن الحالي لقيادة منطقة الشرق، بسبب النمو البرجوازي الذي كان فيها أسرع مما كان عليه في غيرها من الولايات العربية الأخرى الخاضعة للعثمانيين، حيث كانت سورية تمتلك قاعدة صناعية واسعة متمركزة في حلب ودمشق وحماة وحمص وبيروت وطرابلس، تلبي احتياجات الإمبراطورية العثمانية.

## ثانياً: الاحتلال الأوروبي وبداية تجسيد المشروع الصهيوني على أرض فلسطين

ارتبط المشروع الصهيوني في إقامة دولة على أرض فلسطين بوثيقة سياسية بريطانية هي تصريح بلفور في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧، وهو في الواقع محض رسالة موجّهة من الوزير البريطاني للشؤون الخارجية، اللورد بلفور، إلى اللورد روتشيلد. ومن الواجب أن نثبت هنا نص تلك الرسالة ذات المقاطع الثلاثة المقتضبة للغاية: «يسرني جداً أن أوجه إليك، باسم حكومة جلالته، تصريح التعاطف مع المطامح اليهودية التي رفعت إلى الحكومة ونالت موافقتها. إن حكومة جلالته تنظر بعين العطف إلى قيام وطن قومي (a national home) للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل جميع الجهود الممكنة لتسهيل إنجاز هذا الهدف، على أن يكون واضحاً أنه لا يجوز إتيان أي شيء من شأنه المساس بالحقوق المدنية والدينية للطوائف غير اليهودية الموجودة في فلسطين، أو بحقوق اليهود وبوضعهم السياسي في أي بلد آخر. سأكون لك ممتناً

(١١) ثورة العرب ضد الأتراك: مقدماتها - أسبابها - نتائجها، ص ٣٥.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٣٥.

لنقل هذا التصريح ليطلع عليه الاتحاد الصهيوني»<sup>(١٣)</sup>.

في نهاية المطاف، كان تدوين اللورد بلفور العميق - وكان كما رأينا وزيراً للشؤون الخارجية البريطانية في إبان الحرب العالمية الأولى ومؤتمر باريس - هو ما سيفسح في المجال أمام بزوغ الصهيونية على الصعيد الدولي؛ فهذا البروتستانتني المتأجج الإيمان، الشغوف بالتوراة، مثله مثل كل بروتستانتني، ما كان له ألا يعبر أذنًا مصغية لالتماس أبناء صهيون، ولا سيما أن العقائد البروتستانتية بصدد الآخرة كانت ترى في تجمع اليهود المشتتين في العالم فوق أرض فلسطين بشارة بالافتداء النهائي للإنسان عن طريق رجوع المسيح إلى الأرض. ولسوف يُقنع اللورد بلفور في عام ١٩١٧ رئيس الوزراء البريطاني بالسماح له بكتابة الرسالة المشهورة إلى اللورد روتشيلد، تلك الرسالة التي تولّى وايزمان وموظفو وزارة الخارجية إعداد نصّها، وهو الذي سيدافع بعناد في مؤتمر الصلح في باريس عن إدراج المطالب الصهيونية في معاهدة سيفر، ثم صك الانتداب على فلسطين الذي ستمنحه عصبة الأمم لإنكلترا.

ولولا اللاهوت البروتستانتني - إضافة إلى الأيديولوجيا القومية لأوروبا - لما أمكن قط للحركة الصهيونية أن تلقى أي تأييد لمشروع ما كان يحظى حتى بموافقة الغالبية الكبرى من اليهود أنفسهم، وإن لأسباب متباينة، بله متعارضة. وهذا التأييد من جانب البروتستانتية سيتجدّد مرة ثانية عندما ستتزعّم الولايات المتحدة الأمريكية «العالم الحر» في عام ١٩٤٥، وستضع وزنها كلّ لإقامة دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ وتكريسها على الصعيد الدولي. وبالفعل، ليست الإدارة السياسية الأمريكية مشبّعة بالأفكار القومية الأوروبية الكبرى فحسب، بل كذلك بالعقيدة البروتستانتية في ثقافتها العميقة وفي إيمانها الديني<sup>(١٤)</sup>.

وكان حاييم وايزمان، رئيس الحركة الصهيونية العالمية آنذاك، وأول رئيس لدولة إسرائيل، كتب في عام

١٩١٤ إلى موظف رفيع المستوى في وزارة الشؤون الخارجية: «إنني أدرك بطبيعة الحال أننا لسنا إلا ذرة، ولكن في مقدورنا القول على نحو يقبله العقل إنه إذا ما سقطت فلسطين في دائرة النفوذ البريطاني، وإذا ما شجّعت بريطانيا العظمى إقامة اليهود هناك، على سبيل التبعية البريطانية، فسيكون في مستطاعنا أن يكون لنا خلال خمسة وعشرين أو ثلاثين عاماً مليون من اليهود أو أكثر، ولسوف يطورون البلد، ويجلبون إليه الحضارة، ويؤلفون حرساً فعلياً لقناة السويس»<sup>(١٥)</sup>.

شكّل وعد بلفور منعطفاً مهماً لأنه أعطى الحركة الصهيونية الغطاء القانوني الذي سعت إلى تحقيقه منذ تأسيسها. وبالرغم من أن الوعد نص على أن لا يتم تجاوز الحقوق المدنية والدينية للسكان الموجودين في فلسطين من غير الديانة اليهودية، فإن هذا النص لم يقلق الصهيونيين، خاصة أن الوعد أشار فقط إلى الحقوق المدنية والدينية، وليس إلى الحقوق السياسية أو الوطنية.

قام البريطانيون بعد احتلالهم فلسطين بتوفير إجراءات الحماية القانونية والأمنية والمالية اللازمة لتحقيق أهداف الحركة الصهيونية. وفي غضون الحرب العالمية الأولى، قدمت بريطانيا ثلاثة وعود متناقضة تخص مستقبل فلسطين، وهي كالتالي:

- اتفاقية سايكس - بيكو لعام ١٩١٦ مع الحكومتين الفرنسية والروسية، وهي الاتفاقية التي اقترحت أن تكون فلسطين تحت الإدارة الدولية.

- مراسلات الحسين - مكماهون (١٩١٥ - ١٩١٦)، ومن مضمونها أن تكون فلسطين في المنطقة العربية المستقلة مقابل ثورة العرب ضد الحكم العثماني.

على النقيض من ذلك، وعد بلفور بتحويل فلسطين إلى وطن قومي لليهود تحت الحماية البريطانية.

كانت الأسباب الخارجية، وأهمها الدور الذي

(١٣) مأخوذ من: Naissance du Sionisme politique, présenté par Yohanan Manor, collection archives; 88 (Paris: Gallimard-Julliard, 1981), p. 206.

(١٤) جورج قرقم، أوروبا والمشرق العربي. من البلقنة إلى اللبنة: تاريخ حداثة غير منجزة (بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٠)، ص ١٢٠.

١٢١.

Chaïm Weizmann, Naissance d'israël (Paris: Gallimard, 1957).

(١٥)



قامت به بريطانيا، صاحبة وعد بلفور، التي انحازت بإصرار دائم إلى المصالح الصهيونية، هي التي ساعدت إسرائيل على «حشر الفلسطينيين في زاوية مستحيلة، ودخل قفص حديدي». وكان الشعب الفلسطيني منذ أوائل القرن العشرين يملك هوية محدّدة بوضوح، ولكنه لم يكن قادراً على تطوير صيغ بنيوية دائمة وقابلة للحياة تستخدم هذه الهوية، أو على السيطرة على أراض يمكن ممارسة هذه الهوية عليها. وسوف يستمر الشعب الفلسطيني في الوجود إلى أجل غير مسمى في المستقبل، كما كان موجوداً منذ انتهاء الهيمنة العثمانية سنة ١٩١٨، في موطن انتقالي من دون دولة.

وكان الوعي السياسي لعرب فلسطين بأنهم جزء من سورية الطبيعية (بلاد الشام التي تشمل سورية ولبنان وفلسطين والأردن)، ولم يكونوا بصدد بلورة شخصية وطنية مستقلة عن سورية. وجرى فصل فلسطين عن سورية بقرار استعماري (اتفاقية سايكس - بيكو عام ١٩١٦)، ثم بوعد بلفور عام ١٩١٧.

وعندما عهدت عصبة الأمم إلى بريطانيا الانتداب على فلسطين في ٢٤ تموز/يوليو ١٩٢٢، بدأ تصريح بلفور يشق طريقه إلى التنفيذ العملي من خلال منح سلطات الانتداب «صلاحية إقامة مؤسسات سياسية وإدارية واقتصادية في البلاد من طبيعتها أن تؤمن قيام الوطن القومي للشعب اليهودي»<sup>(١٦)</sup>. ويقول مكسيم رودنسن في هذا الصدد: «انطلاقاً من هذه الوقائع، يبدو لي أن النتائج التالية لا تقبل الجدل تاريخياً. إن تحقيق المشروع الصهيوني لم يبدأ إلا بفضل وثيقة سياسية أمّن الحصول عليها من بريطانيا العظمى بضغط المنظمة الصهيونية. وقد سلكت بريطانيا هذا المسلك للحصول على الدعم لسياستها العامة من قبل جماعة الضغط الفعّال التي كانت تتألف، كما خيّل إليها، من يهود الإمبراطورية الروسية والولايات المتحدة دون أن تتساءل كثيراً عن الروابط الفعلية التي تربط هؤلاء بالحركة الصهيونية السياسية، ولأنه زُين لها أن الوثيقة

المشار إليها تخدم مصالحها في الشرق الأدنى الخارج من الحرب، والقادة الصهيونيون قد صوّروها كذلك. واعتبرت بريطانيا أنه يمكن التوفيق بين هذا الخط، على الأقل في المدى البعيد، وبين المساندة التي تبذلها للأمراء العرب من السلالة الهاشمية ودعم هؤلاء لها بالمقابل. وساعد القادة الصهيونيون على تحقيق هذا التوفيق بإرجاء مشروع الدولة اليهودية مؤقتاً وبالاكتفاء بالمطالبة بحقوقهم في تسهيلات للإقامة في فلسطين وفي الاستيطان الحر. والخلاصة أن من حق العرب أن يعتبروا أن ترسخ عنصر غريب جديد في الأرض الفلسطينية (عنصر في غالبيته العظمى أوروبي آنذاك) أمر فرضته عليهم دولة أوروبية بالاستناد إلى النصر العسكري الذي أحرزه فريق من الدول الأوروبية ضد فريق آخر كانت الإمبراطورية العثمانية قد انضمت إليه»<sup>(١٧)</sup>.

قام مشروع تأسيس دولة إسرائيل فوق أرض فلسطين، على فرضية خرافية لاقت استحساناً وترويحاً منقطع النظر، مفادها أن فلسطين كانت «أرضاً بلا شعب»، وقد جاء «الإسرائيليون» الأوائل ليكونوا «الشعب الذي يحكم فلسطين الأرض» وينشئ فيها «دولة إسرائيل».

في البداية شاطر العديد من السياسيين البريطانيين الحركة الصهيونية الرأي، بالافتراض أن تدريجية تنظيم الهجرة اليهودية إلى فلسطين ستؤدي إلى تكون أغلبية يهودية مع مرور الوقت، ومن ثم تصبح فلسطين دولة يهودية مستقلة، مع توفير حماية قانونية للأقلية العربية. الافتراض أن هذا المشروع ممكن تحقيقه من دون أية مقاومة جدية من الشعب الفلسطيني تبدد بسرعة في بداية الاحتلال البريطاني، ووجدت بريطانيا أن وجودها في فلسطين أصبح هامشياً بصورة متزايدة؛ فهي كانت غير قادرة على إقناع الفلسطينيين أو الصهاينة بتغيير مطالبهم، وهو ما أجبرها على نشر قوة عسكرية كبيرة للحفاظ على الأمن.

(١٦) مكسيم رودنسن، إسرائيل واقع استعماري، ترجمة إحسان الحمصي (دمشق: منشورات وزارة الثقافة السورية، ١٩٦٧)، ص ٥١.

(١٧) المصدر نفسه، ص ٥٢.

وعندما تفكك الحكم العثماني، اعتقد الفلسطينيون أنهم حصلوا على الاستقلال أو الاندماج مع الأقطار العربية المجاورة. وتعززت هذه الآمال مع انطلاق الثورة العربية ضد الحكم التركي، ودخول فيصل بن الحسين إلى دمشق عام ١٩١٨ وأقام بمعاونة الحركة العربية في الحكم العربي (الفيصلي). بيد أن آمالهم خابت سريعاً عندما فرضت بريطانيا الاستعمار المباشر، وعززت مركز الصهاينة في فلسطين.

وعلاوة على ذلك، عزل الفرنسيون فيصل من دمشق في تموز/ يوليو ١٩٢٠، ومنح البريطانيون السلطة الشكلية في شرق الأردن لعبد الله بن الحسين، وفي العراق لفصيل بن الحسين، غير أن ذلك الوضع لم ينعكس إيجابياً على الشعب الفلسطيني. وتفاقت هواجس الفلسطينيين بسبب الهجرة اليهودية التي زادت نسبة اليهود في فلسطين إلى ٢٨ بالمئة من السكان بحلول عام ١٩٣٦، ووصلت إلى ٣٢ بالمئة بحلول عام ١٩٤٧.

كانت المظلة القانونية والعسكرية والمالية التي وقّرها الاحتلال البريطاني للحركة الصهيونية حاسمة في نمو الوجود الصهيوني وتعزيزه على الرغم من المعارضة الفلسطينية. وحتى عندما خفّ التأييد البريطاني للحركة الصهيونية في أواخر الثلاثينيات، كان الوجود الصهيوني منذ ذلك الوقت قوياً إلى درجة تمكّنه من الفوز على الفلسطينيين. وبعد الحرب العالمية الثانية نجحت الحركة الصهيونية في توفير الدعم السياسي والعسكري والمالي من الدولة العظمى الناشئة: الولايات المتحدة الأمريكية.

وهكذا استقدمت الحركة الصهيونية، بمساعدة من بريطانيا، قطاعات من المستوطنين اليهود إلى فلسطين. وكان عدد اليهود في فلسطين عام ١٩١٤ يقارب ٨٥٠٠٠ يهودي، ثم هبط إلى نحو ٥٦٠٠٠ يهودي في أثناء الحرب. وكانت نسبتهم من سكان فلسطين في عام ١٩١٧ لا تتعدّى ٦ بالمئة.

اشتدّت حدة المعارضة الفلسطينية للاحتلال البريطاني والطموحات الصهيونية في أواخر الثلاثينيات، ابتداءً من إضراب عام ١٩٣٦ (استمر ستة أشهر) الذي تبعته ثورة ١٩٣٦ التي شملت مناطق واسعة في المناطق القروية، وجميع فئات الشعب الفلسطيني، من العاطلين

عن العمل في المدن، إلى الفلاحين والقرويين، والمثقلين بالضرائب، وحتى معظم التجار والمهنيين في المدن الذين كانوا يخشون المنافسة الصهيونية. وقام أعضاء من العائلات المميزة (النخبة) بالتحدث مع إدارة الاحتلال البريطاني من خلال الهيئة العربية العليا، التي شكّلت خلال الإضراب العام، وقام الاحتلال البريطاني بحلّها في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٣٧ واعتقال أعضائها أو مطاردتهم.

كان هنالك حزب سياسي فلسطيني واحد يبدي استعداداً للحد من أهدافه، والقبول بمبدأ تقسيم فلسطين إلى دولتين، وهو حزب الدفاع الوطني برئاسة راغب النشاشيبي (رئيس بلدية القدس من عام ١٩٢٠ إلى عام ١٩٣٤)، الذي قبل بمبدأ التقسيم عام ١٩٣٧ ما دام الشعب الفلسطيني سيحصل على أراضٍ كافية تُدمج مع شرق الأردن في دولة كوفيدالية. لكن لجنة الملكية برئاسة بيل أوصت في تموز/ يوليو ١٩٣٧ باقتلاع الفلسطينيين المقيمين في أخصب الأراضي الفلسطينية، سواء في الجليل الأعلى والجليل الأسفل أو السهل الساحلي كله حتى مدينة يافا، بما فيها ميناؤها، وعكا. وكان ذلك يعدّ خسارة كبيرة جداً حتى بالنسبة إلى حزب الدفاع، الذي عدل عن موقفه السابق وانضم إلى باقي الأحزاب الرافضة للتقسيم.

لقد أقامت الحركة الصهيونية دولتها عنوة، واستولت بالقوة على التراب الفلسطيني، وأسست دولة غريبة لليهود مهاجرين مستوطنين استناداً إلى قرار الأمم المتحدة الرقم (١٨١) لعام ١٩٤٧، المعروف بقرار التقسيم، الذي كان مرجعية شكلية للحركة الصهيونية لإقامة مشروعها المتمثل في الكيان الصهيوني (إسرائيل) بعد مرور ٥٠ عاماً على ما قاله ثيودور هرتسيل في هذا الشأن.

على الرغم من موافقة الصهيونيين على قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة، قامت قواتهم العسكرية باحتلال أراض فلسطينية تحطّت المساحة التي حدّدها ذلك القرار الأممي لهم، الأمر الذي أرغم عدداً كبيراً من أبناء الشعب الفلسطيني على النزوح عن ممتلكاتهم خلال عامي ١٩٤٨ (عام قيام دولة إسرائيل) و١٩٤٩،

واللجوء إلى بلدان عربية مجاورة لفلسطين.

إن تفحص تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية قبل عام ١٩٤٨ يشير إلى وجود مواقف تنم عن نزعة إنسانية للتعايش بين جميع المواطنين، بغض النظر عن الدين أو العرق؛ فقد عبّر الفلسطينيون في الشهادة التي قدّموها إلى لجنة بيل عام ١٩٣٧ عن رغبتهم في أن يقيموا على أرضهم دولة موحدة ديمقراطية متعددة الأديان. وهو الموقف نفسه الذي أبدته مذكرة حزب الدفاع إلى لجنة وودهيدي في أيار/مايو ١٩٣٨، وطالبت فيها بإقامة دولة يتعايش فيها العرب واليهود بسلام، وتضمن للجميع حقوقهم الدستورية والقانونية بصرف النظر عن الديانة، وكرره الفلسطينيون عام ١٩٤٨ خلال وساطة الكونت برنادوت لحل النزاع.

كان العرب رفضوا قرار التقسيم المذكور وقاوموه لأنه غير شرعي ومعاد للحقوق الطبيعية والتاريخية للعرب في فلسطين أولاً، ولأنه استباح الحق الطبيعي للشعب الفلسطيني، وبالتالي للأمة العربية، في وطنه ثانياً، ولأنه لا يجوز لدولة الانتداب البريطاني أن تتصرف في حقوق الشعب الموضوع تحت الوصاية ولا في أرضه ثالثاً، ولأن هذا الرفض مبني على البعد القومي للقضية الفلسطينية، مرجعية ومسؤولية عن القرار والتحرير والتصرف، رابعاً.

إن تشكيل دولة إسرائيل على أرض فلسطين العربية هو نتيجة لتطور يمكن إدراجه تماماً في حركة التوسع الاستعماري الأوروبي والأمريكي في القرنين التاسع عشر والعشرين، لتحقيق السيطرة الاقتصادية والسياسية والعسكرية على الأمة العربية؛ فقد تم إسكان اليهود الصهيونيين على أرض فلسطين من ناحية، وإجلاء السكان الأصليين، أي الفلسطينيين، بقوة السلاح الأوروبي، وتشريدتهم إلى خارج ديارهم، من ناحية أخرى.

إن الاستعمار الاستيطاني الصهيوني في فلسطين هو اقتطاع ظالم لأرض شعب فلسطين، حصل بقوة ودعم القوى الاستعمارية الأوروبية. وخلق «إسرائيل» كان إهانة للعرب كشعب، فضلاً عن أن الدول الاستعمارية

الأوروبية بررت وجودها كأداة قمع لحركة التحرر الوطني العربية. ثم إن وعي الطبيعة الاستعمارية لدولة «إسرائيل» هو البداية الحقيقية لاستيقاظ الوعي الأوروبي من سباته العميق.

ما هي الأسباب التي تدفعنا إلى اعتبار القضية الفلسطينية من القضايا التي تتيح تقييم كرامة الخطاب السياسي العربي ومسؤوليته، بما هي (أي القضية) قضية قومية عربية وإسلامية وكونية.

## ١ - أثر النكبة في ولادة حركة القوميين العرب

لقد تبع انهيار السلطنة العثمانية و«الثورة العربية»، والحكم الاستعماري الشامل في عموم الوطن العربي، في نهاية الحرب العالمية الأولى، وقيام دولة إسرائيل على أرض فلسطين بعد الهزيمة العربية المدوية للأنظمة الإقطاعية - البرجوازية المتخلفة عام ١٩٤٨، نشوء حركات قومية عربية عدة، كان أهمها: حزب البعث العربي الاشتراكي في أوائل الأربعينيات (وإن كان المؤتمر التأسيسي للحزب قد عُقد في عام ١٩٤٧)، وحركة القوميين العرب في أوائل الخمسينيات، والحركة الناصرية في أواخر الخمسينيات.

يقول المفكر القومي الراحل قسطنطين زريق، الذي كان له تأثير كبير في مؤسسي حركة القوميين العرب لاحقاً، في معرض تحليله لهزيمة العرب في فلسطين، إنها «نكبة بكل ما في هذه الكلمة من معنى، ومحنة من أشد ما ابتلى العرب في تاريخهم الطويل»، لاسيما أنها لم تؤد إلى انهيار مادي فحسب، بل إلى انهيار معنوي كذلك، تمثل «في شك العرب في حكوماتهم... بل شك الكثيرين منهم في أنفسهم وفي قابليتهم كأمة، وتسرب اليأس إلى صدورهم (و) وهذا الانتكاس المعنوي الروحي لأهم من الخسارة المادية مهما عظمت»<sup>(١٨)</sup>.

وجاء ردّ المثقفين القوميين العرب على النكبة بالمزيد من الإيمان بعروبتهم، وارتداء رداء العرب، والتوحد في مواجهة مخططات الإمبريالية الغربية المكثفة منذ مطلع القرن العشرين، إضافة إلى مواجهة خطيرة

(١٨) قسطنطين زريق، معنى النكبة (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٤٨)، ص ٥ - ٧.

المشروع الصهيوني، الذي تجسّد مادياً في خلق دولة إسرائيل، وتكشّفت أهدافه تبعاً، من تفكيك للمنطقة إلى عزلها وتجزئتها.

هذا الوضع الخطير الناجم عن النكبة يتطلب من العرب بناء قوتهم الذاتية في عالم لا يرحم الضعفاء. وكما يقول زريق، الأمر كله سيتوقف على وضع العرب الداخلي: «فإذا [بقيت] عوامل الرجعية والانحلال هي المسيطرة علينا، فإن هذه النكبة ستزيدنا ضعفاً وانحلالاً وتفرقاً، وأما إذا كان لعوامل التقدم والنمو بعض القوة، فإن الصدمة التي تلقيناها خليفة بأن تعزز هذه العوامل»<sup>(١٩)</sup>.

لقد شكّل الاحتلال الاستيطاني الصهيوني لفلسطين، ولا يزال يشكّل، خطورة كبيرة على الأمة العربية، لأنه يمثل حركة صهيونية عرقية مغرقة في رجعيّتها، وقادرة، باستقطاب قطاعات من يهود العالم واستخدام كفايتهم ونفوذهم في أوطانهم، على أن تظل خطراً متفاقماً، ولأنه أيضاً ارتبط بالامبريالية الأمريكية، الأكبر في التاريخ، وذات المصالح الكبيرة في الوطن العربي.

في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد إنشاء الكيان الصهيوني في فلسطين، دخل الوطن العربي في مرحلة نضالية جديدة، سارت على طريقتين:

**الأول** هو طريق النضال الشعبي المتعدد الأشكال؛ النضال الذي خاضته القوى الحزبية والشعبية في أقطار المشرق العربي، وفي مصر والسودان وليبيا، من دون سلوك نهج المقاومة المسلحة. وكانت أهدافه تنحصر في التحرير من السيطرة الاستعمارية، وتحقيق الوحدة العربية، ومقاومة الكيان الصهيوني.

**الثاني** هو طريق المقاومة المسلحة التي اندلعت في تونس والجزائر والمغرب، ثم الشطر الجنوبي من اليمن. وبينما كانت قوى المقاومة في المغرب العربي تناضل من أجل الاستقلال، كانت المقاومة في اليمن جزءاً من

الحركة القومية العربية، وتحمل أهدافها السياسية والاجتماعية.

كان الوطن العربي خلال هذه المدة مستعمراً أو شبه مستعمراً. وكانت الجماهير الشعبية العربية مشغولة بقضايا الاستقلال القطري. ولم يكن أي قطر عربي قد حقق استقلالاً سياسياً حقيقياً، ولذلك كانت الدول الاستعمارية تتحكّم في قرارات الدول العربية، ولم يكن أي منها قادراً على تجاوز القرار الاستعماري. أما جماهيرياً، فإنها كانت تؤيد نضال الشعب الفلسطيني، لكنها لم تكن مؤهلة لخوض الصراع الحاسم في سبيل تحررها، لأن معظم قيادات الحركة الجماهيرية كانت إما رجعية مساومة وإما متخلّفة عاجزة عن خوض الصراع الحاسم، وبالتالي لم تقم بتنظيم الجماهير وتعبئتها، ولم تهيئها لخوض هذا الصراع ضد الصهيونية.

أما شعب فلسطين، فقد كان خاضعاً للاستعمار البريطاني، محاطاً بقوى استعمارية رجعية، وعلى رأس حركته الوطنية قيادة مساومة، تفكر في مصالحها الذاتية القصيرة المدى أكثر ممّا تفكر في مصالح الجماهير الشعبية. ولذلك لم ينظّم الشعب، ولم يعبأ أيضاً، ولم يهتأ لخوض هذا الصراع المصيري. ولهذا كله حدثت نكبة ١٩٤٨، وقامت دولة الكيان الصهيوني على ما يقارب ٨٠ بالمئة من الأرض الفلسطينية.

يحمّل مؤسس منظمة التحرير الفلسطينية الزعيم أحمد الشقيري جامعة الدول العربية المسؤولية عمّا آلت إليه الأحداث في تلك المرحلة<sup>(٢٠)</sup>؛ فتجربة «جيش الإنقاذ»، كأول مشروع رسمي عربي استهدف المشاركة في تحرير فلسطين، فشلت فشلاً ذريعاً في تحقيق ما أعرب قائدها فوزي القاوقجي عنه بقوله: «أتيناكم عرب فلسطين بقلب واحد وبهدف واحد هو إلغاء قرار هيئة الأمم المتحدة في التقسيم، ودك معالم الصهيونية وتصفيتها نهائياً. وتنفيذ قرارات الجامعة العربية، وتثبيت عروبة فلسطين»<sup>(٢١)</sup>، بل كان هناك من شكك فيها وفي

(١٩) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(٢٠) خيرية قاسمية، أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً ورائداً عربياً (الكويت: لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيري، ١٩٨٧)، ص ٣٧١.

(٢١) عبد رجا سرحان، حركة القوميين العرب: نشأتها، تطورها وموقفها من القضية الفلسطينية (دمشق: مركز الغد العربي=

قائدها، كما عبّر الحاج محمد أمين الحسيني عن ذلك، بوصفه القافوحي بأنه «رجل يعمل في خدمة المخابرات البريطانية، منذ أن اشترك في الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٨»<sup>(٢٢)</sup>.

ولقد شاركت جيوش عربية في حرب ١٩٤٨ من غير أن تكون مهيأة لخوض غمارها ضد قوات صهيونية مدربة بصورة جيدة، و متمتعة بدعم قوى استعمارية، مدتها بالخبراء والأسلحة. وفيما حمل البعثيون الأنظمة العربية المسؤولية الرئيسية عن هزيمة العرب في فلسطين، تمايز الفكر قسطنطين زريق في تشخيصه للنكبة؛ إذ ركّز على مختلف مظاهر الفساد السياسية والاجتماعية التي كانت تنخر الواقع العربي من الداخل، موضحاً أن انتصار القوات الصهيونية على الجيوش العربية لم يكن مرّده إلى «تفوق قوم على قوم»، وإنما إلى «تميز نظام على نظام»، حيث كان الصهيونيون «يعيشون في الحاضر والمستقبل»، في حين بقي العرب «يحملون أحلام الماضي ويخدرون أنفسهم بمجده الغابر»<sup>(٢٣)</sup>.

في ظل هذا الجو القاتم، أثّرت النكبة في الجيل العربي والفلسطيني الجديد، وساهمت في دفعه إلى الانخراط في العمل القومي المنظم لمواجهة تحديات الاحتلال الاستيطاني الصهيوني الجديد لفلسطين. وقد شكّلت الجامعة الأميركية في بيروت مركزاً تربوياً، ثقافياً وقومياً، سبق نكبة ١٩٤٨، إذ استقطبت أبناء الطبقة الوسطى العربية المستنيرة. وراح طلابها، الذين يريدون نفص غبار الهزيمة العربية، ينادون بضرورة نصرّة شعب فلسطين وتحرير أرضهم.

وكما يقول القائد الفلسطيني الراحل شفيق الخوت في هذا الصدد: «شكّلت الجامعة الأميركية في بيروت

أحد أهم المصانع الثقافية لأجيال من الطلبة العرب من مختلف البلدان العربية ( . . . ) وللجامعة تاريخها المعروف في الحركة القومية العربية منذ قديم الزمان مثل: أحمد الشقيري، فاضل الجمالي، إميل البستاني، ومن بعدهم: كنعان أبو خضراء، حسن الزين، أحمد عبد الرحيم، برهان الدجاني، وليد الخالدي وعبد الله الريماوي»<sup>(٢٤)</sup>. ويقول أيضاً: «كان على رأس العمل القومي في الجامعة الأميركية (جورج حبش، وديع حداد، هاني الهندي، علي مانجو، أحمد الخطيب، ثابت المهاني، حامد جبوري، فرحي عبيد وعماد حراكي)، وبرز من حزب البعث كل من الطلبة: عاطف دانيال، عبد المحسن قطان، سعدون حمادي، جمال الشاعر، فؤاد الركابي، خالد الشريطي، وليد بقسماطي - عقيلة عبد المجيد الرافعي عضو القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي في العراق . . . كما برز من طلبة الحزب القومي الاجتماعي السوري (إنعام رعد، محمد شبول، محمد الشيخ، وكمال نفاع)، وكان في نضاله يركز على قضية فلسطين وميله إلى الكفاح المسلح»<sup>(٢٥)</sup>.

أمام الهزيمة السياسية والعسكرية للأنظمة العربية في حرب ١٩٤٨، انتقلت الحركات الطلابية المنغرس في جامعات دمشق وبيروت والقاهرة، والتي يتحدر معظم عناصرها من أبناء الطبقات الوسطى، من مرحلة «الحيرة» والتردد، إلى مرحلة جديدة قوامها الإيمان بضرورة بناء التنظيم العقائدي السري والمتناسك، الذي يشكّل الذراع الضاربة للعمل القومي المؤثر، وتوخي أسلوب العنف المسلح في مواجهة الكيان الصهيوني، رداً - في الوقت نفسه - على الأحزاب التقليدية التي أظهرت عجزها على جميع الصعد، لاسيما في قيادة الحركة الشعبية في بلدان المشرق العربي نحو المواجهة مع الكيان

= للدراسات، ٢٠٠٨)، ص ٨٩، و Bard E. O'Neill, *Armed Struggle in Palestine: A Political Military Analysis*, Westview Special Studies on the Middle East (New York: Westview Press, 1978), p. 3.

(٢٢) محمود الدرة، الحرب العراقية - البريطانية ١٩٤١ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩)، ص ٣٢٦.

(٢٣) قسطنطين زريق، الأعمال الفكرية العامة للدكتور قسطنطين زريق (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٤)، ج ١: معنى

النكبة، ص ١١.

(٢٤) شفيق الخوت، عشرون عاماً في منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٤ - ١٩٨٤ (بيروت: دار الاستقلال للدراسات والنشر،

١٩٨٦)، ص ٤٥ - ٤٦.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٤٦.

الصهيوني، ما دامت الأنظمة المستسلمة في عالم  
والجماهير العربية في عالم آخر، أو ما يمكن وصفهما  
بعالمين مُتَخَارِجِينَ.

ضمن هذه الأجواء السياسية والتاريخية تشكّلت  
كتائب الفداء العربي في ربيع ١٩٤٩، من التقاء ثلاث  
مجموعات:

**المجموعة الدمشقية**، التي تكوّنت من عدد من  
طلاب الجامعات والمعاهد الثانوية في دمشق، بعد أن  
توصلت إلى قناعة مفادها أن النكبة التي حلّت بفلسطين  
تتطلب ما هو أكبر من التظاهرات والتصادم مع الشرطة  
والدرك. وكان «الدينامو» البارز في هذه المجموعة جهاد  
ضاحي وإخوانه، الذين عُرفوا بتوجههم القومي  
وإيمانهم بتحقيق الوحدة العربية، «وكانت قراءتهم تدور  
حول المسألة القومية وحول العنف، وقد التقوا عند  
رفضهم الانتساب لحزب البعث العربي، الذي كان يركز  
نشاطه المعارض ضد حكم القوتلي وأعوانه من رجالات  
الحزب الوطني بشكل أساسي»<sup>(٢٦)</sup>.

**المجموعة المصرية**، التي تكوّنت من لاجئين  
سياسيين مصريين كانت السلطات المصرية تلاحقهم  
لقيامهم بأعمال عنف ضد الضباط والجنود الإنكليز،  
فلجأ عدد منهم إلى سورية. وكان البارز في هذه  
المجموعة حسين توفيق، الذي اهتمته السلطات المصرية  
باغتيال أمين عثمان باشا، من وزراء الوفد البارزين،  
بسبب ارتباطه بالإنكليز<sup>(٢٧)</sup>.

**المجموعة البيروتية**، التي تكوّنت من رابطة طلاب  
الجامعة الأميركية في بيروت، وعُرفت باسم جمعية  
العروة الوثقى، التي تأسست في مطلع الثلاثينيات من  
القرن الماضي، كجمعية ثقافية طلابية تعنى بشؤون  
الطلاب العرب في الجامعة، وتؤطر أنشطتهم اللاصفية.  
وقد أصدرت الجمعية في عام ١٩٣٦، ولأول مرة،

نشرة شهرية باسم **العروة الوثقى** شكّلت نواة لمجلة  
**العروة**، التي أخذ يحررها الطلاب العرب بإشراف أحد  
أساتذتهم<sup>(٢٨)</sup>.

كان المفكر قسطنطين زريق من أبرز المنظرين لهذه  
الجمعية. وقد رعى إصدار **العروة** منذ أواسط  
الثلاثينيات، وساهم في كتابه الأول **الوعي القومي** الذي  
نشره عام ١٩٣٩ في أن يكون مرجعاً أساسياً لأجيال  
عديدة من القوميين العرب. فبعد عودته إلى التدريس في  
الجامعة الأميركية في خريف ١٩٤٧، ونظراً إلى مكانته  
الفكرية والأكاديمية وتاريخه النضالي، الذي تخلّته  
مساهمته في أواخر العشرينيات في تأسيس جماعة  
القوميين العرب - إحدى الواجهات العلنية للحركة  
العربية السرية - التي «لعبت دوراً مهماً في تأسيس أكثر  
من منظمة قومية مثل حزب فلسطين العربي وعصبة  
العمل القومي»<sup>(٢٩)</sup>، تجمعت حوله حلقة من الطلاب  
الشباب، فأصبحت جمعية العروة الوثقى الواجهة العلنية  
لنشاط الطلاب السياسي المؤمنين بالعمل القومي  
الراдикаلي من أجل تحرير فلسطين. وكان من أبرز هؤلاء  
الطلاب: محمد يوسف نجم، معتوق الأسمر، جورج  
حبش وتوفيق شختر وأحمد الشرطي وعصمت الصفدي  
(فلسطين)، وعلي منكو (الأردن)، وياسين مغير  
ونجم الدين الرفاعي وإدمون الباوي وناجي ضللي وهاني  
الهندي (سورية)، وعاصم الشيخ وسامي جبر (لبنان)،  
وعبد الجبار هداوي وطارق الخضير وأحمد الملاح  
وهادي الصراف (العراق)، وأحمد الخطيب (الكويت)،  
وعمر السقاف وزياد الشواف (العربية السعودية).

كان قسطنطين زريق انتقائياً لأعضاء حلقة في  
البداية، وعلى وعي «حركي» مسبق بإمكانية تسييس  
حلقة القومية الثقافية وتطويرها إلى نواة حزب قومي.  
وقد دعا في إثر نكبة ١٩٤٨، علناً وبوضوح، الشباب

(٢٦) هاني الهندي وعبد الإله النصراوي، محرران، حركة القوميين العرب: نشأتها وتطورها عبر وثائقها، ١٩٥١ - ١٩٦٨: الكتاب  
الأول ١٩٥١ - ١٩٦١، ٣ ج (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ٢٠٠١)، ج ١، ص ٦٤.

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٨٦)،

ص ٣٤.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٣٥.

ومتوسطة وصغيرة، لكنها نجحت في تحقيق وحدتها عن طريق التطور «اليونكرزي» لا عن طريق الثورة الديمقراطية البرجوازية كالتي شهدتها بريطانيا وفرنسا.

فهناك تشابه بين الأوضاع الألمانية والأوضاع العربية، يتلخص - على صعيد المبادرة التاريخية - في أن الوحدة القومية كانت المشكلة الأساسية المطروحة أمام ألمان القرن الماضي، وهي المشكلة الأساسية المطروحة أمام عرب القرن العشرين.

وهكذا وضع الفكر القومي العربي نفسه في ركاب الفكر القومي الألماني البرجوازي: الهدف، وحدة الأمة ومجدها، وقوتها. يقول الباحث جمال باروت في هذا الصدد: لقد تأثر قسطنطين زريق بالرومانسية الألمانية، ولاسيما في مفهومي شخصية الأمة العربية ورسالتها، وهما من المفاهيم المركزية في «الوعي القومي» عنده، حيث تقول الرومانسية الألمانية هذه «إن لكل أمة رسالة يعينها الله أو القدر أو التاريخ، وإن الأمة توجد كي تحقق هذه الرسالة». وفي ضوء واقع التجزئة القومية العربية إلى دول، حضر في الحلقة، وباستمرار، درس الوحدة الأوروبية في ضوء النموذجين الألماني - البروسي والإيطالي، وكان بسمارك وغازيبيالدي وماتريني يحضرون روحياً في نقاشات الحلقة إلى جانب فيخته ونيشيه وبنغلر وبرغسون»<sup>(٣١)</sup>.

كان قسطنطين زريق المفكر والمرشد الروحي لجمعية العروة الوثقى، بوصفها نواة جنينية لتنظيم قومي في طور التكوين والنشوء. وعندما حلت النكبة، أصدر زريق كتابه حول النكبة، الذي يعدّ بمنزلة المرجع التكويني لحركة القوميين العرب، التي شخّصت النكبة بأنها تعبير عن واقع مريض يعيشه العرب إزاء واقع حي كان يسود وضع العدو: «لقد كان مجتمعنا العربي متخلفاً سنوات عن بقية مجتمعات العالم، من حيث التقدم والرقى، وعن مجتمع العدو خاصة. كان مجتمعاً منحللاً من الناحية السياسية والاقتصادية والاجتماعية

القومية إلى تشكيل هذا الحزب. وفي إطار السجل الأيديولوجي بين شباب الحلقة والشيوعيين والسوريين القوميين الناشطين في الجامعة، كانت حلقة زريق توصف بـ «القوميين العرب»، وحرص زريق على فتح قنوات الحوار بين شباب حلقة وساطع الحصري وميشيل عفلق وكاظم الصلح<sup>(٣٠)</sup>.

منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى أواسط القرن العشرين، كانت بلاد الشام، وفي القلب منها سورية، مركز الفكرة القومية العربية، التي استمدت قوتها وجدتها من تجزئة البلاد إلى دويلات، ومن «سياسة الطوائف والأقليات»، التي كانت تعني نقل عملية التمييز إلى قلب كل دولة ودويلة، بل إلى قلب كل منطقة ومدينة وقرية، إلى قلب الكيان الاجتماعي، ومن تفاقم خطر الكيان الصهيوني في فلسطين، والخطر التركي في اللواء. وكانت فكرة القومية العربية في أذهان الجماهير الشعبية ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالكفاح ضد الاستعمار الفرنسي وبالعداء للغرب عامة، والصهيونية خاصة، وتعني بالدرجة الأولى وحدة المصير العربي من الخليج إلى المحيط.

قبل الحرب العالمية الأولى، كان المناخ الفكري والأيديولوجي للحركة القومية العربية الناشئة متأثراً بعصر الأنوار الفرنسي (مونتسكيو، فولتير، ديدرو)، والوضع الفرنسي (كونت، رينان، دوركهيلم)، والمؤرخين البرجوازيين الفرنسيين (غيزو)، والفكر الأنغلو سكسوني كالتجريبية واللاأدرية، نظرية المنفعة (ستوارت ميل)، والنظرية التطورية (هربرت سبنسر). غير أن الفكر القومي العربي في بلاد الشام أصبح بعد الحرب العالمية الثانية متأثراً بالفكر القومي الألماني. والسبب في ذلك هو العداوة للاستعمار الأوروبي: الفرنسي أولاً والإنكليزي ثانياً، والإعجاب بالوحدة الألمانية التي تحققت في عهد بسمارك، حيث كانت ألمانيا أمة مجزأة إلى ٣٨ دولة ووحدة سياسية متناحرة، كبيرة

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٣٥؛ قسطنطين زريق، معنى النكبة (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٤٨)، ص ٥٤ - ٥٥، ومقابلة شخصية

بين طريف كيالي وجمال باروت في ١١/٨/١٩٩٥.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٣٥.

والروحانية . . هذا الواقع المنحل الذي كان يحياه العرب، والعقلية البالية التي كانت توجههم، كانت السبب المباشر لخسارتنا في هذه المعركة وفقداننا لفلسطين»<sup>(٣٢)</sup>.

وانطلاقاً من فهم مجموعة العروة الوثقى لمعنى النكبة، التي نجمت بسبب واقع تخلّف الأمة العربية الحضاري، وواقع تجزئتها، أدركت طبيعة الصراع مع الكيان الصهيوني، من أنه صراع يجب أن يخوضه كل العرب، من أجل تحرير فلسطين، ولأن تحقيق الوحدة القومية يحقق مطامح الجماهير العربية، ويوفر الأساس لاستقلال حقيقي، وبالتالي لتحرير الأرض. فقضية الاحتلال الاستيطاني لفلسطين لا يمكن حلها إلا بإنجاز التحرير الشامل والاستقلال القومي. كما أن مشكلة تجزؤ العرب لا يمكن حلها إلا بالوحدة القومية، وهي الوحدة القائمة على أن هناك أمة عربية واحدة، وأن عوامل تجزئتها مصطنعة. وتعني الوحدة الشاملة إسقاط كل حدود التجزئة، وإقامة جدولة الوحدة على كل أرض الوطن بحدوده الطبيعية.

وكان قسطنطين زريق ربط بوضوح «ردّ الخطر الصهيوني» بتحقيق «الوحدة العربية»، وهو ربط أساسي في وعي «الكثائب» وفي «حركة القوميين العرب» عموماً، وهو يشير إلى الوحدة العربية باسم «كيان قومي متحد».

ولما كان تحرير فلسطين وإنجاز الوحدة القومية للأمة لا يتحققان إلا من خلال بناء تنظيم قومي جديد، يؤمن بالكفاح المسلح، اتجه الطلاب القوميون الناشطون في مختلف الجمعيات البيروتية والدمشقية، ولاسيما جمعية العروة الوثقى، إلى بناء هذا التنظيم القومي السري، والعمل على الصعيد القومي، لا على صعيد قطر واحد أو أكثر.

كان «الدينامو» المحرك لجمعية العروة الوثقى هاني الهندي، وهو طالب سوري كان يدرس في الجامعة الأميركية - فرع علوم سياسية، ويُعتبر نموذج المثقف القومي العربي المتأثر بأفكار نيتشه في ما يتعلق بدور النخبة القومية، ونشاطه في الجمعية، وفي هيئة تحريرها، إلى جانب رئيس الجمعية جورج حبش الذي اقترح على أعضاء اللجنة التنفيذية تأسيس «منظمة سرية قومية جديدة تكون اللجنة التنفيذية للعروة نواة لها»<sup>(٣٣)</sup>.

كان هاني الهندي على اتصال بالمجموعتين السابقتين: السورية التي يقودها جهاد ضاحي من دمشق، والمصرية التي يقودها حسين توفيق. وبعد اتصالات عديدة، تم في آذار/مارس ١٩٤٩ عقد اجتماع تأسيسي في بيروت بحضور حسين توفيق وعبد القادر عامر (من مصر)، وجهاد ضاحي (من تنظيم قومي سري، يحمل اسم كتائب الفداء العربي، وهو اسم شديد التعبير رمزياً عن هوية «الكثائب» كمنظمة قومية فدائية عسكرية، تقودها قيادة خماسية، ضمت كلاً من جهاد ضاحي وحسين توفيق وعبد القادر عامر، وهاني الهندي وجورج حبش). وتكررت اللقاءات في دمشق وبيروت، «وكان واضحاً أن التفاهم بين مجموعة جهاد ضاحي وطلاب بيروت سهل وميسور لتماثل المنطلقات الفكرية والسياسية، فيما كان المصريان من العناصر الوطنية الراديكالية التي اعتبرت العنف بنداً سياسياً قائماً في حد ذاته»<sup>(٣٤)</sup>.

يُعتبر تنظيم كتائب الفداء العربي الرّد المباشر من جانب القوميين المتحمسين الداعين إلى العمل الثوري العنيف، على نكبة ١٩٤٨. وقد كرس اتجاهاً جديداً في الأيديولوجيا القومية العربية التحررية، التي أصبحت قضية فلسطين محور تفكيرها وعملها. وكانت هذه الأيديولوجيا تقوم بالدعاية، قبل هذا التاريخ، بواسطة الخطب والمؤتمرات والمساجلات والكتابة والاتصال بالأفراد، وغيرها من الوسائل السلمية القانونية. ولكن

(٣٢) «النكبة حدّدت نمطاً جديداً من الحياة يجب أن يعيشها كلّ فرد عربي»، الثّار، السنة ٥، العدد ٢٦ (١٦ أيار/مايو ١٩٥٧)، ص ٤ - ٥.

(٣٣) معن زيادة، «تقييم تجربة حركة القوميين العرب»، ورقة قدّمت إلى: القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت: المركز، ١٩٨٠)، ص ٣٢٩.

(٣٤) الهندي والنصراوي، محرران، حركة القوميين العرب: نشأتها وتطورها عبر وثائقها، ١٩٥١ - ١٩٦٨: الكتاب الأول ١٩٥١ -

١٩٦١، ص ٦٤.



ثبت لها بعد ذلك أن الدعاية الكلامية عاجزة عن تنظيم الجماهير من أجل تحرير فلسطين.

اعتمد شباب تنظيم كتائب الفداء العربي استراتيجيا جديدة في المقاومة تقوم على شن عمليات عسكرية ضد أهداف يهودية في دمشق وبيروت، وتبني منهج العمل القومي لتحرير فلسطين والقضاء على دولة الكيان الصهيوني، ورفض التسويات المذلة والصلح مع إسرائيل، أو قبول مشاريع تعويض وتوطين اللاجئين الفلسطينيين في البلدان العربية، الأمر الذي جعل النظام في سورية في نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات يستنفر قواه الأمنية لملاحقة النشاط في التنظيم، واعتقال قياداته.

وكانت القضية القومية تفرض نفسها على الأحزاب الأيديولوجية في سورية ولبنان بصور عدّة، أهمها وأكثرها قوة القضية الفلسطينية التي استغلها العسكريون للصعود إلى السلطة بسبب هشاشة السلطة البرجوازية السورية، وقضية الصراع العربي - الصهيوني.

وقد اتخذت السلطة في سورية من الضباط العسكريين حراساً لمصالحها، إلا أن هؤلاء الحراس كانوا دائماً يجدون أنفسهم على مقربة من السلطة السياسية، من دون الاستفادة من امتيازاتها ومكاسبها، وهو ما أغرامهم بالانقضاض عليها واحتكارها، وبالتالي امتلاك مصادر القوة، وتحوّل السلطة منذ ذلك الحين إلى مصدر للثروة.

وهكذا، أصبح تدخل الجيش في السياسة وجعله الأداة الوحيدة للوصول إلى السلطة أمراً مقبولاً به في نظر الأحزاب السياسية، وزعماء الكتل البرلمانية، والوجهاء المحليين. ومع نمو الجيش عددياً، واتساع دائرة استقطاب الفئات الاجتماعية الوسطى في صفوفه، بدأ الضباط يشعرون بأنهم حماة السلطة، وحراس مصالح الفئات النافذة. وقد قادهم هذا الشعور إلى بسط نفوذهم على مفاصل الدولة تدريجياً، وجعلهم يعملون على احتكار السلطة في ما بعد، وذلك بسبب ضعف البنية السياسية أو الطبقة السياسية الحاكمة، إذا جاز التعبير، واقتصارها على دائرة طبقية من الأعيان، الملاك العقاريين، والتجار، والوجهاء.

لكن الصراع العربي - الصهيوني أضاف عاملاً جديداً إلى عوامل تعزيز سلطة الجيش، الذي تحول منذ فجر الاستقلال إلى مؤسسة وطنية، وكانت أهدافه السياسية على وجه العموم أهدافاً قومية، وهو ما جعله في نظر شعبه، قوة صدام أساسية مع العدو الصهيوني.

في ذلك الوقت، احتدم الصراع الدولي على سورية، وأخذت الولايات المتحدة الأمريكية تعمل على ملء فراغات القوة التي خلفها الاستعمار الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط، لكي تمنع الاتحاد السوفياتي من اغتنام الفرصة لتوسيع مجال نفوذه العالمي، وتحقق هيمنتها العالمية، وتربط الشرق الأوسط بمشاريع الأحلاف العسكرية الغربية تحت راية الإمبراطورية الأمريكية، في ظل مراعاة الأمن الأمريكي بالتلازم مع الأمن الصهيوني. ومنذ قيام إسرائيل، أصبح الشرق الأوسط يشكّل جبهة الصراع الرئيسية في الاستراتيجية الاقتصادية والسياسية، والعسكرية، والجغرافيا السياسية بين النظام الرأسمالي العالمي بزعامة الإمبريالية الأمريكية والنظام الاشتراكي بزعامة الاتحاد السوفياتي.

هذه التحولات والأحداث السياسية العنيفة لم يفهمها ويستوعبها قياديو تنظيم كتائب الفداء العربي، وخصوصاً حسين توفيق، الذي كان يتولّى المسؤولية المالية وكانت له اتصالاته وعلاقاته بعدد من الساسة الوطنيين الدائرين في فلك النظام السوري. كما أنه لم يستطع وزملاؤه إدراك حقيقة هذه الأحداث ودلالاتها، فغاب عن أذهانهم أن هذا الغليان السياسي والعنف الرسمي المضاد والهزات الكبيرة كانت مؤشرات على أن بلادنا تعيش مرحلة نتائج النكبة وبداية ظهور تأثيراتها ونتائجها المتوقعة، فاندفعت القوى الدولية والعربية (السعودية والهاشمية خاصة) والمحلية تحاول الكسب والسيطرة، أو تحسين مواقعها، فازدادت الأوضاع تآزماً باشتداد الصراع والتنافس على التحكم في بلدان المشرق، ولاسيما سورية بسبب تأثيرات موقعها وطاقت شعبها وإمكاناتها في التوازن الإقليمي، فكانت هي «الساحة الساخنة» لتلك الصراعات<sup>(٣٥)</sup>.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٦٧.

كان تنظيم كتائب الفداء العربي يشبه إلى حد كبير تنظيم الاشتراكيين الثوريين في روسيا زمن القيصرية، حيث كان يؤمن بالاغتيالات السياسية والإرهاب ضد رجالات الدولة المتنفذين في الأنظمة العربية (خطة اغتيال الملك عبد الله بوصفه أهم رمز «مسؤول» عن نكبة فلسطين، ومحاولة اغتيال العقيد أديب الشيشكلي في سورية). وقد تدرّبت عناصره على إلقاء القنابل، وتفجير الديناميت.

وكل تنظيم عنفي سرّي، تعرض تنظيم كتائب الفداء العربي للاختراق من قبل أجهزة المخابرات العربية، ولا سيما أن للمجموعة المصرية اتصالات مشبوهة من خارج التنظيم مع د. أمين رويحة، أبرز خصوم الشيشكلي، إذ اقترح حسين توفيق وعبد القادر عامر (ممثلا المجموعة المصرية داخل القيادة الخماسية للكتائب) اغتيال الزعيم أديب الشيشكلي، معاون رئيس هيئة أركان الجيش السوري والرجل المتحكّم في زمام السلطة في سورية. وقد عارض عملية الاغتيال هذه ممثلو مجموعتي بيروت ودمشق (هاني الهندي، وجورج حبش، وجهاد ضاحي)، نظراً إلى الشكوك التي كانت تحوم حولها من منطلق أن العملية تصب ربما في مصلحة أطراف سياسية معادية للشيشكلي، الذي لم يكن هو المسؤول عن كارثة فلسطين، وبالتالي ليست أولوية بالنسبة إلى التنظيم.

انفردت المجموعة المصرية بتنفيذ العملية بقيادة حسين توفيق، فقامت يوم الخميس ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٠ باستهداف الزعيم الشيشكلي بالقتل على طريق دُمّر في دمشق. وسرعان ما استطاعت الأجهزة الأمنية السورية كشف المجموعة المنفذة وإلقاء القبض عليها. وفي أثناء التحقيق، كشف حسين توفيق جميع أسماء من يعرفهم في التنظيم، فقامت الأجهزة باعتقال من ذُكرت أسماءهم في التحقيق، وكذلك قادة التنظيم باستثناء جورج حبش الذي كان في بيروت، وتمكّن من التخفي، بمساعدة أصدقاء من حزب النداء القومي<sup>(٣٦)</sup>.

عجز «الكتائبون» عن بناء تنظيم قومي متماسك

في بنيتها الأيديولوجية والسياسية والتنظيمية، ولهذا أخفقوا في إيجاد «جسم سياسي... أو قيادة سياسية قومية»، وبلورة نظرية سياسية للحركة القومية العربية. وجاءت محاكماتهم في سورية لتضع حداً لنشاطهم فعلياً في نهاية عام ١٩٥٠.

## ٢ - نشأة حركة القوميين العرب (١٩٥١ - ١٩٥٨)

رغم الإخفاق الذي مُنيت به كتائب الفداء العربي، استمر الطلاب القوميون العرب في أنشطتهم السياسية والتنظيمية داخل الجامعة الأميركية في بيروت، التي أصبحت بحق معقلاً حقيقياً للحوارات الفكرية، والأنشطة السياسية، التي يقوم بها مختلف التيارات والمجموعات القومية، ولا سيما جمعية العروة الوثقى التي دأبت التيارات السياسية المتنوعة والمختلفة على السيطرة عليها.

ففي أيار/مايو ١٩٥٠، جرت انتخابات إدارة الجمعية، جرياً على تقليد سنوي في نهاية كل سنة دراسية. وكانت معركة انتخابية حامية جداً؛ إذ تنافست ثلاث قوائم: قائمة التيار القومي العربي، وقائمة الشيوعيين وأصدقائهم، وقائمة «الحيايين» التي ضمت عناصر مستقلة وذات توجهات سياسية مختلفة.

فازت في الانتخابات قائمة التيار القومي العربي بكامل أعضائها، وحازت أكثرية مطلقة من أصوات المقترعين. وكانت تضم أحمد الخطيب - رئيساً، وعبد المحسن قطان - نائباً للرئيس، وسلامة عبيد - أميناً للسر، وصالح شبل - أميناً للصندوق، والأعضاء وديع حداد وحامد الجبوري ومصطفى غندور وفهيمه الحكيم. وكان هؤلاء أعضاء الهيئة الإدارية. وفاز جورج حبش برئاسة الهيئة العامة للجمعية، وفازت طيبة الشواف بأمانة السر<sup>(٣٧)</sup>.

لقد شكّلت هذه المجموعة الطلابية بقيادة جورج حبش، الذي كان في السنة الأخيرة من دراسته في كلية الطب، وذا تأثير سياسي وفكري في بقية أعضاء الهيئة

(٣٦) باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر، ص ٤٦.

(٣٧) الهندي والنصراوي، محرران، المصدر نفسه، ص ٨٧.

الإدارية للعروة، نواة حقيقية لبداية عمل قومي جديد.

كانت فلسطين حاضرة بقوة في وعي هذه النواة القومية، حين اعتبرت أن القضية الفلسطينية ليست قضية قُطرية بل هي قضية تهَمّ الأمة العربية كلها، لاسيما أن الخطر الصهيوني لا يستهدف فلسطين فحسب بل الوطن العربي كله، وكانت لديها رغبة صادقة في طرح قضية الوحدة العربية، وفي نشر الوعي القومي المناهض للمشاريع الإمبريالية الغربية، التي حالت، ولا تزال تحول، دون تحقيق الأمة العربية وحدتها وتقدمها.

في أواخر عام ١٩٥١، التقى هاني الهندي، بعد خروجه من سجن المزة العسكري في سورية، جورج حبش في بيروت، فحدثه الأخير عن المشروع القومي السري الجديد مع مجموعة من شباب العروة الوثقى، الذين بدأوا معاً عملاً قومياً جديداً يختلف عن كتائب الفداء العربي وأسلوبها. فانضم هاني الهندي إلى هذه المجموعة<sup>(٣٨)</sup>.

في ذلك الوقت، لم تكن جمعية العروة الوثقى ذات التوجه القومي، منفردة بنشاطها في الجامعة الأميركية، بل نشطت أيضاً مجموعة أخرى من طلاب «الثانوية العامة» التابعة للجامعة، وذلك كردّ فعل على السيطرة جماعة من القوميين السوريين على أجواء المدرسة الثانوية في الجامعة.

ويقول ثابت المهاني في رسالة له إلى زميل سابق في تلك المجموعة: «إن الاجتماع التأسيسي قد تم في مكتب الكشاف في الثانوية، بحضور خليل مكاي وفاروق فاخوري ومعن كرامي وعلي فخرو وماجد الجشي وفاروق بربير وأديب قعوار وأسامة عانوتي ومأمون الندشي وثابت المهاني». وفي ذلك الاجتماع، تقرر تأسيس منظمة سرّية (منظمة العروة) تدعو إلى القومية العربية، وينحصر نشاطها في الثانوية العامة، ولا تستهدف أن تكون حزباً، وبالتالي ترفض أن يكون بين أعضائها من ينتسب إلى أي حزب من الأحزاب<sup>(٣٩)</sup>.

في ظل الأجواء الحماسية للعمل القومي داخل الجامعة الأميركية، توطدت العلاقة بين جورج حبش، الذي كان يمثل الحلقة الثقافية لجمعية العروة الوثقى، وثابت المهاني، الذي كان يمثل منظمة العروة. وازداد التفاعل الفكري والثقافي بين المجموعتين من خلال الاجتماعات الثقافية، ولاسيما خلال السنة الجامعية ١٩٥١ - ١٩٥٢.

وبعد تظاهرة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥١، التي نظمتها جمعية العروة الوثقى، تأييداً لموقف حكومة مصطفى النحاس - زعيم حزب الوفد - التي قامت بإلغاء المعاهدة المصرية - البريطانية، اندمجت منظمة العروة مع الحلقة الثقافية بكاملها، وتشكّلت من المجموعتين نواة صلبة من الطلبة القوميين العرب، تحمل اسم مجموعة الشباب القومي العربي، التي أصبحت القوة السياسية الأولى في الجامعة الأميركية. وتشكّلت قيادة التنظيم الموحد من جورج حبش، أحمد الخطيب، وديع حداد، صالح شبل، حامد الجبوري، وهاني الهندي.

#### أ - هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل

بعد أن كانت الجامعة الأميركية في بيروت هي الحصن الاجتماعي الوحيد لنضال الطلاب القوميين العرب، قررت قيادة التنظيم الجديد بزعامه جورج حبش توسيع عمل الشباب القومي العربي ليمتد نشاطه بصورة علنية ابتداء من صيف ١٩٥٢، وتحت اسم «هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل»، إلى مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان (مخيمات بيروت وصيدا وصور وطرابلس).

وبادرت الهيئة الجديدة في ٢٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢ إلى إصدار نشرة ناطقة باسم هيئة مقاومة الصلح مع إسرائيل أطلق عليها اسم الثأر، تأكيداً لهدف هذه المجموعة الطلابية منذ نكبة ١٩٤٨، ألا وهو تحرير فلسطين. وضمت هيئة تحرير تلك النشرة عند صدورها كلاً من صالح شبل مسؤولاً، وثابت المهاني وأديب قعوار وعدنان فرح ومصطفى بيضون وسمير صنبر أعضاء.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٨٤.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٨٥.

وجُرحت، ونكبة العزة العربية التي طُعنَت في الصميم... قديماً كان للعرب تقاليد وعادات أكدوها وعاشوها ومجدوها. كانت هذه التقاليد تؤكد بقوة على عمق إحساس العربي بمعاني الشرف واحتقار له... كان يشعر أنه يظل ذليلاً، خافض الرأس، ما لم يثار... ومن هنا كان التأكيد على الثأر. إنه صوت الكرامة ينادي الأمة العربية إلى محو العار، كي تستطيع الانطلاق من جديد مع ركب الحضارة الصاعد»<sup>(٤٢)</sup>.

شدّت نشرة الثأر منذ انطلاقها على الطابع القومي للقضية الفلسطينية، وعلى الطبيعة القومية للصراع مع العدو الصهيوني، وعلى محاربة الاستعمار الغربي، ومشاريعه، والسياسة الرسمية العربية باعتبارها سياسة استسلامية تكرر الأمر الواقع في فلسطين المحتلة. ورفضت مشاريع التسوية و«أنصاف الحلول»، لأنها تستهدف في المحصلة النهائية تصفية قضية فلسطين.

فنكبة فلسطين «هي نكبة العرب، والخطر اليهودي يهدد كل العرب، والحل القومي هو الحل الذي يضعه العرب، وينفذه العرب، لا الأمم المتحدة، وهو الحل المبني على مصلحة القوم ككل، وعرب فلسطين ليسوا قوماً بل جزءاً من قوم هم العرب... والحل الفعلي الجذري النهائي الصحيح هو أن يسترد العرب بأنفسهم وطنهم السليب ويقضوا بأنفسهم على «إسرائيل»، فيعود النازحون العودة التي يجب أن يعودوها»<sup>(٤٣)</sup>.

كان الحصن الاجتماعي لنشاط الشباب القومي العربي هو المخيمات الفلسطينية في لبنان، حيث أدّت نشرة الثأر دوراً تحريضياً وتعبوياً في الوقت عينه، للجماهير الفلسطينية، بيد أن العمل النضالي في المخيمات الفلسطينية لم يكن سهلاً، إذ واجه تنظيم الشباب القومي العربي منذ البداية ثلاث عقبات رئيسية:

**الأولى** هي موقف السلطات اللبنانية، التي أخضعت سكان المخيمات الفلسطينية في لبنان لجهاز

شكّلت نشرة الثأر سلاحاً سياسياً وتنظيماً فعالاً للنضال داخل المخيمات الفلسطينية في لبنان. وكانت حركة القوميين العرب تبنت، منذ ظهورها، شعار «لا كرامة إلا بالثأر، ولا حل إلا بالوحدة»، وذلك بتأثير أحد مرشديها الروحيين، وهو علي ناصر الدين، الذي ألّف كتاباً تحت عنوان: **الثأر أو محو العار**.

لقد أوضحت النشرة المذكورة ثلاثة معان أساسية:

**المعنى الأول:** «الإيمان بالقوة لتحقيق الهدف المتمثل في «استرداد فلسطين خالصة للعرب واقتلاع الوجود اليهودي من الوطن العربي»، والإيمان بالحلول الجذرية للقضية، وتجنّب الانزلاق على طريق الحلول الجزئية الخاطئة، ومحو العار الذي سببته الهزيمة العربية، واستعادة الكرامة العربية: «إن أول ما يرمز الثأر له من معنى هو القوة... الثأر هو القوة بأعمق معانيها والإيمان بالقوة طريقاً لنحقق أهدافنا القومية... والإيمان بالقوة يتضمن، بطبيعة الحال، أن القوة هي وحدها التي تحل قضية العرب في فلسطين وتقضي على الخطر اليهودي، وأنه من الغباوة أن ننشد حلاً لمشكلتنا في فلسطين عن غير هذا الطريق»<sup>(٤٠)</sup>.

**المعنى الثاني:** «لقد وقع النضال العربي في الأربعين سنة الماضية في خطأ فادح عندما تركّز حول المشاكل الإقليمية والأمور الثانوية الفرعية التي انبثقت عن واقع التجزئة... واليوم يعمل الاستعمار بنفس الأسلوب والتصميم بالنسبة لقضيتنا في فلسطين، فهو يحاول أن ينحرف بنا عن صميم المشكلة - اغتصاب الوطن... إن الثأر يذكرنا دائماً بالحل الجذري لقضيتنا في فلسطين، ويقينا الانحراف أو التأثير بالمحاولات الاستعمارية اليهودية التي ترمي إلى جعلنا ننسى أساس المشكلة. إن الثأر يوجه نضالنا العربي وجهته الطبيعية السليمة التي لا تعرف المساومة ولا المداورة ولا أنصاف الحلول»<sup>(٤١)</sup>.

**المعنى الثالث:** «إن نكبة الكرامة العربية التي مُست

(٤٠) «معنى الثأر»، الثأر، السنة ٤، العدد ٧ (٢٩ حزيران/يونيو ١٩٥٦)، ص ١ و ٦.

(٤١) «معنى الثأر»، الثأر، السنة ٤، العدد ١٤ (٣٠ حزيران/يونيو ١٩٥٦)، ص ١ و ٦.

(٤٢) «معنى الثأر»، الثأر، السنة ٤، العدد ٢١ (٣١ حزيران/يونيو ١٩٥٦)، ص ١٠.

(٤٣) مورييس تابري، «النازحون»، الثقافة العربية، السنة ٢، العدد ٢ (نيسان/أبريل - حزيران/يونيو ١٩٥٨)، ص ١٥٩ - ١٦٠.

الأمن العسكري - المكتب الثاني - الذي مارس قمعاً شديداً بحقهم، كي لا يخطر اللاجئون الفلسطينيون في العمل الفدائي لمقاومة الكيان الصهيوني انطلاقاً من الأراضي اللبنانية.

**الثانية** هي وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى - الأنروا، التي استغلت حالات الفقر والبؤس الذي يعيش فيه سكان المخيمات من الفلسطينيين، وحاجاتهم المادية للوكالة، لكي تمارس هذه الأخيرة سياسة قوامها توطيد الفلسطينيين في لبنان، وجعلهم ينسون وطنهم السليب فلسطين، خدمة لأهداف الإمبريالية الغربية والدولة الصهيونية. وتجدر الإشارة إلى أنه خلال مفاوضات لوزان (١٩٤٩ - ١٩٥٠)، العام التالي للنكبة، أبدت الأنظمة العربية استعدادها لعقد معاهدة «سلام» مع الكيان الصهيوني بشرط عودة اللاجئين الفلسطينيين، لكن دافيد بن غوريون رفض هذا العرض. ومنذ ذلك الحين لخص الكيان الصهيوني منظوره للحل وفق التالي:

- عدم عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم إلا بأعداد ضئيلة لأسباب دعائية.

- توطيد اللاجئين أو ترحيلهم إلى أماكن أخرى.

- تعويض اللاجئين بمبالغ تافهة ثمناً للوطن.

**الثالثة** هي الهيئة العربية العليا التي كان رئيسها الحاج أمين الحسيني، وكان لها وجود سياسي في المخيمات الفلسطينية، متمثلاً في الرموز التقليدية والزعامات المحلية والوجوه المحافظة، حيث شكّل نشاط تنظيم الشباب القومي العربي تحدياً كبيراً فكرياً وسياسياً وتنظيماً لمكانة الهيئة العليا داخل المخيمات.

يقول هاني الهندي إن «على الرغم من حجم هذه القوى ووزنها، فإن التنظيم انتشر وتوسع بسرعة ملفتة، وظهرت في المخيمات قيادات مناضلة صلبة وشابة، وكان الأبرز أحمد اليماني - أبو ماهر - الذي تولى مسؤولية العمل في مخيمات لبنان. ووقف إلى

جانبه عبد الكريم حمد - أبو عدنان - في منطقة صيدا، وفرج موعد وأحمد سلامة - أبو غازي - في الشمال. وقد تعرّض هؤلاء القياديون للسجن والاضطهاد والتعذيب الشديد في سجون السلطة اللبنانية. ولكنهم والعديد من تلامذتهم من شباب المخيمات صمدوا وتحملوا وقدموا صورة مشرفة للنضال والصمود في مرحلة الخمسينيات والستينيات»<sup>(٤٤)</sup>.

## ب - تأسيس العمل القومي في الأردن (١٩٥٣ - ١٩٥٥)

بعد أن استقرت أوضاع التنظيم في لبنان، غادر د. جورج حبش لبنان إلى الأردن في ربيع ١٩٥٢، بعد أن كان قد تخرج في كلية الطب عام ١٩٥١. وفي صيف ذلك العام لحق به زميله د. وديع حداد. وأسس الطبيبان عيادة مشتركة في أحد الأحياء الشعبية في عمان، ثم ما لبثت العيادة أن تحوّلت إلى منطلق للنشاط السياسي والتنظيمي. وكانت بداية عملهما إنشاء مركز سياسي تنظيمي نشيط، لمكافحة الأمية، وتأسيس أندية ثقافية ورياضية. ثم توجّها نحو المخيمات في منطقة عمان أولاً، ثم إلى خارجها في مرحلة لاحقة، وخصّص يوماً في الأسبوع لمعالجة المرضى الفقراء مجاناً. وتُعتبر مرحلة عمل الطبيبين في عيادتهما في المخيمات في الأردن من التجارب التنظيمية والشعبية الناجحة التي تركت أثراً إيجابية على صعيد نمو التنظيم.

رغم أن الأردن كان في بداية الخمسينيات من القرن الماضي يعيش في ظل نظام ملكي تقليدي، مرتبط بـ «معاهدة ثقيلة» مع بريطانيا، القوة الاستعمارية الأوروبية التي كانت لها قاعدة عسكرية جوية في المفرق وقاعدة بحرية في العقبة، وحيث إن أحد ضباطها البارزين، غلوب باشا، وعددًا من الضباط البريطانيين الآخرين كانوا يتولّون قيادة الجيش العربي الأردني، فإن الأردن، شأنه شأن العديد من البلدان العربية التي عاشت اللحظة الليبرالية الأولى في فترة ما بعد الاستقلال - أي قبل حصول الانقلابات العسكرية

(٤٤) الهندي والنصراوي، محرران، حركة القوميين العرب: نشأتها وتطورها عبر وثائقها، ١٩٥١ - ١٩٦٨: الكتاب الأول ١٩٥١ -

١٩٦١، ص ٩٥.

الثورية والثورات الشعبية المسلحة - شهد في ذلك الوقت نشاطاً سياسياً وتنظيماً كبيراً مارسه معظم التيارات الفكرية والسياسية القومية والشيوعية والإسلامية.

في سياق النضال الذي كان جورج حبش يقوم به في عمان، «عرف من صديقه علي منكو أن في العاصمة مجموعة من المثقفين القوميين يعملون على إنشاء نادٍ ثقافي ليجتمعوا فيه ويتدارسوا أوضاع الأردن والوطن العربي، ويتبادلوا الآراء حول ما يجري في المنطقة العربية. وكان علي منكو من نشطاء حركة د. قسطنطين زريق الفكرية أيام دراسته في الجامعة الأميركية، وقد تخرج منها في حزيران ١٩٤٨، وكان على علاقة بحبش يومذاك. وعن طريق علي، تعرّف حبش وحداد على أحمد الفرحان الذي كان من المثقفين البارزين في عمان، ومن العاملين على تأسيس «المنتدى العربي». وكان الفرحان نفسه من تلامذة د. زريق، وقد تخرج من الجامعة الأميركية عام ١٩٤١، وأصبح من كبار موظفي الدولة. ومن هؤلاء كان نجيب الرشدان (القاضي) وإبراهيم القطان والدكتور أحمد الطالبة ومحمد عودة الفرعان وغيرهم»<sup>(٤٥)</sup>.

شكّل الفرحان مع منكو ونزار جردانة مجموعة قومية متجانسة، بينما شكّلت مجموعة قومية أخرى متكوّنة من أمين شقير (صيدلي) ومنيف الرزّاز (طبيب)، نواة حزب البعث في الأردن. وقد ساهمت هاتان المجموعتان، إضافة إلى عناصر قومية مستقلة، في تأسيس المنتدى العربي في عمان الذي كان له دور مهم في نشر الوعي القومي في مرحلة الخمسينيات.

لما كان المفكر الراحل قسطنطين زريق قد قام بدور مركزي في تأسيس الوعي القومي العربي بين طلابه، ضمن الحلقات التثقيفية التي كان يشرف عليها داخل الجامعة الأميركية، فإن هؤلاء، ومنهم الطبيب صلاح عنبتاوي، بدأوا عقب عودتهم إلى أوطانهم يقومون بالدعاية للفكرة القومية العربية. وكان

د. عنبتاوي قد «نشط... في فلسطين قبل تقسيمها، وخاصة في نابلس وحيفا ويافا وصفد. ونجح بالتعاون مع مالك المصري - من خريجي الجامعة ومن طلاب د. زريق أيضاً - في تنظيم حلقات وخطايا عمالية فاعلة في هذه المدن الفلسطينية. وتعاون... مع محمد العمدة (نابلس) في تنظيم حلقات طلابية وشعبية في نابلس. وقد طرحت في هذه الوحدات التنظيمية مواد الفكر القومي التي درسها... في حلقات د. زريق أيام دراسته الجامعية في بيروت. وقد أنشأ مع إخوانه «النادي العربي» في نابلس الذي كان مركز لقاء لعناصر التنظيم والأصدقاء المؤيدين. وإلى جانب هذه النشاطات القومية غير المترابطة، قام برهان الدجاني - بعد أن ترك يافا في أيار ١٩٤٨ - بالتعاون مع عدد من إخوانه وأصدقائه بإصدار مجلة قومية جادة في القدس كان اسمها الهدف، في بداية الخمسينيات، وتولى رئاسة تحريرها وشاركه في مسؤولية إدارة المجلة وتحريرها كل من يحيى حمودة ووصفي التل وأنور الخطيب. لكن المجلة لم تعيش طويلاً»<sup>(٤٦)</sup>.

مع تزايد عمل المجموعات القومية في كلّ من الأردن وفلسطين، وتقارب رؤاها الفكرية والسياسية، وزيادة تفاعلها في ما بينها، قررت هذه الأخيرة إنشاء تنظيم قومي واحد يعمل في الساحة الأردنية - الفلسطينية. وبعد المداورات بين قيادات العمل القومي، تم تكليف برهان الدجاني وحمد الفرحان ونصوح الطاهر لوضع مشروع الدستور واللائحة الداخلية للتنظيم المنوي إنشاؤه. «وذهب الثلاثة إلى صيدا بعيداً عن العمل اليومي ليعودوا بعد أسبوع وقد وضعوا مشروع الوثيقتين المطلوبتين في أيار ١٩٥٣. وطرحت الوثيقتان على مؤتمر تشكّل من الفرحان والدجاني والطاهر ونجيب الرشدان ود. أحمد طالبة ود. صلاح عنبتاوي وممدوح السخن ومحمد العمدة،

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٠٨. في لقاء تمّ بين هاني الهندي وبرهان الدجاني في عمان في أيار/مايو ١٩٩٠، ذكر هذا الأخير أن العدد الأول من مجلة الهدف - المقدسية - صدر في ١٧/٢/١٩٥٠، وتولّى رئاسة تحريرها حتى العدد (٢٤)، إذ اضطر إلى العمل في هيئة الإغاثة الدولية، مسؤولاً عن التعليم والشؤون الاجتماعية في الضفة الغربية. ومنذ العدد (٢٥)، تولّى يحيى حمودة مهمة رئاسة تحرير المجلة، التي توقفت عن الصدور في ٢٦/٦/١٩٥١، وحل العدد الأخير الرقم ٥٠.

إضافة إلى علي منكو ونزار جردانة والطبيين حبش وحاداد وآخرين»<sup>(٤٧)</sup>.

وعندما انعقد مؤتمر عمّان، نوقشت هذه المواد مطوّلاً، وتم إقرار الدستور واللائحة الداخلية، وانتُخبت قيادة التنظيم التي تشكّلت من الفرحان والدجاني وحبش ومنكو وطوالة، وكان هذا التنظيم قومياً يعمل في الساحة الأردنية. وأصدر التنظيم، بعد انعقاد مؤتمره، مجلة الرأي - صوت الشباب القومي العربي في بداية ١٩٥٤. وكان أحمد طوالة صاحب الامتياز، في حين ترأس جورج حبش رئاسة تحريرها.

ولما كانت مجلة الرأي تعكس نهجاً قومياً جذرياً متصادماً مع الأنظمة والقوى الاستعمارية الغربية والكيان الصهيوني، وداعياً إلى تحقيق الوحدة العربية وإلغاء المعاهدة الأردنية - البريطانية، ومنقداً سياسة غلوب باشا في الداخل الأردني، ومطالباً بتحقيق الحريات الديمقراطية، فإنها لم تدم طويلاً، إذ أغلقتها السلطات الأردنية وألغت امتيازها في آب/أغسطس ١٩٥٤.

كانت الأجواء العربية والإقليمية مهيأة لتوسع نشاط تنظيم الشباب القوم العربي؛ ففي سياق نهوض الحركة الوطنية الديمقراطية المعادية للاستعمار والإمبريالية، شهد الوطن العربي بعد الحرب العالمية الثانية مرحلة من التطورات السياسية الثورية، تمثلت في عملية التحرير للبلدان العربية من جميع آثار الاحتلال المباشر، وانبعثت القضية القومية العربية، في علاقة عضوية بمسألة الاستقلال الوطني، التي أدت إلى حصول سلسلة كاملة من الثورات الشعبية المسلحة، المتصادمة مع القوى الاستعمارية الغربية.

على نقيض هزيمة الجيوش العربية والأنظمة الإقطاعية والبرجوازية، في الحرب العربية - الصهيونية ١٩٤٨، دشنت ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ بقيادة الزعيم الراحل جمال عبد الناصر، عهداً جديداً من الثورة السياسية، التي استعاد فيها الشعب المصري حقّه في حكم نفسه، وفي التخلّص من نير الحكم الملكي التابع للغرب،

وفي ثورة اجتماعية تناضل فيها الطبقات الفقيرة حتى التوصل إلى تحقيق الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية الجذرية. وقد أثبتت فلسفة عبد الناصر بشأن الثورة وممارسته لها أنه شق طريق التحرر السياسي والاقتصادي، لا على صعيد مصر فقط، وإنما على صعيد الوطن العربي كله، حين أدخل فكرة الاشتراكية إلى القاموس السياسي العربي، عن طريق النضال الشعبي المتعدد الأشكال، الذي انخرطت فيه القوى الحزبية والنقابية، وهو ما قاد إلى التصادم مع المصالح الاستعمارية الغربية، والطبقات البرجوازية الكبيرة والإقطاعية.

وكان العنصر المهم من عناصر الثورة المصرية قيادة عبد الناصر لحركة القومية العربية - التي تعني فكرة الوحدة العربية - إلى المجابهة المباشرة مع الاستعمار البريطاني والفرنسي؛ إذ شهدت الحركة القومية العربية والوطنية في الخمسينيات وحتى وأواسط الستينيات صعوداً ملموساً في النضال من أجل القضاء على المصالح الاستعمارية المباشرة في الوطن العربي، وحيث إن الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي مثلت نموذجاً عنها.

كما أذى تشكيل حلف بغداد (السنّتو) في عام ١٩٥٥ إلى تفاقم الموقف في الشرق الأوسط، وبالتالي إلى نشوء عدد من الأوضاع المتأزمة في هذه المنطقة؛ إذ سعت الدوائر الاستعمارية الغربية إلى ربط الأردن بذلك الحلف، وذلك حين حضر الجنرال تمبلر، رئيس أركان حرب القوات البريطانية، إلى عمّان في كانون الأول/ديسمبر، وكان الغرض الأساسي من زيارته دفع الأردن إلى الانضمام إلى حلف بغداد. بيد أن الضغوط البريطانية تلك قوبلت بتزايد النقمة الشعبية على الدول الاستعمارية الغربية ومشاريعها، إذ عمّت التظاهرات الشعبية مدن الأردن، واستقال أربعة وزراء، ثم استقال رئيس الحكومة - المفتي - في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥. وعندما كُلف هزاع المجالي بتشكيل حكومة جديدة، وكان من دعاة حلف بغداد، التهبّت الأجواء الشعبية، وجرى صدام دموي بين المتظاهرين وقوات الشرطة، سقط خلالها العديد من القتلى والجرحى، ولاسيما في عمّان.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٠٨ - ١٠٩.

وأدى الإعلام المصري، ولاسيما إذاعة «صوت العرب»، دوراً جوهرياً في «إثارة الجماهير لتقاوم ذلك الحلف الاستعماري. وتراجع الموقف الرسمي بعد أن تطورت الأحداث كثيراً فاستقال المجالي في ١٩/١٢/١٩٥٥ وقبل الملك استقالته، كما صادق على اقتراح الرئيس المستقيل بحل المجلس النيابي»<sup>(٤٨)</sup>.

استفاد تنظيم الشباب القومي العربي من تصاعد حركة القومية العربية بقيادة مصر الناصرية، التي كانت مناهضة للأحلاف العسكرية التي عملت القوى الاستعمارية الغربية على إقامتها في المنطقة. فأقام التنظيم مهرجانات شعبية واحتفالات كبيرة في المناسبات القومية في الأندية والمخيمات في عمان وإربد وفي الضفة الغربية، وشارك بقوة في المؤتمر الثاني لخريجي الجامعات العربية في القدس صيف ١٩٥٥. والواقع أن إميل البستاني - رجل الأعمال اللبناني المعروف - كان قد أطلق دعوة المؤتمر خريجي الجامعة الأميركية في بيروت عام ١٩٥٤، ولكن عناصر قومية مختلفة (قوميين عرب وبعثيين وغيرهم) نجحت في ذلك المؤتمر الأول في تبديل العديد من توجهات البستاني وزملائه، والأهم أنهم حولوا ذلك المؤتمر من خريجي الجامعة الأميركية إلى خريجي الجامعات العربية<sup>(٤٩)</sup>.

منذ مطلع عام ١٩٥٥، ركز تنظيم الشباب القومي العربي على مقاومة الأحلاف العسكرية، ولاسيما بعد الزيارة الثالثة التي قام بها الوفد الرئاسي الأمريكي إريك جونستون إلى المشرق العربي في مطلع ١٩٥٥، وكانت ترمي ظاهرياً إلى التوصل إلى تسوية بين العرب والإسرائيليين بشأن توزيع مياه نهر الأردن واليرموك.

وكانت نشرة الثأر قد رأت في «مشروع الدفاع المشترك» الذي طرحته الولايات المتحدة الأمريكية للمء الفراغ في منطقة الشرق الأوسط ومجابهة التهديد السوفيياتي «أفطع مؤامرة عرفها الشعب العربي» بعد نكبة

فلسطين، واعتبرت، بعد إبرام التحالف بين العراق وتركيا، أن «شبح الصلح بدأ يظهر أكثر فأكثر من وراء [هذا] الحلف الأخير»، وأن الاعتداءات الإسرائيلية المتصاعدة، على كل من مصر وسورية ترتبط «ارتباطاً وثيقاً عميقاً بسياسة الاستعمار في الوطن العربي وتصميم الكتلة الغربية على تحقيق الصلح مع اليهود»، وتشكل «وسيلة للضغط على حكومتي مصر وسورية، هذه المرة، لقبول الاشتراك في الحلف الاستعماري»<sup>(٥٠)</sup>.

### ج - العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ وانعقاد المؤتمر الأول لحركة القوميين العرب

كانت معركة تأميم مصر لشركة قناة السويس في ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٥٦ أول معركة في حرب قومية طويلة للسيطرة على مقادير الوطن العربي وثرواته، ولاسيما الامتيازات النفطية، التي تمتلكها الاحتكارات الغربية. فقد أدى التأميم إلى تفجير أزمة السويس، التي أخذت أبعاداً عالمية، لما كان له من مضامين استراتيجية، فقامت القوتان الاستعماريتان الغربيتان فرنسا وبريطانيا، إلى جانب الكيان الصهيوني، بشن حرب عدوانية على مصر، استمرت من ٢٩ تشرين الأول/ أكتوبر إلى ٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦. وكانت أول معركة بين النظام الإقليمي العربي من جهة والإمبريالية الغربية والكيان الصهيوني من جهة أخرى، حيث التفت بلدان الوطن العربي حول عبد الناصر، باعتباره رافعة للجماهير الشعبية العربية، وباعتبار قرار المواجهة والصمود لهذا النظام الإقليمي العربي تحسيداً لحركة الثورة العربية، ودعماً لمحور حركة الوحدة العربية، التي هي الشرط الضروري اللازم لبناء القوة كطريقة وحيدة لتحرير فلسطين، وبالتالي لتحقيق التقدم العربي. وفيما بدأ نفوذ القوى الإمبريالية الغربية ينحسر عن موقعه الاستراتيجي في الشرق الأوسط، كانت البوابات السياسية لمصر قد فتحت أمام الاتحاد السوفيياتي، لكي

(٤٨) انظر: «ميثاق بغداد»، في: منيف ماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين (عمان: [د. ن.], ١٩٥٩)،

ص ٦١٠ - ٦٢٠.

(٤٩) الهندي والنصراوي، محرران، المصدر نفسه، ص ١١١.

(٥٠) ماهر الشريف، البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩٠٨ - ١٩٩٣ (نيقوسيا، قبرص: مركز الأبحاث

والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٩٥)، ص ٦٦.



يقيم لنفسه حضوراً في منطقة الشرق الأوسط، «وكانت القومية العربية قد أصبحت بوضوح، نقطة جذب وتجميع لبحث العرب عن هوية خاصة بهم، وفي إطار هذا البحث كان الاتحاد السوفياتي متوفراً أمام العرب مع كتلتها وراغباً في تقديم المساعدة للعرب على تجاوز العقبات التي وضعها الغرب أمامهم، سواء على المستوى العسكري أو ذاك الاقتصادي»<sup>(٥١)</sup>.

لقد قضت مغامرة السويس على الطموحات الإنكليزية والفرنسية في الشرق الأوسط. ومع ذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل احتلتا الدورين الإنكليزي والفرنسي في الصراع ضد حركة التحرر الوطني العربية. ففي كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٧، أعلن الكونغرس الأمريكي برنامجاً جديداً للتدخل في الشرق الأوسط تحت اسم «مبدأ أيزنهاور». وبموجب ذلك «المبدأ»، كان يحق للرئيس الأمريكي تقديم «المساعدة العسكرية»، وإرسال القوات المسلحة الأمريكية إلى أية دولة في الشرق الأوسط، من أجل الصراع المشترك ضد «الشيوعية الدولية»<sup>(٥٢)</sup>.

لا شك أن هذه الأحداث الثورية الكبيرة التي بدأت تهمز الوطن العربي، سواء عن طريق الانقلابات العسكرية ضد أشكال الحكم التقليدية أو عن طريق الثورات المسلحة ضد الوجود الاستعماري كما كان الحال في الجزائر واليمن، قد تركت آثارها العميقة على البنية الفكرية والسياسية والتنظيمية لتنظيم الشباب القومي العربي، الذي كان يعيش نوعاً من «الازدواجية»، «حيث كانت مجموعة الطبيبين حبش وحداد، كجزء من تنظيم قومي ينتشر خارج الأردن ومجموعة من المثقفين والمهنيين أساساً، ومعهم بعض رجال الأعمال المتنورين، ولم يكن عدد المجموعة الثانية يزيد على بضعة عشرين مثقفاً. وتمركزت واحدة من نقاط

الخلاف الأساسية حول «التنظيم السري الموجود خارج الأردن وضرورة التزامه بالقرارات التي تتخذ في الأردن»، أي من قبل المجموعة الثانية، ولم يكن مقبولاً من العناصر القيادية للتنظيم خارج الأردن ومن قبل الطبيبين حبش وحداد»<sup>(٥٣)</sup>.

رغم هذه الازدواجية التنظيمية، والضبابية الفكرية، نجح تنظيم الشباب القومي العربي في بناء الخلايا التنظيمية في معظم مدن الأردن والضفة الغربية، وفي زيادة توزيع نشراته، مثل الثار والرأي، ومطبوعاته القومية التي كانت تدعو جميع العرب إلى فتح عيونهم على خطر الكيان الصهيوني الذي يجب أن يُزال، وتنظيم المهرجانات الشعبية في الأندية والمدارس والمخيمات، وفي تأسيس الأندية الثقافية، مثل النادي القومي في عمّان (١٩٥٣) الذي كان ملتقى كثيرين من عناصر التنظيم وأصدقائه ومناصريه، ونقطة استقطاب عناصر نشطة وتشكيل الحلقات والخلايا المنتقاة للجهاز التنظيمي السري، والمنتدى التعاوني والثقافي الذي تم تأسيسه في نابلس في أوائل عام ١٩٥٦.

مع تأكيد التنظيم وجوده الفاعل في الساحة الأردنية خلال فترة سريعة، واتساع نطاق عمل خلاياه في الضفتين الشرقية والغربية، عُقد في عمّان المؤتمر الأول لحركة القوميين العرب في ٢٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٦، واستمرت جلساته ثلاثة أيام.

وقد ثار جدل بين الباحثين والمفكرين العرب حول نشوء حركة القوميين العرب وتسميتها؛ فالبعض اعتبر الحركة امتداداً لتجربة كتائب الفداء العربي، بينما اعترف محسن إبراهيم بوجود علاقة بين الكتائب والحركة، واعترف جورج حبش بأن ستة من قياديين الحركة كانوا من مؤسسي الكتائب<sup>(٥٤)</sup>.

(٥١) جاسم محمد عبد الغني، «التغيرات العالمية وانعكاساتها على الوطن العربي»، المستقبل العربي، السنة ١٣، العدد ١٣٩ (أيلول/سبتمبر ١٩٩٠)، ص ١٦٩.

(٥٢) «العلاقات الدولية الحديثة والسياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي»، ص ١١٩.

(٥٣) الهندي والنصراوي، محرران، حركة القوميين العرب: نشأتها وتطورها عبر وثائقها، ١٩٥١ - ١٩٦٨: الكتاب الأول ١٩٥١ -

١٩٦١، ص ١٤٢.

(٥٤) سرحان، حركة القوميين العرب: نشأتها، تطورها وموقفها من القضية الفلسطينية، ص ١٥١، وجورج حبش في حوار شامل

أجره فؤاد مطر، ص ٤٠.

ومع ذلك، هناك أكثر من جهة أكدت أن البداية الفعلية للحركة كانت في الاجتماع الذي عُقد في مقهى «محيو» في محلة الروشة (رأس بيروت) في صيف ١٩٥١، حيث إنها نشأت في أوساط طلاب الجامعة الأميركية، الذين كانوا ينشطون في الحلقة الثقافية بإدارة المفكر القومي قسطنطين زريق.

بصد التسمية يقول جورج حبش: «في اجتماع الروشة، لم نتخذ قراراً بإطلاق اسم «حركة القوميين العرب» على تجمّعنا. ففي ذلك الوقت كنّا نجتمع باعتبارنا شباباً قومياً عربياً بصد نشرة «الثار» ومسألة الإمكانات مرتبطة أولاً بإنشاء التنظيم، ولم نبحث مسألة الاسم، أو مسألة تصنيف تجمّعنا على أنه حزب، أو حركة، إلا في المؤتمر الأول الذي عقدناه عام ١٩٥٦»<sup>(٥٥)</sup>.

وقد حضر المؤتمر الأول للحركة كلٌّ من جورج حبش وأحمد الخطيب ووديع حداد وصالح شبل وهاني الهندي وحامد الجبوري وثابت المهاني والحكم دروزة وعدنان فرج ومصطفى ببيضون ومحسن إبراهيم.

ناقش المؤتمر في جدول أعماله تقارير عدة، لعل أهمها: «التقرير السياسي»، لاسيما أن الحدث البارز في ذلك الوقت تمثل في العدوان الثلاثي على مصر، ودور القوى القومية والوطنية الناشطة في أقطار المشرق العربي، ونمو قوة الحركة القومية في مصر. «وقد أكد المجتمعون أهمية التركيز على شعار الوحدة في سورية وضرورة النضال من أجل تحقيقها مع مصر، ذلك أن الجماهير كانت تشدد بالإلحاح والضغط لمزيد من الانفتاح والتعاون مع نظام عبد الناصر»<sup>(٥٦)</sup>.

وتضمّن جدول أعمال المؤتمر مناقشة الوضع الفكري للتيار القومي، وحاجة الشباب القومي العربي

إلى بلورة نظرية قومية عامة. لقد عجزت حركة القوميين العرب عن بلورة رؤية فكرية متقدمة تطرح القضية القومية العربية في إطارها الزماني والمكاني، بوصفها قضية الوجود العربي ونمائه، وباعتبارها أيضاً قضية الصراع مع الإمبريالية الغربية، في عصر يناهض الإمبريالية، وقضية الطبقات والفئات الكادحة والمستغلة، لا قضية البرجوازية العربية العاجزة.

حملت حركة القوميين العرب في بداية نشوئها السمات الفكرية التالية:

- حركة عقائدية: «تقوم على عقيدة القومية العربية دون وجود مبادئ دقيقة ومحددة، فكانت «حركة القوميين العرب» نظرة قومية بديلاً للنظرة الطبقية، مع أنها كانت تحس بالحاجة إلى نظرية توجه نشاطها»<sup>(٥٧)</sup>.

- حركة ثورية: «تدعو إلى التغيير الشامل والجذري في كافة مؤسسات الدول العربية، وترفض الإصلاحات: اعتمدت «حركة القوميين العرب» في سنوات نشوئها الأولى على نخبة من الطلبة والمفكرين، وناصر البرجوازية الصغيرة، مع إيمانها العميق بالجماهير العربية قوة تتابع النضال حتى تحقيق غاياته، و«عملت جاهدة من أجل تعبئة الجماهير لهذه الغاية»<sup>(٥٨)</sup>.

- حركة موحدة: أكدت «حركة القوميين العرب» منذ بداية عملها أنها تهدف إلى تأسيس «حركة واحدة متماسكة تتكلم بصوت واحد، لا مجال فيها للانقسامات»<sup>(٥٩)</sup>.

كانت الحركة تدعو بانتظام إلى تحقيق أية وحدة عربية، حتى لو كانت بين نظامين عربيين رجعيين؛ فالوحدة من وجهة نظرها، كانت دائماً تخدم مصلحة «التقدم العربي». وانطلاقاً من فهم الحركة أن الوحدة هي

(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٥٤، وفؤاد مطر، حكيم الثورة: قصة حياة الدكتور جورج حبش (لندن: منشورات هایت لايت، ١٩٨٤)،

ص ٤٢.

(٥٦) الهندي والنصراوي، محرران، حركة القوميين العرب: نشأتها وتطورها عبر وثائقها، ١٩٥١ - ١٩٦٨: الكتاب الأول ١٩٥١ -

١٩٦١، ص ١٤٨.

(٥٧) «في التثقيف القومي»، في: هاني الهندي وعبد الإله النصراوي، محرران، حركة القوميين العرب: نشأتها وتطورها عبر وثائقها،

١٩٥١ - ١٩٦٨: الكتاب الأول ١٩٥١ - ١٩٦١، ج ٣ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ٢٠٠١)، ص ١٠٧ - ١٠٨.

(٥٨) «حركتنا»، في: المصدر نفسه، ص ٣.

(٥٩) «في التثقيف القومي»، المصدر نفسه، ص ١١١ - ١١٣.

الوحدة العربية، فإن الولايات المتحدة الأمريكية اعتبرت منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبعد هزيمة الإمبراطوريتين الغربيتين القديمتين بريطانيا وفرنسا في حرب السويس، أنها أصبحت المسؤول الأول والأخير والقوة الوحيدة المعتمدة من الغرب كله لخوض «معركة القرن»، على حد قول كيرميت روزفلت، أي خوض الصراع المتصل والمستمر للسيطرة على الشرق الأوسط، والوطن العربي في قلبه.

إن «معركة القرن» التي دشنت عصر هيمنة الإمبراطورية البازغة في الغرب، أي الإمبريالية الأمريكية، على منطقة الشرق الأوسط، وتثبيت سيطرة الغرب (أي الولايات المتحدة بالذات) عليها، قد قامت على أساس «مبدأ أيزنهاور»، الذي يريد تصفية الوضع الثوري في مصر - باعتبار أن هذا الوضع سيقود إلى بناء تكتل قومي عربي قادر على تهديد الحلم الإمبراطوري الأمريكي، وفتح الباب لوجود سوفياتي مناصر لقضايا العرب القومية، وموازنة المخطط الأمريكي الصهيوني المعادي في الوقت عينه - والقضاء على حلفاء مصر في الوطن العربي.

بعد أن أصبحت القاهرة مركزاً رئيسياً لقيادة المشروع القومي العربي، إذ برز فيها جمال عبد الناصر كقائد قومي للأمة العربية في ظروف ما بعد السويس، ازداد خطر الحصار والغزو المسلح السافر لسورية، الأمر الذي دفع الأخيرة إلى تقوية التضامن بين العرب في النضال ضد الإمبريالية الأمريكية. وأصبحت الوحدة كمصلحة ضرورية ومنطقية لتطور الصراع القومي ضد الاستعمار، والإمبريالية والرجعية الداخلية. ومع اشتداد الضغط الإمبريالي ونشاط القوى الرجعية المحلية، اعتبر توحيد البلدين العربيين سورية ومصر بمنزلة إمكانية فعلية لتعزيز قدرتهما الدفاعية، ولمقاومة الضغط الاقتصادي والسياسي من جانب الاستفزازات والتهديدات بالعدوان المسلح اللتين تمارسهما الإمبريالية الأمريكية.

طريق تحرير فلسطين، أعطت الأولوية لقضية الوحدة القومية على ما عداها من قضايا، رابطة بين الوحدة والثأر من اليهود على أساس شعار: «لا حدود ولا يهود». وفي نظرها، كانت الوحدة «هي الوضع الطبيعي للأمة العربية، هي الطبيعة التي خلقت عليها» وهي المقياس الذي أصبح على الحكام العرب أن يقيسوا أعمالهم عليه، حيث إن «كل خطوة في سبيل الوحدة هي خطوة في سبيل النصر، وكل خطوة بعيدة عن الوحدة هي سير أكيد نحو الهزيمة»<sup>(٦٠)</sup>.

#### د - حركة القوميين العرب والموقف من تجربة الوحدة المصرية - السورية؟

في حمأة الصراع الوطني والقومي في المنطقة العربية، مع ازدياد الهجوم الغربي والنظام الهاشمي في العراق المعادي لتطلعات الأمة العربية في التحرر، وتصاعد النفوذ السوفياتي، ولاسيما في مصر وسورية، في نطاق مقاومة مشاريع الهيمنة الغربية، خصوصاً حين أصبح موضوع الوحدة العربية قضية أساسية ومهمّة على الصعيد العربي، رأت حركة القوميين العرب أن أي نزاع جانبي بين العرب سيؤدي إلى تفتيت الجهد القومي، الذي يجب أن يظل موجهاً للنضال ضد اليهود (حسب تعبيراتها)، وأن التركيز على المضمون الاجتماعي للوحدة سيشكل خطراً على التماسك القومي. وعليه، رفعت الحركة شعارات: «الوحدة بأي ثمن»، «الوحدة أولاً»، «الوحدة آخراً»، «الوحدة مفتاح لكل معضلات المجتمع العربي»، وراهن في البدء، على قيام وحدة تجمع كلاً من سورية والأردن والعراق، ثم صارت تركز، خاصة بعد تزايد مخاطر الأحلاف العسكرية، كحلف بغداد، واشتداد التآمر الاستعماري على مصر وسورية، على وحدة هذين القطرين العربيين، باعتبارها خطوة حتمية في سبيل الوحدة العربية الشاملة<sup>(٦١)</sup>.

إذا كان العدوان الثلاثي على مصر قد أكد بالقدر الكافي ظهور مشروع قومي عربي تقوده مصر ويستطيع أن يعبئ جماهير الأمة العربية باتجاه النضال من أجل

(٦٠) «الوحدة هي المرتكز الوحيد نحو مستقبل عربي أفضل»، الرأي (دمشق)، السنة ٢، العدد ٦٩ (١٥ أيار/مايو ١٩٥٦)، ص ١٦.

(٦١) «فليتحقق اتحاد سوريا ومصر حالياً»، الرأي، السنة ٢، العدد ٩٤ (١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦)، ص ١.

وما إن تحققت الوحدة بين مصر وسورية (شباط/ فبراير ١٩٥٨)، تحت اسم «الجمهورية العربية المتحدة»، حتى رأت فيها حركة القوميين العرب «نواة للوحدة العربية الشاملة، وكماشة قوة لمحو إسرائيل»<sup>(٦٢)</sup>.

واعتبرت الحركة أن الجماهير العربية التي انطلقت بعد النكبة تكافح في سبيل تحقيق أول أهداف عقيدتها القومية «في بناء الدولة الواحدة ومسح الحدود»، قد نجحت في إقامة «نواة دولة الغد العظمى»، فكان قيام دولة الوحدة أول ردّ عربي من مستوى التحدي الذي حملته إلى العرب نكبتهم في فلسطين: ف «لما كانت التجزئة هي العنصر الأساس الذي قلب النكبة وغل أيدينا وانتصب في وجهنا سدّاً هائلاً يحول بيننا وبين منع وقوعها منذ البدء...، يكون الشعب العربي، عندما سار في طريق الوحدة، قد قبل التحدي وواجه النكبة، منتصباً في وجهها مارداً أجبر منها وأقوى»<sup>(٦٣)</sup>.

وخلصت الحركة، في ذلك الوقت، إلى أن الجمهورية العربية المتحدة، باعتبارها نقطة انطلاق مجتمع النهوض العربي، ستثبت حقيقة كون النضال من أجل الوحدة «نضالاً من أجل التحرر ومن أجل الثأر ومن أجل استعادة كل حق وأرض سليب... وأن ميزان القوى قد أصبح، بعد قيامها، لصالح العرب «بشكل لا يمكن اللحاق به»، وهو ما جعل اليهود يدركون أن قيام هذه الجمهورية «هو بداية الطريق نحو نهايتهم»<sup>(٦٤)</sup>.

كان من شروط تحقيق الوحدة المصرية - السورية أن يتوقف النشاط الحزبي في سورية، وأن تقوم الأحزاب السورية كافة بحل نفسها. وقد رحّبت حركة القوميين العرب، التي انساقَت في «المجرى الناصري»، بحل الأحزاب في الإقليم الشمالي (آذار/ مارس ١٩٥٨)، غير أن صلاية جورج حبش، الذي كان متخفياً في عمّان حينذاك، جعلته يتصدّى للاقتراح الذي تقدم به مصطفى

بيضون، عضو قيادتها القومية، باسم بعض «الحركيين» في سورية ولبنان، لينقل مركز إقامته من عمّان إلى دمشق، بغية الحفاظ على تماسك النواة «الحركية» الصلبة فيها والحيلولة دون انحلالها<sup>(٦٥)</sup>.

بعد أن تفادت الحركة «الحل»، تحوّلت إلى أداة طوعية لـ «القيادة الرسمية للثورة العربية»، أي لقيادة عبد الناصر. وكان ذلك يعني تطلع الحركة إلى الاضطلاع بوظائف حزب ناصري، والتعويض عن الغياب الفعلي لهذا الحزب في الوطن العربي.

غير أن اندراج الحركة في «المجرى الناصري» وتحولها إلى أداة طوعية للجمهورية العربية المتحدة أخرجها من عزلتها النخبوية ومن هامشيتها السياسية ومحدوديتها التنظيمية، ووضعها في قلب الأحداث، ليصوغها هذا المجرى بشكل تنظيمي وأيديولوجي مختلف بنيوياً عن شكلها التقليدي في الخمسينيات، وهو ما توضح على نحو نموذجي خلال فترة ١٩٥٨ - ١٩٦١ في كل من لبنان والعراق والكويت، وفي تأسيس فروع قومية جديدة<sup>(٦٦)</sup>.

وعلى الرغم من أن عبد الناصر حقّق أوسع شعبية من خلال بناء دولة وحدوية ذات نزوع وحدوي، وهوية متطابقة مع هوية المجتمع، حيث السلطة يقودها حكام عرب، وذات صفة وطنية وتمثّل الأكثرية الشعبية، مع أنها لم تكن منتخبة، بل كان هناك التفاف شعبي حولها - فإنه عجز عن تحقيق وحدة القوى والأحزاب السياسية المنظمة، وإقامة الجبهة القومية المتحدة، فضلاً عن قصوره في وعي مسألة الوحدة العربية بما حال دون رؤيته لمفهوم الوحدة كمفهوم أوسع يشمل جميع التيارات والأحزاب السياسية التي تعمل في المجال الفكري السياسي للأمة، ما لم تكن أيديولوجيتها مضادة للوحدة، وأن الوحدة مفهومة فهماً جديلاً سياسياً

(٦٢) باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر، ص ١١٧.

(٦٣) «كلمتنا»، الثقافة العربية (نيسان/ أبريل - حزيران/ يونيو ١٩٥٨)، ص ١.

(٦٤) هاني الهندي ومحسن إبراهيم، إسرائيل: فكرة - حركة - دولة (بيروت: دار الفجر الجديد للطباعة والنشر، ١٩٥٨)، ص ٢٢٠.

٢٢١، و«ميزان القوى أصبح لصالح العرب»، الرأي، السنة ٤، العدد ١٦٥ (٧ نيسان/ أبريل ١٩٥٨)، ص ١.

(٦٥) مقابلة شخصية للأستاذ جمال باروت مع د. جورج حبش، في ١١/٣/١٩٩٦.

(٦٦) باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر، ص ١١٩.

وتاريخياً لا تتحقق إلا على قاعدة احترام واقع التعدّد والاختلاف والتعارض بين الأفراد والجماعات، والطبقات الاجتماعية داخل الأمة العربية، وعدم إنكار أوجه التعارض الاجتماعية الملازمة لها، ولا سيما الصراع الطبقي، مثلما لا يجوز إقصاء التعبير الثقافي والسياسي والأيدولوجي لهذه الطبقات والفئات الاجتماعية، والصراعات الطبقيّة. ولذلك، فشل أيضاً في إنجاز أي مشروع وحدوي، وفي الدفاع عن الوحدة السورية - المصرية.

ومع ذلك، يقول جورج حبش في حوار مع فؤاد مطر أنه «بعد مرحلة التأسيس تأتي مرحلة في منتهى الأهمية، وهي المرحلة التي تمتد من العام ١٩٥٣ وحتى قيام الوحدة بين مصر وسورية في شباط ١٩٥٨، كرسنا أنفسنا كفصيل رئيسي من فصائل الحركة الوطنية في الوطن العربي، وبعد قيام الوحدة دخلت «حركة القوميين العرب» مرحلة جديدة وطرحنا على أنفسنا سؤالاً أساسياً وهو: لماذا نبقي بعدما تبلورت قيادة عبد الناصر وأفقهها التحرري؟ وخرجنا بجواب هو أن القيادة الحقيقية للجماهير هي قيادة عبد الناصر التي يتفق خطنا السياسي مع خطها... واستوقفنا أمر مهم وهو أن الناصرية من دون تنظيم... وما دام الأمر كذلك فكيف ستمكن الجماهير العربية من تحقيق الشعارات التي يرفعها عبد الناصر؟ وهل يمكن للجماهير أن تصبح قوة منظّمة لمجرد أن تستمع إلى خطاب عبد الناصر وإذاعاته؟ وفي ضوء هذا المبرر، أو الحيشة، اتخذنا قراراً بضرورة استمرار التنظيم، على أن نعمل ضمن الاستراتيجية الناصرية لتحقيق أهداف ما سميناه في تلك الفترة بـ «القيادة الرسمية للثورة العربية»<sup>(٦٧)</sup>.

## هـ - أثر الناصرية في إحداث التحولات في البنية الفكرية لحركة القوميين العرب

بما أن الدولة الوحديّة، «الجمهورية العربية المتحدة»، انتهجت نهج «الاستقلال» عن المراكز الإمبريالية الغربية، وقادت مساراً مناقضاً للأحلاف العسكرية والانحياز وإقامة القواعد الأجنبية، واعتمدت

على مواردها الذاتية، وخلقت ميزان قوى عسكرياً جديداً يلجم التهديد والعدوان الصهيوني، ويمثّل شرطاً أساسياً في مواجهة الكيان الصهيوني، فقد كان المضمون العربي الوحدوي للسياسة الناصرية المتحالفة مع الاتحاد السوفياتي، والمعسكر الشرقي، هو الهدف المركزي المطلوب تصفيته من جانب القوى الإمبريالية الغربية، والرجعية العربية، والكيان الصهيوني.

وكان وصول الطبقة الوسطى إلى الحكم وامتلاك الفئة العليا منها - أي فئة البيروقراطية التكنوقراطية المتحالفة مع العسكر - سلطة الدولة في معظم البلاد العربية التي حكمها العسكر، قد سمح لها بأن تكون قائدة لحركة التحرر الوطني العربية في مرحلة من مراحل تطوّرها التاريخي؛ فهذه الطبقة الوسطى التي قادت عملية التحرر الوطني، وجاهرت بالعداء للإمبريالية والصهيونية خلال الخمسينيات والستينيات، ووضعت حداً للتجربة الليبرالية الإصلاحية، وجردت البرجوازية وكبار الملاك العقاريين من أملاكهم ومن السلطة السياسية، وحلّت محل البرجوازية الكولونيالية التقليدية في عملية من الاستبدال الطبقي، طرحت القضية القومية من منظور مختلف عن المنظور التقليدي السائد لدى حركة القوميين العرب.

كما رفضت هذه الطبقة الوسطى عملية التحديث على النمط الرأسمالي، الذي كانت تدعو إليه الليبرالية الاقتصادية الغربية ولكنها اتّبعَت النموذج «الاشتراكي» الذي يفسح في المجال للدولة لكي تسيطر على معظم القطاعات الإنتاجية من خلال ملكية القطاع العام، وأبقت قضية الصراع القومي والطبقي والاجتماعي ضد الإمبريالية والكيان الصهيوني والرجعية الداخلية تتحرك في دائرة من عدم الثبات في الموقف السياسي.

كان لهذه الإراصاصات تأثيرها الكبير في البنية الفكرية للحركة، التي كانت تعاني أزمة أيديولوجية؛ فقد تطرق تقرير صادر عن «لجنة الإدارة» من ضمن التقرير السنوي للحركة عام ١٩٥٩، إلى الواقع الفكري داخلها، وكيفية تطويره، بما يمكنها من مواجهة

(٦٧) مطر، حكيم الثورة: قصة حياة الدكتور جورج حبش، ص ٦٥ - ٦٦.

المستجدات الفكرية والسياسية والتنظيمية الجديدة، مشيراً إلى أن «الفكر العربي لم يصل بعد من حيث العمق والنضوج بالتخصص والكفاية إلى المستوى الذي يمكنه من وضع أساس الفلسفة القومية الشاملة»<sup>(٦٨)</sup>. ويضيف التقرير أن الفكر في الحركة لا يختلف في قصوره وتخلّفه عن الفكر العربي عامة. ويؤكد أن «فكرنا لم يتخطّ تحديد القومية، بما يفيد أمة عربية واحدة، ذات وجود اجتماعي متميز، ثم القول بضرورة قيام دولة عربية واحدة وشرح مبرراته... ولكن ما ميّز «حركة القوميين العرب» عن باقي الأحزاب العقائدية القومية هو إحساسها الشديد بقصور الفكر القومي»<sup>(٦٩)</sup>.

في ربيع ١٩٥٩، عُقد اجتماع قيادي موسّع في بيروت ضم جورج حبش وأحمد الخطيب والحكم دروزة ومصطفى بيضون ومحسن إبراهيم ومحمد الزيات وثابت المهاني وعمر فاضل وحسان طbare وزاهي قمحاوي وهاني الهندي. وكان الغائبون وديع حداد وعدنان فرج (كانا مسجونين في الأردن) وحامد الجبوري (كان مسجوناً في بغداد).

كان الجانب الأهم في هذا الاجتماع القيادي تقرير محسن إبراهيم، الذي كان «عبارة عن عملية تقويم ومراجعة لبعض مواقف الحركة وبعض شعاراتها». وكان من الموضوعات المطروحة شعار «الثأر»، حيث قيل إنه «شعار غير سياسي، والأفضل استبداله بتعبير آخر من نوع استرداد فلسطين أو تحرير فلسطين». وكان موضوع «المرحلة» هو البند الثاني، ثم مسألة اليهودية والصهيونية، حيث كانت الحركة تنظر إلى اليهودية باعتبارها الأصل، وبالتالي كل يهودي هو صهيوني. وكان هناك موضوع «الاتحاد القومي» ووجوب توافر تعايش التيارات العروبية ضمن الخط القومي للتنظيم الذي تقيمه دولة الوحدة.

والمواقع أن هذه الموضوعات كانت مهمة «وناضجة وجريئة وهي محاولة جديدة» - كما يقول جورج حبش -

«وقد أحدث النهج والأسلوب اللذان طُرحت فيهما مواضيع الدراسة جواً متوتراً داخل الاجتماع... وأنه كان من الضروري تجاوز مسألة النهج والأسلوب، من أجل رؤية واضحة للمواضيع المطروحة». يضيف حبش، قائلاً: لقد «تبيننا في حينه النواحي السليمة مما تضمنته الدراسة... بمعنى أنه لا يجوز طرح تقويمات وحيدة الجانب، ولا يجوز أن يتم الطرح بشكل يُشتم منه المحاسبة، مع تأكيدنا على أن الأفكار التي تضمنتها الدراسة قيّمة، بدليل أننا قررنا تبني بعضها، وكانت الوثيقة بالمفهوم العلمي خطوة إلى الأمام، وكان محسن إبراهيم يشكّل الشيء الجديد بالنسبة للحركة في تلك المرحلة. والشيء الجديد لم يكن ماركسياً لينينياً. وبالعكس كان محسن إبراهيم متأثراً في تلك الفترة بالنهج الديمقراطي الليبرالي». هذا، ولم يترك هذا الاجتماع القيادي الموسّع ونقاشاته أي أثر سلبي، أو أثر يوحى بوجود «تناقض أو انشقاق. بل كنت وعدد من أعضاء القيادة المؤسسة سعداء بالأجواء الجديدة التي تعيشها الحركة» - كما يذكر حبش في حوار<sup>(٧٠)</sup>.

خلال مرحلة الصعود المدوّي للحركة القومية العربية بزعامة الناصرية، التي انطلقت من موقع الرفض لواقع الاستحالة التاريخية لعملية الانتقال إلى الرأسمالية، ومن احتلالها مركزاً قيادياً في تطور حركة الصراع الطبقي في إطار حركة التحرر الوطني بقيادة أفكارها الأيديولوجية وأهدافها السياسية، الذي كانت تمارسه ضد البرجوازية التقليدية وكبار الملاك العقاريين والسيطرة الإمبريالية، انتقلت حركة القوميين العرب من طور تبني الفكر القومي ذي النزعة الليبرالية إلى تبني الفكر القومي ذي النزعة الاشتراكية.

ففي الطور الليبرالي الذي امتد منذ بداية الخمسينيات وحتى تحقيق الوحدة المصرية - السورية، هيمنت فكرة القومية الخالصة أو القومية المثالية، حسب رأي جورج حبش، واتسم هذا الطور بالبناء والتنظيم<sup>(٧١)</sup>. وأطلق

(٦٨) تعميم التقرير السنوي للمؤتمر القومي «لحركة القوميين العرب» عام ١٩٥٩، الصادر عن لجنة الإدارة.

(٦٩) المصدر نفسه.

(٧٠) مطر، المصدر نفسه، ص ٧٤ - ٧٦.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٢٢.

معن زيادة على هذا الطور الليبرالي وصف «طور النشوء والبناء»، وساد فيه المناخ العاطفي الذي أشاعته نكبة فلسطين عام ١٩٤٨»<sup>(٧٢)</sup>.

ويمكن عرض أهم المصادر الفكرية التي شكّلت مرجعية فكرية للحركة خلال هذا الطور الليبرالي من تكوّنها:

**المصدر الأول،** ويتمثل في فكر علي ناصر الدين (١٨٨٨ - ١٩٧٤)، الذي ساهم في وقت مبكر من عام ١٩٣٣ في تأسيس عصبة العمل القومي. وكانت حركة القوميين العرب تأثرت بأفكار تلك العصبة وبمؤلف علي ناصر الدين عن «قضية العرب»، الذي جمع فيه أطروحاته عن القومية والأمة والوحدة.

**المصدر الثاني،** ويتمثل في فكر قسطنطين زريق، الذي بلور فيه مفهوماً علمانياً للقومية، وأبرز الجانب الإنساني والفردى لها، أي الطابع الليبرالي.

**المصدر الثالث،** ويتمثل في فكر ساطع الحصري، المتأثر بالفكر القومي الألماني.

وهكذا، يمكن اعتبار حركة القوميين العرب امتداداً تاريخياً للفكر القومي (الليبرالي) الذي ظهر في العقود الأربعة الأولى من القرن العشرين، وعبرت عنه عصبة العمل القومي، وكان يتسم بالطابع العلماني لمفهوم القومية، وبسيطرة المنهج الميتافيزيقي المثالي المعاكس للديالكتيك، وغير المهتم بالمضمون الاجتماعي، أي نفي الصراع الطبقي.

وهذا ما عبرت عنه الحركة في السنوات الأولى من عمرها، حين أنكرت موضوع الصراع الطبقي، وناهضت كل تحريض سياسي طبقي مضاد للإقطاع والبرجوازية الكبيرة، على اعتبار أن كل إثارة للصراع الطبقي «من

شأنها أن تفتت وحدة الأمة وتخرب معركتها القومية»<sup>(٧٣)</sup>.

وكانت الحركة تعتبر أن المطالب الطبقيّة السياسية والاقتصادية، التي كانت تؤلّف بمجموعها المضمون الاجتماعي التقدمي لبرنامج حركة التحرر الوطني العربية بأفقه البرجوازي الصغير، إثارة لـ «معارك جانبية من شأنها تبديد الجهد القومي الأساسي الذي يجب أن يظل منصرفاً للنضال ضد التجزئة والاستعمار واليهود»<sup>(٧٤)</sup>.

وقد أكدت الحركة في أدبياتها الفلسطينية «أنه لا طبقية في حربنا مع الصهيونية، ففي مواجهة إسرائيل تتساوى كل الطبقات، ويقف العرب موقفاً قومياً يتخطى ويذيب كل الحدود والفوارق الطبقيّة»<sup>(٧٥)</sup>.

ويقول إبراهيم أبراش إن حركة القوميين العرب كانت تضع «الأمة» محل «الطبقة»، والصراع بين الأمم محل الصراع بين الطبقات، وبالتالي قامت بدور الميعق لأي تطور فكري قائم على أساس الصراع الاجتماعي والاقتصادي<sup>(٧٦)</sup>.

من الناحيتين التاريخية والسياسية، كانت الناصرية هي التي أدخلت الاشتراكية إلى الوطن العربي، من خلال ارتقاء الثورة المصرية في إنجازاتها الاقتصادية والاجتماعية، وفي مفاهيمها السياسية، لاسيما في ما يتعلق بالصراع ضد الإقطاع والبرجوازية، ودمج مفهوم الأمة بمفهوم القومية وأهم المفاهيم الأساسية للقومية الاشتراكية. وطرح الميثاق «حتمية الحل الاشتراكي»، ففسره بأنه «ضرورة سيطرة الشعب على كل أدوات الإنتاج، وعلى توجيه فائضها طبقاً لخطة محددة»<sup>(٧٧)</sup>.

وعلى الرغم من اعترافه بالصراع الطبقي، فإنه في الوقت نفسه دعا الميثاق إلى التحول السلمي للاشتراكية.

ولما كان للناصرية تأثير قوي في الحركة، أخذت هذه الأخيرة بمبدأ الصراع الطبقي الذي أعلنته مقالة

(٧٢) سرحان، حركة القوميين العرب: نشأتها، تطورها وموقفها من القضية الفلسطينية، ص ١٦٤.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ١٦١، ولماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟، تقديم محسن إبراهيم (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ١٨.

(٧٤) سرحان، المصدر نفسه، ولماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟، ص ٢٠.

(٧٥) المصدران نفسيهما، ص ١٦٢ وص ٢١ على التوالي.

(٧٦) سامي ذبيان، الحركة الوطنية اللبنانية: الماضي والحاضر والمستقبل من منظور استراتيجي (بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٧)، ص ٢١٢.

(٧٧) جمال عبد الناصر: فلسفة الثورة (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، ١٩٥٤)، والميثاق الوطني (القاهرة: مصلحة الاستعلامات،

١٩٦٢)، ص ١٦٠.

وتأكد «أن التنظيم الذي يقوم على أساس ماركسي، أي بمعنى الاسترشاد بالفكر المنهجي الجدلي، ويلتزم مصلحة الأغلبية المستغلة والمضطهدة والتي تكمن في التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، سينتصر»<sup>(٨١)</sup>.

ويضيف حبش أنه لا يجد تناقضاً بين كونه عربياً يؤمن بالأمة العربية، وكونه اشتراكياً حقيقياً. ويقول إنه قرأ كتب إنغلز وماركس ولينين طوال تسعة أو عشرة أشهر، كان خلالها سجيناً في دمشق، ويؤكد أن التزامه الفعلي بالماركسية جاء بعد عام ١٩٦٧، وتعمّقت ماركسيته في أثناء وجوده في السجن<sup>(٨٢)</sup>.

### ٣ - حركة القوميين العرب والقضية الفلسطينية

منذ فجر نكبة ١٩٤٨، وفي سيرة الأقطار التي مرّت بها حركة القوميين العرب، استمر خطاب الحركة السياسي والأيدولوجي في التشديد على التلازم بين مقولتي «الثأر» و«الوحدة العربية» من أجل مواجهة الخطر الصهيوني في فلسطين.

وفقاً لهذا الخطاب، أوضحت الحركة رؤيتها لمقولة «الثأر» من خلال «امتلاك الإيمان بالقوة، طريقاً لبناء الكينونة العربية وحمايتها من الأخطار التي تتهددها، وأنه إيمان ناتج من خلاصة خبرة العرب وتجاربهم مع الاستعمار والصهيونية... وهو عامل تذكير دائم للأمة العربية لتكون واعية تماماً لمحاولات الاستعمار لتحويل قضية فلسطين إلى قضية لاجئين»<sup>(٨٣)</sup>.

لقد تعرضت مقولة «الثأر» لانتقادات واسعة من جانب الحركات القومية العربية المنافسة، ولاسيما من جانب حزب البعث العربي الاشتراكي، ومن داخل الحركة أيضاً، ولاسيما من جانب تيار اليسار الطفولي

محسن إبراهيم في مجلة الحرية عام ١٩٦٠. ولكن جورج حبش والمجموعة التي احتجّزت معه في دمشق بعد الانفصال عام ١٩٦١، رأيا أن دعوة محسن إبراهيم إلى الأخذ بمبدأ الصراع الطبقي، إنما تتعارض مع النظرة القومية الأولى لحركة القوميين العرب. وقد عاد جورج حبش ورفاقه، بعد الإفراج عنهم، إلى بيروت في منتصف عام ١٩٦٣، وأبدوا تحفظهم على التغييرات الحادة التي أحدثوها في خط الحركة النظري، وفي الوقت نفسه عاد نايف حواتمة من العراق في نيسان/ أبريل ١٩٦٣، وأبدى دعمه لموقف محسن إبراهيم<sup>(٧٨)</sup>.

وصف جورج حبش في المؤتمر الطارئ لحركة القوميين العرب، الذي عُقد في بيروت في حزيران/ يونيو ١٩٦٣، محسن إبراهيم ومجموعة مجلة الحرية بـ «الطفولة اليسارية، وأنهم منظّرون لا يستطيعون تحمل مصاعب النضال السياسي»<sup>(٧٩)</sup>. وفي مؤتمر الحركة في أيار/ مايو ١٩٦٤، دعا جورج حبش إلى ضرورة وضع ضوابط تنظيمية لضمان مسار حركة القوميين العرب وبعث القوة فيها من جديد. وأدرك محسن إبراهيم ومجموعته أن دعوة حبش موجهة إليهما بالذات لتقييد حركتهما، الأمر الذي دفعهما إلى تأكيد أهمية مساهمة الديمقراطية والحرية الفكرية للتحوّل الاشتراكي داخل حركة القوميين العرب.

يقول جورج حبش في حوار شامل أجراه معه محمود سويد: «عندما حدث الانفصال عام ١٩٦١، رأيت بنفسي القوى التي قامت فيه بدور رئيس، وفي ضوء انشغادي العميق إلى موضوع الوحدة، تعمّق فهمي للصراع الطبقي... أدركت أن هنالك صراعاً طبقياً حقيقياً داخل المجتمع؟»<sup>(٨٠)</sup>. ويضيف حبش أنه بعد دراسته التجربة الفيتنامية تعمّق مفهومه للصراع الطبقي

(٧٨) تحليل مضمون الفكر القومي العربي: دراسة استطلاعية، المشرف على الدراسة السيد يسين، ط ٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١)، ص ١٥٨.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ١٥٨.

(٨٠) سرحان، حركة القوميين العرب: نشأتها، تطورها وموقفها من القضية الفلسطينية، ص ١٦٣، ومحمود سويد، التجربة النضالية الفلسطينية: حوار شامل مع جورج حبش (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٨)، ص ٢٩.

(٨١) المصدر نفسه، ص ٢٩.

(٨٢) المصدر نفسه، ص ٣٠.

(٨٣) Walid W. Kazziha, *Revolutionary Transformation in the Arab World: Habash and His Comrades from Nationalism to Marxism* (New York: St. Martin's Press, 1975), p. 48.



الذي بدأ يتبلور بقيادة محسن إبراهيم ونايف حواتمة، إلى أن استعاضت عنه بمقولة «استعادة فلسطين».

وكانت اللجنة الفكرية للحركة قد قدمت اقتراحاً بضرورة استبدال مقولة «استرداد فلسطين» أو «تحرير فلسطين» بمقولة الثأر، لأنها مقولة عاطفية وغير سياسية. وأهملت الحركة مقولة «الثأر»، وأصبحت مقولاتها: «الوحدة والتحرر والتقدم واسترجاع فلسطين، ثم الوحدة والحرية والاشتراكية واسترجاع فلسطين»<sup>(٨٤)</sup>.

في ظل غياب الكيان الفلسطيني، توزّع نشاط المناضلين الفلسطينيين على الأحزاب العقائدية: القومية والماركسية والإسلامية. وكانت حركة القوميين العرب مركز استقطاب كبير لهؤلاء، ولا سيما أن الحركة ركّزت منذ انطلاقتها على ضرورة تنظيم من كانت تسمّيهم «النازحين» ليقوموا بدور الطليعة الأولى في معركة «الثأر»، معبرة عن قناعتها بأن هؤلاء النازحين قادرون على أن يصبحوا قوة فاعلة إذا ما توافرت لهم قيادة واعية: «فالنازحون العرب، تحت خيامهم البالية في مخيمات الشقاء، يستطيعون - إذا أرادوا - أن يصبحوا قوة فعالة في تقرير مصيرهم ومصير الوطن الذي سلبه اليهود. فالبؤس الذي يكتنف حياة النازحين والفقر الذي ينغص عيشهم، والإهانات التي يتلقونها من وكالة الغوث في كل يوم، والوضع الذليل الذي يطعنهم في كرامتهم وإنسانيتهم، والحسرة التي تأكل من أحشائهم كلما تذكروا ربوع فلسطين، كل هذه الأشياء، وغيرها من الطعنات والضربات والمؤامرات التي توجه لهم وتحاك من حولهم، يستطيع النازحون - إذا أرادوا - أن يجعلوا منها قوى دافعة تدفعهم في طريق الحياة والنصر. فهل أدرك شباب النازحين أية مسؤولية تقع على عاتقهم، وأي واجب ينتظرهم؟ . . . انتفاضة مخلص صادقة، وتفكير مخلص سليم، وتعاون صادق منظم، وخطة واضحة

مدروسة تنفذها نفوس مؤمنة مضحية صابرة، وإذا بالنازحين قوة متراسة جبارة تساهم في معركة التوحيد والتحرير والثأر. . . إن حوالي مليون نازح عربي، عندما يقودهم شباب مخلص قادر، يستطيعون أن يصبحوا قوة تفرض إرادتها وتساهم في رسم مستقبل شعبنا. . . إن النازحين اليوم ينتظرون تلك الطليعة من الشباب التي يرون فيها صفات الطليعة الواعية لكي تتصلب ثقتهم بأنفسهم وثقتهم بقيادتهم وثقتهم بنتائج العمل»<sup>(٨٥)</sup>.

في المؤتمر العام الذي عقده ممثلو اللاجئين الفلسطينيين في لبنان - مدينة بيروت في ٢٥ آذار/ مارس ١٩٥٦، رأت الحركة مؤشراً على بداية تنظيم النازحين وسيرهم على «طريق الثأر، طريق استرجاع فلسطين». ونظراً إلى إيمان الحركة بقومية المعركة من أجل استعادة فلسطين، أصبحت تؤكد في أدبياتها ضرورة تجنيد النازحين الفلسطينيين في الجيوش العربية، [ف] «بما أن النازحين لا يملكون الإمكانيات المادية الكافية، وبما أن المعركة معركة العرب أجمعين، فأول ما يجب على النازحين أن يفعلوه هو المطالبة بالتجنيد والإصرار على ذلك بشتى الوسائل. [و] يجب أن يؤمن كل نازح أن سبيل النصر في هذه المعركة هو القوة، والقوة تركز في أن يحمل كل قادر على حمل السلاح، من أفراد الشعب العربي سلاحه»<sup>(٨٦)</sup>.

انطلاقاً من إيمان حركة القوميين العرب العميق بأن الوحدة هي طريق تحرير فلسطين، وبأن وحدة النضال القومي هي الأداة الحقيقية لتوحيد طاقات الأمة في سبيل خوض المعركة القومية، طرحت القضية الفلسطينية في بُعدها القومي الحقيقي وفي ارتباطها الصميمي بالقضية القومية العربية. لذا رأت الحركة أن يندرج نضال النازحين الفلسطينيين في إطار النضال القومي العربي، فلم تعمل على تأسيس تنظيم فلسطيني خاص بالنضال الفلسطيني: [ف] «معركة الثأر هي معركة

(٨٤) ناجي علوش، المسيرة إلى فلسطين (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٦٤)، ص ١٤٨.

(٨٥) الشريف، البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩٠٨ - ١٩٩٣، ص ٨٦؛ «الطليعة المنتظرة»، الثأر،

السنة ٣، العدد ٣٦ (٢٨ تموز/ يوليو ١٩٥٥)، ص ٢، و«إلى النازحين العرب» طليعة الأمة في معركة الثأر، «الثأر، السنة ٤، العدد ١٠ (٢٦ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦)، ص ٦.

(٨٦) «واجب النازحين في معركة مصر: الإعداد وتكتيل القوى سبيل النصر الأكيد»، الثأر، السنة ٤، العدد ٥٢ (١٥ تشرين الثاني/

نوفمبر ١٩٥٦)، ص ٤.

الشعب العربي في جميع أجزاء الوطن، والسبيل الوحيد لكسبها انطلاق العرب في طريق الوحدة والتحرر»، ونحن «لا نقول إن مشكلة النازحين مشكلة قائمة بذاتها منفصلة عن القضية العربية الكبرى، ولا نقول إن حل مشكلة النازحين يقوم على عاتق النازحين وحدهم... بل نقول إن هذه المجموعة - أي النازحين - يجب أن تساهم في حل مشاكلها ومشاكل الأمة العربية، كما يجب أن تساهم في رسم المستقبل العربي»<sup>(٨٧)</sup>.

ولقد ساهمت حركة القوميين العرب في طرح قضية الوحدة العربية، وفي نشر الوعي القومي، واندججت مع الحركة الناصرية التي حققت أوسع شعبية من خلال الوحدة المصرية - السورية عام ١٩٥٨. وضمن هذا السياق التاريخي من المد القومي التحرري، تجنّب خطاب الحركة السياسي ذكر «الشعب الفلسطيني»، مكثفياً بالإشارة إلى «النازحين العرب» أو «عرب فلسطين»، حتى إن جورج حبش يقول في هذا الصدد: «لم نفكر في هذه الفترة بتأسيس حركة تحرر وطني فلسطيني قائمة بذاتها، أو تكون فرعاً من فروع الحركة»<sup>(٨٨)</sup>.

### أ - أسباب قادت إلى إنشاء فرع فلسطيني لحركة القوميين العرب

رغم أن حركة القوميين العرب كانت تعتبر نفسها حركة قومية من أجل فلسطين، أي أنها تمثل حزباً عربياً لفلسطين، انطلاقاً مما تمثله الخصوصية الموضوعية لفلسطين في الحياة السياسية العربية تاريخياً، حيث كانت فلسطين الأكثر تأثراً بمؤامرة سايكس - بيكو وبوعد بلفور الذي استهدف وجودها ولاحقاً أصبحت مسرح الجريمة المباشرة<sup>(٨٩)</sup>، فإن هناك مجموعة من الأسباب دفعت حركة القوميين العرب إلى إنشاء تنظيم فلسطيني يمسّد الأهداف النضالية الخاصة بالساحة الفلسطينية:

**السبب الأول** هو إخفاق الوحدة المصرية - السورية، وحدوث الانفصال عام ١٩٦١. وكان مردّ الإخفاق إلى أن الإمبريالية الأمريكية التي خرجت منتصرة في الحرب العالمية الثانية، وكانت في أوج عنفوانها، شجعت استقلال الأقطار العربية عن فرنسا وبريطانيا، لكنها رأت أن عملية الاستقلال هذه لم تكن تعني أن الوحدة الشاملة مقبولة، فقد كان ضرورياً للإمبريالية الأمريكية أن يبقى الوطن العربي هامشاً تابعاً. وكانت الفئات القائدة والداعية إلى الوحدة القومية ما زالت قاصرة نظرياً وعملياً. وقاد هذا كله، لا إلى هزيمة الوحدة المصرية - السورية وحسب، بل إلى تراجع القضية القومية في النظرية والممارسة أيضاً؛ ففرد الفكر القومي، من ساطع الحصري إلى قسطنطين زريق، لم يقدموا جديداً. وظلت القضية القومية عامة وعائمة. وكان من المؤسف أن الناصرية أكدت بعض هذه المفاهيم العامة، ولكنها لم تضيف جديداً، ولا قدمت مفهوماً متماسكاً.

**السبب الثاني** هو بداية بروز الكيانية الفلسطينية، ولاسيما أن الزعيم الراحل جمال عبد الناصر أقر في عام ١٩٥٩ بضرورة إبراز البُعد «الخاص» الوطني للقضية الفلسطينية، كمدخل لا بد منه لإحباط مساعي إسرائيل المتواصلة، على الساحة الدولية، لتصوير الصراع في المنطقة باعتباره صراعاً بينها وبين الدول العربية<sup>(٩٠)</sup>.

وكانت حكومة الجمهورية العربية المتحدة قد طرحت على مجلس جامعة الدول العربية، المنعقد في القاهرة في آذار/مارس ١٩٥٩، اقتراحاً يدعو إلى «تنظيم كيان فلسطيني، والسماح للشعب الفلسطيني بإسماع صوته، على الصعيدين القومي والدولي، من خلال ممثليه المنتخبين... وبسبب التباين الكبير في مواقف الحكومات العربية من مسألة إحياء الكيان الفلسطيني،

(٨٧) المصدر نفسه، و«إن مشكلة النازحين جزء من المشكلة العربية العامة»، الثار، السنة ٥، العدد ١٧ (١٢ آذار/مارس ١٩٥٧)،

ص ٣.

(٨٨) سويد، التجربة النضالية الفلسطينية: حوار شامل مع جورج حبش، ص ١١٤.

(٨٩) «الجهة الشعبية لتحرير فلسطين: أزمة نمو أم أزمة بنوية شاملة وتاريخية؟»، وثيقة مركزية داخلية (١٩٩٠)، ص ١٩٥.

(٩٠) الشريف، البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩٠٨ - ١٩٩٣، ص ٨٢؛ لوري أ. براند، الفلسطينيون

في العالم العربي: بناء المؤسسات والبحث عن الدولة (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١)، ص ٥٩، و Moshe Shemesh، The Palestinian Entity 1959-1974: Arab Politics and the PLO, Revised ed. (London: Routledge, 1988).

بقيت هذه المسألة تراوح مكانها، رغم استمرار طرحها على جدول أعمال اجتماعات مجلس الجامعة العربية بين عامي ١٩٥٩ و ١٩٦١. وفي صيف العام ١٩٦٣، أدى رحيل الممثل الرمزي لفلسطين لدى الجامعة، أحمد حلمي، إلى إعادة طرح هذه المسألة على جدول الأعمال العربي، حيث استغل العراق، مدعوماً من سورية هذه المرة، فرصة غياب الممثل الفلسطيني ليعيد اقتراحه بإحياء الكيان الفلسطيني عبر قيام الفلسطينيين، المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي سورية ولبنان والعراق، بانتخاب ممثلين عنهم يجتمعون في مجلس وطني لانتخاب حكومة فلسطينية تقوم بدورها بتشكيل جيش تحرير فلسطيني، وتتولى تمثيل الشعب الفلسطيني في جميع المحافل والمؤتمرات الدولية»<sup>(٩١)</sup>.

### السبب الثالث هو بروز تنظيم حركة التحرير

الوطني الفلسطيني «فتح» في خريف العام ١٩٥٩، باعتبارها التنظيم الفطري الفعّال الأول، الذي ظهر على ساحة العمل السياسي الفلسطيني بعد نكبة ١٩٤٨، وبشّر باندلاع «ثورة فلسطينية» يفجرها الفلسطينيون وتستند إلى طاقاتهم الذاتية في الأساس، وتجعل منهم «طليلة» لمعركة التحرير العربية<sup>(٩٢)</sup>.

هذه الأسباب الرئيسية - إضافة إلى نجاح الثورة الجزائرية التي طرحت على حركة القوميين العرب سؤالاً كبيراً هو: لماذا لا يستلهم الشعب الفلسطيني من تجربة الشعب الجزائري، الذي استلم قضيته بنفسه، وكافح من

أجلها، ونال تأييد الأمة العربية، ويفعل الشيء عينه - كانت في أساس انتقال الحركة إلى إنشاء تنظيم فلسطيني، علماً بأنه كان هنا في ما بين عامي ١٩٦١ و ١٩٦٢ حوالى ٣٦ تنظيماً فلسطينياً، لكن أياً منها لم يبدأ عملاً مسلحاً.

رغم وجود فروع عديدة لحركة القوميين العرب في الأردن ولبنان وسورية والكويت واليمن الجنوبي، فإنها طرحت للمناقشة فكرة إنشاء تنظيم فلسطيني يعمل ضمن إطارها. وهنا يقول جورج حبش: «لماذا لا نحدث فرعاً فلسطينياً يعمل في الساحة الفلسطينية، ويعد للنضال الفلسطيني؟»<sup>(٩٣)</sup>.

بعد الانفصال، وبعد نجاح الثورة الجزائرية، وبعد انعقاد مؤتمر القمة العربية الأول الذي تقرر فيه إنشاء منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر القدس في ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٤ بزعامة أحمد الشقيري، حيث جاء في الميثاق الوطني الفلسطيني: «... الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيئ الواحد منهما تحقيق الآخر، فالوحدة العربية تؤدي إلى تحرير فلسطين وتحرير فلسطين يؤدي إلى الوحدة العربية والعمل لهما يسير جنباً إلى جنب»، أصدرت حركة القوميين العرب بياناً بعد أسبوعين من انعقاد مؤتمر القدس، تسجل فيه «بأن هذه المنظمة وذلك المؤتمر لم يستطيعا تحقيق الحد الأدنى المقبول من قبل الجماهير الفلسطينية»، وهو ما يفرض العمل على توحيد «العناصر والقوى الثورية في مواجهة الأخطار المحدقة بمعركة التحرير»<sup>(٩٤)</sup>.

(٩١) الشريف، المصدر نفسه، ص ٨٣ - ٨٤.

(٩٢) في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٩، صدر العدد الأول من نشرة فلسطيننا (نداء الحياة)، وبرز اسم حركة فتح لأول مرة. أما فكرة تأسيس الحركة، فترجع إلى العام ١٩٥٦، كما يُظن، حين بدأ التفاعل، بتأثير مباشر من الاحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة ومقاومته، بين بعض المنشقين عن جماعة الإخوان المسلمين في القطاع وبعض الأعضاء السابقين في اتحاد الطلبة الفلسطينيين في القاهرة، الذين انتقلوا إلى بلدان الخليج بعد تخرّجهم بحثاً عن العمل. وبعد لقاءات عديدة عُقدت في مواقع مختلفة في عام ١٩٥٧، تمّ الاتفاق على تشكيل منظمة تحمل اسم «حركة تحرير فلسطين»، وأخذت الأحرف الأولى من هذا الاسم فكانت «حتف»، التي قُلبت إلى «فتح». ولم تشهد الحركة التي تشكّلت من روافد عديدة، انطلاقتها الحقيقية إلا في عام ١٩٦١، إثر الاندماج الذي تمّ بين «مجموعة الكويت»، وعلى رأسها ياسر عرفات و خليل الوزير وصالح خلف، و«مجموعة قطر»، ومن أبرزها رموزها كمال عدوان، ومحمد يوسف النجار ومحمود عباس. وبانفراط عقد الجمهورية العربية المتحدة في أيلول/سبتمبر ١٩٦١، وانتصار الثورة الجزائرية عام ١٩٦٢، انفتحت آفاق واسعة أمام الحركة لتوسيع نفوذها، حيث تشكّلت لها عشرات الخلايا في كل من قطاع غزة والأردن ومصر وسورية ولبنان والكويت وقطر والسعودية. وبالاستناد إلى هذا التوسع، شرعت الحركة في العمل لبناء منظمة عسكرية سرّية، نفذت أولى عملياتها الفدائية في كانون الثاني/يناير ١٩٦٥ تحت اسم «قوات العاصفة».

(٩٣) سويد، التجربة النضالية الفلسطينية: حوار شامل مع جورج حبش، ص ١١٥.

(٩٤) الشريف، المصدر نفسه، ص ١٠٧، و«بيان حركة القوميين العرب حول المؤتمر الوطني الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية»

(بيروت، ١٤/٦/١٩٦٤).

- فلسطين قضية عربية.

- الاعتماد على النفس<sup>(٩٦)</sup>.

ومن الواضح أن هذه الأفكار، إلى جانب تفجير حركة «فتح» الثورة الفلسطينية المعاصرة، وغياب أي برنامج لتحرير فلسطين من جانب الأنظمة العربية، بما فيها القومية، كل ذلك جعل الفلسطينيين المنضوين في الأحزاب القومية العربية يغادرونها باتجاه الانتماء إلى هذا التنظيم الفلسطيني القطري.

إزاء هذا الواقع الجديد، بادر جورج حبش ورفاقه إلى تأسيس تنظيم جديد أطلقوا عليه اسم «الجبهة القومية لتحرير فلسطين»، التي كانت حتى ما قبل نكسة ١٩٦٧ تمثل جناحاً جديداً لحركة القوميين العرب، يتبنى أساساً القضية الفلسطينية<sup>(٩٧)</sup>. وأصبح بذلك شباب الشار التنظيم الفلسطيني لحركة القوميين العرب.

ودار سجال كبير بين حركة القوميين العرب وحركة «فتح»، حول الموقف من العمل الفدائي الفلسطيني، على مدى عامي ١٩٦٥ و١٩٦٦، ولم يحسمه، في نهاية الأمر، سوى «اقتراب القوميين العرب من مواقف «فتح»، وإقرارهم، في نهاية عام ١٩٦٦ وبداية عام ١٩٦٧، بسيادة منطق العمل الفدائي الذي بشرت به «فتح». أما القضايا التي دار حولها هذا السجال، فقد شملت المواقف من الحزبية والعمل الفدائي الفلسطيني والعمل الجبهوي الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية.

في تقييم أصدرته قيادة العمل الفلسطيني التابعة لحركة القوميين العرب بشأن تجربة منظمة التحرير الفلسطينية، وبمناسبة انعقاد مجلسها الوطني الثاني في القاهرة في نهاية أيار/مايو ١٩٦٥، جرت الإشارة إلى أن قيام منظمة التحرير شكل «كسباً عظيماً» للشعب الفلسطيني، وإقراراً بوجوده، شعباً وقضية، وأن اعتراف الحكومات العربية بها قد أتاح فرصاً كبيرة لدفع النضال الفلسطيني إلى الأمام، خصوصاً إذا ما نجحت المنظمة في ضمان اندماجها بالشعب الفلسطيني،

في ضوء هذا الواقع الجديد، الذي أصبحت الحركة الوطنية الفلسطينية تنادي فيه بخوض غمار الكفاح المسلح من أجل تحرير فلسطين، حيث كانت حركة «فتح» تحظى بتأييد شعبي داخل مخيمات «اللاجئين» الفلسطينيين، قررت حركة القوميين العرب أن تفرز الأعضاء الفلسطينيين في الفروع التي ينتمون إليها، وأن تصبح القيادة الفلسطينية في «الحركة» مسؤولة عنهم. كما تقرر أن تتفرغ القيادة الفلسطينية للعمل الفلسطيني، وأن تولي القيادة المركزية لحركة القوميين العرب القضية الفلسطينية الكثير من جهودها، وأن يبدأ الإعداد للكفاح المسلح الفلسطيني.

ويذكر القائد الفلسطيني، عضو المكتب السياسي السابق في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، صلاح صلاح، أن القيادة الأولى للفرع الفلسطيني تكوّنت من: أحمد اليماني، عبد الكريم حمد، فرج موعد، وأحمد سلامة. وعندما انضم أحمد اليماني إلى الفرع الفلسطيني، انضمت معه مجموعة من المعلمين عُرف منهم: إبراهيم اليوسف، إبراهيم سخيني، ومحمد علي رباح، ومجموعة من الطلاب عُرف منهم سليم أبو سالم، ومن كوادر الفرع الفلسطيني في مرحلة التأسيس عُرف: أبو أمل، أبو سالم مطر، حسين العمري؛ و«تشكلت لجنة عسكرية بمسؤولية وديع حداد مهمتها التدريب وإعداد مجموعات الاستطلاع إلى داخل مناطق الـ ١٩٤٨»<sup>(٩٥)</sup>.

وكانت حركة «فتح» قد أحدثت انقلاباً حقيقياً في المشهد السياسي الفلسطيني الراكد، حين طرحت قضية العنف الثوري بوصفه السبيل الوحيد لتحرير فلسطين. وحددت في وثائقها الصادرة منطلقاتها الفكرية المتمثلة في:

- الثورة الشعبية المسلحة، الطويلة الأمد، هي طريق التحرير.

- تحرير فلسطين طريق الوحدة العربية.

- الوحدة الوطنية بديل الحزبية.

(٩٥) مقابلة أجراها د. عبد رجا سرحان مع صلاح صلاح، بتاريخ ١٩/٥/٢٠٠٧.

(٩٦) الشريف، المصدر نفسه، ص ١١٣.

(٩٧) تحليل مضمون الفكر القومي العربي: دراسة استطلاعية، ص ١٥٩.

وتحوّلت، بأفكارها وأجهزتها، إلى منظمة ثورية، وأخذت المبادرة في دعوة جميع القوى الثورية إلى وضع خطط لإنقاذ فلسطين والعمل المشترك على تعبئة جميع طاقات الشعب الفلسطيني، تعبئة فعّالة وكاملة، لأداء دور طليعي في هذا المخطط<sup>(٩٨)</sup>.

انتقدت حركة القوميين العرب العمل الفدائي الذي كانت تقوم به قوات العاصفة التابعة لحركة «فتح»، باعتباره عملاً متفرداً، ويفتقد استراتيجياً واضحة حول كيفية نقل أعمال الفدائيين إلى ثورة مسلحة، ويفتقد أيضاً التنسيق مع الحكومات العربية، الأمر الذي فهمه البعض بأنه نوع من توريط العرب في حرب هم غير مستعدين لها، وعمل يتعارض مع الاستراتيجية العربية.

وتعتبر حركة القوميين العرب أن العمل الفدائي الفلسطيني لا يمتلك القدرة على الحسم العسكري مع الكيان الصهيوني، الأمر الذي يتطلب من العمل الفدائي تنسيق جهوده مع جهود الجيوش العربية، القدرة وحدها على إلحاق الهزيمة بالقوات الإسرائيلية، وأن يدرج نفسه في إطار «خطة ثورية مسلحة ذات أجزاء عديدة متكاملة ومتراصة»، حيث تقوم «الجيوش النظامية بمهمة تدمير القوات الإسرائيلية، يساعدها في ذلك ذراع فدائي رادع، على أن تكون مهمة ردع التدخل الاستعماري ملقاة على عاتق الجماهير العربية المنظمة والمدرّبة». أما «صيغة «التوريط»، التي تطرحها «فتح»، فلا يجوز «ضميرياً» أن تكون هي الصيغة التي تحكم علاقة العمل الفدائي الفلسطيني بقوى ثورية عربية تمتلك طاقات عسكرية حقيقية وتلعب دوراً حاسماً في دعم نضال الشعب الفلسطيني»<sup>(٩٩)</sup>.

في منتصف عام ١٩٦٦، تبنت حركة القوميين العرب العمل الفدائي بصورة رسمية. وقد زار وديع حداد قطاع غزة في العام نفسه، وأكد لكوادر الحركة

ضرورة المساهمة في العمل الفدائي، على أن يكون ذلك «فوق الصفر وتحت التوريط»، وهو شعار الحركة المعروف الذي وُضع من أجل عدم توريط الجمهورية العربية المتحدة. وفي نهاية عام ١٩٦٦، أعلنت حركة القوميين العرب أول عملياتها العسكرية داخل فلسطين المحتلة، وذلك عبر منظمة أبطال العودة الفدائية التابعة لها والممولة من قبل جيش التحرير الفلسطيني وقائده (وجيه المدني). ودعت الحركة منظمة التحرير إلى تبني العمل الفدائي ودعمه باعتباره الجبهة الفلسطينية الوحيدة القادرة على الاضطلاع بهذا الدور، نظراً إلى ما تملكه من إمكانيات وما تعرفه من تأييد من قبل الفلسطينيين. وقبل حرب عام ١٩٦٧، خطت الحركة خطوة أخرى على طريق العمل الفدائي والكفاح المسلح بإعلانها قيام تنظيم فدائي جديد تابع لها باسم شباب الثأر<sup>(١٠٠)</sup>.

أصدرت شباب الثأر بيانها (رقم ١) في ٢٤ أيار/ مايو ١٩٦٧، بعد أن قامت بعملياتين عسكريتين داخل فلسطين المحتلة، وجاء في البيان: «لقد حان الوقت ليكون كل مواطن فدائياً يتصدى للعدو حيثما وجد، ويضرب حيث استطاع... إن «منظمة شباب الثأر» تعلن بكل عزم وتصميم أن معركة «الثأر» بدأت ولن تنتهي إلا بالنصر والعودة»<sup>(١٠١)</sup>.

## ب - هزيمة حزيران ١٩٦٧ ونهاية حركة القوميين العرب

كان انبعاث السياسة الفلسطينية، الذي تكلّل بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤، والعمليات العسكرية الأولى لحركة «فتح» التي انطلقت في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٥، بمنزلة أول إعادة نظر في انتصار دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ - ١٩٤٩، واعتبرته إسرائيل فعلاً إعلان حرب.

(٩٨) «القوى الثورية تناقش تجربة منظمة التحرير واحتمالات المستقبل، «فلسطين (حركة القوميين العرب - قيادة العمل الفلسطيني)، ١٩٦٥/٦/١.

(٩٩) الشريف، البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩٠٨ - ١٩٩٣، ص ١٣٧.

(١٠٠) سرحان، حركة القوميين العرب: نشأتها، تطورها وموقفها من القضية الفلسطينية، ص ٣٦٥.

(١٠١) البيان الرقم (١) الصادر عن «منظمة شباب الثأر» (٢٤ أيار/مايو ١٩٦٧).

في حرب ١٩٦٧ الخاطفة، حققت إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية نصراً كبيراً على الزعيم الراحل عبد الناصر والحركة القومية العربية، بعد إذ بادرت إلى تدمير الطائرات الحربية المصرية وهي جاثمة على أرض قواعدها الجوية. هكذا بدأت «حرب استباقية» احتلت إسرائيل في نهايتها أربعة أضعاف مساحة كيائها، في الضفة الغربية والقدس الشرقية وسيناء والجلولان. وتم تشريد ٤٠٠ ألف لاجئ فلسطيني جديد. ورفضت إسرائيل إعادة الأراضي المحتلة، وأبقت تحت سلطتها شعباً فلسطينياً مقاوماً، معتبرة أن اللجوء إلى القوة وحده يحل المشكلات؛ وهذا ما أغرقها في أزمة سياسية وأخلاقية عميقة، ليست فضائح الفساد المتكرر سوى واحدة من ظواهرها.

ولا يزال الوطن العربي يللم الشظايا المتناثرة لتلك الهزيمة المدوية. فما الذي حدث، منذ حزيران/يونيو ١٩٦٧ حتى الآن؟

على العرب أن يعترفوا بخطورة المشروع الصهيوني في المنطقة وأهدافه التي تتكشف كل يوم، من تفكيك للمنطقة وعزلها وتجزئتها. ومنذ هزيمة ١٩٦٧، انكفأت البلدان العربية، كل منها على ذاتها، وظهرت تيارات انعزالية تسيطر على تفكيرها، بحيث التفت كل بلد إلى ذاته.

لقد انتصر المشروع الصهيوني في حرب ١٩٦٧، ونجح في إحداث الفرقة بين العرب، إذ بات يتصور بعضهم أن البعض الآخر يسرق ثروته. وباتت مفردات «النكسة» تعني الهزيمة في وجه إسرائيل، لكن أيضاً - وخصوصاً - نهاية قاسية للمشروع القومي العربي بإقامة دولة عربية تقدّمية قومية وحديثة كان ينادي بها جمال عبد الناصر (١٩١٨ - ١٩٧٠)، الذي تسلّم الحكم في مصر عام ١٩٥٢، مع الضباط الأحرار، وأصبح الداعي إلى الوحدة العربية.

وقد بلغ هذا المشروع ذروته مع إعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسورية (١٩٥٨ -

١٩٦١). فخلال نحو عقدٍ من الزمن، بين العامين ١٩٥٠ و١٩٦٧، أمّل العرب بالحصول على فرصة ثانية للـ «تعويض» عن «النكبة» الأساسية في خسارة فلسطين بين العامين ١٩٤٨ و١٩٤٩. ومع العام ١٩٦٧، أصبح وجود الدولة العبرية حقيقة لا يمكن إنكارها، في حين كان يتضح في إسرائيل الخطاب حول الالرجوع عن احتلال الأراضي، وهكذا تغيرت معالم اللعبة السياسية في المنطقة<sup>(١٠٢)</sup>.

كان لهزيمة ١٩٦٧ تداعيات كبيرة على المشهد السياسي الفلسطيني آنذاك، تمثلت في سقوط الرهان على دور الجيوش العربية كي تخوض حرب تحرير فلسطين، وتحرر العمل الفدائي الفلسطيني من قيود «الوصاية» الرسمية العربية، وترسخ منطق النضال القطري الفلسطيني، من خلال الثورة الفلسطينية المسلحة؛ النضال الذي بشرت به حركة «فتح» وجسّدته عبر نشاطها الفدائي، وانتشار ظاهرة العمل الفدائي المسلّح، وظهور تنظيمات جديدة، كان من أبرزها، في ذلك الحين الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي شكل الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب عمودها الفقري.

لقد تأسست الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الأسبوع الثاني من كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧، نتيجة اندماج ثلاثة تنظيمات فدائية تشكلت قبل الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧، وهي منظمة أبطال العودة، التي كانت مواقفها قريبة من مواقف حركة القوميين العرب، ومنظمة شباب الثار، التي شكّلها الفرع الفلسطيني لحركة القوميين العرب عشية وقوع حرب ١٩٦٧، وجبهة التحرير الفلسطينية التي أسست في عام ١٩٦٤ بزعامة الضابط الفلسطيني السابق في الجيش السوري أحمد جبريل. وأكدت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في بيانها التأسيسي أن هزيمة الجيوش العربية في حرب ١٩٦٧ مثّلت «بداية مرحلة جديدة من العمل الثوري تباشر فيه الجماهير دورها القيادي والمسؤول في مقارعة

(١٠٢) بسمة قضماتي، «جيل عربي موسوم بصدمة الهزيمة: بحث منشور ضمن ملف عن نكسة ١٩٦٧»، لوموند دبلوماسيك (حزيران/

يونيو ٢٠٠٧).

الإمبريالية والصهيونية [بسلح] العنف الثوري». لكن لم تمض سوى أشهر قليلة على تأسيس «الجبهة» حتى دب الخلاف داخل صفوفها، ولاسيما بين جناح القوميين العرب وجناح جبهة التحرير الفلسطينية. ولم تكن «ظاهرة التحول» التي شهدتها جناح القوميين العرب بعيدة عن انفجار هذا الخلاف، الذي أسفر، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٨، عن ظهور تنظيمين مستقلين، هما: «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» بزعامة د. جورج حبش، و«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة» بزعامة أحمد جبريل<sup>(١٠٣)</sup>.

عقب خروج جبهة التحرير الفلسطينية من «الجبهة الشعبية»، بعد عام من التحالف، لتشكل تنظيمًا مستقلًا يحمل اسم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، أصبح تنظيم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بزعامة د. جورج حبش متكوناً من العناصر التي كانت تنتمي في السابق إلى حركة القوميين العرب - وفرعها الفلسطيني شباب الثار.

لقد كان لهزيمة ١٩٦٧ وقع كبير في الساحة الفلسطينية؛ إذ دفعت حركة القوميين العرب إلى مراجعة نقدية شاملة لمنطلقاتها الفكرية ومواقفها السياسية. وقادت هذه المراجعة في طورها الأول إلى حدوث انشقاق تنظيمي داخل الجبهة الشعبية، ثم إلى إحداث تحول فكري في فكر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عبر تبنيها الأيديولوجيا الماركسية - اللينينية، وهو ما مثل خروجاً عن الفكر السائد داخل حركة القوميين العرب.

فمنذ منتصف أيار/مايو ١٩٦٨، اعتبرت الجبهة الشعبية أن ثورة الشعب الفلسطيني على «واقعه،

وأساليب النضال الماضية التي انتهجها والخط السياسي الذي سار فيه، وعلى كافة القيادات التقليدية التي قادت نضاله السابق وأجهضته في منتصف الطريق»، تفرض أن تكون «جماهير العمال والفلاحين والنازحين والفقراء» من أبناء هذا الشعب هي قاعدة الكفاح المسلح وقيادته، وأن يسود، في إطار هذا الكفاح، فكر هذه الجماهير الكادحة وخطها السياسي وأسلوبها الطويل النفس في القتال<sup>(١٠٤)</sup>.

في المؤتمر الذي عقدته الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في آب/أغسطس ١٩٦٨، تبنت هذه الأخيرة «أيديولوجيا البروليتاريا»، باعتبارها «أيديولوجية ثورية علمية، معادية للاستعمار والصهيونية والرجعية والتخلف»، وتعتمد على الطبقات «الأكثر ثورية وجذرية في المجتمع» من العمال والفلاحين الفقراء، الذين «يخوض أبنائهم اليوم المقاومة المسلحة على أرض فلسطين»<sup>(١٠٥)</sup>.

كما انتقد التقرير السياسي الصادر عن مؤتمر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين جميع التفسيرات والتحليلات التي حاولت إرجاع هزيمة ١٩٦٧ إلى تفوق إسرائيل العلمي والتقني والحضاري، أو إلى مجموعة من الأخطاء العسكرية التي وقعت فيها الجيوش العربية، مؤكداً أن الهزيمة هي هزيمة مجمل النهج الذي انتهجته طبقة «البرجوازية الصغيرة» التي احتلت مركز «الطبقة القائدة في حركة التحرر الوطني الفلسطينية والعربية، حيث قادت هذه الطبقة مجمل التحولات الطبقيّة والسياسية والاقتصادية والعسكرية ضمن الأفق الأيديولوجي والطبقي والسياسي للبرجوازية الصغيرة فيها، والذي هزم في حزيران/يونيو ١٩٦٧ هو هذا الأفق الأيديولوجي وبرنامجه عمله...»<sup>(١٠٦)</sup>.

(١٠٣) الشريف، البحث عن كيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩٠٨ - ١٩٩٣، ص ١٤٥؛ «البيان التأسيسي الأول للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين»، الحرية (بيروت)، ١١/١٢/١٩٦٧، «الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧»، ص ٩٩٩ - ١٠٠١، و«بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين حول محاولات إجهاض العمل الفدائي من الداخل»، في: سلسلة الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٩)، ص ٧٩٤ - ٧٩٥.

(١٠٤) «بيان الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» بمناسبة ذكرى اغتصاب فلسطين، ١٥/٥/١٩٦٨.

(١٠٥) انظر: «التقرير السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (كرّاس رسمي) (آب/أغسطس ١٩٦٨)، و سلسلة الوثائق الفلسطينية

العربية لعام ١٩٦٨ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٠)، ص ٦٥٣ - ٦٧١.

(١٠٦) المصدر نفسه، ص ٦٥٨ - ٦٥٩.

بعد هزيمة ١٩٦٧، استمر جسم حركة القوميين العرب التنظيمي، في التعرض للانشقاقات، التي أفرزت اتجاهين رئيسيين:

**الاتجاه الأول** نادى بتصفية حركة القوميين العرب وبالقطيعة مع تاريخها وما يمثلها من مواقف فكرية وأيديولوجية شكلاً ومضموناً، وإنشاء منظمات قطرية ماركسية - لينينية تركز على أسس فكرية وتنظيمية جديدة، وتقوم بينها علاقات تحالفية . . . ومن أبرز ممثلي هذا الاتجاه نايف حواتمة ومحمد كشلي ومحسن إبراهيم. وقد اعتبر هذا الاتجاه «استناداً للبنية الطبقية لحركة القوميين العرب، والفكر الذي حرّكها، وبالممارسة الإرهابية التي انتهجتها، نموذجاً لردود الفعل الفاشية التي كثيراً ما تظهر في أوساط يمين الطبقة المتوسطة والبورجوازية الصغيرة»<sup>(١٠٧)</sup>.

**الاتجاه الثاني** أصر على استمرار حركة القوميين

العرب وعدم تصفيتها تنظيمياً، لكنه انتقد تجربتها الفكرية والسياسية بمنهجية دياكتيكية، واقترح استمرارها تنظيمياً لإمكانية تحويلها التدريجي إلى حزب ماركسي - لينيني. وعلى هذا الأساس تم تأسيس حزب العمل الاشتراكي العربي عام ١٩٧٠ باعتباره استمراراً لحركة القوميين العرب، وأبرز فروعها: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وحزب العمل الاشتراكي العربي في لبنان، وحزب الشعب الثوري في الأردن. واستلهم هذا الاتجاه المنهج الجدلي في تحليله لواقع حركة القوميين العرب باعتبارها منظمة برجوازية صغيرة تتحول إلى حزب ماركسي - لينيني، وهي جزء من ظاهرة عالمية آخذة بالتبلور في معظم دول العالم الثالث وحركات تحررها الوطنية. وقد انتقد هذا الاتجاه أطروحة نايف حواتمة التي اعتبرت أن خطأ حركة القوميين العرب الأساسي كان عدم استرشادها بمبادئ الماركسية - اللينينية<sup>(١٠٨)</sup>.

(١٠٧) سرحان، حركة القوميين العرب: نشأتها، تطورها وموقفها من القضية الفلسطينية، ومحسن إبراهيم، مناقشات حول نظرية العمل العربي الثوري (بيروت: دار الفجر الجديد، ١٩٦٣)، ص ١٦.

(١٠٨) المصدر نفسه، ص ١٧٨.



## ٢٠ - حركة القوميين العرب في اليمن النشأة والتطور والمصائر

قادري أحمد حيدر

أولاً: ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢  
من وحدة الإمامة بالمشيخة القبلية  
إلى الجمهورية

بالمشيخة القبلية المسلحة في هذه المناطق ذات الطابع الحربي والقتالي المسلح، وهو شكل من أشكال التكيف السياسي والاجتماعي الثقافي التاريخي للإمامة الهادوية مع واقع شبه إقطاعي مشيخي قبلي كان من الصعب تجاوزه تاريخياً، وهو ما انعكس في صورة تجلي المذهب الزيدي في هذه المناطق في واقع الممارسة. وفي الواقع بقيت هذه المعادلة بين الإمامة وشبه الإقطاع المشيخي القبلي المسلح تعيش حالة مد وجزر بين وحدة وتحالف وصراع وانفكاك. واشتغلت الإمامة تاريخياً على محاولة تفكيك طرف الإقطاع القبلي المشيخي والبنية القبلية وإضعافه، لكن من دون جدوى، إذ بقيت معه حالة المساكنة والتحالف والصراع، وهذا هو الوجه السياسي الاجتماعي التاريخي السائد، وإحدى العضلات التي واجهتها ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ بعد قيامها، وأثرت قطعاً في مسيرة الثورة وعلاقاتها وتحالفاتها لصالح تكوين غلبة صبت في مصب تعزيز وترسيخ كفة الزعامة المشيخية القبلية الزيدية التي وجدت نفسها، بعد إزاحة الإمامة من طريقها، الوريث الشرعي للحكم أو اعتقدت في قرارة نفسها أنها الوارث الشرعي للإمامة.

لقد استقرت المعادلة منذ البداية والتأسيس في صيغة وحدة سياسية تاريخية بين الإمامة كسلطة ونظام وحكم وشكل لإدارة المجتمع والدولة من جهة، والزعامة المشيخية القبلية من جهة أخرى، حيث وجدت

كان للصيغة التاريخية السياسية الاجتماعية والفكرية لوحدة الإمامة «الهادوية» منذ دخولها إلى اليمن واستقرارها في «صعدة» عام ٢٨٤هـ/٨٩٧ م دور كبير في تشكيل صورة الحياة السياسية والاجتماعية التي امتد وجودها وأثرها عبر مراحل تاريخية متفاوتة إلى مناطق مختلفة من اليمن. ومع وصول الإمام الهادي يحيى بن الحسين القاسم الرسي إلى صعدة واستقراره فيها وتأسيسه دولته المعروفة<sup>(١)</sup>، وجد ما يمكننا تسميته «الزيدية الهادوية» التي دخلت إلى اليمن باسم زيدية الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب من فاطمة (الزهراء). ولم يتم دخول الإمام الهادي يحيى بن الحسين إلى صعدة وتأسيسه دولته إلا بعد حروب طويلة وشرسة خاضها مع حركات سياسية دينية كانت قائمة وذات وجود فعلي في ذلك الحين، مثل الفرامطة والإسماعيلية، وكذا مع دويلات سياسية إقطاعية قبلية مشيخية متحركة<sup>(٢)</sup>، تمكنت معها الإمامة الهادوية من تأكيد وجودها وحضورها في خضم ذلك التاريخ الصراع الحربي الطويل الذي كان من نتيجته صعود معادلة سياسية اجتماعية تاريخية تمثلت في وحدة الإمامة،

(١) حول ذلك، انظر: علي محمد زيد، معتزلة اليمن: دولة الهادي وفكره، ط ٢ (صنعاء: دار الكلمة، ١٩٨٥).

(٢) علي محمد زيد، تيارات معتزلة اليمن في القرن السادس الهجري (صنعاء: المركز الفرنسي للدراسات اليمنية، ١٩٩٧)، ص ١٥.

الإمامة المذهبية في رموز النخبة المشيخية القبلية المسلحة (اجتماعياً وعسكرياً) وجهها الغائب أو رداءها العسكري المسلح الذي يتطلبه استقرار حكمها (جيشها أو درعها الحربي)، ووجدت الزعامة المشيخية القبلية والبنية الاجتماعية التقليدية في الإمامة غطاءها الروحي أو بُعدها العقيدي الديني المذهبي المنشود. وبذلك تواءمت الإمامة والمشيخة القبلية، وتوحدتا تاريخياً كصيغة حكم وإدارة للبلد، حيث إنه موكول للقبيلة وظيفه إدارية اجتماعية لمناطقها القبلية في حدود عدم الاقتراب من بنية الحكم والنظام، أي كرسي الإمامة. وبقدر ما لعبت هذه الصيغة أو المعادلة لوحدة الإمامة بالبنية المشيخية القبلية، وشكلت عامل استقرار للحكم الإمامي الهادوي، ولفترة طويلة استمرت بين شد وجذب وحدة وصراعات دموية مسلحة مع زعماء القبائل، ومع حركات سياسية دينية أخرى، ومع دويلات إقطاعية قبلية مختلفة، فإنه كان لها أيضاً دور معوق وكابح لتطور العملية الإنتاجية والقوى الإنتاجية وعلاقات الإنتاج بسبب الطابع الحربي الصراعي الكائن في طبيعة الدولة والنظام والفكر الإمامي<sup>(٣)</sup>، ليس فقط بسبب فكرة الخروج على الإمام الظالم القائمة في العقيدة المذهبية للإمامة الزيدية الهادوية، وإنما أيضاً بسبب الجمود التاريخي الذي عكسته صيغة وحدة الإمامة بالبنية الاجتماعية المشيخية القبلية، المسلحة في جوهرها الصراعي القتالي الحربي والمفتقرة للاستقرار السياسي لفترة طويلة، وغير المعتمدة العمل والإنتاج في أسلوب الحصول على الرزق وجمعه، وهو الأسلوب الذي طبع تاريخية وحدة هذه الصيغة أو المعادلة السياسية الاجتماعية الفكرية التاريخية، وهي من أخطر عوامل التعويق والكبح ليس لتطور النظام السياسي الاجتماعي وشكل نظام الحكم وإنما لانعكاسه العميق والخطير على تطور القوى الإنتاجية وعلى العملية الاقتصادية،

وبالنتيجة على تطور العلم والفكر والثقافة والتعليم. فلقد تميز تاريخ الإمامة السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي بالجمود والركود بحيث يصعب معه الحديث عن منجز اقتصادي مادي وعلمي وتعليمي وثقافي وسياسي، باستثناء ما تحقّق في المرحلتين الصليحية (١٠٤٥ - ١١٣٨) والرسولية (١٢٢٩ - ١٤٥٤)؛ فمنذ تاريخ وحدة الإمامة بالمشيخة القبلية المسلحة وتأسيسها لإمامتها في صعدة ٢٨٤هـ/ ٨٩٧ م وحتى قيام ثورة ٢٦ سبتمبر، لم تشهد جميع المناطق التي حكمتها الإمامة الزيدية الهادوية أي تطور أو تقدم، ولذلك تحوّل الاستقلال الشكلي الزائف عن الأتراك عام ١٩١٨ إلى نقمة ورثت فيه الإمامة ما كان قائماً من ممتلكات الأتراك، وفاقت حالة الجمود والركود والتخلف أكثر ممّا كانت عليه زمن الاحتلال العثماني<sup>(٤)</sup>. ونستطيع القول إن الإمامة «الجديدة» الحميدية المتوكلية بعد إنجاز ما يسمّى الاستقلال الشكلي عن العثمانيين لم تعمل سوى محاولة تجديد إعادة إنتاج المعادلة السياسية الاجتماعية التاريخية والعيش معها وفي داخلها حالة صراعها السياسي الذاتي الخاص، حتى جاءت انقلابات ١٩٤٨ - ١٩٥٥ وتمردات وانتفاضات ١٩٥٩. ولم يكن اتفاق دعان مع الأتراك عام ١٩١١ سوى تأكيد لهذه المكانة أو المعادلة السياسية والتاريخية للإمامة وللمشيخة القبلية المسلحة، وتشديد على أن الإمام لم يكن أكثر من حاكم للمناطق الزيدية بعد إقراره خضوع المناطق الجنوبية الشافعية في الشمال لحكم الأتراك، وهو ما يشكّل انعكاساً موضوعياً وسياسياً ذاتياً وتاريخياً لحالة الانقسام بين الزيدية في الجبال، مناطق الشمال وشمال الشمال الزيدية القبلية المسلحة، والمناطق السهلية الحضرية (نسبياً) في المناطق الشافعية الجنوبية التجارية، التي شكلت تاريخياً واحدة من أهم الانقسامات العمودية في البنية الاجتماعية القبلية في شمال اليمن<sup>(٥)</sup>.

(٣) قادري أحمد حيدر، دراسات فكرية وثقافية (صنعاء: اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، ٢٠٠٩)، ص ١٨١ - ١٨٢.

(٤) «الاستيلاء على منشآت الدولة»، في: اليمن المنهوبة المنكوبة (صنعاء: مطبوعات اليمنيين الأحرار، ١٩٤٧). كذلك يمكن العودة حول ذلك إلى: فاروق أباطة، الحكم العثماني في اليمن، ١٨٧٢ - ١٩١٨ (الإسكندرية: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦)، ص ٤٣٠ - ٤٣٣.

(٥) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٨٦)،

ويمكننا القول إن الإمامة في العصر الحديث والمعاصر قتلت لدى اليمنيين الإحساس بالاستعمار، وقتلت لديهم الوعي بمعنى الوطن ووحدته، سواء كان الاستعمار، أو الاحتلال، عثمانياً أو بريطانياً، وهو ما نقرأه بوضوح في خطاب وأدبيات حركة الأحرار اليمنيين (حزب الأحرار، ١٩٤٤) والجمعية اليمنية الكبرى (١٩٤٦) والاتحاد اليمني (١٩٥٢ - ١٩٦٢)، حيث كانت مواقفها جميعاً من الاستعمار مهادنة، أو هو في أحسن الأحوال غير واضحة، ولا تمتلك أفقاً سياسياً وطنياً بمعنى اليمن ووحدته. ووجد الاتحاد اليمني نفسه في مراحلهِ الأخيرة في حالة تلاقٍ مع الجمعية العدنية (١٩٥٠) ومفاهيم الحكم الذاتي لعدن، الخادمة والمعبّرة عن المصالح الاستعمارية في جنوب الوطن.

إن حركة الأحرار اليمنيين (المعارضة السياسية التقليدية) هي أصدق تعبير عن أزمة النظام السياسي الإمامي الحميدي المتوكل، الذي وصل إلى قمة أزمته السياسية والوطنية والتاريخية وعجزه عن الاستمرار بالطريقة القديمة في الحكم. ومن هنا فشلت جميع محاولاته في إعادة إنتاج وتحديد إنتاج صيغة وحدة الإمامة، بالزعامة المشيخية القبلية المسلحة، في شروط عصر مغاير كان يتطلب أكثر من ذلك؛ يتطلب دخول ومشاركة فعلية في الحياة والعصر، وهو ما وقفت الإمامة المتوكلية دونه سلبية وعاجزة، ومن هنا صعود معارضة مزدوجة للإمامة من قلب الحكم ذاته (إمامي، هاشمي)، ومن خارجه (عدناني، قحطاني، زيدي، شافعي) بهدف إصلاح وتطوير بنية نظام الحكم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والدستوري (ملكية دستورية)، وهو ما يقوله روح ونص الميثاق الوطني «المقدس» لانقلاب ١٩٤٨: استبدال إمام زيدي مستبد متحجر، بآخر زيدي هاشمي يقبل بحالة من الملكية الدستورية (المقيدة)، وهذا لا ينفي عدم وجود وقيام حالة من الانقسامات العمودية في بنية المجتمع السياسية في اليمن في ظل الإمامة بين (زيدى، وشافعي) لسبب

الهيمنة السياسية والأيديولوجية المذهبية السلالية (الهاشمية) تاريخياً، على شمال اليمن، واعتبار مناطق جنوب الشمال والتهائم مناطق فتوحات و«كفار تأويل»، أو مناطق خراجية خاضعة للحكم وهيمنة المركز الزيدي الهاشمي، كما حدث في مراحل مختلفة في التاريخ السياسي للإمامة في علاقتها بهذه المناطق الجنوبية والسهلية والتهامية، وهي لحظات سياسية تاريخية اختلطت فيها - قطعاً - الانقسامات العمودية والأفقية، وإن كانت حالة الانقسامات الأفقية تاريخياً أخف حدة، ومضمرة، وفي حالة غير معلنة من الكمون التاريخي بسبب التخلف الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الشامل، وهو ما تجلّى في مرحلة لاحقة من تطور الفعل السياسي لحركة الأحرار اليمنيين والاتحاد اليمني في صورة اختلاف أو صراع محدود، داخل حركة الأحرار نفسها، حول قضايا إدارية ومالية وسياسية معيّنة (بين النعمان وآخرين محصورة في الجانب المالي).

لقد كانت أغلبية نخبة قيادة الأحرار زيدية، وتكاد قاعدة الأحرار الجماهيرية بمكوناتها ومموليها من الجماهير شافعية. ومع أن حركة الأحرار أو المعارضة التقليدية كانت قد استنفدت أغراضها وفقدت وظيفتها السياسية التاريخية، مع صعود الحركة السياسية الوطنية الديمقراطية المعاصرة وتراجع أي دور سياسي حقيقي لها قبيل ثورة ٢٦ سبتمبر، فإن الأحرار وجدوا أنفسهم، وللمرة الثانية، بعد قيام الثورة<sup>(٦)</sup> - ولأسباب ذاتية وموضوعية ولأخطاء سياسية وتنظيمية تكتيكية ارتكبتها الضباط الأحرار بموقفهم السلبي من قضية الدور السياسي التاريخي لتنظيم الضباط الأحرار، ولأخطاء مشتركة سياسية وعملية وإجرائية ارتكبتها القيادة المصرية (الأجهزة الأمنية والسياسية المصرية) وكذلك القيادة الجمهورية الثورية بقيادة الرئيس السلال، وهي أخطاء تحولت إلى أخطاء استراتيجية - في صدارة قيادة الثورة، وفي قلب القيادة الجمهورية، بالتحالف مع الزعامة المشيخية القبلية المسلحة الضاغطة على العاصمة صنعاء

(٦) المقصود بصعود الحركة السياسية الديمقراطية المعاصرة: حزب البعث وحركة القوميين العرب والتيار الماركسي، وقد بدأت جميعها التشكّل وإعلان نفسها في النصف الثاني من الخمسينيات (١٩٥٦ - ١٩٥٩) حتى عام ١٩٦١، تاريخ تأسيس الاتحاد الشعبي الديمقراطي.

(بالمؤتمرات السياسية القبلية المعارضة) ضغط السوار على المعصم، ومعهم مجاميع من العسكريين التقليديين. وساهم صراع القوى السياسية الحديثة في ما بينها في تغليب تعارضاتها الثانوية على التناقضات الاستراتيجية التي واجهتها ثورة ٢٦ سبتمبر، وفي تسهيل مرور مشروع القوى السياسية التقليدية (القبلية، العسكرية). وكان انقلاب ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ الذروة السياسية لعودة القوى التقليدية مجدداً إلى قمة السلطة.

## ثانياً: ظهور ونشوء التنظيمات السياسية

### ١ - الأندية الأدبية والثقافية

كانت البداية مع ظهور الأندية الأدبية والثقافية والتنويرية الأولى، من خلال الأدب والشعر والنقد التاريخي البسيط، ومن خلال الجمعيات الخيرية الإصلاحية؛ إذ أدت الأندية الأدبية والثقافية ذات الطابع الثقافي الوطني والعربي دوراً في التمهيد لنشوء الحركة السياسية والتنظيمات السياسية بعد ذلك، وهي الأندية الثقافية التي أنشأها ووقف وراءها أدباء ومثقفون يمنيون بدأوا يتطلعون إلى التجديد والإصلاح في قلب المدينة عدن، مثل نادي الأدب العربي ونادي الإصلاح العربي، الذي هو من أقدم الأندية في عدن

(أسس في عام ١٩٢٩)، ومن أهدافه رفع مستوى الأخلاق، ونشر العلم، والسعي إلى توظيف المواطنين في الإدارة الحكومية.

ومن أبرز الجمعيات في حضرموت جمعية الأخوة والمعونة، التي أسست في مدينة تريم عام ١٩٣١<sup>(٧)</sup>، ونادي الشعب في لحج. وكان للمهاجرين اليمنيين العائدين إلى الوطن من بلدان مختلفة إلى مناطقهم (عدن، حضرموت، لحج وغيرها) دور في ذلك. كما ساعد على نشأة الحركة السياسية الوطنية اليمنية أيضاً اليمنيون الجنوبيون الذين تلقوا تعليمهم في البلدان العربية، وجلبوا معهم أفكارهم المتحررة وطنياً وقومياً، وكذلك العمال اليمنيون الجنوبيون العائدون من إنكلترا بعد أن تعرّفوا على الأفكار الليبرالية والإصلاحية والنقابية<sup>(٨)</sup>.

### ٢ - التنظيمات السياسية

يبدأ التخطيط البحثي السياسي بشأن نشأة التنظيمات السياسية في اليمن المعاصر، في المراجع التاريخية المختلفة<sup>(٩)</sup>، بالتأسيس لظهورها مع نشوء الجمعية الإسلامية الكبرى<sup>(١٠)</sup>، وهي أول تنظيم يدخل السياسة من باب الدين والخطاب الديني؛ ويُعرف عنها أنها تنظيم سياسي تقليدي في جوهره، غلب عليه الخطاب الديني التقليدي، الأقرب إلى الرجعية في

(٧) إبراهيم خلف العبيدي، الحركة الوطنية في الجنوب اليمني المحتل، ١٩٤٥ - ١٩٦٧ (بغداد: جامعة بغداد، ١٩٧٩).

(٨) انظر: فيتالي ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، ترجمة سليم توما

(موسكو: دار التقدم، ١٩٨٤)، ص ٣٨.

(٩) لا ندري حقيقة لماذا تأسست الكتابات السياسية المرجعية التاريخية لنشأة وتطور التنظيمات السياسية في اليمن المعاصر بالقفز على فترة تأسيس حزب الأحرار اليمني، الذي تأسس عام ١٩٤٤ بطابعه أو هويته الشمالية السياسية والأيدولوجية، إلى أن تبدل اسمه إلى الجمعية اليمنية الكبرى عام ١٩٤٦، علماً بأن حزب الأحرار والجمعية اليمنية الكبرى تكونا وتأسسا في عدن كما أحزاب وتنظيمات سياسية شمالية، وفق التراخيص البريطانية لعدم إمكانية قيامها في ظل الإمامة المتوكلية في شمال اليمن، وهما عملياً وسياسياً حزبان شطريان ينشطان سياسياً ضد الإمامة في الشمال، ولا صلة لهما بالقضية السياسية الوطنية الجنوبية، شأنهما شأن الجمعية العدنية ورابطة أبناء الجنوب، الأولى عدنية وممثلة لأبناء عدن من كل الأعراق والأديان والجنسيات، والثانية وسّعت جغرافيتها السياسية لكل أبناء الجنوب اليمني، دون الشمال. هذا سؤال استفساري حيرنا وما يزال يحيرنا، ونحن في معرض الحديث عن نشأة التنظيمات السياسية في اليمن المعاصر، وهي التنظيمات التي بدأ تشكيلها جميعاً في قلب مدينة عدن، حيث يبدأ الحديث عن النشأة والتأسيس بالجمعية الإسلامية الكبرى، وبعدها الجمعية العدنية، ثم رابطة أبناء الجنوب، من دون الحديث عن نشأة التنظيمات السياسية اليمنية الشمالية.

(١٠) حول نشأة وتأسيس الجمعية الإسلامية، يذهب معظم المراجع بالإشارة إلى أن زمن تأسيسها هو عام ١٩٤٩، وهو زمن تأسيس الجمعية العدنية، وهذا في تقديرنا غير دقيق تاريخياً، على اعتبار أن الجمعية العدنية نشأت كرد فعل عليها. وفي ما يتعلق بتأسيس عام ١٩٤٩ عاماً للنشأة، انظر: علي الصراف، اليمن الجنوبي: الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة (لندن: رياض الريس، ١٩٩٢)، ص ٧٧؛ ناؤومكين، المصدر نفسه، ص ٣٩. وباستثناء محمد جمال باروت، في: حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر، ص ٣٥٣، يُعيد نشأة الجمعية الإسلامية إلى أوساط الأربعينيات، وهو الأدق تاريخياً، ويعيد إبراهيم خلف العبيدي تاريخ نشأتها إلى العام ١٩٤٧، في: العبيدي، الحركة الوطنية في الجنوب اليمني المحتل، ١٩٤٥ - ١٩٦٧، ص ١٠٦.

الممارسة السياسية. وقد ظلت الجمعية الإسلامية محدودة الانتشار، وضعيفة الصلة بالقضية الوطنية، ولم يكن لها دور في السياسة الوطنية ضد الاستعمار لخوفها وحذرهما الشديد من ملامسة الشأن السياسي الوطني العام. وفي دعوتها العامة أكدت الأهمية الإسلامية، وبقيت في حدود التعليم الديني، حيث «وجد البريطانيون أن من مصلحتهم ولضمان استمرار سيطرتهم على الجنوب اليمني، لا بد من تسهيل ظهور أحزاب سياسية تتلاءم مع المصالح البريطانية»<sup>(١١)</sup>، خاصة مع نشوء طبقة سياسية جديدة مؤثرة في الشأن السياسي في مدينة عدن، ولا تخرج عن المصالح الاستعمارية المباشرة، إلى جانب بداية تشكل طبقة وسطى جنوبية متصلة بالأفكار الوطنية والقومية والمفاهيم السياسية الحديثة. ومن هنا فتح الباب أمام الجمعية الإسلامية التي تشكلت من الشيخ محمد سالم البيحاني، والشيخ القاضي علي باحميش، ومعهما محمد علي الجفري (الذي كان قد ساهم في بداية الأربعينيات في تشكيل الكتبية الأولى مع الزبيري والنعمان). وكانت الجمعية الإسلامية برئاسة محمد عبد الله الباكستاني الأصل، وبعدها ظهور الجمعية العدنية عام ١٩٤٩ كرد فعل على نشاط الجمعية الإسلامية، وكان من أهدافها السياسية والاجتماعية المباشرة، فصل من يسمون أبناء عدن عن كل من عداهم من سكان المناطق المختلفة، بمن فيهم أبناء المحميات الغربية والشرقية، وذلك كي تحافظ على تميزها واستقلالها، إذ كان أنصار الجمعية العدنية ومؤسسيها يتخوفون من ذوبان عدن الأكثر تطوراً من المحميات الجنوبية العربية، ويعتبرون أن التطور المستقل لعدن ووجود جوال أجنبية يسمحان ببقاء عدن كوحدة سياسية قائمة بذاتها. وكان مؤسسو الجمعية العدنية مع المشروع السياسي الاقتصادي الاستعماري بالمطلق، ومع إدخال عدن ضمن الكومنولث البريطاني، وذلك بعد قيام مجلس

تشريعي «منتخب» يمهّد لتحقيق الاستقلال الذاتي على عدة مراحل<sup>(١٢)</sup>.

وقد انقسمت الجمعية العدنية على نفسها إلى تسميات مختلفة، مع استكمالها دورتها السياسية اللاوطنية، خاصة مع بداية تبلور وتشكل الوعي بالوطنية الجنوبية لدى تأسيس رابطة أبناء الجنوب العربي عام ١٩٥١، رغم أن مراجع تاريخية تعيد نشأة وتأسيس الرابطة إلى العام ١٩٥٠<sup>(١٣)</sup>. ومن مؤسسي الرابطة رئيسها محمد علي الجفري، وأمينها العام شيخان عبد الله الحبشي، وعمر محضار الكاف، وعلي بن عقيل، إضافة إلى السلطان علي عبد الكريم. ومن دخلوا الرابطة مبكراً كذلك: قحطان الشعبي، وعبد الله باذيب. ومع رابطة أبناء الجنوب، بدأ الوعي الوطني الجنوبي استدارته نحو تجاوز خطاب الجمعية العدنية و(القومية العدنية) والتأسيس في الواقع، والخطاب، لفكر الوطنية الجنوبية، وهو وإن كان خطاباً يتجاوز وطنياً أفق الجمعية العدنية، فإنه بقي عاجزاً وبعيداً عن تمثّل خطاب الوطنية اليمنية (الشمال والجنوب) الذي بدأ دورته الكاملة، واستكمال تحوّل نحو الوطنية اليمنية (الوحدة اليمنية) مع ظهور ونشوء الأحزاب القومية (البعث) وحركة القوميين العرب والتيار الماركسي. وكانت نشأة الرابطة رد فعل على فساد خطاب الجمعية العدنية وانحطاطه وعجزه في البداية، حيث دعت الرابطة إلى وحدة الجنوب العربي، من مثقفي ومشائخ، وعلماء وبرجوازية ريفية تطالب بدورها أمام دور برجوازية كمبرادورية محلية وأجنبية. ومع عجز رابطة أبناء الجنوب، ودورها حول الوطنية الجنوبية ووصولها إلى طريق مسدود حتى اتفاقها سياسياً مع المشاريع الاستعمارية حول الفيدرالية ودولة اتحاد الجنوب العربي بعد ذلك بسنوات، انشقت عن الرابطة في العام ١٩٥٥ مجموعة سياسية وطنية شكّلت في العام ١٩٥٦<sup>(١٤)</sup> الجبهة الوطنية المتحدة، وهي جناح سياسي

(١١) انظر: الصراف، المصدر نفسه، ص ٧٣.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٧٧ - ٧٨.

(١٣) حسب رواية الرابطة. كما جاء في غلاف دستور الرابطة أن تاريخ التأسيس هو ١٣٧٠هـ/ ١٩٥١م، وهو ما تؤكد مراجع الرابطة الجديدة أو الحديثة. على أن بعض المراجع السياسية التاريخية تعيد النشأة للرابطة للعام ١٩٥٠م. انظر: ناؤومكين، المصدر نفسه، ص ٤٣، وآخرين.

(١٤) يورد علي الصراف تسعة أسباب لتأخر ظهور الأحزاب السياسية في جنوب اليمن، انظر: الصراف، المصدر نفسه، ص ٧١ - ٧٣.

تنظيمي قومي تقدمي خرج عن رابطة أبناء الجنوب العربي، في أول انشقاق يحدث في الرابطة بسبب عجزها عن تمثّل الخطاب السياسي الوطني اليمني الذي بدأ بالتبلور حول وحدة اليمن. وبسبب مواقف الرابطة من تفعيل وتنشيط الحركة العمالية سياسياً، ومحاوله حصرها في الحدود النقابية المطلوبة، بدأ الضعف يدب فيها. بيد أن لرابطة أبناء الجنوب الفضل في إنشاء أول النقابات العمالية في عدن، إذ وجدت في قيام النقابات قوة دعم لمواقفها السياسية ضد الإدارة البريطانية<sup>(١٥)</sup>.

كان من أبرز مؤسسي الجبهة الوطنية، محمد سالم علي رئيساً، ومحمد عبده نعمان أميناً عاماً، وزين صادق وعبد الله باذيب وعبد العزيز باوزير وعبد الله الأصنج ومحمد سعيد مسواط وعبد خلیل سليمان. كما انضم إلى الجبهة الاتحاد اليمني الذي كان وقف ضد الإمامة في اليمن الشمالي<sup>(١٦)</sup>.

ومن أهم مطالب الجبهة الوحدة اليمنية «وحدة الشمال والجنوب» ومسقط عُمان، وطرد الاستعمار البريطاني، وتصفية نظام الإمامة في الشمال. وفي الحقيقة، كان تأسيس الجبهة الوطنية ردّ فعل على انتخابات ١٩٥٥ ومشروع الاتحاد بين إمارات الجنوب تحت الحماية والانتداب الاستعماريين البريطانيين، مع أن الجبهة الوطنية المتحدة تمكّنت من إفشال انتخابات ١٩٥٥، التي كانت تستثني أبناء الشمال منها وتعتبرهم أجانب، وكان للجبهة دور بارز في تأسيس أول تنظيم نقابي في اليمن عام ١٩٥٦، إلى جانب الماركسيين اليمنيين في الجنوب، الذين كان لهم كذلك دور بارز في تأسيس أول تنظيم نقابي في اليمن عام ١٩٥٦، وهو اتحاد نقابات عمال عدن، مع أن تاريخ تأسيس أول نقابة عمالية كان في عام ١٩٥٢<sup>(١٧)</sup>.

وفي عام ١٩٥٦، تأسس حزب البعث العربي

الاشتراكي، الذي فتح فرعاً له في الشمال عام ١٩٥٨ ضم طلاباً وشباباً يمينيين كانوا يدرسون في سورية والعراق ومصر. وكان الحزب امتداداً طبيعياً للحزب الأم في سورية، رافعاً الشعار التقليدي للبعثيين العرب (وحدة، حرية، اشتراكية)<sup>(١٨)</sup>.

### ٣- الأحزاب السياسية

كان لحزب البعث دور سياسي كبير في أوساط الحركة العمالية في الجنوب. وقد امتد حضوره السياسي والجغرافي إلى مناطق مختلفة في الجنوب، حضرموت ولحج. كما كان له في الشمال دور كبير في العملية السياسية الثورية قبل الثورة، إذ شارك في تشكيل تنظيم الضباط الأحرار وقدم مساهمة فاعلة في تفجير ثورة ٢٦ سبتمبر، وكان شريكاً في جميع مفاصل السياسة والصراع في الشمال والجنوب، ولم يكن عملياً مؤيداً ومشاركاً فعلياً في الكفاح المسلح في الجنوب منذ لحظة انطلاقه الثورة المسلحة عام ١٩٦٣. وقد دخل في صراعات مع حركة القوميين العرب، ومع القيادة المصرية والجمهورية في شمال اليمن، وتحديداً بعد فشل الوحدة المصرية - السورية عام ١٩٦١. واستمرت تلك الصراعات حتى انقلاب ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، وأحداث ٢٣ - ٢٤ آب/أغسطس ١٩٦٨، الذي دخل طرفاً فيها مع أجنحة انقلاب ١٩٦٧ في مواجهة حركة القوميين العرب.

كان حزب البعث منذ نشأته، شأنه شأن حركة القوميين العرب، يكافح من أجل الوحدة العربية وضد الاستعمار، ويعادي في الوقت نفسه الشيوعية والماركسية والتيار الماركسي في الجنوب والشمال. وكان بعد تحوّل إلى الماركسية ضمن الأحزاب التي شكّلت الحزب الطليعي في الجنوب، التنظيم السياسي الموحد، الجبهة القومية والحزب الاشتراكي بعد ذلك (تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨).

(١٥) الصراف، المصدر نفسه، ص ٩٤.

(١٦) حول ذلك، انظر: ناؤومكين، المصدر نفسه، ص ٤٧.

(١٧) حول ذلك، انظر: المصدر نفسه، ص ٥٠ - ٥١؛ سلطان أحمد عمر، نظرة في تطور المجتمع اليمني (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ٢٣٢، والصراف، المصدر نفسه، «بعيد قيام أول نقابة إلى عام ١٩٥٣»، ص ١٠٠.

(١٨) حول ذلك، انظر: محمد عمر الحبشي، اليمن الجنوبي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً منذ عام ١٩٣٧ وحتى قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ١٠ - ١١، والصراف، المصدر نفسه، ص ٢٩.

ماركسية منذ أوائل النصف الأول من خمسينيات القرن العشرين (١٩٥٥ - ١٩٥٦)، وكان له دور كبير في بلورة وإنضاج جملة من المفاهيم والرؤى السياسية الوطنية والقومية والإنسانية. وهو من الأحزاب الأولى التي طرحت ودافعت عن فكرة الجبهة الوطنية المتحدة، ومن أوائل الأحزاب التي صاغت خطاب الوحدة اليمنية بصورة أيديولوجية وسياسية واضحة. ورغم قلة حضوره العددي والتنظيمي، فإنه كان له تأثيره وانتشاره عبر دوره المتميز في الصحافة ودوره التأثيري الفعال في الكتابة. كما كان له دور بارز في الدفاع عن قضايا الحريات والديمقراطية والحقوق السياسية المدنية، وفي مقارعة الاستعمار البريطاني والمطالبة بخروجه. وكان مع نهج وخيار الكفاح المسلح حين أعلنته الجبهة القومية في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣.

أما حزب الشعب الاشتراكي، فنشأ كرديف أو غطاء سياسي للاتحاد العمالي، تحديداً، حتى لا تتناهب الأحزاب السياسية المختلفة التي ظهرت منذ النصف الثاني من خمسينيات القرن العشرين، وتستولي تدريجياً على الاتحاد العمالي؛ إذ «خشيت قيادة المؤتمر العمالي من أن يفلت زمام الأمور من أيديها على أساس امتناع العمال عن تنفيذ أوامرها، وخصوصاً فيما يتعلق بالإجراءات، وهو ما دفعها إلى أن تدخل ميدان العمل السياسي المباشر بتكوين حزب الشعب الاشتراكي في عام ١٩٦٢ بقيادة عبد الله الأصنع، بدلاً من الاقتصار على العمل النقابي الصرف الذي وجهت إليه ضربات قاسية من قبل السلطات البريطانية»<sup>(٢٠)</sup>. وهدفت الجماعة السياسية التي وقفت خلف تأسيس حزب الشعب الاشتراكي إلى تشكيل واجهة سياسية للحركة العمالية تنشط من خلالها، وتعمل في الوقت نفسه على وقف الاستقطابات الحزبية داخل الاتحاد العمالي الذي بدأت قيادته تفقد زمام السيطرة عليه.

ففي تموز/يوليو ١٩٦٢ دعا مؤتمر الحزب إلى تدارس وبحث فكرة إنشاء حزب سياسي يمثل العمال

وفي زمن متقارب لنشوء البعث، تشكلت حركة القوميين العرب وظهرت كامتداد للحركة المركزية الأم في لبنان، وبالتنسيق التنظيمي والسياسي معها. وعلى وقع خطاب التحرر الوطني والقومي لمصر عبد الناصر، وبعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، بدأ المد القومي والتحرري يعلن نفسه في اليمن كله. وفي هذه الظروف، جرى في اليمن الجنوبي تشكيل فرع لحركة القوميين العرب. كان أول من ناصر عقيدة الحركة الطلاب اليمنيين الجنوبيين والشماليين، الذين تلقوا دروسهم في القاهرة. وفي عام ١٩٥٩، أسست في الشيخ عثمان الخلية الأولى لحركة القوميين العرب التي ضمت أساساً موظفين ومعلمين وطلاباً<sup>(١٩)</sup>. وبعد ذلك مباشرة، تشكل فرع الحركة في الشمال. وكانت الحركة في جوهرها معادية للشيوعية، ولم تقبل بفكرة قيام الجبهة الوطنية المتحدة أو بمفهوم الجبهة الشعبية، بل كانت مع فكرة الجبهة القومية، ولا تفرق بين الاستعمار والشيوعية، شأنها شأن البعث وإن بدرجة أقل حدة بالنسبة إلى البعث، حيث كان الاختلاف في الدرجة لا في النوعية والموقف. وتمكّن فرع الحركة بسرعة كبيرة من تأسيس وجود جماهيري كبير له في أوساط فئات المجتمع المختلفة، وخاصة بعد وقوف الحركة إلى جانب نهج وخيار الكفاح المسلح. وأدى بعد ذلك دوراً في الحركة العمالية في جنوب الوطن من خلال تشكيله النقابات الست. كما أن حركة القوميين العرب قامت بدور بارز في الكفاح السياسي الوطني في الشمال والجنوب، ولا سيما في تعميم خطاب المقاومة المسلحة والثورة الشعبية المسلحة ونشره وترسيخه في الجنوب، حتى إنجاز الاستقلال الوطني في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، ودخلت في صراعات عنيفة مع مختلف أطراف الحياة السياسية كالبعث وحزب الشعب الاشتراكي، وضد الرابطة في موقفها الانفصالي من قضية وحدة اليمن شماله وجنوبه.

وفي ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١، ظهر إلى العلن حزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي، الذي بدأ تبلوره كتيار فكري سياسي وثقافي ذي هوية أيديولوجية

(١٩) انظر: الصراف، المصدر نفسه، ص ١٤٠ - ١٤١، وناؤومكين، المصدر نفسه، ص ٦٧.

(٢٠) المصدران نفسهما، ص ١٠٥ و ٥٦ على التوالي، وعمر، نظرة في تطور المجتمع اليمني، ص ٢٣٣.

مباشرة، خاصة بعد أن تجمدت قيادة المؤتمر عند حدود المطالب العمالية الإجرائية والقانونية والفنية والمطلبية، ورفض دعم المواقف السياسية الوطنية العامة والكبيرة ضد الاحتلال الاستعماري البريطاني، إذا كان الهدف سياسياً وجهازيماً وتنظيماً، للحفاظ على قوة الاتحاد العمالي بيد القيادة المهيمنة على مفاصل إدارة المؤتمر العمالي، الأصنع وأعوانه، مع أن حزب الشعب الاشتراكي كان يطرح سقف مطالب سياسية ووطنية عالية من حيث الشكل، مثل «مطالبته بإقليم اليمن الطبيعي جزءاً من الوطن العربي والشعب العربي في اليمن جزءاً من الأمة العربية وتحرير إقليم اليمن الطبيعي من الاستعمار والرجعية ووحدته على أساس ديمقراطي اشتراكي»<sup>(٢١)</sup>، وأعلن شعار للحزب «وحدة، حرية واشتراكية»، وهي شعارات حزب البعث، بحكم الصلة الحميمة بينه وبين قيادة حزب البعث التي كانت حاضرة في جميع مفاصل تأسيسه وقيادته، ووقف حزب الشعب الاشتراكي وقيادته مؤيداً لثورة ٢٦ سبتمبر بقدر ما وقف ضد نهج وخيار الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني منذ عام ١٩٦٣ عملياً، ولم يعد الحزب يتبنى خيار الكفاح المسلح إلا كهدف سياسي تكتيكي في فترة التسويات (١٩٦٥ - ١٩٦٦)، تحول بعدها إلى قوة معارضة لدولة الاستقلال في الجنوب من شمال اليمن وجزء من سياسة سلطة ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، حيث دخل زعيم حزب الشعب الأصنع وزيراً في العديد من حكومات الشمال وصولاً إلى ثمانينيات القرن العشرين.

### ثالثاً: نشوء حركة القوميين العرب

من قلب الحركة الشبابية الطلابية انبثقت حركة القوميين العرب في صورة تجمع ثوري وقاعدة طلابية شبابية، عكس ظهورها وإعلانها نفسها حالة انكسار وتغلغل من واقع هزيمة كبرى هي هزيمة ١٩٤٨، التي طاولت نتائجها بداية ضياع واحدة من أقدس قضايا العرب القومية المعاصرة، وهي قضية فلسطين (الأرض والشعب) التي تحولت منذ ذلك التاريخ/الهزيمة

(١٩٤٨) إلى قضية بلد محتل. وقبل أن تتحول أية قوة من قوى حركة التحرر العربية إلى دولة قومية واضحة الرؤى والأهداف في موقفها من ذلك الاحتلال، بقيت معه فلسطين والقضية الفلسطينية خارج سرب الهمم العربي، وداخل دولة احتلال صهيوني استعماري استيطاني، لم تتوقف حتى اليوم. وفي مناخ هذه الهزيمة القومية الشاملة، التي كشفت عن حالة عجز النظام العربي الرسمي كله، تشكلت حالة رد فعل ثورية تلقائية سريعة كان الشباب الثوري والطلاب القابلة والحاضنة المعبرة عنها بصورة عفوية لا مدركة بصورة أيديولوجية ضمن إطار نظري أو أيديولوجي. وكانت البدايات الأولى من رد الفعل هي تشكل نواة حركة القوميين العرب من الشباب الفلسطيني، ومن العرب الموجودين في لبنان على وجه الخصوص<sup>(٢٢)</sup>.

على قاعدة شعارية أيديولوجية (وحدة، تحرر، ثأر) ومع حلول الخمسينيات (١٩٥٣ - ١٩٥٦)، انتشر صدى الحركة في أكثر من بلد عربي. وأصبحت مع استكمال النصف الأول من عقد الخمسينيات وفي بداية نصفه الآخر حركة سياسية ثورية تنظيمية. وفي عام ١٩٥٩، كانت بدايات تشكلها الأولى في الواقع اليمني، وفي جنوب اليمن تحديداً. وكان لقيام ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ في مصر دور عظيم في إشعال شرارة الفكر القومي في بعده الحركي والسياسي، وفي سياق تحرري قومي وصلت أحداثه وأصدائه إلى أكثر من بلد عربي. ومع العدوان الثلاثي الاستعماري الإمبريالي (البريطاني والفرنسي والصهيوني الإسرائيلي) على مصر عام ١٩٥٦، والكفاح البطولي للشعب العربي المصري في مقاومته للعدوان (الذي أعد له لإعادة الهيمنة والوصاية والانتداب على المنطقة في قلب العروبة مصر، والحفاظ على ما تبقى من إرث استعماري احتلالي في بعض مواقع الإمبراطورية البريطانية التي بدأت شمسها تغرب مع نهاية الحرب العالمية الثانية ويزول معها استعمارها في أكثر من مكان، باستثناء منطقة جنوب اليمن وعمان والكويت وبعض الأجزاء المتفرقة هنا أو هناك، والجهازية

(٢١) ناؤومكين، المصدر نفسه، ص ٥٧، والصراف، المصدر نفسه، ص ١٠٦ - ١٠٧.

(٢٢) حول ذلك، انظر: باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر، موزعة على معظم فصول الكتاب.



للنهوض والتحرر)، نقول في هذا المناخ بالذات، استُكمِلت صورة تشكّل ملامح الحالة القومية في اليمن، وفي جنوب الوطن تحديداً، حيث وجدت حركة القوميين العرب أرضاً خصبة لها.

وكان من ميزات أو خصائص حركة القوميين العرب منذ نشأتها تميزها بالطابع الحركي الثوري، وبالطابع الجماهيري الشعبي الكادح بفعل تكوّنها الاجتماعي الطبقي، حيثما وجدت، مع قيادة نخبوية تتميز بالشبابية وقاعدة طلابية تنشد التحرر والكفاح القومي، وطلّعة مثقفة راديكالية بعيدة عن التنظيرات الأيديولوجية والفلسفية المجردة، كما كان عليه الحال مع نشأة وتكوّن حزب البعث العربي الاشتراكي.

ومن تلك الخلفية، تكوّن الطابع الشعبوي الثوري الحركي لتنظيمات حركة القوميين العرب من فلسطين ولبنان الكويت والعراق والأردن إلى منطقة الجزيرة والخليج، ومنها اليمن الجنوبي وبعده شطره الشمالي<sup>(٢٣)</sup>.

كانت غايات زعمائها العقائديين محصورة في الصحف وفي أبحاث يغلب عليها الطابع الأيديولوجي السياسي، وخاصة في الفترة ١٩٥٤ - ١٩٥٧. وكان جورج حبش، أبرز زعمائها التاريخيين، قد قال: «عندما فكّرنا في تأسيس الحركة، كان حينها أن الحركة تمتد كتنظيم عربي شامل لكل جزء من أجزاء الوطن، مع التركيز على ساحة أساسية من الساحات تستطيع من تلك الساحة أن تحدث تغييراً ثورياً (...)». ووفقاً لتقديرات أو معلومات فيتالي ناؤومكين، كانت قيادة حركة القوميين العرب في بداية الستينيات تعتبر اليمن الجنوبي بالذات بمثابة هدف كهذا، وغالباً ما يكتنف الكتابة والتأريخ لنشأة الحركات والتنظيمات والأحزاب السياسية

في البلدان المتخلفة الكثير من التشوش والاضطراب حول زمن وتاريخ النشأة والقيام. وعدم التحديد الدقيق والاضطراب في تحديد تاريخ النشأة والتكوّن يطاولان معظم الأحزاب (البعث، حركة القوميين العرب) ... فإنه يكاد يكون هناك شبه إجماع على أن نشأة حركة القوميين العرب كانت مع أواخر عام ١٩٥٩<sup>(٢٤)</sup>.

يقول علي أحمد السلامي، أحد أبرز مؤسسي حركة القوميين العرب في جنوب اليمن، في مقابلة مسجلة: «القيادة المحلية التي كانت تقود فرع حركة القوميين العرب في عدن، من الجنوب في أواخر ١٩٥٩ حتى قيام النضال المسلح، وكان فيصل عبد اللطيف الشعبي - حينها - طالباً في القاهرة وكان عندما يأتي في الإجازة السنوية يترأس المجموعة، كانت مشكّلة من علي أحمد السلامي، وطه مقبل، وسيف أحمد الضالعي. ولكن فيصل وسلطان أحمد عمر كانا طالبين، فيصل كان يأتي في الصيف ليكون العضو المسؤول عن هذه القيادة خلال وجوده لمدة ثلاثة أشهر، وسلطان أحمد عمر كان يذهب إلى تعز ويتحمل مسؤولية قيادة الفرع أثناء وجوده في تعز، وهكذا كان في أثناء غياب فيصل كان يقود الحركة في عدن علي أحمد السلامي، وكان معه طه مقبل وسيف الضالعي، وهذه هي القيادة التي كانت في عدن حتى قيام الثورة المسلحة (...)». فيصل عندما تخرّج من القاهرة كان هو المسؤول عن فرع الحركة في عدن<sup>(٢٥)</sup>.

وتكاد جميع الكتابات المرجعية، بما فيها بعض المصادر، تجمع على أن تاريخ نشأة حركة القوميين العرب كان في أواخر عام ١٩٥٩، مع انسحاب العناصر القومية من رابطة أبناء الجنوب، ومع عودة مجاميع من الطلاب الدارسين في الخارج إلى عدن، وكانت مدينة الشيخ عثمان هي التي أنشئت فيها أول خلية حزبية<sup>(٢٦)</sup>.

(٢٣) ناؤومكين، المصدر نفسه، ص ٧١.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٧١.

(٢٥) انظر: المصدر نفسه، ص ٧٢، وباروت، المصدر نفسه، الذي يحدّدها في جنوب اليمن ١٩٥٩.

(٢٦) في مقابلة مطوّلة مع علي أحمد السلامي أجراها معه مركز الأبحاث التابع للحزب الاشتراكي اليمني عام ١٩٨٥، وهي محفوظة في أرشيف مركز الدراسات والبحوث اليمني/عدن، يُشير إلى أن العناصر أو الخلايا الأولى كانت مشكّلة من عبد الرحمن أحمد عمر العيسي، صاحب استديو في الشيخ عثمان، وكذلك سعيد الجناحي، وسالم زين، وجعفر علي عوض، ونور الدين قاسم، وعبد الباري قاسم (أخوه) وجماعة مصافي الزيت، والخلية الأولى من العمال محمد حسين امذروي، وعبد الله مطلق، وأحمد صالح الشاعر، ومحمد صالح عولقي، وبعدها تشكّلت حلقات من أسماء عديدة، منها محمود عبد الله عيش وأنور خالد.

وحول نشأة وتكوّن فرع الحركة في الشمال، يشير عبد الحافظ قائد إلى «أن التنظيم كان يتواجد وينمو في الشمال، وذلك بالتوازي مع تواجد ونمو الفرع الآخر في الجنوب، وأن الفرعين كانا يعملان في معظم الأحيان كتنظيم واحد، وبقيادة واحدة في سنوات التكوين الأولى وحتى الاستقلال»<sup>(٢٧)</sup>.

وفي هذه الأثناء، كان لحزب البعث وجود حقيقي فعلي في الجنوب بحكم أسبقية وجوده التاريخي كتنظيم سياسي في اليمن شمالاً وجنوباً، كما تشير المصادر والمراجع التي بحثت في هذا الشأن<sup>(٢٨)</sup>. وكان وجوده قوياً ومسيطرأ في الحركة العمالية ونقابات العمال. وفي الواقع، لم يكن بينه، في السنوات الأولى لنشأته وتكوينه التنظيمي، وبين حركة القوميين العرب أي صراعات حدية أو تناقضات عدائية في الفكر والسياسة، بل كان عداؤهما كلاهما منصباً على الشيوعيين والتيار الماركسي اليمني، الذي بدأ يعلن وجوده. ولم يظهر العداء والصراع والمجاهة بينهما إلا بعد فشل تجربة الوحدة المصرية - السورية عام ١٩٦١، وبعد سقوط نظام ثورة ١٩٥٨ في العراق عام ١٩٦٣، بما كان لذينك الحدثين من تأثير في الواقع السياسي اليمني شمالاً وجنوباً، وفي مستقبل الوحدة والتحالف في ما بينهما لزمان طويل. وكان ذلك الصراع، في تقديرنا، واحداً من أخطر وأسوأ عوامل أزمة الثورة اليمنية في الشمال تحديداً، وعوامل تعقيد مسار تطور الثورة الجمهورية السبتمبرية طوال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٧٠، وهو ما نتج منه بروز تحالفات أو تكتلات عدائية صراعية في قلب كيان جمهورية ثورة ٢٦ سبتمبر كانت بدأت عملياً منذ بُعيد الثورة أولاً، في صورة موقف البيضاني من البعثيين في الشمال ومحاوله حصارهم عبر الأجهزة العربية، وثانياً في صراع البعث مع حركة القوميين العرب ومع القيادة

المصرية أو الجمهورية بقيادة السلال، بعد أن وجدت حركة القوميين العرب نفسها متوحدة في السنوات الأولى من ثورة ٢٦ سبتمبر مع القيادة العربية العسكرية والسياسية (الناصرية)، ومصطفة ومنحازة بالكامل إلى السلال كحليف مسنود من القيادة العربية المصرية، الأمر الذي يشكّل، في تقديرنا، أهم أسباب انتكاسة الثورة في شمال اليمن.

وفي ذلك الصراع والتحالفات العنيفة والاعتباطية التي برزت بعد قيام الثورة، تفسير حقيقي للحرب التي دارت رحاها طوال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٧٠، وكانت حرباً أهلية ووطنية في آن معاً، ومرّد هذا الوصف لتلك الحرب إلى الخشية من أن يُفهم أنها حرب داخلية يمنية - يمنية فقط في قلب القيادة الجمهورية ومن أجل سيطرة أحد الأطراف دون الآخر على السلطة، وتناسي العمق الوطني، والإقليمي، والدولي، الاستعماري الذي رافق وشكّل مضمون الحرب على ثورة ٢٦ سبتمبر، وهو ما تكشفه الوثائق الاستعمارية والإسرائيلية اليوم في صورة مشاركة أطراف دولية في الحرب التي دارت على أرض اليمن وضد ثورة ٢٦ سبتمبر. وليس ترافق عملية حالة التسويات السياسية التي مرت في الفترة ١٩٦٣ - ١٩٦٧ ووحدة جريانها بين الشمال المحاصر بالحرب، والجنوب المحتل، سوى دليل إضافي ليس فقط على وحدة وتشابك مسار الثورة اليمنية في تعدها وتنوعها بين هذا الشطر والآخر، وإنما أيضاً على أن ما كان يجري في شمال اليمن ليس حرباً أهلية يمنية صرفة، بل هي في عمقها الاستراتيجي حرب وطنية ذات طابع قومي، وأهلية مزدوجة؛ حرب وطنية اشتركت فيها بريطانيا كقوة استعمارية، وقدمت خلالها الولايات المتحدة دعماً سياسياً، وتحلّلها بعد ذلك تدخل عسكري أردني، وآخر إيراني، ومشاركة فعلية للطيران الإسرائيلي<sup>(\*)</sup>. ونحن

(٢٧) حول ذلك، انظر: المصدران نفسيهما، ص ٧٢، و ٣٢٩ على التوالي؛ الصراف، اليمن الجنوبي: الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة، ص ١٤٥، وسيف علي مقبل، دور عدن في الثورة التحريرية المسلحة في الشطر الجنوبي من الوطن اليمني، ١٩٦٤ - ١٩٦٧ (صنعاء: دائرة التوجيه المعنوي، مركز المعلومات، ٢٠٠٧)، ص ٣٦.

(٢٨) عبد الحافظ قائد أحد أبرز مؤسسي حركة القوميين العرب في الشمال. انظر: الندوة الوطنية التوثيقية للثورة اليمنية، ١٤ أكتوبر (بيروت: مركز الدراسات والبحوث، ١٩٩٣)، ص ٢٨.

(\*) نشرت صحيفة الأهالي ترجمة لمقال عن صحيفة هآرتس الإسرائيلية يحتوي على جملة من الحقائق والوقائع عن التدخل الإسرائيلي العسكري في الحرب على ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢. انظر: «هكذا تدخلت إسرائيل في الحرب الأهلية في اليمن»، ترجمة أحمد بلال، =

نؤكد ذلك للإشارة إلى مدى عبثيتها الداخلية في صورة الصراع الذي دار داخل قلب القيادة الجمهورية، وبين حزب البعث وحركة القوميين العرب.

كانت مدينة تعز مركز فعل ونشاط حركة القوميين العرب التي بدأت نشأتها وتشكيل خلاياها الأولى فيها، وارتكزت جماهيريتها على أبناء هذه المنطقة بدرجة أساسية، وهي منطقة مفتوحة وتجارية ومتصلة بعدن، وكانت في تاريخنا المعاصر حلقة الوصل بين الشمال والجنوب (المستعمرة عدن)، ومنها انطلقت النهضة السياسية المدنية اليمنية المعاصرة في الشمال. فيها قاعدة تجارية رأسمالية، ونسبة عالية من الكوادر المتعلمة والمتقنة؛ إنها مدينة ارتبطت بالسياسة والثقافة والفكر.

وبعد قيام الثورة، تعززت مكانة حركة القوميين العرب وانتشرت إلى جميع مناطق الشمال<sup>(٢٩)</sup>، خاصة بعد فتح المدارس والكلليات العسكرية والأمنية التي استوعبت مجاميع كبيرة من أبناء اليمن المتحفزين للدفاع عن الثورة ونظامها الجمهوري. وكانت نسبة كبيرة من الملتحقين بالكلليات الحربية والعسكرية وفي مواقع الدفاع

عن الجمهورية من المنتسبين إلى الأحزاب القومية، وتحديدًا حركة القوميين العرب والبعثيين، ومن الماركسيين اليمنيين. وقد تميز البعث بحضوره الكثيف في تنظيم الضباط الأحرار وحضوره الأكبر في العاصمة صنعاء بحكم العزلة الاجتماعية والسياسية والثقافية التاريخية التي فرضتها الإمامة بين مناطق اليمن بسبب التخلف الاقتصادي والاجتماعي الشديد الذي عزل مناطق ومحافظات الشطر الشمالي من اليمن بعضها عن بعض، وليس لعدة أو سبب ذاتي مذهبي طائفي عائد إلى ذاتية وهوية هذين الحزبين، البعث وحركة القوميين العرب. ومن هنا الصبغة الطائفية التي أخذتها أحداث ٢٣ - ٢٤ آب/أغسطس ١٩٦٨.

#### رابعاً: الحرب الأهلية والوطنية (١٩٦٢ - ١٩٧٠)

ليس من السهل على الغرب، وعلى بريطانيا وأمريكا تحديداً، قيام ثورة جمهورية وطنية ديمقراطية على مقربة من بحر النفط وخزائنه الاستراتيجية الكبرى، التي تشكّل

<sup>=</sup> الأهابي، ٢٥/٧/٢٠٠٧، ومما جاء فيه، أو أهمه، حسب ما ذكرت الصحيفة الإسرائيلية هآرتس، أن إسرائيل قامت بـ ١٣ طلعة طيران لطائرات النقل الإسرائيلي التي أنزلت بالمظلات تجهيزات ومؤناً عسكرية للمقاتلين الملكيين في الجبال. وعلى حدّ قول الصحيفة «إن الجيش المصري نجح في قطع كلّ خطوط التعزيزات... للملكيين الذين وقفوا على حافة السقوط وفقدوا الأمل في المساعدة». وفي ربيع وصيف ١٩٦٤، ازداد وضع المقاتلين الملكيين في الجبال سوءاً، وتقول هآرتس إن السعوديين أخرجوا مساعدات، إلا أن الجيش المصري نجح في منعها مرّات عديدة، كما أن سلاح الجو الملكي البريطاني حاول المساعدة مرّة أو مرتين، إلا أن ذلك لم يَف بالغرض، وعرض رجال المخابرات البريطانية على الملكيين عقد اتفاق مبدئي يقضي بـ «قبول مساعدة من إسرائيل». وتقول هآرتس إن هذا التعاون لم يكن بالأمر الهين، وتمّ تكليف رجل المخابرات البريطاني ديفيد سميلي بإبلاغ إسرائيل موافقة الملكيين في اليمن على قبول مساعدات إسرائيلية، فقام في البداية بإجراء اتصال مع الملحق العسكري الإسرائيلي في لندن، بعدها قام بأربع زيارات لإسرائيل التقى خلالها مدير عام وزارة الدفاع آنذاك، شمعون بيرس، وقائد سلاح الجو الإسرائيلي عازر وايزمن، بالإضافة إلى ضباط من جهاز الاستخبارات العسكرية الإسرائيلية (أمان). «وبتداء من شباط/فبراير ١٩٦٤ وحتى نهاية ١٩٦٦، طارت إلى جبال اليمن أسلحة، ومساعدات، منها أجهزة اتصال لاسلكية، حيث كانت الطائرات الإسرائيلية تطير فوق الشاطئ السعودي، وبعد إفراغ شحنتها في اليمن كانت تتوجه إلى جيبوتي للتزوّد بالوقود من هناك. واشتمل التدخّل كذلك على زرع عملاء للموساد في اليمن، لجمع المعلومات عن المصريين، على حدّ قول هآرتس، وأن الموساد زرع عدداً من عملائه الصهيونيين في اليمن، كان منهم باروخ مرزاحي الذي اعتُقل في اليمن عام ١٩٦٧، وسُجن في مصر وأطلق سراحه عقب حرب ١٩٧٣ في عملية تبادل أسرى، نقلاً عن: الثوري (صنعاء)، ٢/٨/٢٠٠٧، وحول ذلك أشار محمد حسنين هيكل في كتابه خريف الغضب قائلاً: «وحينما اتسعت حرب اليمن وزاد تدخل الأطراف فيها، من السعودية، إلى وكالة المخابرات المركزية الأمريكية، وحتى إسرائيل». انظر: محمد حسنين هيكل، خريف الغضب، ط ١٣ (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٦)، ص ٨٨. وفي رسالة ماجستير قدّمها طارق عبد الله ثابت الحروي، جاء «إن إسرائيل قامت بالتنسيق مع دول المحور الأمريكي - الغربي، وحلفائها في المنطقة كالسعودية، الأردن، إيران، المغرب بإرسال مستشارين عسكريين وأسلحة، ومعدات عسكرية ضخمة لدعم الملكيين، فضلاً عمّا تشير إليه بعض المصادر من مشاركتها الفعلية في العمليات الحربية عبر إعادة إرسال المئات من اليهود اليمنيين المدربين الذين لعبوا دوراً مهماً فيها». انظر: طارق الحروي، «الجزر الجنوبية للبحر الأحمر وانعكاسها على مستقبل الأمن القومي العربي»، (رسالة ماجستير، معهد القائد المؤسسي للدراسات العليا، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٠)، ص ١٦٢، و«التقارب اليمني - الإسرائيلي»، «تقديرات استراتيجية (القاهرة)، العدد ٢٠ (١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦)، ص ٤٤ - ٤٦.

(٢٩) ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، ص ٦٨، وباروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر، ص ٣٢٩.

المخزون الأعظم لاحتياطي النفط العالمي، والمعبر الذي يمر منه أكثر من ثلث النفط العالمي، وفي منطقة هي حلقة وصل مع العالم الخارجي كله عبر مداخله وممراته المائية البحرية الاستراتيجية، وفي منطقة هي على تماس حدودي مباشر مع (السعودية) المعبرة عن مصالح الغرب السياسية والاقتصادية الاستراتيجية في المنطقة.

إن قيام ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ كان إيذاناً بدخول المنطقة كلها مرحلة سياسية نوعية جديدة من صراعات القوى والسياسات والمصالح. ولذلك، وجدت الثورة نفسها منذ الأيام الأولى لقيامها في مواجهة مع الرجعية العربية السعودية وحلفائها الاستعماريين؛ مواجهة عسكرية واقتصادية وسياسية وإعلامية مباشرة هي حرب عدوانية شرسة استخدمت فيها ورقة الملكية واللعب على خارطة البنية القبلية عبر زعماء المشايخ الذين تم شراء العديد منهم بالسلاح والمال لتأليبهم على الثورة، وعلى الجمهورية الوليدة، ناهيك عن استخدام الآلاف من المرتزقة الأجانب من جميع الجنسيات.

لقد أدرك الغرب، وبريطانيا على وجه الخصوص، حساسية وخطورة قيام ثورة سياسية اجتماعية في شمال اليمن على مصالحه الاستراتيجية في المنطقة كلها، وعلى مستقبل بقائه في الجنوب، جنوب اليمن، آخر قلاع وجود الاستعمار البريطاني، ومن أهم القلاع والمواقع الاستراتيجية التي يطل منها على مصالحه في العالم.

ومن هنا كانت شراسة العدوان البريطاني الغربي، والرجعي العربي، على ثورة ٢٦ سبتمبر، ومحاوله إجهاضها وضربها في المهد. ولقد كانت حركة القوميين العرب تدرك مبكراً الأهمية الجيو-سياسية والاستراتيجية لقيام ثورة في الشمال تشكّل قاعدة لمعركة التحرير في الجنوب، وحسب تفسير الحركة في تقديرها الدقيق في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٩، حين أكدت أن من غير السهل أن تؤدي حركة التحرير في الجنوب إلى نتيجة

حاسمة فاصلة ما لم تغدّ من شمال اليمن، ذلك أن انحصار اليمن المحتل بين البحر جنوباً ومملكة اليمن شمالاً يجعل من الصعب قيام ثورة مسلحة تنتهي بالنصر الأكيد، إذا لم تجد متنفساً وسنداً لها في الشمال، يتيح لها نوعاً من المرونة العسكرية والتقدم والتقهقر والتموين، وغيرها من العناصر الأساسية في أية ثورة مسلحة<sup>(٣٠)</sup>.

وبقيام ثورة ٢٦ سبتمبر، تحققت نبوءة حركة القوميين العرب بوجود السند الإقليمي/القاعدة الذي شكّل الأساس الموضوعي لقيام الثورة المسلحة في الجنوب وإزالة معوقات الثورة في الشمال، وهو ما يؤكد وحدة وترابط مسار العملية الثورية الكفاحية الوطنية اليمنية شمالاً وجنوباً.

إذاً، نحن منذ البداية لسنا أمام حرب أهلية يمنية - يمنية صرفة، وإنما أمام حرب وطنية وقومية وإقليمية ودولية؛ إذ إن القوى الملكية والقبلية لم تكن تملك قرار الحرب والسلم، وبالتالي لم تكن لتصمد أسبوعاً واحداً لولا الدعم الذي تلقته من العربية السعودية وبريطانيا وفرنسا وإيران وألمانيا وإسرائيل، والذي ساهم بصورة ملحوظة جداً في إعاقة ثورة ٢٦ سبتمبر وكبح إمكانات تطورها الذاتي الطبيعي الداخلي.

ومن هنا كان تدخل مصر القومي ودعمها للثورة بعد انتهاء مرحلة شهر العسل بين مصر والسعودية، وهي المرحلة التي حكمتها طبيعة علاقة التعاون والتحالف بينهما في فترة الخمسينيات ضد حلف بغداد، ثم اهتزاز تلك العلاقة بعد قيام الوحدة بين مصر وسورية عام ١٩٥٨، وانضمام المملكة المتوكلية اليمنية إليها في إطار «اتحاد الدول العربية»، وإعلان الرياض حيادها تجاه كلٍّ من الوحدة المصرية - السورية و«اتحاد الدول العربية»، ثم اتهام الملك سعود بالتآمر على حياة الرئيس عبد الناصر، وفرار الأمراء الأحرار السعوديين بقيادة الأمير طلال بن عبد العزيز في ١٥ آب/أغسطس ١٩٦٢ إلى بيروت ثم القاهرة (...)، والرد المصري في

(٣٠) لا تعني الإشارة هنا إلى الانتماء المذهبي لأبناء هذه المنطقة بأي حال من الأحوال أن هذا الانتماء هو القاعدة الحزبية الجماهيرية لحركة القوميين العرب من أبناء هذه المنطقة في صورتها الشافعية؛ فالحركة انتشرت ونشطت في جميع محافظات اليمن شمالاً وجنوباً. والأمر نفسه ينطبق على حزب البعث، وهي حقيقة سياسية اجتماعية تنظيمية تاريخية وطنية شملت السمة الحزبية والجماهيرية لتنظيمي الحركة والبعث.

تبتي ثورة الضباط الأحرار - في اليمن انسجاماً مع موقف مصر القومي - ودعم ثورتهم في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ لتبدأ الحرب العربية الباردة بين القاهرة والرياض بعد أكثر من عشر سنوات من الوفاق<sup>(٣١)</sup>، ولتتحول تدريجياً إلى حرب ساخنة ذات هدف مزدوج: تجويف وإفراغ ثورة ٢٦ سبتمبر من مضمونها الاجتماعي والوطني، وإنهاك قدرات مصر الاقتصادية والعسكرية إزاء العدو الصهيوني الإسرائيلي، وهو ما تحقق بالفعل وضاعف من تأثيرات هزيمة ١٩٦٧.

في جميع هذه المحطات، من فشل الوحدة المصرية - السورية عام ١٩٦١ إلى تحولات الموقف بين مصر والسعودية، كانت حركة القوميين العرب تتماهى مع نهج السياسة المصرية وموقفها على طول الخط، وكانت في مركزها وفي فروعها كافة تقف بالمطلق مع الموقف المصري (الناصرية). وجاءت ثورة ٢٦ سبتمبر وانحياز الموقف المصري إلى الشعب اليمني وثورته ليجعلا من الحركة أداة طيعة، ومنفذة لمشيئة الإرادة المصرية، وخاصة خلال الفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٤، وهي فترة المواجهة السياسية المباشرة بين مصر والسعودية، حيث «أخذت هذه المواجهة إثر ثورة ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ في شمال اليمن، وإعلان الجمهورية، شكل حرب عربية باردة بينهما - واستعمارية بدون شك - فدخلت القوات المصرية إلى اليمن - داعمة للجمهورية الوليدة - في حين عادت الطائرات الأمريكية إلى الظهران، وأعاد فيصل العلاقات الدبلوماسية والعسكرية المقطوعة مع بريطانيا، واستقدم خبراء بريطانيين، وتحولت صنعاء إلى مركز للمعارضة في الخليج والجزيرة العربية تطالب بقبام جمهورية الجزيرة العربية. ومن هنا، عملت حركة القوميين العرب في الخليج والجزيرة العربية كأداة طوعية للاستراتيجيا الناصرية في هذه الحرب، ووقفت ضد الجهود التي بُذلت لتهدئتها وتحقيق هدف التوتر فيها<sup>(٣٢)</sup>، سياسياً، لصالح الثورة اليمنية في الشمال والجنوب.

لقد دخلت حركة القوميين العرب إلى حرب الدفاع عن ثورة ٢٦ سبتمبر من باب الوطنية اليمنية، التي فتحت أمامها نافذة عملية وسياسية وعسكرية لتوسيع قاعدة ونطاق الحرب في الشمال، لتحوّلها وتوسّع مداها إلى فكرة التحرير الوطني، إلى كل الجنوب المحتل، من الإقليم/ القاعدة «الشمال»، كما أشارت إلى ذلك في خطابها أو بيانها حول «اتحاد الإمارات المزيف ١٩٥٩»، ووسّعت من خلاله قاعدة المعركة وحولتها إلى حرب تحرير وطنية شاملة بتأسيسها ذراعها العسكرية الثورية بعد انتفاضة ردفان في ١٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٣، وتأسيس جبهة التحرير أولاً في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٦٣ من خلال اجتماع موسّع في دار السعادة، صنعاء، وبعدها إعلان تأسيس الجبهة القومية<sup>(٣٣)</sup>.

لقد تفجرت ثورة ٢٦ سبتمبر بالحرب التي رافقتها، ووقفت في وجهها جملة تعارضات ثانوية وجدت في قلب القيادة الجمهورية وأثّرت في وحدة القيادة الجمهورية وتماسكها في مواجهة العدوان الاستعماري الرجعي، حيث انقسمت إلى قسمين، فوجدت حركة القوميين العرب نفسها مصطفة سياسياً وأيديولوجياً مع القيادة العربية الناصرية ومع السلال، وضد البعث وبقايا الأحرار التقليديين الذين تحوّلوا بعد الثورة إلى قوة سياسية نافذة في قلب القيادة الجمهورية من خلال تحالفهم الوثيق مع الزعامة المشيخية القبلية والعسكريين المواليين لهم، وفي هذا المناخ اتسعت حركة القوميين العرب وتوسّعت قاعدتها الجماهيرية والسياسية والحزبية، وخاصة في المؤسسة العسكرية وفي وحدات عسكرية محددة: المظلات، الصاعقة، المشاة، وبحكم طابع الحركة الجماهيري الشعبي الثوري الكادح، فإن استقطابها التنظيمي كان الأوسع والأكبر، وكان لتوحيدها في السنوات الأولى بالتجربة المصرية والسياسة المصرية في اليمن والمنطقة العربية من خلال مواقف الحركة، دور مؤثر في توسيع فضاءها الحزبي التنظيمي الجماهيري، بعد

(٣١) حول ذلك، انظر: باروت، المصدر نفسه، ص ٣٣٠.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٥٣٥، نقلاً عن: اتحاد الإمارات المزيف: مؤامرة على الوحدة العربية (القاهرة: حركة القوميين العرب،

١٩٥٩).

(٣٣) باروت، المصدر نفسه، ص ٣٢٤.

أن ارتبط تاريخ البعث بالانفصال ورفض الوحدة، وبالدهاية المؤثرة للإعلام المصري ضد البعث، والالتفاف العربي الشعبي حول تجربة عبد الناصر القومية التحررية؛ قطعاً، كان ذلك كله عاملاً مساعداً لتوسيع حركة القوميين العرب في وجودها التنظيمي والسياسي. ومع الثورة والحرب الدائرة، واختلاط السياسة بالحرب والكفاح المسلح في الجنوب، بالدفاع عن الثورة في الشمال، عاشت حركة القوميين العرب أزهى سنوات نشاطها وانتشارها (١٩٦٢ - ١٩٦٤)، مع فسحة حرية العمل المفتوحة أمامها، وحصار وقمع الآخرين، بعثيين وماركسيين.

في هذا المناخ، فتحت الحركة مكاتب علنية في مدينة تعز، ونشطت على صعيدي العمال والعسكريين، ففي عام ١٩٦٣، أنشئت نقابة العمال تحت قيادة عناصر من الحركة. ومن الإسراف والمبالغة القول إن الحركة استولت يوم إعلان الجمهورية على مدينة تعز باسم لجنة شعبية مدنية، وإنها احتلت، تبعاً للدعم المصري ودعم السلال، مواقع أساسية في الإذاعة الجمهورية، أخطر أداة أيديولوجية يومئذ<sup>(٣٤)</sup>؛ فالمدينة كانت مفتوحة وموزعة بين جميع أقطاب السياسة التنظيمية اليمنية، وإن كانت الغلبة العددية للحركة. كما لا يعني تعيين سلطان أحمد عمر مديراً لدار لإذاعة فترة قصيرة أن دار الإذاعة

صارت محتلة باسم الحركة؛ فدار الإذاعة في صنعاء كانت تعج بكوادر وقيادات تاريخية محسوبة على حزب البعث، ولم يكن يُرى أن تلك الدار كانت محتلة باسم البعث. كما أن سلطان أحمد عمر لم تُتَح له عملياً ممارسة أي دور عملي في الإذاعة، بسبب الصراع السياسي العنيف، وإجراءات التبديل في المواقع التي كانت تطرأ بين آونة وأخرى.

في خضم تمهاهي وتوحد العلاقة في العاميين الأولين بين حركة القوميين العرب والقيادة العربية المصرية والسلال، جرى تعيين قحطان محمد الشعبي مستشاراً للرئيس السلال، واستُحدث منصب وزير لشؤون الجنوب اليمني المحتل، وبعد ذلك أُنْفِق على تسمية منصب لوزير شؤون الوحدة، ولكن بأسماء أخرى<sup>(٣٥)</sup>. وفي هذه المرحلة من الثورة والحرب والصراعات الداخلية في قلب القيادة الجمهورية، ومع المؤتمرات السياسية القبلية الجماهيرية المسلحة - بدءاً من مؤتمر عمران في أيلول/سبتمبر ١٩٦٣ إلى مؤتمر خمر في أيار/مايو ١٩٦٥، تأسست في الواقع السياسي الجمهوري ما يمكننا تسميته حالة من ازدواجية السلطة. وكان مؤتمر عمران القبلي الجماهيري هو أول تجربة سياسية جماهيرية لاختبار مدى قوة الزعامة المشيخية القبلية وحضورها وقدرتها على التأثير في السياسة الجارية

(٣٤) انظر: المصدر نفسه، ص ٣٣٣. أشار يحيى الشامي في مقابلة شخصية إلى أنه بعد عودته من القاهرة إلى صنعاء بعد الثورة في ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢، كلفه رئيس الجمهورية السلال، بمقترح من وزير الإعلام أحمد حسين المروني، بالإشراف على الإذاعة، واستمر في ذلك الدور حوالي ثلاثة أسابيع.

(٣٥) عُيِّن قحطان محمد الشعبي في البداية مستشاراً لرئيس الجمهورية لشؤون الجنوب، ثم عُيِّن رئيساً لمصلحة أبناء الجنوب. انظر: محمد عباس ناجي الضالعي، لماذا تسلمت الجبهة القومية السلطة في الجنوب اليمني المحتل؟ (صنعاء: دار عبادي للطباعة والنشر، ٢٠٠٣)، ص ٢٢. ومن بعدها بدأ يظهر منصب وزير شؤون الجنوب اليمني المحتل، ثم وزير دولة لشؤون الوحدة، وزارة تذهب وتعود حسب الظروف السياسية، ففي الحكومة الرابعة برئاسة حسن العمري، عُيِّن محمد علي الأسود وزيراً لشؤون الجنوب اليمني المحتل في ١٠ شباط/فبراير ١٩٦٤. وفي الحكومة الخامسة برئاسة حمود الجائفي، عُيِّن الشيخ أحمد محمد الكباب وزيراً لشؤون الجنوب اليمني المحتل في ٣ أيار/مايو ١٩٦٤. وفي الحكومة السادسة برئاسة حسن العمري، عُيِّن الشيخ أحمد محمد الكباب في المنصب نفسه بتاريخ ٦ كانون الثاني/يناير ١٩٦٥. وفي الحكومة السابعة برئاسة أحمد محمد نعمان، أُلغيت وزارة شؤون الجنوب اليمني المحتل. وفي الحكومة الثامنة برئاسة حسن العمري، عُيِّن علي ناصر العنسي وزيراً لشؤون الجنوب اليمني المحتل، بتاريخ ٢٠ تموز/يوليو ١٩٦٥. وفي الحكومة التاسعة برئاسة حسن العمري، عُيِّن عبد الغني علي وزيراً للإعلام وشؤون الجنوب اليمني المحتل في ١٦ نيسان/أبريل ١٩٦٦. وفي الحكومة العاشرة برئاسة الرئيس عبد الله السلال، أُلغيت الوزارة بتاريخ ١٨ حزيران/يونيو ١٩٦٦. وفي الحكومة الحادية عشرة برئاسة الرئيس عبد الله السلال، عُيِّن عبده عثمان وزيراً لشؤون الجنوب اليمني المحتل بتاريخ ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٧. وفي الحكومة الثانية عشرة برئاسة محسن العيني، بعد انقلاب ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، عُيِّن عبده عثمان وزيراً لشؤون الجنوب المحتل بتاريخ ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧. وفي الحكومات اللاحقة، وبعد إنجاز الاستقلال الوطني في تشرين الثاني/نوفمبر، تحوّل المنصب الوزاري إلى وزارة شؤون الوحدة. حول ذلك، انظر: أبرز الأحداث اليمنية في ربع قرن: سبتمبر ١٩٦٢ - سبتمبر ١٩٨٧: من أرشيف صحيفة الرأي العام، كتاب الرأي العام؛ ٤ (دمشق: مطبعة الكاتب العربي، ١٩٨٧).

في البلد. ومع هذا المؤتمر تأكدت حالة ازدواجية السلطة بصورة معلنة في قمة السلطة أو القيادة الجمهورية، بعد أن وقف مع هذا المؤتمر وخلفه اسم الزبيري، الذي أدى دوراً كبيراً في التحشيد له، ووقفت خلفه كذلك قوى سياسية واسعة نسبياً، وكان عموده الفقري رموز المعارضة السياسية التقليدية من الأحرار وزعماء مشائخ القبائل والبعثيين، والعسكريين الموالين والداعمين لهم، تأكيداً لحالة الانقسام في الصف الجمهوري التي اشتغلت عليها القوى الرجعية والاستعمارية والملكية، وتحديداً رموز الجمهورية القبلية، التي كانت تراوح انتقالاتها بين الجمهورية والملكية. ونستطيع القول إن وثيقة حركة القوميين العرب بشأن «اتحاد الإمارات المزيف - مؤامرة على الوحدة العربية» فيها الكثير من التشخيص العميق والدقيق لما جرى بعد الثورة والحرب والانقسام في الصف، الجمهوري والوطني الثوري، وتغليبهم للتعارضات الثانوية على التناقضات الاستراتيجية بسبب ضعف الرؤية النظرية والفكرية السياسية الاستراتيجية لدى القوى المشكّلة لقوى الثورة، وهو الضعف الذي كان سبباً أساسياً لتوسيع دائرة الفرقة والانقسام والانشقاق في قلب الصف الجمهوري، ونقصد هنا بالقوى الثورية الأساسية تحديداً حركة القوميين العرب والبعثيين والماركسيين والناصرين اليمنيين في بداياتهم الجينية الأولى، وجميع القوى والشخصيات الوطنية المستقلة التي لم تدرك ولم تستوعب خطورة وحساسية المرحلة وتناقضاتها الرئيسية، وتعارضاتها الثانوية، وبذلك فقدت الحركة السياسية الثورية اليمنية بوصلة الإشارات اللماحة والعميقة، التي حرصت وثيقة حركة القوميين العرب في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٩ على تأكيدها بالقول «كما تجابه الثورة العربية الجبارة في الجزائر إلى جانب الاستعمار الفرنسي الوحشي تكتلاً استعماريّاً غربياً عاماً، كذلك يجب أن نتوقع أن يجابه نضالنا في اليمن المحتل والخليج العربي نفس هذا التكتل (...). ولا يأتي إعدادنا دون مستوى المعركة (...). وأن نقدّر تقديرّاً سليماً القوى المختلفة التي تتجاذب معركتنا النضالية في اليمن المحتل، وجنوب الجزيرة

العربية عامة، مَنْ هي القوى التي ستكون مادة حركة النضال التحرري ودافعاً لها ضد السيطرة الاستعمارية، والاستقلال، وَمَنْ هي القوى التي ستقف ضدها وتتآمر عليها وتضع العراقيل في وجهها»<sup>(٣٦)</sup>.

هذا هو السؤال الجوهرى والأساسي الذي غاب عن الجميع، حركيين وبعثيين، وجميع أطراف المعادلة السياسية التحررية والثورية اليمنية في الشمال والجنوب. ويبدو أن الصراعات القومية المركزية بين سورية ومصر تركت آثارها السلبية في المنطقة العربية كلها، بما فيها اليمن، شماله وجنوبه، خاصة أن وثيقة حركة القوميين العرب صيغت وكُتبت في قمة ازدهار العلاقات المصرية - السورية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٩ (البعث والناصرين). ومن هنا قراءتنا للحرب على ثورة ٢٦ سبتمبر، حيث يختلط ويتداخل فيها الذاتي بالموضوعي، الداخلي بالخارجي، الوطني بالقومي، المحلي بالإقليمي والدولي، فضاعت معه رؤية الفرقاء الوطنيين في الداخل تجاه الحرب على ثورة ٢٦ سبتمبر ومستقبلها وأهدافها البعيدة، حيث النتيجة النهائية لها كان إقصاء وضرب الحركيين أولاً، وبعدها البعثيين. ولم يكن انقلاب ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ سوى محاولة تجريبية سياسية للتخلص من الخصوم، أمام مشروع دولة القبيلة الجمهورية، أو الجمهورية القبلية، ولم تكن المؤتمرات القبلية المختلفة، من مؤتمر عمران في أيلول/سبتمبر ١٩٦٣ وقراراته، وتحديداً القرار (رقم ٤) الذي تضمّن تشكيل جيش شعبي قبلي مواز لجيش الدولة قوامه ٢٨ ألفاً، إلى مؤتمر خمر في أيار/مايو ١٩٦٥، الذي أقام بقراراته مؤسسات سياسية وتشريعية وقانونية جديدة حتى إعلانه دستوراً جديداً للدولة، فمؤتمر الطائف في السعودية الذي تحايل على الجمهورية والثورة باسم «الدولة الإسلامية»، فمؤتمر الجند عام ١٩٦٦، وجميعها - المؤتمرات - ليست سوى مقدمات سياسية لاستكمال ضرب أسس مقومات وحدة القوى السياسية الوطنية الجمهورية، حركيين وبعثيين، وغيرهم. وكان انقلاب ٥ تشرين الثاني/نوفمبر بدايتها وبوابتها، وأحداث ٢١ آذار/مارس ١٩٦٨ في الحديدة تحت ذريعة وصول

(٣٦) باروت، المصدر نفسه، نقلاً عن: وثيقة اتحاد الإمارات، ص ٥٣٣.

الأسلحة السوفياتية إلى الميناء وكيفية توزيعها ومن يوزعها، وإعلان ضرورة حسم حالة ازدواجية السلطة. وكانت أحداث ٢٣ - ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٦٨ التي ظهر فيها الانقسام العمودي المذهبي، الطائفي (زيدي، شافعي)، وإن لم يكن في حقيقة الأمر، كذلك، بل كان غطاء وستاراً وأحجية من جانب القوى المشيخية القبلية والجماعة التقليدية لتمرير وتسهيل عملية حسم الصراع لصالح الإقطاع السياسي، والزعامة المشيخية القبلية، والعسكريين المرتبطين بمشروع التسوية للصراع ولحل المشكلة اليمنية في الشمال، والجنوب الذي كانت عملية الدمج القسري في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٦ قمة التعبير عنها، إذ جاءت اتفاقية ما يسمى المصالحة مع السعودية في آذار/ مارس ١٩٧٠ لتسدل ستاراً على مرحلة سياسية تاريخية كاملة، ولتبدأ معها الجمهورية الثانية تحت قيادة مباشرة من السعودية لأموال البلاد كلها.

باختصار يمكننا القول إنه «كان هناك اتجاه سياسي ضمن قيادة الصف الجمهوري تحدد هدفهم الخفي ومنذ البداية لا من خلال عودة النظام الملكي، ولا بالعمل على إسقاط النظام الجمهوري... وإنما في سعيهم الحثيث إلى إفراغ الثورة من مضمونها الوطني والاجتماعي الديمقراطي، ومن خلال العمل على محاولة تضيق وتقليص الطابع السياسي الثوري للنظام الجمهوري، لتهمين القوى السياسية الاجتماعية التقليدية على المساحة الأوسع من قيادة الحكم والثورة على حساب مصالح القاعدة الاجتماعية الشعبية الواسعة التي مثلت الحامل السياسي الاجتماعي للثورة والنظام الجمهوري»<sup>(٣٧)</sup>.

وكانت قيادة البعث حينها تقف في المقلب الآخر، على عكس حركة القوميين العرب، التي وقفت شمالاً وجنوباً ضد محاولة التسوية للقضية اليمنية على حساب مضامينها السياسية والاجتماعية والثورية. وليست مناورات التسويات السياسية عبر جامعة الدول العربية، أو القمم العربية، أو اللقاءات السعودية - المصرية لحل

المشكلة اليمنية بالطريقة التي سارت عليها منذ مؤتمر القمة العربية في الإسكندرية ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤ وهو المؤتمر الذي مثل البداية الأولى للتسوية السياسية لم ترحب بها حركة القوميين العرب، وجاء بعد فشل اتفاقية فصل القوات بين الجمهورية العربية اليمنية ومصر والسعودية، في ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٦٣ بعد أن رفضت السعودية الالتزام بما تم الاتفاق عليه بشأن وقف مساعداتها للملكيين والإمامة، ومنع استخدام أراضيها وقواتها للهجوم على جمهورية سبتمبر، بل رفضت مقابلة السيد رالف بانث، مساعد الأمين العام للأمم المتحدة، في هذا الخصوص، ولزيد من التعنت السعودي في موقفها ذلك، «فقد تقاعست السعودية عن نقل المواد الضرورية لإغاثة المراقبين التابعين للأمم المتحدة»<sup>(٣٨)</sup>.

وبعدها، في مؤتمر أركويت في السودان من ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤، رأس الوفد الجمهوري محمد محمود الزبيري، ورأس الوفد الملكي أحمد محمد الشامي، في محاولة للتوصل إلى تسوية سياسية قبلها الجانب الجمهوري على مضض، لمقابلة الجانب الملكي نداءً لند. ومع ذلك، فشلت محاولة التسوية، ولا يمكننا هنا حقيقة قراءة مشروع التسوية في شمال اليمن على وجه الخصوص بعيداً عن ضغوطات المعارضة التقليدية (النعمان، الزبيري، والإرياني)، والأرستقراطية المشيخية القبلية والمجاميع العسكرية المرتبطة بها، إلى جانب القيادة البعثية التي وجدت نفسها في تحالف مع هذا الخليط من القوى والمصالح التي تصب في خدمة القوى السياسية والاجتماعية التقليدية، ولا تقرأ استقالة النعمان والزبيري والإرياني في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ إلا باعتبارها واحدة من وسائل الضغط على القيادة الجمهورية، السلال، والمصريين والقوى السياسية الحزبية المرتبطة بهم، بما فيها حركة القوميين العرب التي كانت تحالفاتها مع القيادة المصرية واللال لا تزال قائمة.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٥٣٣.

(٣٨) حول ذلك، انظر: قادري أحمد حيدر، ثورة ٢٦ سبتمبر: المؤتمرات السياسية: المعارضة الأولى من ١٩٦٢ - ١٩٦٧ م (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ٢٠٠١)، ص ٦٨ - ٦٩، نقلاً عن: تاريخ اليمن المعاصر، ١٩١٧ - ١٩٨٢، ترجمة محمد أحمد المخلافي؛ مراجعة محمد أحمد علي (القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٩)، ص ١٣٥.



إن الصراع الداخلي في قلب القيادة الجمهورية وتعدّد الصراع بين الطرفين، السلال وحلفائه ومن خلفهم حركة القوميين العرب والمعارضة التقليدية من جهة، وزعماء المشايخ ومعهم قيادة حزب البعث من جهة أخرى، هما اللذان أضعفا وحدة القيادة الجمهورية ونمّاسكها، لأن الصراع في جوهره كان صراعاً على السلطة، وإن رفع البعض شعارات السلام والمصالحة وتوزيع الصلاحيات ورفض الحكم الفردي - نسبة إلى السلال. ولحل هذه الأزمة، «وصل في نهاية أبريل ١٩٦٤ إلى الجمهورية العربية اليمنية الرئيس عبد الناصر، ترافقه الشخصيات اليمنية السياسية المقيمة في القاهرة، أحمد محمد نعمان، وحمود الجائفي، وعبد اللطيف ضيف الله وغيرهم. واستهدفت زيارة عبد الناصر تحقيق هدفين أساسيين، الأول هو التحقيق في حالة السخط في صفوف الضباط والجنود المصريين؛ إذ كان كثيرون منهم قد طالبوا بالعودة إلى وطنهم، والثاني هو حل قضايا وخلافات الجمهورية الداخلية في الجمهورية العربية اليمنية».

«وجميع هذه التسويات يحضرها أصحاب «الحل والعقد» من العلماء، والشيوخ، والعسكريين المرتبطين بهم، ويُستبعد منها أي من هذه الاجتماعات القوى السياسية الحديثة... من ضمنها حركة القوميين العرب التي كانت في الأصل مرتابة بالتسوية برمتها»<sup>(٣٩)</sup>. وكان مؤتمر أركويت في السودان قد أكد ضرورة عقد مؤتمر في حرض يوم ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٤، وأفضله الملكيون. وحول هذا المؤتمر يقول القاضي عبد الرحمن الإرياني، رئيس الوفد الجمهوري إلى مؤتمر حرض: «كان الاتفاق على حضور اليمنيين للمؤتمر هنا في حرض، وكنا عن الجمهوريين أسرع إلى هذا المكان. وبقينا ثلاثة أيام ننتظر وصول إخواننا... وهذا برهان على رغبتنا بالسلام»<sup>(٤٠)</sup>.

ويُعتبر العام ١٩٦٥ من الأعوام العاصفة باشتداد الحروب العسكرية في مواقع القتال بين الجمهوريين

والقوات الملكية والرجعية وحلفائها، في وقت لم يتوقف عقد المؤتمرات السياسية المختلفة مع الثورة، والمضادة للثورة، من مؤتمر خمر إلى مؤتمر الطائف إلى مؤتمر الجند حتى مؤتمر جدة عام ١٩٦٥ بين الرئيس جمال عبد الناصر والملك فيصل، وكلها باسم إحلال السلام ووقف الحرب التي رفع لواءها الجناح الجمهوري القبلي، والجماعات التقليدية من بقايا الأحرار في قمة السلطة الجمهورية، في مرحلة ازدواجية السلطة بين الطرفين، الطرف الذي تقف معه حركة القوميين العرب بقيادة السلال، والمصريون، والطرف الذي يؤازره ويقف في صفه البعض من القيادات السياسية البعثية، ومن زعماء المشايخ ورموز المعارضة التقليدية والعسكريين المواليين لهم، والذين كانوا عملياً يقفون ويدعمون المؤتمرات السياسية القبلية وغيرها من المؤتمرات الداعية إلى المصالحة والسلام ووقف الحرب كيفما اتفق، ولو على حساب المضمون السياسي والاجتماعي للجمهورية والثورة.

و«في تقديرنا أن من الأخطاء السياسية التكتيكية الخطيرة التي مارسها القيادة المصرية وأضعفت القوى الجمهورية الثورية في قلب القيادة الجمهورية هو احتجاز الرئيس عبد الله السلال في القاهرة من ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥ إلى ١٢ آب/أغسطس ١٩٦٦، وهي من أخرج وأصعب وأعقد الفترات التي ساهمت من دون قصد في مراكمة عناصر القوة لصالح الاتجاه الداعي إلى المساومة أو المصالحة على حساب التيار السياسي الجمهوري والطابع الوطني والثوري للنظام الجمهوري، وهو ما أضعف عملياً موقف السلال الداخلي». وكذا احتجاز وسجن الرموز السياسية التقليدية الجمهورية في القاهرة (السجن الحربي)، وهي من الأخطاء السياسية القتالة، التي أضرت بالبعد القومي للدور السياسي المصري في اليمن، كما أنها إجمالاً ممارسات خاطئة سياسياً وقومياً، أجبّت مشاعر العدا للبرنامج المصري وللقيادة الجمهورية الداعمة لها في اليمن، في صورة الرئيس السلال، فصعدت من خطاب الوطنية اليمنية،

(٣٩) المصدر نفسه.

(٤٠) حيدر، المصدر نفسه، ص ٧٢، نقلاً عن: عبد الله الحسني، مؤتمر حرض: وثائق ومحاضر (بيروت: دار الكتاب الجديد،

١٩٦٦)، ص ١٩٨ - ١٩٩.

و«الذاتية اليمنية» التي ارتفع شعارها الأيديولوجي والسياسي بقوة ضد الوجود المصري خلال هذه الفترة، وهو ما أضعف أسهم مصر السياسية والقومية، وجعل من السهل على بعض قطاعات المجتمع قبول مفردات من قبيل «الاستعمار المصري» و«الاحتلال المصري»، خاصة في أوساط القطاع القبلي الذي من السهل التغرير به، وهو الجاهز ذهنياً وسياسياً، في ظل الفوضى السياسية القائمة حينذاك، لتقبل أي تصورات ما دامت صادرة عن الزعامة المشيخية القبلية له، وهو ما اشتغلت عليه القوى الرجعية والاستعمارية بقدر كبير من الذكاء.

في هذه المرحلة بالذات (١٩٦٥ - ١٩٦٦)، بدأت حركة القوميين العرب تتميز في مواقفها، ليس فقط عن القيادة المصرية في اليمن التي بدأت تناصبها العداء، بل عن الحركة في المركز في بيروت أيضاً. «وبهذا المعنى كان فرع الحركة في الشمال من الفروع التي استقلت تنظيمياً بصورة مبكرة عن الحركة بالقياس إلى الفروع الأخرى»<sup>(٤١)</sup>. كما بدأت تتمايز علاقة حركة القوميين العرب في شمال اليمن بالنظام الناصري في الجمهورية العربية المتحدة، وبالقوة العسكرية والسياسية المصرية الموجودة في شمال اليمن، وخاصة في علاقة فرع الحركة في الشمال عن فرع الحركة في الجنوب، حيث إن فرع الحركة من خلال تنظيم الجبهة القومية في ثورتها الشعبية المسلحة كان في أمس الحاجة إلى الحفاظ على العلاقة مع القيادة العربية، فهي قاعدتها في الدعم بالسلاح والمال، وفي التدريب العسكري، وفي الانطلاق من حدود الشمال ومعسكراته المجهزة والمحققة لاستمرار الثورة المسلحة في الجنوب، وهذه الخصوصية بين فرعي الحركة حكمت علاقتها بالمركز عملياً وسياسياً.

يضاف إلى ذلك أن فرع حركة القوميين العرب في الشمال قد عاش في المرحلة المشار إليها حالة قطيعة مع القيادة العربية المصرية بسبب دور الأجهزة القمعية

البيروقراطية المصرية، وحصارها للحركة بسبب التحولات الأيديولوجية اليسارية، والطبقية داخل تنظيم الحركة، وبسبب رفض الحركة «سياسات البيروقراطية العسكرية المصرية الأمنية تجاه العمل السياسي الحزبي، ولذلك وجد فرع الحركة نفسه يقف ضد قرار الحركة المركزي في مؤتمرها القومي لعام ١٩٦٥ الذي دعا إلى سياسة «الالتحام بالناصرية» وإشراك عبد الناصر في كافة قرارات الحركة، وكان ذلك يعني انزواء الحركة في الأجهزة المصرية، وهو ما رفضه حركيو الشمال.. إذ اختبروا ميدانياً على الأرض في اليمن النتائج العملية المرة لهذه السياسة»<sup>(٤٢)</sup>. وفي هذه الأجواء المرتبكة، والمشوشة على الصعيد السياسي، والوطني الداخلي، بين القوى الحديثة، واصطراعها في ما بينها، وكذا على مستوى دور مصر السياسي القومي في اليمن، تمكنت القوى السياسية التقليدية المختلفة، تدريجياً، من الإجهاز على جمهورية سبتمبر الأولى بانقلابها في ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ الذي ابتداء بعدها حصار الحركة السياسية المعارضة، وبخاصة حركة القوميين العرب، بعد أن انتعش حزب البعث أشهراً محدودة بعد قيام الانقلاب، الذي يرى بعض المجاميع البعثية اليوم أنه هو من قام بالانقلاب<sup>(٤٣)</sup>، وهذا خطأ ووهم تاريخي لا يزالان يسحبان نفسه حتى اللحظة على الخطاب السياسي لبعض اتجاهات حزب البعث القائمة اليوم.

### خامساً: مفارقة حصار صنعاء وأحداث ٢٣ - ٢٤ آب/أغسطس ١٩٦٨ بين البطولة التراجيدية والكوميديا السوداء

إن انقلاب ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ هو المقدمة السياسية التراجي كوميديا للانقلاب الجذري على جمهورية سبتمبر الأولى ١٩٦٢، وهو البداية العملية والسياسية لتأسيس الجمهورية القبلية بزعماء الأرستقراطية المشيخية القبلية، والرموز السياسية التقليدية المعارضة

(٤١) باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر، ص ٣٣٧.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٣٣٩.

(٤٣) إيلينا ك. جلوبوفسكايا، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية، ١٩٦٢ - ١٩٨٥ (صنعاء: [د.ن.])، ١٩٩٤، ص ١٠٤.

والمفارقة هنا أن القوات المصرية خرجت من شمال اليمن عائدة إلى مصر، وفي اليوم التالي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ خرجت القوات البريطانية من الجنوب في ليلة الاستقلال.

(بقايا الأحرار اليمينيين) والعسكريين المواليين لهم الذين تاجروا بالحرب الجمهورية - الملكية واستثمروها رأسمالاً نقدياً وسيولة مالية رفعتهم بعد ذلك إلى مصاف الصفوة المالية والتجارية والاقتصادية. ففي ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، شكّلت حكومة انقلاب ٥ نوفمبر من الطيف السياسي الطبقي الأيديولوجي نفسه، من رموز المشيخة القبلية الإقطاعية والمعارضة السياسية التقليدية التي احتلت فعلياً المجلس الجمهوري (القاضي الإرياني، محمد علي عثمان، حسن العمري)، ومن حكومة تمثل الخط والنهج نفسيهما إذ ضمت ممثلي الجناح الإقطاعي المشيخي القبلي، ورموز البرجوازية الكمبرادورية والتجارية، وعسكريين موالين للخط والنهج ذاته. وباسمي بعثيين هما رئيس الحكومة محسن العيني، ووزير آخر، عُيّن القاضي عبد السلام صبرة نائباً لرئيس الوزراء، في حكومة استبعد منها بالكامل الوزراء المحسوبون على الجمهورية الأولى بقيادة السلال والأسماء الوطنية العامة الديمقراطية، واليسارية، التي كانت مدعومة من القوات المصرية في اليمن.

كانت القبضة مُحكمة بيد القوى التقليدية، حيث استُخدم فيها رموز البعث تحت تأثير وهم أنهم يمكن أن يحكموا، واتضح بعد أقل من شهر ونصف شهر أن اللعبة اختلفت، وعلى القيادة البعثية، إذا ما أرادت الاستمرار، مجازاة ما يجري في صورة التابع المنفذ ليس إلا، لسياسات حدّدت مسارها وخيارها بشكل واضح إزاحة القوى الحديثة من السلطة السياسية التنفيذية المباشرة، وهو ما تحقق لهم بالفعل من خلال المجلس الجمهوري، وتشكيل الحكومة التي لم تدم أكثر من شهر ونصف شهر عملياً، شكّلت بعدها حكومة برئاسة الفريق حسن العمري كي تهيئ لتصفية ما تبقى من واقع حالة «ازدواجية السلطة» المتمثلة في القيادة العليا للجيش، أو ما سُمّي بعد انقلاب ٥ نوفمبر «مجلس الدفاع الأعلى»، حيث ظلت المؤسسة العسكرية (الجيش) آخر معقل للقوى السياسية الديمقراطية الحديثة،

والمطلوب إزاحتها من الطريق، فأشيعت خلالها أجواء من الصراع داخل الجيش تمهيداً لتفكيكه وضربه، مستخدمين واقع الانقسام العمودي في المجتمع وإعادة إنتاجه بصورة صراعية سياسية وأيديولوجية مذهبية طائفية داخل المؤسسة العسكرية ووحدات الجيش الموزعة عملياً بين حركة القوميين العرب (المظلات، الصاعقة، المدفعية، المشاة، رئاسة أركان حرب الجيش) وحزب البعث (المدرعات). ولولا غياب الرؤية النظرية والفكرية السياسية الاستراتيجية عند رموز القوى الحديثة، وغياب المشروع السياسي الواضح لديها لما بعد الانقلاب، ومن ثم تغليبها للتعارضات الثانوية على التناقضات الاستراتيجية، لما تمكّنت القوى التقليدية من إزاحتهم تدريجياً واحداً بعد الآخر من مواقع سلطة الجيش. ولأن التاريخ لا يحتمل ولا يطبق كلمة لكن، فقد تحرك مسار التاريخ بالاتجاه الذي كان معدّلاً له ووفق آلياته الذاتية الخاصة، وفي واقع تقابلت فيه إرادات سياسية وطنية بعضها في وجه بعض، ففتح المجال أمام إخراجها نهائياً من المجال السياسي والعسكري معاً، ووضعها خارج السياسة. وكان من المهام الموكلة لحكومة نوفمبر ١٩٦٧ تنفيذ نصوص اتفاقية الخرطوم؛ فقد نص بيان الحكومة على إقامة علاقات حسن جوار مع العربية السعودية، وتسوية علاقاتها مع الجمهورية العربية المتحدة وبالتنسيق مع مشائخ القبائل واللجنة الثلاثية (المشكلة من القمة العربية في الخرطوم). ورأى البيان أن تكون صنعاء وليس الخرطوم مقر مؤتمر المصالحة الوطنية الذي نوت اللجنة الثلاثية عقده. وقبل ذلك، كانت حكومة نوفمبر ١٩٦٧ قد بدأت تغازل القوى المشيخية القبلية والملكية في المناطق المختلفة للعودة إلى المشاركة في الحكم، والعودة الآمنة لهم. وعادت مجاميع ملكية مشيخية قبلية والتحقت بالصف الجمهوري بعد توقيع اتفاقية عدم اعتداء بين المشائخ، والحكومة<sup>(٤٤)</sup>.

في هذه الأجواء، كانت القوى الملكية المتصلبة تعدّ العدة للحرب والهجوم على صنعاء، حيث تراجعت معه

(٤٤) انظر: محطات أولى من تاريخ ونضال حزب البعث العربي الاشتراكي في القطر اليمني: المؤتمر القطري الثاني للحزب في ٨ - ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، ومما جاء فيه: «لقد أحدث خروج القوات العربية المصرية من الشطر الشمالي فراغاً كبيراً هدد الثورة ونظامها الجمهوري، وكاد أن يمثل خطراً داهماً، وهو ما دفع الحزب إلى القيام بحركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧».

حالة التوتر الداخلي بين قيادة نوفمبر ١٩٦٧ والقوى الحديثة الممثلة بحركة القوميين العرب ومعها حلفاؤها من الوطنيين واليساريين الماركسيين الذين لم يكونوا أصحاب قوة عسكرية بل ثقل سياسي معنوي محدود، يدافع عن تاريخ الجمهورية ومضمونها الوطني والاجتماعي والديمقراطي. «وفي التاسع والعشرين من نوفمبر غادرت آخر وحدات القوات المصرية ميناء الجديدة، ولأول مرة، وبعد خمس سنوات من قيام الثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢، وفنت الجمهورية وجهاً لوجه أمام القوى العسكرية للملكيين وحلفائهم من القوى الرجعية، والاستعمارية. وفي نهاية نوفمبر ١٩٦٧ بدأ الملكيون حصار مدينة صنعاء. وفي مطلع ديسمبر أطبق الملكيون حصارهم لمدينة صنعاء، وقطعوا الطرق التي تربط العاصمة بالجديدة وتعز، ومن قمم الجبال قصف الملكيون المدينة ومطار الرحبة، وتسلبت العناصر الملكية إلى داخل المدينة، وقادت نشاطاً تخريبياً كبيراً، استهدفت من ورائه قتل الروح المعنوية لدى المدافعين عن المدينة»<sup>(٤٥)</sup>.

كانت معنويات الملكيين في البداية عالية، ومصدرها أن خروج القوات المصرية لم يجعل أبواب صنعاء مفتوحة أمامهم فحسب، بل جعل إجهاض الثورة وسقوط الجمهورية قاب قوسين من قواتها المحاصرة للمدينة. وفي هذه الأجواء السياسية الوطنية والعسكرية الضاغطة والمهددة لمستقبل الثورة والجمهورية برمتها، برزت ظاهرة الاستجابة للتحدي والبطولة الأسطورية، حيث تراجعت التعارضات الثانوية، وتوحد الناس على قاعدة مواجهة التناقض الرئيسي في صورة القوى الرجعية، والملكية والاستعمارية، وتناسى الجميع خلافاتهم وصراعاتهم الداخلية والذاتية، وتقدم الصراع المركزي في طابعه الوطني العام على ماعده، وتشكلت موضوعياً حالة من الجبهة الوطنية الواحدة والممتدة. وفي هذه الأثناء، تشكلت المقاومة الشعبية بصورة موضوعية، هي أقرب ما تكون إلى ما يمكننا تسميته الجبهة الوطنية المتحدة، وبصورة تلقائية وعفوية فرضها واقع الحصار والعدوان على المدينة صنعاء، وفي

هذه الأثناء اندفع الجميع، أحزاباً وتنظيمات سياسية وشخصيات وطنية، إلى تشكيل حركة المقاومة الشعبية المسلحة، رمزاً لحالة البطولة. وكان لحركة القوميين العرب وحزب البعث الدور الرئيسي في ذلك، وهو ما يكشفه التشكيل القيادي الأول لقيادة المقاومة الشعبية. وفي هذه الأجواء القتالية والسياسية الوطنية الجديدة، تعمق دور القوى السياسية الحديثة، وبدأ صوتها يرتفع، وبدأ في المقابل الخوف منها يرتفع ويتصاعد عند أجنحة القمة الإقطاعية المشيخية القبلية وكبار الضباط، أصحاب المصالح والمشاريع الخاصة في قلب جمهورية نوفمبر.

«وفي ٧ ديسمبر ١٩٦٧، وعند بدء الملكيين بقصف العاصمة، افتتحت رسمياً في المدينة مراكز تنظيم فرق المقاومة الشعبية، ورأس نشاط حركة المقاومة الشخصية المدنية التالية: أمين النزيلي (بعثي)، عبد الله جباري (ماركسي)، مالك الإرياني (حركي)، علي الشنواح (حركي)، عبده سلام (بعثي)، سيف أحمد حيدر (بعثي سابق)، عمر الجاوي (ماركسي)، يحيى الشامي (بعثي)، عبده علي عثمان (بعثي)»<sup>(٤٦)</sup>. ومع تشكيل المقاومة الشعبية ومدّها بالسلاح تحت ضغط الضرورة العسكرية والوطنية التي يواجهها حصار صنعاء، بعد أن كانت القوى المشيخية والعسكريون الكبار رافضين تسليح المقاومة الشعبية، تعزز أكثر واقع ازدواجية السلطة في المؤسسة العسكرية، بعد أن صارت المقاومة الشعبية المسلحة رديفاً لها في واقع توازن القوة العسكرية، بين القوى الإقطاعية المشيخية القبلية والعسكريين الكبار من جهة، ورموز القوى الحديثة في الجيش والقوات المسلحة من جهة أخرى، وأضافت المقاومة الشعبية إلى ذلك التوازن «ازدواجية السلطة» قوة أكبر لصالح القوى السياسية الحديثة.

«وكان على رأس فرق المقاومة الشعبية في المدينة والريف القوى الوطنية والديمقراطية، فعلى سبيل المثال أخذت حركة القوميين العرب على عاتقها مسؤولية قيادة

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

فرق المقاومة الشعبية في الحديدية، إب، البيضاء، ذمار، تعز، وتعز بالاشتراك مع البعثيين (..). وبلاشتراك مع حركة القوميين العرب في دمت، جبن، رداع»<sup>(٤٧)</sup>.

وفي هذه الأثناء القتالية الحربية دفاعاً عن صنعاء، غادرها الكثير من رموز القوى السياسية التقليدية وأعضاء الحكومة، وكذلك بعض العسكريين النافذين، والسياسيين الذين كان منهم القاضي عبد الرحمن الإرياني (..). وفي ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧ اضطر محسن العيني إلى تقديم استقالته<sup>(٤٨)</sup>، وعيّن حسن العمري رئيساً لمجلس الوزراء. وفي قمة الحصار على صنعاء، وبثبات القوى السياسية والعسكرية الحديثة في مواقع القتال، جرى في كانون الثاني/يناير ١٩٦٨ تعيين عبد الرقيب عبد الوهاب رئيساً لهيئة الأركان العامة، إلى جانب موقعه كقائد لقوات الصاعقة. وكانت لعبد الوهاب صلات صداقة شخصية بحركة القوميين العرب: «وفي ١٢ يناير، عقد مؤتمر المقاومة الشعبية الذي أقر رفض تدخل القيادة العليا للجيش في شؤون المقاومة إلا بعد الموافقة المسبقة - الاتفاق المسبق - مع قيادة المقاومة. وانتخب المؤتمر قيادة جديدة للمقاومة من سيف أحمد حيدر، بعثي سابق، ومالك الإرياني، حركي، ومحمد دغيش، حركي، علي مهدي الشنوح حركي، عبده سلام بعثي، محمد البشاري، علي محمد زيد حركي، وصالح أحمد السلامي، حركي»<sup>(٤٩)</sup>، وهو ما أثار تخوف الجناح التقليدي في سلطة نوفمبر من تعزيز مواقع القوى الراديكالية الثورية التي أدت الدور الكبير في الدفاع عن العاصمة صنعاء (..).

وفي ٨ شباط/فبراير ١٩٦٨، فك الحصار عن

صنعاء تجسيدا لحالة البطولة الوطنية التاريخية التي صنعها اليمينيون بأنفسهم. وسقطت أسطوانة إمكانية إسقاط صنعاء في أربع وعشرين ساعة كما كان يردد الإعلام الرجعي والملكي والاستعماري. وباستكمال الدفاع عن صنعاء وفك الحصار عنها نهائياً، حيث بقيت جيوب صغيرة متفرقة هنا وهناك، بدأ هاجس تصفية وإزاحة القوى الحديثة من المؤسسة العسكرية ووحدات الجيش الأساسية، التي تحت إدارتها من يهيمن على عقل القمة الإقطاعية والمشيخة القبلية والعسكريين المرتبطين بها، وأخذت من عملية وصول الأسلحة السوفياتية إلى ميناء الحديدية ذريعة لبدء الخطوة الأولى في هذا الاتجاه، ووظفت لهذا الأمر الميليشيا القبلية المسلحة من مختلف المناطق القبلية التي أرسلت إلى الحديدية، حيث دارت في ٢١ آذار/مارس ١٩٦٨ معركة عسكرية غير متكافئة اشتركت فيها وحدات الجيش الرسمية المرتبطة بالجماعة التقليدية، إلى جانب الفرق القبلية المسلحة التي دخلت إلى الحديدية لهذا الغرض، وتم خلالها ضرب وتصفية المقاومة الشعبية، الرديف السياسي والشعبي المسلح إلى جانب القوى الحديثة. وبدأت عمليات تصفيات واعتقالات واسعة لرموز القوى الحديثة، السياسية والمدنية والعسكرية، وهو هدف دفين كان كامناً في عقل ووعي القمة الإقطاعية المشيخة والقبلية والعسكرية. وهنا بدأ سرد الرواية الكوميدية السوداء يعلن نفسه.

وفي هذه الفترة، وتحديدًا في ٢٤ - ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٦٨، كانت حركة القوميين العرب في شمال اليمن قد عقدت مؤتمرها الحزبي الموسع، الذي ضم

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١١٢.

(٤٨) وكنت قد سألت أ. محسن العيني عن سبب اضطراره إلى تقديم استقالته في هذا الظرف الحساس، وكان ذلك عن طريق ابن أخيه حسن العيني، فوصلني الرد على لسان محسن العيني نقلاً مباشراً عن ابن أخيه حسن، بأنه بعد انقلاب نوفمبر وتعيينه رئيساً للحكومة، أصّر محسن العيني أن تكون أول زيارة له إلى الخارج إلى مصر عرفاناً بدورها، وتأكيدها أن الانقلاب ليس ضد مصر. واعترض على ذلك رئيس هيئة الأركان العامة عبد الرقيب عبد الوهاب، كما يقول محسن العيني، وطلبوا منه في حال سفره عدم الالتقاء بالفريق حسن العمري، فهم لا يرحبون بعودته إلى صنعاء، ولأنه لا يستطيع فعل ذلك، فقد التقى بالفريق حسن العمري واقترح عليه السفر إلى الاتحاد السوفياتي لطلب المساعدة بالسلاح والتفاوض معهم، ولكنه رفض لأنه لن يقبل أن يكون سفيراً هناك مثل (فلان). وأشار العيني في إجابته إلى أن رئيس الأركان ورفاقه أبلغوا القاضي الإرياني برغبتهم في عدم عودة العمري من القاهرة إلى صنعاء. هذا مختصر تفسير العيني لتقديم استقالته من مجلس الوزراء وتعيين العمري بدلاً منه.

(٤٩) انظر: جلوفوسكايا، التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية، ١٩٦٢ - ١٩٨٥، ص ١١٤ - ١١٥.

ممثلين عن جميع فروع تنظيم الحركة في الفترة المذكورة (...). وقد اتفق جميع المؤتمرين على تحويل المؤتمر إلى مؤتمر تأسيسي لتكوين حزب يمني . . ليس له أي ارتباطات تنظيمية بحركة القوميين العرب وقياداتها المركزية (...). وأقر المؤتمر التأسيسي إطلاق اسم جديد هو الحزب الديمقراطي الثوري اليمني. وفي قرارات المؤتمر، الفقرة ٦، أقر المؤتمر إعادة تنظيم المقاومة الشعبية وتسليحها وتدريبها (...). على أن تحدد مهمة المقاومة الشعبية في مجابهة التآمر الرجعي الإمبريالي، والنضال جنبا إلى جنب القوات المسلحة. لقد حاول الاستعمار - كما جاء في بيان التأسيس - أن يوقف حركة المقاومة الشعبية التي أسست استجابة طبيعية لمجابهة الخطر التأمري المسلح على الجمهورية العربية اليمنية (...). وعلى جميع الوطنيين أن يتنبهوا لخطورة الانزلاق في محاربة المقاومة الشعبية التي صمدت وقاتلت في أحلك الظروف، واستشهد الكثيرون، لأن ذلك خدمة للرجعية والإمبريالية العالمية. وفي نص قرارات المؤتمر، الفقرة ٥، أقر المؤتمر تبني الدعوة إلى قيام جيش وطني ديمقراطي يضم كافة العناصر الوطنية والتقدمية صاحبة المصلحة. وينص القرار الرقم /٧/ على تحقيق وحدة أداة الثورة اليمنية في الشمال والجنوب، الذي يتمثل، كما جاء في النص، في الجمهورية العربية اليمنية، والجنوب اليمني (جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية)<sup>(٥٠)</sup>. وواضح من نص البيان التشديد على أهمية وضروة الحفاظ على المقاومة الشعبية، وكأنه يستشعر محاولات إقصائها أو إلغائها. وحين كان يتعذر الوقوف أمام القمة الإقطاعية المشيخية القبلية والعسكريين الكبار بعد فك الحصار عن صنعاء، بدا الهاجس أكبر في رفع أو رفض استمرار حالة ازدواجية السلطة القائمة عبر وحدات الجيش التي هي بإمرة القوى الحديثة (رئاسة الأركان، الصاعقة، المظلات، المدفعية، المشاة)، وعبر لجان المقاومة الشعبية المنتشرة في الكثير من المحافظات التي أقض وجودها بعد الحصار مضجع القوى التقليدية، خاصة بعد الإجراءات السياسية والاجتماعية الثورية التي حاول القيام بها بعض

ما كان يسمّى اللجان الإصلاحية الثورية، في بعض مناطق الأرياف اليمنية الشمالية (تعز، إب، البيضاء، الحديدة، المنطقة الوسطى) ضد رموز الإقطاع والمشائخ، كان يقف خلفها في الغالب عناصر حزبية تنتمي إلى حركة القوميين العرب، وخاصة في ما يسمّى المناطق الوسطى التي انطلقت منها بعد ذلك شرارة الكفاح المسلح في أوائل السبعينيات، بقيادة تنظيمات خرجت من قلب حركة القوميين العرب: أولاً الحزب الديمقراطي الثوري الذي انشقت عنه بعد ذلك منظمة المقاومين الثوريين، وشكل الحزب الديمقراطي الثوري بعد ذلك جناحه المسلح تحت اسم منظمة جيش الشعب. وكانت القمة الإقطاعية والمشيخية القبلية قد بادرت في تموز/ يوليو ١٩٦٨ إلى عقد مؤتمر في مدينة عبس، ضم مشائخ القبائل. وفي هذا المؤتمر، اتخذ قرار بحل فرق المقاومة الشعبية، وقرار آخر بفصل الضباط ذوي الاتجاهات اليسارية وأنصار عبد الرقيب عبد الوهاب من صفوف القوات المسلحة، ودعا المؤتمر إلى إنشاء «جيش شعبي»، أي فرق قبلية مسلحة خاضعة لمشائخ القبائل. وطالب المؤتمر بمنع استيراد الكتب والمؤلفات من الخارج لأنها، بحسب زعمهم، «شيوعية» و«إلحادية»، وأعلنوا وقوفهم إلى جانب النضال ضد الأيديولوجيا الحزبية وكل من يؤيدها. واعترفت الحكومة بعدالة مطالب المشايخ ضمن مرسوم خاص يحمل توقيع رئيس مجلس الوزراء القائد العام للقوات المسلحة حسن العمري<sup>(٥١)</sup>. وكما هو معلوم، فإن دستور العام ١٩٧٠، المقر بعد المصالحة، يحرم في مادته الرقم ٣٧ الحزبية بنص واضح. وكان القاضي عبد الرحمن الإرياني في افتتاحه مؤتمر الطلاب اليمنيين عام ١٩٦٩ قد أعلن صراحة أن الحزبية «تبدأ بالتأثر وتنتهي بالعمالة».

إن مؤتمر مدينة عبس وحده يكشف بقراراته عن واقع حضور الجمهورية القبلية، وعن أنها هي النافذة والمقررة في الشأن السياسي الوطني العام، وليس رئيس الوزراء أكثر من منفذ، وهو عملياً النص نفسه الذي يقوله محسن العيني في كتابه: خمسون عاماً في الرمال

(٥٠) من البيان السياسي الهام للحزب الديمقراطي الثوري اليمني بعد انعقاد مؤتمره التأسيسي.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٢٠ - ١٢١.

المتحركة، حيث يقول: «إن أصغر شيخ أو ضابط يعتبر نفسه أقوى من رئيس الوزراء ومن أي وزير»<sup>(٥٢)</sup>.

ولقد صدرت التعليمات في اجتماع الأرسنقراطية المشيخية القبليّة، وبدئ عملياً بتنفيذها، بعدم نزع سلاح المقاومة الشعبيّة بالقوة، وبتشكيل الفرق القبليّة المسلّحة التي انتشرت في الحديدة في أحداث ٢١ آذار/ مارس ١٩٦٨ - وكنا نحن الشباب الصغار شهوداً على تلك الكوميديا السوداء - وعملية إبعاد الضباط من قيادات الوحدات العسكرية عن مواقعهم لكونهم مرتبطين بحركة القوميين العرب، وجميعهم من أبناء الطائفة الشافعية، وهو ما أعطى أحداث ٢٣ - ٢٤ آب/ أغسطس ١٩٦٨ الصبغة الطائفية، حيث اشتركت المجاميع العسكرية الرسمية المرتبطة برئيس الوزراء القائد العام حسن العمري مع الفرق والمجاميع القبليّة الزيدية في خوض القتال ضد وحدات الجيش الرسمية، بعد أن دخلت صنعاء فرق قبليّة لغرض دعم ومساندة وحدات الجيش الأخرى المرتبطة بالحكم ضمن الانقسام العمودي (زيدى، شافعي)، وبخاصة الحزب الديمقراطي أو حركة القوميين العرب في شمال اليمن بعد أن اتهم رئيس الأركان عبد الرقيب عبد الوهاب بأنه حاول القيام بانقلاب، أدخل بعدها المئات من القوى السياسية المعارضة إلى السجون، وتمت مطاردة آخرين، وفر آخرون إلى مناطقهم وقراهم، وبدأت تدريجياً تتشكّل ملامح معارضة مسلّحة في هذه المنطقة أو تلك، خاصة بعد أن ظهرت تنظيمات تدعو إلى الكفاح المسلّح، وجميعها خرجت من قلب تنظيم حركة القوميين العرب، مثل منظمة «المقاومين الثوريين»، و«جيش الشعب»، الجناح العسكري للحزب الديمقراطي الثوري، الذي

انتخب في مؤتمره التأسيسي سلطان أحمد عمر أميناً عاماً للحزب. وفي آذار/ مارس ١٩٧٠، استكملت حكومة نوفمبر ١٩٦٧ حلقات ما يسمّى المصالحة مع السعودية والملّكين، وبذلك تحوّلت حالة البطولة الوطنية اليمنية في الدفاع عن صنعاء وفك الحصار إلى كوميديا سوداء، وبدأ خطاب السلام والاستقرار يعمّ الخطاب الرسمي في صنعاء، بينما كانت عملية مطاردة وملاحقة الأحزاب السياسية الديمقراطية، واليسارية، والقومية... جارية على قدم وساق، فكان المدافعون عن صنعاء يخرجون منها ليعود إليها الملّكيون كفاتحين، وهي مأساة ثورة، وهزيمة وطن، بكل ما تحمله الكلمة من معنى.

استمر بعد ذلك الصراع المسلح بين التنظيمات المقاتلة وسلطات الجمهورية العربية اليمنية في صنعاء حتى أوائل الثمانينيات، بعد أن وقّعت اتفاقيات هدنة. ومنذ ذلك الحين توقفت الجبهة الوطنية الديمقراطية، التي تشكلت في ١١ شباط/ فبراير ١٩٧٦، عن ممارسة أي عمل مسلح ضد صنعاء. وكانت الأحزاب اليسارية الاشتراكية العلمية قد اندمجت بعضها مع بعض، وهي: الحزب الديمقراطي الثوري اليمني، حزب الطليعة الشعبية، حزب العمل اليمني، حزب اتحاد الشعب الديمقراطي، المقاومون الثوريون، تحت تسمية تكتيكية هي حزب الوحدة الشعبية اليمني، في آذار/ مارس ١٩٧٩، ثم اندمجت في إطار الحزب الاشتراكي اليمني الذي تشكّل في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٨ وبقي بعدها سلطان أحمد عمر رئيساً للجبهة الوطنية الديمقراطية حتى كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦، إلى أن جرى تعيين يحيى الشامي رئيساً للجبهة حتى قبيل فترة إعلان وحدة ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠.

(٥٢) حول ذلك، انظر: محسن العيني، خمسون عاماً في الرمال المتحركة: قصتي مع بناء الدولة الحديثة في اليمن (بيروت: دار النهار؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩)، ص ١٨٨، وحيدر، ثورة ٢٦ سبتمبر: المؤتمرات السياسية: المعارضة الأولى من ١٩٦٢ - ١٩٦٧م، ص ٦٨ - ٦٩.

## ٢١ - حركة القوميين العرب في الخليج والجزيرة العربية

يوسف مكي

التي مرّت بها حركة القومية العربية على امتداد الوطن العربي.

### أولاً: حركة القوميين العرب في الخليج العربي

لم تختلف فروع حركة القوميين العرب في الخليج العربي ظروفاً وطريقة نشأة عن الظروف والطريقة التي نشأت فيها الحركة القومية المنافسة الأخرى، حزب البعث العربي الاشتراكي؛ فقد كان العمال العرب الوافدون هم العمود الفقري في تأسيس الحركة في معظم مناطق الخليج العربي. كما كان طلاب الجزيرة والخليج، الذين تلقوا علومهم في جامعات بيروت ودمشق وبغداد وانتموا إلى حركة القوميين العرب، أرصدة مهمّة في تطور نشأة هذه الحركة<sup>(١)</sup>.

يتمثل الملمح الأول لحركة القوميين العرب في الخليج والجزيرة في أنها ارتكزت على خطابها السياسي القومي، وعلى ارتباط ممارساتها السياسية مباشرة بالتحويلات التاريخية التي حدثت في الوطن العربي (نكبة فلسطين، تأميم القناة، العدوان الثلاثي، الثورات العربية التي أطاحت الأنظمة الملكية في العراق واليمن، الوحدة والانفصال، حركات التحرير الوطني، وبشكل خاص نضال الشعب الجزائري... إلخ). بمعنى آخر، إن تأسيس حركة القوميين العرب في الخليج والجزيرة جزء من مرحلة النهوض القومي. وبالمثل، عكس انحسار هذه الحركة لاحقاً حالة التداعي

إن ارتباط نشأة هذه الحركة ومسارها بالمسار القومي قد جعلها تنهك تماماً بالتحويلات القومية، وتنأى بنفسها عن الشعارات المطالبية وهموم الناس اليومية، باستثناءات محدودة جداً. لقد استهلكت الحركة جُل طاقاتها في التماهي والتفاعل ونصرة العمل الفلسطيني، ودعم الرئيس جمال عبد الناصر، في مواجهته مع خصومه، في الخارج والداخل، وصراعاته مع الرجعية العربية، وأيضاً مع حزب البعث العربي الاشتراكي، في إثر احتدام الصراع بين القوتين القوميتين في نهاية الخمسينيات ومطلع الستينيات من القرن المنصرم.

لملمح آخر ميّز أداء حركة القوميين العرب في الخليج والجزيرة العربية، هو أنها اعتمدت التنسيق التنظيمي والاستراتيجي بين فروعها في المنطقة. وكانت العلاقة بينها تكاملية عضوية، بينما كانت تنظيمات البعث تعمل بمعزل عن بعضها البعض، مع أنها كانت تتلقّى توجيهاتها بشكل مركزي من القيادة القومية. وقد غيّب ذلك، بالنسبة إلى البعثيين في الخليج والجزيرة، إمكانية خلق استراتيجيا كفاحية متكاملة بين فروع الحزب. وأخيراً، سيكون من الملمح مناقشة التحويلات

(١) مفيد الزبيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨ - ١٩٧١، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١٧٧ - ١٧٨.



الأيدولوجية والاستراتيجية، التي مرت بها حركة القوميين العرب، وإسقاطاتها على فروع الحركة في منطقة الخليج والجزيرة العربية.

لقد بدأت هذه الحركة توجهاتها السياسية كحركة تحرر وطني، حيث رفضت الدخول في دهاليز التنظيرات الأيدولوجية، واتخذت موقفاً سلبياً من الاشتراكية، مكتفية برفع شعار الوحدة والتحرر والثأر، ومتوجهة في شعاراتها بشكل رئيسي نحو تحرير فلسطين.

انتقلت الحركة في مرحلة ثانية، في منتصف الخمسينيات من القرن المنصرم، وعقب العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، إلى التحالف مع ثورة ٢٣ يوليو بقيادة الرئيس عبد الناصر. لقد بلغت حالة التماهي بين حركة القوميين العرب وسياسات الرئيس عبد الناصر حدّاً أصبح معه التمييز بين الناصرية وحركة القوميين العرب أمراً صعباً. وخلال هذه الحقبة، تبنت الحركة سياسات الثورة المصرية بالجملة، بما في ذلك التحوّلات الاشتراكية التي أقدمت عليها الثورة، وأيضاً سياستها الخارجية، وصراعاتها مع الاستعمار والرجعية، والصراع المير الذي خاضه الرئيس عبد الناصر مع حزب البعث، بعد انفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٦١ مباشرة، وأيضاً بعد فشل ميثاق ٧ نيسان/أبريل ١٩٦٣ للوحدة بين مصر وسورية والعراق.

استمر التحالف بين حركة القوميين العرب ونظام الرئيس عبد الناصر حتى نكسة حزيران/يونيو ١٩٦٧. وفي تلك الحقبة، نشطت حركة فتح وتأسست حركات مقاومة فلسطينية أخرى تابعة لأحزاب وأنظمة سياسية عربية، كطلائع حرب التحرير الشعبية «الصاعقة»، التي تشكّلت بقرار من المؤتمر القومي التاسع لحزب البعث في سورية (١٩٦٦). وأسّس حزب البعث في العراق، في مرحلة لاحقة بعد وصوله إلى السلطة في العراق (١٩٦٨)، جبهة التحرير العربية كذراع فدائي له في الساحة الفلسطينية.

أسست حركة القوميين العرب الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لكن سرعان ما انشق عن الجبهة تنظيمان، أولهما بقيادة أحمد جبريل، الذي رفض الحراك

الفكري والسياسي الذي برز آنذاك، باتجاه اعتناق النظرية الماركسية - اللينينية. وثانيهما بقيادة نايف حواتمة، الذي تبنّى موقفاً ماركسياً - لينينياً، واتهم د. جورج حبش والقادة التاريخيين لحركة القوميين العرب باليمينية، وممالة الرئيس عبد الناصر. وأسس حواتمة تنظيماً خاصاً بمجموعته أطلق عليه اسم الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، ثم الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين.

كان لهذه التحوّلات تأثير مباشر في فروع الحركة في الخليج العربي، التي غيّرت مسمياتها وأيدولوجياتها واستراتيجياتها لتتسق معها، ولتتحوّل مع سقوط الحرب الباردة، وتراجع الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين عن اعتماد الماركسية - اللينينية كنظرية للعمل، إلى تنظيمات قطرية تستثمر التحوّلات التي جرت نسبياً نحو الديمقراطية، كما كان الحال في الكويت والبحرين، من أجل تحقيق بعض من صواتها في الحرية.

سيتناول هذا البحث دور حركة القوميين العرب في الكويت والبحرين وعمّان والجزيرة العربية، مستثياً مناقشة أدوار هذه الحركة في الإمارات العربية المتحدة وقطر، وذلك بسبب غياب الحركة في هذه البلدين الخليجين؛ فالإمارات اعتبرت، تاريخياً، وبشكل مستمر، جزءاً لا يتجزأ من عمّان، بينما خلت أدبيات الحركة ممّا يشير إلى وجود فرع لها بقطر. وما لدينا عن وجود أعضاء لحركة القوميين العرب في قطر لا يتعدى ما نشره عبد الرحمن النعيمي في مذكراته، التي يذكر فيها أنه أقام في قطر قرابة عامين (في الفترة ١٩٦٢ - ١٩٦٤)، وعمل خلال تلك الفترة ضمن تنظيم الحركة في قطر، وكان من الذين عمل معهم «أخوة فلسطينيون»، منهم جورج ديلو وأبو أحمد يونس، وطبيب آخر لم يتذكر اسمه، وكان من البحرين عبد الله فخر. وقد عملوا جميعاً في صفوف القطريين.

في أثناء تلك المرحلة، تمكّنت الحركة من ضم شخصيات مرموقة إلى صفوفها، منهم عيسى الخلفي وهتمي الهتمي وسلطان الهتمي، وعدد من العاملين في الشركات والدوائر الحكومية. لكن الفترة القصيرة لم

تظاهرات احتجاجاً ضد العدوان، وتأييداً للرئيس جمال عبد الناصر. كما استنكروا السياسة الغربية، وتحالف بريطانيا مع الكيان الصهيوني<sup>(٦)</sup>.

عند إعلان قيام الوحدة بين مصر وسورية عام ١٩٥٨، ساهم القوميون العرب في قيادة احتفالات الابتهاج بالوحدة، وعبأوا الشعب لمساندة الجمهورية العربية المتحدة الوليدة. وقد أغضب ذلك الإدارة البريطانية في الكويت، التي كانت لا تزال آنذاك تحت الحماية البريطانية، فقامت بإغلاق الأندية الثقافية والصحف التابعة للقوميين العرب<sup>(٧)</sup>.

وعندما اندلعت في العراق ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، التي أطاحت النظام الملكي ومعه حلف بغداد، وطردت البريطانيين من قاعدتي الحبانية والشعبية، احتفى القوميون في الكويت بهذه المناسبة، وأعلنوا فرحهم وابتهاجهم. وحين حدث الصراع بين رئيس الوزراء العراقي، عبد الكريم قاسم، ووقف معه الشيوعيون ضد الحركة القومية، ساند القوميون الكويتيون الحركة القومية في العراق. وفي إثر المجازر التي ارتكبتها الشيوعيون، بعد ثورة عبد الوهاب الشواف في الموصل، أقام القوميون مهرجاناً خطابياً، في مدرسة الشويخ الثانوية، هوجم فيه الحزب الشيوعي العراقي، كما هوجمت سياسات عبد الكريم قاسم تجاه الحركة القومية<sup>(٨)</sup>.

ولم يختلف موقف الحركة في الكويت تجاه ثورة ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢، ضد نظام آل حميد الدين في اليمن الشمالي، عن موقفها من ثورة العراق؛ إذ وقفت إلى جانب الجمهوريين، وأيدت التدخل المصري، بقيادة الرئيس عبد الناصر لنصرة الثورة

تسنع للتعرف أكثر على مجالات العمل في قطر<sup>(٢)</sup>. ولم يصل مستوى التنظيم إلى حد تشكيل فرع للحركة وفق لوائحها وأنظمتها، بل اقتصر التنظيم على عدد قليل جداً من الأفراد، مثل محمد المحري المهندي وأحمد ناصر عبيدان، لكنهم كانوا نشطين، فشاركوا في العرائض المطلوبة، وفي الانتفاضات العمالية التي حدثت في قطر في عقدي الخمسينيات والستينات من القرن الماضي<sup>(٣)</sup>.

## ثانياً: حركة القوميين العرب في الكويت

منذ بداية تأسيس حركة القوميين العرب، كانت الكويت محط أنظارها. وإلى د. أحمد الخطيب، أحد الثلاثة الأوائل المؤسسين للحركة، يعود الفضل في تأسيس فرع الحركة في الكويت بعد تخرجه في الجامعة الأمريكية عام ١٩٥٢<sup>(٤)</sup>. وكان أهم دور أذاه فرع الكويت هو توسيع نشاط الحركة من النطاق المحلي إلى النطاق الإقليمي الخليجي؛ إذ ساهم أعضاء الحركة الكويتيين في نشر الأفكار القومية والتقدمية في منطقة الخليج العربي بأسرها، في حقبة عالمية اتسمت باتساع دائرة النضال الوطني المطالب بالحرية والاستقلال.

ركز فرع الحركة في استقطابه للأعضاء على الطلاب والمدرسين والعمال. كما كسب تأييد رجال أعمال وتجار، ومقاولين، ساهموا مع القوميين العرب في المطالبة بالمشاركة السياسية، والحقوق الدستورية والديمقراطية، وقدموا دعماً مالياً للحركة، استمر طوال فترات نشاطها<sup>(٥)</sup>.

خلال حقبة الخمسينيات، كان لحركة القوميين العرب في الكويت أدوار رئيسية في نشر الوعي القومي، ومناصرة القضايا العربية؛ ففي أثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، قاد مناضلو الحركة

(٢) «مذكرات عبد الرحمن النعيمي»، الوسط (البحرين)، ٩/ ١٠/ ٢٠٠٨.

(٣) محادثة هاتفية مع د. علي خليفة الكواري.

(٤) فؤاد مطر، حكيم الثورة: قصة حياة الدكتور جورج حبش (لندن: منشورات هايت لايت، ١٩٨٤)، ص ٦٢ - ٦٣.

(٥) الزبيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨ - ١٩٧١، ص ١٨٠.

(٦) أحمد السقاف، تطور الوعي القومي في الكويت (الكويت: رابطة الأدباء، ١٩٨٣)، ص ٣٨.

(٧) خلدون حسن النقيب، المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف)، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي.

محور «المجتمع والدولة»، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٩)، ص ١٤٠ - ١٤١.

(٨) السقاف، المصدر نفسه، ص ٣٨.

اليمنية، ووقفت بوضوح ضد أنصار الملكية وفلولها<sup>(٩)</sup>.

إثر إعلان استقلال الكويت عن الاستعمار البريطاني عام ١٩٦١، طالب رئيس الحكومة العراقية عبد الكريم قاسم بضم الكويت إلى العراق، باعتبارها جزءاً من ترابه الوطني. وقد وقفت حركة القوميين العرب بقوة ضد تصريحات الرئيس العراقي، وشددت على استقلال الكويت، وأصدرت بياناً أكدت فيه أن الكويت دولة مستقلة، وعضو في جامعة الدول العربية والأمم المتحدة، وأن مكانتها تسمح لها بكيان مستقل، وأن تبعيتها للعراق في الفترة العثمانية ليست مبرراً للحكومة العراقية، كي تضمها بالقوة إلى العراق. وقد عزز موقف الحركة هذا رصيدها الشعبي في الداخل.

هنا تقتضي الإشارة إلى أن هذا الموقف تماهى مع موقف حركة القومية العربية بكل تشعباتها. وقد عبّر عن ذلك بشكل خاص، موقف الرئيس عبد الناصر، الذي قاد في جامعة الدول العربية حملة عربية واسعة، كان من نتائجها إرسال عدد من البلدان العربية قطاعات من جيوشها للتشدد على الحدود بين العراق والكويت، وللتصدي لأي هجوم عراقي محتمل على الكويت<sup>(١٠)</sup>.

كان من نتائج انتشار حركة القوميين العرب في الكويت، تمكّنها من المشاركة في الانتخابات النيابية التي أجريت بعد الاستقلال، وحصدتها عدداً من المقاعد. وفي مقدمة الفائزين في تلك الانتخابات قيادات تاريخية عرفت بدورها في الحركة، مثل د. أحمد الخطيب وسامي المنيس وعبد الله النيباري وأحمد النفيسي، وكان لها الدور الرئيسي في معارضة النظام، تحت قبة البرلمان. لكنها لم تستطع الحفاظ على الزخم الذي حظيت به في الدورة الانتخابية الأولى؛ إذ فقدت مكانتها في البرلمان الكويتي في انتخابات عام ١٩٦٧. وقد كان ذلك مبعث ارتياح من قبل الحكومة الكويتية، التي وجدت في

معارضة القوميين العرب لسياسات الحكومة تحت قبة البرلمان مصدر إزعاج لها.

وبعد نكسة ١٩٦٧ وتراجع دور الحليف الاستراتيجي جمال عبد الناصر في الساحة العربية، تراجع دور الحركة السياسي في الكويت، فكان لتبني الحركة الأم للقوميين العرب النظرية الماركسية - اللينينية، وانفصال فرع الحركة في الكويت عن المركز، الأثر الكبير في ضعف الحركة وتراجع دورها القومي على الساحة الكويتية<sup>(١١)</sup>.

بعد انتخابات مجلس الأمة الكويتي عام ١٩٦٧، التي لم تتمكّن الحركة من حصد أصوات فيها، اتهمت هذه الأخيرة الحكومة بتزوير الانتخابات. وفي الوقت نفسه، أخذ كوادر الصف الثاني يضغطون على قيادتهم لاتخاذ موقف أكثر فعالية وحزم تجاه هذه التطورات، وطالبوا برّد ثوري عنيف على السلطة، وفسّروا التزام القيادة الصمت بأنه نوع من التضليل والخيانة؛ فهمّوا اتّجهوا نحو رفض العمل البرلماني، كوسيلة لتحقيق أهداف الحركة، وبدأوا يكتسبون أكثر فأكثر بالأفكار اليسارية، وباستراتيجية الكفاح المسلح، متأثرين بالثورة المسلحة التي كانت تجري في جنوب الجزيرة العربية، وبانتعاش منهج الكفاح المسلح في العالم الثالث في الستينيات من القرن العشرين، وبشكل خاص في الهند الصينية<sup>(١٢)</sup>.

وكما أدت نكسة عام ١٩٦٧ إلى تصدّع حركة القوميين العرب، على الصعيد القومي، هكذا شهدت فروعها في الخليج، وبضمنها فرع الكويت، هي الأخرى تصدّعات وانقسامات كبيرة. وكانت ثورة ظفار في عُمان قد ألهمت كوادر الصف الثاني بضرورة تبني مواقف أكثر ثورية، ودفعت بهم نحو الالتزام بالفكر الماركسي - اللينيني، كنظرية للعمل، وتبني

(٩) رياض نجيب الريس، الخليج العربي ورياح التغيير: دراسة عن مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية (بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٧)، ص ٢٦.

(١٠) الزبيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨ - ١٩٧١، ص ١٨١.

(١١) عبد الله فهد النفيسي، الكويت... الرأي الآخر (الكويت: دار طه للإعلان، ١٩٧٨)، ص ٤٧.

(١٢) علي حسين العوضي، «حركة القوميين العرب في الخليج العربي وتحولاتها اليسارية والجزرية انقسامات وصراعات حادة أدت إلى تبلور حركة ثورية في الكويت»، الطليعة (الكويت)، العدد ١٨٧٣ (٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠).

الكفاح المسلح استراتيجياً رئيسية لتحقيق أهدافهم. وكان أول عمل لهؤلاء الكوادر، بعد انشقاقهم عن القيادة التاريخية، في هذا الاتجاه، هو تفجير السفارة الإيرانية في الكويت، بمناسبة زيارة شاه إيران للبلاد، في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٨. وقد أصدرت الحركة بياناً بذلك موقعاً باسم الحركة الثورية الشعبية في الكويت<sup>(١٣)</sup>.

كانت حركة القوميين العرب قد عقدت في تموز/ يوليو ١٩٦٨ مؤتمراً استثنائياً في مدينة دبي. وقد أصدر المؤتمر قراراً بفصل قيادة فرع الكويت، ووجه إلى القواعد الحزبية نداءً بحسم علاقاتها مع القيادة، التي عرفت بالمكتب السياسي للحركة الثورية الشعبية. وعلى هذا الأساس، استثمرت كوادر الحركة غياب قيادة حركة القوميين الكويتية في صيف ١٩٦٨، فدعت إلى عقد مؤتمر تحضيرى إقليمي لمناقشة قرارات مؤتمر دبي الاستثنائي. وقد تزعم هذه الدعوة د. أحمد الربيعي وناصر الغانم. وأقيم المؤتمر في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٨، وتقرر فيه الالتزام بالماركسية - اللينينية، وفصل قادة حركة القوميين العرب في الكويت، وهم أحمد الخطيب وسامي المنيس وعبد الله النيباري وخالد الوسمي وعلي الرضوان. ثم تم اختيار قيادة مؤقتة تكوّنت من حسين اليوحة وناصر الغانم وناشي سعد وراشد محارب وأحمد الربيعي وعبد العزيز الدعيج، وذلك من أجل السيطرة على شؤون الحركة حتى انعقاد مؤتمر تأسيسى للحركة. كما اتخذت هذه المجموعة قراراً باعتماد تسمية جديدة هي «الحركة الثورية الشعبية في الكويت»، مع الالتزام بالقرارات التي صدرت عن مؤتمر دبي الاستثنائي لفروع الحركة في الخليج والجزيرة العربية<sup>(١٤)</sup>.

في إثر هذه التطورات، دعت قيادة حركة القوميين العرب في الكويت إلى عقد مؤتمر حزبي يضم جميع الأعضاء بلا استثناء، من أجل طرح جميع وجهات النظر، التي سيتم في ضوءها تقرير الموقف من حيث

الأيدولوجيا واستراتيجية العمل. واعترفت قيادة حركة القوميين بأن أزمة الحركة تتمثل في عدم الوضوح الأيدولوجي، وعدم امتلاك الحركة استراتيجية للعمل السياسي، واختلال العلاقات التنظيمية داخل الحركة، وعدم الالتزام بالمقاييس التنظيمية الثورية وتجسيدها<sup>(١٥)</sup>.

لم يشارك كوادر النصف الثاني المشقون في المؤتمر، رغم أن القيادة دعته إلى الحضور<sup>(١٦)</sup>.

عن هذه المرحلة يذكر عبد النبي العكري، في دراسة أعدّها عن المنظمات اليسارية الجديدة في الخليج والجزيرة العربية، أن قرار اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب بحل الحركة خلق إرباكات كثيرة للقيادات القومية، التي رفضت التوجهات اليسارية؛ إذ اضطرت تلك القيادات إلى إعادة تشكيل الحركة في حزب جديد أطلق عليه اسم حزب العمل الاشتراكي العربي، وكان الهدف هو رسم صيغة جديدة للحركة، تعتمد على العمل الوطني المحلي، وإقامة علاقات وطيدة مع تنظيمات «حزب العمل»، خاصة في الساحة الفلسطينية، ممثلة في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

هكذا إذاً، انقسم فرع حركة القوميين العرب في الكويت إلى قسمين: قسم يمثل القيادة التاريخية، التي ضمت د. أحمد الخطيب وسامي المنيس وعبد الله النيباري وأحمد النفيسي، وقد بدأت العمل تحت مسمى حزب العمل الاشتراكي العربي، وواصلت علاقتها بالدكتور جورج حبش والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقسم آخر قاده د. أحمد الربيعي، وعمل تحت اسم الحركة الثورية الشعبية في الكويت. وقد اتجه منذ عام ١٩٦٩ نحو رفض النضال السلمي والانخراط في العمل البرلماني، ورأى أن السلطة تمكّنت عبر إيجاد نظام المجلس البرلماني من احتواء الحركة الوطنية، بسبب من هشاشة البنية الطبقية لهذه الحركة، ونتيجة لمواقفها المتذبذبة. والحل، من وجهة نظر هذه المجموعة، هو الالتزام

(١٣) المصدر نفسه.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) المصدر نفسه.

عام ١٩٨٠، ونشرت في حينه كراساً باسم «أنصار الديمقراطية في الكويت»<sup>(١٩)</sup>.

أما في انتخابات عام ١٩٨١، فقد رشّح أعضاء الحركة أنفسهم للانتخابات تحت مسمى «التجمع الديمقراطي»، وكذلك كان الحال في انتخابات عام ١٩٨٥. وقد بقيت المجموعة وفية لـ د. الخطيب وقريبة منه، كما بقيت مجلة **الطلیعة** معبرة عن صواتها وتطلعاتها وبرامجها.

أما الشق الآخر، الذي تبنت اسم الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي - منطقة الكويت، فكثف صلاته بفروع الخليج، وتبنت الكفاح المسلح، وغادر عددٌ من أعضائه إلى ظفار، حيث التقوا بالثورة المشتعلة فيها، وبالجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين. وكان من أبرز الذين تركوا فراغاً قيادياً د. الربيعي الذي التحق بثورة ظفار، واعتُقل في مسقط، ولم يُفرج عنه إلا بعد ضغوطات سياسية داخلية وخارجية<sup>(٢٠)</sup>.

وفي ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٦٩، وبمناسبة الذكرى الثانية لتزوير انتخابات مجلس الأمة الكويتي، قامت الحركة الثورية الشعبية في الكويت بتفجير عدة قنابل صوتية، استهدفت مجلس الأمة ووزارة الداخلية ومنزل وزير الداخلية، ووزعت منشوراً يدعو الشعب الكويتي إلى رفض المؤسسات البرلمانية والعمل على إسقاط النظام السياسي عن طريق العنف المسلح، حيث أكدت في منشورها أن «الطريق الوحيد من أجل استقلال سياسي واقتصادي حقيقي ومن أجل ديمقراطية شعبية حقيقية هو النضال ضد الحكم العشائري البرجوازي المرتبط بالمصالح البترولية الاستعمارية».

وفي ٢١ حزيران/يونيو ١٩٦٩ تمكنت السلطات

بموقف طبقي ثوري ينحاز إلى العمال والطلاب والفقراء. وقد عقدت الحركة الثورية الشعبية مؤتمرها التأسيسي في الكويت بحضور ممثل عن المكتب السياسي للحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي، حيث أقر المؤتمر قرارات، أهمها<sup>(١٧)</sup>:

- ربط الحركة الثورية الشعبية في الكويت بالمكتب السياسي للحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي؛

- الالتزام بالاستراتيجية التنظيمية والأيدولوجية للحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي؛  
- اعتبار العنف الثوري طريقاً إلى تحقيق أهداف الحركة؛

- تغيير اسم التنظيم من الحركة الثورية الشعبية في الكويت إلى الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي - منطقة الكويت<sup>(١٨)</sup>.

تؤكد قراءتنا لمسار حركة القوميين العرب في الكويت أن معظم التفرعات والتحوّلات التي حدثت في فرع الحركة، منذ نهاية الستينيات، ترتبط، بشكل أو بآخر، بالانشقاقين الأنفي الذكر؛ فالشق التاريخي الذي رفض في البداية التوجّه نحو اليسار وتحول إلى حزب العمل الاشتراكي العربي، أذى دوراً بارزاً في ما عُرف بمجموعة الطليعة، نسبةً إلى المجلة التي لا تزال تصدر منذ ذلك التاريخ. وقد تبنت هذه المجموعة أسماء مختلفة، إذ عُرفت في عام ١٩٧١ بـ «التقدميون الديمقراطيون»، وأصدرت في عام ١٩٧٨ برنامجها الانتخابي، بعد حل مجلس عام ١٩٧٦، باسم «نواب الشعب»، واستطاعت تكتيل عدد كبير من الشخصيات الوطنية حولها. وأصدرت بياناً تأسيسياً لـ «التجمع الديمقراطي في الكويت»، خلال مرحلة حل المجلس

(١٧) عبد النبي العكري، «المنظمات اليسارية في الخليج والجزيرة العربية: النشأة - التفرعات - التحولات»، في: نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصائر في الوطن العربي في القرن العشرين، القسم الأول، تنسيق وتحرير فيصل دراج ومحمد جمال باروت، ٢ ج (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٠)، ص ٧٢٩ - ٧٣٠.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٧٣٠.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٧٣٠ - ٧٣١.

(٢٠) العوضي، المصدر نفسه.

من مدهامة المقر السري للحركة في مزرعة بمنطقة سلوى، واتهمت ٢١ عضواً، وتم اعتقال ١٧ عضواً منهم. وكان من أبرز المعتقلين حسين اليوحة وأحمد الدين وعامر التميمي وعبد العزيز الدعيج.

أدت هذه الحادثة إلى قيام أول محاكمة سياسية للمجموعة التي اتهمت بتنفيذ عمليات عسكرية ضد الدولة. ورغم الصراعات المحتدمة آنذاك بين شقّي الحركة، التزمت القيادة التاريخية للحركة بموقف اتسم بالنبل والتسامح والتضامن، وقامت بتنظيم الدفاع القانوني والشعبي عن المعتقلين. وفي شباط/فبراير ١٩٧٠ أفرج عن المعتقلين بموجب عفو أميري<sup>(٢١)</sup>.

بعد خروج قادة الحركة الثورية الشعبية في الكويت من المعتقل وعودة أحمد الربيعي من عُمان، بدأت هذه العناصر في التشاور لإعادة بناء الحركة من جديد. وترافق ذلك مع ظهور توجه جديد لقيادة الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي متمثلة في المكتب السياسي للحركة، التي وجهت إلى تجربة فروع الحركة في جميع أقاليم الخليج العربي نقداً مؤذاه أن استراتيجية الحركة استراتيجية خاطئة، وأنه يجب تبني استراتيجية جديدة على أساس أن الاستراتيجية السابقة تدعو إلى إسقاط خمسة أنظمة سياسية في آن واحد، من خلال الكفاح المسلح، من ظفار حتى الكويت.

وقد تمخّض عن تلك المشاورات تأسيس عدد من كوادر الحركة لحزب الشعب الديمقراطي الكويتي، الذي ركّز على دعم الثورة العُمانية وتحرير عُمان والخليج العربي، واستبدال الكفاح المسلح في الكويت بالتطور الديمقراطي. وقد أسس الحزب واجهة له هي حركة العمل الديمقراطي، التي كان من أبرز وجوهها أحمد الربيعي.

ركّز برنامج حركة العمل الديمقراطي على: إطلاق حرية العمل السياسي وحرية تأسيس التنظيمات والأحزاب السياسية، باعتبارها أطراً طبيعية رئيسية للعمل الديمقراطي. وطالب بإلغاء الاعتقال الكيفي من

جانب رجال الأمن، وبمنع تعذيب المعتقلين السياسيين وإهانتهم. كما طالب بإطلاق الحريات العامة، وأن من حق الجميع التظاهر والإضراب والتمتع بحرية الرأي والتعبير للأفراد والصحافة والنشر. ونادى بمنع أجهزة الدولة البوليسية من التلاعب بالجدول الانتخابية ومن التدخل في عمليات الاقتراع والإشراف، وحفظ الجداول، ونقل جميع هذه المهمات إلى وزارة العدل درءاً لعمليات العبث والتزوير. وأصر البرنامج أيضاً على ضمان استقلال القضاء وتدعيم المحكمة الدستورية لضمان إيجاد قضاء تتوافر فيه جميع عناصر النزاهة، وإنشاء محكمة إدارية. وألح على منح المرأة حقوقها الديمقراطية في الانتخاب تصويتاً وترشيحاً.

لكن حركة العمل الديمقراطي لم تستمر طويلاً، فقد انضم عدد من أعضائها إلى حركة التقدميين الديمقراطيين الكويتيين، وساهم عدد آخر في تأسيس حزب اتحاد الشعب؛ إذ بادر أحمد الدين، أحد أعضاء الحركة، مع عدد من النقابيين والمثقفين اليساريين الكويتيين، إلى تأسيس الحزب في ١٤ آذار/مارس ١٩٧٥ كحزب شيوعي كويتي مستقل، وهو يعدّ من الأحزاب الشيوعية العربية الموالية للخط العام للحركة الشيوعية العالمية، ممثلة في منظومة الدول الاشتراكية. وقد أصدرت هذه المجموعة نشرة دورية باسم الاتحاد، وأسست اتحاد الشبيبة الديمقراطية في الكويت كواجهة شبابية للحزب، ونشطت في إصدار البيانات المنذرة بلجنة تنقيح الدستور عام ١٩٨٠ والإجراءات التي اتخذتها السلطة بمصادرتها للحريات العامة<sup>(٢٢)</sup>.

والخلاصة أن من تبنوا اليسار والكفاح المسلح عادوا مجدداً إلى الطريق السلمي، وأصبحوا يعملون سوياً مع القيادات التاريخية، ببرامج متقاربة، من أجل الوصول إلى قبة البرلمان. اختفت تحالفات وبرزت تحالفات أخرى، لكن الجميع صار يسلم بأهمية النضال السلمي وتطوير العملية الديمقراطية في الكويت.

وحين أقدم العراق على غزو الكويت في آب/

(٢١) المصدر نفسه.

(٢٢) المصدر نفسه.

أغسطس ١٩٩٠، وقفت القيادة التاريخية، والذين انشقوا عنها، إلى جانب شرعية النظام الكويتي. ورفض الجميع موقف القيادة التاريخية لحركة القوميين العرب، والجهة الشعبية لتحرير فلسطين، بقيادة جورج حبش، التي رفضت حرب ما عُرف بقوات التحالف الدولي، بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية على العراق، تحت ذريعة تحرير الكويت. وشاركت المعارضة الكويتية مجتمعة في مؤتمر الطائف، الذي عُقد لمناقشة كويت «ما بعد التحرير». وعاد الجميع إلى الكويت، بعد هزيمة القوات العراقية، وشاركوا مجدداً في العملية السياسية بالشعارات ذاتها التي سادت منذ الثمانينيات، أي دعم النضال السلمي والتحول الديمقراطي في الكويت.

### ثالثاً: حركة القوميين العرب في البحرين

بقي تحديد تاريخ نشأة فرع حركة القوميين العرب في البحرين موضوعاً خلافياً بين دارسي الحركة؛ فأقدم إشارة إلى نشاط الحركة في البحرين وردت في دراسة أعدها د. فلاح عبد الله المديرس بعنوان «حول الحركات والجماعات السياسية في البحرين ١٩٣٨ - ٢٠٠١»، ونُشرت في مجلة الطليعة الكويتية. في تلك الدراسة، أشار المديرس إلى أن عدداً من الحركات القومية في منطقة الخليج التقت في البحرين عام ١٩٥٦، من أجل مناقشة مشروع لتحرير الخليج وجنوب الجزيرة. وأوضح أن حركة القوميين العرب شاركت في ذلك اللقاء، ممثلة في قيادة إقليم الجزيرة والخليج، وكان ضمن القوى التي شاركت في ذلك اللقاء الاتحاد اليمني، وحزب الاتحاد العماني. وأسفر عن ذلك اللقاء انبثاق مكتب تحرير الخليج العربي وجنوب الجزيرة، الذي أشار بيانه التأسيسي الصادر في ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٥٦ إلى أنه جبهة قومية موحدة تضم جميع الحركات النضالية في المنطقة، كخطوة أولى على طريق توحيد النضال العربي. وأكد البيان أهمية التعاون مع جميع الهيئات والأحزاب القومية العربية. واشترك في المكتب

المشار إليه ممثلون عن الكويت والبحرين وقطر وإمارات ساحل عُمان وسلطنة مسقط وإمارة عُمان وحضرموت وعدن والمحميات واليمن. وقد اتخذ المكتب من دمشق مقراً رئيسياً له<sup>(٢٣)</sup>.

ويوضح المديرس أن المكتب شكّل عدة لجان، من ضمنها لجنة البحرين التي رأسها عبد العزيز الشيخ علي. ومن وجهة نظرنا، لم تكن مشاركة حركة القوميين العرب في اللقاء وعضوية البحرين في المكتب دليلاً على تأسيس فرع لحركة القوميين العرب في البحرين. وليس لدينا ما يؤكد ارتباط ممثل البحرين في مكتب تحرير الخليج العربي وجنوب الجزيرة، عبد العزيز الشيخ علي، بهذه الحركة.

والدكتور المديرس نفسه يشير في الدراسة عينها إلى أن فرع حركة القوميين العرب في البحرين تأسس عام ١٩٥٩، وأن الحركة بدأت، منذ ذلك التاريخ، في تشكيل خلاياها وتأكيد حضورها في المجتمع البحريني. ويذكر أن الذين قاموا بتأسيس الفرع هم طلاب بحرينيون، تلقوا تعليمهم في جامعات في القاهرة وبيروت وبغداد ودمشق. ومن أبرز من ساهموا في التأسيس أحمد الحميدان وعبد الرحمن كمال، اللذان تخرجا في بيروت وباشرا في تأسيس تنظيم الحركة. وكانت خلايا الحركة في البحرين تستلهم روحاً نضالياً من ارتباطها التنظيمي وعلاقاتها بالمركز، ومن الأحداث والثورات التي كانت تجري في الوطن العربي. وكانت أهدافها المرحلية قد تمثلت في النضال ضد الاستعمار البريطاني، ومناهضة الهجرة الإيرانية إلى البحرين، وهي الهجرة التي اعتُبرت خطراً على عروبة البحرين والخليج العربي<sup>(٢٤)</sup>.

نظراً إلى ندرة ما هو مدوّن، ومتوافر لدينا، عن تحديد تاريخ نشأة حركة القوميين العرب في البحرين، وتركيز معظم الدراسات على انتفاضة آذار/مارس ١٩٥٦، كأول نشاط جماهيري وعلمي للحركة، وخشية

(٢٣) فلاح عبد الله المديرس، «دراسة حول الحركات والجماعات السياسية في البحرين، ١٩٣٨ - ٢٠٠١»، الطليعة، العدد ١٥٣١

(١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٢).

(٢٤) المصدر نفسه.

تغيب هذا البحث في مرحلة التأسيس والأدوار التي أدتها الحركة في تلك المرحلة، تحدثت هاتفياً مع كلٍّ من أ. عبد النبي العكري وأ. علي ربيعة، وهما من المناضلين البحرينيين ومن الكوادر المتقدمة التي اضطلعت بدور أساسي في مسيرة هذه الحركة، واستفسرت منهم عن نشأة فرع الحركة في البحرين، فأكدوا لي أن بدايات تأسيس الفرع تعود إلى عام ١٩٦١ لا إلى عام ١٩٥٦، وأن ما قبل ذلك لم يتعدَّ مرحلة التبشير والتهيؤ للتأسيس. أما النشاط الجماهيري للحركة، فلم يبرز إلا مع انتفاضة ٥ آذار/مارس ١٩٦٥<sup>(٢٥)</sup>.

ويوضح العكري وربيعه أن بعضاً من الطلاب البحرينيين الذين كانوا يدرسون في الخارج، وبشكل خاص في الجامعة الأميركية في بيروت، ارتبط بتنظيم حركة القوميين العرب، قبل تأسيس الفرع عام ١٩٦١، لكن انتماء هؤلاء إلى الحركة خارج البحرين شيء، وانطلاق العمل داخل البحرين شيء آخر.

وتشير الدراسة أيضاً إلى أن فرع الحركة في البحرين دخل مبكراً في السجلات الفكرية والأيدولوجية التي عمّت حركة القوميين العرب، منذ منتصف الستينيات من القرن المنصرم، وأن الأزمة الفكرية داخل حركة القوميين العرب برزت بعد انهيار الوحدة بين مصر وسورية عام ١٩٦١. إن تلك الأزمة تعود إلى الموقف من التأميمات الواسعة التي أقدم عليها الرئيس جمال عبد الناصر في مصر، حيث دار صراع قوي في صفوف الحركة على مسألة الاشتراكية، وما يمثله الرئيس عبد الناصر من رمزية في حركة النضال العربي، وموقع حركة القوميين العرب في العملية الثورية في المنطقة. وفي إثر هذه الخلافات، عقدت حركة القوميين العرب مؤتمراً استثنائياً عام ١٩٦٣ لمناقشة جميع التطورات السياسية والأيدولوجية. وبرز في المؤتمر تياران، تبنّى أحدهما الاشتراكية ورفض الآخر التوجّه الاشتراكي. وعند فشل الفريقين في التوصل إلى موقف

أيدولوجي موحد، اتّفقا على إنهاء مناقشة هذا الموضوع، وتعليق المؤتمر ضماناً لعدم حدوث انشقاق في الحركة<sup>(٢٦)</sup>.

لقد انهمك فرع حركة القوميين العرب في البحرين بهذا الصراع الأيدولوجي. وأدى ذلك في عام ١٩٦٤ إلى حدوث انشقاق في صفوف الطلاب البحرينيين الذين كانوا يتلقون علومهم في الجامعة الأميركية في بيروت؛ فتبنّى بعضهم الماركسية - اللينينية، وانحاز إلى الخط الثوري المؤمن بالكفاح المسلّح. وكان للثورة اليمنية بقيادة الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل والثورة العُمانية بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل في الإقليم الجنوبي من عُمان أثر في دفع العناصر الثورية من يسار حركة القوميين العرب في الفرع البحريني إلى تبني الكفاح المسلّح، والدعوة إلى الارتباط بالقوى الثورية خارج البحرين، لإجبار الإنكليز على الانسحاب من الخليج، وتحرير المنطقة<sup>(٢٧)</sup>.

لكن الدور الوطني الحقيقي لفرع الحركة في البحرين، لم يبرز إلا في انتفاضة آذار/مارس ١٩٦٥، التي شكّلت أهم حدث سياسي في البحرين، في ستينيات القرن الماضي. وكان السبب الرئيسي في اندلاع هذه الانتفاضة هو قيام شركة نفط البحرين المحدودة (بابكو) بطرد ١٥٠٠ عامل. واحتجاجاً على ذلك، وتضامناً من العمال البحرينيين مع زملائهم، أضرب ٥٠٠٠ عامل بحريني عن العمل. والتحق بهم الطلاب، الذين أضربوا عن الدراسة. ثم عمّت موجة سخط شديدة، تفجرت في إثرها التظاهرات والإضرابات، بهدف إجبار السلطة على تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردّية، والتوقف عن كبت الحريات. ثم تحوّلت الانتفاضة إلى عصيان مدني شامل، وقامت بالرد على استخدام السلطة السلاح، بالهجوم على المقار الأمنية<sup>(٢٨)</sup>.

(٢٥) مكالمة هاتفية مع أ. عبد النبي العكري، أجريت في ٥ حزيران/يونيو ٢٠١١، ومكالمة أخرى مع أ. علي ربيعة أجريت في اليوم التالي.

(٢٦) «دراسة حول الحركات والجماعات السياسية في البحرين، ١٩٣٨ - ٢٠٠١»، الطليعة، العدد ١٥٣٥ (١٩ تموز/يوليو ٢٠٠٢).

(٢٧) المصدر نفسه.

(٢٨) المصدر نفسه.



وتمكّنت السلطة من اكتشاف أمر التنظيم العسكري والمدني والقضاء عليه<sup>(٣١)</sup>.

وتجدر الإشارة إلى أن بروز الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي هو من نتائج المؤتمر الأول لفروع حركة القوميين العرب في منطقة الخليج والجزيرة العربية، الذي تعرضنا له عند مناقشة حركة القوميين العرب الكويت. لقد دعت قيادات فرع حركة القوميين العرب في عُمان - الساحل والداخل إلى عقد مؤتمر استثنائي لفروع الحركة في الجزيرة والخليج في دبي، لمناقشة أيديولوجية التنظيم وارتباطه بالحركة. وخرج المؤتمر بقرارات تبنت الماركسية - اللينينية والعنف الثوري. وأقرّ المكتب السياسي الذي انتخبه ذلك المؤتمر تسمية التنظيم الجديد باسم الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي، بدلاً من التسمية السابقة، أي حركة القوميين العرب، وأصدر بياناً بهذا المعنى في شباط/فبراير ١٩٦٩ نشرت مجلة الحرية، التي تصدر باسم الحركة من بيروت، بعدما سيطر عليها يسار الحركة<sup>(٣٢)</sup>.

في ضوء قرارات مؤتمر دبي الاستثنائي، عقدت حركة القوميين العرب - فرع البحرين مؤتمراً محلياً لمناقشة قرارات مؤتمر دبي الاستثنائي، حيث قبلت الهيئة القيادية بقرارات مؤتمر دبي، ووظفتها في برامجها النضالية. وفي تموز/يوليو ١٩٧٢، عُقد مؤتمر آخر في البحرين، شكّلت فيه الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي - إقليم البحرين، التي نشطت وسط الطبقة العاملة وشاركت في الإضرابات العمالية التي شهدتها الساحة البحرينية. ووصل عدد من العمال إلى مراكز قيادية فيها. وكان للجبهة دور أساسي في قيام التنظيم النقابي العمالي، أي اللجنة التأسيسية لاتحاد عمال البحرين، على الرغم من منع السلطة أي عمل نقابي.

في منتصف عام ١٩٧٤، عُقد المؤتمر العام الثاني، الذي اتخذ قراراً بالاستقلال التنظيمي لجميع منظمات

وقد نشطت حركة القوميين العرب في البحرين، في تلك الانتفاضة، وأصدرت البيانات والمنشورات المؤيدة لنضالات شعب البحرين. وتشكّلت خلال الانتفاضة جبهة القوى القومية، التي كان فرع حركة القوميين العرب في البحرين الأبرز بين أعضائها. وقد طالبت الجبهة بتشكيل مجلس تأسيسي تتمثل فيه جميع الفئات الوطنية، والدخول في مفاوضات مع الحكومة البريطانية من أجل نيل الاستقلال وإلغاء القواعد العسكرية، والسماح بحرية العمل النقابي، ومحكمة العناصر التي شاركت في قمع المتظاهرين، وإطلاق سراح المعتقلين الذين شاركوا في الانتفاضة، وإعادة المبعدين السياسيين، وعودة العمال المسرحين إلى أعمالهم. لكن السلطة الحاكمة لم تستجب لمطالب الجبهة، وتمكّنت من سحق الانتفاضة الشعبية، باستخدام العنف بصورة مفرطة.

بعد فشل انتفاضة مارس، عانت حركة القوميين العرب الانقسامات التنظيمية بين قيادات الداخل والخارج، وهو ما أدّى إلى ظهور عدد من التنظيمات الصغيرة من يسار حركة القوميين العرب، مثل منظمة القوى التقدمية، ومنظمة الريف الديمقراطية، ومنظمة النضال من أجل تحرير الطبقة العاملة، وجبهة تحرير الخليج<sup>(٢٩)</sup>.

في هذا السياق، يشير العسكري إلى أن حركة القوميين العرب في البحرين شهدت الكثير من التمزقات، وأن ما أعقب تلك المرحلة كان التوجّه نحو اليسار، حيث برزت الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي. وقد ارتبط بها التيار اليساري في فرع الحركة في البحرين، الذي أعلن التزامه بالفكر الماركسي - اللينيني والكفاح المسلّح<sup>(٣٠)</sup>.

وقد قام فرع الحركة في البحرين بتشكيل جناح عسكري عام ١٩٦٩، اخترق قوة دفاع البحرين،

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصائر في الوطن العربي في القرن العشرين، القسم الأول، ص ٧٠٧.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٧٠٧.

(٣٢) المصدر نفسه.

الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج. وتحوّل اسم التنظيم في البحرين إلى الجبهة الشعبية في البحرين. وقد برز الاسم الجديد في مقال نشره النعيمي، أمين عام الجبهة، في مجلة الهدف، موقعاً باسمه الحركي سعيد سيف، تحت عنوان «الطبقة العاملة البحرانية ستفشل قانون أمن الدولة الرجعي».

ومنذ ذلك التاريخ، أصبحت حركة القوميين العرب في البحرين تعمل تحت مسمى الجبهة الشعبية في البحرين. واستمرت في إصدار نشرة دورية باسم ٥ مارس، حتى عام ١٩٩١، حين استُبدلت بنشرة الأمل، الناطقة باسم لجنة التنسيق بين الجبهتين «الشعبية» و«التحرير». وخلال العقود التي أعقبت تأسيس الجبهة، صدر باسمها عدد من الكتب والكراسات ذات القيمة التاريخية والنضالية<sup>(٣٣)</sup>.

عندما أعلن ملك البحرين، حمد بن عيسى آل خليفة، الميثاق الوطني عام ٢٠٠١، وسمح للتنظيمات السياسية بتشكيل جمعيات سياسية علنية، أصبحت الجبهة الشعبية تحت مسمى جمعية العمل الوطني الديمقراطي «وعد». واستمر النعيمي رئيساً لها سنوات عدة، ثم استقال من منصبه وخلفه إبراهيم شريف. وفي انتفاضة ١٤ شباط/فبراير ٢٠١١ في البحرين، كان للجمعية حضور قوي في ميدان اللؤلؤة. وكان رئيسها في مقدمة من اعتقلتهم السلطة، في إثر دخول قوات درع الجزيرة (السعودية) إلى البحرين وقمع الانتفاضة. كما أقدمت السلطة على إغلاق مقار الجمعية في المحرق والمنامة، ومنعت الجمعية من مواصلة أنشطتها السياسية.

## رابعاً: حركة القوميين العرب في عُمان

تشير دراسة أعدّها أ. على حسن العوضي، ونُشرت في مجلة الطليعة الكويتية، إلى أن حركة القوميين العرب في عُمان انتشرت عن طريق اللاجئين الفلسطينيين بعد نكبة ١٩٤٨، وكذلك عن طريق شباب

من ظفار رحلوا إلى الكويت وسورية لغرض الدراسة أو العمل، وانتَموا إلى الحركة هناك وتأثروا باتجاهاتها القومية. وارتبطت الحركة - فرع عُمان، بزعامة محمد أحمد الغساني، بالتنظيم الأم عن طريق فرع الكويت، حيث اتخذت قيادة التنظيم من الكويت مقراً لها<sup>(٣٤)</sup>.

انشقت مجموعة من الشباب الظفاريين عن التنظيم العُماني لتؤسس الجمعية الخيرية الظفارية عام ١٩٦٣. وضمت في قيادتها يوسف بن علوي ومسلم بن نوفل، وأعلنت سعيها إلى إقامة حكم وطني في ظفار. وتبنّت بذلك فكرة الانفصال عن فرع عُمان، وغادرت الفكر القومي. وعادوا فرع الحركة في عُمان اتصالاته بالجمعية الخيرية الظفارية ومنظمة الجنود الظفاريين. وفي عام ١٩٦٤، تم التوصل إلى تشكيل جبهة تحرير ظفار لتقود الكفاح المسلح، بدعم وتأييد من الحركة الأم للقوميين العرب، ودعم فروعها في الكويت والسعودية والعراق<sup>(٣٥)</sup>.

في مجال تطوّر فرع حركة القوميين العرب في عُمان، سنستعين بدراسة للأستاذ محمد جمال باروت صدرت في أيار/مايو ٢٠٠٧ عن الدائرة الثقافية المركزية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، تحت عنوان تلخيص وعرض كتاب: حركة القوميين العرب (النشأة - التطور - المصائر). وهي بالدرجة الأولى معنية بالثورة العمانية وتطوّرها، لكنها في سياق العرض التاريخي، تقدم معلومات قيّمة عن تطوّر فرع الحركة في عُمان، وتفسيراً موضوعياً لأسباب اختيار ظفار لتكون منطلقاً للثورة العمانية، منطلقاً في ذلك من تحليل تاريخي يركّز على الصراع بين المدن والأرياف.

تألّفت سلطنة عُمان من منطقتين رئيسيتين، المنطقة الشمالية الشرقية التي ضمت الهلال الساحلي والجبال الداخلية، وأبرزها الجبل الأخضر، والمنطقة الجبلية الجنوبية التي ضمت ظفار، ولم تُلحق بمسقط إلا في

(٣٣) للمزيد من المعلومات حول نشاط الجبهة الشعبية في البحرين في هذه المرحلة، انظر: المصدر نفسه، ص ٧٠٧-٧٢٩.

(٣٤) علي حسن العوضي، «حركة القوميين العرب في الخليج العربي وتحولاتها البسارية والجذرية، القوميون العرب في السعودية وعُمان وبقية مناطق الخليج»، الطليعة، العدد ١٨٦٦ (١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠).

(٣٥) المصدر نفسه.

سبعينيات القرن التاسع عشر، وذلك ما يفسر تحولها مركزاً للعصيان المستمر ضد السلطنة. يضاف إلى ذلك وجود صحراء تمتد ٥٠٠ ميل، وتفصل ظفار عمان.

أما المنطقة الشمالية الشرقية، فشهدت صراعاً تقليدياً بين مركز الإمامة الأباضية في الجبل، التي اتخذت من نزوى عاصمة لها، ومركز السلطنة على الساحل، وعاصمته مسقط. وكان لهذا الصراع تأثيراته في مسار الثورة العمانية، التي اندلعت في الفترة ١٩٥٧ - ١٩٥٩.

كان البريطانيون قد عملوا منذ القرن التاسع عشر على تحويل المنطقة الممتدة من السويس إلى الخليج والجزيرة العربية مناطق نفوذ تؤمن سلامة طريقهم إلى الهند، درة التاج البريطاني، من خلال ربطها باتفاقيات ومعاهدات حماية.

اكتفت بريطانيا بتوقيع معاهدة الحماية مع الساحل العُماني، ولم تشمل عُمان الداخل الذي تأخر ربطه بالبريطانيين، حتى أواخر الخمسينيات من القرن العشرين. أدى ذلك إلى تحول مركز الثقل السياسي المعادي لبريطانيا من مدن الساحل، إلى الداخل القبلي. وفي هذه المناخات اندلعت الثورة العمانية.

أدى الصراع بين مصر الناصرية والحكم السعودي، في إثر ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ في اليمن، إلى تمكّن حركة القوميين العرب، وبشكل خاص فرع الكويت - حيث نسبة كبيرة من العمال العُمانيين، الذين ينحدر معظمهم من قبيلة المهرة في ظفار - من صوغ برنامج سياسي ثوري لحكومة المنفى العُمانية. وفي أيلول/سبتمبر ١٩٦٣، تم تشكيل جبهة تحرير عُمان، التي حدّدت برنامجها السياسي بتحرير عُمان من الاستعمار البريطاني، واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الوطن العربي، والعمل لإقامة دعائم الجمهورية العربية العُمانية. وقد مثّل إعلان البرنامج تجاوزاً لعقلية الإمامة التقليدية، وعبر عن تفاعل مع الخطاب القومي العربي. ويعود ذلك بشكل رئيسي، إلى دور الشباب الذين أقاموا

بسورية والعراق، واتصالهم بالقوميين العرب في الخليج، وخصوصاً في الكويت.

قرّر فرع حركة القوميين العرب في الخليج والجزيرة العربية في اجتماع داخلي عُقد في الكويت عام ١٩٦٤، التحضير لشن الكفاح المسلح في ظفار، بالتحالف مع الجمعية الخيرية الظفارية وتنظيم الجنود الظفاريين. وقد تم اختيار ظفار لاعتبارات عدة، أهمها: ظفارية معظم الكوادر العُمانية الحركية، وطبيعة ظفار الجبلية الملائمة لحرب العصابات، واستثمار العداء القبلي الظفاري التقليدي ضد السلطنة، وإقامة جسر يصل الكفاح المسلح في جنوب اليمن بعُمان والخليج العربي.

ساهم فرع حركة القوميين العرب في العراق في تدريب العُمانيين، الذين استقطبهم فرع الخليج للحركة. أما تنظيم الجنود الظفاريين، فتألف من الظفاريين الذين عملوا في أجهزة أمن الجيوش المحلية بالمنطقة.

تمكّنت أجهزة الأمن السلطانية عام ١٩٦٥ من توجيه ضربة استباقية إلى الحركة، واعتقلت أكثر من ٦٠ مقاتلاً في مسقط وصلالة. وفي الوقت ذاته، استولت سفينة حربية إيرانية على شحنة أسلحة في طريقها إلى ظفار. وقد اضطر ذلك الحركة إلى سحب معظم كوادرها من المدن إلى الجبال.

في حزيران/يونيو ١٩٦٥، عُقد في وادي نحيز في المنطقة الجبلية الوسطى من ظفار، المؤتمر التأسيسي لجبهة تحرير ظفار. وانبثقت عن المؤتمر لجنة تنفيذية كان بين أعضائها يوسف بن علوي، أحد قادة الجمعية الخيرية الظفارية، ومحمد أحمد الغساني (حركي)، اللذان سيمثّلان لاحقاً الجناحين المتصارعين في الجبهة (التحق يوسف بن علوي بأجهزة أمن السلطان ثم أصبح وزيراً للخارجية)<sup>(٣٦)</sup>.

تمّت العملية الأولى للجبهة في ٩ حزيران/يونيو ١٩٦٥، وأعلنت في بيان ركز على هوية ظفار بوصفها جزءاً من الوطن العربي الكبير، كاشفاً بوضوح عن ارتباط الجبهة بحركة القوميين العرب.

(٣٦) رياض حسن محرم، «الثورة في سلطنة عمان»، الوعي العربي، ٢٥/٤/١٤٣٢ هـ، <http://elw3yalarabi.org/modules.php?name=News&file=print&sid=9663>.

تضافرت ثلاثة عوامل مترابطة في تطور جبهة تحرير ظفار إلى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج المحتل، هي: انتصار الجبهة القومية في جنوب اليمن عام ١٩٦٧، وتحقيقها الاستقلال، والتجذير اليساري لحركة القوميين العرب بعد نكسة ١٩٦٧.

في هذا السياق، يشير العسكري إلى أن عزلة ظفار وانهماك الجبهة بالكفاح المسلح أجلا تأثر الجبهة بالصراع الدائر في حركة القوميين العرب، بين التيارين التقليدي واليساري، حتى ١٩٦٨. وقد تم ذلك بانعقاد المؤتمر الثاني للجبهة في حمير<sup>(٣٧)</sup>.

لقد كان انعقاد مؤتمر حميرين إحدى ثمرات مؤتمر دبي، الذي غيّرت فيه فروع حركة القوميين العرب في الخليج العربي اسمها إلى الحركة الثورية الشعبية في عُمان والخليج العربي. وقد تعرّضنا لذلك في هذا البحث عند مناقشتنا لمحوري الكويت.

عُقد مؤتمر حميرين في الفترة ١ - ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٦٨. وفيه تحولت جبهة تحرير ظفار من تنظيم وطني محلي، إلى تنظيم يساري. لقد جاء المؤتمر بعد استقلال الجنوب اليمني، وتولي الجبهة القومية للسلطة. وكان لذلك تأثيران مهمّان: توفير قاعدة خلفية للثورة المسلحة في ظفار، وخلق ظروف مواتية للتيار اليساري في جبهة تحرير ظفار. وهكذا تحولت جبهة تحرير ظفار إلى الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل. وجرى في هذا المؤتمر انتخاب قيادة جديدة، والاتفاق على ميثاق وطني للجبهة، وانتهاج العنف الثوري «باعتباره المسلك الوحيد لدحر الإمبريالية والرجعية والبورجوازية والإقطاع». كما أعلن المؤتمر التزام الجبهة بالماركسية - اللينينية كنظرية لتحليل الواقع وفهم التناقضات بين صفوف الشعب<sup>(٣٨)</sup>.

ويرى العسكري أن هذا التحول كانت له مضاعفات سلبية على مسار الكفاح المسلح، الذي قادته في السابق

جبهة تحرير ظفار؛ فلقد أدى استبدال اسم الجبهة بالجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل إلى القفز على الجغرافيا العُمانية، التي هي الحلقة المركزية في نضال الظفاريين. كما أدى إلى فقدان الأطراف المعادية للسلطان سعيد بن تيمور، بعد إعلان توسّع المنطقة الجغرافية التي تناضل على أرضها الجبهة، لتشمل الخليج العربي بأسره. وقد أدى ذلك إلى خلق عداوات مع أنظمة الخليج، كانت الجبهة في غنى عنها<sup>(٣٩)</sup>.

إضافة إلى ذلك، أدى التحول نحو اليسار إلى انسلاخ التيار التقليدي الذي يقوده مسلم بن نوفل ويوسف بن علوي من الجبهة، وتعاون الأخير لاحقاً مع السلطان الجديد قابوس بن سعيد، وتوليّه منصب وزير الخارجية في حكومته.

لكن من جهة أخرى، أكسب تحول الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل نحو اليسار تحالفاً وثيقاً مع اليمن الديمقراطي، خصوصاً بعد استلام اليسار للسلطة في ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٦٩. ومن خلال هذا التحالف، أقامت الجبهة علاقات جيدة مع الصين الشعبية وكوريا الديمقراطية، اللتين قدّمتا إلى الثورة مساعدات عسكرية. كما أقامت علاقات مع الاتحاد السوفياتي والدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية. ومع الأقطار العربية، أقامت علاقات مع مصر وسورية والعراق والجزائر وليبيا. ومع المقاومة الفلسطينية، وبشكل خاص مع الجبهتين الشعبية والديمقراطية<sup>(٤٠)</sup>.

أدى تبني الجبهة للأطروحات الماوية وتطوّرها في ما يتعلق بانحيازها إلى الموقف الصيني في الصراع مع الاتحاد السوفياتي إلى انفصال المنطقة الشرقية عنها، في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، بعد وصول قابوس بن سعيد إلى الحكم، وإصداره بياناً بالعفو عن الثائرين الذين يلقون السلاح.

في هذه الأجواء، عُقد المؤتمر الثالث للجبهة، في

(٣٧) نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصائره في الوطن العربي في القرن العشرين، القسم الأول، ص ٦٦٠.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٦٧٠ - ٦٧١.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٦٧٢.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٦٧٢.

والاعتراف بدورها في الثورة وفي بناء المجتمع الجديد<sup>(٤٣)</sup>.

وقد بدا من النبرات المتفائلة لبيانات الجبهة الوطنية الديمقراطية أنها توقّعت نجاح العمليات العسكرية التي خططت لها، لكن تفاؤلها لم يكن في محله؛ فقد اضطرت إلى خوض معارك شرسة مع قوات السلطان، في وقت مبكر، خسرت فيها عدداً من قادتها بين قتيل وجريح. ثم تمكّنت السلطة من مداومة أحد المخابئ الأساسية السرية، وألقت القبض على أبرز القادة، كان من بينهم النعيمي والربعي والحמידان ومصطفى الغساني، وآخرون. وقد اضطّر ذلك بقية القادة الذين لم يجر إلقاء القبض عليهم، إلى اتخاذ قرار بوقف العمليات العسكرية لبعض الوقت، إلى أن يتم التشاور مع المكتب السياسي للحركة الثورية الشعبية، العمود الفقري للجبهة. ومنذ ذلك الحين، توقفت الجبهة عن القيام بأية عمليات عسكرية، لكنها استطاعت تنظيم إضرابات عمالية واسعة في الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، سقط فيها عضو المكتب السياسي للحركة الثورية الشعبية وعضو قيادة الجبهة الوطنية الديمقراطية، زاهر المياحي، إضافة إلى آخرين<sup>(٤٤)</sup>.

والنتيجة أن فصليين ثوريين منفصلين اضطلعوا في آن معاً بمهام الثورة المسلحة في عُمان: الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل، والجبهة الوطنية الديمقراطية في عمان الداخل. وقد أثار ذلك تباينات في الهوية والرؤية بين تنظيمي الحركة الثورية في ظفار وعُمان من ناحية، والحركة الثورية في الخليج العربي من ناحية أخرى. وكان تأثير النزعة الانعزالية في الثورة الظفارية التي نشأت في عزلة عن بقية الأراضي العمانية، واضحاً في الضغط باتجاه استراتيجيا خليجية شمولية، تتجاوز الخصوصية العُمانية. خلق هذا الوضع انفصاماً في صفوف الثورة الظفارية، بين اعتدادها بظفار، وتبنيها استراتيجيا خليجية، من دون مساهمة من

حزيران/يونيو ١٩٧١، بعد القضاء على حركة التمرد، وترتيب الأوضاع العسكرية والتنظيمية. لكن برنامج قابوس «الإصلاحي»، وخاصة بيان العفو العام، أدّى إلى انسحاب العناصر الظفارية التقليدية من الجبهة، والالتحاق بسلطة النظام. وقد تزامن ذلك بإخفاق في توسيع دائرة الكفاح المسلح لتشمل عُمان بأسرها، وانحصارها في ريف ظفار<sup>(٤١)</sup>.

في الوقت الذي انشغلت الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل بالتعامل مع مشكلاتها، برزت الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج، التي أعلنت نفسها بتنفيذ عمليات عسكرية في عُمان الداخل، حيث اشتبك عدد من عناصرها مع الجيش السلطاني، في ١٢ حزيران/يونيو ١٩٧٠. وقد قُتل عدد من الثائرين، واعتُقل عضو القيادة العامة للجبهة، مصطفى الغساني. وصدر بيان بذلك التاريخ، يوضح الخط السياسي للجبهة. وقد اعتبر البيان تلك العمليات العسكرية بداية مرحلة جديدة في النضال الوطني، مشيراً إلى أن الجبهة انبثقت لتجاوز الانتكاسات التي تعرّضت لها الحركة الوطنية في الخليج العربي، ولتبدأ صفحة جديدة في النضال ضد الاستعمار وأعدائه المستغلين. ووجه البيان نقداً قاسياً إلى جبهة تحرير ظفار، التي تواصلت حتى مؤتمر حمرين عام ١٩٦٨، متهماً إياها بارتكاب «ممارسات عفوية وخاطئة وقيادة غير مؤهلة لقيادة نضال مسلح»<sup>(٤٢)</sup>.

في الجانب الأيديولوجي، لم تختلف الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عمان والخليج كثيراً عن نظيرتها الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل؛ فقد ركزت هذه الجبهة على محاربة الاستعمار بشقيه القديم والجديد، والقوى المتحالفة معه، وعلى العمل لبناء اقتصاد وطني متحرر من السوق الرأسمالية العالمية، وأيضاً إقامة مجتمع ديمقراطي ينتهي فيه الاستغلال، وتتحقق حرية الفكر والعمل والاعتقاد الديني، واحترام حقوق المرأة

(٤١) المصدر نفسه، ص ٦٧٥.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٦٧٦ - ٦٧٧.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٦٧٨.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٦٧٩ - ٦٨٠.

المناضلين الخليجيين. ولذلك يرى العسكري أن برنامج الجبهة الوطنية أكثر معقولية، رغم طوباويته وتطرفه<sup>(٤٥)</sup>.

لكن المفارقة هي أن جبهة تحرير ظفار تمكنت من تحقيق نجاحات باهرة، بنت عليها الجبهة الشعبية، في حين واجهت الجبهة الوطنية إخفاقاً ذريعاً، منذ بداية تحركها. ولم تتمكن من خوض أية عمليات.

أدرك التنظيمان المسلحان أن الحفاظ على مسار الثورة العُمانية يقتضي بذل الجهد لتنسيق جهودهما. ومنذ النصف الثاني لعام ١٩٧٠، جرت لقاءات بين قيادي الجبهتين، تم الاتفاق خلالها على التنسيق الإعلامي والسياسي بينهما. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٧١، عقدت الجبهتان مؤتمراً توحيدياً في منطقة أهليش. ودعت الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عُمان والخليج العربي مع الجبهة الشعبية لتحرير الخليج العربي المحتل في جبهة واحدة، تحت اسم الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي. وصدر عن البيان التوحيدي بيان سياسي حمل عنوان برنامج العمل الوطني الديمقراطي، وبرنامج عمل ونظام داخلي. كما تم انتخاب قيادة مركزية للجبهة الجديدة<sup>(٤٦)</sup>.

تمت عملية التوحيد في ظل متغيرات سياسية واجتماعية شهدتها الساحة العُمانية. فقبل ما يقرب من عام ونصف عام، وتحديدًا في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٧٠، أعلن قابوس إنهاء حكم أبيه واستلامه سدة الحكم. وعلى الفور، أصدر السلطان الجديد عفواً عاماً عن كل من يسلم نفسه لقوات السلطان المسلحة، أو لسلطات الوالي في ظفار. ثم توسع العفو ليشمل جميع عناصر الجبهة، بغض النظر عن صفتهم والمكان الذي يكونون فيه. ونيط بالسفارات العُمانية ترتيب عودة المقيمين في الخارج إلى وطنهم. وكان ذلك جزءاً من اتفاق المصالحة مع القوى التي ناهضت والده، وضمنها إمامة عُمان، وأنصار دولة عُمان، ومنهم عمّه طارق بن تيمور، وجبهة تحرير

عُمان، وشخصيات أخرى مستقلة. وقد فتح قابوس عُمان على العالم الخارجي، واعتمد سياسة تحديث الدولة، ناقلاً بذلك البلاد من ظلام القرون الوسطى إلى القرن العشرين<sup>(٤٧)</sup>.

كانت مرونة السلطان قابوس مع خصومه قد أدت إلى تراجع دور الحركة الوطنية؛ فباستثناء التحقيق الأمني المريح الذي يتم مع أعضاء الجبهة العائدين، يمنح العائد امتيازات إعادة تأسيس حياته، وتأمين عمل له ويُغلق ملفه الأمني. وفي عهده أصبحت عُمان دولة معترفاً بها، وأصبحت عضواً في هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وحين تأسس مجلس التعاون الخليجي في آذار/مارس ١٩٨٠، كانت عُمان عضواً مؤسساً للمجلس. وقد ساهمت الثروة النفطية والموقع الاستراتيجي في مساعدة عُمان على نسج علاقات مع دول العالم. وكان أهم إنجاز في سياق احتواء الحركة الثورية، هو تحييدها للصين الشعبية وإقامة علاقات دبلوماسية معها، الأمر الذي حرم القوى الثورية حليفاً رئيسياً مهماً.

وعلى الصعيد العسكري، أسس السلطان قابوس جيشاً عصرياً، غالبية أفراده من العُمانيين، مع احتفاظ الإنكليز بدور القادة فيه. وكان الأمر السيئ بالنسبة إلى الجبهة التي تأسست حديثاً، هو التحاق عدد ممن تركوا صفوفها، والمختلفين معها، بالفرق القبلية التي درها الإنكليز على مواجهة حروب العصابات، ليتم الزج بهم في مواجهة الجبهة، بمناطقها المحررة<sup>(٤٨)</sup>.

لكن العامل الحاسم في القضاء على الثورة، هو زج إيران بقواتها في ميدان المعركة، اعتباراً من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٢، إلى جانب قوات أردنية. وقد تمكنت تلك القوات من دفع قوات الجبهة تدريجياً نحو الحدود مع اليمن الديمقراطي. وتم إقامة خط من الأسلاك الشائكة والألغام على الحدود بين البلدين لمنع تسلل المقاتلين إلى الأراضي العُمانية. ومن جهة أخرى، تحسنت العلاقات

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٦٨١.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٦٨٢.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٦٨٥ - ٦٨٦.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٦٨٧.

بين العربية السعودية واليمن الديمقراطي، وقد ألقى ذلك بظلال سلبية على دعم اليمن الديمقراطي للجبهة، وعلى حلم امتداد الثورة من اليمن الديمقراطي إلى عموم الجزيرة العربية<sup>(٤٩)</sup>.

حاول الثوار فتح جبهة جديدة في عُمان الداخل، لاعتقادهم أن حصر الثورة في منطقة محدودة سيؤدي إلى فنائها. وانتقل عدد من القيادات والكوادر إلى الإمارات، ومن هناك تحركت إلى الداخل، عام ١٩٧٥، وتمكنت من تهريب الأسلحة لاستخدامها في المعارك المرتقبة. إلا أن صداماً حدث لمجموعة المقاتلين، مع دورية عسكرية، انتهى إلى سقوط جميع المقاتلين بين قتيل وجريح. وهكذا أسدل الستار على محاولة فتح جبهة ثانية، لتتكفى الثورة المسلحة في ظفار، ولتواجه بمفردها عبء الاجتياح الإيراني في ظل صمت وتواطؤ عربيين، أدى إلى تصفية الثورة.

ويمكن القول إن زج القوات الإيرانية في القتال ضد ثوار عُمان مثل بداية انحسار الجبهة الشعبية لتحرير عُمان والخليج العربي. وقد دفع ذلك بمناضلي الجبهة إلى إعادة النظر في الخط السياسي الذي التزموا به. ومنذ ذلك الحين، أقرت سياسة الاستقلالات التنظيمية بين فروع الجبهة في الخليج العربي، وكان ذلك بمثابة تدشين لمرحلة في النضال الوطني في الخليج العربي<sup>(٥٠)</sup>.

لم يظهر فرع لحركة القوميين العرب في ما يُعرف الآن بدولة الإمارات العربية المتحدة. وحين بدأت الثورة العُمانية المسلحة، اعتبر القوميون العرب «الإمارات» جزءاً لا يتجزأ من عُمان، وسعوا إلى توظيف ذلك لصالح توفير الإمدادات ودعم الكفاح المسلح الذي يجري في عُمان الداخل. لم تتمكن الحركة الثورية من خلق زخم جماهيري مؤيد لها في الإمارات، وبقي تنظيمها محدوداً جداً، ومنحصرأ في أوساط بعض النخب الثقافية.

وقد تعرّض هذا التنظيم الصغير لضربة أمنية قوية عام ١٩٧١، تزامنت مع الضربة التي وجّهت إلى تنظيم

الجبهة الوطنية في مسقط وارتبطت بها. ومنذ ذلك الحين لم تقم للتنظيم قائمة. وجاء تأسيس دولة الإمارات العربية المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١ ليدشن مرحلة جديدة، استوعبت فيها الدولة الكوادر والعناصر المعارضة من الجبهة، وحزب العمل بقيادة عبد الله عيسى، وأصبحت ضمن نسيجها<sup>(٥١)</sup>.

## خامساً: حركة القوميين العرب في العربية السعودية

الحديث عن حركة القوميين العرب في العربية السعودية لا يختلف عن نظيراتها من الحركات الوطنية الأخرى؛ فكما واجهتنا مشكلة تقديم دراسة دقيقة عن تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي في الجزيرة العربية، بسبب ندرة المصادر، وتردّد من ارتبطوا بالتنظيم في الحزب في تقديم أية معلومة تساهم في تقديم قراءة متكاملة عن نشاط الحزب، واجهتنا المشكلة ذاتها في محاولتنا التأريخ لدور حركة القوميين العرب في العربية السعودية.

بل إن الكتابة عن حركة القوميين العرب في العربية السعودية تبدو أكثر تعقيداً عن الكتابة في تاريخ تنظيم البعث؛ فهذا التنظيم ارتبط تأسيسه بحادثة وطنية، هي إضراب عمال أرامكو في منتصف الخمسينيات، وحملة الاعتقالات الشهيرة التي أعقبت الإضراب. وكانت معظم الرموز المؤسسة لتنظيم البعث هم من الأفراد الذين شاركوا في الحراك العمالي، وفي قيادة إضرابات أرامكو. وكان لشعاراتهم حضور قوي في التظاهرات التي حدثت في أثناء حرب ١٩٦٧. كما كان هناك حضور قوي لواجهتيهم العمالية، نقابة العمال الثورية في الجزيرة العربية (السعودية)، والطلابية، الطليعة الثورية الطلابية في الجزيرة العربية (السعودية)، ولاحقاً الاتحاد الوطني لطلاب الجزيرة العربية (السعودية).

بالنسبة إلى فرع حركة القوميين العرب في العربية

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٦٨٧.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٦٩٠.

(٥١) «مذكرات عبد الرحمن النعيمي»، الوسط، ٣٠/١٠/٢٠٠٨.

السعودية، لم يرتبط وجوده، على حد علمنا، بحدث سياسي داخلي، ولم تكن له مساهمات معروفة في الحراك الوطني والقومي الذي جرى في البلاد خلال حقبتَي الخمسينيات والستينيات. وما هو مدوّن في الكتابات التي تعرّضت لتاريخ حركة القوميين العرب في الجزيرة والخليج العربي، هو دون النزر اليسير.

يضاف إلى ذلك أن قادة العمل السياسي، في حالة العربية السعودية، هم أقرب إلى الأشباح؛ فالعمل صارم في سرّيته، والكشف عن قيادة أي تنظيم يعني نهاية محتمّة لوجوده. ولذلك يحرص المناضلون في مختلف التنظيمات على أن تبقى أسماؤهم بعيدة عن سمع السلطة وبصرها. ولا شك أن ذلك يجعل مهمة الذين يبحثون في تاريخ هذه الحركات شبه مستحيلة.

ليس لدينا ما يؤكد بدقة تاريخ نشأة حركة القوميين العرب في العربية السعودية؛ فهناك من يذكر أن التنظيم تشكّل منذ وقت مبكر في منتصف الخمسينيات. وهذا من غير المنطقي، لأن ذلك هو الوقت التقريبي لعودة د. الخطيب إلى الكويت والبدء في تأسيس فرع الحركة فيها. ثم إن البحرين، وهي البلد التالي للكويت، لم يبدأ تأسيس فرع للحركة فيها إلا في عام ١٩٥٩، وفقاً لبعض الدراسات، وفي عام ١٩٦١، حسب ما أوضحه العسكري وربيعة.

ويذكر أ. علي حسين العوضي أن تنظيم حركة القوميين العرب في العربية السعودية بمستوى منطقة، أو في منزلة الوسط بين الشعبة وقيادة الإقليم، وأنه حقّق بعض الحضور السياسي من خلال بيانات ومنشورات التعبئة، لاسيما في منطقة الظهران، لكنه لم يبلغ مستوى التنظيم الجماهيري. وقد عجز عن تجنيد عدد كبير من السعوديين. وفي مؤتمر فروع الحركة في الخليج والجزيرة العربية، الذي عقد في دبي عام ١٩٦٨، صادق المؤتمر على أن يصبح تنظيم حركة القوميين العرب في العربية

السعودية، عن بقية فروع الحركة في الخليج العربي<sup>(٥٢)</sup>.

في هذا السياق، يشير د. المديرس إلى أن المؤتمر المذكور هو توجّه حركة القوميين العرب في الخليج والجزيرة العربية نحو اليسار، بعد نكسة ١٩٦٧، وأن هذا المؤتمر هو استكمال لمؤتمر سابق عقدته فروع الحركة في الخليج والجزيرة، في بيروت في نهاية عام ١٩٦٧. ويوضح د. المديرس أن مؤتمر بيروت خرج بقرارات عدة، أهمها تشكيل قيادة مركزية ومكتب سياسي لفروع الحركة في الخليج، ولجنة مركزية ومكتب سياسي لفرع الحركة في الجزيرة العربية (السعودية)<sup>(٥٣)</sup>.

بعد هذا التاريخ، برزت منظمة الثورة الوطنية في الجزيرة العربية، كواجهة بديلة عن حركة القوميين العرب. وقد بدأت هذه المنظمة إصدار البيانات والنشرات التي وزعت بشكل محدود جداً بين أصدقاء الحركة ومؤيديها في العربية السعودية.

في نيسان/أبريل ١٩٦٩، قامت أجهزة الأمن السعودي بشن حملة واسعة على جميع الحركات السياسية في مختلف مناطق المملكة. وكان ضمن التنظيمات التي ألقي القبض على عناصرها، الجناح اليساري في حزب البعث العربي الاشتراكي، والجبهة الديمقراطية الشعبية في الجزيرة العربية، واتحاد شعب الجزيرة العربية، وعناصر عسكرية من حركة الضباط الأحرار.

ما يهم في هذا السياق، أن الاستخبارات العامة في جدة، التي تولّت التحقيق مع البعثيين، ألقت القبض على عدد من المتهمين بالانتماء إلى منظمة الثورة الوطنية. وقد ركزت التحقيقات بعلاقة هؤلاء بالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وكان الأبرز بين المعتقلين علي القويّلي. وتنسجم هذه المعلومة مع ما ذكره د. المديرس في الدراسة الآنف الذكر، من أن يسار حركة القوميين العرب في الجزيرة العربية أعاد تنظيم نفسه باسم منظمة الثورة الوطنية<sup>(٥٤)</sup>.

(٥٢) علي حسين العوضي، «حركة القوميين العرب في الخليج العربي وتحولاتها اليسارية والجذرية: الضربات المتلاحقة أفشلت إنشاء تنظيم حركي في الجزيرة العربية»، الطليعة، العدد ١٨٧٥ (٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)، <http://local.taleea.com/newsdetails.php?id=14256&ISSUENO=1875>.

(٥٣) المديرس، «دراسة حول الحركات والجماعات السياسية في البحرين، ١٩٣٨ - ٢٠٠١».

(٥٤) المصدر نفسه.



لم تستمر منظمة الثورة الوطنية في الجزيرة العربية طويلاً، بعد حملة الاعتقالات في صفوفها، في ممارسة أنشطتها؛ فقد التقى في دمشق بعض من عناصرها بقياديين في الجبهة الديمقراطية الشعبية في الجزيرة العربية، الذين كانوا يقيمون هناك بصفتهم لاجئين سياسيين، واتفقوا على دمج التنظيمين في حزب سياسي جديد.

ووفقاً للمديرس، جاء إعلان اندماج التنظيمين المذكورين في صيغة بيان، صدر في ١٦ شباط/فبراير ١٩٧٠، بإعلان تأسيس الحزب الديمقراطي الشعبي في الجزيرة العربية. لكن الأمين العام للحزب في تلك المرحلة يؤكد أن تأسيس الحزب ليس له علاقة بمنظمة الثورة الوطنية، وأن القرار جاء من داخل الجبهة الديمقراطية الشعبية، التي رأت بعد مناقشات مستفيضة داخل التنظيم أن تتحوّل إلى حزب يساري يلتزم بالماركسية - اللينينية. ويؤكد أن ارتباط أفراد منظمة الثورة الوطنية جاء لاحقاً بعد تأسيس الحزب، وأن أعدادهم وخياراتهم التنظيمية كانت محدودة جداً، بحيث لم يمثل التحاقهم بالحزب نقلة نوعية في نشاطه.

أصدر الحزب دورية الجزيرة الجديدة التي صدرت منها سبعة أعداد، ركزت على تاريخ الحركة الوطنية، واهتمت بتقديم دراسة سوسيولوجية عن تاريخ الحركة القرمطية في الأحساء والقطيف. وبرز بين أعضائها القياديين أ. عبد العزيز الدغيشر، الذي حمل الاسم الحركي فهد. وقد اختار الدغيشر باريس منفى اختيارياً، ولم يعد إلى المملكة حتى يومنا هذا.

واجه التنظيم الجديد مشكلات كثيرة، بعد فترة وجيزة من تأسيسه؛ ففي إثر التأسيس، احتج بعض من الكوادر على تغيير اسم التنظيم، وتحويل الجبهة إلى حزب سياسي. وأصدروا عدة بيانات تحت اسم الجبهة الديمقراطية الشعبية في الجزيرة العربية - فرع الخارج، يتهمون فيها قيادة الحزب الديمقراطي الشعبي بالانحراف، وخيانة أهداف الجبهة. وقد توقف صدور هذه البيانات بعد أقل من عام على إعلان تأسيس الحزب.

وما لبثت قيادة الحزب الجديد أن واجهت مشكلة أكبر، بعد إعلانها التحالف الاستراتيجي مع الثورة

العثمانية؛ فعقب إعلان التحالف، أقدم الحزب على زج بعض من كوادره المتقدمة في القتال في عُمان، ضد السلطان قابوس. ولم تكن تلك الكوادر سعيدة بالمهام القتالية التي نيّطت بها، إذ وجدوا أنفسهم في ظروف غاية في الصعوبة، بينما تنعم قيادتهم في دمشق براحة البال، وتتمتع بأفضل الامتيازات. كانت الخطوة التي أقدمت عليها القيادة مدعاة لغضب شديد في صفوف كوادر الحزب، وبشكل خاص ضمن أعضاء الحزب الذين أرسلوا للقتال. تطورت هذه الأحداث لاحقاً، وأدت إلى حدوث انشقاق كبير في صفوف الحزب، كانت جبهة التحرر الوطني السعودية، واجهة للحزب الشيوعي السعودي، هي الرابحة فيه؛ فقد التحق معظم المنشقين إلى الجبهة، وارتبطوا لاحقاً بالحزب الشيوعي السعودي، الذي أعلن تأسيسه في آب/أغسطس ١٩٧٥.

والواقع أن الحزب الديمقراطي الشعبي في الجزيرة العربية لم يستمر في الوجود طويلاً، فقد طويت صفحته نهائياً، بعد اغتيال الملك فيصل بن عبد العزيز عام ١٩٧٥. وتولّى الملك آنذاك الملك خالد بن عبد العزيز، الذي أصدر عفواً سياسياً عن المعتقلين السياسيين وعن الفارين إلى الخارج لأسباب سياسية. وفي إثر ذلك، عاد معظم كوادر هذا الحزب إلى الداخل، وتخلّى عن العمل السياسي، واندمج في الحراك الاقتصادي الريعي الدائر في البلاد. وأسدل الستار على نشاط الحزب، وانتهت المرحلة الأولى من نشاط تشعبات حركة القوميين العرب في السعودية.

لكن تفرعاً آخر من حركة القوميين العرب بدأ ينشط في السعودية، منذ مطلع السبعينيات من القرن المنصرم. ولتوضيح ذلك، نذكر بالانشقاقات التي حدثت في تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بعد تأسيسها عام ١٩٦٨ بفترة وجيزة، وكان أبرزها انشقاق أحمد جبريل، الذي أسس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، احتجاجاً على توجّه الجبهة بقيادة د. جورج حبش نحو اليسار، وانشقاق نايف حواتمه الذي اتهم القيادة التاريخية في حركة القوميين العرب، وبضمنهم د. حبش، باليمينية، وأعلن التزامه بالخط

الماركسي - اللينيني، وأسس الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، لتمثل هذا الخط.

لقد تحركت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، بعد مرحلة الانقسامات، باتجاه تعزيز حضورها ليس فقط، على الساحة الفلسطينية، بل أيضاً في الوطن العربي وخارجه. وبدأ أنصارها يعملون في عدد من البلدان العربية تحت مسمى حزب العمل العربي الاشتراكي.

ومنذ مطلع السبعينيات من القرن المنصرم، بدأ حزب العمل العربي الاشتراكي يعلن نفسه، في بيانات غدت تصدر بين الفينة والأخرى، في أوساط الطلاب المبتعثين إلى الخارج، وبشكل خاص الطلاب السعوديين الموجودين في العربية السعودية. وكانت البيانات تهرب إلى الداخل. ومنذ منتصف السبعينيات، أصبح للحزب قواعد ومرتكزات في المنطقة الوسطى في الرياض، وثقل أوزن في مدن المنطقة الشرقية.

وقد قام أ. محمود شمام، الذي يعمل حالياً مديراً للإعلام في الثورة الليبية، بدور رئيسي في تنظيم السعوديين لصالح حزب العمل العربي الاشتراكي السعودي. وكان شمام مقيماً في مدينة يوجين، ولاية أوريغون الأمريكية، حيث كان هناك أعداد كبيرة من الطلاب السعوديين. وقد عُرف شمام بمناصرته القوية للجبهة الشعبية، وبغزارة ثقافته، مقارنة بمجاليه من الطلاب. وتمكّن منذ منتصف السبعينيات من استقطاب أعداد كبيرة من الطلاب السعوديين. وإليه يعود الفضل في انتساب عدد من الشباب السعوديين إلى الحزب. وقد استطاع مدّ نشاطه الحزبي ليشمل ولاية كاليفورنيا، حيث بعض كوادر حزب العمل، في ساكرامنتو. وأيضاً نشط الحزب في ولاية بنسلفانيا، وبشكل خاص في مدينة بتسبرغ.

عاد هؤلاء الطلاب بعد تخرجهم إلى المملكة، ليلتحقوا بتنظيم الحزب، وليشكّلوا قوة إضافية لتنظيمه. وكان الانتشار السريع لهذا التنظيم قد خلق حالة من الاعتماد بالنفس، ساهمت في الخروج على الضوابط التنظيمية، ذات العلاقة بطبيعة العمل السري. وكان ارتباط بعض من الأعضاء الذين بقوا من دون تنظيم بعد إسدال الستار على الجبهة الديمقراطية الشعبية في الجزيرة

العربية، والحزب الديمقراطي الشعبي، والتحاق بعض من الشيوعيين السعوديين بالحزب قد ساهم بشكل كبير في تضخم التنظيم.

أدت هذه العوامل إلى أن يصبح نشاط التنظيم مكشوفاً من قبل أجهزة الأمن السعودي. وكان اعتقال أفراد التنظيم وضرب معاقله مسألة وقت. في بداية الثمانينيات اتخذت السلطات السعودية قرارها بتصفية التنظيم، وأقدمت على اعتقال غالبية كوادره وقواعده، في عموم الجزيرة العربية، وزجّت بهم في السجن لعدة سنوات، وفي مقدمتهم المهندس عبد الكريم اليوسف، من مدينة صفوى في المنطقة الشرقية، الذي اتهم بقيادة الحزب.

لم تقم قائمة لحزب العمل السعودي بعد تلك الضربة. وأعضاؤه في أحسن الحالات هم ضمن التيار الوطني المطالب بالإصلاح. لقد انخرط بعض من الرموز، الذين أقدمت السلطة على اعتقالهم في مطلع الثمانينيات، بتهمة الانتماء إلى الحزب، على الحراك الوطني المطالب بالإصلاح السياسي، الذي برزت ملامحه في صيغة عرائض، موقّعة من نخب ثقافية وفكرية إلى الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، الذي كان يشغل في مطلع هذا القرن منصب ولي العهد. وأهم تلك الوثائق، وثيقة رؤية ل حاضر الوطن ومستقبله، فضلاً عن عرائض كان آخرها ما صدر في ربيع الثورات، بعد انتصار ثورتي تونس ومصر، وصدر تحت عنوان «نداء إلى الشعب والقيادة». لقد شارك عدد من الأفراد الذين اعتُقلوا في ما مضى بتهمة الانتماء إلى حزب العمل العربي الاشتراكي في الجزيرة العربية، في التوقيع على جميع هذه البيانات. وما عدا ذلك، فلم يتعدّ المشاركة في الحراك الوطني.

### ملاحظات ختامية

ليس لحركة القوميين العرب أي حضور الآن في الجزيرة والخليج العربي. هناك وجود لتنظيمات سياسية علنية في الكويت والبحرين، تستمد حضورها من عمقها التاريخي المرتبط بنضالاتها السابقة في حركة القوميين العرب. وقد فصلنا ذلك عند مناقشتنا لمحوري الكويت والبحرين. وتعمل هذه التنظيمات بشكل علني،

في ظل انفتاح ديمقراطي نسبي ، وتسعى إلى الوصول إلى البرلمان ، من خلال المشاركة في العمليات الانتخابية.

أما في عُمان ، فليس لحركة القوميين العرب أي وجود. وقد لا يتجاوز دور مناضليها السابقين دور نظرائهم في السعودية ، الذين انخرطوا في التيار الوطني المطالب بالإصلاح ، كما أوضحنا آنفاً.

هكذا ، يمكننا القول ، بقليل من التحفظ ، إن حركة القوميين العرب في الخليج والجزيرة العربية أمست

جزءاً من التاريخ. لكن المؤكد أن الحراك السياسي في هذه المنطقة سوف يستمر في خطّ بياني تصاعدي ، متأثراً ، كما كان ديدنه دائماً ، بالعوامل المحيطة ، وبالمناخات الثورية التي تعم وطننا العربي. ولا نتجاوز الواقع حين نشير إلى أن ما سوف يأتي لن يكون سوى حلقة من حلقات النضال ، بمعنى أنه لن يكون من خارج التاريخ ، بل سيكون نتاجاً لتراكماته ولفعله ، ولعله يكون نقلة نوعية في الحراك الذي عمّ منطقة الخليج والجزيرة أكثر من ستة عقود.

## الفصل الرابع

### الناصرية

#### ٢٢ — الناصرية وتنظيماتها السياسية في مصر

عبد الغفار شكر

##### مقدمة

ولقد حرصت قيادة ثورة ٢٣ تموز/ يوليو على أن يكون للثورة تنظيمها السياسي الذي ينقل فكرها إلى الجماهير، بما يمكنها من أن تتعرف من خلال هذا التنظيم على اتجاهات الرأي العام ومطالب الجماهير وموقفها من أداء الحكم. وقد اهتم جمال عبد الناصر شخصياً بهذه القضية قبل قيام الثورة؛ ففي أحد اجتماعات الضباط الأحرار، وفي أثناء الحديث عن مساوئ الأحزاب، قال عبد الناصر: «أعتقد أننا لو سيطرنا على الموقف في مصر يوماً ما، فيجب علينا إيجاد هيئة شعبية صادقة ومنظمة تعمل من أجل مصر».

ومما يؤكد أن إقامة تنظيم سياسي خاص بالثورة لم يكن وليد الصدفة، بل كان ناتجاً من رؤية محدّدة لأهمية امتلاك هذا التنظيم، أن عبد الناصر قام قبل حل الأحزاب السياسية في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٣ بتكليف الصاغ إبراهيم الطحاوي، وهو من الضباط الأحرار، بدراسة موضوع إنشاء تنظيم سياسي للثورة. وتم بالفعل إعداد مشروع إنشاء هذا التنظيم تحت اسم هيئة التحرير، وشارك عبد الناصر في صوغه وتعديل المسودة الأولى التي قدّمها إليه الصاغ الطحاوي والساغ أحمد عبد الله طعيمة، وهما اللذان أشرفا بالفعل على قيادة هيئة التحرير

تبلورت الناصرية كحركة سياسية من خلال منهج جمال عبد الناصر في قيادة الثورة الوطنية، وذلك في مرحلة اكتسابها مضموناً اجتماعياً تقدماً، وبعداً وحدوياً عربياً. وقد تجاوزت معها الجماهير العربية في مختلف الأقطار العربية فكراً وسياسياً ونضالياً؛ فعلى المستوى الفكري، تجاوزت هذه الجماهير مع المشروع القومي العربي الذي طرحه عبد الناصر لتحقيق الاستقلال الوطني والتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والوحدة العربية، وتجاوزت مع توجهات عبد الناصر السياسية ومشروعه القومي نحو الحرية والاشتراكية والوحدة، وخاضت معه معاركه ضد الاستعمار والإمبريالية والصهيونية، وضد مشاريع الهيمنة الأجنبية على الوطن العربي؛ معارك تحرير الجزائر واليمن، واستعادة فلسطين من الاغتناب الصهيوني. وكان للتنظيمات السياسية الناصرية التي تأسست في مصر، وعلى امتداد الوطن العربي، الدور الأكبر في تعبئة هذه الجماهير وحشدتها خلف قيادة عبد الناصر في أثناء حياته، وحول مبادئه وأفكاره ومشروعه القومي بعد رحيله.

بعد تأسيسها<sup>(١)</sup>. كان صعباً على الثورة أن تستمر من دون تنظيم سياسي ينظم الجماهير ويحركها، ويؤدي دوره باعتباره همزة الوصل بين القيادة والجماهير، بحيث تضع القيادة يدها في كل لحظة على أعصاب الجماهير وتتحسس آمالها. كان من المهم وجود التنظيم السياسي الذي يربط القيادة بالجماهير ربطاً منظماً ويدفع بالثورة إلى الأمام، ويقوم بمهمتين في وقت واحد: **أولاهما** أن ينقل إلى الجماهير فكر قيادة الثورة، ويعبئ الجماهير للتحرك الجماعي المنظم حول هذا الفكر وما يطرحه من مهام وأولويات. **ثانيتهما** أن ينقل إلى القيادة آراء الجماهير وموقفها من أداء القيادة، سواء بالتأييد أو المعارضة، وبالتالي تستطيع القيادة تعديل موقفها بما يتماشى مع آراء الجماهير، أو العمل المكثف مع الجماهير لإقناعها بتأييد الثورة في كل موافقها.

لم تكن لثورة ٢٣ يوليو خبرة بالتنظيمات السياسية قبل الثورة وفي الشهور الأولى التي تلت قيامها، ولم تكن لها أيضاً نظرية سياسية معينة يمكن أن يُحدّد وفقها موقف من التنظيم السياسي، كما هو الحال بالنسبة إلى التنظيمات السياسية الشيوعية أو القومية أو الإسلامية. ولذلك، فإنها اعتمدت على أسلوب التجريب في تأسيس التنظيم السياسي وإدارته وتطويره. وقد أدّى هذا الوضع إلى تعدّد التنظيمات السياسية للثورة، من هيئة التحرير إلى الاتحاد القومي إلى الاتحاد الاشتراكي العربي. وارتبط كلٌّ من هذه التنظيمات السياسية الثلاثة بمرحلة من مراحل تطوير الثورة، كان لها ملامح أيديولوجية معينة ودور أساسي محدّد ذو التأثير الأكبر في بنية التنظيم السياسي القائم وقتها وفي أهدافها وأسلوبها في العمل، وهي:

**مرحلة انتقالية** امتدت من كانون الثاني/يناير ١٩٥٣ إلى كانون الثاني/يناير ١٩٥٦. وكان طابعها الأساسي الصراع بين الثورة والقوى الاجتماعية والسياسية القديمة، والعمل من أجل جلاء قوات الاحتلال الأجنبي. وقد تأسست في هذه المرحلة هيئة

التحرير باعتبارها التنظيم السياسي الوحيد في البلاد.

**مرحلة تثبيت سلطة الثورة** من كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٦١. وكان طابعها الأساسي تأكيد زعامة جمال عبد الناصر وتطوير الاقتصاد الوطني. وقد تأسس الاتحاد القومي في هذه المرحلة باعتباره التنظيم السياسي للثورة في مرحلة كانت الأيديولوجيا الأساسية إقامة المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني، القائم على التعاون بين الطبقات لا على صراع الطبقات.

مرحلة التحول الاشتراكي من أيلول/سبتمبر ١٩٦١ حتى وفاة جمال عبد الناصر في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠. وقد شهدت هذه المرحلة صدور القرارات الاشتراكية، وإعلان الميثاق الوطني باعتباره النظرية السياسية ودليل العمل الوطني في هذه المرحلة، وتحديد أهداف الثورة في الحرية والاشتراكية والوحدة. وتمّ تأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي وتنظيماته الأخرى، مثل طليعة الاشتراكيين، ومنظمة الشباب الاشتراكي، والطليعة العربية.

وفي ما يلي عرض لهذه المراحل الثلاث، وكيف ساهمت كلٌّ منها بأيديولوجيتها ودورها الأساسي في تحديد طبيعة التنظيم السياسي ومهامه، بل والتعجيل بنهايته مع انتهاء هذه المرحلة.

## أولاً: هيئة التحرير والمرحلة الانتقالية

بدأت المرحلة الانتقالية بإسقاط دستور ١٩٢٣ في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٢ وتشكيل لجنة لوضع دستور جديد في كانون الثاني/يناير ١٩٥٣ يتفق وأهداف الثورة. وأعقب ذلك صدور إعلان دستوري تُحكم بمقتضاه البلاد اعتباراً من ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٥٣، وحل جميع الأحزاب السياسية ومصادرة أموالها لصالح الشعب، وتحريم تكوين أحزاب جديدة، وإلغاء قانون تنظيم الأحزاب السياسية. وقد أعلن قيام هيئة التحرير يوم ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥٣<sup>(٢)</sup>.

(١) حمادة حسني أحمد محمد، **التنظيمات السياسية لثورة يوليو ١٩٥٢ (١٩٥٣ - ١٩٦١)**، سلسلة تاريخ المصريين؛ ٢٢٠ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢)، ص ٧٨.

(٢) المصدر نفسه، ص ٧٠ - ٧٩.

## ١ - طبيعة المرحلة الانتقالية

اتسمت هذه المرحلة بالصراع بين الثورة والقوى السياسية القديمة، وإصرار قيادة الثورة على تصفية هذه القوى ومنع أي نشاط سياسي خارج التنظيم الشعبي للثورة (هيئة التحرير). وكانت المهمة الأساسية للعمل الوطني آنئذ هي تحرير البلاد من الاستعمار وقوات الاحتلال البريطاني. وتتميز هذه المرحلة بالحرص على التعبير عن جميع فئات الشعب التي تلتقي حول مهمة تحرير البلاد من الاستعمار، ورفع شعار «كلنا هيئة التحرير» باعتباره المجدّد لوحدة الشعب كله في مواجهة الاستعمار وقوات الاحتلال.

## ٢ - تنظيمات هيئة التحرير

تشكّلت هيئة التحرير في إطار بناء تنظيمي مبسط للغاية؛ فبالإضافة إلى القيادة المركزية، هناك تنظيم حزبي يتدرّج من الوحدة الأساسية في القرية إلى المركز والقسم، إلى المحافظة.

على كل مستوى، تشكّل هيئة التحرير من جمعية عمومية ومجلس إدارة. وكانت العضوية مفتوحة أمام جميع المواطنين، وينقسم الأعضاء إلى عضو منظم وعضو عامل وعضو منتسب، ويصبح العضو المنظم عضواً عاملاً بعد ثلاث سنوات. وعلى المستوى المركزي، يوجد المجلس الأعلى للهيئة واللجنة التنفيذية العليا والسكرتير العام. وقد أنشئت أكثر من هيئة تحرير في بعض المواقع التي شهدت صراعاً بين الشباب المرتبط بالثورة وممثلين للطبقات المالكة في الريف والمدينة<sup>(٣)</sup>.

أ - قيادة هيئة التحرير: ورّعت المناصب القيادية لهيئة التحرير على النحو التالي:

- اللواء محمد نجيب، رئيس الهيئة

- البكباشي جمال عبد الناصر، السكرتير العام

- البكباشي حسين الشافعي، مراقب المناطق

- رائد السرب حسن إبراهيم، المراقب العام

- الصاغ إبراهيم الطحاوي، السكرتير العام المساعد

- الصاغ أحمد عبد الله طعيمة، مدير النقابات

- البكباشي أحمد صبيح، إدارة التنظيم

- الصاغ وحيد رمضان، القائد العام لمنظمات الشباب

- عبد اللطيف البغدادي، المراقب العام والمشرف المالي

وتم تشكيل مجلس أعلى للهيئة ضم البكباشي جمال عبد الناصر وعدداً من الوزراء والضباط.

ب - ميثاق هيئة التحرير وأهدافها: نشطت هيئة التحرير وفق ميثاق تضمّن مقدمة حدّدت طبيعة الهيئة ومبادئها، كما تضمّن أهداف الهيئة، وهي:

### (١) الأهداف القومية

- إجلاء القوات الأجنبية عن وادي النيل من دون قيد أي شرط، وتحريره من أي استعمار سياسي أو اقتصادي أو اجتماعي.

- تمكين السودان من تقرير مصيره من دون أدنى تأثير خارجي.

### (٢) الأهداف الداخلية

- تحقيق الأهداف والمصالح الأساسية للشعب بحيث يؤمّن على حقوقه وحرّياته وفقاً لدستور يجسّد إرادته.

- إقامة مجتمع على أساس من الإيمان بالله والوطن والثقة بالنفس، للتخلص مما يعانیه من أسباب التخلف والضعف.

- توجيه النظام الاقتصادي إلى ما فيه تحقيق العدالة الاجتماعية وحسن توزيع الثروة ووسائل الإنتاج، واستغلال موارد البلاد الطبيعية، وتشجيع الصناعات على نطاق واسع، وتشجيع استثمار رؤوس الأموال فيها.

- كفالة الحقوق والحريات الأساسية من الناحيتين السياسية والاجتماعية؛ فالمواطنون سواء أمام القانون، ومن حقهم التمتع بحرية الفكر والرأي والعقيدة وممارسة الشعائر الدينية، ومن واجب الدولة إزاءهم تأمينهم ضد البطالة والمرض والعجز والشيخوخة.

(٣) المصدر نفسه، ص ٨٢ - ٨٤، النظام الأساسي لهيئة التحرير.

- تبصير المواطنين بواجباتهم، وحثهم على التضامن والتضافر والعمل المنتج للنهوض بتبعات الإصلاح<sup>(٤)</sup>.

### (٣) الأهداف الخارجية

- دعم الصلات مع الشعوب العربية لتحقيق التعاون الفعال بينها في شتى الميادين.

- تعزيز ميثاق جامعة الدول العربية ليكون أداة لخدمة شعوبها وبلوغ أمانيتها المشتركة.

- تأكيد استعدادنا للتفاهم مع أي شعب يُظهر حسن نواياه نحونا.

- التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والمطالبة للعمل بها في خدمة الشعوب ورفاهيتها.

وقد مارست هيئة التحرير أنشطة متنوعة، سياسية واجتماعية وثقافية وشبابية، فعقدت المؤتمرات السياسية في القاهرة والمحافظات، وأنشأت مراكز لتدريب المتطوعين في الحرس الوطني، وأنشأت صحيفة صوت التحرير تتحدث باسمها، كما أصدرت جريدة الجمهورية اليومية التي حصل جمال عبد الناصر على ترخيص بإصدارها في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٣، كما كان لها علاقاتها الخارجية بالمنظمات الشعبية في الدول الأخرى، وأقامت علاقات مع اتحاد العمال العرب واتحاد الشباب العربي والمؤتمر الدائم للطلاب العرب، وأنشأت بعض الفروع في الخارج، وقدمت خدمات اجتماعية وصحية ورياضية للمواطنين من خلال المستوصفات الطبية والقوافل الطبية، وأنشأت مدارس وفتحت صفوفاً لمحو الأمية وجمعيات لرعاية الفقراء وإنارة القرى وتزويدها بمياه الشرب النقية<sup>(٥)</sup>.

تواصل نشاط هيئة التحرير إلى أن انتهت الفترة الانتقالية بخروج قوات الاحتلال البريطاني بعد فشل العدوان الثلاثي يوم ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦، وصدر قرار بوقف نشاطها في أيلول/ سبتمبر ١٩٥٧.

وقد قيّم عبد الناصر تجربة هيئة التحرير بقوله إنها كانت اقتراباً منظماً من مجموعة الأمان العامة، ليس لها منهاج تفصيلي تلتقي عنده جهود جماعية على أساس فكري واضح واحد لتصدر عنه إرادة شعبية عميقة ومؤثرة<sup>(٦)</sup>.

### ثانياً: الاتحاد القومي وتثبيت سلطة ٢٣ يوليو

انتهت المرحلة الانتقالية بتوقيع اتفاقيات الجلاء، وبدء انسحاب قوات الاحتلال البريطاني التي كان مقرراً أن تخرج تماماً في حزيران/ يونيو ١٩٥٦، وصدر دستور جديد للبلاد في كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦. ولم تُعد هيئة التحرير قادرة على الوفاء بمتطلبات العمل الوطني في المرحلة الجديدة، بعد إذ تصاعد الصراع بين الثورة والقوى الاستعمارية خلال عام ١٩٥٦ ووصل إلى ذروته في تأميم قناة السويس في تموز/ يوليو ١٩٥٦ والعدوان الثلاثي (إنكلترا، فرنسا، إسرائيل) في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦.

ومع حلول العام الجديد، ١٩٥٧، اتخذت إجراءات كثيرة لتثبيت سلطة ٢٣ يوليو، التي كان نجاحها يتطلب إدارة الاقتصاد القومي، ودعم استقلالها السياسي بالاستقلال الاقتصادي. فشهد هذا العام تمصير المؤسسات الاقتصادية الأجنبية، ونقل ملكيتها إلى الدولة في إطار المؤسسة الاقتصادية، ووضع برنامج التصنيع لثلاثة أعوام (١٩٥٧ - ١٩٦٠).

وكان من الضروري البحث عن صيغة جديدة للتنظيم السياسي للثورة، يكون قادراً على تعبئة الجهود والطاقات على طريق التنمية السياسية والاجتماعية والاقتصادية، فصدر قرار جمهوري في ٢٨ أيار/ مايو ١٩٥٧ بتشكيل الاتحاد القومي للعمل على تحقيق الأهداف التي قامت من أجلها الثورة، وحث الجهود لبناء الأمة بناء سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية. ونص القرار الجمهوري على أن يتولى رئيس الجمهورية رئاسة الاتحاد القومي، كما نص على إنشاء لجنة مؤقتة

(٤) القرارات الكبرى لثورة ٢٣ يوليو . . الجزء الأول: قرارات سياسية (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات - وزارة الإعلام، ١٩٨٥)،

ص ١٩.

(٥) محمد، المصدر نفسه، ص ٨٧ - ٩٧.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٠٢.

تُدعى اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي، يصدر بتشكيلها قرار من رئيس الاتحاد القومي، وتتولى الترشيح لعضوية مجلس الأمة. وقضى النص نفسه بأن تُعرض قرارات اللجنة التنفيذية للاتحاد القومي على الرئيس خلال أربع وعشرين ساعة من تاريخ صدورها، للتصديق عليها. وصدر قرار آخر لرئيس الجمهورية في ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٧ بتكوين الاتحاد القومي، وصدر بالفعل النظام الأساسي للاتحاد القومي، وأجريت انتخابات هيئاته القيادية من القاعدة إلى القمة، وعقد مؤتمره العام بحضور ممثلين للمنظمات الداخلة في تشكيله<sup>(٧)</sup>.

ومن الجدير بالذكر أنه بعد قيام الجمهورية العربية المتحدة في شباط/فبراير ١٩٥٨، صدر الدستور المؤقت الذي تضمن في المادة ٧٢ منه حكماً يقضي بأن «يكون المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق الأهداف القومية، ولحث الجهود لبناء الأمة بناء سليماً من النواحي السياسية والاجتماعية والاقتصادية»<sup>(٨)</sup>. وتنفيذاً لهذا الحكم، صدر قرار بحل الأحزاب السياسية في الإقليم الشمالي (سورية) من الجمهورية العربية المتحدة، وتشكل بها الاتحاد القومي كتنظيم سياسي وحيد.

بصدور هذه القرارات والتعديلات الدستورية وتأسيس الاتحاد القومي، دخلت البلاد مرحلة جديدة تم الربط فيها بين الدولة والتنظيم السياسي، وتأكدت سلطة عبد الناصر الشاملة مختلف مجالات العمل الوطني، فأصبح رئيس الجمهورية المسيطر على جميع السلطات، وتعرّز دوره المحوري بالنسبة إلى جميع أجهزة الدولة والتنظيم السياسي.

وطبقاً للنظام الأساسي للاتحاد القومي، أصبح من حق أي مواطن لا يقل عمره عن ١٦ سنة الانضمام إلى الاتحاد القومي كعضو عادي، وبإمكانه أن يصبح عضواً عاملاً إذا انتُخب في إحدى لجان الاتحاد.

وقد أصدرت اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومي وثيقة بعنوان «فكرة الاتحاد القومي وماهيته وأهدافه»، جاء فيها<sup>(٩)</sup>.

١ - ماهية الاتحاد القومي: هو مجموع مواطني الجمهورية العربية المتحدة، الحاكمين منهم والمحكومين، اجتمعوا لتحقيق هدف واحد هو المجتمع الاشتراكي التعاوني، وهو منظمة قومية عربية تعمل على تحقيق وحدتنا ووحدة الشعب العربي.

٢ - أهداف الاتحاد القومي: إتاحة الفرصة للحاكمين والشعب للتعاون من أجل علاج جميع المشكلات المحلية والقضايا العامة، في ظل المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني، وكذلك تحقيق الديمقراطية السليمة التي تُشعر الشعب بأنه يحكم نفسه بنفسه، بما يؤكد حق كلّ مواطن في الاشتراك في بناء وطنه عن طريق الإدلاء بوجهة نظره في كل ما يخصه من مشكلات، سواء كان ذلك في حدود محلية أو على مستوى الدولة كلها، مع التقيد برأي الأغلبية.

٣ - العضوية: يُعتبر عضواً في الاتحاد القومي كلّ من بلغ من المواطنين السادسة عشرة من عمره، ويصبح عضواً عاملاً في الاتحاد القومي كل عضو يعمل في إحدى منظمات الاتحاد ويؤدي الخدمات العامة التي يعهد إليه بها، ويواظب على أداء الاشتراك المقرر، وذلك بشرط تركيزه من اثنين من الأعضاء العاملين، وموافقة اللجنة التنفيذية المحلية، وتصديق لجنة الإقليم<sup>(١٠)</sup>.

٤ - الهيكل التنظيمي: يتكوّن من:

أ - المنظمات المحلية: حيث تُعتبر الشعبة الوحدة الأساسية في القرى والشياخات والحلقة بين الجماهير في منطقتها ولجان الاتحاد القومي القيادية. وتشكل لها لجنة تنفيذية من أعضاء منتخبين وآخرين معينين، وتختص بتنفيذ تعليمات لجان الاتحاد القومي القيادية، وشرح

(٧) القرارات الكبرى لثورة ٢٣ يوليو.. الجزء الأول: قرارات سياسية، ص ٤٦ - ٤٧.

(٨) المصدر نفسه، ص ٥٤.

(٩) فكرة الاتحاد القومي وماهيته وأهدافه (القاهرة: اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومي، ١٩٥٧).

(١٠) النظام الأساسي للاتحاد القومي (القاهرة: اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومي، ١٩٥٧)، ومحمد، المصدر نفسه، ص ١٢١ - ١٢٢.



سياسة الاتحاد القومي وبرامجه للجماهير، وتزكية الأعضاء الجدد.

**ب - منظمات المناطق:** وتتشكّل على مستوى المراكز والأقسام من ممثلين عن كل شعبة في نطاقها، وسكرتيري اللجان التنفيذية المحلية، والسكرتيرين السابقين للجنة العامة في المنطقة، وممثلين عن الهيئات والمؤسسات العاملة في المنطقة، وتختص بتنفيذ السياسات العامة للاتحاد والتعليمات التي تصدر إليها من اللجنة التنفيذية الإقليمية.

**ج - المنظمات الإقليمية:** وتتكوّن، على مستوى المديرية أو المحافظة، من المؤتمر الإقليمي الذي يضم جميع أعضاء اللجان العامة في المناطق، واللجنة العامة للإقليم، واللجنة التنفيذية للإقليم التي تختص بمباشرة اختصاصات اللجنة العامة في الإقليم في غير أوقات اجتماعها، وتقديم التوصيات إلى اللجنة التنفيذية العليا في شأن الترشيح لمجلس الأمة.

**د - المنظمات القومية:** وتضم:

(١) **المؤتمر العام:** ويتكوّن من جميع أعضاء اللجان العامة الإقليمية، ورئيس الاتحاد القومي، وجميع أعضاء اللجنة العامة. ويختص المؤتمر بوضع سياسة الاتحاد وبرامجه، وينظر في التقرير القومي، ويمارس سلطات اللجنة التنفيذية العليا في غير أوقات انعقادها:

(٢) **اللجنة العامة:** تؤلّف من رئيس الاتحاد، وعدد من أعضاء كلّ لجنة من اللجان العامة في الأقاليم. ينتخبهم الأعضاء، ورؤساء الاتحاد القومي السابقين، ورؤساء اللجان العامة في الأقاليم؛ أعضاء تختارهم اللجنة العليا من بين العناصر التي لم تمثّل تمثيلاً سليماً، وممثلون عن الهيئات والمؤسسات.

(٣) **اللجنة التنفيذية العليا:** تؤلّف من رئيس الاتحاد وعشرين عضواً، منهم أمين الصندوق وسكرتير عام الاتحاد، أو أكثر. يعيّنهم رئيس الاتحاد من أعضاء اللجنة العامة التي هي أعلى سلطة تنفيذية في الاتحاد،

وتتولّى تنفيذ البرامج والسياسات التي يضعها المؤتمر العام واللجنة العامة، وتُعتبر المرجع في تفسير نصوص النظام الأساسي وتطبيقه، وتتولّى الترشيح لعضوية مجلس الأمة بعد أخذ رأي اللجان التنفيذية في الأقاليم<sup>(١١)</sup>.

**هـ - أنشطة الاتحاد القومي:** مارس الاتحاد القومي أنشطة متعددة في مجالات مختلفة، ابتداء من عقد المؤتمرات السياسية العامة، إلى عقد مؤتمرات في المحافظات لحل مشكلات الجماهير، فألى تعبئة الجهود الذاتية لتنفيذ مشاريع خدمية وإنتاجية. ومن أمثلتها جمع تبرعات لإنشاء جامعة طنطا، وفتح صفوف جديدة في جميع المراحل التعليمية.

**و - الاتحاد القومي ومجلس الأمة:** منح الدستور الاتحاد القومي صلاحية إقرار الترشيحات لعضوية مجلس الأمة، وشطب المرشحين الذين يعترض عليهم. وقد طبق هذا بالفعل على مجلس الأمة الوحيد الذي تشكّل بالانتخابات في ظل الاتحاد القومي عام ١٩٥٧.

**ز - الاتحاد القومي والصحافة:** صدر قانون تنظيم الصحافة في ١٣ أيار/ مايو ١٩٦٠ الذي قرر أن تؤل ملكية الصحف وجميع ملحقاتها إلى الاتحاد القومي. وطبق هذا القرار على الأهرام وأخبار اليوم والهلال وروز اليوسف. وأصبح تشكيل مجالس إدارة المؤسسات الصحفية واعتماد الميزانية السنوية لكل مؤسسة صحفية من صلاحيات رئيس الاتحاد القومي<sup>(١٢)</sup>.

**ح - الانفصال وإعادة تنظيم الاتحاد القومي:** بعد صدور قرارات التأميم الكبرى في تموز/ يوليو ١٩٦١ تحت اسم القرارات الاشتراكية، جرت محاولة لإعادة تنظيم الاتحاد القومي في أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ بإعادة تنظيم الاتحاد القومي بما يتماشى مع الخطة العامة في دعم الوحدة، والقضاء على الإقليمية. ولكن الانقلاب العسكري في سورية في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١ وانهيار دولة الوحدة أوقفوا هذه العملية، حيث دعا الرئيس عبد الناصر إلى عقد لجنة تحضيرية للمؤتمر الوطني للقوى الشعبية، من أجل تقييم الموقف وتحديد طريق

(١١) النظام الأساسي للاتحاد القومي، ومحمد، المصدر نفسه، ص ١٢٩ - ١٣٥.

(١٢) محمد، المصدر نفسه، ص ١٥٠ - ١٥٨.

المستقبل. وعُقد المؤتمر الوطني للقوى الشعبية بالفعل في ٢١ أيار/مايو ١٩٦٢، وتقدم إليه عبد الناصر بالميثاق الوطني الذي أشار إلى تأسيس تنظيم سياسي جديد باسم الاتحاد الاشتراكي العربي<sup>(١٣)</sup>.

وهكذا، كانت قيادة الاتحاد في يد القيادات الأساسية لثورة ٢٣ يوليو، وكان للرئيس عبد الناصر دور محوري في منظومة العمل السياسي في هذا الوقت، بجمعه بين منصب رئيس الجمهورية ومنصب رئيس الاتحاد القومي، وحقه في تعيين اللجنة التنفيذية العليا وإسناد المناصب الرئيسية في الاتحاد القومي إلى الأشخاص الذي يختارهم من الدائرة الضيقة من معاونيه.

يُعتبر تأسيس الاتحاد القومي محاولة أكثر نضجاً وعمقاً لمفهوم السياسة والعمل السياسي، فهو لم يكن عند عبد الناصر مجرد هيئة سياسية ملء الفراغ الذي أوجده حل الأحزاب، بل كان تنظيمًا سياسياً يجمع أبناء الشعب حول مبادئ الثورة. وقد وصف جان وسيمون لاكوتير الاتحاد القومي بأنه ليس حزباً واحداً بقدر ما هو رقيب أو ضابط عام للنشاط السياسي في المجتمع، ونوع من البوتقة التي ينبغي أن تنصهر فيها الحياة العامة لمصر، ويُعاد تشكيلها وفقاً لتصورات النظام الجديد.

كانت الفكرة الأساسية التي تكمن خلف تأسيس الاتحاد القومي هي رفض صراع الطبقات، وتصور إمكانية التعاون بين جميع الطبقات في المجتمع من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني. وكان عبد الناصر يرى في هذا الوقت إمكانية تعاون العمال والرأسماليين وملاك الأراضي الزراعية ومستأجريها في إطار تنظيم سياسي واحد، لتحقيق أهداف مشتركة، وذلك في إطار ما أُطلق عليه في هذا الوقت المجتمع الاشتراكي الديمقراطي التعاوني. وقد أكدت تجربة الانفصال السوري عن الوحدة عام ١٩٦١، بعد صدور القرارات الاشتراكية، أن هذا التعاون غير ممكن، وأن الطبقات المالكة تحرض دائماً على مصالحها، وأنها مؤلت الانفصال السوري دفاعاً عن مصالحها. وهكذا يمكن القول إن فشل الاتحاد القومي، وبروز الحاجة إلى تنظيم سياسي

جديد للثورة بعد الانفصال السوري يعودان في الأساس إلى فشل الفكرة التي قام عليها، وهي إمكانية التعايش السلمي بين الطبقات في إطار تنظيم سياسي واحد يسعى إلى تحقيق أهداف مشتركة لا تتفق مع الأسس الموضوعية للتكوين الطبقي، وتتعارض مع أهداف التغيير الاقتصادي؛ فقد أثبتت التجربة سيطرة القوى والطبقات الاجتماعية المناهضة، بحكم مصالحها وانتماءاتها إلى الأهداف العلنية للاتحاد القومي، وهو ما دعا عبد الناصر نفسه إلى القول في بيانه عن الانفصال السوري «إن الرجعية التي تسلمت إلى الاتحاد القومي تمكّنت من شل فاعليته الثورية، وحولته إلى مجرد لافته تنظيمية لا تحركها قوى الجماهير ومطالبها الحقيقية».

### ثالثاً: الاتحاد الاشتراكي العربي ومرحلة التحول الاشتراكي

استفادت ثورة ٢٣ يوليو منذ بدايتها من خبرتها في الممارسة على صعيد التنظيمات السياسية، واكتسبت قيادة الثورة رؤية أكثر تكاملاً وشمولاً بالنسبة إلى مسألة التنظيم السياسي يعبر عنها عبد الناصر في تقييمه لتجربة هيئة التحرير والاتحاد القومي. ويتخذ من هذا التقييم وما انتهى إليه من استنتاجات أساس تحركه لإقامة تنظيم سياسي جديد ينهض بمسؤولية التحول الاشتراكي في مصر. يقول عبد الناصر في معرض النقد للتجارب السابقة في بناء التنظيم السياسي للثورة:

لا بد من التسليم بأن التنظيمات الشعبية التي قامت أو جرت محاولة إقامتها بعد الثورة قد عجزت عن تحقيق دورها وقصرت دونه، وذلك راجع لعدة أسباب:

**الأول:** أن قوى الثورة في مواجهتها لخصم التغيير الاجتماعي لم تكن قد استطاعت أن تحدّد دليلاً للعمل الثوري تلتقي عليه الجهود، ولقد تعرض الميثاق لهذا بالتفصيل.

ومن نتيجة ذلك أن التجمّع الشعبي، مع النوايا الطيبة التي توفرت له، كان اقتراباً غير منظم من مجموعة الأماني العامة، ليس لها منهاج تفصيلي تلتقي عنده جهود

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٥٨ - ١٦٦.

جماعية على أساس فكري واضح لتصدر عنه إرادة شعبية عميقة ومؤثرة.

**الثاني:** أن الفكر الثوري في تلك الفترة، وهو يتطلّع إلى الوحدة الوطنية ويدرك ضرورتها الحيوية داخل الوطن وفي مواجهة الظروف المحيطة به، وقع في الخطأ حين توهم أن الطبقة المحتكرة التي كان لا بد أن تسلبها الثورة امتيازاتها الاستغلالية يمكن لها أن تقبل الوحدة الوطنية مع قوى الشعب صاحب المصلحة في الثورة. ولقد كان من أثر ذلك أن محاولات التنظيم الشعبي التي جرت في ضباب هذا الوهم حدثت في داخلها من عوامل الصراع بين القوى الثورية بالطبيعة والقوى المضادة للثورة بالطبيعة ما أصابها بالشلل وأقعداها عن الحركة، بل كاد أن ينحرف بها في بعض الأحيان عن الاتجاه الثوري الأصيل.

**الثالث:** أنه نتيجة لما سبق من غياب دليل العمل الثوري ومن خطأ جمع المصالح المتصادمة في وحدة موهومة، ضاع عنصر الالتزام في التنظيمات الشعبية. على أنه لا بد من التأكيد أن هذه المحاولات كلها لم تضع سدى، فإن هذه المحاولات، فضلاً عما حققت من مهام مؤقتة، ساعدت بطريقة التجربة والخطأ على الوضوح الفكري الثوري من أن الميثاق وصدوره عن إرادة شعبية حرة قد غيرا هذه الأوضاع كلها؛ فالميثاق أعطى دليلاً للعمل الوطني أولاً، كما أنه من ناحية ثانية حدّد بوضوح قوى الشعب العاملة التي يمكن أن تقوم بينها الوحدة الوطنية التي تتكفل بحل الصراع الطبقي سلمياً، وتدفع إمكانيات التقدم ثورياً لصالح الجماهير، وبذلك أصبح في الإمكان أن يلتف التجمع الشعبي حول فكرة واضحة، وكذلك أن يكون هذا التجمع الشعبي سليماً وممثلاً للقوى الوطنية ودافعاً لآمالها الثورية. «وحدّد مشروع التنظيم السياسي الخصائص الذي يجب أن تتوفر في الاتحاد الاشتراكي» بما يلي:

- أن يكون هو الإطار السياسي الشامل للعمل الجماهيري لقوى الشعب المتحالفة.

- أن يتخذ الميثاق دليلاً في العمل باعتباره حصيلة لتجربة وأمل ونتيجة لإرادة شعبية حرة.

- هو بناء جماهيري تقيمه الجماهير الثورية ديمقراطياً، وتقوده بآمالها ليكون أداها مع ذلك في قيادة العمل الوطني.

- هو التجسيد الحي لسلطة الشعب التي تعلق جميع السلطات وتوجهها في جميع المجالات وعلى جميع المستويات.

- أن يكون الدرع الحامي لضمانات الديمقراطية السليمة، وفي مقدمتها النسبة المكفولة للفلاحين والعمال وتدعيم التنظيمات التعاونية والنقابية، وضرورة توفير مبدأ القيادة الجماعية وصيانة ممارسة حق النقد والنقد الذاتي، ونقل سلطة الدولة إلى المجالس الشعبية المنتخبة تدريجياً كلما كان ذلك ممكناً<sup>(١٤)</sup>.

هكذا نضجت نظرة ثورة ٢٣ يوليو إلى مسألة التنظيم السياسي، وطرح عبد الناصر على المؤتمر الوطني للقوى الشعبية في حزيران/يونيو ١٩٦٢ ضرورة تأسيس تنظيم سياسي جديد باسم الاتحاد الاشتراكي العربي يقوم على قاعدتين:

- قاعدة جماهيرية عريضة يضمها تنظيم سياسي واسع هو الاتحاد الاشتراكي العربي.

- قاعدة طليعية ضيقة يضمها جهاز سياسي يعمل بمثابة التنظيم الطليعي للاتحاد الاشتراكي العربي.

وأضيف إليهما تنظيم سياسي ثالث لإعداد الكوادر الشابة هو منظمة الشباب الاشتراكي.

وهكذا اكتملت منظومة التنظيم السياسي لمرحلة التحول الاشتراكي لتقوم بثلاث مهام أساسية هي: تعبئة الجماهير العريضة وحشدتها من أجل المشاركة في عملية التحول الاشتراكي التي يقوم بها الاتحاد الاشتراكي العربي؛ قيادة الجماهير العريضة المحتشدة في الاتحاد الاشتراكي، ويقوم بها التنظيم الطليعي الذي عُرف باسم طليعة الاشتراكيين، ويضم الكوادر السياسية؛ إعداد

(١٤) جمال عبد الناصر، «المؤتمر الوطني للقوى الشعبية»، في: محاضر المؤتمر الوطني للقوى الشعبية: الجلسة الثالثة عشر، ٢ - ٤ تموز/

يوليو ١٩٦٢ (القاهرة) (١٩٦٢)، ص ٢١٩.

صفين ثان وثالث من الكوادر السياسية الشابة، وتقوم به منظمة الشباب الاشتراكي التي بدأت نشاطها رسمياً عام ١٩٦٥.

وفي ما يلي عرض لهذه التنظيمات السياسية الثلاثة:

## ١ - تأسيس الاتحاد

تأسس الاتحاد الاشتراكي العربي في منتصف عام ١٩٦٢، بعد إعلان الميثاق الوطني. وطبقاً للقانون الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي، تحدت أهدافه وواجباته ومبادئ العمل الداخلية والبناء التنظيمي على النحو التالي:

على صعيد الأهداف، فهي تتمثل في: تحقيق الديمقراطية السليمة، ممثلة في الشعب وللشعب، لتكون الثورة بالشعب في أسلوبها، وللشعب في غايتها وأهدافها؛ تحقيق الثورة الاشتراكية التي هي ثورة الشعب العامل؛ دفع إمكانات التقدم ثورياً لصالح الجماهير؛ حماية الضمانات التي قررها الميثاق الوطني، مثل الحد الأدنى لتمثيل العمال والفلاحين في جميع التنظيمات الشعبية والسياسية على جميع مستوياتها، ومبدأ القيادة الجماعية، ودعم التنظيمات التعاونية والنقابية، وإرساء حق النقد والنقد الذاتي، ونقل سلطة الدولة إلى المجالس الشعبية المنتخبة تدريجياً<sup>(١٥)</sup>.

وعلى صعيد الواجبات، فهي تتمثل في: أن يكون قوة إيجابية تدفع العمل الثوري؛ حماية مبادئ الثورة وأهدافها؛ تصفية آثار تحكم الرأسمالية والإقطاع؛ النضال ضد تسلل النفوذ الأجنبي؛ النضال ضد تسلل الرجعية التي تم إسقاطها؛ النضال ضد تسلل الانتهازية؛ مقاومة السلبية والانحراف؛ دفع الارتجال في العمل الوطني<sup>(١٦)</sup>.

وعلى صعيد مبادئ العمل، فهي تتمثل في نظم القانون الأساسي للعلاقات الداخلية بين الهيئات القيادية

للاتحاد الاشتراكي العربي، على أساس قواعد المركزية الديمقراطية التي تكفل له الوحدة السياسية والنضالية، وتكفل له في الوقت نفسه الديمقراطية الداخلية، ويتم ذلك من خلال: احترام الأقلية لإرادة الأغلبية، حتى لا يكون هناك أي مجال لقيام ديكتاتورية في منظمات الاتحاد؛ كسب ثقة الشعب عن طريق الإقناع؛ النظام والطاعة في العلاقات بين القيادة والطليعة والجماهير على أساس إخلاص القيادة الثورية، وسلامة مخططاتها، وإخلاص الطليعة الاشتراكية والاستعداد للبذل والتضحية، واقتناع الجماهير؛ العمل على قيام علاقات سليمة بين منظمات الاتحاد والشعب العامل؛ العمل على حل مشكلات الجماهير؛ الاعتراف بالأخطاء والمبادرة إلى إصلاحها؛ عدم فرض السلطة أو ممارسة أي نوع من التعالي على جماهير الشعب العامل؛ عدم حلول الاتحاد الاشتراكي العربي محل النقابات أو التعاونيات أو منظمات الشباب<sup>(١٧)</sup>.

## ٢ - التنظيم العام للاتحاد

يتكوّن التنظيم العام للاتحاد الاشتراكي من الوحدات الأساسية ومستويات المراكز والأقسام والمحافظات، والمستوى القومي. ولكل مستوى مؤتمر ولجنة، تتمثلان على المستوى القومي في المؤتمر القومي العام واللجنة المركزية واللجنة التنفيذية العليا.

يُعتبر مؤتمر كلّ مستوى أعلى سلطة في الاتحاد الاشتراكي العربي، وتتولّى اللجنة إدارة العمل اليومي في مختلف مجالات النشاط. ومن أهم واجباتها توجيه الجماهير سياسياً، وتنمية المستوى الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والروحي للجماهير، وحث الجهود لزيادة الإنتاج ونقل سياسة الاتحاد الاشتراكي وخطته إلى الأعضاء والمستويات الأدنى.

مدة لجنة الوحدة الأساسية سنتان، ومدة لجنة المركز والمحافظات أربع سنوات، ومدة المؤتمر القومي

(١٥) القانون الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي (القاهرة: هيئة الاستعلامات، وزارة الإرشاد القومي، ١٩٦٨)، ص ٦ - ٧، والقرارات الكبرى لثورة ٢٣ يوليو. . الجزء الأول: قرارات سياسية، ص ١٣٠.

(١٦) المصدران نفسهما، ص ٧، وص ١٣٠ - ١٣١ على التوالي.

(١٧) المصدران نفسهما، ص ٨ - ١٠، وص ١٣١ على التوالي.

العام وتشكيلاته ست سنوات. وتشكل جميع المستويات بالانتخاب<sup>(١٨)</sup>.

وقد مرّت عملية بناء الاتحاد الاشتراكي بأربع مراحل: بدأت المرحلة الأولى بعد صدور الميثاق الوطني في أيار/مايو ١٩٦٢. وصدر القانون الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي، الذي يحدّد أهدافه وواجباته ومبادئ العمل، والعضوية والهيكل التنظيمي... إلخ. وقُبل في عضوية الاتحاد ٤,٨٠٠,٠٠٠ عضو موزعين على ٧٠٠٠ وحدة أساسية، منها ٤٠٠٠ في القرى، و٣٠٠٠ في الأحياء السكنية في المدن والوحدات الجماهيرية. وطُبق قانون العزل السياسي على ١٠,٠٠٠ مواطن لم يُسمح لهم بمزاولة العمل السياسي. وأجريت انتخابات الاتحاد الاشتراكي العربي في أوائل عام ١٩٦٣، واستُكملت بعد ذلك عملية تشكيل المستويات الأعلى حتى اللجنة التنفيذية العليا، وعيّن حسين الشافعي أميناً عاماً للاتحاد الاشتراكي.

بدأت المرحلة الثانية بتشكيل أمانة عامة جديدة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥ واستمرت حتى آذار/مارس ١٩٦٨. وتميّزت هذه الفترة بأسلوب جديد للعمل السياسي ينطلق من فكرة تشكيل مكتب تنفيذي من عناصر قياديه مختارة، لكل لجنة قسم أو مركز أو محافظة، وذلك لمواجهة القصور في نشاط الاتحاد الاشتراكي بسبب عدم إعداد قياداته المنتخبة فكرياً وسياسياً وتنظيماً. وتقرّر أن تنفرغ القيادات الجديدة للعمل السياسي تماماً لضمان تنشيط الاتحاد الاشتراكي. وكانت العناصر المختارة من أعضاء تنظيم طليعة الاشتراكيين، وهو الجهاز السياسي للاتحاد الاشتراكي. وكانت عضويته سرية، ورُشح بعضهم للدراسة في المعهد العالي للدراسات الاشتراكية. وقد أنشئت مكاتب تنفيذية للاتحاد الاشتراكي في الكليات الجامعية والمعاهد العليا.

كُلّفت المكاتب التنفيذية بالعمل وفق خطة تقوم على دراسة البيئة ومشكلاتها ومراكز الثقل فيها، والمشكلات العامة التي تواجه الشعب، ووضع

حلول لها بعد التعرّف على رأى الجماهير.

هذا التطوّر في النشاط السياسي والجماهيري للاتحاد الاشتراكي العربي واكبته زيادة الاهتمام بالثقافة السياسية، سواء من خلال المعهد العالي للدراسات الاشتراكية أو من خلال المكتب الفني للثقافة في اللجنة المركزية، ومكاتب الثقافة في المحافظات، بالإضافة إلى برامج الثقافة السياسية في منظمة الشباب الاشتراكي والثقافة العمالية والفلاحين التعاونيين.

ركزت المكاتب التنفيذية خلال هذه الفترة على شعار «الحلول الذاتية»، حيث يشارك المواطنون في كل موقع في حل مشكلات الموقع إما من خلال العمل التطوعي وإما من خلال التبرع العيني أو المالي. وأمكن من خلال هذا الأسلوب بناء مئات المدارس والوحدات الصحية ومراكز الشباب، اعتماداً على جهود المواطنين أنفسهم، ورصف الطرق، وتنظيم حملات للنظافة، وإقامة جمعيات تعاونية للمستهلكين والحرفيين ومشروع الأسر المنتجة لتوفير مصادر دخل للأسر الفقيرة... إلخ.

لم يقدر لهذه التجربة أن تستمر وتنضج وتكتشف قيادات سياسية شعبية جديدة؛ فقد وقعت هزيمة ١٩٦٧ التي كانت بمثابة صدمة للشعب والقيادات السياسية والشبابية، ودخلت البلاد مرحلة جديدة ارتفعت فيها شعارات جديدة لتحرير سيناء، وحشد اقتصاد الحرب، وتعبئة الجبهة الداخلية لمساندة الجنود على جبهة المواجهة. ونظّم الطلاب والعمال تظاهرات حاشدة تطالب بمحاسبة المسؤولين عن الهزيمة وتطور العمل الوطني. وكان من الضروري أن يتجاوب عبد الناصر مع هذه التوجهات، فأصدر برنامج ٣٠ مارس عام ١٩٦٨، متضمناً إعادة بناء الاتحاد الاشتراكي العربي بالانتخاب من القاعدة إلى القمة.

بدأت المرحلة الثالثة بصدر برنامج ٣٠ مارس، حيث أُجريت انتخابات على جميع مستويات الاتحاد الاشتراكي، واستمرت من نيسان/أبريل ١٩٦٨ إلى أيار/مايو ١٩٧١. وكانت هذه هي المرة الأولى التي تتشكّل فيها لجنة مركزية للاتحاد الاشتراكي، ويتم

(١٨) الباب الثاني: التنظيم العام للاتحاد الاشتراكي العربي، في: المصدران نفسهما، ص ١٦ - ٣٠، وص ١٣٣ - ١٣٨ على التوالي.

انتخاب أعضاء اللجنة التنفيذية العليا من بين عدد من المرشحين فاق العدد المطلوب انتخابه.

وقد أدى تنظيم طليعة الاشتراكيين الدور الأساسي في تحديد المرشحين لمختلف المستويات، وكان معظم الفائزين في الانتخابات على مستوى المراكز والمحافظات والمؤتمر القومي العام من بين أعضائه.

أما المرحلة الرابعة، فاستمرت من ١٥ أيار/ مايو ١٩٧١ إلى شباط/ فبراير ١٩٧٧، حيث قرر الرئيس أنور السادات، بعد انفراده بالسلطة وإزاحة القيادات الناصرية وحبسها، إعادة بناء الاتحاد الاشتراكي بالانتخاب من القاعدة إلى القمة، لضمان ولاء قيادات التنظيم السياسي له. وانعقد المؤتمر القومي العام الجديد في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٧١، حيث قدّم الرئيس السادات وثيقة باسم «برنامج العمل الوطني» لتكون أساس النشاط في المرحلة التالية. وصدر في أيلول/ سبتمبر مشروع دستور جديد للبلاد نصّ على أن تحالف قوى الشعب العاملة هو أساس الحكم، وأن الاتحاد الاشتراكي العربي هو التنظيم السياسي المجسّد لهذا التحالف<sup>(١٩)</sup>.

تصاعدت الحركة الجماهيرية خلال النصف الأول من حقبة السبعينيات للمطالبة بالحرية والديمقراطية، وتعدّدت التنظيمات السياسية اليسارية السرية التي قادت هذه الحركة. ولم يكن هناك، بعد الأخذ بسياسة الانفتاح الاقتصادي والتوجّه في العلاقات الخارجية نحو الدول الرأسمالية الكبرى بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، مفر من الأخذ بنظام التعددية الحزبية، وإن جاء في العام ١٩٧٦ مقيداً بالعديد من القيود. وصدر في شباط/ فبراير ١٩٧٧ قانون تنظيم الأحزاب السياسية، وتمّت تصفية الاتحاد الاشتراكي العربي وتوزيع مقارّه على الأحزاب السياسية الجديدة.

## رابعاً: طليعة الاشتراكيين

كما أوضحنا من قبل، تطلّب النظر إلى التنظيم السياسي القادر على قيادة العمل الوطني في مرحلة التحوّل الاشتراكي بناء تنظيم جماهيري واسع، وفي القلب منه تنظيم طليعي ضيق يقود هذا التنظيم الجماهيري الواسع. وفي الميثاق الوطني تأكيد لهذه النظرة، حيث ورد في الفصل الخامس: «إن الحاجة ماسة إلى خلق جهاز سياسي جديد داخل إطار الاتحاد الاشتراكي العربي يجنّد العناصر الصالحة للقيادة، وينظّم جهودها، ويبلور الحوافز الثورية للجماهير، ويتحسّس احتياجاتها، ويساعد على إيجاد الحلول الصحيحة لهذه الاحتياجات»<sup>(٢٠)</sup>.

وقد بدأ بالفعل إنشاء هذا الجهاز السياسي كتّ تنظيم طليعي عام ١٩٦٣ على شكل حلقات، عندما اختار عبد الناصر عدة شخصيات، منها علي صبري ومحمد حسنين هيكل وعزيز صدقي وأحمد فؤاد وخالد محيي الدين وعباس رضوان، وطلب من كلّ واحد من هؤلاء ترشيح عشر شخصيات، تكوّن معه إحدى حلقات التنظيم الذي أطلق عليه في هذا الوقت «الطليعة الاشتراكية»، وتقرّر أن يكون هذا التنظيم سرياً. وكما يقول الرئيس عبد الناصر، فإن هذه السرية هي لحماية أعضاء التنظيم من الرجعية، ولحمايتهم من أنفسهم بحيث لا يتحوّلون إلى طلب الامتيازات لأنفسهم باعتبارهم الحلقة الأضيق المنوط بها قيادة المجتمع<sup>(٢١)</sup>. وعندما اتسعت عضوية التنظيم، وتعدّدت الحلقات وامتد نشاطها إلى مختلف قطاعات المجتمع وإلى المحافظات، من دون إطار محدّد لنشاط كلّ منها، حدث تضارب بين هذه الحلقات في تجنيد الأعضاء الجدد، فكان المرء يفاجأ بأكثر من اتصال لتجنيد لعضوية التنظيم. ولحلّ هذه المشكلة، تقرر في منتصف عام ١٩٦٥ تحويل التنظيم الطليعي من نظام حلقات إلى تنظيم

(١٩) عبد الغفار شكر، «التنظيمات السياسية لثورة ٢٣ يوليو: حقائق ووثائق»، (معركة التلفزيون - أبو ظبي) (١٥ آب/ أغسطس ٢٠٠٢)، ص ٢٩ - ٣٥ (غير منشورة)، وحامدة حسني أحمد محمد، «الاتحاد الاشتراكي العربي ودوره في الحياة السياسية في مصر»، (أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٣)، ص ٢١١ - ٢٦٨.

(٢٠) الباب الخامس عن الديمقراطية السلمية (القاهرة: هيئة الاستعلامات - وزارة الإرشاد القومي، ١٩٦٢)، ص ٦٦.

(٢١) أحمد حمروسيين، مجتمع جمال عبد الناصر: الجزء الثاني: من دراسة قصة ثورة ٢٣ يوليو (القاهرة: المؤسسة المصرية للدراسات والنشر، ١٩٧٥)، ص ٢٤٠ - ٢٥٢، ومقابلة شخصية مع سامي شرف، سكرتير الرئيس جمال عبد الناصر للمعلومات، بمنزله في ٦/٦/ ٢٠٠٩.

## ٢ - عضوية التنظيم

يُشترط في من يمنح عضوية التنظيم عدة شروط، من بينها، أن يكون عضواً عاملاً في الاتحاد الاشتراكي؛ أن يكون اشتراكياً مؤمناً بالاشتراكية ومطبقاً لها في سلوكه؛ أن يكون ملتزماً ببرنامج التنظيم ولائحته؛ أن يكون وطنياً ومؤمناً بالقومية العربية؛ أن يكون عنصراً قيادياً حركياً ملتصقاً بال جماهير. ويتم الترشيح لعضوية التنظيم بتزكية من أحد الأعضاء وموافقة لجنة التنظيم في الموقع. ويمر المرشح بفترة اختبار لا تقل عن ثلاثة شهور يكلف خلالها بعمل ميداني داخل الاتحاد الاشتراكي من دون أن يُحظر بأنه يمر بفترة اختبار. وعندما تثبت صلاحيته، يُنقل إلى فترة الترشيح ويفتح بذلك. وتستمر فترة الترشيح سنة على الأقل، ويصبح المرشح عضواً بعد ذلك بقرار من اللجنة المركزية.

### أ - واجبات العضو

حددت لائحة التنظيم للعضو ١٢ واجباً، منها: الانضمام إلى المستوى الذي يحدده له التنظيم وحضور اجتماعاته والمشاركة في أعماله؛ المحافظة على الاستقلال الوطني، ودعم مبادئ الثورة، وتنمية ثقافته الاشتراكية، والمحافظة على وحدة التنظيم ضد أي اتجاهات انقسامية أو تكتيلية؛ التصرف بحيث يكون قدوة للجماهير، والحرص على الالتقاء بها، والعمل على تجنيد أفضل العناصر الصالحة، وعلى كشف الرجعية وأعداء الاشتراكية، وممارسة النقد والنقد الذاتي.

### ب - حقوق العضو

إبداء الرأي داخل مجاله التنظيمي في مختلف المسائل المتعلقة بسياسة التنظيم وتنظيماته، والتقدم بالتقارير إلى مستواه وإلى الهيئات الأعلى<sup>(٢٣)</sup>.

## ٣ - واجبات مجموعات ولجان طليعة الاشتراكيين

حددت اللائحة واجبات للمجموعة الأساسية، مثل الاجتماع مرة واحدة كل أسبوع على الأقل، والتأكد

جغرافي على أساس البناء الهرمي، وتغيير اسم التنظيم إلى طليعة الاشتراكيين. وقد صدرت لائحة للتنظيم تحدد بناءه التنظيمي، وكيفية تجنيد الأعضاء، وواجبات الأعضاء وحقوقهم، وواجبات المجموعة الأساسية، والمبادئ والأحكام التي تحكم نشاط التنظيم، والجزاءات.

## ١ - البناء التنظيمي

يتكوّن بناء التنظيم من مستويات تنظيمية متدرجة يتحدّد عددها وفقاً لاحتياجات العمل. وتبدأ هذه المستويات بالمجموعة وتنتهي باللجنة المركزية، وتصدر قرارات تشكيل المستويات من اللجنة المركزية.

أ - المجموعة: تتكوّن قواعد التنظيم من المجموعات، التي هي وحدات التنظيم النضالية في وسط الجماهير. ويكون تكوين هذه المجموعات على أساس وحدات العمل أو السكن، على أن يكون الحد الأدنى لعدد أعضائها ٣، ولا يزيد العدد على ١٠ أعضاء. وفي حالة تعدّد المجموعات في مجال العمل أو السكن، يجوز تكوين قيادة لهذه المجموعات من بين مسؤوليها.

ب - لجان المركز أو القسم: تتكوّن من عدد من مسؤولي المجموعات القاعدية، ترشحهم لجنة المنطقة. وتقوم هذه اللجان بقيادة المجموعات القاعدية داخل المركز أو القسم.

ج - لجنة المنطقة: تتكوّن من عدد من مسؤولي لجان الأقسام أو المراكز، ترشحهم لجنة المحافظة وتقوم بقيادة لجان الأقسام أو المراكز.

د - لجنة المحافظة: تتشكّل بقرار من اللجنة المركزية، وتتولّى مسؤولية قيادة لجان المناطق داخل المحافظة.

هـ - اللجنة المركزية: هي المستوى الأعلى في بناء التنظيم، وهي التي تقود نشاطه، وتشكّل من بين أعضائها أمانه لقيادة العمل اليومي<sup>(٢٢)</sup>.

(٢٢) «لائحة تنظيم طليعة الاشتراكيين»، في: محمد، «الاتحاد الاشتراكي العربي ودوره في الحياة السياسية في مصر»، الملاحق،

ص ١٠٠ - ١٠١.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ١٠١ - ١٠٤.

وتحقيق التفاعل بين جميع منظماته. وعلى التنظيم أن يدرك أن قياداته الواعية هي ضمان وحدة الفكر والعمل في إطار الاتحاد الاشتراكي بتنظيماته الجماهيرية كافة<sup>(٢٥)</sup>.

نتيجة لترهل التنظيم والتوسع في التجنيد بعد التحول إلى التنظيم الجغرافي وزيادة عدد العناصر البيروقراطية فيه، جرت في صيف ١٩٧١ محاولة لفرز العضوية بتوزيع استمارات عضوية جديدة بين العناصر المختارة للاستمرار، وعددها ٢٧٧٠ عنصراً من جملة أعضاء التنظيم في ذلك الوقت، البالغ ٦٠٠٠ عضو. ولم تكتمل هذه العملية بسبب الرحيل المفاجئ لجمال عبد الناصر، بل احتدم الصراع بعدها في قمة السلطة بين السادات وأعضاء اللجنة التنفيذية العليا، ثم حُسم لصالح السادات في أيار/ مايو ١٩٧١، فقام أعضاء في طليعة الاشتراكيين بحرق الوثائق التي كانوا مسؤولين عنها في إحدى المزارع في محافظة الجيزة<sup>(٢٦)</sup>.

#### خامساً: منظمة الشباب الاشتراكي

مع تزايد الصراع بين الثورة والقوى الرجعية داخل مصر وفي الوطن العربي، وتزايد الصراع بين الثورة والقوى الاستعمارية والإمبريالية في النصف الأول من ستينيات القرن العشرين، تزايد اهتمام عبد الناصر بالعمل السياسي وبضرورة الاستناد إلى حركة جماهيرية منظمة لحماية الثورة ومساعدتها. كما تزايد اهتمامه بضرورة إعداد قيادات سياسية جديدة مؤهلة فكرياً وسياسياً، وكان قرار تأسيس منظمة الشباب الاشتراكي في أواخر عام ١٩٦٣ تعبيراً عن هذا التوجه الجديد.

وجاءت الخطوات الأولى لتأسيس هذه المنظمة عام ١٩٦٤ متواكبة مع انفراج حقيقي في المجتمع المصري، الذي ساعدته على المشاركة في بناء المنظمة ووضع برنامجها الفكري مجموعة من المفكرين والقيادات من ذوي الأصول الماركسية والإسلامية والقومية والليبرالية، وهو ما أتاح مجيء البرنامج الفكري للمنظمة وعملية الإعداد على أساس علمي سليم ورؤية فكرية رحبة. وكان لهذا

من ممارسة الأعضاء واجباتهم، وثقيف هؤلاء الأعضاء فكرياً وسياسياً، وتقوية الرابطة النضالية بينهم، وإعدادهم لقيادة التنظيمات الجماهيرية وتولي المراكز القيادية فيها، وتنظيم جهود الشعب العامل من خلال تنظيمات الاتحاد الاشتراكي العربي والتنظيمات الجماهيرية الأخرى، من أجل إتمام بناء الاشتراكية والتنمية الاقتصادية الاجتماعية وقيادة حركة المنافسة الاشتراكية<sup>(٢٤)</sup>.

#### ٤ - الأحكام والمبادئ الأساسية للتنظيم

تشتمل هذه الأحكام والمبادئ على ما يلي:

أ - السرية، باعتبارها ضرورة حيوية لحماية التنظيم من مؤامرات الاستعمار وبقايا الرجعية، ووقايتها من تسرب العناصر الانتهازية؛

ب - وحدة الإدارة والعمل والتنظيم، لأن الوحدة الداخلية للتنظيم هي أساس قوته ونجاحه في تحقيق أغراضه، ويتطلب ذلك تحريم الانقسام وتحريم قيام كتل أو شلل، ومنع الاتصالات الجانبية، والالتزام كل عضو بالدفاع عن قرارات المستوى الأعلى أمام المستوى الأدنى، ولو لم تكن هذه القرارات تمثل رأيه الشخصي؛

ج - ديمقراطية التنظيم، إذ يقوم التنظيم على مبدأ القيادة الديمقراطية، وتعني خضوع الهيئات الفرعية للهيئات العليا، وخضوع التنظيم كله لقيادة واحدة هي اللجنة المركزية، وخضوع الأقلية للأغلبية والتزامها بقراراتها والدفاع عنها أمام المستوى الأدنى، وممارسة النقد والنقد الذاتي، والقيادة الجماعية، وتدعيم القيادات المحلية؛

د - جماهيرية التنظيم، إذ هو طليعة قوى الشعب العاملة المتحالفة في إطار الاتحاد الاشتراكي العربي، ولذلك فإن حركة التنظيم وحركة الاتحاد الاشتراكي حركة واحدة لا تتجزأ، وعلى التنظيم أن يعمل على تعميق الحركة داخل الاتحاد، وتعبئة الجماهير من حوله،

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٠٤ - ١٠٥.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٠٦.

(٢٦) مقابلة شخصية مع سامي شرف، ومقابلة شخصية مع وزير الإعلام الأسبق محمد فائق بمنزله في ٧/٦/٢٠٠٩.



أثر كبير في نجاح عملية إعداد القيادات في إطار منظمة الشباب الاشتراكي، حيث شملت عضويتها أكثر من ٣٠٠,٠٠٠ شاب وفتاة، وهناك آلاف من هذه العناصر يقودون الآن العمل العام في مصر في المجالات السياسية والثقافية والاجتماعية والشعبية والاقتصادية، ويحققون نجاحات كبيرة في أدائهم لمسؤولياتهم<sup>(٢٧)</sup>.

لم تختلف الأسس التي شُيّد عليها البناء التنظيمي للمنظمة عن الأسس التي حكمت بناء التنظيم في الاتحاد الاشتراكي العربي وتنظيم طليعة الاشتراكيين. ويتضح ذلك من عرضنا أهم مكونات النظام الأساسي لمنظمة الشباب الاشتراكي.

يبدأ النظام الأساسي للمنظمة بمقدمة تؤكد أن المنظمة هي التنظيم الشبابي الثوري الذي يضم شباب الجمهورية العربية المتحدة، ويعمل لتنمية قدرات الشباب عقائدياً وفكرياً ونضالياً، وتوجيه قواهم للنضال والمشاركة في معركة بناء المجتمع الاشتراكي<sup>(٢٨)</sup>. ويحدد النظام الأساسي الجوانب الأخرى في بناء المنظمة ونشاطها، مثل:

## ١ - أهداف المنظمة

- إعداد قيادات شابة من قوى الشعب العامل مؤمنة بالقيم الروحية، وملتزمة بمبادئ الثورة، وملتزمة بقياداتها.

- حماية الثورة ومنجزاتها، والنضال من أجل استمرارها ومواصلة اندفاعها.

- تنظيم جهود الشباب لتحقيق أهداف خطة التنمية، والمساهمة إيجابياً في عمليات الإنتاج بما يمكن من إتمام البناء الاشتراكي.

- المساهمة في حل مشكلات الشباب، وتنظيم

جهوده الخلاقة، وتنمية مهاراته وقدراته بما يتفق ودور الشباب في المجتمع.

- ضمان وجود منبع دائم يمدّ التنظيم القائد الاتحاد الاشتراكي العربي بطلائع ثورية على أتم استعداد للقيادة، ولحمل الأمانة ومواصلة التقدم بها<sup>(٢٩)</sup>.

## ٢ - المبادئ التنظيمية

يقوم العمل التنظيمي على الديمقراطية والولاء التنظيمي وفقاً للمبادئ الآتية:

- النقاش الحر والحوار الفكري العميق داخل كل مستوى تنظيمي، حتى يتخذ القرار فيصبح ملزماً.

- التزام الأقلية برأي الأغلبية والدفاع عنه أمام المستويات الأدنى، حتى لو كان لا يمثل رأيها.

- التزام المستويات الأدنى بقرارات المستويات الأعلى.

- القيادة الجماعية.

- النقد والنقد الذاتي<sup>(٣٠)</sup>.

كما ينظم النظام الأساسي العضوية وشروطها والترشيح، وواجبات العضو وحقوقه.

## ٣ - شروط العضوية

أن يكون من مواطني الجمهورية العربية المتحدة، ولا تقل سنه عن ١٥ سنة ولا تزيد على ٢٥ سنة، وأن يكون وطنياً مؤمناً بمبادئ الثورة وقيادتها وبحتمية بناء المجتمع الاشتراكي، وملتزماً بالميثاق والخط السياسي للاتحاد الاشتراكي العربي، يقبل النظام الأساسي للمنظمة ويلتزم ببرامجها، ويكون عنصراً قيادياً نشيطاً ملتزماً بالجمهير، ومنتجاً وقادة في مجال عمله ونشاطه، ويجتاز بنجاح مرحلة التدريب التي تقرّها المنظمة<sup>(٣١)</sup>.

(٢٧) لمزيد من التفاصيل حول تأسيس منظمة الشباب الاشتراكي. انظر: عبد الغفار شكر، منظمة الشباب الاشتراكي: تجربة مصرية في إعداد القيادات (١٩٦٣ - ١٩٧٦) (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤).

(٢٨) انظر: «النظام الأساسي لمنظمة الشباب الاشتراكي»، في: محمد، «الاتحاد الاشتراكي العربي ودوره في الحياة السياسية في مصر»، ص ١٩٧ - ٢٠٧.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٩٨.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٩٨ - ١٩٩.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٩٩.

أما الترشيح للعضوية، فيتم من خلال تحرير طالب العضوية استمارة الالتحاق بالوحدة التي يتبعها. وتتولى لجنة الوحدة الأساسية اعتماد الترشيح بعد التأكد من توافر الشروط فيها.

**أ - واجبات العضو:** الالتزام التام بأهداف المنظمة ونظامها الأساسي، وبتعليمات المستويات الأعلى، وبالخط السياسي للاتحاد الاشتراكي العربي، وبالعمل باستمرار على رفع مستواه الفكري والثقافي، ويكون هدفه الدائم الالتحام بال جماهير والتعلم منها بغير استعلاء، وأن يكون مناضلاً في كل وقت ضد أي استغلال فردي أو طبقي؛ يعمل دائماً على تدعيم وحدة التنظيم، ويحضر الجلسات بانتظام، ويساهم إيجابياً في تنفيذ خطة العمل المحددة له، ويمارس النقد والنقد الذاتي، ويكون حامياً للبناء الاشتراكي وحارساً للثورة وملتزماً بالقيادة<sup>(٣٢)</sup>.

**ب - حقوق العضو:** للعضو حق المناقشة وإبداء الرأي والاستفسار، وتوجيه النقد طبقاً للقواعد التنظيمية.

#### ٤ - البناء التنظيمي

يقوم البناء التنظيمي للمنظمة على أساس جغرافي، وعلى أساس مكان العمل، ويتكون من: الوحدة الأساسية، لجنة القسم أو المركز، لجنة المنطقة، لجنة المحافظة، اللجنة المركزية. وقد حدد النظام الأساسي واجبات كل مستوى<sup>(٣٣)</sup>.

#### ٥ - نماذج من نشاط المنظمة

طرح قيادة المنظمة منذ البداية نماذج متعددة للعمل السياسي الشبابي ما لبث الشباب أنفسهم أن طوروها وتوسعوا فيها، فشملت في الريف مقاومة دودة القطن وورد النيل، وشق الترع وفتح المصارف وتطهيرها، واستصلاح الأراضي، وإنشاء مزارع سمكية، وتمهيد الطرق وإنشاء جسور، وإنارة شوارع

القرى، وإنشاء ملاعب، وإقامة منشآت ووحدات الخدمات كالمدارس والوحدات الصحية، والتشجير. وقام أعضاء المنظمة بتنفيذ مشاريع خدمية ورياضية وثقافية في القرى والأحياء السكنية في المدن، وإنشاء فرق مسرحية وموسيقية، وتنظيم منافسات رياضية. كما ألفوا في المصانع فرقاً للإنتاج الطليعي مهمتها بذل الجهد التطوعي لتحقيق أرقام قياسية في الإنتاج، والتطوع في غير أوقات العمل الرسمية لجمع الخردة، والتخلص من النفايات والعوادم، والاستفادة منها، والسعي إلى توفير استخدام الخامات، وتقليل نسب التمارض والغياب بين العاملين، والتبرع بالدم، وزيارة المرضى بالمستشفيات، وتنظيم خدمات في الموالد، وافتتاح صفوف محو الأمية وأخرى لتقوية التلاميذ. وشارك أعضاء المنظمة في تنفيذ مشروع مركزي في الخطة الخمسية لردم البرك، فحققوا وفراً مالياً قدره نصف مليون جنيه، وقُدِّرت قيمة المشاريع التي نفذوها في الشهور الأولى لقيام المنظمة بأكثر من مليون جنيه<sup>(٣٤)</sup>.

وبرزت آلية أخرى لدمج الشباب في حركة المجتمع، وهي حثُّ الأعضاء على الانضمام إلى المنظمات الاجتماعية، وخاصة الاتحادات الطلابية، ومراكز الشباب، والنقابات العمالية والمهنية، والجمعيات التعاونية والأهلية، والمجالس المحلية ومجلس الأمة. وبرزت في هذا المجال قيادات عديدة.

وكان لأعضاء المنظمة نشاطهم السياسي المتمثل في المشاركة في المؤتمرات الجماهيرية والندوات السياسية، وعقد ندوات للتوعية. ونظمت منظمة الشباب الاشتراكي أسابيع للصدقة مع شباب الدول الأخرى، من أهمها أسبوع الصدقة مع الشباب الجزائري، وأسبوع الصدقة مع الشباب السوفييتي وشباب ألمانيا الديمقراطية. وأرسلت وفوداً شبابية إلى الخارج للمشاركة في معسكرات دولية، أو لدراسة الخبرات وتبادلها مع شباب العالم. كما اشتركت المنظمة في المهرجان العالمي للشباب في مختلف دوراته التي عُقدت في صوفيا

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٠ - ٢٠١.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٠١.

(٣٤) شكر، المصدر نفسه، ص ٨٣ - ٨٦.

١٩٦٨ عام، وبرلين عام ١٩٧٢، وكوبا عام ١٩٧٦<sup>(٣٥)</sup>.

ومارس أعضاء منظمة الشباب نشاطاً سياسياً وجاهيرياً متزايداً بعد هزيمة ١٩٦٧. وقد تميّز هذا النشاط بالاستقلالية النسبية عن الخط السياسي لقيادة المنظمة؛ إذ شارك أعضاء المنظمة في قيادة تظاهرات الطلاب في شباط/فبراير ١٩٦٨ للاحتجاج على أحكام الطيران، والمطالبة بالتغيير لتلافي أسباب الهزيمة. وتكرّر هذا الموقف في تظاهرات تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٨.

ونشط الشباب في حضور المؤتمرات الجماهيرية التي عُقدت في هذه الفترة، وطالبوا بتعزيز اقتصاد الحرب وتعبئة الجبهة الداخلية للقيام بدورها في حرب التحرير. وكان لهذا النشاط أثره النسبي في وضع منظمة الشباب الاشتراكي تحت إشراف المستويات المماثلة للاتحاد الاشتراكي العربي، بعد أن كانت تمارس نشاطها في استقلالية عن هذه المستويات<sup>(٣٦)</sup>.

وقد تمّت تصفية منظمة الشباب الاشتراكي في كانون الثاني/يناير ١٩٧٧، حيث أدى أعضاؤها السابقون دوراً بالغ الأهمية خلال فترة السبعينيات في دعم الحركة الجماهيرية المستقلة، وكانوا عماد الحياة الحزبية الجديدة، وتحملوا عبء المسؤولية في بناء الأحزاب الجديدة، كحزب التجمّع والحزب الناصري وحزب العمل، وكذلك حزب مصر العربي الاشتراكي الحاكم، ومن بعده الحزب الوطني الديمقراطي، فضلاً عن دورهم في تأسيس منظمات يسارية وناصرية سرية خلال هذه الحقبة<sup>(٣٧)</sup>.

## سادساً: الطليعة العربية

دعا جمال عبد الناصر الجماهير العربية في ٢٢ تموز/يوليو ١٩٦٣ إلى إقامة «الحركة العربية الواحدة» كأداة للثورة العربية، وباعتبارها مسؤولية الجماهير العربية لا مسؤولية قطر بعينه. وجاءت هذه الدعوة بعد فشل محادثات الوحدة الثلاثية بين مصر وسورية

والعراق، وهي الوحدة التي كان حزب البعث العربي الاشتراكي طرفاً أساسياً فيها. وجرت محاولات أولية لتشكيل «الحركة العربية الواحدة» من خلال توحيد المنظمات الناصرية في اتحادات اشتراكية عربية قطرية في كلّ من العراق وسورية واليمن، ولكن هذه الاتحادات سرعان ما تفكّكت. كما أن بعض التنظيمات السياسية الوحشية طالب في هذه الفترة بالارتباط التنظيمي بالقاهرة، ولكن هذا الارتباط لم يتحقّق، واستقر الأمر في النهاية على إنشاء تنظيم جديد مستقل عن أيّ تنظيمات أخرى باسم الطليعة العربية، يكون تجسّداً لفكرة «الحركة العربية الواحدة». وتم تفويض فتحي الديب، أمين الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي العربي، بمسؤولية إعداد وبناء تنظيم الطليعة العربية كتتنظيم سرّي ليكون أداة ثورية تتحرك نضالياً لتحقيق أهداف الأمة العربية في الحرية والاشتراكية والوحدة. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ بدأ الإعداد لبناء تنظيم الطليعة العربية من خلال تجنيد الطلاب العرب الدارسين في القاهرة، وكذلك الاتصال بشخصيات قومية عربية في مختلف الأقطار العربية، وتجنيدها لعضوية التنظيم الوليد.

وقد نُظمت عدة دورات تثقيفية للطلاب العرب في القاهرة والإسكندرية، تم من خلالها تجنيد بعضهم لعضوية التنظيم. كما تم تجنيد عدد من السياسيين الناصريين العرب المقيمين بمصر في ذلك الوقت، واستفاد فتحي الديب في هذه العملية من علاقاته العربية الواسعة ومن إمكانات أجهزة الدولة المصرية<sup>(٣٨)</sup>.

مر بناء الطليعة العربية بثلاث مراحل في حياة جمال عبد الناصر، أي من كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ إلى أيلول/سبتمبر ١٩٧٠.

**المرحلة الأولى** دامت من كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ إلى حزيران/يونيو ١٩٦٧، وشهدت بناء نواة

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٨٧ - ٩٣.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٠٦ - ١٠٩.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١٣٠ - ١٣١.

(٣٨) مقابلة شخصية مع سامي شرف.

للتنظيم في عدة أقطار عربية. واستند النشاط في هذه المرحلة إلى ما اكتسبته ثورة ٢٣ يوليو من مكانة في الوطن العربي، وبدأ العمل في البناء من قاعدة التنظيم التي تم تجنيدها في الجمهورية العربية المتحدة. واتخذ النشاط مسارين: المسار السري الذي يحكم علاقات أعضاء الطليعة العربية ونشاطهم من خلال إطار سياسي كبير وعلمي هو أمانة الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي العربي، كواجهة سياسية علنية تغطي الحركة السرية وتغذيها. وكان التركيز في التجنيد منصباً على العناصر التي لم يسبق لها ممارسة نشاط سياسي عربي سابق، سواء في التنظيمات الشيوعية أو في حركة القوميين العرب أو في حزب البعث العربي الاشتراكي. وتركز نشاط التجنيد في المجالات الآتية:

- التجمعات والعناصر الثورية المبعثرة في الوطن العربي، وهي التي لم يكن لها قدرة الخروج من أرضها للتلاحم على الصعيد القومي.

- التشكيلات والتجمعات العربية العمالية والمهنية، كاتحاد العمال العرب واتحاد المحامين العرب، وغيرهما.

- الطلاب العرب الوافدون للدراسة في الجمهورية العربية المتحدة.

استفاد النشاط في هذه المرحلة من إمكانات الاتحاد الاشتراكي العربي التي تم تطويرها لصالح حركة بناء الطليعة العربية، وإمكانات وزارة التعليم العالي في المنح الدراسية، واستثناء التنسيق بالجامعات المصرية التي يتم استخدامها لصالح بعض الطلاب المجندين لعضوية الطليعة العربية. كما تم الاستفادة من نادي الطلاب العرب الوافدين، وإقامة المحاضرات والندوات لاستقطاب العناصر الصالحة للتجنيد، وكذلك المخيمات الصيفية والشتوية للطلاب العرب. وساعد على تحقيق نتائج مهمة في هذا الصدد العلاقة باتحادات الطلاب العرب، وتشكلت في فترة تالية رابطة الطلاب العرب الوجدويين الناصريين، التي توسع نشاطها وتأسست فروع لها في بريطانيا وفرنسا ويوغسلافيا وإسبانيا، ثم في

بعض الأقطار العربية. كما تحققت صلة منتظمة بالنقابات والاتحادات العمالية والمهنية من خلال أعضاء الطليعة العربية فيها ومساهماتهم في توجيه نشاطها بما يخدم أهداف العمل الوجدوي. ويُعتبر ما تحقّق من نتائج في قطاع الطلاب العرب أهم مكسب للطليعة في هذه المرحلة<sup>(٣٩)</sup>.

**المرحلة الثانية** دامت من حزيران/ يونيو ١٩٦٧ إلى آخر عام ١٩٦٨. وقد تأثر النشاط في هذه المرحلة بتداعيات هزيمة ١٩٦٧ وما طرحته من تساؤلات حول أسبابها، والشكوك التي صاحبها حول تجربة جمال عبد الناصر السياسية والتنظيمية. وكان من المهم في هذه المرحلة الإسراع في الاهتمام ببناء الكوادر الواعية المؤهلة فكرياً وتنظيماً لمواصلة النضال من دون التأثر بالأحداث الطارئة. وتم إنشاء معهد الإعداد التنظيمي، الذي تشمل برامجه التربية التنظيمية للفرد، والتربية النضالية، ومن ضمنها التدريب العسكري والإعداد الفكري. وتم بالفعل عقد دورتين تدريبيتين للمعهد في شباط/ فبراير وحزيران/ يونيو ١٩٦٨، درس فيهما ٥٣ عضواً من مختلف الفروع. كما أقيمت دورة تدريبية على العمل النضالي ذي الطابع العسكري، وابتكرت صيغ علنية للتثقيف السياسي بالاستفادة من إذاعة صوت العرب، مثل برنامج معهد على الهواء، وبرنامج حوار مع مستمع. ولم تكن هناك إمكانيات كافية للتوسع في دورات الإعداد القيادي أو في تجميع أعضاء الطليعة العربية في القاهرة، لصعوبة سفرهم من أقطارهم وخطورة ذلك بالنسبة إلى سلامتهم الشخصية. ولتعويض هذا القصور، تم إعداد دراسات فكرية وسياسية أرسلت إلى الأعضاء في الفروع<sup>(٤٠)</sup>.

**المرحلة الثالثة** دامت من بداية عام ١٩٦٩ حتى منتصف عام ١٩٧٠. وقد أعيد فيها تنظيم جهاز مفوضية القيادة للطليعة العربية، الذي كان يرأسه ويديره فتحي الديب، حيث تقرر نقل تبعية هذا الجهاز من أمانة الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي إلى رئاسة الجمهورية، وهو ما ساعد على تفرغ جميع العاملين في

(٣٩) «تقرير مفوضية القيادة إلى الاجتماع الأول للجنة القومية المؤقتة للطليعة العربية»، (١٩٧٠)، ص ٢ - ٤.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٤ - ٦.

الجهاز. كما جرى التفكير في استدعاء عدد من الكوادر من الفروع للتفرغ القومي في قيادة الطليعة العربية.

يمكن تلخيص الوضع التنظيمي في هذه المرحلة على النحو التالي:

- تحقيق نمو متوازن إلى حد ما في فروع العراق واليمن، شمالاً وجنوباً، والخليج ولبنان.

- تحقيق نمو تدريجي غير متكامل التوازن في فروع فلسطين والأردن والسودان وليبيا.

- تأسيس أندية للتنظيم في يوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا وإنكلترا، وهو ما لم يحدث في المغرب وتونس والجزائر بصورة مرضية. وقد تأثر التنظيم سلباً في هذه المرحلة بالآثار النفسية لهزيمة ١٩٦٧، والأثر الذي خلفته المحاكمات في الجمهورية العربية المتحدة لبعض القيادات، ولما كشف عنه من قصور وانحرافات بعض الأجهزة والقيادات، والنشاط الدعائي للقوى المضادة والرجعية. تواكب هذا كله مع تطور مهم على الساحة العربية تمثل في استقطاب العمل الفدائي في فلسطين لجماهير عريضة من شباب الأمة العربية، حيث نظر إليه الشباب في هذه الفترة باعتباره السبيل الوحيد إلى استعاضة نموذج البطل العربي الذي تحطم في هزيمة ١٩٦٧، وبالتالي أصبح العمل الفدائي أكثر جاذبية للشباب العربي من نماذج العمل السياسي الأخرى، بما فيها الطليعة العربية. ويمكن القول عموماً إن «الطليعة العربية» كانت قد تشكلت كت تنظيم سياسي قومي عند رحيل عبد الناصر في أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، وتميزت بما يلي:

- الحضور في العديد من الأقطار العربية: مصر وسورية ولبنان والعراق والأردن والخليج والسودان واليمن وفلسطين وليبيا، وإن كان هذا الحضور بدرجات متفاوتة في حجم العضوية والانتشار والبناء التنظيمي.

- انحسار العضوية في قطاع المثقفين والطلاب، وعدم شموله باقي قوى الشعب العاملة. ورغم وجود

عضوية من هذه الفئات في بعض الفروع، فإنها لا تزال بعيدة عن التعبير عن تحالف قوى الشعب العاملة، سواء في عضويتها أو في بنائها القيادي.

- قلة عدد العناصر القيادية (الكوادر) القادرة على دفع العمل وتطويره في مختلف الفروع.

- استكمال البناء التنظيمي في الفروع وعلى المستوى القومي، وهو ما ساعد على تشكيل أول قيادة قومية للتنظيم في منتصف عام ١٩٧٠ وهي اللجنة القومية المؤقتة للطليعة العربية. وفي إطار هذا الوضع التنظيمي، طرحت القيادة القومية للتنظيم أهمية معالجة نواقص التنظيم من خلال دراسة المسائل الآتية، مع وضع برامج تنفيذية لمواجهةها: الاتصال - المالية - الوضع التنظيمي للقطاع الطلابي في الجمهورية العربية المتحدة وتحديد علاقته بالفروع - التثقيف الفكري والعقائدي - إعداد الكوادر.

كما أعطيت أهمية خاصة لوضع خطة تنظيمية للاهتمام ببعض الفروع لأنها ستكون محور الأحداث السياسية في الأعوام التالية، مثل ليبيا كنقطة ارتكاز للتوسع في دول المغرب العربي - وفروع فلسطين وما يتوقع من توسع في العمل الفدائي<sup>(٤١)</sup>.

## ١ - الطليعة العربية بعد رحيل جمال عبد الناصر

تأثرت الطليعة العربية برحيل جمال عبد الناصر والصراعات التي دارت في مصر بين أنور السادات وباقي القيادات الناصرية، وتوجه السادات إلى المعسكر الغربي على حساب علاقاته العربية، وانعكاس ذلك على الاتحاد الاشتراكي العربي وأنشطته. وقد انتهى الأمر بدخول تنظيم الطليعة العربية مرحلة جديدة، حيث أعيدت هيكلته تنظيمياً في إطار لائحة محدّدة: من الخلية إلى الحلقة إلى الفرع إلى المؤتمر العام إلى الأمانة العامة، وكانت كلها بالانتخاب. وانتظمت اجتماعات المؤتمر العام للتنظيم خلال الفترة التالية، وأصبح التنظيم أكثر اعتماداً على بنيته التنظيمية وكوادره القومية<sup>(٤٢)</sup>. وتوالت على

(٤١) المصدر نفسه، ص ٦ - ٧.

(٤٢) مقابلة شخصية مع سامي شرف.

معكم فإنني أعتذر عن المشاركة في هذا المؤتمر لاقتناعي بعدم جدوى هذه المشاركة»<sup>(٤٣)</sup>.

بعدها قرر محمد فائق وعدد من أعضاء الطليعة العربية - فرع مصر، مثل فريد عبد الكريم وأحمد حسن وعادل آدم وعبد الهادي ناصف، الانسحاب من التنظيم والشروع في تأسيس حزب ناصري علني في مصر. وبدأت بالفعل خطوات هذا التأسيس من خلال الحزب الاشتراكي العربي الناصري، الذي أثمر في ما بعد إعلان قيام الحزب العربي الديمقراطي الناصري عام ١٩٩٢<sup>(٤٤)</sup>.

ولم تخرج بعدها الطليعة العربية من أزمتها، وتوالى خروج الأعضاء منها لتأسيس أحزاب ومنظمات ناصرية علنية في مختلف الأقطار العربية.

## ٢ - أنصار الطليعة العربية

عندما دعا الرئيس جمال عبد الناصر إلى إقامة الحركة العربية الواحدة في تموز/ يوليو ١٩٦٣، بادر بعض التنظيمات السياسية الناصرية إلى الالتقاء معاً في إطار هذه الحركة باعتبارها فروعاً لها في مختلف الأقطار العربية. ولكن هذه التجربة لم تنجح، وشرع فتحي الديب، أمين الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي العربي، في بناء تنظيم الطليعة العربية باعتباره تجسيداً للحركة العربية الواحدة المنشودة، وبدأ التجنيد لهذا التنظيم عام ١٩٦٥ من بين الشخصيات العربية ذات التوجه القومي والمقيمة بالقاهرة، وكذلك من بين الطلاب العرب الدارسين في الجامعات المصرية. واستفاد فتحي الديب في جهوده من أجل تأسيس الطليعة العربية والتجنيد لها من إمكانات أجهزة الدولة المصرية. ولكن د. عصمت سيف الدولة طرح رؤية أخرى مغايرة لبناء الطليعة العربية، وكان يتوقع فشل محاولات بناء الطليعة العربية بالاستناد إلى أجهزة الدولة المصرية لوجود تعارض بين عبد الناصر كرئيس دولة يلتزم بالأطر القانونية للدولة الإقليمية وعبد الناصر القائد الثوري، وأن الصيغة الأفضل لبناء الطليعة العربية هي من خلال تنظيم قومي ذي قيادة عربية واحدة، ويقود حركتها على

قيادته، بعد توقف فتحي الديب عن نشاطه، عدة شخصيات قومية عربية، مثل د. أحمد صدقي الدجاني ود. خير الدين حسيب ود. أديب الجادر ومحمد فائق. وقد تولّى محمد فائق مسؤولية التنظيم بعد خروجه من السجن في الفترة ١٩٨٢ - ١٩٨٦، حيث لاحظ أن التنظيم يعاني الخلافات والانقسام. وكانت القضية الأكثر إلحاحاً في هذا الفترة هي هل يستمر التنظيم سرّياً أم يتوجه أعضاؤه إلى تأسيس منظمات سياسية ناصرية علنية في أقطارها. وكان بعض أعضاء التنظيم في اليمن قد بادر إلى تأسيس التنظيم الاشتراكي الناصري العلني، وتحققت نتائج إيجابية كبيرة لهذا التطور في اليمن.

وتفاقمت الخلافات في الأمانة العامة للتنظيم إلى الدرجة التي دفعت محمد فائق إلى الاستقالة احتجاجاً على هذه الخلافات، نظراً إلى تأثيرها السلبي في فاعلية التنظيم وقدرته على التأثير السياسي في مختلف الأقطار العربية، وإلى أن مواصلة العمل السري لن تفيد التنظيم وستكرس عزله عن الجماهير. وجاء في استقالة محمد فائق:

«إننا مطالبون بعد كل هذه السنوات التي مضت في بناء التنظيم وإعداد الشباب الملتزم أن ننقل الحوار بين أنفسنا إلى العمل الجماهيري، والنضال على أرض الواقع من خلال أشكال علنية أصبحت الظروف تسمح بها وتحقق بعضها بالفعل، والفرص مهيأة لتحقيق المزيد منها، معتمدين في ذلك على صلابة التنظيم وفاعليته، ولكن اتضح لي من خلال الممارسة لما يزيد على ٣ سنوات أن الأسلوب الذي تنتهجه مؤسسات التنظيم لا يمكن أن يصل بنا إلى تحقيق هذه الأهداف. وكنت أتصور أن المؤتمر الثامن قادر على تصويب هذا الأسلوب وتصحيح الأوضاع وإفراز قيادات متجانسة، إلا أن المناخ الذي ستنعقد فيه الدورة الثامنة ما زال هو نفس المناخ غير الصحي الذي لا يمكن أن تتوفر فيه ضمانات الإصلاح والتغيير، وأصبحت أرى أن الاجتماع في ظل هذا المناخ سيصل بالعمل إلى طريق مسدود، ولدواعي الأمانة

(٤٣) مقابلة شخصية مع وزير الإعلام الأسبق محمد فائق.

(٤٤) المقابلة نفسها.

المستوى التكتيكي طبقاً لاستراتيجية نضال، تصل بين واقع الأمة العربية وغاياتها البعيدة، مؤكداً أن الانطلاق من الوحدة الوطنية القطرية سيظل دائماً حبيس الإطار الإقليمي، ولن يفلح في بناء إطار قومي يتجاوز الأوضاع الإقليمية. وقد تبلورت لدى سيف الدولة فكرة أنصار الطليعة العربية عام ١٩٦٧ كمرحلة انتقالية توفر الشروط الضرورية لبناء الطليعة العربية<sup>(٤٥)</sup>.

طرح سيف الدولة رؤيته في وثيقة فكرية صدرت باسم «بيان طارق»، يعالج مشكلة بناء التنظيم القومي الثوري الواحد، «الطليعة العربية»، ويستعرض الأساليب التي يمكن أن تتبع في تأسيس هذا التنظيم وحصصها في خمسة أساليب استبعد أربعة منها، هي: أن تنشأ الطليعة العربية بمبادرة من إحدى السلطات التقدمية الحاكمة في الوطن العربي، بما في ذلك جمال عبد الناصر، كما استبعد أن يتحول أحد التنظيمات القائمة في الوطن العربي إلى طليعة عربية، واستبعد أيضاً التقاء المنظمات العربية الثورية كافة في وحدة عمل نضالي لتأسيس الطليعة العربية، وأخيراً استبعد أن يتنادى المثقفون العرب إلى مؤتمر ينبثق عنه التنظيم القومي الواحد.

ويشرح سيف الدولة أسباب فشل كل أسلوب من هذه الأساليب الأربعة، ويرى أن الأسلوب الأمثل هو تكوين الطليعة العربية تكويناً جديداً لا يحمل رواسب الماضي، بأن يبدأ تكوين الطليعة العربية من القاعدة الجماهيرية، وتنمو من القاعدة نمواً طبيعياً وديمقراطياً، ويقترح أن يكون السبيل إلى ذلك قيام تنظيم انتقالي لمدة محدودة، تكون مهمته مقصورة على إعداد القاعدة الكادرية اللازمة لمولد الطليعة العربية، وتكون طبيعة النشاط في هذه المرحلة تربوية وفكرية، فلا يمارس خلالها نضال سياسي في إطار تنظيم مستقل باسم الطليعة العربية أو أنصار الطليعة العربية، بل يواصل الأعضاء نشاطهم السياسي في منظماتهم الأصلية. وكان

في تقدير سيف الدولة أن الفترة الانتقالية تمتد حتى نهاية عام ١٩٧٠، حيث يتكوّن من أصلب عناصر التنظيم الانتقالي مؤتمر قومي تأسيسي ينبثق عنه الطليعة العربية. لم يشترط «بيان طارق» على الشباب القومي (الأنصار) الانسحاب من الأحزاب والتنظيمات القائمة، بل يرى - على عكس ذلك تماماً - ضرورة أن ينشط الأنصار داخل هذه الأحزاب بهدف تحضير القواعد والكوادر وتمهيتها للانتقال إلى التنظيم القومي عندما يتم تأسيسه، فهذه الأحزاب والمنظمات تُعتبر ساحات تدريبية يتم فيها إعداد المناضلين<sup>(٤٦)</sup>.

استثنى «بيان طارق» مصر من إطار النشاط الفعلي لحركة الأنصار كي يتحاشى الاصطدام بقيادة عبد الناصر، في الوقت الذي كان موقفاً بتبني عبد الناصر له بعد استكمال بنائه عام ١٩٧٠، حيث كان مفترضاً بقيادة الجمهورية العربية المتحدة أن تعقد المؤتمر القومي لتقييم تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي وتعيد النظر في الميثاق الوطني في أوائل عام ١٩٧١. وقد استفادت حركة الأنصار في البداية من مكانة سيف الدولة وعلاقاته بالقيادات والمنظمات القومية العربية، وحققت وجوداً ملموساً في سورية والأردن وليبيا والعراق، وامتدت حركة الأنصار بعد ذلك إلى ليبيا وتونس وموريتانيا.

كانت دعوة سيف الدولة لحركة الأنصار في إطار الناصرية، ولم يكن ثمة خلاف مع الدولة الناصرية، بل كانت الدعوة تطبيقاً لما نادى به عبد الناصر عام ١٩٦٣ من أن الشباب هو المسؤول عن إقامة الحركة العربية الواحدة.

وقد اكتفى سيف الدولة بدوره كمفكر ومنظم للحركة المنشودة، ولم يكن له أي دور حركي. وتولّى الدعوة لها محمد عبد الشفيق عيسى، وكان في هذا الوقت عضواً في مفوضية تنظيم الطليعة العربية في أمانة الشؤون العربية برئاسة الجمهورية، ويزامله في هذا

(٤٥) شمس الدين الكيلاني، «حركة أنصار الطليعة العربية»، في: بوعلی یاسین [وآخرون]، الأحزاب والحركات القومية العربية، ترجمة وتحقيق فيصل دراج وجمال باروت، ج ٢ (القاهرة: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٢)، ج ٢، ص ١٦٩ - ١٧٠.

(٤٦) الكيلاني، المصدر نفسه، ص ١٧٠، ومقابلة شخصية مع محمد السخاوي بمقرّ مركز البحوث العربية والأفريقية بالقاهرة في ٢١/٧/٢٠٠٩.

مدحت أيوب، وكلاهما من خريجي كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومن قيادات منظمة الشباب الاشتراكي. وكانا قد أسسا مع زميل ثالث، هو محمد السخاوي، ومع فايز شخاترة، الطالب الأردني في الكلية، جمعية الوعي القومي لارتباطهم جميعاً بالفكر القومي العربي. وانضم محمد السخاوي بالفعل إلى محمد عبد الشفيق ومدحت أيوب في تأسيس حركة الأنصار في مصر في أوائل عام ١٩٦٨. ونشط محمد السخاوي في ضم عدد من الشباب، أعضاء منظمة الشباب الاشتراكي، إلى حركة الأنصار، وكان الشرط الأساسي في من ينضم إلى الحركة هو الإلمام بظروف الواقع العربي والتنظيمات القائمة ومشكلاتها للوصول في النهاية إلى الطريق الصحيح من أجل بناء منظمة قومية ثورية مبنية بأسلوب ديمقراطي. وكان المنهج المطروح في «بيان طارق» أساس هذه الرؤية، وأن بناء هذه المنظمة القومية (الطليلة العربية) سيمر بمرحلتين استراتيجيتين: **أولاهما** مرحلة بناء وتأسيس القاعدة الكادرية من الأنصار، **وأخرهما** عقد مؤتمر قومي من هؤلاء الكوادر لتأسيس المنظمة القومية (الطليلة العربية). وكان موضع اتفاق عدم إحداث أي فراغ تنظيمي خلال المرحلة الأولى، ويتحقق ذلك بأن الأنصار سوف يواصلون نشاطهم السياسي داخل تنظيماتهم السياسية، وسيلتزمون بتوجيهاتها وهي، في حالة مصر، منظمة الشباب الاشتراكي والاتحاد الاشتراكي العربي وطليلة الاشتراكيين. وقد نجحت النواة القيادية المكونة من محمد عبد الشفيق عيسى ومدحت أيوب ومحمد السخاوي في ضم حسن مكّي من قيادات المنظمة، وعدد آخر من أعضاء المنظمة، ولم يكن مطروحاً أن ينشطوا خارج تنظيماتهم الأصلية، ولكن بعض هؤلاء الشباب خالف هذا التوجه وشاركوا في الانتفاضة الطلابية في الجامعات المصرية في كانون الثاني/يناير ١٩٧٢، وهو ما أدى إلى كشفهم وتبع علاقاتهم بحركة الأنصار، والقبض على زملائهم، ثم تقديمهم إلى المحاكمة بتهمة إقامة تنظيم أنصار الطليعة العربية لقلب نظام الحكم في الدول العربية. وشمل قرار الاتهام ١٥ عضواً صدرت ضدهم

أحكام متفاوتة بالسجن تتراوح بين عشر سنوات لكل من د. عصمت سيف الدولة ومحمد عبد الشفيق عيسى ومحمد السخاوي، ومدد أقل للباقيين. وقد ساعد على معرفة أعضاء الحركة بسهولة أنهم كانوا يلتقون معاً لمناقشات فكرية، وكانوا جميعاً يعرفون بعضهم البعض، ولم يكن هناك أي تقسيمات تنظيمية لهم داخل مجموعات، بل كان الجميع يشارك في المناقشات الفكرية التي شملت قراءات في الفكر القومي وفي التجارب الثورية الأخرى (فيتنام، كوبا، الصين)<sup>(٤٧)</sup>.

تم الإفراج عن د. عصمت سيف الدولة في تموز/يوليو ١٩٧٣ بمساع من قائد الثورة الليبية معمر القذافي، وأُفرج عن الباقيين في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣ بمساع من د. أحمد كمال أبو المجد، أمين منظمة الشباب الاشتراكي في ذلك الوقت. وتوقف الجميع عن المشاركة في حركة الأنصار بعدها، في ما عدا محمد السخاوي، الذي التقى في النصف الثاني من السبعينيات مع مجموعة من الشباب الناصري بقيادة محمد عواد شفيق - تضم سيد عبد الغني ومحمد النمر وصفوت حاتم وعبد الصمد الشراقوي ومحمود جعفر. وتطرق مناقشات المجموعة ومعهم محمد سيف الدولة، إلى طرق بناء منظمة قومية ناصرية، انتهت إلى الاتفاق على المنهج الذي طرحه «بيان طارق» لبناء الحركة العربية الواحدة (بناء قاعدة كادرية تفضي إلى مؤتمر تأسيس للحركة). ونشط الأعضاء في لجان العمل الناصري التي شكّلت في المحافظات المصرية في هذا الوقت. وكانت الحركة الناصرية في مصر موزعة في هذه الفترة بين توجّهين: **التوجّه الأول** هو السعي إلى بناء الحركة العربية الواحدة على المستوى القومي، **والتوجّه الثاني** هو البدء ببناء تنظيم ناصري قطري يلتقي غيره من التنظيمات الناصرية في الأقطار العربية الأخرى. وقد انتصر هؤلاء للتوجّه الأول، وتواصل نشاط المجموعة، وكانت لها اتصالات مع شباب ناصري في سورية وتونس. ولم تكن هناك أية علاقات تنظيمية بهم، أو أي إطار تنظيمي يجمعهم، بل مجرد علاقات فكرية وتنسيق سياسي. واستطاعت الحركة أن تمدّ نشاطها في أوساط «رابطة الطلبة العرب الوجدويين الناصريين»، وأن

(٤٧) شكر، منظمة الشباب الاشتراكي: تجربة مصرية في إعداد القيادات (١٩٦٣ - ١٩٧٦)، ص ٣٢٧ - ٣٢٨.



تزامن تنظيم الطليعة العربية، الذي تميز بتأثيره الكبير في الرابطة، على النفوذ فيها<sup>(٤٨)</sup>.

توقف نشاط المجموعة في إطار حركة الأنصار في منتصف الثمانينيات، حيث انخرط الجميع في جهود تأسيس الحزب الاشتراكي الناصري، مع شخصيات ناصرية أخرى، في ما يعدّ انتصاراً للتوجه الثاني - فرضه الأمر الواقع - وهو بناء تنظيم ناصري قطري يشارك بعدها في التنسيق مع التنظيمات الناصرية الأخرى على امتداد الوطن العربي، في إطار عمل قومي مشترك<sup>(٤٩)</sup>.

### سابعاً: الحزب العربي الديمقراطي الناصري : من لقاء ناصر الفكري إلى الحزب الناصري

فوجئ أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي وطلعية الاشتراكيين ومنظمة الشباب الاشتراكي في بداية السبعينيات بغياب قيادات النظام الناصري، التي زج بها في السجون بعد انفراد أنور السادات بالسلطة في أيار/ مايو ١٩٧١، وسفر قيادات الصف الثاني للعمل خارج القطر المصري. وبُذلت محاولة لتشكيل تنظيم سرّي جديد - باسم طليعة الاشتراكيين - من القيادات العاملة في بعض الأقطار العربية، ولكن هذه المحاولة لم يكن لها صدى ملموس داخل مصر. ولم يكن يوجد في الساحة سوى مجموعات من الشباب أعضاء منظمة الشباب الاشتراكي في الجامعات المصرية الذين حملوا مسؤولية مواصلة النضال في إطار فكر جمال عبد الناصر ومشروعه القومي، وسمّوا أنفسهم بالناصرين. ولهذا كانت الجامعات هي المجال الذي نضجت فيه الحركة الناصرية، وكانت المبادرة في ذلك لأعضاء المنظمة من طلاب جامعة عين شمس، الذين جندهم المهندس أحمد عبد السلام حمادة لعضوية التنظيم الطليعي عام ١٩٦٨ وما بعده. فتحرك هؤلاء الشباب لتأسيس النادي السياسي والثقافي في جامعة عين شمس في أوائل عام ١٩٧٢، ونظّموا من خلال النادي ندوات ولقاءات مع كبار المفكرين، وطرحوا رؤيتهم

الناصرية، وكان بعضهم قد فاز بمواقع قيادية في الاتحادات الطلابية، واستفادوا من هذه المواقع في إضفاء الشرعية على هذا النادي الذي اتخذ في ما بعد اسم نادي الفكر الناصري، الذي نظم لقاء ناصر الفكري سنوياً. وتم تأسيس نادي الفكر الناصري في جامعة القاهرة بعدها بسنوات، ثم انتشرت أندية الفكر الناصري في الجامعات الأخرى، وأصبح لقاء ناصر الفكري بمثابة المؤتمر العام السنوي للناصرين بحضور ممثلين لأندية الفكر الناصري في الجامعات المصرية والقيادات الناصرية، لتبادل الرؤى والخبرة، وطرح القضايا الفكرية والسياسية التي يهتمون بها في نشاطهم السياسي والجماهيري. وساهم لقاء ناصر الفكري وأندية الفكر الناصري في بلورة التيار الناصري وتوسيع قاعدته بانضمام طلاب جدد إليه لم يكونوا أعضاء في منظمة الشباب الاشتراكي أو في طليعة الاشتراكيين<sup>(٥٠)</sup>. وقد توجت جهود هؤلاء الطلاب الناصريين بإصدار وثيقة يوليو من لقاء ناصر الفكري المنعقد عام ١٩٧٦، وهي الوثيقة التي أصبحت المرجعية الأساسية لنشاطهم، وتتضمن الخطوط العريضة لبرنامجهم السياسي. وهكذا أثمرت جهود هؤلاء الطلاب الناصريين مدّ التيار الناصري داخل الجامعات المصرية بـ: حضور قيادي من خلال تولّي الطلاب الناصريين مواقع قيادية في الاتحادات الطلابية؛ حضور شعبي من خلال نشاط أندية الفكر الناصري؛ حضور فكري من خلال لقاء ناصر الفكري السنوي؛ حضور إعلامي بالمشاركة في الصحافة الطلابية؛ حضور فاعل في الحركة الطلابية من خلال المشاركة في الندوات والمؤتمرات والحلقات النقاشية ومجلات الحائط.

ونتيجة لهذا كله، تبلور تيار سياسي ناصري مستقل في الجامعات المصرية، كان له امتداده في المجتمع بعد تخرّج هؤلاء الطلاب وتعرّفهم على قيادات ناصرية من الأجيال السابقة عليهم<sup>(٥١)</sup>.

(٤٨) مقابلة شخصية مع محمد السخاوي.

(٤٩) المقابلة نفسها.

(٥٠) شكر، المصدر نفسه، ص ٣٣٨ - ٣٣٩.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٣٤٠.

## ١ - الحزب الاشتراكي الناصري تحت التأسيس

الناصرى تحت التأسيس، فاتفقت قيادة الحزب الاشتراكي الناصري تحت التأسيس على تكليف ضياء داود أن يكون وكيلاً عن المؤسسين في الطلب المقدم إلى لجنة الأحزاب، لتأسيس حزب ناصري باسم الحزب العربي الديمقراطي الناصري. ولكن لجنة الأحزاب رفضت الطلب، فعرض الأمر على القضاء الإداري الذي حكم في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٢ بالموافقة على قيام الحزب. وفي البيان السياسي، الذي ألقاه ضياء داود الأمين العام للحزب في أول أيار/مايو ١٩٩٢، تأكيد حقيقة تواصل الأجيال الناصرية ودور الشباب الناصري، خاصة في تأسيس الحزب<sup>(٥٢)</sup>.

## ٢ - الحزب العربي الديمقراطي الناصري

تأسس هذا الحزب بموجب حكم القضاء الإداري الصادر في ١٢ نيسان/أبريل ١٩٩٢، وعقد مؤتمره العام الأول في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢، حيث استكمل تشكيلاته القيادية بانتخاب الهيئات القيادية المركزية، ووافق على مشروع البرنامج العام بعد إدخال بعض التعديلات عليه. وأصدرت اللجنة المركزية هذا البرنامج في دورتها الثالثة ٢١ - ٢٢ تموز/يوليو ١٩٩٣، واضعة في الاعتبار أنه برنامج يلائم هذه المرحلة ويقوم على ثوابت مبدئية للفكر الناصري وتراث تجربته التي قادها الزعيم الخالد جمال عبد الناصر، وعلى توجهات وركائز تواجه بها المتغيرات المتسارعة في المحيط العربي والدولي، علاوة على أن البرنامج سيظل قابلاً للتجدد، وسيظل بنداً مهماً وأولياً في جدول أعمال كل مؤتمر عام للحزب<sup>(٥٣)</sup>.

### أ - برنامج الحزب

يتكوّن البرنامج من أربعة أبواب: الأول من الردّة إلى الناصرية، والثاني عن التنمية الشاملة، والثالث القضايا القومية، والرابع السياسة الخارجية.

ينطلق البرنامج من أن الناصرية تجسيد لأنبل طموحات الحركة الوطنية المصرية والحركة القومية

بخروج القيادات الناصرية من السجون في أوائل الثمانينيات، توافرت إمكانية التقدم خطوة مهمة على الطريق بتأسيس حزب ناصري. وفي أواخر عام ١٩٨٣، عُقد لقاء ضم قيادات ناصرية من الأجيال كافة، بمن فيهم المسؤولون الكبار في عهد جمال عبد الناصر، حيث طرحت فكرة تأسيس حزب ناصري باسم الحزب الاشتراكي الناصري. وتقرر أن تطول فترة التأسيس لكسب أوسع تأييد جماهيري ممكن له. واختار المؤسسون فريد عبد الكريم وكيلاً عنهم. وعُقد أول مؤتمر للناصرين في نقابة المحامين عام ١٩٨٦، ثم عُقد المؤتمر الثاني في مركز شباب عابدين يوم ٧ كانون الثاني/يناير ١٩٨٧ في ذكرى ميلاد جمال عبد الناصر، وعُقد مؤتمر ثالث في قرية تلبنانة - دقهلية، ومؤتمر آخران في محافظة أسيوط وفي الإسكندرية، ونظمت مدرسة لإعداد الكادر لتأهيل عدد من القيادات الجديدة، وتقدم لعضوية الحزب عدد كبير من جميع محافظات مصر (٢٥ محافظة)، وشكلت أمانة مؤقتة لإدارة العملية، ولجنة البرنامج واللجنة، ولجنة التنظيم.

واصل الحزب نشاطه تحت التأسيس، وحقّق الغرض الأساسي من هذه المرحلة، وهو تحقيق أوسع مساندة شعبية. وشارك في هذه الأنشطة أغلب القيادات الشابة التي ساهمت في بلورة التيار الناصري في الجامعات المصرية، وكذلك عدد كبير من أعضاء منظمة الشباب الاشتراكي، وعدد محدود من أعضاء طليعة الاشتراكيين. وكان هؤلاء الشباب القوام الأساسي للحزب ولجانه الإقليمية في المحافظات والمراكز والأقسام.

وعندما رفضت لجنة الأحزاب ومحكمة القضاء الإداري قيام تنظيم تحالف قوى الشعب الذي تقدم به كمال أحمد، وكيلاً عن المؤسسين، تقرر الإسراع في تقديم طلب تأسيس حزب ناصري لقطع الطريق على أية محاولة لتأسيس حزب ناصري لا تلبي طموحات الناصريين ولا تتناسب مع ما حققه الحزب الاشتراكي

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٣٤٠ - ٣٤٢.

(٥٣) أمين إسكندر، «الحزب العربي الديمقراطي الناصري»، في: ياسين [وآخرون]، الأحزاب والحركات القومية العربية، ص ٢٤١.

العربية، وأن الحزب الناصري ضرورة لمواجهة حركة الردّة وبناء مستقبل أكثر إشراقاً. . . ويستعرض البرنامج نتائج سياسة الانفتاح الاقتصادي، التي تمثل جوهر سياسات الردّة على مبادئ ثورة ٢٣ يوليو وأهدافها وإنجازاتها، وكيف أدت إلى ارتفاع حجم الدين المديني العام والديون الأجنبية، وتغيير نمط الدخول على حساب الفقراء والمنتجين، واستشرء الفساد والنهب المنظّم. وكانت ثمرة هذا كله أزمة مجتمعية خانقة.

في ظل هذا الوضع المأساوي محلياً وعربياً، يخرج الحزب الناصري إلى ساحة العمل السياسي الرسمي لينهض بمهام عاجلة: مهمة التصديّ الفكري لمشروع التبعية وتعبئة الجماهير من أجل العمل للحفاظ على ما بقي من دعائم الاستقلال الوطني، وتوجيه جهود الناصريين على مستوى الأمة العربية في وضع خطة للنضال ضد الحصار على الأمة، وهو ما يتطلب إعادة تجديد المشروع القومي الناصري في ضوء ثوابت العمل القومي ومتغيّرات عصرنا<sup>(٥٤)</sup>.

## ب - ثوابت الناصرية

تلخص الثوابت التي آمن بها الفكر الناصري في الآتي:

- الاستقلال مطلب حيوي، وهو كلّ لا يتجزأ: تحرير المواطن وزوال سيطرة تحالف الرأسمالية المستغلة والإقطاع، وتحرير الوطن من الاستعمار المباشر وهيمنة قوى الاستعمار غير المباشر. ويتطلب تحقيق الاستقلال السياسي دعم الاستقلال الاجتماعي والاستقلال الاقتصادي.

- العلاقات الدولية يجب أن تقوم على التكافؤ، وهو ما يتطلب محاربة الاستعمار، واستعادة السيطرة على الموارد الاقتصادية ووحدة الجبهة الداخلية.

- الاستقلال والتكافؤ يتطلبان التحرر الثقافي، وضرورة مواجهة الغزو الثقافي.

- مواجهة التناقضات الطبقية بتحقيق التماسك

الاجتماعي، كبديل للتناظر، وتذويب الفوارق بين الطبقات، وخلق الظروف والأوضاع التي تصحح الهرم الاجتماعي والتوازن في الدخول.

- الموقف الصحيح من الدين؛ فالقيم التي نادى بها الفكر الناصري مستوحاة من تعاليم الرسالات السماوية، وليس أدعى إلى حفظ هيبة الدين من تجنيبه أن يتحول إلى حركة سياسية تتصارع مع الحركات السياسية الوضعية.

- تحقيق تكافؤ الفرص بين الأفراد والجماعات والدولة، وهو أمر يتطلب توفير مقومات للجميع، مثل التعليم المجاني، والحق في الحصول على عمل مناسب، واسترداد المجتمع السيطرة على فائض الإنتاج حتى لا تستأثر به قلة، وحصول كلّ فرد على نصيبه العادل، وتبديل الإطار السياسي على النحو الذي يجعل الدولة قادرة على رعاية الفئات المنتجة.

- سيادة العدالة الاجتماعية، وهي لا تعني حرمان أحد من حق مكتسب، بل على العكس هي تمنح الحصول على ما هو غير مكتسب، فهي تعديل لتنظيمات المجتمع السياسية والاقتصادية لتحقيق العدالة الاجتماعية: ويدخل في هذا الحد من إطلاقية السوق، وإلغاء الاحتكارات.

- ضرورة توفير متطلبات الحياة الأساسية وإتاحتها للجميع، الأمر الذي يفرض أن يكون المجتمع مجتمع كفاية كي يكون قادراً على تلبية احتياجات الاستهلاك والإنتاج معاً.

- الانحياز إلى فئات الشعب العاملة التي طال حرمانها، وتعديل البنية الاجتماعية بما يرفع من قدر العامل والعاملين، ويضمن مشاركتها في التشريع وتوجيه التشريع نحو ما يلزم لضمان حقوق هذه الفئات، وإصدار التشريعات العمالية التي تحمي العاملين وتنظيم مشاركتهم في الإدارة، وإعطاء اهتمام خاص للفلاحين.

- التنمية المستقلة طريق التقدم، والاعتماد على النفس لتعزيز الاستقلال الاقتصادي والتطوير المستمر

(٥٤) البرنامج العام للحزب العربي الديمقراطي الناصري، مقدّم إلى المؤتمر العام الأول للحزب في ديسمبر ١٩٩٢ (القاهرة: المركز

المصري العربي، ١٩٩٢)، ص ٣-٢٨.

للإنتاج، والاهتمام بالتنمية البشرية والسيطرة على الموارد الذاتية، وتنمية التعاون الاقتصادي مع الدول النامية والاعتماد على رأس المال الوطني وليس الأجنبي.

- الأخذ بالتخطيط الشامل من أجل تحقيق التنمية المنشودة.

- التوجّه نحو الوحدة العربية انطلاقاً من حقائق العصر التي تفرض التكامل، وتحقيق التوافق بين الأقطار العربية في الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

- محاربة الاستعمار في كل صوره، وخاصة الاستعمار الصهيوني الذي اغتصب فلسطين، ويمارس سياسة توسعية.

تتضافر المبادئ السابقة كلّها لكي ترسم الشعار الذي اعتنقه الفكر الناصري: حرية، اشتراكية، وحدة.

- التكامل بين هذه الثوابت جميعاً؛ فكل منها يؤثر في الآخر ويتأثر به. وي طرح البرنامج متغيرات العصر التي يتعيّن وضعها في الاعتبار عند الالتزام بهذه الثوابت، وخاصة ما يطرح عن دعاوى الاعتماد المتبادل، وعصر الكيانات الكبيرة، ومأزق الاشتراكية، والكفاءة الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، والثورة التكنولوجية الثالثة، والتغيّر في نظم الإدارة وعلاقات عوامل الإنتاج.

كما يطرح البرنامج أهمية القضاء على دعائم حركة الردّة، ويصل إلى استنتاج مهم هو أن «الثوابت التي استجاب لها جمال عبد الناصر ما زالت قائمة، وأن استجابته لها كانت صحيحة في عصره، وكثير منها صحيح حتى بعد عصره، لأن الجماهير العريضة كلها وحركة التاريخ نفسها معها والمستقبل أيضاً... إن جمال عبد الناصر غائباً أخطر من جمال عبد الناصر حاضراً، لأنه في غيابه تحولت الناصرية من شخص إلى فكرة وحلم أمة، ومن فكرة وحلم أمة إلى تنظيم»<sup>(٥٥)</sup>.

يعالج البرنامج في الفصل الثالث من الباب الأول الدّين والدولة: مؤكداً أن الدّين لله والوطن للجميع.

وفي هذا الإطار، يؤكد أن جوهر الرسالات الدينية لا يتصادم مع قضايا الحياة، وإنما يتم التصادم في بعض الظروف بفعل استغلال الدّين ضد طبيعته وروحه، لعرقلة التقدم.

ويؤكد البرنامج كفالة حرية الاعتقاد الدّيني وممارسة الشعائر الدينية؛ الاهتمام بالدعوة الدينية والدعاة؛ تعديل التشريعات القانونية بحيث لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية، ويتم ذلك على مراحل؛ دعم الأزهر الشريف وتطوير جامعة الأزهر؛ وضع قضية الوحدة الوطنية في إطارها التاريخي والإنساني والسياسي الصحيح، وعدم الإخلال بها في أي وقت، وتشكيل مجلس للوحدة الوطنية تمثل فيه الأحزاب كلها، وتجنّب العنف المضاد بحجة مواجهة الإرهاب، وإقامة علاقات وطيدة بين المؤسسات الإسلامية والكنيسة القبطية<sup>(٥٦)</sup>.

وفي الباب الثاني يعالج البرنامج قضايا التنمية الشاملة، وذلك بالتشديد على التنمية المستقلة، ويستعرض القواعد والمبادئ الأساسية للتنمية الشاملة في المفهوم الناصري، مثل إعادة مصادر الحركة في الاقتصاد المصري إلى قطاعاته المحلية، وتحقيق التكامل الإنتاجي المحلي، والاهتمام بالصناعة المتطورة، وتحقيق التكامل بين الصناعة والزراعة، وإنتاج ما يلزم لإشباع الحاجات الأساسية، وعدالة توزيع الدخل القومي، وما يتطلبه هذا كله من تأكيد دور الدولة المركزي في تحقيق النهضة القومية، وأن بناء قاعدة اقتصادية قومية مستقلة تقتضي بالضرورة تدخّل الدولة، وسيطرة الشعب على الثورة والسلطة. ويدخل في هذا إعادة بناء النظام السياسي من خلال تعديل الدستور، وتطوير نظام الإدارة المحلية لتأكيد سلطة المجالس الشعبية المنتخبة، كما يحدد البرنامج العناصر الأساسية لحل المشكلة الاقتصادية، وهي المشاركة الجماهيرية، والتخطيط الشامل البعيد المدى والقصير المدى، وتصفية التطوّر الأجنبي في الاقتصاد المصري، والاهتمام بالصناعات المحلية، وتطوير الزراعة وتنمية

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٤١ - ٧٠.

(٥٦) المصدر نفسه، ص ١٠١ - ١٠٩.

الريف، والتكامل الاقتصادي العربي. ويبيد البرنامج اهتماماً خاصاً بالتنمية البشرية وبما تتطلبه في التربية والتعليم، والثقافة والرعاية الصحية، والطفولة والشباب، وتحرير المرأة، وقطاع الإسكان، والبحث العلمي، والإعلام<sup>(٥٧)</sup>.

ويخصص البرنامج **الباب الثالث** للقضايا القومية والعلاقة بين الأمن الوطني والأمن القومي، ومأزق الإرادة السياسية، وإمكانية تطوير معاهدة الدفاع المشترك. ويؤكد البرنامج من جديد ضرورة الوحدة العربية، وي طرح وسائل تحقيقها، كما يتناول بالتفصيل الصراع العربي - الصهيوني، ويناقض اتفاقيات كامب ديفيد والتسوية الجارية ومخاطرها، ويدعو إلى تكوين جبهة قومية متسلحة بإرادة واعية بهدف التصدي للتحدي الصهيوني - الأمريكي بكل الحسم والعزم والتصميم، انطلاقاً من الدعم المطلق وغير المحدود للانتفاضة الفلسطينية الباسلة<sup>(٥٨)</sup>.

ويتناول **الباب الرابع** في ختام البرنامج السياسة الخارجية، حيث يستعرض المبادئ الأساسية للسياسة الخارجية المصرية من وجهة نظر ناصرية: مقاومة السيطرة والتبعية الأجنبية والقهر الدولي؛ العمل من أجل السلام؛ التعاون الدولي من أجل الرخاء. ويؤكد البرنامج أن السياسة الخارجية التي كانت تقوم في عهد عبد الناصر على هذه المبادئ الثلاثة لا تزال صحيحة حتى الآن. ويفتد مزاعم قوى الردة حول هذه المبادئ، وي طرح في الواقع العالمي الراهن كيف يمكن صوغ أسس سياسة خارجية سليمة تتفق مع هذه المبادئ الأساسية، وتحافظ على مصالح الشعب المصري والأمة العربية<sup>(٥٩)</sup>.

### ج - البناء التنظيمي للحزب

تدور أهداف الحزب العربي الديمقراطي الناصري حول القضايا الأساسية التي طرحها البرنامج العام، وتحدد لائحته ونظامه الأساسي أهم الأساليب التي

يعتمد عليها في تحقيق أهدافه، وفي مقدمتها العمل على حشد الجماهير وتعبئتها لاستعادة حقها في إدارة العمل الوطني وقيادته، ودعم الحركة النقابية المصرية والعربية، ومنح أهمية خاصة للقطاع التعاوني، والاعتماد على العمل السياسي الديمقراطي، أسلوباً وسبيلاً إلى تحقيق أهدافه، والعمل على تعزيز صور التضامن، وتوثيق الروابط الطبيعية والمبدئية بين شعوب وبلدان وحركات التحرر الوطني.

كما يؤكد النظام الأساسي المبادئ التنظيمية التي تحكم العمل الحزبي، مثل: مبدأ الالتزام التنظيمي والتسلسل القيادي القائم على حرية النقاش؛ الديمقراطية الداخلية واحترام الأقلية لإرادة الأغلبية، وتأکید حق الأقلية في التعبير عن رأيها والدفاع عنه؛ القيادة الجماعية، على أن يكون نصف الهيئات من العمال والفلاحين في جميع المستويات القيادية متشكلة عن طريق الانتخابات؛ حق أعضاء الحزب في الاطلاع على الحقائق؛ حق ممارسة النقد والنقد الذاتي على المستويات كلها<sup>(٦٠)</sup>.

يتكوّن الهيكل التنظيمي للحزب على مستوى المركز أو القسم أو البندر، ومستوى المحافظة والمستوى المركزي. ويتكوّن كلٌّ من مستوى المركز والمحافظة من مؤتمر ولجنة وأمانة يتم تشكيلها جميعاً بالانتخاب، ويُعتبر المؤتمر أعلى سلطة على المستوى المركزي. كما يتكوّن المستوى المركزي من المؤتمر العام واللجنة المركزية والأمانة العامة والمكتب السياسي وتتشكل جميعاً بالانتخاب لمدة أربع سنوات.

### د - المؤتمر العام

يتكوّن المؤتمر العام من مجموع أعضاء لجان المحافظات، مضافاً إليهم أعضاء الأمانة العامة في الدورة المنتهية، والرئيس والأمين العام ونواب الرئيس في الدورة المنتهية. ويجوز لرئيس الحزب أن يضم إلى

(٥٧) المصدر نفسه، ص ١١٣ - ٢٠٤.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٢٠٥ - ٢٧٨.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٢٨٠ - ٣٠١.

(٦٠) «لائحة الحزب والنظام الأساسي للحزب العربي الديمقراطي الناصري»، المواد ٤ - ٨، ص ٣ - ٧.

المؤتمر ١٥ عضواً من ذوي الكفاءات السياسية والخبرة التنظيمية والقدرات القيادية المتميزة.

يُعتبر المؤتمر العام أعلى سلطة في الحزب، وخططه وقراراته ملزمة لجميع الأعضاء والمستويات، ويختص بما يلي: رسم سياسة الحزب وخططه العامة وإصدار القرارات بشأنها؛ دراسة ومناقشة تقارير اللجنة المركزية ورئيس الحزب، واعتمادها؛ مراجعة وإقرار برنامج الحزب ولائحته؛ انتخاب هيئة رئاسة المؤتمر ورئيس الحزب والأمين العام ونواب الرئيس.

أما اللجنة المركزية فتختص بما يلي: انتخاب الأمانة العامة من بين أعضائها؛ مباشرة تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر العام؛ متابعة تنفيذ برنامج الحزب؛ مراقبة تطبيق لائحة الحزب؛ دراسة وإقرار الموضوعات الرئيسية في سياسات الحزب، والموضوعات المعروضة من جانب الأمانة العامة؛ حق إنشاء منظمات معونة تابعة للحزب.

وتتولى الأمانة العامة والمكتب السياسي متابعة تنفيذ قرارات اللجنة المركزية وإدارة العمل اليومي، كل في نطاق مسؤولياته<sup>(٦١)</sup>. هذا ويُصدر صحيفة العربي الأسبوعية.

## ثامناً: حزب الوفاق القومي

تأسس حزب الوفاق القومي عام ٢٠٠٠ على أساس برنامج سياسي يستلهم التجربة الناصرية. وقد جاء في بيان إعلان الحزب دفاعاً عن الجذور والهوية:

«نحن جزء من هذا الشعب الذي يؤمن بأن تقدّمه ونجاحه في بناء الحضارة على أرضه مرتبط تمام الارتباط بما يحدث من نجاح على أرض أمتنا العربية، فلا انفصال بينها. نحن نؤمن بأن الوحدة العربية ضرورة حتمية لاستكمال البناء الحضاري لأمتنا. إن مصر جزء من الأمة العربية تسعى إلى وحدتها، ومصر جزء من قارة أفريقيا يجب أن يكون لها القيادة والصدارة في قارتها لنشر النور والحضارة فيها.

على أن الوحدة العربية لن تحقّق بمجرد الرغبة والتمني، بل إنها في حاجة إلى عمل ونضال طويل، وأيضاً فإنها في حاجة إلى قوة عربية ذاتية قادرة على دفع وردع أي تهديد لها مهما كان مصدره. ليس أمام الأمة العربية سوى طريق الوحدة، لمواجهة الأخطار المحيطة بها، بإحياء الحركة العربية الواحدة طريقاً حتمياً للخلاص، والبقاء والاستمرار في شغل دورها الحضاري.

تأتي بعد ذلك مرحلة الاتحاد بين الدول العربية بتكوين اتحادات عربية عامة لكل مجالات النشاط الإنساني والنقابي<sup>(٦٢)</sup>.

## ● برنامج الحزب

### أولاً: القضية الوطنية والأمن القومي العربي

القضية الوطنية، وفي القلب منها قضية فلسطين التي تعدّ، وبحق، المعيار الحقيقي للحكم على الموقف من القضية الوطنية. نحن أمام أرض عربية تم اغتصابها ولا بد من استعادتها، وهو ما يتطلب منا الآتي:

١ - مواجهة الاستعمار بكل سبله وأشكاله:

ويتطلب ذلك مواجهة عدونا وإعلان الآتي:

- أننا نسعى إلى السلام القائم على العدل.

- أننا مع الحق المشروع في تحرير الأرض المحتلة، ودعم حركات التحرر الوطني.

- أننا لا بد من أن نعمل على تفعيل اتفاقية الدفاع العربي المشترك ووضعها موضع التنفيذ.

- أننا لا بد وأن نمتلك كل أنواع الأسلحة، بما فيها أسلحة الردع الشامل، والسعي لتصنيعها عربياً. ولن يستقر السلام إلا بامتلاكنا سلاح الردع الاستراتيجي الذي يمنع قيام الحروب بيننا وبين الكيان الصهيوني ما لم يوقع على اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية، والقضاء على ما لدى العدو من السلاح النووي<sup>(٦٣)</sup>.

(٦١) «لائحة الحزب والنظام الأساسي للحزب العربي الديمقراطي الناصري»، المواد ١٥ - ٣٢، ص ١٢ - ٢٦.

(٦٢) برنامج حزب الوفاق القومي (القاهرة: [د. ن، د. ت.])، ص ٥ - ٨.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٩ - ١٠.

## ٢ - تحقيق الأمن القومي :

يجب النظر إلى الأمن القومي العربي من مفهوم الأمة العربية ككيان واحد، وما تواجهه من تحديات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية، ويشكل خطراً مشتركاً على الأمة ككل. وتتطلب المواجهة الآتي :

- القضاء على حالة التجزئة وظروفها المصطنعة بإقامة روابط وحدوية، وصولاً إلى الوحدة العربية الكاملة، ابتداء بحرية التنقل والإقامة، وفتح الباب أمام الحوار العربي شعبياً، وتوحيد برامج التربية والتعليم في المدارس العربية من المحيط إلى الخليج.

- العمل على بناء تكامل اقتصادي عربي، وقد توفرت مقوماته التي تتلاقى مع إقامة السوق العربية المشتركة.

- الحفاظ على ثروات الأمة ببناء مشروعات إنتاجية لها عائد اقتصادي مستمر حتى لا تنتهي المرحلة النفطية، فتعود الأمة العربية إلى ما كانت عليه قبلها.

- تحقيق الأمن الغذائي العربي والاكتفاء الذاتي من الغذاء، بالاهتمام بزراعة الأرض الخصبة في الوطن العربي والأفريقي بالمحاصيل الاستراتيجية، كالقمح والأرز والذرة والقطن، لأن من لا يملك قوته لا يملك قراره.

- الخروج من الوصاية الغربية في شتى مجالات الحياة.

ونؤكد أن الوحدة العربية هي الحل لبناء الأمن القومي العربي باستغلال الطاقات العربية في جميع المجالات، ووضع استراتيجية عربية موحدة لمواجهة المستقبل والتكتلات الاستعمارية ومكانتها الاقتصادية بالوحدة العربية تقوم على :

الناحية العسكرية : الهدف النهائي هو إقامة جيش عربي موحد متطور قوى قادر على توحيد العقيدة العسكرية والقتالية لهذا الجيش العربي الموحد.

الناحية السياسية : السعي إلى توحيد السياسة

الخارجية العربية في مواجهة القضايا الدولية، بما يحقق مصالح الأمة العربية.

الناحية الاقتصادية : السعي إلى إقامة نظام اقتصادي عربي موحد يستثمر الطاقات العربية المتاحة، ويعمل على تنميتها لصالح الأمة العربية.

الناحية الاجتماعية : السعي إلى إقامة عدل اجتماعي في جميع أنحاء الوطن العربي، وإعمال مبدأ التكافل الاجتماعي العربي بما يؤدي إلى التضامن والسلام الاجتماعي العربي.

- توثيق التعاون العربي الأفريقي : إحساساً بوحدة الخطر من تأثيرات العولمة والوصاية المفروضة على الشعب العربي والأفريقي، وصولاً لإيجاد استراتيجية متكاملة من خلال مؤسسات عربية أفريقية<sup>(٦٤)</sup>.

### ثانياً : قضية الحرية والديمقراطية

يؤكد الحزب على حق الشعب العربي المصري في الحياة الديمقراطية السليمة، وفي إطار عدل اجتماعي لكل المواطنين، وفي إطار حوار بين كل القوى السياسية في المجتمع، بأسلوب ديمقراطي يرفض العنف والإرهاب والصراع الدموي، ويتطلب ذلك التأكيد على ما يلي :

- حرية الوطن والمواطن، وأن جميع المواطنين سواسية لا تميز بينهم بسبب اللون أو الجنس أو العقيدة أو الدين.

- تمتع المواطنين بالحريات العامة، وحق المواطنين في إقامة المنظمات الشعبية، وهي الأحزاب السياسية والاتحادات والنقابات العمالية والنوادي الرياضية والاجتماعية والجمعيات الأهلية، وحق هذه المنظمات في القيام بدور فاعل في عملية التغير الاجتماعي والسياسي والثقافي، والدفاع عن الحقوق السياسية والاجتماعية والثقافية للمواطنين.

- ضرورة تداول السلطة وإتاحة الفرصة لجميع الأحزاب بالاتصال المباشر بالجمهور، وحقها في الأداء المتعادل بوسائل الإعلام السيادية ليتمكن الشعب من

(٦٤) المصدر نفسه، ص ١٠ - ١٢.

الحكم الصحيح على ما يُعرض عليه من آراء وأفكار وبرامج في ظل الدستور والنظام الجمهوري.

- تعظيم دور النقابات المهنية، والتأكيد على استقلاليتها لأنها ترعى وتعبر عن مصالح فئات عريضة من المجتمع.

- الانتخاب المباشر لرئيس الجمهورية ونائبه والمجالس النيابية<sup>(٦٥)</sup>.

### ثالثاً: القضية الاقتصادية

يقاس تقدم الأمم والشعوب اليوم بمدى تقدمها الاقتصادي. لذا، فإن السعي للنهوض الاقتصادي العربي يجب أن يكون متسارعاً لكي نتمكن من اللحاق بصنوف الدول المتقدمة اقتصادياً، وهذا يتطلب العمل المستمر، وبذل الجهد وشحذ العقول.

والسبيل إلى ذلك هو اعتماد مبدأ التخطيط العلمي السليم، وتسخير العلم والتكنولوجيا لتحقيق القوة للاقتصاد القومي، وتعزيز الاعتماد على النفس لكي تحدث تنمية مستقلة غير خاضعة لشروط منظمات دولية، كصندوق النقد الدولي، وما يتطلبه ذلك من رفع كفاءة القوى العاملة بالتدريب المستمر، وحق تنظيم الوحدات الإنتاجية، وهيكله القوى العاملة، واتخاذ الخطوات اللازمة في أهم دعائم الاقتصاد، وهي الزراعة والصناعة والتجارة.

الزراعة: يشكل القطاع الزراعي أهمية خاصة في مختلف أوجه الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولذلك، فإن هذا القطاع يجب أن يسوده التخطيط العلمي السليم لإدارته والتعامل معه، خاصة أنه أساس الأمن الغذائي وذلك من خلال:

- استخدام الوسائل العلمية الحديثة لخدمة مجال الزراعة وتطوير وزيادة الإنتاجية فيه.

- الاتجاه إلى الاكتفاء الذاتي، وخاصة المحاصيل الزراعية، كالقمح والذرة والأرز والقطن، وتخصيص نسبة من الضرائب على الأطنان الزراعية لاستصلاح الأراضي.

- ضرورة تسارع خطوات التكامل الاقتصادي العربي في مجال الزراعة.

- تعظيم دور التعاونيات الزراعية للإسهام المباشر في تطوير أساليب الزراعة.

الصناعة: تُعتبر الصناعة إحدى الدعائم الأساسية للاقتصاد المصري والعربي. ويُعتبر التطور الصناعي تغييراً حضارياً شديداً التأثير في القيم البشرية، وأحد العوامل المحددة لمعلم المجتمعات البشرية. ويتحقق التطور الصناعي في الوطن العربي من خلال:

- السيطرة على المواد الخام واستخدامها في صناعات تستخدم مواردها في تحقيق التنمية.

- إخضاع الصناعات التي تمس حياة المواطن مباشرة لسلطة الدولة وسيطرتها، مثل صناعة الغذاء والدواء وغيرها، وتشمل سيطرة الدولة على الصناعات الحربية.

- تحقيق التكامل بين الصناعات العربية والمصرية.

- أن تكون الصناعات الثقيلة وصناعة أدوات الإنتاج تحت سيطرة الدولة، وكذلك صناعة الإعلام السيادي، كالبث الإذاعي والإرسال التلفزيوني.

- أن تكون المرافق الأساسية، كمرفق مياه الشرب والصرف الصحي والمواصلات العامة، تحت سيطرة الدولة.

- مواجهة تحديات العولمة والشركات الاحتكارية متعددة الجنسية بالتكامل بين الدول العربية والأفريقية، لإقامة تكتلات اقتصادية كبرى، وإقامة صناعة عربية أفريقية متقدمة.

التجارة: تبرز أهمية هذا القطاع لكونه الوسيط الذي يسهل حركة المنتجات الصناعية والزراعية بكل أنواعها، من أماكن الإنتاج إلى أماكن الاستهلاك، ثم يقوم بتسويقها. ويتطلب تنمية التجارة:

- الاهتمام بشبكة الطرق والمواصلات التي تشكل عنصراً حاكماً في تسهيل التبادل التجاري.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ١٣.



- منع الاحتكارات والمضاربة على حساب فئات الشعب العاملة، ومراقبة التبادل التجاري، ووضع حد لنسبة الربح بالاتفاق مع الغرف التجارية.

- امتلاك الدولة منافذ توزيع تجارية تلتزم بالأسعار الرسمية.

- تشجيع جمعيات حماية المستهلك وإعطائها سلطة ضبطية قضائية لمنع الاستغلال.

- تشجيع التبادل التجاري مع الدول العربية والأفريقية سعياً إلى إقامة أسواق عربية أفريقية مشتركة.

- إنشاء اتحادات ومنظمات عربية أفريقية لرعاية التبادل التجاري بين أعضاء هذا المنظمات<sup>(٦٦)</sup>.

#### رابعاً: قضية الشباب

الشباب هو نصف الحاضر وكل المستقبل. ولكي يؤدي الشباب دوره، لا بد أن يكون منظماً وألا تعوق حركته وانطلاقه مشاكل وصعوبات، ويتطلب ذلك:

- ضرورة أن يشمل التعليم كل الشباب؛ فديمقراطية التعليم تقتضي عدم حرمان أي شاب ما دام يرغب في التعليم حتى آخر مراحل المجان، وتوفير الكتب ووسائل الإيضاح بالمجان.

- إيجاد الوظائف المناسبة للشباب.

- توفير المسكن المناسب للشباب.

- مشاركة الشباب في الحوارات السياسية الاجتماعية التي تمس مشاكله مباشرة.

- إتاحة الفرص للشباب لتولي المواقع القيادية في الأحزاب السياسية.

- مواجهة الفساد والعنف لتأثيرهما على الشباب وجنوحه إلى التطرف الديني والسياسي، وتربية الشباب على مبادئ الدين الصحيحة، والتمسك بالقيم الروحية للأديان.

- ضرورة إعادة الحياة للاتحادات الطلابية، وإعادة

اتحاد طلاب الجمهورية ليحتل مكانه الشاغر في اتحاد الطلبة العرب والاتحاد العام لطلاب أفريقيا، وإنشاء اتحاد الشباب المصري، خاصة وأن هذه التنظيمات تدرّب الشباب على فنون القيادة ليكون منهم كواد تقود العمل السياسي والاجتماعي المستقبلي<sup>(٦٧)</sup>.

#### خامساً: التنمية البشرية والخدمات

تشمل التنمية الإدارية والخدمات عدة مجالات أساسية، منها:

التنمية الإدارية:

- حق المواطن في الحصول على المعلومات من أي جهة إدارية.

- تبسيط إجراءات التعامل مع الأجهزة الحكومية، ومنها الحصول على أية تراخيص لمزاولة مهنة أو نشاط طبقاً للدستور، وتأدية الخدمة للمواطن بأسرع وقت وأبسط الوسائل.

- تعميق دور الرقابة الشعبية على الجهاز الإداري.

البحث العلمي:

أهمية أن نكون من منتجي التكنولوجيا، يتطلب:

- توجيه النشاط العلمي في اتجاه أبحاث الفضاء والذرة والبحث عن بدائل للطاقة.

- تخصيص نسبة معقولة من الدخل القومي للبحث العلمي.

- الربط بين خطتي البحث العلمي والتنمية، مما يؤدي إلى تطوير العملية الإنتاجية.

- تعميم نتائج الأبحاث العلمية مع البلدان العربية والأفريقية لخلق نهضة علمية شاملة في الوطن العربي وحوض وادي النيل.

السياسة التعليمية:

- تطوير المناهج والبرامج التعليمية بحيث يكون العلم في خدمة المجتمع.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ١٤ - ١٨.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ١٩ - ٢١.

- التزام سياسة الدولة بنصوص الدستور، التي تؤكد أن التعليم حق تكفله الدولة للجميع، وأن التعليم في مؤسسات الدولة مجاني، وأن محور الأمية واجب وطني.

الرعاية الصحية:

- ضمان الخدمات الصحية لجميع المواطنين بمستوى لائق.

- أن تكون الخدمات الصحية بالمجان، أو بمقابل مناسب لدخل الفرد الذي تؤدي له الخدمة الصحية.

- سياسة الإسكان: هدفنا هو إيجاد مسكن صحي مناسب لكل أسرة في حدود إمكانياتها، مما يتطلب:

- توفير أراضي البناء مجاناً للفئات غير القادرة، وتوفير الخدمات لها مجاناً.

- ضمان ثبات واستقرار الساكن في مسكنه، مع دفع قيمة إيجارية مناسبة.

النقل والمواصلات:

- التخطيط المسبق للقطاع في ضوء التطور طويل الأجل.

- مراعاة التطور المستهدف في هيكل الإنتاج ومواقعه ومتطلبات الامتداد العمراني، وتيسير حركة انتقال البضائع والأشخاص داخل الدولة، بين الداخل والخارج، وتوفير مستلزمات وسائل النقل، ولاسيما الطاقة.

- إنشاء مشروعات مشتركة عربية أفريقية بين شركات الملاحة والطرق والأنابيب، وإنشاء طرق دولية سريعة وشبكات سكة حديدية، وممرات ملاحية بما يؤدي إلى سهولة التنقل للبضائع والأشخاص والخدمات بين الدول العربية والأفريقية مباشرة.

البيئة:

- ضرورة التشدد في حماية مياه النيل من التلوث،

وحماية مجراه من الاعتداءات، وحماية شواطئنا من البحر.  
- حماية البحيرات وشواطئ البحار من الاعتداء والتلوث.

- الحفاظ على الصحارى بحسن استخدامها، لما لها من ثروات ومصادر للطاقة الجديدة<sup>(٦٨)</sup>.

سادساً: السياسة الخارجية والسلام الدولي والوحدة العربية الأفريقية

نحن دعاة سلام، ونعمل من أجله، ولا نقبل التفريط في سيادتنا والسلام القائم على العدل.

نحن نؤمن بضرورة احترام القانون الدولي، مما يتطلب أن تكون هناك آلية لفض المنازعات من خلال تنظيم دولي يتساوى فيه الجميع، وتعرض قراراته على محكمة العدل الدولية.

نحن نؤمن بالتعاون الدولي من أجل الرخاء العالمي، ونؤيد حق الأمة العربية في تحقيق وحدتها الشاملة والتعاون الوثيق مع الدول الأفريقية ودول عدم الانحياز، وتقوية الروابط مع العالم الإسلامي.

الوحدة العربية والأفريقية: مع إيماننا بالوحدة العربية، نرى أن هذه الفكرة تستوجب إضافات عليها، لأهمية دخول دول حوض وادي النيل ودول وسط أفريقيا في اتحاد مع الأمة العربية، لأن تأمين المياه هو تأمين الحياة ذاتها، وأن الماء سوف يصبح في القرن الحادي والعشرين أهم ثروة تسعى الشعوب إلى تأمينها. وينبغي على الوحدة إيجاد سوق اقتصادية مشتركة، وتفعيل التبادل الثقافي بين دول أفريقيا والأمة العربية. ونحن مع إقامة أوثق العلاقات مع باقي دول أفريقيا، وتكوين جبهة سياسية معها تتعزز بالتعاون مع دول عدم الانحياز ودول أمريكا اللاتينية، وتحدد الأهداف المشتركة وتعمل على تحقيقها في مواجهة التكتلات الاستعمارية ومطامعها الاقتصادية<sup>(٦٩)</sup>.

هذا ويقوم البناء التنظيمي للحزب على الشكل الهرمي من خلال مستويات الوحدة الأساسية، والمركز

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٢٢ - ٢٤.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٢٢ - ٢٤.

والمحافظة والمستوى المركزي، ويتكون كلٌّ منها من مؤتمر ولجنة، يتم تشكيلها جميعاً بالانتخابات. وهذا الشكل التنظيمي لا يختلف كثيراً عن الأسلوب الذي أخذ به معظم التنظيمات الناصرية في بنائها الداخلي.

ويصدر الحزب صحيفة أسبوعية باسم الوفاق التطوعي.

### تاسعاً: حزب الكرامة العربية تحت التأسيس

تقدّم ٧٤٥ مواطناً مصرياً، من الذكور والإناث، من لجنة شؤون الأحزاب في مجلس الشورى بطلب تأسيس حزب الكرامة العربية، مصحوباً بالبرنامج السياسي للحزب، ولائحة النظام الداخلي، ومبادرات للتقدّم.

يقول المؤسسون: «لسنا مجرد حزب يضاف، بل حركة تجمع، تصون ولا تبدّد، تعتنز بحضارة الأمة ووحدّة النسيج الوطني، وتدرك تواصل الأجيال والمدارس في ملاحم الكفاح والنهضة، ننطلق من عروبة مصر، ونستند إلى مطامح الأكثرية الساحقة من الشعب، ونستلهم أشواق الناس للتوحيد والمساواة والحرية والتقدم».

ويؤكد المؤسسون أن لا نهضة لمصر من دون دورها القيادي في التوحيد العربي، وأن نهضة مصر هي النهضة العربية بإجمال، وأهم شروطها: اطراد السعي إلى الاستقلال الشامل؛ الوحدة العربية؛ الكفاية والعدل؛ العلم والتكنولوجيا؛ الديمقراطية للشعب؛ تجديد الذات الحضارية؛ باندونغ جديدة<sup>(٧٠)</sup>.

انطلاقاً من هذه الشروط السبعة للنهضة العربية، يقدّم حزب الكرامة العربية برنامجه السياسي، الذي يحدّد توجهات الحزب السياسية لإنقاذ مصر من أزمتها الشاملة. ويلخص البرنامج السياسي للحزب مقومات الإنقاذ انطلاقاً من عقد اجتماعي جديد في البيت الوطني، وعقد قومي جديد في البيت العربي، وعقد

حضاري جديد تبتعث به مصر دورها القيادي الطبيعي في وطنها العربي وعالمها الإسلامي والنامي، وأن يكون ذلك الأساس المتين للبناء الجديد من خلال مهام محدودة<sup>(٧١)</sup>.

### ١ - بناء مجتمع الإرادة الوطنية بالعمل على

محورين: أولهما المحور الداخلي الذي يتجه إلى توفير قوت الشعب من عمل الشعب، والتخلص من التبعية، وبناء التنمية المستقلة، واعتماد الديمقراطية أسلوباً للإبداع والتقدم. وثانيهما أن تقوم مصر بدورها القيادي في إنهاء حالات الحصار والاحتلال المفروضين على الأقطار العربية، وبناء الوحدة من أسفل بيد الشعب العربي في جميع الأقطار العربية، بينما يمثل وجود إسرائيل أفدح الأخطار على أمن مصر والعرب جميعاً، وما يتطلبه ذلك من تصفية التناقضات العربية - العربية، وتوفير وسائل العلاج المبكر للأزمات، وفض المنازعات سلمياً<sup>(٧٢)</sup>.

### ٢ - بناء مجتمع الوحدة العربية، وذلك ببناء

الوحدة من أسفل من طريق مدّ الجهود الشعبية. ووعي الجماهير ومبادرتها ببدآن دور إيجابي للمواطن الفرد يتوّج بإرادة القرار السياسي لإتمام الوحدة. والتكامل العربي شرط ضروري للسير على هذا الطريق، بإحياء اتفاقية الوحدة الاقتصادية والميثاق الاقتصادي العربي، وتحقيق تكامل إنتاجي مبني على تقسيم العمل، وتخصّص اقتصاد كل قطر بأنشطة إنتاجية بعينها، وتعميق الصناعة العربية، ودعم صندوق النقد الدولي، وإنشاء مؤسسات مالية قوية تقوم بحماية الأموال العربية المهاجرة وإعادة توطينها في استثمارات قومية، وتشجيع رؤوس الأموال الخاصة على العمل المشترك، وإنشاء شركات عربية متعددة الجنسية، وما يتطلبه ذلك كلّ من إرادة سياسية تعزّز دور الفرد في نسج شبكة الوحدة من متطلبات الحياة كلها، ومنح كل عربي حرية اختيار الإقامة في أي قطر، والتمتّع بجميع حقوق ومزايا مواطن القطر نفسه

(٧٠) البرنامج السياسي لحزب الكرامة العربية (القاهرة: حزب الكرامة العربية، ٢٠٠٤)، ص ٧ - ٣١.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٣٢ - ٤١.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٤٣ - ٤٥.

في المجالات كافة، وحرية التنقل بين الأقطار من دون تأشيرة مسبقة<sup>(٧٣)</sup>.

**٣ - بناء المجتمع الديمقراطي بإصدار دستور جديد**  
يجسد الإجماع الوطني؛ فو مؤتمر تأسيسي منتخب، ووقف العمل بحالة الطوارئ، ولا يكون إعلانها إلا لمواجهة كارثة طبيعية أو حالة حرب أو اضطرابات داخلية مسلحة، وإطلاق حرية تكوين الأحزاب السياسية وتداول السلطة داخلها كل أربع سنوات، وحرية تكوين النقابات العمالية والمهنية، وتأكيد استقلالية الحركة النقابية والتعاونية والطلابية والجمعيات والروابط والمنشآت، وحرية إصدار الصحف وإنشاء محطات الإذاعة وقنوات التلفزيون، وإقرار حقوق الاجتماع والإضراب والتظاهر والاعتصام السلمي، وتأكيد الإشراف القضائي العام على جميع المراحل الانتخابية وفي جميع أنواعها، مع توفير ضمان نزاهة الانتخابات، وتكريس نظام الانتخابات بالقوائم النسبية، ومحكمة مرتكبي الجرائم الانتخابية، وإعطاء الأفراد حق رفع الدعوى الجنائية بالطريق المباشر في جرائم الفساد السياسي والانحراف بالسلطة والجرائم الانتخابية وجرائم التعذيب في السجون وأقسام الشرطة، وعدم سقوطها بالتقادم. واتخاذ إجراءات دعم استقلال السلطة القضائية، والتجاء كل مواطن إلى قاضيه الطبيعي، وقصر القضاء العسكري على محاكمة العسكريين، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والمدنيين المسجونين بقرارات المحاكم العسكرية، وتأكيد جميع حقوق الإنسان في الحياة والحرية والكرامة، وحرية الاعتقاد والتعبير والاتصال والمعرفة والاجتماع والمشاركة في الحياة العامة، وحقوق الإنسان في العمل، وحد أدنى للأجر مع ربط الأجور بالأسعار، وحقوق التعليم والصحة والسكن اللائق، والمعاش والضمان الاجتماعي ضد البطالة أو المرض أو العجز، وعدالة توزيع الدخل القومي، والحقوق المدنية للبدن والنفس، والمراجعة الشاملة للمنظومة القانونية الحاكمة وعلاقة السلطة

بالشعب وعلاقة المواطنين بعضهم ببعض، وعلاقة المؤسسات بعضها ببعض، وحق الإنسان في المعلومات، وتحرير حركة النساء من قيودها، وإصلاح النظام السياسي بإقامة علاقة جديدة بين السلطات الثلاث<sup>(٧٤)</sup>.

**٤ - السعي إلى بناء المجتمع العلمي بالتشديد على**  
تبني خطة وطنية شاملة لاكتساب التكنولوجيا والعلم الحديث ونقلهما وتطويرهما في مختلف جوانب الحياة في مصر، في الإنتاج والخدمات، لتنمية الموارد المخصصة للبحث العلمي والتكنولوجيا من ميزانية الدولة، وتقديم جميع الحوافز التمويلية والإعفاءات الضريبية والجمركية لمشاريع التطوير البحثي ونقل التكنولوجيا والمعلومات، وحصانة استراتيجية وطنية لتجديد فروع الصناعة والتكنولوجيا المتقدمة ذات الأولوية (الإلكترونيات، الحاسبات، تحلية المياه، الأدوية، الهندسة الوراثية، المواد البديلة، الطاقات المتجددة)، وما يرتبط بها من المعلوماتية وتقنية الاتصال والتكنولوجيات المتقدمة القادرة على رفع الإنتاجية من دون رأس المال، وكذلك إنشاء «وادي سيليكون» لتصنيع شرائح السيليكون لكسر احتكار إسرائيل في صناعة المعلومات، وضرورة حشد جميع الموارد المالية والبحثية العربية في برنامج تكنولوجي موحد، وتخصيص نسبة ٣ بالمئة على الأقل من الناتج العربي كله لنقل التكنولوجيا وتطوير البحوث الأساسية، وإنشاء جامعة عربية لعلوم المستقبل، ومدينة بحوث عربية، وهيئة عربية لأبحاث الفضاء، وهيئة عربية لبحوث تحلية المياه، وما يتطلبه ذلك من التوسع في التعليم ومجانبة التعليم وتغيير أساليب التدريس، ومسح عار الأمية، ومساهمة أجهزة الإعلام في نشر المعرفة العلمية وخاصة لدى النشء، وتحقيق ديمقراطية المؤسسات العلمية<sup>(٧٥)</sup>.

**٥ - بناء مجتمع الشفافية واقتلاع الفساد الذي يمثل**  
خطراً على المجتمع، ويهدر جهود التنمية، وهو ما يتطلب شن حملة واسعة منظّمة ضده من مواقع القانون

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٤٥ - ٤٧.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٤٧ - ٥٣.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٥٣ - ٥٦.

والاتصال الجماهيري والإعلام الحر، وتوفير المعلومات للمهيات الشعبية للقيام بدور رقابي فعال، ومنح المواطنين حق رفع دعاوى جنائية - من دون اشتراط المصلحة المباشرة - ضد ظواهر الفساد كافة، ومنح الاستقلالية والحصانة القضائية لأجهزة الرقابة، وإلزامها بنشر تقاريرها في الصحف وتوفيرها لمن يطلب، وإصدار تشريع لمحكمة الوزراء ورئيس الجمهورية، وإلزام كبار المسؤولين بتقديم إقرارات ذمة مالية علنية، ومنع قيام المسؤولين وذويهم بأعمال القطاع الخاص لمدة خمس سنوات بعد ترك مناصبهم، والتطبيق الحازم لقانون من أين لك هذا، والمصادرة الكاملة للأنشطة والثروات المجهولة المصدر<sup>(٧٦)</sup>.

٦ - بناء مجتمع التنمية المستقلة التي تقوم على مبدأ الاعتماد على النفس، وأساسها التنمية البشرية التي تتطلب:

- محور الأمية؛

- تطوير التعليم؛

- تحسين الحالة الصحية؛

- مواجهة البطالة والفساد؛

- ضرورة تعزيز الاعتماد على النفس؛

- تقليص خطر الاعتماد على المصادر الربية؛

- دعم لاقتصاد العيني؛

- تبني استراتيجية تصنيع سريعة وطفرية؛

- تنفيذ استراتيجية الربط بين الورش والصناعات الصغيرة عبر شبكة لتكامل حلقات التصنيع الوطني ومضاعفة نصيب الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤٠ بالمئة خلال عشر سنوات؛

- مضاعفة معدل الادخار المحلي ومعدل الاستثمار الإجمالي إلى ما لا يقل عن ثلث الناتج القومي؛

- مواصلة الاهتمام بالزراعة والتصنيع الزراعي وتنفيذ إصلاح زراعي جديد يعيد النظر في الملكيات الغائبة واحتكار الأرض؛

- إنشاء صندوق حكومي لشراء الأرض الزراعية المؤجرة من ملاكها وتمليكها للمستأجرين؛

- إعادة النظر في قانون الإيجارات الزراعية؛

- دعم حلقات التعاون الزراعي وتحويل بنك الائتمان وبنوك القرى إلى بنك للتعاون الزراعي يملكه ويديره التعاونيون والزراعيون وترشيد استخدام المياه للرعي؛

- اعتماد التنمية المخططة التي تستهدف مضاعفة الدخل القومي في عشر سنوات؛

- تأكيد دور الدولة الوطنية في كفاية التنمية بجميع قطاعاتها عبر السيطرة على وسائل الإنتاج المتصلة بالأمن والخدمات والمرافق العامة والاحتياجات الأساسية؛

- وقف الاقتراض الخارجي المشروط؛

- تحقيق تكافؤ أفضل من خلال الاندماج في كتلة عربية اقتصادية؛

- وقف استيراد السلع الكمالية والاعتزاز بالمنتجات الوطنية مع تطويرها وتجديدها تحت شعار (صنع في مصر وبعقول مصرية)؛

- وقف برنامج خصخصة القطاع العام، والعمل على إصلاحه وإدارته على أسس الكفاية الاقتصادية<sup>(٧٧)</sup>.

٧ - بناء مجتمع الضمان الاجتماعي الشامل

إن تلبية الحقوق والحاجات الأساسية للإنسان، وتأكيد حقوق التعليم والعمل والعلاج والسكن والتأمين والمعاش والبيئة النظيفة لكل مواطن، بصفتها حقوقاً طبيعية ودستورية ملزمة، مع عدالة توزيع الثروة، هذه كلها عناصر جوهرية للتنمية البشرية التي هي عنوان رقي الأمم وتقدمها<sup>(٧٨)</sup>.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٥٦ - ٥٧.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٥٧ - ٦٢.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٦٢ - ٦٤.

## ٨ - مبادرات للتقدّم

ينفرد برنامج حزب الكرامة العربية عن سائر الأحزاب المصرية بطرح مبادرات للتقدّم تتمثل في مشاريع متكاملة في جميع مجالات النشاط الاقتصادي والعلمي والتكنولوجي، بلورها علماء مصريون يتمتعون بسمعة دولية ومكانة علمية. وهي مبادرات مدروسة ومخطط لها كثمرة معارف وكدّ عقلي مخلص من جانب نخبة ممتازة من الخبراء والعلماء الوطنيين. هذه المبادرات هي:

- تعمير الساحل الشمالي، وتنفيذ مشروع منخفض القطار بما يوفر مساحة تستوعب حوالي ٤ ملايين نسمة، ويوفر مليوني فدان صالحة للزراعة في المراحل الأولى، وقابلة للزيادة إلى ٥٠ مليون فدان على مدى عقود.

- إعلان الدلتا ووادي النيل محميتين طبيعيتين.

- الاكتفاء الذاتي بمادة القمح.

- الاكتفاء الذاتي بالثروة السمكية.

- نهر صناعي من بحيرة ناصر.

- إنشاء الصندوق الوطني للتأمين الصحي.

- التوليد الحيوي لطحلب الأسبرولينا.

- توليد مصر للطاقة النووية.

- الاختراق التكنولوجي.

- التقسيم الإداري الجديد لمصر<sup>(٧٩)</sup>.

## ٩ - البناء التنظيمي للحزب

يقوم البناء التنظيمي للحزب على أساس مبادئ أساسية مستندة إلى أن

- الحزب ليس بديلاً عن الجماهير، إنما هو جزء متقدّم منها، ونجاحه في تحقيق أهدافه مشروط بارتباطه بالناس؛

- العمل لمصلحة الجماهير، وليس الحديث باسمها هو معيار الثورية؛

- الديمقراطية داخل الحزب هي دليل مصداقية المطالبين بالديمقراطية في المجتمع؛

- وحدة الإدارة في الحزب تكملها مرونة التنظيم؛

- مصدر نقاط التأثير في القرار الحزبي ضمانه لعدم احتكار القرار والجماعة القيادية الحق؛

- الالتزام برأي الأغلبية مشروط باحترام حق الأقلية في التعبير، والحركة من أجل تسييد رأيها ديمقراطياً؛

- ضمان مشاركة الشباب في القيادة شرط للديمقراطية والفاعلية معاً<sup>(٨٠)</sup>.

## ١٠ - عضوية الحزب

عضوية الحزب حق لكل مواطن يؤمن بمبادئ الحزب وأهدافه الأساسية، ويلتزم ببرنامج ولائحته الداخلية، ويواظب على دفع بدل الاشتراك الشهري الذي يقرره الحزب<sup>(٨١)</sup>. ويشار إلى أن الهيكل التنظيمي للحزب يتكوّن من الوحدة الأساسية التي تنشأ في المراكز والأقسام والبنادر، وتنتخب لجنة تنسيق الوحدة الأساسية، ومن المؤتمر العام، الذي ينتخب لجنة التنسيق المركزي.

تتكون جميع مستويات الحزب بالانتخاب من بين الأعضاء العاملين المسدّدين للاشتراك، ومدة كلّ دورة انتخابية ثلاث سنوات، ويُشترط أن يكون ثلث المستويات المنتخبة ممّن هم دون سن الـ ٣٥، وكلّ مسؤولية قيادية يتولاها الشخص نفسه لمدة واحدة فقط.

تنشأ الوحدة الأساسية على أساس جغرافي على مستوى كل قسم أو بندر. ويُعتبر مؤتمر الوحدة أعلى سلطة فيها، وهو يضع الخطط المناسبة لحركة الوحدة، وينتخب لجنة تنسيق تتولّى الإدارة اليومية، وتنفذ قرارات مؤتمر الوحدة وتوجيهات المستوى الأعلى، فضلاً عن الدعوة إلى برنامج الحزب وسياساته، والالتحام

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٦٥ - ٦٩.

(٨٠) «لائحة النظام الداخلي لحزب الكرامة العربية»، ص ١٤٦.

(٨١) المصدر نفسه، ص ١٤٧ - ١٤٩.

بالجماهير، وتبني مشكلاتها ومحاولة حلها، وتنمية الوعي السياسي لديها، ورفع مستوى أعضاء الحزب الثقافي والسياسي والتنظيمي وكسب عضوية جديدة، وتشكيل مجموعات خدمة عامة في جميع المجالات (محو أمية، صفوف تقوية، تشجير... إلخ).

وتتكوّن لجنة المتابعة على مستوى المحافظة من مسؤول المتابعة عن كلّ وحدة أساسية تكون مهمتها التنسيق والمتابعة، ونقل الخبرات، وتأدية بعض المهام التنظيمية من دون المساس بصلاحيات المستوى القاعدي. ولا تُعتبر مستوى تنظيمياً<sup>(٨٢)</sup>.

ويتكوّن المستوى المركزي من المؤتمر العام ولجنة التنسيق المركزية، ويمارس كلّ منهما دوره وفقاً لتكوينه وصلاحياته؛ فالمؤتمر العام، الذي يتشكّل من ممثلي الوحدات الأساسية، وهم خمسة أعضاء كحدّ أقصى، تقترح لجنة التنسيق السابقة عليه ١٠ بالمئة من مجموعهم، ويراعى في اختيار هؤلاء أن يكونوا من شاغلي المواقع الجماهيرية ومن ذوى الكفاءة السياسية والخبرة التنظيمية. ويقوم المؤتمر في بداية أعماله بانتخاب منسق عام الحزب، وبانتخاب لجنة التنسيق المركزية في نهاية أعماله. واللجنة هذه هي القيادة اليومية للحزب، وتشكّل بالانتخاب من أعضاء المؤتمر بنسبة ١٠ بالمئة من أعضائه، أو ٣٣ عضواً كحدّ أقصى، على أن يكون من بينهم عضو واحد على الأقل من كلّ محافظة. وتنتخب من بين أعضائها ثلاثة منسقين عامين مساعدين، وعدداً من المنسقين المركزيين توزّع بينهم مسؤوليات العمل المختلفة (تنظيم، تثقيف، منظمات جماهيرية، عمل جهوي، شؤون مالية). ويشكّل هؤلاء مع المنسق العام إدارة يومية للعمل الحزبي تجتمع مرة واحدة كل أسبوع، وتجتمع لجنة التنسيق مرة واحدة كل شهر.

تختص لجنة التنسيق المركزية بتنفيذ قرارات المؤتمر العام، وتعيين رؤساء المؤسسات الصحفية للحزب

والأعضاء غير المنتخبين في مجالس إدارتها، وإصدار قرارات تشكيل المنظمات الجماهيرية المساعدة وحكومة الظل وبرلمان الشعب<sup>(٨٣)</sup>.

كما ينشئ الحزب تنظيمات جماهيرية مساعدة تتفق مع المبادئ العامة للحزب، ولها استقلال تام في حركتها، ولا يُشترط في عضويتها أن تكون مقصورة على عضوية الحزب، وتعمل في قطاعات اجتماعية محدّدة بينها (الفلاحين، المرأة، النقابات المهنية، النقابات العمالية، الطفل، الحرفيين)، أو تتولّى مهمة العمل الجماهيري في قضية محدّدة بعينها (مقاومة التطبيع، تطوير التعليم، محو الأمية، تنمية الإنتاجية الزراعية... إلخ)، وتضع كل منظمة جماهيرية مساعدة للحزب لائحته الداخلية<sup>(٨٤)</sup>.

إلى ذلك، ينفرد الحزب بإنشائه، وفق لائحته الداخلية، مؤسستين حزبيتين نوعيتين هما حكومة الظل وبرلمان الشعب<sup>(٨٥)</sup>.

يتضح من هذا العرض للبناء التنظيمي لحزب الكرامة أنه لم يلتزم بالبناء الهرمي التراتبي، الذي تأخذ به معظم التنظيمات الناصرية ويكرّس سلطة البيروقراطية الحزبية، بل إنه اعتمد شكلاً تنظيمياً يقوم على العلاقات الشبكية بدلاً من العلاقات التراتبية، واكتفى بأن يتشكّل البناء الحزبي من مستويين فقط، هما المستوى القاعدي والمستوى المركزي، ونص على أن يتكوّن المؤتمر العام من ممثلين للوحدات الأساسية، وهو ما يعزّز نفوذ قواعد الحزب على قيادتها المركزية. وتتعدّد مواقع التأثير في القرار الحزبي بما يعمّق الديمقراطية الداخلية للحزب.

ويُعتبر اجتهد حزب الكرامة في المسألة التنظيمية ظاهرة جديدة بالنسبة إلى الأحزاب السياسية عموماً والأحزاب الناصرية خصوصاً، وهو اجتهد يفتح الباب أمام الإبداع في أشكال تنظيمية تحدّ من البيروقراطية

(٨٢) المصدر نفسه، ص ١٤٩ - ١٥١.

(٨٣) المصدر نفسه، ص ١٥٢ - ١٥٤.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ١٥٤.

(٨٥) المصدر نفسه، ص ١٥٤ - ١٥٥.

الحزبية والمركزية، وتعزز الديمقراطية داخل الحزب.

يُذكر أخيراً أن للحزب صحيفة أسبوعية باسم الكرامة.

\*\*\*

يؤكد هذا العرض للتنظيمات السياسية لثورة ٢٣ يوليو مجموعة من الحقائق المهمة:

- أدى قيام الثورة من دون نظرية سياسية وتنظيم سياسي متكامل إلى اتباعها نهجاً تجريبياً براغماتياً في بناء تنظيماتها السياسية.

وكان التركيز في كل مرحلة من مراحل تطوّر الثورة ينصبّ على بناء التنظيم القادر على مساندة الثورة في هذه المرحلة. وهو ما ينطبق على هيئة التحرير في المرحلة الانتقالية، والاتحاد القومي في مرحلة تثبيت سلطة الثورة وبدء عملية البناء الاقتصادي والاجتماعي، والاتحاد الاشتراكي العربي وطليعة الاشتراكيين ومنظمة الشباب الاشتراكي في مرحلة التحوّل الاشتراكي.

- كانت خبرة الثورة في مجال التنظيم السياسي تتطوّر مع تطور الممارسة، وبلغت قدراً كبيراً من النضج مع بناء التنظيم السياسي لمرحلة التحوّل الاشتراكي.

- قامت التنظيمات السياسية للثورة في كلّ مراحلها على صيغة تنظيمية متماثلة، هي البناء الهرمي من خلال مستويات تنظيمية متدرجة تبدأ بالوحدة

الأساسية، ثم المركز أو القسم، والمنطقة، والمحافظة، والمستوى المركزي.

- لم تمارس أية منظمة من هذه المنظمات دوراً حقيقياً في حكم البلاد وصيوغ السياسات العامة، بل كانت أقرب إلى التنظيمات التعبوية التي تقوم بمهمة أساسية هي تعبئة الجماهير خلف القيادة السياسية ممثلة في شخص الرئيس جمال عبد الناصر.

وقد قامت هذه التنظيمات بدور القناة التي تقنع الجماهير بفكر القيادة وسلامة أولويتها، وتنقل إلى القيادة رأي الجماهير ومواقفها من سياسات الحكم. وبذلك، تكون القيادة على معرفة كبيرة بما يدور في المجتمع من آراء واتجاهات.

- كانت المشكلة الأساسية لتنظيمات ثورة ٢٣ يوليو أن بناءها يتم من موقع السلطة، ولذلك كانت هدفاً للعناصر الانتهازية التي نجحت في اختراقها والحصول على مواقع قيادية مؤثرة فيها، ولم يكن هناك مجال حقيقي لاختبار مدى نضالية الأعضاء أو حقيقة أفكارهم. يؤكد هذا الأمر واقعان مهمّتان: الأولى تولّي عناصر من قيادة الاتحاد القومي في سورية تمويل الانقلاب الذي أدى إلى انفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة. والثانية تحوّل معظم قيادات الاتحاد الاشتراكي والتنظيم الطليعي إلى مساندة أنور السادات في انقلاب ١٥ مايو، وساندته في التحولات التي قام بها ضد سياسات عبد الناصر، التي كانت هذه القيادات تزايد على الولاء لها قبل انفراد أنور السادات بالحكم.



## ٢٣ — المنظمات الناصرية في السودان

حيدر إبراهيم علي

### - ١ -

ثالث. وهذا يعني أن ظهور التيار القومي الاشتراكي التقدمي لم يكن مجرد نزوة أو اختراع مثقفين، بل كان ضرورة؛ فقد كان هناك مجالات فكرية وسياسية تحتاج إلى من يعبر عنها، مثل: دور الدين التقدمي والمستنير في السودان؛ الاشتراكية غير الماركسية المرتبطة بالصراع الطبقي؛ الاشتراكية الديمقراطية؛ الوحدة العربية مع الحرية والاشتراكية ومعاداة الإمبريالية والصهيونية. وكان ثمة حاجة ملحة إلى فكر يجمع هذا كله، ويكون سودانياً وطنياً، ولا يُتهم بالرجعية ولا بالعمالة للأجنبي.

وهنا ظهرت مجموعات مثل الجبهة المتحدة للطلاب العرب؛ الطليعة التقدمية العربية؛ القوميون العرب؛ حزب البعث العربي الاشتراكي؛ الجبهة العربية الاشتراكية؛ منظمات الاشتراكيين العرب؛ التيار القومي الاشتراكي. ووجدت هذه المجموعات إمكانية أن تتقدم لملاء فراغ الطريق الثالث، خاصة أنها كانت ترى وجود أزمة سياسية شاملة طاولت الجميع بعد تحقيق الاستقلال السياسي، ومن دون التقدم على طريق تحقيق مهام مرحلة ما بعد الاستقلال، وعلى رأسها التنمية الاقتصادية.

يرى عدد من المؤرخين أن عام ١٩٦٠ مثل بداية تمايز التنظيمات داخل التيار القومي الاشتراكي في شكله السابق. وكان في ذلك التطور ميلاد التنظيم الناصري وحزب البعث. وفي ما يخص تنظيم الناصريين، كانت مصر عبد الناصر في قمة مجدها القومي والنضالي. ويصف بعض القوميين تلك المرحلة بالقول: «فبعد العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ اكتشفت الثورة المصرية، وخاصة قيادة جمال عبد الناصر، أفقها القومي العربي، وذلك من خلال معاركها ضد الاستعمار الجديد

تُعتبر المنظمات الناصرية من الكيانات الحديثة نسبياً في السودان. ويمكن القول إن الاهتمام السوداني الجاد والعميق بالعروبة بدأ عملياً في نهاية الخمسينيات، وبالتحديد بعد تأميم قناة السويس وبروز عبد الناصر بطلاً قومياً وأملاً للأمة العربية، ثم قيام الوحدة بين سورية ومصر عام ١٩٥٨. وقد ولدت هذه المنظمات بعد الاستقلال عام ١٩٥٦ ولم تواكب أحزاب الحركة الوطنية التقليدية التي أنتجها مؤتمر الخريجين في منتصف أربعينيات القرن الماضي. كما أنها جاءت عقب الأحزاب العقائدية المعاصرة، مثل الحزب الشيوعي وحركة التحرير الإسلامي. وقد كان لدى الأحزاب المنادية بالاتحاد مع مصر في ذلك الحين بعض الميول العاطفية نحو العرب والمسلمين بالذات، ولكن هذه الميول لم تتركز على أسس أيديولوجية وتنظيمية محددة؛ فقد اكتفى المتعاطفون بالمشاركة في تظاهرات مؤيدة لعبد الناصر أو مساندة للحق الفلسطيني، أو مدينة وشاجبة لمواقف صهيونية وأمريكية. وجاءت المنظمات الناصرية ضمن تيارات واسعة، وتحت تسميات فضفاضة تشمل ألوان طيف عروبية ووحداوية عريضة. ونشطت هذه المجموعات والتيارات أساساً في الجامعات والمعاهد العليا والمدارس الثانوية. ولذلك، اتسمت المنظمات الناصرية في نشأتها وتطورها بصفة النخبوية، وعجزت عن التحول إلى حركات جماهيرية، وظلت أقرب إلى جماعات الضغط الصفوية والحضرية.

### - ٢ -

كادت النخبة السودانية أن تكون حكراً على الشيوعيين والإخوان المسلمين، فبرزت الحاجة إلى طريق

والأحلاف وقوى الإقطاع . . ووجدت نفسها تتحالف مع حزب البعث العربي الاشتراكي والقوى القومية في سورية وبقية أجزاء الوطن العربي . . وفي فبراير ١٩٥٨ توج هذا التحالف بوحدة مصر وسورية وميلاد الجمهورية العربية المتحدة . . وهكذا تحولت مصر/ عبد الناصر إلى مركز رئيسي من مراكز حركة الثورة العربية<sup>(١)</sup>.

وكان هذا العامل الموضوعي والخارجي مؤثراً في الحراك القومي داخلياً، خاصة أن مصر ظلت نافذة السودان على العالم، ومعبّر كل ما هو جديد من الأفكار وأي مستجدات أخرى. ويرجح كثيرون أن أسباب نشأة الأحزاب تعود إلى التأثير المصري خلال الحركة الوطنية، وبالذات الأحزاب الاتحادية، والحركة الشيوعية، والإخوان المسلمين الذين هم امتداد طبيعي لإخوان مصر: «ومن هنا كان تحول مصر إلى جانب حركة الثورة العربية المعاصرة أحد الأسباب التي ساعدت على نمو التيار القومي الاشتراكي وميلاد تنظيماته وسط الطلاب في تلك الفترة . . عبر مصر وفدت أفكار وشعارات الحركة الثورية العربية»<sup>(٢)</sup>.

### - ٣ -

جاء التيار الناصري في السودان من أحشاء تنظيم الطليعة التقدمية العربية، مع تبلور المواقف وتمايز الرؤى. وكان وجود تنظيم الطليعة هو الأبرز في جامعة القاهرة - فرع الخرطوم والمدارس المصرية في السودان. ويرجع البعض إعلان التنظيم الناصري المستقل إلى ظروف انفصال سورية عن مصر بعد انقلاب ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١؛ فقد تحركت هذه المجموعة، بمساندة من الجماعة التي كانت تصدر جريدة الرائد في جامعة الخرطوم، بقصد تسيير تظاهرة تؤيد الوحدة وعبد الناصر وتدين الانفصال . . ووجد التحرك استجابة واسعة وسريعة، وأدى إلى تكوين الجبهة العربية الاشتراكية في

جامعة الخرطوم. وفي الموعد المحدد، خرجت من ميدان أبو جنزير الجماهير في تظاهرة احتجاج ضخمة تدين مؤامرة الانقلاب وتعلن مساندتها ووقوفها خلف قيادة عبد الناصر من أجل أهداف الوحدة، واتجهت إلى جامعة القاهرة - الفرع، حيث انضمت إليها التظاهرة التي نظمتها الطليعة التقدمية. وكان أهم ما في ذلك التحرك أن التظاهرة «كانت تمثل أول نشاط جماهيري تقوم به تشكيلات التيار القومي بمفردها، وبشكل مستقل عن التنظيمات الطلابية السياسية الأخرى . . قبل ذلك كانت تشارك في النشاط الطلابي العام الذي يشمل كافة التنظيمات باسم اتحاد الطلاب»<sup>(٣)</sup>، بحسب رواية القياديين البعثيين محمد علي جادين وعبد العزيز الصاوي، التي توضح بأن التنظيم الناصري حمل اسم الجبهة العربية الاشتراكية كتتنظيم قومي اشتراكي وسط الشباب، ودشن مرحلة الخروج من العفوية إلى العمل المنظم والقائم على فكر وبرنامج.

وهناك رواية شوقي ملاسي، البعثي أيضاً، التي يحكي فيها عن دوره مع آخرين في بناء منظمات الاشتراكيين العرب التي ضمت فرعين: الجبهة العربية الاشتراكية في جامعة الخرطوم والمدارس الثانوية السودانية، والطليعة العربية التقدمية في جامعة القاهرة - الفرع والمدارس الثانوية المصرية في السودان. ويقول إنهم صاروا بعثيين قليلي العدد في ذلك الحين، وهذه قصة لها مقام آخر، ولكنهم قاموا - حسب قوله - بدور القلب والقيادة لمجمل حركة الاشتراكيين العرب<sup>(٤)</sup>. ويضيف أنهم انتظموا في عقد اجتماعاتهم ومؤتمراتهم، وانتخبوا سعيد حمور أميناً للسر، ثم انتخبوا ملاسي في الدورة التالية. وفي دورة لاحقة، انتخب الطاهر عوض الله. ويكتب في هذا الصدد: «وكانت الفترة التي أصبح فيها الطاهر عوض الله أميناً للسر فترة دقيقة وحرجة، وزادها تعقيداً وخلق لنا ربكة واسعة، موقف الطاهر

(١) محمد علي جادين وعبد العزيز حسين الصاوي، بانوراما: تاريخ التيار القومي الاشتراكي وحزب البعث العربي الاشتراكي في السودان (الخرطوم: حزب البعث العربي الاشتراكي، [د.ت.])، ص ٢٤.

(٢) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٣) المصدر نفسه، ص ٣٣ - ٣٤.

(٤) شوقي ملاسي، أوراق سودانية (الخرطوم: دار عزة، ٢٠٠٤)، ص ٦٣.

الذي اتسم بالخوف والتراجع. تلك كانت الفترة التي شهدت اندلاع المواجهة النهائية لنظام عبود<sup>(٥)</sup>.

ويحكي ملاسي عن غياب الطاهر التام خلال تلك الفترة الحرجة، إذ لم يصادفوه في تظاهرة أو ندوة أو موكب، حتى سقوط النظام ونجاح ثورة أكتوبر الشعبية. حينئذ خرج الطاهر من مكان اختبائه، حاملاً استقالته من الحزب. ويقول ملاسي: «... وبدأ العمل لشق تنظيم الطليعة التقدمية وتكوين تنظيم الوندوين الناصريين. والاستقالة بالطبع من حقه ولكنه رفض أن يعيد لنا وثائق التنظيم وأسراره»<sup>(٦)</sup>. وشهدت هذه الفترة عداء سافراً بين عبد الناصر والبعثيين، شمل جميع البلدان العربية. وأصبح البعث العدو الأول للناصريين في المنطقة العربية.

ولأن الناصرية، في البداية، لم تشكل الحزب الذي ينافس حزب البعث تنظيمياً وفكرياً، فقد استثمرت كارزمية عبد الناصر، بالإضافة إلى جهاز دولته، في نشر أفكاره. ويورد ملاسي أن أخاه عصمت ملاسي انضم إلى التنظيم الناصري، وروى له أن اللواء مصطفى عبد العزيز، وكيل وزارة الداخلية في عهد وزيرها زكريا محيي الدين، زار السودان بعد ثورة أكتوبر ليلتقي بالناصرين في السودان. وكان من بين من اجتمع إليهم وناقشهم بشأن دور المصريين في ثورة أكتوبر بآبكر عوض الله وزهير عتيبي والطاهر عوض الله، وآخرون<sup>(٧)</sup>. ومثل هذه العلاقة كانت دوماً مصدر شك لأنها تربط الحزب الناصري بالأجهزة المصرية الرسمية.

يقدم القيادي الناصري حيدر طه رواية أخرى للنشأة والتكوين، اتخذت البداية على خلفية الانقسام الحاد بين القاهرة ودمشق، وخروج سورية من الجمهورية العربية المتحدة، «والتشكك في نوايا البعثيين «الإقليمية» ودورهم في إجهاض أول تجربة وحدوية كان العالم العربي الثوري ينظر إليها كنموذج يمكن أن يرتقي إلى «وحدة

عربية» شاملة في مرحلة لاحقة»<sup>(٨)</sup>. وبدأت مصر في تهيئة نفسها لتأدية دورها القومي والوحدوي من خلال تطوير الأفكار وتقوية الإعلام الموجّه، ثم تقديم التنظيم - المثال لبقيّة العرب. ويقول طه: «وفي قفزة متطورة عقب الانقسام، طرحت مصر الناصرية رؤاها لمراحل التقدم العربي، وقوّمت الشعار القومي المطروح على الساحة العربية، فعُدّلت بعد أن كان مقلوباً، فأصبح: حرية، اشتراكية، وحدة، وبدأت التجربة الاشتراكية بطرح الميثاق وإعلان التنظيم السياسي باسم: الاتحاد الاشتراكي العربي، كوعاء يجمع القوى العاملة في المجتمع لقيادة الثورة الاجتماعية بدلاً من رهن القيادة لـ «طبقة البروليتاريا» التي لن تأتي في مجتمع لم تحدّد فوارقه الطبقيّة كما هو الحال في أوروبا»<sup>(٩)</sup>. وبدأت صيغة الاتحاد الاشتراكي محاولة ملء فراغ فشل الديمقراطية الليبرالية - حسب التقييم الناصري - خاصة في الدول النامية، والضعيفة الوعي السياسي، والمطلّة حديثاً على قيم الديمقراطية الغربية، مثل: إعلاء قيمة الدستور وحقوق الإنسان والحريات ودور المرأة والتسامح وقبول الآخر.

وصدر الميثاق الوطني بعد نقاشات مطولة في المؤتمرات الشعبية ليصبح الدليل النظري، مع الاتحاد الاشتراكي العربي الصيغة التنظيمية الجامعة لما سمي تحالف قوى الشعب العامل. وهكذا، زودت مصر الناصرية التنظيمات الناصرية بأدوات الفكر والعمل، أو عملت على الأقل كمرشد وموجه.

#### - ٤ -

كان من الطبيعي أن يكون السودان هو الأقرب والأسرع في الاستجابة لتطورات المنطقة، وذلك لأسباب معلومة، أهمها القرب الجغرافي و«العلاقة التاريخية». وكان الناصريون السودانيون من أوائل الذين تفاعلوا إيجابياً مع التطورات المصرية: «فأخذ التيار

(٥) المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٦) المصدر نفسه، ص ٦٤.

(٧) المصدر نفسه، ص ٦٥.

(٨) محمد محبوب عثمان، الجيش والسياسة في السودان، ط ٢ (القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠١)، ص ٩٧.

(٩) المصدر نفسه، ص ٩٧ - ٩٨.

صفوف الحزب<sup>(١١)</sup>. ولكن طه كان صاحبَ تقييم قاس للتنظيم في تلك الفترة، إذ يقول: «ولذلك ظل الاتحاد الاشتراكي بيتاً مهجوراً من سكانه الذين انشغلوا بمعارضة النظام العسكري الحاكم من داخل أحزابهم ونقاباتهم وتنظيماتهم ومجالسهم. فكان أقرب إلى مظلة يجتمع تحتها المتحالفون [وهم] قوميون وشيوعيون قدامى وديمقراطيون، يكتفون بدفع اشتراكاتهم من دون الحرص على المشاركة الفعالة، أو في أفضل الأحوال يلتقون للتداول في قضايا عامة [هي] أقرب في شكلها إلى الندوات المغلقة منها إلى العمل التنظيمي المتميز ببرنامج وخطة، تستهدف تعبئة الجماهير»<sup>(١٢)</sup>.

غلبت النخبوية والصفوية على التنظيم، وهذه سمة غالبية على ما يسمّى أحزاب القوى الحديثة (الشيوعيون، البعثيون، الناصريون، القوميون)، مقابل القوى التقليدية (حزب الأمة، الاتحاديون، الإخوان المسلمون). فالأولى تعمل وسط المهنيين والموظفين والمتعلمين والطلاب، ووجودها أكثر في المدن والمراكز الحضرية. وتنشط هذه الأحزاب في انتخابات النقابات المهنية والاتحادات الطلابية. أما في الانتخابات البرلمانية، فيقتصر نشاطها على دوائر الخريجين، وهي أقرب إلى كوتا مخصصة لخريجي الجامعات فقط، ولا تنافس بقوة في الدوائر الجغرافية التي تحتاج إلى أصوات كثيرة وحشد للجماهير. ومن الواضح أن التنظيم الناصري لم يتطّلع إلى أن يكون حزباً جماهيرياً، ورضي بدور حزب طليعي ولكن دينامي، ونشط بين الفئات القادرة على التغيير. وقد راج الحديث عن تسريع التغيير الثوري، خاصة أن نقل فكرة «تنظيم الضباط الأحرار» إلى السودان تم في وقت مبكر.

كان من المحتّم أن يتأثر الناصريون بتجربة الضباط الأحرار المصرية، التي انتقلت إلى كثير من البلدان العربية، مثل سورية والعراق وليبيا واليمن والسودان. ويقول بعض المصادر إن الصاغ صلاح سالم، عضو مجلس قيادة الثورة المصري والمسؤول عن ملف السودان

الناصرى يجمع نفسه في تنظيم جديد تحت اسم: الاتحاد الاشتراكي السوداني عام ١٩٦١، ليضم القوميين والتقدميين في الأحزاب السياسية الأخرى، وليكون وعاء جماهيرياً واسعاً تقوده مجموعة من الناصريين الملتزمين بالخط الناصري، يضمّهم تنظيم يمثل طليعة وعصب التنظيم الجماهيري، وهم في غالبيتهم من الشباب الذين حملوا معهم مؤثرات الحركة الطلابية من جامعتي الخرطوم والقاهرة الفرع. وكان الهدف من تلك النقلة أن يستقطب: الاتحاد الاشتراكي السوداني القوى والعناصر الثورية داخل الأحزاب والتنظيمات التي يشكل أعضاؤها من الشباب رصيلاً محتملاً للتنظيم»<sup>(١٠)</sup>.

ومن الواضح أن الاتحاد الاشتراكي السوداني كان أقرب إلى الجبهة العريضة، التي وجد فيها الكثيرون موقعاً من دون التخلّي عن أحزابهم، أو أن تكون بديلاً غير بعيد من قناعاتهم السياسية والفكرية السابقة؛ فقد ضم بعض العناصر التقدمية ذات التوجهات الوحدوية داخل الحزب الوطني الاتحادي. وكان ضمن قيادة التنظيم بعض الشيوعيين السابقين الخارجين أو المبعدين عن الحزب الشيوعي، الذين وجدوا طرفاً من أفكارهم في الاتحاد الاشتراكي السوداني، مثل: عوض عبد الرازق وعبد الكريم مهدي وعبد القادر حسن ومصطفى حسن. وانضم عدد من الحزب الاشتراكي الإسلامي، منهم: بابكر كرار وناصر السيد. ومن الشخصيات المعروفة، أحمد عبد الحليم ومحمد عبد الحليم. ويضيف طه أن الناصريين احتفظوا بتنظيمهم (الوحدويين العرب) ولم يطلبوا من العناصر الأخرى التخلّي عن أحزابهم في المرحلة الأولى. لذلك، كان هناك من يجمع، مثلاً، بين الاتحاد الاشتراكي السوداني وحزب الشعب الديمقراطي، باعتبار أن حزب الشعب الديمقراطي أكثر جماهيرية وأقدم وجوداً. وكان قادة حزب الشعب الديمقراطي لا يمانعون في «ازدواجية الانتماء»، خاصة للناصرين، الذين خرج كثيرون منهم من عباءة الشيخ الأهر علي عبد الرحمن الأمين، رئيس الحزب، ومن

(١٠) المصدر نفسه، ص ٨٩ - ٩٩.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

(١٢) المصدر نفسه.

ومأمون عوض أبو زيد. وقد صاروا أعضاء لمجلس قيادة الثورة بعد ٢٥ أيار/ مايو ١٩٦٩، بالإضافة إلى مجموعتي الضباط الديمقراطيين والضباط الوطنيين<sup>(١٤)</sup>. وقد قام الضباط الأحرار بدور حاسم في انتصار ثورة أكتوبر الشعبية عام ١٩٦٤، بعد انحيازهم إلى جانب الشعب ورفضهم إطلاق النار على المتظاهرين.

## - ٥ -

تركز عمل الناصريين والقوميين في سنوات التأزم السوداني حتى عام ١٩٦٨ على تنظيم الضباط الأحرار؛ فقد شهدت هذه الفترة العديد من الأزمات، من أبرزها انشقاق حزب الأمة، وتعاقب الحكومات الائتلافية، وحلّ الحزب الشيوعي، ومعركة الدستور الإسلامي، وتفاقم الوضع في الجنوب. وتهيأت الظروف لعمل عسكري يصدر انبهار الحياة السياسية في السودان، خاصة بعد تناقص الثقة في دور الأحزاب. وفي الوقت نفسه، نشط تنظيم الضباط الأحرار، وتوسع داخل بعض الأسلحة، بالذات سلاح المظلات والمدركات، وحامية الخرطوم. ويلاحظ ميرغني: «ازدياد عدد الضباط القوميين العرب داخل تنظيم الضباط الأحرار، وبداية ارتباطهم المؤسس مع التنظيم الناصري في مصر، خاصة الذين أوفدوا لتلقي دورات تدريبية في مصر من ضباط سلاح المظلات والمدركات»<sup>(١٥)</sup>. وكثف التنظيم من نشاطه مع مطلع عام ١٩٦٩، وشكّل لجناً لتقييم قدرة التنظيم على الاستيلاء على السلطة، وجاءت النتيجة إيجابية. ورغم ذلك، أخضع الأمر للتصويت، وجاءت النتيجة متقاربة. وكان الضباط الشيوعيون ضد الانقلاب (٧ أصوات)، بينما كان الضباط القوميون متحمسين وصوتوا مع الانقلاب (٦ أصوات). وتقول رواية شفوية للرائد مأمون عوض أبو زيد، عضو مجلس الثورة لاحقاً، أنه واثنان من زملائه القوميين، ذهبوا إلى القاضي بابكر عوض الله، وأخبروه بأنهم قادرون فنياً على استلام السلطة بالقوة العسكرية المتاحة لديهم. ويقول

في السياسة المصرية، زار الخرطوم خلال عام ١٩٥٣، وكان في صحبته الصاغ أبو نار، مدير مكتبه وأحد ضباط المخابرات المصرية. والتقى الوفد المصري في أثناء الزيارة عدداً من ضباط الجيش السوداني في العاصمة وفي مدينة جوبا. ولا يستبعد البعض أن يكون دور الجيش في المشروع الوطني القومي قد طُرح للنقاش بصورة ما، وكذلك موضوع أهمية العمل التنظيمي السري وضرورة ارتباطه بتنظيم الضباط الأحرار المصري والثورة المصرية. وراج حديث حول أن الرائد يعقوب كبيدة كان متحمساً للتجربة الناصرية، وواصل اتصالاته بصالح سالم، وعمل على بناء أول خلايا سياسية داخل الجيش. وفي عام ١٩٥٧، رصدت الاستخبارات العسكرية نشاطاً سياسياً بين مجموعة من الضباط بقيادة كبيدة والصابغ محمود حسيب والصابغ عوض محمد خليفة والصابغ جعفر محمد نميري. وبعد التحقيق الذي أجرته القيادة، تم إحالتهم إلى الاستيداع لمدة عام<sup>(١٦)</sup>.

يؤرخ الكثيرون لبدايات تأسيس تنظيم الضباط الأحرار بمطلع عام ١٩٦٠ كتتحالف يضم العسكريين الشيوعيين والقوميين والديمقراطيين. ويصنفهم ميرغني في أربع مجموعات ضمت أسماء برزت في الساحة السياسية السودانية، وتقلدت مناصب رفيعة في حقبة نهاية ستينيات القرن الماضي. وهي كما يلي:

- مجموعة ضباط الحزب الشيوعي: النقيب بابكر النور عثمان، بالإضافة إلى هاشم العطا، محمد محبوب عثمان، محمد أحمد الريح، عبد المنعم محمد أحمد، عثمان أبو شيبه ومحبوب إبراهيم. وقد أعدموا جميعاً عقب انقلاب ١٩ تموز/ يوليو ١٩٧١ ما عدا محمد محبوب عثمان (شقيق عبد الخالق محبوب) لأنه كان خارج البلاد.

- مجموعة الضباط القوميين، وهم متأثرون بالتجربة الناصرية، ومن بينهم: جعفر محمد نميري، خالد حسن عباس، أبو القاسم محمد إبراهيم، زين العابدين محمد أحمد عبد القادر، أبو القاسم هاشم،

(١٣) عصام ميرغني، الجيش السوداني والسياسة (القاهرة: نشر خاص، ٢٠٠٢)، ص ٤٤.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٤٦.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٥٢.

حرفياً: «وفي غمرة النقاش، تحدث الثلاثة بصوت واحد: يا مولانا نحن انهزمنا بالتصويت، ولكن لدينا القوات جاهزة.. وسنسير في التنفيذ. وجاء رد السيد بابكر عوض الله واضحاً حينما قال: أنا معكم. ولكنه طلب مواصلة الحوار مع الحزب الشيوعي السوداني»<sup>(١٦)</sup>.

شهدت الفترة التي سبقت الانقلاب مباشرة سيطرة كاملة للقوميين العرب على تنظيم الضباط الأحرار. وفي هذه الفترة، وقع اختيار الضباط القوميين على العقيد جعفر محمد نميري لقيادة الانقلاب، وفضّلوه على كثير من زملائه الذين وردت أسماؤهم كمرشحين. ووقفت القيادة الشيوعية بزعامة عبد الخالق محجوب موقفاً حاسماً ضد ما أسماه «التكتيك الانقلابي». ولكن كانت هناك مجموعة بقيادة أحمد سليمان مؤيدة بلا تحفظ للعمل العسكري. ويقول الضابط الشيوعي محمد محجوب عثمان: «إن تطور الموقف حول فكرة الانقلاب الذي تبنته عناصر القوميين العرب من ضباط تنظيم الضباط الأحرار، والذي لاقى اعتراضاً من الحزب في اجتماع المكتب السياسي في مارس ١٩٦٩، ما كان له أن يحدث لولا الكتلة التي دعمت فكرته داخل اللجنة المركزية التي استطاعت تمرير موقفها على المستوى القيادي»<sup>(١٧)</sup>. ويضيف: «ومن ناحية عملية، شارك العسكريون الشيوعيون في العملية الانقلابية بتوجيه من الحزب، ودخلوا في ساعات الصباح الأولى القيادة العامة، وقاموا بتأمينها والاستيلاء عليها بجسارة أذهلت بقية الانقلابيين الآخرين»<sup>(١٨)</sup>. ونجح الانقلاب من دون مقاومة تذكر، بل أيدته بعض القوى التقليدية، مثل الميرغني والحزب الاتحادي الديمقراطي.

ورغم هذا المسار للأحداث، يروي طه الناصري أن الناصريين، ومنهم المقدم محمود حسيب من الضباط الأحرار، ارتكبوا كثيراً من الأخطاء منذ اليوم الأول. ويعتقد أنهم، مثل غيرهم، أخذوا على حين غرة،

واعتبروا الانقلاب جزءاً من تكتيك الحزب الشيوعي، خاصة أن أبو القاسم هاشم، الذي يعتبره البعض الضابط الناصري الوحيد في مجلس الثورة، كان معارضاً لفكرة الانقلاب. ويكتب طه أن الطاهر عوض الله، سكرتير عام التنظيم الناصري، قال إن القاهرة نفسها فوجئت بالانقلاب، وقد وُجّهت إليه الدعوة بعد ثلاثة أيام لزيارة القاهرة «للتفاكر حول هوية الحدث، ومستقبله والتحالفات داخله، وميزان القوة ومراكزها»<sup>(١٩)</sup>. ويعتقد أن مشاركة الناصريين كانت محدودة في مجلسي قيادة الثورة والوزراء. ومن الملاحظ أنهم حصروا أنفسهم في وزارة الشباب التي أنشئت حديثاً، وكانت تُعتبر خلية للناصرين حين ضمت أبو القاسم هاشم وأحمد عبد الحليم وبابكر كرار. ويبدو أنه كانت لهم أهداف تنظيمية بعيدة المدى تبدأ من الأجيال الجديدة. ويقدم طه تفسيراً مغايراً: «ربما كان الناصريون الذين ظلّوا يتحرّكون تحت غطاء: (جمعية العلوم والدراسات العربية) منذ بداية الستينيات، من دون أن يطلقوا على أنفسهم وصف الناصريين، لا يأبهون كثيراً للوظائف والمناصب. كانوا يتطلّعون إلى عمل جماهيري واسع يُنزلون فيه رؤاهم»<sup>(٢٠)</sup>. وكان هؤلاء يستهدفون الفئات الخمس التي يسمونها قوى الشعب المنتج: العمال، الفلاحون، المثقفون، الجيش، والرأسمالية الوطنية. وهذه إحدى نقاط خلافهم مع الشيوعيين الذين رفضوا فكرة تكوين الاتحاد الاشتراكي الذي يضم هذه الفئات. كما أن الشيوعيين أصرّوا على توصيف السلطة بأنها برجوازية صغيرة قامت بانقلاب لا ثورة شعبية. وتحفظوا على تسمية «ديمقراطيين ثوريين» أيضاً. كما كان لهم موقف رافض للوحدة الثلاثية بين مصر وليبيا والسودان؛ فالناصريون رأوا فيها امتداداً لثورة ٢٣ يوليو المصرية، بينما اعتبرها الشيوعيون مرحلة في الثورة الوطنية الديمقراطية المتجهة نحو الاشتراكية ثم

(١٦) المصدر نفسه، ص ٥٥ - ٥٦.

(١٧) محمد أبو القاسم حاج حمد، السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل: المجلد الأول (بيروت، دار ابن حزم، ١٩٩٦)، ص ٣٥.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٣٥.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٥٨.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٢٨٣.

الشيوعية. وبعد سقوط نظام نميري في نيسان/أبريل ١٩٨٥، أظهر الناصريون موقفاً هو أقرب إلى التنصل أو التبرؤ من انقلاب ٢٥ أيار/مايو ١٩٦٩، ويقول ناصري مرموق: «... فوجود شخصين داخل مجلس قيادة الثورة لديهم توجهات ناصرية، غير ملتزمين في حزب ناصري، لا يعني أن (الضباط الأحرار) تنظيم ناصري، على الرغم من أنه كان يحمل «بذور» توجه قومي غير محدد المعالم والمناهج، إلا أنه كان يحمل عاطفة لا شك فيها تجاه تجربة عبد الناصر»<sup>(٢١)</sup>.

وفي عام ١٩٧٣ أعلنت مجموعة من القيادات الشعبية الناصرية تأسيس رابطة الوجدانيين الناصريين كتتنظيم طلابي يقود العمل الطلابي في جميع المؤسسات التعليمية حتى اليوم. وظلّ الناصريون فاعلين في الأوساط الطلابية وملتزمين عن صراع السلطة المباشر، ومحاولين في الوقت نفسه الاستفادة من غضّ نظر النظام عن نشاطهم. بل كانت «مايو» وسيلة تواصل جماهيري من خلال تنظيمات الشباب التي صنعها النظام الجديد كبديل من منظمات الحزب الشيوعي المحتكرة. وكثفت رابطة الطلاب الناصريين حركتها من مراكز الشباب المنتشرة في الأحياء والمدن، وهو ما أثار غير الشيوعيين النشطين في اتحاد الشباب السوداني الذي قامت هذه التنظيمات بديلاً منه. ولكنهم شرعوا في بناء وحدات خاصة بالناصرين داخل هذه التنظيمات، مختلفين عن الجيل السابق، وواضعين مسافة واسعة بينهم وبين «مايو»<sup>(٢٢)</sup>. وهذه هي النواة التي قام عليها التنظيم الناصري بعد انتفاضة نيسان/أبريل ١٩٨٥. ويقول بعض المصادر إن التنظيم أعلن نفسه في المؤتمر التأسيسي عام ١٩٨٠؛ فقد جاء ذلك كمبادرة من القيادات التي تخرجت وكانت تعمل ضمن رابطة الطلاب الوجدانيين الناصريين. وبالفعل، تم في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٨٠ (ذكرى رحيل عبد الناصر) إعلان قيام التنظيم الاشتراكي العربي الناصري، ودار في عام ١٩٨٦ تشاور في مؤتمر التنظيم، تقرر فيه حسم فكرة الحزب فتحول إلى حزب سياسي، مفرّق بين التنظيم كعمل فكري بلا مؤسسات

والحزب كعمل جماهيري محدد، ينشر الفكر ويسعى إلى الوصول إلى السلطة.

وهكذا تحول اسمه إلى الحزب الاشتراكي العربي الناصري. وأصدر صحيفة يومية (البديل) توقفت مع انقلاب ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨٩.

ولم تنضم بعض قيادات أيار/مايو إلى التنظيم، ودخلت مجموعة أخرى الحزب الاتحادي الديمقراطي، واعتزلت مجموعة العمل السياسي. وشهد عام ١٩٨٨ ظهور مجموعة «العصمتين»، نسبة إلى عصمت سيف الدولة، التي أثارت نقاشاً فكرياً وانتقدت عمل التنظيم باعتباره تقليدياً، ولكنها لم تقدّم برنامجاً بديلاً. وردّ عليها التنظيم بأن عصمت مثل الآخرين، وأن التنظيم تبني فلسفة الثورة والميثاق كدليل سياسي وفكري. وكانت النتيجة ما سمي الحركة التصحيحية، حيث فصل بعض الشباب، وابتعد بعض «العصمتين»، بينما استمر بعضهم الآخر.

## - ٦ -

يمثّل الناصريين في السودان حزبان هما: الحزب الاشتراكي العربي الناصري، وأمينه العام مصطفى محمود، والحزب الوجداني الديمقراطي الناصري، ويمثله: جمال محمد إدريس. وقد أسس الحزب الوجداني في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٩٨، وهو نشط وسط الشباب من خلال حركة الشباب الوجداني الديمقراطي الناصري (حشود).

وقد أعلن الحزبان رغبتيهما في المشاركة في انتخابات نيسان/أبريل ٢٠١٠، ونشرا قوائم مرشحيهما في العاصمة وبعض المدن الرئيسية. ولكنهما قاطعا الانتخابات تضامناً مع أحزاب المعارضة السودانية الأخرى. وقد جاء في برنامج الحزب الاشتراكي العربي الناصري، ما يلي:

- الحفاظ على وحدة السودان أرضاً وشعباً.
- ترسيخ معاني الوحدة الوطنية ومفاهيمها.

(٢١) حيدر طه، عندما يضحك التاريخ (القاهرة: مركز الحضارة العربية، ٢٠١٠)، ص ٢٦٧.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٣٢٣ - ٣٢٥.

● التصديّ للمحاولات الرامية إلى زعزعة الاستقرار وإثارة الفتن وفرض الوصاية الدولية.

● تحقيق السلام في دارفور، والعودة الطوعية للنازحين واللاجئين إلى قراهم، وتثبيت حقهم في التعويضات.

● تثبيت التحول الديمقراطي ودعمه، والتصدي لمحاولات الالتفاف والنكوص عن استحقاقاته.

● تمثيل القوى الحديثة في الأجهزة التشريعية بأوزان تناسب مع دورها الرائد في المجتمع.

● الاهتمام بقطاع الشباب وتنمية قدراته، وتفجير طاقاته ليطلع بدوره في صنع المستقبل.

● التنمية الاقتصادية المتوازنة والتوزيع العادل للثروة.

● مراجعة سياسات التحرير الاقتصادي التي تسببت في تنامي معدلات الفقر واتساع الهوة بين قاع المجتمع وسفقه.

● اتباع سياسة خارجية تعزز الروابط العربية والأفريقية والإسلامية، وتشجع الانفتاح والحوار مع العالم الخارجي، من دون التفريط في سيادة الدولة.

● دعم القوات المسلحة وتطوير قدراتها العسكرية لتضطلع بدورها في حفظ السيادة وبسط الطمأنينة وصون الوحدة الوطنية.

ومن ناحية ثانية، يعرّف الحزب الوحدوي الديمقراطي الناصري نفسه في البرنامج، بأنه: «حزب وطني الحركة، قومي المنطلق، وحدوي الاتجاه، يعمل من أجل تحقيق الأهداف التي يتضمنها برنامجه السياسي ونظامه السياسي المستند إلى القواعد الديمقراطية ومبدأ القيادة الجماعية. يناضل من أجل إرساء الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وتحقيق الوحدة الوطنية والدفاع عن السيادة الوطنية».

ومن أهم المبادئ والأهداف العامة التي أعلنها في برنامجه، ما يلي:

- ترسيخ الوعي الديمقراطي والسلام الاجتماعي.  
- الدعوة إلى الحرية كمبدأ أساسي وقيمة إنسانية، إن الحرية جدل الإنسان أولاً وأخيراً.

- الوحدة الوطنية هي أساس بناء المجتمع.  
- نشر الوعي بالتخلف، وتحديث المجتمع على جميع الأصعدة.

- نشر القيم الاشتراكية ومحاربة الفقر والاستغلال.  
- مقاومة الاستبداد والتسلط والإرهاب الفكري والديني على أساس الدين أو العرق أو الثقافة أو اللون.

- تنمية القواسم المشتركة بين أبناء الوطن الواحد، وهي القواسم التي نمت عبر التطور التاريخي المشترك والتفاعل الحيوي والخلاق لجميع الجماعات الإنسانية في السودان.

- الارتقاء بالروابط والالتصاقات الأولية القبلية والجهوية والعرقية، والسمو بها إلى آفاق تعزز من مكانة الوطن في الوجدان والمشاعر.

وقد أعلن الحزب أن المشاركة في الانتخابات هي مهمة وطنية وإنسانية لإحداث التغيير المطلوب، وهو:

- إقامة سلطة ديمقراطية منتخبة من الشعب في حرية ونزاهة وشفافية.

- لننعم بحياة حرة، ديمقراطية وكرامة.

- لضمان بقاء السودان موحدًا.

- لمحاصرة الفقر والفساد، ومحاربتهم.

- لإقامة دولة القانون والعدالة.

- خلق بيئة جاذبة للاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية.

وفي الوقت الحاضر، يعمل الحزبان ضمن الجبهة المعارضة التي أخذت اسم: تجمع أحزاب جوبا، رغم أنها تواجه الكثير من المعوقات والخلافات الداخلية، وهي مستمرة في اتفاقها حول مبادئ عامة ومكتفية بأنشطة متفرقة وموسمية.



## ٢٤ - حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي

رجاء الناصر

### - ١ -

وتصحيح مسار ثورة آذار<sup>(١)</sup>. وأعلن تشكيل قيادة التنظيم في الخارج (مكتب سياسي) من: نهاد القاسم أميناً، وهاني الهندي ومحمد الخير وجادو عز الدين وعادل طيفور أعضاء. كما شكّل مكتبان سريان في الداخل، مقر أحدهما في دمشق، ومقر الآخر في حلب، مهمتهما دمج التنظيمات وإعادة صوغ التنظيم الواحد على أسس نضالية. وفي أواخر العام، عُقد مؤتمر في الداخل انبثقت عنه قيادة الداخل، التي ضمت د. جمال الأتاسي ومحمد الجراح وأسامة الهندي، كما أُعيد تنظيم القيادة في الخارج فتشكّلت من العقيد جاسم علوان أميناً، وجادو عز الدين وهاني الهندي أمينين مساعدين.

### - ٢ -

في أيار/مايو ١٩٦٥، أصدر الاتحاد الاشتراكي منهاجه المرحلي الذي حدّد فيه تقييمه لتجربتي الوحدة والانفصال، وتقييمه لتجربة الثورة المضادة لما سمّاه «الانفصال البعثي». وحدّد مهامه ومواصفاته بأنه تنظيم شعبي ثوري اشتراكي وحدوي، يأخذ على عاتقه مهمة مواصلة المعركة وإعادة وحدة الجمهورية العربية المتحدة، وتوحيد الطاقات النضالية ضد الانفصال البعثي وأية عقبة انفصالية أخرى تقف في طريق هذا الهدف، وأنه تنظيم شعبي ثوري يشكّل الدعامة لحماية الوحدة وقيادة التطور القائم فيها عند عودتها، ونواة الحركة الاشتراكية العربية الواحدة في الإقليم السوري.

وأكد المنهاج ارتباط مهامه المرحلية بالأهداف

في الذكرى السنوية الأولى لحركة ١٨ تموز/يوليو ١٩٦٣، التي قادها العقيد جاسم علوان ضد انفراد حزب البعث بالسلطة وإبعاد الناصريين عنها، أعلنت التنظيمات الناصرية العاملة في سورية اندماجها في تنظيم واحد أطلق عليه اسم الاتحاد الاشتراكي العربي في الإقليم السوري، على غرار التسمية التي تُطلق على التنظيم السياسي الوحيد الموجود في الجمهورية العربية المتحدة آنذاك. وجاء هذا الإعلان في العاصمة المصرية تأكيداً لالتزام هذه التنظيمات بسياسة الجمهورية العربية المتحدة وقيادة جمال عبد الناصر.

والتنظيمات المتحدة هي:

- حركة وحدويين الاشتراكيين (بقيادة سامي صوفان ومحمد الخير).

- حركة القوميين العرب - فرع سورية (بقيادة هاني الهندي وجهاد ضاحي).

- الجبهة العربية المتحدة (الخماسي الناصري بقيادة نهاد القاسم).

- الاتحاد الاشتراكي في سورية (جماعة الميثاق، عادل طيفور).

وتضمّن البيان الأول تشكيل تنظيم موحد بهدف مواصلة النضال من أجل إعادة وحدة الجمهورية العربية المتحدة، ومحاربة ما أطلق عليه اسم «الانفصال البعثي»،

(١) بيان إعلان قيام الاتحاد الاشتراكي العربي - الإقليم السوري، ١٨/٧/١٩٦٤.

الكبرى للثورة العربية في الحرية والاشتراكية والوحدة، وإقامة المجتمع العربي الموحد المتحرر الاشتراكي الديمقراطي<sup>(٢)</sup>.

ولكن مسيرة الاتحاد الاشتراكي على طريق تحقيق أهدافه كانت متعثرة ومعقدة وصعبة؛ ففي الوقت الذي شهد إقبالا شعبياً على الانخراط في صفوفه والاشتراك في نضالاته الشعبية، عانى أزمات تنظيمية متكررة تمثلت أساساً في ابتعاد معظم القيادات والمنظمات التي شاركت في تأسيسه.

ففي عام ١٩٦٥، أعلنت قيادة حركة الوجدويين الاشتراكيين انسحابها من الاتحاد الاشتراكي، وإعادة تشكيل تنظيميها المستقل، وطلبت من أعضائها الانسحاب من الاتحاد والانضمام تحت تشكيلاتها المستقلة مجدداً<sup>(٣)</sup>، وفعلاً، تم انسحاب معظم العناصر القيادية للوجدويين الاشتراكيين، ولكنها لم تستطع سحب قواعدها التي كانت قد اندمجت بشكل فعلي بمسيرة الاتحاد الاشتراكي.

وفي عام ١٩٦٦، انسحبت قيادات القوميين العرب بعد أن أعادت كشف صلاتها بتشكيلاتها (القومية)، وشاركت في مؤتمر بيروت الذي اتخذ فيه حركة القوميين العرب منحى بعيداً عن الناصرية باتجاه الفكر الماركسي. وحدث الأمر نفسه إبان انسحاب قيادات الوجدويين الاشتراكيين؛ إذ فضّلت معظم قواعد الحركة وكوادرها البقاء في صفوف الاتحاد الاشتراكي.

وفي عام ١٩٦٧، حدث الانقسام الأعظم في جسم الاتحاد، حيث خرجت منه الفصائل الأقرب إلى الاتجاه المحافظ، وعلى رأسها العقيد محمد الجراح، إضافة إلى بقية القيادات التي قدمت من الجبهة العربية المتحدة أو من جماعة الميثاق، بينما ترسّخت قيادة الأتاسي<sup>(\*)</sup>، التي أضحت اعتباراً من أوائل عام ١٩٦٨ القيادة الوحيدة

والتاريخية للاتحاد الاشتراكي فطبعته بطابعها الخاص منذ ذلك التاريخ حتى تاريخ وفاة الأتاسي عام ٢٠٠٠. وعلى المستوى الفكري، حدثت تطورات مهمة فيما كان الاتحاد الاشتراكي يتبنى الخط الناصري العام المجسّد بمواثيق الثورة الناصرية بشكلها العام والاسمي في بعض الأحيان، في مرحلة ما قبل ١٩٦٨، إذ أخذ فكر الاتحاد يتبلور ضمن مقولات محددة ومقننة.

ففي البداية، لم تخرج مقولات الاتحاد النظرية عن تلك الواردة في منهج المرحلي الصادر عام ١٩٦٥، وهي المقولات التي جاء فيها:

**في الوحدة العربية:** الوحدة العربية حق قومي تاريخي مشروع يمثل الأمل في عودة الوضع الطبيعي، رداً على الواقع الشاذ الذي فرض على الأمة العربية بقوة القهر والاستعمار. وهكذا، يطرح برنامج الاتحاد رؤيته لقضية الوحدة، ويؤكد تجاوز الوحدة للمفاهيم القومية الكلاسيكية، ويؤكد بشكل أكثر قطعاً أن «الوحدة اليوم هي القاعدة الراسخة التي تتحرك عليها معركة التحرر الوطني، وهي الوسط الخصب الذي تنمو فيه حركة البناء الاشتراكي الديمقراطي». ويحدّد فهمه للوحدة بأنها «الطريق الحاسم لتصفية الاستعمار والاعتصام الصهيوني، وأنها طريق الحرية الشاملة وطريق التنمية والبناء الاقتصادي السليم».

إن الوحدة المقصودة دوماً هي الوحدة الدستورية الشاملة، أي دولة مركزية واحدة تقودها قيادة سياسية موحدة تعتمد بناء تنظيم شعبي ثوري موحد ومرتكز على وحدة الفكر الثوري، والوحدة ليست فقط إعادة الأمور إلى نصابها الطبيعي بل هي الطريق الوحيد أمام العرب لإثبات وجودهم وممارسة دورهم الإنساني الحضاري، والوحدة في نظر المنهاج المرحلي «حتمية تاريخية ولكنها حتمية ديناميكية تحتاج إلى نضال جماهيري قومي»<sup>(٤)</sup>.

(٢) «المنهاج المرحلي للاتحاد الاشتراكي العربي»، (أيار/ مايو ١٩٦٥).

(٣) «بيان المؤتمر الثالث عن حركة الوجدويين الاشتراكيين»، (١٩٦٥).

(\*) جمال الأتاسي: من الأعضاء المؤسسين لحزب البعث العربي، درس الطب في دمشق وفرنسا، أصبح عضو القيادة القطرية عام ١٩٥٧، كما أصبح وزيراً وعضواً في القيادة القطرية للمرة الثانية بعد حركة الثامن من آذار/ مارس ١٩٦٣. استقال من الوزارة ومن الحزب مع رفيقه سامي الدروبي وعبد الكريم زهور بعد حركة ١٨ تموز/ يوليو ١٩٦٣.

(٤) «بيان المؤتمر الثالث عن حركة الوجدويين الاشتراكيين».

**في الاشتراكية:** «الاشتراكية هي الطريق الوحيد أمام الجماهير الكادحة من أجل مجتمع جديد يقوم على قاعدة حق الحياة في ظل الكفاية والعدالة وتكافؤ الفرص. والاشتراكية هي رفض للقيم والأسس التي يقوم عليها مجتمع الاقتصاد الحر والتطور الرأسمالي، لما ينطوي عليه من استغلال وظلم واستثمار للجهد الإنساني لغايات الربح الفردي غير المشروع. ويتحدث المنهاج عن الصراع الطبقي باعتباره الوسيلة الوحيدة والمشروعة أمام الجماهير لاستخلاص حقوقها المسلوبة من قبضة الطبقات المستغلة، ويؤكد بأن الاشتراكية هي منهج في التفكير والتحليل وطريقة لتنظيم المجتمع على أسس أخرى»<sup>(٥)</sup>، ويطالب بعملية نسف جذرية للتكوين الاقتصادي والاجتماعي والسياسي القائم.

وترتكز مفاهيم الاشتراكية على:

- الملكية العامة لوسائل الإنتاج، بحيث تبقى الملكية الخاصة مجرد وظيفة اجتماعية يجب أن توضع في خدمة المجتمع ولمصلحته، ضمن مبدأ الملكية العامة في جميع فروع النشاط الاقتصادي للمجتمع.

- تبني «الاشتراكية العلمية» المنفتحة على روح العصر وتطوراته الفكرية والعلمية والسياسية والاجتماعية، المتطهرة من جمود القوالب المذهبية المتلازمة مع الظروف القومية الموضوعية الخاصة.

- حتمية الحل الاشتراكي، وأن الاشتراكية ليست مجرد إجراءات اقتصادية، وإنما تستهدف إجراء تغيير جذري في العلاقات الاجتماعية والقيم الإنسانية.

وأخيراً يؤكد أن الاشتراكية لا تنفصل عن العملية الوجودية، ولا يمكن تحقيق غاياتها من دونها، كما لا يمكن أن تتحقق الاشتراكية من دون تنظيم اشتراكي قومي شامل.

**في الديمقراطية:** الديمقراطية هي سيادة الشعب

وحقه في صنع مصيره وتوجيه مقدراته، ولكن مفهوم الديمقراطية يجب أن يطهر نهائياً من تأثير الثقافات الرجعية الليبرالية التي أغرق فيها زمناً طويلاً... الديمقراطية الحقيقية لا تتحقق إلا في ظل نظام اشتراكي سليم. والديمقراطية في المجتمع الاشتراكي هي حرية الطبقات العاملة، الطبقات المنتجة في صوغ وتوجيه مؤسسات المجتمع. ويهاجم، بعنف، الديمقراطية الليبرالية باعتبارها ديمقراطية شكلية وغير أصلية بحيث تتخلى الطبقات الرجعية عنها بسهولة عندما تتعرض مصالحها للخطر، وتستبدل بها فاشية واضحة. ويؤكد «أن إعادة تنظيم المجتمع على أسس ديمقراطية اشتراكية تقتضي عملية تنظيم لتحالف قوى الشعب العاملة التي تضم العمال والفلاحين والفصائل الملتزمة من البرجوازية الصغيرة بقيادة حزب اشتراكي طليعي»<sup>(٦)</sup>.

وفي الفترة الممتدة بين عامي ١٩٦٥ و١٩٦٨، تعرضت مفاهيم المنهاج المرحلي إلى جدل عنيف داخل صفوف الاتحاد الاشتراكي. ولم يكن من الممكن على الإطلاق القول بأن هناك وحدة فكرية<sup>(٧)</sup>؛ إذ إن قواعد الاتحاد الاشتراكي كانت موزعة بين الفكر القومي وفق النظريات الغربية وبين نوع من القومية الموحدة بطابع أممي - ديني تصبح فيه الأمة العربية نواة لأمة أكبر هي الأمة الإسلامية، وتصبح فيه الوحدة العربية جسراً لوحدة إسلامية أشمل. كما إن مفهوم الحزبية لاقى محاربة شديدة تحت تأثير الحملة التي شتها عبد الناصر على الحزبية في الخمسينيات، وكذلك قضايا الصراع الطبقي والاشتراكية العلمية التي كان البعض يريد أن يستبدل بها صيغة «اشتراكية عربية»، أو حتى «اشتراكية إسلامية».

وكان حسم هذه القضايا ينتظر أزمة تنظيمية كبرى جاءت بعملية انقسام الجناح المحافظ، وبعقد المؤتمر الرابع الذي كرس هذا الانقسام، وأكدت فيه كواد الجناح اليساري - التنظيم الأم - مسائل الحزب والصراع الطبقي والاشتراكية العلمية<sup>(٨)</sup>.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) تقرير المؤتمر الخامس لفرع حلب (١٩٧٠).

(٨) تقرير المؤتمر العام الرابع (١٩٦٨).

السابقة للاتحاد والخارج من صفوفه منذ سنتين ، فقد حاول الاتحاد ، وبإصرار ، إيجاد صيغ أخرى أقوى للعمل المشترك ، وبذل جهداً كبيراً في سبيل إقامة الجبهة الوطنية التقدمية ، وقدم تنازلات كبيرة في سبيل هذا الهدف ، فبدّل اسمه وجعله حزب الاتحاد الاشتراكي العربي في سورية بدلاً من الاتحاد الاشتراكي العربي في الإقليم السوري ، وألغى عبارة إقليم من مصطلحاته الحزبية واستبدل بها كلمة «قُطُر» ، وقبِلَ بمفهوم «الحزب القائد» وبمنح حزب البعث هذا المفهوم وهذا الدور<sup>(١٠)</sup> ! كما قبِلَ بالقيود التي فُرضت عليه ومنعته من النشاط ضمن الجيش وقطاع الطلاب ، كما سكت عن الممارسات التي كانت كوادره وقواعده وجماهيره تتعرّض لها في الشارع ، لكنه في المقابل اصطدم بعقبتين رئيسيتين : الأولى داخلية ، تمثّلت في رفض كوادره الشبابية هذه التنازلات التي رأت أنها غير مبرّرة وبلا مقابل ، وعارضت سياسة التحالف على هذه الأسس . والثانية خارجية ، تمثّلت في إصرار النظام البعثي على عدم منح القوى المتحالفة معه أكثر من مناصب فخريّة ، وعدم مشاركتها في اتخاذ القرارات الرئيسية ، وتهميش دورها في الشارع والنيابات .

وبسبب من هاتين العقبتين ، حدث «الطلاق» بين حزب الاتحاد وسلطة الحركة التصحيحية بعد أقل من سنتين على تحالفهما ، وتعرّض الاتحاد ، بسبب سياسته هذه (التحالف الهش مع السلطة والانسحاب المتأخر) ، لأزميتين ، كانت أولاهما بروز ظاهرة الجهاز السياسي عام ١٩٧٢ ، وهي ظاهرة تكتيلية ضمن أجهزة الاتحاد الاشتراكي ومؤسساته القيادية ، ضمّت العناصر الرافضة لسياسة التعاون غير المشروط مع البعث ، وأسلوب ممارسة القيادة لعملها السياسي والتنظيمي ، وأدت في ما بعد إلى انسلاخ بعض الكوادر النشطة والفاعلة عن جسم الاتحاد<sup>(١١)</sup> . ومن أبرز تلك العناصر رجاء الناصر ، عضو اللجنة التنفيذية العليا (قيادة الحزب) ، ومخلص الصيادي وفاروق فوزي وغسان ليموني ، أعضاء اللجنة المركزية ، وجلال حج نجيب ، عضو الأمانة العامة سابقاً .

لقد شكّل المؤتمر الرابع قفزة نوعية في حياة الاتحاد الاشتراكي ، ولم تكن القفزة فكرية أو تنظيمية فقط ، وإنما كانت أيضاً قفزة سياسية واستراتيجية ، عندما خطا الاتحاد الاشتراكي خطوة نحو عدوّه الرئيسي والتقليدي ، «حزب البعث» ، وأعلن سياسة جديدة تجاهه هي سياسة الحوار الديمقراطي والدعوة إلى إقامة جبهة وطنية تضمّه مع حزب البعث وباقي القوى والفصائل التقدمية ، مستغلاً نكسة ١٩٦٧ . ولكن دعوته هذه لم تجد استجابة واضحة من نظام الحكم البعثي ، الذي واجه دعوة الاتحاد بحملة اعتقالات واسعة استهدفت ضربه والقوى المتحالفة معه ، وهي حركة القوميين العرب ، وحركة الاشتراكيين العرب ، والجناح اليميني من حزب البعث المبعد من السلطة إثر حركة ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦ ، فزج بالأتاسي ، الأمين العام للاتحاد ، وبعده من قيادات الاتحاد وكوادره في السجون ، إضافة إلى عدد كبير من كوادر وقيادات القوى التقدمية الأخرى .

لكن فشل تجربة الجبهة الوطنية لم يغيّر من خط الاتحاد الاستراتيجي ، خط الوحدة الوطنية ، ولم تؤثر في محولاته المستمرة منذ ذلك الحين في توحيد التيارات التقدمية الثلاثة : «الناصرية - الماركسية - البعث» ، وصهرها في حركة تقدمية ثورية واحدة .

وقد شكّلت الحركة التصحيحية التي قام بها حافظ الأسد عام ١٩٧٠ مدخلاً ملائماً لإعادة طرح استراتيجية التحالف مجدداً . وفعلاً تجاوز الاتحاد الاشتراكي فوراً مع طروحات حافظ الأسد في الوحدة الوطنية ، وشارك لأول مرة في الحكم ، إلى جانب البعثيين والشيوعيين والحدويين الاشتراكيين وعناصر وطنية أخرى . ورغم أن مشاركة الاتحاد الاشتراكي في الوزارة كانت شبه رمزية ، حيث ضمّت الوزارة الأولى للحركة التصحيحية كلاً من فوزي الكيالي ، وهو أحد العناصر البارزة ولكنها المبعدة فعلياً عن العمل القيادي<sup>(٩)</sup> ، وأديب النحوي من القيادات

(٩) لم يتمّ انتخابه في المؤتمر العام الخامس لحزب عام ١٩٧٠ (المؤلف).

(١٠) «ميثاق الجبهة الوطنية التقدمية» (١٩٧٢).

(١١) من رسالة الجهاز السياسي إلى أعضاء المؤتمر السادس .

مرحلة الاستسلام لإرادة العدو الصهيوني والإمبريالي ليست سوى نتائج غياب الديمقراطية<sup>(١٤)</sup>.

وطالب بثورة ثقافية تكمل الثورة الناصرية، على أن تشمل جوانب الحياة الاقتصادية والإعلامية والتعليمية والأدبية والفنية. والثورة الثقافية التي يدعو إليها تبدأ مع فتح باب النقد على مصراعيه في جميع المجالات، وعنوانها الرئيسي هو الديمقراطية والنضال في سبيل الحريات الديمقراطية والفكرية والسياسية، والتعبير الديمقراطي للثورة الثقافية يعني حرية الرأي والمعتقد والتنظيم السياسي، ويعني الحوار بين الأفكار<sup>(١٥)</sup>.

مرة أخرى، وإبان الاضطرابات التي تعرضت لها سورية بسبب الصراع العنفي والطائفي بين الجماعات المتطرفة من الإخوان المسلمين ومن السلطة، يتعرض حزب الاتحاد الاشتراكي العربي لحملة أمنية مع باقي قوى التجمع الوطني الديمقراطي، رغم أن الحزب أعلن موقفاً رافضاً لتلك الأحداث الدامية ولخلفيتها الطائفية، وإن كان قد حمل مسؤوليتها المباشرة للسلطة بسبب انسداد آفاق التغيير الديمقراطي. ولم يقتصر رفض موقف حزب الاتحاد الذي اعتبر وسطياً على السلطة وحدها، بل أصدرت المجموعات السلفية المسلحة بياناً تطالب حزب الاتحاد وباقي القوى الوطنية الديمقراطية بالخروج من دائرة الحراك السياسي، وتضمن البيان عبارة لاذعة هي «عودوا إلى جحوركم»<sup>(١٦)</sup>.

ومع أن حملة الاعتقالات كانت محدودة بالنسبة إلى الاتحاد، وتركزت على عناصره المشاركة في مؤسسات التجمع الوطني الديمقراطي، فإنها شملت مفاصل أساسية من الشخصيات التي كان لها دور في الاضطرابات، التي شملت النقابات المهنية العلمية، وأبرز هؤلاء القيايين محمد عبد المجيد منجونة، الذي أصبح له دور أساسي في قيادة الحزب في مرحلة لاحقة.

في ظل هذه الأجواء، عقد الحزب مؤتمره السابع

وكانت الأزمة الثانية انقسام الاتحاد عام ١٩٧٣ بسبب رفض بعض عناصره خطوة الانسحاب من الجبهة الوطنية التقدمية، وتشكيل هؤلاء تنظيمًا آخر عُرف باسم الاتحاد الاشتراكي العربي أيضاً، واحتل موقع التنظيم الأم في مؤسسات الجبهة. وأهم العناصر القيادية التي ساهمت في الانقسام فوزي الكيالي، ممثل الاتحاد الاشتراكي في الوزارة، وإسماعيل القاضي، عضو اللجنة التنفيذية للاتحاد، وأنور حمادة، أمين فرع إدلب في ذلك الوقت، وكل من حمود بكفاني وعمر الشيشكلي وأحمد إسماعيل، أعضاء اللجنة المركزية<sup>(١٧)</sup>.

دخل الاتحاد الاشتراكي بعد هاتين الأزميتين في مرحلة كمون طويلة، فقد فيها معظم كوادره وأعضائه وجماهيره، وتحول إلى حزب محدود التأثير في الحياة السياسية السورية، بعد أن كان محور العمل السياسي والنضال الشعبي طوال الفترة الممتدة من تأسيسه حتى عام ١٩٧١.

وفي عام ١٩٨٠ أعلن، بعد سنوات من الحوار الوطني مع بعض الفصائل التقدمية الأخرى، إقامة التجمع الوطني الديمقراطي الذي ضم: الحزب الشيوعي السوري - جناح المكتب السياسي؛ حزب العمال الثوري، وهو تشكيل ماركسي - عربي؛ حزب البعث الديمقراطي العربي الاشتراكي - جناح حركة ٢٣ شباط؛ بعض كوادره الحزب الاشتراكي العربي - جناح عبد الغني عياش<sup>(١٨)</sup>.

ورفع الاتحاد الاشتراكي شعاره الجديد «الحرية أولاً»، وتعمقت لدى قيادته من جهة أخرى أفكار التجديد والتطوير. وتجسدت أولوية الديمقراطية بالدعوة إلى إقامة نظام وطني ديمقراطي، واعتبار أن الأزمة الرئيسية التي تحل بالوطن العربي هي أزمة الديمقراطية، وأن حالة التدهور والانحسار القومي وتراجع المد الوطني وتعاظم تأثير الهجمة الإمبريالية والدخول في

(١٢) من بيان المجموعة المنشقة عن الاتحاد وموقع من القيادة المؤقتة، ١٩٧٣/٦/١.

(١٣) «بيان إعلان التجمع الوطني الديمقراطي» (١٩٨٠).

(١٤) من كتيب الحرية أولاً.

(١٥) جمال الأناسي، «الإطالة على التجربة الثورية لجمال عبد الناصر»، الوعي العربي، ١٠/٩/١٤٢٨هـ.

(١٦) «بيان صادر عن الطليعة المقاتلة» (شباط/فبراير ١٩٨٠).

عام ١٩٨٥<sup>(١٧)</sup>، بعد انقطاع دام ١٢ عاماً. ورغم أهمية التقرير الذي صدر عنه، فإن ذلك التقرير لم يحمل سوى تأكيد لمنطلقات الحزب ومواقفه النظرية التي جرى التعبير عنها في نشرة التجمع، والتي قطعت مع الصيغة المهادنة التي وسمت تقرير المؤتمر السادس... كما إن المؤسسات المنتخبة من المؤتمر سرعان ما اضمحلت بسبب المخاوف الأمنية، وبقي الأمين العام الأتاسي الصوت الوحيد ومركز القرار الرئيسي في الحزب وفي التجمع الوطني الديمقراطي، وتراجع الأداء العام للمؤسسات الحزب إلى حد كبير... ولم يكن حزب الاتحاد وحده في هذه الوضعية، بل تعرضت جميع القوى السياسية أيضاً لأوضاع أشد مأساوية، في ظل تنامي القمع الذي أخذ مداه الأقصى في ما عُرف بعقائيل الثمانينيات.

#### - ٤ -

مع العدوان الأمريكي على العراق تحت اسم «عاصفة الصحراء»، عاد حزب الاتحاد الاشتراكي إلى الظهور على الساحة السياسية من خلال المواقف الحادة التي أصدرها دعماً للشعب العراقي، وتنديداً بما رأى فيه خطأ جسيماً من النظام السوري بسبب مشاركته في الحملة الدولية لما سُمّي تحرير الكويت. وقاد عناصره تظاهرات شعبية ضد العدوان في المحافظات الشرقية<sup>(١٨)</sup>، وهو ما أدى إلى توجيه ضربة أمنية جديدة إلى قيادات الحزب الأساسية، حيث اعتُقل عدد من أعضاء مكتبه السياسي، وعلى رأسهم الشخص الثاني في القيادة حسن عبد العظيم. وخُفّف من آثار هذه الحملة على البنية التنظيمية للحزب اندماج جناح الأمانة العامة للتنظيم الشعبي الناصري في الحزب، ووضع أجهزة نشره وكوادره كبديل للأجهزة وللعناصر التي تعرّضت للمصادرة والاعتقال. ونظّم الحزب، بعد استيعاب

الحملة والإفراج عن بعض المعتقلين، مكتبه السياسي الذي انضم إليه عبد المجيد منجونة، الخارج من المعتقل بعد أن مضى ما يقارب العشر سنوات على سجنه، ورجاء الناصر الذي كان لا يزال ملاحقاً من السلطات الأمنية، ضمن الملاحقات التي تعرّض لها التنظيم الشعبي الناصري منذ عام ١٩٨٦<sup>(١٩)</sup>.

وفي عام ١٩٩٣ قام الأتاسي لأول مرة، بعد ما يزيد على عشرين عاماً من منعه من السفر إلى الخارج، بزيارة علاجية إلى فرنسا وزيارة سياسية إلى مصر. وساهم في إثر ذلك بدور مميز في المؤتمرات القومية، بعد أن تم انتخابه بالإجماع في الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي<sup>(٢٠)</sup>، ثم في لجنة المتابعة للمؤتمر القومي - الإسلامي<sup>(٢١)</sup>. كما ساهم في تشكيل لجنة التنسيق القومية للأحزاب الناصرية العربية، التي ضمت الأحزاب والقوى الناصرية في كل من مصر واليمن والسودان وموريتانيا ولبنان وسورية<sup>(٢٢)</sup>.

وبدأت تنتشر أفكار بشأن ضرورة العلانية في العمل السياسي، والتخلي عن أسلوب العمل السري<sup>(٢٣)</sup>، فضلاً عن فكرة المشاركة في الانتخابات النقابية والمهنية والمحلية والتشريعية. وفعلاً، بدأت كوادر الحزب تخوض غمار العمل النقابي، وخصوصاً في نقابات المحامين والمهندسين، وفي بعض مراكز «الإدارة المحلية». كما توسعت علاقات الحزب القومية، لا سيما مع القوى والأحزاب القومية والناصرية. كل ذلك مهّد للحزب عقد مؤتمره الثامن للحزب في آذار/ مارس ٢٠٠٠، وهو المؤتمر الذي يُعتبر من أبرز مؤتمرات الحزب، إذ شهد انعطافات مهمّة لم يشهدها منذ المؤتمر الرابع المنعقد في أوائل عام ١٩٦٨. فقد جاء هذا المؤتمر بعد مرور ١٥ عاماً على مؤتمره الذي سبقه، وحمل معه موضوعات مهمّة. كما أنه كان المؤتمر الأخير الذي

(١٧) من كلمة د. جمال الأتاسي في المؤتمر العام الثامن.

(١٨) «التقرير السياسي للمؤتمر العام الثامن» (آذار/ مارس ٢٠٠٠).

(١٩) مقابلة مع حسن عبد العظيم في شباط/ فبراير ٢٠٠٩.

(٢٠) «بيان أعمال المؤتمر القومي العربي الرابع» (١٩٩٤).

(٢١) «بيان المؤتمر القومي الإسلامي الأول» (١٩٩٥).

(٢٢) «محضر اجتماع استثنائي للجنة القومية للتنسيق»، ٢٦/ ١/ ١٩٩٧.

(٢٣) «البيان الختامي عن أعمال المؤتمر الثامن»، (نيسان/ أبريل ٢٠٠٠).

حضره القائد التاريخي المميّز الأتاسي، وكان شعاره «تجديد الفكر وتجديد البنيان»<sup>(٢٤)</sup>، تلخيصاً للمضامين التي طرحها الحزب حول التحوّل إلى العلنية في العمل السياسي، وتعميق الديمقراطية في البنية الحزبية على قاعدة إعادة الاعتبار إلى مؤسسات الحزب المنتخبة، وإعلاء دور اللجنة المركزية، وإضافة كلمة الديمقراطي إلى اسم الحزب. كما جرى أول مرة منذ المؤتمر الرابع إعداد أوراق المؤتمر من قبل لجنة تحضيرية من أعضاء المكتب السياسي، ومن دون مشاركة مباشرة من الأتاسي، وأعلنت أسماء معظم أعضاء المكتب السياسي المنتخب كتأكيد للتوجيه الجديد، وضمت اللائحة المعلنة أسماء كل من عبد العظيم - الأمين العام المساعد، ومنجونة - أمين سر اللجنة المركزية، والناصر وعمر كرداس - عضوي المكتب السياسي.

بعد أيام قليلة من نهاية أعمال المؤتمر، توفي د. جمال الأتاسي، وتحوّل مأتمه إلى حفل إشهار للحزب والتجمع الوطني الديمقراطي. وأقيم في ذكرى مرور ٤٠ يوماً على وفاة الأتاسي مهرجان كبير، أُلقيت فيها كلمات باسم كل من الحزب والتجمع والأحزاب الناصرية العربية. كما حضر بعض المسؤولين في الدولة بصفتهم الشخصية. ورغم مخاوف البعض مما سيخلفه رحيل الأتاسي من آثار سلبية في الحزب والتجمع، تمكّن الحزب، وبشكل سريع، من ترتيب بيته الداخلي عبر التوافق على اختيار السيد حسن إسماعيل عبد العظيم أميناً عاماً ومن ثم ناطقاً رسمياً باسم التجمع. واختير يوسف صياصنة أميناً عاماً مساعداً<sup>(٢٥)</sup>.

وبعد ثلاثة أشهر أخرى، توفي رئيس الجمهورية حافظ الأسد، وخلفه نجله د. بشار الأسد لتبدأ مرحلة جديدة من العمل السياسي والوطني في سورية، تركت آثارها في حزب الاتحاد الاشتراكي وفي مجمل الحياة السياسية في البلاد، وهي المرحلة التي عُرفت باسم «ربيع دمشق»، حيث شهدت حراكاً سياسياً واسعاً كان لحزب

الاتحاد الاشتراكي دور مميز فيه، إلى جانب حركة المثقفين الوطنيين واليساريين التي كان من معالمها ما عُرف بـ «بيان الـ ٩٩»، ومن ثم «بيان الألف»، وتأسيس المنتديات والجمعيات ذات الطابع السياسي، ومن أبرزها «ممتدى جمال الأتاسي للحوار الديمقراطي»، الذي نظّم ندوات أسبوعية حول الأوضاع السياسية شارك فيها رموز المعارضة السورية، بحضور شخصيات بعثة من الصف الثاني. كما أنه نظّم تظاهرات وندوات شعبية ضد الحصار الأمريكي على العراق، ومن ثم ضد الاعتداءات الصهيونية على مدينة جنين الفلسطينية، وكانت ذروتها التظاهرات الحاشدة ضد العدوان الأمريكي على العراق. وأقام مهرجانات شعبية في ذكرى تأسيس حزب الاتحاد الاشتراكي وثورة ٢٣ يوليو، شاركت فيها شخصيات عربية في ما بدا وكأنه اعتراف واقعي بحزب الاتحاد الاشتراكي. وتكرّس ذلك باللقاء الذي تم بين عبد الحليم خدام نائب رئيس الجمهورية وعبد العظيم، أمين عام حزب الاتحاد، للبحث في مستقبل الحياة السياسية. وظهر في هذا اللقاء تباين واضح حول تصوّرات الطرفين لطبيعة العلاقة المأمولة بينهما، حين قدم خدام تصوّره عن إعادة تنظيم الجبهة الوطنية التقدمية، وانضمام حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي باعتباره ممثلاً للتيار القومي الناصري، بينما ركز عبد العظيم على ضرورة الاعتراف بالتعددية السياسية، وحق مختلف القوى في تشكيل أحزابها المستقلة على طريق انعطاف ديمقراطي جدي<sup>(٢٦)</sup>. وفي هذه المرحلة، تم أيضاً إنهاء ملف المتوارين عبر قرار صادر عن حزب الاتحاد والتجمع الوطني الديمقراطي، حيث ظهرت بموجبه القيادات المتوارية عن أنظار السلطات الأمنية منذ الثمانينيات إلى العلن، وشمل قرار إنهاء التواري العضو القيادي في حزب الاتحاد الاشتراكي رجاء الناصر وثمانية آخرين من الحزب الشيوعي - المكتب السياسي، وحزب العمل الثوري<sup>(٢٧)</sup>. ومع انتهاء «ربيع دمشق» عبر حملة اعتقالات ضد الناشطين في المعارضة،

(٢٤) «كلمة د. جمال الأتاسي في افتتاح المؤتمر العام الثامن» (آذار/مارس ٢٠٠٠).

(٢٥) «بيان عن اللجنة المركزية لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي» (حزيران/يونيو ٢٠٠٠).

(٢٦) «مقابلة مع حسن عبد العظيم»، العربي، العدد ٦٤ (أيار/مايو ٢٠٠١).

(٢٧) السفير، ٢٠٠٢/١/٤، والشرق الأوسط، ٢٠٠٢/١/٤.

مثل حمص واللاذقية، إذ انضمت إليه شخصيات تقليدية بارزة، مثل روهي صافي في حمص، وعثمان في اللاذقية، وعبد الرحمن عطبة في حلب، ولكنه لم يتمتع بالديناميكية التنظيمية، لأن الكوادر الحركية القادمة أساساً من حركتي الوحدويين الاشتراكيين والقوميين العرب وقفت إلى جانب الجناح الآخر الذي قاده د. جمال الأتاسي. وتعرض «الاتحاد» لأول هزة عام ١٩٦٨، عندما انتخب مؤتمره الرابع الأمين العام السابق جاسم علوان أميناً له، ومحمد الجراح أميناً مساعداً؛ إذ رفض جاسم علوان الوقوف إلى جانب الجراح، وأعلن لزمارة أنه مستنكف عن العمل الحزبي، وأن الشرعية التنظيمية هي إلى جانب الأتاسي. ومع ذلك، استمر علوان كقطب منافس للجناح الآخر على مستوى التيار الناصري، متمسكاً بما يرى فيه أصولية ناصرية، من رفض للاشتراكية العلمية، ولصيغة الحزب، وتركيز على البعد الإسلامي للحركة القومية العربية ولصيغة تحالف قوى الشعب العاملة، واعتبار أن الحركة العربية الواحدة تقوم على توحيد الناصريين على المستويين الإقليمي والقومي، وعلى معاداة حزب البعث.

وبعد الحركة التصحيحية، أعلن الجراح موافقته على الانضمام إلى الجبهة الوطنية التقدمية، كما فعل جناح الأتاسي، إلا أن طلبه رفض، وبدأ التضييق عليه، وملاحقة أعضاء التنظيم بعد أن أصدر بياناً يعارض فيه الدستور المؤقت. وغادر الجراح سورية إلى ليبيا، وهكذا فعلت بعض كوادره، مثل عبد الرحمن عطبة، وبدأ التنظيم بالتفكك والانحلال. وفي عام ١٩٨٠ انضم محمد الجراح إلى التحالف الإخواني - البعث العراقي، ولكن بصفته الشخصية، وبقي هناك حتى تعرض العراق للعدوان، فعاد إلى دمشق، حيث طالبه بعض الكوادر بإعادة التنظيم، إلا أنه رفض ذلك<sup>(٣٠)</sup>.

وفي أواخر عام ١٩٧١ وخلال عام ١٩٧٢، قامت قيادة حزب الاتحاد الاشتراكي بفصل كل من تشبته

وإغلاق المنتديات وحظر المهرجانات الشعبية، بدأ توجه المعارضة نحو تأسيس جبهة موحدة للتغيير الديمقراطي، وأعلن قيام تلك الجبهة باسم «إعلان دمشق عام ٢٠٠٥»، في ظل ظروف سياسية خارجية معقدة تمثلت باغتيال رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري وتوجيه أصابع الاتهام نحو القيادة السورية، والاتهامات الموجهة إلى تلك القيادة بدعم المقاومة العراقية ضد الاحتلال الأمريكي. وقد ضم الإعلان التجمع الوطني الديمقراطي، وتحالف الأحزاب الكردية، ومثقفين ونشطاء من التيار الليبرالي الجديد، إضافة إلى الإخوان المسلمين في الخارج. ورغم توقيع ممثلي حزب الاتحاد في قيادة التجمع وثيقة إعلان دمشق، بدا أنه كان لدى قيادة الحزب وكوادره ملاحظات أساسية ساهمت في ما بعد في إعلان ما سمي «التوضيحات» التي صوبت الكثير مما ورد في صيغة الإعلان الأصلي. واستمر التجاذب بين حزب الاتحاد ومعه بعض الفصائل اليسارية والشخصيات القومية من جهة، وباقي الأطراف الموقعة الإعلان من جهة أخرى، وخصوصاً في ما يتعلق بالموقف من الولايات المتحدة الأمريكية الذي اعتُبر جوهر الخلاف بين الطرفين، ومن حركات المقاومة في العراق وفلسطين ولبنان، إلى حين انعقاد المؤتمر الوطني لاتئلاف الإعلان، الذي نجم عنه قيام حزب الاتحاد الاشتراكي وبتجميد نشاطه، ومعه حزب العمل الشيوعي وبعض الشخصيات الأخرى<sup>(٢٨)</sup>. وكان حزب الاتحاد قد عقد مؤتمره العام التاسع في أواخر عام ٢٠٠٥، وجدّد فيه نهجي العلنية والديمقراطية، وانتخاب حسن عبد العظيم أميناً عاماً، وعبد المجيد منجونة أميناً عاماً مساعداً، ورجاء الناصر أميناً لسر اللجنة المركزية<sup>(٢٩)</sup>.

## — ٥ —

على صعيد الانشقاق الذي شهده الاتحاد الاشتراكي العربي، يُشار إلى بروز الاتحاد الاشتراكي العربي في الإقليم السوري، وهو ما عُرف بـ «جناح محمد الجراح»، الذي شكّل أغلبية في الريف وفي بعض المحافظات،

(٢٨) «رسالة خاصة بالأعضاء حول التطورات الأخيرة في إعلان دمشق»، المكتب السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨).

(٢٩) «وثائق المؤتمر العام التاسع»، منشورات حزب الاتحاد اشتراكي العربي الديمقراطي، ص ٥٩.

(٣٠) مقابلة مع مروان غازي في تموز/يوليو ٢٠٠٩.



أن المؤتمر الذي أصدر هذا القرار غير شرعي، وأعلنت استمرار تأييدها للرئيس حافظ الأسد، قائد المسيرة، ولحزب البعث القائد، وشكّلت قيادة مؤقتة، استقبلتها واعترفت بها الجبهة الوطنية التقدمية كبديل من قيادات الحزب المنسحبة من الجبهة، وعملت قرارها بأن الانسحاب من الجبهة الوطنية التقدمية يتناقض مع نهج الحزب في تبني شعار الوحدة الوطنية<sup>(٣١)</sup>. وانتخبت القيادة الجديدة فوزي الكيالي رئيساً لها، إلا أن هذا الجناح تعرّض لأزمة قيادية عام ١٩٨٢ أدت إلى إطاحة الكيالي الذي اتهم بالتخاذل أمام ظاهرة العنف التي قادها الإخوان المسلمون، وانتخب أنور حمادة خلفاً له... ومن ثم تمت إزاحته، كما أزيح عدد من قادة التنظيم، إلى أن استقر على رأس الأمانة العامة صفوان القدسي، الذي استطاع الحفاظ على منصبه رغم تعرّض التنظيم لانشقاقات وعمليات توحيد عدة ساهمت فيها السلطة. وتبنى الحزب مصطلح «الناصرية - الأسدية» والدعم الكامل للنظام الحاكم، وهو ما أفقده من حيث النتيجة وجوده المميز، وأبعده عن القاعدة الشعبية الناصرية التقليدية، وهو لا يزال ممثلاً في الجبهة الوطنية التقدمية، وله ممثلون في الوزارة وفي مجلس الشعب.

في ولائه للتكتل الشبائي الذي عُرف في ما بعد باسم «الجهاز السياسي لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي». ورغم محدودية أعضاء الجهاز السياسي وسريتهم، أدت عمليات الفصل الواسعة من الناحية العملية إلى وجود أغلبية أعضاء الجهاز خارج الحزب، وبالتالي أصبح من العسير الاستمرار في النهج السابق الذي تأسس عليه الجهاز باعتباره العمود الفقري للاتحاد، وكان أمامه خياران: الأول إعلان الانشقاق الرسمي عن الحزب، وتشكيل جناح آخر في موازاة جناح الأتاسي، والثاني تشكيل حزب جديد، لكن معظم كواد وقيادات الجهاز رفضت كلا الخيارين. وفي تلك الأثناء، لاحظ قادة الجهاز وجود تنظيم سري آخر داخل حزب الاتحاد، وتبين لهم أن هؤلاء جزء من تنظيم سري قومي. وجرّت حوارات بين الطرفين، وتم الاتفاق فيها على حلّ الجهاز السياسي، والانضمام الفردي إلى «الطليلة العربية». وسرعان ما وصل معظم قيادة الجهاز السياسي إلى قيادة التنظيم الطليعي في الساحة السورية.

ومع نهاية أعمال المؤتمر العام السادس لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي، أعلنت بعض قيادات الحزب رفضها الخروج من الجبهة الوطنية التقدمية، واعتبرت

(٣١) بيان صادر عن القيادة المؤقتة لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي في سورية في الأول من حزيران/ يونيو ١٩٧٣.

## ٢٥ — أنصار الطليعة العربية

### الميلاد، الأهداف، العوائق

حبيب عيسى

— ١ —

الأهداف، فهي عندي الآن أكثر رسوخاً من أي وقت مضى.

— ٢ —

نحن أولاً أمام مصطلح مركّب: «أنصار الطليعة العربية»، وهو يحتوي على عنصرين: أنصار، والطليعة العربية.

وهكذا، فإن تفكيك هذا المصطلح يؤدي إلى أن «الطليعة العربية» هي التنظيم المنشود، وأن «أنصار الطليعة العربية» هي مرحلة إعدادية يصل من خلالها «الأنصار» إلى هدفهم بإقامة التنظيم القومي، الذي هو «الطليعة العربية».

ولكلّ من العنصرين مرجعيته وخصوصيته؛ فللطليعة العربية مرجعية فكرية، عقائدية، منهجية، نظرية تمثّلت في منهج «جدل الإنسان»، ونظرية مقترحة للثورة العربية، وبذلك تكون «الطليعة العربية» سابقة على «الأنصار»؛ فقد تم إشهارها في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٦٥ في كتاب د. عصمت سيف الدولة أسس الاشتراكية العربية، الذي صدر عن المؤسسة المصرية العامة للتأليف والأنباء والنشر (الدار القومية للطباعة والنشر) في القاهرة، وأعيدت طباعته ضمن الأجزاء السبعة لـ «نظرية الثورة العربية» الصادرة عن دار المسيرة في بيروت عام ١٩٧٩. أما «أنصار الطليعة العربية»، فهي حركة مرحلية إعدادية، تقتصر مهمتها على الإعداد لمولد تلك «الطليعة العربية» في تاريخ محدّد. ومرجعيتها

أعترف ابتداءً أن هناك محاذير كثيرة تحيط بالتأريخ لحركة سياسية امتد عمرها الزمني عقوداً عديدة من دون أن تترك أثراً ظاهرة للعيان، وهو ما يعني، في حقيقة الأمر، أننا نتحدث عن مجرد مشروع لحركة سياسية لم تكتمل تكويناً رغم توضّحات لا يُستهان بها بذلها رؤاها. ولعل تلك المحاذير في تفاقم، خاصة أن هذا التأريخ صادر عن أحد المعنيين بتلك الحركة، أو بذلك المشروع، ميلاداً، ومآلاً. . . الأمر الذي يجعل الشكوك تحيط بموضوعية هذا التأريخ وحياديته. لكن على الرغم من ذلك، سأحاول أن أقدم إضاءة على الأحلام، وعلى الظروف الموضوعية التي رافقت ميلاد ذلك المشروع في الوطن العربي، ثم العثرات التي صادفته، وحدّت من تأثيره، سواء كانت عثرات ذاتية خاصة بالمشروع، أو عثرات موضوعية عامة. ومع أي واحد من المعنيين بتلك المحاولة، فإنني سأحاول، بقدر ما تسمح به الطبيعة البشرية، أن أتجرد من العواطف والهوى، وأقدم قراءة موضوعية قدر الإمكان، لتأريخ هذه الحركة، والتعريف فيها، سواء من حيث الميلاد ومبرراته، أو من حيث المصير الذي آلت إليه، وأسباب الفشل، خاصة أنني ما زلت أميناً للغائبة، التي استهدف هذا المشروع تحقيقها، وأعطيتها عمري، وتحملت ذلك المشروع أحلامي لمستقبل عربي مختلف، وإن كنت أقوم بمراجعة شاملة للأساليب التي تجاوزها الزمن، وتخطّتها الأحداث؛ فالمراجعة هنا محصورة في الأساليب، أما

تنظيمية تتمثل في «بيان طارق» اللاحق لمرجعية «الطليعة العربية» بفارق عام ونصف عام؛ فقد كُتب «بيان طارق» في منتصف عام ١٩٦٦، وتم تداوله بين الشباب العربي، سراً، إلى أن تم نشر متنه التأسيسي في ختام الجزء الثاني من كتاب سيف الدولة الطريق إلى الوحدة العربية الصادر عن مؤسسة ناصر للثقافة، «دار الوحدة» في بيروت عام ١٩٧٥.

كما أننا سنعتمد بالإضافة إلى ذلك وثيقة ثلاثة كتبها سيف الدولة في زنزانته بعد اعتقاله في ١٥ شباط/فبراير ١٩٧٢ تحت عنوان «ملاحظات للدفاع في الجناية/٣٧/ لسنة ١٩٧٢ أمن دولة عليا». وقد قمت بنشر تلك الوثيقة مع «بيان طارق» في الحلقات ٨ - ١٧ من حلقات «على بساط الثلاثاء» المنشورة على الموقع الإلكتروني google - ٢٠٠٨ حبيب عيسى، إضافة إلى كتاب سيف الدولة أيضاً الطريق إلى دولة أريحا الصادر عن «دار الأنصار للطباعة والنشر» في دمشق.

### - ٣ -

#### «الطليعة العربية»

تعتمد «الطليعة العربية» في «الأسس» على منهج «جدل الإنسان»، الذي يمكن وضعه في الصيغة المختصرة التالية، كما جاء في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٦٥:

«...»

١. في الكل الشامل للطبيعة، والإنسان.
٢. كل شيء مؤثر في غيره، متأثر به.
٣. كل شيء في حركة دائمة.
٤. كل شيء في تغيير مستمر.
٥. في إطار هذه القوة الكلية، يتحول كل شيء طبقاً لقانونه النوعي.
٦. ينفرد الإنسان بالجدل قانوناً نوعياً لتطوره.
٧. في الإنسان نفسه يتناقض الماضي والمستقبل.

٨. يتولى الإنسان نفسه حلّ التناقض، بالعمل.

٩. إضافة، فيها من الماضي، ومن المستقبل.

١٠. لكن تتجاوزها إلى خلق جديد...»<sup>(١)</sup>

يترتب على ذلك أن أية محاولة لـ «تغيير الواقع»، في ضوء التسليم بأن الإنسان هو العامل الأساسي في عملية التغيير، تفرض علينا أن نبدأ بتحديد واقعنا البشري من خلال الإجابة عن السؤال التالي: من نحن؟، ويجب:

«نحن أمة عربية واحدة، والأمة العربية هي مجتمعنا الذي نتمي إليه... وما دمنا أمة عربية واحدة، فإن هذا يعني أن تاريخنا الذي قد نعرف كل أحداثه، وقد لا نعرفها، قد استنفد خلال بحث أجدادنا عن حياة أفضل كل إمكانيات العشائر، والقبائل، والشعوب قبل أن تلتحم معاً لتكون أمة عربية واحدة، وأنها عندما اكتملت تكويناً، كانت بذلك دليلاً موضوعياً غير قابل للنقض على أن ثمة «وحدة موضوعية» قد نعرفها، وقد لا نعرفها. بين كل المشكلات التي يطرحها واقعنا القومي أياً كان مضمونها، وأنها بهذا المعنى «مشكلات قومية» لا يمكن أن تجد حلها الصحيح إلا بإمكانيات قومية، وقوى قومية»<sup>(٢)</sup>. ويضيف:

«في نطاق المصير القومي... بناءً على ذلك، عندما نكون في مواجهة أمة، فإن وحدة الوجود القومي تحتم وحدة الدولة فيها، بمعنى أن الدولة القومية، التي تشمل الشعب والوطن كما هما محدّدان تاريخياً، هي وحدها التي تجسّد سيادة الشعب على وطنه القومي، ومشاركته التاريخية فيه. وهي لا بد أن تكون شاملة البشر، والأرض جميعاً لتكون دولة قومية مكتملة السيادة. إذ عندما يخرج عن نطاقها أي جزء من الشعب، يكون هذا الجزء قد حُرّم من ممارسة سيادته على وطنه. وعندما يخرج عن نطاقها أي جزء من الوطن، يكون الشعب قد حُرّم من ممارسة سيادته على ذلك الجزء من الوطن... فالسيادة أشمل من السلطة، إذ السلطة هي «ممارسة» السيادة، أو أن حق

(١) عصمت سيف الدولة، كتاب نظرية الثورة العربية ٣: المنطلقات (بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٩)، ص ١٢٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٤١.

السيادة هو مصدر حق السلطة . . . يترتب على هذا أن من يمتلك حق السيادة يملك حق السلطة . . . وبما أن الأمة هي تكوين اجتماعي من شعب معين وأرض معينة خاصة به، ومشاركة فيما بينه، فإن هذا يضيف إلى مفهوم السيادة مضموناً جديداً هو المشاركة التاريخية فيما بين الأجيال المتعاقبة من الشعب . . . وننتهي إلى عدم شرعية تنازل الشعب «أي جيل من الشعب» عن السيادة على الأرض، وأن شرعية الدولة ذاتها منوطة باتفاق نطاقها البشري، والإقليمي مع التكوين التاريخي للمجتمع . . . بناءً على ذلك، فإننا عندما نكون في مواجهة أمة، فإن «وحدة الوجود القومي»، تحتم «وحدة الدولة فيها»<sup>(٣)</sup>.

حاولنا أن نستخلص من «أسس الاشتراكية العربية» بعض العناوين التي شكّلت المرجعية العقائدية للطليلة العربية، وتم من خلالها قراءة الواقع العربي، حيث إن كلّ شيء في هذا الواقع الراهن مناقض لما يجب أن يكون عليه في تلك المرجعية العقائدية: تجزئة، ودول فعلية تقطّع أوصاله، وتنشر الفساد، والإفساد، والاستبداد، وأجزاء محتلة، واختلال واسع في البنى الاجتماعية، نتيجة الاستغلال الداخلي، والنهب الخارجي، وهوية الأمة المهددة . . . تهديداً شديداً، وهذا يحتم على التقدميين العرب الوعي، بأن التناقض الذي يحرّك التطور قائم بينهم، وبين ظروف أمتهم، وأن جهودهم الرئيسية يجب أن تندفع بكل طاقاتها لتحقيق «الحرية والوحدة والاشتراكية»، وأن أداتهم للتغيير، وتحقيق ذلك هي: «الطليلة العربية».

فما هي خصائص تلك «الطليلة العربية»؟

جاء في الفصل الأخير من أسس الاشتراكية العربية ١٥ بنداً تحدّد خصائص «الطليلة العربية» المنشودة، نورد، هنا، ملخصاً له، حيث «الطليلة العربية»:

- «ضرورة: لا بد من قوة إنسانية تتصدى لمواجهة مشكلات الوطن العربي»<sup>(٤)</sup>.

- «تنظيم: إن الحل الجذلي للمشكلات لا يتأتى إلا بالمعرفة الجماعية لها»<sup>(٥)</sup>.

- «عقائدي: إن وحدة المنهج هي الرباط الذي يحفظ للطليلة العربية وحدتها، وينسّق نضالها، ويحكم بين أعضائها، ويساعدها على أن تضع لنفسها برنامجاً للتطبيق تحدّد به مسؤوليتها أمام الجماهير العربية»<sup>(٦)</sup>.

- «قومي: يحدّد وعي الطليعة العربية، وجودها القومي، كميدان لنضالها، فتتظمه، وتديره على مستوى الأمة العربية كلها رفضاً للتجزئة، وتحقيقاً للوحدة في ذاتها»<sup>(٧)</sup>.

- «ديمقراطي: إن «الجدل الاجتماعي» هو الأسلوب العلمي الوحيد لمواجهة الظروف وحلّ المشكلات، وتحقيق المستقبل، و«الطليلة العربية» تعي أن الصراع يعوق الجدل، لهذا تطهّر نفسها من إمكانية الصراع في داخلها، بأن تقوم على أسس ديمقراطية صلبة. حرية الرأي للجميع، وعمل الجميع تنفيذاً لرأي الأغلبية. لهذا، فإن ديمقراطية التنظيم في «الطليلة العربية» مميّز لها كطليلة، وحصانة لها ضد التخريب، والانحراف، والانتهازية، والفاشية. لا تهاون في هذا، ولا استثناء مهما كانت الظروف، ولو كان على حساب المقدرة الوقتية على النضال السياسي، ذلك «أن المقدرة، غير الديمقراطية، مغامرة، حتى، ولو كان على حساب الكثرة «فإن الكثير الفاسد، فساد كثير»<sup>(٨)</sup>.

- «في سبيل الحرية: حرية الإنسان العربي، وكل إنسان . . . الحرية ليست مقدرة على الفوضى، ولكن مقدرة على التطور»<sup>(٩)</sup>.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(٤) عصمت سيف الدولة، كتاب نظرية الثورة العربية ٢: الليبرالية (بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٩)، ص ١٢٩.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٣١.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٣٢.

(٩) المصدر نفسه، ص ١٣٤.

- «الوحدة: الوجود القومي شرط التطور، فتعي «الطليعة العربية»، وتخطط، وتناضل على هدي وعيها لتحرير الوطن العربي من الاستعمار الظاهر، والاستعمار الخفي»<sup>(١٠)</sup>.

- «الاشتراكية: بالوحدة، وخلال النضال الديمقراطي تقود «الطليعة العربية» تطوّر الوطن العربي إلى الاشتراكية، والمساواة، والعدالة الاجتماعية، فتلغي «الطليعة العربية»، الاستغلال، أيّاً كانت أسبابه»<sup>(١١)</sup>.

- «أشمل وعياً: لا تغني الوحدة عن الديمقراطية، ولا تغني الديمقراطية عن الوحدة، والاشتراكية، باعتبارها غاية الانطلاق. فالوحدة شرط لمعرفة المشكلات، معرفة صحيحة، والديمقراطية شرط لحلها حلاً سليماً، والاشتراكية، تنفيذ لهذا الحل، وبذلك تكون معاً، الحركة الجدلية، للنضال العربي»<sup>(١٢)</sup>.

- «نقطة الانطلاق: من حيث انتهى التطور، من واقع الاستعمار، وفي ظلّه، يبدأ النضال في سبيل التحرر. وفي الأفطار المجزأة، يبدأ النضال في سبيل الوحدة. ومن التخلف الاقتصادي، تبدأ المسيرة إلى الاشتراكية، للقضاء في النهاية على التجزئة، والتخلف، والاستبداد»<sup>(١٣)</sup>.

- «ثم الثورة: تعرف «الطليعة العربية»، ما الثورة؟، وضد من تثور. . ولا ترفع شعار الثورة ادعاءً، وتضليلاً، ولا تتخذ ذريعة إلى الإجرام الدامي»<sup>(١٤)</sup>.

- «فمن الطليعي؟: لا بد للطليعة العربية من أن تكون غنية، حتى تغني. وأن تكون الاستقامة الخلقية شرطاً في أعضائها، وغاية من غاياتها. فبالإضافة إلى الفكر

الذي تقيس عليه مدى الوعي، والتنظيم الذي تقيس عليه مدى الوعي، والتنظيم الذي تقيس عليه مدى الانضباط الديمقراطي، والثورة التي تقيس عليها مدى المقدرة على النضال مفهوم أخلاقي. . . تقيس عليه مدى صلاحية الواعي، المنظم، المناضل، ليكون طليعياً»<sup>(١٥)</sup>.

- «أخلاق الطليعة: إن الإنسان المفرغ من القيم الخلقية لا يمكن أن يكون واعياً، أو مناضلاً، أو تقدماً. . . إن قيمة مضمون التطور مرتبطة بالزمان الذي يقتضيها، والزمان الذي تتم فيه، وإنها قيمة نسبية في الزمان»<sup>(١٦)</sup>.

- «أخلاق الطليعي العربي: يتميز الطليعي العربي بالشعور الجماعي، والتعاون، ويعتبرهما قاعدتين أخلاقيتين يلتزمهما، ويدين على هديهما الفردية، والاستغلال، والانتهازية، وكل نمط من السلوك يخرب علاقات الناس، ويقف بينهم حاجزاً دون التعاون، ويبذر فيهم بذور الكراهية، والتفكك»<sup>(١٧)</sup>.

- «ومدرسة: لا تعول «الطليعة العربية» على ما يدعيه أي واحد لنفسه من وعي، ومقدرة، وخلق، ولا على ما ينسبه إلى غيره من جهل، وعجز، وانحراف، بل تترك للممارسة الحية مهمة الكشف عن نوعية التقدميين. ومن خلال النضال المنظم. . . وهذا تكون «الطليعة العربية» مدرسة للوعي، وتربية للخلق، وقائدة للنضال معاً»<sup>(١٨)</sup>.

تلك كانت المرجعية الفكرية، والعقائدية، للطليعة العربية. أما كيف تولد «الطليعة العربية»، فقد جاء الجواب في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٦٥: هذا حديث آخر. . . فمتى كان هذا الحديث الآخر؟

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

(١١) المصدر نفسه، ص ١٣٦.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٣٧.

(١٣) المصدر نفسه، ص ١٣٩.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٣٩.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٤٠.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٤٢.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٥٠.

## أنصار الطليعة العربية

«الحديث الآخر» جاء في تموز/ يوليو ١٩٦٦، أي بعد عام ونصف عام من وضع الأسس الفكرية والعقائدية للطليعة العربية... ذلك الحديث الآخر تضمن الإجابة عن السؤال: كيف تقوم الطليعة العربية؟ جاء عن طريق وثيقة، اقتضت الظروف الموضوعية أن تكون وثيقة سرية، حملت في ما بعد، اسم «بيان طارق».

إن الدراسة الموضوعية لـ «بيان طارق» لا يمكن أن تتم إلا إذا وضعناه أولاً في إطار الظروف الموضوعية التي صدر فيها، في منتصف تموز/ يوليو ١٩٦٦، وعرضنا مضمونه ثانياً:

- الظروف الموضوعية التي صدر فيها «بيان طارق»

في منتصف تموز/ يوليو ١٩٦٦، كان المشهد في الوطن العربي بالغ التعقيد. وسنسلط الضوء، باختصار شديد، على واقع التيار القومي العربي الذي كان قد تبلور بأحزاب سياسية وأنظمة حاكمة منذ خمسينيات القرن المنصرم، وأنجز عبر مقاومات مسلحة أحياناً، وانهزبات عسكرية أحياناً أخرى، بالإضافة إلى مدّ جماهيري كاسح... طرد جيوش الاحتلال، من مناطق واسعة من الوطن العربي، وشكل تهديداً مباشراً لخريطة التجزئة، بإقامة دولة الوحدة النواة بين سورية ومصر عام ١٩٥٨. لكن، مع انفصال الإقليم الشمالي في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٦١، كان على التيار القومي العربي النهضوي أن يعيد النظر في الكثير من المواقف والأساليب والأدوات، وأن يعمل على رص الصفوف لمواجهة ظروف موضوعية بدت أكثر تعقيداً مما تصوّر الكثيرون، خاصة بعد انقلاب الثامن من شباط/ فبراير في بغداد وانقلاب الثامن من آذار/ مارس في دمشق. وفشل مشروع الوحدة الثلاثية بين سورية ومصر والعراق، وما ترتّب على ذلك من اصطفاقات وصراعات داخل التيار القومي العربي ذاته. مجمل تلك الأوضاع تفاقمت إلى أن وصلت إلى ما وصلت إليه في تموز/ يوليو ١٩٦٦، حيث يمكن أن نرسم المشهد كما يلي:

١ - جمال عبد الناصر ما زال جرحه ينزف بعد

انفصال الإقليم الشمالي، والفشل في إعادة بناء الجمهورية العربية المتحدة في إقليمها على الأقل، ثم فشل الوحدة الثلاثية. وقد ترتّب على ذلك ردّ في اليمن من خلال إرسال الجيش المصري، ودعم الثورة هناك، وانطلاق المقاومة في جنوب اليمن لمواجهة الاحتلال البريطاني، والاقتراب من منابع النفط، ودعم الثورة في ظفار. أما على الصعيد التنظيمي، وبعد فشل محاولات الوحدة التنظيمية مع حزب البعث العربي الاشتراكي، وفي مرحلة لاحقة مع حركة القوميين العرب، استشعر عبد الناصر ضرورة بناء التنظيم القومي العربي، لتنظيم تلك الجماهير الواسعة التي تتظاهر، وتتعاطف، وتضحي، وتقاتل أحياناً، دفاعاً، وهجوماً من أجل المبادئ، والأهداف التي يعلنها. لذلك، أعلن عبد الناصر، وبدءاً من تموز/ يوليو ١٩٦٣، الدعوة إلى قيام الحركة العربية الواحدة، والانتقال من العمل على وحدة الصف العربي إلى العمل على وحدة الهدف... وبالتالي فإن على الاتحاد الاشتراكي العربي في مصر، وعلى التنظيمات الناصرية الأخرى في الوطن العربي أن تستجيب لتلك الدعوة، وتضع نفسها في السياق المناسب لبناء التنظيم القومي. لكن الأحداث المتلاحقة أجبرت عبد الناصر على العودة إلى مؤتمرات القمة، وإلى ما سمي التضامن العربي.

٢ - كان حزب البعث العربي الاشتراكي يعاني في مركز قوته الرئيسية في كلّ من بغداد ودمشق شروخاً بالغة؛ ففي العراق كانت معاناته ناجمة عن علاقته بعبد الكريم قاسم، ثم تعثره في الحكم بعد فشل الوحدة الثلاثية، وإزاحته من السلطة عن طريق عبد السلام عارف... وفي سورية كان قد أعاد للممة صفوفه بعد أن حلّ نفسه أيام الجمهورية العربية المتحدة، لكن بخسائر كبيرة، إذ انشق عنه من جهة أولى تيار واسع بقيادة أحد أركانه، أكرم الحوراني، وانشقت عنه من جهة ثانية مقابله تيارات أخرى واسعة باتجاه المشروع الناصري بقيادة أركان أساسية، منها د. جمال الأناسي (مؤسس الاتحاد الاشتراكي العربي) ومحمد الخير (مؤسس حركة الودوين الاشتراكيين).

وتفاقمت أزمة الحزب بعد انفراذه بالسلطة، في إثر أحداث ١٨ تموز/ يوليو ١٩٦٣، وفشل مشروع الوحدة

الثلاثية مع مصر والعراق. وانعكس ذلك على بنية الحزب عقب حركة ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦، حيث تم إبعاد من بقي من القيادة التاريخية لحزب البعث العربي الاشتراكي، وحُكم عليهم بالإعدام، فانعكس ذلك كله سلباً على الحزب في البلدان العربية الأخرى، وانقسم إلى أجزاء.

٣ - كررت حركة القوميين العرب تجربة حزب البعث، لجهة الاقتراب من جمال عبد الناصر، خاصة بعد الفراق بين عبد الناصر والبعث عام ١٩٦٣، وتحالفت مع القوى الناصرية الأخرى في الإقليم الشمالي عام ١٩٦٤ في تأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي في سورية، لكن سرعان ما انفط العقد، واتجهت قيادة الحركة باتجاه الماركسية فكرياً، وانخرطت في أعمال المقاومة الفلسطينية، وكونت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وكذلك في جنوب اليمن، كما ساهمت في ثورة ظفار، عُمان، وانفط عقد الحركة واقعياً؛ إذ اعتبر كل فصيل من فصائلها أنه يمثل الحركة، سواء في الجبهة الشعبية أو في جبهة جنوب اليمن، بينما حافظ بعض كوادرها على المبادئ الأساسية للحركة، واعتبر جميع أولئك مجرد منشقين، أو تحريفيين.

٤ - تأثرت بعبد الناصر، وبما كان عليه من كاريزما القائد البطل المنقذ، تجمّعات في مختلف أرجاء الوطن العربي، وأخذت في بعض المواقع شكل تجمّعات حزبية محلية، وكانت في مواقع أخرى مجرد تجمّعات شعبية حول رموز شعبية أعلنت الولاء لخط عبد الناصر، إضافة إلى شخصيات قومية عربية، ومفكرين لم تعد البنى الحزبية القائمة قادرة على استيعابهم، فباتوا شخصيات مستقلة على هامش العمل الحزبي، يتطلعون إلى بدائل، ويدلون بدلائهم في تقديم مقترحات لتشكيلات حزبية بديلة، فتنوّعت الآراء بين من يدعو إلى بناء أحزاب منضبطة، ومن يرفض فكرة الحزبية إلى درجة إعلان أن من تحزّب خان. وكذلك على الصعيد الفكري، هناك من يرفض فكرة النظرية، والعقائدية، وهناك من يرى أن مشكلة المشكلات للعمل القومي العربي هي عدم ارتكازه إلى منهج ونظرية، وهو ما جعله عرضة للهزائم والانتكاسات، أو لافتقاد الرؤى الاستراتيجية. وهناك من رأى أن يؤخذ من الأفكار والأيدولوجيات والمناهج

السائدة ما يناسبه، وترك ما عدا ذلك... وهناك من أعلن أن المعارك دائمة، وأنه لا وقت للتفلسف، والتنظير.

٥ - أحزاب وجماعات في الوطن العربي لا تنتمي إلى التيار القومي العربي، لكنها وجدت نفسها في حالة حصار جهائيري حتى من قبل قواعدها، الأمر الذي اضطرها إلى التراجع عن الكثير من الأفكار المناقضة للقومية العربية، والبحث عن مخرج من أزمتها الفكرية المتفاقمة.

هكذا كان مشهد الواقع الموضوعي في الوطن العربي، في النصف الأول من عام ١٩٦٦: قلق، وتمرد، وتحفّز، وحراك شعبي عارم، لتحقيق أحلام كبيرة. دولة عربية واحدة، ديمقراطية، اشتراكية، بعد تحرير ما تبقى من الأرض العربية الراححة تحت الاحتلال الأجنبي، من أول المستوطنات الصهيونية في فلسطين، إلى لواء اسكندرون، وعربستان، وجنوب اليمن، والخليج العربي، الذي كان ما يزال محتلاً، ولم يعد أحد في الوطن العربي يجرؤ على التناقض مع تلك الأهداف، وإنما الحوار يدور حول الوسائل، والأدوات، وأي الأهداف أولاً، وما هو الترتيب، لكن، ومع مرور الزمن على عدم تحديد الطريق إلى مجمل هذه الأهداف، تشتتت الأدوات، ثم تفوقعت حول ذواتها، ثم انتقلت إلى الصراع العنيف فيما بينها، ثم إلى لوثة التفرد، بحيث بدأ كل فصيل يبحث عن الخصوصية، وافتراقه عن الآخر عوضاً عن البحث عن المشترك، لتعزيزه، وباتت الصراعات داخل فصائل النهوض، والتحرير القومي، وفيما بينها تغيب الصراع الاستراتيجي مع قوى العدوان الخارجي، وعناصر التخلف والاستبداد الداخلي، ولم يسلم أحد في الوطن العربي، لا فرد، ولا جماعة، ولا حزب من التأثير سلباً من هذا الواقع الأليم.

وإذا كانت الساحة العربية، قد تحولت إلى ساحات للصراعات الداخلية بين مكوناتها عام ١٩٦٦، فإن الواقع الموضوعي في ساحة القاهرة إضافة إلى ذلك كان يتميز بأنه يحتضن أعداداً هائلة من المناضلين، اللاجئيين إليها، هرباً، أو اختياراً، أو تقرباً، من سائر أرجاء الوطن العربي، من عيون المغرب على المحيط، إلى عيون موسى على الخليج، حاملين معهم هموم الأجزاء، والكل

معاً، وهذا هيأ فرصة سانحة لحوار يتجاوز الحدود بين الأجزاء إلى حدود الأمة.. بين ضباط أحرار من مختلف اللهجات، ومناضلين، ومثقفين، ومفكرين، وحتى من أمراء أحرار، ومن كواد حزبية متنوعة. في هذه الأجواء تمت صياغة تلك الوثيقة، لبناء التنظيم القومي، من خلال مرحلة إعدادية أطلق عليها: «أنصار الطليعة العربية»، تلك الوثيقة، التي أطلق عليها فيما بعد اسم «بيان طارق»، فكيف تمت صياغتها، وما هو مضمونها، ومن أين اكتسبت تلك التسمية؟

## — ٥ —

كان عصمت سيف الدولة قد أنجز ما يعتبره العمود الفقري لمشروعه الفكري والعقائدي، وهو منهج «جدل الإنسان»، وأعمله في دراسة الواقع العربي، وخلص إلى وحدة الوجود القومي، وبالتالي إلى وحدة المصير القومي، وعان في ضوئه المشكلات: احتلال، تجزئة، استغلال، استبداد، تخلف. واقتراح، في حينه، كما أسلفنا، «الطليعة العربية» لتحقيق التحرر والتوحيد والاشتراكية، والديمقراطية والتنمية، وطرح على الشباب العربي تلك المنظومة العقائدية للنقاش، واعتمادها في حال الموافقة عليها كمنهج، ونظرية تعتمد «الطليعة العربية». وهو لذلك، كان في حوار دائم ومتصل حول الأسلوب المناسب لبناء التنظيم القومي، حتى إنه قال في أحد مقالاته بعد ذلك في السبعينيات من القرن المنصرم: لو تحاور اثنان على قبري حول التنظيم القومي لتحركت عظامي تشارك في الحوار،... وكان المحاورون كثيراً، والآراء متنوعة ومتعددة.

ود. سيف الدولة ليس فيلسوفاً بالمعنى الأكاديمي ولا مؤلفاً بالمعنى الثقافي والفكري، وإنما هو قبل ذلك، وبعده، وخلال مناضل حركي. وبالتالي، فإن ما يبدعه على الصعيد الفكري والفلسفي يضعه في سياق مشروعه النضالي. وبما أن الواقع في تلك الأيام كان حيواً إلى درجة كبيرة، ومائجاً بالأفكار والحراك الواسع، فإن الحوارات

اتسمت بطابعها الحاد في بعض الأحيان. وقد التقى حول تلك الفكرة مع مناضل آخر لاجئ في القاهرة من بلدة جبلة الواقعة على ساحل بر الشام، تلك البلدة التي أرسلت إلى فلسطين في النصف الأول من القرن العشرين ابنها الفدائي عز الدين القسام ليستشهد فيها دفاعاً عن هويتها العربية، كان هذا الرجل محمد الخير، المسكون بذلك الهم أيضاً؛ فقد ساهم في تأسيس حزب البعث، ثم أسس بعد الانفصال حركة الوجوديين الاشتراكيين في سورية، وعانى التجارب المرة في هذا المجال.

انكبّ الرجلان على كتابة وثيقة تقدم قراءة نقدية للواقع العربي، وتتلّس أسلوباً جديداً لبناء التنظيم القومي.

في مذكرة تضمّنت «ملاحظات للدفاع في الجناية/٣٧/ لعام ١٩٧٢ أمن دولة عليا»، قال د. سيف الدولة عن تلك الوثيقة («بيان طارق»)، بعد اعتقاله في ١٥ شباط/فبراير ١٩٧٢ مع مجموعة من الشباب العربي في مصر بلائحة اتهام تضمنت: «السعي لإسقاط الأنظمة العربية، وإقامة دولة الوحدة العربية»، ما يلي:

«بيان طارق» هو محور الاتهام، والدفاع كليهما، وقد اعترفت منذ اللحظة الأولى في التحقيق أنني صاحبه.. إن كثيرين من الذين قرأوه لم يستطيعوا فهمه، إلا بعد شرح طويل.. إذن فهو يقتضي دراسة دقيقة.. لقد اشتركت مع أحد قادة الوجوديين في سورية في صياغة دراسة عن العقوبات التي تقوم في سبيل إنشاء التنظيم القومي، وكيفية تذليلها. فلما سئلت عما جاء فيه من هيكل تنظيمي، قلت إن هذا الجزء هو الذي أضافه الصديق السوري إلى البحث الفكري الذي يشكّل موضوع الدراسة، والذي هو من وضعي، وذكرت أنه إضافة لأن ممارسة الفكرة التي تتضمنها الدراسة في سورية كانت تقتضي نوعاً من العمل التنظيمي»<sup>(١٩)</sup>.

هنا يجب أن نتفهم نفي د. سيف الدولة للهيكليّة التنظيمية في «بيان طارق» في سياق الدفاع القانوني عن

(١٩) حبيب عيسى، «على بساط الثلاثاء ١٢: ملاحظات للدفاع في الجناية/٣٧/ لسنة ١٩٧٢: أمن دولة عليا: عصمت سيف الدولة»، الفكر القومي العربي (٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٨)، ص ٥، < <http://www.alfikrala.rabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=2248> >.



المعتقلين معه، فقد قال في تلك الوثيقة المشار إليها:

«في التحقيق لم أذكر كلّ الحقائق، وذكرت بعضها منقوصاً، فهل كنت أكذب على المحققين؟ لا... إن المحقق وأنا لم نكن باحثين عن الحقيقة، ولكن كان هو يحاول الزج بي في مأزق الاتهام، وكنت أصارعه من أجل إنقاذ نفسي، وفي مثل هذا الموقف، يكفي صدقاً ألا أقول كذباً، ولو قلت بعض الحقيقة، أو أخفيت، فلم أقلها، وحتى لو قلت ما يخالف الحقيقة فإني لا أكون كاذباً... ولن يكون مثلي في هذا إلا مثل سيدنا إبراهيم بعد أن حطم بيده أصنام قومه. قالوا أنت فعلت هذا بآلهتنا يا إبراهيم؟.. قال: بل فعله كبيرهم هذا، فاسألوهم. لم يكذب إبراهيم، وصدق الله العظيم»<sup>(٢٠)</sup>.

لقد كان الهاجس الذي رافق د. سيف الدولة وصاحبه وهما يصوغان تلك الوثيقة، يستند إلى ثلاثة اعتبارات رئيسية:

**الاعتبار الأول** هو أن الغالبية العظمى من الجماهير العربية، التي تلتفت حول المشروع القومي العربي النهضوي، هي خارج العمل السياسي المنظم، بفعل الأزمات التي عانتها الأحزاب القومية، وبفعل التفافها حول جمال عبد الناصر، الذي أعلن أنه لن يقيم التنظيم القومي، وأن على الجماهير العربية أن تفعل ذلك، وهذا رغم ثقله المعنوي الإيجابي، إلا أن غياب العمل المنظم يُفقد تلك الجماهير فاعليتها، ويضعها في موقع الانفعال، غير الفاعل، تعبّر عن مشاعرها، بالفرح، أو بالبكاء.

**الاعتبار الثاني** هو أن الدعوة الجديدة يجب أن لا تصطدم بقيادة عبد الناصر التاريخية، باعتباره يمثل قائد معارك التحرّر العربي، ويجب الاستفادة من تجربتي حزب البعث وحركة القوميين العرب بهذا الشأن، وعدم تكرار التجارب المُرّة، وفي الوقت ذاته وضع حد فاصل بين تلك الدعوة وعمل أجهزة الدولة في مصر، لأن تدخّل تلك الأجهزة، وخاصة الأمنية منها والإقليمية، يفسد

العمل النضالي، مهما تكن الأهداف نبيلة، فتلك الأجهزة تحيد، بحكم تركيبتها ومهامها، التعامل مع المخبرين، وتدمّر العلاقة مع المناضلين.

**الاعتبار الثالث** هو أن قواعد الأحزاب القومية القائمة وكوادرها، وخاصة حزب البعث وحركة القوميين العرب والأحزاب الناصرية والحركات الوطنية والمقاومة والتجمّعات الجماهيرية، هي المجال الحيوي للدعوة الجديدة، وبالتالي يجب تفادي الصدام مع تلك القواعد، بغضّ النظر عن الأخطاء والخطايا التي ارتكبتها القيادات، أو من تسلّق عليها انقلاباً واغتصاباً، وإنما بفتح أوسع مجال للحوار البناء مع تلك القواعد.

فكيف جاء مضمون تلك الوثيقة؟

- ٦ -

#### ● مضمون «بيان طارق»

تضمّن البيان مقدّمة، وأساليب أربعة لبناء التنظيم القومي في الوطن العربي تم استبعادها. ثم تضمّن أسلوباً خامساً اقترح كأسلوب مناسب لبناء «الطليعة العربية». لكن نعود إلى البيان ذاته لفهم مضامينه، واستخلاص النقاط الرئيسية الواردة باللغة المتقنة فيه، وإن يكن ذلك لا يغني عن قراءته كاملاً:

«المقدمة: إن قيام التنظيم القومي الثوري الواحد، «الطليعة العربية»، يواجه مشكلة أساسية هي: كيف ينشأ من قلب الواقع العربي، ويتجاوز هذا الواقع ذاته؟ فقد أصبح مسلماً أن وجود «الطليعة العربية» تنظيمياً قومياً واحداً ضرورة حيوية بالنسبة إلى مصير الأمة العربية... فكيف تولد «الطليعة العربية»؟»<sup>(٢١)</sup>.

«الأسلوب الأول: أن تنشأ «الطليعة العربية» بمبادرة من إحدى السلطات التقدمية الحاكمة في الوطن العربي، والجمهورية العربية المتحدة هي المرشحة لهذه

(٢٠) حبيب عيسى، «على بساط الثلاثاء ١٧: ملاحظات للدفاع في الجناية/٣٧ لسنة ١٩٧٢: أمن دولة عليا: عصمت سيف الدولة»، حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي في سورية (٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٨)، ص ١٠، <http://www.ettihad-sy.net/modules.php?name=News&file=article&sid=6323>.

(٢١) عصمت سيف الدولة، الطريق إلى الوحدة العربية، خزنة الفكر العربي. السلسلة القومية؛ ٧-٨، ج ٢ (بيروت: مؤسسة ناصر للثقافة؛ دار الوحدة، ١٩٧٤)، ج ٢، ص ٢٤٧.

المبادرة . . . كما أن وجود جمال عبد الناصر عامل هام في تطّلع الجماهير العربية إلى القاهرة وإلى جمال عبد الناصر شخصياً. إلا أن هذا الأسلوب يصطدم بعقبات حقيقية . . أولها كون عبد الناصر في مركز القيادة في الجمهورية العربية المتحدة لا ينفي أن الجمهورية دولة، وأنه هو نفسه رئيس دولة . . فهي، وهو بصفته رئيسها، ملتزمان بالتصرف والتحرك خارج حدود الجمهورية في نطاق القيود التي يفرضها الوضع الدولي . . من هنا جاء امتناع عبد الناصر عن القيادة المباشرة لنضال الجماهير العربية عن طريق تنظيم قومي ثوري واحد، وهي مهمة مرشّح لها بصفته الشخصية، ولكنه غير قادر عليها بصفته رئيس دولة . . تجسّد ذلك بإعلان عبد الناصر نفسه في عشرات المرات والمناسبات أنه لن يأخذ على عاتقه زمام المبادرة لمولد هذا التنظيم بالرغم من دعوته له، وإيمانه بضرورته، وتأكيداته دائماً بأن مولده يقع في نطاق مسؤولية القوى العربية الثورية . . لأن طبيعة المعركة التي تخوضها الجمهورية العربية المتحدة من حيث هي منصّبة أساساً على أمن الدولة انعكست على أجهزتها فكرياً، وأسلوباً . . ، ولما كانت الجمهورية العربية المتحدة لا تستطيع عملياً أن تتولّى القيادة إلى خلق التنظيم القومي، إلا عن طريق جمال عبد الناصر، وهو لا يريد، أو عن طريق أجهزتها، وهي غير مؤهلة لهذا العمل القومي، أو عن طريق الاتحاد الاشتراكي العربي، وهو غير صالح لأنه منظمة إقليمية ذات طابع إقليمي، ويباشر مهماته فعلاً بمنطقة إقليمي خالص، بالإضافة إلى وجود القيادة في السلطة، فلكلّ هذه الأسباب، يستحيل على الجمهورية العربية المتحدة - لفترة غير معروفة نهايتها - أن تأخذ زمام المبادرة، فتتصدّى لحل مشكلة مولد التنظيم القومي «الطليعة العربية» بالرغم من تطّلع الجماهير العربية إلى هذه المبادرة المستحيلة موضوعياً، ويصبح محتوماً، البحث عن أسلوب آخر . . »<sup>(٢٢)</sup>.

«الأسلوب الثاني: أن يتحوّل أحد التنظيمات القائمة

في الوطن العربي إلى «طليعة عربية». وأول ما يلاحظ على هذا الأسلوب أنه ليس ثمة ما يمنعه . . . إنما الذي يمنع تلك التنظيمات هو أنها لا تملك الخصائص اللازمة، أو القدرة على أن تكون كذلك. إن أياً من البعث، أو حركة القوميين العرب، أو ما تبقى منهما، لا يصلح للتحوّل إلى تنظيم قومي لأنه عاجز عن هذا التحوّل . . . رغم أن كلا منهما بدأ من المنطلق الصحيح على الطريق الصحيح بالصيغة القومية الصحيحة، لكنهما ذهبا ضحية الضحالة الفكرية المريعة، خاصة على المستوى القيادي . . ، لكن تجربة التنظيمين تُعتبر تجربة رائدة للتنظيم القومي في الوطن العربي، فلا بد من الاستفادة منها إلى أقصى درجة لأي تنظيم قومي يريد أن يكون «طليعة عربية» . . وطبيعي أن المنظمات الإقليمية، التي تفتقد بحكم نشأتها، واتجاهاتها، حتى مجرد الرغبة في أن تتحول إلى تنظيم قومي أكثر عجزاً عن هذا التحوّل . . »<sup>(٢٣)</sup>.

«الأسلوب الثالث: هو التقاء كافة المنظمات العربية الثورية في وحدة عمل نضالي، بكلّ ما يتطلب ذلك من تبادل الخبرات الفكرية، والحركية، والتعاون، وتنسيق الجهود، ثم بقبول التعايش معاً، ومؤقتاً . . . إن هذا كله بعيد، عن كيف يوجد في الوطن العربي تنظيم قومي واحد يجسّد الوحدة العربية في ذاته . . . لهذا، فإن موضوع الجبهة بين القوى الثورية العربية، موضوع لا يتصل بمولد «الطليعة العربية» . . »<sup>(٢٤)</sup>.

«الأسلوب الرابع: «أسلوب الصفوة»، يتنادى الثوريون العرب إلى مؤتمر ينبثق عنه التنظيم القومي الواحد . . . إن الاستعلاء الفردي لا يمكن أن يؤدي إلى تنظيم جماهيري قومي . . . الدليل على ذلك أن الذين تراودهم هذه الفكرة غير قادرين على إنجاز تلك الخطوة الأولى: معرفة من هم الذين يمكن أن يتنادوا إلى مؤتمر قومي؟»<sup>(٢٥)</sup>.

«الأسلوب الخامس: لا يبقى إلا تكوين «الطليعة

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢٤٧.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢٥٤.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٢٥٩.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٢٦٤.

العربية» تكويناً جديداً، لا يحمل رواسب الماضي من أية حركة، أو أي تنظيم، ويتجاوز، فكرياً وتنظيماً، كل الحركات والمنظمات القائمة. وذلك بأن يبدأ تكوين «الطليعة العربية» من القاعدة الجماهيرية العريضة، فتنبثق «الطليعة العربية» من الجماهير ذاتها، وتنمو طبيعياً، وديمقراطياً. إلا أن هذا الأسلوب الصحيح يصطدم بأربع مشكلات رئيسية:

- الأولى: إعداد القاعدة الجماهيرية.

- الثانية: الانتقال بالقواعد، والكوادر، المنظمة فعلاً، من مرحلة تعدد المنظمات إلى مرحلة التنظيم الواحد، بدون إحداث أي شكل من الفراغ التنظيمي.

- الثالثة: مساعدة الشباب للتخلص من رواسب الحزبية القديمة قبل الانتماء إلى «الطليعة العربية» حتى لا يحملوا إليها رواسبهم.

- الرابعة: كيف يتم هذا دون مساعدة الجمهورية العربية المتحدة «الدولة»، و«الأجهزة»، ودون أن يتضمن ذلك أي احتمال صريح، أو غير صريح للتناقض مع قيادة جمال عبد الناصر، أو حتى الوقوف موقفاً سلبياً منها...»<sup>(٢٦)</sup>.

في ضوء ذلك، يقترح هذا المشروع قيام تنظيم انتقالي لمدة محدودة تكون مهمته مقصورة على إعداد القاعدة الجماهيرية اللازمة لمولد الطليعة العربية، وليبقى بعد مولدها قاعدة جماهيرية منظمة لها، تتولى الترشيح لعضويتها، وتزويدها بالمناضلين بعد أن تكون قد أعدتهم فكرياً، وتنظيماً. وهذا المشروع المقترح يرى أن هذه البداية تحقق أمرين معاً:

«الأول: أنها تكون بداية فعلية، وسليمة لمولد «الطليعة العربية». . بحيث ينبثق التنظيم القومي من الجماهير العربية ذاتها، صاعداً خلال مدة محدّدة من هذه القاعدة الجماهيرية، لينتهي بالمستويات العليا، حتى القيادة القومية»<sup>(٢٧)</sup>.

«الثاني: هو التغلب على العقبات، والمشكلات التي ذكرناها. . . وهكذا يكون الأمر في آخر مرحلة الإعداد، أن هناك تنظيماً قومياً على وشك أن يولد بعد أن تم الإعداد لمولده. .»<sup>(٢٨)</sup>. ذلك التنظيم الإعدادي هو الذي أطلق عليه اسم: «أنصار الطليعة العربية».

فماذا كان مصير تلك الوثيقة التي كتبت في منتصف تموز/ يوليو ١٩٦٦.؟، ومن أين اكتسبت اسمها: «بيان طارق».؟، وما هو مصير «أنصار الطليعة العربية».؟

نعود إلى الوثيقة، التي أشرنا إليها، وهي «ملاحظات للدفاع في الجناية ٣٧ لسنة ١٩٧٢ أمن دولة عليا»، حيث قال سيف الدولة عن واقعة التحقيق معه ما يلي: «في يوم: ٢١/٢/١٩٧٢ دار التحقيق معي حول واقعيتين أساسيتين:

الأولى كانت: «بيان طارق»، وقد اعترفت منذ أول كلمة أنني صاحبه. . . ، لقد اشتركت مع أحد قادة الوجوديين في سورية، «محمد الخير»، في صياغة تلك الدراسة. ثم إن هذا الصديق أرسل الدراسة إلى سورية، ومنها تسربت إلى الأردن، حيث أسماها بعض الشباب هناك «بيان طارق»، تعبيراً منهم عن أن من يقتنع بها يكون قد أحرق مراكب العودة إلى المنظمات الإقليمية، كما أحرق طارق بن زياد مراكبه، وهو يفتح الأندلس، ومن ثم، لم تلبث هذه الدراسة أن عادت إلي مرة أخرى، بعد أن حملت اسم «بيان طارق»<sup>(٢٩)</sup>.

على أية حال، تتضمن «مذكرة الدفاع المشار إليها» تفاصيل كثيرة، لكن لا بد، كما أشرنا، من قراءتها بحذر، لأنها كانت من سجين إلى السجن، في محاولة لهزيمة السجن، معنوياً، على الأقل. غير أن من الثابت أن «بيان طارق» كان، بعد أن حمل اسمه، العمود الفقري لما عُرف في ما بعد بـ «أنصار الطليعة العربية». وما أشرنا إليه، أو ما أشار إليه سيف الدولة في مذكرة الدفاع، هو

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٢٦٤.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٢٦٧.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٦٨.

(٢٩) عيسى، «على بساط الثلاثاء ١٢: ملاحظات للدفاع في الجناية ٣٧/ لسنة ١٩٧٢: أمن دولة عليا: عصمت سيف الدولة»، ص ٥.

عام واحد من «بيان طارق»، قال سيف الدولة عشية الهزيمة: «إذا كان في غير مقدورنا أن نحول دون ما وقع، فإن في مقدورنا دائماً أن نحول دون أن يمتد هذا الواقع إلى المستقبل. إن المستقبل هو ساحة نضالنا، ونحن قادرون على أن نغيّر الظروف على الوجه الذي نريد. فمن الذي يغيّر الظروف، ويحقق المستقبل...؟ إنه الإنسان. وهذا يحدّد مهمتنا الأولى: إنقاذ الإنسان العربي، كخطوة حتمية أولى، لإمكان إنقاذ المستقبل العربي... إن الخطر الذي يتهدّد الشباب العربي الآن هو: «أن يقبل الهزيمة»، أن يصبح شباباً مهزوماً، وليس شباباً مناضلاً، في وضع مهزوم... تنتصر الأمة العربية عندما تسترد جماهيرها العظيمة أرض فلسطين لحساب دولة الوحدة العربية، وتنهزم إذا قبلت وجود «دولة إسرائيل» ولو أعيد إليها اللاجئون... إن كل هذا يقتضي من الشباب العربي أن ينظموا صفوفهم، ويتولّوا أمر أنفسهم، وأن يقودوا، هم، المعركة... إن تصفية الإقليمية واجب قومي حتى لا نجر أمتنا مرة أخرى للهزيمة، والقتل، والتدمير، والألم، والحزن، والعار. إن واجب الشباب العربي، الآن، أن ينتظموا في كتائب مقاتلة ومناضلة في المعركة القائمة»<sup>(٣٠)</sup>.

كان ذلك ضمن «رسالة إلى الشباب العربي» بتاريخ ٢٦ حزيران/يونيو ١٩٦٧ ثم، وبعد عامين من ذلك، في ٦ حزيران/يونيو ١٩٦٩، ألحق سيف الدولة برسالته الأولى رسالة ثانية إلى الشباب العربي، قال فيها: «إن العجز الإقليمي قد انقلب في عامين إلى تخريب غبي عندما شملت مناوراته وحدة الوجود القومي، وطناً وبشراً. الإقليمية الجريحة المهزومة، التي تكافح من أجل البقاء، قد تجاوزت حدودها فكرياً وحركة، وأطلقت من مأزقها شعار الإقليمية: «إن مسؤولية تحرير فلسطين تقع على عاتق شعب فلسطين». إن هذا، أيها الشباب العربي، ليس تحريضاً للشعب العربي في فلسطين على القتال... إن المنطق القومي يحمل مسؤولية تحرير فلسطين للجماهير العربية في كل مكان، بما في ذلك فلسطين... ويحدّد فلسطين ساحة المعركة التحرر العربي، فلا يقبل أن يتخلّى عنها من أجل الحفاظ على أي إقليم...، فلتتشكّل في

متن «بيان طارق» الذي لحقت به إضافات تنظيمية، أو تنسيقية، في بعض الأقطار العربية، وبحسب الظروف في تلك الأقطار، فالملحق الذي تم بسببه اعتقال مجموعة «أنصار الطليعة العربية» في مصر، مثلاً، عام ١٩٧٢، أطلق عليه الشباب هناك اسم: «الدستور»... وهكذا... ما يعيننا أن تلك الدعوة بدأت تتجسّد على الأرض بمبادرات ذاتية... وهو ما استدعى لوائح تنظيمية، ودراسات فكرية تتناسب مع حالة القلق، والحرّك الذي كان يسود الوطن العربي... لكن تلك الولادة الواعدة تعرّضت، وهي في حالتها الجنينية خلال السنوات الخمس الأولى التي أعقبت الميلاد، لعواصف وأعاصير لم تكن في الحسبان زلزلت الأرض العربية، وعصفت، ليس بالطليعة العربية الموعودة، وحسب، وإنما أيضاً بمشروع النهوض، والتنوير، والتحرير القومي العربي التقدمي عموماً، الذي كان في مرحلة هجوم لتغيير الواقع العربي، عبر مواقع متعدّدة، ومنها المحاولة موضوع حديثنا، إلا أن الانتكاسات المتعاقبة فرضت على رواد مشروع النهوض أن ينسحبوا إلى مواقع الدفاع عن الواقع المتردّي أصلاً حتى لا ينزلق إلى مزيد من التردّي... ويمكن تحديد محطات ثلاث كان لها تأثيرها الحاسم في «أنصار الطليعة العربية»:

- المحطة الأولى: زلزال الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧.

- المحطة الثانية: غياب، أو تغييب جمال عبد الناصر في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠.

- المحطة الثالثة: انقلاب أنور السادات على كل ما كان يمثله جمال عبد الناصر، واعتقال مجموعة «أنصار الطليعة العربية» المركزية في القاهرة ١٥ شباط/فبراير ١٩٧٢، بمن فيهم عصمت سيف الدولة ذاته.

## - ٧ -

بشأن المحطة الأولى المتعلقة بزلزال الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧ الذي عاجل مشروع «أنصار الطليعة العربية» بضربة قاسية غيّرت الواقع العربي بعد

(٣٠) عصمت سيف الدولة، الطريق إلى دولة أريحا: الموقف القومي (دمشق: دار الأنصار، ١٩٩٥)، ص ١٩.

تكون محطة التقاء مركزية، يلتقي فيها مشاركة الوطن العربي مع مغاربه. وبالتالي، فإن «بيان طارق» كان معنياً من أول كلمة فيه، إلى الكلمة الأخيرة، بحلّ الإشكاليات، وإزالة جميع العوائق من أجل بناء علاقة إيجابية مع قائد معارك التحرّر العربي جمال عبد الناصر، مع تجنب «الطليعة العربية» في الوقت ذاته ما تعكسه أجهزة الدولة الإقليمية من تدخّل ينعكس سلباً على المشروع القومي. لكن هذه الفكرة تعرّضت للاهتزاز بدءاً من زلزال ١٩٦٧، حيث باتت أولويات القاهرة «إزالة آثار العدوان»، ثم جاءت الضربة القاضية لتلك الفكرة برحيل جمال عبد الناصر، ومن ثم ردة السادات.

فالقاهرة لم تفقد دورها المركزي في مشروع النهوض القومي العربي وحسب، وإنما بدأت أيضاً بعد انقلاب أنور السادات في ١٥ أيار/ مايو ١٩٧١ تتحوّل شيئاً فشيئاً إلى مركز مضاد للمشروع القومي العربي. وبالتالي، فإنني أعتقد الآن أن الأسلوب الذي تضمّنه «بيان طارق» من أول المرحلة الإعدادية المتمثلة بأنصار الطليعة العربية، إلى بناء الطليعة العربية، تلقى ضربة قاصمة، ربما لم ندرك تأثيرها الكبير في حينه. . لكن بعد كلّ ما جرى، نقول في الإطلاقة على تلك الحقبة إنه كان حرياً بجميع المعنيين بأسلوب بناء «الأنصار»، ومن ثم «الطليعة العربية»، أن يعيدوا النظر في الأسلوب. . اعتباراً من ذلك التاريخ.

**المحطة الثالثة** لم تتأخر كثيراً؛ ففي ١٥ شباط/ فبراير ١٩٧٢ أكمل أنور السادات انقلابه، وكان عصمت سيف الدولة قد استشعر الخطر، فدفع كتابه **نظرية الثورة العربية** إلى أحد الإخوة لطباعته في بيروت، بعد أن أشرت عليه الرقابة في مصر بعلامة X، أي ممنوع من الطباعة. وفي ١٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٢ لبّى دعوة الطلاب في جامعة القاهرة، وألقى محاضرة اندلعت في إثرها تظاهرات الطلاب الشهيرة التي استمرت في التصاعد إلى ١٥ شباط/ فبراير، حيث اعتُقل سيف الدولة مع خمسة عشر من الشباب العربي نسبت إليهم النيابة العامة في قرار الاتهام ما يلي:

كل مكان من الوطن العربي «كتائب الأنصار»، وفي يوم معلوم، عهداً، وميثاقاً، على «كتائب الأنصار» الذين صقلتهم المعركة، واختبروا فيها صلابتهم، أن يعقدوا مؤتمرهم القومي العربي، الذي يتحوّلون به إلى تنظيم قومي يتولّى مسؤولية الثورة العربية الشاملة ضد الاحتلال، والتجزئة، والاستغلال، فينبثق «التنظيم الثوري» من قواعده التي حضّرتها المعركة، وأهلّتها لدورها القيادي العظيم. . . وليكن شعار المرحلة: «التنظيم من أجل التحرير، والتحرير من أجل الوحدة»، هكذا يمكن أن يولد التنظيم الثوري القومي، من خلال معركة تحرير فلسطين» (٦ حزيران/ يونيو ١٩٦٩) (٣١).

هكذا نلاحظ أن د. سيف الدولة تحسّس الخطر منذ اللحظة الأولى لزلزال ١٩٦٧، لكنه استمر في الهجوم على الواقع بهدف تغييره، ودعا الشباب العربي إلى تشكيل «كتائب الأنصار المقاتلة» في معركة فلسطين، وأن تنبثق «الطليعة العربية» من خلال التوحّد في ساحة المعركة، لكن، لا الوضع الإقليمي في الوطن العربي ولا الإقليمية التي استشرت داخل الساحة الفلسطينية، كانا ليسمحاً بذلك؛ فالتكتلات الإقليمية وغير الإقليمية بدأت منذ ذلك الوقت تفتك بمشروع النهوض والتحرير القومي في الوطن العربي، وانتقلت المعارك لتدور، ليس من أجل تحرير فلسطين، بل من أجل المساومة عليها، وليس من أجل الوحدة العربية، وإنما من أجل مفاخرة الخصومة بين الإقليميات والطوائف والمذاهب والإثنيات والعشائر والعائلات. . .

**كانت المحطة الثانية، والفاصلة، التي ألقت بظلالها الكثيفة على «أنصار الطليعة العربية» غياب، أو تغيب جمال عبد الناصر في ٢٨ أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠؛ فقد سبق أن أشرنا إلى أن العمود الفقري الذي اعتمده «بيان طارق» في أسلوب الإعداد لبناء الطليعة العربية هو أن الجمهورية العربية المتحدة - «الإقليم الجنوبي»، هي القاعدة الأساسية لانطلاق المشروع القومي، بالنظر إلى أنها في ظلّ قيادة جمال عبد الناصر مؤهلة، كأرض عربية محرّرة من التبعية، وككتلة جماهيرية عربية عريضة، لأن**

التعديلات أولاً بأول على المتهم عصمت سيف الدولة الذي وافق عليها. (٣٤).

وبعد أن فُتد سيف الدولة ادعاء النيابة، معلناً أنه لو كان هناك حاجة إلى تعديل «بيان طارق»، لقام هو بهذا التعديل. ويتابع فيقول: «إن بيان طارق لا يتضمّن غاية يدعو إليها، فحسب، بل يتضمّن أساساً أسلوباً خاصاً للوصول إلى تلك الغاية، إنه دراسة في الأسلوب. . . وهذا الأسلوب مشروع. . . والدعوة إلى تحقيق الوحدة العربية، والعمل من أجل تحقيقها، مشروع أيضاً» (٣٥).

ويضيف: «لكل الأسباب السابقة، عندما سئلت عن «بيان طارق»، قلت على الفور إني صاحبه، وعندما سئلت عن محمد عبد الشفيق، قلت إني أطلعته على بيان طارق، وعندما سئلت عن نشاط محمد عبد الشفيق، قلت بالنص: إن كان محمد عبد الشفيق قد التزم في نشاطه «بيان طارق» فإنني سعيد به، وإن كان قد انحرف به، أو عنه، فإنني أسف له. . . على هذا، وأياً كانت النتائج، أو بصراحة أكثر، إذا كانت السلطة، أو المحكمة تعتبر الأفكار التي جاءت في بيان طارق ذنباً، فيشرفني أن أكون مذنباً. . . وإذا كانت تعتبر أن رفضي لقيام الدولة - أية دولة - بإنشاء التنظيم القومي، ذنباً، فإنني مذنب. . .» (٣٦). ويضيف: «إن بيان طارق قد تحوّل عن طريق الاقتناع به إلى نوع من الوحدة الفكرية بين عديد من الشباب العربي في الوطن العربي، كلّ ما يجمع بينهم أنهم قرأوه واقتنعوا بصحة مضمونه، فاعتبروا أنفسهم أنصاراً للطليعة العربية. . . إني أقرّ أن كل نشاطي الفكري مخصص لخدمة الدعوة لإنشاء التنظيم القومي، كل كتيبي ليست إلا دراسات في الفكر القومي التقدمي، والواقع القومي، والمصير القومي، غايتها المساهمة في إنضاج الوحدة الفكرية. . . بين الشباب

«اشترك عصمت سيف الدولة في تأسيس وإدارة منظمة سرّية باسم «أنصار الطليعة العربية»، تهدف إلى مناهضة تحالف قوى الشعب العاملة، والاتحاد الاشتراكي كتّنظيم سياسي يقوم عليه عن طريق الحض على كراهية ومقاومة السلطات، والتحريض على الاعتصام، والتظاهر، وتوزيع المنشورات السرية، وتفجير المفرقات. . . ويهدف تنظيم «أنصار الطليعة العربية» إلى تحقيق الوحدة العربية الشاملة عن طريق هذا التنظيم السريّ، وتجنيّد الشباب العربي للإطاحة بكل نظم الحكم في البلاد العربية التي تقف في سبيل أهداف التنظيم، عن طريق استخدام العنف ضد السلطات وإثارة القلاقل الداخلية، كالمظاهرات، وتوزيع المنشورات، وتفجير المفرقات، لإضعاف هيبة السلطات، وإسقاطها. . .» (٣٧).

وجاء في جواب سيف الدولة على فرار الاتهام هذا ما يلي:

«إن بيان طارق هو محور الاتهام والدفاع كليهما. إنه العمود الفقري الذي أكسسته المباحث قضية واتهاماً. وأهم ما يجب ملاحظته أن نص «بيان طارق» المضبوط عند مجموعة «خلية الأنصار» في القاهرة يتضمن الزيادات التالية على النص المضبوط عندي، وهي:

١ - اسم: «أنصار الطليعة العربية».

٢ - أنه: «مشروع».

٣ - هيكل تنظيمي: «أسرة - مجموعة - كتيبة» (٣٨).

وأضاف: «لقد استندت النيابة العامة في قرار الاتهام إلى أن المتهمين الثالث والرابع قاما بإعادة صياغة «بيان طارق» في صورة دستور مكوّن من أربعة أجزاء، وكان محمد عبد الشفيق، «المتهم الثاني»، يعرض هذه

(٣٢) حبيب عيسى، «على بساط الثلاثاء ١١: عصمت سيف الدولة و(بيان طارق)» في زنزانة واحدة. . .!، «الفكر القومي العربي (٢٧ أيار/ مايو ٢٠٠٨)، ص ٨، < <http://www.alfikralarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=2188> >

(٣٣) عيسى، «على بساط الثلاثاء ١٢: ملاحظات للدفاع في الجناية/ ٣٧ لسنة ١٩٧٢: أمن دولة عليا: عصمت سيف الدولة»، ص ٥.

(٣٤) حبيب عيسى، «على بساط الثلاثاء ١٤. . . تموز»، حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي في سورية (٢٨ آب/ أغسطس ٢٠٠٨)، ص ٦.

(٣٥) عيسى، «على بساط الثلاثاء ١٢: ملاحظات للدفاع في الجناية/ ٣٧ لسنة ١٩٧٢: أمن دولة عليا: عصمت سيف الدولة»، ص ٧.

(٣٦) عيسى، «على بساط الثلاثاء ١٤. . . تموز»، ص ٨.

العربي تمهيداً لوحدهم في تنظيم قومي . . إن «بيان طارق» هو دعوة مني لتأجيل إنشاء التنظيم القومي إلى ما بعد تمهيد فكري يتكاثر خلالها «أنصار الطليعة العربية» في كل الأقطار العربية إلى أن يستطيعوا، هم، أن يعقدوا، هم، مؤتمراً يؤسسون، هم، فيه تنظيمهم القومي . . لو أن كل هذه الشروط تحققت، وقُبض عليّ، وأنا منصرف مثلاً من المؤتمر التأسيسي الذي أنشأ التنظيم القومي، لكانت هذه التهمة جديّة بأن تنسب إليّ، ولكنني بها جدّ سعيد . . .»<sup>(٣٧)</sup>.

المهم أن الأحكام صدرت في تلك القضية ١٠ سنوات سجن مع الشغل للجميع . . . ونلاحظ أن عصمت سيف الدولة كان حريصاً، حتى من زنزائته، على مواجهة مرض الشخصية، فالتنظيم القومي لا يمكن أن يقوم حول فرد، أو مجموعة أفراد، وإنما الفرد، والأفراد ينتمون إلى المؤسسة القومية . . أياً كانوا، حتى، ولو كانوا بحجم عصمت سيف الدولة . . هم يُنسبون إليها، ولا تُنسب هي إليهم، أو إلى أحدهم.

## - ٨ -

تزامن ذلك كلّ مع تعرض مشروع التحرير والنهوض والتوحيد القومي العربي، بفصائله المتعددة وفي سائر أرجاء الوطن العربي، لأزمات متلاحقة لم تكن ناتجة من العدوان المتعدد الأشكال الذي تمارسه قوى الهيمنة الدولية والصهيونية العالمية، فحسب، وإنما كانت ناتجة أيضاً من تركيبة تلك الفصائل ومواصفاتها وأساليبها وممارساتها؛ فالذي وصل منها إلى الحكم في بعض الأقطار العربية قدّم نماذج بالغة السوء في التعسف والاستبداد والفساد والقهر والطغيان، وبات جزءاً من المشكلة عوضاً عن أن يكون جزءاً من الحل. والذين فشلوا في الوصول إلى السلطة تعرّضوا للاضطهاد والتعسف، وتحبّطوا في أزماتهم الداخلية . . . أضيف إلى ذلك كله الهزائم المذلة أمام العدو الصهيوني . . . وقد انعكس ذلك كلّ على بنية المجتمع العربي، فتهدّد النسيج الاجتماعي العربي تهديداً خطيراً، وأدى إلى انهيار المشروع النهضوي القومي العربي؛ ذلك

الانهيار الذي أدى بدوره إلى رفع الغطاء عن الطائفية والعنصرية والإقليمية والمذهبية والدينية، وبات المجتمع العربي يطحن بعضه بعضاً، ويوفّر على القوى المعادية الكثير من الجهود . . هذا كله انعكس سلباً على مشروع «أنصار الطليعة العربية»؛ فكوادر تلك الحركة، على امتداد الساحة العربية، مشغولون بالتنظير للانتقال بالوجود العربي إلى المصير العربي الذي يحلمون فيه، بينما الواقع العربي، الذي كانت التجزئة المتمثلة في كيانات دول التجزئة هي التعبير عن الواقع المتردي الذي يجب تغييره، أصبح بين ليلة وضحاها هدفاً لقوى تموج في كلّ مكان لتفتيته، وتجزئته المجزأ . . وهكذا، فإن إسقاط السلطات الإقليمية كان يعني الانتقال إلى دولة الوحدة العربية، بينما في الواقع الجديد بات إسقاط السلطات الإقليمية يؤدي إلى مزيد من التفتيت والصراعات والفتن داخل كلّ كيان إقليمي على حدة، أي أن المعادلة باتت على الشكل التالي:

- قوى قومية تسعى إلى التغيير والانتقال بالوجود القومي المجزأ إلى المصير القومي الموحد، لكنها لا تمتلك الأدوات المناسبة لذلك.

- قوى طائفية وإقليمية ومذهبية ودينية وقبلية وعنصرية تسعى إلى تفتيت الكيان الإقليمي ذاته، تحت عنوان استعادة الحقوق، وادّعاء رفع الظلم عمّن تمثّلهم.

- بين هذين الفريقين تتمترس سلطات استبدادية، تزداد شراسة في الدفاع عن نفسها ومكاسيها، فتزداد تعسفاً وتفرداً واستبداداً، وتضرب في الاتجاهات كلّها.

- مقاومات تحسّست المخاطر، لكنها سارت في الاتجاه المعاكس، فتخلّت عن حاضنتها الجماهيرية القومية العربية، التي تعبث بها الأزمات، وتأقلمت، إقليمياً ودينياً فلسطينياً، وغير ذلك كثير، تبحث عن مكان لها في النظام الرسمي العربي، عوضاً عن مكانتها بين الجماهير العربية . . ثم بدأ الواقع الإقليمي ينعكس عليها تفتيتاً داخل ساحاتها ذاتها . . غزة، وأريحا، ورام الله، فلسطينياً، ومذاهب وإثنيات، كما في الساحات العربية الأخرى.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٢.

هنا، ووفق المنهج الذي من المفترض أن «الأنصار» قد اعتمدوه، وهو منهج «جدل الإنسان»، لا يمكن أن تلقى المسؤولية على الظروف الموضوعية والقوى المضادة، الداخلية والخارجية، مهما يكن حجمها؛ فهم لا يبحثون عن مبررات لفشلهم، وإنما لا بد من تحمل المسؤولية ذاتياً، والبحث عن المشكلة في أسلوب وأدوات وشخص «أنصار الطليعة العربية». . . فأين كان الفشل . . ؟ . . ما هي أسبابه . . ؟ . . وأين تكمن المشكلة . . ؟

للإجابة عن هذه الأسئلة، لا بد من العودة إلى المشهد الذي بدأ يتغير سلباً مع زلزال الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧، ثم، وبحدة أشد، مع بداية عقد السبعينيات من القرن المنصرم، وأين كان موقع «أنصار الطليعة العربية» وموقفهم . . ؟

- بدايةً، إن غياب، أو تغييب، جمال عبد الناصر في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ أدى إلى انهيار الركيزة الأساسية التي اعتمدها «بيان طارق» في أن الجمهورية العربية المتحدة قاعدة مركزية، وأجهد «أنصار الطليعة العربية» أنفسهم في إزالة جميع العقبات، للتعامل معها إيجابياً.

- إن انقلاب ١٥ أيار/مايو ١٩٧١، الذي قاده أنور السادات، حول القاهرة إلى قاعدة مضادة لجميع القوى الساعية إلى النهوض والتحرير القومي العربي، بمن في ذلك «أنصار الطليعة العربية».

- إن اعتقال الكوادر الأساسية لأنصار الطليعة العربية في ١٥ شباط/فبراير ١٩٧٢ في القاهرة، أدى إلى انكفاء العمل الجماهيري، وخاصة العمل الطلابي، الذي كان قد بدأ حراكاً واسعاً للتغيير الديمقراطي، وهذا امتد تأثيره إلى بقية أجزاء الوطن العربي، حيث كان على كوادر «أنصار الطليعة العربية» في جميع أرجاء الوطن العربي أن يتوقعوا ضربات إجهاضية في أي مكان من الوطن العربي، وهو ما دفع بهم إلى المغالاة في السرية، والتخفي . . ولعل تلك المسألة كانت أخطر ما تعرض له «الأنصار»، ذلك أن الأسلوب الإعدادي للأنصار يعتمد أساساً على الحوار، والجدل الاجتماعي والسياسي والفكري، والدعوة، وهذا كله لا يمكن تحقيقه إلا

- نظام عالمي قديم يتجدد، له مصالحه، يتناغم مع المشروع الصهيوني للضرب حيثما كان ذلك ضرورياً، ويشرب نخب انحسار المشروع القومي العربي النهضوي التوحيدي، وتضاعف خط الأديان والطوائف والمذاهب والعنصريات والإقليميات والقبلات . . وكأنهم يقولون للتيار القومي العربي: لن نكتفي بإجهاض مشروع الوحدة العربية، بل سنجعل الحفاظ على كيانات التجزئة، التي لم تعجبكم، حلماً بالنسبة إليكم . . حتى المستبدن الذين تحملون بالتخلص منهم، سنجعلكم تبكون عليهم . . لأن البديل منهم سيكون عبوات مفخخة، وأجساداً متفحمة، وواقعاً مفخخاً يلتهم بعضه بعضاً بين المحيط والخليج . . ينفجر فيه من لا يدري . . بمن لا يدري.

## - ٩ -

في هذه الأجواء المضطربة والمتغيرة، ليس باتجاه الصعود والمصير المنشود، وإنما باتجاه الانحدار من الواقع المرفوض إلى ما هو أدنى منه، كان على «أنصار الطليعة العربية» أن يجيبوا عن كثير من الأسئلة المستجدة، وأن يتمسكوا في الوقت ذاته بالأسلوب الإعدادي الذي اختاروه ووحد صفوفهم؛ ذلك أن أي اختيار جديد لن يتم الإجماع عليه، وهو ما سيؤدي إلى انقراط العقد . . لكن هل كان الواقع الموضوعي العربي لا يزال يحتمل مثل ذلك الأسلوب . . ؟

لقد وجد «أنصار الطليعة العربية» أنفسهم في وجود عربي يتزلزل تحت أقدامهم، ومصير عربي يحملون به يغدو بعيداً . . فلا التقدم باتجاه الحلم ممكن، لأن أدواته غير متوافرة، وحتى الحاضنة الجماهيرية، باتت تحتاج إلى من يحضنها، ولا الانخراط في وحول الواقع وتداعياته ممكن لأن «الأنصار» يبحثون عن التطهر من التلوث بتلك الوحول، وهكذا وجدوا أنفسهم في وسط السلم، لا هم قادرون على الصعود ولا هم راغبون في النزول، وهذا أقسى ما يمكن أن يحكم به التاريخ على حركة سياسية عندما يسلك الواقع الاتجاه المعاكس لما تريده، من دون أن تمتلك الأدوات لمنع ذلك، أو من دون التدخل في الأحداث، بغض النظر عن النجاح، والفشل.



وهذا، مع تداعياته، أفقد «أنصار الطليعة العربية» الكثير من الساحات التي كانوا يعولون على أنها صالحة لبذر بذور مشروعاتهم النهضوي القومي، بل إن الأمور تجاوزت ذلك، حيث إن الكثير من تلك القوى والأحزاب والحركات، وفي إطار الدفاع عن النفس، باتت تنظر إلى «أنصار الطليعة العربية» بريبة شديدة، ووصلت الأمور إلى حد اتهام «الأنصار» بأنهم مخربون يهدفون إلى تخريب الأحزاب، والقوى في الوطن العربي، وأنهم يطرحون أنفسهم كبديل من الجميع... وبات مجرد طرح الفكر القومي أو المنهج أو النظرية يشكل شبهة واتهاماً، يتعين على «الأنصار» دفعه عن أنفسهم. وقد أدى هذا، في ما أدى إليه، إلى إضافة عامل إضافي من عوامل انطواء «الأنصار» على أنفسهم.

- شهدت مراتب «أنصار الطليعة العربية» من «الأسرة» (وهي الخلية الأساسية في الأنصار)، إلى «لجان التنسيق الإقليمية» و«القومية»، وهي المراتب العليا في «الأنصار»، حوارات ونقاشات لا حدود لها، للخروج من المأزق، وتنوّعت الحلول المطروحة: هل يتحول «الأنصار» إلى حزب...؟ هل يعقدون المؤتمر القومي، ويشهدون ولادة «الطليعة العربية»...، ولو بشروط مخففة...؟ هل يتحالفون مع القوى الديمقراطية في الواقع...؟ هل يتحالفون مع قوى أخرى...؟... هل...؟... وهل...؟ تنوّعت الحلول نظرياً...، لكن من دون الوصول إلى حل... وكان من الطبيعي أن يصيب «الأنصار» ما يصيب أي مشروع يفتقد القدرة على التطور... ويفتقد المهام للمستقبل... فيتآكل في المكان، بعد أن يأكل حتى أفكاره وعقيدته، ويتحلل... .

هكذا، توفي عصمت سيف الدولة في الإقليم الجنوبي في منتصف عقد التسعينيات من القرن المنصرم، من دون أن يشهد انعقاد المؤتمر القومي لأنصار الطليعة العربية، الذي من المفترض أن يشهد ميلاد «الطليعة العربية»، وكان شريكه في الحلم وفي كتابة «بيان طارق»، محمد الخيّر، قد توفي، هو الآخر، في الإقليم الشمالي في أواخر السبعينيات، من دون أن يشهد الميلاد المنشود، أيضاً.

- هكذا، بدأ عقد «الأنصار» بالانفراط تدريجياً،

بتوافر شرطين أساسيين، أولهما علنية الدعوة، والحوار مع جميع الأطراف، أفراداً وجماعات، لتوضيح الأهداف والغايات والأساليب، وهو ما يدفع عن الدعوة محاولات التشويه، والاستهداف...، وثانيهما إقامة بنية ديمقراطية لأنصار الطليعة العربية تحقق الشروط المنهجية، المنصوص عليها في «بيان طارق»، وهذا الشرط الديمقراطي، الجوهرى، لا يمكن تحقيقه في ظل العقبات السرية، التي تقتضي، بحجة الأمن، حجب المعلومات عن معظم كوادر التنظيم الإعدادي، وتركزها في أيدي قلة من الأفراد، وهذا أقصر الطرق للتفرد والاستبداد، من أصغر خلية إلى أعلى مرتبة في التنظيم، أي تنظيم، سواء كان في المعارضة أو انتقل إلى السلطة، حيث تتفاقم تلك الحالة الوبائية، فتنتقل من حيّز التنظيم لتعيث في المجتمع فساداً وتدميراً.

لقد أدى غياب هذين الشرطين، في ما أدى إليه، إلى إجهاض الغاية من التنظيم الإعدادي، فتحول شيئاً فشيئاً إلى تنظيم مغلق، يحمل الأمراض التي من المفترض أن يكون مبرّر وجوده هو محاربتها وتجاوزها.

- تم حسم المعركة داخل المقاومة في فلسطين، حيث نجحت الإقليمية داخلها والإقليمية من حولها في انتزاع المقاومة من حاضنتها الجماهيرية القومية العربية، لتتنزع بدورها موقعها داخل النظام الإقليمي العربي، ويحتل رئيسها مقعده بين الرؤساء والملوك والسلاطين والأمراء. وبالتالي، افتقد «الأنصار» القدرة على المشاركة، والنشاط في ساحة راهنوا، دائماً، على أن تكون ساحة مركزية للتلاحم القومي العربي، خاصة بعد انقلاب الأوضاع في ساحة القاهرة.

- انعكس ذلك الواقع المتردي على فصائل النهوض والتقدم في الوطن العربي، عموماً، فانكششت على نفسها، وتحوّلت أهدافها المركزية إلى مجرد شعارات غير قابلة للتحقق من خلال الأدوات المتاحة، وانكفأت تلك الفصائل للدفاع عن وجودها، فشرنقت وتقوّعت، وباتت تنظر إلى أية دعوة إلى التغيير وكأنها تستهدف وجودها، فأشهرت العداء للتغيير، إطلافاً، باعتبار أن مجرد المحافظة على الوجود، سواء في أقبية المعارضات أو في قمة السلطات، هو قمة الصمود... والانتصار،

الإعدادية، وإذا كان من المهم أن تتوسّع الثقافة في المرحلة الإعدادية، فإن القول الفصل كان أن يجتاز «الأنصار» تلك المرحلة الإعدادية إلى «الطليلة العربية». ولأنهم رسبوا في الامتحان مرة تلو الأخرى، وكرروا الرسوب، فإنهم استحقوا النتيجة المأساوية التي صبغت تجربتهم، حيث لا يمكن لأحد، لا على الصعيد الفردي ولا على الصعيد الجماعي، أن يستقرّ في مرحلة معيّنة، لا يتخطاها، فإما أن يتعفن وإما أن يتحلل، ولا يجدي في هذا الشأن إلقاء المسؤولية على الظروف الموضوعية، لأن حركات التغيير التاريخية تكتسب صيغتها وهويتها، وتدخل التاريخ من باب قدرتها على تطوير أدواتها وأساليبها للتعامل مع الظروف المتغيرة. لكن التاريخ، للأسف، لا يحتمل هذه «الرّما»، فالنتائج بيّنة لا شك في مأساويتها، إنما لا يجدي البكاء على الأطلال، أو جلد الذات، بل لا بد من الإجابة الفورية عن السؤال: ما العمل؟ ما العمل الآن؟ وليس ما كان يجب عمله...!

## - ١١ -

الآن، نقول إن ما أصاب حركة «أنصار الطليعة العربية» أصاب، إلى هذا الحد أو ذاك، جميع الفصائل والأحزاب والحركات السياسية في الوطن العربي. ونكاد لا نعثر على اتجاه سياسي أو أيديولوجي أو حزبي أو حركي إلا وتفرّعت عنه حركات للتجاوز. . لكن، حتى محاولات التجاوز تلك عادت لتسقط في أحوال الواقع ذاتها. وإذا كان هذا التقييم يشمل «أنصار الطليعة العربية»، فإنه يؤكد في الوقت ذاته الفكرة الأساسية التي بنى عليها «بيان طارق» بنيانه، وهي فشل الإقليمية، أحزاباً وأنظمة، في حمل مشروع النهوض والتحرر العربي، وأن المشكلات القومية لا يمكن أن تجد حلولها الصحيحة إلا بأساليب قومية. وهكذا، فإن النضال القومي العربي التقدمي ما زال هو الحل. . بل، ربما هو الحل الوحيد. . لكن بأسلوب جديد، وأدوات مناسبة، وطلّيعين عرب جدد. . وربما تكون البداية بالانعتاق من الأساليب السابقة، بعد استخلاص العبر والدروس، خاصة لجهة القطع النهائي مع التفرّد. . والانتقال إلى التعددية، والتنافس الديمقراطي بين مشاريع النهوض

وتفرّق الكوادر في اتجاهات مختلفة، منهم من أعلن نهاية المشروع، لأن الواقع العربي لم يعد يطيقه، ومنهم من جمد نشاطه، ومنهم من اعتزل ولاذ بالصمت، ومنهم من بحث عن مكان في التكوينات القائمة، أو المطروحة، يسارية، أو يمينية، أو ليبرالية. . . . ومنهم من «تدشّش»، ومنهم من التحى، ومنهم من تدرّوش، ومنهم من تمركس، ومنهم. . ؟ وأخيراً منهم من ما زال قابضاً على الحلم. . كالبابض على الجمر، بل أكثر من ذلك، منهم من يرى أن الواقع العربي الراهن أثبت، بما لا يدع مجالاً للشك، وحدة المشكلات القومية، وأن بناء التنظيم القومي «الطليلة العربية» بات الآن ضرورة أكثر من أي وقت مضى، لكن بالأسلوب الذي يتناسب والمتغيرات التي حدثت في الوطن العربي.

## - ١٠ -

الآن، وبعد ٣٤ عاماً على «بيان طارق»، نطل على تلك التجربة، التي اختبرت وخرّجت الكثير من الفاشلين، لكنها خرّجت أيضاً الكثير من المناضلين والمتفانين والصوفيين، وشهدت نقاشات وبحوثاً ودراسات ومقترحات وحلولاً، ربما أكثر مما ينبغي وأبعد مما يحتمل الواقع العربي. . لنقول، ومن وجهة نظر شخصية مطروحة للحوار، إننا نرى، الآن، ما لم نكن نراه سابقاً في ظلال التلاحم، المر، مع الظروف الصعبة والمتغيرة. . خلال العقود المنصرمة، نقول: ربما كان على «أنصار الطليعة العربية» أن يتداعوا فور زلزال الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧ ليعيدوا النظر في أسلوب بناء «الطليلة العربية»، و«التنظيم الإعدادي»، ثم كان عليهم، كفرصة أخيرة، أن يفعلوا ذلك بعد غياب، أو تغيب، جمال عبد الناصر في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠. . ربما كان عليهم أن لا يعتبروا أنفسهم بديلاً من القوى والأحزاب القائمة، وإنما رديفاً لها، ربما كان عليهم أن يضعوا حداً للعمل السري في الوقت المناسب لأنه يناقض ويدمر أعمال منهجهم في الواقع، ولأنهم لم يفعلوا، ولأن النقاشات والحوارات، التي استغرقتهم أكثر مما ينبغي، واستهوتهم في بعض الأحيان، لتكون بديلاً من الفعل، والممارسة. . فقد فشلوا في اجتياز تلك المرحلة

والتححر والتقدم؛ فالضد يُظهر حسنه الضد، والطريق إلى النهوض العربي يتسع للجميع، وطوبى لمن يتقدم الصفوف، هكذا، فإن الحلم ما زال مشرعاً .

أما عن الأساليب والأدوات، فتلك مهمات ملقاة على عاتق الجيل العربي الجديد من «الطليعيين العرب الجدد»، وعلى غيرهم في المشاريع الأخرى . . ، ولناحية الأسلوب، فإنني أعود إلى متن «بيان طارق» الذي تنبأ بما نحن فيه الآن، وحدد منه موقفاً صارماً، فما حدث ليس نهاية التاريخ، لقد جاء في «بيان طارق»، ولننتبه إلى هذه الفقرة: «إن قيام تنظيم انتقالي . . . أنصار الطليعة العربية» لمدة محدودة تكون مهمته مقصورة على إعداد القاعدة الجماهيرية اللازمة لمولد «الطليعة العربية»، وليبقى بعد مولد «الطليعة العربية» قاعدة جماهيرية منظمّة لها، تتولّى الترشيح لعضويتها، وتزويدها بالمناضلين بعد أن تكون قد أعدتهم فكرياً، وتنظيمياً، لهذه العضوية . . وفي نهاية تلك المرحلة الإعدادية . . يتكوّن «مؤتمر قومي تأسيسي» تنبثق عنه «الطليعة العربية» تنظيماً قومياً، ذلك، من دون أن يكون عمل «الأنصار» قبل مولد «الطليعة العربية» فعلاً محسوباً على «الطليعة العربية»، حتى إذا فشلت المحاولة لا يؤثر الفشل في فكرة التنظيم العربي الواحد، ولا تهتز ثقة الجماهير في ضرورته، أي أن تظل الفرصة متاحة أمام الشعب العربي لمحاولة أخرى لخلق «التنظيم القومي» . . . إن هذا التحفظ ضد عجز الذين يبدأون، فلا ينقلب عجزهم حكماً على مصير الشعب العربي، أمر لازم، بحكم أن الولاء أولاً وأخيراً للأمة العربية . .

ومن خلال هذا التنظيم الانتقالي، «أنصار الطليعة العربية»، ستتاح الفرصة كاملة لاختبار الفكر الطليعي، ومدى قدرته على أن يحقق الوحدة الفكرية اللازمة، لزوماً لا يمكن تجاهله، أو تخطيه لأي تنظيم قومي، أو تتاح فرصة صقله، أو إكماله، أو تعديله خلال الممارسة، بحيث يصبح عند مولد الطليعة العربية على أكبر قدر من النضج والتكامل والصلابة والوضوح، أو أن فشل «الفكر الطليعي» لا يكون محسوباً على «الطليعة العربية»، فلا يهز الثقة، وتتسع الفرصة، مرة أخرى، لمزيد من الاجتهاد الفكري، والطليعي»<sup>(٣٨)</sup>.

إذن، فإن «بيان طارق» ذاته قد تحوّل للفشل الذي قد يحصل، نتيجة الأسلوب، أو بفعل تغيير الظروف، وأن ذلك الفشل لا ينسب إلى الغائية، وهي بناء «الطليعة العربية».

إن في الوطن العربي الآن دعوة تحوب الأرجاء، لبناء «الطليعة العربية»، الدعاة الجدد من أرومات مختلفة، منهم من كانوا «أنصاراً»، وغالبيتهم ممن دفعتهم التجارب المُرّة، حديثاً، إلى هذا الموقع، وهم الآن أكثر وعياً، وأعمق تجربة. أما كيف تُبنى «الطليعة العربية» . . ؟ وما هو الأسلوب . . ؟ وما هي الأدوات . . ؟ كيف يقرأون الواقع، وما هو المصير، كيف، ومتى يبدأ الانطلاق من الواقع، كما هو . . ، إلى المصير المنشود . . ؟ من أين تبدأ الانطلاقة الجديدة . . ؟ وما هو مسارها . . ؟، فهذه كلها أسئلة مشروعة. وبقدر ما تتسع دائرة الحوار حولها، تكون الإجابات في السياق الصحيح، كما يأمل الدعاة الجدد.

(٣٨) سيف الدولة، الطريق إلى الوحدة العربية، ص ٢٦٧.

## ٢٦ — الطليعة العربية — التنظيم الشعبي الناصري

رجاء الناصر

### أولاً: الطليعة العربية

في عام ١٩٦٥ وما بعده، انطلقت الدعوة إلى تأسيس الطليعة العربية في سورية على أيدي طلاب سوريين يدرسون في القاهرة، كجزء من تنظيم قومي يديره مكتب الشؤون العربية برئاسة السيد فتحي الديب، أحد كبار الضباط المقرّبين من الرئيس جمال عبد الناصر.

اعتمد التنظيم في مرحلة التأسيس على تشكيل الخلايا المتوازية والمستقلة، والمرتبطة بشكل مباشر ببعض معاوني الديب. وعلى غرار النشاط في الساحات الأخرى، كان التنظيم في سورية سرّي الوجود والحركة، وكانت الدعوة التي كان يطلقها مبنية على فكرة مركزية بسيطة عمادها ضرورة التحلّل من التنظيمات القائمة، بانتظار قيام الحركة العربية الواحدة التي بشّر بها الرئيس عبد الناصر عام ١٩٦٥. وتقوم فكرة بناء التنظيم على ضرورة الاعتماد على الشباب، وخصوصاً غير المنتمين إلى تجارب الحزبية السابقة التي سبقت الحركة الناصرية، من أجل نقاء التجربة، ولأن الشباب هم عماد المستقبل. وكان من أبرز هؤلاء الشباب أو الطلاب أمين جدعان من مدينة دير الزور، وابن بلدته صبحي العاني، وأنس أوبري من مدينة دمشق. وقد أقيمت لهؤلاء الشباب معسكرات تدريب في مصر بإشراف مكتب الشؤون العربية، مع طلاب آخرين من ساحات عربية أخرى، واتبعت فيها قواعد السريّة المطلقة<sup>(١)</sup>.

اعتمد التنظيم الطليعي على أسلوب جديد يقوم

على الانضمام إلى التنظيمات القائمة، والترويج من داخلها للتنظيم الطليعي، واستقطاب الأعضاء، والعمل على تفكيك تلك التنظيمات. وقد تعرضت الطليعة لركود بعد النكسة، بسبب انشغال القيادة الناصرية بإزالة آثار العدوان.

مع وفاة عبد الناصر وتوقّف مكتب الشؤون العربية عن النشاط بعد انقلاب ١٥ أيار/ مايو ١٩٧١ الذي قاده السادات، انقطعت أوصال التنظيم على المستوى القومي وعلى المستوى المحلي، ولم يبق سوى رابطة الطلبة العرب الوجوديين الناصريين، إحدى أبرز تنظيمات الطليعة، والتي نشطت أساساً في الدول الأوروبية وفي بعض الأقطار العربية، إضافة إلى القاهرة.

وأعيد تأسيس الطليعة بشكلها الهرمي الجديد على المستويين القومي والمحلي. وفي سورية، شكّلت الطليعة هيكلها في المنطقتين الشمالية والجنوبية، وساهم صبحي العاني وأنس أوبري في إعادة التأسيس، مرتبطين بالمركز القومي الذي انتقل إلى العاصمة الليبية. لكن سرعان ما تعرّض التنظيم الوليد لأزمة تنظيمية أدت إلى قيام المنطقة الجنوبية بتجميد نشاطها<sup>(٢)</sup>.

في عام ١٩٧٤، بدأت سلسلة من الحوارات بين الطليعة وكوادر من الجهاز السياسي المنشق عن حزب الاتحاد الاشتراكي العربي، بهدف انضمام الآخرين إلى الطليعة، وهو ما تم فعلاً، نظراً إلى تقارب الطرفين في النظرة إلى دور الشباب وأهمية العمل القومي.

(١) مقابلة مع عدنان حلاق عام ٢٠٠٩.

(٢) المصدر نفسه.

وفي المؤتمر الرابع للطلبة في أواخر عام ١٩٧٨، تقرّر إقامة تنظيم جماهيري معلّن وتابعا للطلبة، السريّة الوجود والحركة، فأعلن قيام التنظيم الشعبي الناصري، الذي شكّلت الطلبة هرمه القيادي، بينما كانت قاعدته من الأعضاء الأنصار الذين لا يعرفون شيئا عن التنظيم الطليعي. واتخذت الطلبة قراراً جريئاً بسحب عناصرها من حزب الاتحاد، متخلّية عن أسلوب الازدواجية الذي اعتمدته في المرحلة السابقة. لكن جاء تنفيذ القرار بطيئاً، فلم يُستكمل إلى حين الضربة الأمنية التي نزلت به في عام ١٩٨٦ وكشفت عن وجود عناصر للتنظيم الشعبي في جسد حزب الاتحاد. وخلال هذه المرحلة، بدأ الفرع السوري دوراً مميّزاً عبر مشاركته في صوغ البرامج الثقافية ونشاط عدد من كوادره في مؤسسات العمل القومي. كما أنه ساهم بشكل خاص في إعداد البرنامج التثقيفي الذي اعتمد في معظم فروع الطلبة، وهو يختلف جذرياً عن المواد التي كانت تدرّس سابقاً حول «الاشتراكية العربية» للدكتور يحيى الجمل، وبعض الدراسات للدكتور عصمت سيف الدولة.

## ثانياً: التنظيم الشعبي الناصري

بدأ التنظيم الطليعي عمله السياسي باسم التنظيم الشعبي الناصري اعتباراً من عام ١٩٧٩، فأصدر نشرة **الرأية الناصرية** التي بدأت بالعدد الثاني والأربعين، كجزء من التموية على تاريخ نشأة التنظيم<sup>(٣)</sup>. كما أصدر بيانات سياسية متعددة جرى توزيعها بشكل سريّ، واعتمد على تكثيف نشاطه الإعلامي، وامتد نشاطه إلى معظم المدن السورية، وإن بقيت مدينة حلب مركز ثقله الأساسي، لينتقل إلى دمشق اعتباراً من عام ١٩٨٢، بعد أن ضمّ إلى صفوفه مجموعة من الحلقات الناصرية<sup>(٤)</sup>. وكان أعضاء التنظيم من الشريحة الشبابية، فلم يتجاوز المتوسط العمري الثلاثينيات، ومعظم الشباب من حملة الشهادات الجامعية (مهندسون ومحامون وأطباء ومدرّسون وطلبة جامعيون... إلخ)، وأغلبهم من أصول مدينية.

ترافقت انطلاقة التنظيم مع الأحداث الأمنية التي شهدتها سورية، وكانت صراعاً مسلحاً بين الإخوان المسلمين وقوى النظام، رأى فيه التنظيم شكلاً من أشكال الصراع الطائفي، فأدان تلك الأحداث وطرفيها<sup>(٥)</sup>، وعبر عن ذلك في نشرة **الرأية الناصرية**، وفي المنشورات السريّة التي كان يوزّعها في المدن السورية.

ويمكن النظر إلى الوثيقة السياسية، التي جرى إقرارها وتعديلها خلال مؤتمر عام ١٩٧٩ وعام ١٩٨٢، باعتبارها الوثيقة الرئيسية التي تحدّد مواقف التنظيم ورؤاه الفكرية والسياسية. ويمكن ملاحظة مواقف أساسية للتنظيم الشعبي تميّزه من بعض التنظيمات الناصرية الأخرى، رغم الكثير من القواسم المشتركة بينهما، وأبرز تلك المواقف المميزة:

### - موقفه من الإسلام

يرى التنظيم أن الإسلام وقرّ السبل لتكتمل عناصر الوجود القومي للأمة العربية، عبر تأمين الكيان المشترك في ظل الدولة الإسلامية، وأنه وقرّ الخضوع لسلطة مركزية واحدة، ومكّن اللغة العربية من بسط سيادتها، الأمر الذي أدّى إلى رفع التفاعل والتطور بين عناصر الأمة لخلق مصالح اقتصادية مشتركة وثقافة موحّدة... وصنع حضارتها العربية الإسلامية. ورأت الوثيقة أن تحوّل الفكر السياسي الإسلامي نتيجة الصراعات إلى مجرد سلطة، بغضّ النظر عن عنصر الانتماء إلى الأمة وعنصر العدل والمساواة، أدّى إلى تسرّب عوامل الضعف إليها.

### - توصيفه للنظام العربي

رأى التنظيم أن الأنظمة العربية تشكّل نموذجاً واحداً، وهي في جوهرها تمثّل أحد تحالفين: تحالف الطفيليات الرأسمالية، من تجار وسماسرة ووكلاء شركات ومقاولين، مع أعمدتها وقادتها، وتحالف العائلات البترولية، الذي يضم في جوهره وموقفه الإنتاجي الطفيليات الرأسمالية ذاتها، في الإشارة إلى التحالف الأول... وهو يعتمد الديكتاتورية أسلوباً

(٣) المصدر نفسه.

(٤) مقابلة مع مروان غازي.

(٥) «الإخوان المسلمون وظاهرة العنف»، ملحق الوثيقة السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في سورية.

ورأى أن «طلب إسقاط النظام ضرورة قومية واجتماعية»<sup>(٨)</sup>.

### - تحليله لواقع الحركة الناصرية في سورية

خلص التنظيم إلى أن الحركات الناصرية، التي لا يزال لها وجود - في حينه، هي حزب الاتحاد، والمقصود التنظيم الذي يرأسه د. جمال الأناسي، والتنظيم الشعبي. وقد وصف الأول بأنه يعمل بنهج «التحالف الوطني الديمقراطي» وأنه «دفع إلى مقدمة... أهدافه... شعار الديمقراطية... بينما رأى ذاته بأنه يتبنى الحفاظ على الناصرية والتحالف الوطني، وربط الديمقراطية بالعمل على محاربة التسوية الاستسلامية... ومعارضته لطرفي الصراع الطائفي»<sup>(٩)</sup>.

### - رؤيته للصراع الطائفي

رأى التنظيم أن الصراع ليس صراعاً ضد النظام الحاكم... وإنما هو مؤامرة مُحَكَّمة بدقة من أجل تمزيق الوطن وخلق كيانات طائفية تسمح بتحقيق المراحل المتقدمة من مخططات التسوية<sup>(١٠)</sup>.

وفي أيلول/سبتمبر ١٩٨٦، تعرّض التنظيم الشعبي في سورية لحملة اعتقالات واسعة شملت أكثر من ١٦٢ عضواً من كوادره القيادية، وهو أعلى رقم يتعرض للاعتقال في صفوف الحركة الناصرية بضربة أمنية واحدة<sup>(١١)</sup>. وكان قد سبق للتنظيم أن تعرّض في عام ١٩٨٠ لحملة اعتقالات طاولت إحدى خلاياه خلال توزيعها منشورات سرّية في محافظة إدلب، ولحملة أخرى في عام ١٩٨٤ أسفرت عن اعتقال خلية له في مدينة دمشق<sup>(١٢)</sup> وفي ظروف مماثلة. وفي كلتا المراتين، تم احتواء العملية عند حدود الخلية المعتقلة التي أُفرج عن أفرادها خلال فترات محدودة. كما اعتُقل أمين عام

للحكم. ويعني هذا أن التنظيم رأى أن المعيار الأساسي في توصيف النظام العربي هو الموقف من المسألة الاقتصادية، واعتبر الديكتاتورية أدوات الطبقة الرأسمالية الطفيلية للسيطرة على الدولة والمجتمع. كما أن هذه الأنظمة تابعة، بحكم الضرورة والمصلحة، للإمبريالية العالمية، انطلاقاً من مقولة: «إن السياسة الداخلية ما هي إلا تعبير عن السياسة الخارجية»<sup>(٦)</sup>.

### - موقفه من التسوية

رأى التنظيم أن التسوية «الاستسلامية» للصراع العربي - الصهيوني هي في جوهرها قرار بالخروج من النضال الوحدوي الاشتراكي، ولا فارق بين الخارج من هذا النضال بالتسوية والخارج برفضها، حيث إن المحك الأساسي... هو في السياسة التي ينتهجها تجاه القضايا الأساسية للنضال العربي في المرحلة الراهنة. كما أنه ربط الموقف في رفض التسوية بالمواقف من إطلاق حرية القوى الشعبية، ورأى أن هدف العدو من التسوية هو أنها سلسلة من التحوّلات الجذرية تُحدث انقلاباً كاملاً بالحياة العربية<sup>(٧)</sup>. وفي نظرته إلى مواجهة الكيان الصهيوني، استند إلى أهمية قومية المواجهة وشمولها بفرض تفكيك المجتمع الصهيوني، ورأى، في سبيل تحقيق ذلك، «أهمية... الحصار على الكيان الصهيوني، وأن تبقى خطوط المواجهة مع الكيان الصهيوني ساخنة».

### - توصيفه للنظام السوري

ركّز التنظيم على البُعد الاقتصادي الذي احتل حيزاً كبيراً من الوثيقة، انسجماً مع رؤيته العامة لطبيعة النظام العربي. واعتمد تحليله على طبيعة القوى الاجتماعية المسيطرة على النظام السوري باعتبارها قوى رأسمالية طفيلية متحالفة مع أعمدة المؤسسة العسكرية الفاشية،

(٦) الوثيقة السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في سورية، الفصل الثاني: «التوصيف العام للأنظمة العربية في المرحلة العربية الراهنة».

(٧) المصدر نفسه، الباب الثاني: «مظلة التسوية».

(٨) المصدر نفسه، الفصل الثاني: «توصيف النظام السوري».

(٩) المصدر نفسه، الفصل الثالث: «الحركة الناصرية في الإقليم السوري».

(١٠) المصدر نفسه، الفصل الثاني: «توصيف النظام السوري».

(١١) حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي (القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ١٩٨٧).

(١٢) «تقرير المؤتمر الاستثنائي، للتنظيم الشعبي الناصري - جناح خالد الناصر، ١٠/١٠/٢٠٠٣».

أساس من الخلفيات أو التجارب السابقة<sup>(١٣)</sup>.

## (٢) انعكاس أزمة العمل القومي الناصري على

**التنظيم الشعبي:** فقد ظهر في الحركة الناصرية القومية (الطليلة) تياران، الأول يدعو إلى توسيع الحركة الشعبية والعمل السياسي العلني، وإنشاء مؤسسات قومية ودعمها، ويضم هذا التيار شخصيات سياسية معروفة في الحقل العام في أكثر من بلد عربي. والثاني يدعو إلى التمسك بسرية العمل التنظيمي وإلى مزيد من الراديكالية في مواجهة الأنظمة العربية، واعتبار الأحزاب العلنية والمؤسسات القومية مجرد واجهة للعمل الحزبي.

أمام هذه الحالة، انحازت الأحزاب الناصرية (فروع الطليعة) - في معظمها - إلى أحد هذين الاتجاهين، وحافظت على تماسكها الداخلي، بينما انقسمت الولاءات في التنظيم الشعبي (في سورية) بين هذين الاتجاهين.

ولم تتوقف الأزمة الداخلية عند المؤسسة القيادية، بل قام كل فريق بحشد المؤيدين والأنصار وراء موقفه. صحيح أنه لم يجر انقسام رسمي في صفوف التنظيم قبيل الحملة الأمنية، إلا أن التنظيم فقد تماسكه الداخلي والسرية التي كانت سائدة في صفوفه. ومن المهم هنا أن نشير إلى أن المسائل الفكرية والسياسية لم تكن موضع خلاف أو نزاع بشكل عام<sup>(١٤)</sup>.

## ب - بدايات الحملة ومسارها

في منتصف عام ١٩٨٦، وتحديدًا في أوائل تموز/ يوليو، أقدمت السلطات الأمنية على اعتقال ستة عناصر من ريف دمشق، وعضو لجنة مركزية من حمص. وخلافاً لما جرى في مرات سابقة، لم تُستوعب تلك الاعتقالات بسبب انفلاش التنظيم، والانقسام في هيئاته القيادية، وعدم الثقة المتبادلة<sup>(١٥)</sup>. وعلى عكس السابق أيضاً، وضعت الأجهزة الأمنية يدها على كنز من الوثائق والمعلومات، كما شعر عدد من قادة التنظيم بخضوعهم

التنظيم، ثم أطلق بعد خمسة أشهر. ورغم أن تلك الضربات لم تكشف التنظيم، فإنها أظهرت أمرين: أولهما متابعة السلطات الأمنية للتنظيم، وثانيهما عدم صدور قرار بتصفيته، وبالتالي جرى التعامل حينها مع معتقله بالطريقة ذاتها التي كان يتم التعامل مع الأحزاب والتنظيمات القومية واليسارية الأخرى (حزب الاتحاد وحزب العمال الثوري، إلخ...).

## ١ - مقدمات الحملة الأمنية

سبق الحملة الأمنية الشاملة التي تعرض لها التنظيم في أوائل أيلول/ سبتمبر ١٩٨٦ حدثان مهمان:

### أ - الأزمة الداخلية

في أواخر عام ١٩٨٥، وعلى امتداد الفترة التي سبقت الاعتقالات، تعرض التنظيم لأزمة داخلية حادة أدت إلى تشكيل جناحين في هرمه القيادي، بعد مؤتمرات استثنائية متتالية عُقدت في أقل من عام واحد، وتم في كل منها انتخاب قيادة جديدة عكست تبدل موازين القوى بين الأطراف المتنازعة. وتعود تلك الأزمة إلى عاملين أساسيين هما:

### (١) طبيعة التكوين، حيث ضم التنظيم الشعبي

في تكوينه ثلاث مجموعات: أولاهما من خلفيات رابطة الطلبة العرب والحدويين الناصريين («الطليعيين القدامى»)، وثانيتهما من صفوف حزب الاتحاد والجهاز السياسي، وثالثتها من التنظيم الثوري الناصري والحلقات الناصرية الأخرى.

هنا، ينبغي أن نشير إلى مسألتين: الأولى هي أن معظم أعضاء التنظيم عملوا في صفوف حزب الاتحاد، سواء أكانوا موالين لقيادة الحزب أو لجماعة فيه، أم كانوا يعتبرون حزب الاتحاد ساحة للحركة أو غطاء لعملهم التنظيمي. والثانية هي أن الأزمة الداخلية كشفت أن على الرغم من الانتساب الفردي للتنظيم الشعبي الناصري، فإن هذا لم يمنع تشكّل أجنحة فيه على

(١٣) مقابلة مع د. محيي الدين بنانة في نيسان/ أبريل ٢٠٠٩.

(١٤) المصدر نفسه.

(١٥) مقابلة مع مروان غازي.

لرقابة أمنية مكثفة، وبدأت تسود قناعة بأن التنظيم سيتعرض لضربة شاملة أو قوية. وفي اجتماع عاصف للجنة المركزية، اختلفت الرؤى حول كيفية مواجهة الضربة، ولم يكن هناك، عملياً، تسويق بين الطرفين.

وفي يوم ٦ أيلول/سبتمبر، بدأت الحملة الشاملة بشكل مخطط ومركزي، فاستهدفت الطرفين معاً، بدءاً بأعلى الهرم القيادي ونزولاً إلى جميع المفاصل والمراتب. وتمكّن عدد قليل من قادة التنظيم وكوادره العليا من الإفلات، وكان في معظمه من الطرف الثاني الذي يمثلته الأمين العام السابق، وتبين في ما بعد أن هؤلاء وضعوا بشكل مسبق خططاً للتواري والعمل في الخفاء.

مع الحملة الأمنية ظهر الانقسام الفعلي في التنظيم، حيث برزت قيادتان تدعي كلٌ منها الشرعية. وكان على رأس الأولى الأمين العام السابق، ومعه أعضاء من اللجنة المركزية والمؤتمر العام، وكانت الأخرى قيادة مؤقتة من قيادات وسطى رُجّح بها جميعها في المعتقل. وأضحى التنظيم الشعبي من الناحية العملية تنظيمين، رغم وجود أغلبية كوادره في المعتقل.

وبينما قررت القيادة المؤقتة العودة إلى السرية الإعلامية، وإعادة ترتيب أوضاعها الداخلية<sup>(١٦)</sup>، فأوقفت نشرها الخاص، في ما عدا بعض البيانات المحدودة والداخلية، عمدت القيادة الأخرى إلى متابعة إصدار نشرة الراية الناصرية، وأنشأت مركزاً لها في بيروت نقلت إليه بعض كوادرها القيادية، ثم أرسلتهم تبعاً إلى الداخل. كما أصدرت في وقت لاحق نشرة ثانية باسم الحرية، من دون أن تعلن أنها ناطقة باسم التنظيم. وكانت تلك النشرة توزّع في الخارج على نطاق واسع، وترسّل إلى سورية.

## ٢ - الآثار السياسية والفكرية، وانعكاسات الأزمة على الحركة الناصرية ووحدها في سورية

كان أحد أبرز الآثار السلبية للحملة الأمنية على التنظيم الشعبي، أنها كشفت عن وجود عناصر للتنظيم

الشعبي في حزب الاتحاد، منهم قياديون في بعض الفروع، وهو ما أضعف مصداقية الحوار الذي كان يجري سابقاً بين التنظيم والحزب للبحث عن عوامل التوحيد. ولم يغيّر من ذلك أن التنظيم الشعبي، الذي كان له أعضاء من المجموعات المنضوية إليه في صفوف حزب الاتحاد، كان قد اتخذ قرار بسحب عناصره من حزب الاتحاد بشكل مرحلي وهادئ وسري، وأن سبب بقاء بعض أعضائه في حزب الاتحاد هو تلكؤ هؤلاء في تنفيذ تعليمات قيادتهم<sup>(١٧)</sup>.

ولعل هذه المسألة دفعت قيادة التنظيم الشعبي - جناح الأمانة العامة إلى إصدار مقال في نشرة الراية الناصرية، تتحدث فيه عن مخاطر الازدواجية في العمل التنظيمي بلهجة نقدية واضحة الدلالة، ومثلت التزاماً من التنظيم الشعبي برفض هذه الممارسة، واعتُبرت مدخلاً إلى استعادة الثقة مع حزب الاتحاد.

وكانت الخطوة الثانية تغيير موقف التنظيم الشعبي من التجمّع الوطني الديمقراطي بالانتقال إلى الاستعداد للانضمام إليه، بعد سلسلة من الحوارات التي أجرتها كوادره المتوارية في سورية مع متواريين وقياديين من أحزاب التجمع الوطني الديمقراطي، وحزب العمل الشيوعي<sup>(١٨)</sup>. وعلى المستوى الفكري، حافظ التنظيم على قناعاته الفكرية، رغم الحوار مع القوى اليسارية ومع حزب الاتحاد. كما أنه لم يقيم بتطوير تلك القناعات تطويراً جدياً.

## ٣ - الوحدة مع حزب الاتحاد الاشتراكي العربي

على الرغم من ظروف الاعتقال والملاحقة، بقيت مسألة وحدة العمل الناصري بالنسبة إلى التنظيم الشعبي هاجساً أساسياً، عزّزته ضغوط ونصائح القوى والأحزاب والشخصيات الناصرية الحليفة للتنظيم على المستوى القومي. فقامت كوادره بسلسلة حوارات مع قيادة حزب الاتحاد من أجل التنسيق والدخول في التجمع الوطني الديمقراطي.

(١٦) المصدر نفسه.

(١٧) المصدر نفسه.

(١٨) مقابلة مع أحمد معتوق في نيسان/أبريل ٢٠٠٩.



هـ - الموقف من منظمة التحرير الفلسطينية، وقد ظهر تباين في المواقف حول هذه المسألة، حيث رأى حزب الاتحاد أن منظمة التحرير بقيادتها الراهنة تمثل الحركة الوطنية الفلسطينية، وأن التنازلات التي قدمتها ناجمة عن مواقف النظام العربي، وخصوصاً النظام السوري، بينما أكد التنظيم أن القيادة الراهنة لمنظمة التحرير، وبسبب من عقليتها الإقليمية، تدفع باتجاه نهج التسوية والاستسلام والتخلي عن المقاومة، وأنها أضحت جزءاً من النظام العربي.

و - بالنسبة إلى المسائل الفكرية، جرى التوقف مطوّلاً عند مسألة العلمانية، حيث أكد أمين حزب الاتحاد تأييده العلمانية باعتبارها المدخل إلى بناء الدولة الديمقراطية وإلى صناعة التقدم بينما رأى التنظيم الشعبي أن العلمانية تتعارض مع قيم المجتمع والدين، وهي غريبة عليه، وبالتالي تعمّق الشرخ بين النخب الثقافية والسياسية من جهة، والجماهير الناصرية من جهة أخرى.

وفي المحصلة، تم الاتفاق بين الطرفين على الاندماج، مع الحفاظ على حق التباين في المسألتين الأخيرتين، انطلاقاً من أن التباين حولهما موجود داخل حزب الاتحاد نفسه. وتم الاتفاق أيضاً على عدم إعلان التوحيد نظراً إلى الظروف الأمنية، حيث إن قيادة التنظيم الشعبي كانت ملاحقة من الأجهزة الأمنية، وهو ما قد يؤثر أمنياً في حزب الاتحاد. في ضوء هذا الحوار، اتفق الطرفان على الاندماج، بحيث يُضمّ عضوان من قيادة التنظيم الشعبي إلى المكتب السياسي لحزب الاتحاد، وعضوان إلى اللجنة التنفيذية، وعضو واحد إلى الإدارة والتنظيم، وتتولّى اللجنة التنفيذية الإشراف على دمج الأعضاء.

ومن اللافت للنظر هنا أنه بسبب الظروف الأمنية وغياب المؤسسات القيادية المنتخبة في حزب الاتحاد، لم تُعرض قضية الاندماج على مراتب الحزب ومؤسساته، واكتفي بقرار المكتب السياسي الذي ساهم فيه الأمين العام بدور كبير. وعلى مستوى التنظيم الشعبي، تم عرض مسألة الوحدة مع الاتحاد على جميع قواعد التنظيم داخل سورية وخارجها، وفي المعتقل. ووافقت على ذلك الأغلبية المطلقة، ورفضته مرتبتان، إحداها في حلب، والأخرى

وجدت هذه الحوارات أرضية مناسبة لدى حزب الاتحاد، الذي كان يتعرض لضغوط أمنية ولأوضاع داخلية صعبة أدت إلى تعطيل مؤسساته القيادية (المؤتمر العام، واللجنة المركزية، وأحياناً المكتب السياسي ذاته)، إضافة إلى انحسار في حجم العضوية. وتم الاتفاق في التجمّع على عدم إضافة أحزاب جديدة تمثل تيارات لها أحزاب أخرى داخل التجمّع. وفعلاً، دفع حزب الاتحاد محاوريه من التنظيم الشعبي إلى النقاش في مسألة دمج التنظيمين. وتوجت الحوارات، التي جرت في مرحلة أولى بين عدد من أعضاء المكتب السياسي للاتحاد وعدد من أعضاء قيادة التنظيم الشعبي، بلقاء مطوّل بين الأمين العام لحزب الاتحاد وأمين التنظيم الشعبي، وتركز الحوار حول القضايا التالية:

أ - قراءة تجربة الحركة الناصرية في سورية، مروراً بالمؤتمر العام الخامس للاتحاد، وتشكيل الجهاز السياسي، وصولاً إلى التنظيم الشعبي وإشكالية الازدواجية، وأسلوب العمل القومي، والتقييم المتبادل لمواقف الأطراف. وقام كلّ من الطرفين بنقد ذاتي، وجرى تحميل فوزي الكيالي مسؤولية أزمة حزب الاتحاد والجهاز السياسي، وأخطاء ممارسة بعض القضايا في تجربة العمل الجبهوي، كما حُملت الاستخبارات السورية المسؤولية نفسها لكونها حرصت على خلق أزمات داخل حزب الاتحاد، تمهيداً لإضعافه وتقسيمه.

ب - الموقف من الأنظمة العربية والعلاقات معها، ومصادر التمويل، وقد شدّد الطرفان على قراءة مشتركة للأنظمة العربية، وعلى رفض التمويل الخارجي تحت أي مبرر.

ج - الموقف من العمل الوطني، وقد تم الاتفاق على أهمية العمل الوطني والعمل في التجمّع الوطني الديمقراطي.

د - الموقف من العمل القومي، وتم الاتفاق على أهمية تطوير العمل القومي الناصري والتفاعل مع مؤسسات العمل القومي، ووضع خبرات التنظيم الشعبي لصالح العمل القومي الذي يجب أن يُبنى عبر التنسيق بين الأحزاب الناصرية، وبأسلوب علني.

في حماة، وبقيتا خارج الحزب بسبب هذا الموقف<sup>(١٩)</sup>.

وفي ضوء الاندماج، أوقف التنظيم نشرة **الرأية الناصرية**، وتم الحفاظ على نشرة **الحرية** التي تصدر من الخارج، وجرى توزيعها على أعضاء الحزب بعد تعرض الأخير لحملة اعتقالات جديدة ومصادرة أجهزة النشر لديه.

ويمكن النظر إلى هذه التجربة باعتبارها أول عملية توحيد بعد الانقسامات التي شهدتها الحركة الناصرية، سواء على المستوى المحلي أو على المستوى القومي. وكان من أهم نتائج العملية انطلاق حزب الاتحاد نحو الساحة العربية، وخصوصاً بعد إلغاء حظر السفر على أمينه العام في عام ١٩٩٣، إضافة إلى الترويج لمسألة العمل العلني والخروج من السرية التي بدأت إرهاباتها بعد الاندماج عبر الدعوة إلى المشاركة الواسعة في المؤسسات القومية، ومن ثم طرح إمكانية المشاركة في الانتخابات التشريعية.

غير أن تلك الخطوة أدت في المقابل إلى انعكاسات سلبية داخل حزب الاتحاد، وخصوصاً لدى كوادره الوسطى التي فوجئت بانضمام عناصر من التنظيم الشعبي إليها قبل إلغاء آثار التعبئة السابقة، وبسبب اختلاف أساليب العمل لدى الطرفين، حيث امتلكت العناصر القادمة أساليب حراك جماهيري وشعبي، بينما حافظ عناصر حزب الاتحاد على أنماط العمل الشديد السرية<sup>(٢٠)</sup>.

#### ٤ - الوحدة مرة أخرى . . .

لم يكن هدف الوحدة مع حزب الاتحاد بعيداً عن هواجس الطرف الآخر من التنظيم الشعبي؛ فقد عمدت القيادة المؤقتة على فتح حوار مع قيادة حزب الاتحاد، مرتكزة إلى مقال كانت قد نشرته قيادة التنظيم الشعبي قبيل الاعتقال، إلا أن تلك القيادة لم تكن تملك صلاحية اتخاذ خطوات أوسع من الحوار، فبقي الحوار متقطعاً، وعاد مجدداً إلى الواجهة بعد سنوات طويلة من الانقطاع. وفي عام ٢٠٠٣، وبعد التغيرات السياسية في سورية وميل بعض قيادات التنظيم الشعبي إلى العودة إلى النشاط

السياسي، عقدت مؤتمراً استثنائياً لها في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ تحت شعار «إعادة بناء تنظيمنا الشعبي الناصري»، وتقرر فيه «إنهاء حالة التجميد للنشاط السياسي». وكان قد طرح فيه ثلاثة خيارات: إعلان حل التنظيم؛ الاندماج الفردي بحزب الاتحاد؛ إعادة بناء هيكل التنظيم ومؤسساته.

وأقرت وثائق سياسية تتقاطع مع رؤية حزب الاتحاد، وخصوصاً في مسألة العمل الوطني وتبني العلنية. واستمر الحوار خلال عام ٢٠٠٤ بشكل متقطع في البداية، وتم فيه الاتفاق على المسائل السياسية، التي لم تكن أصلاً موضع خلاف جدي. أما على المستوى التنظيمي، فاتفق على:

- انضمام عناصر التنظيم الشعبي إلى حزب الاتحاد، وفق أحكام النظام الداخلي للحزب، ورفض مقولة الوحدة أو الاندماج.

- وضع عناصر التنظيم الشعبي في تصرف قيادات فروع حزب الاتحاد لتسكينهم ودمجهم في التنظيم، بعد قبولهم جماعياً بشكل استثنائي. وتمثيلهم في المؤتمر العام التالي، ولمرة واحدة، عبر انتخاب ممثليهم إلى مؤتمر عام حزب الاتحاد تحت إشراف الحزب، وبالنسب ذاتها المقررة في الانتخابات.

وُصِّدَ هذا القرار بأغلبية واسعة في اجتماع موسّع للتنظيم الشعبي (كان بمثابة مؤتمر استثنائي)، وفي الجلسة العادية للمؤتمر العام لحزب الاتحاد، وانتهت بذلك آخر محاولة جدية لبناء واستمرار التنظيم الشعبي لصالح الوحدة والاندماج مع حزب الاتحاد<sup>(٢١)</sup>.

#### ٥ - مواقف وأدبيات التنظيم الشعبي الناصري خلال هذه المرحلة

##### أ - جناح الأمانة العامة

خلال المرحلة الممتدة من عام ١٩٨٧ إلى عام

(١٩) المصدر نفسه.

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) المصدر نفسه.

١٩٩١، أصدرت الأمانة العامة للتنظيم الشعبي نشرتين هما **الرأية الناصرية**، التي صدر منها ١٢ عدداً (١٢٣ - ١٣٤)، في إشارة إلى استمرارية التنظيم، والحرية، التي لم تحمل اسم التنظيم، وإنما كانت تصدر عنه وتحمل أفكاره ومواقفه. وقد صدر منها ٢٢ عدداً، مع أعداد صدرت خلال عملية التوحيد مع حزب الاتحاد.

ونظراً إلى كون هاتين النشرتين هما المصدر الوحيد المنشور بشأن مواقف التنظيم وسياسته، يجدر التوقف عند ما ورد فيهما لمعرفة التطورات الطارئة على فكر التنظيم ومواقفه.

(١) **التطورات في الفكر التنظيمي**: أصدرت الأمانة العامة للتنظيم، تحت عنوان الثقافة التنظيمية، أربع دراسات عاجلت الموضوعات التالية:

(أ) **الديمقراطية المركزية**، حيث ظهر أن الأمانة العامة ركزت، رغم استمرار تبنيها مقولة الديمقراطية المركزية، على البعد الديمقراطي في اتخاذ القرارات، وحق الأقلية في نشر مواقفها في أدبيات التنظيم ووسائل إعلامه وحتى خارجها، وهو تطور مهم في الفكر التنظيمي السياسي للأحزاب العقائدية<sup>(٢٢)</sup>.

(ب) **الازدواجية في العمل التنظيمي**، حيث عولجت قضية مهمة وسمت تجربة الحلقات والتشكيلات التي انضوت في التنظيم الشعبي، وتركت آثاراً سلبية في علاقاته بحزب الاتحاد الاشتراكي من حيث وجود عناصر للتنظيم الشعبي في صفوف حزب الاتحاد. ورأت الدراسة أن هذه الازدواجية تترك آثاراً سلبية لا في الأحزاب المخترقة فحسب، وإنما أيضاً في الحزب الذي ينتمي إليه هؤلاء الأعضاء<sup>(٢٣)</sup>.

(ج) **دور القائد الفرد والقيادة الجماعية**، حيث عكست الدراسة توجه الأمانة العامة نحو خيار تأكيد

دور القيادات المشخصة في العمل السياسي ضمن منظومة العمل الجماهيري، مع الحفاظ على مكانة المؤسسات في صنع القرار<sup>(٢٤)</sup>.

(د) **تكتيك الحركة وسياسة الجمود**، وهما يصبان في التشديد على أهمية استمرارية التنظيم في نشاطه السياسي العلني<sup>(٢٥)</sup>.

ومن المؤكد أن هذه الدراسات والمقالات تصب في تعميق الاتجاه الذي قام عليه الخلاف الرئيسي داخل التنظيم الشعبي من جهة، وفي تحضير الأجواء لعودة الحوار مع حزب الاتحاد من جهة أخرى.

(٢) **في المسائل الفكرية**: اهتمت نشرة الحرية بطرح المسائل الفكرية للتنظيم عبر نشرها مجموعة من الدراسات والمواقف، وإجراء حوارات حولها. وتضمنت تلك الدراسات العناوين التالية: الوحدة العربية؛ التراث والوعي به؛ الديمقراطية، مرتكزات وإشكاليات؛ العلمانية والديمقراطية والثورة الثقافية؛ الديمقراطية.. مزيد من الإشكالات؛ العلمانية.. مزيد من الحوار؛ ماذا تبقى من الناصرية<sup>(٢٦)</sup>.

(٣) **في المسألة الاجتماعية والمعاشية**: بقيت هذه المسألة الهاجس الرئيسي لنشرة الرأية الناصرية، التي حافظت على إمساکها بالقضايا المعيشية والاقتصادية التي تهّم المواطن السوري، ولم يتراجع حجم الاهتمام بها رغم وجود مساحة لا بأس فيها من الاهتمام بالوضع الأمني وأوضاع المعتقلين، وخصوصاً أعضاء التنظيم والتيار الناصري<sup>(٢٧)</sup>.

(٤) **في القضايا السياسية**: توزع اهتمام نشرة التنظيم الشعبي بين القضايا المحلية والعربية؛ فبينما ركزت الرأية على القضايا المحلية وموقف النظام السوري، كان تركيز نشرة الحرية على القضايا العربية.

(٢٢) الرأية الناصرية، العدد ١٢٨ (أيار/مايو ١٩٨٧).

(٢٣) الرأية الناصرية، العدد ١٢٧ (نيسان/أبريل ١٩٨٧).

(٢٤) الرأية الناصرية، العدد ١٢٩ (حزيران/يونيو ١٩٨٧).

(٢٥) الرأية الناصرية، العدد ١٣٠ (تموز/يوليو ١٩٨٧).

(٢٦) الحرية (١٨ آب/أغسطس ١٩٩١).

(٢٧) الرأية الناصرية، العدد ١٢٤ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٧)؛ العدد ١٢٥ (شباط/فبراير ١٩٨٧)؛ العدد ١٢٧ (نيسان/أبريل ١٩٨٧)، والعدد ١٣١ (آب/أغسطس ١٩٨٧).

ويمكن تسجيل مواقف التنظيم من التطورات السياسية، حسب ما ورد نشره، كما يلي:

(أ) **القضايا الداخلية:** طرحت **الرؤية** رؤيتها لمواقف النظام السوري من قضية الحريات العامة والمسألة المعيشية وقضية الجولان، واعتبرت موقفه من القضية الأخيرة موقفاً تحاذلماً بسبب عدم وجود مقاومة للاحتلال الإسرائيلي، والقبول بإعلان هدنة طويلة الأمد. كما أنها أدانت الموقف السوري من إلغاء اتفاق القاهرة بين لبنان والمقاومة الفلسطينية، وتوقفت بشكل خاص عند موقف النظام من التسوية (دعوته إلى مصالحة مع العدو بدلاً من التصالح مع الجماهير، كما جاء في افتتاحية العدد ١٣٣ الصادر في نيسان/أبريل ١٩٩٠)، وأدانت في مقال آخر من العدد ذاته استعداد النظام السوري لمفاوضات مباشرة بينه وبين - إسرائيل - وموافقته السابقة على مبادرة الأمير فهد ومقررات مؤتمر القمة الإسلامية في العام ذاته، واصفة إياها بأنها مجرد مسرحية هزلية<sup>(٢٨)</sup>.

(ب) **القضايا العربية:** استحوذت القضايا القومية على حيز كبير من نشرة الحزب؛ فقد كان التنظيم الشعبي يرى نفسه جزءاً من حركة قومية، وبالتالي عزز علاقاته القومية المميّزة بالأحزاب الناصرية العربية، كما هو ملحوظ في أدبياته ومنشوراته، فسجل موقفاً معارضاً لحركة أمل اللبنانية - ومن ورائها القيادة السورية - في حربها على المخيمات الفلسطينية في لبنان. كما سجل مواقف معارضة لمؤتمر القمة الإسلامي عام ١٩٨٧، حيث رأى أن أمل الجماهير هو الغائب الرئيسي عنه، وأدان الحرب الإيرانية - العراقية، وسجل موقفاً لافتاً للنظر ضد الموقف الإيراني الرافض لمبادرات وقف الحرب، وجاء ذلك في مقال تحت عنوان «أن الأوان لنقول جميعاً لا لإيران»، ورأى أن هناك تحولاً إيرانياً لبناء إمبراطورية طائفية على حساب المصالح العربية<sup>(٢٩)</sup>. وأكد أهمية الوحدة الوطنية الفلسطينية وضرورة تعزيزها، مع رفضه المشاركة في التسوية، ورأى أن النظام العربي

ومؤتمرات القمة فقدت دورها بغياب دور مصر القومي، وأدان العدوان الأمريكي على العراق بقوة رغم جميع ملاحظاته على النظام العراقي<sup>(٣٠)</sup>.

أما نشرة الحرية، فقد اقتصت على نحو كامل بالقضايا القومية وأخبار الأحزاب والقوى الناصرية العربية والمؤسسات القومية، وأجرت مقابلات صحفية مع القيادات الناصرية: د. جمال الأتاسي من سورية، وضياء الدين داود وأحمد حسن من مصر، وعبد الملك المخلافي من اليمن، والدكتور وميض نظمي من العراق، وجاسم القطامي من الكويت<sup>(٣١)</sup>.

ومن أبرز قيادات هذا الجناح: رجاء الناصر، وهو قاض سابق من حلب، شغل موقع الأمين العام منذ تأسيس التنظيم الشعبي عام ١٩٧٨ حتى أوائل ١٩٨٦، وعضو لجنة تنفيذية (مكتب السياسي) في حزب الاتحاد (١٩٧٠ - ١٩٧٢)؛ مروان غازي، من كوادر حزب الاتحاد في دمشق؛ أحمد معتوق، من القيادات الشعبية في دمشق؛ د. محيي الدين بنانة، أستاذ جامعي ومهندس، ومن الكوادر الرئيسية في القطاع الطلابي لحزب الاتحاد سابقاً، والأمين العام المساعد للتنظيم عام ١٩٨٥.

## ب - جناح القيادة المؤقتة

لم تُصدر القيادة المؤقتة أي أدبيات ومواقف سياسية معلنة. واستمر هذا الوضع، رغم خروج جميع عناصر التنظيم من المعتقل عام ١٩٩٤، بمن فيهم قيادات التنظيم، إلى أواخر عام ٢٠٠٣، حين تداعى بعض كوادر التنظيم من جناح القيادة المؤقتة، ومن الذين لم ينضوا في حزب الاتحاد بشكل إفرادي، إلى عقد مؤتمر استثنائي، كما أشرنا سابقاً. وصدرت عن المؤتمر مجموعة من الوثائق التي تحدّد مواقف التنظيم وتتضمن أيضاً تقييماً للمرحلة السابقة. ولما كانت وثائق هذا المؤتمر هي المصدر الوحيد الرسمي والعلني، فإننا نعتمد عليها في تحديد مواقف التنظيم وأفكاره.

(٢٨) الرؤية الناصرية، العدد ١٢٩ (حزيران/يونيو ١٩٨٧).

(٢٩) المصدر نفسه.

(٣٠) الرؤية الناصرية، العدد ١٣١ (آب/أغسطس ١٩٨٧).

(٣١) الحرية، الأعداد ١٤ - ٢٢.

## (١) في أوضاع التنظيم : طرحت وثائق المؤتمر

شعار إعادة بناء التنظيم، بعد غياب قسري استمر سبعة عشر عاماً وعزت الوثائق أسبابه إلى الاعتقال المديد لعناصر التنظيم، واستبداد النظام وقمعه للحريات، فأفرزت موقفاً سلبياً من الجماهير تجاه العمل السياسي.

ورأت الوثائق أن إمكانات القيادة المؤقتة وظروفها لم تساعدها في تطوير أداء العمل التنظيمي وإدامته، وهو ما أدى إلى «تحوّل مهمتها إلى تدبير شؤون المعتقلين وأسرههم بالنهاية». ورغم كثرة محاولات القيادة لإدارة المستويات التنظيمية المتبقية، فإن الظروف الأمنية وقفت حائلاً دون ذلك.

بعد خروج آخر دفعة من المعتقل عام ١٩٩٤، دخل العمل حالة جمود.. بسبب انسداد سياسي لا يسمح بأي نشاط سياسي لا يتبع النظام.

وبعد وفاة الأسد الأب وتسلم الابن منصب رئاسة الجمهورية، بدأت بوادر انفراج سياسي.. وبعد ثلاث سنوات من ذلك تعاطمت الدعوة بين أعضاء التنظيم للعمل من جديد.

إن الوضع الجديد يضع التنظيم أمام ثلاثة خيارات: إعلان حل التنظيم، أو الاندماج في حزب الاتحاد بشكل فردي، أو إعادة بناء التنظيم. وقد توجّهت إرادة المؤتمر إلى إقرار دور المؤسسة التنظيمية، وهو دور لا بد منه من أجل إعادة البناء، فانتخبت اللجنة المركزية تأكيداً لذلك<sup>(٣٢)</sup>.

## (٢) قضايا تنظيمية: تتحدّد رؤية التنظيم الشعبي

لطبيعة الآلية التي تحكم بنيته ومصيره بما يلي:

(أ) اختيار مبدأ العلنية في الحركة والموقف والممارسة. أما السرية، فهي حالة استثنائية عارضة ولها أمراضها؛ إذ إنها تؤدي إلى مآزق مهلكة، من الشللية والتشرنق وحالات التكلس، بينما العمل العلني واضح ومكشوف الغايات والأهداف والبرامج، وهو عمل جماهيري. وبالتالي، أكد التنظيم الشعبي ضرورة انتزاع حق العمل العلني بعد توافر مستلزماته.

(ب) العمل بخطوات محسوبة تتناسب مع قدرات التنظيم ولا تصادم مع هامش الانفراج، تلافياً للوقوع في حالة مواجهة غير متكافئة مع النظام.

(ج) الانتقال من النخبوية إلى الجماهيرية، وإلغاء السرية داخل الأوعية التنظيمية، وخصوصاً القيادة، والتحوّل إلى الواقعية، بدلاً من المثالية، في مواصفات عضو التنظيم.

(د) اعتماد مبدأ الديمقراطية في التنظيم بدلاً من مبدأ الديمقراطية المركزية.

(هـ) المرونة الكاملة في التعامل مع الرموز الفكرية والثقافية والفنية والرياضية الملزمة بخط التنظيم، واحترام خصوصيتها وعدم شملها باللوائح والأوامر التنظيمية الصارمة.

(و) العمل على تحقيق وحدة العمل الناصري في سورية، وخصوصاً مع حزب الاتحاد.

(ز) إيجاد صيغة عملية ممكنة لوحدة الحركة الناصرية على المستوى القومي، ومحاولات إعادة البحث لإعادة العمل القومي مع جميع أطراف التجربة السابقة، عبر التعاون مع لجنة توحيد العمل الناصري المصرية التي يرأسها السفير وفا حجازي، والمشاركة في جهود لجنة الوثيقة الفكرية والسياسية، التي يقود أعمالها د. صلاح الدسوقي<sup>(٣٣)</sup>.

## (٣) المواقف والحركة السياسية

(أ) حول الأوضاع الداخلية: نظراً إلى طبيعة المرحلة الراهنة في سورية، يرى التنظيم أن ليس في الأفق، على ما يبدو، أي مؤشرات نحو انفراج أمني وسياسي جذّي؛ فالنظام لم يحسم أمر المستقبل ولا مواقفه أمام الاستحقاقات المطلوبة.

(ب) المهام المطلوبة: النضال من أجل التغيير الديمقراطي، وإصلاح النظام السياسي والاقتصادي والإداري، وذلك عبر إطلاق حرية العمل السياسي، وإلغاء حالة الطوارئ والقوانين الاستثنائية، وإلغاء مبدأ

(٣٢) «تقرير المؤتمر الاستثنائي»، ملاحظات حول الوضع التنظيمي.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٣٤.

الحزب الواحد، وتحرير مؤسسات المجتمع من سيطرته، وإطلاق حرية التعبير والإعلام.

(ج) الدفاع عن الوطن أمام المخاطر المحدقة به (الضغوط الخارجية)، والدفاع عن الثوابت الوطنية والقومية، واسترجاع الأراضي المحتلة.

(د) إنتاج سياسة اقتصادية واضحة وسليمة لتوفير فرص أفضل للتنمية، وإنجاز هدف العدالة الاجتماعية، ومحاربة الفساد، وإصلاح القطاع العام.

(هـ) اعتماد التجمع الوطني كإطار يضم القوى السياسية الساعية إلى التغيير الديمقراطي، وتفعيل هذا التجمع وتوسيعه.

(و) تفعيل لجان العمل المدني ومؤسساته (الجمعيات الثقافية والاجتماعية).

(ز) إعادة التواصل مع العمل النقابي والاتحادات المهنية<sup>(٣٤)</sup>.

#### (٤) العمل العربي :

##### (أ) المهام على المستوى العربي والدولي

- مقاومة الاحتلال الصهيوني، ودعم الانتفاضة الفلسطينية بكل الوسائل الممكنة.

- دعم المقاومة الشعبية العراقية ضد الاحتلال.

- السعي إلى إصلاح الأنظمة العربية، والضغط باتجاه التغيير الديمقراطي.

- بناء القوة العربية، مع إعطاء الأولوية لمصر باعتبارها مركز الثقل العربي.

- مواجهة الحرب الثقافية المضادة، والمساهمة في وسائل الإعلام.

- التواصل والتفاعل مع الحركة الشعبية المضادة للعوالة.

- الدعوة إلى التعاون مع الدول الكبرى التي تقاوم الهيمنة الأمريكية<sup>(٣٥)</sup>.

#### (ب) الأدوات

- السعي إلى تشكيل جبهة قومية للأحزاب والقوى الفاعلة على المستوى القومي.

- الدفع باتجاه تأسيس جبهات العمل الوطني في كل ساحة.

- تشكيل لجان شعبية فعّالة في كل مجال ممكن (دعم الانتفاضة في فلسطين، نصره العراق... إلخ)<sup>(٣٦)</sup>.

(٥) من الملاحظ أن هذا التطور يأتي في سياق متوافق جداً مع مسار توجهات حزب الاتحاد، وخصوصاً مع بيانات مؤتمره العام الثامن. وقد ساهمت هذه التوجهات إلى حد كبير في إنجاح الحوار للاندماج في الاتحاد لاحقاً.

#### (٦) أبرز العناصر القيادية في هذا الجناح :

(أ) د. خالد الناصر : أمين عام التنظيم المنتخب في المؤتمر الاستثنائي الثالث عام ١٩٨٦، عضو بارز في رابطة الطلبة العرب الوجدويين الناصريين في أوروبا. طبيب جراح من مواليد مدينة حلب. اعتقل في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٤.

(ب) عادل خالدي : حقوقي من مواليد مدينة حلب، أمين عام مساعد للتنظيم الشعبي حتى عام ١٩٨٣. من الكوادر الأساسية لحزب الاتحاد في مدينة حلب حتى عام ١٩٧٢. اعتقل في الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٤.

(٣٤) المصدر نفسه، «معالم المرحلة الراهنة»، ص ٢٣.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٣.

## ٢٧ — الحركات الناصرية في لبنان إشكاليات التعدّد والانقسام والتحوّل

عبد الغني عماد

### مقدمة

ذاته أكبر «اجتماع قومي» على مستوى الأمة والوطن، ينتج منه أعمق «حالة تعبئة» في الموقف السياسي، بحيث يصبح الاحتشاد والتعبئة للمرحلة القادمة بمثابة تحصيل حاصل.

هذا المشهد الجماهيري لم يكن خاضعاً في إطاره العام لصيغ تنظيمية محدّدة، بل بقي ساحة تتدفق فيها أمواج الجماهير تزامناً مع حركة قائدها وإيقاعه، وبالتالي بقي هذا المشهد موحّداً في الشكل ومفكّكاً في المحتوى والمضمون، وبقي في الوقت نفسه عصباً على التنظيم والتأطير، يتسم بالعفوية والولاء للقائد الرمز.

مع ذلك، وعلى قاعدة هذا المدّ الجماهيري الواسع حول القيادة الناصرية، بدأ يتشكّل منذ أواخر الخمسينيات بعض المظاهر والأشكال التنظيمية في الساحات العربية، من غير أن تشكّل في الإجمال تجربة ترقى إلى مستوى التنظيم السياسي أو الحزب المنظم، الذي يعتمد هيكلية تنظيمية محدّدة، وأصولاً تراتبية للعضوية، وبرامج معتمدة للتثقيف والدعوة، وآليات للمحاسبة والمراقبة والحشد والتعبئة.

لقد احتلّت صورة عبد الناصر موقع الصدارة في غالبية البيوت والمنازل والصالونات والأسواق والمحلات، وخاصة في البيئات التي يغلب عليها الطابع الإسلامي، ولا تحتاج إلى التعبير عن هويتها وانتمائها إلى كبير عناء وجهد على المستوى التنظيمي؛ فقد كانت «الصورة»، والاستماع الدوري إلى خطاب الرئيس، و«الاحتشاد» في المناسبات القومية، من المظاهر التي لم

من أصعب المهام مهمّة تأريخ مرحلة متشابكة وشاقّة نشأت فيها العشرات من الحركات والتنظيمات الناصرية في لبنان. وتكمن الصعوبة بشكل أساسي في طبيعة الواقع اللبناني المركّب، وفي طبيعة تشكّل ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢، وتطوّر نضالها وانعكاسه على مختلف الساحات العربية محرّكاً أساسياً لجميع حركات التحرّر الوطني، وملهماً للوحدويين العرب كافة.

كان نجاح الثورة في معركة قناة السويس المحطة الرئيسية التي توجّت عبد الناصر قائداً جماهيرياً بلا منازع على امتداد الوطن العربي وساحاته، بحيث أصبح رمزاً للكرامة القومية والتحرر الوطني، ورائداً من رواد التحرّر على المستوى العالمي ومجتمعات العالم الثالث.

في هذا المناخ، تشكّل «رأي عام» عربي خارج إطار الأنظمة؛ «رأي عام» اعتبر عبد الناصر قائده، والثورة ثورته، من دون أن يكون لهذا «الرأي العام»، في أغلب الأحيان، إطار تنظيمي وقنوات هيكلية وصيغ إدارية تنظم احتشاده بشكل متناسق. كان جهاز «الراديو» وسيلة الاتصال الفعّالة بين القائد وجماهيره، فكان مجرد إعلان موعد لخطاب الرئيس عبد الناصر كفيلاً في أن تشهد شوارع المدن وساحات القرى في لبنان العديد من التجمّعات المتعلّقة حول «الراديو» للاستماع إلى إذاعة صوت العرب وهي تبث خطاباً للرئيس، فيه شرح للموقف وتحليل لأبعاده، ورسم لمعالم المرحلة والتحديات القادمة، بحيث كان الخطاب يشكّل بحد

تكن تتطلب بالضرورة تقنيات العمل التنظيمي ومستلزماته. لهذه الأسباب يمكن اعتبار مظاهر الانتماء إلى الناصرية متشعبة ومتداخلة مع انتماءات محلية وعصبوية أخرى، على مستوى المنطقة والحي والعائلة، وارتباطاتها بالزعامات التقليدية السنية التي التحقت أغليبتها بالقيادة الناصرية، أو سايرتها على أقل تقدير، لتضمن ولاء قاعدتها. بل إن هذه الزعامات كانت في أغليبتها تحرض على نسج علاقة جيدة مع السفير المصري عبد الحميد غالب، الذي قام بدور مميّز. وكان هؤلاء يحرصون قبل كل موسم انتخابات على زيارة القاهرة ومقابلة الرئيس شخصياً، والحصول - إذا حالفهم الحظ - على صورة فوتوغرافية تجمع الواحد منهم معه، نظراً إلى أهمية ذلك على صعيد نجاحهم جماهيرياً في بلدهم. وقد شاع وقتذاك قيام الزعيم بتوزيع صورته مع الرئيس عبد الناصر، بعد أن يُطبع منها مئات آلاف النسخ، كمرتكز أساسي في حملاته الانتخابية.

### أولاً: إشكالية التعبير عن الحضور

في هذا المناخ الشعبي والمدّ الجماهيري الكبير، اتخذت مظاهر التعبير عن الهوية الناصرية في لبنان بعض مظاهرها عبر التنظيمات والرموز السياسية والقيادات العاملة، قبل ولادة الحركات الناصرية بشكلها المستقل. لذلك انخرطت شرائح واسعة من التيار الشعبي الناصري في بعض القوى والأحزاب، والتفت حول بعض الزعامات، على قاعدة علاقة هذه الأخيرة بعبد الناصر، خاصة أن بعض التنظيمات القومية، مثل حركة القوميين العرب، أو الأحزاب اللبنانية، مثل الحزب التقدمي الاشتراكي وحزب النجادة، شكّلت في لحظات معيّنة مساحات مهمّة للتلاقي مع طروحات عبد الناصر، وإن اختلفت درجتها أو خلفيتها ومستواها بين إطار وآخر؛ فحزب النجادة العريق نسج علاقة مع مصر عبد الناصر ارتكزت على أساس عاطفي بحث، غلب عليها التكوين المذهبي السني للحزب، ولهذا لم يستطع تعميق أطروحته

الناصرية وسط الجماهير، فبقيت علاقته شكلية ومستندة إلى الصورة التي يتسلّح بها رئيس الحزب وهو يقف إلى جانب عبد الناصر بعد زيارته لمصر. كما أنه لم يستطع تعميق بنيته التنظيمية والفكرية، ومواكبة تطوّر التجربة الناصرية، فبقي عند حدود الشعارات العامة والأنشطة الموسمية حتى تجاوزته الأيام والتحديات.

أما الحزب التقدمي الاشتراكي، فقد نجح، عبر رئيسه ومؤسسه كمال جنبلاط، في إرساء علاقة وطيدة مع عبد الناصر قائمة على عناوين سياسية واضحة، على الرغم من الخصوصية اللبنانية للحزب وزعيمه؛ فقد التقى الحزب مع عبد الناصر على أهداف مشتركة عزّزتها التحوّلات الاجتماعية والمعارك السياسية والإنجازات التي حقّقها. ولعل ثورة ١٩٥٨ كانت أحد مظاهر التعبير المهمة في هذا المجال. لذلك، نظر كثير من الناصريين إلى كمال جنبلاط بوصفه رمزاً وطنياً، و«ناصرياً» بمعنى من المعاني، قبل أن يبلوروا أطروحة التنظيمية الخاصة. مع ذلك، فإن قوة التلاحم بين الحزب التقدمي وعبد الناصر لم تجعل منه حزباً ناصرياً، إذ لم تكن العلاقة بينهما علاقة تنظيمية، بل اقتصر على التحالف المتميّز الذي يجعل الحزب أهم القوى في التيار الناصري العام<sup>(١)</sup>. وعلى هذا الأساس حصد جنبلاط تأييداً كبيراً من كل من يعتبر نفسه ناصرياً في لبنان، باعتبار أن قاعدة التيار الأساسية تقوم على العفوية، وتحركها العاطفة، وتتجه مباشرة نحو من يقترب من شخص الرئيس أو من يحاكيه في لبنان.

تبقى تجربة حركة القوميين العرب التي شهدت علاقتها بالناصرية وعبد الناصر محطات متعددة. البدايات الأولى كانت حذرة، ثم بدأت في التحوّل الإيجابي مع اتّضح صورة وهوية الثورة وقائدها. وتعرّز هذا الاتجاه في لبنان مع الوحدة بين مصر وسورية، وتحديدًا إثر ثورة ١٩٥٨ وتظاهرات التأييد لعبد الناصر وسياسته، وهي التظاهرات التي أثبتت فيها الحركة قدرتها على التعبئة والحشد والتنظيم، إلى درجة غدت الحركة معها أحد أهم

(١) حول علاقة الحزب التقدمي الاشتراكي ورئيسه كمال جنبلاط بالرئيس جمال عبد الناصر، انظر: فارس اشتي، الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية، ١٩٤٩ - ١٩٧٥، ج ٣ (بيروت: المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الدار التقدمية، ١٩٨٩)، ص ٩١٠ - ٩١٢، ٩٢٨ - ٩٤٣، ٩٨٨ - ٩٩٢، ١٢٣٣ - ١٢٤٧، و ١١٧٧ - ١١٧٢، فقد اعتبر الحزب مثلاً أن الميثاق الوطني الذي أصدره عبد الناصر هو دستور النضال العربي.



١٩٦٧، إلى أن تحوّلت حركة القوميين العرب إلى شطايا، تبنت الاتجاه الماركسي بأسماء وصيغ متعددة، معلنة «نهايتها» بصيغتها القومية السابقة.

لا شك أن الحالة الناصرية وامتداداتها عانت إشكالية التعبير عن الحضور؛ ففي ظل غياب توجه مركزي جدي من القيادة في مصر لتأطير التيار الناصري وتنظيمه مباشرة، انجذب التيار مرّات عدة، وبشكل ما أو بآخر، نحو الصيغ والرموز السياسية الأقرب إلى عبد الناصر. وقد استفادت التنظيمات السياسية والأحزاب المحلية والقيادات التقليدية المحلية من هذا الفراغ التنظيمي للناصرين، فحاول كل منها، وعلى طريقته، أن ينسج خيوطاً مع مصر وقيادتها ليتقرب من المدّ الشعبي الكبير للحالة الناصرية في لبنان، وليكسب تأييده.

### ثانياً: المحاولات التنظيمية الأولى

ضمن هذا السياق، بدأت البواكير الأولى في الظهور منذ النصف الأول للستينيات، حين شهد لبنان ولادة تشكيلات ناصرية محدودة اندرجت في بيئات خاصة، طائفية أو مناطقية أو شبابية وطلابية، بعضها اتخذ طابعاً تقليدياً عبر الولاءات التاريخية لزعامات سياسية لبنانية راحت تؤسس أحزاباً وحركات، في محاولة لتأطير قواعدها واستيعاب الشارع الناصري، هذا فضلاً عن حالات ناصرية «خاصة» تمحورت حول أشخاص ورموز برزوا في مناطقهم كقيادات شعبية (مثل معروف سعد وإبراهيم قليلات...)، عقب ثورة ١٩٥٨ على حكم الرئيس كميل شمعون وسياسته المعادية للخط القومي العربي ولتوجه الرئيس عبد الناصر، كما برز مثلهم العشرات من القيادات الشعبية الناصرية في المناطق والأحياء والبلدات، لكن هؤلاء سيرتبط اسمهم لاحقاً بدور سياسي وتنظيمات ناصرية.

إلا أن التجربة التنظيمية المميّزة التي تستحق دراسة معمّقة هي تجربة اتحاد قوى الشعب العامل، بوصفها

مظاهر التعبير عن الخط الناصري في لبنان والوطن العربي. وقد جاء اختيار هاني الهندي، أحد القياديين المؤسسين في الحركة، وزيراً للتخطيط في حكومة الوحدة ذروة هذا التنسيق بين الحركة وعبد الناصر، وهو ما عبّر عنه داخل الحركة بعملية «الالتحام بالناصرية» التي وجدت فيها الحركة تعبيراً عن طموحاتها الاستراتيجية وتجسداً لها، فتحوّلت في مرحلة من مراحل نضالها السياسي إلى «أداة طوعية» للجمهورية العربية المتحدة.

إن من قاد عملية الالتحام بالناصرية هو الجيل الثاني في الحركة لا «جيل النواة القيادية التأسيسية»<sup>(٢)</sup>. ذلك أن الجيل الثاني جيل ناصري بامتياز، انضم إلى الحركة على خلفية عملها كأداة «طوعية» للجمهورية العربية المتحدة. أما عملية «الالتحام بالناصرية» بحد ذاتها، فإنها وفّرت للحركة نقلة تنظيمية نوعية وتحولاً نظرياً مهماً. وقد ساعدها ذلك على الصعيد التنظيمي في الانتقال من «أخوية» قومية نخبوية هامشية معزولة إلى تنظيم جماهيري، على حدّ تعبير محمد جمال باروت، وساهم على المستوى النظري في ترسيخ الدعوة إلى التلازم بين النضال القومي والنضال الاشتراكي، وهو ما حاول محسن إبراهيم في مؤتمر الحركة عام ١٩٦٢ الدعوة إليه، معتمداً على ما قدّمه عبد الناصر في الميثاق، ومستنداً إلى المزاج الأيديولوجي والسياسي والسوسيولوجي لقواعد الحركة، التي أصبحت في معظمها من الفئات الوسطى، وانتسبت إلى الحركة بوصفها «حركة ناصرية»<sup>(٣)</sup>.

تطلّعت الحركة إلى دور قومي كبير تكون هي قاعدته لبناء الحركة العربية الاشتراكية الواحدة على مستوى الوطن العربي، وبقيادة عبد الناصر، مستندة إلى الخطوط العريضة التي ألمح إليها عبد الناصر من خلال الدعوة إلى قيام الحركة العربية الواحدة في مؤتمر المحامين العرب عام ١٩٦٠. إلا أن تطورات عديدة داخل الحركة وعلى مستوى الوطن العربي أدّت إلى انفكاك هذا «التلاحم»، الذي بدأ يحدث تدريجياً في إثر هزيمة

(٢) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٨٦)،

ص ١٤٢.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢٢٨ - ٢٣٠.

ناصرية لها السبق في التأسيس منذ العام ١٩٦٥. وقد تزامن تأسيس الاتحاد مع محاولات تنظيمية ناصرية متعدّدة، لكنها كانت في الغالب متواضعة وضيّقة، ولم يُكتب لها الاستمرار، ومنها حركة الاشتراكيين الثوريين، التي برزت في بدايات ١٩٦٤ وضمت مجموعة من الشباب ذوي الولاء الناصري (فريد جابر، وغالب أبو مصلح، الذي كان في حركة القوميين العرب، وزهير جابر، ونزيه حمزة). وقد تركز هذا التشكيل في مجمله في منطقة عاليه وجبل لبنان، والتقى خلال نشاطه في البقاع بناصريين كثر، منهم مجموعة تضم عمر حرب وعبد الرحيم مراد، وسيكون لعلاقاتهم في المستقبل إطار أوسع في ما كثر الحديث عنه في أوساط الناصريين «التنظيم الطليعي». لكن سرعان ما انفرط عقد هذه المجموعة في إثر تعرّض أفرادها للاعتقال<sup>(٤)</sup>.

وظهر أيضاً في بداية الستينيات أيضاً بعض التشكيلات السياسية الناصرية، التي لم يُقيّض لها الاستمرار، لكن الإضاءة السريعة عليها مفيدة لبيان الإرهاصات التي حكمت ولادة الحركات في ما بعد، هذا من جهة، ومفيدة من جهة أخرى لمعرفة طريقة عمل التيار الناصري، والإرباكات التي كان يعانيتها والتي طغت بالتالي على مساراته لاحقاً.

قام اتحاد القوى الوطنية على خلفية ثورة ١٩٥٨ وتجربة المقاومة الشعبية ضد حكم الرئيس كميل شمعون آنذاك. وحصل على العلم والخبر من السلطات الرسمية المعنية، وبرز في رئاسته معين حمود، وهو ضابط سابق في الجيش اللبناني ساهم في ثورة ١٩٥٨. ثم حصل الاتحاد على الترخيص الرقم (٤٥٥) في عام ١٩٦٢، وكان له حضور ملحوظ في بيروت، حيث شارك مؤسسوه وعناصره في إحياء المناسبات القومية بحماسة لافتة. وخاض حمود معركته الانتخابية في بيروت عام ١٩٦٤ عن الدائرة الثالثة، وكان يضمن بياناته فقرات من الميثاق وخطب الرئيس عبد الناصر، الأمر الذي

ساهم في حصوله على نسبة عالية من الأصوات، لكنها لم تكن كافية لنجاحه، وإن كانت مساعدة لتوسيع انتشاره وامتداده، إذ انضمت إليه شرائح اجتماعية وثقافية وسياسية متعددة.

توقفت هذه التجربة ودبّ الخلاف بين أفراد المجموعة المؤسّسة، وخاصة بين حمود وعبد الرزاق دوغان، اللذين أخذ كل منهما يدّعي أنه رئيس الحزب. وتطوّر الخلاف إلى انشقاق المجموعة التأسيسية وتفرّقها في ما بعد، وإلى شلل هذا التنظيم وانفراط عقده<sup>(٥)</sup>؛ فبقيت هذه التجربة مجرد تجمّع عام غلب عليه الطابع الانتخابي والشعبي المستند إلى تاريخ رموزه ودورهم في ثورة ١٩٥٨، ولم تستطع التأسيس لواقع تنظيمي جديد.

ونشطت أيضاً مجموعة عُرفت باسم رابطة الإقليم اللبناني، وهي تابعة للاتحاد الاشتراكي في سورية. وكان انطلاق البدايات الأولى لهذه المجموعة مع عبد الحليم الشيخ مع جاسم علوان، ثم مع د. جمال الدين الأناسي الذي أصبح أميناً عاماً للاتحاد في سورية. بدأت المجموعة كلقاءات شبابية قبل أن تتبلور تنظيمياً حول علي قبيسي من خلال الحركة الكشفية وأنشطتها، ومن هنا يُعتبر الشيخ وقبيسي مؤسّسي الرابطة عملياً عام ١٩٦٧ - ١٩٦٨. وتعبير الرابطة له دلالته، باعتباره مستوى تنظيمياً داخل الهرمية التي يقوم عليها الاتحاد الاشتراكي العربي من القاعدة إلى القمة (خلية، شعبة، رابطة، إقليم). وكان من رموز التجربة في البداية الأولى سمير كبريت وأحمد حمود وعادل كريم وإبراهيم منصور وطلال سنّو وسمير برجايوي. وجمعت الرابطة في صفوفها تجاراً (المؤسسين) وموظفين وطلاباً<sup>(٦)</sup>.

في العام ١٩٧١ اكتمل بناء الرابطة التنظيمي، واتسع حجمها، واكتسبت مزيداً من الأعضاء والمؤيدين لتصل إلى مستوى الإقليم. وعندها، تحوّلت من صيغة رابطة الإقليم اللبناني إلى صيغة الاتحاد الاشتراكي العربي،

(٤) اشقي، المصدر نفسه، ص ٩٤.

(٥) دراسات لبنانية (وزارة الإعلام - مركز النشر اللبناني) (١٩٧٩)، ص ١٢٩.

(٦) اشقي، المصدر نفسه، ص ٩٨.

والمفتوحة ضد إسرائيل، خاصة بعد توقيع معاهدة كمب ديفيد وما تلاه.

هذه المعطيات كلها لا يمكن القفز فوقها خلال تحليلنا ساحة العمل الشعبي في لبنان، حيث كان للتيار الناصري فيها موقع متقدم. والواقع أن المتابع للحركات الناصرية يربكه ذلك التوالد المرضي للتنظيمات والحركات، الذي بدأ بوتيرة منخفضة تدريجياً في بداية السبعينيات ثم تصاعد بعد ذلك حتى غلب على تلك التنظيمات والحركات الطابع الشللي. بل إن الظاهرة البارزة كانت تلك المتمثلة بالانقسام والانشقاق؛ إذ لم يكن يمضي على ولادة تنظيم أو تشكيل ناصري زمن لا يتعدى بضعة أشهر حتى يدب الشقاق والانقسام والتشطي. وهكذا كان مصير جميع محاولات التوحيد، التي كانت شغل الناصريين الشاغل وحديثهم الدائم، من دون أن تنجح أية محاولة منها بشكل جدي، وما نجح منها لم يدم أكثر من أشهر قليلة.

يبقى أن حصر ما ظهر وانحلّ أو ذاب من تنظيمات في السبعينيات مهمة شاقة، لأن بعضها لم يكن أكثر من واجهات أمنية أو سياسية أوجدتها ضرورات ومقتضيات الساحة اللبنانية وتجاذباتها الإقليمية والسياسية؛ ففي مسح إحصائي للحركات والتنظيمات الناصرية في لبنان عام ١٩٧٣، وكان قد تمّ إثر دعوة العقيد معمر القذافي إلى إنشاء الحركة العربية الواحدة، بلغ عدد هذه الحركات والتنظيمات حوالي ٣٧ حركة وتنظيماً، منها:

- اتحاد قوى الشعب العامل
- حركة الناصريين المستقلين (المرابطون)
- التنظيم الشعبي الناصري
- وحدة القوى الناصرية (جلال بكداش)
- الاتحاد الاشتراكي العربي (المكتب السياسي فاروق ضناوي)
- الاتحاد الاشتراكي العربي - التنظيم الناصري (منير الصياد)
- حزب الاتحاد الاشتراكي العربي (سمير كبريت وأحمد حمود...)

ومرت بعدها بتحوّلات عدة ضمن محاولات توحيد الحركات الناصرية التي شهدتها الساحة اللبنانية. في هذه الأطر، ذابت هذه المجموعة ولم يُعد لها وجود تنظيمي مستقل، بعد أن اندرج كوادرها في أطر التشكيلات الناصرية الوحدوية منذ مؤتمر ليبيا عام ١٩٧٣، وقيام تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي عام ١٩٧٤.

وفي أواخر الستينيات، نشأت أيضاً وحدة النضال العربي، لكنها بقيت محدودة الانتشار، وشكّلت حالة تنظيمية سرّية تحلّقت حول وجيه المدني، الذي كان قائداً سابقاً في جيش التحرير الفلسطيني، إضافة إلى رشيد قباني و خليل شهاب وأحمد صفصوف ومحيي الدين قباني وحسين الأحمر. وقد انقسمت المجموعة إلى تشكيلين في بداية السبعينيات، ترأس خليل شهاب واحداً منها، محتفظاً بالاسم التنظيمي، في حين خرج رشيد قباني ومجموعته لتأسيس ما عُرف باسم وحدة النضال الناصري. وبقي الأمر كذلك إلى أن اندمجت التجريبتان لاحقاً في التجربة الوحدوية التي قامت في إثر مؤتمر ليبيا وأسست الاتحاد الاشتراكي العربي عام ١٩٧٤.

## ١ - إشكالية التعدّد والتوحد والانقسام

تميّزت مرحلة السبعينيات، وبعد وفاة عبد الناصر، بدينامية ناصرية خاصة في لبنان، كانت ذات علاقة مباشرة بمعطيات عدة، منها غياب الرمز وما يمثّله كمرجعية بالنسبة إلى الناصريين الذين أحسوا باليتم بعده، الأمر الذي دفعهم إلى تجميع صفوفهم وتأطير عملهم وفق صيغ تنظيمية متاحة، لا سيما بعد الانقلاب الساداتي التدريجي على النظام الناصري، الذي أدّى إلى تصدّع صفوفهم في البداية، وإلى إفقادهم الدولة القاعدة، أو المركز المرجع الذي عليه يلتقون وحوله يجتمعون، ومنها خصوصية الساحة اللبنانية وما كانت تشهده من تطوّرات ساخنة، أهمها الدور المتصاعد للثورة وتأثيرات هذا الدور في موازين القوى الداخلية والاستقرار السياسي للنظام والمجتمع بشكل عام، ومنها أيضاً انفجار الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٧٥ وما تلاه من استقطابات سياسية وعسكرية جعلت من الساحة اللبنانية ملعباً مفتوحاً لتصفية حسابات إقليمية وعربية، وجعلت من أرض الجنوب اللبناني الجبهة الوحيدة النازفة

- الاتحاد الاشتراكي العربي (قوات الثورة، حسين الأحمر)

- قوات الثورة العربية

- الحركة العربية الثائرة (علي الحاج)

- التنظيم الناصري (قوات ناصر، عصام العرب)

- التنظيم الثوري الناصري (حسن قبيسي)

- فصائل النداء العربي

- الاتحاد الاشتراكي العربي - الأفواج العربية

- حركة أنصار الثورة

- وحدة النضال الناصري (رشيد قباني)

- التجمع الناصري (علي الصباح)

- الشباب الاشتراكي العربي

- الحركة العربية الواحدة (عبد اللطيف قاسم)

- وحدة القوى الناصرية (سنان براج وسمير صبح ومحمود عز الدين . . .)

- الطلائع الوحدوية الاشتراكية (هاني عبد الهادي خليل)

- رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين في

لبنان

- وحدة النضال العربي

- التنظيم الطليعي (حالة ائتلافية بين عدة تشكيلات ما لبثت أن تفككت)

- اتحاد القوى الناصرية (جبهة ائتلافية اتحادية ما لبثت أن تفككت).

هذا ما شهدته العاصمة بيروت، أما إذا ما تابعنا في بقية المحافظات والمدن اللبنانية، فممّا لا شك أن العدد سوف يرتفع ويزيد، إلا أن اللافت أن غالب هذه التنظيمات لم يستمر، فهو إما تفكك وانحل، وإما اندمج في تنظيمات أخرى في إثر انحسار الحالة الناصرية من جهة، ودخول الساحة اللبنانية منعطفاً جديداً على المستوى السياسي، بعد خروج منظمة التحرير الفلسطينية

من لبنان عام ١٩٨٢، وانفراد النظام السوري بالساحة اللبنانية، وبداية تنامي الحالة الإسلامية عموماً، من جهة أخرى.

أمام هذه التوالد المرّضي والتعددية الانقسامية، كان لدى الناصريين إصرار دائم على التوحد، ولكن على المستوى الإعلامي فحسب؛ إذ قامت بمبادرات عدة لتوحيد الناصريين في لبنان، لكن أغلبها مات في مهده، وبعضها القليل نجح فترة لم تتعد بضعة أشهر ثم انتكس، فعاد كلّ فريق إلى قواعده السابقة في هذا التنظيم أو ذاك. وعلى الرغم من صعوبة عرض محاولات التوحيد والمبادرات التي تمت من أجل هذا الهدف، وهو ما فعله شوكت اشتي في دراسته القيّمة، فإننا نقدم في ما يلي، وبشكل سريع ومكثف، أبرز هذه المحاولات وأهمها، نظراً إلى أنها أحرزت نجاحاً وإن كان محدوداً ثم انتكست في نهاية الأمر.

تمثّلت المحاولة الأولى في تجربة الاتحاد الاشتراكي العربي - التنظيم الناصري في لبنان، التي تُعتبر من أوائل التجارب الاندماجية الناجحة، وكانت قد أتت كثمرة من ثمار مؤتمر ليبيا الذي عُقد في طرابلس الغرب بتاريخ ١٨ آذار/ مارس ١٩٧٣، عقب الدعوة التي أطلقها الرئيس الليبي ومجلس قيادة الثورة للتباحث بين الناصريين حول الأسلوب الأمثل لإنشاء الحركة العربية الواحدة.

بناء على هذا التوجّه، عادت القوى الناصرية المشاركة إلى لبنان على خلفية التوحد. وبعد سلسلة من اللقاءات والاجتماعات، أعلنت ولادة التنظيم بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ١٩٧٤، وهي الانطلاقة التي ضمّت عدداً من التنظيمات لا بأس فيه (وحدة القوى الناصرية، حزب الاتحاد الاشتراكي العربي، وحدة النضال العربي، رابطة الطلبة العرب الوحدويين الناصريين، وحدة النضال الناصري التنظيم الطليعي - شباب البقاع الناصري)، لكن سرعان ما انفجرت داخلياً وتشردمت إلى تنظيمات، فكان أول انقسام في العام ١٩٧٦، ثم كرّرت السبحة لاحقاً وعادت كل قوة إلى حالتها التنظيمية السابقة، مع فارق أن كلاً من الخارجين احتفظ باسم الاتحاد الاشتراكي العربي ولم يعد عملياً إلى اسمه الأول. وهكذا تعدّدت «الاتحادات الاشتراكية

العربية» إلى درجة أنها غدت في النهاية تعرّف بأسماء أمانئها العامين.

وتمثّلت المحاولة الثانية في تجربة الاندماج الذي حصل بين التنظيم الشعبي الناصري والاتحاد الاشتراكي العربي في ١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨، وقبّل الأخير فيه التخلي عن اسمه والانصواء تحت اسم شريكه في الوحدة، تكريماً لرمز التنظيم الشعبي الناصري معروف سعد. وأُعلن بعد ذلك إقرار الوثائق والبرامج، وانتخاب اللجنة المركزية التي انتخبت بدورها المكتب السياسي، الذي توزعت فيه المهام على النحو التالي: مصطفى سعد رئيساً، عبد الرحيم مراد نائباً للرئيس، عمر حرب أميناً للسر، أسامة سعد نائباً للأمين العام، نبيل الراعي أمين سر اللجنة المركزية، وكل من أحمد عبود وأسعد النادري وحسن شلحة وتوفيق عسيران وأحمد عوض المرعي ومحمود البزري وفياض حيدر وقاسم الطفيلي أعضاء<sup>(٧)</sup>، إلا أن هذه التجربة لم تعمّر، عملياً، أكثر من ستة أشهر.

كان بين هاتين التجربتين، وقبلهما وبعدهما، تجارب ومشاريع عديدة لتوحيد القوى الناصرية في لبنان، وإن كانت أقل أهمية، وآلت جميعها إلى الفشل والخيبة، بل بيّنت أن السير باتجاه التوحيد لم يزد الفرقاء إلا فرقة وانقسام، الأمر الذي يطرح العديد من التساؤلات حول جدية مشاريع التوحيد من جهة، والإمكانات الموضوعية للتوحد، بغض النظر عن النوايا، من جهة أخرى. لقد كان هناك مصالح لقوى إقليمية عدة يهّمها «تفريخ» تنظيمات وحركات ناصرية تعمل كواجهات تابعة لها، كما يهّمها ألا تتوحد هذه القوى وألا تمتلك قرارها المستقل، فضلاً عن وجود مصالح لقيادات هذه التنظيمات، وعوامل أخرى أعاقَت عمليات التوحيد<sup>(٨)</sup>.

في مرحلة ما بعد إقرار وثيقة اتفاق الطائف عام ١٩٩٠، دخل لبنان في حالة من السلم الأهلي سمحت باستئناف الحياة السياسية الطبيعية وإجراء الانتخابات النيابية والبلدية المعلقة منذ عام ١٩٧٢. وقد أدّى الواقع السياسي الجديد إلى إعادة فرز الساحة السياسية؛ فالكثير

من التنظيمات ذات الطبيعة الشللية والعسكرية فقدت وظيفتها ودورها، وهي إما انحلت وتفكّكت وإما بقيت حالة إعلامية بلا أي تأثير شعبي يُذكر، كما أثبتت الدورات الانتخابية الخمس التي جرت حتى الآن.

شهد حال الحركات والتنظيمات الناصرية الناشطة اليوم في الساحة اللبنانية، تغييراً كبيراً؛ فهي لم تعد تعيش حالة الامتداد الجماهيري الذي عرفته في الستينيات وبداية السبعينيات، في ظل انتعاش الحالة الإسلامية التي ورثت ذلك الامتداد من دون أن تتجاوز ثغرة الانقسام والتعدد في صفوفها أيضاً.

## ٢ - الحركات الناصرية الناشطة في الساحة اللبنانية

### أ - اتحاد قوى الشعب العامل: التحوّلات والمسارات

يُعتبر هذا التنظيم أول تجربة تنظيمية ناصرية جدية في لبنان. فهو اكتسب صفة الريادة في بلورة العمل الناصري المنظم في مرحلة ما قبل عام ١٩٧٠ ومرحلة ما بعده. وقد نقلت هذه التجربة العمل الناصري التنظيمي من المستوى السري إلى المستوى السياسي العلني بشكل واضح، وإن كان هذا الأمر قد أدخل التنظيم باكراً في خلافات ومنازعات مع السلطة من جهة، ومع قوى حزبية أخرى من جهة ثانية، لكن من إيجابياته الكبرى أنه جعل كوادره أكثر تسيّساً وقدرة على المواجهة في مختلف المواقع التي وجدوا أنفسهم فيها.

#### (١) ظروف النشأة وإشكالية الاسم

بدأت النواة الأولى لهذا التنظيم تتكوّن من خلال الرابطة الطلابية العربية التي انطلقت من ثانوية برج أبي حيدر في بيروت، وكان كمال شاتيلاً أبرز عناصرها. وحملت التجربة في الأوساط الجامعية اسم «المثقفين الثوريين».

تطورت هذه الصيغة في ٢٣ كانون الثاني/يناير

(٧) السفير، ١٩/١/١٩٨٧.

(٨) انظر: التحليل الموسع لفارس اشقي حول هذه النقطة، في: اشقي، المصدر نفسه، ص ١٩٧ - ٢٣٢.

١٩٦٥ لتصبح منظمة تحت اسم «حركة الشباب الاشتراكي العربي»<sup>(٩)</sup>. أما اسم «اتحاد قوى الشعب العامل»، فلم يُطرح إلا بعد عام ١٩٦٧<sup>(١٠)</sup>، حيث بدأ التنظيم يصدر نشرته السرية التي تحمل عنوان «الناصرية» بديلاً من نشرة المثقفين الثوريين. واستقر الاسم على صيغة «اتحاد قوى الشعب العامل» منذ ذلك التاريخ، وذلك تحت ذريعة قدامها كمال شاتيل لرفاقه مفادها أن اسم الاتحاد الاشتراكي العربي «يُخرج الرئيس عبد الناصر في حال تبنيها له، وعملية الفصل تحرر تنظيمنا من شبهة الارتباط بمصر تنظيمياً»<sup>(١١)</sup>.

لا يقدم الاتحاد في أدبياته أسماء المؤسسين الأوائل، بل يكتفي بالحديث عن المؤسس - الرمز كمال شاتيل، مختزلاً به دور الرواد الأوائل، الذين لا يُعرف منهم سوى حسن مطر الذي لا يزال في قيادة الاتحاد. أما الأسماء الأخرى، التي قيل إنها كانت إلى جانب شاتيل في عملية التأسيس، مثل نديم زيتوني، وضاح رمضان، خليل يموت، فاروق ضناوي، موسى دبوق، إسماعيل جمال...، فليس هناك ما يؤكد من داخل الاتحاد صحة ذلك.

مع وفاة جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠، أضاف الاتحاد إلى اسمه عنواناً آخر هو «التنظيم الناصري»، ثم تخلّى عن هذه الإضافة بشكل متردّد وتدرجي بدءاً من العام ١٩٧٧، وأبقى على اسم «اتحاد قوى الشعب العامل».

في العام ١٩٨٠ أعلن شاتيل تأسيس المؤتمر الشعبي اللبناني، ومع هذا الاعلان بدأ اسم اتحاد قوى الشعب العامل، كصيغة إعلامية، يتجه نحو التهميش التدريجي، شأنه شأن جميع المظاهر الناصرية التي كان الاتحاد يحتفي، بل يتفاخر، بها. ويجد من يتصفّح موقع

المؤتمر الشعبي اللبناني على الإنترنت وأدبياته الإعلامية تجاهلاً كاملاً للتنظيم الأم (اتحاد قوى الشعب العامل)<sup>(١٢)</sup>. فالحاضر في الصورة الإعلامية، والحاضر حركياً وسياسياً وفكرياً منذ ذلك الحين وحتى اليوم ليس الاتحاد، بل كيان تنظيمي جديد، هو المؤتمر الشعبي اللبناني، الذي يتجاهل القديم، من دون أن يتنكر له، ويترك الأمر حوله وحول واقعه ودوره وهيكلته ونظامه ملتبساً.

وإلى الآن، يرفض كثير من كوادر الاتحاد الاعتراف بهذه الحقيقة، ولعل ذلك بدافع من الشعور بأنهم يشبهون «التنظيم الطليعي» داخل المؤتمر الشعبي، الذي تقول وثائقه في التعريف عن نفسه إنه جبهة تتألف من قوى وهيئات، وإطار عمل منظم لمؤسسات أهلية وشخصيات وطنية تجتمع على أساس الالتزام بمبادئ الإيمان والوطنية والعروبة، لتحقيق أهداف الحرية والوحدة والعدالة، بعيداً عن الأساليب الحزبية.

أما المؤسسات المنضوية تحت لواء المؤتمر الشعبي اللبناني، فهي، كما أعلن حتى الآن وكما تفيد وثائقه: هيئة الإسعاف الشعبي (هيئة صحية تأسست عام ١٩٧٨)، واتحاد الشباب الوطني (منظمة طلابية وشبابية تأسست عام ١٩٧٩)، والمركز الوطني للدراسات (أسسه شاتيل عام ١٩٨٠)، والاتحاد النسائي الوطني، وهيئة أبناء العرقوب، وعدد من الروابط واللجان الأهلية، فضلاً عن بعض الشخصيات العاملة في الحقل العام. يلاحظ هنا عدم ذكر اتحاد قوى الشعب العامل في الوثيقة التأسيسية، علماً بأنه يُذكر في مناسبات أخرى باعتباره كبرى مؤسسات المؤتمر الشعبي<sup>(١٣)</sup>. وللمؤتمر أيضاً عدد من المنابر الإعلامية، أهمها مجلة الموقف، ونشرة صوت بيروت، إلا أن المنبر الأهم هو إذاعة صوت بيروت ولبنان الواحد،

(٩) اتحاد قوى الشعب العامل: الهوية والنضال (بيروت: المركز الوطني للدراسات والنشر، ١٩٨٢)، ص ١٢ - ١٣.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٦.

(١١) سمير طرابلسي، «عضو قيادة اتحاد قوى الشعب العامل: ملف الناصريون، الحلقة الثانية»، الشراع، السنة ٣، العدد ١٣٥ (١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤).

(١٢) <http://www.kamalchatila.org>.

(١٣) انظر: «المؤتمر الشعبي اللبناني»، الصفحة الأولى،

(١٣) انظر: «مؤسسات المؤتمر الشعبي اللبناني»، الموقع الإلكتروني للمؤتمر الشعبي اللبناني، <http://www.kamalchatila.org/orgs.asp>.

التي تغطي قسماً لا بأس فيه من الساحل اللبناني<sup>(١٤)</sup>.

من الواضح أن أغلب هذه المؤسسات والمنابر الإعلامية هي في الأساس قطاعات تنظيمية، شبابية وصحية ونسائية وإعلامية لاتحاد قوى الشعب العامل، جرى تأطيرها مؤسسياً قبل تأسيس المؤتمر الشعبي اللبناني بسنوات، لتكون أطراً استقطابية وحركية في مجالها، بعيداً عن الحزبية والعقائدية. وحين قرر شاتيل الانتقال بالعمل التنظيمي نحو الأسلوب المؤتمري والجهوي، جمع هذه المؤسسات لتكون معاً إطاراً واحداً هو المؤتمر الشعبي، الذي يلتقي حول أهداف وطنية وعربية عامة وبرنامج سياسي، من دون التركيز كثيراً على المسألة العقائدية والحزبية في بنيته.

تمثل صيغة المؤتمر الشعبي اللبناني مشروعاً سياسياً طموحاً، يستهدف تجاوز الطابع الحزبي والعقائدي، ويتبنى صيغة مؤتمرية يمكنها أن تكون ساحة لقاء لوطنيين وعروبيين مستقلين. إلا أن هذه الصيغة لم تنطلق كما كان مقدراً لها، فبقيت إطاراً مفتوحاً بلا لاعبين جدد.

يصعب على من يتتبع اليوم أدبيات المؤتمر الشعبي اللبناني ومواقفه أن يكتشف ناصريته؛ فهذه الأدبيات والمواقف لا تفصح عن نفسها بشكل مباشر، وليس هناك ما يشير إلى عودة الروح إلى اتحاد قوى الشعب العامل، إلا باعتباره متجسداً في الحراك السياسي والمؤسسي للمؤتمر الشعبي اللبناني؛ فاتحاد قوى الشعب العامل كصيغة سياسية، وفق الرواية «المؤتمرية» الأخيرة، انتهى وتجاوز الزمن، إلا أنه ككيان تنظيمي لا يزال متماسكاً بحدود انتشاره المعروفة، ويجد في المؤتمر الشعبي صورته السياسية التعبيرية الراهنة.

## (٢) المسار السياسي: المواقف، التحالف،

### الصراعات

جاء تأسيس اتحاد قوى الشعب العامل في ظروف

كان التيار الناصري لا يزال يتمتع فيها بشعبية جارفة في الساحة اللبنانية. واختار الاتحاد في بداياته أسلوب العمل السري، لكن أنشطته كانت علنية، حيث تميّز في تنظيم الاحتفالات والتظاهرات في المناسبات القومية والناصرية. وهو لم يكتف بذلك، بل اختط نهجاً وطنياً في السياسة الداخلية يقوم على معارضة النظام اللبناني، الذي كان يعتبره نظاماً طائفيّاً فاسداً، الأمر الذي أدى إلى ملاحقة كوادره واعتقال بعضهم في أكثر من مناسبة، أولاً بذريعة أن التنظيم غير مرخص، وثانياً بذريعة انتقاداته للممارسات والسياسات الرسمية. إلا أن الاتحاد استطاع رغم ذلك أن يمد جذوره وسط قطاعات الشباب وطلاب الجامعات، وأن يتحول خلال فترة وجيزة إلى قوة منافسة لأعرق الأحزاب في الساحة اللبنانية، كما استطاع أن يفجر معركة معادلة الشهادات العربية بالشهادة اللبنانية عام ١٩٦٩ ومعركة تعزيز التعليم الرسمي ودعمه، وأن يجنّد لهما شرائح واسعة من الطلاب كانت المعركتان تعنيان لها الكثير<sup>(١٥)</sup>.

وقد تمكّن الاتحاد، إلى جانب إقامة الشعارات القومية والناصرية الواضحة وتنظيم الاحتفالات الواسعة، من التمدّد إلى المناطق والمحافظات، متمسكاً بمنهج معارض في سياسته الداخلية. وكان أبرز انتقاداته للنظام اللبناني يتركز على بنية النظام الرأسمالية والطائفية، وارتباطاته بأعداء الأمة. وقد حدد بيان الأمانة العامة للاتحاد عام ١٩٧١ الملامح الأساسية لبرنامج عمله، وهي تتلخص بـ:

- تحرير لبنان من الارتباطات الاستعمارية التي جعلته، بتواطؤ نظامه الليبرالي الفوضوي، مركزاً لنفوذ أعداء العرب...

- على الصعيد الاجتماعي، توسيع القطاع العام، وتوفير حق التعليم والعمل والمسكن والطبابة.

- على الصعيد الثقافي، بناء الثقافة الوطنية

(١٤) صوت بيروت، العدد ٤٧٨، ٥/٢/٢٠١٠، <http://www.kamalchatila.org/letter.asp?pg=letter&letterid=73&catid=٢٠١٠/٥/٢/٢٠١٠&search=&abspage=6>.

(١٥) في هذا المجال، انظر: أزمة الواقع التعليمي في لبنان (بيروت: دائرة الدعوة والنشر في اتحاد قوى الشعب العامل، ١٩٧٢)، وفيه تحليل شامل للنظام التربوي اللبناني والغربة المنظّمة التي يعتمد عليها في برامجها لصالح الثقافة الأجنبية، وقد وُزّع هذا الكتيب بكثافة في الجامعات والثانويات، وكان له تأثير بالغ في عملية الاستقطاب لصالح الاتحاد.

العربية، وإسقاط نظام الاستعمار الثقافي والمفاهيم الرجعية والطائفية، وتوسيع إطار التعليم الرسمي، وتعزيز الجامعة اللبنانية.

- في السياسة الخارجية، الانتماء إلى الجبهة الشرقية العسكرية، والمشاركة الكاملة في معركة المصير ضد السرطان الصهيوني الاستعماري لتحرير الارض العربية، وسحق سياسة النظام اللبناني الاستسلامية.

وتضمن البرنامج هجوماً عنيفاً على النظام اللبناني، الذي يصفه شاتيل، بحسب بيان البرنامج، بالنظام الذي يكون جبناً في الدفاع عن الوطن وشجاعاً في حربه ضد مطالب المواطنين، نظام متعفن معاد للجماهير، لم يبق أي مبرر لوجوده أو استمراره<sup>(١٦)</sup>.

في البيان السياسي التأسيسي للاتحاد دعوة إلى التغيير الجذري، لكنه تضمن أيضاً تأكيداً للمفهوم الناصري للوحدة الوطنية الشعبية، يعلن فيه أن حمة الاستبداد والاستغلال والطائفية في لبنان هم طبقة واحدة موزعة بين طوائف عدة تتقوّل في أحزاب رجعية لتكريس الانقسام الطائفي بين أبناء الشعب العامل، لذلك هو يعتبر أن من أولى المهام الناصرية استئصال هذه الجرثومة الطائفية الخبيثة من النفوس والنصوص<sup>(١٧)</sup>.

نتج من هذا البيان اعتقال السلطات عدداً من قيادات الاتحاد العلنية المعروفة، بينما استطاع شاتيل أن يغادر لبنان ويتوجه إلى سورية. وكان من أبرز القيادات التي تم توقيفها آنذاك نجاح واكيم، الذي تحولت محاكمته إلى مناسبة دعائية مهمة للاتحاد، وللحركة الناصرية عموماً.

كان لبنان على موعد مع الانتخابات النيابية عام ١٩٧٢، قرر حينها الاتحاد خوض المعركة بمرشح

ناصر ميسحي في العاصمة بيروت، فرشح نجاح واكيم، الذي لم يكن قد مر شهر على خروجه من السجن. حقق المرشح الناصري الشاب فوزاً كاسحاً في مواجهة لائحة رئيس الحكومة حينها صائب سلام، وكان فوزاً مدوياً نقل نضال الاتحاد إلى داخل البرلمان اللبناني، واعتبر أول اختراق للطبقة السياسية التقليدية التي احتكرت التمثيل اللبناني منذ الاستقلال.

استثمر الاتحاد وجود نائبه في البرلمان بشكل جيد في التعبير السياسي عن مواقفه المعارضة للنظام، وهي المواقف التي بدأت تأخذ بُعداً اجتماعياً واضحاً منذ إعلانها حملة منظمة لمكافحة الاحتكار والغلاء عام ١٩٧٣، توجّها بتظاهرات عارمة في بيروت والمناطق، وبمعارضة شرسة من النائب نجاح واكيم الذي نجح في التحول إلى نجم المعارضة الشعبية داخل جلسات المجلس النيابي.

في ما يتعلق بسياسة الاتحاد على الصعيد العربي، أقام الاتحاد علاقة وطيدة مع القيادة السورية والقيادة المصرية، وبقي متمسكاً بعلاقته بأنور السادات حتى عندما انقلب الأخير على المجموعة الناصرية في النظام المصري وسجن أغلب رموزها. وتكررت زيارات شاتيل لمصر بعد حرب ١٩٧٣، وتوطدت علاقته بالنظام المصري، الأمر الذي جلب عليه انتقادات كثيرة، خاصة أنه ذهب بعيداً في دفاعه عن السادات ونهجه، من خلال وسائل إعلامه الشعبية ومهرجاناته، حتى إنه أصدر كتاباً من ١٩٠ صفحة بعنوان **الناصرية في مصر انقطاع أم استمرار**<sup>(١٨)</sup>، تنصّر صفحته الخلفية فقرة كاملة لأنور السادات، فضلاً عن محتويات الكتاب من مقالات ودراسات تدور حول فكرة أن الناصرية مستمرة في النظام الساداتي، وفيه دفاع عن سياسة الانفتاح الاقتصادي<sup>(١٩)</sup>، ووثيقة أكتوبر<sup>(٢٠)</sup> ودعوة إلى تكريم أنور السادات<sup>(٢١)</sup>.

(١٦) من بيان الأمانة العامة لاتحاد قوى الشعب العامل التنظيم الناصري، ألقاه كمال شاتيل في المؤتمر الصحفي الذي عقد في دار نقابة المحررين بتاريخ ٢٨/١/١٩٧١، لعرض الملامح الهامة لبرنامج الاتحاد.

(١٧) انظر نص البيان كاملاً في: **مواقف قومية، دراسات ناصرية**؛ ٢ (بيروت: اتحاد قوى الشعب العامل، التنظيم الناصري في لبنان، ١٩٧١)، ص ٩٤ - ١٠٠.

(١٨) كمال شاتيل، **الناصرية في مصر: انقطاع أم استمرار**، ط ٢ (بيروت: مكتب الإعلام المركزي في اتحاد قوى الشعب العامل، ١٩٧٥).

(١٩) المصدر نفسه، ص ٧٧ - ٧٩.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٧٥ - ٧٦.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٤٦.



من الجيش السوري، إلى لبنان في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٦، تنفيذاً لقرارات قمة الرياض.

### (٣) فصل نجاح واكيم وتأسيس الجبهة القومية

خلال وجود شاتيل وقيادات الاتحاد في دمشق، وقبل العودة إلى بيروت، تم فصل النائب نجاح واكيم من التنظيم من دون إيضاح الأسباب، وقيل يومها إنه أجرى اتصالات وأدلى بتصريحات من دون علم القيادة. ولم يُقنع تحليّ الاتحاد عن قوته النيابية الكاملة وما يمثله واكيم، الكثير من قواعد الاتحاد، إلا أن ظروف تلك المرحلة، التي كان فيها الاتحاد مطّارداً في المناطق التي تسيطر عليها الحركة الوطنية، وصمت النائب واكيم، مرّرت هذا الموضوع بأقل كلفة ممكنة على الصعيد التنظيمي، خاصة أن عودة شاتيل وقيادات الاتحاد إلى بيروت جاءت معززة بتألق سياسي قوي تجسّد في قيام الجبهة القومية والوطنية اللبنانية، التي تولّى رئاستها، وتألّفت حينها من حزب البعث العربي الاشتراكي (الجناح السوري)، والحزب القومي السوري الاجتماعي (جناح عصام المحاييري)<sup>(٢٢)</sup>.

في الواقع، كان للجبهة القومية بقيادة اتحاد قوى الشعب العامل دور أساسي مهم في تلك المرحلة، التي تميّز المشهد السياسي فيها بتطورات سياسية هائلة، أهمها اغتيال كمال جنبلاط، وانفجار الصدام بين الجبهة اللبنانية وقوات الردع العربية بعد أحداث ثكنة الفياضية، وبروز نجم بشير الجميل ونجاحه في توحيد الساحة المسيحية، والعدوان الإسرائيلي الواسع على لبنان (آذار/مارس ١٩٧٨) ونشوء ما عُرف بالحزام الأمني. في هذه المرحلة نشطت الجبهة القومية على المستوى السياسي بشكل فاعل، للتكامل مع الدور السوري الذي كانت تعتبره مثلاً للمبادرة العربية حينها، فأقامت في المحافظات كافة عشرات الاحتفالات السنوية في ذكرى الحركة التصحيحية السورية وذكرى حرب تشرين (١٩٧٣). كما أن نشاطها وحركتها السياسية واكبا جميع الأحداث والمتغيّرات انطلاقاً من وثيقتها الأساسية بعناوينها

أثارت هذه المواقف حفيظة الكثير من الناصريين اللبنانيين، الذين وجدوا في الممارسات الساداتية انقلاباً تدريجياً واضحاً على الحقبة الناصرية، بل هي شكّلت داخل الاتحاد بلبله كبيرة، وتسببت في نقاشات واسعة، وكانت السبب الرئيسي في أول تصدّع تعرّض له الاتحاد بخروج مجموعة من كوادره تحت عنوان «الحركة التصحيحية»، عُرف منهم عصام العرب ومحمد توفيق صادق وفؤاد عيتاني وحسن قبيسي، الذين شكّلوا في ما بعد «التنظيم الناصري - قوات ناصر».

لكن هذا الأمر لم يدم طويلاً، إذ سرعان ما كشفت اتفاقية سيناء ومعاهدة كمب ديفيد النوايا الحقيقية لأنور السادات، فهُرّع شاتيل إلى إدانتها والتبرؤ منها.

مع انفجار الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥، نسج الاتحاد علاقة متينة مع حركة فتح الفلسطينية في موازاة علاقته بالقيادة السورية. ورغم أنه لم يكن يملك قوة عسكرية كبيرة، فإنه استطاع تكوين قوة مقاتلة تحت اسم «فرقة النصر» شاركت في كثير من المعارك على أرض الجنوب ودفاعاً عن بيروت، فقدّمت حوالي ٢٥ شهيداً، فضلاً عن قرابة ٨ شهداء من العاملين في الإسعاف الشعبي سقطوا وهم يقومون بواجباتهم الإنقاذية على مختلف الجبهات.

وقد رفض الاتحاد قبل الحرب وخلالها الانتظام في صيغة «الحركة الوطنية» التي قادها كمال جنبلاط، وبقي معترضاً على برنامج الحركة السياسي لما فيه من بنود علمانية. وما إن دبّ الخلاف بين المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية من جهة، والنظام السوري من جهة أخرى، حتى كان الاتحاد ضحية هذا الخلاف، إذ هوجمت مكاتبه في حزيران/يونيو ١٩٧٦ في بيروت وسائر المحافظات، وصودرت محتوياتها، ودُمرت الإذاعة التي كان يمتلكها، ووضّع شاتيل وواكيم في الإقامة الجبرية، ثم أُفرج عنهما نتيجة ضغوط سورية، شريطة أن يغادرا لبنان، فتوجّها إلى دمشق، ولم يعودا إلى بيروت إلا مع بعيد دخول قوات الردع العربية، المؤلفة غالبيتها

(٢٢) انظر: «الملف التوثيقي الكامل عن الجبهة القومية والوطنية اللبنانية»، إعداد اتحاد الدروس والاستشارات، قسم الإحصاء

والتوثيق (١٩٧٨).

الكبرى، التي تنطلق من المطالبة بحل المليشيات، وقيام الدولة ومؤسساتها الشرعية، وتأكيد انتماء لبنان العربي وتحديث نظامه بإلغاء الطائفية السياسية، ووضع خطة إنمائية، وتحديث نظامه البرلماني<sup>(٢٣)</sup>.

وكان اتحاد قوى الشعب العامل هو المحرك الأساسي لكل الحركة السياسية المكثفة، التي قامت بها الجبهة القومية في الفترة ١٩٧٦ - ١٩٧٩. وكان لمواقفها وزن كبير في الاعتبار السياسي لتلك المرحلة، وهي شكلت غطاء شعبياً للمبادرة العربية وللدور السوري في لبنان. ومع ذلك، لم تستطع الجبهة القومية ولا اتحاد قوى الشعب العامل استثمار هذا الدور على مستوى التمثيل الرسمي لها في الحكومات التي تشكّلت، ولا في التعيينات المهمة التي حدثت<sup>(٢٤)</sup>.

بدأت الجبهة القومية تتصدّع عندما انتفت الحاجة إليها؛ فقد أصبحت طريق الشام مفتوحة أمام أحزاب الحركة الوطنية، التي أعادت ترميم علاقتها بدمشق لمواجهة تحديات المرحلة المقبلة، فظهرت مشاريع لدمج الجبهة القومية في أحزاب وطنية أخرى، وطُرحت فكرة جبهة الخلاص الوطني، وأفكار غيرها. غير أن الاتحاد لم يبد حماساً تجاه مثل هذه المشاريع، الأمر الذي أدى تدريجياً إلى تفكك الجبهة القومية وانهارها كتجربة جبهوية يقودها الاتحاد برعاية سورية.

#### (٤) من الصدام إلى الإبعاد، ثم العودة والمواصلة

مع انتعاش الدور المليشياوي في لبنان منذ بداية الثمانينيات، وتحول بيروت إلى ساحة لتصارع الأطراف المسلّحة وتقاتلها، وصولاً إلى الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢، كانت علاقة اتحاد قوى الشعب العامل بالمليشيات المسلّحة في بيروت تتجه نحو الصدام، وخاصة مع حركة أمل التي اقتحمت عناصر مسلحة منها

مكاتبه ومستوصفاته أكثر من مرة. كما ساءت العلاقات بينه وبين النظام السوري بشكل سريع، وخاصة بعد الاجتياح الإسرائيلي عام ١٩٨٢. وفي الفترة التي نما فيها نفوذ المليشيات وتفشت فيها صراعاتها في شوارع بيروت، تصدّى الاتحاد سياسياً لما اعتبره استباحة منظمة، فتعرّض لسلسلة من الصدامات والاعتداءات التي كانت علاقته بحلفائه السوريين خلالها تزداد سوءاً. ومن غير المعروف على وجه الدقة أسباب الخلاف الذي أدى إلى خروج شاتيلا من لبنان عن طريق دمشق في ٢٤ أيار/مايو ١٩٨٤، حيث مكث في دمشق أسابيع ثم انتقل إلى باريس. وبعد ذلك ببضعة أشهر، بدأ الاتحاد يتحدث عن نفي أمينه العام، وبدأ يتسرب حديث هامس عن خلاف مع القيادة السورية.

بقي كمال شاتيلا في باريس حتى العام ١٩٩١، ثم انتقل إلى القاهرة، التي بقي فيها حتى عودته إلى بيروت عام ٢٠٠٠ بفضل مبادرة لرئيس الحكومة اللبنانية سليم الحص بذلها مع السوريين. وكان طوال فترة النفي أو الإبعاد، كما في أدبيات المؤتمر الشعبي والاتحاد، على خصومة تامة مع السياسة السورية وحلفائها في لبنان، رغم أن هذه الخصومة لم تصل إلى حد الصدام العلني؛ فهو من أوائل المعارضين الذين تحدّثوا عن الانقلاب على الطائف الذي كان يتم تطبيقه تحت الإشراف السوري في ذلك الحين، بل إن شاتيلا هو مخترع شعار «الوطن أولاً»<sup>(٢٥)</sup> منذ العام ١٩٩٤ في مواجهة ضمنية لسياسة الإلحاق والضم التي كانت تجري على قدم وساق. وراجت في أوساط الاتحاد ووسائل إعلامه دراسات عن سلبيات الوحدة بالمفهوم البسماركي، أي عن طريق الضم والإلحاق، مع التشديد على تكامل الوطنيات والخصائص الوطنية وتجارب الأحزاب الشمولية وما أحدثته من تخريب لحرية الوطن وحرية المواطن<sup>(٢٦)</sup>.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٣.

(٢٤) انظر حديث كمال شاتيلا، في: الصياد (بيروت) (٢٥ أيار/مايو ١٩٧٨)، ص ٩٦.

(٢٥) انظر عنوان الكتاب الذي أصدره من منفاه: كمال شاتيلا، الوطن أولاً، ط ٢ (بيروت: المركز الوطني للدراسات، ١٩٩٥)، والكتاب ورّع بكثافة واعتُبر مادة تثقيفية أساسية داخل التنظيم خلال النفي.

(٢٦) على سبيل المثال، انظر: كمال شاتيلا، العرب والتحديات الدولية والشرق أوسطية (بيروت: المركز الوطني للدراسات، ١٩٩٦)،

ص ٦٦ - ٦٧.

ركّز الاتحاد خلال فترة النفي على تنمية مؤسساته، وخاصة الاجتماعية والصحية منها، مخففاً بذلك من أنشطته السياسية، فنالت هيئة الإسعاف الشعبي والدفاع المدني الشعبي الرعاية والاهتمام الأكبر، وتحوّلت إلى نقطة ارتكاز استقطابية مهمة في مؤسسات الاتحاد، حتى بلغ عدد فروعها حوالي ٢٥ فرعاً في مختلف المحافظات اللبنانية. وهي تقدم مختلف أنواع الخدمة والرعاية الاجتماعية والصحية، وينتظم في إطارها العديد من المتطوعين. كان هذا الأسلوب في العمل محاولة للتكيف مع الظروف غير المناسبة للعمل السياسي بالنسبة إلى الاتحاد والمؤتمر الشعبي، وهو أسلوب أتاح له قدراً من الحركة سمح بالحفاظ على قسم كبير من قواعد التنظيم من دون أن تضع هذه القواعد في صدام مع من كان يتهمهم بنفي أمينه العام.

سعى شاتيللا بعد عودته إلى بيروت إلى ترميم علاقته بدمشق، إلا أن ذلك لم يتم ببسر وسهولة؛ إذ كان عليه أن ينتظر ظروفاً أكثر نضجاً، إلى أن حدث في ١٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥ اغتيال رئيس حكومة لبنان رفيق الحريري، الذي كان شاتيللا معارضاً دائماً له منذ أول حكومة قام بتأليفها. إلا أن الاغتيال كان له وقع الزلزال في لبنان، إذ أدت تداعياته إلى انقسام سياسي كبير، وإلى انتفاضة كبرى في ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ نتج منها خروج الجيش السوري من لبنان، وتشكّل اصطغافات سياسية جديدة، اختار المؤتمر الشعبي فيها الجانب المتحالف مع المحور السوري - الإيراني في مواجهة من كان يسمّيهم حلفاء الأمريكان والصهاينة. بعد هذا الموقف، التقى شاتيللا لأول مرة برئيس مجلس النواب نبيه بري وهو الذي كان يطالبه دائماً بالاعتذار من بيروت لما فعلته مليشيات أمل من استباحات منظمة لمؤسساتها وشوارعها ومرافقها. وانضم إلى تكتّل الأحزاب التي تضمّه مع حزب الله وما يُعرف بـ ٨ آذار، حضر بعض اجتماعاتها في عين التينة وقاطع بعضها الآخر، إلا أن هذه المواقف سهّلت له ترميم علاقته بدمشق من جديد، حيث حظي بعدها بزيارات متعددة، توجت بلقاء مع الرئيس السوري بشار الأسد. إلا أن ترميم هذه العلاقة جاء في أسوأ توقيت بالنسبة إلى المؤتمر الشعبي وإلى شاتيللا؛ إذ انعكست سلباً عليه في الشارع

السني الذي كان يعيش حالة تعبئة وانقسام حول الدور السوري في لبنان. وكان ما زاد الأمر سوءاً هو حدة الانقسام المذهبي الذي ساد الشارع اللبناني وبلغ ذروته في صدامات ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨، يوم تحوّلت شوارع بيروت من جديد إلى ميدان صراع حسمه حزب الله عسكرياً، ولم يُحسم سياسياً إلا في الدوحة - قطر، بعد تدخّل عربي ودولي.

أما تجربة المؤتمر الشعبي في الانتخابات النيابية بعد الطائف، فكانت بدورها مخيبة للآمال؛ إذ ترشح كمال شاتيللا وهو في منفاه عن مقعد بيروت عام ١٩٩٢ ومعه ثلاثة من أعضاء قيادة المؤتمر الشعبي، في ظل مقاطعة مسيحية شاملة لانتخابات اعتبروها انقلاباً على الطائف وتزويراً لإرادة الناخبين. ولم يفز أحد من مرشحي المؤتمر الشعبي، والأصوات التي حصلوا عليها كانت هزيلة لم تتجاوز ٤ آلاف صوت لشاتيللا وحوالي ١٥٠٠ صوت للمرشحين الآخرين. وكانت المفاجأة فوز مرشحي الجماعة الإسلامية وجمعية المشاريع الإسلامية عن الدائرة نفسها. وفي المحافظات الأخرى، برزت قوة المؤتمر الشعبي في طرابلس عبر مرشحه مصطفى عجم الذي لم يحالفه الحظ، لكنه كان قريباً من النجاح، إذ حصّد حوالي ٣٥ ألف صوت، مكرراً نتيجة مشابهة في العام ١٩٩٦ في الدورة الانتخابية الثانية، حيث قاطع المؤتمر الانتخابات في بيروت وشارك في الشمال. وفي العام ٢٠٠٠، رشح المؤتمر الشعبي سمير كنيغو منفرداً في بيروت عن الدائرة الثانية، فنال ١,٥ بالمئة من الأصوات، في حين تراجع وضع مرشحه في طرابلس، الذي نال حوالي ٥,١ بالمئة من الأصوات، إذ كان في الدورات الانتخابية السابقة قد نال ما يزيد على ١٤ بالمئة. وفي دورة عام ٢٠٠٥، قاطع المؤتمر الانتخابات النيابية في كل لبنان، احتجاجاً على قانون الانتخاب. وفي عام ٢٠٠٩ لم يرشح أحداً من أعضائه، مكرراً موقف المقاطعة إياه.

#### (٥) المسار الفكري والتنظيمي وتحولاته

كان الشعار الذي ينطلق منه الاتحاد يتلخّص بأن الناصرية ثورة قوى الشعب العامل في سبيل الحرية والاشتراكية والوحدة، وهو الشعار الذي تصدر الكتيب

الذي أصدره صبحي غندور، أحد قادة الاتحاد، في عام ١٩٧١، وبقي على مدى أعوام عدة من أهم المواد التثقيفية في الاتحاد. وفي الواقع ليس في الكتيب أي جديد، فهو عبارة عن مقتطفات من الميثاق وتلخيصات لفقرات من خطب عبد الناصر تدور حول العناوين الأساسية الواردة في الشعار، الذي كان يتصدّر جميع الاحتفالات والندوات التي كان الاتحاد يقيمها في المناسبات القومية.

بعد وفاة الرئيس عبد الناصر، بدأ الاتحاد يميّز بين نهج عبد الناصر القومي ونظامه، ويعلن التزامه بالأول ونقده ثُغر الثاني، والتزامه بالنهج الاستراتيجي العام وبالمبادئ والأهداف التي تأخذ بها الثورة الناصرية بقيادة عبد الناصر، وتتوحد بوجوده على رأسها، ونقده نظام الحكم وتسلسل الجهاز البيروقراطي. وبرز ذلك بوضوح بدايةً في الكتيب الصادر عن الاتحاد<sup>(٢٧)</sup> عام ١٩٧٢، وفيه يرى شاتيل أن العضوية الواسعة للاتحاد الاشتراكي العربي في مصر أدت إلى نشوء مراكز القوى وخلق الشللية والاهتمام بالمصالح الخاصة، وتسلسل العناصر الشيوعية التي عطلت وضوح العقيدة الناصرية في صفوفه<sup>(٢٨)</sup>.

في المرحلة نفسها، التي يمكن اعتبارها فترة الصعود والتوسع الجماهيري للاتحاد، أصدر هذا الأخير مجموعة من الكتب الفكرية والسياسية التي أدت دوراً مهماً في حملاته التثقيفية، أهمها كتاب **مواقف قومية**<sup>(٢٩)</sup>، الذي بدأ يبلور شخصية الاتحاد على المستوى السياسي والاستراتيجي، وبدأت تتضح فيه معالم مواقفه، التي تميّزت منذ البداية بالنقد والعداء تجاه الشيوعيين واليسار بشكل عام، وانعكس ذلك على موقفه من الصداقة مع

الاتحاد السوفياتي وتأييده التام لخطوة السادات في طرد الخبراء السوفيات عام ١٩٧٢<sup>(٣٠)</sup>.

في الفترة نفسها، أصدر الاتحاد كتاباً فكرياً خالصاً بعنوان: **المبررات التاريخية للعقيدة الناصرية**<sup>(٣١)</sup>، وفيه عرضٌ للتيارات والنظريات السائدة في الوطن العربي وبيان أسباب فشلها، مع عرض مبسّط للناصرية وأسباب نجاحها. أما الكتاب الأهم الذي صدر في هذه الفترة، فهو **الناصرية ومفهوم اليمين واليسار**<sup>(٣٢)</sup>، الذي يناقش فيه شاتيل إشكالية التعابير والمصطلحات في الوطن العربي، وكيفية استخدام هذا المصطلح وظهوره، ويرفض في خلاصة مناقشته تصنيف الناصرية ضمن هذه المفاهيم، معتبراً أنها معيار التقدمية، وعلى أساسها يتم التصنيف.

كانت كتابات تلك المرحلة تتميز بالعقائدية التامة، وكان الاتحاد يعرّف عن نفسه بأنه تنظيم عقائدي ناصري، ويفتح اجتماعاته ومهرجاناته واحتفالاته بلازمة شهيرة يقول فيها خطبائه: «باسم الله باسم العقيدة الناصرية». هذه العقائدية بدأت بالخفوت والبرود بعد تأسيس الجبهة القومية؛ ففي حديث لشاتيل عام ١٩٩٧ عن المنطلقات الفكرية للاتحاد، نراه يوسّع هذه المنطلقات ولا يحصرها في ما قدّمه جمال عبد الناصر في الميثاق الوطني عام ١٩٦٢، بل يضيف إليها ما يسمّيه «الانفتاح الفكري على كلّ مدارس الفكر القومي العربي المتقدّم، وعلى التجارب الذاتية للعالم الثالث، وكذلك تجربة الاتحاد التنظيمية والسياسية والفكرية التي يضيفها المتزعمون والمفكرون والعاملون بمحصلة اختباراتهم النقاشية والفكرية»<sup>(٣٣)</sup>، ولا شك أن هذا يُعتبر انفتاحاً

(٢٧) كمال شاتيل، مناقشة وتحليل لخلفية التحرك الطلابي في بعض الجامعات المصرية (بيروت: اتحاد قوى الشعب العامل - التنظيم الناصري، ١٩٧٢) (٣٠ صفحة)، وكان كمال شاتيل يكتب في بعض الأحيان ولا يزال تحت اسم (العربي).

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٣ - ٤.

(٢٩) **مواقف قومية** ٢، دراسات ناصرية؛ ٣ (بيروت: اتحاد قوى الشعب العامل، التنظيم الناصري في لبنان، ١٩٧٢) (٩٥ صفحة).

(٣٠) سمير حداد، «الصداقة العربية السوفياتية وقرارات السادات الأخيرة»، في: المصدر نفسه، ص ٢٧ - ٣٨.

(٣١) سمير حداد، **المبررات التاريخية للعقيدة الناصرية** (بيروت: لجنة العمل التعليمي الناصري في دار المعلمين والمعلمات، ١٩٧١ - ١٩٧٢) (٤٥ صفحة)، واللجان الناصرية كانت إحدى الصبغ المتبعة كأسلوب عمل للاتحاد في ذلك الحين في المواقع الطلابية والجماهيرية.

(٣٢) كمال شاتيل، **الناصرية ومفهوم اليمين واليسار**، دراسات ناصرية (بيروت: [د.ن.، ١٩٧٢]. ط ٢، ١٩٧٣، وكان قد كتبه في

العام ١٩٧١ في الذكرى الأولى لوفاة جمال عبد الناصر. والكتاب من (٥٢ صفحة).

(٣٣) صفحات من **نضال اتحاد قوى الشعب العامل** (بيروت: المكتب الإعلامي لاتحاد قوى الشعب العامل، ١٩٧٩)، ص ٥٠.

مهماً على التجارب الفكرية الأخرى على الصعيد النظري. أما كيف بدأ هذا الانفتاح والتحول مسارهما على الصعيد العملي، فإنه أمر واضح من عنوان الكتاب نفسه، وهو بالتخلي عن الاسم الناصري للتنظيم، ثم بتأسيس المؤتمر الشعبي اللبناني عام ١٩٨٠ ليكون بالتدريج الصيغة السياسية ثم الفكرية والتنظيمية البديلة من اتحاد قوى الشعب العامل. ويمكن القول إن الاتحاد أصبح أكثر تلبناً في صيغة المؤتمر، فغلب على لغة خطابه المصطلح الوطني اللبناني، وتم تخفيف، بل حذف، التعبيرات والمصطلحات الناصرية المباشرة، مثل الوحدة العربية، والاشتراكية التي استبدلت بالعدالة، وغابت صيغة الشعب العامل التي هي البنيان المركزي العقائدي للاتحاد. وبدا التلبن واضحاً إلى أقصى الحدود في تحديد المبادئ الأساسية للمؤتمر الشعبي، وهي ١٩ مبدأً، كلها عن لبنان باستثناء مبدأين، يدعو أحدهما إلى سياسة الحياد الإيجابي، ويدعو الآخر إلى وحدة الموقف العربي ضد الصهيونية.

كانت آخر مادة فكرية ناصرية صدرت عن مؤسسة اتحادية هي كتاب أصدرته مجلة الموقف<sup>(٣٤)</sup>، إذ اتخذ المنحى الفكري للمؤتمر الشعبي اللبناني بعد ذلك منحى التأصيل النظري لمسألة الترابط العضوي بين العروبة والإسلام، وأصدر بشأن هذه المسألة سيلاً من المنشورات والدراسات<sup>(٣٥)</sup>، إلا أن اهتمامه الفكري انصبّ بشكل أساسي على المسألة اللبنانية<sup>(٣٦)</sup>.

طبع التأسيس السري للاتحاد أسلوب عمله منذ البداية، فغلبت على بنيته تراتبية هرمية، يعكسها نظام داخلي لا يوزع على الأعضاء. والواقع أن النظام الداخلي في الاتحاد لم يجد طريقه إلى التطبيق منذ التأسيس،

بدعوى ظروف الحرب وذرائع أخرى، ثم جرت محاولات لتحديثه وتعديله وفق صيغة صدرت بـ ٨٠ مادة بتاريخ ١ كانون الثاني/يناير ١٩٧٩، إلا أن تطورات الوضع في لبنان في بداية الثمانينيات، ثم حالة إبعاد شاتيلا إلى خارج لبنان بدءاً من العام ١٩٨٤، أدت كلها إلى تجميد العمل بالنظام الداخلي المعدل، بحيث لم يتم تطبيقه جدياً. بل إن ما حدث هو استخدام المادة الرقم (٧٥) من هذا النظام، التي تنص على إعلان حالة الطوارئ، وحصر الصلاحيات كلها في الرئيس. وبقي هذا الوضع التنظيمي سائداً طوال فترة غياب شاتيلا عن الساحة اللبنانية (١٩٨٤ - ٢٠٠٠).

تمثل التطور الوحيد الذي حدث في تعديلات مهمة قام بها في عام ١٩٩٩ فريق عمل تنظيمي متخصص، بهدف التحضير لمؤتمر تنظيمي بعد عودة شاتيلا مباشرة. وقد أنجز الفريق مهمته، وأخرج نظاماً داخلياً حديثاً من ٦٦ مادة وافق عليها شاتيلا، لكنه لم يبادر بعد عودته إلى الدعوة إلى عقد مؤتمر اتحادي يدشن العمل بالنظام الداخلي بصيغته القديمة، أو حتى الجديدة، ولا تزال المادة الرقم (٧٥) سارية المفعول عملياً<sup>(٣٧)</sup>.

تشكل هيكلية الاتحاد من: المؤتمر العام، اللجنة المركزية، الرئيس، المكتب السياسي، مجلس العاصمة، مجلس الفروع، الإدارات المركزية.

في جميع الأحوال، وعلى الرغم من أن هذا النظام الداخلي يعطي الرئيس صلاحيات واسعة ويؤمن في المقابل آليات للمحاسبة والمراقبة والمشاركة وانتخاب مؤسسات الاتحاد، فإنه لم يجرِ قط العمل بهذا النظام، وهو ما يحول دون تقييم التجربة. لكن في المقابل تجدر الإشارة إلى أن نظام التراتبية العضوية يندرج على الشكل

(٣٤) عبد الناصر ومعارك التحرر القومي (بيروت: منشورات مجلة الموقف، ١٩٨١)، بمناسبة ذكرى وفاة عبد الناصر (١٧٤ صفحة).

(٣٥) على سبيل المثال، انظر: سمير طرابلسي، العروبة والإسلام وروابطها بالإسلام والمسيحية، والتكوين التاريخي للأمة العربية (بيروت: منشورات اتحاد الشباب الوطني، ١٩٨٩).

(٣٦) ومنها على سبيل المثال: كمال شاتيلا: ما العمل في الساحة الوطنية أمام مشروع الدولة الانفصالية؟، دراسات لبنانية (بيروت: منشورات المركز الوطني، ١٩٨٠) (٩٥ صفحة)، والتعايش الإسلامي المسيحي (بيروت: منشورات المركز الوطني، ١٩٨٤) (١٨٤ صفحة)، والقضية الوطنية التعاقدية (بيروت: منشورات المركز الوطني، ١٩٨٥) (١٤٢ صفحة).

(٣٧) النظام الداخلي في الاتحاد محظور تداوله بين الأعضاء، وهو كان حصراً في يد أعضاء اللجنة المركزية التي تم تعطيلها بموجب المادة الرقم (٧٥). وإن تدقيقنا في المعلومات حول النظام الداخلي يستند إلى مقابلات مع قيادات حالية وسابقة في الاتحاد، فضلاً عن المعرفة الدقيقة للباحث وخبرته الشخصية في هذا الموضوع، وامتلاكه الوثائق اللازمة في هذا الأمر.

التالي: ١ - الناصر، ٢ - الرابطة، ٣ - الخلية، ٤ - الحلقة، ٥ - الشعبة، ٦ - الفرقة. ولكل مرتبة برنامج فكري وتنظيمي وسياسي ينبغي للعضو اجتيازه بنجاح في فترة تأهيل تدوم عامين، كحد أدنى، قبل الانتقال إلى المرتبة الأعلى. ويعتمد الاتحاد أسلوب الدورات المكثفة للكوادر بشكل سنوي لتأهيلهم فكرياً وتنظيماً، فضلاً عن الاجتماعات التي غالباً ما تكون نصف شهرية أو أسبوعية. أما محتوى البرنامج التدريبي، فقد جرى بدءاً من العام ١٩٩٩ تحديثه وإعادة بنائه من جديد على مستوى المراحل الثلاث الأولى، ثم توقفت العملية بعد ذلك.

يخضع العضو في الاتحاد لتثقيف وآليات عمل تنظيمية، لكن يجب على المستوى الحركي أن يكون منخرطاً في إحدى مؤسسات أو أحد أطر المؤتمر الشعبي اللبناني. وللمؤتمر الشعبي اليوم وجود مركزي في بيروت، حيث قيادته ومؤسساته المركزية، لكنه وجود أخذ في الانحسار، وهذا ما تدل عليه مؤشرات التصويت الانتخابي. وله فروع تنحصر في مناطق الوجود الأساسية للطائفة السنية، أهمها في طرابلس وعكار، لكنه وجود رمزي، ويقتصر على أصدقاء في المنية والضنية، ثم في إقليم الخروب في الشوف، حيث له وجود تنظيمي في برجا وشحيم. أما في الجنوب، فلم يحقق وجوداً مؤثراً في صيدا، بل اقتصر على بعض الأنصار، خلافاً لوجوده التنظيمي البارز في العرقوب، وتحديداً في شبعاء والجوار. وعلى صعيد البقاع، كان له وجود تاريخي في بعلبك، ثم تقلص بشكل لافت في السنوات الأخيرة ليقصر على بعض العائلات السنية، بينما يتمتع في عرسال والفاكهة بوجود تنظيمي فاعل ومؤثر من خلال استقطابه تاريخياً كوادر من عائلاتها الكبرى. أما البقاع الغربي، فكان دائماً نقطة الضعف، رغم المناخ المؤيد في المراحل الأولى والبدايات، حيث كان للاتحاد في هذه المنطقة صداقات واسعة.

لا شك أن التأسيس المدني للطابع قد ساعد الاتحاد ووفر لتجربته التنظيمية دفعاً كبيراً، خاصة في العاصمة بيروت، التي تمثل إطلالة إعلامية مميزة، واحتكاً سياسياً واسع النطاق، وهو ما كانت تفتقر إليه أغلب التنظيمات الناصرية التي تشكلت خارج المدينة -

العاصمة. كذلك استفاد الاتحاد من شخصية كمال شاتيل كمؤسس ومحرك مركزي في تجربته كلها، وفي مواهبه التنظيمية التي أهلتها ليكون الأول بين أقرانه منذ بداية التجربة، حيث قام جزء كبير من البناء التنظيمي على يديه، بحيث أصبح الأساس الذي اقترن التنظيم باسمه وذاب فيه لاحقاً. وبقدر ما كان توافر الرمز والقيادة ضرورياً في البدايات التأسيسية، أصبح هذا الأمر معرّلاً في المرحلة الثانية من تطور الاتحاد، التي اتخذت الطابع المؤسساتي.

في المحصلة، لم ينجح الاتحاد في إيجاد طريق آمنة للانتقال من مرحلة التأسيس والمؤسس ومقتضياتها الاستثنائية إلى وضعية المؤسسة وشروطها وضوابطها. ولم ينجح في تخطي هذا الامتحان المؤسساتي وإحداث النقلة النوعية التي تخفف من التفرد والشخصانية المغالية، التي طبعت صورته منذ التأسيس ولا تزال، وهذا دأب أغلب التجارب التنظيمية العربية التي تشظت وانتهت بعد غياب مؤسسيها.

## ب - حركة الناصريين المستقلين (المرابطون)

مؤسس هذه الحركة وقائدها هو إبراهيم قليلات، المعروف شعبياً بأبو شاكر. وقد كانت بدايات عمله ونشاطه، كما العديد من الشباب الناصري، تقتصر على شباب المحلة، وهو نجح في التحول إلى قطب شعبي ناصري في محلة الطريق الجديدة في العاصمة بيروت، وتحديداً في العام ١٩٥٨ إبان الانتفاضة الشعبية التي قامت في لبنان ضد الرئيس اللبناني كميل شمعون، ودعماً للموقف الناصري المناهض لحلف بغداد، الذي أبدى حينها شمعون بعض التأييد له. وكان لقليلات حينذاك دور نشط في المقاومة الشعبية، لكنه لم يبرز بقوة لأن الشارع الناصري وامتداداته أفرزا العشرات من القيادات والوجوه الشعبية في مختلف الأحياء والمناطق، غير أن قليلات تميز بأنه اهتم بالتحريض على اغتيال الصحفي كامل مروءة، الذي كان بارزاً في عدائه لعبد الناصر، فحوكم غيابياً، بعد مغادرته إلى القاهرة، على خلفية هذه التهمة.

وفي عام ١٩٦٧، وبعد تسوية وضعه قانونياً،

استأنف قليات نشاطه داخل إطار الحي كحالة ناصرية شعبية لم تتخذ شكلاً تنظيمياً محدداً. وبقي يشكل حالة ناصرية شعبية، لم ترق إلى المستوى التنظيمي إلا بعد وفاة جمال عبد الناصر، وتحديدًا منذ العام ١٩٧٢، حيث بدأ استخدام اسم حركة الناصريين المستقلين بشكل منتظم. ومع بروز دور المقاومة الفلسطينية في لبنان، ارتبطت الحركة بعلاقة عضوية وتكاملية معها، وتحديدًا مع حركة فتح، انطلاقاً من التزامها بنهج المقاومة الثابت.

في العام ١٩٧٥، مع انفجار الحرب اللبنانية، قامت الحركة بدور نشط من خلال جناحها العسكري «المباطون»، الذي اكتسب شهرة واسعة في المعارك التي خاضها وفي الإمكانات العسكرية والميدانية التي توافرت له من خلال التنسيق العضوي مع حركة فتح. وقد انضمت «المباطون» إلى الحركة الوطنية اللبنانية بزعامة كمال جنبلاط منذ تأسيسها، ووافقوا منذ البداية على برنامجها السياسي المرحلي، وشارك مقاتلوها قوات اليسار اللبناني والقوى الوطنية الأخرى القتال ضد مليشيات الجبهة اللبنانية على مختلف الجبهات. وكان لـ «المباطون» قوة ضاربة في بيروت الغربية أكسبتها شهرة شعبية واسعة إثر مشاركتها الفاعلة في معركة الفنادق في بيروت ضد مليشيات الجبهة اللبنانية. ونجح قليات في تحويل «المباطون» إلى تشكيل عسكري استقطب الكثير من المقاتلين من مختلف المناطق. لكن، وكما هو بطبيعة الحال واقع التشكيلات السياسية الحزبية في لبنان، غلب على تنظيمه الطابع السني بحكم البيئة التي نشأ فيها، وبحكم الطوفان المذهبي الذي جرف الجميع مع ثمانينيات القرن الماضي.

أدت الحركة دوراً نشطاً في الميدان العسكري وفي مقاومة الاجتياح الإسرائيلي لبيروت عام ١٩٨٢، وخصوصاً على محور المتحف، وقدمت العشرات من الشهداء. وشاركت بفعالية، مع حركة أمل وكثير من الأحزاب الوطنية، في انتفاضة ٦ شباط/فبراير ١٩٨٤ التي انتهت إلى إخراج ألوية الجيش اللبناني من العاصمة بيروت، في إطار الاعتراض على نهج رئيس الجمهورية

أمين الجميل كما عبّرت عنه حينها اتفاقية ١٧ أيار التي وافق عليها مع حكومته حينها، والقاضية بالتفاهم مع قوات الاحتلال الإسرائيلي والتفاوض معها لتنظيم الانسحاب وما بعده.

بعد الاجتياح الإسرائيلي، وخروج عرفات وقوات المقاومة الفلسطينية من بيروت عام ١٩٨٢، وتضائل نفوذ منظمة التحرير الفلسطينية في الساحة اللبنانية، بدأ نفوذ «المباطون» بالتراجع تدريجياً، نتيجة سعي كثير من القوى إلى وراثة الدور الفلسطيني المؤثر في الشارع البيروتي من جهة، ونتيجة الخلاف السوري - الفلسطيني الذي بدأ يأخذ طابعاً صدامياً وعسكرياً في البقاع والشمال، من جهة أخرى.

بمحصول هذه المعطيات، ونتيجة سعي المليشيات إلى السيطرة على بيروت وشوارعها، دخلت الحركة في عدة صراعات ومعارك مع هذه القوى، وهي في مجملها صراعات ومعارك كانت تنشب على وقع ارتفاع أو انخفاض وتيرة الخلاف السوري - الفلسطيني. إلا أن أعنف هذه الاشتباكات وقعت في تموز/يوليو وآب/أغسطس ١٩٨٤ بين مليشيات الحزب التقدمي الاشتراكي التابع لوليد جنبلاط وقوات «المباطون»، حيث فقد «المباطون» مركزهم الرئيسي ومبنى الإذاعة الناطقة باسم حركتهم. مع ذلك، فإن هذه الضربة لم تنه الحركة وإن أنهكتها، لكنها كانت كافية لتصفية جناحها العسكري وتشتيت قياداتها في كانون الثاني/يناير ١٩٨٥، حين اندلعت اشتباكات عنيفة بين «المباطون» وحركة أمل التي انضمت إليها أحزاب ومليشيات أخرى، غادر بنتيجتها قليات بيروت في نيسان/أبريل<sup>(٣٨)</sup>، ولم يعد إليها حتى اليوم.

في الواقع كان لضرب «المباطون» وتفكيكها عسكرياً وقع سيئ على الناصريين عموماً؛ إذ إنهما تزامنا مع إعلان نفي كمال شاتيلة بعد زيارته لدمشق، فظهر الأمر وكأنه تصفية للمليشيات أو التنظيمات الشعبية التي يغلب عليها الطابع السني. لم تكن هذه المعطيات تعني شيئاً لو لم يرافقها انطلاق ما عُرف بالمفاوضات الثلاثية

(٣٨) تيودور هانف، لبنان.. تعايش في زمن الحرب (باريس: مركز الدراسات العربي الأوروبي، ١٩٩٣)، ص ٣٦٤.

بين القوات اللبنانية بقيادة إيلي حبيقة والحزب التقدمي الاشتراكي بقيادة وليد جنبلاط وحركة أمل بقيادة نبيه بري في دمشق، برعاية رسمية سورية، تمخض عنها «الاتفاق الثلاثي» الذي تم توقيعه في ٢٨ شباط/فبراير ١٩٨٥ ووجه بمعارضة سنيّة ومسيحية.

ومما زاد الهواجس المذهبية في الشارع السنيّ حدةً، فضلاً عن التضخم المتسارع والدعم السوري للمليشيات حركة أمل والحزب التقدمي، هو انفجار «حرب المخيمات» التي بدأتها حركة أمل في أيار/مايو ١٩٨٥ ضد ما سمّته «الزمر العرفاتية». وقد تميزت معارك تلك الحرب بالشراسة والعنف، ولم يتمكّن فيها أي طرف من تحقيق الحسم العسكري لمصلحته طوال ثلاثة أعوام متتالية، انتهت جميعها بصمود الفلسطينيين في مخيماتهم.

في هذا المناخ، جرت تصفية «المرابطون» عسكرياً باعتبارها أحد الرموز العرفاتية، إلا أن الحركة، التي تُفي قائدها قليلات إلى خارج لبنان، انكفأت سياسياً وغابت عن الساحة السياسية، ولم يُظهر الكادر السياسي لهذه الحركة أية فعالية أو وجود؛ فقد تم تجميد العمل الإعلامي والسياسي بالكامل. لكن ثمة أسئلة تطرح نفسها في هذا المجال: هل كان تجميد العمل السياسي الإعلامي للحركة قرأراً يعبر عن الاحتجاج الصامت على ما لاقته الحركة على أيدي من يفترض أن يكونوا حلفاءها في مواجهة العدو الصهيوني؟ أم أن الحركة، بفعل تكوينها العسكري، عجزت عن استيعاب الهزيمة سياسياً والانتقال إلى صيغة النضال السياسي وهي التي لم تنهياً له في الأساس؟ ولماذا بقي قائدها إبراهيم قليلات صامتاً وبعيداً عن الإعلام طوال هذه السنوات؟

الإجابة عن هذه الأسئلة ليست سهلة، إلا أن الإطلالة على شخصية قليلات قد تقدّم بعض الإجابات؛ فالرجل أساساً ليس شخصية إعلامية، فهو منذ بداية عمله السياسي نادراً ما أطل على جمهوره خطيباً أو متحدثاً، ولم يكن موقفاً في الحالات التي أطل فيها قبل الحرب (١٩٧٥)، ولم يُظهر قدرة وموهبة في استقطاب الجمهور. إلا أنه نجح في بناء شخصية يحوم حولها الغموض، وفي الحرب ظهرت مواهبه العسكرية والأمنية مستفيدة من ذلك الغموض الذي كان يعزّزه

غيابه عن الإعلام والتنظير السياسي والفكري الذي لم يكن يميل إليه. شخصية القائد طبعته الحركة بملامح أساسية منها، خاصة أن الحركة نمت في ظل الحرب وإفرازاتها العسكرية، فلم يُنح لها بناء الهيكل السياسي والتنظيمي والتثقيفي للأعضاء، رغم أن مجلس قيادة «المرابطون»، الذي كان التجربة التنظيمية الوحيدة ذات الطابع السياسي، ضم بعض النخب السياسية والاجتماعية، إلا أن مجلس القيادة هذا كان بلا صلاحيات تنظيمية واسعة، بل كان أشبه بمجلس استشاري للقائد في حالات الحرب.

لهذه الأسباب، ومع خروج القائد من بيروت وهزيمة تنظيمه عسكرياً، لم يكن هناك أي دور تأهلت له الحركة، ومن بقي من مجلس القيادة متطّلعاً إلى القيام بدور ما، مُنع من العمل باسم الحركة بقرار من قائدها، فلم يكن أمام هؤلاء إلا الخروج عن الحركة «الأم» وتأسيس حركات خاصة بهم. هكذا كان حال سمير صباغ، الذي أسس «حركة الناصريين الوندويين»، وهو كان من أبرز أعضاء مجلس القيادة وممثلاً للحركة في اجتماعات أحزاب الحركة الوطنية طوال فترة الحرب اللبنانية؛ وحال عبد الرحمن دمشقية الذي أسس «حركة الناصريين الديمقراطيين»، وهو أيضاً من العناصر التي كان لها دور فاعل في الحركة؛ وحال د. زياد العجوز الذي أسس «حركة الناصريين الأحرار»، وهو أيضاً من الشخصيات التي أدّت دوراً مهماً في مواجهة الاجتياح الإسرائيلي في إطار مسؤوليته ضمن تنظيم «المرابطون». أما من تبقى من كواد الحركة، فقد توزّعوا بين الأحزاب والتيارات الوطنية والإسلامية، أو اضطروا إلى الانكفاء، إلى أن ظهر «تيار المستقبل» مع أواسط التسعينيات ليشكّل أكبر حالة استقطاب متنامية شهدتها الشارع السنيّ، والتي بلغت ذروتها مع اغتيال رفيق الحريري والاصطفاف الطائفي والمذهبي الذي شهدته لبنان.

أطلقت الحركة خلال الحرب بعض المؤسسات، فكان لها جمعية الهلال الأحمر اللبناني، الذي امتلك، فضلاً عن خدماته الإسعافية، جهاز خدمة للدفاع المدني. كذلك أطلقت الحركة اتحاد الشباب العربي كإطار شبابي طلابي، وإذاعة صوت لبنان العربي التي كانت تبث من



المركز الرئيسي في حي أبو شاعر في العاصمة. وكانت الحركة تملك نواة تلفزيون بدأ يث بعض المشاهد في أثناء الاجتياح الإسرائيلي للبنان وحصار العاصمة بيروت عام ١٩٨٢، إلا أن هذه المؤسسات توقفت كلها وأصبحت بالشلل التام في إثر الضربة العسكرية التي وجهت إلى الحركة، ولم تقم لها قائمة حتى اليوم.

غابت الحركة كلياً منذ العام ١٩٨٥ عن ساحة العمل السياسي، وتوقفت مؤسساتها عن العمل، وهي لم تشارك في الأحداث الكبرى التي شهدتها لبنان منذ ذلك التاريخ، بل حتى البيانات الموسمية التي كانت تصدر لم تكن بالمستوى الذي يدل على مواكبة سياسية وتنظيمية لما يجري في الساحة اللبنانية؛ فمنذ ذلك التاريخ دخل لبنان مرحلة الطائف، وبدأ مشروع الدولة يشق طريقه متعزراً، وشهد لبنان خمس دورات انتخابية برلمانية وثلاث دورات انتخابية بلدية، وتعرض خلالها لحرب همجية عام ٢٠٠٦، وشهد اغتيال رئيس حكومته، وانتفاضة ١٤ آذار وخروج الجيش السوري منه بعد سنوات مديدة، واصطفافاً انقسامياً مذهبياً وطائفياً حاداً. كل هذه التطورات الهائلة لم يكن فيها لقائد الحركة إطلالة أو موقف أو أي دور أو تأثير يذكر، بل كانت الحركة عموماً على هامش هذه الأحداث الكبرى، إن على صعيد الموقف أو على صعيد الحركة والفعل.

لم يبق من الحركة إلا سمعتها العسكرية، التي هي في نظر البعض سمعة مليشوية، بما فيها من حمولة متأنية من إرث الحرب الأهلية. مع ذلك لم تستطع الحركة استثمار ذلك الرأسمال المعنوي الذي تحقق لها خلال الحرب من خلال مشهد مشاركتها الفاعلة في صد الاجتياح الصهيوني للعاصمة بيروت، فبقيت محتزلة بشخصية القائد الذي ينتظر الجميع عودته، لتعود معه أيام الغلبة بعد أكثر من ربع قرن على التشتت والانتظار.

وبانتظار عودة «القائد المنتظر» الذي طالت غيبته، نشب صراع على إرث زعامة «المرابطون» بين بعض الوجوه البارزة. وكان الاصطفاف الانقسامي الذي شهده لبنان بين فريقَي ١٤ آذار و٨ آذار محركاً أساسياً في نشوب هذا الصراع، وقد عبرت عنه مجموعة من قدامى مقاتلي «المرابطون» الذين أعلنوا بداية مسيرتهم الجديدة

باسم الحركة وتحت قيادة مؤقتة لمحمد درغام، الذي كان على تنسيق كامل مع تيار المستقبل و١٤ آذار. في المقابل قامت مجموعة أخرى بالتنسيق مع حزب الله و٨ آذار، لكن هذه المجموعة كانت تفتقد وجهاً قيادياً بارزاً من قدامى الحركة. وكاد سير الأمور يتجه إلى حسم زعامة «المرابطون» الجدد لصالح محمد درغام، وخاصة بعدما تعرضت له بيروت في ٧ أيار/مايو ٢٠٠٨، يوم تعرضت لاجتياح مسلح من قبل عناصر حزب الله وحركة أمل والحزب القومي السوري؛ إذ شعر أهل بيروت حينها أن شوارعهم وحرماهم تُنتهك، وليس هناك من يدافع عنهم. إلا أن إطلاق الضباط الأربعة الموقوفين بقرار من لجنة التحقيق الدولية بقضية اغتيال رفيق الحريري، وخروج العميد مصطفى حمدان من السجن، أعاد الحديث من جديد عن تجديد انطلاقة «المرابطون»، والعميد حمدان تربطه قرابة بقليلات، وهو قبل أن يكون ضابطاً في الجيش اللبناني، كان عضواً في الحركة ومقرباً من رئيسها. المثير للاستغراب أن الصراع داخل الحركة بين هذه الأجنحة يتم تحت صورة رئيسها قليات، الذي لا يزال يلوذ بالصمت ولا يحرك ساكناً، بل لم يصدر عنه أي بيان يؤكد فيه تبنيّه لهذا الاتجاه أو ذاك. الإطلالة الأولى الصوتية لقليلات حدثت عبر أسبوعية «الراصد» على الإنترنت بتاريخ ٢١ آذار/مارس ٢٠١٠، أي بعد ٢٥ سنة من الصمت، وكانت إطلالة قصيرة جداً، لم تتضمن حسماً لهذا الصراع بين أجنحة الحركة، بل كانت حديثاً في العموميات والشعارات ذات الطابع القومي والعاطفي.

نجح العميد حمدان الخارج من السجن في توظيف قرابته مع قليات لاستقطاب من بقي من عناصر حركة الناصريين المستقلين، وهو في حركته هذه لا يخفي عداؤه لتيار المستقبل وعزمه التماهي مع عمل المقاومة، وهو يريد في التأسيس الجديد لـ «المرابطون» أن تكون رأس حربة لمواجهة الحالة الأمريكية المتنامية في لبنان والتي تمثلها قوى ١٤ آذار. وهو يبرّر عدم صدور أي موقف عن قليات يؤيد هذا التوجّه في السياسة المحلية الذي يجرّ «المرابطون» إليه بقوله «لأن الأخ أبو شاعر عودنا عند اشتداد الصراع الطائفي الداخلي أن نعود إلى قضيتنا المركزية وهي فلسطين ونبني توافقنا على هذا

الأساس»<sup>(٣٩)</sup>. لذا، من النادر أن تقرأ بياناً لـ «المرابطون» عن تفصيل داخلي لبناني. مع ذلك، تستحق مسألة توحيد أجنحة «المرابطون» وحسم التوجّه السياسي الداخلي موقفاً من رئيسها الذي لم يصدر عنه شيء واضح على الرغم من اللقاء الموسّع الذي دعا إليه حمدان في فندق غاليريا في بيروت لكوادر الحركة، وعلى مدى يومين، لإعادة تنظيم صفوف الحركة وفق نظام ديمقراطي عصري يؤمّن مشاركة جميع الأعضاء في اختيار المسؤولين عنهم، من قمة الهرم إلى قاعدته، كما أفاد حمدان. وقد قيل إن عدد الذين حضروا الاجتماع بلغ حوالي ٢٥٠ عضواً، اختاروا من بينهم ٥٠ كادراً، وهؤلاء بدورهم انتخبوا مجموعة من عشرة أعضاء أوكل إليها مهمّة الإشراف على خارطة الطريق التنظيمية لانتخاب الهيئة القيادية لـ «المرابطون»<sup>(٤٠)</sup>. ومع ذلك، فإن هذه الانطلاقة التي يتم التحضير لها، لا تزال في بداياتها، وهي لم تستقطب أياً من الوجوه القيادية الكبرى من قدامى «المرابطون» الذين كانوا في مجلس القيادة إلى جانب قليلات، الذي يزيد صمته الأمور غموضاً.

### ج - حزب الاتحاد الاشتراكي العربي

حملت اسم الاتحاد الاشتراكي العربي تشكيلات عدة، إلا أن ما استمر منها حتى الآن هو التجربة التي كانت من ثمار مؤتمر ليبيا في طرابلس الغرب بتاريخ ١٨ آذار/ مارس ١٩٧٣، بدعوة من مجلس قيادة الثورة الليبي، للتباحث بين الناصريين من الأقطار العربية كافة في الأسلوب الأمثل لإنشاء الحركة العربية الواحدة، والاتفاق على برنامج سياسي وتنظيمي من أجل إحياء الفكرة الوندوية القومية وتجسيدها عملياً في إطار سياسي، وصولاً إلى إحياء الفكرة والهيكلية التنظيمية.

انعقد المؤتمر حينها بمشاركة حوالي ٣٠٠ شخصية من القيادات الناصرية العربية، وسمّي المؤتمر التأسيسي للحركة العربية الواحدة. واعتُبر المشاركون أعضاء مؤسسين، إذ منحهم ليبيا الصفة السياسية والمواطنة. وقد شاركت من لبنان غالبية القوى الناصرية، إضافة إلى بعض

الشخصيات ذات الاتجاه الناصري الواضح. وأوصى المؤتمر أن تحمل فكرة الحركة العربية الواحدة اسم الاتحاد الاشتراكي العربي. وعلى هذا الأساس، توافقت بعض القوى الناصرية اللبنانية المشاركة في المؤتمر على حل تنظيماتها، وعادت إلى لبنان على خلفية إنشاء التنظيم الواحد، وهذه التنظيمات هي: وحدة القوى الناصرية، شباب البقاع الناصري، وحدة النضال الناصري، حزب الاتحاد الاشتراكي العربي (فرع لبنان القريب من جمال الأتاسي)، وحدة النضال العربي، إضافة إلى رابطة الطلبة العرب الوندويين الناصريين في لبنان. في المقابل، رفض اتحاد قوى الشعب العامل الفكرة من أساسها، رغم أنه شارك في المؤتمر الليبي، وبقيت حركة الناصريين المستقلين (المرابطون) خارج العملية التوحيدية هذه، وهي أساساً لم تشارك في مؤتمر ليبيا.

وعند عودة القوى الناصرية المتوافقة على الاتحاد إلى لبنان، قامت بوضع آلية لولادة التنظيم الجديد (الاتحاد الاشتراكي العربي - التنظيم الناصري)، وكانت انطلاقتها بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤، بعد أن حلّت القوى المشاركة تنظيماتها واندجت كلياً في الصيغة الوندوية.

ترافق إعلان ولادة الاتحاد الاشتراكي مع حملة إعلامية كبيرة ودعم ليبي مادي ومعنوي، ورعاية ناصرية عربية كبيرة للتجربة، إلا أن انفجار الحرب الأهلية في لبنان أدخل التجربة في متاهة الحرب ودهاليزها واستقطابات الحادة وتجاهلاتها الإقليمية المتعددة والمتنافرة، التي تركت أثراً سلبياً في وحدة التنظيم الوليد، فكان أول مؤشرات الانقسام الأول عام ١٩٧٦، حيث خرج خليل شهاب ثم منير الصياد عن التنظيم، فخسر الاتحاد وجوده الأساسي في العاصمة بيروت، لأن أغلب قياداته من خارجها، وتحديداً من البقاع الغربي. بعد هذا الانشقاق، توالى خروج التنظيمات من هذا التشكيل الاتحادي، وكان الخارجون أو المنشقون كلهم يستعملون اسم الاتحاد الاشتراكي مع بعض الإضافات، حتى

(٣٩) حوار مع مصطفى حمدان، في: الأخبار (بيروت)، ٢٣/ ١/ ٢٠١٠.

(٤٠) فداء عيتاني، «المرابطون: تأسيس جديد تحت صورة أبو شاعر»، الأخبار، ٨/ ٤/ ٢٠١٠.

أصبحت هذه الاتحادات الاشتراكية تُعرف في النهاية بأسماء أمثائها العاميين أو بأسماء رؤسائها.

استفادت المجموعة التأسيسية لحزب الاتحاد الاشتراكي العربي من العلاقة مع ليبيا طوال فترة الحرب، وتمتعت بدعم مادي ولوجستي كبيرين، إلا أن ظروف الحرب لم تسمح للاتحاد ببناء تجربة تنظيمية راسخة ومستقرة، كما لم تسمح له بالتوسع نحو بقية المحافظات اللبنانية رغم المحاولات الجادة التي بذلها بعض القياديين في سبيل ذلك.

في الواقع، جرّب الاتحاد صيغاً عدة لضم قوى ناصرية إلى صفوفه أو التوحد معها، بهدف حل «عقدة» وجوده في المدينة العاصمة، خاصة بعد خسارته الرموز الناصرية التي كان يضمّها في بيروت والتي اختارت الانشقاق عنه. كانت المحاولة الأولى للتعويض في عام ١٩٧٦، من خلال التوحد مع حركة انصار الثورة التي يرأسها مصطفى الترك البيروتي الناصري، والذي يقال إنه على علاقة معهم منذ أيام التنظيم الطليعي<sup>(٤١)</sup>، إلا أن حركة أنصار الثورة كانت عملياً فلسطينية التمويل. لذلك، كان من الطبيعي أن تفشل تلك المحاولة التوحيدية في مهبها. إلا أن التجربة الأهم هي التي ضمت الاتحاد الاشتراكي العربي والتنظيم الشعبي الناصري، وقبل فيها التنظيم الأول التخلي عن اسمه والتوحد تحت اسم «التنظيم الشعبي الناصري» تكريماً لرمز هذا التنظيم الشهيد الناصري معروف سعد. وقد حظيت هذه التجربة الاندماجية الوحدوية باهتمام كبير في لبنان وخارجه، وكان لها وقع خاص لأهمية التنظيمين اللذين اندججا معاً، ولقوة حضورهما العسكري والسياسي والعربي، إلا أنها لم تدم أكثر من ستة أشهر أيضاً، وانتهت في ٢٧ أيار/ مايو ١٩٨٨.

#### مرحلة ما بعد الطائف: تغيير في الاسم والتحالفات

بعد انحسار الدور الليبي من جهة، وخروج المقاومة الفلسطينية من جهة أخرى، وبعدها وضعت الحرب أوزارها، أخذ حضور الاتحاد يتراجع بشكل تدريجي ليقصر على بعض القرى السّنية في البقاع الغربي.

وكان عبد الرحيم مراد قد بدأ يبرز من بين صفوفه كطرف سياسي يطمح إلى ما هو أبعد من رئاسة الاتحاد. وكما كان من الطبيعي ألا يتردّد الاتحاد في موالة المقاومة الفلسطينية ودعمها بصفتها تعبيراً صافياً عن الوجدان القومي، كان من الطبيعي أيضاً ألا يتردّد في موالة الوريث الفعلي الذي أثبت أنه هو صاحب النفوذ الأقوى والأكثر ثباتاً في لبنان والمتمثل في سورية حافظ الأسد في مرحلة الثمانينيات وما تلاها. هذا هو التصور الذي قدّمه عبد الرحيم مراد لأعضاء قيادته وعمل على أساسه، خاصة أن البقاع الغربي، حيث الثقل الشعبي لقيادات الاتحاد ومناصريه ولمراد وعائلته، يفرض، بحكم طبيعة الموقع الجغرافي للمنطقة الحدودية القريبة من خط الشام، علاقة متميزة معها.

نجح مراد في نسج علاقة متينة مع الهيئات الاجتماعية، أهلته عقب الطائف عام ١٩٩٢ للفوز بالانتخابات النيابية، حيث عقد علاقة تحالفية مع الرئيس سليم الحص رئيس الحكومة السابق، إلا أن ذلك لم يمنعه من قبول دخول حكومة الرئيس الحريري الثانية عام ١٩٩٥ كأول وزير ناصري، وهي الحكومة التي كان الحص وكتلته يعارضانها معارضة قاسية. تتقلّد عبد الرحيم مراد بين عدة وزارات، من وزارة التعليم المهني والتقني إلى وزارة التربية الأكثر أهمية، إلى وزارة الدفاع. وهو في تنقله هذا كان يُعتبر الوزير الأكثر استقلالية، وإن ظل عارفوه يعتبرونه الأقرب إلى الفكر الناصري. ورغم علاقته الجيدة بالرئيس عمر كرامي، فإنه ليس محسوباً عليه، وبالتالي لم يكن محسوباً على غيره، على الرغم من علاقاته الجيدة مع رؤساء الحكومات التي كان فيها وزيراً. مع ذلك، بقي اسم عبد الرحيم مراد في لبنان يتردّد في الكواليس مرشحاً لرئاسة الحكومة عند كل أزمة وزارية، وذلك من جملة الأسماء التي كانت تُطرح في أثناء الخلاف السوري مع رفيق الحريري.

لم يتردّد مراد من موقعه كوزير في انتقاد الرئيس رفيق الحريري قبل اغتياله. وبعد الحدث الفاجعة، تفاقم الوضع السياسي إلى حد انتفاضة في الشارع السّني.

(٤١) آشتي، الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية، ١٩٤٩ - ١٩٧٥، ص ١٨٢.

وجرت الانتخابات النيابية في العام نفسه (٢٠٠٥)، وخسر مراد موقعه النيابي. وحاول استرجاع ذلك الموقع عام ٢٠٠٩ فلم ينجح، رغم كل الدعم والمحاولات النشطة التي بذلها.

كان من نتائج هذا الصعود السياسي لمراد، حدوث تغييرات في التنظيم من الداخل من خلال التناقضات التي ظهرت على السطح، وتضارب المصالح الذي ظهر واضحاً بعد تبادل التهم عبر الصحف، في إثر الانقسام الأخير الذي حصل داخل التنظيم بدءاً بالانشقاق الذي قاده عمر حرب. إذ بعد الخروج السوري من لبنان، بدأ الوضع التنظيمي لحزب الاتحاد بالتغير، وبدأ الحديث الداخلي يخرج إلى العلن.

يتحدث عمر حرب، الذي شغل رئاسة الاتحاد مرة، ثم كان نائباً للرئيس على فترات، وهو من القيادات التأسيسية فيه ومن الشخصيات الناصرية المعروفة في لبنان، فيقول إن مراد قام عندما تولى رئاسة الحزب بتغيير ثلثي اسم الحزب ليصبح «حزب الاتحاد» بدلاً من «حزب الاتحاد الاشتراكي العربي»، «بحجة اختصار الاسم، فكان هذا سبب الصدام الأول مع مراد داخل القيادة، أما الصدام الثاني، فكان عندما لجأ مراد إلى تغيير اسم مجمع جمال عبد الناصر الرياضي في البقاع، وهو المجمع الذي مولت ليبيا قسماً منه وتكفل الرئيس رفيق الحريري بتمويل القسم الآخر، حسب عمر حرب. يومها سقط اقتراح مراد في قيادة الاتحاد، ولم ينجح في تغيير الاسم إلا بعد أن خرج حرب من التنظيم، ونجح مراد في تسيير الاتحاد، حيث أصبح الاسم الجديد «مجمع البقاع الرياضي»، وهو المجمع التابع لجمعية التنمية الثقافية والاجتماعية التي أسسها الاتحاد، وكانت الجمعية مدينة لمصرف البحر المتوسط بتسعة ملايين دولار، يومها أعفى رفيق الحريري الجمعية من ديونها مقابل قطعة أرض، ثم تنازل عن تلك الأرض في ما بعد. ولا تزال ممتلكات الاتحاد محط نزاع ودعاوى قضائية<sup>(٤٢)</sup>.

بعد عمر حرب والمجموعة القيادية التي انشقت معه، حدث انشقاق آخر قادته أيضاً مجموعة من المؤسسين، أبرزهم حسن شلحة ومحمد عز الدين، في ٢٠ شباط/فبراير ٢٠٠٩، وهي لا تختلف في طروحاتها التصحيحية عما يطرحه عمر حرب.

يقول رئيس الحركة التصحيحية في حزب الاتحاد حسن شلحة إن مجموعته تمثل عدداً لا يستهان به من أعضاء الحزب ومؤسساته التنظيمية، وهو يعتبر أن نضالات الشباب الناصري منذ العام ١٩٧٤ هي التي وفّرت الإمكانات المادية، وهيئات الظروف السياسية لتكوين قيادات الحزب ومؤسساته، وليس العكس، وهذه المؤسسات ليست تابعة لأي شخص<sup>(٤٣)</sup>.

#### د - التنظيم الشعبي الناصري

تعود جذور هذا التنظيم، الذي تأسس رسمياً عام ١٩٧٣، إلى ما قبل هذا التاريخ، ذلك أنه يرتبط بالإرث السياسي والنضالي لمؤسسه معروف سعد (١٩١٠ - ١٩٧٥)، الذي يُعتبر أحد الرموز الناصرية التاريخية في لبنان.

##### (١) الإرث النضالي

ولد معروف سعد في مدينة صيدا، ودرس في مدرسة الفنون الإنجيلية، ثم تابع دراسته في كلية عالية الوطنية التي تخرج فيها عام ١٩٢٩. وقد أكسبته البيئة الصيداوية الوطنية من جهة، وعمله في التدريس متنقلاً بين سورية ولبنان وفلسطين بين عامي ١٩٣٠ و ١٩٣٦ من جهة أخرى ثقافة عروبية وقومية، ومكانه من بناء علاقات ومعارف مع الكثير من الشباب العربي في مرحلة كانت تشهد تحولات خطيرة في مواجهة الانتداب الفرنسي والإنكليزي من جهة، والحركة الصهيونية من جهة أخرى. فانخرط باكراً (عام ١٩٣٦) في العمل الوطني ضد الانتداب البريطاني في فلسطين، وساهم بفعالية في تحريك الشارع الجنوبي والصيداوي

(٤٢) انظر تفصيل لهذه المعلومات في: الشراع (٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٩)، و«مقابلة مع عمر حرب»، الشراع (١ حزيران/يونيو ٢٠٠٩).

(٤٣) المصدر نفسه.

ضد سلطات الانتداب الفرنسي عند عودته إلى لبنان، فاعتُقل في عامي ١٩٣٦ و ١٩٣٧. ثم استأنف نضاله فور خروجه من السجن، فتكرر اعتقاله في قلعة راشيا بين عام ١٩٤٠ وأواخر عام ١٩٤٤.

تنبّه معروف سعد للخطر الصهيوني على فلسطين منذ البداية، وكان من المؤمنين بالمقاومة طريقتاً للمواجهة، فكان على تنسيق دائم مع المقاومين الفلسطينيين. وكان مرفأ صيدا محطة أساسية لنقل السلاح إليهم. وفي عام ١٩٣٧، التحق بالثورة العربية في فلسطين، ونفذ من خلال معسكرات طولكرم عمليات عسكرية ضد الصهيونية، وهو الذي كان قد تدرّب في غوطة دمشق وقاد عمليات قبل ذلك ضد الفرنسيين، فمنحته قيادة الثورة في فلسطين، بالتنسيق مع مفتي فلسطين الحاج أمين الحسيني، لقب «المجاهد».

وجد معروف سعد في جمال عبد الناصر نموذج القائد العربي، خاصة حين بدأت مواجهته للأحلاف الاستعمارية (حلف بغداد ومشروع أيزنهاور)، فكان في طليعة المتصدّين لهذه الأحلاف وأنصارها في لبنان، فنظّم في عام ١٩٥٦ حملات للتطوع للقتال مع مصر ضد العدوان الثلاثي (الفرنسي - البريطاني - الإسرائيلي)، وشارك في الانتفاضة الشعبية المسلحة ضد حكم كميل شمعون في لبنان عام ١٩٥٨.

هذه النضالات كرّسته رمزاً وطنياً وزعيماً شعبياً، فانتُخب نائباً في البرلمان اللبناني عن مدينة صيدا لأول مرة عام ١٩٥٧، ثم تكرر الأمر في الأعوام ١٩٦٠ و ١٩٦٤ و ١٩٦٨. أما في العام ١٩٧٢ تم إسقاطه في الانتخابات، لكن ذلك لم يزدّه إلا تمسكاً بقضايا الناس ومطالبهم، وهو من بين القلائل الذين جمعوا بين النيابة ورئاسة بلدية صيدا عام ١٩٦٣، فشهدت البلدية في عهده نقلة نوعية في توفير الخدمات وتحسين أوضاع المدينة على المستويات كافة.

## (٢) التشكل التنظيمي والشهادة

كان خروج معروف سعد من الندوة النيابية عام ١٩٧٢ في ظروف صعبة شهدتها الساحة اللبنانية؛ فمن جهة، تنامي في لبنان دور المقاومة الفلسطينية التي

وجدت احتضاناً ودعمًا كاملين من جميع القوى الناصرية والقومية. ومن جهة أخرى، تسبّب هذا في توتير المناخ السياسي الرسمي الذي كان يعكس انقساماً واضحاً تعبّر عنه مواقف الجبهة اللبنانية الراضة للسلاح الفلسطيني واتفاق القاهرة. كان معروف سعد في الموقع المقاوم بطبيعة الحال، وهو في الوقت نفسه في الموقع الشعبي، الأمر الذي دفعه إلى تأسيس التنظيم عام ١٩٧٣. بيد أن التنظيم لم يتخذ لدى انطلاقة شكلًا تنظيميًا واضحاً، على النحو الذي به تتأسس وتشكل الأحزاب والتنظيمات نظرياً، فكانت عملية تشكّله أقرب إلى عملية تأطير بدائي لحالة شعبية نضالية، كما كان حال الكثير من الأطر الناصرية الشعبية في المدن والبلدات اللبنانية.

كانت الانطلاقة لافتة، فالتنظيم الشعبي الناصري شكّل حالة نضالية شعبية بعيدة النخبوية، وكان معروف سعد في مقدمة التظاهرات النقابية والمطلبية دائماً، هذا كان نهجه ومفهومه للعمل السياسي. لذلك، وفي ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٥، وبينما كان يقود تظاهرة لصيادي الأسماك ضد تشريع الدولة احتكار شركة بروتين لصيد السمك على طول الساحل اللبناني، أُطلقت النار على التظاهرة، فأصيب معروف سعد بطلق ناري واستُشهد متأثراً بجراحه في ١٦ آذار/مارس ١٩٧٥، وذلك في عملية اغتيال لم يُعرف منفذها حتى اليوم.

## (٣) الأبناء بعد المؤسس

بعد رحيله، استمر نهجه العروبي مع ابنه مصطفى سعد، الذي قاد التنظيم في ظروف صعبة خلال الحرب اللبنانية، فترأس المجلس السياسي للحركة الوطنية في جنوب لبنان، الذي كان يتعرض لاعتداءات إسرائيلية متكررة، كان من نتائجها احتلال أقسام واسعة منه، إلا أن ذروتها كانت اجتياح عام ١٩٨٢ ودخول قوات الاحتلال الصهيوني إلى بيروت بعد احتلالها كامل الجنوب وعاصمته صيدا.

قام التنظيم الشعبي الناصري، بقيادة مصطفى سعد، بدور فاعل بالتحالف مع المقاومة الفلسطينية في الدفاع عن الجنوب وصيدا بداية، ثم كان له دور تأسيسي في إطلاق المقاومة الوطنية اللبنانية ضد الاحتلال الإسرائيلي بعد اجتياح عام ١٩٨٢. ونتيجة لهذا الدور،

الذي جرّ عليه تهمة «العرفاتية» إبان حرب المخيمات. وقد دفع التنظيم ثمن ذلك حصاراً سياسياً وجفاء في العلاقة مع السوريين في تلك المرحلة.

#### (٤) مرحلة ما بعد الحرب

كان على التنظيم أن يتموضع مع مرحلة السلم الأهلي، خاصة في مرحلة ما بعد اتفاق الطائف، وهي مرحلة النضال السياسي في كنف الدولة بكل ما تعني الكلمة؛ فشارك التنظيم في الانتخابات النيابية التي بدأت أولى دوراتها عام ١٩٩٢، فحقّق مصطفى سعد نجاحاً كبيراً، لكن لبنان بدأ يشهد ظهور زعامة سنيّة جارفة مع بروز تيار المستقبل الذي تعود جذور مؤسسه رفيق الحريري إلى مدينة صيدا، وهو الذي لم يكن في نشأته بعيداً عن حركة القوميين العرب. كان من الطبيعي أن ينشأ عن بروز زعامة سنيّة جديدة هذه القوة تنافس حادّ داخل المعادل الأساسية التي يتكتّف فيها وجود الطائفة، حيث فيها عائلات وقيادات تاريخية، كآل كرامي في طرابلس، وسلام في بيروت، وسعد والبرزري في صيدا. والواقع أن التنظيم الشعبي الناصري ذهب في سياسته الداخلية إلى خيار المعارضة الدائمة والمزمّنة مع المنافس الصيداوي الممثل بآل الحريري وتيار المستقبل، حتى قبل خلاف رفيق الحريري الشهير مع السوريين حول التجديد للرئيس إميل لحود.

هذا الصراع بين التنظيم وتيار المستقبل ميّز انقسام المدينة منذ أواسط التسعينيات، وهو انقسام أخذ يعكس تطاحناً حول زعامة المدينة أكثر مما كان يعكس خيارات سياسية أو إنمائية أو استراتيجية، على الرغم من كل ضجيج الشعارات التي رافقته وترافقه بين الحين والآخر.

وقد عكست الانتخابات النيابية والبلدية في الأعوام التي تلت هذه الحقيقة بشكل فاقع، وخاصة مع تولّي أسامة سعد بعد وفاة شقيقه مصطفى رئاسة التنظيم منذ عام ٢٠٠٢؛ ففي انتخابات بلدية صيدا عام ١٩٩٨ فازت اللائحة التحالفية لتيار المستقبل ولم يخرجها إلا أسامة سعد حينها، في مؤشر واضح على توازن قوى صاعد للتيار، إلا أن الانتخابات النيابية التي جرت عام ٢٠٠٢ أدّت إلى انتخاب أسامة سعد بالتركية عن المقعد الذي شغره بوفاة شقيقه، وأعيد انتخابه في دورة عام

تعرّض مصطفى سعد في ٢١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٥ لمحاولة اغتيال على يد الموساد الإسرائيلي وعملائه من طريق تفجير سيارة ملغومة أمام منزله، فقتلت ابنته ناناشا وجاره المهندس محمد طالب، وأصيب هو إصابات خطيرة أفقدته بصره، فضلاً عن جراح أخرى بالغة، كما أصيبت زوجته والعشرات من أبناء حي الراهبات في صيدا. بعد وقوع الانفجار، حاول جنود الاحتلال العبث بمسرح الجريمة بمساعدة من عناصر مليشيا لحد من خلال إحدى شركات المقاولات، إلا أن وعي الناس الذين تصدوا لهم أفضل ذلك. لقد كانت محاولة الاغتيال هذه مقدمة لإخلاء الساحة الجنوبية من أبرز رموز المقاومة قبل الانسحاب الذي كانوا يعدّون العدة له. وفي ١٦ شباط/فبراير ١٩٨٥ رحل الإسرائيليون وأعوّاهم عن منطقة صيدا بعد احتلال دام عامين وثمانية أشهر، ولم يكن هذا الرحيل إلا انسحاباً فرضته عمليات جبهة المقاومة الوطنية اللبنانية التي تسجّل وثائقها أعلى نسبة عمليات في عام ١٩٨٤، حيث تم تنفيذ ١٦٠ عملية ضد قوات الاحتلال وعملائه في عمليات مشتركة للتنظيم الشعبي الناصري وقوات الفجر.

هذه المقاومة الوطنية اللبنانية تمّاهت مع المقاومة الفلسطينية في منطقة صيدا، فأصبحت ثقافة مدينة وهوية منطقة لاحقت العدو حتى أجبرته على الانسحاب الكامل من لبنان.

لم تكن ولادة هذا التنظيم في ظروف سياسية عادية، لذلك لم تُتَح له إمكانيات البناء الفكري والتنظيمي اللازم، كما لم يُتَح له الخروج من طابع «المحلية» الصيداوية التي ميزت انطلاقته ولا تزال. تبقى المحاولة التي جرت للتوحد مع الاتحاد الاشتراكي العربي عام ١٩٨٧ المشروع الجدّي الوحيد لخروج التنظيم من محليته نحو الانتشار في باقي المدن والبلدات اللبنانية، إلا أن هذا المشروع لم يستمر أكثر من أشهر معدودة. والتحديات التي واجهها التنظيم وواجهتها صيدا فرضت عليه نوعاً من «العسكرة» في بنيته التنظيمية، وكان هذا شأن غالبية الأحزاب والتنظيمات خلال الحرب اللبنانية، إلا أنها كانت بالنسبة إلى التنظيم الشعبي الناصري أولوية ذات طابع وطني وقومي، خاصة أنه تميز على الدوام بعلاقة متميزة بحركة فتح والمقاومة الفلسطينية، الأمر

٢٠٠٥، إلا أنه خاض معركة صعبة عام ٢٠٠٩ أمام تيار المستقبل، وفشل في الحفاظ على مقعده، على الرغم من أنه كان قد حقق فوزاً كاسحاً في انتخابات صيدا البلدية عام ٢٠٠٤، بالتحالف مع تيار آل البزري.

حاول أسامة سعد أن يمثل استمراراً ل نهج ورثه وزعامة محلية أُلقيت على كاهله، وهو الذي نشأ في بيئة ناصرية ومقاومة. وقد اضطر إلى قطع دراسته والعودة إلى لبنان مطلع العام ١٩٨٥، بعد محاولة اغتيال شقيقه مصطفى، وانخرط منذ ذلك الحين في العمل السياسي والوطني. كان في أثناء دراسته في القاهرة ناشطاً في العمل الطلابي، حيث انتُخب نائباً لرئيس الطلبة اللبنانيين في مصر، وكان عضواً ناشطاً في رابطة الطلبة العرب الوجدويين الناصريين، كما انتسب إلى تنظيم

الطليلة العربية. إلا أن هذا الانتماء العروبي الرحب والخلفية الفكرية الناصرية لم يتيح له أن يُخرج تنظيمه، مع ما يحمله هذا التنظيم من إرث نضالي كبير، من حدود المحلية للمدينة والزعامة العائلية إلى رحاب الوطن، وإلى التجربة التنظيمية التي تفتح الباب أمام الناصريين في باقي المدن والبلدات للتفاعل والتلاقي. وهكذا وقعت التجربة في أسر العائلة وزعامتها وما يجره ذلك من إشكاليات التناحر والصراع على النفوذ.

إن الحركات الناصرية في لبنان هي اليوم في مرحلة الشيخوخة ولم تعد تشبه إلا قياداتها، وبالتالي أصبحت تعبر عن محنة هذه القيادات ومآزقها، وما برحت هي ومن بقي معها من مريديها تتطلع في ذاكرتها إلى يوم تعيد فيه أمجاداً ماضية.

## ٢٨ — التنظيم الناصري في العراق

مفيد الزبيدي

### أولاً: تعريف الناصرية

تُعتبر الناصرية مذهباً سياسياً هو نتاج مجموعة من المعالم والقيم الفكرية، التي أرسى الزعيم جمال عبد الناصر (١٩٥٢ - ١٩٧٠)<sup>(١)</sup> دعائمها وقاد تجربتها. وقد تحوّلت إلى ظاهرة من أبرز الظواهر في الفكر السياسي في النصف الثاني من القرن العشرين، وارتكزت على مجموعة مبادئ هي الاستقلال الوطني، ومناهضة الاستعمار الأجنبي، والسيطرة على الاقتصاد الوطني، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والعلمية، والنضال ضد الإمبريالية والصهيونية، والتحوّل نحو العدل الاجتماعي، وإقامة التحالف السياسي لقوى الشعب وسلمية الصراع الطبقي<sup>(٢)</sup>.

وقد ظهرت الناصرية كتيار سياسي مستقل عن نظام حكم جمال عبد الناصر، وبصورة غير منظّمة، طوال فترة حكمه، لكنها تحوّلت إلى العمل المنظّم في عدد من الأقطار العربية مثل سورية والعراق ولبنان والأردن واليمن، وأصبحت في مصر نفسها منذ سبعينيات القرن العشرين حركة سياسية ثم تحوّلت إلى الأشكال التنظيمية والحزبية في الثمانينيات والتسعينيات من القرن نفسه<sup>(٣)</sup>.

وقد ساهم عبد الناصر في بلورة واستكمال عملية بناء الفكر القومي والحركة القومية العربية منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو/تموز ١٩٥٢، حيث تحوّلت في الفترة ١٩٥٢ - ١٩٦٧ من فكرة ومشروع أيديولوجي إلى أيديولوجيا سياسية حقيقية لا إلى أيديولوجيا تنظرية، لها قواعدها الجماهيرية داخل مصر وخارجها في الوطن العربي.

وقد رسمت الناصرية مكانة متميزة للعرب عن طريق أهدافها في تحقيق الوحدة العربية، وعودة الأراضي المغتصبة العربية من العدو الصهيوني، وضمان حقوق العرب في المشاركة ببعوائد النفط، والتصديّ لسياسة الأحلاف العسكرية والأجنبية. وترافقت هذه مع مبادئ الاشتراكية والعدالة وتوزيع الثروات بعد ظهور النفط، ومطالبة الجماهير العربية بتحقيق هذه المبادئ، ومع دعوة عبد الناصر في مواجهة الاستعمار وتأييده لأنظمة الجمهورية ضد الملكية، فجاءت الناصرية كمنعطف جديد، وردّ فعل شعبي، ونموذج للقوى القومية العربية لكي تستمد منها مبادئها وأفكارها وخططها. وأدّت إذاعة صوت العرب من القاهرة دوراً مهماً في إثارة المشاعر الوطنية والقومية في نفوس

(١) جمال عبد الناصر: زعيم قومي عربي، قاد مع رفاقه الضباط الأحرار الثورة المصرية عام ١٩٥٢ ضد النظام الملكي، وناضل من أجل استقلال مصر وتأميم قناة السويس وطرّد القواعد الأجنبية وترسيخ الإصلاح الزراعي، وضرب الإقطاع ودعم الفلاحين ونهضة مصر العلمية والاجتماعية، ودعم حركات التحرّر العربية وفي العالم الثالث، وأصبحت الناصرية وتجربة عبد الناصر نموذجاً عربياً وعالمياً في حياته وبعد وفاته في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠.

(٢) كمال أحمد، «في الناصرية»، ورقة قُدّمت إلى: القومية العربية والمستقبل: بحوث الندوة التي عقدها المجمع العلمي العراقي لمناسبة مرور خمسين عاماً على تأسيسه (بغداد: المجمع، ١٩٩٨).

(٣) محمد عبد الشفيع عيسى، نحو نظرية للقومية العربية: محاولة في تجديد الفكر القومي (بيروت: مؤسسة الرحاب الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦)، ص ١٤٧.



الجماهير العربية والمناضلين القوميين العرب في الأقطار العربية كافة<sup>(٤)</sup>.

في المشرق العربي، انتشرت الناصرية في صفوف البرجوازية الصغيرة التي تنتمي إليها فئات المثقفين والمتعلمين وضباط الجيش، والتي أعلنت إيمانها بقيادة عبد الناصر كونها المثل الأعلى للقوى العربية القومية والتحررية<sup>(٥)</sup>.

ثم تحول عبد الناصر، كزعيم عربي بعد أزمة السويس، والعدوان الثلاثي الغربي - الصهيوني على مصر عام ١٩٥٦، إلى «بطل القومية العربية» وقائد حركة التحرر العربية، والرجل الذي تحدّى الغرب بجرأته وانتزع النصر السياسي في مواجهة العدوان، وهو ما ساعد على بروز زعامته على الساحة العربية من المغرب إلى المشرق العربيين<sup>(٦)</sup>.

واستحوذت الناصرية على قلوب الشباب والعسكريين والنخب المتعلمة والمثقفين، خاصة بعد حرب ١٩٥٦ ثم تحقيق الوحدة بين مصر وسورية وإعلان الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨. وانعكس ذلك على الشارع العربي عامة، بحيث عملت القوى الوطنية والقومية على تعزيز علاقاتها وصلاتها النضالية مع عبد الناصر والقيادة المصرية، وكسب تأييده ومساعدته في أثناء صراع هذه القوى مع بريطانيا وفرنسا والأنظمة الملكية، وتقديم الدعم السياسي والإعلامي والمعنوي، وأحياناً العسكري، لها (كما حصل في اليمن)<sup>(٧)</sup>.

إن ثورة ٢٣ يوليو، التي قادها جمال عبد الناصر ١٨ عاماً، أي حتى وفاته عام ١٩٧٠، أثرها في التفاعلات السياسية والاجتماعية التي خلّفت أثراً كبيراً في الوطن

العربي، بل وفي آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية، وعزّزت دور مصر في العالم وقدرة عبد الناصر على تحريك الشارع العربي وأصدائه في العالم، فضلاً عن المضامين الفكرية وسلوك عبد الناصر الشخصي النزيه وطبيعته القيادية التي أكسبته حب الناس واحترامهم وإعجابهم به حتى الآن. وبذلك كانت ثورة الضباط الأحرار في مصر والحركة الناصرية، من حيث الموقع السياسي والفكري، الحالة الثالثة بين النظامين الشيوعي والرأسمالي اللذين كانا قطبي العصر، وتفجرت الثورة بذلك وقادت حركة عدم الانحياز ودول العالم الثالث من أجل التحرر من الهيمنة، وبناء الاستقلال الوطني، ورفض التبعية<sup>(٨)</sup>، حتى جاءت نكسة حزيران/يونيو ١٩٦٧ ودخلت الناصرية في إثرها مرحلة الانتكاسة من النواحي السياسية والفكرية، وأصبحت بصدمة شديدة انعكست على نفوس الجماهير العربية والنخب القومية، بحيث ارتدت شخصيات وتنظيمات وقوى قومية نحو اليسار، وارتبطت بالماركسية - اللينينية، وانعزلت قوى أخرى بعيداً عن النموذج الذي رسمته والحلم العربي القومي الوحدوي الذي انكسر بفعل الهزيمة أمام إسرائيل.

وهكذا كانت الناصرية مشروعاً نهضوياً عربياً وضع عبد الناصر أسسه من أجل تحقيق النهوض والاستقلال الحضاري للأمة العربية، في ظل ثورة شاملة وعميقة في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

أما في ما يخص العراق، فقد ظهرت فيه آنذاك تنظيمات وطنية وقومية عدة، منها تنظيمات رأت في عبد الناصر والحركة الناصرية حركة ثورية تطمح إلى

(٤) مؤسسة الأبحاث العلمية العربية العليا، الموسوعة الناصرية: نضال عبد الناصر (بيروت: دار الحكيم، ١٩٧٣)، ج ١، ص ١٠ - ١١.

(٥) وليد قزيها، «فكرة الوحدة العربية في مطلع القرن العشرين»، المستقبل العربي، السنة ١، العدد ٤ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨)، ص ٢٧.

(٦) طارق يوسف إسماعيل، اليسار العربي، ترجمة محمود فلاحه (دمشق: دار النبراس، ١٩٧٦)، ص ١٠١ - ١١١؛ محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣)، ص ١٢٩.

(٧) انظر للتفاصيل في: محمد حسنين هيكل، عبد الناصر والعالم (بيروت: دار النهار، ١٩٧٢).

(٨) صبحي غندور، «عن ثورة ٢٣ يوليو/تموز ١٩٥٢، القيادة - الفكر - الإدارة»، ورقة قُدمت إلى: ندوة الجمعية الثقافية المصرية - الأمريكية EACA، واشنطن ٢١/٧/٢٠٠١، موقع الطليعة العربية، <ataleaa@googlegroups.com>.

تحقيق وحدة الأمة العربية في ظل دولة واحدة. وقد تلقت تلك التنظيمات الدعم من عبد الناصر ومصر من أجل نقل التجربة والأفكار الناصرية والقومية عندما تصل إلى الحكم، وإلى جانبها ظهرت أيضاً شخصيات عراقية ناصرية الاتجاه، أمثال خير الدين حسيب<sup>(٩)</sup> وعبد الإله النصراني<sup>(١٠)</sup> وعارف عبد الرزاق وصبحي عبد الحميد وعبد الكريم فرحان، وغيرهم. وسوف نستعرض هذه التنظيمات الناصرية في العراق وأبرز شخصياتها وأدوارها الفاعلة في الساحة العراقية.

## ثانياً: التنظيمات الناصرية في العراق

### ١ - الاتحاد الاشتراكي العربي

أعلن الزعيم جمال عبد الناصر في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦١ قراره بإعادة تنظيم «الاتحاد القومي» وإعداد لجنة تحضيرية للمؤتمر القومي للقوى الشعبية. وفي ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢، تم استبدال تسمية «الاتحاد القومي» بـ «الاتحاد الاشتراكي العربي»، وذلك في أثناء انعقاد المؤتمر القومي، حيث أكد الاتحاد ثلاثة أشياء أساسية هي الحرية - الاشتراكية - الوحدة، وضم

مختلف التيارات السياسية في مصر، وأصبح عبد الناصر رئيساً للاتحاد، حيث عمل على نقل هذه التجربة إلى بعض الأقطار العربية، ومنها العراق.

وفي ١٤ تموز/يوليو ١٩٦٤، أعلن الرئيس عبد السلام عارف قيام الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق على نمط التجربة في مصر، وأصدر الميثاق الوطني الشبيه بالميثاق القومي في مصر، فلقي تأييد العناصر الاشتراكية والمؤيدين لعبد الناصر وسياساته في العراق. وانضمت إلى الاتحاد حركة القوميين العرب بعد أن كان لها علاقات متميزة مع عبد الناصر على الرغم من شكوكها تجاه نوايا عبد السلام عارف من قيام الاتحاد وقيادته له. وانضم من أعضاء الحركة إلى الاتحاد كل من سلام أحمد وعبد الإله النصراني وهاشم علي محسن. وقرر عبد السلام عارف مفاتحة القوى السياسية للانضمام إلى الاتحاد، وأبرزها حزب الاستقلال والحزب العربي الاشتراكي وحركة الوجدانيين الاشتراكيين والرابطة القومية، فضلاً عن حركة القوميين العرب. وتم تكليف كل من عبد الكريم فرحان وعبد الكريم هاني وشامل السامرائي وصبحي عبد الحميد<sup>(١١)</sup> بالتنظيم

(٩) خير الدين حسيب: مواليد مدينة الموصل في العراق عام ١٩٢٩. حاصل على البكالوريوس في الاقتصاد والتجارة من جامعة بغداد عام ١٩٥٤، وعلى ماجستير اقتصاد من لندن عام ١٩٥٧، ودكتوراه اقتصاد من جامعة كمبريدج ببريطانيا عام ١٩٦٠. تقلد عدة مناصب، منها محافظ البنك المركزي، والإحصاء في شركة نفط العراق ١٩٥٩ - ١٩٦٠. عمل في الأمم المتحدة لمنطقة غربي آسيا بين عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٤ في بيروت، وكان قد غادر العراق في السبعينيات من القرن العشرين ليستقر في لبنان، وتولى منذ عام ١٩٨١ إدارة مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت. ويُعد من طليعة المفكرين القوميين العرب، وهو مؤسس المؤتمر القومي العربي عام ١٩٩٠، والمؤتمر القومي - الإسلامي عام ١٩٩٤، والمنظمة العربية لحقوق الإنسان، والمنظمة العربية للترجمة، والمنظمة العربية لمكافحة الفساد، وكلها في بيروت. ويدعم الجمعية العربية للعلوم السياسية، واتحاد الاجتماعيين العرب. وقد أعلن قيام جائزة باسم جمال عبد الناصر تقدّم إلى شخصيات عربية تؤمن بأفكار عبد الناصر ومبادئه ولها مكانة قومية بارزة. ووقف بشدة ضد الغزو والاحتلال الأمريكيين للعراق في ربيع عام ٢٠٠٣، ونشط كمدير لمركز دراسات الوحدة العربية في عقد المؤتمرات العراقية والعربية، وكتابة المقالات والدراسات لإدانة العدوان ومؤامرات التقسيم والتفتيت التي تحاك ضد حاضر العراق ومستقبله، فضلاً عن محاولاته جمع القوى والشخصيات الوطنية العراقية (من الداخل أو الخارج) الرافضة للاحتلال لتلتقي في بيروت من أجل تأكيد مواقفها وبرامجها بغية تنسيق آليات تحرير العراق واستعادة استقلاله.

(١٠) عبد الإله النصراني: سياسي وقومي عربي من العراق، درس في بيروت، وانتمى إلى حركة القوميين العرب، واتخذ اتجاهاً ناصرياً في البداية. عمل في صفوف العمل القومي والاتجاه الاشتراكي في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، واعتُقل أكثر من مرة، وغادر العراق بعد ثورة ١٩٦٨ واستلام حزب البعث للحكم، وانتقل للمعارضة في سورية ثم استقر في لبنان وعمل في مركز دراسات الوحدة العربية، وعاد إلى العراق بعد الاحتلال ٢٠٠٣، وأعاد تشكيل «الحركة الاشتراكية العربية» ولكن الحركة لم تشارك في العملية السياسية.

(١١) صبحي عبد الحميد: من مواليد بغداد، وهو ضابط في الجيش العراقي وقومي الاتجاه من الضباط الأحرار الذين شاركوا في قيام ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ لإطاحة النظام الملكي في العراق. عمل وزيراً في الدولة العراقية بعد الثورة، وعُرف بعلاقاته المتميزة مع جمال عبد الناصر وبكونه إحدى الشخصيات الناصرية في العراق. وقف مع عبد السلام عارف بعد ثورة ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣ وساهم في تأسيس الاتحاد الاشتراكي العربي، وأصبح أمينه العام. وبعد انتهاء الحكم العارفي، انتقل إلى مصر ثم عاد إلى العراق وظل حتى مجيء الاحتلال الأمريكي في ربيع عام ٢٠٠٣، حيث قاد مع رموز وشخصيات قومية وناصرية التيار القومي العربي في العراق، وأصبح أمينه العام. ويعتبر الآن عن مواقف الناصريين والقوميين في العراق في مناهضة للاحتلال الأمريكي، ويقف إلى جانب القوى الناصرية في مواجهة المؤامرات على العراق.

ومفاتيح هذه القوى. وبالفعل، رحبت الأخيرة بتأسيس الاتحاد، وأعلنت الانضمام إليه ومن خلال أعضاء يمثلونها، وكان هؤلاء عبد الستار على حسين (حزب الاستقلال)، وأحمد الحبوبى (الحزب العربي الاشتراكي)، ومالك دوهان الحسن وغربي الحاج أحمد (الحزب العربي الاشتراكي)، ود. هشام الشاوي (الرابطة القومية)، وسلام أحمد وعبد الإله النصراني وهاشم علي محسن (حركة القوميين العرب). ومن الناصريين والقوميين المستقلين عبد الكريم فرحان وصبحي عبد الحميد ود. خير الدين حسيب وأديب الجادر وشامل السامرائي ود. عبد العزيز الدوري<sup>(١٢)</sup> وعبد الهادي الراوي.

لكتابة ميثاق الاتحاد، تم تشكيل هيئة تحضيرية ضمت عبد الكريم فرحان وشامل السامرائي وصبحي عبد الحميد ود. عبد العزيز الدوري وفؤاد الركابي<sup>(١٣)</sup> وغربي الحاج أحمد وعبد الهادي الراوي وعبد الستار علي الحسين وأياد سعيد ثابت ود. هشام الشاوي وسلام أحمد وعبد اللطيف الكمالي وعبد الكريم هاني. وكان الهدف هو مناقشة بنود التنظيم أمام الجماهير، ومن أبرزها تحقيق الوحدة مع الجمهورية العربية المتحدة. وصدرت جريدة الثورة العربية باسم الاتحاد، ورأس تحريرها سلام أحمد. هذا في حين ظلت حركة القوميين العرب خارج الاتحاد الاشتراكي العربي تعمل تنظيمياً رغم الطلب من

جميع التنظيمات داخل الاتحاد بحل نفسها، وعملت الحركة على إنشاء جهاز سري ضم عبد الإله النصراني ونوري نجم الموسومي<sup>(١٤)</sup> وزيدان النعيمي ومحمد علي البغدادي ومحمود الجنابي ورياض الدباس<sup>(١٥)</sup>.

وقد انعقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد الاشتراكي العربي في العراق في ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٤ وتكون من لجان عدة هي: الثورة العربية، والوحدة العربية، والنظام الأساسي، والاشتراكية - الديمقراطية، واللجنة السياسية. وأكد بيان المؤتمر الأول للاتحاد انضمام القوى الثورية في العراق إلى الاتحاد كجزء من الحركة العربية الواحدة ومن أجل إقرار دولة الوحدة، وبناء المجتمع الاشتراكي. وعهد في هذه المرحلة إلى تشكيل لجنة اقتصادية برئاسة د. خير الدين حسيب (محافظ البنك المركزي العراقي) من أجل إعداد مشاريع القرارات الاشتراكية التي أكدت أن الاشتراكية هي الحل الوحيد للتنمية في العراق وتحقيق العدالة الاجتماعية. وصدرت مع انعقاد المؤتمر التأسيسي للاتحاد القرارات الاشتراكية التي دعت إلى تأميم المصارف وشركات التأمين والمؤسسات الصناعية والتجارية الكبرى. وتم تكليف د. خير الدين حسيب، ومن خلال إدارة المؤسسة الاقتصادية والمؤسسة العامة للمصرف، إدارة عمليات التأميم والمراقبة العامة<sup>(١٦)</sup>.

(١٢) عبد العزيز الدوري (١٩١٩ - ٢٠١٠): مفكر قومي عروبي ومؤرخ التاريخ الإسلامي. ويعد الآن شيخ المؤرخين العرب. أكمل الدراسات العليا والدكتوراه في إنكلترا خلال الحرب العالمية الثانية، وعاد ليؤسس كلية الآداب ويصبح عميداً لها ثم رئيساً لجامعة بغداد. وقد اشتغل في العمل السياسي ضمن التيار القومي الناصري الاشتراكي، ولكنه غادر العراق بعد ثورة ١٩٦٨ وانتقل إلى لبنان، ثم استقر في الأردن أستاذاً للتاريخ الإسلامي في الجامعة الأردنية. ويعد في كتاباته وأطروحاته من مؤرخي الحركة القومية العربية وأحد رموز التيار القومي العربي في العراق والوطن العربي، ويحظى بسمعة علمية وأكاديمية وفكرية مرموقة في الغرب وبقية دول العالم.

(١٣) فؤاد الركابي: مواليد الناصرية عام ١٩٣١. درس الهندسة في جامعة بغداد، واعتنق عقيدة حزب البعث، وهو يعد مؤسس الحزب في العراق. وقد أصبح وزيراً للإعمار بعد ثورة ١٩٥٨، ثم لجأ إلى سورية بعد استقالته في شباط/فبراير ١٩٥٩ وخلافاته مع عبد الكريم قاسم واتهامه ضمن الشباب الذين نفذوا وخططوا لاغتيال قاسم، وحُكم عليه بالإعدام عام ١٩٦٠. وعاد بعد تولي عبد السلام عارف الحكم عام ١٩٦٣ وأصبح وزيراً للبلديات ١٩٦٤ - ١٩٦٥، واستقال بسبب خلافات مع عارف، وأسّس الحركة الاشتراكية العربية عام ١٩٦٥، واعتُقل بعد قيام ثورة حزب البعث عام ١٩٦٨ ليُسجن ثم يُقتل داخل السجن عام ١٩٧١ (قيل بسبب طعنه بالسكين).

(١٤) نوري نجم الموسومي: من الشخصيات في حركة القوميين العرب في العراق خلال الستينيات من القرن العشرين. تحول إلى عضو في حزب البعث وأصبح يحتل مناصب إدارية وثقافية في الدولة بعد عام ١٩٦٨، وكان آخرها وكيل وزارة الثقافة والإعلام، ونائب الأمين العام لبيت الحكمة في العراق قبل الغزو في عام ٢٠٠٣، وقد غادر العراق وتوفي عام ٢٠٠٩.

(١٥) خالد العزاوي، «صفحات من تاريخ الحركة القومية الناصرية في العراق: الحلقة الأولى»، موقع الفكر العربي (٢٢ آب/أغسطس ٢٠٠٧)، <http://www.alfikralarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=90>.

(١٦) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٨٦)، ص ٢٤٤ - ٢٤٥.

لكن بعد فترة قصيرة من قيام الاتحاد، ابتعدت عنه بعض القوى القومية، منها حركة الوجدويين الاشتراكيين والحزب العربي الاشتراكي. ولم يبق في الاتحاد سوى كتلة الضباط القوميين وحركة القوميين العرب وحركة الناصريين المستقلين وجماعة عبد السلام عارف.

وظهرت في سلطة عبد السلام عارف كتلة ناصرية ضمت الضباط القوميين، وهي كتلة صبحي عبد الحميد. وهناك أيضاً حركة القوميين العرب وحركة الناصريين المستقلين وضمت د. خير الدين حسيب وأديب الجادر. وحدث صراع داخل الاتحاد الاشتراكي العربي مع ظهور جناح عبد السلام عارف الذي ضم أحمد الحبوبى وعبد الهادي الراوي وشامل السامرائي، حيث وقف ذلك الجناح في وجه الجناح الناصري اليساري الذي كان د. خير الدين حسيب يقوده، وطالب بوقف القرارات الاشتراكية في البلاد. ومن ثم انشق الاتحاد الاشتراكي العربي إلى جناحين، عارفي وناصرى يساري، انتهى باستقالة د. حسيب من المؤسسة الاقتصادية نتيجة لذلك<sup>(١٧)</sup>.

وكان المؤتمر الأول للاتحاد الاشتراكي العربي قد سمي رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء وأعضاء في اللجنة التحضيرية كأعضاء في اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي العربي، من دون إجراء انتخابات في هذا الشأن. وتم انتخاب ثلاثة أشخاص لإكمال أعضاء اللجنة التنفيذية وهم د. خير الدين حسيب ود. أحمد مطلوب (أستاذ الأدب العربي في جامعة بغداد وعميد كلية الآداب فيها، ووزير الإرشاد السابق، والأمين العام للمجمع العلمي العراقي) وهاشم علي محسن، وانتخاب عبد الكريم فرحان أميناً عاماً للاتحاد وفؤاد الركابي نائباً له، ووصل عدد الأعضاء إلى عشرات الآلاف من الأشخاص، وكانت جلسات الاتحاد تُعقد أسبوعياً<sup>(١٨)</sup>.

إلا أن الاتحاد الاشتراكي العربي واجه في واقع الحال تناقضات في تشكيلته سرعان ما تحولت إلى خلاف

بين عبد السلام عارف وحركة القوميين العرب، أحد أبرز مكونات الاتحاد، واستقال الأمين العام للاتحاد عبد الكريم فرحان ومعه خمسة وزراء آخرين في ٤ تموز/ يوليو ١٩٦٥ وهم من أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي، وبدأ الصراع بين عبد السلام عارف والقوميين، وحلت التنظيمات المشاركة في الاتحاد نفسها شكلياً، كما فعلت حركة القوميين العرب، فعاش الاتحاد أزمة صدام بين جناحين، الجناح العارفي داخل السلطة والجناح الآخر الناصري. وبعد أن سعى عارف إلى الانفراد بالحكم، انسحبت حركة القوميين العرب من الاتحاد الاشتراكي العربي، ومعها الناصريون (الجناح اليساري) أيضاً، وانحاز عارف إلى الجناح اليميني، ولم تتمكن العناصر والشخصيات والقوى الثورية اليسارية داخل الاتحاد الاشتراكي العربي من إدارة الأوضاع لمصلحتها<sup>(١٩)</sup>.

ويبدو أنه كان للخلاف بين عبد السلام عارف والقوميين الناصريين في هذه المرحلة أسباب جوهرية تحولت حول الأمور الداخلية، ومسألة العمل الجماهيري والحزبي، وبرنامج الحكم في البلاد، وعلاقات عارف مع الزعيم جمال عبد الناصر ومصر. هذه القضايا كلها لم تصل إلى توافق بين الجانبين، حيث أدركت القوى القومية أنها تقف أمام طريق مسدود، فقررت الانسحاب من تشكيلة الاتحاد الاشتراكي العربي. وعلى الرغم من ذلك، استمر عبد السلام عارف في مشروعه بشأن الاتحاد الاشتراكي العربي حتى مصرعه في نيسان/ أبريل ١٩٦٦.

وعلى الرغم من ذلك، فإن قصر عمر الاتحاد لم يجل دون أن يكون للاتحاد تأثيره في الواقع السياسي والاقتصادي في العراق، من خلال صدور قرارات التأميم الاشتراكية والاقتصادية والمالية، والانفتاح على الشيوعيين الذين رحبوا بهذه القرارات، ثم التعاون والتنسيق بين العراق والجمهورية العربية المتحدة والسير

(١٧) المصدر نفسه، ص ٤٤٧ - ٤٤٨.

(١٨) سعد مهدي شلاش، حركة القوميين العرب ودورها في التطورات السياسية في العراق، ١٩٥٨ - ١٩٦٦، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ١٨٧.

(١٩) «تقرير عن اجتماع اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب في آذار/ مارس ١٩٦٦»، في: الوثائق السياسية لحركة القوميين العرب ١٩٦٦ (بيروت: جامعة بيروت العربية، ١٩٦٧)، ص ٤.

في خطوات وحدوية سياسية وعسكرية، مثل اتفاقية ٢٦ أيار/ مايو ١٩٦٥ بإعلان القيادة السياسية الموحدة بين العراق والجمهورية العربية المتحدة، التي حظيت بدعم من الشخصيات القومية الناصرية وحركة القوميين العرب داخل الاتحاد الاشتراكي<sup>(٢٠)</sup>.

## ٢ - الحركة الاشتراكية العربية

تشكّلت هذه الحركة بعد انتهاء عمل الاتحاد الاشتراكي العربي باتفاق بين القوميين المستقلين والضباط الوجوديين والقوميين الناصريين من أعضاء الاتحاد الاشتراكي العربي، الذين اتفقوا على تشكيل تنظيم سرّي معارض لسلطة عبد السلام عارف حمل اسم الحركة الاشتراكية العربية، وذلك في ٣ آب/ أغسطس ١٩٦٥، وضَمَّ سلام أحمد وعبد الإله النصراوي وهاشم علي محسن وفؤاد الركابي ود. خير الدين حسيب وأديب الجادر وخالد علي الصالح وصبحي عبد الحميد وعبد الكريم فرحان وعبد الستار علي الحسين. وعُقد أول اجتماع للحركة في منزل أديب الجادر في المنصور في بغداد، وجاءت تسمية الحركة باقتراح من د. خير الدين حسيب، وهو في الأصل اسم لحركة سرّية أسّسها د. خير الدين حسيب مع أديب الجادر وخالد علي الصالح وآخرون في عام ١٩٦٣. وأُجريت انتخابات الهيئة التنفيذية للحركة فتكوّنت الهيئة من الأمين العام صبحي عبد الحميد، وأديب الجادر ود. خير الدين حسيب وفؤاد الركابي وعبد الكريم فرحان وخالد علي الصالح وعبد الستار علي الحسين وسلام أحمد وهاشم علي محسن وعبد الإله النصراوي وشاكر السعدي ونوري الأزرق وعصمت بكر وصبحي عبد الحميد<sup>(٢١)</sup>.

ويقول القيادي في الحركة عبد الإله النصراوي إن الحركة الاشتراكية العربية التي هي جزء من حركة القومية العربية في العراق أكدت جملة مبادئ هي:

- الطبيعة الشعبية لفكرة الوحدة العربية.

- القومية حركة بعيدة عن التعصب الأعمى.
- حل المسألة الكردية وتأييد حقوق الأكراد في وطن واحد يجمع العرب والأكراد، والوقوف ضد الانفصال.
- ترسيخ مفهوم الديمقراطية بدل الديكتاتورية، وتداول سلمي للسلطة.

- العمل الشعبي والحزبي نحو الجماهير هو الأساس بالنسبة إلى الحركة<sup>(٢٢)</sup>.

ونتيجة خلافات بين حركة القوميين العرب وقيادة الجمهورية العربية المتحدة وخلافات بين التيارات داخل هذه الحركة نفسها، انقسمت الحركة الاشتراكية إلى ثلاث كتل: الحركة الاشتراكية العربية، ومثلها د. خير الدين حسيب وأديب الجادر؛ كتلة فؤاد الركابي وعبد الإله النصراوي؛ كتلة حزب الوحدة الاشتراكي، ومثلها صبحي عبد الحميد وخالد علي الصالح ودعت إلى الوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة بقيادة جمال عبد الناصر. وكان عارف عبد الرزاق (أحد الضباط الكبار في الجيش والناصري الاتجاه) يؤيد هذا الحزب وتربطه علاقة جيدة بصبحي عبد الحميد. ولكن قيادات هذه الحركة وكتلها المنقسمة في ما بينها واجهت في أواخر عام ١٩٦٨، وبعد وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة في العراق، عمليات مطاردة واعتقال وسجن، فهرب أغلبها إلى مصر وسورية ولبنان بشكل خاص، في ظل سياسة ضرب التيار الناصري والقوى القومية في البلاد آنذاك<sup>(٢٣)</sup>.

وقد قام نظام الحكم باعتقال كثير من الشخصيات القومية والناصرية في العراق، من مدنيين وعسكريين، بعد أن وجّه حزب البعث بعد تسلّمه الحكم في العراق انتقادات شديدة إلى سياسة مصر الخارجية، وخاصة السياسة العربية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، وهو ما دفع القوى القومية والناصرية في بداية الأمر إلى ممارسة العمل السري، في حين اندمج أعضاء آخرون،

(٢٠) انظر: باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، تعريب نادرة الخضير الكبيسي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٤).

(٢١) «مقابلة مع الأمين العام للحركة الاشتراكية العربية عبد الإله النصراوي»، الصباح (بغداد)، ١١/١٢/٢٠٠٤.

(٢٢) انظر مقالة عبد الإله النصراوي في: الجريدة (بغداد) (٢٠٠٦).

(٢٣) العزاوي، «صفحات من تاريخ الحركة القومية الناصرية في العراق: الحلقة الأولى».

ناصريون وقوميون عرب، في نظام الحكم الجديد (أمثال د. هشام الشاوي، ومالك دوهان الحسن، في حين اتجه د. سعدي محمد صالح السعدي للعمل الجامعي) وغيرهم من الكوادر القومية والناصرية في العراق. وانتهت بذلك أعمال الحركة الاشتراكية العربية داخل العراق.

### ٣ - تنظيم الطليعة العربية

هو تنظيم قومي أنشأه الرئيس جمال عبد الناصر باسم الطليعة العربية، وضمّ طلاباً ومبعوثين عرباً يدرسون في الجامعات المصرية، وضمّ أيضاً منفيين سياسيين عاشوا في القاهرة آنذاك. وأنجب هذا التنظيم الكثير من القيادات السياسية والفكرية التي وصلت إلى مناصب عليا في الأقطار العربية. ووصف التنظيم بأنه محاولة قومية (تنويرية) أكثر من كونه حزباً سياسياً.

وكان هدف هذا التنظيم دعوة الحركة العربية الواحدة إلى بناء مؤسسة قومية قادرة على النهوض بالمشروع القومي العربي عن طريق أجهزة الدولة في الأقطار العربية، وبناء تنظيم قومي. ولكن ما حصل في الاتحاد الاشتراكي العربي من فشل تكرر في مشروع الطليعة العربية أيضاً، حيث انقلبت أجهزة الدولة عليه بعد أن امتدت عناصر التنظيم إلى مختلف الساحات العربية، إلى أن حلت نكسة ١٩٦٧ وحدث الانقلاب على المشروع القومي ووفاة عبد الناصر عام ١٩٧٠، وهو ما أدى إلى تداعي هذا التنظيم<sup>(٢٤)</sup>.

أما تنظيم الطليعة العربية في العراق، فقد استمر، متمثلاً في الحركة القومية الاشتراكية العربية، في أنشطته الجماهيرية بعد أن ضمّ أكثر العناصر التي كانت تعمل في الاتحاد الاشتراكي العربي. ولكن تطوراً حدث عندما عاد أديب الجادر من القاهرة في بداية عام ١٩٦٦ ليبلغ د. خير الدين حسيب وصبحي عبد الحميد وعبد الكريم الفرحان أن فتحي الديب أخبره أن الرئيس جمال عبد الناصر أنشأ تنظيماً قومياً باسم الطليعة العربية يمتد

إلى جميع الأقطار العربية، وله قيادة قومية مركزية، وأن هذه القيادة اختارت في العراق المذكورين أعلاه ليكونوا قيادة تنظيم الطليعة العربية فيه، في حين اقترح بعضهم أن تكون القيادة الجديدة مكوّنة من قيادة الحركة الاشتراكية العربية نفسها، منعاً لحدوث ازدواجية في العمل بين التنظيمين. ولكن القيادة المصرية أجابت بالموافقة على قبول خالد علي الصالح فقط، وتأجيل قبول كلّ من سلام أحمد وفؤاد الركابي وعبد الإله النصراوي وهاشم علي محسن، بسبب الخلافات بين حركة القوميين العرب والقيادة المصرية في تلك الفترة، وانعكاس ذلك على التنظيم الجديد وقيادته في العراق، وخوفاً من انكشاف سرّ التنظيم عند دخول أعضاء من حركة القوميين العرب إليه. ثم عادت القاهرة بعد فترة لتوافق على انضمام د. عبد العزيز الدوري إلى قيادة تنظيم الطليعة العربية، واختيار ٩٠ عضواً من الحركة الاشتراكية العربية بشكل سرّي ليكونوا أساس تنظيم الطليعة العربية في العراق مع استمرار الحركة الاشتراكية العربية في أنشطتها وتنظيمها. وانتمى أيضاً محمد علي سباهي إلى هذا التنظيم وكانت له علاقات خاصة بجمال عبد الناصر وبالإيمان بأهدافه القومية<sup>(٢٥)</sup>.

وبعد محاولة عارف عبد الرزاق الانقلابية الثانية ضد حكم الرئيس عبد الرحمن عارف في ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٦٦، اعتُقل أغلب أعضاء تنظيم الطليعة العربية من العسكريين، وحلّ أديب الجادر محل صبحي عبد الحميد، بعد أن اعتُقل الأخير، ليتولّى قيادة التنظيم في العراق.

ونتيجة الخلافات بين حركة القوميين العرب وقيادة الجمهورية العربية المتحدة، وتداخل هذه الحركة مع تنظيم الطليعة العربية والحركة الاشتراكية العربية، برزت خلافات حادة بين أعضاء التنظيم أدت في آذار/مارس ١٩٦٨ إلى انشقاق الحركة الاشتراكية العربية إلى ثلاث كتل: د. خير الدين حسيب وأديب الجادر في الحركة الاشتراكية العربية؛ فؤاد الركابي وعبد الإله النصراوي؛

(٢٤) إيمان يحيى، «أعمدة حزب وحلف يوليو العربي»، الوقت، ١٣/٨/٢٠٠٧؛ حبيب عيسى، «البيان ٨»: الطليعة العربية.. من التعارف إلى التعريف، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، ١٥/١٢/٢٠٠٨.

(٢٥) انظر مقالة أمير الحلوفي: الزمان (لندن)، ٢٤/٦/٢٠٠٩؛ وموقع العراقي الإلكتروني، <http://www.aliraqi.com> > community.com > .

صبيحي عبد الحميد وخالد علي الصالح في حزب الوحدة الاشتراكي. وبذلك انتهى عملياً وجود الطليعة العربية مع قيام ثورة ١٧ - ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٦٨ في العراق، وتراجع المد القومي بعد نكسة حزيران/ يونيو ١٩٦٧ ومن ثم وفاة عبد الناصر<sup>(٢٦)</sup>.

#### ٤ - رابطة الطلبة والحدويين الاشتراكيين

ضمت هذه الرابطة طلاباً من التيار الناصري في الإعداديات والجامعات، وكان من أبرزهم محمد عبد الرزاق الحديثي وماهر الشمري وفؤاد هادي العاني وموفق حميد البياتي وخالد العاني وخليل الكبيسي ومعجل جواد الجنابي. وقد ظهرت في بداية قيام ثورة ١٧ - ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٦٨ وكان هدفها، بدافع من حماسة من الشباب والطلاب وإعجاب بسياسية عبد الناصر وبشخصيته القومية، توحيد العمل القومي الناصري. ولكن هؤلاء ووجهوا بقوات الشرطة والأمن، وتم اعتقال عدد منهم، وهرب آخرون إلى أماكن أخرى بعيداً عن قبضة السلطة التي استخدمت القوة والشدة ضد الأنشطة الناصرية والقوى القومية في بداية قيام الثورة، الأمر الذي دفع الكثير منهم إلى اللجوء إلى خارج العراق ووقف أنشطتهم التنظيمية في الداخل<sup>(٢٧)</sup>.

#### ٥ - الحزب الاشتراكي

تأسس هذا الحزب في ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٨ برئاسة رشيد محسن، ومعه فاروق صبري (معاون مدير الاستخبارات العسكرية السابق) والعقيد المتقاعد حيدر سلمان وهاشم جعفر الحويبي ومعاذ عبد الرحيم، وناصر الفلاح وشاكر الطبقة. وقد تبنت الحزب آراء جمال عبد الناصر وأفكاره وسياساته القومية في إطار مكافحة الاستعمار الأجنبي والرجعية، والوقوف ضد الأفكار الانفصالية، ودعم الوحدة العربية، لكنه عارض قيام ثورة ١٧ - ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٦٨، فلاحقت السلطة

أعضاءه واضطرت أغلبهم إلى اللجوء إلى مصر، لا سيما أن خلافات حدثت بعد وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى السلطة في العراق بين القيادات البعثية والناصرية، وتم فصل كل من أياد سعيد ثابت ونظمي شاكر أوجي ودريد سعيد ثابت من صفوف حزب البعث. وقد دعا هؤلاء الأحزاب والشخصيات الناصرية في العراق إلى عقد مؤتمر سياسي قومي من أجل التوصل إلى اتفاق حول آليات عمل هذه الأحزاب الناصرية والقومية. وتم تشكيل مؤتمر القوميين الاشتراكيين الذي دعا إلى تبني الأفكار الناصرية والحدوية، ومقاومة اتجاهات حزب البعث العربي الاشتراكي وسياساته بعد أن وصل إلى الحكم في البلاد.

#### ٦ - الحزب العربي الاشتراكي

تأسس هذا الحزب في تموز/ يوليو ١٩٦١ من الأعضاء السابقين في حزب الاستقلال، وهم عبد الرزاق شبيب (نقيب المحامين السابق) الذي انتخب رئيساً للحزب، وقاسم يحيى المفتي أميناً للسر، وفيصل الوائلي وأحمد هادي الحويبي ومالك دوهان الحسن وغري الحاج أحمد وعبد العال الصكبان وتوفيق المؤمن كأعضاء في الحزب، وكان أغلبهم من أبناء الطبقة الوسطى. وللحزب تنظيم عسكري بسيط ضم عدداً من الضباط، منهم العقيد عبد اللطيف الدراجي والمقدم كنعان نايف الملاح والزعيم شاكر محمود شكري. وأكد الحزب في أول نشرة أصدرها في تموز/ يوليو ١٩٦٠ أنه يؤمن بالقومية العربية حقيقة حية وقومية إنسانية غير عداوية وتحترم القوميات الأخرى، وأن العراق جزء من الوطن العربي لا يتجزأ ولا يجوز التخلي عن أراضيه، وأنه (أي الحزب) يعمل على استرداد الأراضي العربية، ويؤمن بالوحدة العربية هدفاً أساسياً، وضرورة ملحة من أهداف القومية العربية، واستجابة لإرادة الأمة الحرة لتحقيق حياة دستورية تستند إلى أسس ديمقراطية سليمة تكفل للشعب سيادته<sup>(٢٨)</sup>. وقد رفع

(٢٦) العزاوي، «صفحات من تاريخ الحركة القومية الناصرية في العراق: الحلقة الأولى».

(٢٧) خالد العزاوي، «شيخ المجاهدين الناصريين في العراق: الحلقة الثانية»، موقع الفكر العربي (٢٣ آب/ أغسطس ٢٠٠٧) <http://www.alfikralarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=97>.

(٢٨) عبد الفتاح يحيى البوتاني، العراق: دراسة في التطورات السياسية الداخلية، ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ - ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣ (دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص ٣١٥ - ٣١٦.

الحزب شعار وحدة - كفاح - اشتراكية، ثم حوّل الشعار إلى حرية - اشتراكية - وحدة، في تجاوب واضح مع أفكار جمال عبد الناصر العربية ومبادئه القومية التي كانت سائدة في العراق في تلك الفترة.

وقد شارك هذا الحزب في الجبهة القومية، التي تشكّلت في مرحلة سابقة، لمواجهة حكم عبد الكريم قاسم (١٩٥٨ - ١٩٦٣)، وانضم بعد حركة تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣ إلى الاتحاد الاشتراكي العربي لكنه خرج منه في أواخر عام ١٩٦٦ بعد أن حصل انشقاق داخل الحزب قاده مالك دوهان الحسن، ليعلن تشكيل اللجنة المركزية للحزب العربي الاشتراكي، وظهر جناح آخر قاده عبد الرزاق شبيب.

## ٧ - الرابطة القومية

وهي رابطة ظهرت بعد قيام ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، وكان مؤسسها د. هشام الشاوي، ومعه عدنان الراوي وفوزي عبد الواحد وفارس ناصر الحسن. وقد اندمجت بعد أحداث حركة تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٨ في الاتحاد الاشتراكي العربي، ولها نشرة سرّية هي الرقيب. وبعد توقّف أعمال هذا الاتحاد وأنشطته، انقسمت الرابطة إلى المؤتمر القومي بقيادة عدنان الراوي ورمزي العمري، والرابطة القومية بقيادة د. هشام الشاوي. وكان شعارها الأساسي «شعب عربي واحد ودولة عربية واحدة».

## ٨ - حزب العمال العربي الاشتراكي

وهو حزب قومي ناصري أغلب أعضائه من الشخصيات القومية في العراق التي نشطت في مرحلة الستينيات من القرن العشرين. وكان معظم مؤسسيه قد انضموا في فترة من الفترات إلى صفوف حزب البعث العربي الاشتراكي، ولكنهم فصلوا منه لخلافات مع

قياداته آنذاك. ومن أبرز أعضاء الحزب الجديد علي صالح السعدي<sup>(٢٩)</sup> ومحسن الشيخ راضي وهاني الفكيكي وحيد خلخال وأبو طالب عبد المطلب الهاشمي وحيد عبد المجيد<sup>(٣٠)</sup>.

عقد الحزب مؤتمره الأول في نهاية عام ١٩٦٩، حيث ظهرت بين أعضائه خلافات أيديولوجية، وانشق بسببها إلى تيارين: تيار حميد عبد المجيد وتيار علي صالح السعدي وسعدي محمد صالح السعدي، وتم تبني الأفكار اليسارية الماركسية على خطى ما حصل من تغيير آنذاك في فكر حركة القوميين العرب وبعض القيادات الناصرية التي أُصيبت بالصدمة بعد نكسة ١٩٦٧، وانتقلت من فكر القومية العربية إلى الماركسية - اللينينية.

## ٩ - حركة الوجدانيين الاشتراكيين

هي حركة ضمّت عدداً من الشباب أصحاب الميول الناصرية، وظهرت بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، ونشطت بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٤. وأغلب أعضائها من الطلاب أمثال عامر حسن فياض (عميد كلية العلوم السياسية في جامعة بغداد حالياً)، وموفق البياتي وهيثم طه الدوري وخالد العزاوي، الذين انضموا بعد ذلك إلى تنظيم أوسع هو رابطة الطلبة الوجدانيين الناصريين، الذي كان من أعضائه باسم سعيد البياتي وعبد المجيد العيساوي وطه بديوي وحسين الأسدي وباسل كامل العاني ومحمد الحديثي وأدهم الكبيسي وفريد الكبيسي وجمال مصطفى مردان ومحيي الدين الحديثي وخالد المعاضيدي وصالح المعاضيدي ومحيي الكبيسي.

وكان محمد عبد الرزاق الحديثي من أبرز قيادات العمل الناصري في العراق خلال سبعينيات القرن الماضي، وقد تميّز بالنشاط والحماسة لتوحيد جهود التيار الناصري بمختلف تنظيماته وقياداته، وأصدر من حين

(٢٩) علي صالح السعدي: مواليد بغداد عام ١٩٢٨، أصله من ههيب في محافظة ديالى، دخل كلية التجارة وانضمّ إلى صفوف حزب البعث وأصبح عضواً في القيادة القطرية عام ١٩٥٨، وهرب إلى سورية في ١٩٥٩ وعاد إلى العراق مسؤولاً لفرع حزب البعث بأمر من القيادة القومية، وأصبح عضواً في القيادة القومية للحزب لكنه اختلف مع القيادات القومية، وتراجع دوره لجيل من العبثيين الذين استلموا الحكم عام ١٩٦٨.

(٣٠) إبراهيم خليل أحمد، «التجربة الناصرية وتأثيرها في العراق حتى عام ١٩٧٠»، مدونة الدكتور إبراهيم خليل أحمد (٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٩)، < http://www.wallaf.blogspot.com.blogspot.com/ 2009/12/1970.html >.



إلى آخر بيانات بشأن الأحداث والتطورات التي مرت بالعراق بعد عام ١٩٧٠، ووُزعت تلك البيانات بين كوادرات الحركة الناصرية بصورة سرّية بعيداً عن أنظار السلطات العراقية، خوفاً من إجراءات الملاحقة والاعتقال ضد أعضاء الحركة.

وبعد أحداث العدوان الأمريكي - الأطلسي على العراق مطلع عام ١٩٩١، حاولت السلطات العراقية فتح قنوات اتصال مع وجوه بارزة من قوى المعارضة القومية في الداخل والخارج، في محاولة لكسب تأييد القوى القومية في الوطن العربي، وتحسين صورتها داخلياً وخارجياً. وقد انقسمت الحركة الناصرية في العراق إلى قسمين:

أ - تيار ناصري علني، وقد ضمّ نخبة من الناصريين، في مقدمتهم د. وميض جمال عمر نظمي<sup>(٣١)</sup> ودريد سعيد ثابت وحسن شعبان ود. حسين الجميلي ود. سعد ناجي جواد الساعاتي، وسعى إلى إدامة علاقاته بالقوى القومية والناصرية خارج العراق، مثل المؤتمر القومي العربي والمؤتمر القومي - الإسلامي في بيروت، وشخصيات وهيئات قومية وناصرية في الأردن ومصر ولبنان بشكل خاص، من أجل إحداث توازن في علاقة هذا التيار بشخصيات قيادية في النظام العراقي السابق مثل طارق عزيز، وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء وعضو مجلس قيادة الثورة وعضو القيادة القطرية لحزب البعث، ود. سعدون حمادي<sup>(٣٢)</sup>، وكسب الدعم والمساندة لتوجهاته التي لم تكن تختلف جذرياً أو كانت

تتقاطع مع توجهات الدولة آنذاك في رفض التدخلات الأجنبية في شؤون البلاد، والحفاظ على نظام الحكم القائم، والانفتاح بين العراق والأقطار العربية الشقيقة، والعمل على كسر الحصار الاقتصادي والصحي والثقافي والعلمي المفروض على الشعب العراقي.

ب - تيار ناصري سرّي، وهو تيار في الخارج ضمّ أحزاباً وجماعات وشخصيات ناصرية هجرت العراق بعد استلام حزب البعث السلطة عام ١٩٦٨ وانتقلت إلى المنفى للعمل في المعارضة، سواء في مصر أو في لبنان أو سورية، بعد أن تمت مطاردة التيار الناصري ورموزه بحيث أُجبر البعض على البقاء خارج العراق طوال ٣٥ عاماً من حكم حزب البعث، ثم عاد بعد زوال الحكم عام ٢٠٠٣<sup>(٣٣)</sup>.

أما التيار الناصري السري في الداخل، فقد ضمّ شخصيات وقوى ناصرية بقيت داخل العراق، أمثال زيدان خلف النعيمي وطارق مهدي المنديل وأفل يونس الأسدي وفيصل مريوش وفاصل إسماعيل العاني ومحمود الفلاح، حيث تم توحيد العمل الناصري طوال فترة السبعينيات من القرن الماضي، ولكن الأجهزة الأمنية استمرت في مطاردتهم، وأُلقي القبض عليهم وسُجنوا. وهناك مجموعة ناصرية أخرى ضمتّ مخلص عبد الجبار العاني وفروود عبود رسن ورياض صالح ياسين وموسى محسن خليفة وغسان جواد الجبوري وإبراهيم جلال فهمي وراغب فخري ومحمود جاسم عباس. واعتُقل هؤلاء أيضاً وأودعوا السجن وصدرت في حقهم عام ١٩٧٧ أحكام

(٣١) وميض جمال عمر نظمي: مفكر قومي ناصري وأستاذ جامعي، حاصل على دكتوراه علوم سياسية من إنكلترا، وأستاذ في جامعة بغداد، ورئيس الجمعية العراقية للعلوم السياسية. وكان أمين عام الجمعية العربية أيضاً، وهو من الشخصيات الفكرية والأكاديمية المعروفة في العراق وخارجه، وتربطه علاقات فكرية واسعة في الأقطار العربية. وقد تعاون بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ مع شخصيات ناصرية وقومية لتأسيس التيار العربي الذي يُصدر صحيفة راية العرب، وهو يعمل لتقوية التيار القومي العربي في العراق، فضلاً عن كونه عضواً في المؤتمر التأسيسي العراقي، الذي هو تجتمع القوى المناهضة للاحتلال والعملية السياسية في العراق، وعضواً في المؤتمر القومي العربي، والمؤتمر القومي - الإسلامي.

(٣٢) سعدون حمادي: مواليد كربلاء في العراق. درس في الجامعة الأميركية في بيروت وتأثر بالمفكرين القوميين وحركة القوميين العرب آنذاك. عاد إلى العراق وأصبح وزيراً بعد ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨. حاصل على دكتوراه الاقتصاد الزراعي من الولايات المتحدة، وعضو في القيادة القومية لحزب البعث. وبعد قيام الثورة عام ١٩٦٨ تقلّد عدة مناصب، منها منصب وزير للنفط ثم منصب وزير الخارجية ثم نائب رئيس الوزراء فمُنصب رئيس الوزراء عام ١٩٩١، ورئيس المجلس الوطني حتى الاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣. احتجزته القوات الأمريكية عدّة أشهر، ثم أُطلق سراحه وانتقل للعيش في دولة قطر. وتوفي في أثناء العلاج في ألمانيا، ودُفِنَ في قطر في ١٦ آذار/ مارس ٢٠٠٧. انظر: «مركز دراسات الوحدة العربية يعنى المفكر المناضل الدكتور سعدون حمادي»، المستقبل العربي، السنة ٢٩، العدد ٣٣٨ (نيسان/ أبريل ٢٠٠٧)، ص ٦ - ٧.

(٣٣) العزاوي، «صفحات من تاريخ الحركة القومية الناصرية في العراق: الحلقة الأولى».

راوحت بين السجن ومصادرة الأموال والممتلكات، وكانوا آنذاك يمثلون تنظيمات ناصرية عدة، هي مؤتمر القوميين الاشتراكيين وحزب الوحدة الاشتراكي والحزب الاشتراكي. ثم أصدر مجلس قيادة الثورة في ١٦ تموز/ يوليو قراراً بالعفو عنهم (القرار الرقم ٩٥٨)، وذلك بمناسبة حلول الذكرى العاشرة لقيام الثورة، لكن اشترط عليهم توقيع تعهد خطي بعدم ممارسة العمل السياسي ضد الحزب والثورة بعد خروجهم من السجن<sup>(٣٤)</sup>.

## ١٠ - الحزب الاشتراكي العربي الموحد

في صيف عام ١٩٧٠، وفي محاولة لإعادة تنظيم التيار الناصري في العراق، ظهر تنظيم جديد هو الحزب الاشتراكي العربي الموحد، واختير فؤاد الركابي أميناً عاماً له، وفالح راضي عبد الجبار نائباً له، مع بعض الأعضاء الآخرين. ووضع الركابي الأسس النظرية والأيدولوجية لهذا التنظيم، إلا أن السلطة الأمنية لاحقتهم، وتم اعتقال الركابي ثم اغتياله داخل السجن، وهرب الأعضاء الآخرون إلى خارج العراق. وتم تجميد أنشطة الحزب للحفاظ على حياة من تبقى منهم. واستمر ذلك الحال إلى أن أعيد في أواخر عام ١٩٨٢ التنظيم في الخارج وباسم جديد هو الحركة القومية الديمقراطية. ولكن صعوبة العمل السياسي والتنظيمي في الخارج أجبرت التنظيم على التوقف في حزيران/ يونيو ١٩٨٦. وبعد زوال نظام الحكم إبان الاحتلال الأمريكي للعراق في ربيع عام ٢٠٠٣، جرت مباحثات بين الأعضاء السابقين للحزب من أجل عودتهم تنظيمياً وحزبياً في ظل إعادة عمل التيار الناصري وتشكيلاته في العراق كجزء من التيار العربي القومي الذي نشط في هذه الفترة، وتم الاتفاق على اسم جديد للحزب هو الحزب القومي الديمقراطي، وهو ما سوف نتطرق إليه لاحقاً.

## ١١ - التجمع الوطني العراقي

بعد الانتكاسة التي أصابت القوى القومية الناصرية في العراق، في إثر تولي حزب البعث العربي الاشتراكي الحكم في العراق عام ١٩٦٨ وحملة الاعتقالات

والمطاردات التي تعرض لها الناصريون والقوميون، وفرار قيادات التنظيم الناصري وأعضائه البارزين إلى المنفى، ظهر في عام ١٩٧٢ تنظيم جديد يحمل اسم التجمع الوطني العراقي، ومقره دمشق، كجزء من تيار الحركة القومية في العراق والحركة الاشتراكية العربية الديمقراطية، وعلى اعتبار أنه حركة معارضة سياسية في الخارج شملت، فضلاً عن الناصريين، جماعات أخرى معارضة، مثل الأكراد والاشتراكيين، التقت حول فكرة ومضمون المعارضة لنظام الحكم آنذاك.

## ١٢ - الحزب الناصري الوحدوي الاشتراكي

تأسس هذا الحزب في مؤتمر عُقد في العراق في ١٨ حزيران/ يونيو ١٩٩٣ تحت قيادة د. باسم سعيد البياتي ومحمد صالح الكيسي وخالد العزاوي. وتواصلت اللقاءات بين أعضاء الحزب والقوى المعارضة الناصرية في الخارج، وخاصة خالد علي الصالح، من أجل تنسيق المواقف. ولكن، الحزب، حاله حال القوى الأخرى المعارضة، واجه صعوبة العمل في الداخل في ظل شدة قبضة السلطة ومطاردتها للعناصر والشخصيات السياسية المعارضة، وهو ما أضعف من فاعليته.

## ثالثاً: التنظيمات الناصرية

### بعد الاحتلال عام ٢٠٠٣

ظهرت بعد الغزو الأمريكي للعراق في ربيع عام ٢٠٠٣، وزوال نظام حكم صدام حسين (١٩٧٩ - ٢٠٠٣) وأيدولوجية حزب البعث العربي الاشتراكي، حالة حراك سياسي وفكري عانت فيها القوى الناصرية أوضاعاً صعبة ومعقدة، ومن أبرزها عدم السماح بممارسة أنشطتها الفكرية وتنظيماتها وتحركاتها الحزبية.

وقد عادت لتنتلق مجدداً في ظل ما عُرف بالعراق الجديد، وحالة الانفتاح السياسي والفكري، وما سمي «الديمقراطية والحرية»، التي استفادت منها بشكل أو بآخر القوى والأحزاب والشخصيات القومية والناصرية. وقد ظهر عدد كبير من التنظيمات الناصرية في العراق، سواء تنظيمات كانت تعمل في السابق وجمدت أنشطتها،

(٣٤) العزاوي، «شيخ المجاهدين الناصريين في العراق: الحلقة الثانية».

الوطنية العراقية مع مفهوم الرعاية الاجتماعية والاشتراكية<sup>(٣٥)</sup>.

وعقدت الحركة اجتماعاً لها في بغداد في ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٤ لتشكيل قيادة الحركة وانتخاب اللجنة المركزية المؤقتة، التي ضمت ٣٥ عضواً عاملاً و٣ أعضاء احتياط، وممثلين عن المحافظات العراقية كأعضاء في اللجنة المركزية للحركة. واعتُبر فؤاد الركابي رمزاً وطنياً لها، وتم إصدار جريدة الثوري التي يرأس تحريرها عبد الإله النصراوي<sup>(٣٦)</sup>.

وأعلنت الحركة الاشتراكية العربية أنها «حركة معارضة» في العراق، ولكنها متعاونة كونها معارضة سلمية ديمقراطية بعيداً عن المحاصصة والطائفية ومجالس الحكم. ودعت إلى عقد مؤتمر وطني يجمع أطراف الشعب العراقي كافة، ليتحول إلى هيئة تشريعية مؤقتة وينتخب حكومة واسعة تنال احترام الناس وتمتلك الصلاحيات من أجل العمل في خدمة الشعب العراقي<sup>(٣٧)</sup>. وقد حددت الحركة البرنامج المرحلي لها وسياساتها بعد الاحتلال الأمريكي للعراق. أما عدم حصول الحركة على نصيب من الانتخابات أو مجلس الحكم أو الوزارات أو مجالس المحافظات ومجالس البلديات، فمردّه إلى اختلاف رؤيتها للواقع السياسي العراقي وأهدافها التي تتمثل في: إلغاء الطائفية السياسية؛ بناء عراق ديمقراطي برلماني تحادي؛ بناء دولة وطنية عادلة؛ التوافق الوطني والمصالح وعدم التهميش والإقصاء؛ وضع أسس وقواعد واضحة للخطط الأمنية؛ وضع جدول زمني لانسحاب القوات الأجنبية من العراق؛ حل الميليشيات؛ عودة مهجري الداخل والخارج؛ ضمان حرية الصحافة، والنشر والالتزام بحقوق الإنسان؛ تعديل قانون الانتخابات؛ إطلاق سراح المعتقلين؛ دعم الجامعة العربية، وتطوير العلاقات مع دول الجوار، ودعم الشعب الفلسطيني، وانتهاج سياسة خارجية مستقلة،

أو تنظيمات جديدة وشخصيات وأعضاء تكتلوا في ما بينهم ليشكّلوا أحزاباً وتجمّعات تدور كلّها حول فكرة القومية العربية والوحدة العربية والأفكار والمبادئ الناصرية التي جسدها الزعيم الخالد جمال عبد الناصر. وكجزء من التيار العربي الأوسع، الذي ظهر في العراق بعد زوال النظام السابق ومجيء الولايات المتحدة وحلفائها كقوى احتلال وغزو، تحفّزت التنظيمات والشخصيات القومية والعروبية على التحرك دفاعاً عن وحدة العراق وسيادته واستقلاله، وحفاظاً على هوية العراق العربية باعتباره البوابة الشرقية للوطن العربي وركيزة من ركائز الأمة العربية في مشروعها الحضاري العربي النهضوي. ومن أبرز التنظيمات الناصرية التي ظهرت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣:

## ١ - الحركة الاشتراكية العربية

تعود هذه الحركة إلى ستينيات القرن العشرين، كما سبق أن أشرنا، ولكنها عادت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ للعمل في العراق، فأعيد بناء تنظيمها وأصبح الأمين العام الجديد للحركة عبد الإله أمين النصراوي، وانضم إليه قيس جواد العزاوي (ناصرى غادر العراق في مطلع السبعينيات متوجّهاً إلى لبنان ثم استقر في فرنسا) رئيس تحرير صحيفة الجريدة، ومحل الدليمي.

وعبرت الحركة عن نفسها على لسان عبد الإله النصراوي بأنها تيار قومي اشتراكي ديمقراطي ووجه من قبل حكم البعث وعانى تصفيات لرموزه وقياداته وكوادره، حيث سُجن النصراوي نفسه في الزنزانة الرقم واحد في سجن النهاية، وفرّ أغلب أعضاء الحركة إلى الخارج، بين سورية ولبنان ومصر، ثم رجعوا بعد زوال نظام الحكم لكي يعيدوا تشكيل الحركة العربية الاشتراكية مرجعية وطنية ديمقراطية يحكمها العمل السياسي، من أجل بناء الدولة الوطنية المدنية الحديثة على أسس الهوية

(٣٥) «حوار مع عبد الإله النصراوي الأمين العام للحركة الاشتراكية العربية»، الصباح الجديد (بغداد)، ٢٨/٤/٢٠٠٩.

(٣٦) خالد العزاوي، «الأحزاب القومية الناصرية ورؤيتها لحل المشكلة الكردية: الحلقة الرابعة»، موقع الفكر العربي (٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)، <http://www.alfikralarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=857>.

(٣٧) «لقاء مع عبد الإله النصراوي»، الشرق الأوسط، ٩/١٢/٢٠٠٤، و«لقاء مع الأمين العام للحركة الاشتراكية العربية عبد الإله النصراوي»، الصباح (بغداد) (٢٠٠٧).

وعدم التدخل في شؤون الآخرين، ودعم السلام والأمن الدوليين<sup>(٣٨)</sup>.

## ٢ - الحزب (التجمع) القومي الديمقراطي

تأسس هذا الحزب بعد أحداث الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، ونتيجة نقاشات حصلت بين كوادر التيار الناصري في العراق من أجل تبين سبل العمل المنظم للمساهمة في كيفية تحرير البلاد من قبضة الاحتلال، وتحقيق تطورات الشعب العراقي، ونيل الاستقلال والإرادة الحرة والحكم بعد الخلاص من الاحتلال، وعودة العمل التنظيمي من جديد وتطوير عمل الحزب على أساس أهدافه التي وضعت وهي إيمانه، كحزب عراقي قومي، بالعراق والوطن العربي كجزء من الحركة الناصرية منذ الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، والاعتماد على فكر المؤسس فؤاد الركابي والحدويين الاشتراكيين والحركة الاشتراكية العربية<sup>(٣٩)</sup>.

وأبرز أعضاء الحزب هم زيدان خلف النعيمي وخلف التميمي وعبد المجيد العيساوي وباسم البياتي وطه خلف التميمي وطالب زامل الجنابي ومحمود يونس العرسان وغائب الجنابي وخير الدين السبعائي وخالد العزاوي.

## ٣ - التنظيم الشعبي الناصري في العراق

من التنظيمات القومية الناصرية التي ظهرت بعد عام ٢٠٠٣، وهو يسعى إلى العمل على إنجاز قيادة موحدة للحركة الناصرية في العراق، والانفتاح الكامل على القوى الوطنية الراضية للاحتلال والتقسيم الطائفي، والعمل بشكل مشترك مع القوى الناصرية والقومية الراضية للطائفية والعرقية والاحتلال والهيمنة والاستبداد، والدعوة إلى العمل على إنجاز قيادة قومية للحركة الناصرية على الصعيد العربي. ومن أبرز قيادات التنظيم حسين الربيعي وجيل البياتي. وقد ائتلف

بعد ذلك مع حركة الحدوديين الديمقراطيين<sup>(٤٠)</sup>.

## ٤ - الحزب الاشتراكي الناصري

تم توحيد الحزب الاشتراكي والحزب الطليعي الاشتراكي الناصري في ظل قيام حزب جديد هو الحزب الاشتراكي الناصري. وصدر في بغداد بيان بهذا الشأن، وأصبح مبدر الويس أميناً عاماً للحزب في ٢٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٣. وقد عقد مؤتمراً عاماً للحزب انتُخب فيه عبد الستار الجميلي مساعداً أمين العام، وتقرر إصدار جريدة للحزب تحت اسم الطليعة.

ولكن هذا الحزب لم يستمر طويلاً بسبب تضارب مواقف قياداته التي أفشلت جهود توحيد التيار الناصري (الاشتراكي)، وخرج الأمين العام مبدر الويس بتنظيم باسم الحزب الاشتراكي الناصري، وانضم إليه حاتم السعدي وهاشم العاني ومحمود خضير، في حين خرجت من التيار الناصري تنظيمات أخرى مثل حزب الوحدة الاشتراكي والحزب الحدودي الناصري والحزب القومي الناصري الموحد<sup>(٤١)</sup>.

## ٥ - الحزب الطليعي الاشتراكي الناصري

كان أول ظهور لهذا الحزب يوم أسس في ١٢ تموز/ يوليو ١٩٩٩ في الشرجات، في مدينة الموصل. والمؤسسون هم محمد عبد الرزاق الحديشي وكريم أحمد وجواد الشمري وعبد الستار الجميلي ومحيي الدين الحديشي. وقد ظل يعمل بسرية حتى ظهر من جديد في عام ٢٠٠٠، بعد أن اعتقلت السلطة قاداته وحكمت عدداً منهم، فصدر بيان للحزب يطالب بإطلاق سراحهم، وهم محمد عبد الرزاق الحديشي وعائيد أحمد الدرويش وماهر الشمري ورائد حامد غضبان الراوي وصالح ملا يحيى الأطرش. وانتقل عبد الستار الجميلي إلى مدينة السليمانية في شمال العراق وعمل على كتابة البرنامج السياسي والنظام الداخلي للحزب، وأصدر

(٣٨) «سياسة الحركة الاشتراكية العربية: برنامج مرحلي»، الجريدة (بغداد) (٢٠٠٦).

(٣٩) الأمانة العامة للحزب القومي الديمقراطي (بغداد)، ١٠/٤/٢٠٠٤.

(٤٠) < <http://www.iraqparliament.com> > .

(٤١) انظر: الموقع الإلكتروني للبرلمان العراقي،

(٤١) خالد العزاوي، «صفحات من تاريخ الحركة القومية الناصرية في العراق: الحلقة الثالثة»، منتديات الفكر القومي العربي،

< <http://www.alfikralarabi.net/vb/showthread.php?p=8781&langid=1> > .

عدداً يتيماً من جريدة الطليعة، وأقام علاقات مع قوى المعارضة العراقية في الخارج، وحضر مؤتمراتها في مصيف صلاح الدين بمدينة أربيل، وفي مؤتمر لندن بصفته الأمين العام للحزب. وبعد الاحتلال الأمريكي في عام ٢٠٠٣، ظهر الحزب على الساحة السياسية، وضمّ عبد الستار الجميلي وماهر الشمري ومحيي الدين الحديثي كحزب قومي ناصري.

وعقد الحزب مؤتمره بين ٤ - ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ في مقر نقابة المحامين العراقيين في المنصور في بغداد، وحضره زهاء ١٧٢ مندوباً من مختلف أنحاء البلاد. وتمّ انتخاب عبد الستار الجميلي أميناً عاماً للحزب، ومحيي الدين الحديثي مساعداً له، وتشكيل اللجنة المركزية من ٤٢ عضواً<sup>(٤٢)</sup>.

ثم دخل الحزب الطليعي الاشتراكي الناصري في تحالف مع مبدر الويس في الحزب الاشتراكي الناصري لتعزيز الجبهة السياسية القومية الناصرية، ولكنه عاد وخرج من هذا التحالف لاختلاف في وجهات النظر حول القضايا التنظيمية والسياسية.

وبعد الحزب الطليعي الاشتراكي الناصري من أنشط التنظيمات الناصرية خلال السنوات الأخيرة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، سواء على الصعيد الداخلي وعلاقاته بالقوى القومية والعربية والشخصيات القومية المستقلة، أو على الصعيد الخارجي في جهوده مع الأقطار العربية، وخاصة مصر وجامعة الدول العربية وأمينها العام، من أجل مواجهة التحديات الخطيرة الماثلة أمام العراق والمهددة لهويته القومية والعربية ومكانته كيوابة للأمة العربية، ومحاولات تقسيمه إلى دويلات وفيدراليات عرقية وطائفية. وقد عبّر الحزب الطليعي الاشتراكي الناصري عن رؤيته للواقع العربي الراهن وما يحيط بالعراق من مؤامرات بالقول إن إدارة المواجهة للصراع مع هذه التحديات الجديدة تتطلب التصدي العربي لها بدلاً من

التجزئة والتفتت للأمة العربية، وهو ما يتم بشكل خطير من خلال احتلال العراق بالتحالف الأمريكي - الصهيوني، وتهديد الأقطار العربية الأخرى بالاحتلال والتقسيم وتغيير الثوابت الوطنية والقومية، واختراق الدفاعات الوجودية للأمة تحت شعارات وادعاءات باطلة.

ودعا التيار الناصري في العراق إلى قراءة جديدة للماضي ومعطيات الحاضر والمتغيرات الإقليمية والدولية، من أجل تعبئة القوى الحية والرخم الشعبي والحركي للفكرة القومية والعربية ومشروعها القومي الناصري النهضوي، في بلورة رؤية جديدة للواقع العربي ومدخلاته ومخرجاته الجديدة، وأهداف المرحلة المقبلة في بناء عالم يقوم على التعددية في المشاركة الحضارية والمساواة والعدالة والوحدة السياسية والاجتماعية العربية الاشتراكية، وانعكاسات ذلك على العراق في ظل الاحتلال والمحاصصة، وتأکید الحزب الطليعي الاشتراكي الناصري أن الثورة الناصرية هي الأساس، وأن أهداف الحزب حرية - اشتراكية - وحدة. وبذلك يمثل هذا الحزب، في ضوء هذه الرؤية، الأسس العامة للتنظيم الناصري في العراق بعد الاحتلال وحتى الآن، رغم جميع التحديات الداخلية والخارجية أمام التيار القومي العربي، ومنها التيار الناصري، في التمسك بالخيار الثوري الناصري، وبمبادئ الحركة الناصرية والرئيس جمال عبد الناصر وأهدافهما<sup>(٤٣)</sup>.

والجدير بالإشارة هو أن ثمة ظاهرة بارزة في التيار الناصري في العراق حصلت بعد عام ٢٠٠٣، وهي تشظي التيار إلى عدة تنظيمات وأحزاب وتجمعات بعد أن توحدت في ما بينها في البداية، وقسم منها تحالف مع تنظيم أو اثنين لكنه عاد وانسحب أكثر من مرة.

## ٦ - التيار العربي

كانت محاولات لتوحيد القوى القومية الناصرية قد

(٤٢) خالد العزاوي، «الأحزاب القومية الناصرية ورؤيتها لحل المشكلة الكردية: الحلقة الأولى»، موقع الفكر العربي (٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)، < <http://www.alfikralarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=732> > .

(٤٣) «في الذكرى الـ ٥٧ لثورة العربية الناصرية الأم: ستظل الناصرية حية فاعلة قادرة على طريق بناء دولة الوحدة والعدالة السياسية والاجتماعية والعربية: (شعار حرية - اشتراكية - وحدة)»، بيان الحزب الطليعي الاشتراكي الناصري في العراق، الأمانة العامة (بغداد)، ٢٣/٧/٢٠٠٩، في: موقع الطليعة العربية، < <http://www.alteaa@googlegroups.com> > .

جرت بشكل خاص في العراق قبل مجيء الاحتلال الأمريكي في ربيع عام ٢٠٠٣؛ منها مؤتمر حديثة الذي عُقد في عام ١٩٩٤ وحضره عدد من الأحزاب الناصرية والشخصيات القومية والعروبية، لتحقيق هذا الهدف. ومن أبرز المشاركين زيدان النعيمي ومحمد صالح الكبيسي وعبد المجيد محمد ذياب وطه خلف الجميلي ومحبي الدين الحديشي وماهر الشمري وطه بديوي وصالح ملا يحيى وحمود زيدان ورافع الفهداوي. واندماج حزب الوحدة مع الحزب العربي الاشتراكي وحزب القوميين الاشتراكيين لتكوين حزب قومي موحد لهذه القوى الناصرية الفاعلة منذ ستينيات القرن العشرين، أطلق عليه اسم الحزب القومي الناصري.

ولكن أجهزة السلطة اعتقلت عدداً من قادة هذا الحزب الجديد ومن المشاركين في مؤتمر حديثة، وحُكم عليهم بالسجن، وهم طه خلف الجميلي ومحمد صالح الكبيسي وزيدان النعيمي وعبد المجيد العيساوي وعبد المجيد الدليمي، وبأحكام بالسجن وصلت إلى ١٥ عاماً.

ثم جرت بعد هذه المحاولة بسنوات عدة عملية إعادة العمل القومي الموحد في العراق، من أجل توحيد القوى القومية الناصرية، مثل الحركة الاشتراكية العربية ومجلس الإنقاذ، وهو تنظيم جديد، والحزب القومي الناصري والحزب العربي الاشتراكي وحزب الوحدة الاشتراكي وحركة القوميين الديمقراطيين. وجرى عقد عدة اجتماعات دورية لهذه القوى والتنظيمات لكي تتوسع وتضم أحزاباً وحركات قومية أخرى، وذلك مع بداية العدوان والغزو الأمريكيين للعراق في ربيع عام ٢٠٠٣.

وتم تشكيل تيار تنظيمي قومي ناصري عربي أوسع في الساحة العراقية ضمّ مختلف القوى والشخصيات القومية والناصرية، التي سبق ذكرها، وقوى أخرى، سواء تنظيمية أو مستقلة، شكلت ما يُعرف بالتيار العربي في العراق، الذي ضم ١٨ حزباً وتنظيماً وحركة سياسية وقومية وناصرية، وشخصيات قومية عروبية معروفة في

العراق، واستمرت الحوارات بعد عام ٢٠٠٤ من أجل توحيد جهود هذه القوى لمتابعة الشأن العراقي بعد الاحتلال، حيث أكد التيار هوية العراق العربية الأصيلة وانتماءه إلى الأمة العربية ودوره البارز ومكانته العربية، ودعا إلى المصالحة الوطنية، وحشد الجماهير ضد المحتل، ورفض المحاصصة الطائفية. وهو لا يزال يعمل كواجهة للحركة القومية في العراق<sup>(٤٤)</sup>.

وظهر أيضاً كثير من القوى الناصرية التي إما اتحدت مع قوى أخرى وإما انسحبت منها وشكلت بنفسها تنظيمات خاصة، وهو ما شكّل في الساحة السياسية والعمل التنظيمي الفكري علامة مميزة غير معهودة من قبل في تاريخ العراق المعاصر، وحتى في العهد الملكي عندما كانت هناك فسحة من الديمقراطية الليبرالية والعمل الحزبي العلني، وهي كثرة التنظيمات والحركات والأحزاب السياسية في الساحة العراقية، سواء إسلامية أو قومية أو ليبرالية، ومنها الأحزاب والحركات الناصرية والقومية بعد ربيع عام ٢٠٠٣ وحتى الآن.

## ٧ - الحزب القومي الناصري الموحد

أسست مجموعة من الشخصيات الناصرية بقيادة فؤاد العاني، عضو الحزب الاشتراكي الناصري سابقاً (اغتيال أمام منزله في بغداد عام ٢٠٠٦ في سياق العنف الطائفي)، ومعه أعضاء من مؤتمر القوميين الاشتراكيين والحزب الاشتراكي الناصري، تنظيماً جديداً هو الحزب القومي الناصري، الذي حاول دخول تحالفات مع تنظيمات ناصرية أخرى، ولكنه لم ينجح، إلى أن تم الاتفاق بين الحزب القومي الناصري والاتحاد القومي العربي في بيان صدر في ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ للتوحيد بينهما باسم الحزب القومي الناصري الموحد، على أساس كونه تياراً قومياً عربياً ناصرياً يعمل على الساحة العراقية. وقد ضمّ كلا من زيدان خلف النعيمي ومحمد عبد الكريم فرج وكاظم العقيد وخلف حمود التميمي وفرهود عبد رسن، في حين كان الاتحاد القومي العربي يضم فؤاد العاني وصبري السامرائي وطه

(٤٤) جليل نعمة العبادي، «العراق: القوميون.. التشظي الموروث.. انعكاس الأزمات: ج ٢»، موقع الفكر العربي (١ نيسان/أبريل

< <http://www.alfikralarabi.org/modules.php?name=News&file=print&sid=4512> >.

، (٢٠٠٩)

بديوي وجاسم سند وعباس حميد السعيدى وصباح حسين وسعدى محمد ومحسن عكيل سليمان.

ثم أصبح الحزب بقيادة الأمين العام زيدان خلف النعمي، ويضم شخصيات ناصرية وقومية وشيوخ عشائر. وفي الأساس كان هذا الحزب يعمل بشكل سرّي في عهد النظام العراقي السابق، في ظل الحظر السياسي والقانوني على العمل الحزبي في العراق آنذاك، وكان يضم في تشكيلته حزب الوحدة الاشتراكي والحزب الحدودي الناصري، وينشط بشكل رئيسي في الأنبار والمناطق الغربية من البلاد.

## ٨ - حركة القوميين الديمقراطيين العرب

في أواسط التسعينيات من القرن العشرين، قررت مجموعة تعمل في الحركة الاشتراكية العربية وشخصيات ناصرية أخرى تشكيل هذه الحركة الجديدة برئاسة المحامي محمد حسين رؤوف، ومعه كمال الجراح وجعفر الباججي ونعيم الموسوي وعبد الرزاق الأسدي وصباح عداي، وآخرون. وكتب هؤلاء البرنامج السياسي في العمل السري خوفاً من ملاحقة أجهزة السلطة لأعضاء الحركة، التي أصدرت في عام ١٩٩٨ برنامجاً للتحوّل الديمقراطي في العراق.

وبعد الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، كانت الحركة أول تنظيم قومي يصدر بياناً في ١٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٣. ثم توحدت الحركة مع حزب الاستقلال الوطني برئاسة مالك دوهان الحسن ومع الائتلاف الوطني الديمقراطي برئاسة توفيق الياسري، ثم نشبت خلافات خرجت بعدها الحركة من الائتلاف لتلتحق بالحركة الاشتراكية العربية. ثم اعتزل محمد حسين رؤوف العمل السياسي، واغتيل في الأعمال الطائفية التي شهدها عام ٢٠٠٦ في بغداد.

## ٩ - حزب الاستقلال الوطني

من الأحزاب الناصرية التي ظهرت في عام ٢٠٠٤، ويمثله مالك دوهان الحسن (وزير العدل في حكومة أول رئيس وزراء بعد الاحتلال، د.أياد علاوي، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٥) ومعه هاشم الحبوبي.

## ١٠ - مجلس الإنقاذ الوطني

ضمّ هذا المجلس محمد علي سباهي وضياء سباهي. وهو جزء من التنظيمات الناصرية بعد عام ٢٠٠٣، ويدعو إلى إنقاذ الوضع السياسي والقومي في العراق من الأزمات المتفاقمة بسبب الاحتلال الأمريكي وتداعياته.

## ١١ - الحزب القومي الناصري الديمقراطي

تنظيم ناصري آخر ظهر بعد عام ٢٠٠٤ في العراق كجزء من التيار العربي الناصري. ويمكن اعتباره ضمن التوجّه الديمقراطي الساعي إلى إضفاء الديمقراطية على العمل القومي الناصري لدى بعض التنظيمات الناصرية التي ظهرت بعد الاحتلال الأمريكي للعراق. ومن أبرز أعضاء الحزب رجاء العبايجي وجليل نعمة العبادي.

## ١٢ - التجمّع الحدودي الناصري

من التجمّعات الناصرية التي ظهرت بعد الاحتلال الأمريكي في العراق، وضمّ نخبة من الشخصيات الناصرية المعروفة، التي ارتبطت من قبل بأحزاب وتنظيمات ناصرية أيضاً كجزء من عملية التحالفات وإعادة التكوين للأحزاب والحركات والتجمّعات الناصرية في هذه المرحلة. وأبرز أعضاء التجمّع نوري البحرائي وباسم سعيد البياتي ود. خير الدين السبعاوي وخالد العزاوي.

## ١٣ - حزب الوحدة الاشتراكي

وهو في الأصل من الأحزاب الناصرية المعروفة في العراق في المراحل السابقة من تاريخه. وقد أعاد تشكيله بعد عام ٢٠٠٤، في إطار التيار الناصري في العراق، بعض الشخصيات الناصرية في القيادات الأولى للعمل الناصري، مثل عبد الوهاب الكبيسي ومحمد صالح الكبيسي.

## ١٤ - حركة الحدوديين الأحرار

في بيان صدر في ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، أعلن تشكيل هذا التنظيم الجديد الذي ضمّ قوى ناصرية عدة هي: حزب الأحرار، والحركة العربية الديمقراطية، وحزب الاستقلال القومي في نينوى، والقوميون في ديالى، واتحاد نقابات العمال - الجناح القومي، وكوادر

الحزب القومي الناصري. وتم انتخاب معجل الجنابي منسقاً عاماً للتنظيم، وماهر الشمري سكرتيراً للمنسق، وخلف حمود التميمي ناطقاً رسمياً، ود. خيرى السبعواوي ود. باسم سعيد البياتي وطه بديوي وحامد سعيد ومشعل الساري وجاسم الجبوري وعباس حمد باقر وإسماعيل خليل وعبد المطلب المالكي، أعضاء في المكتب السياسي.

## ١٥ - حركة التيار القومي العربي

سبق أن أشرنا إلى أن شخصيات وحركات قومية ناصرية، وبعضها شخصيات وحركات مستقلة، أعادت تشكيل تنظيمها بعد زوال نظام الحكم في العراق، وبعد أحداث وتدابير الاحتلال الأمريكي للعراق التي دفعت النخب القومية والناصرية إلى تشكيل تحالفات جديدة، ومن بينها حركة التيار القومي العربي، التي تأسست في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ وضمت شخصيات كانت في أغلبها داخل العراق مستقلة. وتشكلت الهيئة المكونة للحركة من صبحي عبد الحميد وهادي خماس وفاروق صبري الخطيب وعبد الكريم هاني ووميض جمال عمر نظمي وفيصل فهمي سعيد وعبد الحافظ خزعل العباسي وخالد حسن فريد وعدنان حسين الدوري وبشير عبد الرحمن الخضير ودرع ظاهر السعد وزكريا جاسم السامرائي وحييب الدوري وشاكر المشهداني وسعد مهدي شلاش وفيصل الشاوي وخالد العزاوي ورجاء العبايجي وسعدي الكبيسي ومحمد صالح الكبيسي وزيد فاهم الحديشي ونجيب السويدي وزهر الطرفة. وأكد دستور الحركة، الذي صدر في عام ٢٠٠٤، الإيمان بوحدة العراق وبأنه جزء من الأمة العربية، والحفاظ عليه وعلى وحدته وسيادته. وسعت هذه الحركة إلى إعادة تنظيم التيار العربي القومي في العراق في ظل التحديات السياسية والاجتماعية والفكرية التي يعانيها العراق في إطار الهجمة الخارجية، وتدخلات دول الجوار ومحاولات محو الهوية العربية للعراق، وإخراجه من الأمة العربية كجغرافيا وتاريخ وحضارة وإنسان.

## ١٦ - الاتحاد القومي العربي

تنظيم ناصري ظهر بعد عام ٢٠٠٤ وضمت بعض وجوه العمل الناصري في العراق، مثل فؤاد العاني وطه بديوي وصبري السامرائي وجاسم السند وآخرين، علماً بأن هذا التنظيم التحق في ما بعد بتحالفات أخرى مع قوى ناصرية سياسية أوسع.

## ١٧ - حزب الاستقلال القومي

من تشكيلات التنظيم الناصري في العراق أيضاً، وقد ظهر بعد عام ٢٠٠٤ وحاول إطلاق تسمية القومي لإضفاء الفكرة القومية على عمله وللابتعاد عن حزب الاستقلال المعروف في العراق منذ العهد الملكي. ومن أبرز أعضائه عامر العلوجي ومحمد مصطفى وزهدي الشمري.

## ١٨ - حركة الوندوين الديمقراطيون

حركة ناصرية انشقت عن حزب الوحدة الاشتراكي وأعادت تكوين نفسها من شخصيات ناصرية في ساحة العمل القومي، منهم حاتم السعدي وهاشم العاني وحسين الربيعي<sup>(٤٥)</sup>.

## ١٩ - العروبيون الوطنيون

تجمعت ضمن شخصيات من داخل التيار القومي في العراق أطلقت على أنفسها صفة العروبيين تأكيداً لفكرة العروبة، وصفة الوطنيين على أساس العمل الوطني، وذلك بعد الاحتلال الأمريكي للعراق. وقد ضمت عسكريين ومدنيين، أبرزهم أمير الحلو (عضو سابق، وقيادي في حركة القوميين العرب في العراق، ورئيس تحرير مجلة ألف باء سابقاً)، ونوري نجم المرسومي (من حركة القوميين العرب في العراق سابقاً، ووكيل وزارة الثقافة سابقاً)، وشاكر المشهداني، وسعد مهدي شلاش (من حركة القوميين العرب وأكاديمي له مؤلف عن تاريخ الحركة في العراق. وقد اغتيل مع أفراد أسرته في بغداد في الأحداث الطائفية عام ٢٠٠٦)، وفيصل الشاوي ومزهر الطرفة (وهؤلاء جميعاً كانوا قد عملوا في

(٤٥) خالد العزاوي، «صفحات من تاريخ الحركة القومية الناصرية في العراق: الحلقة الثانية»، موقع الفكر العربي (٢٢ آب/أغسطس

< <http://www.alfikralarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=91> >.

(٢٠٠٧)،



حزب البعث والدولة في النظام السابق). وفي ١٨ أيار/ مايو ٢٠٠٣، عقد هذا التنظيم اجتماعاً في مطعم الغوطة في الكرخ (بغداد) من أجل توحيد صفوف الحركة القومية الناصرية في العراق، ولكنه لم ينجح في مساعيه، فانضم بعد ذلك إلى حركة التيار القومي العربي، وعمل نوري نجم المرسومي في صحيفة راية العرب، لسان حال الحركة، قبل أن يغادر البلاد.

وضمن الحراك السياسي الناصري في العراق خلال هذه المرحلة، جرى في ٤ نيسان/ أبريل ٢٠٠٩ لقاء بين التيار القومي العربي، بزعامة صبحي عبد الحميد، ومجلس الإنقاذ، بزعامة محمد علي سباهي، وحركة الوجدويين الأحرار، بزعامة معجل الجنابي، حيث اتفق على إعلان «الميثاق الثلاثي المشترك» من أجل توحيد السياسات القومية الناصرية للعمل السياسي، لما فيه خدمة الواقع العراقي في هذه المرحلة مع بدايات الانسحاب الأمريكي والأجنبي من الأراضي العراقية، وعودة السيادة إلى العراق، والتوجه نحو مرحلة جديدة في ظل الانتخابات البرلمانية القادمة، والتغيرات في خارطة التحالفات السياسية بين الأحزاب والتنظيمات السياسية في العراق، ولتأكيد مكانة التيار القومي وفاعليته وتوحيد جهوده بدلاً من التشتت خلال المرحلة المقبلة<sup>(٤٦)</sup>.

ولا بد من الإشارة إلى أن هذه التجمعات الناصرية القومية التي ظهرت بشكل «انفجاري» - إذا جاز التعبير - بعد أحداث الغزو والاحتلال الأمريكي في ربيع عام ٢٠٠٣ وزوال نظام الحكم، شكّلت ظاهرة جديدة في تاريخ العراق المعاصر وتاريخ الحركة القومية العربية في العراق، خاصة أنها تميّزت بعدة اعتبارات سياسية وفكرية وتنظيمية، من أهمها تشابه أطروحات أغلب هذه التنظيمات، وهي أطروحات دارت بصورة جوهرية حول فكر ومبادئ جمال عبد الناصر وثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ التحررية. ولذلك، أعلنت في الغالب ارتباطها الناصري في تسمياتها. ثم إن هذه القوى اتفقت على رفض وإدانة الاحتلال الأمريكي للعراق على الرغم من تقاطعها من قبل مع نظام حكم حزب البعث العربي

الاشتراكي ورفضها تبعات الاحتلال أو التعامل معه، واتخاذها موقفاً موحداً من أبرز المشكلات التي ظهرت بقوة بعد الاحتلال، وهي المشكلة الكردية، وتأكيداً إعطاء الأكراد حقوقهم في مقابل البقاء على وحدة العراق عرباً وأكراداً، ثم التشديد على النهج الديمقراطي ضمن النظام السياسي في ما عُرف بـ «العراق الجديد»، والتعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة واحترام حقوق الإنسان، ورفضها المحاصصة الطائفية والإثنية، والتواصل العربي لتأكيد أن العراق جزء من الأمة العربية أساسي، وتأكيد الهوية العربية للعراق عبر التاريخ وفي الحاضر والمستقبل، والوقوف في وجه جميع الدعوات إلى تهديد هوية العراق العربية وانتمائه القومي.

### رابعاً: الحركة الناصرية في العراق . . . استنتاجات ورؤى تاريخية

إن دراسة تاريخ الحركة الناصرية في العراق وتنظيماتها السياسية والفكرية الفاعلة على الساحة خلال أكثر من أربعة عقود من الزمن تقدّم لنا استنتاجات مهمة في مسيرة الحركة القومية والناصرية في العراق، أبرزها:

١ - لقد جاءت ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ في مصر، بقيادة تنظيم الضباط الأحرار وظهور شخصية الزعيم جمال عبد الناصر وقيادته لهذه الثورة ولمصر، في بلورة موقف تاريخي مختلف عن الحكم الملكي في مصر، حيث التحوّلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأيدولوجية والعسكرية، التي اتّجهت فيها مصر لقيادة الوطن العربي والأمة العربية عامة نحو التحديث والبناء والاستقلال والسيادة، ومكافحة الاستعمار الأجنبي وطرد القواعد العسكرية الأجنبية، وبناء الكوادر العلمية والفنية الوطنية، وبناء القوات المسلحة للدفاع عن مصر والأمة العربية، ودعم الطبقات الفقيرة، وخاصة الفلاحين، وإنهاء الإقطاع والإقطاعيين والاحتكار والرأسماليين، وتنشيط ودعم الثقافة المصرية والفن والأدب المصري الذي شهد عصراً ذهبياً بحق من الإنجازات، وظهور العلماء والأدباء والكتاب والأكاديميين الذين الكبار خلّدهم تاريخ مصر الحديث

(٤٦) اجتماع الهيئة المؤسسة للمركز الثقافي العربي في ٤/ ٤/ ٢٠٠٩.

والمعاصر، وتحولت مصر إلى مركز ثقل سياسي في العالم الثالث والشرق الأوسط، لتؤسس مع آخرين منظمة دول عدم الانحياز، وتخطط لها نهجاً وطنياً ناصرياً مستقلاً في سياستها الخارجية، وتقدم الدعم بكل أشكاله لحركات التحرر العربية وفي أفريقيا والعالم الثالث، بل إن مكانة مصر في عهد عبد الناصر وصلت إلى العالمية كقوة يُحسب حسابها في عالم الجنوب ودول العالم الثالث.

٢ - وعلى هذا الأساس، اكتسب عبد الناصر مكانة متميزة في قلوب ونفوس وضمائر الشباب العربي من الخليج العربي إلى المحيط الأطلسي. وتأثر الكثير من فئات الشعب العربي، من مثقفين وعسكريين ومتعلمين وعمال وفلاحين وسياسيين، بأفكار الزعيم جمال عبد الناصر ومبادئه ومواقفه، وتحول إلى زعيم للأمة العربية ترنو الأبصار إليه، في ظل الحماسة التي أشعلها في قلوب الشباب والنخب العربية والدعم السياسي والإعلامي والمعنوي الذي قدّمه لهم، واحتضان القاهرة لكثير من القوى والتنظيمات والشخصيات الوطنية والقومية التي آمنت بأفكار عبد الناصر، ومنها ظهور النخب الوطنية والشباب في العراق الذين تأثروا بعبد الناصر في حياته وبعد وفاته وحتى الوقت الحاضر، وشكلوا تنظيمات وحركات وتجمّعات ناصرية أصبحت تُعرف منذ أكثر من خمسين عاماً بالتيار الناصري في العراق، وتشمل مختلف الفئات والطوائف والأقليات والأديان التي التقت على حب شخصية عبد الناصر والإعجاب به وبشجاعته، والإيمان بسياساته ومبادئه وأفكاره القومية التي تحولت إلى مذهب سياسي باسم «الناصرية».

٣ - اتلفت في التيار الناصري في العراق، ومنذ نهاية الخمسينيات ومطلع الستينيات من القرن العشرين، شخصيات وطنية آمنت بالقومية العربية والوحدة العربية والاستقلال، وبواجب طرد الاستعمار الأجنبي، وباعتناق الاشتراكية العربية بديلاً من الشيوعية والرأسمالية. وقد التقت أفكار هؤلاء مع إنهاء الحكم الملكي وقيام ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ بقيادة الضباط الأحرار، على نمط التجربة المصرية بقيادة عبد الناصر الذي قدّم الدعم لهذه الثورة وباركها في البداية، ثم الدعم الذي قدمه عبد الناصر إلى الناصريين في العراق

وحكومة عبد السلام عارف التي تشكلت بين حركة ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣ - وحتى مقتل عارف في حادث طائرة في نيسان/ أبريل عام ١٩٦٦، وتبني عارف والناصرين، كقوى وشخصيات، الاتحاد الاشتراكي العربي الذي أسسه ودعا إليه جمال عبد الناصر في مصر عام ١٩٦٤، حيث ظهرت تجربة مماثلة في العراق ساهمت فيها القوى الناصرية بتشكيلين أساسيين يعدّان الأبرز في التنظيمات الناصرية في العراق حتى الآن، وهما الاتحاد الاشتراكي العربي والحركة الاشتراكية العربية، وسارت الاشتراكية وتطبيقاتها في العراق بين ١٩٦٤ - ١٩٦٦ بشكل لا يزال علامة في تاريخ العراق المعاصر من خلال تطبيقات في المالية والاقتصاد والاستثمار والبنوك والنفط والشركات والتأمين... وغيرها.

٤ - واجه التيار الناصري في العراق بعد ذلك إشكاليات تنظيمية وسياسية بين أعضائه، وتعطلت التجربة الاشتراكية، وتفكّك الاتحاد الاشتراكي، وانسحاب أغلب القوى الناصرية اليسارية والمستقلة من الاتحاد بسبب تفزّد عبد السلام عارف بالحكم والسياسة في البلاد، وتعمّد العلاقة مع مصر بسبب بعض القوى الناصرية، وتحول التيار الناصري إلى يمين ويسار، وانتهاء عصر الوفاق بين الناصريين وعبد السلام عارف.

٥ - بعد أن انتهى حكم الرئيس عبد الرحمن عارف (١٩٦٦ - ١٩٦٨)، واجهت القوى الناصرية في العراق مرحلة صعبة؛ فهي دخلت من قبل في تحالفات مع حزب البعث العربي الاشتراكي، ودعمت ثورة ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣ للتخلص من حكم عبد الكريم قاسم وحلفائه الشيوعيين وإعادة العلاقات مع مصر الناصرية، وعودة العراق إلى سياسته العربية كركن أساسي في الأمة العربية في ظل دعم واضح من جمال عبد الناصر، الذي ساءت علاقاته مع عبد الكريم قاسم أيام حكمه. ويشير سعيد أبو الريش إلى أن ما حصل في ثورة ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣ في العراق كان عملاً مرتبطاً بجمال عبد الناصر للتخلص من حكم عبد الكريم قاسم في العراق، بدعم من ضباط عسكريين معادين لعبد الكريم قاسم ومعهم عناصر من حزب البعث

العربي الاشتراكي في العراق وبعثيون من سورية تخوفوا هم أيضاً من استيلاء قاسم والشيوعيين على الحكم في العراق. وقد جمع هؤلاء كلهم مصدرٌ خوف واحد للتخلص من التهديد الشيوعي في العراق<sup>(٤٧)</sup>.

٦ - إن وصول حزب البعث العربي الاشتراكي إلى حكم العراق بعد ثورة ١٧ - ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٦٨ جعل العلاقات صعبة ومعقدة بينه وبين القوى القومية، مثل حركة القوميين العرب والناصرين والقوميين الاشتراكيين. وبالتالي، لم يستطع التيار الناصري أن يؤسس له مشروعاً تاريخياً، أو أن يحقق أهدافه وبرامجه القومية والاشتراكية بفعل ضيق المرحلة التي نشط فيها بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٨ رغم بعض الإنجازات التي حققها آنذاك. ثم إن حزب البعث لم يكن على تفاهم أو وفاق مع جمال عبد الناصر؛ إذ إنه رفض سياسة عبد الناصر العربية، وهو ما انعكس على علاقة البعثيين تجاه التيار الناصري عامة، وضيق الخناق عليهم، وتحولت سياسة البعث الحاكم إلى مطاردة واعتقال وسجن الشخصيات الناصرية والقومية في العراق، وهو ما دفع الكثير منهم إلى اللجوء إلى الخارج والإقامة الدائمة بثه، سواء في مصر أو سورية أو لبنان.

٧ - وعلى هذا الأساس، ضعف التيار الناصري وتنظيماته وشخصياته الفاعلة في العراق طوال فترة حكم البعث (١٩٦٨ - ٢٠٠٣)، وانشغلت أغلبيتها في الأمور الحياتية، أو حاولت في الخارج تشكيل تحالفات أو تنظيمات معارضة ناصرية أو مع قوى أخرى، لكن لم توفق بسبب تعسف نظام الحكم العراق آنذاك وتضييقه على تحركاتهم ومتابعتهم في الخارج، وعدم وجود إرادة عربية واضحة وحقيقة ودعم عربي لتوجهاتهم هذه في معارضة النظام.

٨ - وحتى القوى والتنظيمات الناصرية التي بقيت داخل العراق، وخاصة الفاعلة منها في المناطق الغربية من البلاد، وحاولت في الثمانينيات والتسعينيات من القرن الماضي أن تعقد بمؤتمرات لإحياء نشاط التيار

الناصري وتوحيد قواه، أصيبت بالانتكاسة في مواجهة السلطات التي مارست أساليب الاعتقال والسجن وتجميد الأنشطة، وهو ما أضعف التيار الناصري وحد من تحركاته في الداخل.

٩ - بعد أحداث غزو العراق واحتلاله في ربيع عام ٢٠٠٣ عاد أغلب الشخصيات والقيادات الناصرية التي كانت خارج العراق إلى البلاد، مع عودة من كان في الداخل إلى ممارسة العمل السياسي والتنظيمي الحركي. وعلى الرغم من تعدد هذه التنظيمات، فإنها في الإطار العام اتخذت مواقف متشابهة تجاه الأحداث وتداعيات الاحتلال الأمريكي التي يعيشها العراق، هذا البلد العربي الرئيسي والبوابة الشرقية للأمة العربية. وأكدت هذه القوى رفض العدوان والاحتلال الأمريكيين وتداعياتهما، ورفض التعامل معه من قبل القوى الناصرية في العراق، والتشديد على سيادة العراق واستقلاله وهويته العربية كجزء أساسي من الأمة العربية، ورفض المحاصصة السياسية والطائفية والعرقية، وتأكيد حق الأكراد ولكن من دون الانفصال، وضرورة تحقيق المصالحة السياسية، وتأكيد علاقات العراق بالعرب وجامعة الدول العربية كشيء رئيسي.

١٠ - تميّزت هذه المرحلة بكثرة ظهور الأحزاب والتنظيمات الناصرية التي وصل عددها إلى ١٨ - ٢٠ تجمعاً متشابهة إلى حد بعيد في أغلبها، وربطت تسمياتها بالناصرية لتأكيد ولائها والتزامها بنهج جمال عبد الناصر والحركة الناصرية، ومحوّرت برامجها على الوحدة العربية والاستقلال الوطني والسيادة العربية، والاشتراكية والعروبة، ورفض التدخلات الأجنبية. وارتبط البعض منها بالديمقراطية لتأكيد التزام القومية الناصرية بالنهج الديمقراطي والابتعاد عما وصفت به بعض التجارب القومية بالديكتاتورية، أو ربما على ما يبدو للتجاذب مع نغمة الديمقراطية التي فُرِضت في العراق بعد الاحتلال الأمريكي.

١١ - إن الظاهرة اللافتة في التيار الناصري هي

(٤٧) للتفاصيل انظر: سعيد أبو الريش، جمال عبد الناصر: آخر العرب، راجع الترجمة عن الإنكليزية سمير كرم (بيروت: مركز

دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥).

١٤ - ولا يمكن تجاهل حالة الخناق والتضييق على القوى والشخصيات القومية بعد الاحتلال، وهي الحالة التي وصلت إلى حد ممارسة الاغتيالات والتصفيات والاعتقالات، وإلى الهجرة إلى الخارج وضعف الدعم السياسي والمالي والإعلامي لها، وهو ما انعكس على فاعلية التيار الناصري على الساحة السياسية.

١٥ - إن ظهور تيارات إسلامية أو قومية في العراق بعد الاحتلال الأمريكي، بمختلف اتجاهاتها، وتوليها الحكم، ولأول مرة في تاريخ الدولة العراقية منذ تأسيسها عام ١٩٢١ على حساب التيار الليبرالي الديمقراطي (١٩٢١ - ١٩٥٨) والتيار القومي العربي (١٩٥٨ - ٢٠٠٣)، لم يفسح المجال أمام التيار القومي والناصري والقوى السياسية المتحالفة معه، رغم شعبيتها وعراقة نضالها السياسي والوطني في البلاد، كي يساهم في عملية التغيير السياسي وإعادة بناء الدولة والمجتمع العراقي بعد ما حصل من تفكيك للدولة العراقية ومؤسساتها، وتشردم في بنية المجتمع.

١٦ - مع أن العراق يشهد منذ عام ٢٠٠٣ حالة عدم استقرار سياسي وفكري، فإن التيار القومي الناصري، ورغم عظم التحديات والأخطار التي تعصف بالعراق من جميع الاتجاهات الداخلية والخارجية، لا يزال يعمل ويتفاعل مع الجماهير، ويسعى إلى تحقيق أهدافه الأساسية في طرد الاحتلال الأجنبي وحصول العراق على الاستقلال واستعادة سيادته الوطنية على أراضيه، وتأكيد عروبه وتواصله مع محيطه العربي.

تغير التحالفات السياسية في ما بين تنظيماته، حيث يتم تشكيل تحالف ناصري بين اثنين من التنظيمات أو أكثر ثم سرعان ما ينفرط عقد هذا التحالف بانسحاب هذا الطرف أو ذاك لأسباب شخصية قيادية أو لاختلاف في الرؤى والبرامج المعروضة، الأمر الذي شتت وحدة التيار الناصري على الساحة السياسية في العراق، الذي يشهد تحالفات كبيرة وقوية بين قوى إسلامية أو عرقية استلمت الحكم وما زلت متربعة على سدته حتى الآن.

١٢ - إن أغلب هذه القوى والتنظيمات الناصرية تشكل اعتبارات تخص الشخصيات المؤسسة لها، ورصيدها النضالي والقومي خلال العقود الماضية في مواجهة نظام الحكم السابق، أو لارتباطها بعلاقات اجتماعية وعشائرية، وأحياناً مناطقية، على مستوى الإقليم أو المحافظة، ومدى قوة التنظيم وعلاقاته هناك.

١٣ - ثم إن هذه التنظيمات الناصرية لم تلقَ في واقع الحال دعماً عربياً سياسياً أو معنوياً أو إعلامياً لكي تستطيع أن تحقق أهدافها وبرامجها، وتعيد طرح نفسها بقوة في الخارطة السياسية في العراق، في مواجهة قوى سياسية لها كل الدعم الخارجي، وخاصة من دول الجوار. وربما هذا ساعد على إضعاف هذا التيار لكونه منذ البداية رفض الاحتلال وتبعاته، ومنها العملية السياسية والطائفية السياسية والمحاصصة بكل أشكالها، وهذا يساهم في تفسير أسباب تراجع التيار القومي العربي عامة من الناحية السياسية في الساحة العراقية، ومن ضمنه التيار الناصري في طبيعة الحال.

## ٢٩ - الناصرية في الأردن وفلسطين

### علي محافظة

الحرب العربية - اليهودية (١٩٤٧ - ١٩٤٩)، والرغبة في تحريك القوى الشعبية العربية، والاستعداد لتحرير فلسطين من الاحتلال الصهيوني ومجابهة الاستعمار الغربي الذي يحمي إسرائيل ويساندها باستمرار. وكانت نواتها الأولى مجموعة من الطلاب العرب في الجامعة الأميركية في بيروت، كانت تلتقي بالدكتور قسطنطين زريق، الأستاذ في هذه الجامعة، في حلقات خاصة بين عامي ١٩٤٧ و ١٩٥١. وضمت هذه المجموعة محمد يوسف نجم ومعتوق الأسمر وجورج حبش وتوفيق شخشير وأحمد الشريطي وعصمت الصفدي من فلسطين، وعلي منكو من الأردن، وياسين مغير ونجم الدين الرفاعي وإدمون الباوي وناجي الضلي وهاني الهندي من سورية، وعاصم الشيخ وسامي جبر من لبنان، وعبد الجبار هداوي وطارق الخضير وأحمد الملاح وهادي الصراف من العراق، وأحمد الخطيب من الكويت، وعمر السقاف وزيد الشواف من السعودية. وكان تفكير هذه المجموعة من الطلاب امتداداً لتفكير الحركات القومية العربية التي ظهرت في فترة ما بين الحربين العالميتين في الدعوة إلى الوحدة العربية، واعتبار العراق الدولة القاعدة لهذه الوحدة، وتنادي بالوحدة بين العراق وسورية<sup>(١)</sup>.

والتقى بعض هذه المجموعة من الطلاب مع مجموعة من طلاب الجامعة السورية والمدارس الثانوية في دمشق بقيادة جهاد ضاحي، المتحمسين لتحقيق الوحدة العربية باستعمال العنف، ومجموعة من اللاجئين

الناصرية في الأردن وفلسطين تيار قومي عربي خليط تكوّن من أحزاب وتنظيمات سياسية متباينة ظهرت في منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، وبلغ أوج نشاطه وفاعليته منذ وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، ثم أخذ في التراجع والانحسار تدريجياً حتى اليوم. ويشمل هذا التيار حركة القوميين العرب ووريثتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وحزب البعث الثوري ووريثته الحركة العربية الواحدة بقيادة عبد الله الريماءوي وبعث أبو غربية، والحزب الوطني الاشتراكي، وبقايا البعثيين الذين لم ينضموا إلى أي من تنظيمات حزب البعث العربي الاشتراكي، وبقايا القوميين العرب الذين لم تعد لهم صلة تنظيمية بحركة القوميين العرب والتنظيمات التي انشقت عنها، وبعض الشخصيات المستقلة التي أعجبت بالرئيس المصري جمال عبد الناصر وبتجربته السياسية، وعقدت عليه الآمال في تحرير البلاد العربية الواقعة تحت الاستعمار الغربي، وبلوغها الاستقلال والتحرر من الإمبريالية والاستعمار الجديد، وتحقيق العدالة الاجتماعية للفئات المحرومة في المجتمعات العربية. وسوف نتناول هذه التنظيمات السياسية بإيجاز في ما يلي:

### أولاً: حركة القوميين العرب

تعود جذور هذه الحركة إلى ردود الفعل العربية والفلسطينية على النكبة التي حلت بشعب فلسطين بعد

(١) هاني الهندي وعبد الإله النصراوي، محرران، حركة القوميين العرب: نشأتها وتطورها عبر وثائقها، ١٩٥١ - ١٩٦٨: الكتاب الأول ١٩٥١ - ١٩٦١، ٣ ج (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ٢٠٠١)، ص ٥٦ - ٥٧، وجورج حبش، الثوريون لا يموتون أبداً، حواره جورج مالبرينو؛ ترجمة عقيل الشيخ حسين (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٩)، ص ٣٥.

السياسيين المصريين في سورية بقيادة حسين توفيق، المتهم باغتيال الوزير الوفدي في مصر أمين عثمان باشا. وكوّنت هذه المجموعات الثلاث «كتائب الفداء العربي» بعد اتصالات عديدة بينها. والهدف من التنظيم الجديد الانتقام من كبار المسؤولين العرب عن نكبة فلسطين، وإلحاق الأذى بالمؤسسات الغربية واليهودية في البلاد العربية. وقد حاولت اغتيال العقيد أديب الشيشكلي في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٠، فألقي القبض على حسين توفيق وعبد القادر عامر، شريكه في المحاولة، كما اعتُقل جميع عناصر التنظيم. وفي ١١ آذار/مارس ١٩٥١، حُكم على أربعة منهم بالإعدام، وعلى سائر المتهمين بالسجن مدداً مختلفة. وأدت هذه الأحكام إلى انهيار تنظيم «كتائب الفداء العربي» وتفكّكه<sup>(٢)</sup>.

عادت مجموعتا بيروت ودمشق، بعد الإفراج عن هاني الهندي من السجن، إلى اللقاء مجدداً في أواخر أيار/مايو ١٩٥١، بعد أن تكوّنت الحلقة الثقافية في بيروت و«منظمة العروبة» عام ١٩٥١. واندجمت المنظمة والحلقة معاً، وشكّلتا تنظيماً سياسياً جديداً باسم «الشباب القومي العربي» بقيادة جورج حبش كرئيس للتنظيم، وأحمد الخطيب ووديع حداد وصالح شبل وحامد الجبوري وهاني الهندي أعضاء في قيادته. وانضم إلى التنظيم الجديد ثابت المهاني وباسل الكبيسي وفصل الخضراء ومصطفى بيضون. وبدأ نشاطه في مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان<sup>(٣)</sup>.

بعد تخرّج هؤلاء الطلاب في الجامعة الأميركية في بيروت عام ١٩٥١ وعام ١٩٥٢، عادوا إلى بلدانهم لينشروا دعوتهم، وليكسبوا مزيداً من الأعضاء لتنظيمهم. وفي ربيع ١٩٥٢، عاد د. جورج حبش ود. وديع حداد إلى الأردن، واتّخذوا عيادة لهما في شارع الملك طلال في عمّان. وشرع الطبيبان في نشاطهما السياسي بإنشاء مراكز لمحو الأمية وأندية ثقافية ورياضية. واتّجها نحو مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في العاصمة الأردنية، وخصّصا يوماً في الأسبوع لعلاج المرضى الفقراء مجاناً.

عرف جورج حبش من صديقه علي منكو بوجود مجموعة من المثقفين الأردنيين في عمّان يعملون على إنشاء نادٍ ثقافي، ويحملون الأفكار نفسها التي يحملها الشباب القومي العربي، وتضم حمد الفرحان ونجيب الرشدان ومحمد طوقان ومحمد عودة القرعان والشيخ إبراهيم القطان ود. أحمد الطوالة. وتمكّنت هذه المجموعة من إنشاء «المنتدى العربي» في العاصمة الأردنية لبت من الدعوة إلى الفكرة القومية العربية، وانضم إليها في هذا المنتدى عدد من البعثيين. كما وجدت مجموعتان من القوميين العرب في الضفة الغربية: الأولى في نابلس، كان على رأسها د. صلاح الدين عبتاوي خريج الجامعة الأميركية في بيروت وعضو سابق في حلقة قسطنطين زريق الثقافية، وضمت محمد العمدة ومالك المصري. وقد أنشأت هذه المجموعة «النادي العربي» في نابلس. والمجموعة الثانية في القدس مؤلفة من برهان الدجاني ويحيى حموده ووصفي التل وأنور الخطيب، وقد أصدرت مجلة الهدف لنشر الأفكار القومية العربية.

التقت هذه المجموعات في صفتي الأردن، وقررت تكليف لجنة من برهان الدجاني وحمد الفرحان ونصوح الطاهر، لوضع مشروع دستور ولائحة داخلية للتنظيم الجديد «الشباب القومي العربي». فأنجزت اللجنة في أيار/مايو ١٩٥٣، الوثيقتين المطلوبتين اللتين نوقشتا في اجتماع عام للمجموعات المذكورة، وأقرتهما. كما انتُخبت قيادة للتنظيم مؤلفة من جورج حبش وحمد الفرحان وبرهان الدجاني وعلي منكو وأحمد الطوالة. وفي مطلع عام ١٩٥٤، أصدر التنظيم في عمّان مجلة الرأي - صوت الشباب القومي العربي، وكان صاحب امتيازها د. أحمد الطوالة، ورئيس تحريرها د. جورج حبش. وساهم في تحريرها وكتابة المقالات فيها أعضاء التنظيم. واستمرت المجلة في الصدور حتى أغلقتها السلطات الأردنية وألغت امتيازها في آب/أغسطس ١٩٥٤<sup>(٤)</sup>.

بذل أعضاء التنظيم جهوداً كبيرة في تأسيس الحلقات والخلايا في عمّان ومخيماتها ومدارسها. وتألّفت

(٢) الهندي والنصراوي، محرران، المصدر نفسه، ج ١، ص ٦٤ - ٧٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٨٤ - ٩٥.

(٤) المصدر نفسه، ص ٩٦ و ١٠٧ - ١٠٩، وحيش، الثوريون لا يموتون أبداً، ص ٣٩ - ٤٢.

الحلقة الأولى في عمان عام ١٩٥٣ من حمدي مطر وعلي سرحان وسميح الشرباتي وحسن باطا. وتشكّلت حلقة في القدس من الأطباء صبحي غوشة وأمين الخطيب وأمين مجج وفهيم ناصر<sup>(٥)</sup>.

قرر التنظيم، منذ البداية، عدم اشتراك أعضائه في أية وزارة. ولذا، رفض حمد الفرحان المنصب الوزاري حينما سمّاه رئيس الوزراء المكلف سعيد المفتي وزيراً للاقتصاد في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٥٥<sup>(٦)</sup>.

وانتسب أعضاء جدد إلى التنظيم في عمّان مثل: محمد ربيع وأحمد العسّس ومحمود الأخرس ومصطفى الزبيري (أبو علي مصطفى) وأحمد يوسف وعطا شنك ورشدي الخطيب. وقد أسس هؤلاء «النادي القومي» في عمّان عام ١٩٥٣، وعدّل اسمه عام ١٩٥٥ ليصبح «النادي القومي الرياضي». وساهم التنظيم في إنشاء «لجنة كل مواطن خفير» التي تابعت بنشاط فعال المقاطعة العربية لإسرائيل، وتولّى رئاستها في الأردن الشيخ إبراهيم قطان. وبمبادرة من د. وليد قمحاوي، عضو التنظيم، أسس في نابلس «المنتدى التعاوني الثقافي» في بداية عام ١٩٥٦، وساهم أعضاء التنظيم في تأسيس نقابة مستخدمى مستودعات الأدوية والصيدليات ونقابة عمال النجارة ونقابة عمال المطابع ونقابة عمال البلاط ونقابة عمال الحدادة ونقابة عمال الأسمنت<sup>(٧)</sup>.

شارك الشباب القومي العربي مع البعثيين والشيوعيين والإخوان المسلمين في مقاومة ضمّ الأردن إلى حلف بغداد في أواخر عام ١٩٥٥ وبداية عام ١٩٥٦، حيث اندلعت التظاهرات والإضراب العام الذي أدى إلى استقالة حكومة هزّاع المجالي والتخلّي عن فكرة الانضمام إلى الحلف المذكور. كما أنهم كانوا

التنظيم السياسي الوحيد في فلسطين والأردن الذي شرع في تكوين تنظيم سرّي من المقاتلين للقيام بعمليات داخل فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨. وساهمت حركة القوميين العرب في الاحتجاج على إقالة حكومة سليمان النابلسي في نيسان/ أبريل ١٩٥٧، وتعرّض أعضاؤها للاعتقال والسجن خلال هذه الأحداث<sup>(٨)</sup>.

خاض الشباب القومي العربي الانتخابات النيابية الأردنية التي أجريت في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦. ورشحوا اثنين في عمّان هما: جورج حبش ونزار جردانه، وواحد في منطقة إربد هو أحمد الطوالبة. ولم يفز أحد من المرشحين الثلاثة<sup>(٩)</sup>.

## ١ - المؤتمر التأسيسي لحركة القوميين العرب

عُقد المؤتمر التأسيسي للحركة في عمّان في ٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦ واستمر ثلاثة أيام. وقد حضره جورج حبش وأحمد الخطيب ووديع حداد وصالح شبل وهاني الهندي وحامد الجبوري وثابت المهاني وعدنان فرج والحكم دروزة ومصطفى بيضون ومحسن إبراهيم. أكد التقرير السياسي الذي قُدّم إلى المؤتمر ضرورة قيام الوحدة بين مصر وسورية والتعاون مع نظام حكم جمال عبد الناصر في مصر. وفي هذا المؤتمر استُبدل اسم حركة القوميين العرب باسم تنظيم الشباب القومي العربي، وانتُخبت قيادة للحركة من ١٤ عضواً. واعتمد المؤتمر في إدارة الحركة القيادة الجماعية، والقيادة وسط القاعدة، والمركزية المرنّة. وقرر المؤتمر مواصلة الكفاح المسلح من أجل تحرير فلسطين، وتطبيق حق العودة للاجئين الفلسطينيين<sup>(١٠)</sup>.

وأصدرت الحركة نشرة الشعب أقوى شبه الدورية، ووزّعها سرّاً في مدن الضفتين الشرقية والغربية في الأردن. وانتشرت الحركة في قطاع غزة على أيدي

(٥) الهندي والنصراوي، محرران، المصدر نفسه، ج ١، ص ١١١.

(٦) المصدر نفسه، ص ١١٣.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٤٣ - ١٤٥.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٥١ - ١٥٤، وصبّحي غوشة، الشمس من النافذة العالية: وجوه في رحلة السجن والنضال (بيروت: مؤسسة

الأبحاث العربية، ١٩٨٨)، ص ١٨ - ٣٩.

(٩) الهندي والنصراوي، محرران، المصدر نفسه، ج ١، ص ١٤٦، وحبش، الثوريون لا يموتون أبداً، ص ٤٥. يضيف جورج حبش

اسم د. صلاح عبتاوي كمُرشّح للحركة في نابلس ولم يفز بدوره فيها.

(١٠) المصدران نفسهما، ج ١، ص ١٤٧ - ١٤٨، وص ٤٣ - ٤٤، على التوالي.

أعضائها من الطلاب الفلسطينيين في الجامعات المصرية، مثل: توفيق حسن ونافذ العطعوط ويوسف كمال و خليل عوض وحسين دواس وعدنان فرج وفيصل كمال وزاهي قمحاوي من الضفة الغربية، ويوسف العجرمي ويوسف حجاج ثابت من قطاع غزة<sup>(١١)</sup>.

وشاركت الحركة في الاحتجاج على إقالة حكومة النابلسي وإعلان الأحكام العرفية في الأردن في نيسان/ أبريل ١٩٥٧، واعتُقل العديد من أعضائها، مثل د. صبحي غوشة وحسن طبخا وحمدي مطر وعطا شنك وحسن أبو لغد ود. أمين الخطيب وحسين طبخا ومحمود حجازي ومنذر عنبتاوي وأبو علي مصطفى، في الضفة الغربية، ود. وديع حداد ونزار جردانه وعلي منكو وجميل سعدون وإبراهيم الرفاعي في الضفة الشرقية<sup>(١٢)</sup>.

بعد قيام الوحدة بين سورية ومصر في شباط/ فبراير ١٩٥٨، دخلت حركة القوميين العرب مرحلة جديدة، وهي لم تقم بحل نفسها، كما فعلت الأحزاب السياسية في سورية، باستثناء الحزب الشيوعي، بل اعتبرت نفسها التنظيم الشعبي للناصرية، وعملت ضمن استراتيجية عبد الناصر لتحقيق أهدافها<sup>(١٣)</sup>.

وعقدت الحركة اجتماعاً موسعاً لقيادتها في بيروت في ربيع ١٩٥٩، ناقشت خلاله تقرير محسن إبراهيم الذي تضمن مراجعة لبعض مواقف الحركة وبعض شعاراتها. واقترح إبدال شعار «تحرير فلسطين» بشعار «الثأر» فوافق المجتمعون على هذا الاقتراح. كما قرر المجتمعون التمييز بين المسألة اليهودية والحركة الصهيونية، بعد أن كانت الحركة تعتبر كل يهودي صهيونياً<sup>(١٤)</sup>.

وعلى أثر قيام «الاتحاد العربي» بين الأردن والعراق، لجأت الحركة إلى القيام بأعمال عنف في الأردن، بالتعاون مع المخابرات السورية بقيادة المقدم عبد الحميد السراج.

واكتشفت السلطات الأردنية مجموعة من أعضاء الحركة في ٢ آب/ أغسطس ١٩٥٨ مؤلفة من ستيفو اسطفان، وخطيبته ناديا السلطي، وأحمد محمود إبراهيم، وحامد سمور، وباسيلا حاماتي. وحُكم هؤلاء، وصدرت في حقهم أحكام قاسية. واعتُقل في هذه الأثناء الشريف عبد الحميد شرف وشقيقه فواز، وحمد الفرحان، وعلي منكو، ونزار جردانه، وإبراهيم عز الدين، ومحمد ربيع، ومحمد أديب العامري ود. أنيس إيراني. ومات تحت التعذيب الطالب في الثانوية العامة شامخ الكيالي<sup>(١٥)</sup>.

وبعد قيام الانقلاب العسكري في بغداد في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، وإطاحة الأسرة الهاشمية المالكة في العراق، أصدرت الحركة بياناً في تشرين الأول/ أكتوبر من العام نفسها بعنوان «في سبيل الوحدة والتحرر والثأر»، أكدت فيه الوحدة العربية وضرورة قيام الوحدة الفورية بين العراق والجمهورية العربية المتحدة. وأكدت الدعوة نفسها في بيان آخر صدر عن الحركة في شباط/ فبراير ١٩٥٩. وأشارت في تعميم حول مخططاتها لقضية فلسطين في آذار/ مارس ١٩٦١، إلى ضرورة تنظيم أبناء فلسطين للقيام بدورهم في معركة التحرير. واعتبرت الحركة نفسها مسؤولة عن قيام هذا التنظيم. وحددت التعميم مراحل قيام هذا التنظيم بأربع هي:

- مرحلة إنشاء نواة للقيادة الفعلية للتنظيم، ووضع الدراسات والمخططات التفصيلية للتنظيم.

- مرحلة التنظيم الفعلي في جميع الساحات، وإعلان مؤتمر عام للفلسطينيين.

- مرحلة تنفيذ خطط العمل الرئيسية لتجنيد أبناء فلسطين.

- المرحلة العسكرية، أي بدء الكفاح المسلح داخل فلسطين المحتلة<sup>(١٦)</sup>.

(١١) غوشة، الشمس من النافذة العالية: وجوه في رحلة السجن والنضال، ص ١٨ - ٤٣.

(١٢) الهندي والنصراوي، محرران، المصدر نفسه، ج ١، ص ١٨٩ - ١٩٠.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٤.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٧.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٢٠ - ٢٢٢، وغوشة، المصدر نفسه، ص ٤٤ - ٤٦.

(١٦) الهندي والنصراوي، محرران، المصدر نفسه، ج ١، ص ٣٩٧ - ٤٥٨ و ٥١٩ - ٥٢٨.



وأصدرت اللجنة التنفيذية للحركة تعميماً على أعضائها في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١ حول انفصال سورية عن مصر بسبب انقلاب عسكري في سورية في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، خللت فيه الحدث، واتهمت الأعداء الخارجيين (الاستعمار والرجعية العربية) والأعداء الداخليين (القوميين السوريين والسياسيين الانتهازيين والرجعية الانتهازية المتضررة من القوانين الاشتراكية) بالمشاركة فيه. وعزت سهولة الانفصال إلى تدني مستوى الوعي القومي الشعبي العائد إلى سيطرة العقلية الإقليمية (القطرية)، وهيمنة العقلية العاطفية، وإلى طبيعة نظام الحكم في الجمهورية العربية المتحدة التي حالت دون قيام مؤسسات شعبية قومية تشكل قاعدة متينة لدولة الوحدة، وإلى الروح الفردية لنظام الحكم. أما الأسباب المباشرة للانفصال، فعزتها اللجنة التنفيذية إلى النقمة في صفوف الجيش السوري (الجيش الأول) لتركيز الصلاحيات والمراكز الحساسة في أيدي الضباط المصريين، والعقلية القطرية السائدة في صفوف الجيش المصري (الجيش الثاني)، والخلاف بين عبد الحميد السراج، مدير المخابرات في الإقليم الشمالي (سورية)، وبعض المسؤولين في الجمهورية العربية المتحدة. وأدانت اللجنة التنفيذية في تعميمها هذا الانقلاب الانفصالي، واعتبرت الحكم الناشئ عنه غير شرعي ومغتصب للسلطة، وأكدت عزمها على إعادة الإقليم الشمالي إلى الجمهورية العربية المتحدة. ومع أنها اعترفت بعدة أخطاء ارتكبت في تجربة هذه الجمهورية، فإن حلها لا يكون بالانفصال. وفي حال عودة الوحدة بين سورية ومصر، لا بد من وجود قاعدة شعبية واعية تتجسد في مؤسسات سياسية ونقابية تمارس عملها في جو من الحريات ضمن الخط القومي التحرري الاشتراكي<sup>(١٧)</sup>.

يقول جورج حبش إن الانفصال أدى إلى تجذر حركة القوميين العرب، وأحدث توترات داخلية فيها، وممارسة النقد والنقد الذاتي؛ فقد استخلص قادة الحركة

دروساً مهمة من هذه التجربة الوجدانية، أهمها ضرورة قيام الديمقراطية والتعددية الحزبية، والسماح بالعمل السياسي للجميع، وتجنب أخطاء الماضي<sup>(١٨)</sup>.

شاركت الحركة في انقلاب الثامن من آذار/مارس ١٩٦٣ الذي أطاح بحكم الانفصال في سورية، وشارك اثنان من قادتها في الوزارة التي تشكلت آنذاك. ولما قام الضباط الناصريون بمحاولة انقلاب في ١٨ تموز/يوليو ١٩٦٣ باءت محاولتهم بالفشل، وتعرض قادة الحركة للاعتقال والتعذيب<sup>(١٩)</sup>.

وفي الأردن، تم اعتقال كثير من قادة وأعضاء حركة القوميين العرب بعد قيام الانقلابيين في العراق وسورية عام ١٩٦٣، ومنهم د. صبحي غوشة وإبراهيم الفتياي وخالد الخاروف ومحمود حجازي وإسحاق مراغة و خليل سفيان<sup>(٢٠)</sup>.

وفي أول لقاء تم بين جورج حبش والرئيس عبد الناصر في القاهرة عام ١٩٦٤، طلب حبش دعم نشاط الحركة المسلح في فلسطين المحتلة، فوافق عبد الناصر الأخير على تدريب خمسين فداً فلسطينياً من حركة القوميين العرب كل عام في مصر، وتقديم منح دراسية لطلاب ينتمون إلى الحركة للدراسة في الجامعات المصرية<sup>(٢١)</sup>.

## ٢ - تأسيس الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين

بدأت حركة القوميين العرب بتعيين قيادة للقطر الفلسطيني مؤلفة من د. وديع حداد ود. أسامة النقيب ورفعت سرحان وزاهي قمحاوي، تدعّمها لجنة فكرية من الأساتذة الفلسطينيين في الجامعة الأميركية في بيروت برهان الدجاني ووليد الخالدي. وتولّت هذه القيادة الإشراف على العمل الفدائي. وجرى تنفيذ أول عملية فدائية عام ١٩٦٤ في منطقة الجليل في شمال فلسطين المحتلة، قامت بها مجموعة من مقاتليها بقيادة

(١٧) المصدر نفسه، ص ٥٢٩ - ٥٤٦.

(١٨) حبش، الثوريون لا يموتون أبداً، ص ٤٨ - ٥٠ و ٥٤ - ٥٥.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٥٦ - ٥٨.

(٢٠) غوشة، الشمس من النافذة العالية: وجوه في رحلة السجن والنضال، ص ٦٥ - ٦٦.

(٢١) حبش، المصدر نفسه، ص ٦١ - ٦٢.

خالد أبو عيشة الذي كان أول شهيد في حركة القوميين العرب. ولما تشكّلت منظمة التحرير الفلسطينية في ذلك العام، لم تنخرط الحركة فيها، معللة ذلك بافتقار المنظمة إلى التوجه الثوري، وقررها من بعض أنظمة الحكم العربية التي لا تستطيع مخالفتها<sup>(٢٢)</sup>.

كانت هزيمة الجيوش العربية في الحرب الإسرائيلية - العربية في حزيران/يونيو ١٩٦٧ خيبة كبيرة لآمال الحركة، وخلفت وضعاً جديداً للحركة ولمجمل العمل الفلسطيني. واستخلصت الحركة من تلك الهزيمة درساً مهماً هو أن النضال المسلح يجب أن يركّز على الفلسطينيين أنفسهم، وبالتالي عليهم أن ينظّموا معركتهم على أساس حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد، مستفيدين من التجارب الجزائرية واليمنية الجنوبية والفيتنامية. وقررت قيادة الحركة تشكيل جبهة واسعة تضم الفصائل الفلسطينية المؤمنة بالكفاح المسلح وهي: حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)، وجبهة التحرير الفلسطينية بقيادة أحمد جبريل، وشباب الثار، وأبطال العودة. وبادرت إلى الاتصال بهذه الفصائل، غير أن جهودها في هذا الصدد باءت بالفشل بسبب معارضة فتح<sup>(٢٣)</sup>.

وعندها تكوّنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧ من اندماج جبهة التحرير الفلسطينية وأبطال العودة وبعض المستقلين. وركّزت المنظمة الفدائية الجديدة عملها العسكري في الأردن على الحدود الأردنية - الإسرائيلية. وفي غزة تولّى محمد الأسمر، عضو الحركة، قيادة الجبهة الشعبية عام ١٩٦٨. ووجّهت الجبهة ضربات قاسية إلى قوات الاحتلال الإسرائيلية خلال ثلاث سنوات، وواصلت عملياتها الجريئة في قطاع غزة. وكان من أبرز شهدائها محمد الأسمر وكامل العصامي وعبد الهادي الحايك عام ١٩٧٣<sup>(٢٤)</sup>.

وفي الضفة الغربية، سعى أعضاء حركة القوميين

العرب إلى تنظيم أنفسهم والبدء في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي. وسرعان ما اكتشفت السلطات الإسرائيلية تحركاتهم، واعتقلت عدداً كبيراً منهم، أمثال د. صبحي غوشة وخليل شعبان وخالد الخاروف وإسحاق مراغة وإبراهيم الفتياني ومحمود حجازي، ود. نبيه معمر ويعقوب عودة وعبد المطلب أبو رميلة ومحفوظ جابر<sup>(٢٥)</sup>.

حصلت الجبهة على السلاح من مصر والعراق، ولكن ما لبثت أن تعرّضت للانشقاق في مطلع عام ١٩٦٩، على يد نايف حواتمة، الذي أنشأ الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، بدعم من حركة فتح في ٢١ شباط/فبراير ١٩٦٩. وفي العام نفسه، عقدت الجبهة الشعبية بقيادة جورج حبش مؤتمرها الثاني، الذي قرّر اعتماد النظرية الماركسية، وانتخب المؤتمر لجنة مركزية للجبهة مؤلفة من عشرين عضواً، منهم: وديع حداد وأحمد اليماني وأبو علي مصطفى وأحمد إبراهيم وأبو نضال مسلمة وحمدي مطر وزكريا أبو سنية. وركّزت الجبهة على خطف الطائرات وضرب المصالح الإسرائيلية والإمبريالية، بقصد إثارة انتباه العالم إلى القضية الفلسطينية وإلى الظلم الذي لحق بشعب فلسطين<sup>(٢٦)</sup>.

كان مقر قيادة الجبهة في الأردن في مخيم الوحدات للاجئين الفلسطينيين في العاصمة الأردنية، كما كان لها قواعد في مخيم البقعة خارج عمّان وفي غور الأردن، ولا سيما في مخيم الكرامة للاجئين، وفي المناطق المشرفة على الغور. وشاركت الجبهة لأول مرة في المجلس الوطني الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي عُقد في القاهرة بين ٣٠ أيار/مايو و٤ حزيران/يونيو ١٩٧٠.

قامت الجبهة، بالتعاون مع الفصائل الفدائية الأخرى، بالتدخل في الشؤون الداخلية الأردنية حينما طالبت بإقالة قائد الجيش الأردني الشريف ناصر بن

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٧١-٧٢، ومحمود سويد، التجربة النضالية الفلسطينية: حوار شامل مع جورج حبش (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٨)، ص ١٨-١٩.

(٢٣) حبش، الثوريون لا يموتون أبداً، ص ٧٣-٧٤.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٧٦-٧٧.

(٢٥) غوشة، الشمس من النافذة العالية: وجوه في رحلة السجن والنضال، ص ٧٠، ١٠١-١٠٢ و١٤٤-١٤٥.

(٢٦) حبش، المصدر نفسه، ص ٨١-٨٢ و٨٥-٨٦.

جميل، واحتجزت ٣٠٠ صحفي أجنبي في فندق الأردن إنتركونتيننتال في العاصمة الأردنية، وهدّدت بنسف الفندق إذا لم يُستجَب طلبها في حزيران/يونيو ١٩٧٠. ولما قبلت مصر والأردن بمشروع وزير الخارجية الأمريكي وليام روجرز، وهو وقف القتال في أثناء حرب الاستنزاف في تموز/يوليو ١٩٧٠، أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية معارضتها للمشروع في آب/أغسطس. وفي ٦ أيلول/سبتمبر، اختطفت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أربع طائرات مدنية (أمريكية وإسرائيلية وسويسرية وبريطانية)، وهبطت الطائرات في موقع قيعان خنة في البادية الأردنية. لقد كان اختطاف هذه الطائرات وتفجيرها من الأسباب المباشرة لتأليف الحكومة العسكرية الأردنية برئاسة العميد محمد داود وللصدام المسلّح الذي جرى بين الجيش الأردني والمنظمات الفدائية الفلسطينية في العاصمة الأردنية يوم ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٠، وأسفر عن خروج الفدائيين منها في نهاية الشهر المذكور إلى أحراج جرش وعجلون<sup>(٢٧)</sup>.

يعترف جورج حبش في حوار مع جورج مالبينو بأن قلب نظام الحكم في الأردن غدا من أهداف الجبهة الشعبية بعد خروج مقاتليها من عمّان إلى أحراج جرش وعجلون في شمال الأردن. ويذكر أيضاً أن الجبهة الشعبية تخلّت عن اختطاف الطائرات المدنية في المؤتمر الثالث للجبهة عام ١٩٧٢. أما د. وديع حداد، المسؤول الأول عن هذه العمليات، فقد رفض القرار وانشق عن الجبهة، وأنشأ الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - العمليات الخاصة، وأقام مقر منظّمته في بغداد. واستمرت هذه الأخيرة في عملياتها حتى وفاة حداد عام ١٩٧٨ متأثراً بالسّم الذي دسّته له المخابرات الإسرائيلية «الموساد»<sup>(٢٨)</sup>.

في اجتماع المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عشر، الذي عُقد في حزيران/يونيو ١٩٧٤، وافقت الجبهة الشعبية على قيام سلطة وطنية فلسطينية على أي جزء يتم تحريره من الأرض الفلسطينية، مع مواصلة معركة

التحرير انطلاقاً منه. وبعد شهرين من اجتماع المجلس المذكور، أي في أيلول/سبتمبر، سحبت الجبهة ممثّلها من اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية احتجاجاً على انحراف ياسر عرفات، رئيس المنظمة، وقرّرت تكوين «جبهة الرفض» للردّ على محاولات عرفات إعادة العلاقات مع الأردن. وتألّفت جبهة الرفض من الفصائل الفدائية التالية: الجبهة الشعبية وجبهة التحرير العربية والجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة وجبهة النضال الشعبي. واستمرت «جبهة الرفض» حتى زيارته الرئيس المصري أنور السادات للقدس المحتلة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧، وتكوين «جبهة الصمود والتصدي»، التي حلّت محل «جبهة الرفض» وضمت ليبيا والجزائر واليمن الجنوبي وسورية وسبعة فصائل من المقاومة الفلسطينية هي: فتح، والجبهة الشعبية، والصاعقة، والجبهة الشعبية الديمقراطية، والجبهة الشعبية - القيادة العامة، وجبهة التحرير العربية، وجبهة التحرير الفلسطينية. ثم انضمت منظمة التحرير الفلسطينية إلى «جبهة الصمود والتصدي». عندها أعلنت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في اجتماعها الذي عُقد في دمشق عام ١٩٧٩ استعدادها للعودة إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وطالبت بدولة فلسطينية عاصمتها القدس، وبحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم، وبانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي التي احتلتها عام ١٩٦٧، وبتفكيك المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة<sup>(٢٩)</sup>.

ولما تقرّر عقد الدورة السابعة عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني في عمّان في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، رفضت الجبهة الشعبية المشاركة فيه والاعتراف بقراراته. ودعت إلى تشكيل «جبهة الإنقاذ» من فصائل المقاومة الفلسطينية المعارضة لياسر عرفات والموجودة في سورية، غير أن هذه الدعوة لم تجد استجابة من تلك الفصائل. وشاركت الجبهة الشعبية في القيادة الموحدة للانتفاضة الأولى في فلسطين

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٨٩-٩١، ٩٢-١٠٥ و١٠٧، وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٥٨-١٩٩٥، ج ٢

(عمّان: منشورات مكتبة المحتسب، ١٩٩٦)، ج ٢، ص ٣٢٢-٣٢٧.

(٢٨) المصدران نفسهما، ص ١٠٢ و١٠٩-١١٠، وج ٢، ص ٢٦٧ على التوالي.

(٢٩) حبش، المصدر نفسه، ص ١٣٠-١٣١، ١٥٢ و١٥٦.

المحتلة، والتي كانت تعمل سراً بعد اندلاعها في الشهر الأخير من عام ١٩٨٧ واستمرت حتى عام ١٩٩٠<sup>(٣٠)</sup>.

ظلّ العراق حليفاً للجبهة الشعبية يزودها بالأسلحة ويقدم التدريب لمقاتليها حتى عام ١٩٧٧، ثم ابتعد عنها بسبب رفضه الانضمام إلى «جبهة الصمود والتصدي». وعاد التقارب بين الجبهة والعراق عام ١٩٩٠ بسبب مواجهته للتهديدات الأمريكية. وألقى جورج حبش خطاباً حماسياً تأييداً للعراق في الاجتماع الشعبي لمساندة العراق الذي عقد في عمان في ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، وفتح مكتب للجبهة الشعبية في عمان في أثر ذلك<sup>(٣١)</sup>.

استقال جورج حبش من منصبه كأمين عام للجبهة الشعبية في عام ١٩٩٣، ولم تُقبل استقالته، واستمر في موقعه حتى عام ٢٠٠٠، حينما قدّم استقالته في المؤتمر السادس للجبهة، وحلّ محله أحمد سعادات أبو علي مصطفى<sup>(٣٢)</sup>.

وبعد إبرام اتفاقية أوسلو في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، وقيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وعودة كثير من المناضلين الفلسطينيين إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، عارضت قيادة الجبهة الشعبية عودة كوادرها إلى الضفة والقطاع. وفي عام ١٩٩٨ - ١٩٩٩ سمح لهم بذلك، فعاد أبو علي مصطفى، لكن إسرائيل اغتالته في رام الله في ٢٧ آب/أغسطس ٢٠٠١، فخلفه أحمد سعادات أميناً عاماً للجبهة. ولم تتردّد السلطة الوطنية الفلسطينية في التصدي للجبهة الشعبية في الانتفاضة الثانية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، واعتقال الأمين العام للجبهة سعادات، وعدد من قياداتها، بحجة حمايتهم من السلطات الإسرائيلية<sup>(٣٣)</sup>.

كان تمويل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من الصندوق الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية، الذي كان

يقدم لها ٢٥٠ ألف دولار أمريكي شهرياً، وتغطي نفقاتها من اشتراكات أعضائها وتبرعات أصدقائها في منطقة الخليج العربي وليبيا. وقدم الاتحاد السوفياتي خدمات طبية ومنحاً لطلابها للدراسة في جامعاته، بالإضافة إلى الدعم السياسي<sup>(٣٤)</sup>.

أما الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، فقد قامت في عام ١٩٦٨ عقب انشقاقها مبكراً عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وتولّى قيادتها أحمد جبريل، الضابط الفلسطيني السابق في الجيش السوري، وأحمد زعرور، واتخذت من دمشق مقراً رئيسياً لها، وكانت تتلقّى الدعم العسكري والمالي من سورية وليبيا. وتركز نشاطها ضد الاحتلال الإسرائيلي. وانشق أحمد زعرور عنها. ولا يزال معظم كوادرها في دمشق حتى اليوم<sup>(٣٥)</sup>.

وقد ذكرنا سابقاً أن الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين انشقت عن الجبهة الشعبية، على يد نايف حواتمة، الأردني المولد والجنسية، في ٢٢ شباط/فبراير ١٩٦٩. واتهم حواتمة الجبهة الشعبية بقيادة جورج حبش بأنها تقليدية وعاجزة عن مواكبة المسيرة الثورية، وعن التحرّر من قيود الماضي وحيثياته البرجوازية. واتخذت المنظمة المنشقة خطاً يسارياً متطرفاً. وكانت ترى أن لا بد من قيام ثورة اشتراكية سياسية في الأقطار العربية قبل تحرير فلسطين. ورفعت في أثناء وجودها في الأردن شعار «كل السلطة للمقاومة». وسعت إلى القضاء على نظام الحكم الأردني وتحويل عمان إلى «هانوي العرب»، وإقامة نظام حكم ثوري اشتراكي في الأردن يساند المقاومة الفلسطينية. وأصدرت نشرة أسبوعية بعنوان «الشرارة». وكانت تعمل على تأزيم العلاقات بين فصائل المقاومة والسلطة الأردنية واستفزاز الجيش الأردني. وكانت تتلقّى الدعم والمساعدة المالية والعسكرية من

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٩٦ - ١٩٧ و ٢٠٦.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٢١٧ - ٢٢١ و ٢٩٨، وموسى، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٥٧١.

(٣٢) حبش، المصدر نفسه، ص ٢٩٤ و ٢٥٧.

(٣٣) المصدر نفسه، ص ٢٥٦ و ٢٦١.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٢٩٥.

(٣٥) موسى، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٦٩.

العراق والصين الشعبية ومن مؤيديها في لبنان. وكان من أبرز قادتها صالح رأفت وعصام عبد اللطيف وياسر عبد ربه وتيسير الزبري. وانشق عنها ياسر عبد ربه وانضم مع مؤيديه إلى حركة فتح<sup>(٣٦)</sup>.

### ٣ - التطور الأيديولوجي لحركة القوميين العرب

حدث في حركة القوميين العرب تطوّر عميق وجذري على الصعيد الفكري والأيديولوجي واكمها منذ نشأتها حتى مرحلة تفكّكها. فمن المعروف أنها اعتمدت في مرحلة التأسيس على محاضرات د. قسطنطين زريق، ومؤلفات المفكر القومي العربي العلماني ساطع الحصري، ومؤلفات علي ناصر الدين ومحاضراته. وكان للأخير دور كبير في تبني الشباب المؤسسين لشعار «الثار»، وفي عدم معارضتهم مشروع وحدة الهلال الخصيب ونواته وحدة سورية والعراق. وبقيت منظمة الشباب القومي العربي تتبنى هذه الوحدة وتركز عليها، باعتبار أن العراق «بروسيا العرب»، حتى انعقاد مؤتمرها الأول في عمان عام ١٩٥٦ الذي أسفر عن التخلي عن شعار وحدة العراق وسورية والأردن، ورفع شعار وحدة مصر وسورية والأردن.

وبعد أن أخذت الحركة اسمها الجديد «حركة القوميين العرب»، تبنت نظرية المرحلتين، متأثرة بآراء عضو اللجنة التنفيذية للحركة الحكم دروزة مؤلف كتابي مع القومية العربية الصادر عام ١٩٥٧ والشوعية المحلية ومعركة العرب القومية الصادر عام ١٩٦١. وأساس هذه النظرية التمييز بين «مرحلة النضال القومي» أو «مرحلة التحرر السياسي» التي تستهدف تصفية الاستعمار والتجزئة والاغتصاب اليهودي، و «مرحلة النضال الاشتراكي» أو «مرحلة التحرر الاجتماعي» التي تستهدف «بناء المضمون الاشتراكي الديمقراطي الاجتماعي العام للمجتمع العربي». والمسوغ لهذا التمييز ألاّ تتحوّل المعركة العربية ضد الاستعمار والصهيونية إلى

صراع داخلي في المجتمع العربي، والحرص على تماسك الجبهة الداخلية والوحدة الوطنية في أثناء هذه المعركة<sup>(٣٧)</sup>.

ولم تفرّق الحركة في هذه المرحلة بين اليهودية والصهيونية وإسرائيل، واعتبرت الصهيونية جزءاً من تفكير كلّ يهودي. ولذا طالبت بطرد اليهود من الوطن العربي ومصادرة أملاكهم، باعتبارهم طابوراً خامساً بين العرب. وفرّقت الحركة بين الاستعمار واليهودية، واعتبرت العلاقة بينهما مؤقتة تقوم على المصالح المشتركة. ولم تميّز الحركة بين اليهودية والصهيونية إلا في تقرير «لجنة الفكر» عام ١٩٥٩، وأبدلت الحركة شعار «تحرير فلسطين» بشعار «الثار»<sup>(٣٨)</sup>.

ومع قيام الوحدة بين مصر وسورية عام ١٩٥٨، اعتبرت الحركة الجمهورية العربية المتحدة نواة للوحدة العربية الشاملة. ورفضت فكرة الاتحاد الفيدرالي التي طرحها الشيوعيون والقطريون العراقيون مع الجمهورية العربية المتحدة، بعد انقلاب ١٤ تموز/يونيو ١٩٥٨، وأصرّت على فكرة الوحدة الاندماجية الفورية. وأدانت «الاتحاد العربي» بين الأردن والعراق عام ١٩٥٨، واعتبرته «تكتلاً رجعيّاً» لمواجهة الجمهورية العربية المتحدة. وفي المقابل اعتبرت الجمهورية العربية المتحدة محور أي عمل وحدوي عربي وقاعدته الأساسية. وعدّت نفسها الأداة الشعبية للقيادة الرسمية للجمهورية الفتية. والتزمت الحركة بهذا الدور في علاقاتها بالأحزاب والتنظيمات السياسية الأخرى على الساحة العربية<sup>(٣٩)</sup>.

ولما حدث انفصال سورية عن مصر عام ١٩٦١، قاومت حركة الانفصال والحكم الانفصالي، وسعت إلى القضاء عليه والعودة الفورية إلى الوحدة مع مصر. وكان هذا المسعى منطلقها في التعاون مع حزب البعث في العراق في انقلاب ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣، وتعاونها مع حزب البعث في سورية في انقلاب ٨ آذار/مارس

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٢٧٠ - ٢٧١.

(٣٧) محمد جمال باروت، «من القومية التقليدية إلى اليسارية الجديدة»، في: بو علي ياسين [وآخرون]، الأحزاب والحركات القومية العربية، ترجمة وتحقيق فيصل دراج وجمال باروت، ج ٢ (القاهرة: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٢)، ج ٢، ص ١٠ - ١٢.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١٢ - ١٣.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٤ - ١٨.

١٩٦٣، الذي قضى على الانفصال، وبدأ بمباحثات الوحدة الثلاثية بين مصر وسورية والعراق التي أسفرت عن ميثاق الوحدة الثلاثية في ١٧ نيسان/ أبريل ١٩٦٣. وأدى الصراع بين البعثيين والناصرين، بمن فيهم حركة القوميين العرب، على السلطة إلى فوز الناصريين في العراق بقيادة عبد السلام عارف في انقلاب ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣، وفوز البعثيين في الحركة الانقلابية التي قام بها الناصريون في ١٨ تموز/ يونيو ١٩٦٣<sup>(٤٠)</sup>.

كان لانفصال سورية عن مصر أثر عميق في الحركة وأيديولوجيتها. واتضح ذلك تدريجياً في المقالات المنشورة في مجلة الحرية الناطقة بلسان الحركة الصادرة في بيروت منذ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٠. وكان أبرز كتابها من قيادة الحركة محسن إبراهيم، الذي جمع في أثناء الانفصال مقالاته المنشورة في الحرية في كتابين هما: في الديمقراطية والثورة والتنظيم الشعبي (١٩٦٢)، ومناقشات حول نظرية العمل العربي الثوري (١٩٦٣)، فكانا انقلاباً على نظرية الحركة التقليدية المعروفة. واتجه إبراهيم نحو اليسار الماركسي حينما قال بالضمون الطبقي الاشتراكي للقومية العربية، وأكد التلازم بين النضال القومي والنضال الاشتراكي، متأثراً إلى حد كبير بالميثاق الذي قدّمه الرئيس جمال عبد الناصر إلى «المؤتمر الوطني للقوى الشعبية» في ٢١ أيار/ مايو ١٩٦٢، الذي أكد حتمية الحل الاشتراكي في الجمهورية العربية المتحدة (مصر).

تكيفت الحركة مع ميثاق عبد الناصر ومع آراء جيلها الثاني الذي يمثلته محسن إبراهيم ونايف حواتمة ومحمد كشي ووليد قزيبا وعبد الإله النصراوي. وظهر هذا التكيف بجلاء في المؤتمر القومي للحركة الذي عُقد عام ١٩٦٤. وأحدث التوجّه اليساري الجديد حوارات داخل الحركة ظهرت حصيلتها في قرارات المؤتمر القومي للحركة الذي عُقد في مطلع شباط/ فبراير ١٩٦٥، وفيه تقرّر الالتحام بالناصرية وبالحركة التي دعا عبد الناصر إلى قيامها، أي «الحركة العربية الواحدة» التي تحوّلت إلى

«الحركة الاشتراكية العربية الواحدة» وضمت الناصريين من أنصار عبد السلام عارف في العراق، وبعض اليساريين في سورية، وبعض الضباط الأحرار في الأردن، والتقدميين الشباب في فلسطين، والمنشقين عن حزب البعث العربي الاشتراكي المؤيدين لعبد الناصر، وبعض العناصر الشيوعية. وحين عرضت قيادة الحركة على عبد الناصر توحيد التيارات الناصرية في حركة ثورية منظمة، أشار عليها بالتريث، والاكتفاء بالتعاون بين هذه التيارات<sup>(٤١)</sup>.

وأفضت هزيمة العرب في حرب ١٩٦٧ إلى مراجعة مهمة لأيديولوجية الحركة وتوجّهها السياسي، ولاسيما استراتيجية «الالتحام بالناصرية». وتبنت هذه المراجعة قبل الهزيمة محمد كشي في مقالاته التي نشرها في آب/ أغسطس ١٩٦٦ في كتابيه نقد التجربة الناصرية ونحو يسار عربي جديد. وتأكّدت هذه المراجعة في اجتماع موسّع للجنة التنفيذية للحركة في تموز/ يوليو ١٩٦٧، وهو الاجتماع الذي أقرّ تقرير «الثورة العربية أمام معركة المصير»، وتبنت الاشتراكية العلمية، وتخلّى عن استراتيجية «الالتحام بالناصرية». وتناول التقرير الهزيمة العسكرية العربية، وعزاها إلى عجز قيادة الثورة العربية بسبب بنيتها الطبقيّة وعقيدة برجوازيّتها الصغيرة الأيديولوجية والسياسية. وطالب التقرير بضرورة أن تتولّى مقاليد القيادة الشعبية الطبقات الكادحة المؤمنة بالاشتراكية العلمية وأيديولوجية الطبقة العاملة. ودعا التقرير إلى الدخول في مرحلة الصدام النهائي الحاسم مع الاستعمار الجديد، بانتهاج الكفاح الشعبي المسلّح والعنف الثوري المنظم في إطار وحدة القوى الثورية العربية<sup>(٤٢)</sup>.

وفي مطلع عام ١٩٦٨، أقرّت اللجنة التنفيذية للحركة برنامج التطور الديمقراطي الذي حدّد آليات عملية إعادة البناء اليسارية ووظائفها في كلّ قطر عربي، من أجل تصفية البنية التقليدية للحركة، وإيجاد نوع من فيدرالية تنظيمية قومية ملتزمة بالاشتراكية العلمية<sup>(٤٣)</sup>.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٨ - ٢٤.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٢٥ - ٢٩.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٣٢ - ٣٥.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٣٦ - ٤٠.

## ثانياً: حزب البعث الثوري والحركة العربية الواحدة

سورية عن مصر، مع انتقال عبد الله الريمائي واللاجئين السياسيين الأردنيين من دمشق إلى العاصمة المصرية. يذكر أبو غربية في مذكراته أن عدداً من ضباط الجيش الأردني العاملين من الرتب الصغيرة زاروه عام ١٩٦٣، وأعلموه أنهم من الضباط الوندوين الناصريين غير البعثيين، وأنهم يسيطرون على عدد من الوحدات العسكرية، وينوون القيام بانقلاب عسكري بعد استكمال بعض النواقص. وطلبوا منه ترشيح من يراه مناسباً لقيادة حركتهم. واتصل به أحد كبار الضباط البعثيين، وأبلغه أن لديه تنظيمًا عسكرياً بعثياً ينوي تغيير نظام الحكم. وعلم أبو غربية من بعض قادة حركة القوميين العرب أن لديهم تنظيمًا عسكرياً في الجيش الأردني يسعى إلى الغاية نفسها<sup>(٤٥)</sup>.

ولما تشكلت منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٦٤، اختير بهجت أبو غربية عضواً في لجنته التنفيذية الأولى المؤلفة من ١٥ عضواً، والتي أنشأت جميع مؤسسات المنظمة المذكورة. وأعيد تعيينه قبيل حرب ١٩٦٧، فشارك في قيادة «قوات التحرير الشعبية» التابعة لجيش التحرير الفلسطيني، فكان العضو المدني الوحيد فيها. وأدى الخلاف بينه وبين أحمد الشقيري إلى استقالته الأخير من رئاسة اللجنة التنفيذية للمنظمة في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧، واختيار المحامي يحيى حمودة بدلاً منه. وعندما هيمنت حركة فتح على منظمة التحرير في أواخر عام ١٩٦٨، قدم أبو غربية استقالته من اللجنة التنفيذية<sup>(٤٦)</sup>.

وفي عام ١٩٦٩، انضم أبو غربية إلى جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، إحدى منظمات العمل الفدائي التي تكونت في الضفة الغربية في ١٥ تموز/يوليو ١٩٦٧ بقيادة د. صبحي غوشه، أحد قادة حركة القوميين العرب في القدس. وامتد نشاط الجبهة إلى الضفة الشرقية، بعد اعتقال د. غوشه على يد سلطات الاحتلال الإسرائيلية، وتولّى قيادتها شقيقه د. سمير غوشه. وأصبح أبو غربية منذ انضمامه إليها ممثلاً لها

في المؤتمر القومي الثالث لحزب البعث العربي الاشتراكي، الذي عُقد في بيروت (آب/أغسطس - أيلول/سبتمبر ١٩٥٩)، انشق عن الحزب عبد الله الريمائي، الأمين العام لحزب البعث في الأردن وعضو القيادة القومية، ومعه ٣٠ مندوباً، وعادوا جميعاً إلى دمشق، حيث أنشأوا «حزب البعث الثوري» بقيادة الريمائي. وكان من أبرز قادة الحزب الجديد بهجت أبو غربية، الذي انتدب للسفر سراً إلى الأردن لتنظيم الحزب فيه في نيسان/أبريل ١٩٦٠. وقد تبنت الحزب نظرية مختلفة عن نظرية البعث التقليدية؛ إذ كان هدف البعث الثوري تغيير الأوضاع في الأردن ليصبح مهيباً للانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة، من طريق «ثورة الطليعة والجماهير المكبوتة» التي بدأ الإعداد لها سراً في سورية. وتقوم هذه الثورة على تحريك طليعة ثورية مسلحة على شكل حرب عصابات ترى فيها الجماهير الأردنية الأمل في الخلاص من الحكم القائم والانضمام إلى الجمهورية العربية المتحدة. وقد تحصل هذه الثورة على دعم من بعض عناصر الجيش الأردني، بما يشجع الجماهير على التحرك الواسع لدعمها.

وأعد الحزب أعضاءه لذلك الهدف بالتدريب في سورية على حرب العصابات. وبدأ بتهريب الأسلحة من قطاع غزة إلى الضفة الغربية. وفي هذه الأثناء ألقى القبض على المقدم قاسم الناصر في إربد بعد قدومه إلى الأردن خفية للإعداد للثورة. وتلا ذلك إلقاء القبض على بهجت أبو غربية في ٧ آب/أغسطس ١٩٦٠، واعتقل العشرات من أعضاء الحزب القياديين<sup>(٤٤)</sup>. أمضى أبو غربية في السجن عامين، وعندما أفرج عنه وجد أن الحزب مفكك وأعضائه متوقفون عن ممارسة نشاطهم، وأن قيادته انتقلت إلى القاهرة، بعد انفصال

(٤٤) بهجت أبو غربية، من النكبة إلى الانتفاضة، ١٩٤٩ - ٢٠٠٠: مذكرات (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤)،

ص ٢٣٣ و ٢٣٧ - ٢٥٥.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٢٧٢، ٣٢٠، ٣٣٤ و ٣٧٢.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٣٧٦.

في المجلس الوطني الفلسطيني<sup>(٤٧)</sup>. ومنذ ذلك العام، شكّلت جبهة النضال والجبهة الشعبية بقيادة د. جورج حبش وجبهة التحرير العربية في المجلس الوطني «جبهة رفض»، أو معارضة، لمنظمتي فتح والصاعقة<sup>(٤٨)</sup>. وشاركت جبهة النضال عام ١٩٨٤ في تكتّل «التحالف الوطني» في المجلس الوطني، وهو التحالف الذي ضمّ المنشقّين عن فتح - القيادة المؤقتة، ومنظمة الصاعقة، والجبهة الشعبية - القيادة العامة. واتّخذت جبهة النضال موقف المعارضة في الدورة التاسعة عشرة للمجلس الوطني، لإحباط إعلان قيام الدولة الفلسطينية، وقاطعت اجتماع المجلس المذكور في دورته التي عُقدت في الجزائر في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩١. وشاركتها في هذه المقاطعة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة، ومنظمة الصاعقة وفتح الانتفاضة<sup>(٤٩)</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن عبد الله الريماوي واللاجئين السياسيين الأردنيين من كوادر حزب البعث الثوري، واصلوا نشاطهم السياسي في القاهرة بعد انتقالهم إليها عام ١٩٦١. وكان الريماوي قد ألف بين عامي ١٩٥٩ و ١٩٧٤ تسعة كتب هي: القومية - بحث نظري؛ الوحدة العربية؛ الاشتراكية - الديمقراطية العربية؛ أجزاء الوطن السليبية؛ الرسالة الحضارية العربية؛ الثورة العربية؛ الحركة العربية الواحدة - أداة الثورة العربية؛ الإقليمية الجديدة؛ المنطق الثوري للحركة العربية المعاصرة<sup>(٥٠)</sup>.

وفي مصر، تجسّدت فكرة «الحركة العربية الواحدة» في تنظيم الطليعة العربية الذي أشرف عليه فتحى الديب، أمين الشؤون العربية في الاتحاد الاشتراكي العربي. وأقام الديب منذ عام ١٩٦٣ اتصالات مع الأوساط الطلابية من خلال اتحاد الطلبة العرب الناصريين. وطرح المحامي المصري د. عصمت سيف الدولة تشكيل هذه الطليعة خارج أجهزة الدولة

المصرية الرسمية، ووافقه على ذلك د. يحيى الجمل، أستاذ القانون في جامعة القاهرة، وعبد الله الريماوي. وبعد حرب ١٩٦٧، تبنّى سيف الدولة فكرة «أنصار الطليعة العربية» بصورة مستقلة عن مشروع الديب. وعادت فكرة بناء الحركة العربية الواحدة إلى الظهور في خطاب الرئيس عبد الناصر أمام اتحاد المحامين العرب عام ١٩٦٨، وهو ما شجّع سيف الدولة على المضي في فكرة «أنصار الطليعة العربية»، وتعاون مع المحامي السوري عصمت هنانو في هذا الصدد. ودعا في عدة رسائل تم تداولها في عدد من الأقطار العربية إلى البدء بتنظيم «حركة الأنصار»، على أن يُعقد مؤتمر قومي لتأسيس «الطليعة العربية» في أواخر عام ١٩٧٠، وأن يتم خلال الأعوام الثلاثة إعداد القاعدة الجماهيرية اللازمة لولادة «الطليعة العربية»، وتوفير مقدّمات الوحدة الفكرية للتنظيم الجديد. وكان سيف الدولة يتوقّع أن تكون الطليعة العربية البديل من الاتحاد الاشتراكي العربي. ونالت هذه الدعوة مساندة قادة ليبيا الجدد الذين استولوا على السلطة بعد انقلاب ١ أيلول/سبتمبر ١٩٦٩. وأصدر سيف الدولة كتابه أسس الاشتراكية العربية عام ١٩٦٤، فتداولته الأوساط الناصرية في فلسطين والأردن. وأصدر في عام ١٩٧١ كتاب نظرية الثورة العربية الذي غدا مرجعاً نظرياً لحركة الأنصار. وكان لحركة الطليعة العربية أنصارها في الأردن، ومن أبرزهم المحاميان تركي حداد وضافي شخاترة. وكانت مؤلفات عبد الله الريماوي الأنفة الذكر ومؤلفات د. نديم البيطار في لبنان ومؤلفات د. يحيى الجمل في مصر، من المراجع الأساسية التي تداولتها ولا تزال بقايا الطليعة العربية في الأردن وفلسطين والكثير من الأقطار العربية. وأخذت حركة الطليعة العربية في التراجع في مطلع الثمانينيات من القرن الماضي، بسبب ردة الرئيس المصري أنور السادات عن الناصرية ومقاومتها. وتحول مركز الناصرية

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٤٧٣.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٤٩٦.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٥٠٦ و ٥١٨.

(٥٠) عبد الله محمد الريماوي، «القومية: بحث نظري»، في: موسوعة الوعي العقائدي العربي، ط ٢ (طرابلس - ليبيا: مكتبة الفكر،

١٩٧٤)، ص ١٦.



مننذ إلى ليبيا التي سعت إلى كسب بعض الأشخاص في الأردن وفلسطين المحتلة<sup>(٥١)</sup>.

### ثالثاً: الحزب الوطني الاشتراكي

الحزب الوطني الاشتراكي حزب قطري أردني ضم قيادات وزعامات محلية في ضفتي الأردن، شملت أعضاء في مجلسي النواب والأعيان، ووجهاء في المدن والريف والبادية. وينحدر معظم قاداته من طبقة كبار الملاك والبرجوازية التجارية. وكانت نواته في الضفة الشرقية الحزب العربي الأردني الذي تأسس عام ١٩٤٦ برئاسة د. صبحي أبو غنيم، الذي أمضى معظم حياته لاجئاً سياسياً في دمشق. وقد انضم إليه كثير من الشخصيات السياسية الفلسطينية.

الحزب هذا لا يختلف في بنيته عن الأحزاب القطرية التي نشأت في بلاد الشام مثل: الكتلة الوطنية وحزب الشعب والحزب الوطني في سورية، والحزب العربي الفلسطيني في فلسطين. وقد تقدّم من الحكومة الأردنية في ٣٠ أيار/ مايو ١٩٥٤ بطلب لتأسيسه هزّاع المجالي وعبد الحليم النمر الحمود وشفيق ارشيدات وكمال منكو وجريس هلسه وعبد الرحمن فرعون وصالح المعشر وعبد القادر طاش، من الضفة الشرقية، وأنور الخطيب وحكمت المصري وسعيد العزة ونعيم عبد الهادي ورشاد الخطيب وحافظ الحمد الله ونجيب الأحمد وعبد الفتاح درويش وحنا عطا الله ورشاد طوقان، من الضفة الغربية، فنالوا الموافقة على ذلك في ٧ تموز/ يونيو ١٩٥٤، وانتخبوا هزّاع المجالي أميناً للسر، وبقي في هذا المنصب مدة أربعة أشهر. وكان النابلسي في هذه الأثناء قد استقال من منصبه سفيراً للأردن في لندن، في إثر تأليف توفيق أبو الهدى وزارته الثانية عشرة في ٢١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٤.

ولما كان هزّاع المجالي قد قبل الاشتراك في حكومة أبو الهدى، على الرغم من معارضة رفاقه في قيادة الحزب، تمّ فصله من الحزب، وحلّ النابلسي محله أميناً للسر. وكانت مجلة الميثاق ناطقة بلسان الحزب<sup>(٥٢)</sup>.

نص دستور الحزب الوطني الاشتراكي على أن نظام الحكم في الأردن نظام دستوري نيابي قائم على مبدأ سيادة الأمة والفصل بين السلطات. وأقرّ مسؤولية السلطة التنفيذية أمام السلطة التشريعية، وأكد أن الحريات العامة، كحرية الفكر والتعبير والاجتماع، مضمونة لكل مواطن. وتضمن الدستور ضرورة الاتحاد أو الوحدة بين الشعوب العربية، وقيام نظام اقتصادي يحقق العدالة الاجتماعية بين المواطنين<sup>(٥٣)</sup>.

حاول الحزب أن يبنّي له قاعدة شعبية من خلال الاتصال بالوجهاء والمخاتير وشيوخ العشائر الأردنية والفلسطينية. واختلف عن الأحزاب العقائدية، كالبعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب والحزب الشيوعي وجماعة الإخوان المسلمين وحزب التحرير الإسلامي التي أقبلت على نشر أفكارها وعقائدها السياسية في صفوف الطلاب وأفراد الجيش وضباطه، فلم يقبل في عضويته طلاباً وعسكريين، وتبنّى الأفكار الليبرالية في الحكم، وسعى إلى الوصول إلى الحكم عن طريق الانتخابات النيابية، رافضاً الانقلابات العسكرية.

تألّفت اللجنة التنفيذية للحزب من ١٦ عضواً هم: سليمان النابلسي (أمين السر)، جريس هلسه، كمال منكو، شفيق ارشيدات، صالح المعشر، عبد الحليم النمر الحمود، عبد القادر طاش، رشاد طوقان (من الضفة الشرقية)، وفؤاد عبد الهادي، رشاد الخطيب، أنور الخطيب، حافظ الحمد الله، نجيب الأحمد، نعيم

(٥١) شمس الدين الكيلاني، «حركة أنصار الطليعة العربية»، في: ياسين [وآخرون]، الأحزاب والحركات القومية العربية، ج ٢، ص ١٧١ - ١٨٧.

(٥٢) علي محافظة، «سليمان النابلسي: نشأته والعوامل التي أثّرت في تكوين شخصيته»، في: سليمان النابلسي: قراءة في سيرته وتجربته: وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة (عمّان: المركز الأردني للدراسات والمعلومات، ١٩٩٧)، ص ٣٠؛ انظر تعقيب زياد أحمد سلامة على ورقة سميح المعاينة، «التيار الإسلامي وحكومة سليمان النابلسي»، في: حكومة سليمان النابلسي (١٩٥٦ - ١٩٥٧): أعمال ندوة (عمّان: دار سندباد للنشر، ١٩٩٩)، ص ١٦١، وسليمان النابلسي، مذكرات (مخطوطة)، ص ١١٥.

(٥٣) انظر تعقيب إبراهيم العزاوي على ورقة مروان الحمود، «الحزب الوطني الاشتراكي»، في: حكومة سليمان النابلسي (١٩٥٦ - ١٩٥٧): أعمال ندوة، ص ٩٥.

عبد الهادي، سعيد العزة، حكمت المصري (من الضفة الغربية)<sup>(٥٤)</sup>.

وفي عام ١٩٥٤، حاول الحزب، بقيادة النابلسي، تكوين جبهة وطنية من أحزاب المعارضة (البعث العربي الاشتراكي، والشيوعي، وحركة القوميين العرب، والوطني الاشتراكي)، غير أن حزب البعث حال دون ذلك. وركز الحزب الوطني الاشتراكي هذه المحاولة في الانتخابات النيابية التي جرت في خريف ١٩٥٦، وحال حزب البعث، مرة ثانية، دون نجاحها<sup>(٥٥)</sup>.

ولما زوّرت حكومة توفيق أبو الهدى الانتخابات النيابية في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٤، شنت أحزاب المعارضة هجومها عليها، ونظمت التظاهرات الشعبية ضدها، فأودع النابلسي وشفيق ارشيدات وعبد الرحمن شقير وسليمان الحديدي وعاكف الفايز ومحمد عبد الرحمن خليفة في السجن، ثم أطلق سراحهم بعد مضي وقت قليل. وكان الحزب يعتبر الوحدة بين الأردن والعراق الخطوة الأولى على طريق الوحدة العربية<sup>(٥٦)</sup>.

وقّع العراق وتركيا ميثاق التعاون المشترك الذي عُرف بـ «حلف بغداد» في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٥٥، وانضمت بريطانيا إلى الحلف في ٤ نيسان/أبريل. واحتدم النقاش في الوطن العربي حول جدوى هذا الحلف، فكانت الحكومة الأردنية تسعى إلى تحقيق بعض المكاسب العسكرية والمالية في حال انضمامها إلى الحلف المذكور. وبذل نوري السعيد، رئيس وزراء العراق، وأنتوني إيدن، رئيس وزراء بريطانيا، جهوداً كثيفة لضم الأردن إلى الحلف. وقام الرئيس التركي جلال بايار بزيارة رسمية للأردن في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥، وحاول إزالة مخاوف الأردنيين من الانضمام إلى الحلف، فأعلن في إحدى الوحدات العسكرية الأردنية المراقبة في القدس: «يجب أن لا يندش الأردنيون إن رأوا الجيش التركي يحارب إلى جانب الجيش

الأردني، إذا ما تعرّض الأردن للعدوان». واقترح وزير خارجية بريطانيا هارولد مكميلان، في اجتماع الدول الموقعة على حلف بغداد في العاصمة العراقية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٥ البدء بضم الأردن إلى الحلف. وقدمت الحكومة الأردنية مذكرة إلى السفير البريطاني في عمان في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر تضمنت مطالب الأردن وشروطه للانضمام إلى حلف بغداد، وهي:

- المحافظة على ميثاق الضمان الجماعي العربي، وتمكين الأردن من القيام بالتزاماته الواردة في نص الميثاق.

- تأييد الأردن في الحقوق العربية في فلسطين، ودفع العدوان عنه مهما كان مصدره.

- زيادة القدرة العسكرية الأردنية بتسليح فرقة مشاة وفرقة مصفحة ومدفعية ثقيلة، ولواء من المظليين ومجموعة كوماندو، وقوة جوية من مقاتلات وقاذفات، وبناء القواعد اللازمة لها، وقوة بحرية صغيرة في البحر الميت وخليج العقبة.

- تقديم مساعدة اقتصادية كبيرة للأردن.

- التخلص من القيادة البريطانية للجيش الأردني خلال أربع سنوات.

- تعديل المعاهدة الأردنية - البريطانية لعام ١٩٤٨، وتقليص مدّتها من اثنتي عشرة عاماً إلى أربعة أعوام.

اختارت الحكومة البريطانية الجنرال جيرالد تمبلر، رئيس الأركان العامة للجيش البريطاني، لرئاسة الوفد البريطاني للتفاوض مع الحكومة الأردنية. وصل تمبلر إلى عمان في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٥، واستمرت المفاوضات أربعة أيام من دون التوصل إلى نتائج محددة. وقدم رئيس الوزراء الأردني، سعيد المفتي، استقالة حكومته في بعد ستة أيام، بعد أن استقال أربعة من الوزراء الفلسطينيين باتفاق مع قيادة الحزب الوطني الاشتراكي،

(٥٤) النابلسي، مذكرات (مخطوطة)، ص ١١٧.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ١١٧ - ١١٩.

(٥٦) جمال الشاعر، «سليمان النابلسي: فكره ودوره السياسي»، في: حكومة سليمان النابلسي (١٩٥٦ - ١٩٥٧): أعمال ندوة،

ص ٦٩، وسليمان موسى، أعلام من الأردن: صفحات من تاريخ العرب الحديث، ط ٢ (عمّان: [د.ن.]، ٢٠٠٨)، ص ٦٤ - ٦٥.

لإفشال مفاوضات تمبلر. وكلف الملك حسين هزاع المجالي في ١٤ كانون الأول/ ديسمبر بتأليف الحكومة، فقدّم أسماء أعضاء الحكومة في اليوم التالي، وأعلن بصراحة تامة عزم حكومته على ضم الأردن إلى حلف بغداد<sup>(٥٧)</sup>.

لم يكن الحزب الوطني الاشتراكي عدواً مكشوفاً لحلف بغداد في البداية. ودُعي أمين السر النابلسي وعضو اللجنة التنفيذية حكمت المصري في وفد أردني ضمّ، بالإضافة إليهما، سعيد المفتي وسعيد علاء الدين، إلى العراق لحضور الاحتفال بإنزال العلم البريطاني عن معسكر ومطار الحبانية ورفع العلم العراقي عليهما قبيل إبرام الحلف. وكانت قيادة الحزب قد ناقشت موضوع حلف بغداد قبل السفر إلى العراق، وطلبت من عضوي الوفد التأكد من نوري السعيد بشأن أهداف الحلف الحقيقية: هل هي من أجل تعزيز التعاون العسكري الأردني - العراقي، أم هي من أجل مكافحة الشيوعية؟

اجتمع النابلسي إلى الملك حسين قبيل سفره إلى بغداد، وبيّن له رأي قيادة حزبه في الحلف: إذا كان الحلف في مصلحة الأردن ويؤمّن له الحماية ضد إسرائيل، فهذا ما نبتغيه، أما إذا كانت غاية الحلف مكافحة الشيوعية فالقضية لا تعنينا، لأن عدونا الحقيقي هو إسرائيل والصهيونية من ورائها.

التقى الوفد الأردني بقيادة حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي أمثال: حسين جميل وفائق السامرائي وصديق شنشل وجابر العمر وحسن إسماعيل وخدوري خدوري. ثم التقى بنوري السعيد، الذي أكد له أن هدف الحلف وقف المد الشيوعي في الدول الأعضاء، ومجابهة الاتحاد السوفياتي. وفي ضوء هذه المقابلة، قررت قيادة الحزب الوقوف ضد حلف بغداد ومقاومة انضمام الأردن إليه. وشارك الحزب في التظاهرات والإضرابات التي أطاحت حكومة المجالي<sup>(٥٨)</sup>.

وفي أثناء ذلك، وبالتحديد في ٢٧ أيلول/ سبتمبر،

أعلن الرئيس جمال عبد الناصر إبرام صفقة الأسلحة التشيكية، وظهر أمام الجماهير العربية بطلاً قومياً لأنه كسر احتكار الغرب لبيع السلاح للدول العربية، فنال إعجاب الأردنيين والفلسطينيين وتقديرهم ومحبتهم. وفي ٤ تشرين الأول/ أكتوبر، بعث مجلس النواب الأردني بالبرقية التالية إلى الرئيس عبد الناصر بالبرقية التالية:

«إن مجلس النواب الأردني يحيي فيكم الروح العربية الأبية، ويؤيدكم في كل إجراء اتخذتموه وتتخذونه من أجل الحصول على السلاح بدون قيد أو شرط من أي جهة كانت، للدفاع عن البلاد العربية»<sup>(٥٩)</sup>.

وبينما كان نجم عبد الناصر يعلو في الوطن العربي، وقعت مصر وسورية «ميثاق الدفاع المشترك» في ٢٠ تشرين الأول/ أكتوبر، ووقعت العربية السعودية ميثاقاً مماثلاً مع مصر في ٢٧ منه. وفي الأردن، غادر الجنرال تمبلر البلاد من أجل تهدئة الخواطر، بعد أن اندلعت التظاهرات والاضطرابات في جميع المدن، وأضرب موظفو الدولة عن العمل، بعد تأليف المجالي حكومته، فاضطرت تحت الضغط الشعبي إلى الاستقالة في ٢٠ كانون الأول/ ديسمبر. وكلف الملك حسين رئيس مجلس الأعيان إبراهيم هاشم بتأليف حكومة جديدة، استمرت حتى ٧ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٦، ثم خلفتها حكومة جديدة برئاسة سمير الرفاعي. وفي غضون ذلك، استمرت التظاهرات وتوالت الاضطرابات في جميع أنحاء البلاد. واشتدت الحملة الإعلامية المصرية على حلف بغداد وعلى الحكومات الأردنية الأنفة الذكر. وشعرت الحكومة الأردنية بتعذر سيطرتها على الوضع الداخلي، فطلبت من الحكومة البريطانية إرسال كتيبتين من القوات العسكرية البريطانية لتعزيز قوات الجيش الأردني، من أجل حفظ الأمن والنظام في البلاد. استجابت الحكومة البريطانية للطلب الأردني، وأرسلت في ١٠ كانون الثاني/ يناير كتيبتين من المظليين وكتيبة من جنود المدفعية التابعين لقواتها المرابطة في جزيرة قبرص. وحذرت بريطانيا الرئيس عبد الناصر من التدخل

(٥٧) علي محافظة، العلاقات الأردنية - البريطانية: من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١ - ١٩٥٧ (بيروت: دار النهار للنشر،

١٩٧٣)، ص ٢٢٠ - ٢٣٧، والنابلسي، مذكرات (مخطوطة)، ص ١٢٤.

(٥٨) النابلسي، المصدر نفسه، ص ١٢٠ - ١٢٢.

(٥٩) محافظة، المصدر نفسه، ص ٢٣٨ - ٢٤٣، والجريدة الرسمية (الأردن)، العدد ٣٧٣، ٢٧/ ١١/ ١٩٥٥.

في شؤون الأردن الداخلية، وطالبته بالتوقف عن مواصلة تجهيزته الدعائية تحريض الشعب على «الحرب الأهلية والثورة على حليفته بريطانيا». وفي الوقت نفسه، أعلنت حكومة الرفاعي حالة الطوارئ، وفرضت منع التجول في جميع البلاد، واعتقلت قيادات أحزاب المعارضة السياسية، وزجت بهم في السجون ومعتقل الجفر الصحراوي. ويهدف تهدة الحال في البلاد، أعلن الرفاعي امتناع الأردن عن الانضمام إلى حلف بغداد أو أي أحلاف أجنبية<sup>(٦٠)</sup>.

لم تكتف أحزاب المعارضة بهذا التصريح، بل نادت بتعريب قيادة الجيش الأردني وإلغاء المعاهدة الأردنية - البريطانية لعام ١٩٤٨، وقطع العلاقات مع العراق، والتحالف مع مصر وسورية. وفي هذه الأثناء تم الاتصال بين حركة الضباط الأحرار في الجيش الأردني بالملك حسين والاتفاق على إعفاء قائد الجيش جون غلوب وجميع الضباط البريطانيين في قيادة الجيش في ١ آذار/مارس ١٩٥٦. وتحقق ذلك بنجاح تام، واكتسب الملك الشاب شعبية واسعة في البلاد، وتوطدت ثقته بنفسه، فأجريت في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦ انتخابات نيابية حرة ونزيهة إلى حد كبير<sup>(٦١)</sup>.

خاضت أحزاب المعارضة هذه الانتخابات، وعلى رأسها الحزب الوطني الاشتراكي الذي سعى مع الحزب الشيوعي إلى خوض الانتخابات في قائمة موحدة تشمل أحزاب المعارضة كلها باسم «الجبهة الوطنية». غير أن قيادة حزب البعث رفضت هذا المسعى، وفشلت المحاولة. وشرح الحزب الوطني الاشتراكي ثمانية من أعضائه في الضفة الغربية وسبعة في الضفة الشرقية، وطرح مرشحوه في برنامجهم الانتخابي ما يلي:

- إنهاء المعاهدة الأردنية - البريطانية لعام ١٩٤٨، وإجلاء القوات البريطانية وتصفية قواعدها في الأردن.

- القبول بالمعونة العربية المعروضة على الأردن كبديل من المعونة المالية البريطانية.

- انتهاج سياسة عربية تحررية تقوم على التعاون مع الأقطار العربية المتحررة مع الدول الأخرى، على قاعدة مواقف هذه الدول من المصلحة القومية والمنافع المتبادلة.

- الإبقاء على القضية الفلسطينية حية، ورفض الصلح مع إسرائيل، ومقاومة الحلول المنفردة معها، ورفض توطين اللاجئين الفلسطينيين، والعمل على إرجاعهم إلى ديارهم، واسترداد الحقوق العربية في فلسطين.

- تعزيز قدرات الجيش والحرس الوطني وتطهيره من العناصر الموالية للاستعمار.

- تطهير جهاز الدولة من الفساد، وإنهاض الاقتصاد الوطني وتحريره من التبعية، ومكافحة البطالة والغلاء والاحتكار.

- نشر التعليم وتوسيعه على أساس إلزامي ومجاني، وتوفير الخدمات الصحية للجميع.

- احترام الحريات العامة وإطلاقها، وإلغاء القوانين الاستثنائية والمقيدة للحريات، واستحداث قوانين جديدة تكفل حريات الأحزاب والانتخابات والصحافة والنشر والاجتماعات العامة<sup>(٦٢)</sup>.

أسفرت الانتخابات النيابية عن فوز ١٣ مرشحاً من الحزب الوطني الاشتراكي، و٣ مرشحين من الجبهة الوطنية (الحزب الشيوعي والمتعاونون معه)، ومرشحين اثنين من حزب البعث، من مجموع نواب المجلس النيابي البالغ أربعين نائباً. وكلف الملك أمين سر الحزب الوطني الاشتراكي، سليمان النابلسي، بتأليف الحكومة، فقام الأخير في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦، أي اليوم الأول للعدوان الثلاثي البريطاني - الفرنسي - الإسرائيلي على مصر، بتشكيل حكومة ائتلافية من حزبه وحزب البعث والجبهة الوطنية والمستقلين.

عرضت الحكومة بيانها الوزاري في اليوم نفسه، ونالت ثقة ٣٩ نائباً من مجموع أربعين نائباً. وأطلق مجلس

(٦٠) محافظة، المصدر نفسه، ص ٢٤٣ - ٢٥٣.

(٦١) محمود المعاينة، «الجيش والسياسة في الخمسينات»، في: حكومة سليمان النابلسي (١٩٥٦ - ١٩٥٧): أعمال ندوة، ص ٥٦ - ٥٩.

(٦٢) هاني الحوراني، «انتخابات تشرين الأول ١٩٥٦ والمجلس النيابي الخامس»، في: المصدر نفسه، ص ٢٩ - ٣١.

النواب معظم القرارات التي اتخذتها الحكومة، ولا سيما الموقف من العدوان الثلاثي على مصر، والموقف المعارض لمبدأ أيزنهاور، واتفاقية التضامن العربي، وإنهاء المعاهدة الأردنية - البريطانية. وكان المجلس شريكاً فاعلاً في إقرار السياسة العامة للحكومة على الصعد الداخلية والعربية والدولية<sup>(٦٣)</sup>.

سعت حكومة النابلسي إلى إرساء قواعد الحياة الديمقراطية النيابية الدستورية، وضمان سيادة القانون، وإطلاق حريات المواطنين. وسمحت في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦ للصحف الحزبية بالصدور وهي: الميثاق (الحزب الوطني الاشتراكي)؛ البقطة (حزب البعث العربي الاشتراكي)؛ الجماهير (الحزب الشيوعي)؛ الجبهة (الجبهة الوطنية)؛ الكفاح الإسلامي (جماعة الإخوان المسلمين). ووقّعت الحكومة مع مصر والعربية السعودية وسورية اتفاقية التضامن العربي التي نصت على دفع ١٢,٥ مليون جنيه استرليني للأردن عوضاً عن المعونة المالية البريطانية، بحيث تدفع كلٌّ من مصر والعربية السعودية خمسة ملايين جنيه، وسورية مليونين ونصف مليون جنيه. وأنهت المعاهدة الأردنية - البريطانية بعد التفاوض مع الحكومة البريطانية في ١٣ آذار/ مارس ١٩٥٧<sup>(٦٤)</sup>.

في مطلع كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧، صدر مبدأ أيزنهاور المتضمن وجود فراغ في منطقة الشرق الأوسط بعد خروج البريطانيين والفرنسيين منها بعد حرب السويس، وعزم الولايات المتحدة على ملء هذا الفراغ قبل أن يملأه الاتحاد السوفياتي، وتقديم المساعدات المالية والعسكرية لدول الشرق الأوسط التي تواجه التدخل الشيوعي أو تخشى مواجهة الخطر الشيوعي. رأى الملك حسين في هذا العرض الأمريكي الفرصة المواتية لتخليص بلاده من أزمته المالية ومصاعبها الاقتصادية. أما حكومة

النابلسي، فقد رفضت مبدأ أيزنهاور. وكان الملك قد قابل السفير الأمريكي في عمان ليستر دويث مالوري وأبلغه تحييده للمبدأ المذكور، وأعرب له عن استعداد العرب لقبول كل عون أو مساعدة لتنمية اقتصادهم وتدعيمهم وإنشاء القوات المسلحة لصيانة سيادتهم، شريطة أن لا يكون هذا العون متعارضاً مع سيادتهم وأن لا يعرقل جهودهم لتحقيق الوحدة بينهم. وفي اليوم التالي للمقابلة، أرسل زعماء الجبهة الوطنية الأردنية بريقة احتجاج إلى الملك حذّروه فيها من الاستعمار الأمريكي الذي يسعى إلى الحلول محل الاستعمار البريطاني والفرنسي. وردّ الملك على هذه البريقة بكتاب في ١٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٥٧ أعلن فيه قبول الأردن أية معونة غير مشروطة، مؤكداً أن العرب أنفسهم سيملاؤون الفراغ في منطقة الشرق الأوسط بعد انحسار النفوذ البريطاني، وأن الخطر الحقيقي هو في الأيديولوجيات المادية. وعلى الرغم من معارضة سليمان النابلسي مبدأ أيزنهاور، اضطر في ١٧ كانون الثاني/ يناير، تحت ضغط الملك، إلى طلب معونة مالية من حكومة الولايات المتحدة مقدارها ٣٠ مليون دولار، واضطر أيضاً في ٢٦ شباط/ فبراير إلى قبول المعونة الاقتصادية التي نص عليها مبدأ أيزنهاور، شريطة أن لا تتضمن أي هدف سياسي يمس بسيادة الأردن الوطنية. والواقع أن تحييد الملك حسين لمبدأ أيزنهاور لم يكن ناشئاً عن رغبته في تحسين أوضاع مملكته الاقتصادية فحسب، بل أيضاً عن رغبته في الحد من نشاط الحزب الشيوعي المتزايد<sup>(٦٥)</sup>.

في ٢ شباط/ فبراير ١٩٥٧ وجّه الملك إلى رئيس وزرائه رسالة دعا فيها إلى وقف الدعاية الشيوعية الهدامة. وشرعت الشرطة الأردنية في جمع المنشورات والكتب الشيوعية، ومنعت عرض الأفلام السينمائية السوفياتية. واشتد الخلاف بين الملك وحكومته حول نشاط

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٣٢ - ٣٦.

(٦٤) عبد الله حودة، «سليمان النابلسي: قراءة في القوانين والقرارات التي أصدرها (٢٩/ ١٠/ ١٩٥٦ - ١٠/ ٤/ ١٩٥٧)»، في: سليمان النابلسي: قراءة في سيرته وتجربته: وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة، ص ٩٨ - ١١٣، والنابلسي، مذكرات (مخطوطة)، ص ١٤٥ - ١٤٧.

(٦٥) محافظة، العلاقات الأردنية - البريطانية: من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١ - ١٩٥٧، ص ٢٧٢ - ٢٧٤، والنابلسي، مذكرات (مخطوطة)، ص ١٤٩ - ١٥١.

الشيوعيين؛ فقد أعلن النابلسي في ٦ آذار/ مارس أنه «لا يوجد أي خطر شيوعي في الأردن وسورية ومصر، كما يدّعي أولئك الذين يردّدون مثل هذه الدعاية الخادعة».

وبينما كانت شقة الخلاف بين الملك حسين وحكومته تتسع، بعث الرئيس أيزنهاور بممثل له الخاص، السفير جيمس ريتشاردز على رأس وفد إلى الدول التي سيزورها. وتحت ضغط الملك حسين، صرّح النابلسي بأن حكومته «لا تمنع في استقبال ريتشاردز، موفد الرئيس أيزنهاور، ولا تجد حرجاً في الإصغاء إلى أيّ كان يحاول عرض وجهة نظره، ما دامت مواقفنا وآمالنا واضحة وصریحة». وأضاف: «سنستمر في رفض نظرية الفراغ في وطننا العربي، وإننا نرى أنه لا حق لأية دولة في فرض نفسها حامية أو ناطقة بلسان غيرها من الدول». ولكن الموفد الأمريكي لم يزر الأردن، وبرّر ذلك بقوله في ١٢ آذار/ مارس: «يدل موقف الحكومة الأردنية على عدم رغبتها في الدخول في مفاوضات صريحة وجديّة حول مبدأ أيزنهاور».

يذكر النابلسي أن السفير الأمريكي في عمّان مالوري عرض عليه ١٠٠ مليون دولار تقدّم للخزينة الأردنية في مقابل قبول حكومته بمبدأ أيزنهاور، فردّ عليه بالرفض قائلاً: «لن نبيع استقلال الأردن ولو دفعتم مال الدنيا، ولن نحارب الشيوعية لمصلحة أمريكا»<sup>(٦٦)</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة الأمريكية امتنعت عن الوفاء بالتزاماتها المترتبة على الاتفاقيات الاقتصادية التي عقدتها مع الأردن، فما كان من الرئيس النابلسي إلا أن اتجه إلى الاتحاد السوفياتي، فكلف اللواء علي أبو نوار، رئيس أركان الجيش الأردني، بمهمة الاتصال الأولي، فزار السفير السوفياتي في دمشق وعرض عليه طلب المعونة الأردنية. عاد أبو نوار إلى عمّان وقدم تقريراً إلى رئيس الوزراء جاء فيه أن الاتحاد السوفياتي يقبل بإقامة علاقات دبلوماسية مع الأردن، وأنه على استعداد لتقديم معونة عسكرية على شكل شحنات أسلحة تكفي لتجهيز

فرقتين عسكريتين. وطلب السفير السوفياتي تأليف وفد رسمي أردني برئاسة وزير للتفاوض معه. أوفد النابلسي وزير العدل والتربية والتعليم، شفيق ارشيدات، إلى دمشق لهذه الغاية، فاتفق مع السفير السوفياتي على تقديم معونة عسكرية سوفياتية للأردن خالية من أي شروط. وفي إثر عودة الوزير ارشيدات من دمشق، قرّرت حكومة النابلسي إقامة علاقات دبلوماسية مع الاتحاد السوفياتي، وكان ذلك في ٢ نيسان/ أبريل ١٩٥٧. أثارت هذه المبادرة من جانب الحكومة غضب الملك حسين الذي لم يصادق على قرار الحكومة، وأمر في ١٠ نيسان/ أبريل رئيس وزرائه بتقديم استقالته، ففعل<sup>(٦٧)</sup>.

وأعقب الإقالة انقلاب عسكري لصالح الملك في ١٣ نيسان/ أبريل ١٩٥٧، أسفر عن اعتقال عدد كبير من الضباط الأحرار في الجيش، واتهام حزب البعث وأعضاء حكومة النابلسي بتدبير محاولة انقلاب على الملك. وقد هرب كثير من الوزراء والنواب وقادة الجيش إلى سورية، وألقي بالعشرات من رفاقهم في السجون الأردنية، وفُرضت الإقامة الجبرية على سليمان النابلسي لمدة أربع سنوات ونيف، ولم يطلق سراحه إلا في آب/ أغسطس ١٩٦١.

وفي إثر إقالة حكومة النابلسي، أي في ٢٢ نيسان/ أبريل، عقد ممثلو الأحزاب المشاركة في الحكومة مؤتمراً في نابلس، واتخذوا فيه القرارات التالية:

- ١ - رفض مشروع أيزنهاور، ومحاربة جميع المؤامرات الاستعمارية التي تهدف إلى الانحراف بالأردن عن طريق القومية العربية المتحرّرة.
- ٢ - المطالبة بتحقيق الاتحاد الفيدرالي بين سورية ومصر والأردن.
- ٣ - التمسك بسياسة الحياد الإيجابي، ومحاربة جميع المؤامرات الاستعمارية التي تهدف إلى إخراج الأردن من هذه السياسة.
- ٤ - مطالبة جميع السلطات في الأردن باحترام

(٦٦) النابلسي، المصدر نفسه، ص ١٥٥ و ١٥٧ - ١٦١، و Uriel Dann, *King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism: Jordan, 1955-1967*, Studies in Middle Eastern History (New York and Oxford: Oxford University Press, 1989), pp. 46-47.

(٦٧) موسى، أعلام من الأردن: صفحات من تاريخ العرب الحديث، ص ٨٣.

الدستور نصاً وروحاً، واحترام الحريات العامة لجميع المواطنين.

٥ - المحافظة على وحدة الشعب مع الجيش.

٦ - تطهير جهاز الدولة من جميع عناصر التآمر والخيانة والفساد.

٧ - شجب واستنكار جميع المحاولات الرامية إلى تفكيك الجيش وإضعافه وجعله أداة في يد أعداء الشعب.

٨ - يدعو المؤتمر الشعب إلى القيام بإضراب عام وتظاهرات عامة طوال يوم الأربعاء ٢٤ نيسان/أبريل ١٩٥٧.

٩ - تشكّل للمؤتمر لجنة تنفيذية، يكون مقرها نابلس، من السادة: سعيد العزة وجودت المحيسن ونجيب الأحمد (الحزب الوطني الاشتراكي)، وسليمان الحديدية وبهجت أبو غربية (حزب البعث العربي الاشتراكي)، والدكتور جورج حبش والدكتور صلاح الدين العنتاوي (حركة القوميين العرب)، وفائق وراد وعيسى مدانات (الحزب الشيوعي)، والدكتور عبد الرحمن شقير وعبد القادر الصالح (الجبهة الوطنية)، وعبد الخالق يغمور وقدرى طوقان وعادل الشكعة وفائق عنتاوي (شخصيات مستقلة).

قُدمت هذه القرارات في ٢٣ نيسان/أبريل إلى رئيس الحكومة الجديدة د. حسين فخري الخالدي، الذي لم يتمكن من الاستمرار في الحكم، فقدّم استقالته إلى الملك. واندلعت التظاهرات، وعمّ الإضراب يوم ٢٤ نيسان/أبريل. وتألّفت وزارة جديدة برئاسة إبراهيم هاشم، أعلنت الأحكام العرفية في البلاد، وحلّت الأحزاب السياسية، وحظرت نشاطها، وألغت رخص الصحف الحزبية. وأسفرت هذه الإجراءات عن قطع العلاقات

الدبلوماسية بين الأردن ومصر، وأغلقت السفارة الأردنية في القاهرة في ١٦ حزيران/يونيو ١٩٥٧<sup>(٦٨)</sup>.

بقي الناصريون من قيادة حركة القوميين العرب وحزب البعث الثوري والحزب الوطني الاشتراكي وبعض الشخصيات المستقلة يقيمون في سورية كلاجئين سياسيين بين عامي ١٩٥٧ و١٩٦١، ثم انتقلوا إلى مصر، وظلوا فيها حتى عام ١٩٦٥، حينما أصدر الملك حسين العفو عنهم، وسمح لهم بالعودة إلى بلادهم. وكانت أسر ضباط القوات المسلحة الذي أودعوا السجن أو طُردوا من الخدمة تتلقى العون المالي من الحكومة المصرية حتى عام ١٩٦٥<sup>(٦٩)</sup>.

وعاد الناصريون إلى نشاطهم بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ وظهور العمل الفدائي الفلسطيني على الساحة الأردنية، فأيدوا المنظمات الفدائية وانضموا إليها. وتولى سليمان النابلسي رئاسة «التجمع الوطني» الذي تكوّن في الأردن لدعم العمل الفدائي. ولمّا اشتدّ الخلاف بين فصائل المقاومة الفلسطينية والحكومة الأردنية في مطلع عام ١٩٧٠، دعا النابلسي إلى اجتماع عام ضمّ ٣٠٠ شخصية سياسية أردنية في آذار/مارس ١٩٧٠، أسفر عن قيام «لجنة المتابعة الوطنية» المؤلفة من ١٥ عضواً، برئاسة سليمان النابلسي، للدفاع عن المنظمات الفدائية ودعمها. ولكن المنظمات الفدائية تجاوزت النابلسي ولجنة المتابعة، وهاجمت الرئيس عبد الناصر والملك حسين لقبولهما بمبادرة وزير الخارجية الأمريكي وليم روجرز في حزيران/يونيو ١٩٧٠، ونظّمت ضد المبادرة تظاهرات في عمّان، وانفرط عقد لجنة المتابعة بعد خروج المنظمات الفدائية من الأردن في تموز/يوليو ١٩٧١<sup>(٧٠)</sup>، وضعف التيار الناصري في الأردن بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٧٠، ولم يُعد له تأثير سياسي يُذكر في الأردن وفلسطين.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٨٥.

(٦٩) موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٥٨ - ١٩٩٥، ج ٢، ص ٨٧ - ٨٨.

(٧٠) موسى، أعلام من الأردن: صفحات من تاريخ العرب الحديث، ص ٨٩ - ٩٢، والشاعر، «سليمان النابلسي: فكره ودوره السياسي»، ص ٧٤ - ٧٦.

## ٣٠ — المنظمات الناصرية في ليبيا

### توفيق المدني

#### مقدمة

العراقيل القومية والبيروقراطية. وهذه إحدى خاصيات الثورة الليبية.

فقد اندرجت «الثورة» في الخط الناصري المباشر، حيث اعتبر «الضباط الأحرار» في ليبيا أن تجربة مصر حافز لهم، وأن الرئيس جمال عبد الناصر هو القائد الملهم، الأمر الذي جذب الشارع الناصري على امتداد الوطن العربي الكبير إلى هذه التجربة الصاعدة. ولعل الالتزام بـ «الهوية» الناصرية جعلتها تحتل موقعها المميز في الضمير الشعبي، لا سيما أن الرئيس عبد الناصر كان من أوائل المؤيدين للحركة الانقلابية في ليبيا. وقد أعلن في أكثر من مناسبة مراهنته على التجربة الجديدة ورموزها الشابة، باعتبارهم أملاً للأمة من جهة، ويذكرونه بشبابه من جهة أخرى<sup>(٣)</sup>.

### أولاً: نشأة التنظيم الناصري في ليبيا - دور حركة القوميين العرب

في مرحلة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، كانت الحركة القومية العربية الأبرز نشاطاً في الوطن العربي على الصعيدين التنظيمي والسياسي، هي «حركة القوميين العرب»، التي أسست لها فروعاً عديدة في البلدان العربية، ومنها ليبيا. وقد تشكلت القيادة

تتميز ليبيا تاريخياً بضعف جهاز الدولة وهشاشته وقصر عمره السياسي؛ فليبيا من أقطار المغرب العربي التي لم تعرف تقاليد الدولة الوطنية وفق المفهوم الحديث للمصطلح، فقط ظلت مقسمة إلى أقاليم ثلاثة رئيسية، هي برقة وفزان وطرابلس، قروناً عدة<sup>(١)</sup>. وجاءت السنوسية<sup>(٢)</sup> كمحاولة لتوحيد هذه الأقاليم التي كانت تتمتع بصفات إدارية مختلفة. إلا أن هذه المحاولة اصطدمت بالاستعمار الإيطالي الذي حارب بلا هوادة المقاومة الوطنية من ١٩١١ - ١٩٣٢، ولعل ما يفسر رفض الليبيين للحكم الإيطالي ومقاومتهم له، سواء في إطار السنوسية أو في إطار الجهاد المسلح بقيادة عمر المختار، يقع في إطار رفض نموذج الدولة التي فرضها المستعمر الإيطالي.

من هنا نرى أن مفهوم الدولة بالمعنى الحديث لم يشكل قيمة مركزية في أذهان الضباط الأحرار بقيادة العقيد معمر القذافي، الذين فجروا ثورة الفاتح من أيلول/سبتمبر ١٩٦٩، بوصفها أحد المظاهر المعبرة عن رفض هزيمة الخامس من حزيران/يونيو، والداعمة لمسيرة المواجهة مع العدو الصهيوني. بل إن هؤلاء الشوار أرادوا أن يقيموا علاقة مباشرة مع الشعب تتجاوز

(١) انظر: المنصف وناس، الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي، آفاق مغربية (تونس: سرائر للنشر، ١٩٩٥)، ص ٧٨ - ٨٣.

(٢) الحركة السنوسية هي حركة صوفية إسلامية اعتمدت على نظام الزوايا التي كانت بمنزلة مؤسسات اقتصادية واجتماعية. وسميت السنوسية نسبة إلى مؤسسها محمد بن علي السنوسي، وأدت السنوسية دوراً مهماً ومؤثراً في البنى الاجتماعية والسياسية الليبية منذ منتصف القرن التاسع عشر، وبعد قيام ثورة الفاتح أمر القذافي بمصادرة ممتلكات الحركة السنوسية ومراكزها (الزوايا) واعتقال قادتها، إلا أنه عاد وأمر بفتح هذه الزوايا مرة أخرى بهدف نشر التعاليم الصحيحة للقرآن.

(٣) شوكت اشقي، «الفاتح أو الإطباق على الناصرية»، السفير، ٣/٩/٢٠٠٤.



القطرية لفرع حركة القوميين العرب في ليبيا من القيادات التالية: عبد السلام الزقعار، عز الدين الغدامسي، نصر الدين البقار، عمر المنتصر، د. عبد الوهاب الشلبي، محمود تنتوش، مفتاح ماضي، رباب أدهم .

ونشطت «حركة القوميين العرب» في ليبيا تحت اسم «منظمة العمل الشعبي»، وانخرطت في العمل الجماهيري بهدف استقطاب كوادر جديدة للتنظيم، فكان تركيزها على العمل داخل منظمات المجتمع المدني التي كانت قائمة آنذاك، في ولايات ليبيا الثلاث، طرابلس وبرقة وفزان. ولمّا كان تنظيم «حركة القوميين العرب» يمتلك هيكلة تنظيمية، وتقاليد تنظيمية متطورة، فقد نجح الفرع الليبي للحركة في استقطاب قيادات وطنية شابة، كان لها دور حركي نشط في اتحادات ونقابات العمال والاتحاد العام للطلبة وفروعه الإقليمية ومنظمة الحركة الكشفية في ليبيا.

ومن أجل امتلاك القدرة على تحريك الجماهير من خلال منظمات الواجهة للحركة، كُلف وقاد «منظمة العمل الشعبي» عز الدين الغدامسي والتباني الأجل ونصر الدين البقار ووليد سالم وأحمد بورخيص وجمعة الفرجاني ومحمد الهاللي، إلى جانب القيادة التنظيمية في إقليم برقة: مفتاح ماضي ومصطفى العالم ومصباح الشين وجمعة الفزاني ومصطفى القماطي. ودفعت حركة القوميين العرب في ليبيا بعناصرها للانخراط في القوات المسلحة الليبية، فكان من ضباطها في الجيش الليبي كل من: عبد المنعم الهوني وعمر المحيشي وصالح الدروقي وعوض حمزة بالقاسم القانتا ومحمد ناصر الميلودي ومنير الطاهر، وآخرين.

وأثبتت حركة القوميين العرب حضوراً سياسياً بارزاً، وأصبح فرعها القطري ذا فعل وأثر في الشارع الليبي المُعبأ بالنزوع القومي الناصري. ونسجت القيادة القطرية للحركة في ليبيا علاقات تنظيمية منضبطة بين قياداتها وكوادرها، في إطار التركيبة التنظيمية - الجغرافية للخلايا والروابط والشُعَب في المناطق.

وكانت تحيط قواعدها علماً بالمواقف والقرارات السياسية العامة للقيادة المركزية للحركة، وبما يحدث من تحولات فكرية وتنظيمية في فروع الحركة وأقاليمها. وكان النفوذ الناصري حاضراً وقوياً في الشارع السياسي الليبي. وبقدر ما كان للقيادة القومية (المركزية) للحركة من التزامات وتلاحم استراتيجي قومي بالرئيس عبد الناصر والناصرية في مصر، كانت القيادة القطرية لفرع الحركة في ليبيا أكثر قرباً والتزاماً بما للعلاقات الليبية - المصرية وخاصة فرضها، وألزم بها الواقع «الجيوسياسي» بآثاره «المنتجة لها» (السياسية والاقتصادية والاجتماعية). وقد تمكّنت حركة القوميين العرب من استيعاب العديد من أبناء الفئات الوسطى والعمالية المعبأة بشكل عاطفي وتعبوي خلف عبد الناصر من بعد الانفصال، ومن بعد تقديمه لـ «الميثاق» في المؤتمر الوطني للقوى الشعبية بالقاهرة في ٢١/٥/١٩٦٢م الذي يؤكد فيه: «حتمية الحل الاشتراكي وتذويب الفوارق سلمياً بين الطبقات»<sup>(٤)</sup>.

لمّا كانت «حركة القوميين العرب» منصهرة في الخط الناصري على الصعيدين الأيديولوجي والسياسي، لجهة اعتبار الاشتراكية الناصرية، وخطب وتصريحات عبد الناصر السياسية حيال القضايا القومية، وفيما يخص مواقفه من سياسات حكومات البلدان العربية: توجيهات وتكليفات للقيادات القومية والأحزاب التقدمية للعمل بمقتضاها في بلادها، فقد كان فرع الحركة في ليبيا يستلهم من هذه المواقف نهجه في النضال الوطني والقومي ضد حكومات الملك إدريس السنوسي، التي كانت تخاف من خطاب عبد الناصر القومي الذي «يُجيش» الجماهير العربية، ومن سياسته الخارجية المناهضة للاستعمار، والغرب الإمبريالي، وإسرائيل، والرجعيات العربية المحلية التي تأوي قواعد عسكرية بريطانية وأمريكية على أراضيها.

وحاول النظام وحكومات الملك إدريس في ليبيا مقاومة النفوذ الناصري في الشارع الليبي، وحتى في

(٤) إبراهيم عيش، «نشأة التيارات والأحزاب السياسية في ليبيا (٤): حركة القوميين العرب»، صوت الطليعة (٢٩ تموز/يوليو

< <http://www.libyan-national-movement.org/article.php?artid=5338> > .

أروقة السلطة ومؤسسات الدولة؛ بالالتفاف على أن الوحدة العربية وتحقيق مرحلة التحرر القومي العربي محكومتان بأسبقية قيام وحدة ليبيا. وحددت المعارضة الوطنية مطالبها بألوية إلغاء المعاهدتين البريطانية والأمريكية وجلاء القوات الأجنبية عن البلاد، وانخراط السياسة الوطنية في المشروع القومي العربي ودعم سياسات عبد الناصر.

وفي ظل توجيهات من الملك إدريس بعدم تورط الحكومة الليبية في الصراعات العربية - العربية، بلورت الحكومة الليبية سياساتها المحلية والإقليمية على أساس تلبية المطالب الوطنية والقومية التي تخدم أهداف المشروع الناصري، الداعي إلى التحرر، والاستقلال، والوحدة العربية. وهذا ما جعلها تقوم بتعديلات دستورية واجبة، أمر بها الملك ووافقت عليها المجالس التشريعية لولايات ليبيا الثلاث؛ وأقرها مجلس الأمة: أعلنت حكومة د. محيي الدين فكياني في ٢٧ نيسان/أبريل ١٩٦٣، إلغاء النظام الاتحادي بحكوماته الأربع وقيام وحدة ليبيا في عشر محافظات تخضع لإشراف الحكومة المركزية، وأصبحت المملكة الليبية من تاريخه تعرف بأنها «جزء من الوطن العربي وقسم من القارة الأفريقية»<sup>(٥)</sup>.

ورحبت القوى الوطنية والقومية في البلاد بإعلان وحدة ليبيا، ووصفت جريدة الأهرام القاهرة «الرسمية» التعديلات الدستورية في ليبيا بأنها: «من أكثر الخطوات الليبية إيجابية...».

## ثانياً: نشأة تنظيم حركة الضباط الودويين الأحرار

في مرحلة الستينيات من القرن الماضي انتشرت أفكار الأحزاب القومية العربية في معظم ليبيا، مثل البعث وحركة القوميين العرب، والحركة الناصرية على نحو خاص، فأنشأ عدد من الضباط الليبيين تنظيمات للضباط الودويين الأحرار في سنة ١٩٦٣، حيث اقتصر بناء الخلية الأولى للتنظيم في البداية على عدد محدود

من الضباط الذين كانوا يدرسون في الكلية العسكرية، وهم معمر القذافي، وعبد السلام جلود، وأبو بكر يونس، وعبد المنعم الهوني، وسالم مسعود البوصير.

وبما أن الضباط يدرسون في الكلية العسكرية، فقد قطعوا صلاتهم بالتنظيمات القومية المدنية المنتشرة في ليبيا آنذاك، وشكل كتاب فلسفة الثورة للزعيم الراحل جمال عبد الناصر مرجعية فكرية لهم، لا سيما أنهم كانوا يسعون إلى إقامة تنظيم للضباط الأحرار على الطريقة التي اعتمدت في مصر.

وكانت المواصفات التي يمكن على أساسها ضم عنصر جديد إلى التنظيم، هي مواصفات أخلاقية، «أي أن يصلي ويكون معروفاً بانضباطه، وأن لا يشرب، وأن تكون خلفيته الأسرية معقولة. لم يكن القذافي يجذب أن نفاتح أبناء الأسر الكبيرة والغنية، كنا نأطرب أبناء الطبقة الوسطى»<sup>(٦)</sup>.

رغم أن تنظيم الضباط الأحرار هو بالأساس تنظيم عسكري، يعمل على استقطاب الضباط الصغار الذين يدرسون في الكلية العسكرية، فإنه احتوى أيضاً على تنظيم مدني يعمل بصورة مستقلة عن التنظيم العسكري. وفي آب/أغسطس ١٩٦٥ تم تشكيل اللجنة المركزية لتنظيم الضباط الودويين الأحرار في بنغازي. وأصر القذافي على أن تكون اللجنة من ١٢ ضابطاً، والأعضاء هم: عمر المحيشي، بشير هوادي، الخويلدي الحميدي، مختار القروي، محمد المقريف، عوض حمزة، معمر القذافي، محمد نجم، عبد السلام جلود، أبو بكر يونس وعبد المنعم الهوني. والتحق مصطفى الخروبي باللجنة المركزية بعد أربعة أشهر تقريباً من بداية الحياة العملية في المؤسسة العسكرية.

وعقدت اللجنة المركزية أول اجتماع لها بعد إعادة تنظيمها في بلدة طلميثة التي تقع على ساحل البحر المتوسط وتبعد عن مدينة بنغازي ١١٠ كم تقريباً من ناحية الشرق. وبعد ذلك توالى اجتماعات اللجنة

(٥) انظر: الدستور الوطني الليبي (دستور ٧ أكتوبر ١٩٥١).

(٦) «عبد المنعم الهوني للحياة: التقيت القذافي في ١٩٦٣، وكان شديد التأذب والبساطة، وفاتحني بإقامة تنظيم على غرار «الضباط الأحرار»، الحياة، ٢٣/٢/٢٠١١.

المركزية للضباط الوجدويين الأحرار التي كانت تتم بالسرية التامة. وكانت هذه الاجتماعات تعقد بصفة دورية خارج المدن الرئيسية، وخلال أيام العطل الرسمية والأعياد، رغبة في عدم إثارة الانتباه إلى تغيب أعضاء اللجنة المركزية في الأيام العادية.

وتوالت بعد ذلك اجتماعات اللجنة المركزية لحركة الضباط الوجدويين الأحرار التي كانت تنعقد في أماكن متفرقة من أنحاء ليبيا، ولا سيما في منطقة الشرق. ولما كانت المؤسسة العسكرية الليبية ينشط فيها الضباط المتخرجون من العراق ومصر، الذين شكلوا تنظيمات متماسكة في داخلها، فقد ركز تنظيم الضباط الأحرار على استقطاب الضباط الأصغر مرتبة. ومن الجدير بالذكر هنا أن التنظيم تكون من طلاب الدفعة السابعة إلى طلاب الدفعة العاشرة.

يقول عبد المنعم الهوني، عن صاحب المبادرة الأولى في إقامة التنظيم، ما يلي: «طبعاً كانت لمعظم الذين انضوا في التنظيم علاقات حزبية أو تنظيمية من قبل. أبو بكر يونس كان مع البعثيين. ربما لأن العسكريين كانوا يبحثون آنذاك عن سبل تغيير النظام. أعود وأقول للأمانة إن القذافي كان صاحب المبادرة التي أدت إلى ضم كل هؤلاء في تنظيم عسكري. والواقع أن التعصب للتنظيم جعلنا لا نتوقف عند المآخذ على تصرفاته والتي كان الضباط الأرفع رتبة يبدونها. بعضهم كان يهتمهم بالإفراط في المظاهر، خصوصاً حين يكون في النادي العسكري، ويحين موعد الصلاة وينادي الحاضرين للصلاة معه. يضاف إلى ذلك أنه كان يعارض استخدام أي شتيمة في الحديث أو أي نعت قاسٍ بحق أحد الزملاء. وإذا حدث شيء من ذلك كان يترك الجلسة ويعتبر ما حدث سقطة كبيرة جداً. وكان لاحقاً يعاتب

من ارتكب ما يعتبره هو خطأ كبيراً، وربما امتنع عن الكلام مع هذا الشخص يومين أو ثلاثة احتجاجاً»<sup>(٧)</sup>.

كان صاحب المبادرة الأولى في إقامة تنظيم الوجدويين الأحرار، هو معمّر القذافي، الذي ولد سنة ١٩٤٢، بشطّيب الكراعية بوادي جارف بمنطقة سرت، وهو الابن الوحيد لعائلة بدوية تفلح الأرض وتمتهن رعي المواشي والإبل في منطقة صحراء سرت. وتلقى القذافي تعليمه الديني التقليدي في بادئ الأمر حيث حفظ القرآن الكريم ودرس الفقه، وبعدها تلقى تعليمه الثانوي في مدينة سبها التي طُرد منها بسبب نشاطه السياسي ضد الانفصال وضد اغتيال بياتريس لومومبا، لينتقل إلى مدينة مصراتة، ومنها إلى الكلية العسكرية ببنغازي، ثم التحق بجامعة بنغازي التي تخرج منها بتقدير مرتفع في اختصاص التاريخ. والتحق ببعثة تدريبية في المملكة المتحدة، وعاد إلى ليبيا ليعمل في سلاح الإشارة. وتأثر في بداية حياته بأطروحات الزعيم الراحل جمال عبد الناصر حول القومية العربية.

في زمن ما قبل «ثورة الفاتح من أيلول/سبتمبر ١٩٦٩» لم يكن نظام الملك السنوسي الحاكم في ليبيا تابعاً للغرب، بل إن مواقفه كانت مؤيدة للقضايا العربية، ولا يسعنا إلا أن نذكر هنا أحد المواقف النبيلة والمشرفة للملك إدريس والحكومة الليبية، وكان ذلك أثناء انعقاد مؤتمر القمة العربي الأول بالقاهرة في كانون الثاني/يناير ١٩٦٤، حين تبرّعت ليبيا بمبلغ ٥٥ مليون دولار لصالح المجهود الحربي العربي، بينما تبرّعت السعودية بمبلغ ٤٠ مليوناً، والكويت بمبلغ ١٥ مليوناً. كان الرئيس جمال عبد الناصر في غاية السرور، مما جعله يقترح أن يكون الضابط الليبي وعضو الوفد الليبي في مؤتمر القمة العقيد الركن رمضان مصطفى صلاح<sup>(٨)</sup> أحد

(٧) المصدر نفسه.

(٨) العقيد الركن رمضان صلاح من سكان مدينة غريان. تخرّج من الكلية الحربية المصرية سنة ١٩٥٥. إنسان مكافح صبور منظم ونشط. تدرّج في السلك العسكري حتى صار كبير المعلمين بالكلية العسكرية الملكية ببنغازي. كان قليل الاهتمام بالسياسة، اتّخذ العسكرية مهنة وهواية. كان فخرأً له وللليبيا أن يختاره أربعة عشر ملكاً ورئيساً حضروا القمة العربية سنة ١٩٦٤ ليكون معاون الثاني للفريق علي عامر. بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ بعدة أشهر قدّم العقيد رمضان استقالته من القيادة العربية الموحدة وعاد إلى ليبيا. ولكن جاء الأمريكان ومعهم ملازم حقوق ليوذّع الضابط الكفء والوطني الصادق العقيد رمضان صلاح في السجن. وبسبب خوف النظام من الرجال من أمثال العقيد رمضان من ذوي السمعة الطيبة أبعد من ليبيا كسفير لبلاده في تشيكوسلوفاكيا. بعد عمليات الزحف الغوغائية على السفارات الليبية في بداية الثمانينيات رجع العقيد رمضان إلى ليبيا ليستغل في الأعمال الحرّة كتاجر رخام.

مساعدي الفريق علي عامر القائد العام للقيادة العربية الموحدة وزميلاً للفريق عبد المنعم رياض رئيس أركان الجيش المصري فيما بعد (استشهد الفريق رياض يوم الأحد ٩ آذار/ مارس ١٩٦٩ وهو يتابع بنفسه سير المعارك على جبهة قناة السويس).

في غضون ذلك، كانت ليبيا تشهد نهاية عهد بالنسبة إلى الملك إدريس السنوسي، وكانت البلاد مهتأة للانتقال إلى مرحلة جديدة من تاريخها السياسي المعاصر، لا سيما بعد أن قوي تنظيم الضباط الأحرار داخل المؤسسة العسكرية، وأصبح ينتطح لاستلام السلطة عبر تنفيذ انقلاب عسكري، على غرار ما شهدته المنطقة العربية من انقلابات في ذلك العهد. ففي كانون الثاني/ يناير ١٩٦٩ صدر المنشور السري الأول الذي كتبه الملازم أول القذافي في معسكر قار يونس بمدينة بنغازي بهدف معرفة ما إذا كان الضباط الودويون الأحرار يستطيعون السيطرة على جميع وحدات القوات المسلحة، وأن يقوموا بعملية مسح للقوات والأفراد والذخيرة الواجب توافرها لتفجير الثورة.

### ثالثاً: تفجير تنظيم الضباط الودويين الأحرار ثورة الفاتح في ليبيا

في البداية، حدد تنظيم الضباط الودويين الأحرار أن يكون شهر آذار/ مارس ١٩٦٩ موعداً لتفجير الثورة. وبعد حضور القذافي للمزيد من الاجتماعات مع أعضاء اللجنة المركزية لتنظيم الضباط الودويين الأحرار بمدينة طرابلس، تقرر أن يكون يوم ٢٤ آذار/ مارس هو الموعد المحدد لتفجير الثورة، لكن قرار سفر الملك المفاجئ إلى مقر إقامته في طبرق دفع الضباط الودويين الأحرار إلى تغيير خططهم. وفي ١٣ آب/ أغسطس ١٩٦٩ قررت قيادة الجيش عقد اجتماع عسكري كبير تحضره كل القيادات الكبيرة، وأيضاً معظم ضباط وحدات الجيش في منطقة بنغازي، وكان الغرض من هذا الاجتماع هو أن يشرح مدير التدريب آنذاك لهؤلاء الضباط الودويين الأحرار أهمية نظام الدفاع الجوي الذي صممه الإنكليز ووافق عملاؤهم في ليبيا

على شرائه. وتقرر أن يكون هذا الاجتماع في مسرح الكلية العسكرية في بنغازي. وقد عقدت اللجنة المركزية لحركة الضباط الودويين الأحرار اجتماعاً قررت فيه تفجير الثورة يوم ١٣ آب/ أغسطس، حيث يتم اعتقال كافة الضباط ذوي الرتب الكبيرة. ولكن نظراً إلى أن بعض أعضاء التنظيم، ولا سيما مجموعة طرابلس، لم يتمكنوا في هذا الوقت القصير من تبين صورة الوضع الذي هم فيه من حيث السيطرة وعدمها على وحدات طرابلس، تقرر في الساعات الأخيرة تأجيل الحركة إلى موعد آخر. وقد حددت اللجنة المركزية موعداً آخر لتفجير الثورة هو الفاتح من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩، لأن قيادة الجيش كانت على وشك إرسال دفعات أخرى من الضباط، من بينهم ضباط وودويون أحرار، للتدريب في الخارج<sup>(٩)</sup>.

وفي ١ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩، أطاح تنظيم الضباط الودويين الأحرار في ليبيا بالنظام الملكي، وأدت ثورة الفاتح التي قادها العقيد القذافي إلى إحداث موجات من الصدمات الكهربائية، إذ انتهج مجلس قيادة الثورة المتمسك بالقومية العربية، وحق تقرير المصير، والعدالة الاجتماعية، خطاً سياسياً معادياً للإمبريالية، وموجهاً بصورة أساسية إلى القضاء على سيطرة الرأسمال الأجنبي، وذلك من خلال التدابير التي اتخذتها القيادة الليبية والمتعلقة بحرمان الولايات المتحدة وبريطانيا من الامتيازات التي كانت توفرها لهما قواعدهما العسكرية في ليبيا، وهما قاعدة هويلس في طرابلس، والعدم في طبرق، ومراكز دعم صغيرة أخرى منتشرة في ليبيا، وتأمين ليبيا لأهم شركات النفط البريطانية والأمريكية العاملة فيها. وكان أعضاء مجلس قيادة الثورة معادين للشيوعية أيضاً، الأمر الذي وفر لهم اعترافاً عالمياً من قبل إدارة الرئيس الأمريكي نيكسون.

في أعقاب وصول معمر القذافي إلى سدة الحكم، في الفاتح من أيلول/ سبتمبر ١٩٦٩، اشترطت الحكومة الأمريكية قبل اعترافها بالوضع الجديد، الاحتفاظ بالقواعد الأمريكية (قاعدة هويلس) والالتزام بالاتفاقيات

(٩) «قصة ثورة الفاتح العظيمة»، الزحف الأخضر، العدد ٢٥٣٠.

من تستر على التنظيمات والتكوينات السياسية السرية، كما جاء في المادة الرابعة<sup>(١١)</sup>.

### رابعاً: تشكيل الاتحاد الاشتراكي

بعد نجاح الثورة في ليبيا تم تشكيل الاتحاد الاشتراكي العربي على غرار التجربة الناصرية، فكان هذا الاتحاد هو وريث الاتحاد الأب (الناصري) بعد الردة الساداتية في ١٥/٥/١٩٧١ التي أعادت الوضع السياسي في مصر إلى ما كان عليه قبل ثورة تموز/يوليو المجيدة. وتتبع وثائق الاتحاد الاشتراكي العربي في ليبيا يوضح التطوير المستمر لهياكل وآليات هذا الاتحاد في اتجاه الممارسة الكاملة للسلطات الشعبية. ففي ١٥/٤/١٩٧٣ كان إعلان الثورة الثقافية، وما تبعها من تشوير الإدارة وتشكيل اللجان الشعبية في كل مكان.

لقد كان العقيد القذافي أثيراً لدى الثوريين العرب بشعاراته الطنانة والمتطرفة، وتفجير «الثورة الشعبية»، وانتقاله المباشر إلى تشييد «الديمقراطية المباشرة» بعدما تبين أن بيروقراطية الاتحاد الاشتراكي عاجزة عن الانتقال بالجماهير إلى السلطة الشعبية. ففي ١٥ نيسان/أبريل ١٩٧٣، ألقى العقيد معمر القذافي خطابه الشهير بمدينة زوارة - غرب ليبيا - معلناً الحرب على الدولة الكلاسيكية ذات النمط الرجعي، ومؤذناً بعصر الانعتاق والتحرر من كل القيود القانونية بل وتعطيل القوانين، وتطهير البلاد من المرضى سياسياً أعداء الثورة، وإعلان عصر الثورة الشعبية والثقافية والإدارية. وباختصار عصر انهيار كل ما كان قائماً - من أركان الدولة - قبل هذا التاريخ<sup>(١٢)</sup>.

وفي هذا المسعى المنهجي من تدمير الدولة الكلاسيكية القديمة، صاغ العقيد القذافي «الكتاب الأخضر» و«النظرية العالمية الثالثة» مع بداية عام ١٩٧٧، حيث شهدت في تلك المرحلة تحولات غاية في الجذرية باتجاه إلغاء المؤسسات الحكومية بأطرها القانونية والبيروقراطية التقليدية لتحل محلها سلطة الشعب المباشرة. وقد نص إعلان سلطة الشعب على أن «السلطة

والمعاهدات القائمة بين البلدين، واستمرار التعاون والمحافظة على المصالح الأمريكية في ليبيا، الأمر الذي قبله نظام الحكم الجديد. غير أن قضية الجلاء كانت بداية التوتر، وبعد سلسلة مفاوضات، في ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٩، تم الاتفاق على جلاء القوات الأمريكية في موعد أقصاه حزيران/يونيو ١٩٧٠. وتم بالفعل في ١١ من الشهر نفسه، وتحولت «هوليس» إلى قاعدة «عقبة بن نافع» وقاعدة الملاحه إلى قاعدة «جمال عبد الناصر». ثم جاء مشروع ليبيا في فرض إشرافها على الاحتكارات الأمريكية والبريطانية في قطاع النفط، وسياستها في الأوبك، والتأميم للقطاع النفطي، والمشاركة في تسييس سلاح النفط خلال حرب ١٩٧٣، بمنزلة عوامل توتر حقيقية في العلاقات مع الولايات المتحدة، وبرز «المشروع الثوري الليبي» الرامي إلى تحطيم سيطرة الإمبريالية أو الاستعمار الجديد في العالم الثالث، وبالتالي مناصرة كل الحركات الثورية، عربية وغير عربية، المعادية للولايات المتحدة والرامية إلى كسر شوكة الهيمنة الأمريكية. ونتيجة لما حققه تزايد معدلات إنتاج النفط وارتفاع أسعاره، توافرت قدرات مالية كبيرة ساعدت على تحقيق أهداف ومهام متسعة للسياسة الخارجية الليبية، والتقارب مع المعسكر الاشتراكي<sup>(١٠)</sup>.

وكانت ليبيا رفعت أهدافاً ثورية خارجية منها محاولة تحقيق الوحدة العربية ومقاومة الإمبريالية الغربية عامة، والأمريكية خاصة، وملاحقة التغلغل الصهيوني، ودعم ومساندة الحركات الثورية في العالم الثالث.

وتابعاً لسياسة الملكية، حظر مجلس قيادة الثورة الأحزاب السياسية والاتحادات العمالية المستقلة عامي ١٩٧٠ و١٩٧١، إذ حكم قانون تجريم الحزبية الصادر عام ١٩٧٢ في مادته الثالثة بالإعدام على من دعا إلى إقامة تجمع أو تنظيم سياسي، أو من قام بإدارته أو تمويله أو من أعد مكاناً لاجتماعاته، أو من انضم إليه، أو حرض على ذلك بأي وسيلة كانت، أو قدم أي مساعدة له. كما يحكم بالسجن مدة لا تقل عن ١٠ سنوات على

(١٠) السيد عوض عثمان، «العلاقات الليبية - الأمريكية: من الصدام إلى الانفراج»، الخليج (الإمارات)، ٢٤/٤/٢٠٠٥.

(١١) مأمون كيوان، «ليبيا من الثورة إلى الفوضى»، الخليج، ٣/٣/٢٠١١.

(١٢) السنوسي بلاله، «مسألة الدستور الغائب دائماً في ليبيا الجماهيرية»، الحياة، ٧/٩/١٩٩٥.

الشعبية المباشرة هي أساس النظام السياسي في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، فالسلطة للشعب ولا سلطة لسواه، ويمارس الشعب سلطته من طريق المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والانتخابات والاتحادات والروابط المهنية، ومؤتمر الشعب العام ويحدد القانون نظام عملها»<sup>(١٣)</sup>.

وفي آذار/مارس ١٩٧٩، تم إنشاء «اللجان الثورية» التي شكّلت مفصلاً جديداً في تطور النظام السياسي الليبي، نظراً إلى تأثيرها الكبير في المجتمع الليبي. وتكمن وظيفة هذه اللجان الثورية من الناحية الرسمية، في حث الجماهير على المشاركة في اجتماعات المؤتمرات الشعبية، وبقية الأنشطة الثورية، وتوجيه انتباه المؤتمرات الشعبية الأساسية إلى كيفية تحسين نوعية قراراتها واكتشاف الأفراد والجماعات المضادة للثورة.

«اللجان الثورية» من الناحية السياسية العملية هي بمنزلة حزب شمولي يؤطر الجماهير لخدمة أغراض النظام السياسي الليبي، فضلاً عن أنها تقوم بوظيفة أمنية مثل باقي الأحزاب الشمولية الحاكمة؛ ففي شباط/فبراير ١٩٨٠، أعلن أن «اللجان الثورية» ستتولى مسؤوليات جديدة استعداداً للاقتحام النهائي لمجتمع الاستغلال والديكتاتورية، ومن هذه المسؤوليات التصفية الجسدية لأعداء الثورة في الخارج، وتصفية كل العناصر التي تعرقل عملية التحول الثوري، وإقحام الجماهير في تحويل المجتمع البرجوازي الاستهلاكي إلى مجتمع اشتراكي وإنتاجي، وإنشاء محكمة ثورية مكونة من أعضاء في اللجان الثورية، ويكون قانونها قانون الثورة فقط لا غير. وانطلاقاً من ذلك أصبحت اللجان الثورية، وبسبب حماسها الشديد والتزامها الكامل تصورات «الكتاب الأخضر» وتوجهاته، أهم الأدوات الأساسية لدى العقيد القذافي لتعبئة الجماهير الليبية وتوحيدها<sup>(١٤)</sup>.

غير أن العقيد القذافي الذي التزم بالخط الناصري، واعتنق العروبة والوحدة العربية مذهباً لليبي،

ثم تبنت لاحقاً الاشتراكية، انتقل مع بداية عقد التسعينيات من خدمة أهداف القومية العربية إلى اعتناق الفضاء الأفريقي، وأخيراً إلى الدوران حول الفلك الأمريكي. وتكشف لنا هذه المراحل كلها التي قطعها العقيد معمر القذافي، عن الدوافع والأهداف السياسية للنظام الليبي، خاصة منها الاستسلام للضغوط الأمريكية، ومحاولة استرضاء ومصالحة واشنطن وكسب ودّها عبر البوابة الصهيونية.

ولا شك أن انهيار نظام الرئيس العراقي السابق صدام حسين قد عبّل في جعل الزعيم القذافي يتخذ القرار بالاستدارة غرباً، لأنها طريقة الدفاع الوحيدة عن نظامه، وليس اقتناعاً بالتوجه الغربي. وهذه الخطوة التي تعتبر فاتحة لتقليد جديد يفتح أبواب الاتصال والتطبيع بين ليبيا والولايات المتحدة الأمريكية ومن ورائها الكيان الصهيوني، لا سيما بعد عقد «صفقة لوكربي» مع الغرب، وبعد انضوائه أيضاً في الاستراتيجية الأمريكية لمحاربة ما يسمى الإرهاب. هكذا قال الرئيس الأمريكي جورج بوش ليلة أعلن بدء «انخراط ليبيا في الأسرة الدولية» بعد الإعلان الذي أصدرته بالتخلي عن كلّ برامج أسلحة الدمار الشامل.

إن الانحناء للعاصفة الأمريكية تذكّرنا بالتغيرات الدراماتيكية للعقيد القذافي القديمة - الجديدة، وتسقط عن وجه القذافي نفسه آخر الأقنعة، بعد إعلانه الدراماتيكي الذي يعبر عن تغيير راديكالي في السياسة التي اتبعها منذ سيطرته على الحكم في ليبيا في العام ١٩٦٩. وإذا كانت هذه الحركات ليست جوهرية في الصراع العربي مع الإمبريالية الأمريكية والكيان الصهيوني بحكم الوزن المحدود لليبي، إلا أنها أفعال على حجم صانعها، إذ يهجر القذافي حلفه القديم مع الدول العربية والإسلامية الراديكالية ليختار قيادة مصالح دول الغرب.

يقوم النظام السياسي في ليبيا على ثلاثة مراكز رئيسية، تتقاسم الأدوار فيما بينها، وهي:

(١٣) محمد زاهي المغربي، المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا (القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥)، ص ٥٩.

(١٤) علي عبد الصادق، «المجتمع المدني الليبي: توجهات السلطة والمجتمع»، شؤون الأوساط (مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق - بيروت)، عدد مزدوج (كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ - كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠)، ص ٤٨ - ٤٩.

١ - المؤسسات الإدارية: وهي بأيدي «اللجان الشعبية» ولا تعين ولا تنتخب، وإنما يتم اختيارها بواسطة التصعيد<sup>(١٥)</sup>، ويرأسها أمين، أي رئيس وزراء، ويشمل هذا الركن البلديات أيضاً، إذ لا وجود لرئيس بلدية. على رأس هذا الهرم، يوجد مؤتمر الشعب العام (البرلمان) الذي كان يترأسه في أحيان كثيرة القذافي نفسه حتى عقد الثمانينيات، ثم صار آخرون يتولون المنصب.

٢ - اللجان الثورية: التي لا يعرف أحد كيف يتم «تصعيدها» ولا كيف ينتقى أعضاؤها، وهي تحكم، لكنها لا تسيّر عجلة الدولة بالمعنى الإداري، ولا تتفق أحياناً مع «اللجان الشعبية» ولا حتى مع «القائد» فتضطره إلى التراجع عن بعض أفكاره.

٣ - لجان المراقبة: التي تشكلت في الفترة الأخيرة بسبب عدم التفاهم بين اللجان الشعبية واللجان الثورية، وهي أيضاً جهاز لا يعرف أحد كيف يتشكل. ويبدو من

خلال هذه البنية المركزية أن النظام الجماهيري قد بقي صورياً وافتراسياً، بل أخذ شكل نظام استبدادي يختفي وراء مظهر جذاب ومرح أحياناً (sympathique) على رأي الباحث في «المركز القومي للبحث العلمي» (CNRS) في فرنسا توفيق المنستيري<sup>(١٦)</sup>. وقد شدد المنستيري الذي تابع الظاهرة الليبية طيلة عقودها الأربعة على البنية القبليّة للحكم، لافتاً الانتباه إلى أن جماعة القذافي لم يختاروا رئيس دولة، بل قائداً، وهذه العبارة تترجم خطأ في الغرب بـ (Le Guide) بينما الأصح هو (Leader). ولاحظ أن القذافي يتمسك بتلك الهوية القبليّة، ويرفض النمط الاجتماعي الحضري معادداً إنتاج الزعامة القبليّة، ما يجعلنا إزاء نظام بدوي/مقاطعي إن صحت الترجمة من Bedouimocratie، ولسنا بصدد نظام ثيوقراطي أو أوتوقراطي، أو أي نموذج من النماذج المعروفة في العلم السياسي الكلاسيكي، فالدولة هنا مغيبة le non Etat، مثلما لاحظ المنستيري<sup>(١٧)</sup>.

(١٥) التصعيد ابتكار ليبي لتعيين حكومة ينتخب (يصعد) فيه كل مؤتمر شعبي أميناً عن موضوع معين ثم يصعد (يختار) مؤتمر الشعب العام بضعاً منهم، ثم يتم تصعيد أمين اللجنة الشعبية العامة بين هؤلاء. انظر مثلاً: < <http://www.libyaalhora.com/forum/showthread.php?t=1424> > .

(١٦) من حديث مطوّل أدلى به توفيق المنستيري لموقع سويس أنفو في الذكرى الأربعين لثورة الفاتح من سبتمبر، بتاريخ ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٩.

(١٧) المصدر نفسه.

## ٣١ - المنظمات الناصرية في تونس وموريتانيا

### توفيق المديني

#### مقدمة

ب - حركة القوميين العرب - أوائل الخمسينيات.

ج - الحركة الناصرية - أواخر الخمسينيات.

وقد أسهمت هذه الحركات، حتى وهي تتصارع، في طرح قضية الوحدة، وفي نشر الوعي القومي، ولكنها عجزت عن أن تتحد على برنامج ثم عجزت عن تحقيق أية وحدة.

وكانت بلدان المغرب العربي، على ما يبدو، غير قادرة على أن تستوعب مفهوم القومية العربية، الذي لا يستنفذ في التيار الفكري القائم على المذهب القومي، ولا في الأحزاب التي تتبنى أيديولوجيا قومية، باعتباره مفهوماً يشمل جميع التيارات والأحزاب، التي تعمل في المجال الفكري السياسي للأمة، باستثناء تلك التي تتعارض أيديولوجيتها مع القومية صراحة، أو الاتجاه الإسلامي الذي عارض القومية العربية بالإسلام، وطرح الإسلام على أنه نظرية شاملة، تتضمن كل مستلزمات التقدم، وحارب الفكرة القومية والقضية القومية، على أساس أن لا قومية في الإسلام، أو الاتجاه الماركسي، الذي عارض الأمة بالطبقة، والصراع القومي الشامل بالصراع الطبقي.

ولقد شكّل العدوان الثلاثي الأنغلو - ساكسوني - الصهيوني على مصر عام ١٩٥٦، بالنسبة للبلدان المغاربية، أول استيعاب جدي وفعلي للوحدة العربية كرافعة للتقدم وشرطه الضروري، وأن النضال الجدي ضد الاستعمار والإمبريالية والكيان الصهيوني هو بالأحرى نضال وحدوي، طالما أن التجربة أكدت

منذ فجر عصر النهضة العربية الأولى وحتى عصر النهضة العربية الثانية، انطوى مفهوم القومية العربية دوماً على معنيين مختلفين: فهو يحيل على إيديولوجية الوحدة العربية التي جسدها كل من الناصرية والفكر البعثي من جهة، ويؤسس لمشروع النهوض القومي ذي المضمون التاريخي، والوحدة العربية كأحد إمكانات واقعنا العربي من جهة أخرى. والتاريخ هو توقيع الممكّنات، أي تحويلها إلى واقع.

فالمشروع القومي العربي الذي كان البعد الديمقراطي غائباً عنه خلال العقود الماضية، هو حركة جماع الأمة العربية في نزوعها إلى التحرر والاستقلال والتقدم. وهو التاريخ الداخلي للأمة العربية، التاريخ المعقود بالاستعمار والإمبريالية ولا سيما الأمريكية منها، وبالاحتلال الاستيطاني الصهيوني. وهذا ما يجعل منه بؤرة أساسية من بؤر الصراع العالمي، ويجعل مستقبل النظام العالمي ونسق العلاقات الدولية مرتبطين بوتائر نموه واتجاهات تطوره، بقدر ارتباطه بهما.

ومنذ انهيار السلطنة العثمانية، وانهيار «الثورة العربية»، وقيام الحكم الاستعماري الشامل، في نهاية الحرب العالمية الأولى، شهد المغرب العربي عدة انفجارات استقلالية، وظلت قضية الوحدة العربية قضية خطابات وشعارات حتى أواخر الثلاثينيات. ومنذ ذلك التاريخ نشأت حركات قومية عدة كان أهمها:

أ - حزب البعث العربي الاشتراكي - أوائل الأربعينيات وإن كان المؤتمر التأسيسي عقد سنة ١٩٤٧.



تصادم المشروع القومي الوجودي العربي مع الاستعمار والإمبريالية.

وأبرز تاريخ المغرب العربي الحديث اتجاه القومية العربية، كمضمون أيديولوجي وكقوى سياسية، مناخاً يتسم بالخصوصية في فهم الفكرة العربية الوجودية، والوعي السياسي والفكري القومي. ومن الوهلة الأولى يظهر أن هذا المناخ السائد في المغرب العربي يتجنب مفهوم «الأيديولوجيا»، ويرفضه على عكس ما هو سائد في الخطاب المشرقي. فالأحزاب المغاربية تفتقر إلى النظريات الفلسفية والنظرية الشمولية، بل إنها تُتهم بالفراغ الأيديولوجي وعدم التأصيل الفكري للمسألة القومية. إذ لم تستطع بلورة منطقها المستقل، في هذه البلدان، لأنها أحزاب تأسست في عهد الاستعمار، وتأثرت بالنمط الحزبي السائد في فرنسا بالذات، وهي أقرب إلى التكتلات الجماهيرية الكبيرة الفضفاضة، التي يقودها «زعيم ملهم»، وهذه الجماهير لم يرتق وعيها إلى مستوى الوعي الأيديولوجي لدى النخبة لأنها ارتبطت بردود الفعل الوطني في جل مراحل تطوره.

والحال هذه، فقد جعل طغيان الهاجس الوطني طيلة فترة الكفاح التحريري، القوى السياسية المغاربية وجماهيرها الحزبية، تركز في برنامجها السياسي النضالي على هدف تحقيق الاستقلال، وإجلاء الاستعمار، ولم تكن متفكة على برنامج معين لمرحلة ما بعد الاستقلال.

وما يميّز المرتكزات التي تشكل نواظم أساسية للخطاب القومي في منطقة المغرب العربي عامة، وتونس بوجه خاص حول الوحدة، هو نوع من الثبوتية، فما هو صائب في الحركة القومية في تونس هو تمسكها بهدف الاستقلال الوطني. فالوعي القومي يأخذ معناه الكامل في الوعي الوطني الخاص، وهذا يرتبط في جانبه الأكبر بالشروط الخاصة لتطور حركة التحرر الوطني في المغرب العربي، وسيرورتها في هذه المنطقة التي اضطرت إلى تفضيل الجانب الوطني والمغاربي، من دون أن تنسى الدور الحاسم للنخب القائدة لأحزاب الاستقلال في هذا

التوجه، الذي تتفق مع الأيديولوجيا القومية العربية بالشرق العربي، التي تعتبر أن الارتباط بالوجود الوطني «المحلي» ينقض منطقها الخاص. وقد جرت الأمور وكأن بلدان المغرب قد حددت بصفة نهائية خط سلوكها غداة الاستقلال اتجاه «الوحدة العربية»، وتفسير ذلك يكمن في اختلاف الأولويات بين بلدان المغرب والشرق. فهناك يغذي الأعداء الذين حددتهم القومية العربية (الصهيونية، الإمبريالية، الرجعية) المشروع الوجودي، سواء على مستوى تأثراته وتناقضاته أو على مستوى مراجعاته ومحاولات تجاوزهاته<sup>(١)</sup>.

ومع ذلك، فقد تموّعت الحركات القومية التي برزت في تونس في قلب العروبة، واعتمدت على مرجعية ثنائية شديدة الانغراس في المجتمع التونسي، تقوم على العروبة والإسلام، اللذين يشكلان مرتكز الهوية القومية في كل بلدان المغرب العربي. ولهذا السبب، لم تنفصل العروبة عن الإسلام أبداً؛ إذ يستحيل العثور على وعي قومي عروبي من دون الرجوع إلى الإسلام في كتابات الحركات القومية المغاربية. فهذه العلاقة (إسلام - عروبة) تشكل مرجعاً خاصاً لكل الحركات القومية، سواء منها التقليدية أو التقدمية والثورية، وهي التي تميز الوعي القومي في المغرب العربي عن المشرق العربي. فهذا الوعي القومي ليس وليد اليوم، إنه وليد الفتح الإسلامي، ووليد التجانس المذهبي المالكي، ووليد حالة الاستعراب، ووليد جامعات عريقة في القيروان والزيتونة، ووليد استمرار التراث والثقافة العربية الإسلامية عبر العصور، وأخيراً هو وليد معارك الاستقلال والنضال ضد الهيمنة الإمبريالية.

الخطاب السياسي المغاربي لا ينبذ فكرة الوحدة العربية، إلا أنه يجادل في توفير شروط تحقيقها في الواقع العربي الحالي. فإذا كانت الوحدة العربية قابلة للتحقيق، فإن ذلك لن يتم الآن. ويندرج تحت سقف هذه الموقف الخطاب البورقيبي، الذي ينكر وجود وطن عربي، كما

(١) عبد الله ساعف، «الوحدة العربية في الخطاب السياسي المغاربي»، ورقة قُدمت إلى: «الوحدة العربية بين الواقع والطموح»: الندوة الفكرية التي نظّمها مؤتمر الشعب العربي في طرابلس الغرب، في ذكرى الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٥٨، من ٢٢ إلى ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٩.

ينفي وجود هوية عربية، وكون عدد من البلدان تتكلم اللغة عيناها، وتدين بالدين عيناها، وتعيش في الفضاء الجغرافي عيناها، وتحس أنها موحدة بروابط تاريخية وقريبة بعضها من بعض بفعل الحضارة عيناها، لا يؤهلها أن تتجمع في أمة واحدة، فبالأحرى أن تكون وطناً واحداً، والخلاف هنا واضح مع الخطاب الناصري والبعثي، إذ يعتبر الأخير أن الوحدة العربية موجودة ولا جدال فيها. وما عدم تحقيقها إلا نتيجة ما يحكيه أعداء الأمة العربية من مؤامرات ضدها. ولا يختلف الخطاب الجزائري والمغربي عن الخطاب البورقيبي، رغم ما يوجد بينها من فروقات بل ورغم تبني النظم المغاربية أيديولوجيات مختلفة أو متعارضة.

ورغم أننا نلمس بعض التمايز في الخطاب الجزائري، نظراً للتقارب الأيديولوجي بين الرئيس السابق بن بلة والزعيم الراحل عبد الناصر، اللذين عاشا مرحلة المد القومي التحرري الشعبي إبان أحداث الجمهورية العربية المتحدة (١٩٥٨ - ١٩٦١)، فإن هذا لم يمنع الأول من الاحتفاظ بمسافة أيديولوجية بارزة تجاه القومية العربية. فالوحدة العربية مشروع مستقبلي في نظر بن بلة، كما في نظر سلفه الرئيس الراحل هواري بومدين، الذي على الرغم من نهجه السياسي والأيدولوجي التقدمي، فإنه انتهج سياسة تراجعية إزاء «العروبة الإجمالية»<sup>(٢)</sup>، حيث لم تكن الجزائر في عهده متحمسة للمشاركة الوحدوية التي طرحت في السبعينيات من القرن الماضي.

ويتميز الخطاب السياسي في المغرب الأقصى بنوع من المرونة بصدد القومية، فهو يتجنب اتخاذ مواقف واضحة من دون أن ينفي ذلك توافره على عناصر رؤية. بيد أن ما يميز المغرب هو اعتماده على الإسلام كركيزة أيديولوجية ومركز استقطاب سياسي جامع للمجتمع كله، وهو ما يزيد من تعميق الغموض والضبابية.

إن هذا الاحتراس الجماعي اتجاه الوحدة العربية من جانب الخطابات السياسية المغاربية، بصرف النظر

عن اختلافات البلدان، وعن الخلافات الأيديولوجية والسياسية القائمة داخل كل بلد على حدة، هو الذي يفسر لنا تركيز البلدان المغاربية على استعمال مصطلحات «التضامن العربي»، و«الموقف العربي الموحد»، و«التنسيق العربي». غير أن هذا الاحتراس لم يمنع رجالات السياسة في البلدان المغاربية من التأكد بشكل مستمر بشأن انتمائهم إلى مجموع «البلدان العربية»، أو «الدول العربية»، أو العالم العربي، أو: «الوطن العربي» أو حتى «الأمة العربية». فبورقية وبومدين والحسن الثاني كانوا يتحدثون عن «الإنسان العربي» و«المصير العربي» و«الوجود العربي»<sup>(٣)</sup>.

وعلى الرغم من نفي النظام البورقيبي وبشكل مباشر وجود جذور تاريخية للوحدة العربية، فإن خطاب الحركات القومية في تونس (اليوسفية، الناصرية، البعث) استمر في التأكيد على أن الوحدة العربية موجودة ولا جدال فيها، وما عدم تحقيقها إلا نتيجة لما يحكيه أعداء الأمة العربية: الإمبريالية الأمريكية والكيان الصهيوني، من مؤامرات ضدها. وحتى الحركات «الماركسية - اللينينية» إبان ظهورها في عقد السبعينيات، والتي مع كونها تعلن تبنيها الاشتراكية العلمية، ظلت تلج بقوة على أفقها الوحدوي العربي، وهذا واضح في أدبيات حزب العمال الشيوعي التونسي.

وبصرف النظر عن الخلافات الأيديولوجية والسياسية القائمة داخل صفوف الحركات القومية في تونس وموريتانيا، فإن الوحدة العربية، كمعطى أي ثابت، ظل يشكل العنصر المميز لمجموع الخطاب الأيديولوجي لهذه الحركات القومية، الذي يؤكد بخصوص الوحدة العربية على عروبتها فقط. وتأكيد العروبة هذا من خلال خطاب مغاير لخطاب الحركات القومية في المشرق العربي، يتجلى حتى في فهم العناصر المكونة للأمة: الجنس، اللغة، التاريخ، الوعي، الإسلام.

وشكلت القضية الفلسطينية قضية عربية مركزية

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

وعقدت تسوية سياسية حول الاستقلال في كنف التعاون مع فرنسا، واعتبرت أن مستقبل تونس يكمن في النمط الغربي للتنمية.

وهكذا عاشت تونس في عقد السبعينيات صراعات عنيفة بين السلطة، ممثلة بالحزب الاشتراكي الدستوري وأيديولوجيته (القومية التونسية) ذات الطابع القطري، والاتجاه القومي العربي، وذلك في إطار الصراعات السياسية العنيفة التي شهدتها البلاد خلال عقدي الخمسينيات والستينيات. وكان أحد وجوه هذه الصراعات الهجمات المتبادلة بين النظام وحزبه وقوى المعارضة القومية - العربية، التي تبلورت في ثلاثة اتجاهات تنظيمية هي: الناصريون، والبعثيون، والقوميون العرب، الذين استمدوا جميعاً قوتهم المتصاعدة في تونس من فترة الصعود التي شهدتها المشرق العربي، ووصل بعض هذه القوى إلى السلطة، وبخاصة في مصر وسورية والعراق<sup>(٤)</sup>.

لقد ناصبت السلطة التونسية العداء للقضية القومية، ولحركة الوحدة العربية، نظراً إلى تناقضهما بعمق مع خيارات السلطة التونسية وحزبها في مجال العلاقات العربية والدولية، التي يحكمها نهج التبعية في فلك الاستعمار الجديد - الإمبريالية الأمريكية، وبسبب من خضوعها لنفوذه وسيطرته إلى حد كبير، باعتبار أن هذه السلطة التونسية لم تسلك سلوك الوصاية على المجتمع المدني والشعب فقط، عن طريق تطبيق مشروعاتها «التحديثي» أو بالأحرى «رسالة المستعمر التمدينية»، وإنما عزلت كذلك الجماهير العربية التونسية عن محيطها العربي، حتى تعيق عملية التفاعل والتكامل على الصعيد القومي. فكانت موافقة بورقيبة على مشروع أيزنهاور لسد الفراغ في الشرق الأوسط، أي لمحاربة الحركة الوطنية العربية والشيوعية. وهو في ذلك، كان متفقاً مع نظام الملك حسين في الأردن، وفيصل ونوري السعيد في العراق، بحجة مكافحة الشيوعية والوقوف في وجه الحركة القومية العربية، والدفاع عن «العالم الحر». وهذه سياسة ثابتة نابعة من

للحركات القومية في تونس وموريتانيا، على الرغم من اختلاف مرجعياتها الأيديولوجية، الناصرية والبعث، وتوزعها على مجموعات صغيرة. وظل موقفها من التطبيع مع إسرائيل ثابتاً ولم يتغير، فهي لا تعترف بوجود الكيان الصهيوني على أرض فلسطين، وتدعو إلى انتهاج سياسة التحرير، على الضد من عملية السلام الجارية.

## أولاً: المنظمة الناصرية في تونس : حركة التجمع القومي العربي

تعود جذور المعارضة العروبية - القومية في تونس إلى مرحلة الصراع المرير الذي كان يشق الحركة الوطنية التونسية خلال فترة الكفاح ضد الاستعمار الفرنسي. وكانت اتفاقيات ٣ حزيران/ يونيو ١٩٥٥ التي منحت تونس بموجبها حكماً ذاتياً، قد شكلت منعرجاً سياسياً وتاريخياً حاسماً في تاريخ تونس الحديث، حيث تفجرت التناقضات المكبوتة، سواء الشخصية منها أو الاجتماعية أو الأيديولوجية أو الثقافية داخل الحركة الوطنية التونسية، حول المستقبل السياسي والنمط الاقتصادي والاجتماعي والانتماء الثقافي والحضاري لتونس المستقلة.

وفيما كانت الحركة اليوسفية بزعامه صالح بن يوسف تمثل المعارضة العروبية التي تدافع عن الهوية العربية الإسلامية المهددة بالذوبان والتلاشي من قبل الاستعمار، وتنادي باستقلال كامل لتونس لا غبار عليه ولا تحده شروط أو معاهدات تمس بالسيادة الوطنية، وتطالب الشعب التونسي بأن يعاضد الشعبين الشقيقين في الجزائر والمغرب في نطاق نضالهما من أجل التخلص النهائي من نير الاستعمار الفرنسي، وتحقيق وحدة المغرب العربي الكبير، وتريد أن تتجه تونس نحو المشرق العربي حيث ترى أن مستقبلها يكمن في نطاق الوحدة العربية الإسلامية، كان بورقيبة يمثل مصالح الطبقة الوسطى المدنية المتأثرة بالفكر البرجوازي الغربي، والمتشعبة بالتعليم الأوروبي والثقافة الغربية، التي تحالفت مع الاستعمار الفرنسي وكبار الملاكين العقاريين،

(٤) فايز سارة، الأحزاب والحركات السياسية في تونس، ١٩٣٢ - ١٩٨٤ (دمشق: المؤلف، ١٩٨٦)، ص ٢٣٩.

الأيدولوجيا البورقيلية، عندما يقول بورقيلية في أحد خطبه «لا.. لقد كانت تونس نموذجاً كاستعمار خاص له مظاهر إيجابية لا يستهان بها».

الخطاب السياسي لبورقيلية ينكر وجود وطن عربي، كما ينفي وجود هوية عربية. وهذا الخطاب يقف على الضد من الخطاب الناصري والبعثي، الذي يرى في وجود عدد من البلدان العربية التي تتكلم نفس اللغة وتدين بنفس الدين، وتعيش في نفس الغطاء الجغرافي، وتحس أنها موحدة بروابط تاريخية وقريبة بعضها من بعض بفعل نفس الحضارة، هي عوامل تؤهلها أن تتجمع في أمة عربية واحدة، وأن تكون وطناً واحداً، من حقه السياسي والتاريخي أن يحقق وحدته في إطار دولة واحدة. وبينما يؤكد الخطاب القومي بشقيه البعثي والناصري أن الوحدة العربية موجودة ولا جدال فيها، يؤكد الخطاب البورقيلي بدوره أن هذه الوحدة ليست معطى مباشراً، وينفي بورقيلية وبشكل مباشر وجود جذور تاريخية للوحدة العربية، ويعتبرها أسطورة لا ركائز لها في التاريخ.

وجاءت التطورات الدراماتيكية في التاريخ العربي، منذ إنشاء دولة الكيان الصهيوني، واغتصاب أرض فلسطين، والإخفاقات العربية لجهة عجز الحركات القومية العربية - بتلاوينها المختلفة الناصرية والبعثية والقوميين العرب - عن بناء دولة الوحدة التي طال انتظارها، ليعزز أطروحة النخبة السياسية الحاكمة في تونس القائلة بضرورة تمثين وتقوية بناء الدولة القطرية، وبمعادة فكرة الوحدة العربية، خصوصاً أن هذا الفكر الوحدوي الذي حملته الحركات القومية آنفة الذكر، كان ولا يزال يحصر تحقيق الوحدة العربية عن طريق القضاء على الدولة القطرية.

الفكر القومي العربي الذي يقيم تعارضاً بين قيام الوحدة العربية ووجود الدولة القطرية، يحصر المسألة في المؤسسة السياسية، على حد قول د. علي أومليل، الذي يقول: إن الفكر الوحدوي، سواء أكان مغاربياً أم

عربياً، يحصر الأمر في المؤسسة السياسية مما أدى به إلى التعلق بمجموعة من الانتظارات:

انتظار دولة ثورية، وحدوية، على رأسها قائد تجود به الأقدار، يقوم بتحقيق هذه الوحدة، ويكون غاريبالدي أو بسمارك العرب.

وكذلك انتظار ثورة الجماهير التي تستطيع الإطاحة بالحكومات الإقليمية المعوّقة للوحدة.

وانتظار أن تفشل الدول الإقليمية في الاستمرار أمام الضغط الخارجي الصهيوني والتوسع الإمبريالي، فيطاح في الوقت نفسه بهذه الأنظمة، ويقضى على الصهيونية والإمبريالية معاً<sup>(٥)</sup>.

وظل الخطاب البورقيلي يعتبر الوحدة العربية في صيغتها المشرقية الحماسية فكرة عاطفية ومربكة وديماغوجية، لذا كان يدعو إلى التدرج عبر المراحل فيما يتعلق بالوحدة، بناء الدولة الوطنية أولاً، وتحقيق نوع من التعاون الثنائي الذي يقود إلى تشكيل بنية فضفاضة وفوق «وطنية» أو كونفيدرالية، قبل ولوج مرحلة «الاندماج» بين بلدين أو أكثر.

وانطلاقاً من اعتقادها في استحالة إقامة الوحدة العربية الاندماجية، وتأكيداً ضرورة إنجاز الجزئية والتدرجية، هاجمت الدولة البورقيلية الحركات القومية بعنف، لأنها تتناقض بعمق مع خياراتها وحزبها الحاكم. والحال هذه، تعرضت التنظيمات القومية في تونس إلى أشد أنواع القمع خلال فترة الستينيات والسبعينيات، الأمر الذي قاد هذه الاتجاهات القومية إلى الانكفاء، حيث غادر خيرة المناضلين القوميين صفوف التنظيمات القومية العربية إلى التنظيمات الأخرى وخاصة الماركسية ومنظمات اليسار الجديد، وغدت الأحزاب والمنظمات القومية بقايا لهياكل تنظيمية وسياسية عاجزة عن أن تؤلف قوة تأثير في البلاد. ولقد بلغ عسف موقف السلطة التونسية أقصى مداه من المعارضة السياسية باتجاهها الأساسيين القومي والماركسي من خلال حكم

(٥) علي أومليل، «النخبة الوطنية وفكرة المغرب العربي»، في: محمد عابد الجابري [وآخرون]، وحدة المغرب العربي (بيروت: مركز

دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧)، ص ٥١.

التيار المتصلب في الحزب الاشتراكي الدستوري بزعامة رئيس الحكومة الهادي نويرة، ومدير الحزب محمد الصباح، ووزير الدفاع عبد الله فرحات.

وجاءت التطورات السياسية التي شهدتها الساحة التونسية، الانتفاضة العمالية التي فجرها الاتحاد العام التونسي للشغل بزعامة أمينه العام الحبيب عاشور في ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٧٨، التي أدت إلى مصرع أكثر من ٥٠٠ شخص، وبروز الحركة الإسلامية الأصولية بقوة على صعيد المشهد السياسي التونسي، ومجيء أحداث قفصة العسكرية التي هزت أركان وهيبة الدولة البورقيبية، في بداية العام ١٩٨٠، لتشكيل منعرجاً سياسياً جديداً في تونس. فقد أعقبت هذه التطورات مجيء حكومة مزالي في نيسان/أبريل ١٩٨٠، التي رفعت شعارات الانفتاح الديمقراطي والتعددية السياسية في البلاد، والتي جاء مؤتمر الحزب الاشتراكي الدستوري الحادي عشر في نيسان/أبريل ١٩٨١ ليثبت اتجاهاتها الرئيسية، ويفتح الأبواب لظهور معارضة سياسية علنية في البلاد في ظل شروط صيغت في كلمتي الحبيب بورقيبة ومحمد مزالي أمام مؤتمر الحزب الحاكم.

ولا شك أن أحزاب المعارضة التونسية رحّبت بسياسة الانفتاح والديمقراطية التي انتهجتها حكومة مزالي، باعتبار أن البلاد بصدد دخول مرحلة الإصلاحات السياسية والاجتماعية وحل أزمة التمثيل العمالي.

## ١ - ميلاد حركة التجمع القومي العربي

وفي أجواء الفراغ السياسي للقوى القومية المنظمة بسبب القمع الذي سلط عليها، وتشرذم أقسام كبيرة منها، بادر عدد من ممثلي الاتجاه القومي التونسيين بزعامة المحامي البشير الصيد للإعلان عن التجمع القومي العربي في أيار/مايو ١٩٨١، وذلك بعد حصيلة نحو عام من العمل في هذا الاتجاه، وفي ندوة عقدها البشير الصيد،

وأعلن تأليف التجمع باعتباره تنظيمًا سياسياً قومياً يستند على مبادئ الإسلام والوطنية والقومية العربية<sup>(٦)</sup>.

وفيما قبلت المعارضة التونسية الشروط المجحفة التي وضعها النظام، والنضال من أجل الديمقراطية على أرضية برنامج السلطة التونسية، التي ربطت قضية الاعتراف بأي من التنظيمات المعارضة وأحزابها بصورة رسمية، بشرط الحصول على ٥ في المئة من الأصوات في الانتخابات النيابية التي جرت في خريف عام ١٩٨١، رفض التجمع القومي العربي الدخول في تلك الانتخابات البرلمانية، وقال البشير الصيد بصدد شرط الحصول على ٥ في المئة: «إننا نكسب وجودنا من تحركنا في الساحة السياسية، وحركتنا ترفض منطق الخمسة في المئة، وأي نسبة أخرى، لإيمانها بأن حق التجمع السياسي مستمد من الدستور، ومن الممارسة السياسية الواقعية»، وأضاف قائلاً «إننا إذا كنا قد قدمنا طلباً إلى السلطة، فلأننا موضوعيون، نقبل الحوار، ونؤمن بالديمقراطية وسوف نستمر في نشر مبادئنا، حتى ولو لم نحصل على التأشير»<sup>(٧)</sup>.

ولقد ظهرت شكلية الديمقراطية التي أقرها النظام في الانتخابات التشريعية المبكرة في خريف العام ١٩٨١ بكل وضوح، عندما لجأت أجهزة الدولة إلى عملية التزوير لتلك الانتخابات. وفي ذلك الانتخاب العام، تجلّت بما لا يدع مجالاً للشك، حقيقة المساواة السياسية الحقوقية الشكلية، والمبتورة جداً، بين جميع الناخبين، فضلاً عن التضييقات الشديدة التي فرضها حزب السلطة على باقي أحزاب المعارضة السياسية، التي شاركت في تلك الانتخابات، وهي الحزب الشيوعي التونسي، وحركة الديمقراطيين الاشتراكيين وحركة الوحدة الشعبية التي يتزعمها محمد بلحاج عمر. فمشاركة المعارضة في تلك الانتخابات لم تلغ عدم المساواة بينها وبين النظام في الواقع، إذ فازت الجبهة الوطنية، التي كانت قد تألفت قبيل الانتخابات بين حزب النظام - الحزب الاشتراكي الدستوري والاتحاد

(٦) انظر: الوطن (الكويت)، ٣١/١٠/١٩٨١.

(٧) انظر مقابلة مع البشير الصيد، في: النهار العربي والدولي، العدد ٢٣٨ (٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١).

العام التونسي للشغل، وأسفرت عن حصول التحالف الدستوري» على ١٣٦ مقعداً، وهي مجموع مقاعد البرلمان، وسقوط كل مرشحي أحزاب المعارضة.

وفي معرض تقييمه لتلك الانتخابات قال البشير الصيد: «كان امتناعنا عن الانتخابات، لاعتقادنا أن الظروف الموضوعية والأمنية، وكل العوامل الإيجابية التي ينبغي توفرها، ليست موجودة بالدرجة المطلوبة»، وأضاف «إن الضمانات المطلوبة كنا قد وضعناها في بيان حركة التجمع الذي نشرناه في الصحافة التونسية، وإن نتائج الانتخابات، جاءت لتؤكد صحة موقفنا المعارض، وبخاصة ممارسات السلطة، والترتيبات التي رافقت العملية الانتخابية»<sup>(٨)</sup>.

## ٢ - نشاط حركة التجمع القومي العربي

خلال النصف الأول من عقد الثمانينيات، حدد التجمع القومي العربي نشاطه في ثلاثة أبعاد، بهدف تحقيق مزيد من الاستقطاب التنظيمي، وإثبات وجوده على الساحتين المحلية والعربية.

**الأول، على الصعيد التنظيمي:** عمل التجمع على توسيع وجوده التنظيمي في الأوساط القومية، وبادر باتجاه تجميع وإشراك كل الذين يتبنون الفكر القومي في داخل المجتمع، وهذا ما عبّر عنه البشير الصيد في دعوته «القوميين العرب» التوانسة إلى «أن ينتظموا، فلا قومية بلا تنظيم، ولا قومية بلا انتماء تنظيمي، أما مجرد الحديث عن القومية كظاهرة ثقل، وكجدل بياني بلاغي، فهذا لا معنى له إطلاقاً... إذ لا بد لكل فكرة من عمل سياسي تجعلها تنخرط في التاريخ. لا بد لذلك من عمل سياسي تاريخي»<sup>(٩)</sup>.

وبشكل مواز لنشاطه التنظيمي باتجاه توسيع دائرة الاستقطاب، قام التجمع بنشاط سياسي، باعتبار ذلك تأكيداً لحقه في الوجود العلني كحزب من المعارضة معترف به، وحقه في إصدار صحيفة النداء العربي،

وذلك في إطار ما أعلنته حكومة محمد مزالي حول موضوعة التفتح الديمقراطي والتعددية السياسية...، علماً أن حكومة مزالي كانت ترفض منح تأشيرة لتشكيل أحزاب سياسية على أساس قومي أو إسلامي في تونس.

**الثاني، على الصعيد السياسي:** مارس التجمع القومي العربي حقه في انتقاد حكومة محمد مزالي في مجال تعاملها مع قوى المعارضة التونسية، وخاصة مع حركة التجمع القومي العربي، وأمينها العام البشير الصيد، إضافة إلى تنديد التجمع بسياسات السلطة التونسية ومواقفها على الصعيدين السياسي والاقتصادي، وما يترتب على هذه السياسات من انعكاسات على الصعيد الاجتماعي في البلاد. وعلى الرغم من حرص البشير الصيد على إقامة حوار مع النظام، باعتبار حركة التجمع القومي العربي حركة وطنية وقومية معارضة، تؤمن بالتعددية السياسية والفكرية، إلا أن استجابة النظام كانت دون المستوى المطلوب. ويقول البشير الصيد في هذا الصدد: «وقعت فعلاً مقابلات بيني وبين مسؤولين في الحكومة، منهم وزراء الداخلية والعدل والخارجية، وبعض المسؤولين الآخرين، وبيننا لهم وجهة نظر حركتنا من القضايا التونسية والخارجية... وقلنا للمسؤولين إنه لا مفر لتونس من تحقيق المسيرة الديمقراطية، وضمان ممارسة الحريات العامة لكل التيارات بدون استثناء، وهذه هي الطريق الكفيلة بضمان مناعة تونس، التي تجنبها كل التوترات والأزمات»<sup>(١٠)</sup>.

**الثالث، على الصعيد العربي:** واكبت حركة التجمع القومي العربي أهم التطورات على الساحة العربية، وخاصة منها الغزو الصهيوني للبنان عام ١٩٨٢، وتوقيع اتفاق ١٧ أيار/مايو ١٩٨٣. وفي كل هذه التطورات أدانت حركة التجمع القومي العربي بشدة الاعتداءات الصهيونية على الشعبين الفلسطيني واللبناني، وتمركز القوات المتعددة الجنسيات الأمريكية والفرنسية والإيطالية التي جاءت لتزكي العدوان الصهيوني الغاشم، وأيدت بإطلاقية المقاومة الباسلة المتشكلة من

(٨) المصدر نفسه.

(٩) انظر: مقابلة مع البشير الصيد في: النشرة (قبرص)، العدد ١١ (٦ شباط/فبراير ١٩٨٤)، ص ٢٢.

(١٠) انظر: مقابلة مع البشير الصيد في: الموقف العربي (٤ تموز/يوليو ١٩٨٣).

القوى الوطنية الإسلامية اللبنانية والقوى الفلسطينية الرافضة لنهج التسوية الاستسلامية والمدعومة بقوة من قبل سورية، التي بادرت إلى مقاومة الغزو الصهيوني، عبر تدشينها سلسلة من العمليات الاستشهادية أجبرت إسرائيل على الانسحاب باتجاه الشريط الحدودي لجنوب لبنان، وعلى انسحاب القوات المتعددة الجنسيات من لبنان، وعلى إلغاء اتفاق ١٧ أيار/مايو لعام ١٩٨٣. وانسجماً مع نهجه القومي التقى الأمين العام لحركة التجمع القومي العربي مع الرئيس الليبي معمر القذافي عقب زيارته لتونس في عام ١٩٨٢، وأجرى معه أحاديث حول قضايا العمل القومي، كما اتخذت الحركة مواقف مؤيدة لكل من الجماهيرية وسورية ضد التهديدات والاستفزازات الأميركية على المياه الإقليمية الليبية وضد الاعتداءات الأمريكية على لبنان والقوات السورية هناك<sup>(١١)</sup>.

وأمام هذا النشاط السياسي العربي المكثف لجهة تعزيز حركة التجمع القومي العربي علاقاتها العربية، وخاصة مع الأنظمة القومية، قامت الأجهزة التونسية بمطاردة رموز الحركة وكادراتها ومنعتهم من مغادرة البلاد، ولم يستثن الأمين العام للحركة من ذلك، إذ تمت مصادرة جواز سفره لمنعه من مغادرة البلاد لحضور مؤتمرات عربية، أو عقد لقاءات مع قادة أحزاب عربية في الخارج، أو زيارة بعض البلدان العربية ذات الاتجاه القومي<sup>(١٢)</sup>.

### ٣ - مواقف حركة التجمع القومي العربي من القضايا الوطنية والقومية

لما كانت حركة التجمع القومي العربي تعتبر من أحزاب المعارضة الراديكالية في تونس، فإنه من الطبيعي جداً أن تكون مواقفها متميزة إزاء حركة الصراع السياسي، التي تجري في تونس، وعلى الصعيد العربي، بهدف بلورة خطها السياسي بما ينسجم ومنهجها

الفكري، وفي سبيل بناء حركة وطنية - قومية عربية أصيلة في تونس. ولقد تمثلت مواقف الحركة بالآتي: شهدت تونس في نهاية عام ١٩٨٣ وبداية عام ١٩٨٤ أحداثاً دامية أجمع المحللون على تسميتها بـ «ثورة الخبز» التي شملت معظم المدن التونسية، الأمر الذي جعل النظام التونسي يستعين بالجيش للمرة الثالثة خلال فترة ٥ سنوات، لينزل إلى الشوارع بهدف تسليط نظام القمع ضد الشعب، وفرض حالة الطوارئ في البلاد، بغية تركيع حركة الجماهير الشعبية، وإعادة ترتيب أوضاع النظام الداخلية، بعد أن شهدت أجهزته القمعية البوليسية تصدعاً حقيقياً كنتاج لتنافس وصراع الأجنحة في صلب النظام.

ضمن سياق هذه الأحداث الدامية، أصدرت حركة التجمع القومي العربي بياناً سياسياً أدانت فيه بشدة الممارسات القمعية لأجهزة النظام، حيث جاء في البيان ما يلي<sup>(١٣)</sup>: «أولاً، إذ ندين بشدة مغالطات النظام الحاكم الدامية إلى محاولة تفسير الأحداث الأخيرة بأنها أعمال شغب ونهب وتخريب وحرق وعنف صدرت من جماعات متعصبة، وصعاليك وقطاع طرق ولصوص ويطالين»، «فحركاتنا تعتبر أن الحوادث الواقعة أخيراً، في مسباتها وتوجهاتها العامة، تحركات شعبية قام بها المضطهدون أبناء تونس المحرومون من العدل السياسي والاقتصادي والاجتماعي، والذين لا يتمتعون بحقوق المواطنة. وهي انتفاضة شعبية عارمة، جاءت تعبيراً عن إرادة الشعب وطموحاته المشروعة، ورداً على ما يتهدهده من كبت وحرمان واستغلال».

وخلص بيان حركة التجمع القومي العربي إلى المطالبة بـ<sup>(١٤)</sup>:

- إيقاف حملة الاعتقالات التي ما زالت أجهزة السلطة تشنها ضد المواطنين التونسية، في مختلف أنحاء البلاد.

(١١) المصدر نفسه.

(١٢) المصدر نفسه، والنشرة (قبرص)، العدد ١١ (٦ شباط/فبراير ١٩٨٤).

(١٣) انظر: مقتطفات من البيان، في: النشرة، العدد ١٣ (٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٤)، ص ١١.

(١٤) المصدر نفسه.

- الإعلان رسمياً عن عدد القتلى والجرحى والموقوفين.

- إطلاق سراح كل الموقوفين في الأحداث الأخيرة دون قيد أو شرط.

- تمكين المحامين من زيارة الموقوفين والسماح لعائلاتهم بالاتصال بهم، وتأمين احتياجاتهم الإنسانية.

- قيام القضاء التونسي بتحمل مسؤوليته باعتباره سلطة مستقلة، بتوفير الضمانات الأساسية بموجب القانون، وممارسة صلاحياته في التحقيق بالأحداث.

- رفع الحصار عن الجامعات والمعاهد، بما يعني عودة الطلبة إلى متابعة دراستهم في أجواء طبيعية.

- تحديد الجهات التي أذنت باستعمال السلاح ضد الشعب، وتقديمها إلى المحاكمة لهذا السبب.

بعد صدور هذا البيان، قررت السلطات التونسية ملاحقة أ. البشير الصيد، أمين عام حركة التجمع القومي العربي قضائياً، بعد أن وجهت له التهم التالية: النيل من كرامة رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة؛ والتنويه بجرائم الحرق والنهب والقتل والسرقة؛ ونشر الأخبار الزائفة «قصء سوء نية، التي من شأنها تعكير صفو الأمن العام، وترويج مناشير بهذا الاتجاه».

وفي بداية شباط/فبراير ١٩٨٤، مثل البشير الصيد أمام قاضي التحقيق مرافقاً بتظاهرة واسعة من رجال القانون التونسية، حيث حضر ٩٠ محامياً للدفاع عن الصيد، كما حضر ١٥٠ محامياً آخر للاستماع لتفاصيل التحقيق، حيث نفى الصيد الاتهامات المنسوبة إليه، وأكد أن ما صدر عن الحركة وعنه «لا يشكل ما من شأنه أن يسبب المحاكمة»، وأن ذلك يمثل «وجهة نظر سياسية، وتحليلاً للأوضاع الوطنية العامة، في إطار حركة التجمع القومي العربي». وهي حركة وطنية قومية متواجدة على الساحة بصفة شرعية، ويحق لها أن تنشط، وتساهم في الحياة السياسية للبلاد»، وأن الانتقادات

الواردة في البيانات، ما هي إلا مواقف الحركة، التي سلمت إلى وسائل الإعلام» وذلك يومي العاشر والسابع عشر من كانون الثاني/يناير ١٩٨٤، ونشرت في مجلة الوحدة<sup>(١٥)</sup>.

لقد كان دفاع البشير الصيد سياسياً بصدد التهم الموجهة إليه، ومع ذلك فإن المحكمة الابتدائية في تونس أصدرت حكماً عليه بالسجن لمدة عامين، ولم تأخذ المحكمة بعين الاعتبار من أن ما جاء في البيانين اللذين أصدرتهما حركة التجمع كانا تعبيراً عن رؤية سياسية معارضة، ولم يتضمنا أي مس أو تهجم على أحد، ومن أن من التهم المنسوبة إليه تهمة النيل من كرامة رئيس الجمهورية، في حين لم يرد فيهما مطلقاً ذكر رئيس الجمهورية لا باسمه الشخصي، ولا بصفته رئيساً، وأن البيانين لم يخرجاً عن إطار حقوق التعبير والتفكير والتنظيم، وفق ما هو معمول به طبيعياً ودستورياً<sup>(١٦)</sup>.

وبعد استئناف قرار المحكمة، استمرت القضية مرفوعة في محكمة الاستئناف التي نظرت فيها عدة مرات طيلة سنتي ١٩٨٤ و١٩٨٥. وكانت السلطات التونسية تهدف من هذه المحاكمة لجم حركة التجمع القومي العربي من توجيه الانتقادات العلنية للنظام، وتركيعها، مثلها في ذلك مثل باقي أطراف المعارضة الإصلاحية الأخرى المعترف بها رسمياً.

غير أن حركة التجمع القومي العربي استمرت في نهجها السياسي النقدي تجاه السلطة، واستمرت أيضاً في المطالبة بضرورة منحها التأشيرة كحزب سياسي معترف به قانونياً، لكي تمارس نشاطها السياسي العلني، معتبرة أن هذه الشرعية لا يجوز أن تكون منة من النظام. فحركة التجمع تعتبر أن شرعيتها مستمدة من «النضال والشعب والوطن، وليست شرعيتها في حاجة لتزكية من النظام. شرعية متواجدة على الساحة، ولا يستطيع أحد أن يلغي دورها، أو يسكت صوتها، والتأشيرة لو حصلت بالنسبة لنا، ما هي إلا مجرد

(١٥) المصدر نفسه.

(١٦) الموقف (تونس)، العدد ٢ (١٩ أيار/مايو ١٩٨٤)، ص ٣.



#### ٤ - حركة التجمع والموقع من الحريات الديمقراطية

طالبت حركة التجمع القومي العربي بتعميم الحريات السياسية في تونس، وتعميقها، وضمت صوتها إلى أصوات أحزاب المعارضة التونسية في الإفراج عن كل المساجين السياسيين، وخاصة منهم سجناء حركة الاتجاه الإسلامي المحكومين في قضية الانتماء للحركة عام ١٩٨١، ومن بينهم زعيم حركة الاتجاه الإسلامي الشيخ راشد الغنوشي. واعتبرت حركة التجمع القومي العربي خوض معركة انتزاع الحريات الديمقراطية من المعارك الرئيسية التي يتوجب على كل الديمقراطيين الاتحاد من أجل الظفر بها.

كما أيدت حركة التجمع القومي العربي التعددية السياسية في تونس (بوصفها حقاً لكل تيار وطني، حقاً في الوجود، وحقاً في النشاط). والتعددية في نظر الحركة، تظل بدون معنى ما دامت مبنية على عملية انتقاء يقوم بها النظام، حيث يعترف ببعض الحركات، وينكر أخرى حسب ما تقتضيه مصالحه. ولأن الديمقراطية كل لا يتجزأ، ينبغي أن يتمتع بها الجميع، وليست هبة أو هدية تمنح للبعض ويحرم منها البعض الآخر. إن مجرد القيام بعملية الاصطفاء والاختيار يفقد التعددية معناها تماماً وتصبح مجرد مناورة شكلية تهدف إلى تعزيز النظام الحاكم<sup>(٢٠)</sup>. ويقول الأمين العام للحركة في هذا الصدد: «نؤمن بتواجد ونشاط كل حركات المعارضة الوطنية... وندعوها دائماً لتأليف جبهة شعبية حول المحاور الوطنية محل الاتفاق بينها، ونعمل باستمرار لإقامة علاقات سليمة، بيننا وبينها جميعاً، ونحترم كل تيار وطني، ونرى من حقه، ولو خالفنا في الرؤية، أن يتمكن من التعبير والتواجد والمساهمة في الحياة الوطنية»<sup>(٢١)</sup>.

ولمّا أصبحت الحركة النقابية العمالية تجذب إليها

إعراب من النظام الحاكم عن عدم التعرض لحركتنا بالمطاردة والحصار، وبالتالي علامة لقبول الحوار في شؤون البلاد مع حركة وطنية ليس إلا»<sup>(١٧)</sup>.

وترافق مع مطالبة حركة التجمع القومي العربي بمنحها الشرعية القانونية لإصدار صحيفتها **النداء العربي**، ولممارسة نشاطها السياسي، عقد المؤتمر العام الذي قدمت فيه ثلاثة مشاريع وثائق، وهي على النحو الآتي:

١ - ميثاق الحركة. ٢ - الهيكلية التنظيمية. ٣ - البرنامج السياسي المرحلي.

وقد أوضح البشير الصيد في ندوة صحافية عقدها في تونس في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، بمشاركة عدد من رموز الحركة وأعضائها، وعدد من الصحفيين أن «الحركة قررت إدخال تغيير على أسلوب عملها، يتمثل في توسيع استشاراتها الداخلية»<sup>(١٨)</sup>.

ونددت حركة التجمع القومي العربي بسياسة القمع التي مارستها السلطات التونسية إزاء معالجة ذيول «ثورة الخبز»، وطالبت برفع حالة الطوارئ في البلاد، كما نددت بالمحاكمات التي جرت ضد معتقلي «ثورة الخبز»، حيث وقعت الحركة على بيان مع أحزاب المعارضة التونسية في حزيران/يونيو ١٩٨٤، جاء فيه: «إن عمليات التعذيب قد مورست على المعتقلين لإجبارهم على الإدلاء باعترافات تنسجم مع التهم الموجهة لهم، وتحملهم مسؤولية الأحداث، وإصدار أحكام قاسية بحقهم. وخلص البيان الذي وقعته ستة أحزاب سياسية معارضة إلى المطالبة بما يلي: (١) نستنكر هذه المحاكمات، ونطالب بإيقافها، وإلغاء الأحكام الصادرة، وخاصة الأحكام بالإعدام؛ (٢) دعوة كل القوى الديمقراطية والهيئات الإنسانية والمهنية إلى تكثيف الجهود من أجل إبطال هذه المحاكمات»<sup>(١٩)</sup>.

(١٧) انظر مقابلة مع البشير الصيد في: النشرة، العدد ١٣ (٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٤)، ص ١٢.

(١٨) الموقف، العدد ٢٧ (١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤)، ص ١١.

(١٩) الحرية (١٤ حزيران/يونيو ١٩٨٤).

(٢٠) النشرة (قبرص)، العدد ١١ (٦ شباط/فبراير ١٩٨٤)، ص ٢٣.

(٢١) النشرة، العدد ١٣ (٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٤)، ص ١٢.

قطاعات واسعة من الشعب، باعتبار الاتحاد التونسي للشغل أداة نضالية جماهيرية، ظهر ذلك من خلال الدور الريادي الذي اضطلع به في قيادته للحركات الإضرابية الجماهيرية، التي عمّت تونس خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، كتعبير عن مدى التزام الاتحاد العام التونسي للشغل بمصالح جمهور الشغيلة الكادحة، وعن مدى ضمان استقلاليته من هيمنة الحزب الاشتراكي الدستوري، فإن حركة التجمع القومي العربي تؤيد وحدة المنظمة النقابية واستقلالياتها. ويقول الأمين العام البشير الصيد في هذا الصدد: «إن فكرة استقلال اتحاد الشغل جاءت رد فعل على محاولة الهيمنة التي حاول البعض مراراً فرضها على الاتحاد، ولكنهم فشلوا فشلاً ذريعاً. إن حركتنا تجعل نفسها على ذمة الجماهير والعمال، أي إننا نوظف حركتنا لخدمة الجماهير الشعبية، وفي مقدمتها الطبقة الشغيلة والقوى الكادحة. إذ القاعدة الصحيحة هي أن الحركة السياسية توظف نفسها لخدمة الشعب، لا أن توظف العمال أو الشعب لخدمتها. وهناك حركات سياسية في تونس، تريد العكس. فهي تحاول أن توظف الاتحاد والعمال لخدمتها، وهذا موقف معكوس لم يعد ينطلي على أحد، والعمال أصبحوا على درجة من الوعي، التي تجعلهم في مستوى الدفاع عن حقوقهم... بالنسبة لحضورنا داخل المنظمة النقابية، فإننا نعتبر كل من له حس ووعي بانتمائه العربي هو في الحقيقة منتم موضوعياً لحركتنا»<sup>(٢٢)</sup>.

## ٥ - حركة التجمع القومي والموقف من سلطة السابع من تشرين الثاني/نوفمبر

في مقابلة أجريتها مع الأمين العام لحركة التجمع القومي العربي أ. البشير الصيد في دمشق، في ٤ نيسان/أبريل ١٩٨٨، طرحت عليه السؤال التالي: تجمع معظم القوى السياسية التونسية على أن تونس بصدد الدخول في مرحلة جديدة تتسم بالديمقراطية، وأن تاريخ ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، يشكل نقطة تفصل بين العهد البورقيبي البائد والعهد الجديد، وأن تونس مقبلة على مرحلة من التعددية السياسية، وقد دخلت في مرحلة

الجمهورية الثانية. فكيف تقيّمون الوضع السياسي الراهن، سواءً على صعيد تحقيق الديمقراطية أم على صعيد التعددية السياسية والسماح لنشاط القوى السياسية التي تنتهج نهجاً مغايراً على الصعيد السياسي وطنياً وقومياً؟ فأجاب قائلاً: «القوميون العرب في تونس، هم أول من اصطدموا مع النظام السابق، وأول من تعرّضوا للقمع، لأن النظام البورقيبي قمع كل الشعب التونسي، ومنع كل وسائل التعبير، وتفرّد بتسيير الحياة الوطنية بمفرده، وبشكل تسلطي على كل القوى السياسية. إن القوميون العرب اصطدموا مع النظام من أجل الديمقراطية وسيادة الشعب. ومن المعروف أن الحركة القومية في تونس قد قدمت تضحيات جساماً، ابتدأت من مرحلة مقاومة الاستعمار الفرنسي، فهناك نقاط مضيئة في الحركة القومية، اليوسفية، عملية قفصة، باعتبارها عملية ضد الظلم والاستبداد. النظام السابق لم يرق معناه حواراً قوميين، لأننا لم نلمس منه أية جدية إطلاقاً. ولما طلبنا محاورته، قمعنا بشدة وحاصرنا، وشردنا. فلما جاء العهد الجديد بداية من ٧ تشرين الثاني/نوفمبر، أعلن رئيس الجمهورية زين العابدين بن علي، أن هناك عهداً جديداً تقوم سياسته على الديمقراطية، ونبذ الحقد والعنف، وأن هناك تعددية سياسية بالنسبة إلى كل القوى السياسية، وقد أعلننا موقفنا، وقلنا إذا كان هذا النظام الجديد ديمقراطياً، فنحن نتحاور معه، بصفتنا وطنيين تونسيين، ونأمل الآن أن يفي بوعده. إن القوميون العرب في تونس ينتهجون النهج الديمقراطي، باعتبار أن الديمقراطية هي الحل الأسلم والحل الصحيح بين كل التونسيين، فهم يتجذرون داخل القطر التونسي، وبالتالي عندما يتنافسون مع القوى الأخرى بالطريقة الديمقراطية، ليس لهم ما يخشونه. غير أنني أطلب من هذا النظام الجديد بكل موضوعية، أن يكون التغيير الذي يعلن عنه حقيقة جذرية، ونحن نعلم أن التركة التي تركها العهد السابق، من الصعب حلّها في مرحلة وجيزة، أربعة أشهر. فنحن نعذر النظام الجديد، غير أننا نطلب منه، أن يحاور القوميون الآن في تونس. إلى حد الآن اقتصر الحوار على

(٢٢) الموقف العربي (٤ تموز/يوليو ١٩٨٣).

الأحزاب المعترف بها في العهد السابق. وما زال لنا أمل، أن يحاور النظام القوميون باعتبارهم طرفاً وطنياً، يمكنهم من صوت إعلامي»<sup>(٢٣)</sup>.

## ٦ - حركة التجمع وموقفها من بعض القضايا القومية

عاشت الحركة القومية العربية في تونس في بيئة قطرية تونسية حكمتها مسيرة نظام تغريبي معاد لفكرة العروبة، بسبب تبعيته للغرب من ناحية، وتبنيه فكراً سياسياً معادياً للفكر القومي من ناحية أخرى. فالدستور التونسي يقول عام ١٩٥٩: إن تونس تنتمي إلى الأسرة العربية، متجنباً استخدام مفهوم «الأمة العربية». وإذا كان الحبيب بورقيبة يقول... لتونس دور ضمن الخطيرة العربية من ضمن ارتباطاتها بالبحر المتوسط (خطاب ١٩٦٥) فإنه عندما ساءت علاقته بمصر يؤكد الشخصية المستقلة لتونس التي تكونت منذ أكثر من ألف سنة على حد تعبيره. وفي مؤتمر الحزب عام ١٩٨١، يذهب التقرير السياسي إلى الحديث عن المحافظة على البعد المتوسطي لتونس، بالإضافة إلى الأواصر الحضارية والثقافية مع العالم العربي.

وعلى نقيض هذا الموقف للنظام البورقيبي، فإن حركة التجمع القومي العربي في تونس، تتبنى منهج العروبة الذي هو ضد التغريب والتجزئة والاستعمار، المعادين للإسلام، وهي مع الوحدة وتحرير الأراضي والإرادة والثروات وبناء الدولة الموحدة القومية تحقيقاً للذات الحضارية... ومن هذا المنطلق، فإن حركة التجمع القومي العربي تؤكد علاقتها المصيرية مع الاتجاهات القومية العربية داخل تونس وخارجها، لأنه «من الحقائق أن الأطروحات القومية، تربط بين كافة القوميين، فهم شركاء في المبادئ، ويجمع بينهم قاسم مشترك يتمثل في النظرية القومية» حسب قول الأمين العام البشير الصيد، الذي يضيف قائلاً: «وانطلاقاً من هذه المعطيات، وخلافاً لما تروجه الأطراف المضادة من

دعايات مغرضة، فلا يمكن أن يتهم بعضهم بأنه تابع للبعض الآخر... ومن يتحدث عن التبعية فهو مغرض أو غير فاهم. فعلاقة القومي بالقومي، هي علاقة إيمان بمبدأ، واشتراك في مصير. فلا احتوائية، ولا تبعية أو متبوعية، وخلافات حركتنا بالتيارات القومية، وبإخواننا القوميين أينما كانوا تندرج في نطاق المبادئ والأيدولوجية القومية المشتركة.

إن ما تريد أن تكرسه الأنظمة الإقليمية والقوى المناهضة بين الناس وفي أذهان الرأي العام الوطني والخارجي القومي هو استيراد وتصدير الفكر القومي من قطر عربي إلى قطر عربي آخر، بالرغم من المبادئ والمقومات الذاتية والإطار الحضاري، والنظرية، والبنية الاجتماعية، وكل العوامل هي واحدة في كل قطر عربي، ولا حاجة لهذا القطر، أن يستوردها وهي الزاد المشترك بين كل الأقطار وكافة القوميين»<sup>(٢٤)</sup>.

وتتخذ حركة التجمع القومي العربي موقفاً متشدداً إزاء الصراع العربي - الصهيوني، إذ ما زالت الحركة ترفع شعارات ثلاثة: لا صلح، لا اعتراف، لا تفاوض. وفي مقابلة أجريتها مع الأمين العام البشير الصيد نشرت في مجلة فتح بتاريخ ٤ نيسان/أبريل ١٩٨٨، أكد هذا الأخير موقفه من مخططات التسوية التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية بقوله: «بالنسبة لنا كقوميين عرب في تونس، والتجمع القومي العربي، حددنا مواقف راسخة على صعيد القضية الفلسطينية، فنحن نعتبر من يساوم من الأنظمة العربية على القضية الفلسطينية، وعلى أي شبر من فلسطين، وعلى أي شبر من الأرض العربية، هو نظام خائن، وهذا ينطلق من اعتبارنا أن الصراع بين الأمة العربية والعدو الصهيوني، هو صراع من أجل الوجود، لا صراع من أجل الحدود. ولهذا فإن المنهج الصحيح لتحرير فلسطين يظل الالتزام بخط الكفاح المسلح وممارسته. وعندما نتكلم على ضرورة الكفاح المسلح، فإن هذا يتطلب تسخير كل الإمكانيات العربية، البشرية، الاقتصادية والسياسية والعسكرية، من أجل

(٢٣) انظر مقابلة للكاتب توفيق المديني مع أ. البشير الصيد، في: فتح (٤ نيسان/أبريل ١٩٨٨).

(٢٤) الموقف العربي (٤ تموز/يوليو ١٩٨٣).

وعملياً يديرون موقع المسيرة الإلكتروني، والذي أغلقته السلطة التونسية منذ بداية الحدث في بداية آذار/ مارس ٢٠٠٥.

## ثانياً: الحركة الناصرية في موريتانيا: حزب التحالف الشعبي التقدمي

### ١ - تشكل الحركات القومية العربية في موريتانيا

تشكلت طلائع هذه الحركات في الستينيات في إطار حقبة المد القومي الناصري - البعثي في الوطن العربي، في إطار واسع تعارف فيما بينه على التسمي بـ «حركة القوميين العرب». وهو إطار سياسي عام لا علاقة له بالتنظيم القومي لحركة القوميين العرب في المشرق العربي. وقد ضم هذا الإطار مختلف الحساسيات القومية لمجتمع «البيضان» العربي في موريتانيا. كانت هذه الحساسيات منضوية في البداية في إطار «حزب النهضة» وريث «حزب الوفاق الوطني» في الخمسينيات. وقد دعم هذا الحزب برنامج «حزب الشعب» واندجت قيادته فيه عام ١٩٦٦ على أساس تعزيز السياسة العربية لموريتانيا.

وتمكّن التيار القومي العربي هنا من أن ينتزع من مؤتمر حزب الشعب في عام ١٩٦٦ سياسة شاملة بتعريب الإدارة والثقافة، مما أدى إلى توتر دموي داخل حزب الشعب وخارجه مع ممثلي المجموعات العرقية الأفريقية. ومنذ عام ١٩٦٧ أصبحت السياسة العربية لموريتانيا بعداً أساسياً من أبعاد سياستها الداخلية والخارجية، وأخذ المجتمع العربي في موريتانيا ينخرط بالقضايا القومية العربية المركزية، من هنا قطعت موريتانيا عقب النكسة علاقاتها مع الولايات المتحدة وبريطانيا، ونظمت في ١٠ حزيران/يونيو ١٩٦٧ في سياق التظاهرات الشاملة في المدن العربية تظاهرة تأييد عارمة للرئيس جمال عبد الناصر. وتوجت سياستها العربية بانضمامها إلى الجامعة العربية في عام ١٩٧٣ بقدر ما قللت من نوعية علاقاتها مع فرنسا دعمت الدول العربية المشرقية، لا سيما مصر والعراق وسورية

قومية المعركة. ونحن نركز على دعم الإخوة الفلسطينيين الثوريين الحقيقيين، الذين يؤمنون بهذا الخط ويدافعون عنه، ونحن أننا نعتبر وإياهم، في خندق واحد، وكل من خالف هذا الخط فطريقه مسدود.

وعلينا كأمة عربية، وفي مقدمتها الشعب الفلسطيني، رفع شار لا صلح، ولا تفاوض، ولا اعتراف بالعدو الصهيوني. ومعنى هذا أن حرية القرار المستقل بالنسبة إلى الثورة الفلسطينية، يتطلب التوقف عنده، ويتطلب الفهم، إن كان بمعنى عزل العرب عن الإخوة الفلسطينيين، وهذا مرفوض لأنه يعني تميع القضية الفلسطينية. فتصفية القضية الفلسطينية من المحرّمات، ولهذا لا نفرّق بين الفلسطينيين العرب والعرب غير الفلسطينيين، لأن قضيتنا واحدة ولا يمكن أن تتجزأ، وعليه فنحن لا نفرق بين أي بلدة أو قرية، أو أية مدينة في فلسطين أو أية مدينة وقرية في أي قطر عربي آخر، وهذا هو المنطق الصحيح.

ونعتبر أن الخطأ الذي وقع فيه العديد من الإخوة الفلسطينيين والعرب عموماً، هو أنهم لم يتبعوا أسلوباً كفاحياً من خلال قومية المعركة، بحيث إن الإخوة الفلسطينيين لا يستطيعون بمفردهم أن يحرروا فلسطين. ونحن نعتبر أن الانتفاضة الباسلة في فلسطين المحتلة، هي ردّ على كل المشاريع الاستسلامية، وعلى المشاريع التفاوضية، وعلى كل المشاريع الداعية إلى الاعتراف بشرعية الكيان الصهيوني، وردّ على الولايات المتحدة الأمريكية، وردّ على العدو الصهيوني، وردّ على الرجعية العربية»<sup>(٢٥)</sup>.

في الماضي كان الناصريون يمضون ببياناتهم باسم «الوحدويون الناصريون» بقيادة العميد السابق البشير الصيد، لكن بعد سجن هذا الأخير من قبل السلطات التونسية في عقد التسعينيات، أصبح الناصريون مع بداية الألفية الجديدة يمضون باسم «الناصرليون - تونس» وهم التواصل التاريخي لـ «حركة التجمع القومي العربي» المؤسسة سنة ١٩٨١ التي تحولت إلى «التجمع الديمقراطي الوحدوي الناصري» سنة ١٩٨٨،

(٢٥) مقابلة للكاتب توفيق المديني مع أ. البشير الصيد، في: فتح (٤ نيسان/أبريل ١٩٨٨).

سياسات التعريب الموريتانية عبر استقبال بعثات الطلاب الموريتانيين أو عبر إيفاد البعثات التعليمية.

وكانت هذه البعثات المؤسسة إطاراً لتشكيل النوى التنظيمية الناصرية والبعثية، إذ كان المعلمون البعثيون مثلاً مكلفين من قيادتهم بتنظيم الطلبة الموريتانيين في الحزب، في حين لعب المركز الثقافي المصري دوراً كبيراً في بلورة وعي النخبة القومية العربية الجديدة في موريتانيا. وإثر المشكل الصحراوي عام ١٩٧٥، تضاعف حجم الجيش من ٢٠٠٠ جندي وضابط إلى حوالى ١٨٠٠٠. وكان من بين هؤلاء الضباط عددٌ من البعثين والناصرين واليساريين. وتم على خلفية مضاعفات هذا المشكل الذي ناءت به قدرات موريتانيا مشاركة بعض الضباط القوميين لا سيما البعثيين منهم في انقلاب ١٠ تموز/ يوليو ١٩٧٨.

وقد كان عدد من الضباط البعثيين في الهيئة العسكرية الحاكمة التي حملت اسم «اللجنة العسكرية للإنقاذ الوطني»، كما كان لمنظمة البعث تبعاً لذلك تمثيل مهم في الحكومات الأولى، قبل أن تتعرض منذ نهاية سنة ١٩٨١ إلى حملات متتابة من التصفية والقمع. وقد حددت اللجنة العسكرية الانقلابية أهدافها بإيقاف الحرب في الصحراء وتقويم الاقتصاد الوطني وإنجاز المؤسسات الديمقراطية، إلا أن الصراعات الداخلية في المجموعة العسكرية التي كانت تفتقد منذ البداية إلى عناصر الالتحام والانسجام أدت إلى تمزيقها، فقام العقيد المصطفى ولد محمد السالك رئيس اللجنة العسكرية: «بتصفية الجناح القومي العربي من اللجنة العسكرية وعلى رأسه الرجل القوي الرائد جدو ولد السالك، قام بمراجعة الوثيقة الدستورية، بحيث أصبح يتمتع بكامل سلطة القرار والتنفيذ».

في عام ١٩٨٢ شنت حملة قمع صارمة طالت الضباط والسياسيين البعثيين، ثم امتدت الحملة في السنة الثانية إلى الاتجاه الناصري، فامتألت السجون بالسياسيين، وتزايد عدد المنفيين في الخارج، وشكل بعضهم تنظيمات، من أبرزها حركة «التحالف من أجل موريتانيا ديمقراطية» التي تأسست في ٢٢ آذار/ مارس ١٩٨٠ في باريس. وأدت دورة الانقلابات الداخلية في

اللجنة العسكرية والمحاولات الانقلابية العديدة المضادة إلى تغيير كبير في اللجنة العسكرية أوصل العقيد معاوية ولد الطايح في ١٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٨٤ إلى رئاسة اللجنة والدولة. وقد اتبع الطايح سياسات تحديثية تقوم على «محاربة الأمية» و«الصراع ضد القبيلة» والدعوة إلى «ترقية المرأة» و«الإصلاح الهيكلي» للاقتصاد وعلى الانفتاح الديمقراطي المتدرج، كما اعتمد خطه الأيديولوجي على شعار تركيز الهوية العربية، وتدعيم التعريب في مستوى الإدارة والإعلام والتعليم، وهو ما أدى إلى نقمة حركة «فلام» (قوى تحرير الزوج الأفرقة في موريتانيا) التي أصدرت في نيسان/ أبريل ١٩٨٦ وثيقة تميزت بالتطرف والحدة والطرح العنصري، طالبت فيها بإعلان حرب مفتوحة على العنصر العربي «الأجنبي الوافد على موريتانيا باسم الإسلام» مدعية أنه يمارس «اضطهاد الزوج واستغلالهم»، وحركت في ٢٣ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٨٧ انقلاباً عسكرياً للاستيلاء على السلطة، مما أدى للصدام مع السنغال، وتهجير متبادل للموريتانيين من السنغال ولمن اعتبروا سنغاليين من موريتانيين. وفي ٢٥ تموز/ يوليو ١٩٩١، أرست اللجنة العسكرية الأطر القانونية والدستورية للتعددية السياسية، وتشكل بموجب قانون الأحزاب عدة أحزاب كان من بينها البعث والناصريون.

## ٢ - ميلاد الحزب الناصري

شكلت الحركة الناصرية أحد أهم ألوان الطيف السياسي القومي العربي في موريتانيا، وإثر مؤتمر القوى الناصرية العربية عام ١٩٧٣ الذي رعته القيادة الليبية في طرابلس، انقسمت هذه الحركة إلى تيارين، يرتبط الأول على ما يبدو بالتنظيم الطليعي الذي كان يقوده فتحي الدبب، والثاني بالقيادة الليبية. إلا أن هذا الانقسام لم يمنع التعاون في ما بينهما، لا سيما في الانتخابات البلدية عام ١٩٧٨، إذ خاضا هذه الانتخابات بقائمة واحدة تحت اسم «الاتحاد من أجل التقدم والأخوة». وقد تألف القوام التنظيمي للحركة الناصرية من أوساط الطلبة في المدارس والمعاهد والجامعات بشكل أساسي، إلا أنها تمتعت بثقل قبلي لا سيما في المناطق الشرقية في البلاد، حيث توجد قبيلة باسم «أولاد ناصر»

ينتمي معظم شبابها إلى الحركة الناصرية<sup>(٢٦)</sup>.

ولقد ظهرت الحركة الناصرية بصفة منظمة وملموسة في المؤسسات التعليمية في منتصف السبعينيات، على الرغم من أن بذورها الأولى ترجع إلى بداية الستينيات، واستطاعت في ظل الحكم العسكري أن تكثف حضورها في مواقع مهمة من الإدارة والجيش والمنظمات النقابية والشعبية، مما أدى إلى توجيه ضربة صارمة لها في عام ١٩٨٣.

ثم، إثر صدور قانون الأحزاب وقرار التعددية السياسية عام ١٩٩١، تأطرت الحركة الناصرية تحت اسم «حزب التحالف الشعبي التقدمي». وقد تم تأسيسه في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٨، وبلغ عدد مؤسسيه ٢٣٠ مؤسساً، انتخبوا لجنة مركزية مؤلفة من ١٩ عضواً ومجلساً وطنياً مؤقفاً تألف من ٥٠ عضواً، وترأس الحزب الطالب ولد جدو الذي يعمل مديراً مساعداً في الوكالة الوطنية في موريتانيا. وقد استوعب الحزب في هيكلته حركة اللجان الثورية المرتبطة بليبيا ومجموعة قليلة من الزنوج والحرماتيين المستعربين. وقد تبنت الحزب الأيديولوجيا الناصرية، ورفع شعار «ديمقراطية، عدالة، وحدة» كشعار موريتاني يجسد شعار الحركة الناصرية التاريخي حرية - اشتراكية - وحدة، ويميز بعلاقاته الوثيقة مع القيادة الليبية.

وقد احتفظ الناصريون المؤسسون لهذا الحزب بمناصب أهمها: النائب الأول لرئيس الحزب السيد خليل ولد الطيب النائب في البرلمان الحالي، ورئيس المجلس الوطني للحزب السيد محمد الحافظ ولد إسماعيل، وهو وزير في الحكومة السابقة كان يحمل حقيبة شؤون اتحاد المغرب العربي.

وكان حلّ حزب العمل من أجل التغيير، ومنع الترخيص للمبادرة من أجل التغيير بزعامة مسعود ولد بلخير، دفعت هذا الأخير ورفاقه من الزنوج والحرطين إلى البحث عن لافطة مرخصة، وهو ما قادهم بعد مباحثات شاقة إلى الانخراط في الحزب الناصري، الذي

فقد بذلك نقاوته الأيديولوجية، ودخل الانتخابات الرئاسية في سنة ٢٠٠٣ بشخص مسعود ولد بلخير الذي جاء ترتيبه الرابع بين المتنافسين حسب النتائج المعلنة.

أما في انتخابات ٢٠٠٦، فقد حصل الحزب الناصري على خمسة مقاعد في البرلمان، بينما حصل رئيسه في الانتخابات الرئاسية التي جرت في سنة ٢٠٠٧ على ١٠ في المئة من الأصوات، قادت إلى الخروج من ائتلاف المعارضة ومساندة الرئيس سيدي ولد الشيخ عبد الله في الدورة الثانية. ونتيجة الاتفاق مع الرئيس المنتخب، أصبح مسعود ولد بلخير رئيساً للجمعية الوطنية، وحصل حزبه على أربع حقائب وزارية في الحكومة السابقة.

يتبع للحزب، أو بالأحرى لفئات الحرطين والزنوج فيه، اتحاد نقابي عمالي هو الكونفدرالية الحرة لعمال موريتانيا.

#### ● الحزب والموقف من التطبيع مع إسرائيل

أقامت موريتانيا علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل في عام ١٩٩٩، وهي الدولة العربية الأولى التي لا تربطها معاهدة سلام معها. وشكلت زيارة وزير خارجية موريتانيا السابق ولد عبيدي إلى إسرائيل منذ بدء الانتفاضة الفلسطينية الباسلة أول استجابة عربية للحرب العدوانية التي يخوضها شارون ضد الشعب الفلسطيني، وأول خرق عربي لقرار وقف الاتصالات السياسية مع تل أبيب الذي اتخذته لجنة المتابعة العربية في اجتماع عملها في القاهرة. كما أن تلك الزيارة عكست في حد ذاتها عمق التغلغل الصهيوني في قلب موريتانيا، وتكشف عن خطأ الحكم في موريتانيا الذي بلغ استفزازه لمشاعر الأمة العربية ذروة التحدي، لكنه لم يكن إلا كذلك دائماً.

وكانت الحكومة الموريتانية باركت اتفاق أوصلو، مثلها في ذلك مثل باقي الدولة المغاربية الأخرى، التي

(٢٦) القطر العربي الموريتاني: دراسة موجزة (دمشق: القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، مكتب الثقافة والإعداد الحزبي،

## ■ كيف توضحون للقارئ العربي موقع التيار الناصري الموريتاني في الخريطة الحزبية الحالية؟

- التيار الناصري لم يعد كما كان كغيره من التيارات، حيث إنه إذا جاز الحديث عنه إنما يجوز على أساس أن أهم أطره السابقين هم الآن منخرطون في حزب التحالف الشعبي التقدمي، وهذا لا ينفي «الصفة» الناصرية عن الأطر والمجموعات الأخرى المنضوية تحت عناوين حزبية أخرى، فهناك مجموعة كانت وما زالت تعمل ضمن الحزب الجمهوري «المرمم»، ومجموعة في حزب «اتحاد القوى الديمقراطية»، وأخرى ثالثة تعاني منذ بعض الوقت نوعاً من التسيب، ومجموعة رابعة انضمت إلى تكتل يقوده تنظيم «فرسان التغيير». ولعل التصنيف الأهم من الناحية العددية، ومن حيث الحفاظ على تراث الحركة الناصرية، ينسحب أكثر على المجموعة التي توجد في حزب «التحالف الشعبي التقدمي»، ولكن حين نتعامل مع الناصريين أو غيرهم من المجموعات وفق التصور السابق فإنما يكون هناك شيء من مجانبة الحقيقة، فهناك فقط أناس اعتنقوا في الماضي الناصرية وتعاطوا المنظومة الفكرية إذ ذلك، ولكن الأمر الآن لم يعد كما هو في السابق، لم تعد الناصرية كغيرها من الحركات هي بكل مقولاتها، وبكل رؤيتها الفكرية، وهذا ليس معناه أننا نتنكر لماضٍ معين، ولكننا لا نقر أن الأمور كما هي من حيث الاعتقاد والاستعداد والصيغ الانضباطية وما إلى ذلك.

## ■ وما أفاق التحالف مع غيركم من القوى الوطنية الموريتانية؟

- قلت لك إننا لا نقر الآن هذه الصفة، ولا هذا الإطار الذي يجعلنا كمجموعة فكرية منغلقة أو ذات خصوصية تنظيمية متميزة، إنما نحن جزءٌ من حزب وطني معين. صحيح أن أطروحات هذا الحزب وأفكاره هي مزيج من التصور الوطني بشكل عام، الذي تشكل

أصبحت تروج لفكرة مفادها أن خط التطبيع مع إسرائيل هو الخط السالك الوحيد بالنسبة إلى العرب. وجاءت الاتصالات الموريتانية - الإسرائيلية ضمن هذا السياق السياسي، حيث جرى أول اتصال رسمي بين وزير الخارجية الموريتاني السابق محمد سالم ولد لكحل ونظيره الصهيوني آنذاك شمعون بيرس في ١٨ حزيران/يونيو ١٩٩٥ في مدريد، برعاية وزير الخارجية الإسباني السابق خافيير سولانا. كما التقى الوزير الموريتاني نفسه مع نائب وزير الخارجية الصهيوني السابق يوسي بيلين في عمّان، في الاتصال الثاني من نوعه بعد ثلاثة أسابيع من لقاء مدريد، وشارك وزير الخارجية الأردني السابق عبد الكريم الكباريتي في اللقاء الذي تم بناء على طلب الوزير الموريتاني السابق ولد لكحل<sup>(٢٧)</sup>.

وقد عمّت أحزاب المعارضة تبعاً لذلك مشاعر إحساس بـ «المهانة»، وقامت بمظاهرات نددت بالتطبيع واعتبرته «خيانة عظمى»، وأصدر «حزب التحالف الشعبي التقدمي» في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩ بياناً اعتبر فيه أن التطبيع «إهانة للشعب الموريتاني، وتلطيخ لسمعته»، وأن «نظام ولد الطايح كشف عن وجهه الحقيقي الآن»، ودعا الشعب إلى «أن ينهض لمحو العار»<sup>(٢٨)</sup>.

وقد انضم الحزب في نطاق مقاومة سياسة التطبيع مع الكيان الصهيوني إلى جبهة أحزاب المعارضة الموريتانية التي وصفت القائمين على النظام بالافتقار إلى أي مقدار من الضمير الوطني وأن التعامل مع العدو الصهيوني العنصري لن يجلب على البلاد ولا على المنطقة بأكملها إلا الدمار والكوارث<sup>(٢٩)</sup>.

ويقدم أحد قادة الحزب الناصري د. محمد الأمين ولد الناتي وأحد المقربين من مسعود ولد بلخير تقييماً دقيقاً للتجربة الناصرية، في سياق المقابلة التي أجراها معه مراسل صحيفة الخليج الإماراتية في موريتانيا<sup>(٣٠)</sup>.

(٢٧) توفيق المديني، اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل (القاهرة: اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٦)، ص ١٤٦.

(٢٨) السفير، ٣٠/١٠/١٩٩٩.

(٢٩) بيان سياسي أصدرته جبهة أحزاب المعارضة الموريتانية في نواكشوط، بتاريخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨.

(٣٠) الخليج، ١/١/٢٠٠٦.

والمغلي للتميز الوطني إنما نقف في وجهها ونقاومها، كما هو شأن شعوب العالم اتجاهها، والكل يلاحظ الآن المسيرة التي تجوب العالم كله محتجة على الطابع القسري المهيمن للعولمة الذي لا يحترم الخصوصية الحضارية، ومن هذا المنظور فنحن ضدها ولا نقرها كحقيقة لا مناص منها في هذه الحدود التي تتبين من خلال هذا التحليل. . فنحن يتحدد موقفنا من الآخر انطلاقاً من موقفه هو ومن ثوابتنا الحضارية والثقافية واحترامه لها.

### خاتمة

لقد اتبعت الحركات القومية الناصرية في تونس وموريتانيا منهجاً ذاتياً وغير واقعي، وكانت تنقصها الرؤية الواضحة لعالم اليوم في سياق احترام حقوق الإنسان، ومصائره، وتاريخه.

فالحرركات القومية في تونس وموريتانيا، إما أنها انشدت إلى الماضي، أو هربت إلى الأمام، ولذلك هيمن عليها الفكر القومي التقليدي والرومانسي، الذي ظل يخلط دائماً بين الهوية والأصل، علماً بأن الأصل والهوية شيان مختلفان، وليساً شيئاً واحداً. فالشد إلى الأصل، كما يقول المرحوم الياس مرقص، ليس إلغاء للوجود، بل هو إلغاء للأمة: لأن مفهوم الأصل يحيل على العرق والشعب العريق، وعلى اللغة، وعلى الجوهر الثابت المتعالي على التاريخ، أو الوجود الماهوي، وينتج وعياً ذاتياً منشداً نحو الماضي، ونحو التراث والثقافة التقليدية، وأوهاماً شتى حول العلاقة بين القومية والدين.

وبعد الإخفاقات التي عرفتتها التجارب الوحودية العربية، وما أنتجتته عنها من سلبيات متكررة، فإن النصوص السياسية للحركات القومية في تونس وموريتانيا، بدت وكأنها أصبحت تبتعد عن العروبة والقومية في صيغتها الناصرية والبعثية وغيرها، ولم تهب الفئات السياسية التونسية والموريتانية لتبني الأطروحة القائلة بضرورة بلورة مفهوم الأمة العربية على أساس مقولتي المجتمع المدني ودولة الحق والقانون. فمفهوم الأمة لا ينفصل في الأساس والمبدأ عن مفهوم المجتمع المدني، باعتباره شكل التوسط بين الأمة التي تتجسد

التصورات الناصرية جزءاً منه، ولكننا لا ندعي ذلك النقاء المعنوي القديم، فنحن في حزب ذي رؤية وطنية تشكل التصورات الكبرى عن مجمل القضايا الوطنية الأساسية همومه المركزية، ومجموعة المقولات الناعمة لتصوراته المستقبلية؛ ووفق هذا، ومن هذا المنطق، نحن مستعدون للتحالف مع أي قوى وطنية تؤمن بالتغيير المنشود لتجاوز الاختلالات المجتمعية التي كانت نتيجة الممارسة الماضوية ولحقائق تاريخية لا تتجاهلها، ومن خصوصيتنا أننا لا نمارس إقصاء مسبقاً لأي كان، ونفتح صدورنا لأي طرف مستعد لأن يتعاطى معنا هذه المواقف بشكل عملي في إطار تكتل وطني عريض نعتقد أنه ضرورة في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ موريتانيا.

■ ماذا بقي ملائماً من خطابكم السياسي القديم لمخاطبة الساحة الموريتانية اليوم؟

- كما سبقت الإشارة، فإن خطابنا القديم كغيره من الأطروحات السياسية المماثلة؛ كان التصور السائد أنه منظومة فكرية إلى حد ما تكاد تكون ذات نسق شبه مغلق، مع أننا لا نرى أن الناصرية كانت أبداً على هذا النحو، إنما كانت مفاهيمها ومواقفها محكومة بشيء من الديناميكية، والتجاوز، وشيء من الانفتاح، ذلك ما نجد مسوغاته في التجربة الناصرية نفسها، التي كانت محكومة بالتغير وفق مفهوم الدوائر الذي كانت تتحرك فيه. . الدائرة العربية، والدائرة الأفريقية، والدائرة الإسلامية، كما أنها أيضاً كانت منظومة فكرية استأنست بها أطراف أخرى حتى خارج هذه الدوائر، مثلاً في أمريكا اللاتينية، وبحكم ذلك يظهر أنها أطروحة فكرية لم تكن ضيقة، وأنها نحن الناصريين لم نكن منغلقيين ولن ننغلق، ومن هنا فإن المعطى الثابت في هذه المنظومة هو الحرص على تحرير الإنسان وانعتاقه، والحرص أيضاً على تجاوز الاختلالات المجتمعية، والحفاظ على الخصوصية الثقافية وفق المفهوم الديناميكي للهوية الثقافية. أطروحتنا الفكرية تؤمن بالخصوصية الثقافية الحضارية المتميزة، وهي إلى جانب ذلك منفتحة على تجارب الآخرين، وعلى الحضارة الإنسانية بشكل عام، ونحن الآن في عالم يعيش (عولمة كونية) وتلك حقيقة تفرض نفسها، ولكن هذه العولمة في جانبها المهيمن المدمر للخصوصيات الثقافية،



محافظ ورجعي للفكرة الهيجلية، فكانت الدولة «القطرية» الحاضرة هي الشكل السياسي لوجود الأمة الغائبة.

ولم تتمكن هذه الدولة القطرية التابعة، منذ قيامها حتى الآن من «خلق» الأمة، بل على العكس من ذلك نجحت في منع الأمة من إقامة وحدتها وبناء دولتها الديمقراطية، لأن الدولة القطرية قامت، ولا تزال قائمة على أساس تغييب الشعب وتهميشه، وتحويلها إلى سلطة غاشمة استبدادية منفصلة عن المجتمع ومسيطرة عليه.

وفضلاً عن ذلك، فقد كانت الحركات القومية في تونس وموريتانيا متخلفة عن الوعي بأهمية المسألة الاجتماعية وعمق ارتباطها بالمسألة الديمقراطية، وهوّت من شأن هذه المسألة، وفصلت المسألة الديمقراطية عن المسألة الاجتماعية، والمسألة القومية، والوحدة العربية.

واقعيًا وعيانيًا على قاعدة التعدد والاختلاف والتعارض وبين الأفراد والجماعات والفئات والطبقات الاجتماعية، وبين الدولة القومية الديمقراطية التي تفسح في المجال لنمو سيرورة المجتمع المدني الحديث، الذي تتحقق فيه الهوية القومية مع حرية الفرد وحقوق الإنسان والمواطن، والتي تعبّر سياسياً وحقوقياً عن الكل الاجتماعي، أي عن الشأن العام المشترك بين جميع المواطنين، وعن سيادة الشعب، وتتطابق هويتها مع هوية المجتمع، وتجسد خطأً عدائياً جذرياً للإمبريالية الأمريكية والكيان الصهيوني والرجعية العربية.

الوعي القومي لدى الحركات القومية في تونس وموريتانيا لا يزال متخلفاً، ولم يرتق بعد إلى مستوى نقد الفكر القومي التقليدي، الذي يمتلك تصوراً ميتافيزيقياً للأمة، بوصفها جوهرًا خالدًا يتجلى في «دولة قومية» مصممة قبلياً (مسبقة الصنع)، وهو تصورٌ مع تأويلٍ

## ٣٢ – الحركة الناصرية في اليمن

### رجاء الناصر

#### مقدمة

عناية خاصةً باليمن شمالاً وجنوباً لأسبابٍ قومية واستراتيجية، حيث يقع اليمن على مضيق باب المندب، المدخل الجنوبي للبحر الأحمر والذي تشكل قناة السويس مدخله الشمالي. وقام المكتب بتنظيم ومساندة القوى الثورية في الشمال والجنوب فدعم ثورة العقيد أحمد الثلايا في الشمال واستمر بتقديم المساعدات للعناصر الثورية بعد فشل الثورة كما دعم ثورة ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢. وفي الجنوب قدم العون لجميع القوى المناوئة للاحتلال وساهم بتوحيد القوى الوطنية، وكان لإذاعة صوت العرب دورٌ كبيرٌ في تأجيج المشاعر الوطنية. ورغم التأييد الشعبي الكاسح للقيادة الناصرية إلا أنه في تلك المرحلة لم تظهر قوى تحت مسميات ناصرية نظراً لأن عبد الناصر كان قد اعترض في إحدى خطبه على هذه التسمية ورأى فيها محاولة لتقزيم العمل الوطني، إضافة إلى متطلبات مرحلة التحرر الوطني التي كانت تستلزم تجميع القوى تحت شعارات وطنية عامة<sup>(٢)</sup>.

إلا أن هذا لم يمنع من وجود نويات تنظيمية انطلقت في بداية الستينيات وخصوصاً في الجنوب حملت اسم «الجبهة الناصرية» و«التنظيم الناصري»، وكان لها دور في ممارسة الكفاح المسلح ضد الاستعمار. ونفذت تلك الجبهة (التي انضمت فيما بعد إلى الجبهة القومية التي ضمت مجموعة من الفصائل المقاتلة ضد الاحتلال) عدة عمليات فدائية جريئة أبرزها عملية «فلفل على الجرح» التي استهدفت تجمعاً لبعض الجاليات الأجنبية الداعمة

بدأ ظهور التيار الناصري في اليمن مع صعود نجم الرئيس جمال عبد الناصر في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي، وشمل هذا الانتشار اليمن جنوباً وشمالاً، حيث علقت الآمال على القيادة الناصرية لتحرير الجنوب وتخليص الشمال من النظام المتخلف، وخصوصاً بعد أن بان دور الثورة المصرية في قيادة حركة التحرر الوطني العربية والعالمية بعد مؤتمر «باندونغ» وكانت قيادة الثورة قد كلفت عدداً من أبرز عناصرها للاتصال مع العناصر الثورية في اليمن وفي عددٍ من الأقطار العربية من أجل المساهمة في عملية التحرير. وكان لتأميم قناة السويس وقبعتها الخاص عند الشعب اليمني، إذ شهدت عدن عاصمة الجنوب مسيرات حاشدة مؤيدة لقرار تأميم القناة ومنذدة بالاستعمار رفعت خلالها بكثافة صور جمال عبد الناصر.

إلا أن هذا الحضور لم يأخذ صفة حزبية أو فئوية، فقد كانت معظم القوى السياسية والثورية والقيادات الوطنية تسعى للصلة مع قيادة الثورة المصرية وتبني مواقفها التحررية العامة، ومع انتصار مصر على العدوان الثلاثي عُلِّقت كل الآمال على القيادة تحقيق الاستقلال والوحدة العربية التي باتت مطلباً يومياً على رأس أهداف كل الثوريين العرب. وكان مكتب فتحي الديب في القاهرة، وهو الضابط المكلف من قبل الرئيس جمال عبد الناصر بمتابعة قضايا حركات التحرر<sup>(١)</sup>، قد أولى

(١) فتحي الديب، عبد الناصر وحركة التحرر اليمنية (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٠)، ص ٣٧.

(٢) أبو بكر شفيق، في: الجمهورية نت، ١٩/٧/٢٠٠٧.

## أولاً: التنظيم الناصري: الإرهاصات

مع بداية الستينيات من القرن الماضي بدأ يتبلور «التيار الناصري» بشكلٍ مستقل عن الأحزاب والقوى القومية الأخرى في خضم الخلاف بين الرئيس جمال عبد الناصر وكل من حزب البعث العربي الاشتراكي وفي وقتٍ لاحقٍ مع حركة القوميين العرب التي أخذت تتجه نحو تبني الماركسية قبل منتصف الستينيات، وكان الحدث الأبرز في تبلور الانقسام على امتداد الوطن العربي هو انفصال سورية عن الجمهورية العربية المتحدة، وانقسام الشارع بين أغلبية مؤيدة للوحدة وأقلية مؤيدة للانفصال ومعارضة لعبد الناصر، وقدمت حينها القيادة المصرية «الميثاق الوطني» كدليل نظري لتجربتها الثورية، وهو ما أعطى الخلافات بين القوى التي تقول بالثورة والتحرر بعداً عقائدياً «ساهم في بلورة التيار الناصري».

ومن الطبيعي أن يكون اليمن في شماله وجنوبه أحد الميادين الأساسية لذلك الصراع نظراً إلى كونه أحد الميادين التي أخذت اهتماماً خاصاً من القيادة المصرية في دعوتها التحررية والتقدمية، فقد كان اليمن مرتبطاً بالجمهورية العربية المتحدة باتحاد كونفدرالي قبل الانفصال انفض عنه بعدها متحولاً إلى الاتجاه المعاكس قبل الثورة في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ التي قامت بدعم مباشر من الجمهورية العربية المتحدة. كما كان الجنوب يشهد بدوره تحركات سياسية وثورية ضد الاحتلال. وكان من نتائج هذه التطورات انسلاخ الكوادر الناصرية عن كل من الجبهة القومية و«جبهة التحرير» وكانت كلتاها قد نشأتا بدعم من القيادة المصرية في مرحلة سابقة، وأسست تلك الكوادر ما عرف باسم «التنظيم الشعبي للقوى الثورية في الجنوب» بقيادة الشهيد عبد الله المجعلي، وهو من القيادات البارزة في الجبهة القومية سابقاً<sup>(٥)</sup>.

وفي الشمال ظهرت الحركة الطلابية التي خاضت نضالاً مثمراً من أجل استقطاب القطاع الطلابي بمواجهة

لالاحتلال، ومجموعة عمليات استهدفت القاعدة العسكرية البريطانية في مطار عدن، وفي الميناء البحري ونادي ضباط الطيران. وبرزت في هذا التنظيم أسماء هامة مثل أبو بكر شفيق الذي تقلد منصب محافظ عدن لعدة أشهر بعد الاستقلال، والشهيد خالد عبد الله قاسم المعروف باسم خالد الهندي، وكان التنظيم يعمد إلى تغيير اسمه بين الفترة والأخرى لأسباب أمنية. وتلقت الجبهة الناصرية دعماً من عدد من العسكريين في الجنوب والشمال قبل ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر وبعدها، ومن هؤلاء الضباط الذين كانوا مقربين من الجبهة الناصرية محمد وائل القائد العسكري لمنطقة الشيخ سعيد بباب المندب، والمقدم أحمد الكبيسي والمقدم محمد بن محمد الشعبي من لواء أب<sup>(٣)</sup>.

كما تبنت حركة القوميين العرب التي شهد فرعها اليمني نشاطاً واسعاً «أهداف القيادة الناصرية» واستفادت كثيراً من شعبية عبد الناصر في كسب المناصرين. ورغم اتساع المد الناصري الجارف في تلك المرحلة وتبني معظم الشخصيات الوطنية للأهداف الناصرية، إلا أن نظرة هؤلاء إلى مفهوم الناصرية كان بدايئاً حتى عند الجبهة الناصرية التي تسمت باسم الناصرية بشكلٍ مبكر، وقد عبر عن ذلك السيد أبو بكر شفيق بقوله «تجدر الإشارة إلى أن الناصرية لم تكن إيديولوجيا ولم تأت بمبدولٍ نظري أو برنامج أو هرم تنظيمي، ولم يكن للناصرية مرجعية مركزية عليا في القاهرة وأجنحة متفرعة عنها وفروع في الساحات العربية أو حيثما يتواجد المريدون والمتبركون بالطريقة الناصرية، بل أنها مجموعة للمثل والمبادئ والمواقف المتسمة بالإباء والتحرر والمبادرات القوية والجريئة غير المتباطئة وهي توصف بأنها أيضاً بلورة وتجسيد ورشحات لمقومات شخصية الزعيم الراحل جمال عبد الناصر وصفات الغيرة واسترداد عزتها والنخوة والرجولة والشهامة...» ويضيف: في هذا الخضم - الثوري - وعند البدايات الأولى للمخاض العظيم اختارت مجموعتنا الناصرية تشبهاً وتشرفاً بتلك المثل<sup>(٤)</sup>.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه.

(٥) المصدر نفسه.

سيف، ومحمد أحمد العفيف، وسالم محمد السقاف، ومحمد قائد الأغبري (وانتخب الأخير أول أمين عام للتنظيم في اليمن عام ١٩٧١)<sup>(٩)</sup>.

ولما كان تنظيم «الطليلة العربية» سري الوجود والحركة، فقد كان مضطراً إلى تشكيل تنظيمات جماهيرية معلنة لتغطية حركته السرية ولممارسة عمله السياسي والثوري. وقد لحظ النظام الداخلي للطليلة هذه المسألة فيما بعد، حين نص بوضوح على «مادة ١٤ - يقوم كل فرع أو ساحة تنظيمية بعد موافقة اللجنة المركزية القومية في إنشاء تنظيم جماهيري يسمح له بالحركة السياسية والنضال الشعبي...»<sup>(١٠)</sup> وكانت «رابطة الطلبة العرب الوجدويين الناصريين» هي من أبرز تلك التنظيمات الجماهيرية، كما كانت «رابطة الطلبة اليمنيين» في القاهرة هي إضافة إلى «تجمع المغتربين اليمنيين» أبرز التشكيلات التي مارس التنظيم في اليمن من خلالها نشاطه السياسي العلني.

بعد وفاة الرئيس عبد الناصر، وانقلاب السادات في ١٣ أيار/ مايو ١٩٧١ توقف عمل مكتب الشؤون العربية، وجمد نشاط «الطليلة العربية» لفترة، إلا أن حركة التنظيمات الجماهيرية التي يقودها عناصر الطليعة لم تتوقف، واستمرت بالنشاط إلى أن تم إعادة بناء الطليعة العربية مجدداً، محافظة على نهجها السري، ولكن تم الاعتماد على الشكل الهرمي، حيث عقدت مؤتمراً قومياً انتخب قيادة قومية كما انتخب قيادات قطرية باسم قيادات فروع.

#### ● الامتحان الصعب

الكفاح الثوري ضد السلطة بهدف الاستيلاء عليها لخدمة أهدافها الوطنية: كانت المواجهة العنيفة للتنظيم الناصري بهيئته الجديدة مع القيادة الماركسية التي استلمت زمام السلطة في الجنوب، حين أقدمت الأخيرة على

حركة القوميين العرب - التي بدأت بالانقلاب على الخط الناصري - وحزب البعث. وكان الوجه البارز في تلك الحركة الطالب عيسى محمد سيف الذي سيكون له الدور المهم في الحركة الناصرية اليمنية فيما بعد. كما كان العديد من الشخصيات الوطنية قد بدأت تطلق على نفسها تسمية «الناصرية» مثل السيد عبدو نعمان عطا، وعبد الغني مطهر ومحمد الأهنومي وأحمد الكبيسي ونجيب مليط ومحمد علي الصماتي<sup>(٦)</sup>... وبدأت بالظهور مجموعات ناصرية في التجمعات الطلابية في الخارج وتجمعات المغتربين اليمنيين والتي تم التقاطها من قبل السيد فتحي الديب ضمن المخطط لموضوع من القيادة المصرية باستيعاب الشباب القومي وتقديم الدعم السياسي والمادي له من أجل تحديث المجتمع اليمني وقيادة النضال المسلح لتحرير الجنوب<sup>(٧)</sup>.

#### ثانياً: التنظيم السري/ الطليعة العربية

في يوم ٢٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٦٥ تم إطلاق تنظيم «الطليلة العربية» كـ «تنظيم قومي على مستوى الوطن العربي وبشكل متواز مع تنظيم «طليلة الاشتراكيين» المختص بالساحة المصرية، إلا أن تنظيم «الطليلة العربية» كان محكوماً بالسرية الشديدة، وشملت السرية «الوجود والحركة» معاً، على عكس تنظيم طليعة الاشتراكيين (العلني الوجود - السري الحركة). واعتمد تنظيم الطليعة أسلوب التنظيم العنقودي، بحيث ارتبطت كل مجموعة بشكل مباشر بمكتب الشؤون العربية، ولم تشكل في تلك المرحلة قيادات خاصة بالساحات «القطرية»<sup>(٨)</sup>.

كانت الساحة اليمنية من أهم الساحات التي نشطت فيها الطليعة العربية، نظراً إلى الارتباط المبكر للقيادات الشبابية والعسكرية بالقاهرة. ومن أبرز الشخصيات التي انضمت إلى تلك النويات، الشهيد عبد الله المجعلي، وعبدو نعمان عطا، وعيسى محمد

< <http://www.alwahdawi.net> >.

(٦) «الحركة الناصرية في اليمن»، الوجدوي نت،

(٧) الديب، عبد الناصر وحركة التحرر اليمنية.

(٨) أمين إسكندر، «التنظيم السري لعبد الناصر في الوطن العربي»، «الكرامة (القاهرة)»، ٣٠/٩/٢٠١٠.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) النظام الداخلي لحزب الطليعة العربية (غير منشور).

منفتحةً على الدول العربية وعلى الخارج، وتحقق في عهدها الكثير من التقدم الاقتصادي.. وشعر الناصريون وبعضهم كانوا أعضاء في التنظيم الناصري وفي تنظيم الضباط الذي يقوده الحمدي في آن واحد، بأن هناك فرصة كبيرة للتلاقي، وخصوصاً أن بعض أعضاء المجلس العسكري الحاكم كان لهم تاريخ في الحركة الناصرية مثل الرائد عبد الله عبد العالم الذي لعب دوراً كبيراً في إقناع الرئيس الحمدي بالتعاون مع الناصريين<sup>(١٣)</sup>، لخلق قاعدة شعبية منظمة تساعده في بناء تنظيم شعبي عريض، على غرار تجربة الرئيس جمال عبد الناصر، تسحب البساط من تحت القوى العشائرية والقبلية المسيطرة على المجتمع اليمني والميقة لحركة تقدمه. وقدم التنظيم شروطه للانضمام إلى حركة الحمدي الإصلاحية التي تمثلت بالنقاط العشر التي طرحتها رابطة طلاب اليمن في القاهرة، أحد التنظيمات الجماهيرية التابعة للتنظيم الناصري (الطلائع الوحودية). و تمثلت تلك النقاط بـ:

- ١ - المطالبة بالسيادة الكاملة لليمن وسحب العمالة لأي نظام عربي أو أجنبي، والترحيب بالصدقات مع الجميع دون المساس بكرامة اليمن.
- ٢ - تشوير الجيش على أسس الضبط والربط، وغرس الولاء للوطن بدلاً من الولاء للعشيرة والقبيلة.
- ٣ - القيام بإصلاح إداري، ووضع عناصر كفؤة وقادرة على رأس الأجهزة الإدارية، ووضع سياسة رشيدة للإنماء.
- ٤ - إقامة تنظيم شعبي وطني تحتشد فيه كل الإمكانات القادرة على تحريك الجماهير وتعبئتها وراء أهداف ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢.
- ٥ - توفير الحرية المسؤولة والالتزام بها من قبل القيادات السياسية والوطنية.
- ٦ - العمل من أجل تحقيق وحدة اليمن في

اعتقال قيادات التنظيم في الجنوب عام ١٩٧٣، وأجرت محاكمات صورية بعد أن وجهت لهم تهمة العمالة للعدو الصهيوني، وحكمت على عدد كبير منهم بالإعدام الذي نفذ بحق ثمانية من قادة التنظيم بشكل فوري وفي مقدمتهم مسؤول الجنوب أحمد العبد سعد، وأوقفت تنفيذ الحكم على آخرين أمثال هادي عامر ومحمد أحمد إبراهيم، وسجن ٢٥ آخرين لفترة طويلة. وكان لهذه الضربة تأثير بالغ في فرع التنظيم في الجنوب، وانكفاء التنظيم الشعبي واجهة تنظيم الطليعة<sup>(١١)</sup>، دون أن ينقطع التواصل مع التنظيم في الشمال الذي شهد تطوراً هاماً في امتداده التنظيمي داخل الجيش وفي قطاعات الخريجين والطلاب. وعقد التنظيم خلال هذه المرحلة ثلاثة مؤتمرات عامة له انسجماً مع النظام الداخلي للطليعة العربية الذي كان ينص على عقد مؤتمرات الفروع (الساحات) والمؤتمر العام القومي سنوياً، إلا أن العلاقات بين فرع الطليعة والتنظيم القومي للقيادة القومية بدأ يشوبها بعض الاضطرابات. وفي مؤتمر الفرع الرابع اتخذ المؤتمر قراراً خطيراً بفك الارتباط مع القيادة القومية وتجميد علاقاته التنظيمية، مع الإبقاء على العلاقة الفكرية والسياسية. وانسجماً مع هذا القرار تحول اسم التنظيم من فرع الطليعة العربية في اليمن إلى «تنظيم الطلائع الوحودية اليمنية»، واستمرت هذه القطيعة إلى ما بعد فشل المحاولة الانقلابية في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨<sup>(١٢)</sup>.

### ثالثاً: تنظيم الطلائع الوحودية اليمنية/ وثورة الرئيس إبراهيم الحمدي

بتاريخ ١٣ حزيران/يونيو ١٩٧٤ أقدم العقيد إبراهيم الحمدي على الإطاحة بالحكومة المدنية بانقلاب أبيض بعد انهيار المؤسسات الدستورية نتيجة الخلافات والصراعات بين رجال الحكم الذين قدموا استقالات جماعية من مناصبهم، وشكل حكومة عسكرية طرحت شعارات التحديث والإصلاح وأقدمت فعلاً على إجراء بعض الإصلاحات المدنية. ومارست سياسة قومية وطنية

(١١) سلطان حزام العتواني، في: الوحدي نت (٢٩ حزيران/يونيو ٢٠١٠).

(١٢) عبد الله سلام الحكيمي، «هل كان الحمدي ناصرياً؟: الحلقة الأولى»، الأهالي، ١٩/٩/٢٠١٠.

(١٣) المصدر نفسه.

مواجهة انفصالي الجنوب الماركسيين والقوى الرجعية في الشمال.

٧ - توفير الاستقرار لحكم وطني في الشمال قادر على تحقيق المطالب الوطنية.

٨ - مناهضة الصراعات القبلية والتناحرات الدموية باسم الصراع الطبقي، ومواجهة أمراض الطائفية والحزبية اليسارية، والتنديد بعمليات الاغتيال التي تستهدف الشخصيات الوطنية.

٩ - تدعيم نضال الشعب اليمني بكل قواه المخلصة للثورة واستمرارها من أجل انتصار الجمهورية.

١٠ - تأييد ثورة التصحيح واعتبارها امتداداً لثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر<sup>(١٤)</sup>.

واستمر الحوار بين قادة التنظيم على ضوء هذه النقاط مع بعض قادة حركة ١٣ حزيران/يونيو وفي وقت لاحق مع الرئيس الحمدي، وشكلت لجنة من ثمانية أعضاء لصياغة التوافق ضمت من السلطة إبراهيم الحمدي - عبد الله عبد العالم - أحمد الغشمي - عبد الله الحمدي، من الحزب الناصري عيسى محمد سيف - سالم محمد السقاف - عبد السلام مقبل - محمد العفيف، وبعد أن تم الاتفاق بين الطرفين على التعاون تم التزام الرئيس إبراهيم الحمدي بالتنظيم، ورغم أن هذا الأمر بقي سرياً، نظراً إلى كون التنظيم سرياً، ولأن انضمام الحمدي بقي في أضيق نطاقٍ ومحصور بالهيئات القيادية العليا للتنظيم والتي استشهد معظمها في ثورة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨ إلا أن من بقي على قيد الحياة من تلك القيادات يؤكدون انتماء الحمدي للتنظيم وأنه التزم يوم ٢٥/٤/١٩٧٦ على يد عبد السلام مقبل، وأخذ اسماً حركياً (محمد الأمين)<sup>(١٥)</sup>.

## ١ - التنظيم في السلطة

على عكس بناء التنظيم في التجربة الثورية

الناصرية في مصر حيث أسس التنظيم الجماهيري العريض، ومن ثم بني داخله تنظيم للطليعة الاشتراكيين جاءت التجربة اليمنية لبناء التنظيم في ظل سلطة ثورة ٢٣ حزيران/يونيو حيث ساهم التنظيم الطليعي في بناء التنظيمات الجماهيرية للثورة، وخصوصاً لما عرف بلجان التصحيح المالي والإداري والحركات التعاونية، التي أريد منها أن تكون مقدمة لبناء التنظيم الشعبي العام وانخراط بعض أعضاء التنظيم في مؤسسات السلطة ومنظماتها، بينما بقي آخرون خارجها، وكان في مقدمة الذين دفع بهم التنظيم إلى المشاركة في أجهزة الدولة ومؤسساتها عبد السلام مقبل، وسالم السقاف عضوا القيادة، حيث تبوأ الأول منصب وزير الشؤون الاجتماعية والعمل، والثاني رئيس جامعة صنعاء، ومن ثم وزير دولة. وفي المؤتمر العام الخامس للتنظيم الذي عقد في ١ أيار/مايو ١٩٧٧ تم انتخاب عيسى سيف أميناً عاماً، وانتخب الرئيس إبراهيم الحمدي عضواً في اللجنة التنفيذية أي القيادة العليا للتنظيم، وكان قد عرض على الرئيس الحمدي أن يترشح لمنصب الأمين العام إلا أنه رفض ذلك<sup>(١٦)</sup>.

ومن المهم أن نشير إلى أن الرئيس الحمدي كان هو الذي أكد قيادة التنظيم باستمرار فك ارتباطها بالقيادة القومية، نظراً إلى الآثار السلبية التي يمكن أن تنجم عن وجود قيادة خارجية للحزب الذي يقود السلطة في القطر. وكان قد اشترط أيضاً التخلي عن شعار الاشتراكية واستبداله بالعدالة الاجتماعية<sup>(١٧)</sup> بسبب ظروف اليمن، والدعاية السلبية للاشتراكية المطبقة في اليمن الجنوبي.

ومن الواضح أن العلاقة بين الحمدي والتنظيم الناصري بقيت ذات هامش من الحرية لكل من الطرفين، حيث إن اتخاذ القرارات بقي من اختصاص مجلس قيادة

(١٤) سلطان حزام العتواني في: الوجدوي نت (٢٩ حزيران/يونيو ٢٠١٠).

(١٥) «مقابلة مع عبد الملك المخلافي على فضائية الجزيرة»، الأضواء نت، ٩/١١/٢٠١٠.

(١٦) عبد الله سلام الحكيمي، «هل كان الحمدي ناصرياً: الحلقة الثانية»، البديل.

(١٧) عبد الله سلام الحكيمي، «هل كان الحمدي ناصرياً: الحلقة الثالثة»، البديل.

الثورة، كما أن التنظيم حافظ على سرية تنظيمه العسكري.

كانت آمال التنظيم الناصري واسعة بالانتقال باليمن إلى حالة متقدمة وعصرية وتحقيق الوحدة اليمنية، وكان الرئيس الحمدي بالتعاون مع قادة التنظيم قد وضع خطة بعيدة المدى لتحقيق هذا الهدف، تمثلت خطواتها الأولى بإبعاد مركز القوى القبلية من المؤسسات العسكرية، ومن ثم من قمة السلطة بشكل متدرج، ومكافحة الفساد وبناء التنظيم الشعبي الواحد كوعاء سياسي يضم قوى الشعب، وتحديث المجتمع. وتمكّن فعلاً ومن خلال الحركة التعاونية ولجان التصحيح الإداري والمالي، وبفضل قوة شخصيته ونزاهته الشخصية، أن يحقق ازدهاراً اقتصادياً انعكس على قطاعات واسعة من الشعب. ورغم استقلاله ومخاوفه من التدخل السعودي في بلاده، استطاع أن يقيم علاقات واسعة مع الدول العربية بما فيها العربية السعودية ذاتها، كما حقق تقدماً على طريق الوحدة مع الجنوب، وهو ما أكسبه شعبية واضحة أثارت مخاوف الكثير من القوى القبلية الداخلية والقوى الخارجية التي رأت فيه نموذجاً لقيادة شابة ذات طموحات كبيرة. ولعل هذا ما دفع خصومه إلى التخطيط للتخلص منه، فكان أن تقرر اغتياله بالتعاون مع بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة والضباط المحيطين به، وفي مقدمتهم المقدم أحمد الغشمي، حيث استدرج مع أخلص معاونيه علي قناف زهرة وشقيقه عبد الله الحمدي قائد قوات العمالة إلى منزل الغشمي<sup>(١٨)</sup>، حيث قتل هناك في مؤامرة لم تكشف فصولها حتى اليوم، إلا أن أنصار الحمدي حملوا مسؤوليتها المباشرة للمقدم الغشمي والمقدم علي عبد الله صالح، ونجا من المؤامرة الراحل عبد الله عبد العالم الذي لم يكن على علاقة ودية مع الغشمي، وهو ما دفع التنظيم إلى التخطيط للانقلاب على الغشمي واستلام زمام الحكم بشكل مباشر، إلا أنه وقبل استكمال التخطيط للانقلاب كان الغشمي قد قُتل بمتفجرات نقلها انتحاري من الشطر الجنوبي.

## ٢ - الحركة الثورية الفاشلة في ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٨

قبيل مقتل الرئيس الغشمي تمت تصفية قوات المظلات التي يقودها الراحل عبد الله عبد العالم وجرت محاولات لتجريد الأخير من سلطاته وهو ما دفعه إلى الخروج من البلاد والالتجاء إلى ليبيا ليستقر بعدها في سورية، ويبقى فيها حتى اليوم بعد اتهامه بتصفية عدد من مشايخ منطقة تعز، وهو الأمر الذي نفاه التنظيم الناصري والراحل عبد العالم بشدة، ورأى فيها مجرد مؤامرة لتصفية بقايا نظام الحمدي<sup>(١٩)</sup>. ولعل هذا ما دفع تنظيم الطلائع الوحدوية الذي أنشأ جبهة ١٣ حزيران/ يونيو كتتنظيم غطاء لقوى الشعبية إلى الإسراع لترتيب انقلاب على الرئيس الجديد علي عبد الله صالح الذي خلف الغشمي، وكلف المكتب العسكري للتنظيم والذي يرأسه العقيد نصار حسين علي بتنفيذ الجانب العسكري من الانقلاب، على أن تساهم الكوادر المدنية بقيادة الأمين العام عيسى محمد سيف بتأمين التغطية المدنية. إلا أن الانقلاب فشل وتم إلقاء القبض على معظم قادته، بمن فيهم معظم أعضاء المكتب العسكري ومعظم أعضاء القيادة المدنية واللجنة المركزية، ما عدا قلة تمكنوا من الفرار. وبمحاكمات سريعة تم إعدام تسعة من الضباط يوم ٢٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٨، وفي مقدمتهم محسن فلاح وعبد الله الرازقي وأحمد مطهر مطير، تلتهم المجموعة القيادية المدنية التي ضمت اثني عشر شهيداً، على رأسهم الأمين العام عيسى محمد سيف وسالم السقاف وعبد السلام مقبل، بينما صدرت أحكاماً بالمؤبد على العقيد نصار حسين علي و١٠ آخرين من قادة التنظيم. وفي تقرير قدم في وقت لاحق إلى اللجنة المركزية القومية للطليعة العربية قيل إن فشل الانقلاب يعود إلى اختراق أمني مسبق لم يتم كشفه، وأدت المحاولة الانقلابية الفاشلة إلى توجيه ضربة شاملة للتنظيم حيث لوحقت عناصره وكوادره، واعتصم بعضهم في المناطق الجبلية<sup>(٢٠)</sup>.

(١٨) المصدر نفسه.

(١٩) حاتم أبو حاتم، شبكة الحساس الثقافية.

(٢٠) (الباحث).

## رابعاً: جبهة ١٣ حزيران/ يونيو للقوى الشعبية: من الضربة إلى إعادة بناء التنظيم

بعد فشل انقلاب ١٥ تشرين الأول/أكتوبر انتقل عددٌ من قيادات التنظيم إلى الشطر الجنوبي وإلى سورية ولبنان، وأخذت القيادات المتبقية على عاتقها أمرين: الأول تأمين أسر الشهداء والملاحقين، والثاني إعادة بناء التنظيم، وتأمين ارتباطها مجدداً بالقيادة القومية، وخصوصاً أن الشهيد عيسى سيف كان قد اتصل بالقيادة القومية للطليعة العربية وطلب إرسال وفد منها إلى صنعاء للبحث في إنهاء فك الارتباط في اليمن والقيادة القومية. وفعلاً ذهب وفد إلى صنعاء قبل يومين من الانقلاب، إلا أنه لم يتمكن من الاتصال بالشهيد عيسى، إلى أن أعلن عن فشل الانقلاب، وطرح في القيادة القومية فيما بعد أن الشهيد عيسى كان يزعم إعادة الارتباط بعد نجاح الانقلاب ليكون اليمن قاعدة انطلاقاً للعمل القومي. وتم انتخاب د. عبد القدوس المضواحي عضواً في القيادة القومية للطليعة في مرحلة لاحقة، كما انتخب عبد الملك المخلافي عضواً في اللجنة المركزية القومية ممثلاً لفرع اليمن<sup>(٢١)</sup>، وانتخب عبد الله سلام الحكيمي رئيساً للجبهة ١٣ حزيران/ يونيو للقوى الشعبية، التي تعاقب على أمانتها العامة كل من د. عبد القدوس المضواحي، وانضمت الجبهة إلى الجبهة الوطنية الديمقراطية التي ضمت تحالفاً للقوى اليسارية خاضت نضالاً مسلحاً ضد الحكومة المركزية بدعم من السلطة الجنوبية. وبعد مباحثات الوحدة بين الشطرين التي عقدت في ليبيا عاد عددٌ من قيادات التنظيم إلى الداخل بعد اتفاق مع السلطة على ذلك.

## خامساً: التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري

من الناحية العملية انحلت «الطليعة العربية» عام ١٩٨٦، وأخذ كل فرع يمارس نشاطه السياسي من خلال التنظيم الجماهيري الذي كان يستخدمه كغطاءٍ لنشاطه السياسي، وكان الفرع اليمني في تلك المرحلة يعاني انقسامات وانشقاقات، بعضها جاء على خلفية

المواقف السياسية المتعلقة بالتحالفات مع السلطتين في الشمال والجنوب، فقد اختار مجاهد القهالي التحالف مع الحزب الاشتراكي الحاكم في الجنوب، بينما اختار عددٌ محدودٌ من أعضاء القيادة وعلى رأسهم محمد عبدو الجندي التحالف مع السلطة الحاكمة في صنعاء، بعد حوارات مطولة مع الرئيس علي عبد الله صالح. أما أغلبية القيادة، ومعها قيادات الخارج، فقد اختارت مواقف مستقلة في البداية، وإن انخرطت في وقت لاحق في الجبهة الوطنية (اليسارية) التي قادت الكفاح المسلح في الشمال بدعم من النظام الجنوبي، ولكنها حافظت على استقلاليتها وعلى علاقاتها القومية. لكن هذا التحالف لم يستمر لفترة طويلة، إذ انسحب التنظيم الناصري من الجبهة الوطنية بعد ستة أشهر إثر خلافات حول طبيعة العلاقة بين أطراف الجبهة، وبدأت تظهر على السطح مسميات ناصرية متعددة، بعضها مجرد تنظيمات غطاء، والآخر انشقاقات محدودة، واستمر الحال على هذا الوضع إلى أن وقع على اتفاق عدن الوحدوي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩ الذي استثمره التنظيم الناصري فأعلن عن وجوده على امتداد الساحة اليمنية بشرطيهما الشمالي والجنوبي، وأطلق ما أسماه بيان إعلان الوجود - في إشارة واضحة إلا أنه ليس جديداً - مُطلقاً على ذاته اسم «التنظيم الوحدوي الناصري»، ملغياً كافة الأسماء السابقة، وذلك يوم ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩، وأجرى التنظيم الوحدوي حوارات مع جميع المجاميع الناصرية المنشقة أو المنكفئة، وتم التوصل خلالها إلى إصدار بيان عدن الذي تضمن الاتفاق على تشكيل لجنة تحضيرية للإعداد لمؤتمر عام موحد تحت اسم «التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري»، وذلك في ذكرى الوحدة السورية - المصرية ٢٢ شباط/فبراير ١٩٩٠، إلا أن اللجنة التحضيرية تعرضت لخلافات شديدة، فأعلن محمد عبدو الجندي وأنصاره عن تشكيل «الحزب الناصري»، في ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، وأعلن مجاهد القهالي ومنصور مقبل عن تأسيس «تنظيم التصحيح الناصري» عام ١٩٩١، واحتفظت الأغلبية باسم «التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري»، واحتفلت

(٢١) المصدر نفسه.



بافتتاح مقره المركزي يوم ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠، وعقد «التنظيم الوحدوي الشعبي» أول مؤتمر له بعد العلانية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ باسم «المؤتمر العام الثامن»، لتأكيد استمرارية عمله التنظيمي وتواصله منذ أيام التأسيس عام ١٩٦٥. وعند تفعيل قانون الأحزاب ١٩٩٥ حصل على الترخيص بعد تسجيله رسمياً لدى لجنة شؤون الأحزاب<sup>(٢٢)</sup>.

## ١ - الحياة الداخلية للتنظيم الوحدوي الشعبي

الناصرى:

يضم التنظيم أكثر من خمسين ألف عضو، حسب تصريح أمينه العام السابق أ. عبد الملك المخلافي، وهو منتشر في جميع المحافظات اليمنية رغم أن محافظة تعز تعتبر معقله الرئيسي، ومعظم أعضائه من الطلبة وأصحاب المهن العلمية، ومن الطبقة المتوسطة، أي من الفئات الحديثة<sup>(٢٣)</sup>.

عقد التنظيم عشرة مؤتمرات عامة لانتخاب هيئاته القيادية، سبعة منها في عهد السرية، وثلاثة في عهد العلنية. وتم تداول منصب الأمين العام بشكل دوري، وشغل هذا الموقع كل من الشهيد عيسى محمد سيف، والشهيد محمد إبراهيم، والشهيد عبد السلام مقبل، والشهيد سالم السقاف، والسادة هاشم علي عابد، وعبد الغني ثابت، وعبد الملك المخلافي، وسلطان حزام العتواني. وإلى جانب هؤلاء الأمناء العامين، برزت أسماء على رأس التنظيمات الجماهيرية (الغطاء) أمثال أئ عبد الله سلام الحكيمي، ود. عبد القدوس المضواحي ومحمد أحمد العفيف. ومن الملاحظ أن انتماء هؤلاء من مناطق ومحافظات مختلفة ومن خلفيات مذهبية متعددة.

## ٢ - النشاط السياسي للتنظيم

### أ - الانتخابات النيابية: شارك التنظيم في

الدورات الانتخابية البرلمانية الثلاث، فحاز على مقعد نيابي واحد في دورة عام ١٩٩٣، كما نال في انتخابات

عام ١٩٩٧ ثلاثة مقاعد، وحافظ على مقاعده الثلاثة في الدورة الانتخابية الأخيرة. ورغم أن هذا العدد يعتبر محدوداً بالنسبة إلى حزب بهذا التاريخ إلا أنه لا يتوافق مع قوته الانتخابية الحقيقية حيث نال أكثر من ١٠٩٧١٤ صوتاً في الانتخابات الأخيرة، وهي تمكنه من حصد أضعاف المقاعد التي حصل عليها لو جرت الانتخابات على قاعدة النسبية بسبب توزيع مناصره على جميع المحافظات.

### ب - التحالفات الوطنية: التنظيم الوحدوي

الناصرى عضو في تحالف اللقاء المشترك الذي يضم أحزاب المعارضة. وجاء هذا التحالف بعد انتهاء حرب الانفصال عام ١٩٩٤ وانفراد المؤتمر الشعبي بالسلطة، وهو يضم كلاً من الحزب الاشتراكي والتجمع اليمني للإصلاح والتنظيم الوحدوي الناصري، وحزب الحق، وحزب البعث العربي الاشتراكي. وتم تأسيس مجلس تنسيق أعلى للقاء المشترك يتناوب على رئاسته أمناء الأحزاب المنضوية في تحالف اللقاء المشترك. وخلال قيادة الناصري لمجلس التنسيق تم تجاوز التآزم الذي وسم العلاقة مع حزب المؤتمر، والتوصل إلى عقد اتفاق حول الإصلاحات الديمقراطية التي طالب بها اللقاء المشترك للمشاركة في الانتخابات البرلمانية القادمة، يتضمن التمديد للمجلس الحالي لمدة سنتين تجري خلالها الإصلاحات المطلوبة<sup>(٢٤)</sup>.

### ج - العلاقات القومية: رغم انحلال العلاقة

القومية مع تفكك تنظيم الطليعة العربية إلا أن التنظيم الناصري في اليمن حافظ على علاقات جيدة مع القوى في الوطن العربي، فهو عضو في «ملتقى الحوار العربي الديمقراطي الثوري»، كما ساهم في تأسيس «المؤتمر القومي العربي» عام ١٩٩٠، وشارك في جميع مؤتمراته، واحتل كل من د. عبد القدوس المضواحي، وعبد الملك المخلافي عضوية الأمانة العامة للمؤتمر، وانتُخب الأخير نائباً للأمين العام للمؤتمر القومي في دورته الأخيرة. كما

(٢٢) مقابلة مع سلطان حزام العتواني، في: الوحدوي (٢٩ حزيران/يونيو ٢٠١٠).

(٢٣) «مقابلة مع عبد الملك المخلافي على فضائية الجزيرة».

(٢٤) اللقاء المشترك، مراحل الضعف والقوة - الميدان السياسي، ١٤/٨/٢٠١٠.

ساهم في تأسيس لجنة التنسيق القومي للأحزاب الناصرية العربية التي ضمت، إضافة إليه كلاً من «حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي» في سورية، و«الحزب العربي الديمقراطي الناصري» (مصر)، و«التحالف الشعبي التقدمي» (موريتانيا)، و«حزب الاتحاد والتنظيم الشعبي الناصري» (لبنان)، و«التنظيم العربي الاشتراكي» (السودان)، وهو عضو في مؤتمر الأحزاب العربية، وفي المؤتمر القومي - الإسلامي، ويشارك أعضاؤه في المؤتمر الناصري العام<sup>(٢٥)</sup>.

#### د - المبادئ والأهداف العامة للتنظيم

يتبنّى التنظيم الفكر الناصري المنتشر على امتداد الوطن العربي ويعتبر الوثائق الفكرية لثورة ٢٣ تموز/ يوليو مصادره الفكرية، ويرفع شعار حرية - اشتراكية - وحدة. وقد تأثر في مراحل تشكيله الأولى بكتابات بحبي الجمل وأحمد صدقي الدجاني وعبد الله الريماوي، وفي وقت لاحق ببعض أفكار عصمت سيف الدولة. كما تبنّى الدراسات ومناهج التثقيف الصادرة عن «الطليلة العربية»، وهو مثل باقي التنظيمات الناصرية العربية الأخرى يعطي حيزاً للمسألة الدينية في خطابه القومي، كما تبنّى تطوير المسألة الديمقراطية على قاعدة التعددية السياسية واعتماد الانتخابات لتداول السلطة، وتبنّى برنامجاً إصلاحياً من أجل تحديث المجتمع اليمني.

أما عن موقفه من القضايا الأساسية التي مرّت على اليمن والتي لا تزال مطروحةً راهناً فتمثل بـ:

#### ـ الموقف من الوحدة والانفصال والحراك الجنوبي:

انطلاقاً من إيمان التنظيم بالوحدة العربية، ومن أن الوحدة اليمنية هي مدخل اليمن إلى الوحدة القومية أيد بشدة كل مشاريع الوحدة بين الشطرين، وخصوصاً الاتفاقية التي حققت وحدة ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠<sup>(٢٦)</sup>. ورغم علاقاته الجيدة مع الحزب الاشتراكي إلا أنه رفض إعلان انفصال الجنوب، وسعى إلى التوفيق بين الطرفين المتنازعين، ولم يوافق أحد قادته السيد محمد أحمد العفيف

على استلام منصبه كوزير للشباب والرياضة في الحكومة التي شكلها الانفصاليون في الجنوب، وبعد انتهاء الحرب اعترض على ممارسات السلطة ضد الجنوبيين ومحاولة تهميش دورهم السياسي، وأكد أن ممارسات السلطة ساعدت على نمو الاحتقان لدى أبناء المحافظات الجنوبية، وطالب بحرية التعبير السلمي عن الرأي، إلا أنه رفض بشدة أية دعوة إلى الانفصال أو لفك الارتباط بين الشطرين، وقال بيان اللجنة المركزية «إن تطورات الأوضاع في المحافظات الجنوبية ناجمة عن السياسات الرسمية الخاطئة التي دأبت على ممارستها على مدى سنوات ما بعد حرب ١٩٩٤»، كما أكدت اللجنة المركزية «مواقف التنظيم الثابتة مع وحدة ٢٢ مايو القائمة على الشراكة الوطنية والمواطنة المتساوية والتوزيع العادل للثروة»، كما أشار بيان اللجنة المركزية في دورتها العاشرة إلى «رفضها القاطع لأية مشاريع تدعو إلى الانفصال وإعادة تشطير الوطن الواحد»<sup>(٢٧)</sup>.

#### ـ الموقف من جولات الصراع الدموي في صعدة

والمناطق المجاورة لها: يرى التنظيم الوجودي الناصري أن المواجهات مع الحوثيين هي حرب عبثية، وساهم في محاولة إيقاف تلك المعارك عبر مشاركته في لجان المصالحة، ورفض إعطاء الصراع وإدارته بعداً مذهبياً، وندد بالتدخل السعودي بالصراع، وأكد ضرورة إزالة آثاره بتطبيق اتفاق الدوحة، إلا أن بعض عناصر التنظيم لمّحت إلى تدخل خارجي لدعم المتمردين بهدف تمزيق اليمن.

#### ـ الموقف من القاعدة: يعتبر التنظيم الناصري أن

إعلان الحرب على تنظيم القاعدة فتح جرحاً جديداً في جسد الوطن اليمني لا يدري أحد متى سيندمل، وندد بموقف السلطة اليمنية من فتح أبواب اليمن للأمريكيين، ورأى أن الحديث عن قوة القاعدة وخطرها في اليمن مبالغ فيه من جهة ويهدف إلى إرضاء الولايات المتحدة وابتزازها من جهة أخرى عبر دفعها لتمويل ومساندة ما يسمى بـ «الحرب على الإرهاب»، واعتبرت أن تنظيم

(٢٥) (الباحث).

(٢٦) مقابلة مع سلطان حزام العتواني، في: الوجودي.

(٢٧) «بيان أعمال اللجنة المركزية للتنظيم الوجودي الشعبي الناصري في دورة أعمالها العاشرة»، الوجودي نت، ٢٠/ ١/ ٢٠١٠.

القاعدة أمريكي الصنع سعودي التمويل، وأن المقصود من الحرب على القاعدة هو التغطية على حالة الفشل في أفغانستان والعراق وعودة لمشاريع الشرق الأوسط الجديد الهادف إلى إعادة ترتيب المنطقة لخدمة مشروع الهيمنة الأمريكية والغربية على المنطقة<sup>(٢٨)</sup>.

## سادساً: الحزب الديمقراطي الناصري

نتيجة للخلاف داخل لجنة التنسيق من أجل إقامة تنظيم ناصري موحد أعلن عبدو الجندي، أحد قادة التنظيم الناصري - الطليعة العربية، عن تأسيس «الحزب الديمقراطي الناصري» بتاريخ ١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٠، وتقدم بطلب الاعتراف الرسمي به إلى لجنة الأحزاب التي أصدرت قراراً بالترخيص له عام ١٩٩٥، وكان قد أصدر نشرة العروبة كنانقة باسمه. ويعتبر الحزب الديمقراطي أن الخلاف الرئيسي بينه وبين قادة التنظيم الناصري الآخرين يرتبط بتوجه الآخرين للتحالف مع الحزب الاشتراكي، وبتلقي الدعم الخارجي<sup>(٢٩)</sup> (من ليبيا)، والانحراف عن الخط الناصري عبر تبني شعارات «الاشتراكية العلمية»، ويرى أن التحالف مع «المؤتمر الشعبي العام» هو الأفضل لأن الرئيس علي عبد الله صالح شخصية وطنية هامة وتتمتع بصفات تؤهله لقيادة المجتمع اليمني<sup>(٣٠)</sup>، ويشكل استمراراً لنهج الشهيد إبراهيم الحمدي، كما أن الميثاق الذي قام وفقه «المؤتمر الشعبي العام» يشكل الأرضية الوطنية التي تلاقت عليها معظم القوى الوطنية، ويعتبر «الحزب الديمقراطي الناصري» نفسه على غرار «التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري» الامتداد الطبيعي للتنظيم الناصري - الطليعة العربية والوريث الشرعي له.

وشارك الحزب في أول انتخابات برلمانية ١٩٩٣، وفاز رئيسه عبدو الجندي بعضوية البرلمان، إلا أنه لم يستطع الحفاظ على هذا المقعد في الدورة الانتخابية

الثانية، كما لم يفز أي من أعضائه في الدورة الثالثة، ولم يتمكن من إنجاح أي من مرشحيه الأربعين لعضوية المجالس المحلية، واضطر الجندي إلى الاستقالة من الحزب بسبب تعيينه في لجنة الانتخابات المستقلة، واحتل موقع الأمانة العامة السيد ياسين عبدو سعيد وهو أيضاً من القيادات القديمة، وتقدم الأخير للمنافسة على رئاسة الجمهورية عام ٢٠٠٦ إلا أن ترشيحه لهذا المنصب لم يمنع من دعمه لمرشح المؤتمر الشعبي العام الرئيس علي عبد الله صالح<sup>(٣١)</sup>، وهو ما اعتبرته أحزاب المعارضة في المشترك مجرد تمثيلية من أجل إضفاء شكل من أشكال الديكور المسرحي على الانتخابات.

اعتباراً من عام ١٩٩٥ انضم «الحزب الديمقراطي الناصري» و«تنظيم التصحيح الناصري الشعبي» إلى جبهة «اللقاء الوطني» التي أعلنت تأييدها لـ «المؤتمر الشعبي العام»، ودعمه في جميع مواقفه السياسية التي وصفتها بالشواذب الوطنية، وعارضت بشدة خصوم المؤتمر، وخصوصاً قوى اللقاء المشترك، واهتمتهم بتشجيع الانفصال في الجنوب.

### ● الحياة الداخلية للحزب الديمقراطي الناصري

رغم انتشار الحزب أفقياً في معظم المحافظات اليمنية، والدعم الذي لاقاه من «المؤتمر الشعبي العام» إلا أن الحياة الداخلية فيه اتسمت بالخلافات، وهو ما تحدّث عنه صراحة رئيس لجنة الرقابة الداخلية في المؤتمر العام التاسع ٢٠١٠، وهو المؤتمر الوحيد الذي عقده الحزب بعد عشرين عاماً على دخوله المرحلة العلنية، وأكثر من خمسة عشر عاماً على حيازته للترخيص الرسمي، وتم التداول على موقع الأمين العام فيه كل من عبدو الجندي وياسين عبدو سعيد وشايف (عزي صغير) الذي أعيد انتخابه في المؤتمر العام التاسع، وأعاد المؤتمر الاعتبار لمؤسسه عبدو الجندي من خلال إحداث منصب رئيس الحزب وهو منصب فخري (مرجعية سياسية)<sup>(٣٢)</sup>.

(٢٨) «بيان أعمال اللجنة المركزية للتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري في دورة أعمالها التاسعة»، الوحدوي نت، ٢٠/١/٢٠١٠.

(٢٩) مقابلة مع ياسين عبدو سعيد نعمان، في: سبتمبر نت، العدد ١٢٧٠، ٦/٧/٢٠٠٦.

(٣٠) المصدر نفسه.

(٣١) «بيان أعمال المؤتمر التاسع للحزب الديمقراطي الناصري»، ٢٥/٧/٢٠١٠.

(٣٢) المصدر نفسه.

لا يحظى الحزب الديمقراطي الناصري بعلاقات إيجابية مع الأحزاب الناصرية العربية، وليس له حضور في المؤسسات القومية حيث ينظر إليه كانشقاق عن التنظيم الأم.

ويعتبر الحزب الديمقراطي الناصري نفسه معارضاً إيجابياً للسلطة، حيث يتفق مع المؤتمر الشعبي العام على الثوابت الوطنية والسياسية الخارجية، وعلى قضايا الصراع مع القوى الأخرى (الحراك الجنوبي، الحوثيين، القاعدة)، لكنه يختلف حول قضايا الإدارة والفساد (ومع ذلك يرفض استثمار معاناة الشعب لتحقيق مكاسب حزبية أو فئوية، في إشارة إلى أحزاب المشترك) ويطالب بتوسيع نطاق الإدارة المحلية وإعطاء أهمية خاصة للتعليم ومحاربة الفقر والبطالة<sup>(٣٣)</sup>.

### سابعاً: تنظيم التصحيح الشعبي الناصري

رفض السيد مجاهد القهالي الانضمام إلى التنظيم الموحد (التنظيم الشعبي لجهة ١٣ يونيو) الذي تحوّل إلى التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري، وأعلن عن تأسيس

«تنظيم التصحيح الشعبي الناصري» عام ١٩٩١، وأعلن عن دعمه للحزب الاشتراكي. وخلال محاولة الانفصال هرب أمينه العام إلى الإمارات العربية المتحدة مع عددٍ من قادة الانفصاليين، ثم عاد بعد مصالحة مع الرئيس علي عبد الله صالح وانضم إلى جبهة اللقاء الوطني المؤيدة لحزب المؤتمر الشعبي العام، وانضم القهالي في وقتٍ لاحق إلى المؤتمر الشعبي، وأعلن حل التنظيم<sup>(٣٤)</sup>، إلا أن نائبه عبد العزيز مقبل رفض هذا القرار، وأعلن استمرار تنظيم التصحيح الشعبي الناصري، وهو على غرار «الحزب الديمقراطي» يتبنّى مفهوم المعارضة الإيجابية، ويرى أنه يجمع حزبه و«التحالف الوطني» مع «المؤتمر الشعبي» علاقات استراتيجيّة طويلة المدى، وقناعات ومواقف مشتركة في العديد من المنعطفات والأحداث الوطنية، وبوجه خاص التمسك بالثوابت الوطنية والدستورية<sup>(٣٥)</sup>.

فاز رئيس الحزب بعضوية مجلس النواب عام ١٩٩٣، إلا أنه لم يستطع أن يحافظ على مقعده، ولم يعد للتنظيم حضور شعبي ملحوظ بعد حرب ١٩٩٤، على غرار الكثير من أحزاب اللقاء الوطني.

(٣٣) المصدر نفسه.

(٣٤) «القهالي ينبذ الناصرية»، ٢٦ سبتمبر (٢٠٠٧).

(٣٥) مقابلة مع عبد العزيز أحمد مقبل، في: لحج نيوز.

### ٣٣ – الحركة الناصرية في العربية السعودية

يوسف مكّي

#### مقدمة

الشباب والغنيمة، مستنداً إلى تعاليم الشيخ محمد بن عبد الوهاب. أما الأساس الذي بني عليه الفتح فهو الهجرة، استمراراً لما هو سائد في منطقة نجد، المركز الذي انطلق منه الفتح السعودي، من ترحال دائم في سبيل الحصول على الكلاً والماء.

ظل الترحال حالة مستمرة في عملية الفتح السعودي، بتعديلات لم تمس جوهر ثقافته، بل أسهمت في تعميقه بإضافة ثواب الدنيا والآخرة إليه. وحين اكتمل مشروع الفتح، وأعلن رسمياً عام ١٩٢٧، بموجب «اتفاقية أبحر» إلغاء اتفاقية الحماية البريطانية، واستقلال الحجاز ونجد من الاستعمار البريطاني، وفقاً للاستراتيجيات المحلية والدولية، لم تكن أوضاع المملكة الاقتصادية وسعة الأراضي التي شكلت خارطة العربية السعودية، تسمح بتحقيق اندماج كامل بين المناطق التي شكلت المملكة الوليدة. وفي ظل نظام قبلي يعزز الفردانية القبلية، لم تتحقق فكرة الوطن. وبغياب فكرة الوطن لم يكن متوقفاً قيام حركة سياسية وطنية عريضة، كما هو الحال مع الكيانات العربية الأخرى التي شكلها التاريخ، وبقيت صامدة حقناً طويلة.

هذه المقدمة تفسّر لنا لماذا تأخر بروز العمل السياسي، وظروف نشأته في العربية السعودية. فالعمل السياسي في هذه البلاد لم يجر تشكيله بفعل عوامل داخلية محضة، بل كان للعوامل المحيطة التأثير الأكبر في صنعه. هكذا كان الحال مع الحزب الشيوعي السعودي الذي تأسس عام ١٩٥٣، مع استعارة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفياتي السابق، والولايات المتحدة الأمريكية، بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مباشرة،

بفعل عوامل عديدة، لعل أهمها حداثة تشكيل الدولة السعودية المعاصرة، واتساع رقعة الأرض التي أقيمت عليها المملكة الوليدة، ومحدودية عدد السكان، لم تتعمق فكرة الوطن والمواطنة، وبالتالي تأخر بروز الحراك السياسي الوطني في الجزيرة العربية.

لقد تشكلت المملكة العربية السعودية من مناطق مختلفة، لكل منها علاقاتها وامتداداتها التاريخية الخاصة. فمنطقة الحجاز ظلت لقرون، أثناء هيمنة السلطنة العثمانية، مرتبطة بمصر. وقد أثر ذلك إلى حد كبير في بنيتها الثقافية وعلاقاتها الاجتماعية، فكانت أقرب في التكوين النفسي والثقافي إلى مصر منها إلى الجزيرة العربية. مثل هذا القول يصح، بشكل آخر، على المناطق الجنوبية من الجزيرة العربية، حيث كان ارتباطها الثقافي والاجتماعي، وحتى السياسي في بعض منها، باليمن. والحال لا يختلف عن ذلك كثيراً بالنسبة إلى المنطقة الشمالية، التي ترتبط في الثقافة والعادات والتقاليد، إلى حد كبير، بالعراق وبادية الشام. أما القطيف والأحساء التي تمثل الآن المنطقة الشرقية، فهي جزء من الخليج العربي، وكانت بتسمياتها القديمة قبل الإسلام وفيما بعده: الخط وهجر، مع البحرين، المعروفة آنذاك بأوال، تشكل ولاية البحرين. والذين أتيح لهم زيارة هذه المنطقة، لن يجدوا ما يميز أبناءها من أشقائهم في البحرين، من حيث العادات والثقافات والتقاليد، وحتى لهجاتهم تكاد تكون متماثلة.

حين بدأ الفتح السعودي، استمد مشروعيته من

كما كان الحال أيضاً مع الأحزاب والحركات القومية، كحزب البعث العربي الاشتراكي، وحركة القوميين العرب، وهو بالتأكيد كذلك مع الحركة الناصرية.

برز الحراك الوطني السياسي في الجزيرة العربية في مطالع الخمسينيات من القرن المنصرم. وقد ارتبطت بداياته بالنكبة الفلسطينية، وتصاعد المد الوطني والقومي المطالب بالاستقلال، والتحول التاريخي التي شملت عموم المنطقة العربية، وبشكل خاص اندلاع ثورة الثالث والعشرين من تموز/ يوليو عام ١٩٥٢، وما تبعها من تحولات سياسية واجتماعية في أرض الكنانة. وكان لإقدام القيادة السياسية المصرية، بقيادة الزعيم الراحل جمال عبدالناصر، على كسر احتكار السلاح، وتأميم قناة السويس ومواجهة العدوان الثلاثي الغاشم على مصر عام ١٩٥٦، وبناء سد أسوان، وتبني سياسات تنموية واقتصادية مستقلة، والتصدي للأحلاف الاستعمارية، الدور الأساس في تعاضد الحركة القومية، وبروز تيار شعبي ناصري، على امتداد الساحة العربية، ومن ضمنها منطقة الخليج والجزيرة العربية.

تفاعل شعب الجزيرة العربية مع حقبة النهوض القومي، وتداخل الوطني والقومي في نضالاته السياسية. وقد تناولنا ملامح تلك المرحلة في الورقتين اللتين ناقشنا دور حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب في العربية السعودية.

في هذه الورقة، نتناول الناصرية كتيار شعبي وحركة جماهيرية وتنظيمات سياسية في الجزيرة العربية. نقرأها في تطورها ونتابع حركتها.

وتجدر الإشارة إلى أن الإعداد لهذه الورقة ووجه بعدة مشكلات، في مقدمتها ندرة المصادر والأبحاث التي تناولت الحقبة الناصرية في الجزيرة العربية. فما هو متوفر في المكتبة العربية، في هذا السياق، يكاد لا يتجاوز الدراسة الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، تحت عنوان: تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي، ١٩٥٢ - ١٩٧١ للباحث نور الدين بن الحبيب حجلالوي. وهي على قيمتها العلمية لا تقدم قراءة دقيقة وواقعية عن الحراك الناصري في الخليج والجزيرة العربية.

يضاف إلى ذلك معضلتنا، رحيل معظم المناضلين الذين لعبوا أدواراً رئيسية في هذا الحراك، وتردد من لا يزالون على قيد الحياة عن الإدلاء بشهادتهم.

ولذلك، لا مناص من تجاوز الأطر التقليدية في البحث العلمي، والاستعاضة عن ذلك بتقديم شهادة، هي نتيجة متابعة ورصد وانهماك شخصي بغمار التجربة الوطنية والقومية التي أخذت مكانها منذ مطالع الخمسينيات، واستمرت إلى نهاية الستينيات من القرن المنصرم، على أمل أن تشكل هذه الشهادة بداية لتدوين حقيقي ورصين لتجربة غنية وفوارة أدت أدواراً لا يستهان بها في الحراك القومي العربي، ولم تنل حتى هذه اللحظة، ما تستحقه من اهتمام وعناية.

نميز في هذه الورقة بين ثلاثة مستويات من الفعل الناصري، بالمملكة العربية السعودية:

١ - الناصرية تياراً شعبياً.

٢ - الناصرية حركة جماهيرية.

٣ - الناصرية تنظيمات سياسية.

## أولاً: الناصرية تياراً شعبياً

لم تكن الجزيرة العربية منعزلة عما يجري في الوطن العربي، في مطلع الخمسينيات من القرن المنصرم، كما لم تكن مختلفة عن بقية البلدان العربية، في تفاعلها مع التحولات التاريخية، التي شهدتها القطر المصري، في تلك الحقبة. لقد أدى انتصار الثورة التي أطاحت بالملك فاروق وأعلنت الجمهورية، وبلوغ الرئيس جمال عبد الناصر مكانة كبيرة لا تنازع لدى الشعب العربي، لم يصدف حدوث مثل لها في التاريخ المعاصر، إلى تفاعل شعب الجزيرة العربية مع هذه التحولات.

كان إيقاع التأييد الشعبي للناصرية في الجزيرة العربية يتصاعد مع كل منجز وطني تحققه ثورة مصر. ويمكن القول إن تأثر شعب الجزيرة العربية، بهذه المنجزات وتفاعلها بها، بدأ يفصح عن نفسه في الحراك النقابي الواسع الذي شمل المناطق والمدن القريبة من حقول النفط بالمنطقة الشرقية من العربية السعودية، مع أن البدايات الجنينية لهذا الحراك قد أخذت مكانها قبل

ذلك بسنوات قليلة، وحدثت كرد فعل غاضب على النكبة الفلسطينية عام ١٩٤٨.

بعد الإعلان عن تأميم قناة السويس، والشروع في بناء السد العالي، ودحر العدوان الثلاثي الغاشم أصبح الالتفاف العربي حول تجربة الرئيس عبدالناصر واقعاً معاشاً. وأثناء الزيارة التاريخية التي أقدم عليها قائد الثورة المصرية إلى المملكة العربية السعودية، بدا واضحاً مدى التأييد الشعبي الواسع التي حظيت به شخصيته الكارزمية.

ولا تزال ذاكرة أبناء المنطقة الشرقية تحتفظ بالطريقة التي استُقبل فيها قائد النصر في مواجهة العدوان الثلاثي، الرئيس عبد الناصر، من قبل الجماهير أثناء زيارته لمدينة الدمام الواقعة على ساحل الخليج العربي. لقد احتشدت الجموع في انتظار قدوم الرئيس، وما إن اقتربت سيارته المكشوفة، حتى هجم الناس عليها ورفعوها عن الأرض، وسط التصفيق والزغاريد وهتافات التأييد.

وحين تجري المقارنة، بين حماس الناس الكبير لاستقبال الرئيس عبد الناصر، وطريقة استقبالهم للملك سعود والرئيس الهندي جواهر لال نهرو الذي تم في نفس اليوم، يُستخلص من ذلك أن استقبال الرئيس عبدالناصر يعد اقتراعاً شعبياً كاسحاً على زعامة مصر وقيادتها للوطن العربي.

كانت ملامح تشكّل التيار الناصري في الجزيرة العربية قد بدأت تُلاحظ من قبل الإعلام العربي والغربي، منذ تلك الحادثة، ليتبعها رصد لملامح أخرى، تعكس قوة التأييد الشعبي للثورة المصرية. فالناس اعتادوا التسمّر كل مساء في انتظار الاستماع للتعليقات السياسية الذي يذيعها أحمد سعيد ومحمد عروق، والمتابعة برامج أخرى، كالبرنامج اليومي «أكاذيب تكشفها حقائق»، الذي يبث من إذاعة «صوت العرب» بالقاهرة. وكان الناس العاديون يرددون الأغاني الوطنية والقومية التي تبثها إذاعات القاهرة.

ومن جهة أخرى، كان الحضور قوياً للمجلات والصحف المصرية، كجريدة «الأهرام» و«الجمهورية» و«الأخبار»، ومجلة «المصور»، وللإصدارات اللبنانية المؤيدة لعبد الناصر، وفي مقدمتها مجلة «الصيد» ومجلة «الأحد». ومن بين المقالات التي ينتظرها الناس بلهفة، الحديث الأسبوعي، في صحيفة «الأهرام»، الذي يكتبه محمد حسنين هيكل، تحت عنوان «بصراحة». كان المثقفون والمهتمون يتبادلون تلك الإصدارات، وتشكل القضايا التي تطرحها مواد للمناقشة والتحليل. وفي حقبة الخمسينيات والستينيات انتشرت كتب ساطع الحصري، عصمت سيف الدولة، قسطنطين زريق، ميشيل عفلق، وكُتب مفكرين آخرين بشراً بالمبادئ الوحيدة والقومية.

كما انعكس التأييد الشعبي الواسع للرئيس جمال عبدالناصر في الجزيرة العربية، في اقتناء الناس لصوره، وتعليقها على جدران صالات الاستقبال في بيوتهم. وفي المناسبات كذكرى ٢٣ تموز/ يوليو، أو ذكرى تأميم القناة، أو دحر العدوان الثلاثي على مصر، أو ذكرى إعلان قيام الوحدة بين مصر وسورية، كما في الأزمات والثورات والأحداث العاصفة، التي مرت بها مصر والأمة العربية، اعتاد الناس الانتظار بفارغ الصبر، أمام المذياع ساعات وساعات، لسماع خطاب قائد الثورة، ولينشغلوا بعد ذلك بتقديم قراءاتهم الخاصة، لما ورد في تلك الخطابات، في ظل حماس وتنام للوعي السياسي، لم تشهد له الجزيرة العربية مثيلاً من قبل<sup>(١)</sup>.

### ثانياً: الناصرية حركة جماهيرية

نميّز في هذا القسم بين الناصرية كتيار شعبي، كما قدمنا عنه في القسم السابق، والناصرية كحركة جماهيرية. في القسم الأول نتحدث عن تأييد شعبي واسع، وعن حماس ينقصه العمل. أما في هذا القسم فإننا نتناول الناصرية في العربية السعودية، في بعدها النضالي، ونتحدث عن إنجازاتها كحركة جماهيرية. إن ما

(١) للمزيد من التفصيل، انظر: نور الدين بن الحبيب حجلاني، تأثير الفكر الناصري على الخليج العربي، ١٩٥٢ - ١٩٧١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣)، ص ٢ - ٣ و ١٢١ - ١٣٥، ومفيد الزبيدي، التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨ - ١٩٧١، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٥ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠)، ص ١٩٢ - ٢٠١.

نقدمه في هذا القسم هو وسط بين موقفين: تأييد يكتفي بالحماس والمتابعة، وتأييد آخر يرقى إلى صناعة التنظيم. أما الحركة الجماهيرية فهي وضع «بين منزلتين».

تمثلت الناصرية كحركة جماهيرية في أنشطة سياسية، مارستها أندية رياضية وأدبية وثقافية، شملت بث الوعي القومي، كتأييد ثورة الجزائر، وفضح المشروع الصهيوني، ومتابعة أخبار الكفاح المسلح في جنوب اليمن، وعُمان الداخل. والحماس للوحدة العربية، متأثرة في ذلك بمنجزات الثورة المصرية، وبالمنطلقات الفكرية الناصرية.

وقد شملت أنشطة الأندية الرياضية إنشاء فرق مسرحية وموسيقية، تهتم بالقضايا القومية، كما شملت إصدار صحف حائطية، وعرائض موقعة من ناشطين، تطالب بالإصلاح. حدث ذلك في عدد كبير من الأندية الرياضية في الرياض وجدة والمدينة وحائل ومدن القطيف والأحساء. وتعرض بعض قادة هذه الأندية للاعتقال، وحوكم بعضهم، بسبب أنشطتهم القومية، وصدرت بحقهم أحكام بالسجن بلغت في أقصاها خمس سنوات، كما حدث لأعضاء إدارة «نادي النسور الرياضي» في سيهات، إحدى مدن محافظة القطيف بالمنطقة الشرقية، في مطالع الستينيات من القرن المنصرم.

وحين حدثت الثورة في شمال اليمن في ٢٦ أيلول/سبتمبر عام ١٩٦٢، التي أطاحت بالنظام الإمامي، ناصرت الثورة المصرية ثوار اليمن، بينما تدخلت المملكة لمناصرة الفلول الملكية. أرسلت مصر قوة عسكرية، بلغت في أقصاها سبعين ألفاً من الجيش المصري، لحماية الثورة. وتدخلت السعودية لنصرة فلول الإمام البدر. وبدأت حرب إعلامية عنيفة واتهامات متبادلة بين قيادي البلدين. في تلك الأثناء، حدثت تطورات كبيرة، وعلى عدة مستويات داخل المملكة، كان في مقدمتها هروب طيارين عسكريين سعوديين بأربع

طائرات عسكرية سعودية إلى مصر، احتجاجاً على دعم القيادة السعودية العسكري لفلول الإمام البدر؛ ففي الثاني من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢، كُلف الرئيس الطيار رشاد ششّه، الذي عُرف بمهارته وقدرته على الهبوط على المدرجات تحت جناح الظلام، بالتوجه بطائرة محملة بالعتاد والسلاح إلى نجران على الحدود اليمنية، لدعم الفلول الملكية اليمنية. وكان من المفترض أن تكون تلك الرحلة آخر عمل له، قبل رحيله إلى الولايات المتحدة للدراسات العليا في مجال تخصصه العسكري. كان برفقة الرئيس الطيار أحمد حسين والفني محمد أزميري. لكنه بدلاً من التوجه إلى نجران قرر التوجه إلى مطار أوماظه في القاهرة<sup>(٢)</sup>.

وعن الدافع للتوجه إلى مصر، بدلاً من نجران، أوضح ششّه في مؤتمر صحفي عقد له ولزملائه في القاهرة، بعد وصولهم إليها مباشرة، أن دافعهم للتوجه إلى القاهرة، هو التزامهم القومي. وأنهم بخطوتهم هذه قد حققوا هدفين في آن واحد؛ الأول هو الحيلولة دون وصول همولتهم من السلاح والعتاد إلى الفلول الملكية اليمنية، حيث تستخدم ضد ثورة اليمن، والهدف الثاني، كشف الدعم السعودي للإمام البدر من أجل القضاء على النظام الجمهوري الوليد.

استقبل الطيارون السعوديون بالقاهرة استقبال الأبطال، وصدر قرار بترقيتهم رتبة عسكرية إضافية، وتعيينهم بالجيش المصري. وكُرّم الطيار ششّه، من قبل الرئيس جمال عبدالناصر، بترقيته لرتبة رائد في الجيش المصري، وبتعيينه مديراً لمكتب المشير عبد الحكيم عامر، وبقي في هذا المنصب حتى نكسة الخامس من حزيران/يونيو عام ١٩٦٧، حيث أُحيل بعدها إلى التقاعد.

في اليوم التالي لوصول طائرة ششّه، الموافق ٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٢، تكرر المشهد ذاته، بوصول طائرة عسكرية سعودية صغيرة، آتية من جدة إلى

(٢) ذُكرت هذه القصة كاملة في: محمد حسنين هيكل، حرب الثلاثين سنة... سنوات الغليان (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٤)، ص ٧٣١-٧٣١. كما وُرِدَت في: حجالوي، المصدر نفسه، ص ١١٢-١١٤. انظر أيضاً: ألكسي فاسيلييف، فصول من تاريخ العربية السعودية (الرياض: دار الفضا للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٨)، ص ٤٥٧، ومضاوي الرشيد، تاريخ العربية السعودية بين القديم والجديد، ترجمة عبد الإله النعيمي (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٢)، ص ١٥٤-١٥٨.



أسوان، في جنوب مصر، حيث لم يسعفها وقودها للوصول إلى القاهرة. وكان على متن الطائرة طياران سعوديان، هما الرائد الطيار محمد عبدالوهاب، والملازم الطيار محمد علي الزهراني. وتكرر في اليوم الذي يليه، ٤ تشرين الأول/أكتوبر، المشهد ذاته، بوصول طائرتين سعوديتين مقاتلتين إلى مصر، قاد الطائرة الأولى الرائد الطيار أحمد موسى عواد، سعودي من أصل فلسطيني، وقاد الطائرة الثانية الرائد الطيار عبد اللطيف الغموري. وقد تعاملت القيادة المصرية مع جميع الطيارين السعوديين، بمثل ما تعاملت مع طاقم الطائرة الأولى من حيث توقيتهم وتعينهم ضباطاً عسكريين، في مجالات تخصصهم بالجيش المصري.

لم تقتصر ظاهرة اللجوء إلى مصر، قبل وبعد الثورة اليمنية، على العسكريين، بل شملت عدداً من الأمراء والوزراء والمسؤولين السعوديين، وعدداً من الوجهاء والمتقنين؛ فمن الأمراء السعوديين، لجأ إلى القاهرة الأمير طلال بن عبد العزيز وإخوته عبد المحسن وفواز وبدر وسعد، وقد أعلن هؤلاء لاحقاً، من العاصمة اللبنانية بيروت، قبل مغادرتهم إلى القاهرة، عن تشكيل «حركة الأمراء الأحرار».

شكل الأمير طلال بن عبد العزيز لاحقاً، تنظيمًا سياسيًا، أطلق عليه تسمية «جبهة التحرير الوطني العربية»، شمل بعض العسكريين السعوديين، كالمرحوم عبد الإله الخالدي، الذي لم نلحقه بالتنظيمات الناصرية، خلافاً لما ذكره نور الدين بن الحبيب حجلالوي<sup>(٣)</sup>، لعاملين: العامل الأول أنه لم يعلن نفسه بتوجه فكري ناصري، ولم يكن يهدف إلى إسقاط النظام وإعلان الجمهورية، والعامل الثاني أنه نشط لفترة قصيرة جداً، وانتهى دوره تماماً، مع تراجع الأمراء عن مواقفهم، وعودتهم إلى العربية السعودية. وهناك من يتهم الأمراء بتقديم قوائم بأسماء الأشخاص الذين التحقوا بهم، مما سهل على السلطة مهمة إلقاء القبض عليهم، وتصفية تنظيمهم.

ومن الوزراء الذين غادروا العربية السعودية، أثناء

احتدام الصراع بين مصر والسعودية حول اليمن، د. عبد الله الطريقي وزير البترول والثروة المعدنية، و د. حسن نصيف وزير الصحة. ومن المثقفين حمد الجاسر رئيس تحرير صحيفة اليمامة، والكاتب الصحفي عزيز ضياء وضحيان عبدالعزيز. وقد التحق بعضهم بالبرامج الإذاعية الموجهة من «صوت العرب» بالقاهرة ضد القيادة السعودية، كبرنامج «أعداء لله».

وجميع من ذكرنا، عسكريين وأمراء ووزراء ومثقفين، عبّروا صراحة، بمناسبات عديدة في تصريحات صحفية وعبر أجهزة الإعلام عن تأثرهم بالفكر الناصري.

في الأمم المتحدة، قدّم المندوب الدائم للمملكة العربية السعودية، أ. أحمد الشقيري، استقالته من وظيفته، رافضاً التقدم بشكوى إلى مجلس الأمن الدولي ضد الجمهورية العربية المتحدة. وقد شغل الشقيري لاحقاً منصب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، منذ تأسيسها عام ١٩٦٥، إلى ما بعد نكسة الخامس من حزيران/يونيو عام ١٩٦٧.

وأخيراً وليس آخراً، انعكس تأثير الفكر الناصري في الصحف السعودية. ومن بين الصحف التي برزت في تلك المرحلة، صحيفة «الجيل الجديد» و«أخبار الظهران». فقد حملت الصحيفتان دعوات للإصلاح السياسي، ومواقف معادية لسياسة الأحلاف، وتأييداً لحركات التحرر الوطنية على امتداد الساحة العربية. وكان دورها رائداً في تعزيز الوعي الوطني.

هذا غيض من فيض الحراك الشعبي في خمسينيات وستينيات القرن المنصرم. ويبقى تأثير الفكر الناصري في الحراك الجماهيري في العربية السعودية بحاجة إلى المزيد من الدراسات والمتابعة والتحليل والرصد.

### ثالثاً: الناصرية تنظيمات سياسية

كان وجود التنظيمات الناصرية في العربية السعودية قصير الأمد؛ إذ لم يتجاوز عقداً من الزمن، وارتبط بالنهوض القومي: انتصار ثورة تموز/يوليو عام

(٣) حجلالوي، المصدر نفسه، ص ١٣٦ - ١٤٢.

١٩٥٢، والبدء في تطبيق مبادئها الستة، وكسر احتكار السلاح، وتأمين قناة السويس، وبناء السد العالي، ومواجهة العدوان الثلاثي، وإعلان قيام الوحدة بين مصر وسورية، وقرارات التأميم، ونصرة حركات التحرر الوطني بالبلدان العربية الراححة تحت الاستعمار، وارتباط مصر بالثورة العالمية المناهضة للاستعمار، ودورها الريادي في حركة عدم الانحياز، والتزامها بالحياد الإيجابي. هذه العوامل مجتمعة، إضافة إلى وجود تيار شعبي ناصري واسع وحركة جماهيرية متفاعلة مع الثورة المصرية، أدت إلى بروز تنظيمين رئيسيين هما: «اتحاد شعب الجزيرة العربية»، و«تنظيم الضباط الأحرار»، نقدم عنهما لمحة تاريخية في السطور التالية:

## ١ - اتحاد شعب الجزيرة العربية

تعود فكرة تأسيس هذا التنظيم إلى ناصر السعيد، الذي رحل في بداية الخمسينيات من القرن الماضي، من مدينته الأصلية، حائل في شمال العربية السعودية، للعمل في مناطق النفط، على ساحل الخليج العربي بالمنطقة الشرقية. ومنذ البداية، عُرف عن السعيد شجاعته، وقدرته على التعبير عن أفكاره. وكان قبل رحيله إلى الظهران، المركز الرئيسي لأرامكو، الشركة المسؤولة عن إنتاج وإدارة وتسويق النفط السعودي، قد ألقى خطاباً حماسياً، أثناء زيارة الملك سعود لحائل، طالب فيه صراحة بالإصلاح وبالقضاء على الفساد.

إثر ارتباطه بشركة الزيت العربية الأمريكية (أرامكو)، اكتشف الأوضاع المزرية التي يعيشها أفرانه من العمال السعوديين. وتأثر بالأفكار الماركسية حول الحقوق النقابية للطبقة العاملة، بعد لقائه بعدد من الفلسطينيين والعراقيين وغيرهم من الوافدين من العمال العرب الذين التحقوا بالعمل في شركة الزيت، الذين وصلوا إلى المملكة حاملين معهم توجهاتهم الشيوعية.

أسهمت علاقة السعيد بالعمال الشيوعيين الذين التحقوا بالأرامكو، إضافة إلى الظلم الذي تعرض له العمال السعوديون في الأرامكو، في إقناعه، وعدد من زملائه بالتحرك النقابي بين عمال أرامكو، والمطالبة

بتحسين أوضاع العمال المحليين. وكانت قيادته للحركة العمالية جلية بين زملائه العمال. لقد كان السعيد يتحرك بشكل مثير ودؤوب، وينتقل من مدينة نفطية إلى أخرى، من الظهران إلى بقيق ورأس تنورة، متحدثاً عن أهمية وجود حركة عمالية نشطة. وكان لأنشطته المتميزة دور كبير في حدوث الإضرابات العمالية التي بدأت في مناطق عمل أرامكو عام ١٩٥٢، وتكررت على التوالي في الفترة ١٩٥٤ - ١٩٥٦.

بعد حملة الاعتقالات الواسعة التي شنتها السلطات الأمنية، عام ١٩٥٥، بحق ناشطين سعوديين، أودعوا سجن العبيد بالأحساء، من العمال والحرفيين والمثقفين، نتيجة لتصاعد الحراك النقابي العمالي، والنشاط السياسي والنضال الوطني المطالب بالإصلاح، وأيضاً تصاعد المطالبة الوطنية بإلغاء تأجير قاعدة الظهران الجوية للقوات الأمريكية، غادر ناصر السعيد المملكة هرباً من الاعتقال، ولجأ إلى الجمهورية العربية السورية، وأقام في عاصمتها دمشق.

خلال وجود السعيد في دمشق لم ينقطع عن مهاجمة القيادة السعودية والأسرة المالكة. وكان يصدر الكراس تلو الكراس، في حرب بدت في كثير من جوانبها شخصية أكثر منها سياسية. وكان يتصل بمنظمات حقوق الإنسان، والمنظمات الحقوقية العالمية، للاستعانة بها في المعركة التي نذر نفسه من أجلها.

تزامن وجود السعيد في سورية مع تصاعد المد القومي، ونمو مطرد للتيار الشعبي الناصري. فتأثر بالتحولات التي جرت من حوله، وبدأ يطعم كتاباته بمفردات قومية، متماهياً مع ما يجري حوله من حراك شعبي عارم مناصر للتوجهات الناصرية. ومنذ ذلك الحين، برز اسم «اتحاد شعب الجزيرة العربية»، الذي صار يتصدر كراسات وكتابات ناصر السعيد. وصار يذيل كتاباته بتوقيع أمين سر الاتحاد. وواصل أنشطته بشكل متواصل، ولكن على نطاق محدود حتى قيام الوحدة بين مصر وسورية.

لم تكن العلاقات بين مصر والعربية السعودية تسير بوتيرة واحدة، فقد شهدت مداً وجزراً... علاقات

ودية في مرحلة، ما بعد قيام الثورة حتى رد العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦. وخلالها وقف البلدان ضد سياسة الأحلاف، وتحديداً ضد مبدأ أيزنهاور وحلف بغداد. وخلال العدوان على مصر، ساندت العربية السعودية مصر في مواجهة العدوان. واستقبلت الطائرات المصرية في المطارات السعودية، لتجنّب تدميرها أثناء القصف البريطاني - الفرنسي للمطارات المصرية. لكن هذه العلاقة سرعان ما شهدت تراجعاً متتالية، تحولت إلى حرب باردة وتراشق إعلامي بين الطرفين.

بعد قيام الوحدة بين مصر وسورية، بدا واضحاً أن الملك سعود لم يكن سعيداً بسياسات القيادة المصرية.

حين تم الاستفتاء على الوحدة وأعلنت نتيجته، اتجه الرئيس عبدالناصر إلى دمشق. وهناك أُبلغ من قبل رئيس الشعبة الأمنية الثانية، التابعة للمخابرات السورية، عبد الحميد السراج أن أحد أقارب الملك سعود اتصل به عن طريق وسيط، وعرض عليه مبلغ مئة مليون جنيه إسترليني، مقابل قيامه بانقلاب لمنع قيام الوحدة بين مصر وسورية، قبل إعلان نتيجة الاستفتاء. وأوضح أن العرض تضمّن دفع عشرين مليون جنيه مقدماً، وأن يُدفع المبلغ المتبقي بعد نجاح الانقلاب.

أعلن الرئيس عبدالناصر، في خطاب له ألقاه من شرفة قصر الضيافة في دمشق، نبأ المؤامرة، وأبرز الشيكات التي تسلّمها السراج من قبل الملك سعود.

ما يهم في هذه القضية هو الجانب الذي لم تتضمنه الوثائق المعلنة، والمتعلقة بناصر السعيد، فقد كان ضمن المطالب التي تقدم بها الوسيط إلى السراج، تسليم ناصر السعيد إلى السلطات السعودية، بعد نجاح الانقلاب. وذلك ما يعرفه المقربون من الدائرة الضيقة المحيطة بالرئيس، مثل هيكمل ومدير مكتب الرئاسة سامي شرف. وكان ذلك الطلب هو الذي لفت انتباه الرئيس عبد الناصر إلى ناصر السعيد، ونقله من معارض سعودي مغمور يعيش بالخارج، إلى نجم بارز في المعارضة للقيادة السعودية<sup>(٤)</sup>.

انتقل السعيد إلى القاهرة، وبدأ يشارك في البرامج الإذاعية الموجهة من إذاعة «صوت العرب» ضد الحكم السعودي. وخلال هذه الحقبة برز اسم تنظيم «اتحاد شعب الجزيرة العربية»، واتجهت المخابرات المصرية نحو الاتصال بالضباط السعوديين المعارضين، وبشكل خاص في مدينة جدة بالمنطقة الغربية، الواقعة على ساحل البحر الأحمر. وتأسس تنظيم الاتحاد، في غالبيته من ضباط عسكريين. كما ارتبط بالتنظيم ثلّة من المثقفين في الحجاز ونجد، وأصبح يصدر بيانات تكفّلت إذاعة «صوت العرب» بالقاهرة إذاعتها.

لكن دور «اتحاد شعب الجزيرة العربية» برز إثر الإطاحة بنظام الإمام في اليمن وإعلان الجمهورية، واحتدام الصراع بين القيادتين المصرية والسعودية، بعد تدخل القوات المصرية لمناصرة الجمهوريين، وتقديم السعودية لمختلف أنواع الدعم العسكري والمالي للفلول الملكية اليمنية<sup>(٥)</sup>.

في تلك الأثناء، حدثت تفجيرات في المراكز الاستخباراتية والأمنية وعدد من مقرات الإمارات في الرياض وجدة والدمام، وصدرت من القاهرة بيانات عن «اتحاد شعب الجزيرة العربية»، يعلن مسؤوليته عن تلك العمليات.

قامت الحكومة السعودية بحملة اعتقالات شملت اليمنيين مقيمين في المملكة. وأعلنت السلطات الأمنية لاحقاً مسؤولية بعضهم عن القيام بعمليات التفجير، وأجرى معهم الإذاعي المعروف بدر كريم مقابلات بالتلفاز اعترفوا فيها بارتكابهم لجرائم التفجير. وحُكم على سبعة عشر منهم بالإعدام، ونقذ فيهم الحكم بالسيف في ساحة العدل بالعاصمة، الرياض. إلا أن اعتقالات أفراد تنظيم الاتحاد عام ١٩٦٩ كشفت عن ضلوع ضباط سعوديين في عمليات التفجير، ونفت علاقة اليمنيين الذين تم إعدامهم بتلك العمليات.

في مطلع عام ١٩٦٩، شتّت السلطات السعودية حملة اعتقالات واسعة، شملت كافة التنظيمات السياسية،

(٤) القصة الكاملة أوردها أ. محمد حسنين هيكمل، في: هيكمل، المصدر نفسه، ص ٣٣٩ - ٣٤٨.

(٥) انظر: فاسيلييف، فصول من تاريخ العربية السعودية، ص ٤٦٦.

وضمّت عدداً كبيراً من العسكريين، في مختلف القطاعات والمناطق. ومن ضمن الذين تعرضوا لتلك الحملة، «اتحاد شعب الجزيرة» الذي ألقى القبض على معظم الأعضاء المنتمين إليه، وغالبيتهم من العسكريين، الأشهر من بينهم الرائد وصفي المداح، رئيس قسم التوجيه المعنوي في وزارة الدفاع. وقد قُتل أثناء محاولته الهرب من السجن. أما الذين لم تتمكن السلطات السعودية من إلقاء القبض عليهم فقد فروا إلى الخارج، ليقبضوا في القاهرة ودمشق وبغداد، حيث لم يتبق لهم سوى ممارسة بعض الأنشطة الإعلامية، حيثما يتيح لهم ذلك.

وينتهي مع حملة الاعتقالات، التي جاءت قبل عام ونيف من رحيل الرئيس عبد الناصر، نشاط «اتحاد شعب الجزيرة العربية» بصورة نهائية.

أما ناصر السعيد، فإن وجوده في قيادة «اتحاد شعب الجزيرة» لم يكن في يوم من الأيام حقيقياً، بل اعتبارياً؛ إذ لم يمارس أي سلطة على أنشطة الاتحاد وتنظيمه، مكتفياً بأن يشار له باعتباره المؤسس والرائد. وقد بقي منذ السبعينيات ينتقل بين دمشق وبغداد والقاهرة وبنغازي وصنعاء، ليستقر في نهاية المطاف في دمشق. وقد أعلن اختفاؤه في العاصمة اللبنانية بيروت، في كانون الثاني/يناير ١٩٨٠، بعد استيلاء جيهيمان العتيبي ومجموعته على الحرم المكي. وكان السعيد قد وصل إلى بيروت، وأعطى تصريحات لوكالات الأنباء العالمية ولصحيفة السفير اللبنانية، مؤيدة للمتشددين الذين استولوا على الحرم المكي الشريف. وقد اختفى السعيد في طريقه إلى مبنى صحيفة السفير لإجراء مقابلة صحفية مع رئيس تحريرها طلال سلمان، فيما يبدو أنه عملية اختطاف نتيجة لمواقفه المعارضة بحدة للحكم في السعودية. وباختفائه، لم يعد هناك من يتحدث باسم الاتحاد، وتوقفت نهائياً النشرات والبيانات التي تصدر باسمه.

## ٢ - تنظيم الضباط الأحرار

لا توجد معلومات دقيقة عن المرحلة التي تأسس فيها هذا التنظيم. وكل ما هو متوفر لدينا هو أن التنظيم عسكري، يؤمن بمبادئ ثورة ٢٣ يوليو، ويرى في الرئيس جمال عبد الناصر قائداً ملهماً، ومعبّراً عن أماني

الشعوب العربية، في التحرر والوحدة. ويهدف التنظيم إلى القيام بانقلاب عسكري، على طريقة الانقلابات و«الثورات» التي حدثت بالوطن العربي. وبسبب طابعه السري الصارم، تجنّب إصدار أي بيان يعبر عن الأهداف التي يناضل من أجلها.

في حملة الاعتقالات التي شملت جميع التنظيمات السياسية بالجزيرة العربية. هرب عدد من أعضاء هذا التنظيم إلى الخارج واستقروا في القاهرة ودمشق وبغداد، برز منهم سعود المعمر، الملحق العسكري السعودي في اليابان، وقد توفي بالسجن، وابن عمه ناصر المعمر، الذي عاد إلى المملكة بعد اغتيال الملك فيصل، واتجه إلى العمل التجاري وتوفي قبل عدة سنوات بعد إصابته بسرطان في الكبد.

في بغداد نشط العسكريون المنتمون إلى تنظيم الضباط الأحرار، في مجال الإعلام الموجّه، عبر برنامج «صوت الشعب من قلب الجزيرة العربية» الذي كان يبثّ يومياً من بغداد. كما نشطوا في دورية صوت الطلبة التي تصدر عن مكتب الخليج والجزيرة في القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي.

وقد عاد هؤلاء جميعاً إلى المملكة، عام ١٩٧٥، بعد اغتيال الملك فيصل واعتلاء الملك خالد بن عبد العزيز العرش، إثر صدور عفو ملكي عام عن السجناء والفارين السياسيين إلى الخارج. لتنتهي بذلك مسيرة هذا التنظيم.

## خاتمة

ارتبط الوجود الناصري في العربية السعودية بمرحلة النهوض القومي، وبالحقبة الناصرية، التي لم تتجاوز العقدين من الزمن. وكان نصيب المملكة فيها زمنياً أقل من ذلك بكثير، وفي هذا السياق يمكن تسجيل مجموعة من الملاحظات:

١ - إن الوجود الناصري في الجزيرة هو شعبي بالدرجة الأولى أكثر مما هو حضور منظم. وذلك ما تكشف عنه محدودية النشاطات الجماهيرية التي اضطلع بها التنظيمان الناصريان.

٢ - إن الدور الأكبر للفكر الناصري، قد تمثل في

الحراك الجماهيري المتعدد الأبعاد، بالطريقة التي تناولنا لمحات منها. وهذا الحراك بحاجة أكثر إلى المزيد من المتابعة والقراءة والتحليل.

٣ - إن قِصَر الفترة الزمنية التي عمّ فيها الوجود الناصري بالجزيرة العربية. فقد بدأ في التعبير عن ذاته بوضوح بعد العدوان الإسرائيلي - البريطاني - الفرنسي على مصر عام ١٩٥٦، وانتهى وجوده بعد حملة الاعتقالات التي شملت مختلف مدن العربية السعودية في بداية عام ١٩٦٩.

٤ - إن وجود التنظيمات الناصرية بالعربية السعودية، بخلاف الوجود الناصري في معظم البلدان العربية، انتهى قبل رحيل الرئيس جمال عبد الناصر، في حين برز بعد رحيله كثير من التنظيمات الناصرية في لبنان وسورية والسودان وتونس.

وفي النهاية، يبقى ما ورد في هذه الورقة قراءة أولية، لعلّها تكون محرضاً لدراسات وبحوث مستقبلية أوسع، ليضطلع بها الباحثون والمهتمون بالشأن الوطني والقومي.

## القسم الثالث

القضايا القومية العربية

في فكر وممارسات التيارات السياسية الوطنية



## الفصل الخامس

### الاتجاهات العروبية والقومية للأحزاب والحركات الوطنية في الهلال الخصيب

#### ٣٤ — الاتجاهات العروبية للأحزاب الوطنية في العراق (حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي)

مفيد الزبيدي

«جماعة الأهالي» التي تكوّنت من فئة متعلمة من خريجي المعاهد العليا، ومن عناصر وطنية تطالب بالاستقلال السياسي، ولكن ببعده الاجتماعي، والعناية بمصالح (الأهالي) أي الشعب، تلك المصالح الاجتماعية والاقتصادية. ومثلها في تلك المرحلة كل من حسين جميل وعبد القادر إسماعيل، وانضمّ إليهما محمد حديد وعبد الفتاح إبراهيم، ثم صدرت في العام ١٩٣٠ جريدة الأهالي لسان حال الجماعة. وفي العام ١٩٣٢ انضم إلى المجموعة كل من كامل الجادرجي ومحمد جعفر أبو التمن وعزيز شريف.

وفي العام ١٩٣٥ التحق بهم أيضاً حكمت سليمان. واشتدّ بعد ذلك الصراع داخل «جماعة الأهالي» بين تيارين الأول: تيار يساري، يقوده عبد الفتاح إبراهيم، والتيار الآخر، تيار يميني، يقوده حكمت سليمان ومحمد جعفر أبو التمن، وبرز بينهما (تيار وسط) يقوده كل من محمد حديد وكامل الجادرجي

تطورت الحركة الوطنية في العراق منذ الحرب العالمية الثانية، واتسعت نشاطاتها على الصُّعد الداخلية والإقليمية والعربية، حيث ظهرت الأحزاب الوطنية والقومية التي تدعو إلى الاستقلال والسيادة الوطنية والتحرر والوحدة العربية وتبني الأفكار والطروحات العروبية. ومن بين هذه الأحزاب الوطنية ظهر «حزب الاستقلال» و«الحزب الوطني الديمقراطي» في نشاطهما وعملهما النضالي الوطني والقومي، سواء تجاه الحكومات العراقية المتعاقبة في تلك المرحلة من تكوين العراق المعاصر خلال العهد الملكي (١٩٢١ - ١٩٥٨) والسنوات التي تلتها، أو في القضايا والأحداث القومية التي شهدتها الوطن العربي آنذاك.

#### أولاً: حزب الاستقلال

##### ١ — التأسيس

ظهرت في عقد الثلاثينيات من القرن العشرين



من أجل تحقيق التوافق بين التيارين السابقين<sup>(١)</sup>.

وأخذت «جماعة الأهالي» تستعد لمزاولة العمل الحزبي بعد أن أتيحت لها فرصة ذلك بعد الحرب العالمية الثانية، عندما أشار الوصي على عرش العراق الأمير عبد الإله بالسماح بتأليف الأحزاب السياسية بعد نهاية الحرب. وقد تشكلت من داخل «جماعة الأهالي» ثلاثة أحزاب. فقدّم كامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل طلباً إلى وزارة الداخلية لتأليف حزب سياسي هو «الحزب الوطني الديمقراطي»، وقدّم عبد الفتاح إبراهيم طلباً أيضاً لتأسيس «حزب الاتحاد الوطني»، وقدّم عزيز شريف طلباً آخر لتأليف «حزب الشعب»، وأجازت وزارة الداخلية في الثاني من نيسان/أبريل ١٩٤٦ هذه الأحزاب الثلاثة<sup>(٢)</sup>.

ومن جهة أخرى فقد أدى ظهور «جماعة الأهالي» إلى تكتل الشباب القوميين في «نادي المثني بن حارثة» الذي تأسس لبعث الروح القومية في الشعب العراقي، وإحياء التراث القومي، ونشر الثقافة العربية في المجتمع. وضمّ في صفوفه أساتذة وطلاباً ومحامين ومدرسين وأطباء. وكان رئيس النادي د. صائب شوكت ومعه محمد مهدي كبة نائباً للرئيس، واستمر النادي يعمل حتى ما بعد قيام ثورة أيار/مايو ١٩٤١ عندما قرّرت السلطات اعتقال أعضائه، ومصادرة ممتلكاته. وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وإلقاء الوصي عبد الإله بياناً حول عزم الحكومة - كما ذكرنا - على إجازة تأليف الأحزاب قدّم هؤلاء الشباب طلباً إلى وزارة الداخلية بعد أن تمّ إطلاق سراحهم لتشكيل حزب سياسي حمل اسم «حزب الاستقلال»، حيث وافقت الوزارة عليه، وأعلن رسمياً وعلنياً عن تأسيس حزب الاستقلال<sup>(٣)</sup>.

بعد الأحداث والتداعيات التي شهدتها العراق بعد فشل ثورة أيار/مايو ١٩٤١ أخذت فكرة إنشاء حزب

قومي تراود أذهان بعض الشباب، من بينهم فائق السامرائي ومحمد صديق شنشل وخليل كبة. وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية اتصل محمد صديق شنشل بمحمد مهدي كبة من أجل تأسيس حزب قومي. وبالفعل تقدّم بالطلب لإنشاء هذا الحزب إلى وزارة الداخلية كل من محمد مهدي كبة ومحمد صديق شنشل وفائق السامرائي وداود السعدي وإسماعيل عبد الهادي الغانم وعبد الرزاق الظاهر وفاضل معلقة وعلي القزويني وعبد المحسن الدوري ورزوق شماس، وقد ضمّ الحزب في صفوفه أعضاء من نادي المثني بن حارثة وشباباً من التيار القومي العربي في العراق وطلاباً وفلاحين وعمالاً وأصحاب مهنة حرة من مختلف الفئات الاجتماعية في المجتمع العراقي<sup>(٤)</sup>.

ويعتبر محمد صديق شنشل من أبرز مؤسسي وقيادي «حزب الاستقلال»، وقد ولد في مدينة الموصل عام ١٩١٠، وانتقل إلى بغداد ودرس في مدارسها الابتدائية والثانوية، ثم دخل كلية الحقوق، ثم انتقل إلى معهد الحقوق بالشام وتخرج منه في العام ١٩٣٣، ثم ذهب إلى جامعة باريس في فرنسا، وحصل على (دبلوم) في القانون الدولي والاقتصاد السياسي، وعاد إلى العمل في وزارة الخارجية العراقية في العام ١٩٣٩.

والتحق شنشل بنادي المثني بن حارثة، ثم عين مديراً عاماً للدعاية، وأعلن تأييده لثورة أيار/مايو ١٩٤١، واعتقل بعد فشلها وأبعد إلى عربستان في جنوب إيران، ثم أرسل إلى جنوب أفريقيا، إلى أن عاد إلى بغداد وسجن في أبو غريب، وانتقل بعدها إلى سجون البصرة والعمارة ونقرة السلطان في مدينة السماوة في جنوب العراق، إلى أن أطلق سراحه بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، حيث شارك في تأسيس الحزب الوطني الجديد الذي حمل اسم «حزب الاستقلال»، وظلّ شنشل يزاوّل العمل السياسي حتى

(١) عبد الأمير هادي العكام، حزب الاستقلال العراقي، ١٩٤٦ - ١٩٥٨، ط ٢ (بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٦)، ص ١٣ -

١٦، وحول التفاصيل، انظر: مجيد خدوري، العراق الجمهوري (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٤).

(٢) العكام، المصدر نفسه، ص ١٥ - ١٦، وجعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق، ١٩٤١ - ١٩٥٣ (النجف: دار

الحكمة للنشر، ١٩٧٦).

(٣) العكام، المصدر نفسه، ص ١٦ - ١٧.

(٤) هادي حسن عليوي، الأحزاب السياسية في العراق السرية والعلنية (بيروت: رياض الريس للكتاب، ٢٠٠١)، ص ١١٣ - ١١٤.

العام ١٩٦٨ عندما تغير الوضع السياسي في العراق بمجيء ثورة ١٧ - ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٦٨، فاعتزل العمل السياسي. وعرف شنشل بمواقفه الوطنية والقومية في الأحداث التي مرت بالعراق والأمة العربية<sup>(٥)</sup>.

أما المؤسس البارز الآخر لـ «حزب الاستقلال» فهو محمد مهدي كبة الذي ولد في مدينة سامراء في شمال بغداد في العام ١٩٠٠، وهو ينحدر من أسرة عربية من قبيلة ربيعة، وتعلّم في مدارس سامراء، وفي العام ١٩١٧ انتقل مع عائلته إلى الكاظمية في بغداد، وواصل دراسته في مدرسة الشيخ الخالصي الدينية، وشارك في العام ١٩٣٥ في نادي المثني بن حارثة، وشكل «جمعية الدفاع عن فلسطين» مع العميد طه الهاشمي، وقد جمعوا التبرعات للشعب الفلسطيني، وزار محمد مهدي كبة اليمن من أجل إدخالها في الدفاع والتعاون العربي المشترك إلى جانب العراق والمملكة العربية السعودية، ثم أصبح عام ١٩٣٧ نائباً في مجلس النواب ودعم قيام ثورة أيار/ مايو ١٩٤١. وبعد إغلاق نادي المثني بن حارثة أسهم محمد مهدي كبة في «جمعية الجوال العربي»، و«نادي القلم»، ثم أسس مع آخرين حزباً جديداً هو «حزب الاستقلال» عام ١٩٤٦، وأصدر جريدة «لواء الاستقلال» في ٤ آب/ أغسطس من العام نفسه لسان حال الحزب الجديد، وقد رأس تحريرها خليل كبة ومعه قاسم همودي، وتولى بعد ذلك محمد مهدي كبة وزارة التموين في الحكومة العراقية برئاسة محمد الصدر، ثم أعلن كبة استقالته منها لخلافات حول سياسة الحكومة في القضايا الداخلية، إلى أن أصبح عضواً في مجلس السيادة في عهد عبد الكريم قاسم (١٩٥٨ - ١٩٦٣) بعد قيام ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، ولكنه عاد وانسحب من العمل السياسي، وظل معتكفاً في منزله ببغداد حتى وفاته عام ١٩٨٤<sup>(٦)</sup>.

بعد إجازة «حزب الاستقلال» في الثاني من

نيسان/ أبريل ١٩٤٦ عقد هذا الحزب مؤتمراً في التاسع عشر من الشهر نفسه فاز محمد مهدي كبة برئاسة الحزب، وإبراهيم الراوي نائباً له وداوود السعدي معتمداً عاماً و خليل كبة نائباً أول للمعتمد وعبد الرزاق الظاهر نائباً ثانياً، وفائق السامرائي أمين السر العام، وإسماعيل الغانم محاسباً عاماً، وعبد الرحمن الخضير أميناً للصندوق. وصدرت جريدة «لواء الاستقلال» في الرابع من آب/ أغسطس ١٩٤٦ و بقيت إلى التاسع والعشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٥٤ عندما ألغيت إثر صدور مرسوم إلغاء الأحزاب والجمعيات السياسية في العراق رقم ١٩ لسنة ١٩٥٤. ثم في الثاني عشر من أيلول/ سبتمبر ١٩٥٣ أصدر الحزب جريدة «صدى لواء الاستقلال» بعد أن تم إعادة عمل الأحزاب وممارسة نشاطاتها، ثم عادت جريدة «لواء الاستقلال»، وأصدر الحزب أيضاً بعض النشرات السياسية والفكرية وكراسة واحدة عن أعماله بمناسبة مرور سنة على تأسيسه<sup>(٧)</sup>.

## ٢ - أهداف الحزب وبرنامجه

كانت أهداف «حزب الاستقلال» واضحة في برنامجه السياسي سواء في السياسة الداخلية أم في السياسة الخارجية. ففي المجال الخارجي أكد تعزيز كيان العراق الدولي لاستكمال سيادته وتقوية الجامعة العربية لإقامة كيان نظام اتحادي بين الدول العربية، والسعي إلى تبديل المعاهدة العراقية - البريطانية من أجل الوصول إلى السيادة العراقية والاهتمام والعناية بالبلاد العربية كافة وتمكينها من الاستقلال وتقرير المصير واتحادها بالجامعة العربية، وأكد أن فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي وأن تبقى دولة عربية، وضرورة مكافحة الصهيونية ومقاومة الوطن القومي لليهود ومقاومة إنشاء دولة يهودية فيها، وإذكاء روح الصداقة وتقوية الصلات السياسية والثقافية والاقتصادية مع الأمم الأخرى،

(٥) العكام، المصدر نفسه، ص ٢٥؛ التفاصيل، انظر: محمد مظفر الأدهمي، الأبعاد القومية لثورة مايس ١٩٤١ في العراق، الموسوعة الصغيرة؛ ٦٥ (بغداد: وزارة الثقافة والإعلام؛ دار الجاحظ، ١٩٨٠).

(٦) حميد المطيعي، «محمد مهدي كبة معلم الفكرة القومية رمز عراقي اختار العروبة هدية وانتماء»، الزمان (بغداد)، ٢٢/ ١٢/ ٢٠٠٣، وسيف الدين عبد الجبار، «الشيخ محمد مهدي كبة معارض عنيد ومتمسك بالمبادئ»، الزمان، ٤/ ١/ ٢٠٠٥.

(٧) العكام، حزب الاستقلال العراقي، ١٩٤٦ - ١٩٥٨، ص ٢٨ - ٣١، وعادل غفوري خليل، أحزاب المعارضة العلنية في العراق، ١٩٤٦ - ١٩٥٤ (بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٤).

وتوثيق الصلات بين المهاجر العربي ووطنه الأول، وتوثيق الروابط مع الشعوب الإسلامية خارج البلاد العربية. وبهذا كان «حزب الاستقلال» حزباً عربياً قومياً في سياسته وأهدافه وبرنامجه، حيث دعا إلى الوحدة العربية في إطار الجامعة العربية وهي في بدايات تأسيسها، وتبنى أيضاً القضايا القومية في فلسطين وعربستان ومراكش، ودعم وحدة مصر وسورية التي اعتبرها خطوة أولى على طريق الوحدة العربية الأكبر<sup>(٨)</sup>.

أما في السياسة الداخلية للحزب، فقد أكد البرنامج أو النظام الداخلي توطيد الحياة الدستورية الصحيحة في البلاد من خلال إصلاح قوانين الانتخاب لجعل المجالس النيابية تمثل الشعب تمثيلاً حقيقياً، والاهتمام بالمجالس البلدية والإدارية بالانتخاب، وإصلاح الإدارة والجهاز الحكومي، والاهتمام بكفاءة الموظفين واللامركزية في الإدارة، وأن تكون البلديات مستقلة عن الحكومة وتعزيز استقلال القضاء وتوحيد نظمه وإصلاح القوانين وضمان سلامة تنفيذها والمساواة أمام القوانين بالحقوق والواجبات والحريات العامة، وضمان تطبيق نصوص الدستور، والاهتمام بالصحافة والعناية بالجيش ووحداته وإلغاء البعثة البريطانية العسكرية وإصلاح ما أفسده التدخل الأجنبي، والاهتمام بالتجنيد الإجباري وحسن تطبيقه والعناية بالمدارس والكتليات العسكرية والتسليح بالجيش وإنشاء المعامل العسكرية، وإنماء الروح الوطنية والثقافة العامة لأفراد الجيش، وإعادة النظر في ضباط الجيش، وتنظيم وسائل الدعاية وإبقاء الجيش بعيداً عن السياسة وإصلاح الشرطة ورفع مستواها، وأكد الحزب أيضاً تقديس القومية واحترام القوميات الأخرى غير العربية في العراق<sup>(٩)</sup>. أما في المجال الاقتصادي فقد أكد الحزب محاربة البطالة والفقر وتوزيع الأراضي الزراعية بشكل

عادل وحل مشكلة الأراضي واستثمار جميع المواد الزراعية وزيادة الإنتاج الزراعي.

وقد أسهم «حزب الاستقلال» في الحياة السياسية في العراق حيث شارك في وزارة محمد الصدر من خلال رئيس الحزب محمد مهدي كبة كوزير للتموين، وأعلن الحزب أن دخوله الحكومة لرغبته في تحقيق المطالب الشعبية. وظل الحزب الوحيد الذي يعمل بشكل علني بعد تجميد بعض الأحزاب العراقية، علماً بأن الحزب كان له موقف من الحرب العربية - الإسرائيلية عام ١٩٤٨ حيث طالب محمد صديق شنشل بالاستمرار بالحرب حتى تحرير فلسطين، وأن الهدنة برأيه تبرير للاستعمار. ثم قدم محمد مهدي كبة استقالته من الحكومة في السابع من حزيران/يونيو ١٩٤٨ احتجاجاً على تدخلات حكومية في الانتخابات النيابية آنذاك<sup>(١٠)</sup>.

ووقف «حزب الاستقلال» موقفاً حازماً من قضية النفط، وأصدر في الحادي والعشرين من آب/أغسطس ١٩٥١ بياناً مفصلاً عن الاتفاقية النفطية بين الحكومة العراقية والشركات الأجنبية، ودعا إلى النضال من أجل تحقيق التأميم ورفض الاتفاق الجديد مع الشركات النفطية. وشارك الحزب في انتفاضة تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢ والجهة الانتخابية لسنة ١٩٥٤ والهيئة التأسيسية لـ «حزب المؤتمر الوطني»، وهو حزب جديد ضمّ ائتلاًفاً من بعض الأحزاب الوطنية في الساحة السياسية في العراق<sup>(١١)</sup>.

وفي شباط/فبراير ١٩٥٧ تشكلت «جبهة الاتحاد الوطني» التي ضمت في صفوفها «حزب الاستقلال»، وإلى جانبه «الحزب الوطني الديمقراطي» و«حزب البعث العربي الاشتراكي» و«الحزب الشيوعي» و«حركة القوميين العرب»، وعددًا من المستقلين، وأشادت الجبهة بالوحدة العربية ودعمت وحدة مصر وسورية ورغبة الشعبين في

(٨) العكام، المصدر نفسه، ص ٣٣ - ٣٥.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٥ - ٣٦.

(١٠) غانم محمد صالح، «النظام السياسي في العراق، ١٩٤٨ - ١٩٥٨»، (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧١)، ص ١٥٢ - ١٥٣، وعبد الرزاق الحسني، تاريخ الوزارات العراقية، ج ٧ (بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٦)، ص ٣١٢.

(١١) عبد الجبار عبد مصطفى، تجربة العمل الجبهوي في العراق بين ١٩٢١ - ١٩٥٨، سلسلة دراسات؛ ٥٧ (بغداد: وزارة الثقافة والفنون، ١٩٧٨)، ص ١٢٤ - ١٢٥.

تحقيق ذلك، والعمل على تحرير العراق وإلحاقه بركب العروبة، ودعم فكرة قيام الثورة ضد الحكم الملكي في العراق، وأبدت الجبهة موافقتها على المشاركة فيها وخاصة «حزب الاستقلال»، حيث اتصل أحد مؤسسي الحزب وهو محمد صديق شنشل بكتلة الضباط الأحرار في أواخر عام ١٩٥٧ ومطلع عام ١٩٥٨<sup>(١٢)</sup>.

ودخل «حزب الاستقلال» بعد قيام ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ من خلال رئيسه محمد مهدي كبة في مجلس السيادة. وشارك الحزب في الوزارة الأولى من خلال سكرتير الحزب محمد صديق شنشل الذي أصبح وزيراً للإرشاد، كما شارك أيضاً نائب رئيس الحزب فائق السامرائي الذي أصبح سفيراً للعراق في مصر، وكان له تحرك يسعى إلى الإسراع في إقامة الوحدة مع مصر إلى جانب موقف حزب البعث العربي الاشتراكي الذي كان يؤيد ذلك، والضغط على عبد الكريم قاسم بهذا الخصوص. أما محمد صديق شنشل فكان له رأي آخر فهو يريد تحقيق الوحدة بشكل تدريجي، في حين أكد دستور «حزب الاستقلال» عام ١٩٥٩، الذي وُزِعَ سراً، إقامة الوحدة العربية، وبأن العراق جزء من الأمة العربية في محاولة من شباب الحزب لإعادة بناء الحزب وتنظيمه سياسياً وفكرياً. ولكن عدم تحقيق آليات الوحدة في ظل حكومة عبد الكريم قاسم دفعت إلى استقالة محمد صديق شنشل مع الوزراء القوميين من الحكومة في السابع من شباط/ فبراير ١٩٥٩، ثم استقال فائق السامرائي من عمله بعد أحداث ثورة عبد الوهاب الشواف في الموصل في الثامن من آذار/ مارس ١٩٥٩ وتزايد النفوذ الشيوعي في البلاد، والتحاق السامرائي بالقوى المعارضة لحكم عبد الكريم قاسم المساند للشيوعيين، وبذلك تقلص نشاط «حزب الاستقلال» السياسي وأصيب بحالة من الانشقاق، والتحق معظم كوادره بتنظيم آخر هو «الحزب العربي الاشتراكي» بعد عام ١٩٦٠<sup>(١٣)</sup>.

وقد تعرض «حزب الاستقلال» بعد العام ١٩٥٩ إلى التفكك وانسحاب أغلب أعضائه القوميين، والتجأ بعد ذلك إلى العمل السري في إطار نظام خلايا، وتصدى لنشاط الشيوعيين المتزايد في العراق آنذاك، واجتمع عدد من القوميين العرب مع عددٍ من أعضاء «حزب الاستقلال» السابقين في (دار شاكر مصطفى سليم) وهو أستاذ جامعي قومي الاتجاه، وبحسوا الأوضاع في البلاد مع تزايد نفوذ الشيوعيين، وموقف القوى القومية من فكرة تشكيل جبهة قومية جديدة، وأدت أحداث ثورة عبد الوهاب الشواف في الموصل في العام ١٩٥٩، إلى استقالة الوزراء القوميين، واعتقال عشرات من أعضاء «حزب الاستقلال»، ولم يبق في أيلول/ سبتمبر من العام نفسه لـ «حزب الاستقلال» من نشاط سياسي علني عام، وتحوّل إلى حزب وطني قومي سري، تتألف غالبية كوادره من التيار القومي في الحزب، وهم عبد الرزاق الشيبب وعبد العال الصكبان وتوفيق المؤمن ومالك دوهان الحسن وغري الحاج أحمد وأحمد هادي الحبوبي وقاسم المفتي، في حين ظلّ محمد مهدي كبة ومحمد صديق شنشل ضمن التيار القطري الذي يعمل بشكل علني داخل الحزب<sup>(١٤)</sup>.

وفي أيار/ مايو ١٩٦٠ اقترح قادة «حزب البعث العربي الاشتراكي» إقامة حلفٍ للأحزاب الوطنية والقومية باسم (الجبهة القومية) لإسقاط حكم عبد الكريم قاسم ومقاومة الشيوعيين، ونفذهم المتزايد في البلاد. وضمت الجبهة في صفوفها كلاً من «حزب الاستقلال» و«حزب البعث العربي الاشتراكي» و«حركة القوميين العرب»، وأصدرت بياناتٍ سياسية بهذا الخصوص، حيث مثل محمد صديق شنشل «حزب الاستقلال» في الجبهة، إلى جانب ممثلين آخرين عن «حزب البعث العربي الاشتراكي»، و«القوميين العرب»، و«الرابطة القومية»، و«نقابة المحامين»، و«نقابة الأطباء»، و«نقابة المعلمين»، و«الضباط المستقلين»، وأصدرت هذه الجبهة بياناتٍ عن

(١٢) سعد مهدي شلاش، حركة القوميين العرب ودورها في التطورات السياسية في العراق، ١٩٥٨ - ١٩٦٦، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤)، ص ١١٤.

(١٣) عبد الفتاح يحيى البوتاني، العراق: دراسة في التطورات السياسية الداخلية، ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ - ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣ (دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨)، ص ١٨٠ - ١٨١.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٣١٤ - ٣١٥.

الأحداث الوطنية والقومية مثل ثورة عبد الوهاب الشواف والقضية الفلسطينية وغيرها<sup>(١٥)</sup>.

وقد شارك «حزب الاستقلال» في الإعداد والتحضير لتشكيل (الاتحاد الاشتراكي العربي) في العام ١٩٦٤ في عهد الرئيس عبد السلام عارف (١٩٦٣ - ١٩٦٦). وتم تشكيل هيئة تحضيرية لإعداد ميثاق التنظيم، وكان عبد الستار علي الحسين ممثلاً عن «حزب الاستقلال» فيه، ولكن الحزب انسحب مع ممثله من الاجتماع التحضيري، وظل خارج الاتحاد، مبرراً ذلك باعتراضه على آلية عمل الاتحاد<sup>(١٦)</sup>.

### ٣ - مواقف الحزب من القضايا العربية

تميّز «حزب الاستقلال» باعتزازه بالقومية العربية فضلاً عن احترامه القوميات الأخرى، وكان (حزباً قومياً) في نظرته وأفكاره، و(حزباً إقليمياً) في تنظيمه، وله مساهمات في الفعاليات والأنشطة الوطنية والقومية. وتصدى لمعاهدة بورتسموث في العام ١٩٤٨، وشارك في انتفاضة العام ١٩٥٢، واستنكر الأحلاف العسكرية، وأيد ثورة مصر العربية عام ١٩٥٢ وساندها في العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ وشارك في الجبهات والاتحادات القومية التي ظهرت في العراق، ومارس عمله العلني في البلاد<sup>(١٧)</sup>. واهتم «حزب الاستقلال» بالعديد من القضايا العربية والقومية في تلك المرحلة المهمة والعصيبة من تاريخها المعاصر وأبرزها:

#### أ - القضية الفلسطينية

اهتم «حزب الاستقلال» بالقضية الفلسطينية لأنها صلب القضية العربية، وكتب أعضاؤه العديد من المقالات في صحفه، وعقد ندوات فكرية وسياسية حول ذلك، وتعاون مع أحزاب أخرى لتوحيد النضال من أجلها، وأرسل متطوعين إلى فلسطين، معارضاً

تقسيمها، وقاوم إنشاء وطن قومي لليهود واستنكر مواقف بعض الحكومات العربية منها، وأكد في النظام الأساسي للحزب بأن فلسطين جزء لا يتجزأ من الوطن العربي ويجب أن تبقى عربية، وأن من أولى واجبات الحزب مكافحة الصهيونية ومقاومة الوطن القومي لليهود وإنشاء دولة يهودية فيها أو في أي قسم منها<sup>(١٨)</sup>.

وقررت الهيئة المؤسسة للحزب إعداد مذكرة حول فلسطين قدمها رئيس الحزب محمد مهدي كبة رداً على لجنة التحقيق الإنكليزية - الأمريكية بشأن فلسطين، التي وصلت إلى بغداد في السادس عشر من آذار/ مارس ١٩٤٦. وأكد فيها أن الحزب يرى حل المشكلة من خلال إيقاف الهجرة اليهودية إيقافاً تاماً وغلق أبواب البلاد في وجه الغرباء الذين يريدون الاستيلاء على فلسطين وطرد العرب منها، وإلغاء الانتداب على فلسطين، كما ألغى عن الدول العربية وإعلان الاستقلال التام تمهيداً للانضمام إلى جامعة الدول العربية، ومنع التنظيمات العسكرية السرية والعلنية للصهيونية، وإيقاف معامل العتاد التي تعمل لحسابهم وتجريدتهم من السلاح، وإعادة المبعدين السياسيين من أبناء فلسطين الذين شردتهم الحكومة البريطانية إرضاءً لسياستها الموالية للصهيونية. ودعا محمد مهدي كبة إلى عقد اجتماع لمجلس النواب العراقي والأعيان والسياسيين والصحفيين في الثالث من أيار/ مايو ١٩٤٦ في مجلس النواب من أجل التداول في القضية الفلسطينية، وقدم كبة بياناً تناول فيه معالجة القضية الفلسطينية، وطالب الحكومة العراقية بإعادة النظر في جميع المعاهدات والاتفاقيات التي عقدت مع الدولتين المشتركتين في وضع التقرير وهما بريطانيا والولايات المتحدة، واتباع العراق بالتشاور مع الدول العربية الأخرى سياسة خارجية جديدة لاستمرار المساعدة والعون من الدول التي أكدت عطفها على الدول المنكوبة بالاستعمار، والتوسط لدى جامعة الدول العربية لعرض

(١٥) شلاش، المصدر نفسه، ص ١٢٩ - ١٣٨.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٨٣.

(١٧) خليل كبة، العراق أمسه وغده (بيروت: دار الريجاني للطباعة والنشر، ١٩٦٦)، ص ٦٧، ومحمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم

الأحداث، ١٩١٨ - ١٩٥٨ (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩)، ص ١٥٣ و ١٨٧.

(١٨) «حزب الاستقلال النظامان الأساسي والداخلي»، نقلاً عن: العكام، حزب الاستقلال العراقي، ١٩٤٦ - ١٩٥٨، ص ٨٣،

وغانم محمد صالح، العراق والوحدة العربية بين ١٩٣٩ - ١٩٥٨: الفكر والممارسة (بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ١٩٩٠).

القضية الفلسطينية في مجلس الأمن الدولي، والاستعداد للاشتراك مع عرب فلسطين في مواجهة القوة بالقوة، وفتح مكاتب للتطوع والانخراط في صفوف المجاهدين والمناضلين للدفاع عن كيان فلسطين، وإخراج اليهود الذين دخلوا فلسطين بالاحتلال والقوة، والاتصال فوراً بالهيئات والمنظمات الشعبية والقومية لتنسيق جهودها، وتوحيد مساعيها، والتعاون التام، واتخاذ ما يلزم من الإجراءات والتدابير الفعالة لمنع انتقال الأراضي من فلسطين إلى اليهود منعاً تاماً وبأي شكل كان<sup>(١٩)</sup>.

وتشكلت لجنة مشتركة من الأحزاب العراقية للدفاع عن فلسطين في الثاني والعشرين من أيار/مايو ١٩٤٦. وأصدر «حزب الاستقلال» بياناً دعا فيه أعضاءه إلى تنفيذ مقررات اللجنة المشتركة حول قضية فلسطين، وقررت الهيئة التنفيذية للحزب القيام بالإضراب العام في الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٦ في ذكرى صدور وعد بلفور المشؤوم الصادر في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩١٧، وكتبت جريدة «لواء الاستقلال» مقالات عدة عن فلسطين هاجمت فيها المشروع اليهودي والموقف البريطاني، وطالبت بحل القضية الفلسطينية، ثم هاجم محمد مهدي كبة جامعة الدول العربية في خطاب له أمام مجلس النواب، ووصفها بأنها لم تستطع توحيد القيادات العسكرية أثناء حرب فلسطين في هذه الجامعة، والتي لم تستطع تنسيق جهودها ومساعدتها في الميدانين العسكري والسياسي بشأن قضية فلسطين<sup>(٢٠)</sup>.

وقام «حزب الاستقلال» بمظاهرات بعد الهدنة التي عقدت في حرب العام ١٩٤٨ بين العرب وإسرائيل، واستمرّ الحزب يدعو إلى الحرب واستئناف القتال، وقام بسلسلة مظاهرات في بغداد مطالباً بقطع النفط عن حيفا لإجبار الحكومة على القتال، وندد بموقف العرب حيال قبولهم نزع السلاح في القدس،

وطالب محمد صديق شنشل بالاستمرار في الحرب حتى تحرير فلسطين، وهو نفس موقف فائق السامرائي أحد قيادات «حزب الاستقلال»<sup>(٢١)</sup>.

ثم اعتبر «حزب الاستقلال» أن قيام ما تسمى بـ «دولة إسرائيل» في العام ١٩٤٨، واعتراف الولايات المتحدة بها ومساعدتها، هو عدوان أمريكي جديد على العرب والإنسانية. وطالب بمواصلة الكفاح حتى يتم تحرير فلسطين من الإرهاب الصهيوني كما وصفه، وإعادة السلم إلى المناطق المقدسة هذه. وطالب فائق السامرائي في مقالة له في جريدة «لواء الاستقلال» في العشرين تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨ بإنهاء حالة الركود السياسي العربي تجاه قضية فلسطين، وطالب محمد مهدي كبة أمام مجلس النواب، الحكومة باستئناف القتال، ونجدة الجيش المصري المشارك في الحرب ضد إسرائيل<sup>(٢٢)</sup>.

وقد ظلّ «حزب الاستقلال» في مواقفه ثابتاً في دعم الشعب الفلسطيني، وهاجم مشاريع الاستيطان، وأكد أن حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين خاصة، والعرب عامة، هو في عودتهم إلى أوطانهم، وتوحيدهم عن الأضرار التي لحقت بهم ومصادرة أملاكهم، وأن على الدول العربية أن تعمل على إبقائهم على مقربة من حدود فلسطين، وأن تمدّهم بكل وسائل وإمكانات دعمهم، وتوزيع جزء من عائدات النفط العربي على اللاجئين الفلسطينيين<sup>(٢٣)</sup>.

## ب - الجامعة الشعبية

رأى «حزب الاستقلال» أن العراق يعاني مشكلات سياسية مع بقية الدول العربية، والسبب الأساس هو الاستعمار الأجنبي، وأن المطلب القومي هو تأسيس حزب قومي له ميثاق وبرنامج سياسي واحد، وتأسيس جامعة شعبية من كل الأحزاب القومية في الدول

(١٩) العكام، المصدر نفسه، ص ٨٣ - ٨٥.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٢٣ - ١٢٤.

(٢١) لواء الاستقلال (بغداد): ٢٧/٦/١٩٤٦ و ٦/٧/١٩٤٨.

(٢٢) لواء الاستقلال: ١٨/٧/١٩٤٨؛ ٢٧/٥/١٩٤٨، و ١٩/١٠/١٩٤٨، نقلاً عن: فاضل محمد حسين البدراني، الفكر القومي

لدى الأحزاب والحركات السياسية في العراق، ١٩٤٥ - ١٩٥٨، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥٤ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥)، ص ١٧٠ - ١٧١.

(٢٣) لواء الاستقلال: ٢٤/١/١٩٤٨، و ٢٢/١٠/١٩٤٨.

العربية، وأن يكون لها مؤتمر سنوي يعقد بالتناوب في العواصم العربية، ولها مكتب دائم ممثل فيه كل الدول العربية بالتساوي، ويكون اختصاصه تنفيذ مقررات المؤتمر السنوي وإعداد جدول الأعمال.

ووجه «حزب الاستقلال» كتاباً إلى الأحزاب السياسية في مصر وسورية ولبنان وفلسطين، وإلى هيئات قومية في الدول العربية يدعو فيه إلى عقد مؤتمر عربي يبحث حل المشكلات العربية، وإقامة جامعة شعبية تقف إلى جانب جامعة الدول العربية، وأن تقوم الجامعة الشعبية بدعم جامعة الدول العربية الرسمية للعمل في مصلحة العرب، لأنها جامعة غير رسمية، ولا ترتبط إلا بالمبادئ التي تقررها المنظمات العربية ومطالب الأمة العربية. وقرر الحزب من أجل تحقيق هذه الفكرة دعوة الأحزاب والهيئات العربية إلى عقد مؤتمر عربي يناقش الأسس التي تركز عليها الجامعة الشعبية، وتأليف هيئة تحضيرية لوضع النظام الداخلي، والإشراف على الخطوات اللازمة للتأسيس.

وقد أيدت الصحافة العربية والأحزاب العربية آنذاك هذه الفكرة التي طرحها «حزب الاستقلال»، وأوفد الحزب عبد الرزاق الظاهر نائب المتمدن العام الأول إلى القاهرة للتشاور مع الأحزاب المصرية حول تأسيس عمل الجامعة الشعبية وآلياتها، وتم تأليف لجان تحضيرية مؤلفة من محمد صالح حرب ومحمد عبد اللطيف وعبد الرحمن الرفاعي وحسن البنا ومريت غالي ومنصور فهمي وعبد الوهاب عزام وعبد الرزاق الظاهر ومحمد صلاح الدين الشوربجي وأسعد داغر وعبد الستار الباسل وفؤاد أباطة ومحمد علي علوية ونجيب صيالة. وعلى أساس تشكيل لجان فرعية ولجان أخرى لحصر الهيئات والشخصيات التي توجه إليها الدعوة لحضور المؤتمر، وتأليف لجنة ثالثة كهيئة حول وسائل تأليف المؤتمر، واجتمعت اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام في الحادي عشر من شباط/فبراير ١٩٤٧، واتخذت قرارات من أجل إرسال وفد إلى الدول العربية للتشاور مع

رجالها حول المؤتمر، وتشكيل لجنة خاصة بالشؤون المصرية وإنشاء مكتب للجنة التحضيرية وغيرها من مهام<sup>(٢٤)</sup>. إلا أن المشروع فشل بسبب عدم قبول بعض الدول العربية للفكرة، وإعاقة السياسة البريطانية الراضية له، حيث كتب كل من محمد مهدي كبة ومحمد صديق شنشل وفائق السامرائي يدعون إلى تشكيل الجامعة الشعبية، وعقد مؤتمرها العام. ونشرت جريدة «الاستقلال» مقالات تدعو فيها إلى دور الشعوب للتحرر، ووصفت بأن هناك من أخذوا على عاتقهم أن يفسدوا الأمة العربية بكل جهد تبذله من أجل كرامتها واستقلالها من المستعمرين وأذنانهم، وأنهم حالوا دون خروج الجامعة الشعبية من الدعوة أو الفكرة إلى الواقع والتنفيذ<sup>(٢٥)</sup>.

### ج - قضية عربستان

عانى العرب في عربستان (الأحواز) في جنوب إيران معاناة كبيرة جراء اضطهاد الحكومة الإيرانية في الأربعينيات من القرن العشرين والسنوات التي تلتها لهم. ونتيجة لذلك غادر وفد من شيوخ قبائل (المحمرة) وطافوا الدول العربية واتخذوا من «حزب الاستقلال» مقراً لهم في العراق ولنشاطاتهم كمنطلق للمطالبة بحقوقهم المشروعة. وأصدر الحزب بياناً احتج فيه بشدة على السياسة الإيرانية الجائرة (كما وصفها)، وطالب بإجراء استفتاء في منطقة عربستان تشرف عليه هيئة دولية محايدة ليتسنى لها تقرير المصير للشعب العربي هناك، وناشد الأحزاب والهيئات القومية في الوطن العربي للعمل على إنقاذ العرب، وإعادة الحرية والاستقلال الكامل لهم في عربستان. وأكد بأن السلطات الإيرانية تمارس سياسة (وصفها) بأنها فظيعة بالاشتراك مع حزب «تودة» ضد ما وصفهم الحزب بإخواننا العرب في إيران. وأكد أن منطقة عربستان منطقة عربية عراقية بتاريخها وسكانها وأنسائها وأهلها وطبيعتها، وهي (حسب رأيه) كانت إلى وقت قريب جزءاً من العراق في إدارتها ونظمها، وظلت إمارة عربية لا ترتبط بإيران إلا بروابط شكلية، وتم القضاء على الإمارة من قبل الشاه رضا بهلوي نتيجة سياسته بالتآمر مع الإنكليز ومحاولة

(٢٤) العكام، حزب الاستقلال العراقي، ١٩٤٦ - ١٩٥٨، ص ١٢٥ - ١٣٣.

(٢٥) لواء الاستقلال، ١٩٤٧/٩/٥.

«تعجيم العرب» والقضاء على كل المظاهر العروبية فيها.

وأرسل «حزب الاستقلال» في الثلاثين من تموز/ يوليو ١٩٤٦ رسالةً هي صورة من البيان إلى الأمين العام لجامعة الدول العربية ورئيس الوزراء العراقي ورئيس مجلس الأعيان ورئيس الديوان الملكي والسفير البريطاني وبعض الوزراء المفوضين الأجانب والعرب. وقد كتب شيوخ (المحمرة) رسالة شكر إلى «حزب الاستقلال» حملها عشر شخصيات من شيوخ العشائر نتيجةً لموقف الحزب من قضية عربستان، ومن بينهم الشيخ زهراوا الغليم والشيخ أسد خان والشيخ مزعل العاصي والشيخ أحمد الفيصلي<sup>(٢٦)</sup>.

#### د - اتحاد العراق وسورية

بعد حصول نكبة فلسطين عام ١٩٤٨ دعا «حزب الاستقلال» إلى تلافي الأخطار المحدقة على بقية الدول العربية، وأن تتم وحدة بين سورية والعراق، وكتب مقالات عدة في صحفه حول ذلك، وأرسل وفوداً عدة إلى سورية والدول العربية لتوجيه هذه الدعوة إلى الاتحاد. وأكد الحزب أن فوائد اتحاد العراق وسورية هو الوقوف ضد التوسع الصهيوني كخطوة نحو الوحدة العربية لاستقرار سورية السياسي، وتخليص العراق من النفوذ الاستعماري والفتنة الحاكمة، وكتبت جريدة «لواء الاستقلال» عدة مقالات أكدت فيها ضرورة أن يتم أخذ العبر والدروس من القضية الفلسطينية، ومحنة الشعب الفلسطيني، وتوحيد الوطن العربي، وإقامة الاتحاد العربي كمطلب شعبي لدفع الأخطار عن الوطن العربي، وصد العدوان الصهيوني.

وكان «حزب الاستقلال» يدعو في بياناته إلى الحياة الطبيعية لسورية، وتأليف حكومة انتقالية مدنية تشرف على إجراء انتخابات نيابية حرة بعيدة عن التدخل، وإجراء استفتاء شعبي عام لتقرير الاتحاد، وذلك بعد انقلاب حسني الزعيم في العام ١٩٤٩، والدعوة إلى صيانة استقلال الشعب السوري خوفاً من الصهيونية والخطر الخارجي، وأكد أن الوقت قد حان لوحدة العراق

وسورية كضرورة قومية ملحة. وقرّر «حزب الاستقلال» آنذاك إرسال وفد إلى سورية لدراسة الوضع، والاتصال مع الأوساط القومية. وضمّ الوفد فائق السامرائي نائب رئيس الحزب ومحمد صديق شنشل أمين السر العام وذلك في التاسع عشر من نيسان/ أبريل ١٩٤٩، واجتمع مع بعض المسؤولين السوريين، وتعرف على وجهات نظرهم، واتصل مع رجال الأحزاب والمنظمات والشخصيات السياسية المستقلة التي دعمت «حزب الاستقلال» في إقامة اتحاد العراق وسورية، ثم انتقل الوفد بعد ذلك إلى بيروت ثم عاد إلى دمشق ثم وصل إلى بغداد. وقدم فائق السامرائي تقريراً شاملاً إلى قيادة «حزب الاستقلال» حول الأوضاع السياسية والاتصالات التي قام بها الوفد بين سورية ولبنان.

أخذ «حزب الاستقلال» يهاجم حكومة حسني الزعيم في سورية لعدم جديتها في الاتحاد مع العراق والشك في حقيقة نواياها القومية، وكتب فائق السامرائي في جريدة «لواء الاستقلال» حول هذا الأمر. وأرسل محمد مهدي كبة رسالةً إلى رئيس وزراء سورية احتجاجاً على حلّ الأحزاب واضطهاد الأحرار (حسب وصفه) في سورية، وأكد «حزب الاستقلال» أن الأمل سوف يستمر في تحرير سورية والدول العربية ووحدة القطرين العراقي والسوري، واعتبر أن الحكم هناك يسير نحو الديكتاتورية والإرهاب العسكري<sup>(٢٧)</sup>.

#### هـ - قضية مراكش

عملت السلطات الاستعمارية الفرنسية في مراكش على القضاء على الحركة الوطنية والمقاومة الشعبية، وهددت السلطان محمد الخامس سلطان مراكش بالخلع والنفي من البلاد. فوقف «حزب الاستقلال» العراقي مطالباً الحكومة العراقية والدول العربية بضرورة قطع العلاقات السياسية والاقتصادية مع فرنسا، وإثارة الموضوع في الأمم المتحدة. وأصدر بياناً في الثاني من آذار/ مارس ١٩٥١ أكد فيه بأن النكبات تتوالى على الأمة العربية بسبب التجزئة الاستعمارية السياسية من مراكش

(٢٦) كبة، مذكراتي في صميم الأحداث، ١٩١٨ - ١٩٥٨، ص ٩٠ - ٩١، والعكام، المصدر نفسه، ص ١٣٩ - ١٤١.

(٢٧) العكام، المصدر نفسه، ص ١٤٤ - ١٤٩، ولواء الاستقلال: ١٣/٤/١٩٤٩، و١١/٥/١٩٥٠.



غرباً إلى العراق شرقاً، وأن المقاومة الشعبية انطلقت في مراكش. ولكن السلطات الفرنسية استمرت في مواجهة السلطان محمد الخامس والقضاء على «حزب الاستقلال» المغربي وحلّ المجلس السلطاني، وإخماد صوت الجهاد في سبيل الحرية والاستقلال، ودعا البيان أبناء الأمة العربية إلى أن يتعاونوا في دعم الشعب المغربي، ودعا الشعب العراقي إلى التماسك والتوحد ودعم مطالبة الحكومة العراقية بقطع العلاقات مع فرنسا سياسياً واقتصادياً، واعتبارها دولة معتمدة لمعارضتها ميثاق الأمم المتحدة وحقوق الشعب العربي المغربي.

وطالب الحزب بقطع العلاقات وإلغاء الشركات والمصارف الفرنسية، وسحب البعثات العربية، وإغلاق المدارس والمؤسسات الفرنسية في الدول العربية، وإبعاد السفن الفرنسية عن الموانئ العربية، وطالب الجامعة العربية ولجنتها السياسية بأن تقف موقفاً حازماً وجاداً تجاه العدوان الفرنسي. وألقى محمد مهدي كبة كلمة في فرع الحزب في البصرة عن التطورات السياسية الداخلية والخارجية في العراق والوطن العربي، وأكد أن لفرنسا مصالح كثيرة اقتصادية وثقافية في الدول العربية يمكن من خلالها مواجهتها، وفي طليعتها التدابير الخاصة بالمقاطعة الاقتصادية الشاملة لفرنسا. وهذا ما دعا إليه الحزب وسيظل يدعو إليه. ثم أكد بعد ذلك أن حلّ قضية مراكش يتم ليس من خلال الخطب والشعارات، بل بالحديد والنار وبسواعد أبنائها، وطالب الحزب أحرار مراكش بقيادة حركة التحرر القومي هناك<sup>(٢٨)</sup>.

وإلغاء الألقاب وإصلاح نظام الضرائب، وإلغاء البوليس السياسي، وإقامة دعائم الحرية للشعب المصري. وتمنى السامرائي لقادة الثورة في مصر النجاح وتحقيق آمال الشعب المصري. ودعم محمد صديق شنشل في مقالة له هذه الخطوات الاقتصادية أيضاً للثورة في مصر وقارنها بما يجري في العراق. ثم عاد الحزب وشكك في بعض إجراءات الثورة في إقامة نظام الحزب الواحد، وإقامة محكمة الثورة، والتقارب بين مصر وسورية في عهد الرئيس السوري أديب الشيشكلي، لأن «حزب الاستقلال» نظر إلى الشيشكلي كديكتاتور، وعارض أيضاً عزل محمد نجيب من قيادة الثورة المصرية، ووصف هؤلاء بانتهاج الديكتاتورية في عزله عن حكم مصر بعد الثورة، رغم أنه كان من قادة الضباط الأحرار الذين فجروا الثورة. ودعم الحزب خطوة الاتفاق المصري - البريطاني حول الجلاء ووصفها بخطوة اطمئنان لمصر وللعرب. ثم عاد الحزب ليؤكد أن الاتفاق جاء بشأن الجلاء مخيباً للآمال، وأظهر استسلام الجانب المصري لبريطانيا.

ثم حصل تحول في مواقف «حزب الاستقلال» مع سياسة الثورة المصرية بعد عام ١٩٥٤ في دعم حركات التحرر العربية، واعتماد سياسة عدم الانحياز، وأحداث السويس عام ١٩٥٦ وتأميم القناة، والاتحاد بين مصر وسورية، ثم إقامة الجمهورية العربية المتحدة في عام ١٩٥٨، وأظهر قادة «حزب الاستقلال» إعجابهم بالفكر القومي الناصري وبالإنجازات التي حققتها مصر في عهد الرئيس جمال عبد الناصر<sup>(٢٩)</sup>.

## و - ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ في مصر

كانت نظرة الحزب إلى قيام الثورة المصرية في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ متحفظة في بداية الأمر، ثم بعد خلع الملك فاروق ملك مصر، بارك الحزب هذه الخطوة، واعتبرها أمل الشعب المصري الغاضب على الحكم الملكي والملكية. وكتب فائق السامرائي عن خلع الملك فاروق، وإجراءات الثورة الاجتماعية لتقليل الفوارق الطبقية،

## ز - تأميم قناة السويس ١٩٥٦

كان بناء السد العالي في مدينة أسوان جنوب مصر، ثم تأميم قناة السويس في السادس والعشرين من تموز/ يوليو ١٩٥٦ من قبل الحكومة المصرية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر قد جعل الدول الغربية تهدد باستخدام القوة العسكرية لإخضاع مصر قيادة وشعباً بغرض الرجوع عن قرار القيادة المصرية بشأن التأميم،

(٢٨) العكام، المصدر نفسه، ص ١٦٣ - ١٦٥، ولواء الاستقلال، ١٩٥١/٣/٢.

(٢٩) العكام، المصدر نفسه، ص ١٧٧؛ البدراني، الفكر القومي لدى الأحزاب والحركات السياسية في العراق، ١٩٤٥ - ١٩٥٨،

ص ١٨١ - ١٨٣، ولواء الاستقلال: ١٩٥٢/٨/٢٥؛ ١٩٥٢/١٠/١٦؛ ١٩٥٢/١٠/٢٠؛ ١٩٥٢/٢/٧؛ ١٩٥٤/٣/١٢.

الذي اعتبر ضربةً سياسيةً واقتصادية للغرب، ثم لحقها الهجوم الإسرائيلي على مصر في التاسع والعشرين من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦ والاعتداء البريطاني والفرنسي على مصر أيضاً، فقام محمد مهدي كبة رئيس «حزب الاستقلال» وكامل الجادرجي رئيس «الحزب الوطني الديمقراطي» عن الهيئة المؤسسة لحزب المؤتمر الوطني آنذاك (ضم هذا الحزب أو المؤتمر مجموعةً من القوى الوطنية العراقي من أبرزها حزبي الاستقلال والوطني الديمقراطي) علماً بأن الحزبين كانا منحلين في تلك المرحلة، بإرسال برقية تهنئة إلى جمال عبد الناصر على إعلان خطوة التأميم، وأكدوا أنها خطوة مهمة وفاعلة ضد المؤامرات الاستعمارية الغربية وضمان سيادة مصر في المجالات السياسية والاقتصادية، وكانت تهنئة نيابة عن أعضاء وقيادات المؤتمر الوطني بهذه الخطوة.

ثم قدّم المؤتمر الوطني مذكرة إلى نائب رئيس الوزراء العراقي أحمد مختار بابان تطالب الحكومة العراقية بتأييد مصر وإطلاق الحريات التامة للشعب العراقي للتعبير عن شعوره في تأييده لحركات التحرر العربية الاستقلالية، وأن أثرها لن يقتصر على مصر والوطن العربي بل على الحركات الاستقلالية الأخرى في العالم. ثم تبعتها في الرابع من أيلول/سبتمبر ١٩٥٦ عريضة احتجاجية قدمت إلى الملك فيصل الثاني (١٩٥٣ - ١٩٥٨) بغرض فتح باب التطوع لنصرة مصر وإفساح المجال أمام الشعب العراقي في الدفاع عن القومية العربية التي تواجه التهديد، وأن معركة قناة السويس هي معركة الدول العربية جميعها، وأن الاستعمار يريد تمهيد السبيل لسحق الكيان العربي وفرض الصلح مع إسرائيل.

وبعث محمد مهدي كبة وكامل الجادرجي برقيتين إلى رئيس الوزراء البريطاني أنتوني أيدن وإلى زعيم المعارضة في مجلس العموم البريطاني، في الأولى حذراً من مغبة السياسة العدوانية ونتائجها الخطيرة العدوانية في هذه المنطقة، ثم في البرقية الثانية قدّما الشكر على رفض زعيم المعارضة لاستخدام القوة من لدن بريطانيا في أزمة قناة السويس ضد مصر. وأرسل الحزبان أيضاً برقية ثالثة إلى

داغ همرشولد السكرتير العام للأمم المتحدة، وأكد له بأن الأمم المتحدة تمر بتجربة قاسية وامتحان عسير عليها أن تثبت وجودها تجاه ذلك في عدم تبرير العدوان على الشعوب باسم ثوب المشروعية الدولية.

ثم عاد وقدّم أعضاء من «حزب الاستقلال» مع سياسيين عراقيين آخرين عرائض احتجاجية أهمها من أساتذة الكليات في بغداد إلى الملك فيصل الثاني نتيجة موقف الحكومة من الاعتداء الثلاثي على مصر، وطالبوا بإعطاء الحرية للمدارس والمعاهد في إجراء المظاهرات والحرية الفكرية في التعبير عن الشعور القومي، وإطلاق سراح الموقوفين من الطلاب والطالبات، وإجراء تحقيق عادل وسريع مع من أساء إلى رجال التعليم، وتحقيق الحياة الجامعية وتعبئة الطلبة لمجابهة الأخطار التي تهدد إسرائيل وحلفائها<sup>(٣٠)</sup>.

وقد انتدب وفد من رجالات العراق من مختلف الفئات والأحزاب السياسية لمقابلة الملك فيصل الثاني حيث قدموا له عريضة احتجاج، وتحدث أثناءها محمد مهدي كبة من «حزب الاستقلال»، وصف فيها الرأي العام العراقي بأنه ناقم على الحكومة وإجراءاتها في عدم إظهار المشاعر القومية تجاه مصر وما تتعرض له من عدوان، وطالب بضرورة السماح للتظاهر والتعبير عن نصرة الأصدقاء، وأن الأمر قد يصل إلى حد الانفجار أمام الجماهير نتيجة العواطف القومية.

ثم قدمت عريضة احتجاج من شخصيات سياسية إلى الملك فيصل الثاني أيضاً في العشرين من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦ ومن بينهم محمد مهدي كبة وفائق السامرائي ومحمد صديق شنشل وزكي جميل حافظ وهم من «حزب الاستقلال»، وأكدوا أن العالم استنكر العدوان الثلاثي إلا الحكومة العراقية، مما أثار دهشة العراقيين كافة، وطالبوا بضرورة تنحية وزارة نوري السعيد عن الحكم والانسحاب من حلف بغداد والتضامن مع الدول العربية الأخرى، وإطلاق الحريات الدستورية والإفراج عن الموقوفين والمعتقلين.

وفي الثاني من كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٦ قدم

(٣٠) كبة، مذكراتي في صميم الأحداث، ١٩١٨ - ١٩٥٨، ص ٤٢٤ - ٤٣٠، والعمام، المصدر نفسه، ص ١٨٠ - ١٨٣.

رؤساء وزارات ووزراء وأعيان ونواب سابقين مذكرة احتجاج إلى الملك فيصل الثاني، ومن بينهم محمد مهدي كبة، طالبوا فيها بتنحية نوري السعيد عن رئاسة الحكومة العراقية، وتألّف حكومة وطنية تستجيب لمطالب الشعب العراقي، وإطلاق سراح الموقوفين والمعتقلين. وأدت مواقف «حزب الاستقلال» الوطنية والقومية هذه تجاه دعم الشعب العربي في مصر وضد الاعتداء الثلاثي وشجب مواقف الحكومة العراقية وعدم مساندتها لمصر عن طريق إرسال المذكرات والمشاركة في المظاهرات، بأن تقوم السلطات العراقية باعتقال وسجن فائق السامرائي ومحمد صديق شنشل وفرض الإقامة الجبرية والمراقبة عليهما ونقلهما إلى شمال العراق<sup>(٣١)</sup>.

### ح - الموقف من الثورات العربية

وقف «حزب الاستقلال» إلى جانب الثورات التي اندلعت في بعض الدول العربية في مواجهة الاستعمار الأجنبي، ومنها الثورات في لبنان عامي ١٩٥٢ و ١٩٥٧ نتيجة مساوئ الحكم اللبناني آنذاك، وندد الحزب بالحكومة القائمة في عهد الرئيس بشارة الخوري والفساد في البلاد والإجراءات الإقطاعية، ورأى بأن انتفاضة عام ١٩٥٢ هي دعم للعرب وللحركة الوطنية والقومية ومنها للعراق من أجل إصلاح الأوضاع العامة فيه، ودعت جريدة «لواء الاستقلال» إلى التعاون لوضع حد للأوضاع اللبنانية وتوحيد مساعي الأحزاب لإقامة حكم ديمقراطي صحيح في البلاد<sup>(٣٢)</sup>.

ودعا «حزب الاستقلال» ضمن جبهة الاتحاد الوطني في أثناء الانتفاضة اللبنانية عام ١٩٥٧ ضد الرئيس كميل شمعون في تلك المرحلة إلى التضامن الكامل مع الشعب اللبناني، واتهم الرئيس كميل شمعون بالانحراف والسير في ركب السياسة الأمريكية، ونشر «حزب الاستقلال» مطبوعاً باسمه أكد فيه أن الحكومة اللبنانية معادية للعرب وتعمل مع الاستعمار ضد مصلحة

الشعب اللبناني، واستنكر الحزب التدخل الاستعماري في شؤون الشعب اللبناني، ودعا إلى إقامة حكم ديمقراطي حقيقي، بل عمل على جمع التبرعات والأموال لإرسالها إلى حركة المقاومة الوطنية في لبنان<sup>(٣٣)</sup>.

من جهة أخرى وعند قيام الثورة الجزائرية عام ١٩٥٤ ضد الاستعمار الفرنسي، وقف «حزب الاستقلال» ينادي العرب لتقديم المساعدات للشوار الجزائريين ومواجهة الاعتقالات ضد الحركة الوطنية هناك، وقام فائق السامرائي بنقل صورة ما يجري في الجزائر إلى الصحافة والشعب العراقي وأساليب القمع الفرنسية ضد الشعب الجزائري وقياداته الوطنية، وذلك بعد أن عاد من زيارة إلى الجزائر كعضو في لجنة الاتصال المنبثقة عن مؤتمر الخريجين العرب، ودعا فرنسا إلى مفاوضة الجزائريين من أجل الاستقلال الكامل للجزائر وسيادتها، ورفع محمد مهدي كبة وكامل الجادرجي ومحمد حديد وحسين جميل وفائق السامرائي ومحمد صديق شنشل مذكرة إلى رئيس الوزراء العراقي في الثاني من أيار/ مايو ١٩٥٦، أكدوا فيها أن قضية الجزائر المكافح أخذت تثير القلق وتشغل بال الرأي العام العراقي من جراء الأعمال الوحشية الفرنسية تجاه الشعب الجزائري، وطالبوا الحكومات العربية، ومنها الحكومة العراقية، بالضغط على فرنسا ومقاطعتها بشكل كامل. ثم شارك حسين جميل وفائق السامرائي ومحمد صديق شنشل في مؤتمر الخريجين العرب الدائم في بيروت في أيار/ مايو ١٩٥٦، لنصرة القضية الجزائرية، وأصدروا بياناً استنكروا الإجراءات الوحشية التي يقوم بها الفرنسيون واستخدمهم القوة العسكرية في مقاومة الشوار الجزائريين، وطالبوا الحكومات العربية بأداء واجبها القومي للدفاع عن الشعب العربي الجزائري.

وقدمت الهيئة المؤسسة للمؤتمر الوطني، ومن بينها «حزب الاستقلال» رسائل إلى الرئيس جمال عبد الناصر والملك سعود بن عبد العزيز ملك العربية السعودية

(٣١) المصدران نفسهما، ص ٣٦٨ - ٣٦٩، وص ١٨٣ - ١٨٥، على التوالي.

(٣٢) لواء الاستقلال: ١٥/٩/١٩٥٢؛ ٢٢/٩/١٩٥٢، و ٢٥/٩/١٩٥٢، والبدراني، الفكر القومي لدى الأحزاب والحركات السياسية في العراق، ص ١٨٤ - ١٨٥.

(٣٣) البدراني، المصدر نفسه، ص ١٩٠ - ١٩١.

ورؤساء آخرين طالبت باتخاذ موقف عربي موحد ضد الحكومة الفرنسية ومصالحها الاقتصادية في المنطقة العربية، ورسالة أخرى إلى السكرتير العام للأمم المتحدة طالبت باتخاذ المنظمة الدولية الإجراءات اللازمة للإفراج عن الزعماء الجزائريين ووضع حد للعدوان الفرنسي ضد العرب، وإعلان استقلال الجزائر التام<sup>(٣٤)</sup>.

#### ط - الموقف من المشاريع الوحدوية

كان «حزب الاستقلال» على صلةٍ بالتطورات السياسية العربية بعد عام ١٩٤٨ حيث نكبة فلسطين وظهور الدعوة إلى الوحدة بين العراق وسورية في مقالات على الصحف العراقية، وإرسال وفود عراقية إلى سورية وبعض الدول العربية، وظهور «مشروع الضمان الجماعي العربي» عام ١٩٤٩. وأوضح «حزب الاستقلال» عن موقفه من هذا المشروع الذي طرحته مصر، ورأى أن فيه خيراً للعرب، ودعا إلى أن يكون الاتحاد أشمل وأوسع للوحدة العربية الشاملة بين العرب، ثم عادت جريدة «لواء الاستقلال» للتشكيك بهذا المشروع، لأنه برأيها يعيق الوحدة بين العراق وسورية<sup>(٣٥)</sup>.

أما «مشروع ناظم القدسي» عام ١٩٥١، الذي قدمه رئيس وزراء الحكومة السورية في الثالث والعشرين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١، وقدم إلى الجامعة العربية، وتضمن توحيد الدول العربية وتوحيد السياسة الخارجية، فقد ساند «حزب الاستقلال» لأنه يمثل الوعي القومي الوحدوي حسب رأيه، ودعا إلى توحيد السياسة الخارجية العربية والدفاع والاقتصاد لدمج الدول العربية، ووصف الحزب الوحدة والاتحاد بأنها مطلوبة لما فيها من أبعاد لتحقيق المصالح القومية الحقيقية ووضع خطط للاتحاد العربي<sup>(٣٦)</sup>.

واقترح «حزب الاستقلال» ثلاثة أشكال للاتحاد بين الدول العربية، وهي الدولة العربية المتحدة والاتحاد

الفدرالي والاتحاد الكونفدرالي التعاهدي، وقد دعم فائق السامرائي مشروع ناظم القدسي وبأنه عملي وواقعي، رغم معارضة الحكام العرب له آنذاك. أما الوحدة المصرية - السورية عام ١٩٥٨ فأبدى «حزب الاستقلال» ضمن جبهة الاتحاد الوطني إسناده الكامل لتحقيق الوحدة العربية وتأييده لخطوة الوحدة، وأصدرت الجبهة بياناً في الحادي عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٧ بعد بيان نواب البلدين، وأبدى «حزب الاستقلال» ترحيبه بخطوة الاتحاد كنواة للوحدة العربية وبداية للعرب ومستقبلهم، وأوفد الحزب محمد صديق شنشل لتهنئة رئيسي مصر وسورية بهذه المناسبة السعيدة، وأكدت صحف الحزب على أن الوحدة المصرية - السورية نواة الوحدة العربية الأهم والأشمل في مواجهة الصهيونية والتجزئة<sup>(٣٧)</sup>.

وواصل الحزب مساعيهِ من أجل دعم كل الخطوات القومية والوحدوية التي ظهرت في تلك المرحلة في إطار الفكر الوطني والقومي الذي آمن به الحزب، ومن بينها أيضاً (الاتحاد العربي الهاشمي) عام ١٩٥٨. وصدرت منشورات سياسية للحزب في إطار جبهة الاتحاد الوطني، واعتبر الحزب الذي يدعم وحدة مصر وسورية أن الاتحاد العربي خطوة ضد الوحدة المصرية - السورية، وأعلن الحزب مع بقية الأحزاب أنه سيكافح ضد كل محاولة تقوم بها بريطانيا وأعوانها وحلفاؤها لتوريط العراق وسحبه للاتحاد مع شرق الأردن لتنفيذ خطط سياسية مبيتة، ورفض مشروع إقامة الاتحاد العربي الهاشمي، ونشرت جريدة «لواء الاستقلال» مقالات تعلن معارضة المعاهدة والاتحاد لأنه برأيها خطر حقيقي ضد الاتجاه القومي العربي<sup>(٣٨)</sup>.

#### ي - الموقف من الأحلاف والمشاريع الأجنبية

وقف «حزب الاستقلال» ضد معاهدة بورتسموث عام ١٩٤٨، وأكد بيان له أن هذه المعاهدة أشد وطأة من سابقتها المعاهدة العراقية - البريطانية عام ١٩٣٠، وأن

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٨٣ - ١٨٥، والحرية (بغداد)، ١٥/٤/١٩٥٦، و ١٧/٤/١٩٥٦.

(٣٥) البدراني، المصدر نفسه، ص ١٩٤ - ١٩٥، ولواء الاستقلال: ٢٢/٣/١٩٤٩، و ٣٠/١٠/١٩٤٩.

(٣٦) لواء الاستقلال: ٢٩/١٠/١٩٤٩، و ٢٩/١/١٩٤٩.

(٣٧) البدراني، المصدر نفسه؛ البقطة، ٣/٢/١٩٥٨، والحرية، ٦/٢/١٩٥٨.

(٣٨) البدراني، المصدر نفسه، ص ٢٠٢ - ٢٠٣.

العراق أمام كارثة وطنية، وشكك في عقد المعاهدة، وأكد الحزب حرصه على مصلحة العراق الوطنية والقومية وحفظ كيانه واستقلاله وسيادته، ورفض الحزب المعاهدة وندد بها، ونشرت صحف الحزب مقالات ضد المعاهدة الجديدة، وأيضاً وقف ضد (مشروع قيادة الدفاع عن الشرق الأوسط) عام ١٩٥١، وميثاق حلف بغداد عام ١٩٥٥، وقد ندد الحزب وعارض الأحلاف العسكرية وطالب بإلغاء معاهدة عام ١٩٣٠ والقواعد العسكرية وإجلاء الجيوش الأجنبية، ورفض الأحلاف الاستعمارية والمساعدات العسكرية الأمريكية والبريطانية المشروطة، التي يراد بها تقييد سيادة العراق وربطه بالأحلاف العسكرية الاستعمارية<sup>(٣٩)</sup>.

وقد رفض «حزب الاستقلال» ضمن جبهة الاتحاد الوطني المشاريع الاستعمارية الغربية الأمريكية، ومنها مبدأ أيزنهاور عام ١٩٥٧، ورأى بأنه يسعى إلى مخطط في الحاضر والمستقبل لتفكيك الوحدة العربية وتطويق مصر وسورية، وعقد الصلح مع الكيان الصهيوني، وأنه تبرير للسياسة العدوانية ضد الأمة العربية. وأصدر «حزب الاستقلال» مع «الحزب الوطني الديمقراطي» بياناً مفصلاً لبيان أهداف مشروع أيزنهاور ونتائجه الخطيرة في تطبيقه، ونبّه العرب من المخطط الأمريكي، وأنه محاولة من أجل تقويض القومية العربية، وحذر رئيس الحزب محمد مهدي كبة من الانجراف وراء السياسة الأمريكية الجديدة<sup>(٤٠)</sup>.

وهكذا فإن «حزب الاستقلال» كان له منهجه الوطني والقومي، سواء تجاه التطورات والأحداث والسياسات العراقية الداخلية أم تجاه القضايا العربية، أم الدولية التي لها علاقة بالعرب، ووقف مواقف جادة وحازمة تجاه السياسة البريطانية في العراق والمعاهدات الاستعمارية بين بريطانيا والعراق، وتصدى للسياسة الأمريكية تجاه مصر والعدوان الإسرائيلي عليها، ودعم الثورة القومية والوطنية في مصر عام ١٩٥٢، وأيد وساند الإنجازات الاقتصادية والسياسية للثورة ومواقفها

العربية لنصرة القضايا العربية وتصديها للمخططات الأجنبية، ودعم الحزب أيضاً كل الخطوات للوحدة العربية الحقيقية، وخاصة الوحدة بين مصر وسورية عام ١٩٥٨، وظل يدعو في كل المناسبات إلى إعلان وإقامة الوحدة العربية الشاملة والحقيقية بين الدول العربية، وساند الحزب القوى الوطنية والشعبية في العراق مع الشخصيات والأحزاب والحركات أو عربياً في دعم النضال القومي لمواجهة المخططات الأجنبية والاستعمارية في لبنان والجزائر ومصر وفلسطين، وواجه الحزب عبر مقالاته في الصحف والمظاهرات وبرقيات الاحتجاج مواقف الحكومات العراقية في عدم التصدي والنقد للسياسة البريطانية أو عدم تقديم الدعم للقوى والدول العربية الشقيقة، ورفض كل أشكال الاتحاد أو الوحدة المزيفة أو الحقيقية التي لا تحقق هدف الجماهير بإقامة الوحدة العربية.

وكان «حزب الاستقلال» ضمن الأحزاب السياسية الوطنية العراقية التي لا تصنف على أنها أحزاب (قومية) الفكر والمنهج، كما هي على سبيل المثال حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب والأحزاب والقوى الناصرية في العراق، إلا أن «حزب الاستقلال» الذي يصنف كحزب (وطني) في السياسة العراقية في الأربعينيات والخمسينيات من القرن العشرين انتهج في برنامجه السياسي ونظامه الداخلي وأهدافه مواقف قومية أصيلة، بحيث بات المؤرخون يرونه أقرب إلى برامج الأحزاب السياسية القومية في العراق بفعل مواقفه وسياساته العروبية التي انتهجها في كل الأحداث والتطورات التي مرت بالعراق والدول العربية في تلك المرحلة المهمة والعصيبة في تكوين العرب المعاصر.

## ثانياً: الحزب الوطني الديمقراطي

### ١ - التأسيس

ينحدر أصل «الحزب الوطني الديمقراطي» في بداياته الأولى من «جماعة الأهالي» ذات التوجه الليبرالي

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٠٥ - ٢٠٧، ولواء الاستقلال: ١٤/١/١٩٥١؛ ١٦/١٠/١٩٥١؛ ٣/١٠/١٩٥٤؛ ١/٢/١٩٥٤؛ ١٠/٤/١٩٥٤.

١٩٥٤، و٢٧/٤/١٩٥٤.

(٤٠) العكام، حزب الاستقلال العراقي، ١٩٤٦ - ١٩٥٨، ص ٣١١.

التي تشكلت في أواسط الثلاثينيات من القرن العشرين، وشاركت في حكومة حكمت سليمان في أواسط العام ١٩٣٦ بشخص كامل الجادرجي. وسعت الجماعة إلى تعزيز مكانتها في تأسيس فروع لها في عدة مدن عراقية أخرى، وطلب المساعدة من السياسيين القدماء ضمن المعارضة الوطنية، والسعي أيضاً إلى كسب دعم هؤلاء في التنظيم السياسي السري، وكان أساس «جماعة الأهالي» هو ضخ الروح الشابة في الواقع السياسي. وقررت الجماعة بعد أن حسبت كل حساباتها أنها بحاجة إلى عدد من السياسيين من أهل المكانة والخبرة للحصول على القوة والنفوذ لتحقيق أهدافها<sup>(٤١)</sup>.

وكان مؤسس «الحزب الوطني الديمقراطي» هو كامل الجادرجي (١٨٩٧ - ١٩٦٨)، الذي ولد في بغداد في العام ١٨٩٧ وتلقى تعليمه الابتدائي والثانوي فيها، ودخل إلى كلية الحقوق وتخرج منها وهو محام معروف، وقائد سياسي وطني، وأسهم مع والده في ثورة العشرين وألقي القبض عليه ونفي إلى إستانبول، وانتمى إلى الكلية الطبية التركية ثم عاد إلى بغداد تاركاً تركيا عام ١٩٢٢، وعين سكرتيراً لمحافظة بغداد ومعاوناً لوزير المالية في العام ١٩٢٦، وانتخب نائباً في مجلس النواب عام ١٩٢٧ معارضاً لسياسة الحكومة العراقية آنذاك، وانضم بعد ذلك كامل الجادرجي إلى «حزب الإخاء الوطني» برئاسة ياسين الهاشمي، ثم استقال وانضم إلى «جماعة الأهالي» في العام ١٩٣٢ من أجل النضال في سبيل استقلال العراق عن بريطانيا، وفك الارتباط معها في معاهدة العام ١٩٣٠، واستمر في نشاطه السياسي حتى العام ١٩٤٦، عندما تم تأسيس «الحزب الوطني الديمقراطي» وكان كامل الجادرجي أول رئيس له، حتى تم حل الحزب عام ١٩٦٢ نتيجة لتعقد الأوضاع في البلاد والخلافات القائمة داخل الحزب نفسه. علماً أن كامل الجادرجي وضع نواة تأسيس نقابة الصحفيين العراقيين عام ١٩٥٠، وتم إلقاء القبض عليه أكثر من مرة عام ١٩٤٨، ثم دعا إلى الثورة ضد

حكم نوري السعيد، وأودع السجن في الأعوام ١٩٥٦ - ١٩٥٨، وأطلق سراحه بعد قيام ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، وأصدر جريدة «الأهالي»، ودعا في عمله السياسي إلى إقامة جبهة وطنية تضم كافة القوى والأحزاب الوطنية للعمل سوياً من أجل العراق<sup>(٤٢)</sup>.

ولعب كامل الجادرجي دوراً بارزاً كزعيم سياسي في الحياة السياسية العراقية من خلال مجالسه الأسبوعية التي كانت تحضرها شخصيات ثقافية وسياسية واجتماعية وخاصة من الأكثرية الليبرالية. ومارس كامل الجادرجي وحزبه الوطني الديمقراطي المعارضة السياسية التي خسر فيها الجادرجي مقعده في مجلس النواب العراقي العام ١٩٣٠ بعد أن كان عضواً فيه منذ العام ١٩٢٧.

أما بخصوص آليات تأسيس «الحزب الوطني الديمقراطي» فقد تقدمت جماعة «صوت الأهالي» في الخامس من آذار/ مارس ١٩٤٦ بطلب إلى وزارة الداخلية لغرض إجازة «الحزب الوطني الديمقراطي» مرفقاً به البرنامج المؤقت للحزب، وكان إلى جانب كامل الجادرجي كلٌّ من محمد حديد وحسين جميل وعبد الكريم الأزري، ويوسف الحاج الياس، وعبد الوهاب مرجان، وعبود الشالجي وصادق كمونة، ونشرت جريدة «صوت الأهالي» عدداً كبيراً من أسماء مؤيدي الحزب.

## ٢ - أهداف الحزب وسياسته

كانت الأهداف الأساسية للحزب الوطني الديمقراطي هي القيام بالإصلاح العام وفق تصميم علمي منسق، وإكمال استقلال العراق وتحقيق الاتحاد بين الدول العربية وتحريرها من الاستعمار بكل أشكاله، ومقاومة تأسيس الوطن القومي لليهود في فلسطين وتعزيز العلاقات الودية والطيبة مع الدول الأخرى. أما في النظام السياسي فالهدف هو تحقيق حياة ديمقراطية نيابية برلمانية والدفاع عن الحريات العامة وإصلاح الجهاز الحكومي والجيش واستقلال القضاء، وأن الحزب يدعو

(٤١) جيني سنغلتون، الحزب الوطني الديمقراطي العراقي في العهد الملكي (عمّان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩)، ص ٣٢، و- Michael Eppel, «The Elite, The Effendinyya, and the Growth of Nationalism and Pan-Arabism in Hashemite Iraq, 1921-1958», *International Journal of Middle East Study*, vol. 30 (1998), p. 245.

(٤٢) شمخي جبر، «كامل الجادرجي: داعية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية»، مرفأ (موقع خاص بالمجلس العراقي للإسلام والنضال)

< http://www.marafea.org/paper.php?source=akbar&mlf=copy&sid=14858 >، (٢٤ نيسان/ أبريل [د. ت.])،

الشالجي وعبد الوهاب مرجان وزكي عبد الوهاب ضمن اللجنة المركزية للحزب، وأصبح مقره في بغداد، وله فروع في الفرات الأوسط والموصل. وبلغت العضوية في عام ١٩٤٧، أي بعد عام من تأسيسه حوالي ٦٩٦٠ عضواً أغلبهم من أبناء الطبقة الوسطى والطبقة العليا، كالتجار والملاكين الكبار والمحامين والمعلمين وطلبة الكليات ومهنيين آخرين، وكان من أبرزهم الصناعيون مثل محمد حديد، فضلاً عن أن الحزب ضم مختلف الديانات والمذاهب الأخرى في العراق، نظراً إلى أيديولوجيته المفتحة الليبرالية<sup>(٤٤)</sup>.

وفي عام ١٩٤٨ شهد العراق التوقيع على معاهدة بورتسموث، بين العراق وبريطانيا كبديل عن معاهدة عام ١٩٣٠، لكنها كانت في حقيقة الأمر محاولة لتمديد العمل بمعاهدة عام ١٩٣٠ تحت ستار تعديلها، واحتجت لذلك أحزاب المعارضة العراقية، ومن بينها «الحزب الوطني الديمقراطي»، بناء على عدم استشارته بالتمديد من قبل حكومة رئيس الوزراء آنذاك صالح جبر، وقرر الحزب رفض المعاهدة سلفاً، لأنها (حسب رأيه) غير ممثلة لإرادة الشعب العراقي. واستخدم الحزب الوسائل الثقافية لإثارة الشعب على معارضة هذه المعاهدة بكل قوة، وتعاون الطلبة المنتمون إلى الحزب مع طلبية الحزب الشيوعي العراقي في إقامة التظاهرات، وشارك عضو الحزب حسين جميل مع هؤلاء الطلبة في الأنشطة المعارضة للمعاهدة، وحضر كامل الجادرجي رئيس الحزب اجتماعاً عقد مع الوصي على العرش الأمير عبد الإله وزعماء الأحزاب السياسية، حيث انتقد كامل الجادرجي الحكومة وأدان المعاهدة وقمع الحكومة للمعارضين لها، وطالب بإلغائها واستقالة الحكومة.

واستأنف الحزب نشاطاته في آذار/مارس ١٩٥٠، وتقرر إعادة اللجنة المركزية للحزب تلك النشاطات، على ضوء المشكلات الماضية التي مرت بالحزب والوضع السياسي بالعراق عامة، وتقرر تأسيس جبهة وطنية

إلى الوحدة العراقية وعدم التمييز بين المواطنين بأي شكل، والمصلحة المشتركة بين العرب والأكراد وغيرهم من العناصر التي يتكون منها العراقيون على أساس الحرية والمساواة والعدل. ومن الناحية الاقتصادية زيادة الإنتاج ولا سيما الإنتاج الزراعي وتنظيم توزيع ثمراته وتوزيع الأراضي الأميرية على صغار الفلاحين وتحديد الملكية للأراضي الكبيرة وملكية المشروعات لصالح الدولة والخدمة العامة، وتشجيع الدولة ومراقبة التثبيت الفردي بإنشاء المشروعات المختلفة. أما في العامل الاجتماعي فقد اهتم الحزب بالإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية من خلال صيغة معدلة للاشتراكية وإنشاء نظام برلماني ديمقراطي حقيقي في العراق، وإزالة آثار النفوذ البريطاني، وجذب من خلال فروع الحزب أبناء الطبقة الوسطى الاجتماعية، وشكل الصناعيون دعامة أساس للحزب. وكانت غالبية «حزب الاستقلال» من جماعة الأهالي، وهم من عوائل الدخل المتوسط، اللذين أدركوا الحاجة إلى تحقيق الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في العراق.

وكان موقف «الحزب الوطني الديمقراطي» من القومية العربية والوحدية أنه طالب بعمل عروبي موحد لحل المشكلات برعاية الجامعة العربية، وأيد قيام دولة عربية مستقلة على كامل أرض فلسطين، ولم يتطرق الحزب مباشرة إلى الاشتراكية، رغم أن فلسفة مؤسسيه كانت ديمقراطية اشتراكية معتدلة، ويبدو ذلك تماشياً مع رغبة الحزب في عدم وصمه بالشيوعية من قبل الحكومة والناس<sup>(٤٥)</sup>.

وبعد أن تمت إجازة الحزب، قام بالإعلان عن اجتماع له في السادس والعشرين من نيسان/أبريل ١٩٤٦ من أجل انتخاب لجنة إدارية مركزية، وحضره أعضاء بلغ عددهم ٧٦٠ عضواً، وتم انتخاب كامل الجادرجي رئيساً للحزب، وكل من حسين جميل ومحمد حديد وصادق كمونة وعبد الكريم الأزري وعبد

(٤٣) كامل الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ط ٢ (كولونيا، ألمانيا: منشورات الجمل، ٢٠٠٢)، ص ١٢٩، وسنغلتون، الحزب الوطني الديمقراطي العراقي في العهد الملكي، ص ٧٤-٧٥.

(٤٤) سنغلتون، المصدر نفسه، ص ٧٥-٧٧، وإبراهيم خليل العلاف، «التجربة الناصرية وتأثيرها في العراق حتى سنة ١٩٧٠»، مدونة الدكتور إبراهيم العلاف، < <http://www.wallaf.blogspotcom.blogspot.com/2009/12/1970.html> >.

موحدة تشمل منظمات وكتلاً وأشخاصاً يلتفون حول برنامج وطني موحد، وتقرر أيضاً إعادة عمل فروع الحزب ولجانه، وكسب المزيد من الأعضاء الجدد، واستئناف عمل جريدة «صدى الأهالي»، وإلقاء المحاضرات الأسبوعية والاجتماعات، وتبني الديمقراطية الاشتراكية كبرنامج في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٠، وذلك خلال المؤتمر الرابع للحزب، وإعادة إقرار نقاط أخرى في برنامجه، منها دعوة الحزب إلى تأسيس - دولة عربية فدرالية موحدة. ثم دعا الحزب في بيان له في آذار/مارس ١٩٥١ إلى تبني موقف محايد بين الشرق والغرب، وتوحيد كل القوى الوطنية في العراق، وتشكيل جبهة معادية للإمبريالية.

واتصل «الحزب الوطني الديمقراطي» مع سياسيين قوميين مستقلين لتشكيل جبهة وطنية موحدة ترأسها ياسين الهاشمي ضمت وزراء ونواباً سابقين، ودام هذا التحالف التكتيكي سنتين، وصدر ميثاق هو البرنامج المحلي للحزب تحت اسم «الجبهة الشعبية الموحدة»، وتقدمت الجبهة في نيسان/أبريل ١٩٥١ إلى الحكومة العراقية للموافقة على إعلانها الرسمي والعلني. إلا أن الحكومة رفضت الطلب بسبب إجرائي، حيث قرر «الحزب الوطني الديمقراطي» الانسحاب من الجبهة، ولكن هذا التجمع استمر في العمل رغم ذلك. ودعت بيانات الجبهة إلى أن يبقى العراق بعيداً عن التكتلات الدولية وعدم استخدام أراضيها للعدوان على أي طرف آخر، ودعم إلغاء مصر معاهدتها مع بريطانيا عام ١٩٥١، وطالب بنشر الاتفاقية النفطية عام ١٩٥٢، التي تمنح العراق ٥٠ بالمئة من عوائد النفط قبل التصديق عليها، وصدر بيان رفض نصوص الاتفاقية واعتبرها غير كافية، واستنكر في بيان آخر القانون الذي أصدرته الحكومة في حزيران/يونيو ١٩٥٢، الذي يجعل اتهام الحكومة العراقية بتزوير الانتخابات آنذاك غير قانوني<sup>(٤٥)</sup>.

وقد رفض «الحزب الوطني الديمقراطي»، من خلال جريدته «صدى الأهالي»، أي اتفاق يعقد ويحمل

العراق التزامات من أي نوع، أو يعطي حقوقاً مهما كانت، يجب أن يعرض على الشعب العراقي. ودخل الحزب في تعاون مع الأحزاب العراقية المعارضة و«الجبهة الشعبية المتحدة» و«حزب الاستقلال» و«أنصار السلام» والمحامين والطلاب في رفض الاتفاقية النفطية والدعوة إلى الإضراب العام في البلاد في التاسع عشر من شباط/فبراير ١٩٥٢، ثم أكدت الجبهة الوطنية التي من بينها «الحزب الوطني الديمقراطي» في الثاني عشر من أيار/مايو ١٩٥٢ في ميثاقها على إطلاق الحريات والدفاع عن حرية الانتخابات وإلغاء معاهدة عام ١٩٣٠، ورفض المساعدات العسكرية والأحلاف الأجنبية والتضامن مع العرب ونضالهم في سبيل الجلاء والتخلص من الاستعمار في مصر والمغرب العربي، واستقلال الدول العربية، وتحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني، وضمان حقوق الشعب العراقي وإبعاد العراق والدول العربية عن ويلات الحرب، واتخاذ العراق هذه السياسة وتأييدها في المحافل الدولية وإلغاء الامتيازات الأجنبية الاحتكارية<sup>(٤٦)</sup>.

أما موقف «الحزب الوطني الديمقراطي» من حلف بغداد عام ١٩٥٥، فقد رفض إقامة الحلف وجميع الأحلاف الأجنبية الأخرى، وأصدر بياناً بهذا الخصوص، وكتبت جريدته قبل عقد الحلف بهذا الشأن بأن خطوة عقد حلف للعراق هو مخطط استعماري مبيت للشرق الأوسط، إلى أن صدر قرار بحل «الحزب الوطني الديمقراطي» وتعطيل جريدته في الثاني من أيلول/سبتمبر ١٩٥٤، ورفضت الحكومة العراقية طلبات تقدم بها الحزب لإعادة عمله ونشاطه، وظلت حالة الجمود في النشاط الحزبي إلى أن تحقق لرئيس الحكومة نوري السعيد آنذاك عقد حلف بغداد.

وقدم «الحزب الوطني الديمقراطي» و«حزب الاستقلال» في السادس عشر من حزيران/يونيو ١٩٥٦ طلباً تمهيداً لتكوين الجبهة الوطنية، وضمت عدة شخصيات سياسية عراقية، ومنها كل من كامل الجادرجي وحسين جميل ومحمد حديد وجعفر كبة وهديب الحاج

(٤٥) سنغلتون، المصدر نفسه، ص ١٠٢ - ١١٩.

(٤٦) الجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ص ٤٨٦ - ٥٦١.



حمود ومحمد مهدي كبة وفائق السامرائي ومحمد صديق شنشل ومحمد أمين الرحاني وعبد الشهيد الياسري، وهذا ضمن التوجه الوطني والقومي للحزب في ابتعاد العراق عن كل نفوذ أجنبي وضمان حياديته وأبعاده عن الأحلاف والتكتلات الدولية<sup>(٤٧)</sup>.

وقد شارك «الحزب الوطني الديمقراطي» عام ١٩٥٦ ضمن عدة وفود حضرت مؤتمرات عربية عقدت في عواصم عربية ضمن الحركة العربية لمكافحة الاستعمار، والمؤتمر العربي في دمشق عام ١٩٥٦، وحضره كل من كامل الجادرجي ومحمد مهدي كبة ومحمد صديق شنشل وعبد الجبار الجومرد ومحمود الصواف وحسين جميل وجعفر كبة. وعندما اندلعت حرب السويس عام ١٩٥٦ كان كامل الجادرجي في القاهرة أثناءها، ووجه انتقادات إلى نظام الحكم العراقي، وأرسل مع شخصيات سياسية أخرى برقية إلى مجلس النواب العراقي تنتقد الحكومة العراقية لاستمرار تصدير النفط العراقي عبر خط أنابيب العراق - حيفا، وبعد عودة كامل الجادرجي إلى بغداد في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦ تم القبض عليه، وجرت محاكمته أمام المجلس العرفي العسكري وحكم عليه بالسجن ثلاث سنوات، ووجهت له تهمة إثارة الفتنة في البلاد، واعتقل أيضاً حسين جميل وعدد من زعماء «حزب الاستقلال» أيضاً لتصريحاتهم المناوئة للحكومة العراقية آنذاك<sup>(٤٨)</sup>. وأمعنت حكومة نوري السعيد في استخدام القوة ضد المعارضين السياسيين، من خلال سجن كامل الجادرجي وحسين جميل وإبعاد أعضاء من الحركة الوطنية إلى أماكن أخرى بعيدة في العراق، ما أدى إلى خروج المظاهرات في عدة مدن عراقية سقط من جرائها قتلى وجرحى من المواطنين، فتبلورت فكرة إقامة جبهة وطنية باسم «جبهة الاتحاد الوطني» للعمل على إسقاط حكومة نوري السعيد والوصي الأمير عبد الإله، وضمت الجبهة حزب البعث العربي الاشتراكي والحزب الشيوعي و«حزب الاستقلال» و«الحزب الوطني الديمقراطي» وذلك في شباط/فبراير ١٩٥٧، ولكن كامل

الجادرجي كان في الوقت نفسه يقضي عقوبة السجن بالأشغال الشاقة في سجن بغداد، وظل فيه حتى وقت قصير من قيام ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨.

وكان برنامج «جبهة الاتحاد الوطني» في آذار/مارس ١٩٥٧ يشير إلى ضرورة استقالة حكومة نوري السعيد، وإلغاء حلف بغداد، وجعل السياسة العراقية متوافقة مع السياسة العربية التقدمية، ومعارضة الإمبريالية، وتبني مبدأ الحياد الإيجابي، ومنح الحريات الديمقراطية، وإلغاء الأحكام العرفية، وإطلاق سراح السجناء السياسيين، وإعادة الطلبة والمهنيين ممن طردوا لأسباب سياسية<sup>(٤٩)</sup>.

وظلت هذه الجبهة تعمل لتحقيق أهدافها إلى أن قامت ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨، وكانت كتلة الضباط الأحرار قد اتصلت بقيادة الحركة الوطنية من خارج الجيش العراقي وقادة الأحزاب السياسية، ومنها «الحزب الوطني الديمقراطي» في عام ١٩٥٦ ثم عام ١٩٥٧، حيث شارك الحزب في الثورة، ودخل في الحكومة التي تشكلت في عهد حكومة رئيس الوزراء العراقي عبد الكريم قاسم بعد الثورة، وضمت من «الحزب الوطني الديمقراطي» محمد حديد وزيراً للمالية، وهديب الحاج حمود وزيراً للزراعة، بل قام بعض قادة الحزب بالتعاون مع الضباط الأحرار من أجل التغيير، وقادهم وأيدهم كامل الجادرجي نفسه، وكان رفض المشاركة المباشرة بالحكم بعد الثورة شخصياً، ولكنه عاد ودعا محمد حديد وهديب الحاج حمود للانسحاب من حكومة عبد الكريم قاسم، بسبب مشاركة الضباط العسكريين وتحول العراق إلى دولة يحكمها العسكر، أي أنه اعتبره حكماً أقرب إلى الحكم الديكتاتوري، وطالب بانسحاب هؤلاء من الحكومة وتسليم السلطة في العراق من الضباط العسكريين إلى الشخصيات من المدنيين، وإجراء انتخابات ديمقراطية وسن دستور. وبعد سفر كامل الجادرجي إلى الاتحاد السوفياتي لغرض العلاج في موسكو من مرض كان يعانيه في تلك المرحلة، أعلن محمد حديد

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٥٦٥ - ٥٦٩.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٥٦٩ - ٥٧٠.

(٤٩) سنغلتون، المصدر نفسه، ص ١٣٩ - ١٤١.

تجميد نشاط «الحزب الوطني الديمقراطي» في أيار/ مايو ١٩٥٩، وأعلن استقالته أيضاً من الحزب، وبعد عودة كامل الجادرجي إلى بغداد في العشرين من أيلول/ سبتمبر ١٩٥٩، أعلن استقالته من الحزب ومن جريدة «الأهالي»، فتدهور موقف «الحزب الوطني الديمقراطي» بهذا الانشقاق الذي حصل، من خلال خروج محمد حديد أحد أبرز القياديين الليبراليين ورجل الصناعة الوطنية والأقرب إلى الطبقة البرجوازية، ليؤسس له حزباً جديد هو «الحزب الوطني التقدمي» في الثلاثين من تموز/ يوليو ١٩٦٠، وتمت إجازته من قبل الحكومة العراقية. وفقد بذلك «الحزب الوطني الديمقراطي» عدداً من أبرز قياداته ومؤسسيه ومؤيديه من الأعضاء الآخرين، على الرغم من أن اللجنة المركزية للحزب كانت قد رفضت استقالة كامل الجادرجي، مما أدى إلى إيقاف نشاطات الحزب في العراق عام ١٩٦١<sup>(٥٠)</sup>.

الأحزاب الوطنية والقومية في العراق، وتقاربه مع الشيوعيين الذين تزايد نفوذهم ودورهم في البلاد آنذاك، وظهور خلافات أيضاً داخل أجنحة الحزب، جماعة محمد حديد من جهة، وكامل الجادرجي من جهة أخرى، فوصلت تجربة الحزب بذلك إلى نهايتها<sup>(٥١)</sup>.

وصادفت نهاية «الحزب الوطني الديمقراطي» على ما يبدو مع النهاية نفسها التي وصلت لها التجربة الحزبية السياسية في العراق، والتي فسرت في عدم وجود دستور دائم في البلاد وعدم قناعة الأحزاب العراقية بجذوى استمرارها، وعدم المساهمة من قبلها بشكل حقيقي ومؤثر في الحياة السياسية، ودور هذه الأحزاب الهامشي فيها أيضاً، التي توافقت بطبيعة الحال في عام ١٩٦٨ مع قيام ثورة ١٧ - ٣٠ تموز/ يوليو ومجيء حزب البعث العربي الاشتراكي للسلطة في العراق وتلاشي التعددية الحزبية بعد ذلك تدريجياً.

### ٣ - مواقف الحزب من القضايا القومية

#### أ - القضية الجزائرية

فيما يخص الجزائر، التي نشبت فيها المقاومة الوطنية في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٤ ضد الاضطهاد الفرنسي الاستعماري، بعد عقود طويلة من الاحتلال من قبل فرنسا منذ عام ١٨٣٠، حيث وقفت الأحزاب الوطنية العراقية عامة والشعب العراقي مواقف مؤيدة للنضال الجزائري المسلح، سواء من الأحزاب الوطنية أو الشعب الجزائري. ومنها كان موقف «الحزب الوطني الديمقراطي» في العراق، حيث دعا فرنسا إلى مفاوضة الجزائريين بما يؤمن الاستقلال والسيادة الجزائرية، وإعادة الحرية والسيادة للجزائر شعباً وحكومة ودولة، باعتبارها جزءاً من الأمة العربية، ورفع كامل الجادرجي مع محمد مهدي كبة ومحمد حديد وحسين جميل وفائق السامرائي ومحمد صديق شنشل مذكرة إلى رئيس الوزراء العراقي آنذاك في الثاني من أيار/ مايو ١٩٥٦، أكدوا

وكانت الأسباب الرئيسية للانشقاق الذي حصل في تركيبة «الحزب الوطني الديمقراطي» تعود إلى عدة عوامل، من أبرزها، موقف الحزب من سياسة عبد الكريم قاسم الانفرادية والمتحكمة بالقرار الوطني، ومطالبة الحزب لمحمد حديد وزير المالية، الذي كان أيضاً يعمل مستشاراً لدى عبد الكريم قاسم، أن ينسحب من الحكومة ويقدم استقالته إلى رئيس الوزراء توافقاً مع سياسة «الحزب الوطني الديمقراطي» ومواقفه من الحكومة، ولكن قدم محمد حديد استقالته من الحزب بعد المؤتمر العام للحزب الذي عقد في بغداد في أيار/ مايو ١٩٦١، وكان محمد حديد مؤيداً لعبد الكريم قاسم بشكل كامل، واعتبر ذلك في واقع الحال انتصاراً لكامل الجادرجي ومؤيديه داخل «الحزب الوطني الديمقراطي»، واستمر الحزب يعمل حتى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦١، حينما أقدم كامل الجادرجي على إغلاق الحزب بالكامل بسبب ما عزاه إلى الماراة التي شعر بها من حكم عبد الكريم قاسم وسياساته الداخلية والخارجية، ومواقفه من

(٥٠) حنا بطاطو، العراق: الكتاب الثالث: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٢)، ص ٢٦٨ - ٢٦٩، ومحمد عويد كامل الديلمي، الجادرجي ودوره في السياسة العراقية (بغداد: مطبعة الأديب البغدادية، ١٩٩٧)، ص ٢٤٠ - ٢٤٧.

(٥١) عبد الوهاب حميد رشيد، العراق المعاصر (دمشق: دار المدى للثقافة والنشر، ٢٠٠٢)، ص ١٤٨.

فيها أن قضية الجزائر وشعبه المكافح تثير القلق وتشغل الرأي العام العراقي، لما فيها من أعمال وحشية وحرب فناء وإبادة يرتكبها الجيش الفرنسي ضد أبناء الشعب الجزائري الشقيق، ويحز في الضمير العربي أن يترك هذا الجزء من الوطن العربي يكافح وحيداً بعيداً عن الدعم العراقي والعربي، وطالبوا الحكومة العراقية من جانبها بالضغط على فرنسا ومقاطعتها مقاطعة شاملة سياسياً واقتصادياً وثقافياً وإعلامياً وعسكرياً، وهو أقل ما يمكن أن يقدمه العراق حكومة وشعباً وجيشاً لهذا البلد العربي الشقيق، الذي يبذل الكثير والتمين من التضحيات الجسام<sup>(٥٢)</sup>.

### ب - حرب السويس ١٩٥٦

بعد تأميم قناة السويس في عهد الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٦٩ ساند «الحزب الوطني الديمقراطي» الحكومة والشعب المصري مساندة كاملة وعلنية سياسياً وإعلامياً، وأيد التأميم كخطوة سياسية واقتصادية في مظاهرات كبيرة وحاشدة، خرجت في بغداد مع مشاركة من بقية القوى والأحزاب الوطنية في العراق وأبناء الشعب العراقي بكل فئاته، وأرسل كامل الجادرجي باسم «الحزب الوطني الديمقراطي» مذكرة إلى الرئيس جمال عبد الناصر، حياً فيها قرار التأميم واعتبره خطوة فاعلة للقضاء على المؤامرات وضممان سيادة مصر في الميدانين السياسي والاقتصادي، وبعث كامل الجادرجي أيضاً رسالة أخرى إلى رئيس الوزراء البريطاني أنتوني إيدن بعد حدوث العدوان الثلاثي على مصر، أكد فيها أن العرب يدركون بعد العدوان، وأن القوى الكبرى وفي مقدمتها بريطانيا لا تنشد الحل الأسلم للأزمة بين الغرب ومصر بل القضاء على حركة القومية العربية، تلك الحركة المتنامية في مصر والوطن العربي بأسره، ونبهه كامل الجادرجي إلى سياسة بريطانيا في الاستمرار في العدوان والنتائج الخطيرة المترتبة على هذه السياسة على المنطقة العربية، وأبدى «الحزب الوطني الديمقراطي» مواقف وطنية

وقومية أصيلة في التعاطف الكامل مع مصر طوال أيام العدوان، وتبرع كامل الجادرجي بمبلغ مالي رمزي لصالح الجيش المصري تعبيراً عن موقف التضامن العربي والقومي بين العراق و«الحزب الوطني الديمقراطي» خاصة مع الشعب والقيادة المصرية<sup>(٥٣)</sup>.

كان «الحزب الوطني الديمقراطي» من جهة أخرى ضمن الهيئة المؤسسة لـ «حزب المؤتمر الوطني» التي رفعت في الثالث من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦، مذكرة احتجاج إلى الملك فيصل الثاني، طالبت بالمبادرة إلى تنفيذ القرار الخاص باعتبار العدوان على مصر أو أي بلد عربي عدواناً على العراق نفسه، وإعلان التعبئة العامة للمساهمة في المعركة وقطع العلاقات مع فرنسا وبريطانيا وحرمانها من أي مادة استراتيجية، ثم منعها من استخدام المطارات والقواعد والمرافق العامة، وإعلان الحكومة العراقية التحرر من ميثاق بغداد، وإلغاء الاتفاقيات الخاصة المعقودة بمقتضاها مع بريطانيا، وأرسلت الهيئة أيضاً برقية إلى الرئيس جمال عبد الناصر بمناسبة توليه منصب رئاسة الجمهورية، تعلن دعمها وتأييدها له في سياسته القومية ومواجهة الغرب، وطالب كل من محمد مهدي كبة وكامل الجادرجي بالخروج من ميثاق حلف بغداد، وأكدوا أنه حلف مشؤوم وحلف عدواني ضد مصلحة العرب وضد السلام في المنطقة العربية والشرق الأوسط<sup>(٥٤)</sup>.

### ج - وحدة مصر وسورية ١٩٥٨

كان «الحزب الوطني الديمقراطي» ضمن جبهة الاتحاد الوطني التي ساندت بشكل كامل مساعي تحقيق الوحدة العربية، وأيدت الجبهة عامة خطوات اتخذتها مصر وسورية في الاتحاد الثنائي، وأصدرت بياناً في الحادي عشر من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٧ بإعلان لجنة البلدين في قيام الاتحاد الفدرالي، والمباشرة بإجراء المباحثات واعتبارها نواة الوحدة العربية، وأن القرار التاريخي قد غلبت فيه إرادة الأمة العربية التي ناضلت في

(٥٢) اليقظة، ٢٣/٥/١٩٥٦، والبدراني، الفكر القومي لدى الأحزاب والحركات السياسية في العراق، ص ١٨٦.

(٥٣) الأهالي، ١٢/١/١٩٥٨.

(٥٤) الجبوري، سنوات من تاريخ العراق: النضال السياسي، ص ٣٥٣، والبدراني، المصدر نفسه، ص ١٨٩ - ١٩٠.

سبيل الوحدة العربية، وأن الجبهة تعتزم تحرير العراق وإحلاقه بركب العروبة المتحرر واستكمال الوحدة العربية.

وقد نبّه «الحزب الوطني الديمقراطي» مع «حزب الاستقلال» بأن الولايات المتحدة تسيطر على قيادة الاستعمار الغربي في المنطقة، وتعمل في الحصول على خيراتها عسكرياً واقتصادياً من خلال مبدأ أيزنهاور عام ١٩٥٧، وتبرير العدوان، ودعم ميثاق بغداد، ومواصلة التسليح الصهيوني، والتخطيط للمؤامرات على سورية ومصر، وأصدر الحزب مع «حزب الاستقلال» بياناً تضمن أهداف أيزنهاور ونتائجه الخطيرة والدور الأمريكي بالمنطقة، دعا العرب إلى المواجهة والانتباه للخطط الرامية لتفتيت الوطن العربي، وأهاب بالعرب مواصلة النضال الإيجابي ضد الاستعمار والصهيونية، وتحرير فلسطين والأراضي الأخرى من الوطن العربي، ورحب الحزب بالوحدة. ولكنه في الوقت نفسه أكد ضرورة إعطاء الحريات السياسية والعامة في سورية، وأن لا تكون الوحدة بين مصر وسورية بديلاً من الوحدة العربية<sup>(٥٥)</sup>.

#### د - الجامعة العربية

اعتبر «الحزب الوطني الديمقراطي» مهمة قيام جامعة الدول العربية هي على طريق الوحدة العربية، ودعا إلى مساندة الدول العربية غير المستقلة ومناهضة سياسة الاستعمار، وأن تكون رمزاً للأمان العربي في التحرر والاتحاد، وإشراك الهيئات الشعبية المنضوية تحت لوائها لما فيه الخير القومي، وانتقد كامل الجادرجي التجارب السابقة، وأكد ضرورة إعادة النظر في تشكيلاتها، وأن تودع إلى هيئة دبلوماسية تقرر مقرراتها الشعوب العربية وتطمئن إلى أنها غير موالية إلى بريطانيا والولايات المتحدة<sup>(٥٦)</sup>.

وأيد «حزب الاستقلال» الجامعة الشعبية، وأكد كامل الجادرجي أن نقد جامعة الدول العربية قائم على

محاولات الإصلاح، وليس الهدم حرصاً على بقائها ومشروعها في الوحدة العربية الشاملة.

#### هـ - القضية الفلسطينية

اهتم «الحزب الوطني الديمقراطي» بالقضية الفلسطينية لأنها قضية قومية، ونشرت جريدة «صوت الأهالي» تدعو إلى عمل مخطط وموقف عربي موحد يقتزن بعمل تدييري، مثل المقاطعة الاقتصادية، ومقاومة النشاط الصهيوني، وعرض القضية الفلسطينية على مجلس الأمن الدولي وعدم تركها بيد القوى الاستعمارية وهي بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا، وحذر الحزب الحكومات العربية من مواصلتها حضور مؤتمر لندن الذي يستهدف تقوية النفوذ الصهيوني، ورفض الحزب اندلاع الحرب العربية - الإسرائيلية عام ١٩٤٨، وضرورة تنازل الصهاينة عن الحق العربي وصيانة عروبة فلسطين، وعدم إيقاف الحرب إلا بتحقيق ذلك. وأوضح كامل الجادرجي مرارة الهزيمة، وألقى المسؤولية على الحكومات العربية التي تظاهرت لنجدة فلسطين تحت ضغط الرأي العام العربي، مؤكداً أن العمل لا يعد بالأساس إلا كونه عملاً ثانوياً<sup>(٥٧)</sup>.

ودعا الحزب إلى وضع خطة عربية منظمة لإنجاح عملية المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل، تلتزم الدول العربية بتطبيقها، وجمع التبرعات والمساعدات، واستقبال المتطوعين وإرسالهم إلى فلسطين، ورفض فكرة التقسيم أو جعل الحكومة اتحادية يشترك فيها العرب واليهود.

ودعا الحزب إلى أن يقوم مجلس الأمن بالحل الدبلوماسي، وحل القضية الفلسطينية في ضوء القانون الدولي، وشجّع الحزب الشعب الفلسطيني على إعلان الثورة كحق مشروع، ودعا الهيئات والأحزاب العربية لبذل المال والأنفس للوقوف إلى جانب عرب فلسطين لاسترجاع وطنهم، فكانت روح «الحزب الوطني الديمقراطي» عربية وقومية خالصة.

(٥٥) الأهالي، ١٧/٣/١٩٥٩، والبدراي، المصدر نفسه، ص ٢٠٩ - ٢١١.

(٥٦) الأهالي، ١٧/٣/١٩٤٨، والبدراي، المصدر نفسه، ص ٢١٠ - ٢١١.

(٥٧) الجبوري، سنوات من تاريخ العراق: النضال السياسي، ص ٦٧، والجادرجي، مذكرات كامل الجادرجي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي، ص ٣٣٣.

## و - ثورة مصر ١٩٥٢

بالفكر القومي إلى جانب الموقف الوطني، والعمل في قضايا عربية وقومية شهدتها الساحات العربية من المشرق إلى المغرب العربيين، وانتقل الحزبان من الإطار النظري الفكري إلى العمل النضالي، سواء في التظاهرات والبيانات وجمع التبرعات المالية لنصرة العرب، في عدة ساحات من الوطن العربي كانت بحاجة إلى الدعم السياسي والمعنوي والإعلامي والمالي.

٣ - وقد ظهر «الحزب الوطني الديمقراطي» من جذور «جماعة الأهالي»، والتي ضمت نخبة مثقفة واجتماعية في الثلاثينيات من القرن العشرين آمنت بالاشتراكية الاجتماعية التقدمية، وهذا ارتبط في واقع الحال مع بروز تنظيمات شبابية قومية وطنية مثل «جماعة الجوال العربي» و«نادي المثني بن حارثة» و«نادي القلم» و«جماعة الفتوة»، وهذا يفسر ارتباط «الحزب الوطني الديمقراطي» بجذور وأفكار وبرامج اشتراكية لمواجهة المشاكل الاقتصادية، ومن أبرزها الإقطاع وتبعاته السياسية والاقتصادية<sup>(٥٩)</sup>.

٤ - إن ظهور «حزب الاستقلال» و«الحزب الوطني الديمقراطي» في الأربعينيات من القرن العشرين تزامن أيضاً مع بروز تنظيمات قومية بارزة، سواء على الصعيد المحلي أو العربي، وهي حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب والتنظيم الناصري، وهذا انعكس بشكل أو بآخر على مواقف الحزبين الاستقلال والوطني الديمقراطي تجاه القضايا العربية، وتحوله في غالب الأحيان من معالجة القضايا الداخلية التي تخص الشأن العراقي إلى قضايا عربية مع ظهور نكبة فلسطين عام ١٩٤٨، وانعكاساتها العربية، وخاصة على الفكر القومي العربي، وهذا بدا واضحاً في مواقف «حزب الاستقلال» تجاه القضية الفلسطينية ومأساة الشعب العربي الفلسطيني بشكل خاص.

٥ - وعلى الرغم من أن «الحزب الوطني الديمقراطي» صاحب توجه ليبرالي في أفكاره وبرامجه، إلا أنه اهتم بالقضايا العربية، وله مواقف قومية بارزة،

كان موقف «الحزب الوطني الديمقراطي» متحفظاً تجاه قيام الثورة المصرية في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ في بداية قيامها، ثم عبّر عن رؤيته بعد أن اتضحت له سياسات قادة الثورة الجدد من تنظيم الضباط الأحرار، بأن الثورة هي الضمير العربي في الشعور العميق، والوطن العربي بحاجة ماسة إلى التحرر والانعقاد من الاستعمار، وأن الثورة حركة تحرر ستكون أشد عنفاً وضراوة تجاه بريطانيا، وأن تقف الحكومات العربية إلى جانبها. ثم عاد «حزب الاستقلال» بعد ذلك ونقد الثورة في ظل العلاقات المتأزمة بين الثوار ومحمد نجيب، ووصف الحزب ما حصل بالانقلاب العسكري وشبهه مثلما حصل في سورية عام ١٩٤٩<sup>(٥٨)</sup>.

## ثالثاً: حزب الاستقلال والحزب الوطني الديمقراطي : استنتاجات تاريخية

أدت الأحزاب الوطنية العراقية دوراً بارزاً في تكوين العراق المعاصر في المرحلتين المهمتين الحكم الملكي ثم العهد الجمهوري بين (١٩٢١ - ١٩٦٨) بشكل خاص، ومن بينها «حزب الاستقلال» و«الحزب الوطني الديمقراطي» باعتبارهما في طليعة الأحزاب السياسية الوطنية العراقية خلال تلك المرحلة العصبية التي مر بها العراق، ومن خلال دراستنا لطبيعة المواقف العروبية للأحزاب الوطنية في العراق («حزب الاستقلال» و«الحزب الوطني الديمقراطي»)، لعل أبرز الاستنتاجات التي توصلنا لها بحيادية وموضوعية هي:

١ - طرح «حزب الاستقلال» و«الحزب الوطني الديمقراطي» الكثير من القضايا الوطنية والقومية، سواء فيما يخص التطورات الداخلية في العراق أو قضايا عربية برزت في تلك المرحلة، وعرض الحزبان أكثر من ذلك صيغاً وحدوية عربية مناهضة للاستعمار والأنظمة المرتبطة به.

٢ - اهتم الحزبان الاستقلال والوطني الديمقراطي

(٥٨) الأهالي: ٢٥/٧/١٩٥٢؛ ٤/٨/١٩٥٢، و٩/٩/١٩٥٢، والبدراني، المصدر نفسه، ص ٢١٤ - ٢١٥.

(٥٩) للتفاصيل، انظر: إبراهيم خليل أحمد وجعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر (الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٦).

ولم تكن له محرمات على التعاون والتحالف مع الأحزاب القومية في العراق ومنها (جبهة الاتحاد الوطني) عام ١٩٥٧ التي ضمت معه حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب كأحزاب قومية الاتجاه.

٦ - وقف «حزب الاستقلال» و«الحزب الوطني الديمقراطي» إلى جانب الأحزاب الرئيسية الوطنية والقومية في مناهضة سياسة الحكومات العراقية، وخاصة في عهد رئيس الوزراء نوري السعيد والحكم الملكي وسياسة الوصي على العرش الأمير عبد الإله، وكذلك تجاه السياسة البريطانية في المعاهدات التي عقدت بين العراق وبريطانيا عام ١٩٣٠ أو عام ١٩٤٨، أو الاتفاقيات النفطية أو سياسة الأحلاف، مثل حلف بغداد عام ١٩٥٥، ومبدأ أيزنهاور عام ١٩٥٧، حتى قيام ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، حيث دعم الحزبين كتلة الضباط الأحرار التي قامت بالثورة.

٧ - وقف «حزب الاستقلال» بشكل خاص إلى جانب القضية الفلسطينية سياسياً ومعنوياً وإعلامياً، ودعا في مواقفه القومية الأخرى إلى إقامة الجامعة الشعبية بديلاً عن جامعة الدول العربية الرسمية التي لم تحقق أهدافها المرجوة، وطالب الحزب بلم شمل الدول العربية بدل التفكك، وتأكيد الحزب على مبدأ أساس هو الوحدة العربية، حتى أنه على الرغم من دعمه وحدة مصر وسورية عام ١٩٥٨، دعا إلى أن لا تكون بديلاً عن الوحدة الأشمل الوحدة العربية، وهذا المطلب في واقع الأمر قمة طموح وأمل ومطالبة القوى القومية العربية طوال أكثر من نصف قرن مضى، ومن ثم فإن «حزب الاستقلال» تجاوب مع آماني القوميين العرب وساند موقفهم بل آمن بهذه الوحدة.

٨ - وقف «حزب الاستقلال» و«الحزب الوطني الديمقراطي» إلى جانب الثورة المصرية، التي اندلعت في ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢، وساند وأيد الحزبان سياسة

الزعيم العربي جمال عبد الناصر ومواقفه القومية ومعاركه ضد الاستعمار والصهيونية والإمبريالية الغربية في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، وأسهم الحزبان من خلال شخصياته البارزة، مثل فائق السامرائي ومحمد صديق شنشل من «حزب الاستقلال»، في زيارات ولقاءات ومشاورات مستمرة مع مصر والقيادة المصرية في عهد الرئيس جمال عبد الناصر، وأيضاً زار كامل الجادرجي زعيم «الحزب الوطني الديمقراطي» مصر، والتقى جمال عبد الناصر للتشاور من جهة بالقضايا العربية ودعم مصر في مواقفها تجاه الاستعمار والغرب من جهة أخرى.

٩ - أما «الحزب الوطني الديمقراطي» فلم يختلف كثيراً في مواقفه أيضاً، على الرغم من تصنيفه ضمن التيار الوطني الليبرالي، إلا أنه تصدى لسياسة الحكومة العراقية في رفض عقد معاهدة بورتسموث عام ١٩٤٨، بديلاً من معاهدة عام ١٩٣٠، ودخول العراق في حلف بغداد عام ١٩٥٥، ورفضه أيضاً الاتفاقيات النفطية والأحلاف الأجنبية والمعاهدات العسكرية، ودعا إلى مكافحة الاستعمار والإمبريالية، وطالب أكثر من ذلك في الحياد الإيجابي، والإعجاب الذي أبداه الحزب بالسياسة الناصرية في مصر في هذا المجال.

١٠ - يبدو بوضوح أن الحركة الوطنية العراقية في تلك المرحلة من تكوين العراق، في أواسط القرن العشرين، ومن بينها «حزب الاستقلال» و«الحزب الوطني الديمقراطي»، لم تكن ضمن تصنيف الأحزاب الوطنية فحسب، بل يحق من خلال متابعة علمية وموضوعية لمواقفهما وسياساتهما أن تصنف أيضاً ضمن التيار (العروبي) في العراق، إلى جانب القوى العراقية الرئيسية التي نشأت وتكوّنت، مثل حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب والتنظيم الناصري بكل حركاته وتجمعاته وأحزابه.

## ٣٥ — الاتجاهات العروبية والقومية

### في الأحزاب الوطنية السورية

عمار السمر

#### مقدمة

أن تفسير القومية يختلف عند هذه الأحزاب التي دعت وطنية عن الأحزاب القومية «الرايكانية».

هذه الدراسة ستتناول أربعة أحزاب وطنية سورية هي: «حزب الشعب» الذي أسسه د. عبد الرحمن الشهبندر عام ١٩٢٥، و«الكتلة الوطنية» التي تشكلت عام ١٩٢٧ وأصبحت حزباً عام ١٩٣٢، و«الحزب الوطني» الذي تأسس عام ١٩٤٧ على أنقاض الكتلة الوطنية، و«حزب الشعب» الذي تأسس عام ١٩٤٨ كسابقه على أنقاض الكتلة. مع العلم أن هناك من بين المؤرخين ودارسي التاريخ من يعدّ بعض هذه الأحزاب قومية<sup>(١)</sup>.

#### أولاً: الاتجاهات العروبية والقومية في سورية

لعبت دمشق الدور الأساسي في ولادة القومية العربية نتيجة عوامل عدة أهلتها لذلك. وقد تبلورت حركة القومية العربية في طبقة اجتماعية واحدة، ظهر فيها أبرز السياسيين القوميين في دمشق خاصة، هذه الطبقة هي «طبقة الملاك - البيروقراطيين» التي أخذت لها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر شكل شبكة جيدة التكامل من العائلات المدنية صاحبة الأراضي والمناصب التي أفرزت القيادة السياسية في

يحسن بنا عند الحديث عن التوجهات القومية العربية عند الأحزاب الوطنية السورية أن نتحدث عن قوميين قاموا بالحركة الوطنية وأسسوا الأحزاب الوطنية مضطرين بدل القومية بسبب ظروف الهجمة الأوروبية على المنطقة العربية وتقسيمها مما فرض على هؤلاء القادة اتباع سياسات تتلاءم مع تلك المرحلة الزمنية. ومن الملاحظ أن المؤسسين الأصليين للأحزاب السورية والأيدولوجيا القومية كانوا قد عملوا قبل فرض الانتداب وبعده على نشر الفكرة القومية من خلال الجمعيات والأحزاب العربية. ثم جاء الانتداب (الاحتلال) الأوروبي ليقطع مسيرة تطور الحركة القومية العربية التي كانت سورية مركزها الرئيسي، ويفرض على القوى القومية ظروفاً جديدة بسبب التجزئة. فعمل القوميون على الاستمرار في النضال في كل قطر على حدة وفق ظروفه الخاصة، ولكن بدون نسيان الفكرة القومية التي ظهرت بطريقة أو أخرى في مناهج هذه الأحزاب وأعمالها، وكلما خفف الاحتلال من قبضته ظهرت أكثر حتى جاء الاستقلال فظهرت أحزاب تعد امتداداً للأحزاب التي ظهرت في فترة الانتداب تبنت بشكل لا لبس فيه برامج قومية وحدوية. هذا مع العلم

(١) يعتبر الحياي الكتلة الوطنية حزباً قومياً. انظر: محمد جعفر فاضل الحياي، العلاقات بين سوريا والعراق، ١٩٤٥ - ١٩٥٨: دراسة في العمل السياسي القومي المشترك، سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٣. وتعتبر نجاح محمد هذه الأحزاب نوعاً من الأحزاب القومية. انظر: نجاح محمد، الحركة القومية العربية في سورية: من خلال تاريخ تنظيماتها السياسية، ١٩٤٨ - ١٩٦٧، ج ٢ (دمشق: دار البعث، ١٩٨٧)، ويعتبر فيليب خوري أن كل الحركة السياسية التي ظهرت في فترة الانتداب هي سياسة القومية العربية.

دمشق ومدن سورية أخرى لأجيال عديدة<sup>(٢)</sup>.

علمانية مستقلة، ولكن لم يفصحوا عن ذلك بشكل مباشر. هذه الدولة قائمة على مؤسسات غربية، ورأوا أن الأمة العربية متماسكة بفعل تاريخها ولغتها وثقافتها وأرضها المشتركة. إلا أنه لم يكن بوسعهم تجاهل أهمية الإسلام<sup>(٦)</sup>. وهذه حقيقة واقعية والقفز فوقها حتى اليوم يعتبر مخاطرة كبيرة، هذا بالإضافة إلى عدم وجود تعارض بين العروبة والإسلام، وهذا ما أدركه المصلحون الأوائل لأن الإسلام الأساس الذي قامت عليه الثقافة والحضارة العربيتان، ومن هنا كان من الصعب تجاهل هذا العامل في المواجهة مع الهجمة الاستعمارية على المنطقة.

وفي فترة الانتداب قدم القادة القوميون دائماً إلى فرنسا وعصبة الأمم فكرة أمة سورية - عربية موحدة مستقلة، ولكن ذلك لم يكن يعني تقديم الفكرة القومية إلى الجماهير السورية بعبارات علمانية خالصة. فقد اعتمد قادة حزب الشعب، على الرموز الإسلامية بوصفها أدوات للتعبئة السياسية. وهم دعوا الطبقات الشعبية إلى الثورة باسم الأمة، ولكن باسم الله والنبي (ﷺ) والتضامن الديني أيضاً. وكانت الجوامع والمساجد، ولما تزل، أهم مراكز الحشد في المدن والقرى، وكان رجال الدين الإسلامي من بين أهم الوسطاء بين الحركة الوطنية والجماهير. فالإمبريالية الفرنسية وجهت هجمة عنيفة على قيم الأغلبية الساحقة الإسلامية في سورية وعلى طريقة حياتها، وهذا ما استجّر رداً إسلامياً<sup>(٧)</sup>. فقد كان واضحاً أن فرنسا تريد إذلال الأغلبية الإسلامية والحد من نفوذها واستهدافها سياساتها المطبقة في سورية.

أما حول تشكل الوعي القومي كتعبير سياسي فقد

وكدليل على تقدم الشعور القومي العربي على حساب الشعور الديني الإسلامي وإن لم يتغلب عليه، كانت مساهمة المسيحيين في طرح فكرة «العروبة» الجديدة وكانوا من السباقين إليها. ولكن كان أفراد طبقة الملاك - البيروقراطيين (المسلمين) أو من ترجم هذه الفكرة إلى حركة سياسية ذات أبعاد قومية قبل الحرب العالمية الأولى<sup>(٣)</sup>.

أما فيما يتعلق بالثورة العربية الكبرى وقيادة الشريف حسين لها وهو الزعيم الديني ومشاركة القوميون السوريين فيها، فقد كان هناك نوع من تبادل الأدوار والحاجات. فقد كان الشريف بالدرجة الأولى زعيماً دينياً ومؤمناً بالخلافة الإسلامية وكان أمامه خطران الأول الدولة العثمانية، والثاني القبائل التي تنافسه في شبه الجزيرة العربية، ومن أجل كسب المشروعية القانونية كان مضطراً إلى تبني أهداف القوميون العرب والسعي إلى أن يصبح ملكاً على الأمة العربية. وقد أعطيت الثورة العربية الكبرى محتوى أيديولوجياً «قومياً عربياً» عند السوريين الأرفع ثقافة في الشمال، وفي القاهرة، بينما كان للشريف أهداف أكثر محدودية<sup>(٤)</sup>. وكان من أسباب مطالبته بدولة عربية وهي أكبر من إمكاناته ولاء القوميون العرب في دمشق له ومطالبته بإقامة الدولة العربية التي كانوا ناشطين لإقامتها في الجمعيات والأحزاب العربية التي لم تكن تضم الكثير من الحجازيين.

أما نوع القومية التي ظهرت في سورية، ومن ثم تطورت، فقد رعى القادة القوميون نوعاً من القومية له نكهة علمانية مميزة<sup>(٥)</sup>. ووضعوا تصوراً لدولة عربية

(٢) فيليب خوري، أعيان المدن والقومية العربية: سياسة دمشق، ١٨٦٠ - ١٩٢٠، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٣)، ص ١٣.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(٥) من أسباب الخلاف داخل اللجنة التنفيذية للمؤتمر السوري الفلسطيني بين مجموعة ميشيل لطف الله - الشهبندر ومجموعة شكيب أرسلان وإلى جانبه رشيد رضا وإحسان الجابري هو تركيز أرسلان على الأمة العربية التي تقوم مبادئها الأساسية على الشريعة الإسلامية، بينما كان الطرف الثاني يسير نحو علمانيتها، وكان على علاقة جيدة مع البريطانيين والهاشميين. انظر: فيليب خوري، سورية والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية، ١٩٢٠ - ١٩٤٥ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٧)، ص ٢٧١.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٦٢.

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٦٣.



والأهداف والتنظيم في مرحلة الحرب العالمية الأولى وما قبلها.

٣ - قَرَضَ الانتداب واقع التجزئة، وقسّم سورية إلى دويلاتٍ صغيرة، إضافة إلى لبنان، ما جعل الأحزاب ونشاطها يتركز حول المسائل الملحة آنذاك مثل، الوحدة السورية واستقلال وحدود سورية فقط. وهذه العوامل أثرت تأثيراً حاسماً في الحياة الحزبية في سورية، فظهرت الردة «القومية العربية» في دساتير هذه الأحزاب من حيث أهدافها وغاياتها، كما ظهر في نظمها الداخلية وشروط عضويتها ونطاق وجودها ونشاطها<sup>(٨)</sup>. لذا يصح تسمية فترة الانتداب على الصعيد القومي العربي بأنها مرحلة النكسة في تحقيق الأمان القومي.

٤ - حدثت التنظيمات الحزبية، وحدثت الفكرة القومية العربية كقالب أيديولوجي حزبي، جعل فكرة الحزب تدور في كثيرٍ من الأحيان حول شخصٍ أو مجموعة من الأشخاص مؤمنين بفكرة معينة.

٥ - اختلاط القومي بالوطني، مع تقدم الوطني بسبب الظروف الداخلية التي توجب مواجهتها. لذلك أمكن إطلاق صفة الأحزاب الوطنية على هذه الأحزاب بدل القومية. وسيتأخر تبلور الأحزاب القومية بشكل واضح، وتقديّمها الهم القومي على الوطني إلى ما بعد الاستقلال.

٦ - بعد الاستقلال ظهرت أحزابٌ وطنية كانت استمراراً للكتلة الوطنية، ولكن ظهرت في برامجها وسياساتها المطالب القومية بشكل واضح، وذلك رداً قومياً على الإقليمية التي اتسمت بها فترة الانتداب. ومما شاع للأحزاب القومية العربية الأكثر راديكاليةً.

### ثالثاً: حزب الشعب (الشهبندر)

في فترة الانتداب الأولى فرضت الأحكام العرفية التي منعت السوريين من تشكيل أي أحزابٍ علنية. وفي

تطور عبر مراحل، فقد استمرت الولاءات التقليدية للسكان تجاه العائلة والعشيرة أو الطائفة أقوى من الولاءات الجديدة تجاه الأمة والدولة لفترةٍ طويلة. وقد ساهمت السيطرة الفرنسية في نمو وانتشار الشعور القومي في سورية بسرعة أكبر من الولاءات الأخرى، وجعل القومية الأداة السياسية الرئيسية للتجمع والتعبير عند قسم كبير من النخبة السياسية السورية. وكان ذلك خلافاً للرغبة الفرنسية مما جعل المفوض السامي غابرييل بيو يصف في مذكراته الفكرة العربية في سورية بأنها واقع نفسي قوي يصعب تحديده بالنسبة للفكر الغربي<sup>(٨)</sup>.

### ثانياً: الصفات العامة للأحزاب الوطنية في سورية

عند الحديث عن «الاتجاهات العروبية والقومية في الأحزاب الوطنية السورية» لا بد أن نأخذ بالحسبان عدة مؤثرات:

١ - معظم الأحزاب التي ظهرت خرجت من رحم التنظيمات العربية في الفترة العثمانية، وكان مؤسسوها أعضاء في تلك التنظيمات، أي أنها استقت من معين واحد.

٢ - ساهمت السيطرة الاستعمارية وواقع التجزئة في ظهور الأحزاب الوطنية وتثبيتها واقعياً وفكرياً. وأدت التجزئة الإقليمية إلى انشغال كل إقليم عربي بمشاكله وكانت النتيجة أن تجزأ النضال العربي القومي، وبالتالي تجزأت بعض الأحزاب القومية التي عرفت في مرحلة الحرب العالمية الأولى إلى أحزابٍ قطريةٍ مثل: حزب العهد الذي أصبح حزب العهد العراقي وحزب العهد السوري. ثم سرعان ما اندثرت بعض الأحزاب القومية مثل حزب العربية الفتاة وحزب الاستقلال<sup>(٩)</sup>. وظهرت بالنتيجة الأحزاب الوطنية كالكثرة الوطنية في سورية بعد أن كانت الأحزاب تتسم بطابع قومية المبادئ

(٨) محمد حرب فزات، الحياة الحزبية في سورية: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب وتطورها بين ١٩٠٨ - ١٩٥٥ (دمشق: منشورات دار الرواد، ١٩٥٥)، ص ١٧٤ - ١٧٥.

(٩) سهيلة الرمماوي، الحكم الحزبي في سورية: فترة الانتداب الفرنسي، ١٩٢٠ - ١٩٤٥، ج ٢ (عمّان: المطابع العسكرية، ١٩٩٨)، ج ١: من ١٩٢٠ - ١٩٣٦، ص ٢١ - ٢٢.

(١٠) المصدر نفسه، ج ١، ص ٢٧. على سبيل المثال اقتضرت عضوية الأحزاب بحسب نظمها الداخلية على السوريين فقط.

عام ١٩٢٥ عادت العلنية إلى الحياة الحزبية في سورية. واتبع الجنرال ساراي عندما استلم المفوضية السامية عام ١٩٢٥، سياسة إعطاء بعض الحريات، فذهبت وفود من دمشق وحلب إلى بيروت مطالبة بتحقيق أمانى البلاد بالاستقلال ووحدة سورية الطبيعية، فطالبهم بالاتفاق على مطالبهم وتوحيد صفوفهم أولاً، فذهب الوفد الحلبي إلى دمشق لتوحيد الجهود، وعلى إثر ذلك أذيع بياناً موحد في دمشق لتحقيق الأهداف التي تصبو إليها الأمة، فأنشئ حزب في دمشق أطلق عليه اسم «حزب الشعب» وهو أول حزب سياسي أنشئ رسمياً في سورية بعد الاحتلال الفرنسي<sup>(١١)</sup>.

وكانت الغاية من تأليف «حزب الشعب» جمع الصفوف الوطنية في هيئة سياسية تنطق باسمها والعمل على تأمين وحدة سورية واستقلالها بالطرق المشروعة وانتخاب مجلس تأسيسي يسن للبلاد دستوراً للبلاد، وقيام حكومة دستورية تضع أسس العلاقات بين فرنسا وسورية، مع العمل في سبيل الإصلاح الاجتماعي وتشجيع الصناعة الوطنية، وما إلى ذلك من إصلاحات.

أعلن عن تشكيل الحزب في ١٩٢٥/٦/٢٥ وترأسه عبد الرحمن الشهبندر، وضم في مجلس إدارته: حسن الحكيم، وفارس الخوري، وجميل مردم، ولطفي الحفار، وفوزي الغزي، وتوفيق شامية، وإحسان الشريف، وسعيد حيدر، وعبد المجيد الطباع، وأبو الخير الموقع، وأديب الصفدي<sup>(١٢)</sup>. ومن الملاحظ أن معظم مؤسسيه كانوا من العاملين في القضية العربية في الفترة العثمانية، ومن العاملين في العهد العربي الفيصلي.

وكان عمر هذا الحزب قصيراً بسبب مشاركة عدد من قادته في الثورة السورية الكبرى (١٩٢٥ - ١٩٢٧) فجرى حله من قبل السلطة الفرنسية. ولكن الشهبندر وجماعته ممن عرفوا بـ «الشعبيين» ظلوا ناشطين على

الساحة السياسية بشكلٍ وآخر يعبرون عن أفكارهم.

ومن أجل الاطلاع على الفكر القومي عند هذا الحزب يمكن تلمس ذلك في المسيرة السياسية لرئيس الحزب د. عبد الرحمن الشهبندر قبل تأسيس الحزب وأثناءه وبعده.

الشهبندر تلك الشخصية التي حازت الكثير من الإعجاب والتأثير، والتي دار حولها الكثير من الجدل، حتى ظهر ما يمكن تسميته بـ «تيار الشهبندر» أو «جماعة الشهبندر»، كما أطلقت عليهم تسمية «الشعبيين» مما كان يعكس صراعاً فكرياً في تلك الفترة إلى جانب الصراع الشخصي.

لقد انخرط الشهبندر في الحركة القومية العربية منذ الفترة العثمانية، وأصبح قائداً بارزاً في حركة التحرر الوطني بين الحربين. وكان الشهبندر ينظر إلى النضال ضد المحتل الفرنسي كمكمل للعمل القومي الذي بدأ ضد الحكم العثماني، وكان تأسيس «حزب الشعب» ضمن هذه المسيرة، وإن لم يعلن صراحةً عن ذلك بسبب ظروف المرحلة، ويمكن تلمس ذلك بدون مواربة في الخطاب الذي ألقاه الشهبندر في حفل افتتاح حزب الشعب في ٥ حزيران/يونيو ١٩٢٥ بدمشق، رد فيه على بعض كتاب الغرب الذين انتقدوا عجز العرب عن التعاون والعمل المشترك لبلوغ هدف معين. ورأى أن الأمة لم تقصر في تنظيم نفسها، وإنما يعود ذلك إلى ظروف الاحتلال<sup>(١٣)</sup>.

كما قال في الخطاب نفسه: «إن الاعتراف بتأليف حزب علني سدها المطالبة بالسلطان القومي، ولحمته تأييد الوحدة في البلاد هو ولا شك طور من الأطوار الجديدة في تاريخ الحياة السياسية في سورية». وإن كان في هذا الكلام لم يحدد أي سلطان قومي يقصد ببقية الخطاب ستوضح ذلك والمقصود به العربي، وأما مطالبته

(١١) غالب العياشي، الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي في سورية (بيروت: مطابع الأشقر، ١٩٦٥)، ص ٢٥٨ - ٢٥٩.

(١٢) بوعلي ياسين [وآخرون]، الأحزاب والحركات القومية العربية، ترجمة وتحقيق فيصل دراج وجمال باروت، ٢ ج (القاهرة: المركز

العربي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٢)، ص ٥٣.

(١٣) النص الكامل لخطاب الشهبندر الذي أُلقي في حفلة افتتاح «حزب الشعب» في أوبرا العباسية بدمشق. انظر: حسن الحكيم،

عبد الرحمن الشهبندر: حياته وجهاده (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٨٥)، ص ١٠٩ - ١١٥.

بالوحدة، وإن لم يذكر السورية، فقد كانت تلك هي القضية الملحة بعد تقسيم سورية.

كما تناول في الخطاب نفسه، مسألة «تقرير المصير» ونفاق الدول الكبرى في استعمال هذه الكلمات لصيد الأمم الصغيرة. ويفهم من ذلك إشارة الشهبندر إلى وعود الحلفاء للعرب في الحرب العالمية الأولى بإقامة الدولة العربية، ومن ثم تأمرهم على تقسيم المنطقة العربية.

كما يشير في نفس الخطاب إلى الوحدة الجغرافية للمشرق العربي، انطلاقاً من سورية، ويميز هذه الوحدة الجغرافية من غيرها من الأمم الشرقية المجاورة.

وفي إشارة، لا لبس فيها، يتحدث الشهبندر في الخطاب نفسه، عن «العامل الجنسي» ويقول: إن سكان هذه البلاد على اختلاف العشيرة يمتون بأصولهم إلى الجزيرة العربية، وإن الترك لو لم يعاملوا العرب كما يعاملون سكان الأناضول لما استطاعوا أن يؤسسوا حكماً ثابتاً لهم في بلاد العرب (يقصد الحكم باسم الإسلام)، ولكن منذ أن حاولوا أن يجعلوا من العرب أتباعاً، وأن يقضوا على اللغة العربية، قدم العرب الشهداء دفاعاً عن حريتهم.

وختم الشهبندر خطابه بتأكيد أنه على الأقوام المظلومة التي تطلب الحرية، وجوب أن تجعل لكيانها قيمة مادية في الميزان الدولي، وأن تبقى قبس القومية مشتعلاً. وهذه إشارة واضحة إلى الوحدة العربية أيّاً كان نوعها إذا ما أراد العرب أن يكون لهم وزنٌ بين أمم الأرض.

ورأى البعض في الخطاب نفسه ما يشير إلى تأثر الشهبندر بالفكر الماركسي اللينيني عند حديثه عن العالم الاقتصادي، رغم اعتقاده أن الشيوعية وضع لا يلائم الغريزة الشرقية<sup>(١٤)</sup>.

أما عن الثورة السورية التي اشترك في تنظيمها وقيادتها «حزب الشعب»، فيقول عن ذلك صديق

الشهبندر وأمين سر حزب الشعب حسن الحكيم: إن الشهبندر لما علم بما يعانيه جبل الدروز، رأى في ذلك فرصة للقيام بثورة ضد العدو، فاتفق في منزله سرّاً وبمعزلٍ عن الأحزاب الرسمية وغيرها، مع ذوي الحل والعقد من زعماء وقادة الجبل على التعاون لإنقاذ البلاد، وانصرف زعماء الجبل ود. الشهبندر مع صديقيه حسن الحكيم وسعيد حيدر للتحضير للثورة بدون أن يحيط أحد علماً بتحالفه مع زعماء الجبل<sup>(١٥)</sup>. وهذا هو السبب المباشر للثورة، أما عن الأسباب البعيدة فيقول أسعد الكوراني: «أما الأسباب البعيدة فكانت عند الشهبندر تتصل بالقومية وبسياسة التتريك بعد عام ١٩١٠ في تفضيل الأتراك على العرب، وبالثورات الوطنية التي قامت في سورية بعد احتلالها من الفرنسيين»<sup>(١٦)</sup>. مما يعني أن تلك الثورة الوطنية تأتي في سياق النضال القومي العربي الذي بدأ في الفترة العثمانية، وهي مرحلة من مراحل.

وعن شكل الوحدة عند الشهبندر، فقد كان يرى أن «تأليف دولة عربية مركزية ديموقراطية أمر بعيد التحقيق» سنة ١٩٣٦ فدعا إلى اتحاد عربي و«جامعة عربية»<sup>(١٧)</sup>. وهاجم الشهبندر السياسة الإقليمية وطالب بتنظيم الشعوب العربية وتقريبها من بعضها البعض مع ترك المجال لتظهر فيه ميزات الخاصة. وتبدو آراء الشهبندر السياسية واضحة في أمور مثل الجامعة الشرقية والإسلامية والعربية والوحدة السورية في خطابه في حفل وداع الصحفيين السوريين في القاهرة<sup>(١٨)</sup>، في أوائل نيسان/أبريل ١٩٣٦، الذي جاء فيه: «وأما الجامعة الشرقية فهي كلمة لا معنى لها، وأما الجامعة الإسلامية فهي رابطة روحية معنوية يقصد منها تطهير الأخلاق وإصلاح المجتمع، وكلما أبعدناها عن السياسة يكون أحسن. والوحدة السورية تشمل بلاد العلويين وجبل الدروز وميناء طرابلس الشام، وأما القضية الأربعة

(١٤) عبد الله حنا، من الاتجاهات الفكرية في سورية ولبنان (دمشق: دار التقدم العربي، ١٩٧٣)، ص ٣٧ - ٣٩.

(١٥) الحكيم، المصدر نفسه، ص ١٩.

(١٦) أسعد الكوراني، ذكريات وخواطر مما رأيت وسمعت وفعلت (بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٠)، ص ٩٩.

(١٧) المعلومة مأخوذة من الشهبندر، «القضايا الاجتماعية الكبرى»، في: حنا، من الاتجاهات الفكرية في سورية ولبنان، ص ٣٦.

(١٨) كان منفياً منذ مشاركته وحزبه في تنظيم الثورة السورية الكبرى.

فيستفتي في مصيرها، وتركنا لبنان كما هو سنة ١٩١٥ حتى يكتشف إخواننا الموارنة فائدة الوحدة، وهذا آتٍ لا محالة. أما فلسطين فهي سورية الجنوبية وهي جزء لا يتجزأ من بلادنا. بقيت الجامعة العربية، الغرض الأسمى الذي ذهب من أجله شهداؤنا إلى المشانق في الحرب العالمية الأولى... إذا بقينا مقسمين، كما نحن الآن، فلا أمل لنا أن تكون لنا كلمة مسموعة في الأحداث العالمية»<sup>(١٩)</sup>. وفي هذا تأكيد لا لبس فيه بإيمان الشهبندر بالقومية العربية كعامل جامع للعرب، قومية علمانية بعيدة عن الإسلام كما يراها، وهذا ما عرّضه للكثير من الانتقادات من القوى التي سمّيت بالمحافظة، كما استغلها ضده خصومه السياسيون، وإن كانوا يؤمنون بنفس النوع من القومية، ولكن بدون التصريح بمعارضتهم للإسلام.

ظل الشهبندر منفيًا حتى صدور العفو عنه عام ١٩٣٧، فعاد إلى سورية، وأقيمت له عدة احتفالات ألقى فيها العديد من الخطب، لم يخلُ واحد منها من الحديث عن الوحدة والعروبة، منها خطاب بعنوان «نحن عرب قبل أن نكون سوريين»، وخطاب آخر بعنوان «لقد ذهبنا إلى المشانق مسلمين ونصارى في سبيل العروبة»<sup>(٢٠)</sup>. ويلاحظ في هذه الخطب جميعاً أن الشهبندر يبدأ المسيرة النضالية العربية والسورية بالحركة العربية أيام العثمانيين.

ومما قاله الشهبندر في خطابه يوم عودته إلى دمشق في ١٤ أيار/ مايو ١٩٣٧ بعد صدور العفو: تذكر ٦ أيار/ مايو ١٩١٦ في ساحة الشهداء، كما قال: إنه فادى بنفسه وبذل روحه في شيء يسمّى العروبة، ولو حاد عن هذا المبدأ لم يخن دمشق العريضة فقط، ولا سورية، ولا بلاد العرب فقط بل يكون قد خان روح إخوانه

الشهداء الذين كاد أن يعدم معهم. وقال: إن مصر في أواخر الحرب العامة كانت لا تعرف شيئاً عن الجامعة العربية، وصارت تعرف ذلك عندما غادرها الشهبندر، ورأى من زعمائها ما يدل على ذلك<sup>(٢١)</sup>.

ولكن رغم ما تقدم فقد رأى مؤرخون<sup>(٢٢)</sup> آخرون، أن حزب الشعب بزعامة الشهبندر وجماعة لطف الله كانوا على علاقة وثيقة بالهاشميين وعلى استعداد للتعاون مع البريطانيين في سبيل تحقيق هدفهم المحدود المتمثل في إقامة دولة سورية مستقلة. وهذا أحد أسباب خلافاتهم السياسية الاستراتيجية مع حزب الاستقلال<sup>(٢٣)</sup>، والجنح الأرسلاي - الاستقلالي من الحركة الوطنية الذي كان عربياً ومعادياً للهاشميين والتعاون مع بريطانيا، ووقف إلى جانب التحرر الكامل لجميع البلاد العربية من الحكم الأجنبي وإقامة دولة عربية موحدة. مع أن هؤلاء الوطنيين كانوا يصبون اهتمامهم على الشؤون السورية لأسباب واضحة.

وأياً كانت الآراء في حزب الشعب فإنه كان وطنياً ركز في أهدافه المعلنة على سورية، ولكن يعتبر مسيرته النضالية في سورية كجزء مكمل للمسيرة الكفاحية العربية التي بدأت في العهد العثماني. وإن كان زعماءه وفي مقدمتهم الشهبندر يرون العروبة وفق منظور خاص، فخطاب هذا الحزب وزعيمه كان ابن مرحلته التاريخية وظروفها.

#### رابعاً: الكتلة الوطنية

تعتبر «الكتلة الوطنية» من أهم الأحزاب السياسية التي ظهرت في تاريخ سورية الحديث والمعاصر، ساهمت في قيادة البلاد نحو الاستقلال، وبقي تأثير نموذجها

(١٩) الأيام (دمشق)، العدد ٥ (نيسان/أبريل ١٩٣٦)، في: المصدر نفسه، ص ٣٦ - ٣٧.

(٢٠) الحكيم، عبد الرحمن الشهبندر: حياته وجهاده، ص ١٣١ - ١٣٦ و ١٥١ - ١٥٧.

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٨٣ - ١٨٤.

(٢٢) خوري، سورية والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية، ١٩٢٠ - ١٩٤٥، ص ٢٨٧.

(٢٣) حزب الاستقلال: تأسس في الأصل في ٥ شباط/ فبراير ١٩١٩، ليكون مظهراً خارجياً لنشاط «جمعية العربية الفتاة» السريّة، التي كان الأمير فيصل عضواً فيها. كما تأسس «حزب التقدم» ليكون مظهراً نيابياً للجمعية. وكان الحزب الهيئة السياسية الأولى في العهد الفيصلي، ويتبنى نفس أهداف الفتاة وهي: استقلال العرب ووحدتهم الشاملة. ومن أبرز أعضائه: رضا الركابي، ياسين الهاشمي، يوسف العظمة، هاشم الأتاسي، جميل مردم. وعند احتلال الفرنسيين لسورية لجأ كبار أعضائه إلى شرق الأردن، لكنهم اختلفوا مع الأمير عبد الله، وانصرفوا إلى مصر والحجاز والقدس. انظر: ياسين [وآخرون]، الأحزاب والحركات القومية العربية، ص ٤٩.

مستمرّاً لفترة طويلة من الزمن، لذا سيتم تناولها بشيء من التفصيل.

## ١ - تأسيس الكتلة

يرى بعض المؤرخين أن «الكتلة الوطنية»: «قامت مقام الجمعيات السياسية السرية التي كانت تعمل للوطن زمن الدولة العثمانية، وفي عهد الملك فيصل، كجمعية العربية الفتاة وحزب الاستقلال وجمعية العهد»، بينما يرى البعض الآخر أن الكتلة حلّت محل حزب الشعب والأحزاب الأخرى، ولكن واقع سورية في تلك الفترة كان من أهم العوامل التي أدت إلى نشوئها<sup>(٢٤)</sup>.

واعتقد أن الرأيين صحيحان، فالكتلة الوطنية هي مرحلة من مراحل الحركة العربية، فإذا كانت النتيجة التي وصلنا إليها في الحديث عن حزب الشعب بأنه المرحلة الثانية من مراحل الحركة العربية في سورية، فالكتلة الوطنية هي المرحلة الثالثة، وستكون المرحلة الرابعة أحزاب ما بعد الاستقلال.

وتُجمع أغلب المصادر على أن السبب المباشر الذي أدى إلى تأسيس الكتلة هو مؤتمر بيروت في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٧، الذي انعقد لدراسة بيان المفوض السامي بونسو والرد عليه. وهذا ما يُعدّ تاريخ تأسيسها. وقد ترأس المؤتمر هاشم الأتاسي، وشارك في المؤتمر شخصيات وطنية سورية ولبنانية: مظهر رسلان، وإبراهيم هنانو، وعبد الرحمن الكيالي، ونجيب البرازي. ومن لبنان عبد الحميد كرامي وعارف البيسار وعبد الرحمن بيهم وعبد الله اليافي، وغيرهم. وأعلن المؤتمر تمسكهم بوحدة العمل السياسي بين سورية ولبنان في مواجهة الانتداب. وهكذا تبلورت بعد انتهاء المؤتمر صورة الكتلة الوطنية، لكن لم تبلغ مستوى الحزب. ولكنهم باعترافهم أنفسهم صاروا يشكلون تكتلاً

سياسياً يمتلك بعض الملامح الحزبية<sup>(٢٥)</sup>، ولكن لم يلتزم أفرادها برأي واحد بل كان فيها تيارات عدة، واهتمت الكتلة بسيطرة حزب «الاستقلال» عليها<sup>(٢٦)</sup>.

وتوسعت الكتلة بانضمام فوزي الغزي وفارس الخوري ولطفي الحفار من دمشق، وحسني البرازي من حماة، وسعد الله الجابري من حلب. وبقي عدد من كبار الزعماء السوريين خارج الكتلة لوجودهم في المنفى وعدم شمولهم بالعفو. وقد أدى الصراع بين حزب الشعب بزعامة الشهبندر (في المنفى) وحزب الاستقلال إلى تمكين الكتلة من التطور على أسس غير ثورية، كما انضم إلى الكتلة عدد آخر من السياسيين المعروفين، منهم: فخري البارودي، وزكي الخطيب، وجميل مردم بك وغيرهم من دمشق، وتوفيق الشيشكلي من حماة، وأحمد الرفاعي وجميل إبراهيم باشا وغيرهم من حلب. وقد ألف هؤلاء، بالإضافة إلى السبعة الأصليين في مؤتمر بيروت وقادة الثورة الذين طالهم العفو، معظم قيادة الكتلة الوطنية.

ومن الملاحظ أن قادة الكتلة من المدن السورية الأربع، حيث ظهرت الحركة القومية العربية منذ العهد العثماني، وشاركوا في النضال فيها من خلال الجمعيات العربية كالجمعية «الفتاة». كما أن الكثير منهم شارك في العهد العربي الاستقلالي في الحياة السياسية من خلال الحكومة والبرلمان وحزب «الاستقلال»<sup>(٢٧)</sup>. أي بمعنى آخر تحولت الكتلة إلى تجمع أساسي للعاملين القدامى والجدد في القضية العربية، وإن كان لبعضهم آراء سياسية مختلفة، ولكن الصفة المشتركة بينهم كانت «الفكرة القومية العربية» مع اختلافهم على تفسيرها. وتميزت هذه المجموعة من الأحزاب الأخرى التي ظهرت في سورية في الفترة نفسها عُرفت بالتعاون مع الاحتلال.

(٢٤) يرى مصطفى الشهابي في كتابه القومية العربية الرأي الأول، بينما ترى سهيلة الريماوي الرأي الثاني. انظر: الريماوي، الحكم الحزبي في سورية: فترة الانتداب الفرنسي، ١٩٢٠ - ١٩٤٥، ج ١، ص ٥٢.

(٢٥) المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٣ - ٥٤.

(٢٦) رسالة من خير الدين البلبايدى إلى نزيه بك المؤيد، بتاريخ ٩ آذار/مارس ١٩٣٢ تتناول انتخابات ١٩٣٢، ويسمّي فيها بعض زعماء الكتلة الوطنية بالاستقلاليين ومنهم جميل مردم وعفيف الصلح وأديب خير. انظر: الوثيقة الرقم ٢١٩ من مجموعة أوراق نزيه المؤيد العظم، القسم الخاص، مركز الوثائق التاريخية بدمشق.

(٢٧) خوري، سورية والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية، ١٩٢٠ - ١٩٤٥، ص ٢٩٧.

## ٢ - طبيعة الكتلة الوطنية

كان هناك جوٌّ عام في منطقة المشرق العربي في فترة ما بين الحربين، فكان بين الوطنيين في المنطقة عقيدةً سياسيةً مشتركة، أو كما قال ألبرت حوراني «منظومة من الأفكار تشكل العقيدة السياسية القومية»، قامت هذه العقيدة على أساس التعليم والثقافة السياسية المشتركة وأساس التجربة المشتركة في الفترة العثمانية والثورة العربية الكبرى والحكومة العربية في دمشق. ولكن الفكرة القومية أصبحت بعد تقسيم الدول الأوروبية للمشرق العربي بحاجة إلى إعادة صياغة بما يلائم الظروف المحددة لسورية المقسمة<sup>(٢٨)</sup>.

وكان المحتوى العلماني إحدى خصائص القومية المميزة التي أيدتها الكتلة الوطنية، ولكن بدون الابتعاد عن الإسلام، وذلك إدراكاً من قادتها لأهمية الإسلام في مقاومة الاحتلال إضافة إلى خلفيتهم. رغم ذلك بقيت التعابير الدينية أقل وضوحاً من الدعوات إلى الوحدة والمقاومة على أساس الأرض والعرق والثقافة. وكان الاتجاه نحو ما يمكن تسميته علمنة الحركة الوطنية في سورية قد بدأ منذ منتصف القرن التاسع عشر نتيجة اتساع التعليم الحديث (الغربي) وعلاقات سورية بالعالم الخارجي واندماجها في الاقتصاد العالمي.

ونستطيع القول: إن الكتلة لم تكن حزباً بالمعنى الحديث للكلمة، ومصطلح كتلة لم يكن بدون دلالة، فقد عبّر بشكلٍ جيّلي عن الكتلة الوطنية التي كانت تجمعاً سياسياً لسياسيين، يجمعهم الكثير من المبادئ والولاءات، ولكن في الوقت نفسه يختلفون على أخرى، وكثيراً ما كان ذلك سبباً في ابتعاد الكتلة عن أهدافها، ففري فخرى البارودي يقول: «إني لا أفصح سراً إذا قلت إن كل فرد من أفراد الكتلة يشكل حزباً بنفسه، وذلك بسبب عدم وجود فكرة موحدة صريحة، وعدم وجود تنظيم منضبط صحيح. لذا اقترح البارودي ضرورة

تثقيف المنخرطين في المنظمة تثقيفاً قومياً عربياً واضحاً، وتثقيفاً حزبياً سديداً، تتضح معه العقائد وتشتد العصبية ويتضاعف الولاء وتزيد الفعالية<sup>(٢٩)</sup>. ويؤكد، بذلك، العامل المشترك بين المنتمين إلى الكتلة وهو «القومية العربية»، ولكن يرى ضرورة تطوير وتنظيم الفكرة القومية كي تطفئ على ما غيرها من أفكار وصراعات.

ولكن الشيء الوحيد المؤكد هو: أن الولاء للأمة العربية الذي كرر جميع زعماء الكتلة إعلانه على الملأ قد تحدد بصورة متزايدة بفعل المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي واجهت سورية المقسمة تحت الحكم الفرنسي، فالحدود السياسية فرضت إطاراً مرجعياً جغرافياً جديداً ومعه قيود جديدة<sup>(٣٠)</sup>.

وتبدو لنا عدة مظاهر للتراجع الإقليمي عند الكتلة، سواء في أهدافها وتنظيمها، أو في أسلوبها أو في لغتها وتعابيرها، عندما نقارن تلك الأهداف والتنظيم والأسلوب واللغة بما كانت عليه لدى حزب العربية الفتاة وحزب الاستقلال، لا سيما وأن معظم أعضاء الكتلة كانوا أعضاء بارزين في تلك الأحزاب القومية غير الإقليمية، وكان رئيسها مثلاً، هاشم الأتاسي، هو رئيس المؤتمر السوري الذي وضع دستور سورية في العهد الفيصلي، فنلاحظ أن الكتلة تستعمل تعبير «الأمة السورية»، بينما كانت الأحزاب الرائدة تستعمل تعبير «الأمة العربية»، ونجد مثلاً أن أهداف الكتلة تقلصت كثيراً عن هدف إقامة «الدولة العربية الكبرى» المنشودة بل عن هدف الحركة الوطنية السورية «إبان ازدهار الثورة السورية»<sup>(٣١)</sup>. وهذا نتيجة ظروف الفترة التاريخية التي كانت تمر بها سورية آنذاك، ومحاولة حشد القوة نحو تحرير سورية، والاعتقاد بضرورة عدم إثارة بريطانيا بطلب الوحدة العربية وهي تسيطر على أراضٍ عربية واسعة. وكان عددٌ من قادة الكتلة يعتقدون بإمكانية الحصول على دعم بريطانيا ضد فرنسا.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٣١٠.

(٢٩) مذكرة مقدمة من فخرى البارودي إلى سعد الله الجابري رئيس الكتلة الوطنية وبعض زعمائها، بتاريخ ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٣٧، أوراق فخرى البارودي، القسم الخاص، مركز الوثائق التاريخية بدمشق.

(٣٠) خوري، المصدر نفسه، ص ٣١٥.

(٣١) الريماوي، المصدر نفسه، ج ١، ص ٦١.

### ٣ - القومية والعروبة في القانون الأساسي للكتلة الوطنية

من أجل معرفة دور العروبة والقومية عند «الكتلة الوطنية» لا بد من الإطلاع على «القانون الأساسي لحزب الكتلة الوطنية»<sup>(٣٢)</sup>، الذي وضع لأول مرة في مؤتمر حمص عام ١٩٣٢، حيث أعلن الوطنيون رسمياً عن الكتلة بوصفها تنظيمًا سياسياً يدعو إلى الوحدة الكاملة لسورية واستقلالها (وأضيفت فقرة تنص أنه يحق للبنان تقرير مصيره السياسي ضمن حدود ما قبل سنة ١٩٢٠). وتحليل المواد التي لها علاقة بالقومية والوحدة هو ما يهمننا في هذا القانون، وقد جاءت تحت عنوان «المبادئ العامة» في القانون.

#### ● المبادئ العامة:

مادة ١ - الكتلة الوطنية هيئة سياسية غايتها:

(أ) تحرير البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية من كل سلطة أجنبية وإيصالها إلى الاستقلال التام والسيادة العامة وجمع أراضيها المجزأة في دولة ذات حكومة واحدة، على أن يبقى للبنان الحق في تقرير مصيره ضمن حدوده القديمة.

(ب) تأليف المساعي مع العمل القائم في الأقطار العربية الأخرى لتأمين الاتحاد بين هذه الأقطار، على أن لا يحول هذا المسعى دون الأهداف أو واجب بلوغها في كل قطر.

(ج) تأمين الحرية والمساواة في الحقوق والواجبات بين أفراد الشعب كافة على اختلاف طوائفه، ورفع مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية، ونشر الثقافة وبث الأخلاق القومية بين جميع الطبقات مع إنمائها وتغذيتها.

مادة ٢ - تعتبر الكتلة الوطنية أن الأمة جمعاء بكل ما لديها من قوة معنوية ومادية وقف على هذا الجهاد الوطني حتى تبلغ أهدافها.

مادة ٣ - من الواجب المحتم جمع قوى الأمة، وتوجيه جهودها لتحقيق الآمال الوطنية، ولذلك تعتبر الكتلة الوطنية تأليف الأحزاب السياسية مخالفاً لوحدة الجهود.

نلاحظ في الفقرة (أ) من المادة الأولى، التي تحدد أولى غايات حزب الكتلة، أنها تعبر عن أثر العوامل الدولية والعربية والسورية الوطنية. وهذه الغاية تؤكد «وحدوية الكتلة» أو طلبها توحيد سورية، في مواجهة محاولة فرنسا تجزئة البلاد السورية، ولكن هذا المطلب يُعدُّ تراجعاً عن وحدوية «حزب الفتاة»، خاصة وأن أكثر مؤسسي الكتلة كانوا من أعضائه، فقد كان من أبرز أهداف الفتاة الوحدة العربية الشاملة، أو على الأقل وحدة المشرق العربي، وليس مجرد وحدة البلاد السورية، مع قبول الاعتراف بوضع خاص للبنان.

بل أن وحدوية المادة الثانية من دستور سنة ١٩٣٨ الذي صاغه أعضاء الكتلة الوطنية أنفسهم تُعدُّ أفضل من وحدوية القانون الأساسي. فالمادة الثانية من دستور ١٩٣٨ تنص على «أن البلاد السورية المنفصلة عن الدولة العثمانية ذات وحدة سياسية لا تتجزأ، ولا عبرة لكل تجزئة طرأت عليها منذ نهاية الحرب حتى اليوم» (الدستور السوري - مادة ٢). وهو نص أقوى من الفقرة (أ) الآنفة الذكر من القانون الأساسي لحزب الكتلة الوطنية<sup>(٣٣)</sup>.

وكان هذا التراجع نتيجة الظروف المحيطة بتشكيل الكتلة، وأدت إلى نكسات أصابت القضية العربية بعد الحرب العالمية الأولى نتيجة التآمر الاستعماري الإنكليزي الفرنسي، وهذا التراجع سمّ طالت الأحزاب الأخرى في الوطن العربي عامة، وفي المشرق خاصة، في فترة ما بين الحربين العالميتين<sup>(٣٤)</sup>. وهذه الفترة التي أصيبت فيها القومية العربية بانتكاسة لم تقف عند حد «إقليمية» الأحزاب وامتدادها بل تحطت ذلك إلى مبادئها.

وتشير الفقرة (ب) من المادة الأولى، إلى البعد

(٣٢) القانون الأساسي المقرّر في حمص في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٢، في: عبد الرحمن الكيالي، المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني، ج ٤ (حلب: مطبعة الضاد، ١٩٦٠)، ج ١، ص ١٨٤ - ١٩٢.

(٣٣) الريموي، المصدر نفسه، ج ١، ص ٦٨.

(٣٤) المصدر نفسه، ج ١، ص ٦٨.

الوحدوي العربي كأحد غايات الكتلة، إن هذه المادة تنادي: «بتأليف المساعي مع العمل القائم في الأقطار العربية الأخرى لتأمين الاتحاد بين هذه الأقطار، على أن لا يحول هذا المسعى دون الأهداف الواجب بلوغها في كل قطر». ولكن هذه الصياغة للوحدة ضعيفة، وغير واضحة كهدف، واستعملت تعبير «الاتحاد» بدل «الوحدة»، وهذا يعدّ تراجعاً عمّا حددته الجمعيات العربية قبل الحرب العالمية الأولى. وهذه المادة مقارنةً بمسودة الدستور السوري لسنة ١٩٢٨ التي نصّت على أن: «الأراضي السورية التي انفصلت عن الدولة العثمانية تؤلف وحدة واحدة لا تتجزأ وكل تقسيم اعتباطي حدث منذ نهاية الحرب العالمية الأولى حتى سنة ١٩٢٨ باطل». فإن صيغة ١٩٣٢ هي بوضوح حلّ وسط صيغ بما يتلاءم مع الوقائع السياسية القائمة<sup>(٣٥)</sup>، إذ لم يكن بمقدور الكتلة أن تتجاهل حقيقة التجزئة.

وهناك من يرى أن طرح الكتلة الوطنية «الاتحاد» بدلاً من الوحدة أصبح شعاراً ودعوة رفعتها وتبنتها قوى وحركات وأحزاب معادية للقومية العربية، وبزعم أنه هدف «غير عملي» وأن «الاتحاد» عملي<sup>(٣٦)</sup>.

وفي المادة الثانية: تُعدّ الكتلة الوطنية أن الأمة جمعاء بكل ما لديها من قوة معنوية ومادية وقفّت على هذا الجهاد الوطني حتى تبلغ أهدافها. فمعنى «الأمة» غير واضح، ويقصد به الأمة السورية أكثر من العربية.

أما المادة الثالثة: فتعارض فيها الكتلة وجود أي أحزاب غيرها، وتعتبرها مخلّة بوحدة الأمة، وتعتبر نفسها الممثلة الوحيدة للوطن. وهذا ما عرّضها للانتقاد الشديد من خصومها<sup>(٣٧)</sup>.

ولكن الكتلة رغم تراجع دورها بعد خروجها من الحكم واغتيال الشهبندر عام ١٩٤٠، وضعت منهاجاً جديداً لها عام ١٩٤٤<sup>(٣٨)</sup>، حاولت فيه إظهار تجاوبها

مع المتغيرات المحلية والدولية، فجاءت «المادة ١: يعاد تنظيم الكتلة الوطنية التي حملت مشعل الجهاد عشرين سنة على أسس جديدة يقتضيها الانتقال من دور الاستعمار إلى دور السيادة والاستقلال وعلى ضوء الانقلابات الفكرية والروحية التي نشأت من عراك الأمم في الحرب الحاضرة». كما غيّرت الكتلة في هذا المنهاج موقفها من الوحدة، فبعد أن كانت تدعو إلى الاتحاد بحسب القانون الأساسي لعام ١٩٣٢، أصبحت تدعو إلى الوحدة العربية عن طريق الهيئات الشعبية. فجاء في «المادة ٥: الكتلة الوطنية تعمل كل ما في وسعها لتحقيق الوحدة العربية، ولأجل هذه الغاية تسعى لتشكيل هيئات اتحادية شعبية في البلدان العربية المجاورة تبث الروح وتعمل لتقوية شعور الإخاء وتدعو للتضامن وتوثيق الصلات والروابط وحمل الحكومات على تحقيق هذه الأمانى بإحدى الوسائل». وهنا تدعو الكتلة صراحةً إلى الوحدة، ولكن فكرة تشكيل هيئات اتحادية شعبية للوصول إلى الوحدة فكرة مبهمّة وغير واقعية، واستخدمت كلمات «تدعو إلى التضامن وتوثيق الصلات... إلخ»، أي كانت الخطوات كيفية تقريراً. وقد توافقت هذه الدعوة مع الاتجاه نحو تأسيس جامعة الدول العربية ومساهمة، كأحد أشكال الوحدة العربية. وهذا دليل إضافي على تطور فكر الكتلة، حسب ما تسمح الظروف، ويدل على واقعية سياسية في التفكير. وهذا ما سيتم ملاحظته لاحقاً في الأحزاب المنبثقة عن الكتلة الوطنية.

#### ٤ - العروبة والقومية في الممارسات السياسية للكتلة الوطنية

فرضت إلى حدّ كبير اللحظة التاريخية، وما رافقها من ظروف نوع السياسة التي انتهجتها الكتلة الوطنية، فقد ظهرت الكتلة بعد القمع الفرنسي للثورة السورية،

(٣٥) خوري، سورية والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية، ١٩٢٠ - ١٩٤٥، ص ٣١١.

(٣٦) الريمائي، المصدر نفسه، ج ١، ص ٦٩.

(٣٧) رسالة من كامل البني إلى نزيه بك، بتاريخ ٧ شباط/فبراير ١٩٣٢، يخبره فيها عن نفاق رجال الكتلة الوطنية لأنهم لا يريدون أي حزب غيرهم يناضل في البلاد، وأن القضية الوطنية لا تحلّ إلا على أيديهم، وأنهم احتكروا كلّ شيء اسمه وطنية كابين مردم والصلح والخفار، ويسمّيهم رجال الكتلة المستغلّة. الوثيقة الرقم ٢٢٢، أوراق نزيه المؤيد العظم.

(٣٨) المنهاج الجديد للكتلة الوطنية ١٩٤٤، وثيقة ٧/٣٦٠، مجموعة أوراق نبيه العظيمة، القسم الخاص، مركز الوثائق التاريخية.



أهدافه ومراميه: المكتب العربي القومي للدعاية والنشر هو مؤسسة قومية ترمي إلى غايات ثلاث:

١ - الدعاية الداخلية: وهدفها إيقاظ الوعي القومي، وتوضيح الفكرة العربية القومية الصحيحة في أذهان الشعب، وإذابة جميع العصبية المجزئة من طائفية وقطرية وقبلية في بوتقة القومية الجامعة، وربط أجزاء الوطن العربي ببعضها البعض الآخر برباط الشعور القومي المتين.

٢ - الدعاية الخارجية: وغايتها تعريف حقيقة القضية العربية للشعوب والحكومات الأجنبية، والعمل على خلق شعور التقدير بين الأجانب نحو النهضة القومية في الوطن العربي.

٣ - البحث العلمي: وذلك لوضع الدروس العلمية والأبحاث في شتى نواحي الإنشاء والإصلاح القومي لتغذية الدول العربية الناشئة.

منشؤه: ظهرت هذه المؤسسة في البلاد السورية كمؤسسة عربية قومية كبرى، تعمل لقضية الوطن العربي ولل فكرة القومية بإخلاص وتجرد وعلم. نظمت مكتبها المركزي وإدارتها على الأسس العلمية الصحيحة، ومضت تؤدي رسالتها على هدي العقيدة العربية القومية.

إدارة المكتب: يشرف على إدارة المكتب مجلس مؤلف من ثلاثين عضواً، يمثلون الشباب المتحرر العامل، كما يمثلون أكثر الأقطار العربية<sup>(٤٢)</sup>. كما تشكل للمكتب فروع في جميع أنحاء الوطن العربي وفي المهاجر. أمّا ماليته فتأتي من الاشتراكات السنوية التي يدفعها المشتركون الذين يؤمنون بال نهضة القومية العربية.

وفي رسالة من البارودي حول تشكيل فرع جديد للمكتب، يشرح سياسة المكتب، وهي: أن يلتزم الفرع

ومن هنا ظهرت سياستها التي سميت «التعاون المشرف» مع فرنسا، ومن هنا خضعت لقواعد اللعبة التي وضعتها المندوبية العليا الفرنسية. وصار هدف الكتلة تمثيل الجماهير السورية والمشاركة في الحكم مع الفرنسيين حتى رحيلهم.

ومن أهم ما قامت به الكتلة معاهدة ١٩٣٦، مع فرنسا، التي دارت حول سورية فقط. ولكن الكتلة كانت ترى فيها بعداً عربياً، وهو ما يمكن استنتاجه من قول قطب الكتلة الوطنية فخري البارودي بأن المعاهدة خطوة نحو الهدف الكامل وهو تحرير الأمة العربية، كما بين أن استقلال العرب في كل قطر يظل ناقصاً مبتوراً ما دامت تلك الأقطار منفصلة عن بعضها البعض، ولم ينتظم شملها في دولة متحدة واحدة<sup>(٣٩)</sup>.

كما نظر ناظم القدسي إلى المعاهدة من الزاوية العربية أيضاً، ووصفها بأنها السبيل إلى الوصول إلى الحلف العربي، «لأن سورية لا يمكن أن تكون دولة عملياً لأنها لا تملك مقومات الحياة إلا من خلال الآمال العربية والدولة العربية واللسان العربي»<sup>(٤٠)</sup>.

كما ظهرت توجهات الكتلة الوطنية العروبية في المؤسسات التي أنشأتها لتنفيذ سياستها ومنها، «المكتب العربي القومي للدعاية والنشر»، الذي أسسه عضو الكتلة فخري البارودي عام ١٩٣٧. وكان أول مؤسسة عربية متخصصة للدعاية والمعلومات العربية، وقد أصدر المكتب كراسات بشأن بعض القضايا التي تواجه سورية وجيرانها العرب، مثل قضية اسكندرون، وقضية فلسطين. وكان للمكتب غرض آخر وهو استيعاب الجيل الجديد من القوميين العرب الراديكاليين ممن بدأوا ينتقدون استراتيجية الكتلة الوطنية. وجاء في النظام الأساسي للمكتب<sup>(٤١)</sup>:

(٣٩) الرماوي، المصدر نفسه، ج ٢، ص ٧٧.

(٤٠) «مذكرات المجلس الجلسة الخامسة من الدورة الاستثنائية الأولى ٢٦ كانون الأول ١٩٣٦»، في: المصدر نفسه، ج ١، ص ٦٩.

(٤١) وثيقة ٥٦٥/٨٤ مكرّر، ملف المكتب العربي القومي للدعاية والنشر، أوراق فخري البارودي، القسم الخاص، مركز الوثائق

التاريخية.

(٤٢) منهم: فخري البارودي، بشير السعداوي (ليبيا)، إدومون رباط (حلب)، فريد زين الدين، شوكت عباس (اللاذقية)، أكرم زعير

(فلسطين)، فؤاد خليل مفرج (لبنان) وغيرهم. ويضاف إليهم مندوبون عن كل الأقطار العربية. وثيقة ٥٦٥/٨٤ مكرّر، أوراق فخري البارودي.

القومي. كما يلاحظ ضعف العصبية الحزبية بسبب: فقدان التعليم بالتعاليم القومية التي يجب ترسيخها في نفوس الشعب<sup>(٤٥)</sup>.

كما يمكن ملاحظة استخدام الكتلة الوطنية للعروبة كاستراتيجية في صراعها مع الفرنسيين ومع خصومها السياسيين كـ «عصبة العمل القومي» التنظيم السياسي القومي الذي وجه الانتقاد لأنشطة الكتلة، وعبر الجيل القومي الجديد في العصبة عن خوفه أن تكون الكتلة قد انجرفت بعيداً عن تراثها العروبي المتجذر في الجمعيات العربية وتجارب الماضي الشخصية باتجاه وطنية سورية محلية، وكانت سياسة «التعاون المشرف» التي كانت تتبعها الكتلة أفضل مؤشر على هذا الانفصال عن الماضي وعن المبادئ الأساسية للحركة.

وعندما أفلست استراتيجية الكتلة الوطنية في «التعاون المشرف» بعد عام ١٩٣٣ كان على الكتلة اتباع سياسة أكثر تحدياً، وترتب على ذلك من بين أمور أخرى تركيز أكبر على السياسة العربية، مع وجود ضغط نحو هذه السياسة من الجناح اليساري في الكتلة، ومن التنظيمات الشبابية الراديكالية كعصبة العمل القومي، وكان على الكتلة مسايرتها كي تحتفظ بسيطرتها على الحركة الوطنية بأسرها<sup>(٤٦)</sup>، وإن كان ذلك يدل على المراوغة السياسية، لكنه دليل على الواقعية السياسية، ولا يلغي تجذر العروبة عند رجالات الكتلة الفكرة الحية في ضميرهم وكانت مستعدة للظهور عند تسمح الفرصة.

## ٥ - الكتلة الوطنية والقضايا القومية

رغم الكلام الصريح عن التوجه القومي لدى الكتلة إلا أنه يمكن ملاحظة ظهور تراجع عن الفترة السابقة من النواحي القومية رغم إيمانها بالوحدة العربية السياسية - أو الاتحاد - كحق نابع من وحدة الأمة العربية

بعد التدخل في السياسة المحلية، وأن لا يدعو إلى حزب من الأحزاب بل هو وقفٌ على خدمة العرب عامة. كما يطلب بجعل الفرع شبه نادٍ لدرس الشؤون العربية، يقرأ فيه الشباب القوميون ما يختص بالقومية العربية، ويطلب بدعوة الشخصيات القومية للتحديث في شتى شؤون العرب، لزيادة فهم الشباب لقضيتهم القومية. وإن أقدس الرسائل التي يجب أن يؤديها المكتب العربي القومي هي رسالته القومية الواضحة في أهدافها بين العرب على تنوع مذاهبهم وأديانهم فيجتمع الجميع على قدم المساواة في ظل الفكرة العربية القومية الخالدة<sup>(٤٣)</sup>.

كما ظهر تنظيم الشباب الوطني «القمصان الحديدية» نتيجة التأثير بالتيارات الفاشية والنازية ورداً على تنظيماتٍ مشابهة غير وطنية (كالشارية البيضاء)، وكان تابعاً لحزب الكتلة، وتزعمه فخري البارودي. وفي قانون الشباب الوطني المؤلف من ٤٣ مادة، جاءت المواد (١ - ٥) تحدد طبيعة وهوية التنظيم وغايته على الشكل التالي: تحرير سورية الطبيعية وتوحيدها والعمل في سبيل تقارب البلاد العربية واتحادها، وبأنه هيئة قومية عربية<sup>(٤٤)</sup>.

ولكن، رغم كل هذه الدلائل على دور القومية في فكر الكتلة الوطنية فإنه يمكننا ملاحظة الكثير من التناقض مع هذه المبادئ في ممارسات الكتلة السياسية، خاصة بعد استلامها السلطة عام ١٩٣٦. ويشير إلى ذلك فخري البارودي في إحدى مذكراته فيقول: إن وضع الكتلة الوطنية وهي في الحكم يختلف عن فترة النضال السابقة، إن الكتلة سارت في الكفاح القومي ضد الاستعمار على الطريقة العشائرية، فكلما وقع حادثٌ تدعو الأمة إلى المقاومة فتذهب لتلبية النداء بصورة رد فعل. ثم يعود كل واحد إلى ممارسة عمله وينسى واجبه

(٤٣) رسالة من فخري البارودي إلى السيدين نعمان نعمان وأستاذ محمد نافع الشامي حول تأسيس فرع للمكتب العربي القومي للدعاية والنشر في إدلب. مرسله في ٢٨/١٢/١٩٣٧. الوثيقة الرقم ٦٨/٨٠ من أوراق البارودي.

(٤٤) قانون الشباب الوطني ملف المنظمات، القسم الخاص، مركز الوثائق التاريخية.

(٤٥) مذكرة مقدمة من فخري البارودي إلى سعد الله الجابري رئيس الكتلة الوطنية وبعض زعمائها، بتاريخ ٢٦ تموز/يوليو ١٩٣٧، من أوراق فخري البارودي.

(٤٦) خوري، سورية والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية، ١٩٢٠ - ١٩٤٥، ص ٥٠٤.

ومجسم لمصلحتها. وظهر التراجع عن القومية إلى الإقليمية، خصوصاً بعد وصولها إلى الحكم، ويبدو موقفها هذا تجاه القضية الفلسطينية، وقضية لواء اسكندرون، وفي علاقاتها العربية.

#### أ - الكتلة والقضية الفلسطينية

ناصرت الكتلة الوطنية بشكل عام القضية الفلسطينية، وتأثرت سياستها نحوها بالتغيرات الداخلية في سورية والصراع الداخلي، والعلاقة مع سلطات الانتداب الفرنسي وبريطانيا. وبسبب ذلك تذبذبت سياستها وكان الكثير من منابعها محلية سورية بالدرجة الأولى. فقبل أن تصبح حزباً سياسياً هيأت الكتلة سنة ١٩٢٩، إضراباً شاملاً في ذكرى وعد بلفور<sup>(٤٧)</sup>. ورغم أن القانون الأساسي الأول للكتلة لم ينص على مقاومة وعد بلفور والموقف من بريطانيا، إلا أنها عادت وأشارت إليه في ميثاقها الوطني الذي نشرته عام ١٩٣٥، والذي نص على رفض وعد بلفور ومقاومة الوطن القومي الصهيوني. وكانت الكتلة أول حزب سوري يشير إلى رفض وعد بلفور، مع العلم أن دساتير الأحزاب السورية بما فيها الكتلة لم تشر إلى ذلك<sup>(٤٨)</sup>. كما أدخلت عدداً من الأعضاء العرب فيها، خاصة من لبنان وفلسطين<sup>(٤٩)</sup>. وكان ذلك تجاوباً من الكتلة للاتجاه الشعبي العام في سورية المناصر لفلسطين.

وقد ناصرته الكتلة الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦، فقرر مكتب الكتلة الوطنية في دمشق إضراب البلاد السورية بإجماعها احتجاجاً على الوضع الشاذ في فلسطين، وأرسل مكتب الكتلة في حلب برقية احتجاج إلى عصبة الأمم، وإلى المندوب البريطاني في فلسطين<sup>(٥٠)</sup>. وكان هناك موقفٌ شعبيٌّ سوريٌّ داعم،

تجلى بدعم سوري كثيف للثورة بين عامي ١٩٣٦ - ١٩٣٩، فقد عمل السوريون والفلسطينيون معاً في الحركة العربية للخلاص من الحكم العثماني وإقامة الدولة العربية.

ولكن رغم التجاوب الشعبي السوري مع ما يجري في فلسطين فقد تعاملت الكتلة الوطنية بحذرٍ مع أحداث فلسطين (هبة البراق ١٩٢٩) معللة ذلك بعدم الابتعاد عن هدفها بتخفيف السيطرة الفرنسية على سورية، وكان هذا يعني تحاشي أية أنشطة مؤيدة للفلسطينيين يمكن أن تؤدي إلى حرمان الكتلة من الدعم الدبلوماسي البريطاني، أو تحول ردود الفعل إلى ظواهر معادية للفرنسيين، ينجم عنها انهيار عسكري، وعزل الكتلة عن تزعم السياسة السورية<sup>(٥١)</sup>.

وكانت الكتلة آنذاك تحت تأثير جميل مردم بك المهندس الرئيسي لاستراتيجية «التعاون المشرف». وكان مما ساهم في براغماتية الكتلة تبنيها فكرة أن سورية لن تستطع الاشتراك في أي مشروع وحدة عربية من دون أن تؤمن استقلالها أولاً، لذلك عزفت الكتلة عن المشاركة بفاعلية بدعم الكفاح الفلسطيني، وفي الإطار نفسه امتنعت الكتلة عام ١٩٣١ عن إرسال وفد رسمي إلى «المؤتمر الإسلامي» في القدس الذي دعا إليه المفتي الحاج أمين الحسيني لتأمين دعم الدول الإسلامية للقضية الفلسطينية<sup>(٥٢)</sup>. ورغم وجود سبب يتعلق بالصراع مع المفتي وامتداده السوري، واعتبار المؤتمر إنجازاً شخصياً له. فإن الرغبة بعدم إغضاب بريطانيا كانت حاضرة في هذا الموقف، اعتقاداً بإمكانية دعمها في الصراع مع الفرنسيين.

كما لم تحضر الكتلة «المؤتمر العربي»<sup>(٥٣)</sup> الذي اغتنم

(٤٧) الريماوي، الحكم الحزبي في سورية: فترة الانتداب الفرنسي، ١٩٢٠ - ١٩٤٥، ج ٢، ص ٨٨.

(٤٨) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٦١ و ٤٠٠.

(٤٩) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٨٨.

(٥٠) الكيالي، المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني، ج ٤، ص ٢٤٨.

(٥١) خوري، سورية والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية، ١٩٢٠ - ١٩٤٥، ص ٥٩٧.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٥٩٧. ذكر عبد الرحمن الكيالي أحد أقطاب الكتلة هذا المؤتمر ذكراً فقط وبدون أي تعليق. انظر: الكيالي،

المصدر نفسه، ج ١، ص ١٤٥.

(٥٣) تقول الريماوي باشتراك أعضاء من الكتلة في المؤتمر. انظر: الريماوي، الحكم الحزبي في سورية: فترة الانتداب الفرنسي، ١٩٢٠ -

١٩٤٥، ج ٢، ص ٨٨.

رجال القضية العربية الحاضرون في القدس الفرصة وعقدوه في نفس الشهر بالقدس. وفي هذا المؤتمر وُضِعَ «الميثاق القومي العربي» الذي نص على أن البلاد العربية وحدةً تامةً لا تتجزأ، وكل ما طرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقره الأمة ولا تعترف به<sup>(٥٤)</sup>. وقد وُقِعَ الميثاق العشرات من زعماء العرب، ولكن لم يكن بينهم أي من الحاضرين عام ١٩٢٧ في مؤتمر بيروت الذي أسس الكتلة الوطنية، رغم توقيع شكري القوتلي عليه، ولكنه وقتها لم يكن في الكتلة.

ولكن موقف الكتلة تغير بعد عام ١٩٣٣، نتيجة تعنت السياسة الفرنسية نحو سورية<sup>(٥٥)</sup>، فشاركت سورية بدعم الثورة الفلسطينية عام ١٩٣٦، بكثافة، خاصة وأن السوريين لم يكونوا قد نسوا دعم الفلسطينيين لهم في إضرابهم في السنة ذاتها. وقد اتخذ الدعم السوري أشكالاً عدة، كان أبرزها نشاط «المكتب العربي القومي للدعاية والنشر» التابع للكتلة الوطنية<sup>(٥٦)</sup>. كما تشكلت في دمشق «لجنة الدفاع عن فلسطين» التي ترأسها نبيه العظمة وضمت عدداً من أعضاء الكتلة الوطنية، وتولت اللجنة دعم الثورة وجمع التبرعات من داخل سورية والمهجر، وساهمت بتأسيس لجان لدعم فلسطين في الدول العربية منها مصر والسعودية، ومن ثم إرسال هذه التبرعات إلى فلسطين، كما نظمت اللجنة عام ١٩٣٧ «المؤتمر العربي» في بلودان بهدف دعم الثورة الفلسطينية<sup>(٥٧)</sup>. كما منحت الحكومة السورية التي كانت تحت سيطرة الكتلة الوطنية آنذاك اللجوء السياسي لعدد كبير من الثوار والقادة الفلسطينيين، كما شارك السوريون في القتال وتأمين السلاح إلى الثوار<sup>(٥٨)</sup>.

ولكن مشاركة الكتلة الوطنية في هذه الأحداث لم تكن رسمية كحزب في السلطة، فقد تدخلت في عام ١٩٣٧، الحكومتان البريطانية والفرنسية وضغطت على الحكومة السورية التي تقودها الكتلة الوطنية برئاسة جميل مردم لعدم المشاركة في المؤتمر العربي في بلودان، وكان لها ما أرادت فلم يحضر المؤتمر أي وفد رسمي سوري، مع ذلك كان أعضاء من اللجنة المركزية للكتلة الوطنية من أبرز المشاركين في المؤتمر، وتولت «القمصان الحديدية» التنظيم العسكري للكتلة أمن المؤتمر<sup>(٥٩)</sup>. ولكن هذا المظهر الرسمي لم يمنع شكري القوتلي زعيم الجناح العربي وجماعته في الكتلة، وكان رئيساً لها بالوكالة آنذاك، من العمل بنشاط كبير في سبيل فلسطين، رغم محاولة الوكالة اليهودية التأثير فيه وفي الزعماء السوريين وإرسال وكلائها للاجتماع بزعماء الكتلة الوطنية في باريس ودمشق لهذه الغاية، ولكن بدون جدوى<sup>(٦٠)</sup>.

وقد كشفت أحداث فلسطين عن وجود انقسام داخل الكتلة الوطنية نحو الالتزام بالعروبة، ففي حين كان قسم وعلى رأسهم جميل مردم يميل إلى عدم التورط في أحداث فلسطين لتحقيق المصالح الوطنية السورية، كان شكري القوتلي يرفض ذلك ويصرّ على الأفكار العروبية وكان هذا أحد أسباب استقالته من الحكومة مطلع عام ١٩٣٨. هذه المواقف جعلت مردم موضع شبهة لدى العروبيين وساعدت في اتساع الشقاق داخل الكتلة الوطنية، وساهمت بانتقال عدد من أنصارها إلى معسكر عبد الرحمن الشهبندر مما أضعف الكتلة الوطنية<sup>(٦١)</sup>.

(٥٤) الكيالي، المصدر نفسه، ج ١، ص ١٤٧ - ١٤٨.

(٥٥) خوري، سورية والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية، ١٩٢٠ - ١٩٤٥، ص ٥٩٧.

(٥٦) أصدر «المكتب العربي القومي للدعاية والنشر» نشرات دورية عن الثورة الفلسطينية، نقل فيها ما كان يجري في المعارك بشكل يومي، والمواقف من الثورة. والنشرات موجودة في القسم الخاص في مركز الوثائق التاريخية.

(٥٧) وثائق «لجنة الدفاع عن فلسطين» و«المؤتمر العربي» في بلودان موجودة في مجموعة وثائق نبيه العظمة، الأوراق الفلسطينية، القسم الخاص، مركز الوثائق التاريخية.

(٥٨) خوري، المصدر نفسه، ص ٦٠٢.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٦١٢ - ٦١٣.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٦٠٧ - ٦١٠.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٦١٦ - ٦١٧.

كانت تتبعها آنذاك. ورأى البعض أن قوى الانفصال في اللواء لم تكتسب قوة إلا بعد أن بدا مرجحاً أن الوطنيين سيحصلون على اتفاقية مرضية مع فرنسا وعلى وعد أن يتولوا الحكم عام ١٩٣٦.

وأمام العدوانية التركية والسيطرة الفرنسية، لم يكن بمتناول الحكومة الوطنية سوى القليل لتمنع ضياعه، فوافق الوفد السوري لمحادثات معاهدة ١٩٣٦ في باريس على بقاء السنجق يتمتع بحكم ذاتي. كما قيل إنه كان من غير المرجح أن يتم سلخ اللواء لو لم تكن القومية التركية فيه أكثر دينامية من القومية العربية، ولو لم تتلق القومية التركية الدعم من تركيا أكثر مما كانت تتلقاه القومية العربية من دمشق<sup>(٦٤)</sup>.

ولم يكن التزام جميل مردم بإبقاء اللواء جزءاً من سورية على قدر كافٍ من الشدة، بالرغم من البيانات الظاهرية التي عبّر فيها عن التضامن مع عرب اللواء، فهو كان معنياً أكثر بمصادقة فرنسا على معاهدة ١٩٣٦ التي عقدتها حكومته. والمرجح أن مردم استخدم السنجق كورقة مساومة ليستخلص من فرنسا مزيداً من التنازلات. ومما أعاق المقاومة العربية في اللواء قبول الحكومة السورية للتسوية التركية الفرنسية بشأن اللواء في جنيف ١٩٣٧، رغم معارضة البرلمان السوري لها<sup>(٦٥)</sup>.

ورغم أن السبب الرئيسي في ضياع اللواء يعود إلى التدخل التركي، واستعداد فرنسا للتضحية به في سبيل مصالحها الدولية. إلا أن القائمين على السياسة آنذاك لا شك يتحملون نصيباً كبيراً من المسؤولية، وكانت الطرق التي استخدموها للاحتفاظ باللواء، من الاحتجاج واللجوء إلى الشرعية الدولية لا معنى لها، ونستطيع القول إنها تحصيل حاصل، ولم تكن بحاجة إلى قدر كبير من العناء. هذا بعد أن تم استبعاد الخيارات الأخرى المتاحة، فهل كانت الكتلة الوطنية غير راغبة بالتضحية؟

ويمكن أن نعزو الصراع حول الالتزام بالقومية العربية نحو فلسطين وتسببه في الصراع داخل الكتلة إلى الفكر القومي المتأصل عند أغلب زعماء الكتلة. كما كان أحد أسبابه التناقض بين المصلحة الوطنية السورية والقضايا العربية. وكانت هذه القضية أحد العوامل التي أدت إلى انشقاق حكومة الكتلة الوطنية وسقوطها في شباط/فبراير ١٩٣٩، واستقالة مردم، ومن ثم الانقسامات داخل الكتلة.

## ب - الكتلة وقضية لواء اسكندرون

ما من شيء أضرّ بسمعة الكتلة الوطنية أكثر من عجزها عن منع سلخ لواء اسكندرون عن سورية بالتدريج وضمّه إلى تركيا، وكانت الكتلة تتولى الحكومة آنذاك برئاسة جميل مردم بك. رغم أن أقطاب الكتلة يقولون إن الحكومة السورية قامت بكل ما يجب أن تقوم به أمة جبهها هذا الحادث، ولم تكن مستعدة له، وليس لها من وسائل الدفاع ما تدافع به عن حق البلاد، وقدمت كل ما يجب تقديمه من وثائق وطلب إلى المراجع والرجال ذوي العلاقة بهذه القضية. كما أرسلت وفداً سورياً برئاسة إحسان الجابري إلى جنيف للدفاع عن حق سورية في اسكندرون أمام عصبة الأمم. ولكن عصبة الأمم اعترفت بالقانون الأساسي للواء اسكندرون مما يعني استقلاله. وقد رفض البرلمان السوري والحكومة كل القرارات الصادرة بهذا الشأن، وأرسل ذلك إلى عصبة الأمم. ولكن سورية لم يكن لها جيش وطني تحت إمرتها، ولم يرد الفرنسيون أن يقاوموه سياسياً أو عسكرياً، فنفّذ القرار لصالح الأتراك، ومؤامرة فرنسا، ومهزلة عصبة الأمم. حدث هذا مع اقتراب الحرب العالمية الثانية<sup>(٦٦)</sup>.

ولكن هناك من يقول إن الكتلة تتحمل جزءاً كبيراً من المسؤولية عن ضياع اللواء<sup>(٦٧)</sup> بسياساتها المرحلية التي

(٦٢) الكيالي، المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني، ج ٤، ص ٣٤٠ - ٣٤٢.

(٦٣) تعتقد الباحثة الفرنسية نادين المعوشي أن الوطنيين وخاصة من حلب يتحملون مسؤولية في ضياع لواء الإسكندرون، وتستدلّ على ذلك في عدم التركيز على اللواء في التاريخ الرسمي السوري. أحاديث عدة مع نادين المعوشي بدمشق.

(٦٤) خوري، المصدر نفسه، ص ٥٤٩ و ٥٥٧.

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٦١ - ٥٦٢.

وهذا حال العرب حتى اليوم بقبول القليل مقابل خسارة الكثير.

### ج - الكتلة والعلاقة مع الوطن العربي

تأثرت توجهات الكتلة الوطنية وعلاقاتها العربية بواقع التجزئة والسيطرة الاستعمارية، لذلك تذبذبت علاقاتها بالوطن العربي وفق المقتضيات المحلية السورية بالدرجة الأولى. ويرى البعض أن الكتلة قامت بعدة أعمال تدل على عدم اهتمامها بالعروبة فقادت الكتلة الوطنية التوجه إلى حكم جمهوري في سورية، وعملت على تعطيل مشروع فيصل الهادف إلى إقامة عرش سوري، ولم تشارك عام ١٩٣١ بأنشطة العروبيين، وكانت الكتلة ملتزمة بسياسة «التعاون المشرف» مع الفرنسيين، وكانت راغبة بتجنب جميع القضايا التي قد تسبب القطيعة مع الفرنسيين. وتجنب قادة الكتلة عمداً الظهور بوضوح في المهرجانات العامة التي أقيمت في الأشهر التي سبقت الانتخابات تضامناً مع نضالات عربية وإسلامية مختلفة. وهنا تضاربت قضية العروبة مباشرة مع استراتيجية الكتلة الوطنية. لذلك لم تشترك بفعالية في المظاهرات التي جرت في دمشق وحلب في نيسان/أبريل ١٩٣١، لشجب جرائم الإيطاليين في ليبيا، كما كان مفاجئاً غياب قادتها الواضح عن الذكرى السنوية للسادس من أيار/مايو ذكرى القادة الذين شنقهم الأتراك. واتضح رفض مشاركة الكتلة في أي أنشطة عروبية عندما أحجمت في نهاية تشرين الأول/أكتوبر ١٩٣١ عن المشاركة في ذكرى مرور أربعين يوماً على إعدام قائد المقاومة اللبية عمر المختار<sup>(٦٦)</sup>.

ولكن عندما أفلست استراتيجية الكتلة الوطنية في «التعاون المشرف» بعد عام ١٩٣٣، كان على الكتلة اتباع سياسة أكثر تحدياً، وترتب على ذلك من بين أمور أخرى تركيز أكبر على السياسة العربية، فعمل زعمائها على تعزيز ارتباطهم بالوطن العربي، وذلك لمنع كل من

الاستقلاليين وعصبة العمل القومي من احتكار ورقة العروبة. وكان توجه جميل مردم الفجائي إلى الوطن العربي بعد عام ١٩٣٣، خير دليل على تبدل ضرورات الكتلة. وكان هذا التوجه جزءاً من البرنامج السياسي للكتلة الذي وضع في مؤتمر حمص في شباط/فبراير، وتبنتى المشاركون فيه تحركاً يدعو إلى وحدة عربية مع العراق وشرق الأردن وفلسطين. رغم معارضة مردم لهذا التحرك بحجة أنه كان خطراً جداً، نظراً إلى وضع الكتلة الضعيف إلى حد ما في سورية<sup>(٦٧)</sup>.

وكان عام ١٩٣٤ - ١٩٣٥ حافلاً برحلات نشيطة لقادة الكتلة من بلد عربي إلى آخر طلباً لدعم مقاصد شخصية ووطنية، ففي أيار/مايو ١٩٣٤، توجه جميل مردم إلى السعودية للحصول على دعم ابن سعود، كما اجتمع هاشم الأتاسي بالبحاس باشا رئيس حزب الوفد المصري للحصول على دعم الوفد للكتلة، كما زار وزير الخارجية العراقي نوري السعيد دمشق، وزار مردم وفخري البارودي وشفيق جبري العراق والسعودية في محاولة لإقناع ابن سعود بتبني موقف عملي أكثر تجاه العروبة<sup>(٦٨)</sup>. ولكن هذا التوجه نحو الوطن العربي كان لغايات قطرية سورية في مواجهة الفرنسيين، وبسبب الصراع الداخلي بين القوى السياسية السورية، والصراعات العربية - العربية أكثر منه سياسة قومية لها أهداف محددة.

### ٦ - رأي بعض زعماء الكتلة الوطنية في دورها القومي

لا شك أن أفضل معبر عن رأي أي تنظيم سياسي هو قاداته، فماذا قال قادة الكتلة الوطنية: نبدأ بأحد أهم أقطاب الكتلة د. عبد الرحمن الكيالي، الذي جعل خاتمة<sup>(٦٩)</sup> كتابه الضخم «المراحل» جواباً عن سؤال: ما هي القومية العربية بنظر رجال الكتلة الوطنية؟

فند الكيالي رأي الكتلة الوطنية ورجالها في القومية

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٤٠٥ - ٤٠٦.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٥٠٤.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٥٠٤ - ٥٠٥.

(٦٩) الكيالي، المصدر نفسه، ج ٤، ص ٥٥٢ - ٥٦٠.

العربية مبتدئاً بما جاء في القانون الأساسي للكتلة في الفقرة (ب) من المادة الأولى من المبادئ العامة التي تقول: «على الكتلة تأليف المساعي مع العمل القائم في الأقطار العربية الأخرى لتأمين الاتحاد بين هذه الأقطار، على أن لا يحول هذا المسعى دون الأهداف الواجب بلوغها في كل قطر». وقال عن معنى هذا النص أن على الكتلة أن تعمل على تأليف المساعي مع العمل القائم في الأقطار الأخرى سواء في مصر، أو العراق، أو الجزائر، أو مراکش... إلخ. وهذه المساعي غير محدودة، ولا محصورة، بل مطلقة تشتمل ما يمكن عمله أو تقديمه، وذلك بغية تأمين الاتحاد بين هذه الأقطار التي يجب أن تحرر نفسها، وعلينا مساعدتها.

كما يقول: إن رجال الكتلة الوطنية كانوا يحملون فكرة عربية قومية. ثم يتساءل قائلاً: مما لا شك فيه، أن الباحث عن معرفة معنى القومية العربية التي كان يحمل فكرتها أحرار العرب سواء أكانوا ممن علقوا على المشائق أيام جمال باشا، أو ظلوا يناضلون أينما كانوا في سبيل تحقيقها، لا بد له أن يتساءل: هل القومية العربية هي ظاهرة؟ أو شعور عام؟ أو عقيدة؟ أو مثل أعلى؟ أو مجرد فكرة وخيال؟ أو هي كل ما ذكر؟. ويجب بأن القومية العربية كل ما تقدم، حركة شاملة وثابة لتحرير العالم العربي، تسمو على التنظيم السياسي الحالي للشعوب العربية. وبأنها شعور عام مشترك بين شعوب الأمة العربية التي يضمها العالم العربي، ويتكلم أهلها اللغة العربية، ومصير واحد، ومركز حيوي واحد، ومصالح واحدة.

كما أن القومية العربية مثالية لأنها تطبع كل من انتمى إلى العرب، والمجتمع العربي، بطابع العروبة الخالدة، ثقافة، ولغة، وأدباً، وشعوراً، وتفكيراً، وغاية.

ويختم الكيالي فيقول: «وما لا شك فيه، أن أعضاء المؤتمر الذين انبثقت عنهم الكتلة الوطنية والأحرار الذين كانوا رواد القومية العربية لم تغب عن أذهانهم هذه

العقيدة التي هي عقيدتنا، وعقيدة كل عربي أينما كان، وعقيدة من ثاروا عام ١٩١٦، ومن ثاروا ومن بقوا في ثورتهم حتى اليوم، ومن استشهدوا في ساحات النضال في سبيل التحرر والاستقلال».

أما البناء الذي يحقق هذه العقيدة فلم تخطط معالمة، وواقع الحال لم يفسح المجال، ولكنهم أخذوا بجوهره وعناصر محتوياته، وعزموا على تطهير جهاز الحكم، وأخذ الصلاحيات، ومعالجة مساوئ الماضي، وجعل الحياة النيابية تتفق والمبادئ الدستورية، ثم الانتقال إلى ممارسة السيادة والاستعداد لتشييد البناء الذي لم تمكنها الأحداث والظروف من إقامة أساساته.

ويبدو من هذا الكلام أن رجال الكتلة الوطنية كانوا قوميين من طراز القوميين العرب في الستينيات، وهذا غير واقعي، ويبدو من مراجعة كامل ما كتبه الكيالي في هذا الخصوص تأثره بالمرحلة التي نشر فيها كتابه أيام الوحدة السورية المصرية. لذلك جاء رأيه مخالفاً للحقائق والممارسات السياسية لرجال الكتلة، كما مر في الفقرات السابقة.

أما رأي فخري البارودي فيظهر رأيه في تقارير احتجاجية يتكلم فيها على الدور المركزي للكتلة الوطنية وسورية في القومية العربية. يشرح البارودي في واحد منها أسباب تراجع الكتلة الوطنية، ويجذر من التفكك والانحيار وخذلان الشعب. ومما يقوله وجوب تعيين مسؤولين عن سياسة الكتلة الوطنية في جميع المناطق السورية وفي البلاد العربية مثل لبنان والعراق والسعودية ومصر. كما يقول إن الشام مصدر إشعاع النهضة العربية، ومنارته الكتلة الوطنية، فكيف نصبوا إلى اتحاد عربي هو هدفنا الأسمى إذا لم نتق الله<sup>(٧٠)</sup>.

وفي تقرير آخر يقول البارودي: «وإذا ما عرفنا أن الاتحاد العربي منشؤه كان وسيظل في الشام، أدركتم عظم الكارثة التي ستقع على العرب من دوام الحال في هذه البلاد، بعدما رأيناه في مصر والعراق من التناحر الشقاق، لأنني على اعتقادي الحازم أن لا حياة للعرب

(٧٠) تقرير مقدم من فخري البارودي إلى رئيس وأعضاء الكتلة الوطنية، في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٣٨، من أوراق فخري

البارودي.

إلا بحياة الشام، ولا حياة للشام إلا بحياة الكتلة. وعلى رجال الكتلة، وأنا منهم أن يتقوا الله ويعودوا إلى العمل كما في السابق»<sup>(٧١)</sup>.

أما جميل مردم بك فيتحدث عن مفهومه للوحدة وعن الاتصالات التي شارك فيها، والتي جلّ ما وصلت إليه كان تأسيس «جامعة الدول العربية»، كما تحدث عن ثقة الوطنيين السوريين عام ١٩٤٣، بإمكان الاعتماد على العالم العربي، وصداقاتهم وعلاقاتهم الوثيقة بزعماء العراق، والسعودية ومصر، وكيف استقبلت سورية دعوة النحاس باشا رئيس الحكومة المصرية إلى نوع من الوحدة العربية، وأن الزعماء الوطنيين السوريين الذين كانوا في مطلع القرن العشرين، رؤاد القومية العربية كانوا دائماً يرغبون أن يلعبوا الدور المتفوق من المباحثات المتعلقة بالوحدة العربية، وبعد أن تسلّم الوطنيون الحكم بعد انتخابات عام ١٩٤٣، وأصبح شكري القوتلي رئيساً للجمهورية وهو المعروف بميوله القومية، وفارس الخوري رئيساً لمجلس النواب، وسعد الله الجابري رئيساً للوزراء، وجميل مردم وزيراً للخارجية ونائباً لرئيس الوزراء<sup>(٧٢)</sup>.

كان توجه هذه المجموعة نحو الوطن العربي واضحاً، فوصل وفدٌ رسميٌّ سوريٌّ إلى القاهرة بدعوة من النحاس باشا وجرى التشاور مع النحاس حول العلاقات العربية وحول إمكانية إقامة منظمة للسير بالعرب نحو الوحدة. وقدموا مذكرةً شرحوا فيها موقفهم من الوحدة، وبموجب هذه المذكرة تعهدت سورية بالاعتراف للبنان بأن يكون دولةً منفصلةً شرط أن يقوم بجميع المتطلبات الضرورية لتحرير من الوصاية الفرنسية وأن يمارس استقلاله. وقد بحثت المذكرة في الوسائل التي يمكن اللجوء إليها من أجل تحقيق وتوسيع الوحدة العربية، وهي تؤكد رغبة سورية في إقامة

فيدرالية عربية تحتضن تعاوناً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً. وتضم هذه الفيدرالية سورية ومصر والعراق والسعودية واليمن وفلسطين وشرق الأردن ولبنان. ويقع على عاتق هذه البلاد تقديم المساعدة الضرورية للبلاد العربية الخاضعة للحماية من أجل انضمامها إلى هذه الفيدرالية في المستقبل. والخلاصة فإن سورية تريد أن ترى الوحدة العربية تتجسد في حكومة فيدرالية<sup>(٧٣)</sup>.

كما كان هناك مباحثات سورية عراقية في هذا الخصوص، ومباحثات سورية سعودية. ولكن كان للملك عبد العزيز تحفظات لأنه لا يثق بنوري السعيد، وكان يتخوف أن يتحول المشروع إلى سورية كبرى، فأكد له مردم أنه لن يتم استبدال النظام الجمهوري في سورية ما دام الوطنيون يمسكون بالحكم. وقد عرض مردم للملك بأن عصر ما بعد الحرب يستوجب تعاون الدول الصغرى حتى تمنع الدول الكبرى من استغلالها، وعلى العرب أن لا يفوتوا الفرصة التي سنحت لهم<sup>(٧٤)</sup>. ولكن ما اعتبره جميل مردم بك نشاطاً قومياً انتهى إلى نتائج غير قومية، وغلب عليه طابع الصراع بين الدول العربية آنذاك، ومنه السيطرة على سورية، كما أنه لا يمكن وضع الاعتراف بانفصال لبنان في خانة الأعمال الوحشية العربية.

وأخيراً، فإن توجه الكتلة الوطنية على الصعيد القومي وموقفها من الوحدة العربية، على الرغم من تأكيدها قضية الوحدة بقي رهناً بالظروف المحيطة، وبقيت دعوتها مجرد تأملات وأمنيات تطل على حركة القومية العربية من الأعلى. وبذلك لم تستطع الكتلة أن تعبّر عن الشعور القومي العربي في سورية والوطن العربي، الذي كان ينمو شيئاً فشيئاً، كما لم تستطع مواكبته تحت ضغط ما سمي بالسياسات الواقعية آنذاك، فظلت بعيدة عن العمق، وتعدّد الوحدة القومية عبارة عن

(٧١) تقرير مقدّم من فخري البارودي إلى سعد الله الجابري، في ١١/١٢/١٩٣٨. حول الحالة المزرية التي وصلت إليها الكتلة الوطنية، ويطلب عرض التقرير على شكري القوتلي القائم بأعمال الكتلة، من أوراق البارودي.

(٧٢) سلمى مردم بك، أوراق جميل مردم بك: استقلال سوريا، ١٩٣٩ - ١٩٤٥، ط ٢ (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤)، ص ٢٢٣ - ٢٢٤.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٢٥٤ - ٢٥٥.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٢٨٦ - ٢٨٩.



تجمع للأقطار العربية. فكان هذا أحد أسباب تراجع دورها لصالح منظمات أكثر تعبيراً عن الروح القومية المتصاعدة.

## خامساً: الحزب الوطني

ظهر في العهد الفيصلي حزبٌ دعي بالحزب الوطني<sup>(٧٥)</sup>، ولكن المقصود هنا «الحزب الوطني» الآخر الذي قام على أنقاض الكتلة الوطنية بعد أن تصدعت أركانها، فحاول بعض رجالها أن يجددوا كيانه بمظهرٍ جديدٍ فدعوا إلى مؤتمر في نيسان/أبريل ١٩٤٧، في دمشق انشق عنه الحزب الوطني واختير لرئاسته سعد الله الجابري ثم خلفه بعد وفاته نبيه العظمة، ولكنه ما لبث أن استقال عام ١٩٤٨، فأسندت الرئاسة للدكتور عبد الرحمن الكيالي والأمانة العامة لصبري العسلي<sup>(٧٦)</sup>.

وكان للحزب الوطني دورٌ كبيرٌ في الحياة السياسية السورية، وتمتع بتأييد كبار الملاك والصناعيين، وكان له فروعٌ وشعبٌ في بعض المحافظات، وكان يعتمد بالدرجة الأولى على الوجهاء، وصلته بالشعب على الأكثر صلة شخصية لا حزبية، وهو لم يسع إلى تحقيق برنامجٍ إلا عن طريق الحكم الذي حرص على الوصول إليه مما سبّب انصراف الناس عنه<sup>(٧٧)</sup>. ولكن أعتقد أن في كلام محمد كرد علي بعض التجني على هذا الحزب، الذي سنرى لاحقاً رفضه الاشتراك بالحكم، نظراً إلى عدم تمكنه من تحقيق مبادئه وأهدافه.

## ١ - القومية العربية في منهاج الحزب الوطني

يقول ساطع الحصري في دلالة واضحة على نمو القومية العربية، إن معظم الأحزاب السياسية القائمة في

سورية والعراق تحدد موقفها من العروبة بصراحة. وذلك بفصول خاصة في دساتيرها تحمل عناوين مثل «السياسة القومية»<sup>(٧٨)</sup>. ومنهاج الحزب الوطني تنطبق عليه هذه القاعدة، فقد جاء الفصل الأول من منهاجه<sup>(٧٩)</sup> بعنوان: «سياسة الحزب القومية» وتضمن ما يلي:

١ - إن العرب في أنحاء وطنهم كافة أمةٌ واحدةٌ، والسوريون جزءٌ منها، وسياسة الحزب تقوم على هذا الأساس.

٢ - إن الحزب يسعى إلى تحرير سائر أجزاء الوطن العربي واستكمال سيادتها، ويتضمن في هذا السبيل مع مختلف المنظمات والمراجع القومية.

٣ - إن الحزب يعمل على تمكين الروابط السياسية والثقافية والاجتماعية والتشريعية وغيرها مع أجزاء الوطن العربي توصلًا إلى تحقيق غاياته القومية على الوجه الصحيح. والحزب يعتبر الجامعة العربية مؤسسة قومية يعلق عليها آمالاً كبيرة في الأهداف القومية ويسعى إلى تقويتها وتعزيزها.

٤ - يقاوم الحزب كل نزعة أو سياسة أو حركة مخالفة لأمانى الأمة العربية، ويعتبر الصهيونية حركة عدائية خطيرة على الكيان العربي، فيسعى بكل الوسائل إلى مناهضتها، ويعمل على صيانة عروبة فلسطين وتحريرها.

والفصل الثاني جاء بعنوان: سياسة الحزب الخارجية. وجاء في خاتمة المنهاج: يراد من الحزب أن يكون حركة تصور سريع لنقل الأمة من واقعها، وأن يرتكز في حركته على الوعي القومي.

(٧٥) تأسس «الحزب الوطني» في ٢٥ / ١ / ١٩٢٠، بسبب الصراعات داخل جمعية الفتاة، فجاء ليكون واجهة لجناح الأمير فيصل وجماعته من الوجهاء والأعيان في جمعية الفتاة. وكان هذا بعد اتفاقه مع رئيس وزراء فرنسا على تسوية القضية السورية ومعارضة العربية الفتاة لذلك. وكانت مبادئ الحزب نفس مبادئ الفتاة. وأهم أعضائه: عبد الرحمن اليوسف، علاء الدروبي، عطا الأيوبي، الشيخ تاج الحسني. وانتهى هذا الحزب بانتهاء العهد الفيصلي. تميم مأمون مردم بك، دولة جميل مردم بك (عميد الكتلة الوطنية، ١٨٩٣ - ١٩٦٠) (دمشق: دار طلاس، ٢٠١٠)، ص ٤١ - ٤٣.

(٧٦) فزات، الحياة الحزبية في سورية: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب وتطورها بين ١٩٠٨ - ١٩٥٥، ص ٢٢٢.

(٧٧) نقلاً عن: مذكرات محمد كرد علي ٩٠٤ / ٣ في: المصدر نفسه، ص ٢٢٤.

(٧٨) ساطع الحصري، العروبة بين دعائها ومعارضها (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٢)، ص ١٤٩.

(٧٩) منهاج الحزب الوطني ونظامه الداخلي، صادر عن اللجنة المركزية للحزب المشكلة في ٢٩ آذار/مارس ١٩٤٧، المركز العام - دمشق ١٢ / ٥ / ١٩٤٧، وثيقة ٧٢١ / ١٠، ملف الحزب الوطني - الأوراق السورية - من مجموعة أوراق نبيه العظمة.

وفي «النظام الداخلي» للحزب، وفي الفصل الأول حول العضوية في الحزب. (مادة ١) يحق لكلّ سوري أتمّ العشرين الانتساب إلى الحزب. أي اقتضرت العضوية على السوريين فقط<sup>(٨٠)</sup>.

وهذا المنهاج يعكس بوضوح الفترة التاريخية التي ظهر فيها، فقد تخلصت سورية من الاحتلال، وبلغت حركة القومية العربية أوجها، لذلك أعلن الحزب (المادة ١) بلا مواربة أن سياسته تعد سورية جزءاً من الأمة العربية. وتنعكس (المادة ٢) حال أغلبية الدول العربية التي كانت في مرحلة التحرر الوطني والتزام الحزب بالتعاون من أجل استقلال البلاد العربية. وفي (المادة ٣) يؤكد الروابط القومية العربية، ولكن لا يشير بشكل مباشر إلى الوحدة. ويعلق الكثير من الآمال على الجامعة العربية لتحقيق الأهداف القومية، ولكن بدون تحديدها. كما يؤكد بشكل واضح عروبة فلسطين وتحريرها.

وفي النظام الداخلي للحزب، وتحت عنوان «الحزب والحكم»: جاء «أن الحزب إذا استلم السلطة بعد حصوله على الأغلبية في البرلمان فيجب أن يسعى لتحقيق مبادئه وأهدافه». فإلى أي مدى راعى الحزب ذلك عند اشتراكه في الحكم، وهو ما سيتم تناوله في الفقرات التالية.

وتكشف لنا مسودات منهاج الحزب المطبوعة، وجود مواد أخرى عن السياسة العربية القومية للحزب أقوى بكثير من المعلنة في المنهاج النهائي (السابق)، وكانت أكثر تعبيراً عن الشعور القومي، وجاءت كما يلي: سياسة الحزب العربية القومية:

١ - إن الحزب يعتبر جامعة الدول العربية مؤسسة قومية عظيمة النفع، ويعمل على تأمين الروابط السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتشريعية بين البلاد العربية، ويعمل على تنسيق السياسة الخارجية لدول

الجامعة في مختلف الميادين. ويتعاون للمنفعة المتبادلة بينها لرفع مستوى الثقافة، وتوحيد المصطلحات العلمية والفنية والتدريب العسكري والأسلحة والتأليف بين القوانين والأساليب القضائية، وتسهيل إزالة الحواجز السفيرية والجمركية بين الأقطار العربية، وتسهيل اكتساب الجنسية للعرب في سائر الأقطار العربية.

٢ - إن اتحاد الأقطار العربية في كيان قومي عام أعز أمان الحزب، وإنه يصرح أنه مقتنع بأن هذا الاتحاد وشكله يجب أن يتما برغبة أكثرية السكان أو بممثلهم الشرعيين.

وجاء في النظام الداخلي، وتحت بند «أعضاء الحزب»، ١ - كل سوري يمكنه أن يكون عضواً في الحزب إذا كان عربي الجنس، والثقافة واللغة، متمماً العشرين من عمره.

ورغم هذه العبارات القوية نحو القومية، فإن الحزب الوطني دعا إلى الاتحاد، وليس الوحدة، وإن كان لم يعتبر الجامعة العربية قمة العمل القومي بل وجدها مؤسسة قومية مهمة في دليل على الإيمان بأنها ليست الهدف النهائي للحركة القومية العربية بل مساعدة على الوصول إليه.

## ٢ - الحزب الوطني والقضايا العربية

توسع اهتمام الحزب الوطني بالقضايا العربية عما كان عليه أيام الكتلة الوطنية، فوصلت اهتماماته إلى بلاد المغرب العربي، ومنها ليبيا، ففي رسالة من رئيس الحزب نبيه العظمة إلى بشير السعداوي في ليبيا يقول: إنهم في سورية يتابعون جهاد الليبيين لتحقيق الوحدة والاستقلال، ويطلب معرفة الأوضاع في ليبيا لتقرير ما يجب عمله ويحتمه الواجب عليهم تجاه ليبيا، كما يذكره بجهاذه في ليبيا ضد الإيطاليين عام ١٩١٢<sup>(٨١)</sup>.

ولكن التوجه القومي للحزب كان بالدرجة الأولى

(٨٠) في إحدى مسودات النظام الداخلي المطبوعة والتي أجريت عليها تصحيحات بخط اليد، يرد تحت عنوان: «أعضاء الحزب - مادة ١ - يحق لكل سوري وعربي أن ينتسب إلى الحزب بواسطة شعب الحزب». مسودة النظام الداخلي للحزب الوطني، الوثيقة ٧١٩، الحزب الوطني، من أوراق نبيه العظمة.

(٨١) رسالة من نبيه العظمة رئيس الحزب الوطني إلى بشير بك السعداوي في ليبيا، دمشق ١١/٤/١٩٤٨، الوثيقة الرقم ٩٠٣/١٣، الأوراق العربية، من أوراق نبيه العظمة. (كان السعداوي قبل عودته إلى ليبيا رئيس الجالية الطرابلسية البرقاوية في سورية).

في ثلاث قضايا رئيسية: القضية الفلسطينية، والاتحاد مع العراق، والوحدة السورية المصرية.

#### أ - الحزب الوطني والقضية الفلسطينية

اهتم الحزب بدرجة خاصة بالقضية الفلسطينية وكانت حاضرة في منهجه، كما كانت حاضرة في اجتماعاته، وكان من أكثر الأحزاب تحمساً لفلسطين، وظلت شغله الشاغل في بياناته وبرقيات. ففي اجتماع الهيئة المركزية للحزب في ٩ آب/أغسطس ١٩٤٨، كان بند فلسطين الموضوع الأول والرئيسي، وتكلم قادة الحزب، ومنهم ليون زمريا الذي طالب بتنفيذ مقررات مؤتمر بلودان باستخدام السلاح، وأن سورية لم تقم بالاستعدادات اللازمة للحرب وخاصة وزارة الدفاع، ودعا إلى إسقاط الحكومة. وفي الجلسة الثانية للاجتماع استمر بحث القضية الفلسطينية، وانتقد د. عبد الرحمن الكيالي طريقة معالجتها في البلاد العربية وأنها غير جدية وتستخدم من قبل القوى السياسية كوسيلة من وسائل الدعاية الداخلية استجداءً للشعبية مما ساهم في صدور قرار التقسيم<sup>(٨٢)</sup>.

كما قررت الهيئة المركزية للحزب في ٣١ آب/أغسطس ١٩٤٨، وضع قواعد أساسية لإنقاذ فلسطين، وأهمها القناعة بإمكان استمرار الحرب، ووضع أسس في حال اتفاق الدول العربية للدفاع عن فلسطين، وأهمها: توحيد قيادة الجيوش العربية، أو بعضها كسورية ولبنان والعراق، وحجز يهود البلاد العربية وأموالهم كتعويض للعرب عما فقدوه، ورفض أي حل لا يضمن لفلسطين عروبته، وفي حال اعتراف الأمم المتحدة بإسرائيل يجب انسحاب الدول العربية منها.

وفي حال انفراد سورية بالعمل لإنقاذ فلسطين فأهم ما يجب فعله: تحديد مسؤوليات الحكومات المتوالية عن الفشل بحرب فلسطين، وتنظيم وتقوية القوى

الفلسطينية وتسليحها، والعمل على إعادة تنظيم جيش الإنقاذ، وتقوية الجبهة السورية، وفي حال العجز يجب المبادرة إلى السعي للوحدة مع العراق<sup>(٨٣)</sup>.

وفي المؤتمر الثالث للحزب الوطني ٩ - ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٨، ألقى الحزب وفداً حمل مذكرة للجامعة العربية والمنظمات والهيئات السياسية القومية في البلاد العربية تتضمن: دعوة الحكومات لإعداد موازنتها لسنة ١٩٤٩، على أنها موازنات حرب، ودعوتها إلى توحيد جيوشها، والتجهز للحرب<sup>(٨٤)</sup>.

ولكن مطالب الحزب الوطني ذهبت أدراج الرياح، ولم تأخذ بها البلاد العربية، وكان تأثيرها محدوداً، رغم شغل شكري القوتلي لمنصب رئاسة الجمهورية في سورية، وذلك بسبب محدودية إمكانات الدولة السورية آنذاك، ووقوع بعض الدول العربية تحت تأثير الدول الغربية، والخلافات العربية - العربية.

#### ب - الحزب الوطني والاتحاد مع العراق

كانت أهم خطوة خطاها الحزب في تاريخه، ولم يسبقه إليها أي حزب سوري آخر، هي القرار الذي اتخذته بجلسته الأربعاء ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٤٩<sup>(٨٥)</sup>، خلال مؤتمره الرابع، المتضمن الاتحاد مع العراق برئاسة الدولة والدفاع والخارجية والاقتصاد. وكان هذا القرار تنفيذاً للقرارات السابقة التي اتخذتها الهيئة المركزية للحزب في ٣١ آب/أغسطس ١٩٤٨، من أجل إنقاذ فلسطين والتي نصت في «حال عجز سورية إلى وجوب المبادرة إلى السعي للوحدة مع العراق»<sup>(٨٦)</sup>. وقدم الحزب أسباب هذا القرار على «أنه للدفاع عن البقاء»، وأن الحزب الوطني عمل جاهداً في هذا السبيل منذ اليوم الأول الذي وضع فيه منهجه الذي تضمن في مادته الأولى أن العرب في سائر أقطارهم أمة واحدة، وأن سورية جزء منها.

(٨٢) الوثيقة الرقم ٨٣٦، ملف الحزب الوطني، الأوراق السورية، من أوراق نبيه العظمة.

(٨٣) الوثيقة الرقم ٨٥٤، ملف الحزب الوطني، من أوراق نبيه العظمة.

(٨٤) الوثيقة الرقم ٨٤٦، ملف الحزب الوطني، من أوراق نبيه العظمة.

(٨٥) المؤتمر عقب الإطاحة بحسني الزعيم الذي كان ضد الهاشميين.

(٨٦) الوثيقة الرقم ٨٥٤.

المتجاورين، والتي كانت أكثر واقعية من الوحدة مع مصر.

وبعد سقوط حكم الشيشكلي (شباط/فبراير ١٩٤٥) عاد الحزب الوطني وحزب الشعب لتأييد فكرة الاتحاد مع العراق التي كان يرفضها الرئيس شكري القوتلي واليسار. وكان الحزب الوطني قبل عام ١٩٥٤ تحت زعامة القوتلي يقاوم التوسع الهاشمي، ولكن هذا الحال تغير عام ١٩٥٤، فقد طالب جناح موالٍ للعراق يتزعمه لطفي الحفار بالتقارب مع حزب الشعب، في حين قاد عبد الرحمن الكيالي الجماعة الموالية للقوتلي وأصدقائه السعوديين والمصريين<sup>(٨٩)</sup>. ولكن في النهاية انتصر التيار المؤيد للوحدة مع مصر التي كان النظام الحاكم فيها يعتبر أكثر تقدمية من النظام الملكي العراقي الذي اعتبر امتداداً للغرب.

### ج - الحزب الوطني والتعاون مع القوى القومية العربية

سعى الحزب الوطني من أجل تنفيذ استراتيجيته التي وضعها للوصول إلى أهدافه في تعزيز الروابط القومية العربية وتوحيد الجهود العربية، ومن الوسائل التي كان قد أقرها التعاون مع القوى والأحزاب القومية. لذلك اجتمع ممثلو الحزب الوطني في بيروت بتاريخ ٢ - ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٤٩ مع حزب الاستقلال - العراق، وحزب البعث القومي - سورية، وحزب النداء القومي - لبنان بهدف تأسيس اتحاد بين هذه الأحزاب. واستمرت المناقشات عدة أيام توصلوا بعدها إلى عقد ميثاق بعد انسحاب ممثلي حزب البعث ومنهم ميشيل عفلق بسبب الخلاف مع الحزب الوطني على النظرة القومية والوصول إلى الأهداف، حيث كان يرى الحزب الوطني الوصول بالتدرج وبالطرق المتاحة، بينما أصر عفلق على الانقلاب على الواقع لتغييره. وأهم ما تضمنه

وقال الحزب عن أسس الاتحاد مع العراق: لقد أصبح ثابتاً أن سورية ليس بمقدورها وحدها أن تقف في وجه «الزعازع» التي تهددها، ولا بد لها من اتحاد سليم يضمن السيادة القومية تعقده مع العراق الشقيق يتناول الأسس الأربعة التالية: وحدة في رئاسة الدولة، وحدة في الشؤون العسكرية، وحدة الشؤون الخارجية، وحدة في الأمور الاقتصادية. ثم عاد الحزب الوطني وأصدر بتاريخ ١٢/١٢/١٩٤٩، بياناً تمسك فيه بقرار الاتحاد مع العراق<sup>(٨٧)</sup>.

ولكن، هناك من يشكك في أسباب مطالبة الحزب بالاتحاد مع العراق، ويعزو السبب إلى تناول رئيسه نبيه العظمة سراً الأموال من العراق. ويقدم هذه الرواية طه الهاشمي الذي قال: إنه اجتمع مع نبيه العظمة في ٢٢/١١/١٩٤٩، حيث شكاه له العظمة من استمرار العراق على موقفه الجامد وعدم حصوله على المساعدة المالية، وقال إن هناك محاولات لتعديل الدستور بخول الحكومة صلاحية عقد اتحاد مع الدول العربية. وتحدث عن كيفية تأمين تمرير القانون في المجلس التأسيسي لإنجاز المشروع، وأضاف أنه ساع إلى تأمين الوفاق بين حزب الشعب والحزب الوطني داخل المجلس وخارجه، كما اشتكى من تدخلات المفوضية العراقية. كما قال الهاشمي: إنه اجتمع مع إبراهيم عاكف المفوض العراقي في دمشق وأخبره عن توزيع أموال عراقية في الانتخابات السورية من أجل دعم فكرة الاتحاد مع العراق<sup>(٨٨)</sup>.

وأعتقد أن في تفسير الهاشمي مبالغة، رغم عدم ابتعاد الحزب الوطني عن الصراع الداخلي ذي الامتداد العربي حول الوحدة مع العراق والدور المصري السعودي ومؤيدي كلا التيارين بين الساسة السوريين، رغم واقعية فكرة الوحدة بين سورية والعراق البلدين العربيين

(٨٧) هاشم عثمان، الأحزاب السياسية في سورية: السرية والعلنية (بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠١)، ص ٣٠٥ - ٣٠٦.

(٨٨) يقول الهاشمي إن هذه المعلومات أخذها من نبيه العظمة من خلال الاجتماع به في ٢٠/٤/١٩٤٩ وفي ٢٢/١١/١٩٤٩ بدمشق. انظر: طه الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي، ١٩٤٢ - ١٩٥٥: العراق - سورية - القضية الفلسطينية: الجزء الثاني، تحقيق خلدون ساطع الحصري (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٨)، ص ٢٧٧ و ٢٩٩.

(٨٩) الحياي، العلاقات بين سوريا والعراق، ١٩٤٥ - ١٩٥٨: دراسة في العمل السياسي القومي المشترك، ص ٤٨٨ - ٤٨٩.

«الميثاق» بين الأحزاب الثلاثة (الوطني، النداء، الاستقلال):

١ - يعمل الاتحاد على بناء الأمة العربية بناءً قوياً يمكنها من صيانة كيائها وتأييد رسالتها. ولتحقيق ذلك يجب عمل ما يلي: توحيد السياسة الخارجية للدول العربية، وتوحيد خطط التربية والتعليم بحيث تركز على التقاليد القومية الثقافية والحاجات العلمية التي يتطلبها البعث الجديد، وتنسيق السياسة الاقتصادية وتوحيد النقد، وإلغاء حواجز السفر والإقامة، وتوحيد الخطط الإدارية، وخطط الدفاع.

٢ - البلاد العربية وطنٌ لا يملك أحد التخلي عن أي جزء منه.

٣ - فلسطين جزءٌ لا يتجزأ من الوطن العربي، لذلك فإن من أولى واجبات الاتحاد مكافحة الصهيونية.

٤ - اعتبار المواطن العربي الخلية الأولى التي من مجموعها تتألف الأمة العربية، مع ملاحظة أن الجماعات الساكنة للعرب إخوان، لهم ما للعرب من حقوق وواجبات<sup>(٩٠)</sup>.

ونلاحظ في هذه المقررات اعتماد صيغة «الاتحاد» بدل «الوحدة» وهو أمرٌ واقعيٌّ لبناء الوحدة وفق خطوات، وهذا أسلم للوصول إلى نتائج مضمونة، وحتى لا يقع في تعارض مع الحكومات القائمة، ومع ميثاق الجامعة العربية.

#### د - الحزب الوطني والوحدة السورية المصرية

دعم الحزب الوطني الوحدة السورية - المصرية بشكل مباشر، كما كان داعماً لنهج الرئيس القوتلي الذي ساهم في تحقيق الوحدة، فقد كان لشكري القوتلي<sup>(٩١)</sup> علاقات تاريخية عميقة بالمصريين والسعوديين، مما أدى

إلى وقوفه ضد مشاريع الوحدة الهاشمية. ولكن رغم هذا الدعم كان أعضاء الحزب منقسمين بسبب طبيعة تكوينهم. وفي عام ١٩٥٤ دخل الحزب الوطني ممثلاً بصبري العسلي في «التجمع القومي» وأصبح العسلي رئيساً للوزراء، وكان متحمساً للوحدة مع مصر<sup>(٩٢)</sup>.

وكان التزام الرئيس القوتلي بالوحدة قديماً، وعبر عنه في كثير من المناسبات، فقد قال: «إن الشعب السوري قاتل في سائر المناسبات القومية والوطنية، وهدفه التحرير وبناء الدولة العربية السورية، وصولاً إلى تحقيق حلم الأجيال في قيام دولة الوحدة العربية الكبرى». كما قال: «الشعب السوري هو المسؤول عن تحقيق الوحدة العربية بحكم معطيات شعبه وخصائصه، ولأن كل مولود في سورية يرضع من لبن أمه الوطنية والعروبة ومبدأ الوحدة العربية الشاملة الكاملة»<sup>(٩٣)</sup>. وهذا التوجه انتهى بتنازل القوتلي طوعاً عن الحكم من منصبه في رئاسة الجمهورية من أجل الوحدة ليصبح المواطن العربي الأول.

وكان القادة المصريون قد عملوا في سنوات السير نحو الوحدة على التواصل مع قادة الأحزاب في سورية، والتقى صلاح سالم مع قادة الحزبين (الشعب والوطني) وبحث معهم إمكانية إقامة تعاونٍ عربيٍّ يوحد العرب عسكرياً وسياسياً واقتصادياً، ومع ذلك ظل هناك تيارٌ في الحزبين يعارض التقارب مع مصر<sup>(٩٤)</sup>.

وفي عام ١٩٥٦ شارك الحزب الوطني مع الأحزاب السياسية السورية في وضع ما عُرف بـ «الميثاق القومي» وتشكلت حكومة قومية لتتولى تنفيذه. وكان هناك اتجاهٌ واسعٌ للوحدة أو الاتحاد مع مصر، رغم دعوة «حزب الشعب» إلى الاتحاد مع العراق بحجة أن مصر كانت ترفض الاتحاد آنذاك.

(٩٠) الوثيقة الرقم ٩٣٧، والوثيقة الرقم ٩٤٢، ملف الحزب الوطني، الأوراق السورية، من أوراق نبيه العظيمة.

(٩١) عند تأسيس الحزب الوطني عام ١٩٤٧ لم يحضر المؤتمر التأسيسي لشكري القوتلي وفارس الخوري حتى يظهر أحدهما بالنسبة إلى الصراعات الداخلية. ولكن هذا لم يمنع تعاونهما مع الحزب على أنه حزبهما. انظر: نجاح محمد، الحركة القومية العربية في سورية: من خلال تاريخ تنظيماتها السياسية، ١٩٤٨ - ١٩٦٧، ج ٢ (دمشق: دار البعث، ١٩٨٧)، ج ١، ص ١١٥.

(٩٢) وليد المعلم، سورية، ١٩١٨ - ١٩٥٨ (دمشق: مطبعة عكرمة، ١٩٨٥)، ص ٢٣١.

(٩٣) عبد الله فكري الخاني، جهاد شكري القوتلي: في سبيل الاستقلال والوحدة (بيروت: دار النفائس، ٢٠٠٣)، ص ٤٣ - ٤٤.

(٩٤) الحياي، العلاقات بين سوريا والعراق، ١٩٤٥ - ١٩٥٨: دراسة في العمل السياسي القومي المشترك، ص ٤٩١ - ٤٩٢.

وعندما وصلت مفاوضات الوحدة إلى مراحلها الأخيرة، اجتمعت قيادة «الحزب الوطني» في ٢٥ - ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥٨، ودرست المباحثات الجارية، وأصدرت بياناً جاء في: «ولما كانت الخطوة المباركة التي يراد تحقيقها في إقامة الدولة العربية الموحدة بين قطرين عربيين إنما هي جزء من صميم منهاج الحزب وأهدافه، لذا فالحزب الوطني يبارك عمل الحكومة السورية في تحقيق الوحدة بين جمهوريتي مصر وسورية، ويرحب بكل ما يدعو لتوسيع الدولة العربية الموحدة»<sup>(٩٥)</sup>.

وبعد إعلان الوحدة أرسل عبد الرحمن الكيالي الرئيس العام للحزب برقية تأييداً لرئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال عبد الناصر<sup>(٩٦)</sup>. وقبل الحزب الوطني حل نفسه من أجل الوحدة، في تعبير واضح عن صدق المبادئ القومية التي كان ينادي بها، ولم يكن موقف بعض زعماء الحزب الوطني من الانفصال ليغير هذا الرأي، رغم توقيع أمين الحزب الوطني صبري العسلي وبعض رجالات الحزب مثل عبد الرحمن الكيالي ولطفي الحفار على ميثاق الوحدة الوطنية بعد الانفصال، لأن موقفهم كان شخصياً، أكثر منه كونه رأي الحزب الذي كان غير موجود عملياً.

## سادساً: حزب الشعب

جاء في البيان التأسيسي الذي أصدره حزب الشعب أن مجموعة من رجال الفكر والعمل من سورية اجتمعوا في فالوغا - لبنان أيام ١٢ - ١٥ آب/أغسطس ١٩٤٨، وانبتق عن اجتماعهم «حزب الشعب». وكان مؤسسو هذا الحزب كالحزب الوطني من أعضاء الكتلة الوطنية. وقد انشقوا عن الكتلة عام ١٩٣٩ على إثر حوادث ذلك العام. وفي الحزب عناصر محافظة من الملاكين، كما كان فيه عناصر تقدمية من المثقفين<sup>(٩٧)</sup>.

وهناك رأي يقول إن فئات ضخمة انفصلت عن الحزب الوطني - المنبثق عن الكتلة الوطنية - هي التي شكّلت «حزب الشعب» الذي كانت مدينة حلب قاعدته ومنطلقه، وانتخب رشدي كيخيا رئيساً له. وكان من أبرز أعضائه في حلب: د. ناظم القدسي، و د. معروف الدواليبي، د. رزق أنطاكي، د. عبد الوهاب حومد، وأحمد قنبر. وفي حمص فيضي الأتاسي، وهاني السباعي، وراتب الحسامي. وفي دمشق: زكي الخطيب، وعلي بوظو، ورشاد جبيري. وأوجدت له فروغاً بمحافظات أخرى<sup>(٩٨)</sup>. ومن الملاحظ دخول عناصر جديدة إلى هذا الحزب، لم تكن معروفة في الكتلة الوطنية وهذا أحد أسباب توجه الحزب الواضح نحو القومية.

## ١ - القومية والوحدة في منهاج «حزب الشعب»

يمكن تتبع الاتجاه القومي عند «حزب الشعب» من البيان التأسيسي الأول له، الذي جاء فيه: «وإذا كان حزب الشعب قد ألفتة نخبة من رجال سورية فليس معنى ذلك أنه سينطوي على نفسه في هذا الجزء من الوطن العربي الكبير، وإنما الحزب قوي الإيمان بأن تضافر جهود الأمة العربية في جميع أقطارها سيحقق أمنيته الغالية في إقامة دولة عربية واحدة»<sup>(٩٩)</sup>. وكان كامل البيان بشكل عام يدور حول الوحدة العربية وضرورتها، كما أكد البيان أن الحزب يوفر أهم مقومات الوحدة وهي، إيمان رجال الحزب بها.

وقد وضع «حزب الشعب» كالحزب الوطني فصلاً خاصاً في منهاجه، الفصل الثاني، بعنوان «السياسة القومية»<sup>(١٠٠)</sup> جاء فيه: العرب في مختلف ديارهم أمة واحدة ذات كيان واحد، تتوفر فيه عناصر الوحدة الشاملة من روحية وسياسية واقتصادية واجتماعية.

المادة ٣ - إلى أن تتحقق الوحدة المنشودة يرى الحزب أن يسعى إليها بالطريقتين التاليتين:

(٩٥) المصدر نفسه، ص ٤٩٦.

(٩٦) عثمان، الأحزاب السياسية في سورية: السرية والعلنية، ص ٣١١.

(٩٧) فزات، الحياة الحزبية في سورية: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب وتطورها بين ١٩٠٨ - ١٩٥٥، ص ٢٢٤ - ٢٢٦.

(٩٨) عبد اللطيف اليونس، مذكرات الدكتور عبد اللطيف اليونس (دمشق: مطبعة دار العلم، ١٩٩٢)، ص ١٩٧.

(٩٩) منهاج حزب الشعب، الوثيقة الرقم ٣٧١/٧، الأوراق العربية، من أوراق نبيه العظمة.

(١٠٠) المصدر نفسه.

أولاً: إقامة اتحادٍ دوليٍّ بين سورية والأقطار العربية.

ثانياً: اتخاذ الجامعة العربية وسيلة إلى:

أ - توحيد السياسة الخارجية في البلاد العربية وتوحيد التمثيل الخارجي.

ب - توحيد قوى الدفاع العربي في قيادته وأنظمتها.

ج - توحيد التشريع.

د - اعتبار بلاد دول الجامعة العربية وحدة جمركية.

هـ - اعتبار البلاد العربية وحدة اقتصادية وتوحيد المنهاج الاقتصادي.

و - توحيد مناهج التعليم.

ز - إلغاء جوازات السفر بين بلاد دول الجامعة العربية.

ح - توحيد النقد العربي تأسيس مصرف مشترك.

المادة ٤ - مساعدة الأجزاء العربية التي لم تستكمل سيادتها بعد على استكمال هذه السيادة وبذل الجهود لتحرير الأجزاء الراضحة تحت نير الاستعمار.

المادة ٥ - مقاومة تسلل النفوذ الأجنبي في شتى أشكاله وصوره إلى أي جزء من أجزاء الوطن العربي.

المادة ٦ - فلسطين بكاملها جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، وعلى سلامتها تتوقف سلامة هذا الوطن، فيرى الحزب أن من أول واجباته مكافحة الصهيونية والوطن القومي اليهودي.

المادة ٧ - السعي لتنظيم وتوجيه الرأي العام العربي نحو الأهداف العربية المشتركة، وذلك بإيجاد الاتصال بين الأحزاب السياسية العاملة على تحقيق تلك الأهداف.

وفي الفصل الثالث من المنهاج حول السياسة الخارجية، أكد الحزب المصلحة القومية.

وحول منهاج الحزب يقول طه الهاشمي: إنه اجتمع في ١ شباط/فبراير ١٩٤٩ بدمشق مع رشدي الكيخيا في مكتبه بالوزارة وقال: له إن حزب الشعب هو الحزب الوحيد الذي صرح في منهاجه عن الاتحاد والوحدة، وسأله إن كان هذا عن اقتناع أم نكاية بشكري القوتلي، فقال الكيخيا إنهم قبل تأليف الحزب مؤمنون بفكرة الوحدة، وقد صرح بها في المجلس النيابي، وأشار إليها في المذكرة التي قدمت إلى رئيس الجمهورية حينما كلّف الحزب بتأليف الوزارة<sup>(١٠١)</sup>.

وفي هذا المنهاج أقرّ «حزب الشعب» بكل وضوح بوحدة الأمة العربية، ونص على السعي لتحقيقها، إما عن طرق اتحادٍ دوليٍّ بين البلاد العربية جميعاً، أو اتخاذ الجامعة العربية وسيلةً لتمهيد الطريق للوحدة من النواحي الاقتصادية والثقافية والسياسية، كما نص البرنامج على أن فلسطين كلها جزء من الوطن العربي، ووجوب مقاومة النفوذ الأجنبي في البلاد العربية، وأن تكون المصلحة القومية العربية معياراً لعلاقات العرب الدولية؛ أي تم تحجير العلاقات الداخلية والعربية والدولية لهدفٍ واحدٍ هو المصلحة القومية.

ولكن هناك مأخذاً في منهاج الحزب (الفصل السابع) الذي تناول السياسة الاقتصادية للحزب، التي لم يضع فيها أي تصور للعلاقات الاقتصادية العربية كمكملٍ وموصلٍ للهدف السياسي في الوحدة، على الرغم من أهمية الاقتصاد.

ولكن رغم ذلك لم يكتفِ «حزب الشعب» بالتركيز على القومية والوحدة في منهاجه بل نقل أفكاره إلى الدستور السوري لسنة ١٩٥٠، الذي تبنت فكرة الوحدة العربية بصورة رسمية. وقد شارك «حزب الشعب» الذي كان يملك الغالبية في الجمعية التأسيسية في إقرار هذا الدستور، لذلك جاء تقريباً معبراً عن برنامج الحزب<sup>(١٠٢)</sup>.

فجاء في مقدمة الدستور السوري: «نعلن أن شعبنا الذي هو جزء من الأمة العربية، بتاريخه وحاضره

(١٠١) الهاشمي، مذكرات طه الهاشمي، ١٩٤٢ - ١٩٥٥: العراق - سورية - القضية الفلسطينية: الجزء الثاني، ص ٦١.

(١٠٢) فرزات، الحياة الحزبية في سورية: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب وتطورها بين ١٩٠٨ - ١٩٥٥، ص ٢٢٦.

أول مشروع لإنشاء الدول العربية المتحدة. وعرف المشروع بمذكرة ناظم القدسي<sup>(١٠٥)</sup>، رئيس مجلس وزراء سورية، وقدم إلى اللجنة السياسية للجامعة العربية، وإلى الرؤساء العرب في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٥١، وجاء فيه: نرى لزوماً اقتراح مشروع عملي، يشمل الدول العربية جميعاً ويكفل التوحيد في السياسة الخارجية وفي قوى الدفاع القومي والاقتصادي والمرافق الرئيسية، ويكون بنظر الرأي العام العربي وبنظر الكتل العالمية موضع اهتمام أو خشية.

وعرض القدسي في مشروعه ثلاثة أشكال من الوحدة، أكد أن أنسبها للعرب قيام الدول «المتحدة العربية» لأنها المثل الأعلى لكل عربي، وفي هذا الطريق توخي المصلحة القومية ومصدر قوة. وأكد أن بقاء الصلات بين الدول العربية على ما هي عليه لم يؤدّ إلى تقوية شأن العرب في الماضي القريب، وبالتالي لا ينتظر منه شيء كثير في الحاضر والمستقبل.

واقترح القدسي أن تبدأ اللجنة السياسية مناقشة المشروع في اجتماعها الحاضر بإقرار الفكرة وإعلانها على الملأ حتى تحيي آمال الشعوب العربية. وقال: لما كانت الظروف الحاضرة لا تمهل فنرى أن يبرم الضمان الجماعي على أساس القيادة الموحدة وتدعى اللجان العسكرية لتقوم بأعمالها، ولا سيما تنظيم القيادة والتدريب العسكري في الأقطار العربية.

وقد أيد العراق مشروع ناظم القدسي للوحدة أو الاتحاد ومدحه نوري السعيد. ولكن مشروع القدسي أحيل إلى اللجان للدراسة مما كان يعني التسوية والإهمال<sup>(١٠٦)</sup>. وقد اعتبرت بعض الدول العربية (السعودية ولبنان ومصر) مشروع القدسي مناورة من حزب الشعب هدفه الوحدة بين سورية والعراق، وكانت تعارض هذه الوحدة.

وفي سنة ١٩٥٣ تم حلّ حزب الشعب بدعوى

ومستقبله، يتطلع إلى اليوم الذي تجتمع فيه أمتنا العربية في دولة واحدة، وسيعمل جاهداً على تحقيق هذه الأمانة المقدسة، في ظل الاستقلال والحرية». أما الدستور نفسه، فقد نص على أن الشعب السوري جزء من الأمة العربية، وحتم على النواب وعلى رئيس الجمهورية، السعي وراء تحقيق الوحدة العربية. ونصّت (المادة ٤٦) على قسم النواب اليمين الذي جزء منه يقول «وأن أعمل لتحقيق وحدة الأقطار العربية». و(المادة ٤٥) تنص على قسم رئيس الجمهورية، الذي نص على عمل الرئيس على تحقيق وحدة الأمة العربية. كما راعى الدستور ما تقتضيه فكرة الوحدة العربية في أمر الجنسية، فنص في مادته (٣١) على أن: «تحدد شروط الجنسية السورية بقانون، ويكون تسهيل خاص للمغتربين السوريين، وأبنائهم وأبناء الأقطار العربية»<sup>(١٠٣)</sup>.

وهكذا يكون «حزب الشعب» قد وضع الأسس النظرية والقانونية لأهدافه القومية العربية، وحاول في سياسته وعمله الوصول إلى هذه الأهداف، وكان له محاولات ومشاريع حاول ترجمتها على أرض الواقع.

## ٢ - حزب الشعب والمشاريع الحدودية

حدد حزب الشعب موقفه من الوحدة العربية في منهاجه وحاول الوصول إلى أهدافه من خلال سياساته. وقد عرف عن الحزب توجهه إلى الوحدة مع العراق، فقد كان معظم عناصره يناصرون الوحدة مع العراق تحت العرش الهاشمي، ولكن الحزب لم يكن حزباً هاشمياً، ولأن مركزه حلب، فقد مثل إلى حد ما المصالح التجارية في حلب التي لها مصالح مع العراق. لذا طرح الحزب بعد أربعة أشهر من تأسيسه مشروعاً للوحدة مع العراق<sup>(١٠٤)</sup>، ولكن كان هناك تياراً قوياً في سورية يعارض الوحدة مع العراق تدعمه مصر والسعودية.

وكان حزب الشعب أول حزب في سورية يقدم

(١٠٣) الحصري، العروبة بين دعائها ومعارضيتها، ص ١٤٧ - ١٤٩.

(١٠٤) الخيالي، العلاقات بين سوريا والعراق، ١٩٤٥ - ١٩٥٨: دراسة في العمل السياسي القومي المشترك، ص ١١٦.

(١٠٥) عثمان، الأحزاب السياسية في سورية: السرية والعلنية، ص ٣٣٧ - ٣٣٨.

(١٠٦) الخيالي، المصدر نفسه، ص ٢٠٤ - ٢٠٥.



اشترائه في مؤامرة عراقية على سورية<sup>(١٠٧)</sup>، وبعد نهاية حكم الشيشكلي شارك الحزب في انتخابات ١٩٥٤، وتراجع فيها عن تحالفه الجدي مع العراق. ويؤكد ذلك الخطاب الذي ألقاه علي بوظو الأمين العام للحزب في دمشق، وحدد فيه سياسة الحزب الخارجية على أنها تقوم على «وحدة الأمة العربية، ومكافحة الصهيونية، والبعد عن سياسة التكتلات في النطاق العربي»<sup>(١٠٨)</sup>. وكان هذا إيذاناً بنهاية فكرة الوحدة مع العراق عن طريق المجلس النيابي، وذلك بسبب سياسة العراق القريبة من الغرب ونفور الحركة الوطنية في سورية من الغرب.

وفي مرحلة السير نحو الوحدة مع مصر أيّد حزب الشعب خطوات التقارب بين سورية ومصر، وكانت العناصر الشابة في حزب الشعب ترى التقارب مع مصر، بينما بقيت العناصر المحافظة فيه تطلب التعاون مع العراق<sup>(١٠٩)</sup>. رغم ذلك تواصل الحزب مع القادة المصريين. وفي عام ١٩٥٦ شارك الحزب مع الأحزاب السورية في وضع ما عُرف بـ «الميثاق القومي» الذي تشكلت منه حكومة قومية لتتولى تنفيذه.

أما رأي حزب الشعب بالوحدة السورية المصرية، فقد عبّر عنه رئيس الحزب رشدي الكيخيا ببرقيته إلى شكري القوتلي وجمال عبد الناصر، التي جاء فيها: «هذا اليوم الخالد الذي أعلنتم فيه إرادة الشعب العربي بمولد الجمهورية العربية المتحدة سيقى عبر التاريخ مقروناً باسمكم لأنكم وضعت النواة الصالحة الموفقة لوحدة عربية شاملة»<sup>(١١٠)</sup>. وأخذ الحزب يحث الناس على الاشتراك بالاستفتاء على الوحدة وانتخاب عبد الناصر. كما دعا القيادي في الحزب د. عبد الوهاب حومد إلى ضرورة حل الأحزاب السورية وتشكيل الاتحاد القومي،

لأن ذلك يسهل عملية الوحدة مع مصر<sup>(١١١)</sup>. وقد توقف الحزب عن ممارسة نشاطه زمن الوحدة بعد صدور قانون حل الأحزاب.

وتأييد حزب الشعب للوحدة المصرية السورية، رغم ما عرف عنه من تأييده للوحدة بين سورية والعراق، دليل واضح على عمق الفكر القومي لدى هذا الحزب، ودليل على المبالغة التي وصف بها بأنه يمثل المصالح المحلية التجارية لمدينة حلب وليس سورية.

### ٣ - حزب الشعب والقضية الفلسطينية

وضع حزب الشعب القضية الفلسطينية على سلم أولياته، وكانت «النكبة» أحد أسباب ولادته. وفي هذا قال الأمين العام لحزب الشعب في اللاذقية محمد الشواف في اجتماع حزبي في اللاذقية عام ١٩٥٥: إنه في صيف ١٩٤٨ فور مأساة فلسطين اجتمع في لبنان عدد من العاملين في الحقل السياسي من مختلف المناطق السورية، وتدارسوا أوضاع البلاد السورية خاصة والعربية عامة، وبعد مناقشات تأسس حزب الشعب، فتّمت ولادة حزب الشعب في أحلك وأدق الساعات التي مرت على الأمة العربية، في الوقت الذي كان اليأس يستولي على النفوس<sup>(١١٢)</sup>. وهكذا ربط ولادة الحزب بالقضية الفلسطينية، وبأنه ظهر كردّ فعل على «النكبة».

ولتأكيد أهمية القضية الفلسطينية عند حزب الشعب، تناولها في بيانه التأسيسي الذي جاء فيه «إن الحزب وهو في مستهل تكوينه يرى أن قضية الساعة الأساسية التي يتوقف على نتائجها مصير كيان الأمة العربية هي قضية فلسطين، وخطر الصهيونية الداهم على المجتمع العربي»<sup>(١١٣)</sup>، ودعا البيان إلى التوقف عن

(١٠٧) برقية صادرة عن الأمين العام لوزارة الداخلية بتاريخ ٣١/٣/١٩٥٣، تقضي بجمع جميع الإضرابات والأوراق الموجودة في مراكز حزبي الشعب والإخوان المسلمين وإرسالها إلى الشعبة الثانية. الوثيقة الرقم ٣، حزب الشعب، الأعلام، مجموعة القضية العربية، القسم الخاص، مركز الوثائق التاريخية.

(١٠٨) الخيالي، المصدر نفسه، ص ٤٩٠.

(١٠٩) المصدر نفسه، ص ٤٩١ - ٤٩٥.

(١١٠) المصدر نفسه، ص ٤٩٧.

(١١١) المصدر نفسه، ص ٣٤١.

(١١٢) عثمان، المصدر نفسه، ص ٣٢١.

(١١٣) منهاج حزب الشعب.

سياسة البيانات والتصريحات والمؤتمرات والاتفاقات التي باتت تؤذي مشاعر العرب، لأنها بدون نتيجة.

كما خصص للقضية الفلسطينية مكاناً في منهاجه، (المادة ٦) جاء فيها: «فلسطين بكاملها جزء لا يتجزأ من الوطن العربي، وعلى سلامتها تتوقف سلامة هذا الوطن، فيرى الحزب أن من أول واجباته مكافحة الصهيونية والوطن القومي اليهودي». وفي هذه المادة ربط سلامة الوطن العربي بسلامة فلسطين لتكون بذلك فلسطين قضية مركزية عربية.

وبعد النكبة انتقد نواب الحزب في الجمعية التأسيسية، في بيان لهم، موقف الحكومة من القضية الفلسطينية وعدم التجهز للحرب، وإنهم أي نواب حزب الشعب كانوا سباقين لتسهيل كل تدبير يؤخذ من أجل تحرير فلسطين، ولكن نواب الحزب يفرقون بين مصالح البلاد العليا والأعمال الانتهازية التي اتخذتها الحكومة في قضية فلسطين<sup>(١١٤)</sup>.

#### خاتمة

كانت الأحزاب الوطنية السورية جزءاً من مسيرة الحركة القومية العربية التي بدأت في العهد العثماني، أسسها وقادها نفس الأشخاص الذين بدءوا المسيرة

القومية، رغم إصابتها بانتكاسة كبيرة وتراجع بسبب الاحتلال الأوروبي الذي فرض واقعاً جعل القوى السياسية تفكر في الوحدة الوطنية قبل التفكير في الوحدة القومية.

ولكن كلما تقدم الزمن وخفف المحتل من قيوده كانت تبرز التوجهات العروبية القومية شيئاً فشيئاً كدليل واضح على أصالة هذا التوجه في سورية. حتى أننا نستطيع أن نطلق على الأحزاب التي ظهرت بعد الاستقلال أحزاباً قومية، وهي حكماً وطنية.

واعتقد أن اعتبارها وتسميتها بالوطنية جاءت من مقارنتها بالأحزاب القومية الأخرى كحزب البعث، وعصبة العمل القومي التي اعتُبرت أكثر قومية وتقدمية، وأرادت تحقيق الوحدة بالأساليب الثورية الانقلابية. بينما اعتبرت الأولى برجوازية، وركزت على الأمور الداخلية، ولم تكن تؤمن بالثورية لتحقيق أهدافها، وكانت ترى تحقيقها بالأساليب السياسية النيابية.

وفي هذا تجاهل واضح للحظة التاريخية التي ظهرت فيها تلك الأحزاب والتحديات التي كان عليها مواجهاتها. ويدعوننا بعد مرور هذه الفترة الزمنية الطويلة إلى تقييم الاتجاهين ونتائجهما.

(١١٤) بيان من الهيئة النيابية لحزب الشعب (الأمين معروف الدواليبي)، صادر في ٢٣ أيلول/سبتمبر ١٩٤٨، الوثيقة الرقم ٣، حزب

الشعب، الأعلام، مجموعة القضية العربية، القسم الخاص، مركز الوثائق.

## ٣٦ — الاتجاهات العروبية والقومية في لبنان

عبد الغني عماد

حيث يتمتعون بموجب ذلك بسلطة محلية هامة مقابل ذلك، لتفرض العقوبات وتُشن الحملات على من يتمرّد على إرادة السلطان.

كانت العبارة الأكثر استخداماً في ذلك الحين هي «جبل لبنان»، ولم تطلق إلا على المناطق التي سكنها الموارنة المسيحيون في أقصى الشمال: جبة بشريّ والبترون وجبيل. أما منطقة كسروان فكانت جزءاً من جبل لبنان حيناً، ومنفصلة عنه حيناً آخر. وإلى الجنوب منها عرفت المنطقة باسم جبل الدروز أو جبل الشوف. في نهاية القرن الثامن عشر تغيّر الوضع حيث أصبح اسم جبل لبنان يطلق على الإمارة بكاملها<sup>(١)</sup>. ولم تستعمل كلمة لبنان رسمياً وبشكل محدد المضمون إلا بعد إنشاء المتصرفية عام ١٨٦١، إثر الحرب الأهلية بين الدروز والموارنة آنذاك. عدا ذلك لم يكن لبنان تاريخياً سوى إقطاعات موزعة على ولايات عثمانية، منها ولاية طرابلس وولاية دمشق، ثم ولاية صيدا وولاية بيروت فيما بعد. هكذا، كان ما يعرف اليوم بلبنان حتى إعلان الانتداب الفرنسي «دولة لبنان الكبير» عام ١٩٢٠.

على الرغم من أنه كان مقدراً للبنان الكبير أن يصبح وطناً قومياً مسيحياً يشغل الموارنة فيه موقعاً مميزاً، إلا أن ذلك لم يمنع البطريرك أنطوان عريضة من الإصرار على بقاءه «دولة جامعة لكل أبنائه من سائر الطوائف»<sup>(٢)</sup>. ولكن كان على أبناء سائر الطوائف أن ينضوا تحت فكرة

## أولاً: مقارنة سوسيو تاريخية لدراسة الاتجاهات العروبية والقومية للأحزاب الوطنية في لبنان

تشكّل مسألة العروبة في لبنان إشكالية بنيوية تأسيسية، جرت حولها ومن أجلها سجلات، خاض فيها الخائضون من مختلف الاتجاهات، وأسست لانقسام تاريخي يتصل بهوية لبنان وطبيعة تشكّله ككيان ودولة ووطن.

كان مفهوم «لبنان الكبير» في نظر مؤسسيه وفي نظر عدد كبير من دعاة كياناً مسيحياً، حيث اعتبر الموارنة أنفسهم أكثر الطوائف ولاءً للدولة الحديثة العهد التي أطلقها الجنرال غورو بعد الحرب العالمية الأولى، عام ١٩٢٠. لم يكن للبنان حدود معروفة من قبل، بل لم يكن له معطى ودلالة سياسية واضحة. ما كان واضحاً أن مجموعة من الإقطاعات تعيش فيها جماعات سكانية تنتمي إلى طوائف متعددة يحكمها إقطاعيون محليون مستقلون نسبياً، يحاول كل منهم أن يمد حدود إقطاعيته على حساب الآخرين. ما يجمع هؤلاء كان تبعيتهم مباشرة للعثمانيين ومن قبلهم المماليك. هذه المقاطعات لم تكن ثابتة في حدودها ولا في عددها، بل كانت تنقص أو تزيد تبعاً لموازين القوى ولإرادة السلطان العثماني وولاته في المنطقة، وعلاقات الأمراء والمشايخ الذين يتولون شؤونها كملتزمين لجباية الضرائب عند الوالي العثماني،

(١) كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث (بيروت: دار النهار، ١٩٧٢)، ص ١٢ - ١٣.

(٢) انظر: رغيّد الصلح، لبنان والعروبة: الهوية الوطنية وتكوين الدولة (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٦)، ص ٢٧، وEdmond Rabbath, *Unité Syrienne et devenir arabe* (Paris: Marcel Rivière, 1937), pp. 166-167.

لبنان المسيحي كي يُعتبروا لبنانيين مخلصين. الوجه العملي لسيطرة المارونية السياسية على الدولة الجديدة تجلّى في تطوير بيروت حتى أضحت من أهم المدن الساحلية وأحد أهم مرفأين في شرق المتوسط. وترافق ذلك مع تحولها من مدينة ذات غالبية سنية إلى مركز للنشاطات الاقتصادية والسياسية للموارنة. وكان بعض واضعي الاستراتيجية الفرنسيين قد فضّل طرابلس نتيجة مزاياها كقاعدة بحرية وجوية فرنسية في الشرق، إلا أن قادة من الموارنة، مثل إبراهيم تابت وإميل إدّه، كانوا وراء تكتل ضاغط إلى تبني بيروت التي هي أقرب جغرافياً إلى الجبل حيث المصالح السياسية والاقتصادية للموارنة<sup>(٣)</sup>.

الخط الفاصل بين الاتجاهات حول مسألة نشوء الدولة والكيان والهوية والعروبة لم يتأسس على الدوام وفقاً للاختلافات الدينية. فقد كان هناك مسلمون ولأسباب سياسية واقتصادية وشخصية أعلنوا استعدادهم مبكراً للانخراط بلبنان الجديد. في المقابل كان قلة من الفرنسيين الداعمين لفكرة لبنان الكبير، وقلة من القوميين اللبنانيين قد اتبعوا سياسة الانعزال المتشدد التي أدت إلى قطع العلاقات نهائياً بين لبنان والوطن العربي. إلا أن عدداً من الاعتبارات فرضت نوعاً من التعاون والتعاطي مع الداخل العربي، باعتبار هذا التعاون يقوّي الكيان، ولا يجعله عرضة لضغوط جيرانه.

التيار القومي اللبناني عبّر عن نفسه عبر ما عُرف بمحاولات أدلجة الهوية اللبنانية والتي بدأت مع فريق من الكتاب اللبنانيين ذوي التربية الأوروبية، وفي مقدمتهم شارل قرم وميشال شيحا وسعيد عقل وشارل مالك<sup>(٤)</sup>، من خلال القول بأن لبنان لا يعرف غير ذاته، ثم مع كمال يوسف الحاج الذي يقول «مبنى لبنان أن

يكون ذا هوية خاصة، ولا هوية خاصة للبنان خارج القومية اللبنانية، والقومية اللبنانية موجودة بقوة الفعل وسلطة القانون. لذا لا مجال تحت سمائنا وفوق أرضنا لغيرها من القوميات المزعومة»<sup>(٥)</sup>. يحاول الحاج أن يقدم أطروحة نظرية تدعم مقولته، فلا يجد إلا القول «بأن كل قومية لا تتحقق في دولة ليست بقومية، إنها من باب الأمنية...»، فعنده من يَتَدَوَّلْنَ يَتَقَوَّمْنَ، وهكذا أصبح لبنان قومية، لأن الدولة هي القومية ذاتها، وقد تظاهرات بقوة الفعل وسلطة القانون<sup>(٦)</sup>. أما مقومات هذه القومية فهي الشعب والأرض والدولة. مع ذلك، هو لا ينكر أن لبنان جزء من الأمة العربية، لكن مهمته لم تعد جسراً بين الشرق والغرب بل صارت فعل تحضير للشرق والغرب معاً، بعد أن كانت عمل تمدين للشرق بفضل الغرب<sup>(٧)</sup>. استمرت أيديولوجيا التمايز هذه بوتيرة أكثر انعزالية، فراح البعض يتحدث عن تعددية حضارية في لبنان، رابطاً اللبنانيين بالفينيقيين، والمسيحيين بالجرانمة والمردّة، بل تجاوز بعضهم ذلك إلى حد إنكار عروبة لبنان<sup>(٨)</sup>، الأمر الذي جرّ إلى جدال ثقافي طويل مع فكرة العروبة والأمة العربية في لبنان، عزّزته مجموعة أخرى عُرفت باسم مجموعة «الحضارة المتوسطة» التي تزعمها هنري فرعون وميشال شيحا وعدد من المفكرين المسيحيين، بالإضافة إلى كتاب في جريدة لوجور الناطقة باسم الكتلة الدستورية. عام ١٩٤٢ ألقى شيحا محاضرة فصل فيها المواضيع والأفكار التي تتبناها مجموعته. عندما تتطرق إلى مسألة هوية لبنان اعتبر شيحا أنهم ليسوا فينيقيين، كما قال إميل إدّه، ولا عرباً كما يؤكد القوميون العرب. هم لبنانيون بكل بساطة، شعب له خصائص مميزة تحتوي على مزيج من الإثنيات والطوائف

(٣) Marwan Buheiry, «Beirut as a Regional Trade and Financial Centre», paper presented at: The Colloquium on the Middle East in the Inter-War Period, Hamburg (August 1984), p. 9.

(٤) ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة (بيروت: دار النهار، ١٩٧٧)، ص ٣٨١.

(٥) كمال يوسف الحاج، «لبنان مبنى ومعنى»، محاضرة أُلقيت في قاعة محاضرات وزارة التربية «الندوة اللبنانية» في ٦ حزيران/يونيو

١٩٦٩ بدعوة من أكاديمية المدرسة الحديثة، ص ٩.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٢.

(٧) المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٨) انظر: بطرس ضو، تاريخ الموارنة الديني والسياسي والحضاري (بيروت: دار النهار، ١٩٧٠)، وجواد بولس، لبنان والبلاد المجاورة

(بيروت: مؤسسة بدران، ١٩٧٣).

التي يربطها تاريخ مشترك وموقع جغرافي. فيمائل لبنان خارج حدوده مع حوض المتوسط وتحديدًا مع بلدان أوروبا الجنوبية التي تضم فرنسا. وتبنت شيحا بقوة الثنائية في اللغة، ووصف المحاولة لتأكيد عروبة اللغة والثقافة في لبنان على أنها تعصب لا يخلو من الهزال والعيب<sup>(٩)</sup>. ولقد زاد من أهمية هذه التيارات أن الأحزاب السياسية المسيحية تبنت الكثير من أفكارها، وخاصة تلك الأحزاب التي خرّجت الزعامات الأولى لرئاسة الجمهورية في عهد الانتداب.

في المقابل كان هدف العروبيين والمسلمين في لبنان يتمثل في عدم الانفصال عن محيطهم العربي، وهو ما عبّروا عنه يوم رفع العلم العربي في بيروت وطرابلس في الأول من تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٨ إيداناً بالتبعية للحكومة العربية بقيادة الملك فيصل في دمشق، التي كوّنت لمدة معينة إطاراً من المرجعية للاتجاه العروبي الصاعد في المنطقة. ما إن حدث ذلك حتى بدأت حركة سياسية مضادة قادها الأقطاب الموارنة بهدف إعلان لبنان دولة مستقلة برعاية الانتداب الفرنسي، الأمر الذي اعتبره العروبيون والمسلمون عملاً انفصالياً يناقض أمانيتهم في قيام دولة عربية موحدة، كان الأمير فيصل بن الشريف حسين يسعى إلى إقامتها بناءً لوعود الحلفاء المنتصرين حينها، نظير وقوفه معهم في الحرب ضد العثمانيين الأتراك.

تتبين ملامح هذا الحراك السياسي الذي تحوّل إلى انقسام طائفي بين اللبنانيين منذ إعلان دولة لبنان الكبير في الأول من أيلول/سبتمبر ١٩٢٠، والذي جاء إثر الإطاحة بحكومة فيصل في دمشق وبعد معركة ميسلون واستشهاد القائد يوسف العظمة (تموز/يوليو ١٩٢٠). بين رفع العلم العربي في دمشق، ثم في طرابلس وبيروت، وإنزاله على يد الجنرال الفرنسي غورو وضباطه، تقرر

مصير لبنان وقام الكيان السياسي الجديد، ورُسمت حدود سورية والمنطقة أيضاً. بين هذين التاريخين شهد لبنان تجاذبات وانقسامات وصراعات، وتعبئة سياسية طالت مختلف التكوينات الطائفية والمذهبية، بدأت بمذكرات كتبت وأُرسلت إلى مؤتمر الصلح في فرساي عام ١٩١٩، واجهتها مذكرات مضادة، ومؤتمرات عُقدت وقوبلت باحتجاجات وتظاهرات، حتى أن لجنة كنيغ - كرين المكلفة من مؤتمر فرساي لاستطلاع موقف السكان اعترفت بأن أغلبية سكان البلاد من المسلمين والمسيحيين تطالب بالوحدة السورية<sup>(١٠)</sup>، في المقابل فإن الأكثرية المسيحية في جبل لبنان تطالب بالحماية الفرنسية والاستقلال عن سورية. مع ذلك استمر الاتجاه العروبي الوحدوي في نضاله، فعقد مؤتمر أبناء الساحل في دمشق في حزيران/يونيو ١٩٢٨ برئاسة عبد الحميد كرامي، وشاركت فيه وفود من مختلف مدن ومحافظات لبنان وطوائفه، وكان لمقرراته أثر كبير في سياق الصراع على هوية وطبيعة الكيان الجديد<sup>(١١)</sup>.

ظلت الاتجاهات الوحدوية والاتجاهات الانفصالية تفعل فعلها في الحياة السياسية والطائفية في لبنان الذي شهد حالة اضطراب وانقسام حادة تخللتها صدامات واضطرابات وتظاهرات ومواجهات مع الانتداب الفرنسي في بيروت وطرابلس. ولم يتم التوصل إلى تسوية - ولو مؤقتة - في الثلاثينيات، بل على العكس، شهد عام ١٩٣١ ذروة التعبئة، فخلاله كانت المنافسة شديدة بين مرشحين مارونيين لرئاسة الجمهورية، هما بشارة الخوري وإميل إده، ولظروف واعتبارات عديدة برز الشيخ محمد الجسر الطرابلسي، ورئيس المجلس النيابي اللبناني حينها، كمرشح ومنافس جدّي لرئاسة الجمهورية، وبيّنت الترجيحات إمكانية وصوله، إلا أن المندوب السامي الفرنسي بونسو (Ponsot) أبطل العملية الانتخابية، وعلّق

(٩) الصلح، لبنان والعروبة: الهوية الوطنية وتكوين الدولة، ص ٢٤٣.

(١٠) انظر تقرير لجنة كنج - كراين في: حسن الحكيم، مذكراتي: صفحات من تاريخ سورية الحديث، ١٩٢٠ - ١٩٥٨، ج ٢ (دمشق: دار الكتاب الجديد، ١٩٦٥)، ص ١٧٧ - ١٧٨، وجورج أنطونيوس، يقظة العرب، تعريب علي حيدر الركابي (دمشق: مطبعة الترقى، ١٩٤٦)، ص ٦٠٠ - ٦٢١.

(١١) انظر: حسان حلاق، الجذور التاريخية للميثاق الوطني اللبناني، مع دراسة للاتجاهات الوحدوية والانفصالية، دراسات لبنانية وعربية؛ ٣ (بيروت: الدار الجامعية، [١٩٨٤])، ص ١٦ - ١٧.

العمل بالدستور<sup>(١٢)</sup>، الأمر الذي زاد من شعور المسلمين بالعزل السياسي وتكريس مبدأ التمايز بينهم وبين الطوائف المتحالفة مع الانتداب الفرنسي.

في نفس الوقت كان الاتجاه القومي العربي في هذا المناخ يعمل على اختراق حدة الاصطفاف الطائفي، خاصة وأن هناك قيادات أخذت في النمو وزعامات مسيحية التزمت النهج القومي الحدودي. وقد لعبت «جمعية بيروت الإصلاحية» دوراً هاماً في هذا المجال، وهي التي تأسست في كانون الثاني/يناير ١٩١٣ حين كانت بيروت ولاية عثمانية تمتد من اللاذقية في شمال سورية إلى عكار ونابلس في وسط فلسطين، وعاصمتها بيروت. ضم مجلس الجمعية التأسيسي عدداً متساوياً من المندوبين المسلمين والمسيحيين (٨٤) ومندوبين يهوديين. وكان عضو الجمعية القيادي سليم سلام (١٨٦٨ - ١٩٣٨)، الوجه المسلم البارز، قد أسرع إلى تشكيل الجمعية لتفادي الاحتلال الفرنسي أو الضم إلى بلد عربي آخر تحت الاحتلال الأجنبي مثل مصر. وصاغ سلام مع أحمد مختار بيهم (١٨٧٨ - ١٩٢٢) وهو من وجهاء بيروت أيضاً، قائمة الإصلاحات الأولى، ومثلاً بيروت لاحقاً في مؤتمر باريس عام ١٩١٣. كانت الجمعية منظمة جيداً ومارست تأثيراً فاعلاً في توجيه الحركات القومية العربية في الأعوام اللاحقة، وكانت هي إلى جانب حزب اللامركزية وجمعية العربية الفتاة الراديكالية السرية، من المنظمين الفعليين لمؤتمر باريس (١٩١٣) الذي وضع قائمة المطالب التي تستند إلى الإصلاح واللامركزية ضمن الامبراطورية العثمانية، وأصبح مفهوم القومية العربية في هذا المؤتمر أقل غموضاً وأكثر دقة نظرية، حيث أكد عبد الغني العريسي (١٨٩٠ - ١٩١٦)، وهو صحفيي بيروت وعضو في جمعية العربية الفتاة، أن العرب نظرياً يؤلفون جماعة سياسية وأمة على أساس خمسة عوامل هي الدين والعرق والتاريخ والتقاليد والطموحات السياسية.

مع ذلك بقيت القومية العربية في تلك المرحلة عموماً في خلفيتها حركة العرب ضد سياسة التتريك<sup>(١٣)</sup>.

تبع ذلك حدث هام تجسّد في «الميثاق العربي القومي» الصادر في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٣١ عن المؤتمر العربي في القدس، ومن بين القوى الوحيدة اللبنانية المشاركة في المؤتمر: رياض الصلح، محمد رشيد رضا، إبراهيم الخطيب، علي ناصر الدين، صلاح عثمان بيهم، محمد علي بيهم، مصطفى الغلاييني، عجاج نويض، أسعد داغر، عوني الكعكي. كان من أبرز مقررات المؤتمر: «إن البلاد العربية واحدة تامة لا تتجزأ، وكل ما طرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقوّه ولا تعترف به.. وإنه يجب توجيه الجهود نحو الاستقلال التام عن الاستعمار الذي على الأمة العربية أن ترفضه وتقاومه بكل قواها..»<sup>(١٤)</sup>.

وبعد انعقاد هذا المؤتمر العربي الحدودي في القدس، عقد مؤتمر عربي آخر في جنيف في تموز/يوليو ١٩٣٢ لدعم الاتجاهات الحدودية والاستقلالية للبلاد السورية والعربية كافة. كما عقدت مؤتمرات وطنية ووحودية نظمتهما «عصبة العمل القومي» التي ضمت أعضاء من مختلف الطوائف والمناطق والأقطار العربية، أهمها الاجتماع الذي عقد في بلدة قرنايل اللبنانية في آب/أغسطس ١٩٣٣ حيث كانت غالبية الأعضاء المؤسسين من بلاد الشام والعراق ومن نخب مثقفة ومهنية. وقد ضمت الجمعية التأسيسية أكثر من ثلاثين مندوباً، وأصدرت عقب تأسيسها بياناً تناول بالتفصيل أفكار الميثاق العربي (ميثاق القدس) وأسهب في الحديث عن خصائص الاستعمار ومخططاته. وقد كسب هذا الحزب بعض الشعبية، ولمع اسم زعيمه المحامي عبد الرزاق الدندشي حتى وفاته المفاجئة عام ١٩٣٥، وكان أبرز قياداته أيضاً علي ناصر الدين<sup>(١٥)</sup> الذي لعب

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٠.

(١٣) يوسف الشويري، القومية العربية، الأمة والدولة في الوطن العربي: نظرة تاريخية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢)، ص ١١٣ - ١١٤. وصدر في طبعة ثانية مزيّدة ومنقّحة، تحت عنوان: مسارات العروبة: نظرة تاريخية عن مركز دراسات الوحدة العربية عام ٢٠١١.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢١، وحسان حلاق، مؤتمر الساحل والأقضية الأربعة (١٩٣٦) (بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٨٣)، ص ١٦٩ - ١٧٢.

(١٥) وهو مثقّف وصحفي من عائلة درزية، وُلِدَ في حانا في جبل لبنان والتحقّ بالثورة العربية عام ١٩١٦، أصدر صحيفة المنبر المناهضة للانتداب عام ١٩٢٢. انظر: الصلح، لبنان والعروبة: الهوية الوطنية وتكوين الدولة، ص ٥٢.

دوراً هاماً. إلا أن العصبية بقيت منظمة نخبوية شمل نشاطها لبنان والهلل الخصب كميدان رئيسي، ولم تستمر بعد عام ١٩٤٠.

برزت أيضاً في تلك المرحلة جمعيات وأحزاب عديدة في المنطقة تبشر بالفكر القومي العربي، منها الحزب القومي العربي الذي قاده في مراحل مختلفة كاظم الصلح من لبنان ويونس السبعواوي من العراق وقسطنطين زريق من سورية، وقد حقق هذا الحزب انتشاراً هاماً وتأثيراً فكرياً عميقاً في أوساط واسعة.

أخذت الاتجاهات القومية العربية تعزز من نشاطها في ظل انقسام حاد وتجاذبات أشد حدة في لبنان، جعلت الغالبية الساحقة من المسلمين يستنكفون عن المشاركة بداية في بناء الدولة التي يرفضون الاعتراف بشرعيتها، والتي كان ينظر إليها في الغالب على أنها «كيان» مؤقت، وليس «وطناً نهائياً»، كيان الغلبة فيه لطائفة تحصد أغلب المغنم وتحقق من خلالها الكثير من المصالح. ورغم مشاركة بعض المسلمين في الحكم، إلا إن الذهنية الإسلامية العامة بقيت مأخوذة بفكرة الوحدة العربية، وبقي الشارع الإسلامي بغالبية ينظر إلى الدولة الناشئة نظرة يشوبها الارتياب وعدم المشروعية، ويتطلع إلى ما بعدها، إلى حلم الدولة العربية الواحدة.

ولكن ما إن بدأ أعيان المسلمين في الثلاثينيات بالقبول بالكيان الجديد تدريجياً، لا سيما بعد موافقة قادة الكتلة الوطنية في سورية على المعاهدة الفرنسية عام ١٩٣٦ وقبولهم بكيان الجمهورية السورية، حتى اصطدموا بالتركيبة الطائفية التي يحاول الانتداب الفرنسي فرضها كصيغة حكم لصالح الاتجاه المعادي للعروبة في لبنان، وبما يعني ذلك من أبعاد طائفية لجهة تأمين الغلبة

للمسيحيين<sup>(١٦)</sup>. كان «الميثاق الوطني» صيغة تأسيسية تاريخية عام ١٩٤٣ أطلقت بين بشاره الخوري ورياض الصلح لتؤمن دينامية سياسية جديدة، مفسحة المجال أمام انطلاقة جديدة للدولة. والواقع أن المسلمين ظلوا ضد الكيان حتى أواخر الثلاثينيات من القرن الماضي حين تعاونوا مع المسيحيين أو مع غالبيتهم التي اقتنعت بضرورة إخراج الفرنسيين المتدينين، وكان صوغ «الميثاق الوطني» هو الثمرة المطلوبة أو «الثمر» الذي بقيت معالمه حتى اليوم. ورغم أن هذا الميثاق، الذي هو بمثابة «وثيقة الاستقلال»، بقي شفهياً بين الرجلين، إلا أن قوته بقيت مرجعية بالنسبة إلى الكيان والدولة والوطن، فبشارة الخوري رئيس جمهورية الاستقلال يؤكد مضمون الميثاق بقوله: «إنه ليس سوى اتفاق العنصرين الذي يتألف منهما الوطن اللبناني على انصهار نزعاتهما في عقيدة واحدة: استقلال لبنان التام الناجز بدون اللجوء إلى حماية الغرب ولا إلى وحدة أو اتحاد مع الشرق»<sup>(١٧)</sup>، وهو ما أكدته صائب سلام بصياغة أخرى: «الميثاق الوطني يتضمن نقطتين فقط، الأولى: وهي أن يتخلى المسيحيون عن حماية فرنسا وجيشها المحتل، والثانية: أن يتخلى المسلمون عن المطالبة بالوحدة السورية. هذا هو الميثاق دون زيادة أو نقصان»، وهو لم يتضمن أية إشارة إلى صيغ طائفية أو دستورية أو غيرها، ولم يبت في طائفية الرئاسات الثلاث ولا في تكريسها<sup>(١٨)</sup>.

أتى «الميثاق الوطني»، كما يعبر عنه فريد الخازن، كمخرج معقول للأزمة، فهو ما كان ممكناً من دون الاستقلال، كما أن الاستقلال ما كان ممكناً من دون تفاهم داخلي على الميثاق<sup>(١٩)</sup>. غير أنه ميثاق انطوى على صعوبتين متداخلتين: الأولى هو أنه غير مدوّن، وبالتالي عرضة لتفسيرات متباينة ولا سيما وقت الأزمات،

(١٦) وكان أكثر هذه الممارسات فظاظة صدور المرسومين (٤٩) و(٥٠) عام ١٩٤٣ القاضيين بزيادة عدد النواب المسيحيين عن عدد النواب المسلمين بنسبة (٣٢) مقعداً للمسيحيين و(٢٢) مقعداً للمسلمين، الأمر الذي أثار ردود فعل كبيرة داخلياً وعربياً. للمزيد، انظر: حلاق، المصدر نفسه، ص ٢٦، ومحمد جميل بيهم، النزاعات السياسية بلبنان: عهد الانتداب والاحتلال، ١٩١٨ - ١٩٤٥، سلسلة وثائق ودراسات لبنانية؛ ١ (بيروت: جامعة بيروت العربية، ١٩٧٧)، ص ٢١.

(١٧) بشاره خليل الخوري، حقائق لبنانية، ٣ ج (بيروت: أوراق لبنانية، ١٩٦٠)، ج ٢، ص ٢١.

(١٨) صائب سلام، «وهل فشل الاستقلال؟»، المقاصد، العدد ١ (كانون الثاني/يناير ١٩٨١)، ص ١٦٥.

(١٩) فريد الخازن، «الميثاق الوطني في أبعاده الداخلية والخارجية وفي زمن التفسير والتطبيق»، في: إسماعيل منير [وآخرون]، اليوبيل الذهبي لاستقلال لبنان (بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٩٦)، ص ٦١٧.

والثانية هو أنه أصبح ملحقاً لا ينفصل عن دستور ١٩٢٩. لكن الأهم أنه مع الميثاق أصبح واضحاً أن لبنان لا يقوم إلا كبلد توافقي ميثاقي، وهويته هوية ميثاقية توليفية بامتياز، غير أن المشكلة كمنت في فهم مقومات تلك الهوية.

بدت فكرة حياد لبنان في صميم الميثاق الوطني، فهو حسب بيان الرئيس رياض الصلح الوزاري في ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٣ «... ذو وجه عربي يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب... ويحافظ على علاقة الصداقة مع فرنسا وباقي البلدان الحليفة على أسس الود والاحترام...» لكنه حياد سلبي سبق وعبر عنه جورج نقاش بجملته الشهيرة: «رفضان لا يصنعان أمة»<sup>(٢٠)</sup>، أي رفض الحماية الفرنسية من جهة، ورفض ضم لبنان أو مناطق منه إلى سورية من جهة ثانية. فهو حياد غامض، لأنه لا يضيفي على الهوية الوطنية تعريفاً إيجابياً واضحاً يسلم به جميع اللبنانيين، أو على الأقل غالبيتهم. يصف جورج شرف الميثاق بأنه «تسوية أيديولوجية» تحدد هوية مؤقتة، في حين أن المشكلة تبقى قائمة ومتصلة اتصالاً وثيقاً بقناعات المجموعات الثابتة. وبكلام آخر، إن الميثاق هو تعايش «تناقضات» من خلال تنازلات متبادلة، من دون أن يعني ذلك تغييراً على مستوى قناعات الطوائف<sup>(٢١)</sup>. لذا ما لبث هذا الغموض أن تجلّى في مجادلات وأزمات جعلت من عمل النظام الطائفي أكثر صعوبة وتعقيداً لسببين رئيسيين: الأول علاقات الطوائف الخارجية وتأثيرها بالمتغيرات الإقليمية والدولية، وثانياً: اكتساب الصراع الداخلي على الضمانات والامتيازات الطائفية بعداً، يتجه في كل مرة، وعند كل محطة، إلى مجادلات حول هوية لبنان وعروبته.

قد يكون مرّة استمرار التجربة اللبنانية التي أرساها الميثاق حتى العام ١٩٧٥ على الأقل، إلى عدم تمكّن أي فئة من فئات المجتمع اللبناني من فرض غلبة كاملة على غيرها. كانت العصبية المارونية متفوقة فعلاً داخل

متصرفية جبل لبنان (١٨٦١ - ١٩١٥) ودخل دولة لبنان الكبير (١٩٢٠ - ١٩٧٥)، لكنها كانت عصبية طرية، قبلت في الدستور (١٩٢٦) وفي الميثاق الوطني (١٩٤٣) وفي تصحيح المؤسسات (١٩٥٨) بقدر لا بأس به من مشاركة الطوائف الأخرى. لذلك كان لا بد من مكان لترجمة ميزان القوى والغلبة الطرية والتعاون، فكان مجلس النواب والحكومة، المشكّلان على أساس طائفي، المكان الرئيسي لهذا الصراع<sup>(٢٢)</sup>. وهو صراع أخذ في التطور مع تداخل عناصر خارجية إلى أن انفجر مرة واحدة عام ١٩٧٥.

في الواقع لم يكن اتفاق الطوائف الذي تحوّل إلى دستور جديد للجمهورية الثانية عام ١٩٩٠ بمثابة اتفاق لإنهاء الحرب فقط، بل كان أشبه بميثاق جديد تضمّن جملة من التجديدات داخل بنية النظام، فقد أكد نهائية الوطن اللبناني وهويته العربية بدون أي التباس، وحدد بعض الإصلاحات السياسية، وكرّس بعض الصلاحيات على مستوى الرئاسات الثلاث، ونصّ بشكل واضح على إلغاء الطائفية السياسية، لكن التطبيق العملي جاء منقوصاً، بل متخلفاً عن روح نصوصه.

ما تم تطبيقه من اتفاق الطوائف يُظهر المدى الذي وصل إليه رسوخ النظام السياسي - الاجتماعي - الطائفي ومدى التداخل الإقليمي مع هذا الواقع في لبنان، الأمر الذي عطّل الكثير من البنود الإصلاحية، ودفع بالحديث حولها من جديد إلى دائرة الانقسام والصراع بين كافة المجموعات والقوى والمكونات الطائفية للمجتمع اللبناني.

تقدم هذه المقاربة السوسيو تاريخية إطاراً نظرياً لدراسة الاتجاهات العروبية والقومية للأحزاب الوطنية في لبنان، وبالتالي يمكنها أن تقدم تفسيراً للصعوبات التي تلاقيها الحركات العروبية والقومية والعقائدية بشكل عام في لبنان، فهي تصطدم بانقسام المجتمع اللبناني إلى طوائف ومذاهب، وهو انقسام حاد يصل إلى حد



## ثانياً: الأحزاب والتنظيمات في لبنان

لا يمكن تصنيف الاتجاهات العروبية والقومية في لبنان ضمن اتجاهات محددة، لذلك اعتمدنا في هذا التحليل تتبع «العروبة» كمتغير ثابت، و«اللبنانية» و«الإسلامية» و«العلمانية» كمتغيرات تابعة، بهدف ضبط التصنيف من الناحية العلمية، ثم ملاحظة مدى التكيف الطارئ على المفهوم والتداخل الحاصل بينه وبين باقي المفاهيم الآخذة بالتفاعل في المشهد الفكري والسياسي اللبناني. والسبب عائد إلى أن هذه الاتجاهات شهدت تطورات فكرية وسياسية وأيديولوجية كبيرة في مراحل مختلفة من تطورها، لذلك كان لا بد من اعتماد المقاربة التاريخية لكشف وتتبع التطورات التي طرأت على الخطاب العروبي في لبنان.

١ - حزب النداء القومي: تأسس في العام ١٩٤٤ مباشرة بعد نيل لبنان استقلاله، وكان من أبرز المؤسسين كاظم الصلح وتقي الدين الصلح رئيس الوزراء اللبناني الأسبق ونصري المعلوف النائب والوزير السابق ود. ادمون رباط وعادل وعماد الصلح وقبولي الذوق النائب السابق عن طرابلس والمحامي شوقي الدندشي أحد القيادات العروبية في عكار وميشال تادروس وعلي بزي الوزير السابق، ونجيب الصايغ وجوزيف ساسين. وقد أعلن المؤسسون ولادة الحزب رسمياً في أول كانون الثاني/يناير ١٩٤٥ قائلين: «نحن - فريقاً من أبناء هذا الوطن الزاهر - الذين إن رضينا عن أنفسنا بأننا نحمل عقيدة موحدة محبة، لا ننكر واجباً أساسياً كانت تفرضه علينا العقيدة، ولم نكن نهض به، وهو الانتظام، لذلك دعا بعضنا بعضاً، فاجتمعنا وتعارفنا وتشاورنا وألفنا بين آرائنا ونظراتنا، فتقررت لنا إرادة عامة بأن ننظم في حزب لبناني، عربي قومي، إصلاح، سميناه حزب النداء، تيمناً بما في النداء والقومية من معاني الاستنهاض والتقدم والكرامة»، وشدد بيان المؤسسين على التالي:

- لزوم وجود كيان لبناني موحد، مستقل ذي سيادة وطنية قومية في حدوده الحاضرة التي تقررت نهائياً عام ١٩٤٣.

- لبنان بلد عربي الأرومة والطابع والمقصود.

الانشطار ويقف عند حدود الاحتراب، والحركات القومية، هي الأكثر تأثراً بمعوقات هذا الواقع كونه يطال مشروعاتها في صميمه، ويتحدى بنية التكوين «الميثاقي» للوطن بحد ذاته، وهذا ما يفسر التعديلات التي أدخلها أصحاب الاتجاهات العروبية والقومية على خطابهم من جهة والتحديات التي واجهوها من جهة ثانية، ويفسر من جهة أخرى نجاح القيادات الإسلامية التقليدية، بأصولها ومرجعياتها المحلية، العائلية والعشائرية، وقدرتها على امتصاص حركة الشارع واستيعابها، بل واحتوائها نتيجة الخلط ما بين التوجهات الوطنية والعروبية من جهة والطائفية والدينية من جهة ثانية، ودوافعهم الحقيقية الهادفة إلى تأمين مصالحهم واستمرارية نفوذهم وحصصهم في تركيبة النظام، خاصة وأن كثيراً من هذه الزعامات يحمل إرثاً دينياً أو له صلة ملتبسة بالدين، توظف مسألة الدفاع عن حقوق الطائفة في مشروعاتها السياسي، وهي زعامات نجحت بسهولة في التلون والتكيف حسب الظروف والمراحل السياسية، تارةً بالألوان ناصرية - قومية - عروبية، أو طائفية محلية، في مواجهة نظام تسيطر عليه العصبية المارونية بدايةً، ثم نجحت فيما بعد في التكيف مع حالة التجاذب الطائفي والمذهبي الذي ميز فترة الحرب الأهلية وما بعدها.

وظف الإسلام السياسي التقليدي حيوية الشارع اللبناني العروبي وطاقاته في مناخ المشاحنات والتجاذبات حول التركيبة والحصص الطائفية والمجادلات السياسية حول الهوية، ولم يكن هذا مسؤولية منفردة بقدر ما كان واقعاً فرضه المشهد السياسي اللبناني، إلا أن الأولويات التي وضعتها تلك الزعامات التقليدية بكافة اتجاهاتها أدت إلى تحويل المجتمع اللبناني إلى ساحة احتراب أهلي طوائفي، فتطيفت الأحزاب والنقابات والمؤسسات والأندية والجمعيات والانتخابات، ولم يكن بمقدور الحركات العروبية والقومية أن تنخرط بسهولة في هذه اللعبة، والذي فعل ذلك منها، لم يكن بمقدوره مجارة أو منافسة زعامات وقيادات تعتمد إرثاً تاريخياً يتقاطع مع البعد الاجتماعي والديني، نجح في ترسيخ وجوده السياسي معتمداً على آليات النظام الطائفي نفسه الذي يوفر لها كل إمكانيات إعادة إنتاج زعامتها.

- وإنه ضمن الحقائق القومية النهائية المطلقة وضمن وطنية لبنانية صحيحة، وضمن أساليب حكيمة للتوفيق والتنسيق المستمرين بين ذينك الأمرين المقررين الواقعيين - بياشرها قوميون صادقون، لا يمكن أن يكون بينهما تعارض وتناقض ولا يجوز<sup>(٢٣)</sup>.

#### من هم الندائيون؟

يجيب عن هذا السؤال الرئيس تقي الصلح بالقول: «هم الذين لم يفرق بينهم رنين الأجراس وأذان المؤذنين، لأن النداء القومي يجمعهم في معبد الوطن. أليس الوطن هو الهيكل الذي وسع كل المعابد واحتواها؟ أرضه السمحاء احتضنت الجوامع والكنائس على السواء؟ هم الذين فنوا في قوميتهم فلا يعرفون سواها عصبية ولا غيرها رائداً، وهم الذين ألقى عليهم هذا الوصف، وهذا الخلق عبء مكافحة النزوات الطائفية وإطفاء نارها كلما أشعلها المشعلون»<sup>(٢٤)</sup>.

تعاقب على رئاسة حزب النداء القومي كلٌّ من كاظم الصلح بدايةً، ثم نجيب الصايغ وإدمون رباط وتقي الدين الصلح. ولعب الحزب دوراً أساسياً فاعلاً في لبنان منذ أواسط الأربعينيات حتى أواسط الخمسينيات (١٩٥٨) تاريخ توقفه عن العمل، وتمكن من إيصال أكثر من مرشح إلى المجلس النيابي. وعلى الرغم من أن هذا الحزب فشل في التغلغل في الأوساط الشعبية وترسيخ وجوده بشكل منظم، إذ إنه كان يضم نخبة من المثقفين والعاملين في المجال السياسي، إلا أنه مثل عند نشوئه طموحات وطنية وقومية عملت على التوفيق مبكراً بين الصيغة اللبنانية والقومية العربية

والوحدة، وقد ضمّ عناصر من مختلف الطوائف والمذاهب، الذين عملوا من أجل الاستقلال والانفتاح على سورية والقومية العربية.

كان من بين المؤسسين مَنْ له سابق خبرة في العمل الحزبي على المستوى القومي العربي، فقد كان كاظم الصلح ومجموعة من رفاقه الذين أسسوا هذا الحزب قبل ذلك يعملون في إطار الحزب القومي العربي، ذلك أواسط الثلاثينيات، والذي قاده يونس السبعاءوي من العراق وقسطنطين زريق من سورية وكاظم الصلح من لبنان. حينها وضع الحزب لأعضائه برنامج تثقيف عقائدي في شكل كتيبات ونشرات، أشهرها كتيب عُرف بـ «الكتاب الأحمر» بسبب لون غلافه، كان يعتبر حينها التعبير الأكثر وضوحاً عن أي برنامج قومي عربي. ولم يُعرف إلا بعد زمن طويل أن قسطنطين زريق صاحب المساهمة الأولى في وضع هذا الكتيب، الذي غدا دستور تيار قومي انبث في عدد من البلاد العربية، وكان له دعماته وجنوده الذين قضى بعضهم في مساحات النضال. في الواقع كان عمل الحزب يعتمد السرية والعمل على التأثير والتغلغل في الجمعيات والأندية المؤسسة حديثاً ليثبت فيها الفكر القومي العربي. كان هذا الحزب ذا أثر في تأسيس عصابة العمل القومي، وتأسيس نادي المثني في بغداد<sup>(٢٥)</sup>، وإذا كانت عصابة العمل القومي قد تفككت فإن هذا الحزب قد أصاب نجاحاً أفضل، إلى أن أنهت انتفاضة العراق وتطوراتها عام ١٩٤١<sup>(٢٦)</sup>، وتطورات الحرب العالمية الثانية. والواقع أن كاظم الصلح<sup>(٢٧)</sup> رفض التوقيع على مذكرة مقدمة إلى مؤتمر الساحل عام ١٩٣٦، تماماً كما فعل شفيق لطفلي،

(٢٣) تقي الدين الصلح، في القومية والحكم (بيروت: دار النهار، ١٩٩٩)، ص ٢٥-٢٦، وهي جزء من محاضرة للرئيس الصلح تحت عنوان: «النداء القومي عقيدة ونضال».

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٢٥) الشويري، القومية العربية، الأمة والدولة في الوطن العربي: نظرة تاريخية، ص ١١٧-١١٨. ويذكر د. الشويري أن المعلومات عن الحزب القومي العربي تستند إلى دراسة غير منشورة أطلع عليها د. رغيد الصلح.

(٢٦) أُعدِمَ الحامي يونس السبعاءوي (١٩١٠-١٩٤٢) الذي برز كعضو قيادي في انتفاضة رشيد عالي الكيلاني في العراق - حيث عين وزيراً للاقتصاد في الحكومة التي لم تستمر طويلاً في أيار/مايو ١٩٤١.

(٢٧) كاظم الصلح من مواليد ١٩٠٠ في بيروت، درس في المدرسة الإعدادية في الجامعة الأميركية في بيروت، وحصل على شهادة الحقوق من جامعة دمشق، وفي بيروت انتسب إلى عدد من الجمعيات والأندية وهذا ما جعل علاقاته السياسية واسعة؛ أسس صحيفة النداء عام ١٩٣١ مع أشقائه الثلاثة عادل وتقي الدين وعماد.

العضو في الحزب القومي، وعادل عسيران. وقد فسّر كاظم موقفه بأن المسألة لا يجب أن تنحصر بالأراضي بل بالبحث في العلاقة مع الموارد، إذ لا يجب لأية سياسة أن تدفعهم إلى الارتقاء في أحضان الفرنسيين ارتقاءً يقطع الطريق على أي توحيد مستقبلي لجميع الأراضي اللبنانية مع سائر البلدان العربية. فقد كان كاظم يعتبر أن موقف المسيحيين تجاه عروبة لبنان بدأ يتغير نحو قبولها، إن هذا التغير سوف يستمر بمقدار ابتعاد القومية العربية عن التعصب الديني، وبمقدار ازدياد التعاون الاقتصادي مع العالم العربي الذي يخدم المصالح الاقتصادية للبنانيين<sup>(٢٨)</sup>.

الفرع اللبناني من الحزب القومي العربي، أو بالأحرى بعض قياداته وكوادره وعلى رأسهم كاظم الصلح، كانوا وراء تأسيس حزب جديد بنكهة لبنانية، فكان حزب «النداء القومي»، الذي عمل بفعالية على تكريس عروبة لبنان من خلال نشاطاته ومؤثراته، فدعا إلى قيام اتحاد الأحزاب العربية، وكانت هذه دعوة مبكرة إلى نوع من أنواع الجبهة القومية، وقد عقدت اجتماعات عدة من أجل هذه الغاية في بيروت، كما دعا إلى إنشاء جامعة شعبية عربية، تتولى تقديم الدعم الشعبي لجامعة الدول العربية، إلا أن طوفان المدّ الناصري أدى تفريغ الحزب من مضمونه واختلاف الأعضاء المؤسسين حول الموقف من عبد الناصر.

٢ - الحزب التقدمي الاشتراكي: تأسس الحزب في ١٧ آذار/ مارس ١٩٤٧، وكان مؤسسه الزعيم اللبناني كمال جنبلاط، إضافةً إلى ألبير أديب وفريد جبران وعبد الله العلايلي وفؤاد رزق وجورج حنا. تميز هذا الحزب من الأحزاب الأخرى لجهة مزجه بين التقليدي،

أي زعامة كمال جنبلاط الدرزية وعصبية البيت الجنبلاطي التي تعود جذورها إلى عهد الإمارة، والحادثة لجهة طروحات الحزب الإصلاحية وعقيدته الاشتراكية في زمن سطوع نجم الاشتراكية فكرياً وسياسياً في العالم. ليس من السهل تحديد تعريف اختزالي للحزب التقدمي وفكر كمال جنبلاط، ففارس اشتي في دراسته الشاملة حول الحزب يصفه، محاولاً تحديد هويته، بأنه حزب لبناني شرعي، يساري مقبول عربياً وإسلامياً، وهو بنفس الوقت علماني وجماهيري<sup>(٢٩)</sup>. فالحزب، كما يضيف اشتي، «نسج فريد بين هذه الحزبيات في العالم على قاعدة توحيدها وتعريبها وتأنيسها»<sup>(٣٠)</sup>. وقد طغت شخصية كمال جنبلاط ونفوذه على الحزب، وأدياً دوراً فاعلاً أساسياً في الحياة السياسية اللبنانية في كافة مراحلها حتى لحظة استشهاده عام ١٩٧٦.

يُعتبر الحزب من أبرز الأحزاب التي نشأت باكراً في دولة الاستقلال، يحدد زعيمه بكلمات واضحة الهدف «لبنان ووطننا، فلنعمل إذاً على تحسينه كي نعيش فيه سعداء...»، نحن نريد أن نكون عامل تكتل للبنانيين وتوحيد ودمج، لذلك نعمل على تحقيق علمانية الدولة...»<sup>(٣١)</sup> يضيف كمال جنبلاط عن علاقة لبنان بالعروبة «عن لبنان بلد مستقل وسوف يبقى كذلك، أن لبنان واع لرسالته العربية الخاصة التي يجب أن يؤديها في هذه المنطقة من العالم، إن التكوين الجغرافي للبنان وكيان لبنان التاريخي يعطيه طابعاً خاصاً لا يمكن التنازل عنه، ومصير لبنان يقرره اللبنانيون...»<sup>(٣٢)</sup>.

التكوين الاشتراكي واليساري للحزب جعله في البدايات يركز على تقوية البعد الاجتماعي والإصلاحي

(٢٨) الصلح، لبنان والعروبة: الهوية الوطنية وتكوين الدولة، ص ٥٥-٥٦، وقد عبّر كاظم الصلح عن رأيه، في: كاظم الصلح، «مشكلة الانفصال والاتصال»، النهار، ١١/٣/١٩٣٦.

(٢٩) انظر: فارس اشتي، الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية، ١٩٤٩ - ١٩٧٥، ج ٣ (بيروت: المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الدار التقدمية، ١٩٨٩)، ص ١٩٤١.

وحول الحزب التقدمي الاشتراكي، انظر أيضاً: Nazih Richani, *Dilemmas of Democracy and Political Parties in Societies: The Case of the Progressive Socialist Party, 1949-1996* (New York: St. Martin's Press, 1998).

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٩٥٥.

(٣١) توفيق المقدسي ولوسيان جورج، الأحزاب السياسية في لبنان عام ١٩٥٩ (بيروت: منشورات الجريدة والأوربان، ١٩٥٩)، ص ١٥، من مقابلة مع كمال جنبلاط.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٦.

١٩٧٥ إلى الاجتياح الصهيوني لعاصمته عام ١٩٨٢.

كان لاغتيال قائده كمال جنبلاط في ١٦ آذار/ مارس ١٩٧٧ بعد اعتراضه مع الحركة الوطنية على الدخول السوري إلى لبنان عام ١٩٧٦، تأثير كبير ليس في الحزب فقط، بل في مسيرة الحركة الوطنية اللبنانية ككل، لما تمتع به جنبلاط من مواصفات تتجاوز الزعامة السياسية لتلامس حدود القيادات التاريخية التي تمتلك من الرؤى الفكرية والفلسفية ما يؤهلها لكي تترك بصمتها بوضوح على مراحل زمنية طويلة. استمر الحزب التقدمي، بعد غياب مؤسسه، بقيادة نجله وليد جنبلاط في ظروف صعبة ومعقدة من الحرب الأهلية، أبرزها حرب الجبل التي تلت الاجتياح الصهيوني للبنان عام ١٩٨٢ - ١٩٨٣ التي عززت من تحالفه مع سورية، وصولاً إلى اتفاق الطائف الذي أخرج لبنان من مأزق الحرب.

مع توقف نيران المدافع وعودة الحياة السياسية، شارك الحزب التقدمي بفعالية في التسعينيات من ضمن صيغة التحالف اللبناني - السوري التي حكمت لبنان في ذلك الحين، إلا أن وليد جنبلاط بدأ يتلملم من هذه الصيغة شيئاً فشيئاً لأسباب عدة، أهمها الطموح للعب دور أكبر، والشكوى من تدخل الأجهزة الأمنية بكل صغيرة وكبيرة، فبدأ منذ العام ٢٠٠٠ بالمطالبة بإعادة «التموضع» للقوات السورية، كما نصّ عليه الطائف، ملاقياً بهذا إجماع المطلب السياسي المسيحي كما عبّر عنه البطريرك نصر الله صفير حينها. منذ ذلك الحين بدأت علاقاته مع النظام السوري بالتدهور، إلى أن وصلت إلى ذروتها بمحاولة اغتيال صديقه مروان حمادة، ثم بجرime اغتيال الرئيس رفيق الحريري في ١٤ شباط/ فبراير ٢٠٠٥ وتدايعاتها المعروفة، التي انقسم المجتمع السياسي اللبناني على إثرها ولا يزال، وكان فيها الحزب التقدمي

في سياسته بدون الانغماس كثيراً في الجدليات النظرية حول القومية العربية، إلا أن الممارسة السياسية للحزب وزعيمه، منذ أن عُقد أول مؤتمر عربي للأحزاب الاشتراكية العربية في لبنان عام ١٩٥١، إلى تأسيسه الجبهة الاشتراكية الوطنية التي خاضت نضالاً مركزياً، نجحت في إجبار رئيس الجمهورية بشارة الخوري على التخلي عن السلطة عام ١٩٥٢، وأوصلت مرشحها كميل شمعون آنذاك، الذي انقلب على أهداف الجبهة بعد أن أصبح رئيساً، وانخرط في سياسة الأحلاف الاستعمارية التي كانت تديرها الولايات المتحدة وبريطانيا، الأمر الذي فجّر انتفاضة عام ١٩٥٨. في ذلك الحين شهد لبنان انقساماً كبيراً، بين مؤيد لشمعون وسياسته المتحالفة مع الغرب، ومعارض له وسياسته، وتوزعا على النحو التالي: حزب الكتائب والحزب القومي السوري في خندق واحد مع كميل شمعون المناهض للناصرية، والحزب التقدمي الاشتراكي والأحزاب العروبية مع عبد الناصر وسورية، ودامت المواجهات السياسية والعسكرية ستة أشهر، انتهت بتسوية شعارها «لا غالب ولا مغلوب»، انتُخب بعدها قائد الجيش فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية بتأييد داخلي وبدعم مصري وأمريكي<sup>(٣٣)</sup>.

أصبح الحزب التقدمي بعدها شريكاً في الحكم وتعززت علاقته بمصر عبد الناصر<sup>(٣٤)</sup>، وأسس «جبهة النضال الوطني» من النواب الحزبيين ونواب مستقلين عام ١٩٦٠، وكان جزءاً فاعلاً من حركة التحرر العربي ومتفاعلاً مع قضاياها، لذلك التزم الدفاع عن القضية الفلسطينية باعتبارها قضية العرب المركزية، وكان له دور مركزي في تأسيس الحركة الوطنية والدفاع عن عروبة لبنان في كافة المحطات التي شهدتها لبنان منذ السبعينيات<sup>(٣٥)</sup>، مع انفجار الحرب الأهلية عام

(٣٣) فريد الخازن، الأحزاب السياسية والديموقراطية في لبنان: حدود الديمقراطية في التجربة الحزبية (بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٠)، ص ٢٩ - ٣٠.

(٣٤) حول علاقة الحزب التقدمي الاشتراكي وزعيمه كمال جنبلاط بالرئيس جمال عبد الناصر انظر: اشتي، الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية، ١٩٤٩ - ١٩٧٥، ص ٩١٠ - ٩١٢، ٩٢٨، ٩٤٣، ٩٨٨، ٩٩٤، ١٢٣٣، ١٢٤٧، ١١٧٧ و ١١٧٢، وقد اعتبر الحزب على سبيل المثال الميثاق الوطني الذي أصدره عبد الناصر، والذي يعتبره الناصريون وثيقتهم الفكرية الأساسية، دستور النضال العربي.

< http://psp.org.lb >.

(٣٥) انظر: الموقع الرسمي للحزب التقدمي الاشتراكي،

ووليد جنبلاط رأس حرية الفريق السياسي في ١٤ آذار/ مارس بمواجهة سورية وحلفائها في لبنان.

في هذا المناخ من المواجهة والاعتراض كيف كان الحزب يقرأ عرويته؟

تحدث الحزب في أدبياته عن «العروبة التدخلية» و«العروبة المتنورة»، وكان يعتبر أن كارثة عام ١٩٦٧ حدّت من سياسة العروبة التدخلية إلى حد كبير، إلا أن بعض البلدان، كالعراق وسورية والسعودية، لم تتوان عن القيام بدور إقليمي سلمي أو إيجابي أضيف إليه بُعد الثورة الإيرانية الخمينية وتأثيره في (لبنان والخليج، العراق...). وبدا أن التدخل الأشد كان من نصيب البلدان العربية المستقلة الأضعف، وصار المجالان اللبناني والفلسطيني متاحين لتدخلات إقليمية - دولية، وعليه شهد لبنان شتى أشكال التدخل المخبراتي والعسكري والمالي، حتى كادت دولته تستقيل من وظيفتها بعد ما جرى تحطيم هيكلتها ونظام مؤسساتها، إلى أن جاء اتفاق الطائف مؤكداً أمرين متلازمين:

- لبنان وطن نهائي لكل أبنائه، والدولة اللبنانية دولة عربية مستقلة متضامنة مع سورية بعلاقات مميزة. ويشير الحزب إلى أنه أكد عروبة لبنان بدون استلحاق «بمعنى حفظ الشخصية المستقلة للشعب اللبناني» واعتماد الديمقراطية الحرة في تكوين السلطة وتجديدها والمشاركة في حركة التطور العربي انطلاقاً من مبدأ «الاتحاد العربي الفدرالي اللامركزي».

- العروبة التدخلية في نظر الحزب باتت من مخلفات التجارب العربية الفاشلة، لذلك يتطلع إلى عروبة متنورة، وهي معركة يخوضها حالياً من أجل علاقات أكثر ديمقراطية بين الدول العربية نفسها، وهي معركة تاريخية بقدر ما تنقل السلطة من الأجهزة إلى المجتمع<sup>(٣٦)</sup>.

بدءاً من العام ٢٠٠٩ سوف يعيد وليد جنبلاط

تقييم تحالفاته ويتصالح مع النظام السوري على خلفية الصراع السياسي في لبنان الذي سوف يزداد تعقيداً، إلا أن الثابت في تناقضات المواقف السياسية، هو أن الاتجاه العروبي في الحزب التقدمي الاشتراكي لم يتعرض إلى الاهتزاز حتى في الأيام الصعبة، يوم دخل في خلافات وصراعات مع بعض الأنظمة العربية.

٣ - حزب النجادة: انبثق الحزب عن «جولة جمعية الكشف المسلم» عام ١٩٣٦ التي كانت منتشرة في سورية ولبنان منذ العام ١٩١٢، بحيث انفصلت تماماً عن الكشف وأصبحت منظمة شبه عسكرية تعمل في الحقل السياسي للدفاع عن استقلال لبنان وكيانه العربي. وتوالى على رئاستها كل من محيي الدين النصولي، وحسين سجعان، وعبد الله دبوسي، وجميل مكاوي، ومحيي الدين برغوت، وأنيس الصغير. وكان عدنان الحكيم طيلة عهدهم القائد العام للمنظمة<sup>(٣٧)</sup>. بعد الاستقلال في العام ١٩٤٩ حلّت حكومة رياض الصلح المنظمات شبه العسكرية، فقاد الحكيم الحزب عام ١٩٥٠ وتقدم بطلب ترخيص جديد وناله عام ١٩٥٤.

لعب «حزب النجادة» دوراً هاماً إبان الانتداب الفرنسي، فكان دوره شعبياً بامتياز في تحريض وتنظيم الشارع الإسلامي، وشارك بفعالية في معركة الاستقلال ورفع العلم اللبناني على المؤسسات الحكومية والبرلمان، وكان له دور مميز في إطلاق سراح أبطال الاستقلال. شارك بفعالية في ثورة ١٩٥٨ ضد سياسة عهد كميل شمعون في لبنان، وأنشأ إذاعة «صوت العروبة» عام ١٩٥٨ ثم جريدة صوت العروبة، يومية سياسية، فكانت ناطقة باسم العروبيين اللبنانيين إلى أن توقفت في بداية الحرب الأهلية عام ١٩٧٥.

شعار الحزب «بلاد العرب للعرب»، وأهم مبادئه «إن العرب أمة واحدة» و«القومية العربية فوق كل عصبية» و«الاحتفاظ باستقلال لبنان استقلالاً تاماً ناجزاً باقياً ما بقيت إرادة بنيه مجمعة على ذلك»<sup>(٣٨)</sup>. يعرف

(٣٦) انظر: الموقع نفسه.

(٣٧) المقدسي وجورج، الأحزاب السياسية في لبنان عام ١٩٥٩، ص ٢١.

(٣٨) انظر القانون الأساسي لـ«حزب النجادة» الذي نال على أساسه الترخيص عام ١٩٥٤، في: المصدر نفسه، ص ٢٩.

دستور الحزب نفسه بأنه: «حزب قومي عربي اشتراكي تعاوني» أما «النجادة» فهو «المواطن العربي المثالي». كان عدنان الحكيم يرى ضرورة توثيق العلاقات بين لبنان والبلاد العربية إلى أبعد حد ممكن بحيث يصبح العرب في مختلف أقطارهم وحدة اقتصادية وثقافية ودفاعية على الأقل، و«أن تجعل من الجامعة العربية أداة إيجابية، لا كما هو شأنها مجرد ندوة يجتمع فيها الممثلون العرب وكل واحد منهم يعمل ما يشاء هو...».

ارتبط حزب النجادة بمصر عبد الناصر وبمبادئها، وتضامن مع ثورتها، كذلك فعل في كل ما يتعلق بثورات وحركات التحرر العربية في الجزائر والمغرب واليمن وغيرها، ونجح في الخمسينيات في تكوين قاعدة شعبية لا يستهان بها، وخاصة في بيروت، إلا أن انتشاره إلى بقية المحافظات لاقى صعوبات جمة، على الرغم من أن الحزب يصرح بأن عدد المنتسبين إليه بلغ عام ١٩٥٨ عشرة آلاف عضو (٤٠٠٠ في بيروت، ٤٠٠٠ في البقاع، ١٥٠٠ في الجنوب، ٥٠٠ في إقليم الخروب وكسروان).

تميّز الحزب بإسلاميته المعتدلة ورؤيته للعلاقة الخاصة بين العروبة والإسلام. وفي هذا الصدد يتحدث رمضان لاوند وهو الذي يُعتبر من مفكري الحزب الذين صاغوا عقيدته، ويقول في هذا المجال عام ١٩٥٨: «الفرق بين النجادة وحزب البعث من جهة والإخوان المسلمين من جهة ثانية، أننا لا نؤمن أن التاريخ مجموعة قفزات أو حلقات مستقلة عن بعضها، فإذا كان البعثيون يعتقدون أن الشخصية العربية تمثلت في الماضي بالإسلام، وهي اليوم تتمثل نهضتها بفلسفة القومية العربية، فنحن نؤمن بأن القومية العربية هي مظهر الوعي الجديد، أي أنها عملية اكتشاف للذات، إنها بعبارة أخرى مظهر لطاقة الإحياء العربي. أما الإسلام فهو التراث الحضاري للقومية العربية. والعلاقة بينهما هي كعلاقة الطاقة المولدة للقوة والجهاز الآلي. فالطاقة

لوحدها ضائعة لا قيمة لها إذا لم يكن إلى جانبها جهاز آلي يتحرك بها ويتجسم»<sup>(٣٩)</sup>.

هذا السجال النظري الهام الذي تدخل به النجادة باكراً مع الفصائل القومية يدل على حيوية فكرية ما، ويؤكد رمضان لاوند أن «الإسلام الحضاري لا التعبدي» كان موجوداً، لكنه فاقد للطاقة المحركة له، فجاءت القومية اليوم، التي هي مظهر الوعي، لتبعث الحركة في جموده ومواته. يخلص إلى القول: «إننا لا نعتبر القومية فلسفة ولا هي مدرسة فكرية خاصة، بل هي عملية وعي، بينما الإسلام هو المدرسة الفكرية والفلسفة الاجتماعية». في المقابل لا يتردد حزب النجادة في رفض الدعوة إلى الوحدة السياسية بالقول «نحن نعتقد أن مصدر التخريب للوجود العربي الإسلامي، هو الوحدة السياسية الإسلامية، وفي تاريخنا ما يثبت خطأ هذه الدعوة، ولنا في الخلافة العباسية والأموية أيضاً ما يثبت صحة ما نقول به»<sup>(٤٠)</sup>. وإذا كان التزم النجادة بالمرجعية الحضارية الإسلامية للقومية العربية ثابتاً أصيلاً، فإنه اتخذ موقفاً جريئاً وغير مسبوق بين الأحزاب العروبية اللبنانية في الوقت نفسه، عام ١٩٥٨، حين لا يتردد في الفصل ما بين الدين والدولة، مؤكداً أنه لا شأن للدولة بالجانب التعبدي، «فالتعبد قضية شخصية بحتة، والمدرسة الإسلامية الفكرية التي نؤمن بها هي مدرسة الإسلام الحضاري الذي يضم إلى جناحيه كل جهد يقوم به أي مواطن أكان مسلماً، أم مسيحياً، أم ملحداً»<sup>(٤١)</sup>، معتبراً أن مهمة حزب النجادة هي إحياء هذا المفهوم الحضاري الإنساني.

أخذ دور حزب النجادة بالتراجع تدريجياً منذ أواخر الستينيات، وقد تزامن ذلك مع نمو الأحزاب القومية والتيارات الناصرية، فتقلص دوره وأصبح هامشياً. توفي عدنان الحكيم في ٢٦ أيار/مايو ١٩٩٠ وانتخب مصطفى الحكيم رئيساً للحزب في ٢١ تموز/يوليو ١٩٩٢، حيث أقر نظاماً داخلياً جديداً، ترافق مع

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٢٥.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٤١) المصدر نفسه، ص ٢٧.

السويس والبحر الأحمر في الجنوب شاملة شبه جزيرة سيناء وخليج العقبة، ومن البحر السوري في الغرب شاملة جزيرة قبرص إلى قوس الصحراء العربية وخليج العجم في الشرق. ويعبر عنها بلفظ عام الهلال السوري الخصب ونجمته قبرص»<sup>(٤٥)</sup>.

والواقع أن الحزب القومي السوري تزامن تأسيسه مع انطلاق الأحزاب القومية العربية، الأمر الذي أدخله في سجلات فكرية بدأت مع ساطع الحصري<sup>(٤٦)</sup>، ثم شملت غيره من المفكرين القوميين، حتى وصل الأمر بسعادة إلى اعتبار القومية العربية هي الإسلام المقنع، وأن المسيحيين الذين قبلوا بـ «عروبة لبنان» هم سياسيون مخادعون يريدون تحقيق طموحاتهم الشخصية باستعمالهم المسلمين ضد أعدائهم<sup>(٤٧)</sup>. والواقع أن موقف سعادة في هذا الموضوع شابه التخبط، حيث يذكر كمال جنبلاط، الذي يروي بتفصيل حواراته مع سعادة في ذلك الحين: «إن سعادة استيقظ في النهاية إلى عقم محاولة العزل التي كان يستثيرها وينميها»، ويستشهد برسالة وجهها سعادة إلى الحزب<sup>(٤٨)</sup>، يردد في مقدمتها ما قاله فور وصوله إلى بيروت: «إذا كان في العالم العربي عروبة حقيقية صحيحة فهي عروبة الحزب القومي الاجتماعي»، ثم ينقل اعتراف سعادة: «أعترف أنني أغرقت في سورييتي حتى نسيت العالم العربي ومشاكله، ولكن مهما بالغت بالنسيان، ومهما طال أمره فذلك لن يبعدنا عن العالم العربي»، وفي مكان آخر: «نحن صدر العالم العربي وترسه ودرعه»، ولكن بعد وفاة سعادة أخذت تتلاعب بالحزب القومي، حسب جنبلاط، شتى التيارات الانعزالية. «إلى أن دفعتهم أيديهم المجرمة إلى اغتيال رياض الصلح ثم عدنان المالكي،... إلى وقوفهم سنة

محاولة لتجديد الفكر والمؤسسات الحزبية، ركز فيها على محاربة الطائفية والمذهبية، والعمل على إشاعة روح العدالة الاجتماعية، مؤكداً إيمانه بالهوية العربية والتزامه بقضية فلسطين، وقدم إضافةً إلى ذلك برنامجاً إصلاحياً يقوم على نظرية قياس «إنتاجية الإدارة» بهدف إصلاح الواقع الاقتصادي والاجتماعي<sup>(٤٩)</sup>، إلا أن كل هذا لم يؤد عملياً إلى تفعيل الحزب وإعادة إطلاقه في الحياة السياسية.

#### ٤ - الحزب القومي الاجتماعي السوري: تمثيل

بفكر أنطون سعادة وحزبه القومي الاجتماعي الذي أسسه عام ١٩٣٢، ويمكن اعتباره بحق من رواد الفكر القومي من خلال كتابه **نشوء الأمم**، الذي فرغ من تأليفه عام ١٩٣٦ ونشره عام ١٩٣٧. وكان هاجس سعادة «وحدة سورية الطبيعية» التي تتضمن لبنان، وكان يرى أن انقسام الأرض إلى بيئات طبيعية هو السبب المباشر لتوزيع الجماعات البشرية، وبذلك تكون البيئة، تاريخياً، هي أساس تحديد هوية الجماعة، لأن لكل بيئة جغرافيتها وخصائصها<sup>(٥٠)</sup>؛ فالأمة متحد اجتماعي أو مجتمع طبيعي من الناس قبل أي شيء آخر<sup>(٥١)</sup>. أما القومية، فهي عنده نقطة الأمة وتبناها لوحدة حياتها ولشخصيتها ومميزاتها ولوحدة مصيرها. إنها عصبية الأمة، وقد تلتبس أحياناً بالوطنية، لأن الوطنية من القومية، ولأن الوطن أقوى عامل من عوامل نشوء الأمة. هذا المستوى النظري تمت مطابقته بتحديد الوطن السوري أو الأمة السورية التي لم تشمل العراق في البداية، فأعاد سعادة اكتشاف وطنه فضم العراق وأصبح يستخدم صيغة «سوراقيا» وأصبحت تلك التي تمتد «من جبال طوروس في الشمال الغربي وجبال البختياري في الشمال الشرقي، إلى قناة

(٤٢) انظر: «الفكر السياسي لحزب النجادة»، الموقع الإلكتروني الرسمي لحزب النجادة، < <http://www.najjadeh.org/page.php?PageID=130&PHPSESSID=8574d0432b61b9bdba594fb139d8173d> >.

(٤٣) أنطون سعادة، **نشوء الأمم**، ط ٢ (دمشق: [د.ن.], ١٩٥١)، ص ١٤١.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ١٨٠.

(٤٥) أنطون سعادة، **المحاضرات العشر**، ١٩٤٨، سلسلة النظام الجديد؛ ٢ (بيروت: منشورات الحزب القومي الاجتماعي،

١٩٨٠)، ص ٩٧.

(٤٦) انظر: ساطع الحصري، **العروبة بين دعائها ومعارضيتها** (بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٢)، ص ٤٩٤ - ٤٩٧.

(٤٧) أنطون سعادة، **أعداء العرب أعداء لبنان** (بيروت: [د.ن.], ١٩٧٩)، ص ٢١ - ٣٨.

(٤٨) نشره عمدة الإذاعة في آب/أغسطس ١٩٤٧.

١٩٥٨ الموقف المخزي مع التحالف الأجنبي دفاعاً عن كميل شمعون وعهده وليحموا معهد شمالان البريطاني، أحد مرتكزات التجسس المهمة في الشرق...»<sup>(٤٩)</sup>. ولم يتوقف الأمر عند حدود السجال الفكري بل تحول إلى صراع مكشوف وصل إلى ذروته حين اتخذ الحزب موقفاً سلبياً من الوحدة المصرية - السورية عام ١٩٥٨، الأمر الذي جعل الكثير من مواقفه السياسية سلبية تجاه حركة الوحدة العربية والتيار القومي العربي، وجعله يلتقي في كثير من الأحيان مع الاتجاهات اليمينية المحافظة والرجعية على المستوى اللبناني والعربي، والمعادية لحركة التحرر العربية<sup>(٥٠)</sup>.

يقول عبد الله القبرصي عام ١٩٥٩ إن «الجمهورية العربية المتحدة ذاتها عمل مصطنع غير طبيعي... ولو أن الوحدة كانت قد تمت ما بين الشام والعراق والأردن لكانت الأمور جرت عكس ما هي عليه الآن...» أما لبنان «فنحن نستثنى آنياً عن مشروع الوحدة الملحة للهلل الخصب والتي لا تزال هدفنا الأول، وهذا يعود إلى تشابك المصالح الطائفية والعقليات الرجعية التي لم تؤمن بعد بمبادئ قومية تقدمية...»<sup>(٥١)</sup>. يؤكد القبرصي «تمسك حزبه بالحفاظ على الكيان اللبناني ورفض فكرة أو محاولة سلخ بعض أجزائه أو تصغيره، والحفاظ عليه بمعناه الجامع للمحمدين والمسيحيين ضمن حقوق المواطنة وواجباتها المتساوية...»<sup>(٥٢)</sup>. كما يؤكد مكافحة الشيوعية باعتبارها «حركة هدامة منافية لمصلحة شعبنا ومفاهيمه الحضارية...»<sup>(٥٣)</sup>، أما الجامعة العربية فإن عملها جاء مخالفاً للغرض من إنشائها، لذلك على لبنان «تحرير هذه

المؤسسة من كل سيطرة إقليمية وإعادتها إلى مهمتها الأولى كمؤسسة مشتركة بين أمم العالم العربي...»<sup>(٥٤)</sup>.

إلا أن ما تعرض له الحزب إثر إعدام مؤسسه عام ١٩٤٩ أولاً، وإثر محاولة الانقلاب الفاشلة التي قام بها في لبنان عام ١٩٦١ وما تلاها من محاكمات وملاحقات، جعله يعيد النظر في الكثير من سياساته، وأن يقوم بمراجعة وتطوير لبعض مقولاته<sup>(٥٥)</sup>، وأن يعيد الاعتبار للفكرة العربية ضمن إطار مقولة الأقاليم العربية (المغرب الكبير، وادي النيل، سورية الطبيعية والعراق، شبه جزيرة العرب) كمدخل واقعي لوحدة كوندراكية كان يتصورها أنطون سعادة لعالم عربي يضم هذه الأمم العربية. في كل الأحوال، أصبح الحزب القومي السوري اليوم، وإن لم يتخطأ أيديولوجيته، أكثر واقعية واعتباراً على الفكرة العربية وأكثر تعاوناً مع القوميين والوحدويين العرب، بل يمكن القول إنه نتيجة هذا التحول السياسي الجذري الذي طرأ على مواقف الحزب من مطلع السبعينيات، تغيرت نظرة القوميين العرب إلى هذا الحزب، على الرغم من محدودية انتشاره، نسبة إلى التيارات الكبرى في الوطن العربي.

**٥ - حركة القوميين العرب:** ثمة لحظتان تاريخيتان ساهمتا في تأسيس وإطلاق حركة القوميين العرب، الأولى تمثلت في تشكيل تنظيم «كتائب الفداء العربي» إثر نكبة فلسطين ١٩٤٨، هذا التنظيم السري الذي تخصص بالعمل المسلح والاعتداءات انتقاماً للشعب الفلسطيني، الذي كان من أبرز وجوه جورج حبش وهاني الهندي

(٤٩) كمال جنبلاط، أضواء على حقيقة القضية القومية الاجتماعية السورية: الفكرة القومية (المختارة، لبنان: الدار القومية التقدمية،

١٩٨٧).

(٥٠) ظهر ذلك في العلاقة مع العراق وحلف بغداد (١٩٥٦) ومواقف الحزب في لبنان المتحالف مع كميل شمعون والكتائب اللبنانية (١٩٥٨). لمزيد من التفصيل، انظر: عايد خطار، قراءة في تاريخ الحزب السوري القومي الاجتماعي (بيروت: منشورات عمدة الإذاعة والإعلام، ١٩٨٩)، ص ٧٧ - ٨٠.

(٥١) المقدسي وجورج، الأحزاب السياسية في لبنان عام ١٩٥٩، ص ٧٠ - ٧١.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ٧٤.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٧٦.

(٥٥) وقد بدأت بالظهور منذ السبعينيات وبعد مؤتمر ملكارات الذي عقده الحزب، وتحسّدت بالتحالفات التي نسجها الحزب مع أحزاب الحركة الوطنية من بعثيين وشموعيين وناصريين واشتراكيين وغيرهم، ومع المقاومة الفلسطينية والخرائط في المقاومة ضد إسرائيل في الجنوب.



وجهاد ضاحي وحسين توفيق<sup>(٥٦)</sup>، إلا أن هذه التجربة ما كان مقدراً لها أن تستمر رغم قيام المجموعات التي تشكلت تحت إطارها بالعديد من العمليات العسكرية الثأرية ضد مصالح أجنبية في دمشق وبيروت والإسكندرية. ورغم أن كتائب القوميين العرب لعبت دوراً في تسليط الأضواء على القضية الفلسطينية، وساعدت في رفع المعنويات إثر هزيمة الجيوش العربية في فلسطين، إلا أن ما حققته لم يرتفع إلى تطلعات قادتها المؤسسين، الذين أراد بعضهم الخروج من إطار السرية والعمل الأمني والعسكري إلى النضال الجماهيري. لذلك تمثلت اللحظة الثانية عام ١٩٥٠ في الجامعة الأميركية في بيروت، حين نجح جورج حبش ومجموعة من القوميين العرب، إثر معركة انتخابية حامية الوطيس، في الفوز باللجنة التنفيذية لجمعية العروة الوثقى<sup>(٥٧)</sup> في مواجهة كل من الشيوعيين والقوميين السوريين.

ومنذ ذلك التاريخ ستبدأ مسيرة جديدة لتأسيس حركة القوميين العرب منذ أوائل ١٩٥١، عندما وافق جميع أعضاء الجمعية على اعتبار أنفسهم نواة للحركة الجديدة. فالتأسيس الطلابي للحركة في وسط الجامعة الأميركية أتاح لها الاستفادة من الأجواء الفكرية والقومية التي كان د. قسطنطين زريق يشيعها وسط الطلاب الجامعيين منذ العام ١٩٤٧ في بيروت. كان د. زريق يقوم بدور المرشد لجمعية العروة الوثقى خلال العام الدراسي ١٩٥٠ - ١٩٥١، وبذا كان على صلة وثيقة بالقادة المؤسسين للحركة. ولا شك في أن التأثير في الشباب القومي العربي في تلك الفترة كان عظيماً. والواقع أن مقالاته المجموعة في كتاب الوعي القومي ودراسته عن معنى النكبة كانت على رأس قائمة الكتب المطلوبة قراءتها في الحلقات التثقيفية الخاصة بالقوميين العرب<sup>(٥٨)</sup>.

سرعان ما تحولت حركة القوميين العرب إلى تنظيم جماهيري تخطى أسوار الجامعة ليشمل أقطاراً عربية عديدة. في لبنان كان للحركة قلاعها في بيروت وطرابلس وصيدا، وكان الطلبة، الثانويون والجامعيون، مادة الحركة وطاقاتها الحيوية الأساسية<sup>(٥٩)</sup>، وهي نجحت في اختراق بنية العائلات المدنية من خلال استقطابها للعديد من الطلاب من أبناء هذه المدن أثناء دراستهم.

استفادت الحركة أيضاً من علاقتها بعبد الناصر والثورة المصرية، وقد تعززت هذه العلاقة إثر الوحدة بين مصر وسورية، وتحديدًا إثر ثورة ١٩٥٨ ومظاهرات التأييد لعبد الناصر وسياسته التي أثبتت فيه الحركة قدرتها على التعبئة والحشد والتنظيم، لدرجة غدت الحركة معها أحد أهم مظاهر التعبير عن الظاهرة الناصرية في لبنان والوطن العربي.

والواقع أن كتلاً جماهيرية كبيرة اندمجت في حركة القوميين العرب باعتبارها «حركة ناصرية»، وهو بالفعل ما حاولت الحركة أن تجسده، إذ تحولت إلى «أداة طوعية» للجمهورية العربية المتحدة في مرحلة من مراحل نضالها السياسي، وذلك ما ساعدها ووفّر لها نقلة تنظيمية نوعية وتحولاً نظرياً مهماً. على الصعيد التنظيمي ساعدها ذلك في التحول من تنظيم نخبوي هامشي إلى تنظيم جماهيري، وعلى المستوى النظري ساهم ذلك في ترسيخ الدعوة إلى التلازم ما بين النضال القومي والنضال الاشتراكي، وهو ما حاول محسن إبراهيم في مؤتمر الحركة عام ١٩٦٢، الدعوة إليه، معتمداً على ما قدمه عبد الناصر في الميثاق، ومستنداً إلى المزاج الأيديولوجي والسياسي والسوسيولوجي لقواعد الحركة التي أصبحت بمعظمها من الفئات الوسطى، وانتسبت للحركة بوصفها «حركة ناصرية»<sup>(٦٠)</sup>.

(٥٦) حول تجربة كتائب الفداء العربي انظر المعلومات التي يوردها باسل الكبيسي في: باسل الكبيسي، حركة القوميين العرب، تعريب نادرة الخضير الكبيسي، ط ٤ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥)، ص ٥٨ - ٧١.

(٥٧) تأسست جمعية «العروة الوثقى» في أوائل الثلاثينيات كجمعية أدبية، لكنها تحولت فيما بعد إلى جمعية سياسية قومية.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٨١.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٣٠.

(٦٠) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٨٦)،

ص ٢٢٨ - ٢٣٠.

الحركة وعلى مستوى الوطن العربي ستؤدي إلى تفكك الحركة، بعد أن تبنت الاتجاه اليساري ثم الماركسي بأسماء وصيغ، متعددة، معلنة «نهايتها» بصيغتها القومية السابقة.

الجناح اللبناني لحركة القوميين العرب سوف يشهد تفككاً، إلا أن بعض رموزه وكوادره في تحولها نحو الماركسية - اللينينية الممزوجة بنكهة عروبية سوف تؤسس «منظمة العمل الشيوعي»، بعد أن أسس جناحها الفلسطيني «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» عام ١٩٦٧. كان جناحها اللبناني بقيادة محسن إبراهيم ضم عدداً من المفكرين الذين جمعهم مواقف نقدية واحدة من الحزب الشيوعي. وتوّج التحول الماركسي لهذا التنظيم ذي الأصول القومية باتحاد «منظمة الاشتراكيين اللبنانيين» و«حركة لبنان الاشتراكي» لتؤلفاً معاً «منظمة العمل الشيوعي». وقد طال هذا التطور العديد من الجماعات اليسارية الصغرى التي عبّرت عن الجمع بين هذين التأثيرين بنبرة أكثر تطرفاً<sup>(٦٢)</sup>.

٦ - حزب البعث العربي الاشتراكي: في السابع من نيسان/أبريل عام ١٩٤٧ أعلن رسمياً من دمشق ميلاد حزب البعث، كما جاء في دستوره كحركة قومية شعبية انقلابية تناضل في سبيل الوحدة العربية والحرية والاشتراكية. ومع بدايات العام ١٩٥٢ بدأت خلايا الحزب في النشاط شبه العلني في لبنان. يتحدث د. عبد المجيد الرافعي عن تلك المرحلة، بأنها كانت مرحلة طلابية تبّنى فيها الحزب ثلاثة شعارات يرفض فيها حكم كميل شمعون وسياسته المعادية للعروبة، ويرفض تعديل الدستور من أجل التمديد له، ويطالب بالمحافظة على الحريات والقضاء على الطائفية<sup>(٦٣)</sup>. كان للحزب منذ البداية موقف متشدد تجاه الأحلاف الأجنبية والسياسة التي انتهجها لبنان في ذلك العهد، وقد أفاده ذلك للتغلغل في الأوساط الطلابية، الذي تزامن مع انتشار المد

والواقع أن الحركة لعبت دوراً هاماً في كافة المحطات التاريخية في الخمسينيات وبدايات الستينيات دفاعاً عن عروبة لبنان، كما لعب النادي الثقافي العربي دوراً هاماً في بيروت بعد إلغاء «العروة الوثقى» في الجامعة الأميركية على مستوى المثقفين العربيين. وعلى المستوى الشعبي، استطاعت الحركة أن تمثل حالة شعبية لا يستهان بها في مجال الدعوة إلى الوحدة العربية التي كانت مطلبها الرئيسي، إلا أنها في لبنان تميزت بأسلوب مختلف كما يوضح أحد قادتها اللبنانيين في ذلك الحين: «نحن في لبنان الآن نهذف إلى شرح فكرة الوحدة العربية إلى اليوم الذي يقتنع فيه معظم المواطنين بهذه الفكرة، وعندها سنناضل عملياً وبكافة الوسائل الديمقراطية، أما الآن فنحن نبشر بالوحدة في لبنان، ولا نضع وحدة لبنان مع الجمهورية العربية المتحدة كمطلب يجب تحقيقه فوراً لعدم توفر الاقتناع الشعبي الكافي الذي يمكننا من تحقيقه بالأساليب الديمقراطية. إن الشعارات والمطالب التي نرفعها هي التحرر والحياد الإيجابي والاستعداد من أجل القضاء على إسرائيل، فنحن ندعو حكومة لبنان إلى الأخذ بها في السياسة الداخلية والخارجية لأنها من صميم مصلحة لبنان المستقل». يختم هذا القيادي حديثه بالقول: «إن كيان لبنان رهن بإرادة اللبنانيين، ولكننا لا نقبل أن يكون هذا الكيان عقبة في طريق مطالب الحركة العربية التحررية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً»<sup>(٦١)</sup>.

إن تطّلع الحركة إلى لعب دور قومي كبير تكون هي قاعدته لبناء الحركة العربية الاشتراكية الواحدة على مستوى الوطن العربي وبقيادة عبد الناصر، أدى بشكل أو بآخر إلى إهمالها الشأن السياسي اللبناني الداخلي. إلا إنه على الرغم من ذلك، كان للحركة دور بالغ الأهمية في تعزيز وتأطير الحالة الشعبية العروبية، وهي مثلت حالة استنهاض للتيار العروبي التنظيمي الحركي في لبنان. إلا أن تطورات عديدة بعد هزيمة عام ١٩٦٧ داخل

(٦١) المقدسي وجورج، الأحزاب السياسية في لبنان عام ١٩٥٩، ص ٦٤ (المقابلة ضمن الكتاب وهي جرت مع القيادي القومي العربي عام ١٩٥٩).

(٦٢) سمير قصير، تاريخ بيروت، ط ٢ (بيروت: دار النهار، ٢٠٠٧)، ص ٥٢٧.

(٦٣) مقابلة مع عبد الحميد الرافعي بتاريخ ٥/٣/٢٠٠٣.

القومي والناصري، خاصة بعد تأمين قناة السويس والعدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦.

برز دور الحزب عام ١٩٥٨ خلال الأزمة الشهيرة والصدامات العسكرية التي رافقتها، خاصة في مدينة طرابلس، حيث تمتع الحزب بثقل وتمثيل شعبي، وبرز بعض قياداته كعبد المجيد الرافعي، الذي سيقدر له أن يلعب دوراً مميزاً في تاريخ الحزب في لبنان<sup>(٦٤)</sup>. كان للوحدة السورية - المصرية عام ١٩٥٨ أثر كبير في الاتجاهات العروبية في لبنان، فقد دفعها هذه الوحدة، بتأثيراتها المعنوية ودلالاتها القومية، إلى زيادة ثقتها بنفسها ومضاعفة نشاطاتها، إلا أن ما آلت إليه أحداث ١٩٥٨ ومجيء فؤاد شهاب لرئاسة الجمهورية بحلول وسطية أعاد الأمور إلى نصابها، وأطلقا من جديد آلة الدولة التي كادت أن تتعطل.

في تلك المرحلة المبكرة، كان الحزب يرى، كما يعبر د. علي جابر أحد قياده البارزين في ذلك الحين، أنه لا يمكن أن يحقق أهدافه في الوحدة والاشتراكية في لبنان كما في غيره من الأقطار ما لم تتحول هذه المبادئ إلى رغبة شعبية عامة. ويضيف: «نحن متأكدون أن دعوتنا في لبنان سوف تثمر وبسرعة، فالاشتراكية التي ندعو إليها تتضمن في صميمها علمانية الدولة... وهي ستجعل الوحدة لا عملاً إرادياً مبنياً فقط على الاستعداد النفسي بل مطلباً يتلاءم مع مصلحة الجماهير وضماناً للازدهار» وهو يخطط أهداف الحزب في لبنان في تلك المرحلة بالنقاط التالية:

أولاً: التركيز على علمانية الدولة.

ثانياً: الإصرار على الناحية الاشتراكية.

ثالثاً: اتباع الوسائل الديمقراطية في جعل الوحدة العربية مطلباً شعبياً لكل الفئات<sup>(٦٥)</sup>.

لكن د. علي جابر يرى خصوصية العروبة في لبنان على الشكل التالي: «إن حزب البعث يواجه القضية اللبنانية بالمنظار القومي العربي الاشتراكي، وفي رأينا إنه يجب أولاً تحليل القضية العربية في لبنان من تشويهن: تشويه مصابة به الفئات الانعزالية، وتشويه مصابة به العناصر الطائفية من جميع الفئات. والنضال الشعبي هو الطريق الأمثل لذلك. ولبنان يعيش في المحيط العربي منذ قرون وهو مشارك تاريخياً وجغرافياً واقتصادياً لبقية إخوانه العرب، ودخوله الجامعة العربية كان تكريساً على الصعيد الرسمي لعروبة لبنان وقوميته العربية المرتكزة إلى الواقع الحي. يبقى أن ندعم هذا التكريس بعمل شعبي كي لا يبقى تمثيلاً شكلياً. والمسألة المطروحة بنظرنا ليست الآن حول عروبة لبنان، بل حول دوره في صف العروبة. هل سيكون في صف الرجعية العربية أم في الصف الشعبي العربي؟»<sup>(٦٦)</sup>.

كذلك كان جبران مجدلاني<sup>(٦٧)</sup>، عضو القيادة القطرية للحزب في ذلك الحين (أواخر الخمسينيات)، يرى أن للبنان دوراً خاصاً في توضيح الفكرة العربية في مفهومها الإيجابي وفي المساهمة في تطهيرها من الرواسب التي علق بها، ومن الانحرافات التي تظهرها بمظهر طائفي أو ديني أحياناً، ويرى أنه بمقدار ما تنجح الجمهورية العربية المتحدة في تجسيد المفهوم التقدمي للفكرة العربية، بذات المقدار يسهل لفكرة حزب البعث الانتشار، إذ إنها تثبت أن هذه الأفكار ليست خيالاً نسجته أدمغة بعض المفكرين، بل هي تعبير عميق عن حاجات الشعب العربي.

سيترك الانفصال بين مصر وسورية، والخلاف البعثي الناصري الذي تبعه، ثم الانقسام الذي حدث داخل حزب البعث، أثره العميق في بنية الحزب وامتداده وجماهيريته في الساحة الإسلامية العربية،

(٦٤) ينتمي عبد المجيد الرافعي إلى عائلة طرابلسية معروفة، حَرَجَ منها كبار العلماء الذين تركوا في تاريخ وتراث المدينة أثراً في الفكر والأدب والشعر، وكان بينهم من تبوأ مراكز دينية ومراكز إفتاء في دول عربية شتى. انظر: عبد الغني عماد، مجتمع طرابلس في زمن التحولات العثمانية (طرابلس: دار الإنشاء للطباعة والنشر، ٢٠٠٢).

(٦٥) المقدسي وجورج، الأحزاب السياسية في لبنان عام ١٩٥٩، ص ٣٥ - ٣٦ (من مقابلة جرت معه عام ١٩٥٩).

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٣٧.

(٦٧) وهو أيضاً أحد صاحبي جريدة الصحافة في ذلك الحين، والحديث منشور في: المصدر نفسه، ص ٢٩.

واللبنانية، وإن كان هذا الأثر لم يصل إلى حد تدمير الحزب وتفكيكه، إلا أنه أعاقه وجعل نموه بطيئاً، وحوّله من تيار جماهيري عريض ومتنامٍ إلى حزب له جمهوره كغيره من الأحزاب.

خاض الحزب تجربة الانتخابات النيابية في لبنان، وأثبت حضوره الشعبي في أكثر من موقع، إلا أن مدينة طرابلس كانت بالنسبة إلى الحزب (بجناحه العراقي) ساحته وملعبه الرئيسي؛ فقد نجح الحزب في اختراق بنية العائلات الطرابلسية المحافظة المترددة بطبيعتها تجاه العمل الحزبي، كما استطاع توطيد نفوذه الشعبي في أحيائها عبر مجموعة من الخدمات التي كانت تقدمها شبكة متماسكة من «المستوصفات الشعبية». كما لعبت شخصية «الحكيم» التي عُرف بها د. عبد المجيد الرافعي، ابن العائلة الطرابلسية المعروفة، دوراً هاماً في فتح الأبواب الشعبية والعائلية أمام الحزب، الأمر الذي أتاح للحزب أن يربح معركة عام ١٩٧٢ الانتخابية، خارقاً لائحة الرئيس رشيد كرامي، بل ومتفوقاً عليه بعدد الأصوات<sup>(٦٨)</sup>. ولقد كان لذلك الفوز الذي حققه مرشح الحزب في طرابلس من خلال عبد المجيد الرافعي في برلمان عام ١٩٧٢، إضافةً إلى الفوز الذي حققه الناصريون في نفس الدورة بفوز مرشحهم نجاح واكيم في بيروت، دلالات كبيرة ومؤشرات هامة لما يشهده الشارع اللبناني من حراك سياسي.

في المقابل سوف يشارك الجناح السوري من حزب البعث في البرلمان والوزارة بعد اتفاق الطائف، وسوف يستفيد من علاقته الوطيدة بدمشق التي أشرفت على تنفيذ الاتفاق في لبنان برعاية عربية، وسوف يحظى الحزب برعاية رسمية لبنانية خاصة، ورعاية حزبية متميزة من مختلف الأحزاب الصديقة والحليفة لدمشق،

لكن الحزب لن يستطيع أن يشكل حالة جماهيرية مستقلة أو متميزة.

البعث بفرعيه السوري والعراقي في لبنان بقيا على طرفي نقيض منذ حدوث الانقسام، عدا فترة بسيطة حدث فيها شيء من التقارب بين النظامين ما لبث بعدها أن عاد الصدام، إنما مواقف البعث بفرعيه من القضايا الأساسية، وخاصة مسألة هوية لبنان العربية والتزاماته تجاهها، بقيت متشابهة بخطوطها العريضة، مع بقاء نقاط الخلاف بالتفاصيل وبالمواقف السياسية وما أكثرها. والواقع أن البعث (الجناح العراقي) اختار قي بداية الحرب اللبنانية عام ١٩٧٥ التحالف مع الحركة الوطنية والمقاومة الفلسطينية، وكذلك فعل (الجناح السوري)، وعندما وقع الخلاف (مع الحركة الوطنية) إثر دخول الجيش السوري إلى لبنان عام ١٩٧٦، تعرض الجناح العراقي لحملة اضطهاد وملاحقات واسعة، واعتقل العديد من كوادره ولجأ من تبقى منهم إلى العراق، ومنهم كان النائب عبد المجيد الرافعي، الذي لم يعد إلى لبنان إلا في العام ٢٠٠٤. وبعد عودته إثر اجتياح العراق، لم يستطع استئناف نشاطه السياسي في لبنان إلا بعد تغيير اسم الحزب الذي أصبح يعرف باسم «طليلة لبنان العربي الاشتراكي».

حاول الحزب الجديد استعادة مقعده النيابي عام ٢٠٠٥، لكنه مُني بهزيمة رغم حصوله على نسبة أصوات معقولة<sup>(٦٩)</sup> في مرحلة كان فيها الشارع السني يشهد تحولات كبيرة بعد استشهاد الرئيس رفيق الحريري، وخوض الحزب لمعركته خارج إطار التحالف مع التيار الذي كان يشهد تعاطفاً كبيراً حينها.

#### ٧ - التنظيمات الناصرية: لعب التيار الناصري

(٦٨) في الواقع ترشح عبد المجيد الرافعي في دورة انتخابات العام ١٩٦٠ في طرابلس ونال (١٤٠٥٢) صوتاً وفشل بالحصول على المقعد النيابي بفارق ٧٧٨ صوتاً عن آخر الفائزين في لائحة الرئيس رشيد كرامي وهو النائب أمين الحافظ آنذاك الذي نال ١٤٨٣٠ صوتاً. في العام ١٩٦٨ ترشح أيضاً الرافعي وحصل على ١٣٠٠٨ أصوات بفارق ٢١٩٣ صوتاً عن آخر الفائزين في لائحة الرئيس كرامي، وكان حينها النائب الراحل سالم كباره. في العام ١٩٧٢، وهي آخر دورة انتخابية قبل الحرب الأهلية حصل عبد المجيد الرافعي على المرتبة الأولى، خارقاً لائحة الرئيس رشيد كرامي، متحصلاً على ١٧٥٠٧ أصوات مقابل ١٦٩٧٤ للرئيس كرامي. انظر: الانتخابات النيابية اللبنانية وفقاً للأرقام والمرشحين والطوائف (بيروت: الدولية للمعلومات، ٢٠٠٩)، ص ١١٧ - ١١٨.

(٦٩) حصل الرافعي في هذه الدورة على ٢٥٨١١ صوتاً مقابل ٤٤٣٤٨ صوتاً لآخر الفائزين في اللائحة المنافسة. المصدر نفسه، ص ١١١. بعد هذه الانتخابات انكفأ الحزب انتخابياً فلم يشارك في انتخابات ٢٠٠٩.

دوراً هاماً في تأكيد عروية لبنان وترسيخها على المستوى الشعبي، إلا أن إشكالية هذا التيار تمثلت بدايةً في افتقاره إلى الأطر التنظيمية؛ فقد كانت مظاهر الانتماء إلى الناصرية بدايةً متشعبة ومتداخلة مع انتماءات محلية وعصبوية أخرى على مستوى المنطقة والحي والقرية والعائلة، وارتباطاتها بالزعامات التقليدية الإسلامية اللبنانية التي التحق غالبيتها، أو سائر على أقل تقدير الزعامة الناصرية، ليكسب المزيد من الشعبية ويضمن المزيد من التأييد. لذلك كانت مرحلة الخمسينيات بالنسبة إلى التيار الناصري مرحلة مدّ شعبي واسع، عبّر فيه التيار عن نفسه من خلال أطر مختلفة، كحركة القوميين العرب، وحزب النجادة، والحزب التقدمي الاشتراكي وبعض الزعامات الإسلامية اللبنانية.

مع بداية الستينيات بدأت البواكير التنظيمية الأولى لهذا التيار بالتبلور، فقامت عدة تجارب تنظيمية، بعضها استمر وبعضها لم يستمر، إنما جميعها لعبت أدواراً متباينة الأهمية في إطار الحركة الوطنية فيما بعد، لبلورة الهوية القومية العربية والدفاع عن عروية لبنان. تميزت مرحلة السبعينيات بدينامية ناصرية خاصة في لبنان بعد غياب القائد الرمز جمال عبد الناصر والانقلاب السداتي التدريجي على النظام الناصري؛ فقد شهدت الساحة اللبنانية ولادة العشرات من التنظيمات الناصرية في تلك المرحلة. وفي مسح إحصائي جرى عام ١٩٧٣، إثر دعوة العقيد القذافي إلى إنشاء الحركة العربية الواحدة، ظهر أن عدد هذه التنظيمات بلغ في لبنان ٣٧ تنظيمًا وحركة، أغلبها ما لبث أن تفكك وانحل. أمام هذا التوالد المرضي والتعددية الانقسامية، جرت محاولات عدة للتوحيد بينها، لكن أغلبها آل إلى الفشل والخيبة، ولم يصمد أكثر من سنة أو سنتين<sup>(٧٠)</sup>.

يُعتبر «اتحاد قوى الشعب العامل» أول تجربة تنظيمية ناصرية جدية في لبنان بدأت العمل المنظم قبل العام ١٩٧٠ واستمرت إلى ما بعده. وهو اكتسب ميزة إضافية بنجاحه عام ١٩٧٢ في تأمين الفوز لأحد أعضائه

المسيحيين في الانتخابات عن مقعد نيابي في العاصمة بيروت. وكان لهذا الفوز حينها، فضلاً عن أداء النائب الناصري الفائز نجاح واكيم، أثر هام في تعزيز الحضور العروبي داخل البرلمان اللبناني. والواقع أن الحضور الناصري المتزايد على المستوى الشعبي بدّده أمران، الأول التعدد التنظيمي، والثاني انفجار الحرب الأهلية اللبنانية الذي لم يسمح ببلورة التجربة التنظيمية لهذه التنظيمات.

في مرحلة الحرب التحقت هذه التنظيمات في غالبيتها بصيغة التحالف مع المقاومة الفلسطينية للدفاع عنها في مواجهة العدو الإسرائيلي ودفاعاً عن عروية لبنان بدايةً في إطار الحركة الوطنية. وكانت حركة «المرابطون» في مقدمتها، إلى أن تمّت تصفيتها في اشتباكات تموز/يوليو وآب/أغسطس ١٩٨٤ في بيروت على يد «الحزب التقدمي الاشتراكي»، والقضاء عليها نهائياً على يد «حركة أمل» في كانون الثاني/يناير من العام ١٩٨٥، ليلتحق بعدها ما تبقى من حركات ناصرية بالفلك السوري.

في مرحلة ما بعد الطائف، تمثل الناصريون في مجلس النواب من خلال مصطفى سعد ثم شقيقه أسامة عن مقعد صيدا إلى أن خسر الأخير مقعده عام ٢٠٠٩، وعبد الرحيم مراد عن الاتحاد الاشتراكي العربي ممثلاً للبقاع الغربي منذ العام ١٩٩٢ إلى أن خسر مقعده عام ٢٠٠٥، علماً أنه كان أول وزير ناصري في وزارة شكلها الرئيس رفيق الحريري عام ١٩٩٥، ذلك بعد أن انقلب مراد على الرئيس سليم الحص وبعد أن كان عضواً في كتلته منذ سنوات. شغل مراد بعدها عدة وزارات، أهمها وزارة الدفاع لينقلب أيضاً على الحريري، متطلعاً إلى دور أكبر، إلا أن تنظيمه مع ذلك لم يشهد تلك الفعالية وذلك الانتشار الذي يتناسب والدور السياسي الذي لعبه بالتنسيق مع سورية، بل على العكس أفضى إلى انقسامه وتشرذمه.

في الواقع جاء نمو الحركات الناصرية مع بداية انكفاء التيار الناصري والمدّ الجماهيري الكبير الذي

(٧٠) راجع التحليل الموسع الذي كتبه شوكت اشقي حول هذا الموضوع في: شوكت اشقي، التشكيلات الناصرية في لبنان: طبيعة النشأة ومسارات التجربة (مرحلة ما قبل الطائف) (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٣)، ص ١٩٧ - ٢٣٢.

شهد هذا التيار، والذي رافقه، تضخم في النفوذ الإقليمي في لبنان والذي نتج منه صراعات، زادت هذه الحركات تشرذماً وانقساماً، لم تنجح معه كل محاولات التوحيد والتنسيق.

٨ - الحزب الشيوعي اللبناني: هو في الواقع أعرق الأحزاب اللبنانية؛ إذ تعود بذور تأسيسه إلى العام ١٩٢٤ تحت اسم «حزب الشعب اللبناني» الذي سيصبح اسمه «الحزب الشيوعي» في سورية ولبنان. وكما هي دلالة الاسم، ارتبط منذ تأسيسه بعلاقة عضوية مع الحزب في سورية، ثم مع الحزب الشيوعي الفرنسي بعد الأهمية الثالثة وبطبيعة الحال مع موسكو، وقد انعكست هذه العلاقات المميزة على مواقف وسياسات الحزب.

في الواقع، إن الباحث عن مسألة العروبة في أدبيات الحزب الأولى لن يجدها في أولويات الحزب الفكرية أو الأيديولوجية، بل على العكس سيجدها فكرة منبوذة ومحاصرة بالنقد لصالح التحليل الطبقي والأمني. والواقع أن ذلك انعكس على مواقف الحزب السياسية في لبنان تجاه المسائل العربية في مراحل شتى، وأثر تأثيراً كبيراً في انتشاره في الأوساط الشعبية. رغم مساهمته الهامة في معركة الاستقلال ضد الانتداب، ورغم اكتسابه جمهوراً واسعاً، فإن موافقته على قرار تقسيم فلسطين، التزاماً بتوجيهات قيادة الحركة الشيوعية العالمية في موسكو، ترك تداعيات خطيرة على موقع الحزب السياسي والوطني والشعبي، فانهسرت جماهيرته، وتحول إلى العمل السري. وقد تحفظ حينها فرج الله الحلو على هذا الموقف الذي ينال من حقوق الشعب الفلسطيني<sup>(٧١)</sup>، وتفاقمت أزمة الحزب في سياساته وخياراته الوطنية مع الاصطدام الذي سجلته مع السياسة الحدودية الناصرية، التي خطت أولى خطواتها في إطار الجمهورية العربية المتحدة بوحدة القطرين المصري والسوري عام ١٩٥٨ والتي تحفظ عليها الحزب<sup>(٧٢)</sup>.

يعبر عن هذه المواقف بوضوح في ذلك الحين عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعي اللبناني نقولا الشاوي: «... أما فيما يتعلق بعروبة لبنان فهو أمر لا يعنيننا، بقدر ما يعنيننا أن يبقى لبنان مستقلاً ذا سيادة كاملة، لكنه على تعاون كامل مع الدول العربية المتحررة... وإذا كنا لا نريد من الدول العربية أن تتدخل في شؤون لبنان، كذلك يجب أن نناضل من جهتنا أيضاً ضد تدخل الدول الغربية»<sup>(٧٣)</sup>، مع ذلك يؤكد أن مهمة الشيوعيين هي النضال ضد الأحلاف، لكنهم يعارضون كل فكرة توحيد بين الدول العربية، كما عارضوا ولا يزالون الوحدة بين مصر وسورية، ويرون أنها كانت كارثة على سورية.

يحدد نقولا الشاوي هدف الشيوعيين بدقة: «إننا نريد تحرير لبنان على الصعيد الوطني من كل أثر للنفوذ الأجنبي، وإيجاد نظام ديمقراطي برلماني، برجوازي، تحفظ فيه الحريات العامة لجميع الأفراد»، وهو يعترف بأن للاستعمار الغربي جذوراً عميقة في لبنان تتمثل في رأس المال الذي يشغله، وفي محاولاته إثارة النعرات الطائفية. لذلك يرى الحزب أن للبنان خصائص تجعله يرفض كل تفكير بوحدة لبنان أو اتحاد مع الدول العربية<sup>(٧٤)</sup>. لم يمنع هذا الموقف الحزب من المشاركة بفعالية في الأعمال المسلحة عام ١٩٥٨ ضد حكم كميل شمعون، اعتراضاً على سياسة الأحلاف التي كان يتبعها، ولكن من منطلق الجبهة الوطنية التي تأسست لإسقاط حكمه وسياساته. لكن عداءهم للمشروع الوحدوي أفقدهم ما كانوا قد ربحوه في مواجهتهم لمشروع الأحلاف.

مع المؤتمرين الثاني (١٩٦٨) والثالث (١٩٧٣) والوثائق الصادرة عنهما، حدث نوع من الانعطاف الاستراتيجي والنقد الذاتي، أصبح الحزب معه أكثر استقلالية في مواقفه اللبنانية والعربية. فالمؤتمر الثالث أكد في تقريره وفي نقد ذاتي جريء، وقوع الماركسيين العرب

(٧١) شفيق شعيب، «الحزب الشيوعي اللبناني»، في: لبنان، التاريخ والجغرافية والقوى السياسية (بيروت: منشورات تيار المستقبل، ٢٠٠٨)، ص ٣٠٧.

(٧٢) قصير، تاريخ بيروت، ص ٥٢٨ - ٥٣٠.

(٧٣) المقدسي وجورج، الأحزاب السياسية في لبنان عام ١٩٥٩، ص ٩٤ (من حديث مع نقولا الشاوي عام ١٩٥٩).

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٩٣.

في الجمود العقائدي، وأشار إلى النظرة الدوغماتية للقضية القومية، فوجد أن ذلك ناتج من النظرة الخاطئة للقضايا القومية واعتبارها قضية البرجوازية وحدها. ويضيف التقرير: «لقد عقدنا مقارنات غير صحيحة بين نشوء وتطور القوميات في أوروبا ونشوء وتطور القومية العربية». وقد أدت المحاكمة النقدية للماركسية العربية التي أثارها التقرير إلى تحول هام في توجهات الحزب، بل وفتحت الباب أمام مراجعات جذية وعقائدية أمام أحزاب شيوعية عربية، وأسست مجالات أوسع للحوار مع التيارات القومية والتعاون معها، بعدما ساد بينها الكثير من الصدام والاشتباك<sup>(٧٥)</sup>.

في الواقع تأخر الشيوعيون في المساهمة بمعرفة هوية لبنان العربية، وتصرفوا تجاهها بدايةً بلا مبالاة، إلا أنهم منذ بداية السبعينيات سيعملون على بلورة تيار يساري عروبي سيتبلور في عام ١٩٧٥ ضمن إطار تحالف الحركة الوطنية اللبنانية برئاسة كمال جنبلاط تحت شعار «دفاعاً عن عروبة لبنان والمقاومة الفلسطينية» الذي تضمن برنامجها للعمل السياسي بنوداً واضحة ومحددة لمضمون وموجبات هوية لبنان العربية في بنود لا تقبل الالتباس، أصبحت فيما بعد جزءاً من اتفاق الطائف والدستور<sup>(٧٦)</sup>.

هذه أبرز الاتجاهات العروبية والقومية للأحزاب الوطنية في لبنان، إلا أن الساحة اللبنانية سوف تشهد مع انفجار الحرب اللبنانية تشكّل الكثير من المنظمات والهيئات والأحزاب، منها ما استمر، ومنها ما اضمحل أو تفكك. في الغالب كان لهذه التنظيمات المتكاثرة دور محدود على المستوى الثقافي والفكري والسياسي، وربما كان لبعضها دور أكثر فعالية في مراحل وظروف محددة من الناحية العسكرية وعلى جبهات محددة. إنما في كل الأحوال يمكن فرز وتصنيف الاتجاهات العروبية التي نمت في لبنان خلال مراحل تطورها على محاور، اتجاه

عروبي إسلامي، واتجاه عروبي علماني، واتجاه عروبي قومي، واتجاه عروبي يساري، وهذا التصنيف ليس جامداً، فبعض الأحزاب جمع ما بين اتجاهين، ثم تطور في مرحلة لاحقة إلى اتجاه آخر تماماً، كما حصل مع حركة القوميين العرب.

لا يمكن تجاوز الدور الهام الذي لعبته بعض القيادات الفكرية والسياسية في بلورة الاتجاهات العروبية في لبنان، فقد كان لشخصيات مثل كاظم الصلح وتقي الدين الصلح ومحمد جميل بيهم دور شديد الأهمية في بث الفكرة العربية. كما منحت أفكار كمال جنبلاط وقسطنطين زريق ومنح الصلح فكرة العروبة عمقاً أكثر دلالة على المستوى الفكري والتنظيمي واللبناني، ثم جاءت العروبة «المأدجة» مع الأحزاب القومية المطعمة بنكهة يسارية وعلمانية التي ترافقت مع بروز الإسلام السياسي وبروز أفكار الإمام موسى الصدر والإمام محمد مهدي شمس الدين والعلامة محمد حسين فضل الله على مستوى الطائفة الشيعية المتأثرة بالثورة الخمينية، الأمر الذي أعاد النقاش بفعالية جديدة إلى إشكالية العلاقة بين العروبة والإسلام، وهو نقاش استمر بين العروبيين والإسلاميين من جهة بكيفية مختلفة ومضامين وتناقضات متعارضة، ثم فيما بينهم من جهة والمتمسكين بالخصوصية والهوية اللبنانية من جهة أخرى.

**عروبة لبنان الجديد مع الطائف:** أنتج مؤتمر الطائف في عام ١٩٨٩ ما سمي بـ «وثيقة الوفاق الوطني اللبناني»، التي سعت إلى تعزيز عروبة لبنان. فخلالاً لميثاق ١٩٤٣ الوطني الذي أعطى لبنان «وجهاً عربياً»، حسمت الوثيقة النقاش، ووصفت لبنان بأنه بلد عربي خالص. ويعني ذلك أن لبنان يجب ألا يتوقع أن تعامله مجموعة الدول العربية كوضع خاص، وأنه يجب عليه تولى حصته من المسؤولية في القضايا العربية. فبدلاً من ذلك وكأنه إنجاز تاريخي مهم للقوميين العرب اللبنانيين.

(٧٥) انظر: نضال الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه: الجزء الأول (بيروت: مطبعة الأمل، ١٩٧٣)، ص ١٥٢، وانظر أيضاً: فهمية شرف الدين، «نحو رؤية جديدة لموضوعية القومية في الفكر الاشتراكي: أفكار للنقاش»، الفكر العربي، العدد ٥٦ (آذار/مارس - نيسان/أبريل ١٩٨٩)، ص ٨٠-٨٦.

(٧٦) انظر مشروع الحركة الوطنية اللبنانية من أجل حلّ سياسي الصادر في ١٤/٢/١٩٨٠، في: وثائق في خدمة الوحدة الوطنية (بيروت: المجلس الثقافي للبنان الشمالي، ٢٠٠٥)، ص ٥٠.

لقد ناضل القوميون العرب اللبنانيون منذ قيام الدولة اللبنانية في العشرينيات دفاعاً عن عروبة لبنان، فتحملوا التضحيات والاضطهاد والتهميش والإقصاء عن العملية السياسية لأنهم تمسكوا بإيمانهم بأن لبنان عربي الهوية والانتماء، بل إن لبنان دفع ثمن تعنت رافضي تلك الهوية الكثير من التضحيات من أمنه واستقراره واقتصاده. لقد استغرق استبدال صيغة «الوجه العربي» للبنان المضللة بصيغة «لبنان عربي الهوية والانتماء» التي أقرها البرلمان اللبناني عام ١٩٨٩، والتي تعتبر لحظة انتصار تاريخية للقوميين العرب اللبنانيين، نضالات وحروباً سقط فيها الشهداء وهدرت فيها الدماء، على الرغم من أن جميع الاتجاهات القومية والعروبية اليوم في لبنان سلّمت أيضاً بأن لبنان «وطناً نهائياً» كما ورد أيضاً في الطائف، وهو ما يتعارض مع نظرة القوميين العرب التقليديين الذين ما زالوا ينظرون إلى الدول العربية باعتبارها «كيانات عابرة».

العروبة اليوم في لبنان راسخة كهوية وانتماء أقرها دستور الطائف، ولكن يوجد خلاف عميق بالسياسة حول مستلزمات وموجبات هذا الانتماء العربي في ظل الانقسام الذي يشهده النظام الرسمي العربي وانعكاساته على لبنان. فعلى الرغم من اجتماع اللبنانيين مع الطائف على عناوين السيادة والاستقلال ونهائية الكيان اللبناني وهوية لبنان العربية وانتمائه العربي، فإن أبعاد ودلالات هذه العناوين، كما فهمتها القوى والتيارات السياسية، بل وحتى الطوائف المختلفة، بقيت متباعدة ومتأثرة إلى حد كبير بالأنماط الفكرية الموروثة والمتقابلة، وإن تحررت من بعض القوالب والمصطلحات الشكلية التي كانت تتمسك بها.

وما زاد في تعميق هذا التباعد لمضمون هذه العناوين التطبيق السيئ لاتفاق الطائف منذ إقراره عام ١٩٩٠ والذي حصل تحت رعاية سورية تامة، إذ اعتبره المسيحيون بدايةً تطبيقاً أدى إلى «الانقلاب» على الطائف نفسه، حيث تحولت «الرعاية» السورية إلى «وصاية» تامة، الأمر الذي أعاد النقاش إلى المربع الأول فيما يتعلق بمسائل السيادة والاستقلال وعروبة لبنان بين مختلف الفئات، ولكن هذه المرة معطوفة على معيار

العلاقة مع سورية، وهو الأمر الذي سوف يتخذ مسارات أكثر دينامية بعد اغتيال الرئيس رفيق الحريري، والانقسام الحاد الذي سوف يتسببه ذلك من خلال انفجار انتفاضة ١٤ آذار/مارس ٢٠٠٥ و«ثورة الأرز» التي قادها «تيار المستقبل» بقاعدته السنية العريضة وحلفائه المسيحيين، التي أفضت إلى خروج الجيش السوري من لبنان، وإلى قيام جبهة مضادة عرفت بـ «حركة ٨ آذار» يقودها «حزب الله» و«حركة أمل» وحلفاؤهما. وبين المحورين شهد لبنان انقساماً واصطفافاً وصراعاً سياسياً عنيفاً تخللته سلسلة من الاغتيالات، كما تخللته حرب تموز/يوليو ٢٠٠٦ مع العدو الإسرائيلي التي أدت إلى المزيد من الانقسام في الساحة اللبنانية، وإلى المزيد من تبادل الاتهامات بالتخوين والعمالة بين الفريقين، حيث كانت «العروبة» و«السيادة» و«الاستقلال» مادة الصراع السياسي وشعاراته، بين من يحذر من خطر وقوع لبنان تحت هيمنة المحور «الإيراني الفارسي» فيفقد الكثير من عروبه ويعود إلى حظيرة الوصاية السورية فاقداً أيضاً المزيد من سيادته واستقلاله، كما ترى قوى ١٤ آذار، ومن يرى خطورة التحاق لبنان بالمخطط الأمريكي - الإسرائيلي بدعوى السيادة والاستقلال فيفقد هويته العربية، كما ترى قوى ٨ آذار.

على خط الانقسامات والاصطفافات التي شهدتها لبنان منذ اغتيال الرئيس رفيق الحريري (٢٠٠٥)، حدثت تطورات هامة، إلا أن أبرز هذه التطورات هي الأبعاد المذهبية الخطيرة التي اتخذها هذا الانقسام والاصطفاف، الذي يتمظهر في أن القوة الشعبية الغالبة للطائفة السنية مؤيدة لـ ١٤ آذار، وفي أن القوة الشعبية الغالبة للطائفة الشيعية مؤيدة لـ ٨ آذار، وبين المحورين حصلت تنقلات من طوائف متنوعة، ولكن يبقى «حزب الله» و«تيار المستقبل» يمثلان الثقل الشعبي والتمثيلي على كلتا الضفتين، والصراع بينهما يعكس في أحد أبعاده ذلك البعد المذهبي السني - الشيعي، كما يعكس التجاذب الإقليمي والسياسي الحاصل على الساحة اللبنانية. وهو صراع لا تزال ملفاته مفتوحة على كل الاحتمالات.



التهميش والاضطهاد والغبن، التي تمثلت ذروتها في لحظة اغتيال الرئيس الحريري كزعيم لطائفة وتيار شعبي لبناني كبير.

عروبة «تيار المستقبل» كما عبّرت عنها وثيقته السياسية عام ٢٠٠٨ التي يستعيد فيها خطاباً للرئيس الشهيد رفيق الحريري<sup>(٨٠)</sup>، الذي كان منتسباً في شبابه إلى حركة القوميين العرب، تتركز على فكرة «التعاون» العربي الذي يعتبره مدخلاً إلى تجديد حضور العرب في عالم اليوم، والذي يجب أن يتم عن طريق العلم والمعرفة وإصلاح البيت العربي، إضافةً إلى إصلاح الذات، فضلاً عن تجاوز الشعارات وربط الأقوال بالأفعال «لكي نكسب ثقة العالم من خلال صدقيتنا». أهمية هذا الخطاب الذي جاء قبل شهرين من اغتياله أنه تضمن دعوة صريحة إلى «نشر الديمقراطية بمفهومها الواسع القائم على الحرية وعلى وجوب المحاسبة التي تعمل على رفع مستوى حياة الإنسان من خلال الحكم الصالح القائم على فصل السلطات وتعزيز استقلال القضاء، فبدون ذلك لا إمكان لإصلاح حقيقي ولا إمكان للتنمية المستدامة، ولا فرصة لتحسين مستوى عيش المواطنين في بلداننا». لذلك كانت العولمة في خطابه هذا تحدياً للعرب وفرصة في الوقت عينه، «تحدٍ لأنظمة الخائفة والضعيفة، وفرصة للأقوياء والمتقدمين بأن يتحولوا إلى تكتل سياسي، وأن يقيموا سوقاً مشتركة لبناء علاقات متوازنة مع النظام العالمي بدلاً من العلاقات المنفردة»<sup>(٨١)</sup>. هي إذن عروبة حضارية حديثة تريد للبنان دوراً مميزاً ومتكاملاً مع محيطه.

بعد استشهاد الرئيس الحريري، تبدل المشهد على وقع الانقسام السياسي الذي تسبب به اغتياله بالطريقة التي حدث بها، أصبح التيار أكثر تلبنناً، وتمسكاً بعروبة لا تلغي السيادة والاستقلال ولا تنتقص منهما، ورفضاً

الجديد في هذا المناخ الذي شهده لبنان هو ولادة ثقافة جديدة، لدى شريحة واسعة من سنّة لبنان، تنظر إلى العروبة ومستلزماتها نظرة مختلفة عما هو موروث وشائع تقليدياً في الشارع السني الذي أصبح في ظل هذه الاصطفافات أكثر تلبنناً وأكثر تمسكاً بشعارات الحرية والسيادة والاستقلال<sup>(٧٧)</sup>. لقد كان التحول الطارئ على اتجاهات سنّة لبنان إثر اغتيال الحريري مؤشراً على تحولات سوف تشهدها الطائفة السنية بدءاً بنزولها إلى الشارع على صورة لم تعهدها الساحة اللبنانية من قبل، مطالبةً بالسيادة والاستقلال والانسحاب السوري من لبنان، إلى الصدام مع سلاح حزب الله. أولى دلالات ذلك بداية تحولهم إلى طائفة كما غيرهم من طوائف هذا «البيت ذي المنازل الكثيرة» كما يصف هذا الوطن المؤرخ اللبناني المعروف كمال الصليبي<sup>(٧٨)</sup>، وهو ما يناقض تاريخهم في لبنان، ذلك أنهم تصرفوا دوماً على أنهم «أهل السنّة والجماعة»، أي لم يعتبروا أنفسهم أقلية ضمن الأقليات في هذا الكيان، فقد عبّروا عن الشرعية التي تمثل «الأمة» الحاملة لشعور الأكثرية تاريخياً، واللاعبة لدور «الجماعة المركزية» في الدفاع عن الأمة والهوية، لذلك كانوا أكثر تحراً من هواجس الشعور الأقلوي وقلقه وما يُنتج من ريبة وخوف من الآخر، وكانت ساحتهم متحررة طيلة تاريخها من «فوبيا الأقليات» التي تفتقر إلى شعور الأمان الجمعي، وينتابها رهاب الذوبان والاندماج وقلق الهوية<sup>(٧٩)</sup>.

هذا التغيير الحادث في الشارع السني لم يتم بشكل مفاجئ، وإنما جاء نتيجة سياسات وإحباطات نتجت من اصطدام مشروع رفيق الحريري مع النظام السياسي اللبناني القائم برعاية سورية تامة وتدخله بتفاصيل الحياة السياسية اللبنانية، الأمر الذي أدى إلى تراكم مشاعر

(٧٧) انظر: زهير هوارى، «الطائفة السنية أمام عواصف المتغيرات الكبرى»، السفير، ٢٧/٩/٢٠٠٧، و«دولة الطوائف والرئاسة»، معلومات (المركز العربي للمعلومات - بيروت)، العدد ٥٠ (كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨).

(٧٨) كمال الصليبي، بيت بمنازل كثيرة: الكيان اللبناني بين التصور والواقع، ترجمة عفيف الرزاز، ط ٤ (بيروت: دار نوفل، ٢٠٠٧).

(٧٩) عبد الغني عماد، «سنّة لبنان: قراءة من الداخل»، النهار، ٦/٥/٢٠٠٥.

(٨٠) خطاب ألقاه الرئيس رفيق الحريري في ١٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤.

(٨١) انظر: «لأجل لبنان: الوثيقة السياسية لتيار المستقبل»، تيار المستقبل، <http://www.almustaqbal.org/admin/PDF/politicsAR.pdf>.

الكيانية المعارضة للعروبة، وقد كان الصراع حوله مكلفاً وطويلاً ومرهقاً.

يبقى أن مستلزمات هذا «التسليم» بعروبة لبنان وموجباته، وترجمة هوية لبنان العربية وانتمائه إلى محيطه وما يترتب عليه بموجب هذا الانتماء من واجبات وسياسات، هو ما يتسبب بالخلاف حول مضمون هذه «العروبة» في لبنان، وخاصةً بين القوى والاتجاهات العروبية نفسها، وهو خلاف وانقسام يبدو مرشحاً للاستمرار، لأنه يعكس بطبيعة الحال الانقسام والخلاف في المشهد السياسي العربي عموماً.

الوصاية السورية التي فُرضت على لبنان، مع تأكيد حرصه على أفضل العلاقات المتكافئة بين الدولتين الشقيقتين. بل ذهب التيار أبعد من ذلك حين نظم مؤتمراً عربياً تحت عنوان «عروبة القرن الحادي والعشرين» دعا إليه نخبة من المفكرين العرب لمناقشة التحديات التي تواجهها العروبة والمراجعات النقدية اللازمة لإعادة تفعيل وتجديد أطروحتها<sup>(٨٢)</sup>.

عروبة لبنان اليوم تخطت إلى حد كبير النقاش حول مسألة «الهوية والانتماء»، وهذا التطور لم يحدث بسهولة وإنما حدث بشيء من «التسليم» من قبل الأطراف

---

(٨٢) انظر: «مؤتمر تيار المستقبل: عروبة القرن الحادي والعشرين»، المستقبل، ٢/ ٣/ ٢٠٠٩، < <http://www.almustaqbal.com/stories.aspx?StoryID=334801> > .

## ٣٧ - الاتجاهات العروبية والقومية للأحزاب والحركات الوطنية

### في فلسطين

#### علي محافظة

#### مقدمة

العربي الفلسطيني المقدمة إلى المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس الذي عقد في نابلس سنة ١٩٢٢. وتضمنت هذه المقترحات «تنمية التضامن بين العرب وتوطيده بطريقة عملية يأتي بالفائدة المنشودة، وبذل الاهتمام بتوثيق عرى الاتحاد بين العرب وإعلان ذلك، لدحض الزعم الفاسد بتشتت شملهم المبني على الوهم بأن كل مقاطعة من مقاطعاتهم في عزلة عن الأخرى، فيقصر أمل الطامعين في هذه الأمة، ويعتقدون أنها ليست لقمة سائغة»<sup>(٢)</sup>.

وبعد استيلاء الفرنسيين على دمشق في ٢٤/٧/١٩٢٠، وانهار المملكة العربية السورية، وعلى رأسها فيصل بن الحسين، التي دامت بضعة أشهر فقط، انصرفت القيادة السياسية الفلسطينية الممثلة في اللجنة التنفيذية للمؤتمرات العربية الفلسطينية السبعة (١٩١٩ - ١٩٢٨)، إلى معالجة القضية الفلسطينية على مستوى قطري، وضعف الاتجاه العروبي الوحدوي في صفوفها. ومنيت الحركة الوطنية الفلسطينية بالضعف والتفكك والفوضى، بسبب النوازع الفردية والانقسامات الأسرية وضعف الخبرة السياسية، وطبيعة البنية الاجتماعية لقيادات هذه الحركة<sup>(٣)</sup>.

وظهر الانقسام واضحاً في صفوف الحركة الوطنية

منذ صدور وعد بلفور، وزير خارجية بريطانيا، بإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين في ٢/١١/١٩١٧، وما تلاه من احتلال القوات العسكرية البريطانية للبلاد بعد شهر ونيف، شعرت القيادات السياسية العربية في فلسطين بخطر التآمر البريطاني - الصهيوني على بلادها، من خلال ممارسات سلطات الاحتلال وتعاونها مع قيادة الحركة الصهيونية. ولذا سارعت هذه القيادات التي انتظمت في جمعيات إسلامية - مسيحية في المدن الفلسطينية، إلى عقد المؤتمر العربي الفلسطيني الأول في ٢٧/١/١٩١٩، وحددت مطالبها بالوحدة مع سورية، باعتبار فلسطين جزءاً لا يتجزأ منها، واستقلال البلاد الشامية (سورية الطبيعية) في نطاق الوحدة العربية استقلالاً خالصاً من كل نفوذ أو حماية أجنبية. ولجأت اللجنة التنفيذية التي انتخبها المؤتمر المذكور، برئاسة موسى كاظم الحسيني، إلى المؤتمر السوري العام الأول (حزيران/ يونيو ١٩١٩)، الذي شارك فيه مندوبون عن فلسطين، وقاموا بدور بارز في صياغة مقرراته التي جاءت مطابقة لمقررات المؤتمر العربي الفلسطيني الأول<sup>(١)</sup>.

وتأكد التوجه العروبي الوحدوي في مقررات الوفد

(١) علي محافظة، الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني (١٩١٨ - ١٩٤٨)، ط ٢ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢)، ص ٤٣، وخيرية قاسمية، الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ - ١٩٢٠ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١)، ص ١١١ - ١١٢.

(٢) عبد الوهاب الكيالي، وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيوني، ١٩١٨ - ١٩٣٩ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨)، ص ٥٤.

(٣) محافظة، المصدر نفسه، ص ٥٠ - ٥٣.

الفلسطينية في مطلع الثلاثينيات من القرن العشرين. ودار الخلاف حول تحديد العدو الأول الواجب مقاومته: الحركة الصهيونية أم الانتداب البريطاني. فقد رأت اللجنة التنفيذية العربية، التي تمثل القيادات السياسية والاجتماعية التقليدية، أن الصهيونية هي العدو الأول، ونادت بالعمل على كسب بريطانيا إلى جانب العرب لمقاومة المخططات الصهيونية، بينما رأى الشباب المثقف الفلسطيني أن الانتداب هو العدو الأول الواجب مقارعته، لأنه حامي الحركة الصهيونية ومنفذ مخططاتها. واقتنع هذا الفريق بضرورة التخلي عن اللجنة التنفيذية العربية كصيغة للعمل الوطني، ونادى بتأسيس أحزاب سياسية متجانسة. وتبلورت لدى هذا الفريق فكرة عقد مؤتمر للشباب العربي الفلسطيني، أثناء اجتماعهم في نابلس في ٢٠/٩/١٩٣٠، وتألّفت لجنة تحضيرية لعقد المؤتمر، عقدت عدة اجتماعات، وقررت عقد المؤتمر في يافا في ٤/١/١٩٣٢<sup>(٤)</sup>.

١ - المؤتمر القومي العربي في القدس: عُقد على هامش المؤتمر الإسلامي المنعقد في القدس، اجتماع في منزل عوني عبد الهادي في ١٣/١٢/١٩٣١، ضم نحو خمسين شخصية من فلسطين وسورية ولبنان وشرق الأردن والعراق ومصر والمغرب العربي. وأصدر هؤلاء بياناً في اليوم نفسه تضمن الإشارة إلى جهاد العرب السياسي الرامي لقيام «كيان عربي مستقل يشمل الأقطار العربية ويوصل الأمة العربية إلى الاستقلال الذي تتمتع به أمم العالم الحرة». وصاغ المجتمعون ميثاقاً قومياً تضمنه البيان المذكور واشتمل على المبادئ التالية:

«١ - إن البلاد العربية وحدة تامة لا تتجزأ، وكل ما يطرأ عليها من أنواع التجزئة لا تقرّه الأمة العربية ولا تعترف به.

٢ - توجه الجهود في كل الأقطار العربية إلى وجهة واحدة هي استقلالها التام كاملة موحدة، ومقاومة كل

فكرة ترمي إلى الاقتصار على العمل للسياسات المحلية والإقليمية.

٣ - لما كان الاستعمار بجميع أشكاله وصيغته يتنافى كل التنافي مع كرامة الأمة العربية وغايتها العظمى، فإن الأمة العربية ترفضه وتقاومه بكل قواها».

وألف المجتمعون لجنة تنفيذية «للبحث في الوسائل المؤدية إلى نشر الميثاق ورعايته والخطط التي ينبغي السير عليها لتحقيقه». وتضم اللجنة كلاً من عوني عبد الهادي وصبحي الخضر وعزة دروزة وعجاج نويهض من فلسطين، وخير الدين الزركلي من سورية، وأسعد داغر من لبنان<sup>(٥)</sup>.

٢ - مؤتمر الشباب العربي الفلسطيني: عقد الشباب العربي الفلسطيني مؤتمره الأول في موعده المحدد (٤/١/١٩٣٢) في يافا. وقد تبّنى الميثاق القومي الصادر في القدس في ١٣/١٢/١٩٣١، وأضاف إلى مبادئه الثلاثة مبادئ (رابع وخامس). نص الرابع على أن «أراضي فلسطين برمتها أراض عربية مقدسة، وكل من سعى أو سمح أو ساعد ببيع كل أو جزء من هذه الأراضي يعتبر مقترباً خيانة عظمى». ونص المبدأ الخامس على «استنكار أي اتفاق مع الصهيونيين سياسياً واجتماعياً واقتصادياً سواء عن طريق النقابات أو غيرها». وانتخب لجنة تنفيذية من ٣٨ عضواً، انتخبت بدورها مكتباً لإدارة أعمالها في ١٧/١/١٩٣٢. وأنشأ المؤتمر فروعاً له تحمل اسم «جمعيات الشبان العرب» في المدن الفلسطينية وبعض القرى الكبرى، وتولى المؤتمر الإشراف على الحركة الكشفية والرياضية للشباب العربي في فلسطين<sup>(٦)</sup>.

حاول المؤتمر أن يوثق علاقاته بحركات الشباب والكشافة في الأقطار العربية المجاورة، وانتُخب غازي الأول، ملك العراق، كشافاً أعظم لجمعية الكشاف

(٤) الكيالي، المصدر نفسه، ص ٢٥٣ - ٢٥٥، ومحمد عزة دروزة، القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها (صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٥٩)، ص ٣٠٦ - ٣٠٨.

(٥) كامل خلة، فلسطين والانتداب البريطاني، ١٩٢٢ - ١٩٣٣، ط ٢ (طرابلس الغرب: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٨٢)، ص ٥١١.

(٦) فلسطين (يافا)، ١/٦/١٩٣٤.

العربي في فلسطين، في المؤتمر الكشفى الذي عقد في ٥ / ١ / ١٩٣٤<sup>(٧)</sup>. ودخل مؤتمر الشباب عضواً في اللجنة العربية العليا كحزب مستقل عند تشكيلها في أيار/ مايو ١٩٣٦. وقد حلت حكومتها الانتداب سنة ١٩٣٧ مع بقية الأحزاب العربية الفلسطينية مع اندلاع الثورة العربية في فلسطين، ولم يستأنف المؤتمر نشاطه في البلاد إلا في سنة ١٩٤٦<sup>(٨)</sup>.

**٣ - حزب الاستقلال العربي:** إزاء ضعف الحركة الوطنية الفلسطينية وانقسامها والفوضى التي رافقت ذلك، دعا الشباب القومي الفلسطيني إلى بعث الحركة الاستقلالية العربية التي تقوم في نظرهم على مبدأين هما: ميثاق قومي للعرب، ورفض للانتداب والمطالبة بالاستقلال التام في نطاق الوحدة العربية أو الحلف العربي. وكان حمدي الحسيني من غزة أول من طالب بذلك ودعا إلى مؤتمر شعبي عام يسمى «مؤتمر الاستقلال الأول» لوضع الميثاق المطلوب وطرق تنفيذه ومقاومة الانتداب بالطرق المشروعة<sup>(٩)</sup>. وأيد هذه الدعوة عزة دروزة في مقال نشر في جريدة الجامعة العربية في ٤ / ٦ / ١٩٣١ بعنوان «أين نحن من مبادئنا الاستقلالية وإيماننا الوطني»، بيّن فيه أن الهدفين الأساسيين اللذين أهملتهما الحركة الوطنية هما: الاستقلال والوحدة العربية. وبعد أسبوع نشرت الصحيفة نفسها مقالاً لفهمي العبوشي بعنوان «مبادئنا الاستقلالية» هاجم فيه سياسة اللجنة التنفيذية العربية، ودعا إلى المطالبة باستقلال البلاد والحكم النيابي والاستقلال بولاية العرب<sup>(١٠)</sup>. وكتب أكرم زعيتر في الجريدة نفسها، بعد ذلك بثلاثة أيام، مقالاً بعنوان «الفكرة الاستقلالية وواجب معتنقيها».

ولما اتهم حمدي الحسيني بالشيوعية من قبل أنصار اللجنة التنفيذية العربية، رد التهمة بمقال بعنوان «لست شيوعياً: رد فرية» قال فيه: «وحيث أنني عربي مسلم،

اعتز بقوميتي وديني كل الاعتزاز، وأعمل جهدي في خدمة القومية العربية والجامعة الإسلامية، وأسعى بكل قواي لتحقيق استقلال البلاد العربية الخاضعة للاستعمار على اختلاف أنواعه، وتكوين وحدة مستقلة من البلاد من مراكش إلى خليج البصرة ومن طوروس إلى عدن»<sup>(١١)</sup>.

ولد حزب الاستقلال في ٢ / ٨ / ١٩٣٢ ببيان اشتمل على تحليل الحركة الوطنية الفلسطينية وما اعترتها من «اضطراب وانحلال وفوضى، وما تسلط عليها من أهواء ونزعات». واحتوى البيان مسوغات قيام الحزب، وهي: رغبة الاستقلاليين في «استئناف الجهاد الوطني وفقاً للمبادئ التي اعتنقوها وبشروا بها تبشيراً خالصاً لوجه الله والأمة والوطن».

وتضمن البيان قانون الحزب الذي حدد مبادئه بما يلي:

- ١ - استقلال البلاد العربية استقلالاً تاماً،
- ٢ - البلاد العربية وحدة تامة لا تقبل التجزئة،
- ٣ - فلسطين بلاد عربية، وهي جزء طبيعي من سورية.

وكانت مجلة العرب لسان حال الحزب، ورئيس تحريرها عجاج نويهض. وقد انضم إلى الحزب العديد من المثقفين وأصحاب المهن من محامين وأطباء ومعلمين، وبقيت قيادته جماعية. وأقام الحزب المهرجانات الخطابية في المناسبات القومية والدينية مثل: ذكرى معركة حطين، وعيد النهضة العربية، وذكرى وعد بلفور وغيرها<sup>(١٢)</sup>.

كتب صبحي الخضراء، أحد مؤسسي الحزب، مقالاً في العدد الأول من مجلة العرب الصادر في ٨ / ١٩٣٢ بعنوان «لماذا ألفنا حزب الاستقلال العربي في فلسطين» جاء فيه: «فمنذ أن انفصلت (قضيتنا الوطنية

(٧) محافظة، الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني (١٩١٨ - ١٩٤٨)، ص ٣١٦.

(٨) الجامعة العربية (القدس)، ٦ / ٦ / ١٩٢٧.

(٩) محافظة، المصدر نفسه، ص ٣١٧.

(١٠) الجامعة العربية، ١١ / ٦ / ١٩٣١.

(١١) الجامعة العربية، ٢٧ / ١١ / ١٩٣١.

(١٢) بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ - ١٩٤٨ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،

١٩٨١)، ص ٢٧٠ - ٢٧٢.

في فلسطين) عن القضية العربية الكبرى، وغادرت ميناءها الأمين، تقاذفتها الرياح المختلفة والعوامل المتناقضة، فمن مد إلى جزر، ومن ورد إلى صدر، وهي تجري في موج من الأرزاء كالجبال، فلا يعلم غير الله أين مرساها، ولا كيف منتهاها»<sup>(١٣)</sup>.

وسعى الحزب إلى نشر الوعي السياسي في صفوف الشعب الفلسطيني، وهباً النفوس للثورة. وشارك في ائتلاف الأحزاب السياسية في نهاية سنة ١٩٣٥، وفي اللجنة العربية العليا (١٩٣٦ - ١٩٤٦). وكان له دور بارز في الإضراب العام الذي شهدته فلسطين سنة ١٩٣٦. وتعرضت قيادته للنفي والتشريد، وحظر نشاطه منذ سنة ١٩٣٧. وزار عوني عبد الهادي، عميد الحزب، عبد العزيز آل سعود، ملك العربية السعودية، في ٢٩/١/١٩٤١، وبحث معه ومع مستشاريه مشروعاً للتحالف العربي يتضمن إنشاء هيئة عربية عليا من ممثلين للأقطار العربية لبذل المساعي في سبيل تحقيق التفاهم والاتفاق بين العرب، ودراسة حاجات الأقطار العربية وتوثيق الصلات بين حكامها وشعوبها<sup>(١٤)</sup>.

وكان حزب الاستقلال أول الأحزاب السياسية الفلسطينية التي استأنفت نشاطها أثناء الحرب العالمية الثانية. ولما أعلن نوري السعيد، رئيس وزراء العراق، مشروعه في وحدة أقطار الهلال الخصيب (بلاد الشام والعراق) الذي قدمه إلى وزير الدولة البريطاني المقيم في القاهرة، المستر كيزي سنة ١٩٤٣، وافق الحزب على المشروع المذكور وأيده<sup>(١٥)</sup>.

**٤ - كتلة القوميين العرب:** تعود هذه الكتلة في جذورها إلى سنة ١٩٢٩. فقد اتصلت بجماعة القوميين العرب التي تكوّنت في لبنان، وكان من أقطابها د. قسطنطين زريق وكاظم الصلح وتقي الدين الصلح وعادل عسيان وفريد زين الدين. واندجت الجماعتان سنة ١٩٣٧. ومثل فلسطين في قيادة الحركة الجديدة فريد

السعد وعز الدين الشوا وواصف كمال وخلوصي الخيري ورشاد الشوا وممدوح السخن وفريد يعيش ويونس السباعي من العراق. وتولى قيادتها د. قسطنطين زريق من لبنان، ودرويش المقدادي من فلسطين. وضعت الحركة دستوراً لها صدر في كتيب بعنوان **كتاب القومية العربية**. تضمن أهدافها وهي: تحرير العرب «من الاستعمار والاستعباد والفقر والجهل وسائر ضروب الوهم»، والاتحاد «في دولة قومية عربية قوية متحضرة» تصون «كيانهم المادي والمعنوي، وترفع شأنهم»، وتستمر في «تأدية رسالتهم إلى الإنسانية والحضارة العالمية». وجاء في دستورها أن «ليس من مصلحة العرب، وهم في عهد نهضة كفاحية شاملة ضد الاستعمار الأجنبي، أن ينشغلوا عنها بالمشاحنة حول المذاهب الاجتماعية والاقتصادية للأخذ ببعضها ومحاربة البعض الآخر، إشغالاً يصرفهم عن تلك الضرورة الملحة الطارئة، ويثلم جبهتهم، ويوزعهم صفوفاً وطبقات متشاحنة، ويوهن قواهم الكفاحية»<sup>(١٦)</sup>.

تعاونت كتلة القوميين العرب مع اللجنة العربية العليا برئاسة الحاج أمين الحسيني، وانضوى من لجأ منها إلى بغداد تحت لواء «طلّاع كتائب الشباب» بقيادة درويش المقدادي، واشتركوا في التنظيم القومي العربي الذي تكوّن في العاصمة العراقية برئاسة المفتي الحاج أمين الحسيني، ومارس نشاطه بسرية تامة.

استأنف القوميون العرب نشاطهم في فلسطين سنة ١٩٤٦ بقيادة فريد السعد، وعقدوا اجتماعاً في منزل د. عمر الخليل في حيفا في ١٨/٦/١٩٤٦، واتفقوا على أن تكون قيادة الحركة جماعية بدون رئاسة. وصدرت جريدة «الشعب» ناطقة باسمهم في السنة نفسها، وحتى توقفت عن الصدور في ٥/٣/١٩٤٨. وكان كنعان أبو خضرا يتولى رئاسة تحريرها<sup>(١٧)</sup>.

**٥ - الحزب العربي الفلسطيني:** هو أبرز الأحزاب

(١٣) المصدر نفسه، ص ٤٣٤ - ٤٣٥.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٤٣٩.

(١٥) حمدي الحسيني، «توجهات للشباب»، فلسطين، ١٠/١/١٩٤٣.

(١٦) بيان أحمد الشقيري، «حركة القوميين العرب»، الدفاع (يافا)، ١٥/١٠/١٩٤٦.

(١٧) الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ - ١٩٤٨، ص ٤٩٤ - ٤٩٦.

الوطنية الفلسطينية وأكثرها شعبية، وكان له توجه عربي قومي واضح. عقد الحزب مؤتمره التأسيسي في القدس في ٢٧/٣/١٩٣٥، وأقر قانونه الأساسي الذي نصت مادته الثانية على أن من غايات الحزب «المحافظة على عروبة فلسطين ومقاومة تأسيس وطن قومي لليهود» و«ارتباط فلسطين بالأقطار العربية في وحدة قومية سياسية مستقلة استقلالاً تاماً». ونصت المادة الثالثة منه على سعي الحزب إلى «الاستعانة بجميع القوى الممكنة في العالم العربي وفي العالمين الشرقي والغربي لتأييد قضية فلسطين العربية خاصة والقضية العربية عامة»، وأن الحزب «ينتهاز كل فرصة لوضع هاتين القضيتين أمام أنظار العالم في الشرق والغرب والمطالبة بتنفيذ العهود المقطوعة للعرب باستقلالهم»، وأنه «يحرص على تعزيز أواصر القربى وتميكن الروابط الفكرية والثقافية والاقتصادية بين الأقطار العربية والاتصال بالأحزاب العربية التي تعمل فيها لمثل مبادئه تمهيداً للوحدة السياسية». وتضمنت المادة السادسة من القانون الأساسي للحزب يمين الولاء له: «الحرية حق، والاستقلال غايتي، والعربية مبدأي، وفلسطين موطني، ليس لغير العربية فيها مقام، بهذا آمنت، وعلى الإخلاص لمبادئ الحزب العربي الفلسطيني المنطوية على هذه المبادئ الشريفة أقسمت، على ذلك عهد الله وميثاقه، وأنه على ما أقول شهيد»<sup>(١٨)</sup>.

انتُخب جمال الحسيني رئيساً للحزب. وكان مفتي القدس الحاج أمين الحسيني، الأب الروحي له. وكانت جريدتا الجامعة العربية واللواء تنطقان بلسان الحزب<sup>(١٩)</sup>.

تبنت صحيفة الجامعة العربية الدعوة إلى الوحدة العربية بحماس مثير: «نادوا يا قومي بالوحدة، تحيوا

بالوحدة. فالوحدة مطلبنا والوحدة ممرنا. وإننا نسعى للوحدة، وإننا نحيا بالوحدة. فنحن أقوىاء متحدين، ونحن ضعفاء متفرقين. إله العرب إله واحد، لا إله إلا هو. فالعرب أحب الناس بالوحدة»<sup>(٢٠)</sup>. وكتب منيف الحسيني، رئيس تحرير هذه الصحيفة، مقالات ثلاث حول الحلف العربي الذي راجت الإشاعات حول اقتراب قيامه بين العراق والعربية السعودية واليمن وشرق الأردن. وبين أن الهدف من هذا الحلف حماية سكة الحديد المنوي بناؤها بين بغداد وحيفا، وإبعاد الخطر الإيطالي والنفوذ السوفياتي عن المشرق العربي<sup>(٢١)</sup>. أما الحاج أمين الحسيني، فقد أعلن تأييده للحلف العربي المقترح، وأيد المسوغات التي ساقها الأمير شبيب أرسلان لقيام هذا الحلف<sup>(٢٢)</sup>.

وتناولت الصحيفة نفسها كيفية تحقيق الوحدة العربية، ورأت أنها تتم على مرحلتين: يتم في المرحلة الأولى تحقيق التواد والتصافي بين ملوك البلاد العربية وأمرائها وحكامها الحاليين، ثم الانتقال من التواد والتصافي بينهم إلى الإيمان بالمصلحة الواحدة والهدف الواحد. وأما المرحلة الثانية فيتم فيها إنشاء وحدة كبرى في دولة واحدة عليها حاكم واحد. ولتحقيق المرحلة الأولى لا بد أن يقوم على كل قطر عربي «حاكم مشبع بذهنية أهلها، وقادر على تمشية أمورها»، ثم يتلو ذلك «قيام وحدة فكرية بين هؤلاء الحكام، تتبعها وحدة ثقافية وقومية بين سكان الأقطار العربية»<sup>(٢٣)</sup>.

وساهم التضامن الشعبي مع الحركة الوطنية الفلسطينية، الذي تجلى في «المؤتمر العربي القومي» في بلودان بسورية بين ٨ و ١٠/٩/١٩٣٧، في تعزيز التوجه العروبي في فلسطين ولدى أحزابها السياسية<sup>(٢٤)</sup>.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٧٤٣، الوثيقة الرقم (١).

(١٩) المصدر نفسه، ص ٣٠٧ - ٣١٠، ومحافظة، الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني (١٩١٨ - ١٩٤٨)، ص ٢٦٠ - ٢٦١.

(٢٠) الجامعة العربية، ١٩٣٠/٥/١٩.

(٢١) الجامعة العربية، ١٩٣١/٤/١.

(٢٢) الجامعة العربية، ١٩٣١/٤/٢٦.

(٢٣) الجامعة العربية، ١٩٣٥/٧/٢.

(٢٤) فؤاد خليل مفرج، المؤتمر العربي القومي في بلودان ١٩٣٧ (دمشق: المكتب العربي القومي للدعاية والنشر، ١٩٣٧)، ص ١٩.

وكذلك كان انعقاد المؤتمر البرلماني العربي في القاهرة في ١٠/١٠/١٩٣٨، أوج التعاطف مع الحركة الوطنية الفلسطينية، بعد اعتقال أعضاء اللجنة العربية العليا ولجوء بعضهم إلى البلاد العربية المجاورة<sup>(٢٥)</sup>.

٦ - حزب الإصلاح العربي الفلسطيني : تأسس هذا الحزب في القدس في ١٨/٦/١٩٣٥ برئاسة د. حسين فخري الخالدي. وقد نصت المادة الأولى في قانونه الأساسي على أن غايته «السعي لاستقلال فلسطين ضمن الوحدة العربية، واعتبار قضية فلسطين جزءاً من القضية العربية الكبرى، ومقاومة السياسة الإقليمية والطائفية والعمل على تنمية الصلات السياسية بين فلسطين والأقطار العربية»<sup>(٢٦)</sup>.

٧ - حزب الكتلة الوطنية : تأسس هذا الحزب في نابلس في ٥/١٠/١٩٣٥ برئاسة عبد اللطيف صلاح. ونصت المادة الرابعة من نظامه الأساسي على ما يلي : «يسعى الحزب للوصول إلى استقلال فلسطين السياسي التام والمحافظة على عروبتها بجميع الطرق السياسية، ويعتمد في ذلك أيضاً على الطرق العملية المؤدية إلى إنعاش الصناعة والزراعة والتجارة والطرق الصحية التي تحفظ النسل وتزيد المواليد، ونشر الكشفية وأعمال الرياضة في جميع الأنحاء العربية»<sup>(٢٧)</sup>.

٨ - حزب الدفاع الوطني : تأسس هذا الحزب في القدس في ٢/١٢/١٩٣٤ برئاسة راغب النشاشيبي. ويعد ثاني الأحزاب السياسية الفلسطينية من حيث النفوذ والتأييد الشعبي، وهو الحزب المنافس للحزب العربي الفلسطيني. نصّ قانون الحزب على أن غايته «السعي لاستقلال فلسطين استقلالاً يكفل لها السيادة العربية وعدم الاعتراف بأي تعهدات دولية تؤدي إلى سيطرة أجنبية أو نفوذ خارجي أو وضع سياسي أو إداري يمس ذلك الاستقلال». وكانت صحيفتنا الجامعة الإسلامية وفلسطين تنطقان باسم الحزب. أقام الحزب

صلات وثيقة مع الأمير عبد الله بن الحسين في شرق الأردن، وتعاون معه على العمل من أجل وحدة فلسطين وشرق الأردن تحت قيادة الأمير. وظل توجه الحزب العروبي محدوداً<sup>(٢٨)</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن الأحزاب الوطنية في فلسطين اتجهت نحو الائتلاف فيما بينها في أعقاب حركة عز الدين القسام المسلحة ضد حكومة الانتداب سنة ١٩٣٥. وعقد ممثلو الأحزاب ومؤتمر الشباب اجتماعاً في ٢١/١٠/١٩٣٥ وقرروا الإضراب العام الشامل في البلاد في ٢٦/١٠/١٩٣٥. وتألّفت «اللجنة العربية العليا» من قيادات الأحزاب السياسية في نيسان/أبريل ١٩٣٦، وأعلنت اللجنة الإضراب العام الشامل المفتوح. وتولى القيادة السياسية للحركة الوطنية طوال ثورة البلاد (١٩٣٦ - ١٩٣٩). اعتبرت حكومة الانتداب اللجنة غير مشروعة، وحلت الأحزاب السياسية واللجان القومية التابعة لها في مختلف المدن الفلسطينية في ٣٠/٩/١٩٣٧، واستثنت حزب الدفاع الوطني من هذا القرار<sup>(٢٩)</sup>.

ران على الأحزاب السياسية الوطنية في فلسطين الخمول والشلل طوال سنوات الحرب العالمية الثانية، وغادرت معظم قياداتها البلاد، وأودع العديد منهم في السجون والمعتقلات. وكان حزب الاستقلال العربي أول هذه الأحزاب في إعادة تنظيم صفوفه سنة ١٩٤٤، وتلاه حزب الكتلة الوطنية فالحزب العربي الفلسطيني في السنة نفسها. وظهرت أحزاب جديدة لم تتمكن من تثبيت أقدامها على الساحة السياسية، لأنها ولدت ضعيفة وغير متماسكة.

وبضغط من الرأي العام الفلسطيني، اجتمع قادة الأحزاب في ٢٣/٩/١٩٤٤ لتفويض موسى العلمي بتمثيل فلسطين في اجتماعات اللجنة التحضيرية لمؤتمر الوحدة العربية الذي تقرر عقده في الإسكندرية بعد

(٢٥) الخوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ - ١٩٤٨، ص ٧٤٧، الوثيقة الرقم (٢٣).

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٧٤٨، الوثيقة الرقم (٢٤).

(٢٧) محافظة، الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني (١٩١٨ - ١٩٤٨)، ص ٢٦٢ - ٢٦٣.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٥٨ - ٢٦٠.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٢٦٥ - ٢٦٧.



ذلك بيومين. ومع إعلان ميثاق جامعة الدول العربية في ٢٢/٣/١٩٤٥، اشتدت الدعوة إلى تنظيم جديد يوحد نشاطات الأحزاب السياسية. والتقى ممثلو الأحزاب واختاروا «اللجنة العربية العليا» من ١٢ عضواً في ٢٠/١١/١٩٤٥. ولما عاد جمال الحسيني إلى فلسطين من منفاه، أعاد تأليف اللجنة العربية العليا بحيث ضمت ٢٩ عضواً بينهم سبعة من حزبه (العربي الفلسطيني)، وعشرة يمثلون الأحزاب الخمسة الأخرى (الاستقلال والدفاع والكتلة الوطنية والإصلاح ومؤتمر الشباب)، و١٢ عضواً مستقلاً من مؤيدي حزبه. واختير جمال الحسيني رئيساً للجنة العليا. رفضت الأحزاب الخمسة تأليف اللجنة العربية العليا بهذه الصورة، وألفت «الجبهة العربية العليا» في ٢/٦/١٩٤٦، وأبلغ مكتب الجبهة رؤساء الحكومات العربية ومجلس جامعة الدول العربية بذلك. تدخل مجلس الجامعة في الأمر، وبعد مشاورات مع الأحزاب السياسية الفلسطينية، ألفت «الهيئة العربية العليا» من أربعة أعضاء هم: أحمد حلمي عبد الباقي ود. حسين فخري الخالدي وجمال الحسيني وإميل الغوري، على أن يبقى مركز الرئاسة شاغراً حتى يعود الحاج أمين الحسيني من أوروبا. وتقرر حل اللجنة العربية العليا والجبهة العربية العليا وإيقاف نشاطهما وحل الأحزاب السياسية طواعية. وكان الحاج أمين الحسيني قد فرّ من معتقله في فرنسا ولجأ إلى مصر في أيار/مايو ١٩٤٦. وتولى رئاسة الهيئة العربية العليا وأضاف إليها خمسة أعضاء جدد هم: عزة دروزة ورفيق التميمي ومعين الماضي وحسن أبو السعود وإسحق درويش. وانسحب عزة دروزة منها في أواسط سنة ١٩٤٧، وانتقلت قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية إلى القاهرة حيث يقيم الحاج أمين الحسيني، فنشأ فراغ سياسي كبير في فلسطين في سنتي ١٩٤٧ و١٩٤٨ الحاسمتين في تاريخ البلاد ومصيرها، فكان ذلك من الأسباب الرئيسية لنكبة شعب فلسطين بعد انتهاء الانتداب البريطاني عليها وقيام دولة إسرائيل سنة ١٩٤٨<sup>(٣٠)</sup>.

في أعقاب نكبة فلسطين وطرده سكان المناطق التي

احتلها الصهاينة منها، لجأ هؤلاء إلى الأقطار العربية المجاورة: الأردن وسورية ولبنان ومصر والعراق والضفة الغربية وقطاع غزة، واندمجوا في الأحزاب والتنظيمات السياسية التي تكوّنت في هذه الأقطار.

**٩ - منظمة التحرير الفلسطينية:** إزاء تصاعد خطر إسرائيل على الأقطار العربية المحيطة بها، وتحويلها مياه نهر الأردن وروافده إلى منطقة النقب في جنوب فلسطين، وحاجة الدول العربية إلى مؤسسات فلسطينية لمواجهة هذا الخطر في المحافل الدولية، وسعي الشعب الفلسطيني إلى استرجاع وطنه المحتل وحقوقه المغتصبة، دعا الرئيس المصري، جمال عبد الناصر، في ٢٣/١٢/١٩٦٣ إلى عقد مؤتمر القمة العربي الأول في القاهرة بين ١٣ و١٦/١/١٩٦٤. وكان من أهم قرارات هذا المؤتمر إنشاء «منظمة التحرير الفلسطينية»، وعُهد إلى أحمد الشقيري بهذه المهمة. وضع الشقيري مشروع الميثاق القومي الفلسطيني والنظام الأساسي للمنظمة، وقدمهما إلى المؤتمر الفلسطيني الأول الذي عقد في القدس في ٢٨/٥/١٩٦٤ فأقرّهما مع تعديلات طفيفة عليهما قبل أن يتحول هذا المؤتمر إلى المجلس الوطني الفلسطيني الأول. وبعد شهرين من انتهاء أعمال المؤتمر عين الشقيري أول لجنة تنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، التي عقدت أول اجتماع لها في ٢٥/٨/١٩٦٤ برئاسة أحمد الشقيري<sup>(٣١)</sup>.

نصّت المادة الأولى من الميثاق القومي على أن فلسطين «وطن عربي تجمعها روابط القومية العربية بسائر الأقطار العربية التي تؤلف معها الوطن العربي الكبير». ونصّت المادة الثالثة منه على أن «الشعب الفلسطيني جزء لا يتجزأ من الأمة العربية يشترك في آمالها وآلامها، وفي كفاحها من أجل الحرية والسيادة والتقدم والوحدة». ونصّت المادة الثامنة منه على تنشئة الجيل الفلسطيني تنشئة قومية عربية. ونصّت المادة الحادية عشرة على العلاقة الوثيقة بين الوحدة العربية وتحرير فلسطين: «الوحدة العربية وتحرير فلسطين هدفان متكاملان يهيئ الواحد

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٢٦٧ - ٢٧٢.

(٣١) غازي حسين، الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩٦٣ - ١٩٨٨ (دمشق: دانية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٣)، ص ٥٧ - ٦٥.

منهما تحقيق الآخر». ونصّت المادة الرابعة عشرة على اعتبار تحرير فلسطين واجباً قومياً تقع مسؤوليته كاملة على الأمة العربية وفي طليعتها الشعب الفلسطيني<sup>(٣٢)</sup>.

لقد جاء هذا التشديد على عروبة فلسطين واعتبارها قضية العرب الأولى في الميثاق القومي الفلسطيني، في وقت كان المد القومي العربي قد بلغ أوجه، وبدأ الاختلاف والصدام بين قواه الحية (البعثيون والقوميون العرب والناصريون) يأخذان أبعادهما السلبية على الساحة العربية. لقد نصّ الميثاق على تنشئة الجيل الفلسطيني تنشئة قومية عربية، بدون أن يبيّن المضمون الاجتماعي للقومية العربية، تجنباً للخلاف الذي قد يحصل إذا ما أثير في المؤتمر الفلسطيني الأول. وجاء النص على العلاقة بين الوحدة العربية وتحرير فلسطين للجمع والتوفيق بين اتجاهين سادا الأوساط القومية العربية بعد نكبة ١٩٤٨، يقول أولهما بأن الوحدة العربية هي الطريق إلى تحرير فلسطين، بينما يقول ثانيهما بأن التحرير هو الطريق إلى الوحدة العربية. وكان أصحاب الاتجاه الأول يرون أن تحرير فلسطين رد على الهزيمة العربية سنة ١٩٤٨، وأن إمكانات الأمة العربية لا يمكن توفيرها إلا إذا كانت البلاد العربية موحدة، ورأى الفريق الثاني أن الوحدة العربية لن تتحقق ما دامت إسرائيل قائمة، ولذا فإن تحرير فلسطين شرط أساسي لتحقيق وحدة العرب<sup>(٣٣)</sup>.

وتضمّنت المادة الثالثة عشرة مبالغة وتهويلاً حينما ربطت مصير الأمة العربية بل الوجود العربي بمصير القضية الفلسطينية. وربما كان القصد من ذلك إيلاء القضية الفلسطينية الاهتمام اللازم والبذل السخي من أجل تحقيق الأهداف الفلسطينية والعربية في التحرير.

وربما كان القصد منه بيان أن مصير البلاد العربية المحيطة بإسرائيل رهن بمصير قضية فلسطين، وأنها مهددة بوجود إسرائيل إلى جوارها. وتدعو المادة الرابعة عشرة من الميثاق الأمة العربية إلى تعبئة جميع طاقاتها العسكرية والمادية والروحية في سبيل تحرير فلسطين<sup>(٣٤)</sup>.

هذا وقد أقرّ المؤتمر الفلسطيني الأول تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، واللجنة التنفيذية لها، والمجلس الوطني الفلسطيني، وجيش التحرير الفلسطيني، والصندوق القومي الفلسطيني<sup>(٣٥)</sup>.

١٠ - حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح):  
تكوّنت حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) في السنة نفسها التي تشكلت فيها منظمة التحرير الفلسطينية، وإن كانت جذورها تعود إلى نهاية الخمسينيات من القرن العشرين. وكانت تطمح إلى أن تصبح المنظمة الفلسطينية الأولى من نوعها. فقد سعت إلى استقطاب الفلسطينيين المنتمين إلى الأحزاب والتنظيمات السياسية القومية والإسلامية وغيرها. ونظرت بعين الريبة إلى منظمة التحرير الفلسطينية وإلى تعيين أحمد الشقيري على رأسها، خشية من منافسة المنظمة لها على الساحة الفلسطينية. وقد بيّنت «فتح» آراءها السياسية في الوضع الفلسطيني والعربي وموقفها من الدول الكبرى في مذكرة قدمتها إلى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية التي عقدت في القاهرة في أيار/ مايو ١٩٦٥<sup>(٣٦)</sup>.

ركزت فتح في مذكرتها هذه على القوى الشعبية، ورفضت دعوة منظمة التحرير الفلسطينية في الاعتماد على الجيوش النظامية العربية، ومنها جيش التحرير الفلسطيني، في معركة التحرير، مؤكدة أنه «ما من قضية

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٦٦. وفيصل حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩٦٤ - ١٩٧٤ (القدس: وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، ١٩٨٠)، ص ٢٢٨ - ٢٣١.

(٣٣) حسين، المصدر نفسه، ص ٧٠.

(٣٤) حوراني، المصدر نفسه، ص ٥٦ - ٥٩. أُجريت تعديلات على الميثاق القومي الفلسطيني في الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عُقدت في القاهرة في تموز/ يوليو ١٩٦٨. فقد أُبدل عنوان الميثاق وأصبح «الميثاق الوطني الفلسطيني»، وحُدِّثت مقدمته، وزيد عدد مواده إلى ٣٣ مادة بدلاً من ٢٩ مادة. وأُجريت تعديلات طفيفة وصياغية بشأن توجه المنظمة العربي. انظر: المصدر نفسه، ص ١٣٥ - ١٣٧.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٠١ - ١٠٤.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ١٣٥ - ١٣٨.

حُلّت إلا على يد أبنائها وقواهم الثورية»، لأن «قضايا التحرير ذات مضمون شعبي»، وأن «الجيش تأتي في النهاية لتحسم الصراع، ولتضع حداً له بعد أن تكون الجماهير الثائرة قد مهدت طريق العمل»<sup>(٣٧)</sup>.

وفيما يتعلق بعلاقة القضية الفلسطينية بالقوى الثورية العربية، جاء في المذكرة «كنا وما نزال نعي ارتباطنا المصري بالثورة العربية الكبرى وبضرورة مراعاة مقتضيات الأمن العربي، فرفعنا منذ البداية شعار الجبهة العربية المساندة للثورة الفلسطينية المسلحة، وعملنا سراً وعلانية بمختلف الوسائل الشريفة لخلق هذه الجبهة». أما موقف «فتح» من الدول العربية فقد أوضحته المذكرة كما يلي: «وعينا أيضاً أن عزل الشعب العربي الفلسطيني عن ساحة المعارك الكلامية بين الدول العربية عامل هام في إيقاف الحوار الفكري بين هذه الدول، كشرط أساسي لانجلاء الرؤية أمام الأمة العربية، لترى قضية فلسطين من خلال ارتداد أبناء فلسطين إلى مكانهم الطبيعي من أرض المعركة القومية وتكتلهم في كيان ثوري مسلح». وحاولت «فتح» وضع الأنظمة السياسية العربية أمام مسؤولياتها في هذه المذكرة: «يجب أن ندرك ليس فقط أن معركة فلسطين معركة عربية مصيرية، بل أيضاً أن المساس المصري لهذه المعركة بالأمن العربي سيضع كافة الأحكام العرب أمام مسؤوليات تاريخية، تفرض عليهم عدم التخاذل، والاندفاع لتقديم كل إمكانيات كسب المعركة. وكل من يتخلف منهم أو ينحرف عن الركب العربي سيلقى ما لقيه حكام مرحلة النكبة في مصر وسورية والعراق والأردن، بشكل فوري يرفض الهزيمة ولا يقبل الماطلة ولا الخداع»<sup>(٣٨)</sup>.

وفي برنامج العمل الذي قدمته «فتح» في هذه المذكرة، طالبت برفع الوصاية العربية عن العمل الوطني الفلسطيني، وإنهاء دور القادة العرب في الانفراد في تقديم الحلول للقضية الفلسطينية، باعتبار أن الشعب

الفلسطيني هو المسؤول عن تحرير وطنه، وعلى الأمة العربية واجب مساندة كفاحه المسلح، وعلى الجيوش العربية النظامية. وتصورت «فتح» استقلالها عن المنظمات الحزبية والحركات الشعبية العربية، وعيّنت واجبها وهو دعم العمل الفلسطيني المسلح وحمايته من الأخطار والظروف المحلية التي قد تعرقه<sup>(٣٩)</sup>.

ولما قبلت مصر والأردن بمبادرة وليم روجرز، وزير الخارجية الأمريكي في حزيران/يونيو ١٩٧٠، عقد المجلس الوطني الفلسطيني، الذي كانت تهيمن عليه «فتح»، دورة استثنائية في عمان في ٢٧/٨/١٩٧٠ للنظر في مبادرة روجرز التي تضمنت عقد هدنة مؤقتة بين مصر وإسرائيل خلال حرب الاستنزاف التي شنتها مصر على إسرائيل. وقرر المجلس الوطني «أن تعمل حركة المقاومة الفلسطينية المسلحة باعتبارها انطلاقة ثورية جديدة تحررية وحدوية تقدمية لشعبنا العربي، ومن خلال هذا المجلس، على إقامة صلة تنظيمية عضوية مع جميع الحركات والهيئات الشعبية العربية التي تتبنى رفض الحلول التصفوية، ابتداء من الحركات التي تشاركنا حضور هذا المجلس بشكل يصبح معه اجتماع هذا المجلس نقطة تحول هامة تكفل لهذه الثورة الفلسطينية أن تأخذ عمقها الشعبي الصحيح»<sup>(٤٠)</sup>.

وكان من الآثار الفكرية للصراع الدامي بين منظمات العمل الفدائي الفلسطيني، وعلى رأسها «فتح»، والجيش الأردني، خلال السنوات ١٩٦٩ و١٩٧٠ و١٩٧١، وخروج المنظمات من الأردن، اهتزاز الاقتناع السائد لدى الجماهير الفلسطينية بقومية المعركة، وتعميق الميل إلى ضرورة الاعتماد على الإمكانات الفلسطينية واستقلال العمل الوطني الفلسطيني<sup>(٤١)</sup>. واتضح هذا الاتجاه في قرارات المجلس الوطني الفلسطيني في دورته التاسعة التي عقدت في القاهرة في تموز/يوليو ١٩٧١. فقد تضمنت هذه

(٣٧) المصدر نفسه، ص ١٠٧ - ١١٠.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ١١٤ - ١١٧.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٢٠.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٧٠ - ١٧١.

(٤١) المصدر نفسه، ص ١٧٢ - ١٧٣.

القرارات المطالبة بـ «الاعتراف بالثورة الفلسطينية على أنها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني وصاحبة الحق في تقرير مصيره». ولما أعلن الملك حسين في آذار/مارس ١٩٧٢ عن مشروع «المملكة العربية المتحدة» المتضمن قيام المملكة المقترحة من قطري فلسطين والأردن يربطهما اتحاد فيدرالي برئاسته، انعقد المجلس الوطني الفلسطيني في دورة استثنائية في القاهرة في نيسان/أبريل ١٩٧٢، وانهقد مؤتمر شعبي فلسطيني في الوقت نفسه ضم نحو خمسمئة شخصية تمثل مختلف الأوساط الفلسطينية، للنظر في المشروع المذكور. رفض المجلس والمؤتمر مشروع المملكة العربية المتحدة وأداناه، وتبلور في هذين الاجتماعين الاتجاه نحو استقلال العمل الوطني الفلسطيني<sup>(٤٢)</sup>.

وفي أعقاب الدورة الحادية عشرة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت بين ١٢ و١٦/١/١٩٧٣، تشكلت «الجهة الوطنية الفلسطينية» في الضفة الغربية وقطاع غزة بمبادرة من الحزب الشيوعي الفلسطيني، فضمت المنظمات الفدائية والسياسية كافة وعدداً من الشخصيات الوطنية السياسية والاجتماعية. وأكدت الجهة، في رسالتها التي وجهتها إلى اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية في ١/١٢/١٩٧٣، أي بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، حق منظمة التحرير الفلسطينية في أن تكون الممثل الشرعي الوحيد للشعب العربي الفلسطيني كله<sup>(٤٣)</sup>.

وقدمت اللجنة التنفيذية للمنظمة مشروع «البرنامج السياسي المرحلي» الذي صاغته لجنة تمثل المنظمات الفدائية السبع، إلى المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الثانية عشرة التي عقدت في ١/٦/١٩٧٤. نصّت النقاط الخامسة والسادسة والثامنة من هذا البرنامج، المؤلف من عشر نقاط، على التوجه الجديد للمنظمة التي تسيطر عليها منظمة «فتح». جاء في النقطة الخامسة «النضال مع

القوى الوطنية الأردنية لإقامة جبهة وطنية أردنية - فلسطينية هدفها إقامة حكم وطني ديمقراطي في الأردن، يتلاحم مع الكيان الفلسطيني الذي يقوم نتيجة الكفاح والنضال». ونصت النقطة السادسة على ما يلي: «تناضل منظمة التحرير لإقامة وحدة نضالية بين الشعبين وبين كافة قوى حركة التحرير العربي المثقفة حول هذا البرنامج». ويلاحظ بوضوح أن هاتين النقطتين قد جاءتا رداً على مشروع المملكة العربية المتحدة، وتحلوان من أية إشارة إلى وحدة فلسطين والأردن. أما النقطة الثامنة فقد أكدت هذا التوجه: «تناضل السلطة الوطنية الفلسطينية، بعد قيامها، من أجل اتحاد أقطار المواجهة في سبيل استكمال تحرير كامل التراب الفلسطيني وكخطوة على طريق الوحدة العربية الشاملة». والمقصود بأقطار المواجهة الدول العربية المحيطة بإسرائيل. وقد أقر المجلس الوطني هذا البرنامج<sup>(٤٤)</sup>.

وذهب وفد المنظمة إلى مؤتمر القمة العربي السابع الذي عقد في الرباط في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤، مسلحاً بهذا البرنامج، فأصدر المؤتمر قراره المشهور بالاعتراف بالمنظمة ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني<sup>(٤٥)</sup>.

وتعزز استقلال المنظمة في دورة المجلس الوطني الفلسطيني الخامسة عشرة (١١ - ١٩/٤/١٩٨١) التي عقدت في دمشق، وجاء في بيانه السياسي: «إنه لا يحق لأية دولة أن تدّعي تمثيل الشعب الفلسطيني أو التفاوض حول قضية فلسطين، أرضاً وشعباً وحقوقاً، وكل ما يخالف ذلك يعتبر لاغياً وباطلاً ولا يترتب عليه أي أثر قانوني، ولمنظمة التحرير وحدها الحق في اختيار الحل العادل والشامل الذي يضمن الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني كاملة غير منقوصة»<sup>(٤٦)</sup>.

وظلت شعارات منظمة التحرير الفلسطينية وأختامها تتضمن العبارات التالية «الوحدة الوطنية،

(٤٢) المصدر نفسه، ص ١٧٨ - ١٨٢.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٨٥ - ١٩٠.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٢٠٤ - ٢١٦.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٢١٧.

(٤٦) حسين، المصدر نفسه، ص ١٤١.

والتعبئة القومية، والتحرر»، وهي العبارات الواردة في المادة العاشرة من الميثاق الوطني الفلسطيني<sup>(٤٧)</sup>. ومع إبرام اتفاقية أوسلو مع إسرائيل في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، تخلت المنظمة عن شعاراتها هذه<sup>(٤٨)</sup>، ودخلت في نفق المفاوضات والمساومات الإسرائيلية - الأمريكية المباشرة وغير المباشرة، بدون التوصل إلى أي نتيجة لصالح الفلسطينيين حتى اليوم.

#### ١١ - المنظمات الفدائية الأخرى: بعد قيام حركة

القوميين العرب بعملياتها العسكرية ضد إسرائيل سنة ١٩٦٤ وبدء حركة التحرير الوطني الفلسطينية (فتح) أولى عملياتها العسكرية في ١/١/١٩٦٥، تولى إنشاء منظمات العمل الفدائي، ولا سيما في أعقاب هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧. وتوالت الانشقاقات في صفوفها حتى بلغ عددها عشر منظمات. ومعظم هذه المنظمات أنشأتها أحزاب سياسية، مثل «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» و«الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين - القيادة العامة» و«منظمة فلسطين العربية» بقيادة أحمد زعرور التي انشقت عنها و«جبهة النضال الشعبي». وجميع هذه المنظمات أنشأتها حركة القوميين العرب. وتبنت هذه المنظمات الأفكار القومية للحركة وتوجهاتها نحو الاشتراكية العلمية. وأنشأ حزب البعث العربي الاشتراكي في سورية «طلائع حرب التحرير الشعبية - الصاعقة» مثلما أنشأ حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق «جبهة التحرير العربية». وقد تبنت هاتان المنطمتان الفدائيتان مبادئ حزب البعث والسياسة التي انتهجها الحزب الحاكم في كل من سورية والعراق. وأنشأ جيش التحرير الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية منظمة «قوات التحرير الشعبية» في بداية سنة ١٩٦٨. وانشقت عن منظمة «فتح» «الهيئة العاملة لتحرير فلسطين» في آب/أغسطس ١٩٦٨ بقيادة

د. عمر السرطاوي. وتألفت «المنظمة الشعبية لتحرير فلسطين» في أعقاب حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧. وقد تبنت هذه المنظمة النظرية الماركسية - اللينينية، واعتبرت حركة التحرير الوطني الفلسطيني جزءاً لا يتجزأ من النضال الأممي في العالم ضد الاستعمار. وأنشأ الحزب الشيوعي الأردني «قوات الأنصار» سنة ١٩٧٠ كمنظمة فدائية<sup>(٤٩)</sup>.

انضم معظم هذه المنظمات إلى المجلس الوطني الفلسطيني بعد سنة ١٩٦٩ ومثلت في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، تحت قيادة «فتح» وهيمنتها. ولما نشأت السلطة الفلسطينية في مناطق الحكم الذاتي في الضفة الغربية وقطاع غزة، سنة ١٩٩٤ في أعقاب إبرام اتفاقية أوسلو، ودخول كوادر منظمة التحرير الفلسطينية إلى مناطق الحكم الذاتي، ظهرت قوى فلسطينية جديدة ذات توجه إسلامي مثلتها «حركة المقاومة الإسلامية» (حماس)، و«الجهاد الإسلامي» و«حزب التحرير الإسلامي». وما لبثت هذه القوى أن تحولت إلى قوى معارضة للسلطة الفلسطينية<sup>(٥٠)</sup>.

لقد انبثقت حركة «حماس» عن «جماعة الإخوان المسلمين» في الأراضي الفلسطينية المحتلة التي انحصرت نشاطها في ميدان التربية والتعبئة الإسلامية. وكانت طوال السنوات العشرين الأولى من الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة تعارض منظمة التحرير الفلسطينية معارضة غير فاعلة، إلى أن اندلعت الانتفاضة الفلسطينية الأولى في كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، وشرعت في منافسة فصائل المقاومة الفلسطينية الآنفة الذكر. واستطاعت «حماس» بسرعة أن تغير نظرة المجتمع الفلسطيني نحو الإخوان المسلمين من مقاومة الاحتلال. واعتمدت «حماس» على ثلاثة عوامل في محاولتها كسب الشرعية السياسية هي: (١) الانخراط في مقاومة الاحتلال الإسرائيلي من خلال العمليات

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٤٥٩.

(٤٨) أنيس صايغ، ١٣ أيلول (بيروت: مكتبة بيسان، ١٩٩٤)، ص ٢٠ - ٣٢.

(٤٩) «العمل الفدائي في الأردن»، (عمّان) (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠)، ص ١١، ١٣ و ١٧ - ١٨.

(٥٠) داود سليمان، السلطة الوطنية الفلسطينية في عام ١٩٩٤ - ١٩٩٥ (عمّان: مركز دراسات الشرق الأوسط؛ دار البشير للنشر

والتوزيع، ١٩٩٥)، التقرير الرقم (١٤)، ص ١١٨ - ١٥٥.

العسكرية التي قام بها جناحها العسكري «كتائب عز الدين القسام» ضد الأهداف الإسرائيلية؛ (٢) من خلال تقديم خدمات متنوعة للسكان وتغلغلها في المجتمع الفلسطيني؛ (٣) إبداء قدر معقول من البراغمية السياسية لاستيعاب الخلافات في مجتمع يعاني غياب السلطة الوطنية المركزية. ولما أجرت حركة «فتح» اتصالات مع قيادة «حماس» لضمها إلى المجلس الوطني الفلسطيني، اشترطت الأخيرة لقبول العرض أن يخصص لها ٤٠ بالمئة من مقاعد المجلس<sup>(٥١)</sup>.

ولما أجريت الانتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني في مناطق الحكم الذاتي في ٢٥/١/٢٠٠٦، حصلت «حماس» على ٧٤ مقعداً بينما حصلت «فتح» على ٤٥ مقعداً فقط. وتوزعت باقي المقاعد على القوى الأخرى كما يلي: أربعة مقاعد للمستقلين، وثلاثة مقاعد للجهة الشعبية لتحرير فلسطين، ومقعدين لكل من قائمة البديل وقائمة فلسطين المستقلة وقائمة الطريق الثالث. وفي ٢١/٢/٢٠٠٦ كلف رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، إسماعيل هنية، أبرز قادة «حماس» بتشكيل الحكومة الفلسطينية. وبعد تشكيل الحكومة الجديدة رفضت إسرائيل دفع مستحقات الضرائب والرسوم الفلسطينية التي تحصلها السلطات الإسرائيلية لحساب السلطة الفلسطينية. وتعاونت الولايات المتحدة الأمريكية مع إسرائيل لفرض حصار دولي على الحكومة الفلسطينية من أجل إسقاطها. وبدأ صراع الصلاحيات بين الحكومة والرئيس محمود عباس الذي أسفر عن إقالة حكومة هنية وتفرد «حماس» بحكم

قطاع غزة الذي واجه منذئذ حتى اليوم حصاراً دولياً وعربياً. وتألفت حكومة جديدة في الضفة الغربية برئاسة سلام فياض<sup>(٥٢)</sup>.

أما «منظمة الجهاد الإسلامي»، فقد نشأت أولى خلاياها في مطلع الثمانينيات من القرن العشرين. وتبنت منذ البداية نظرية إسلامية ثورية. وشرعت بتنفيذ عمليات مسلحة ضد الاحتلال الإسرائيلي، ولم تطرح نفسها بديلاً لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما فعلت «حماس». وقد انبثق عن منظمة الجهاد الإسلامي جماعتان صغيرتان هما: «الجهاد الإسلامي - بيت المقدس» بقيادة الشيخ أسعد بيوض التميمي، و«حركة الجهاد الإسلامي - كتائب الأقصى» بقيادة إبراهيم سربل.

وقد جمد «حزب التحرير الإسلامي» نشاطه منذ سنة ١٩٦٧، ثم استأنفه إلا في مطلع التسعينيات من القرن الماضي. وإلى جانب هذه القوى الإسلامية تكوّن حزب جديد في مناطق الحكم الذاتي هو «حزب الله» بقيادة أحمد مهنا.

أما القوى السياسية العلمانية على الساحة الفلسطينية، فتشمل «فتح»، وهي أكبر فصائل منظمة التحرير الفلسطينية، تليها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، ثم حزب الشعب الفلسطيني (وريث الحزب الشيوعي)، فالجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا)، وهو جناح بقيادة ياسر عبد ربه انفصل عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين<sup>(٥٣)</sup>.

(٥١) علي الجرباوي [وآخرون]، المعارضة الفلسطينية إلى أين؟ (نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤)، ص ٢٢ -

٢٣.

(٥٢) محسن محمد صالح، محرّر، التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٦ (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،

٢٠٠٧)، ص ٢٤ - ٤٩.

(٥٣) الجرباوي [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ١٩ - ٢١.

## ٣٨ — الاتجاهات العروبية والقومية للأحزاب الوطنية الأردنية

### علي محافظة

مريود وحسن الحكيم (من سورية) وأمين التميمي (من فلسطين). وتولى الاستقاليون المناصب العليا في الإدارة الأردنية الناشئة، بما في ذلك رئاسة ديوان الأمير<sup>(١)</sup>.

تأسس حزب الاستقلال في عمان في صيف ١٩٢١، وانتخب أعضاؤه هيئة إدارية، وزاول نشاطه العلني. وقد سعى الحزب إلى تحويل الإمارة الأردنية إلى قاعدة لتحرير سورية من الانتداب الفرنسي، وإلى جعلها نواة لدولة عربية كبرى تشمل الأقطار الشامية كلها. وبذلت حكومة طليع جهوداً في سبيل تحقيق هذا المسعى، غير أن التدخل البريطاني المباشر للحيلولة دون ذلك أدى إلى إقالتها في آب/أغسطس ١٩٢١. وتألقت حكومة مظهر رسلان التي ضمت ثلاثة من الاستقاليين هم: رشدي الصفدي وغالب الشعلان وأحمد مريود. وضمت الحكومة الثالثة برئاسة علي رضا الركابي في ١٠/٣/١٩٢٢ ثلاثة من الاستقاليين أيضاً هم: أحمد حلمي عبد الباقي وأحمد مريود وإبراهيم هاشم. استغل المعتمد البريطاني في عمان حادث الاعتداء على الجنرال غورو، المفوض السامي الفرنسي لسورية ولبنان، في ٢٣/٦/١٩٢١، لاتهام حزب الاستقلال بتدبير الحادث، وللحد من نفوذه وإخراج قادته من البلاد. وتمكن قائد الجيش الأردني الجنرال البريطاني فردريك بيك باشا والمعتمد البريطاني جون فيليبي، من طرد ثلاثة من ضباط الجيش الاستقاليين، واثنين من المدنيين، هما: الأمير عادل أرسلان وصبحي الخضراء، من

على الرغم من تأخر نمو الوعي السياسي بين الأردنيين، بسبب تدني مستوى التعليم في البلاد واقتصاره على المرحلة الابتدائية في العهد العثماني، فقد كان الاتجاه العروبي طامعاً بينهم ولدى الأحزاب السياسية التي نشأت في البلاد. وكان أول حزبين سياسيين وطنيين «حزب الاستقلال العربي»، و«حزب العهد العربي» امتداداً للحزبين اللذين تأسسا في دمشق في ظل المملكة العربية السورية ومليكيها فيصل بن الحسين (١٩١٨ - ١٩٢٠)، ويحملان الاسمين نفسيهما.

١ - حزب الاستقلال العربي: بعد احتلال القوات الفرنسية لدمشق في ٢٤/٧/١٩٢٠ والقضاء على الحكم العربي فيها، تفرق قادة حزب الاستقلال العربي، فلجأ بعضهم إلى مصر وفلسطين، وجاء بعضهم الآخر إلى شرق الأردن، لما علموا بقدوم الأمير عبد الله بن الحسين من الحجاز إلى معان في جنوب الأردن، والتحقوا بحاشيته، وكان من أبرزهم الشيخ كامل القصاب وأمين التميمي وعوني القضماني وعوني عبد الهادي ورشيد طليع وأحمد مريود وغالب الشعلان.

وعلى أثر اللقاء بين الأمير عبد الله وونستون تشرشل في أواخر آذار/مارس ١٩٢١، واتفاق عبد الله معه على تولي إمارة شرق الأردن، عهد الأمير إلى الزعيم الاستقالي رشيد طليع بتأليف أول حكومة في البلاد في ١١/٤/١٩٢١. وضمت هذه الحكومة، بالإضافة إلى رئيسها، ثلاثة من قادة حزب الاستقلال هم: أحمد

(١) علي محافظة، الفكر السياسي في الأردن منذ بداية الثورة العربية الكبرى وحتى نهاية عهد الإمارة، ١٩١٦ - ١٩٤٦ (عمان: مركز

الكتب الأردني، ١٩٩٠)، ص ٦٨.

البلاد. وقرر قائد الجيش الاستغناء عن خدمات الضباط الاستقلاليين: صبحي العمري ومحمود الهندي وحسن كحالة وعبد القادر البغدادي ومحمد مريود وهاشم الداغستاني وسعيد عمون<sup>(٢)</sup>.

وانتهزت السلطات البريطانية حوادث الاعتداء على الفرنسيين في حوران في صيف ١٩٢٤، ووجهت إنذاراً إلى الأمير عبد الله في ١٩/٨/١٩٢٤ لتصفية حزب الاستقلال وطرد قاداته من البلاد. استجاب الأمير للإنذار في اليوم التالي، وغادر البلاد أحمد مريود ونبیه العظمة وعثمان قاسم وأحمد حلمي عبد الباقي وسامي السراج. ومنذئذ لم يعد لحزب الاستقلال أي نفوذ في شرق الأردن<sup>(٣)</sup>.

**٢ - حزب العهد العربي:** حينما تألف حزب الاستقلال العربي في عمان لم ينضم إليه أعضاء جمعية العهد السابقون الذين وفدوا إلى العاصمة الأردنية. وقرر هؤلاء، في مطلع كانون الأول/ديسمبر ١٩٢١، تأليف «حزب العهد العربي»، وانتخبوا رمضان البعلبكي كاتباً عاماً له. وأعلن الحزب أن غايته السياسية هي «استقلال جميع البلاد العربية تحت إدارة الملك حسين بن علي وأنجاله»<sup>(٤)</sup>.

**٣ - جمعية الشرق العربي:** تألفت هذه الجمعية السياسية في إربد في شمال الأردن في أيار/مايو ١٩٢٣، وحددت هدفها في «استقلال سورية بحدودها الطبيعية والسعي إلى الوحدة العربية».

**٤ - حزب الشعب الأردني:** بعد تصفية حزب الاستقلال العربي سنة ١٩٢٤، واستسلام الحكومات الأردنية لسلطات الانتداب البريطانية، شعر المتنورون الأردنيون بفراغ سياسي في البلاد، فأقدموا على تأليف حزب سياسي باسم «حزب الشعب الأردني»، وحصلوا

على ترخيص له من الحكومة، وانتخب المؤسسون له هيئة إدارية من هاشم خير رئيساً، وشمس الدين سامي نائباً للرئيس، وظاهر الجقة معتمداً، ونظمي عبد الهادي سكرتيراً عاماً، وطارق سليمان أميناً للصندوق، وسليمان السوداني الروسان، وعبد المهدي الشمايلة، وتوفيق النجداوي أعضاء. وقد نصّ النظام الأساسي للحزب على «نشر المبادئ الاجتماعية والقومية الصحيحة». وعقد الحزب، بعد عام من تأسيسه، «المؤتمر الوطني الأردني الأول» في عمان في ٢٥/٧/١٩٢٨، الذي تبنت أول ميثاق وطني في البلاد، جاء في مادته الأولى أن «إمارة شرق الأردن دولة عربية مستقلة ذات سيادة بحدودها الطبيعية المعروفة». وتضمن الميثاق رفض الانتداب البريطاني على البلاد والمعاهدة الأردنية - البريطانية المبرمة في ٢٠/٢/١٩٢٨، والمطالبة بإقامة حكم نياي دستوري. وانتخب المؤتمر لجنة تنفيذية برئاسة حسين باشا الطراونة. وتحول المؤتمر إلى حزب سياسي باسم «حزب اللجنة التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني». عقد الحزب مؤتمرات خمسة بين سنتي ١٩٢٨ و١٩٣٧.

وقد أعلن المؤتمر الوطني الخامس الذي عقد في عمان في ٦/٦/١٩٣٣ عن رغبته في «توحيد الجهود مع البلاد العربية لدرء الأخطار الاستعمارية والصهيونية وتحقيق المبادئ القومية، والسعي إلى تقرير الاتحاد العربي اللامركزي على قواعد الاتفاق بين حكومات البلاد العربية المجزأة، على أن يحتفظ كل قطر بخصائصه وشكل حكومته الخاص»<sup>(٥)</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن هذا العام قد شهد قيام «عصبة العمل القومي» في لبنان وسورية والعراق فبلغت أفكارها ومبادئها شرق الأردن. وقد أصدرت اللجنة

(٢) خير الدين الزركلي، عمان في عمان: مذكرات عامين في عاصمة شرق الأردن (القاهرة: مكتبة العرب، ١٩٢٥)، ص ٥، ٨، ١١، ٤٧، ١٠٨ - ١١٢، ١٧٨ و ٢٤٤.

(٣) منيب الماضي وسليمان موسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٠٠ - ١٩٥٩ (عمان: مكتبة المحتسب، ١٩٥٩)، ص ١٦٨ و ٢٤٣.

(٤) الكرمل (حيفا)، ١١/١٢/١٩٢١.

(٥) محافظة، الفكر السياسي في الأردن منذ بداية الثورة العربية الكبرى وحتى نهاية عهد الإمارة، ١٩١٦ - ١٩٤٦، ص ٧٥ - ١٠٢، والجامعة العربية، ٨/٩/١٩٣٣ و ٩/٩/١٩٣٣.



التنفيذية للمؤتمر الوطني جريدة الميثاق ناطقة بلسانها،  
وصدر العدد الأول منها في ٦/٨/١٩٣٣<sup>(٦)</sup>.

تعرضت اللجنة التنفيذية للملاحقة والنفي والتشريد أثناء ثورة فلسطين الكبرى (١٩٣٦ - ١٩٣٩)،  
فانتقلت قيادتها إلى دمشق وعلى رأسها د. صبحي  
أبو غنيمه الذي تعاون مع اللجنة العربية العليا في  
فلسطين التي لجأ بعض قادتها إلى دمشق سنة ١٩٣٧،  
واستمر هذا التعاون حتى نهاية الحرب العالمية الثانية<sup>(٧)</sup>.

٥ - الحزب الوطني الأردني: تأسس هذا الحزب  
سنة ١٩٣٣، وأعلن في بيان نشرته جريدة الجامعة  
العربية في القدس وجريدة الكرمل في حيفا في نيسان/  
أبريل ١٩٣٣، أن شرق الأردن «هي وطن لكل عربي  
يؤمها للاستثمار الاقتصادي والعمل لتحقيق الغايات  
القومية العربية النزيهة»<sup>(٨)</sup>.

ولما أقدمت السلطات الأردنية على حل اللجنة  
التنفيذية للمؤتمر الوطني الأردني سنة ١٩٣٦، وتشرد  
أعضاؤها، ولجأ بعضهم إلى دمشق، فكر هؤلاء بتحويل  
الحزب الوطني الأردني إلى تنظيم سري. واتخذت قيادته  
العاصمة السورية مقراً مؤقتاً لها. وتألفت هذه القيادة من  
د. صبحي أبو غنيمه وعادل العظمة وسليمان السوداني  
الروسان وراشد الخزاعي وسالم الهنداوي ومحمد علي  
العجلوني. وأخذت قيادة الحزب تصدر المنشورات  
وتوزعها في المدن الأردنية، وجمعت حولها الطلبة  
الأردنيين في الجامعة السورية.

أيد الحزب توصيات لجنة التحقيق الملكية البريطانية  
(لجنة بيل) بشأن فلسطين سنة ١٩٣٧، ولا سيما  
توصيتها بتقسيم فلسطين إلى ثلاث مناطق، وضم المنطقة  
العربية منها إلى شرق الأردن، وأصدر بياناً بهذه المناسبة  
ساق فيه مختلف الحجج التي تؤيد موقفه هذا. وأصدر

الحزب سنة ١٩٣٨ كتاب ماذا ترك الأمير للأساطير  
تضمن نقداً سياسياً قاسياً للأمير البلاد عبد الله بن  
الحسين، فكان أول نقد علني للأمير من حزب سياسي  
أردني<sup>(٩)</sup>.

٦ - عصبة الشباب الأردني المثقف: سعى عدد من  
الشباب المثقف في الأردن إلى عقد مؤتمر للشباب على  
غرار مؤتمر الشباب العربي الأول الذي عقد في فلسطين  
في بداية سنة ١٩٣٢، غير أن جهودهم باءت بالفشل،  
فاتجهوا إلى تكوين تنظيم لهم في تموز/يوليو ١٩٣٣ باسم  
«عصبة الشباب الأردني المثقف». وانتخبوا هيئة إدارية لها  
من فضل الدلقموني وغالب القسوس وسليمان النابلسي  
وفوزي المفتي وعبد الحليم عباس وأديب عباسي وصلاح  
طوقان. وحددت العصبة أهدافها ومنها «العمل على إزالة  
الفوارق والعنعنات الطائفية في البلاد»، و«القيام بدور  
الوسيط بين الشبيبة الأردنية المثقفة وشبيبة الأقطار العربية  
الأخرى»<sup>(١٠)</sup>.

٧ - حزب الإخاء الأردني: تألف هذا الحزب من  
شيوخ العشائر وأعيان المدن المؤيدين للأمير عبد الله،  
وحصل على الترخيص في ٢٥/٩/١٩٣٧، واتخذ عمان  
مقرأ له، وانتخب الشيخ ماجد العدوان رئيساً له. وقد  
أوضح الحزب أهدافه في بيان أصدره في ٢٨/٩/  
١٩٣٧، ومنها «توحيد المساعي القومية مع البلاد العربية  
الأخرى في سبيل الوحدة العربية». ودعا في بيانه هذا  
إلى تعزيز الروابط السياسية والاقتصادية والثقافية بينها.  
وكان أقرب إلى تجمع لشيوخ العشائر وأعيان المدن منه إلى  
حزب سياسي<sup>(١١)</sup>.

٨ - جماعة الشباب الأحرار الأردنيين: بقي  
د. صبحي أبو غنيمه زعيماً للمعارضة السياسية الأردنية  
في المنفى بلا منازع منذ سنة ١٩٣٧ وحتى نهاية عقد  
الأربعينيات من القرن العشرين. والتف حوله الطلبة

(٦) محافظة، المصدر نفسه، ص ١١٩.

(٧) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

(٨) الجامعة العربية، ١٣/٤/١٩٣٣.

(٩) محافظة، المصدر نفسه، ص ١٢٦ - ١٢٨.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٢٥ - ١٢٦، والجامعة العربية، ١٩/٧/١٩٣٣، (النظام الأساسي لعصبة الشباب الأردني المثقف).

(١١) محافظة، المصدر نفسه، ص ١٢٨ - ١٢٩.

الأردنيون في الجامعة السورية بدمشق. وفي صيف ١٩٤٦ تكوّنت «جماعة الشباب الأحرار الأردنيين» في العاصمة السورية، وكانت نواتها مؤلفة من ضيف الله الحمود وعقاب الخصاصنة وخلف حدادين وعبد الرحمن شقير. وأصدرت الجماعة أحد عشر بياناً تناولت فيها أوضاع الأردن السيئة وسياسة حكوماتها الرديئة. وطالبت بـ «تأييد جامعة الدول العربية، وتحسين علاقة الأردن بالدول العربية، ومدّ يد العون لها، وتأييد فلسطين في كفاحها، ورفض الوطن القومي اليهودي، ومشروعات تقسيم فلسطين، وعدم الاعتراف بضم لواء الإسكندرون السوري العربي إلى تركيا، وتأييد شعوب المغرب العربي في نضالها الشريف وكفاحها المجيد من أجل استكمال سيادتها وحريتها التامة». وتحولت هذه الجماعة إلى حزب سياسي سنة ١٩٤٧ هو «الحزب العربي الأردني» الذي لم يخرج في مطالبه على ما جاء في بيانات الجماعة<sup>(١٢)</sup>.

٩ - حزب الاتحاد العربي: نواة هذا الحزب القومي العربي هي «جمعية الاتحاد العربي» التي أنشئت في القاهرة في ٢٥/٥/١٩٤٢، على يد عدد من الشخصيات المصرية برئاسة فؤاد أباطة باشا، بهدف توثيق الصلات بين البلاد العربية. وكونت هذه الجمعية نادياً لها في العاصمة المصرية يحمل اسم «نادي الاتحاد العربي» من أجل تسهيل تحقيق أهدافها. وصاغ الاتحاد «ميثاق الأمة العربية» الذي تضمن المبادئ الأساسية التالية:

١ - يؤلف العرب أمة واحدة تعيش في بقعة تمتد من المحيط الأطلسي إلى المحيط الهندي، توحيدها الأصول الواحدة والتاريخ المشترك والإرادة الواحدة.

٢ - ترفض الأمة العربية الاستعمار بجميع أشكاله.

٣ - تستنكر الأمة العربية الاستعمار الصهيوني في فلسطين وتسعى إلى مقاومته بكل الوسائل.

٤ - لا يسمح لأي شعب عربي أن يمارس سياسة خاصة تتعارض والمصلحة العامة للأمة العربية. وليس لأي شعب عربي حق في أن يقيم مع أي

شعب آخر تعاوناً يضر بمصالح شعب عربي آخر.

٥ - تعتبر صديقة للعرب كل دولة أو منظمة سياسية تظهر ودها وتعاطفها مع الأمة العربية وتساندها وترع لمساعدتها، ويعتبر عدواً للعرب كل من يقف في طريق الأمة العربية أو يحرض عليها ويستعمل العنف ضدها.

٦ - تحتفظ الشعوب العربية، في نطاق الوحدة، بخصائصها ومزاياها، وكل شعب عربي شقيق للشعوب العربية الأخرى، يساندها ويهرع لمساعدتها ويطالب بحريتها التامة وحققها في تقرير مصيرها.

٧ - تتطلع الأمة العربية نحو وحدتها الثقافية والاقتصادية.

٨ - ليس للوحدة العربية شكل محدد للحكم ولا نظام معين من أنظمة الحكم الدولية يفرض على الشعوب العربية. ولهذه الشعوب أن تختار بحرية شكل الوحدة التي تريدها.

٩ - الحرب بين الشعوب العربية محظورة، وكل نزاع بينها تتم تسويته بالتحكيم.

١٠ - الوحدة العربية ليست موجهة ضد أي أمة وإنما تستهدف صون السلم العالمي<sup>(١٣)</sup>.

قام وفد من الهيئة الإدارية للاتحاد برئاسة فؤاد أباطة بزيارة العاصمة الأردنية في ٢٤/٥/١٩٤٥، وحصل على موافقة الأمير عبد الله بإنشاء فرع الاتحاد في عمان. وصرح أباطة عند مغادرته الأردن بقوله: «الاتحاد هيئة شعبية قومية لا تمتّ بصلة إلى أي حزب سياسي، ولا تتأثر بأي مؤثر ولا بهيئة من الهيئات مهما يكن نوعها وهدفها إلا بالمصالح القومية العربية. والغرض من إنشاء هذه الاتحادات في كل عاصمة عربية هو أن يكون لصوت الشعب العربي صده عند الاقتضاء، حيث يقتضي صالح العروبة أن يكون، بدون تفرقة بين قبيل وآخر، وفقاً لرغبات كل قطر عربي، وليكون قوة شعبية

(١٢) محمد سيف الدين العجلوني، معركة الحرية في شرق الأردن (دمشق: مطبعة جودة بابل، ١٩٤٧)، ص ١٦٤ و ٢٣٦ - ٢٨١.

(١٣) علي محافظة، موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ - ١٩٤٥، مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ١ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٥١ - ١٥٣.

تستند إليها الحكومات العربية في مباحثاتها حول الغاية المنشودة». وتولى رئاسة فرع الاتحاد في عمان د. يوسف عز الدين. وقام هذا الفرع بنشاط سياسي خلال السنوات التي سبقت الحرب العربية - اليهودية سنة ١٩٤٨<sup>(١٤)</sup>.

١٠ - مكتب الوحدة العربية: أنشئ هذا المكتب على مثال «الاتحاد العربي»، ولكنه اقتصر على أقطار الهلال الخصيب، وكانت له ثلاثة فروع في بغداد ودمشق وعمّان. وغايته السعي، على الصعيدين الشعبي والرسمي، إلى تحقيق الوحدة العربية بين الأقطار الشامية والعراق. أنشئ فرع عمان في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٥. وضمت هيئته الإدارية هاشم خير رئيساً، وماجد العدوان نائباً للرئيس، ود. عبد الرحمن فرعون أميناً للسر، وصبري الطباع أميناً للصندوق، وسعود النابلسي وعيسى العوض ومثقال الفايز أعضاء<sup>(١٥)</sup>.

يلاحظ بوجه عام أن الأحزاب السياسية التي نشأت في عهد الإمارة (١٩٢١ - ١٩٤٦) كانت مجرد تجمعات تضم شيوخ العشائر وأعيان المدن الذين لا تسمح ثقافتهم السياسية والعامة لهم بممارسة الحياة الحزبية بمفهومها العصري. واتسمت هذه الأحزاب بالانقسامات وقصر العمر، ومعظمها حل نفسه قبل أن تقدم السلطات الرسمية على ذلك. ولذا كان تأثير هذه الأحزاب ضعيفاً جداً في الحياة السياسية الأردنية، ولم تساهم في نشر الوعي السياسي بين جماهير الفلاحين وحرفيي المدن وتجارها.

وكان لرأس الدولة الأردنية ومؤسسها عبد الله بن الحسين توجهه العروبي الواضح. واعتبر نفسه وريثاً لوالده الحسين بن علي، قائد الثورة العربية الكبرى (١٩١٦ - ١٩٢٥). ولذا ما انفك يدعو إلى نهوض العرب ووحدتهم في مقالاته الصحفية ومؤلفاته، التي حلل، من خلالها، العوامل التي أدت إلى يقظة العرب

القومية، والدوافع التي حدت بهم إلى الثورة على الأتراك. وأكد التوافق التام بين العروبة والإسلام، وأن العرب أجدر من غيرهم بحمل رسالة الإسلام. وبيّن ضرورة الوحدة العربية ومخاطر التجزئة السياسية على الأمة العربية. وكان تركيزه على وحدة بلاد الشام أولاً ثم اتحادها مع العراق<sup>(١٦)</sup>.

وكان محمد الشريفي، الذي تولى مناصب مهمة عديدة في الأردن، قد ساهم في نشر الفكر القومي العربي في العشرينيات والثلاثينيات من خلال المقالات التي نشرها في صحف فلسطين والأردن<sup>(١٧)</sup>.

١١ - حزب النهضة العربية: أعلن الأردن استقلاله السياسي بعد أن أبرم المعاهدة الأردنية - البريطانية في ٢٢/٣/١٩٤٦، وأعلن في الوقت نفسه قيام «المملكة الأردنية الهاشمية» في ٢٥/٥/١٩٤٦. في ظل العهد الجديد سمحت الحكومة الأردنية بترخيص حزبين سياسيين جديدين هما «حزب النهضة العربية» و«حزب الشعب الأردني» في ٧/٥/١٩٤٧. أما الحزب الأول فقد نصّ نظامه الأساسي على أن غايته «العمل على تحقيق الأماني القومية وأهداف الثورة الكبرى». وتألّفت هيئته الإدارية من هاشم خير رئيساً، وعبد الله الكليب الشريدة وكيلاً للرئيس، وصبحي زيد الكيلاني سكرتيراً، وسليم البخيت أميناً للصندوق. وضم في عضويته معظم شيوخ العشائر وأعيان المدن الأردنية. دعا الحزب إلى وحدة الأقطار الشامية في مؤتمر عقد في عمان في ١٢/٩/١٩٤٧. تولى رئاسة الحزب إسماعيل البلبيسي في ١/٩/١٩٤٨، بعد وفاة رئيسه هاشم خير. وظل الحزب يواصل نشاطه حتى أواخر سنة ١٩٥٠ حينما حل نفسه. وكان للحزب جريدتان تنطقان بلسانه هما: جريدة الجهاد سنة ١٩٤٨ وجريدة النهضة (١٩٤٩ - ١٩٥٠). ولم يختلف هذا

(١٤) الجزيرة (عمّان)، ٢٨/٥/١٩٤٥.

(١٥) الجزيرة، ١٢/١٠/١٩٤٥.

(١٦) انظر: عبد الله بن الحسين: الأمالي السياسية (عمّان: مطبعة خليل نصر، ١٩٣٩)؛ من أنا: مؤلف يتحدث عن العرب قديمهم وحديثهم (عمّان: [د. ن.، ١٩٤٠)؛ مذكراتي (القدس: مطبعة بيت المقدس، ١٩٤٥)، وبين المنشور والمنظوم. وجميع هذه المؤلفات جمعت في: الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين، ط ٢ (بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٩).

(١٧) محافظة، الفكر السياسي في الأردن منذ بداية الثورة العربية الكبرى وحتى نهاية عهد الإمارة، ١٩١٦ - ١٩٤٦، ص ٢٦٤ - ٢٧٨.

الحزب في بنيته الاجتماعية عن أحزاب عهد الإمارة<sup>(١٨)</sup>.

**١٢ - حزب الشعب الأردني:** نص القانون الأساسي لهذا الحزب على أنه يسعى إلى النهوض بالأردن سياسياً واقتصادياً وثقافياً واجتماعياً، كما يسعى إلى توثيق العلاقات مع الأقطار المجاورة. وانتخب الحزب عبد المهدي الشماليه رئيساً، وذوقان الحسين العواملة أميناً للسر، وعيسى العوض أميناً للصندوق. وضم الحزب شيوخاً للعشائر وأعياناً في المدن، فكان ممثلاً في بنيته الاجتماعية لحزب النهضة العربية. وأصبحت مجلة الرائد لصاحبها المحامي أمين أبو الشعر، ناطقة بلسان الحزب. وقام الحزب بنشاط كثيف، مما أثار الحكومة التي قررت حله في ٧/٧/١٩٤٧ وتعطيل مجلة الرائد.

عاد الحزب للنشاط ثانية بعد ترخيص جديد له في ١٥/١٠/١٩٥٢ برئاسة عبد المهدي الشماليه، وتولى منصب نائب الرئيس سليمان السوداني الروسان، ومنصب السكرتير والمحاسب عيسى العوض. ولم يعمر الحزب طويلاً، إذ انحل بسبب بنيته العشائرية<sup>(١٩)</sup>.

**١٣ - حزب الاتحاد الوطني:** تأسس هذا الحزب في عمان في ١٧/١١/١٩٥٢. وضمت هيئته المركزية فلاح المدادحة، وحسن اليوسف، ومحمد السعد البطاينة، وسليمان الخليل، وعبد الله الكليب الشريدة، وفهمي العلي، وصبحي زيد الكيلاني. نص النظام الأساسي للحزب على أن غايته السعي في سبيل توطيد أركان استقلال الشعب الأردني، وتثبيت دعائم حريته، واستكمال وسائل نهضته، ورفع مستواه الاجتماعي والثقافي والاقتصادي، والعمل لتحقيق وحدة الأقطار العربية. ولم يكن لهذا الحزب ولسابقيه من الأحزاب في عهد الاستقلال أثر يذكر في الحياة السياسية للبلاد<sup>(٢٠)</sup>.

**١٤ - حزب الأمة:** اختلف هذا الحزب عما سبقه من أحزاب بأنه تألف من أنصار رئيس الوزراء السابق

سمير الرفاعي، وحصل على الترخيص في ٧/٧/١٩٥٤. تألفت لجنته التنفيذية من سمير الرفاعي رئيساً، وعبد المهدي الشماليه نائباً أول للرئيس، وكامل عريقات نائباً ثانياً للرئيس، وعبد الرحمن السكسك سكرتيراً عاماً، ووحيد العوران مساعداً للسكرتير العام، وموسى الكيالي محاسباً عاماً. بين الحزب أن من أهدافه تحرير الوطن العربي تحريراً كاملاً من الاستعمار والنفوذ الأجنبي، والسعي إلى استرداد الجزء المغتصب من فلسطين. لم يدم الحزب طويلاً، فقد قررت لجنته التنفيذية حله في ١٤/١١/١٩٥٤ بسبب عجزه عن أداء واجباته نحو الشعب وممارسة أعماله المشروعة بحرية وسهولة، كما جاء في بيان لجنته التنفيذية<sup>(٢١)</sup>.

**١٥ - الحزب العربي الدستوري:** تأسس هذا الحزب في عمان في ٢/٤/١٩٥٦ من أنصار رئيس الوزراء السابق توفيق أبو الهدى. ضمت هيئته التأسيسية رياض المفلح، وأحمد الطراونة، وسليم البخيت، وأنور نسيبة، وأنطون عطا الله وكامل عريقات. وتضمن نظامه الأساسي سعي الحزب إلى تحقيق الوحدة العربية، واسترداد الجزء المغتصب من فلسطين، وتحرير الوطن العربي. وحل هذا الحزب مع بقية الأحزاب السياسية في نيسان/أبريل ١٩٥٧.

تعطلت الحياة الحزبية في الأردن منذ نيسان/أبريل ١٩٥٧ حتى صدور قانون الأحزاب السياسية في آب/أغسطس ١٩٩٢. وحظر نشاط جميع الأحزاب السياسية طوال هذه الفترة، باستثناء جماعة الإخوان المسلمين التي مارست نشاطها بحرية ويسر<sup>(٢٢)</sup>.

### ● استئناف الحياة الحزبية

في نيسان/أبريل ١٩٨٩، بدأت أحداث العنف في معان والكرك والسلط احتجاجاً على قرارات الحكومة بزيادة أسعار المشتقات النفطية والمواد الغذائية

(١٨) الماضي وموسى، تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٠٠ - ١٩٥٩، ص ٤٣٥ - ٤٣٦.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٤٣٦ - ٤٣٩.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٥٩٧ - ٥٩٨.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٦٠١.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٦٠١ - ٦٠٢.

ورسوم تسجيل وترخيص السيارات. واستمرت هذه الأحداث لمدة أسبوع واحد، كان من نتائجها انفتاح سياسي، بدأ بإجراء انتخابات نيابية حرة ونزيهة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩، وتأليف لجنة تمثل مختلف التيارات السياسية والاجتماعية في البلاد لصياغة ميثاق وطني، برئاسة أحمد عبيدات. وأنجزت اللجنة مهمتها وقدمت الميثاق في ٣١/١٢/١٩٩٠، ونال إجماعاً شعبياً عليه في مؤتمر شعبي ترأسه الملك حسين في ٩/٦/١٩٩١. وتلاه صدور قانون الأحزاب السياسية في آب/أغسطس ١٩٩٢<sup>(٢٣)</sup>.

تقدم المواطنون الأردنيون لتأليف الأحزاب السياسية حتى تجاوز عددها الثلاثين حزباً. وإذا استثنينا الأحزاب القومية التي تناولناها فيما سبق، فإن الأحزاب الوطنية ذات التوجه العروبي هي التالية:

#### ١٦ - حزب التجمع الأردني: حصل هذا الحزب

على الترخيص في ٢/١٢/١٩٩٢. وانتخب مكتباً سياسياً برئاسة مجحم الخريشة، وحصل على ترخيص لصحيفة ناطقة بلسان الحزب باسم صوت الأردن صدر منها العدد الأول فقط في أيار/مايو ١٩٩٤. يعتبر الحزب «الشعب الأردني جزءاً من الأمة العربية، دينه الإسلام، وهويته عربية إسلامية، ومنطلقاته إنسانية»<sup>(٢٤)</sup>.

#### ١٧ - حزب الوحدة الشعبية (الوحدويون): نال

هذا الحزب الترخيص في ٧/١٢/١٩٩٢، وانتخب طلال الرمحي أميناً عاماً للحزب ولجنة تنفيذية. من أهداف الحزب، كما جاءت في المادة الثامنة من نظامه الأساسي:

«١ - الوحدة العربية ضرورة تاريخية حتمية، وهي قدر الحزب.

٢ - فكر الثورة العربية الكبرى وحركة التحرر العربي يجسدان مطامح الأغلبية الساحقة من شعبنا.

٣ - النضال من أجل الوحدة العربية هو نضال وطني ومصيري يلتقي مع نضال كل الشعوب.

٤ - رفض التجزئة، ورفض كل ما نشأ من هذا الواقع من مفاهيم خاطئة وقيم مغلوطة.

٥ - إقامة دولة الوحدة دولة عربية ديمقراطية يسود فيها القانون، ويتم ضمان الحريات العامة وتوفير الظروف الموضوعية لبناء الإنسان الحر والوطن الحر.

٦ - إعادة بناء الإنسان العربي بناء يصبح فيه المواطن مؤمناً بقيم وتراث أمته من أجل تحقيق الوطن العربي والمجتمع العربي الجديد الذي يقوم على الديمقراطية ويوفر الحرية والكرامة والعدل للجميع»<sup>(٢٥)</sup>

١٨ - حزب العهد الأردني: تأسس هذا الحزب في عمان في ٧/٢/١٩٩٢، وانتخب الفريق الركن المتقاعد المهندس عبد الهادي المجالي أميناً عاماً له. ولم يرد في نظامه الأساسي ما يشير إلى توجهه العروبي<sup>(٢٦)</sup>. ولكن الأمين العام للحزب أكد في محاضرة ألقاها في منتدى عبد الحميد شومان بعمان في ٤/٥/١٩٩٨ أن «الحزب لا يؤمن بالوطنية المغلقة على هموم الوطن، وإنما يؤمن بأن الأردن جزء من الأمة العربية»<sup>(٢٧)</sup>.

١٩ - حزب التقدم والعدالة: حصل هذا الحزب على الترخيص من السلطات الأردنية في ٢٧/١/١٩٩٣. وكان مؤسسه عدنان أبو عودة، الذي كان يشغل آنذاك منصب المستشار الخاص للملك حسين. وقد انتخب مؤسسو الحزب علي فريد السعد أميناً عاماً له. تضمن النظام الأساسي للحزب التأكيد أن «الأردن

(٢٣) علي محافظة، الديمقراطية المقيدة: حال الأردن، ١٩٨٩ - ١٩٩٩ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١)، ص ٦٩ -

١١٩.

(٢٤) الأحزاب السياسية الأردنية (عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات، ودار سندباد للنشر، ١٩٩٧)، ص ١٨٥ - ١٨٧.

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٨٩ - ١٩١.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٩٣ - ١٩٤.

(٢٧) عبد الرؤوف الروابدة [وآخرون]، الأحزاب والتعددية السياسية في الأردن (بيروت: مؤسسة عبد الحميد شومان؛ المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩)، ص ٧٩ - ٩٣.

جزء من الأمة العربية، يشاركها في الآمال والآلام»<sup>(٢٨)</sup>.

٢٠ - حزب اليقظة: بدأ هذا الحزب نشاطه بعد أن حصل على الترخيص في ١٤/٢/١٩٩٣ وانتخب الصيدلاني عبد الرؤوف الروابدة أميناً عاماً له. لم يرد في أهداف الحزب ما يشير إلى العروبة أو الوحدة العربية، غير أن أمينه العام أكد في محاضرة ألقاها في منتدى عبد الحميد شومان بعمّان في ٢/٣/١٩٩٨ أن «الأردن كان على الدوام - وهذا من مظاهر اعتزازنا وافتخارنا كأردنيين - قطراً عربياً لا يتفوق على نفسه ولا يضع شؤوننا الذاتية في سلم أولوياته»<sup>(٢٩)</sup>.

٢١ - الحزب الوحدوي العربي الديمقراطي (وعد): رخص لهذا الحزب في ١٧/٢/١٩٩٣، وانتخب مؤسسوه الصيدلاني أنيس المعشر أميناً عاماً. ومن بين أهداف الحزب «العروبة والإسلام كيان الأمة وهويتها وأساس حضارتها ووحدتها، وهما مصدر أمجادها ومبعث اعتزازها، والأمة العربية أمة واحدة ومصيرها مرهون بوحدتها». و«الأردن جزء من الوطن العربي وشعبه جزء من الأمة العربية، يؤمن بوحدتها ويعمل على تحقيقها، وأن ثروات الأمة العربية مسؤولية قومية يجب الحفاظ عليها والدفاع عنها، والمصلحة القومية العليا للأمة هي المعيار الوحيد الذي يقاس عليه مختلف المواقف القطرية»<sup>(٣٠)</sup>.

٢٢ - حزب الجماهير العربي الأردني: حصل هذا الحزب على الترخيص في ٢٧/٥/١٩٩٣، وانتخب عبد الخالق شتات أميناً عاماً له. من مبادئ الحزب إيمانه «بأن الوحدة العربية الشاملة قابلة للتحقق التدريجي من خلال عاملين أساسيين وهما: التكامل الاقتصادي بين الأقطار العربية، والديمقراطية، فالحزب يؤمن بأن الحرية والديمقراطية يجب أن تسبقا الوحدة العربية»<sup>(٣١)</sup>.

٢٣ - حزب الوطن: نال هذا الحزب الترخيص في ١٤/٦/١٩٩٣، وانتُخب حكم خير أميناً عاماً له. وجاء في مبادئ الحزب «أن الحضارة العربية الإسلامية هي ثقافتنا وتقاليدنا وتاريخنا وحضارتنا، وهي مصدر تصورنا للأشياء ومبدأ تعاملنا مع الآخرين»، و«أن الوحدة العربية حقيقة راسخة لأنها تجمع وحدة الفكر واللغة والحضارة المشتركة والعادات والتقاليد والمفهوم الأخلاقي، وينبع بالتالي تصور الحرب من إيمانه بالوحدة العربية، على أسس عادلة وديمقراطية»<sup>(٣٢)</sup>.

هذه الأحزاب الثمانية السابقة الذكر، على اختلاف توجهاتها العروبية والقومية، كانت من الضعف والتشتت بحيث لم يكن لأي منها بمفرده أي تأثير فاعل في الحياة السياسية الأردنية. وهذا ما أكدته معظم قادتها، في محاضراتهم وأحاديثهم الصحفية، وشعروا أن مبادئها وأهدافها متشابهة، فقرروا دمجها جميعاً في حزب سياسي واحد هو «الحزب الوطني الدستوري» في أيار/مايو ١٩٩٧.

٢٤ - الحزب الوطني الدستوري: بعد دمج الأحزاب الثمانية حصل الحزب الجديد على الترخيص في ٦/٥/١٩٩٧. وانتُخب الفريق الركن المتقاعد المهندس عبد الهادي المجالي أميناً عاماً للحزب. وضم مكتبه التنفيذي الأمراء العامين للأحزاب المندجة وغيرهم من القيادات السياسية. وقد أكد الحزب في مبادئه العامة الانتماء القومي بالتأكيد أن «الأردن جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وأن الوحدة العربية هي الحقيقة الثابتة لحماية الأمة وضمان تطورها، وأخذ موقعها المتميز على المستوى الدولي والإنساني، وصون سيادتها وبناء حضارتها وحماية حقوقها وثرواتها». ويرى الحزب أن الحالة القطرية مرحلة على طريق الوحدة العربية التي يتم العمل لصياغة مشروعاتها وإقامة مؤسساتها بالتدرج على

(٢٨) الأحزاب السياسية الأردنية، ص ١٩٥ - ١٩٧، وزيد حمزة، بين الطب والسياسة: مذكرات (عمّان: أمانة عمان الكبرى - مديرية الثقافة، ٢٠١٠)، ص ٢٣٦ - ٢٤٠.

(٢٩) المصدران نفسهما، ص ١٩٩ - ٢٠١، وص ٤١ - ٤٦ على التوالي.

(٣٠) الأحزاب السياسية الأردنية، ص ٢٠٣ - ٢٠٥.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٢٠٧ - ٢٠٩.

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٢١١ - ٢١٣.

الأردني. بقي من الأحزاب الوطنية الأحزاب التالية :

٢٥ - حزب المستقبل : حصل هذا الحزب على الترخيص في ٨ / ١٢ / ١٩٩٢ ومقره عمان، وانتُخب أمينه العام سليمان عرار الذي خَلَفَهُ عبد السلام فريجات وآخرون. ومن مبادئ الحزب «الإيمان بأن وطن الأمة الكبير هو ملك لأبنائها على التخصيص، وفق القواعد المشروعة»<sup>(٣٤)</sup>.

ومن هذه الأحزاب «حزب الأحرار» الذي حصل على الترخيص في ٢٦ / ١٠ / ١٩٩٤ ، و«حزب السلام الأردني» الذي حصل على الترخيص في ١٧ / ٦ / ١٩٩٦ ، و«حزب الأمة» وأحزاب أخرى عديدة لا أثر لها في الحياة السياسية الأردنية، وتخلو أنظمتها الأساسية ومبادئها من أي توجه عروبي أو قومي<sup>(٣٥)</sup>.

قاعدة من الديمقراطية والتعددية واحترام الرأي في كل قطر، وإقامة المشاريع التي توحد المصالح»<sup>(٣٣)</sup>. ويعد هذا الحزب ثاني الأحزاب الأردنية من حيث النفوذ والتأثير في الحياة السياسية الأردنية بعد «حزب جبهة العمل الإسلامي»، وقد تقدم على الحزب الأخير في السنوات الأخيرة. وله حضور واضح في المجالس النيابية منذ سنة ١٩٩٧ وحتى سنة ٢٠٠٩.

أما الأحزاب السياسية الأخرى فمنها الأحزاب الإسلامية، مثل «حزب جبهة العمل الإسلامي» و«حزب التحرير الإسلامي» المحظور النشاط، وأحزاب قومية كحزب البعث في سورية وحزب البعث في العراق والأحزاب المنشقة عنهما، وقد تناولناها فيما سبق، والأحزاب اليسارية المنبثقة عن الحزب الشيوعي

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٤٣ - ١٥٥.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ١٥٩ - ١٦١.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٦٥ - ١٨٢.

## ٣٩ — الجوانب القومية والعروبية في حركة «فتح»

ماجد كيالي

### - ١ -

من قناعة مفادها بأن الشعب الفلسطيني «هو صاحب الحق الطبيعي والشرعي في فلسطين وهو ذو شخصية مستقلة، ويملك وحده حق تقرير مصيره واستلام زمام قضيته دون وصاية أو تبعية أو توجيه»<sup>(٣)</sup>. وتأسيساً على ذلك سعت «فتح»، أيضاً، إلى تعميم وجهة نظرها في الساحة الفلسطينية، حيث طالبت (في مذكرة بعثت بها إلى الدورة الثانية للمجلس الوطني الفلسطيني)، بالعمل على «إنهاء الوصاية على العمل الفلسطيني وإنهاء دور المسؤولية العربية في الانفراد بتقديم حلول للقضية الفلسطينية»<sup>(٤)</sup>.

الملاحظ أن هذه المقولات لطالما تكررت في مجمل خطابات وأدبيات هذه الحركة، التي كثيراً ما أبدى قياديوها حساسية عالية إزاء الوصاية الرسمية العربية على قضية فلسطين، بالنظر إلى التجربة التي اختزنتها ذاكرتهم. وهذا، مثلاً، خالد الحسن يتذكر حادثة نفي الحاج أمين الحسيني من وطنه، حيث كان مقيماً في غزة، إلى القاهرة، باعتبارها «جسدت الاستيلاء العربي على القيادة الفلسطينية وتجميدها، وبذلك أصبح الشعب الفلسطيني في فراع قيادي تشرف على حركاته وسكناته ومعيشتهم وزارات الداخلية في العالم العربي»<sup>(٥)</sup>.

نشأت حركة «فتح» في أواخر خمسينيات<sup>(١)</sup> القرن الماضي، ولكنها لم تعلن عن نفسها إلا في الأول من كانون الثاني/يناير ١٩٦٥، أي مع بداية انطلاقة عملياتها الفدائية ضد إسرائيل، والتي تم التأريخ لها، فيما بعد، باعتبارها بداية انطلاقة الكفاح المسلح الفلسطيني.

ومنذ بداياتها الأولى قدمت «فتح» نفسها باعتبارها حركة وطنية فلسطينية، تسعى إلى تخليص الإرادة الفلسطينية من الوصاية العربية، وإبراز الكيانية السياسية لشعب فلسطين، الذي اعتبرته «الممثل الرئيس للقضية الفلسطينية، لأنه وحده هو الذي يمثل المأساة ويواجهها...» لذا فإنه «لا يحق لأية دولة عربية بأن تقول بأنها تمثل عرب فلسطين فعرب فلسطين لا يمثلهم إلا أبناء فلسطين»<sup>(٢)</sup>، وفي ذلك فقد احتلت مسألتا الكيانية والاستقلالية مكانة مركزية في الفكر والممارسة السياسيين لحركة «فتح»، بل إنهما طبعتا هذه الحركة بطابعهما، طوال مسيرتها الطويلة.

وقد انطلقت «فتح» في التعاطي مع هاتين المسألتين

(١) لمزيد من التفاصيل، انظر: الموسوعة الفلسطينية، رئيس التحرير عبد الهاشم هادي وأنيس صايغ، ٢ في ١٠ ج (بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤ - ١٩٩٠)، ق ١: القسم العام، ج ٢، ص ٢٠٤ - ٢١٠.

(٢) ناجي علوش، «فكر حركة المقاومة الفلسطينية»، في: المصدر نفسه، ق ٢، ج ٣: ص ٩١٥، وفلسطيننا، العدد ٦ (آذار/مارس ١٩٦٠)، ص ١١.

(٣) «من النظام الأساسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»: المبادئ والأهداف والأسلوب (المادة الرقم ٢)،» الموقع الإلكتروني الرسمي لحركة فتح على شبكة الإنترنت، < <http://www.fatehorg.ps/arabic/index.php?action=pages&id=4> >.

(٤) علوش، المصدر نفسه، ص ٩٢٤، نقلاً عن: الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٥ (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٥)، ص ٢٥٠ - ٢٥٤.

(٥) خالد الحسن، «فكر حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح»، في: الموسوعة الفلسطينية، ق ٢، ج ٣، ص ٩٨٤.



القطر أولاً. وعند «فتح» فإن «النضال القومي لتحقيق الأهداف القومية لا يتم إلا من خلال الواقع القطري، إن ممارسة الإنسان العربي لنضاله الثوري من خلال قطره الذي يعيش فيه يزيده عطاء وقدرة ونمواً في الوعي»<sup>(٦)</sup>.

على هذا الأساس استنتجت «فتح» بأن «النضال القطري الفلسطيني المسلح هو نقطة البداية في تصفية الاحتلال الصهيوني»، وأن هذا القول «يتمشى مع كون الشعب الفلسطيني صاحب الدور الطليعي في معركة فلسطين»، وأن «اضطلاع الشعب الفلسطيني بدوره الطليعي بشكل إرادي حرّ سيجعل الأمة العربية تستيقظ وتعبئ جهودها»<sup>(٧)</sup>. كذلك رأت «فتح» أن «العمل على إبراز الشخصية الفلسطينية بمحتواها النضالي الثوري في الحقل الدولي... لا يتعارض ولا يتناقض مع الارتباط المصري بين الأمة العربية والشعب الفلسطيني»<sup>(٨)</sup>.

### - ٣ -

عموماً، شرحت نصوص مبادئ حركة «فتح»<sup>(٩)</sup> رؤية هذه الحركة للعلاقة بين البعدين الوطني والقومي للقضية الفلسطينية وعلاقة الشعب العربي بأمتة العربية، حيث نصّت المادة الأولى، على أن «فلسطين جزء من الوطن العربي والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية وكفاحه جزء من كفاحها». واعتبرت المادة الثالثة أن «الثورة الفلسطينية طليعة الأمة العربية في معركة تحرير فلسطين». وجاء في المادة الخامسة أن «معركة تحرير فلسطين واجب قومي تسهم فيه الأمة العربية بكافة إمكانياتها وطاقاتها المادية والمعنوية». وأكدت المادة السادسة أن «العلاقة مع الجماهير العربية هي علاقة استراتيجية. ولا بد من تشديد التلاحم مع حركات التحرر الوطني العربية والقوى الوطنية والتقدمية العربية». مع ذلك فإن (المادة ١٨) أكدت «الاعتماد على

لكن تركيز «فتح» على الكيانية واستقلالية القرار الفلسطينيين، لم يعن أن هذه الحركة استبعدت تماماً البعد العربي للقضية الفلسطينية، إذ إنها حرصت على شرح نظريتها الخاصة للعلاقة بين البعد الوطني (القطري) والبعد القومي لهذه القضية. ولا بد من التنويه هنا إلى أن ظهور «فتح» شكّل، في حينه، ميلاً معاكساً للتيار القومي السائد في المنطقة العربية، الذي كان يتزعمه آنذاك الرئيس الراحل جمال عبد الناصر، ما صعب من وضعها، وجعلها في سجال مع مثلي التيار القومي.

على أية حال فقد ردّت «فتح» على اتهامها بالقطرية، بقولها: «البعض يرى أن العمل على أساس قطري سيقود النضال إلى الإقليمية الضيقة... ومن شأنه أن يكرس التجزئة ويضرب الأهداف القومية. والحقيقة أن احتمال انحراف النضال القطري عن أهدافه القومية وارد... والشرط الأساسي لعدم انحراف النضال القطري عن أهدافه هو التزامه الواعي في حدود الإطار التحرري، بمعنى أن يحرر القطر نفسه من العوائق التي تحول بينه وبين اللقاء مع الأقطار الأخرى لتحقيق الوحدة والعدالة الاجتماعية». بمعنى أن «فتح» ميزت بين النضال من أجل الوحدة والعدالة الاجتماعية وبين عملية النضال ضد الاستعمار. فإذا «كان القطر مستعمرًا فلا بد أن يخوض قبل كل شيء معركة التحرر من الاستعمار، وإن كان القطر مستقلاً فلا بد أن يخوض معركة الخلاص من الرجعية... إن مهمة النضال القطري محدودة بإطار الحرية، لأن الوحدة والعدالة الاجتماعية بمفهومهما الثوري الشامل لا تتحققان على أساس قطري، ولا بد أن يكون الوطن العربي إطارهما الواسع، أما التحرر ففي الإمكان أن يتم على أساس قطري... إن تحمّل مسؤولية النضال القطري يقع على عاتق القوى الثورية في ذلك

(٦) حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، من منطلقات العمل الفدائي، دراسات وتجارب ثوري؛ ١ (عمّان: الحركة، [١٩٦٦])، ص ٤٥ - ٤٧.

(٧) حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، تحرير الأقطار المحتلة وأسلوب الكفاح ضد الاستعمار المباشر، دراسات وتجارب ثورية (حركة التحرير الوطني الفلسطيني)؛ ٨ (عمّان: الحركة، [١٩٦٦])، ص ٢٢ - ٢٣.

(٨) «من النظام الأساسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»: المبادئ والأهداف والأسلوب (المادة الرقم ٢)»، المادة الرقم (٢١).

(٩) المصدر نفسه، والحسن، «فكر حركة التحرير الوطني الفلسطيني فتح»، ص ١٠٠٦ - ١٠٠٧.

الشعب الفلسطيني كطليعة وأساس وعلى الأمة العربية كشريك في المعركة وتحقيق التلاحم الفعلي بين الأمة العربية والشعب العربي الفلسطيني بإشراك الجماهير العربية في المعركة من خلال الجبهة العربية الموحدة».

أما بالنسبة إلى العلاقة مع الدول العربية، فأشارت «فتح» في (المادة ٢٣) إلى أنها تستهدف «تطوير الجوانب الإيجابية في مواقف هذه الدول بشرط ألا يتأثر بذلك الكفاح المسلح واستمراره وتضاعفه». كما طالبت في (المادة ٢٦) بـ «عدم الزج بقضية فلسطين في الخلافات العربية والدولية، واعتبار القضية فوق أي خلاف». ومن جهتها أكدت «فتح» في (المادة ٢٧) بأنها «لا تتدخل في الشؤون المحلية للدول العربية ولا تسمح لأحد بالتدخل في شؤونها أو بعرقلة كفاح الشعب الفلسطيني لتحرير وطنه». (وقد تم تأكيد هذه المنطلقات في مقررات مختلف المؤتمرات التي عقدتها حركة «فتح»).

وإذا كانت حركة «فتح» عرفت أكثر بنزعتها المتشددة إزاء الحفاظ على استقلالية القرار الفلسطيني، فإن وجهة نظرها بشأن موقفها العربي لم يجر الالتفات إليه بالشكل المناسب. ومثلاً فقد استبدلت حركة «فتح» شعار «الوحدة طريق تحرير فلسطين»، بشعار «تحرير فلسطين طريق الوحدة». حيث رأت أنها في هذا الاستبدال تكون «نفث إحدى المسلمات الفكرية القومية»، بما يمكن اعتباره بمثابة «تحد للحركات القومية العربية وإلزام لهذه الحركات القومية أن تعيد النظر في شعاراتها المحلية»<sup>(١٠)</sup>.

وقد برّرت «فتح» رفعها هذا الشعار بأن «المعارك القومية التي تخوضها الأمة العربية هي التي تعمق وعي قواها الثورية التقدمية وترتفع بأقطارها إلى مستوى القبول الوحدوي»، حيث «أثبتت التجارب النضالية أن الثورة العربية الكبرى لن تتم إلا عن طريق الثورات القطرية المتلاحقة بمساندة القوى القومية»، حيث إن

«التفاعل القومي بين مختلف الأقطار العربية هو الذي يحقق وحدة الحركة القومية من جهة ويوحد الأمة العربية بالنتيجة... وإن الالتقاء الثوري للقوى العربية في معركة مصيرية هو الذي يصل بالتفاعل الوحدوي بين مختلف الأقطار العربية إلى مستوى الوحدة الفعلية الشاملة. ومعركة فلسطين هي أكبر المعارك القومية التي ستلتقي فيها حتماً القوى القومية العربية»<sup>(١١)</sup>.

#### — ٤ —

أيضاً، حاولت «فتح» في أدبياتها الدفاع عن وجهة نظرها، وتنفيذ شعار الوحدة طريق التحرير، حيث رأت أنه «لا بد من تحقيق الوحدة عن طريق آخر هو طريق فلسطين... وهناك من ينادي بخلق الدولة الطوق أولاً كنقطة ارتكاز في حل القضية الفلسطينية، أي لا بد أولاً من النضال لتحقيق الدولة الطوق قبل البدء بخوض معركة فلسطين. لكن التجربة أثبتت أن الدولة الطوق لا يمكن أن تتحقق في مدى قريب»<sup>(١٢)</sup>، لذا فإن «مجرد الشعور بالخطر الخارجي لا يكفي لجعل الأمة العربية في حالة تيقظ وحذر، ولا بد أن يتجسد هذا الخطر الذي دام بقاءه والشعور به عشرات السنين - تجسداً عملياً ليدفع الأوضاع العربية دفعاً واعياً من داخلها إلى الاستعداد والتحضير». وفي ذلك فقد اعتبرت حركة «فتح» بأن «العمل المسلح في أرضنا المحتلة هو الذي يهز وجدان الجماهير العربية وينبئها ويستفزها لتصبح مستعدة لخوض المعركة على المستوى القومي... وهنا نستطيع القول إن من شاء أن يسمي هذه الأعمال المسلحة توريطاً فليسمها، ولكن هذا التوريط توريط واع للجماهير العربية قاطبة وليس للحكام والدولة العربية كحكام أو دول»<sup>(١٣)</sup>. وفي ذلك فقد اعتبرت «فتح» بأنها بانتهاجها العمل الفدائي كانت تقوم، أيضاً، بـ «مهمة» توعية للشعب العربي بخطر الوجود الصهيوني... توعية الشعب العربي على أسلوب حرب التحرير وأنها الطريق السليم لإنهاء الوجود الصهيوني»<sup>(١٤)</sup>.

(١٠) حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، كيف تنفجر الثورة الشعبية المسلحة، دراسات وتجارب ثورية (حركة التحرير الوطني الفلسطيني)؛ ٢ (عمّان: الحركة، [د.ت.ل.])، ص ١٥.

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٤.

(١٢) حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، تحرير الأقطار المحتلة وأسلوب الكفاح ضد الاستعمار المباشر، ص ٢٦.

(١٣) حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، من منطلقات العمل الفدائي، ص ٢٦.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٩ و ١٣.

العربية سيكون القاعدة الثورية التي تحول دون الفئات الحاكمة من التماذي في صراعها أو معاداتها للثورة الفلسطينية<sup>(١٧)</sup>.

حتى في مجال كيفية مواجهة الكيان الصهيوني فإن حركة «فتح» حاولت تجميع نهجها في المقاومة المسلحة، أو حرب التحرير الشعبية الطويلة الأمد، في السجال مع التفكير الرسمي العربي السائد، باعتبار أن التفكير القديم في مواجهة الصهيونية . . الذي يعتمد على توحيد الجيوش توحيداً كاملاً أو تفهمها هذه الفكرة لم تنجح، بحسب «فتح»، لأن الاستعمار استطاع أن يفيد من التناقضات القائمة في الوطن العربي بفضل تجزئته<sup>(١٨)</sup>. وبرأي «فتح»: «كيف يمكن أن تتوحد هذه الجهود قبل انطلاق العمل المسلح . . ؟ فقد أثبتت التجربة استحالة توحيد القوى العربية إلا من خلال معركة مصيرية توحى بوجود خطر خارجي يهدد هذه القوى العربية مجتمعة وهذا الخط رهن الخطر الصهيوني . . . ، كما أن طبيعة المعركة المسلحة ومستلزماتها يفرضان المصلحة القومية، وهذا يعني أن الحدود الإقليمية بين الدول العربية ستزول من خلال التجربة المسلحة، وسوف تتخطاها القوى الثورية، لتتصل ببعضها بعضاً كشرط أساس لحماية الأرض العربية»<sup>(١٩)</sup>.

وعلى المدى المستقبلي وضعت «فتح» ضمن أهدافها الاستراتيجية «المشاركة الفعالة في تحقيق أهداف الأمة العربية في تحرير أقطارها وبناء المجتمع العربي التقدمي الموحد»<sup>(٢٠)</sup>.

بالمحصلة، نادى «فتح» «بالتوجه الكلي نحو ساحة فلسطين، وشد الأنظار والهمم وكل سلاح ممكن إلى الأرض المحتلة، والابتعاد عن الحرائق الجانبية لأنها انعكاس للوجود الصهيوني، في الأرض العربية. إن الوجود الصهيوني سبب لكل مشاكلنا في المنطقة العربية، وتحطيم لكل تطلعاتنا نحو فجر جديد للأمة العربية. إن آمال الأمة وتطلعاتها وحل مشاكلها لا يكون إطلاقاً إلا بحصر الجهود كلها من أجل تحرير فلسطين . . لا بد أن تقتنع القوى الثورية بهذه النظرية، وهذا المنطلق وإلا ما دامت الصهيونية في فلسطين فليس أسهل على الاستعمار والقوى العميلة كلها من ملاقاتها في أية ساحة شاءت غير ساحة فلسطين. إن الاستعمار والصهيونية يدركان أنه لا يمكن أن يقف الشعب العربي صفاً واحداً رصيناً يحطمه ويحطم عملاءه إلا إذا كانت نقطة الاحتكاك في فلسطين، لما لفلسطين من مساس في كرامة ومشاعر ووطنية الشعب العربي»<sup>(١٥)</sup>.

## - ٥ -

عموماً، حاولت «فتح» تأكيد وجهة نظرها، أيضاً، بانتقاد «أسلوب الحكومات العربية منذ بدء التصدي لموضوع القضية الفلسطينية»، على اعتبار أنه «كان ولا يزال قائماً على تغليب المصلحة الإقليمية المؤقتة على تحدي العدو المغتصب»<sup>(١٦)</sup>. وبديهي فإن «فتح» تحسّبت لتعارض برنامجها مع برنامج الأنظمة العربية، لكنها في ذلك رأت أن «الشعب العربي في الأقطار

(١٥) المصدر نفسه، ص ١١ و ١٢.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٨.

(١٧) حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، كيف تنفجر الثورة الشعبية المسلحة، ص ١٨.

(١٨) حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»، من منطلقات العمل الفدائي، ص ١٣.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٧ - ٢٨.

(٢٠) «من النظام الأساسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح»: المبادئ والأهداف والأسلوب (المادة الرقم ٢)،» (المادة الرقم ١٥).

## الفصل (الساوس)

### الاتجاهات العروبية والقومية في الأحزاب الوطنية في وادي النيل

#### ٤٠ — الاتجاهات العروبية والقومية في الأحزاب الوطنية في مصر

عبد الغفار شكر

##### مقدمة

العربي، واحتدمت المواجهة بين دعاة الاستقلال العرب والسلطات العثمانية فُنُصبت المشانق لهم وصودرت أموالهم، وهاجر المثقفون إلى أوروبا ومصر هرباً من جحيم الاضطهاد العثماني، وتكونت جمعيات سرية وعلنية تدعو إلى العروبة في مواجهة سياسة التتريك، وتبلورت أفكار القومية العربية لدى المثقفين من أبناء الشام والمشرق العربي، في الوقت الذي كان فيه المصريون يؤكدون أن مصر للمصريين في مواجهة سيطرة الأجانب على الاقتصاد المصري، وأيضاً سيطرة الضباط الشراكسة على الجيش المصري. ولم تكن دعوة مصر للمصريين تتعارض في ذلك الوقت مع التبعية للدولة العثمانية، حيث لم يكن الفكر السياسي آنئذ يميز بين المصرية والإسلام، ولم يكن هناك ما يدعو إلى إنهاء العلاقة مع الدولة العثمانية لأنها لم تكن تتجاوز، كما أوضحنا، دفع الجزية والدعاء للخليفة على منابر المساجد. وجاء الاحتلال البريطاني لمصر ١٨٨٢ ليعزز لدى بعض الزعماء المصريين مواجهة هذا الاحتلال بالتمسك بالتبعية للدولة العثمانية، ومارس هؤلاء الزعماء تكتيكاً سياسياً يصفون فيه الاحتلال البريطاني لمصر كانتهاك للسيادة العثمانية على مصر. ويدعون إلى إنهاء هذا الاحتلال، ودعم الخلافة الإسلامية من خلال الدولة العثمانية، وهو

اتخذ الفكر السياسي في مصر في القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين مساراً مختلفاً عن المسار الذي اتخذه الفكر السياسي في بلاد الشام والمشرق العربي بالنسبة إلى القضية القومية العربية. وكانت طبيعة العلاقة مع الدولة العثمانية أساس الجانب الأكبر من هذا الاختلاف. فقد نجحت مصر منذ عام ١٨٠٥ في انتزاع قدر متزايد من الاستقلال السياسي عن الدولة العثمانية إلى درجة أنه لم يعد هناك من مظاهر التبعية للدولة العثمانية في مصر إلا دفع الجزية والدعاء للخليفة العثماني على منابر المساجد. استقلت مصر بشؤونها الداخلية كاملة في ظل حكم أسرة محمد علي، وكان الضباط الأتراك والشراكسة في الجيش المصري موظفين لدى الحكومة المصرية يأتمرون بأوامرها ويحصلون على مرتباتهم منها، كما كان لمصر علاقاتها الخارجية وسياساتها الخارجية المستقلة عن أي تدخل من جانب الدولة العثمانية، بينما كانت بلاد الشام والمشرق العربي تعاني الاحتلال العثماني والقمع الذي تمارسه قواتها العسكرية على السكان، ومطاردة الزعماء الوطنيين وإعدام من يخرج على سلطة الباب العالي. ومورست سياسة التتريك في هذه المنطقة ومحو مظاهر الثقافة العربية والتراث

التكتيك الذي اتبعه مصطفى كامل زعيم «الحزب الوطني» في نضاله ضد الاحتلال البريطاني.

## أولاً: غياب العروبة في برامج الأحزاب المصرية

في ظل هذا الوضع المعقد، نشأت الموجة الأولى من الأحزاب المصرية ١٩٠٧ في انشغال كامل بالقضية الوطنية ومواجهة الاحتلال البريطاني. فقد أسس كبار الملاك في مصر، وكانوا يسمون بالأعيان، «حزب الأمة» في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٠٧ ومن قياداته محمود سليمان باشا، وحسن عبد الرازق باشا، وأحمد لطفي السيد بك الذي طرح في برنامجه السياسي أن حصول مصر على استقلالها يتطلب ترقية أوضاعها الداخلية، وخاصة ما يتعلق بالتعليم والزراعة والصناعة، وتحتاج إلى إدارة أرقى ليستتب الأمن، ويصبح الناس مطمئنين اطمئناناً كاملاً على الأنفس والأموال، وإلى توسع في استقلال القضاء حتى توفى العدالة حقها وتكون ملجأً حصيناً لكل ذي حق مهضوم، وإنشاء طرق للري، وإحكام قواعد المساواة في نظاماته وطرق إجرائها حتى تنتج البلاد ما أكتنه في بطونها من خيرات<sup>(٢)</sup>. وفي ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٠٧ تأسس «حزب الإصلاح» على المبادئ الدستورية برئاسة الشيخ علي يوسف صاحب جريدة المؤيد في ظل مساندة القصر له، وطرح في برنامجه تأييد السلطة الخديوية والاعتماد على التصريجات والوعود التي أعلنتها بريطانيا العظمى عند احتلال القطر المصري ومطالبتها بتحقيقها والوفاء بها، كما تضمن البرنامج المطالبة بمجلس نيابي مصري يكون تام السلطة فيما يتعلق بالمصريين والمصالح المصرية، وأن يكون التعليم الابتدائي عاماً ومجاناً. وإعطاء الوظائف في المصالح للوطنيين حسب الكفاءة<sup>(٣)</sup>. وفي ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٠٧ تأسس «الحزب الوطني» بزعامة مصطفى باشا كامل، الذي طرح في برنامجه السياسي منح مصر استقلالها الذاتي وإقامة حكومة دستورية، ونشر التعليم وتنمية الزراعة والصناعة والتجارة، وتقارب عنصر الأمة المسلمين والمسيحيين،

وهكذا فإنه في الوقت الذي كان المشرق العربي يتعرض فيه للتسلط العثماني والتتريك والعنف، خاصة خلال حكم أحمد جمال باشا بالشام، فتبلورت فكرة القومية العربية في مواجهة الطورانية أو القومية التركية، كانت مصر تواجه احتلالاً بريطانياً، ويأمل زعماء مصر في مساندة الدولة العثمانية لهم ضد هذا الاحتلال. لهذا كان موقف مصر في هذا الوقت هو معارضة اتجاه المشرق العربي القومي لعدم إضعاف دولة الخلافة العثمانية، ودعا المصريون إلى الارتباط بها. وأدى استبداد الحكم التركي بالمشرق العربي والاحتلال البريطاني لمصر إلى افتراق مصر عن العروبة مؤقتاً، وظهرت القومية المصرية (مصر للمصريين) وأخذت تفتقر عن القومية العربية وتصطبغ بعد الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨) بصبغتها الإقليمية لأن مشكلتها في تلك الفترة كانت توحيد الرأي العام المصري وتوجيهه ضد الاحتلال البريطاني، وبهذا أصبح الاحتلال البريطاني أكبر عقبة أمام التفكير القومي العربي في مصر. ساعد على هذا أن عرب المشرق قد أخرجوا مصر من مشروع الدولة العربية المقترحة في مراسلات الحسين - مكماهون، وثورة الشريف حسين، ولم يدعُ المفكرون والزعماء العرب شخصيات مصرية للمشاركة في المؤتمر العربي الأول الذي عقده القوميون العرب في باريس عام ١٩١٣، وترتب على هذا كله مفارقة كبرى في علاقة الطرفين ببريطانيا، في الوقت الذي كانت الحركة الوطنية المصرية تناضل ضد الاحتلال البريطاني وتندد بالسياسة البريطانية في مصر، كان زعماء المشرق العربي يستعينون بالدول الأوروبية الكبرى، وخاصة بريطانيا، ضد تركيا لأنهم كانوا حريصين على كسب ود بريطانيا للتخلص من السيطرة التركية، بينما كان زعماء مصر يستعينون بتركيا ضد بريطانيا<sup>(١)</sup>.

(١) نبيه بيومي عبد الله، قضايا عربية في البرلمان المصري، ١٩٢٤ - ١٩٨٥، سلسلة تاريخ المصريين؛ ٩٣ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٦٦)، ص ١٠ - ١٢.

(٢) «وثائق الأحزاب والتنظيمات السياسية في مصر: حزب الأمة»، الطليعة (شباط/فبراير ١٩٦٥)، ص ١٥١.

(٣) «وثائق الأحزاب والتنظيمات السياسية في مصر: حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية»، الطليعة (شباط/فبراير ١٩٦٥)،

ص ١٥٣ - ١٥٤.

وتحسين الأحوال الصحية<sup>(٤)</sup>. وإلى جوار هذه الأحزاب الثلاثة تأسست في نفس الفترة عدة أحزاب هامشية، منها «الحزب الوطني الحر» برئاسة محمد وحيد الأيوبي، و«الحزب الوطني» برئاسة حافظ أفندي عوض، و«الحزب المصري» برئاسة أخنوخ فانوس.

كانت القضية الأساسية التي تشغل هذه الأحزاب جميعاً، سواء كانت أحزاباً حقيقية أو هامشية، هي القضية الوطنية، وإنهاء الاحتلال البريطاني لمصر، وتحسين أحوال المصريين الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والصحية. ولم تشر البرامج السياسية لهذه الأحزاب من قريب أو بعيد إلى عروبة مصر أو القومية العربية أو العلاقة مع الدول العربية، رغم أن بعض هذه الأحزاب كان مهتماً بتحسين العلاقات مع الدول الأوروبية.

وفي الموجة الثانية من الأحزاب السياسية في مصر التي تلت ثورة ١٩١٩، تأسس «حزب الوفد» برئاسة سعد زغلول باشا، ونشرت وثيقة قانون ونظام الحزب في جريدة النظام، في عددها الصادر بتاريخ ١٧ آب/أغسطس ١٩١٩ التي تعتبر بمثابة برنامج الحزب السياسي، فأكدت أن مهمة الوفد هي السعي بالطرق السلمية المشروعة، حيثما وجدوا إلى السعي سبيلاً، في استقلال مصر استقلالاً تاماً، أما باقي مواد الوثيقة فتحدد أسلوب العمل وكيفية ممارسة النشاط لتحقيق هذه المهمة: استقلال مصر استقلالاً تاماً، أي أن القضية الوطنية كانت المحور الأساسي لنضال «حزب الوفد» في هذه الفترة المبكرة<sup>(٥)</sup>.

في كانون الثاني/يناير ١٩٢٠ تأسس «الحزب الديمقراطي» بدعوة من د. محمد حسين هيكل باشا، وكان برنامج الحزب يدور حول الديمقراطية وما تفرضه من المساواة والإخاء لتحقيق مبادئ الحزب العشرة، وفي مقدمتها استقلال مصر استقلالاً داخلياً وخارجياً، وتفويض سلطة الشعب إلى هيئة نيابية منتخبة وتوجيه

التشريع في مصر والمساواة بين المصريين في الحقوق والواجبات وحرية القول والكتابة والاجتماع، ومجانية التعليم الابتدائي للبنين والبنات، وترقية الطبقات العاملة أدبياً ومادياً، وإنماء ثروة البلاد... إلخ<sup>(٦)</sup>.

وفي ٢٩ آب/أغسطس ١٩٢١ تأسس «الحزب الاشتراكي» وسكرتيره العام محمد عبد الله عنان الذي طرح في برنامجه السياسي تحرير مصر من الاستعمار الأجنبي وإلغاء استغلال جماعة لأخرى، ومحو التفريق بين طبقات المجتمع، وإخماد استبداد المستغلين والمضاربين، والسعي إلى إنشاء مجتمع اقتصادي يقوم على دعائم المبادئ الاشتراكية<sup>(٧)</sup>.

وفي ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٢ تأسس «حزب الأحرار الدستوريين» برئاسة عدلي باشا يكن كانشقاق عن «حزب الوفد»، ونص في برنامجه السياسي على الاستمرار في العمل لاستكمال استقلال مصر استقلالاً فعلياً تاماً، وإنهاء الاحتلال البريطاني، والتمسك بعدم فصل السودان عن مصر، ويحفظ سيادتها وحقوقها عليها، وتأييد النظام الدستوري، والدفاع المستمر عن حقوق الفرد وتنمية أسباب قدراته وعمله، وبالإضافة إلى هذا تضمن البرنامج الاهتمام بالتعليم ومحاربة الأمية وتحسين حال الصحة وتوزيع الضرائب توزيعاً عادلاً<sup>(٨)</sup>.

من هذا العرض لبرامج الأحزاب السياسية التي تأسست في الربع الأول من القرن العشرين (حزب الأمة، الحزب الوطني، حزب الوفد، حزب الأحرار الدستوريين) نلاحظ أنها كانت منشغلة بالقضية الوطنية والسعي إلى الحصول على استقلال مصر. ورغم اختلافها في وسائل الحصول على هذا الاستقلال، فإنها كانت تلتقي حول السعي إلى هذا الهدف بالوسائل السلمية، كما أن برامج هذه الأحزاب اهتمت بالقضايا الداخلية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وأنها لم تنطرق بالمرّة إلى العلاقة مع الدول العربية أو الحديث عن قضايا عربية مشتركة.

(٤) «وثائق الأحزاب والتنظيمات السياسية في مصر: الحزب الوطني»، الطليعة (شباط/فبراير ١٩٦٥)، ص ١٥٥.

(٥) «وثائق الأحزاب والتنظيمات السياسية في مصر: حزب الوفد»، الطليعة (شباط/فبراير ١٩٦٥)، ص ١٥٣ - ١٥٤.

(٦) «وثائق الأحزاب والتنظيمات السياسية في مصر: الحزب الديمقراطي»، الطليعة (شباط/فبراير ١٩٦٥)، ص ١٥٧ - ١٥٩.

(٧) «وثائق الأحزاب والتنظيمات السياسية في مصر: الحزب الاشتراكي»، الطليعة (شباط/فبراير ١٩٦٥)، ص ١٥٩.

(٨) «وثائق الأحزاب والتنظيمات السياسية في مصر: حزب الأحرار الدستوريين»، الطليعة (آذار/مارس ١٩٦٥)، ص ١٤٣ - ١٤٥.

وقد استمر هذا الوضع بالنسبة إلى برامج هذه الأحزاب حتى ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢. وجدير بالذكر أن هذه الأحزاب كانت تتعامل مع مسألة السودان باعتبارها قضية مصرية داخلية. والحزب الوحيد الذي تجاوز هذا الوضع وأشار إلى القضايا العربية هو «حزب مصر الفتاة» الذي تأسس برئاسة أحمد حسين في أول كانون الثاني/ يناير ١٩٣٧، وكان يمارس نشاطه قبل ذلك على شكل جمعية أهلية بنفس الاسم وقد اتخذ هذا الحزب فيما بعد اسم «الحزب الاشتراكي»، وطرح في برنامجه السياسي المنشور في مجلة **مصر الفتاة** أول كانون الثاني/ يناير ١٩٣٩. «وغيبتنا أن تصبح مصر فوق الجميع إمبراطورية عظيمة تتألف من مصر والسودان وتحالف الدول العربية، وتتزعم الإسلام». ويتحدث البرنامج في نفس الوقت عن القومية المصرية وأن تصبح كلمة المصرية هي العليا. واتبع الحزب نهج الأحزاب الأخرى، فهو يعالج قضية الاستقلال أولاً ثم يطرح رؤيته لتحسين الأوضاع الداخلية لمصر، ولا يختلف مع نظرة الأحزاب الأخرى إلى السودان باعتباره جزءاً من مصر وقضية داخلية.

وفي البرنامج الجديد للحزب، يطوّر موقفه من البلاد العربية فيدعو إلى:

«أ - تحرير البلاد العربية كلها من كل قيد يمس سيادتها، ومواصلة الكفاح حتى تتطهر فلسطين وشرق الأردن والعراق وليبيا وتونس والجزائر ومراكش والمحميات السبع من كل استعمار أجنبي، وتصبح كلها أعضاء حرة قوية مستقلة في جامعة الدول العربية.

ب - العمل على توحيد البلاد العربية، بإزالة الحواجز الجمركية، وتوحيد الجنسية، والمساواة في الحقوق والواجبات بالنسبة إلى العرب في سائر الأقسام العربية وتأليف جيش واحد، وانتهاج سياسة خارجية واحدة، يشرف على توجيهها مجلس أعلى يضم بالتساوي عدداً من المندوبين عن سائر البلاد العربية»<sup>(٩)</sup>.

ويلاحظ أن هذا التطور في موقف «حزب مصر

الفتاة» لا ينبع من تطور فكري بل هو تعبير عن رد فعل للأحداث والتطورات الجارية في مصر والدول العربية المحيطة بها، وما أحدثه تأسيس دولة إسرائيل من آثار بعيدة المدى بالنسبة إلى أمن الدول المحيطة بها، وفي مقدمتها مصر. كما أن هذا الموقف لحزب «مصر الفتاة» أو «الحزب الاشتراكي» من القضايا العربية كان قد سبقه تطورات هامة في العلاقات المصرية العربية بتأسيس جامعة الدول العربية ١٩٤٥ الذي قام «حزب الوفد» برئاسة مصطفى النحاس باشا بالدور الأكبر فيه، بل إن أقصى ما وصل إليه «الحزب الوطني» من تطور في نظرتة إلى الدول العربية وبعد كل التطورات التي استجذبت من خلال حقبة الأربعينيات وقيام ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ هو ما جاء في برنامج «الحزب الوطني الجديد» الذي أعلنه عام ١٩٥٢ «توثيق الروابط بين مصالح وادي النيل والدول العربية على اعتبار أنها كتلة إقليمية تربطها مصالح مشتركة والمباعدة بين هذه الكتلة والمطامع الاستعمارية». الحزب الوطني الجديد ينظر إلى الدول العربية باعتبارها كتلة إقليمية، أي بمعيار الجغرافيا والجوار المكاني فقط، وليس إلى أي اعتبارات أخرى، مثل القومية العربية<sup>(١٠)</sup>.

## ثانياً: الاتجاهات العربية في الممارسة الحزبية

شغلت القضية الوطنية الأحزاب السياسية المصرية لدرجة لم تسمح لها بالاهتمام بالقضايا العربية اهتماماً مستمراً. كما انشغلت الأحزاب أيضاً بالصراع الداخلي مع القصر من أجل الحكم والدستور، ولم تُظهر الأحزاب المصرية حتى ١٩٣٦ استعداداً للعمل في المجال العربي. وكان توقيع معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا العظمى عاملاً هاماً في تهيئة الظروف لاهتمام الأحزاب المصرية بالقضايا العربية، ساعد على ذلك تصور هذه الأحزاب أن معاهدة ١٩٣٦ تفتح الباب أمام حل القضية الوطنية وتمهد لجلاء قوات الاحتلال البريطاني، فيما تُعطى للزعماء السياسيين فرصة للاهتمام بقضايا أخرى مثل العلاقة مع الدول العربية.

(٩) «وثائق الأحزاب والتنظيمات السياسية في مصر: حزب مصر القناة (الاشتراكي)،» **الطليلة** (آذار/ مارس ١٩٦٥)، ص ١٥٥ - ١٥٨، و(نيسان/ أبريل ١٩٦٨)، ص ١٤٥.

(١٠) «وثائق الأحزاب والتنظيمات السياسية في مصر: الحزب الوطني الجديد،» **الطليلة** (نيسان/ أبريل ١٩٦٥)، ص ١٤٦ - ١٥١.

المصريين، وسعت إلى نشر الثقافة العربية، وتوثيق روابط مصر بدول الوطن العربي.

**جماعة الوحدة العربية** التي تشكلت عام ١٩٣٨ من طلاب الجامعة المصرية وخريجيهها، وكان من ضمن أهدافها نشر الثقافة العربية والمثل العليا بين الشباب العربي والدعوة إلى تعاون الدول العربية مادياً ومعنوياً.

**الاتحاد العربي** الذي تكون في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٤٢ بعد تصريح إيدن حول أهمية إقامة اتحاد عربي وقد توجه نشاطه إلى توثيق العلاقات بين الدول العربية، وأقام عدة نواد له في الوطن العربي، ودعا إلى اتحاد عربي بشرط أن تحتفظ كل دولة عربية فيه بشخصيتها وكيانها واستقلالها، وقد تحول هذا الاتجاه بعد إنشاء جامعة الدول العربية ١٩٤٥ إلى مؤتمر عام للشعوب العربية على أساس أن جامعة الدول العربية جامعة حكومات مما يدعو إلى إنشاء كيان يجمع الشعوب<sup>(١٢)</sup>.

اهتمت الصحافة المصرية في الثلاثينيات أيضاً بالقضية العربية وأثارت نقاشات عامة حول توجهات المثقفين بالنسبة إلى القضايا العربية والتعاون العربي، وتزايد اهتمام الصحافة المصرية بهذه القضايا منذ عام ١٩٣٧ فأخذت تعمل على نشر الفكرة العربية، وتتحدث عن العروبة والقضايا العربية، مثل قضية فلسطين ولواء الإسكندرون ومساندة الشعب الليبي ضد الاحتلال الإيطالي، ودعت إلى تكوين حلف عربي يضم البلاد العربية من المحيط إلى الخليج. وفي أواخر ١٩٣٩ بدأت تنمو فكرة الدعوة إلى الوحدة العربية أو الحلف العربي، وبشكل عام كانت الفكرة السائدة هي التعاون مع البلاد العربية في جميع المجالات العربية بحيث تحتفظ كل دولة عربية باستقلالها وكيانها. ونتيجة لهذه المناقشات العامة وما حدث من تفاعلات في صفوف المثقفين والقادة السياسيين، تبلورت في مصر خلال العقد الثالث من القرن العشرين أربعة اتجاهات أساسية حول العروبة والوحدة العربية.

**الاتجاه الأول:** يرى التعاون في المجالين الثقافي والاقتصادي، مع الحرص على الاستقلال الوطني لكل

تواكب مع هذا التطور السياسي تحسين المواصلات البرية والبحرية والجوية مع الدول العربية مما يمكن المثقفين المصريين والعرب من تبادل الزيارات والتبادل الثقافي والاقتصادي بين مصر وبعض الدول العربية، وافتتاح مدارس ومعاهد مصرية في الدول العربية وأيضاً إيفاد معلمين مصريين لها، وكذلك الخبراء في مجالات أخرى، وتبادل الكتب والمجلات والصحف. وكان من أهم مظاهر التعاون العربي عقد المؤتمرات المهنية العربية التي ضمت مندوبين من معظم الأقطار العربية، وتبادل الآراء والخبرات بينهم، وتوحيد المصطلحات، ونظم ممارسة هذه المهن، مثل مؤتمر الآثار الأول في بيروت ١٩٢٦، المؤتمر الإسلامي العربي الأول في مكة ١٩٢٦، المؤتمر الطبي الأول في القاهرة ١٩٢٨، والمؤتمر الأول للآداب والفنون في مصر ١٩٢٩، والمؤتمر الزراعي الصناعي الأول في القاهرة ١٩٣٦، ومؤتمر الطلاب العربي الأول ١٩٣٦، والمؤتمر النسائي العربي الأول ١٩٣٨، والمؤتمر البرلماني العربي الأول ١٩٣٧، ومؤتمر المحامين العرب الأول في دمشق ١٩٣٧، والمؤتمر الزراعي الأول ١٩٤٤، والمؤتمر الأول للمهندسين العرب في الإسكندرية ١٩٤٥، والمؤتمر الثقافي العربي الأول في بيروت ١٩٤٧<sup>(١١)</sup>.

وقد تعزز التوجه نحو الاهتمام بالقضايا العربية والعلاقات بين الدول العربية بتشكيل جماعات مصرية على الصعيد الشعبي لتحقيق التعاون العربي في مجالات الثقافة والاقتصاد، وساهمت الصحف في إثارة الاهتمام بهذه القضايا بنشرها أهم التوجهات السائدة في صفوف المثقفين المصريين حول عروبة مصر والتعاون بين الدول العربية في شتى المجالات. من هذه الجماعات:

**الرابطة الشرقية** التي تم تشكيلها في ٢٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٢١ من أعضاء من أمم شرقية، ورغم ذلك فقد كان نشاطها الأساسي في الوطن العربي، ودعت إلى تطوير اللغة العربية.

**الرابطة العربية** التي تشكلت عام ١٩٣٦ بين

(١١) عبد الله، قضايا عربية في البرلمان المصري، ١٩٢٤ - ١٩٨٥، ص ١٧.

(١٢) المصدر نفسه، ص ١٨ - ٢٠.



دولة (طه حسين، عباس محمود العقاد، توفيق الحكيم، محمود عزمي، محمد حسنين هيكل).

**الاتجاه الثاني:** يرى أن مصر عربية، ويدعو إلى التعاون الثقافي والاقتصادي والاجتماعي بدون الوحدة السياسية، مع استقلال كل (أمة) عربية، لأن بريطانيا سوف تعارض الوحدة العربية (محمد علي علوبة، بهي الدين بركات، عبد الرزاق السنهوري، عبد القادر حمزة، محمد تيمور).

**الاتجاه الثالث:** يرى أن الوحدة حقيقة قائمة، فالشعوب العربية تربطها مقومات كثيرة مثل اللغة، ودعا أنصار هذا الاتجاه العربي إلى إنشاء مجلس للاشتراك في السياسة الخارجية والدفاع والتعليم، لإقامة اتحاد عربي، وضرورة إلغاء الحواجز الجمركية وجوازات السفر، وقيام وحدة اقتصادية، وأن الأولوية لقيام دول عربية مستقلة يتبعها قيام وحدة عربية شاملة (عبد الحميد سعيد، حسن البنا، أحمد حسين).

**الاتجاه الرابع:** أيد قيام وحدة عربية شاملة وسريعة (عبد الرحمن عزام، زكي مبارك، إبراهيم عبد القادر المازني، أحمد حسن الزيات، عبد الوهاب عزام، حمد الباسل، أحمد زكي (الملقب بشيخ العروبة)، محمد أحمد خلف الله، مكرم عبيد، هدى شعراوي)<sup>(١٣)</sup>.

هذه الاتجاهات الأربعة، سواء المتحمس منها للوحدة العربية، أو المتحفظ عليها، لم تكن تصدر عن رؤية فكرية بل كانت في الحقيقة استجابة ورد فعل للتطورات والأحداث الجارية في المنطقة حول مصر.

أهم هذه الأحداث بالنسبة إلى الأقطار العربية بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٥٢ هي:

- قضية فلسطين.

- نضال شعوب شمال أفريقيا ضد الاستعمار.

- إنشاء جامعة الدول العربية.

فما هو الموقف الذي اتخذته الأحزاب السياسية في مصر من هذه القضايا؟ وكيف تعاملت معها؟ وما هو موقف «حزب الوفد» منها باعتباره أكبر الأحزاب السياسية حجماً؟

**١ - تطور موقف «حزب الوفد» من قضية فلسطين:**  
رغم أن القضية الوطنية واستقلال مصر كانا المحور الأساسي لنشاط «حزب الوفد» بعد ثورة ١٩١٩، إلا أن ذلك لم يمنع «حزب الوفد» بزعامة سعد زغلول من إجراء اتصالات مع الوطنيين في البلاد العربية كسورية ولبنان وفلسطين. وقرر سعد زغلول زيارة هذه الدول عام ١٩٢٥، إلا أن الحكومة القائمة في هذا الوقت رفضت التصريح له بالزيارة بحجة الحفاظ على الأمن واثقاء شر اندلاع المظاهرات. وبعد رحيل سعد زغلول، سافر مكرم عبيد باشا، سكرتير عام «حزب الوفد» في عام ١٩٣١ إلى فلسطين وسورية ولبنان، في مهمة رسمية كان هدفها ربط القضية المصرية بالقضايا العربية، إلى جانب وضع أساس لوحدة اقتصادية وسياسية بين مصر وبلاد المشرق العربي طبقاً لما أعلنه مكرم عبيد في مدينة القدس أثناء هذه الزيارة، كما شارك الوفد في المؤتمر الإسلامي الذي عُقد بمدينة القدس بوفد كبير برئاسة عبد الرحمن عزام، واستقبل مفتي فلسطين محمد أمين الحسيني في القاهرة، وساندت مصر ثورات الشعب الفلسطيني على حكومة الانتداب البريطاني. وخلال الحكومة الوفدية من ١٩٣٦ إلى ١٩٣٧ مارس «حزب الوفد» نشاطاً دبلوماسياً مؤازراً للثورة الفلسطينية الكبرى التي اندلعت عام ١٩٣٦، ورفضت الحكومة الوفدية برئاسة مصطفى النحاس باشا التدخل لإيقاف الثورة الفلسطينية قبل أن توقف حكومة الانتداب الهجرة اليهودية إلى فلسطين، كما رفض الوفد تقسيم فلسطين ١٩٣٧ ووضع داخل عصبة الأمم مشروعاً وفدياً مصرياً لإقامة دولة عربية في فلسطين، للأقليات فيها، ومن بينهم اليهود، ذات حقوق المواطنين العرب، وهو ما أعلنه واصف بطرس غالي باشا وزير خارجية مصر الوفدي في عصبة الأمم<sup>(١٤)</sup>، ومنذ عام ١٩٣٨. بعد

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٤ - ٢٧.

(١٤) جمال بدوي ولعلي المطيعي، تاريخ الوفد (القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٣)، ص ٣٩٥ - ٣٩٦، ومحمد فريد حشيش، حزب الوفد، ١٩٣٦ - ١٩٥٢، سلسلة تاريخ المصريين؛ ١٦٠ (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩)، ص ١٤٩.

خروج الوفد من الحكم وحتى عودته إليه مرة أخرى عام ١٩٤٢، حافظ على نشاطه السياسي تجاه القضية الفلسطينية وجعل حكومات الأقلية تتمسك بالمشروع الوفدي، بإقامة دولة عربية فلسطينية، وكانت المظاهرات والمؤتمرات الوفدية ولجانه هي أدوات الوفد لحث الحكومة المصرية على التدخل الإيجابي في القضية الفلسطينية لصالح عرب فلسطين. طرح الوفد قبل حرب ١٩٤٨ مشروعاً لدعم الفلسطينيين بالمال والسلاح والفنيين لتمكينهم من مواجهة التفوق المادي اليهودي، من دون توريط الجيوش العربية في حرب مباشرة في فلسطين.

ووضعت الحكومة الوفدية التي جاءت إلى الحكم في كانون الثاني/يناير ١٩٥٠ خطة سياسية واقتصادية وعسكرية لمواجهة إسرائيل التي أصبحت تحتل الجزء الأكبر من الأراضي الفلسطينية والتي أصبحت أيضاً عضواً في هيئة الأمم المتحدة. فعلى الصعيد السياسي دخلت الحكومة الوفدية في صراع دبلوماسي مع إسرائيل من أجل تجنب علاقاتها الدولية، ومنع اعتراف مزيد من الدول بها، وبخاصة الدول الإفريقية والإسلامية، ونجحت الحكومة الوفدية على الصعيد العسكري في إبرام معاهدة الضمان الجماعي والدفاع المشترك العربي استعداداً لمواجهة التفوق العسكري الإسرائيلي وللحيلولة دون انضمام دول عربية إلى الأحلاف الدولية، كما سعت إلى تسليح الجيش المصري، وقطعت شوطاً في إنشاء التصنيع الحربي المصري لتسهيل الدفاع عن مصر التي أصبحت تواجه إسرائيل بدورها، وبعد أن أصبحت القضية الفلسطينية والقضية المصرية قضية واحدة<sup>(١٥)</sup>.

والتابع جهود الحكومة الوفدية الأخيرة (من ١٩٥٠ إلى ١٩٥٢) يجد أن مقاطعة إسرائيل وتطوير الإدارة المصرية لقطاع غزة قضيتان شغلنا الجزء الأكبر من نشاط «حزب الوفد» تجاه قضية فلسطين، لا سيما أن الهدف الذي طالما أعلنه النحاس باشا رئيس الحكومة الوفدية هو ضرورة شل الاقتصاد الإسرائيلي ومنع إسرائيل من النمو في منطقة الشرق الأوسط، إلى جانب

الحفاظ على ما تبقى من الأراضي الفلسطينية، خاصة قطاع غزة الذي تحملت مصر إدارته منذ إبرام الهدنة العربية - الإسرائيلية المؤقتة عام ١٩٤٩.

تعاونت حكومة الوفد مع جامعة الدول العربية لإحكام مقاطعة العرب الاقتصادية لإسرائيل، وكذلك معالجة سلبات هذه المقاطعة وتطوير آلياتها بما يضمن فاعليتها لخدمة الأهداف العربية، والتأثير في إسرائيل بما يعود من فائدة على القضية الفلسطينية العربية. ولما أصدرت الجامعة العربية قرارها في ١٩ أيار/مايو ١٩٥١ الخاص بإنشاء مكتب عربي لمقاطعة إسرائيل بهدف إحكام الحصار على عمليات التهريب، ومتابعة الجهود العربية لتنفيذ قرار الجامعة بشأن المقاطعة، عقدت حكومة الوفد اجتماعاً لمجلس وزرائها - بعد دراسات عديدة - في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٥١ قرر المجلس الموافقة على إنشاء مكتب إقليمي مصري بمقاطعة إسرائيل، ونشط المكتب المصري في أداء مهمته وتعاونت حكومة الوفد مع المكتب الرئيسي للمقاطعة العربية في سورية، فوفرت له كل البيانات التي طلبها من الوزارات والهيئات المصرية المختلفة، خاصة من جانب مصلحة الاقتصاد الوطني التي أرسلت بيانات دقيقة إلى المكتب الرئيسي عن كميات وأصناف البضائع المصدرة من مصر إلى قبرص وإيطاليا واليونان وتركيا منذ عام ١٩٤٤ - ١٩٥١ لكي يتم التأكد من أن هذه البضائع لا يعاد تصديرها إلى إسرائيل. وبذلت حكومة الوفد جهودها المستمرة لمحاصرة أي نشاط داخل مصر لرؤوس الأموال اليهودية، ونسقت مع الحكومات العربية لمحاصرة نشاط الاقتصاد الإسرائيلي، ونشطت في مواجهة نشاط إسرائيل الاقتصادي في إثيوبيا والسودان<sup>(١٦)</sup>.

ومن الجدير بالذكر أن القضية الفلسطينية وتطوراتها نوقشت خلال هذه الفترة داخل البرلمان المصري حيث طرحت أسئلة وطلبات إحاطة واستجوابات من ممثلي الأحزاب السياسية الأخرى، وخاصة «حزب الأحرار الدستوريين» و«الحزب السعدي» و«حزب الكتلة الوفدية» بما يؤكد مساندة هذه الأحزاب لأي جهود تبذل من أجل

(١٥) بدوي والمطيعي، المصدر نفسه، ص ٣٩٧.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٣٩٨ - ٣٩٩.

التضامن الشعب الفلسطيني، بل وتطالب هذه الأحزاب القائمة بالمزيد من الجهود في مجال مساندة الشعب الفلسطيني. ومع ذلك، فإن الملاحظ بصفة عامة أن مواقف الحكومة المصرية كانت تعول دائماً على إقناع بريطانيا الحليفة العظمى باتخاذ مواقف عادلة من هذه القضية.

**٢ - موقف الأحزاب المصرية من نضال شعوب شمال أفريقيا:** رغم أن الاهتمام المبكر والأكبر للأحزاب المصرية كان متوجهاً إلى دول المشرق العربي، إلا أنها بدأت تهتم بما يجري في دول شمال أفريقيا العربية (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب) في السنوات الأخيرة للحرب العالمية الثانية. وانعكس هذا الاهتمام في مناقشات البرلمان المصري بمجلسيه؛ ففي ٢٢ آذار/مارس ١٩٤٥ قدم أحد الشيوخ سؤالاً عن ضرورة تعيين قناصل لمصر في عواصم أقطار شمال أفريقيا، وهي تونس والجزائر والمغرب، عملاً بميثاق جامعة الدول العربية والملحق الخاص بالتعاون مع البلاد العربية غير المشتركة في مجلس الجامعة، وضرورة مساعدة دول الجامعة لهذه الدول بما يعود عليها بالخير، وبهذا التعيين يمكن الوقوف على حقيقة أحوالها ومعرفة شؤونها. وفي عام ١٩٤٥ طالبت الحكومة المصرية باستقلال ليبيا على أساس استفتاء شعبها وعدم تجزئتها، واتصلت من أجل ذلك بوزراء خارجية الدول الكبرى. وشاركت مصر في اللجنة الخاصة المشكلة في الأمم المتحدة لبحث مستقبل ليبيا، وتمسك المندوب المصري بضرورة إيجاد دستور مركزي لا دستور اتحادي، للمحافظة على وحدة ليبيا. وبعد انتهاء عمل اللجنة، طالب الوفد المصري في الأمم المتحدة بثلاثة مطالب:

- تسليم القاعدة الأجنبية في ليبيا إلى الحكومة الليبية، وجلاء الجنود عنها.

- بذل المساعدة الاقتصادية بواسطة الأمم المتحدة إلى ليبيا.

- إشراف الأمم المتحدة على أول انتخابات تجرى في ليبيا<sup>(١٧)</sup>.

وفي ١٩٥١ اتخذت فرنسا في المغرب إجراءات قمعية ضد الوطنيين وضد السلطان محمد الخامس نفسه لمساندته الحركة الوطنية. وبمناقشة هذا الموضوع في البرلمان المصري، أجاب وزير الخارجية عن عدة أسئلة بقوله إن الحكومة تهتم بما يجري في مراكش (المغرب) كبلد عربي شقيق، ويفلقها الخطر الذي يهدد ملكاً وطنياً عظيماً وشعباً مجاهداً شقيقاً. وإن مصر مرتبطة بميثاق جامعة الدول العربية، الذي يلزم دول الجامعة بالنظر إلى مصالح الدول العربية وتحقيق أمانها، كما تؤيد حق تقرير مصير المغرب، لأنه حق مسلم به في القانون الدولي وأكادته مبادئ ولسن التي بُنيت عليها تسويات الحرب العالمية الأولى، وميثاق الأطلسي وميثاق الأمم المتحدة، وإن مصر تتحرك من خلال جامعة الدول العربية لحل هذه المشكلة. وفي نهاية المناقشات، اتخذ مجلس الشيوخ قراراً ينص على: «يقرر المجلس شديد استنكاره لوسائل العنف والقسوة التي ترتكبها السلطات الفرنسية في مراكش العربية المجاهدة، ضد عظمة سلطتها وزعمائها الأحرار وشعبها الباسل، مخالفة بذلك واجب رعاية الحريات العامة وحقوق الإنسان والشعوب. ويفوض المجلس رئيسه في إبلاغ هذا القرار لبرلمانات الدول الصديقة»<sup>(١٨)</sup>.

**٣ - موقف الأحزاب من إنشاء جامعة الدول العربية:** لم تكن مواقف الأحزاب المصرية تجاه التطورات العربية أكثر من موقف رد الفعل، ولم يكن هناك، كما أوضحنا سابقاً، رؤية فكرية تحكم هذه المواقف، بل إنها كانت تختلف قوة وضعفاً بمدى تأثير هذه الأحداث في مصر. ولم يكن هناك طرح جدي من هذه الأحزاب، بما فيها «حزب الوفد» لقضية الوحدة العربية إلى أن صدر تصريح مستر أنطوني إيدن وزير خارجية بريطانيا في ٢٣ أيار/مايو ١٩٤١ الذي أيد فيه الوحدة العربية. وما جاء في هذا البيان «لهذه البلاد بريطانيا تقاليد طويلة من الصداقة مع العرب وهي صداقة قد أثبتتها الأعمال وليست الأقوال وحدها، ولنا بين العرب عدد لا يحصى ممن يرجون لنا الخير، كما أن لهم هنا أصدقاء كثيرين، وقد قلت منذ أيام في مجلس العموم أن حكومة جلالته

(١٧) حشيش، المصدر نفسه، ص ١٥٢، وعبد الله، قضايا عربية في البرلمان المصري، ١٩٢٤ - ١٩٨٥، ص ٥٢ - ٥٣.

(١٨) عبد الله، المصدر نفسه، ص ٥٣ - ٥٦.

تعطف كثيراً على أماني سورية في الاستقلال، وأود أن أكرر ذلك الآن. ولكن سأذهب إلى أبعد من ذلك فأقول إن العالم العربي قد خطا خطوات عظيمة منذ التسوية التي تمت عقب الحرب الماضية، ويرجو كثير من مفكري العرب للشعوب العربية درجة من الوحدة أكبر مما تتمتع به الآن، وإن العرب ليتطلعون إلى نيل تأييدنا في مساعيهم نحو هذا الهدف. ولا ينبغي أن نغفل الرد على هذا الطلب من جانب أصدقائنا. ويبدو لي أنه من الطبيعي ومن الحق وجوب تقوية الروابط الثقافية والاقتصادية بين البلدان العربية، وكذلك الروابط السياسية أيضاً. وحكومة جلالته من ناحيتها سوف تبذل تأييدها التام لأية خطوة تلقى موافقة عامة»<sup>(١٩)</sup>.

ومن الواضح أن بريطانيا كانت تخطط لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وضمان استمرار هيمنتها على المنطقة، الأمر الذي يمكن تحقيقه من خلال ترتيبات إقليمية تجمع الدول العربية وتبقيها في إطار السيطرة الاستعمارية البريطانية تحت شعار الوحدة العربية، خاصة وأن الحرب العالمية شهدت بزوغ قوة دولية كبرى منافسة للغرب ممثلة في الاتحاد السوفياتي الأقرب جغرافياً إلى الشرق الأوسط، أي أن الهدف من تأييد بريطانيا في هذا الوقت للوحدة العربية، هو العمل على استمرار مصالحها في المنطقة، ومقاومة تسرب أي نفوذ إليها عن طريق حلفائها. ورغم أن بعض الحكام العرب قد أيدوا تصريح إيدن إلا أن الظروف الدولية والعربية لم تكن مهيأة بعد هذا التصريح لتحقيق الوحدة العربية، لاقترب الحرب من الحدود المصرية في الجبهة الغربية وانشغال العراق بترتيب أموره بعد قمع حركة رشيد عالي الكيلاني، وانشغال سورية ولبنان بالصراع البريطاني-الفرنسي من جهة والقوات الفرنسية المتحالفة مع المحور من جهة ثانية. وجاءت الخطوة الأولى في اتجاه الوحدة العربية من حكومة الوفد برئاسة مصطفى النحاس باشا في شباط/فبراير ١٩٤٢، الذي أظهر رغبة في الاتصال بالدول العربية لبحث مدى إمكانية تحقيق الوحدة العربية، فاتهمه خصومه السياسيون بأنه لم يسعَ إلى هذا من تلقاء نفسه بل

تجاوباً مع تصريح إيدن. وعندما تغيرت الأحوال وابتعد خطر الحرب عن مصر، أصدر إيدن تصريحه الثاني في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٣ الذي جاء فيه «إن الحكومة البريطانية تنظر بعين العطف إلى كل حركة تنشأ بين العرب لتعزيز الوحدة الاقتصادية والثقافية والسياسية. ولكن من الجلي أن الخطوة الأولى لتحقيق أي مشروع يجب أن تأتي من العرب أنفسهم والذي أعرفه أنه لم يوضع حتى الآن مثل هذا المشروع الذي ينال استحساناً عاماً»<sup>(٢٠)</sup>.

كانت هناك مشاريع للوحدة العربية الإقليمية مطروحة بالفعل، منها مشروع الأمير عبد الله، أمير شرق الأردن، بإقامة دولة سورية الكبرى التي تشمل شرق الأردن وفلسطين وسورية ولبنان، ومشروع نوري السعيد لإقامة دولة الهلال الخصيب التي تشمل العراق وسورية ولبنان وفلسطين وشرق الأردن.

تحرك مصطفى النحاس باشا، زعيم «حزب الوفد» ورئيس وزراء مصر، بعد توليه الوزارة نحو التشاور بين الدول العربية حول تعزيز الوحدة بينها. جاء في خطاب العرش الذي ألقاه أمام البرلمان في ٣٠ آذار/مارس ١٩٤٢ «ويسرّ حكومتني أن تعلن أنه قد جاء الأوان لتوجيه قسط أكبر ونصيب أوفى من العناية بتوطيد أواصر الود والإخاء والتعاون بين مصر والأمم الشرقية» الشقيقة التي تربطها بها أسباب كثيرة من الدين واللغة والجوار واتحاد الآلام والآمال.

وطرح مصطفى النحاس باشا رؤيته حول هذا الموضوع في مجلس الشيوخ بقوله «إنه يحسن بالحكومة المصرية أن تبادر باتخاذ خطوات رسمية في هذا السبيل والتقريب بين آراء الحكومات العربية، وإذا ما تم التفاهم أو كاد وجب أن يعقد في مصر مؤتمر برئاسة رئيس الحكومة المصرية لإكمال بحث الموضوع لتحقيق الأغراض التي تنشدها الأمم العربية». وفي خطاب العرش سنة ١٩٤٣ جاء: «لم تكتف حكومتني بما تبذله من مساع شخصية وجهود فردية في خدمة البلاد العربية، بل عנית عناية خاصة بمشروع الوحدة العربية،

(١٩) المصدر نفسه، ص ٦١.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٦٥.

وأخذ رئيس حكومتي يدعو مندوبين عن الدول العربية المختلفة لاستطلاع أفكارهم، وتبادل الرأي معهم في شأن هذا المشروع، فإذا انتهت مرحلة المشاورات عملت الحكومة على تأليف لجنة تمثل فيها الدول العربية ذات الشأن، لتسجيل ما تتفق عليه الآراء، واستيفاء ما يحتاج إلى استيفاء البحوث والمذكرات، والتمهيد لعقد المؤتمر العربي الذي ترمع حكومتي بإذن الله أن تدعو إليه في الوقت الملائم<sup>(٢١)</sup>.

جرت المشاورات بالفعل بين الدول العربية حول مشروع الوحدة العربية من خلال جهود مصطفى النحاس باشا رئيس الحكومة المصرية، حيث التقى بكل من نوري السعيد رئيس وزراء العراق، وتوفيق أبو الهدى رئيس وزراء الأردن، والشيخ يوسف ياسين مندوب العربية السعودية، وسعد الله الجابري رئيس وزراء سورية، ووفد من لبنان، وحسين الكاسبي مندوب اليمن. واختلفت آراء المسؤولين العرب حول شكل الوحدة ما بين الهلال الخصيب وسورية الكبرى، والدولة الاتحادية الفيدرالية أو الكنفيدرالية، ولكن الجميع اتفق على أن تحافظ كل دولة عربية على استقلالها السياسي وكيانها الوطني في إطار الوحدة المنشودة. واكتفى النحاس باشا بالتعرف على آراء الدول العربية بدون أن يطرح موقفاً محدداً باسم مصر. واكتفى بالتشاور مع الدول العربية المستقلة، وأرجأ مشاركة الدول غير المستقلة إلى مرحلة تالية (ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، الكويت) ولم يكن التشاور مع السودان مطروحاً في ذلك الوقت لأن مصر كانت تتمسك بدولة واحدة في وادي النيل، وتعتبر السودان جزءاً من هذه الدولة ومسألة داخلية في مصر.

وتبلورت صيغة لأسس الوحدة العربية المنشودة باسم جامعة الدول العربية طرحتها الحكومة المصرية على الدول العربية في اجتماع بالإسكندرية في الفترة من ٢٥ أيلول/سبتمبر إلى ٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٤، حضره ممثلون للدول العربية التي شاركت في المشاورات التمهيدية. وتم توقيع بروتوكول الإسكندرية في ٧

تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٤ الذي تضمن المبادئ العامة التي تقوم عليها جامعة الدول العربية والخطوط الرئيسية لنظام التعاون بين دول أعضائها، وولدت أول منظمة عربية إقليمية تضم الدول العربية في تاريخ العرب الحديث. ولكن اختلاف المصالح بين هذه الدول وحرص نُظم الحكم فيها على مصالحها أفرغاً المشروع من مضمونه الوحدوي، وأنشأ منظمة تحقق نوعاً من التعاون المشترك بين أعضائها أكثر من كونها منظمة للوحدة العربية. وتمت صياغة البروتوكول على أسس بعيدة عن روح الوحدة، حيث نصّ على إقامة جامعة الدول العربية من الدول المستقلة، على أن يكون لها مجلس تمثل فيه الدول المشتركة فيها على قدم المساواة، وعلى التعاون الذي لا ينقص من استقلال كل دولة<sup>(٢٢)</sup>، وعدم التنازل عن أي شيء من سيادته، وألاً تلتزم أي دولة إلا بالقرارات التي توافق عليها. ووقع على البروتوكول ممثلو الدول العربية السبع المستقلة مصر، سورية، لبنان، العراق، شرق الأردن، العربية السعودية، اليمن.

أُقيمت حكومة الوفد بعد توقيع بروتوكول الإسكندرية مباشرة، وكلف الملك رئيس «الحزب السعودي» أحمد ماهر باشا بتشكيل الحكومة الجديدة التي تألفت من «الحزب السعودي» و«حزب الأحرار الدستوريين» و«حزب الكتلة الوفدية» و«الحزب الوطني». واستكملت هذه الحكومة الإجراءات التحضيرية لإعداد ميثاق جامعة الدول العربية من خلال مشاورات بين ممثلي الدول السبع. وفي ٢٢ آذار/مارس ١٩٤٥، انعقد المؤتمر العربي العام في قصر الزعفرانة برئاسة محمود فهمي النقراشي باشا رئيس الوزراء، الذي تولى بعد اغتيال أحمد باشا ماهر، حيث تم التوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية الذي يُعتبر خطوة إلى الأمام نحو التضامن والتعاون المنتظم بين الدول العربية، رغم كل الملاحظات عليه<sup>(٢٣)</sup>.

وتمت مناقشة ميثاق جامعة الدول العربية في البرلمان المصري، حيث دارت مناقشات أشارت إلى أن جامعة

(٢١) المصدر نفسه، ص ٧١.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٨٣.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٨٤.

الدول العربية ولدت ميتة لأنها لا تتمتع بصلاحيات حقيقية، واستنكرت عدم قبول عضوية فلسطين فيها، ورغم ذلك انتهت المناقشات إلى موافقة مجلس النواب ومجلس الشيوخ على ميثاق جامعة الدول العربية.

ومن هذا يتضح أن الأحزاب السياسية الرئيسية شاركت في الجهود التي ساهمت في تأسيس جامعة الدول العربية التي بدأتها حكومة الوفد برئاسة مصطفى النحاس باشا، واستكملتها حكومة ائتلافية شارك فيها «الحزب السعدي» و«حزب الأحرار الدستوريين» و«حزب الكتلة الوفدية» و«الحزب الوطني». وقد طرحت أثناء المناقشات قضية الوحدة العربية، حيث أكد بعض الأعضاء أن العروبة تمثل جميع سكان البلاد العربية من مسلمين ومسيحيين ويهود وغيرهم من أصحاب الأديان الأخرى، الذين يشعرون مع مواطنيهم سكان تلك البلاد بالتضامن في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وفي الحياة المعنوية أيضاً، وأنها شخصية معنوية تشمل جميع سكان البلاد التي تُعرف ببلاد العروبة.

من هذا العرض لموقف الأحزاب الوطنية في مصر قبل ١٩٥٢ من القومية العربية والوحدة العربية والقضايا العربية المشتركة، تتأكد عدة حقائق هامة، في مقدمتها:

تأخر ظهور الفكرة القومية العربية في مصر عن ظهورها في دول المشرق العربي، وانشغلت الأحزاب السياسية في مصر طوال النصف الأول من القرن العشرين بالقضية الوطنية ومواجهة الاحتلال البريطاني في مصر إلى أن وقّعت معاهدة ١٩٣٦، التي اعتبرتها هذه الأحزاب مقدمة لحل القضية الوطنية، فاتجهت أكثر إلى الأحداث في الدول العربية المجاورة واهتمت بها.

شهد المجتمع المصري جهوداً شعبية تعبيراً عن

الاهتمام بعروبة مصر وما يجمعها بالشعوب العربية من عوامل مشتركة، وتشكلت جمعيات ثقافية، وصدرت صحف تهتم بهذه القضايا، ودارت مناقشات في المجتمع المصري حول عروبة مصر ودورها في الأقطار العربية المحيطة بها.

فرضت الأحداث والتطورات في المنطقة العربية، وخاصة مشكلة الهجرة اليهودية إلى فلسطين، على الأحزاب السياسية مزيداً من الاهتمام بالقضايا العربية الذي امتد إلى القضية الفلسطينية ونضال الشعوب العربية ضد الاستعمار وصولاً إلى تأسيس جامعة الدول العربية، تأكيداً لحاجة الدول العربية إلى الوحدة والتعاون، ولم يكن هذا التوجه نحو إنشاء جامعة الدول العربية بعيداً عن سياسات بريطانيا، الدولة المحتلة لمصر والعراق والأردن وصاحبة النفوذ الإقليمي الكبير في المنطقة.

انحسر الاهتمام بالعروبة وقضاياها في عدة شخصيات مصرية تنتمي إلى أحزاب متعددة، مثل عبد الرحمن عزام باشا، ومحمد علي علوبة باشا، ومكرم عبيد باشا، ولكن هذا الاهتمام لم يتجسد في رؤية فكرية متكاملة، ولم يرق إلى مستوى طرح القومية العربية كإطار يجمع مصر مع غيرها من الدول العربية<sup>(٢٤)</sup>.

حافظت الأحزاب السياسية على السمة الأساسية المميزة لموقفها من الوحدة العربية والقضايا المشتركة مع الدول العربية الأخرى، وهي أنها مجرد رد فعل للأحداث وليس نتيجة لرؤية فكرية محددة. وأما التطور الحقيقي في الفكر السياسي المصري نحو مسألة القومية العربية وعروبة مصر، فقد جاء بعد ثورة ٢٣ تموز/ يوليو، وفي سياق تطور فكري تبلور في الميثاق الوطني كروية فكرية محددة سنة ١٩٦٢.

(٢٤) انظر متابعة المحادثات مع وفود الدول العربية حول مشروع ميثاق جامعة الدول العربية في: الأهرام، ١/٨/١٩٤٣ - ٣/١١/١٩٤٣.

## ٤١ - الاتجاهات العروبية والقومية

### في الأحزاب الوطنية السودانية

حيدر إبراهيم علي

- ١ -

الالتماسات التي نرى أنها تقوي ما بين القطرين من عرى المودة والإخاء وستبقى ذكرها التاريخية ماثلة بجانب مآثر مصر العديدة (...). ولا ندعي بذلك أننا نقترح على الأمة المصرية ما لم يخطر لها ببال (...). كلا فنحن نعلم أن فيض مصر قد غمر الشرق كله، وأن اهتمامها بشؤون بلاد العروبة والإسلام الذي بؤأها بحق منصب الزعامة على بلاد الشرق العربي قاطبة». ومن الواضح أن مصر في فكر الخريجين كانت تمثل - ضمنياً - الدولة - القاعدة في أي تطور قومي أو وحدة في الشرقي العربي. وبالنسبة إلى السودان فهناك علاقة شديدة الخصوصية مع مصر، لا يمكن مقارنتها بأي دولة أخرى، حتى لو كانت سورية أو ليبيا.

- ٢ -

كان تأسيس «مؤتمر الخريجين» في عام ١٩٣٨ قد مثل الأرضية التي قامت عليها الحركة الوطنية والأحزاب السياسية، خاصة بعد عام ١٩٤٤. وقد قامت الأحزاب السودانية في منتصف أربعينيات القرن الماضي على تقسيم عام: اتحادية أو استقلالية - انفصالية. تحولت انتخابات مؤتمر الخريجين إلى صراع حزبي سافر، رغم إدانة البعض للحزبية واذم التحزب لأنه يسبب الفرقة بين السودانيين. وبادرت جماعة أبروفيين - نسبة إلى حي (أبو روف) في أم درمان وهي في الأصل مجموعة للقراءة الجماعية - إلى دعوة شخصيات مهتمة بالعمل العام وذات ميول تدعو إلى الاتحاد مع مصر بشكل من الأشكال. وتكون حزب الاتحاديين في ٢٤ سبتمبر/أيلول ١٩٤٤ الذي تقوم

اهتم المثقفون الشماليون بتأكيد انتمائهم العروبي بطرق شتى منذ فترة مبكرة من تاريخ السودان الحديث. ولكن اتجاهاتهم ومشاعرهم العروبية، انحصرت في نشاطهم الثقافي، خاصة الشعر والأدب، حيث يعدد الشعراء فضائل ومكارم العرب - المسلمين. وكانت العروبة لدى الناس العاديين ذات طابع عرقي، لذلك بحثوا عن أشجار نسب تصلهم بالعباسيين أو الأمويين وغيرهم. وكانت أندية الخريجين عام ١٩١٨ أول تجمعات المتعلمين لممارسة أنشطتهم الثقافية. ولكن مع تطور الوعي، شكل المثقفون السودانيون تنظيمات وطنية. وقد كانت كانت «جمعية اللواء الأبيض» التي تأسست في مطلع عام ١٩٢٤ أول كيان سياسي وطني في العصر الحديث. ويكتب أحد مؤرخي الفترة: «وقد كانت الحركة في مجموعها صدى سودانياً للحركة التحريرية التي نهض بها المصريون في الشمال، وكانت ترمي إلى إشراك السودانيين على مرأى ومسمع من العالم في نضال وادي النيل ضد الاستعمار البريطاني (...). وكان شعار السودانيون، كما كان شعار المصريين آنذاك: تحيا مصر. وكان يتقدم مظاهراتهم علم أبيض، عليه خريطة مصر دوماً هي نافذة السودان نحو العروبة. ويظهر تطلع الخريجين إلى الدور المصري، في مذكرة لجنة المؤتمر إلى علي ماهر باشا، رئيس وزراء مصر، أثناء زيارته للسودان خلال ١٨ شباط/فبراير حتى ٣ آذار/مارس ١٩٤٠، التي جاء فيها: «... أن نتقدم إلى الأمة المصرية ببعض

«نحن هنا، عرب مثلكم، تراثنا تراثكم. وتاريخنا تاريخكم وليس العبرة بالوضع الجغرافي ولكنها بالتاريخ والتراث والدم»<sup>(٣)</sup>.

ويؤكد أنهم كانوا يتحدثون عن القومية العربية والوحدة العربية قبل أن يتجه الناس والساسة هذا الاتجاه، وعدد العلاقات التي أقامها مع عرب من خلال المرات والزيارات خاصة مع العراقيين والشوام، ثم عمل في جامعة الدول العربية، مما مكّنه من تمتين علاقاته ببقية العرب، خاصة اليمنيين.

أظهرت حرب فلسطين عام ١٩٤٨ قوة الشعور القومي العربي لدى قطاعات واسعة من الخريجين الذين شرعوا في تأسيس الأحزاب. فقد اهتمت لجنة مؤتمر الخريجين بتنظيم التطوع وجمع الاكتتابات في كل أنحاء البلاد. ويقول حمد: «وتكونت لجنة من خيرة رجال العاصمة، اجتمع فيها ممثلو الأحزاب والهيئات والطوائف، ناسين ما بينهم من خلافات حزبية أو فوارق طائفية، عاملين جميعاً في وئام وانسجام حتى يظهر اسم السودان بارزاً في الدفاع عن عروبة فلسطين»<sup>(٤)</sup>.

وكان عبد الحمن عزام، الأمين العام لجامعة الدول العربية، متحفظاً على تطوع السودانيين ويرى أن يكتفوا بمشاركة رمزية. فقد كان رأيه أن حملة فلسطين يجب أن يقوم بها الفلسطينيون أنفسهم، على أن تمدّهم البلاد العربية بالسلح والمال. وأضاف إن السودان في حاجة إلى المجاهدين وسيحتاج إليهم في كفاح الاستعمار»<sup>(٥)</sup>.

ولكن فُتح باب التطوع وتدفق السودانيون، وقدّرت أعداد المتقدمين بسبعة آلاف شخص، اختار منهم الضابط المسؤول، حامد بك صالح، مئتين وخمسين، أغلبهم من المسرحين من الجيش. وأبلى السودانيون بلاءً حسناً، ولكن جهدهم ضاع لأنهم دُجّجوا داخل وحدات مصرية. وأصبحت القضية الفلسطينية هي

مبادؤه على إيمان عميق بالاتحاد مع مصر، مع حق الانفصال. فهم حريصون على حقوق السودان، حرصهم على علاقتهم مع مصر. ويقولون إن هذا النوع من الاتحاد (نظام الدومينيون) إذا ما صلح واتضح نفعه قد يقود إلى الوحدة التي تريدها مصر، وإذا برهنت التجارب على غير ذلك كان من حق السودان الانفصال وقيامه بشؤونه منفرداً على الصعيد الدولي<sup>(١)</sup>. وكانت الأحزاب الاتحادية الأخرى مثل الأشقاء والأحرار، ليست مختلفة كثيراً في مبادئ الاتحاد مع مصر عدا تفاصيل ثانوية. لذلك، كان من الطبيعي أن تتوحد الأحزاب الثلاثة في ميثاق الجبهة الاتحادية. وكان أهم مبدأ يقول: قيام حكومة سودانية ديمقراطية في اتحاد مع مصر تحت تاج واحد.

### - ٣ -

يعبّر خضر حمد، وهو من المؤسسين للحزب الوطني الاتحادي وأحد المنظرين في الحزب وتقلد منصباً وزارياً في أول حكومة وطنية، بوضوح عن موقفه القومي العربي. ويكتب في مذكراته: «إن فكرة القومية العربية وتعزيزها، والوحدة العربية والدعوة إليها، كانت تملك عليّ تفكيرى. ولم يكن آنذاك للقومية العربية أو الوحدة العربية إلا أنصار قلائل من أشهرهم عبد الرحمن عزام باشا الذي كان يدعو إلى الوحدة العربية، حتى أن سعد زغلول قال له في مرة: صفر زائد صفر يساوي إيه يا عبد الرحمن؟ وهو يرمي بذلك إلى أن البلاد العربية ما زالت أصفاراً ووحدتها لا تنتج إلا صفراً. وبالرغم من ذلك فإن عزام وغيره من دعاة الوحدة العربية لم يثبط من همّتهم هذا القول»<sup>(٢)</sup>.

ويفسر الدوافع وراء قوة توجههم عربياً، بأنه يعود لوجودنا في أفريقيا وشعورنا بأن لا صلة تربطنا بالعرب والعروبة. ويرى أن هذا الوضع جعلنا نسعى إلى ربط أوأصرنا بأواصر العرب ونحاول أن نقول لكل عربي:

(١) خضر حمد، مذكرات خضر حمد: الحركة الوطنية السودانية: الاستقلال وما بعده (أبو ظبي: مكتبة الشرق والغرب، ١٩٨٠)،

ص ١٠٧.

(٢) المصدر نفسه، ص ١١٥.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٤٢.

(٥) المصدر نفسه.



معيار الاهتمام القومي داخل الأحزاب الوطنية السودانية.

دخلت الأحزاب الوطنية في مسألة تقرير المصير، وانقسمت البلاد إلى معسكر الاتحاد وتدعمه مصر مقابل معسكر الاستقلال وتباركه بريطانيا. وظلت البلاد مشغولة بشؤونها الداخلية حتى عام ١٩٥٥. وفي هذا الأثناء قاد الضباط الأحرار المصريون حركة التغيير وأعلنوا الجمهورية. كان للسودان نصيبه في السياسة المصرية الجديدة، فقد تم توقيع الحكم الذاتي في شباط/فبراير ١٩٥٣ التي انتهت بتقرير مصير السودان، وقد التزم البريطانيون والمصريون بتنفيذ بنود الاتفاق حتى نال السودان استقلاله عام ١٩٥٦. بعد ذلك، عاد السودانيون للاهتمام بمحيطهم العربي، وقد كان العدوان الثلاثي على مصر مناسبة لكي تعبر الأحزاب الوطنية عن مواقفها ومشاعرهم تجاه مصر. ووقفت كل الأحزاب الوطنية، بما فيها حزب الأمة، مواقف مساندة لمصر. ولكن في عام ١٩٥٨، حين تسلم عبد الله خليل، أمين عام حزب مقاليد السلطة، أثار مشكلة حلايب الحدودية مع مصر. وكادت الحرب أن تندلع لولا تسليمه السلطة للجنرال عبود في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨.

أظهرت الأحزاب الوطنية موقفاً قومياً واضحاً عقب هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧. وقد بادر السودان، وكان رئيس الحكومة من حزب الأمة، إلى دعوة العرب إلى مؤتمر قمة، عُرف باسم مؤتمر الخرطوم للقاءات الثلاثة. ولم تكن الأحزاب الوطنية في حاجة إلى التنظير في القومية والعروبة، ولكنها اكتفت بالمواقف العملية. وظلت مواقفها الفكرية تقليدية. ويتحدث عبد الماجد أبو حسبو، الاتحادي، ووزير الإعلام أثناء مؤتمر القمة العربي، عن التاريخ فقط: «أخذت القضية العربية صوراً وأشكالاً ومفاهيم متعددة، فهي بمعناها الواسع تعني قضية الأمة العربية كلها، تاريخياً وحضارياً وتطوراً، وسقوط الأمة العربية في قبضة الإمبراطورية العثمانية ( . . . ) قد أفرز

أفكاراً جديدة، فأخذت القضية العربية معنى البعث العربي، ثم البعث القومي والوحدة العربية. وهي كلها مسميات تنطلق من فكرة واحدة، هي إحياء الأجداد العربية الضائعة»<sup>(٦)</sup>.

كان «حزب الشعب الديمقراطي»، الذي يمثل مجموعة طائفة الختمية (الميرغنية) التي انشقت عن الحزب الوطني الاتحادي، أكثر الأحزاب الوطنية التقليدية تعبيراً عن ميل عروبية وقومية. ويرجع ذلك إلى قوة ارتباطه بمصر، إضافة إلى وجود عناصر شابة كانت على اطلاع على الفكر القومي العربي، ولكنها لم تشكل الوعي التنظيمي الخاص الذي يجمعها، ومن بين هؤلاء المفكر السوداني الراحل محمد أبو القاسم حاج حمد الذي كان يكتب مقالات متأثرة بعفلق وعبد الدائم والبيطار والحافظ في صحيفة الحزب الجماهير. ورغم طائفية الحزب، إلا أن وجود الشيخ علي عبد الرحمن (الملقب بالشيخ الأحمر) على رأسه شحنه (أي شحن الحزب) بشعارات قومية واشتراكية، وهو الذي نشر كتاب الديمقراطية والاشتراكية في السودان. وفي الكتاب الصادر في عام ١٩٧٠ يعلن تأييده الكامل لانقلاب جعفر النميري، لأنه شبيه بانقلاب ناصر والضباط الأحرار في مصر. ويقول: «ولا بد من تأكيد تأييدي للثورة وحاسي لها. فأنا رجل عربي الاتجاه، وقد سيطر هذه الاتجاه العربي المتحرر على كل تصرفاتي في المجال السياسي منذ بزوغ شمس الحركة الوطنية في نطاق مؤتمر الخريجين»<sup>(٧)</sup>.

ويضيف: «ومنذ أن تطورت الحركة الوطنية وقامت الأحزاب السياسية عمدنا أنا وكثير من زملائي إلى تجسيد هذين المبدئين: الاتجاه العربي المتحرر والنظام الاشتراكي. وكان ذلك واضحاً كل الوضوح ومفصلاً تفصيلاً تبرز معالمه حينما أتيت لنا فرصة إنشاء حزب الشعب الديمقراطي، الذي كنا نملك وضع مناهجه وفق مبادئنا وأفكارنا»<sup>(٨)</sup>.

(٦) عبد الماجد أبو حسبو، مذكرات عبد الماجد أبو حسبو: جانب من تاريخ الحركة الوطنية في السودان، الجزء الأول (الخرطوم: دار صنب للنشر، ١٩٨٧)، ص ٢٢٥.

(٧) المصدر نفسه، ص ٨.

(٨) المصدر نفسه، ص ١٠.

شهدت الساحة العربية خلال العقود الأربعة الماضية انحساراً واضحاً في المد القومي العربي؛ مما أثر في تبني الأحزاب السودانية الوطنية التقليدية. فقد اتجهت إلى بناء علاقات وثيقة مع الأنظمة العربية المحافظة. وفي نفس الوقت، دخلت مع الحركة الإسلامية في مزايدات حول تطبيق الشريعة الإسلامية وتضمن الدعوة إلى مشروع حضاري إسلامي في برامجها المعلنة. وحين انقلب الإسلامويون على هذه الأحزاب واتهموها بالمطالبة بإلغاء الشريعة الإسلامية، والتحالف مع القوى العلمانية، توقف التوجه لدى هذه الأحزاب عند البيانات التضامنية في القضايا العربية، وبالأذات القضية الفلسطينية وإدانة الصلف الصهيوني. وهذه مواقف موسمية، خاصة وأن الأحزاب الوطنية التقليدية تجعل أهمية قصوى وأولوية لإسقاط النظام الحالي. وفي الفترة الأخيرة تشغل قضية الوحدة والانفصال كل السودانيين.

### مراجع إضافية

المحامي، أحمد محمد خير. كفاح جيل. ط ٣. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٩١.

الهندي، الشريف حسين. لوطني وللتاريخ. إعداد محمد الأمين الشريف عمر الهندي. أمدرمان: مركز عبد الكريم ميرغني، ٢٠٠٦.

الخليفة، عبد اللطيف. مذكرات عبد اللطيف الخليفة: وقفات في تاريخنا المعاصر بين الخرطوم والقاهرة. الجزء الأول. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٨٨.

ميرغني، درية عبد الله. عبد الله ميرغني: أحد رواد الحركة الوطنية في السودان. الخرطوم: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، ١٩٩٩.

ويجمل حاج حمد وضعية حزب البعث بعد ثورة تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤ بقوله: «لم يجد حزب الشعب الديمقراطي - بعد تشرين الأول/أكتوبر - نفسه في معرض المحاكمة النظرية الفلسفية للفصل بين نزعة القومية العربية وتراثيته الدينية بل سار الأمر على نحو عفوي وواقعي. فبدا حزب الشعب في (جديده) القومي العربي وكأنه استمرار (لقديمه)»<sup>(٩)</sup>.

### - ٤ -

كانت تجربة القيادي الاتحادي حسين الهندي، أثناء معارضة الجبهة الوطنية لنظام النميري، في سبعينيات القرن الماضي، متنوعة وشديدة الخصوبة. فقد أدخلته في تحالفات وعلاقات مركبة، كان من بينها العلاقة مع صدام حسين وحزب البعث العربي.

وكان للهندي علاقات عربية واسعة أقامها أثناء تحضيره لمؤتمر القمة العربية عام ١٩٦٧. وصار يعبر عن مواقف عربية قوية وثورية، قد لا تكون من صميم سياسات الحزب الاتحادي. وفي مقابلة مع مجلة الوطن العربي، سئل عن القضية القومية وما هو موقف حزبه المبدئي بعد المعاهدة المصرية - الإسرائيلية، فكان رده: «إن الموقف العربي للحزب الاتحادي الديمقراطي، يقوم على أساس استعادة كامل الأراضي العربية المحتلة، بما في ذلك فلسطين، ولا نؤمن أن جزءاً من الوطن العربي يمكن مقايضته بجزء آخر، من الوطن ذاته. إننا نعتقد أن الشعب الفلسطيني نفسه ليس من حقه أن يبادل أرضاً قومية بأرض قومية أخرى. وانطلاقاً من ذلك نحن ضد المشاريع الكرتونية، مثل الحكم الذاتي للناس وليس للأرض (...). وموقفنا هذا ليس سياسياً بل هو إيمان، وجزء من وجود وحضارة وتراث ودين... إنه موقف طبيعي وسليم»<sup>(١٠)</sup>.

(٩) المصدر نفسه.

(١٠) الوطن العربي، العدد ١١٨ (أيار/مايو ١٩٧٩).



## الفصل السابع

### الاتجاهات العروبية والقومية في الأحزاب الوطنية في الخليج والجزيرة العربية

#### ٤٢ — رابطة أبناء الجنوب العربي النشأة، والمسار، والمصائر

قادري أحمد حيدر

أولاً: نشأة وظهور رابطة أبناء الجنوب العربي يرى محمد علي الجفري، أحد أبرز مؤسسي رابطة أبناء الجنوب ورئيسها الأول منذ مرحلة التأسيس، أو النشوء والظهور حتى وفاته، أن خطوات تأسيس الرابطة جاءت حصيلة تراكم لكفاح وطني جنوبي طويل<sup>(١)</sup>،

(١) واضح أن هناك عدم دقة أو تحديد زمني واحد لسنة تأسيس أو إعلان نشأة وقيام رابطة أبناء الجنوب العربي، كما يتبين من سياق مراجعة ما جاء في بعض المصادر والمراجع التاريخية التي تتناول بحث تاريخ النشأة والظهور، وهذا اللبس نجده حتى في بعض كتابات قيادات الرابطة أنفسهم؛ ففي النص الذي سيأتي في المتن على لسان رئيس الرابطة محمد علي الجفري، يحدد زمن النشأة والظهور والتأسيس العام ١٩٥٠، وفي دستور الرابطة المنشور في كتيب صغير يأتي في وجه الغلاف الأول للدستور الذي نشرته الرابطة أنها تأسست في ١٣٧٠هـ/ ١٩٥١م، انظر: دستور رابطة أبناء الجنوب العربي (تونس: دار الجنوب للطباعة والنشر، [د.ت.]).

وفي الكتاب الصادر عن رابطة الجنوب العربي (مكتب القاهرة) تحت عنوان الجنوب العربي في هيئة الأمم المتحدة جاء: «إن الحركة الوطنية في الجنوب العربي نشأت متأخرة نتيجة لعوامل وظروف عديدة، أنشئت هذه الحركة عام ١٩٤٨م بولادة «رابطة أبناء الجنوب العربي»، واستمرت «الرابطة» في إرساء قواعد النضال في الجنوب منذ ذلك التاريخ». انظر: الجنوب العربي في هيئة الأمم المتحدة (القاهرة: دار الكتاب العربي بمصر، ١٩٦٣)، ص ٥. وفي كتاب كيف نفهم تجربة اليمن الجنوبية الشعبية تأليف اللجنة التنظيمية للجبهة القومية المكونة من: (علي عبد العليم، خالد عبد العزيز، عبد الفتاح إسماعيل، فيصل عبد اللطيف الشعبي)، أن اسم «رابطة أبناء الجنوب العربي» أطلق عام ١٩٥١. انظر: اللجنة التنظيمية للجبهة القومية، كيف نفهم تجربة اليمن الجنوبية الشعبية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩).

ويقول فيتالي ناؤومكين: «في عام ١٩٥٠ عندما أخذ يهدد نشاط الجمعية الإسلامية الكبرى خرج منها شباب يمثلون مثقفي الجنوب العربي، وأسسوا رابطة أبناء الجنوب العربي»، انظر: فيتالي ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، ترجمة سليم توما (موسكو: دار التقدم، ١٩٨٤)، ص ٤٣. ويرى سلطان ناجي أن حزب رابطة أبناء الجنوب العربي كان تأسيسه في عام ١٩٥٠، انظر: سلطان ناجي، «نشوء الدعوة إلى الوحدة اليمنية»، المستقبل العربي، السنة ٦، العدد ٥٩ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٤)، ص ٣٧. نقلاً عن: علي الصراف، اليمن الجنوبي: الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة (بيروت: لندن: رياض الريس للكتاب والنشر، ١٩٩٢)، ص ٨٥.

وأن حركة الوحدة الحضرية بين سلطتي حضرموت الداخل والساحل على أساس شعبي ذروة من ذرى ذلك الكفاح الذي كان يقف في طليعته شيخان الحبشي (ثاني أمين عام للرابطة) وعمر محضار الكاف (أمين صندوقها المالي)، وعلي بن عقيل (عضو قيادة قومية في سورية بعد ذلك)، ويرى أنها كذلك استمرار «لحركات إصلاحية في العوائل العليا أرادت تحقيق إصلاحات الأمان بين سائر القبائل، وتعميم الأمان وإقامة إدارة محلية وطنية في هذه المنطقة القبلية، حتى تفوت على الإنكليز التدخل (...)». وخلال الفترة ١٩٤٨ - ١٩٥٠ تجمع في عدن عدد من الشباب الواعي، حين كانت الدعوة الانفصالية في عدن تشب نيرانها، وتصدت لها مجموعة من الشباب كان في مقدمتهم سالم الصافي، ورشيد الحريري، وأحمد عبده حمزة، وشيخان عبد الله الحبشي، ومحمد علي الجفري، وعبد الله باذيب (مؤسس التيار الماركسي في اليمن)، وعلي غانم كليب، وقحطان الشعبي (من أبرز مؤسسي حركة القوميين العرب، ورئيس أول جمهورية بعد استقلال الجنوب ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧)، وعبد الله علي الجفري، وعبد الله الفضلي، وحسين هادي عولقي، وعلي محمد سالم الشعبي، وآخرون، وتدارس الشباب الواعي من أبناء الجنوب في عدن، الوضع كاملاً، وكانوا خليطاً من كل المناطق، من عدن ولحج وحضرموت، والعوائل وغيرها (...). وقررت هذه الطليعة أن أساس المشاكل والمتاعب في هذه الجزيرة

من أرض العروبة - وليس من أرض اليمن - هو شيثان: الاستعمار، والتجزئة (...). وأنه لكي تنهض دعوة صالحة فلا بد من القيام بحركة شاملة للجنوب العربي كله - المقصود جنوب اليمن - وليس لمنطقة دون أخرى (...). فالموجود في المنطقة قوتان: قوة الإنكليز، وقوة الرؤساء، وواجب الحركة الوطنية أن توجد قوة ثالثة هي قوة الشرعية «قوة الشعب»، حتى يقول: «وهنا تأسست رابطة أبناء الجنوب في عام ١٩٥٠، وقد سبقت تأسيسها معارك صحفية عنيفة بين طليعة الشباب العربي الواعي المتحرر، والقوى الانفصالية الدخيلة»<sup>(٢)</sup>، على أن الشيء الأكيد والذي يتفق مع حقائق التطور الاقتصادي والاجتماعي، ومع وقائع التحولات الأيديولوجية والسياسية، هو أن رابطة أبناء الجنوب العربي، إنما شكلت موضوعياً وسياسياً، وتاريخياً، كرد فعل لدور ونشاط «الجمعية العدنية» التي انحصر دورها في رفع شعار «عدن للعدنيين» و«القومية العدنية»، وبالعامل من أجل ربط المدينة عدن بالكومونولث البريطاني، والتنسيق مع المستعمر على قاعدة تشريع أنظمة وقوانين تفصل أبناء عدن عن بقية أبناء اليمن، بمن فيهم أبناء المحميات (الشرقية والغربية)، «وكان أنصار الجمعية العدنية ومؤسسوها يتخوفون من ذوبان عدن الأكثر تطوراً في المحميات الجنوبية العربية، واعتبروا أن التطور المستقل لعدن ووجود جاليات أجنبية يسمحان ببقاء عدن كوحدة سياسية قائمة بحد ذاتها، وأن اندماج عدن في دولة

(٢) حول ذلك، انظر: محمد علي الجفري، «حقائق عن جنوب الجزيرة العربية»، ص ٤٦ - ٥٢، وهي محاضرة ألقاها محمد علي الجفري، رئيس رابطة أبناء الجنوب في نادي الطلبة الكويتيين في القاهرة في آذار/مارس ١٩٥٦، وتشير بعض المصادر والمراجع التاريخية حول التنظيمات السياسية في اليمن إلى أن محمد علي الجفري هو من أبرز مؤسسي (الكتيبة الأولى)؛ وفي رواية أخرى (كتيبة الشباب اليمني الأولى) تشكلت عام ١٣٦١هـ/١٩٤٢م من نخبة من أبناء الجنوب اليمني (جنوب شبه الجزيرة العربية) كانوا يدرسون في جامعة الأزهر، وجامعة فؤاد الأول (القاهرة حالياً) من أبرزهم محمد علي الجفري، وسالم عمر الصافي، وأبو بكر بن شهاب، وأحمد عبد الرحمن الجفري، حيث أسسوا مع مجموعة من أبناء المملكة المتوكلية اليمنية جمعية عُرفت باسم «الكتيبة اليمنية»، منهم كما جاء في الهامش الرقم (٩٢)، محمد محمود الزبيري، أحمد محمد نعمان، ومحيي الدين العنسي، ومحمد صالح المسمري، ومحيي أحمد زبارة، ومحمد ناصر الوشلي، وعبد الله علي الوزير، وعبد الرحيم عبد الرحمن السبلاني، وأحمد الحورث، والخدام الوجيه. كان هدف الجمعية انتشار اليمن شماله وجنوبه مما يعاين من حكم الأمام يحيى في الشمال، وحكم الاستعمار في الجنوب، وكان يغلب على هذه الجمعية الحماس الوطني أكثر من الإدراك السياسي، انظر: دلال بنت مخلد الحربي، **علاقة سلطنة لحج ببريطانيا، ١٩١٨ - ١٩٥٩** (الرياض: مكتبة العبيكان، ١٩٩٧)، ص ٤٢٦.

وحول الاسم وتاريخ نشأة الكتيبة، يرد الاسم كالتالي: «كتيبة الشباب اليمني الأولى» تأسست في أيلول/أيلول/سبتمبر ١٩٤٠، انظر: رابطة أبناء اليمن، **عن تاريخ حزب رابطة أبناء اليمن (رأي): فكره وتكويناته** (صنعاء: الرابطة، ٢٠٠٧)، ص ١، وفي اللحظات الأخيرة حصلنا على نصّ قانون «كتيبة الشباب اليمني»: تأسست في ٢٥ شعبان ١٣٥٩هـ/٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٤٠. وإيراد هذا النصّ حول نشأة وتشكيل «كتيبة الشباب اليمني» وقبل عشر سنوات من قيام «رابطة أبناء الجنوب العربي» إنما هي دعوة إلى البحث في سبب العودة من الحالة اليمنية الكبرى إلى الحالة الجزئية الجنوبية في صورة رابطة أبناء الجنوب العربي.

كبيرة تمثل الجنوب العربي بأكمله سوف يؤدي إلى تذويبها كأقلية لا قيمة لها». ومن الصحيح القول إن رابطة أبناء الجنوب تشكلت ونشأت منذ لحظة تأسيسها من رموز اجتماعية، سياسية فكرية متعددة، مختلفة في مشاربها الفكرية والسياسية، ومتباينة بل ومتناقضة في انتماءاتها الاجتماعية الطبقية «احتوت في إطارها القوى الإقطاعية والسلطانية، والمشيعية، والبرجوازية الريفية ذات التوجهات الوطنية الجنوبية العامة وكذلك من أبناء الطبقة الوسطى الصاعدة، والبرجوازية الصغيرة، والمثقفين، والموظفين الصغار والكبار، الذين كان من بينهم رموز الفكر السياسي اليساري، والتيار القومي، أو رموز التيار القومي. على أن الشيء الصحيح هو أن القوى الحديثة اليسارية والقومية لم تكن هي عماد التنظيم الرابطي، وكانت الحثيثة في القيادة للقوى السياسية والاجتماعية التقليدية، ولذلك بقي الثقل السياسي النوعي الأيديولوجي، والسياسي، والتنظيمي في قبضة الرموز القيادية الإقطاعية والسلطانية والمشيعية، والبرجوازية الريفية الذين كانوا عملياً يطالبون بحقوقهم في السلطة والثروة، كما أنهم لم يكونوا موافقين وراضين عن هيمنة الأرستقراطية (العنصرية، والعربية، والأجنبية) على مفاصل وتفاصيل السياسة، والاقتصاد، والتشريع الذي أعطي لأبناء الجاليات الأجنبية، الهندية، الباكستانية، الصومالية، الأوروبية، والذي وصل حد حصر الحق في الترشيح والانتخاب فيما بينهم وحرمان أبناء المحميات الشرقية والغربية منها بما فيها أيضاً أبناء شمال اليمن، ومن هنا خوف وقلق النخبة الاجتماعية الطبقية لقيادته الرابطة «من نفوذ البرجوازية المحلية الأجنبية، والاقتصادي، والسياسي، وأخذت تفكر في تأهيل نفسها لخلافة المستعمر... خاصة وأن حزب الرابطة قد جذب إليه عناصر البرجوازية الريفية الكبيرة التي كانت تطمح في أن تحل محل البرجوازية الأجنبية»<sup>(٣)</sup>.

وحزب رابطة أبناء الجنوب العربي هو بهذا المعنى حزب طبقي، أيديولوجي في صورة قيادته العليا؛ حزب

يدرك بالضبط ماذا يريد، أهدافه السياسية، والطبقية واضحة ومحددة، نخبة قيادية أرستقراطية اجتماعية، وبرجوازية ريفية مشايخية وسلطانية، متعلمة، درست في الداخل وفي الخارج (أزهريون، جامعيون، معاهد علمية ثانوية)، قيادة سياسية دخلت إلى العمل الحزبي والسياسي من باب المعرفة، والفكر، والثقافة، المتوحدة بالمصلحة الطبقية والسياسية والاقتصادية العليا لهم ولمن يمثلون، ومن هنا كان حفاظهم على مبادئهم وأهدافهم الكبرى راسخاً، لم تؤثر فيه كثيراً الانقسامات والانشقاقات، ظلوا رغم كل شيء محافظين على قناعاتهم السياسية الاستراتيجية المتحوصلة بجغرافية الجنوب العربي، ودولة اتحاد الجنوب العربي، مع بعض التعديلات الطفيفة والشكلية التي لا تمس جوهر رؤيتهم السياسية الاستراتيجية التي أعلنوها منذ لحظة تأسيس الرابطة حتى قيام دولة الوحدة، التي صارت حقيقة سياسية واقعة ومجسدة في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠.

ويرى علي باذيب، ومعه كل الحق، «إن رابطة أبناء الجنوب لم تكن حزباً موحداً بالمعنى المفهوم، كانت في ذلك الوقت تشكل إطاراً يضم مختلف التيارات الفكرية، فالرابطة كان يوجد فيها أوائل عناصر البعث، أمثال موسى الكاظم وشيخان الحبشي الذي جاء من العراق، وكانت له صلة بالبعث بشكل أو بآخر. وفي الرابطة كان يوجد أوائل حركة القوميين العرب، وفيها تشكلت فيما بعد الجبهة الوطنية المتحدة، وكثير من العناصر التي آمنت بالفكر الاشتراكي العلمي، هذا التعايش السلمي، إذا صح التعبير بين التيارات الموجودة داخل الرابطة لم يدم طويلاً، لأنه شهدت السنوات التي تلت (... ) انفصال كل هذه التيارات»<sup>(٤)</sup>.

وإنصافاً للحقيقة السياسية التاريخية، وتأسيساً للنقد الموضوعي العقلاني التاريخي، فإن العناصر المختلفة التي دخلت رابطة أبناء الجنوب العربي منذ لحظة التأسيس، أو في سياقها، لم تدخل جميعها على أنها تيارات أيديولوجية، سياسية، بقدر ما كان دخولها منذ

(٣) محمد علي الشهاري، الخروج من نفق الاغتراب وإحداث ثورة ثقافية في اليمن (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٣)، ص ٧٤.

(٤) انظر: حوار مع علي باذيب أجراه معه مركز الأبحاث التابع للحزب الاشتراكي اليمني عام ١٩٨٥، محفوظ في أرشيف مركز الدراسات والبحوث اليمني/ عدن.

التعليم، وجعل اللغة العربية لغة رسمية بدلاً من الإنكليزية، وتأكيد وحدة الجنوب، والدعوة إلى تأسيس النقابات العمالية للدفاع عن حقوق العمال المهضومة»<sup>(٥)</sup>.

حقاً إن حزب رابطة أبناء الجنوب العربي قد جاء تاريخياً ليشكل لحظة سياسية، فكرية، انعطافية في تاريخ الحركة السياسية، والتنظيمات، والجمعية الإسلامية، والجمعية العدنية، والمؤتمر الشعبي، والحزب الوطني الاتحادي، وغيرها من الأحزاب السياسية الصغيرة السائرة في نفس الفلك الاستعماري. وبهذا المعنى، مثّل تأسيس وإعلان قيام حزب رابطة أبناء الجنوب العربي خطوة نوعية متقدمة، سياسياً، وفكرياً، ووطنياً، وهو الحزب الذي دعا من حيث الخطاب السياسي - على الأقل - إلى استقلال الجنوب التام عن الاحتلال البريطاني وإلى خروجه من الجنوب، وتصفية قواعده العسكرية، وأعلن في أكثر من بيان وخطاب رفضه للمخططات والمشاريع الاستعمارية في الداخل، وفي المنطقة، وحزب رابطة أبناء الجنوب العربي، هو فاتحة خطاب الوطنية الجنوبية، والمؤسس الحقيقي لها في الفكر، والسياسة، والثقافة، والتنظيم.

وفي عام ١٩٥٦ أصدرت الرابطة بياناً أوضحت فيه وجهة نظرها بالنسبة إلى مستقبل الجنوب، ومستقبل العلاقات مع بريطانيا، جاء فيه «إن الرابطة تؤيد قيام دولة الاتحاد على أن تكون مستقلة استقلالاً كاملاً، وأن تصبح عدن جزءاً منها، مع إقفال باب الهجرة الأجنبية إلى عدن، وعن شكل الحكم أوضح البيان أن الشعب هو صاحب السيادة ومصدر السلطات، ومجلس الرؤساء في مجموعه هو رمز لهذه السيادة (. . .) وفيما يختص بالعلاقة مع الشمال أوضح البيان أن «شعب ولايات جنوب الجزيرة، جزء من شعب الجنوب العربي الكبير، وله وحده حق تقرير مصيره بالنسبة للوضع العربي العام وعلى ضوء مبادئ الأمة العربية. . . وطالب بإلغاء معاهدات الحماية والاستشارة، واعتبار الثروات ملكاً للدولة»<sup>(٦)</sup>.

لحظة النشأة والتأسيس أو فيما بعد، باعتبار أن الرابطة كانت هي الإطار الوحيد الجامع الذي يستوعب هذا التعدد والتنوع والاختلاف. وفي سياق العمل السياسي والفكري والتنظيمي تشكل ما يشبه التجمعات أو التيارات (بعثيين، حركة قوميين عرب، ماركسيين). وبكل ثقة يمكننا هنا القول إن رابطة أبناء الجنوب قد تمكّنت وبجدارة طويلة سنوات النصف الأول من الخمسينيات من تولّي زمام قيادة الحركة السياسية والوطنية في جنوب الوطن، بما فيه تأييد حركة الأحرار اليمنيين في شمال الوطن، ويلتقي الحزبان في أنهما شطريان، لقد حددت رابطة أبناء الجنوب العربي من خلال خطاب رئيسها محمد علي الجفري الأهداف التي أوجزها قائلاً: «إن المبادئ والغايات التي أقرت من قبل الجمعية العامة للرابطة في سنة ١٩٥٠ تحوي القواعد التالية:

١ - الإيمان والعمل على وحدة الجنوب العربي، ووحدة لا تقبل التجزئة ولا الانقسام، ومحاربة النعرات والاتجاهات الانفصالية والقبلية والعائلية والمذهبية.

٢ - الإيمان والعمل وفقاً لمبادئ القومية العربية، وبالتالي الإيمان والعمل على وحدة الوطن العربي بكافة أجزائه.

٣ - تطبيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين سائر المواطنين بالحقوق والواجبات.

٤ - تمكين الروح الإسلامية الصحيحة.

٥ - الإيمان بالديمقراطية والتعاون بين الرابطة وغيرها من الهيئات والجماعات، والأفراد في حدود مبادئ الحزب وغاياته.

وفي عام ١٩٥٢ طرأ تطور على أهداف الرابطة، فبدأت تدعو إلى وحدة النوادي والتجمعات الوطنية، ونجحت في جمع هذه المنظمات في مؤتمر أطلق عليه (المؤتمر الوطني)، كما نجحت في تعبئة الرأي العام وتوجيهه للضغط على الإدارة البريطانية من أجل تطوير

(٥) إبراهيم خلف العبيدي، الحركة الوطنية في الجنوب اليمني المحتل، ١٩٤٥ - ١٩٦٧ (بغداد: جامعة بغداد، ١٩٧٩)، ص ١١٤ -

١١٥، نقلاً عن: محمد الجفري، «توضيحات وشروح لعقيدة الرابطة ومبادئها»، مجلة رابطة الجنوب العربي (١٩٦٢)، ص ٤.

(٦) أحمد عطية المصري، تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية، ط ٣ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٨)، ص ٨٢ - ٨٣.

حدد مطالبه على أساس وحدة الجنوب في مواجهة انفصالية الجمعية العدنية ( . . . )، ولأن الحزب كان يروج في دعاياته للمفاهيم المعادية للاستعمار البريطاني، وهذا يفسر انضمام أمثال عبد الله باذيب إلى حزب الرابطة، فقد كان الحزب هو المنبر الوحيد الفعال في ذلك الوقت الذي يعمل من أجل التجمع بدلاً من التجزئة ويعلن عداؤه للاحتلال، والنفوذ البريطاني<sup>(٨)</sup>.

إن الرابطة في تقديرنا هي باختصار حركة تحرر سياسية «وطنية» (جزئية) في غطاء سياسي جنوبي صرف، وبذلك عجزت تاريخياً، عن أن تكون حركة توحيد وتحرير معاً، ومن هنا رسوبها في امتحان التحرير، والحرية، والوحدة الوطنية، واليمينية، ووقوعها في أسر الرؤى والمفاهيم المناطقية المناقضة لجوهر قضية التحرير الوطني الذي لا يمكن أن يكون إلا شاملاً كاملاً، وعلى قطيعة مع المشروع الاستعماري، والإقطاعي، والسلطاني، وهو حقيقة ما لم تتمكن من استيعابه وإنجازه رابطة أبناء الجنوب العربي. وهو ما سنأتي إليه في الفقرات اللاحقة، فقد قاد الخلل السياسي الاستراتيجي في رؤية «رابطة أبناء الجنوب العربي» إلى فقدان البوصلة الحاكمة والمحددة لطبيعة العلاقة السياسية التاريخية فيما بين الجنوبي، والوطني اليمني، والقومي العربي التحرري، والتوحيدي، وهو ما أدى بالضرورة إلى إضعاف الرابطة وتعرضها لاهتزازات سياسية وجماهيرية، وتنظيمية كبيرة أدت إلى:

- فقدانهم قاعدة شعبية وجماهيرية ووطنية كبيرة، وحرمت تنظيم الرابطة تدريجياً من الطابع والمضمون التعددي الجميل الذي قامت وتأسست على قاعدته.

- حرمان أنفسهم من شعارات وأهداف وطنية كبرى كان يمكن أن توسع من حجم ومكانة دورهم السياسي والوطني خاصة خلال الفترة ١٩٥٦ - ١٩٦٣، مرحلة ازدهار وانتعاش المد التحرري الوطني، والقومي العربي.

إن حزب رابطة أبناء الجنوب العربي هو أول تنظيم وطني جنوبي قام وتأسس في جنوب اليمن، وأعلن بصراحة أنه يناضل من أجل إنهاء الاستعمار البريطاني من جميع أجزاء تلك البلاد، إنهاء الاستعمار والتجزئة، وإنهاء حكم السلاطين، وبذلك قفزت رابطة أبناء الجنوب العربي بالوعي الوطني إلى مرحلة أعلى سياسياً ووطنياً (جزئياً، ونسبياً)، وأعلنت خطابات الرابطة بوضوح وقوفها سياسياً ضد الاستعمار وأعوانه، وعملائه، وضد دعاة الانفصال لعدن عن المحميات والجنوب العربي عموماً. ومن معطف الرابطة الكبير خرج الكثير من القيادات الوطنية، والقومية، والماركسية. وأصدق وصفٍ وتعبير يصور واقع حزب رابطة أبناء الجنوب العربي هو ما كتبه أحمد محمد زين السقاف حين أشار قائلاً «إن الرابطة هي بحق المدرسة التي تتلمذ عليها رجال الحركة الوطنية على كافة اتجاهاتهم»<sup>(٧)</sup>.

ويُحسب لرابطة أبناء الجنوب أنها أول تنظيم سياسي يتمكن من الامتداد في الاستراتيجية الجغرافية الجنوبية كلها، ويخرج من قوقعة العمل السياسي والحزبي داخل مدينة عدن، وساعدته على ذلك الطبيعة التكوينية الاجتماعية الطبقية، القبيلة المناطقية للقادة المؤسسين للرابطة، فحديث الرابطة عن دولة الجنوب العربي يعني تجاوزاً لحدود الجغرافية المناطقية الضيقة، حيث تمكنت الرابطة خلال سنوات ١٩٥٠ - ١٩٥٥ من استقطاب أكبر عدد ممكن من أبناء الجنوب، في المدينة والريف، وهنا يمكن إيراد ملاحظة هامة، وهي أن حزب الرابطة في الجنوب مثله حزب الوفد في مصر، مع فارق الظروف والأوضاع الخاصة، فقد استقطب حزب الرابطة كثيراً من العناصر الشابة المثقفة، وعدداً من أثرياء الريف، بل وبعض الأمراء والسلاطين الساخطين أو الطامعين، وعلى هذا كان يعد التنظيم الوحيد الذي استطاع أن يتسع ويشمل نشاطه عدن والمحميات، وخاصة حضرموت، ولحج، والعوالق، وعدن، لأنه

(٧) أحمد السقاف، أنا عائد من جنوب الجزيرة العربية (الكويت: [د.ن.، ١٩٥٥]، ص ٩٠.

(٨) أحمد عطية المصري، النجم الأحمر فوق اليمن: تجربة الثورة في اليمن الديمقراطي، ط ٣ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية،

١٩٨٨)، ص ٨٢.



- إن إصرار قيادة الرابطة على التمسك بمفردات حيثيات القضية الجنوبية بعيداً عن إطارها الوطني اليمني التحرري الديمقراطي قادهم عملياً وسياسياً إلى الالتقاء أو التقاطع مع شعارات الجمعية العدنية، والأهداف السياسية الاستراتيجية للاستعمار التي وصلت مؤخراً إلى القبول بمشروع دولة اتحاد الجنوب العربي ضمن وضع تمييزي خاص لمدينة عدن. وبذلك سحب المشروع السياسي الاستعماري من يد الرابطة الورقة السياسية التاريخية التي قامت وتأسست على جذرها ومضمونها رابطة أبناء الجنوب العربي في العام ١٩٥٠. وكما يقول محمد جمال باروت، «لقد تعرضت الرابطة عام ١٩٥٥ إلى أول انشقاق وأخطره واجهته منذ تأسيسها عام ١٩٥٠، وشكل فعلياً مدخل تدهورها، إذ انشقت عنها مجموعة تقدمية ديناميكية تسمت بـ «الجبهة الوطنية المتحدة» احتجاجاً على مشاركة الرابطة في الانتخابات الجزئية لمجلس عدن التشريعي، والتي استبعد يمينو الشطر الشمالي منها باعتبارهم أجنب، وقد تمكنت الجبهة - ومعها كل القوى الوطنية - من إفشال انتخابات المجلس التشريعي التي قاطعها أكثر من (٧٠ بالمئة من الناخبين وطرحوا وحدة الشمال والجنوب»<sup>(٩)</sup>. ومن الأسماء السياسية الكبيرة التي خرجت وانسحبت من الرابطة، محمد عبده نعمان، محمد سعيد سواط، محمد سالم علي عبده، عبد الله الأصنج، وآخرون.

إن قبول قيادة رابطة أبناء الجنوب العربي، التي تقول وتدّعي أنها تحمل لواء الوطنية الجنوبية، ومشروع دولة الجنوب الواحدة الموحدة، في انتخابات تحرم قانونياً، ودستورياً، وعملياً، أبناء الجنوب، ناهيك عن أبناء الشمال، من حق الترشيح والانتخابات، كان ضربة سياسية قاصمة للرابطة، أفقد شعارها السياسي التاريخي

في حدوده الجنوبية مصداقيته السياسية والعملية، والوطنية الجنوبية التي يقوم عليها كل فكرها، ومبادئها، وأهدافها. وفي ٢٠ آذار/مارس ١٩٥٦ تشكل اتحاد نقابات العمال، الذي قاد في مرحلة مبكرة إضرابات ضد انتخابات المجلس التشريعي لعدن، ورفض وأدان خط الرابطة في الخروج على الإجماع السياسي الوطني في مقاطعة الانتخابات. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٧ خرج التيار الماركسي من حزب رابطة أبناء الجنوب العربي، بقيادة عبد الله باذيب، شارحاً أسباب خروجه في مواضع مختلفة من كتاباته وتقارير حزبه<sup>(١٠)</sup>.

وفي العام ١٩٦١ انشق أو خرج عن الرابطة المجاميع القومية في طابعها التحرري السياسي اليمني، وكان على رأسهم قحطان محمد الشعبي، حامل لواء الوطنية اليمنية الحديثة في أفقها القومي العربي التحرري. وبذلك تحوصلت الرابطة أو انعزلت على نفسها في إطار قيادة، وقاعدة صارت تضيق بهم ومنهم، وعليهم، تقوَّعت في قيادة إقطاعية قبلية عشائرية، سلاطينية مشائخية، حصرت نفسها في رؤية أيديولوجية - سياسية تقليدية محافظة (رجعية)، لم تخرج عن نطاق وإطار رؤية سياسية جغرافية جنوبية ضيقة لا تتسع لمعنى اليمن الطبيعية، مع أن الرابطة أحياناً، ولأهداف سياسية مباشرة، كانت تعود تكتيكاً لرفع شعار الجنوب «العربي الكبير» أو «اليمن الطبيعية» كما في تعديلها على خطابها الذي جرى في خطاب رئيس الرابطة في كتيب «حقائق عن جنوب الجزيرة العربية» عام ١٩٥٦، أو في صورة خطابها الذي ظهر بعد قيام دولة «اتحاد الدول العربية»، بين مصر والإمام أحمد بن يحيى حميد الدين في العام ١٩٥٨. وتدرجياً وجدت الرابطة نفسها تلتقي مع مفردات، بل وحتى مضمون

(٩) «مشروع نشأة الحزب السياسي، وتطوره، ومصائر، في الوطن العربي في القرن العشرين»، في: بوعلي ياسين [وآخرون]، الأحزاب والحركات القومية العربية، ترجمة وتحقيق فيصل دراج وجمال باروت، ٢ ج (القاهرة: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٢)، ص ٤٦٣.

(١٠) انظر: الشهاري، الخروج من نفق الاغتراب وإحداث ثورة ثقافية في اليمن، ص ٧٥، وحول أسباب خروج التيار الماركسي من الرابطة، انظر: «التقرير السياسي للجنة المركزية للاتحاد الشعبي الديمقراطي المقدم إلى المؤتمر العام الثاني، ١٨ - ٢٠ تموز/يوليو ١٩٧٥»، ص ٢ - ٣. والذي جاء فيه «... لقد كانت الرابطة في ذلك الوقت أشبه ما يكون بتنظيم جهوي واسع يضم الاتجاهات الوطنية والفكرية التي يجمعها خط النضال ضد الاستعمار، ولم تكن قيادتها التقليدية الممثلة طبقياً لكبار ملاك الأراضي، وكبار التجار قد أسفرت عن وجهها الطبقي بعد، ونكصت عن الاتجاه الوطني، وتحولت تدريجياً إلى قوة مناهضة للاتجاهات الوطنية الشعبية والجزرية».

بالكومونولث البريطاني هدفها الاستراتيجي، لإحكام سيطرتها على منطقة جنوب اليمن كله، ولم تتوقف أحلامها الدفينة في السيطرة على اليمن الطبيعية كلها، وعدوانها المتكرر على المملكة اليمنية المتوكلية (الإمامة)، ومحاولتها إشاعة وترسيخ أجواء العداء، والكرهية، والحقد، والصراع، استناداً إلى الخلفية التاريخية المذهبية والطائفية، والقبلية، والمناطقية، بين أبناء الشمال والجنوب جميعها كانت أدوات سياسية وعملية لتدعيم أسس مشروعها الاستعماري على جنوب اليمن، وإضعاف مستقبل وحدة الشمال والجنوب.

وفي تقديرنا أن أهداف ومبادئ رابطة أبناء الجنوب العربي، ومن خلال طرحها لشعار وحدة الجنوب العربي، قد تمكنت من أن تؤكد وحدة المنطقة الجنوبية: عدن والمحميات الشرقية والغربية الموزعة بين حوالي ٢٣ مشيخة، وسلطنة، وإمارة، واستطاعت بذلك الطرح أن تقدم جغرافياً سياسية أكبر وأوسع، وهنا تكمن التقدمية السياسية التاريخية للرابطة، فقد تمكنت من تجاوز شعار «عدن للعدينيين»، «الشعب العدني» و«القومية العدنية» و«الحكم الذاتي»، إلى ضرورة وأهمية قيام دولة واحدة موحدة تجمع الشتات والتبعثر والتجزئة، وانقسام مناطق الجنوب اليمني الواقعة تحت قبضة الاستعمار البريطاني، ومن هنا قول الرابطة وشعارها «لا استقلال بدون اتحاد» و«لا اتحاد بدون عدن»<sup>(١١)</sup>.

وفي هذا السياق السياسي من نشأة وظهور الرابطة، بدأت الرابطة تتجراً في القيام بنشاط سياسي في الأرياف، وبدأت تحرض المواطنين ضد الوجود الاستعماري، والمطالبة بحكم مستقل للجنوب، وبدأ الاستعمار البريطاني يتخذ خطوات تعسفية ضد عناصر الرابطة، مثل نفي شيخان الحبشي عن عدن، وأيضاً محمد علي الجفري الذي كان رئيس الرابطة حينها<sup>(١٢)</sup>.

وهذا المنطق من التفكير والتحليل، فإننا لا نتفق

المشروع الاستعماري حول وحدة عدن، والمحميات في دولة اتحاد الجنوب العربي. وعند هذه اللحظة وصلت الرابطة، فكرياً وسياسياً، وتنظيمياً، ووطنياً، إلى قمة مأزقها السياسي التاريخي، الذي ظلت تراوح فيه حتى تحولها إلى المقلب المضاد جذرياً لمفهوم الوطنية اليمنية وارتمائه بعد ذلك في أحضان السعودية، والمشاريع السياسية التي التقت مع المشروع الاستعماري في إنكار يمنية عدن، والمحميات، مع اعترافها بعروبتها، قفزاً على الهوية اليمنية، والشخصية الوطنية اليمنية، أي بدون اعتراف بيمينية عدن، والمحميات، وهي نقطة التقاطع فيما بين الرؤية الاستعمارية والرجعية العربية والنهج الرابطي في مآلاته السياسية النهائية وخاصة خلال سنوات ١٩٦٢ - ١٩٦٧.

## ثانياً: الوطنية الجنوبية في مواجهة الوطنية اليمنية

لقد طرحت رابطة أبناء الجنوب العربي منذ نشأتها وظهورها، أهدافاً ومبادئ سياسية واجتماعية ووطنية متقدمة، احتوت قيماً ذات طابع سياسي تاريخي تقدمي. ولا يستطيع أحد أن ينكر عليها ذلك الدور وتلك الحركة السياسية التقدمية التاريخية التي مثلتها وكانتها. خاصة خلال سنوات ١٩٥٠ - ١٩٥٦. فقد كانت نشأة الرابطة وظهورها رد فعل سياسياً واجتماعياً على المشاريع السياسية، والأيدولوجية، والطبقية للرأسمالية الاستعمارية الإمبريالية، التي حاولت أن تجعل من مدينة عدن «دولة كسموبوليتية» ملحقه بالمشروع الاستعماري العالمي، أو تجعل من عدن قلعة انفصالية معزولة، وخارج منطقة الجنوب العربي (المحميات الشرقية والغربية)، ولا علاقة لها بشيء اسمه اليمن، ومهدت وأسست لذلك طيلة سنوات في شغل وواع ومنظم على هذا الأساس. وكانت «الجمعية العدنية» وشعار عدن للعدينيين، في حدود دولة الحكم الذاتي المرتبط

(١١) حول هذه الفكرة أو المعنى، انظر: ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، ص ٤٥، والعبدي، الحركة الوطنية في الجنوب اليمني المحتل، ١٩٤٥ - ١٩٦٧، ص ١٣٣.

(١٢) انظر مقابلة مسجلة ومفرغة مع علي أحمد ناصر السلامي، أحد أبرز مؤسسي حركة القوميين العرب، موجودة في أرشيف مركز البحوث اليمنية/ عدن.

مع الخطاب السياسي النقدي الموجه ضد الرابطة، الذي يحاول أن يلمح أو يوحي، ولو من بعيد، بأن «رابطة أبناء الجنوب العربي» ولدت ونشأت متوحدة بالمصالح، والسياسات الاستعمارية. ومن المهم هنا عدم الخلط بين النشأة، والمآل السياسي التاريخي للرابطة، حرصاً على موضوعية القراءة التاريخية وعلى الحقيقة التاريخية. حقاً إن الرابطة منذ نشأتها وجدت كإطار أو تنظيم سياسي واسع، هو إلى الجبهة أو التحالف السياسي التنظيمي أقرب من مفهوم الحزب السياسي الموحد، حيث جمعت في إطارها الإقطاعي، والسلطان، والشيخ، والمثقف شبه الإقطاعي المتنور، ورموز الطبقة الوسطى الناشئة، والبرجوازية الصغيرة وكبار ملاك الأراضي (برجوازية ريفية)، وهذا الخليط الواسع والمتعدد سياسياً، وأيدولوجياً، وطبقياً كان يجعل مسيرة رابطة أبناء الجنوب العربي تنجح بين الوسط، أو الاعتدال الوطني، واليميني الرجعي، وتتقاطع مصالح بعض فئاتها العليا الإقطاعية، والسلطانية، والمثاقفة، المهيمنة على قيادة الرابطة مع المشروع السياسي الأنغلو سلاطيني، عند هذا المنعطف أو ذاك، وفي هذه المرحلة أو تلك. كما حدث في الموقف من مشروع الاتحاد الفيدرالي عام ١٩٦٢.

لقد حددت رابطة أبناء الجنوب منذ نشأتها وظهورها، مضمون هدفها، وشعارها في أنها تمثل أبناء الجنوب العربي، الذين يمثلون كياناً سياسياً مستقلاً، وهوية سياسية وطنية جنوبية (الجنوب العربي)، أبناء عدن والمحميات الشرقية والغربية، وبقيت حاملة لهذا الشعار والهدف طيلة أربعة عقود من الزمن مع بعض التعديلات الطفيفة التي لا تمس جوهر رؤيتهم لقضية، وفكرة الجنوب العربي، الذي وضع في موازاة يمنية الجنوب، الذي يشمل ما يسمى تاريخياً «الجنوب العربي الكبير» أو اليمن الطبيعية. وعلى ذلك يقف أمين عام رابطة أبناء الجنوب العربي - شيخان الحبشي - أمام لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة، ليجيب عن سؤال ما هو الجنوب العربي؟ فيقول بالنص «إن بلدي كما ذكرت

يتكون من مستعمرة عدن - وهي مجرد مدينة - وعدد من السلطنات والإمارات، والمشيخات (..). كل هذه المنطقة، وهي وحدة في نظر العالم الخارجي، تقع على الساحل الجنوبي الغربي من بلاد العرب، أما عدن فتبلغ مساحتها ٧٥ ميلاً مربعاً فقط، بينما تبلغ مساحة عدن، والمحميات حوالي ١١٢٠٠٠ ميل مربع، ثم جاءت قوات المملكة المتحدة في عام ١٨٣٩ إلى عدن واحتلتها بالقوة الحربية»<sup>(١٣)</sup> وهو تحديد جغرافي، ديمغرافي (سكاني)، سياسي لما يسميه أمين عام رابطة أبناء الجنوب العربي بلده (بلدي)، فالجنوب العربي كيان سياسي اجتماعي، ثقافي تاريخي، مستقل عن الهوية اليمنية برمتها، ومستقل عمّا يسمى «المملكة اليمنية المتوكلية». وفي واحدة من إجابات أمين عام رابطة أبناء الجنوب العربي في الأمم المتحدة، عن سؤال المندوب السوري، يتحدث عن احتواء الاتحاد الفيدرالي الاستعماري على المحميات الغربية فقط، بدون الشرقية: «إن الحضارة قوم ذوو شهرة في الشرقيين الأدنى والأقصى، اكتسبوا شهرتهم من الرحلات، والتجارة، وكونوا جاليات كبيرة في الملايو، وإندونيسيا، والحبشة، والمملكة العربية السعودية، واليمن، وجميع هؤلاء المهاجرين يعيشون في الخارج، ينتمون إلى حضرموت، وهي المحمية التي تمثل الجزء الشرقي من الجنوب العربي»<sup>(١٤)</sup>.

وهو خطاب يقال في محفل دولي، وفي لقاء رسمي، ويتعامل مع شمال اليمن كدولة خارجية أجنبية، ومع علاقاتهم وأبنائهم بالجنوب العربي، مثل العلاقات القائمة مع الملايو، وإندونيسيا، والحبشة، والسعودية، وهو هنا قطعاً ليس فكراً سياسياً مجرداً، بل إن ذلك عند معظم قيادة الرابطة حصيلة وعي فكري سياسي، ثقافي تاريخي راسخ. وفي السياق ذاته يقول أمين عام رابطة أبناء الجنوب «لقد أوضحت بالأمر وجوب اعتبار عدن، وكافة أنحاء الجنوب العربي كياناً جغرافياً سياسياً واحداً، لقد طالبنا بإعطاء حق الانتخاب بأسرع ما يمكن إلى جميع سكان المنطقة، وبمجرد أن

(١٣) رابطة الجنوب العربي، الجنوب العربي في هيئة الأمم المتحدة (القاهرة: الرابطة، ١٩٦٣)، ص ١٠٤.

(١٤) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

يعطى هذا الحق للشعب هناك، فإنه بالتأكيد سيناضل من أجل الاتحاد مع العالم الحر، في الخارج»<sup>(١٥)</sup>.

وكما يلاحظ القارئ والباحث المتابع، فإن هذا الخطاب لم يُقَل في أوائل خمسينيات القرن العشرين، وإنما في النصف الأول من ستينيات القرن العشرين، بعد أن أصبح خطاب الوحدة اليمنية والقومية العربية طامعاً ومهيمناً على جميع مفردات وتفصيل الفكر السياسي في اليمن شمالاً وجنوباً. وفي رد أمين عام رابطة أبناء الجنوب على سؤال مندوب تونس في الأمم المتحدة حول الوحدة مع اليمن، يجيب قائلاً بالنص: «أما فيما يتعلق بموضوع الوحدة، سواء كانت داخل المنطقة، أم امتدت إلى خارجها - أي مع اليمن - فإن من الواضح أن العرب في كل مكان يناضلون من أجل الوحدة، ولقد رأينا منذ وقت قصير وحدة العراق، وسورية، ومصر، وحدة طبيعية ومشروعة، فلقد وحدت الولايات المتحدة ثماني وأربعين ولاية، واتحدت أمم العالم في الأمم المتحدة، وتم اتحاد الألمان والفرنسيين، أو يحاولون ( . . . ) وعلى كل فإننا نريد الآن أن نضمن وحدة منطقتنا الصغيرة لأننا مهتدون بالتقسيم والتفتيت في حدود هذه المنطقة الضئيلة التي تحتوي ولايات، ورؤساء ولايات أكثر مما هو قائم في الأمريكيتين، وبمجرد أن نملك زمام أمورنا، ونسيطر على مصائرنا، ونضمن وحدة منطقتنا، فإن الخطوة التالية، بلا شك ستكون اتحادنا مع اليمن في حدود الوحدة العربية الشاملة. وعلى كل حال، فإن الأمر بيد شعبي، وهو الذي يحق له أن يقرر متى وكيف؟ وعلى أي نحو الخطوة التالية»<sup>(١٦)</sup>.

إن سقف الوحدة والاتحاد في خطاب الرابطة منذ النشأة والظهور في المجال السياسي، وفي النشاط الوطني العام، لم يتجاوز في أي مرحلة وحدة واتحاد عدن، والمحميات الشرقية، والغربية وهي القاعدة

الاستراتيجية للفكر السياسي الرابطي، أما التكتيك الذي يظهر ويختفي بحسب المناسبات فهو خطاب الجنوب العربي الكبير أو اليمن الطبيعية، التي تشترط الرابطة أن تكون وحدة على قاعدة ثلاثية، بين الجنوب العربي، والجمهورية العربية المتحدة، واليمن الإمامي (المملكة اليمنية المتوكلية)، وهو خطاب بدأت الرابطة تعلنه بصورة خجولة منذ عام ١٩٥٦، وظهر بصورة أوضح في عام ١٩٥٨ بعد قيام «اتحاد الدول العربية» بين مصر، والمملكة اليمنية. وهو خطاب ما إن يظهر لأسباب سياسية تكتيكية، حتى يختفي في حمى طغيان الفكر السياسي الاستراتيجي الانفصالي لرابطة أبناء الجنوب العربي. وفي ختام إجابات أمين عام الرابطة في الأمم المتحدة على أسئلة مندوبي الأمم المتحدة حول الوحدة والاتحاد، يقول «إنني على يقين من أن الأحزاب السياسية في عدن المخلصة في وطنيتها تريد الوحدة (يقصد في إطار وحدة الجنوب العربي)، وربما كان في عدن أقلية لا تريد الوحدة (يقصد جماعة عدن للعديين)، فبعضها يريد أولاً وحدة عدن والمحميات، وبعضها يريد وحدة شاملة بخطوة واحدة (يقصد حزب البعث، وحركة القوميين العرب والماركسيين)، وعلى كل حال فبيننا اتفاق على الحد الأدنى، وهو وحدة عدن والمحميات أولاً، أما الخطوة الثانية فهي من شأن الشعب»<sup>(١٧)</sup>.

وفي محاضرة لرئيس رابطة أبناء الجنوب في نادي الطلبة الكويتيين في القاهرة في آذار/مارس ١٩٥٦، يجدد موقع عدن، والإمارات الشرقية والغربية بقوله «عدن والإمارات الشرقية والغربية، أو عدن ومحمياتها كما يسميها الإنكليز هي: سلسلة من المناطق الممتدة جنوب بلاد العرب، تحد من الشمال بالمملكة اليمنية المتوكلية، والمملكة العربية السعودية، ومن الجنوب ببحر العرب، ومن الغرب بالبحر الأحمر، ومن الشرق عمان، وهذه المناطق تنقسم إلى ثلاث مناطق رئيسية، وهي منطقة عدن، والإمارات الشرقية، والإمارات الغربية»<sup>(١٨)</sup>.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٤٠.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٤٨ - ١٤٩.

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٥٧.

(١٨) محمد علي الجفري، «حقائق عن جنوب الجزيرة العربية»، محاضرة أُلقيت في نادي الطليعة الكويتي بالقاهرة في آذار/مارس

١٩٥٦، ص ٩.

وتظهر فيه المملكة اليمنية وكأنها دولة محايدة من الشمال لإمارتي الجنوب اليمني الشرقية والغربية، شأنها شأن السعودية المحايدة من الشمال بنفس القدر ونفس المستوى. وهنا يتعارض خطاب رئيس رابطة أبناء الجنوب مع المفتتح الذي بدأ فيه حديثه قائلاً «في واقع الأمر وفي مصطلح الحركة الوطنية في الجنوب يطلق «الجنوب العربي» على اليمن الطبيعية بكافة أجزائها ونواحيها، فحدود «الجنوب العربي» إذاً هي المملكة العربية السعودية شمالاً، وبحر العرب جنوباً، والخليج العربي شرقاً، والبحر الأحمر غرباً، وبذلك تشمل كلمة «الجنوب العربي» «المملكة اليمنية المتوكلية»، وعدن وما يسمى بمحمياتها الشرقية والغربية، عمان»<sup>(١٩)</sup>.

وفي حقيقة الأمر والواقع، إن هذا الخطاب الذي يبدو منحازاً، لفظاً وقولاً عمومياً مجرداً، إلى وحدة اليمن الطبيعية (الجنوب اليمني الكبير) فإنه سياسياً، وعملياً، ونشاطاً للرابطة، بقي في حدود القول المجرد - تكتيكاً مرحلياً - ولم يقل رئيس الرابطة - محمد علي الجفري - في محاضراته التي وزعت في كتيب إن أبناء الجنوب العربي يدخلون ضمن دائرة اليمن، كهوية سياسية، ووطنية، تاريخية، وهي حالة فصل قصدية واعية بين الجغرافية، والتاريخ؛ التاريخ الذي يقول بيمنية الجنوب العربي وليس بضرورة وحدته سياسياً في ذلك الحين، ولذلك حين يجدد رئيس الرابطة موقع عدن والإمارات الشرقية والغربية، يسمي حدودها الشمالية بالمملكة اليمنية المتوكلية، والسعودية، كدول مجاورة ومحاذية للجنوب العربي من الشمال، إنه الوعي الباطن، والعقل الانفصالي التاريخي الذي تراجع قطعاً عن شعار «كتيبة الشباب اليمني»، هو الذي يتكلم، وهنا ينكشف زيف التكتيك وتفاهته أمام سطوع العقل الانفصالي كروية استراتيجية في عقل وخطاب قيادة الرابطة. وكما يبدو أن حديث وخطاب قيادة الرابطة عن «اليمن الطبيعية» «والجنوب العربي الكبير» إنما جاء تحت ضغط مد التحرر الوطني والقومي العربي والعالمي، وتحت وطأة تأثير ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ في قيادة

الرابطة المقيمة في القاهرة منذ العام ١٩٥٦ بعد نفيها من عدن وخروجها إلى شمال اليمن، ثم استقرارها - الجفري، شيخان الحبشي - في القاهرة ودعم مصر السياسي والإعلامي، والمالي لقيادة الرابطة وفتح برنامج إذاعي لها في القاهرة، كما أن تحولات الخطاب الرابطي وتعديلاته الجزئية على خطابه جاء تحت تأثير خطاب الطلاب اليمنيين في القاهرة في مؤتمرهم الطلابي الذي عقد في يوم ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٦، وتحت ضغط حوارات قيادة الرابطة مع الطلاب اليمنيين من خلال الندوة الأسبوعية التي كانت تعقدها قيادة الرابطة في مقرها في باب اللوق في القاهرة، ودور الطلاب في تعرية وفضح التفكير الانفصالي للرابطة، حتى أصبحت حصيلة ندوات الرابطة عكسية على الطلاب مما اضطر قيادة الرابطة إلى إيقاف ندوتهم الأسبوعية<sup>(٢٠)</sup>.

ومن القراءة المتأنية الفاحصة لخطاب رئيس الرابطة - الجفري - في كتيبه «حقائق عن جنوب الجزيرة العربية»، فإن جميع إشارات عن الجنوب العربي جاءت محمولة على قطار مفردة خطاب «العروبة» المجرد، حيث الجنوب هنا يساوي العروبة، وكأن العروبة بديلة عن اليمنية، واليمن. وللتدليل على ذلك نجد أنفسنا مضطرين لإيراد ما يؤكد هذا المعنى، ففي (ص ٢٥) يقول رئيس الرابطة «... ورغم فقر الشعب العربي في جنوب الجزيرة العربية، فإنه لم يفقد «شخصيته» ولا «كبرياءه» «ونخوته العربية»، وفي (ص ٢٦) يقول «الشعب العربي في جنوب الجزيرة العربية حساس بالنسبة لقوميته العربية وشعوره فياض عند كل دفعة تقدمية للأمة العربية»، وفي ص ٢٦ كذلك «إن الشعب العربي في الجنوب شديد التمسك بدينه، حريص على مشاعره، ولا يوجد من أبناء الجنوب العربي قاطبة من يعتنق غير الديانة الإسلامية».

وفي السياق الانفصالي بين الشمال والجنوب، وتكريس خطاب الهوية الجنوبية الوطنية في مقابل أو موازاة خطاب اليمنية، ووحدة اليمن، يصدر زعيما

(١٩) الجفري، المصدر نفسه، ص ٣.

(٢٠) انظر: الشهاري، الخروج من نفق الاغتراب وإحداث ثورة ثقافية في اليمن، ص ٧٦.

الرابطة محمد علي الجفري (رئيس الرابطة) وشيخان الحبشي (أمينها العام) بياناً موقعاً باسميهما تحت عنوان «دعوة لتوحيد مطالبنا السياسية واتحاد موقف موحد من الاستعمار والتجزئة في الجنوب العربي». تقول أهم بنود البيان/ الموقف للرابطة، إن مطالبنا هي تنفيذ إرادة شعب الجنوب العربي في التالي:

- إرادته في التحرر من الاستعمار البريطاني، وإنهاء خزي الخضوع له.

- إرادته في القضاء على التجزئة التي يزرع تحتها ويتخبط في مآسيها.

- إرادته في الخلاص من الرجعية التي استند إليها المستعمر فتمسكت به وتشبثت فيه واستبقت وجوده.

- إرادته في الانضمام إلى موكب الأحرار مع الشعب العربي الحر في كل مكان<sup>(٢١)</sup>.

إن جميع المتابعات والمطالعات البحثية لأدبيات وبيانات الرابطة في الإجمال لا تخرج عن الخطاب العمومي المجرد حول الجنوب العربي الكبير وفي مناسبات محددة، ولا يتم فيها الحديث عن «الهوية الوطنية اليمنية للجنوب العربي» بل حديث مجرد عن الشعب العربي الحر، وشعب الجنوب أو «الجنوب العربي». صحيح أن قيادة الرابطة «وبحكم احتكاكها المباشر بالتجربة المصرية خلال الفترة بين ٥٢ - ١٩٦١» عملت على تعديل ميثاقها بإدخال فقرات خاصة تتناول فيه موضوعات عن الوحدة العربية، وعن العلاقات بين جنوب وشمال اليمن، في الوقت الذي رفض فيه الميثاق الجديد قبول فكرة «القومية اليمنية». وقد أعلن قادة الرابطة أنهم يطمحون إلى بناء دولة إسلامية (في الجنوب المستقل عن اليمن الشمالي) (...). أما فيما يتعلق بـ «وحدة التراب اليمني» (بين الشمال والجنوب) فقد اعتبر قادة الرابطة أن هذه الوحدة «أو تسمية الجنوب اليمني» نظرية خرافية تعكس تطلعات قومية جغرافية على

غرار مبادئ القوميين السوريين، التي رفضتها كل الجماعات العربية، هي خرافة لأنه لا يوجد شيء اسمه طين يمني متميز بملامح وسمات وخصائص وصفات عن التراب العربي... وهي تعكس تمنيات قومية قطرية تناهض على وجه التأكيد القومية العربية، (...). وفي الحقيقة، فإن تبني قادة الرابطة فكرة الوحدة العربية لم يكن سوى نوع من الديماغوجية التي تخفي وراءها نزعة انفصالية تسعى إلى قيام دولة جنوبية مستقلة أبداً، وليست يمنية جنوبية مؤقتاً، إلى أن يحين زمن الوحدة السياسي لأن الرابطة حتى ذلك الحين لم تعترف بدولة يمنية جنوبية صراحة، دولة يمنية جنوبية تحت قيادة الرابطة، ومن ناحية أخرى تحشى الوحدة بحكم الطبيعة (الزيدية) للسلطة في اليمن الشمالي<sup>(٢٢)</sup>.

صحيح أن البعد والوجه المناطقي الجنوبي حاصر في قضية رفض رابطة أبناء الجنوب العربي للوحدة مع «المملكة اليمنية المتوكلية»، تحت الذرائع الصحيحة، وغير الصحيحة، المختلفة، العروبة، والقومية، والوحدة مع مصر، حتى الحديث عن وحدة ثلاثية بين مصر والجنوب العربي والمملكة اليمنية المتوكلية، إلى الحديث عن وجود شمال اليمن في مستوى تطور أوطاً عن مستوى تطور الجنوب<sup>(٢٣)</sup>.

على أن الوجه الحقيقي والخفي في رفض رابطة أبناء الجنوب العربي للوحدة مع المملكة اليمنية المتوكلية إنما يقبع ويكمن في تأريخ أطماع الإمامة الزيدية (الهادوية) بالجنوب تاريخياً، وتجربة وحدة الإمام المتوكل على الله إسماعيل لمناطق جنوب اليمن، والتي استمرت حوالى أربعين سنة، وعقلية الضم والإلحاق الإمامية من منظور وواقع سياسة مذهبية طائفية اعتبرت المناطق الجنوبية وحتى جنوب الشمال «كفار تأويل» في أكثر من مرحلة، ناهيك عن اشتغال الاستعمار الأيديولوجي والسياسي على الورقة المذهبية والطائفية طويلاً وبصورة مكثفة. إن شيئاً من حذر وقلق،

(٢١) محمد علي الجفري وشيخان الحبشي، في بيان أرسل إلى السكرتارية العامة للأمم المتحدة، واللجان المختصة، وبالذات لجنة تصفية الاستعمار المنبثقة من الجمعية العامة للأمم المتحدة، في كانون الثاني/يناير ١٩٦٢.

(٢٢) الصراف، اليمن الجنوبي: الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة، ص ٩٠ - ٩١.

(٢٣) حول هذا المعنى، انظر: ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، ص ٤٧.

وخوف رابطة أبناء الجنوب من قضية الوحدة مع دولة الإمامة الزيدية (الهادوية) في شمال اليمن، إنما يعود إلى تاريخ الفيد، والقهر والضم والإلحاق، إضافة إلى تكفير أبناء هذه المناطق دينياً (مذهبياً) في تجارب توحيد بالحرب قديمة (فترة المتوكل على الله إسماعيل) وهو خوف من الضم والإلحاق، والفيد الراسخ في العقل السياسي والاجتماعي والثقافي لدى قطاع من سكان الجنوب، وفي طليعتهم نخبة قيادة الرابطة. وحول هذا المعنى تشير إحدى وثائق الرابطة المأخوذة من أرشيف الرابطة المحفوظ في جامعة عدن منشورة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٦، جاء فيها «إن المناذرة في هذه المرحلة المبكرة، باتحاد عدن والمحميات باليمن أو ضمها إليها لا تسبب سلبية من السكان الذين ألفوا حكماً منظماً وحقوقاً فردية محترمة فحسب، بل ويدفعهم إلى الارتقاء (...). والتعاون مع الإنكليز، مما ينتج حتماً انفصال المنطقة أبدياً عن اليمن (...). وفي السياق نفسه تقول الوثيقة الجدير بالذكر والتوضيح أن الرابطة بل وكل المؤمنين بوحدة الجنوب العربي، لا ينظرون إلى ذلك على أساس التبعية، أو الضم أو إلحاق الفرع بالأصل، وإنما ينظرون إلى الموضوع على أساس وحدة الشعب اليمني أو البلاد اليمنية، ولن يوافق شعب الجنوب على إقامة هذا الاتحاد أو الوحدة اليمنية، إلا إذا توفرت الضمانات لإقامة حكومة نظامية تقدمية تحررية يشترك تكوينها على قدم المساواة مع بقية أفراد الشعب اليمني»<sup>(٢٤)</sup>.

حقاً لقد لعبت المذهبية والطائفية إلى جانب التجزئة السياسية التاريخية، وغياب الدولة المركزية، وضعف الاندماج الاجتماعي الوطني على مستوى كل شطر وفيما بين الشطرين - حتى اليوم - وهيمنة القوى الإقطاعية القبلية والمشيعية والسلطينية، وقيام حكم مذهبي سلالي، طائفي في الشمال، كل هذه العوامل لعبت دوراً خطيراً وعظيماً في إنتاج البنى الأيديولوجية

الصراعية على قاعدة مذهبية، طائفية، مناطقية (شمال جنوب)، وعلى أساس جغرافي، وتاريخي، ثم على أساس «شافعي، زيدي»، وكما يقول ويكتب قحطان محمد الشعبي إن الاستعمار «استغل كره ونفور أبناء الشعب العربي في جنوب اليمن (عدن والإمارات) من الإمام وأوضاع حكمه الرجعي في الشمال، بنفس القوة التي ينفرون بها من الاستعمار البريطاني وأوضاعه في الجنوب، لأن كلا النظامين - كما يقول قحطان الشعبي - أسوأ من الآخر، وأن ما يريده الشعب هو القضاء على الاستعمار في الجنوب والرجعية في الشمال، والقضاء على فصل الجنوب عن الشمال (...). ولهذا فإن ما يدّعيه الإمام وحكمه الرجعي في الشمال من ملكية للجنوب ليس مبرراً إطلاقاً لدعاة انفصال الجنوب عن شماله أو انفصال شمال اليمن عن جنوبه، وتكوين الكيان الاستعماري في الجنوب وإطلاق تسمية جديدة مقنعة مسمومة هي (الجنوب العربي)... تخدم أطماع الاستعمار، وأطماعهم الشخصية، فإطلاق اسم «الجنوب العربي» كما يرى قحطان الشعبي لا يخدم في الحقيقة إلا الاستعمار (...). وبفصل الجنوب عن الشمال يحاول الاستعمار إضعاف ارتباط الشعب في الجنوب بالقضية العربية»<sup>(٢٥)</sup>. لقد استغل الاستعمار حالة مذهبية طائفية صراعية قائمة واشتغل عليها أيديولوجياً وسياسياً، ومن المؤسف - كما يقول قحطان الشعبي - أن الروح الطائفية قد وصلت إلى حد أن كلاً من الفئتين (الزيدية والشافعية) تعتبر الفئة الأخرى منحرفة عن الدين. ولقد أخذ الحكام الرجعيون في شمال اليمن يغذون هذه الروح حتى لا تجتمع كلمة الشعب أو تسود إرادته، ويقيني أن المعاملة الطائفية الجائرة قد جعلت المواطنين في المنطقة المحتلة ينفرون من الحكم والحاكم في الشمال، لا سيما عندما يرون كيف يستغل الحكم الرجعي. هذه الطائفية البغيضة لتمزيق أبناء الشعب الواحد... وإليك نموذجاً من

(٢٤) وثيقة من وثائق الرابطة، محفوظة في جامعة عدن، ومركز الدراسات والبحوث اليمني/عدن، منشورة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٦.

(٢٥) قحطان محمد الشعبي، الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن: عدن والإمارات (القاهرة: دار النصر للطباعة والنشر والإعلان، ١٩٦٢)، ص ٨.

نماذج منشورات كان يلقيها الإنكليز من طائراتهم على المواطنين من أبناء الشمال. تقول الفقرة الأولى من المنشور الأول:

١ - «إلى أهالي المذهب الشافعي في اليمن وفي المحمية البريطانية. بعد السلام، الإمام والزيود وتعليمهم علينا قد أجبرنا على إلقاء القنابل على حامية الزيود.

٢ - لما كانت هذه الحاميات قد أقامت نفسها بينكم فلعلكم قاسيتم من تأثير هذه القذائف ما قاسيتم، وذلك ذنب الزيود، لا ذنبنا، حسب ما قد علمتم بذلك بدون شك.

٣ - كل مجلس ليس فيه حامية زيدية لن يصير عليه رمي القنابل من طائراتنا.

٤ - لكي تعيشوا في أمان، نعلمكم أن طائراتنا لن ترمي القذائف أيام العيد (...). إلا إذا حصل شيء من الزيود يؤدي إلى لزوم الضرب، فإذا حصل رمي القذائف في تلك الأيام ستعرفون أن الزيود هم المسؤولون عن ذلك»<sup>(٢٦)</sup>.

إذاً المنتج المذهبي والطائفي عميق الغور وحاضر بقوة في الفكر والعقل السياسي التاريخي للرابطة - كرد فعل على عقلية وذهنية الإمامة - وإن لم يتم الإفصاح عنه بصورة فجّة ومباشرة، وهو ما أشار إليه قحطان الشعبي، واشتغل عليه الاستعمار البريطاني بصورة خبيثة على طريق ترسيخ الفكر الانقسامى الانشقاقي التجزيئي في الفكر السياسي اليمني المعاصر، وليس خطاب «الجنوب العربي»، خاصة في سنواته الأخيرة ١٩٥٩ - ١٩٦٧ سوى ثمرة من ثمرات الاستعمار، والاستبداد الإمامي الطائفي، المذهبي، ونتاج موضوعي لتأريخ التجزئة والتخلف الاقتصادي والاجتماعي. وفي الحقيقة - كما سبقت الإشارة - إن حديث رابطة أبناء الجنوب العربي عن الوحدة العربية لم يكن سوى هروب من قضية الوحدة اليمنية التي صارت مطلباً سياسياً ووطنياً، وجاهيرياً واسعاً في الشمال والجنوب منذ أواخر الخمسينيات

وبداية ستينيات القرن العشرين، ولكن بعبع الضم والإلحاق للجنوب - وهي هواجس مشروعة أمام العقلية الإقطاعية الإمامية - على القاعدة المذهبية، الطائفية الزيدية الإمامية (الشمالية القبليّة) والذي وصل حدّ اعتبار أبناء الجنوب «كفار تأويل» أو مناطق خراجية، هو ما كان يخيف الرابطة، بل وحتى قطاعات من الوطنيين، والقوميين اليمنيين ولكن ليس إلى حد استبدال الانفصالية الجنوبية في ظل الاستعمار، بالوحدة اليمنية. ومن هذه الخلفية الأيديولوجية السياسية التاريخية أعلن شيخان الحبشي «أن الرابطة تؤيد فكرة توحيد القطرين، الجنوب العربي، واليمن، لا على أساس أن الجنوب تابع وخاضع لليمن أو بعض منه، أو أن عرب الجنوب ينتسبون إلى العرق اليمني، بل على أساس قطرين عربيين متجاورين، بل لا تقرر الرابطة نظرياً المبدأ القائل بأنه يجب على الجنوب أن يتوحد مع اليمن أولاً وقبل كل شيء مهما كان النظام القائم فيه»<sup>(٢٧)</sup>.

إذاً، السؤال الإشكالي كامناً من أحد وجوهه في طبيعة النظام الإمامي القائم الذي لا يمكن التوحد معه كيفما اتفق، وهي لحظة إزاحة نسبية من موقع العصبوية الجنوبية، إلى آفاق يمكن البحث فيها، وهو في تقديرنا أقصى ما وصل إليه خطاب رابطة الجنوب العربي حول مستقبل الوحدة مع المملكة اليمنية المتوكلية، بل ومع مشروع الوحدة اليمنية حتى بعد قيام ثورة ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢. ولا يمكننا أن نقرأ في مجموع خطابات الرابطة، وبياناتها بما فيه ما جاء في بيان آذار/ مارس ١٩٥٦ وفي تعديلات ١٩٥٨ بعد قيام «دولة اتحاد الدول العربية» بين مصر، والإمام أحمد نصاً أو حديثاً، صريحاً، وواضحاً، ومباشراً، يؤكد قضية «الوحدة اليمنية» وضرورة «وحدة الشطرين» ولا ما يشير إلى مسألة «الشخصية اليمنية» و«الوطنية اليمنية» الواحدة بين الشمال والجنوب، والدعوة للوحدة السياسية فيما بينهما، حتى بعد أن أصبح خطاب الوحدة اليمنية رائجاً، وشائعاً في الخطاب السياسي اليمني، في كل

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٦٦ - ٦٧، نص البيان تحت توقيع والي عدن «كيت استيوارت».

(٢٧) الصراف، اليمن الجنوبي: الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة، ص ٩٢.



الساحة اليمنية، حيث اكتفى خطاب رابطة أبناء الجنوب العربي في أحسن صورة وضوحاً وجلاءً، كما جاء في بيان للرابطة تحت عنوان «موقفنا من قضية الوحدة مع اليمن» حيث يقول البيان: «إن الإيمان بوحدة الجنوب العربي «اليمن الطبيعية» لا يعني إطلاقاً أن هذه المنطقة تابعة لتلك، أو أن تلك المنطقة تابعة لهذه، كما لا يعني إطلاقاً اعتراف الحركة الوطنية في الجنوب بهذه الحكومة أو تلك من الحكومات القائمة، كحكومة لسائر المنطقة. فإيماننا بوحدة الجنوب العربي «عموم اليمن الطبيعية» إيمانٌ مجردٌ عن ذلك، وتخطيطاتنا تهدف عملياً إلى تحقيق هذه الوحدة ضمن الوحدة العربية، وحدة يتفق عليها الطرفان، الشمال والجنوب، اتفاقاً حراً قائماً على أسس تقدمية شعبية سلمية، كما أن وحدة الجنوب العربي الكبير «اليمن الطبيعية» لا يمكن أن تكون على حساب انفصاله عن وحدة الوطن العربي الواحد، لا على أساس إذكاء روح القومية اليمنية التي يروج لها فريق مدسوس منحرف<sup>(٢٨)</sup>.

حتى في هذا النص الذي أوردناه، والذي لا يتجاوز عشرة أسطر، وتم فيه ذكر «اليمن الطبيعية» لثلاث مرات، لا تقرأ خطاباً محدداً وواضحاً حول الضرورة السياسية والوطنية والتاريخية لوحدة اليمن، بل نحن أمام نص سياسي أيديولوجي مراوغ، ملتبس، يحتمل أكثر من قراءة وتفسير. ومع أن النص جاء ملغوماً بشرط الوحدة العربية، وعدم الانفصال عنها التي لم تكن مثار خلافٍ أو نقاش أو صراع، فإنه يتضمن روحية سلبية تجاه ما يسميها النص، الخطاب «القومية اليمنية»، وهي هنا الهوية السياسية لليمن واليمنيين، كهوية وطنية جامعة، في مقابل مشاريع الهويات الصغيرة: «القومية العدنية» (عدن للعدنيين) و«الجنوب العربي» (عدن والإمارات) (عدن والمحميتان الشرقية والغربية) وهي سياسياً وفكرياً، وعملياً العقبة التي لم يستطع العقل السياسي الرابطي تجاوزها حتى وهو يراوغ بالحديث العمومي المجرد عن «الجنوب العربي الكبير» و«اليمن

الطبيعية»، ولذلك لم تقترب رابطة أبناء الجنوب العربي من سؤال الوحدة اليمنية، ولم يغير حزب رابطة أبناء الجنوب العربي تسميته من حزب رابطة أبناء الجنوب العربي، إلى تسمية رابطة أبناء اليمن إلا بعد إعلان قيام وحدة ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠.

وكما يرى عبد الله باذيب «أن يمنية الجنوب - وليس عروبة الجنوب - هي القضية وهي موضع الخلاف، وهي التي تحتاج إلى تأكيد، وهو ما يجب أن يأتي من أبناء الجنوب (عدن وما يسمى بالمحميات)، ويجب أن يأتي بالقول والفعل، وليس بالقول فقط، ومن هنا تصبح يمنية الجنوب مرادفةً لتحرير الجنوب، وتصبح قضية التحرر من الاستعمار مرتبطة ارتباطاً عضوياً بقضية الوحدة اليمنية<sup>(٢٩)</sup>. عندها فقط يتحقق عملياً وسياسياً ووطنياً فك الاشتباك بين الوطنية الجنوبية (الجزئية) والوطنية اليمنية الشاملة على قاعدة مواطنة، ومساواة، ودولة عدالة، وديمقراطية، وهو ما حلم به الديمقراطيون اليمنيون منذ الخمسينيات وستينيات القرن الماضي.

إن الاستعمار البريطاني ومؤرخيه السياسيين الاستشراقين (الاستعماريين) هم من حاولوا اختصار تسمية جنوب اليمن (أو الشطر الجنوبي من الوطن اليمني)، بالجنوب العربي وتكريس هذه التسمية كهوية وطنية لهم بدلاً عن شعب الجنوب اليمني، وهم أيديولوجياً، سياسياً، من سعوا إلى التحديد الجغرافي للجنوب العربي (جنوب اليمن) (بعدن، والإمارات) أو «عدن والمحميات الشرقية والغربية» وهي تسمية أيديولوجية سياسية استعمارية استشراقية، وهو ما تنبّه له، وإن متأخراً بعد الوحدة، رئيس الرابطة الجديد عبد الرحمن الجفري، وأمينها العام محسن محمد بن فريد حين أشارا جواباً عن سؤال: لماذا اسم الجنوب العربي؟ قائلين «كانت المنطقة تسمى رسمياً عدن ومحمياتها الشرقية والغربية، وكان هذا الاسم المتداول في كل الأوساط العربية والأجنبية (كما يُعتقد)، ولا شك أن

(٢٨) بيان للرأي العام من حزب رابطة أبناء الجنوب العربي تحت عنوان «موقفنا من قضية الوحدة مع اليمن، وقضية التطور والحرية فيها»، بتوقيع محمد سالم باوزير، الأمين العام بالنيابة لحزب الرابطة/ عدن (٧ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٠).

(٢٩) عبد الله باذيب، كتابات مختارة، ج ٢ (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨)، ج ٢، ص ٨٤.

هذه التسمية كانت تجسد الهيمنة الاستعمارية، كما تجسد الفرق والتجزئة التي كانت سائدة...»<sup>(٣٠)</sup>. وهو أصدق توضيح وختام لهذه الفقرة من المقابلة أو المواجهة بين الوطنية الجنوبية العربية الاستعمارية الاستشراقية، والوطنية اليمنية التقدمية الشاملة التي كانت ترفعها الحركة السياسية الديمقراطية القومية والتقدمية اليمنية منذ النصف الثاني من خمسينيات القرن العشرين.

### ثالثاً: العروبة، والقومية، والوحدة العربية في خطاب الرابطة

تذهب بعض الدراسات التي اشتغلت في الكتابة عن «رابطة أبناء الجنوب العربي» إلى أن المرحلة السياسية العروبية فيها بدأت مع إصدارها بيانها السياسي في ٢٢ آذار/مارس ١٩٥٦، وهي المرحلة الثانية في تطور حزب رابطة أبناء الجنوب والتي ترافقت مع نفي رئيس الرابطة محمد علي الجفري وأمينها العام شيخان الحبشي إلى مصر، على اعتبار أن المرحلة الأولى تبدأ من ١٩٥١ إلى ١٩٥٦، وهي مرحلة التأسيس، والمرحلة الثالثة هي التي تمتد من منتصف عام ١٩٥٦ - رفع قضية الجنوب العربي إلى المحفل العربي، والدولي والأممي، وما بعد ذلك<sup>(٣١)</sup>.

وفي جميع هذه المراحل كان شعار الرابطة «لا استقلال بدون اتحاد»، و«ولا اتحاد بدون عدن». ومضمون هذين الشعارين قد شكّل التاريخ السياسي لنشاط رابطة أبناء الجنوب العربي، شعاران في شعار واحد اسمه وحدة أجزاء الجنوب العربي مع رحلة كفاح الرابطة السياسي طيلة المراحل الثلاث، وفيها خلاصة لمعنى وضروية قيام المتحد السياسي الوطني الجنوبي، دولة الجنوب العربي المستقل، الذي تحول تدريجياً إلى حالة سياسية رافضة ومناقضة لمشروع الوحدة اليمنية. ومن حيث المبدأ، لا اعتراض على الشكل التحقيقي لمراحل نشأة وتطور الرابطة الذي ذهب إليه الدراسة المذكورة، في تقسيم مراحل تطور الرابطة إلى المراحل

الثلاث المشار إليها. على أننا نرى أن اعتبار المرحلة الثانية هي مرحلة قومية وعروبية، وهو أمر فيه الكثير من المبالغة وعدم الدقة في التقدير وفي التحليل والاستنتاج بأن هذه المرحلة من مراحل تطور رابطة أبناء الجنوب العربي، هي المرحلة العروبية التقدمية، ففي ذلك تجنّ على الحقيقة السياسية الفكرية التاريخية، وفيها تحميل لبعض الأفكار العامة، والمفاهيم السياسية المجردة عن العروبة، والوحدة العربية، الواردة في خطاب رابطة أبناء الجنوب العربي، أكثر مما تحتل، وهو موضوعاً وسياسياً، وتاريخياً فوق قدرة السقف الأيديولوجي والسياسي للرابطة على احتماله أو استيعابه وتمثله. ومع ذلك يبقى سؤال تقسيم مراحل تطور رابطة أبناء الجنوب العربي إلى المراحل الثلاث، بما فيها المرحلة المسماة بالمرحلة العروبية القومية، قائماً، وتحفظ لنفسها بشيء من الصحة الجزئية، والشكلية (الخارجية)، كتقسيم، وتسمية «كان باعثها أو سببها نفي زعيم رابطة أبناء الجنوب العربي إلى مصر، حيث رأى البعض أن ذلك النفي في العام ١٩٥٦ كان عاملاً مساعداً ودافعاً للعمل على ربط نضال شعب الجنوب العربي بالنضال العربي العام، وإنه كان أبرز دليل على ذلك تأسيس مكتب الجنوب العربي في القاهرة، الذي عدّ نقطة انطلاق للمرحلة النضالية الجديدة، حيث شارك الجفري والحبشي، في المؤتمر الشعبي الذي عقد في دمشق، وأجرى اتصالات بزملاء سورية ولبنان، لشرح قضية الجنوب العربي، كما زار في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٦ اليمن لمقابلة الإمام أحمد، ثم الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود في الحجاز، إضافة إلى تمثيلهما الجنوب العربي في الجامعة العربية في كانون الثاني/يناير ١٩٥٧، حيث قدّما إلى اللجنة السياسية تقارير عن الحالة في الجنوب، كما مثّل الحبشي الجنوب العربي في مؤتمر المحامين العرب، الذي انعقد في دمشق أيلول/سبتمبر ١٩٥٧. وطرقت قضية الجنوب العربي أبواب المحفل الدولي في المؤتمرات العالمية باشتراك وفد الرابطة في

(٣٠) كمال الصليبي، تاريخ لبنان الحديث (بيروت: دار النهار، ١٩٧٢)، ص ١٢ - ١٣.

(٣١) انظر: رغيد الصلح، لبنان والعروبة: الهوية الوطنية وتكوين الدولة (بيروت: دار الساقي، ٢٠٠٦)، ص ٢٧، وEdmond Rabbath, *Unité Syrienne et devenir arabe* (Paris: Marcel Rivière, 1937), pp. 166-167.

التضامن الآسيوي الأفريقي المنعقد في القاهرة خلال الفترة ٢٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٧ - أول كانون الثاني/ يناير ١٩٥٨، وكان القرار الذي اتخذته المؤتمر بتأييد قضية الجنوب (..). واستنكار الفظائع التي يتعرض لها الشعب نتيجة وجود القواعد البريطانية.. والمطالبة بإقرار حق المستعمرات والمحميات في الاستقلال التام<sup>(٣٢)</sup>.

إن كل ذلك هو، في تقديرنا، استكمال وامتداد للوجه السياسي السلمي الديمقراطي في كفاح رابطة أبناء الجنوب العربي، وهو كان خيارها السياسي النضالي الوحيد في مقارعة الاستعمار، بعد أن أعلنت الرابطة هجرها، وشجبها، ورفضها لشعار الكفاح المسلح، بل إنه يمكننا القول إن رابطة أبناء الجنوب في السنوات الأولى من نشاطها السياسي، لم تكن حتى مع المظاهرات والإضرابات، فقد بدأت نشاطها السياسي بالعرائض، والشكوى، والرجاء، والطلب، والالتماسات والنصح، وهي نفس المراحل والخطوات التي اتبعتها الأحرار اليمنيون في شمال اليمن مع الإمامة في النصف الأول من أربعينيات القرن الماضي (العشرين) وهما يجتمعان (الرابطة، وحزب الأحرار) في أنهما حزبان شطريان، وإن اختلفا بعد ذلك في وسائل كفاحهما، بعد أن لجأ الأحرار إلى الانقلاب العسكري في عام ١٩٤٨.

الشعار أو الخيار، وتحمل مسؤولية ذلك الموقف في واقع الممارسة، وبذلك بقيت رابطة أبناء الجنوب العربي تنظيمًا سياسيًا جنوبياً شطرياً، غير وحدوي على المستوى الوطني اليمني، وترفع في الوقت نفسه شعارات الوحدة العربية، والقومية، والعروبة بدون القدرة على تمثل واستيعاب وفهم ذلك سياسياً، وتنظيماً، وحركياً، وهو ما يمكننا القول معه إنه كان هناك انفصام وازدواجية فيما بين البنية السياسية، الفكرية (الأيديولوجية) والبنية التنظيمية الحركية في سلوك وقناعات قيادة الرابطة، فهي على المستوى الداخلي (الوطني اليمني) حزب شطري جنوبي (انفصالي) يعكس هوية وطنية جغرافية جنوبية، وعلى المستوى القومي العربي تتبنت بعض الشعارات العروبية العامة، والقومية الوحودية المجردة من المعنى (الوحدة الفورية مع مصر)، وهو مأزق إشكالي، أيديولوجي، سياسي، تنظيمي، حركي، بقيت قيادة الرابطة حبيسته منذ الفترة ١٩٥٦ - ١٩٦٧ وما بعد ذلك وحتى قبيل إعلان وحدة ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠، اضطر معه نظام الجمهورية العربية اليمنية (صنعاء) إلى الإعلان أنها حزب غير مرغوب فيه في شمال اليمن، وأعلنت القيادة المصرية إغلاق مكتبها، وإعلانها حزباً غير مصرح به حتى إيقاف نشاط الرابطة في مصر نهائياً<sup>(٣٣)</sup>.

لقد شكّل نفي رئيس الرابطة وأمينها العام إلى القاهرة في العام ١٩٥٦ وحصولهما على مستقر قومي، عربي آمن، وقرّ لهما كل الإمكانات، المادية والمعنوية والسياسية والإعلامية، للنشاط والحركة، دافعاً وحافزاً لهما للانخراط بقوة في المجال السياسي القومي العربي التحرري من خلال دور ومكانة مصر الكبيرة، عربياً وعالمياً، الذي ترافق مع مدّ تحرري عالمي إنساني، وهو ما أنتج في الواقع ذلك الخطاب الرابطي الذي يحوم حول فكرة العروبة، والقومية، من بعيد بدون ملامستها

لقد لعبت عوامل سياسية عرضية في انتقال قيادة رابطة أبناء الجنوب العربي إلى فضاء الخطاب العروبي، والقومي، حتى قولهم بشعار الوحدة العربية الفورية مع مصر في العديد من بياناتهم وتصريحاتهم فترة بقاء وتواجد قيادة الرابطة في القاهرة، حيث رفعوا شعارات قومية عربية كبيرة فضفاضة بدون خلفية نظرية قومية، وبدون امتلاك رؤية أيديولوجية، سياسية، وحركية قومية، أي بدون أن يكونوا مؤهلين ذاتياً لتبني مثل ذلك

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٤٤١.

(٣٣) وجّهت للرابطة ضربة قويّة حين منعت حكومة صنعاء نشاطها في أرضها، وأعلنت وزارة الإعلام رسمياً أن رابطة أبناء الجنوب منظّمة غير مرغوب فيها وأن كلّ من يتعاون معها سيتعرّض للعقوبة. وفي ١٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٦ منعت الحكومة المصرية نشاط رابطة أبناء الجنوب، ولم يكن حظر نشاط الرابطة في أراضي الشمال ومصر نتيجة لرفضها الدخول في جبهة التحرير... وإنما لابتعاد قادة وأعضاء هذه الرابطة عن الجماهير في عدن والإمارات، ولتقاربها مع المملكة السعودية، انظر: سيف علي مقبل، دور عدن في الثورة التحريرية المسلحة في الشطر الجنوبي من الوطن اليمني، ١٩٦٤ - ١٩٦٧ (صنعاء: دائرة التوجيه المعنوي، مركز المعلومات، ٢٠٠٧)، ص ١٣٢.

الوحدة اليمنية، أو هروباً في الواقع منها. خاصة أن طبيعة نظام المملكة المتوكلية اليمنية، السلافي، المذهبي، الطائفي (الزيدي، الهادي) شديد الجمود، والركود، والتخلف، ما كان يساعد في الحديث عن الوحدة اليمنية معه في واقع الممارسة، ونستطيع القول: إن الإمامة قد تمكّنت من قتل إحساس المواطنين بوطأة الاستعمار، ذلك أن العقل السياسي الإمامي الإقطاعي الثيوقراطي، الحاكم بالحق الإلهي، والسلافي (البطينين) ما كان يتصور الوحدة خارج تاريخ الضم والإلحاق، والتبعية وخارج تأريخ الاتحادات القبلية العسكرية الإقطاعية، وهو مبرر إضافي لقادة الرابطة للقفز من أرض الوحدة اليمنية الواقعية إلى سماوات الوحدة العربية، والوحدة الفورية مع مصر.

حقاً، لقد وجدت قيادة رابطة أبناء الجنوب العربي المقيمة في القاهرة نفسها بين كماشتين: النفى والاستعمار، وبين تبعات وشروط الإقامة في مصر «سياسياً وأيديولوجياً» في مرحلة هي من أزهى مراحل مد التحرر القومي العربي والعالمي. ولا يعني ذلك أننا نتوهم أو نرى أن مصر هي التي صنعت مدّ واقع التحرر الوطني والقومي في جنوب الوطن بدرجة أساسية، وفي شماله بعد ذلك، «إننا نرى أن ثورة مصر لم تكن سبباً مباشراً في ظهور الحركة الوطنية في الجنوب العربي، ولكنها جذبتها إليها بفعل تبنيها شعار القومية العربية، وبراعتها في التخطيط، وفتح أبوابها أمام كل حركة وطنية في الوطن العربي، وتسخير كافة وسائل الإعلام لها، ويكفي للدلالة على صحة ما نذهب إليه، أن مطالب الوطنيين في الصحف العدنية، وتأسيس رابطة أبناء الجنوب بمبادئها المناوئة للاستعمار التي مثلت اتجاه الحركة الوطنية في الجنوب كانا قبل ثورة مصر»<sup>(٣٥)</sup>.

#### ● نماذج من خطاب الرابطة العروبي القومي، والتقدمي

مفتتح: في دستور الرابطة الصادر عام ١٣٧٠هـ/ ١٩٥١م الذي صدر معنوناً تحت اسم «رابطة أبناء اليمن»

كتجربة عملية، هو يشير إليها باعتبارها، مفردات وكلمات وعبارات، بدون الإيمان بها كقضايا، ومفاهيم، ومشكلات سياسية تحررية قومية، أي بدون تمثل لتلك الرؤية في الممارسة الفكرية، والواقعية، وهي حالة انفصام أخرى وجدت قيادة الرابطة نفسها في قلبها في ظل التجربة الناصرية الثورية في تلك المرحلة، منتصف الخمسينيات والستينيات. على أن الأمر الأكثر خطورة وسلبية في ذلك النفى لقائدي رابطة أبناء الجنوب إلى القاهرة، أنه أعطاهما ذريعة للعب على ورقة القومية، وشعار العروبة، والوحدة الفورية للجنوب العربي مع الجمهورية العربية، وهو ما سنورد فقرات عديدة منه في سياق قراءتنا هذه، خاصة بعد أن أصبح سؤال وقضية الوحدة اليمنية مطروحين بحدة وجدية في الساحة السياسية اليمنية في جنوب الوطن على الأقل - خاصة بعد صعود أيديولوجية الأحزاب القومية والتقدمية الحديثة (الجهة الوطنية المتحدة، البعث، حركة القوميين العرب، الماركسيين) في سنوات ١٩٥٧ - ١٩٦٣. كما أن هذه الفترة كانت قد بدأت تشهد صراعات بين بعض اتجاهات أو أقطاب الرابطة صراع الشباب المثقفين، والقيادات العليا الأسرية من جهة أخرى، وهذه الصراعات كانت تدور حول ثلاثة أمور أساسية هي:

- اتهام القيادات الشابة لقيادات الرابطة الأساسية بممارسة الوصاية الفكرية على التنظيم.

- الطابع الأسري للقيادات العليا.

- مطالبة بعض الشباب والمثقفين بالدعوة إلى الوحدة مع الشمال، بغض النظر عن طبيعة النظام فيه<sup>(٣٤)</sup>.

فيقدر ما كنا نشهد فائض خطاب العروبة، والقومية، والوحدة الفورية مع الجمهورية العربية المتحدة عند قادة رابطة أبناء الجنوب العربي في القاهرة، بقدر ما كان النقصان استراتيجياً في خطاب الوحدة اليمنية في أدبيات الرابطة، وكأن القومية، والعروبة، والوحدة الفورية مع مصر كانت مدخلاً إلى التحلل من شروط

(٣٤) الصراف، اليمن الجنوبي: الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة، ص ٨٨.

(٣٥) الحربي، علاقة سلطنة لحج ببريطانيا، ١٩١٨ - ١٩٥٩، ص ٤٥٣.

بدون كلمة «العربي»، ومن قراءة مواد نصوص الدستور في صفحاته كلها البالغ عددها ٣٤ صفحة، لا يوجد أي ذكر في نصوص مواد الدستور المكونة من ٦٦ مادة عن أن اسم الرابطة هو «رابطة أبناء الجنوب العربي»، وما يرد فقط من الغلاف إلى الغلاف هو اسم «رابطة أبناء الجنوب»، أي أن مفردة «العربي» أضيفت لاحقاً، وكذلك مفردة «حزب» ألحقت بعد ذلك بالتسمية.

### ● نماذج من الخطابات الشعاري المعطوف على العروبة والقومية

- «الشعب العربي في جنوب الجزيرة العربية (العربي هنا بديلاً عن اليمني) حساس بالنسبة إلى قوميته العربية، وشعوره فياض عند كل دفعة تقدمية للأمة العربية»<sup>(٣٦)</sup>.

- «إن الشعب العربي في الجنوب شديد التمسك بدينه، ولا يوجد من أبناء الجنوب العربي قاطبة من يعتقد غير الديانة الإسلامية»<sup>(٣٧)</sup>.

- «يخشى الإنكليز الوعي العربي العام الآخذ في الانتشار المتجه إلى التحرر الكامل لكافة أقطار العروبة»<sup>(٣٨)</sup>.

- «بريطانيا تعمل بجهد شديد، رغم المعارضة الوطنية العنيفة، على مسح عروبة عدن، والإكثار من هجرة الأجانب، وإعطاء عدن نوعاً من الحكم الذاتي»<sup>(٣٩)</sup>.

حديث عن عروبة عدن، وتجاهل ليمنية عدن، فإذا كانت عدن عربية، وهو أمر طبيعي وتحصيل حاصل ولا خلاف عليه، فما هي هويتها الوطنية المحلية الإثنية (الوطنية التاريخية)؟ إننا أمام حالة هروب من إقرار هوية

عدن الوطنية بالاختفاء خلف عمقها العروبي. وحول سؤال: لماذا أسمت الرابطة هذه المنطقة بالجنوب العربي؟ يأتي التالي: «قامت لتثبيت عروبة المنطقة لشطريها دون تحيز أو تمييز بين عدني . . . أو يميني . . . أو عولقي . . . بل الكل عرب وأبناء منطقة واحدة . . . ولهم حقوق متساوية وعليهم واجبات متساوية»<sup>(٤٠)</sup>.

وفي بيان لحزب الرابطة تحت عنوان «مستقبل الجنوب يقرره شعب الجنوب»، جاء التالي: «يود حزب رابطة أبناء الجنوب العربي أن يعلن بأن المواطنين الحكوميين الرسميين لا يمثلون الشعب ( . . . ) ولا يحق لهم التكلم باسمه. فشعبنا في الجنوب هو صاحب الحق الشرعي ( . . . ) وله حق التصرف في ممتلكاته وخيراته. ووحده صاحب الحق في تكييف مستقبله وتقرير مصيره كيفما يتفق ورغباته وأمانه، ومصالحه القومية، وعلى هدى مبادئ قوميته العربية»<sup>(٤١)</sup>.

وتحت عنوان حركة «رابطة أبناء الجنوب العربي» يقول خطاب الرابطة:

- عندما تؤرخ الحركة الوطنية القومية العربية الجديدة في جنوب الجزيرة العربية، سيسجل أنها بدأت بشكل جدي واضح ومدعم ببدء حركة «رابطة أبناء الجنوب»<sup>(٤٢)</sup>. حتى الحركة الوطنية اليمنية أصبحت في لغة خطاب الرابطة تسمى بـ «الحركة الوطنية القومية العربية»، التي تعني، حسب ما ورد في سياق النص أمامكم، «رابطة أبناء الجنوب».

- «كانت هذه الطليعة من الشباب العربي في هذا الجزء من وطن العروبة (المقصود هنا جنوب اليمن والشباب اليمني) على موعد مع الاستعمار»<sup>(٤٣)</sup>.

(٣٦) محمد علي الجفري، «حقائق عن جنوب الجزيرة العربية»، محاضرة أُلقيت في نادي الطليعة الكويتي بالقاهرة في آذار/مارس ١٩٥٦، ص ٢٦.

(٣٧) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٤١.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ٤٠.

(٤٠) «رسالة الشباب»، لسان حال شباب رابطة أبناء الجنوب العربي/عدن: أهدافها التحرر، والوحدة، والاشتراكية، «رسالة الشباب»، العدد ٧ (٢٥ رمضان ١٣٨١هـ - ١ آذار/مارس ١٩٦٢).

(٤١) بتوقيع الأمين العام بالنيابة للرابطة، محمد سالم باوزير، ٦/١٢/١٩٦٠.

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٤٣.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٤٥.

- «ولئن فشلت هذه الحركات (المقصود هنا المعارضة التقليدية في حضرموت، والعوالق العليا... إلخ قبيل ظهور رابطة أبناء الجنوب)، إلا أنها قد أحدثت آثاراً بعيدة المدى، فكرية، «وقومية» وأحدثت كما حدث في لحج سلسلة من الانتصارات المحلية»<sup>(٤٤)</sup>.

وتلاحظون هنا الإصرار على الآثار القومية وليس الوطنية اليمنية، أو حتى الجنوبية اليمنية، على اعتبار أنها نتيجة انتصارات محلية حدثت في سلطنة لحج. لقد استحالت الفكرة القومية والعربية إلى بعبع، وتحولت مفردة «القومية» إلى شعار لا يحمل أي معنى، شعار تحاول من خلاله قيادة الرابطة مجازاة عنفوان الخطاب القومي المصري، ولا صله له حقيقة بروح المسألة القومية والعربية. خطاب في جوهره وحقيقته الواقعية لا يتعدى «شعب» سلطنة لحج، ويتحدث عن الآثار القومية.

وتحت عنوان «أهداف رابطة أبناء الجنوب»، يقول محمد علي الجفري إن الرابطة تدين بالمبادئ الآتية:

١ - إن القومية العربية، بالوطن العربي الواحد، الأمة العربية الخالدة<sup>(٤٥)</sup>.

٢ - تهدف الرابطة إلى وحدة شعب الجنوب العربي الكبير - أي شعب اليمن الكبير - تحت حكومة واحدة مستقلة تقدمية، تقوم بدورها الفعال في بناء الكيان العربي الموحد<sup>(٤٦)</sup> وفي تقديرنا أن هذه الفقرة جاءت تحت ضغط ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ والتجربة التحررية العالمية، وتحت ضغط التحولات الأيديولوجية، والسياسية، للحركة القومية اليمنية الناشئة في الجنوب تحديداً، وفي الشمال (البعث، حركة القوميين العرب، الماركسيين، المثقفين الوطنيين القوميين، خطاب الجبهة الوطنية المتحدة) وليس نتيجة اعتمادات وتفاعلات وتحولات سياسية أيديولوجية في

الفكر السياسي التنظيمي للرابطة، والدليل على ذلك هو ما سيأتي في فقرات تالية في المبادئ التي تدين بها الرابطة، كما أعلنتها الرابطة كأهداف.

٣ - «إن الرابطة لا تؤمن بالقوميات المحلية، كالقومية اليمنية، أو المصرية أو السورية، مثلاً بل تؤمن بأن أمة العرب لها قومية واحدة فقط هي القومية العربية، وإن أي طريق يسلكه أي شعب، وأي كفاح يكافحه أي جزء من الأمة العربية يجب أن يتوخى المبادئ القومية العربية، وأن يكون هذا الطريق أو ذلك الكفاح على أسس عربية سليمة»<sup>(٤٧)</sup>.

٤ - «تؤمن الرابطة بكل عمق أن الاستعمار هو عدو الأمة العربية الأول، وأنه لا حياة ولا اطمئنان، ولا استقرار لأي جزء من الوطن العربي ما دامت أقدم المستعمر تلوث أي بقعة من أرض العروبة الطاهرة، لذلك فإن الرابطة تؤمن بوحدة النضال العربي في كل أجزاء الوطن العربي»<sup>(٤٨)</sup>. أليس من باب أولى أن تؤمن الرابطة بوحدة الكفاح السياسي في الوطن اليمني شمالاً وجنوباً - على الأقل كفكرة ورؤية - وبعدها تنتقل إلى الفضاء العربي القومي.

٥ - «إن الرابطة بحركتها الوطنية في جنوب الجزيرة العربية قد استكملت حلقات الكفاح العربي الذي كان يفتقده هذا الجزء من وطن العروبة في كافة مجالات الكفاح، وأنه لمن دواعي فخر الرابطة أن تكون في ثغر هام من ثغور العروبة»<sup>(٤٩)</sup>.

من المهم هنا الإشارة والتأكيد أن خطاب قادة رابطة أبناء الجنوب العربي في القاهرة في النصف الثاني من الخمسينيات كان مشحوناً بحمى الحركة السياسية الثورية القومية، للشعب المصري والعربي عموماً، وللنظام السياسي الناصري، مما أخرج خطاب قادة رابطة

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٤٩.

(٤٥) المصدر نفسه، ص ٥٩.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٥٩.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٦١.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٦١.

أبناء الجنوب في القاهرة عن نسقهم الأيديولوجي التقليدي (المحافظ)، وخاصة على مستوى المفردة القومية العروبية الوحودية، (الوحدة العربية). على أن المفارقة هنا هي أن جنوح خطاب القيادة الرابطة في القاهرة إلى اليسار القومي العروبي، على مستوى الشعار قد قابله خطاب من القيادات الرابطة الشابة في داخل الوطن صوب اليسار الوطني، وتحديدًا صوب الوطنية اليمنية، والرايكية الاجتماعية الاقتصادية - الطبقة. ونورد هنا لضيق المساحة، نصين يشاران إلى هذا المعنى والاتجاه.

ففي معرض نقد سياسي اجتماعي للأصنح حول الموقف من حقوق الشمال، نقرأ في خطاب الشباب الرابطة التالي:

● «كلمة أخيرة نوجهها للعمال وهي تلخص في الثبات والتصميم على استخلاص الحقوق المشروعة، ولا تهتموا يا معشر العمال الشرفاء بحملات الهمس المثبطة للهمم التي يبثها الانهزاميون، عبيد الاستعمار، والاستغلال (...). أما من فئات العبيد القائلين إن مثل هذه التشريعات معمول بها في ج.ع.م (مصر) فردنا عليهم أن كل القطاعات الاقتصادية هناك سواء كانت زراعية أو تجارية أو صناعية، أو مصرفية، أو مواصلات، كل هذه القطاعات تسير لخدمة الاقتصاد الوطني، وبالتالي لمصلحة المواطن العربي، ولرفع مستواه إلى مرتبة المستويات الإنسانية الكريمة، وفي نطاق الاشتراكية الديمقراطية التعاونية، أما هنا في بلادنا فالأمر يسير حسب المخططات الاستعمارية الاستغلال التي تنظر إلى العامل كأداة من أدوات الاستغلال لدفع دولابها الاقتصادي إلى الامام (...). وشعبنا واصل بإذن الله إلى مصيره المحتوم ليلحق بالركب العربي، وينعم بالتححرر، والوحدة، والاشتراكية»<sup>(٥٠)</sup>.

نحن إذاً مع نص الخطاب الأيديولوجي - السياسي، الوارد، أمام خطاب قومي اشتراكي ناصري (رايكيالي) يتناقض جذرياً مع الطبيعة الأيديولوجية والسياسية، ومع الموقف الطبقي، لقادة الرابطة

التأريخي، وهو خطاب يعكس منطق وقانون التحول داخل البنية الأيديولوجية والتنظيمية لرابطة أبناء الجنوب العربي، جرى عملياً قمعه ومصادرته في خضم هيمنة خطاب الأرستقراطية التقليدية في القيادة الرابطة. وفي نشرة أو صحيفة رسالة الشباب باسم رابطة أبناء الجنوب وعدن، جاء تحت عنوان «المستفيدون من اشتراكية عبد الناصر» التالي:

● «ليس المستفيدون من تطبيق الاشتراكية التي ينفذها جمال عبد الناصر ملايين المواطنين العرب في الجمهورية العربية المتحدة فحسب، وكما كنا نعتقد، ولكن ظهر أن هناك فئة تستفيد هي الأخرى من اشتراكية عبد الناصر... فهنا في الجنوب الذي عمد نفرٌ من فقهاء «المساجد» في استغلال منابر الجمعة، وهاجوا اشتراكية عبد الناصر، وردّوا الاكليشة القديمة بأن الاشتراكية ليست من الإسلام، بقي من واجبنا نحن و[واجب] أعضائنا أن نعلمهم كيف استفاد هذا نفر من اشتراكية عبد الناصر، فقبل حلول شهر رمضان المبارك، بثلاثة أيام ينظم شخص «كبير» اجتماعاً في منزل أحد هؤلاء الفقراء... وعلى إثر هذا الاجتماع انطلق ذلك نفر وتوزعوا على المساجد ليهاجوا اشتراكية عبد الناصر، ثم ظهرت النعمة على وجوه هذا نفر، ألا يرى الأعضاء أن هؤلاء المرتزقة يستفيدون أيضاً، كما تستفيد ملايين العرب من اشتراكية عبد الناصر وإن اختلفت الأسباب. وإذا كان لا بد من تعليق على موقف هؤلاء... فليس هناك خير من قول الاشتراكي الأول عبد الناصر نفسه «الكلاب تنبح، والقافلة تسير»<sup>(٥١)</sup>.

لقد تمكّنت قيادة الرابطة التقليدية في طابعها ومضمونها (الإقطاعي، السلاطيني، البرجوازي الريفي، والعائلي)، من التحكم بمفاصل قيادة الرابطة، وإن تمسك بمركز القيادة في يدها وحدها، ولا مانع بعد ذلك من حضور خطاب قومي ثوري، تقديمي في هذا البيان أو ذلك التصريح، أو تلكم البرقية، ما دام لا يمس سلطة واحدة القرار، ومن هنا تفسير انشقاقات الرابطة المتعاقبة

(٥٠) بيان عام من حزب رابطة أبناء الجنوب العربي، (حول منع الإضرابات)، بتاريخ ١٠/٨/١٩٦٠.

(٥١) «رسالة الشباب»، لسان حال شباب رابطة أبناء الجنوب العربي/ عدن: أهدافها التححرر، والوحدة، والاشتراكية.

منذ عام ١٩٥٤ حتى أوائل الستينيات. على أن الشيء الأكيد والثابت الوحيد الذي بقيت قيادة الرابطة حريصة عليه، ولم تفرط فيه، هو رفضها مسخ عروبة عدن، أو محاولة فصلها تحت شعار (علاقة أوثق) عن بلادها، المقصود المحميات الشرقية والغربية<sup>(٥٢)</sup>، والوقوف ضد هجرة الأجانب إلى عدن، حتى وصولها إلى الدفاع عن حق أبناء اليمن (شمال اليمن) في الترشيح والانتخاب للمجالس التشريعية والبلدية وغيرها، على الأقل أسوة بالأجانب الذين تحصلوا على الجنسية العدنية.

لقد لعبت قيادة الرابطة على معادلة القومي، العروبي (الوحدة العربية الفورية مع مصر) بما يخدم تكريس الهوية الوطنية الجنوبية (وحدة الجنوب العربي). ولا بأس هنا من الحديث الديماغوجي، والعمومي المجرد، عن الجنوب العربي الكبير، (اليمن الطبيعية) في هذه المناسبة أو تلك، ما دام غير قابل للتحقق في ذلك الحين. حقاً لقد أتاح الطرح الديماغوجي العروبي، والقومي لقيادة الرابطة حين أشاروا قائلين «إن ما يدعى وحدة التراب اليمني ليس إلا وهماً، لأنه ليس ثمة تراب يمني خاص يمتاز عن التراب العربي». إن هذا الطرح للمسألة أتاح للرابطة الجمع بين شعاري الوحدة العربية (الذي لم يكن بحد ذاته يتطلب القيام بأية أعمال ملموسة) ورفض شعار وحدة الشطرين<sup>(٥٣)</sup>.

إن سؤال العروبة، والقومية العربية، والوحدة الفورية مع مصر الذي كانت تطرحه قيادة الرابطة، إنما كان محاولة للإجابة بالرفض عن سؤال الوحدة اليمنية (وحدة الشطرين)، كما أن السؤال المركزي في ذلك الحين لم يكن حول عروبة عدن، وعروبة الجنوب العربي، بل عن يمنية هذه المناطق، ووطنيتها التاريخية، وهو ما رفضته قيادة الرابطة بالإجابة عنه بـ «لا» لأسباب ذاتية خاصة مرتبطة بمصالح النخبة الأرستقراطية والعائلية لقيادة الرابطة، فقد أدارت معركة وهمية مفتعلة لا أساس واقعيًا

تاريخياً لها؛ معركة يقول عنها، علي باذيب «معركة... شغلت الأوساط السياسية والحكومية جداً، وهي الوحدة اليمنية أولاً، أو الوحدة العربية، بمعنى أنه لو تحرر شطر من الشطرين هل يلتحق بالجمهورية العربية المتحدة، أو ينتظر حتى يتحد أولاً مع الشطر الآخر؟ كان موقفنا - الحديث لعلي باذيب - صريحاً في ذلك الوقت، وكنا نقول: الوحدة اليمنية أولاً (...). لكن في نفس الوقت كنا نشعر بأن الاستمرار في هذه المعركة، هو إلهاء الناس، وخصوصاً أنها كانت تأخذ مناظرات ومساجلات... في الوقت الذي كان الاستعمار البريطاني ينفذ مشاريعه، والحكم الإمامي يشدد من قبضته (...). كنا ننبه إلى خطورة ذلك وإلى عدم الاستمرار فيه وتوجيه الكفاح أولاً ضد القوى المعادية»<sup>(٥٤)</sup>.

ومن هنا غاب السؤال المركزي، أو جرى تغييبه عمداً، عن العقل السياسي للرابطة، أمام حمى المصالح الرابطة الصغيرة، وهو أن الوحدة اليمنية (وحدة الشطرين) هي المدخل إلى الوحدة العربية، وهي الأساس لتحرير الوطني الكامل من الاستعمار «الأنغلو سلاطيني»، ومن الاستبداد الإمامي في شمال اليمن، فلا يمكن أن تكون وحدياً عربياً، وقومياً أصيلاً، وأنت ترفض وحدة شعبك وبلدك أولاً، كفاتحة ومدخل للوحدة مع الآخر العربي كائناً من كان.

## رابعاً: الرابطة، وقضية الجنوب في الأمم المتحدة

لا يمكن إنكار أو تجاهل الدور السياسي والإعلامي، وشبه الدبلوماسي الذي قامت به قيادة رابطة أبناء الجنوب العربي في جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة. إنه، على وجه الخصوص، دور سياسي مركزي، لعبه رئيس الرابطة محمد علي الجفري، وشيخان الحبشي، أمينها العام، فقد تحركا في جميع الاتجاهات،

(٥٢) برقية إلى لجنة تصفية الاستعمار باسم محمد علي الجفري، شيخان الحبشي بتاريخ ١٤/٨/١٩٦٢، وغيرها كثير من البيانات والتصاريح في هذا الاتجاه.

(٥٣) انظر: ناؤمكين، الجبهة القومية في الكفاح المسلح من أجل الاستقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، ص ٤٧.

(٥٤) حوار مع علي باذيب أجراه معه مركز الأبحاث التابع للحزب الاشتراكي اليمني عام ١٩٨٥، محفوظ في أرشيف مركز الدراسات والبحوث اليمني/عدن.



وفي كل اليمن في ذلك الحين. ومن هذه الخلفية المعرفية والنظرية والفكرية السياسية تمكنت الرابطة من الوقوف بشدة ضد حركة التبشير التي بدأت تظهر في المحميات، واستطاعت أن تقضي على هذه الحركة في مهدها، وهو الوجه المحلي لنجاحها الذي يقابل نجاحها في المحافل القومية والدبلوماسية الخارجية، فقد استغلت داخلياً المناسبات الدينية، والقومية كالمولد النبوي، والقضية الفلسطينية، والثورة المصرية، والثورة الجزائرية، لإقامة الاحتفالات ونشر أفكارها<sup>(٥٥)</sup>.

ويبقى دور قيادة الرابطة أساسياً ومركزياً «في تحريك قضية الجنوب اليمني المحتل في المنابر العالمية، وفي الأمم المتحدة تحديداً، ومنذ عام ١٩٥٩ ظلت الرابطة تتابع هذا الأمر في أروقة الأمم المتحدة حتى تم تشكيل لجنة تصفية الاستعمار، واللجان التابعة لها، وقد واجهت الرابطة قبل ذلك معضلة تتمثل في أن الأمم المتحدة لا تقبل بحث أي قضية إلا إذا كانت القضية متبناة من قبل دولة، ولم تقبل أي دولة عربية، بتبني القضية، تجنباً للحرج مع المملكة المتوكلية اليمنية التي كانت ترفض بحث القضية في الجامعة العربية، أو الأمم المتحدة على اعتبار أن ذلك يعدّ تدخلاً في الشؤون الداخلية لليمن، ولكن الرابطة تمكنت بنشاطها ودبلوماسيتها من عرض القضية على الأمم المتحدة، وخاصة بعد تشكيل لجنة لتصفية الاستعمار، التي أتاح نظامها لكل صاحب قضية استعمار أن يعرض قضيته، وتمكنت الرابطة من استخلاص قرارات واضحة وصريحة»<sup>(٥٦)</sup>.

والتشديد هنا على دور قيادة الرابطة لا ينفي ولا يأتي على حساب أدوار الآخرين في هذا المجال، ولكنه قطعاً كان الدور الريادي في النفاذ إلى هذا المحفل (العربي والعالمي الأُممي) يُعزى للرابطة بدرجة أساسية، وخاصة في المرحلة الأولى المبكرة، وبعدها دخل أو حضر دور الآخرين في هذا المجال. وكما يقول محمد حسن عوبلي، رئيس الدولة الاتحادية، ووزير المعارف قبلها في الحقبة الاستعمارية: «لقد تم عرض وبحث قضية الجنوب العربي

وعلى جميع المستويات، العربية، والدولية، لتحريك قضية الجنوب اليمني في مواجهة الاستعمار البريطاني، وكان نشاطهما حقيقة لا يتوقف في سعيهما الدؤوب للإشهار السياسي للقضية الجنوبية، وإيصالها سياسياً وإعلامياً، إلى كل مكان يقدران على الوصول إليه، وكانت الوسيلة الإعلامية، والنشاط السياسي الخارجي، بالحضور المباشر في المحافل العربية والعالمية، السياسية، والثقافية، والاجتماعية، واحداً من المداخل التي لم تكف قيادة الرابطة عن استخدامها لتحريك قضية الجنوب اليمني، أو كما تسميها هي «الجنوب العربي» عدن والمحميات، حتى أصبحت قضية الجنوب متحركة ومتداولة على أكثر من صعيد عربي، ومحفل دولي، ولم يكن الأمر سهلاً وهيناً، وكأن الرابطة وقيادتها، بهذا الدور السياسي كانت تحاول تعويض خسارتها في الداخل بفقدانها القسم الكبير من جماهيرها الحزبية، والسياسية. وفي الواقع إن ما ساعد رابطة أبناء الجنوب العربي، وتحديداً قيادتها المركزية (محمد علي الجفري، وشيخان الحبشي) على لعب هذا الدور السياسي الإعلامي الخارجي بامتياز هو أنها منظمة سياسية فكرية تنظيمية عقلانية، فيها فسحة من الحرية الاجتماعية والدينية والثقافية؛ منظمة استطاعت أن تجمع بصورة خلاقة بين الديني المتنور، والأيدولوجي - السياسي الوسطي الاعتدالي في النظر إلى الآخر، وإلى الحياة عامة، بعيداً عن الحدية، والغلو، والتطرف. وقد تميزت منذ نشأتها بقدر كبير من القبول بالآخر، والاعتراف به، وبقدر عالٍ من التسامح الفكري والديني، والثقافي، والاجتماعي، فقد جمعت في إطارها الإقطاعي، والبرجوازي الريفي، والسلطاني وشبه الليبرالي، القومي، والماركسي، وامتلكت قيادتها السياسية المركزية حنكة سياسية عالية، وقدرًا لا بأس به من الفكر والممارسة الدبلوماسيين، وهو ما ساعدها على لعب ذلك الدور السياسي، والإعلامي، والدبلوماسي الخارجي بامتياز، وبذلك حقيقة تتميز الرابطة من غيرها من جميع فصائل العمل الوطني الديمقراطي في جنوب اليمن، بل

(٥٥) العبيدي، الحركة الوطنية في الجنوب اليمني المحتل، ١٩٤٥ - ١٩٦٧، ص ١١٦.

(٥٦) محطات رئيسة في مسيرة حزب الرابطة، إعداد محسن محمد أبو بكر بن فريد (صنعاء: رابطة أبناء اليمن، ٢٠٠٩)، ص ٣٣.

بصورة عامة أمام لجنة الوصاية الدولية الخاصة بقضية الاستعمار منذ عام ١٩٦٠، وكان أول من عرضها «رابطة أبناء الجنوب العربي»، حين تحدث السيد شيخان الحبشي المحامي أمام لجنة الوصاية الدولية، ولجنة تصفية الاستعمار، واشتركت الحكومة الاتحادية في النقاش أمام اللجنة، وكان يمثلها آنذاك الشيخ محمد فريد العولقي، وزير خارجية الاتحاد، كذلك عرضت الجمعية العدنية قضيتها، حين ذهب إلى الأمم المتحدة محمد علي إبراهيم لقمان المحامي . . وألقى خطاباً أمامها، وبعد قيام الجمهورية العربية اليمنية، أخذت قضية الجنوب العربي تحتل مكان الصدارة في مناقشات لجنة تصفية الاستعمار التي كانت تعارض الوجود البريطاني في المنطقة . . . وقد أصدرت هذه اللجنة بعد ذلك القرار الخاص بتصفية الاستعمار في الجنوب العربي كله، بما في ذلك «الحكومة الفيدرالية» والأجزاء الأخرى التي لم تنضم إليه . . . وهي حضرموت والمهرة . . . وهي القرارات التي أوصت بإلغاء القواعد العسكرية البريطانية، والوجود البريطاني، ونقل السلطة إلى شعب المنطقة مباشرة، وتجري تحت إشراف لجنة دولية وقد مرت هذه القرارات في مراحل تصفية وجدلية من قبل بريطانيا حتى أقرتها في النهاية الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٥، وشكلت حجر الزاوية في قيام دولة الجنوب»<sup>(٥٧)</sup>.

وكان لانتقال قيادة الرابطة (محمد علي الجفري، شيخان الحبشي) إلى القاهرة، بعد نفيهما من المستعمرة عدن إلى شمال اليمن أولاً، وخروجهما بعد ذلك إلى مصر، دور كبير وهام في توسيع فضاء علاقتهما العربية والدولية (الخارجية). ولعب مكتب الرابطة في القاهرة دوراً سياسياً وإعلامياً كبيراً، وبدأت مفردة الخطاب القومي الثوري التحرري الناصري تغزو خطاب الرابطة، والذي أخذ يُلقى بظلاله على منطق تفكير قيادة الرابطة في النظر إلى جملة من القضايا والإشكالات القومية

العربية والعالمية، وإن بقي التحول في بنية الخطاب القيادي الرابطي محصوراً في البعد القومي العربي والوحدوي ولم يطل جوهر المسألة الوطنية اليمنية، كما حددت في الخطاب التأسيسي إلا في بعض التعديلات الطفيفة والشكلية (الجنوب العربي الكبير، واليمن الطبيعية) في آذار/ مارس ١٩٥٦ وفي عام ١٩٥٨ بعد قيام دولة اتحاد الدول العربية، بين مصر، والإمام أحمد، وهي تعديلات بقيت في حدود الخطاب، ولم تتحول إلى مواقف سياسية عملية، أو رؤى وبرامج سياسية كفاحية، بدأنا معها نقرأ مفردات جديدة على خطاب الرابطة مثل «قوى الشعب العامل» و«وحدة النضال العربي، وترابطه والأثر الكبير للنضال العالمي ضد الاستعمار»<sup>(٥٨)</sup>، وخوض «نضال سياسي تقوده الطليعة في المدن بشكل منظم وشامل»<sup>(٥٩)</sup>. إلخ. وقد لعب الدور العربي المصري، من خلال تواجد قيادة الرابطة الأساسية ومكتبها النشط في القاهرة، وركنها الإذاعي الأسبوعي من الإذاعة المصرية تحت عنوان «صوت الجنوب العربي»، دوراً كبيراً في تسهيل وصول رابطة أبناء الجنوب العربي إلى المحافل العربية والدولية، والمنتديات العربية والعالمية (الآسيوية، والأفريقية). ومن المهم هنا الإشارة إلى أنه «لم يُسمح في الجامعة العربية لرجال الجنوب بالتشرف والمثول أمام الجامعة العربية لشرح حقائق قضيتهم، وكان يُكتفى في أكثر الاجتماعات بإصدار قرار تأييد اليمن (المقصود المملكة المتوكلية اليمنية) في مطالبتها بالجنوب وأنه جزء من المملكة المتوكلية لا يتجزأ»<sup>(٦٠)</sup>. وهنا، كما سبقت الإشارة، بدأ يتجلى وجه من وجوه أزمة قيادة رابطة أبناء الجنوب العربي أمام محفل الجامعة العربية، وهي مشكلة ليست أمام الجامعة العربية، بل هي مشكلة كانت قائمة ومعلنة في الساحة اليمنية كلها، وخاصة في جنوب الوطن، أي أنها مشكلة مع النظام الاستبدادي المتخلف

(٥٧) محمد حسن عوبلي، اغتيال بريطانيا لعدن والجنوب العربي: أسرار تنشر لأول مرة (بيروت: منشورات العصر الحديث، ١٩٧١)،

ص ١٠٠.

(٥٨) رابطة الجنوب العربي، الجنوب العربي في هيئة الأمم المتحدة، ص ٦ - ١١.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١١.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٨.

الإمامي (المذهبي، السلافي، الطائفي) في شمال اليمن ومع الاستعمار في الوقت نفسه. ونحن نؤكد ذلك حتى لا تغيب الصورة الكلية للأزمة، وللمسألة الصراعية التي كانت قائمة في ذلك الحين، تبدو معه وكأن المسألة محصورة بين أحرار الجنوب - حسب تعبير الرابطة - والنظام الملكي الإمامي في الشمال. وفي هذا السياق تقول الرابطة إنها كلفت الأمين العام شيخان الحبشي بالسفر إلى الأمم المتحدة لعرض القضية، وتبين أن أحد اللصقاء بالحركة الوطنية في الجنوب، وهو المدعو قحطان الشعبي، أجرى اتصالات سرية لتشويه الهدف من إرسال الأمين العام إلى هيئة الأمم المتحدة<sup>(٦١)</sup>. وقحطان الشعبي، كما هو معلوم ومعروف، من أبرز القيادات القومية في اليمن وفي رابطة أبناء الجنوب العربي، ومن الأسماء المؤسسة لها حسب إشارة محمد علي الجفري إلى ذلك في العديد من المواضيع من كتاباته. والاختلاف هنا أن قحطان كان مع مشروع وحدة اليمن (شمالاً وجنوباً)، وهو سبب خروجه من الرابطة بعد ذلك ودخوله مع فيصل عبد اللطيف الشعبي، وسلطان أحمد عمر في تأسيس «حركة القوميين العرب» في ١٩٥٩ - ١٩٦٠. وبقيت الإمامة تعارض مناقشة قضية جنوب اليمن في الجامعة العربية والأمم المتحدة بمعزل عن الإشارة إلى تبعيتها لها، حتى كان إصدار قرار تكوين لجنة تصفية الاستعمار في الدورة السادسة عشرة لهيئة الأمم المتحدة آخر سنة ١٩٦١، وهو القرار الذي فتح الباب أمام أبناء الجنوب لعرض قضيتهم، ووجدت «رابطة أبناء الجنوب العربي» وجميع القوى السياسية الأخرى الباب مفتوحاً أمامها لنقل القضية إلى هيئة الأمم المتحدة. وفي «أيار/مايو ١٩٦٢ بعثت الرابطة بمذكرة إلى لجنة تصفية الاستعمار (سكرتارية اللجنة) حوت خلاصةً عن الجنوب العربي (عدن والمحميات) (الشطر الجنوبي من اليمن) من الناحية الجغرافية والتاريخية، وعن علاقة بريطانيا المستعمرة بهذه المنطقة، وصوراً من نضال الشعب

العربي في الجنوب، ومن العدوان البريطاني على حرية وكرامة وحقوق المواطنين، ودعت القوى الشعبية في الجنوب إلى اتخاذ موقف موحد في المجال الدولي (...). بعيداً عن اختلاف وجهات النظر في الأمور الأخرى، وحددت مطالبها في:

١ - التحرر من الاستعمار.

٢ - وحدة الجنوب العربي (عدن والمحميات).

٣ - انتقال السيادة وسلطات الحكم إلى الشعب. وذكرت أن الإجراء الذي يجب اتخاذه تمهيداً لذلك هو:

أ - إطلاق الحريات العامة في كل أنحاء الجنوب.

ب - إلغاء قرارات النفي والإبعاد التي ارتكبتها المستعمر، وإطلاق سراح السجناء السياسيين.

ج - إجراء انتخابات عامة مباشرة لتكوين مجلس تأسيسي تحت إشراف دولي محايد<sup>(٦٢)</sup>.

وواضح من مذكرة الرابطة ودعوتها أبناء الجنوب العربي (عدن والمحميات) إلى الوحدة أنها قد حددت مطالبها وأهدافها التي تشط وتتحرك:

- تحت المفاوضات السياسية السلمية، والتطور الديمقراطي الدستوري.

- إن انتقال سلطات الحكم إلى الشعب والانتخابات العامة المباشرة ستجري تحت ظل الاحتلال أو ترتيباته، أو في ظل استقلال منقوص السيادة، وهذه كانت قضايا إشكالية صراعية في ذلك الحين، خاصة أن شعار الكفاح المسلح كان قد بدأ يثار وي طرح بقوة على نطاق واسع. ويمكننا القول إن هذه الأهداف والمطالب والمبادئ، والشروط لبلوغ هدف التحرر من الاستعمار البريطاني كانت قد حكمت المنطق السياسي الداخلي لرابطة أبناء الجنوب، منذ فترة إطلاق هذه المطالب والأهداف السياسية (١٩٦٠ - ١٩٦٣) إلى إقرارها نهائياً في الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٦٥، إلى قبيل الاستقلال الوطني في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧،

(٦١) المصدر نفسه ص ٢٠.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٢٤ - ٢٥.

حيث كانت الطروحات المختلفة قد أصبحت متبناة من جانب قسم من قيادة الحركة السياسية الديمقراطية في جنوب اليمن، مشكلةً إطاراً للوحدة والصراع على قاعدتها، أو خلفيتها، حيث بقيت رابطة أبناء الجنوب تتحرك وتنشط داخلياً، وخارجياً، على قاعدة هذه المبادئ، والمطالب، والأهداف ولم يجد عنها قيد أنملة، ووقفت الرابطة من حيث المبدأ ضد قضية الكفاح المسلح طُراً. وفي هذه الأجواء السياسية المعقدة والمتقسمة في الساحة السياسية اليمنية في جنوب الوطن، وقفت رابطة أبناء الجنوب العربي وحيدةً، ومنفردةً في مواجهة الجميع (المؤتمر العمالي، حزب الشعب الاشتراكي، الماركسيين، حركة القوميين العرب، البعثيين) الذين رأوا في مشروع ضم عدن إلى الاتحاد الفيدرالي خطوةً استعماريةً جديدةً لاستمرار الاحتلال على قاعدة سياسية جديدة. ووجدت رابطة أبناء الجنوب أن قضيتها الأساسية ليست هنا ولكن في مواجهة المشروع السياسي الداعي للنظر إلى قضية اليمن في وحدته شمالاً وجنوباً، وأن هدفها يتركز في الوصول إلى إنهاء الوجود الاستعماري، وتحقيق وحدة الجنوب العربي (عدن والمحميات)، وانتقال السيادة وسلطات الحكم إلى الشعب، من خلال انتخابات مباشرة تحت إشراف دولي محايد، ومن خلال لجنة تصفية الاستعمار، وهي الأهداف والمبادئ التي سبقت الإشارة إليها. وحسب رأي الرابطة، هناك انفصاليان: «الانفصالية القديمة التقليدية (الجمعية العدنية) والانفصالية الجديدة التي جرّت وراءها (حزب الشعب الاشتراكي) والمؤتمر العمالي المجني عليه، وصار الحزبان - أي الجمعية العدنية وحزب الشعب الاشتراكي - يستغلان ذلك لترسيخ المعنى الانفصالي، ذاك بفلسفة الانفصالية التقليدية، وهذا بفلسفة الانفصالية الجديدة، رافعين شعاراً يمنية المنطقة، وهما يعلمان علم اليقين استحالة ذلك نظرياً وعقائدياً وعملياً، وأن نتيجة ذلك هو إبقاء الإنكليز في عدن، وسائر مناطق الجنوب، وإبقاء التجزئة القائمة، وتدعيم نفوذ السلاطين (..). وجاء

عند ذلك دور أجهزة الإعلام الاستعمارية فنقلت صورة المعارضة والمظاهرات إلى الرأي العام العربي والعالمي على أنها معارضة ضد دخول عدن في الاتحاد - الحديث للرابطة - وأن فريقاً كبيراً من أبناء عدن يرغبون في بقاء عدن كما هي، تحت الحكم الاستعماري المباشر<sup>(٦٣)</sup>.

وكما يتضح هنا، فإن الصراع السياسي كان يدور بين القوى السياسية المختلفة ورابطة أبناء الجنوب العربي، حول شعاري وقضيتي: «الجنوب العربي» و«الجنوب اليمني»، أي يمنية المنطقة، ووحدتها السياسية والجغرافية، والتاريخية (شمال وجنوب)، وكذا حول طرائق الكفاح السياسي والوطني من أجل الوصول إلى الاستقلال، هل يكون النضال المطليبي، والنشاط السياسي والدبلوماسي والمفاوضات وحدها كافية لإنجاز الاستقلال الوطني، أم أن كل ذلك بحاجة إلى رديف كفاحي نضالي عملي مادي ملموس، يكون الكفاح المسلح ذروته، وقمة تحققة لاستكمال صورة الاستقلال الوطني الكامل والناجز. وحول هذه القضايا كان الخلاف والصراع الذي وصل إلى أعتاب الأمم المتحدة وجلساتها حول القضية الجنوبية اليمنية. وحول هذه القضايا يورد الكتاب التوثيقي الصادر عن رابطة أبناء الجنوب الآراء المتباينة للأطراف المختلفة، التي وصلت إلى قاعة جلسات اللجنة التابعة للأمم المتحدة للاستماع إلى آرائها وتصوراتها لمستقبل المنطقة واليمن عموماً. ففي جلسة تصفية الاستعمار المنعقدة في نيسان/أبريل ١٩٦٣ عرضت جملة من الآراء سنحاول إيرادها بإيجاز شديد، وهي تعبر عن الأطراف السياسية التي تمكنت من الوصول إلى الأمم المتحدة في جلساتها المذكورة.

**الرأي الأول:** قدمه وزير خارجية الاتحاد الفيدرالي، محمد فريد العولقي، تحدث عن صلة بريطانيا بالجنوب، وخدماتها التي تقدمها في سبيل تقدمه، وهي رؤية استعمارية «أنغلو سلاطينية» كاملة. . وأنه ليس من داع لأن تزج هيئة الأمم المتحدة بنفسها في موضوع الجنوب العربي<sup>(٦٤)</sup>.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٣٠ - ٣١.

(٦٤) المصدر نفسه، ص ٣٢ - ٣٣.

**الرأي الثاني:** يعكس رأي، ورؤية، حزب الشعب الاشتراكي وقد قدّمها، سعيد صبحي، المحامي، وركز حديثه، كما جاء في نص كتاب الرابطة الوثائقي، على التالي:

● إن عدن والمحميات جزء لا يتجزأ من اليمن، وإن على اللجنة أن تقرر ضم هذه المناطق إلى اليمن، بعد أن تهدم الاتحاد القائم، والمجلس التشريعي في عدن.

● إن عدن المستعمرة بلد متقدم ومتطور، وإن المحميات متخلّفة ومتأخرة.

● وتعقّب الرابطة على حديث سعيد صبحي في الكتاب بالقول: «كانت كلمة سعيد صبحي تعبّر عن رأي إخواننا العمال اليمنيين في عدن، وأغلبهم من عمال اليومية، وهؤلاء جميعاً ليسوا بثقل سياسي عملي في عدن، ولا في بقية مناطق الجنوب»<sup>(٦٥)</sup>.

**الرأي الثالث:** مثله وقدّمه محمد علي لقمان المحامي، قطب الجمعية العدنية المنحلة وقطب «حزب المؤتمر الشعبي الدستوري» وصاحب جريدة فتاة الجزيرة وتحدث إيدن كرونيكل عن عدن وتقدمها من كافه النواحي، وهاجم أبناء المناطق الأخرى من الجنوب العربي، وأبناء اليمن، واستنكر ربط مدينة عدن بالجنوب، للنفوارق الكبيرة من الناحية الإدارية والعمرانية، والحقوق العامة وغيرها، وطالب باستقلال عدن (المستعمرة) .. ومحمد علي لقمان هو صاحب فكرة نيل عدن الحكم الذاتي وضمها إلى الكومنولث، واعتبار أبناء المحميات أجانب، وحصر الحقوق في عدن على مواليد عدن من عرب وغير عرب، وحرمان العرب غير المولودين في عدن من كافة الحقوق حتى لو كانوا مستوطنين بها<sup>(٦٦)</sup>.

**الرأي الرابع:** مثله وقدّمه شيخان عبد الله الحبشي المحامي، أمين عام رابطة أبناء الجنوب. وقد حلل الوضع في الجنوب، وصور المأساة التي يعيشها شعبه، وكشف العدوان البريطاني على الجنوب شعباً وأرضاً، ونبّه اللجنة إلى أن الموضوع ليس: هل تضم عدن إلى الاتحاد أو لا تضم؟ ولا هل يلغى الاتحاد القائم أو لا يلغى؟ وليس الموضوع: هل الجنوب العربي جزء من اليمن أو ليس بجزء منه؟ وليس إدخالنا القضية في هذه اللجنة لأمر فرعية. إن الموضوع هو أن هيئة الأمم المتحدة قد أصدرت قرارها بإنهاء الاستعمار في دورتها عام ١٩٦٠، وأكدت هذا الإعلان عام ١٩٦١، وكونت بناءً على ذلك لجنة تصفية الاستعمار، والمطالب، كما أعلنتها شيخان الحبشي هي:

- إنهاء الاستعمار، ومنح الجنوب استقلاله وحرّيته.

- تحقيق وحدة الجنوب العربي (عدن والإمارات).  
- انتقال السيادة وسلطات الحكم إلى الشعب العربي في الجنوب<sup>(٦٧)</sup> . . . إلخ.

**الرأي الخامس:** كلمة المندوب البريطاني الذي «وقدم حديثاً طويلاً شرح فيه ما تصنعه بريطانيا من التقدم في المنطقة (حسب اعتقاده واعتقاد حكومته)، وبين الصعوبات التي تقف أمام هذا التقدم، وحاول . . . تبرير تصرفات حكومته، والتنصل من أعمال العدوان التي انتهجتها»<sup>(٦٨)</sup>.

وبقيت القضية في الأمم المتحدة تراوح مكانها، تتحرك وتدور حول المفاهيم، والمحاور، والرؤى المختلفة التي سبقت الإشارة إليها. ومع قيام ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، التي أعطت دفعة سياسية ووطنية

(٦٥) المصدر نفسه، ص ٣٣.

(٦٦) المصدر نفسه، ص ٣٤. محمد علي لقمان هو الأب الروحي للجمعية العدنية ومؤسسها، وهو صاحب فكرة الحكم الذاتي لعدن في إطار الكومنولث. وبعد انشقاق الجمعية العدنية إلى حزبين، تزعم محمد علي لقمان «حزب المؤتمر الشعبي الدستوري»، وتزعم علي حسن بيومي رئاسة «الحزب الوطني الاتحادي»، وتخلّى حزب حسن بيومي عن النزعة الانفصالية المتشددة تجاه أبناء المحميات، وأبناء اليمن، وبقي محمد علي لقمان قابضاً على جمة الانفصالية حتى النهاية.

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٣٥ - ٣٦.

(٦٨) المصدر نفسه، ص ٣٧ - ٣٨.

يمنية ثورية للطروحات القائلة بالوحدة اليمنية، والهوية السياسية والوطنية والتاريخية للجنوب، باعتباره جنوباً يمينياً لا أقل ولا أكثر، بدأ الصراع على الأرض حول الاستقلال الوطني ومعنى الاستقلال الوطني للجنوب اليمني يتخذ مساراً آخر، خاصة بعد إعلان الجبهة القومية الكفاح المسلح في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣. ومنذ ذلك التاريخ حتى مفاوضات الاستقلال عبر الثورة المسلحة وتحقيق وإنجاز الاستقلال الكامل والناج في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، بقيت هذه الطروحات السياسية يجري تداولها وتمارس مناوراتها ومفاوضاتها عبر المؤتمرات الدستورية البريطانية «اللدنية»، الأول، والثاني... إلخ، وخلال هذه الفترة برز الصراع بين مختلف الأطراف السياسية والوطنية اليمنية حول خيار الكفاح المسلح، وهو ما سنتناوله بصورة سريعة من خلال قراءة موقف رابطة أبناء الجنوب من الكفاح المسلح.

### خامساً: الرابطة والكفاح المسلح

إن الأحكام المطلقة والتعميمية هي أقصر الطرق للتعقيد الحقيقة التاريخية، وهي دائماً أحكاماً وتعميمات مدمرة لمعرفتنا بالتاريخ، وبأنفسنا، وهنا نجد أنفسنا غير متفقين مع بعض الأحكام الأيديولوجية السياسية اللاتاريخية حول رابطة أبناء الجنوب العربي، التي توصم بالعمالة للاستعمار والسعودية منذ نشأتها، أو «أن الاستعمار راهن على الرابطة طيلة الخمسينيات، وعلّق عليها الآمال، وقد اختار لها أن تكون في صف المعارضة في أن تستقطب وتذيب في كيانها كل الاتجاهات السياسية في مستعمرة عدن، ومحمياتها (...). وتكون قاعدة راسخة من قواعد الاستعمار الجديدة في الجزيرة العربية»<sup>(٦٩)</sup>.

والقول السابق يقدم قراءة لاتاريخية لقضايا

سياسية اجتماعية تاريخية، فلا يمكننا الحديث عن أن رابطة أبناء الجنوب العربي، وهي أول تنظيم سياسي «وطني» جنوبي شطري معارض، بهذه الصورة التي تحذفه من التاريخ السياسي الوطني، مهما كانت قضايا الخلاف مع الرابطة، فهي تنظيم سياسي خرج من جبهته أو معطفه العديد من تيارات الفكر، والسياسة، والتنظيمات الحزبية الحديثة المعاصرة، كما أنه علينا أن نفرق بين النشأة وتطورها في السياق التاريخي، وبين مآلاتها النهائية... أي الرابطة في طور أفولها السياسي التاريخي، لحظة تقاطع مصالحها مع الرجعية السعودية، والمشاريع السياسية الاستعمارية في المنطقة. كان لا بد من هذا المهاد النقدي لندلف إلى موقف رابطة أبناء الجنوب العربي من قضية الكفاح المسلح، وهو موقف رافض له، ولم تحف الرابطة ذلك.

ففي أول دستور لرابطة أبناء الجنوب العربي نشر عام ١٣٧١هـ/١٩٥١م جاء في المادة الرابعة ٤ من الدستور، الفقرة (أ): «الرابطة تتبع الوسائل الديمقراطية لتحقيق أهدافها المشروعة، وترويج مثلها العليا العامة»، وفي الفقرة (ب) جاء: «التعاون مع الهيئات والجمعيات الشعبية، والسلطات الرسمية، في حدود غايات الرابطة ومبادئها العامة»<sup>(٧٠)</sup>.

إذاً، لقد حسمت رابطة أبناء الجنوب العربي أداة ووسائل، وأشكال كفاحها السياسي، والوطني، بالآدوات والوسائل السياسية السلمية الدستورية القانونية بل «بالتعاون مع الجهات الرسمية». وحقيقة، وكما تثبت تجربة الرابطة السياسية، أنه كان لديها اعتقاد راسخ أن الانتصار الحاسم للقضية الجنوبية سيتم من خلال التمسك بقرارات لجنة تصفية الاستعمار في الأمم المتحدة، التي أصروا على بقائها كما هي أمام اللجنة الرابعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة. وكان ممثل الرابطة في

(٦٩) الشهاري، الخروج من نفق الاغتراب وإحداث ثورة ثقافية في اليمن، ص ١٤٧. وقريب من هذه الإشارات وإن بصورة مخففة نجده في: نايف حواتمة، أزمة الثورة في الجنوب اليمني: تحليل ونقد (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨)، ص ٢٢. حيث يحاول حواتمة تحميل الرابطة فوق ما تحتمل تاريخياً، فارتماؤها في أحضان العربية السعودية وتحويلها إلى قاعدة للثورة المضادة ضد الثورة في الجنوب بعد الاستقلال هما مآلها السياسي الموضوعي التاريخي، وهنا تقاطعها مع المصالح الاستراتيجية الاستعمارية، وليس أن الاستعمار راهن عليها منذ نشأتها، كما يذهب البعض إلى ذلك.

(٧٠) دستور رابطة أبناء الجنوب (تونس: مطبعة دار الجنوب للطباعة والنشر، [د.ت.])، ص ٩.

نيويورك في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣ شيخان الحبشي، أمين عام الرابطة، «لحق به إلى هناك السلطان علي عبد الكريم، سلطان لحج، المنفي من قبل المستعمر البريطاني»<sup>(٧١)</sup>.

وفي الواقع أن رابطة أبناء الجنوب العربي قد تدرجت في نشاطها السياسي، من النصح والإرشاد، والوعظ، إلى كتابة المذكرات، والعرائض، والالتماسات، وهي بذلك تذكر بأساليب وطرائق حركة المعارضة التقليدية في شمال اليمن - الأحرار اليمنيين - مع الإمام يحيى، وابنه أحمد منذ أواخر الثلاثينيات حتى عام ١٩٤٤، هروبها إلى عدن. وكلاهما، الرابطة والأحرار، تنظيمان شطريان - ولم تصل رابطة أبناء الجنوب في كفاحها السياسي إلى الاعتصام، والإضراب، والمظاهرات إلا بعد المرور بمرحلة المذكرات والعرائض. وكما ترى د. دلال بنت مخلد الحربي «أنه لا يمكن لمنصف أن ينكر أن هذه الأساليب (تقصد المذكرات والالتماسات، وبعدها المظاهرات والإضرابات والاعتصام) حققت بعض المكاسب للقضية، لكن كانت هناك نقط ضعف بارزة أهمها أنه في الوقت الذي نجحت فيه الرابطة في تعريف الشعب في المنطقة على قضيته، لم تستطع أن توفر له الإرادة الحركية التي تنظم صفوفه، وتقود المواجهة ضد الاستعمار، وساعد الاقتصاد على إدخال اليأس في نفوس بعض المواطنين الاستعمار على إحقاق أي انتصار كبير على الاستعمار، الذي تنبه إلى نقاط الضعف في هذا الأسلوب، فكان ينحني للعاصفة التي تثار عند إصداره أي قانون، أو إحداثه لأية انتخابات، أو فرضه لأي مشروع، ومتى شعر أن الرابطة استنفذت ما لديها من طاقات في الإضرابات والمظاهرات، مضى بهدوء يكمل مخططه»<sup>(٧٢)</sup>. وهي سياسية استعمارية أصيلة في كل بلد مستعمر، ولم نسمع أن مستعمراً أو احتلالاً استعمارياً

خرج من البلد الذي يستعمره طوعاً ومختاراً، حتى في الهند، على رغم من طروحات الزعيم غاندي حول الكفاح المدني والعصيان المدني، والنضال السلمي بالأشكال المختلفة التي التف حولها قطاع واسع من الشعب الهندي، فإن الأعمال المسلحة التلقائية، وأعمال العنف الدموية، لم تتوقف في هذه المنطقة أو تلك، من مناطق الهند، كما أن تبعات وتكلفة بقاء المستعمر البريطاني في ذلك الحين كانا باهظين ومكلفين، ومع ذلك فالهند حالة استثنائية في التاريخ العالمي. وفي اليمن، لم يكن هناك إجماع على خيار الكفاح المسلح والمقاومة المسلحة في جنوب الوطن، وليست الرابطة هي الحالة الوحيدة التي وقفت ضد الكفاح المسلح، بل إن بعض القوى السياسية النافذة «في شمال اليمن وهي تتمثل في الشخصيات التقليدية، وبعض مشايخ القبائل كانت تعارض من البداية الأعمال المسلحة في الجنوب، وكانت ترى أن مساعدة هذه الأعمال لن تؤدي إلى شيء، سوى إثارة بريطانيا، وزيادة المتاعب للحكم في الشمال، وكان رأيها التفاهم مع بريطانيا، ومساندة القوى السياسية التي تريد الوصول معها إلى حل لمشكلة الجنوب بالطرق السلمية»<sup>(٧٣)</sup>.

ونفس الأمر كان يجري داخل القيادة المصرية وخاصة جهازها المخبراتي، والنخبة السياسية البيروقراطية المعارضة للإجراءات التقدمية لثورة تموز/يوليو، خاصة إجراءات ١٩٦١، وما بعدها. «وفي رسالة موجهة من حزب الشعب الاشتراكي، ورابطة أبناء الجنوب العربي بتاريخ ١٦ آذار/مارس ١٩٦٥ إلى أعضاء لجنة الجنوب المحتل التابعة لجامعة الدول العربية، بيديان موافقتهم على توحيد صفوف المناضلين، ويعلنان أن كلاً من حزبي الشعب الاشتراكي، والرابطة على استعداد كامل لخوض النضال المسلح بكل إمكانياتهما، ولكن الرابطة، في اجتماعات لاحقة مع المجموعة المكونة لمنظمة تحرير جنوب اليمن المحتل، أعلنت رفضها

(٧١) رابطة الجنوب العربي، الجنوب العربي في هيئة الأمم المتحدة، ص ٥٧ - ٥٨، وحول هذا المعنى والموقف انظر رسالة محمد علي الجفري المنشورة بتاريخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣.

(٧٢) الحربي، علاقة سلطنة لحج ببريطانيا، ١٩١٨ - ١٩٥٩، ص ٤٤٢.

(٧٣) باذيب، كتابات مختارة، ج ٢، ص ٢٠٢ - ٢٠٣.

الاندماج الانصهاري في منظمة التحرير، وقررت وقف عضوية الرابطة في المنظمة، ولم تعد تعلن قضية الكفاح المسلح الذي كانت مضطرة لإعلانه أثناء وجودها في منظمة التحرير»<sup>(٧٤)</sup>.

ولم توافق رابطة أبناء الجنوب العربي على الدمج القسري في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٦، ليس اعتراضاً على الدمج القسري، وإنما بسبب رفع جبهة التحرير لنهج الكفاح المسلح، ولذلك بقيت خارج جبهة التحرير: «لقد رأت الرابطة منذ تأسيسها أن تقرير مصير اليمن لا يمكن أن يتم إلا عبر الوسائل السياسية، لذا فقد شجبت أسلوب الكفاح المسلح الذي شنته الجبهة القومية في عام ١٩٦٣ واعتبرته خطراً يهدد الجنوب بالدمار تدريجياً، وخصوصاً أن بعد قيام جبهة التحرير، دخلت العلاقات بين الرابطة ومصر مرحلتها النهائية، وقد استبدلت الرابطة تلك العلاقات، بعلاقات أمتن مع السعودية التي قدمت لها مساعدات ومعونات منظمة، ولهذا السبب قررت حكومة الجمهورية العربية اليمنية في أيار/مايو ١٩٦٦، وحكومة الجمهورية العربية المتحدة في حزيران/يونيو من العام نفسه منع نشاط الرابطة على أراضيها»<sup>(٧٥)</sup>.

وفي تقديرنا أن علاقة الرابطة بالسعودية كانت مبكرة، والجزء الغالب فيها كان شبه سري أو غير معلن، بدليل أن السعودية، البلد المغلق أمام أي جمعية خيرية أو ثقافية، كانت قد سمحت للرابطة بفتح مكاتبين لها في مدنها الأساسية<sup>(٧٦)</sup>، تحت أي غطاء، فالأمر المهم هو أنه كان للرابطة علاقة سياسية وتنسيقية مبكرة مع السعودية وحتى في حى الصراع الحاد بين مصر والسعودية، بقي مكتباً حزب الرابطة مفتوحين، وهو أمر بحاجة إلى بحث عن خلفياته السياسية المختلفة.

لم تكن الرابطة يوماً مع الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني، وكانت سياسياً، وعملياً، ترفضه بصورة مطلقة، بل وتدينه، وإن قبلت برفع شعاره لفترة قصيرة؛ إذ إنها عدلت سريعاً عنه. وقد جاء في كلمة ألقاها شيخان الحبشي أمين عام الرابطة في جلسة لجنة تصفية الاستعمار في الأمم المتحدة، دفاعاً عن خط رابطة أبناء الجنوب في العمل السياسي السلمي الديمقراطي ومن أنه ضد العنف والدماء والقتل: «... إن الجنوب العربي جزء من العالم العربي، ومن السهل جداً أن يفعل أهله مثلما فعل الجزائريون والقبارصة، فيريقوا الدماء، ويذهبوا الأرواح، فيحصلوا على احترام الأمم المتحدة لرغباتهم وأهدافهم، لقد أتيت إلى الأمم المتحدة بتوجيه من أبناء الجنوب العربي، وكلّي ثقة وإيمان، بأن الأمم المتحدة ستقوم بتنفيذ قرارها العالمي دون الحاجة إلى ما لا يلزم من إراقه الدماء وارتكاب أعمال العنف»<sup>(٧٧)</sup>.

هذه هي رابطة أبناء الجنوب العربي التي راهنت على المفاوضات والأعمال السياسية السلمية والتطور الدستوري وعبر رفع القضية إلى الأمم المتحدة، وعلى أن ذلك سيقود تلقائياً إلى تحقيق الاستقلال، خاصة بعد إصدار لجنة تصفية الاستعمار قرارها بخروج المستعمر من جنوب اليمن، ووعد بريطانيا بذلك، وتحديدها يوم الاستقلال الذي سيأتي عبر المفاوضات ومؤتمرات لندن الدستورية، «وتأكيداً لنهجها السياسي السلمي شاركت الرابطة في مؤتمر لندن الدستوري الذي عقد في آب/أغسطس ١٩٦٥، الذي اشترك فيه بالإضافة إلى ممثلين عن الرابطة، ممثلون عن حكومة عدن، وسلطنات حضرموت، وقادة حزب الشعب الاشتراكي. غير أن فشل المؤتمر لم يثن عزيمة قادة الرابطة عن مواصلة النهج

(٧٤) مقبل، دور عدن في الثورة التحريرية المسلحة في الشطر الجنوبي من الوطن اليمني، ١٩٦٤ - ١٩٦٧، ص ١١٧. نقلاً عن: وثيقة موجهة لأعضاء لجنة الجنوب المحتل لجامعة الدول العربية، بتاريخ ١٦ آذار/مارس ١٩٦٥.

(٧٥) الصراف، اليمن الجنوبي: الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة، ص ٩٣ - ٩٤. وحول تاريخ منع الرابطة من مزاوله نشاطها هناك اختلاف بسيط في تحديد الزمن بالضبط.

(٧٦) في مطلع العام ١٩٦١ افتتح الشهيد علوي علي الجفري مكتب الرابطة في جدة، ثم مكتبها في الرياض، وفي الدمام. انظر: محطات رئيسة في مسيرة حزب الرابطة، ص ٣١.

(٧٧) شيخان الحبشي، في: المصدر نفسه، ص ١٠٣.



## سادساً: الرابطة في مصائر الرأهنة

قبل الدخول في الحديث عن المصائر الرأهنة لرابطة أبناء الجنوب العربي، وختاماً لكل ما سبق، من المهم التأكيد أن الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل هي التنظيم السياسي الوحيد الذي حدد وحسم خياره من الكفاح المسلح، والثورة المسلحة، وسار على ذلك المبدأ والنهج منذ البداية حتى إنجاز الاستقلال الوطني. وليس من تنظيم كان قد حسم خياره بوضوح في هذا الاتجاه، وذلك ما تقوله معظم الوثائق السياسية التاريخية، التي بين أيدينا، والتي يمكن العودة إليها، وإعلان حزب البعث العربي الاشتراكي لتشكيل «طلائع حزب التحرر الشعبية» كان في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦، هذا للأمانة التاريخية. أما جبهة التحرير، حتى بالمجاميع التي دخلت إليها بعد الدمج القسري من الجبهة القومية، فقد كانت أزمته في قيادتها السياسية الديمقراطية، والانتهازية بقيادة الأصنج، التي حاولت اللعب والمراهنه على جميع المتناقضات، والرقص على جميع الحبال، مع بريطانيا في المفاوضات، وموائد التسويات والمؤتمرات الدستورية اللندنية، ومع مصر من خلال التعامل مع الأجهزة المصرية الخاصة، ومع السعودية، ومع القوى السياسية التقليدية الحاكمة في صنعاء، كل ذلك بهدف تقليص أظافر الجبهة القومية، وإزاحتها من الساحة القتالية والفدائية، وهي عملياً واحدة من مقدمات الحرب الأهلية بين القومية والتحرير.

إن إنجاز وتحقيق الاستقلال في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ وتسلم الجبهة القومية للسلطة جرى وتم في ضوء هذه التعقيدات، والضغط، والملايسات، التي قادت الجبهة القومية ليس إلى احتكار السلطة منفردة بل هي أقرت في بيان الاستقلال أنها تعتبر نفسها التنظيم السياسي الوحيد، والقائد للدولة والمجتمع «قائد الثورة» و«السلطة العليا» باعتبار نفسها جهاز السلطة المباشر<sup>(٨١)</sup>.

السياسي السلمي ذاته<sup>(٧٨)</sup>. وهو أقوى وأصدق دليل على أن رابطة أبناء الجنوب العربي، قد حسمت خيارها السياسي التاريخي في غير مصلحة قضية الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني، بل وعارضت نهج الكفاح المسلح سياسياً، بالذهاب إلى خيار المفاوضات والتسويات السلمية مع المستعمر حتى آخر الشوط. وبعد الاستقلال انتقلت الرابطة وقيادتها للإقامة الدائمة في السعودية، متحالفة معها ضد النظام الجديد في جنوب الوطن بعد تحقيق الاستقلال، ولم يعد لحزب الرابطة أي وجود فعلي في الساحة اليمنية شمالاً وجنوباً، حتى إعلان قيام وحدة ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ واعتبار التعددية السياسية والديمقراطية جوهرًا لنظام الوحدة السياسي.

وصدق المفكر السياسي عبد الله باذيب حين قال «فالرابطة ليست إلا الوجه الشعبي للسلطان علي عبد الكريم، صاحب حلم «الدولة المستقلة» في الجنوب، وليس الأصنج إلا «الوجه الشعبي» لعللي لقمان فتى الانفصالية الأول في عدن، وليس الاتحاد اليمني إلا مجرد احتياطي (...) وحليف للقوى الانفصالية في عدن، ومجرد حفنة من الانتهازين الذين يملحون بالحكم والسيطرة في شمال اليمن»<sup>(٧٩)</sup>.

ومن هنا حديث للسلطان علي عبد الكريم يؤكد فيه أن «الرابطة كحزب سياسي لم تكن تتدخل في شؤون سلطته لحج، غير أن مبادئها كانت - كما يقول السلطان - تنفذ في السلطنة عن طريق سلطانها»<sup>(٨٠)</sup>، خاصة مبدأ الوحدة والشمولية الذي طُبّق في تعيين الموظفين في الوظائف الحكومية بدون قصره على أبناء الحج، بل بضم العديدين من أبناء حضرموت، والعوالق، ويافع وغيرها. وهو ما يعطي مصداقية إضافية لحديث عبد الله باذيب، ولذلك لم تجد الرابطة، والسلطان - السلاطين - ملاذاً آمناً ومريحاً سوى في قلعة الرجعية العربية، وربيبة الاستعمار السعودية.

(٧٨) الصراف، اليمن الجنوبي: الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة، ص ٩٣.

(٧٩) باذيب، كتابات مختارة، ج ٢، ص ٣٠.

(٨٠) الحربي، علاقة سلطنة لحج ببريطانيا، ١٩١٨ - ١٩٥٩، ص ٣٣٩ - ٤٤٠.

(٨١) ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح المسلح من أجل الاستقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، ص ٢١٤.

صادرت حق الجميع في النشاط الحزبي والسياسي، وليس حقها في المشاركة في الحكم، وهو منطق كان يحكم العقلية السياسية في كل المنطقة العربية، وليست الجبهة القومية استثناء من ذلك، بل هي تنوع بسيط على الأصل الاستبدادي الموزع بين الجميع بالقسطاس. وفي هذا المناخ الأحادي الشمولي تمت مصادرة حق الآخرين في العمل الحزبي والنشاط السياسي ووضعهم تحت المراقبة والحصار، حتى ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٦٩. أما رابطة أبناء اليمن، فقد كانت في ذلك الحين أضعف الحلقات في سلسلة التنظيمات السياسية في جنوب الوطن، فبعد أن اضمحل وأفل دورها السياسي التاريخي، غادرت مع قياداتها التاريخية بعيد الاستقلال مباشرة جنوب الوطن ليكون مستقرها ومكانها كقيادات في السعودية. ومنذ ذلك الحين لم يعد لتنظيم رابطة أبناء الجنوب أي وجود أو أثر في الفعل السياسي الوطني في الجنوب، باستثناء فترة صغيرة محدودة بدأت مع ١٩٦٩ - ١٩٧٢ في محاولاتها مع بقايا جبهة التحرير، والسلطين، في إثارة مناوشات واستفزازات للنظام الوطني في جنوب اليمن انطلاقاً من الحدود وبدعم سعودي، ومن النظام القائم في صنعاء في ذلك الحين؛ مناوشات سرعان ما انتهى مفعولها بعد أن تأكد لهم استقرار وثبات الحكم في جنوب الوطن غربت معه شمس الرابطة، وأفل نجمها نهائياً، ولم نعد نسمع أي ذكرٍ أو أثرٍ لرابطة أبناء الجنوب طيلة أكثر من عقدين من الزمن.

ولم تظهر رابطة أبناء الجنوب إلا في عام ١٩٨٥، كما وجدنا ذلك في وثائق أو منشورات الرابطة الأخيرة، من خلال رسالة بعثتها قيادة الرابطة إلى طرفي الصراع في عدن قبل انفجار الأحداث الكارثية في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦، وفي رسالة مؤرخة بتاريخ ٣٠/٥/١٩٨٥ مرسلة إلى علي ناصر محمد، وإلى الإخوة: علي أحمد ناصر عنتر، وصالح مصلح، وعلي شائع هادي، وهي رسالة تدعو إلى الحوار وتهدئة

الأوضاع. الرسالة موقعة باسم قيادة الرابطة، أي أن الرسالة بُعثت قبل عقد المؤتمر السابع للرابطة في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦، وكانت الرسالة موقعة باسم القيادة التي كانت قائمة منذ ما قبل إعلان استقلال دولة الجنوب في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧<sup>(٨٢)</sup>.

وهناك رسالة باسم الرابطة مرسلة إلى سعيد صالح عضو المكتب السياسي، ووزير أمن الدولة في الجنوب، في ذلك الحين، تحت عنوان «سرية»، تحكي عن لقاء سرّي بين قيادة الرابطة وممثلين عن الجبهة القومية في بومباي في الهند بتاريخ ١١/٦/١٩٨٧، موقعة باسمي عبد الرحمن الجفري ومحسن محمد أبو بكر بن فريد<sup>(٨٣)</sup>، ثم رسالة موجهة إلى رئيس الاتحاد السوفياتي ميخائيل غورباتشوف، تحكي عن تأريخ الجنوب، وفيها نقد شديد للحزب الاشتراكي الماركسي مذيّلة بتاريخ ١٨/٣/١٩٨٩ وموقعة باسمي رئيس الرابطة، عبد الرحمن الجفري، وأمين عام الرابطة، محسن محمد أبو بكر بن فريد، عن الهيئة المركزية لرابطة الجنوب العربي<sup>(٨٤)</sup>.

في الفترة من ١٢ - ١٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦ عقد المؤتمر السابع لرابطة أبناء الجنوب العربي، وتم انتخاب عبد الرحمن علي الجفري رئيساً للرابطة، ومحسن محمد بن فريد أميناً عاماً، و٣٠ عضواً كهيئة مركزية جديدة<sup>(٨٥)</sup> وجاءت تحركات الرابطة لإنعاش تنظيمها، بعد حالة موات وجهود وركود دامت حوالى عقدين من الزمن. وكانت الدوافع الحقيقية لذلك النشاط في مفاصل بنية التنظيم الممزقة والراكدة عائدة إلى ما جرى في جنوب الوطن بعد أحداث ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٨٦ المأساوية، وليست رسالة الرابطة إلى الرئيس غوربا تشوف سوى محاولة لتحريك السياسي في بنية تنظيم الرابطة الذي لم يعد له أي دور سياسي أو جماهيري تنظيمي داخل اليمن شمالاً وجنوباً، وهو ما تقوله

(٨٢) رسائل رابطة: وثائق وأدبيات (صنعاء: رابطة الجنوب العربي، [د.ت.])، ص ٤٠ - ٤٧.

(٨٣) المصدر نفسه.

(٨٤) المصدر نفسه، ص ٥ - ٣٩، وحسب وثائق الرابطة المطبوعة مؤخراً، فإن الرابطة لم تعقد مؤتمراً لأكثر من عقدين من الزمن.

(٨٥) رابطة أبناء الجنوب، رؤية للسياسات الداخلية والخارجية (صنعاء: الرابطة، ٢٠٠٨)، ص ١٧.

وأرقت هذا البيان بيان سياسي مفصل حول التسمية الجديدة للرابطة»<sup>(٨٨)</sup>.

قبيل الوحدة بحوالى شهرين، وتحديدًا في تاريخ ١٣ آذار/ مارس ١٩٩٠، توجه إلى عدن ٢٨ قيادياً وكادراً رابطياً، وفي مقدمتهم، رئيس وأمين عام الرابطة، بدون ترتيبات مسبقة، بعد ٢٣ سنة ونصف من الغربة<sup>(٨٩)</sup>. و«ترى الرابطة أن بداية الصحوة لدى الإخوة في عدن (كما لمسناها وتابعتها) (والحديث لقيادة الرابطة) عند انعقاد الدورة السابعة عشرة الاستثنائية للجنة المركزية للحزب الاشتراكي في عدن ٢٣/ ١١/ ١٩٨٩. وهو ما جاء في البلاغ الصحفي الذي جاء فيه بالنص «ترى اللجنة المركزية أن المدخل الواقعي لخلق الوسائل والضمانات الكفيلة لبناء دولة الوحدة يمر عبر إشاعة الديمقراطية في الحياة السياسية والاجتماعية التي تكفل مشاركة أوسع جماهير الشعب وقواه الخيرة ممثلة في أحزابها السياسية وتنظيماتها الجماهيرية والإبداعية والشخصيات المؤمنة بأهداف الثورة اليمنية المجيدة»<sup>(٩٠)</sup>.

في الفترة ١١ - ١٤ شباط/ فبراير ١٩٩٢ عُقد المؤتمر الثامن لرابطة أبناء اليمن (رأي) تحت شعار «التعددية الحزبية وتداول السلطة سلمياً، ضمان للاستقرار والرخاء»، «وهو أول مؤتمر عام لحزب يعقد بعد قيام الوحدة»<sup>(٩١)</sup>.

#### ● الهيكل التنظيمي لحزب رابطة أبناء اليمن (رأي)

- المؤتمر العام، يعقد كل خمس سنوات.

- رئيس الحزب.

- الأمين العام.

- اللجنة التنفيذية.

الرابطة نفسها تحت عنوان «التغيرات الداخلية بفعل الزلزال» (المقصود زلزال ١٣ كانون الثاني/ يناير ١٩٨٦)، حيث تقول الرابطة «كان من المحتم على الرابطة كحركة وطنية رائدة. . أن تتحرك وتنفض الغبار عن جسدها وتتفاعل مع الأحداث الجسام التي تمر بها بلادنا، ولكن للأسف يبدو أن المسيرة الطويلة وعامل السن، وعوامل أخرى قد أفقدت أولئك من قدامى القيادة القدرة على الحركة أو على الابتكار، ولكن في نفس الوقت كان لا بد من الاستمرار في حمل المشعل الرابطي ومواصلة السير حسب ما تسمح به الإمكانيات»<sup>(٨٦)</sup>.

وكما يبدو، فإن القيادة التاريخية للرابطة كان لها موقف معارض من عقد هذا المؤتمر الذي كان مقرراً انعقاده في ٢٤/ ٩/ ١٩٨٦ - وكما يقول كتيب الرابطة - «فوجئ الرابطيون بأن السيد سالم الصافي، والأستاذ شيخان الحبشي، وعدداً من القيادة يصرون على عرقلة عقد المؤتمر الرابطي، وتجميد بل وإلغاء دستور الرابطة، ونظامها الداخلي، وهما الوثيقتان اللتان تحددان طبيعة سير الأمور في داخل الرابطة، واللذان يُحتكم إليهما في حالة انتفاء التراضي بين الرابطين، ولكن الأغلبية الساحقة أصرت على عقد المؤتمر، وبالفعل عقد المؤتمر الرابطي، ولو في غير الصورة والأجواء المثالية التي أردناها لمثل هذا الحدث»<sup>(٨٧)</sup>.

قبيل الوحدة مباشرة - بعدة أشهر - أصدرت رابطة أبناء الجنوب بياناً سياسياً تعلن فيه تعديل اسم الرابطة ليصبح حزب رابطة أبناء اليمن «رأي» جاء فيه «. . نعلن بعد الرجوع لدستور الرابطة ونظامها الداخلي، وبعد التشاور المكثف مع قيادات وأعضاء الرابطة في الشطر الجنوبي، وفي رسم الشطر الشمالي، وفي المنفى والمهاجر، تعديل اسم «رابطة الجنوب العربي» ليصبح حزب «رابطة أبناء اليمن (رأي)،

(٨٦) الجفري وابن فريد، حقائق ومواقف نضالية، ص ٣٦ - ٣٧.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ٣٨ - ٣٩.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٤٨ - ٤٩.

(٨٩) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٩٠) المصدر نفسه، ص ٤٤.

(٩١) انظر: محطات رئيسة في مسيرة حزب الرابطة، ص ٦٥.

- الهيئة المركزية.

- فروع الحزب في مختلف المحافظات<sup>(٩٢)</sup>.

هي المادة الرئيسية التي جرى حولها النقاش والحوار لمدة شهر كامل، حيث قدمت إلى لجنة الحوار مطبوعة في اجتماعها في صنعاء ١٨/١٢/١٩٩٣، وتبناها بقية أعضاء لجنة الحوار خارج أحزاب السلطة، ومن ثم، تم التوصل إلى وثيقة العهد والاتفاق بتاريخ ١٨/١/١٩٩٤ في اجتماعها في عدن وذهب الجميع إلى الأردن للتوقيع عليها<sup>(٩٣)</sup>.

وهي الوثيقة التي كانت تعبّر في مضمونها عن قمة الأزمة السياسية، والوطنية التي وصلت بين أطراف شركاء سلطة دولة الوحدة حد الانفجار، وبعد العودة من التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق، في الأردن انفجر الصراع العسكري في ٢٧/٤/١٩٩٤، وتداعت العمليات العسكرية فانفجرت في أكثر من مكان وتوسعت واستمرت حوالى سبعين يوماً حتى تم حسمها في ٧/٧/١٩٩٤.

وفي ٢١/٥/١٩٩٤ أعلن فك الارتباط واستعادة دول الجنوب (الانفصال) في سياق الحرب، وعيّن عبد الرحمن علي الجفري رئيس دولة الجنوب بعد الحرب، بعد أن أعلن البيض في بيانه المشهور الانفصال.

وبعد حسم الحرب في ٧/٧/١٩٩٤ غادر عبد الرحمن الجفري مع آخرين من قيادة الاشتراكي إلى خارج البلاد.

وبعد الحرب في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥ شاركت قيادة الرابطة من خلال رئيسها في مؤتمر جامعة لندن لبحث القضية اليمنية، والحرب وتداعياتها، ومستقبل الوحدة، واليمن، مع ممثلين آخرين من رموز الأحزاب السياسية وشخصيات وطنية وأكاديمية، وشارك في المؤتمر أمين عام الحزب الاشتراكي علي صالح عباد بكلمة في المؤتمر.

وفي أجواء الانتخابات الرئاسية والبرلمانية في ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦، عاد رئيس الرابطة وعدد من قيادة الرابطة إلى الوطن، وكان ذلك بعد توقيع اتفاقية

وفي فترة الأزمة الوطنية في ظل الوحدة بين ثلاثي أطراف الصراع: المؤتمر الشعبي العام، وحزب الإصلاح من جانب، والحزب الاشتراكي اليمني من جانب آخر، لعبت الرابطة دوراً طيباً مع غيرها من الأحزاب السياسية لتخفيف حدة التوتر بين أطراف الصراع، ولعبت الأحزاب السياسية خارج السلطة دورها في الدعوة لعقد مؤتمر وطني في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ بهدف التقريب بين أطراف النزاع والصراع على السلطة، وتحديد الصراع على مشروع بناء دولة الوحدة الحديثة الديمقراطية. وكان للرابطة مع غيرها من الأحزاب دور في التحضير لذلك، وانتُخب عبد الرحمن علي الجفري رئيساً للجنة التحضيرية. وقاطع المؤتمر الشعبي، والإصلاح اللقاء، واكتفي بعد ذلك بأن يعقد دون مشاركة أي من أحزاب السلطة. وفي السياق ذاته لعبت الأحزاب السياسية، خارج السلطة، دوراً أساسياً في تشكيل التكتل الوطني القومي الذي تكون من الأحزاب التالية:

١ - حزب التجمع الوحدوي اليمني

٢ - حزب رابطة أبناء اليمن

٣ - التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري

٤ - اتحاد القوى الشعبية

٥ - حزب الحق

ويقول عبد الرحمن علي الجفري، رئيس الرابطة: «لكل رابطي أن يفخر أن المسودة الرئيسة وأسس وثيقة العهد والاتفاق كانت بقلم رئيس الرابطة، وباسم «وثيقة العهد والاتفاق، لأسس بناء الدولة» التي قدمها لقيادة الرابطة وأقرتها في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، أي قبل أن تقبل أحزاب السلطة الحوار، وقبل أن تبدأ الحوار بحوالى (٥٠ يوماً) ومن ثم قدمتها الرابطة للتكتل الوطني للمعارضة، وتم تبنيها من قبل التكتل - بعد إدخال بعض التعديلات الطفيفة عليها - وكانت هذه المسودة

(٩٢) المصدر نفسه، ص ١٠٤.

(٩٣) المصدر نفسه، ص ٦٩.

الحدود مع السعودية. واعتبرت بعض الكتابات تلك العودة وبهذه الطريقة بمثابة دعاية انتخابية للرئيس علي عبد الله صالح، خاصة أن النظام حاول توظيفها في هذا الاتجاه.

وفي ١٤ - ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عُقد المؤتمر التاسع لرابطة أبناء اليمن (رأي)، الذي انتخب فيه قيادة جديدة برئاسة عبد الرحمن علي الجفري، محسن محمد بن فريد أميناً عاماً وهيئة مركزية منتخبة من ٩٥ عضواً، منهم ٧٤ تم انتخابهم بصورة مباشرة و٢١ عضو الأيدي وعدّ الأصوات، و٢٠ عضواً بالتزكية، وعضو واحد، وهو الرئيس، تمت تزكيته وانتخابه بالإجماع<sup>(٩٤)</sup>.

**ختاماً:** أسجل هنا أنه يُحسب لحزب رابطة أبناء الجنوب العربي (سابقاً) وحزب رابطة أبناء اليمن (رأي) حالياً أنهم يتعاطون مع المعلومة (الأخبار، والوقائع، والأحداث، والبيانات، والخطابات) كمعرفة تاريخية، اليوم خبر، وغداً صفحة في التاريخ، وفي المستقبل ذاكرة تاريخية مدونة ومؤرشفة. ويبدو أن للأساس المعرفي (النظري) الفكري، الثقافي، السياسي، أساساً في تشكيل تلكم الرؤية، والبنية الذهنية، التي جعلتهم قادرين على الجمع الخلاق بين الفكر، والسياسة، وبين الثقافة، والسياسة، والتنظيم، ولذلك نجد ظاهرة التوثيق، والأرشفة لديهم تكاد تكون عملاً مؤسسياً ثابتاً، وراسخاً في سلوكهم التنظيمي، والسياسي، والعملي، وهي ميزة تُحسب لهم دون جميع الأحزاب والتنظيمات، وهي حصيلة خرجت بها من اشتغالي بالكتابة في هذا البحث بمستوياته المختلفة.

### سابعاً: رابطة أبناء الجنوب العربي : قراءة في التسمية

التسمية أو العنوان، هي العتبة أو حجر الأساس الذي يدخلك إلى فضاء شيء ما أو موضوع ما. والتسمية - العتبة هنا هي تسمية «حزب رابطة أبناء الجنوب العربي». وفي التسمية يجتمع أمران: إرادة،

واختيار، حرية اختيار تعبر عن توجه إرادة معينة تريدها الجماعة أو القوى التي تقف خلف هذه التسمية أو تلك. وقبل الدخول في قراءة مفردات العنوان أو التسمية، من المهم الإشارة سريعاً إلى النشأة والتكوين: إن النشأة والتكوين هنا مترابطان ولا انفصال في ما بينهما. فقد تشكلت وتكونت الخلفية الاجتماعية الطبقيّة الفكرية للقوى التي وقفت خلف إعلان التسمية، من قوى اجتماعية طبقية شبه إقطاعية، مشائخية، علمائية (دينية) سلاطينية، وفي طليعتهم مثقفون من خريجي الجامعات (الأزهر) وغيرها، ومن مثقفين ولدوا وتعلموا وتأسست بناهم الأيديولوجية والفكرية والثقافية في بيوت علم، ودين، وسياسة (سنة شافعية من مناطق الجنوب اليمني في الغالب) مع قلة - لا تتجاوز اسماً أو اسمين - من أبناء الشمال المتعدنيين، جماعة حاولت أن تدخل إلى السياسة ومفهوم الحزب من باب المعرفة والفكر والثقافة، على أن الجامع المشترك في ما بينهم جميعاً هو بنية اجتماعية تقليدية، وإطار أو منظومة أيديولوجية محافظة مشدودة للماضي والتقليد في الغالب أكثر من الحاضر، الذي يفتح فضاءات واسعة على المستقبل، وإلى جانب النشأة الاجتماعية الطبقيّة المشائخية الإقطاعية السلاطينية، والرابطة الأيديولوجي المحافظ التقليدي، ثمة كذلك رابط عائلي، مناطقي مذهبي.

إن هذه الأبعاد الاجتماعية الطبقيّة، والأيديولوجية، والمناطقية، والعائلية، والمذهبية، وحتى المعنى الطائفي السياسي - علماً أن مفردة (حزب) أضيفت لاحقاً - هي التي حكمت وتحكمت، في تقديرنا، بمعنى ومضمون التسمية لحزب رابطة أبناء الجنوب العربي. هذا أولاً، كما أن رابطة أبناء الجنوب نشأت وتكونت كرد فعل سياسي ذاتي، وموضوعي على رؤية وأهداف وبرامج الجمعية العدنية التي دعت إلى عدن للعدنيين، وإلى الحكم الذاتي لعدن مفصلاً عن كل الجنوب اليمني، ناهيك عن شماله؛ رد فعل على قوى اجتماعية، طبقية، وعرقية سلالية، مختلفة ومتناقضة، تجمع بين مواليد (المستعمرة عدن)، إلى يمينيين شماليين من مواليد عدن، إلى مواليد

(٩٤) حول ذلك، انظر: الكتاب الوثائقي للمؤتمر العام لرابطة أبناء اليمن (صنعاء: رابطة أبناء اليمن، ٢٠٠٩)، ص ١٢١ -

عدن من جميع الجنسيات (صومال، باكستانيين، هنود، عرب، فرس، أجانب أوروبيين... إلخ) حاولت أن تدعو بفصل عدن المستعمرة عن كل الجنوب، وعن شمال اليمن، وتحولها إلى دولة مستقلة قائمة بذاتها على قاعدة «القومية العدنية» من دون ذكر أو التفات إلى مناطق المحميات الغربية والشرقية.

وعدن هي قلب الجنوب، بل وقلب كل اليمن استراتيجياً، سياسياً، ومصالحياً، إن الرابطة/ الحزب، بهذا المعنى ليس فقط رد فعل سياسياً مباشراً على الجمعية العدنية وعدن للعدنيين، بل هي رد فعل وطني وقومي أوسع، على مشروع عدن للعدنيين المرتبطة بالكومنولث البريطاني الاستعماري الإمبريالي، وهي كذلك رد على السياسات الاستعمارية التي تهدف إلى تجزئة المنطقة إلى ما هو أصغر إذا ما تحقق إنجاز مشروع تكوين «القومية العدنية» في إطار دولة الكومنولث المفصولة عن كل الجنوب اليمني، وهو ما أدركته رابطة أبناء الجنوب من دون أن تتمكن من التحلل من شروط النشأة والتكوين التقليدية المحافظة والماضوية (الوعي الطبقي، والموقف الطبقي، والوعي الأيديولوجي).

إن رابطة أبناء الجنوب العربي وجدت وأسست لتقوم بدور سياسي وأيديولوجي من خلال صيغة الحزب/ الرابطة، المعبر سياسياً عن مصالح القوى الاجتماعية الطبقية التي وقفت خلف تشكيله وتأسيسه، ولتخوض هذه القوى من خلال هذا الحزب وعبره صراعها السياسي والأيديولوجي، والطبقي، والوطني، في ضوء الأفق الذي حددته «الجنوب العربي»... فالأحزاب السياسية وجدت وتشكلت لتكافح وتدافع عن مصالح الطبقات والشرائح الاجتماعية التي تمثلها وتعكس مصالحها في الواقع، ولا تستطيع إلا أن تكون كذلك. وحزب رابطة أبناء الجنوب العربي خلال مسيرته كلها وفي جميع تحولاته السياسية كان خير وأصدق تعبير وتمثيل لمصالح الفئات والطبقات شبه الإقطاعية والمثأخية والعشائرية، والبرجوازية الريفية، إلى جانب بعض رموز المعارضة السلطانية التي لم تخرج عن نطاق المصالح الاستعمارية البريطانية، مع وجود قاعدة اجتماعية تمثل ما يمكننا تسميته بالطبقة الوسطى، التي

وجدت في رابطة أبناء الجنوب العربي الإطار السياسي الحزبي الذي يمكنها من خلاله التعبير عن أفكارها السياسية وذلك خلال سنوات التكوين ١٩٥١ - ١٩٥٦.

ومن هنا ندخل إلى قراءة مفردات التسمية، التي لم تخرج عن إطار البنية الاجتماعية التقليدية، والإطار المفاهيمي والأيديولوجي المحدد والمشكل لها (مشائخي، سلاطيني، إقطاعي، قبلي)، وهو ما يفسر تشبع التسمية بمفردات تحمل دلالات لا صلة لها بالحدثة، والمدنية، والمعاصرة، ولا بمعنى الحزب ودوره كمؤسسة سياسية حديثة، أو الذي يفترض أن يعبر عن روح الحياة الجديدة التي بدأت تتشكل في الجنوب وفي عدن على وجه الخصوص.

إن مفردات التسمية، فضلاً عن كونها مشحونة بالرؤية وبالدلالات التقليدية المحافظة (سياسياً، واجتماعياً، وثقافياً) التي تعبر عنها، فإنها كذلك غير متسقة ومتناقضة، وتعكس حالة خلل في تركيبها الذاتي، والسياسي، والتاريخي، وهو ما سنحاول المرور به سريعاً. فالتسمية عموماً تحيلنا إلى أجواء ومناخات أبوية (قديمة)، وإلى ثقافة اجتماعية دينية تقليدية. إن مفردتي «رابطة» و«أبناء» في التسمية لحزب سياسي هما أمر جديد وغريب، وغير مألوف في تسمية الأحزاب السياسية المعاصرة، وهي هنا تسمية نذكرنا بأسماء بعض الحركات والمنظمات التي نشأت في المستعمرات البريطانية، منها حزب عوامي ليف في باكستان الشرقية التي تحولت على يد مجيب الرحمن في ١٩٧١ إلى بنغلادش، أو بعض الأحزاب الأبوية ذات الطابع الإسلامي في باكستان... وهي تسمية تدفعنا دفعاً إلى فضاء وحقل البنية البطريركية (الأبوية)، وإلى حقل الأفكار والمفاهيم العصبية (العصبوية)، فكلمة أو مفردة رابطة تشير بوعي أو بدون وعي إلى حقل دلالي اجتماعي، ثقافي، سياسي تقليدي (قبيلة، منطقة، مشائخ، رجال دين) رابطة العصبية القبلية أو الدينية/ المذهبية أو العرقية، أو اللغوية، أو المناطقية، وجميعها هنا تُقرأ باعتبارها عتبة لرابطة عصبية جامعة. وإذا رُبِطت كلمة أو مفردة «رابطة» بكلمة أو مفردة «أبناء» فإنهما كليهما تحيلاننا إلى أجواء الأخوة والنسب، والدم،

والقراية البيولوجية، العائلة، الأسرة، الأبناء، الأحفاد، كفضاء للمجتمع التقليدي في العقل الأبوي، والبنية الاجتماعية التقليدية، مع الأخذ في الاعتبار هنا أن إشهار وإطلاق التسمية تمّا مع أول سنة من النصف الأول من عقد الخمسينيات - ١٩٥١ أو ١٩٥٠، حسب أقوال كثيرين - وهنا المفارقة التي تصل إلى حد التناقض بين معنى، ومفهوم، مفردة الحزب التي تسيق مفردتي الرابطة وأبناء، والتناقض بين مفردتي، التسمية والموضوع، الذي هو هنا المجال السياسي، الذي يشغل عليه الحزب، وتصبح المسألة أكثر حساسية وتعقيداً.

إذا ما ربطنا مفردتي رابطة وأبناء بحالة مكانية جغرافية، يفترض أنها تشير إليها وتدل عليها دلالة الشيء إلى ذاته، وهي هنا مفردة الجنوب كجهة مكاتب جغرافية، تنطوي وتحمل بالضرورة معنى ودلالة ديمغرافية سكانية محددة، صغيرة، وكبيرة: الجنوب اليمني، والجنوب العربي، وجنوب الجزيرة العربية، وهي هنا الجنوب العربي، كما أرادت التسمية، التي ارتبطت بتاريخ سياسي فعلي جسدها في واقع الممارسة والخطاب طيلة ما يقارب ستة عقود. وحين نصل إلى هذه النقطة من القراءة التحليلية لمفردات تسمية حزب رابطة أبناء الجنوب العربي، لا نجد مكاناً ولو ضيقاً لفكرة وكلمة «الوطنية اليمنية»، واليمن، كإطار اجتماعي سياسي ثقافي تاريخي «مرجعي» جامع لكافة أبناء اليمن شمالاً وجنوباً. ومن هنا القول إن لا معنى منطقياً، وتاريخياً للحديث عن العروبة أو الاتجاه العروبي في التسمية المباشرة والعامّة التي انطوت عليها تسمية «حزب رابطة أبناء الجنوب العربي»، وكأن مفردة «العربي» هنا أقحمت إقحاماً على التسمية هروباً من كلمة ومفردة «اليمن»، واليمنية، على الأقل هذا ما تقوله القراءة اللفظية، والدلالية اللسانية لمعنى التسمية في مفرداتها المختلفة التي حاولنا الاقتراب منها، تفكيكاً وتحليلاً.

وفي تقديرنا أن هذا الخلط أو الجمع المتناقض بين مفردات تقليدية، بل وقديمة جداً، مثل مفردة أبناء، ورابطة، بما تحمله من دلالات، وبين مفردتي جنوب وعربي، اللتين وضعتا في حالة تناقض مع الحالة اليمنية، بوعي أو بلا وعي، وبين مفردة أو مفهوم الحزب

كموضوع حديث، وقضية معاصرة أكثر من اللازم، هو ما يجعلنا نرى أو نعتقد أن هناك شيئاً ما كانت تبحث عنه هذه التسمية أو هذه الجماعة وضّلت طريقها إليه، أو أن ذلك الشيء بقي مسكوتاً عنه، ولم ترد الإفصاح به وعنه، على أن الشيء الأكيد أن هذه الجماعة المكونة أو المبدعة لهذه التسمية (حزب رابطة أبناء الجنوب العربي) حاولت أن تجد لها مخرجاً من ذلك الشيء المسكوت عنه، في ذلك العنوان، أو تلك التسمية، والتي لا تدل على شيء واضح، ولا على معنى محدد ودقيق سوى تجاوز حالة الانفصالية الضيقة جداً واللاوطنية لجماعة «القومية العدنية» والحكم الذاتي لعدن في إطار الكومنولث البريطاني، إلى حالة جغرافية جنوبية وطنية أوسع وأشمل تصل إلى حدود الجنوب في إطاره ونطاقه الجغرافي، والديمغرافي، الضيق - جنوب اليمن - فقط والذي فضّلت تسميته بالجنوب العربي.

وفي تقديرنا أن ذلك الشيء المسكوت عنه يعود إلى الطبيعة الخاصة بالأفق الأيديولوجي الإقطاعي الإمامي (المذهبي، السلافي، الطائفي) الذي لم يستطع تمثيل واستيعاب مسألة الوحدة الوطنية في إطار الشمال اليمني، ناهيك عن معنى الوحدة اليمنية، إلا باعتبارها ضمّاً وإلحاقاً إلى ممتلكاته، وامتداداً لحضوره الجغرافي السلطوي، أي أن الوطنية اليمنية هنا ليست أكثر من مجرد حدود جغرافية توسع ملكية الإمام، الحاكم بحق إلهي، سلافي، مذهبي، طائفي، وبالتالي فحديثه عن الجنوب، حديث هيمنة واستملاك، واستحلال، يركز على قاعدة خراجية، حربية، (فتح) للجنوب، مثلما هي مع مناطق جنوب الشمال، ومع كل اليمن، «كفار التأويل» وتاريخ المتوكل على الله إسماعيل وحروبه، وحروب بيت الوزير في الفترة الحميدية المتوكلية، بعد الاستقلال الشكلي عن العثمانيين في عشرينيات القرن العشرين، في حروبهم، وبخاصة على الحجرية (تعز)، دليل واضح، بعد أن اعتبرت مناطق فتح (فتوحات) وأنهم كفار تأويل. . إذا هناك تاريخ من القهر والفيء باسم الوحدة، والدين، للهيمنة على الحكم.

إن الأوضاع الإمامية تاريخياً، هي أوضاع شاذة، متخلفة، تشير وتحفز جميع كوامن العصبية المتخلفة

(المذهبية، الطائفية، المناطقية، الجهوية)، حتى أن المقارنة التاريخية عند البعض بين الإمامة المتوكلية والاستعمار البريطاني، كانت تصب في غير صالح الإمامة - مع الأسف. حقاً لقد قتلت الإمامة الإحساس بالاستعمار، وهنا في تقديرنا يكمن الجذر السياسي، الأيديولوجي، والثقافي، التاريخي في تفسير بعض اتجاهات منطق تفكير «رابطة أبناء الجنوب العربي»، وهو الجانب المسكوت عنه في القراءة تاريخياً، وفي هذا الاتجاه استغلت النزعات الانفصالية الأوضاع في مملكة اليمن لتحارب الوحدة داخل الجنوب، والوحدة بين الجنوب والشمال «أي استغلت الظروف لتحارب المبدأ، وهي اتجاهات تثبت الشعور الإقليمي عن قصد أو بدون قصد»<sup>(٩٥)</sup>، وهو في تقديرنا الوضع السياسي الأيديولوجي التاريخي الذي أنتج خطاب رابطة أبناء الجنوب العربي، الذي سعى كرد فعل سياسي أيديولوجي إلى فصل الجنوب عن الشمال، بل والتحلل من الهوية اليمنية كاتِّمَاء وطني، والاستعاضة عنها بهوية جغرافية مكانية، مناطقية قبلية، مذهبية، مضادة للهوية اليمنية الإمامية المستبدة المتخلفة، تحت شعار فضفاض «الجنوب العربي» الذي لا يشير إلى معنى محدد، ولا يدل على هوية وطنية، سياسية اجتماعية ثقافية تاريخية. ولتبرير التحلل هنا من الهوية الوطنية اليمنية، يجري القفز عليها للتعليق بجبائل هوية عربية، قومية منشودة، ووحدة عربية هي رجاء وخطاب كل القوميين والوحدويين العرب، الذين يدخلون إلى القومية، والعروبة، والوحدة العربية، من باب الوطنية المحددة الواضحة (مصري، عراقي، سوري، جزائري...) إلخ)، ومن هنا ضعف الانتماء القومي العروبي في خطاب رابطة أبناء الجنوب العربي، وهو ما يشير إلى أن هناك خللاً عميقاً في منطق تفكير الرابطة منذ البداية، ولا تفسير له سوى أننا أمام حالة رد فعل ضد طغيان الإمامة المتوكلية التي تعاملت مع الجنوب باعتبارها أملاً كلاً مسلوياً بيد الاستعمار، يجب استعادتها للإمامة، حتى يعود الفرع إلى الأصل.

ومن هنا اضطراب الرؤية وضباب الهدف البعيد منذ البداية. نؤكد ذلك بقدر ما نؤكد بالقدر نفسه أهمية وجلال الدور السياسي الذي لعبته هذه الجماعة - الرابطة - في شروطها السياسية الموضوعية التاريخية، على تناقض التسمية المفعم بالتشوش، والارتباك، التسمية التي لا تقود إلى شيء حقيقي سياسياً ووطنياً يمكن قراءته وملامسته من خلال العنوان في مواجهة المشروع الاستعماري الإمبريالي البريطاني. وفي سياق القراءة لحزب الرابطة، سنحاول قدر المتاح التعليق على بعض الإشكالات المرتبطة بالتسمية، وكيفي هنا القول إن حزب رابطة أبناء الجنوب العربي، احتاج إلى ما يقارب أربعة عقود لتستقيم التسمية والمعنى على أصل واضح، ومعنى سياسي اجتماعي تاريخي شامل لمعنى اليمن، وعلى قاعدة الوطنية اليمنية الجامعة، التي نكاد اليوم نضيعها أو نفقدها في دهاليز السياسات القائمة، التي تحمل كثيراً من ارتباكات وتناقضات وتعقيدات النشأة الأولى للحركة السياسية اليمنية المعاصرة وفي القلب منها نشأة وتكوين حزب رابطة أبناء الجنوب العربي، ولكن في شروط سياسية تاريخية مغايرة.

إن سؤال الحزب، والتسمية السياسية له بالمعنى الذي أوردناه، قد جالا بفكر وخطاب عبد الله باذيب في مرحلة مبكرة حين رأى وطالب بأن تسمى الأحزاب بتسميات سياسية حديثة، معاصرة، بدلاً من التخفي خلف تسميات تقليدية اجتماعية أو ثقافية ماضوية، وذلك حين كتب في صحيفة النهضة في ٩ حزيران/ يونيو ١٩٥٥، مقالاً سمى فيه الأشياء بأسمائها، وكان حينها ما يزال عضواً في حزب رابطة أبناء الجنوب العربي، ودعا إلى أن تشكل المنظمات السياسية أو الأحزاب وتسمى بتسميات سياسية مباشرة وواضحة تؤكد معنى وهوية الحزب السياسي، في ظل الاستعمار وقوانينه المنظمة لنشأة وتكون الأحزاب، حيث قال: «إن تكوين الحزب السياسي أسهل من تأسيس جمعية رياضية أو ثقافية أو (إصلاحية)، فإن تأسيس مثل هذه الجمعية

(٩٥) اتحاد الإمارات المزيف مؤامرة على الوحدة العربية، انظر: محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر

(دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٨٦)، ص ٥٣٧.



يتطلب إجراءات عديدة معقدة، بينما لا يتطلب تحول أية جمعية قائمة الآن إلى منظمة سياسية، أكثر من الإعلان عن ذلك والسؤال الآن: لماذا لا تعلن بعض الهيئات القائمة تحولها إلى أحزاب سياسية؟ والسؤال موجه بالذات - كما يقول باذيب - إلى (رابطة أبناء الجنوب)، فهي أقرب الهيئات إلى نفسي، وأكثرها قابلية للتحول والتطور، وأحفليها بالعناصر الوطنية الواعدة ( . . . ) إن الرابطة الآن في أزمة . . . هناك صراع داخلي يكاد يمزق أوصال الرابطة . . . وهناك تيارات تتقاذف تنظيمها الداخلي، وهناك أعضاء ثائرون على قيادة الرابطة، ولهذا الفراغ تفسير! ( . . . ) ولم يعد يجدي التصايح بكلمات (الاتحاد) و(التوحيد) و(شعب واحد) و(جنوب واحد)، ولم تعد الشعارات البراقة السحرية تغني عن التفكير المنظم الهادئ، وأصبح الأعضاء يريدون من الرابطة أن تنزل من سماء المثل والأخيلة المجنحة إلى أرض الحقائق الموضوعية ( . . . ) لماذا لا تعلن بعض الهيئات تحولها إلى أحزاب سياسية؟ والسؤال موجه بالذات - كما يقول باذيب - إلى رابطة أبناء الجنوب<sup>(٩٦)</sup>.

إن سؤال التسمية سؤال علاقة الحزب، بالحدثة السياسية، والمدنية، واليمن، والوطنية اليمنية، ومناهضة المشروع الاستعماري الاحتلالي لعدن

والمحميات (جنوب اليمن) لن يتحقق إلا من خلال حالة وطنية يمنية سياسية تاريخية (تجمع الجغرافيا، والتاريخ، في خصوصياتهما وتعددتهما وتنوعهما)، وهو السؤال الذي كان يطالب به باذيب منذ أكثر من خمسين عاماً، باتجاه تغيير تسمية «حزب رابطة أبناء الجنوب العربي»، وغيرها من التسميات لأحزاب صغيرة أخرى.

إن سؤال حزب رابطة أبناء الجنوب العربي ارتبط بنشأة تكوينية اجتماعية طبقية، أيديولوجية، حددت مسار ومعنى الحزب منذ البداية، حافظ خلالها على ثوابته الأيديولوجية والسياسية الاستاتيكية بدون تعديل أو تغيير في المنحى الجوهرى العام للتسمية ومضمونها، طيلة أكثر من أربعة عقود، مع تعديلات طفيفة في بعض التفاصيل التي لم تمس جوهر التسمية، فرضها سياق سياسي موضوعي تاريخي لنشاط الحزب (الرابطة)، من الخمسينيات إلى أواخر ستينيات القرن العشرين، بقيت خلالها التسمية التقليدية محافظة على طابعها، وعلى مفرداتها، ومضمونها، ولم يطرأ عليها تحويل أو تغيير جوهرى يطل المعنى الوطنى العام لها، سوى مع قيام دولة الوحدة في ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٠، حيث تحولت التسمية من حزب رابطة أبناء الجنوب العربي إلى حزب رابطة أبناء اليمن (رأي).

## الفصل (الثامن)

### الاتجاهات العروبية والقومية في الأحزاب الوطنية في المغرب العربي الكبير

#### ٤٣ — الاتجاهات العروبية والقومية في الأحزاب الوطنية الاستقلالية في المغرب العربي

احمد مالكي

#### مقدمة

واستعمار استيطاني إحلالي، كما حصل بوجه خاص مع الجزائر.

ومع أن العلاقات الاقتصادية هي حجر الزاوية اليوم في العلاقات الدولية العامة، ومع أن دول المغرب العربي على غرار دول المشرق العربي ترتبط بأوروبا وأمريكا اقتصادياً أكثر مما ترتبط بمحيطها العربي، إلا أنه لا يمكن القول إن دول المغرب العربي لا تهتم بالقضايا القومية لوطننا العربي؛ فدولها أعضاء فاعلة في جامعة الدول العربية منذ استقلالها، بل هي أكبر مستقبل للقمم العربية، وقد ساهمت جيوشها ومتطوعوها في حربي ١٩٦٧ و ١٩٧٣، وفي كلتا الحربين هبَّ المغاربة لنجدة الشقيقتين: جمهورية مصر العربية في حرب سيناء والجمهورية العربية السورية في حرب الجولان. . كما أن دعمها وتبنيها للقضية الفلسطينية ونصرتها للشعب العراقي في محنته وقائع غنية عن أي بيان أو دفاع.

لطالما عانى المغاربة صورة نمطية مغلوطه من جانب المشاركة مفادها عدم اهتمام المغاربة بوجه عام بالقضايا القومية العربية، وارتباطهم أكثر بالغرب. صحيح أن دول المغرب العربي لا تفصلها جغرافياً عن أوروبا من جهة المغرب الأقصى إلا ١٢ كيلومتراً، وبهذا فإنها ترتبط بعلاقات تاريخية سياسية واقتصادية وتجارية واجتماعية وثقافية مؤكدة؛ ما دامت الجغرافيا تصنع التاريخ إلى حد كبير. . خاصة وأنها قد خضعت للاستعمار الأوروبي الفرنسي بالنسبة إلى الجزائر والمغرب وتونس، والإيطالي بالنسبة إلى ليبيا، والإسباني بالنسبة إلى المغرب الأقصى.

وهو الاستعمار الذي لم يرحل إلا بعدما ترك بصماته ماثلة عليها، وإن بدرجات متفاوتة ما بين حماية اضطرت للاعتراف بالوجود الشرعي التاريخي لنظام الحكم القائم، كما هو الأمر بالنسبة إلى المغرب،

وفي هذا السياق، تسعى هذه الدراسة إلى إعادة بناء صورة أكثر موضوعية عن واقع العلاقة بين المغاربة بوجه عام وأحزاب الحركة الوطنية بوجه خاص والمسألة القومية العربية، وإعادة الاعتبار للارتباط الفكري والنفسي المباشر للمغاربة بالعروبة والقضايا القومية، وهو ارتباط أصيل يعبر عن حاجات ذاتية عميقة.

وكما هو معلوم، فإن المسألة القومية تتحدد بـ «جملة القضايا والمشكلات السياسية والاجتماعية المرتبطة بالتكوين التاريخي للأمة العربية وبمصيرها السياسي في الحاضر والمستقبل، ذلك أن هذه القضايا والمشكلات عادة ما تطرح نفسها على التجربة التاريخية المعاصرة للأمة العربية في شكل سياسي. ويندرج ضمن هذه القضايا كل ما يتصل بالهوية التاريخية - الحضارية والثقافية العربية، وكذا كل ما يتعلق بالتححر الوطني والوحدة العربية...».

إن العمل على تحديد «الاتجاهات العروبية والقومية في الأحزاب الوطنية الاستقلالية في المغرب العربي» يستلزم البحث عن الكيفية التي تمثلت بها هذه الأحزاب كل هذه القضايا، والصيغة التاريخية التي عبرت من خلالها عن التزامها بتنزيلها، والعودة إلى وثائقها المرجعية وكتابات قادتها.

يحيل الوعي العروبي إلى الانتماء إلى العروبة كرابطة تاريخية، ثقافية، اجتماعية وحضارية تتجاوز أفق الانتماء إلى الفضاء الوطني الضيق. أو كـ «حقل ثقافي وحضاري يتحددان بثلاثة عناصر رئيسية تتمثل في: وحدة اللغة ووحدة التاريخ، بصورة عامة، ووحدة الأهداف والمصير، مع الأخذ بعين الاعتبار التعدد والتنوع داخل «الوحدة» في كل عنصر من هذه العناصر».

وعياً متاً باعتراض منهجي وجيه بمقتضاه يجري التساؤل عن مدى إمكانية الحديث عن الوعي القومي كوعي مجرد؛ منبت الصلة عن القوى الاجتماعية والسياسية التي تدعو له أو تمثله. ووعياً بالمحاذير المصاحبة للتصادي والتداخل الدلالي بين الوعي القومي

والوعي الثوري، وهو التداخل الذي يوحي كما لو أن الوعي القومي على غرار الوعي الثوري وعي نخبوي لا ترتقي لاستيعابه وتمثله إلا الخاصة التي تنظر إلى نفسها كقوى طليعية، مستبعدة بذلك عموم الشعب من المشاركة في بلورة الفعل القومي، واصمة مفاهيمها وتصوراتها وإدراكاتها بالوعي الزائف.

ووعياً متاً أن إشكالية الوعي العروبي غالباً ما يجري طرحها، أكثر من ذلك، طرحاً مثالياً، في انفكاك تام عن القاعدة المادية الموضوعية العينية المحددة لهذا الوعي، وفي انفصال عن أي سياق تاريخي حاكم له، وهو ما يجعله ليس مجرد وعي مثالي وإنما وعياً أيديولوجياً<sup>(١)</sup>.

وعياً متاً بكل ذلك، اخترنا الوقوف على «الوعي العروبي لدى الأحزاب الوطنية الاستقلالية في المغرب العربي»، وبوجه خاص من خلال أدبيات زعاماتها ومؤسسيها، معتبرين أن الوعي العروبي لدى أحزاب الحركة الوطنية يعبر، إلى حد بعيد، عن الوعي العام للشعوب المغاربية؛ ما دامت هذه الأحزاب قد شكلت إطاراً سياسياً مثلاً ومستوعباً لتطلعات ومصالح كل الحساسيات والشرائح والفئات الاجتماعية. فوعياً، بهذا المعنى، يعد خير معبر عن «الوعي العروبي» لدى كافة الشعوب المغاربية التي شكلت قوام النضال الوطني والقومي في مواجهة القوى الاستعمارية سعيًا للوحدة والاستقلال... وهو ما لن يتسنى لنا إلا بالوقوف ابتداءً على أهم مصادر هذا الوعي العروبي لدى المغاربة.

## أولاً: أهم مصادر الوعي العروبي في المغرب العربي

نجد في مقدمة هذه المصادر التجربة التاريخية والحضارية للشعوب المغاربية. وهي التجربة الحضارية التي استوعبت التراث القرطاجي والروماني بعد أن عبرت عن شتى أضراب الممانعة الثقافية من الذوبان فيه؛ فطوعته فلم يستطع رغم سطوته التاريخية أن يطوعها.

(١) محمد عبد الباقي الهرماسي [وآخرون]، «الوعي القومي في المغرب العربي: ندوة»، في: مصطفى الفيلالي [وآخرون]، تطور الوعي القومي في المغرب العربي، سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٨ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦)، ص ٧٠.

الموحدين الذين تمكنوا من أن يجعلوا من المغرب الكبير دولة واحدة من حدود مصر إلى المحيط الأطلسي». وما عزز هذه الوحدة أن «مفهوم الدولة في الإسلام له مضامين ثقافية إلى جانب مضامينه السياسية، لأن الإسلام ثقافة متكاملة كما هو سياسة»<sup>(٣)</sup>.

وفي اتصال بفكرة الدولة نجد أن الأمة تشكّل إطاراً توحيدياً يشمل سائر المسلمين. وفي كنف الدولة تساهم الدعوة من خلال ارتكازها على فضاءات المدن والمساجد، والرُّبُط، والزوايا، والاقتصاد في تعزيز الوحدة المغاربية.

أما ثاني هذه المصادر فيتمثل في احتضان بلدان المشرق العربي بوجه عام، ومصر بوجه خاص رموز الحركة الوطنية المغاربية؛ فمع تأسيس جامعة الدول العربية في نهاية الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥)، أصبحت القاهرة مقراً للزعماء ومناضلي الحركات الوطنية المغاربية، وأصبحت «قضية المغرب العربي» قضية واحدة على صعيدي الفكرة والعمل في النضال السياسي، علماً أن فكرة المغرب العربي تعود جذورها إلى مطلع القرن العشرين؛ فقد نادى بها المثقفون التونسيون (علي باش حبة) وتلقفها الجزائريون (حزب الشعب - جمعية العلماء) بزعامة عبد الحميد بن باديس، وآمن بها وعمل من أجلها الجميع في أقطار المغرب العربي في مرحلة ما بين الحربين، حتى نضجت فكرة وتنظيماً ونضالاً في القاهرة بتأسيس «مكتب المغرب العربي» برعاية جامعة الدول العربية. ومع أن البعد الوطني شكّل محور نضال القوى الوطنية على صعيد كل بلد على حدة، إلا أنه ظل ملتحمًا بالفكرة الوجدانية المغاربية بعد الحرب العالمية الثانية وحتى الاستقلال.

وقد تمثل ثالث المصادر فيما مثله المشرق من وجهة مفضلة لعدد كبير من الطلبة المغاربة لاستكمال دراساتهم الجامعية ضمن البعثات العلمية التي كانت

لكن رغم أن «الشخصية الثقافية المغربية... كان لها من الوجود الذاتي ما جعلها تتمكن، طوال العهد القديم، من التمييز ورفض أي شكل من أشكال الاندماج المفروض من لدن قوة إمبريالية كانت لها سيطرتها في المنطقة...»، إلا أنها لم تقو على تجاوز مستوى المقاومة والرفض والدفاع عن الهوية الذاتية، ولم تبلغ بعد من القوة ما يجعلها ترتفع إلى مستوى الإنتاج والإبداع والإشعاع وتتخطى الأفق الإقليمي إلى الأفق العالمي فتفرض نفسها كنموذج من النماذج الثقافية في العصر القديم<sup>(٢)</sup>. وهو ما لم يتحقق منه وتتوصل إليه إلا بمجيء الإسلام، الذي عمل على تعزيز الاتجاهات الوجدانية في مجالات السياسة والاقتصاد والفكر والثقافة، وذلك بفضل ما استحدثته الحضارة العربية الإسلامية من أدوات كفيلة بإغناء الشخصية الثقافية وتوحيدها على صعيد المغرب العربي الكبير... وفي مقدمة هذه الأدوات نجد الدولة التي أحل الإسلام مفهومها «كفكرة وبنية شمولية جديدة تناوئ كل البنيات التجزيئية القديمة وتنتهي بالسيطرة عليها وتكثيفها بصورة من الصور».

وبناء عليه، شكّل الفتح الإسلامي للمغرب إيذاناً ببداية تبلور الشروط الموضوعية الداعية لبناء دول كبيرة باسم الإسلام؛ من قبيل دولة الأغالبة التي كانت تمثل دولة الخلافة الإسلامية في أفريقيا، ودولة الأدارسة في المغرب الأقصى التي عملت على تأسيس خلافة إسلامية جديدة يتزعمها العلويون بدل العباسيين.

يذهب ابن خلدون من القدامى، وعبد الله العروى وهشام جعيط من المحدثين إلى أن كلتا الدولتين تمثلان حدثاً تاريخياً يكتسي أهمية قصوى على المستوى السياسي؛ وذلك من خلال الربط بين الدولة والدين بشكل يجعل منهما «عاملاً فعالاً وقوياً في توحيد المغاربة والتقليص من كل أسباب التشتت الذي انطبع بها المجتمع القديم... واستمرت فكرة الدولة تلعب دورها التوحيدي إلى أن تحققت في أوسع مداها على يد

(٢) محمد زنيبر، «دور الثقافة في بناء المغرب الكبير»، في: المصدر نفسه، ص ١٤١.

(٣) المصدر نفسه، ص ١٤١ - ١٤٢.

توجهه إلى المشرق بتنظيم أهلي<sup>(٤)</sup>. ومن مظاهر النضج المبكر للوعي القومي لدى شباب الحركة الوطنية، ممن استكملوا دراساتهم الجامعية بالديار المصرية وواصلوا إقامتهم فيها، مشغولين في قطاع الصحافة بوجه خاص بفعل ظروف الاستعمار واندلاع الحرب العالمية الثانية، عدم تأثرهم السلبي بالنزعة المصرية المنكفئة على ذاتها. ومن بعض المواقف التي بدت لهؤلاء الشباب الوطنيين وكأنها غير العابئة بمصير الشعوب المغاربية المستعمرة التي لم تتحرج في التعبير عن تعاطفها مع فرنسا حينما خضعت للاحتلال الألماني بينما لم يسبق لها أن أبدت نفس التعاطف بنفس الصيغة والحدة مع شعوب المغرب العربي المستعمرة من طرف فرنسا نفسها. وهو ما أحدث صدمة حقيقية لهؤلاء المغاربة.

الفضائع والمآسي التي يقترفها الاستعمار الفرنسي في الدول الثلاث<sup>(٥)</sup>.

لكن بالمقابل، لم يسع المهدي بنونة إلا أن يعترف بأن هذا الانكفاء المصري لم يكن عاماً؛ فهناك العديد من الزعامات الوطنية المصرية ممن تهتم بقضايا المغرب العربي اهتماماً خاصاً، وتحوز على معرفة دقيقة بأحوالها وتاريخها وحضارتها؛ كعبد الرحمن عزام باشا الذي كان أول من شغل منصب أمين عام جامعة الدول العربية، والذي حارب إلى جانب الليبيين في مواجهة الاستعمار الإيطالي، كما أن عائلته تربطها علاقات روحية وثقافية وثيقة مع دول المغرب العربي. . . وهو ما يفسر دعمه القوي للوطنيين المغاربة الذين أسسوا «مكتب المغرب العربي» (١٩٤٦).

يعبر المهدي بنونة عن هذه «الصدمة» بقوله: «في حزيران/يونيو ١٩٤٠، حينما سقطت فرنسا في قبضة ألمانيا، كتبت الصحافة المصرية وكبار الكتاب المصريين يتحسرون على احتلال فرنسا: كان طه حسين وتوفيق الحكيم وأحمد الصاوي محمد ومحمد التابعي يتنافسون في التباكي على فرنسا التي سقطت في يد الألمان. وشكلت لنا تلك الكتابات صدمة كبيرة، ونحن ما زلنا شباباً متحمسين لقضيتنا الوطنية، كان السؤال الذي يؤرقنا، كيف يتباكى هؤلاء الكتاب على احتلال فرنسا ولم يسبق أن كتبوا حرفاً واحداً ضد احتلال فرنسا لدول عربية شقيقة هي المغرب والجزائر وتونس، ولم يتحدثوا عن

فخلاً لأحمد الصاوي محمد، الذي لم يتحرج في توجيه خطابه عارياً من أي وعي قومي للمهدي بنونة بقوله: «ماذا يجمعنا ببلادكم؟ لا شيء! لقد أخذنا من فرنسا الديمقراطية والآداب والفلسفة والحضارة ولم نأخذ منكم شيئاً، فإذا بكينا على فرنسا فنحن نبكي على الدولة التي تعلمنا منها أشياء كثيرة»، نجد عبد الرحمن عزام باشا يقول: «إن المغاربة هم الذين حملوا دعوة الإسلام إلى أوروبا، ونحن ننذكر بالفخر آثارهم بالأندلس وحضارتهم بها، وسعة الصدر التي امتازوا بها، فهم عماد هذه الأمة في الماضي. . . والجامعة التي هي سلاح العرب في كفاحهم من أجل الحرية ليست خادمة للأمة

(٤) يستل المهدي بنونة كيف أن والده عبد السلام بنونة «تعدّ عليه»، حين فكّر في «إرسال بعثات من أبناء المغاربة للدراسة في الخارج وخاصة في المشرق العربي، أن يرسل هذه البعثات على حسابه الخاص، بالطبع يمكن أن يرسل أبناءه.. لكنه لم يكن بذلك بل سعى مع أصدقائه في الحركة الوطنية وأقنعهم بإرسال أبنائهم إلى الخارج..»، انظر: المهدي بنونة، المغرب.. السنوات الحرجة، كتاب الشرق الأوسط (الرياض: الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، ١٩٨٩)، ص ١٣.

(٥) يواصل المهدي بنونة معبراً عن حيثيات هذا الحادث بقوله: «كنت قد أنهيت دراستي في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، قسم الصحافة، ودخلت ميدان العمل الصحفي كمحرّر في قسم الأخبار الخارجية بصحيفة الأهرام. رئيس تحرير الأهرام آنذاك هو أ. أنطوان الجميل، وكان مكتبته قبلة للمفكرين وأصحاب الرأي والمثقفين في مصر. كنت أحياناً أغتنم الفرصة، رغم أنني محرّر صغير متدرب، لأدخل مكتبته؛ إذ كان أ. أنطوان الجميل يخضني بعطفه. وفي أحد الأيام وجدت في مكتبته بعض الكتاب الذين كتبوا يتأسفون على احتلال فرنسا، وتحدث لهم عن شكوانا نحن المغاربة والجزائريين والتونسيين من العطف على فرنسا الذي حرّمنا منه. كان من بين الحاضرين أحمد الصاوي محمد فقال لي: «ماذا يجمعنا ببلادكم؟ لا شيء! لقد أخذنا من فرنسا الديمقراطية والآداب والفلسفة والحضارة ولم نأخذ منكم شيئاً، فإذا بكينا على فرنسا فنحن نبكي على الدولة التي تعلمنا منها أشياء كثيرة..» أثار هذا التعليق استيائي واشمئزائي ورذذت عليه رداً عنيفاً، وربما لم يكن لائقاً، فطلب مني أنطوان الجميل مغادرة المكتب لأنني تحدثت بأسلوب تنقصه اللياقة. هذه الواقعة تدلّ على الصعوبات التي واجهتنا في كتابة ما نعتقد على أعمدة الصحافة المصرية، لذلك لم تقبل جُلّ الصحف المصرية نشر آرائنا ومقالاتنا. ولكن هناك بعض الصحف التي فتحت لنا الأبواب، منها صحيفة المصري لمحمود أبو الفتح، والبلاغ لعبد القادر باشا حمزة، وجريدة الجهاد للأستاذ محمد توفيق دياب إضافة إلى بعض المجالات الأخرى، وكانت جريدة البلاغ من أكثر الصحف المصرية التي فتحت لنا صفحاتها»، انظر: المصدر نفسه، ص ٨٨ - ٨٩.

المستقلة وحدها، بل هي في المقام الأول خادمة للشعوب التي ما تزال في قبضة الاستعمار وفي مقدمتها شعوب المغرب العربي».

وهي الحقيقة التاريخية التي نجد تأكيداً لها لدى شارل أندري جولييان الذي يعتبر أن «الحضارة الأندلسية اصطبغت بصبغة مغربية ازدادت لمعاً وقوة عندما ذهب الموحدون لمساعدة السلطة القائمة في الأندلس، لكن أهمية المغرب في هذا الميدان تتجلى في مساهمة العبقريّة المغربية في تحرير الفكر وترشيده، فالعصر المغربي الأندلسي أنجب ابن باجة وابن طفيل وابن زهر وابن رشد وغيرهم من أبطال الفلسفة وأئمة العقل والعلم الذين وجدوا في حماية عبد المؤمن ويوسف الملّكين المغربيين ما شجعهم على خوض غمار الفلسفة في مأمن من كل اعتداء، وقد عرفت حاضرة مراكش في سنة ١١٦٢ ميداناً فسيحاً للجدل والتعمق الفلسفي. وكان تشجيع أبي يعقوب المنصور لابن رشد وابن طفيل على المناقشة بمحضره دافعاً لابن رشد على كتابة شرحه على أرسطو، وبذلك أصبح المغرب، حسب تعبير أوجين كيرني، مهد العقول الفلسفي»<sup>(٦)</sup>.

كما يشير المهدي بنونة إلى أن «هيئة الدفاع عن المغرب الأقصى في المشرق»، وهي عبارة عن جمعية تشكلت من الطلبة المغاربة الذين أنجزوا دراساتهم الجامعية واشتغلوا في الصحافة المصرية، وشكلت نواة صلبة مهدت لتأسيس مكتب المغرب العربي، من خلال ما نسجته من صلات متينة مع كبار الشخصيات المصرية. وفي هذا السياق نخبرنا المهدي بنونة كيف أن فؤاد أباظة باشا، رئيس الجمعية الزراعية الملكية، اتصل بالهيئة وأعلمهم أن الأمير عمر طوسون لديه أمانة عبارة عن مبلغ ثمانية آلاف جنيه مصري جُمع في مصر بغرض إرساله إلى محمد بن عبد الكريم الخطابي لمساندته في الحرب ضد الإسبانيين، وكان مبلغاً كبيراً بمقاييس تلك الحقبة.

فقد كان شباب الحركة الوطنية المغاربة بالقاهرة يتفهمون، إذن، الشروط الموضوعية التي جعلت مصر تبدو منكفئة على ذاتها بعض الانكفاء، خاصة أن هذا الانكفاء، في هذه المرحلة التي انتشرت فيها مقولة مصر للمصريين، لم يكن يختص بدول المغرب العربي على وجه التحديد، بل كان يسري حتى على أقرب الأفطار لمصر من تربطها بها مصالح استراتيجية كبرى، يتعلق الأمر بالجمهورية السودانية التي كانت تربط أول رئيس لها إسماعيل الأزهري علاقة شخصية وثيقة بالمهدي بنونة.

فمع أن الأزهري كان من أقوى المدافعين عن «وحدة وادي النيل» بين مصر والسودان، إلا أنه كان لا يخفي استياءه من الزعماء السياسيين المصريين الذين كانوا يجهلون الكثير عن السودان ولا يقدرون حيوية الوحدة معها، وهو الجهل الذي كان يخفف على المهدي بنونة وأضرابه عدم إلمام المصريين بقضية المغرب...<sup>(٧)</sup>.

في حين يتمثل رابع مصادر الوعي العربي في المغرب العربي في التأثير القومي، الناصري بوجه خاص، الذي بلغ ذروته مع العدوان الثلاثي على مصر بتواطؤ كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل كرد فعل على القرار التاريخي الجريء الذي اتخذته جمال عبد الناصر فيما يتصل بتأميم قناة السويس (١٩٥٦). وهو القرار/ الحدث الذي مثّل نقطة تحول فارقة على صعيد تطور «الوعي العربي» على امتداد الوطن العربي مشرقاً ومغرباً.

لقد أجمع هذا العدوان الشعور القومي العربي بشكل جعل الفكرة العربية تخترق بمضمونها التحرري والوحدوي جميع التشكيلات والانتماءات الجزئية السياسية والإثنية والطبقية والأيدولوجية والثقافية... لدرجة أن «فكرة الوحدة العربية» بمضمونها الأيدولوجي الحديث والمعاصر لم تبدأ تدخل كمكون من مكونات «الوعي العربي» بشكل مؤثر وموجه له إلا بعد العدوان الثلاثي على مصر وما أثاره هذا العدوان من تضامن عربي واسع»<sup>(٨)</sup>.

(٦) علال الفاسي، حديث المغرب في المشرق (القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٥٦)، ص ٤٠.

(٧) المصدر نفسه، ص ٩٤ - ٩٦.

(٨) محمد عابد الجابري، «يقظة الوعي العربي في المغرب: مساهمة في نقد السوسيولوجيا الاستعمارية»، في: الفيلاي [وآخرون]،

تطور الوعي القومي في المغرب العربي، ص ٦١.

وفي اتصالٍ بالتأثير الكبير الذي مارسه الناصرية، ساهمت تجربة الوحدة المصرية - السورية (١٩٥٨ - ١٩٦١) في تعزيز الشعور لدى المغاربة بالانتماء إلى الأمة العربية، وتنمية الوعي بضرورة الوحدة العربية كشرطٍ لكسب معركة الحضارة التي تقتضي تضافر سائر مقدرات الأمة وإمكاناتها وثرواتها المادية والرمزية . . فضلاً عن المصدر الخامس الذي تجسد في دور المشرق العربي في تشكيل الوجدان العربي المغاربي على المستويين الأدبي والفني.

## ثانياً: التباين في مدى حضور وقوة الوعي العروبي في المغرب العربي

رغم هذا التأثير المشرقي المؤكد، ظل وعي الباحثين المغاربة حاداً بأصالة انتمائهم العروبي وخصوصية تجربة بلدانهم القومية، وهو ما يفسر رفضهم النموذج المشرقي كمصدرٍ خارجي لتبلور هذا الوعي، مؤكدين، خلافاً لذلك، أن الوعي العروبي لدى الشعوب والنخب المغاربية وعيٌ ذاتي صادر عن تجربة تاريخية وحضارية مخصصة، ويعبر، تبعاً لذلك، عن احتياجات موضوعية مطابقة لحثيات ومقتضيات هذه التجربة. كما يعتبرون أن هذا الوعي الوطني لا يتعارض مع الوعي القومي، فهو ليس مناقضاً له وإنما جزء لا يتجزأ منه ومكملٌ له . . (٩).

ومع ذلك، فإننا لا نعدم وجود تباين واضح بين هؤلاء الباحثين في تحديد مدى حضور وقوة الوعي العروبي لدى الشعوب المغاربية؛ حيث نجد اتجاهات في الفكر المغاربي المعاصر يؤكد قوة وتجذر هذا الوعي . . (١٠)، وهو ما عززته دراسة علمية حديثة اعتمدت منهجية تحليل المضمون الكمي، في محاولة

لتحديد مفهوم «الوطنية» لدى الوطنيين المغاربة من خلال ما أنتجوه من نصوص مختلفة ما بين ١٩٣٠ و ١٩٣٥، تمّ التوصل إلى أن الوطنية المغربية تتحدد في المقام الأول بالبعد العربي الإسلامي بنسبة مئوية تبلغ ٦٢ بالمئة، وفي المقام الثاني بالبعد الكوني الإنساني بحوالي ٢٨ بالمئة، وفي المقام الثالث بالبعد الشمالي الأفريقي بحوالي ١٢ بالمئة<sup>(١١)</sup>.

ونجد، بالمقابل، اتجاهات أخرى لا ينفي أن للمغرب العربي في الأعماق شعوراً ووجداناً عربياً راسخاً، وأن فكرة الانتماء للهوية العربية متغلغلة في أعماقه، لكنه يعتبر أن الفكرة العربية القومية موجودة لدى المغاربة على مستوى اللاوعي أكثر من وجودها على مستوى الوعي؛ فالذين يؤمنون بوحدة المصير العربي، على سبيل المثال، هم نخبة قليلة في المغرب العربي، فضلاً عن أن فكرة وحدة المصير العربي تعدّ بدورها فكرة جديدة، وذلك خلافاً للمشرق، حيث الشعور بالانتماء العربي أكثر وعياً بذاته لا لدى النخبة فحسب وإنما لدى عموم الشعب كذلك، بالرغم من وجود وطنيات قوية<sup>(١٢)</sup>. غير أن هذا الوعي سوف يتأثر لا محالة بتداعيات فشل المشروع القومي العربي.

غير أننا لا نعدم من يدل على وجود هذا الوعي العروبي وتجذره في المغرب العربي قبل تبلور فكرة القومية العربية كـ «مشروع سياسي وحدوي تقدمي حديث»، بدليل أشكال التضامن الفعلي للشعوب المغاربية فيما بينها وفي دفاعها عن القضية الفلسطينية ومشاركة متطوعين منها في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨ . . (١٣). وهو ما يجد تفسيره في تلازم الانتماءين القومي والإسلامي؛ فحينما يتطوع المغاربة دفاعاً عن قضايا المشرق العربي قبل تبلور المشروع القومي بمفهومه الحديث، فإنما يصعدون في

(٩) انظر محمد موعدة، في: الهرماسي [وآخرون]، «الوعي القومي في المغرب العربي: ندوة»، ص ٧١.

(١٠) انظر: عبد الإله بلقزيز، العربي مفضل وأمنية البقالي، الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية، ١٩٤٧ - ١٩٨٦: محاولة في التاريخ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢).

(١١) عثمان أشقرا، الوطنية والسلفية الجديدة بالمغرب (الدار البيضاء: اتصالات سبو، ٢٠٠٧)، ص ١٥٢.

(١٢) هشام جعيط، في: الهرماسي [وآخرون]، «الوعي القومي في المغرب العربي: ندوة»، ص ٧٣ - ٧٤.

(١٣) تذكر تقارير الشرطة الفرنسية أن ما لا يقل عن ٢٥٠٠ متطوع تونسي، على سبيل المثال، قد شاركوا فعلياً في هذه الحرب. انظر: عفيف البوني، في: الهرماسي [وآخرون]، «الوعي القومي في المغرب العربي: ندوة»، ص ٧٤.

ذلك عن انتمائهم للأمة العربية الإسلامية كوريثة لحضارة واحدة. (١٤).

كما أن هناك اتجاهاً آخر يعتبر أن الوعي القومي كوعي بالانتماء إلى الأمة العربية ليس واضحاً في الضمير الجماعي لدى مختلف الفئات الاجتماعية المغاربية، بدعوى أن هناك أشكالاً أخرى من الانتماء يكون فيها الوعي أكثر حضوراً، على غرار الانتماء إلى العشيرة أو القبيلة أو الطائفة. وبوجه خاص خارج المجال الحضري، أما في المجتمعات المدنية فيتباين انتماء النخب من الانتماء الجهوي، إلى الانتماء الوطني، وصولاً إلى الانتماء العربي الإسلامي. من دون إغفال فئات عديدة من الشباب المستلب ممن لا انتماء لهم.

إن هذا التشوش والاضطراب في مسألة الانتماء لا يعودان، وفقاً لهذا الرأي، إلى أثر الاستعمار الفرنسي فحسب، حيث أن أثره ووقعه «أبلغ في تفكيك المجموعة الجزائرية» خلافاً للمجموعتين المغربية والتونسية اللتين حافظتا على تماسكهما النسبي، وإنما يعودان أيضاً إلى الوضعية الجيوسياسية لهذه البلدان وقربها من أوروبا. وهو ما جعل من الوعي العروبي وعياً «متقطع الحضور، ومتفاوت الحدة فلا يبرز إلا في فترات التآزم في صيغ انفعالية أكثر مما هي معقلنة ومحركة للتاريخ وللأختيارات السياسية». (١٥).

أكثر من ذلك، فإن الوعي العروبي حتى لدى الزعامات الوطنية المغاربية لم يكن واحداً ولا يحوز نفس الدرجة من النضج والصلابة؛ فخلافاً لعبد العزيز الثعالبي الذي كانت مواقفه الوطنية والقومية واضحة، نجد أن الحبيب بورقيبة حينما وصل إلى القاهرة أواسط الأربعينيات كان يحمل، فيما يروي عبد الكريم غلاب الذي انتخب سكرتيراً عاماً لـ «مكتب المغرب العربي»،

تصوراً وطنياً ضيقاً، وكان يعتقد أن «الجزائر غريقة، ولا يمكن المرء أن يتشبث بالغريق. وكان يعتقد أن تونس متقدمة على المغرب، ثم، وهذا هو الأخطر، لم يكن استقلالياً، (وإنما) كان مرحلياً؛ لم يكن يضيره التفاهم مع الحكومة الفرنسية والمطالبة بنوع من الحكم الذاتي تحت النفوذ الاستعماري الفرنسي» (١٦).

وحتى حينما حازت تونس استقلالها، ظل الحبيب بورقيبة مولياً وجهته قبل الغرب متوجساً من مشاريع الوحدة القومية الناصرية بوجه خاص. وفي هذا الإطار يصرح، موجهاً الخطاب للزعامات القومية في المشرق وفي مقدمتهم عبد الناصر، بقوله: «وغياب عنهم أن تونس دولة لها شخصيتها التي تكونت منذ أكثر من ألف سنة، (أي عندما قطعت صلة القيروان بالخلافة العباسية في بغداد) وقد استطاعت أن تتخلص من كل قيود التبعية منذ أقدم العهود، فلقد تخلصت من سيطرة دمشق وبغداد وإستانبول قبل أن تتخلص من سيطرة الفرنسيين ولها كيائها الخاص ولها ظروفها وملابساتها» (١٧).

وتعبيراً عن نفس النزعة المنكفئة عن محيطها العربي، لا يجد الأمين العام للحزب الاشتراكي الدستوري الهادي نويرة حرجاً في القول أن «بيننا وبين تلك البلدان (يقصد أوروبا الغربية والولايات المتحدة الأمريكية) ما يتجاوز شتى علاقات التبادل، إذ يوجد عقد تنمية، بل عقد حضارة، وبالنسبة لبلاد كالبلاد التونسية فإن السياسة الإيجابية الوحيدة التي تضمن كياننا، وبالتالي تحفظ شخصيتنا، هي تلك التي ترفض كل ألوان الذوبان في مجموعة سمتها الهيمنة مهما كانت (...) وبذلك نحافظ على عبقرية الأمة التونسية التي لم تمحها أربعة آلاف سنة مضت من تاريخها، ولا نالت من وجودها» (١٨).

غير أنه، وبتأثير واضح من محمد مزالي الذي

(١٤) انظر: المصدر نفسه، ص ٧٦.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٧٢-٧٣.

(١٦) انظر عبد الكريم غلاب، في حوار له مع: بلقزيز، مفضال والبقالي، الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية، ١٩٤٧-١٩٨٦:

محاولة في التأريخ، ص ٢٥٢.

(١٧) الحبيب بورقيبة، خطب، ١٨ ج (تونس: المطبعة الرسمية، ١٩٨٠)، ص ١٦٥.

(١٨) الحزب الاشتراكي الدستوري، مؤتمر الوضوح (تونس: المطبعة الرسمية، ١٩٧٥)، ص ١٠٧-١٠٨.



كان من أكثر الوطنيين التونسيين دفاعاً عن التعريب، فقد ورد في بيان مؤتمر نفس الحزب لسنة ١٩٨١ ما يعكس تحولاً نوعياً في هذا الإطار: «ليس لتونس مع العالم العربي أواصر حضارية وتاريخية وثقافية فحسب، بل إنها تشترك معه في وحدة المصير وتعمل وإياه من أجل مستقبل، قوامه الأخوة والعدالة والتقدم والسلام...»<sup>(١٩)</sup>.

أما حزب «جبهة التحرير الوطني» الجزائري، فقد تميز باحتفائه الخاص بالفكرة العربية كهوية وانتماء ومشروع سياسي وحضاري، وهو ما نجد تعبيراً جلياً له في بيان أول مؤتمر له سنة ١٩٦٤: «إن الشعب الجزائري شعبٌ عربيٌّ مسلمٌ، والواقع أنه منذ القرن الثامن أعطى الإسلام والتعريب لبلدنا الوجه الذي حافظ عليه حتى اليوم (...). إن الجوهر العربي الإسلامي قد بقي أساس الشخصية الجزائرية، وخلال قرون طويلة، تطور شعبنا في الإطار العربي وخاصة في الإطار المغربي (...). إن الجزائر بلدٌ عربيٌّ إسلاميٌّ، ولذا فإن هذا التحديد ينفي أي رجوع إلى أية مقاييس عرقية، ويتعارض مع كل انتقاص من الإسهام السابق على الفتح العربي، ورغم تجزئة العالم العربي إلى وحدات جغرافية واقتصادية متميزة، فإن عوامل الوحدة المكونة من تاريخ وثقافة إسلامية ولغة مشتركة، ظلت تحتل المقام الأول»<sup>(٢٠)</sup>.

ومع ذلك، يسجل باحثٌ مهتمٌ بالشأن القومي، أن هذه الرؤية الواضحة لانتماء الجزائر العربي الإسلامي سرعان ما سوف تتم التعمية عليها في وثيقة رسمية أقوى من الوثيقة السالفة؛ يتعلق الأمر بـ «الميثاق الوطني» الصادر عن نفس الحزب سنة ١٩٦٧، رغم أن هذا الميثاق تم اعتباره بمثابة «دليل نظري» للحزب والدولة والمجتمع على حد سواء. وتفسير ذلك أن «الميثاق» أفرط في دوائر الانتماء من دون أن يرجح أيّاً

منها، خلافاً لحزب الاستقلال المغربي الذي أعطى الأولوية الإجرائية للوحدة على صعيد بلدان المغرب العربي، تليها الوحدة العربية وتتداخل معها بشكل جدي، وتليها الوحدة الإسلامية... وهو ما أضفى على تلك المواقف طابعاً ديبلوماسياً لا يرقى بها إلى «مستوى الموقف الفكري، وما يؤكد هذا الرأي أن الباحث والمتتبع للأحداث لا يجد أي مشروع أو مبادرة أو تصور جزائري رسمي أو حزبي لمسألة الوحدة مغربية كانت أم عربية، حتى لو كان المقصود بذلك مجرد الإسهام النظري في حل إشكالية الوحدة. أقصى ما يتصوره «الميثاق» بالنسبة للمغرب العربي هو القول بـ «وحدة الشعوب»، ولا يجد الباحث جواباً لكيف ومتى يتم ذلك عملياً؟» أما طريق الوحدة العربية، بحسب هذه الوثيقة، فيتمثل في «الجامعة العربية التي تمثل إطاراً مناسباً للتعاون بين الدول الأعضاء».

أكثر من ذلك، فقد ورد في هذه الوثيقة، حسب نفس الرأي، مجموعة من الشروط التعجيزية لكي تكون الوحدة العربية مقبولةً جزائرياً. ومع أن هذه الشروط يمكن استساغتها كطموح لشكل أرقى وأوثق من الوحدة، إلا أن من شأنها أن تحول دون تحقيق الممكن، خاصة وأن مثل هذه الشروط لم يشترطها الميثاق فيما يتصل بالوحدة الأفريقية<sup>(٢١)</sup>.

وفي سياقٍ مقارن، جرى إبراز كيف أن حزب الاستقلال المغربي، الذي تأسس سنة ١٩٤٤، يطرح مسألة العروبة والإسلام، بشكلٍ متميزٍ عن الحزب الاشتراكي الدستوري التونسي وحزب جبهة التحرير الوطني الجزائري، «بإيمان حارٍ وصوفي، وبمنطق متفتح...»، وكيف أن الزعيم علال الفاسي يعدد المؤسسين والمنظر الأبرز لهذا الحزب الوطني الذي يعتبر أن المغرب دولة حرة مستقلة، منذ ثلاثة عشر قرناً من الزمن؛ أي منذ الفتح العربي الإسلامي.

(١٩) «بيان مؤتمر الحزب الاشتراكي الدستوري لسنة ١٩٨١»، في: عفيف البوني، «الوعي القومي والأحزاب السياسية في المغرب العربي»، في: الفيلالي [وآخرون]، تطور الوعي القومي في المغرب العربي، ص ٢١٥.

(٢٠) جبهة التحرير الوطني، المؤتمر الأول: مجموع النصوص المصادق عليها من طرف المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني الجزائري (الجزائر: اللجنة المركزية للتوجيه، المطبعة الوطنية الجزائرية، ١٩٦٤).

(٢١) البوني، المصدر نفسه، ص ٢١٦.

وجرى أيضاً إبراز كيف أن مواقف علال الفاسي، التي تتطابق إلى حد بعيد مع مواقف حزب الاستقلال، تعبّر عن مواقف مبدئية ثابتة في الإيمان بوحدة عربية تأخذ شكل اتحاد كوندراي<sup>(٢٢)</sup>. فقد جاء ضمن توصيات مؤتمر حزب الاستقلال المنعقد في ٧ شباط/فبراير ١٩٦٥، «أن المغرب شعب عربيّ يعتز بعروبيته، ويعمل جاهداً لأن تتوحد الأمة العربية توحيداً كاملاً يمكنها من أداء رسالتها الإنسانية». وفي ذلك «دلالة واضحة على اعتبار التاريخ المغربي الحي المتواصل هو التاريخ العربي الإسلامي دونما تجاهل ولا إنكار لتاريخ المغرب لمرحلة ما قبل الإسلام»، وهو التاريخ الذي تمنع بعض الجهات، بدوافع مغرضة، في إحيائه والمبالغة في التغني به وبوجه خاص في الجزائر وتونس، ليس بصفتها ماضياً وطنياً وجب التعريف والتذكير به وإنما كعلامة على شخصية قطرية متميزة ومستقلة عن غيرها. (٢٣).

### ثالثاً: في تاريخية الوعي العربي في بلدان المغرب العربي

يعبّر الوعي العربي لدى أحزاب الحركة الوطنية، إلى حد بعيد، عن الوعي العام للشعوب المغاربية ما دامت هذه الأحزاب شكلت إطاراً سياسياً ممثلاً ومستوعباً لتطلعات ومصالح كل الحساسيات والشرائح

والفئات الاجتماعية. فوعيتها، بهذا المعنى، يعدّ خير معبر عن «الوعي العربي» لدى كافة الشعوب المغاربية.

ومن جهة أخرى، فرغم أن الوعي العربي، تمييزاً له من الوعي القومي<sup>(٢٤)</sup>، كما تبلور في بلدان المشرق العربي وبوجه خاص في بلاد الشام، قد ارتبط باليقظة العربية الحديثة، إلا أنه كوعي بالانتماء التاريخي لدائرة الحضارة العربية يُعد سابقاً عن اللحظة الحديثة. وتفسير ذلك أن الوعي العربي، وبوجه خاص في بلدان المغرب العربي الكبير، قد ارتبط نشأة وتبلوراً بنشأة وتبلور الوعي الإسلامي في هذه البلدان. وبالتالي فإن الانتماء للعروبة يعد انتماء للإسلام بالأصالة.

ويكفي للتدليل على هذه الحقيقة التاريخية والحضارية، التي لا تحتاج في حقيقة الأمر إلى تدليل، الوقوف على الكيفية التي تعرّب بها المغاربة الأصليون أقصد الأمازيغ؛ حيث جاء تعرّبهم تابعاً وملازماً لإسلامهم، ذلك أن حركة الفتح الإسلامي بهذه الربوع كانت حركة «فتح عربي» في الآن نفسه، كما أن مكانة اللغة العربية لدى القوم كانت وما زالت تُستمد من مكانة وقداسته دينهم وعقيدتهم الإسلامية.

أكثر من ذلك، فإن أكبر دولتين إمبراطوريتين مغربيتين امتد نفوذهما من أقصى الأندلس إلى تخوم الأراضي السودانية وحدود الديار المصرية، وهما

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٢١٧.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٢١٧. ورَدَ في «ميثاق ١٩٧٦» أن «الجزائر أمة»، مشدداً على أن الجزائر ليست «كياناً حديث النشأة؛ فمنذ أيام ماسينسا المؤسس للدولة النوميديّة، ويوغرطا رائد المقاومة ضدّ السيطرة الرومانية..»، انظر: جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية: الميثاق الوطني (الجزائر: وزارة الإعلام والثقافة، ١٩٧٩)، ص ٢٣.

(٢٤) تذهب الأدبيات ذات الصلة إلى أن عبارة «الوعي العربي» أكثر إجرائية من الوجهة المنهجية من عبارة «الوعي القومي» المثقلة بمضمون «وحدوي» أيديولوجي، «بمعنى أنها أداة نظرية من أدوات الخطاب النهضوي العربي المعاصر، وذلك إلى درجة أنها تُستعمل في كثير من الأحيان بمعنى «الوعي الوحدوي» أو «الوعي بضرورة الوحدة العربية». الأمر الذي يجعل من الوعي القومي من هذه الوجهة مفهوماً تبشيراً، «يبشّر بالوحدة العربية ويمجّدها، كما يقدّم نفسه كبديل، أو على الأقلّ كمنافس، لمفهوم «الوعي الوطني» الذي يحمل، بسبب هذا التقابل، مضموناً قوطياً. وبما أن أيديولوجيا الوحدة العربية، كما تمّ التبشير بها منذ الخمسينيات على الأقلّ، ترفض النزعة القوطية «الوطنية» وترى فيها نقباً للوحدة، فقد اعتبر الوعي الوطني كشيء يناقض، أو على الأقلّ يضايق وينافس «الوعي القومي»، واعتبرت «الوطنية» في كثير من الأحيان مناقضة لـ«القومية». أما مفهوم «الوعي العربي» فيُعدّ متحرراً، إلى حد بعيد، من الارتباطات المذكورة لأنه لا يعني بالضرورة الوقوع تحت تأثير صيغة معيّنة من صيغ التبشير بالوحدة العربية، فهو من هذه الناحية أقلّ انغماساً في الأيديولوجيا». فمع أن «الوعي العربي» يقوم على نوع من الشعور والإيمان بقيام نوع من الوحدة، وبوجه خاص وحدة اللغة والتاريخ والمصير والأهداف، وأكثر من ذلك ينزع نزوعاً نحو تقوية هذه الوحدة وترسيخها وتعميقها وتعميمها، ولكنه لا يدخل في تناقض، بل ولا في تقابل أو تغاير مع الوعي الوطني «القطري»، أي «الوطنية» المحدودة بمحدود قطر من الأقطار العربية..، انظر: الجابري، «يقظة الوعي العربي في المغرب: مساهمة في نقد السوسولوجيا الاستعمارية»، ص ٣٣ - ٣٤.

الدولتان المرابطية والموحدية اللتان تقومان على عصبية أمازيغية لا ريب فيها، يعود لهما الفضل الأكبر في التعرّب الطوعي شبه التلقائي لسواد سكان المغرب من أصل أمازيغي. وذلك بشكل سريع وعميق نظراً لصدوره عن فعل إرادي واعي ناتج عن حافز عقائدي قوي لدين تتميز شرائعه بنزعة راسخة وغير مسبقة في التحرر والعدالة والمساواة.

وفي هذا السياق، يجري استعمال التعرّب بدل التعريب؛ لأن الفعل في حركة التعرّب يعود على فاعله كما يقول الصرفيون؛ وهو ما يعني أن عملية التعريب لم تكن ممنهجة ولا متوسلة بأساليب الإكراه<sup>(٢٥)</sup>. وتفسير ذلك من وجهة نظر محمد المختار ولد أباه، وهو يفسر أسباب نجاح التعرّب في موريتانيا، أن هذا التعرّب كان نتيجة عاملين متداخلين، أحدهما سياسي راجع إلى أن التدين الممتاز والانتماء العربي قد أصبحا ضرورة من ضرورات الانعتاق الاجتماعي بعد السيطرة الحسانية.. وثاني أسباب التعرّب ديني راجع إلى أن من شأن تعمق المعارف الإسلامية أن ينشئ نزوعاً إلى تمجيد العروبة وإبراز الانتماء إليها وكأنه فضيلة كبرى<sup>(٢٦)</sup>.

وهو ما يفسر أن حضور الثقافة العربية الإسلامية يكاد يكون حضوراً متوازناً في كافة مناطق المغرب؛ فمع أن مدينة فاس قد اشتهرت بكونها العاصمة العلمية للمغرب، إلا أن ذلك لا ينفي وجود مراكز علمية منتشرة على طول البلاد وعرضها.. وهكذا «فبالإضافة إلى فاس ومكناس والرباط وسلا ومراكش وتطوان وسبتة، وهي المدن التقليدية المعروفة بمدارسها العلمية العربية الإسلامية (على صعيد المغرب الأقصى على سبيل المثال)، كان هناك ما لا يحصى من المدارس والمراكز

العلمية داخل المناطق التي كانت السوسولوجيا الاستعمارية تسمّيها «بلاد البربر»، أي: مناطق سوس وتافيلالت وتادلة والريف.

وهكذا ففي سوس، مثلاً، كان هناك في القرن التاسع عشر ما لا يقل عن خمسين مدرسة و١٠٧ أُسر علمية، و٩١١ مؤلفاً في مختلف العلوم العربية والإسلامية من إبداع علماء هذه المنطقة، بالإضافة إلى ما يزيد على ٢٠ خزانة<sup>(٢٧)</sup>.

أكثر من ذلك، «قلماً تجد قرية في غالب نواحي سوس إلا وكان ربع سكانها أو ما يقرب من ذلك من حفظة القرآن، وأما التي فيها الخمس فتدخل في «الندورة»، علماً أن القرآن الكريم لم يكن الكتاب الوحيد الذي يحفظه الأمازيغ عن ظهر قلب، فإلى جانبه كان كثير من الفقهاء والطلبة يستظهرون كتاب سيبويه في النحو، وأجزاء كبيرة من معاجم اللغة العربية، بالإضافة إلى الحديث والتفسير والخطب العربية القديمة، كما كان منهم شعراء وكتاب كثيرون في العلوم العربية نفسها..<sup>(٢٨)</sup>

وما ينطبق على جهة سوس الواقعة على الجنوب الغربي ينطبق على جهات تافيلالت وفجيج الواقعة على الجنوب الشرقي. فقد «انتشرت العلوم العربية الإسلامية في هذه المنطقة «الأمازيغية» عبر عدة مدارس ومراكز علمية انتشاراً واسعاً امتد إلى قلب الصحراء الكبرى، وكانت سلجماسة، عاصمة المنطقة، مركزاً علمياً امتد إشعاعه ليس إلى المغرب الشرقي والجزائري وحدهما، بل إلى «السودان» أيضاً (مالي والسنغال حالياً).

وهو ما ينطبق على منطقة الريف التي عرفت عاصمتين علميتين تاريخيتين هما سبتة وتطوان، الأمر

(٢٥) أحمد ولد الحسن، «مظاهر الوعي القومي عند مثقفي بلاد شنقيط في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر»، في: الفيلاي [وآخرون]، تطور الوعي القومي في المغرب العربي، ص ٩٧.

(٢٦) محمد المختار ولد أباه، في: المصدر نفسه، ص ٩٨.

(٢٧) محمد المختار السوسي، سوس العالمة (المغرب: مطبعة فضالة، ١٩٦٠)، ص ١٢١ - ٢٠٩.

(٢٨) يقول محمد المختار السوسي في هذا المعنى: «والعلوم التي يعتني بها السوسيون كانت كلها أذناباً في أنظارهم لعلم اللغة العربية لمكانتهم من العجمة.. وحين تكون اللغة والنحو والتصريف أول ما يسبق إلى أذواقهم، قلما ينسونها وإن شاركوا في غيرها، فيعضون عليها بالنواجذ وينكبون على تحصيلها والزيادة فيها.. وتتمكّن روح الأساليب العربية من أذواقهم حتى تأخذهم نغمة ربما تكون شديدة للعربية، كأنها إرث أجدادهم، وحتى يكادون يرققون من مساليخهم حقاً على من يلزمهم بالتقصير فيها»، انظر: المصدر نفسه، ص ٣٢ - ٣٨.

الذي يؤكد أن «العلم العربي»، وفقاً لعبارة محمد المختار السوسي، لم يكن مقصوراً على جهةٍ دون غيرها من الجهات، بل «كانت مراكزه منبثة في جميع أنحاء البلاد، مما جعل الارتباط باللغة العربية وثقافتها جزءاً من الارتباط بالإسلام، وجزءاً، بل مقوماً، أساسياً للهوية الوطنية لكل مغربي، سواء كان من أصلٍ بربري أو من أصلٍ عربي».

ولا شك أن وعي الاستعمار الفرنسي، بوجه خاص، هذا الدور التاريخي الهام للأمازيغ، أسراً حاكمَةً وشعباً مسلماً، في خدمة اللغة العربية باعتبارها لغة القرآن، هو الذي جعله يراهن على تبني استراتيجيا سياسية أمازيغية مضادة، وبوجه خاص في كلٍّ من الجزائر والمغرب ..

### رابعاً: تلازم العروبة والإسلام: في خصوصية الوعي العروبي المغربي

وهو التلازم الذي سوف نحاول الوقوف عليه من خلال كتابات كل من علال الفاسي من المغرب، وعبد الحميد بن باديس من الجزائر، وعبد العزيز الثعالبي من تونس؛ ففي حين يعتبر البعض أن الدين يشكل مكوناً من مكونات العروبة، فإن البعض الآخر، مع وعيه أن الدين، والإسلام بكيفية خاصةٍ باعتباره دين الأغلبية، يشكل مقوماً محورياً من مقومات الحقل الثقافي والإطار الحضاري اللذين يتحدد بهما مفهوم «الأمة العربية»، إلا أنه يعتبر الإسلام «أعم منهما لكونه يدخل أيضاً كمقوم، على هذه الدرجة أو تلك من الأهمية، لحقولٍ وأطرٍ حضاريةٍ أخرى غير عربية» من قبيل إيران، وتركيا، وباكستان، وإندونيسيا، ونيجيريا.

فرغم أن دوائر الانتماء عند الفاسي تتداخل لدرجة حلولها في بوتقة المشترك الإنساني المتوجة بقيم الإسلام ومبادئه، إلا أن أهميتها الإجرائية تتراتب وفقاً

لمنطقٍ مقاصدي يعطي الأولوية لأكثر دوائر الانتماء استجابةً لمنطق العصر، وأقدها على تحقيق لحمة التضامن والتلاحم كشرطٍ للفاعلية التاريخية للشعوب والأمم في سعيها لكسب الرهان الحضاري. وهو ما يفسر ترجيحه، في سياقات وشروطٍ محددة، لما هو وطنيٌّ عما هو قوميٌّ عربي، وما هو عربيٌّ عما هو إسلامي.

ومن هذا المنطلق نجده يدعو، وهو العالم المسلم، إلى «تقديم التضامن مع الشعوب العربية على كل تضامنٍ سواه»<sup>(٢٩)</sup>، كما يعتبر أن علاقات المغرب يجب أن تكون أحكم وأوثق مع الدول العربية التي تربطها بها روابط تاريخية وثقافية لا حصر لها على أن تنتهي بالانضمام «للاتحاد الذي يجمع سائر الدول العربية في عائلة العروبة الكبرى ليتسنى للمغرب والعرب جميعاً أن يشتركوا في بناء صرح سلامٍ عالمي، وبعث نظامٍ إنسانيٍ لخير العالم بأسره»<sup>(٣٠)</sup>.

غير أنه يؤكد، في الوقت نفسه، أن العروبة، خاصة في المغرب، تعد هبةً من هبات الإسلام؛ حيث انتشر اللسان العربي انتشار العقيدة الجديدة، و«قام علماء الإسلام بتربية الذوق العربي في نفوس المغاربة حتى أصبح جزءاً من الحاسة الدينية في أعماقهم»<sup>(٣١)</sup>. الأمر الذي يفسر أن أبعاد الانتماء تتداخل لديه من الناحية المبدئية والمعيارية، كما سلفت الإشارة، إلى درجة التماهي، وهو ما يتمثل في قوله على سبيل المثال: «إن المغرب لا قيمة له في نظرنا إلا إذا كان وطن الأمة التي جمعت كلمتها حضارة العرب وثقافة الإسلام»<sup>(٣٢)</sup>.

ويتضح هذا التداخل بين الانتماء للوطن، والعروبة، والإسلام حينما يذكر أن «تاريخ المغرب منذ الفتح العربي هو جزءٌ من تاريخ الحضارة العربية، ولا يمكن أن يدرس بعضه دون التعرض للآخر، والعرب الذين اندفعوا بروح العقيدة الإسلامية فتحوا بلاد البربر (الذين لا يكل الفاسي من نعتهم في أكثر من موضع

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٣١١.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٢٩٦.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٤٩٤.

(٣٢) علال الفاسي، النقد الذاتي (بيروت؛ القاهرة؛ بغداد: منشورات دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، ١٩٦٦)، ص ١٠٠.

بالأحرار الذين اعتنقوا الدين الإسلامي وناصروه عن إيمان وطوعية) لينشروا فيها دعوتهم الإسلامية، وقد نجحوا في غرس روح العروبة في هذه البلاد، ولم تزل منذ ذلك الوقت في الازدهار، وقد ساعد الدين الجديد العرب على نشر نفوذهم في المغرب حتى أصبح من ملاجئ العروبة والإسلام الكبيرة»<sup>(٣٣)</sup>.

لقد جعل التماهي بين الانتماء الإسلامي والقومي في الواقع المادي والثقافي المغربي من الصعوبة بمكان حصول استقطاب سياسي متبادل بين التيارات السياسية التي تتصدر الدفاع عن الانتماءين مثلما حدث بشكل مبكرٍ وبارز في المشرق العربي. وهكذا كانت الحركات الوطنية التي قادت مسيرة الاستقلال هي حركات قومية - إسلامية بطبيعتها.

إن خوض «السلفية الوطنية المغربية» وقيادتها لمعركة الاستقلال الوطني في مواجهة الاستعمار لم ينسها التزاماتها القومية والإسلامية؛ ففي الحزب الوطني الذي كان يتزعمه علال الفاسي، على سبيل المثال، تم استحداث لجنة خاصة بحماية فلسطين والأماكن المقدسة، والتوعية بالخطر الصهيوني على العروبة، وإذاعة كل منشورات اللجنة العربية العليا، إلى جانب فتح اكتتابات، وبعث احتجاجات، فضلاً عن إحياء يوم فلسطين من كل سنة.

وفي هذا السياق يقول الفاسي: «لقد استطعنا أن ننشر الدعاية ضداً على الصهيونية حتى في أوساط اليهود المغاربة إلى حد أنهم أمضوا معنا وثيقة مشتركة وجهناها للخارجية الإنجليزية احتجاجاً على قرار اللجنة الملكية التي قررت تقسيم فلسطين لثلاث مناطق»<sup>(٣٤)</sup>.

يعبر علال الفاسي عن تمثّل الشخصية المغربية للتمازج الحضاري بين العروبة والإسلام، مبرزاً كيف أن الإسلام قد جاء «فارتضاه المغاربة ديناً، وحمل إليهم العربية وثقافتها فامتزجوا بها وتدوقوها، وصاروا

يفكرون عربياً، ويعملون عربياً»، وهو التمازج الذي ينفي الفاسي ربطه بعامل الهجرة العربية، بدليل أن «جيش عقبة لم يكن يشتمل على أكثر من عشرين ألف عربي سرعان ما امتزجوا بالبربر عن طريق الزواج والتسري، وسرعان ما اندمجوا في الوسط المغربي ولقد هاجر من بعدهم عشرات الآلاف، ولكن كل أولئك ليس كافياً لأن يملأ المغرب بالعرب الاقتحاح، كما أن الموجات الأخرى في مصر والشام وأماليهما ليست بالكافية لأن تجعل من هذه الأقطار بلداً عربياً».

وبالتالي، فإن مرد ذلك التمازج الحضاري إنما يعود إلى تلك «الروح التي حملها العرب والحضارة واللغة والدين والبواعث الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية التي خلفها تمازج العناصر المتساكنة في هذه البقعة من الأرض منذ آلاف السنين، كل ذلك وُحّد الذهنية، وكيّف الفكر، وصاغ الطبع، وبلور العواطف، ومزج الإحساس، وألّف القلوب؛ وصبغ المظاهر، ونحت الكلمات، وإذا بهذه البلاد كلها أمة واحدة هي الأمة العربية»<sup>(٣٥)</sup>.

وتأكيداً منه للبعد الحضاري للانتماء العروبي في انفتاحه على المشترك الإنساني بعيداً عن كل أشكال الشوفينية والانكفاء العنصري، يؤكد علال الفاسي أن «الأمة العربية ولدت يوم ولدت كاملة الأجزاء، مرتبطة الجوانب لا هي بالمغربية ولا بالمشرقية، وإنما هي متكونة من كل هذه البلدان التي لم تزل الأجيال تتوالى عليها فتقر بها لبعضها وتوطئ أكنافها لتلتقى نعمة الإخاء التي سادت الرسالة العربية، ومن الخيانة لهذه الأمة أن تجزأ إلى أقاليم أو تقسم إلى شعوب، مهما كانت الأوضاع ومهما تقلبت الطباع، وإنما هنالك آسية العربية وأفريقية العربية، وكلاهما وطنٌ واحدٌ تعيش فيه أمة واحدة»<sup>(٣٦)</sup>.

يبدو التلازم بين القومية والإسلام واضحاً أشد ما

(٣٣) علال الفاسي، الحركات الاستقلالية في المغرب العربي (طنجة: عبد السلام جسوس للنشر والتوزيع، [د.ت.])، ص ٤٩٣.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٢٤٠.

(٣٥) الفاسي، حديث المغرب في المشرق، ص ٣٧.

(٣٦) المصدر نفسه، ص ٣٧ - ٣٨.

يكون الوضوح لدى أحد أهم رموز الإصلاحية الإسلامية بالجزائر. يتعلق الأمر بالشيخ ابن باديس الذي كتب في ذكرى المولد النبوي لسنة ١٩٣٦ مقالاً بعنوان: «محمد رجل القومية العربية» ناعثاً فيه الرسول (ﷺ) بقوله: «هذا هو رسول الإنسانية ورجل القومية العربية.. هذا هو رسول الإنسانية ورجل الأمة العربية الذي نهدي بهديه ونخدم القومية العربية»<sup>(٣٧)</sup>.

فالوعي التاريخي المبكر بالانتماء العروبي المتلازم مع الانتماء الإسلامي ببعده الحضاري العام بدا جلياً، وهو انتماء أصيل يعبر عنه ابن باديس بغير قليل من الاعتزاز «ولنا من هذه القومية العربية الخالدة من هذا التاريخ الممتد البعيد مجد وملك»<sup>(٣٨)</sup>.

نلمس لدى عبد الحميد بن باديس تمييزاً بين مستويات متصاعدة من الانتماء الوطني؛ بدايةً من الوطن الأصغر المتمثل في الجزائر، مروراً بالوطن الأكبر المتمثل في الوطن العربي الإسلامي، وصولاً إلى الانتماء الأكثر شمولاً وهو الوطن الإنساني الكوني.

أما مقومات القومية لديه، فتتمثل بشكل أساسي في اللغة والتاريخ، والآمال والآلام، والدين أو العقيدة وما يتصل بها من آداب وأخلاق. أما العنصر أو العرق فرغم أن ابن باديس يشير إليه إلا أنه لا يعطيه أية دلالة شوفينية؛ وعياً منه أن العروبة لسان وثقافة وحضارة، وليست عرقاً صافياً؛ فليس للعرب أصل واحد، كما أن الكثير من الشعوب العربية إنما تعربت عبر التاريخ وأصبحت عربيةً بمقتضى اللغة والتاريخ المشترك.. لذلك نجده يحذر «من التعصب العرقي الممقوت» لأنه يعبر، من وجهة نظره، عن «أكبر علامات الهمجية والانحطاط»<sup>(٣٩)</sup>. «تكاد لا تخلص أمة من الأمم. وتكاد لا تكون أمة من الأمم لا تتكلم بلسان واحد. فليس الذي يربط الأمة، ويربط

أجزاءها ويوحد شعورها، ويوجهها إلى غاياتها هو هبوطها من سلالة واحدة وإنما الذي يفعل ذلك هو تكلمها بلسان واحد»<sup>(٤٠)</sup>. «فلا رابطة تربط ماضينا المجيد بحاضرنا الأغر والمستقبل السعيد إلا هذا الحبل المتين؛ اللغة العربية، لغة الدين، لغة الجنس، لغة القومية»<sup>(٤١)</sup>.

وخلافاً للرؤية الإحيائية المتزمتة التي تنظر إلى التاريخ العربي قبل الإسلام كجاهلية جهلاء، فإن ابن باديس يذهب، خلافاً لذلك، معتبراً أن القرآن رغم «ذكره لقبايح المجتمع الجاهلي»، إلا أنه قد أنصف العرب حينما «عدّد الكثير من الصفات الإيجابية، والكثير من المظاهر الحضارية عند العرب» خاصة مع عاد وثمود وإرم ذات العماد، ومملكة سبأ التي كانت أمماً عظيمة تتمتع بحيوية حضارية ألهتها «للهوض بالرسالة الإلهية» وإشاعتها في العالمين.

وعلى غرار محمد المختار السوسي في المغرب الأقصى، فإن ابن باديس في المغرب الأوسط يُعدّ بدوره من رموز الحركة الوطنية الاستقلالية والإصلاحية الإسلامية، ومن «أصول أمازيغية»، وهو ما يعطي لموقفه من الانتماء العروبي للشعب الجزائري مصداقية أكبر. فانسجماً مع تصوره الحضاري للعروبة كانتمئة ثقافي ولغوي قال بـ «عروبة الأمازيغ» «دخل الأمازيغ من أبناء الوطن الإسلام وتعلموا لغة الإسلام؛ العربية طائعين. فامتزجوا بالعرب بالمصاهرة، وناقشواهم في مجالس العلم فأقام الجميع صرح الحضارة الإسلامية يعربون عنها وينشدون لواءها؛ لغة واحدة هي اللغة العربية الخالدة. فاتحدوا في العقيدة كما اتحدوا في الأدب واللغة فأصبحوا شعباً واحداً عربياً متحداً»، ووفقاً لهذا التصور فالعروبة تتحدد لدى ابن باديس باللسان لا بالأصل، أما المقومات الحقيقية للهوية العربية فتتمثل إلى جانب

(٣٧) نقلاً عن: محمد عمارة، الإسلام والعروبة والعلمانية (بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١)، ص ١٤٩ - ١٥٠.

(٣٨) عبد الحميد بن باديس، آثار ابن باديس، ٢ ج في ٤ مج (الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية، ١٩٦٨)، مج ٤، ص ١٩.

(٣٩) المصدر نفسه، ص ١٧٩.

(٤٠) نقلاً عن: عمارة، المصدر نفسه، ص ١٥٠ - ١٥١.

(٤١) ابن باديس، المصدر نفسه، مج ٣، ص ١١.

اللغة في العقيدة والثقافة والتاريخ المشترك . . (٤٢).

ووساطته في الخلاف بين الملك عبد العزيز آل سعود والإمام يحيى حميد الدين . . وكذا من خلال مشاركته الفعالة في مؤتمر فلسطين عام ١٩٣٠ وانتخابه عضواً في لجنته التنفيذية. على غرار انتخابه، قبل ذلك، ممثلاً للطلبة العراقيين في مصر، وهو الجزائري الأب، التونسي المولد والنشأة.

الملاحظ أن كلاً من علال الفاسي والثعالبي وابن باديس بقدر ما دافعوا عن الإسلام وصدروا عنه في بلورة مواقفهم القومية العروبية بقدر ما حاربوا الطرقية وكشفوا تواطؤها مع المستعمر . . وهكذا كانت العروبة، كما تمثلوها ودافعوا عنها، تصدر دوماً وتدافع عن إسلام عقلاني ومستنير.

### خامساً: دور «السياسة البربرية الفرنسية» في تعزيز الوعي العروبي لدى المغاربة

لقد كانت الجزائر حقل التجارب الأول الذي حاول من خلاله الفرنسيون تنفيذ مخططهم الاستعماري الرامي إلى تفرقة الشعب، وفصل عناصره بعضها عن بعض، وتسخيرها جميعاً لتثبيت وترسيخ سيطرته وهيمته. فكان أول عمل أقدمت عليه السياسة الفرنسية إصدار مرسوم في عام ١٨٥٩ يقضي بعزل القبائل البربرية عن غيرها في الاحتكام إلى الشريعة الإسلامية، زاعمة أن هذا «يطابق رغبة من يعينهم الأمر من سكان البلاد، لكن البربر كذبوا هذا لما ثاروا على فرنسا بقيادة المقراني في ١٨٧١» (٤٤).

وبعد أن عملوا على حل المجالس العرفية أصدروا سنة ١٨٧٦ قراراً بإسناد اختصاصات المحاكم الشرعية إلى المحاكم الفرنسية، باستثناء الأحوال الشخصية التي ظلت من اختصاص القضاء الشرعي بالنسبة للسكان العرب . . وبذلك «تمكنت السياسة الفرنسية من القضاء على العرف والشرع معاً، ومن فرنسا الجزائريين عرباً

الانتماء العروبي لدى رموز الحركة الوطنية المغاربية تجاوز مجرد الوعي بهذا الانتماء وإنما تعزز بفعل تاريخي يسعى إلى التحقيق الموضوعي لمقتضيات هذا الانتماء؛ فعلى غرار الدور الذي لعبه شكيب أرسلان في دفاعه عن عروبة واستقلال بلدان المغرب العربي، وتعزيز أوأصر التعاون بين الجناح المشرقي والمغربي من الوطن العربي الكبير، نجد عبد العزيز الثعالبي، باعتباره واحداً من أبرز مؤسسي الحركة الوطنية بتونس، يقوم بنفس الدور في المشرق العربي وبوجه خاص في العراق واليمن. فقد استغل تواجده باليمن بعد أن نفته سلطات الاحتلال الفرنسي سنة ١٩٢٤، ليجوب سائر ربوع البلاد شمالاً وجنوباً شرقاً وغرباً، حيث أجرى لقاءات موسعة مع حاكم اليمن الإمام يحيى حميد الدين وكبار المسؤولين والمشايخ، بالإضافة إلى زعماء مستعمرة عدن ومحمياتها الشرقية والغربية من سلطنات وإمارات ومشيخات . . كانت لقاءاته مع الإمام يحيى تتمحور حول أوضاع العالمين العربي والإسلامي، وأوضاع اليمن بوجه خاص. وقد تمخضت هذه المباحثات والمشاورات عن بلورة عبد العزيز الثعالبي لمشروع إصلاحية متكامل ينطلق من قيام وحدة يمنية فيدرالية . . (٤٣).

كان الثعالبي شديد الإيمان بالوحدة العربية، ومن أبرز الساعين إلى تحقيقها، ولذلك كان شديد البرم من الحدود المصطنعة التي أقامها الاستعمار لتمزيق وحدة العرب والمسلمين، خدمة لمصالحه ومصالح الطغمة الحاكمة بأمره ضدّاً على إرادة شعوبها وأمتها، فهو لا يني يذكر في كل خطبه ومحاضراته أن العالم العربي الإسلامي وطن لكل العرب ولكل المسلمين. وهو ما ترجمه من خلال رحلاته وإقاماته الطويلة في العديد من ربوع العالمين العربي والإسلامي، وإسهامه في رأب الصدع في صفوف الأمة من خلال مساعيه

(٤٢) المصدر نفسه، ص ٢٤١.

(٤٣) انظر: عبد العزيز الثعالبي، الرحلة اليمنية، تقديم وتحقيق حمادي الساحلي (تونس: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٧).

(٤٤) محمد حسن الوزاني، «عناصر ومظاهر السياسة البربرية»، في: محمد حسن الوزاني، مذكرات حياة وجهاد: التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية: الجزء ٣: مرحلة الانطلاق والكفاح (بيروت: مؤسسة جواد للطباعة، ١٩٨٤)، ص ١٢.

وبربراً بجعلهم جميعاً من أتباع القضاء الفرنسي تطبيقاً لسياسة التبعية والإدماج كما كانت السياسة الاستعمارية الفرنسية نظريةً وتطبيقاً»<sup>(٤٥)</sup>.

وتتجسد السياسة البربرية التي اعتمدتها فرنسا بالنسبة إلى المغرب في استصدارها لـ «الظهير البربري» سنة ١٩٣٠. وهو الظهير الذي يسعى إلى تطبيق العرف المحلي بدل الشريعة الإسلامية في (القبائل الأمازيغية) مع توسيع نفوذ المحاكم الفرنسية في المغرب بحيث يصبح من اختصاصها «النظر في زجر الجنايات التي يقع ارتكابها في النواحي الأمازيغية مهما كانت حالة مرتكبي الجناية»، بحيث لم «يهتم الفرنسيون بالأعراف إلا لمعارضة الأحكام الشرعية المؤثرة فيها، والتوسل بهذا إلى سلخ البربر عن الشريعة الإسلامية بغية فرنسة التراب المغربي وسكانه إدارياً، وقضائياً، ولغوياً، وتحقيقاً لهذا أبعد الفرنسيون كل وسائل وإمكانات التأثير العربي الإسلامي...»<sup>(٤٦)</sup>.

إن التعرف على «السياسة البربرية» التي اتبعتها فرنسا في المغرب العربي، وبوجه خاص في المغرب والجزائر، يعد شرطاً ضرورياً لفهم وإدراك قيام الحركة الوطنية وبقظة الوعي العربي<sup>(٤٧)</sup>.

ومع أن هذا الظهير قد تمت صياغته بعبارات قانونية مقتضبة ومركزة إلا أن خلفياته وأبعاده السياسية والدينية والثقافية والحضارية كانت بادية للخطورة على مصير المغرب؛ «على كيانه القانوني داخل عقد الحماية نفسه وكيانه كشعب واحد ودولة واحدة، شعبٌ تتحدد هويته الثقافية والحضارية بانتمائه إلى الوطن العربي بأبعاده الجغرافية والتاريخية والبشرية والدينية...»<sup>(٤٨)</sup>.

وتعزيزاً لهذا الظهير، وتنزيلاً له أيضاً، أصدر الماريشال ليوطي، بعد ذلك بسنة واحدة، قراراً يتم إسناد المهام القضائية إلى الجماعات المحلية في المناطق التي

تسكنها القبائل الأمازيغية، مع ما سوف يترتب على ذلك حكماً من إلغاء لوظيفة القاضي الشرعي في هذه المناطق.

وبناء عليه، فما إن صدر الظهير البربري حتى انطلقت حملة مزدوجة؛ على الصعيد السياسي بفرض العمل بالعرف وتعميم المحاكم الفرنسية ونشر المدارس البربرية الفرنسية، وعلى الصعيد التبشيري عبر تأسيس العديد من الكنائس ومراكز التبشير وإقامة «ملاجئ خيرية» على امتداد البلاد. وهي الحملة التي أسفرت عن حصيلة بالغة الخطورة بعد عام من وضع الظهير حيز التطبيق، وهي الحصيلة التي قدمتها مجلة المغرب الكاثوليكي لقراءها على الشكل التالي: ٤٥ كنيسة و ٨٠ مركزاً تبشيراً، بالإضافة إلى تخصيص مبلغ هام من الميزانية العامة للجمعيات «الخيرية» التبشيرية، في مفارقة صارخة مع النظام القانوني الداخلي لفرنسا العلمانية على النمط اليقوبي الذي يتشدد في منع تمويل النشاط الديني من الموازنة العامة للدولة...<sup>(٤٩)</sup>.

لا يوازي خطورة السياسة البربرية التي انتهجتها فرنسا في المغرب الأقصى إلا «سياسة الاحتواء والإدماج» التي اتبعتها في تونس، وبوجه خاص في الجزائر، من خلال الإمعان في حث السكان بكل الوسائل على التخلي عن العادات والتقاليد بل وعن منظومة القيم العربية الإسلامية ذات الصلة المرجعية بالدين الإسلامي، وتحفيزهم بالمقابل على تعلم اللغة الفرنسية وتمثل منظومة القيم الثقافية والحضارية الفرنسية.

وكما لا يخفى على كل ذي تفكير، فإن المقصد النهائي من هذه السياسة البربرية الفرنسية في المغرب كما في الجزائر، يتمثل في ترك «عناصر السكان يتطورون كل حسب حضارته: البربر يتطورون في إطار الحضارة البربرية الموجهة نحو فرنسا، والعرب يتطورون في إطار الحضارة العربية التي يمثلها المخزن الذي تحميه

(٤٥) المصدر نفسه، ص ١٣.

(٤٦) المصدر نفسه، ص ٢١.

(٤٧) الجابري، «يقظة الوعي العربي في المغرب: مساهمة في نقد السوسيولوجيا الاستعمارية»، ص ٣٨.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٣٩ - ٤٠.

(٤٩) نقلاً عن: الجابري، المصدر نفسه، ص ٤٩ - ٥٠.



فرنسا. والمبدأ الواجب العمل به هو مبدأ: فرّق تُسدّ.

ويعبر ليوطي عن ذلك بلغة لا مواربة فيها، كاشفاً أن «اللغة العربية تجرّ إلى الإسلام، لأن اللغة تتعلم في القرآن، هذا في حين أن مصلحتنا تحتم علينا العمل على جعل البربر يتطورون خارج إطار الإسلام. ومن الناحية اللغوية يجب أن نعمل على الانتقال مباشرة من البربرية إلى الفرنسية (...). كما أنه من الضروري إنشاء مدارس فرنسية بربرية تكون مهمتها تعليم الفرنسية لصغار البربر...»<sup>(٥٠)</sup>.

أكثر من ذلك، فدعاة السياسة اللغوية البربرية الاستعمارية لا يتحرجون من المجاهرة بأن «اللغة الفرنسية، وليس اللغة العربية ولا حتى البربرية، هي التي يجب أن تحل محل العربية كلغة مشتركة وكلغة حضارة»، ولذلك «يلزم إبعاد التعليم الديني وتعليم اللغة العربية من المدارس البربرية، كما يلزم تحرير اللهجات البربرية بالحروف اللاتينية»، وليس غريباً أن نجد هذه السياسة لا تمانع في تعليم البرابر «كل شيء ما عدا العربية والإسلام»<sup>(٥١)</sup>.

ومع أن سياسة فرنسا المتصلة بالظهير البربري قد باءت في حينها بالفشل المحقق لدرجة أنها أفضت إلى نقيض ما كانت تصبو إليه؛ فلم تنجح في تنصير أي من المغاربة، سواء من أصل عربي أو أمازيغي، كما فشلت في إثارة أي نزاع أو تناقض بين الفئات التي تصنف ضمن البربر والفئات التي تصنف ضمن العرب. فعلى قدر استهداف تلك السياسة لعروبة المغاربة وإسلامهم ووحدتهم الوطنية، جاء رد الفعل المغاربي مخيباً لراميتها الاستعمارية من خلال التمسك بهذه «المقومات الثلاثة والدفاع عنها بوصفها مقومات مترابطة لا انفكاك بينها...»

مع ذلك، فمن مفارقات التاريخ أنه بعد مرور كل هذه العقود من استقلال الدول المغاربية وقد ترسخت أسس بنيانها الوطني، ها نحن نصدم بمعطيات

ومؤشرات مقلقة على نجاح «المستعمر» فيما أخفق فيه بالأمس... ووجه المفارقة أنه بينما شكل فشل الظهير البربري إيذاناً بميلاد الحركة الوطنية التي قامت تناضل من أجل استقلال الوطن والحفاظ عن مقوماته الكيانية؛ إسلاماً وعروبةً ووحدّةً وطنية، وبينما تقوت سلطة الدول المغاربية وترسخت مؤسساتها بدا كما لو أن هذه السياسة بدأت تؤدي أكلها بوسائل الاختراق والهيمنة الناعمة؛ فبتنا نسمع ونرى عبر الفضائيات صوراً لجموع من المغاربة وهم يؤدون القداس في الكنائس، وبوجه خاص بمنطقة القبائل الأمازيغية بالجزائر... وهو ما يجعلنا نميل إلى تنسيب النتيجة التي سبق لمحمد عابد الجابري بصدد دراسته النقدية للسوسيولوجيا الاستعمارية؛ معتبراً أن ثنائية عرب/بربر التي روجتها هذه الأخيرة وأسست عليها مشروعها الاستعماري لم يعد لها أي وقع ولا أي مستقبل.

### سادساً: مركزية اللغة العربية في أدبيات الحركة الوطنية

تحتل اللغة العربية مكانة محورية في بناء الهوية المغاربية بأبعادها المختلفة، كما تمثل مصدراً أصيلاً من مصادر «الوعي العروبي» لدى المغاربة كافة لأنها لغة ثقافة وحضارة ودين وليست لغة عرق. ولذلك فإن عناية علماء الإسلام من الأمازيغ بها ودفاعهم عنها، أمثال عبد الحميد بن باديس ومحمد المختار السوسي...، لا يقل عن عناية علماء الإسلام من أصل عربي بها ومنافحتهم عنها في مواجهة المد اللغوي الأجنبي الجارف... .

فهذا محمد المختار السوسي، بعد أن يحمّد الله على أن «اختار رسوله من أفضل أرومة، وجعل كتابه الذي أوحاه إليه خير كتاب أنزل للناس، فكانت تلك اللغة التي اختيرت لذلك الكتاب العجيب خير لغة التوث بها الألسن، ولفظت بها الشفاه، ولذلك قدرت أن تعبر من مقاصد الوحي العالي عما عجزت دونه أرقى اللغات

(٥٠) انظر: الوزاني، «عناصر ومظاهر السياسة البربرية»، ص ١٤ و ٢٨.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٢٦.

اليوم . .<sup>(٥٢)</sup>، يقول: «قال طاغية من طواغيت الغرب: (إن العربي قد أدى مهمته في العالم فليذهب)، ومقصوده بذلك أن العربي قد انماح اليوم كما انماحت أمم كانت حيناً حملة المعارف، وقادة المدنية، ثم بلغها الهرم، فلم يبق إلا أن تلفظ نفسها الأخير، فيمزعها الدود حتى لا يبقى من حكايات التاريخ، ذلك ما يرمي إليه قوله، ويحفز إليه فعله إن قدر، ونحن لسنا بصدد حاجته، إن كان مثل ذلك الرأي يحتاج إلى من يحاجه ليرده، وإنما نرى أن نقول إن هناك إزاءه من يرون أن اللغة العربية هي التي ستبقى وحدها حاملة للمعارف وجذور المدنية في طي الكتابة . .<sup>(٥٣)</sup>».

ووعياً من رموز الحركة الوطنية المغاربية بالأهمية القصوى للمسألة اللغوية في كسب رهان الاستقلال وتحقيق الذات القومية، فقد رأيناهم يشددون على «أن تعدد لغات التعليم في البلد الواحد يضر أضراراً فاحشة بتكوين الأبناء ومستقبل الثقافة في الوطن، وأن واجب الدولة أن تعمل ما في استطاعتها لتكون لغة الدراسة واحدة في جميع أجزاء القطر، وفي كل مراحل التعليم (ذلك) أن الأمة التي تتعلم كلها بلغة غير لغتها لا يمكن أن تفكر إلا بفكر أجنبي عنها»<sup>(٥٤)</sup>.

غير أن هذا لا يعني أن هذا الموقف يصدر عن أية نزعة شوفينية منكفئة عن الذات، وإنما من الوعي بعدم وجود أية «أمة على وجه الأرض تضحي بلغتها التي هي عنوان وجودها وتنتحل لغة أخرى ولو بلغت من الحيوية ومن السمو إلا إذا كان ذلك عن طريق القوة والاضطهاد غير المقبولين»، وهو عين ما تعرضت له اللغة العربية في بلدان المغرب العربي من محاولات مسخ واقتلاع معقلن خططت له السياسة اللغوية الاستعمارية الفرنسية . . فالحركة الوطنية المغاربية لا تسعى إلا إلى التمكين للغة

العربية كلغة قومية في افتتاح على سائر اللغات «الحية». وفي هذا المعنى يقول علال الفاسي: «إذا أخذت لغتنا مركزها من كل المدارس لم يعد علينا بأس، بعد ذلك، إذا أضفنا لها لغة أو لغات حية تفتح لنا آفاق الاتصال بالعالم الغربي الذي نتطلع إلى الاقتباس من تجاربه وفلسفاته. لكن الدراسات الأساسية كلها يجب أن تكون بالعربية . .». وتبعاً لذلك فإن «أهم خطوة في سبيل إصلاح التعليم (كرافعة لأي نهضة وتقدم) هو جعله بلغة واحدة هي لغة البلاد. ذلك هو الهدف القومي الذي يجب أن يسعى له الجميع»<sup>(٥٥)</sup>.

مكانة اللغة العربية في أدبيات الأحزاب الوطنية الاستقلالية مكانة لا توازيها إلا مكانة الإسلام ذاته، ولذلك فإن الأحزاب الوطنية التي قدّر لها أن تحكم أو تساهم في الحكم بعد انتزاع الشعوب المغاربية لاستقلالها قد حرصت بشدة على التنصيب في الدساتير الوطنية الأولى على ترسيم اللغة العربية؛ أي اعتبارها اللغة الرسمية لسائر البلدان المغاربية . . كما أن أدبيات الحركة الوطنية الاستقلالية والدساتير التي انبثقت عنها أولت الدائرة العربية مكانة مركزية ضمن دوائر الانتماء والتفاعل التي أسست عليها علاقاتها الدولية . .

ومن جهته فإن محمد حسن الوزاني لم يحل كونه أول خريج مغربي من المدرسة الحرة للعلوم السياسية بباريز، ولا كونه خريج كوليج دوفرانس ومعهد الصحافة بها . . دون أن يشدد على أن منزلة اللغة العربية «في نفوس كافة المغاربة أعلى قدراً وأعظم جاهاً وأعز جانباً»، بل ويذهب إلى حد الجزم أنها «هي اللغة المقدسة دون سواها». وهي «لغة حية تنافس أعظم اللغات في العالم، وتنبوأ بينها منزلة رفيعة ثابتة»<sup>(٥٦)</sup>.

لا غرو، فمحمد حسن الوزاني هو من أهم

(٥٢) محمد المختار السوسي، «مقدمة مخطوط كتاب «الألفاظ العربية في الشلحة السوسية»، «وَرَدَ في: فؤاد بوعل، «اللغة العربية في أدبيات الحركة الوطنية: نحو تأسيس خطاب هوياتي»، «الفرقان (الدار البيضاء)، العدد ٦٥ (٢٠١٠)، ص ١٩.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٧.

(٥٤) الفاسي، النقد الذاتي، ص ٣٥٠.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ٣٥١ - ٣٥٢.

(٥٦) محمد حسن الوزاني، الإسلام والمجتمع والمدنية، سلسلة دراسات وتأملات؛ ٥ (فاس: مؤسسة محمد حسن الوزاني، ١٩٨٧)،

ص ١١٠.

المشاركين في تأسيس جمعية طلبة شمال أفريقيا المسلمين، ومن أول المنتخبين في مكتبها عضواً ثم أميناً عاماً لها. ساهم في تنظيم وإرسال أول بعثة من الشباب المغاربة لمتابعة دراساتهم بمدرسة النجاح في نابلس بفلسطين سنة ١٩٢٨. كما شارك بشكل فعال في تأسيس «جمعية الاتحاد العربي» في باريس التي كان أول رئيس لها هو محمد صلاح الدين الذي أصبح فيما بعد وزير الشؤون الخارجية في حكومة النحاس باشا بمصر. كما انخرط عضواً في «جمعية كوكب الشمال الأفريقي» التي أسسها مصالي الحاج سنة ١٩٢٦. كما أقام في جنيف وتعاون مع الأمير شكيب أرسلان، ونشر العديد من المقالات في مجلة الأمة العربية (La Nation arabe). وسوف يشارك لاحقاً في تأسيس «لجنة تحرير المغرب العربي» بالقاهرة التي كان الأمير محمد عبد الكريم الخطابي رئيساً لها مدى الحياة، كما سيمثل «حزب الشورى والاستقلال» لدى جامعة الدول العربية بمصر.

لكل هذه الاعتبارات، وغيرها كثير، وبوجه خاص، لكونه زعيماً ومؤسساً لواحد من أهم الأحزاب الوطنية الاستقلالية، على إثر الانشقاق الخطير الذي طال «كتلة العمل الوطني» سنة ١٩٣٧، وترتب عليه تأسيس حزبين هما، «الحزب الوطني» بزعامة علال الفاسي، وحزب «الحركة القومية» بزعامة الوزاني، وتأسيسه في سنة ١٩٤٦ «حزب الشورى والاستقلال»، فإن موقفه من اللغة العربية، ورهانه على العمق العربي لانتماء المغرب العربي الكبير يعكسان مدى تجذر «الوعي العروبي» لدى رموز الحركة الوطنية وأدبيات أحزابها وحركاتها وجمعياتها؛ إذ يكفي أن نعلم أن في سنة ١٩٢٩، حينما أقدم الصهاينة، بتعاون مع القوات الإنكليزية على هدم مسجد سيدنا عمر بفلسطين، نظم احتجاجاً في شكل عريضة أمهرت بآلاف التوقيعات ووجهها إلى الوزير الأول البريطاني؛ فهو يعتقد أن «الحل الوحيد للمشكلة اللغوية في المغرب، إن كانت ثمة

مشكلة، هو جعل العربية الفصحى لغة الثقافة في جميع المدارس والمعاهد...»<sup>(٥٧)</sup>، أما المشكلة اللغوية الحقيقية في المغرب فتتمثل، من وجهة نظره، في «بث الفرنسية وحمل المغاربة على اتخاذها لغة للثقافة»<sup>(٥٨)</sup>.

لقد ظلت اللغة العربية لغة العلم والثقافة على امتداد تاريخنا الطويل... فهي «لغة الميراث الثقافي العظيم الذي خلفه لنا الأسلاف في جميع البلاد شرقاً وغرباً. وقد أصبحت في عصر النهضة العربية هي «لغة المعرفة والحضارة»؛ ولذلك فإن الوزاني، مثله في ذلك مثل سائر رموز الحركة الوطنية الاستقلالية، لا ينيي يحذر من أن الإمعان في اتخاذ الدارجة بدلاً من الفصيحة من شأنه أن يتلف ذلك الميراث الذي يعد من مفاخر الأمة العربية جمعاء.

وبعد أن يعدد أهم خصائصها ومميزاتها، يخلص إلى أن «لغة تكون بهذه المثابة كلها لجديرة حقاً بأن يستمسك بعروتها الوثقى جميع الناطقين بها، وحرية أن ينصروها نصراً عزيزاً قوياً»، ذلك أن «العربية هي عمدة الجامعة العربية التي نعتصم بحبلها المتين ونغار عليها ونحميها من أن تعبت بها يد العابثين»<sup>(٥٩)</sup>.

ويتساءل بصيغة استنكارية: «متى ضاقت العربية عن العلوم حتى ترمى اليوم بالعجز؟ ألم تكن لغة العلوم الرياضية والطب والفلسفة وغيرها في عصر كانت أوروبا لا تعرف من العلم إلا اسمه، بل كان فيها من لا يعرف للعلم اسماً ولا حقيقة؟ ألم تكن العربية هي الوساطة التي انتقل بها علم المتقدمين من يونان وغيرهم إلى أوروبا الحديثة؟ ألم تكن كتب العلماء والفلاسفة والأطباء من العرب والمسلمين هي العمدة في أوروبا زمن نهضتها الأولى؟»<sup>(٦٠)</sup>.

## خاتمة

سمحت لنا دراسة «الاتجاهات العروبية والقومية في الأحزاب والحركات الاستقلالية في المغرب العربي» بمجموعة من الخلاصات، أبرزها:

(٥٧) المصدر نفسه، ص ١٢٣.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ١٢٠.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ١٢٥.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ١٢٧.

● أن هناك حضوراً مستمراً للمشرق العربي في وعي المغاربة ووجدانهم، على الرغم من بعد المغرب عن المشرق، مركز الخلافة تاريخياً، ومصدر نشوء فكرة العروبة وامتدادها. وهو في الواقع وعي متجدد، غير منقطع عن تطورات المشرق وأحداثه، وقد سعت مقاطع الدراسة إلى إبراز مظاهر التعبير عن هذا المعطى التاريخي والثقافي في بلاد المغرب.

● بيد أن الحضور المستمر للعروبة في وعي المغاربة ووجدانهم الجمعي ظل مرتبطاً بمعطيات المنطقة وتطوراتها الخاصة. فهكذا، سعت بلاد المغرب منذ انفصالها عن دولة الخلافة في المشرق وتأسيس نمط جديد لتنظيم كياناتها، إلى رسم إطار ناظم لحياتها العامة متناغم مع هذا التطور المميز لبلدانها، ومستجيب لمعطيات واقع مجتمعاتها، من دون أن تصل هذه «الاستقلالية» شبه الكاملة إلى قطيعة تاريخية وحضارية مع بلاد المشرق، لقد استمر التمايز المغربي متعايشاً مع الانتساب إلى المشرق حضارة وثقافة وديناً، الأمر الذي يفسر التفاعل المغربي المستمر مع ما كان يعتزل في منطقة المشرق العربي، وهو ما أبرزت الدراسة أمثلة عنه.

● سمح التطور المتميز لبلاد المغرب عن المشرق بتكون عناصر تاريخية وثقافية، اعتبرتها الدراسة معطيات مفتاحية لفهم طبيعة الوعي العربي كما عبّرت عنه الأحزاب والحركات الاستقلالية في المغرب العربي. فمن جهة، لم يعيش المغرب، كما هو حال المشرق، ثنائية العروبة/الإسلام، بل امتزج طرفاً هذه الثنائية في وعي المغاربة، إلى حد عزّ على هؤلاء التمييز بين العربي والمسيحي مثلاً. ثم إن الحاصل على صعيد الإدراك الجماعي لإشكالية العروبة في بلاد المغرب، أن العروبة صنو للإسلام، وبالتالي يصعب تصور العروبة خارج المسلمين الناطقين بلغة القرآن، علماً أن التاريخ يشهد للمسيحيين في بلاد المشرق بأدوارٍ ريادية في الدفاع عن العروبة، والسعي الحثيث إلى حماية اللغة العربية.

● وفي اتصال بالخلاصة نفسها، لم يتأسس الوعي

العربي، كما حصل في المشرق، على حساسية تجزئة الأرض وتقسيم الأقطار، أي على معطى التجزئة التي لحقت منطقة الهلال الخصيب، أو سورية الطبيعية بمقتضى اتفاقية سايكس - بيكو للعام ١٩١٦؛ إذ من المعروف تاريخياً أن الاستعمار الفرنسي والإسباني والإيطالي لبلاد المغرب أجهز على الدين والعقيدة، ولم يقسم الأرض أو يفتتها إلى كيانات. لذلك كانت حساسية المغاربة كبيرة تجاه الهوية في أبعادها الدينية واللغوية، أكثر من حساسيتهم تجاه الأرض، وقد عبّرت جل الكتابات المعتمدة في متن الدراسة عن هذا المعطى التاريخي المميز للمغرب عن المشرق.

● تترتب عن هذه الخلاصة نتيجة أخرى مفادها أن فكرة القطرية لم تكن منبوذة ولا مذمومة لدى الحركات الاستقلالية في بلاد المغرب. فزعيم من قادة علال الفاسي دافع بجرأة عن «الإنسية» المغربية، بل إن كتابه «حديث المغرب في المشرق» - الذي هو عبارة عن مجموعة من المحاضرات الملقاة في دول المشرق - مفعّم بعبارات العتاب للمشرق الذي لا يأخذ بعين الاعتبار هذا المعطى التاريخي المميز لبلاد المغرب عن المشرق. لذلك، لم يتعارض الوعي العربي والقومي للمغاربة مع التشديد على قطرية أوطانهم، بل تزايد اقتناعهم بالعلاقة التلازمية بين الانتماءين.

● سجلت الدراسة خلاصة أخرى تتعلق بحضور المشرق في مسيرة المقاومة من أجل استقلال بلاد المغرب وتحررها من الاستعمار. فمن المعروف أن جل بلاد المشرق استقلت قبل نظيراتها في المغرب. لذلك، حين أسست الجامعة العربية (١٩٤٥) تمّ قبول الوفود المغربية في اللجنة الثقافية لجامعة الدول العربية، وتبنت رسمياً ملف المطالبة باستقلال بلاد المغرب، ومؤازرتها على إدراك هذا الهدف، حيث أسس مكتب المغرب العربي (١٩٤٦) ولجنة تحرير المغرب العربي (١٩٤٨)، واحتضن الوفد العربي في دورة الأمم المتحدة المنعقدة في باريس سنة ١٩٥١ قضية طرح استقلال بلاد المغرب أمام أنظار المنتظم الدولي.



## القسم الرابع

المنظمات والاتحادات والمؤتمرات القومية الشعبية العربية



## الفصل التاسع

### الاتحادات والمؤتمرات

#### ٤٤ - الاتحادات العربية

عبد الغفار شكر

الأساسية تضع على رأس جدول أعمالها القومية :  
- مساندة الشعب الفلسطيني في نضاله العادل من أجل استعادة حقوقه الوطنية المغتصبة ومعاداة الصهيونية ، ورفض التطبيع مع إسرائيل.  
- دفع التطور الديمقراطي للمجتمعات العربية والتشديد على حق الشعوب العربية في اختيار نظمها السياسية بحرية ، وحققها في التمتع بالحقوق والحريات الأساسية التي نصت عليها المواثيق الدولية ، يستوي في ذلك الحقوق السياسية والمدنية ، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وحق الشعوب في اختيار حكامها من خلال انتخابات حرة ونزيهة.  
- المشاركة في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتنفيذ سياسات تنموية تزيد قدرة المجتمعات العربية على الاعتماد على النفس والحد من الاعتماد على الخارج.  
- مواجهة الهيمنة الأجنبية على الأرض العربية ورفض الاحتلال الأمريكي للعراق والتواجد العسكري الأجنبي على أي أرض عربية.

إذا كانت النقابات المهنية والعمالية والاتحادات الطلابية والمنظمات الشبابية والفلاحية القطرية هي أساس المجتمع المدني في كل قطر عربي ، فإن الاتحادات العربية للنقابات المهنية والعمالية والاتحادات الطلابية والمنظمات الشبابية والفلاحية تشكل أساس المجتمع المدني العربي ، وتعتبر أحد المظاهر الأساسية للعمل العربي المشترك ، وهي تمهد بذلك لتوفير الشروط الضرورية لبناء الوحدة العربية من أسفل بمشاركة شعبية واسعة النطاق. فالاتحادات العربية تعبئ في نشاطها العربي المشترك قطاعات اجتماعية واسعة تشمل المهنيين ، وهم عماد الطبقة الوسطى والعمال والفلاحين والمزارعين والطلاب والشباب ، وتارس نشاطها على الصعيد العربي بما يحقق مصالح هذه الفئات ومصالح الشعوب العربية ككل . في نفس الوقت تستهدف الاتحادات العربية في نشاطها نوعين من الأهداف :

● الأهداف القومية ، في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وتدور هذه الأهداف حول قضايا أساسية ترتبط بالتطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي للوطن العربي ، وكما سيتضح من هذا العرض للاتحادات العربية فإنها من واقع وثائقها



الأفريقية وغيرها كثير مما يمكن التعرف عليه من خلال العرض التالي لكل اتحاد على حدة.

## أولاً: اتحاد المحامين العرب

اتحاد المحامين العرب هو أول اتحاد مهني عربي يعمل على صعيد الوطن العربي، وقد سبق في إنشائه ظهور الاتحادات المهنية العربية الأخرى، فقد عقد المؤتمر الأول للمحامين العرب في ١٢ آب/ أغسطس ١٩٤٤ بمدينة دمشق<sup>(١)</sup>، وتم تأسيس الاتحاد في المؤتمر الثاني للمحامين العرب المنعقد بالقاهرة في الفترة ٣ - ٨ آذار/ مارس ١٩٥٦<sup>(٢)</sup>.

ولد اتحاد المحامين العرب في إطار اهتمام المحامين العرب بالجمع بين القضايا المهنية والقضايا القومية العربية، حيث عقد المؤتمر الأول للمحامين العرب الأمل على تحقيق أمانى العرب القومية ومثلهم العليا، وتأييده مساهمة البلاد العربية في جهاد الديمقراطية الكفيل بمساهمتها أيضاً في إنشاء عالم جديد تسود فيه الحريات التي بذل العالم أغلى التضحيات في سبيل نشر لوائها. وقرر المؤتمر أن من أقوى أمانى العرب المتفقة مع مصالحهم في كل قطر أن يتجه التشريع في كل قطر من أقطارهم نحو مبادئ عامة تضمن الانسجام بين قوانينها، مستهدفة الوحدة في التشريع. وهم يرجون بهذه المناسبة أن يتحقق لفلسطين سيادتها كاملة بما فيها سيادتها التشريعية لتستطيع السير مع إخوانها في هذا المضمار، كما تمنى المؤتمر على الحكومات العربية أن تتبادل المشاريع والنصوص التشريعية في كل ما له صلة وثيقة بمصالح الدول العربية الأخرى.

وبمتابعة المؤتمرات المتعاقبة للمحامين العرب منذ المؤتمر الثاني عام ١٩٥٦ بالقاهرة إلى المؤتمر الأخير عام ٢٠٠٩ بالمغرب يتأكد مواصلة هذه المؤتمرات لنهج الجمع في اهتمامها بين القضايا القومية العربية والقضايا المهنية. فقد عاجلت هذه المؤتمرات وساندت قضايا النضال العربي التحرري في فلسطين والجزائر والمغرب، وفي عمان

- المشاركة في أنشطة جامعة الدول العربية ذات الصلة بالاتحادات العربية وبالفئات الاجتماعية المكونة لها، وبكل جهد يبذل على صعيد التوحيد القومي في مختلف المجالات.

● **الأهداف المهنية:** وتستهدف الاتحادات العربية الارتقاء بالمهنة كل في مجالها وتطوير القدرات الفنية والعلمية للمهنيين والعمال والطلاب والشباب والفلاحين، مع التركيز على:

- توحيد المصطلحات والقوانين المنظمة لكل مهنة ولكل نشاط، بما يوفر أساساً مهنيّاً مشتركاً في كل أنحاء الوطن العربي.

- تعريب التعليم في المجالات المهنية المختلفة، وخاصة الطب والهندسة.

- إنشاء مؤسسات للتعليم والتدريب المهني، تزود أعضاء الاتحادات العربية بالمهارات والخبرات المناسبة لمستوى التطور الذي بلغته هذه المهنة في الدول المتقدمة.

- إنشاء مؤسسات نوعية للعمل التخصصي بكل مهنة تمكّن من التعمق في التخصص.

ومما يساعد هذه الاتحادات العربية على تحقيق أهدافها القومية والمهنية أنها تعمل جميعاً في إطار جامعة الدول العربية من خلال مجلس الوحدة الاقتصادية، وتعيد توفيق أوضاعها على أساس لائحة نموذجية اقترحتها جامعة الدول العربية، وبذلك فإن هذه الاتحادات أصبحت جزءاً من منظومة العمل العربي الموحد الذي تمارسه جامعة الدول العربية ومؤسساتها، كما أن هذه الاتحادات نجحت في بناء علاقات قوية مع منظمات إقليمية ودولية ذات صلة بأنشطتها مثل منظمة الوحدة الأفريقية ومنظمة تضامن الشعوب الأفروآسيوية، واتحاد المحامين الأفارقة، والنقابة الدولية للمحامين، واتحاد النقابات العالمي، والاتحاد الدولي للنقابات الحرة، ومنظمة الوحدة النقابية

(١) المؤتمر الأول للمحامين العرب، إشراف نقابة المحامين بدمشق (دمشق: مطبعة ابن زيدون، ١٩٤٥)، ص ١ - ٥٣٣.

(٢) قرارات وتوصيات دورات المؤتمر العام لاتحاد المحامين العرب في نصف قرن، ١٩٤٤ - ١٩٩٤ (القاهرة: اتحاد المحامين العرب، ١٩٩٥)، المؤتمر الثاني، من ٣ - ٨ آذار/ مارس ١٩٥٦، القرار الرقم ١٧، ص ١٨.

والبحرين واليمن، وأدانت السياسات الاستعمارية والتدخل الأجنبي في المنطقة، واهتمت بقضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان.

أما في القضايا المهنية، فقد دعت هذه المؤتمرات إلى توحيد التشريع في الدول العربية وتوحيد المصطلحات القانونية ليكون لكل مفهوم حقوقي مصطلح واحد مقبول في كل قطر في العلم والتشريع والاجتهاد، ودعت إلى موقف عربي موحد إزاء المعاهدات والاتفاقات الدولية الخاصة بحماية الملكية المعنوية، كما دعت إلى دعم استقلال القضاء وفق مبادئ محددة طرحتها هذه المؤتمرات بالتفصيل، وأعدت مشروع قانون المحاماة الموحد، داعية إلى إصداره والالتزام به في كل الدول العربية، وأدانت هذه المؤتمرات ما يقع من مخالفات وخرق وهدر للحقوق الأساسية التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وما يقع من اعتقالات وتعذيب غير إنساني وتحقيقات غير قانونية ومحاكمات صورية، وطالبت بمعاقبة مرتكبيها<sup>(٣)</sup>.

واهتمت المؤتمرات المتعاقبة للمحاميين العرب التي عقدت في إطار اتحاد المحامين العرب بقضايا العمل والعمال، وطالبت باحترام حق العمال في ممارسة حرية العمل المشروع للدفاع عن حقوقهم، ومنع كل تدخل لتعطيل هذه الحرية، وناشدت الدول العربية بسرعة التصديق على مشروع الميثاق الوطني للعمل ومشروع منظمة العمل العربية اللذين أقرهما مجلس جامعة الدول العربية في ٢١/٣/١٩٦٥ حتى توضع المشروعات موضع التنفيذ في أقرب وقت ممكن<sup>(٤)</sup>.

نجح اتحاد المحامين العرب في مسيرته الطويلة في توسيع عضويته حيث ارتفع عدد النقابات المشاركة في عضويته من ٦ نقابات (مصر، سورية، العراق، شرق الأردن، لبنان، فلسطين) إلى ٢٧ نقابة من ١٨ دولة عربية.

كما نجح في بناء مؤسساته الداخلية (الأمانة العامة، المكتب الدائم، المؤتمر العام، مركز البحوث والدراسات القانونية).

وقد ساهم اتحاد المحامين العرب في دعم المجتمع المدني العربي بمساهمته الفعالة في إنشاء المنظمة العربية لحقوق الإنسان سنة ١٩٨٣ واستضافتها في مقره بالقاهرة حتى انتقلت إلى مقرها الدائم بالقاهرة سنة ١٩٨٥. كما ساهم في إقامة المعهد العربي لحقوق الإنسان في تونس بالتعاون مع كل من المنظمة العربية لحقوق الإنسان، والرابطة التونسية لحقوق الإنسان، ومركز الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو)، ويتولى هذا المعهد إعداد الدعاة والنشطاء في مجال حقوق الإنسان بالوطن العربي. ولم يقتصر دور اتحاد المحامين العرب على المساهمة في إقامة المنظمة العربية لحقوق الإنسان والمعهد العربي لحقوق الإنسان، بل إنه يشارك في إدارتها أيضاً، فالأمين العام للاتحاد عضو في مجلس أمناء المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ويشارك كذلك في عضوية مجلس إدارة المعهد العربي لحقوق الإنسان، ولكل من هاتين المؤسستين دور هام في مكافحة انتهاكات حقوق الإنسان بالوطن العربي والدعوة إلى هذه الحقوق<sup>(٥)</sup>.

كما ساهم اتحاد المحامين العرب في تكوين الشبكة الدولية المناهضة للتعذيب (S.O.S)، وكان لهذه الأنشطة الإقليمية والدولية وجهود اتحاد المحامين العرب في مجال التشريع والتطور أن صار اتحاد المحامين العرب الآن منظمة عربية دولية غير حكومية تتمتع بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة ولدى منظمة اليونسكو، ويحظى بصفة المراقب في اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان، وكذا صفة العضو المنتسب لدى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم<sup>(٦)</sup>.

(٣) لمزيد من التفاصيل حول القضايا التي طرحتها مؤتمرات اتحاد المحامين العرب، انظر: المصدر نفسه؛ اتحاد المحامين العرب: العيد الخمسون، ١٩٤٤ - ١٩٩٤ (القاهرة: إصدار اتحاد المحامين العرب، ١٩٩٤)، ومصطفى كامل السيد، اتحاد المحامين العرب في خمسين عاماً: إنجازات الماضي - مشاكل الحاضر - استراتيجية المستقبل (القاهرة: مطبوعات اتحاد المحامين العرب، ١٩٩٤).

(٤) قرارات وتوصيات دورات المؤتمر العام لاتحاد المحامين العرب في نصف قرن، ١٩٤٤ - ١٩٩٤، ص ٤١.

(٥) السيد، المصدر نفسه، ص ٨.

(٦) المصدر نفسه، ص ٦.

يشارك الاتحاد في عضوية كل من : مؤتمر المنظمات غير الحكومية ذات الصلة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، والرابطة الدولية للحقوقيين الديمقراطيين، ومنظمة تضامن الشعوب الأفريقية الآسيوية، واتحاد المحامين الأفارقة، والنقابة الدولية للمحاميين، ويقيم الاتحاد علاقات تعاون مع أهم المنظمات العالمية المعنية بالقانون وقضايا حقوق الإنسان.

يمارس اتحاد المحامين العربي نشاطه طبقاً للقانون الأساس الجديد الذي تم إقراره في المؤتمر التاسع عشر في تونس عام ١٩٩٧، وكذلك النظام الداخلي والنظام المالي اللذين أقرهما المكتب الدائم في دورته الأولى لعام ١٩٩٨، ويمكن التعرف على جوانب هامة من نشاط وبنية اتحاد المحامين العرب باستعراض أهم بنود هذه الوثائق.

● مقر الاتحاد: مدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية.

## ١ - أهداف اتحاد المحامين العرب

يعمل الاتحاد بكل الوسائل القانونية والفكرية والديمقراطية من أجل تحقيق الأهداف المهنية والقومية والإنسانية الآتية :

### أ - الأهداف المهنية :

- تطوير ورعاية مهنة المحاماة في الوطن العربي بما يمكنها من القيام بدورها الأساس في إرساء قواعد العدالة، وذلك بالعمل على تأمين استقلال مهنة المحاماة واستقلال نقابات المحامين، وتنمية الوعي النقابي في صفوف المحامين، والالتزام بشرف المحاماة على نحو يكفل للمحامي العربي حق الممارسة في الأقطار العربية كافة.

- السعي إلى إقرار مبدأ استقلال السلطة القضائية والدفاع عنه وضمان حقوق القضاة وحصانتهم واستقلالهم.

- تجميع وتحفيز الطاقات العربية القانونية من أجل

إثراء القانون والفقه العربي، وتأسيس الاجتهادات الخاصة بهما، بما يساهم في توحيد التشريعات والمصطلحات القانونية في الأقطار العربية، وبما يحقق مصلحة الإنسان العربي وتقدمه وحقوقه الأساسية، ويؤهله لتحقيق أمانه القومية والإنسانية.

- المساهمة في إحياء الدراسات القانونية الإسلامية والعمل على أن تكون الشريعة الإسلامية مصدر أساسياً من مصادر التشريع.

- إرساء المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان والحريات العامة وسيادة حكم القانون في الأقطار العربية تشريعاً وتطبيقاً، وتأييد ضماناتها والدفاع عنها<sup>(٧)</sup>.

### ب - الأهداف القومية

- الكفاح لتحرير الأرض العربية من أشكال الاستعمار والاحتلال والتبعية، والنضال مع الشعب الفلسطيني من أجل تحرير فلسطين من الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، وعودتها قطراً عربياً ديمقراطياً متحرراً، والكفاح ضد الصهيونية وأطماعها، ومقاومة كل صور التطبيع مع العدو الصهيوني.

- مكافحة الاستعمار القديم والجديد والمساهمة في الدفاع عن الحقوق الأساسية لكل الشعوب ودعم التضامن والتعاون والمساواة بينها وتأييد حقها في الاستقلال والسيادة وتقرير المصير، ومناصرة قضايا التحرر والتقدم والسلام في العالم أجمع.

- النضال من أجل تحرير الإنسان في الوطن العربي من كل مظاهر الظلم والتخلف والاستغلال، وذلك بضمان حقه في ممارسة الديمقراطية السياسية والاجتماعية، وإطلاق حرياته العامة والنقابية، وحمايته ضد التعذيب والتصفيات الجسدية، وتأمين حقوقه الأساسية الواردة في المواثيق الدولية لحقوق الإنسان.

- السعي إلى تحرير الاقتصاد العربي من أشكال التبعية وضمان استقلاله لخدمة الوطن العربي.

- مقاومة كل المشروعات التي تتضمن المشاركة مع

(٧) القانون الأساسي لاتحاد المحامين العرب : وثائق اتحاد المحامين العرب (القاهرة : مطبوعات الاتحاد، [د.ت.])، ص ٢ - ٤.

## أ - المؤتمر العام

هو الهيئة العليا للاتحاد وصاحب السلطة في رسم سياساته وتوجيه نشاطه وإصدار القرارات الكفيلة بتحقيق أهدافه، ويختص بصفة أساسية بالأمور التالية :

- مناقشة تقرير المكتب الدائم المقدم من الأمين العام عن نشاط الاتحاد وإقراره.

- دراسة القضايا القومية والدولية والقانونية، وبحث تقارير لجان المؤتمرات وتوصيات المكتب الدائم حولها، وإصدار القرارات والتوصيات النهائية بشأنها.

- النظر في الطعون والتظلمات من قرارات المكتب الدائم بتجديد عضوية النقابات أو المنظمات أو الجمعيات في الاتحاد أو انسحابها منه أو عودتها إليه وفق الأحكام الواردة في القانون الأساسي وفي النظام الداخلي.

- التصديق على إقرار القانون الأساسي وتعديله.

- ينعقد المؤتمر العام مرة كل ثلاث سنوات في أحد الأقطار العربية.

### ويتكوّن المؤتمر العام من :

- أعضاء المكتب الدائم ومجموع المحامين المقيدون في جداول نقابات وجمعيات ومنظمات المحامين العرب والمشاركين منهم في دورات الانعقاد وممثلين عن العضوية الفردية في الاتحاد.

- رجال القانون من غير المقيدون بجداول أعضاء الاتحاد المشاركين عن طريق نقاباتهم أو منظماتهم أو جمعياتهم أو من تدعوهم الأمانة العامة كمراقبين دون أن يكون لهم حق التصويت<sup>(١١)</sup>.

## ب - المكتب الدائم

هو الذي يدير الاتحاد ويشرف على أعماله، ويعمل على تحقيق أهدافه وتنفيذ مقررات المؤتمر العام، ويختص بما يلي :

العدو الصهيوني في مجالات العمل الاقتصادي والسياسي والثقافي والتي تتناقض مع المشروع النهضوي العربي.

- مواصلة النضال من أجل تحقيق الوحدة العربية الشاملة.

- إعداد الدراسات المتخصصة حول القضايا العربية العامة بما يساعد على دعم القضايا والمصالح العربية وتحقيق أهداف الاتحاد.

- دعم العلاقات الثنائية والجماعية مع الاتحادات والهيئات والمنظمات النقابية والمهنية والشعبية العربية والدولية وتوسيع هذه العلاقات بما يخدم أهداف الاتحاد ويحقق أهداف الأمة العربية<sup>(٨)</sup>.

## ٢ - عضوية الاتحاد

تتكون عضوية الاتحاد من :

- النقابة أو المنظمة أو جمعية المحامين المنتخبة من المحامين في أقطار الوطن العربي والتي تتقدم إلى الأمانة بطلب الانضمام إلى الاتحاد.

- المحامين الأفراد الذين تنطبق عليهم شروط العضوية الفردية التي يقرها المكتب الدائم<sup>(٩)</sup>.

## ٣ - البنية التنظيمية للاتحاد

يرأس الاتحاد نقيب المحامين بجمهورية مصر العربية.

ويباشر الاتحاد نشاطه ويعمل على تحقيق أهدافه من خلال الهيئات التنظيمية الآتية :

- المؤتمر العام.

- المكتب الدائم.

- الأمانة العامة.

ولكلٍّ من هذه الهيئات عضوية محددة واختصاصات محددة<sup>(١٠)</sup>.

(٨) المصدر نفسه، المادة الثالثة، ص ٤ - ٦.

(٩) المصدر نفسه، المادة الثانية، ص ٢.

(١٠) المصدر نفسه، المادتان ٤ - ٥، ص ٦.

(١١) المصدر نفسه، المادتان ٦ - ٧، ص ٧ - ٨.

- انتخاب الأمين العام من بين أعضائه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد.

- انتخاب الأمناء العامين المساعدين من بين أعضائه لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد لدورة واحدة.

- تحديد مكان وزمان انعقاد المؤتمر العام، وتعيين شروط الاشتراك فيه ووضع جدول أعماله.

- تكوين اللجان الدائمة والمؤقتة اللازمة لأعمال المكتب الدائم.

- وضع السياسة المالية للاتحاد وتحديد موارده ومصروفاته وتحديد قيمة الاشتراك والتصديق على تعيين مراقب الحسابات والنظر في تقريره السنوي وميزانية الاتحاد والحساب الختامي.

- البت في طلبات الانضمام إلى الاتحاد.

- وضع النظام الداخلي النظام المالي وسائر اللوائح التنفيذية، ووضع النظم واللوائح اللازمة لتسيير أعمال كافة المؤسسات والهيئات التي ينشئها الاتحاد.

**ويتكوّن المكتب الدائم، من :**

- أعضاء أصليين : نقيب وممثل لكل نقابة أو جمعية أو منظمة قطرية.

- أعضاء منضمين : ولا يجوز أن يزيد عددهم على ثلثي الأعضاء الأصليين لمدة ٤ سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

وينعقد المكتب الدائم مرتين بدعوة من الأمين العام<sup>(١٢)</sup>.

### ج - الأمانة العامة

تختص الأمانة العامة بمتابعة تنفيذ قرارات وتوصيات الاتحاد، وإعداد مشروع جدول أعمال المكتب الدائم والإشراف على تحضير اجتماعاته ووقائع جلساته، والإعداد للمؤتمر العام وفق ما يقرره المكتب

الدائم، ووضع اللوائح والنظم الداخلية للعاملين. وتتكون الأمانة العامة، من :

الأمين العام والأمناء العامين المساعدين بدولة المقر، ورؤساء اللجان الدائمة بالاتحاد، ويرأسها الأمين العام.

وتجتمع الأمانة العامة مرة كل شهر على الأقل، ويجوز للأمين العام دعوتها إلى اجتماع طارئ، إذا دعت الحاجة إلى ذلك.

**الأمين العام :** يمثل الاتحاد أمام المنظمات والهيئات الدولية والقضاء وكافة الجهات، ويختص بدعوة الأمانة العامة للانعقاد، والاتصال بالنقابات وأعضاء المكتب الدائم في مختلف الأقطار ودعوة المكتب الدائم إلى الاجتماع في دوراته العادية والطارئة وتحديد مكان وزمان انعقاده، والإشراف على الأعمال التنفيذية الإدارية والمالية للاتحاد وجميع أجهزة ومؤسسات الاتحاد<sup>(١٣)</sup>.

### ٤ - لجان الاتحاد

تتكون بقرار من المكتب الدائم، وهي :

#### أ - لجنة شؤون المحاماة واستقلال القضاء

تختص بشؤون مهنة المحاماة والتدريب والتثقيف، وبالقضاء وتطوير التشريع وتوحيده في البلاد العربية، بما يؤمن استقلال القضاء ومهنة المحاماة ومبدأ سيادة القانون<sup>(١٤)</sup>.

#### ب - لجنة الحريات العامة وحقوق الإنسان

تختص بتعزيز حقوق الإنسان والتربية عليها ونشر ثقافتها والدفاع عنها، ولها في ذلك أن تقوم بما يلي :

- العمل على احترام ودعم تطبيق ونشر مبادئ وثقافة حقوق الإنسان وتلقي الشكاوى من الأفراد والجماعات حول انتهاكات حقوق الإنسان وإرسال لجان لتقصي الحقائق حول ذلك.

(١٢) المصدر نفسه، المواد ٨ - ١٢، ص ٨ - ١٠.

(١٣) المصدر نفسه، المواد ١٣ - ١٦، ص ١١ - ١٢.

(١٤) المصدر نفسه، المادتان ٤٧ - ٤٨، ص ٢٤ - ٢٥.

### ج - لجنة الشؤون العربية ومناهضة التطبيع

وتختص بالشؤون القومية والإنسانية ذات الصلة بالأهداف العامة للاتحاد، وخاصة قضية فلسطين والمصالح العليا للأمة العربية والكفاح ضد الاستعمار والصهيونية وضد التبعية والهيمنة، ومناهضة كافة أشكال التعاون والتطبيع مع العدو الصهيوني<sup>(١٦)</sup>.

### د - لجنة الشؤون الدولية

وتختص بالشؤون الدولية التي لها علاقة بالمصالح العربية والإنسانية ذات الصلة بالأهداف العامة للاتحاد والكفاح ضد الهيمنة والاستعمار والانتصار لحقوق الشعوب وتعزيز قضية الحق والتحرير والتقدم والسلام في العالم، وتدعيم علاقة الاتحاد بالنقابات والمنظمات الدولية والإقليمية غير الحكومية ومنظمات الأمم المتحدة ذات الصلة<sup>(١٧)</sup>.

### هـ - لجنة الاقتصاد العربي

يرتكز عملها على ضرورة وزيادة التفاعل بين المحامين والباحثين القانونيين من ناحية، والاقتصاديين العرب من ناحية أخرى، للمزج بين المنظورين القانوني والاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي، ومراجعة كافة المشاريع الاقتصادية التي تستهدف الهيمنة الاقتصادية على المنطقة العربية وطمس هويتها<sup>(١٨)</sup>.

### و - لجنة المرأة العربية

تستهدف هذه اللجنة عملاً عربياً مشتركاً لتطوير أوضاع المرأة العربية من خلال:

- دراسة أوضاع المرأة المحامية وقضاياها والعمل على حلها، وأوضاع المرأة القانونية وتنمية الوعي بحقوقها.

- توحيد العلاقات بين اللجنة والمنظمات غير الحكومية العربية ذات الصلة.

- مراقبة المحاكمات وتوفير حق الدفاع في قضايا الرأي والضمير، ومراقبة الانتخابات التشريعية والبلدية والنقابية.

- إعداد تقارير سنوية عن أوضاع حقوق الإنسان والحريات العامة في الوطن العربي ونشرها على الرأي العام.

- العمل على إلغاء كافة التشريعات والقرارات والأنظمة التي تنطوي على انتهاك حقوق الإنسان وحرياته العامة وعلى إلغاء كافة المحاكم الاستثنائية.

- مطالبة الحكومات العربية بضمان حرية الرأي وحق المواطن في تكوين الجمعيات والأحزاب السياسية والتنظيمات النقابية وحرية إصدار الصحف وفقاً لأحكام الاتفاقيات والصكوك الدولية.

- العمل على إلغاء عقوبة الإعدام والعقوبات القاسية والمهينة والمرتبطة بالكرامة خاصة في قضايا الرأي والضمير.

- مطالبة الدول العربية بإنشاء محاكم دستورية تكون لها سلطة مراقبة مشروعية القوانين فيها.

- السعي لدى جامعة الدول العربية والدول العربية إلى جعل الإعلان العربي لحقوق الإنسان والاتفاقية العربية لحقوق الإنسان متسقتين مع المبادئ، المبادئ والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وإنشاء محكمة عربية لحقوق الإنسان.

- العمل ضد العنصرية والصهيونية والتمييز والفصل العنصري.

- التعاون مع منظمات وجمعيات ولجان حقوق الإنسان والحريات العربية فيها والدولية لتحقيق هذه المهام وكل ما يتصل بكرامة الإنسان وحقوقه الأساسية وحرياته العامة وحمايته ضد التعذيب<sup>(١٩)</sup>.

(١٥) المصدر نفسه، المادة ٤٨، ص ٢٥ - ٢٦.

(١٦) المصدر نفسه، المادة ٤٨، ص ٢٦.

(١٧) المصدر نفسه، المادة ٤٨، ص ٢٧.

(١٨) المصدر نفسه، المادة ٤٨، ص ٢٨.

- العمل على تنفيذ التوصيات الصادرة عن مؤتمرات اتحاد المحامين العرب والخاصة بأوضاع المرأة العربية.

- العمل على تعديل القوانين القائمة في الدول العربية لإزالة كل العوائق المقيدة لحقوق المرأة فيها ودعم حقوقها في المشاركة في التنمية، وتأييد حقوقها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية<sup>(١٩)</sup>.

## ثانياً: الاتحاد العام للصحفيين العرب

الاتحاد العام للصحفيين العرب: منظمة قومية شعبية مهنية ديمقراطية ومقره الدائم مدينة القاهرة بجمهورية مصر العربية، يشارك في عضويته حالياً ١٩ نقابة بمختلف الأقطار العربية.

### ١ - شعار الاتحاد (الحرية والمسؤولية)

للمنضال من أجل ترسيخ تقاليد حرية العمل الصحفي والدفاع عن حقوق الإنسان العربي والمسؤولية تجاه قضايا الوطن والأمة.

تأسس الاتحاد في شباط/فبراير ١٩٦٥ بالمؤتمر العام الأول بالكويت الذي ناقش نتائج أعمال اللجنة التحضيرية للاتحاد التي تشكلت في شباط/فبراير ١٩٦٤، وعقدت اجتماعاتها بمقر نقابة الصحفيين المصريين بالقاهرة، وقد عقدت حتى الآن عشرة مؤتمرات عامة للاتحاد، آخرها بالقاهرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤، حيث انعقد المؤتمر العام مرة كل أربع سنوات. يتمتع الاتحاد بالشخصية الاعتبارية وبالاستقلال المالي والإداري، وله حق التملك والتصرف بالأموال المنقولة والعقارية وسائر الحقوق الأخرى، ويمارس جميع التصرفات القانونية التي لا تتعارض مع الأهداف التي أنشئ من أجلها<sup>(٢٠)</sup>.

### ٢ - أهداف الاتحاد

أ - المساهمة في تعبئة الرأي العام العربي في مواجهة كافة أشكال الاحتلال المباشر للأرض العربية من

المحيط إلى الخليج. وفي مواجهة كافة أشكال السيطرة على مقدرات الشعب العربي المباشرة وغير المباشرة.

ب - تعبئة الرأي العام العربي ضد كافة أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني تشديداً على استمرار الصراع العربي الصهيوني حتى يتم تحرير كل التراب العربي المحتل من المحيط إلى الخليج.

ج - الوقوف ضد كافة أشكال التفرقة والتمييز العنصري، وتأييد الحق المشروع لكافة الشعوب في تقرير مصيرها.

د - العمل على ترسيخ وتأكيد مظاهر التضامن العربي وأهمية السعي من أجل إقامة المجتمع العربي الواحد بمحتواه الديمقراطي الذي يكفل عدالة توزيع ثرواته على مواطنيه تحقيقاً للوحدة العربية كهدف قومي.

هـ - العمل على تعبئة الرأي العام العربي تجاه أهمية امتلاك آليات عربية فعالة قادرة على حسم المنازعات بالوطن العربي، وتحول دون تدخل خارجي في شؤون الشعب العربي.

و - تعميق وترسيخ حرية الرأي والتعبير وحق المواطن في الحصول على المعلومات وتداولها.

ز - نشر وتعميق ثقافة حقوق الإنسان عبر كافة المنافذ والمنابر الصحفية للمساهمة في تهيئة مناخ حقيقي لاستقرار حرية الرأي والتعبير والاعتقاد. واحترام الرأي والرأي الآخر، وكفالة حق النقد المباح مع احترام حقوق الآخرين وحياتهم.

ح - تأكيد أهمية احترام حرية الصحافة والصحفيين، وتوفير الحصانة اللازمة لهم خلال ممارستهم لمهامهم، والمحافظة على كرامتهم والدفاع عن حقوقهم ومصالحهم... والعمل على تطوير التشريعات والقوانين الداخلية بالبلدان العربية، بحيث تصون هذه الحقوق، مع إلغاء كافة النصوص القانونية التي من شأنها حبس الصحفي بسبب أدائه المهني.

(١٩) المصدر نفسه، المادة ٤٨، ص ٢٨ - ٢٩.

(٢٠) مطبوعات أساسية: مطبوعات الاتحاد العام للصحفيين العرب باللغتين العربية والإنجليزية (القاهرة: الاتحاد العام للصحفيين العرب، [د.ت.])، ص ٢ - ٣، والنظام الأساسي للاتحاد العام للصحفيين العرب (القاهرة: مطبوعات الاتحاد، [د.ت.])، المواد ١ - ٣، ص ٣.

ط - المشاركة في تدريب الصحفيين وتأهيلهم والارتقاء بالمستوى المهني لهم وفق أحدث الوسائل العلمية والتكنولوجية ، وإعداد الدراسات والبحوث المتخصصة المعنية بوسائل وأساليب الاتصال والصحافة والصحفيين.

ي - العمل على توثيق التعاون مع كافة المنظمات والمؤسسات الإقليمية والدولية المهتمة بالعمل الصحفي بما يساعد على تحقيق أهداف الاتحاد ويتسق مع سياساته.

ك - العمل على إقامة نقابات ومنظمات صحفية في الأقطار العربية التي ليس فيها تنظيمات صحفية، وتشكيل الروابط المهنية التي تساعد وتشارك الاتحاد في تحقيق أهدافه في مجالات العمل الصحفي.

ل - مساعدة كافة المنظمات الصحفية القطرية في تعديل وتطوير عملها ونظامها الأساسي بما يتفق والنظام الأساسي للاتحاد وأهدافه والوقوف بجانبها في مواجهة أي محاولات للسيطرة أو النيل من أعضائها.

م - الحفاظ على سلامة اللغة العربية ورفع مستواها في الممارسة الإعلامية في مواجهة المؤثرات الخارجية ومحاولات الهيمنة الثقافية والحضارية للمساهمة في تنمية الثقافة العربية وحمايتها<sup>(٢١)</sup>.

### وسائل الاتحاد لتحقيق أهدافه

الوسيلة الأساسية لفاعلية الاتحاد هي التزام الصحفي العربي بميثاق العمل الصحفي وأهداف الاتحاد ونظامه ورسالة الصحافة ، ونضال الصحفي لتحقيق هذه الأهداف وأداء هذه الرسالة . . بما في ذلك :

- عقد المؤتمرات السياسية في المناسبات والأحوال التي تتطلب موقفاً موحداً للصحفيين العرب إزاء القضايا العربية.

- إصدار مجلة دورية باسم «الصحافي العربي» تنشر أخبار المنظمات والصحفيين وتخصص في كل ما يتعلق بمهنة الصحافة وإصدار المطبوعات والنشرات التي تساعد الاتحاد في تحقيق أهدافه.

- إنشاء دور للراحة للصحفيين.

- دراسة واقع الصحافة والإعلام العربي ووضع المقترحات الكفيلة بتطوير وتوحيد المصطلحات والتسميات المتعلقة بوظائف العمل الصحفي.

- تشجيع الكفاءات والمواهب بالمكافآت والإعانات المالية أو بطبع الكتب أو تسهيل رواجها وغير ذلك.

- تقوية الروابط الاجتماعية بين الأعضاء بإقامة الرحلات الاطلاعية وتبادل الزيارات بالتعاون مع المنظمات الصحفية.

- استخدام الوسائل العلمية والتكنولوجية بالعمل الصحفي وتشجيع الصحفيين على ذلك، مثل الحاسب الآلي وشبكة الإنترنت.

- إنشاء معهد إعداد وتدريب الصحفيين العرب.

- تشكيل لجان لدراسة أوضاع النقابات والتنظيمات الصحفية القطرية لاقتراح أساليب المساهمة والمساعدة والاشتراك في حل مشكلاتها وتطوير الأداء بها<sup>(٢٢)</sup>.

### ٣ - عضوية الاتحاد

- للنقابة أو لاتحاد الصحفيين في أي قطر عربي حق الانضمام إلى الاتحاد العام للصحفيين العرب بطلب خطي مرفق بأنظمة المنظمة وبجدول الصحفيين العاملين وتشكيل هيئاتها مع التعهد بالالتزام بهدف ونظام الاتحاد.

- يحق للصحفيين العاملين في الوطن العربي الذين ليس في أقطارهم تنظيمات صحفية الانتساب إلى الاتحاد بطلب خطي مرفق بالوثائق المطلوبة، كما يمنح هذا الحق للصحفيين العرب والمغتربين العاملين خارج الوطن العربي.

- يعتبر الصحفيون العاملون الأعضاء في المنظمات الصحفية المنضمة أعضاء في اتحاد الصحفيين العرب، وتسقط عضويتهم بسقوطها في منظماتهم القطرية.

- الأقطار العربية التي ليس فيها نقابات صحفية،

(٢١) المصدر نفسه، المادة ٤، ص ٤ - ٦.

(٢٢) المصدر نفسه، المادتان ٥ - ٦، ص ٧ - ٨.



لها حق إنشاء لجنة تحضيرية تقبل بقرار من المكتب الدائم كعضو في الاتحاد<sup>(٢٣)</sup>.

#### ٤ - البنية التنظيمية للاتحاد

يتكوّن الاتحاد من : المؤتمر العام، المكتب الدائم، الأمانة العامة.

##### أ - المؤتمر العام

هو صاحب السلطة العليا في اتخاذ جميع القرارات وإعطاء التوجيهات التي تهدف إلى تحقيق أغراض الاتحاد، وله على وجه خاص.

- تعديل النظام الأساسي بأغلبية الثلثين.

- مناقشة تقرير الأمانة العامة للاتحاد واتخاذ القرار المناسب بشأنه.

- مناقشة وإقرار التقرير المالي والموافقة على مشروع موازنة الاتحاد للدورة المقبلة.

- مناقشة وإقرار توصيات لجان المؤتمر.

- انتخاب الأمانة العامة.

تكوين المؤتمر العام : يتكوّن المؤتمر العام من أعضاء عاملين وأعضاء مراقبين على النحو التالي :

##### الأعضاء العاملون

- أعضاء الأمانة العامة.

- ممثلو المنظمات الصحفية الأعضاء.

- رؤساء الروابط القومية المتخصصة الأعضاء في الاتحاد.

##### الأعضاء المراقبون

- ممثلو المنظمات الصحفية الدولية المدعوة لحضور المؤتمر.

- عضوان من الصحفيين المنتسبين عن كل قطر ليس فيه تنظيم.

- الصحفيون المدعوون لحضور المؤتمر.

- أمناء سر اللجان الاختصاصية.

- أعضاء مكاتب الروابط<sup>(٢٤)</sup>.

##### ب - المكتب الدائم

يختص بما يلي :

- متابعة تنفيذ قرارات وتوصيات المؤتمر العام.

- تحديد مكان وزمان عقد المؤتمر العام وجدول أعماله.

- قبول المنظمات الأعضاء الجديدة في الاتحاد، على أن يقترن ذلك بموافقة المؤتمر العام في أول انعقاد له.

- إقرار اللوائح الداخلية للمؤتمر العام والمكتب الدائم والأمانة العامة.

- إقرار تشكيل الروابط المهنية ونظامها.

- تشكيل اللجان الاختصاصية وتحديد مهامها.

- وضع خطة عمل سنوية للاتحاد على ضوء قرارات المؤتمر العام.

- الموافقة على موازنة الاتحاد، وتحديد الموازنة السنوية التقديرية، وإصدار لائحة لتنظيم الأجور والتفرغ، وإصدار القرارات التنظيمية المتعلقة بتطبيق النظام الأساسي للاتحاد وتحديد عدد المتفرغين والجهاز الإداري.

- التعبير عن موقف الاتحاد في ضوء قرارات وتوصيات المؤتمر العام<sup>(٢٥)</sup>.

##### ج - الأمانة العامة

تشرف على إدارة العمل اليومي ومتابعة تنفيذ قرارات المؤتمر العام والمكتب الدائم. وتتكون من : خمسة عشر عضواً، ينتخبهم المؤتمر العام بالاقتراع السري بين

(٢٣) المصدر نفسه، المواد ٧-١٦، ص ٩-١١.

(٢٤) المصدر نفسه، المواد ١٧-٢٤، ص ١٢-١٥.

(٢٥) المصدر نفسه، المواد ٢٥-٣٠، ص ١٦-١٨.

أعضائه لمدة أربع سنوات، وتجتمع بدعوة من الرئيس أو الأمين العام مرة كل ستة شهور<sup>(٢٦)</sup>.

### اللجان الاختصاصية

- لجنة العلاقات الخارجية والشؤون الدولية.

- لجن فلسطين مناقشة التطبيع.

- لجنة الحريات.

- اللجنة المهنية.

- لجنة الثقافة والإعلام.

- لجنة التطور الديمقراطي وحقوق الإنسان.

- اللجنة التنظيمية وشؤون العضوية<sup>(٢٧)</sup>.

### الروابط المهنية للصحفيين

للمكتب الدائم بناء على اقتراح إحدى المنظمات وموافقة منظمتين تشكيل رابطة مهنية لمجموعة من الصحفيين على نطاق الوطن العربي تربطهم طبيعة عمل واحدة (كالصحفيين الرياضيين، الاقتصاديين...) وله أن يؤلف لجنة تحضيرية لهذه الرابطة تقترح اللائحة التنظيمية للرابطة، وتعتبر الروابط جزءاً من اتحاد الصحفيين العرب<sup>(٢٨)</sup>.

### ميثاق الصحفيين العرب

أصدر المؤتمر العاشر للاتحاد المنعقد في القاهرة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ هذا الميثاق لتحديد موقف الصحفيين العرب من الدفاع المبدئي والصلب عن حق الشعب العربي بكل أقطاره في الحرية والاستقلال والسيادة وممارسة الديمقراطية السليمة، وحق الصحافة العربية بكل انتماءاتها في الحرية المسؤولة بدون قيود أو ضغوط اللهم إلا قيود الضمير المهني وسلطة القانون العادل والقضاء النزيه.

حدد الميثاق ما يؤمن به الصحفيون العرب من مبادئ وما يطلبونه من حقوق وما يتعهدون من التزامات:

### يؤمنون:

- بأن الحرية حق طبيعي عام لكل الشعوب والأفراد بدون تفرقة.

- بأن حرية الصحافة والرأي والتعبير هي عصب الحريات العامة ومكونها الرئيسي.

- بأن الحرية بشكل عام وحرية الصحافة والرأي والتعبير بشكل خاص لا تنبت إلا في بيئة مجتمعية حاضنة، تعتمد ثقافة العدل والمساواة وتحترم حقوق الإنسان السياسية والمدنية والدستورية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والفكرية.

- بأن حرية كل فرد في وطنه ترتبط بحرية الوطن في محيطه الإقليمي الدولي.

- بضرورة إجراء إصلاحات شاملة جذرية في كل أقطار الوطن لمواجهة الأزمات السياسية والاقتصادية والأمنية والضغوط والحروب والأطماع والمخططات الأجنبية التي أدت إلى التخلف والفساد والاستبداد.

**يطلبون** لتحقيق هذه المبادئ والأهداف الوطنية والقومية:

- إطلاق الحريات العامة في المجتمعات العربية كافة وإلغاء حالات الطوارئ والقوانين والمحاكم الاستثنائية وإجراء إصلاحات وسياسية ودستورية وقانونية جذرية، وإطلاق سراح المعتقلين وسجناء الرأي، والالتزام بمبدأ التعددية وحرية تشكيل الأحزاب والمنظمات الجماهيرية.

- إطلاق حرية الصحافة والرأي والتعبير والإبداع بكل أشكالها وصورها، وتقنين ضماناتها، وحماية أمن واستقرار وحرية الصحفيين في أداء أعمالهم، وإطلاق حرية إصدار الصحف وشبكات الإذاعة والتلفزيون والإنترنت، وتحرير وسائل الإعلام من الهيمنة الحكومية.

- إجراء تعديلات شاملة في منظومة القوانين

(٢٦) المصدر نفسه، المواد ٣١ - ٣٨، ص ١٩ - ٢٢.

(٢٧) المصدر نفسه، المادة ٣، ص ١٨.

(٢٨) المصدر نفسه، المواد ٣٩ - ٤٤، ص ٢٣ - ٢٤.

والتشريعات العربية السائدة لتطهيرها من القيود المشددة المفروضة على حرية الرأي والتعبير والصحافة.

- تشجيع كل السياسات والخطوات اللازمة لتنفيذ دور المحاسبة والمساءلة والرقابة الشعبية على عمل السلطات والمؤسسات الرسمية.

- ضمان الحصول على المعلومات من مصادرها الرئيسية وعدم فرض الرقابة الحكومية عليها أو عرقلة وصولها للرأي العام.

يلتزمون مقابل هذه المطالب والضمانات بما يلي :

- يظل مبدأ الحرية والمسؤولية الذي اتخذه اتحاد الصحفيين العرب شعاراً هو المبدأ الذي نسير عليه، فالحرية المسؤولة أمام القانون العادل والضمير المهني السليم هي التي تؤسس لمجتمع التقدم والعدل والاستنارة والمساواة والديمقراطية.

- حق شعوب العالم المضطهدة والمقهورة في التحرير والاستقلال والسيادة، والصحفيون ملتزمون بالدفاع عنها وعن حريتها وقيمتها وأهدافها الوطنية والقومية.

- أول واجبات الصحفي وأهمها البحث عن الحقيقة وتحري الدقة، وتحمل مسؤولية الرسالة الإعلامية الصادقة، والالتزام بأمانة المهنة وشرف المهنة، على أساس ميثاق الشرف الصحفي العربي وتحكيم الضمير المهني وأخلاقيات العمل الصحفي وتقاليده، واحترام القانون العادل والقضاء النزيه.

- احترام الخصوصية مبدأ رئيسي في الممارسة الصحفية والإعلامية، نؤكد من خلاله ضرورة احترام الصحفي للحياة الشخصية وضمانات الخصوصية لكل مواطن.

- سر المهنة يظل قائماً في ضمير الصحفي الملتزم بالقوانين ومواثيق الشرف المهنية، وبالتالي لا يخضع للضغط والإكراه والابتزاز طلباً لإفشاء أسرار عمله أو الكشف عن مصادر معلوماته، وما يتطلبه ذلك من توفير الضمانات القانونية والنقابية من ناحية، وترقية الأداء

الصحفي والمستوى المهني والثقافي من ناحية أخرى<sup>(٢٩)</sup>.

## ٥ - مشروع قانون حرية الصحافة العربي الموحد

أعد اتحاد الصحفيين العرب مشروع قانون حرية الصحافة على نطاق الوطن العربي، يتطلب وضعه موضع التطبيق بعد صدوره من السلطات المختصة في كل قطر عربي. يترجم هذا المشروع ما ورد في ميثاق الشرف الصحفي من مبادئ وقيم، والأسس والضوابط التي تحكم العمل الصحفي والإعلامي، والضمانات الكفيلة بحماية الأداء الصحفي والإعلامي من عسف السلطات، كما يحدد مشروع القانون الالتزام الذي يحكم أداء الصحفي لواجبه، وكيفية تنظيم المؤسسات الصحفية. يتكوّن مشروع القانون من ٣٣ مادة، من أهم ما يتضمنه :

- الصحافة سلطة شعبية تنهض برسالتها بحرية واستقلال من أجل تأمين وممارسة حرية الرأي والفكر والتعبير والنشر والحق في الاتصال والحصول على المعلومات الصحيحة ونشرها وتداولها كحقوق أصلية غير قابلة للمساس بها.

- يحظر فرض الرقابة المسبقة أو اللاحقة على الصحف، كما يحظر مصادرة الصحف بالطريق الإداري أو إغلاقها أو تعطيلها أو إلغاؤها بغير حكم قضائي نهائي.

- حق تملك الصحف وحرية إصدارها مكفولان للأشخاص الطبيعيين، وكذلك للأشخاص الاعتبارية العامة والخاصة من المواطنين.

- الصحفيون مستقلون، لا سلطات عليهم في عملهم لغير القانون ومبادئ أخلاق مهنتهم وضميرها. ولا يجوز تعريض الصحفي للمسألة التأديبية بسبب ممارسة مهنته ما لم يخالف القانون أو تقاليد المهنة أو آدابها المنصوص عليها في ميثاق الشرف الصحفي، وتختص نقابة الصحفيين وحدها بدون غيرها بمسألة الصحفي مهنيّاً.

- حق الصحفي في الحصول على المعلومات والبيانات من أية جهة حكومية أو عامة، وحقه في حضور الاجتماعات العامة وجلسات المحاكم وجلسات

(٢٩) ميثاق الصحفيين العرب عهد والتزام (القاهرة: مطبوعات الاتحاد العام للصحفيين العرب، [د.ت.]).

المجالس النيابية والمحلية والجمعيات العمومية للنقابات والاتحادات والنوادي والجمعيات.

- يلتزم الصحفي فيما ينشره باحترام الدستور والقانون مراعيًا في كل أعماله مقتضيات الشرف والأمانة والصدق وآداب مهنة الصحافة وتقاليدها.

- حق الرد مكفول، وحق النقد وحرية إبداء الرأي والتعبير عنه مكفولان، ولا جريمة إذا نشر الصحفي بحسن نية، ما يعتقد بصحته بعد توخي الحذر والحيلة<sup>(٣٠)</sup>.

### ثالثاً: اتحاد الأطباء العرب

تأسس اتحاد الأطباء العرب في أيار/ مايو ١٩٦١ أثناء انعقاد المؤتمر الطبي العربي التاسع والعشرين بمدينة القاهرة، وكان الأطباء العرب قد بدأوا تجمعهم على شكل مؤتمرات طبية عربية سنوية تعقدها الجمعية الطبية المصرية منذ عام ١٩٢٨. وتقرر أن تكون مدينة القاهرة المقر الدائم للاتحاد إلى حين تحرير القدس السليب التي ستكون مقر هذا الاتحاد طبقاً للمادة الثانية من النظام الأساسي للاتحاد (تكون القدس مقر الاتحاد، وبسبب ظروف الاحتلال الصهيوني القائمة فللمجلس الأعلى أن يتخذ مقراً متى رأى ضرورة لذلك، على أن يجيز ذلك بأغلبية ثلثي أعضائه).

يضم اتحاد الأطباء العرب حالياً ٢٢ نقابة وجمعية قطرية من ١٩ قطراً عربياً، كما يضم ١٣ رابطة عربية طبية تخصصية (المسالك البولية، الأسرة، العمود الفقري، الأوعية الدموية، التعليم الطبي المستمر . إلخ).

يصدر الاتحاد مجلة الطبيب العربي التي صدرت منها تسعة أعداد، وهي مجلة دورية إخبارية مهنية ثقافية، يرأس تحريرها رئيس لجنة الإعلام والثقافة بالاتحاد. يشرف الاتحاد على الجائزة العربية في الطب، وقيمتها مئة ألف دينار جزائري والتي تقرر بمرسوم من رئيس الجمهورية الجزائرية.

كما يمنح الاتحاد الجوائز التقديرية لاتحاد الأطباء العربي سنوياً لطبيين عربيين في نهاية أعمال المؤتمر الطبي العربي السنوي للاتحاد، إحداهما لطبيب عربي قدم خدمات نقابية أو مهنية في قطره أو على مستوى الوطن العربي، والأخرى لطبيب عربي قدم إنجازاً علمياً مميزاً في المجال الطبي.

يمارس اتحاد الأطباء العربي نشاطاً مهنيًا ونشاطاً إنسانياً واجتماعياً وثقافياً متنوعاً، ويأتي في مقدمة هذه الأنشطة أعمال لجنة الإغاثة والطوارئ التي تقوم بدور إغاثي على مستوى العالم كله في المناطق المنكوبة بسبب الكوارث غير الطبيعية كالحروب والاحتلال العسكري أو الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات، وقد قدمت مساعدات كبيرة لشعب فلسطين على وجه الخصوص<sup>(٣١)</sup>.

### ١ - أهداف الاتحاد

يؤكد المؤسسون للاتحاد «نحن الأطباء العرب ممثلي النقابات والجمعيات والهيئات الطبية العربية، نقديراً منا لواجبنا في العمل المشترك لرفع المستوى الصحي والطبي في بلادنا العربية، ولحرصنا على الارتقاء بمهنتنا علمياً وتنظيمياً، ولإدراكنا بما للمؤتمرات الطبية العربية من فوائد تدعم أهدافنا وجهودنا لحل مشاكلنا الطبية في المجالات العلمية والوقائية والعلاجية والاجتماعية، وانطلاقاً من إيماننا بوحدة أمتنا العربية تاريخاً وواقعاً ومصيراً فقد تم تكوين اتحاد الأطباء العرب الذي يهدف إلى المساهمة في تحسين الأوضاع الصحية والطبية في أقطارنا العربية بروح علمية وموضوعية».

ويعمل الاتحاد لمصلحة الوطن العربي، متعاوناً مع الهيئات الصحية والطبية العربية والدولية لبلوغ الأهداف الآتية.

- العمل لمصلحة الوطن العربي في سبيل تحريره من الاستعمار والتخلف وتحقيق أهدافه القومية.

- رفع المستوى الصحي والطبي في الوطن العربي.

(٣٠) مشروع قانون حرية الصحافة الضمان العربي الموحد (القاهرة: مطبوعات الاتحاد العام للصحفيين العرب، [د.ت.]).

(٣١) النظام الأساسي واللائحة الداخلية لاتحاد الأطباء العرب (القاهرة: مطبوعات اتحاد الأطباء العرب، الأمانة العامة، [د.ت.])، المقدمة وبيانات أخرى بالكتيب، ص ٣ - ٤، ٨، ٦٨ - ٧٧.

- نشر رسالة الطب الإنسانية من نواحيها الوقائية والعلاجية والاجتماعية في كل أرجاء الوطن العربي.

- إنماء الروح النقابية ودعم العمل النقابي بين الأطباء العرب.

- تقوية وسائل التعارف والتعاون المخلص بين الأطباء العرب ومنظماتهم، ووضع جهودهم المشتركة في خدمة المواطنين العرب في كل مكان تحقيقاً للأهداف السامية لمهنة الطب.

- إجراء دراسات علمية للأمراض الشائعة والوافدة في الوطن العربي، وتوحيد الجهود لمكافحةها والقضاء عليها.

- تنشيط البحث العلمي وإغناء المكتبة الطبية العربية لتواكب التقدم الصحي.

- إحياء التراث الطبي العربي.

- توحيد أسس وشروط ممارسة مهنة الطب في الوطن العربي.

- التنسيق والعمل على توحيد مناهج التدريس والتدريب والاختصاص في المعاهد الطبية القائمة في الوطن العربي.

- تعليم الطب باللغة العربية.

- عقد مؤتمر عربي سنوي يكون ميداناً لإلقاء البحوث الطبية العلمية وتبادل الخبرات وبحث كافة القضايا الصحية والمهنية.

- تشجيع تصنيع واستعمال الدواء العربي<sup>(٣٢)</sup>.

## ٢ - البناء الداخلي للاتحاد

يباشر اتحاد الأطباء العرب أعماله بواسطة هيئاته الأساسية:

- المجلس الأعلى.

- المؤتمر الطبي العربي السنوي.

- الأمانة العامة.

- اللجان الفنية المتخصصة.

وتتكون هذه الهيئات وتمارس صلاحياتها طبقاً للنظام الأساسي للاتحاد<sup>(٣٣)</sup>.

أ - المجلس الأعلى: هو الهيئة العليا في الاتحاد، وله حق رسم سياساته وتوجيه نشاطه واتخاذ القرارات الكفيلة بتحقيق أهدافه ويتمتع بالصلاحيات التالية:

- انتخاب رئيس المجلس الأعلى والأمين العام وأعضاء الأمانة العامة.

- إقرار تعديل القانون الأساسي للاتحاد.

- إقرار النظام الداخلي والأنظمة المالية للاتحاد.

- إقرار موازنة الاتحاد والمصادفة على حساباته وتحديد بدل اشتراك الأعضاء.

- إقرار قبول طلبات العضوية وإقرار تجميد العضوية.

- تحديد أبحاث ومكان وموعد انعقاد المؤتمرات الطبية السنوية، ودراسة توصياتها، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها.

- اعتماد ورسم خطة العمل لمشاريع ونشاطات الاتحاد، وتشكيل اللجان الفنية المتخصصة.

تكوين المجلس الأعلى: يتكوّن المجلس الأعلى للاتحاد من رئيس المجلس الأعلى والأمين العام، وممثلين اثنين لكل قطر عربي عضو في الاتحاد، بالإضافة إلى أعضاء الأمانة العامة<sup>(٣٤)</sup>.

## ب - المؤتمر الطبي العربي السنوي

- ينعقد المؤتمر الطبي العربي السنوي مرة كل سنة، وذلك في إحدى المدن العربية بقرار من المجلس الأعلى.

- يرأس نقيب الأطباء أو رئيس الجمعية الطبية في البلد المضيف المؤتمر.

(٣٢) المصدر نفسه، المادة ٣، ص ١١ - ١٣.

(٣٣) المصدر نفسه، المادة ٤، ص ١٣.

(٣٤) المصدر نفسه، المادتان ٥ - ٦، ص ١٤ - ١٦.

- يتلو الأمين العام البيان الختامي لأعمال المجلس الأعلى في الجلسة الختامية، ويتلو رئيس اللجنة العلمية توصيات الندوات والمحاضرات العلمية<sup>(٣٥)</sup>.

**ج - الأمانة العامة :** هي الهيئة التنفيذية للمجلس الأعلى، وتتولى تنفيذ ومتابعة قراراته وتوصياته من خلال ممارستها للصلاحيات الآتية :

- تنفيذ ومتابعة قرارات وتوصيات المجلس الأعلى.  
- وضع مشروع موازنة الاتحاد.

- المشاركة مع البلد المضيف للمؤتمر الطبي السنوي في تحضير وتنظيم أعماله.

- دعوة المجلس الأعلى إلى الانعقاد، ووضع جدول أعماله والإشراف على تحضير اجتماعاته، وتسجيل وقائع جلساته.

- إعداد التقارير عن أعمال الاتحاد للمجلس الأعلى وتقديم الاقتراحات المتعلقة بمختلف أوجه النشاط وأنظمته، والإشراف على نشاطات اللجان الفنية المتخصصة، وتنظيم أمور مكتب الاتحاد والإشراف على أعماله.

- النظر في طلبات الانتساب إلى عضوية الاتحاد، ورفع التوصيات بشأنها إلى المجلس الأعلى<sup>(٣٦)</sup>.

**د - اللجان الفنية المتخصصة :** تكون للاتحاد لجان فنية متخصصة لمعاونة الأمانة، كل لجنة في حدود اختصاصاتها، ويرأس الأمناء العامون المساعدون هذه اللجان، مثل :

- لجنة التعليم الطبي المستمر.

- لجنة المؤتمرات.

- لجنة دعم الخدمات الصحية في الدول العربية خاصة المحتاجة منها.

- لجنة آداب المهنة.

- لجنة الإعلام.

- لجنة المجلة الطبية.

- لجنة التعريب.

- لجنة الحريات وحقوق الإنسان.

- لجنة الروابط الطبية.

- لجنة قوانين وأنظمة الاتحاد.

- لجنة التشريعات الصحية.

- لجنة مكافحة العدوى.

- لجنة مواكبة التقنيات الحديثة.

- لجنة الإغاثة والطوارئ.

- لجنة العلاقات العامة ومقاومة التطبيع.

- اللجنة العلمية.

تغطي هذه اللجان دائرة واسعة من الأنشطة المهنية والقضايا القومية والسياسية، وتبرز من بينها لجنة الإغاثة والطوارئ التي تقدم مساعدات متنوعة إلى دول عديدة في العالم<sup>(٣٧)</sup>.

#### نشاط لجنة الإغاثة والطوارئ

تسعى اللجنة إلى أن تكون رائدة في مجال العمل الخيري من خلال تطوير هذا العمل والوصول السريع إلى الأماكن المتضررة في العالم للعمل على رفع المعاناة عن كل محتاج بدون النظر إلى اللون أو الجنس أو الدين أو العرق، وتعمل على اعتماد مشاريع تنمية تحافظ على مقدرات الشعوب المتضررة وبناء البنية التحتية للبلاد، وتفعيل ودفع القوى البشرية إلى تحقيق هذه الأهداف. وتتنوع مشروعات لجنة الإغاثة والطوارئ بين المشروعات الصحية والمشروعات التنموية والمشروعات الموسمية والمشروعات الإغاثية والمشروعات الاجتماعية، وشملت مساعدات لجنة الإغاثة والطوارئ في السنتين الأخيرتين: فلسطين ولبنان والصومال والسودان

(٣٥) المصدر نفسه، المادة ٧، ص ١٧.

(٣٦) المصدر نفسه، المادتان ٨ - ٩، ص ١٧ - ٢١.

(٣٧) المصدر نفسه، المادة ١٠، ص ٢١.

وإندونيسيا، حيث تم تزويدها بأدوات طبية وأدوية، ومصانع للأطراف الصناعية، وتدريب المسعفين، وحفر آبار مياه للشرب، والقوافل الطبية، ونشر الوعي الطبي، وتزويد بالأضاحي والطرود الغذائية، وتشمل أنشطة اللجنة تزويد الجمعيات الأهلية باحتياجاتها، ومن بينها ٣٦ مؤسسة فلسطينية في غزة والضفة والقدس ومخيمات اللاجئين في لبنان، وتتجاوز قيمة المساعدات المادية والعينية التي قدمتها اللجنة عشرات الملايين من الجنيهات<sup>(٣٨)</sup>.

### ٣ - المعهد العربي للتنمية المهنية المستدامة

تعد التنمية المهنية المستدامة أمراً حتمياً لكل طبيب، وهي مطلب أساسي لدعم جودة الرعاية الصحية على المستوى الوطني والإقليمي، فضلاً عن كونها أحد العناصر الأساسية في الارتقاء بالممارسة المهنية، لهذا حرص اتحاد الأطباء العرب على إنشاء هذا المعهد والدعم المستمر لأنشطته للارتقاء بالمستوى المهني للأطباء. ويحرص المعهد على ممارسة دوره انطلاقاً من معايير هامة لضمان جودة العملية التدريبية في جميع مكوناتها، وهي (المدرّبون، المحتوى، طرق ووسائل التعليم، عملية التقييم)، ويتم ذلك تحت إشراف لجنة استشارية علمية عليا. ويراعى في اختيار المحاضرين بالمعهد درجة علمية تخصصية متميزة - بحوث رائدة في مجاله المهني - القدرة التدريبية العالية والتميز بتوصيل المادة العلمية بسهولة ويسر - سيرة ذاتية متميزة. وتتنوع طرق ووسائل التعليم في المعهد - ورش العمل - التعلم الذاتي - التعلم التفاعلي - نماذج المحاكاة - الدوائر التلفزيونية المغلقة - تنمية المهارات التدريبية.

يمنح المعهد للمتدربين دبلومات مهنية متخصصة ينفرد بها لأنها لا تدرّس في الجامعات المصرية أو العربية وهي:

- الدبلوم المهني في مكافحة العدوى.

- الدبلوم المهني في الأشعة التشخيصية.

- الدبلوم المهني في جودة الخدمات الصحية.

- الدبلوم المهني في الموجات فوق الصوتية.

- الدبلوم المهني في جراحة الإصابات وأمراض العظام.

وهذه الدبلومات موضع اعتراف متبادل مع الزمالة المصرية، والدراسات العليا بجامعة ٦ تشرين الأول/أكتوبر (دبلومة العظام)، الاتحاد الدولي لمكافحة العدوى (دبلومة مكافحة العدوى)، نقابة أطباء مصر (لقب إخصائي ثان).

وهناك خطة بإضافة دبلومات أخرى في الدراسة بالمعهد حول طب الأسرة - الأمراض الجلدية والتجميل - التغذية العلاجية - تأهيل الأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة - إدارة المستشفيات - علاج الإدمان<sup>(٣٩)</sup>.

#### وحدة مكافحة العمى

تم إنشاء هذه الوحدة داخل اتحاد الأطباء العرب في آذار/مارس ٢٠٠٥ نظراً إلى تراكم عدد كبير من حالات العمى والإعاقة البصرية، مما يؤثر في المجتمع كله. وتتحرك قوافل الوحدة وفق تقرير منظمة الصحة العالمية لحالات العمى.

#### نشاط الوحدة:

- خدمات علاجية بإرسال قوافل طبية داخلية وخارجية لتنشيط وعلاج أمراض العيون وإجراء الجراحات المختلفة للعيون.

- خدمات وقائية بإصدار نشرات وعمل ندوات ومطبوعات للتوعية الصحية للأطباء والتعريف بأهم الأمراض التي تؤثر في الإبصار وكيفية الوقاية منها.

- خدمات تدريبية: تدريب الأطباء والممرضين والمساعدين في مجال طب وجراحة العيون على جراحات العيون المختلفة في المناطق النائية داخل مصر والوطن العربي.

(٣٨) الطبيب العربي، العدد ٧ (آب/أغسطس ٢٠٠٧)، ص ٢٢، والعدد ٨ (آذار/مارس ٢٠٠٨)، ص ٤٩، وتقرير لجنة الإغاثة والطوارئ عن الفترة من ٢٧/١٢/٢٠٠٨ إلى ٢٣/١١/٢٠٠٩ (القاهرة: مطبوعات اتحاد الأطباء العرب، ٢٠٠٩).

(٣٩) تعريف بالمعهد العربي للتنمية المهنية المستدامة (القاهرة: مطبوعات اتحاد الأطباء العرب، [د.ت.]).

**رسالة الوحدة:** تنظيم قوافل طبية رمدية للكشف وإجراء الفحوصات والعمليات اللازمة لمرضى العيون، علاج وإجراء عمليات المياه البيضاء والزرقاء والحول وأمراض العيون للفقراء والمحتاجين. ويشمل النشاط توقيع الكشف الطبي وإجراء الجراحات اللازمة ونشر الوعي الصحي والتنسيق مع المؤسسات الحكومية والإغاثية لتسليط الضوء على المشكلة والمشاركة في التغلب عليها، والحد من انتشار أمراض العيون وفقدان البصر في الوطن العربي، وتدريب أطباء العيون العرب على إجراء العمليات الجراحية.

هذا وقد نظمت الوحدة قوافل طبية في الفترة من نيسان/أبريل ٢٠٠٤ إلى حزيران/يونيو ٢٠٠٨ شملت ٨ قوافل: السودان بمناطق مختلفة؛ ٣ قوافل لمصر (أسوان - سيناء - شلاتين)؛ قافلتان للصومال، وقافلة واحدة لكل من اليمن والنيجر. شارك في هذه القوافل ٥٥ طبيباً، واستفاد منها ٥٢٧١٠ مريضاً، وتم إجراء ٨٢٢١ عملية جراحية<sup>(٤٠)</sup>.

## رابعاً: اتحاد المهندسين العرب

عقد أول مؤتمر هندسي عربي في الإسكندرية عام ١٩٤٥ بدعوة من جمعية المهندسين بالإسكندرية، وعقد المؤتمر الثاني بالقاهرة عام ١٩٤٦ بدعوة من جمعية المهندسين المصرية، وتكوّنت عام ١٩٥٠ اللجنة الدائمة للمؤتمرات الهندسية العربية ومقرها جمعية المهندسين المصرية. وعند انعقاد المؤتمر الهندسي العربي الثامن بالقاهرة عام ١٩٦٣، تقرر تكوين اتحاد المهندسين العرب للنهوض بمهنة الهندسة ورفع مستواها وعقد المؤتمرات الهندسية العربية، وتضم عضويته حالياً ١٥ قطراً عربياً<sup>(٤١)</sup>.

## ١ - أهداف الاتحاد

- العمل على رفع شأن مهنة الهندسة والنهوض بمستواها العلمي لتفي بمتطلبات النهضة العربية، وتقوم

بدورها القيادي في تطوير المجتمع في مختلف الميادين.  
- الحفاظ على التراث الهندسي العربي وإبراز أثره في تقدم الحضارة.

- دراسة الموضوعات والقضايا الهندسية ذات الطابع المشترك بين البلاد والأقطار العربية وتبادل المعلومات والخبرة في مختلف الميادين المهنية والفنية.

- دعم الهيئات الهندسية القائمة في مختلف البلاد والأقطار العربية التي لم يتم فيها تنظيم هذه الهيئات.

- رفع مستوى المهندسين العرب اجتماعياً وأدبياً والارتفاع بمستوى كفاءتهم العلمية والعملية والمهنية.

- الاتصال بالهيئات والمنظمات الهندسية الدولية والتعاون معها في كل ما من شأنه خدمة أهداف الاتحاد.

ويحقق الاتحاد هذه الأهداف عن طريق تنظيم المؤتمرات الهندسية العربية والاشتراك في المؤتمرات الهندسية الدولية والتعاون مع المنظمات الهندسية الدولية ذات الأهداف المماثلة والندوات والاجتماعات والرحلات ونشر المطبوعات والمجلات الهندسية وجميع الوسائل الأخرى التي تساعد على تحقيق غاياته العلمية والمهنية<sup>(٤٢)</sup>.

## ٢ - تشكيلات الاتحاد

يتكوّن اتحاد المهندسين العرب من الهيئات الآتية:

- المجلس الأعلى للاتحاد.

- المكتب التنفيذي للاتحاد.

- الأمانة العامة للاتحاد.

- اللجان الفنية الدائمة والمؤقتة.

وتتكون هذه الهيئات وتمارس اختصاصاتها طبقاً للنظام الأساسي<sup>(٤٣)</sup>.

(٤٠) تقرير المركز العربي لمكافحة العمى: أعمال وحدة مكافحة العمى، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨ (القاهرة: مطبوعات اتحاد الأطباء العرب،

د. ت. [٤١])

(٤١) محمد ماجد خلوصي، اغتيال نقابة (القاهرة: اتحاد المهندسين العرب، ٢٠٠٧).

(٤٢) «النظام الأساسي لاتحاد المهندسين العرب: المادة الأولى»، في: المصدر نفسه، ص ١٩٢.

(٤٣) «النظام الأساسي لاتحاد المهندسين العرب: المادة الرابعة»، في: المصدر نفسه، ص ١٩٣.



أ - المجلس الأعلى للاتحاد، هو الهيئة العليا للاتحاد ويمارس الصلاحيات الآتية :

- إقرار النظام الداخلي وما يطرأ عليه من تعديلات، وإقرار تعديل النظام الأساسي.

- إقرار طلبات الانضمام إلى الاتحاد وإصدار القرارات والتوصيات اللازمة لتحقيق أهداف الاتحاد.

- انتخاب رئيس الاتحاد وتعيين الأمين العام وتحديد اختصاصاته.

- التصديق على الحساب الختامي وموازنة الاتحاد، ودراسة مشروع الميزانية العامة وإقراره وإدخال ما يرى من تعديلات عليه، وإقرار وسائل استثمار أموال الاتحاد، وقبول الإعانات والهبات، وتعيين مراقب الحسابات.

- تعيين اللجان الفنية الدائمة والمؤقتة لتحقيق أهداف الاتحاد وتحديد اختصاصاتها.

يتكوّن المجلس الأعلى للاتحاد من ممثلي الهيئات الهندسية في البلاد والأقطار العربية الأعضاء في الاتحاد، ويشارك في اجتماعات المجلس الأعلى ممثل لكل لجنة فنية دائمة وممثل للجامعة العربية، ولا يكون لهم حق التصويت<sup>(٤٤)</sup>.

ب - المكتب التنفيذي: يمارس الصلاحيات والمهام الآتية :

- الإشراف على تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى، وتحضير جدول أعمال المجلس الأعلى.

- تحضير مشروع النظام الداخلي، وكل ما يطرأ عليه من تعديلات لعرضها على المجلس الأعلى للبت فيها، ودراسة تعديلات النظام الأساسي للاتحاد وعرض الأمر على المجلس الأعلى.

- دراسة طلبات الانضمام التي تقدم إلى الاتحاد من الهيئات الراغبة في ذلك لعرضها على المجلس الأعلى لإقرارها.

- تقديم الحساب الختامي والموازنة في نهاية العام إلى المجلس الأعلى للتصديق عليها وإعداد مشروع الميزانية العامة واقتراح تعديلها إذا لزم الأمر.

- اقتراح تشكيل اللجان التي يقتضيها نشاط الاتحاد والبت في المقترحات الخاصة بالندوات والاجتماعات، وإقرار برامج النشاط فيما بين دورات انعقاد المجلس الأعلى.

- تقديم المقترحات لاستثمار أموال الاتحاد للمجلس الأعلى للبت فيها.

- دعوة المجلس الأعلى إلى الانعقاد في الحالات الاستثنائية.

ويتكوّن المكتب التنفيذي إلى الاتحاد من الرئيس والأمين العام وممثلي الهيئات الهندسية في المجلس الأعلى للبلد أو القطر الذي له الدور التالي لرئاسة الاتحاد<sup>(٤٥)</sup>.

### ج - الأمانة العامة

تتكون من أمين عام الاتحاد، ومكتب دائم يشرف عليه ويديره الأمين العام، وتتولى الأعمال التنفيذية للاتحاد.

### د - اللجان الفنية للاتحاد

- لجنة التعليم الهندسي.

- لجنة ممارسة المهنة.

- لجنة المعلومات والنشر.

- لجنة الطاقة.

- لجنة نقل التكنولوجيا.

- المؤسسات المنبثقة من الاتحاد<sup>(٤٦)</sup>.

### ● المؤتمرات الهندسية

يدعو المجلس الأعلى للاتحاد إلى عقد مؤتمرات هندسية دورياً في البلاد أو الأقطار العربية وبالتناوب، الغاية منها دراسة المواضيع الهندسية التي تهم البلاد

(٤٤) «النظام الأساسي لاتحاد المهندسين العرب: المواد من ٥ إلى ١١»، في: المصدر نفسه، ص ١٩٤ - ١٩٥.

(٤٥) «النظام الأساسي لاتحاد المهندسين العرب: المواد من ١٢ إلى ١٤»، في: المصدر نفسه، ص ١٩٦ - ١٩٧.

(٤٦) «النظام الأساسي لاتحاد المهندسين العرب: المادتان ١٥ - ١٦»، في: المصدر نفسه، ص ١٩٧ - ٢٠١.

## ● هيئة المماريين العرب

وكانت الفكرة الأولى لإنشاء هذه الهيئة قد طرحت في المؤتمر المعماري الدولي الذي عقد بمونتريال، حيث اتفق ممثلو الدول العربية بهذا المؤتمر على إنشاء اتحاد المماريين العرب، وتقرر أن يكون ذلك في إطار اتحاد المهندسين العرب عام ١٩٩٣، وتم انتخاب مجلس إدارة الهيئة التي قامت بأنشطة كثيرة<sup>(٤٩)</sup>.

## ● غرفة التحكيم العربية للعقود الهندسية والإنشائية

تم إنشاء غرفة التحكيم العربية للعقود الهندسية والإنشائية فيما بين اتحاد المفاولين العرب واتحاد المهندسين العرب واتحاد المحامين العرب في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٢، وعقدت الهيئة العامة للغرفة المكوّنة من ممثلي الاتحادات الثلاثة اجتماعها الأول في ٢٧ - ٢٨ حزيران/ يونيو ١٩٩٣ بمدينة عمان بالملكة الأردنية الهاشمية، كما عقد المكتب التنفيذي للهيئة العامة اجتماعه الأول في نفس اليوم وقرر اختيار مدينة عمان مقراً للغرفة.

وقد جاء إنشاء الغرفة تنويجاً لجهود ضخمة من الاتحادات الثلاثة لإيجاد هيئة مناسبة لحسم النزاعات في عقود المفاولات، وهي أكثر العقود قابلية لنشوء النزاعات بين الأطراف المختصة: صاحب العمل والمفاول والمهندس، خاصة وقد جرت العادة أن تعرض هذه النزاعات أمام هيئات الحكيم في الغرب مما يؤدي إلى تكلفة مالية عالية، وصعاب لغوية، وتولي الأجانب حسم قضايا تخضع لقوانين عربية، الأمر الذي دعا الحريصين على المصلحة العربية إلى تنمية القدرات والمهارات المهنية العربية وتقديم خدمات أفضل لمن يحتاجونها من الأمة العربية<sup>(٥٠)</sup>.

## خامساً: اتحاد المهندسين الزراعيين العرب

اتحاد المهندسين الزراعيين العرب منظمة مهنية علمية شعبية تأسست عام ١٩٦٨ إيماناً من منظمات المهندسين الزراعيين في مختلف الأقطار العربية بالدور

العربية، وتهيئة الوسائل اللازمة للتعرف بين المهندسين العرب، وتنمية روح الصداقة والتعاون بينهم. ويحدد المجلس الأعلى للاتحاد لكل مؤتمر هندسي موضوعاً أو أكثر ليكون مجال بحث المؤتمر. ويقوم المكتب التنفيذي، بالإشراف على تنظيم المؤتمرات الهندسية<sup>(٤٧)</sup>.

## ● هيئة المكاتب الاستشارية العربية

تبلورت عام ١٩٧٦ فكرة إنشاء مكتب استشاري هندسي عربي لما لهذا التطور من آثار سياسية واقتصادية وفنية لأن إنشاء هذا المكتب سوف يحدّ من آثار التبعية وصولاً إلى الاكتفاء الذاتي والاعتماد على القدرات العربية، وزيادة فرص الترابط والتفاعل والتكامل بين الأقطار العربية، وبالتالي التطلع نحو الوحدة العربية. وعلى الصعيد الفني فإن زيادة فرص استثمار القدرات العربية سوف يساعد على بناء الإنسان العربي القادر على التفاعل والامتزاج بكفاءة مع المعطيات العصرية إسهاماً في توطيد التقنيات المتقدمة وتطوير تقنيات عربية تسهم في ديمومة التطور والبناء مستقبلاً.

أما على الصعيد الاقتصادي فإن مثل هذه الهيئة تشكل إحدى دعائم الاقتصاد العربي، خاصة إذا أخذنا بعين الاعتبار أن القطاع الإنشائي وما يتعلق به من أعمال يمثل المحور الأساسي في اقتصادنا القومي، فمن حيث حجم الإنفاق فإنه يستوعب ما يقرب من ٧٠ بالمئة من حجم استثماراتنا التنموية.

ونتيجة للتعاون بين اتحاد المهندسين العرب والإدارة العامة للشؤون الاقتصادية بجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية أمكن عبر فترة زمنية مناسبة إنشاء هيئة مؤسسات ومكاتب الهندسة الاستشارية العربية في نيسان/ أبريل ١٩٨٤، حيث قامت بأنشطة كبيرة على المستويات المحلية والدولية. وفي الفترة الأولى من نشاط هذه الهيئة اعتمدت ٣٢٧ مهندساً رأياً، ٩١ خبيراً، ٣٥ مكتباً هندسياً<sup>(٤٨)</sup>.

(٤٧) «النظام الأساسي لاتحاد المهندسين العرب: المواد من ١٨ إلى ٢٠»، في: المصدر نفسه، ص ١٩٧ - ١٩٨.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ٢٠٢ - ٢١٦.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ٢١٧ - ٢١٨.

(٥٠) المصدر نفسه، ص ٢١٨ - ٢١٩.

الرائد الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية في تحقيق ما تصبو إليه الشعوب العربية من تطور اقتصادي، ورخاء معيشي، ودعم نضالها في مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية، وأن تنظيمها في اتحادات عربية من الخطى الجادة على طريق التكامل العربي الهادف إلى تحقيق الوحدة الاقتصادية والاجتماعية العربية.

تأسس الاتحاد عام ١٩٦٨ تحقيقاً لرغبة منظمات المهندسين الزراعيين في الدول العربية في حشد جهودهم حول أهداف مشتركة تسعى إلى التلاحم الفكري والعلمي والتقني بين هذه المنظمات، وتبادل الخبرات المكتسبة لديها، وعقد المؤتمرات الفنية المتخصصة لمناقشة المشكلات المشتركة التي تواجه القطاع الزراعي العربي وإيجاد الحلول لها.

واتخذ الاتحاد دمشق مقراً له، وفي عضويته حالياً ١٤ نقابة وجمعية مهنية زراعية، من ١٥ قطراً عربياً، وتنشط في إطاره ثلاث جمعيات علمية عربية، هي الجمعية العربية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية، الجمعية العربية لعلوم المحاصيل الحقلية، الجمعية العربية لعلوم الأراضي والمياه، ويصدر الاتحاد مجلة المهندس الزراعي العربي<sup>(٥١)</sup>.

## ١ - أهداف الاتحاد

يهدف الاتحاد إلى تحقيق الأهداف والغايات الآتية :

- الإسهام في تحقيق الأهداف القومية للأقطار العربية.

- العمل على رفع شأن مهنة الهندسة الزراعية وتطويرها والارتقاء بمستواها العلمي لتفي بمتطلبات النهضة وتحقيق زراعة عربية متطورة.

- الاهتمام بالموضوعات والقضايا الزراعية وتبادل الخبرات والمعلومات في مختلف المجالات الزراعية ووضعها في خدمة الوطن العربي.

- العمل مع الجامعات والوزارات والجهات العلمية الأخرى في الوطن العربي للارتقاء بمستوى الاختصاص

الزراعي لتوفير الكفاءات المتخصصة في العلوم الزراعية المختلفة وزيادة إنتاجية العاملين في الحقل الزراعي وتحسين مستوى الخدمات.

- بذل أقصى الجهود لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية في المجال الزراعي ومواجهة مشكلات التطبيق بوضع الحلول المناسبة لها.

- الإسهام في دعم البحث العلمي في شتى مجالات العلوم الزراعية.

- إجراء الدراسات لتنسيق وتحقيق التكامل الاقتصادي الزراعي العربي.

- المساهمة في توفير الخبرات الزراعية الفنية دعماً للأجهزة التي تفتقر إليها وعملاً على تحقيق الاكتفاء الذاتي.

- المساهمة في تخطيط برامج التعليم الزراعي وتطوير نظمته بحيث تسير حاجات المجتمع العربي الجديد وتخدم مصالحه وتفي بمتطلباته والعمل على تشجيع التأليف الزراعي والابتكارات العلمية والتطبيقية التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج الزراعي وتطويره.

- دعم المنظمات المنضمة لهذا الاتحاد والتنسيق والربط بينها كوحدة متكاملة تشارك بجهودها في تطور وارتقاء الوطن العربي، وتعمل لمصلحة وتحقيق أهدافه القومية مع بذل الجهود لتشكيل منظمات في الأقطار العربية التي لا يوجد فيها مثل هذه المنظمات.

- وضع المبادئ الأساسية لتحديد مهنة الهندسة الزراعية في الأقطار العربية والعمل على توحيد شروط مزاولتها ورفع شأنها وشأن العاملين فيها.

- توثيق عرى الأخوة والتعاون بين المهندسين الزراعيين العرب، وتنسيق تبادل المعلومات والخبرات والبحوث بينهم.

- التعاون مع المنظمات المهنية والاتحادات والهيئات القومية العربية والدولية من أجل تحقيق أهداف الاتحاد.

ويحقق الاتحاد هذه الأهداف بتنظيم المؤتمرات والاجتماعات الفنية والعامة، والاشتراك في المؤتمرات

(٥١) تعريف باتحاد المهندسين الزراعيين العرب (دمشق : مطبوعات اتحاد المهندسين الزراعيين العرب، [د.ت.])، ص ١.

الزراعية الدولية والإقليمية والتعاون مع المنظمات الدولية والإقليمية، وتنظيم الرحلات ونشر المطبوعات والمجلات الزراعية والاقتصادية والاجتماعية وكل ما يتعلق بالعلوم الزراعية وشؤون المهنة وجميع الوسائل التي تساعد على تحقيق غايات الاتحاد القومية والعلمية والمهنية<sup>(٥٢)</sup>.

## ٢ - تشكيلات الاتحاد

يقوم الاتحاد بتنفيذ أهدافه وتحقيق أغراضه من خلال هيئاته الآتية:

- المجلس الأعلى.

- المكتب التنفيذي.

- الأمانة العامة.

- اللجان الدائمة والمؤقتة.

ويتضمن النظام الأساسي للاتحاد اختصاص كل هيئة وكيفية تكوينها<sup>(٥٣)</sup>.

### أ - المجلس الأعلى

يتكوّن من رئيس وأعضاء المكتب التنفيذي وممثلي المنظمات الأعضاء في الاتحاد. ويمثل كل منظمة عضو في الاتحاد خمسة أعضاء في المجلس الأعلى. ويجوز للأمانة العامة دعوة ممثل عن كل لجنة دائمة من لجان الاتحاد، أو من ترى من الهيئات العاملة في القطاع الزراعي لحضور اجتماعات المجلس الأعلى للاتحاد بصفة مراقب.

ويعقد المجلس الأعلى دوراته العادية مرة كل سنة.

يتولى المجلس الأعلى للاتحاد الصلاحيات والمهام الآتية:

- السعي إلى تحقيق أغراض الاتحاد وأهدافه بالوسائل الصحيحة، وله في هذا المجال أوسع الصلاحيات وإصدار القرارات والتوصيات اللازمة.

- إقرار وتعديل النظام الأساسي بموافقة ثلثي أعضاء الاتحاد على الأقل.

- إقرار النظام الداخلي وتعديله بموافقة ثلثي أعضاء الاتحاد على الأقل.

- إقرار طلبات الانضمام إلى عضوية الاتحاد بما يتفق مع مواد النظامين الأساسي والداخلي للاتحاد.

- اعتماد خطة العمل لمشروعات ونشاطات أجهزة الاتحاد.

- اعتماد تسمية أعضاء المكتب التنفيذي والمجلس الأعلى وزيادة عدد ممثلي المنظمات الأعضاء طبقاً لهذا النظام.

- اختيار رئيس الاتحاد من بين المرشحين وانتخاب الأمين العام وأمين الصندوق والأمناء المساعدين.

- التصديق على الحساب الختامي وموازنة الاتحاد، واعتماد مشروع الميزانية التقديرية وإقرار وإدخال ما يرى من تعديلات عليها بناء على اقتراح المكتب التنفيذي.

- تشكيل اللجان الدائمة والمؤقتة وتحديد اختصاصاتها وتسمية أعضائها ومقرريها.

- إقرار برامج النشاط التي يقوم بها المكتب التنفيذي والأمانة العامة واللجان فيما بين دورتي انعقاد المجلس الأعلى.

- إقرار وسائل استثمار أموال الاتحاد وقبول الإعانات والهبات، وتحديد موارد الاتحاد ونسبة مساهمة المنظمات الأعضاء في ميزانيته، وتعيين مراقب أو أكثر للحسابات وتحديد أجورهم.

- دراسة الاقتراحات المعروضة عليه من المكتب التنفيذي أو المنظمات الأعضاء والبت فيها<sup>(٥٤)</sup>.

### ب - المكتب التنفيذي

يتكوّن المكتب التنفيذي من رئيس الاتحاد وممثل عن كلّ منظمة عضو في الاتحاد يسمّى من قبل منظمته، والأمين العام والأمناء المساعدون وأمين الصندوق،

(٥٢) «النظام الأساسي لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب: المادتان ١ و ٢»، في: خلوصي، المصدر نفسه، ص ٣ - ٤.

(٥٣) «النظام الأساسي لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب: المادة ٤»، في: المصدر نفسه، ص ٥.

(٥٤) «النظام الأساسي لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب: المواد من ٥ إلى ١٣»، في: المصدر نفسه، ص ٦ - ٧.

ويعقد اجتماعاته الدورية مرة كل سنة على الأقل.

يتولى المكتب التنفيذي الصلاحيات الآتية:

- الإشراف على تنفيذ قرارات وتوصيات المجلس الأعلى وإعداد جدول للمجلس الأعلى.

- إعداد مشروع النظام الداخلي للاتحاد وكل ما يطرأ عليه من تعديلات لعرضها على المجلس الأعلى للبت فيها، ودراسة التعديلات المطلوبة على النظام الأساسي للاتحاد واقتراح التوصيات اللازمة بشأنها وعرضها على المجلس الأعلى.

- دراسة طلبات الانضمام التي تقدم إلى الاتحاد من الهيئات الزراعية وعرضها على المجلس الأعلى مقرونة بتوصياته.

- تقديم الحساب الختامي والموازنة في نهاية العام للمجلس الأعلى للتصديق عليها، وإعداد مشروع الميزانية، وتقديم المقترحات لاستثمار أموال الاتحاد لإقرارها من المجلس الأعلى، وتحديد رسوم الاشتراك في المؤتمرات.

- اقتراح تشكيل اللجان الدائمة وتشكيل اللجان المؤقتة اللازمة لتحقيق المهمات الضرورية.

- الإشراف على تنظيم المؤتمرات والندوات التي يقرها المجلس الأعلى ومتابعة تنفيذ الإجراءات والبرامج المقررة من المجلس الأعلى.

- إعداد التقارير الدورية والسنوية عن نشاط الاتحاد وتشكيلاته ورفعها للمجلس الأعلى.

- دعوة المجلس الأعلى إلى الانعقاد في الحالات الاستثنائية.

- عرض توصيات المؤتمرات والتوصيات والتوجيهات الخاصة بالندوات والاجتماعات وغيرها على المجلس الأعلى.

- تحديد اشتراك الاتحاد في المؤتمرات الدولية والإقليمية التي تتصل بأهدافه.

- تعيين الموظفين الإداريين والماليين بناء على ترشيح الأمين العام.

- الصلاحيات التي يخوله إياها المجلس الأعلى للاتحاد<sup>(٥٥)</sup>.

### ج - الأمانة العامة

تتكون الأمانة العامة للاتحاد من الأمين العام والأمناء العاميين المساعدين، وتتولى الأمانة العامة من خلال الأمين العام الصلاحيات الآتية:

- تنفيذ قرارات المجلس الأعلى والمكتب التنفيذي، وما يعهد إليه من أعمال.

- دعوة المكتب التنفيذي إلى الانعقاد، وتنظيم جدول أعمال المكتب التنفيذي، والإشراف على تحضير اجتماعاته وضبط جلساته ومراسلاته وحفظها.

- إعداد مشروع جدول أعمال المجلس الأعلى لاعتماده من المكتب التنفيذي.

- إعداد قرارات وتوصيات وملخص وقائع اجتماعات المجلس الأعلى وتوزيعها على أعضاء المجلس.

- تقديم طلبات الانضمام للاتحاد إلى المكتب التنفيذي.

- جميع الأعمال الإدارية والمالية الخاصة بنشاط الاتحاد والمؤتمرات والندوات التي يعقدها.

- إصدار قرارات تعيين الموظفين اللازمين للاتحاد<sup>(٥٦)</sup>.

### المؤتمر الفني

يدعو المجلس الأعلى إلى عقد المؤتمر الفني الدوري في الأقطار العربية بالتناوب بغرض دراسة الموضوعات الزراعية ومشاكلها في الوطن العربي، وينعقد المؤتمر الفني الدوري مرة كل عامين في القطر العربي الذي سيجتمع به المجلس الأعلى وفي فترة انعقاده، وللمجلس الأعلى حق عقد مؤتمرات فنية أخرى بصفة استثنائية إذا

(٥٥) «النظام الأساسي لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب: المواد من ١٤ إلى ١٩»، في: المصدر نفسه، ص ٨ - ١٠.

(٥٦) «النظام الأساسي لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب: المادتان ٢٠ و ٢١»، في: المصدر نفسه، ص ١٠ - ١٢.

اقتضى الأمر ذلك، مع تحديد مكان وزمان الاجتماع، ويدعى إلى حضور المؤتمر الفني الدوري من ترى المنظمات الأعضاء إيفاده لحضور المؤتمر من الاختصاصيين والفنيين، ويجوز أن يحضر هذه المؤتمرات مدعوون من غير المنظمات الأعضاء في الاتحاد بصفة مراقبين. وقد عقد الاتحاد ١٥ مؤتمراً فنياً منذ تأسيسه، ناقشت عدداً من الموضوعات الزراعية الهامة<sup>(٥٧)</sup>.

#### د - لجان الاتحاد

يشكل المجلس الأعلى لجاناً فنية وإدارية دائمة أو مؤقتة من أعضائه أو من المكتب التنفيذي أو من أعضاء المنظمات المنضمة للاتحاد، ويحدد المجلس الأعلى مهام هذه اللجان وعضويتها بمراعاة تمثيل الأقطار ذات العلاقة، مع الاستعانة بالهيئات العلمية الأخرى والأفراد إذا لزم الأمر.

وتشمل اللجان الدائمة للاتحاد:

- لجنة البحوث العلمية الزراعية.

- لجنة التعليم والتدريب والإرشاد الزراعي.

- لجنة التخطيط والتنسيق والتكامل الزراعي.

- لجنة الإصلاح الزراعي واستصلاح الأراضي

وتعميرها.

- لجنة تنمية الثروة الزراعية وموارد المياه.

- لجنة تعريب وتوحيد المصطلحات الزراعية.

- لجنة حماية البيئة الزراعية.

- لجنة الشؤون النقابية.

- لجنة الإعلام والنشر<sup>(٥٨)</sup>.

#### سادساً: الاتحاد العام للأطباء البيطريين العرب

تأسس الاتحاد العام للأطباء البيطريين العرب في القاهرة في أواخر الستينيات من القرن العشرين للعمل

على تنسيق وتنظيم الطاقات المهنية والعلمية للأطباء البيطريين العرب، بهدف خدمة الثروة الحيوانية في الأقطار العربية، والنهوض بواقعها الحالي ورفع إنتاجيتها وتحسين الظروف البيئية لها، وبالتالي ضمان غذاء كافٍ وصحي ذي منشأ حيواني للمواطن العربي، وللتصدير وللمساهمة في حماية الإنسان وبيئته من الأمراض المشتركة والانتقالية وعوامل التلوث المختلفة.

ويؤلف الاتحاد من الأطباء البيطريين المرخص لهم بمزاولة المهنة في الأقطار العربية التي فيها هيئة طبية بيطرية للأطباء البيطريين، على أن يكون الاشتراك في الاتحاد عن طريق تلك الهيئات الطبية البيطرية، وفي حالة عدم وجودها في أي قطر عربي، يجوز انتساب أي طبيب بيطري في أي بلد عربي من خريجي الجامعات المعترف بها بموافقة المكتب الدائم.

ويكون مقر الاتحاد أينما يكون الأمين العام<sup>(٥٩)</sup>.

#### ١ - أهداف الاتحاد

- التعارف بين الأطباء البيطريين العرب، وتوثيق صلات الزمالة والتعاون بينهم.

- تحسين المستوى العلمي والفني للأطباء البيطريين العرب.

- القيام بالدراسات اللازمة لأوضاع الثروة الحيوانية وإنتاجها ومشاكلها في الأقطار العربية ورفع مستوى الخدمات البيطرية والتأهل المعرفي فيها جميعاً.

- العمل على توحيد شروط مزاولة المهنة في الأقطار العربية بشكل يساعد الطبيب البيطري في ممارسة المهنة في أي قطر عربي.

- العمل على توحيد وتعريب وتطوير مناهج التدريس والاختصاص في الكليات والمعاهد الطبية البيطرية الموجودة في الوطن العربي.

- إصدار مجلة طبية بيطرية دورية باللغة العربية،

(٥٧) «النظام الأساسي لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب: المواد من ٢٣ إلى ٢٧»، في: المصدر نفسه، ص ١٢ - ١٣.

(٥٨) «النظام الأساسي لاتحاد المهندسين الزراعيين العرب: المادة ٢٢»، في: المصدر نفسه، ص ١٢، والنظام الداخلي للاتحاد، المادة ٦٠.

(٥٩) تعريف الاتحاد العام للأطباء البيطريين (القاهرة: مطبوعات الاتحاد، [د.ت.])، ص ١.

وبعدد واحد سنوياً على الأقل، لنشر نشاطات الاتحاد المختلفة والمقالات والأبحاث والدراسات التي يقدمها الأطباء البيطريون العرب أو غيرهم.

- تشجيع البحث العلمي في مجال الصحة والإنتاج الحيواني بين الأطباء البيطريين العرب، ودعم ذلك مادياً ومعنوياً.

- الالتزام بحقوق الشعب العربي ودعم قضاياه العادلة.

- تقوية أواصر التعاون بين الهيئات الطبية البيطرية في الوطن العربي، والسعي إلى إيجاد نقابات أو جمعيات طبية بيطرية في الأقطار العربية الخالية منها.

- تحقيق التعاون بين المنظمات المهنية العربية والإقليمية والدولية في كل ما يساعد على تحقيق أهداف الاتحاد ورفع مستوى الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها.

- عقد مؤتمر علمي مهني عربي للطب البيطري دوري مرة كل سنتين.

- التعاون مع المنظمات الدولية المتخصصة في مختلف الأمور المتعلقة في الطب البيطري وحماية الثروة الحيوانية وزيادة إنتاجها والمساهمة الإيجابية بمكافحة الأمراض السارية والمعدية التي تنتقل إلى الإنسان.

- التعاون وتبادل المعلومات الفنية بين المختبرات البيطرية العربية.

- العمل على توحيد التشريعات العربية المنظمة لمزاولة المهنة.

- العمل على تحسين أوضاع الطبيب البيطري المعيشية والاجتماعية والدفاع عن حقوقه.

- تشجيع إنشاء جمعيات الرفق بالحيوان وإصدار التشريعات التي تكفل تنظيم ذلك.

- تشجيع تصنيع واستعمال الأدوية الطبية البيطرية العربية.

- إجراء دراسات علمية للأمراض البيطرية الشائعة والوافدة للأقطار العربية وتوحيد الجهود لمكافحتها والقضاء عليها.

- السعي إلى تكوين اتحادات لذوي المهن الطبية (الأطباء، أطباء الأسنان، الصيادلة، الأطباء البيطريين) في الأقطار العربية المختلفة واتحاد عام لذوي المهن الطبية.

- حث الجهات الرسمية ذات العلاقة في الأقطار العربية المختلفة على إحداث وحدات تعنى بالأمراض المشتركة والرقابة على الأغذية ضمن هيكلها التنظيمية المسؤولة عن الصحة العامة<sup>(٦٠)</sup>.

## ٢ - تشكيل الاتحاد

يباشر الاتحاد أعماله عن طريق هيئاته الأساسية الآتية:

- الهيئة العامة.

- المكتب الدائم.

- الأمانة العامة.

- اللجان الفنية المتخصصة.

يحدد النظام الأساسي للاتحاد طريقة تكوين كل هيئة واختصاصاتها<sup>(٦١)</sup>.

### أ - الهيئة العامة

تتألف الهيئة العامة من ممثلين عن الأقطار العربية المشتركة في الاتحاد، وبما لا يزيد على سبعة ممثلين من كل قطر، بالإضافة إلى أعضاء المكتب الدائم والأمانة العامة، وتجتمع مرة كل سنتين، وتتولى الاختصاصات الآتية:

- رسم سياسة وتوجيه نشاطات الاتحاد ووضع التوصيات الكفيلة لتحقيق ذلك.

- إقرار وتعديل النظامين الأساسي والداخلي للاتحاد بأكثرية ثلثي الأعضاء الحاضرين في اجتماع قانوني.

(٦٠) «النظام الأساسي للاتحاد العام للأطباء البيطريين العرب: المادة ٤،» في: المصدر نفسه، ص ٢ - ٣.

(٦١) «النظام الأساسي للاتحاد العام للأطباء البيطريين العرب: المادة ٦،» في: المصدر نفسه، ص ٣.

- تحديد جدول أعمال الهيئة العامة، وإخطار الهيئات المشتركة به قبل موعده بشهرين على الأقل<sup>(٦٢)</sup>.

### ب - المكتب الدائم

يتكوّن المكتب الدائم من النقيب أو رئيس الهيئة الطبية البيطرية وعضوية يتم تسميتها من قبل الهيئة الطبية البيطرية في كل قطر، ويجتمع مرة واحدة في السنة، ويمكن دعوته إلى الاجتماع في أي وقت بقرار من الأمانة العامة، أو بناء على طلب يقدمه ثلاثة من الأقطار الأعضاء لبحث أمور هامة وطارئة في دورات استثنائية، ويتولى المكتب الدائم الاختصاصات الآتية:

- تنفيذ قرارات وتوصيات الهيئة العامة.

- انتخاب الأمين العام ونائبه والأمناء المساعدون بالاقتراع السري.

- تحديد مكان وزمان انعقاد المؤتمرات الطبية البيطرية العربية الدورية، وإعداد جدول أعمالها، وتشكيل اللجان التحضيرية الخاصة بها.

- إقرار موازنة الاتحاد والمصادفة على حساباته الختامية وتقرير بدل الاشتراك للأعضاء.

- قبول طلبات العضوية أو إقرار تجميدها وفق أحكام النظامين الأساسي والداخلي.

- اقتراح التعديلات على النظامين الأساسي والداخلي لتقدمه إلى الهيئة العامة للاتحاد.

- إصدار القرارات التنظيمية للاتحاد.

- سحب الثقة من الأمين العام أو نائب الأمين العام أو من الأمناء العامين المساعدين بأغلبية ثلثي أعضاء المكتب الدائم<sup>(٦٣)</sup>.

### ج - الأمانة العامة

هي اللجنة التنفيذية للمكتب الدائم، وتتكوّن من

الأمين العام ونائب الأمين العام وخمسة أمناء عامين مساعدين يتم انتخابهم من المكتب الدائم، توزع بينهم المسؤوليات الآتية:

- أمين عام مساعد للشؤون العلمية والثقافية.

- أمين عام مساعد للشؤون الخارجية والعلاقات العامة.

- أمين عام مساعد للشؤون المالية والإدارية.

- أمين عام مساعد لشؤون التخطيط والمتابعة.

- أمين عام مساعد لشؤون المنظمات العربية والإقليمية والدولية.

- تجتمع الأمانة العامة مرة كل ستة شهور، وتتولى الاختصاصات الآتية:

- وضع موازنة الاتحاد.

- المشاركة مع البلد المضيف للمؤتمر الطبي البيطري العربي الدوري في تحضير وتنظيم أعماله.

- دعوة المكتب الدائم إلى الانعقاد ووضع جدول أعماله، والإشراف على تحضير اجتماعاته وتسجيل وقائعه.

- إعداد تقارير عن أعمال الاتحاد والمكتب الدائم، وتقديم الاقتراحات حول مختلف أوجه نشاط الاتحاد.

- تنظيم أمور مكتب الاتحاد، والإشراف على أعماله، وتعيين الموظفين اللازمين له، وإقرار شروط استخدامهم<sup>(٦٤)</sup>.

### د - اللجان الفنية المتخصصة

يشكّل الاتحاد بموافقة المكتب الدائم لجاناً فنية متخصصة لمعاونة الأمانة العامة، كل لجنة في حدود اختصاصاتها، ويشرف عليها الأمناء العاملون المساعدون<sup>(٦٥)</sup>.

(٦٢) «النظام الأساسي للاتحاد العام للأطباء البيطريين العرب: المادتان ٧-٨، في: المصدر نفسه، ص ٣-٤.

(٦٣) «النظام الأساسي للاتحاد العام للأطباء البيطريين العرب: المادتان ٩-١٠، في: المصدر نفسه، ص ٤-٥.

(٦٤) «النظام الأساسي للاتحاد العام للأطباء البيطريين العرب: المادة ١١، في: المصدر نفسه، ص ٥.

(٦٥) «النظام الأساسي للاتحاد العام للأطباء البيطريين العرب: المادة ١٢، في: المصدر نفسه، ص ٦.



## سابعاً: الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب

وسائل الأنظمة والقوانين المنظمة لها وإجراءات ترخيص  
مزاوئتها.

- العمل على إعداد وتشجيع وترجمة الأبحاث  
والدراسات، وإصدار الكتب والنشرات الدورية المتعلقة  
بمهنة المحاسبة والمراجعة وما يتصل بها، وإغناء الفكر  
المحاسبي عملياً ومهنياً. وإيجاد صيغة متطورة للاطلاع  
على المستجدات في قوانين وأنظمة الدول الأعضاء لدى  
جميع المهنين العاملين.

- التنسيق بين الهيئات والجمعيات وغيرها من  
الجهات المعنية بتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة وتشجيع  
الاتصالات والعمل المشترك بين المحاسبين الممارسين  
والعمل على دعمها وتطويرها.

- المشاركة في الهيئات المهنية الدولية والإقليمية  
وفق الضوابط التي تعتمدها الجمعية العمومية.

- العمل على توحيد المصطلحات المتعلقة بالمحاسبة  
والمراجعة.

- السعي إلى وضع نظام موحد لمنح شهادة محاسب  
قانوني عربي وفق المعايير الدولية، وللإتحاد اتخاذ كل ما  
من شأنه أن يساعد على تحقيق أهدافه من خلال:

تشكيل اللجان المتخصصة، والاستعانة بالجمعيات  
والجهات المختصة والخبراء والمتخصصين، وإنشاء مركز  
للمعلومات ومعهد متخصص لإعداد المحاسبين  
والمراجعين، وعقد المؤتمرات والندوات واللقاءات  
والانضمام إلى الجمعيات والهيئات المهنية الإقليمية  
والدولية، والتعاون معها في كل ما من شأنه تطوير  
المهنة وإصدار مجلة مهنية متخصصة وموقع الكتروني  
للإتحاد<sup>(٦٧)</sup>.

### ٢ - تشكيلات الاتحاد

يمارس الاتحاد نشاطه من خلال بناء داخلي يضم  
الهيئات الآتية:

الاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب هو اتحاد  
مهني عربي يتمتع بشخصية اعتبارية ذات استقلال مالي  
وإداري، يهدف إلى القيام بكل ما من شأنه تحقيق التنسيق  
والتكامل لتنظيم وتطوير مهنة المحاسبة والمراجعة في  
الدول العربية وإعداد الدراسات والتوصيات. قام الاتحاد  
في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ بتفويض أوضاعه وتعديل  
نظامه الأساسي ليتوافق مع النظام الأساسي الموحد  
للإتحادات العربية النوعية المتخصصة المقرر من مجلس  
الوحدة الاقتصادية العربية بجامعة الدول العربية، وبذلك  
أصبحت للإتحاد عضوية هذا المجلس، وقد اتخذ مدينة  
القاهرة مقراً دائماً له. وتضم عضويته النقابات والجمعيات  
المتخصصة للمحاسبين والمراجعين في ١٦ قطراً عربياً<sup>(٦٦)</sup>.

### ١ - أهداف الاتحاد

- إعداد أو اعتماد المعايير المهنية وتطويرها  
ومراجعتها، بما في ذلك معايير المحاسبة والمراجعة  
وقواعد سلوك وآداب المهنة.

- اقتراح القواعد اللازمة لامتحان شهادة الزمالة  
وتنفيذه، بما في ذلك الجوانب المهنية والعلمية والعملية  
لمهنة المحاسبة والمراجعة.

- وضع برنامج التعليم المهني المستمر وتنفيذه  
والمساهمة في التطوير العلمي والعمل لتأهيل مزاوئ المهنة  
بما يمكنهم من مواكبة التطور الاقتصادي العالمي مع  
مراعاة الظروف الخاصة لكل بلد.

- اقتراح الأساليب المناسبة للرقابة الميدانية لأداء  
المحاسبين والمراجعين القانونيين، وتحديثه وتطويره  
وتقويم الأداء المهني.

- تقديم التوصيات لتطوير وتوحيد وسائل تنظيم  
المهنة، بما في ذلك اقتراح تعديل وتطوير وتوحيد

(٦٦) النظام الأساسي للاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب (القاهرة: مطبوعات الاتحاد، [د.ت.])، المواد من ١ إلى ٤، ص ٢،  
و«قرار مجلس الوحدة الاقتصادية بجامعة الدول العربية بالموافقة على انضمام الاتحاد إلى الاتحادات النوعية العربية العاملة في نطاق المجلس،  
بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٧».

(٦٧) «النظام الأساسي للاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب: المادتان ٥ - ٦»، في: المصدر نفسه، ص ٢ - ٤.

- الجمعية العمومية.

- مجلس الاتحاد.

- الإدارة التنفيذية.

- اللجان الفنية.

ويحدد النظام الأساسي كيفية تشكيل كل هيئة واختصاصاتها على النحو التالي:

#### أ - الجمعية العمومية

تتكوّن الجمعية العمومية للاتحاد من المنظمات الأعضاء العاملين فيه ويمثل المنظمة وفد يتكوّن من رئيس وأعضاء المنظمة، ولهم صوت واحد في الاجتماع، ويجوز أن يحضر الاجتماع بصفة مراقب ممثلون عن الهيئات المهنية والإقليمية والدولية/ والهيئات المهنية العربية المنوط بها مسؤولية المهنة في دولها والتي لم تنضم إلى الاتحاد، وتجتمع الجمعية العمومية مرة واحدة كل سنة في دورة عادية في مقر الاتحاد أو في إحدى الدول الأعضاء.

تختص الجمعية العمومية العادية بما يلي:

- تسمية رئيس المجلس لمدة سنة غير قابلة للتجديد وفقاً للتسلسل الأبجدي المعتمد من جامعة الدول العربية.

- الاستماع إلى تقارير مجلس الاتحاد ومراقب الحسابات عن السنة المالية المنتهية، وإبراء ذمة المجلس عن الدورة المالية المنصرفة، وإقرار خطة الاتحاد للدورة المالية المقبلة، وتعيين مراقب الحسابات للسنة المالية القادمة قابلة للتجديد مرة واحدة وتحديد بدل أتعابه، وتحديد موارد الاتحاد وأسس احتساب اشتراكات الأعضاء وفق ضوابط خاصة.

- النظر في الالتماسات من الأعضاء المرفوضة طلباتهم.

- النظر في شطب الأعضاء من الاتحاد، وبناء على قرار معلل من مجلس الاتحاد.

- تحديد مكان انعقاد الجمعية العمومية للسنة التالية.

- طلب عقد جمعية عمومية غير عادية وإعداد جدول أعمالها.

- أية مواضيع أخرى يرغب مجلس الاتحاد في عرضها على الجمعية العمومية، ويمكن عقد جمعية عمومية غير عادية، للنظر في:

- تعديل النظام الأساسي للاتحاد والتصديق على اللائحة الداخلية وتعديلاتها.

- الموضوعات التي لا تدخل في اختصاص الجمعية العمومية العادية.

- أية مواضيع أخرى يرغب المجلس في عرضها على جمعية عمومية غير عادية، شرط أن تنال موافقة ثلثي أعضائه<sup>(٦٨)</sup>.

#### ب - مجلس الاتحاد

يتألف مجلس الاتحاد من رئيس وستة أعضاء، ويحضر المدير التنفيذي اجتماعات المجلس بدون أن يكون له حق التصويت. ينتخب المجلس من بين أعضائه نائباً للرئيس وأميناً للسر وأميناً للخزينة، ويعقد المجلس اجتماعين على الأقل في السنة. يختص المجلس بممارسة جميع الصلاحيات اللازمة لتحقيق أهداف الاتحاد، وله على وجه الخصوص القيام بما يلي:

- مراقبة المعايير المهنية وتطويرها وإقرارها، وعلى الأخص معايير المحاسبة ومعايير المراجعة وقواعد سلوك وآداب المهنة وتعديلاتها.

- الدراسة الدورية لأنظمة وقوانين مهنة المحاسبة والمراجعة في الدول العربية، واقتراح التعديلات التي من شأنها توحيدها.

- اقتراح القواعد اللازمة لاختبارات الحصول على شهادة الزمالة ومنح شهادة اجتيازها.

- اقتراح برامج التعليم والتدريب المهني المستمر المتعلق بالمهنة.

- اقتراح برامج مراقبة الأداء المهني ووضع التنظيم

(٦٨) «النظام الأساسي للاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب: المادة ٨،» في: المصدر نفسه، ص ٧ - ٩.

- دراسة مدى كفاية وفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية للاتحاد، واستخلاص أي توصيات من شأنها المساعدة على تحقيق أهداف الاتحاد ورفعها إلى المجلس.

- متابعة أعمال اللجان التي يؤلفها المجلس والتنسيق فيما بينها.

- القيام بكافة الأعمال الإدارية، وسك سجلات الاتحاد وتأمين الاتصالات مع الأعضاء<sup>(٧٠)</sup>.

#### د - اللجان الفنية

يشكل المجلس لجاناً فنية متخصصة دائمة أو مؤقتة، من بين أعضاء الاتحاد أو من الخبراء المحاسبين، أو الاستشاريين في الأمور التي تساعد على تحقيق أهداف الاتحاد، ويحدد المجلس مهامها ومكافآتها، وذلك في الموضوعات المتعلقة بالمهنة، وقد أنشئت بالفعل اللجان الآتية:

- لجنة الاستراتيجية.

- لجنة المعايير الدولية.

- لجنة الإعلام والمجلة.

- لجنة العضوية والموارد البشرية.

- لجنة التدريب والتعليم المستمر<sup>(٧١)</sup>.

#### ثامناً: الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

تأسس الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب يوم ٢٤ آذار/ مارس ١٩٥٦ بمدينة دمشق، بمشاركة سبعة منظمات عمالية عربية، في ظل تصاعد المد التحرري العربي في مواجهة الاستعمار، وخاصة أولى معاركه لنصرة الشعب المصري ضد العدوان الثلاثي في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٦، وكان له حضوره الفاعل والمتميز في إحباط المقاطعة التي أعلنتها الشركات الاحتكارية ضد الباكسة كيلوباترا في ميناء نيويورك، وإعلانه مقاطعة العمال العرب لجميع السفن والطائرات الأمريكية في

المناسب للرقابة الميدانية لمعرفة مدى الالتزام بالأنظمة والقوانين والمعايير الخاصة بالمهنة.

- تنسيق الجهود لتبادل الخبرات واستخدام الإمكانيات المشتركة بين الدول العربية.

- تشكيل اللجان الفنية، واعتماد اللوائح المنظمة لعملها.

- اعتماد اللوائح المالية والإدارية للاتحاد، وإعداد القوائم المالية واقتراح الخطة الاستراتيجية للاتحاد طويلة وقصيرة المدى والموازنة التقديرية.

- اقتراح موعد ومكان الجمعية العمومية للدورة التالية.

- قبول أو رفض تعليق أو إلغاء أي عضوية في الاتحاد، وذلك وفق الضوابط التي تعتمدها الجمعية العمومية في هذا الشأن.

- تعيين المدير التنفيذي، وتحديد مكافآته، وذلك في ضوء ما تتطلبه اللوائح المالية والإدارية المعتمدة، وتعيين موظفي الإدارة التنفيذية وتحديد رواتبهم<sup>(٦٩)</sup>.

#### ج - الإدارة التنفيذية

يعين مجلس الاتحاد المدير التنفيذي وعدداً كافياً من الموظفين تتوفر فيهم الكفاءة والخبرة، ويتم تحديد أتعابهم.

تتولى الإدارة التنفيذية القيام بالمهام التالية:

- متابعة تنفيذ قرارات الجمعية العمومية والمجلس.

- إعداد مشروع جدول المجلس.

- دراسة جميع الموضوعات المرفوعة إلى المجلس، وإعداد مذكرة تضمنها ما تراه من مقترحات حيالها، وتعرض المذكرة على المجلس برفقة الموضوعات المدرجة على جدول أعمال المجلس.

- دراسة التقارير والملاحظات المرفوعة من مراقب الحسابات.

(٦٩) «النظام الأساسي للاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب: المادة ٩»، في: المصدر نفسه، ص ٩ - ١١.

(٧٠) «النظام الأساسي للاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب: المادة ١٠»، في: المصدر نفسه، ص ١١.

(٧١) «النظام الأساسي للاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب: المادة ١١»، في: المصدر نفسه، ص ١١ - ١٢.

الموانئ والمطارات العربية، مما أدى إلى إنهاء مقاطعة السفينة كيلوباترا فوراً، وقد ساند الاتحاد الدولي للعمال العرب نضالات الشعوب العربية ضد الاستعمار والهيمنة الأجنبية في الجزائر واليمن وفلسطين ومصر والعراق والسودان والصومال، تأكيداً لما جاء في دستور الاتحاد من أن الطبقة العاملة في الوطن العربي تؤمن بحقوق الشعوب وتقرير مصيرها وأن تحكم نفسها بنفسها، وتؤازر كل حركة وطنية تستهدف القضاء على سيطرة ونهب ثروات الشعوب.

يرتبط الاتحاد بعلاقات قوية مع العديد من المنظمات النقابية في مختلف دول العالم، وكذلك المنظمات والاتحادات النقابية العمالية الإقليمية والدولية، وبصفة خاصة: اتحاد النقابات العالمي، الاتحاد الدولي للنقابات الحرة، الاتحاد العالمي للعلم. كما يرتبط بعلاقات تعاون واسعة مع المراكز النقابية الإقليمية مثل منظمة الوحدة الأوروبية، والاتحاد العام للنقابات (رابطة الدول المستقلة بموسكو)، ومنظمة الوحدة النقابية الآسيوية، والمركز الإقليمي للنقابات الأفريقية، والمركز الدولي للحقوق والحريات النقابية. وهو عضو أيضاً في المنتدى النقابي الأوروبي ومتوسطي.

ويشارك الاتحاد في الاجتماعات واللقاءات والمؤتمرات التي تعقدها منظمة الأمم المتحدة، ويتمتع بالعضوية الاستشارية لإقليمي آسيا وأفريقيا في منظمة العمل الدولية<sup>(٧٢)</sup>.

## ١ - أهداف الاتحاد

يحدد دستور الاتحاد الدولي لنقابات العمال ٣٢ هدفاً يناضل من أجل تحقيقها، مثل:

- الدفاع عن حقوق ومصالح الطبقة العاملة العربية وحركتها النقابية، والسعي إلى تطوير مستواها الحياتي مادياً ومعنوياً وتفعيل مشاركتها في بناء وتقديم أقطارها وأمتها العربية.

- توطيد أواصر الأخوة بين عمال الوطن العربي في إطار الاتحاد.

- ضمان حق العمل والقضاء على البطالة، وتهيئة الفرص المتكافئة للاستخدام لكل العمال العرب.

- ضمان حق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية، وتعزيز الحوار الثلاثي بين أطراف الإنتاج على الصعيدين القطري والقومي، والدفاع عن الحقوق والحريات، بما فيها حق الإضراب.

- تحقيق وتعزيز وحدة الحركة النقابية العربية وتعزيز ديمقراطيتها، وتعزيز قدرتها على تبوؤ مكانها الطبيعي في حركة المجتمع.

- الإسهام الفعّال في تنمية أقطار الوطن العربي والاستثمار الأمثل لموارده البشرية.

- متابعة التشريعات العمالية وتطبيقها، والعمل على تطويرها وتوحيدها لتنسجم مع درجة التطور الاجتماعي والاقتصادي والسياسي.

- تطوير نظم التأمينات الاجتماعية في أقطار الوطن العربي وتوحيدها بما يحقق شمول الضمان الاجتماعي بما فيه التأمين ضد البطالة لجميع فئات العمال.

- دعم نضال العمال وحركتهم النقابية من أجل تطوير مستواهم المعيشي وحماية الأجر، وتحسين القدرة الشرائية لتحقيق التوازن بين الأجور والأسعار.

- تطوير القدرة الإنتاجية للعمل، وتطوير الصحة والسلامة المهنية للعاملين.

- إنماء وتعميق الوعي القومي النقابي للطبقة العاملة، وتنمية وتطوير المشاركة العمالية في الإدارة، وتأكيد حق المرأة العاملة في العمل ومساواتها بالرجل في كافة الحقوق، وخاصة الحقوق الناجمة عن العمل والاهتمام بالشباب العامل وحل مشكلاتهم.

- الاهتمام بالعمال المعوقين والمسنين والعمال المسرّحين نتيجة التكيف الهيكلي.

- تكريم النقابيين القدامى والاستفادة من خبراتهم،

(٧٢) تقرير عن الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب (دمشق: مطبوعات الاتحاد، [د.ت.])، ص ١ - ٨، وتاريخ نشأة الاتحاد الدولي

لنقابات العمال العرب (دمشق: مطبوعات الاتحاد، [د.ت.])، ص ١.

والعمال المتقاعدين وتشجيع قيام تنظيمات نقابية خاصة  
٢٣٢.

- تشجيع تشكيل اتحادات مهنية عمالية عربية  
لنقابات العاملين في المهن المشابهة والمتكاملة.

- النضال لإقامة الوحدة العربية وتحرير فلسطين  
والأراضي العربية المحتلة من الاستعمار والصهيونية،  
وتدعيم مؤسسات العمل العربي المشترك والمنظمات  
الرسمية والشعبية.

- المساهمة في إقامة المجتمع العربي الديمقراطي  
الاشتراكي الموحد.

- التعاون مع المنظمات والهيئات العربية ونقابات  
البلدان المستقبلية للعمال على ضمان حقوق العمال  
العرب المهاجرين إلى البلدان الأجنبية والعمال الأجانب  
المهاجرين إلى البلدان العربية.

- ترسيخ وتطوير التضامن العمالي العالمي والإسهام  
في وحدة الحركة النقابية العمالية وتأييد حق الشعوب في  
تقرير مصيرها، ومقاومة سياسات التفرقة والتمييز بسبب  
العرق أو الجنس أو اللون أو العقيدة، والعمل على  
تجنيب العالم ويلات الحرب ومنع انتشار واستخدام  
أسلحة الدمار الشامل.

- الإسهام في تعزيز الجهود من أجل إقامة علاقات  
اقتصادية عادلة ومتكافئة بين الدول، والتعاون مع  
الهيئات المختصة لتحقيق الاستخدام الأمثل لموارد  
الطبيعة وحماية البيئة ومنع التلوث ودفن النفايات الضارة.

- العمل على كسب تأييد الرأي العام العالمي من  
أجل نصره قضايانا القومية العادلة<sup>(٧٣)</sup>.

## ٢ - عضوية الاتحاد

عضوية الاتحاد مفتوحة أمام جميع المنظمات العمالية  
العربية في أي قطر من أقطار الوطن العربي، سواء ما  
كان قائماً منها عند تأسيس الاتحاد أو ما يتم تكوينه

مستقبلاً، ولا تقبل عضوية أي منظمة عمالية إذا تبين أنها  
تسببت في انشقاق المنظمة العضو. وتحدد العضوية في  
الاتحاد على درجتين.

**عضو أصيل:** وهي المنظمة القائمة بهيكلتها،  
وتمارس نشاطها علناً داخل قطرها، ولها حق التصويت  
 والترشيح في كافة الهيئات.

**عضو مراقب:** لا تتوفر فيه شروط العضو الأصيل،  
ولا يملك حق التصويت والترشيح في كافة الهيئات<sup>(٧٤)</sup>.

## ٣ - تشكيلات الاتحاد

يتكوّن الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب من  
الهيئات الآتية:

- المؤتمر.

- المجلس.

- الأمانة العامة.

وذلك طبقاً للتكوين والاختصاصات التي حددها  
دستور الاتحاد لكل منه<sup>(٧٥)</sup>.

### أ - المؤتمر

هو السلطة العليا للاتحاد، ويتكوّن من مندوبي  
المنظمات القطرية الأعضاء الأصيلة، وثلاثة ممثلين عن كل  
منظمة عضو قطرية مراقبة، وممثلين اثنين عن كل اتحاد مهني  
عضو في الاتحاد بصفة مراقب ومثلة عن لجنة المرأة العاملة  
العربية بصفة مراقب، وممثل عن لجنة الشباب العامل بصفة  
مراقب، ويشترط أن لا يقل عدد المندوبات النساء عن ٢٥  
بالمئة من عدد المندوبين للمؤتمر عن كل منظمة، والأمين  
العام وأعضاء الأمانة العامة أعضاء في المؤتمر حكماً إلى حين  
انتخاب أمانة عامة جديدة، وليس لهم حق التصويت إلا  
إذا كانوا مندوبين ضمن وفود منظماتهم.

تعقد الدورات العادية للمؤتمر مرة كل خمس  
سنوات، ويجوز عقد دورات طارئة بناء على قرار المجلس  
وبأغلبية ثلثي أصوات المنظمات الأعضاء.

(٧٣) دستور الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب (دمشق: مطبوعات الاتحاد، [د.ت.ا]، المادة ٤، ص ٧ - ١٦.

(٧٤) المصدر نفسه، المادة ٥، ص ١٧ - ١٩.

(٧٥) المصدر نفسه، المادة ١٦، ص ٢٧.

يتولى المؤتمر الاختصاصات الآتية :

- اعتماد عضوية مندوبي المنظمات ومستشاريهم للمؤتمر.

- رسم سياسة الاتحاد وإقرار توجهاته العامة.

- التصديق على قبول الأعضاء الجدد والتجميد والفصل من عضوية الاتحاد.

- التصديق على قرارات المجلس التي يتخذها إنابة عن المؤتمر فيها بين انعقاد دوراته العادية والطارئة.

- مناقشة تقارير المجلس المقدمة عن المسائل الواردة في جدول الأعمال.

- المصادقة على التقرير المالي.

- تعديل دستور الاتحاد ونظام العمل بالمؤتمر.

- انتخاب الأمين العام واعتماد أعضاء المجلس.

- حجب الثقة عن الأمين العام وفق إجراءات يحددها نظام العمل في المؤتمر.

- تشكيل لجنة الرقابة المالية من ثلاثة أعضاء أصلاء وثلاثة احتياط تكون مهمتها مراقبة مالية الاتحاد وعرض تقاريرها على المجلس والمؤتمر.

- انتخاب لجنة النظام والعضوية من خمسة أعضاء أصلاء وخمسة احتياط<sup>(٧٦)</sup>.

## ب - المجلس

يتألف من عضوية اثنين عن كل منظمة، وممثل واحد عن كل اتحاد مهني عربي بصفة مراقب، والأمين العام، وأعضاء الأمانة بدون أن يكون لهم حق التصويت. مدة عضوية المجلس خمس سنوات، وتعقد دوراته العادية مرة واحدة كل عام على الأقل، ويجوز عقد دورة طارئة بطلب من منظمة عضو أو أكثر. يتولى المجلس الاختصاصات الآتية :

- للمجلس صلاحيات المؤتمر العام فيما بين انعقاد

دورات المؤتمر العادية والطارئة، على أن يعرض ما يتخذه من قرارات أو توصيات على أول دورة تالية للمؤتمر للتصديق عليها، فيما عدا الحالات التي تعتبر من صلاحيات المؤتمر على الإطلاق.

- إصدار أنظمة العمل للهيئات الدستورية للاتحاد.

- إصدار نموذج لنظام عمل خاص بالاتحادات المهنية العمالية العربية، يكون إطاراً عاماً يُعمل به، يلتزم الاتحاد به.

- إنشاء مكاتب فرعية للاتحاد في بلدان الوطن العربي أو خارجه عند الحاجة وبموافقة الجهات المعنية في البلد المضيف.

- اتخاذ الإجراءات المناسبة بحق الأمانات العامة للاتحادات المهنية العربية.

- انتخاب رئيس المجلس ونائب الرئيس وانتخاب الأمناء في حدود ثمانية فقط وانتخاب نائب الأمين العام وحجب الثقة عنهم<sup>(٧٧)</sup>.

## ج - الأمانة العامة

تتألف الأمانة العامة من الأمين العام والأمناء، ويشترط أن يكونوا متفرغين للعمل بمقر الأمانة العامة. وتجتمع الأمانة العامة بصفة دورية كل أسبوعين، وتمارس الاختصاصات الآتية :

- العمل على تحقيق أهداف الاتحاد المحددة في دستور الاتحاد.

- تنفيذ قرارات وتوصيات وتوجيهات المؤتمر والمجلس.

- تمثيل أو اصر التعاون والتنسيق مع المنظمات النقابية القومية والهيئات العربية والإقليمية والدولية من أجل تحقيق طموحات ومصالح الطبقة العاملة.

- بحث الموضوعات المقترح عرضها على المؤتمر والمجلس الخاصة ببنود جدول الأعمال.

(٧٦) المصدر نفسه، المواد ١٧ - ٢٣، ص ٢٧ - ٣٣.

(٧٧) المصدر نفسه، المواد ٢٤ - ٤٠، ص ٣٤ - ٤٢.

- تطوير العلاقات بين المنظمات الأعضاء وبذل المساعي لحل الخلافات ومعالجة المشكلات التي قد تنشأ بينها.

- الإشراف على الاتحادات المهنية العربية في جميع المجالات، ودعوة أمناء هذه الاتحادات إلى اجتماعات خاصة لمتابعة تنفيذ خطة العمل ومدى أدائها لمهامها، وتنفيذ مقررات هيئاتها الدستورية كلما اقتضت الضرورة ذلك.

- إصدار نشرة ومجلة دورية تكون لسان حال الاتحاد، وتعالج الشؤون العمالية في إطار المبادئ التي تتضمنها مقدمة دستور الاتحاد وأهداف الاتحاد.

- إصدار المطبوعات والكتب التي تتفق وأهداف الاتحاد.

- دعوة الضيوف إلى حضور المؤتمر والمجلس<sup>(٧٨)</sup>.

#### ٤ - لجان الاتحاد

هناك نوعان من اللجان يمارس الاتحاد نشاطه من خلالهما:

##### أ - اللجان الاستشارية، وتضم:

- لجنة العلاقات العربية والدولية والهجرة، وتتكون من مسؤولي العلاقات العربية والدولية والهجرة في المنظمات الأعضاء.

- لجنة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وتتكون من مسؤولي الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في المنظمات الأعضاء.

- لجنة الثقافة والإعلام وتتكون من مسؤولي الثقافة والإعلام في المنظمات الأعضاء.

- لجنة العمل والتشريع والإعلام، وتتكون من مسؤولي العمل والتشريع في المنظمات الأعضاء.

- لجنة الاتحادات المهنية العمالية العربية، وتتكون من الأمناء العامين للاتحادات المهنية العربية.

##### ب - اللجان المختصة، وتضم:

- لجنة الحقوق والحريات النقابية.

- لجنة المرأة العاملة.

- لجنة الشباب العامل.

- لجنة النظام والعضوية.

- لجنة الرقابة المالية<sup>(٧٩)</sup>.

#### ٥ - الاتحادات المهنية العمالية العربية

الاتحادات المهنية العمالية العربية تنظيمات نقابية متخصصة ذات شخصية اعتبارية، يشرف عليها الاتحاد الدولي لنقابات العرب، وتعمل في إطاره وتلتزم بسياسته وأهدافه، وتتمتع بعضوية مراقب، ومعفاة من رسم الانضمام والاشتراك.

تشكل الاتحادات المهنية العمالية العربية من النقابات المتشابهة والمتكاملة في النشاط بموافقة المجلس، وفق تصنيف مهني يصدره المجلس.

وبالإضافة إلى الأهداف والأغراض المنصوص عليها في دستور الاتحاد فإن هذه الاتحادات المهنية، تعمل بشكل خاص من أجل:

- دعم الوحدة النقابية العربية على المستوى المهني.

- العمل على الارتقاء بشؤون المهنة ورفع مستويات الأداء والإنتاجية ومواكبة أحدث تكنولوجيات العصر لإعداد القوى العاملة العربية الماهرة والمدربة والقادرة على التعامل مع أحداث التطورات التكنولوجية.

- وضع البرامج اللامركزية لتنفيذ سياسات وقرارات الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في المجالات النقابية والمهنية التي تدخل في اختصاص هذه الاتحادات.

- تقديم المشورة الفنية والمهنية للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب في المسائل التي تدخل في مجال أنشطتها.

(٧٨) المصدر نفسه، المواد ٤١ - ٤٦، ص ٤٢ - ٤٩.

(٧٩) المصدر نفسه، المواد ٥٧ - ٦١، ص ٥٨ - ٦٠.

- إعداد البحوث والدراسات والإحصاءات الاجتماعية والاقتصادية الخاصة بالمهنة والعاملين بها<sup>(٨٠)</sup>.

## ٦ - مؤسسات الاتحاد

### أ - المعهد العربي للدراسات العمالية

يقع المعهد في منطقة الديماس القريبة من مدينة دمشق مقر الاتحاد.

ينظم المعهد دورات دراسية وتدريبية للقيادات النقابية بالمنظمات العمالية الأعضاء بالاتحاد، ويضم المعهد قسم الدراسات والبحوث وقسم التثقيف والإعداد وقسم السلامة المهنية وبيئة العمل.

#### وتهدف الدراسة بالمعهد إلى :

- إنماء وتعميق الوعي النقابي للطبقة العاملة، ونشر الثقافة العمالية باستخدام أنجح الوسائل التثقيفية وتبادل الخبرات لتطوير الأداء النقابي وبلورة مصالح العمال في النضال ضد قوى الاستغلال والدفاع عنها وحمايتها.

- تعميق وصون الحقوق والحريات النقابية، والعمل على احترام وتطبيق معايير العمل الدولية والعربية، وخاصة إعلان المبادئ والحقوق الأساسية في العمل الصادر عن منظمة العمل الدولية.

- إيجاد صلات تعاون وتبادل الخبرات بين المعهد والمعاهد الدولية والوطنية المشابهة خدمة للأهداف المشتركة للحركة النقابية.

### ب - المركز العربي للحقوق والحريات النقابية

أقر المؤتمر العام للاتحاد عام ١٩٩٥ ميثاق الحقوق والحريات النقابية والمطالب الاقتصادية والاجتماعية، كما أقر إقامة «المركز العربي للحقوق والحريات النقابية» الذي يضم في عضويته إلى جانب الاتحاد المنظمات العربية المهنية والشعبية المهتمة بالمجتمع المدني والعدالة الاجتماعية.

ومن أهداف المركز العربي للحقوق والحريات النقابية :

- الدفاع عن حق التنظيم وحمايته لمزاولة النشاط النقابي والمفاوضات الجماعية، وإبرام عقود العمل الجماعية، والمشاركة في وضع التشريعات الوطنية المتعلقة بعالم العمال والعمل، وعن حق الإضراب والاحتجاج.

- الدفاع عن القادة النقابيين والمنظمات النقابية أمام المحاكم القانونية عن مكونات المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والعمل معها من أجل التقدم الاقتصادي والاجتماعي والقانوني في الوطن العربي وخارجه<sup>(٨١)</sup>.

#### ● ميثاق الحقوق والحريات النقابية والمطالب الاقتصادية والاجتماعية

صدر هذا الميثاق من المؤتمر التاسع للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب المنعقد في تونس ٧ - ١٠ كانون الثاني/يناير تعبيراً عن المسؤولية التي تنهض بأعبائها الطبقة العاملة العربية وحركتها النقابية في خلق وتدعيم القاعدة الاقتصادية العربية الصلبة والقضايا العادلة للطبقة العاملة العربية والشعوب العربية. وقرّر المؤتمر أن يكون هذا الميثاق موضع الالتزام الكامل والنضال من أجل تحقيقه اقتناعاً من العمال العرب بأن ذلك ضرورة حتمية لتعزيز القدرة العربية الذاتية والحفاظ على حقوق ومكتسبات العمال العرب وتطوير وتقديم المجتمع العربي وحرية الإنسان العربي وكرامته.

ينقسم الميثاق إلى ثلاثة أبواب :

**الباب الأول : عن الحقوق النقابية، وتشمل حق تكوين المنظمات النقابية والانضمام إليها، وحق مزاولة النشاط النقابي، وحق الاحتفال بالأول من أيار/مايو، وحق الإضراب وحق المفاوضات الجماعية، وحق المشاركة في التشريع، وحق التفرغ النقابي والإجازة الدراسية، وحق حماية المنظمات النقابية.**

**الباب الثاني : الحقوق الاقتصادية والاجتماعية،**

(٨٠) المصدر نفسه، المواد ٤٧ - ٥٦، ص ٥٠ - ٥٥.

(٨١) تقرير عن الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، ص ٥ - ٧.



## ١ - أهداف الاتحاد

- تحقيق وحدة الحركة الطلابية العربية.
- الدفاع عن حقوق الطلبة النقابية والتعليمية والاجتماعية والثقافية، بغض النظر عن الجنس أو المعتقد السياسي أو الدين أو الوضع الاقتصادي والاجتماعي.
- حماية المنظمات الطلابية الوطنية ودعمها وتقويتها في ساحاتها وتشجيعها على تبادل الخبرات والزيارات فيما بينها.
- الدفاع عن قضايا الأمة العربية العادلة ودعم حركات المقاومة العربية المشروعة ضد الاحتلال وتعزيز صمود الجماهير الطلابية والشعبية في وجه الصهيونية والإمبريالية والرجعية.
- إبراز الهوية العربية والبعد الحضاري والتاريخي العربي في مواجهة الغزو الثقافي الدخيل على الأمة العربية.
- تعزيز مكانة الجامعة العربية والاهتمام بالتعليم الفني والمهني والتقني وتوحيد المناهج الدراسية وتطويرها وتوحيد الشهادات الجامعية العربية.
- إلزامية التعليم الأساسي ومجانيته ونشر برنامج نحو الأمية في الوطن العربي.
- تمثيل الطلبة في المجالس التعليمية واللجان المختصة والمشاركة في إعداد اللوائح والنظم الدراسية والتعليمية.
- إقامة ودعم النشاطات والندوات والفعاليات المتنوعة في المجالات كافة والاهتمام بالمبدعين ودعمهم ورعايتهم.
- ربط الجامعة بالمجتمع والمساهمة في عملية التنمية والبناء.
- ربط الصلة مع جامعة الدول العربية ومؤسساتها والمنظمات المختصة الأخرى بما يخدم تحقيق مصالح وأهداف الاتحاد.
- تعميق العلاقات مع المنظمات الطلابية الإقليمية

وتشمل حق التنمية والملكية، حق العمل، حق المساواة بين الرجال والنساء، الحق بالأجور والتعويضات والمكافآت، الحق في الأجازات وتحديد ساعات العمل، الحق في الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية، الحق في السلالة والصحة المهنية، الحق في التعليم والتأهيل والتدريب الحق في الاستشارة والمساهمة بالتسيير.

## الباب الثالث: مسؤولية العمال العرب دولياً:

ويشمل حق العمال العرب في الدفاع عن حقوق العمال العرب المهاجرين وتعزيز التعاون معهم، ونضال العمال العرب من أجل حقوق الإنسان ونشر السلام العالمي وحل المشكلات الناتجة من تلوث البيئة<sup>(٨٢)</sup>.

## تاسعاً: الاتحاد العام للطلبة العرب

الاتحاد العام للطلبة العرب منظمة طلابية عربية قومية نقابية ديمقراطية تقدمية مستقلة معادية للإمبريالية والصهيونية والرجعية والاستعمار، ذات شخصية اعتبارية، وتضم المنظمات الطلابية العربية الأعضاء، وتعنى بقضايا الطلبة العرب، وتدافع عن حقوقهم وقضاياهم، وتناضل من أجل تحقيق أهداف الأمة العربية في التحرر والتقدم والوحدة.

تأسس الاتحاد عام ١٩٩٠ بمدينة دمشق بمشاركة وفود من الجماهيرية الليبية وسورية والجزائر وفلسطين والعراق ولبنان والمغرب واليمن وتونس والسودان.

يؤكد المؤسسون للاتحاد أنهم ينطلقون من الإيمان المطلق بوحدة الأمة العربية والعمل الدائم على تحقيقها، وأن فلسطين هي القضية المركزية للأمة العربية وضرورة النضال مع الشعب العربي الفلسطيني من أجل تحرير كامل أراضيها وقيام دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، والتصدي للمؤامرات الصهيونية والإمبريالية والرجعية ضد الأمة العربية، كما ينطلقون من الإيمان بوحدة الحركة الطلابية والعربية وضمان حقوق الطلبة في إقامة منظماتهم النقابية وضمان إقامة الديمقراطية والحريات النقابية والسياسية والدفاع عن حقوق الطلبة العرب.

(٨٢) ميثاق الحقوق والحريات النقابية (دمشق: الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، [د.ت.])، ٦ صفحات.

والعالمية، التي لا تتعارض أهدافها مع أهداف الاتحاد، وتعزيز وحدة النضال الطلابي العالمي من أجل السلم والتحرر ومواجهة الصهيونية والإمبريالية والتمييز العنصري<sup>(٨٣)</sup>.

## ٢ - عضوية الاتحاد

عضوية الاتحاد هي حق لكل منظمة عربية طلابية أو شبابية (فيها قطاع طلابي) تؤمن بمبادئ وأهداف الاتحاد شريطة أن تتوافر فيها الشروط المنصوص عليها في النظام الأساسي للاتحاد. وتنقسم العضوية إلى:

- **عضوية عاملة:** تلتزم بالمشاركة في تنفيذ سياسات وبرامج الاتحاد ومقرراته، وتسدد التزاماتها المالية، وتتمتع بحق التصويت والترشيح للمسؤوليات القيادية بالاتحاد.

- **عضوية مشاركة:** لها حق المشاركة في كافة برامج وفعاليات الاتحاد وحق حضور المؤتمر والمجلس المركزي، ولا يحق لها التصويت أو الترشيح.

- **عضوية مراقبة:** تشارك في الأنشطة، ولا يحق لها التصويت أو الترشيح، ويتمتع بعضوية الاتحاد العاملة ٣١ منظمة طلابية وشبابية تمثل ١٥ دولة عربية<sup>(٨٤)</sup>.

## ٣ - تشكيلات الاتحاد

يتكوّن الاتحاد من الهيئات القيادية التالية:

- المؤتمر العام.

- المجلس المركزي.

- اللجنة التنفيذية.

ويمارس كل منها نشاطه طبقاً للتكوين والاختصاصات المقررة في النظام الأساسي للاتحاد<sup>(٨٥)</sup>.

### أ - المؤتمر العام

هو أعلى هيئة ذات سلطة تشريعية في الاتحاد.

ويتكوّن من رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية وممثلين للمنظمات الأعضاء (عاملة، مشاركة، مراقبة)، بالإضافة إلى ضيوف المؤتمر من المنظمات العربية والإقليمية والدولية وضيوف الشرف. يعقد المؤتمر دورته العادية مرة كل أربع سنوات، وتعقد دورات استثنائية بناء على دعوة أكثرية المؤتمر أو اللجنة التنفيذية.

يمارس المؤتمر الصلاحيات الآتية:

- رسم سياسة الاتحاد الداخلية والخارجية والعاملة.

- إقرار تعديل النظام الأساسي للاتحاد بأغلبية أربعة أخماس الأعضاء العاملين.

- إقرار اللائحة الداخلية والمالية.

- دراسة وتقييم أنشطة الاتحاد عن الدورة السابقة.

- قبول أو رفض العضوية المقدمة من المجلس المركزي.

- إسقاط العضوية أو إعادتها وإقرار التجديد أو رفعه.

- مناقشة وإقرار توصيات ومقترحات المجلس المركزي.

- انتخاب اللجنة التنفيذية للاتحاد.

- إقرار واعتماد اتفاقية المقر<sup>(٨٦)</sup>.

### ب - المجلس المركزي

هو أعلى هيئة ذات سلطة تشريعية وتنفيذية بين مؤتمرين، ويتكوّن من رئيس وأعضاء اللجنة التنفيذية والأعضاء العاملين والمشاركين والمراقبين في الاتحاد. ويعقد دورة عادية مرة كل سنة، ويمكن أن يعقد في دورة استثنائية بطلب من اللجنة التنفيذية أو بطلب من إحدى المنظمات الأعضاء بشرط موافقة الأكثرية البسيطة من الأعضاء العاملين، ويمارس المجلس المركزي الصلاحيات الآتية:

(٨٣) النظام الأساسي للاتحاد العام للطلبة العرب (القاهرة: مطبوعات الاتحاد، [د.ت.د.]، المادة ٥، ص ٤.

(٨٤) المصدر نفسه، المواد ٦ - ٢١، ص ٥ - ٧.

(٨٥) المصدر نفسه، المادة ٢٥، ص ٨.

(٨٦) المصدر نفسه، المواد ٢٦ - ٣٥، ص ٨ - ١٠.

- الطلابي، بالإضافة إلى ٤ أعضاء احتياطيين.
- وتدارس اللجنة التنفيذية المهام الآتية:
- تنفيذ خطط وبرامج وقرارات وتوصيات المؤتمر العام والمجلس المركزي وسياسة الاتحاد الداخلية والخارجية.
- جمع ونشر المعلومات حول نشاطات المنظمات الأعضاء.
- متابعة العمل اليومي وإقرار خطة العمل السنوية.
- جمع وحفظ وثائق الاتحاد.
- تمثيل الاتحاد في المؤتمرات والندوات ومختلف الأنشطة الطلابية العربية والإقليمية والدولية.
- التواجد في مؤتمرات المنظمات الأعضاء.
- دراسة طلبات الانتساب الجديدة واقتراح العضوية أو رفضها.
- دعوة المؤتمر العام والمجلس المركزي إلى الانعقاد.
- تنفيذ سياسة الاتحاد المالية وإعداد الميزانية السنوية للاتحاد وإعداد مشاريع الموازنة السنوية اللاحقة لتقديمها إلى المجلس المركزي والمؤتمر.
- تحصيل الاشتراكات السنوية من المنظمات الأعضاء.

- تقديم مقترحات لتعديل النظام الأساسي واللائحة الداخلية إلى المؤتمر العام والمجلس المركزي<sup>(٨٨)</sup>.

#### اللجان التخصصية والتنوعية

- يمارس الاتحاد نشاطه من خلال لجان تخصصية ونوعية تعمل تحت إشراف اللجنة التنفيذية وهي:
- لجنة مقاومة الاستسلام والتطبيع مع العدو الصهيوني ومكافحة العنصرية والإرهاب ومقاطعة البضائع الأمريكية الإسرائيلية.
- لجنة الطالبة العربية.

- وضع خطط الاتحاد وبرامج عمله وفق قرارات مؤتمراته العامة وتحقيقاً لمبادئ وأهداف الاتحاد.
- إقرار أو تعديل اللوائح الداخلية والمالية والتعليمات والأحكام التفسيرية للنظام الأساسي.
- مناقشة تقارير اللجنة التنفيذية واتخاذ القرارات بشأنها.
- تجميد العضوية أو رفع التجميد.
- إقرار الموازنة المالية للسنة اللاحقة وتحديد قيمة الاشتراكات السنوية وطرق جبايتها.
- إقرار الميزانية المالية للدورة السابقة للمجلس المركزي.
- قبول العضوية المشاركة والمراقبة في الاتحاد وتقديم المقترحات والتوصيات بالعضوية العاملة.
- إقرار مشروع جدول أعمال المؤتمر العام والتوصيات والمقترحات الخاصة به.
- مناقشة أية موضوعات تطرح عليه في بند ما يستجد من أعمال.
- تسمية رؤساء اللجان التخصصية والتنوعية التابعة للجنة التنفيذية<sup>(٨٧)</sup>.

#### ج - اللجنة التنفيذية

- هي هيئة قيادية تعمل على تنفيذ خطط وقرارات الاتحاد بكل مؤسساته بما يكفل تحقيق أهداف الاتحاد ومبادئه، ومسؤوليتها تضامنية أمام مؤسسات الاتحاد القيادية (مؤتمر عام، مجلس مركزي) أو الهيئات الأخرى.
- وتتكون اللجنة التنفيذية من رئيس اللجنة التنفيذية والأمين العام ونائب الرئيس للعلاقات الخارجة ونائب الرئيس لشؤون الإعلام والثقافة، وعضو اللجنة التنفيذية المسؤول عن قضايا الطلبة والشؤون التعليمية، وعضو اللجنة التنفيذية المسؤول عن النشاطات العامة، وعضو اللجنة التنفيذية المسؤول المالي والاستثمار

(٨٧) المصدر نفسه، المواد ٣٦ - ٤١، ص ١٠ - ١١.

(٨٨) المصدر نفسه، المواد ٤٢ - ٤٦، ص ١٢ - ١٣.

- لجنة نوادي العلوم والتقنيات والمعلوماتية والإبداع والتفوق العلمي.

- لجنة مكافحة المخدرات ومرض فقدان المناعة المكتسب والأمراض المعدية.

- لجنة الأبحاث والدراسات العلمية والنشر.

- لجنة حماية البيئة.

- لجنة المرصد الطلابي العربي الدولي لضحايا الاحتلال والحصار.

- لجنة تطوير التعليم وتوحيد المناهج العربية والتبادل الطلابي<sup>(٨٩)</sup>.

### ● وسام الطالب العربي

يعتبر أعلى وسام يمنحه الاتحاد العام للطلبة العرب، ويمنح بقرار من المجلس المركزي أو المؤتمر العام، وباقتراح اللجنة التنفيذية للزعماء والقادة العرب الذين قدموا تضحيات وخدمات جليلة للحركة الطلابية العربية ولهم دور بارز في العمل العربي والقومي الوحدوي<sup>(٩٠)</sup>.

## عاشراً: اتحاد الشباب العربي

منظمة شبابية عربية ديمقراطية ذات شخصية اعتبارية مستقلة، تضم المنظمات الشبابية العربية، وتعنى بقضايا الشباب العربي وتدافع عن حقوقهم وتسهم في تحقيق أهداف الأمة العربية في التحرر والتقدم والوحدة.

تأسس الاتحاد عام ١٩٧٤ بمدينة القاهرة بعد جملة من الأنشطة التحضيرية والمشاورات بين المنظمات الشبابية العربية، وتشكلت لجنة تحضيرية عقدت أول اجتماع تحضيرى في مدينة الجزائر في آب/أغسطس ١٩٧٤، ثم عقد المؤتمر التأسيسي في الفترة من ٢٠ - ٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٤ بمدينة القاهرة، حيث

تم إعلان تأسيس الاتحاد بمشاركة ١٣ منظمة شبابية عربية، من ١٣ دولة عربية، ويشارك في عضوية الاتحاد حالياً ٤٠ منظمة شبابية عربية، من ١٥ دولة عربية.

لاتحاد الشباب العربي أنشطة دولية متعددة، وهو مؤسس لأهم التجمعات الشبابية في العالم، فهو عضو في اللجان التحضيرية الدولية للمهرجان العالمي للشباب منذ الدورة الحادية عشرة، وهو عضو في لجنة التنسيق الدولي (GECC)، وهو معتمد من قسم الشباب في الأمم المتحدة كمنظمة شبابية إقليمية عربية غير حكومية، ومن أهم الأنشطة الخارجية للاتحاد مشاركته في حوار الشباب والطلاب العربي الأوروبي الذي قاده اتحاد الشباب العربي مع العديد من المنظمات الشبابية الأوروبية في المؤتمر الأول في مالطا (١٩٩٤) برعاية جامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي، والمؤتمر الثاني في بوابست (١٩٩٧)، وندوة السلام في ستراسبورغ (١٩٩٩)، كما كان له دوره في إطلاق مهرجان الشباب العربي الأفريقي منذ عام ٢٠٠١ إلى المؤتمر الثاني في أوغندا عام ٢٠٠٨، وشارك في قيادة المهرجان العالمي الخامس عشر للشباب والطلبة في الجزائر عام ٢٠٠١<sup>(٩١)</sup>.

## ١ - أهداف الاتحاد

### أ - على الصعيد القومي

- زيادة أواصر التلاحم بين الشباب العربي وتنسيق جهودهم.

- الإسهام في نضالات الجماهير العربية من أجل تحقيق آمالها في التحرر والوحدة وبناء المجتمع الاشتراكي.

- المساهمة في تعميق الوعي الثوري للجماهير الشعبية العربية.

- العمل على توعية الشباب العربي بالذات والحضارة العربية الأصيلة والحضارات الإنسانية الأخرى.

- تنمية الوعي القومي لدى الشباب وبلورة فكرة

(٨٩) المصدر نفسه، المواد ٤٧ - ٤٨، ص ١٣ - ١٤.

(٩٠) المصدر نفسه، المادة ٥٢، ص ١٥.

(٩١) البيان السياسي للمؤتمر التأسيسي لاتحاد الشباب العربي، يوم ٢٧/١٠/١٩٧٤: وثائق المؤتمر التأسيسي (القاهرة: مطبوعات الاتحاد، ١٩٧٤)، ص ٤٣.

الوحدة العربية والقومية العربية على الصعيد العالمي كدعوة إنسانية لا عنصرية.

- تقديم الدعم والمساعدة الفعالة للثورة الفلسطينية ولكل حركات التحرر العربية حتى تحقق أهدافها.

- العمل على تحقيق الاستقلال الاقتصادي والتطور الاجتماعي والثقافي للأمة العربية.

- الارتباط بقضايا الجماهيرية العربية والدفاع عنها والنضال من أجلها.

### ب - على الصعيد الدولي

- تمثيل الشباب العربي في المؤتمرات والندوات العالمية، مع عدم الإخلال بحقوق المنظمات الإقليمية العربية في هذا المجال.

- إقامة أوثق العلاقات مع المنظمات الشبابية التقدمية العالمية والوطنية التي تؤيد نضالات جماهيرنا والمشاركة بفاعلية في نشاطاتها.

- فضح الحركة الصهيونية والتصدي لمخططاتها ومكافحة التمييز العنصري والنضال مع شباب العالم للقضاء على الامبريالية والصهيونية الاستعمارية الرجعية.

- التمسك بحقوق الإنسان كقيمة إنسانية ينبغي تأكيدها، واحترام الإعلان العالمي لهذه الحقوق.

- بلورة وتقوية التضامن مع شعوب أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وكافة القوى الثورية العالمية من أجل تحريرها الوطني<sup>(٩٢)</sup>.

### ٢ - عضوية الاتحاد

يُعدُّ عضواً في اتحاد الشباب العربي كل منظمات الشباب العربية التي تؤمن بأهداف الاتحاد التي تستوفي المعايير الآتية:

- بالنسبة إلى البلدان التي لها منظمة شباب موحدة يكون تمثيل البلد بهذه المنظمة.

- في حالة تعدد منظمات الشباب في أي قطر يتم اختيار أكثرها شعبية.

- بالنسبة إلى حركات التحرر الوطني العربية يكون الاعتراف بممثلي منظمة الشباب المكافحة سواء كانت في الداخل أو الخارج<sup>(٩٣)</sup>.

### ٣ - تشكيلات الاتحاد

يمارس الاتحاد نشاطه من خلال الهيئات الآتية:

- المؤتمر.

- اللجنة التنفيذية.

- الأمانة الدائمة.

وتتولى هذه الهيئات مسؤولياتها طبقاً للتكوين والاختصاصات المحددة في النظام الأساسي للاتحاد.

أ - المؤتمر: هو السلطة العليا للاتحاد، وينعقد مرة واحدة كل سنتين، ويتكوّن من ممثلي المنظمات الأعضاء بوفد يكون من خمسة أعضاء لكل منظمة، ويمكن أن يعقد المؤتمر دورات استثنائية بدعوة من اللجنة التنفيذية أو طلب كتابي من نصف أعضاء المؤتمر زائداً واحداً.

يمارس المؤتمر الاختصاصات الآتية:

- تعديل النظام الأساسي.

- تحديد الخط السياسي للاتحاد.

- دراسة تقرير النشاط العام.

- القضايا التي تطرح عليه من اللجنة التنفيذية<sup>(٩٤)</sup>.

ب - اللجنة التنفيذية: تتكون من ممثل لكل منظمة

عضو عامل بالاتحاد. وتجتمع مرة كل ستة شهور، وتختص بما يلي:

- كامل السلطة باسم الاتحاد فيما بين دورات

الانعقاد للمؤتمر.

- حق إصدار التوجيهات للأمانة العامة.

(٩٢) النظام الأساسي لاتحاد الشباب العربي: وثائق المؤتمر التأسيسي (القاهرة: مطبوعات الاتحاد، ١٩٧٤)، المادة ٣، ص ٥١ - ٥٣.

(٩٣) المصدر نفسه، المواد ٤ - ٦، ص ٥٣ - ٤٥.

(٩٤) المصدر نفسه، المواد ٧ - ١٠، ص ٥٤ - ٥٥.

- تحديد مكان وزمان انعقاد المؤتمر<sup>(٩٥)</sup>.

**ج - الأمانة الدائمة :** تتكون من أمين و٦ أعضاء مساعدين تنتخبهم اللجنة التنفيذية لمدة سنتين، وتوزع المسؤوليات بينهم على النحو التالي :

أمين عام الاتحاد، أمين عام مساعد للتنظيم، أمين عام للعلاقات الخارجية، أمين عام للحركات التحريرية، أمين عام للثقافة والإعلام، أمين عام للأعمال التطوعية والتبادل، أمين عام للإدارة العامة تقوم الأمانة الدائمة بما يلي :

- إدارة العمل اليومي للاتحاد.

- تنفيذ توصيات وبرامج المؤتمر واللجنة التنفيذية.

- جمع وحفظ وثائق المؤتمر.

- جمع ونشر المعلومات حول نشاط منظمات الشباب العربية.

- تمثيل الاتحاد أو تعيين من يمثله في المؤتمرات والتجمعات الوطنية والدولية.

- دعوة المنظمات الشبابية والمنظمات التقدمية والوطنية والدولية لحضور أعمال المؤتمر بصفة مراقب<sup>(٩٦)</sup>.

#### ٤ - الميثاق التوجيهي للشباب العربي

صدر هذا الميثاق عن المؤتمر التأسيسي لاتحاد الشباب العربي عام ١٩٧٤ كوثيقة يهتدى بها في نشاطه.

تؤكد الوثيقة وحدة الوطن العربي باعتبارها ضرورة ملحة وحيوية، وتفترضها عوامل الجغرافيا والتاريخ واللغة والثقافة والدين، وتفرضها تحديات الحاضر وآمال المستقبل، فالمضمون الحقيقي للوحدة العربية هو مضمون سياسي واقتصادي واجتماعي وفكري ذو أبعاد ومتعددة.

وانطلاقاً من الأبعاد المتعددة للوحدة العربية يطرح الميثاق دور الشباب العربي في مختلف المجالات، ومنها :

- تدعيم القيم الإنسانية العليا وتأصيل هذه القيم.

- المشاركة النشطة في التربية السياسية الثورية للجماهير لتنمية وعيها وإرادتها بالكفاح.

- التنديد بالسياسات المناوئة للشعب ومكافحتها.

- النضال ضد الإمبريالية ومصالحها من أجل استعادة وصياته لثروات الوطنية.

- تصعيد النضال ضد الكيان الصهيوني العنصري التوسعي لتحرير فلسطين.

- دعم التعاون السياسي والاجتماعي والاقتصادي والثقافي بين الشباب العربي.

- التصدي بحزم للأمراض الاجتماعية الموروثة.

- تنمية التقاليد النضالية لجماهيرنا وتنسيق الجهود السياسية على مستوى الأقطار العربية في الاتجاه الموحد المناوئ للإمبريالية<sup>(٩٧)</sup>.

(٩٥) المصدر نفسه، المواد ١١ - ١٥، ص ٥٥ - ٥٦.

(٩٦) المصدر نفسه، المواد ١٦ - ٢٥، ص ٥٦ - ٥٨.

(٩٧) «الميثاق التوجيهي للشباب»، في: المصدر نفسه، ص ٦٠ - ٦٤.

## ٤٥ - تاريخ المؤتمرات القومية

### المؤتمر القومي العربي والمؤتمر القومي - الإسلامي والمؤتمر العام للأحزاب العربية

رحاب مكحل

للحركات الشعبية العربية وقوة ضغط عليها، على طريق وحدة عملها ونضالها وبناء الأداة القومية الواحدة.

#### أولاً: المؤتمر القومي العربي

##### ١ - التأسيس

إن هذا المؤتمر العربي الوحدوي هو أكثر من ندوة قومية تحصر مناقشتها واهتمامها بموضوع معين، ولكنه أقل من حزب قومي له تنظيماته وسياساته التفصيلية. وهو بدون شك، يشكّل خطوة مهمة لإطلاق التيار الوحدوي العربي، ولمساعدته في تجاوز العديد من الصعوبات والعقبات. ولعل أبرز مهمات مثل هذا المؤتمر هو السعي من أجل دعوة كل القوى العربية، القومية والوحدوية، إلى إقامة جبهة شعبية قومية موحدة تكون الخطوة العملية الرابعة قبل الانطلاق في ولادة «الحركة العربية الواحدة» التي ستكون تنويعاً لكل هذه النشاطات والتحركات والاتصالات، وتكون أداة فعلية للنهوض الوحدوي، ووسيلة جديّة لتجسيد وحدة النضال العربي ولتعزيز نضال الوحدة العربية».

وفي أكثر من مرة، أشار د. خير الدين حسيب<sup>(٢)</sup> إلى أن التحضير الفعلي للمؤتمر قد بدأ في جلسة ضمّته وبشور في فندق كافاليه في شارع الحمرا في بيروت صيف عام ١٩٨٩، حيث لجأ حسيب إلى الفندق بعد قصف تعرّض له

نشأت فكرة «المؤتمر القومي العربي» نتيجة نقاشات واقتراحات وأفكار في ندوات ولقاءات نظم معظمها «مركز دراسات الوحدة العربية» برئاسة د. خير الدين حسيب، وشارك فيها جمع من الشخصيات حضرت بعضها فيما بعد الدورة الأولى للمؤتمر. وقد تبلورت معظم هذه النقاشات التي جرت تحديداً إثر صدور «مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي»، في ورقة عمل بعنوان «الحركة العربية الواحدة»<sup>(١)</sup>، قام بصياغتها أ. معن بشور، ودعا فيها «إلى مؤتمر عربي وحدوي ينعقد مرة كل عام، ويضم عدداً واسعاً من الشخصيات العربية الوحدوية ذات الوزن الفكري أو الثقافي أو السياسي أو الاجتماعي أو الإعلامي، يتحول مع الوقت إلى مرجعية عربية وحدوية، تكتسب من خلال موضوعيتها وتجربتها واستقلاليتها عن المصالح الراهنة والصراعات الحالية، نوعاً من المصدقية القومية، تمكنها من أن تتحول إلى قوة ضاغطة فعلية لدفع العلاقات العربية باتجاه المزيد من التضامن والتماسك والعقلانية، كما تشكّل مرجعية

(١) ورقة قُدِّمَتْ إلى: «حول الحركة العربية الواحدة (ندوة)»، شارك في الندوة أحمد الربيعي [وآخرون]؛ أدار الندوة خير الدين حسيب؛ أعدّ ورقة العمل معن بشور؛ أعدّ تقرير الندوة محسن عوض، المستقبل العربي، السنة ١٢، العدد ١٢٥ (تموز/يوليو ١٩٨٩).

(٢) آخرها ما وردَ في كلمة د. خير الدين حسيب في حفل عشاء تكريمي أقامه المنتدى القومي العربي في لبنان بمناسبة انتخابه أميناً عاماً للمؤتمر القومي العربي في الدورة الحادية والعشرين، في ١٧ نيسان/أبريل ٢٠١٠.

محيط منزله في حرب تلك السنة. في تلك الجلسة، جرى الاتفاق على أسماء اللجنة التحضيرية الداعية، وعلى أسماء الشخصيات التي يمكن دعوتها إلى مؤتمر ينعقد في ربيع عام ١٩٩٠ في تونس، حيث مقر جامعة الدول العربية، وهي يمكن أن توفر نوعاً من الغطاء الرسمي لهذا المؤتمر الذي قد يثير ريبة بعض الأنظمة لأكثر من سبب.

ارتكزت الفكرة على قراءة سياسية لمرحلة الثمانينيات، وقد رأت أنها كانت مرحلة خطيرة على الحركة القومية العربية التي بدأ انحسارها يبدو جلياً، وعلى العروبة كهوية جامعة، حيث بدأت تواجه إعلانات متكررة بوفاتها.

ولأن المشروع المعادي للأمة يقوم على تفتيت الأوطان، وتمزيق المجتمعات، وطمس الهويات وإدامة التخلف، فقد بات المشروع المضاد يرتكز في جوهره على الجمع والتوحيد والدفاع عن الهوية ومواكبة العصر.

ولأن التحديات كبيرة، والمواجهات قاسية، والانتكاسات متعددة، والانهيارات واضحة على أكثر من صعيد، فقد رأى السيدان بشور وحسيب أن الأزمة تحتاج إلى أوسع الإمكانيات التي تتجاوز جيلاً أو حزباً أو قطراً، وهذا يتطلب تعاوناً وتكاملاً واسعين.

## ٢ - انعقاد المؤتمر وتحديد الأهداف

في هذه الأجواء تمّ تشكيل اللجنة التحضيرية للمؤتمر التي ضمت السادة: أحمد صدقي الدجاني (فلسطين)، أديب الجادر (العراق)، جاسم القطامي (الكويت)، جوزف مغيزل (لبنان)، خير الدين حسيب (العراق)، عصام نعمان (لبنان)، محمد البصري (المغرب)، محمد فايق (مصر)، محمود رياض (مصر)، مصطفى الفيلاي (تونس). وانعقدت الدورة الأولى للمؤتمر القومي العربي في تونس ما بين ٣ و٥ آذار/مارس ١٩٩٠، حضرها واحد وستون مشاركاً، وجرى فيها التوافق على تعريف المؤتمر بأنه «تجمع من المثقفين والممارسين العرب من مختلف الأقطار العربية ومن أجيال عدة، مقتنعين بأهداف الأمة العربية، وراغبين في متابعة العمل من أجل تحقيق هذه الأهداف، وإنجاز المشروع الحضاري القومي العربي. وهو يعمل على صعيد شعبي مستقل عن أنظمة الحكم، وينعقد سنوياً للنظر في حال

الأمة، ومناقشة قضاياها الحيوية...»، ويهدف المؤتمر إلى «الإسهام في شحذ الوعي العربي بأهداف الأمة المتمثلة في مشروعها الحضاري وهي: الوحدة العربية، والديمقراطية، والتنمية المستقلة، والعدالة الاجتماعية، والاستقلال الوطني والقومي، والتجديد الحضاري، وتحقيق التفاعل بين الوجدانيين العرب في إطار من التنوع والتكامل، وتعبئة الطاقات الشعبية من أجل تحقيق هذه الأهداف، واتخاذ المواقف المعبرة عنها، وتوثيق روابط التعاون والتنسيق مع الهيئات المماثلة في أهدافها».

وتم الاتفاق على أن يلتقي أعضاء المؤتمر في دورة انعقاد سنوية بإحدى العواصم العربية، يتدارسون حال الأمة بين فترتي الانعقاد ويناقشون أهم قضاياها، ويصدرون في نهاية الدورة بياناً للرأي العام عُرف باسم «بيان إلى الأمة».

ورغم الظروف بالغة الدقة إثر زلزال حرب الخليج وما قاد إليه من انقسامات حادة داخل النخبة العربية، انعقدت الدورة الثانية للمؤتمر في عمان (٢٧ - ٢٩ أيار/مايو ١٩٩١)، فاستكمل ترتيباته التنظيمية وأقر المجتمعون النظام الأساسي للمؤتمر، الذي حدّد مهمة المؤتمر وكيفية تشكيله، ومهام أمانته العامة وعدد أعضائها ومدة توليها المسؤولة. وانتخب المجتمعون أول أمانة عامة له، كما انتخبوا أميناً عاماً بالإجماع هو د. خير الدين حسيب.

## ٣ - استراتيجية وخطة عمل المؤتمر

اهتمت الأمانة العامة في اجتماعها في أيلول/سبتمبر ١٩٩٢، بإنجاز «استراتيجية وخطة عمل المؤتمر»، التي قدمها أمينه العام آنذاك د. خير الدين حسيب، وأقرتها الدورة الرابعة للمؤتمر القومي العربي في بيروت (أيار/مايو ١٩٩٣).

وبعد دراسة الاستراتيجية لطبيعة المؤتمر وأهدافه ووسائله، حدّدت الأمور الأساسية التالية:

- إن المؤتمر يهدف إلى أن يكون «مرجعية قومية شعبية» للأمة العربية.

- إن المؤتمر ليس حزباً قومياً، ولا يهدف إلى أن يكون حزباً قومياً يسعى إلى السلطة، بل صيغة جديدة على العمل القومي العربي.



- إن طبيعة المؤتمر السنوية هي «مؤتمر فكري سياسي».

- أن يضم المؤتمر في عضويته أشخاصاً من جميع التيارات والقوى السياسية والاجتماعية الملتزمة بالمشروع الحضاري القومي العربي وعناصره الستة.

وقد تمت الاستراتيجية خطة العمل، فتوزعت على مستويين: الأول هو العمل على مستوى الزمن الطويل لإنضاج الوعي وإيجاد الأداة اللازمة لتغيير الأوضاع العربية...، والثاني هو أنه، حتى يحصل ذلك التغيير الجذري، فإن من واجب النخبة المساهمة في وقف أي تدهور عربي، وفي تحسين ما تستطيع من الأوضاع المتردية، على أن يتم ذلك على المستوى الثاني قصير الأمد بدون تنازلات للأنظمة الحاكمة حتى لا يفقد المؤتمر مصداقيته والثقة الشعبية به.

وركزت الخطة على ضرورة أن يعمل المؤتمر على:

- اتخاذ المواقف العلنية الواضحة والصريحة والجريئة والموضوعية، التي يمكن أن تشكل ضغطاً على صاحب القرار... كلما اتسعت شعبية المؤتمر.

- الاستفادة من القدرات والإمكانات الفكرية والسياسية والاجتماعية المتوفرة لدى أعضاء المؤتمر.

- السعي إلى إقامة وسائل إعلام مستقلة.

- إصدار نشرة تكون دورية.

وحددت الاستراتيجية تركيبته بأن يضم:

- الشخصيات العامة من المفكرين والممارسين.

- شخصيات على رأس تنظيمات جماهيرية واتحادات ونقابات وروابط شعبية غير رسمية.

- مراكز إعلامية ومؤسسات للدراسات والنشر.

- القيادات العمالية والتعاونية.

وأشارت الاستراتيجية أيضاً إلى ضرورة ممارسة الديمقراطية بأحسن صورة داخل مؤسسات المؤتمر القومي العربي المختلفة، وعلى جميع مستوياته...

وحددت مجموعة مهام مباشرة، منها:

- إعداد خريطة عامة للنظم والأحزاب السياسية العربية وخطة للتعامل معها.

- حصر المؤسسات التي تعمل في ميادين الخدمة العامة.

- إنشاء مؤسسات جديدة إعلامية وثقافية واقتصادية واجتماعية ونسائية وتعليمية تكون أدوات للحركة الجماهيرية الواسعة.

- إقامة منتديات اجتماعية وثقافية لتضم أعضاء المؤتمر القومي في كل قطر وأعضاء مخيمات الشباب القومي العربي، إضافة إلى الشخصيات المتفقة مع أهداف المؤتمر.

ولأن استقلالية المؤتمر تحتاج إلى تأمين التمويل الخاص، ولأن تأمين موارد مستقلة سيكون أمراً صعباً، لذلك اقترحت الاستراتيجية فكرة إنشاء «الصندوق القومي العربي» لتمويل الأنشطة القومية، من خلال جمع وقفية لهذا الصندوق.

#### ٤ - خطة عمل للحركة القومية العربية

وبنفس مستوى الاهتمام بوضع خطة عمل واستراتيجية للمؤتمر القومي العربي، اهتم المؤتمر أيضاً بتعزيز دور الحركة القومية العربية. فقد تمت الدورة الرابعة للمؤتمر القومي العربي التي انعقدت في بيروت ما بين ١٠ و ١٢ أيار/مايو ١٩٩٣، خطة عمل للحركة القومية العربية على المستوى الشعبي خلال التسعينيات مقسمة إلى خمسة مستويات: المستوى الفكري والثقافي، والمستوى الإعلامي، والمستوى الاجتماعي والتربوي، والمستوى السياسي، والمستوى المالي.

#### أ - على المستوى الفكري والثقافي

لحظت الخطة الحاجة إلى مؤسسات فكرية قومية مستقلة تتولى مهمة النهوض والإبداع في العمل الفكري والثقافي والعلمي والتوعية القومية، وبلورة المشروع الحضاري العربي الجديد والدعوة إليه والتوعية به، وأشارت إلى وجود مؤسسات تعمل بدرجة عالية من الجدية ك (مركز دراسات الوحدة العربية الذي بدأ بالعمل على إعداد المشروع الحضاري العربي الجديد)،

## ٥ - الصيغ التنظيمية وتداول المسؤولية

### أ - الأمين العام

منذ الدورة الأولى، اهتم المؤتمر القومي العربي بالصيغة التنظيمية لضمان سير عمله وإيجاد أساليب الممارسة الديمقراطية داخله، وتأمين أوسع عملية تعبير عن الرأي، فتناوب على موقع الأمين العام، الذي ينتخب دورياً كل ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمرة واحدة فقط، سبع شخصيات خلال واحد وعشرين عاماً، وبذلك يكون المؤتمر قد قدّم نموذجاً هاماً لتداول المسؤولية لا نجده في معظم مؤسسات العمل الأهلي العربي.

ففي الدورة الأولى تكلفت اللجنة التحضيرية للمؤتمر بالاستمرار في عملها كأمانة عامة إلى غاية انتخاب أمانة عامة جديدة، وفي الدورة الثانية في عمان (٢٩ أيار/ مايو ١٩٩١) انتخب د. خير الدين حسيب رئيس «مركز دراسات الوحدة العربية» أميناً عاماً، وجدّد المؤتمر انتخابه في الدورة الخامسة في بيروت (١١ أيار/ مايو ١٩٩٤). لكن د. خير الدين حسيب قدم استقالته في دورة بيروت (١٠ نيسان/ أبريل ١٩٩٦)، إفساحاً في المجال لتداول المسؤولية بعد أن خطا المؤتمر خطوات حثيثة على الصعد التنظيمية والإدارية والسياسية والتنسيقية، فانتخب أ. عبد الحميد مهري الأمين العام السابق لجبهة التحرير الجزائرية أميناً عاماً للمؤتمر، وأعيد انتخابه في الدورة السابعة في الدار البيضاء (٢١ آذار/ مارس ١٩٩٧)، ثم انتخب كل من المحامي أ. ضياء الدين داوود رئيس الحزب العربي الديمقراطي الناصري في مصر (٢٠٠٠ - ٢٠٠٣)، وأ. معن بشور رئيس المنتدى القومي العربي في لبنان (٢٠٠٣ - ٢٠٠٦)، والمحامي أ. خالد السفينياني مسؤول مجموعة العمل الوطنية المغربية لنصرة العراق وفلسطين في المغرب، والعضو السابق في المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية في المغرب (٢٠٠٦ - ٢٠٠٩)، ومجدداً اختير د. خير الدين حسيب عام (٢٠٠٩ - ٢٠١٠) حيث قدم استقالته في الدورة الحادية والعشرين في بيروت (١٧ نيسان/ أبريل ٢٠١٠) لينتخب أ. عبد القادر غوقه السفير السابق والوزير الاتحادي السابق في اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة، والمجاهد في صفوف الثورة الجزائرية، أميناً عاماً للمؤتمر.

وأخرى تنتظر التأسيس والإخراج إلى حيّز التنفيذ، وأخرى يُعمل على تأسيسها وإخراجها مثل مؤسسة عربية خاصة بالترجمة، وجامعة قومية عربية، وجمعيات مهنية أكاديمية قومية ومنتديات عربية في الأقطار، ومنظمات ومخيمات للشباب القومي العربي، ومنتديات ونواد ثقافية اجتماعية للمغتربين العرب.

### ب - على المستوى الإعلامي

رأت خطة العمل أن هناك حاجة إلى وسائل إعلام متنوعة، مثل جريدة يومية سياسية، ومجلة أسبوعية سياسية، وإذاعة ومحطة تلفزيون، وأنه يمكن تحويل إحدى المؤسسات الموجودة إلى صيغة مؤسسة لها تضمن توجهها القومي واستقلاليتها.

### ج - على المستوى الاجتماعي والتربوي

أشارت الخطة إلى الحاجة إلى دراسة مسحية في كل قطر عربي لمعرفة ما هو موجود فيها، وما يتطلب تأسيسه من مؤسسات اجتماعية وتربوية لسد الحاجة.

### د - على المستوى السياسي

وهنا أكدت الخطة ضرورة وجود مؤسسات:

- مرجعية قومية سياسية شعبية (وقد تم تأسيس المؤتمر القومي العربي لهذا الغرض).

- جبهة للأحزاب والحركات السياسية القومية.

- منظمات على المستوى القومي والقطري للدفاع عن حقوق الإنسان.

- تجمع للنقابات والجمعيات المهنية المستقلة.

- المؤتمر القومي - الإسلامي.

### هـ - على المستوى المالي

وبعد التشديد على أهمية التمويل المستقل لمؤسسات العمل القومي، سجلت الخطة إتمام إنشاء مؤسستين لهذا الغرض، هما «المؤسسة الثقافية العربية» و«الصندوق القومي العربي»، وطرحت الخطة في الختام تشكيل هيئة قومية عليا للتخطيط والتنسيق بين هذه المستويات الخمسة.

## ب - الأمانة العامة

هذه الممارسة الديمقراطية لموقع الأمين العام انعكست على كل هيئات المؤتمر، فكانت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي تنتخب كل ثلاث سنوات بالاقتراع السري، وتتألف بحسب النظامين الأساسي والداخلي من خمسة وعشرين عضواً، ويحق لهم أن يضيفوا إليهم عشرة أعضاء جدد، كما ينتخبون من بينهم أميناً عاماً مساعداً وأميناً للمال ولجنة تنفيذية. ويعتبر الأمناء العامون السابقون أعضاء طبيعيين في الأمانة العامة. وكانت الانتخابات تحمل في كل دورة انتخابية أعضاء جددًا. وتناوب على موقع الأمين العام المساعد كل من د. عصام نعمان من عام ١٩٩١ إلى ١٩٩٤، ود. عبد الإله بلقزيز من ١٩٩٤ إلى ١٩٩٦. وفي الدورة السادسة أدخلت عدة تعديلات على النظام الأساسي، منها استحداث موقع خمسة أمناء عامين مساعدين للأمين العام على أساس جغرافي، فتولى هذه المسؤولية كل من محمد البصري لمنطقة المغرب العربي، واللواء طلعت مسلم لمنطقة وادي النيل، و أ. معن بشور لمنطقة المشرق العربي، و أ. جاسم القطامي لمنطقة الخليج وشبه الجزيرة، و أ. ضياء الفلكي لبلاد المهجر.

لكن الأمانة العامة للمؤتمر قرّرت مجدداً في العام ٢٠٠٠ اختيار نائب للأمين العام، فانتخب لهذا المنصب كل من أ. معن بشور (٢٠٠٠ - ٢٠٠٣)، و أ. خالد السفياي (٢٠٠٣ - ٢٠٠٦)، ود. محمد المسفر (٢٠٠٦ - ٢٠٠٩)، و أ. عبد القادر غوقه (٢٠٠٩ - ٢٠١٠)، و أ. عبد الملك المخلافي (٢٠١٠ - ٢٠١٢).

وقد تمكن المؤتمر من عقد دورات أمانته العامة في كل من الأردن، ولبنان، والمغرب، ومصر، والجزائر، والعراق، والبحرين، واليمن، وقطر، وسورية، والسودان.

## ٦ - دورات المؤتمر

انظمت دورات انعقاد المؤتمر سنوياً منذ الدورة الأولى في تونس، باستثناء عام ١٩٩٥، وقد حال دون ذلك صعوبة تأمين المكان. وانهقدت إحدى وعشرون دورة للمؤتمر، تنقلت بين تونس (آذار/ مارس ١٩٩٠)،

وعُمان (أيار/ مايو ١٩٩١)، وبيروت (نيسان/ أبريل ١٩٩٢، أيار/ مايو ١٩٩٣، أيار/ مايو ١٩٩٤، نيسان/ أبريل ١٩٩٦، آذار/ مارس ١٩٩٩، تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠، نيسان/ أبريل ٢٠٠٤، نيسان/ أبريل ٢٠١٠)، والدار البيضاء (آذار/ مارس ١٩٩٧، أيار/ مايو ٢٠٠٦)، والقاهرة (نيسان/ أبريل ١٩٩٨)، والجزائر (نيسان/ أبريل ٢٠٠٠، نيسان/ أبريل ٢٠٠٥)، وبغداد (أيار/ مايو ٢٠٠١)، والمنامة (نيسان/ أبريل ٢٠٠٢ و ٢٠٠٧)، وصنعاء (حزيران/ يونيو ٢٠٠٣، وأيار/ مايو ٢٠٠٨)، والخرطوم (نيسان/ أبريل ٢٠٠٩).

## • دورات مشتركة مع مؤتمرات شقيقة

- إثر اندلاع انتفاضة الأقصى وفلسطين، وانطلاقاً من ضرورة حشد أكبر الطاقات وأوسع المبادرات لاحتضانها ودعمها، بادرت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي ولجنة المتابعة للمؤتمر القومي - الإسلامي إلى الدعوة إلى دورة طارئة لأعضاء المؤتمرين، انعقدت يوم ١٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠ وحضرها أكثر من مئة وثمانين شخصية، وصدرت عنها جملة توصيات ومقررات دعت إلى رفع مستوى التعبئة الشعبية والسياسية والإعلامية لدعم الانتفاضة، ورسمت برنامج الدعم الرئيسي لها على المستويين الرسمي والشعبي. وقد اكتسبت تلك الدورة أهمية إعلامية خاصة، حين أعلن أمين عام «حزب الله» السيد حسن نصر الله في افتتاحها عن أسر ضابط صهيوني. وفي تلك الدورة أيضاً، طرحت فكرة قيام مؤسسة خاصة بالقدس تلبية لاقتراح نائب الأمين العام للمؤتمر القومي العربي آنذاك أ. معن بشور. وقد تشكلت لجنة تحضيرية لهذا الغرض، وتمت ولادة المؤسسة كهيئة مدنية عالمية، بعد ثلاثة أشهر، في أواخر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠١ في بيروت في مؤتمر حاشد ضم حوالى ٣٠٠ شخصية من ٣٢ دولة عربية وإسلامية. وما زال التنسيق مستمراً مع المؤسسة حتى الآن، ويشارك عدد كبير من أعضاء المؤتمر في مجلس أمنائها وهيئة رئاستها ومجلس إدارتها وفي الشبكة العالمية للهيئات العاملة من أجل القدس .

- وحين وقعت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ وأعلنت الإدارة الأمريكية حربها ضد العرب والمسلمين

باسم مكافحة الإرهاب، رأت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي ضرورة تلاقي أكبر عدد من الشخصيات لمواجهة هذا الظرف الحساس، فتم الاتصال بلجنة المتابعة للمؤتمر القومي - الإسلامي، وقررتا عقد دورة استثنائية بينهما، التأمّت في بيروت في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١، تحت شعار «نعم للمقاومة ولا للإرهاب». وشكّل البيان الختامي الصادر عنهما في ذلك الحين مادة لكل أدبيات الاعتراض على الهجمة الأمريكية المتصاعدة تحت ذريعة ما يسمى بـ «مكافحة الإرهاب».

- ولزيد من تضافر الجهود مع اشتداد الضغوط الأمريكية على فلسطين ولبنان وسورية، وإدراج عدد من منظمات المقاومة على لائحة الإرهاب، انطلقت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي في مبادرة بالتعاون مع لجنة المتابعة للمؤتمر القومي - الإسلامي والأمانة العامة للمؤتمر العام للأحزاب العربية إلى عقد «المؤتمر العربي العام للدفاع عن حق الأمة في الانتفاضة والمقاومة»، في بيروت يومي ٢٠ و ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ وبحضور أكثر من مئتين وخمسين شخصية فاعلة من ثماني عشرة دولة عربية. وصدر عن المؤتمر «إعلان بيروت» الذي تضمن أيضاً برنامج عمل شكّل إطاراً لتحركات انطلقت في العديد من الدول العربية.

- وانبثقت عن هذا المؤتمر لجنة متابعة دائمة ضمّت ممثلين عن المؤتمرات الثلاثة الداعية، وكان لها دور أساسي في إطلاق أوسع التحركات الشعبية في المواجهات التي تعرّضت لها الأمة لاحقاً، وهي ما زالت مستمرة، وهي اللجنة التي ارتأت، في ظل تصاعد العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني، وتصاعد التهديدات بالحرب العدوانية على العراق، وعشية القمة المرتقبة في بيروت، أن تدعو إلى دورة ثانية «للمؤتمر العربي العام» فانعقدت في بيروت في ١٤ و ١٥ آذار/مارس ٢٠٠٢، قبل أيام من انعقاد القمة العربية، وقد حضر تلك الدورة مئتان وخمسون شخصية عربية، بينهم الرؤساء والأمناء العامون لمعظم الاتحادات المهنية والنقابية والشبابية العربية.

- وانعقدت الدورة الثالثة للمؤتمر العربي العام بحضور ثلاثمائة وخمسين شخصية بشكل طارئ وعاجل

في بيروت في ٢٤ و ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣، في لحظة تاريخية بالغة الخطورة والدقة، ناجمة عن آثار العدوان الأمريكي - البريطاني على العراق واحتلاله، وتصاعد موجات الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني في إطار مخطط يستهدف انتفاضه ومقاومته وقضيته... متزامنة مع تهديدات لسورية ولبنان وقوى المقاومة الفلسطينية. وأطلقت في تلك الدورة الدعوة إلى تأسيس جبهة عربية واسعة من مختلف القوى لمواجهة العدوان على الأمة، ودعم ثقافة المقاومة في وجه ثقافة الهزيمة، وابتكار أشكال جديدة لدعم النضال ضد الاحتلال.

ودعماً للمقاومة في فلسطين ولبنان والعراق، دعت المؤتمرات الثلاثة إلى «الدورة الرابعة للمؤتمر العربي العام لدعم المقاومة»، فانعقدت في بيروت يوم ٣٠ آذار/مارس ٢٠٠٦ تحت شعار «سلاح المقاومة شرف الأمة» بحضور ثلاثمائة وثلاث وعشرين شخصية من الدول العربية والعديد من دول المهاجر والمغتربات. وصدر عن الدورة «إعلان بيروت لدعم المقاومة» أكد فيه المشاركون على إجماعهم، رغم كل ما بينهم من تباينات، على الدفاع عن المقاومة حيثما يوجد احتلال، وعلى اعتبار الوحدة الوطنية والديمقراطية حصناً لكل مقاومة ومصدراً لقوتها واستمرارها.

#### ● أعضاء الدورات

حضر دورات المؤتمر القومي العربي المئات من الشخصيات التي تنتمي إلى معظم ألوان الطيف الفكري والسياسي والحزبي والنقابي من قوميين بالتعريف الكلاسيكي (أي من ناصريين وبعثيين وقوميين عرب)، وإسلاميين متعددي المدارس والتنظيمات، ويساريين ملتزمين أو سابقين، ومن شخصيات ليبرالية وطنية وقومية ممن يرفضون المقايضة المطروحة والمزيفة بين ديمقراطية غطاؤها الاحتلال، واستبداد يبرر نفسه بمقاومة المخططات الأجنبية، كما ضمّ عرباً وأكراداً، أمازيغيين وتركمان، وسودانيين جنوبيين.

لكن جميع هذه الشخصيات كانت تشارك بصفتها الشخصية، في محاولة لتجاوز العصبية القائمة دون تجاهلها، وفي محاولة لتحرير الأعضاء من المواقف المسبقة وإتاحة أوسع مساحة للحوار.

## ٧ - استقلالية المؤتمر

تميزت جلسات دورات المؤتمر بأنها كانت علنية ومفتوحة أمام وسائل الإعلام، تعتمد مبدأ الشفافية الكاملة في جوانبها التنظيمية والإدارية والمالية، وكانت تقاريرها المالية توزع في المؤتمر وتُنشر في الكتاب السنوي التوثيقي لأعمال المؤتمر، وفيها إشارة إلى مصادر التمويل المحدودة جداً، والخاضعة للتدقيق المحاسبي القانوني، والقائمة أساساً على اشتراكات الأعضاء وعلى تبرعات عدد من الأصدقاء. وتجدر الإشارة إلى أن الاحتفاظ بعضوية المؤتمر مرتبط بتسديد الاشتراك، فمن لم يسدد لسنتين متتاليتين تسقط عضويته، بحسب النظام الداخلي. كما أن الغالبية الساحقة من الأعضاء يتحملون تكاليف سفرهم وإقامتهم عند انعقاد دورات المؤتمر، إذا لم تتوفر ضيافة الإقامة في بلد الانعقاد، وهي لم تتوفر إلا لإحدى عشرة دورة.

### ● خطاب المؤتمر ولقاءات المسؤولين

ظل المؤتمر محافظاً على استقلاليته وعلى خطابه ومواقفه وملاحظاته حتى خلال لقاءاته مع كبار المسؤولين الذين أتيح لأمانته العامة فرصة الاجتماع بهم، حيث جرى لقاء مع الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة خلال انعقاد المؤتمر في الجزائر أوائل نيسان/أبريل ٢٠٠٠، والتقى عدد من أعضاء الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي بالرئيس العراقي صدام حسين إبان انعقاد الدورة الحادية عشرة في بغداد أوائل أيار/مايو ٢٠٠١، وبالرئيس السوري بشار الأسد أواخر أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، إثر انتهاء الدورة الطارئة المشتركة للأمانة العامة للمؤتمر مع لجنة المتابعة للمؤتمر القومي - الإسلامي، ومع عاهل مملكة البحرين الملك حمد بن عيسى آل خليفة خلال انعقاد الدورة الثانية عشرة للمؤتمر القومي العربي في المنامة أوائل نيسان/أبريل ٢٠٠٢، وبالرئيس اللبناني إميل لحود خلال انعقاد اجتماع الأمانة العامة للمؤتمر أواسط أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وبالرئيس السوداني عمر حسن البشير أواخر شباط/فبراير ٢٠٠٤، وقد قلّد الأخير خلال اللقاء أمين عام المؤتمر أ. معن بشور وسام النيلين. كما التقت الأمانة العامة للمؤتمر بالرئيس السوري د. بشار الأسد خلال انعقاد اجتماعها في دمشق أواسط تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وفي أوائل شهر حزيران/يونيو ٢٠٠٦

أجرى الأمين العام للمؤتمر لقاءات مع المسؤولين اللبنانيين ضمت كلاً من رئيس الجمهورية ورئيس مجلس النواب ورئيس الحكومة، ثم التقى أعضاء الأمانة العامة خلال انعقاد اجتماعهم أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ بالمسؤولين اللبنانيين، بعد فترة من توقف العمليات العسكرية الصهيونية العدوانية على لبنان، وشملت اللقاءات رئيس الجمهورية العماد إميل لحود ورئيس المجلس النيابي أ. نبيه بري، ورئيس مجلس الوزراء أ. فؤاد السنيورة، كما التقت الأمانة العامة للمؤتمر خلال اجتماعها أواخر تموز/يوليو ٢٠٠٨ بالرئيس اللبناني ميشال سليمان لتنهتته بانتصار المقاومة وعودة الأسرى واستعادة جثامين الشهداء.

وفي أواسط شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، التقى الأمين العام للمؤتمر بالرئيس سليمان ضمن وفد ضم رؤساء المؤتمرات والاتحادات العربية.

وبعد إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني عمر حسن البشير، التقى الأمين العام للمؤتمر القومي العربي والأمين العام للمؤتمر العام للأحزاب العربية بالرئيس البشير خلال زيارة قاما بها إلى السودان أوائل شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ لإعلان الاستنكار لهذا الإجراء.

والتقى وفد من الأمانة العامة للمؤتمر بالرئيس الليبي معمر القذافي في شهر آذار/مارس ٢٠٠٩، لتسليمه مذكرة إلى مؤتمر القمة العربية، تضمنت موقفها من الصراع العربي الصهيوني ورفضها لمشاريع التسوية ولاحتلال العراق، واقترحت مشاريع أبرزها إقرار وتفعيل مشروع إنشاء سكة حديد عربية تربط جميع البلدان العربية، وتفعيل وإقرار مشروع محكمة العدل العربية، واقترح تأسيس (منظمة إقليمية للتعاون في الطاقة النووية).

كما حرصت الأمانة العامة للمؤتمر على التواصل مع جامعة الدول العربية وتزويدها بمذكرات عشية انعقاد القمم، للتذكير بثوابت الأمة، وإبداء الرأي بالتطورات. ونظمت لقاءين مع الأمين العام للجامعة أ. عمرو موسى، الأول بعد انعقاد دورة المؤتمر في بغداد أواسط شهر أيار/مايو ٢٠٠١، والثاني في زيارة مشتركة مع المؤتمر القومي - الإسلامي والمؤتمر العام للأحزاب العربية أواسط شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

## ٨ - المساهمات الفكرية

ارتكز المؤتمر القومي العربي إلى جملة من مراكز الأبحاث والدراسات والمؤسسات الثقافية والإعلامية الموجودة في أقطار الوطن العربي، وفي مقدمتها «مركز دراسات الوحدة العربية» الذي كانت إصداراته وندواته تشكل المراجع الفكرية والعلمية للحركة القومية بشكل عام، وللمؤتمر القومي العربي بشكل خاص.

وانفرد المؤتمر، منذ تأسيسه وبحسب النظام الداخلي بأن يناقش في كل دورة من دوراته تقريراً عن حال الأمة العربية خلال العام المنصرم، وقضية عربية حيوية أو أكثر، ومشروع بيانه. ومنذ عام ٢٠٠١ أضيف للنقاش في دورات الانعقاد تقديم تقرير سياسي يعده الأمين العام وتقرير عن نشاطات ومواقف المؤتمر يعده المدير التنفيذي للمؤتمر.

لقد أصبح تقرير حال الأمة الذي تكتبه مجموعة من الباحثين والمختصين والناشطين في العمل العام مرجعاً لكثير من المهتمين والقوميين لمتابعة التطورات السياسية، وأشرفت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي على إصدار التقرير حتى عام ١٩٩٤، ثم اعتمد المؤتمر على تقرير يصدره «مركز دراسات الوحدة العربية» يكون خلفية لنقاشات مؤتمره، لكنه يبقى غير مسؤول عن تبني الأفكار والآراء الواردة فيه.

تناولت تقارير حال الأمة المتتالية التطورات في الفترة ما بين انعقاد دورتين متتاليتين، ودراساتها وتسجيل التقدم أو التراجع الحاصل على الأهداف الستة للمشروع النهضوي العربي. ولم يكتف المؤتمر بهذه الدراسات بل اهتم بمناقشة موضوعات ارتأى أن تعطى اهتماماً استثنائياً، كحال العلم والتقانة في الأمة العربية، وأوضاع الجاليات في المهاجر. وأعدت دراسات مستقلة حول نظام القيم في الثقافة العربية والإسلامية، وحول العوائق والممكنات للانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، والعنف السياسي في الوطن العربي، والنزاعات العربية - العربية، والسلطة ومصادر الشرعية، وأسباب العجز العربي وكيفية الخروج منه، والسياسات الأمريكية في الشرق الأوسط.

أما دورات المؤتمر فكانت تنقسم إلى جلسات عامة للمناقشة وإلى لجان عمل متخصصة تحمل عناوين

«المشروع النهضوي العربي» في أغلب الدورات، وكانت أحياناً تحمل عناوين التطورات في بعض الأقطار (فلسطين، العراق، لبنان، السودان). إلا أن الدورات الثامنة عشرة والتاسعة عشرة والعشرين كانت تحمل كل منها عنواناً واحداً: فالدورة الثامنة عشرة خصّصت جلساتها لمناقشة المسودة الثالثة للمشروع النهضوي الحضاري العربي الذي كان يعده «مركز دراسات الوحدة العربية»، والدورة التاسعة عشرة ركزت على العمل العربي المشترك، والدورة العشرون ناقشت موضوع المقاومة كخيار استراتيجي للأمة. لكن البند الثابت على جدول الأعمال في كل دورة كان «تقويم عمل المؤتمر وتطويرة»، لإتاحة الفرصة للمشاركين من أعضاء المؤتمر لإبداء الرأي حول التجربة والاستفادة من اقتراحاتهم.

وتنوعت عناوين القضية الخاصة التي ناقشتها دورات المؤتمر بحسب ما ارتأت الأمانة العامة للمؤتمر لضرورات طرحها، منها: تأسيس المؤتمر القومي - الإسلامي عام ١٩٩٤، والفساد في الوطن العربي عام ١٩٩٩، وإعداد «المشروع العربي للإصلاح والديمقراطية» عام ٢٠٠٤، وإعداد تصور أولي حول «الجبهة الشعبية العربية»، و«المشهد الأمريكي من الداخل»، و«أزمة العمل الجماهيري» عام ٢٠٠٥، وقضية «عرب فلسطين» و«الأوضاع في العراق» عام ٢٠٠٦، و«فلسطين والأمة بعد ٦٠ سنة على النكبة» عام ٢٠٠٨، و«نحو تأسيس نظام شعبي عربي» عام ٢٠٠٩.

مناقشات المؤتمر وبياناته «كانت تعيد الهمّ الفكري إلى الصدارة، إلى جانب القضايا السياسية الملحة. ورغم كل المتغيرات والأعاصير التي مرّت بالأمة والعالم منذ انعقاد الدورة الأولى عام ١٩٩٠، بقي رأي المؤتمر القومي العربي ثابتاً، رافضاً لما يسمّى بمسار التسوية السياسية للصراع العربي - الصهيوني منذ مؤتمر مدريد (١٩٩١) حتى الوقت الراهن، ومن القضية العراقية منذ الحصار الجائر حتى العدوان والاحتلال وإفرازاته، حتى باتت رموزه والعديد من أعضائه عرضة لكل حملات الاتهام والتجريح والمطاردة، إلى حدّ صدور لائحة من المطلوبين لاحتلال الأمريكي وأدواته في ٢ تموز/ يوليو ٢٠٠٦ تتضمن اسم الأمين العام السابق للمؤتمر أ. معن بشور.

كان المؤتمر واضحاً في مواقفه من قضايا الديمقراطية والحريات العامة والخاصة وحقوق الإنسان على امتداد الأمة، ومن مشاريع التفتيت والانفصال في غير قطر عربي كالسودان واليمن وغيرهما، كما كان حاسماً في دعمه للمقاومة، وواضحاً لرفضه لأي شكل من أشكال الحصار على أي بلد عربي، ولتقسيم وتفتيت الوحدة الوطنية للأقطار العربية.

## ٩ - المبادرات

### أ - مخيم الشباب القومي العربي

حرص المؤتمر منذ تأسيسه على إطلاق مبادرات هامة على أكثر من مستوى، وأولى تلك المبادرات كانت فكرة مخيم للشباب القومي العربي، هذه الفكرة التي ولدت في ندوة «الوحدة العربية: تجاربها وتوقعاتها» التي نظمها «مركز دراسات الوحدة العربية» بالتعاون مع جامعة صنعاء في أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، وفيها طرح أ. معن بشور في ورقته في محور «ما العمل؟» فكرة ترمي إلى «إقامة منظمة لتنظيم مخيمات ورحلات للشباب العربي في أقطار الوطن العربي». ثم جاءت استراتيجية عمل المؤتمر، فلحظت الحاجة إلى منظمات للشباب القومي العربي. وأعيد طرح هذه الفكرة في الدورة الأولى للمؤتمر القومي العربي التي انعقدت في تونس أوائل آذار/مارس ١٩٩٠، واستقر الرأي على الشروع بإقامة هذه المخيمات، وكانت البداية بمخيم نظم في لبنان في الذكرى الثامنة والثلاثين لثورة ٢٣ تموز/يوليو عام ١٩٩٠. وبعد أن اطلع المؤتمر القومي العربي في دورته الثانية المنعقدة في عمان أواخر شهر أيار/مايو ١٩٩١ على تقرير اللجنة التحضيرية، لاحظوا أن هذه التجربة تميزت بإرساء الخطوة الأولى الناجحة في تحقيق هذا المشروع القومي، فاتخذوا قراراً باستمرار احتضانه. وفي اجتماع للأمانة العامة للمؤتمر انعقد في نهاية هذا الدورة، صدرت توصية نصّت على «أن يتبنى المؤتمر القومي العربي في الوقت الحاضر رعاية وتمويل «مخيم الشباب القومي العربي»، وأن تشكل الأمانة العامة لجنة خاصة لهذا الغرض».

ومنذ ذلك الحين تحول المخيم في العام ١٩٩١ إلى مؤسسة مستقلة لها مجلس أمنائها ونظامها الأساسي

ونظامها الداخلي وانهقدت عشرون دورة لمخيم الشباب القومي العربي بصورة منتظمة، في لبنان (١٩٩٠، ١٩٩٤، ٢٠٠١، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، ٢٠٠٩)، واليمن (١٩٩١)، والأردن (١٩٩٢)، وتونس (١٩٩٣)، وسورية (١٩٩٥)، والمغرب (١٩٩٦، ٢٠٠٠، ٢٠٠٨)، ومصر (١٩٩٧، ٢٠٠٣، ٢٠٠٧)، والسودان (١٩٩٨)، والعراق (١٩٩٩)، والجزائر (٢٠٠٦)، وليبيا (٢٠١٠).

وكأي نشاط جامع كان للمخيم أهداف تمثلت في:

- تنمية الروح القومية وتعميق روح المشاركة الجماعية والوعي العلمي والتكنولوجي بين أبناء الجيل العربي الجديد.

- السعي إلى تحقيق التفاعل القومي بين الشباب العربي عبر تعزيز الأجواء الثقافية والفكرية على قاعدة الانتماء القومي والتوجه الواحدوي والتراث الروحي والحضاري لأمتنا.

- نشر الوعي التنموي في صفوف الشباب العربي.

- تعريف الشباب العربي بأقطار أمتهم ومعالمها الحضارية والتاريخية والجغرافية والسياحية.

### ب - المؤتمر القومي - الإسلامي

وثاني هذه المبادرات فكرة المؤتمر القومي - الإسلامي التي طرحت في الدورة الثالثة للمؤتمر القومي العربي المنعقدة في أواسط شهر نيسان/أبريل ١٩٩٢، منطلقة من الحاجة إلى جمع التيارين القومي والإسلامي في إطار للتحوار والنقاش، باتجاه تشكيل تحالف استراتيجي ديمقراطي. وانهقدت الدورة الأولى للمؤتمر القومي - الإسلامي ما بين ١٠ - ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، ومما يذكر أن هذا المؤتمر جاء أيضاً حصيلة مداولات ومناقشات ومقالات وندوات أبرزها ندوة الحوار القومي - الديني التي نظمها «مركز دراسات الوحدة العربية» في أواخر أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ في القاهرة، وأعطت دفعاً قوياً للتلاقي بين التيارين القومي والإسلامي، اللذين يتحملان مسؤولية قيام كتلة تاريخية على مستوى الأمة تتصدى للمهمات الكبرى التي يحملها المشروع النهضوي العربي.

## ج - تحركات شعبية

الوضع الخطر في مخيم نهر البارد، فتبنت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي هذه الفكرة، وتم تشكيل وفد عربي ضم الأمناء العامين للمؤتمر القومي العربي والمؤتمر القومي - الإسلامي والمؤتمر العام للأحزاب العربية وشخصيات عربية زارت لبنان والتقت بالرؤساء والمرجعيات الدينية والشعبية اللبنانية وقيادة الجيش اللبناني وممثلي منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل الفلسطينية، داعية إلى حقن الدماء وإفشال مخطط الإيقاع بين اللبنانيين والفلسطينيين، بالإضافة إلى دعوتها إلى تجسير الهوة بين القوى السياسية اللبنانية.

وكانت هذه الزيارة مناسبة لإطلاق مبادرة شعبية عربية تهدف إلى جمع الفرقاء الفلسطينيين في لبنان والوصول إلى إطلاق حوار بينهم، وتشكيل مرجعية فلسطينية، فعقد الوفد لهذه الغاية اجتماعاً حضرته جميع الفصائل، وحاولوا الاستمرار في هذا المسعى من خلال لقاءات مع ممثلين عن حركتي فتح وحماس.

## هـ - الملتقيات العربية والدولية

اهتم المؤتمر بالملتقيات العربية والدولية التي انعقدت من أجل نصرة قضايا الأمة، فكان واحداً من الهيئات الداعية لها، وساهم ممثلوه بفعالية في لجائها التحضيرية. وشارك عدد كبير من أعضائه في أعمالها، إلى جانب الآلاف من الشخصيات العربية والأجنبية، وترأس الأمين العام السابق للمؤتمر أ. معن بشور اللجنة التحضيرية لثلاثة ملتقيات هي: ملتقى القدس الدولي في اسطنبول (١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)، والملتقى العربي الدولي لحق العودة في دمشق (٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)، ومؤتمر نصرة السودان في الخرطوم (١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩) الذي انعقد على هامش المؤتمر القومي العربي هناك، وترأس عضو المؤتمر ونائب الأمين العام لاتحاد المحامين العرب أ. عبد العظيم المغربي اللجنة التحضيرية للملتقى الجولان العربي الدولي في القنيطرة (١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩)، وترأس الأمين العام السابق للمؤتمر أ. خالد السفيناني اللجنة التحضيرية للملتقى العربي الدولي لدعم المقاومة في بيروت (١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠)، وانعقد الملتقى العربي الدولي لنصرة الأسرى في سجون الاحتلال في الجزائر (٥

رغم أن المؤتمر ليس تنظيمياً حزبياً، لكن قراراته وتوصياته كانت تدخل أوسع حيز للتنفيذ من خلال أمانته العامة وأعضائه المتواجدين في العديد من المواقع الحزبية والنقابية والسياسية والفكرية والثقافية والإعلامية ليجسّدوا توجهاته داخل التحركات السياسية والنضالية. فكان أعضاؤه مبادرين وفاعلين في لجان فك الحصار عن الشعب العراقي، وفي تنظيم طائرات كسر الحصار الجوي على العراق، ولجان دعم الانتفاضة، ولجان المقاطعة ورفض التطبيع، ولجان دعم المقاومة، ولجان دعم حق العودة، والحملات الأهلية لنصرة فلسطين والعراق، ولجان الدفاع عن المعتقلين في سجون الاحتلال الأمريكي والصهيوني في العراق وفلسطين، وفي تنظيم أوسع نشاط تضامني مع لبنان خلال العدوان في تموز/ يوليو ٢٠٠٦، وتجلّى ذلك في دعوة من المؤتمر القومي العربي والمؤتمر القومي - الإسلامي والمؤتمر العام لأحزاب العربية واتحاد المحامين العرب وعدد من الاتحادات والنقابات العربية. وشكّلت في ٢٠/٧/٢٠٠٦ لجنة المتابعة التابعة للتعبة الشعبية العامة في الوطن العربي، ولا يزال التنسيق جارياً بين أطرافها. وتولى مهمة المنسق لهذه الهيئة نائب أمين عام اتحاد المحامين العرب أ. عبد العظيم المغربي، وفي اللجان القانونية والحقوقية الدولية والعربية لملاحقة مجرمي الاحتلال في فلسطين والعراق، وفي المحاكمة الشعبية لبوش وبلير وشارون التي جرت في القاهرة أوائل شباط/فبراير ٢٠٠٦ برئاسة رئيس وزراء ماليزيا السابق د. مهاتير محمد، وفي إطلاق اللجنة الدولية لكسر الحصار على غزّة برئاسة رئيس الوزراء اللبناني السابق د. سليم الحص، رافعين شعار «الصمت على الحصار حصار»، وفي مبادرات كسر الحصار على غزّة من خلال القوافل البرية والسفن البحرية. وكان في قلب كل هذه التحركات وجوه بارزة من الأمناء العامين وأعضاء الأمانات العامة المتتالية وأعضاء المؤتمر.

## د - مبادرة حول حرب نهر البارد في لبنان

وحقناً للدماء اللبنانية والفلسطينية، دعا المشاركون في اجتماع لأعضاء المؤتمر القومي العربي في لبنان أواخر أيار/مايو ٢٠٠٧ إلى تحرك عربي يساهم في معالجة



كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٠ برئاسة عضو المؤتمر القومي العربي وأمين عام المؤتمر العام للأحزاب العربية أ. عبد العزيز السيد، إضافة إلى المشاركة الفاعلة في اجتماعات تحضيرية وقانونية لحملة عالمية لملاحقة مجرمي الحرب في العراق برئاسة وزير العدل الأمريكي السابق رمزي كلارك وبتنسيق من الأمين العام السابق للمؤتمر القومي العربي أ. خالد السفيناني وعضو الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي سابقاً د. محمد أشرف البيومي (١٠ نيسان/ أبريل و ١٠ تموز/ يوليو ٢٠١٠).

وبعد العدوان على غزة، شارك المؤتمر ممثلاً بأمينه العام في الاجتماع الطارئ الذي دعت إليه المؤتمرات والاتحادات والمنظمات العربية في دمشق بتاريخ ١٢/ ١/ ٢٠٠٩ للبحث في سبل تفعيل التحركات الشعبية في مواجهة العدوان الصهيوني على غزة، وانبثقت عنه «اللجنة الشعبية العربية العامة لنصرة غزة».

## و - تحركات الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان

اهتم المؤتمر بمتابعة تطورات حال الديمقراطية وحقوق الإنسان والانتهاكات الحاصلة لها، فخصصت محوراً دائماً في تقارير حال الأمة يعتبر مرجعاً هاماً في هذا المجال، كما أفردت فقرة خاصة عنها في جميع بياناتها الختامية. وفي مجال الدفاع عن حقوق الإنسان تعاون المؤتمر بشكل خاص مع المؤسستين العربيتين المعنيتين بالموضوع وهما المنظمة العربية لحقوق الإنسان واتحاد المحامين العرب.

ولم يسلم بعض أعضاء المؤتمر من التعرض لهذه الانتهاكات، فمنهم من منع من السفر وما زال، ومنهم من تعرض للاعتقال والسجن وما زال. ولمعالجة هذه القضية، ركز المؤتمر على التنسيق مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان واتحاد المحامين العرب والاتصال المباشر مع الحكام والمسؤولين المعنيين، فأفلحت بعض هذه المبادرات وباءت الأخرى بالفشل.

## ١٠ - نظرة تقويمية

لا شك في أن المؤتمر القومي العربي الذي تأسس في أوائل التسعينيات في ظروف بالغة الصعوبة بالنسبة إلى الأمة

العربية عموماً، وإلى التيار القومي العربي خصوصاً، نجح في السباحة عكس التيار السائد من خلال تحقيق جملة أمور:

أ - أبقي الحركة القومية العربية حيّزاً فكرياً وسياسياً في منطقة زلازل فكرية وسياسية كان التيار القومي أول ضحاياها.

ب - أسهم في لم شمل العديد من المفكرين والمناضلين والناشطين القوميين الذين فرقتهم سنوات التباعد والتناحر والإقصاء وفي إطار من الحوار والتشاور، مشدوداً إلى المستقبل بدون أن يغفل تجارب الماضي وعبره.

ج - استمر في تأكيد ثوابت الأمة ومبادئها الرئيسية، لا سيما في القضية الفلسطينية ومشاريع الشرق الأوسطية والاحتلال الأجنبي، متسبباً بإحراج الكثير من القوى والأنظمة التي راهنت أو راوغت أو ساومت في هذه القضايا.

د - قدّم صيغة متطورة في العمل الفكري والسياسي، وفي تلازمهما، لا يمكن وصفها بالندوة الفكرية فقط أو بالتنظيم السياسي فحسب، بل هي خليط من كل أشكال العمل الفكري والسياسي في إطار يوحد ولا يفرّق، يجمع ولا يفتت، يدخل إلى نقاط التباعد وهي قليلة من نقاط التلاقح وهي كثيرة، وذلك بعكس المنهج السائد الذي ينسى العديد من نقاط الاتفاق ويغرق أطرافه في تفاصيل نقاط الخلاف وشياطينها.

هـ - قدّم صيغة جامعة وتعريفاً جديداً للقومي العربي لا يبقيه أسير الاصطغاف والتصنيفات التقليدية السابقة، بل يجعله مفتوحاً لكل الملتزمين بالمشروع النهضوي العربي، بغض النظر عن خلفياتهم العقائدية، ناقلاً بذلك العمل القومي العربي من الأيديولوجيات إلى البرامج، ومن الشعارات العائمة إلى المشاريع المحددة.

وبذلك نجح المؤتمر في أن يضم بين أعضائه إسلاميين بارزين، ويساريين مشهورين، وليبراليين وطنيين في مناخ من الحوار والتلاقي حول مواجهة المشاريع المضادة للأمة، بما انعكس حيوية وفعلاً مؤثراً في العديد من الساحات.

و - حافظ المؤتمر على استقلاليته عن النظام العربي

متجنباً العداء غير المبرر أحياناً، أو التبعية غير المقبولة أحياناً أخرى، فبقي مستقلاً في موارده كما في مواقفه، ينتقد حيث يجب الانتقاد ويؤيد حيث يجب التأييد.

رغم الحملات الإعلامية التشهيرية العديدة التي استهدفت المؤتمر ورموزه عبر اتهاماته بالتبعية لهذا النظام أو ذاك، وأحياناً باتهامات متناقضة، فإن أحداً لم يستطع أن يثبت لا بالدليل القاطع ولا بالبراهين الموثقة صحة اتهاماته، بل كانت الأحداث تأتي لتبرز سلامة مواقفه.

ز - في المعارك الرئيسية التي واجهتها الأمة منذ بداية التسعينيات كان المؤتمر كمؤسسة، وأعضاؤه كناشطين فاعلين، في طليعة المتصددين لأعداء الأمة سواء في مواجهة كل مشاريع تصفية القضية الفلسطينية بدءاً من مدريد وأوسلو وغيرهما من الاتفاقيات والمفاوضات، أو في مواجهة الحصار والعدوان والاحتلال الأمريكي في العراق وكل إفرزاته، أو في دعم المقاومة في فلسطين والعراق ولبنان وتبنيها كنهج وثقافة وخيار في وجه كل محاولات التآمر ضدها ووصمها بالإرهاب، أو في وجه كل محاولات تفتيت وحدة الأقطار العربية في إطار المشروع الشرق أوسطي الذي كان المؤتمر القومي العربي بأمانته ومؤتمره وأعضائه في طليعة المحذرين من عواقبه، والداعين إلى مقاطعة تجلياته وتعبيراته، خصوصاً التطبيع مع العدو والمؤتمرات الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي كان الكيان الصهيوني حاضراً فيها في أواسط التسعينيات.

ح - قدّم المؤتمر صيغة متقدمة في الممارسة الديمقراطية عبر التداول في المسؤوليات، سواء في موقع الأمين العام أو أعضاء الأمانة العامة، أو عبر الشفافية في مناقشات دوراته المفتوحة، وحساباته المالية المعلنة والمدققة قانونياً، وإبعاداً لأي محاولات للنيل من سمعته ومكانته.

غير أن هذه الإيجابيات الهامة التي أطلقت مناخاً جديداً في العلاقات السياسية، وتغليب لغة الحوار وتشجيع منطق القبول بالآخر، ومحاصرة النزاعات الفتوية الضيقة لصالح اللقاءات المفتوحة والموسعة، لا يجوز أن تخفي جملة ثغرات:

أولى الثغرات: هي أن المؤتمر بات بحاجة إلى تجديد

نفسه، أسلوب عمل وعضوية على حد سواء، لأن الاجتماعات الأخيرة للمؤتمر سادتها رتابة وتكرار، وأحياناً اجترار للخطب إياها وللمواقع ذاتها.

**ثاني الثغرات:** أن انضمام أعداد غير بسيطة إلى عضوية المؤتمر، وبدون الالتزام بالشروط المحددة في استراتيجيا المؤتمر، قد أدى إلى حال من سوء الفهم لمهمة المؤتمر ودوره، فالبعض يرى فيه منبراً لتنظيمه الحزبي، والآخر لبروزه الشخصي، والثالث للجولات السياحية في عواصم الوطن العربي، فتحولت بعض جلساته إلى نوع من «برج بابل» فكري سياسي «يقول فيها بعض الأعضاء كلماتهم ويمشون» وكأن الهدف هو إرضاء جهة خارج المؤتمر لا بذل جهد للخروج بنتائج مفيدة من خلال المؤتمر.

**ثالث الثغرات:** تفشّي بعض الأمراض التي ترافق الحياة الحزبية والسياسية، لا سيّما في الدورات الانتخابية (مرة كل ثلاث سنوات)، بحيث تثار العصبية على أنواعها، وتطلق الإشاعات على اختلافها، وتتوتر العلاقات فيمن يفترض فيهم أن يكونوا قدوة في توحيد الجهود والصفوف وتقديم النماذج الصالحة الراقية للتعاون السياسي.

**رابع هذه الثغرات:** طغيان، في بعض الأحيان، التفاصيل الصغيرة على الهموم الكبيرة، بما ينعكس سلباً على نظرة الأعضاء الجديدين للمؤتمر وميلهم إلى الانكفاء عنه، وكذلك طغيان النقاش السياسي على الرؤى الفكرية والاستراتيجية، مما لا يشجع البعض على الحضور مرة أخرى.

إن المؤتمر يطمح إلى أن يكون مرجعية فكرية وسياسية، بحيث يتلازم عنده الفكر والسياسة، فلا طغيان فكري على حساب النضال السياسي المطلوب، ولا استغراق في تفاصيل السياسة على حساب الرؤى الفكرية الكبرى.

**خامس الثغرات:** هو أن المؤتمر رغم الدور الهام الذي لعبه في تحديد البوصلة السياسية السليمة، وفي إطلاق العديد من المبادرات الشعبية الفاعلة على غير صعيد، لكن نسبة المشاركين من أعضائه في هذه المبادرات يبقى محدوداً، ودورهم متلقياً، بدلاً من أن تكون النسبة عالية، والدور مبادراً.

## ثانياً: المؤتمر القومي - الإسلامي

تضمّن البيان الختامي «بيان إلى الأمة» الصادر بتاريخ ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٢ ختاماً لأعمال الدورة الثالثة للمؤتمر القومي العربي في بيروت، فقرة هامة حول التنسيق بين القوى القومية والإسلامية في الوطن العربي، وأشار البيان إلى «تأكيد الحاجة الفكرية والإجرائية إلى إقامة جبهة بين العربيين والإسلاميين وسائر القوى الليبرالية واليسارية، كي يصبح المشروع النهضوي العربي إسهاماً لجميع النهضويين بشتى منابعهم ومدارسهم وحركاتهم، وبهذه الجبهة يمكن جعل تحديات الحاضر وحاجاته تفرض متطلباتها الثقافية والمادية من تراث الماضي أو من إنجازات الحاضر، أو من تطلعات المستقبل، فنختار منها بالعمل والإنتاج ما يقربنا من أهداف مشروعنا الحضاري العربي النهضوي، كما أن جبهة من هذا الطراز تقدر على جعل المشروع النهضوي قضية يومية للجماهير...».

وأكمل البيان «لقد شدد المؤتمر على أن التحالف المطلوب من هذه القوى يجب أن يكون تحالفاً استراتيجياً ديمقراطياً وليس تكتيكياً وظرفياً، وفي هذا الإطار كلف أمانته العامة بالعمل على تشكيل لجنة للتحضير لعقد مؤتمر قومي - إسلامي قبل نهاية العام الحالي يدور فيه الحوار المطلوب وتتم فيه محاولة وضع الاستراتيجية المشتركة».

وتكامل هذا القرار مع توجهات المناقشات الهامة التي دارت في ندوة الحوار القومي - الديني التي كان قد نظمها «مركز دراسات الوحدة العربية» في القاهرة عام ١٩٨٩، وحضرتها نخبة من مرجعيات التيارين، وقام كل تيار بعملية نقد ذاتي مما عزّز الثقة بينهم، ومهّد لقيام مؤسسات عمل مشتركة، ولعل المؤتمر القومي - الإسلامي كان من أبرز تجلياته.

اهتمت الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي بتنفيذ هذا القرار، وفي اجتماعها المنعقد في بيروت يومي ٨ - ٩/٩/١٩٩٢ قررت «تكليف الأمين العام د. خير الدين حسيب بالتشاور مع لجنة من الأمانة العامة للمؤتمر ضمت د. أحمد صدقي الدجاني، و أ. حمد الفرحان، ود. عصام نعمان، و أ. محمد البصري، و أ. محمد فائق، باستمرار الاتصالات لعقد لجنة تحضيرية للإعداد للمؤتمر

القومي - الإسلامي، حسب المعايير التي حدّتها الدورة الثالثة للمؤتمر القومي العربي»، وبعد مشاورات ومناقشات شكّلت لجنة تحضيرية لهذا الغرض ضمت كلاً من د. أحمد صدقي الدجاني (فلسطين)، د. خير الدين حسيب (العراق)، الشيخ راشد الغنوشي (تونس)، أ. عبد الوهاب الأفندي (السودان)، د. عصام نعمان (لبنان)، أ. محمد البصري (المغرب)، السيد محمد حسن الأمين (لبنان)، د. محمد سليم العوا (مصر)، تولى أمانة السر فيها د. عصام نعمان، وقامت هذه اللجنة بالاتصال بالعديد من الأطراف القومية والإسلامية التي رحّبت بعقد المؤتمر وأكدت رغبتها بالمشاركة، وبهذا تقرر عقد الدورة الأولى في بيروت، وفي برنامجه مناقشة ورقتي «قراءة لحال الأمة»، وأولاهما تعكس رؤية التيار الإسلامي، وثانيتها تعكس رؤية التيار القومي، ونسخة من مشروع النظام الأساسي والداخلي.

الورقتان أعدتا بتكليف من اللجنة التحضيرية للمؤتمر، وتألّفت لجنة التيار الإسلامي من أ. فهمي هويدي، د. محمد سليم العوا، د. محمد عمارة، الشيخ يوسف القرضاوي، وحضر اجتماعات اللجنة د. أحمد صدقي الدجاني.

وتألّفت لجنة التيار القومي من د. أحمد صدقي الدجاني، د. حسام عيسى، أ. محسن عوض، أ. محمد فائق.

الهدف من تأسيس المؤتمر تمّ تحديده في رسالة الدعوة إلى الدورة الأولى بأنه استجابة لتحديات المرحلة الراهنة من تاريخ الأمة التي تحقّق بها الأخطار، مستذكّرة جهاد قوى النهضة التي واجهت الهجمة الاستعمارية وبلورت من خلال جهادها أهدافها في التحرر والاستقلال والوحدة وسيادة الديمقراطية والشورى، والكفّاية والعدل، والتجديد الحضاري.

ورقة التيار الإسلامي ركّزت على عدد من القضايا أهمها التأكيد أن لقاء التيارين ضرورة لا غنى عنها... وأنهما هما اللذان يعبران عن مناهج الأصالة تحديداً للهوية وبناء الذات، ومواجهة للآخرين موالين كانوا أم أعداء... وأن هذا اللقاء سيفتح الباب لتفاهم استراتيجي بين التيارين حول قضايا يجب حسمها في سبيل صياغة مشروع للنهضة العربية، ومن هذه القضايا المرجعية

الإسلامية للأمة كالتزام ديني، إقرار بحق الأغلبية في اتخاذ القرار في الشؤون العامة، وبأن الإسلام هو الأقدر على تحريك الجماهير، وتحديد موقف التيار القومي من العلمانية وقضية «نفي الآخر»، والموقف من العنف، ومن الانهيار العلمي والأخلاقي، وأهمية الحوار الإسلامي - المسيحي العربي، والموقف من الإصلاح الاقتصادي وأخيراً دور القوتين في مقاومة التطبيع.

أما ورقة التيار القومي، وبعد أن استعرضت حال الأمة وقضايا الحوار في الوحدة العربية والاستقلال الوطني والديمقراطية وحقوق الإنسان والتنمية المستقلة والعدالة الاجتماعية والتجديد الحضاري، فقد اقترحت مداخل للحوار، منها مراجعة كل تيار لذاته ولموقفه من القضايا المهمة على الساحة وبيان التوافق حولها، ومراجعة التيار القومي لموقفه من المطالبة بالوجود القانوني للقوى الإسلامية السياسية، وبحث كيفية تعميق فهم كل تيار للآخر، وتنقية الخطاب السياسي لكل من التيارين حيال الآخر، والتحديد الدقيق لمجالات التعاون ومجالات الاختلاف، والبحث عن آلية مناسبة لاستمرار الحوار.

شارك في هذا المؤتمر المنعقد في بيروت ما بين ١٠ - ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ مئة وثلاثة من أهل الفكر والمؤسسات والحركات الأكثر فعلاً في ساحة العمل القومي - الإسلامي، جاؤوا من مختلف قطاعات الأمة بتياراتها الفكرية ودياناتها ومذاهبها المتعددة، وخصوصياتها اللغوية والثقافية، وكان لهذا الانعقاد صده الواسع في أرجاء الوطن العربي وبعض أنحاء العالم، علماً أن معظم المشاركين قد تحملوا نفقاتهم مما أعطى للمؤتمر استقلالية نجاح المشاركين فيه في الحفاظ عليها.

نقاشات المؤتمر كانت غنية، فإضافة إلى الورقتين، كانت هناك مساهمات ومداخلات وأوراق تجاوز عددها المئة، وتضمنها الكتاب الوثائقي الذي صدر عن «مركز دراسات الوحدة العربية»، وحدد المشاركون في ختام الدورة بما يشبه الاتفاق على مهام مرحلية على صعيد التفاعل الفكري، والعمل السياسي، والآلية المناسبة للتواصل.

وتوصلوا إلى القاعدة الأساسية التي تشكل المنطلق الذي لا غنى عنه لأي تعاون بين التيارين، فحددوا

الأسس والمبادئ التي ينطلقان منها، وهي الإقرار من الجميع أن الدين الإسلامي يشكل الخلفية الثقافية للأمة بحكم أنه دين الأغلبية، وهو بالنسبة إلى غير المسلمين من العرب ثقافة وتاريخ وحضارة، وأن الوحدة العربية هي القاعدة والمنطلق لتحقيق الوحدة الإسلامية، واعتماد الشورى منهاجاً لتبادل الرأي وتحديد سبل العمل، والتعددية قاعدة، والديمقراطية آلية للعمل السياسي، والحوار وسيلة لإدارة الخلاف، واعتبار الصراع مع الصهيونية صراع وجود لا صراع حدود.

أما فيما يتعلق بمواصلة الحوار والتنسيق بين التيارين، فاتفقوا على إنشاء آلية تتكون من المؤتمر، ولجنة المتابعة، والمنسق العام، واللجنة الإدارية، والتجمع، ولجان المتابعة بالساحات.

واختار المؤتمر د. أحمد صدقي الدجاني منسقاً عاماً للمؤتمر، كما اختاروا لجنة للمتابعة.

فالنظام الأساسي للمؤتمر حدد أن لجنة المتابعة تضم إلى المنسق العام ستة وعشرين عضواً منتخباً، وأن من يتولى منصب المنسق العام يصبح عضواً دائماً في اللجنة بعد انتهاء مدة صلاحيته. كما يحق للجنة المتابعة اختيار عدد من أعضاء التجمع لعضويتها لا يزيد على عشرة ولمدة صلاحية اللجنة، واختارت في دورتها الأولى د. محمد سليم العوا منسقاً عاماً مساعدًا ولجنة إدارية من د. حسام عيسى، وأ. عبد اللطيف الحاقمي، وأ. معن بشور.

وتتالت دورات المؤتمر التي انعقدت في بيروت باستثناء الدورة السادسة (الدوحة)، وصدر في نهاية كل منها بيان ختامي، وتوزعت أعمالها بين جلسات عامة للنقاش ولجان عمل تناقش، الأولى الصراع العربي - الصهيوني والتطبيع، والثانية لوضع خطة عمل للمؤتمر وتقييم ما أنجز، والثالثة للعلاقة بين التيارين وقضايا الحوار والتنسيق، والرابعة لجنة تنظيمية ومالية.

الدورة الثانية (٢٧ - ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧)، حضرها مئة وعشر شخصيات سياسية وفكرية من التيارين، وأشاروا في بيانهم الختامي إلى أنه «إذا كان المؤتمر في دورته التأسيسية الأولى، قد أسقط منطق التعارض والتنافر والصدام، فهو في دورته الثانية ترجم

إرادة التلافي في إطار استنهاض الأمة واستكمال صحتها التي تجسدها كل يوم عمليات بطولية، ومواقف جريئة، تمتلئ بها ساحات المواجهة ضد الاحتلال الصهيوني والأجنبي، وتتميز بها مواقع التصدي لكل مظاهر الاختلال السياسي والثقافي والاقتصادي والاجتماعي . . .».

وكان في هذا المؤتمر صرخة من أجل إنقاذ القدس من مخاطر التهويد، وتوصية خاصة بالأزمة الجزائرية لوقف مسلسل العنف وحقن الدماء وإعادة السلم على أسس الديمقراطية والسيادة الشعبية.

قدّم د. أحمد صدقي الدجاني استقالته في هذه الدورة وانتخب د. محمد عبد الملك المتوكل منسقاً عاماً.

وفي الدورة الثالثة للمؤتمر (٢١ - ٢٣ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠) التي انعقدت تحت شعار «وحدة الأمة دفاعاً عن القدس والأراضي العربية المحتلة»، قدمت ثلاث دراسات كخلفية للنقاش تناولت حال الأمة وآفاق المستقبل، والقدس والحوار المسيحي - الإسلامي في الوطن العربي، واغتنت الدورة بعدد كبير من الأوراق والكلمات التي صدرت في كتاب توثيقي عن المؤتمر، وجاءت لتؤكد وبحسب بيانها الختامي «على سلامة المعادلة التي انطلق منها المؤتمر التي تقوم على أنه إذا كان الاختلاف الفكري والعقائدي، الذي هو من سنن الحياة وطبائع البشر، حقاً لكل فرد أو جماعة ينبغي احترامه، فإن الائتلاف المتين في النضال والسياسة، الذي بات اليوم من ضرورات الدفاع عن هوية الأمة ووجودها ومستقبلها، هو واجب ينبغي الالتزام به . . .».

وفي هذه الدورة جُدد انتخاب د. محمد عبد الملك المتوكل منسقاً عاماً، وانتخب المؤتمر لجنة متابعة انتخبت بدورها كلاً من د. محمد عويضة منسقاً عاماً مساعداً، ولجنة إدارية ضمت الأب د. أنطوان ضو والشيخ فيصل مولوي، و أ. معن بشور.

الدورة الرابعة للمؤتمر القومي - الإسلامي «دورة نخيم جنين» (٦ - ٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٢) حضرها مئة وست وثلاثون شخصية، وبدأت جلساتها بأوراق عمل، سجّلت الأولى منها حالة نهوض الجماهير الفلسطينية والعربية في بداية القرن الحادي والعشرين، وبحثت

الثانية في حال الديمقراطية والشورى وحقوق الإنسان، وتناولت الثالثة العولمة والتنمية الاقتصادية العربية، أما الرابعة فكانت مخصصة لتطوير العلاقة بين التيارين في المحاور الفكرية والسياسية والإعلامية والتنظيمية وعلى مستوى الشباب والعمل في المهاجر، خاصة بعد أن تجلّى هذا التقارب بين التيارين بشكل خاص في الدورة الطارئة التي بادرت بالدعوة إليها لجنة المتابعة للمؤتمر القومي - الإسلامي والأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي التي انعقدت في بيروت يوم ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٠ وحضرها أكثر من مئة وثمانين شخصية في أكبر لقاء نوعي ومتنوع لدعم انتفاضة الأقصى وفلسطين ولحشد أكبر الطاقات لدعمها.

كما تجلّى هذا التقارب في اجتماعات الدورة الاستثنائية المشتركة للجنة المتابعة للمؤتمر القومي - الإسلامي والأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي في بيروت في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ تحت شعار «نعم للمقاومة لا للإرهاب».

وفي الإطار ذاته انعقد في بيروت «المؤتمر العربي العام» الذي دعت إليه لجنة منبثقة عن المؤتمر القومي - الإسلامي والمؤتمر القومي العربي والمؤتمر العام للأحزاب العربية، وتركزت مهمة الدورة الأولى لهذا المؤتمر (٢٠/١٢/٢٠٠١)، حول الانتفاضة والمقاومة في وجه «لوائح الاتهام الأمريكية» التي أرادوا فرضها على الأمة، فيما تركّزت مهمة الدورة الثانية للمؤتمر (١٥/٣/٢٠٠٢)، على تجديد مطالب الأمة من القمة المنعقدة في بيروت في ٢٧ و٢٩/٣/٢٠٠١، وعلى الدعوة إلى تحركات شعبية عربية تواكب هذه القمة وتشدد على مطالب الأمة من حكامها».

حضر الدورة الأولى للمؤتمر العربي العام مئتان وخمسون شخصية، والدورة الثانية مئتان وخمس وعشرون شخصية. واستمر التنسيق بين المؤتمرات، فانعقدت الدورة الثالثة في بيروت في (٢٤ و٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٣) بحضور ثلاثمئة وخمسين شخصية، وذلك بعد العدوان الأمريكي - البريطاني على العراق واحتلاله وتصاعد موجات الإبادة الجماعية ضد الشعب الفلسطيني، وأطلقت فيه دعوة إلى تأسيس جبهة عربية واسعة وإلى نشر ثقافة المقاومة.

أما الدورة الرابعة فانعقدت يوم ٣٠ آذار/ مارس ٢٠٠٦، قبل نحو أربعة أشهر من عدوان تموز/ يوليو على لبنان، وفي جو مشحون بالتآمر ضد المقاومة وسلاحها في لبنان والمنطقة، وحضر تلك الدورة ثلاثمائة وثلاث وعشرون شخصية، وصدر عنها «إعلان بيروت لدعم المقاومة» الذي حدّد أسس وسبل الدفاع عن المقاومة حيثما يوجد احتلال.

الدورة الخامسة للمؤتمر القومي - الإسلامي (١ - ٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤) حضرها مئتا شخصية فكرية وسياسية وثقافية ونقابية، وانعقدت في جو من الاستشعار العميق بخطورة التحديات الخارجية والداخلية، وخاصة على صعيد القضية الفلسطينية والصراع العربي - الصهيوني بعد رحيل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات . . وبعد تشديد الخناق على الانتفاضة والمقاومة وعلى صعيد معركة تحرير العراق، وفي ظل الضغوط والتدخلات الأجنبية ضد لبنان وسورية والصراع الأهلي في جنوب السودان، فدعا الأمة إلى رفد النضال الفلسطيني المعاصر بكل أسباب القوة والقدرة، وإلغاء كل مظاهر التطبيع وآلياته السياسية والاقتصادية والثقافية مع إسرائيل، واعتزّ ببطولات المقاومين العراقيين داعياً القوى المناهضة للاحتلال والمقاومة لقواته إلى توحيد جهودها وطاقاتها، وأبدى دعمه للبنان وسورية في مواجهة الضغوط والتهديدات، مشدداً في الوقت ذاته على ضرورة تحصين الجبهة الوطنية الداخلية عبر تنقية العلاقات بين البلدين، وحذّر من التدخل الأجنبي في السودان، ودعا إلى مواجهة المخاطر بمزيد من التنسيق وبلورة مشروع الإصلاح السياسي والديمقراطي والاستفادة من تناقضات النظام الرأسمالي العالمي. وفي هذه الدورة انتخب د. عصام العريان منسقاً عاماً، وتشكلت بالانتخابات أيضاً لجنة متابعة، واختارت لجنة المتابعة في اجتماعها الأول اللواء طلعت مسلم منسقاً عاماً مساعداً ولجنة إدارية تضم د. عصام نعمان، والشيخ فيصل مولوي، والسيد نواف الموسوي.

في الدورة السادسة للمؤتمر القومي - الإسلامي (٢١ - ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٦) استقال د. عصام العريان بعد أن كان قد أمضى فترة العامين الأولين من توليه المنسقية العامة في السجن، وتمّ منعه

من السفر فلم يتمكن من حضور هذا المؤتمر، وقد قدّر المجتمعون دوره ونضاله، وجرى التوافق على أ. منير شفيق ليكمل ولاية العريان، لمدة سنتين، وأعيد انتخابه منسقاً عاماً في الدورة السابعة «دورة غزّة» (٥ - ٦ شباط/ فبراير ٢٠٠٨)، إضافة إلى أعضاء لجنة المتابعة، وهي اختارت بدورها عشرة أعضاء، وانتخب اللواء طلعت مسلم منسقاً عاماً مساعداً، ولجنة إدارية من الشيخ إبراهيم المصري، والشيخ حسن عز الدين، ود. عصام نعمان.

وسجلت الدورة السادسة في بيانها الختامي أن القضايا الملتهبة في تلك الساحات (العراق، السودان، وفلسطين، ولبنان) هي وجوه وامتدادات وارتدادات متعددة لقضية واحدة من صنع الأيدي والمخططات الأمريكية - الصهيونية الهادفة إلى القضاء على كل ما هو عربي وإسلامي ممانع ومقاوم في هذه المنطقة من العالم بالتعاون مع من يخضع لها ويمشي في ركبها من أدوات الداخل . . .»، وأكد المؤتمر موقعه في «موقع الصمود والتصدي والمواجهة بسلاح الوحدة . . .»، وواكب المؤتمر خلال انعقاد دورته السادسة في بيروت انطلاق سفينة الأخوة اللبنانية لكسر الحصار على غزّة من ميناء طرابلس، وواجهتها الزوارق الحربية الصهيونية واحتجزتها مع روادها الثمانية، الذين جسدوا بتنوعهم فكرة المؤتمر القومي - الإسلامي خير تجسيد.

حدّد المؤتمر القومي - الإسلامي مساره من خلال البيانات الختامية لدوراته الست والمواقف حول بعض التطورات التي ركزت جميعها على الصراع مع الصهيونية، وعلى بناء قوة ذاتية عربية وإسلامية قادرة على الردع وعلى انتزاع الحق، وعلى دعم المقاومة، ومقاومة التطبيع، وعلى علاقة الأمة العربية شعباً وحكومات بدائرتها الحضارية والإسلامية، وعدم تحويل وجهة الصراع الحقيقية إلى دول إقليمية مجاورة بدل العدو الصهيوني، وعلى الاستراتيجية الغربية المعادية للدائرة الحضارية الإسلامية، وعلى قضية الحصار والعدوان، ثم الاحتلال في العراق، وعلى التدخل الأجنبي في الشؤون الداخلية للعديد من الأقطار، وخاصة السودان والصومال، ودراسة أوضاع بعض الأقطار التي تعاني انقسامات داخلية كلبنان

والجزائر، وعلى مخاطر الاستتباع الثقافي، وقضايا التنمية، والإصلاح السياسي، والشورى والديمقراطية. وكان المؤتمر يرى منذ تأسيسه أن المرحلة هي مرحلة نهج وخيار المقاومة وانتهاء نهج الاستسلام.

وإذا كان المنسق العام السابق للمؤتمر القومي - الإسلامي د. محمد عبد الملك المتوكل قد رأى في تقريره الذي قدمه إلى المؤتمر القومي - الإسلامي الثالث أن العلاقة بين التيارين قد تراوحت بين أشكال ثلاثة:

**الأول:** تعاون ومشاركة في عدد من النشاطات والمواقف، وبشكل خاص في مواجهة الاعتداءات الخارجية من قبل أعداء الأمة، وقضايا التطبيع ودعم المقاومة في فلسطين ولبنان، مع إمكانية أن يمتد هذا التعاون في بعض الساحات ليشمل المواجهة المشتركة لبعض ممارسات الأنظمة التي تستهدف الحد من الحريات.

**الثاني:** علاقة استبدلت الخلاف بالمسألة، والمجاملة، والمهادنة، وتوقفت، عند ذلك.

**الثالث:** علاقة لا تزال تحمل بذور الشك والريبة والخوف...

فإنه بدون شك ومن المتابعة لأعمال المؤتمر، فإن المؤتمر خطا خطوات هامة في إيقاف الصراع المتفعل بين التيارين، وعمل على نقل العلاقة من مرحلة التصالح إلى بداية مرحلة العمل المشترك، وهذا ما تجلّى في المؤتمر العربي العام بدوراته الأربع، وفي الملتقيات العربية والدولية، حيث كان المؤتمر من أبرز الهيئات الداعية إلى جانب المؤتمرين القومي العربي والمؤتمر العام للأحزاب العربية، والعديد من النقابات والاتحادات والهيئات العربية والإقليمية والدولية.

وشارك عدد كبير من أعضاء لجنة المتابعة وأعضاء المؤتمر في أعمال ملتقى القدس الدولي في إستانبول (١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)، والملتقى العربي الدولي لحق العودة في دمشق (٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)، ومؤتمر نصرة السودان في الخرطوم (١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩)، وفي ملتقى الجولان العربي الدولي في القنيطرة (١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩)، وفي الملتقى العربي الدولي لدعم المقاومة في بيروت (١٥

كانون الثاني/يناير ٢٠١٠)، والملتقى العربي الدولي لنصرة الأسرى في سجون الاحتلال في الجزائر (٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)، وقد كان لمنسقه العام أ. منير شفيق دور بارز في كل الملتقيات، سواء في التحضير لنجاحها أو في جلساتها ومناقشاتها.

وأطلق بالتعاون مع المؤتمرين والاتحادات لجنة المتابعة للتعبئة الشعبية العامة في الوطن العربي بعد العدوان على لبنان في تموز/يوليو ٢٠٠٦ لتكون إطاراً تنسيقياً دائماً بين الجهات المكونة للهيئة، وساهم أيضاً في إطلاق الحملة الدولية لكسر الحصار على غزة.

كما لعب دوراً هاماً في حقن الدماء اللبنانية والفلسطينية إثر اشتعال حرب نهر البارد، فلبى دعوة المؤتمر القومي العربي، وشارك في الوفد الذي ضم ممثلين عنهما وعن المؤتمر العام للأحزاب العربية وشخصيات عربية قامت أواخر أيار/مايو بزيارة لبنان ولقاء الرؤساء والمرجعيات الدينية والشعبية اللبنانية وقيادة الجيش ومثلي منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل الفلسطينية.

واهتم المؤتمر بالتطورات الحاصلة في السودان، فزار المنسق العام للمؤتمر الخرطوم أوائل شهر أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ للبحث في سبل مواجهة الضغوط التي يتعرض لها السودان والمتجلية آنذاك بإصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني عمر حسن البشير.

وشارك المؤتمر القومي - الإسلامي بفعالية بإطلاق مؤسسة القدس التي يعتبر المؤتمر الأب الروحي لها عشية انعقاد مؤتمرها الأول في (كانون الثاني/يناير ٢٠٠١) في بيروت، وقد شارك عدد كبير من أعضاء المؤتمر في مجلس أمنائها وهيئة رئاستها ومجلس إدارتها، وفي الشبكة العالمية للهيئات العاملة من أجل القدس.

وبعد العدوان على غزة شارك المؤتمر مثلاً بمنسقه العام في الاجتماع الطارئ الذي عقده المؤتمرات الثلاثة والاتحادات والمنظمات العربية في دمشق (١٢/١/٢٠٠١)، الذي التقى الرئيس السوري بشار الأسد، وجرى في الاجتماع بحث سبل تفعيل التحركات الشعبية في مواجهة العدوان الصهيوني على غزة، وانبثق عنه «اللجنة الشعبية العربية العامة لنصرة غزة».

لكن السؤال الكبير يبقى هل نجح المؤتمر القومي - الإسلامي بعد أكثر من ١٤ عاماً على تأسيسه أن يحقق الطموحات التي حملها؟.

للإجابة عن هذا السؤال لا يمكن إغفال إيجابيات كبرى نجح المؤتمر في تحقيقها على صعيد التلاقي بين قوى وشخصيات رئيسية في التيارين، سواء عبر مواقف شجاعة وجريئة في مواجهة الهجمة على مستوى الأمة أو على مستوى مؤسسات وملتقيات للعمل المشترك لتحول إلى ظاهرة عربية وإسلامية ودولية مقلقة لأعداء الأمة الذين تنصب كل جهودهم بهدف تحطيمها.

وهنا لا يمكن أن نغفل الخطاب الهام الذي أطلقه أمين عام حزب الله السيد حسن نصر الله خلال العدوان على غزة في مطلع ٢٠٠٩، بدعوة الجماهير العربية إلى التجاوب مع نداء المؤتمرات الثلاثة (القومي العربي، والقومي - الإسلامي، والأحزاب العربية) في إقرار بمرجعية هذه المؤتمرات ودورها الفاعل.

لكن الإجابة الموضوعية عن السؤال تقتضي الإقرار بأن المؤتمر لم ينجح تماماً في تحقيق اختراقين أساسيين: أولهما على صعيد تلاقي التيارين في العديد من الأقطار، بل إن هناك تنافراً غير مبرر برز في غير ساحة عبر بعض الانتخابات النيابية، أو المحلية، أو النقابية. أما الاختراق الآخر فهو أن المؤتمر لم ينجح في تنظيم آليات للتفاعل الفكري بين التيارين، وللتقريب بينهما في بعض القضايا الفكرية التي ما زالت مجال تباين أو تفاوت أو حتى تعارض، رغم الاتفاق على المبادئ العامة.

كما أن المؤتمر لم يتمكن من أن يضم إلى صفوفه كل قوى التيارين، لا سيما الجديدة منها، التي تحتاج إلى المزيد من الحوار والنقاش والتفاعل معها.

### ثالثاً: المؤتمر العام للأحزاب العربية

#### ١ - التأسيس

في ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، وفي العاصمة الأردنية عمان، انعقد المؤتمر العام الأول للأحزاب العربية، بمبادرة أطلقها حزب المستقبل (الأردن) ممثلاً بأمينه العام أ. سليمان عرار، ورفع شعار

«نحو تضامن عربي شعبي مشترك»، أصبح فيما بعد الشعار المركزي للمؤتمر، محدداً الاعتبارات التي انبثق من أجلها، وهي غياب إطار جامع للتنسيق بين الأحزاب العربية، وغياب التواصل بينها، وحالة التهميش التي فرضتها الأنظمة والحكومات العربية عليها.

وفي هذه الدورة التي حضرها سبعة وخمسون حزباً من اثني عشر قطراً عربياً (تونس، سورية، الجزائر، السودان، العراق، فلسطين، لبنان، ليبيا، مصر، المغرب، اليمن، الأردن)، قرّر المشاركون أن يلتزم المؤتمر دورياً، كما تمّ تشكيل أمانة عامة تأسيسية مقرها عمان، تتولى متابعة هذا القرار وتوصيات المبادرة، وأولها إعداد مشروع «ميثاق شرف للعمل الحزبي السياسي العربي»، والسعي إلى إعداد ورقة عمل حول «العناصر المختلفة للمشروع النهضوي العربي الإسلامي».

وناقش المؤتمر أوراق عمل حول أوضاع الأمة، ورؤية للمشروع النهضوي للأمة، والآفاق الاقتصادية لبناء تضامن وعمل عربي شعبي مشترك، والديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان، ودور الإعلام الحزبي ودور التربية، وواقع الأحزاب العربية والثقافة.

وخلصت مناقشة هذه المحاور، بحسب البيان الختامي، إلى «أن ما أصابنا من عنت... جاء بفعل قرارات وممارسات على الصعد القطرية والإقليمية في السبعينيات والثمانينيات تنكرت لروح المشروع النهضوي وعارضت أهدافه».

وحددت أن «المشروع النهضوي يأتي تعبيراً عن الذات وهوية الأمة بأركانها الثلاثة: العقيدة، واللسان، والتاريخ المشترك، وعلى هذه الأركان ينبغي أن نولي عنايتنا لتربية أجيالنا، ونزودهم بذاكرة أمتهم الثقافية وذاكرتها التاريخية، وهي مسؤولية أشد ما تقع على العاملين في وسائل الاتصال - ونحن في عصر ثورة الاتصال - ومنهم أحزابنا».

#### ٢ - تعريف المؤتمر

المؤتمر في تعريفه: «هو إطار جامع للأحزاب السياسية العاملة في أقطار الوطن العربي، وهو مرجعية معلوماتية للعمل الحزبي العربي وفق المبادئ والأهداف التي



ينص عليها ميثاق الأحزاب العربية من أجل تحقيق شعار المركزي للميثاق «من أجل تضامن وعمل عربي مشترك».

وحدد المؤتمر لنفسه جملة أهداف من أبرزها:

- اجتماع القوى السياسية العربية على ثوابت الأمة. . للمساهمة بجهد مشترك في صنع المشروع النهضوي للأمة.

- تطوير الفكر السياسي العربي.

- يحتفي المؤتمر بالشباب انطلاقاً من اهتمامه بالمستقبل.

- العمل على التواصل مع الأحزاب الأفريقية.

- التأسيس للتكامل بين العمل العربي الشعبي والرسمي.

- تشكيل مرجعية معلوماتية للعمل الحزبي العربي.

### ٣ - دورات المؤتمر

تتالت دورات المؤتمر بعد الدورة الأولى في عمان (١٦ - ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦)، التي انعقدت برعاية ملك الأردن الحسين بن عبد الله، واختار فيها المؤتمر أ. سليمان عرار (أمين عام حزب المستقبل في الأردن) أميناً عاماً للمؤتمر، ود. إسحاق الفرحان (رئيس مجلس الشورى في جبهة العمل الإسلامي) أميناً عاماً مساعداً، و أ. عبد العزيز السيد (الشخصية الأردنية المستقلة) أميناً للسرا، ثم انعقدت الدورة الثانية في بيروت، ٢٠ - ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩، «دورة سليمان عرار» برعاية رئيس مجلس الوزراء اللبناني د. سليم الحص الذي حضر حفل الافتتاح، وأقرّت هذه الدورة الوثيقة السياسية للمؤتمر، و«ميثاق العمل السياسي الحزبي العربي»، وانتخب د. اسحاق الفرحان أميناً عاماً، وجددت لأمين السر.

وانعقدت الدورة الثالثة للمؤتمر في بيروت، (٩ و١٢ تموز/ يوليو ٢٠٠١) «دورة انتفاضة الأقصى المباركة» برعاية رئيس الجمهورية اللبنانية العماد أميل لحود، وأقرّت الدورة تعديلات على التقرير السياسي ومشروع النظام الداخلي الذي «خطا بالمؤتمر نحو استكمال أطره المؤسسية»، وناقش في ندوة خاصة سبل

تفعيل دور الأحزاب العربية، واختار د. اسحاق الفرحان رئيساً للمؤتمر، و أ. عبد الرحمن التليلي (الأمين العام للاتحاد الديمقراطي الوحدوي في تونس) نائباً للرئيس، و أ. عبد العزيز السيد أميناً عاماً، والسيد نواف الموسوي (مسؤول العلاقات الدولية في حزب الله، والنائب في البرلمان اللبناني حالياً) نائباً للأمين العام.

أما الدورتان الرابعة والخامسة فانعقدتا في دمشق برعاية رئيس الجمهورية العربية السورية د. بشار الأسد الذي حضر افتتاح الدورتين، وأجرى حواراً مفتوحاً مع المشاركين، ولقد انعقدت الدورة الرابعة بتاريخ ٤ - ٦ آذار/ مارس ٢٠٠٦، «دورة نصر سوريا ولبنان»، وتم انتخاب أ. صفوان قدسي (أمين عام الاتحاد الاشتراكي العربي في سورية، وعضو قيادة الجبهة الوطنية التقدمية) رئيساً للمؤتمر، وجدد للأمين العام أ. عبد العزيز السيد، وانتخب كل من أ. أحمد الأينوبلي (أمين عام الاتحاد الديمقراطي الوحدوي في تونس)، د. مصطفى عثمان إسماعيل (عضو قيادة المؤتمر الوطني في السودان، ومستشار رئيس الجمهورية)، أ. حسن عز الدين (مسؤول العلاقات العربية في حزب الله في لبنان) نواباً للرئيس، والسادة أحمد حسن (أمين عام الحزب العربي الديمقراطي في مصر)، و أ. قاسم صالح (أمين سر المكتب السياسي للحزب السوري القومي الاجتماعي في لبنان)، ود. محمد رضى بنخلدون (عضو الأمانة العامة لحزب العدالة والتنمية في المغرب)، نواباً للأمين العام، واختار المشاركون ممثلين لمنسقية المرأة د. شهناز فاكوش (عضو القيادة القطرية في حزب البعث العربي في سورية)، وأ. وسيلة العياري (عضو حزب الوحدة الشعبية في تونس)، و أ. عبد الله منيني (عضو الحزب السوري القومي الاجتماعي في سورية) ممثلين لمنسقية الشباب.

أما الدورة الخامسة فقد انعقدت بتاريخ ١١ - ١٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٩، «دورة القرار العربي المستقل» وفيها تم التجديد للرئيس والأمين العام، كما انتخب نواباً للرئيس، هم: د. اسحق الفرحان، أحمد ولد داداه (رئيس حزب تكتل القوى الديمقراطية في موريتانيا)، د. مصطفى عثمان إسماعيل (من قيادة المؤتمر الوطني في السودان، ومستشار الرئيس)، الشيخ حسن عز الدين (مسؤول العلاقات العربية في حزب الله في

العربية الذي انعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ واحتوى ثلاث وعشرين مادة، واعتبر أنها تعبر عن نظرية المؤتمر وفلسفته في الإطار الفكري والسياسي.

فقد أعلنت الوثيقة التزامها بوحدة الأمة العربية كحقيقة أزلية، وأن التضامن العربي رسمياً وشعبياً يسعى يعمل من أجل تحقيقه راهناً كحد أدنى، بوصفه خطوة على طريق الوحدة الشاملة، وترى في التراث والفكر الإسلاميين أساساً لفتح آفاق عالمية جديدة أمام حركة النضال العربي، وأن الاحتراب والصراع العربي - العربي مرفوض، وأن الاستقواء بالأجنبي أو الاستعانة بقواته بدعوى حماية الأمن القطري في أي بلد عربي لا مبرر له ولا يخفي حقيقة الدور الخطير لهذه القوات التي ما جاءت إلا لحماية لمصالحها... وأن الحصار المفروض على أي بلد عربي أو إسلامي... يعدّ حصاراً على سائر أقطار الأمة، وأن فرض العقوبات المستخدم من الإمبريالية وقوى الاستكبار العالمي هو اعتداء على السيادة، وأن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية للأمة، والقدس هي قلب فلسطين، وحق العودة للشعب الفلسطيني هو حق تاريخي.

وأعلنت الوثيقة أيضاً أن الديمقراطية والتعددية السياسية هي السبيل الأمثل للعلاقة بين الحاكم والمحكوم وبناء دولة المؤسسات، وأكدت ضرورة السعي لتحويل بنود الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى نصوص قانونية نافذة في دساتيرها وقوانينها القطرية، والعمل على إطلاق سراح معتقلي الرأي في أي قطر عربي، ورأت أن موارد الأمة ومخزونات الاستراتيجية هي ملك أجيالها، وأن الحفاظ على البيئة يستلزم وعياً ويقظة هي مسؤولية الدولة والمجتمع.

ولأن القرن القادم هو قرن المياه، فالأمر يوجب عناية خاصة بالأمن المائي العربي... والاحتفاء الفائق باللغة العربية، والعمل لجني ثمار ثورة الاتصالات والمعلوماتية وتخليص المجتمع من مثالبه... ولا سيما الثقافة الاستهلاكية، وتمحيص المصطلحات والمفاهيم الوافدة عبر التدفق الإعلامي.

لبنان). أما نواب الأمين العام فهم السادة: إبراهيم شريف (الأمين العام لجمعية العمل الوطني الديمقراطي في البحرين)، قاسم صالح، المنصف الشابي (عضو المكتب السياسي بالاتحاد الديمقراطي الوحدوي في تونس). تقرر في هذه الدورة العمل من أجل القرار العربي المستقل. وأهمية هذا الشعار تكمن «ليس في سلامته النظرية والقومية فحسب، بل في أنه يأتي أيضاً في ظروف انكشفت فيها عبثية المراهنة على الإذعان للإملاءات الخارجية من جهة، كما في ظروف اتضح للجميع أن مآل القرارات القطرية المستقلة خارج التكامل القومي يصبّ في إضعاف الأقطار، كما يصبّ في إضعاف الأمة كلها»<sup>(٣)</sup>. وقرر أيضاً أن يتمثل دور المؤتمر في التصدي لثلاثة أمور: إعداد قانون انتخاب عصري، ووضع قانون أحزاب عربي عصري واحد، وإصدار تقرير سنوي عن حال الحياة الحزبية العربية.

#### ٤ - النظام الداخلي

أقرّ المؤتمر العام الثالث للأحزاب العربية (بيروت ٩ تموز/يوليو ٢٠٠١) النظام الداخلي للمؤتمر فحدّد تعريف المؤتمر، وأقرّ انعقاد المؤتمر لدورة اجتماعاته العادية مرة كل ثلاثة أعوام، وأولى المؤتمر الأمانة العامة اختيار الرئيس (ويجوز التجديد له مرة واحدة فقط)، ونائب الرئيس، والأمين العام، ونائب الأمين العام دون أن يحدّد مدة التجديد.

أما الأمانة العامة للمؤتمر العام للأحزاب العربية فتضم إضافة إلى الرئيس السابق والأمين العام السابق، أعضاء تختارهم الأحزاب المشاركة من كل قطر في المؤتمر... وإذا لم تتوافق الأحزاب المشاركة من قطرها على اختيار ممثليها خلال ٣٠ يوماً من تاريخ انتهاء المؤتمر، تقوم الأمانة العامة باختيار ممثلي القطر على النحو الذي تراه مناسباً.

#### ٥ - ميثاق الأحزاب العربية

أقرّ ميثاق المؤتمر في المؤتمر العام الثاني للأحزاب

(٣) معن بشور، «المؤتمر العام للأحزاب العربية في دورته الخامسة: ظروف مؤاتية للحوار والمراجعة وبناء الأطر الجامعة»، مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية، ١٠/١١/٢٠٠٩.

## ٦ - مخيمات الشباب

سعى المؤتمر إلى تعزيز دور الشباب، ولحظ نظامه الداخلي هذا الجانب، ونصّت مادته السابعة على أن يضم وفد الأحزاب العنصر الشبابي بهدف التفاعل والتواصل بين الأجيال، كما كان في ميثاقه إشارات إلى أهمية التوجه إلى الشباب ومشاركتهم الفاعلة في المؤتمر، فاستحدثت في الدورة الرابعة لأمانته العامة منسقية للشباب، وأقرّ كذلك صيغة المخيم كإطار مؤسسي ينبثق عن المؤتمر، «ومن خلاله يمكن المزاوجة بين الفكر والتطبيق النظري والعمل، على قاعدة الحوار وتلاقح الأفكار والوصول إلى رؤى وأراء مشتركة أو متقاربة».

وكانت بداية المخيمات بقرار من دورة انتفاضة الأقصى (تموز/ يوليو ٢٠٠١)، فانعقدت أربعة مخيمات بفترات متباعدة، الأول كان بضيافة حزب الله في جنوب لبنان (تموز/ يوليو ٢٠٠١)، والثاني والثالث في سورية بضيافة مكتب الشباب للقيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي (دمشق، أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ والقنيطرة، تموز/ يوليو ٢٠٠٧)، والرابع في لبنان بضيافة حزب الاتحاد اللبناني (آب/ أغسطس ٢٠١٠).

## ٧ - النشاطات والمبادرات

اهتم المؤتمر العام للأحزاب العربية بالعلاقة مع جامعة الدول العربية، وعقدت اجتماعات مع الأمين العام ومع إدارة دائرة العلاقات العربية لإيجاد أشكال للتعاون، وأصبحت الأمانة العامة مصدراً للمعلومات التي تغذي قسم الشؤون الحزبية في الجامعة.

وعمل المؤتمر على إطلاق العديد من المبادرات الشعبية، واهتم بشكل خاص بقضية المقاطعة ومقاومة التطبيع، فبادر بتاريخ (٢٥ - ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣) إلى تنظيم «المؤتمر الشعبي العربي للمقاطعة» في دمشق وحضره مئة وتسعون شخصية عربية من باحثين وناشطين ومسؤولين في لجان وهيئات للمقاطعة، وأعلنوا عدداً من التوصيات على المستويات الثقافية والتربوية والإعلامية والاقتصادية وعلى مستوى المقاطعة العربية الرسمية، وأقرّوا وضع استراتيجية شعبية للمقاطعة العربية ووضع آليات للمتابعة والتنفيذ خلال

شهر من تاريخ انعقاد المؤتمر. كما حرص المؤتمر من خلال أمانته العامة والأحزاب المنضوية فيه على متابعة التطورات الخطيرة التي تسارعت في فلسطين والعراق والسودان منذ تأسيسه، وفي خطة لمواجهة آثارها، عمل على تعزيز العلاقات مع المؤتمر القومي العربي، والمؤتمر القومي - الإسلامي، ونتج من هذا التعاون لجنة متابعة تضم ممثلين عن المؤتمرات الثلاثة، وأصبحت لقاءاتها منتظمة ومبادراتها مستمرة حتى نيسان/ أبريل ٢٠٠٩، وتجري اتصالات لإحيائها، رغم استمرار صدور بيانات مشتركة في بعض القضايا.

ونظمت لجنة المتابعة أربعة مؤتمرات كبيرة في بيروت أطلق عليها اسم «المؤتمر العربي العام».

انعقد المؤتمر العربي العام الأول بحضور أكثر من مئتين وخمسين شخصية يومي ٢٠ و ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ للدفاع عن «حق الأمة في الانتفاضة والمقاومة» تحت شعار «نعم للمقاومة ولا للإرهاب».

وانعقد المؤتمر العربي العام الثاني في ١٤ و ١٥ آذار/ مارس ٢٠٠٢ بحضور ٢٥٠ شخصية لتدارس الأوضاع في ظل تصاعد العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني وتصاعد التهديدات بالحرب على العراق.

وانعقد المؤتمر العربي العام الثالث بحضور ثلاثمائة وخمسين شخصية في ٢٤ و ٢٥ نيسان/ أبريل ٢٠٠٣ بعد العدوان الأمريكي - البريطاني على العراق واحتلاله واستمرار العدوان على الشعب الفلسطيني ورفعوا شعار دعم ثقافة المقاومة في وجه ثقافة الهزيمة.

أما المؤتمر العربي العام الرابع وبحضور ثلاثمائة وثلاث وعشرين شخصية، فقد انعقد في يوم الأرض في ٣٠ آذار/ مارس ٢٠٠٦ تحت شعار «سلاح المقاومة شرف الأمة» لدعم المقاومة في الأمة.

وتولّت هذه المؤتمرات وضع برامج عمل لتحركات تضامنية ولأشكال كسر الحصار ولتأمين أوسع مشاركة في معالجة آثار العدوان وفي تعزيز نهج المقاومة.

وإثر حرب تموز/ يوليو العدوانية على لبنان عام ٢٠٠٦، ساهمت الأحزاب في حملات التضامن السياسية والاجتماعية، ونتيجة لجهود الهيئات العربية في احتضان

المقاومة ومعالجة آثار هذه الحرب، انطلقت فكرة تأسيس لجنة المتابعة الشعبية العربية التي عقدت أول اجتماع لها بتاريخ ٢٠/٧/٢٠٠٦، في مقر اتحاد المحامين العرب في القاهرة، وضمت المؤتمرات العربية والاتحادات والنقابات العربية كإطار تنسيقي بينها.

وبإبان اشتعال حرب نهر البارد في لبنان في أواخر أيار/مايو ٢٠٠٧، وفي محاولة لحقن الدماء وإفشال مخطط الإيقاع بين اللبنانيين والفلسطينيين، وفي محاولة لإطلاق حوار ومصالحة بين الفلسطينيين، شارك أمين عام المؤتمر العام للأحزاب العربية من ضمن وفد عربي ضم الأمين العام للمؤتمر القومي العربي والمؤتمر القومي - الإسلامي وشخصيات عربية، في زيارة لبنان، والتقاوا الرؤساء والمرجعيات الدينية والشعبية اللبنانية وقيادة الجيش اللبناني وممثلي منظمة التحرير الفلسطينية والفصائل الفلسطينية.

وواكب المؤتمر العام للأحزاب العربية حركة الملتقيات العربية، وكانت جزءاً أساسياً من الهيئات الداعية، وقد تابع التحضيرات من خلال أمينه العام وعدد كبير من أعضاء أمانته العامة وأعضاء المؤتمر، فشاركوا في ملتقى القدس الدولي في إستانبول (١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)، والملتقى العربي الدولي لحق العودة في دمشق (٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٨)، ومؤتمر نصرة السودان في الخرطوم (١٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٩) الذي انعقد على هامش المؤتمر القومي العربي هناك، وفي ملتقى الجولان العربي الدولي في القنيطرة (١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩)، وفي الملتقى العربي الدولي لدعم المقاومة في بيروت (١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠)، والملتقى العربي الدولي لنصرة الأسرى في سجون الاحتلال الذي انعقد في الجزائر (٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠)، وتولى أمين عام المؤتمر رئاسة لجنته التحضيرية، كما شارك المؤتمر في اجتماعات تحضيرية في بيروت لحملة قانونية عالمية لملاحقة مجرمي الحرب في العراق (١٠ نيسان/أبريل و ١٠ تموز/يوليو ٢٠١٠).

وبعد العدوان على غزة، شارك المؤتمر ممثلاً بأمينه العام في الاجتماع الطارئ في دمشق بتاريخ ١٢/١/٢٠٠٩ وحضره رؤساء الاتحادات والمنظمات العربية،

وتباحثوا في كيفية مواجهة هذا العدوان، وانبثق عن اللقاء «اللجنة الشعبية العربية العامة لنصرة غزة»، وشارك مع المؤتمر القومي العربي والمؤتمر القومي - الإسلامي عدد من الشخصيات العربية والدولية في إطلاق اللجنة الدولية لكسر الحصار على غزة ورفعوا شعار «الصمت على الحصار حصار».

وبعد إصدار المحكمة الجنائية الدولية مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني عمر حسن البشير، زار السودان وفد من الأمناء العامين لمؤتمر الأحزاب العربية والمؤتمر القومي العربي، والمؤتمر القومي - الإسلامي، أوائل أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، وأجروا اتصالات للوقوف على تطورات الأمور، وإعلان الاستنكار لهذا الإجراء والتقاوا بالرئيس السوداني.

وتنفيذاً لقرار المؤتمر الخامس للأحزاب العربية في سورية عام ٢٠٠٩، اعتبر يوم ١٦/٥ يوم القرار العربي المستقل، ليأتي ذلك في ذكرى إبرام اتفاقية سايكس - بيكو التي فتت الأمة العربية، ويمارس التحرك الشعبي في هذا اليوم ضغطاً على أصحاب القرار العربي الرسمي لإزالة الحدود بين أقطار الدول العربية.

وبهذه المناسبة، وفي نشاط رمزي، ومن الأقطار التي هي على تماس مع حدود الأراضي المحتلة، نظم مؤتمر الأحزاب العربية مسيرة شبابية، انطلقت المجموعة الأولى من الأردن باتجاه سورية لتنضم إليهم المجموعة الثانية، ويقوموا ببرنامج تضمن جولة إلى مدينة القنيطرة وزيارة لضريح وزير الدفاع السوري الشهيد يوسف العظمة بطل معركة ميسلون المناهض لاتفاقية سايكس - بيكو والمطالبة بإزالة الحدود، وعقدوا حوارات ولقاءات مع شخصيات سياسية. وواصل الوفد مسيرته إلى لبنان ليكتمل العدد ويتوجه الجميع إلى بوابة فاطمة وبلدة مارون الرأس في الجنوب اللبناني.

واهتم المؤتمر بمدينة القدس وكان مواكباً لأعمال المؤسسات المختصة بقضاياها وعلى رأسها المؤتمر الشعبي للدفاع عن القدس ومؤسسة القدس الدولية، والشبكة العالمية للمؤسسات العاملة للقدس، حيث تولى أمين عام مؤتمر الأحزاب العربية موقع نائب منسقها العام حتى بداية عام ٢٠١١.

## ٨ - الإعلام والنشر

اهتم المؤتمر بنشر الدراسات والأوراق التي قدّمت إلى مؤتمراته وتناولت موضوعات العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني خلال الانتفاضة، والبعث الجيوسراتيجي لمشروع الشرق الأوسط الكبير، والتعامل مع وسائل الإعلام العربي . . والغزو الإعلامي الفضائي، والديمقراطية والإصلاح في الوطن العربي، وعالجت أيضاً دور الأحزاب العربية في حسم الخيارات، والإصلاح السياسي، والنضال الفلسطيني بين مفهومي المقاومة والإرهاب، وسورية في دائرة الاستهداف الصهيوني الأمريكي، ومعاناة الأحزاب السياسية وهدفها، إضافة إلى منشورات عن نشأة المؤتمر وفكرته وميثاقه وبياناته الختامية ودليل الأحزاب وأوراق خيم شباب الأحزاب العربية، كما طبع سلسلة ديوان الشباب وفيها بعض القصائد والأناشيد الوطنية.

وتصدر حالياً نشرة الكترونية باسم «القرار العربي المستقل»، بعد أن صدرت بأسماء مختلفة، وشرح الأمين العام للمؤتمر أسباب تغيير اسم النشرة على الموقع الإلكتروني للمؤتمر قائلاً: «أصدرت الأمانة العامة للمؤتمر العام للأحزاب العربية في أواخر القرن الفائت، نشرة «أخبار الأمة» لتتضمن فعاليات الأعضاء في المؤتمر ومؤسسات العمل العربي المشترك، وفي تموز/يوليو ٢٠٠٦، استبدل عنوان النشرة ليصبح «التعبئة الشعبية العربية» غداة العدوان الصهيوني النازي على لبنان، تعبيراً عن تركيزها على متابعة فعاليات الأحزاب العربية والقوى الشعبية، وتضامناً مع قضايا الأمة، وعشية العدوان الأشد نازية على قطاع غزة استبدلت العنوان، فصدرت تحت عنوان «صوت غزة» تركيزاً على الحدث ووقائعها، ثم عاودت الصدور مجدداً بعنوان «التعبئة الشعبية العربية».

اليوم وبعد انعقاد المؤتمر العام الخامس الذي تبنت عنوان وشعار «القرار العربي المستقل» الذي نرى فيه تجسيدا لمهام مرحلة جديدة ومديدة بمضمونها ودلالاتها ومهماتها، رأينا أن تحمل النشرة هذا العنوان ليظل حاضراً في دائرة الاهتمام والفعل قيد الانجاز من قبل أحزابنا، وسائر المؤسسات والهيئات والمنظمات التي سنتواصل معها لتشاركنا حمل هذه المسؤولية التاريخية

الكبرى وليظل الشعار بوصلة تهدي وتحفز خطانا».

إن المؤتمر الذي بدأ في دورته الأولى بحضور سبعة وخمسين حزباً من اثني عشر قطراً عربياً، اتسعت عضويته ليكون في دورته الخامسة مئة وتسعة وثلاثين حزباً من سبعة عشر قطراً. واختار في دورته الخامسة أن يكون «القرار العربي المستقل» هو وجه نضاله للعقد المقبل من هذا القرن في مواجهة نحو قرن على «القرار القطري» الذي فرضته اتفاقية سايكس - بيكو في ١٦ / ٥ / ١٩١٦. وتمسك المؤتمر في كل بياناته ومواقفه بثوابت أكدت مركزية القضية الفلسطينية، ومشروعية المقاومة كمشروع ورؤية جدواها وواقعيتها كأداة استراتيجية وعامل أساس تمتلكه الأمة لمواجهة التحديات الأمريكية - الصهيونية، والاهتمام بقضية الأسرى والمعتقلين، ودعم المقاومة لتحرير كل الأراضي المحتلة، وطلب جلاء الاحتلال من العراق، والتنبيه لما يحاك لبعض الأقطار من مؤامرات داخلية وخارجية تستهدف وحدتها الوطنية وانتماءها الحضاري للأمة، ورفع الحصار عن أي دولة عربية، ومقاومة العولمة والتطبيع، وخاصة الثقافي والتربوي، والمشروعات الاقتصادية المشبوهة، والعمل على سلامة البيئة الوطنية العربية، وإصدار قوانين عصرية للانتخابات والتمسك بالديمقراطية كشرط لأي إنجاز سياسي.

إن النجاح الأساسي للمؤتمر العام للأحزاب العربية لا يكمن فقط في دوره في العديد من المبادرات القومية والعالمية، وفي مواقف مبدئية واضحة اتخذها من قضايا الأمة، وإنما بشكل خاص بقدرته على جمع هذا العدد الكبير من الأحزاب المتنوعة في مشاربها الفكرية ومواقفها السياسية في إطار حوار مشترك، وفي مبادرات قومية جامعة، بما يؤكد دخول العمل الحزبي العربي مرحلة هامة تقوم على التعاون والتفاعل والتكامل، بعد مرحلة غلب عليها التنابذ والتنافر والتناحر، خصوصاً حين ضم المؤتمر في صفوفه أحزاباً حاكمية وأحزاباً معارضة في بعض الأقطار. لكن لهذا الاتساع والتنوع أيضاً كلفته على صعيد اضطراب الأمانة العامة للمؤتمر إلى تدوير الزوايا براءة في بعض القضايا الحساسة، كما أن تفاوت همة الأحزاب وأحجامها وتنافسها على الصعيد القطري يشكل أحياناً كبحاً لهمة هذه الأمانة العامة.

## المراجع

### ١ - المؤتمر القومي - العربي

بشور، معن. «تقرير نائب الأمين العام للمؤتمر القومي العربي». ورقة قُدمت إلى: حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي الحادي عشر: الوثائق - القرارات - البيانات (أيار/ مايو ٢٠٠١). بيروت: المؤتمر القومي العربي، ٢٠٠١.

بشور، معن. «تقرير عن نشاط الأمانة العامة للمؤتمر القومي العربي ما بين أيار/ مايو ٢٠٠١ ونيسان/ أبريل ٢٠٠٢». ورقة قُدمت إلى: حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي الثاني عشر: الوثائق - القرارات - البيانات (نيسان/ أبريل ٢٠٠٢). بيروت: المؤتمر القومي العربي، ٢٠٠٢.

«البيانات الختامية للمؤتمر العربي العام: الأول والثاني والثالث والرابع».

«البيانات الختامية للمؤتمر القومي العربي».

حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي الخامس: الوثائق - القرارات - البيانات (أيار/ مايو ١٩٩٤). بيروت: المؤتمر القومي العربي، ١٩٩٤.

حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي السادس: الوثائق - القرارات - البيانات (أيار/ مايو ١٩٩٦). بيروت: المؤتمر القومي العربي، ١٩٩٦.

حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي السابع: الوثائق - القرارات - البيانات (آذار/ مارس ١٩٩٧). بيروت: المؤتمر القومي العربي، ١٩٩٧.

حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي الثامن: الوثائق - القرارات - البيانات (نيسان/ أبريل ١٩٩٨). بيروت: المؤتمر القومي العربي، ١٩٩٨.

حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي التاسع: الوثائق - القرارات - البيانات (آذار/ مارس ١٩٩٩). بيروت: المؤتمر القومي العربي، ١٩٩٩.

كراس ملتقى الشباب القومي العربي والمخيم الثامن عشر للشباب القومي العربي.

مكحل، رحاب. «مواقف ومبادرات المؤتمر القومي العربي من ٢٧ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ إلى ١٥ نيسان/

أبريل ٢٠٠٤». ورقة قُدمت إلى: حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي الخامس عشر: الوثائق - القرارات - البيانات (نيسان/ أبريل ٢٠٠٤). بيروت: المؤتمر القومي العربي، ٢٠٠٤.

مكحل، رحاب. «مواقف ومبادرات المؤتمر القومي العربي من ٢٣ نيسان/ أبريل ٢٠٠٤ إلى ١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥». ورقة قُدمت إلى: حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي السادس عشر: الوثائق - القرارات - البيانات (نيسان/ أبريل ٢٠٠٥). بيروت: المؤتمر القومي العربي، ٢٠٠٥.

مكحل، رحاب. «مواقف ومبادرات المؤتمر القومي العربي من ١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٥ إلى ٢٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٦». ورقة قُدمت إلى: حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي السابع عشر: الوثائق - القرارات - البيانات (نيسان/ أبريل ٢٠٠٦). بيروت: المؤتمر القومي العربي، ٢٠٠٦.

مكحل، رحاب. «مواقف ومبادرات المؤتمر القومي العربي من ٢١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٦ إلى ٢١ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧». ورقة قُدمت إلى: حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي الثامن عشر: الوثائق - القرارات - البيانات (نيسان/ أبريل ٢٠٠٧). بيروت: المؤتمر القومي العربي، ٢٠٠٧.

مكحل، رحاب. «مواقف ومبادرات المؤتمر القومي العربي من ٣٠ نيسان/ أبريل ٢٠٠٧ إلى ٣ أيار/ مايو ٢٠٠٨». ورقة قُدمت إلى: حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي التاسع عشر: الوثائق - القرارات - البيانات (أيار/ مايو ٢٠٠٨). بيروت: المؤتمر القومي العربي، ٢٠٠٨.

مكحل، رحاب. «مواقف ومبادرات المؤتمر القومي العربي من ١٤ أيار/ مايو ٢٠٠٨ إلى ٢ شباط/ فبراير ٢٠٠٩». ورقة قُدمت إلى: حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي العشرون: الوثائق - القرارات - البيانات (شباط/ فبراير ٢٠٠٩). بيروت: المؤتمر القومي العربي، ٢٠٠٩.

الموقع الإلكتروني للمؤتمر القومي - الإسلامي،  
< http://www.islamicnational.org > .

«النظام الأساسي للمؤتمر القومي - الإسلامي»  
في: المؤتمر القومي - الإسلامي في سطور. بيروت:  
المؤتمر، ١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

«النظام الداخلي للمؤتمر القومي - الإسلامي» في:  
المؤتمر القومي - الإسلامي في سطور. بيروت: المؤتمر،  
١٤٢٠هـ/ ١٩٩٩م.

### ٣ - المؤتمر العام للأحزاب العربية

البيان الختامي والتوصيات الصادرة عن المؤتمر العام  
الرابع للمؤتمر العام للأحزاب العربية، دورة نصره سورية  
ولبنان، ٤ - ٦ آذار (مارس) ٢٠٠٦. عمان: المؤتمر العام  
للأحزاب العربية - الأمانة العامة، ٢٠٠٦.

«الفكرة والنشأة». المؤتمر العام للأحزاب العربية:  
< http://www.gcarp.org/view.php? /١ /١٩٩٩ ،  
page = alfikrah > .

المؤتمر العام الثاني للأحزاب العربية، دورة سليمان  
عرار، بيروت - لبنان، ٢٠ - ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر)  
١٩٩٩. عمان: المؤتمر العام للأحزاب العربية - الأمانة  
العامة، ٢٠١٠.

المؤتمر العام الخامس للأحزاب العربية، دورة القرار  
العربي المستقل، ١١ - ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر)  
٢٠٠٩، دمشق - سورية، وثائق تحرير عبد العزيز السيد  
أحمد. عمان: المؤتمر العام للأحزاب العربية، الأمانة  
العامة، ٢٠٠٩.

المؤتمر العام للأحزاب العربية - البيانات الختامية  
والقرارات والتوصيات ١٩٩٦ - ٢٠٠١. عمان: المؤتمر  
العام للأحزاب العربية، الأمانة العامة، ٢٠٠١.  
الموقع الإلكتروني للمؤتمر العام للأحزاب العربية،  
< http://www.gcarp.org/index.php > .

النظام الداخلي للمؤتمر العام للأحزاب العربية أقره  
المؤتمر العام الثالث للأحزاب العربية، دورة انتفاضة  
الأقصى المبارك المنعقدة في بيروت - لبنان، ٩ - ١٢ تموز  
(يوليو) ٢٠٠١. عمان: المؤتمر العام للأحزاب العربية،  
الأمانة العامة، ٢٠١٠.

الموقع الإلكتروني للمؤتمر القومي العربي، < http://  
www.arabnc.org > .

النظام الأساسي للمؤتمر القومي العربي. ورقة  
قُدمت إلى: المؤتمر القومي العربي: الوثائق الأساسية  
والبيانات السياسية، ١٩٩٠ - ١٩٩٤. بيروت: المؤتمر  
القومي العربي، ١٩٩٥.

«النظام الداخلي للمؤتمر القومي العربي». ورقة  
قُدمت إلى: المؤتمر القومي العربي: الوثائق الأساسية  
والبيانات السياسية، ١٩٩٠ - ١٩٩٤. بيروت: المؤتمر  
القومي العربي، ١٩٩٥.

نويصر، مصطفى. «المؤتمر القومي العربي في عشر  
سنوات: مفهومه - نشأته - أهدافه». ورقة قُدمت إلى:  
المؤتمر القومي العربي. حال الأمة العربية: المؤتمر القومي  
العربي العاشر: الوثائق - القرارات - البيانات (نيسان/  
أبريل ٢٠٠٠). بيروت: المؤتمر القومي العربي، ٢٠٠٠.

### ٢ - المؤتمر القومي - الإسلامي

«البيان الختامي للمؤتمر القومي العربي ١٦ نيسان/  
أبريل ١٩٩٢»، في: حال الأمة العربية: المؤتمر القومي  
العربي الثامن: الوثائق - القرارات - البيانات (نيسان/  
أبريل ١٩٩٨). بيروت: المؤتمر القومي العربي، ١٩٩٨.

«البيانات الختامية الستة الصادرة عن دورات المؤتمر  
القومي - الإسلامي».

«البيانات الختامية للمؤتمر القومي العربي العام الأول والثاني  
والثالث والرابع».

حسيب، خير الدين. «افتتاحية العدد: التياران  
القومي العربي والإسلامي: جناحان لا يخلقان إلا معاً».  
المستقبل العربي: السنة ٢٦، العدد ٢٩٥، أيلول/سبتمبر  
٢٠٠٣.

المؤتمر القومي العربي: الوثائق الأساسية والبيانات  
السياسية، ١٩٩٠ - ١٩٩٤. بيروت: المؤتمر القومي  
العربي، ١٩٩٥.

المؤتمر القومي العربي الثالث، بيروت، لبنان، ١٤ -  
١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة  
العربية، ١٩٩٢.

## القسم الخامس

اتجاهات المسألة القومية في تجارب اليسار العربي  
(أحزاب شيوعية ويسار جديد)





## الفصل العاشر

### المسألة القومية العربية في برامج الأحزاب الشيوعية وممارساتها

#### ٤٦ - المسألة القومية العربية في برامج الأحزاب الشيوعية وممارساتها (منظومة الأحزاب المُسْفِيَّة)

محمد سيد رصاص

مقدمة

(وغيرهم) في بوتقة سياسية دولانية واحدة.

#### ١ - تحديد منهجي

وعملياً فإن السيطرة الإنكليزية - الفرنسية على المنطقة العربية (ولو بدأت عام ١٨٣٠ بالجزائر، ثم تونس ١٨٨١، ومصر ١٨٨٢) كانت سيطرة على ممتلكات عثمانية (ولو بالاسم)، ثم على ممتلكات خاضعة لسيطرة فعلية للسلطان العثماني بين عامي ١٩١٧ و١٩١٨، في منطقتي بلاد الرافدين وبلاد الشام.

في ألمانيا ١٨٧١، وقبلها إيطاليا ١٨٥٩ - ١٨٦١، كانت (المسألة القومية) محتواة بكاملها تحت عنوان (الوحدة القومية) التي عنت إنهاء التجزئة وإنشاء الدولة الواحدة للأمة.

هنا، ارتبطت بالسيطرة الأخيرة انفراط «الرابطة الإسلامية» وحلول القومية مكانها عند الأتراك والعرب. إلا أن مصير الأتراك كان مختلفاً عندما نجحوا بقيادة أتاتورك في توحيد أراضيهم المجزأة من قِبل قوات الحلفاء المنتصرة عبر حرب تحرير انتصروا فيها وأجبروا تلك القوات على الجلاء والاعتراف بالجمهورية التركية التي أعلنت في عام ١٩٢٣، فيما أقرانهم العرب خضعوا، ليس فقط لمفاعيل (سايكس - بيكو) التي قسّمت بلاد الشام إلى دويلات عدّة وفصلتها عن

على العكس من الحالتين، الإيطالية والألمانية، فإن (المسألة القومية) لا يكشفها (أو يلخصها أو يحتويها) موضوع (الوحدة العربية) الذي يعني تجاوز الكيانات القطرية إلى دولة عربية واحدة، حيث إن (المسألة القومية) عند العرب قد نشأت بدلالة الخارج الغازي الغربي، الذي كان تقدمه (ثم انتصاره وسيطرته) مرتبطاً بازدياد ضعف «الرجل المريض» ثم موته، ممثلاً في الدولة العثمانية، التي كانت بمعنى من المعاني تمثل دولة «الجامعة الإسلامية» التي كانت تجمع العرب والأتراك

العراق، وإنما أيضاً لمفاعيل (وعد بلفور) الذي كان جزءاً مترابطاً ومكتملاً لما تم الاتفاق عليه قبل عام (= ١٩١٦) بين سايكس الإنكليزي وبيكو الفرنسي.

لهذا كانت (المسألة القومية العربية)، ومنذ بدايتها تحت وعي قومي صريح بدءاً من عام ١٩١٨، ترتبط وتتحدد بثلاثة عناوين، هي (السيطرة الغربية على أراضي العرب)، و(فلسطين)، وموضوع (تجاوز التجزؤ القومي إلى الوحدة العربية).

هذا شيء، جعل عرب ما بعد ١٩١٨، مختلفين في سبيل الكفاح ضد السيطرة البريطانية على مصر، مثل مصطفى كامل الذي ظل حتى (حادثة فاشودا) عام ١٨٩٩ يرسم سياسات الكفاح المصري من خلال محاولات استغلال الخلاف الإنكليزي - الفرنسي، ثم ليلتفت بعد ذلك حتى وفاته في شباط/فبراير ١٩٠٨ نحو السلطان عبد الحميد، كدرع ضد لندن، داعياً المسلمين إلى الالتفاف «حول عرش السلطان»<sup>(١)</sup> وكانت وفاته قبيل خمسة أشهر من الانقلاب على السلطان من قبل (جماعة الاتحاد والترقي).

لذلك، كان من الطبيعي أن تبدأ في مرحلة ما بعد ١٩١٨ مسألة أدلجة الشعور القومي العربي في قالب فكر سياسي، وأن تبدأ منذ ذلك الوقت إرهابات لتشكيل الأحزاب القومية العربية، حتى اكتملت العملية في الأربعينيات والخمسينيات. إلا أن الوضع، وبغض النظر عن الأدلجة، لم يتجاوز، أساسه، إنشاء بيت (المسألة القومية العربية) على الأسس الثلاثة، أي مكافحة وإزالة السيطرة الغربية على أرض العرب، والوقوف ضد إنشاء (إسرائيل)، ثم الكفاح ضدها لإزالتها بعد قيامها، والسعي إلى الوحدة العربية. وإذا كانت قد نشأت مواضيع لاحقة، فقد كانت بالارتباط بهذه الأسس الثلاثة، مثل موضوع (النفط) والمشاريع الغربية للمنطقة مثل (حلف بغداد) أو (مشروع أيزنهاور)، وما تعلق بخلافات استراتيجية أو تكتيكية

عربية حيال موضوع (إسرائيل)، فيما كان موضوع (الوحدة العربية) مثل البؤرة التي انبنى عليها كيانات (= وحدة ١٩٥٨) وتصادمت سياسات بسببها (= عبد الناصر والشيوعيون العراقيون الذين وقفوا وراء رفض قاسم لدخول دولة الوحدة بصيف ١٩٥٨ + عبد الناصر والبعث في عام ١٩٦٣)، كما أن سعي الرئيس عبد الناصر إلى بناء زعامة عربية بعد وحدة ١٩٥٨ قد أدى بشكل «ما» إلى محورة الجسم العربي بينه وبين العرش السعودي الذي ورث منذ صيف ١٩٥٨ قيادة عملية التصدي له عن نوري السعيد (الذي كان صدامه مع الرئيس المصري متساقاً مع حركة بريطانيا ضد الأخير)، وصولاً إلى ما قاد إليه صراع الرياض والقاهرة من فصول درامية كانت أحد مسارحها حرب اليمن (١٩٦٢ - ١٩٧٠)؛ بهذا الصدد، كتب الياس مرقص ما يلي: «إن تحقيق الوحدة العربية (حتى إذا كانت ناقصة كما في ألمانيا ١٨٧٠) [التاريخ الصحيح (١٨٧١)]<sup>(٢)</sup> معناه نهاية السيطرة البترولية ونهاية إسرائيل والإسهام في قلب أو وقف ظاهرة تدهور أسعار التبادل في السوق العالمية. إن تحقيق الوحدة القومية العربية معناه، بحكم التعريف، سقوط وضع التجزئة الإمبريالي. وهدف الإمبرياليين، على وجه التحديد، منع هذا كله، «معالجة» هذه المواضيع، صيانة هذه المصالح الهائلة: كيانات التجزئة، البترول، إسرائيل<sup>(٣)</sup>.

من كل ما سبق، فإن تحديدنا المنهجي لموضوع (المسألة القومية العربية) ينطلق من احتوائها لكل ما تم ذكره أعلاه، وعدم اقتصرها أو تحددها بموضوع (الوحدة العربية) وما يرتبط بالأخيرة من سياسات أو أفكار أو نظريات. لهذا، فإننا سنعتبر أن موقف الحزب الشيوعي الجزائري من ثورة ١٩٥٤ يندرج تحت خيمة (المسألة القومية العربية) الشيء الذي يمتد إلى موقف نظيره العراقي حيال الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق في عام ٢٠٠٣، ولهذا أيضاً سيكون موقف بعض الأحزاب الشيوعية العربية من (قرار تقسيم فلسطين) عام

(١) ألبرت حوراني، الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ - ١٩٣٩، ترجمة كريم عزقول (بيروت: دار النهار، ١٩٦٨)، ص ٢٤٧.

(٢) ملاحظة من الكاتب.

(٣) الياس مرقص، نظرية الحزب عند لينين والموقف العربي الراهن (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٠)، ص ٣٠١.

١٩٤٧ مندرجاً في إطار تلك المسألة، وليس محصوراً في إطار الموقف من القضية الفلسطينية.

أي، باختصار: سيكون موضوع (المسألة القومية العربية) شاملاً لكل ما يخص أو يتعلق بموقف الأحزاب الشيوعية العربية من قضية (السيطرة الغربية على المنطقة) سواء أخذت أشكالاً استعمارية مباشرة، أو مشاريع أحلاف، كما سيتعلق بالموقف من (قضية فلسطين) ولكل مترباتها ومتعلقاتها من مشاريع (=قرار التقسيم ١٩٤٧، مثلاً)، وحروب، أو حلول (=القرار ٢٤٢، مثلاً)، وطبعاً سيشمل قضية (الوحدة العربية) وكل ما يرتبط بها من مواضيع وقضايا.

## ٢ - البيئة المؤثرة في سياسات الأحزاب الشيوعية العربية

أ - لم يكن نشوء الأحزاب الشيوعية العربية تعبيراً عن تطور ذاتي محض للبيئة المجتمعية العربية في البلدان التي نشأت فيها هذه الأحزاب، بقدر ما كان انعكاساً لثورة تشرين الأول/أكتوبر ١٩١٧ البلشفية. هذه المسألة كانت مؤثرة إلى حد بعيد في سياسات الكثير من الأحزاب الشيوعية العربية التي لم يتجاوز تصورهما للماركسية حدود تصور الكاثوليكي المتدين للكتلكة في علاقتها مع الفاتيكان، واضعين الكرملين في موقع الأخير.

من هنا، كان الارتباط بالسياسات السوفياتية، ورسم السياسات المحلية على أساسها، عاملاً أساسياً في نشوء هذه السياسات، وبدون هذا لا يمكن، مثلاً، أن تفهم سياسات الحزب الشيوعي السوري من الفرنسيين في فترة الحرب العالمية الثانية وبالذات بعد سيطرة الديغوليين، المدعومين من الإنكليز، على سورية ولبنان في حزيران/يونيو ١٩٤١ وطردهم لقوات فيشي المدعومة من الألمان، وخاصة أن هذا الشهر قد شهد انفكاك أثر المعاهدة السوفياتية - الألمانية (آب/أغسطس

١٩٣٩) بعد بدء الهجوم الألماني على الاتحاد السوفياتي في ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٤١. الشيء نفسه ينطبق على قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧، ثم على سياسات الحزبين الشيوعيين، في سورية والعراق، حيال دولة الوحدة، برئاسة جمال عبد الناصر، في عام ١٩٥٨.

لا يعني هذا أن العامل الذاتي لم يتغلب في بعض الأحيان على العامل السوفياتي. ففي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥، كان تحلي غالبية اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي عن (خط آب/أغسطس ١٩٦٤) المتقرب من حكم عبد السلام عارف إلى حدود تكرار تجربة اندماج الشيوعيين المصريين في (الاتحاد الاشتراكي) الحاصلة بنفس السنة بعد زيارة خروتشوف لمصر في أيار/مايو ١٩٦٤، متعارضاً مع التوجهات السوفياتية، ومع توجهات قسم كبير من أعضاء قيادة الحزب العراقي المقيمين في الخارج<sup>(٤)</sup>، ليؤدي الحراك، المتولد عن قرار ١٩٦٥، إلى انشقاق الشيوعيين العراقيين في شهر أيلول/سبتمبر ١٩٦٧، بين جناحي (اللجنة المركزية) و(القيادة المركزية) التي اقتربت من الخط الماوي - الغيفاري.

هذا الأمر، ينطبق كثيراً على الحزب الشيوعي السوداني، الذي كان نموّه طبيعياً وذاتياً أكثر من كثير من الأحزاب الشيوعية العربية الأخرى، وكان بالوقت نفسه - وربما لهذا السبب - من أقل الأحزاب تأثراً بالتوجهات السوفياتية، إلى درجة أن انقلاب ١٩ تموز/يوليو ١٩٧١، الذي قام به عسكريون مقربون أو أعضاء في الحزب ضد جعفر النميري، قد كان في ظل انشقاق (تكرس في آب/أغسطس ١٩٧٠) أراد به الفريق المعادي لسكرتير الحزب عبد الخالق محجوب (بقيادة معاوية إبراهيم وأحمد سليمان) تكرار ما فعله الشيوعيون المصريون في عام ١٩٦٤ (أو كاد أن يفعله العراقيون) مع تنظيم (الاتحاد الاشتراكي) الذي أقامه جعفر النميري المقرب من الرئيس عبد الناصر، والحريصة موسكو على عدم إغضابه أو توتير العلاقات معه من خلال ما يجري

(٤) مثل السكرتير الأول للحزب عزيز محمد، كريم أحمد، باقر إبراهيم، ثابت حبيب العاني، وبهاء الدين نوري، وعبد السلام الناصري. كان الملفت أن بهاء الدين نوري، الذي عاد إلى العراق في الشهر الأخير من عام ١٩٦٤ ليتولى قيادة الحزب في الداخل حتى عودة السكرتير الأول في نيسان/أبريل ١٩٦٦، كان هو الذي قاد انتفاضة قيادة الحزب بالداخل على (خط آب/أغسطس ١٩٦٤) فيما كان مؤيداً لذلك الخط في اجتماع المركزية المعقود بمدينة براغ.

في القسم الجنوبي لنهر النيل عبر الشيوعيين السودانيين، وهو شيء حكم أيضاً موقف موسكو من انقلاب ١٩٧١، حيث يقول السوفييات في «ملاحظات العلماء والساسة السوفييات على مشروع برنامج الحزب الشيوعي السوري»، قبل شهرين من ذلك الانقلاب السوداني: «ظهرت في صفوف الحزب عناصر ليست مرنة بالقدر الكافي، ولهذا فإن علاقات التعاون مع الديمقراطيين الوطنيين، مع السعي إلى عزل اليمينيين منهم عن طريق التعاون والصدقة مع العناصر اليسارية... هذه العلاقات خرقت... كان واجب الحزب الشيوعي السوداني أن يساعد النميري لا مقصراً عنه ولا مسرعاً ولا سابقاً له»<sup>(٥)</sup>، وهو أمر - أي الموقف من انقلاب السودانين - لا يمكن فصله عند موسكو عن الوضع في القاهرة، أيضاً بعد شهرين من إزاحة العناصر اليسارية (بقيادة علي صبري) من قبل الرئيس السادات، والتوتر الكامن في العلاقات المصرية - السوفياتية<sup>(٦)</sup>، حيث وضع الانقلاب السوداني السوفييات في موقف حرج بين السادات المؤيد للنميري وواجههم تجاه القادة الشيوعيين السودانيين الذين علقت مشانقهم إثر ذلك الانقلاب.

كان العامل الثاني المؤثر في سياسات الأحزاب الشيوعية العربية حيال (المسألة القومية العربية) هو التركيب الاجتماعي لتلك الأحزاب. ففي الحزب الشيوعي الجزائري، الذي تأسس من قبل مستوطنين فرنسيين الذين شكلوا أكثرية جسم الحزب مع أبناء من الجالية اليهودية، فيما كان العرب أقلية<sup>(٧)</sup>، كان لهذا

التركيب الاجتماعي للجسم التنظيمي أثر بالغ في الموقف من الاستعمار الفرنسي، خاصة وأنه ظل مجرد فرع للحزب الشيوعي الفرنسي منذ عام ١٩٢٠ إلى تموز/ يوليو ١٩٣٦، عندما تأسس باسم الحزب الشيوعي الجزائري، إلا أن الشيء السابق قد ظل يحكم سياساته إضافة للهيمنة المعنوية للشيوعيين الفرنسيين. هذا الشيء ينطبق على تونس الذي بدأت فيها المنظمات الشيوعية في أوساط الأوروبيين (الفرنسيين والإيطاليين) واليهود والتونسيين<sup>(٨)</sup>، ثم لما تكوّن الحزب الشيوعي التونسي وانفصل عن الفرنسي عام ١٩٣٥ كان متكوناً: «في مختلف أطره التنظيمية القيادية والقاعدية من أبناء الأقليات الفرنسية والإيطالية المقيمة في تونس، إضافة إلى أبناء الطائفة اليهودية التونسية، وأبناء البرجوازية الذين تخرجوا من الجامعات الفرنسية»<sup>(٩)</sup>.

هذا الشيء ينطبق على الأكراد في الحزبين الشيوعيين العراقي والسوري، من حيث تأثير ميولهم - قاعدة وقيادات - في توجهات هذين الحزبين. ويلاحظ في هذا الصدد أنه في انشقاق الحزب الشيوعي السوري، يوم ٣ نيسان/ أبريل ١٩٧٢، قد وقفت أغلبية شبه كاملة من الأعضاء الأكراد<sup>(١٠)</sup> والشركس والأرمن في الحزب مع توجهات الأمين العام خالد بكداش الموالي لموسكو، ضد جناح (المكتب السياسي) الذي دعا إلى التفاعل مع قضايا (الوحدة العربية) و(فلسطين)، ونادى بالاستقلالية عن السوفييات في التوجهات والسياسات.

كان هناك عامل ثالث مؤثر، في توجهات بعض

(٥) يوجد نص «الملاحظات السوفياتية» في: قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٢)، ص ١٢٩ -

١٨٤.

(٦) لم يؤثر توقيع «معاهدة الصداقة السوفياتية - المصرية»، في نهاية شهر أيار/ مايو ١٩٧١ بعد قليل من إقالة (كتلة علي صبري)، في إخفاء التوترات المصرية - السوفياتية، التي قادت في شهر تموز/ يوليو ١٩٧٢ إلى طرد السادات للخبراء السوفييات من مصر.

(٧) توفيق المديني، «الحزب الشيوعي الجزائري (حزب الطليعة الاشتراكي)»، في: الأحزاب والحركات اليسارية في الوطن العربي في القرن العشرين، تحرير فيصل دراج ومحمد جمال باروت، ج ٢ (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٣)، ج ١، ص ٥٠٨ - ٥٧١.

(٨) توفيق المديني، «الحزب الشيوعي التونسي من صيغة الحزب الشيوعي إلى صيغة حركة التجديد»، في: المصدر نفسه، ج ١، ص ٥٧٢ - ٦٤٣.

(٩) المصدر نفسه، ص ٥٧٨ - ٥٧٩.

(١٠) كان الأكراد (٧ - ٩ بالمئة من السكان) في يوم ٣ نيسان/ أبريل ١٩٧٢ يشكّلون حوالى الثلث من مجموع أعضاء الحزب الشيوعي السوري، وفي منظمات مثل (الجزيرة) كان الأكراد أكثر من نصف الأعضاء، وفي حلب، التي كانت منظمته تشمل الريف بما فيها منطقة عفرين، كانوا يشكلون يومها ٤٣ بالمئة من أعضاء المنظمة (وفقاً لما قاله رياض الترك في جلسة خاصة، آب/ أغسطس ١٩٩٨).

الأحزاب الشيوعية العربية تجاه (المسألة القومية العربية)، هو مسألة التنافس الحزبي المحلي على السلطة. فمثلاً، كان وقوف الشيوعيين العراقيين خلف عبد الكريم قاسم، منذ يوم ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ حتى محاولة انقلاب العقيد عبد الوهاب الشواف في الموصل بيوم ٨ آذار/ مارس ١٩٥٩ المدعوم من عبد الناصر والبعث العراقي وباقي الطيف القومي العربي العراقي، يحوي مزيجاً من الصراع على السلطة في بغداد مع موقف من موضوع انضمام العراق إلى دولة الوحدة المصرية السورية التي كان يميل إليها (القوميون) اختلط فيه موقف الشيوعيين العدائي لهذا الانضمام مع العداء للبعث ومع مساندة (قاسم)، وبالتأكيد كان تطابق هذا مع ميول موسكو، ومع التركيبة الاجتماعية للحزب الشيوعي العراقي التي كانت بغالبيتها بين الشيعة<sup>(١١)</sup> والأكراد، مؤدياً إلى اصطفايات شيوعية مع جناح ضد آخر في السلطة العراقية الناتجة من انقلاب ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ ضد الحكم الملكي، وإلى اصطفايات اجتماعية، ربما كان أفضل تعبير عنها هو انقسام منطقتي (الأعظمية) السنية و(الكاظمية) الشيعية ببغداد بين البعثيين والشيوعيين يوم انقلاب ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣ الذي قام به حزب البعث ضد حكم عبد الكريم قاسم ومؤيديه الشيوعيين.

بشكل عام، يمكن القول إن اجتماع هذه العوامل الثلاثة (أو اثنين منها)، مع طغيان أحدها أولاً، قد جعل مسار الأحزاب الشيوعية العربية يكتسب طابعاً خاصاً، لا نجد شبيهاً له عند الأحزاب العربية الأخرى، سواء في التيار القومي، أو الإسلامي، أو الليبرالي، التي كانت حكومة بعوامل ليست هي خارج الحدود، إضافة إلى أن تركيبها الاجتماعي قد كان غير متقارن، تمثيلاً، مع التركيبة المجتمعية المحلية، وهذا ما جعل تشارك

أحزاب التيارات الأخرى مع الشيوعيين، في الانحكام بعامل التنافس السياسي المحلي على السلطة، يأخذ طابعاً مختلفاً عندها، لأنها لم تكن محكومة بعامل (ما وراء الحدود) أو الارتباط باستراتيجية دولية، إضافة إلى كونها لم تكن تحوي تركيباً اجتماعياً يتناقض مع الأكثرية المجتمعية، لتعيش من خلاله تناقضاً تمثيلاً مع الأكثرية العربية في موضوع الموقف من الاستعمار، كما حصل في الجزائر من خلال موقف الشيوعيين الجزائريين من ثورة ١٩٥٤، أو كما كان الأمر عندما كان يجتمع (عامل ما وراء الحدود)، مع التركيبة الاجتماعية (عراق ١٩٥٨ - ١٩٥٩)، ليدفع الشيوعيين إلى مواقف معينة حيال (المسألة القومية العربية)، فيما كان العامل السوفياتي حاسماً في تقرير موقف الحزب الشيوعي السوري - اللبناني من موضوع فلسطين بين ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ (قرار التقسيم) وما بعد قيام دولة إسرائيل في يوم ١٤ أيار/ مايو ١٩٤٨.

ب - بدون ما سبق، لا يمكن الدخول في عرض مواقف الأحزاب الشيوعية العربية وممارساتها حيال (المسألة القومية العربية)، الذي سيتم في الأقسام التالية من هذه الدراسة، على أن يكون ذلك وفقاً لأهمية الأحزاب، بدءاً من أهمها، الذي هو السوري - اللبناني الذي ظل بمثابة (المركز الفرعي)، قياساً بـ (المركز الأم) في موسكو، وكان لأمينه العام خالد بكداش تأثيرات في أعضاء قياديين من أحزاب أخرى (العراقي من خلال القيادي عبد القادر إسماعيل - اللبناني بعد انفصاله عن السوري في عام ١٩٦٤ من خلال قياديين دخلوا في صدامات مع قيادة الشيوعي اللبناني، مثل حسن قريطم وصوايا صوايا ونخلة المطران - الأردني من خلال فهمي السلفيتي، وإلى حد «ما» يعقوب زيادين، وبعض قيادات

(١١) لم يكن الشيعة بعيدين عن الحركة القومية العربية في العراق، وقد وجد الكثيرون منهم بين تيارات هذه الحركة، بتعبيراتها الأولى، مثل (حزب الاستقلال) الذي تأسس عام ١٩٤٦ وكان رئيسه محمد مهدي كبة من الطائفة الشيعية، ثم حزب البعث بالعراق الذي كان الأمين القطري الأول له شيعياً وهو فؤاد الركابي (١٩٥١ - ١٩٥٩)، وبعده قادة البعث يوم انقلاب ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣ حيث كان حضور القيادات البعثية من أصل شيعي (حازم جواد، طالب شبيب، محسن الشيخ راضي، حميد خلخال، فيصل حبيب الخيزران) كبيراً في تركيبة قيادة البعث، إلا أن جمهور هذا الحزب كان متركزاً في الوسط السني العربي، ليزداد هذا كثيراً في فترة ما بعد فقدانه للسلطة في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣ وعودته إليها في ١٧ - ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٦٨، فيما كان الشيوعيون أقوياء دائماً في الوسطين الشيعي والكردي، مع وجود قيادات عربية سنية مؤثرة (زكي خيري، عامر عبد الله)، ولم يفقد الحزب الشيوعي العراقي قوته المؤثرة إلا في المرحلتين التي بدأ فيها صعود (حزب الدعوة) الشيعي منذ عام ١٩٧٧، و(حزب الباقي)، بزعامة مصطفى البرزاني منذ ١٩٧٠.

الضفة الغربية قبل نشوء الحزب الشيوعي الفلسطيني عام ١٩٨٢ مثل بشير البرغوثي، وبعده السوري بفصيليه منذ عام ١٩٦٤، ثم يتم الانتقال إلى أكثرها تأثيراً في بلدها، مثل العراقي والسوداني، وبعد ذلك سيتم تناول موقف نموذجي من قضية (الاستعمار)، عبر مواقف الشيوعيين الجزائريين بين عامي ١٩٢٠ - ١٩٦٢، لما كان فرعاً من الحزب الشيوعي الفرنسي، ثم لما أصبح حزباً خاصاً في عام ١٩٣٦. بعد هذا، سيتم تناول مواقف أخرى لأحزاب شيوعية عربية من (المسألة القومية العربية) لنقدم نماذج عن مواقف الشيوعيين العرب في مناطق مخصوصة.

### أولاً: الحزب الشيوعي في سورية ولبنان (١٩٢٤ - ١٩٦٤)

تأسس الحزب الشيوعي في سورية ولبنان في يوم ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٤ في بلدة الحدث من ضواحي بيروت<sup>(١٢)</sup>، تحت اسم «حزب الشعب»، ثم انضمت إليه في أول أيار/مايو ١٩٢٥ «منظمة سبارتاك» الأرمنية ليندمجا في تنظيم سمي «الحزب الشيوعي اللبناني السوري»<sup>(١٣)</sup>.

كانت «أول خلية شيوعية تأسست في سورية... بدمشق صيف عام ١٩٢٨ وكان أعضاؤها من العرب والأرمن، هذا إذا لم نأخذ بعين الاعتبار أنه في عام ١٩٢٥ وجدت خلايا شيوعية من الأرمن في حلب وجبل موسى، وهذه الخلايا كانت على اتصال دائم مع المركز في بيروت وكانت سابقاً في منظمة سبارتاك»<sup>(١٤)</sup>. لم يقبل (الكومنترن) عضوية الحزب الشيوعي السوري اللبناني إلا في تموز/يوليو ١٩٢٨، لما حضر فؤاد الشمالي مؤتمره السادس بموسكو ممثلاً للحزب، وفي أوائل ١٩٣٠ كان للحزب «منظمات حزبية عاملة في بيروت، طرابلس، زحلة، بكفيا، رياق، عكار، حلبا،... الشام (دمشق)، حلب، النبك، يبرود، اسكندرون، وجبل موسى»<sup>(١٥)</sup>.

وقد بدأ تعريب الحزب في عام ١٩٣١ لبشتد «الصراع خلال عام ١٩٣٢ (الذي استمر) حتى خريف ١٩٣٣. يجب أن نشير إلى أن غالبية الكوادر الأرمنية... وقفت إلى جانب تعريب الحزب... (فيما بعث الكومنترن في أواسط ١٩٣٣) برسالة مطولة حول تعريب الحزب مطالباً بالإسراع في محاسبة التكتل المعادي للتعريب»<sup>(١٦)</sup>.

كان من أوائل القضايا الكبرى التي تصدى لها الحزب هو الموقف من الثورة السورية الكبرى في عام ١٩٢٥، حيث: «في تشرين الثاني/نوفمبر من سنة ١٩٢٥، وبقرار من اللجنة المركزية للحزب، حرر نداء باللغة الفرنسية... النداء موجه إلى جنود الجيش الفرنسي يدعوهم إلى تأييد الثورة السورية والتآخي معها، وتحويل سلاحهم بوجه ضباطهم... ووزع في مراكز تجمع الجيش الفرنسي بشكل خاص في بيروت وقرب ثكنة رياق العسكرية، وفي مدينة زحلة، حيث يوجد بشكل دائم أعداد كثيفة من الجنود الفرنسيين، وكذلك في مدينة حلب»<sup>(١٧)</sup>.

بالتأكيد، كان هذا النداء سبباً في تركيز المخابرات العسكرية الفرنسية، أي «المكتب الثاني»، والأمن العام، في ملاحقة قيادة وأعضاء الحزب الشيوعي السوري اللبناني لعقد من الزمن كامل، لاعتقالهم ومحاكمتهم وسجنهم أو نفيهم إلى أماكن نائية (الرقّة، قلعة القدموس، جزيرة أرواد)، حيث إن الحزب قد أعطى لموضوع الكفاح الوطني ضد الفرنسيين بعداً لم يكن بمقدور الوطنيين الآخرين إعطاءه، وهو البعد الفرنسي من خلال الشيوعيين، ففي «اجتماع مشترك (آنذاك) لمجلسي النواب والشيوخ في فرنسا أطلق أحد النواب الشيوعيين في خطابه شعار (سورية للسوريين) وكان لهذا الشعار صدى واسع في فرنسا، وكذلك استقبل بفرح وارتياح من قبل الثورة الوطنية في البلاد العربية

(١٢) أرتين مادويان، حياة على المتراس (بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٦)، ص ٥٢.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(١٤) المصدر نفسه، ص ٥٢.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٠٤.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٢٨، كان هذا التكتل متركزاً في منظمة بيروت بين الأعضاء الأرمن (ص ١٢٧ - ١٢٩).

(١٧) المصدر نفسه، ص ٧٥.

كلها»<sup>(١٨)</sup>، الشيء الذي كان أساسياً في ردة الفعل العنيفة من سلطات الانتداب الفرنسي.

هنا، بدأت تأثيرات المفاعل السوفييتي في الحزب، فبعد أن «كان الحزب أقر في الاجتماع العام سنة ١٩٢٥ توجهاً سياسياً هو النضال من أجل جمهورية ديمقراطية في لبنان وسورية (فإن الاجتماع الوطني الثالث للحزب عام ١٩٣٠ بدّل هذا الشعار بشعار (سلطة العمال والفلاحين)»<sup>(١٩)</sup>.

لا يمكن عزل هذا التطور عما جرى في مؤتمر الكومنترن السادس بصيف ١٩٢٨ في موسكو، الذي حضره فؤاد الشمالي وأصبح فيه الحزب منذ ذلك الوقت ممثلاً في (الكومنترن)، حيث كان الشعار الذي انبثق عن هذا المؤتمر، أي (طبقة ضد طبقة)، مرفوقاً مع فشل استراتيجية ستالين السابقة، بين عامي ١٩٢٥ و ١٩٢٧، في التقارب مع زعيم حزب (الكومنترن) الصيني شيانغ كاي شيك ومع مصطفى كمال أتاتورك. وقد كان التشدد اليساري هنا آتياً على وقع المذبحة التي قام بها زعيم الكيومنتانغ في شهر نيسان/أبريل ١٩٢٧ للشيوعيين الصينيين، الذين ضغط عليهم ستالين بشدة، ليس فقط للتعاون مع (الكيومنتانغ) وإنما للانضمام إليه، كما أن هذا التشدد لم يكن معزولاً عن التشدد الداخلي تجاه (الفلاحين)، الذي ترجم في عام ١٩٢٩ من خلال حملة (الكلخزة) لفرض التجميع الزراعي، ما أنهى كل اللغة التحالفية والتصالحية، التي كانت عند البلاشفة حيال الفلاحين منذ عام ١٩٢٧، وهو ما كان متزامناً مع انفكاك تحالف ستالين مع بوخارين ضد تروتسكي وزينوفيف

وكامينيف بين عامي ١٩٢٦ و ١٩٢٨، الذي وصفه ستالين في نيسان/أبريل ١٩٢٩ بوصفه قائداً للمعارضة اليمينية<sup>(٢٠)</sup> التي كانت تميل إلى سياسة مرنة مع الفلاحين، ما تزامن مع اتجاه ستالين إلى سياسة متشددة يسارية حيال الفلاحين كالتّي كان يدعو لها تروتسكي.

بدون هذا المناخ، لا يمكن تفسير تلك الوثيقة الغامضة، المؤرخة في عام ١٩٣١ والتي هي بعنوان: «واجبات الشيوعيين في الحركة القومية العربية الشاملة: قرار متخذ في كونفرانس الحزبين الشيوعيين الفلسطينيين والسوري عام ١٩٣١»، التي يوجد نصها الكامل في كتاب المرحوم الياس مرقص: «الأمية الشيوعية والثورة العربية»<sup>(٢١)</sup>، ليؤكد من خلالها أ. مرقص أن «ثمة خطأ ثورياً قومياً وحدوياً في تاريخ الحركة الشيوعية في البلاد العربية، برز في الدور الثالث من تاريخ الكومنترن (١٩٢٨ - ١٩٣٤)»<sup>(٢٢)</sup>، فيما قام الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) بالتسلح ضد بكداش بتلك الوثيقة، التي نشرها كاملة في عدد شهر آب/أغسطس ١٩٧٤ من جريدة «نضال الشعب».

أتت تلك الوثيقة إثر اجتماع عقد في موسكو للممثلي الحزبين الشيوعيين السوري - اللبناني والفلسطيني<sup>(٢٣)</sup> وهي لم تنشر بالعربية حتى نشرها مرقص عام ١٩٧٠، وكانت نشرت في نشرة الكومنترن المركزية: «مراسلات الصحافة الأممية»، في عدد كانون الثاني/يناير ١٩٣٣، بالإنكليزية<sup>(٢٤)</sup>.

من الواضح أن منطلقات (وثيقة ١٩٣١) هي غير منطلقات الموقف الذي اتخذته الحزب الشيوعي السوري

(١٨) المصدر نفسه، ص ٧٤.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٩٢٥.

(٢٠) اسحق دويتشر، ستالين: سيرة سياسية (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٢)، ص ٣٣٠. بدأ صراع ستالين ضد بوخارين في ربيع ١٩٢٨، بعد ستة أشهر من انتصار ستالين (متحالفاً مع بوخارين) في المؤتمر الخامس عشر للحزب بتشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٧ على تروتسكي وزينوفيف وكامينيف.

(٢١) الياس مرقص، الأممية الشيوعية والثورة العربية (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٠)، ص ٥٥ - ٨١.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٢. أيضاً بدون أجواء الكومنترن، بعد المؤتمر السادس، بعام ١٩٢٨، لا يمكن تفسير دفع موسكو باتجاه تعريب الأحزاب الشيوعية، في سورية، وفلسطين، و«السير... القدام (ل) فصل التنظيم الشيوعي، في الجزائر وتونس ومراكش... عن الحزب الشيوعي الفرنسي وتحويله إلى وحدة مستقلة» (ص ٨١)، كما تقول حرفياً (وثيقة ١٩٣١).

(٢٣) الياس مرقص، تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٤)، ص ٢٦.

(٢٤) مرقص، الأممية الشيوعية والثورة العربية، ص ١٩.



البناني من ثورة ١٩٢٥ السورية الكبرى، الذي كان ينطلق من جامع وطني عام يراه الشيوعيون أنه يجمعهم مع الوطنيين الآخرين ضد فرنسا، من دون أي ظلال طبقية أو يسارية ترافق موقف الحزب من تلك الثورة.

تبدأ الوثيقة بربط الموضوع القومي العربي بموضوع السيطرة الإمبريالية: «إن واجباً من أهم واجبات الكفاح الثوري التحرري المناهض للإمبريالية في منطقة الشرق الأدنى الواسعة هو حل قضية العرب القومية. إن جماهير الشعب في كل الأقطار العربية تزرع تحت نير الإمبريالية»<sup>(٢٥)</sup>، ثم تقوم بربط موضوع السيطرة الإمبريالية بموضوع تجزئة العرب القومية: «إن مجموع نظام السيطرة الإمبريالية على الشعوب العربية يرتكز، ليس على استعبادها وإخضاعها الكاملين وحسب، بل على واقع أنها جُزئت كيميائياً إلى أجزاء بأمر الإمبريالية العالمية»<sup>(٢٦)</sup>، ثم تنتقل الوثيقة إلى ربط الصهيونية بالبريطانيين، حيث: «استخدم الإمبرياليون الإنكليز الصهيونية المضادة للثورة لاحتلال ونهب الأراضي في فلسطين»<sup>(٢٧)</sup>.

بعد هذا، وعلى أساسه، تقوم الوثيقة بربط التحرر من الإمبريالية بقضية (الوحدة العربية): «إن نزوع الجماهير العربية إلى التوحيد القومي مع حدود سياسية تُقام على أساس تقريرها الحر، لا بناء على أمر الإمبرياليين، لا ينفصل عن جهدها لتحرير نفسها من نير الإمبريالية الإنكليزية والفرنسية والإيطالية والإسبانية»<sup>(٢٨)</sup>.

عند تحليل القوى الطبقية - السياسية المحلية، تقول الوثيقة: «إن ملاكي الأرض الإقطاعيين والأسياد الإقطاعيين، في كل مناطق السكان الحضر، قد انتقلوا أخيراً، في كثير أو قليل، إلى جانب الإمبريالية، وفي صفوف البرجوازية العربية والملاكين المرتبطين بها، تسيطر الإصلاحية القومية، وترتدي أكثر فأكثر طابع

الثورة المضادة والاستسلام. إن البرجوازية وعناصر ملاكي الأرض البرجوازيين عاجزون عن القيام بنضال ثوري ضد الإمبريالية، وهم يتحولون أكثر فأكثر في اتجاه صفقة مضادة للثورة يعقدونها مع الإمبريالية، في إطار تنازلات محدودة دستورية - زائفة، وظيفتها تمويه السيطرة الإمبريالية. إن حركة الجماهير في صيف ١٩٣٠ في مصر قد كشفت بوضوح ماهية (الوفد) الخائنة، حيث إن (الوفد) قد ألغى شعار «الاستقلال» واكتفى بالسعي وراء الدستور... إن موقف (الكتلة الوطنية) في سورية هو أنها تمثل دور «المعارضة»، وترفض إطلاقاً المشاركة في أي نشاط ثوري وفي أي نضال حقيقي. إن كثيرين من القادة السابقين لانتفاضة ١٩٢٥ يجلسون اليوم بهدوء عند أقدم الجنرالات الفرنسيين و(الكتلة الوطنية) تُعدّ صفقة مع المضطهدين الفرنسيين»<sup>(٢٩)</sup>.

تحدّد الوثيقة أنه في سورية: «الحزب الشيوعي شرع يكافح الإمبريالية الفرنسية تحت رايته الخاصة»<sup>(٣٠)</sup>، وهذا يستتبع أن: «شعار اتحاد عمالي وفلاحي يمكن ويجب أن يُرفع، لا بمعنى أن الطبقة العاملة تشترط لمشاركتها في كفاح التحرر القومي المناهض للإمبريالية الانتصار الكامل للطبقة العاملة وجماهير الفلاحين الأساسية، بل يجب تأويله بمعنى أن البروليتاريا، إذ هي تخوض كفاح التحرر الوطني في كل الظروف بأقصى ما يمكن من الحزم والانسجام، فإنها في الوقت نفسه تشرح للجماهير أنه لن يكون هناك نصر دائم للاستقلال القومي والسياسي بدون ثورة زراعية فلاحية وبدون إقامة حكومة عمال وفلاحين، على الأقل في أكثر البلدان العربية تقدماً (سورية، وفلسطين، مصر، والجزائر)»<sup>(٣١)</sup>. وصولاً إلى شعارات «١ - سقوط الإمبريالية في الأراضي العربية... ٢ - الاستقلال التام السياسي القومي للبلدان العربية... ٣ - اتحاد فيدرالي

(٢٥) المصدر نفسه، ص ٥٧.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٥٨.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ٦١.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٦٥.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٦٦ - ٦٧.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٧٩.

(٣١) المصدر نفسه، ص ٧٤ - ٧٥.

للسُكُوب العربية المتحررة، في إطار اتحاد السُكُوب العربية، للعمال والفلاحين العرب، على أساس وحدة الطبقة العاملة وشغيلة المدينة والفلاحين»<sup>(٣٢)</sup>.

في هذا السياق أتت وثيقة: «لماذا يناضل الحزب الشيوعي السوري؟ و...: غايته القصوى وشيء من بروغرامه» الصادرة يوم ٧ تموز/ يوليو ١٩٣١، والتي يوجد نصها الكامل في كتاب أ. نذير جزماتي: «الحزب الشيوعي السوري: ١٩٢٤ - ١٩٥٨»<sup>(٣٣)</sup>، التي تؤكد أن: «من أعمال الحزب الشيوعي السوري الأولى أن يكشف القناع عن حقيقة الزعماء الوطنيين ويظهر خيانتهم وذلك لكي يفهم الشغيلة ضرورة النضال في سبيل إقامة حكومة العمال والفلاحين في سورية... فالحكومة الوحيدة التي تعمل بغيرة وحماس على تنفيذ البروغرام المذكور في هذا الكتيب هي حكومة العمال والفلاحين التي يجب إقامتها في سورية على أنقاض النظام الرأسمالي الاستعماري...»<sup>(٣٤)</sup>.

يلفت النظر في هذه الوثيقة تسمية الحزب بـ (الحزب الشيوعي السوري) من دون إضافة (صفة اللبناني إليه) مع تأكيد سعيه إلى «الاستقلال التام والوحدة السورية»<sup>(٣٥)</sup>. أيضاً، يشير الانتباه كثيراً أنه رغم اشتراك هذه الوثيقة المسماة عند الشيوعيين السوريين بـ (بروغرام ١٩٣١)، مع تلك الوثيقة الصادرة بموسكو في نفس العام، في النَّفْس اليساري الطبقي المتطرف، إلا أن (بروغرام ١٩٣١) يفتقد ما يوجد في تلك الوثيقة (الصادرة باسم الشيوعيين السوريين والفلسطينيين) من خط ونَفْس جديد حيال مسألة (الوحدة العربية)، ليجمع

ذلك البروغرام بين يسارية طبقية مع اتجاه سوري محض مع تجاوز وعدم اعتراف بالفرقة السورية اللبنانية الحاصلة في عام ١٩٢٠<sup>(٣٦)</sup> من دون أن يصل إلى (العروبة)، التي هي قوية جداً في وثيقة موسكو، التي هي أيضاً لا تشير إلى صفة اللبناني وتلحقها باسم الحزب الشيوعي في سورية، التي تشير لها وثيقة موسكو باعتبارها وحدة جغرافية متجاوزة للتسميات الفرنسية الحاصلة لها في عام ١٩٢٠ وما بعده.

تبدل الجو عند الحزب الشيوعي في سورية ولبنان مع عقد المؤتمر السابع للكونمترن في فترة (٢٥ تموز/ يوليو - ٢٢ آب/ أغسطس ١٩٣٥)، الذي عقد في أجواء كان من الواضح أن ظل هتلر قد ألقى بثقله على القارة الأوروبية من لندن حتى موسكو، لهذا فإن «كل النظريات والوصفات التكتيكية والشعارات المستقلة منذ عام ١٩٢٨، والقائلة بأن الفاشية والديمقراطية «توأمان» لا غير، والتي تحرم التعاون مع القادة الاشتراكيين الديمقراطيون - كل هذه دفنت بصمت في مستودعات الكونمترن، وأعلن أن الدفاع عن الديمقراطية (وقد نزع عنها نعت «البرجوازية») ضد الفاشية هو المهمة الأساسية بالنسبة إلى الحركة العمالية، ودُعي الاشتراكيون الديمقراطيون والشيوعيون»<sup>(٣٧)</sup> إلى التعاون وإلى تشكيل «جبهات شعبية» تضم كل أحزاب وهيئات الطبقة الوسطى - الليبرالية الراديكالية منها وحتى المحافظة - شرط أن تفصح هذه عن تأهبها لمقاومة الفاشية»<sup>(٣٨)</sup>.

كان الوجه السوري البارز لهذه المرحلة التي أعقبت المؤتمر السابع هو خالد بكداش، الذي أصبح في

(٣٢) المصدر نفسه، ص ٧٤.

(٣٣) نذير جزماتي، الحزب الشيوعي السوري: ١٩٢٤ - ١٩٥٨ (دمشق: مطبعة ابن حيان، ١٩٩٠)، ص ٥٣ - ٧٦.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٧٤ - ٧٥.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٦٣.

(٣٦) في ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٢٠ أعلن (المفوض السامي الفرنسي) قيام «دولة لبنان الكبير»، إثر سقوط دمشق في ٢٥ تموز/ يوليو

١٩٢٠ بيد قوات الجنرال غورو بعد يوم من «معركة ميسلون».

(٣٧) تعززت النزعة اليسارية لمؤتمر الكونمترن السادس عام ١٩٢٨ عبر أزمة ١٩٢٩ الاقتصادية العالمية، وقد تضافرت هذه النزعة لتصل إلى حدود صُمّت فيها الأذان عن النداءات التي كانت تدعو إلى تشكيل جبهة موحدة بين الشيوعيين الألمان والحزب الاشتراكي الديمقراطي لتشكيل سدّ انتخابي - سياسي بوجه صعود هتلر في السنتين اللتين سبقتا وصوله للسلطة في ٣٠ كانون الثاني/ يناير ١٩٣٣، فيما كان الشيوعيون الألمان يعتبرون أن «الحركة الاشتراكية الديمقراطية، موضوعياً، هي الجناح المعتدل من الفاشية» وفقاً لتعبير ستالين. انظر: دويتشر، ستالين: سيرة سياسية، ص ٤٢٢.

(٣٨) المصدر نفسه، ص ٤٣٨.

أواسط ١٩٣٣ من ضمن الثلاثة الذين يشكلون قيادة الحزب، المؤلفة منه ومن ناصر حده (من النبك) وأرتين مادويان<sup>(٣٩)</sup>، ثم يصبح بعد عودته من موسكو أميناً عاماً للحزب في شهر شباط/فبراير ١٩٣٧، مع سكرتيرين للحزب هما فرج الله الخلو ونقولا الشاوي، ما ترافق مع بدء النشاط العلني للحزب الذي بدأت إرهاباته منذ وصول (الجبهة الشعبية) للحكم في باريس بانتخابات أيار/مايو ١٩٣٦، وهي المؤلفة من الاشتراكيين والشيوعيين.

ظهرت أولى مؤشرات السياسة الجديدة للحزب مع توجه خالد بكداش بصيف ١٩٣٦ إلى باريس بـ «اقتراح ديمتري مانوليسكي السكرتير العام للكونغرس وقائدك لمساعدة الوفد السوري (فارس الخوري، سعد الله الجابري)»<sup>(٤٠)</sup>، في المفاوضات التي كان يجريها من أجل المعاهدة الفرنسية - السورية، والتي أعلن بكداش بعد عقدها (أيلول/سبتمبر ١٩٣٦) أن سورية «التي نالت شيئاً من الحرية بفضل جهادها الباسل وبمساعدة الشعب الفرنسي وجهته الشعبية... يناضل الشيوعيون بكل قواهم في سبيل اتحاد الشعب السوري كله في جبهة وطنية منظمة، تعمل على تأمين حرياته الديمقراطية وأمنيته الوطنية وتخفيف وطأة البؤس عنه وإقامة نظام إنساني يساعده على السير بسرعة في طريق الاستقلال التام والحرية الكاملة»<sup>(٤١)</sup>، مع ابتعاد كامل عن اليسارية الطبوقية التي كانت في وثائق ١٩٣١ نحو اقتراب من (الكتلة الوطنية) وصلت حدوده إلى الطلب «في عامي ١٩٣٧ و ١٩٣٨، في مقالين لخالد بكداش، الانضمام إلى الكتلة الوطنية لكي يتحقق (اتحاد الأمة السورية) ولكي (تنصرف البلاد إلى

العمل المثمر والإصلاح الذي ينتظره الشعب)»<sup>(٤٢)</sup>.

الملفت للنظر، ترافق هذا مع موقف مترجرج من قضية لواء إسكندرون الذي أعطته الحكومة الفرنسية لتركيا في ٣٠/١١/١٩٣٧ مقابل حيادها في الحرب العالمية التي كانت سحب أمطارها بادية للعيان، حيث «وافق الحزب (الشيوعي السوري اللبناني) في أيلول/سبتمبر ١٩٣٧ على تعديل المعاهدة السورية - الفرنسية، بما يتفق مع (حلول الإسكندرون بعد أن صدقته عصبة الأمم)»<sup>(٤٣)</sup>، فيما نرى، وخلافاً مع وثيقة موسكو ١٩٣١ للشيوعيين السوريين والفلسطينيين، تحلياً من قبل بكداش عن موضوع (الوحدة العربية) لصالح مقولة (الأمة السورية)، في دراسته المؤرخة بأذار/مارس ١٩٣٩، تحت عنوان «العرب وأبحاث ستالين في المسألة الوطنية»، والتي سبقها بشهر خطاب أمين عام الحزب الشيوعي الفرنسي مورييس توريز بالجزائر حول «الأمة الجزائرية الآخذة في النشوء والتكون... بمساعدة الحكومة الفرنسية»<sup>(٤٤)</sup>.

عاد التشدد اليساري للحزب في فترة ما بعد عقد المعاهدة السوفياتية الألمانية (٢٣ آب/أغسطس ١٩٣٩) حتى بدء الهجوم الألماني على الاتحاد السوفياتي (٢٢ حزيران/يونيو ١٩٤١)، وقد عبرت تلك المعاهدة عن رغبة ستالين في تفادي أو تأجيل الحرب مع الألمان بعد فشل جهود استغرقت سنوات أربع منه لعقد ميثاق دفاعي مشترك مع انكلترا وفرنسا. وقد ترافق هذا التشدد اليساري مع وقوف الحزب موقفاً يذكر بمواقف لينين في عام ١٩١٤ ضد طرفي (الحرب العالمية الأولى) لما أصدر «نهاية ١٩٣٩ بياناً عنوانه (فلتسقط الحرب الاستعمارية)»<sup>(٤٥)</sup>، ليعقب هذا قرار سلطة الانتداب

(٣٩) زياد الملا، صفحات من تاريخ الحزب الشيوعي السوري: ١٩٢٤ - ١٩٥٤ (دمشق: دار الأهالي، ١٩٩٤)، ص ٦٢، تم فصل فؤاد الشمالي من الحزب في خريف ١٩٣٢ (ص ٦١).

(٤٠) المصدر نفسه، ص ١٢٤.

(٤١) خالد بكداش، «مقدمة الطبعة العربية لخطاب ديمتروف في المؤتمر السابع للكونغرس» (مؤرخة يوم ٤ شباط/فبراير ١٩٣٧)، في: صفحات من تاريخ النضال ضد الفاشية في سورية (دمشق: منشورات الحزب الشيوعي السوري، ١٩٧٥)، ص ١٢ - ٢١.

(٤٢) مرقص، تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي، ص ٣٩.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٣٩، وصوت الشعب، ١٧/٩/١٩٣٧.

(٤٤) المصدر نفسه، ص ٤٠ - ٤٤. وحول خطاب توريز، انظر: مكسيم رودنسون، الماركسية والعالم الإسلامي (بيروت: دار الحقيقة،

١٩٨٢)، ص ٣٥١ - ٣٥٢.

(٤٥) الملا، صفحات من تاريخ الحزب الشيوعي السوري: ١٩٢٤ - ١٩٥٤، ص ١٣٥.

الفرنسي بحل الحزب الشيوعي السوري اللبناني وبدء حملة اعتقالات واسعة.

أعاد انتهاء سلطة حكومة فيشي الفرنسية، الموالية للألمان بعد هزيمة فرنسا، على سورية ولبنان (حزيران/ يونيو ١٩٤٠ - حزيران/ يونيو ١٩٤١)، الوضع إلى ما كان إليه الحزب الشيوعي بين أيار/ مايو ١٩٣٦ وآب/ أغسطس ١٩٣٩، وخاصة أن عودة الشيوعيين للعمل العلني قد توافقت مع سيطرة الحلفاء (الإنكليز والديغوليين) الذين أصبحوا حلفاء لستالين بعدما بدأ الهجوم الألماني في ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٤١ على الاتحاد السوفياتي.

ربما، يلخص تلك المرحلة، أفضل تلخيص، ما صدر من وثائق عن المؤتمر الثاني للحزب الشيوعي في سورية ولبنان (٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٤٣ - ٢ كانون الثاني/ يناير ١٩٤٤)، ففي تقرير الأمين العام (موجود نصه الكامل في كتاب الأستاذ نذير جزماتي)<sup>(٤٦)</sup>: هناك اعتبار للفاشية والنازية بوصفهما «أكبر خطر على حركة الاستقلال والتحرر الوطني»<sup>(٤٧)</sup>، وفي ظرف كان المجهود الحربي قائماً فإن الأمين العام يعلن التأييد «لمعسكر الحلفاء في مجهوده الحربي وفي نشاطه السياسي لمناضلة الهتلرية»<sup>(٤٨)</sup>، ثم يعلن أن «سورية ولبنان قد أعلن بلسان حكومتيهما الشرعيتين أنهما يعترفان بمصالح الحلفاء العسكرية ويحترمانها، لأن النصر الحاسم النهائي على الهتلرية الذي لم يتم بعد هو الشرط الأساسي لتثبيت كل ما تنال من حقوق»<sup>(٤٩)</sup>.

من الواضح أن (الحرب) كانت المنظار الأساسي الذي ينظر منه الأمين العام للحزب الشيوعي السوري اللبناني إلى مجمل الوضع في سورية ولبنان، وكل القضايا الأخرى تمر تحت هذه المسطرة. الملفت للنظر في هذا التقرير هو الاعتراف الصريح بانفصال لبنان عن سورية الجاري في يوم استقلال الأول في ٢٢ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٣<sup>(٥٠)</sup>، ثم الاعتراف بأن السيادة الوطنية مؤجلة حيث «لا نقول طبعاً بأن من الواجب والممكن تحقيق ذلك فوراً، إنما نقول إنه ستُخلَق ظروفٌ مؤاتية لتحقيق هذه الأماني»<sup>(٥١)</sup>. أيضاً، يلفت الانتباه تلخيص وتوجيه «قضية التعاون العربي التي اصطلح على تسميتها بقضية الوحدة العربية»<sup>(٥٢)</sup>، ومعتبراً أن «الهدف العربي الأكبر: . . . استقلال كل قطر من الأقطار العربية وتحرره التام ضمن حدوده»<sup>(٥٣)</sup>.

هنا في آخر التقرير، يقر الأمين العام للحزب خالد بكداش أن «من يقرأ ميثاقنا الوطني»<sup>(٥٤)</sup> يحده خالياً من ذكر الاشتراكية. فليس فيه تدبير واحد أو مطلب واحد ذا صفة اشتراكية، إنه ميثاق وطني ديمقراطي، لا أكثر ولا أقل. وهو برنامجنا في مرحلة التحرر الوطني التي نركز عليها جهودنا ونضالنا على أن تقطعها بلادنا وتحققها بكاملها. وليس في ذلك أي تراجع مبدئي، فإن مسألة إقامة نظام اشتراكي في بلد ما ليست مسألة متوقفة على الرغبة والإرادة. . . إنها متوقفة على حالة هذا القطر أو ذاك، وعلى درجة تطوره العام»<sup>(٥٥)</sup>.

يلاحظ، هنا ترافق اللهجة التحالفية تجاه فرنسا

(٤٦) جزماتي، الحزب الشيوعي السوري: ١٩٢٤ - ١٩٥٨، ص ١٥٤ - ١٩٦.

(٤٧) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٧٠.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٧٠.

(٥٠) قرّر المؤتمر الثاني للحزب فصل الحزبين اللبناني والسوري مع قرار بدعوة: «اللجنة المركزية للحزب الشيوعي.. لوضع السياسة العامة للحزبين كل فيما يتعلّق به في النطاق السوري والنطاق اللبناني». انظر: «قرارات المؤتمر الوطني للحزب الشيوعي في سورية ولبنان»، في: المصدر نفسه، ص ٢٠٦ - ٢٠٧، إلا أن ذلك لم يطبق عملياً.

(٥١) المصدر نفسه، ص ١٨٨.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٨٨.

(٥٣) المصدر نفسه، ص ١٨٩.

(٥٤) الذي صدر عن المؤتمر، ويوجد نصّه في: المصدر نفسه، ص ١٩٧ - ١٩٨.

(٥٥) المصدر نفسه، ص ١٩٢.

وسياسياً»<sup>(٥٨)</sup>، في إشارة واضحة إلى حزبي ميشيل عفلق وأكرم الحوراني، مع «فضح ممثلي البرجوازية الكبيرة وعزلهم عن الشعب... مثل «حزب الشعب» و«الحزب الوطني» في سورية»<sup>(٥٩)</sup>، مع إشارة التقرير إلى أن «من الخطأ الفادح النظر إلى البرجوازية الوطنية أو على اعتبارها كقوة أساسية، أو حتى كقوة ذات شأن في حركة التحرر الوطني الديمقراطي»<sup>(٦٠)</sup>، في تناقض عكسي كامل مع تقريره أمام المؤتمر الثاني قبل سبع سنوات.

خلال هذه السنوات السبع كانت الظروف قد تغيرت بين حلفاء الحرب العالمية الثانية نحو اصطفاها بين معسكري الحرب الباردة. أيضاً، كان ما حكم تقرير ١٩٥١، تجاه الأحزاب التي «ترغم أنها اشتراكية»، قد تغير وتبدل في عام ١٩٥٦، لما تقارب عبد الناصر من السوفيات منذ أيلول/سبتمبر ١٩٥٥ مع صفقة الأسلحة التشيكية، ليحكم هذا بما عليه موقف خالد بكداش من تلك الأحزاب والتيارات التي حملت اتجاهاً اشتراكياً مع القومية العربية، مثل حزبي عفلق والحوراني اللذين توخدا في عام ١٩٥٢، أو الناصريين، لهذا نجد أن بكداش، وخلافاً لتقرير ١٩٥١ الذي جمع الانعزالية اليسارية الطبوقية مع إغفال العروبة، يقدم بعد أسبوع من تلك الصفقة خطاباً في البرلمان السوري (٦/١٠/١٩٥٥) أعلن فيه «أن جميع مقومات الأمة... التي تقررها الاشتراكية العلمية متوفرة في العرب، كما هو واضح وساطع كالشمس في رابعة النهار»<sup>(٦١)</sup>، ثم ليتكرّس هذا في قرار اللجنة المركزية للحزب الشيوعي في سورية ولبنان (نيسان/أبريل - أيار/مايو ١٩٥٦) بأن «الأرض المشتركة، ووحدة اللغة، والتاريخ المشترك، والتكوين النفسي المشترك الذي ينعكس في الثقافة المشتركة، والأوضاع الاقتصادية التي تتمم بعضها

وانكلترا مع مثيل لها تجاه البرجوازية المحلية. حصل هذا في فترة راحة دولية للاتحاد السوفياتي، فيما كان ينتفي هذا الشيء في الفترة التي تشعر فيها موسكو بأنها «قلعة محاصرة» كما كان الجو في مؤتمر الكومنترن السادس عام ١٩٢٨. عاد جو ١٩٢٨ مع نشوب الحرب الباردة في خريف ١٩٤٧، والذي ترافق مع طغيان نزعة يسارية معادية لكل ما هو برجوازي أو قومي، كما جرى ضد تيتو عام ١٩٤٨، ثم عام ١٩٤٩ ضد القادة الشيوعيين في المجر (راجيك) وبولندا (غومولكا)، وفي عام ١٩٥٢ ضد سلافسكي في تشيكوسلوفاكيا.

انعكس هذا ضد قادة شيوعيين سوريين ولبنانيين (رشاد عيسى - رثيف خوري) اتهموا بـ «التحريفية التيتوية»، وهو شيء حكم الموقف عند بكداش ضد فرج الله الحللو الذي عارض قبول الحزب بقرار تقسيم فلسطين الذي وافق عليه الاتحاد السوفياتي في الأمم المتحدة (٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧)، حيث كان «فرج الله الحللو... من أنصار إدانة التقسيم، حتى ولو وافق عليه الاتحاد السوفياتي، وأن يظل الحزب الشيوعي في سورية ولبنان على موقفه السابق ضد التقسيم، بغض النظر عن التطور الذي حدث في الموقف السوفياتي، بينما فرض بكداش الموقف الجديد، بتوضيح الموقف السوفياتي وتأنيده»<sup>(٥٦)</sup>.

أيضاً بدون هذه الأجواء، لا يمكننا تفسير هجوم خالد بكداش في تقرير كانون الثاني/يناير ١٩٥١ أمام القيادة المركزية للحزبين السوري واللبناني<sup>(٥٧)</sup> على أن فكرة الحياد بين المعسكرين هي خداع وتضليل، فيما دعا بنفس التقرير إلى عزل البرجوازية الوطنية، وإقامة حكم ديمقراطي شعبي، مع الإشارة إلى «فضح الجماعات والأحزاب التي تزعم أنها اشتراكية... فكرياً

(٥٦) الملا، صفحات من تاريخ الحزب الشيوعي السوري: ١٩٢٤ - ١٩٥٤، ص ١٨٧.

(٥٧) يوجد نصّ التقرير، في: جزماتي، المصدر نفسه، ص ٢٧٦ - ٣٢٠.

(٥٨) المصدر نفسه، ص ٢٨٢.

(٥٩) المصدر نفسه، ص ٢٨١.

(٦٠) المصدر نفسه، ص ٢٨٠.

(٦١) نصّ الخطاب موجود، في: المصدر نفسه، ص ٣٧١ - ٣٨٠.

بعضاً، كل هذه العوامل الدائمة والتي تكونت تاريخياً والتي تتطور... هي الأسس الواقعية الموضوعية التي تنبثق منها قضية الوحدة العربية»<sup>(٦٢)</sup>.

هنا، لما بدأ موضوع الوحدة مع مصر يطرح بإلحاح في الوسط السياسي السوري، في الربع الأخير من عام ١٩٥٧، وبدأت الأحزاب بنشر تصوراتها للوحدة (مثلاً: البعث: «رئيس واحد، نائب للرئيس، مجلس نيابي اتحادي ومجالس نيابية قطرية، توحيد التمثيل الخارجي والدفاع الوطني»، وفقاً لما قدمه أكرم الحوراني من تصور باسم قيادة حزب البعث في جريدة «الرأي العام» بتاريخ ١١/١٢/١٩٥٧)، فإن قيادة الحزب الشيوعي السوري اللبناني في قرار اتخذته في اجتماعها المنعقد بدمشق (١١/١٢/١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٥٨) أيدت «فكرة الاتحاد بين مصر وسورية»<sup>(٦٣)</sup>، من دون تقديم أي تصور لشكله (فيدرالي - كونفيدرالي) أو لضمونه، بل اكتفت، بعد نص طويل عاطفي، بالدعوة إلى أن «تبادر الحكومتان المصرية والسورية، بدون إبطاء إلى تأليف لجنة مشتركة لدرس أشكال الاتحاد من جميع النواحي والزوايا، بحيث يقوم على أسس متينة واقعية، تأخذ بعين الاعتبار الظروف الموضوعية في كل بلد»، فيما كانت مسارات الأمور تتجه منذ تلك الأيام التي حصل فيها اجتماع اللجنة المركزية للحزب نحو وحدة اندماجية أنجزت ملامحها في زيارة وفد الضباط السوريين للقاهرة واجتماعهم مع الرئيس عبد الناصر (١٢ - ١٤ كانون الثاني/يناير ١٩٥٨)، مع استبعاد فكرة (الاتحاد) على أن يكون الحكم رئاسياً لا برلمانياً، وعلى حل الأحزاب في سورية، وهو شيء ربما كانت مضامين قرار قيادة الحزب الشيوعي السوري نوعاً من التحفظ الوقائي منه بناءً على علم مسبق بالتوجه نحوه، خاصة وأن رئيس أركان الجيش السوري الفريق عفيف البزري كان مقرباً من الشيوعيين.

كان هذا القرار يحوي إشارة الصدام اللاحقة بين عبد الناصر والشيوعيين السوريين بعد قيام وحدة ٢٢ شباط/فبراير ١٩٥٨، التي رفض الحزب على أثرها حل نفسه، فيما كان خالد بكداش هو النائب الوحيد الذي غاب عن جلسة البرلمان السوري المنعقدة لإقرار الوحدة. كما أن هذا القرار كان يشكل إرهاباً لـ (البنود ١٣) التي طرحها خالد بكداش في شهر آب/أغسطس ١٩٥٨ أثناء مؤتمر الحزب الشيوعي البلغاري كتصور لـ «الجمهورية العربية المتحدة» بعد ستة أشهر من قيامها عبر شكل ومضمون يتعارض بالكامل مع ما طرحه (البنود ١٣)، التي من الواضح أنها باتجاه شكل اتحادي (لا وحدة اندماجية) هو أقرب إلى الكونفيدرالية، مع التأكيد «أن تتألف هذه الهيئات بالأساليب الديمقراطية على أساس انتخابات نيابية عامة وحرية بدون قيد»<sup>(٦٤)</sup>، بدون أي تطرق إلى النظام الرئاسي المعتمد لوحدة ١٩٥٨، ومع الدعوة إلى حياة حزبية هي كانت على تعارض كامل مع قرار حل الأحزاب.

هنا، لا يمكن عزل (البنود ١٣) عما حصل في بغداد يوم ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨ لما أصبح الشيوعيون العراقيون قوة نافذة وراء عبد الكريم قاسم الداخل في صدام مع البعث والضباط القوميين الراغبين بالانضمام إلى وحدة مصر وسورية، وكانت عواطف موسكو (وميلوها) مع قاسم ضد عبد الناصر، حيث أكد خروتشوف في آذار/مارس ١٩٥٩، لما تحول صدام الشيوعيين والقوميين في العراق إلى أنهار من الدماء، «تفضيله لنظام أكثر تقدماً في العراق»<sup>(٦٥)</sup> من ذاك الذي في القاهرة. وبالتأكيد كان بكداش يعرف أن تلك البنود لا يمكن إلا أن تؤدي إلى صدام مع عبد الناصر، كالذي بدأت فصوله مع اعتقالات ليلة رأس السنة لعام ١٩٥٩.

(٦٢) نصّ القرار موجود، في: المصدر نفسه، ص ٣٨١ - ٣٨٣.

(٦٣) نصّ القرار موجود، في: المصدر نفسه، ص ٣٨٦ - ٣٩٢.

(٦٤) نصّ (البنود ١٣) في: المصدر نفسه، ص ٣٩٨ - ٤٠٠.

(٦٥) منشور التصريح في البرافدا، عدد ١٧ آذار/مارس ١٩٥٩، نقلاً عن: حنا بطاطو، العراق: الكتاب الثالث: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٢)، ص ١٧٦.

## ثانياً: الحزب الشيوعي السوري (ما بعد ١٩٦٤)

أدركت موسكو في صيف ١٩٦٣ أن الأحزاب الشيوعية العربية، وبالذات السوري والعراقي، قد خرجت مضعضعة وضعيفة ومهزومة من المجابهة التي جرت منذ ١٩٥٨ مع عبد الناصر بسورية ومصر وحزب البعث بالعراق. وقد كان واضحاً بعد وصول فرعي البعث، في العراق (٨ شباط/فبراير ١٩٦٣) وسورية (٨ آذار/مارس ١٩٦٣)، إلى السلطة أن لا مصلحة للشيوعيين في استمرار المجابهة، رغم كل ذيول المجازر الدموية التي ارتكبتها (حكم ٨ شباط/فبراير) ضد الشيوعيين العراقيين، وأنهم سيكونون خاسرين باستمرارها، فيما أعطت بواذر توتر العلاقات الأمريكية المصرية، بعد حرب اليمن (منذ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢)، فرصة لموسكو من أجل ترميم علاقاتها مع القاهرة.

من هنا، بدأت تظهر طروحات نظيرية جديدة عند السوفييات منذ صيف ١٩٦٣، مثل مصطلح (دولة الديمقراطية الوطنية) لوصف أنظمة مثل (مصر عبد الناصر) و(جزائر بن بلة)، قبل أن ينتقلوا بخريف العام نفسه إلى مصطلح (الديمقراطية الثورية) لوصف أحزاب أو قوى في (حركات التحرر الوطني) بآسيا وأفريقيا، وصولاً إلى أطروحة (التطور اللارأسمالي)، التي قدمها بشباط/فبراير ١٩٦٤ منظر الحزب الشيوعي السوفيياتي وعضو المكتب السياسي ميخائيل موسلوف، وما تقوله تلك الأطروحة من أن البلدان الآسيوية والأفريقية، التي تقودها أحزاب غير شيوعية تنتمي إلى حركة التحرر الوطني، يمكن عبر «التطور اللارأسمالي»، الذي تنتهجه في المجال الاقتصادي - الاجتماعي، أن تخط طريقاً بدعم الاتحاد السوفيياتي نحو الاشتراكية.

كانت زيارة خروتشوف لمصر، في أيار/مايو

١٩٦٤، تجسيداً عملياً لهذه النظرة السوفيادية الجديدة، ثم ليكون خروج الشيوعيين المصريين من السجن وحلّ حزبهم والانضمام لـ (الاتحاد الاشتراكي العربي)، المتزامن مع تلك الزيارة، يحوي الكثير من الدلالات لما أصبحت تريده موسكو من الأحزاب الشيوعية العربية، أو على الأقل، إن لم يكن الاندماج، فعلى الأقل سياسات متعاونة وتحالفية من الأحزاب الشيوعية، المحلية في سورية والعراق، تجاه البعث في دمشق، ثم عبد السلام عارف القريب من عبد الناصر الذي أسقط حكم البعث ببغداد يوم ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣.

وقف خالد بكداش، في ربيع ١٩٦٤، موقفاً يشكل حالة فريدة طوال سير حياته السياسية (١٩٣٠ - ١٩٩٥)، لما عارض القيادة السوفيادية المتبينة لأطروحة (التطور اللارأسمالي). يعزو البعض (مثلاً: المرحوم أحمد محفل في محاضرة عن تاريخ الحزب مسجلة على كاسيت عام ١٩٧٥) هذا الموقف إلى معطيات عند بكداش بأن أيام خروتشوف قد أصبحت قريبة من النهاية في الكرملين<sup>(٦٦)</sup>، إلا أن المؤشرات اللاحقة تظهر أن ذلك ليس أساساً لذلك الموقف، حيث وقف بكداش، رغم موافقته على مجمل أطروحات «الملاحظات السوفيادية» عام ١٩٧١ التي أتت لمساندته ضد خصومه في أثناء أزمة الحزب، ليعلم بذلك العام أنه ما زال على معارضته التي أنزلها إلى تحفظات على ذلك المصطلح مع اعتباره أنه «يعني فقط قطع الرأسمالية كتشكيكة اجتماعية ولا يعني بتاتاً قطع التطور الرأسمالي كعلاقات إنتاج»<sup>(٦٧)</sup>، في تناقض مع الطروحات السوفيادية التي قالت في «الملاحظات السوفيادية» إن «الوضع الذي فيه حزبكم وضع يعطي إمكانيات كبرى للحزب للدفاع عن الطبقة العاملة والكادحين وسير سورية على طريق التطور اللارأسمالي، وفي النهاية نحو الاشتراكية»<sup>(٦٨)</sup>، فيما يؤكد بنفس الكلمة على عدم تحييده لتعبير (الديمقراطية

(٦٦) تَمَّت تنحية خروتشوف من قيادة الحزب في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٤.

(٦٧) ضمن كلمة خالد بكداش في المجلس الوطني العام للحزب الشيوعي السوري في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١، يوجد نص الكلمة في: قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري، ص ١٩٥ - ٢٢٦.

(٦٨) انظر نص الملاحظات السوفيادية حول «مشروع برنامج الحزب الشيوعي السوري» في أيار/مايو ١٩٧١ في: المصدر نفسه،

ص ١٧٥.

الثورية) في وصف نظام البعث بدمشق، وتفضيله لتعبير (القوميين التقدميين)<sup>(٦٩)</sup>.

على هذه الخلفية، جرى تقارب الشيوعيين السوريين والبعث، بعد حملة اعتقالات في ربيع وصيف ١٩٦٣ وتوترات وتضييقات طوال عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥، بدءاً من وصول «يسار البعث» للحكم في يوم ٢٣ شباط/ فبراير ١٩٦٦، ودخول شيوعي للوزارة ولو بصفته الشخصية. وقد كان خالد بكداش ينظر إلى التعاون والتقارب مع البعث من منظور سياسي، فيما كان مناوئوه في الحزب، الذين ظهر مقدار نفوذهم في المؤتمر الثالث للحزب (حزيران/ يونيو ١٩٦٩)، يتجهون إلى الاقتراب الفكري - النظري من الأحزاب القومية العربية على قاعدة أطروحات (الديمقراطية الثورية) و(التطور اللارأسمالي)، التي هي أطروحات سوفياتية بالأصل، إلا أنهم يختلفون مع موسكو على مواضيع (الوحدة العربية) و(فلسطين) و(تقييم تجربة الحزب) و(الاستقلالية).

في المؤتمر الثالث، كان خالد بكداش على يسار الآخرين في الموقف النظري والسياسي من نظام (٢٣ شباط/ فبراير ١٩٦٦)، وكان قبوله بالتعاون مع هذا النظام آتياً من رؤية سياسية، تتعلق، بالتأكيد، بدمشق إلا أنها أيضاً تمتد إلى موسكو، ويمكن من خلال مقارنة كلمة خالد بكداش الختامية أمام المؤتمر الذي يؤكد فيه موافقة الحزب على (القرار ٢٤٢)، الذي كان يعارضه (نظام ٢٣ شباط/ فبراير)، وتأكيد «أن ما نطلبه ونناضل في سبيله هو إزالة العدوان وتحرير الأراضي العربية المحتلة بعد عدوان ٥ حزيران/ يونيو ١٩٦٧»، ثم مقارنة هذا بـ «مشروع البرنامج السياسي للحزب» (حزيران/ يونيو ١٩٧٠) الذي عبّر عن رأي مناوئيه في الحزب حيال النظر

إلى موضوع فلسطين من خلال منظور (التحرير)، وليس (التسوية) التي كان يجدها السوفييات، لكي نصل إلى معرفة الهوة التي كانت تفصله عن البعث الحاكم وعن رفاقه في هذا الموضوع، وهو شيء ينطبق أيضاً على موضوع (الوحدة العربية) من خلال مقارنة تقرير المركزية إلى المؤتمر الثالث بـ «مشروع البرنامج»، الأمر الذي يمتد أيضاً إلى الرؤية المختلفة التي حكمت هذين النصين تجاه موضوعي (قرار التقسيم)/ الذي سكت عنه التقرير فيما قال المشروع إنه «مؤامرة» و(وحدة ١٩٥٨)<sup>(٧٠)</sup>.

كان «مشروع البرنامج السياسي للحزب الشيوعي السوري»، الذي صدر كمشروع بموافقة اللجنة المركزية في حزيران/ يونيو ١٩٧٠، ميدان الخلاف الرئيسي بين جناحي الحزب قبل انشقاق ٣ نيسان/ أبريل ١٩٧٢، كما كان هو النص الذي أثار القيادة السوفياتية إلى درجة أن يكتب قياديون منها، تحت إشراف المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوفياتي، نص «الملاحظات» في أيار/ مايو ١٩٧١، الذي تمترس وراءه خالد بكداش وأنصاره ضد «مشروع البرنامج»<sup>(٧١)</sup>.

يقول «المشروع»: «تتوفر لدى العرب كل مقومات الأمة العربية»<sup>(٧٢)</sup>، وإن «حال التجزئة التي لا تزال قائمة هي انعكاس واستمرار للظروف التاريخية المتخلفة الموروثة ولوقوع الأمة العربية تحت نير الإمبريالية العالمية»<sup>(٧٣)</sup>، ولهذا فإن «المشروع» يعتبر شعار الوحدة العربية يكتسب «طابعاً اجتماعياً تقدماً معادياً للرأسمالية والإمبريالية والصهيونية وملتصقاً أكثر فأكثر بمصالح الجماهير العربية»<sup>(٧٤)</sup>، «ومهما كان الشكل الذي ستتحقق فيه الوحدة... لا بد وأن يكون تقدماً»<sup>(٧٥)</sup>.

في موضوع فلسطين، يعتبر «المشروع» أن قرار

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٢٠٦.

(٧٠) يوجد نص كلمة بكداش الختامية، في: وثائق المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي السوري (دمشق: منشورات الحزب، [د.ت.ل.]،

ص ١١٣ - ١٢٥. كما يوجد نص تقرير المركزية (ص ١ - ١١١).

(٧١) يوجد نص «المشروع»، في: قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري، ص ٥٢ - ١٢٨.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٧٤.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٧٤.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٧٥.

(٧٥) المصدر نفسه، ص ٧٨.



تقسيم ١٩٤٧، الذي وافق عليه السوفيات، كان مؤامرة: «واعترفت هيئة الأمم بدولة إسرائيل بموجب قرار التقسيم عام ١٩٤٧، وساهمت الرجعية وعملاء الاستعمار في المؤامرة...»<sup>(٧٦)</sup>، كما أن «المشروع»، وبالتعارض مع السوفيات الذين يصرون على الاعتراف بدولة إسرائيل وفق القرار ٢٤٢ وعلى الحل عبر «التسوية» وإزالة آثار عدوان ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧، يرى أن «حل القضية الفلسطينية» يمر عبر «حق الشعب العربي الفلسطيني في تحرير أرضه وبناء دولته بالشكل الذي يريده»<sup>(٧٧)</sup>، وإن كان يعتبر أن الكفاح لإزالة العدوان، وبخلاف السوفيات وخالد بكداش الذين أرادوا وفقاً للقرار ٢٤٢ أن يتضمن هذا اعترافاً بإسرائيل (وبعد ذلك إقامة دولة فلسطينية على أراضي ١٩٦٧، بعد قبول عرفات بذلك منذ عام ١٩٧٤) هو «حلقة رئيسية في نضال الشعب العربي الفلسطيني لتحقيق أهدافه في تحرير وطنه والعودة إليه وتقرير مصيره على أرضه»<sup>(٧٨)</sup>.

في موضوع وحدة ١٩٥٨، يرى «المشروع» أنها قد «أرادتها الجماهير الشعبية الواسعة أساساً لبناء دولة عربية كبرى»<sup>(٧٩)</sup>، فيما كان الانفصال، الذي أيده الحزب الشيوعي السوري، بنظر «المشروع»، هو نتيجة لما قام به «أعداء الأمة العربية من استعماريين وصهيونيين وإقطاعيين وبرجوازيين رجعيين وعملاء (الذين سعوا بأشكال مختلفة إلى القضاء على أول وحدة عربية)»<sup>(٨٠)</sup>.

يلفت النظر أن هذا الاتجاه، الذي يحوي اتجاهاً جديداً عند شيوعيين سوريين للنظر إلى قضية (الوحدة العربية) وإلى قضية (فلسطين)، يحوي أيضاً، وبالتوافق معه، وربما بسبب هذا الأخير، اتجاهاً جديداً لتقييم أحزاب قومية عربية حاكمة، مثل البعث في سورية ما

بعد ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦، الذي كتب وأقر هذا النص في عهده: «إن التحولات الجارية في سورية العربية تقطع طريق التطور الرأسمالي وتدفع البلد باتجاه الاشتراكية»<sup>(٨١)</sup>، ثم يتضمن «المشروع» أبعد من ذلك في تقييم مرحلة (نظام ٢٣ شباط/فبراير): «وإذا كان يتضح... أن المرحلة التي تحتازها سورية الآن لم تصبح بعد مرحلة بناء الاشتراكية، فإنه ليتضح منها أيضاً أن التحولات الجارية فيها تشكل قفزة نوعية مقارنةً بالنظام السابق، وتتكون الآن شروط مادية واجتماعية سهّلت، فيما إذا توافرت شروط أخرى سياسية بالدرجة الأولى، عملية الوصول إلى الاشتراكية»<sup>(٨٢)</sup>.

كان هذا قفراً عند أصحاب «المشروع»، باتجاه الخط السوفيياتي المتبني لمقولة «التطور اللارأسمالي»، الذي كان وراء اندماج الشيوعيين المصريين في نظام عبد الناصر، ثم (خط آب/أغسطس ١٩٦٤) عند الشيوعيين العراقيين الذي كاد أن يفعل ما فعله المصريون مع نظام عبد السلام عارف، فيما اعتبر خالد بكداش أن (التطور اللارأسمالي) يعني «فقط قطع الرأسمالية كتشكيلة اجتماعية ولا يعني بتاتاً قطع التطور الرأسمالي كعلاقات إنتاج»<sup>(٨٣)</sup>.

لهذا، يجب فهم أن الصراع الذي نشب بين جناحي الحزب، في يوم (حركة ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠)، قد انقلبت فيه مواقع (الخلاف) في النظر إلى نظام الحكم القائم في دمشق: ففي حزيران/يونيو ١٩٧٠، كان أصحاب «المشروع» ينظرون إلى نظام ٢٣ شباط/فبراير من منطلقات مشتركاتهم معه في مواضيع (الوحدة العربية) و(فلسطين) و(القرار ٢٤٢)، فيما أصبحت معارضتهم للاشتراك في الوزارة الجديدة المنبثقة عن حركة (١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠)، ناتجة من

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٨٠.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ٨٢.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٨٤.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ٨٩.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٩٠.

(٨١) المصدر نفسه، ص ١٦.

(٨٢) المصدر نفسه، ص ٩٧.

(٨٣) في مداخلة أمام المجلس الوطني لعام ١٩٧١، في: المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

اعتبارهم أن النظام الجديد هو على يمين النظام السابق وأنه يتجه إلى القبول بالقرار ٢٤٢، مع بقاء مشتركاتهم معه في موضوع (الوحدة العربية) وفي (قرار التقسيم)، فيما أخذ بكداش بتأييده لنظام الجديد فقط من منظور موضوع رضا السوفييات عن النظام الجديد في اتجاهه إلى عدم خربطة المعادلات الإقليمية، كما كاد أن يفعل (نظام ٢٣ شباط/فبراير) يوم تدخل عسكرياً بالأردن أثناء أحداث أيلول/سبتمبر ١٩٧٠.

وعملياً، فإن هذه الصورة، هي التي حكمت تطور موقف جناحي الحزب الشيوعي السوري، بعد انشقاقهما في ٣ نيسان/أبريل ١٩٧٢، من نظام ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠، حيث إن جناح (المكتب السياسي)، الذي كان يتلاقى مع النظام في رؤيته لـ (الوحدة العربية) واعتبار الوحدة العربية «تقدمية بالضرورة» وفي رؤيته لتاريخ القضية الفلسطينية، قد تباعد مع النظام أولاً عبر موضوع (القرار ٢٤٢)، ثم عبر الموقف من اتفاقية (فصل القوات في الجولان) عام ١٩٧٤، ثم عبر الموقف المعارض من التدخل السوري في لبنان بحزيران/يونيو ١٩٧٦ ضد تحالف منظمة التحرير الفلسطينية مع اليسار اللبناني، فيما كان وصوله إلى موضوع (الديمقراطية) لاحقاً لذلك، لبيني من خلالها، بدءاً من شهر شباط/فبراير ١٩٧٧<sup>(٨٤)</sup>، موقفه المعارض للنظام على أساسها، فيما كان حتى عام ١٩٧٧ يبني معارضته على أساس موضوعي (التسوية) و(أحداث لبنان).

في الجهة المقابلة، نجد أن خالد بكداش، الذي كان يتعارض جذرياً مع نظام ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ في رؤيته للوحدة العربية التي لا يعتبرها ناتجة من توفر مقومات الأمة عند العرب (كما كان يرى هو في عام ١٩٥٥ و١٩٥٦، أو كما يرى «مشروع البرنامج») بل هي «طريق نحو استكمال تكوين الأمة العربية تكويناً

لاحقاً، هي طريق نحو اندماج العرب في أمة واحدة مستكملة جميع مقومات الأمة»<sup>(٨٥)</sup>، كان ينظر إلى النظام السوري القائم من خلال منظور سياسي، يتعلق بموضوع توافقه مع السوفييات حيال موضوع (التسوية)، وإن كان النظام لم يعلن قبوله الرسمي والمعلن بالقرار (٢٤٢) إلا عبر قبوله بنص (القرار ٣٣٨) الذي أتى في خاتمة حرب ١٩٧٣.

قاد هذا الوضع إلى أن يكون كل من جناحي الحزب الشيوعي السوري محكومين بـ (السياسة) في رؤيتهم للنظام السوري في مرحلة (ما بعد ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠)، فيما كان الموقف النظري - الفكري هو الحاكم لتقارب أصحاب «مشروع البرنامج» (حزيران/يونيو ١٩٧٠) من نظام ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦، وكان تعارض بكداش مع «مشروع البرنامج» ناتجاً من موقف نظري - فكري مضاد، كان يضعه بعيداً عن خصومه في الحزب وعن الحاكمين في دمشق، إضافة إلى الاعتبار السياسي الذي كان يضع موسكو في تعارض مع الشباطيين حيال الموقف من (القرار ٢٤٢). الملفت للنظر، في هذا الإطار، أن الكتلة الوسطية في الحزب، والمثلة في «الثلاثي»: ظهير عبد الصمد، دانيال نعمة، إبراهيم بكري، كانت هي أكثر من كان يرى نظام البعث من منظور فكري - سياسي ماركسي متقارب مع القوميين العرب عبر مناظير (التطور اللارأسمالي) و(الوحدة العربية) و(فلسطين)، وهي كانت تميل، عبر ترجمتها للتصويت على الدخول في (وزارة ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠) و(الجهة الوطنية التقدمية) (٧ آذار/مارس ١٩٧٢)، إلى تعميم ما كانت تنظر منه إلى نظام ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦ على نظام ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠. وقد كان انتقال كتلة (الثلاثي) إلى جناح بكداش في يوم ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٣، ناتجاً من اجتماع مراعاتهم للاعتبار السوفيياتي، مع رفضهم لاتجاه غالبية

(٨٤) كان هذا عبر رسالة من اللجنة المركزية للحزب عمّمت فقط على أعضاء اللجان المنطقية وعلى قيادة منظمات الجامعات، صدرت في ذلك الشهر.

(٨٥) من نصّ كلمة بكداش أمام المجلس الوطني للحزب في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧١، في: المصدر نفسه، ص ٢١٣. إضافة إلى ذلك، فإن خالد بكداش كان يرى... وبخلاف البعثيين وأصحاب «مشروع البرنامج»، أن «الوحدة والاشتراكية ليستا عمليتين متوازيتين»، وفقاً لنص كلمته المذكور (ص ٢١٣).

التقدمية<sup>(٨٨)</sup>. في هذا الإطار كان انضمام (كتلة يوسف نمر)، التي خرجت من (جناح المكتب السياسي) إثر المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي) بشهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، إلى جناح (يوسف فيصل - الثلاثي) في مؤتمر ١٩٨٧، متسقاً مع السياق الذي جمع (الثلاثي) مع يوسف فيصل الذي وقف ضد بكداش طوال عقد الستينيات وأيضاً في المؤتمر الثالث للحزب (حزيران/يونيو ١٩٦٩) ولم يعارض «مشروع البرنامج» عند إقراره بالمركزية، فيما وقف مع بكداش بخريف ١٩٧٠ لاعتبارات سوفياتية، أو لإحساسه بأنه لا يستطيع أن يكون «أميناً عاماً مقبلاً» عبر غالبية قيادة الحزب التي تكتلت ضد بكداش منذ حزيران/يونيو ١٩٦٩، حيث إن معارضة يوسف نمر لرياض الترك، منذ حزيران/يونيو ١٩٧٦ وحتى المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي (المكتب السياسي)، كانت مبنية على معارضته للتباعد عن السلطة، وهي معارضة كانت مجتمعة مع احتفائه بمنظورات «مشروع البرنامج» حول (التطور اللارأسمالي) و(فلسطين) و(حركة التحرر الوطني) و(الوحدة العربية)<sup>(٨٩)</sup>، الشيء الذي كان يجتمع عنده مع معارضته

(جناح المكتب السياسي) نحو التباعد مع النظام، مع احتفاظهم بمنظورهم حول موضوعات (الوحدة العربية)<sup>(٨٦)</sup> و(فلسطين) و(التطور اللارأسمالي)، وهذا ما جعل تباعدهم قائماً ومستمراً مع بكداش في «حزبه»<sup>(٨٧)</sup>، وخاصة لما تحالفوا مع يوسف فيصل ضده في المؤتمر الرابع (أيلول/سبتمبر ١٩٧٤)، فيما استخدم بكداش مراد يوسف وكتلته ضد تكتل (الثلاثي - يوسف فيصل) حتى عام ١٩٧٩، ليكون هذا تسكيناً للصراع حتى انشقاق هذا التكتل عن بكداش في تموز/يوليو ١٩٨٦: كان انشقاق ١٩٨٦، للأسباب المذكورة، متوافقاً مع اقتراب (جناح يوسف فيصل - الثلاثي) من الأطروحات القومية لـ «مشروع البرنامج» (حزيران/يونيو ١٩٧٠)، وأيضاً مع اقترابه من النظام أكثر من بكداش، الذي ركز كثيراً في تلك الفترة على رفضه لأطروحة (التطور اللارأسمالي) وعلى منظوره للوضع السوري القائم من خلال منظور (رأسمالية الدولة)، قبل أن يقترب في عام ١٩٩١، وأثناء الاستفتاء الرئاسي في الشهر الأخير من ذلك العام الذي شهد تفكك الاتحاد السوفياتي، من النظام بحدود نافست الجناح الآخر الذي كان موجوداً أيضاً في (الجبهة الوطنية

(٨٦) لم يستطع (الثلاثي) أن يزحزحوا بكداش عن موقفه (بعد انتقاهم لعنده) تجاه موضوع الأمة العربية، هل هي مكونة أم في طور التكوين، حيث يقول كراس «برنامج الحزب الشيوعي السوري» الصادر عن المؤتمر الرابع (أيلول/سبتمبر ١٩٧٤): «إن مقومات الأمة التي عدّتها الماركسية اللينينية، وهي أن الأمة مجموعة ثابتة من الناس تكونت تاريخياً على أساس وحدة اللغة والأرض والتكوين النفسي المشترك الذي يجد تعبيراً له في الثقافة المشتركة، هي متوفرة لدى العرب، ولكن الحياة الاقتصادية المشتركة وهي إحدى هذه المقومات، ليست متوفرة حالياً»، (ص ١٠٨ - ١٠٩)، وكذلك في موضوع (قرار التقسيم)، الذي يتفادى (كراس ١٩٧٤) ذكره، فيما في موضوع فلسطين يبتعد (كراس ١٩٧٤) عن صيغة «مشروع البرنامج» لصالح النص التالي: «حق الشعب العربي الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره على أرضه، وحقه في إقامة سلطته الوطنية على الأراضي الفلسطينية التي تتحرّر من الاحتلال الإسرائيلي» (ص ١٠٢ - ١٠٣).

(٨٧) في توفيق وسطي حول الرؤية لأطروحة (التطور اللارأسمالي)، يقول الكراس «برنامج الحزب الشيوعي السوري»، الذي أقره المؤتمر الرابع في أيلول/سبتمبر ١٩٧٤: «يعتبر طريق التطور اللارأسمالي شكلاً وسطياً انتقالياً للتطور الثوري تتشابه فيه عضويًا عمليات ديمقراطية حاسمة تدخل في إطار الثورة الوطنية الديمقراطية (مهام التحرر الوطني والاستقلال الاقتصادي، والإصلاح الزراعي) مع إجراءات ذات طبيعة اشتراكية، ولكن غير كاملة إلى حد بعيد (القطاع العام، التعاون الزراعي)... إلا أن هذه الإجراءات على أهميتها لا تنتج بنفسها الطريق إلى بناء المجتمع الاشتراكي على نطاق واسع» (ص ٦٧).

(٨٨) في تصريح لجريدة الوطن الكويتية، بتاريخ ٩ شباط/فبراير ١٩٩٠، أعلن خالد بكداش: «نحن نعتبر أنفسنا حلفاء للنظام على أساس سياسته الوطنية في مواجهة إسرائيل والإمبريالية. أما على صعيد سياسته الداخلية فإن موقفنا مغاير تماماً». هناك أيضاً لبكداش تصريح مماثل في عام ١٩٧٩: «سياستنا التحالفية تقوم على السياسة الخارجية، أما لو أخذ الوضع الداخلي لوجدناه فنحن في موقع المعارضة».

(٨٩) ظلّت المنظورات السابقة، حول (الوحدة العربية) و(فلسطين) و(التسوية)، قائمة عند الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)، في (موضوعات المؤتمر الخامس) في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، التي عارضتها (جماعة يوسف نمر). تقول (الموضوعات) في موضوع (الوحدة العربية): «العرب أمة واحدة، لكنهم يعيشون في كيانات منفصلة» (كراس: «موضوعات المؤتمر الخامس: الوضع الدولي العربي»، ص ٣٠). أما في موضوع (فلسطين): «لا يمكن حل التناقض بين الأمة العربية وإسرائيل إلا بانتصار الأمة العربية، وتحرير فلسطين من الكيان العنصري الغاصب» («موضوعات المؤتمر الخامس: الوضع الدولي والعربي»، ص ٤٢)، فيما يقول نفس النص حول (التسوية) ما يلي: «تقوم التسوية التي تؤيدها الأنظمة العربية المعنية على إعادة الأرض المحتلة في حزيران/يونيو أو معظمها مقابل الاعتراف بإسرائيل... =

سعيد) ومن مفتي القدس الحاج أمين الحسيني الذي كان صاحب تأثير كبير في هؤلاء الضباط، وهو في منفاه ببغداد بعد فشل ثورة ١٩٣٦ بفلسطين.

في هذا يقول حنا بطاطو: «يمكن القول إن موقف الشيوعيين من حركة ١٩٤١ كان محكوماً بموقفهم من الحرب العالمية، الناجم عن منظورهم الأممي»<sup>(٩٠)</sup>، ففي مذكرة الحزب الموجهة للكيلاني، يوم ٧ أيار/مايو، يسمّي الشيوعيون العراقيون الحرب العالمية بـ «الحرب الإمبريالية الثانية، وهي حرب حذرنا من وجوب بقاء البلاد بمعزل عنها»<sup>(٩١)</sup>، فيما قام الاتحاد السوفياتي، الذي كان آنذاك في معاهدة مع ألمانيا، بالاعتراف بحكومة الكيلاني في ١٢ أيار/مايو، لتنشأ أجواء إثر ذلك، كاد الشيوعيون العراقيون أن يتحولوا إلى وسطاء مع موسكو لشراء السلاح لحساب حكومة بغداد<sup>(٩٢)</sup>.

تغير الموقف منذ يوم ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٤١ الذي بدأ فيه الهجوم الألماني على الاتحاد السوفياتي ليصبح الموقف عند الشيوعيين العراقيين محكوماً بذلك تجاه الإنكليز الذين أعادوا السيطرة على العراق بعد انهيار حكومة الكيلاني. كان أوضح تعبير عن هذا التغير، ما قدمه (فهد) في تقريره المقدم لاجتماع اللجنة المركزية، المنعقد في ١٧ أيار/مايو ١٩٤٢: «نظراً إلى أن أي أذى يصيب أي جزء من الجبهة الديمقراطية العالمية الموحدة لا بد أن يؤثر في الاتحاد السوفياتي، فإن حزبنا ينظر إلى الجيش البريطاني، الذي يحارب النازية الآن، كجيش تحرير. وبكلمات أخرى، فإن دعمنا للجبهة الديمقراطية العالمية الموحدة يعني أن نكون إلى جانب الإنكليز»<sup>(٩٣)</sup>، الشيء الذي ترافق مع محاولات تقارب من الشيوعيين باتجاه حكومة نوري السعيد، مثل الذي توجهت فيه

لموضوع التخلي عن أطروحة (الديمقراطية الشعبية)، التي ثبتها المؤتمر الرابع للحزب الشيوعي (المكتب السياسي) بكانون الأول/ديسمبر ١٩٧٣، لصالح أطروحة (الديمقراطية)، التي كان يرى أنها، كمفهوم برجوازي، مفهوماً وسياسياً، ستقود الحزب من الماركسية إلى الليبرالية، وهو شيء كتبه د. نايف بلوز، الذي كان ضمن (كتلة يوسف نمر)، كمنقذ نظري لـ (مشروع) موضوعات المؤتمر الخامس للحزب الشيوعي السوري) الذي صدر في شهر آذار/مارس ١٩٧٨، في دراسة لم تنشر وظلت مخطوطة.

### ثالثاً: الحزب الشيوعي العراقي (١٩٣٤ - ٢٠٠٣)

نشأ الحزب الشيوعي العراقي في ٣١ آذار/مارس ١٩٣٤. عاش الحزب فترة ما بعد الولادة في حالة من التخبط والتجارب التنظيمية المتعثرة، إلى أن عاد يوسف سلمان (فهد) من الاتحاد السوفياتي في عام ١٩٣٨ بعد دورة دراسية. في كانون الثاني/يناير ١٩٤٠ صدرت جريدة للحزب باسم «الشرارة»، وفي الشهر التالي تكونت لجنة مركزية، يمكن القول إنها كانت الأم لكل اللجان المركزية اللاحقة. أصبح فهد سكرتيراً للحزب في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤١، وإن كان هو خلال ثلاثة أعوام سابقة الأكثر فاعلية في التنظيم.

كان أول موقف جدّي واجهه الحزب الشيوعي العراقي هو السياسة الواجب اتخاذها من وزارة رشيد عالي الكيلاني (١ نيسان/أبريل ١٩٤١ - ٣١ أيار/مايو ١٩٤١)، الذي والى الألمان ضد الإنكليز، وضد الوصي على العرش الأمير (عبد الإله) بدعم من العقلاء الأربعة (صلاح الصباغ، كامل شبيب، محمود سلمان، فهمي

= وكذلك (مقابل) الإقرار للدول الكبرى، وعملياً للولايات المتحدة، بحق التدخل للحفاظ على الأوضاع التي تقرها التسوية أو تنشأ بموجبها. إن التسوية المطروحة هي مقايضة على استقلال ومستقبل الشعب العربي... إن التصدي للتسوية المطروحة هو مهمة وطنية رئيسية» (ص ٤٠ - ٤١). (٩٠) حنا بطاطو، العراق: الكتاب الثاني: الحزب الشيوعي العراقي، ترجمة عفيف الرزاز، ط ٢ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٦)، ص ١٠٦.

(٩١) المصدر نفسه، ص ١٠٩.

(٩٢) المصدر نفسه، ص ١١٠ - ١١٢.

(٩٣) المصدر نفسه، ص ١٨٣. نصّ التقرير منشور، في: الشرارة (الحزب الشيوعي العراقي)، العدد ١٠ (أيار/مايو ١٩٤٢).

«الشرارة» بندا جاء فيه: «لا يمكن لفخامتكم إلا أن تلاحظوا درجة التعاون بين سلطات فرنسا الحرة ورفاقنا الشيوعيين في سورية. ولا يخضع الديمقراطيون في ذلك البلد للملاحقة والمضايقة... لهذا أطلقوا - فخامتكم - الحريات الديمقراطية في هذا البلد»<sup>(٩٤)</sup>.

لم يستجب نوري السعيد، مع هذا فإن الشيوعيين لم يتجهوا إلى سياسة متشددة، كما أن الحزب «لم يوجه رمحاً واحداً ضد القوات العسكرية البريطانية أو ضد استعمالها للقواعد وخطوط الاتصالات العراقية»<sup>(٩٥)</sup>، وهو على ما يبدو أنه انتهى، مع استئجار الشيوعيين بقرب انتهاء الحرب، لما أعلنت جريدة الحزب (أي «القاعدة») «أن الجهد الحربي (البريطاني) أصبح في بلدنا جهداً استعمارياً بحتاً»<sup>(٩٦)</sup>.

توافق هذا الموقف الجديد ضد لندن، مع تأسيس الشيوعيين العراقيين لمنظمة سميت «عصبة مكافحة الصهيونية في العراق»، أسهم في تأسيسها مجموعة من الشباب الوطني التقدمي (الديمقراطي والشيوعي) أغلبهم من اليهود يشاركونهم مسلمون ومسيحيون أيضاً... وقد كان للحزب الشيوعي وسكرتيره العام حينذاك الشهيد يوسف سلمان فهد - فضل كبير في دفع هذا الشباب لتأسيس مثل هذه الجمعية»<sup>(٩٧)</sup>.

هنا، كان موقف الحزب الشيوعي العراقي بعيداً عن الاستجابة الميكانيكية التي وجدت عند الحزب الشيوعي السوري تجاه موافقة الاتحاد السوفياتي على قرار تقسيم فلسطين، ٢٩/١١/١٩٤٧: «أكدت قيادة الحزب، في توجيه داخلي في كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٧ أن: موقف الاتحاد السوفياتي بخصوص التقسيم وقر للصحف المرتزقة ومأجوري الإمبريالية فرصة لا للتشهير بالاتحاد السوفياتي فقط، بل أيضاً بالحركة

الشيوعية في البلدان العربية... ولذلك فإنه يجب على الحزب الشيوعي تحديد موقفه من القضية الفلسطينية حسب الخطوط... التالية:

(أ)... الحركة الصهيونية حركة عسكرية دينية رجعية... (ب)... الهجرة اليهودية... لا تحل مشكلات اليهود المقتلوعين من أوروبا، بل هي غزو منظم... استمرارها بشكلها الحالي... يهدد السكان الأصليين... (ج) إن تقسيم فلسطين عبارة عن مشروع إمبريالي قديم... (د) إن شكل حكومة فلسطين لا يمكن أن يتحدد إلا من قبل الشعب الفلسطيني... وليس من قبل الأمم المتحدة... (هـ) إن التقسيم سيؤدي إلى إخضاع الأكرية العربية للأقلية الصهيونية في الدولة اليهودية المقترحة... (و) إن التقسيم وخلق دولة يهودية سيزيد من الخصومات العرقية والدينية وسيؤثر جدياً في آفاق السلام في الشرق الأوسط.

ولكل هذه الأسباب فإن الحزب الشيوعي يرفض بشكل قاطع خطة التقسيم»<sup>(٩٨)</sup>.

في ضوء هذا التوجيه، توجهت جريدة الحزب: «الأساس»، منذ ١٨ آذار/مارس ١٩٤٨، نحو شعار: «أبناء شعبنا! كافحوا للحفاظ على عروبة فلسطين وهزيمة مشروع الدولة الصهيونية»<sup>(٩٩)</sup>.

ولكن في النهاية، في ٦ تموز/يوليو ١٩٤٨، أصدرت اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي بياناً يدعو إلى «إقامة دولة عربية مستقلة في الجزء العربي من فلسطين»<sup>(١٠٠)</sup>، فيما يؤكد «سالم عبيد النعمان أن الشيوعيين داخل السجن (ومنهم فهد، حتى إعدامه في شباط/فبراير ١٩٤٩، بعد أن اعتقل في كانون الثاني/يناير ١٩٤٧) قد اتخذوا موقفاً مغايراً لموقف قيادة الحزب خارج السجن... ويؤكد أن موقفهم كان، ضد

(٩٤) نقلاً عن: بطاطو، المصدر نفسه، ص ١٨٥. يوجد نص النداء في: الشرارة، العدد ٨ (نيسان/أبريل ١٩٤٢).

(٩٥) المصدر نفسه، ص ١٨٦.

(٩٦) المصدر نفسه، ص ١٨٧، والقاعدة، السنة ٣، العدد ٦ (نيسان/أبريل ١٩٤٥).

(٩٧) عبد اللطيف الراوي، عصبة مكافحة الصهيونية في العراق: ١٩٤٥ - ١٩٤٦ (دمشق: دار الجليل، ١٩٨٦)، ص ٢٣.

(٩٨) نقلاً عن: بطاطو، المصدر نفسه، ص ٢٥٦ - ٢٥٧.

(٩٩) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٢٥٧.

(١٠٠) نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٢٥٧.

التقسيم»<sup>(١٠١)</sup>، ثم نشر في آب/أغسطس ١٩٤٨، بصحيفة الحزب: «القاعدة» نص بيان صدر في باريس<sup>(١٠٢)</sup> من لجنة سمّيت (لجنة الديمقراطيين العرب)، وهو بعنوان (ضوء على القضية الفلسطينية)، الذي جاء فيه: «إن واجبات الديمقراطيين العرب اليوم: ١ - لا محاربة مشروع التقسيم، بل تأييده باعتباره حلاً... ٢ - لا مناهضة الشعب الإسرائيلي الجديد بوصفه صهيونياً حليفاً للاستعمار، بل تأييد القوات التقدمية اليهودية لتمكينها من القبض على زمام الحكم في الدولة الإسرائيلية الجديدة...»<sup>(١٠٣)</sup>.

في هذا الصدد، يقول الشيوعي العراقي عزيز السباهي إن «شريف الشيخ هو المحرك وراء نشر التقرير (الكراس)، وكانت لجنة الطلاب التي أصدرت التقرير في باريس تتصل بالحزب الشيوعي العراقي من خلاله»<sup>(١٠٤)</sup>. هنا أيضاً، يضيف السباهي معلومة جديدة (كهذه التي تجل حقيقة ذلك الكراس) أن البيان المشترك لأحزاب الشيوعية الأربعة: السوري، واللبناني، العراقي، الفلسطيني، المؤيد لقرار التقسيم والصادر في أوائل تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، قد حمل مقترحه غسان الرفاعي الذي «أكد لي أن الحزب الشيوعي السوري - اللبناني قد أوفده إلى بغداد حاملاً النص المقترح لبيان الأحزاب الشيوعية الأربعة، وأن الحزب الشيوعي العراقي وافق عليه»<sup>(١٠٥)</sup>.

إذا رجعنا إلى الموضوع البريطاني، فإننا نجد الحزب الشيوعي العراقي في موقع المجابهة للإنكليز لفترة ما بعد

انتهاء الحرب عام ١٩٤٥، وأيضاً لحلفاء لندن في القصر الملكي والوزارة العراقية. كان توقيع (معاهدة بورتسمارث)، ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٤٨، التي عدلت شكلياً معاهدة ١٩٣٠ البريطانية - العراقية، ولكن باتجاه «إلزام العراقيين بتحالف وثيق مع بريطانيا وسياسات في البلدان الأجنبية تنسجم مع مصالحها... (وب) دعوة قوات بريطانية... في زمن الحرب أو التهديد بالحرب، و(بمد) هذه القوات بالمساعدة والمرافق المختلفة»<sup>(١٠٦)</sup>، مناسبة لانطلاق مظاهرات في بغداد لثلاثة أيام، لعب فيها الشيوعيون دوراً قيادياً، بالاشتراك مع قوميي حزب الاستقلال ومع الحزب الوطني الديمقراطي بقيادة كامل الجادرجي - ليتطور الأمر إلى مظاهرات تجاوزت الإطار الطلابي حتى إسقاط الوزارة والمعاهدة.

تكرر مشهد عام ١٩٤٨ في (انتفاضة تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٢)، مع شعارات امتزج فيها الوطني، ضد الإنكليز وأيضاً الأمريكيان لأول مرة، مع شعارات طبقية، الشيء الذي لم يكن موجوداً قبل أربع سنوات، وهو ما تطور في «الدستور الوطني للحزب» (آذار/مارس ١٩٥٣) الذي دعا إلى «جمهورية شعبية ديمقراطية تمثل إرادة العمال والفلاحين والجماهير الشعبية».

كانت ولادة (حلف بغداد)/٤ نيسان/أبريل ١٩٥٥/مترافقة، بعد شهرين، مع متغيرات في قيادة الحزب الشيوعي العراقي، أدت إلى تسليم (حسين أحمد الرضي)/سلام عادل/لمنصب سكرتير الحزب. نظرت

(١٠١) الراوي، المصدر نفسه، ص ٢١.

(١٠٢) صدر يوم ١١ حزيران/يونيو ١٩٤٨، ويقال بأن أحد الشيوعيين العراقيين هو مساهم رئيسي فيه، وهو يوسف إسماعيل. انظر: بطاطو، المصدر نفسه، ص ٢٥٩.

(١٠٣) صلاح الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق (دمشق: دار الفرات، ١٩٩٣)، ص ٥٤ - ٥٥. يوجد نص خاتمة الكراس: «ضوء...»، ص ٥٤ - ٥٧.

(١٠٤) عزيز السباهي، عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي (دمشق: منشورات الثقافة الجديدة، ٢٠٠٢)، ج ١، ص ٣٩٨.

(١٠٥) المصدر نفسه، ص ٣٩٥، يؤكد هذا أيضاً، ظهر عبد الصمد في مداخلة أمام «الجلس الوطني للحزب الشيوعي السوري»، عام ١٩٧١، حيث يقول: «ليس صحيحاً ما قيل في التقرير السياسي الذي ألقى أمام المؤتمر الثالث، من قبل الأمين العام، أننا لم نؤيد التقسيم أو رفضناه، الصحيح هو أننا أيدنا التقسيم... هناك بيان موقع من أربعة أحزاب شيوعية تؤيد التقسيم». انظر: قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري، ص ٢٧٢.

لم يشر بكداش في تقريره أمام المؤتمر الثالث إلى رفض قرار ٢٩/١١/١٩٤٧ بل إلى رفض الشيوعيين قبل ذلك لتقسيم فلسطين، ثم سكت عن الموقف من قرار ١٩٤٧.

(١٠٦) نقلاً عن: بطاطو، العراق: الكتاب الثاني: الحزب الشيوعي العراقي، ص ٢٠٨.

المعارضة إلى هذا الحلف بوصفه «بورتسمارت جديد». اتجه الحزب مع سلام عادل باتجاه بعيد عن (دستور ١٩٥٣) نحو سياسة أكثر اعتدالاً وتقرباً من الأحزاب الليبرالية أو الاشتراكية الديمقراطية، مثل حزب الجادرجي، أو باتجاه القوميين في حزبي الاستقلال والبعث، وقد كان هذا التقرب، الذي امتزج مع معاداة البريطانيين والقصر ونوري السعيد، ممزوجاً مع التخلي عن يسارية ذلك الدستور نحو تأكيد الطبيعة الوطنية للمهام المحلية «ولذلك فإن مهمة الانتقال إلى الاشتراكية وتحويل السلطة السياسية إلى أيدي العمال والفلاحين وحلفائهم ليست هي المهمة التي تواجهها حركتنا في العراق الراهن»<sup>(١٠٧)</sup>. لا يمكن فصل هذا التوجه الجديد عن تقارب عبد الناصر مع السوفييات، واتجاه الشيوعيين العراقيين إلى تشكيل جبهة متحدة مع القوميين، في حزبي (البعث) و(الاستقلال)، وأيضاً مع (الحزب الوطني الديمقراطي)، ضد الحكم الملكي المتحالف مع الإنكليز، وهو ما حصل في شباط/فبراير ١٩٥٧ مع تشكيل (جبهة الاتحاد الوطني)، التي لعبت دوراً أساسياً، بالاشتراك مع (تنظيم الضباط الأحرار)، في إسقاط الملكية و(حلف بغداد) عبر ثورة ١٤ تموز/يوليو ١٩٥٨.

في الوثيقة نفسها، تقول اللجنة المركزية إن «الحركة القومية العربية . . . حركة تقدمية وديمقراطية في الشكل والمحتوى . . . وإن العرب أمة واحدة . . . إلا أن نفس النص ربط تحقيق فكرة العروبة الجامعة بزوال الإمبريالية من العالم العربي وتنفيذ الإصلاحات الديمقراطية»<sup>(١٠٨)</sup>.

عملياً، كان موقف الحزب الشيوعي العراقي من (العروبة) مرتبطاً بتعاونه أو صراعه مع القوى والأحزاب القومية العربية (حزب الاستقلال - حزب البعث - كتلة الضباط القوميين بزعامة عبد السلام عارف ورفعت الحاج سري - عبد الناصر - حزب البعث العائد إلى

السلطة في عام ١٩٦٨). هذا الارتباط، الذي كان يتداخل فيه التنافس، أو (التعاون) أو الصراع على السلطة في بغداد أو على مواقع النفوذ (مع قاسم ضد خصومه القوميين) بين الحزب الشيوعي العراقي وخصومه القوميين المحليين، قد حكم موضوع رؤية الشيوعيين العراقيين لموضوع (المسألة القومية العربية)، وكل ما «يرتبط بها من مواضيع (العروبة) و(الوحدة العربية) و(قضية فلسطين) و(الحروب) التي خاضها العراق أو خيضت ضده وصولاً إلى (الغزو الأمريكي للعراق)، منذ عام ١٩٥٦ حتى يوم ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٣ الذي شهد سقوط حكم البعث في بغداد على يد قوات الغزو الأمريكي، التي أقامت «مجلس الحكم» بعد ثلاثة أشهر، والذي كان الأمين العام «للحزب الشيوعي العراقي حميد مجيد موسى البياتي أحد أعضائه»، حيث لا يمكن فصل موقف الشيوعيين العراقيين من حرب ١٩٨٠ - ١٩٨٨ الإيرانية العراقية (التي وقفوا موقفاً ضدها واعتبروا صدام حسين مسؤولاً عنها) عن انفراط تحالف الشيوعيين مع البعث في عام ١٩٧٩، وهو أمر ينطبق على موقفهم المتفرج من حرب ١٩٩١ الأمريكية على العراق، وأيضاً على رفض المؤتمر الخامس للحزب (١٩٩٣) لاقتراح القيادي الشيوعي العراقي القديم زكي خيري من ضرورة اتخاذ قرار بالمؤتمر بتأييد «رفع الحصار الاقتصادي بدون قيد أو شرط»<sup>(١٠٩)</sup>، والذي - أي المؤتمر - رفض أيضاً الاقتراح الداعي إلى انسحاب الشيوعيين من التحالف مع (المؤتمر الوطني العراقي) بزعامة أحمد الجلبي.

بدون ما سبق لا يمكن فهم معارضة الشيوعيين العراقيين لاندماج العراق في الجمهورية العربية المتحدة، كما هي مبيّنة في بيان للحزب الشيوعي العراقي يوم ٣ أيلول/سبتمبر ١٩٥٨ في ذروة الصراع بين قاسم وعبد

(١٠٧) وثيقة تقرير اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي، المتضمنة سياسة الحزب للمرحلة المقبلة، المقدمة للكونفرانس الثاني (أيلول/سبتمبر ١٩٥٦)، نقلاً عن: الخرسان، صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق، ص ٧٩.

(١٠٨) نقلاً عن: بطاطو، العراق: الكتاب الثالث: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص ٥٨.

(١٠٩) زكي خيري، صدى السنين في كتابات شيوعي عراقي مخضرم، ج ٢ (ستوكهولم: [د.ن.]، ١٩٩٦)، ص ٣٥٣. يعزو زكي خيري اتجاهات المؤتمر الخامس هذه إلى تركيب المؤتمر، الذي كان الأعضاء الأكراد يمثلون ٥٥ بالمئة من عضويته: في «برنامج الحزب الشيوعي العراقي»، المقر في المؤتمر الثاني (أيلول/سبتمبر ١٩٧٠)، يؤكد الحزب على «الإقرار بحق القومية الكردية في تقرير المصير، بما في ذلك حقها في إقامة كيانه القومي المستقل الموحد» (كراس «برنامج الحزب الشيوعي العراقي ونظامه الداخلي»، ص ١٠١).

السلام عارف، حيث اعتبر المكتب السياسي أن «تقييم تجربة الوحدة بين مصر وسورية... التي إن كانت قد حققت إنجازات إيجابية، فإنها أعطت كذلك نتائج سلبية... (و) اليوم عندما تسمع جماهير الشعب العراقي... بالاندماج (المقترح)... يملأها القلق... نتيجة لفقدان حرية الرأي والأحزاب والتنظيم الاجتماعي في الجمهورية العربية المتحدة... (كذلك) الشعب الكردي... أيضاً قلق على مصير حقوقه القومية»<sup>(١١٠)</sup>، وهو ما ترافق مع محاضرة لعامر عبد الله، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي العراقي، يوم ١٣ شباط/فبراير ١٩٥٩، حيث تم تقديم رؤية مختلفة لموضوع (الوحدة العربية) عن وثيقة ١٩٥٦، ومع تبرير لمعارضة قاسم والشيوعيين للاندماج في دولة الوحدة المصرية السورية عبر مقولة أنه «نتيجة للفوارق في الحياة المادية والثقافية بين البلدان العربية المختلفة فإن هذه البلدان لا تسير بالإيقاع نفسه سواء في الحركة العامة لتطورها أم في سيرها باتجاه الوحدة»<sup>(١١١)</sup>.

فصلت أنهار من الدماء بين الشيوعيين العراقيين ومنافسيهم المحليين القوميين العرب (الضباط، البعث، حركة القوميين العرب) منذ حركة ٨ آذار/مارس ١٩٥٩ بقيادة العقيد عبد الوهاب الشواف في الموصل ضد حكم قاسم وحلفائه الشيوعيين وحتى انقلاب البعث على قاسم يوم ٨ شباط/فبراير ١٩٦٣ وما أعقبه من إعدامات ومجازر طالت آلاف الشيوعيين. لذلك، كان التقاربات التي حصلت في عام ١٩٦٤، بعد إسقاط عارف لحكم البعث في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ وتقاربه مع القاهرة التي تقاربت هي وموسكو من بعضهما البعض، قد أدت إلى تقييم جديد عند الشيوعيين العراقيين لمسألة

الوحدة العربية، كما هو وارد في قرارات (خط آب/أغسطس ١٩٦٤)، الذي خطته اللجنة المركزية للحزب الشيوعي العراقي في اجتماعها بمدينة براغ: «من الخطأ القول بأن... على الشيوعيين أن يستمروا في التمسك بالديمقراطية السياسية كشرط لدعم أية وحدة عربية. إنه يمكن لمسألة الديمقراطية، ومنها مسألة حياة الحزب، أن تحل ضمن مسيرة عملية الوحدة نفسها بالنضال الجماهيري والتأثير المستمر للمعسكر الاشتراكي في القادة العرب أنفسهم»<sup>(١١٢)</sup>.

في هذا الإطار، يلاحظ أن انشقاق جناح (القيادة المركزية) عن جناح (اللجنة المركزية) للحزب الشيوعي العراقي في ١٧ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧، الذي انبنى أساساً على معارضة (خط آب/أغسطس ١٩٦٤)، لم يحكمه ذلك الخيط الذي كان يربط بين التقارب مع (القوميين) والاقتراب من (المسألة القومية العربية)<sup>(١١٣)</sup>، كما ظل جناح (اللجنة المركزية) محكوماً به منذ عام ١٩٦٧، أو كما كان الحزب الشيوعي العراقي بين أيلول/سبتمبر ١٩٥٦ وآب/أغسطس ١٩٦٤، فيما دخل الحزب في أزمة ما قبل ذلك الانشقاق، منذ انقلاب قيادة الداخل، في اجتماع تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٥، على قرارات (خط آب/أغسطس): كان التشدد اليساري ضد المنافسين المحليين القوميين، وتجاه «تحريفية» خروتشوف وبريجنيف ومنّ والاهم في الحزب الشيوعي العراقي - مرفوقاً مع إدانة قرار التقسيم الذي أيده الكرملين ليجد «الاتحاد السوفياتي نفسه... أمام ضغوط وإغراءات حملته في النهاية على التراجع عن موافقته المبدئية المعروفة من الصهيونية والتخلي عن الاقتراح الصحيح الذي قدمه أمام هيئة الأمم المتحدة أول الأمر (لإقامة دولة واحدة للعرب واليهود في

(١١٠) نقلاً عن: بطاطو، المصدر نفسه، ص ١٤٠ - ١٤١. تم إبعاد عارف من منصبه كنائب للقائد الأعلى للقوات المسلحة يوم ١٢ أيلول/سبتمبر ١٩٥٨، ثم تم إغلاق جريدة الجمهورية الناطقة باسم حزب البعث في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥، وصولاً إلى استقالة الوزراء القوميين من وزارة قاسم في ٧ شباط/فبراير ١٩٥٩.

(١١١) نقلاً عن: بطاطو، المصدر نفسه، ص ٩٤١.

(١١٢) تقرير حزبي داخلي صادر عن اجتماع آب/أغسطس ١٩٦٤ يقتبس بطاطو نصه المذكور من دراسة داخلية في الحزب الشيوعي العراقي صادرة في شباط/فبراير ١٩٦٧. انظر: زكي خيري وعزيز الحاج، «محاولة لتقييم سياسة الحزب الشيوعي العراقي: تموز/يوليو ١٩٥٨ - نيسان/أبريل ١٩٦٥»، نقلاً عن: المصدر نفسه، ص ٣٥١.

(١١٣) هل كان ذلك بسبب ضعف القوميين الموجودين ضمن سلطة عبد الرحمن عارف (نيسان/أبريل ١٩٦٦ - تموز/يوليو ١٩٦٧) بعد مصرع أخيه، وبسبب الضعف الظاهري لحزب البعث منذ فقدانه للسلطة وحتى عودته إليها في انقلاب ١٧ تموز/يوليو ١٩٦٧؟.



فلسطين قدمه المندوب السوفياتي غروميكو يوم ١٤ أيار/ مايو ١٩٤٧»<sup>(١١٤)</sup>.

في نفس الإطار، فإن نظرة (القيادة المركزية) إلى (التسوية) المرتكزة على (القرار ٢٤٢، ٢٢/١١/١٩٦٧) لا تنفصل عن رؤيتها لاتجاهات كانت تراها لاقتسام مناطق العالم بين واشنطن وموسكو: «وهكذا اتفقت المصالح الأمريكية الغربية مع المصالح التحريفية (المقصود: موسكو) لتصفية القضية الفلسطينية، وصيغت مصالحتها المشتركة بموجب المشروع البريطاني المقدم إلى مجلس الأمن والذي صادقت عليه البلدان الإمبريالية وأنظمة الهزيمة»<sup>(١١٥)</sup>.

من هذا المنطلق، اعتبرت (القيادة المركزية) أن «إسرائيل هي قاعدة عدوانية أمامية للاستعمار الجديد»<sup>(١١٦)</sup>، لتنتقل نحو موقف من حركة المقاومة الفلسطينية كان مغايراً للموقف المرتاب أو الحذر الذي كان يقفه السوفييات وبكداش ومن والاه في الحركة الشيوعية العربية (مثلاً: فهمي السلفيتي، الذي كانت سلبيته من العمل الفدائي وراء خلافاته مع فؤاد نصار أمين عام الحزب الشيوعي الأردني في عام ١٩٧١) داعية إلى «المساهمة الفعالة للشيوعيين والتقدميين العراقيين في صفوف المقاومة الوطنية الفلسطينية، وفي مساندة العمل الوطني الفلسطيني»<sup>(١١٧)</sup>. أيضاً في موضوع (الوحدة

العربية) يلاحظ تبني جماعة (القيادة المركزية) لمصطلح (الأمة العربية) مع تأكيدها «وحدة مصير الحركة الوطنية التحررية الثورية العربية التي يربطها... روابط الانتماء إلى أمة واحدة»<sup>(١١٨)</sup>.

بالمقابل، فإن جناح (اللجنة المركزية) للحزب الشيوعي العراقي، الذي كان محابياً لموسكو، كانت له مواقف مختلفة من موضوعي (التسوية) عبر تأكيده أنه «في الظرف الراهن يكتسب النضال من أجل إزالة آثار عدوان حزيران/ يونيو ١٩٦٧ وتحرير الأرض العربية أهمية عملية ومباشرة تواجه الشعوب العربية كلها»<sup>(١١٩)</sup>، مع موقف أقرب إلى الموقف السوفياتي الرفض لشعار (تحرير فلسطين) لصالح دولة فلسطينية «ما»: «إن حزبنا الشيوعي العراقي يناضل من أجل عودة الشعب الفلسطيني العربي إلى دياره، وتمكينه من تقرير مصيره بنفسه على أرض وطنه بما في ذلك إقامة دولته الوطنية»<sup>(١٢٠)</sup>، من دون توضيح إن كان ذلك يشمل أراضي ١٩٤٨ و ١٩٦٧، أم الأخيرة فقط. أيضاً، فإن اللبس هو أيضاً ظاهر في موضوع (الوحدة العربية) مع الميل أكثر باتجاه عدم اعتبار (الأمة العربية) ذات تكوين منجز، لذلك فإن جناح (اللجنة المركزية) يدعو في برنامجه المذكور إلى «تحقيق الوحدة عبر أشكال انتقالية من الروابط الوجدانية والاتحادية الناضجة بين بلدين عربيين أو أكثر»<sup>(١٢١)</sup>.

(١١٤) كراس «الحزب الشيوعي العراقي والمسألة الفلسطينية»، منشورات الحزب الشيوعي العراقي (القيادة لمركزية)، ١٩٧١، ص ١٩ - ٢٠. يقول الكراس في موضع آخر: «يشكل موقف الاتحاد السوفياتي بتأييد قرار تقسيم فلسطين الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٤٧ تراجعاً مبدئياً سياسياً واستراتيجياً عن مواقف الماركسية اللينينية عن المسألة اليهودية» (ص ٣٢).

(١١٥) الكراس نفسه، ص ٢٧: في شباط/ فبراير ١٩٦٩، تم اعتقال عزيز الحاج الذي انهار على شاشة التلفزيون ليتولى بعده سكرتارية (القيادة المركزية) المهندس إبراهيم علاوي. حصل ضعف في تأثير جناح (القيادة المركزية) بعد ضربة ١٩٦٩، التي شملت غالبية قيادته وجسمه، ثم كان ربط نفسه بأوضاع الشمال الكردي مؤدياً إلى تلاشي الفعلي عن الساحة العراقية إثر انهيار حركة الملا مصطفى البرزاني بعد (اتفاق الجزائر) بين صدام حسين وشاه إيران في ٦ آذار/ مارس ١٩٧٥.

(١١٦) الكراس نفسه، ص ٥٩.

(١١٧) الكراس نفسه، ص ٥٨.

(١١٨) الكراس نفسه، ص ٦٩.

(١١٩) كراس «برنامج الحزب الشيوعي العراقي»، المقر في المؤتمر الوطني الثاني، أيلول/ سبتمبر ١٩٧٠، ص ١١٢: على كل حال، فإنه في المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي العراقي (أيار/ مايو ١٩٧٦) أيد الحزب «قرارات مجلس الأمن ومؤتمر جنيف». انظر: «مادة الحزب الشيوعي العراقي»، في: «موسوعة السياسة»، تحرير عبد الوهاب الكيالي، ج ٧ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٦)، ج ٢، ص ٤٠١ - ٤٠٦، وهو ما كان متعارضاً مع مواقف حزب البعث الحاكم ببغداد الذي ظل حتى سقوطه رافضاً للقرار ٢٤٢ وكل مشاريع التسوية للصراع العربي الإسرائيلي، الشيء الذي أعطى - ربما - علامات أولى على اهتزاز في تحالف الشيوعيين العراقيين مع حزب البعث الحاكم.

(١٢٠) المصدر نفسه، ص ١١١ - ١١٢.

(١٢١) المصدر نفسه، ص ١٠٧.

التمرد الكردي. والملفت للنظر في هذا الإطار، أن الخلاف الشيوعي - البعثي، الذي بان حريقه في أيار/ مايو ١٩٧٨، قد أشعلت ناره أول مرة مع تأييد الشيوعيين العراقيين، في أيار/ مايو ١٩٧٧، لمواقف السوفييات الداعمة لإثيوبيا في حربها ضد الصومال المطالبة بإقليم أوغادين، وفي حربها ضد الثوار الإريتريين، فيما كان نظام البعث ببغداد يعتبر موقف موسكو من قضيتي (أوغادين) و(إريتريا) مناقضاً للمصالح العربية.

#### رابعاً: الحزب الشيوعي السوداني

تكوّن الحزب الشيوعي السوداني في ١٦ آب/ أغسطس ١٩٤٦ تحت اسم (الحركة السودانية للتححر الوطني)، التي اشتهرت باسم اختصارها (حستو)، والتي عقدت مؤتمرها التداولي في عام ١٩٤٩، فيما عقد المؤتمر الأول في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٠، وفي العام التالي بنفس الشهر انعقد الثاني، فيما عقد المؤتمر الثالث في شباط/ فبراير ١٩٥٦ بعد أن استقل السودان عن بريطانيا في أوائل السنة المذكورة، وهو المؤتمر الذي خرجت منه (حستو) تحت اسم الحزب الشيوعي السوداني.

كان السودان منذ عام ١٨٩٩ تحت الحكم الثنائي البريطاني - المصري. وقد كان نشوء الأحزاب السودانية متعلقاً بالموقف من (وحدة وادي النيل)، الذي نادى به حزب (الاتحاديون)، منذ نشوئه في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٤٤، أو بالشعار المضاد (السودان للسودانيين) الذي قام على أساسه حزب (الأمة) في شباط/ فبراير ١٩٤٥: كان انقسام الموقف من العلاقة مع مصر متساوياً مع انقسام طائفي بين (الختمية)، الذين شكلوا القاعدة

دخل جناح (اللجنة المركزية)، بزعامة عزيز محمد، في تحالف مع نظام البعث الحاكم، تحت خيمة «الجبهة الوطنية والقومية التقدمية» في يوم ١٧ تموز/ يوليو ١٩٧٣<sup>(١٢٢)</sup>، فيما كان جناح (القيادة المركزية) في وضعية التلاشي بعد التصنيفات والقمع العنيف، إثر فشل (حرب عصابات الأهوار) في حزيران/ يونيو ١٩٦٨، والتي تابعها البعث منذ استلامه للسلطة في ١٧ تموز/ يوليو - ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٦٨. وعملياً، فقد كان هذا التحالف البعثي - الشيوعي مؤدياً إلى استرجاع (خط آب/ أغسطس ١٩٦٤) عند الشيوعيين العراقيين، مع ربط هذا بعلاقات نظام بغداد مع السوفييات، كما يؤكد سكرتير الحزب الشيوعي العراقي (اللجنة المركزية) عزيز محمد، في مقالة منشورة بالمجلة الأمية للأحزاب الشيوعية العالمية: «وهكذا، فإن التحالف مع المنظومة الاشتراكية ينطوي على أهمية بالغة بالنسبة إلى سير العملية التحررية في العراق. وكلما تحقق هذا التحالف، تعاظم التعاون بين الاشتراكية والثورة العراقية. وإذا كان التطوير الشامل للعلاقات مع بلدان المنظومة الاشتراكية قد ساعد بدرجة كبيرة على تعزيز وحدة القوى الوطنية في البلاد، وغرس روح الأمية في صفوف الشغيلة العراقيين، فإن هذه الوحدة بدورها هي الضمانة الأكيدة لإشاعة الاستقرار في تحالفنا مع العالم الاشتراكي»<sup>(١٢٣)</sup>؛ لم تتحقق توقعات عزيز محمد<sup>(١٢٤)</sup>، حيث كان انفرط تحالف البعث - الشيوعي في كانون الثاني/ يناير ١٩٧٩، قد بدأت مسيرته بعد شهرين من تلك المقالة، مع (اتفاقية الجزائر)، ٦ آذار/ مارس ١٩٧٥، بين صدام حسين وشاه إيران، التي أنهت دعم الأخير لأكراد شمال العراق، وما تبع ذلك من انفتاح بغداد على الغرب، بعد تحررها من

(١٢٢) يؤكد بهاء الدين نوري أن موافقة اللجنة المركزية للحزب على الدخول في «الجبهة»، كان بتأييد ثمانية ضد سبعة من أعضاء اللجنة. انظر: بهاء الدين نوري، مذكرات بهاء الدين نوري (بغداد: مطبعة السليمانية، ١٩٩٢)، ص ٣٠٢ - ٣٠٣. وكان بهاء الدين نوري سكرتيراً للحزب في عام ١٩٤٩ حتى اعتقاله في نيسان/ أبريل ١٩٥٣، ليعود بعد خروجه من السجن ويصبح عضواً في المكتب السياسي للحزب منذ شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٥٨.

(١٢٣) عزيز محمد، «المنظومة الاشتراكية حليفنا الأقوى»، الوقت (كانون الثاني/ يناير ١٩٧٥)، ص ٣٣ - ٣٧.

(١٢٤) يقول بهاء الدين نوري عن المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي العراقي (أيار/ مايو ١٩٧٦): «بالنسبة إلى برنامج الحزب، الذي عُقد في هذا المؤتمر فإنه كان أسوأ وثيقة برنامجية صادرة عن (ح. ش. ع.) طيلة تاريخه. فهو جسد الذيلية، وصيغ على أساس بناء الآمال على تطور نظام برجوازي دكتاتوري فاشي - كما كان نظام البعث الصدامي - إلى نظام اشتراكي، وتحول جلال فاشيستي أرعن إلى «كاسترو العراق»، وبالتالي اندماج الحزبين الشيوعي والبعث في حزب سياسي موحد». انظر: نوري، المصدر نفسه، ص ٣٢٤.

الاجتماعية لـ (الاتحاديين)، وبين طائفة (الأنصار) التي دعمت زعماء (الأمة) من آل المهدي. في تلك الفترة، أيضاً، حصل تطور مهم، لما قرر مؤتمر (جوبا)، المنعقد بتلك المدينة من جنوب السودان في حزيران/يونيو ١٩٤٧ بإشراف بريطاني، ربط جنوب السودان بشماله في كيان واحد تمثله جمعية تشريعية قادمة، خلافاً لتوجه بريطاني سابق بدأ مع (قانون المناطق المغلقة) في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٢٢.

قاطع (الاتحاديون) ومن والاهم في (مؤتمر الخريجين) انتخابات الجمعية التشريعية في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٤٨، فيما شارك فيها حزب (الأمة)، الذي كان أقرب لبريطانية منه.

في يوم ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥١ ألغت مصر من طرف واحد اتفاقية الحكم الثنائي لعام ١٨٩٩ ومعاهدة ١٩٣٦ مع لندن، وفي يوم ١٦ تشرين الأول/أكتوبر وقع الملك فاروق مرسوماً قضى بوضع السودان تحت حكم تاجه بوصفه ملكاً على مصر والسودان. كان لانفرادية فاروق في ذلك، من دون استشارة السودانين، أثر كبير باتجاه ابتعاد (الاتحاديين) و(مؤتمر الخريجين) عن القاهرة والاقتراب من لندن وحزب (الأمة) نحو استقلال السودان، فيما بقي حزب واحد موالٍ لمصر هو (حزب الأشقاء). أقر نظام ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ بهذا الاتجاه السوداني العام، ليوقع مع بريطانيا على اتفاق ١٢ آذار/مارس ١٩٥٣ الذي يؤكد حق السودانين في الحكم الذاتي وتقرير المصير، وقد انبثق عن الاتفاق نظام الحكم الذاتي للسودان، الذي أجريت على أساسه انتخابات (تشرين الثاني/نوفمبر - كانون الأول/ديسمبر ١٩٥٣) لمجلسي النواب والشيوخ، مما مهد الطريق إلى الاستقلال في أول يوم من عام ١٩٥٦.

في ظل هذا الوضع بدأت (حستو)، التي نشأت أولاً بين الطلاب، ثم توسعت بين العمال والمثقفين،

في سياسة «كانت ضد منهج حزب الأمة المتعاون مع الإدارة البريطانية الذي ينادي بالتدرج معها لتصل بالسودان إلى الاستقلال. ورفعت شعار الكفاح المشترك بين الشعبين المصري والسوداني في مواجهة شعار الأحزاب الاتحادية التي تنادي بوحدة مصر والسودان تحت مظلة البرجوازية المصرية... وهكذا ولدت (حستو) وهي تواجه أكبر قوتين اجتماعيتين في البلاد، وتواجه دولتي الحكم الثنائي»<sup>(١٢٥)</sup>. شاركت (حستو)، مع (الاتحاديين)، في مقاطعة انتخابات الجمعية التشريعية عام ١٩٤٨، وقاد الشيوعيون مظاهرات (اتحاد كلية الخرطوم الجامعية) ومظاهرات عمال السكك الحديدية في مدينة عطبرة، ضد الجمعية.

كان صعود عبد الخالق محجوب إلى منصب سكرتير (حستو) في المؤتمر الثاني عام ١٩٥١ مرفوقاً مع إبعاد عوض عبد الرازق، الذي اتهم بالذيلية تجاه (الاتحاديين)، وهو ما أ تبع باقتراب من (الأمة)، الذي دخل الشيوعيون معه في (الجبهة الاستقلالية) التي واجهت اندماج الأحزاب الداعية إلى الاتحاد مع مصر في (الحزب الوطني الاتحادي) المعبر عن تحالف الختمية و(الأشقاء) و(الحركات الاتحادية)<sup>(١٢٦)</sup>.

عارض الشيوعيون (اتفاقية ١٢ آذار/مارس ١٩٥٣)، مطالبين «بالجلاء الناجز للمستعمرين وبحق الشعب في تقرير مصيره وبناء سودان ديمقراطي... (فيما) الاتفاقية لم تحقق هذا المطلب للشعب بل أجلته إلى ثلاث سنوات»<sup>(١٢٧)</sup>. في وقت كان حكم الضباط بالقاهرة يواجه صدامات مع الشيوعيين المصريين منذ أيلول/سبتمبر ١٩٥٢، وهو ما تأثر به الشيوعيون السودانيون الذين خرج مؤسسو تنظيمهم من رحم التنظيم الشيوعي المصري (حدثو: الحركة الديمقراطية لتحرير الوطني).

عندما انفجر التمرد الجنوبي الأول في آب/

(١٢٥) محمد سعيد القдал، معالم في تاريخ الحزب الشيوعي السوداني (بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٩)، ص ٤٣.

(١٢٦) المصدر نفسه، ص ٦٧. صمّت الجبهة الاستقلالية أيضاً، «الحزب الجمهوري»، وهو حزب قبلي و«الجمهوري الاجتماعي» المنشق عن «الوطني الاتحادي». تم تشكيل «الجبهة الاستقلالية» في ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٩٥٥.

(١٢٧) القдал، المصدر نفسه، ص ٧٤.

أغسطس ١٩٥٥، نادى الشيوعيون بتطبيق «الحكم الذاتي الإقليمي» في الجنوب<sup>(١٢٨)</sup>.

كان التنافس مع (الحزب الوطني الاتحادي)، الذي فاز في انتخابات ١٩٥٣، ناتجاً عن الشيوعيين السودانيين من الصراع على الميدان ذاته، أي المثقفين والبيئة المدنية الحديثة في العاصمة المثلثة: الخرطوم، وعند الطلاب في الثانويات والجامعة، إضافة إلى التناقض الطبيعي الناتج من استناد حزب إلى برجوازية وفئات وسطى، هما في طور التكون، واستناد حزب آخر إلى طبقة عاملة هي أيضاً في حالة تكوّن، إضافة إلى الخريجين الجامعيين الذين كانوا موضع تنافس تاريخي بين الحزبين، قبل أن يدخل الإسلاميون للتنافس عليهم مع الشيوعيين منذ انتخابات برلمان ١٩٦٥.

قاد هذا الوضع لابتعاد الشيوعيين السودانيين عن أجواء سودانية تمثل شريحة اجتماعية كبرى في الشطر الجنوبي من وادي النيل، كانت تيمم وجهها دائماً نحو القاهرة، وفي هذا يقدم محمد أبو القاسم حاج حمد التحليل التالي: «عن الشفيق (الشيخ) وقاسم أمين والآخرين من عناصر (حستو) بالنسبة إلى العمال غير ما تعنيه الحركة الطائفية الختمية التي ينتمون إليها. فقد قدم لهم هؤلاء ما كانوا بحاجة إليه، أي التنظيم النقابي والروح النقابية، بدون أن يعترضوا على انتماءاتهم الطائفية. فلو تصدى الشفيق وزملاؤه لولاءات العمال الطائفية الختمية لانتهى بهم الأمر إلى خارج الحركة العمالية نفسها، ولكنهم اتبعوا أسلوباً هدف إلى تعزيز الروح النقابية نفسها بين صفوف العمال، بحيث إن المحصلة كانت في استشعار العمال بوجودهم النقابي

بأكثر من ولاءاتهم الطائفية»<sup>(١٢٩)</sup>. إلا أن هذا، وإن قاد إلى تعايش الولاء النقابي مع الطائفي، قد خلق تباعداً بين (الاتحاديين) و(الشيوعيين)، جعل الأخيرين يقعون في تحالف القوى التقليدية الطائفية الممثلة في حزب (الأمة) ضد حكومة (الاتحاديين) بزعامة إسماعيل الأزهرى بين عامي ١٩٥٣ و ١٩٥٥.

في فترة حكم عبود (حتى ٢٤ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٤)، وقبلها فترة حكم عبد الله خليل<sup>(١٣٠)</sup>، تغير موقع الشيوعيين السودانيين، مما كان في فترة الوزارة «الاتحادية» برئاسة إسماعيل الأزهرى، بحكم ما كان يجري في القاهرة، التي تقاربت مع موسكو (منذ أيلول/سبتمبر ١٩٥٥)، ثم كانت حرب السويس (تشرين الأول/أكتوبر - تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦) مقياساً لكل المنطقة العربية في تحديد أبن اليمين وأبن اليسار من خلال مسطرة غير محلية، هي تشمل الإقليم بكامله حيث كان اليمين واليسار يتحددان من خلال الموقف من (حلف بغداد) (منذ ٤ نيسان/أبريل ١٩٥٥) وبعده (مشروع إيزنهاور)، ٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٧، الذي تقدم من خلاله الرئيس الأمريكي للم «فراغ» القوة الذي كان مفترضاً حصوله في مرحلة تلاشي قوتي لندن وباريس، والذي ظهر بوضوح في حرب ١٩٥٦.

أدرك عبد الخالق محجوب ذلك مبكراً، لذلك انسحب و(حستو) من (الجبهة الاستقلالية) في يوم ٦ أيلول/سبتمبر ١٩٥٥، ولكن من دون الاقتراب من (الاتحاديين)، فيما حصل اقتراب عند الشيوعيين السودانيين، مثل نظرائهم في بغداد ودمشق، من عبد الناصر منذ خريف ١٩٥٥.

(١٢٨) المصدر نفسه، ص ٨١.

(١٢٩) محمد أبو القاسم حاج حمد، السودان: المآزق التاريخي وآفاق المستقبل (بيروت: دار الكلمة، ١٩٨٠)، ص ٣٤. يضيف حاج حمد شارحاً بالتالي: «نشأت بواكير القوى العمالية في المناطق النيلية الشمالية حيث كان الوعي العام أكثر تطوراً بالقياس إلى مناطق السودان الأخرى... نتيجة لتلك النشأة نجد أن قوى العمال كانت تدين في غالبيتها بالولاء للطائفية الختمية وللانتماءات (الاتحادية) التي كانت تعبر حضارياً وسياسياً عن النزعة المتوسطة (نسبة إلى البحر الأبيض المتوسط) لشمال السودان» (ص ٣٠٢). بالمقابل، كانت (المهدية) تجد امتداداً اجتماعياً قوياً في دارفور، عند القبائل الأفريقية، وقد ظل حزب الأمة قوياً هناك، ومن بعده تنظيم حسن الترابي، حتى انفجار تمرد دارفور في شباط/فبراير ٢٠٠٣.

(١٣٠) رئيس وزراء السودان (٤ تموز/يوليو ١٩٥٦ - ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨): من حزب الأمة، تسلّم رئاسة الوزارة السودانية بعد سقوط حكومة إسماعيل الأزهرى. عادى عبد الناصر، ومال إلى (حلف بغداد)، ومن ثم إلى (مشروع إيزنهاور) (٥ كانون الثاني/يناير ١٩٥٧). سلّم السلطة تسليمياً إلى قائد الجيش الفريق إبراهيم عبود في يوم ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٨.

لم يكن الشيوعيون السودانيون على ارتباط رسمي بالحركة الشيوعية العالمية حتى آب/أغسطس ١٩٥٨، عندما حضر وفد شيوعي سوداني برئاسة عبد الخالق محجوب مؤتمر الحزب الشيوعي البلغاري «بداًت الصلة المباشرة مع الحركة الشيوعية العالمية، ولكنها بدأت بعد أن نضج الحزب بقدراته الذاتية، ولذلك استطاع أن يحافظ على درجة كبيرة من الاستقلال، ولا ينجرّف تماماً مع السياسات السوفييتية»<sup>(١٣١)</sup>. من هنا، كانت مواقف الشيوعيين السودانيين (الذين تقاربوا في ذلك مع الحزب الوطني الاتحادي) ضد (مشروع إيزنهاور) وضد (مشروع المعونة الأمريكية) التي أجازتها أغلبية البرلمان السوداني في يوم ٣ حزيران/يونيو ١٩٥٨ - مختلفة عن مواقف الشيوعيين العراقيين والسوريين، من حيث إنها كانت تعبّر عن مواقف مستقلة تجاه موسكو، وإن كانت تتقارب معها، ولكن من موقع الاستقلال وليس التبعية.

لعب الحزب الشيوعي السوداني دوراً رئيسياً في معارضة حكم الفريق إبراهيم عبود، ثم في الانتفاضة الجماهيرية التي أسقطته عام ١٩٦٤، وقد خرج من تلك الفترة ليفرض نفسه كقوة رئيسية في الشارع السوداني، وهو ما ظهر بوضوح لما أصبح القوة الثالثة في برلمان انتخابات ١٩٦٥ بعد نيّله ١٥ مقعداً<sup>(١٣٢)</sup> من أصل ١٧٢ مقعداً، فيما حلّت (حركة الميثاق الإسلامي)، بزعامة د. الترابي، في المرتبة الرابعة.

تمّ حلّ الحزب الشيوعي السوداني بقرار من البرلمان في يوم ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٥، بعد تكاتف أحزاب (الأمة) و(الوطني الاتحادي) و(حركة الميثاق الإسلامي)، التي اجتمعت لوقف تنامي قوة الشيوعيين. إثر تلك الحادثة المفصلية تنامي اتجاه في الحزب الشيوعي السوداني ضد (النزعة البرلمانية)، تلاقى مع اتجاهات (خط آب/أغسطس ١٩٦٤) في الحزب الشيوعي

العراقي، ومع أطروحات (التطور اللارأسمالي) التي طرحها السوفيّات في شباط/فبراير ١٩٦٤، التي كانت تقول بالتلاقي مع أحزاب «الديمقراطيين الثوريين» حتى الوصول إلى درجة التحالف، وربما الاندماج في أحزاب أو حركات مثل (الاتحاد الاشتراكي العربي) في مصر، أو ذاك الذي أنشأه عبد السلام عارف في بغداد.

على هذه الخلفية، نشأت دعوات في عام ١٩٦٦ «لتكوين حزب اشتراكي». وبدأت التحضيرات العملية لقيامه، وشملت الدعوة حل الحزب الشيوعي ودمجه في الحزب الجديد، على أن يصبح الحزب الشيوعي، القلب النابض، للحزب الاشتراكي»<sup>(١٣٣)</sup>. أتت هذه الدعوات من قياديين شيوعيين امتزجت عندهم أفكار التقارب تجاه «الديمقراطيين الثوريين»، من ناصريين وبعثيين، مع أفكار أصبحت تميل أكثر نحو فكرة «الانقلاب العسكري»، بالتلاقح والتجماع مع فكرة (التطور اللارأسمالي)، وضد (المرحلة الوطنية الديمقراطية) التي تقول، تقليدياً عند الشيوعيين كما عند بكداش في مؤتمر ١٩٤٤، بالمرور بالمرحلة الرأسمالية - البرجوازية كاملة كطريق إلى الاشتراكية.

في مقال منشور بعدد كانون الثاني/يناير ١٩٦٧ من مجلة «الوقت»، يقدم عمر مصطفى مكي، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوداني الذي تزعم مع معاوية إبراهيم وأحمد سليمان في عامي ١٩٦٩ و١٩٧٠ الاتجاه الموالي للنميري في الحزب ضد عبد الخالق محجوب، الرؤية التالية للديمقراطية البرلمانية: «فعلى الرغم من كل مظاهرها الحميدة، في أحزاب حاكمة ومعارضة: البرلمان والصحافة المعارضة والانتخابات النيابية الدورية... إلخ، فإن هذه الديمقراطية ليست في الواقع سوى منصة للثرثرة الديماغوجية غير المجدية... إنها تشكل هيكلاً فارغاً، غير قادر على تأمين الحزب والكساء للعمال والفلاحين الذين تعيش على

(١٣١) القدال، معالم في تاريخ الحزب الشيوعي السوداني، ص ٩٥.

(١٣٢) كان منها أحد عشر في دوائر الخريجين البالغة خمس عشرة دائرة، التي تشمل خريجي الجامعات، ومنها المحامين والأطباء والمهندسين، إضافة إلى الأكاديميين.

(١٣٣) المصدر نفسه، ص ١٦٢ - ١٦٣.

الأول/ ديسمبر ١٩٦٨، تدعو إلى الانقلاب العسكري، التي انبرى عبد الخالق للرد عليها.

في يوم ٩ أيار/ مايو ١٩٦٩ رفض المكتب السياسي للحزب الشيوعي السوداني فكرة الانقلاب العسكري، الذي حصل في يوم ٢٥ أيار/ مايو ١٩٦٩ من قبل (تنظيم الضباط الأحرار) بدعم من الرئيس عبد الناصر في القاهرة، وبمشاركة ضباط شيوعيين لم يشاوروا الحزب أو يلتزموا بموقفه، وهذا ما دفع إلى تعيينهم في مجلس قيادة الثورة (١٠ أعضاء) من دون مشاورة الحزب، أي هاشم العطا وبابكر النور، وهو ما انطبق على تعيين وزراء شيوعيين من دون رأي الحزب في وزارة بابكر عوض الله التي تشكلت بعيد الانقلاب.

انتقل هذا الصراع الفكري - السياسي، البادئ منذ عام ١٩٦٦ في قيادة وجسم الحزب الشيوعي السوداني، إلى شكل جديد (ولكن عبر القوام نفسه من الأشخاص والأفكار) تمحور حول موضوع الموقف من السلطة التي انبثقت عن انقلاب ٢٥ أيار/ مايو ١٩٦٩: كان هذا الموضوع مجرد خيمة جرى الصراع تحيها حول الموقف من (الديمقراطيين الثوريين) و(الحكم العسكري) و(الحزب الواحد الذي يجمع اليساريين القوميين والشيوعيين تحت بوتقته) و(مرحلة الانتقال إلى الاشتراكية: هل تتم بدون قيادة الحزب الشيوعي، تحت قيادة «الديمقراطيين الثوريين» لمرحلة «التطور اللارأسمالي»؟). من الطبيعي أن تقود هذه المروحة الكبيرة، والمتداخلة، من القضايا إلى مواقف أبعد من السودان، لتتناول تقييماً مختلفاً، بين عبد الخالق محبوب ومناوئيه في قيادة الحزب، فيما يتعلق بموضوع (التجربة المصرية منذ ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢)، وهو ما تداخل، وبشكل تلقائي، مع موضوع العلاقات السوفياتية - المصرية، الذي حكم نظرة السوفيات إلى نظام نميري، الذي كان موالياً للقاهرة، الشيء الذي أدى إلى أن تكون موسكو أقرب إلى الكتلة

حسابهم في نهاية المطاف الأحزاب المناضلة لأجل السلطة في ظل مثل هذه الديمقراطية»<sup>(١٣٤)</sup>، ثم ينتقل إلى تحليل نظام الرئيس عبد الناصر: «إن النجاحات الجديدة المحرزة في مجال التحولات الاجتماعية العميقة في الجمهورية العربية المتحدة... تشهد على أن الديمقراطية تكمن لا في تعدد الأحزاب المنضوية تحت شعارات مختلفة تستخدم لتغطية الطبقات الاستثمارية الطفيلية، بل في وجود قيادة ثورية تحرك الجماهير وتدفعها، وتعتبر عن إرادتها الحقيقية في التحرر التام من الاضطهاد الطبقي...»<sup>(١٣٥)</sup>، ليصل بعده إلى تسويق «ما» لنظام الحزب الواحد الموجود هناك: «فهم مثلاً يؤكدون أن نظام الحزب الواحد وتحريم الأحزاب والصحف الأخرى هو بمثابة نظام دكتاتوري. نعم هذه دكتاتورية، ولكن دكتاتورية من؟ هذا هو السؤال الذي لا يطرحه هؤلاء، فهم عاجزون، بسبب تربيتهم ووسطهم، عن فهم عملية الانتقال الثوري من دكتاتورية الطبقات المستثمرة (بكسر الميم) إلى دكتاتورية جماهير الشغيلة»<sup>(١٣٦)</sup>.

كان عبد الخالق محبوب في الضفة الأخرى المضادة لمواقف هؤلاء القادة في الحزب الشيوعي السوداني، وقد دخل في صراع مع هذا الاتجاه أفضل من خلاله فكرة (الحزب الاشتراكي السوداني) الذي كان مفروضاً أن يأتي عبر حل الحزب الشيوعي. كان الحزب يعيش في حالة توازن قلق بين الاتجاهين، ولم يستطع المؤتمر الرابع للحزب في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٧ أن يحسم الصراع، الذي انتقل في مجرى عامي ١٩٦٨ و ١٩٦٩ إلى موضوع تحديد موقف شيوعي عملي من فكرة الانقلاب العسكري على الحكم المدني، التي كان يطرحها (تنظيم الضباط الأحرار)، الذي كان يضم ضباطاً شيوعيين (=هاشم العطا، محمد محبوب، بابكر النور) أو قريبيين منهم (=فاروق حمد الله)، إلى أن وصل الصراع إلى الجرائد العلنية عندما قدم أحمد سليمان سلسلة مقالات في جريدة «الأيام» في ٥ - ٦ - ٨ كانون

(١٣٤) عمر مصطفى، «الديمقراطية في أفريقيا»، الوقت (كانون الثاني/ يناير ١٩٦٧)، ص ٩٢ - ١٠٠، وكان معاوية إبراهيم أيضاً عضواً في المكتب السياسي للحزب، فيما كان أحمد سليمان مسؤول الجهاز السري.

(١٣٥) المصدر نفسه، ص ٩٩.

(١٣٦) المصدر نفسه، ص ١٠٠.

المناوئة لعبد الخالق محجوب في قيادة الحزب، وهو ما يوضحه نص «الملاحظات السوفياتية على مشروع البرنامج السياسي للحزب الشيوعي السوري» في أيار/مايو ١٩٧١، قبيل شهرين من المحاولة الفاشلة لانقلاب ١٩ تموز/يوليو ١٩٧١ الذي قام به الشيوعيون السودانيون ضد نظام نميري<sup>(١٣٧)</sup>، فيما كانت تلك الكتلة (١٢ من أصل ٣٣ من أعضاء المركزية) قد تم فصلها من عضوية الحزب في ٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠.

كان هذا بعد عشرة أيام من وفاة الرئيس عبد الناصر، الذي ازداد صراع الشيوعيين السودانيين بعده مع النميري، وبالذات بمناسبة الموقف من (مشروع الاتحاد الثلاثي)، الذي وقّعه الرئيس السوداني مع السادات والقذافي يوم ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠، ليكون هذا سبباً في إبعاد ثلاثة من ضباط (مجلس قيادة الثورة) السوداني من عضويته، وهم بابكر النور وهاشم العطا وفاروق حمد الله، في يوم ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ ولاعتقال عبد الخالق محجوب، بسبب معارضتهم لمشروع الاتحاد الثلاثي.

كانت علاقة الشيوعيين السودانيين مع النميري، منذ فشل الانقلاب ضده في يوم ٢٢ تموز/يوليو ١٩٧١ وحتى سقوط حكمه في يوم ٦ نيسان/أبريل ١٩٨٥، مبنية على قانون التعاكس الضدي في كل المواقف، كما كانت علاقة الشيوعيين العراقيين مع صدام حسين بين عامي ١٩٧٩ - ٢٠٠٣، وبحيث تبنّى المواقف على أساس عكسي لكل ما يقوم به الخصم السياسي الموجود في السلطة. هذا الشيء حكم أيضاً علاقة الشيوعيين السودانيين مع نظام (عمر البشير - حسن الترابي) منذ انقلاب ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨٩، ثم مع (نظام البشير) بعد انقلابه على الترابي في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩.

لا تكون هذه (النزعة الثأرية)، التي تؤدي إلى نزعة التحاقية بالأجنبي لجلبه من أجل القضاء (أو الضغط) على الطرف المحلي المنافس لحسم مشاكل داخلية متصارعة عليها، متأججة إلا في مجتمعات منقسمة في تركيب بنيتها المجتمعية، كما هو قائم في العراق والسودان: لم ينس الشيوعيون السودانيون ببنت شفة حيال الدور الأمريكي في السودان ضد نظام الإسلاميين الذي أتى في عام ١٩٨٩ الذي شهد نهاية الحرب الباردة والتي كانت نهايتها نهاية لتحالف واشنطن مع الحركة الإسلامية الذي كان ضد السوفيات. كما لم يقولوا شيئاً ضد علاقة حلفائهم في (التجمع الوطني الديمقراطي)، الذي تأسس بعد أربعة أشهر من انقلاب ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٨٩، ثم انضم له جون غارانغ بعام ١٩٩١، مع الأميركيين.

في الشهر نفسه الذي وقّع فيه العقيد غارانغ اتفاقية نيفاشا لحل أزمة جنوب السودان مع حكومة الخرطوم، أي كانون الثاني/يناير من عام ٢٠٠٥، وقّع (التجمع الوطني الديمقراطي) اتفاقية القاهرة مع حكومة الفريق البشير، التي أمنت عودة المعارضة الشمالية ومشاركتها في الإطار التشريعي الانتقالي، وقد دخلت أحزاب (التجمع) في (الجمعية التشريعية)، ومنها الشيوعيون، وجرى تأطير قانون الأحزاب في نصّ شارك المعارضون الشماليون والجنوبيون، في صياغته.

هذا الجو الجديد انعكس إيجاباً على الأجواء السياسية السودانية، ليكون أول امتحان هو موقف أحزاب (الاتحادي الديمقراطي)<sup>(١٣٨)</sup> و(الشيوعي) برفض مذكرة أوكامبو (٤ آذار/مارس ٢٠٠٩) القاضية بجلب الرئيس السوداني إلى (محكمة الجنايات الدولية) بدعوى «ارتكابه جرائم ضد الإنسانية» في إقليم دارفور، فيما كان الشريك السابق للبشير، أي د. حسن الترابي

(١٣٧) في ١٢ شباط/فبراير ١٩٧٢، تمّ تسريب تقرير سري ألقاه فاسيل بيلاك، عضو أمانة اللجنة المركزية للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، الذي كان يُعتبر رجل موسكو في براغ، لينشر في صحيفة لوموند الفرنسية، تضمنت انتقادات عنيفة لما أسماهم: ١ - بـ(جماعة محجوب) الذين اتخذوا مواقف مثبّجة من نظام نميري... (ومن) النظام الديمقراطي الثوري للضباط التقدميين بقيادة نميري. ٢ - انتقاد موقف جماعة محجوب السلبي من الاتحاد الثلاثي... ويسبب هذا الموقف كسبت جماعة محجوب عداء مصر وليبيا وخدمت بذلك العناصر الموالية للولايات المتحدة. ٣ - أعدت جماعة محجوب الانقلاب بدون استشارة الأحزاب الشيوعية الأخرى، وبدون أن تحصل على تأييد الجيش أو الجماهير. نقلاً عن: حاج حمد، السودان: المآزق التاريخي وآفاق المستقبل، ص ٤٧٠ - ٤٧١.

(١٣٨) نتج من اندماج حزبي «الوطني الاتحادي» و«الشعب الديمقراطي» في الشهر الأخير من عام ١٩٦٧.

في الوضع النقيض لما وافق على مذكرة مدعي عام محكمة الجنايات الدولية، عبر موقف فيه الكثير من «الثأرية» و«الضدية الشخصية» كعوامل أساسية في تشكيل الموقف السياسي.

### خامساً: الشيوعيون الجزائريون (١٩٢٠ - ١٩٦٢)

كان الشيوعيون الجزائريون جزءاً غير مستقل في تنظيم الحزب الشيوعي الفرنسي الذي تأسس عام ١٩٢٠.

لم يتكون الحزب الشيوعي الجزائري إلا في شهر تموز/يوليو ١٩٣٦ بعد أن بدأت الدعوة في (الكومنترن) منذ عام ١٩٢٩ إلى تعريب الأحزاب الشيوعية في المنطقة العربية وفصل «التنظيم الشيوعي في كل البلدان (الجزائر وتونس ومراكش) عن الحزب الشيوعي الفرنسي»<sup>(١٣٩)</sup>.

تميز الاستعمار الفرنسي للجزائر، منذ عام ١٨٣٠، بخصائص لم تكن موجودة في مستعمرات أخرى، مثل الإدارة المباشرة والاستيطان للفرنسيين في الجزائر، وكذلك وجود سياسة منهجية لفرنسة الجزائريين ثقافياً.

كانت المقاومة للاستعمار الفرنسي، خلال القرن التاسع عشر، ذات طابع مسلح، كما حصل في أعوام ١٨٣٢ - ١٨٤٨ بقيادة الأمير عبد القادر، ثم أعوام ١٨٦٤، ١٨٧٢، ١٨٨١، وفي ١٨٨٤ - ١٩٠٠، وقد تركز الكفاح المسلح في الأرياف. منذ نهاية الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٨، كان من الواضح أن هناك بداية انبثاق لحركة سياسية ستتركز في المدن، وستكون ذات طابع غير عنيف، وقد كانت عناوين هذه المرحلة أحزاب جديدة ظهرت عن الوسط الجزائري العربي، مثل (الحزب الإسلامي) الذي أسسه

الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر في عام ١٩٢٤ للدعوة إلى الإصلاح التعليمي للدفاع عن الثقافة الإسلامية ضد الفرّنة، أو (اتحاد المسلمين الجزائريين المنتخبين) الذي أسسه فرحات عباس في ١٩٢٧، وكان يدعو إلى الاندماج مع فرنسا، فيما كان هناك اتجاه آخر مثله (حزب نجم شمال أفريقيا) الذي أسسه مصالي الحاج في عام ١٩٢٦ للدعوة إلى الاستقلال عن فرنسا، ثم أصبح اسمه (حزب الشعب) بعام ١٩٣٧ وكانت له قاعدة اجتماعية واسعة، وكان هناك (جمعية العلماء المسلمين الجزائريين) بزعامة الشيخ عبد الحميد بن باديس، التي نادى منذ تأسيسها عام ١٩٢٨ بالدفاع عن الذات الوطنية الجزائرية عبر الوقوف ضد الفرنسية والتشديد على اللغة العربية والإسلام<sup>(١٤٠)</sup>.

أصبح واضحاً منذ المجزرة التي ارتكبتها فرنسا، التي كان يرأس حكومتها آنذاك الجنرال ديغول ضد الجزائريين في يوم ٨ أيار/مايو ١٩٤٥، أن الكفة بدأت بالميلان لصالح أنصار الكفاح المسلح، وأن مرحلة ما بعد ١٩١٨ قد أوشكت على الانتهاء، وهو ما توضح في يوم ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤ لما نشبت الثورة الجزائرية، التي قادت إلى استقلال يوم ٥ تموز/يوليو ١٩٦٢.

تكوّن كواد (الفرع الجزائري للحزب الشيوعي الفرنسي) منذ ولادته «من أقلية عربية جزائرية إلى جانب أكثرية ساحقة من المستوطنين الشيوعيين الفرنسيين، والأوروبيين عامة، واليهود»<sup>(١٤١)</sup>.

في أيار/مايو ١٩٢٢ أطلقت اللجنة التنفيذية للكومنترن نداء (حول الحركة القومية في أفريقيا الشمالية الفرنسية) تُمّت الدعوة فيه إلى (انتصار ثورة وتحرر المستعمرات). ضد هذا النداء قام فرع (مدينة سيدي بلعباس) الواقعة جنوب وهران، بإصدار رسالة إلى أمين عام الحزب الشيوعي الفرنسي ضد توجهات

(١٣٩) وثيقة «واجبات الشيوعيين في الحركة القومية العربية»، الصادرة عن الشيوعيين السوريين والفلسطينيين ١٩٣١، في: مرقص، الأمية الشيوعية والثورة العربية، ص ٥٥ - ٨١.

(١٤٠) نقلاً عن: محمد علي داهش، دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوجودية في المغرب العربي (دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٤)، الفصل الأول: «الحركة الوطنية الجزائرية». (عن النسخة الإلكترونية المتوفرة على موقع اتحاد الكتاب العرب).

(١٤١) المدني، «الحزب الشيوعي الجزائري (حزب الطليعة الاشتراكي)»، ص ٥٠٨ - ٥٧١.



(الكومنترن)<sup>(١٤٢)</sup>، حيث كان أغلب سكان تلك المدينة فرنسيين مستوطنين في الجزائر. تقول الرسالة: «إن الفرع الشيوعي في سيدي بل عباس لا يدري كيف يقبل أساس نداء موسكو المذكور آنفاً، وذلك لأن (انتفاضة الجماهير الإسلامية الجزائرية)، التي تحدث عنها في الفقرة الخامسة، هي في الوقت الراهن أي قبل أي ثورة ظاهرة في المتروبول (أي المركز الاستعماري) جنون خطر، لا تريد الاتحادات الجزائرية للحزب الشيوعي (الفرنسي)، التي تملك قبل كل شيء إدراكاً ماركسياً للظروف، أن تغدو شريكاً متواطئاً فيه»<sup>(١٤٣)</sup>، ثم تضيف الرسالة: «إن الفرع الشيوعي في سيدي بل عباس يرى أن تحرر البروليتاريا من السكان المحليين في أفريقيا الشمالية لن يكون إلا ثمرة للثورة المتروبولية، وأن خير وسيلة (لمساعدة... كل حركة محيرة) في مستعمراتنا لا تقوم على (التخلي) عن هذه المستعمرة، كما ورد في الشرط (الثاني) من شروط الانتساب إلى الأهمية الثالثة، بل على العكس البقاء في هذه المستعمرة، وعلى عاتق الحزب الشيوعي توسيع العمل الدعائي للانتساب إلى النقابية وإلى الشيوعية وإلى التعاونية، بنية خلق الحالة الفكرية والمركزات الاجتماعية التي قد يمكنها أن تسهل، عندما تنتصر الشيوعية في فرنسا، إقامة الشيوعية في أفريقيا الشمالية»<sup>(١٤٤)</sup>.

نتيجة هذا الجو فقد «انسحب من العمل اثنان من أبرز القادة هما الحاج علي عبد القادر ومحمود بن ليكها. وفي تلك الفترة بدأت عملية (امتصاص) العناصر الشيوعية العربية الثورية من قبل الحركة الوطنية الثورية،

وهي إحدى السمات البارزة وشبه الثابتة في تاريخ حركة التحرر الجزائرية وحركة التحرر العربية بشكل عام»<sup>(١٤٥)</sup>.

في هذا السياق، أعرب أمين عام الحزب الشيوعي الفرنسي موريس توريز، أمام مؤتمر الكومنترن السابع عام ١٩٣٥، عن «اعتقاده بأن استقلال الحزب الشيوعي الجزائري أمر سابق لأوانه. غير أن عملية انفصال شيوعيي الجزائر عن الشيوعي الفرنسي تمت رسمياً في العام ١٩٣٦ حين تم تأليف حزب شيوعي جزائري مستقل... إلا أن استقلاله بقي صورياً، وظل خاضعاً لوصية الشقيق الأكبر، كما أرسل الحزب الشيوعي الفرنسي ممثلاً دائماً لدى اللجنة المركزية للحزب الجزائري، هو جان شانترون، المعروف باسم بارتل»<sup>(١٤٦)</sup>.

عملياً، كان الشيوعيون الجزائريون - وهذا قبل تموز/يوليو ١٩٣٦ وبعده - في اصطفايات أدت بهم إلى النظر إلى الشعوب غير الأوروبية من منظار التفوق الغربي الاستعلائي، الذي وصل في (رسالة شيوعيي سيدي بل عباس) لتشبيه بعض تلك الشعوب بـ «أكلي لحوم البشر»<sup>(١٤٧)</sup>، ولرفض استقلال عرب شمال أفريقيا عن فرنسا «لأن السكان الأصليين في أفريقيا الشمالية يتألفون بأكثرية من العرب العصيين على التطور الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والأخلاقي الذي لا بد منه للأفراد كي يقيموا دولة مستقلة»<sup>(١٤٨)</sup>.

هذا المنظور، عند الشيوعيين من أصل فرنسي في

(١٤٢) توجد أجزاء واسعة من الرسالة في: ستوارت شرام وهيلين كارير دنكوس، الماركسية اللينينية أمام مشاكل الثورة في العالم غير الأوروبي (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٠)، ص ٢٤٨ - ٢٥١. في الكتاب المذكور «يذكر اسم المدينة باسم (سيدي بل العباس) (الرسالة مؤرخة يوم ٢٧ حزيران/يونيو ١٩٢٤)، فيما يسميها د. محمد العربي الزبيري بـ (سيدي بلعباس)، حيث يشير إلى أنها كانت مقرّ (الليف الأجنبي)، الذي كان مكوناً أساساً من المشاة المظليين، وأنها كانت تسمى (مكة الحمراء). انظر: محمد العربي الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ج ٢ (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، ١٩٩٩)، ج ١، الفصل السابع: «موقف الشيوعيين من الحركة الوطنية الجزائرية وثورة نوفمبر ١٩٥٤»، (عن النسخة الإلكترونية للكتاب الموجودة على موقع اتحاد الكتاب العرب).

(١٤٣) المصدر نفسه، ص ٢٤٩.

(١٤٤) المصدر نفسه، ص ٢٥٠ - ٢٥١.

(١٤٥) مرقص، تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي، ص ٢٩.

(١٤٦) المدني، «الحزب الشيوعي الجزائري (حزب الطليعة الاشتراكي)»، ص ٥١٥.

(١٤٧) الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، ص ٢٤٩.

(١٤٨) المصدر نفسه، ص ٢٥٠.

الجزائر، قد انتقل إلى الشيوعيين المحليين في الجزائر، ولو أخذ طابعاً آخر، تمازجت فيه نزعة الفرنسية مع العداء للغة العربية، وأيضاً العلمانية (وربما الإلحاد) مع العداء للإسلام، وهو ما استمر ليس فقط بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٦٢، بل في مرحلة ما بعد الاستقلال عن فرنسا، أيضاً.

عبر هذا، أيد الشيوعيون الجزائريون، عرباً ومستوطنين، فحوى خطاب موريس توريز بمدينة الجزائر، يوم ١١ شباط/فبراير ١٩٣٩، القائل بأن «ثمة أمة جزائرية أخذة في التكون هي أيضاً بتمازج عشرين عرقاً... أمة جزائرية تتكون تاريخياً، ويمكن أن تساعد على تطورها جهود الجمهورية الفرنسية»<sup>(١٤٩)</sup>: أي، جزائر في طور التكون الطفلي، ولكن تحت رعاية فرنسا ومن دون استقلال، وهي ليست عربية، ما دام يضع الأكثرية العربية على قدم المساواة مع المستوطنين الفرنسيين ومع الأقلية اليهودية، ومع المالطيين والإسبان والإيطاليين الموجودين بالجزائر، وأيضاً مع الأقلية الأمازيغية.

كان الاختبار الحاسم للحزب الشيوعي الجزائري في يوم ٨ أيار/مايو ١٩٤٥، لما تظاهر الجزائريون مطالبين بالاستقلال في يوم انتهاء الحرب العالمية الثانية، لتقوم حكومة الجنرال ديغول، التي تضم الشيوعيين الفرنسيين، بقمع للمظاهرات وحرق للقرى والأحياء ما أدى إلى مقتل عشرات الألوف من الجزائريين. وقف الحزب الشيوعي الجزائري ضد المظاهرات، ليكيل الاتهامات لحزب الشعب الجزائري الذي قاد المظاهرات، مدعياً أنه يعمل في ركاب النازية «التي لا تخدح سوى

مصالح الإقطاعيين الذين ينادون بالانفصال عن فرنسا»<sup>(١٥٠)</sup>، فيما قال كالبليرو (أمين الحزب الشيوعي الجزائري) بأن الذين ينادون «باستقلال الجزائر إنما هم، بوعي أو بغير وعي، عملاء إمبريالية أخرى»، في تصريح له في حزيران/يونيو ١٩٤٥<sup>(١٥١)</sup>.

كانت حوادث أيار/مايو ١٩٤٥ طريقاً للطلاق القسري بين الجزائر وفرنسا، الذي ما كان ممكناً أن يتم بدون الكفاح المسلح، حيث وضعت مجازر ١٩٤٥ حداً للآمال في أي طريق سلمي للاستقلال كالذي تصوره بعض سياسيي ما بعد ١٩١٨ من الجزائريين، لذلك كان قيام ثورة ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤ غير مفاجئ للكثيرين، فيما كان الشيوعيون بين القلة الذين فاجأهم قيام الثورة الجزائرية.

بعد يومين، وبتاريخ ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٤ نشرت جريدة «الأومانية» الشيوعية الفرنسية بياناً للمكتب السياسي للحزب الشيوعي الجزائري دعا فيه إلى «البحث عن حل ديمقراطي يحترم مصالح جميع سكان الجزائر دونما تمييز في العرق أو الدين، ويأخذ بعين الاعتبار مصالح فرنسا»<sup>(١٥٢)</sup>، من دون أي تطرق للمطالبة بالاستقلال عن فرنسا، ثم تطور الأمر، مع تصاعد الثورة الجزائرية، بـ «قيادة الحزب الشيوعي الجزائري (إلى إدانة ما أسمته بـ) الأعمال الإرهابية... (وللوقوف) من الثورة موقف الانتظار. كانت هذه السياسة تقف مع عواطف غالبية العناصر الأوربية في الحزب. أما المناضلون الثوريون العرب فقد كان لهم موقف آخر، وهذا ما تبين من تجربة فرع الحزب الشيوعي في منطقة أوراس»<sup>(١٥٣)</sup>.

(١٤٩) مقتطفات من خطاب توريز موجودة في: الياس مرقص، الحزب الشيوعي الفرنسي وقضية الجزائر (بيروت: دار الطليعة، ١٩٥٩)، ص ٢٢.  
(١٥٠) وفقاً لتعبير جريدة الحزب الشيوعي الجزائري، انظر: ليبرتي، ١٧/٥/١٩٤٥، نقلاً عن: الزبيري، تاريخ الجزائر المعاصر، الفصل السابع.

(١٥١) نقلاً عن: المصدر نفسه، في هذا الصدد يقول عبد المعين ملوحي، الذي كان مفرغاً للعمل في صحيفة صوت الشعب الناطقة باسم الحزب الشيوعي السوري اللبناني: «وقد كتبت مقالة في الصحيفة استنكرت فيها المذبحة التي أدت إلى مقتل ٤٥ ألف جزائري من قبل المستعمرين الفرنسيين، فطلبتني فرج الله الحلو، وانتقدني على المقالة قائلاً: كيف تكتب ذلك، إذ ربما تصبح فرنسا شيوعية في القريب العاجل». انظر: الملا، صفحات من تاريخ الحزب الشيوعي السوري: ١٩٢٤ - ١٩٥٤، ص ١٧٢. ويضيف: «طلب مني ذلك أيضاً خالد بكداش» (ص ٢١٧).

(١٥٢) مرقص، تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي، ص ١٣٢.

(١٥٣) المصدر نفسه، ص ١٣٣.

أمام ضغط القواعد العربية في الحزب، قامت قيادة الحزب الشيوعي الجزائري بتغيير الموقف من الثورة، خاصة بعدما تبين في عام ١٩٥٦ بأن الثورة لا يمكن القفز فوقها، فيما كان الشيوعيون الفرنسيون ينادون، وفقاً لتصريح (إيتين فاجون) أحد قادتهم، في يوم ٣ تموز/ يوليو ١٩٥٦، بوجوب «قيام علاقات دائمة بين فرنسا والجزائر، في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية، حتى اتحاد فرنسي حقيقي»<sup>(١٥٤)</sup>.

اتجه الحزب الشيوعي الجزائري إلى تأييد الثورة منذ عام ١٩٥٦، إلا أنه أسس في آذار/ مارس ١٩٥٦ منظمة عسكرية خاصة، خارج (جيش التحرير الوطني)، وهو ما كان تجربة فاشلة لم يكتب لها النجاح، ولم تمنع انضمام شيوعيين كثيرين، ضد إرادة الحزب، إلى الثورة، إلا أن هذا لم يدفع الشيوعيين الجزائريين إلى تكرار موقف ١٩٤٥ الانتحاري، وإنما نحو موقف انتظاري، فيه من الإيجابية أكثر من السلبية تجاه الثورة و(جبهة التحرير الوطني) القائدة للثورة الجزائرية، إلا أن عدم انخراط حزب الشيوعيين الجزائريين في نطاق (جبهة التحرير)، كما فعل الكثير من التنظيمات الجزائرية الأخرى، إضافة إلى آثار المواقف السابقة للشيوعيين الجزائريين، قد جعلت مكانة الشيوعيين الجزائريين في جزائر ما بعد استقلال ١٩٦٢ غير قوية، إذ لم تكن مزعزة وهشة.

### سادساً: بقية الأحزاب الشيوعية العربية

تُكثَّف مسيرة الأحزاب الشيوعية: الحزب السوري - اللبناني، ثم السوري (منذ عام ١٩٦٤) بفصيليه، والعراقي (بما فيه تنظيم القيادة المركزية)، والسوداني، والجزائري - مواقف الحركة الشيوعية في البلدان العربية من (المسألة القومية العربية) بكل ما يرتبط بها من مواضيع: (الوحدة العربية)، والموقف من الاستعمار، ومسألة السياسة المتخذة من مواضيع الاندماج مع قطر عربي آخر (عراق ١٩٥٨ ومسألة

اندماجه مع دولة الوحدة المصرية - السورية) أو الارتباط به: (سودان ١٩٤٨ - ١٩٥٣: موضوع وحدة وادي النيل)، وصولاً إلى موضوع (القضية الفلسطينية) وكل ما ارتبط بها من مواضيع: (الحل السلمي - الاعتراف بإسرائيل - العمل الفدائي . . . إلخ). كما أن مسيرة هذه الأحزاب تعطي صورة عن العوامل المؤثرة في اتخاذ قرارات هذه الأحزاب تجاه هذه المواضيع، المذكورة آنفاً، بدءاً من العامل السوفييتي، إلى عامل التنافس المحلي مع أحزاب أخرى (الحزب الشيوعي العراقي مع القوميين بين عامي ١٩٥٨ - ١٩٦٣، الحزب الشيوعي السوداني مع «الاتحاديين» الذين نادوا بوحدة السودان ومصر بين عامي ١٩٥١ - ١٩٥٣)<sup>(١٥٥)</sup>، إلى دور التركيب الاجتماعي للحزب الشيوعي في توليد القرار: دور الأوروبيين، من مستوطنين فرنسيين وغيرهم، في توليد سياسات فرع الجزائر للحزب الشيوعي الفرنسي بين عامي ١٩٢٠ - ١٩٣٦، ثم دورهم، باعتبارهم يمثلون جزءاً كبيراً من أعضاء الحزب، هم واليهود، في رسم سياسات الحزب الشيوعي الجزائري بين عامي ١٩٣٦ و ١٩٦٢، وهو ما ينطبق على سياسات الحزب الشيوعي العراقي حيال (الوحدة العربية)، من خلال وزن الأكراد الكبير في جسمه التنظيمي، وأيضاً الشيعة حيث يلخص حنا بطاطو موقفهما في النظرة إلى موضوع اندماج صيف وخريف عام ١٩٥٨ بين العراق والجمهورية العربية المتحدة، كالتالي: «ولم تكن الأكثرية الشيعية في العراق بمجملها غير مهتمة بالاندماج في ما يبدو وفي رأيها دولة يسيطر عليها اللون السني، على الرغم من أنه لا عبد الناصر ولا بعث العراق . . . فكراً بطريقة طائفية ضيقة. وكذلك فإن الأقلية الكردية الهامة لم تكن تستسيغ هي أيضاً ادعاء الفكرة العربية لأنها كانت تخشى انحطاطها إلى منزلة الأقلية الضئيلة وغير الفعالة»<sup>(١٥٦)</sup>.

لم تخرج الأحزاب الشيوعية العربية عن مدارات وقضايا وسياسات هذه الأحزاب الشيوعية العربية

(١٥٤) المدني، «الحزب الشيوعي الجزائري (حزب الطليعة الاشتراكي)»، ص ٥٣٣.

(١٥٥) وكذلك تنافسه، مع الناصريين و«حركة القوميين العرب» التي كان لها نفوذ كبير في نظام جعفر النميري، كعامل مؤثر في رسم سياسات الشيوعيين السودانيين من نظام غمري ومن مشروع (الاتحاد الثلاثي).

(١٥٦) بطاطو، العراق: الكتاب الثالث: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ص ١٣٠.

الأربعة، كما أن طريقة تعاملها مع (المسألة القومية العربية)، والقضايا المرتبطة أو المتفرعة عنها، لم تخرج عن ذلك.

من الممكن في هذا الإطار، تسجيل النكبة الخاصة، والتي كانت جديدة في عام ١٩٦٨، لما سجل الحزب الشيوعي اللبناني في مؤتمره ذلك العام نقداً ذاتياً صريحاً وعميقاً لمواقف (الحزب الشيوعي السوري اللبناني) في موضوع (دولة الوحدة ١٩٥٨) ومن (انفصال ١٩٦١ السوري - المصري)، ثم في تأكيد الحزب حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير على كامل أرض فلسطين، بعيداً عن السوفيات وخالد بكداش فيما يتعلق بالموقف من قرار (٢٤٢) الصادر في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، مع تأكيد الحزب اللبناني أن (الحزب الشيوعي السوري - اللبناني) قد «فشل في فهمها على طول الخط: المسألة القومية بشكل عام، والقومية العربية، وفلسطين، والوحدة»<sup>(١٥٧)</sup>.

أيضاً، يمكن اعتبار أن اتجاه فؤاد نصار في الحزب الشيوعي الأردني، الذي حسم الصراع في الحزب ضد فهمي السلفيتي المضاد لظاهرة العمل الفدائي في الأردن والذي كان قريباً من خالد بكداش، كان أقرب من الحزب الشيوعي اللبناني، ثم من اتجاه الحزب الشيوعي السوري (المكتب السياسي)، بين عامي ١٩٧٠ و ١٩٧٢، إلا أنه لم يطرح جديداً بالقياس للحزبين الآخرين، إذا لم يكن أكثر وسطية تجاه تلك القضايا التي شقت أحزاباً شيوعية، في سورية والعراق ولبنان (بين اتجاه حاوي - الشاوي ضد اتجاه كتلة حسن قريطم وصوايا صوايا الموالية لبكداش) وأيضاً في السودان، فيما لم يترك الحزب الشيوعي الفلسطيني، بين عامي ١٩٨٢ و ١٩٩١ عندما تحول في التاريخ الأخير إلى اسم (حزب الشعب الفلسطيني)، أي بصمة خاصة لا في الحركة الشيوعية العربية، ولا في العمل الفلسطيني، فيما كان (الحزب الشيوعي الفلسطيني - الثوري) منذ تأسيسه في عام ١٩٨٣ بعيداً عن سوفياتية

الحزب الآخر الذي اعترف بإسرائيل و(القرار ٢٤٢)، حيث رأى «أن الحل الديمقراطي للقضية الفلسطينية لا يتم عن طريق التسوية مع الصهيونية ومحاولة التعايش معها، وإنما عن طريق إلحاق الهزيمة النهائية بفكرها، ومشروعها، ومؤسستها»<sup>(١٥٨)</sup>، وهو ما قاده إلى رفض (اتفاقية أوسلو) ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، فيما أصبح (حزب الشعب الفلسطيني) فصيلاً مشاركاً في (سلطة أوسلو) بعد عودة عرفات للصفة والقطاع في تموز/يوليو ١٩٩٤.

كذلك، في هذا الإطار، يمكن القول بأن مسارات الحزبين الشيوعيين في المغرب وتونس لا تختلف كثيراً عن مسار الشيوعيين الجزائريين، وأيضاً مواقفهما من (المسألة القومية العربية)، وبالذات موضوع تأثرهما بالحزب الشيوعي الفرنسي من حيث الموقف من (الاستعمار)، وإن كان يلاحظ أن الحزب الشيوعي المغربي (تأسس عام ١٩٤٣ كتنظيم مستقل عن الفرنسي) قد انخرط باكراً منذ عام ١٩٤٥ في النضال الوطني متخلياً بسرعة عن فكرة «الاتحاد الفرنسي»، فيما ظل التوانسة والجزائريون في بحر آخر حتى الخمسينيات.

يمكن لمسار الشيوعيين المصريين أن يعطي فضاءاً مختلفاً: تشتت تنظيمي مترافق مع حيوية فكرية - ثقافية عالية لماركسيين أفراد (فيما حصل العكس في الأحزاب الشيوعية القوية، في العراق وسورية والسودان) مع مسار لا يختلف كثيراً عن مسارات الأحزاب الأخرى، إضافة إلى مواقف متأثرة بالمواقف السوفياتية مثل موقف (الحركة الديمقراطية للتححر الوطني - حدثو)، وهي التنظيم الشيوعي المصري الرئيسي، المؤيد لقرار تقسيم فلسطين في عام ١٩٤٧، وهي التي كان يرأسها الشيوعي المصري اليهودي هنري كوريل، وتأثرها بالموقف السلبي السوفياتي الأولي من انقلاب ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ (بعد تأييد حدثو أول الأمر له)، لتبدأ صداماتها مع سلطة القاهرة منذ أيلول/سبتمبر ١٩٥٢،

(١٥٧) الياس مرقص، نقد برنامج الحزب الشيوعي اللبناني (بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٠)، ص ٨.

(١٥٨) غطاس أبو عيطة، «الحزب الشيوعي الفلسطيني (الثوري)»، في: الأحزاب والحركات اليسارية في الوطن العربي في القرن العشرين، ج ٢، ص ٣٣١ - ٤٤٥.

ثم بعد تقارب القاهرة من موسكو في عام ١٩٥٥ تبدأ (حدثو) مسيرة التقارب مع عبد الناصر، وهو ما انتهى بالصدام والسجن في نهاية عام ١٩٥٨، أثناء عهد (الوحدة المصرية - السورية).

أيضاً يمكن القول نفسه عن مسار التنظيمات الشيوعية في الجزيرة العربية: حيث برزت البحرين بوصفها البيئة التي أفرزت أكثر من البلدان الأخرى حياة سياسية حزبية حقيقية، وهو ما انطبق على مسار الشيوعيين هناك المتأطرين في (جبهة التحرير الوطني البحرينية)، التي كانت وظلت - قبل وبعد استقلال ١٩٧١ - جزءاً رئيسياً من الخارطة السياسية البحرينية، وإن دخلت منذ بروزها بالستينيات في اصطفايات مع وضد فرع (حركة القوميين العرب) هناك، الذي ركز أكثر من الشيوعيين على التجزئة البريطانية لإمارات

الخليج العربي، ولحظ أكثر مسألة (الوحدة العربية) و(قضية فلسطين)، فيما كان الشيوعيون البحرينيون أكثر صمتاً أو انعزالية تجاه هذه القضايا، وأكثر محلية، وأيضاً أكثر قرباً من الطروحات السوفياتية، وهو ما ينطبق على (الحزب الشيوعي السعودي) الذي كان يتبنى بالسبعينيات منطوق الموقف السوفياتي من موضوع (التسوية)، الشيء الذي لم يخرج عنه الشيوعيون الكويتيون في (حزب اتحاد الشعب في الكويت) تجاه موضوعي (فلسطين) و(الحل السلمي)، وإن كان هناك من موقف متميز لهذا الحزب فهو في موقفه الرفض لعضوية الكويت في (مجلس التعاون الخليجي) (أيار/ مايو ١٩٨١) وللوجود العسكري الأمريكي في منطقة الخليج العربي، ولارتباطات الكويت بأطر عسكرية وأمنية مع واشنطن.

## الفصل (الحاوي عشر

### اتجاهات المسألة القومية وموقعها في تجربة اليسار الجديد

#### ٤٧ – الاتجاهات القومية في جبهات وأحزاب من فلسطين والأردن

علي سعيد بدوان

والفرادة المشار إليها تركت بالضرورة تعقيدات هائلة أحاطت بانطلاقة الثورة الفلسطينية المسلحة وأجنتها الفدائية وفصائلها باتجاهاتها الرئيسية، الوطنية العامة، والقومية العروبية، والماركسية، والإسلامية في وقت لاحق.

وعليه، عاشت الاتجاهات العروبية والقومية في الحركة الوطنية الفلسطينية الحديثة والمعاصرة وداخل أحزاب وفصائل اليسار الفلسطيني، في أحضان المأساة الفلسطينية في الداخل الفلسطيني وفي باقي مواقع اللجوء والشتات، واندغمت في رؤيتها السياسية والفكرية مع الصعود الهائل للتيار القومي في المنطقة، حتى بات من المسلّم به ولسنوات طويلة بعد النكبة بأن الخلاص الفلسطيني، يمر عبر البوابة القومية وحدها، وبها فقط، بدون التفات للدور الفلسطيني الخاص.

وانطلاقاً من المعطى إياه، لعب اللاجئون الفلسطينيون في الشتات وفي المناطق الفلسطينية التي بقيت تحت السيادة الأردنية والمصرية دوراً حيوياً هاماً، على صعيد نشاط مختلف الأحزاب العربية بتلاوينها الأيديولوجية/السياسية، الوطنية/والقومية، وفي سياق طغيان المد التحرري القومي، الأمر الذي دفع نحو توليد

#### أولاً: المدخل إلى الوطني والقومي في الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة

لعل في كتابة مسيرة ومسار الشعب الفلسطيني، وكتابة تاريخ الاتجاهات العروبية والقومية في إطار حركته الوطنية الحديثة والمعاصرة، وداخل أحزابه اليسارية على وجه الخصوص، صعوبات جمة، نظراً إلى ندرة المكتوب والمدوّن من سيرة البدايات الأولى وإرهاصاتهما على لسان روادها، وغلبة الاعتماد على الشفوي والمروي على لسان أبناء المرحلة، ما يرهق العمل البحثي الجاد، ويحتاج إلى جهد استثنائي حتى يستطيع الباحث الغوص العميق في تلافيف التاريخ القريب الذي صنعه الفلسطينيون عبر مسارهم الشائك.

ومن نافل القول، إن الثورة الفلسطينية المعاصرة بفصائلها وتشكيلاتها السياسية وبمختلف منابقتها الأيديولوجية، تتمتع بفرادة وخصوصية أملتتها الظروف الذاتية والموضوعية التي أحاطت بالقضية الفلسطينية في مواجهة المشروع الكولونيالي التوسعي الصهيوني الذي استولد بنجاحاته المأساة الفلسطينية المرة التي ما زالت تدق الأبواب حتى اللحظة الراهنة، في قلب منطقة تزدهم بصراع المصالح.

إرهاصات ودفقات متتالية فتحت طريق العمل العسكري والفدائي المقاوم انطلاقاً من الحزام المحيط بفلسطين، في لحظات ازدهر فيها الفكر المقاوم، ففكر التحرر من الاستعمار الكولونيالي الصهيوني، خصوصاً مع وقوع عدة تحولات نوعية، كان أهمها انتصار الثورة الجزائرية وما مثلته من تجربة وأمل في انتصار الثورات على المستعمرين، حيث تركت تأثيراً كبيراً وزخماً قوياً في اندفاع الفلسطينيين المنضوين في إطار الأحزاب والاتجاهات الوطنية واليسارية والقومية العربية، وخصوصاً منهم تلك الفئات التي كانت متأطرة في إطار الأحزاب القومية العربية وجناحيها الرئيسيين المتمثلين بحركة القوميين العرب، وحزب البعث العربي الاشتراكي<sup>(١)</sup>، إضافةً إلى الحركة الناصرية<sup>(٢)</sup>.

وفي هذا الإطار، كان التيار الغالب في مجمل الساحة الفلسطينية خلال الخمسينيات وبدايات الستينيات هو التيار القومي العربي (الناصرية، حزب البعث، حركة القوميين العرب) المناادي بالوحدة العربية الشاملة والمراهن على العمل العربي المشترك للرد على العسف الإسرائيلي واستعادة الحقوق والأرض الفلسطينية تحت شعار «الوحدة العربية طريق فلسطين» وإن كانت هناك اتجاهات يسارية في الضفة الغربية وقطاع غزة وفي المهاجر العربية، جاءت امتداداً لتيار عصبة التحرر الوطني، التي كانت قد ورثت في مطلع الأربعينيات الجسم العربي من الحزب الشيوعي الفلسطيني.

ومن هنا، شكّلت أوساط اللاجئيين الفلسطينيين في الشتات وفي الضفة الغربية وقطاع غزة، حالة استقطابية فاعلة في ظل المد القومي الذي اجتاحت المنطقة سنوات الخمسينيات والستينيات، واندلاع ثورة الجزائر

الكبرى عام ١٩٥٤، واكتساح الخطاب الناصري ميدان الفعل والعمل الجماهيري، وفي الفترة التي تلت، فقد انضوى العشرات من أبناء فلسطين في إطار الأحزاب الوطنية والقومية التي رفعت لواء قضية فلسطين، فاكتمل شعار «الوحدة طريق فلسطين» حضوراً كبيراً ومرموقاً لدى غالبية الفلسطينيين، خاصةً في إطار أحزاب: البعث العربي الاشتراكي، حركة القوميين العرب، الأحزاب القومية الناصرية، وحتى الحزب السوري القومي الاجتماعي الذي حظي بحضور هام داخل أوساط الفلسطينيين في مخيمات لبنان على وجه الخصوص، حيث تبلورت المجموعات والتنظيمات الفلسطينية المنتمية للأحزاب القومية المذكورة تبعاً بعد نكبة ١٩٤٨ من خلال مجموعاتٍ من الطلبة الفلسطينيين الدارسين في مختلف الجامعات العربية، خاصةً جامعتي القاهرة ودمشق، والجامعة الأميركية في بيروت.

وفي حين طغت الرؤية القومية على مسار الصراع مع الغزو الصهيوني لفلسطين طوال سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي، فإن الإهمال الواضح للدور الفلسطيني الخاص كان ساطعاً وواضحاً، فقد ضاع الدور الفلسطيني في لجة البعد القومي العام، وتحديداً حين تسلم النظام الرسمي العربي آنذاك بشعاراته القومية المتعلقة بفلسطين، معتبراً أنها قضية العرب وليست قضية الفلسطينيين وحدهم، مانعاً بذلك من بلورة وصعود الهوية والكيانية الوطنية للفلسطينيين، بعد انقراط وحدة الشعب الفلسطيني ووقوعه في حالة التمزق الكياني، وولادة مسألة الشتات واللاجئين.

وانطلاقاً من ذلك، قام النظام الرسمي العربي

(١) تعتبر الجزائر وسورية، أول دولتين عربيتين اعترفتا بفصائل العمل الفلسطيني بدءاً من حركة فتح إلى الجبهة الشعبية، حيث افتتح مكتب فلسطيني في الجزائر في أيلول/سبتمبر ١٩٦٣. بالمقابل فإن الصين الشعبية كانت بدورها أول دولة في العالم تعترف بمنظمة التحرير الفلسطينية وحركة فتح، حيث زارها وفد من المنظمة برئاسة الراحل أحمد الشقيري، واستقبل من قبل زعيم الصين القوي آنذاك شو إن لاي، بينما نجحت حركة فتح في ترتيب لقاء مع الرئيس جمال عبد الناصر، فتم اللقاء في منزله، وطالب وفد حركة فتح بـ«إشغال الأرض من تحت أقدام المحتلين الإسرائيليين» وبدأت العلاقات الفتاحوية مع عبد الناصر ومن حينها تشق طريقها. انظر: السياسة الدولية، السنة ٤٠، العدد ٥٩ (٢٠٠٥)، ص ٧٦.

(٢) وقد انعكس هذا البُعد على كلّ أطراف الحركة القومية العربية. فقد رأينا حزب البعث العربي الاشتراكي الذي تأسس عام ١٩٤٧ يصوغ شعاراته تحت عنوان (وحدة، حرية، اشتراكية). وحركة القوميين العرب التي بدأ التحضير لها منذ عام ١٩٥١ وأعلن عن قيامها عام ١٩٥٦ تطلق شعار (وحدة، تحرر، ثأر). والحركة الناصرية ترفع شعار (حرية، اشتراكية، وحدة). وهكذا كان شعار الوحدة والحرية هما القاسم المشترك بين كل أطراف الحركة القومية العربية.

بتفكيك الهيئة العربية العليا لفلسطين التي شكلها الحاج أمين الحسيني لإبراز الكيانية الفلسطينية<sup>(٣)</sup>، كما قام النظام الرسمي العربي وللأسباب ذاتها بإفشال تجربة حكومة عموم فلسطين التي أعلنت في قطاع غزة بُعيد النكبة بقليل<sup>(٤)</sup>.

إن كل هذه الإيقاعات التي تسارعت مع انتهاء جولات حرب ١٩٤٨ مع تباعد القيادات الفلسطينية الظاهرة و«التقليدية» وتفرقها وتناحرها، وهو ما بدد الأمل في إطارٍ مشتركٍ يجمع ويعيد توحيد الشعب الفلسطيني، لذا فقد كان المثل والمثلج القومي هو الأمل الكبير الذي سيطر على الحالة والشعور والوجدان والانتماء الفلسطيني عند عموم الفلسطينيين<sup>(٥)</sup>.

وفي هذا السياق، فإن لجوء النظام الرسمي العرب في تلك المراحل لوأد الدور الفلسطيني الخاص، وإحلال الدور العام، كان عند البعض بسببٍ مخلصٍ في إدراكٍ حقيقيٍّ للدور القومي في إطار الصراع مع المشروع الصهيوني، بينما كان عند البعض الآخر لأسبابٍ مغايرة، تتمثل في منع وكبح أي نهوضٍ وطنيٍّ فلسطينيٍّ قد يتسبب في ولادة اضطراباتٍ محلية، أو قد يتسبب في وأد بعض الخطوات التي تمت من نمط تأسيس (المملكة في الأردن) بعد ضم الضفتين بمؤتمر أريحا.

وعليه، وفي هذا المسار من تلك التحولات كان الوضع العربي إجمالاً طوال سنوات الخمسينيات وحتى حدود منتصف الستينيات من القرن الماضي، لا يسمح للفلسطينيين على فعل أي شيءٍ ملموسٍ ينهض بقضيتهم ويضعها بين أيديهم في سياق تقرير مصيرهم،

فأجهضت كل المحاولات الفلسطينية التي قامت بيد أبناء فلسطين للإمساك بزمام الأمور قبيل وبُعِيد النكبة، إلى حين نضجت الظروف ولم يعد بالمستطاع كبح النزوع التحرري للشعب الفلسطيني، وبعد أن ثبت فشل رهان الانتظار على المشروع القومي وحده بدون دورٍ فلسطينيٍّ خاص، وسقطت معه مرحلة السبات في انتظار صهيل الجيوش العربية القادمة نحو فلسطين، خصوصاً بعد انهيار وحدة مصر وسورية، وسقوط الجمهورية العربية المتحدة، وانخراط قادة ثورة ١٤ تموز/ يوليو في العراق في الصدام مع مصر الناصرية، وهو ما أدى إلى تسريع حركة المراجعة المتراكمة في صفوف الاتجاهات الحزبية والتنظيمية الفلسطينية، التي انخرطت بالكامل في إطار الأحزاب القومية العربية (قوميون عرب، بعثيون، ناصريون، وغيرهم)، وهذه المراجعة هي التي ولدت بالتراكم صيرورةً وطنيةً فلسطينيةً قائمةً بذاتها، وبمعادلةٍ جديدةٍ تجمع بين القومي والوطني، بدلاً من مصادرة القومي للوطني أو انعزال الوطني عن القومي.

من هنا، فالتحولات السياسية العملية في الوسط الفلسطيني اللاجئ في الشتات منذ أعوام النكبة تأثر بتلك التحولات، وانتقل بها الشعب الفلسطيني من تبني الشعارات القومية إلى المزج بين العام والخاص، وما بينهما من اشتقاقاتٍ سياسيةٍ فكريةٍ تمحورت في الجهد المبذول لإيجاد الأجوبة للقضايا الوطنية والقومية الكبرى التي طرحتها مرحلة ما بعد النكبة مباشرة.

وعليه، فإن مجموع الوقائع والتطورات التي

(٣) تأسست الهيئة العربية العليا لفلسطين بتاريخ ١٢/٦/١٩٤٦ بقرار من مؤتمر بلودان للجامعة العربية برئاسة مفتي فلسطين الحاج محمد أمين الحسيني، وكل من رفيق التميمي، إسحق درويش، الشيخ حسن أبو السعود.

(٤) أقام مفتي فلسطين أمين الحسيني حكومة عموم فلسطين في قطاع غزة بتاريخ ١/١٠/١٩٤٨، لكنها عجزت عن نيل الاعترافات العربية المطلوبة، وتم إجهادها، ولم ينجح الفلسطينيون في بناء كيان وطني على ما تبقى من أرض فلسطين بعد عام النكبة، خصوصاً مع قرارات مؤتمر أريحا بوحدة الضفتين الذي رتبته ودعا إليه الملك عبد الله بتاريخ ١/١٢/١٩٤٨، وفيه أعلن عن ضم القدس الشرقية والضفة الغربية إلى الأردن أو ما سُمّي بـ «وحدة الضفتين».

(٥) بما في ذلك حتى داخل الأرض المحتلة عام ١٩٤٨، حين برزت أولى نوى الاتجاهات الحزبية القومية من خلال مجموعة من النشاط الفلسطينيين داخل الجليل شمال فلسطين من الذين ارتبطوا وهم في فلسطين مع وحدة الاستطلاع الخارجي في الجيش العربي السوري المعروفة بـ (الكتيبة ٦٨). كذلك من خلال مجموعة (حركة أبناء البلد) التي شكلت بدورها البوتقة الأساسية لنمو الاتجاهات القومية العربية داخل مناطق ١٩٤٨، حيث باتت القوى الحزبية العربية القومية الاتجاه ذات حضور مؤثر في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ في العقدين الأخيرين، ولعل مثلها الساطع الحزب الذي أسسه عزمي بشارة.



كانت تؤثر على مجموعة من الحقائق الحسية التي تنذر بالمخاض، والمخاض العسير لولادة الكيانية التمثيلية للشعب الفلسطيني بعد سلسلة من التحولات التي أفضت إلى الانتقال من واقع الذوبان الفلسطيني في الإطار القومي العام وتحت سقف الشعارات القومية بدون فعل ملموس إلى الجمع بين (الوطني/ والقومي) بين (الخصوصية الفلسطينية/ والقومية)، وبما يحفظ الهوية الوطنية لشعب فلسطين، ويظهرها أمام العالم بأسره نقيضاً لمشاريع أسرلة الفلسطينيين في مناطق ١٩٤٨، وتقاسم ما تبقى من الأرض، وتهجير وتوطين اللاجئين في منافي ودياسبورا الشتات.

## ثانياً: الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والمزاوجة بين العام والخاص

في هذا المسار من التحولات الفلسطينية العميقة، فإن حركة القوميين العرب، كانت الجهة التنظيمية والحزبية الأكثر تلاصقاً مع الوضع الفلسطيني، والأكثر التقاطاً للتحولات والتطورات التي مست القضية الفلسطينية ومسار الانتقالات داخل صفوف الناس. فقد كانت في قلب ومعمعان تلك التحولات التي انعكست عليها بشكل مباشر، وأدت إلى ولادة انتقالات تاريخية في بنائها واتجاهاتها السياسية والتنظيمية والفكرية بدرجة ما منذ مؤتمر بيروت في نيسان/ أبريل ١٩٦٣ وبرز بدايات الانعطاف باتجاه اليسار، بالرغم من الأجواء الناصرية الطاغية عليها، كما أدت إلى انتقالها نحو تشكيل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين من عموم كادرات وإطارات الجناح الفلسطيني فيها.

إن كل تلك الأجواء من التحولات الفلسطينية في بيئتها العربية وفي البيئة الإقليمية، وصعود الناصرية واكتساحها الشارع العربي، كان لها تأثير ملموس وكبير على التحولات السياسية والفكرية التالية داخل الساحة الفلسطينية، وقد أثرت بشكل كبير في حركة القوميين

حفرت أحاديدها في الوسط الفلسطيني، وإرهاصات الكيانية الوطنية، وتلمس ضرورات الحفاظ على الهوية الوطنية والقومية للشعب الفلسطيني أمام عمليات الاقتلاع وتذويب الهوية الوطنية، دفعت الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لتلقف تلك التحولات والبناء عليها، من خلال تبني قرار عربي رسمي بتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية بقرار من مؤتمر قمة الإسكندرية العربية عام ١٩٦٤، في الوقت الذي تواصل فيه نمو وتعاظم الإرادة الفلسطينية لفتح الدروب أمام العمل الفدائي المسلح<sup>(٦)</sup>.

إن التحول المشار إليه أعلاه بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية<sup>(٧)</sup>، وبدايات العمل الفدائي المسلح، دفع نحو توليد سلسلة من العمليات الفدائية، توجت بانطلاق فصائل العمل الفلسطيني المسلح قبل وبعد حزيران/ يونيو ١٩٦٧ في الشتات وامتداداتها داخل الضفة الغربية والقدس، ثم داخل المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، والسيطرة اللاحقة لحركة فتح وفصائل الثورة الفلسطينية المسلحة على قيادة ومقدرات منظمة التحرير عام ١٩٦٨ في الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني<sup>(٨)</sup>، إلى حين استقالة السيد يحيى حمودة في الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني التي عقدت في شباط/ فبراير ١٩٦٩ وتسمية ياسر عرفات كرئيس للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

وبالمحصلة، لم يكن قيام منظمة التحرير في إطار الرسمية العربية وبترحيب منها ودخول القوى المقاتلة إلى عضوية وقيادة المنظمة وتحويلها إلى ائتلاف للجميع ليأتي بدون مقدماته الكفاحية الفلسطينية، وبدون إجماع شعبي فلسطيني ملموس استجابة مباشرة وعملية لحالة قائمة ونامية في الوضع الفلسطيني ذاته آنذاك.

فكل التطورات والتفاعلات داخل فلسطين في مناطق الضفة والقدس والقطاع، وحتى داخل المناطق المحتلة عام ١٩٤٨، وعموم مواقع اللجوء الفلسطيني

(٦) في تلك الأثناء كانت حركة فتح تعد العدة لإعلان انطلاقها، منطلقة من شعار (فلسطين طريق الوحدة).

(٧) عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعها التاريخي الأول في القاهرة يوم ١٩٦٤/٩/٢ برئاسة أحمد الشقيري.

(٨) عقدت في القاهرة، بعد استقالة المرحوم أحمد الشقيري في ١٩٦٧/١٢/٢٤ وتعيين يحيى حمودة خلفاً له لفترة مؤقتة لفترة انتقالية مؤقتة لم تزد على الثلاثة أشهر، وبمساعدة كل من خالد الفاهوم، بهجت أبو غربية، عبد الخالق يغمور، إبراهيم بكر، فاروق الحسيني.

العرب أكثر من غيرها<sup>(٩)</sup>. فقد تبني د. جورج حبش أهمية التحالف مع الناصرية، وصولاً إلى (الالتحام معها) كما أقر مؤتمر الحركة في شباط/فبراير ١٩٦٥ من دون أن تحل نفسها<sup>(١٠)</sup>.

وبالفعل أبلغت حركة القوميين العرب الرئيس عبد الناصر بموقفها هذا الذي يقوم على: أن الناصرية هي المجرى الثوري لحركة الجماهير العربية وهي الأساس، وأنهم على استعداد للالتحام في هذا المجرى استراتيجياً، والمساهمة في تنظيم التيار الناصري في الوطن العربي، بحيث تصبح الناصرية حركةً ثوريةً منظمةً فروعها في مختلف الوطن العربي، وتقود العمل الثوري الوحدوي التحرري<sup>(١١)</sup>.

وفي خضم الجهود القومية التي كانت ترى أن تحرير فلسطين يأتي عبر الوحدة العربية الكاملة، جاءت هزيمة العام ١٩٦٧ لتدفع أكثر فأكثر في إنضاج التحولات الداخلية في صفوف حركة القوميين العرب، التي انتقلت إلى القول بأن الانتصار على المشروع الصهيوني مرتبط بالوحدة على أساس تراكمي، وليس بالضرورة أن تأتي الوحدة العربية الكاملة دفعةً واحدة، بتراكم وتكامل العوامل والمراحل، ودعمها وتطويرها، سواءً أكانت اقتصادية أم اجتماعية أم ثقافية، وبدا فيها أن فكر الحركة قد شهد تطوراً إضافياً ملحوظاً حيث كانت الحركة تتجه شيئاً فشيئاً نحو تبني الأفكار

الاشتراكية. وفي هذا السياق كانت حركة القوميين العرب أول حزبٍ قوميٍّ يعترف بعد هزيمة ١٩٦٧ بأن الأيديولوجية وبرنامجه السياسي كانا من الأسباب المسؤولة جزئياً عن الهزيمة. ومن هنا، وبعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧ دخلت حركة القوميين العرب في مرحلةٍ جديدة، حيث انتقلت فيها إلى مفاهيم الجماهير والتنظيم والبندية وحرب التحرير الشعبية<sup>(١٢)</sup>.

وعليه، فإن حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، أوجدت واقعاً جديداً أمام الكفاح الوطني الفلسطيني، دفعت المركز في حركة القوميين العرب إلى استكمال ومتابعة المشروع السابق الذي كانت قد بدأت الحركة وفرعها الفلسطيني في البحث عن الدور الفلسطيني الخاص، وذلك عبر عملية مراجعة متسارعة منّت منطلقات الحركة الفكرية ومواقفها السياسية، حيث انطلق داخل الحركة سؤال جوهري، مفاده لماذا لا يبادر الشعب الفلسطيني، معتمداً على نفسه، بالعمل على تحرير وطنه، مسانداً من الأمة العربية، بدل أن يترك المسألة لاتفاق الأمة العربية ووحدة جيوشها، خصوصاً وأن الرئيس عبد الناصر ذاته، كان قد بدأ يتلمس أهمية الدور الفلسطيني الخاص فيادى إلى العمل لتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية التي أعلن عن قيامها بعد قمة الإسكندرية العربية بتاريخ ٢٨/٥/١٩٦٤ وتأسيس جيش التحرير الفلسطيني. فضلاً عن بدء العديد من الجهات والنوى الفلسطينية بتأطير ذاتها والإعلان عن بدء مسيرة

(٩) وذلك انطلاقاً من تصدر الموضوع الفلسطيني جدول أعمال حركة القوميين العرب منذ بداياتها وتشكيل نواتها الأولى في حرم الجامعة الأميركية في بيروت عام ١٩٤٩، ووجود حضور فلسطيني كثيف داخل أطرها للتنظيمية في مختلف مواقع اللجوء والشتات الفلسطينية، كما في الضفة الغربية التي أصبحت تحت الإدارة الأردنية، وقطاع غزة الذي أصبح تحت الإدارة المصرية. فقد شكلت القضية الفلسطينية وانطلاقاً من بعدها القومي، اللباب في حياة حركة القوميين العرب وتفرعاتها في المنطقة العربية. فنشوء حركة القوميين العرب ارتبط بنكبة ١٩٤٨.

(١٠) انظر: الديار (بيروت)، ١٧/٨/١٩٩٨، ضمن ملف (وديع حداد... الجراح الذي قبض على مطارات العالم ذات مرة)، وهي الشهادة التي يقدمها د. جورج حبش أيضاً في: فؤاد مطر، حكيم الثورة: قصة حياة الدكتور جورج حبش (لندن: منشورات هابت لايت، ١٩٨٤). (١١) وقد أحدث إدراك الحركة لهذا النقص الأيديولوجي الذي لازم منطلقاتها تطوراً سياسياً وفكرياً في مسيرة الحركة منذ عام ١٩٥١، مروراً بمؤتمرها القومي في نيسان/أبريل عام ١٩٦٣ حتى الوثيقة التي صدرت عنها في تموز/يوليو ١٩٦٧. وهو ما يكشف عنه د. جورج حبش بقوله: «إن الحركة عاشت مرحلة تطور، أو عملية تطور متصلة في اتجاه اليسار. فقد بدأت الحركة بطرح شعار (وحدة، تحرر، ثار) وتضاعف التطور إلى حد وضع وثيقة تموز/يوليو عام ١٩٦٧ التي هي في التقدير وثيقة «نظرية» وضعتنا على أبواب تنظيم ثوري جذري، بحيث أصبحت الحركة الآن جزءاً أساسياً من اليسار العربي الثوري»، ومن خلال هذا التطور الفكري والسياسي لدى حركة القوميين العرب تعززت علاقتها مع الحركة الناصرية خاصة بعد تبلور الفكر القومي والوحدوي والاشتراكي لدى عبد الناصر الذي ترجم عملياً قيام الوحدة بين مصر وسوريا، في شباط ١٩٥٨ وبعد أن رفع عبد الناصر شعار (الحرية، الاشتراكية، الوحدة). فطورت الحركة شعارها عام ١٩٥٩ ليصبح الوحدة، التحرر، الاشتراكية، وأضافت عليه استرداد فلسطين.

(١٢) انظر: علي بدوان، صفحات من تاريخ الكفاح الوطني الفلسطيني (دمشق: دار صفحات للنشر، ٢٠٠٨)، ص ٥٥.

الكفاح المسلح، وفي مقدمتها حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) التي أطلقت رصاصاتها الأولى في سماء فلسطين في الفاتح من كانون الثاني/يناير عام ١٩٦٥ حين نفذت أول عملية فدائية شمال شرقي فلسطين (الجليل الشرقي) قرب بلدة عيلبون المحتلة عام ١٩٤٨<sup>(١٣)</sup>.

وانطلاقاً من المعطى إياه، يمكن القول بأن نهوض الحركة الوطنية الفلسطينية المعاصرة منذ أواسط ستينيات القرن الماضي، والنمو المطرد لهذا النهوض بعد حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، ثم انتقال الشعب الفلسطيني للمزاوجة بين الدور القومي العام والدور الفلسطيني الخاص، على يد الاتجاهات العروبية، وخصوصاً منها داخل صفوف حركة القوميين العرب، التي أدركت مغزى التحولات العميقة في ميدان القضية الفلسطينية، وهو ما استولد بالضرورة اجترحات وأفكار رحية، عززت من أهمية الدور القومي بمنظور جديد يأخذ بعين الاعتبار ضرورة إعادة (بعث وإحياء) الكيانية والشخصية الوطنية الاعتبارية للشعب الفلسطيني في وجه محاولات تبديد هويته الوطنية والقومية ووجوده ككل، ومنحه مظلة الإطار القومي العربي، وهو الأمر الذي أدركه الرئيس جمال عبد الناصر قبل غيره بعد حين من الزمن، لذلك كان الأسرع في تناول الموضوع عندما خطا باتجاه تأسيس منظمة التحرير الفلسطينية كحاضنة للكيان الوطنية الفلسطينية في إطار المشروع القومي العربي

بالنسبة إلى فلسطين، وفي العلاقة مع حركة القوميين العرب وقائدها د. جورج حبش.

ففي تلك الفترة أيضاً، تشكلت تجمعات وتكتلات فدائية لقوى كان بعضها قد نشأ قبل عدوان العام ١٩٦٧، رفعت شعارات قومية ويسارية، مثل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والجبهة الشعبية/القيادة العامة، وجبهة التحرير العربية (الجناح الفلسطيني في البعث العراقي)، وجبهة النضال الشعبي الفلسطيني<sup>(١٤)</sup>، ومنظمة فلسطين العربية<sup>(١٥)</sup>، ومنظمة الصاعقة (طلائع حرب التحرير الشعبية)<sup>(١٦)</sup> وغيرها، وسعت إلى منافسة حركة «فتح» في كسب ولاء وتأييد الجماهير الفلسطينية، خاصة في المهاجر، ولاحقاً داخل فلسطين المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة). وقد شهدت كل تلك القوى الفدائية، وخاصة حركة «فتح» بعد المناخ الذي نجم عن مشاركتها في مواجهة القوات الإسرائيلية في الكرامة، تدفق أعداد كبيرة من المتطوعين والأعضاء الجدد، الآتين من آفاق سياسية متنوعة، بما في ذلك من التيارات العروبية، واليسارية الفلسطينية والعربية، في وقت لم تكن فيه الحركة الشيوعية الفلسطينية والعربية قد أخذت بالعمل الفدائي أو تبنت خيار التركيز على استقلالية الشخصية الوطنية الفلسطينية.

إن تلك العوامل مجتمعة، دفعت بحركة القوميين العرب إلى البدء في الإعداد لعملٍ ثوريٍّ فلسطينيٍّ<sup>(١٧)</sup>،

(١٣) حيث سقط الشهيد الأول لحركة فتح أحمد موسى الدلكي والثورة الفلسطينية المعاصرة باشتباك مع الجيش الأردني، بعد عودة المجموعة الفدائية من بلدة عيلبون باتجاه الأراضي الأردنية.

(١٤) الفصائل المذكورة مؤلفة في إطار منظمة التحرير الفلسطينية منذ العام ١٩٦٩ حتى الآن، وإن قاطع البعض منها مؤسسات المنظمة، وتحديدًا اللجنة التنفيذية في فترات معينة.

(١٥) انتهت منظمة فلسطين العربية ذات الاتجاه القومي الناصري، بعد الخروج الفلسطيني المسلح من الأردن نهاية العام ١٩٧١، وانضمت بغالبية أعضائها إلى حركة فتح، وإلى الجبهة الشعبية/القيادة العامة.

(١٦) كان حزب البعث العربي الاشتراكي ذا حضور ملحوظ في الأراضي الفلسطينية في الخمسينيات والستينيات في الضفة الغربية وقطاع غزة إضافة إلى الأردن، وكانت منظمة الصاعقة التابعة له، حين تأسيسها، منظمة قوية وكبيرة الحجم، خاصة في مرحلة التواجد الفدائي في الأردن بين عامي ١٩٦٧ و ١٩٧١ كما في بدايات التواجد الفدائي في لبنان حتى العام ١٩٧٧ تقريباً. عدا عن وجود الجناح الثاني للبعث المتمثل بتنظيم جبهة التحرير العربية، وهو تنظيم عضو في منظمة التحرير الفلسطينية منذ العام ١٩٦٩.

(١٧) شكّلت حركة القوميين العرب في مخيمات لبنان نوى عسكرية فدائية من كوادر وإطارات الحركة تحت اسم (شباب الثأر)، التي كانت متأثرة بالمناخ الوطني العام الداعي إلى انطلاق العمل الفدائي المقاوم. ويشير إلى هذه النوى الفدائية، أحد أصدقاء وديع حداد في حديث لصحيفة الديار البيروتية بعددها الصادر بتاريخ (١٥ آب/أغسطس ١٩٩٨) ضمن حلقات حملت عنوان (وديع حداد... الجراح الذي قبض على مطارات العالم ذات مرة)، حيث يقول: في هذا الوقت (بداية الستينيات) كان العمل داخل الأراضي المحتلة قد قطع شوطاً كبيراً، وتم إيصال الأسلحة من رموز المجموعات التي كانت تدخل إلى فلسطين. ومن المعروف أن الفرع الفلسطيني للحركة كان قد عقد مؤتمره الخاص في أغوار =

فاندفع الفرع الفلسطيني للحركة لتعزيز حضوره في ساحة العمل المسلح بعد أن راوحت الخطوات الأولى قبل هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ تحت سقف شعار (فوق الصفر تحت التوريط)، وبدأت عوامل التمايز والفرز داخل الحركة بشكل عام بسبب طبيعة الواقع الجديد المتولد عن هزيمة ١٩٦٧.

ومن هنا انطلقت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، لتعرّف عن نفسها ببيانها الشهير حاملةً الفكر القومي والثوري واليساري، التي أعلن عن قيامها د. جورج حبش في البيان التأسيسي يوم ١١/١٢/١٩٦٧<sup>(١٨)</sup>. وكانت أول حركة فلسطينية فدائية مسلحة ذات منبث قومي، تؤمن إيماناً قاطعاً بأهمية البعد القومي، دعت إلى ضرورة مزاجته مع الدور الفلسطيني الخاص، بعد أن كانت الحركة قبل ذلك تتكىء على البعد القومي بدون أي انتباه للدور الفلسطيني الخاص.

ومن حينها، فإن أدبيات الجبهة الشعبية شددت وما زالت تشدد، على خطأ تذويب النضال الوطني الفلسطيني في إطار النضال القومي العربي، وفي المقابل خطأ عدم ربطه بالنضال القومي. فشعار استقلالية العمل والقرار الفلسطينيين شعاراً سليماً عندما تتجه ترجمته على قاعدة حماية الثورة الفلسطينية من الأنظمة التي تحاول احتواءها، ولكنه يصبح شعاراً غير سليم إذا قصد به حصر معركة التحرير بالشعب الفلسطيني، إذ يؤدي ذلك

إلى حرمان النضال الوطني الفلسطيني من عمقه العربي الذي تتطلبه معركة تحرير فلسطين<sup>(١٩)</sup>.

### ثالثاً: حزب العمل الاشتراكي العربي في لبنان

جاءت التحولات المتلاحقة التي شهدتها حركة القوميين العرب، منذ وثيقة مؤتمر بيروت في نيسان/أبريل عام ١٩٦٣ لتدفع الفروع في مختلف الأقطار لصياغة برامجها المحلية بما يستجيب لطبيعة المرحلة التي يمر فيها هذا القطر أو ذاك من منظور: إما استكمال عملية التحرر الوطني كما هو الحال في جنوب اليمن آنذاك، أو الشروع في حل معضلات قضايا الثورة الوطنية الديمقراطية في بلدانها، مثل اليمن الشمالي والعراق وسورية ولبنان وبلدان الخليج، أو تلمس خصوصية الوضع والدور الفلسطيني بعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، فاتخذ عدد من الفروع أسماء مختلفة<sup>(٢٠)</sup>؛ ففي لبنان اتخذ فرع الحركة اسم (منظمة الاشتراكيين اللبنانيين) التي أصبح اسمها بعد حين (منظمة العمل الشيوعي)<sup>(٢١)</sup>، حيث انحاز فرع الحركة اللبناني باتجاه التيار اليساري في الحركة، وهو التيار الذي دعا إلى إعطاء خصوصية لكل فروع الحركة، وهو ما دفع بقيادة الجبهة الشعبية للتفكير بإعادة بناء فرع الحركة مع لبنان من موقع الالتصاق والتداخل في المهام الوطنية الفلسطينية واللبنانية ببعدها القومي العربي على الأرض

= الأردن في منطقة الجفنتك، وكان الهم الفلسطيني طاعياً على أعماله لجهة تبني العمل الفدائي المسلح وإعلان انطلاقة المقاومة. وبالفعل تم البدء باتخاذ خطوات الإعداد للعمل الفدائي المسلح، ونفذت أولى العمليات الفدائية الاستطلاعية شمال فلسطين المحتلة يوم ٢١/١٠/١٩٦٦ التي استشهد فيها أربعة من أعضاء الحركة ومجموعة شباب الثار.

(١٨) في حقيقة الأمر، تشكلت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في البداية من ائتلاف واسع ضم كلاً من حركة القوميين العرب وجناحها الفدائي (شباب الثار)، ومن جبهة التحرير الفلسطينية (بقيادة أحمد جبريل)، ومن مجموعة (أبطال العودة) بقيادة الشهيد فايز جابر وصبيحي التميمي، ومعهم مجموعة الضباط الناصريين في الجيش الأردني بقيادة الشهيد النقيب أحمد زعرور. وقد تفكك هذا الائتلاف بعد فترة قصيرة، إذ خرجت المجموعة الرئيسية والأساسية في الائتلاف وهي جبهة التحرير الفلسطينية (أحمد جبريل) وأعلنت عن نفسها كتنظيم جديد تحت عنوان (الجبهة الشعبية/ القيادة العامة) في الأول من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٨.

(١٩) يعتقد البعض الآن بأن الخطاب السياسي للجبهة الشعبية مازال مرتبكاً في التوفيق بين ماهو وطني فلسطيني، وبين ماهو قومي، لذلك فإن د. جورج حبش وقبيل رحيله بسنوات كان قد طالب في إعادة ترتيب الأولويات ومنح القضية القومية موقعها الأساسي والمركزي انطلاقاً من عدم إمكانية تحرير فلسطين، ولا تحقيق الاستقلال العربي، ولا القيام بنهضة عربية، إلا بعمل قومي شامل.

(٢٠) للمزيد، انظر: علي بدوان، اليسار الفلسطيني المسلح (دمشق: دار الأهالي، ١٩٩٩).

(٢١) في حقيقة الأمر، ولدت منظمة العمل الشيوعي في لبنان من اتحاد (منظمة الاشتراكيين اللبنانيين+منظمة لبنان الاشتراكي) حيث جاءت منظمة الاشتراكيين اللبنانيين من رحم الفرع اللبناني في حركة القوميين العرب، وكان من رموزها: محسن إبراهيم، محمد كشلي، حكمت عيد، عدنان زياوي، نهلة الشهبال، مصطفى صيداوي. ومن رموز منظمة لبنان الاشتراكي كان فواز طرابلسي، جوزيف سمّاحة، وضاح شرارة، جورج ناصيف، وليد نويهض.

بعد الانتقال الفلسطيني العسكري الكثيف إلى لبنان.

## رابعاً: حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني

إن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، التي تعتبر الوليد الشرعي للجناح الفلسطيني في حركة القوميين العرب، وارتباطاً مع التحولات التي وقعت في صفوف عموم الحركة، واستقلال تنظيمات الحركة عن المركز منذ أواخر ستينيات القرن الماضي، اشتقت رؤية خاصة تتعلق بدورها في الأردن نظراً إلى خصوصية الوضع هناك، حيث الأغلبية السكانية الفلسطينية، والتداخل الكبير في المهام الوطنية والاجتماعية بين عموم الناس على الضفة الشرقية.

فالخصوصية هنا تعود إلى حجم وطبيعة الوجود الفلسطيني في الأردن. فنسبة الفلسطينيين في الأردن تبلغ (٦٥ بالمئة) من مجموع السكان، وقد أصبحوا من الناحية القانونية مواطنين في الأردن لا مجرد لاجئين فلسطينيين، كما هي الحال في البلدان العربية المحيطة (دول الطوق)، بسبب عملية الدمج والإحاق التي تمت في مؤتمر أريحا ١٩٤٨.

كما أن الثورة الفلسطينية هي المسؤولة عن تعبئة وتنظيم الجماهير الفلسطينية في مختلف الأماكن بما فيها الساحة الأردنية. وإذا كان دور اللاجئين وعموم الفلسطينيين في عملية التغيير في البلدان العربية التي يتواجدون فوق أراضيها هو دور العامل المساند، فدورهم في الأردن هو دور الشريك. والساحة الأردنية في نهاية المطاف كانت وما زالت قاعدة ارتكاز للثورة الفلسطينية لجملة أسباب، منها الحدود الطويلة بين الأردن وفلسطين، وما توفره الساحة الأردنية للثورة الفلسطينية من قدرة على التعامل المكثف مع الجماهير الفلسطينية داخل الأرض المحتلة، حتى ما بعد العام ١٩٧١ حين انتهى الوجود الفلسطيني المسلح على الساحة الأردنية.

وعليه، فالجبهة الشعبية كانت، وما زالت، ترى أن خصوصية وضع الأردن ووضع الفلسطينيين فيه،

وبالفعل فقد تم إنشاء وتشكيل حزب العمل الاشتراكي العربي في لبنان، ليضم أعداداً من كادرات الحركة من مجموع فروعها في لبنان وسورية والعراق وفلسطين (أي الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) حيث قام على أساس الربط العميق بين العمل القومي والعمل الوطني في قطر عربي، وقد تشكلت له قيادة مؤقتة بإشراف د. جورج حبش، والعراقي هاشم علي محسن واللبنانيين منيف فرج<sup>(٢٢)</sup>، ونزيه حمزة... إلخ، وتولى قيادته بشكل رئيسي هاشم علي محسن. وهذا الحزب كان بالفعل المؤسس الحقيقي، وعلى صغر حجمه، للجبهة المقاومة الوطنية اللبنانية عام ١٩٧٨ تحت عنوان (جبهة تحرير الجنوب من الاحتلال والفاشية).

إن تجربة حزب العمل الاشتراكي العربي في لبنان، ومساره العملي والسياسي وحتى النظري، وقفت عند حدود معينة لأسباب شتى، منها ما له علاقة بخصوصيات الوضع اللبناني، ومنها ما له علاقة بالإشكاليات التي اعترت علاقة الحزب بالجبهة الشعبية، وتحديداً بعد الخروج الفلسطيني المسلح من لبنان، حين افترق الحزب وقائده هاشم علي محسن سياسياً عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين إثر الانشقاق الذي ضرب حركة فتح وامتد إلى عموم منظمة التحرير الفلسطينية في أيار/ مايو ١٩٨٣، فقد اتخذ الحزب وقائده هاشم علي محسن مواقف مساندة للمجموعات التي انشقت عن حركة فتح والمنظمة، واشتبك سياسياً مع غالبية فصائل اليسار الفلسطيني، ومنها الجبهة الشعبية التي فكّت عملياً ارتباطها وعلاقتها مع الحزب من حينها. وفي الوقت الراهن فإن الحزب لم ينته رسمياً، لكنه فاقد للمؤسسات الحزبية، ولا وجود لها على أرض الواقع في لبنان، سوى قيام بعض المجموعات التي خرجت عنه ببناء تشكيلات هي في كل واحدة منها أقرب إلى مجموعة منتدب سياسي محلي في صيدا أو في بيروت<sup>(٢٣)</sup>.

(٢٢) تحمل منيف فرج مسؤولية مدرسة الكادر الحزبي للجبهة الشعبية في الأردن إبان سنوات العمل الفلسطيني المسلح في الساحة

الأردنية.

(٢٣) مثلاً قيام نزيه حمزة بتأسيس الحزب الديمقراطي الشعبي في مدينة صيدا.

لا يعطي مساحة تقاطع، بل يعطي مساحة تامة من التداخل في المهام الوطنية المشتركة. وقد ازدادت أهمية الساحة الأردنية (كقاعدة ارتكاز) ما بعد الانتفاضة الفلسطينية الكبرى نهاية العام ١٩٨٧ وفي قرار الأردن بفك ارتباطه القانوني والإداري مع الضفة الفلسطينية والمتغيرات التي طرأت على الوضع في الأردن مؤخراً.

لكل تلك الاعتبارات، فإن الجبهة الشعبية التي احتفظت بتنظيماتها تحت الأرض في الساحة الأردنية بعد الخروج الفلسطيني المسلح من الساحة الأردنية، وبلورت رؤيتها عبر عنوانها الأردني التحالفي تحت أسماء مختلفة<sup>(٢٤)</sup> تبعاً لظروف كل مرحلة وصولاً إلى العنوان البارز تحت اسم «حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني» (وحدة)<sup>(٢٥)</sup> باعتباره أحد فصائل العمل الوطني الديمقراطي يضم في صفوفه وعلى أساس طوعي العناصر الطليعية الأكثر استعداداً للنضال والتضحية من عمال وفلاحين وبرجوازية صغيرة ومتوسطة ومتقنين وطنيين وديمقراطيين، وذلك من أجل التغيير الوطني الديمقراطي الاقتصادي والسياسي في الأردن وصولاً إلى الاشتراكية، ومن أجل استرداد الحقوق الوطنية التحررية لشعبنا الفلسطيني، وفي مقدمتها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته الوطنية المستقلة على طريق تحرير كامل التراب الفلسطيني<sup>(٢٦)</sup>، ومعتبراً نفسه في الوقت ذاته «امتداداً حياً وخليفاً لكل ما هو نيرٍ وإيجابيٍ وتقديمي في تجربة وتراث منظمة الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في

الأردن، ويقود وي طرح برنامجاً وطنياً في الساحة الأردنية يتناول فيه كل قطاعات الناس، بغض النظر عن الأصول (من شرق النهر أو من غربه)، وعلى قاعدة التكامل مع النضال الوطني للشعب الفلسطيني، بما في ذلك مسألة حق العودة للاجئين الفلسطينيين الذين تربو أعدادهم على ثلاثة ملايين في الأردن وحده<sup>(٢٧)</sup>.

أخيراً، وباختصار شديد، إن حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني (وحدة) يشكل في الواقع العملي الامتداد التنظيمي والسياسي والعروبي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في الساحة الأردنية، حيث يأتلف معها ضمن مؤسسات تنظيمية قريبة من صيغة الحزب الواحد.

### خامساً: الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

جاءت ولادة الجبهة الديمقراطية بعد نقاشات عميقة وقعت في صفوف الجبهة الشعبية منذ لحظات تأسيسها الأولى، وتحديدًا داخل الجناح المتأني من حركة القوميين العرب في إطار ائتلاف الجبهة الشعبية، وذلك امتداداً للنقاشات التي كانت قد عمت في صفوف حركة القوميين العرب، وأدت إلى حدوث اصطفايات فيها منذ مؤتمر نيسان/ ١٩٦٣ في بيروت، وهو المؤتمر الذي شهد حضور مندوبين عن مختلف قيادات الأقاليم، خصوصاً منها بعض الوجوه الجديدة في حينها، التي لعبت دوراً لاحقاً في قيادة الحركة في مختلف أقاليم وجودها وانتشارها في عددٍ من أقطار المشرق العربي واليمن والخليج<sup>(٢٨)</sup>.

(٢٤) منها عنوان حزب الشعب الثوري الأردني بقيادة أمينه العام أحمد محمود إبراهيم (أبو عيسى) ونائبه بريك الحديدي حتى العام ١٩٧٨ حتى العام ١٩٨٣، ومن ثم عنوان منظمة الجبهة الشعبية في الأردن إلى حين إعلان قيام حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني (وحدة).

(٢٥) أعلن عن قيام حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني المعروف اختصاراً باسم (وحدة) بعد الانفتاح الديمقراطي وتشريع الأحزاب في الأردن بتاريخ ٢٠/١١/١٩٩٠ بقيادة أمينه العام الأول عزمي الخواجا (أبو عصام)، وحصل على الترخيص الرسمي لممارسة عمله بشكل قانوني وعليه بعد إلغاء الأحكام العرفية في ٩/٢/١٩٩٣، والأمين العام الحالي للحزب هو د. سعيد ذباب.

(٢٦) هنا يطرح الحزب، مهام مرحلية داخل الأردن، ومهام استراتيجية في إطار تداخل العروبي العام مع الأردني/ الفلسطيني الخاص وتمثل المهام الاستراتيجية في (الاشتراكية وتحرير فلسطين)، في برنامج استراتيجي للوصول إلى بناء المجتمع الأردني الاشتراكي كجزء من مجتمع عربي اشتراكي موحد. كذلك بالنسبة إلى الشأن الفلسطيني فإن الهدف الاستراتيجي المطروح على جدول أعمال الحزب يتمثل في تحرير فلسطين من الاستعمار الصهيوني الاستيطاني وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية على كامل أرض فلسطين وعاصمتها القدس. لمزيد من المعلومات، انظر: «مرتكزات الحزب»، الموقع الإلكتروني لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، <http://www.wihda.org/?page\_id=8>.

(٢٧) لمزيد من المعلومات، انظر: «الحزب في سطور»، الموقع الإلكتروني لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، <http://www.wihda.org/?page\_id=4>.

(٢٨) منهم: عبد الإله نصراوي، محمد كشلي، سلطان عمر، عبد الرحمن النعيمي، د. أحمد الربيعي، أحمد الدين، حسين اليوحا، عبد العزيز القاضي، أحمد الغساني، عبد المالك الأرياني، وليد قزيها، وعبد الله الأشطل. انظر: بدوان، اليسار الفلسطيني المسلح.

فقد برز في هذا المؤتمر تياران، أحدهما يدعو إلى تبني الاشتراكية العلمية، والتيار الآخر يتمسك بتراث وتاريخ الحركة وعمقها القومي العربي، ومن حينها اعتبر البعض بأن مؤتمر حركة القوميين العرب في نيسان/أبريل عام ١٩٦٣ في بيروت، شكل نقطة انطلاق في التأسيس لتيارين داخل الحركة على قاعدتي (يمين) و(يسار) اللتين راج استخدامهما في الحركة بعد ذلك<sup>(٢٩)</sup>.

من هنا، جاء انتقال نقاشات مؤتمر بيروت ١٩٦٣ إلى المجال الفلسطيني لنشاط حركة القوميين العرب بعد إعلان قيام الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين أواخر العام ١٩٦٧، وهو ما برز واضحاً في أعمال مؤتمر آب ١٩٦٨ للجبهة الشعبية وما أفضى إليه من تبلور اصطفاين داخلها<sup>(٣٠)</sup>؛ اصطفاً أول دعا إلى تبني الماركسية اللينينية والاشتراكية العلمية وإعطاء المضمون والمحتوى الطبقي والاجتماعي للنضال الفلسطيني<sup>(٣١)</sup>؛ واتجاه آخر مؤلف من أطراف متباينة، كان يجمعها (الأمانة للخط العربي ولتراث حركة القوميين العرب) والتمسك بالبعد القومي للصراع مع المشروع الصهيوني، مع التركيز على الدور الفلسطيني الخاص في إطار العام<sup>(٣٢)</sup>.

وبالطبع فإن القضايا الخلافية التي برزت في مؤتمر آب/أغسطس ١٩٦٨ كانت واسعة وتلخص إلى حد كبير افتراقاً فكرياً وسياسياً في رؤية الواقع الفلسطيني والعربي بعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، وانطلاقة العمل الفدائي الفلسطيني بين الاتجاهين المذكورين. إضافة إلى

اختلاف الرؤية حول واقع وأوضاع منظمة التحرير الفلسطينية وكيفية التعامل معها، وهي التي لم تكن بعد تحت قيادة ائتلاف الفصائل الفدائية الفلسطينية بقيادة حركة فتح. كما في الخلاف حول الدعوة إلى وضع الشعار في إطاره الصحيح الذي يجمع بين الوطني والقومي، بين الخاص والعام على أساس القواسم المشتركة.

وعلى كل حال، فإن حركة الجدل التي شهدتها مؤتمر الجبهة الشعبية في آب/أغسطس ١٩٦٨ كان من نتائجها وقوع انشقاق داخل الجبهة الشعبية وتأسيس الجبهة الشعبية الديمقراطية في شباط/فبراير ١٩٦٩، وهي التي أصبح اسمها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عام ١٩٧٤<sup>(٣٣)</sup>.

وفي هذا السياق، تشير أدبيات الجبهة الديمقراطية في جانبها النقدي إلى قصور رؤية أصحاب الاتجاه والخط العربي في قيادة الجبهة الشعبية للتطورات وللدور الفلسطيني، حيث تعتبر الجبهة الديمقراطية بأن تأسيسها «جاء في سياق الانتكاسات الكبرى التي مني بها المشروع القومي العربي منذ مطلع الستينيات وانهيار أول وحدة قومية في تاريخ العرب الحديث (وحدة مصر وسورية ١٩٦١)، وصولاً إلى حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، وما كشفته عن مأزق وعن عمق أزمة الحركة القومية العربية بمختلف تياراتها وتشكيلاتها بشكل عام تجاه قضايا التحرر والديمقراطية والتقدم العربية، وفي الساحة الأردنية - الفلسطينية تجاه القضية والحقوق الوطنية

(٢٩) لمزيد من المعلومات، انظر: المصدر نفسه.

(٣٠) المقصود بمؤتمر آب/أغسطس ١٩٦٨ مؤتمر الاتجاه الذي يمثل حركة القوميين العرب في ائتلاف الجبهة الشعبية، فالجبهة الشعبية في تلك الفترة كانت تتشكل من ائتلاف وركّ ذكر تشكيلاته في الهامش الرقم ١٨. وقد عقد مؤتمر آب/أغسطس ١٩٦٨ في قاعدة عسكرية للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في جبال السلط في الأردن، وقد بلغت عضوية المؤتمر (٤٥ عضواً) منهم عشرة مراقبين والباقي عاملون. وقد حضر عملياً (٣٨ عضواً) منهم، وكان د. جورج حبش من الغائبين عن أعمال المؤتمر بحكم وجوده في سجن (كركون الشيخ حسن) في سورية بعد أن تم اعتقاله من قبل مخابرات العقيد عبد الكريم الجندبي.

(٣١) اعتبره البعض بأنه تيار مغامر، كان يعيش حالة (طفولة يسارية).

(٣٢) كان من رموز المؤتمر: الشهيد د. وديع حداد (أبو هاني)، الشهيد مصطفى الزبري (أبو علي)، المرحوم أحمد محمود إبراهيم (أبو عيسى)، صلاح صلاح (أبو ربيع)، نايف حواتمة، أديب عبد ربه (ياسر عبد ربه)، زكريا أبو سنينة، محمد المسلمي (أبو نضال)، أحمد اليماني (أبو ماهر)، حمدي مطر (أبو سمير)، وعزمي الخواجا (أبو عصام) الذي أصبح لاحقاً أول أمين عام لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني (وحدة)، وصالح رأفت حمدان الأمين العام الحالي لحزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني (فدا) وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. لمزيد من المعلومات، انظر: المصدر نفسه.

(٣٣) موضوعات وقضايا الخلافات والتباينات في مؤتمر آب/أغسطس ١٩٦٨ تحتاج إلى نقاش طويل، واستطرادات لا مجال إلى الدخول فيها في هذه المادة المحدودة.

الفلسطينية، والمدى الذي بلغته هذه الأزمة باعتبارها أزمة برنامج وتكوين قيادي في آن (طبقياً وفكرياً وسياسياً)، وشكل تلمس هذه الأزمة والمآزق الذي قادت إليه الأساس لتوجه قطاعات واسعة من المناضلين من مختلف الأحزاب القومية ومن البيئة السياسية القومية عموماً نحو اليسار ونحو تبني برنامج وطني جديد بمضمون ديمقراطيٍّ ثوريٍّ وتحت رايةً طبقيةً وفكريةً جديدةً»<sup>(٣٤)</sup>.

وعليه، فإن الجبهة الديمقراطية، كانت في واقعها العملي أقرب إلى حركة فتح في الإغراق بطرح موضوع (الفلسطنة) والدور الفلسطيني الخاص، بالرغم من وجود شخصيات من مختلف الأقطار العربية في مواقع متقدمة داخل أطر قرارها ومكتبها السياسي<sup>(٣٥)</sup>.

وبالرغم من ذلك، فإن الخطاب التقليدي للجبهة الديمقراطية، وإن ركز على موضوع (الفلسطنة) بلغة (الدور الخاص) إلا أنه حافظ على وتيرة ورصانة معينة ومحددة بعد منتصف سبعينيات القرن الماضي، في الإشارة إلى أهمية البعد القومي للصراع مع «إسرائيل»، لكنه أعار الاهتمام الأكبر لموضوع الأردن تبعاً لخصوصية هذا البلد وخصوصية الوجود الفلسطيني فيه. ومن هنا كان الأردن ساحةً رئيسيةً لعمل الجبهة الديمقراطية، وتعبيراً عن رؤيتها لأهمية البعد العربي لقضية فلسطين من الموقع الأردني.

ولكن التطورات والأزمات اللاحقة التي عصفت داخل الجبهة الديمقراطية منذ نهاية عقد الثمانينيات من القرن الماضي اتخذت عدة عناوين، منها العناوين المتعلقة بالصراع بين مراكز النفوذ التنظيمي داخل مكتبها

السياسي ولجنتها المركزية، ومنها الصراع المتعلق بتقييمات ما بعد مرحلة الخروج الفلسطيني من لبنان وانشقاق حركة فتح ومنظمة التحرير أواسط العام ١٩٨٣، وقضايا الانتفاضة الفلسطينية والاستثمار السياسي لنتائجها... إلخ، وقد أبرزت تلك العناوين، وبدون شك، إشكاليةً كبرى داخل الجبهة الديمقراطية، وقد عبّرت عن نفسها بخروج الأزمة إلى العلن، ودخول أطراف فلسطينية مؤثرة إليها عقب بروز التيار الذي أطلق على نفسه (قطب التجديد) في مواجهة ما أسماه (القطب المحافظ)، حيث لجأ أصحاب (التجديد) إلى التنظير لتعاظم الدور الفلسطيني الخاص بعيد انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية الأولى نهاية العام ١٩٨٧ على حساب الدور العام، فكرسوا في الواقع العملي انحيازهم إلى جانب حركة فتح صاحبة خط (الإغراق) في (الفلسطنة) على حساب الدور القومي العام، وانتهت الأزمة بينهما بانشقاق جديد في صفوف الجبهة الديمقراطية شطرها عمودياً وأفقياً، لنجد أنفسنا أمام تنظيم جديد في الساحة الفلسطينية تحت اسم (حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني/ فدا) الذي اكتسب على الفور عضوية منظمة التحرير الفلسطينية وكافة مؤسساتها، بما فيها اللجنة التنفيذية للمنظمة، وقد تزعمه الأمين العام المساعد السابق للجبهة الديمقراطية ياسر عبد ربه، الذي ما لبث أن غادر الحزب، ليصبح صالح رأفت حمدان أمينه العام<sup>(٣٦)</sup>.

وعليه، فإن إشكالية (القومي العربي) و(الذاتي الخاص) التي برزت في صفوف الجبهة الديمقراطية في لحظات النهوض الفلسطيني إبان الانتفاضة الكبرى الأولى بعد سنواتٍ عجافٍ من العمل الفلسطيني وبعد

(٣٤) لجنة العلاقات الخارجية، الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نيسان/أبريل ٢٠٠٨، مادة منشورة في أكثر من مكان.  
(٣٥) نلاحظ مثلاً أن النظام الداخلي للجبهة الديمقراطية يشدد بأن من شروط العضوية في التنظيم هي للفلسطيني والأردني (مع استثناء القوات العسكرية للجبهة أثناء مرحلة العمل العسكري الفلسطيني في الأردن ولبنان، التي كانت تضم أعداداً كبيرة من الشبان والأعضاء العرب، كادت تكون في مختلف المراحل تساوي أكثر من ثلث ملاكاتها العسكرية تحت السلاح). ثم طرأ تعديل لاحق على النظام الداخلي بعد تأسيس حزب الشعب الديمقراطي الأردني عام ١٩٩٠، لتصبح العضوية للفلسطيني فقط، والمقصود بالفلسطيني هنا كل الفلسطينيين خارج الأردن في فلسطين الشتات.

(٣٦) يحتاج هذا الموضوع إلى نقاش مطول. وبالمقابل يلاحظ بأن طرفي الجبهة الديمقراطية المشار إليهما، وبعد الطلاق الديمقراطي بينهما، فإن ثمة نواظم قوية في التقارب السياسي بينهما باتت على أرض الواقع ومنذ سنوات، فهما الآن على قارب سياسي وحتى فكري واحد، وليس أدل على ذلك ائتلافهما المشترك في الانتخابات التشريعية الفلسطينية التي جرت في القدس والقطاع والضفة الغربية في قائمة واحدة إلى جانب حزب الشعب الفلسطيني تحت اسم (قائمة البديل).



حروب الاقتتال الداخلي الفلسطيني المؤسف وحروب المخيمات الطاحنة<sup>(٣٧)</sup>، كانت واحدة من بين العديد من العوامل والمسببات الرئيسية التي أسهمت في ولادة الخلافات والتباينات في صفوف الجبهة الديمقراطية، ومن ثم في وقوع الانشقاق الداخلي فيها بقيادة الأمين العام المساعد ومعه ثلاثة من الأعضاء التاريخيين في الجبهة الديمقراطية<sup>(٣٨)</sup>، وبحدود (٣٣ عضواً) من اللجنة المركزية بداية العام ١٩٩٠<sup>(٣٩)</sup>.

## سادساً: حزب الشعب الديمقراطي الأردني

ركزت الجبهة الديمقراطية منذ بدايات تأسيسها الأولى على دور الأردن في إطار القضية الفلسطينية، وتداخل الخاص الفلسطيني مع القومي المشترك في العلاقات الأردنية الفلسطينية، نظراً إلى الاعتبارات المعروفة التي ارتكزت عليها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين.

ومنذ الخروج الفلسطيني المسلح من الساحة الأردنية نهاية العام ١٩٧١، وانتقال الجسم العسكري لفصائل المقاومة الفلسطينية إلى سورية ولبنان، انتقلت الجبهة الديمقراطية إلى إعادة ترتيب أوضاعها في الساحة الأردنية بالعمل السري (تحت الأرض) وتحت مسميات مختلفة، كان أولها المسمى ذاته الذي حمل اسم الجبهة الديمقراطية، انتقالات إلى عنوان جديد تحت مسمى (منظمة الجبهة الديمقراطية في الأردن) واختصاراً

(منظمة مجد)، حتى عودة الديمقراطية إلى الأردن عام ١٩٨٩ وصدر قانون الأحزاب (رقم ٣٢) لسنة ١٩٩٢، وعودتها إلى العمل العلني في الساحة الأردنية<sup>(٤٠)</sup>.

وفي تلك الفترة عقدت منظمة (مجد) مؤتمراً سرياً لتأسيس حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)، وتبع ذلك قرار الكونغرس الوطني العام الثاني للجبهة الديمقراطية إلى عقده في تموز/ يوليو ١٩٩١ الذي أجرى تعديلاً رئيسياً على النظام الداخلي في ضوء انتهاء العمل بصيغة منظمة الجبهة الديمقراطية في الأردن (مجد) وتأسيس حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد) حزباً أردنياً مستقلاً، وإقرار تنظيم إطار العمل المشترك بين الحزب والجبهة الديمقراطية.

وعليه، يشكّل حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد) الواجهة التنظيمية والسياسية للجبهة الديمقراطية في الأردن، إدراكاً منها لواقع الاندماج الوثيق بين أبناء الشعبين على أرض الأردن في نسيج اجتماعي/اقتصادي متكامل، وانطلاقاً من الإيمان بوحدة مصالح الطبقة العاملة وسائر طبقات الشعب الوطنية بعيداً عن اتجاهات التعصب الإقليمي، حيث يستند الحزب في برنامجه إلى العنوان الداخلي في الأردن باتجاه (أردن وطني ديمقراطي)، كما يستند الحزب في برنامجه إلى العنوان الثاني المتعلق بالمهام التي تشكل حقل التداخل بين فلسطين والأردن «من أجل احترام الهوية الوطنية المتميزة

(٣٧) المقصود هنا بحروب المخيمات، أولاً حروب الاقتتال الفلسطيني الذي وقع في صفوف حركة فتح وسحب نفسه على منظمة التحرير الفلسطينية من (١٣ أيار/ مايو ١٩٨٣ إلى أيلول/ سبتمبر ١٩٨٣). وثانياً الحروب التي شنتها حركة أمل على المخيمات والوجود العسكري الفلسطيني في لبنان، التي امتدت وبتقطع من بيروت إلى صيدا وصور ما بين (العام ١٩٨٥ إلى العام ١٩٨٧) و(الحديث بشأنها يطول) إلى أن انتهت عملياً مع انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الأولى نهاية العام ١٩٨٧.

(٣٨) هم صالح رأفت حمدان (الأمين العام الحالي لحزب فدا)، ممدوح نوفل (عمر نوفل) المسؤول العسكري التاريخي في الجبهة، عصام عبد اللطيف (أبو العبد)، وكان الثلاثة أعضاء في المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

(٣٩) كالعادة، ووفقاً للميراث السلبي الذي تحول إلى فولكلور معروف، وكما حدث ويحدث في مختلف أحزاب اليسار العربي عن أي انشقاق، رافق انشقاق الجبهة الديمقراطية تبادل هائل للتهمة والنعوت المشينة بين طرفي الانشقاق، اللذين تفننا في اشتقاق مفردات وجمل الرديئة المتبادلة، وكان أبسطها جملة من بين الجمل المتبادلة، وقد أطلقها من كان يدعون أنفسهم بـ«قطب التجديد» تلخص جانباً من الخلافات بأنها «صراع بين التيار العربي والتيار الفلسطيني في قيادة الجبهة». (وثائق الأزمة الداخلية في الجبهة الديمقراطية، من مقتنيات الكاتب).

(٤٠) برز في فترات العمل السري لمنظمة الجبهة الديمقراطية في الأردن (مجد) وهي المنظمة التي انبثق عنها حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد)، عدد كبير من خيرة الكوادر الذين قضوا فترات طويلة في السجون الأردنية منذ الخروج الفلسطيني المسلح في الأردن وحتى رفع الحكام العرفية عام ١٩٨٩، وعلى رأسهم تيسير الزبري (شقيق الشهيد أبو علي مصطفى)، ساجي سلامة خليل، علي عامر، سالم النحاس، أحمد يوسف، راشد الوادي... إلخ.

لأبناء الشعب الفلسطيني في الأردن، وحققهم في التعبير عنها، وحققهم في العودة الحرة الكريمة إلى أرض وطنهم، ومن أجل إحباط مشاريع التوطين»<sup>(٤١)</sup>.

لكن الخلافات التي كانت قد عصفت داخل صفوف الجبهة الديمقراطية أواخر ثمانينيات القرن الماضي، انعكست بشكل مباشر على دورها وعلاقتها مع تنظيمها وذراعها السياسي في الأردن؛ فقد وقعت عدة انشقاقات في صفوف الحزب، وتشكل حزب مواز بقيادة علي عامر إبان انشقاق عام ١٩٩٠ في الجبهة الديمقراطية، لكن هذا الحزب عاد وحل نفسه انطلاقاً من رؤية الفريق الآخر الذي انشق عن الجبهة الديمقراطية الذي ركز على موضوع (الفلسطنة) والدور الخاص فلجاً إلى إنهاء كل الصيغ والامتدادات التنظيمية له في الساحة الأردنية.

ولم تهدأ المسائل المتعلقة بموضوع التداخل بين العام والخاص في صفوف (حزب حشد) قبيل منتصف التسعينيات من القرن الماضي، على خلفية المتغيرات السياسية استقلالية الحزب عن الجبهة الديمقراطية، وفي ظل دعوات الانفتاح الفكري في وجه (الجمود العقائدي) كما كان يشير البعض، من الذين دعوا إلى التحول من اليسار إلى اليسارية الوطنية (الخاص الأردني) انطلاقاً من البيئة المحلية «وطرح خطاب سياسي أردني مستقل»، وهو ما أدى إلى انفصال مجموعة كبيرة نسبياً من الحزب منتصف التسعينيات عن حزب (حشد) بقيادة النائب بسام حدادين، وتأسيسها مع تيارات أخرى الحزب الديمقراطي الوحدوي الذي تحول في ما بعد، إلى حزب اليسار الديمقراطي.

وقد توالى أزمات الحزب على خلفية (الخاص والعام) في ظل استمرار الأصوات داخله للانفصال النهائي عن الجبهة الديمقراطية، وهو ما استولد عدة موجات من الخروج الكادري، كان منها خروج الأمين

العام الأول للحزب تيسير الزبري عام ١٩٩٤، وأعداد كبيرة من اللجنة المركزية<sup>(٤٢)</sup>.

وخلاصة القول، إن حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد) يرتبط بإطار عمل مشترك مع الجبهة الديمقراطية، لكن مخاضات وأزمات (الخاص والعام) (القومي والوطني) ارتدت من الجبهة الديمقراطية وعكست نفسها عليه، حيث عانى أزمات متتالية منذ إعلان قيامه بعد الانفتاح الديمقراطي في الأردن، وقد أدت تلك الأزمات إلى تراجع دور الحزب ومكانته، بعد أن كان في طليعة أحزاب اليسار من حيث الحضور والنفوذ داخل أوساط الناس في الشارع الأردني.

### سابعاً: حزب العمال الشيوعي الفلسطيني

جاءت ولادة حزب العمال الشيوعي الفلسطيني عام ١٩٧٨ في بيروت تأثراً بالأفكار التي طرحتها مجموعة حزب العمال الشيوعي المصري ومنظر الحزب عمرو عادل، لجهة البحث عن بناء يسار (عربي) جديد مستقل، ومختلف عن أحزاب اليسار الماركسي اللينيني التقليدية في البلدان العربية، التي تدور في فلك الاتحاد السوفياتي السابق. فقد تبنى حزب العمال الشيوعي المصري «فلسفة اليسار الجديد» بصيغة شيوعية عربية جديدة تبعد عن العلاقة مع المركز السوفياتي.

واستطاعت النواة المؤسسة للحزب والوافدة من الجامعات المصرية ومعها بعض الطلبة والمتفرغين من اليساريين في صفوف اليسار الفلسطيني، وتحديد الجبهة الشعبية وحركة فتح بقيادة د. عبد الرحمن برقاي، ود. سمير حليمة، زينب الغنيمي، رياض الحسن، هشام دبسي (عدنان موسى)، مهند عبد الحميد، عريب سالم الرنتاوي (عماد الرحايم)، هاني المصري (نصري عبد الرحمن)، بسمة الدقاق، باسم الدقاق، محمد صالح هوش... أن تجد لها تربة خصبة عند بعض كادرات

(٤١) لمزيد من التفاصيل، يمكن العودة إلى أدبيات الحزب المنشورة، و«حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد): الهوية الفكرية الطبقية والسياسية والخط البرنامجي والتنظيمي»، الأهالي، <http://www.hashd-ahali.org.jo/hashd.htm>.

(٤٢) توالى على الأمانة العامة لحزب الشعب الديمقراطي الأردني منذ تأسيسه (حشد) كل من: تيسير الزبري (فلسطيني الأصول)، سالم النحاس (أردني الأصول)، أحمد يوسف (فلسطيني الأصول)، عبلة أبو علبه (فلسطينية الأصول) التي انتخبت في تموز/ يوليو ٢٠١٠ كأمانة عامة للحزب عبر أعمال مؤتمره العام الذي عقد في تموز/ يوليو ٢٠١٠.

المقاومة الفلسطينية، وبالتالي نجحت في تشكيل البدايات الأولى في استقطاب بعض كادرات الجبهة الشعبية وحركة فتح وغيرها من الفصائل<sup>(٤٣)</sup>.

وأصدر الحزب في الأيام الأولى من تأسيسه بتاريخ (١٩٧٨/١/٢٢) نشرة «طريق الانتصار» وكان له (شأن) ما وبحدود معينة في السجال الفكري الفلسطيني، لكن حضور الحزب بقي محدوداً في بعض التجمعات الفلسطينية في لبنان، ولم ترتق أوضاعه باتجاه حزب مؤثر أو باتجاه حضور ملموس، فكان أشبه بمجموعة من المثقفين<sup>(٤٤)</sup>.

وزاد تراجع الحزب بعد الخروج الفلسطيني المسلح من بيروت، وتأثر بالانقسام الفلسطيني الذي وقع في صفوف حركة فتح ومنظمة التحرير الفلسطينية، فانكفأت معظم كادراته، بل وغادرت الحزب باتجاه الانتماء الفردي

للجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، إلى حين انطلاق الانتفاضة الفلسطينية الأولى نهاية العام ١٩٩٠، وفي تلك الفترة راوحت أوضاع الحزب في مكانها.

وبعد قيام السلطة الوطنية الفلسطينية وتوقيع اتفاق أوسلو الأول في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، دخلت كادرات الحزب السابقة إلى قطاع غزة والضفة الغربية بعد قيام السلطة الفلسطينية في موقف مساند لاتفاقيات أوسلو، وانقسمت كادرات الحزب باتجاهين؛ الاتجاه الأول التحق بمجموعة ياسر عبد ربه التي كانت قد انشقت عن الجبهة الديمقراطية واتخذت عنواناً جديداً (حزب الاتحاد الديمقراطي الفلسطيني/فدا)، أما الاتجاه الثاني فقد التحق بحركة فتح. وبات جميع أعضاء الحزب في الواقع العملي ضمن أطر ومؤسسات السلطة، ومن حينه جرى ترسيم (وفاة الحزب) بدون إعلان صريح.

(٤٣) كانت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين في تلك الفترة تعاني مشكلة وجود بعض المعارضين من كوادرها، لاتفاق شتورا الذي وقع في آب/أغسطس، بين منظمة التحرير وسورية، إثر انتهاء الخلافات المتبادلة، التي أدت إلى وقوع صدامات مسلحة بينهما منذ منتصف العام ١٩٧٦ إثر دخول القوات السورية إلى لبنان. وقد عملت المجموعة المؤسسة لحزب العمال الشيوعي الفلسطيني على استقطاب تلك الكادرات.

(٤٤) ارتبط حزب العمل منذ تأسيسه بعلاقة هيمنية مع صلاح خلف (أبو إياد) عضو اللجنة المركزية لحركة فتح ومسؤول جهاز الأمن

الموحد.

## ٤٨ — اليسار الجديد في لبنان

فارس آشتي

### مقدمة

فكرية ناقدة للتجربة السوفياتية مع استمرار نقدها للنظام الرأسمالي، وعبرت عن احتجاج عمالي وطلائي بأسلوب مغاير لأساليب الحزب الشيوعي الفرنسي وناقد له.

● حركات حرب العصابات في أمريكا اللاتينية، إن في الثورة الكوبية (١٩٥٩) وخيارات تشي غيفارا في حرب العصابات، عالمياً، أو في اتجاه مجموعة شيوعية نحو حرب العصابات في فنزويلا (١٩٦٦) (دوغلاس براند) أو في البيرو (هوغو بلانكو - الحركة اليسارية الثورية) أو في بوليفيا حيث استشهد غيفارا نفسه.

● الحركات المناهضة للتفرقة العنصرية في الولايات المتحدة ولحربها في فيتنام، فضلاً عن نقد النظام الرأسمالي نفسه، وقد قادتها مجموعات ماركسية (حركة ٢٢ أيار/ مايو، الشباب الماركسي ضد الحرب، الجمعية الاشتراكية، الحلف الاشتراكي) ومارتن لوثر.

● وتكوّن اليسار الجديد في لبنان من الروافد الآتية:

١ - الحزب الشيوعي اللبناني الذي هزّت طروحات المؤتمر العشرين للأحزاب الشيوعية «بداية» تسليمه بالديكتاتورية، كما هزّ حراك نظائره في مصر وسورية والعراق في لعبة التعاون والتصادم مع أنظمة تقدمية «بداية» التسليم بالإعلان الاشتراكي، وهزّت الخيارات المتنوعة، دولياً، الطريق الأوروبي والطريق الصيني، من وحدانية الطريق السوفياتي، وهزّت هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ من ضعف خياراته القومية.

وقد تفلّت من صفوف الحزب، بداية، مجموعة أخذت بالخيار الصيني (١٩٦٠)، (جميل شاتيل) الناقد

مصطلح استُخدم في الستينيات من القرن العشرين للدلالة على القائلين بالماركسية - اللينينية والعاملين على هديها على غير شاكلة الأحزاب الشيوعية ذات المرجعية السوفياتية أو الصينية في قضايا تحليل الواقع العربي وأسلوب النضال حيث أولوا الوحدة العربية وتحرير فلسطين المكانة الأهم، واختاروا أسلوب الكفاح الشعبي المسلح أسلوباً رئيسياً للنضال، فضلاً عن القول بسقوط الأنظمة العربية التقدمية.

ولقد لعبت العوامل الآتية دوراً في نشوء اليسار الجديد:

● المؤتمر العشرون للحزب الشيوعي السوفياتي (شباط/فبراير ١٩٥٦) الذي أثار حراكاً نقدياً بين الشيوعيين العرب بنقده ظاهرة «عبادة الفرد» عند ستالين، والقول بالطريق الثالث لبناء الاشتراكية، كما أثار حراكاً مشابهاً بين الشيوعيين في العالم.

● تجربة التقدميين في الحكم إن في وحدة مصر وسورية (١٩٥٨ - ١٩٦١) وطرفاها الفاعلان: جمال عبد الناصر وحزب البعث، أو في استلام البعث للسلطة في العراق وسورية (١٩٦٣)، وما أظهرته من هشاشة القول القومي في مواجهة معطيات البناء الداخلي ومتطلبات التحول الاشتراكي.

● هزيمة الأنظمة العربية، وعلى رأسها نظاما عبد الناصر والبعث، أمام إسرائيل في العام ١٩٦٧.

● أحداث العام ١٩٦٨ في فرنسا التي توجت حركة

لسياسة التعايش السلمي السوفياتي وللطريق الثالث للاشتراكية، ومجموعة أخرى أخذت بالخيار اللينيني بدون الستاليني (نخلة مطران، أدمون عون) والداعية إلى حياة ديمقراطية داخل الحزب، وأفراد تعاونوا مع بعثيين وعروبيين لبناء ماركسي جديد، ثم اختار الحزب بكامله خطأً جديداً في المؤتمر الثاني بقي فيه على سوفياتيته، ووطن العروبة وفلسطين في برنامجه.

## ٢ - حزب البعث العربي الاشتراكي الذي هزّه عدم

صمود تجربة الوحدة المصرية - السورية ورهانه عليها، ثم ضعف إعداده لمواجهة متطلبات الحكم وقد أقدم عليه (١٩٦٣)، وهزيمة حزيران ١٩٦٧ وقد كان أحد المشاركين فيها. فخرج منه في انشقاقاته المتعددة، مجموعات وأفراد، وجدوا في تبني الماركسية بدون طرح الوحدة الخيار الأصح، فأسس بعضها حزباً جديداً (حزب العمال الثوري) تعود جذوره إلى خارجين من الحزب الشيوعي في العام ١٩٥٧ (ياسين الحافظ، والياس مرقص) وداخلين في البعث محاولين مركسته، وأبرزها مساهمتهم في صوغ المنطلقات النظرية في المؤتمر القومي السادس (١٩٦٣) ثم خارجين منه في العام ١٩٦٥.

وانضوى أفراد منه في محاولات تأسيس حزب جديد، عربي - ماركسي، مع آخرين التقوا في «لبنان الاشتراكي».

## ٣ - حركة القوميين العرب التي شهدت تطورات

متلاحقة أودت بها، مؤسسة منظمات ماركسية - لينينية كانت الأبرز، كمجموعة، في التعبير عن اليسار الجديد. فقد صدم الحركة انفصال وحدة مصر وسورية (١٩٦١) فاختارت تقويم رئيسها، جمال عبد الناصر، وخياراته بعدها وتحولت إليه، إلا أن انطلاقة العمل الفدائي الفلسطيني عام ١٩٦٥ على يد فريق آخر ليس منها، وهي الحاملة لشعار الثأر منذ ١٩٤٨، وذوي وجود فاعل بين الفلسطينيين، قيادة وأعضاء، ثم هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، أججت صراعاً داخلها نقض طبيعتها ونقد مراهنتها الناصرية لصالح ماركسية لينينية ناقدة لطروحات السوفيات وحاملة شعار الوحدة وتحرير فلسطين ومتبينة حرب التحرير.

ولم يخرج اليسار الجديد، فكرباً، عن المصادر

الماركسية - اللينينية التي اعتمدها اليسار، بعامة، والجديد، فكرباً، اطلاعاً عليها في غير مصادرها السوفياتية، فضلاً عن إطلاعها على الإسهامات الماركسية الأخرى (لوكاش، غرامشي، التوسير، تروتسكي) بفضل ترجمات لهؤلاء في ستينيات القرن العشرين.

كما لم يخرج، فكرباً، عن المصادر القومية القديمة، وإن تخلّى عن القومية، فقد تمسك بالوحدة العربية وقضية فلسطين في برامج وطروحاته.

والخروج الفعلي عن اليسار كان في الخط السياسي بنقض تحليله لبنية النظام السياسي وإعطاء العمل الفدائي دور الرافعة التاريخية للوضع العربي وبالتشديد على بناء الحزب الطليعي.

## ● وقد عبّر اليسار الجديد عن نفسه بأطر تنظيمية متعددة أبرزها:

١ - لبنان الاشتراكي: مجموعة من المثقفين العاملين في الإعلام والتعليم الخارجين، في غالبيتهم، من صفوف حزب البعث العربي بعد تعثر تجربته في الحكم (١٩٦٣) والمقبلين نحو الماركسية، والمنفتحين على الشيوعيين الخارجين من حزبهم، لبيروقراطيته وخياراته السياسية.

وقد جاهدوا في مرحلة ما قبل اندماجهم مع منظمة الاشتراكيين اللبنانيين في منظمة العمل الشيوعي (١٩٦٥ - ١٩٧١) على:

- التثقيف المركز لأعضائها على أمهات الكتب الماركسية، وتقديم هوية ماركسية غير سوفياتية ولا صينية.

- تقديم قراءة مغايرة للقراءات القومية واليسارية للوضع اللبناني، إن للنظام أو للظاهرة الشهابية أو للإضرابات العمالية والنقابية.

- اتخاذ مواقف دولية وعربية ناقدة للتجربة السوفياتية وللتجربة الناصرية.

- اعتماد أسلوب جديد في العمل الجماهيري عبر تشكيل لجان عمالية وطلابية وإيلاء أهمية خاصة للجمعيات العمومية.

- القول بدور المقاومة الثوري للوضع اللبناني (١٩٦٧).

وقد قدمت جديداً في :

- وجودها كمجموعة ماركسية خارج الاستقطاب  
السوفيياتي - الصيني.

- تقديم فهم جديد للنظام الاقتصادي اللبناني  
كنمط إنتاج الخدمات الرأسمالي، فضلاً عن فهم الشهائية  
كمحاولة لعقلنة وتنظيم التطور الرأسمالي.

- تقديم نهج جديد في التفاعل مع الجماهير  
بافتتاح كامل عليها إلى حد الشعبوية.

٢ - منظمة الاشتراكيين اللبنانيين : هي الفريق  
الماركسي - اللينيني في حركة القوميين العرب في لبنان،  
المتشكل عبر صراع طويل داخلها منذ عام ١٩٦٢ الذي  
استطاع تحويلها من حركة قومية صرفة إلى حركة ناصرية،  
والخارج منها وعنها في العام ١٩٦٩ بهذا الاسم.

وهي منظمة اعتبرت نفسها إحدى قوى اليسار  
الثوري الجديد والراغبة، ثم العاملة على توحيد في  
حزب طليعي جديد هو الحزب الماركسي اللبناني الثوري  
في لبنان. والذي يرى الحلقة المركزية في الخط السياسي  
هي المسألة الوطنية (مسألة الصراع مع الصهيونية  
والانعزالية) فهي الرافعة التاريخية لعملية التسييس  
والتبلور والاستقطاب الطبقي، وتشكل المقاومة  
الفلسطينية المرشحة لدور الرافعة التاريخية ودعم هذه  
المقاومة ومساندته سيلعب دوراً في تفكيك اللحمة  
الوطنية في لبنان بحيث غدا دعم العمل الفدائي هو  
الحلقة المركزية في الخط.

٣ - منظمة العمل الشيوعي : هي التنظيم الذي  
تشكل من اندماج لبنان الاشتراكي و«منظمة الاشتراكيين  
اللبنانيين»، في العام ١٩٧٠، مع مجموعات صغيرة من  
الجناح الصيني في الحزب الشيوعي (رياض الددا، سعود  
المولى، نواف سلام وآخرين) ومن اتحاد الشيوعيين  
اللبنانيين (سمير فرنجية، غسان فواز، مارون بغدادي  
 وآخرين) ومن الحزب الشيوعي (جنان شعبان، رشيد  
حسن وآخرين) ومن المجموعة الثروتسكية (بول أشقر  
ومود أسطفان وآخرين) ومن الحزب السوري القومي  
الاجتماعي (وليد نويهض، وغانم أبو غانم وآخرين)  
ومن حزب العمال الثوري العربي (جوزف سماحة،

وحازم صاغية وآخرين) ومن حزب الطاشناق (جورج  
دورليان) ومن تجمعات محلية أخرى، وذلك بعد  
حوارات ونضالات مشتركة دامت أكثر من ثلاث  
سنوات، وبخاصة بعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧.

وكان الالتفاف حول العمل الفدائي الفلسطيني  
وتقدير دوره التثويري في الوضع اللبناني الدور الحاسم  
في التوحيد، فضلاً عن التزام بماركسية - لينينية قدمت  
قراءات مغايرة للوضع اللبناني والعربي والدولي لقراءة  
الحزب الشيوعي اللبناني كما هي مغايرة لقراءة حزب  
البعث والقوى القومية الأخرى، فكان تقرير مؤتمرها  
الأول ١٩٧١، مؤيداً لتحليل «لبنان الاشتراكي» للنظام  
اللبناني، السياسي والاقتصادي، بدون تطرق للمقاومة  
الفلسطينية كرافعة تاريخية، وهي التي حفلت بها أدبيات  
التنظيمين السابقين ومجلة «الحرية»، والاكتفاء باعتبارها  
نقيضاً لأوضاع رأسمالية الدولة وطليلة الشعب  
الفلسطيني التي تلتف حولها جماهير عربية عريضة،  
وضرورة بناء جبهة بينها وبين حركة الجماهير العربية  
بقيادة الطبقة العاملة، فضلاً عن الحكم بانتهاء دور  
الأنظمة التقدمية وطريق رأسمالية الدولة الذي انتهجه.

٤ - المنظمة الاشتراكية اللبنانية الثورية : تشكلت  
بهذا الاسم في العام ١٩٦٩ عبر تطور صيغتين سابقتين:  
«الجبهة التقدمية اللبنانية» المكونة من تقديمين تلقفوا  
انطلاقة العمل الفدائي الفلسطيني في العام ١٩٦٥  
ليرفدوه ويرفدهم، «الحرس الثوري اللبناني» المشكل من  
الأولى بالتعاون مع المقاومة الفلسطينية.

وهدف إلى «إنضاج الوضع الثوري في لبنان من  
طريق تأزم الأوضاع باتجاه إسقاط السلطة اللبنانية»  
رافضة أنصاف الحلول ومطالبة بتغيير النظام بكامله  
وتدمير الإقطاع السياسي المتحالف مع الرأسمالية وبناء  
الاشتراكية وتحقيق الوحدة العربية، معتمدة على  
الأسلوب الثوري، غير البرلماني، فأقدمت على أعمال  
عسكرية ضد مصالح أميركا وحلفائها (قصف معهد  
شملان ١٩٧١، محاولة خطف صاحب معمل غندور  
١٩٧٣، اقتحام بنك أوف أميركا ١٩٧٣، محاولة خطف  
السفير التشيلي ١٩٧٤، وقذف السفير الإيراني بالقنابل،  
نسف مكاتب شركة بروتين في صيدا ١٩٧٥)، وتلاشى

ولقصور تصديها للعدو الصهيوني. وقد استمرت على هذا الخط إبان الحرب، مضيفة على ما سبق نقدها للحركة الوطنية لقصورها السياسي وللسمّة الطائفية في برنامجها والتهرب من طرح مسألة السلطة. وكان انطلاقها متوافق مع بدء الحرب الأهلية التي أضاعت أحد أهم معالم اليسار الجديد (ممارسة العنف الثوري) وانكفاء أمهات منظمات هذا اليسار.

## المراجع

إبراهيم، محسن. لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠.

الأحزاب والحركات اليسارية في الوطن العربي في القرن العشرين. تنسيق وتحرير فيصل دراج ومحمد جمال باروت. دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٣. ج ٢. (مشروع نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصائره في الوطن العربي في القرن العشرين)

«بيان المؤتمر الأول لمنظمة العمل الشيوعي ١٩٧١». الحرية: ١ - ٢٩ / ١١ / ١٩٧١.

حشيشو، نهاد. قيادات وهزائم. بيروت: عشروت، ٢٠٠٧.

ذبيان، سامي. الحركة الوطنية اللبنانية. بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٧.

شرورو، فضل. الأحزاب والتنظيمات والقوى الفلسطينية في لبنان، ١٩٣٠ - ١٩٨٠. بيروت: دار المسيرة، ١٩٨٠.

طرابلسي، فواز. صورة الفتى بالأحمر. بيروت: رياض الرئيس، ١٩٩٧.

لبنان الاشتراكي: العمل الاشتراكي تناقضات الوضع اللبناني. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩.

محمد، محمد نصر. الثورة السلوكية واليسار الجديد. القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٥.

عملها مع تصاعد الأعمال العسكرية في الحرب، وبعد اعتقال أبرز قادتها (سامي ذبيان) و ٢٠ من كوادرها، بعد عملية بنك أوف أمريكا، الذي استشهد اثنان من كوادرها فيها (علي شعيب، جهاد أسعد).

## ● تشكيلات رديفة لتنظيمات المقاومة الفلسطينية؛

فقد تأسس بعد انطلاقة المقاومة الفلسطينية، وبخاصة بعد هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، عدد من التنظيمات المتأثرة، فكرياً ومادياً، بمنظمات المقاومة، وقد حملت طروحات يصح وصفها بطروحات اليسار الجديد، وإن يكن طرح في ظل اندلاع الحرب اللبناني وبعد انكفاء اليسار الجديد نفسه وتحول منظماته إلى أحزاب متعاونة مع الأحزاب اليسارية والقومية التقليدية. وأبرز هذه التنظيمات:

## ١ - حزب العمل الاشتراكي العربي وهو التوأم

لمنظمة الاشتراكيين اللبنانيين في تبني الماركسية اللينينية واختلف عنها في استمراره بالصيغة القومية للعمل التنظيمي وكان رديفاً للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وقد عقد الحزب في لبنان مؤتمره الأول في العام ١٩٧٥ معلناً تبني الماركسية - اللينينية، وناقداً تقليدية الحزب الشيوعي، وقد سبق أن انشق عن الحزب قبل المؤتمر وبالتزامن مع انشقاق في الجبهة الشعبية (١٩٧٢)، حزب العمل الاشتراكي الثوري العربي.

## ٢ - المنظمة الشيوعية العربية: التي تشكلت كأحد

الانشقاقات عن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة علي الغضبان (١٩٧٣) والتزمت بالماركسية - اللينينية، وقامت بعمليات عسكرية في لبنان وسورية خلال العام ١٩٧٤ التي أدت إلى انكشاف أمرها واعتقال قائدها وإعدامه في سورية.

## ٣ - رابطة الشغيلة: مجموعة من الطلاب غلب

عليها الانتماء السابق إلى حزب العمل الاشتراكي العربي، أعلنت بيانها الأول في ١٦ / ١١ / ١٩٨٤، ناقدة فيه الأحزاب التقدمية والقومية الموجودة لاتسام سلوكها بتفتيس النضالات الشعبية والترويج لخط النضال السلمي

## ٤٩ - من رابطة العمل الشيوعي إلى حزب العمل الشيوعي في سورية حزب العمال الثوري العربي، اتحاد الشغيلة

محمد نجاتي طيارة

في إيلاء الاهتمام بالثورة الوطنية الديمقراطية والتركيز على قضايا التأخر التاريخي ودور الأيديولوجيا.

و حين حدثت حرب تشرين الأول/أكتوبر، رحّبت بياناته بنتائجها على محدوديتها، ورأت في الوقائع الصغيرة والمستقلة لسلوك المواطن العربي تبشير مجتمع مدني جديد، فانصب تقرير مجلسه القطري السوري الرابع (١٩٧٦) على «اعتبار تحديث الأنتلجنسيا العربية وعقلنتها وكوننتها مقدمة لا بد منها لتعديل ميزان القوى لصالح العرب» وعلى «تعميق وتجزير النقد من السطح السياسي إلى عمارة المجتمع»، وتابعت تلك المراجعة أطروحات مجلسه القومي الرابع (نحو وعي نقدي للهزيمة) لتكرس غلبة الطابع التنويري على الطابع السياسي في نشاط الحزب في كل من سورية ولبنان. وكانت المسألة الثقافية والأيديولوجية قد أخذت حيزاً بارزاً من اهتماماته، عندما بادر إلى تأسيس «دار الحقيقة» في بيروت عام ١٩٦٩، التي أشرف عليها أبرز قادته ومفكره ياسين الحافظ حتى عام ١٩٧٣، ثم المؤسسة اللبنانية للفكر والثقافة التي عمل فيها عددٌ من مثقفيه اللبنانيين، وأصدرت مجلة «الواقع» التي رأس تحريرها المفكر إلياس مرقص بين عامي ١٩٨١ و١٩٨٦.

وعند نشوب الأزمة الوطنية في سورية ١٩٧٩ طالب بـ «مخرج ديمقراطي وعلماني يتيح ليس فقط الخروج من التكسير المجتمعي المتفجر، بل لأن تأخذ سورية دورها

### أولاً: حزب العمال الثوري العربي

تكوّن هذا الحزب عبر أول انشقاق عن حزب عربي حاكم، شهده حزب البعث العربي الاشتراكي بعد تسلمه السلطة في كل من العراق وسورية ١٩٦٣، وحسم المؤتمر القومي الثامن للبعث اليساري (١٩٦٥) أمر تأسيس الحزب الجديد مع عقد مجلسه القومي الأول (١٩٦٥) الذي انتخب الأستاذ الجامعي العراقي حمدي عبد المجيد أميناً عاماً له، كما أقرّ نظامه الداخلي ووثيقة مسائل التنظيم النظرية والعملية، التي بين فيها راديكاليته وطابعه الطبقي والوحدوي ورؤية خاصة للماركسية العربية غذّتها دراسات ياسين الحافظ والياس مرقص، وعندما انبرت بياناته لمواجهة الحلول الانقلابية في سورية بعد تموز/يوليو ١٩٦٣، خصوصاً إثر صراعات أيلول/سبتمبر ١٩٦٦، فقد تعرض أعضاؤه لأول معاناة مريرة في الاعتقال والمطاردة<sup>(١)</sup>.

لاحقاً رأى مجلسه القومي الثاني (١٩٧٠) في هزيمة حزيران/يونيو اختباراً كلياً لبنى الأمة، ووقف موقفاً نقدياً صريحاً من النزعة اليسراوية المسلحة التي عملت على تهريب الجيوش وتخوين عبد الناصر. ثم نظر بإيجابية إلى الحركة التصحيحية، لكنه سرعان ما اختلف معها بدءاً من مشروع الجبهة التقدمية الإلحاقية.

وشكّل المجلس القومي الثالث له (١٩٧٣) منعطفاً

(١) محمد نجاتي طيارة، «من اليسارية البعثية إلى حزب العمال الثوري العربي»، في: بوعلي ياسين [وآخرون]، الأحزاب والحركات القومية العربية، ترجمة وتحقيق فيصل دراج وجمال باروت، ٢ ج (القاهرة: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٢)، ص ٥٠٥.



القومي المطلوب»، ثم شارك بفعالية مع باقي أطراف المعارضة السورية في الحوار الوطني الواسع حول تلك الأزمة، الأمر الذي أثمر عن قيام التجمع الوطني الديمقراطي (آذار/ مارس ١٩٧٩)، فأدى ظهوره كجبهة معارضة ومواقفها إلى قيام السلطة بحملة واسعة ضده.

لكن رحيل ياسين الحافظ ١٩٧٨، أصاب الحزب بخسارة كبيرة، وعلى الرغم من استمرار جريدته المركزية (الثورة العربية) بالصدور بشكل غير دوري، فقد تأخرت هيئاته القومية عن الانعقاد حتى نيسان/ أبريل عام ١٩٩٣ عندما تمكن من عقد مؤتمره القومي الأول! فدعا إلى توسيع الحوار حول التحولات العالمية الجديدة المرتبطة بانتهاء المعسكر الاشتراكي، وعقد مؤتمره القومي الثاني (آب/ أغسطس ١٩٩٤) الذي أصدر نظاماً داخلياً معدلاً ووثيقة برنامجية، ظهر فيها انتقاله «من تبني الماركسية إلى الاسترشاد بها»، و«الانفتاح على الآفاق الرحبة واللامحدودة لتقدم الفكر الإنساني»، لكنه أجل مجدداً تبديل اسم الحزب بانتظار إنضاج مسألة المراجعة الشاملة. وكان من تداعيات ذلك المؤتمر خروج بعض الكوادر المتمسكين برؤيتهم للماركسية.

ومع انطلاق الحراك الديمقراطي الجديد في سورية، الذي توجته ظاهرة ربيع دمشق، فقد شاركت كوادر الحزب في أنشطة ذلك الحراك من بيانات المثقفين إلى منتديات المجتمع المدني، بما في ذلك الهيئات واللجان المختلفة وصولاً إلى لجنة التنسيق الوطنية، وتصدّر ذلك النشاط أمينه العام المحامي محمد سلام ونائبه الكاتب عبد الحفيظ الحافظ، إلى جانب قياديين مثل سليمان شمر وحازم نهار ومحمد ديب كور وغيرهم. وقد أدت أحداث أيلول/ سبتمبر وما تلاها من العدوان على العراق واحتلاله عام ٢٠٠٣، ثم وفاة أمينه العام عام ٢٠٠٤، إلى تأخير عقد المؤتمر القومي الثالث، الذي تشير قيادات الحزب إلى تحضيره لمناقشة موضوعات فكرية سياسية تمثل مراجعة كبرى على مستوى تغيرات الأحداث والعصر<sup>(٢)</sup>.

لاحقاً، شارك الحزب بفعالية في الحوارات التي انتهت إلى تأسيس الائتلاف الوطني المعارض والمعروف باسم إعلان دمشق خريف ٢٠٠٥. لكن جسده التنظيمي أصبح محدوداً عبر العقود الماضية، وتلاشت امتداداته في عدة أقطار عربية، فبقي أثره السياسي الرمزي في سورية أكبر من امتداده الميداني، يدل أعضاءه المعلنون على وجوده، وقد توقف عن إصدار مجلة «الديمقراطي العربي» قبل سنوات، ليسهم في نشرات «التجمع الوطني الديمقراطي»، كما يدل عليه في العراق وجود رمزي آخر في العراق أشارت إليه جريدة «الطريق» البغدادية، التي كان يترأس مجلس إدارتها د.سعدي محمد صالح الأمين القطري للحزب عام ٢٠٠٤.

## ثانياً: من الرابطة إلى حزب العمل الشيوعي في سورية

في سياق البحث عن بديل ماركسي جديد، نشأت أولى الحلقات الماركسية التي تولدت في أحضانها رابطة العمل الشيوعي المتحولة إلى حزب لاحقاً، وذلك أوائل السبعينيات متركزة بين طلاب جامعة حلب وطلاب ثانويين من ريف اللاذقية، يعودون في جذورهم أو محيطهم الاجتماعي إلى البعثيين الشباطيين والاشتراكيين العرب<sup>(٣)</sup>. وقد لعب ناشطون دينامكيون مثل نضال معلا وفاتح جاموس وأصلان عبد الكريم وجورج ديب وهيثم العودات (مناع) وآخرين دوراً كبيراً في ترابط هذه الحلقات وانتشارها إلى جامعة دمشق ومحافظات سورية أخرى.

توجهت الحلقات في البداية نحو التوحيد وتثوير العمل الشيوعي في سورية، وهذا ما عبّر عنه تأسيسها للرابطة في مؤتمر ١٩٧٦، الذي أقرّ خطأً استراتيجياً برز فيه مفهوم القوميات العربية وشعار إسقاط النظام. وطوال عقد السبعينيات عاشت الرابطة جدلاً فكرياً غنياً حول مسائل الماركسية اللينينية النظرية والعملية، كالتنظيم والممارسة، الإصلاحية والثورية، والصراع

(٢) مقابلة مع أ. عبد الحفيظ الحافظ الأمين العام للحزب في حمص، بتاريخ ٢٠٠٩/٥/٢.

(٣) محمد سيد رصاص، «الأحزاب والحركات اليسارية»، في: الأحزاب والحركات اليسارية في الوطن العربي في القرن العشرين، تحرير فيصل دراج ومحمد جمال باروت، مشروع نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصائره في الوطن العربي في القرن العشرين، ٢ ج (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٣)، ص ١٩٠.

والوطنية<sup>(٤)</sup>، والتي كانت وراء مساهمته في إصدار (الإعلان) لوثيقة التوضيحات، دفعت لاحقاً إلى اضطراب مشاركة ممثليه في المجلس الوطني للإعلان المنعقد في ١٢/١/٢٠٠٧، ثم إلى تجميد عضويته في (الإعلان). ويشير موقعه الإلكتروني ونشرته المطبوعة اللذان يحملان اسم (الآن) على استمرار مشروعه، كما تؤكد ذلك مشاركته النشطة في تجمع اليسار الماركسي وفي حوارات المعارضة السورية.

### ثالثاً: اتحاد الشغيلة

ظهرت هذه المنظمة في سياق موجة اليسار الجديد، الذي انتشر عاصفاً في الشارع السياسي العربي، وخصوصاً في حركة المقاومة الفلسطينية بعد هزيمة حزيران/ يونيو.

وقد تولدت تحديداً عبر التحولات التي شهدتها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، والتي كانت حركة القوميين العرب قد صارت إليها بالمجمل بعد هزيمة حزيران/ يونيو، عندما تبنت الاشتراكية العلمية، ثم موضوعة التحول الثوري إلى الحزب الماركسي وصولاً إلى حزب العمل الاشتراكي العربي، في الفترة ذاتها التي شهدت انشقاق الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين عنها.

لكن حزب العمل الموعود سرعان ما تلاشى، وعاد معظم ناشطيه إلى الجبهة، بينما انصرف آخرون إلى تشكيلات مثل الحزب الديمقراطي الشعبي العربي (في صيدا وريفها بقيادة نزيه حمزة) والحلقات الماركسية.

من جهة أخرى، فإن رفض موضوعة التحول تلك من تنظيم بورجوازي صغير إلى تنظيم ثوري طبقي، والتشكيك في إمكاناتها والرهان عليها، شكل دافعاً لمجموعة أخرى من الكوادر اعتبرت نفسها يسار الجبهة (أبرزهم: حميدي العبد الله، أحمد الفرحان وغازي الحلبي وسالم دردوني وغيرهم) من ثم بادرت إلى إعلان انشقاقها تحت اسم الجبهة الشعبية الثورية لتحرير فلسطين مع انعقاد مؤتمر الجبهة الثالث ١٩٧٢.

ولم يلبث جمهور المنشقين ونشطاءهم في الساحة المشرقية طويلاً، وسرعان ما عاد معظمهم إلى الجبهة الأم

الطبقي. لكن بعد فشل محاولات التوحيد بينها وبين الحزب الشيوعي (المكتب السياسي) وحملة الاعتقالات التي تعرضت لها في عامي (١٩٧٧ و ١٩٧٨)، تبدت لديها ملامح سوفياتية، واتخذت موقفاً ثالثاً ضد الإرهاب والديكتاتورية معاً بخصوص الصراع بين السلطة والإخوان المسلمين (١٩٧٩). وأخيراً حسمت تمايزها من الحزبين الشيوعيين الرسميين بالتحول إلى حزب العمل الشيوعي في مؤتمر عقده في منزل النائب اللبناني زاهر الخطيب (١٩٨١).

ورغم الاعتقالات التي تعرض لها أعضاء المؤتمر بعد عودتهم، فقد تقلبت مواقف الحزب من السلطة، بين التصعيد إثر أحداث حماة (شباط/ فبراير ١٩٨٢)، والتأييد إثر الاجتياح الإسرائيلي للبنان وانشقاق منظمة التحرير وفتح، مما أتاح المجال لنشاطه في الساحة الفلسطينية مع معارضي عرفات، ونموه المتميز في أوساط الطلبة والنساء والريف، وشبه العلني في ظل فراغ الساحة السياسية السورية، بعد غياب أحزاب المعارضة في السجون والمنافي.

لكن رؤيته لحق تقرير مصير الكرد، ومشاركته النشطة في مظاهرة عيد النوروز في دمشق عام ١٩٨٦ أدت مجدداً إلى تعرضه لأشد حملات الاعتقال والتفكيك، حيث غاب دوره طويلاً، مع تعرض معظم ناشطيه وكوادره للسجن المديد أو المنفى الطوعي.

ومع خروج مناضلي الحزب من السجون في أواخر التسعينيات وأوائل القرن الجديد، عاد بعض قياديه إلى تنشيط الحزب من جديد، بينما توزع آخرون بين اتجاهات ليبرالية وحقوقية شهدتها الساحة إثر التغيرات الجارية. فكتب فاتح جاموس في نشرة داخلية «أي حركة سياسية، أي حزب نريد، كيف نبدأ؟» وشارك ناشطون آخرون في لجان إحياء المجتمع المدني وفي حراك المنتديات الوليدة على الساحة السورية، كما انضم ممثلوه إلى التجمع الوطني الديمقراطي، ثم إلى الائتلاف الوطني المعروف بإعلان دمشق خريف عام ٢٠٠٦.

لكن رؤيته الخاصة بالمسألتين الديمقراطية

(٤) فاتح جاموس، جدل المركب (الديمقراطية والوطنية) في الوطن السوري (القاهرة: مطبعة المشكاة، ٢٠٠٨)، ص ٣٤.

خلال أقل من عامين، تحت وطأة العوامل المادية والتعبوية أساساً. لكن رفض التحول وعدم الرهان على الانقسام العمودي استمر مغذياً لراديكالية الباقين، ومحرضاً للبحث عن البديل المنشود، الأمر الذي دفع مجموعة منهم إلى تكوين تنظيم تضامني عرف فيما بينهم باسم (عصبة الثوريين العرب) كي تكون قيادة عليا سرية لنشاطهم في عدة أقطار. وضمت العصبة حوالى خمسة عشر قيادياً (أبرزهم: حميدي العبد الله من سورية، ظافر الخطيب من لبنان، مصطفى الولي من فلسطيني سورية، الرفيقة ناهدة من لبنان، الرفيق أبو محمد ربيع...).

في أوساط هذه العصبة، تنازع اتجاهان، الأول نحو عمل ميداني يساري طويل النفس على طريق التأسيس لتبلور جديد، والثاني استعجالي غذاه خليطاً من أصول لينينية وتروتسكية جديدة. لكن أعضاء العصبة جميعاً تابعوا التعبئة والتحريض السياسي انشغالاً بالأزمات السياسية الحادة على صعيد المقاومة والمنطقة ما بعد حرب تشرين الأول/أكتوبر. وانطلاقاً من ذلك عملوا على إصدار بيانات ومواقف سياسية، وتحت أسماء مستعارة متعددة (كلجان العمل الشعبي، ولجان الطلبة... إلخ، قواعد العمال، شغيلة المخيمات... إلخ)، تركزت على التنديد بالتسوية والحلول السلمية وتنازلات البرجوازية العربية والفلسطينية.

وبين عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٣ أصدرت العصبة نشرة غير دورية من بيروت، حملت اسم المقاومة الجديدة وكانت على مثال جريدتي «الحرية» و«الهدف». وعلى مدار أكثر من عشرة أعداد تابعت على صفحاتها النشاط التحريضي والداعي إلى تأسيس مقاومة جديدة، رافضة الرهان على تنظيمات المقاومة أو تحولها. كما توصلت إلى إصدار دراسة داخلية اعتبرت بمثابة البيان أو الوثيقة التأسيسية، التي لخص عنوانها (نحو بناء حزب شيوعي عربي، نحو بناء فرع فلسطيني أردني) طبيعة توجهاتها الفكرية والسياسية<sup>(٥)</sup>.

ونظراً إلى تشتت نشاط العصبة في سورية تحت

وطأة الظروف الأمنية، واعتقال بعض كوادرها لفترات تزيد على عام ونصف، فقد اندفع الباقون للعمل على إنشاء منظمات قطرية في عدة أقطار (لبنان، سورية، الأردن، فلسطين، مصر) تحت اسم (الشغيلة) المعبر عن نزعة أيديولوجية واضحة. لكن لم يتم عملياً سوى تأسيس اتحاد الشغيلة في سورية، ورابطة الشغيلة في لبنان، والتي أعلن المهندس ظافر الخطيب «إنشاءها في ١٩٧٤/١١/٢٤ مع أخواتها في عدة دول عربية لبناء حزب شيوعي عربي بهدف: تحرير الأمة، وتوحيدها، وبناء الاشتراكية، وإقامة جمهوريات سوفياتية شرق أوسطية. وفي لبنان بناء السلطة الشعبية وإقامة المقاومة الشعبية المسلحة»، وكان يردد مقولته الشعبية الشهيرة: «كل كادر تنظيم، كل كادر قيادي»<sup>(٦)</sup>.

بعد دخول الجيش السوري إلى لبنان، واستشهاد ظافر الخطيب خلال الحرب الأهلية اللبنانية، لعبت التحالفات السياسية الجديدة مع الخلاف القديم حول النزعة الإراادية (أعطني جريدة أعطك حزباً) دورها في انفراط عقد العصبة، فأعلن بعض كوادرها الانسحاب منها في نهاية عام ١٩٧٦ (منهم: فهد، وحازم، وأبو محمد ربيع). وخلال سنتين تشتت شمل الاتحاد، الذي انتشر معظم كوادره في لبنان بعد انحساره في سورية، فلجأ بعضهم إلى خيار الاستمرار كمقاتلين في أي منظمة كفاحية، الأمر الذي دفعهم إلى ساحة (جبهة التحرير الفلسطينية) التي كانت قد فتحت أبواب معسكراتها في الجنوب، بينما استمرت رابطة الشغيلة في صورتها الأخيرة بقيادة أمينها العام النائب السابق زاهر الخطيب<sup>(٧)</sup>.

شكل نشاط اتحاد الشغيلة على قصره ورمزية انتشاره، التي لم تتجاوز (٢٠٠ عضو) في أفضل أحواله، مثلاً على حيوية الساحة السياسية العربية في المشرق وديناميكية ناشطيه من جهة، كما كان مثلاً بارزاً على سحر الأيديولوجيا وهشاشتها من جهة أخرى، الأمر الذي شاركت فيه معظم الحركات السياسية لتلك المرحلة.

(٥) مقابلة مع قيادي سابق في العصبة فضل عدم ذكر اسمه، بدمشق في ٢٢/٤/٢٠٠٩.

(٦) رابطة الشغيلة من ١٩٧٤ إلى ٢٠٠٢، فيلم (Vhp-paL)، سلسلة (أحزاب لبنان)، بيروت (٢٠٠٢).

(٧) ميخائيل عوض، «بيان انسحاب وبراءة من رابطة الشغيلة في لبنان»، موقع السوري الجديد، ٧/٦/٢٠٠٨، والذي ينهيه بعبارة:

تجربة تأسست على قيم وأهداف كبيرة أسقطتها أولويات واهتمامات صغيرة.

## ٥٠ - الأحزاب اليسارية الجديدة في مصر اتجاهات المسألة القومية في تجارب اليسار العربي

عبد الغفار شكر

### مقدمة

الجديدة من هذه القضايا، ونحن نتحدث هنا عن الأحزاب اليسارية الجديدة في مصر، رغم أن بعضها ضم قيادات من الأحزاب السابقة، ورغم أن بعضها حاول في فترة تالية للتأسيس أن يتلمس له تاريخاً يمتد إلى الحركة الشيوعية المصرية منذ العشرينيات، وأن يبحث عن جذور في تاريخ هذه الحركة للمواقف التي يتبناها من هذه القضايا: نكتفي هنا بالإشارة إلى مواقف ثلاثة تنظيمات يسارية جديدة نشأت بعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧، رغم أن بعضها نسبت نفسها بعد ذلك كامتداد إلى تنظيمات سابقة.

وسوف يشمل عرضنا لموقف الأحزاب اليسارية الجديدة في مصر حزب العمال الشيوعي المصري، والحزب الشيوعي المصري، والحزب الشيوعي المصري (التيار الثوري) الذي انشق جناح منه سنة ١٩٧٧ واستقل بنشاطه تحت اسم حركة التحرير الوطني الديمقراطي الشعبية.

### أولاً: حزب العمال الشيوعي المصري

ينطلق حزب العمال الشيوعي المصري في نظريته إلى مسألة القومية العربية، من أنه كانت توجد في المنطقة قوميات متعددة قومية مصرية وقومية سورية وقومية يمنية . . إلخ، وأن الفتح العربي لهذه البلدان حوّلها إلى قومية مصرية عربية وقومية سورية عربية وقومية يمنية عربية وهكذا. وكانت هناك آثار بعيدة المدى للفتح العربي الإسلامي على هذه القوميات، لكنها لم تصل إلى حد انصهارها في قومية واحدة عربية، رغم أنها أصبحت

أنهت الأحزاب الشيوعية في مصر وجودها التنظيمي المستقل عام ١٩٦٥، وواصل أعضاؤها وقادتها نضالهم السياسي كأفراد في التنظيمات السياسية لثورة ٢٣ تموز/يوليو (الاتحاد الاشتراكي العربي وطليلة الاشتراكيين ومنظمة الشباب الاشتراكي)، ولكن هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ سرعان ما هيأت الظروف للعودة إلى التنظيم الشيوعي المستقل من خلال عناصر شابة تعاونت مع قيادات شيوعية من أعضاء وقيادات التنظيمات الشيوعية السابقة، ولكن القوام الأساسي لعضوية وقيادة التنظيمات اليسارية الجديدة كان من الشباب أبناء ما عُرف بعد ذلك بجيل السبعينيات، وكان عدد كبير منهم قد حصل على تكوينه الفكري من خلال منظمة الشباب الاشتراكي التي جمع برنامجها الفكري بين التوجهات اليسارية والتوجهات القومية. وقد تفاعل هذا الوضع مع تزايد الوزن النسبي لدور مصر العربي، والتضامن العربي حول قضايا مشتركة مثل قضية الصراع العربي الصهيوني وتحرير الأرض المحتلة بعد هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ فساعد على إعادة طرح موقف اليساريين المصريين من القضية القومية والوحدة العربية والنضال العربي المشترك والصراع العربي الصهيوني، وأعادت الأحزاب اليسارية الجديدة النظر في موقف الماركسيين المصريين من قضية القومية العربية والوحدة العربية وغيرها، وكان من الطبيعي أن يختلف الماركسيون المصريون في الأحزاب الجديدة في تفسيرهم لهذه القضايا، وأن يدور بينهم جدل حاد حول الاتجاهات

جميعاً مشتركة في صفة العروبة التي لا يستوقفها النطق بلغة واحدة، بل تمتد إلى الثقافة بمختلف عناصرها وإلى غير ذلك من الاشتراك في الوجود على أرض واحدة<sup>(١)</sup>. والشرط الأساسي لانصهارها في أمة عربية واحدة اشتراكية لها دولتها القومية الواحدة، هو النضال المشترك للشعوب العربية في مواجهة الأعداء المشتركين المتمثلين في الإمبريالية العالمية بقيادة الاستعمار الأمريكي وإسرائيل والرجعية العربية والبرجوازية العربية التي تستسلم الآن نهائياً لتفتح البلدان العربية، والفيصل في هذا أن تتحول الحركة القومية العربية في تطورها من محور البورجوازية القومية إلى محور البروليتارية الثورية<sup>(٢)</sup>، وينسجم ذلك مع التحولات الكبرى في طبيعة الثورة المقبلة في الجانب الأعظم من البلدان العربية التي تركت وراءها أهداف الثورة البورجوازية الديمقراطية، فهي اشتراكية تستكمل في سياقها مهام الثورة البورجوازية الديمقراطية، وهذا يعني أن الاشتراكية أصبحت على علاقة وثيقة لا يمكن فصم عراها مع الأهداف القومية والوحدوية العربية، أي أن الحركة القومية العربية سوف تدور، ليس فقط حول قضية الاستقلال الوطني أو التحرر الوطني وقضية الوحدة العربية في ترابطهما، بل لا بد أيضاً من إدماجها في قضية الثورة اشتراكية<sup>(٣)</sup>. إن هذا يمثل خط البروليتاريا العربية في هذه الحركة، ويربط الحزب بين الجانب الأعمى والجانب العربي في النضال المشترك للشعوب العربية، لأن مصالح البروليتاريا في بلد واحد أو في مجموعة من البلدان لا يمكن أن تتعارض مع المصالح الأعمى للبروليتاريا التي لا يمكن أن تتحقق في عالم منقسم إلى أمم وقوميات خارج الأطر القومية.

أما بالنسبة إلى الصراع العربي - الصهيوني فإن الحزب

يرفض جهود التسوية السياسية لأنها لن تحقق أهداف الثورة الفلسطينية، ويرى أن الشعب الفلسطيني أمام خيارين: إما أن يخضع للتبعية الإمبريالية، وإما أن يستمر في ثورته الوطنية التي تمكنه من تحقيق سلطته الوطنية، أي حق تقرير المصير، وعلى الثورة الفلسطينية أن تناضل من على كل الأرض الفلسطينية من أجل انتزاع حق تقرير المصير، وعليها أن توجه جهداً رئيسياً في الخطوة الراهنة إلى انتزاع قاعدة وطنية على الضفة الشرقية والضفة الغربية كأضعف الحلقات التي يمكن أن تخترق في المستقبل القريب<sup>(٤)</sup>، وذلك لمواصلة النضال من أجل التحرير الكامل، وأن عليها أن تناضل من أجل تحقيق ذلك ضد الإمبريالية والصهيونية والحكومات العربية العميلة والبورجوازيات العربية، ومن واجبها أن تبلور برنامجاً وطنياً للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وغزة والأردن وفي الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ منسجماً مع استراتيجية التحرير، وأيضاً الشعب الفلسطيني في البلاد العربية<sup>(٥)</sup>.

### ثانياً: الحزب الشيوعي المصري

يدافع الحزب الشيوعي المصري عما يوجّه إلى الشيوعيين من اتهامات حول معاداتهم للوحدة العربية وموافقتهم على تقسيم فلسطين، فيشير إلى وثيقة صادرة عام ١٩٢٩ عن عصبة النضال ضد الإمبريالية التي شارك فيها وفد من الشيوعيين المصريين والعرب تتحدث عن حق العرب في القضاء على تقسيم وطنهم وتكوين دولة موحدة قوية مستقلة وحرّة، «دولة عربية عظمى»، وفي برنامج الحزب الشيوعي المصري الصادر عام ١٩٣١ ينص البند الثاني مباشرة على «النضال من أجل تحرير كل الشعوب العربية من القهر الاستعماري»، ومن أجل وحدة عربية شاملة تنتظم فيها كل الشعوب العربية الحرّة<sup>(٦)</sup>. وفي

(١) شيوعي مصري، مناظرة موجزة مع ط. ث. شاكروشيوعيين آخرين حول القضية القومية العربية، دراسات أممية؛ ٣ (القاهرة: مطبوعات حزب العمال الشيوعي، [د.ت.])، ص ١٥.

(٢) المصدر نفسه، ص ١٨ - ٢٠.

(٣) المصدر نفسه، ص ٢١ - ٢٢.

(٤) شيوعي مصري، موقف من مهمات النضال الفلسطيني (القاهرة: مطبوعات حزب العمال الشيوعي المصري، ١٩٧٤)، ص ١٠٧ - ١١٠.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٠٨.

(٦) محمود أمين العالم، الماركسيون المصريون والقضية العربية، سلسلة المكتبة الشعبية (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٨)، ص ٤.

البرنامج العام الصادر ١٩٩٢ من المؤتمر العام الثالث يعتبر الحزب الشيوعي المصري نفسه جزءاً لا يتجزأ من حركة التحرر الوطني العربية ضد الهيمنة الاستعمارية والأنظمة التابعة التي تفرض على شعوبها سياسات القهر والتخلف والتبعية وضد الصهيونية التي تهدد بالخطر كل الشعوب العربية وليس الشعب الفلسطيني وحده، ويناضل من أجل وحدة عربية تجسد إرادة ومصالح جماهير العمال والفلاحين والمثقفين الثوريين العرب، وسائر الكادحين والمنتجين، ووحدة عربية ذات محتوى وطني مضاد للإمبريالية والاستعمار والصهيونية، ومحتوى ديمقراطي مناهض للإقطاع والرأسمالية الكبيرة التابعة والقهر والقمع، تقوم على الاختيار الحر، وليس على الفرض والقسر<sup>(٧)</sup>.

وتمثل الوحدة العربية من وجهة نظر الحزب ضرورة موضوعية تتطلع إليها جميع الشعوب العربية التي عملت من أجل هذه الوحدة وعلقت كثيراً من آمالها بتحقيقها، ولكن لتحقيق وحدة عربية مستقرة يتعين احترام الأقليات العرقية والقومية وضمان حقوقها المتساوية مع الجميع، واحترام التراث الروحي والأخلاقي والثقافي، ومراعاة الفوارق بين الشعوب العربية في هذا الصدد. ولا بد لأية وحدة عربية أن تكون من أجل العرب جميعاً، بغض النظر عن الدين والمعتقد. وليس من الضروري الانتظار حتى تتحقق وحدة عربية شاملة، بل يمكن لأي قطرين بينهما إمكانيات الوحدة أن يحققها بشرط مراعاة كل العوامل السابقة<sup>(٨)</sup>.

ويبني الحزب الشيوعي المصري موقفه هذا من الوحدة العربية من نظريته إلى القومية العربية التي يرى أنها من حيث النشأة والصعود منذ القرن الماضي حركة وطنية وثورية في الأساس، تجسد إرادة النضال العربي ووحدة كفاح الشعوب العربية ضد الاستعمار

والإمبريالية، من أجل التحرر الوطني والاستقلال، وهي تستمد جذورها أيضاً، وفي نفس الوقت، من واقع تاريخي وحضاري، فقد توفرت لها منذ البداية معظم المعلومات الأساسية لنشأة الأمم ووحدها في العصر الحديث، وهي وحدة اللغة والأرض والتاريخ والتراث والتشابه في التكوين النفسي الذي تمثل في الثقافة المشتركة، وإن كان ينقصها عامل حاسم في التشكيل القومي في مرحلة الثورة البرجوازية هو الاقتصاد المشترك<sup>(٩)</sup>.

وينظر الحزب الشيوعي المصري إلى قضية فلسطين باعتبارها القضية المركزية للشعوب العربية في مواجهتها ضد أعدائها، وخاصة أمريكا وإسرائيل، باعتبارها من أهم محاور النضال من أجل التحرر الوطني، سواء على صعيد الشعب الفلسطيني ضد سياسة الاحتلال والتوسع والقمع الإسرائيلي، أو على صعيد الشعوب العربية جميعاً ضد الهيمنة الأمريكية على المنطقة. وسوف يواصل الحزب معركته دفاعاً عن حق الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه وإقامة دولته الوطنية المستقلة وفق إرادته الحرة، وتحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية<sup>(١٠)</sup>.

### ثالثاً: الحزب الشيوعي المصري (التيار الثوري)

يعتبر الصراع العربي - الصهيوني وقضية فلسطين محوراً أساسياً لنضال التيار الثوري، تؤكد ذلك وثائقه الصادرة من ١٩٦٩ إلى ٢٠٠٨. حيث أكد الحزب أن الحرب التحريرية التي تخوضها الشعوب العربية هي جزء من النضال العالمي من أجل التحرر الوطني والديمقراطية والاشتراكية والسلام، وشعوبنا العربية بحكم طبيعة المعركة التي تخوضها عليها أن تسعى مع غيرها من القوى الثورية والوطنية والاشتراكية من أجل تكوين جبهة عالمية

(٧) «البرنامج العام للحزب الشيوعي المصري: أوراق المؤتمر العام الثالث»، الحزب الشيوعي المصري (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢)، ص ٢٣.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٣.

(٩) «الخط السياسي للمرحلة القادمة: أوراق المؤتمر العام الثالث»، الحزب الشيوعي المصري (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٢)، ص ٩١.

(١٠) «البرنامج العام للحزب الشيوعي المصري: أوراق المؤتمر العام الثالث»، ص ٢٤.

متحدة ضد الاستعمار الأمريكي - العدو الأول والدائم لشعوب العالم . . وأداته إسرائيل والصهيونية ، وهي مطالبة بأن تسعى إلى كسب الأصدقاء والحلفاء للأهداف التي تناضل من أجلها وهي هزيمة إسرائيل وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية وتصفية كافة المصالح الاستعمارية السياسية والاقتصادية والثقافية والقواعد العسكرية في منطقتنا العربية<sup>(١١)</sup>.

يرفض الحزب معاهدة السادات - بيغن ، ويصفها بأنها معاهدة الخيانة والعبودية ، ويرى منذ البداية أنها سوف تطلق الحروب العدوانية ضد الشعوب العربية والأفريقية وتلحق مزيداً من البؤس والفقر بجماهير الطبقات الشعبية ، وتوقف التطور الصناعي وتدمر المقومات الإيجابية في الشخصية المصرية وفرض الإرهاب

والعنف الدموي على الشعب العربي<sup>(١٢)</sup> ، ويدعو إلى تنظيم حركة مناهضة المعاهدة وتبني استراتيجية صحيحة لمواجهة الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل بانتهاج حرب التحرير الوطنية طويلة الأمد وإقامة الدولة العلمانية الديمقراطية على كامل التراب الفلسطيني التي في مرحلة تالية (دولة فلسطينية مستقلة وطنية ، ديمقراطية علمانية) على أرض فلسطين التاريخية ، تقام على أنقاض الكيان الصهيوني ، عبر حرب التحرير الشعبية الفلسطينية طويلة الأجل المدعومة بحرب تحرير عربية تخوضها شعوب دول الجوار الفلسطيني وجيوشها الوطنية تحريراً لأراضيها المحتلة أو المشمولة بالوصاية الإسرائيلية وحماية لاستقلالها وأمنها ومشاركة في تحرير فلسطين وبتأييد ومساندة ودعم جميع الشعوب العربية<sup>(١٣)</sup>.

(١١) رسالة إلى الرئيس جمال عبد الناصر من قادة الحزب الشيوعي المصري (التيار الثوري) في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر سنة ١٩٦٩ ، موقعة من ١٣ عضواً (أحمد أحمد سليم وآخرون) ، (نسخة أصلية غير منشورة).

(١٢) «معاهدة السادات - بيغن : معاهدة الخيانة والعبودية» ، تقرير سياسي لحركة التحرر الوطني الديمقراطية الشعبية (جناح منشق من التيار الثوري) (نيسان/أبريل ١٩٧٩) ، ص ٩ - ١٠ (نسخة أصلية غير منشورة).

(١٣) المعاهدة نفسها ، ص ١٣ ، وعيداروس القصير ، حول الحل الاستراتيجي للقضية الفلسطينية (القاهرة : اللجنة المصرية لمناهضة الاستعمار والصهيونية ، ٢٠١١) ، ص ١٧.

## ٥١ - المسألة القومية العربية

### لدى أحزاب اليسار الجديد، في العراق

محمد سيد رصاص

#### مقدمة

الرئيس عبد السلام عارف في تموز/ يوليو ١٩٦٤، حيث كانت قيادة هذه الحركة بالبداية بزعامة صبحي عبد الحميد والدكتور خير الدين حسيب، ثم لتعرض للتذمر (خلال أعوام ١٩٦٦ - ١٩٦٧ - ١٩٦٨ بسبب خلافات شتى، كان أحدها خلاف حركة القوميين العرب مع الرئيس عبد الناصر) إلى حركات عديدة، كان من بينها تنظيم بالاسم نفسه، بقيادة عبد الإله النصراوي، نقل جسم الفرع العراقي لحركة القوميين العرب نحو تبني الماركسية منذ عام ١٩٦٨.

#### أولاً: الحزب الشيوعي العراقي - القيادة المركزية

كانت إرهابات نشوء هذا الحزب، وافتراقه عن الأطروحات السوفياتية، مرتبطة بقضايا سياسية عراقية محلية، جعلت بعض القياديين الشيوعيين العراقيين، وأحياناً أغلبية القيادة، تتلاقى مع الأطروحات الصينية التي بدأت بالافتراق عن موسكو بُعيد المؤتمر العشرين للحزب السوفياتي (شباط/ فبراير ١٩٥٦): كان الكونغرانس الثاني للحزب الشيوعي العراقي (أيلول/ سبتمبر ١٩٥٦) قد أكد الطريق السلمي للتغيير، متأثراً بالمؤتمر العشرين. بعد انتفاضة مدينة الحي (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٥٦)، التي جابهتها السلطة الملكية بالرصاص، أكد بيان الحزب في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٦ على أن «الأسلوب العنفي هو الغالب»، وفي آب/ أغسطس ١٩٥٧ ضمن كراس «رد على مفاهيم بورجوازية قومية وتصفوية» الموجه ضد قياديين شيوعيين أكراد دعوا

أ - تعريف: يُقصد بـ (المسألة القومية العربية)، هنا، ليس فقط قضية الوحدة العربية وما يرتبط بها من قضايا ومواضيع، وإنما أيضاً وأساساً قضية (السيطرة الغربية على المنطقة العربية) التي أدت عملياً إلى أن يتحدد الوعي القومي العربي من خلال كونه رد فعل مضاد ضدها وضد مترتباتها التي كان منها (قضية فلسطين) عبر (وعد بلفور) الذي يرتبط عضويّاً بـ (اتفاقية سايكس - بيكو). كذلك فإن هذه المسألة، وبالتحديد في العراق، تشمل الموقف من (المسألة الكردية).

ب - خصائص نشوء (اليسار الجديد) في العراق: لم تنشأ تنظيمات اليسار الجديد، في العراق بمعزل عن تطور حركة محلية موجودة مسبقاً، كما حصل في تونس مثلاً، وإنما أتت من رحم أحزاب وحركات كانت قائمة وقوية في الساحة السياسية العراقية. كان (اليسار الجديد) العراقي على نوعين:

(١) من أتى عبر انشقاق عن الحزب الشيوعي، مثل تنظيم (الحزب الشيوعي العراقي - القيادة المركزية)، مع احتفاظه بمفهوم التنظيم اللينيني البلشفي.

(٢) من اتجه من التنظيمات القومية العربية نحو نوع من الماركسية مختلف عن (الماركسية السوفياتية) في النصف الثاني من عقد الستينيات، مثل (الحركة الاشتراكية العربية)، التي كانت حصيلة خروج (حركة القوميين العرب) وقوى ناصرية في يوم ١ آب/ أغسطس ١٩٦٥ من تنظيم (الاتحاد الاشتراكي) الذي أنشأه



إلى دمج الفرع الكردي للحزب في حزب الباقى، نجد استشهاده وميولاً نحو المقال الصينى: «حول التجربة التاريخية لديكتاتورية البروليتاريا» (نيسان/ أبريل ٥٦) الذى تضمن ردوداً على أطروحات خروتشوف فى المؤتمر العشرين<sup>(١)</sup>. أيضاً، فى بحر عامى ١٩٥٩ - ١٩٦٠، عندما اختلفت قيادة الحزب الشيوعى العراقى حول الموقف من نظام عبد الكريم قاسم، كان المتشددون ضد قاسم والميالىون إلى الإطاحة به، بخلاف رأى موسكو، أقرب إلى الأطروحات الصينية، فقبل شهر من انفجار الخلاف السوفياتى - الصينى فى حزيران/ يونيو ١٩٦٠ نشرت جريدة «اتحاد الشعب» الشيوعية العراقية المركزية المقال الصينى: «فلتحيا اللينينية» (٢٠ نيسان/ أبريل ٦٠) الذى كان القنبلة المفجرة للخلاف، وهو ما يعبر عنه بهاء الدين نورى (عضو المكتب السياسى للحزب) بالتالى: «معنى ذلك أن الاتجاه الفكرى لسلام عادل (سكرتير الحزب) والغالبية الساحقة من قادة (ح.ش.ع) كان أقرب إلى اتجاه القيادة الصينية . . . . . غير أن الإخلاص للسوفيات كان فوق كل شيء»<sup>(٢)</sup>.

كان التطور النوعى هو انقلاب حزب البعث على سلطة قاسم فى يوم ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣، وما أعقبه من مجازر للشيوعيين: كانت غالبية ردود الفعل الشيوعية متمثلة فى تحميل خروتشوف مسؤولية المساكنة الشيوعية مع نظام قاسم، وهو ما يعبر عنه نجم محمود بالقول: «إن القمع الوحشى الذى مارسه القوى الرجعية بعد انقلاب ٨ شباط/ فبراير . . . قد حوّل وعى الجماهير ومكن قواعد الحزب الشيوعى العراقى التى سلمت من القتل . . . من النظر للخط التحريفى/ اقرأ: السوفياتى/ بمنظار جديد»<sup>(٣)</sup>: بدأ انفجار الصراع، بين غالبية جسم الحزب الشيوعى العراقى وقيادته الموالية لموسكو، مع

(خط آب/ أغسطس ١٩٦٤) الذى أتى على خلفية الضغط السوفياتى على القيادة الشيوعية من أجل انتهاز سياسة موالية ومتعاونة مع نظام عبد السلام عارف، الحليف لعبد الناصر. تفاقم هذا الصراع لما أقرّ (اجتماع الـ ٢٥) فى تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٥، وهو الذى ضمّ أعضاء المركزية الموجودين بالداخل مع مسؤولى بغداد والمناطق، خطأً مناقضاً لـ (خط آب/ أغسطس)، الذى وصفه القيادى الشيوعى زكى خيرى المقيم بالخارج بأنه «انقلاب»<sup>(٤)</sup> على قيادة اللجنة المركزية (ومنها السكرتير عزيز محمد) الموجود بالخارج.

كان هذا «الانقلاب» مؤدياً إلى مسار إجبارى قاد إلى انشقاق الحزب الشيوعى العراقى فى يوم ١٧ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٧ بين جناحي (اللجنة المركزية) الموالية لموسكو و(القيادة المركزية) «الذى فاز بالكتلة الأكبر من التنظيمات . . . ويمكن تقدير قوى هذا الحزب بثلاثة أضعاف قوة الحزب الشيوعى (اللجنة المركزية)»<sup>(٥)</sup>.

يمكن اعتبار الخط الفكرى لـ (القيادة المركزية) بأنه مزيج من الماوية مع النزعة الغيفارية التى أتت مع «فريق الكادر»، بقيادة خالد أحمد زكى، الذى كان مسيطراً منذ صيف ١٩٦٧ على التنظيم الطلابى للحزب «الذى استطاع أن يحصل فى انتخابات ٣١ آذار/ مارس ١٩٦٧ على ٨٠ بالمئة من أصوات جميع طلبة جامعات العراق»<sup>(٦)</sup>، حيث اندمج «الكادر» مع تنظيم (القيادة المركزية) فى أواخر الشهر الأول من ١٩٦٨، بعد أن فصلهما الكونغرس الثالث لجماعة (اللجنة المركزية) قبل شهر، ثم ليقود خالد أحمد زكى انتفاضة الأهوار فى ١ حزيران/ يونيو ١٩٦٨.

قاد تعارض (القيادة المركزية) مع السوفيات فى

(١) نجم محمود وإبراهيم علاوى، الصراع فى الحزب الشيوعى العراقى وقضايا الخلاف فى الحركة الشيوعية العالمية (باريس: [د.ن.])، ١٩٨٠، ص ٢١ - ٢٤. وقد أصبح علاوى سكرتيراً للحزب الشيوعى - القيادة المركزية بعد اعتقال عزيز الحجاج فى شباط/ فبراير ١٩٦٩.

(٢) بهاء الدين نورى، مذكرات بهاء الدين نورى (بغداد: مطبعة السليمانية، ١٩٩٢)، ص ١٩٦.

(٣) محمود وعلاوى، المصدر نفسه، ص ٦٩.

(٤) حنا بطاطو، العراق: الكتاب الثالث: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار، ترجمة عفيف الرزاز (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٢)، ص ٣٧٤.

(٥) فالخ عبد الجبار، الدولة والمجتمع المدنى والتحول الديمقراطى فى العراق (القاهرة: مركز ابن خلدون، ١٩٩٥)، ص ٢١١ - ٢١٢.

(٦) محمود وعلاوى، الصراع فى الحزب الشيوعى العراقى وقضايا الخلاف فى الحركة الشيوعية العالمية، ص ١١٨.

المواضيع المذكورة سابقاً إلى تعارض مع المقولات والسياسات السوفياتية المتعلقة بمواضيع (الوحدة العربية) و(فلسطين).

لم تدخل (القيادة المركزية) تحت تعريف ستالين للأمة، كما فعل خالد بكداش و(الحزب الشيوعي العراقي - اللجنة المركزية) عندما اعتبروا الأمة العربية «غير مكتملة التكوين»، وإنما اتجهت إلى استخدام مصطلح (الأمة العربية) بدون التباسات فكرية أو ترددات، معتبرة أن «الحركة التحررية القومية للأمة العربية متجهة نحو التحرر الوطني من السيطرة الاستعمارية الأجنبية، وتلبي مصالح الجماهير الشعبية في البلاد العربية»<sup>(٧)</sup>، وأن «الطبقة العاملة في البلدان العربية وأحزابها الماركسية اللينينية لا يمكن لها إنجاز الثورة الديمقراطية الشعبية بدون العمل في الوقت نفسه على القضايا القومية التحررية التي تواجه البلدان العربية»<sup>(٨)</sup>.

يلاحظ خلاف أشد مع موسكو في موضوع (فلسطين) ومتعلقاته: يقول كزاس (القيادة المركزية) أن «موقف الاتحاد السوفياتي بتأييد قرار تقسيم فلسطين إلى دولتين، ومساهمته في الموافقة على قيام دولة صهيونية، إنما يمثل تراجعاً ميدانياً عن الماركسية - اللينينية بالموقف من الصهيونية»<sup>(٩)</sup>، وهو ينطلق في رفض قرار التقسيم الذي أدى إلى قيام دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ من موقف محدد من هذه الدولة التي أتت «جاء مخطط صهيوني - إمبريالي واسع استهدف قيام ركيزة استعمارية ثابتة في قلب الوطن العربي، ورأس رمح ضارب في أيدي المصالح والمخططات العدوانية الإمبريالية»<sup>(١٠)</sup>: من هذا المنطلق ترفض (القيادة المركزية) مشاريع التسوية معتبرة أن (القرار ٢٤٢) الصادر عن مجلس الأمن في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ قد أتى نتيجة اتفاق «المصالح

الإمبريالية الغربية مع المصالح التحريفية/اقرأ: السوفياتية/ لتصفية القضية الفلسطينية، وصيغت مصالحهما المشتركة بموجب المشروع البريطاني المقدم إلى مجلس الأمن والذي صادقت عليه البلدان الإمبريالية وأنظمة الهزيمة»<sup>(١١)</sup>، لهذا فهي تدعم حركة المقاومة الفلسطينية الهادفة إلى إزالة إسرائيل، إلا أن (القيادة المركزية) ترى «أن المقاومة الوطنية الفلسطينية لا يمكن لها تحقيق أهدافها الوطنية بإزالة كيان دولة إسرائيل وإقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية الشعبية إلا بالتحالف والترابط الوثيق مع فصائل حركة التحرر الوطني على امتداد المنطقة العربية»<sup>(١٢)</sup>.

في الموضوع الكردي، يلاحظ أن سياسات (القيادة المركزية) كانت تنطلق من حسابات محلية تتعلق بالمشهد العراقي، وهو تفكير كانت إرهاباته موجودة قبل الانشقاق، كما في رسالة خالد أحمد زكي بتموز/يوليو ١٩٦٧ إلى (لجنة التنظيم المركزي)، لما دعا «إلى توسيع عملنا السياسي والدعائي في كردستان وتطوير قواتنا المسلحة المستقلة والتحصين للبدء في المعارك مستغلين وضع الحكومة العسكري الضعيف... مستفيدين طبعاً من إمكانية جر البارزاني إلى خوض المعارك المسلحة من جديد والتحالف معه في ذلك...، ولعل بدء العمليات المسلحة في الجنوب وكذلك في بغداد سيساعدنا في تحقيق هذا الهدف، أي استطراق الثورة في كردستان»<sup>(١٣)</sup>. هذا التفكير توسّع وتعمّق عند (القيادة المركزية) لتصل إلى حدود الاعتراف بأن «الشعب الكردي في العراق جزء لا يتجزأ من الأمة الكردية التي تسكن وطنها المجرأ «كردستان»، وتمتلك، شأن جميع الأمم والقوميات، حقها الطبيعي والمشروع في تقرير المصير، بما في ذلك

(٧) «الحزب الشيوعي العراقي والمسألة الفلسطينية»، منشورات القيادة المركزية للحزب الشيوعي العراقي (١٩٧١)، ص ٤.

(٨) المصدر نفسه، ص ٥.

(٩) المصدر نفسه، ص ٣٧ - ٣٨.

(١٠) المصدر نفسه، ص ٧٨.

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٦٠.

(١٣) «في ذكرى استشهاد خالد أحمد زكي»، منشورات القيادة المركزية للحزب الشيوعي العراقي (حزيران/يونيو ١٩٧١)، ص ٧٠.

حق الانفصال وتكوين دولة قومية مستقلة موحدة»<sup>(١٤)</sup>.

عملياً، ومن منطلق رسم المواقف السياسية من منظور موضوع السلطة ومن يقترب أو يبتعد من المسكين بها، عارضت (القيادة المركزية) اتفاقية (١١ آذار/ مارس ١٩٧٠) بين سلطة البعث والملا مصطفى البارزاني، ثم تقاربت من البارزاني بعد توتر علاقاته مع البعثيين إثر محاولة اغتياله يوم ٢٩ أيلول/ سبتمبر ١٩٧١. وهي على ما يبدو، بعد تحطم تنظيمات (القيادة المركزية) في الجنوب والوسط بعد فشل انتفاضة الأهوار بحزيران/ يونيو ١٩٦٨، وإثر حملة اعتقالات شباط/ فبراير ١٩٦٩ فيما ظل تنظيمها بمناطق الشمال سليماً، قد أصبحت مدركة بأن علاقاتها بالبارزاني ستكون مصيرية بالنسبة إلى مستقبلها السياسي، وأن مصيرهما واحداً، وهو ما حصل مع اتفاقية الجزائر بين صدام حسين وشاه إيران يوم ٦ آذار/ مارس ١٩٧٥ لما أدى رفع الدعم الإيراني عن التمرد الكردي إلى انهيار الحركة البارزانية، وأيضاً إلى اختفاء تنظيم (القيادة المركزية) من الخارطة السياسية العراقية.

## ثانياً: الحركة الاشتراكية العربية

منذ البداية، كان «فرع الحركة (حركة القوميين العرب) العراقي قد استكمل استقلاليته التنظيمية الذاتية فعلاً بدءاً من عام ١٩٦٦ تحت اسم الحركة الاشتراكية العربية»<sup>(١٥)</sup>، ثم حوّل «منتصف تموز/ يوليو ١٩٦٨ عقدت «الحركة الاشتراكية العربية» في العراق مؤتمرها القطري في بيروت، وقد قدّم المؤتمر تحليلاً تطبيقياً - سياسياً أولاً للوضع العراقي... ثم حدد فهمه لبرنامج التطور الديمقراطي بتأهيل الحركة لإفراز طليعة سياسية

جديدة تلتزم أيديولوجية الطبقة العاملة»<sup>(١٦)</sup>.

كانت حركة هذه الحركة متساوقة مع حركة القياديين في حركة القوميين العرب، محسن إبراهيم ونايف حواتمة، وتحولاتهما باتجاه الماركسية بين عامي ١٩٦٧ و١٩٦٩. يلاحظ على هذه الحركة عدم غرقها في التطرف اليساري، مع حفاظها على الكثير من عناصر الفكر القومي العربي مع مسحة من الماركسية.

انخرطت هذه الحركة في معارضة بعث ١٧ - ٣٠ تموز/ يوليو ١٩٦٨ ببغداد منذ اليوم الأول، وكانت من المؤسسين لأول تجمع عراقي معارض في عام ١٩٧٢ وهو (التجمع الوطني العراقي)، وربما لهذا السبب كانت علاقاتها جيدة مع الحزبين الكرديين الرئيسيين، وإن كانت تميزت عنهما برفض غزو واحتلال الولايات المتحدة للعراق عام ٢٠٠٣.

## ثالثاً: حزب العمل الاشتراكي العربي - فرع العراق

منذ انشقاق نايف حواتمة عن (الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) في ٢٢ شباط/ فبراير ١٩٦٩ «شرعت هيئة قيادية حركية محدودة، التفت حول د. جورج حبش... بالعمل تحت اسم (القيادة المركزية العربية المؤقتة)، وتحددت وظيفة هذه الهيئة بإعادة بناء منظمات حركة القوميين العرب المنهارة في إطار حزب جديد حمل اسم (حزب العمل الاشتراكي العربي)»<sup>(١٧)</sup>. تأسس هذا الحزب عملياً في عام ١٩٧٠، وكان له فروع عديدة ببلدان عربية، وكانت وظيفته «تحويل منظمات حركة القوميين العرب ومؤسساتها السابقة إلى منظمات ومؤسسات حركة ماركسية - لينينية بروليتارية»<sup>(١٨)</sup>.

(١٤) مقتطف من مسودة وثيقة أعدتها (القيادة المركزية)، تتناول «المسألة الكردية في العراق» (تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٨)، موجود في: «طريقان للحركة التحررية القومية الكردية»، منشورات القيادة المركزية للحزب الشيوعي العراقي (١٩٧٥)، ص ٨٣.

(١٥) محمد جمال باروت: «حركة القوميين العرب: من القومية التقليدية إلى اليسارية الجديدة»، في: بوعلي ياسين [وآخرون]، الأحزاب والحركات القومية العربية، ترجمة وتحقيق فيصل دراج وجمال باروت، ج ٢ (القاهرة: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٢)، ج ٢، ص ٦ - ٥٨.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٤٧ - ٤٨.

(١٧) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٨٦)،

ص ٤٩٦.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٤٩٦.

ميثاق «الجبهة الوطنية» (أيار ١٩٦٨) المعارضة لنظام صلاح جديد<sup>(٢٠)</sup>.

أكّد هذا الحزب كون «العرب أمة واحدة... / فيما كانت مواقفه في الموضوع الفلسطيني مرتبطة بنزعتها المأوية التي لا يمكن فصلها/ عن موقفه السلبي من الاتحاد السوفياتي بسبب السياسة السوفياتية المؤيدة لإيجاد حل سلمي للقضية الفلسطينية»<sup>(٢١)</sup>.

أيضاً، إن (حزب العمل الاشتراكي) كان أول من بادر ومنذ عام ١٩٧٠ إلى الدعوة إلى مقولة (الحزب الشيوعي العربي الموحد)<sup>(٢٢)</sup>.

لم يستطع فرع (حزب العمل) العراقي الاستمرار، ليضمحل في منتصف السبعينيات.

كان تأسيس الفرع العراقي من خلال انشقاق عن (الحركة الاشتراكية العربية) قاده هاشم علي محسن، ولكن تواجد الأخير في لبنان قد أدى إلى تمثيل الفرع العراقي في (القيادة المركزية المؤقتة) عبر شخصين آخرين، هما (أبو أنمار) و(أبو نضال)، فيما أصبح هاشم علي محسن مسؤول فرع لبنان<sup>(١٩)</sup>. لم يكن موقف (حزب العمل) صدامياً مع بعث بغداد، بخلاف تنظيم النصراوي المرتبط بنايف حوامة الذي شجعت السلطة السورية، بقيادة اللواء صلاح جديد، منذ بؤادر انشقاقه عن جورج حبش الذي ظهر ببحر عام ١٩٦٨، في وقت كان حبش يقبع في السجون السورية، وفي الوقت الذي نأت فيه القيادة الإقليمية السورية (في حركة القوميين العرب والمأوية لحوامة) عن توقيع قيادة (الحركة) على

(١٩) معلومات استُخلِصت من مقابلة شخصية للكاتب مع أ. المحامي بهاء الدين الركاض، الذي كان أحد مندوبي الفرع السوري، ومع يوسف قذاح، في (القيادة المركزية المؤقتة) لحزب العمل الاشتراكي العربي في ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩.

(٢٠) باروت، المصدر نفسه، ص ٤٣٠ - ٤٣١.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٤٩٧.

(٢٢) مقابلة مع أ. بهاء الدين الركاض في ١٢ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٩.

## ٥٢ – التنظيم السياسي الموحد للجبهة القومية في جنوب اليمن رحلة صعبة باتجاه الحزب الطليعي أو التنظيم السياسي الموحد

قادري أحمد حيدر

مقدمة

- ١ -

باستثناء هذا الشكل السياسي التنظيمي التحالفي الواسع الذي أخذ شكل جبهة وطنية منذ البداية، فإنه لم تظهر أعمال مشتركة حقيقية من تألف وتوحد تنظيمات مختلفة، في إطار تحالفي واحد، سوى شكل التحالف الذي ظهر في أول تحالف ولفترة محدودة جداً، تحت مسمى «التجمع القومي» في جنوب اليمن عام ١٩٦٠ الذي قاده حزب البعث العربي الاشتراكي في أوج ازدهاره وتقدمه وقوته، الذي حاول أن يتخطى أشكال التنسيق السابقة إلى نوع من صيغة تحالف جبهوية أولية، وقد تألفت أطراف هذا (التجمع) من منظمة البعث، والمؤتمر العمالي القريب منها، والاتحاد اليمني، وحركة القوميين العرب الوليدة التي تألف كادرها الأساسي يومئذ من المنشقين في ذلك العام عن «رابطة أبناء الجنوب العربي» واكتسبت وجهاً مجرباً ومهاباً، هو قحطان الشعبي أحد مؤسسي الرابطة، وقد أبرق التجمع إلى قادة مصر والسعودية، والعراق، وإلى الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، وإذاعة «صوت العرب» في القاهرة، بـ «عدم شرعية تمثيل رابطة أبناء الجنوب العربي» لـ «قضية الشعب القومية»، وفضح أهدافها الانفصالية، وأثر انفصال اليمن عن «اتحاد الدول العربية» مع الجمهورية العربية المتحدة، في أواخر عام ١٩٦١ «(بعد قصيدة الإمام أحمد الشهيرة

فكرة الوحدة في السياسة، وفي العمل السياسي التنظيمي لا يعني فحسب التوجه صوب الأعمال المشتركة الموحدة والمتحدة، في أعمال وفعاليات مختلفة، سياسية، وفكرية، وتنظيمية، وإنما يعني الانصهار الكلي، والاندماج الكامل - أي فقدان الهوية السياسية التنظيمية السابقة - والتماهي المطلق في إطار هوية تنظيمية سياسية جديدة، وهو قطعاً أمر جديد على الفكر، والممارسة السياسية في اليمن المعاصر (شمالاً وجنوباً)، فلم يشهد الفكر السياسي التنظيمي في اليمن المعاصر، أي أعمال جدية مشتركة حقيقية، منذ نشأة التنظيمات السياسية اليمنية المعاصرة في النصف الثاني من خمسينيات القرن العشرين. باستثناء حالة لتشكيل «الجبهة الوطنية المتحدة» التي تشكلت في العام ١٩٥٥ بعد انشقاقها عن «رابطة أبناء الجنوب العربي» الذي سمي بانشقاق الجناح اليساري الذي انفصل عن «رابطة أبناء الجنوب»، ودعوا إلى وحدة شمال وجنوب اليمن، وأضيف إليهم قادة نقابيون بارزون، وانضم إليهم كذلك بعض الجمعيات التعاونية و«الاتحاد اليمني» الذي كان يقف ضد النظام الإمامي في اليمن الشمالية»<sup>(١)</sup>.

(١) فيتالي ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، ترجمة سليم توما (موسكو: دار التقدم، ١٩٨٤)، ص ٤٧، قارن بـ: علي الصراف، اليمن الجنوبي: الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة (لندن: رياض الريس، ١٩٩٢)، ص ٩٤ - ٩٥.

التي اعتبرتها بمثابة انفصال)، حاول التجمع أن يطور نفسه وي طرح عقد مؤتمر وطني لـ «الفئات الوطنية في إقليم اليمن شمالاً وجنوباً، وصياغة ميثاق قومي يجمع هذه الفئات في شكل جبهة أو منظمة، ولم يتأثر التجمع في هذه الفترة بالاستقطاب الحاد ما بين عبد الناصر، والبعث، في المشرق العربي (..). ووقوع الانفصال السوري في ٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١، غير أن عوامل الاستقطاب كانت تعتمل وتفجرت دفعة واحدة إثر قيام ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، شمال اليمن»<sup>(٢)</sup>.

وفي هذه الفترة ٥٨ - ١٩٦٣ كانت حالة العداء للماركسية والماركسيين قوية، وذات طابع شوفيني عصبوي، سعت إلى تشويه صورة التيار الماركسي، وإلى حصاره، ومحاوله عزله عن الدخول في الأعمال السياسية المشتركة مع الآخرين، بل كانت هناك دعوات سياسية أيديولوجية منظمة لإقصائهم واستبعادهم، وفي هذا الصدد يقول قحطان الشعبي «ولا أقصد من تكوين جبهة قومية كهذه أن تكون خليطاً من الاتجاهات المختلفة، بل تضم فقط العناصر القومية المخلصة، التي تشكل الغالبية العظمى من شعبنا، ويستبعد من هذه الجبهة العناصر العميلة... ودعاة الانفصالية - والماركسيون اليمنيون ليسوا انفصاليين - (...). كما يجب أن يستبعد من الجبهة الشيوعيون، والعناصر الرجعية، والإقطاعية»<sup>(٣)</sup>.

وكان ذلك بمثابة خطاب سياسي أيديولوجي سائد ضد الماركسيين في الخطاب السياسي العام، من قبل الجميع (حركة القوميين العرب، وحزب البعث العربي الاشتراكي، والرابطة، وجماعة عدن للعدنيين وحزب الشعب الاشتراكي بعد ذلك) أي من قبل الجميع المختلفين في كل شيء إلا العداء للماركسية،

والماركسيين اليمنيين. وكان عبد الله باذيب - سكرتير الاتحاد الشعبي الديمقراطي - ومنذ مرحلة مبكرة وأواخر الخمسينيات وبداية الستينيات يحذر من الانقسام ويشير إلى «أن التجارب المريرة التي مررنا بها خلال السنوات الخمس الماضية أكدت للجميع أن أية قوة وطنية لا تستطيع بمفردها تحقيق أهداف الشعب، وأن استمرار الانقسامات في الصف الوطني لا يخدم إلا أعداء تحررنا ووحدتنا وتقدمنا، وأن الوحدة ليست ضرورية فحسب ولكنها ممكنة أيضاً، إن ثمة نقاطاً مشتركة يلتقي حولها جميع الوطنيين... وتتلخص في معاداة الاستعمار، والاستبداد، وعلى أساس نقاط اللقاء هذه، واستبعاد نقاط الخلاف الثانوية والجانبية، ومعالجتها بالأساليب الديمقراطية، وروح النقد الأخوي البناء، والحيولة دون تضخيمها ودفعها إلى المقدمة، يجب أن تلتحم جميع القوى الوطنية على اختلاف عقائدها وميولها السياسية في جبهة وطنية صلبة لتنظيم وقيادة كفاح الشعب»<sup>(٤)</sup>. وهو نقد فكري سياسي عقلائي كتب في مرحلة مبكرة موجه ضد الأطراف القومية العصبوية التي كانت تدعو إلى تشكيل «تنظيم قومي موحد» على قواعد وأسس، ورؤى إقصائية غير ديمقراطية خارجة من كهف الثقافة الأحادية الشمولية، وهي دعوات كما قال باذيب «لا تخدم أي غرض قومي، ولا تحل المشكلة، بل تزيدها تعقيداً وتفاقماً»<sup>(٥)</sup>.

ويمكننا القول هنا إن الصراع البعثي، الناصري، (السوري، المصري) كان انعكاسه مدمراً وخطيراً على مستقبل الأعمال المشتركة للتنظيمات السياسية في المشرق العربي، وبدأ أثره واضحاً في قضية التحالفات السياسية، والوطنية، حيث كان أثر ذلك سلبياً بلا حدود في الحالة اليمنية (جنوباً، وشمالاً) فقد عزز الصراع البعثي، الناصري الذي استدام وتعقد أكثر مما

(٢) بوعلي ياسين [وآخرون]، الأحزاب والحركات القومية العربية، ترجمة وتحقيق فيصل دراج وجمال باروت، ٢ ج (القاهرة: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٢)، ص ٤٦٦.

(٣) قحطان محمد الشعبي، الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن: عدن والإمارات (القاهرة: دار النصر للطباعة والنشر والإعلان، ١٩٦٢)، ص ٢٤٢.

(٤) عبد الله باذيب، كتابات مختارة، ٢ ج (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨)، ص ١٨٦، نقلاً عن: «الميثاق الوطني للاتحاد الشعبي الديمقراطي» الصادر عام ١٩٦١.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٨٦.

فإن الجبهة القومية هي نفسها جهاز السلطة المباشر، وبذلك وضعت علامة مساواة بدرجة معينة بين التنظيم السياسي، وسلطة الدولة، الأمر الذي كان له ما يبرره في تلك الظروف»<sup>(٦)</sup>، التي كان فيها الجميع يتنافسون للوصول إلى السلطة، وليس الاقتتال الأهلي سوى تعبير عميق عن ذلك التطلع الشرس، والحلم القاتل بالإمساك بالسلطة، خاصة بالنسبة إلى الأطراف التي كانت موعودة بالوصول إليه عبر المفاوضات والتسويات، ومؤتمرات لندن الدستورية، وبتشجيع ودعم من أنظمة الرجعية العربية في المنطقة.

## - ٢ -

وفي تقديرنا إنه إذا لم تنجح فترة الكفاح المسلح في مواجهة الاستعمار البريطاني في توحيد الناس، ورص صفوفهم، وتأكيد وحدتهم الوطنية على الحد الأدنى من القواسم والأعمال السياسية، والكفاحية المسلحة المشتركة ضد الاحتلال البريطاني وعملائه، فإنه من الصعب تصور أن الإمكانية سهلة أمام وحدتهم، وتماسكهم، وتحالفهم، بعد الاستقلال، وطرد المستعمر، لذلك فإنه ما أن استلمت الجبهة القومية السلطة في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، حتى بدأت الخلافات والصراعات الكامنة والمؤجلة ترتفع وتظهر في سطح الحياة السياسية والتنظيمية، وهي صراعات وخلافات كامنة منذ المؤتمر الأول للجبهة القومية حزيران/يونيو ١٩٦٥ بدأت مع طرح «الميثاق الوطني»، وما أثاره من قضايا أيديولوجية، سياسية، وطبقية، خلافية، داخل الجبهة القومية، كان أهمها طرح الميثاق الوطني قضية الاشتراكية العلمية. وجاء الدمج القسري ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٦ ليرحل ويؤجل الجدل حولها، وليوقف موضوعاً مسار تطور العملية الثورية وديالتكتيك تطورها الطبيعي التاريخي، ولذلك ما أن أعلن الاستقلال الوطني، حتى قفزت قضايا الخلاف والصراع إلى سطح السياسة، والتنظيم، وإلى قلب دولة الاستقلال الجديدة، وكان المؤتمر العام الرابع ٢٠ آذار/مارس ١٩٦٨ هو محطة تفجير الصراعات المُرَّحلة،

يجب، وقد خرج ككرة ثلج أيقظت الهواجع الاستبدادية الكامنة، والمنازع الشمولية الأحادية، وجعلت من ثقافة عدم القبول بالآخر، ورفض التعدد والتنوع، والاختلاف، قاعدة أساسية وأصيل في الممارسة السياسية اليومية، سواء داخل التنظيم السياسي الواحد، أو فيما بين بعضها البعض، وظهرت حدة الصراعات والخلافات أكثر، بعد قيام ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، وخاصة بعد إعلان الجبهة القومية الكفاح المسلح في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣، واختلاف مواقف فصائل العمل الوطني من نهج وخيار الكفاح المسلح، وفي سياق تطور العملية السياسية الثورية الوطنية ضد الاستعمار، انعدمت بالمطلق أية أشكال للأعمال السياسية والتنظيمية المشتركة «التحالفات»، وكان الدمج القسري في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٦، هو التعبير البائس عن أزمة العمل السياسي الوطني والديمقراطي في جنوب الوطن، وفي شماله، في علاقاته وتفاعلاته الداخلية المحلية الوطنية، وفي تجلياته الإقليمية والعربية، وامتداداته الدولية. وكانت الفترة من ٦٣ - ١٩٦٧ هي فترة صراعات سياسية مختلفة، اشتبك واحتدم فيها المحلي الوطني (الجنوبي، الجنوبي) و(الشمال، الشمالي) و(الشمال، الجنوبي)، بالعربي، (البعثي، الناصري) والعربي، (المصري، السعودي)، بالاستعماري العالمي في الشمال والجنوب.

وفي خضم هذه الصراعات السياسية والأيدولوجية، والعسكرية، والتنظيمية المحتدمة، لم تعرف الساحة اليمنية الاستقرار السياسي، إلا لتدخل مرحلة توترات، واغتيالات، ببنية جانبية، بين الأطراف الداخلية (صراعات ثانوية) وصلت حد الاقتتال أو الحرب الأهلية بين الجبهتين: الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل، وجبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل، حتى تحقق الاستقلال الوطني الكامل الناجز، في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ بقيادة الجبهة القومية، التي ما أن استلمت السلطة بعيد مفاوضات جنيف حتى «حدد بيان الجبهة القومية دورها ومكانتها في البلاد بأنها «قائد الثورة» و«السلطة العليا»، وعليه

(٦) ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، ص ٢١٤.

وحسم القضايا الخلافية المؤجلة من قبل الاستقلال، حيث احتدم الصراع في المؤتمر العام الرابع حول جملة واسعة من القضايا، والمشكلات المتعلقة بالسياسة التنظيمية، والمسألة الاقتصادية الاجتماعية، ومضمون التأميم، والموقف من الدولة القديمة، والموقف من الملكية، وقيادة الجيش القديم، وموقع جيش الثورة الشعبي، وقضايا خلافية عديدة<sup>(٧)</sup>.

ولم تمر أربعة أشهر على استيلاء الجبهة القومية على السلطة، وأقل من أسبوعين على انتهاء أعمال المؤتمر العام الرابع آذار/مارس ١٩٦٨، حتى انفجرت الصراعات في داخل تنظيم الجبهة القومية بين الأجنحة المختلفة، وكان انقلاب ٢٠ آذار/مارس ١٩٦٨ هو ذروة التعبير عن ثقافة عدم القبول بالآخر، ورفض المختلف (المغاير) خاصة أنه لم ترسخ وتأسل تقاليد ديمقراطية ومؤسسية، في حياة المجتمع، والسياسة، والثقافة العامة، وفي واقع بلد لم يعرف الدولة الوطنية، ويبدأ من الصفر في التأسيس لها، بعد حكم استعماري استمر أكثر من ١٢٩ عاماً، قسم البلاد إلى أكثر من ٢٣ مشيخة، وسلطنة، وإمارة، وإلى أكثر من خمسة جوازات جنسية، (الأول، لعدن مواطن بريطاني، والثاني للمحميات الغربية، والثالث للقيطي، والرابع للكثيري، والخامس للمهري كـ «محمي بريطاني» وعلى رؤوس هذه التقسيمات، سلاطين وأمراء، ومشائخ وحاكم بريطاني في عدن)<sup>(٨)</sup>.

حقاً لقد استغرقت واستقطبت المرحلة من ٦٣ - ١٩٦٧، مهام وأجندات وأوليات لا علاقة لها بالديمقراطية، وبالعامل السياسي الديمقراطي، وهي مهام وطنية كبرى، كان عنوانها العريض، الكفاح المسلح لطرد الاستعمار البريطاني، وهي قطعاً مهام نبيلة وكبيرة، ولكنها مهام، وأدوار، لم تتح للجميع فرصة للتعاطي معها والاقترب منها بصورة سياسية ديمقراطية، كما أنها فترة قصيرة جداً في عمر التاريخ،

وهنا اشتبك الذاتي، بالموضوعي، بالسياسي التاريخي، في إنتاج أزمة علاقة أطراف العمل السياسي الوطني فيما بينها، سواء من يقعون داخل صحن السلطة الجديدة، أو من يقفون خارجها، معارضين، أو داعمين ومؤيدين ولم يسلموا كذلك من الأذى والمضايقات والقمع (الحصار) وخاصة بعد انفراد الجبهة القومية بالسلطة، وتحديد الجناح الفردي والقبلي، والعسكري بعد الاستقلال مباشرة.

وقد تنبه عبد الله باذيب مبكراً وأدرك منذ الأيام الأولى للاستقلال أن القوى التي صعدت على قمة التنظيم والسلطة، ستعوق تطور الثورة في الاتجاه الصحيح، وستعمل على كبح القوى التقدمية والحد من انطلاق الجماهير - قائلًا: «إن أية محاولة من قبل أية جهة للاستئثار بالعمل الوطني، واحتكار العمل السياسي، وحرمان أية فصيلة ثورية تقدمية من ممارسة حقها في العمل الوطني والبناء الثوري، مثل هذه المحاولة ستضر بالتطور الديمقراطي في بلادنا، وتجمد دياكتيك التطور المنطقي والطبيعي للثورة»<sup>(٩)</sup>.

ولذلك جاء الرد على انقلاب الجيش في ٢٠ آذار/مارس ١٩٦٨، سريعاً وبعد أقل من شهرين في حركة ١٤ أيار/مايو ١٩٦٨ التي لم تنجح والتي قادها الجناح اليساري في الجبهة القومية الذي طرح نفسه منتصراً لقرارات ونتائج، وخيارات المؤتمر العام الرابع للجبهة القومية «ولم يكن قحطان الشعبي ومؤيدوه في القيادة العامة (علي عبد العليم، فيصل عبد اللطيف الشعبي، خالد عبد العزيز) قد أعلنوا موقفاً واضحاً من الانقلاب - ٢٠ آذار/مارس ١٩٦٨ - الذي قام به الجيش، إلا أن اتضاح فشل المحاولة، دفع قحطان الشعبي إلى اعتبار المحاولة الانقلابية «اجتهاداً فردياً مخلصاً، ولكن خاطئ من قبل الضباط»، وعلى هذا الأساس عمل على إنجاح تسوية، مفادها عودة الجيش إلى ثكناته، وتسليمه الإذاعة

(٧) يمكن العودة إلى تفاصيل ذلك في: المصدر نفسه، ص ٢٣٣، والصراف، اليمن الجنوبي: الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة،

ص ٢١٩ - ٢٢٠.

(٨) محطات رئيسية في مسيرة حزب الرابطة، إعداد محسن محمد أبو بكر بن فريد (صنعاء: رابطة أبناء اليمن، ٢٠٠٩)، ص ١٠.

(٩) باذيب، كتابات مختارة، نقلاً عن: «وثيقة وجهة نظر حول المرحلة الراهنة» (٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٨).



للسلطة الحكومية، مقابل أن لا تجري تطهيرات أو محاكمات لضباط الانقلاب»<sup>(١٠)</sup>.

وخلال هذه المرحلة، وتحديدًا مع انقلاب ٢٠ آذار/ مارس ١٩٦٨ تعرضت جميع القوى السياسية الديمقراطية والتقدمية للمطاردات والاعتقالات، والتشريد، ففي اعتقالات انقلاب ٢٠ آذار/ مارس ١٩٦٨ دخل السجن إلى جانب الرموز السياسية للجبهة القومية: «عبد الفتاح إسماعيل، سالم ربيع علي، علي عتتر، على سالم البيض (وزير الدفاع) سلطان أحمد عمر، عبد الله الأشطل، عبد العزيز عبد الولي، علي صالح عباد (مقبل) محمد صالح مطيع، صالح مصلح»<sup>(١١)</sup>، وغيرهم من قيادات وكوادر الجبهة القومية، وفي هذه الحملة اعتقل سكرتير اتحاد الشعب الديمقراطي (الأمين العام عبد الله باذيب) وقيادات وكوادر بعثية عديدة، وتعد هذه الحملة عملياً أسوأ مرحلة في تاريخ فصائل العمل السياسي الوطني الديمقراطي، التي تحولت جميعها إلى العمل السري، وإلى اختفاء العديد من قياداتها وكوادرها القيادية خشية السجن، أو الاغتيالات التي طالت في تلك المرحلة العديد من الأسماء». وحول هذه الفترة جاء في «التقرير السياسي للمؤتمر التوحيدي للتنظيم السياسي الموحد، الجبهة القومية» «لقد عانت بلادنا أزمة الديمقراطية قبل ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٦٩، حيث مارس التيار اليميني الرجعي اضطهاد التيار التقدمي في الجبهة القومية، كما مارس في نفس الوقت اضطهاد الفصائل الوطنية الديمقراطية الأخرى خارج الجبهة القومية، وأعلن حظر العمل السياسي الحزبي عليها، وكان يعتقد أنه بذلك يمكن أن يقضي على التيار الديمقراطي التقدمي داخل الجبهة القومية وخارجها، ليضمن استمرار سيطرته على مقاليد الأمور في البلاد، ولكن تلك الممارسات اللا ديمقراطية قد عزلته تماماً عن جماهير الشعب، وضاعفت من ازدياد النقمة الشعبية

عليه، ومكنت التيار التقدمي في الجبهة القومية من مواصلة صراعه المشروع ضد هذا التيار»<sup>(١٢)</sup>.

وكان عبد الله باذيب هو أول من أشار مؤكداً - بعد شهرين على تحقيق الاستقلال، واستلام الجبهة القومية للسلطة - إلى أهمية وضرورة وحدة أداة الثورة اليمنية، وضرورة قيام الحزب الطليعي، في ظل ظروف صعبة ومعقدة، ولا تتسم بأي قدر من الممارسة الديمقراطية حين أكد في ٣١ كانون الثاني/ يناير ١٩٦٨ في وثيقة «وجهة نظر حول المرحلة الراهنة» قائلاً: «إن السير ببلادنا في طريق الثورة الوطنية الديمقراطية ونحو الاشتراكية يتطلب وحدة وتلاحم جميع القوى والفصائل الثورية والتقدمية في البلاد، داخل إطار تنظيمي واحد، يسترشد بمبادئ الاشتراكية العلمية، وأن مثل هذا التنظيم وحده القادر على قيادة الثورة إلى أهدافها الساطعة، وهو الشكل المناسب للديمقراطية»<sup>(١٣)</sup>. علماً أن هذا الشكل التنظيمي التوحيدي، يستبعد القوى والتنظيمات السياسية الأخرى غير الاشتراكية. وبعد انقلاب ٢٠ آذار/ مارس ١٩٦٨ والرد عليه في حركة أو انتفاضة ١٤ أيار/ مايو ١٩٦٨ من قبل الجناح اليساري في الجبهة القومية، توصل قحطان الشعبي إلى اتفاق أو حل وسط مع يسار الجبهة القومية، تمثل في الاتفاق على برنامج «استكمال مرحلة التحرر الوطني الديمقراطي» الذي أقرته القيادة العامة للجبهة القومية في دورتها العادية المنعقدة في ٧ - ١١ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٨، الذي طرح فيه، كما جاء في الوثيقة، إن قضية «تطور الجبهة القومية إلى حزب هو ما نطمح إليه خلال هذه المرحلة، ولكن ليس بمجرد الطموح نستطيع أن نحقق ذلك...»، أي بمجرد أن نصدر مرسوماً أو قراراً يمكن أن نخلق حزباً، فالوصول إلى حزب يتطلب قناعات مشتركة على صعيد الإيمان الفكري الواضح بالاشتراكية العلمية، وأيضاً على صعيد الإيمان بالتنظيم

(١٠) الصراف، اليمن الجنوبي: الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة، ص ٢٢٥، نقلاً عن: نايف حواتمة، أزمة الثورة في الجنوب اليمني: تحليل ونقد (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨).

(١١) الصراف، المصدر نفسه، ص ٢٢٣.

(١٢) انظر: الجبهة القومية: التنظيم السياسي الموحد: وثائق المؤتمر التوحيدي، تقديم عبد الفتاح إسماعيل (بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٦)، ص ١٣٢.

(١٣) باذيب، كتابات مختارة، ص ٢٠٦.

الحزبي الطلائعي، ومقاييسه التنظيمية القومية، وهذا بالضرورة يتطلب جهداً كبيراً، يأخذ مداه الكامل وصولاً إلى هذه الغاية»<sup>(١٤)</sup>.

وواضح من الصياغة الواردة الحالة الوسطية للجمع بين الاشتراكية العلمية والإيمان الواضح بها، والإيمان بالتنظيم الحزبي الطلائعي ومقاييسه التنظيمية القومية، وهي عملياً بداية الشعور والإدراك بأهمية الحزب والتنظيم الطليعي أو الطلائعي كما جاء في وثيقة الجبهة القومية، وهي خطوة أولى نحو التفكير بتحويل الجبهة القومية إلى حزب، والتفكير الجدي كذلك بأهمية الحزب الطليعي الواحد، أو التنظيم السياسي الموحد. والذي تبلور في صياغات ورؤى التنظيمات الثلاثة بعد ذلك (التنظيم السياسي للجبهة القومية، حزب الطليعة الشعبية، الاتحاد الشعبي الديمقراطي) أي بعد قيام حركة ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٦٩ وفي رسالة موجهة من عبد الفتاح إسماعيل الأمين العام للجبهة القومية إلى ليونيد بريجنيف السكرتير العام للحزب الشيوعي في العام ١٩٦٩ جاء فيها «في سياق الحديث عن الحزب الطليعي أو على طريق تطور الجبهة القومية إلى حزب طليعي منذ حزيران/ يونيو ١٩٦٩». «فإننا سنناضل في سبيل إنجاز (...) إعادة بناء وغرلة تنظيم الجبهة القومية ضمن التحالف الشعبي للقوى الجديدة في المجتمع، العمال، والفلاحين، والمثقفين الثوريين على أساس الإيمان بأيديولوجية الاشتراكية العلمية التي آمنّا بها منذ بداية النضال التحرري ضد الإمبريالية البريطانية في بلادنا»<sup>(١٥)</sup>. حقاً لقد فتحت الحركة التصحيحية ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٦٩، الباب واسعاً أمام تحول فكرة الحزب الطليعي أو التنظيم السياسي الموحد، من فكرة نظرية عامة مجردة، إلى حقيقة واقعية في الخطاب أولاً، وفي الممارسة بعد خمس سنوات من الحوارات بين الفصائل الثلاثة، وهي الحوارات التي قيل عنها، إنها أطول حوار في أصغر بلد، مع أنه في تقديرنا انتزع

نجاحاً، في أعقد وضع وأخطر موقع تحتله قوة ثورية تحررية وطنية وتقدمية، مغايرة لكل ما كان سائداً من أنظمة ودول في المنطقة العربية كلها. «فمنذ فجر الاستقلال الوطني راهنت قوى الأعداء على سقوط نظام ثورة التحرر الوطني ضد الاستعمار البريطاني وركائزه العميلة... وكانت هذه القوى تنطلق من إمكانية نجاح رهانها، من تركة الإرث الاستعماري المتعدد الجوانب، وفي مقدمتها إرث التخلف الاقتصادي والاجتماعي، والأزمة المالية التي كانت تمسك بخناق نظام ثورة التحرر الوطني آنذاك... وقد حاولت قوى الأعداء النفاذ إلى مخططاتها الرامية إلى احتواء الثورة عبر احتياطي الاستعمار الجديد وتحسد ذلك في انقلاب ٢٠ آذار/ مارس ١٩٦٨ (...)، ضد الاتجاه التقدمي وبرنامجه الاقتصادي الاجتماعي الذي ظهر بشكل أكثر رسوخاً وتميزاً في المؤتمر العام الرابع الذي عقد في زنجبار عام ١٩٧٢»<sup>(١٦)</sup>.

حقاً: إن المؤتمر العام الرابع آذار/ مارس ١٩٦٨ للجبهة القومية وقراراته، ونتائجه جاءت في خلاصتها لتؤكد الشرعية الثورية للتنظيم القائد للسلطة والدولة، والمجتمع، على حساب دور المؤسسة العسكرية والأمن - الجيش، الشرطة، والأمن - وهو قطعاً تعزيز لدور ومكانة التنظيم السياسي، وهو في تقديرنا أهم مكسب وخطوة نحو بلورة فكرة وقضية الدور المركزي للتنظيم والحزب الطليعي. إن طرح قضية أو التنظيم السياسي الموحد، لم يكن ممكناً، ولا متوافرة شروطه السياسية والموضوعية، قبل قيام حركة ٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٦٩ ذلك أن التنظيم السياسي الموحد، أمر غير مفصول عن شرط وجود مناخ سياسي ديمقراطي، وتعددية، وقبول بالآخر، والحق في الاختلاف والمغايرة، وهو قطعاً أمر جديد على عقل النخبة السياسية اليمنية كلها، - بدرجات متفاوتة - (سلطة، ومعارضة) في ذلك الحين، وكذلك اقتضت وحدة التنظيم الطليعي على فصائل اليسار

(١٤) اللجنة التنظيمية للجبهة القومية: علي عبد العليم، خالد عبد العزيز، عبد الفتاح إسماعيل، الشعبي، فيصل عبد اللطيف، كيف نفهم تجربة اليمن الجنوبية الشعبية؟: يشمل رداً على كتاب أزمة الثورة في الجنوب اليمني (بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر ١٩٦٩)، ص ٢٧٠.

(١٥) رسالة من عبد الفتاح إسماعيل (الأمين العام للجبهة القومية) إلى ليونيد بريجنيف (السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفياتي) بمناسبة احتفالات أعياد الثورة السوفياتية في العام ١٩٦٩.

(١٦) انظر مقدّمة عبد الفتاح إسماعيل، في: الجبهة القومية: التنظيم السياسي الموحد: وثائق المؤتمر التوحيدي، ص ٧.

الاشتراكي، التي لم يسمح أفقها السياسي، وحقائق الواقع الموضوعي حينذاك، بأن يقوم إلى جانبها، ومؤازراً لها، تحالفات سياسية وطنية أوسع. لقد فرضت الشروط السياسية الذاتية، والموضوعية التاريخية قانونها الذاتي الخاص على منطلق المرحلة التاريخية، والعملية التاريخية، وعلى نخبة الحكم الجديدة التي لم تستطع تجاوز أفقها السياسي الذاتي، أو القفز على الحقائق الموضوعية للمرحلة، وعلى ذلك فإننا نعتبر الديمقراطية التي انبثقت عن تجربة الحركة التصحيحية ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٦٩، ومابعد ذلك، ديمقراطية (جزئية) محصورة في نطاق وحدة فصائل اليسار الاشتراكي، من دون غيرها من فصائل العمل الوطني الديمقراطي التي كان من الممكن أن تلتقي في إطار تحالف سياسي جبهوي أوسع. ولكن ليس كل ما يتماه المرء يدركه، فإن للحقائق الموضوعية، والسياسية التاريخية قوانينها الذاتية الخاصة التي حكمت وتحكمت بالمجرى السياسي العام لكل المرحلة. وليس فيما ذهبنا إليه أي تبرير أو شرعنة لما جرى من توترات، وعنف، وتصفيات جسدية، وحروب، فلكل منها شروطها السياسية، والذاتية، والموضوعية الخاصة بها، التي يجب أن تقرأ في ظلالها، وبموجب آليات حركتها وتطورها الذاتي، الخاص بكل حالة ومرحلة على حدة.

## أولاً: الأطراف المكونة للتنظيم السياسي الموحد للجبهة القومية ورؤاها حول الحزب الجديد الموحد

تمثلت وتحددت الأطراف المكونة للتنظيم السياسي الموحد للجبهة القومية في ثلاثة تنظيمات أو أحزاب سياسية هي: ١. التنظيم السياسي الجبهة القومية ٢. حزب الطليعة الشعبية ٣. الاتحاد الشعبي الديمقراطي، التنظيمان الأولان، الجبهة القومية، وحزب الطليعة الشعبية، هما امتداد للحركة القومية (المركزية) في المشرق العربي، أي امتداد تطوري تتجاوز على المستوى الأيديولوجي والسياسي، والتنظيمي لحركة القوميين العرب، هذا بالنسبة إلى الجبهة القومية، أما حزب الطليعة الشعبية فهو لحظة أو مرحلة أيديولوجية، سياسية، تنظيمية متجاوزة لحزب البعث العربي الاشتراكي الذي كانه تاريخياً (القيادة القومية) (دمشق)،

بعد تحوله من مواقع الفكر القومي إلى الماركسية، أو الاشتراكية العلمية، والتنظيم أو الحزب الثالث هو: الاتحاد الشعبي الديمقراطي، وهو الحزب الوحيد في اليمن الذي نشأ وتكون من خلفية نظرية، وأيديولوجية، وسياسية وتنظيمية ماركسية، وهو حزب الماركسيين في اليمن شمالاً وجنوباً. ولكل من هذه الأحزاب ذاتيته السياسية التنظيمية الخاصة به، وهو ما سنحاول عرضها بإيجاز في أهم المفاصل والمحطات التاريخية المكونة لكل منها، والمحددة لمسار هويتها الذاتية الخاصة في بعض تفاصيلها الجوهرية الضرورية. كلمحات موجزة سريعة، مبتدئين حسب الترتيب الذي أوردناه ١. الجبهة القومية ٢. حزب الطليعة الشعبية ٣. الاتحاد الشعبي الديمقراطي، والرؤى أو الطروحات الخاصة لكل منها فيما يتعلق بالحزب الطليعي، أو التنظيم السياسي الموحد.

## ١ - الجبهة القومية تاريخها، ورؤاها حول التنظيم السياسي أو الحزب الطليعي

في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ قامت الثورة السياسية الوطنية في شمال اليمن التي قلبت موازين القوى السياسية المحلية، والعربية، (الإقليمية) والدولية، رأساً على عقب، وواجهت منذ اليوم الأول لقيامها، ثورة مضادة في شكل مواجهة عسكرية، سياسية، إعلامية، ملكية، رجعية عربية، واستعمارية، لم تتوقف حتى قضت على جمهورية أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ الأولى، بعد إفراغها من مضمونها السياسي والوطني، الاجتماعي الديمقراطي، في الخامس من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧، ولكن ما أن قامت ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ حتى مهدت وشكلت القاعدة/الإقليم، لانطلاق الثورة الشعبية المسلحة في جنوب الوطن، فقد عادت ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ الأرضية السياسية، والوطنية، والجماهيرية، والمادية، والاقتصادية، والعسكرية لانطلاق الثورة المسلحة في جنوب الوطن، ومن قلب حركة القوميين العرب الموحدة في الشمال، والجنوب، التي أكدت منذ أواخر ١٩٥٩ - تشرين الأول/أكتوبر - أن لا خيار أمام شعبنا في جنوب اليمن سوى الثورة الشعبية المسلحة، من خلال الكتيب/ الوثيقة المسمى «اتحاد الإمارات المزيف

مؤامرة على الوحدة العربية»<sup>(١٧)</sup>. وهي الوثيقة التي أكدت أهمية توفر شرط القاعدة/الإقليم، لانطلاقة الثورة المسلحة، وقيام ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ اكتمل الشرط الناقص لإعلان قيام الثورة المسلحة، وفي الحقيقة «لم تكن حركة القوميين العرب المركزية بعيدة عن الجبهة القومية، وتطورات الحركة الوطنية في الجنوب، بحكم الصلة التنظيمية، والأيدولوجية، بفرع الحركة في الجنوب، ورافقت التجربة منذ بدء الثورة المسلحة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣، وحتى المؤتمر الرابع في أوائل آذار/مارس ١٩٦٨ (...) ولكن حركة القوميين العرب مركزياً - كما يؤكد نائف حواتمة - لم تتمكن من أن تتمثل نظراً إلى أوضاع ومهمات حركة التحرر الوطني في جنوب اليمن، لاعتبارات أيديولوجية وسياسية»<sup>(١٨)</sup>.

وفي هذا المناخ المؤاتي بقيام ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، القاعدة/الإقليم «أخذ الفرع اليمني لحركة القوميين العرب، يروج بنشاط لفكرة إقامة جبهة وطنية واسعة من شأنها أن تبدأ الكفاح المسلح بمساعدة النظام الجمهوري في الجمهورية العربية اليمنية»<sup>(١٩)</sup>.

ولم تتوان قيادة ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ وبدعم من مصر عبد الناصر، بتشجيع الفكرة/الثورة التي انطلقت من عدن، وتعز، وصنعاء، وفي مناخ ملائم تمثل في ذلك النهوض التحريري العربي، والعالمي، وفي الاستعداد لدى جماهير الشعب في جنوب الوطن، بعد أن سقطت كافة المشاريع السياسية السلمية، وبعد أن صعد الاستعمار البريطاني من عملياته القمعية المسلحة التي لم تتوقف ضد جماهير الشعب في أرياف جنوب اليمن، من العوالق، إلى يافع، والضالع، وردفان... إلخ.

وفي «٢٤ شباط/فبراير ١٩٦٣ عقد في دار السعادة في صنعاء مؤتمر للقوى الوطنية حضره (١٠٠) ممثل للوطنيين المستقلين، و«الضباط الأحرار» وقيادة

حركة القوميين العرب، وتم التوصل إلى اتفاق توحيد جميع القوى الوطنية في جبهة موحدة، واستحدث مكتب مهمته وضع مسودة ميثاق مؤقت للتنظيم الجاري تشكيله على هيئة نداء، وأقر الرأي على تسمية هذه الجبهة، جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل، وضم المكتب السياسي الذي شكله المؤتمر (١١) شخصاً هم:

- ١ - قحطان الشعبي.
- ٢ - ناصر السقاف.
- ٣ - عبد الله المجعليل.
- ٤ - محمد علي الصوماتي.
- ٥ - ثابت علي المنصوري.
- ٦ - محمد أحمد الدقم.
- ٧ - بخيت مليط.
- ٨ - أحمد عبد الله العولقي.
- ٩ - عيدروس حسين القاضي.
- ١٠ - علي محمد الكاظمي.
- ١١ - عبد الله محمد الصلاحي»<sup>(٢٠)</sup>.

وبسبب الاختلافات التي برزت في قيادة هذا التشكيل على أهمية القضايا والأهداف السياسية والوطنية الكبرى التي أقرها الميثاق/النداء أو البرنامج، إلا أن التجمع بدأ يتفكك ولم يقوَ على الاستمرار، بل ولم يمارس عملياً أي دور سياسي أو نضالي في الواقع، «وفي هذا الظرف تنادت القوى الحية من أبناء الجنوب مرة أخرى وبمساندة قادة مسؤولين من الجمهورية العربية اليمنية، واجتمعوا في ١٩ آب/أغسطس ١٩٦٣ حيث أقر إنشاء الجبهة القومية التي حصلت على التسمية النهائية، الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل، وتم تشكيل قيادة الجبهة القومية التي كانت تتألف من

(١٧) حول ذلك، انظر: محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٨٦)، ص ٥٣٢، ووثيقة «اتحاد الإمارات المزيف» منشورة في ملاحق الكتاب، ص ٥٣٢ - ٥٤١.

(١٨) حواتمة، أزمة الثورة في الجنوب اليمني: تحليل ونقد، ص ٤٦.

(١٩) ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، ص ٨٠.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٨٢ - ٨٣.

(١٢) شخصاً (٦) ممثلين لحركة القوميين العرب، و(٦) ممثلين لقطاع القبائل»<sup>(٢١)</sup>.

وللحقيقة والتاريخ «إن حركة القوميين العرب كانت عملياً وراء كل ذلك، وحتى ما يسمّى ممثلي القبائل كما تؤكد الوثائق التاريخية»<sup>(٢٢)</sup>. كانوا على صلة بحركة القوميين العرب، والشيء الأكيد أن الأعمال المسلحة ضد الاستعمار البريطاني في أرياف الجنوب اليمني التي كانت تقوم في صورة تمردات، وانتفاضات فلاحية قبلية مسلحة هنا أو هناك، لم تكن منظمة ومؤطرة، واعية، ومؤسسة على هدي أفكار وبرامج سياسية تنظيمية كفاحية وطنية عامة، ومن هنا تبعثها وتشتتها، وسهولة عزلها عن بعضها البعض، وقمعها، وتصفيتها، من خلال الحملات العسكرية البريطانية الدورية المنظمة...، والفضل السياسي والوطني التاريخي للجبهة القومية في أنها بلورت وعمقت، ووحدت كل تلك الجهود والقوى في إطار سياسي تنظيمي كفاحي ثوري، هي الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل، في إطار سياسي واعٍ منظم يعرف ماذا يريد، وليس مجرد ردود فعل عفوية تلقائية في مواجهة العنف الاستعماري البريطاني.

وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣ أعلنت الثورة المسلحة في ردفان التي استشهد فيها القائد الشيخ راجح بن غالب لبوزة «ولقد أعلن عن قيام الجبهة القومية في الوقت الذي كان فيه الرئيس جمال عبد الناصر والرئيس عبد الله السلال، يصدران بياناً مشتركاً لدعم حقوق الشعب اليمني، في شمال البلاد وجنوبها، في الحرية، والوحدة، وقد كان ذلك تجسداً للعلاقة الطيبة التي ربطت حركة القوميين العرب بقيادة عبد الناصر، الذي تبنت حركة القوميين العرب، للكفاح المسلح، وعبر عن استعداداته لتقديم السلاح للجبهة القومية»<sup>(٢٣)</sup>.

وما أن انطلقت الثورة المسلحة حتى توسعت قاعدتها الجماهيرية والسياسية والتنظيمية، بصورة لم يكن أحد يتوقعها أو يتصورها، وكأن انطلاقة الثورة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣ جاءت لتقول أمرين: الأول، إن الثورة سياسياً، وموضوعياً، وتاريخياً، كانت جاهزة للانطلاق، وكان ينقصها فقط، القاعدة/الإقليم (الخلفية)، والأمر الثاني، إن الثورة جاءت لتزيل ركام حاجز الخوف، والتردد، هذا من جانب، ولتعلن كذلك من جانب آخر، فشل المشاريع التسوية (المفاوضات)، والتطور السياسي السلمي للثورة) ولتقرع جرس إنذار انعطافة سياسية تاريخية جديدة، في تاريخ الممارسة، والعمل السياسي والوطني الديمقراطي في البلاد، ولتقول إن جنوب اليمن لم يعد كما كان بعد إعلان قيام الثورة المسلحة، في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣ حتى وصول عمليات الثورة المسلحة إلى عدن في عمليات فدائية نوعية بعد أن «نقلت العمليات الفدائية إلى المستعمرة عدن في مطلع ١٩٦٤، وفي ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٤ هز انفجار مقر المجلس الاتحادي في عاصمة اتحاد الجنوب العربي، في ضاحية عدن مدينة الاتحاد، وفي ٢١ حزيران/يونيو ١٩٦٤ حدث انفجار في دار المستشار الإنكليزي الذي كان قائماً في عدن»<sup>(٢٤)</sup>.

وللالتفاف على الجبهة القومية وتطويرها، فرض عليها بالقوة الدمج القسري (الانقلاب) في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٦. بتوحيدها قسراً مع منظمة تحرير الجنوب اليمني المحتل، تحت مسمى جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل.

ويمكننا القول إن الجبهة القومية هي التنظيم السياسي المسلح الذي استطاع بفضل نهج الكفاح المسلح، - إلى جانب ممارسة جميع أشكال العمل السياسي المدني، والنقابي، والجماهيري - أن توسع حضورها

(٢١) المصدر نفسه، ص ٨٤.

(٢٢) حول ذلك، انظر: مندعي ديان وسالم عبد الله عبد ربه، جبهة الإصلاح الياقينية ١٣ أبريل ١٩٦٧: نظرة في النظام القبلي الذي ساد قديماً في المنطقة (عدن: مطابع مؤسسة ١٤ أكتوبر، ١٩٩٢)، ص ١٨٣ - ١٨٤.

(٢٣) الصراف، اليمن الجنوبي: الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة، ص ١٥٧ - ١٥٨.

(٢٤) ناؤومكين، المصدر نفسه، ص ١٠٢. وفي مقابلة مع علي ناصر محمد مع مجلة النهج يشير إلى أنه تم فتح جبهة عدن في أوائل أيلول/سبتمبر ١٩٦٤. حول ذلك، انظر: الصراف، المصدر نفسه، ص ١٦٧.

ووجودها الجماهيري في معظم أرياف جنوب اليمن، وهو الذي حفزها لنقل كفاحها المسلح إلى مدينة عدن للتخفيف من ضغط الحملات العسكرية البريطانية على الأرياف المقاومة للاحتلال، وصولاً إلى سيطرتها على «كريتر» (عدن) لمدة أسبوعين، وكما يقول المؤرخ سلطان ناجي: «إن أهم رد على هزيمة حذيران، حدث يوم العشرين من حزيران/يونيو ١٩٦٧، ذلك حينما تمردت القوات الاتحادية والشرطة المسلحة، واستطاع الثوار الاستيلاء على مدينة كريتر «١٤ يوماً»، كما اعترف المندوب السامي السابق السير «كيندي ترافسكي» في كتابه «ظلال الكهرمان»، فإن العشرين من حزيران/يونيو ١٩٦٧ كان بمثابة الإسفين الأخير للحاسم، الذي دق في نعش الحكومة الاتحادية. فبعد تلك الانتفاضة فقدت الحكومة الاتحادية بالفعل آخر ما تبقى لها من رمق، وكذلك ولاء قواتها»<sup>(٢٥)</sup>.

وهنا فلتت جميع الأمور من يد الإنكليز، وتأكد أن لا سلطة على الأرض لدولة الاتحاد «الأنكلوسلاطينية». وفي ظل هذا الارتباك والحيرة، «فكرت السلطات البريطانية حتى في أن تترك ذلك القسم (كريتر) وشأنه، ولكن قربه من مطار خور مكسر الجنوبي، قد يغدو خطراً على الانسحاب القادم للقوات البريطانية»<sup>(٢٦)</sup>.

وبعد الحرب الأهلية أو الاقتتال الأهلي لثلاث مرات بين الجبهة القومية، وجبهة التحرير «الذي يؤرخ للأول منه في تموز/يوليو ١٩٦٧م بدار سعد»<sup>(٢٧)</sup>، والثاني على إثر إلقاء قنبلة في سيارة على عناصر من قيادة الجبهة القومية في الشيخ عثمان، وكان ذلك من ١١ - ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٦٧»<sup>(٢٨)</sup>، و«الثالث بدأ في مساء ٢ تشرين الثاني/نوفمبر واستمر حتى ٦ تشرين

الثاني/نوفمبر ١٩٦٧»<sup>(٢٩)</sup> حسم القتال فيه لصالح الجبهة القومية (..)، وفي ٦ تشرين الثاني/نوفمبر أعلن المندوب السامي اعترافه بالجبهة القومية، ممثلة شرعية وحيدة لشعب جنوب اليمن (..). «وفي ١٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ أعلنت الحكومة البريطانية موافقتها على بدء المفاوضات مع الجبهة القومية، وأعلنت أنها ستغادر عدن لا في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر، بل في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧»<sup>(٣٠)</sup>. وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر استلمت الجبهة القومية السلطة بعد مفاوضات سياسية صعبة، وعلى درجة عالية من الحنكة الدبلوماسية خاضها وفد الجبهة القومية بقيادة قحطان الشعبي، أول رئيس بعد ذلك لدولة الاستقلال الوطني.

## ٢ - الجبهة القومية في تطورها التنظيمي (الحزبي)

عقد المؤتمر العام الأول للجبهة القومية في حذيران/يونيو ١٩٦٥ في تعز، ولم يكن هذا المؤتمر بعيداً عن الصراعات المركزية في قلب حركة القوميين العرب.

وبعد الدمج القسري ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٦ تداعت قيادات وكوادر الجبهة القومية إلى عقد لقاء في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٦ لمناقشة الأوضاع الجديدة وتطوراتها الداخلية والخارجية، وللخروج بحلول وسط، بعدم تصعيد الموقف سياسياً مع مصر راعية الدمج القسري (الانقلاب السياسي والتنظيمي) وكما يقول عبد الفتاح إسماعيل «لم يكن في صالح أحد أن يكون بيننا خلاف، بيننا وبين مصر، نتيجة دور مصر القيادي في حركة التحرير»<sup>(٣١)</sup>.

وفي هذه الأجواء عقد المؤتمر العام الثاني للجبهة

(٢٥) سلطان ناجي، التاريخ العسكري لليمن، ١٨٣٩ - ١٩٦٧: دراسة سياسية (بيروت: دار العودة، ١٩٧٦)، والكتاب تقديم علي ناصر محمد، رئيس الوزراء وزير الدفاع في جنوب الوطن (ص ٢٩٨).

(٢٦) ثورة ١٤ أكتوبر في الدراسات الأجنبية: الاستقلال وانسحاب البريطانيين، ترجمة عبد الكريم الحنكي، كراسات؛ ١٥ (صنعاء: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٣)، ص ٢٦.

(٢٧) ناؤوميكن، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، ص ١٩٩.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ٢٠١.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٢٠٣.

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٢٠٥ - ٢٠٩.

(٣١) فتحي عبد الفتاح، تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية (بيروت: دار ابن خلدون للطباعة والنشر، ١٩٧٤)، ص ٧٦ - ٧٧.

القومية في حزيران/يونيو ١٩٦٦ في مدينة «جبلة» محافظة إب، «كان أهم قراراته رفض الدمج، ورفع شعار يدعو لقيام جبهة وطنية على أسس صحيحة تحفظ لكل طرف استقلاله، وكان ذلك بمثابة حل وسط»<sup>(٣٢)</sup>.

وعلى إثر ذلك «عقد في آب/أغسطس ١٩٦٦ مؤتمر الإسكندرية، اتفق فيه ممثلو الجبهتين على إقامة منظمة واحدة على أساس جبهوي لا إندماجي، واتفق المؤتمر على أن تمثل جبهة تحرير الجنوب بنسبة الثلثين، والجبهة القومية بنسبة الثلث، . . . بينما يتم اندماج قوات حرب العصابات تحت قيادة واحدة»<sup>(٣٣)</sup>.

وفي ٢٩/١١/١٩٦٦ عقد المؤتمر العام الثالث للجبهة القومية في منطقة «حُر» الشمالية، والذي جاء بعد حركة أو انتفاضة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٦ «التي قادتها قيادة الفدائيين في عدن في الذكرى الثالثة لثورة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر وهم: عبد النبي مدرم، عبود الشرعبي، الحاج صالح باقيس، محمد سعد - يقصد - محمد سعيد عبد الله (محسن) الشرجبي»<sup>(٣٤)</sup>.

● وبعد الاستقلال عقد المؤتمر العام الرابع للجبهة القومية في ٢ آذار/مارس ١٩٦٨ في خضم صراعات أيديولوجية، وسياسية وتنظيمية معقدة وصعبة.

● وفي ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٦٩ قامت حركة سياسية تصحيحية في السلطة، وفي التنظيم، وفي المجتمع.

● وفي ١٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ صدر قانون الإصلاح الزراعي.

● وفي ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٠ صدر دستور الجمهورية سَمَّى الدولة بـ (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية).

● وفي الفترة من ٢ - ٦ آذار/مارس ١٩٧٢ عقد

المؤتمر العام الخامس للجبهة القومية، أقر المؤتمر فيه برنامج «مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية» الذي أكد «الأهمية التاريخية لدور الحزب الطليعي في قيادة الثورة . . .) والعمل من أجل قيام الحزب الطليعي اليمني الموحد كقضية استراتيجية ضرورية، وأنه القيادة المسلحة بالأيديولوجية الاشتراكية العلمية، القيادة المنظمة والواعية، والقادرة، على تحقيق المهام المحلية المرتبطة بالمهام الاستراتيجية للثورة اليمنية»<sup>(٣٥)</sup>.

● وفي ٥ شباط/فبراير أقرّت الفصائل الثلاثة: الجبهة القومية، الاتحاد الشعبي الديمقراطي، حزب الطليعة الشعبية، ما سُمّي باتفاق شباط/فبراير ١٩٧٥.

● وعلى طريق المؤتمر التوحيدي عقدت الجبهة القومية مؤتمرها العام السادس، كما عقد الاتحاد الشعبي الديمقراطي، المؤتمر العام الثاني، وعقد حزب الطليعة الشعبية مؤتمره العام الثالث، خطوات سياسية تنظيمية عملية لتوحيد أداة الثورة اليمنية، وميلاد التنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية الذي أصبح قائداً للعملية الثورية، ولقيادة مسيرة تجربة الثورة والدولة في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.

● وفي الفترة من ١١ - ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ عقد المؤتمر التوحيدي بين الفصائل الثلاثة (الجبهة القومية، الاتحاد الشعبي الديمقراطي، حزب الطليعة الشعبية) تحت تسمية «التنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية» كإطار تنظيمي واحد جامع للفصائل الثلاثة بعد اندماجها في التنظيم الجديد تحت شعار «لنناضل من أجل الدفاع عن الثورة اليمنية، وتنفيذ الخطة الخمسية، وبناء الحزب الطليعي»، وجاء في التقرير السياسي المقدم من قبل عبد الفتاح إسماعيل إلى المؤتمر التوحيدي التالي: «إن وحدة المنظمات الثلاث، في إطار تنظيمي واحد مسألة منطقية مقبولة، ومقنعة، في هذا الظرف»، ورأى

(٣٢) الصراف، اليمن الجنوبي: الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة، ص ١٨١.

(٣٣) عبد الفتاح، المصدر نفسه، ص ٧٩.

(٣٤) سلطان أحمد عمر، نظرة في تطور المجتمع اليمني (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ٢٥٤.

(٣٥) «برنامج التنظيم السياسي الموحد للجبهة القومية: مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية»، (مسودة)، ص ٢٢. مشروع مقدّم للقيادة العامة في دورتها ١١/٢٧ و ١٢/١٢/١٩٧١ صادقت عليه القيادة العامة، وأقرّه المؤتمر العام الخامس بعد ذلك، في ١٩٧٢، وقد طُبِعَ بمطبعة الجمهورية في عدن.

التقرير السياسي «أن التنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية يعتبر الإطار السياسي للمرحلة الانتقالية، حيث تم تشكيل أطره التنظيمية، بما يضمن المشاركة الفعالة في كافة أطره القيادية والقاعدية، بشكل ديمقراطي ومقبول، من قبل الفصائل الثلاثة، كما يتم إدخال بعض التعديلات على برنامج التنظيم للثورة الوطنية الديمقراطية، والنظام الداخلي بما ينسجم مع العمل المشترك للفصائل الثلاثة»<sup>(٣٦)</sup>.

وحول فكرة ومسألة الحزب الطليعي أو التنظيم السياسي الموحد يقول عبد الفتاح إسماعيل «هذه الفكرة طرحناها منذ انتصر التيار التقدمي في ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٦٩، وهي التي انتصرت اليوم، وجاء المؤتمر العام السادس ليعلم عن نتيجة اتفاق شباط/فبراير ١٩٧٥ القاضي بتوحيد تنظيمنا السياسي الجبهة القومية، الاتحاد الشعبي الديمقراطي، حزب الطليعة الشعبية الذي كان ثمرة للجهود المخلصة للفصائل الثلاث»<sup>(٣٧)</sup>.

وفي مكان آخر «إن قيام حزب طليعي من طراز جديد، لا يمكن أن يقوم دفعة واحدة، بل يتطلب مرحلة انتقالية للعمل المشترك من قبل الفصائل الثلاثة كي تتمكن من الإعداد لقيام هذا الحزب»<sup>(٣٨)</sup>.

● وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٨ توحدت جميع فصائل اليسار الماركسي في الشمال والجنوب تحت تسمية نوعية جديدة هي «الحزب الاشتراكي اليمني».

## ثانياً: حزب الطليعة الشعبية : تاريخه ورؤاه حول الحزب الجديد الموحد

من باب تحصيل الحاصل الإشارة والتأكيد هنا، ونحن بصدد الحديث عن تاريخية حزب الطليعة الشعبية، وتسميته الجديدة، القول: إن التسمية للحزب تحت عنوان «حزب الطليعة الشعبية» ليست مفصولة عن

تاريخيته، فقد كان الحزب (الطليعة) إلى قبل عقد المجلس الوطني له في نيسان/أبريل ١٩٧٤، ينشط ويعرف نفسه باسم حزب البعث، أو منظمة البعث فرع الجنوب، حتى وهو قد تخلّى عن أيديولوجية حزب البعث، ومضمونه العقائدي، الروحي، والتنظيمي (الحزبي)، وكانت للحزب وقيادته تحديداً، كما يبدو، أسبابها السياسية، والذاتية الخاصة. المهم أن الحزب كان معلوماً للجميع في الداخل والخارج أنه قد غادر مواقع الأيديولوجية البعثية إلى الماركسية، أو الاشتراكية العلمية، منذ أواخر الستينيات، وتحديدًا مع إصدار رؤية أو بيان «حول الجبهة الوطنية الديمقراطية» في ١٩٦٩ أكد فيها تبنيه الماركسية، مع أن حيثيات التحول إلى الاشتراكية العلمية، والماركسية، قد بدأت فعلياً قبل ذلك التاريخ، وتحددها وثيقة الحزب التاريخية حول نشأة الحركة الوطنية التي قدمت إلى المؤتمر العام الثالث للحزب بالعام ١٩٦٥.

ما يهم تأكيده هنا هو أن حزب الطليعة الشعبية، هو «حزب عريق تمتد جذوره التاريخية إلى النصف الأول من خمسينيات القرن العشرين، ١٩٥٦ في الجنوب، ١٩٥٨ في شمال اليمن»<sup>(٣٩)</sup>. وهو حزب عربي، قومي، نشأ بعلاقة مباشرة بارتباطاته الأيديولوجية والتنظيمية المشرقية العربية المركزية (القيادة القومية) دمشق، وحديثنا هنا منصب على حامل ذلك الإرث الأيديولوجي، السياسي، التنظيمي، ولكن بعد أن شكل معه حالة قطع أبستمولوجية (معرفية) أيديولوجية - سياسية - لهذه الدرجة أو تلك - باتجاه التحول إلى لحظة أيديولوجية سياسية، تنظيمية مختلفة، ومغايرة، هي الحزب الماركسي في تحولاته الجديدة. وقد «بدأت رحلة التحول إلى الماركسية، أو بتعبير أدق «المادية الجدلية والتاريخية» في حزب البعث العربي الاشتراكي (القيادة القومية) دمشق، مع المؤتمر القومي العام السادس ١٩٦٣ الذي طرحت فيه صيغة «التقرير العقائدي» كما سمّي في حينه في وثائق

(٣٦) التقرير السياسي المقدم من قبل عبد الفتاح إسماعيل إلى المؤتمر التوحيدي (عدن: منشورات ١٤ أكتوبر، ١٩٧٥)، ص ١٠٦.

(٣٧) عبد الفتاح إسماعيل، حول الثورة الوطنية الديمقراطية وأفاقها الاشتراكية (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٩)، ص ١٩٦.

(٣٨) «التقرير السياسي للتنظيم السياسي الموحد: الجبهة القومية»، في: الجبهة القومية: التنظيم السياسي الموحد: وثائق المؤتمر

التوحيدي، ص ١٣٤.

(٣٩) حول ذلك، انظر: ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، ص ٦٧، وسيف

علي مقبل، دراسات في تاريخ الثورة اليمنية (عدن: مطبعة أكتوبر، [د.ت.])، ص ٦٣.



المؤتمر القومي السادس ١٩٦٣»<sup>(٤٠)</sup>، الذي عرف بعد ذلك باسم «بعض المنطلقات النظرية» التي أثارت من الجدل، والاختلافات ما تزال بعض أصدائها وتداعياتها تتردد في العديد من الكتابات حتى اليوم، ونحن بصدد قراءة تطور وسيورة الحزب، والفكر القومي، في حزب البعث في المنطقة العربية، وفي التنظيمات التي كانت معبرة عن ذلك الحزب وحاملة لأيديولوجيته السياسية والتنظيمية في العديد من الأقطار العربية، ومنها اليمن. فلم تكن منظمة البعث قطر اليمن بعيدة عن ذلك الاشتباك بذلك الصراع النظري، واحتداماته الأيديولوجية، السياسية التنظيمية، خاصة بعد أن أقر المؤتمر القومي العام السادس لحزب البعث صيغة التقرير أو بعض المنطلقات النظرية كما سميت بعد ذلك، والتي أعلنت بداية شرارة الصراع، والاختلاف حول هوية البعث الأيديولوجية القومية، ومبادئه التاريخية التي وضعها «التقرير العقائدي» أمام المحك، وسؤال التغيير، «بدأنا نسمع بعد ذلك ما يسمى بصراع اليمن، واليسار، في البعث والذي استمر حتى المؤتمرات القومية: السابع، والثامن، والتاسع، حتى بداية بوادر الانشقاق إلى قيادتين قوميتين في المؤتمر العام التاسع ١٩٦٦ وخاصة بعد قيام حركة ٢٣ شباط/فبراير ١٩٦٦»<sup>(٤١)</sup>.

وتشير الوثيقة التاريخية النقدية لحزب الطليعة الشعبية أن عملية التحولات نحو الفكر اليساري الماركسي/الاشتراكي بدأت مع عام ١٩٦٥. وفي تقديرنا أن هزيمة حزيران/يونيو ١٩٦٧ كشفت عن جوانب خطيرة في أزمة الأيديولوجية القومية في صورة الأحزاب، والأنظمة القائمة حينذاك التي قادت الأمة إلى الهزيمة، باسم الخطاب القومي، والسلطة القومية، من خلال عدم قدرة الأحزاب والأنظمة القومية على تطوير وتجديد نفسها، نظرياً، وفكرياً، وسياسياً، فضلاً عن

جمود وركود الممارسة الديمقراطية في داخلها، إن كل ذلك جعل سؤال الفكر القومي إلى أين؟ يطرح نفسه بقوة، وأحياناً بجدية وب عقلية انفعالية غير مفهومة ولا مبررة، - أحياناً - هي رد فعل أكثر منها فعلاً موضوعياً سياسياً تاريخياً كانت تعبير عن شيء جديد «نوعي» ولكن لم يكن بالقدر والوضوح الكافيين، وفي خضم كل ذلك كانت منظمة البعث، فرع اليمن جنوباً، وشمالاً تعيش واقع اضطرابات وارتباكات، سؤال الفكر القومي، والحزب القومي إلى أين؟ وقدمت حول ذلك إجابات عديدة ليس هنا مجال ولا وقت بحثها. . ما يهمنا أن احتمالات وتفاعلات ذلك السؤال المركب، الفكر، والحزب، القوميين إلى أين؟ كانا حاضرين في منظمة البعث فرع اليمن في الجنوب وفي الشمال - بدرجات متفاوتة - وخاصة بعد وصول أو عودة البعث القومي (عفلق) إلى السلطة في العراق في ١٧ - ٣٠ تموز/يوليو ١٩٦٨<sup>(٤٢)</sup>.

ولعب الطلاب اليمنيون في العواصم العربية، القاهرة، دمشق، بغداد، دوراً في بلورة ذلك السؤال بعد عودتهم إلى الوطن سواء إلى الجنوب، أو إلى الشمال، حيث ساهموا في التسريع بإحداث التحولات الأيديولوجية والسياسية، والتنظيمية إلى مواقع الفكر الاشتراكي العلمي، التي بدأت تعلن عن نفسها بوضوح وتتوسع قاعدتها في منظمة البعث في جنوب الوطن وفي شماله بدرجة أبطأ، ولعب الجيل الثاني دوراً في إنضاج هذه التحولات إلى جانب الرواد من القيادات التاريخية، وكما يشير التقرير التنظيمي لحزب الطليعة الشعبية «إلى أن التيار المتقدم من الحزب وجد نفسه مضطراً إلى العمل في حلقات ضيقة للغاية بغرض توسيع قاعدة أنصار هذا الفكر، وكانت هذه المحاولات تصطدم بالكثير من العقبات، وحتى بعد أن تمكن الحزب من التخلص من

(٤٠) «التقرير العقائدي» الذي كتبه بصيغته الأصلية ياسين الحافظ بتوجيهاته الماركسية، والذي عارضه ميشيل عفلق، وصالح البيطار، وشيلي العيسمي، حيث اعتبروه انحرافاً عن خط الحزب السياسي والمبادئ الأيديولوجية للحزب. انظر: مصطفى دندشلي، حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠ - ١٩٦٣: الجزء الأول: الإيديولوجيا والتاريخ السياسي، تعريب يوسف جباعي (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩)، ص ٣٥٠، علماً أن المؤتمر أقر التقرير العقائدي بالإجماع والذي ظهر تحت اسم «بعض المنطلقات النظرية».

(٤١) حول ذلك، انظر: ياسين [وآخرون]، الأحزاب والحركات القومية العربية، ص ٤٨٢. وبشكل مفصل أكثر حول ذلك، يمكن العودة إلى: دندشلي، المصدر نفسه، ص ٣٥٠ - ٣٥٥.

(٤٢) ياسين [وآخرون]، المصدر نفسه، ص ٤٨٣.

## ● محطات سياسية تنظيمية<sup>(\*)</sup>، تاريخية للتحوّل إلى حزب الطليعة الشعبية

في أواخر عام ١٩٦٦ كانون الأول/ديسمبر تشكل المكتب العسكري في حزب البعث والذي يعتبر نقطة تحول سياسية أيديولوجية كفاحية في تاريخ الحزب، وتكوّن من الأسماء التالية: ١. ملازم أول أحمد قائد الصايدي رئيساً (مستشار جامعة صنعاء للشؤون الأكاديمية بعد ذلك)، ٢. ملازم أول مصطفى البلخي عضواً (مندوب القيادة القومية/دمشق)، ٣. ملازم أول محمد طه النكاح عضواً، ٤. ملازم ثاني سعيد سالم الخيبة عضواً، ٥. أحمد سكران محمد المصعبي عضواً، ٦. عبد الكريم عبده عبد الله عضواً (لم تستمر عضويته في المكتب إلا فترة قصيرة) (١٠٠). ومن هذه القيادة وقرارها تشكلت «منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية» رأستها مجموعة هم: ١. محمد حميد فارح ٢. أحمد خضر زعبل ٣. عبد الوكيل السوروري ٤. سالم محمد عبد الواحد ٥. هائل محمد سعيد ٦. عبد الله حسين بارباع<sup>(٤٥)</sup>.

لم تكن رؤية منظمة البعث/الطليعة لاحقاً، من بعد الاستقلال مباشرة، مع قضية الوحدة الاندماجية في حزب واحد أو حزب طليعي واحد يجمع فصائل اليسار، وكان رأيهم وخيارهم مع شعار «الجبهة الوطنية الديمقراطية»، باعتبارها مرحلة انتقالية، وهو عملياً وسياسياً كان وليد منطق تفكير حكيمته شروط سياسية موضوعية واقعية لم تكن لتستوعب صيغة الحزب الاندماجي الواحد، وفي هذا الصدد يشير التقرير السياسي لحزب الطليعة الشعبية المقدم للمؤتمر العام الثالث إلى ذلك بالقول «كانت الصيغة المثل والأكثر

كافة العناصر التي عوّقت تقدمه ونموه في صفوف الجماهير، لم يكن بمقدور التيار المتقدم أن يوسع من قاعدة الأنصار للفكر الماركسي - اللينيني، في صفوف الحزب، إلا في مطلع عام ١٩٦٧ (١٠٠). فقد شهد مطلع عام ١٩٦٧ تحولات هامة على صعيد الحياة الداخلية للحزب، حيث أمكن للحزب، أن يخوض الكفاح المسلح ضد قوات الاحتلال، ولو بحدود متواضعة جداً<sup>(٤٣)</sup>.

وكان لذلك النهج والخيار في خوض الكفاح المسلح، ولو متأخراً عن موعده، أثره في تعميق ارتباط البعث بالفكر الاشتراكي العلمي، وبالتوجه عملياً نحو اليسار الشوري، وعمل قطيعة كفاحية وسياسية وأيديولوجية مع الجناح اليميني في القيادة الذي كان مع خيار النضال السياسي السلمي، والتطور الديمقراطي، والتسوية السياسية، والمفاوضات، وهو ما عزز إلى جانب عوامل عديدة خيار التحوّل الأيديولوجي الحاسم نحو الاشتراكية العلمية.

لقد كان البعث فرع اليمن في قلب صراع التحولات الأيديولوجية القومية المركزية، حتى أن هناك وهماً ذاتياً (أيديولوجياً) سيطر على اليسار القومي البعثي، أو الماركسي، من أنهم البديل التاريخي للأحزاب والحركات الشيوعية العربية «وليس هناك أدنى ريب في أن هذه التحولات التي شهدتها الجناح القومي داخل حركة التحرير العربي، قد لقيت قدراً معيناً من التجاوب في أوساط معينة داخل الجناح القومي في الحركة الوطنية التقدمية في اليمن إجمالاً، وفي اليمن الديمقراطية بشكل خاص»<sup>(٤٤)</sup>.

(٤٣) التقرير التنظيمي المقدم للمؤتمر العام الثالث لحزب الطليعة الشعبية في اليمن الديمقراطية، المنعقد بين ٢١ و٢٤ آب/أغسطس ١٩٧٥.

(٤٤) التقرير نفسه، ص ٢.

(\*) تقدّم الوثيقة التاريخية المقدّمة للمؤتمر العام لحزب الطليعة الشعبية في جنوب الوطن، ٢١ - ٢٣ آب/أغسطس ١٩٧٥ محطات تنظيمية أربع لتطوّر حزب البعث عبر مؤتمراته الحزبية، حيث عقد مؤتمره الأول في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣، وفي فترة عصيبة على الصعيد المركزي القومي في سورية، وخاصة بعد سقوط حكم البعث في العراق، والمرحلة الثانية كما في الوثيقة بدأت من تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٣ حتى المؤتمر الثاني تموز/يوليو ١٩٦٤، التي انهمك البعث فيها بالقضايا القومية على حساب القضايا المحلية الوطنية، والمرحلة الثالثة في المؤتمر الثاني ١٩٦٤ - حتى المؤتمر الثالث في أيلول/سبتمبر ١٩٦٥، والمؤتمر الرابع لمنظمة البعث جنوب الوطن عُقد في كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦، وكلّها مؤتمرات عُقدت قبل الاستقلال الوطني ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧. انظر الوثيقة، ص ٢٥ - ٣٣.

(٤٥) عبد الوكيل إسماعيل السوروري، حزب الطليعة الشعبية: بين البعث والاشتراكي في اليمن الجنوبي، ١٩٥٩ - ١٩٧٨ (صنعاء: إصدارات جامعة عدن، ١٩٨٠)، ص ٧٢ - ٧٣.

واقعية، والأكثر استجابة للواقع المعاش هي الجبهة الوطنية الديمقراطية. لقد استوعبت هذه الصيغة أكثر من أي صيغة أخرى المعطيات التي كانت متوفرة في ذلك الحين، ولم يكن بمقدور أية صيغة أخرى أن تحقق أي نجاح، ذلك أنها لم تنطلق من الواقع نفسه، على الرغم من أن بعضها كان ينطوي على مشاعر نبيلة - أن حركة ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٦٩ التصحيحية هي التي فتحت الباب أمام وحدة فصائل العمل الوطني مما جاء في التقرير - «إن الواقع المعيش في اليمن الديمقراطية خاصة بعد المؤتمر العام الخامس في ظل النتائج الهامة التي أسفر عنها، وفي ضوء كل المقدمات التي جاء المؤتمر العام الخامس ليضعها ضمن التطور العام للتنظيم السياسي الجبهة القومية من خلال برنامج الثورة الوطنية الديمقراطية، عن هذا الواقع المعيش بمعطياته الجديدة تلك، أفسح المجال لحزبنا كي يراجع الصيغة السابقة التي تبناها لوحدة العمل الوطني الديمقراطي، وليتبنى صيغة أكثر ملاءمة لتستوعب هذا الواقع الجديد، هذا ما حدث بالفعل، ففي دورة آذار/مارس ١٩٧٣ للجنة المركزية للحزب تمت هذه المراجعة الشاملة للواقع الجديد (...)» وهي ضرورة قيام الحزب الطليعي في اليمن الديمقراطية كثمرة لتوحيد المنظمات السياسية التقدمية الثلاث «الجبهة القومية، الاتحاد الشعبي الديمقراطي، حزب الطليعة الشعبية»، إذ لم يعد ممكناً الاستمرار في تبني الصيغة الجبهوية لوحدة العمل الوطني، في ظل المعطيات الجديدة (...). ومما جاء في التقرير السياسي - «وعندما تقدم إلينا المكتب السياسي للتنظيم السياسي الجبهة القومية بمشروعه لوحدة العمل الوطني الديمقراطي في السبع النقاط المعروفة، والذي انطلق من اعتبار التنظيم السياسي الجبهة القومية هو الإطار الموحد لفصائل العمل الوطني الديمقراطي، وكان ذلك في حزيران/يونيو ١٩٧٣، اعتبر المكتب السياسي هذا المشروع مع إضافات سياسية من قبل حزبنا - الطليعة -

صالحاً كأساس للحوارات المقبلة، وهكذا أقر المشروع من حيث المبدأ من قبل المكتب السياسي، واحتفظ بحقه الكامل في إغنائه مستعيناً بتوجيهات اللجنة المركزية»<sup>(٤٦)</sup>.

وكانت منظمة البعث قد أصدرت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩ وثيقة تحت عنوان «حول الجبهة الوطنية الديمقراطية» كدليل نظري، وفيها دعوة صريحة وعلنية لتبني الفكر الماركسي اللينيني - وكما جاء في الوثيقة - لم يشذ في ذلك الحين إلا نفر بسيط»<sup>(٤٧)</sup>.

● بعد الاستقلال مباشرة ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ حدث أول افتراق سياسي وتنظيمي بين فرع البعث في الجنوب و«القيادة القومية» (دمشق) حين أقدمت «القيادة القومية» على «إدانة سلطة الجبهة القومية بشكل كامل باعتبارها تحظى بتأييد بريطانيا، الأمر الذي أوقعها في نظرها - نظر القيادة القومية - في قبضة الاستعمار الجديد، وكان لحزب البعث في اليمن الديمقراطية موقف مغاير ومتقدم من السلطة، على الرغم من علم المنظمة - منظمة البعث - بأن اليمن في قمة التنظيم والسلطة مرتبط بعلاقات غير محدودة مع القيادات العسكرية العميلة والمشبوهة، إلا أن ذلك لا يقلل من حقيقة أن هذه السلطة قد جاءت حصيلة نضال شعبنا وكوادره الوطنية والتقدمية (...)» ولم يكتف حزبنا بأن تبني موقفاً مغايراً لقيادة البعث القومي في دمشق، وإنما سعى إلى نسج علاقات مع التيار المتقدم في الجبهة القومية، بغرض تعزيز الاستقلال الوطني، وإحداث تحولات ديمقراطية على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي»<sup>(٤٨)</sup>.

وكانت هذه هي القاعدة التأسيسية الأولى للحوارات التي بدأت بتقطع مع التيار المتقدم في الجبهة القومية، والتي تجمدت بفعل انقلاب ٢٠ آذار/مارس ١٩٦٨، الذي وضع قطاعاً واسعاً من التقدميين في الجنوب داخل تنظيم الجبهة القومية، وخارجها في

(٤٦) حول ذلك، انظر: التقرير السياسي لحزب الطليعة الشعبية، المقدم إلى المؤتمر العام الثالث للحزب المنعقد في الفترة ٢١ - ٢٤ آب/أغسطس ١٩٧٥ في عدن.

(٤٧) التقرير التنظيمي المقدم للمؤتمر العام الثالث لحزب الطليعة الشعبية في اليمن الديمقراطية، المنعقد بين ٢١ و ٢٤ آب/أغسطس ١٩٧٥، ص ٢.

(٤٨) التقرير نفسه، ص ٣.

السجون، ورهن المطاردات، والتشريد، وحتى الاغتيال، ومع حركة ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٦٩ بدأت صفحة جديدة لحوارات لم تتوقف حتى الإعلان عن تشكيل التنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية.

● وفي كانون الثاني/يناير ١٩٧١ انعقد المؤتمر العام الثاني لمنظمة البعث في طريق التحول إلى الماركسية وفيه أقر فك العلاقة مع البعث القومي بقيادة دمشق، دخل معها الحزب مرحلة متقدمة من نموه وتطوره وأصبح له وزن ملحوظ في حياة البلاد (...). وقد حدد المؤتمر العام الثاني للحزب البداية الصحيحة لانطلاقة الجديدة في ضوء التزامه بالماركسية، التي جاء تبني المؤتمر العام الثاني لها تنويجاً لمجمل التحولات التي جرت داخل الحزب وانتصاراً كاملاً لها<sup>(٤٩)</sup>.

● ومن المؤتمر العام الثاني كانون الثاني/يناير ١٩٧١، حتى آذار/مارس ١٩٧٣ دورة انعقاد اللجنة المركزية إثر الصعاب الشديدة التي واجهها حزب الطليعة والفصائل الوطنية الأخرى والتي استشهد فيها وخلالها عضو اللجنة المركزية لحزب الطليعة عبد الرب العطاش، بقي الحزب مصراً على قضية تعميق الديمقراطية خطوة نحو توحيد أداة الثورة اليمنية.

● وفي ١٠/٩/١٩٧٣ بعث المكتب السياسي للطليعة الشعبية بمذكرة إلى التنظيم السياسي الجبهة القومية تتضمن تصورات حول وحدة أداة فصائل العمل الديمقراطي.

● في غمرة حوارات منظمة البعث في جنوب الوطن مع التنظيم السياسي الجبهة القومية، وحزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي، حول وحدة أداة الثورة اليمنية، وخلق التنظيم السياسي الموحد، أو الحزب الطليعي الجديد، كانت منظمة البعث تفكر بمستقبل علاقتها بفرع الحزب في الشمال الذي كان قد حسم خياره بإعلان تسميته «حزب الطليعة الشعبية» في كانون الثاني/يناير ١٩٧٣.

● وفي ٥ نيسان/أبريل ١٩٧٤ عقد المجلس الوطني لمنظمة البعث الذي أقر التسمية «فكانت حزب الطليعة الشعبية هي النتاج العظيم لهذه الإرادة الموحدة، وقد جاءت التسمية مستجيبة للصلات الحية التي تربط الحزب في الجنوب بالحزب في الشمال وتأكيداً لها، ولأن قرار التسمية الجديد لا يخصنا وحدنا في اليمن الديمقراطية، إذ إن الأمر متعلق أيضاً بمنظمة الحزب في شمال الوطن (...). الأمر الذي استوجب الاحتفاظ المؤقت بالتسمية إلى أن يحين الوقت المناسب»<sup>(٥٠)</sup>.

● وفي البيان الصادر عن نتائج المجلس الوطني لحزب الطليعة في اليمن الديمقراطي «منظمة البعث سابقاً» جاء حول التسمية «لقد كان من الضروري والهام حسم مسألة التسمية لنهي بذلك اعتقاداً خاطئاً لدى بعض الأوساط التقدمية العربية والأجنبية، يوحي بارتباط حزبنا بحزب البعث العربي الاشتراكي وهو أمر لا يتوافق مع مجمل التطورات التي مرت بها «منظمتنا» ويشكل عبئاً عليها في حركتها في صفوف الشعب وقواه الديمقراطية».

● في ٥ شباط/فبراير ١٩٧٥ كانت الخطوة السياسية نحو إقرار وحدة الفصائل الثلاثة (التنظيم السياسي الجبهة القومية، الاتحاد الشعبي الديمقراطي، حزب الطليعة الشعبية) تجاوزاً للتشتت التنظيمي، بعد أن أصبحت القاعدة الأيديولوجية، والموقف الطبقي للفصائل الثلاث موحداً، وبذلك كان اتفاق ٥ شباط/فبراير ١٩٧٥ هو الخطوة قبل الأخيرة للدخول إلى إعلان قيام التنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية، المطلوب إقراره نهائياً في المؤتمر العام الثالث لحزب الطليعة الشعبية، والمؤتمر السادس للتنظيم السياسي الجبهة القومية، والمؤتمر الثاني للاتحاد الشعبي الديمقراطي.

● وفي ٢١ - ٢٤ آب/أغسطس ١٩٧٥ عقد المؤتمر العام الثالث لحزب الطليعة الشعبية الذي أقر اتفاق ٥ شباط/فبراير ١٩٧٥ (...). ووقف أمام عدد آخر من المسائل الهامة ... منها الدراسات التي تقدمت بها اللجنة المركزية إلى المؤتمر، وهي :

(٤٩) التقرير نفسه، ص ٥.

(٥٠) التقرير نفسه.

١ - المسألة الزراعية في اليمن الديمقراطية.

٢ - الحركة التعاونية في اليمن الديمقراطية، مضمونها الديمقراطي، وآفاق تطورها.

٣ - الوثيقة التاريخية التي تتناول نشأة الحركة الوطنية اليمنية وتجربتها الخاصة<sup>(٥١)</sup>.

وكانت منظمة البعث سابقاً حزب الطليعة الشعبية لاحقاً قد شارك في التحضير للمؤتمر العام الأول لعمال الجمهورية، وفي التحضير للمؤتمر العام الأول لاتحاد الشباب التأسيسي، وفي التحضير للمؤتمر العام الثاني للاتحاد الوطني للطلاب<sup>(٥٢)</sup>.

كان حصيلتها جميعاً منذ مشاركة أنيس حسن يحيى في أول وزارة بعد الحركة التصحيحية ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٦٩، حتى وصولهم عبر الحوارات للمشاركة في مجلس الشعب الأعلى، وفي الانتخابات المختلفة. وبذلك فالتنظيم السياسي الموحد للجهة القومية هو حصيلة هذه الرحلة الطويلة التي لم تكن سهلة، ولكنها لم تكن بالتأكيد مستحيلة.

### ثالثاً: حزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي: تاريخه ورؤاه حول الحزب الموحد

#### ١ - عبد الله باذيب والتيار الماركسي

من الصعب، بل من المستحيل الحديث عن نشأة وظهور التيار الماركسي في اليمن بدون أن يكون اسم، وقامة، ودور عبد الله باذيب حاضراً، فالتيار الماركسي والماركسية في اليمن، وعبد الله باذيب وجهان لعملية أيديولوجية - سياسية، وثقافية واحدة، فالرؤى الأيديولوجية، الفكرية، السياسية، والتنظيمية الماركسية ارتبطت به، تأكيداً لحقيقة دور الفرد في التاريخ السياسي، والاجتماعي، والفكري خاصة في البلدان النامية - وهو حقاً بليخانوف اليمن. هناك اقتران شرطي بين اسم عبد الله باذيب والتيار الماركسي في اليمن جنوباً، وشمالاً، إن ظل، وروح، وفكر، ومواقف،

عبد الله باذيب تغطي كل الفضاء الأيديولوجي، والسياسي، أثناء الحديث عن التيار الماركسي أولاً، وعن الحزب/التنظيم الماركسي ثانياً، كما لا يمكننا فهم السياق الأيديولوجي والسياسي التاريخي لتبلور فكرة، وقضية الوحدة اليمنية بدون قراءة الدور البارز والمنتج الفكري والسياسي لعبد الله باذيب، دوره في صياغة الرؤية السياسية الوطنية لمسألة الوحدة اليمنية في تجلياتها الفكرية والسياسية، والوطنية المعاصرة. فعبد الله باذيب هو الدينامو المؤسس لهذا التيار، والتنظيم لاحقاً.

فالاتحاد الشعبي الديمقراطي، وعبد الله باذيب لا يعرف أحدهما إلا بذكر الآخر، بدليل أن «كتابات مختارة»، (جزءان) اللذان نجدتهما وثيقتين فكريتين، سياسيتين، ثقافتين (سوسيوأيديولوجية - ثقافية) - نشرها بعد رحيله، وباعتبارهما من كتاباته الخاصة التي تعكس هويته الذاتية الفكرية السياسية، علماً أن «كتابات مختارة» الصادرة باسمه تحتوي أدبيات، وكتابات وثائقية، نشرها باسم الاتحاد الشعبي الديمقراطي، وهي قطعاً إن لم تكن كتاباته وإسهاماته الأيديولوجية والسياسية المباشرة والمطلقة، فهي على الأقل كتبها - مع إضافات محدودة - لتكون وثائق وأدبيات سياسية برنامجية باسم حزبه، الذي نذر له كل حياته، وأخلص له حتى سدره منتهى حلمه باليمن الموحد، ومن خلال التنظيم السياسي الموحد، الذي كان من أهم وأبرز الأطراف الداعية له، مدركاً أهمية وضرورة وجود وقيام التنظيم السياسي الموحد كقائد للتجربة السياسية الديمقراطية والوطنية الجديدة في اليمن الديمقراطي، ودوره حتى آخر لحظة في إخراج هذه الصيغة السياسية التنظيمية الموحدة كبير ولا يستهان به. إلى جانب زملائه الآخرين. فقد تمتع عبد الله باذيب بعقل سياسي عقلائي نقدي، ديمقراطي مفتوح، كما اتسم سلوكه ومواقفه الكفاحية، وكتابات النقدية الأيديولوجية والسياسية بالصرامة، والجدية والصدق، تجاه العابثين بمصائر الشعب وأصحاب المصالح والمشاريع الصغيرة. ما يهمننا هنا أن عبد الله باذيب والتيار الماركسي، والحزب الماركسي بعد ذلك، كانا شيئاً

(٥١) التقرير نفسه، ص ١٩.

(٥٢) التقرير نفسه، ص ٧.

واحدًا، - وهي حالة استثنائية في التاريخ السياسي - فلا يمكن الحديث عن نشأة التنظيم الماركسي من دون أن يكون عبد الله باذيب، الرائد والقائد، حاضراً في جميع تفاصيل مراحل تلك النشأة والتأسيس، لما أصبح يعرف بعد ذلك باسم «حزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي» الذي دخل طرفاً أساسياً مكوناً في تشكيل التنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية.

## ٢ - الاتحاد الشعبي الديمقراطي كطرف مكون لقيام التنظيم السياسي الموحد: تاريخه ورؤاه تجاه قضية التوحيد

كثيراً ما يتم الخلط في بعض الكتابات الفكرية والسياسية التاريخية، بين التيار، والتنظيم، بين التيار الفكري (الأيديولوجي، السياسي)، والحزب، أو الحركة السياسية، ولا يجري تحديد وتمييز الفواصل المحلية التاريخية الدقيقة فيما بينهما، أثناء الكتابة عن الاثنين، وهو خطأ منهجي، يؤثر بالضرورة في قراءة الاثنين، التيار، والحزب، أو التنظيم، ومن هنا الخلط في بعض الكتابات المرجعية السياسية التاريخية في تحديد زمن نشأة هذا التنظيم أو ذاك، بما فيه هنا زمن نشأة وتأسيس الاتحاد الشعبي الديمقراطي. وعلى ذلك فإننا نرى نشأة التيار الماركسي في جنوب اليمن كانت مبكرة كبدايات جينية أولى، وجدت في قلب تنظيم رابطة أبناء الجنوب العربي كتيار مثلما وجد التيار الوطني الجنوبي الذي هيمن على قيادة الرابطة، وكذا التيار القومي العربي، والتيار الوطني الودودي اليمني الذي انشق باكراً عن رابطة أبناء الجنوب العربي عام ١٩٥٥، وكانت رابطة أبناء الجنوب العربي، هي الفضاء السياسي الوحيد الذي استوعب في ذلك الحين التيار الماركسي. وحول ذلك يشير التقرير السياسي المقدم للمؤتمر الثاني للاتحاد الشعبي الديمقراطي إلى أنه «ولسبب عدم توافر الإمكانيات الموضوعية والذاتية، أمام العناصر الماركسية لإنشاء تنظيمها المستقل فور انتماؤها للفكر الاشتراكي

العلمي، فقد رأت هذه العناصر أن تمارس نضالها السياسي في البدء من خلال تنظيم وطني آخر، وكان هذا التنظيم هو «رابطة أبناء الجنوب العربي» التي كانت التنظيم السياسي الوحيد في تلك الفترة والتي سبقت ظهور الحركة النقابية عام ١٩٥٦. لقد كانت الرابطة في ذلك الوقت أشبه ما تكون بتنظيم جهوي واسع يضم مختلف الاتجاهات الوطنية والفكرية التي يجمعها خط النضال ضد الاستعمار»<sup>(٥٣)</sup>.

وحول المعنى نفسه يقول علي باذيب وهو عضو قديم سابق في رابطة أبناء الجنوب، وعضو مؤسس للاتحاد الشعبي الديمقراطي بعد ذلك «الظروف كانت صعبة وغير مواتية، لأن تشكل هذه العناصر - يقصد التيار الماركسي - تنظيم مستقل بها، ومن هنا كان لا بد أن تبحث عن إطارات تشتغل من خلالها...، الصحف، الأندية (الثقافية)، عن طريق المحاضرات، (...) صحيح أنه ما كان هناك تنظيم حزبي بالمعنى المفهوم، لكنه كان في تنسيق، كان ينظر له حوالى الخمسينيات، أنه تيار متميز بذاته، له تجمعه، له قيادته، له تكتيكه، له خلاياه، لكنه لم يستطع أن يكون حزباً، وكان من الصعب في ذلك الوقت (...) فاتجهت إلى محاولة التنسيق والتعاون مع بعض عناصر مستقلة في تشكيل «جبهة الكتاب الأحرار» وكانت هي إطاراً للعمل السياسي، وللدخول في العمل السياسي، خصوصاً أنه في ذلك الوقت، كانت الصحف تلعب دوراً هاماً جداً في أواخر الخمسينيات، وعن طريق «جبهة الكتاب الأحرار» أمكن للعناصر الماركسية بالتواجد، واستطاعت أن تدخل من خلالها إلى بعض التجمعات التي كانت تضم مختلف الهيئات السياسية والتجمعات النقابية والاجتماعية، وبالذات آخر تشكيل توحيد يضم الهيئات، كان اسمه «الاتحاد الشعبي»<sup>(٥٤)</sup>.

ومن مفارقات السياسة، والفكر، والتاريخ، أن التيار الماركسي - الأممي - اكتمل تبلوره ونضجه وهو في

(٥٣) التقرير السياسي للجنة المركزية للاتحاد الشعبي الديمقراطي، المقدم للمؤتمر العام الثاني المنعقد بين ١٨ و ٢٠ تموز/ يوليو ١٩٧٥

(وثيقة مصوّرة).

(٥٤) علي باذيب في حوار معه أجراه مركز الأبحاث التابع للحزب الاشتراكي اليمني عام ١٩٨٥. والمقصود في السياق الذي أورده على

باذيب (بالاتحاد الشعبي) هنا ليس الاتحاد الشعبي الديمقراطي «الحزب»، بل هو اتحاد كان يضم هيئات مختلفة تحت مسمى «الاتحاد الشعبي».

تنظيم سياسي يرتكز على الهوية السياسية الوطنية الجنوبية، حيث بقي التيار محافظاً على أصالته وعمق تطوره الأيديولوجي والسياسي، ودافع وهو في قلب تنظيم الرابطة عن كل ما يؤمن به، وجميع كتابات عبد الله باذيب المنشورة في كتابه «كتابات مختارة» الجزء الأول كتبها ونشرها وهو في داخل تنظيم الرابطة كتيار بل وفي صحف الرابطة، وكما توضح هذه الكتابات الموثقة تاريخياً أن هذا التيار في اسم عبد الله باذيب لم يتنازل عن صوته، وخطابه الخاص به داخل الرابطة. حتى كانت بداية هيمنة النخبة الإقطاعية السلاطينية، والأرستقراطية العائلية، وكبار الملاك، والبرجوازية الريفية على مصائر مركز القرار السياسي في الرابطة، وعدم استجابة القيادة بصورة إيجابية مع أسئلة الحياة، ومنها سؤال الوطنية اليمنية، (الوحدة اليمنية) التي بدأت تطرح نفسها بقوة على الحياة السياسية والاجتماعية والوطنية اليمنية، ونكوص الأفق السياسي للرابطة عن الآفاق الوطنية الرحبة، ولذلك جرى الانشقاق الأول عن الرابطة في ١٩٥٥، وتشكيل الجبهة الوطنية المتحدة في ١٩٥٦. وحين وجد التيار الماركسي أن إطار الرابطة أصبح مدمراً وخانقاً لأفقيهم السياسي الوطني الديمقراطي «بدأ التيار الماركسي في هذه الأثناء يخوض، بقيادة عبد الله باذيب صراعاً متزايداً داخل الرابطة، ضد التيارات الإصلاحية، والبرجوازية الصغيرة، والمتخلفة فكرياً، ولكن بوجه خاص ضد القيادة اليمنية الممثلة لكبار ملاك الأرض، كبار التجار، وأدى هذا الصراع آخر الأمر إلى خروج عبد الله باذيب ورفاقه من الرابطة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٧»<sup>(٥٥)</sup>.

وبعد الخروج من الرابطة اشتغلت الجماعة، أو التيار الماركسي من خلال الصحف والتجمعات الأدبية

(أنصار الأدب)، والنوادي الثقافية، ومن خلال النقابات، وفي أوساط المثقفين، والمواطنين، وكان قطعاً نشاطاً صعباً، ومعتداً في ظل مناخ العداء للماركسية من جانب، وتزايد المضايقات اللاديمقراطية، والمعادية للحريات من قبل المستعمر البريطاني، وعملائه (الأنكلوسلاطين) حيث تعرض عبد الله باذيب للأذى السياسي والمعنوي، واستعداد المجتمع عليه، حتى محاكمته في ١٩٥٥ «حيث حوكم باذيب بتهمة إثارة الكراهية، والعداء ضد الحكومة، وبين الطوائف وطبقات السكان، وقد كانت تلك أول محاكمة سياسية تشهدها عدن، وكانت على إثر مقالة كتبها باذيب، بعنوان «المسيح الذي يتكلم الإنكليزية» رد فيها على دعوات الصحافة العدنية إلى تسامح اليمنيين بين بعضهم البعض، وتصالحهم مع الاستعمار (...). وفي أواخر ١٩٥٨ اضطر عبد الله باذيب للهرب إلى تعز (...). بسبب عدم التزامه بتعهد حسن السلوك، ولقد استثمر وجوده في تعز بتشكيل فرع لاتحاد الشعب الديمقراطي في اليمن الشمالي»<sup>(٥٦)</sup>.

كما افتتح هناك مكتباً، باسم «مكتب تحرير الجنوب اليمني المحتل»، كما أصدر مجلة «الطليلة»، وقدم بالتعاون مع محمد عبده نعمان برامج إذاعية موجهة من تعز دعت إلى مكافحة السيطرة الاستعمارية في عدن، وإلى القضاء عليها وتحرير البلاد»<sup>(٥٧)</sup>.

### ٣- تكوين حزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي ورؤاه حول الحزب الموحد

حوالي تسع سنوات كاملة هي رحلة بحث التيار الماركسي اليمني عن ذاته وهويته السياسية التنظيمية، سنوات ١٩٥٣ تقريباً وحتى تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١، تنقل فيها التيار الماركسي من رابطة أبناء الجنوب

(٥٥) باذيب، كتابات مختارة، ج ٢: سطور مضيئة في حياة القائد الراحل، ص ٢٢٣.

(٥٦) حقيقة لم أجد في كل ما كتبه عبد الله باذيب باسمه شخصياً ولا باسم حزبه، ولا في وثائق الاتحاد الشعبي الديمقراطي، ولا ملخص سيرته الذي استند واعتمد عليه أ. علي الصراف، ما يشير إلى أن عبد الله باذيب قام بتشكيل فرع للاتحاد الشعبي الديمقراطي في شمال اليمن كما جاء في كتاب علي الصراف، خاصة، وأن تشكيل حزب «الاتحاد الشعبي الديمقراطي» في الجنوب كان بعد عودة باذيب من الشمال (تعز) إلى عدن، وكان ذلك في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١، وبعد صدور قانون يتيح بتشكيل الأحزاب السياسية، ومن هنا أهمية وضرة الوثائق والتدقيق، في مثل ذلك القول الوارد في: الصراف، اليمن الجنوبي: الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة، ص ١١٧.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ١١٧.

برئاسة عبد الله عبد المجيد السلفي<sup>(٦٠)</sup>، الذي تم اغتياله في العام ١٩٦٦ وكان حينها - كذلك - رئيساً لنقابة عمال وموظفي البنوك.

وبعد قيام ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ وقف الاتحاد الشعبي الديمقراطي إلى جانب الثورة، وأصدر في أول يوم للثورة بياناً أكد فيه دعمه للثورة، مؤكداً طابعها الوطني، والتقدمي. وفي السياق ذاته أصدر العديد من البيانات داعياً إلى حماية الثورة، وعدم إفراغها من مضمونها الاجتماعي، والسياسي، والديمقراطي، «وأرسل التنظيم عدداً من المتطوعين لدعم ثورة الشمال معتبراً أن المهمة الأساسية المطروحة.. هي صيانة الجمهورية الفتية، وضمان سيرها في طريق التطور الوطني المستقل، والاستقلال الاقتصادي والتقدم الاجتماعي الديمقراطي»<sup>(٦١)</sup>.

ووقف الاتحاد الشعبي الديمقراطي ومنذ البداية مع الثورة المسلحة، والكفاح المسلح الذي أعلنته الجبهة القومية في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣ «وعندما أصدر عبد الله باذيب صحيفة (الأمل) الأسبوعية في حزيران/يونيو ١٩٦٥ استخدم هذه الإمكانية العلنية بذكاء وفعالية لمصلحة الثورة، فقد رفعت الصحيفة مشعل الثورة وخاضت معاركها بثبات على الصعيد السياسي والأيدولوجي»<sup>(٦٢)</sup>.

وفي ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٨ - بعد الاستقلال بشهرين - أصدر رفاق الشهيد السلفي أي الاتحاد الشعبي الديمقراطي وثيقة بعنوان «وجهة نظر حول المرحلة الراهنة: ثورة ١٤ أكتوبر طبيعتها - مهماتها - وآفاق المستقبل»، وفي نهاية عام ١٩٦٩ عيّن عبد الله باذيب وزيراً للتربية والتعليم، وفي ١٩٧٢ عيّن وزيراً للثقافة والسياحة، وكان الاتحاد الشعبي الديمقراطي من خلال وثيقة «وجهة نظر حول المرحلة الراهنة»، المشار إليها هو أول تنظيم يشير صراحة «إلى

العربي، إلى المشاركة في تأسيس الجبهة الوطنية المتحدة، إلى الصحافة، والمجلات، والنوادي الثقافية، جبهة الكتاب الأحرار، أنصار الأدب، حتى تجمع «الاتحاد الشعبي»، حتى قرارهم بتشكيل تنظيمهم الخاص بهم، «وفي عام ١٩٦٠ استعاد الماركسيون جزئياً مواقعهم المفقودة، في الإمكانية العلنية التي فتحتها السلطات الاستعمارية للأحزاب السياسية، وعمدوا إلى تأسيس تنظيم سياسي علني خاص بهم: الاتحاد الشعبي الديمقراطي، وقد عقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد الشعبي الديمقراطي في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦١، وانطلاقاً من أن العدو الرئيسي لجميع الوطنيين، كان الاستعمار، لم يدخل قادة الحزب في نزاعات مع الأحزاب الأخرى، بل دعوا إلى وحدة القوى الوطنية»<sup>(٥٨)</sup>.

وتحت ضغط الهجمة المعادية للماركسية والماركسيين، وأحزابهم، لجأ عبد الله باذيب ورفاقه إلى تمويه التسمية في صياغة عامة لا تشير إلى الهوية الأيديولوجية - السياسية، التنظيمية، لحزبهم «حتى لا يوسعوا باب العداء والتحريض عليهم، وعلى حزبهم الوليد، باسم الدين، والقومية العصبوية، حتى العمالة للخارج، وعلى صغر حجم تنظيم «الاتحاد الشعبي الديمقراطي» (عددياً) فإن أثره الفكري والسياسي يتجاوز بكثير حجمه التنظيمي الجماهيري، وكان بحق حزب الطبقة الوسطى، والبرجوازية الصغيرة الثورية.

ومع تشكيل «الاتحاد الشعبي الديمقراطي»، أصدر الميثاق الوطني باسم سكرتير الاتحاد الشعبي الديمقراطي، عبد الله باذيب وتحت عنوان مركزي «نحو يمن حر، ديمقراطي موحد»<sup>(٥٩)</sup>.

«وفي أواخر عام ١٩٦١، وإلى جانب الاتحاد الشعبي الديمقراطي أسس الماركسيون اليمنيون الجنوبيون احتياطياً لهذا الحزب «المنظمة المتحدة للشباب اليمني» وهي تنظيم شببي ثقافي، اجتماعي، ديمقراطي،

(٥٨) ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، ص ٦٣.

(٥٩) حول ذلك، انظر: باذيب، كتابات مختارة، ج ٢، ص ١٨١.

(٦٠) ناؤومكين، المصدر نفسه، ص ٦٦.

(٦١) الصراف، اليمن الجنوبي: الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة، ص ١٢١.

(٦٢) باذيب، كتابات مختارة، ج ٢، ص ٢٣٤.



ضرورة وحدة الفصائل الثورية في تنظيم واحد يسترشد بالاشتراكية العلمية، كشرط لتطور الثورة في الاتجاه الصحيح»، ومما جاء في هذه الوثيقة «أن السير ببلادنا في طريق الثورة الوطنية الديمقراطية، ونحو الاشتراكية، يتطلب وحدة وتلاحم جميع القوى والفصائل الثورية والتقدمية في البلاد داخل إطار تنظيمي واحد يسترشد بمبادئ الاشتراكية العلمية، ومثل هذا التنظيم هو وحده القادر على قيادة الثورة إلى أهدافها الساطعة، وهو الشكل المناسب للديمقراطية في بلادنا فلا توجد في بلادنا تقاليد حزبية متأصلة (...) وإذا كان ذلك قد تعذر قبل انتصار الثورة المسلحة، فليس هناك ما يمنع ذلك الآن... بل يجب أن لا يكون هناك ما يمنع ذلك»<sup>(٦٣)</sup>.

وحول بدء الحوارات حول أداة الثورة اليمينية، وتوحيد فصائل العمل الوطني الديمقراطي يقول علي باذيب «كانت كل الإمكانيات متاحة لقيام التنظيم الذي يضم القوى الثورية، بعد حركة ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٦٩، أمكن فقط أن تبدأ الحوارات المنظمة. عندما أقول المنظمة، أقصد أنه كانت هناك حوارات بين عناصر قيادية داخل الجبهة القومية، والاتحاد الشعبي الديمقراطي، وهي حوارات لم تنقطع حقيقة، لكن لم تكن هذه الحوارات تمثل كل القيادات في داخل الجبهة القومية، كان غير ممكن في ذلك الوقت، لوجود عناصر أخرى، طبعاً معارضة، وبدأت الحوارات بعد ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٦٩ وكانت حوارات طويلة، استمرت وقتاً طويلاً، لكن كانت المسألة مفهومة، لأنه كان هناك ثلاثة بدائل مطروحة، الأول: هو الانضمام الكامل إلى الجبهة القومية فقط، بمعنى إلغاء التنظيمات الأخرى، البديل الثاني: كان جبهة وطنية، البديل الثالث: كان تنظيماً موحداً. بالنسبة إلى البديل الأول لم يكن أحد يقف مع هذه النقطة، لا الجبهة القومية، ولا الطليعة، ولا الاتحاد الشعبي الديمقراطي، باعتبار أن القضية

ليست قضية إضافة كم...، إنما القضية الإتيان بصيغة عمل وطني جديد، تستوعب كل الإطارات. هذه الجبهة الوطنية ما كان ممكن طبعاً أن تشكل استجابة، لأن الجبهة الوطنية تقوم بين قوى طبقية اجتماعية، غير متجانسة...، وهي تختلف أيديولوجياً، وسياسياً، وحزبياً، واجتماعياً، (...) لكن كان لا بد للحزب الواحد من فترة انتقالية (...) وتم التوصل إلى صيغة اتفاق ٥ شباط/فبراير ١٩٧٥»<sup>(٦٤)</sup>.

وفي تعميم داخلي للاتحاد الشعبي الديمقراطي، عن لقاء حوار بين الاتحاد الشعبي الديمقراطي، والجبهة القومية جاء فيه «إن الصيغة المناسبة يجب أن تكون صيغة انتقالية، لا صيغة اندماجية، الصيغة المقدمة من جانبكم هي صيغة اندماج فوري، وهذا لا يخدم تطور الحركة الوطنية، وأن الأفضل أن تكون الصيغة صيغة انتقالية، تنتهي إلى حزب طليعي - الحديث موجه إلى الجبهة القومية - نحن معكم إن تعدد تنظيمات تتبنى نفس الأيديولوجية شيء غير صحيح، ولكن هذا نصف الحقيقة، فهذا التعدد لا يمكن حله بضربة واحدة، أو دفعة واحدة، وإنما يحل عن طريق صيغة انتقالية مناسبة يتفق عليها الجميع»<sup>(٦٥)</sup>.

وفي محاضرة ألقاها عبد الله باذيب بمقر الجبهة القومية في مدينة التواهي في ٢٠/٣/١٩٧١ أكد قائلاً «إن الصيغة الوحيدة والأصلح لتوحيد قوى شعبنا، هي صيغة التنظيم الواحد، وإن الأساس الأول يجب أن يقوم على المشاركة، إذ إن تنظيم الجبهة القومية ليس فقط هو التنظيم الحاكم، وإنما هو التنظيم الأكبر حجماً، وهو الذي قاد النضال المسلح في البلاد، وإن المشاركة في جميع التراكيب التنظيمية تتعلق فعلاً بالتحام واندماج التنظيمات الأخرى مع التنظيم الحاكم في تنظيم واحد، على أن تكون هناك مرحلة انتقالية معينة تؤدي فيما بعد إلى مؤتمر عام، مع الأخذ بعين الاعتبار واقع بلادنا في ترجمة التحالف الوطني الديمقراطي، والاستفادة

(٦٣) عبد الله باذيب، «وجهة نظر حول المرحلة الراهنة»، في: المصدر نفسه، ج ٢، ص ٢٠٦.

(٦٤) المصدر نفسه (حوار).

(٦٥) الاتحاد الشعبي الديمقراطي (تعميم داخلي) سري جداً، تحت عنوان «الحوار مع الجبهة القومية»، منتصف حزيران/يونيو ١٩٧٤،

الأمانة العامة.

من التجارب المماثلة في البلدان الأخرى»<sup>(٦٦)</sup>.

وتتابعت خطوات الحوار بين الفصائل الثلاثة والاتحاد الشعبي الديمقراطي، والتنظيم السياسي الجبهة القومية، وحزب الطليعة الشعبية، التي وجدت نفسها تقف على أرضية أيديولوجية واحدة، ومواقف طبقية سياسية مشتركة، ووصلت مجتمعة بعد حوارات فيها شد وجذب، وتوتر وعودة إلى حوار، أن لا خيار أمامها سوى وحدتها في إطار تنظيم سياسي موحد لها جميعاً، وأن خيار الجبهة الوطنية الديمقراطية صار خلفها، ولم يعد ملبياً شروط وتحديات ومتطلبات المرحلة الجديدة. ومن هنا كان خيار تشكيل التنظيم السياسي الموحد الجبهة القومية، الذي أقره الاتحاد الشعبي الديمقراطي بعد توقيعه على اتفاق ٥ شباط/فبراير ١٩٧٥، وجاء عقد المؤتمر الثاني ١٨ - ٢٠ تموز/يوليو ١٩٧٥ ليقر صيغة لتشكيل التنظيم الموحد الجديد في أكتوبر ١٩٧٥، بعد عقد المؤتمر التوحيدي.

#### ٤ - من وقائع جلسات الحوار في محاضرها الأصلية

(وفق ما هو متوفر لدينا من وثائق المحاضر)

من قراءة محاضر جلسات الحوار بين القيادات العليا، اتضح أنها عقدت على ثلاثة مستويات: المستوى الأول من الحوار (الختامي) بعد جمع كل الحوارات البينية بين الفصائل الثلاثة في المراحل السابقة - كان الحوار الأول بين الوسيطين العربيين في الحوارات التوحيدية (شباط/فبراير ١٩٧٥) ممثلاً بحضور الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين (نائب حوامة) وعضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني (نديم عبد الصمد)، اللذين أدارا الحوار بين الطرفين خارج السلطة (الاتحاد الشعبي الديمقراطي، حزب الطليعة الشعبية) ثم مناقشة نتائج ذلك مع قيادة التنظيم السياسي الجبهة القومية، ثم محاضر حوارات مشتركة بين جميع الأطراف (الثلاثة) كان الطرفان العربيان الوسيطان حاضرين فيها، وعدد محاضر الجلسات المتوافرة لدينا لعرض ملخص عام عنها هي محاضر الجلسات التالية:

الجلسة الثانية: ٣ شباط/فبراير ١٩٧٥

الجلسة الرابعة: ٤ شباط/فبراير ١٩٧٥

الجلسة الخامسة: ٥ شباط/فبراير ١٩٧٥

إضافة إلى محضر جلسة موقع بتاريخ ٩/٣/١٩٧٥ أي بعد توقيع اتفاق ٥ شباط/فبراير ١٩٧٥ بين الفصائل الثلاث.

● عقدت الجلسة الثانية في الساعة الثالثة عصراً في دار الرئاسة بتاريخ ٣/٢/١٩٧٥ حضرها عن الجبهة القومية:

١ - الأمين العام، عبد الفتاح إسماعيل.

٢ - الأمين العام المساعد، سالم ربيع علي.

٣ - عن الحزب الشيوعي اللبناني، نديم عبد الصمد.

٤ - عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نائف حوامة.

وتم في الجلسة استعراض لما تم في الجلسة الأولى ٢/٢/١٩٧٥ عرض لما اتفق عليه، ولما قاله كل من الأسماء الواردة بالترتيب، مما جاء في المحضر:

١ - نائف حوامة.

٢ - حزب الطليعة الشعبية، عنهم أنيس حسن يحيى.

قدم ملاحظات فيما يتعلق بالتسمية، وتحبذ إدخال تعديل طفيف لإشاعة مناخ ديمقراطي ومناخ وحدوي أوسع، وكذا حديثه - أنيس - عن النسب في الحزب والسلطة، وحول نص الماركسية اللينينية واستبعاده. وصرف النظر عن علاقة الحزب الطليعي بالحركة الشيوعية العربية والعالمية على اعتبار أنها «قضية سابقة لأوانها» وفي المحضر جاء «بالنسبة للإخوان في الاتحاد الشعبي عقدنا جولتين من المناقشات حوله البارحة كانت صاحبة في الجوانب الفكرية، برز اتجاهان أحدهما تبنى بحماس للإنجاز السريع للعملية الوحدوية وفي مقدمته (عبد الله باذيب) واتجاه آخر يقول نحن مع خطوة

(٦٦) محمد علي الشهاري، اليمن: الثورة في الجنوب والانتكاسة في الشمال (بيروت: دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع،

١٩٧٢)، ص ٢٢٠. نقلاً عن: ١٤ أكتوبر، ٢١/٣/١٩٧١.

٥ - د. نظمي، ممثل الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين/ عدن.

- |                        |                       |
|------------------------|-----------------------|
| اتحاد الشعب الديمقراطي | ٦ - عبد الله باذيب.   |
|                        | ٧ - أحمد سعيد باخيرة. |
|                        | ٨ - حسن السلامي.      |
| حزب الطليعة الشعبية    | ٩ - أنيس حسن يحيى.    |
|                        | ١٠ - ناجي بريك.       |
|                        | ١١ - سعيد الخيبة.     |

وفي جدول أعمال هذه الجلسة تمت مناقشة جميع القضايا:

١ - البرنامج.

٢ - النظام الداخلي.

٣ - التسمية: (التنظيم السياسي الموحد)، ونوقشت طويلاً ولضرورات العمل الموحد، وتسهيل المسائل أمامه، وافق الرفاق في الجبهة القومية على ذلك. وهناك عدد من الصياغات تم تصحيحها، وبعضها استبعادها مثل استبدال الاشتراكية العلمية «بدلاً من الماركسية اللينينية» والعلاقة بالأحزاب الشيوعية العربية العالمية.

● فيما يتعلق بالفترة الانتقالية وافقوا على اعتبار أن فترة الحد الأدنى سنة، الأعلى سنتان، كما اتفق على النسب.

● وتحدث أنيس حسن يحيى مباركاً التسمية التي اقترحها اتحاد الشعب الديمقراطي «التنظيم السياسي الموحد»، وأضاف أنيس: اتفقنا في حزب الطليعة أن يكون المؤتمر التوجيهي مباشرة بعد المؤتمر العام السادس، ولكن - كما قال - هذا موضوع راجع لنا جميعاً.

● وبقيت مسألة النسب معلقة.

● الجلسة الخامسة: عقدت في ٥ شباط/فبراير ١٩٧٥ الثانية عشرة ظهراً، دار الرئاسة. الحاضرون: الأمين العام للتنظيم السياسي الجبهة القومية، الأمين العام المساعد للتنظيم السياسي الجبهة القومية، نائف حواتمة الأمين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نديم عبد الصمد، عضو المكتب السياسي للحزب

الوحدة، لكن نحن مضطرون لها ليس نتيجة فنانة راسخة، أحمد سعيد - المقصود أحمد سعيد باخيرة - عزعزي - المقصود حسن عزعزي، وعلي باذيب، كان منزلة بين المنزلتين»، وكما جاء في نص المحضر... «وفي أواخر المناقشة اعتذر كل منهم على كل ما طرحه وما ولده من غموض، وأن تذهب الأمور هذا المذهب، وبدأت تبرز نهايات إيجابية، وحبذنا قطع المسألة ليراجعوا أنفسهم، على أساس لقاء آخر صباح اليوم التالي، والقضايا المصادق عليها من قبلهم:

١ - الموافقة على اعتماد البرنامج، أساس للوحدة، وإدخال التعديلات الضرورية في لجنة مشتركة.

٢ - الموافقة على النظام الداخلي، وإدخال التعديلات المقدمة مع أحكام خاصة بالفترة الانتقالية.

٣ - النسب، موافقون أن تبقى كما اتفق عليه ١+١+٣.

٤ - الفترة الانتقالية متنازلين عمّا طرحوه - المقصود الاتحاد الشعبي -، كما هو متفق عليه مع الجبهة القومية، وحزب الطليعة الشعبية.

٥ - التسمية: الرفاق يأملون بأن يراعى هذا الموضوع لاعتبارات معنوية، وسيكلوجية، أن يرد شيء يُشعر أن هناك عملية توحيد قد وقعت (...). وهذا غير مكلف لكم - الحديث موجه إلى الجبهة القومية - ولا يمس التسمية، بقدر ما يشعر أن الوحدة وقعت بطريقة ديمقراطية».

هذا باختصار مكثف أهم ما ورد في محضر الجلسة المذكورة.

● الجلسة الرابعة في ٤ شباط/فبراير ١٩٧٥. عقدت في دار الرئاسة التاسعة صباحاً الحاضرون:

١ - الأمين العام، عبد الفتاح إسماعيل.

٢ - الأمين العام المساعد، سالم ربيع علي.

٣ - عن الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نائف حواتمة.

٤ - نديم عبد الصمد، عضو المكتب السياسي للحزب الشيوعي اللبناني.

الشيوعي اللبناني، د.نظمي ممثل مكتب الجبهة الديمقراطية (فلسطين) عدن.

عبد الله باذيب .

اتحاد الشعب الديمقراطي

أحمد سعيد باخيرة .

أنيس حسن يحيى .

حزب الطليعة الشعبية

ناجي بريك .

سعيد الخيبة .

التوقيع على وثيقة اتفاقية وحدة العمل الوطني الديمقراطي في الجنوب تم في الساعة الخامسة عصراً في يوم الأربعاء ٥ شباط/فبراير ١٩٧٥ بدار الرئاسة.

● جلسة يوم ٩/٣/١٩٧٥ أي بعد توقيع اتفاق شباط/فبراير الحاضرون:

١ - سالم ربيع علي .

٢ - عبد الفتاح إسماعيل .

٣ - عبد الله باذيب .

٤ - علي باذيب .

٥ - أنيس حسن يحيى .

٦ - ناجي بريك .

٧ - سعيد الخيبة .

٨ - عبد الغني عبد القادر .

٩ - نصر ناصر علي .

برنامج الاجتماع: برنامج مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية.

وهي مناقشة جدية موزعة على سبع عشرة صفحة، شارك فيها الجميع بصورة معمقة في إغناء وثيقة «برنامج مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية»، مناقشات تعكس درجة عالية من المسؤولية والحيوية في التعاطي مع الوثيقة/البرنامج.

وبذلك انتهت القراءة في التنظيم السياسي الموحد والأطراف المكونة له بالصورة التي وجدناها تفي الموضوع حقّه وتغطي جوانبه المختلفة.

جدول الأعمال: مناقشة مشروع اتفاق الوحدة بين فصائل العمل الوطني الديمقراطي. جرت مناقشات فنية وإدارية، وتنظيمية عامة، بعد شكر الجميع الدور الإيجابي الذي لعبه الرفاق في الجبهة الديمقراطية، والحزب الشيوعي اللبناني، إلى جانب ضرورة تقديم جميع الملاحظات من الآن حول التقرير السياسي قبل انعقاد المؤتمر العام السادس للتنظيم السياسي الجبهة القومية.

كما استمرت المناقشات حول النسب، تحدث سالمين (سالم ربيع علي) مؤكداً اختيار العنصر القيادي في التنظيم الموحد، والجانب الطبقي.

واختتم عبد الفتاح الجلسة: قائلاً «ليس لدي شيء أكثر مما أشارك إليه الرفيق سالمين، نبارك هذا الاتفاق ونعتبره نقطة انطلاق ثورية في تاريخ شعبنا ونضالنا، وكلنا أمل أن جميعنا في الجبهة القومية، ورفاقنا في حزب الطليعة الشعبية، واتحاد الشعب الديمقراطي، سيكونون في مستوى ضخامة هذه المسؤولية، بحيث نستطيع أن نعمل بتكاتف وتعاون رفاقي من أجل إنجاح هذه الخطوة الكبيرة.

## ٥٣ – الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل

قادري أحمد حيدر

### ١ – احتلال عدن

يملك عدن، معاهدة حصلت بموجبها على امتيازات كبيرة في أهم مرفأ تجاري، مرفأ عدن، وسمح السلطان فعلياً للسفن الإنكليزية بشحن البضائع إلى عدن بدون رسوم جمركية (..). بينما «حصل الوكيل السياسي الإنكليزي في عدن على حق البت في جميع الدعاوى بين رعايا الإمبراطورية البريطانية ورعايا سلطان الحج»<sup>(١)</sup>.

وهذه الاتفاقية وحدها تفسر معنى ومبنى صيغة «التحالف الأنغلو سلاطيني» وتلخص ما بعدها في جميع مراحل المعاهدات والاتفاقيات والاستشارات فيما بين السلاطين والإنجليز، بل وما هو أبعد من ذلك التحالف!! وفي الواقع لم تتوقف المقاومة من أجل الدفاع عن عدن والتمردات والانتفاضات الفلاحية والقبلية المتفرقة، التي كان يجري قمعها وضربها حتى أعلنت عدن مستعمرة تابعة للتاج البريطاني بحكومة بنظام وزارة المستعمرات البريطانية، فقد كانت عدن تمثل شريان حياة للمصالح البريطانية والعالمية في تلك المرحلة، ومن هنا ربطت بريطانيا إثر احتلالها لعدن الوحدات والتجمعات السكانية القبلية والعشائرية في المنطقة بمعاهدات حماية و«صدقة» «كان نصيب ساحل عدن وحضرموت منها حتى عام ١٩٢٨ فقط أكثر من مئتي معاهدة حماية واتفاقية، تم توقيعها مع ٢٦ سلطنة ومشيخة وإمارة»<sup>(٢)</sup>. وهي محاولة سياسية وعملية

إن احتلال الاستعمار البريطاني لعدن في ١٩ كانون الثاني/يناير ١٨٣٩ بذريعة تذكرنا بإعلان احتلال الاستعمار الفرنسي للجزائر، إذ كان تلبية لمصلحة سياسية اقتصادية عسكرية استراتيجية هي تجسيد لحقيقة توسع المصالح البريطانية التي استدعتها لاحتلال عدن وجنوب اليمن بعد ذلك، حيث وضع الجنوب اليمني كله تدريجياً تحت القبضة الاستعمارية من خلال تحالفهم مع السلاطين والمشائخ والأمراء القبليين والدينيين في المناطق المختلفة من الجنوب التي أسميت فيما بعد بالمحميات الغربية والشرقية. وقد ووجه الاحتلال البريطاني بمقاومة شعبية باسلة من قبل أبناء المدينة عدن وحواليها...، فمنذ أواخر القرن الثامن عشر كانت عدن مطمناً للقوى الاستعمارية الكبرى، وقد هيأت أوضاع التخلف والتجزئة والاستبداد والصراعات القبلية والعشائرية فيما بين القبائل على السيادة الوهمية والأحقاد الدفينة المذهبية والطائفية الكامنة في الوعي واللاوعي التاريخي للإمامة في تقليص مساحة الوعي الوطني الجامع لليمنيين. وفي هذه الظروف مدّت البرتغال وإنكلترا وفرنسا وإيطاليا والنمسا والمجر، وهولندا خراطيمها إلى هذا القطر ذي الأهمية الاستراتيجية الكبرى. وفي عام ١٨٠٢ عقدت شركة الهند الشرقية البريطانية مع سلطان لحج الذي كان

(١) فيتالي ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، ترجمة سليم توما (موسكو: دار التقدم، ١٩٨٤)، ص ٨.

(٢) محمد جمال باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر (دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٨٦)،

بريطانية لإحكام السيطرة الاستعمارية على المناطق والدول المستعمرة تقوم على سياسة «فرق تسد»، فحين تسعى بريطانيا إلى تحويل البنية الاجتماعية القبلية والوحدات المشيخية والعائلية في مضمونها القبلي العشائري الفردي والمناطق إلى مؤسسات سياسية إدارية، تنظيمية، مالية، جمركية، قانونية، تشريعية، فإنها بذلك لا تخرج عن منطق فرق تسد، بل تؤسس له على المدى البعيد، وتؤسس عملياً في الواقع لبناء وقيام دويلات مشيخية عائلية وسلطنات وإمارات متناحرة متصارعة على أساس الشكل القزمي لـ «الدولة السلطانية» التي تذكرنا بدويلات العصر الوسيط، مع فارق أن ذلك كان يجري في القرن العشرين وتحت الحماية والوصاية والانتداب والاحتلال البريطاني وإخضاع كل ذلك لقرار التاج البريطاني عبر مستعمرة الهند أولاً، وبعدها عبر وزارة المستعمرات البريطانية في ١٩٣٧. وحين وجد الاستعمار البريطاني أن مصلحته الاقتصادية تستدعي التقارب والوحدة بين هذه الكيانات القبلية أمام زخم مدّ حركة التحرر الوطني اليمنية وتحولات المصالح والسياسات في المنطقة ضدّاً على مصالحه، بدأ عملياً يفكر في خلق ما أسماه الاتحاد الفدرالي (١٩٥٤)، حيث بدأ الاستعمار البريطاني في «تغيير مخططه القديم» وفق تعبير قحطان الشعبي<sup>(٣)</sup>.

فبعد سياسة تجزئة الجزء المحتل من اليمن إلى عدة كيانات صغيرة هزيلة عرفت بالسلطنات والمشايخات والإمارات التي بدأت بعد تأمين مصدق للبترول في إيران (مصافي عبدان)، قام الاستعمار الإنكليزي بإنشاء معامل تكرير البترول في عدن «مصافي عدن» ومصانع حلج القطن في أبين (تبين)، وذلك «لسد حاجات مصانعه في مانشستر ولتعويض ما فقدته بلاده من قطن خام الذي كان يصلها من مناطق المستعمرات الأخرى قبل أن يضطر للجلاء عنها»<sup>(٤)</sup>.

ومن هنا تغيير سياساته تجاه عدن والمحميات لتغيير

في تحولات مصالحه التجارية والاقتصادية المباشرة وتأكيداً لعلاقة السياسة، بالاقتصاد، بالاحتلال، فلم يكن احتلال عدن بسبب الاعتداء على السفينة «دازيا دُولْت»، ولا هي نزهة، بل مصلحة مرتبطة بتوسيع الآفاق السياسية والاقتصادية للإمبراطورية البريطانية، فمن تجاذبات واستقطابات صراع النظام الرأسمالي الإمبريالي على أسواق العالم ومنافذه ومواقعه الاستراتيجية...، كانت البداية ترسيخ وتمزيق الجنوب اليمني، أحد شروط تثبيت الوجود الاستعماري البريطاني ١٨٣٩ - ١٩٣٧، ومن بعدها ١٩٥٤، ١٩٥٦، ١٩٥٩، ١٩٦١، ١٩٦٢ وهي سنوات اشتغال الاستعمار البريطاني على قضية بلورة وإنضاج قضية أو مسألة الاتحاد الفدرالي؛ جميعها محطات في تحولات مجرى السياسة البريطانية مع بداية غروب شمسها وتضعف إمكاناتها الاقتصادية. ومن هنا بدأت قصة وقضية توحيد المحميات الغربية أولاً، بعد ضم المحميات الشرقية الأربع، في إطار مصالح سياسي اقتصادي بالدرجة الأولى، ومن هنا توجه السير هيكنبوتام في ٨ كانون الثاني/يناير ١٩٥٤ إلى السلاطين والمشايخ والأمراء بخطابه «الوحدوي» الذي بدأه بالقول «حضرات السلاطين والمشايخ الكرام، إنكم جميعاً حكام وقادة شعوبكم (... ) - حتى يقول لهم - إنكم يا رؤساء المحميات وشعوبكم من دين واحد، وجنس واحد، ووطن واحد، ومع هذا فأنتم مفرقون إلى أقاليم منفصلة»<sup>(٥)</sup>.

إن إيراد قحطان الشعبي في كتابه الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن لمفهوم أو مصطلح «الأنغلو سلاطيني» إنما كان يعكس قمة نضوج الإدراك والوعي الوطني والطبقي والاجتماعي والسياسي والتاريخي، إدراك مدى وحدة وترابط الاستعمار بصنائه المحليين، سلاطين وأمراء ومشايخ، هم «أدواته الطيبة لتنفيذ مخططاته الاستعمارية في صورة

(٣) قحطان محمد الشعبي، الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن: عدن والإمارات (القاهرة: دار النصر للطباعة والنشر والإعلان، ١٩٦٢)، ص ١٢٩.

(٤) المصدر نفسه، ص ١٢٩.

(٥) المصدر نفسه، ص ١٣٣ - ١٣٤.

المجلس التشريعي البريطاني والاتحاد الفدرالي، الأنغلو سلاطيني» حسب تعبير قحطان الشعبي<sup>(٦)</sup>.

وهو الربط الجدلي السياسي الموضوعي الذي كان قد أدركه مبكراً ودعا إليه عبد الله باذيب منذ أواخر النصف الأول من خمسينيات القرن العشرين في كتاباته العديدة التي أسهمت في بلورة وإنضاج المعنى العام لمفهوم أو مصطلح «الأنغلو سلاطيني» بدون الإشارة إليه بالاسم كمصطلح ومفهوم يعكس رؤية مضمونية جديدة حول علاقة الوطني، والقومي، بالاجتماعي، والطبقي، وهو ما فهمته واستوعبته حركة القوميين العرب مبكراً في وثيقتهم حول الاتحاد الفدرالي المزيف تشرين الأول/أكتوبر ١٩٥٩، وهي في تقديرنا مرحلة جديدة في تطور الفكر السياسي اليمني المعاصر والتنظيمات السياسية كذلك، والتي بدأت تعبر عن نفسها وخروجها تدريجياً من معطف حزب رابطة أبناء الجنوب التي تشكلت في البداية كرد فعل على رؤية وخطاب وممارسة الجمعية العدنية.

## ٢ - تشكيل الجبهة القومية

غالباً ما نشهد ونقرأ حالة التباس أو تداخل بين زمن تشكيل وإعلان قيام الجبهة القومية وزمن انطلاقة ثورة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر، وكأنهما شيء واحد أو لحظة واحدة، كما أن هناك تحديدات زمنية تاريخية مختلفة هو زمن إعلان قيام الجبهة القومية، وهو ما نجده في بعض الكتابات<sup>(٧)</sup>.

وبدون الغوص في هذا التفصيل كثيراً، من المهم هنا الإشارة إلى أن تشكيل الجبهة أو التنظيم السياسي

والمسلح قد ارتبط بفكر وعقل حركة القوميين العرب في مرحلة مبكرة؛ كان يتقدم حيناً ويتراجع أحياناً، على الأقل من الناحية النظرية والفكرية والسياسية والعملية، ذلك أن خيار الكفاح المسلح في الجنوب ليس رغبة وإرادة فقط بل هو متطلبات واقعية عملية إجرائية مطلوب توافرها لانطلاقة فكرة الكفاح المسلح. ومن هنا ارتباط فكرة الجبهة القومية بعملية الحرب الثورية المسلحة في عقل قيادة حركة القوميين العرب، وكانت وثيقة حركة القوميين العرب تحت عنوان «اتحاد الإمارات المزيف مؤامرة على الوحدة العربية» الصادر عن قيادة الحركة، هو أول إعلان لتصور شبه متكامل وواضح من قضية الكفاح المسلح وبدرجة أساسية الموقف في اليمن المحتل، واليمن المستقل. وفي هذه الوثيقة في تقديرنا رؤية فكرية سياسية عملية استراتيجية مبكرة لحركة القوميين العرب، رؤية فيها من النضوج والوضوح النظري والفكري السياسي الكثير، وهي قطعاً خطوة متقدمة في تطور الفكر السياسي لحركة القوميين العرب، وفيها إلى حد بعيد على الصعيد اليمني تقدير صائب للموقف السياسي من الكفاح المسلح كخطوة نحو تحرير الجنوب اليمني المحتل، وهي أول وثيقة نظرية فكرية سياسية، تؤكد عملياً تلازم وتوحد مسار الثورة اليمنية في الشمال، والجنوب، وحدة التنوع والاختلاف، وثيقة قرأت الأهمية السياسية والاقتصادية والعسكرية الاستراتيجية للجنوب المحتل بالنسبة إلى القلعة الإمبراطورية الاستعمارية البريطانية في عدها التنازلي رأسمالياً وإمبريالياً، وأهمية هذا الموقع الاستراتيجي «جنوب اليمن» للاستعمار البريطاني وعلاقة هذا الجزء

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٣١.

(٧) حيث يرى عبد الله باذيب أن زمن إعلان قيام الجبهة القومية كان في حزيران/يونيو ١٩٦٤، إذ أعلن رسمياً من القاهرة عن قيام الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل كقائد للكفاح المسلح في الجنوب، وأن الجبهة أعلنت في أول بيان لها إطلاق النار على الإنكليز في كل مكان من الجنوب. انظر: عبد الله باذيب، كتابات مختارة، ج ٢ (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨)، ج ٢، ص ١٠.

وحول هذا الموضوع يقول محمد عبد الله محسن: «إن إعلان الجبهة القومية كان في أيار/مايو ١٩٦٣، وقيام الثورة المسلحة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣، بقيادة الجبهة القومية، انظر: محمد سعيد عبد الله (محسن)، عدن.. كفاح شعب وهزيمة إمبراطورية: صفحات من تاريخ الثورة اليمنية، ط ٢ (بيروت: دار ابن خلدون؛ عدن: دار الأمل، ١٩٨٩)، ص ٤٩. وترى الرابطة التي تتبنى الثورة في الجنوب، إن الجبهة تشكلت في آذار/مارس ١٩٦٤. انظر: محطات رئيسة في مسيرة حزب الرابطة، إعداد محسن محمد أبو بكر بن فريد (صنعاء: رابطة أبناء اليمن، ٢٠٠٩)، ص ٣٥-٣٦.

على أن التاريخ السائد في جميع المصادر والمراجع تقول إن الجبهة وتشكيلها قد مرّ بمرحلتين حتى استقرّ على تسمية الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل في ١٩ آب/أغسطس ١٩٦٣.

المحتل بمسيرة حركة الثورة العربية التحريرية القومية، فكما جابهت الجزائر الاستعمار وتكتلاً استعماريّاً غريباً، كذلك يجب أن نتوقع أن يجابه نضالنا في اليمن المحتل والخليج العربي نفس هذا التكتل<sup>(٨)</sup>.

إذاً، الجبهة القومية أو أي تنظيم مسلح ليس خياراً ذاتياً إرادوياً تحكمه الرغبة، والأهم هو القدرة على الاستمرار في تحويل الرغبة، والإرادة، إلى عملية كفاحية سياسية اجتماعية وطنية شاملة، وهو ما ركزت عليه وثيقة حركة القوميين العرب المذكورة، فعدن، والإمارات، والمملكة اليمنية، فضلاً عن كونها جزءاً من الوطن العربي الكبير، هي أجزاء من إقليم واحد هو إقليم اليمن، وعدن والإمارات هي الجزء المحتل من اليمن. فوجود الاستعمار في جنوب اليمن إنما يملئ على المملكة اليمنية التزامات وواجبات واضحة تجاه معركة الحرية التي يخوضها الشعب في جنوب اليمن، وأن يظل طابع الانعزال مسيطراً في المملكة اليمنية إنما يؤدي إلى ترك الشعب العربي في الجنوب يواجه وحيداً جيوش الاستعمار الإنكليزي في معركة غير متكافئة أبداً «...» وهو تأكيد التفاعل والتشابك والتداخل بين اليمن المستقل، والمحتل «...» وأن انحصار اليمن المحتل ما بين البحر جنوباً، ومملكة اليمن شمالاً، يجعل من الصعب قيام أية ثورة مسلحة تنتهي بالنصر الأكيد إذا لم تجد متنفساً وسنداً لها في الشمال يبيع لها نوعاً من المرونة العسكرية والتقدم والتموين وغيرها من العناصر الأساسية في أية ثورة مسلحة». نحن إذاً أمام قراءة بل رؤية تؤكد أن خيار الكفاح المسلح والثورة الشعبية المسلحة لتحرير الجنوب اليمني المحتل لم يكن خياراً ونهجاً اعتباطياً إرادوياً حكمته الرغبة، بل هو نهج وخيار حكمته حصيلة قراءة ومعرفة عميقة بالسياسة، والجغرافيا، والتاريخ الوطني اليمني المعاصر، حصيلة معرفة وخبرة عملية ونظرية وسياسية وكفاحية هي التي أوصلت الحركة إلى الربط بين تشكيل جبهة الثورة الشعبية المسلحة وتوافر الشروط الموضوعية السياسية التاريخية لانطلاقتها.

ولذلك ظلت فكرة وقضية الجبهة القومية تراوح بين المد والجزر من خلال تحويلها إلى شعار أيديولوجي بديل لشعار الجبهة الوطنية المتحدة أو الجبهة الشعبية، الذي رفضته القوى اليسارية الماركسية التي كانت حركة القوميين العرب تناصبهم العداء وتعتبرهم الوجه الآخر للاستعمار وأعداء الأمة العربية، والوحدة، والقومية العربية. ومع أعوام ١٩٦٠، ١٩٦١، ١٩٦٢ تصاعد خطاب القومية العربية وضرورة قيام الجبهة القومية حيناً ضد المشاريع الانفصالية «عدن للعدنيين»، وحيناً آخر في مواجهة سياسات ومواقف رابطة أبناء الجنوب العربي التي تحاول باسم الشعار القومي العربي الاستيلاء على الخطاب القومي إعلامياً وشعارياً من خلال تواجدها، وفتح مكتب لها في مصر والتسهيلات المالية والإعلامية والسياسية التي كانت تحصل عليها، ولم يتوقف رفع الحركة لشعار الجبهة القومية في مواجهة مشاريع التفكيك والاتحاد الفدرالي الأنغلو سلاطيني حسب النداء القومي الذي وجهه «تجمع الهيئات الوطنية الشعبية» التي لم تدع فقط لتشكيل جبهة قومية تضم كل الفئات المخلصة في الحقل الوطني «...» بل إن قحطان الشعبي قدم اقتراحاً بتكوين الجبهة القومية في إقليم اليمن كله «...»، والأهم والأخطر من ذلك أن توصل في أيار/مايو ١٩٦٢ إلى القول: «إن الإقدام على معركة فاصلة مع الاستعمار في المنطقة الجنوبية المحتلة لن تتوافر لها عوامل النجاح الضرورية «...» إلا إذا استطعنا أولاً وقبل كل شيء تغيير الأوضاع الفاسدة الشاذة في شمال الإقليم «المملكة المتوكلية اليمنية» حتى يستطيع الجهاز الحاكم في الشمال والشعب العربي هناك أن يعي دوره الكامل نحو تحرير المنطقة المحتلة «...» ويوفر للمناضلين في الجنوب أماكن للتجمع وأماكن للاحتماء بها في الشمال، فتغيير الأوضاع الفاسدة في الشمال في تقديري - حسب رأي قحطان - هو الطريق الصحيح لإيجاد حركة ثورية تحريرية في المنطقة، ولذلك فلا بد من خوض معركة فاصلة لسحق الرجعية وتغيير الأوضاع الفاسدة في الشمال»<sup>(٩)</sup>.

(٨) اتحاد الإمارات المزيّف لحركة القوميين العرب. انظر: باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر، ص ٥٣٣.

(٩) الشعبي، الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن: عدن والإمارات، ص ٢٣٩ - ٢٤٠.



وعند هذه اللحظة انتقل قحطان، وحركة القوميين العرب في اليمن على وجه الخصوص، من مرحلة القول بوحدة وتشكيل مسار الثورة بين الإقليم أو الجزء المحتل والإقليم أو الجزء المستقل إلى الدعوة لخوض معركة ثورية فاصلة مع الرجعية والنظام الفاسد في الشمال، وهي دعوة علنية وصريحة بالثورة على الأوضاع القائمة في شمال اليمن، بعيداً عن لغة وخطاب المواردية والإضمار الذي كان سائداً في خطاب حركة القوميين العرب في السابق، فلم يبق معها أمام الشعب سوى خيار الجبهة القومية المسلحة بعد أن سقطت وفشلت جميع أشكال الدبلوماسية السياسية والتطور السياسي الدستوري والعمل السياسي الديمقراطي السلمي.

حقاً إن حركة القوميين العرب من ١٩٥٩ حتى ١٩٦١، لم تطرح فكرة وقضية إسقاط الحكم الإمامي كمدخل لتحرير اليمن المحتل، بل هي دعت وأكدت صعوبة معركة تحرير اليمن ما لم تدعم وتغذى من شمال اليمن (...). كما أن حركة القوميين العرب لم تطرح إسقاط الإمامة بل إصلاحها، وراهن في ذلك على تعميق مضمون ارتباط الإمامة بـ «اتحاد الدول العربية»<sup>(١٠)</sup>.

على أن فشل وسقوط هذا الشعار خاصة بعد هجوم الإمام أحمد على الاشتراكية والتأميم، ومصر عبد الناصر، فإن خطاب الحركة وقادتها تحول مئة وثمانين درجة، ولا نرى في القول بضرورة خوض معركة فاصلة لسحق الرجعية وتغيير الأوضاع الفاسدة في الشمال، سوى دعوة عملية إلى الثورة وربط الكفاح السياسي التحرري ضد الاستعمار بالكفاح السياسي ضد الرجعية والاستبداد في صورة الإمامة، وهي الخطوة التي أسست عملياً لجملة من التطورات الأيديولوجية والسياسية والاجتماعية في خطاب حركة القوميين العرب في اليمن، من خلال الجبهة القومية بعد تشكيلها وخاصة مع المؤتمر الأول للجبهة القومية حيران/ يونيو ١٩٦٥.

إن تفجير الثورة وإعلان قيامها في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ قد أحدث انقلاباً سياسياً جذرياً، وشكل انعطافاً سياسية وطنية قومية تاريخية في تاريخ المنطقة

كله، وكان لهذه الثورة تأثير نوعي مزدوج: إيجابي، وسلبي، إيجابي في أنه أوجد قاعدة لانطلاقة الثورة الشعبية المسلحة وأوجد مكاناً جغرافياً، سياسياً، مادياً، عسكرياً، وهيئاً لانطلاقة ثورة التحرر الشعبية المسلحة في الجزء المحتل من الإقليم اليمني (جنوب اليمن)، وهيئاً وأعد الشعب اليمني كله في الجنوب والشمال لاستكمال عملية التحرر الوطني من الاستعمار البريطاني وإنجاز الاستقلال الكامل والناجز ووضعه في خط الدفاع عن ثورة ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢، خطوة على طريق وحدة الشعب اليمني التي طالما تغنت بها حركة القوميين العرب، وتأثيراً سلبياً أو معاكساً لخط مسار الثورة، تمثل في أن هذه الثورة وقيامها في هذه المنطقة السياسية الاقتصادية العسكرية الاستراتيجية قد ألّبت عليها القوى الاستعمارية والرجعية التي سعت من أول يوم لقيام ثورة ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ إلى حصارها ومحاولة ضربها وإجهاضها ووضعها تحت المراقبة والحصار والحرب المستمرة، وهي واحدة من إشكالات الثورة التي رافقتها لسنوات طويلة. وبقيام الثورة توفر الشرط الموضوعي السياسي والتاريخي بتشكيل الجبهة الثورية المسلحة لتحرير الجنوب اليمني المحتل من الاستعمار البريطاني. وفي هذه الأجواء السياسية الثورية «بادر فرع حركة القوميين العرب إلى استلام زمام المبادرة لتشكيل الجبهة القومية» إثر قيام الجمهورية في الشمال وتمكّنت في ٢٤ شباط/ فبراير ١٩٦٣ من عقد مؤتمر في دار السعادة بصنعاء حضره أكثر من مئة ممثل للوطنيين المستقلين والضباط الأحرار وحركة القوميين العرب، وأقر المؤتمر تشكيل جبهة موحدة وتكليف مكتبها السياسي بإعداد مسودة ميثاق مؤقت على هيئة نداء إلى جميع القوى التي تؤمن بالكفاح المسلح، واستقرت التسمية في البداية على «جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل» وتضمن الميثاق/ النداء، وحدة إقليم اليمن والدفاع عن الجمهورية في مواجهة الرجعية والانتهازية والشيوعية المحلية، والكفاح ضد الكيانات الاستعمارية وتصفية القواعد الاستعمارية، وإنهاء الوجود الاستعماري، والانطلاق من الجمهورية في الشمال كقاعدة كفاح في شبه الجزيرة

(١٠) انظر: باروت، المصدر نفسه، ص ٣٣٤.

(...). وفي ١٩ آب/أغسطس وبدعم من الجمهورية العربية المتحدة تم الاجتماع مجدداً وتشكيل قيادة «الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل من ١٢ عضواً، بينهم ستة ممثلين لحركة القوميين العرب، وستة ممثلين لقطاع القبائل، وكان شكل الجبهة المغلف «لاحزبياً»<sup>(١١)</sup>.

وعلى الرغم من تعددية التسمية للجماعات وللتنظيمات التي شكلت الجبهة القومية، فإن هيمنة حركة القوميين العرب كانت هي الطاغية على تشكيل الجبهة القومية، وهو ما تشير إليه جميع المصادر والمراجع السياسية التاريخية بما فيها كتاب **جبهة الإصلاح البافعية**<sup>(١٢)</sup>.

وإعلان شعار لا حزبية الجبهة القومية المشكلة كان له سببان: **الأول** بسبب الموقف المخبراتي للأجهزة المصرية النافذة، والمعادي لفكرة الحزبية الذي نقلته معها إلى اليمن، **والثاني** حرصاً على الطابع الشعبي والجماهيري الواسع للجبهة القومية الذي يجب أن تتخذه في مسارها اللاحق وحتى لا يعوق الطابع الحزبي الضيق فضاء امتدادها الجغرافي والسياسي والجماهيري والتنظيمي، وهو ما كان لها عملياً مع تشكيل الجبهة القومية والحفاظ اسمياً أو شكلياً على طابعها غير الحزبي. وقد دعت الجبهة القومية جميع الأحزاب والقوى الداعمة لفكرة الكفاح المسلح شريطة الانصهار في الجبهة القومية «وليس بهدف إقناع الأحزاب بالانضمام إليها وخلق تحالف جديد»<sup>(١٣)</sup>، وهي في تقديرنا دعوة سياسية تكتيكية لبقية الفصائل، ولا تحمل أي معنى جدّي، ذلك أن حركة القوميين العرب ليست فقط هي

الداعية والمبادرة وحدها لإعلان الجبهة القومية، بل هي القائدة السياسية العملية والتنظيمية والعسكرية لها، ولم تنجح الصيغة الأولى التي تشكلت تحت تسمية جبهة التحرير وخروج بعض القيادات الأولى الداخلة في تأسيسها مثل عيدروس القاضي المحسوب على حزب «الشعب الاشتراكي»، والشيخ عبد الله المجعلي الذي تم فصله في وقت لاحق، ويبدو أن السبب كان الهيمنة الحزبية الأحادية لحركة القوميين العرب على الجبهة القومية، وهو في تقديرنا أمر طبيعي ومفهوم في واقع كان فيه الصراع بين حركة القوميين العرب على أشده مع حزب البعث العربي الاشتراكي ومع حزب الشعب الاشتراكي، فضلاً عن الموقف الأيديولوجي العدائي التناقضي بين الحركة وموقفها من التيار الماركسي، ناهيك عن موقف الحركة الرفض والمعادي لسياسات رابطة أبناء الجنوب الانفصالية. ومن هنا فإن جميع التنظيمات السياسية والتجمعات القبلية والشعبية التي شكلت الجبهة القومية في البداية، إضافة إلى الثلاثة التجمعات التي أضيفت إلى مكونات الجبهة القومية بعد ذلك، جميعها كانت محتوية في إطار الحركة أو قبول بعضها الآخر الانصهار فيها<sup>(١٤)</sup>.

وحسباً هنا لتاريخ نشأة وتشكل الجبهة القومية فإن جميع المصادر والمراجع تؤكد أن تاريخ ١٩ آب/أغسطس ١٩٦٣ هو التاريخ الفعلي لتأسيسها وإعلان قيامها، وأن ٢٤ شباط/فبراير ١٩٦٣ هي «البروفة» الأولى لتشكيلها تحت تسمية منظمة تحرير جنوب اليمن المحتل التي لم

(١١) المصدر نفسه، ص ٣٥٧ - ٣٥٨، ومندعي ديان وسالم عبد الله عبد ربه، **جبهة الإصلاح البافعية ١٣ أبريل ١٩٦٧: نظرة في النظام القبلي الذي ساد قديماً في المنطقة** (عدن: مطابع مؤسسة ١٤ أكتوبر، ١٩٩٢)، ص ١٨٩ - ١٩٠. وهناك اختلافات بين عدد المنظمات والجهات السياسية التي شكلت الجبهة وأحياناً في أسمائها تزيد أو تنقص، وهو ما يشير إليه كتاب مندعي ديان، سالم عبد الله عبد ربه، المذكور آنفاً، وهناك اتفاق على السبعة التنظيمات التي شكلت في اليمن المحتل: الجبهة القومية وهي جبهة الإصلاح البافعي، الجبهة الوطنية، تشكيل القبائل، الجبهة الناصرية، المنظمة الثورية لتحرير الجنوب اليمني المحتل، التنظيم السري للضباط والجنود الأحرار، حركة القوميين العرب. (١٢) حول ذلك، انظر: المصدر نفسه، ص ١٨٩؛ علي الصراف، **اليمن الجنوبي: الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة** (لندن: رياض الريس، ١٩٩٢)، ص ١٥٧؛ ناؤومكين، **الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية**، ص ٨٥ - ٨٦، وباروت، **حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر**، ص ٣٥٨. (١٣) انظر عبد الحافظ قائد، في: **الندوة الوطنية التوثيقية للثورة اليمنية**، ١٤ أكتوبر (بيروت: مركز الدراسات والبحوث، ١٩٩٣)، ص ٣٤.

وحول فكرة الانصهار في الجبهة القومية، انظر: ناؤومكين، المصدر نفسه، ص ٨٥. والنص مأخوذ من مذكرة مقدمة من الجبهة القومية إلى الأمانة العامة للجامعة العربية في ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٤.

(١٤) حول ذلك، انظر: باروت، المصدر نفسه، ص ٣٥٨ - ٣٥٩، والصراف، المصدر نفسه، ص ١٥٧.

تنجح. وفي تقديرنا إن إضافة القومية إلى التسمية السابقة وتعديلها بالصورة التي تم الإعلان عنها «الجبهة القومية» هو أمر يتفق مع المفهوم الأيديولوجي والسياسي الذي كان حاضراً في عقل حركة القوميين العرب في اليمن منذ أواخر الخمسينيات (١٩٥٩) وحتى ١٩٦٢، وهو نفس المفهوم والسياق الذي تم إعلانه وإشهاره في وجه شعار الجبهة الوطنية المتحدة اليساري الماركسي، كما كانت تعتقد وترى قيادة حركة القوميين العرب. . أن جزءاً من المشاورات التي أخذته التسمية من منظمة تحرير جنوب اليمن المحتل، إلى الجبهة القومية، كان لها صلة بتاريخ التسمية الذي ظهر وارتبط بحركة القوميين العرب في اليمن. إن تشكيل الجبهة القومية في ١٩ آب/ أغسطس ١٩٦٣ لا يعني حالة قطيعة أو انفصلاً بين حركة القوميين العرب في الشمال والجبهة القومية في الجنوب، ولا بين الحركة في المركز، والجبهة القومية، فقد بقيت القيادة السياسية لحركة القوميين العرب شبه موحدة شمالاً وجنوباً، وهو ما تؤكد حقيقة ووقائع اللقاءات والأعمال والاجتماعات المشتركة بين الطرفين الحركة الفرع، والحركة المركز، والجبهة القومية، على أن: الهوية السياسية والكفاحية الجبهوية الجديدة تحت تسمية الجبهة القومية جعلت من الضروري مراعاة ذلك سياسياً، وعملياً، وتنظيماً.

### ٣ - بين سؤال الكفاح المسلح والثورة الشعبية المسلحة

إن سؤال الكفاح المسلح بقدر ما هو سؤال طالع من روح الشعب وتجسيد لإرادته وأحلامه وتطلعاته، على أن من يحمل راية هذا الشعار ويبلوره وينضجه على نار هادئة، ومن ثم يقدمه ويطره في مشروع رؤية نظرية وفكرة، وسياسة استراتيجية شاملة ومنظمة، إنما هي النخبة السياسية والثقافية في هذا البلد المستعمر أو ذاك، وفقاً لشروطه الذاتية الموضوعية الخاصة؛ نخبة تحمل مشعل ريادة وطلبة تحول سؤال الشعار إلى واقع، من إمكان إلى فعل، من حضور بالقوة إلى حضور بالفعل، وبداية سؤال الكفاح المسلح والثورة الشعبية أو المقاومة المسلحة المنظمة

على المستوى النظري والفكري السياسي، إنما بدأت تتشكل وتبلور في أذهان حركة القوميين العرب في اليمن منذ أواخر خمسينيات القرن الماضي - العشرين - في وثيقة سياسية تقدمية تاريخية أصدرتها الحركة في اليمن تحت عنوان «اتحاد الإمارات المزيف مؤامرة على الوحدة العربية» (تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٥٩) حسمت فيه حركة القوميين العرب في اليمن موقفها من حيث المبدأ (نظرياً، وسياسياً، وكفاحياً) من خيار ونهج الثورة المسلحة والكفاح المسلح، في تساؤل أوردته الوثيقة في أول سطورها تقول فيه «كيف سنخوض معركة الحرية في اليمن المحتل، وجنوب الجزيرة عامة؟ وماذا أعدنا لهذه المعركة القاسية؟ (.. .)، فأى تقدير خاطئ يقلل من قيمة العدو إلى درجة التهاون والغرور أو تضخيم قوة العدو إلى درجة التماهل والتردد سينعكس في نتائج سلبية واضحة، وأي تقدير للشكل الذي ستتخذه معركتنا يجعلنا نقاتل بأسلحة لا تجدي نفعاً، فلكل نضال أسلحة متناسبة مع شكل المعركة النضالية القائمة (.. .). فمعركتنا في هذا الجزء من الوطن ستكون جزائر ثانية (.. .) فهي ليست معركة انتخابات سياسية، وهي ليست في شكلها الحاسم الأخير معركة إضرابات ومظاهرات فحسب، إنها في النهاية، كما هو واضح منذ البداية، معركة كفاح مسلح، كفاح مسلح عنيد، لا لين فيه ولا مهادنة، ومعركة دماء وبطولات لا تراجع فيها ولا مساومة»<sup>(١٥)</sup>.

وجدنا أنفسنا حقيقة مضطرين إلى تقديم هذا الإطار النظري والفكري السياسي الذي ورد في إحدى الوثائق الهامة والأساسية والخطيرة والتاريخية لحركة القوميين العرب في اليمن التي تنظر وتشير إلى الكفاح المسلح والثورة الشعبية المسلحة، لأن هذه المقدمة كانت وجاءت لتفسر كثيراً من التطورات اللاحقة التي شهدتها الصراع المسلح ضد الاستعمار البريطاني الأنغلو سلاطيني، ومع القوى السياسية المعارضة للكفاح المسلح أو المتأرجحة بين بين، أو مع، وضد. والملفت في الوثيقة أنها لا تطرح رؤيتها مقدمة للناس بل هي ضمناً تقدم نقداً مبطناً ومضمرراً لأصحاب مشاريع التحرر الوطني للجنوب اليمني من خلال العملية السياسية الإجرائية الانتخابية أو

(١٥) وثيقة اتحاد الإمارات المزيف، نقلاً عن: باروت، المصدر نفسه، ص ٥٣٣.

التطور الدستوري القانوني وأصحاب مشاريع إنجاز الاستقلال الوطني من خلال المظاهرات والإضرابات والاحتجاجات السلمية التي وصمتها الوثيقة بالمهادنة والمساومة.

ومنذ ذلك الحين بقي سؤال الكفاح المسلح، والثورة الشعبية المسلحة، معلقاً في انتظار لحظة فرج وفسحة أمل لانطلاق حرية الشعب، وبقيت المسافة بين واقع التجزئة وفسحة الأمل والفرج قائمة وتتحكم بها شروط واقع التخلف الاقتصادي والاجتماعي والتجزئة والاستعمار البريطاني والاستبداد الإمامي المذهبي الطائفي السلافي.

لقد لعبت التجزئة الاستعمارية لمناطق البلاد في الجنوب اليمني إلى أكثر من ٢٣ سلطنة، ومشخة، وإمارة، والصراعات القبلية العشائرية والمناطقية، والطائفية، والمذهبية، فيما بين الشمال المستقل والجنوب الواقع تحت الاحتلال والهيمنة الأنغلو سلاطينية، دوراً خطيراً في بعثرة وتفكيك وحدة كفاح الشعب فيما بين الشمال والجنوب، وفي مناطق الجنوب، وعدم وحدة الكفاح الشعبي القبلي الفلاحي في بوتقة وطنية واحدة جامعة، خاصة في ريف الجنوب اليمني التي شهدت انتفاضات وتمردات قبلية وفلاحية مسلحة عديدة عمّت معظم مناطق ريف الجنوب اليمني، ولكنها بقيت حالة كفاح قبلي عشائري، مناطقي، وتمردات وانتفاضات معزولة عن بعضها البعض، وأحياناً معينة ضد بعضها البعض وبدون رابط سياسي تنظيمي كفاحي وطني جامع لها، وبدون رؤية سياسية، لذلك تمكّن الاستعمار البريطاني في ظل موازين القوى العسكرية غير المتكافئة من قمعها وحصارها وضربها.

في نهاية المطاف وصلت التمردات والانتفاضات الفلاحية والقبلية والمناطقية المسلحة ضد الاستعمار إلى حالة من اليأس، أو الدخول في مساومات جزئية، إلى هروب أو اختفاء القيادات القبلية المسلحة، وهو ما أدركته قيادة حركة القوميين العرب مبكراً في وثيقتها حول «اتحاد الإمارات المزيف» حيث أشارت الوثيقة

برؤية تاريخية نقدية إلى «أن مما لا شك فيه أن الانتفاضات التي قامت في يافع والضالع والحوالق وعدن ما كان من السهل إخمادها لو أنها خضعت لقيادة واحدة وتوجيه واحد، وتخطيط واحد. ومما لا شك فيه أيضاً أن ثورة عمان البطولية كان يمكن أن تحقق انتصارات أحسم وأعظم لو كانت تنتظم في وحدة نضالية متماسكة صلبة، مع سائر انتفاضات المنطقة، ووحدة نضالية من عدن حتى البحرين (..)، الثورة الشعبية المنظمة الواعية التي يساندها الشعب العربي بأسره، هذه هي الطريقة الوحيدة التي نواجه بها الاستعمار الإنكليزي والفئات الحاكمة المصلحية. إن ما يفرض بالقوة لا يمكن أن يزال إلا بالقوة، ومصالح الاستعمار حين تقاس بحرية الأمم لا يمكن أن تؤدي إلا إلى موقف واحد يلتقي فيه الباطل بالحق في صراع دام مريراً»<sup>(١٦)</sup>.

ومن هنا القول: إن وصول القوة السياسية الديمقراطية من خلال رؤية حركة القوميين العرب، وصيغة الجبهة القومية لتحرير اليمن المحتل لاحقاً في صورة إعلان نهج الكفاح المسلح والثورة الشعبية المسلحة في سياق عملية ثورية يمنية واحدة متعددة ومتنوعة المسارات (شمال، جنوب، استعمار، استبداد، ثورة أيلول/سبتمبر، ثورة تشرين الأول/أكتوبر) لم يكن مقطوع الجذور عن المجرى العام السياسي، والشعبي، والوطني، لكفاح شعبنا اليمني في الجنوب بل هو امتداد استراتيجي، نوعي متقدم لذلك التاريخ في الكفاح الوطني ضد الاستعمار، ولكن بصورة أكثر وعياً وإدراكاً ورقياً وتنظيماً، عمل ثوري مسلح منظم، ضمن رؤية سياسية فكرية استراتيجية لمعنى التحرر الوطني من الاستعمار وأعوانه وحلفائه من السلاطين، والأمراء والمستوزرين، والسياسيين الانتهازيين المرتبطين بجوهر المصالح السياسية الاقتصادية للاستعمار البريطاني في الجنوب.

وجاءت ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ على يد الضباط الأحرار في شمال اليمن، لتقربنا من لحظة الفرح وتوحدنا بفسحة الأمل، وبقدر ما جاءت هذه

(١٦) المصدر نفسه، ص ٥٤٠ - ٥٤١.

الثورة لتؤكد وتعلن فشل وعجز السياسات التقليدية لحزب الأحرار والاتحاد اليمني بعد ذلك وكل خطاب ومواقف المعارضة التقليدية، فإن قيام الثورة على أيدي الضباط الأحرار كان يعكس ويجسد عجز القيادات السياسية التقليدية سواء في الشمال أو الجنوب. وبالمناسبة لم يكن أي منهما يؤمن إيماناً فعلياً حقيقياً بالوحدة اليمنية، فقد كانت كل القيادات السياسية التقليدية. منصرفة إلى العمل في شطر معين فقط<sup>(١٧)</sup>.

وفي تقديرنا أن المقدمات السياسية والاجتماعية والوطنية التي هيأت المناخ السياسي والكفاحي للأخذ بخيار الكفاح المسلح في جنوب اليمن لا يعود فقط إلى حالة اليأس من ركود الحياة السياسية والاقتصادية وواقع التخلف والتجزئة، ومن فشل مشاريع السياسة التقليدية في الكفاح السياسي، والوطني، التي عجزت وفشلت عن تمييز نفسها سياسياً، واجتماعياً، ووطنياً في واقع حياة الناس ومصالحهم المباشرة، وإنما كذلك في صورة ازدياد حالة التلاحم والتوحد بين المستعمر والقوى الإقطاعية السلاطينية والشيخية والأمراء التي ربطت نفسها ومصالحها بعجلة المصالح الاستعمارية أكثر بهدف فرض مزيد من هيمنتها على مصائر حياة الفلاحين والقبائل والقطاع الأوسع من فقراء الأرض، والمعدمين في مرحلة كان فيها مد التحرر الوطني والقومي والعالمي، في أوجه، وبصورة خاصة بعد قيام ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ في مصر، وامتداد تأثيرها القومي الاستراتيجي إلى كل المنطقة العربية، وخاصة بعد العدوان الثلاثي البريطاني - الصهيوني - الفرنسي على مصر في ١٩٥٦ الذي توج بعد ذلك بتحول اليمن المستقل الإمامي إلى جمهورية ثورية وطنية في ٢٦ أيلول/ سبتمبر ١٩٦٢ وهو ما سرّع بعد ذلك في إنجاز تحول الشعار، والفكرة، إلى واقع على صعيد الممارسة، وطرح الكفاح المسلح كخيار سياسي ونهج كفاحي وطني لمقاومة المستعمر الرابض في جنوب الوطن اليمني، وكانت

إحدى مقدمات بدء الكفاح المسلح، الخبرة التي اكتسبها شعب اليمن جنوباً في الاشتباكات المسلحة الأولى ضد المستعمرين من بداية فترة الاحتلال، حتى الخمسينيات، وكذلك الخبرات العسكرية التي حصل عليها اليمنيون الجنوبيون إبان خدمتهم في الحرس الوطني في الشمال. وينبغي أن تؤخذ بالحسبان الاعتبارات الذاتية أيضاً: وجود أسلحة لدى القبائل اليمنية الجنوبية، واستعمالها لها بصورة ممتازة، الشجاعة، التقليدية والميزات الحربية. وليس من باب الصدفة أن التشكيل الذي كان قد اكتسب خبرة الاشتباك مع القوات البريطانية، عنيانا به تشكيل القبائل، بات واحداً من مؤسسي الجبهة القومية<sup>(١٨)</sup>.

ومن المهم الإشارة والتأكيد هنا أن فشل وعجز العمل المسلح الفردي والمحدود وغير المنظم لم يكن فقط بسبب الأفق السياسي المحدود والضييق للتمردات القبلية، والانتفاضات الفلاحية لأبناء الجنوب، وإنما كذلك لعدم توازن وتكافؤ القوى العسكرية مع المستعمر البريطاني من جانب، وكذا موقف الإمامة المتوكلية في الشمال الرافض حقيقة لقيام ووجود حركة سياسية وطنية جادة ومنظمة تعمل ضد المستعمر وتنطلق من أراضيه، من جانب آخر خوفاً من تسربها إلى مناطق حكمه، وكذا خوفاً من عدم قدرته على رد فعل المستعمر على قيام مثل تلك الأعمال المقاومة، فقد انطلقت أول حركة للعمل المسلح الفردي من شمال اليمن باسم «العاصفة العذنية» بقيادة محمد عبده نعمان الأمين العام السابق للجبهة الوطنية المتحدة ١٩٥٦ بعد أن طرده البريطانيون إلى الشمال اليمني (...).، ولكن نشاطه اقتصر على بعض المناوشات على الحدود اليمنية، سرعان ما انهارت، وافتتح أبناء الجنوب اليمني برنامجاً خاصاً باسم «صوت الجنوب» من إذاعة صنعاء لنقل أخبار أبناء الجنوب والتعسف الذي يلقونه من السلطات البريطانية، تولى الإشراف عليه في البداية محمد عبده نعمان، ثم عبد الله همران من بعده<sup>(١٩)</sup>.

(١٧) علي باذيب من حوار مطول معه محفوظ في أرشيف مركز البحوث اليمنية/ عدن.

(١٨) ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، ص ٨١.

(١٩) إبراهيم خلف العبيدي، الحركة الوطنية في الجنوب اليمني المحتل، ١٩٤٥ - ١٩٦٧ (بغداد: جامعة بغداد، ١٩٧٩)، ص ٣٣٨، ومقابلة شخصية مع محمد عبده نعمان، بتاريخ ١٢/٦/١٩٧٧.

«ترافسكس» ومندوب ومستشار الإمام القاضي محمد بن عبد الله الشامي، عبر صفقة عقدها مندوب ومستشار الإمام المذكور (...)، كما رفض الإمام أحمد وصول أسلحة أرسلها الرئيس جمال عبد الناصر إلى السعودية لدعم ثورة جنوب اليمن ضد الاستعمار البريطاني، واعترض على ذلك واعتبره تدخلاً في شؤون اليمن وبقي السلاح محجوزاً في السعودية»<sup>(٢١)</sup>.

حقاً لقد فجرت ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ الكوامن الدفينة في العقل الجمعي الوطني المقاوم في الجنوب اليمني كله، في المدينة والريف. كانت ثورة أيلول/سبتمبر ضربة قاصمة وقاسية وموجعة ليس للإمامة، بل وللاستعمار الأنغلو سلاطيني في الجنوب اليمني المحتل، ولأعوان وركائز الاستعمار في الشمال والجنوب، وهنا يكمن الطابع السياسي، والوطني والاجتماعي، والتحرري كذلك لهذه الثورة التي أعطت الضوء الأخضر لانطلاقة الثورة المسلحة في الجنوب اليمني، مؤكدة وحدة الشعب اليمني، على اختلاف وتنوع، وتعدد، أدوات، ووسائل، وطرائق كفاحه الثورية من شطر إلى آخر، سقطت معه أحلام الإمامة والملكية في الشمال والاستعمار والقوى الانفصالية في الجنوب. وابتداء من نهاية عام ١٩٦٢ أخذ يتركز في الجمهورية العربية اليمنية، قادة حركة القوميين العرب الذين كانوا يروجون للكفاح المسلح، والوطنيون اليمنيون الجنوبيون الذين شاركوا فيما مضى مشاركة نشيطة في الدفاع عن ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر، وخدموا في الحرس الوطني (...). وقسم منهم فر إلى الشمال بعد أن منيت بالفشل الانتفاضة المسلحة المبعثرة ضد الإنكليز وصنائعهم في الخمسينيات<sup>(٢٢)</sup>.

ولا داعي هنا إلى التذكير بأن حركة القوميين العرب تشكلت في القطر اليمني كله في زمن متقارب جداً، وكذلك حزب البعث العربي الاشتراكي، وكذلك خلايا الماركسيين الأوائل، وجميعها كانت بقيادة موحدة

تلکم البدايات الأولى في الجنوب في مقاومة المستعمر، وهذه المناوشات العسكرية الفردية كانت إيداناً بميلاد وعي سياسي وطني كفاحي جديد، هو وعي المقاومة الثورية المسلحة. وفي هذا الظرف ذاته أو بعده بقليل تشكل تجمع جديد «بقيادة محمد عبده نعمان، وفضل باعزب، في منطقة البيضاء على الحدود اليمنية، شارك فيه عدد من رؤساء القبائل الجنوبيين الهاربين إلى الشمال اليمني، وأسسوا «هيئة تحرير الجنوب اليمني المحتل» في صنعاء، وحصلوا على الأسلحة من مصر سنة ١٩٦٠ (...). بعد مقابلة أعضاء الهيئة لجمال عبد الناصر، وصودرت الأسلحة في ميناء الحديدة وبقيت حتى قيام الثورة في الشمال. ومن أسماء قيادة هيئة التحرير: أحمد سالم الحميري، وعمر سالم الدماني، والعادل حسن المجعلي، وعبد الله مساعد المصعبي، ومحمد صالح الحوشي، ومحمد عيروس، ومحمد صالح المصلي، وناصر السقاف أحد مؤسسي جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل في ٢٤ شباط/فبراير ١٩٦٣ وعيروس بن أحمد، وامذيب بن صالح بن فريد، وفشلت هذه المحاولات غير المنظمة، وفشلها الحقيقي إلى جانب ذلك «لعدم توفر الدعم الخارجي، أو القاعدة الخلفية التي يركز عليها هذا الكفاح»<sup>(٢٣)</sup>.

إن عدم وجود الدعم الخارجي إلى جانب عدم وجود قاعدة خلفية داعمة تنطلق منها المقاومة المسلحة، فضلاً عن الطابع غير المنظم والفردية للعمليات الفدائية التي غلب عليها الطابع الفردي والعفوي، والقبلي والمناطقية المحدود، جميعها كانت سبباً عملياً في فشلها. وما يؤكد ضعف أو غياب الإقليم - القاعدة الداعمة لقضية الثورة المسلحة في الشمال هو ما أورده رابطة أبناء الجنوب حول «التمردات القبلية المسلحة لآل أبو بكر في العوالق ضد الاستعمار البريطاني وموقف الإمامة السلبية، بل والداعم للاستعمار البريطاني في حصار ومنع دخول السلاح لجماعة التمرد القبلي في العوالق، ومنع استخدام الأراضي اليمنية المتوكلية ضد الإنكليز، وهو اتفاق تم بين

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٣٣٨ - ٣٣٩.

(٢١) انظر: محطات رئيسة في مسيرة حزب الرابطة، ص ٢٤ - ٣٠.

(٢٢) ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، ص ٨٢.

مشتركة بين الشطرين، وأن أول دعوة عملية جدية لتشكيل تنظيم يتبنى فكرة الكفاح المسلح إنما تبلورت وتخلّقت بين مدن عدن، وتعز، وصنعاء. وأول مؤتمر لتشكيل جمعية لتحرير جنوب اليمن المحتل إنما عقدت في صنعاء في ٢٤ فبراير/شباط ١٩٦٣ حيث أكد الميثاق الذي خرج به هذا اللقاء أو المؤتمر قضايا نظرية وسياسية وعملية خاصة، وعامة، منها الدعوة إلى «الوطن الاشتراكي العربي». وواضح أن هذه الفكرة واحدة من تأثيرات حركة القوميين العرب في مراحلها الأولى، وفي منظورها الضبابي للاشتراكية العربية وللوحدة، كما أكد اللقاء خيار الكفاح المسلح، وطرّد الاستعمار وتصفيه قواعده، وكذلك وحدة المناضلين مع الجمهورية العربية اليمنية، ما يعني وحدة الدفاع عن الثورة اليمنية باعتبار حركة القوميين العرب قاعدة كفاح ليس في اليمن فحسب، بل وقاعدة كفاح في شبه الجزيرة العربية<sup>(٢٣)</sup>.

وبعدها تشكل التنظيم المسلح تحت اسم الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل في ١٩ آب/أغسطس ١٩٦٣، وبعد حوالي سنة تقريباً وفي ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣ كانت انتفاضة ردّان المسلحة، نقطة انطلاق نوعية في تاريخ الكفاح الوطني المقاوم اليمني في الجنوب، هي تأكيد حضور وإعلان وجود مقاوم للاستعمار توسعت دوائره المقاومة تدريجياً، وقد كان للأسلوب الوحشي والهمجي وحجم العنف العسكري البريطاني في مواجهة الانتفاضة/الثورة، ومحاولة القضاء على انتفاضة ردّان في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣<sup>(٢٤)</sup>، أثر كبير في امتدادها وانتشارها، فقد استخدمت القوات البريطانية جنازيرها ودباباتها وطيرانها وإطلاق كثيف وواسع للصواريخ المختلفة على المنطقة والشوار، حيث قادت العملية ٣ كتائب من الجيش النظامي الاتحادي وسرية آلية اتحادية

وفصيلة خيالة وفصيلتين من السرية الميدانية للمهندسين الملكية، ما مجموعه حوالي ٣ - ٤ آلاف عسكري، بالإضافة إلى ذلك كانت القوات الجوية الملكية في خور مكسر ترسل الطائرات من أجل قصف أراضي ردّان، ووضعت القوات البحرية الملكية تحت تصرف قواد العملية ست طائرات<sup>(٢٥)</sup>.

إن كل ذلك قد تم مقاومته بصورة لا نظير لها من قبل الثوار، وهو ما لم يكن يتوقعه القادة العسكريون قبل الساسة، كيف يصمد مجموعة ثوار موزعون على مناطق ريفية مختلفة وبأسلحة عادية قتالية فردية في مقاومة ودحر جيش أعظم قوة عسكرية؟ ولكنها إرادة القتال من أجل الحرية، والحياة والكرامة، والاستقلال، صراع من أجل البقاء، والوجود أحراراً وأسياداً على أرضهم، انتصرت إرادة الحرية والتحرر على مطامع إرادة المستعمر في أعظم ملحمة بطولية شهدتها الاستعمار في مواجهة رموز المقاومة المسلحة في ردّان، وهي بحد ذاتها انتصار سياسي وعسكري عظيم، بالنظر إلى حجم الخسائر البشرية والمادية، التي لحقت بالبريطانيين.

لقد «اتسم بأهمية كبيرة بالنسبة إلى قادة الجبهة القومية تأييد جمال عبد الناصر لفكرة الكفاح المسلح، فقد عبّر عبد الناصر عن استعداداته لتقديم السلاح للجبهة القومية من خلال وجود القوات المصرية المراقبة في صنعاء، وتعز، وقد ساعد على اتخاذ عبد الناصر مثل هذا الموقف أن الإنكليز والحكام العملاء للدويلات في جنوب الجزيرة العربية، كانوا يساندون الملكيين في الشطر الشمالي من اليمن، الذين كانوا يحاربون ضد القوات المصرية، وافتتح بعد ذلك مكتب للجبهة القومية في تعز، وأتيحت للجبهة القومية إمكانية بث برامج إذاعية موجهة إلى الجنوب، وعلى أراضي الجمهورية العربية اليمنية أنشئت معسكرات لأجل التدريب

(٢٣) انظر: المصدر نفسه، ص ٨٣.

(٢٤) هي بدأت في صورة تحرّر قبلي، وتحوّلت إلى انتفاضة احتجاجاً على تصفية البريطانيين لاستقلالها القبلي وإحاقها بإدارة عميلهم أمير الضالع، إلى جانب محاولة الاستعمار البريطاني نزع أسلحتهم التي عادوا بها من الشمال، فتمردت القبائل بصورة توسّعت تدريجياً واستشهد فيها شيخ ردّان غالب بن راجح لبوزة، انظر: باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر، ص ٣٥٩، نقلاً عن مقابلة مع قحطان الشعبي أجراها سمير صنبر.

(٢٥) ناؤومكين، المصدر نفسه، ص ٨٩.

العسكري لأنصار الجبهة القومية، وأخذ الوطنيون يرسلون الأسلحة سراً إلى الجنوب<sup>(٢٦)</sup>.

وقبل الاسترسال أكثر في متابعة تطورات تحول التمرد والانتفاضة القبليّة إلى ثورة شعبية مسلحة واسعة، من المهم إنصافاً للحقيقة والتاريخ الوقوف أمام سؤال الكفاح المسلح، وأن قضية تحوله إلى نهج وخيار سياسي استراتيجي في العمل الثوري التحرري الوطني في الجنوب لم يكن محل إجماع حتى داخل الفصيل الواحد، فقد وجدت وبرزت أفكار ورؤى متباينة داخل الفصيل الواحد، ومتناقضة ومتصارعة فيما بعد بين الفصائل المختلفة. وذلك في تقديرنا أمر طبيعي، فليس هناك حركة مقاومة تحررية وطنية قامت على حالة إجماع مطلق وشامل حول خيار المقاومة، والثورة الشعبية المسلحة، كوسيلة لمواجهة ومقاومة المستعمر والتجربة العربية، والعالمية قاطبة تؤكد انعدام ذلك الإجماع بصورته المطلقة - خاصة في بداياته الأولى - وهو أمر طبيعي، والتباين والاختلاف وحتى التناقض في الموقف من سؤال الكفاح المسلح تحكمه أسباب وعوامل عديدة: منها ما يعود إلى تقديرات سياسية وأيديولوجية، متباينة تتعلق بالتوقيت، ومنها ما يعود إلى تقديرات متصلة بموازين القوى وحساباتها، ومنها ما يأتي خلف دواعي الحرص على وحدة كل قوى الشعب وعدم انقسامه تجاه خيار الكفاح المسلح، ومنها من يرى أن لا جدوى من نهج خيار الكفاح المسلح المتلفع بخطاب الواقعية السياسية، وعدم توافر شروطه الموضوعية والتاريخية، وهناك من يرفض بالمطلق العمل الثوري والتحرري المسلح من مواقع ومواقف سياسية وأيديولوجية وطبقية، رافضة جذرياً لكافة أشكال الكفاح المسلح. وهناك كما في الحالة اليمنية في الجنوب في تلك المرحلة من كان يحاول إمساك العصا من الوسط، بالقول تكتيكياً إنه مع الكفاح المسلح، مع أنه في أعماقه يرفض ذلك استراتيجياً. وحقيقة جميع هذه المواقف والأفكار والرؤى كانت حاضرة في تحديد الموقف من سؤال الكفاح المسلح والعمل الثوري التحرري المقاوم المنظم، وسنعمد هنا إلى

الإشارة إلى أهم الاتجاهات الأساسية العامة تجاه هذا السؤال المركزي في ذلك الحين.

على صعيد الجبهة القومية وحركة القوميين العرب من المهم الإشارة والتأكيد أن العلاقة بين حركة القوميين العرب والجبهة القومية لم تنقطع أبداً، فالعلاقة بينهما بقيت متصلة وموحدة ومتسقة في تحركاتهما. كان ذلك منذ البداية وحتى الخطوات السياسية الكفاحية والتنظيمية اللاحقة، فالتباين أو الاختلاف في الإجابة عن سؤال الكفاح المسلح والثورة الشعبية المسلحة لم تقطع صلة الوصل فيما بينهما، فمركزياً، وفي قلب قيادة حركة القوميين العرب «برز تياران في قيادة الحركة ومكتبها السياسي في بيروت، يعتبر الأول انتفاضة ردفان مجرد تمرد قبلي تقليدي، في حين يعتبر الثاني أنه يمكن تحويله إلى كفاح مسلح بقيادة الحركة. وأدت اجتماعات اللجنة الثلاثية المركزية (كان من ضمنها د. أحمد الخطيب وعبد الإله النصراوي) التي كلفت بدراسة ذلك مع قيادة الجبهة القومية إلى تبني مبدأ تحويل التمرد إلى ثورة، في حين إن محسن إبراهيم مثل التيار الراديكالي في القيادة المركزية للحركة لم ير أي حظ لهذه المراهنة، وكان يرى أن القوة الفعلية في الجنوب هي قوة الأصنح، أي حزب الشعب الاشتراكي. وقد ساعد على حسم القرار تبني الجمهورية العربية المتحدة للثورة واستعدادها التام لدعمها، إذ كانت الحركة ملتزمة طوعاً بالعمل في إطار الاستراتيجية الناصرية، بل وأخذ فريقها الراديكالي يطرح خلال ذلك العام «الالتحام بالناصرية»<sup>(٢٧)</sup>، أي الذوبان في سياساتها الحكومية القومية، وتماهي الحركة بالناصرية كسلطة، وثورة، وهو ما رفضه الجناح الآخر في الحركة. وبعد تعثر مشروع قيام جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل بسبب الموقف من خيار الكفاح المسلح، «عقدت الحركة اجتماعاً لها في قرية الابعوس في منزل أحد أعضائها ويدعى عبد الرحمن أحمد عمر، حضره قادة الحركة من صنعاء وعدن، وذلك لمناقشة القضايا التي تواجه الحركة، ومنها تعطيل دور جبهة تحرير الجنوب، على أن فكرة الأخذ بالكفاح

(٢٦) المصدر نفسه، ص ٨٨.

(٢٧) باروت، المصدر نفسه، ص ٣٥٩ - ٣٦٠.



المسلح طريقاً لتحرير الجنوب لم تكن مقنعة بالنسبة إلى بعض أعضاء قيادة الحركة في الجنوب، ومن أولئك فيصل عبد اللطيف رئيس فرع الحركة الذي عيّن في ذلك الوقت سكرتيراً لوزارة التجارة في حكومة «اتحاد الجنوب العربي»، وكان يميل إلى تحبذ الكفاح السياسي للحصول على الاستقلال بدعوى أن شعب اليمن الجنوبية - يقصد هنا بالشعب القبائل، كما نرى، عبارة عن قبائل مرتزقة يهيمها السلاح والمال، وقد شاركه في هذا الرأي - كما جاء في كتاب سلطان أحمد عمر - قحطان الشعبي، وفي مقابلة شخصية مع د. عبد العزيز الدالي حول فيصل عبد اللطيف الشعبي وموقفه من الكفاح المسلح، أكد مركزية دور ومكانة فيصل عبد اللطيف الشعبي، وقال: «إنه كان الدينامو المحرك، وشخصية قيادية نادرة، وإنه كان من أهم رموز الكفاح المسلح. هذا للأمانة التاريخية، وكذلك قحطان الشعبي فيما يتعلق بالكفاح المسلح ودوره»<sup>(٢٨)</sup>.

وهنا نأتي إلى موقف حزب الشعب الاشتراكي، وفي قيادته عبد الله الأصنج في رفضه الاستراتيجي لنهج وخيار الكفاح المسلح وموافقته التكتيكية، المقترنة غالباً بظروف وشروط سياسية معينة مرحلية، وليس عن قناعة ثابتة راسخة. وفي هذه الفترة كان موقف حزب البعث متماهياً أو متوحداً مع موقف قيادة المؤتمر العمالي، وحزب الشعب الاشتراكي بهذه الدرجة أو تلك، ونسبة التمايز فيما بينهما تجاه سؤال ونهج الكفاح المسلح محدود، ولم نسمع أن حزب البعث طيلة سنوات ١٩٦٣ - ١٩٦٥ كان مؤيداً سياسياً، وعملياً، لخيار الكفاح المسلح.

إن مصالح حزب الشعب الاشتراكي السياسية

والاقتصادية، وعلى رأسه عبد الله الأصنج الرفض للكفاح السياسي الوطني في قلب الاتحاد العمالي، وداخل الحركة العمالية عامة، والمحدد لمواقفها (الحركة العمالية) عند حدود المطالب الحقوقية المطلوبة الإجرائية (الأجور) ورفض دخولها معترك الحياة السياسية والمجال السياسي وفصله المستمر بين العمل النقابي العمالي، والعمل السياسي الوطني، هو الذي يفسّر مواقفه الأيديولوجية والسياسية مع حزب العمال البريطاني والمرهنة عليه للوصول إلى الاستقلال وتسليمه الحكم عبر المفاوضات والحلول السلمية. ومن هنا عداؤه للقوى السياسية القومية الجذرية في تلك المرحلة: حركة القوميين العرب، وكذلك الماركسيين، وهو ما يفسّر كذلك مواقفه الرفضية، الثابتة والراسخة من نهج الكفاح المسلح، حتى وإن كان يعلن في بعض المراحل والمواقف تبنيه لخيار الكفاح المسلح تحت ضغط التوافق مع السياسة المصرية، وتبدلات وتحولات سياساتها الجارية تجاه تطورات الثورة في شمال اليمن، ومن أجل الحصول على مكاسب سياسية آنية ليس إلا. «يصف قحطان الشعبي موقف عبد الله الأصنج بقوله: اتصلنا بالأصنج قبل بدء الثورة ثم عند اشتعالها، في البداية كان يعتقد أننا غير جادين، وعندما اندلعت الثورة اعتقد أننا غير مستعدين، وعندما توسعت الثورة اتهمنا بأننا مجانين، وفي المرة الثالثة قال لنا: توكلوا على الله... ولكن أسلوبنا في النضال غير أسلوبكم (...). وهو الذي وصف الثورة المسلحة، بأنها «ثورة دراويش ستنتهي إلى الفشل»<sup>(٢٩)</sup>.

إن فكرة الكفاح المسلح في الأصل هي مسألة تكتيكية عند الأصنج وهو عملياً وسياسياً وثقافياً لا يلتقي

(٢٨) الصراف، اليمن الجنوبي: الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة، ص ١٥٤ - ١٥٥، الفقرة حول موقف فيصل عبد اللطيف من الكفاح المسلح، نقلاً عن: سلطان أحمد عمر، نظرة في تطور المجتمع اليمني (بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠)، ص ٢٣٦. علماً أن موقف قحطان الشعبي تاريخياً كان مع خيار الكفاح المسلح، وهي أفكار تزخر بها طروحاته وإن لم تشر إلى النص على الكفاح المسلح ما نشره في: الشعبي، الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن: عدن والإمارات، ص ٢٥٣ - ٢٥٤. وفيها إشارات صريحة وواضحة إلى الوصول إلى الحكم عن «طريق نضال شعبي ثوري (...). لا عن طريق موائد المفاوضات والتطورات الدستورية.. بل حركة تكفر بالتطورات الدستورية التي يحدّر بها الشعب بأنصاف الحلول التي يدعو إليها الانهزاميون». وكذلك هي مواقف فيصل عبد اللطيف الشعبي وهو ما أكدّه راشد محمد ثابت في مقابلة شخصية معه.

(٢٩) باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر، ص ٣٦٠، نقلاً عن: قحطان الشعبي، حوار مع سمير صنبر، وكذا نقلاً عن عبد الفتاح إسماعيل في: عبد الفتاح إسماعيل، حول الثورة الوطنية الديمقراطية وأفاقها الاشتراكية (بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٩)، ص ١٩.

مع هذه الفكرة ولا يجدها في الممارسة ولا يقبلها، ولكنه يخضعها لمناوراتها السياسية التكتيكية في الداخل، وفي ضوء ما يستجد من تحولات علاقاته مع الخارج، حزب العمال البريطاني والاتحاد العالمي في «بروكسل»، وكذا في علاقاته الخاصة مع الأجهزة البيروقراطية والعسكرية المصرية في مصر، وصنعاء. وهو أحياناً يذهب إلى خيار الكفاح المسلح فقط، ليسحب البساط من تحت الجبهة القومية كلما اشتدت سيطرتها على الموقف في الداخل، ويمكن القول: إن لا صدقية فكرية وسياسية ونضالية في موقفه من دعم أو تبني قضية الكفاح المسلح، وهو بذلك يختلف عن موقف وسلوك عبد القوي مكاوي الذي يتمتع بدرجة صدقية سياسية ووطنية أعلى بما لا يقاس من الأصنج في كل شيء، بما فيه موقف عبد القوي مكاوي من الكفاح المسلح، وهو الذي أعلن استقالته من حكومة الاتحاد وخرج منها، ووقف مع شعار الكفاح المسلح ورفض إدانته صراحة. ففي خطبة لعبد القوي مكاوي وهو رئيس وزراء حكومة عدن قال ومن على شاشة التلفزيون عام ١٩٦٥: إن بريطانيا دولة أجنبية غزت بلادنا واستعمرتها بقوة الحديد والنار. . . ويجب أن تغادر بلادنا بلا تسويق وإلا سنضطرها إلى مغادرة بلادنا، وسيكون من واجب العدنيين طردها بالسلاح، وأنا أول من سيحمل السلاح»<sup>(٣٠)</sup>. أما محمد سالم باسندوة وهو ثاني شخصية قيادية في حزب الشعب الاشتراكي كان أكثر مرونة في موقفه من خيار ونهج الكفاح المسلح، فهو بارك خطوات الآخرين في هذا الاتجاه قائلاً: «عندما نفتتح سنلحق بكم ( . . . ) نحن متأسفون، نحن نرى أن هذا بدري علينا، فسيروا على بركة الله، ونحن ربما نلحقكم إذا اقتنعنا». ويقول سعيد الجناحي: «إن باسندوة التحق بالكفاح المسلح في منتصف كانون الثاني/يناير ١٩٦٦»<sup>(٣١)</sup>.

إن خلاصة موقف حزب الشعب الاشتراكي من خلال عبد الله الأصنج هو أنه يجب أن نجرب كل الطرق

السلمية أولاً، قبل أن ندفع الشعب إلى معركة دموية، ونحن نستطيع أن نستفيد دائماً من الظروف الدولية، ومن ظروف بريطانيا نفسها لمحاولة تحقيق الاستقلال بدون التضحية بالدماء، ونحن لا نؤمن بسفك الدماء حيث يمكن حقنها. ووصف الأصنج ثورة الجبهة القومية بأنها «حرب إقلاق»، لا حرب تحرير فاصلة، وأن النضال المسلح وسيلة رئيسية للضغط على الاستعمار من أجل الوصول إلى حلول سياسية أفضل وليس إلى إحراز انتصار عسكري حاسم على غرار انتصار دولة على دولة. إن نهج الكفاح المسلح في خطاب وفي عقل الأصنج وقيادة حزب الشعب الأساسية لا تعدو أكثر من وسيلة ضغط ليس إلا، ولا جدوى عملية منها، ولا تؤدي سوى إلى إراقة الدماء. باختصار إن رؤيته للمقاومة تنحصر في المقاومة السياسية والسلمية منها في مواجهة الاستعمار البريطاني، والحديث عن العمل المسلح ليس أكثر من إجراء سياسي تكتيكي غير قابل للتنفيذ، وهو عملياً ما أثر سلباً، في سلوك جبهة التحرير من هذا الخيار، الذي استعمل في الحرب الداخلية أكثر من مواجهة ومقاومة المستعمر. إن حزب الشعب الاشتراكي كان حتى آخر لحظة - قبل المؤتمر الدستوري الأول - يراهن على دعوته إلى حضور مؤتمر لندن الدستوري الأول ولم يدع إليه، ومع ذلك لم يحدث أن أعلن موقفاً واضحاً محدداً مؤيداً لنهج الكفاح المسلح، فالسياسة الاستراتيجية عنده هي المفاوضات، والحلول السلمية والتسويات السياسية السلمية، والتطور الدستوري، والتكتيك المرحلي هو رفعه لشعار الكفاح المسلح، في هذه المرحلة أو تلك.

أما حزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي فقد وقف بالكامل مع خيار الكفاح المسلح ودعمه من خلال كتابات رموزه، بل هو جمد منظمته الحزبية وسمح لها بالاشتغال من داخل الجبهة القومية، وهو رأى في الوثيقة التحليلية له أن الكفاح المسلح في الجنوب «من

(٣٠) محمد حسن عوبلي، اغتيال بريطانيا لعدن والجنوب العربي: أسرار تنشر لأول مرة (بيروت: منشورات العصر الحديث، ١٩٧١)، ص ١٦٤. الكاتب هو رئيس الدولة الاتحادية ووزير المعارف سابقاً.

(٣١) سعيد أحمد الجناحي، الندوة الوطنية التوثيقية للثورة اليمنية ١٤ أكتوبر (صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ١٩٩٣)، ص

شأنه أن يخفف الضغط على وجود القوات العسكرية المصرية في الشمال»<sup>(٣٢)</sup>.

أما رابطة أبناء الجنوب فقد ظلت تاريخياً محافظة على خطاب سياسي تاريخي واضح ومحدد وثابت، يمكن اختصاره في نقطتين: الأولى، أن القضية الوطنية بالنسبة إليهم هي قضية أبناء الجنوب، والجنوب العربي؛ الثانية هو رفضهم السياسي والعملي والمبدئي القاطع خيار ونهج الكفاح المسلح، وحتى عندما حاولت أن ترفع هذا الشعار بالالتقاء مرحلياً مع حزب الشعب الاشتراكي والبعثيين، فإنها لم تحوله إلى خيار سياسي عملي استراتيجي، وانتهى موقفها من هاتين القضيتين تاريخياً عند هذا المستوى، «فقد رفض زعماء رابطة أبناء الجنوب العربي وحزب الشعب الاشتراكي والمؤتمر العمالي الاشتراكي في الكفاح المسلح ومساندته، معتبرين الانتفاضة إراقة دماء لا فائدة منه، واتخذ البعثيون - قيادة البعث التقليدية - موقفاً مماثلاً» استمر حتى كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦، حين أقر المكتب العسكري للبعث، وقيادة حزب البعث تشكيل «منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية» التي بدأت في المشاركة مؤخراً في الكفاح المسلح ضد الاستعمار البريطاني»<sup>(٣٣)</sup>.

وفي الواقع «لم يكن غريباً أيضاً أن تستقبل الأحزاب التقليدية - الرابطة - حزب الشعب الاشتراكي، انطلاقاً الثورة بموجة من الرفض، ثم التشويه، ثم العداء السافر، ثم محاولة إجهاض الثورة من الداخل... فلقد كان التقاء كافة القوى المعادية للثورة، مهما تفاوتت درجات مواقفها، يقف عند نقطة معينة هي: أن الثورة بهذه الصورة ستضرّ بالجميع، ولا بد من احتوائها».

وحقيقة لم يتوقف الخلاف، والتباين من نهج وخيار الكفاح المسلح على الداخل في حركة القوميين العرب، والجهة القومية لاحقاً، وعلى موقف حزب الشعب الاشتراكي وهي ذاتها قيادة المؤتمر العمالي، وحزب

البعث العربي الاشتراكي فرع الجنوب، وموقف الرابطة، بل إن الموقف من نهج الكفاح المسلح ومن الجهة القومية، كان يخضع للتحويلات الأيديولوجية والسياسية الجارية داخل الجهة القومية نفسها، بقدر ما يخضع لتوازنات القوى والصراع. بين القوى الجمهورية الثورية، والقوى الاستعمارية والرجعية السعودية، وكذا في داخل قلب القيادة الجمهورية في صنعاء بين القوى المرتبطة بالسلال وتحالفاته مع القيادة المصرية، والقوى السياسية التقليدية المعارضة في قلب القيادة الجمهورية، وبقايا الأحرار وزعماء مشائخ القبائل والعسكريين والسياسيين المرتبطين بهم، الداعين إلى الحلول السلمية والمصالحة، وشعار الجهة الوطنية العريضة في الجنوب. فقد كان هناك جناح أو جماعة سياسية قريبة من التوجه الليبرالي الغربي، كان لها موقف غير مؤيد للكفاح المسلح في الجنوب، ومع الحلول السياسية السلمية، وتلتقي عملياً وسياسياً مع خيار وسياسات حزب الشعب الاشتراكي، ورابطة أبناء الجنوب. ولم تكن المؤتمرات السياسية القبلية المعارضة، عمران أيلول/سبتمبر ١٩٦٢، وخر أيار/مايو ١٩٦٥، في بعض قراراتها التي صدرت عنهما سوى تأييد لحزب الشعب الاشتراكي بالنص وبالاسم، ومع خياراته السياسية وحلوله السلمية، التي تتفق مع ما يدعون إليه شكلاً ومضموناً، في ضوء الصراع الجاري في قلب القيادة الجمهورية بين رموز الجناح الجمهوري الثوري، وجناح الجمهورية القبلية، والدولة الإسلامية، والمصالحة، والتسوية السياسية كيفما اتفق. وعند هذه اللحظة كانت تتابع المؤتمرات العربية: بين مصر والسعودية تهدف إلى تسوية القضية اليمنية برمتها شمالاً وجنوباً، بدءاً من مؤتمر الإسكندرية (١٩٦٣) والدعوة إلى وقف إطلاق النار بإشراف الأمم المتحدة، حتى مؤتمر أركويت (١٩٦٤)، حتى مؤتمر جدة (١٩٦٥) بين الرئيس جمال عبد الناصر، والمملك فيصل السعودي، وصولاً إلى مؤتمر الخرطوم

(٣٢) الاتحاد الشعبي الديمقراطي، «وجهة نظر حول المرحلة الراهنة»، (عدن) (١٩٦٨)، منشورة في: باذيب، كتابات مختارة، ج ٢.

(٣٣) ناؤومكين، الجهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، ص ٩١. وحول تشكيل البعث «منظمة طلائع حرب التحرير» للكفاح المسلح، يمكن العودة إلى: عبد الوكيل إسماعيل السروري، حزب الطليعة الشعبية: بين البعث والاشتراكي في اليمن الجنوبي، ١٩٥٩ - ١٩٧٨ (صنعاء: إصدارات جامعة عدن، ١٩٨٠).

(١٩٦٧) وقيام انقلاب ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ في الشمال، والدخول إلى «فبركة» وترتيب عملية الدمج القسري في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٦ بين الجبهة القومية، ومنظمة التحرير، بقيادة الأصنج. ولولا أن سؤال الكفاح المسلح توسع وتحول إلى انتفاضة شاملة، ثم إلى ثورة شعبية مسلحة واسعة، فرض نفسه على الجميع في الداخل الجنوبي، وعلى القيادة المصرية وعلى بعض المسؤولين والوزراء والقادة في الجمهورية العربية اليمنية المرتبطين بالتنظيمات الراضية للكفاح المسلح، لكان تم تصفية نهج وخيار الكفاح المسلح عبر التسويات السياسية السلمية والحلول السياسية الإقليمية والدولية.

وفي مناخ حمى التسوية السياسية للقضية اليمنية، وسّعت الجبهة القومية معاركها وجبهاتها في جميع مناطق الجنوب، وانتشار العمليات العسكرية في ذئنة، وعوذلى، والفضلي، والضالع، والحوشب عند بداية ١٩٦٥، وأصبحت تعمل في اليمن الجنوبية ١١ جبهة بما في ذلك في الواحدي ويافع والعوالق. عند هذا الزمن كانت الانتفاضة المسلحة بقيادة الجبهة القومية قد شملت البلاد بأسرها عملياً، باستثناء حضرموت، وكانت السمة المميزة لهذا الكفاح اشتراك جماهير شعبية واسعة فيه (..)، وكان علامة جوهريّة في النضال التحرري لشعب جنوب اليمن، «الجمع بين المهام المناهضة للاستعمار والمهام المناوئة للإقطاعية»<sup>(٣٤)</sup>. وقد تأكد معها بالملمس أن خيار ونهج الكفاح المسلح وسؤال حرب التحرير الشعبية الوطنية التي أعلنها رجال المقاومة المسلحة في الجبهة القومية لم تكن لحظة عابرة، أو خياراً اعتباطياً عبثياً عديمياً، بل تجسيدا لعملية ثورية شعبية صراعية تراكمية وطنية تاريخية طويلة لم تبدأ في خمسينيات القرن الماضي - العشرين - بل إن لها صلة وجذوراً عميقة بتاريخ الكفاح الوطني المبعثر والمتفرق، وحتى الفردي ضد الاستعمار البريطاني، وأعدائه من القوى الإقطاعية السلاطينية والمشائخية والمستورزين الذين ساندوا الحكم الاستعماري في تمرير سياساته ومشاريعه في جنوب اليمن، وهو ما أعطى الكفاح المسلح والثورة الشعبية المسلحة زخماً سياسياً واجتماعياً ووطنياً قابلاً للتراكم والاتساع على قاعدة من

الوعي والإدراك بضرورة الجمع بين الوطني، والقومي، والاجتماعي، والسياسي، وهي واحدة من السمات الجوهرية للعملية السياسية التحررية الثورية الوطنية في جنوب اليمن، التي سهّلت عملية امتدادها واتساعها لتشمل جميع المناطق في المحيتين الغربية والشرقية، وصولاً إلى القاعدة الاستعمارية في مركزها عدن. ومن هنا كانت لعبة الدمج القسري في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٦ محاولة لقطع الطريق أمام استكمال إنجاز سؤال الكفاح المسلح، والثورة الشعبية الشاملة، بالتسويات السياسية التي كانت تعتمل في مصر، والسعودية، وصنعاء، وفي الداخل اليمني الجنوبي ذاته.

#### ٤ - الدمج القسري مقدمة للحرب الأهلية وصولاً إلى ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ (الاستقلال)

إن سؤال الكفاح المسلح والانتفاضة الشعبية المسلحة التي تحولت إلى ثورة، والأهم إلى عملية تقديمية، تجلّت آثارها الإيجابية على المستوى الأيديولوجي والسياسي والجماهيري والتنظيمي في ضوء تنظيم الجبهة القومية. لقد حرر الكفاح المسلح الجبهة القومية من ثبات السياسة، وجمود الفكر (الأيديولوجي) وتحلل التنظيم وتراجعته الذي عاشته الأحزاب السياسية التقليدية والإصلاحية في الشمال والجنوب. وإذا كانت ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢ قد أكدت بالملمس فشل المشاريع والبرامج السياسية الإصلاحية للقوى الاجتماعية السياسية التقليدية، حتى وإن لبست أثواباً جديدة مثل حزب الشعب الاشتراكي، فإنها بالمقابل قد أنعشت حالة الثورة والتقدم عند منظمات أخرى، كانت الجبهة القومية نموذجها الفريد بعد أن وجدت الإقليم/القاعدة الذي تنطلق منه لتفجير حلمها الوطني بالثورة المسلحة بعيد قيام ثورة ٢٦ أيلول/سبتمبر ١٩٦٢.

ف بعد تفجير الكفاح المسلح في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣ بقيادة الجبهة القومية، انحازت الفئات الأكثر كدحاً والأكثر فقراً إلى الجبهة القومية، وكان حتمياً أن تحدث في المقابل انحيازات طبقية إلى جانب آخر يقف ضد الكفاح المسلح، فكانت

(٣٤) ناؤومكين، المصدر نفسه، ص ٩٨ - ٩٩.

هذه الانحيازات إلى جانب «حزب الشعب»<sup>(٣٥)</sup>.

ومنذ ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٦٣ حتى أواخر ١٩٦٥ توسّعت بصورة ملحوظة القاعدة الاجتماعية والجماهيرية والسياسية والوطنية للجبهة القومية، فمن جانب تتسع قاعدة الجبهة القومية، ويدخل إلى إطارها قطاع واسع من شرائح وفئات المجتمع المختلفة، وخاصة الفئات الفقيرة والبرجوازية الصغيرة والطبقة الوسطى بما فيه قطاع هام من الحركة العمالية، حيث اكتسحت الجبهة القومية المواقع السياسية التقليدية للبعث، وقيادة المؤتمر العمالي، وحزب الشعب الاشتراكي، والرابطة، وبقيت معه قيادة المؤتمر العمالي قيادة اسمية شكلية تفقد تدريجياً قاعدتها الجماهيرية في صفوف العمال والطلاب والشباب والمثقفين والفلاحين في الأرياف الذين بدأت الجبهة القومية تستقطبهم إلى صفها بحكم امتداد وجودها العسكري والمسلح إلى هذه المناطق. وبالنسبة لتوسع إطارها التنظيمي، وجاء المؤتمر الأول للجبهة القومية في حزيران/يونيو ١٩٦٥ على أثر الصراعات الحادة القائمة في حركة القوميين العرب المركزية، وخاصة في المؤتمر القومي (١٩٦٤) التي استمرت حتى المؤتمر القومي شباط/فبراير ١٩٦٥ بصورة أكثر حدّة وقوة وحسمت لصالح الجناح الراديكالي الشاب، وهو المؤتمر الذي اتخذت فيه ثلاثة من أهم وأخطر القرارات.

**القرار الأول:** وهو قرار ديمقراطي تمثل في «نقل مركز الثقل من المركز إلى قيادات الأقاليم، أي من المركز إلى الفروع (...)»، وقد شكل انقلاباً قاعدياً على قيادة مركزية لا تعترف بدور القيادات الإقليمية والقاعدية في صنع القرار، ومن هنا أطاح المؤتمر بسلطة القيادة القومية التي كانت كل شيء، أو أضعفها وخلخلها، وهز مركزها، المعنوي السياسي التقليدي.

**والقرار الثاني:** قرار انتخاب القيادات من القاعدة إلى القمة، وهو القرار الذي قدمه ودافع عنه وتبناه مندوبو الجنوب العربي، فرع الحركة في اليمن، وهو قرار ديمقراطي بامتياز.

**والقرار الثالث:** كان قرار الحركة الاشتراكية العربية، إذ اعتبر المؤتمر القومي (شباط/فبراير ١٩٦٥) «حركة القوميين العرب مجرد كيان تنظيمي مرحلي في طريق بناء الحركة الاشتراكية العربية الواحدة تحت قيادة عبد الناصر. ومن هنا أقرّ المؤتمر إزالة الانفصال التنظيمي بين الحركة وعبد الناصر، بحيث يشترك عبد الناصر - المقصود النظام هنا - بشكل كامل وواضح في مناقشة كل شؤون الوجود التنظيمي الخاص بالحركة (...)». بهذا المعنى تشكل الحركة الاشتراكية العربية الواحدة المضمون التنظيمي الإجرائي لصيغة «الالتحام بالناصرية» التي يتبناها المؤتمر، وهذا القرار عملياً هو قرار سياسي سلطوي نخبوي أخضع التنظيم/الحركة، للدولة/السلطة، الناصرية باسم التقدمية واليسارية التي وقفت مع شعار «الالتحام بالناصرية» المعادي للديمقراطية، والذي يذيب الحركة/التنظيم في السلطة الناصرية<sup>(٣٦)</sup>.

في اتجاه خلق حركة اشتراكية عربية واحدة تحت قيادة ناصرية، وهي الفكرة التي حاولت قيادة حركة القوميين العرب المركزية في بيروت مدها إلى جميع فروع الحركة، وعملت على إقناع عبد الناصر بها من خلال «الالتحام بالناصرية»، وهي كما يبدو الفكرة السياسية التنظيمية التي حاول بعض قيادة حركة القوميين العرب نقلها وتنفيذها حرفياً، وبدعم من أجهزة المخابرات المصرية في اليمن الجنوبي، من خلال الدعوة إلى تحقيق شعار «الوحدة الوطنية» ورص صفوف جميع القوى السياسية المناضلة في جنوب اليمن ضد الاستعمار، وهي الفكرة التي استمرت بعد ذلك في صورة الدمج القسري في ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٦ تحت إشراف ورعاية القيادة الناصرية، وبدعم من الجامعة العربية، وبدور مركز للجهاز العربي المصري بقيادة الوكيل عزت سليمان.

إن شعار «الالتحام بالناصرية» قد تحول في تطبيقاته العملية السياسية اليمنية في جنوب الوطن إلى شعار

(٣٥) نايف حواتمة، أزمة الثورة في الجنوب اليمني: تحليل ونقد (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨)، ص ٣١ - ٣٢.

(٣٦) حول ذلك، انظر: باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر، ص ٢٣٦ - ٢٣٧.

«الوحدة الوطنية»، فلم تمر سوى عدة أشهر على إطلاق خطاب «الالتحام بالناصرية» في المؤتمر القومي لحركة القوميين العرب (شباط/فبراير ١٩٦٥)، إلا وقد بدأ عملياً تنفيذه في السياسة الحزبية في جنوب الوطن برعاية وقيادة مركزية سياسية مصرية، وأداة تنفيذ سياسية يمنية لها موقف رافض للكفاح المسلح وجدت فيها القيادة الأمنية والعسكرية المصرية أداة طيعة لتنفيذ ما تريده في صورة الأصنج، وعبد القوى مكاوي - الذي شكل بعد مغادرته وعدن بعد تسجيله موقفاً سياسياً جديلاً في جلسة استجواب المجلس التشريعي العدني - «التنظيم الشعبي» في القاهرة. وكانت الأجهزة المصرية قبل ذلك قد سعت، بل وعملت وبالتعاون مع الأحزاب السياسية الجديدة والتقليدية في جنوب اليمن؛ حزب الشعب الاشتراكي، ورابطة أبناء الجنوب، على تشكيل منظمة تحرير الجنوب اليمني المحتل في تموز/يوليو ١٩٦٥/٧ بدعم من الأجهزة المصرية، ورعاية من الجامعة العربية، ومساندة سياسية مباشرة من المعارضة التقليدية في قيادة صنعاء، ودعم من جماعة التسوية السياسية في صنعاء للقضية اليمنية في الشمال والجنوب، حيث تشكلت المنظمة من حزب الشعب الاشتراكي (الأصنج) وحزب رابطة أبناء الجنوب العربي (محمد علي الجفري، وشيخان الحبشي) ومن السلطانين علي عبد الكريم وأحمد عبد الله الفضلي، ومن عبد القوي مكاوي والشيخ محمد أبو بكر بن فريد. وقد نتج من التشكيل خطاب سياسي وإعلامي ودعائي ضد الاستعمار البريطاني وضد المؤتمر الدستوري الأول، ولكن بدون إشارة إلى الكفاح المسلح وكيفية طرد الاستعمار ونيل الاستقلال<sup>(٣٧)</sup>.

وبالمقابل فإن الجبهة القومية في مؤتمرها الأول حزيران/يونيو ١٩٦٥ الذي أصدرت فيه الميثاق الوطني المتقدم في رؤيته الأيديولوجية، وفي موقفه الطبقي، وخياراته السياسية التنظيمية، الذي يقيم باعتباره خطوة

سياسية متقدمة في الموقف الأيديولوجي والسياسي والتنظيمي في الجبهة القومية، وتجاوز نسبي ومحدود لأيديولوجية حركة القوميين العرب التقليدية في المركز، إلا أن من نتائج هذا المؤتمر كان اعتبار منظمة تحرير الجنوب المحتل «تنظيماً غير ثوري لا يملك الحق في الوجود»<sup>(٣٨)</sup>.

وهو عملياً وسياسياً من الأخطاء السياسية الفادحة التي ارتكبتها الجبهة القومية لأنها بذلك فتحت على نفسها باب بداية الصراع السياسي العلني مع مصر، ومع أجهزتها في صنعاء القادرة على إيذاء ومضايقة وحصار الجبهة القومية، خاصة وأن الجبهة القومية تشكلت بدعم سياسي وإعلامي وعسكري من الأجهزة المصرية في صنعاء، الإقليم - القاعدة، وفقاً لأدبيات حركة القوميين العرب التاريخية، التي هي عملياً مفتاح القوة، والضعف، في حركة ونشاط الجبهة القومية. وقد اشتغل الأصنج والرابطة والموالون لهما ضد الجبهة القومية عند القيادة الناصرية في مصر، وفي صنعاء، وهي بداية التضييق والحصار والقمع ضد الجبهة القومية والذي لم يتوقف إلا بإعلان انقلاب ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٦.

ويمكننا هنا إيراد وإفراز ثلاثة أسباب لحدث الاندماج القسري: الأول، التطور الداخلي في الجبهة القومية نفسها التي تفاقمت فيها التناقضات وعملية التمايز التي اشتدت كثيراً؛ الثاني، التوجه الجديد في السياسة المصرية اليمنية، الذي أثارته أسباب مختلفة (بما في ذلك أيضاً موقف الدول العربية الأخرى)، وكذلك الأجهزة المصرية التي كانت تقدم المساعدة للجبهة القومية، والتي دخل مسؤولوها في نزاع مع الجبهة القومية التي كانت تظهر استقلالية متزايدة باستمرار؛ الثالث، تغيير موقف عدد من الزعماء السياسيين الإصلاحيين لليمن الجنوبية وبعض السلاطين من الكفاح المسلح، فضلاً عن

(٣٧) يضيف فيتالي ناؤومكين إلى قائمة الداخلين في تشكيل منظمة تحرير جنوب اليمن المحتل في مصر الجامعة العربية في القاهرة، وحزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي، والمؤتمر الشعبي بضمير موت. انظر: ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، ص ١٠٦، قارن ب: باروت، المصدر نفسه، ص ٣٦٥ - ٣٦٦.

(٣٨) ناؤومكين المصدر نفسه، ص ١٣١. وحول المؤتمر الأول للجبهة القومية حزيران/يونيو ١٩٦٥، والوثيقة العلنية «الميثاق الوطني» والصراع الذي دار حول مسألة الاشتراكية العلمية، يمكن العودة إلى: عبد الله (محسن)، عدن.. كفاح شعب وهزيمة إمبراطورية: صفحات من تاريخ الثورة اليمنية، ص ٥٠.

المصاعب السياسية والعسكرية والمالية التي كانت تعانيها مصر في اليمن الشمالية، والوضع المعقد في منطقة الشرق الأوسط<sup>(٣٩)</sup>.

وهي حقيقة تحولات سياسية داخلية وإقليمية ودولية تشابكت في تعقيد الوضع أمام القيادة المصرية، وهو ما لم تدركه وتستوعبه الجبهة القومية من الناحية السياسية، والعملية، بالقدر الكافي، وأدخلها منذ العام ١٩٦٥ في رحلة صراع متصاعدة مع الأجهزة المصرية في القاهرة وصنعاء، وكذلك مع القوى الجمهورية القبلية في القيادة الجمهورية اليمنية بصنعاء، حيث وقعت معه الجبهة القومية في حصار وعداء ثلاثي الأبعاد، الأصنع والرابطة وأعوانهم في الداخل الجنوبي اليمني، والقيادة المصرية في القاهرة وأجهزتها الأمنية في صنعاء إلى جانب دور رموز الجمهورية القبلية في حكومة صنعاء الداعمين والمؤيدين للأصنع وخياراته السياسية السلمية والرافضين لنهج الكفاح المسلح كوسيلة للحصول على الاستقلال<sup>(٤٠)</sup>.

وفي هذا المناخ تصاعد يمينياً شعار وخطاب «الالتحام بالناصرية» الذي رفع لواءه الجناح اليساري الراديكالي - مع الأسف - في حركة القوميين العرب المركزية بقيادة محسن إبراهيم، ضداً على رأي القيادة التاريخية المؤسسة للحركة التي كانت مع الرأي القائل بالتحالف مع الناصرية والقيادة المصرية، وليس مع صيغة «الالتحام بالناصرية» التي تعني «الذوبان والاندماج»<sup>(٤١)</sup>.

وهنا تكاثفت عصبة متعددة وقوية ضد خيار الكفاح المسلح من حيث المبدأ. على أن رفض خيار الكفاح المسلح جاء تحت غطاء «الوحدة الوطنية» وحرص

صفوف الشعب ووحدته لمقاومة المستعمر، وهي لحظة سياسية تاريخية، التقى فيها الأصنع، بالقوى الجمهورية القبلية في صنعاء مع بقايا الأحرار، والمشائخ ومع السياسيين المواليين للغرب في الحكومة الجمهورية، مع مباركة ورعاية الجامعة العربية، ومع رغبة وقناعة القيادة المصرية في صنعاء، ومع توجهات رسمية في القيادة المصرية في القاهرة، إذ «كانوا يعتبرون أن الكفاح المسلح في الدرجة الأولى بمثابة وسيلة ضغط على بريطانيا ستجبرها في أسرع وقت على تسليم السلطة إلى أية جبهة كانت، حتى إلى السلاطين (. . .)، السلاطين المواليين لمصر والطائعين لإرادة الأجهزة المختصة بأمور اليمن الجنوبي»<sup>(٤٢)</sup>؛ إضافة إلى بعض قياديي حركة القوميين العرب المركزية الداعمين لفكرة وصيغة «الالتحام بالناصرية»، ناهيك عن توجهات ورغبة بعض قادة الجبهة القومية نفسها الذين تم استمالتهم للذهاب مع خيار الدمج حتى النهاية وذهبوا من وراء ظهر الجميع، وفق تعبير عبد الفتاح إسماعيل<sup>(٤٣)</sup>. . . إلى تنفيذ صيغة انقلاب ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٦.

إن التطورات الأيديولوجية، والتحولات في الموقف الطبقي للجبهة القومية، والامتدادات الكفاحية العسكرية للجبهة وتوسعها الكبير، جميعها، عززت من روح الاستقلالية السياسية والتنظيمية لديها، وجعلها تشعر أنها القوة الفاعلة والمؤثرة في الساحة السياسية والعسكرية في الجنوب. وقد ترافق ذلك مع تصاعد خلافات الحركة مركزياً في بيروت من خلال مؤتمراتها القومية (١٩٦٣-١٩٦٤-١٩٦٥) التي أفرزت صيغة «الالتحام بالناصرية» وظهور ما أسمي اليمين واليسار في الحركة «واستمراره وتعمقه في المركز، والأقاليم العربية

(٣٩) ناؤومكين، المصدر نفسه، ١٣٦.

(٤٠) من الناحية المبدئية - كما يرى فيتالي ناؤومكين - فإنه كان يقف ضد الكفاح المسلح مشايخ القبائل التقليديون، وكذلك الكثيرون من زعماء الشمال: «أما بعض الأوساط في الشمال الممثلة في الشخصيات السياسية التقليدية (مثل الشيخ أحمد نعمان) وبعض شيوخ القبائل، فهم منذ البداية كانوا ضد الأعمال المسلحة في الجنوب، وكانوا يعتبرون أن تأييد هذه الأعمال يمكن أن يثير غضب بريطانيا فقط، ويزيد من مصاعب النظام في الشمال، وكانوا يعتبرون أنه من الضروري تحقيق التفاهم مع بريطانيا وتقديم المساعدة للأحزاب السياسية في الجنوب التي تريد حل قضية الجنوب العربي بوسائل سلمية». انظر: ناؤومكين، المصدر نفسه، ص ١٣٩.

(٤١) باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر، ص ٣٦٣ - ٣٦٤.

(٤٢) ناؤومكين، المصدر نفسه، ص ١٤٠.

(٤٣) إسماعيل، حول الثورة الوطنية الديمقراطية وأفاقها الاشتراكية.

الأخرى حتى مؤتمر شباط/فبراير ١٩٦٥ القومي في لبنان، حيث أثر ذلك في مجرى الحياة الثقافية والسياسية للجهة في الجنوب، والحركة في الشمال، وحيث انتقل التنظيم (الحركة) هنا من فكر يساري متأثر بالفكر القومي الناصري، أو بالتجربة الناصرية، إلى الفكر الماركسي تدريجياً، وبشكل متصاعد، الأمر الذي أثار الكثير من المشاكل والانقسامات بين صفوف قيادات الجهة، وبرزت نسبياً في المؤتمر الثاني ١٩٦٦، وبشكل ملموس خصوصاً فيما كان يتعلق بأوضاع الجهة الداخلية<sup>(٤٤)</sup>.

وحقيقة لم يأت الدمج القسري فجأة أو من فراغ، بين الجهة القومية ومنظمة تحرير الجنوب المحتل، تحت تسمية «جهة تحرير الجنوب اليمني المحتل»، فقد سبقت هذه العملية محاولات مختلفة، عبر ضغوطات مصرية كان يقوم بها الجهاز المخبراتي المصري في صنعاء ضد عناصر وقيادات الجهة القومية، وحصار سياسي وإعلامي ومالي وعسكري عبر معسكرات التدريب والتأهيل لكوادر الجهة القومية، وهي عملياً ضغوطات مرتبطة بتحولات موازين القوى السياسية المحلية، والإقليمية، والدولية، وكذا بمجريات الصراع العسكري بين الجمهوريين والملكيين والقوى الاستعمارية والسعودية، وهي الحرب الممولة سعودياً بدرجة أساسية، وبريطانيا بعد ذلك، وغرباً أخيراً. وليست الدعوة إلى عقد لقاء في تموز/يوليو ١٩٦٤ في مقر الجامعة العربية بالقاهرة الذي رفضته الجهة القومية وأدانتها، سوى واحد من هذه الضغوط السياسية، وكذلك الدعوة إلى لقاء آذار/مارس ١٩٦٥/٣/١١ الذي جرى في القاهرة باشتراك رابطة أبناء الجنوب، وحزب الشعب الاشتراكي، والجهة القومية، والمؤتمر العمالي، بهدف توحيد القوى الوطنية وفشلته كذلك، مع أنه كان مدعوماً من الجهاز المخبراتي المصري، ومن الجامعة العربية، ومن بعض السياسيين المواليين لهم.

ويمكننا هنا القول إنه وعلى خلفية وقاعدة فكرة «الوحدة الوطنية» لقوى الثورة في الجنوب اليمني، كان هناك رأي في القيادة المصرية واليمنية، التي تقرأ الأمور من بعيد يقول «إن الجهة القومية هي قوة ثورية في اليمن الجنوبي، ولكنها ليست القوة الوحيدة، فهناك أطراف وطنية أخرى يمكنها أن تشارك في العمل الوطني. وعلى ذلك فإن الوحدة الوطنية ضرورية لمواجهة الأخطار المحيطة باليمن شمالاً وجنوباً، وهو تصور يؤكد - كما يقول السفير د. أحمد عطية المصري - تاريخ التحرك المصري في الشمال وسعيه الدائم إلى تحقيق الوحدة الوطنية (...): «إن قضية اليمن الجنوبي مرتبطة بقضية اليمن في الشمال وهو أمر طبيعي (...). طالما كانت مصر تسعى إلى سحب قواتها من اليمن، بما يشكله وجودها من ضغط اقتصادي عليها، ورغبة منها في حل المشكلة اليمنية بما يبقى على الثورة والجمهورية في إطار وحدة وطنية عريضة... حتى تؤمن قضية اليمن الجنوبي في ضوء احتمالات انسحاب القوات المصرية (...). وهذا يفسر التحرك الذي عرف بـ «الدمج» أي اندماج الجهة القومية مع منظمة تحرير جنوب اليمن المحتل في جهة واحدة»<sup>(٤٥)</sup>.

والتقدير السياسي المصري حول مستقبل الثورة في اليمن جنوباً وشمالاً في ضوء المعطيات السياسية والواقعية التي كانت قائمة في حينه، هو استنتاج سليم وصحيح سياسياً وتاريخياً، ولكن حظه في التنفيذ والتطبيق الواقعي كان فقيراً ومحدوداً؛ بل ومضراً بمستقبل الوحدة الوطنية داخل الجنوب وعلى مستوى مستقبل الثورة والجمهورية في الشمال، فقد فجر الدمج القسري أو انقلاب ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٦ الوحدة الوطنية وعمق الفجوة، وفجر عوامل كامنة مختلفة لصراع سياسي وعسكري عنيف بين أطراف المعادلة السياسية الوطنية في الجنوب بدلاً من تقريبها من بعضها البعض، وتوحيدها على قاعدة «الالتحام بالناصرية»،

(٤٤) عبد الحافظ قائد، في: الندوة الوطنية التوثيقية للثورة اليمنية، ١٤ أكتوبر، ص ٣٦، ويعتبر عبد الحافظ قائداً من أبرز الرموز السياسية التنظيمية التاريخية المؤسسة لفرع حركة القوميين العرب في الشمال، وتولى قيادة الفرع لفترة معينة.

(٤٥) أحمد عطية المصري، تجربة اليمن الديمقراطية، ١٩٥٠ - ١٩٧٢ (القاهرة: مطبعة المدني، ١٩٧٤)، ص ٣٠٨ - ٣٠٩. والكتاب نفسه تمت طباعته بعد حذف المقدمات الأكاديمية المنهجية التي قدّمت كأطروحة الدكتوراه في مصر تحت اسم وعنوان «النجم الأحمر فوق اليمن».



كما كانت تقول القيادة المركزية لحركة القوميين العرب، وخاصة جناحها اليساري الراديكالي الشاب، أو كما كانت تذهب إلى ذلك تقديرات القيادة المصرية في القاهرة، وصنعاء، تحت شعار «الوحدة الوطنية». إن تسمية ما جرى انقلاباً على الجبهة القومية هو أنه تم في وقت كانت القاعدة الاجتماعية الجماهيرية والسياسية للجبهة القومية تتسع أكثر فأكثر، وتحقق الجبهة القومية انتصارات عسكرية هامة، بل وحاسمة، في أكثر من مكان ضد الاستعمار البريطاني، في وقت تتراجع فيه المواقع السياسية والجماهيرية والتنظيمية للقوى السياسية الأخرى (حزب الشعب الاشتراكي، حزب البعث العربي الاشتراكي، رابطة أبناء الجنوب)، وفي وقت كانت فيه الجبهة القومية قد نقلت معاركها العسكرية الفدائية إلى قلب المدينة عدن منذ أواخر العام ١٩٦٤.

وفي أجواء هذا الاضطراب الأيديولوجي والتوتر السياسي والأمني والعسكري في الجنوب، واصطراع القراءات المختلفة حول الواقع السياسي والعسكري في الجنوب «لاحت في الأفق احتمالات تسوية سياسية لـ «القضية» اليمنية بين الجمهورية العربية المتحدة والسعودية وبريطانيا، وكانت مسألة الوضع في جنوب اليمن على علاقة عضوية بالتسوية. ومن هنا - كذلك - لاحت بوادر تناقض سياسي بين الجبهة القومية والقاهرة في مسألة الجنوب، مضافاً إلى هذا أن الأجهزة المصرية العاملة في اليمن باتت لا تنظر إلى الجبهة القومية بعين الارتياح بحكم سياستها المستقلة، بعد التوترات بين الطرفين قبل ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٦، وباركت قيام منظمة التحرير، ولم تقف عند هذه الحدود، بل ومارست محاولة شق الجبهة ونجحت في استمالة عناصر من الصف القيادي الأول (علي السلامي، طه مقبل، سالم زين). وفي ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٦ أعلنت أجهزة الإعلام في القاهرة قيام «جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل» (..). وأعلنت قيادة جديدة مشتركة أبرز عناصرها المكاوي، أميناً عاماً للجبهة والأصنج رئيساً للمكتب السياسي<sup>(٤٦)</sup>.

كانت الخطوة الأولى باتجاه الدمج هي تأسيس «منظمة تحرير جنوب اليمن المحتل» في ٥ تموز/يوليو ١٩٦٤ عبر دعم مصري واضح، ورعاية رسمية من الجامعة العربية، وتوالت بعدها ضغوط الجهاز المخبراتي المصري على قيادات الجبهة القومية للقبول بالتوحد مع منظمة التحرير تحت شعار «الوحدة الوطنية» أو «الالتحام بالناصرية» حسب الصيغة الأيديولوجية السياسية لقيادة حركة القوميين العرب في بيروت، وخاصة محسن إبراهيم. وفي هذا الاتجاه تلقت قيادة الجبهة القومية دعوة مصرية رسمية للحضور إلى القاهرة لمناقشة قضية التوحيد أو الدمج «وأقر المتواجدون في تعز من قيادة الجبهة القومية تكليف الأخوين قحطان الشعبي، وعلي أحمد السلامي، بالسفر إلى القاهرة والاتصال بالأخ عبد الله الأصنج وزملائه والأخ عبد القوي مكاوي لكي يطرحا عليهما موافقة الجبهة القومية على الوحدة معهما في إطار الجبهة القومية والمشاركة في قيادتها، ولكن عندما وصلا إلى القاهرة، كما جاء في تقرير كتبه علي أحمد السلامي، فإن قحطان الشعبي اتجه مباشرة إلى بيروت، وعند عودته من بيروت إلى القاهرة لم ينفذ قرار المجلس التنفيذي بالاتصال بالأصنج، ومكاوي، لمناقشة قرار المجلس التنفيذي للجبهة القومية بمشاركتها في الجبهة القومية وتحديد موافقتهما القيادية فيها، وانتهج الأخ فيصل عبد اللطيف أثناء تواجده في عدن خطأ يشجب فيه دخول هؤلاء في الجبهة القومية، وبدأ يتحرك على هذا الأساس، ونتيجة لهذا الموقف المتعصب كان لا بد أن تتم الوحدة عن طريق مشاورات جانبية مع الجهاز العربي، ومنظمة التحرير، حيث أفضت المشاورات إلى دمج الجبهة القومية ومنظمة التحرير يوم ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٦ في تنظيم واحد هو «جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل»<sup>(٤٧)</sup>.

ولا يستطيع القارئ العادي والباحث السياسي التاريخي البعيد عن مجرى وجوه الصراع وتعارضاته وتعقيداته أن يدرك خطورة وأبعاد ونتائج الدمج

(٤٦) حواطة، أزمة الثورة في الجنوب اليمني: تحليل ونقد، ص ٣٦ - ٣٧.

(٤٧) راشد محمد ثابت، ثورة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر: من الانطلاقة حتى الاستقلال (القاهرة: مطابع التوجيه المعنوي، ٢٠٠٧)،

القسري، الذي هو حقيقة أكبر وأخطر من انقلاب على كل المشروع الثوري التحرري المسلح، بقيادة الجبهة القومية، ولا سيما حين تجد نفسك كجبهة أو قوة تحرر مسلحة بدون سندك السياسي والإعلامي والمالي والعسكري وبدون قاعدة أمنية وجغرافية حامية وداعمة لك، بل إن الأمر بالنسبة إلى الجبهة القومية لم يقف عند هذا الحد، فقد وجدت الجبهة القومية نفسها بين ثلاثة أشكال من أشكال المصادرة: الإيذاء، والحصار، والقمع؛ الإيذاء من رفاق الدرب في القيادة الذين أرغموا على التوقيع على الدمج باسم الجبهة القومية بدون تحويل وتكليف حزبي بذلك؛ والحصار من قبل جبهة التحرير المشكلة باسمهم عنوة ورجماً عنهم ولا تمثلهم وتدعي أنها الممثلة الشرعية الوحيدة لشعب الجنوب اليمني؛ الثالث وهو القمع بمختلف أشكاله وصوره الذي طال قيادات وكوادر وعناصر الجبهة القومية في مدن الشمال كلها، ومنع المال والدعم العسكري عنهم، بل ومطاردتهم واعتقالهم واغتيال البعض منهم، والزجّ بالبعض منهم في مهام عسكرية غير مرتبة للتخلص منهم، كما حصل مع سالم ربيع علي، وعوض الحامد (..)، حتى بالنسبة إلى قضية اختطاف عبد الفتاح إسماعيل الذي كان «مطارداً من قبل الإنكليز واضطر إلى الخروج إلى تعز، حتى دبرت المخابرات العربية، واليمنية في تعز أمر اختطافه»<sup>(٤٨)</sup>، وحتى احتجاز البعض منهم في القاهرة، وعلى رأسهم الأمين العام للجبهة القومية، قحطان الشعبي، هذا بعد إيقاف المساعدات المالية ومرتبات المقاتلين في الجبهات المختلفة ومحاولة اختراقهم مالياً وتنظيماً، وتحول جهاز المخابرات العربي في تعز إلى قوة تنظيمية وسياسية تتدخل في تفاصيل أمور الجبهات المقاتلة المختلفة لحساب سياساتها الخاصة، بعيداً عن المراتبية القيادية التنظيمية للجبهة القومية. وفي الواقع أن «الوكيل عزت سليمان» رئيس الجهاز العربي للمخابرات المصرية في اليمن كان وراء إخراج عملية الدمج بتلك الصيغة القسرية، والتوقيت المحدد لها. . وأثبتت التطورات بعد إصدار البيان - المقصود بيان الدمج - أن

الأخوين عبد الله الأصنع من جانب منظمة التحرير، وعلى أحمد السلامي من جانب الجبهة القومية اقتصر دورهما على توقيع البيان وعدم إفشاء السر، حتى يذاع البيان من إذاعات صنعاء، تعز، القاهرة، إذ كانت المخابرات المصرية تدرك أن إذاعة البيان سوف يحدث دويّاً صاعقاً في أوساط الجبهة القومية وردود أفعال ربما تؤدي إلى صراعات دموية داخل الجبهة (..)، وهي التوقعات التي فوت الفرصة عليها البلاغ الذي أصدره في اليوم التالي قحطان الشعبي الأمين العام للجبهة القومية والذي نشر في الصحافة المحلية والعربية وتم توزيعه على نطاق واسع في الشمال والجنوب<sup>(٤٩)</sup>.

وعلى أهمية جوانب خطورة الدمج أو انقلاب ١٣ كانون الثاني/يناير ١٩٦٦ الذي تمت الإشارة إليه، فإن أهم وأسوأ جوانب الدمج إنما تمثلت في تقديرنا في أن الدمج القسري أنعش مطامح وتطلعات القوى السياسية الراضية لنهج الكفاح المسلح، والداعمة لخط التفاوض السياسي السلمي، والتطور الدستوري، كما أن الدمج أعاد الروح للقوى الاجتماعية الإقطاعية والسلطانية والمشائخية والأمرء والمستوزرين الذين يؤيدون المؤتمرات الدستورية «اللندنية» والحلول الوسط لمسألة الاستقلال، بما فيه بقاء القاعدة العسكرية البريطانية في عدن والجنوب، باعتبارها خلفية سياسية عسكرية أمنية تحمي مصالحهم وتكرّس مواقعهم السياسية بعد الاستقلال المأمول من قبلهم بعد تسليم الإنكليز السلطة لهم أو لأعوانهم ضمن استقلال منقوص السيادة، وهو الحلم الدفين الذي كان يراود السلطين، والرابطة، وقيادة حزب الشعب الاشتراكي.

لقد أربك الدمج القسري جميع قيادات الجبهة القومية، وبرزت معه في واقع الممارسة حالة من النزعات الفردية، والفوضوية والتكتلات السياسية التنظيمية غير المستقرة كرد فعل على الدمج، وجميعها في البداية غلب عليها الطابع الفردي الراض في صورة ردود فعل غاضبة وعنيفة هنا أو هناك، أثرت في مستوى

(٤٨) المصدر نفسه، ص ١٤٩ - ١٥١.

(٤٩) المصدر نفسه، ص ١٨٧.

القرار والموقف السياسي من القمة إلى القاعدة، حتى تشكلها في صورة مواقف عامة جماعية، وتجلت المواقف الفردية بصورة خاصة في «إقدام فيصل عبد اللطيف على إرسال برقيات ورسائل إلى جبهات القتال جميعها يطلب منها شجب عملية الدمج وتوقيف المعركة المسلحة ضد الاستعمار البريطاني. كما أرسل بدون علم بقية أعضاء المجلس (. . .) سيلاً من البرقيات إلى الرئيس جمال عبد الناصر وإلى رؤساء الجزائر، والعراق، وسورية وجميع رؤساء وملوك الدول العربية، وجميع السفارات المتواجدة في اليمن»<sup>(٥٠)</sup>، ولن ندخل هنا في تفاصيل إيجابية هذا الموقف من عدمه، بل إن ما يعنينا هنا ما أقره قرار الدمج من تداعيات سياسية وعملية انعكست بالضرورة في مواقف وردود فعل مختلفة من القمة إلى القاعدة في الجبهة القومية.

لقد جاء قرار الدمج في الواقع ليفتح مجالاً أمام التسوية السياسية للقضية اليمنية شمالاً وجنوباً الذي كانت تقف خلفه، فضلاً عن الدور والضغط الاستعماري، والرجعية السعودية، القوى السياسية التقليدية في قلب الصف الجمهوري في صنعاء، فإنه كذلك يعبر عن اعتمالات وتفاعلات تسيير هذا الاتجاه في القيادة المصرية في القاهرة من الأجنحة والجماعات التي وقفت ضد قرارات التأميم (١٩٦١) ولها موقف حول طبيعة مهام ثورة ٢٣ تموز/ يوليو ١٩٥٢ وقواها السياسية الاجتماعية، ومن قضية القومية العربية كحركة، وثورة، وهو ما يفسر سياسياً وعملياً موقف الجهاز المخبراتي المصري في اليمن من الثورة في اليمن شمالاً، وجنوباً، بدرجة أساسية. وبذلك انتقل الصراع الصامت والكامن في قلب القيادة المصرية إلى اليمن، وعبر عن نفسه بالممارسة المعوقة لتوجيهات الرئيس جمال

عبد الناصر فيما يتعلق بالأوضاع في اليمن، والجنوب خاصة، سواء قبل الدمج، أو توجيهاته بعد الدمج<sup>(٥١)</sup>.

وقد لعب فرع الحركة في الشمال دوراً كبيراً في الضغط على قيادة حركة القوميين العرب في بيروت ذات الصلات الجيدة بالرئيس جمال عبد الناصر، في أن تلعب دوراً في «التخفيف من نبرة العداء الموجهة إعلامياً ضد الجبهة القومية في الجنوب، وقياداتها المتواجدة في تعز، وأن تسعى سريعاً إلى الإسهام بتعديل وجهة نظر الأجهزة المختصة في مصر نحو الجبهة القومية، وكان مندوب قيادة الحركة في تعز عبد الحافظ قائد يطرح هذه الأمور مع العناصر القيادية للحركة في بيروت بمنتهى الحدة والصراحة، ويثير مع مندوبي الأقاليم العربية مشكلة الجبهة القومية»<sup>(٥٢)</sup>.

وكانت حصيلة ذلك لقاء أو مؤتمر الإسكندرية في آب/ أغسطس ١٩٦٦ الذي جاء بصورة أو بأخرى تعبيراً عن حالة رفض واسعة داخل الجبهة القومية للدمج القسري. وحاولت قيادة الجبهة بشكل عام أن لا تدخل في مواجهات واسعة مع الجهاز المخبراتي المصري وضغوطاته. و«عملت الجبهة بعد الدمج على تحاشي المواجهة العسكرية، والاعتقالات والمطارادات، وذلك عندما بادرت إلى تشكيل قيادة جديدة مؤقتة من عناصر الصف الثاني بقيادة عبد الفتاح إسماعيل»<sup>(٥٣)</sup>.

ثم أقدمت هذه القيادة على فتح جسور الحوار مع قيادة الجهاز العربي من خلال اللجنة السياسية المكونة التي ضمت في عضويتها العناصر التي وقّعت على اتفاقية الدمج باسم الجبهة القومية والمتواجدة عملياً في قيادة جبهة التحرير، وذهبت القيادة الجديدة في حواراتها المرنة والتكتيكية إلى أبعد حدود الطمأنينة والتهدئة مع الجهاز العربي في القاهرة وتعز، وتجديد الاتصال بالأطراف

(٥٠) المصدر نفسه ص ٢١٤، نقلاً عن تقرير تفصيلي حول الوحدة الوطنية كبنية للجبهة، سالم زين، طه مقبل، علي السلامي، وحول التصرفات الفردية، وحالات ردود الفعل على قرار الدمج يمكنكم متابعة بعض تفاصيلها في مواضع مختلفة في: المصدر نفسه، وكذلك دور الجهاز العربي للاستخبارات في محاولة تدمير الجبهة القومية والإضرار ببنيتها التنظيمية والعسكرية، لعدم إطاعتهم أمر الدمج القسري الذي بدأ بالتوسع حتى إعلان الانسحاب بعد ذلك.

(٥١) يمكن العودة إلى بعض التفاصيل حول ذلك في: المصدر نفسه، ص ١٦٨ - ١٧٠، وكذا في مواضع عديدة من الكتاب.

(٥٢) المصدر نفسه، ص ١٥٧.

(٥٣) القيادة مكوّنة إضافةً إلى عبد الفتاح إسماعيل من الأسماء التالية: سيف الضالعي، أحمد صالح الشاعر، عبد الملك إسماعيل، علي ناصر محمد، خالد عبد العزيز، علي سالم البيض، انظر: المصدر نفسه، ص ٣٠٨.

الوطنية الأخرى في جبهة التحرير حتى خرجت بصيغة اتفاق الإسكندرية الذي وقّعه جميع الأطراف<sup>(٥٤)</sup>.

وأهمية مؤتمر أو لقاء الإسكندرية أنه تجاوز صيغة الدمج القسري إلى الاتفاق على تشكيل إطار تنظيمي جبهوي مشترك، يعطي استقلالية سياسية وتنظيمية وحركية لكل فصيل، لأن الدمج لم يتجاوب مع مصالح التنظيمين، واتفق على أن تكون جبهة التحرير هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب في الجنوب<sup>(٥٥)</sup>، وهو ما اعتبره البعض تراجعاً خطيراً أو بالأصح لم يرض عنه، مع أنه في تقديرنا نصر سياسي وتنظيمي جزئي للجبهة القومية، وخطوة نحو فك الحصار أو التخفيف نسبياً من قبضته، وفسحة عملية للتحرك المستقل وللعمل السياسي والعسكري المزاوغ الذي يتجه إلى الاستقلال التنظيمي لكل من طرفي التحالف؛ هو انتقال من الدمج إلى التحالف، وخطوة أولى للتحلل من كل التحالف لاحقاً، وهو ما تحقق في الواقع، على الرغم من أن الجهاز المخبراتي المصري في القاهرة وتعز لم يكن مرتاحاً لاتفاق أو مؤتمر الإسكندرية. وفي آب/أغسطس ١٩٦٦ أعلنت بريطانيا التزامها بقرارات الأمم المتحدة لعامي ١٩٦٣ - ١٩٦٥ بعد طول ماطلة وتسويق.

لقد لعبت الجبهة القومية على لعبة مزدوجة هي الاعتراف والموافقة على الوحدة الوطنية، وعلى التحالف وضرورته، وعلى تأكيد الدور القيادي البارز لمصر عبد الناصر عربياً، ويمنياً، مع بقاء اعتراضها المتفاوت المواقف سياسياً على قرار الدمج القسري. والحقيقة أن ليس في ذلك الموقف أي ارتباك كما قد يبدو للبعض، وإنما هو دليل حنكة سياسية وإدارة راقية للصراع في لحظة حساسة وخطيرة وشديدة التعقيد، ليس على مستقبل الجبهة القومية فحسب، بل وعلى مستقبل الثورة

التحررية المسلحة كلها، وفي مناخ الدمج وشروطه القاسية توسع نشاط جبهة التحرير على حساب الجبهة القومية المحاصرة وهو أمر طبيعي. وفي هذا السياق يقول عبد الفتاح إسماعيل «جاء قرار ١٣ كانون الثاني/يناير ليقيد الجدل الداخلي للجبهة القومية من كانون الثاني/يناير ١٩٦٦، وحتى تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ لم يكن استمرار الجدل وموضوع حسمه من المهام المطروحة أمام الجبهة القومية، ولكن كانت المهمة المطروحة أمامها هي حماية نفسها، وقضية الثورة الشعبية المسلحة، من المخاطر الجديدة التي تولدت عن الدمج القسري وتكوين جبهة التحرير»<sup>(٥٦)</sup>.

وبعد رحلة الدمج القاسية والمريرة يمكننا القول: إن عملية الدمج أثبتت عدم قدرتها على الاستمرار والصمود كتجربة سياسية تنظيمية قسرية، ولم تجد طريقها للتنفيذ الواقعي، ليس فقط لأنها حاولت أن تجمع متنافسين، حتى لا أقول ضدين في جراب واحد، أحدهما مع الكفاح السياسي السلمي كخيار سياسي استراتيجي، والآخر مع نهج الكفاح المسلح كخيار استراتيجي، «وكانت ميزة الجبهة القومية أنها استطاعت أن تجمع بين أشكال النضال بقدر ما وجهت نشاطها الرئيسي والأساسي نحو الكفاح المسلح.. وقد اعتمدت على النشاط النضالي والجماهيري والنشاط الطلابي والنسائي والنشاط الدعائي، والنشاط الإعلامي، وهذا ما أدى بالفعل إلى أن تشكل الجبهة القومية قوة جماهيرية، وأعطت للثورة طابعاً جماهيرياً منذ البداية»<sup>(٥٧)</sup>.

وبفشل وسقوط خيار الدمج القسري الذي جاء حصيلة لخطاب «الالتحام بالناصرية» الذي رفعه الجناح اليساري في حركة القوميين العرب في مؤتمره القومي (١٩٦٥) وفشل لخطاب «الوحدة الوطنية» الذي رفعته

(٥٤) المصدر نفسه، ص ٢٩٥، قارن بـ: ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية،

ص ١٥٦.

(٥٥) حول ذلك، انظر: المصدر نفسه، ص ١٥٦.

(٥٦) إسماعيل، حول الثورة الوطنية الديمقراطية وآفاقها الاشتراكية. وهي مادة الموضوع منشورة كذلك في كتيب: لمحة عن تجربة الثورة الشعبية في اليمن الديمقراطية (عدن: [د.ن.]، ١٩٧٦)، ص ٣٢ - ٣٣. وحول الدمج القسري ورفض الجبهة القومية للدمج انظر: عبد الله (محسن)، عدن.. كفاح شعب وهزيمة إمبراطورية: صفحات من تاريخ الثورة اليمنية، ص ٥٤.

(٥٧) علي باذيب من حوار مطول أجراه معه مركز الأبحاث التابع للحزب الاشتراكي عام ١٩٨٥، محفوظ في أرشيف مركز البحوث اليمنية/عدن.

القيادة المصرية في اليمن بهدف الهيمنة والسيطرة على قيادة الثورة المسلحة في الجنوب وإخضاعها لمساومات السياسة والتفاوض على الصعيد المحلي، والإقليمي، لم يبق أمام الجبهة القومية سوى إعلان انسحابها من جبهة التحرير في مؤتمرها العام الثالث في «حمر» الذي انعقد من ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٦، «ولم يمض وقت طويل حتى أدرك كل من الرئيس عبد الناصر وحركة القوميين العرب أن مشروعاتهما المشتركة قد وصل إلى طريق مسدود. وفي تموز/يوليو ١٩٦٦ اجتمعت اللجنة التنفيذية لحركة القوميين العرب وتوصلت من خلال تحليلها للحركة الناصرية إلى ضرورة التمييز بين القوى المختلفة، وخاصة بين (اليمن) المتمثل في وكلاء البيروقراطية البرجوازية وطبقتهم وفكرهم وامتداداتهم التنظيمية في الأقطار العربية، واليسار المتمثل في العناصر والقوى التقدمية الموجودة ضمن الخط الرئيس للناصرية، ودعت اللجنة التنفيذية اليسار الناصري إلى تأكيد «استقلاله» الفكري والسياسي والتنظيمي بغية تجنب هيمنة «اليمن» عليه<sup>(٥٨)</sup>.

ومع إعلان الدمج القسري برز إلى سطح الحياة السياسية المشهد السياسي التالي: **فرزت رابطة أبناء الجنوب العربي** نفسها أتوماتيكياً خارج لعبة صراع الدمج القسري، بوقوفها ضد الدمج القسري وضد جبهة التحرير، لأنها في الأصل رافضة ومعادية لنهج الكفاح المسلح، وبذلك وقفت ضد حليفها التاريخي منظمة التحرير (الأصنج)، «وبإنشاء جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل» كفت الرابطة عن أن تكون لازمة للمصريين، واتجهت قيادتها كلياً وُجهة العربية السعودية، وفي ١٩٦٦/٥ حظرت نشاط رابطة أبناء الجنوب العربي في أراضي الجمهورية العربية اليمنية باعتبارها «تنظيماً غير

مرغوب فيه»، وفي ١٥/٥/١٩٦٦ تم الإجراء نفسه ضداً على أرض مصر<sup>(٥٩)</sup>. وبذلك تحدد الموقف النهائي للرابطة مع السلاطين، والسعودية «المشروع الاستعماري الداعي إلى دولة اتحاد الجنوب العربي.. وبقي في الساحة حزب البعث الذي شكّل في وقت متأخر من عام ١٩٦٦ «طلّاع حرب التحرر الشعبية»، وظلت جبهة التحرير ترفع شعار الكفاح المسلح شكلياً وإسمياً ولا تمارسه عملياً إلا بصورة محدودة، وتكتيكية. وبعد خروج الجبهة القومية أو انسحابها من جبهة التحرير تأكد عملياً أنها **الفصيل السياسي والمسلح الأكبر الذي يقف برؤية استراتيجية مع نهج الكفاح المسلح، إلى جانب «التنظيم الشعبي الثوري»** المحدود الحضور والانتشار الذي انشئته ودعمته الأجهزة المصرية. فقد تمكنت الجبهة القومية بعد انسحابها من جبهة التحرير من استعادة عافيتها السياسية، والتنظيمية، وسلطتها الشعبية على الجماهير، ذلك أن «الجماهير الكادحة في الأرياف وفي عدن لم تنس دور الجبهة القومية في تفجير الثورة، ولم تنس مواقفها السليمة طيلة السنوات الثلاث الماضية على بدء النضال المسلح، كما لم تنس بحكم تجربتها الذاتية الملموسة سلسلة المواقف الخاطئة لجبهة التحرير، ومن هنا واصلت انحيازها للجبهة القومية<sup>(٦٠)</sup>.

ومن المهم هنا الإشارة إلى أن الطابع التنظيمي شبه المزدوج للجبهة القومية الذي جمع بين التنظيم الجماهيري الواسع، والحزب، الذي لم يفك ارتباطه بحركة القوميين العرب، هو الذي ساعده كثيراً على التماسك وصّد هجمات الجهاز الاستخباري المصري في تعز، وحفاظه على طابعه التنظيمي المتماسك تنظيمياً وعسكرياً وسياسياً، وخرج من الدمج القسري إلى حد بعيد موحداً، بل وقوياً. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٦٧

(٥٨) باسل الكبيسي، **حركة القوميين العرب**، تعريب نادرة الخضير الكبيسي، ط ٤ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥)، ص ١١٣. «وكانت مجموعة محسن إبراهيم قد أقرّت الانقلاب المصري - أي الدمج في اليمن - باعتباره إجراء مهماً في سبيل توحيد كافة القوى القومية في نضالها ضد الاستعمار البريطاني، بينما رفض القوميون العرب رفضاً باتاً أي تقارب مع مجموعة الأصنج» (ص ١١٢). وكان ذلك أول صدام قوي بين حركة القوميين العرب والجبهة القومية، والناصرية أو الجهاز المخبراتي المصري.

(٥٩) يشير سيف علي مقل، أن الجمهورية اليمنية قرّرت في أيار/مايو ١٩٦٦، وكذا حكومة الجمهورية العربية المتحدة في حزيران/يونيو من العام نفسه منع نشاط الرابطة في أراضيها. انظر: **تشرين الأول/أكتوبر الثورة التحريرية المسلحة في الجنوب ١٩٦٣ - ١٩٦٧** (صنعاء: دار عبادي للطباعة والنشر، ٢٠٠٢)، ص ١١٧. نقلاً عن وثيقة موجهة لأعضاء لجنة الجنوب اليمني المحتل في الجامعة العربية.

(٦٠) حواتمة، أزمة الثورة في الجنوب اليمني: تحليل ونقد، ص ٥٥.

أكدت الجبهة القومية أنها القوة السياسية والشعبية المسلحة الأكثر حضوراً وتأثيراً، وذلك «عندما نظمت إضراباً بمناسبة الذكرى ١٢٨ لاحتلال عدن، وحاولت جبهة التحرير عرقلة إجراء هذا الإضراب ولكنه جرى، الأمر الذي اعتبره الإنكليز واحداً من انتصارات الجبهة القومية. وفي اليوم التالي نظمت الجبهة القومية مظاهرة في المدينة ومسيرة تحمل توايت مغطاة بأعلام بريطانية، وكان ثلاثة آلاف متظاهر تجمهروا في كريتر يهتفون: «ناصر، ناصر» ويلوحون بأعلام الجبهة القومية (...). وفي ١١ شباط/فبراير مرّت ٨ أعوام على تشكيل اتحاد الجنوب العربي، وقررت الجبهة القومية استغلال ذلك من أجل إجراء حملة أعمال معادية للاستعمار في جميع مناطق الجنوب العربي، وكانت جبهة التحرير تستعد للقيام بحملة مماثلة»<sup>(٦١)</sup>.

ولم تتوقف عمليات الجبهة القومية المسلحة في المدينة والريف التي اتسعت بصورة كبيرة، وخلال فترة قصيرة أصبحت المدينة عدن المركز الرئيس للقاعدة البريطانية، الهدف الأساسي لعمليات الجبهة القومية الفدائية والمسلحة، ودخلت عدن، والقاعدة البريطانية تحديداً في نطاق عدم الاستقرار. وبعد ماطلة وتسويق وافق الإنكليز على استقبال بعثة الأمم المتحدة الخاصة بالجنوب، وفي هذه الأثناء صعدت الجبهة القومية من عملياتها العسكرية الفدائية بمختلف الأشكال والأسلحة بعد أن أصبح خيار تحويل الكفاح المسلح إلى ثورة شعبية جماهيرية واسعة في الأرياف، وجميع المدن، بما فيها تحديداً المدينة عدن «التي توجت الجبهة القومية استراتيجيتها الثورية الفدائية المسلحة بالاستيلاء في ٢٠ حزيران/يونيو ١٩٦٧ على حي كريتر عدن، والاحتفاظ

به لمدة أسبوعين، وشكّل هذا الاستيلاء عنصراً حاسماً في تحول الجبهة نحو المرحلة الأخيرة في استراتيجيتها وهي إسقاط عدن انطلاقاً من إسقاط السلطنات الواحدة تلو الأخرى، وتدمير الحكومة الاتحادية»<sup>(٦٢)</sup>.

وفي الهجوم على أنظمة الحكم السلاطينية وإسقاط العديد منها، وبعدها إسقاط كريتر والاستيلاء عليها «برز بين عناصر من قيادة الجيش وعناصر من جبهة التحرير، وحزب الرابطة من يطالب بوقف إسقاط الأنظمة السلاطينية في مناطق الواحدي، والعوالق العليا، والسفل، وتناول بلاغ للجبهة القومية أسماء الضباط من قيادة الجيش، وعلى رأسهم العقيد ناصر بريك، والعقيد محمد أحمد، والعقيد محمد العبدلي، والعقيد الشريف حيدر وارتباطهم بوزير خارجية الاتحاد محمد فريد، وحاكم سلطنة الواحدي علي مسعد البابكري رئيس المجلس الاتحادي، والسلطان عوض بن صالح حاكم سلطنة العوالق، وعبر بلاغ الجبهة القومية عن استغرابه من أن تقف جبهة التحرير حامية ومدافعة عن السلاطين والأمراء.. ومحاولة إيقاف تحريرها من الحكم الاستبدادي، العميل».

ولعب تعيين العقيد ناصر بن بريك المعروف بولائه للسلاطين كأول قائد عربي لجيش الجنوب العربي دوره في إثارة حالة من التمرد في صفوف الجيش (جيش الجنوب العربي)، وأصدر فريق من كبار الضباط غير العوالق بياناً ضد تعيين بريك ووزع بين أفراد الضباط في المناصب القيادية في الجيش، ولذلك حدثت تنحياتهم من مناصبهم، وكانت شائعة اعتقالهم بداية اضطرابات واسعة في الجيش وفي الشرطة. وتوسعت حركة التمرد والاضطرابات، وهو ما ساعد عملياً وعسكرياً على إسقاط

(٦١) ناؤومكين، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، ص ١٧٣.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٩٥ - ٩٨؛ إسماعيل، حول الثورة الوطنية الديمقراطية وآفاقها الاشتراكية، ص ٣٣؛ ثابت، ثورة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر: من الانطلاقة حتى الاستقلال، ص ٤١٥. نقلاً عن بلاغ صحفي للجبهة القومية بتاريخ ٢٥/١٠/١٩٦٧. ويورد الكتاب (ص ٤٤٥) تواريخ إسقاط المناطق الريفية، بالشكل التالي: الضالع سقطت ٢٢/٦/١٩٦٧، الشعب ٢٥/٦/١٩٦٧، المصلحي ١٢/٨/١٩٦٧، لحج ٢٣/٨/١٩٦٧، دثينة ١٣/٨/١٩٦٧، العوالق ٢٧/٨/١٩٦٧، يافع السفلى ٢٨/٨/١٩٦٧، يافع العليا ٢٨/٨/١٩٦٧، مشيخة العقري ٢/٩/١٩٦٧، أحور والمحفد والعوالق السفلى ٩/٩/١٩٦٧، حضرموت القيعطي ١٦/٩/١٩٦٧، بيحان ١٨/٩/١٩٦٧، حريب ١٩/٩/١٩٦٧، حضرموت الكثيري ٢/١٠/١٩٦٧، منطقة الواحدي ٢٩/١٠/١٩٦٧، منطقة العوالق السفلى باكام ٢٧/١٠/١٩٦٧ (ص ٤٤٥ - ٤٤٦). وهي معركة مسلحة قتالية طويلة لم تتوقف، وكان لبروفة سقوط كريتر بيد مقاتلي الجبهة القومية لمدة أسبوعين أثره الكبير في تدمير معنويات المستعمر وأعدائه وحلفائه التاريخيين السلاطين والمشايخ والأمراء.

كريتر بيد الجبهة القومية، وأثار استيلاء الجبهة القومية على كريتر أصداء واسعة في البلد فحسب، بل وخارج حدوده أيضاً. ويصعب على المرء تقدير الأهمية المعنوية والسياسية لهذا الانتصار حق قدره، فلقد دلل على الانهيار المحتوم للاستعمار البريطاني في جنوب اليمن<sup>(٦٣)</sup>.

وكان الاقتتال الأهلي بين الجبهة القومية والتحرير هو أسوأ وأبشع اختبار لقدرات كل منهما، والتي دلت على غياب روح الوحدة الوطنية وضعف التقاليد الديمقراطية أو عدم القبول والاعتراف بالآخر، وعلى نزعة الاستئثار بالسلطة عبر بوابة المفاوضات والتسوية السياسية مع الاستعمار، وخاصة من خلال وعود حزب العمال البريطاني، وقد توهمت جبهة التحرير بعد ذلك أن بإمكانها تحقيق الاستقلال الناجز من الاستعمار البريطاني عبر التطور الدستوري أو المفاوضات أو التسويات السياسية التي دخلت مصر، خاصة بعد ضغط هزيمة حزيران/ يونيو ١٩٦٧، من أبوابها، وتحت ضغط السعودية وحرب شمال اليمن، التي أنهكت الجيش، والاقتصاد المصريين، ونتيجة لحسم الجبهة القومية الصراع في الميدان عبر تكلفة الحرب الأهلية أو الاقتتال الأهلي التي أكدت في الواقع أن الجبهة القومية هي الفصيل الأكبر والأقوى والأكثر حضوراً بفعل قوته الذاتية الخاصة، وليس بقوة الآخرين، (مصر، السعودية)، ولعبة خطاب التسوية المحلية والإقليمية والدولية، للقضية اليمنية شمالاً وجنوباً.

من الصعب اليوم قراءة الاقتتال الأهلي الأول والثاني... إلخ، بإعادته إلى اغتيال أو استشهاد هذا القائد أو ذاك في هذه المرحلة أو تلك التي تؤرخ اليوم للاقتتال الأهلي بهذا الحدث أو ذاك، فتلكم الاغتيالات، والقتل الفردي المتبادل بين أعضاء الجبهتين ليست سوى

القشرة الخارجية للاقتتال الأهلي، وليست الجوهر السياسي الموضوعي التاريخي لها، ففي التاريخ السياسي والأمني والقهري للدمج القسري تفسير حقيقي للأسباب التي راكمت العداء والحقد والكرهية بين الطرفين، وأدت إلى تفجيرها بعد تأجيلها أو ترحيلها إلى اللحظة المناسبة التي قرر فيها الطرفان أن لا محيص منها وعنهما، وهو حقيقة خيارهما معاً بهذه الدرجة أو تلك، وكما يقول عبد الله باذيب «لقد كان الدمج في الواقع بمثابة تجميد للعملية الثورية، وعرقلة لتطورها التنظيمي، وقد اتخذت الثورة منذ ذلك الحين مجرى آخر، وغرقت في الانقسامات والصراعات الداخلية التي تطورت حد الصدام الدموي والاقتتال الأهلي».

ومن هنا خطورة الدمج القسري، ليس على واقع الثورة ومجريات تفاصيلها في تلك المرحلة، بل خطورة الدمج وأبعاده ونتائجه وآثاره سحبت نفسها على كل مستقبل الثورة بعد ذلك، بما فيه على تجربة ما بعد الاستقلال. والقراءة العميقة سياسياً وموضوعياً وتاريخياً تقول لنا ذلك، ومن هنا يرى فتحي عبد الفتاح «أن تشكيل جبهة التحرير جاء في الأساس رداً على التطور الراديكالي الذي طرأ على فكر الجبهة القومية ولإيجاد توازن في ساحة النضال بين الأفكار الراديكالية، والأفكار المحافظة. ومن ناحية أخرى فإن بعض العناصر المحافظة والرجعية، سواء في الداخل أو على الصعيد العربي، قد فوجئت بالانتصارات غير المتوقعة للنضال المسلح، ولم تشأ أن تترك الساحة للجبهة القومية وحدها التي أصبحت، وبخاصة بعد صدور الميثاق الوطني، تمثل خطراً على مصالح هذه الفئات» الذي مثل تهديداً سياسياً وطبقياً لقوى هامة نافذة في السياسة اليمنية شمالاً وجنوباً<sup>(٦٤)</sup>.

ومثلما فشل الدمج القسري وكان بدء إعلان

(٦٣) باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر، ص ٣٧٤.

(٦٤) فتحي عبد الفتاح، تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية (بيروت: دار ابن خلدون للطباعة والنشر، ١٩٧٤)، ص ٧٠ - ٧١. إن نصّ الميثاق الوطني للجبهة القومية الذي قدّمه المؤتمر الأول للجبهة ١٩٦٥، هو تحول أيديولوجي نحو الاشتراكية العلمية، وفيه خيار طبقي، كادح بوضوح، ومن نصوص هذا الميثاق تقتطف هذا المقطع للتدليل على أن الدمج القسري كان خياراً محلياً وإقليمياً ودولياً، وكانت الرجعية العربية حاضرة فيه بقوة، ومما جاء في الميثاق «إن الثورة لا تدفع أفراد الشعب للإنتاج بالأجر، وإنما تجعلهم في الحقيقة ملاكاً لإنتاجهم، إن هذه الصيغة ستظل شعار الثورة في كل مرحلة من مراحلها، وفي كل ما تعمله وتطبقه، وتخطط له في كل مجالات الحياة العملية. إن الثورة بذلك تهدف إلى تغيير الواقع الاجتماعي المستغل، بواقع اجتماعي تقدمي مغاير تماماً يتجه في طريق الالتزام بالأسس الاشتراكية الثورية». انظر الميثاق الوطني للجبهة القومية.

ممارسة الاقتتال الأهلي وانتهائه بسيطرة الجبهة القومية على الموقف كله سياسياً وإدارياً وعسكرياً، فإن الاقتتال الأهلي في واحد من وجوهه وأبعاده استعادة لتاريخ ما أو تصفية حساب مع تاريخ من العنف السياسي، والقمع الأيديولوجي الذي مورس في مرحلة من المراحل، على الجبهة القومية، بالاحتماء بسلطة خارجية، هي هنا الجهاز المخبراتي المصري، قطعاً بدون إغفال أو تجاهل دور القتل والاعتقال الفردي، لهذا الرمز السياسي والقتالي أو ذاك، على أن ذلك القتل والاعتقال إنما كان حقيقة السبب الخارجي والشعرة التي قصمت ظهر الحوارات التكتيكية فيما بين الجبهتين، القومية، والتحرير، والموزعة ما بين القاهرة وتعدن، وبذلك سبقت الحرب، الحوار في حسم الموقف كله<sup>(٦٥)</sup>.

اضطرت مع ذلك سلطات الاستعمار البريطاني أن تتخلى عن عملائها وأعوانها من السلاطين والأمراء والمشائخ والمستوزرين ودعاة المؤتمرات الدستورية اللندنية والمفاوضات والتسويات، وأن تقف في مواجهة جديّة أمام نذها السياسي والوطني في الساحة، وهي الجبهة القومية وجهاً لوجه، معترفة في ٦ تشرين الثاني/نوفمبر أن الجبهة القومية هي الممثل الشرعي الوحيد لشعب جنوب اليمن، حتى إعلانها التفاوض مع الجبهة القومية كطرف رئيسي ووحيد، على قضية الاستقلال، وإنجاز الجبهة القومية للاستقلال الكامل الناجز، عبر مفاوضات سياسية دبلوماسية قادها وفد الجبهة القومية التفاوض ببراعة ومهارة برئاسة قحطان محمد الشعبي وعضوية مجموعة من رفاقه<sup>(٦٦)</sup>.

«وخلال مفاوضات جنيف ما بين ٢٢ - ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر التي رأس فيها قحطان الشعبي وفد الجبهة القومية، وشاكتون جانب الوفد البريطاني، وتم الاتفاق على تنظيم الانسحاب البريطاني النهائي . وفي ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر، ودع همفري تريفلان عدن على عزف أوركسترا حاملة الطائرات إيجل (. . .). وفي ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧ تم إعلان قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية، وتولي الجبهة القومية مهام السلطة العليا، وتعيين قحطان الشعبي (١٩٢٣ - ٧ تموز/يوليو ١٩٨١) رئيساً لمدة سنتين وتشكيل حكومة»<sup>(٦٧)</sup>.

وقامت في جنوب اليمن لأول مرة بعد احتلال استعماري أكثر من قرن وثلث من الزمن، دولة وطنية تحررية ذات سيادة، ومن حينها تأسس وجود شطري لدولتين مختلفتين في توجهاتهما الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، إحداهما في الشمال، مرتبطة بالغرب الرأسمالي، والأخرى في الجنوب ارتبطت لاحقاً بالمعسكر الاشتراكي بعد الحركة التصحيحية.

وبعد الاستقلال واصلت الجبهة القومية صراعاتها الداخلية الخاصة السياسية والحزبية والأيديولوجية، وكان انقلاب ٢٠ آذار/مارس ١٩٦٨ واحدة من دورات العنف الأولى، التي تم حسمها بحالة من المصالحة الداخلية بعد أحداث أو انتفاضة ١٤ أيار/مايو ١٩٦٨، حتى كانت الحركة التصحيحية في ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٦٩ التي حسمها الجناح الأكثر راديكالية ضد ما سمي حينها باليمين الرجعي. وكان المؤتمر العام الرابع للجبهة القومية في ٢ آذار/مارس ١٩٦٨ بمثابة الشرارة التي

(٦٥) نؤكد هنا أن حسم الموقف العسكري مع جبهة التحرير، والسياسي مع الاستعمار البريطاني بالتفاوض وإنجاز الاستقلال الكامل الناجز تحت قيادة الجبهة، لم يؤد إلى إغلاق ملف العنف، والحروب الداخلية (الأهلية) التي تناسلت بعد ذلك ووصلت إلى عقر دار الجبهة القومية نفسها، وحتى إلى ما بعد ذلك.

(٦٦) كان الوفد مكوناً من قحطان الشعبي رئيساً، وعضوية كل من: عبد الفتاح إسماعيل، سيف الضالعي، فيصل عبد اللطيف الشعبي، محمد أحمد البيشي، وكانت إحدى أعقد المسائل في المفاوضات مسألة الجزر: كمران، برهم (ميون)، وسقطرة، وكوريا موريا التي كانت تعتبرها الجبهة القومية جزءاً لا يتجزأ من اليمن الجنوبية، وبعد أن وعد الإنكليز بأخذ رأي سكان الجزر بعين الاعتبار، أعلن على أثره أن أهالي جميع الجزر أيدوا الانضمام إلى اليمن الجنوبية باستثناء سكان كوريا موريا الذين صوّتوا لصالح الانضمام إلى مسقط. والمسألة المعقدة الأخرى كانت المساعدة المالية المجانية، حيث رفض الإنكليز تقديم مساعدة للجبهة القومية بنفس الحجم الذي وعدت به الحكومة الاتحادية السابقة، ووافقت على دفع ١٢ مليون جنيه استرليني في غضون ستة أشهر. انظر: ناؤوميكن، الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية، ص ٢١١.

(٦٧) باروت، حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر، ص ٣٧٩. وحول زمن المفاوضات انظر: ناؤوميكن، المصدر نفسه،

ص ٢١١.



فجّرت الصراع حول قضايا مركزية سياسية وأيديولوجية وطبقية وعسكرية التي طرحها برنامج الجبهة القومية، ومنها «تدمير جهاز الدولة القديم، وحل الجيش والبوليس، وتأميم المؤسسات الأجنبية والخاصة، وإجراء إصلاح زراعي جذري بدون تعويض للملاك، وتخفيض رواتب الموظفين، واختصار الوظائف الإدارية، وإغلاق الميناء الحر في عدن وجعله ميناء جبركياً، وتسليم السلطة لمجالس العمال والفلاحين والفقراء والجنود، واتباع «الطريق اللارأسمالي للتنمية»، وتحويل الجبهة القومية إلى حزب طليعي»<sup>(٦٨)</sup>.

وجملة هذه القضايا، وخاصة حلّ الجيش والبوليس واستبدالهما بجيش شعبي ومليشيا شعبية وطنية كانت هي سبب تفجير الصراع واستمراره بأشكال وصور مختلفة في جميع المراحل اللاحقة، وفي هذه المرحلة كانت الجبهة القومية قد قطعت علاقتها نهائياً بحركة القوميين العرب التي توقفت عملياً منذ العام ١٩٦٦ عام الدمج القسري، وبدأ اليسار الاشتراكي أو الطفولي، حسب تسمية الآخرين (اليمن)، يعدّ نفسه لجولة حوارات بدأت بعد حركة ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٦٩ باتجاه خلق حزب طليعي كان ثمرته في ٥ شباط/فبراير ١٩٧٥ اتفاق الوحدة بين فصائل الجبهة القومية، وحزب الطليعة الشعبية، والاتحاد الشعبي الديمقراطي، الذي تُوجّ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٥ بإعلان قيام «التنظيم

السياسي الموحد الجبهة القومية» خطوة على طريق خلق وتشكيل الحزب الطليعي الموحد لكل اليمن، وفي هذا السياق كان وضع أول رئيس جمهورية لليمن الجنوبية رهن الإقامة الجبرية أو الاعتقال حتى وفاته في الثمانينيات، وفي العام ١٩٧٠ تم قتل أو اغتيال مؤسس حركة القوميين العرب فيصل عبد اللطيف الشعبي التي أسماها محمد جمال باروت باغتيال الأب، أو قتل الأب<sup>(٦٩)</sup>.

وفي آذار/مارس ١٩٧٩ تمّ تشكيل الحزب الاشتراكي اليمني من التنظيم السياسي الموحد (الجبهة القومية) ومن فصائل اليسار في شمال اليمن ممثلة في الأحزاب السياسية التالية: الحزب الديمقراطي الثوري اليمني، حزب العمل اليمني، حزب الطليعة الشعبية، حزب اتحاد الشعب الديمقراطي، منظمة المقاومين الثوريين، مع تشكيل إطار سري تكتيكي باسم الشمال تحت اسم «حزب الوحدة الشعبية اليمني» (حوشي)، ومع إعلان الوحدة، جرى الإعلان اسمياً عن دمجهما معاً في الحزب الاشتراكي اليمني، الذي لعب دوراً عظيماً في الإعداد والتهيئة لدخول اليمن من التشطير إلى الوحدة في ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٠ مع شريكه في الوحدة حزب المؤتمر الشعبي العام، حتى كانت حرب ١٩٩٤ وإعلان الانفصال وفك الارتباط في ٢١ أيار/مايو ١٩٩٤، ليخرج منها الاشتراكي من سلطة دولة الوحدة نهائياً ويقف في صف المعارضة.

(٦٨) باروت، المصدر نفسه، ص ٣٨١.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٣٧٩.

## ٥٤ — حزب العمال الجزائري

### توفيق المديني

#### مقدمة

عن لويـزة حنون دفاعها الشرس عن النموذج الاشتراكي في الاقتصاد، والصرامة في تسيير شؤون الحزب وتشتهر بلقب «المرأة الحديدية».

وقد ترشحت السيدة لويـزة حنون في الانتخابات الرئاسية التي جرت في سنة ٢٠٠٤، وحصلت على نحو ١ بالمئة من الأصوات وحققت المركز الرابع، كما حصل حزبها على نحو ٢٥ مقعداً في الانتخابات البرلمانية الأخيرة عام ٢٠٠٧. وخاضت السيدة لويـزة حنون الانتخابات الرئاسية في سنة ٢٠٠٩، وكانت من أبرز المتنافسين أمام الرئيس عبد العزيز بوتفليقة، بوصفها أول سيدة تترشح لمنصب رئيس الجمهورية في دولة عربية.

دخلت لويـزة حنون هذه الانتخابات وشعارها «السيادة الشعبية : مناعة للسيادة الوطنية» وطالبت بتبني «إصلاحات اقتصادية واجتماعية عميقة من خلال برلمان» ذي سيادة حقيقية يراقب الحكومة. كما دافعت في حملتها الانتخابية بشراسة عن القطاع العام والملكية العامة، ورفضت بيع أصول الدول، وتعهدت، في حال انتخابها، بتعديل الدستور بما يحفظ ثروات البلاد من البيع والشراء. كما نادت بالحفاظ على المكاسب الاجتماعية لفئات الشعب من صناديق الضمان الاجتماعي والتعويضات، وتطالب بتشجيع المنتج الوطني ودعم الصناعة المحلية.

وقد تعرضت السيدة لويـزة حنون لانتقادات واسعة من جانب قوى المعارضة التي قاطعت الانتخابات لتصويت أعضاء حزبها في البرلمان لصالح التعديلات الدستورية الأخيرة التي أتاحت لبوتفليقة الترشح لولاية

تأسس حزب العمال الجزائريين في عام ١٩٩٠، من قبل العمال، والنقابيين، وصغار الفلاحين، وهو امتداد للمنظمة الاشتراكية للعمال التي كانت تعمل في السر قبل الإعلان عن التعددية في الجزائر في عام ١٩٨٩.

حزب العمال هو حزب عمالي مستقل يدرج نضاله في إطار استمرارية الحركة الوطنية الجزائرية، وبرنامج نجم شمال أفريقيا، وحزب الشعب الذي أسسه مصالي الحاج، التي وضعت في أولوية نضالها تشكيل جمعية وطنية ذات سيادة، في قطيعة مع سياسة الاستعمار والإمبريالية في عصرنا الراهن، المتجسدة في المؤسسات المالية الدولية : صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية. ويدافع الحزب عن حقوق العمال والطبقات الاجتماعية الفقيرة، كما يدافع عن القطاع العام، ويناهض الخصخصة.

حزب العمال حزب يساري معارض يتبنى المبادئ التروتسكية، فيعلن تضامنه مع العمال والطبقات الاجتماعية الأكثر عرضة للاستغلال، ووقوفه في وجه الخصخصة والدعوة إلى تدخل الدولة لحماية المستهلك.

من مفارقات هذا الحزب (العمال) أن أمينه العام هي السيدة لويـزة حنون، وهي في الخمسينيات من عمرها، وناضلت في صفوف المعارضة السياسية منذ سنوات طويلة، إذ قادها العمل السياسي السري للاعتقال مرتين في الثمانينيات. وفي العام التالي مباشرة لبداية الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية في الجزائر قامت بتأسيس حزب العمال عام ١٩٩٠. ومن المعروف

ثالثة. إلا أن حنون رأت في المقاطعة عملاً سياسياً سلبياً، طارحة رؤى حزبيها بديلاً من السياسات القائمة، وتقول إن تداعيات الأزمة المالية الحالية أكدت صواب سياسات حزب العمال.

## أولاً: مواقف حزب العمال الجزائري من بعض القضايا العربية: الموقف من القضية الفلسطينية

في برنامجها الانتخابي الذي قدمته للشعب الجزائري، حددت السيدة لوييزة حنون الأمين العام للحزب، والمرشحة السابقة للانتخابات الرئاسية التي جرت في سنة ٢٠٠٩ موقفها من القضية الفلسطينية. ففي الفقرة الرابعة من برنامجها الانتخابي هذا، التي تحمل العنوان التالي: «من أجل سياسة خارجية تثبت السيادة الوطنية الكاملة وتعيد للجزائر مكانتها، الكلمة للشعب!»، تؤكد السيدة لوييزة حنون أهمية التثبيت بالسيادة الوطنية في مجال العلاقات الخارجية، وضرورة التعبئة الشعبية لمواجهة كل ضغط أو تهديد أجنبي والسعي من أجل بناء جبهة عالمية المناهضة كل أشكال الهيمنة والاضطهاد والاستغلال.

وفي هذا السياق، ترى السيدة لوييزة حنون أن القضية الفلسطينية التي تشكل طليعة المقاومة الشعبية المشروعة للاحتلال، إذ يواجه الشعب الفلسطيني حرب إبادة حقيقية، تتطلب «بالإضافة إلى مختلف أشكال الدعم تأكيد الموقف الجزائري المناصر للقضية، والرافض قاطعاً لكل أشكال التطبيع مع الكيان الصهيوني عبر انسحاب الدولة الجزائرية من مبادرة السلام العربية لسنة ٢٠٠٢، لأنها تخرق حق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وتعد مشاركة بلادنا فيها تقهقراً في موقفها التقليدي كنتاج لمشاكلنا الداخلية»<sup>(١)</sup>.

إضافة إلى هذا الموقف التي عبرت عنه السيدة لوييزة حنون في برنامجها الانتخابي، أصدر حزب العمال الجزائريين بياناً سياسياً، بمناسبة طرح السلطات المصرية

مشروع بناء جدار عازل على طول الحدود بين مصر وغزة في شهر شباط/فبراير ٢٠١٠، أكد فيه موقفه الراسخ من بناء الجدار العنصري في فلسطين المحتلة، بقوله: «يؤكد حزب العمال الاشتراكي دعمه غير المشروط للشعب الفلسطيني المكافح لأجل استجابة حقوقه: الحق في تقرير مصيره بكل الوسائل بما فيها الكفاح المسلح؛ الحق في عودة اللاجئين، كما يؤكد مرة أخرى السعي في تفكيك الكيان الصهيوني الذي يجسد مشروعاً عنصرياً واستعماريّاً حليفاً للإمبريالية، وذلك لتمكين شعوب المنطقة من التحرر والانعقاد. فالقضية هنا ليست في مساندة حماس في البقاء في السلطة في غزة بل مساندة شعب يقاوم من أجل الحياة.

إن حزب العمال الاشتراكي على يقين أن فلسطيني غزة لا يقاتلون من أجل حقوقهم وكرامتهم وحسب، بل من أجل حرية كل شعوب، كما يقاومون رؤوس الإمبريالية المتحالفين، ويتصدون لمحاولاتهم استعباد شعوب العالم، بما فيها الجماهير الشغيلة في الحواضر الصناعية. ومن الضروري تعزيز حركات التضامن مع الشعب الفلسطيني وتوسيع حملة المقاطعة - وقف الاستثمار - فرض (BDS)، التي تساهم في فضح الحكومات والمجموعات الرأسمالية المتواطئة وإضعاف الكيان الصهيوني مما سيقوّي المقاومة الفلسطينية المناهضة للإمبريالية. فكل انتصار للمقاومة الفلسطينية هو انتصار للحركة الجماهيرية في العالم وفي بلادنا، وكل انتصار لنضال الفقراء والكادحين في بلادنا هو انتصار للمقاومة ضد الاستعمار والإمبريالية والصهيونية. ولهذا يجب أن نسعى: من أجل المطالبة بالوقف الفوري لبناء الجدار الفولاذي وتدمير جدار الفصل، ووقف الحصار والخطر العالمي؛ من أجل فرض احترام الحق في الحياة، وحقوق الإنسان الحيوية للشعب الفلسطيني والاعتراف بحقوقه الوطنية الشرعية؛ من أجل السعي في محاكمة مجرمي إسرائيل وإفشال مساعدة أوروبا وأمريكا لهم؛ من أجل إيقاف مساهمة الحكومات العربية بطريقة فعالة ضد فلسطين ورفض كل أشكال التطبيع؛ من أجل تفكيك

(١) «لأن السيادة الشعبية مناعة للسيادة الوطنية الكلمة للشعب فوراً،» من البرنامج الانتخابي للوييزة حنون، مرشحة حزب العمال

لرئاسيات ٢٠٠٩.

نظام الأبارتايد الصهيوني؛ من أجل الاعتراف بشرعية مقاومة الشعب الفلسطيني وحقه في استعمال كل الوسائل بما فيها السلاح؛ من أجل مقاطعة الكيان الصهيوني سياسياً واقتصادياً وثقافياً ورفض كل أشكال التطبيع؛ من أجل حق اللاجئين في العودة؛ من أجل حق الفلسطينيين في دولة وطنية ديمقراطية وموحدة»<sup>(٢)</sup>.

## ثانياً: حزب العمال الجزائري والموقف من قضية الصحراء الغربية

يعتبر حزب العمال الجزائريين متميزاً من بقية الأحزاب الجزائرية، وكذلك من موقف الدولة الجزائرية، من قضية النزاع الدائر في منطقة الصحراء الغربية منذ ما يزيد على ٣٥ سنة، إذ يرفض استقلال الصحراء الغربية، وبالتالي يرفض اقتطاعها من الأراضي المغربية.

ففي لقاء السيدة لويـزة حنون الأمين العام لحزب العمال الجزائري، مع التلفزيون الجزائري، عبّرت عن معارضتها لخيار استقلال الصحراء، وانتقدت مخطط بيكر، في طبيعته الأولى والثانية، وبشجاعتها المعهودة قالت إن قضية الصحراء مصطنعة، ولا تخدم مستقبل العلاقات الجزائرية المغربية.

وأعادت لويـزة حنون، تأكيد موقف حزب العمال الجزائري، بقولها: «إن المسّ بوحدة الدول يدخل في إطار استراتيجيات خارجية تستهدف المسّ بوحدة الدول، وخصوصاً دول الشمال الأفريقي، معتبرة أن المغرب من أكثر البلدان المغاربية استهدافاً بالمخططات الخارجية لتفتت أراضيه»<sup>(٣)</sup>.

ولأن السؤال الذي وُجّه إلى السيدة لويـزة من طرف الصحفي، لم يكن يختلف عن السؤال المعتاد والوحيد، الذي يطرح باستمرار على المسؤولين الجزائريين، بخصوص قضية الصحراء، وهو «ما رأيك حول اعتراضات المغرب على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره؟»، فيكون الجواب بالضرورة مماثلاً ومناسباً لوصفة السؤال، جواب معتاد لسؤال مكرر. غير أنه مع السيدة لويـزة، المرأة الشجاعة، ذات النبع النضالي الحقيقي التروتسكية الفكر والتوجه، التي لم يعرف عنها أنها هادنت النظام الجزائري، قدر يقينها بالدفاع عن جوهر وصدقية مواقفها من الكثير من القضايا التي تحملها وتناضل من أجلها هذه المرأة، لم تكتف بالجواب عن سؤال الصحراء، المؤلف والمكرر والمعتاد، بل أُرمت إشكاليته، وأعادت طرحه على الصحفي، محاطاً بقدر لاف من التوجس والخوف: «وماذا، لو سارت آلية المخططات الأجنبية، التي تعمل بمقاصد تفتت كيانات المنطقة، لتطال الجزائر نفسها؟».

وفي ظل ضبط النظام الجزائري عقارب مشاغله السياسية على التواجه والصراع والاعتراض على مغربية الصحراء، اقتصر حديث السيدة لويـزة حنون في هذا الصدد: «على الإشارة إلى خطورة المخططات الأجنبية التي تروم تفتت دول المنطقة المغاربية»، محذرة، «من انتقال خطر هذه المخططات، في مرحلة لاحقة إلى الصحراء الجزائرية الكبرى»<sup>(٤)</sup>.

والحال هذه، فإن حزب العمال الذي ترأسه السيدة لويـزة حنون منذ ١٩٨٩، يرفض تفكيك أي بلد في المغرب العربي، أو إحداث دويلة في جنوب المغرب.

(٢) انظر: بيان الأمانة الوطنية لحزب العمال الجزائري، الصادر في الجزائر بتاريخ ٢١ شباط/فبراير ٢٠١٠.

(٣) من مقابلة مع التلفزيون الجزائري بتاريخ ٩ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، حيث كانت السيدة لويـزة حنون الأمين العام لحزب العمال الجزائري، ضيفة في برنامج «منتدى التلفزيون الجزائري»، إذ حذرت في هذه المقابلة من خطر انتقال هذه المخططات في مرحلة لاحقة إلى الصحراء الجزائرية الكبرى، وأشارت إلى أن حزب العمال يرفض تفكيك أي بلد في المغرب العربي معتبرة أنه لا توجد أية مصلحة في تفكيك المغرب أو تونس. وأكدت لويـزة حنون أن قضية الصحراء تعد مشكلة معقدة، لكنها جددت معارضتها، كما في الماضي، لفكرة إحداث دويلة بالجنوب المغربي. كما عبّرت عن رفضها لقيام دولة صحراوية، وشددت على مبدأ التكامل بين الدول المغاربية، مضيفة أن حزب العمال يرفض تفتت الوحدة الترابية لأي بلد مغربي.

(٤) المقابلة نفسه.

## ٥٥ — منظمات اليسار الجديد في المغرب العربي

توفيق المديني

هذه العوامل مجتمعة كان لها تأثير مباشر في محاولة استقطاب جزء من الشباب الجامعي، ونشر الأفكار الماوية والتروتسكية في صفوفهم، وخاصة مفهوم «الثورة البروليتارية العاجلة». وهكذا قامت مجموعة مؤلفة من الأساتذة والباحثين المقيمين في فرنسا، والطلبة التونسيين، وأعضاء سابقين في أحزاب ومنظمات سياسية متعددة الاتجاهات، من الشيوعيين، والماويين، والتروتسكيين، والبعثيين، بأول محاولة لتأليف «تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي في تونس» «Rassemblement pour le travail socialiste en Tunisie» الذي عرف تحت اسم «Perspectives» (آفاق).

### ١ — ميلاد «آفاق»

تأسس هذا التنظيم في باريس صيف العام ١٩٦٣، بعد نقاشات طويلة بين الأعضاء المؤسسين له، الذين ينتمون إلى تيارات عدة ماركسية، وتروتسكية، وناصرية ثورية، وأعضاء فرع الاتحاد العام لطلبة تونس. وعندما تأسس تنظيم «آفاق» لم يكن في نية المؤسسين تكوين حزب سياسي أو السعي إلى الاستيلاء على الحكم، بل الغاية الأولى هي الاهتمام ببعض القطاعات الجوهرية التي تهم مستقبل تونس وإعداد الدراسات الضرورية. وكان هذا التجمع تلتقي فيه هذه التيارات وتناقش بحرية، على الرغم من تعددها واختلافاتها وتفاوت تجارب أعضائها ورموزها، نخص بالذكر منهم: نور الدين بن خضر، باحث اقتصادي ويعمل الآن مديراً للنشر بدار سبراس للنشر، ومحمد الشرفي، الذي تولى رئاسة الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان من سنة ١٩٨٨ ولغاية ١٩٨٩،

### أولاً: تونس

#### ● الجذور التاريخية لميلاد حزب العمال الشيوعي التونسي

يعود ظهور تنظيمات اليسار الجديد في تونس إلى العوامل الرئيسية التالية:

**العامل الأول:** شهدت بداية الستينيات محاولة انقلابية قامت بها مجموعة من العسكريين والمدنيين معظمهم من اليوسفيين بهدف الإطاحة بالنظام البورقيبي، وذلك في ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٢. وقد اغتنمت الدولة التونسية تلك الفرصة لإلغاء التعددية السياسية وحظر نشاط الحزب الشيوعي بوصفه الحزب المعارض العلني الوحيد، ومصادرة صحافته ودورياته، وفرض رقابة تامة على المنظمات الجماهيرية والنقابات، وقمع الحرية السياسية، وإحلال هيمنة الحزب الواحد، فكراً وممارسة.

**العامل الثاني:** شهدت أوروبا عامة، وفرنسا خاصة في بداية الستينيات ولادة الحركات الماوية والتروتسكية، التي كانت تعدّ الأحزاب الشيوعية الكلاسيكية أحزاباً تحريفية، وانتهجت خط العداء للبلدان الاشتراكية عامة، والاتحاد السوفياتي خاصة، بوصفه دولة «إمبريالية اشتراكية»، وتحريفية حسب وجهة نظرها.

**العامل الثالث:** ظهور أزمة في الدور القيادي للحزب الاشتراكي الدستوري الحاكم، ومعها فقد مصداقيته في نظر جزء أساسي من الشباب الجامعي.

## ٢ - منظمة العامل التونسي : النشأة والتطور

مع تجذّر الحركة الطلابية في النضال الديمقراطي في آخر الستينيات، وعجز تجمع الدراسات والعمل الاشتراكي، الذي كان تعبيراً راديكالياً عن اتجاه داخل الحركة اليسارية التونسية، عن تقديم مشروع فكري وسياسي يقدم أجوبة واقعية للمعضلات التي يعانيها المجتمع التونسي، بادر عدد من أعضائه السابقين في باريس ثمن كانوا على خلاف فكري وسياسي مع «الكّراس الأصفر» حول القضية الفلسطينية، الذي كان سبباً ودافعاً لخروج العديد من المناضلين من «التجمع»، إلى تأسيس منظمة جديدة سمّيت بـ «منظمة العامل التونسي»، عرفت باسم مجلته **العامل التونسي** التي تحرّر باللهجة التونسية المحلية، وذلك من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ١٩٧٣، وقد عوضت نشرة آفاق وأصبحت لسان حال المنظمة.

كانت منظمة العامل التونسي متأثرة بمناخ الحركات اليسارية الماوية والثروتسكية التي سجلت حضوراً قوياً في الساحة الأوروبية، وبأطروحتها، خاصة حول ما يتعلق بالصراع الأيديولوجي بين قطبي الحركة الشيوعية العالمية الصين والاتحاد السوفياتي. وكانت الحركة الطلابية التونسية التّوّاقة إلى التغيير الثوري والجذري، التي تعبّر في الوقت عينه عن حاجة وطنية عميقة في التخلص من هيمنة الحزب الواحد، تستجيب وتتفاعل مع هذه الأطروحات العالمية.

غير أن منظمة العامل التونسي ظلت متلقنة لأطروحات المدارس الفكرية العالمية، من دون أن تحسم التناقضات الفكرية والسياسية التي كانت قائمة في تجربة «آفاق»، «الأمر الذي وضعها من جديد على أرضية الصراعات الداخلية، على الرغم من الاتفاق التام والمعلن حول الموقف من النظام وضرورة مواجهته بشكل شمولي، عبر إيجاد وعاء تنظيمي - سياسي، يتبنى الماركسية صيغة عامة، وينظم نضالات قطاعات شعبية في المعركة مع النظام»<sup>(٢)</sup>.

وتولى منصب وزير التربية والعلوم من سنة ١٩٨٩ ولغاية ١٩٩٤، وارتبط بما عرف ببرنامج الإصلاح التربوي، وأحمد السماوي، وإبراهيم رزق الله، الذي يعمل طبيباً الآن في تونس، وأحمد بن عثمان المقيم في باريس الآن، وهو يعمل رئيساً للمنظمة العالمية للإصلاح الجنائي، ومحمد عزيز كريشان المقيم في فرنسا منذ عام ١٩٩٥، وتاج الدين بالرحال الذي يعمل محامياً بتونس العاصمة، ونائباً بمجلس النواب مثلاً عن التجمع الدستوري الديمقراطي الحاكم، ومنذر القرقروري القادم من المجموعة الثروتسكية التي التحقت بـ «آفاق»، وجليبار نقاش عضو سابق في الحزب الشيوعي التونسي، وهو ثروتسكي انضم إلى المجموعة بتونس ويعمل كمهندس فلاح، وحفناوي عمايرية عضو سابق في حزب البعث العربي الاشتراكي.

وقام التجمع بإصدار مجلة سياسية نظرية ناطقة باللغة الفرنسية باسم **آفاق تونسية** التي حملت شعار «من أجل تونس أفضل»، وأخذت على عاتقها مهمة التصدي<sup>(١)</sup>:

١ - لسياسات النظام البورقيبي وطبيعته الديكتاتورية الفردية؛

٢ - لسياسة ضرب الحريات العامة في البلاد؛

٣ - لمحاولة توحيد القوى اليسارية التونسية.

وكان التجمع يعتبر نفسه متموقعاً على يسار الحزب الشيوعي التونسي، حيث بدأ ينشط تنظيمياً في أوساط الاتحاد العام لطلبة تونس، والاتحاد العام التونسي للشغل، بهدف توسيع قوة ونفوذ «تجمع الدراسات»، الذي اشتهر باسم مجلته **آفاق**. وأسهم التجمع إسهاماً كبيراً في خوض النضال الوطني الديمقراطي في تونس طيلة مرحلة الستينيات، التي كرسّت الاحتكار السياسي الأعمى للسلطة من جانب الحزب الاشتراكي الدستوري، الذي غيّر اسمه في مؤتمر المصير العام ١٩٦٤.

(١) الكفاح العربي، ١٩٧٩/٨/٦، ص ٢٢.

(٢) فايز سارة، الأحزاب والحركات السياسية في تونس، ١٩٣٢ - ١٩٨٤ (دمشق: المؤلف، ١٩٨٦)، ص ١٧٢.

والتوجه نحو الطبقة العاملة، ونشر الفكر التقدمي الجديد، في أوساطها.

لكن مع بداية الثمانينيات، طرحت المنظمة مسألة التفاعل مع تطور النظام التونسي باتجاه «التفتح والديمقراطية»، وإمكانية احتلال موقع في النضال الشرعي عبر إصدار صحيفة، وتركيز جهاز حزبي. لكن عمليات التزوير التي حصلت في الانتخابات التشريعية عام ١٩٨١، جعلت المنظمة تعيد حساباتها بصدد الموقف من النشاط السياسي العلني.

وقد أعلنت المنظمة رفضها للشروط التي أقرها النظام في موضوع مشاركة القوى والأحزاب السياسية في انتخابات ١٩٨١. وقال أحد قياديي المنظمة: «إن ممارسة الحريات لا يمكن أن تكون مشروطة إلا بما يحميها من الفاشيين وأعداء الحرية، لذلك نرفض الشروط الأيديولوجية والسياسية، التي تستهدف إلزام الحركات السياسية بالدفاع عن النظام»<sup>(٣)</sup>.

ذلك لأن الشروط التي تضمنها «الميثاق الوطني» المعلن من جانب السلطة والمطلوب الموافقة عليه، يتعارض و«حماية النزعة الراديكالية والديمقراطية التي ظهرت في المجتمع التونسي وتوحيدها وتطورها، ولا مجال بالنسبة إلينا، لأن نلعب دور الحجة على وجود الديمقراطية ظاهرياً، أو أن نكون ديكوراً لهذه العملية التي يراد تمريرها باسم الانفتاح»<sup>(٤)</sup>.

ورغم أن عدة أوساط سياسية فسّرت أن هناك عملية تضارب بين الحكم والتيار اليساري في الثمانينيات، بهدف تشجيع اليسار على الابتعاد عن أسلوب العمل السري، الذي اضطر إليه في الستينيات والسبعينيات، بسبب غياب الاعتراف بوجود المعارضة، إلا أن منظمة العامل التونسي حددت شروطها التي تراها مناسبة لسير الانتخابات بصورة حرة في ثلاث نقاط أساسية: الأولى إصدار عفو تشريعي عام في البلاد، وتجاوز الإجراءات المفروضة على المناضلين السياسيين والنقابيين؛ الثانية إلغاء القوانين اللادستورية القائمة،

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الساحة التونسية، وأوساط العمال المهاجرين التونسيين، قد عرفت ولادة عدة تنظيمات يسارية تبني الأيديولوجيا الماركسية - اللينينية، وتنتقد الحزب الشيوعي، وكذلك منظمة العامل التونسي. ومن بين هذه التنظيمات: «التجمع الماركسي - اللينيني»، المنظمة الماركسية - اللينينية (الشعلة)، الحركة الديمقراطية الجماهيرية، حزب الشعب الثوري التونسي، منظمة «الحقيقة»...

ولم يبق من هذه التنظيمات الآن سوى حزب العمال الشيوعي التونسي (الذي يعد امتداداً أو انقطاعاً لمنظمة العامل التونسي، رغم إنكاره لذلك).

### ٣ - ميلاد حزب العمال الشيوعي التونسي

بعد مرحلة الانشقاقات المتكررة التي عرفتها منظمة العامل التونسي، وهزيمة اليسار الجديد في مواجهة السلطة، تشرذمت صفوف الحركة اليسارية في تونس، وفقدت وجودها التنظيمي تحت وطأة الملاحقات والمحاكمات، ولم يبق فيها سوى عدد من القيادات والكوادر التي استمرت في تمثيل منظمة العامل التونسي، ضمن رؤية جديدة، تقوم على انتهاج خط سياسي وأيديولوجي، سماته المرتكزات التالية:

أ - عربياً، أصبحت المنظمة مهتمة بالقضايا العربية، لجهة تأكيدها ضرورة وحدة الشعوب العربية، المنتمية إلى أمة عربية واحدة، وتأكيد انتماء تونس إلى هذه الأمة.

ب - داخلياً، أن المنظمة استمرار للحركة النضالية اليسارية، التي برزت منذ الستينيات، وشاركت بجهد كبير في ترسيخ الديمقراطية، ودفع التقدم الاجتماعي، وتعزيز الاستقلال الوطني. والحال هذه، اعتبرت المنظمة أن تونس تمر بمرحلة «تحرر وطني لم تنته بعد»، ولهذا فهي معنية بتحقيق المهمات الوطنية باعتبارها مرحلة ضرورية نحو الوصول إلى الاشتراكية وبنائها في تونس،

(٣) لقاء مع أحد قادة منظمة العامل التونسي في: النهار العربي والدولي، ١٣ تموز/ يوليو ١٩٨١.

(٤) المصدر نفسه.

وخاصة قانون الجمعيات وقانون الصحافة، اللذين يجرمان على القوى والتيارات ممارسة حقوقها؛ **الثالثة** مراجعة القانون الانتخابي، وتوفير الإمكانات المادية والإعلامية لجميع التيارات السياسية للمشاركة في العملية الانتخابية<sup>(٥)</sup>.

لما كان اللجوء إلى النضال السري، ليس اختياراً إرادياً بقدر ما كان اختياراً فرضته ظروف القمع البوليسية، وانعدام الحريات الديمقراطية، في تونس، فإن التطورات التي فرضتها الحركة الديمقراطية والجماهيرية، جعلت منظمة العامل التونسي تقتحم ميدان النضال الشرعي العلني. ويقول أحد قادتها بهذا الصدد «ونحن عازمون على اقتحام معركة شرعية نشاطنا ووجودنا التنظيمي والعمالي مساهمة منا في النضال من أجل الحريات الحقيقية، وليس في أفق لعبة ديمقراطية مغلوطة، وذلك بصرف النظر عن استعدادات النظام لمنحنا الشرعية القانونية، لأن الشرعية تكتسب ولا توهب، وسنواصل، كما فعلنا في الماضي، النضال من أجل حريتنا وحقنا في التعبير والعمل السياسي العلني»<sup>(٦)</sup>.

وهكذا تأسس حزب العمال الشيوعي التونسي في أواخر العام ١٩٨٥، وهو حزب يتبنى الماركسية - اللينينية، ويعتبر امتداداً وانقطاعاً لمنظمة «العامل التونسي» في الوقت عينه. وعلى الرغم من أنه لم يحصل على التأشيرة القانونية، إلا أن حزب العمال الشيوعي التونسي، رغم حداثة تكوينه، أسهم إسهاماً كبيراً في تجذير النضال النقابي والسياسي الديمقراطي، وتعرض إلى هجمة قمعية سنة ١٩٨٦. ورغم وفائه لبعض الأطروحات اليسارية في السبعينيات، وخاصة الموقف من الأحزاب الشيوعية والاتحاد السوفياتي، فقد أصبح يرى في الديمقراطية وسيلة للنضال والدفاع عن الطبقات الكادحة<sup>(٧)</sup>.

وظل حزب العمال الشيوعي التونسي في وضع شبه سري - شبه علني، فلم تكن بنيته التنظيمية مكشوفة، غير أنه برز كل من حمة الهمامي الأمين العام للحزب، ومحمد الكيلاني نائبه كأبرز قياديين، يعملان بصورة علنية. وكان حمة الهمامي الناطق الرسمي للحزب، ينشر مقالاته وكتبه، ويساهم في الندوات الصحفية، ويبدو أن ما يصدر عنه يلزم الحزب.

## أ - حزب العمال الشيوعي التونسي والموقف من المسألة القومية

يعتبر حزب العمال الشيوعي التونسي حزباً ماركسياً - لينينياً، يجسّد الخط الستاليني على صعيد نمط تفكيره الأيديولوجي، فهو له موقف نقدي حاد من الاتحاد السوفياتي، وتجربة بناء الاشتراكية فيه. وهو وإن كان يتبنى فكر ماو تسي تونغ، إلا أنه حدد كذلك موقفه من الصين في ضوء السياسة الجديدة التي بدأ ينتهجها دنگ شياوبنغ، خصوصاً إزاء التقارب مع الولايات المتحدة، وأصبح يعتبر الصين دولة غير اشتراكية وتحريفية. وظل الحزب وفياً لخط أنور خوجا الزعيم الشيوعي الألباني السابق، إذ كانت تربطه علاقات وطيدة جداً بألبانيا قبل انهيار الاشتراكية فيها في مطلع التسعينيات.

ويؤكد حمة الهمامي الأمين العام للحزب، أن الطبقة العاملة في الأقطار العربية هي التي تتحمل مسؤوليتها التاريخية، في قيادة العملية الثورية التحررية من نير الإمبريالية والرجعية في كل قطر من هذه الأقطار. ومن الأكيد أنها لا يمكنها أن تقوم بهذه المهمة بدون أن تتوافر لها هيئة أركانها ممثلة بالحزب الشيوعي الماركسي - اللينيني «الذي يطرح على الماركسيين - اللينينيين في كل قطر تكوينه وتحقيق انصهاره في طبقته، والتفاف الشعب حولها»<sup>(٨)</sup>.

(٥) المصدر نفسه.

(٦) المصدر نفسه.

(٧) انظر: المغرب العربي، العددان ١٥٤ - ١٥٥.

(٨) عبد اللطيف الحناشي، «الأحزاب الماركسية في تونس والمسألة القومية»، الوحدة، العدد ٥٢ (كانون الثاني/يناير ١٩٨٩)، وحمة الهمامي، ضد الظلامية: في الرد على الاتجاه الإسلامي (تونس: دار النشر للمغرب العربي، ١٩٨٥)، الذي خصّص الجزء الأخير منه لهذه المسألة، تحت عنوان «أميون لكن مفعمون بالعزة القومية»، ص ١٣٢.



ويؤكد حزب العمال الشيوعي التونسي أن الشعب التونسي: «جزء من القومية العربية بحكم عوامل اللغة والأرض والتاريخ والثقافة المشتركة، وأن نضاله ينصهر ضمن النضال العام للشعوب العربية من أجل تحقيق الوحدة ضمن أمة واحدة، حال الاستعمار، وما أنتج عنه من تجزئة وظهور كيانات مختلفة دون تطورها الاقتصادي والسياسي والثقافي على نفس الدرجة»<sup>(٩)</sup>.

لا شك أن الحزب يتبنى تعريف ستالين للأمة، وهو إذ يقر بعروبة تونس، إلا أنه يرى أن الأمة العربية ما زالت لم تستكمل شروط تكوينها واندماجها في إشارة واضحة إلى غياب الوحدة الاقتصادية. ولهذا يرى أن النضال في سبيل تحقيق الوحدة السياسية للأمة كفيل باستكمال هذه الشروط ووجود الأمة بحد ذاته. ويعتبر حزب العمال الشيوعي التونسي أن الوضع العربي الراهن غير مهيأ للوحدة، لأن الوحدة العربية في نظره لن تتحقق في ظل الأنظمة الإقليمية الحالية. لأن الوحدة تتنافى ومصالح الأنظمة شديدة الارتباط بالإمبريالية العالمية، وهي لن تقوم إلا بصورة تدريجية. فالأقطار التي تنجح فيها الثورة تتحد، وهكذا دواليك. وهذا التدرج مرتبط بكون الثورة لا يمكن أن تحصل مرة واحدة من المحيط إلى الخليج، بحكم التفاوت الاقتصادي والاجتماعي والسياسي<sup>(١٠)</sup>.

كما أن الحزب يعتقد أن تحالف الطبقات الشعبية المتكونة من العمال والفلاحين هو القوة الاجتماعية المؤهلة لتحقيق الوحدة العربية، ذلك «أن البرجوازية القومية عاجزة عن تحقيق الوحدة لأنها عاجزة عن اختيار طريق مستقل عن العالم الرأسمالي، ولذلك فالوحدة لا يمكن تحقيقها إلا بقيادة الطبقة العاملة، لأنها الطبقة الوحيدة المعادية للإمبريالية، ولأنها الوحيدة أيضاً القادرة على لف الجماهير الشعبية حولها. فهي طبقة غير أنانية، وبتحرير نفسها تحرر جميع الطبقات الأخرى من الاستغلال والاضطهاد»<sup>(١١)</sup>.

ويضيف حزب العمال الشيوعي في نقده للفكر القومي والتجارب الوندوية الفاشلة قائلاً: «إن التيار القومي البرجوازي قد فشل في تحقيق الوحدة القومية لأنه عجز عن قطع الصلة مع الإمبريالية العالمية»، وأيضاً لأنه لا يتصور أي تطور قومي خارج النظام الرأسمالي...، كما أنهم ظلوا ينظرون إلى الوحدة من زاوية برجوازية، وهو ما أنتج عنه أن البرجوازية في القطر الأقوى كانت تنظر إلى الوحدة كوسيلة لتحقيق سيطرتها على القطر الآخر واستثمار خيراته وثرواته ويده العاملة. ولنا شاهد على ذلك في الوحدة المصرية - السورية، إذ «رفض الشعب السوري استغلال البرجوازية المصرية له، وقام ضدها، فاستغلت القوى الرجعية الإقليمية في سورية هذا الرفض لتقصّف ذلك المشروع»<sup>(١٢)</sup>.

## ب - حزب العمال الشيوعي التونسي في ظل سلطة السابع من تشرين الثاني/نوفمبر

على الرغم من أن الحزب تقدم رسمياً بطلب الحصول على تأشيرة قانونية لنشاطه السياسي، إلا أن السلطات التونسية لم تستجب لهذا الطلب، وظل الحزب ينشط من دون الخضوع إلى أي حظر. وفي العام ١٩٨٨ شهدت تجربة التعددية الإعلامية بعض الانفراج، كما حاول الحكم إعادة ربط جسور الحوار مع المعارضة، وسعى إلى منحها بعض فضاءات التعبير، وتمكن حزبان مختلفان من الحصول على امتيازات لإصدار صحيفتين: وهما حركة النهضة الفجر، وحزب العمال الشيوعي التونسي البديل. وهما الحزبان الوحيدان غير المجازين قانونياً اللذين يصدر كل منهما صحيفة ناطقة باسمه.

ومع تفجر الصراع والمواجهة بين سلطة السابع من تشرين الثاني/نوفمبر وحركة النهضة في مطلع التسعينيات، اضطر حكم بن علي إلى تهدئة جبهة الصراع

(٩) المصدر نفسه، حوصلة لموقف حزب العمال الشيوعي التونسي من المسألة القومية.

(١٠) المصدر نفسه، ص ١٣٢.

(١١) انظر: حوصلة لموقف حزب العمال الشيوعي التونسي من المسألة القومية.

(١٢) حوصلة لموقف حزب العمال الشيوعي التونسي من المسألة القومية، والمصدر نفسه، ص ١٤٥ - ١٤٦.

مع الأحزاب العلمانية ومد الجسور معها، فأقام تحالفاً معها بهدف القضاء على البنية التنظيمية للحركة الإسلامية.

وكان حزب العمال الشيوعي التونسي من أكثر الأحزاب السياسية تطرفاً ومناوئة لحركة النهضة، التي ينعتها بأنها «حركة ظلامية ورجعية»، حتى إن أمينه العام حمة الهمامي، أصدر كراساً بهذا الصدد عنوانه ضد الظلامية انتقد فيه بشدة أطروحات الحركة الإسلامية التونسية. وقد التقى حزب العمال مع النظام في الموقف عينه من حركة النهضة، باعتبارها العدو الرئيسي للمجتمع المدني وللديمقراطية، حسب وجهة نظرهما.

وقد أفقد هذا التحالف غير المعلن بين حزب العمال الشيوعي التونسي والنظام، الحزب مصداقيته السياسة في تونس، بسبب استمرار تشبثه بنهجه الدوغمائي، وقراءاته غير الدقيقة لطبيعة الحركة الإسلامية التونسية وأهدافها، وكذلك تقويمه غير الصائب لطبيعة سلطة السابع من تشرين الثاني/نوفمبر، التي استخدمته هو والمعارضة العلمانية، كرصااص في مواجهة الحركة الإسلامية.

أما في حرب الخليج الثانية، فقد دعا حمة الهمامي الأمين العام للحزب إلى اعتماد برنامج قومي جاد لمواجهة العدوان الأمريكي الصهيوني ضد العراق. ووصف العدوان الثلاثيني على العراق بأنه ليس مجرد صراع بين العراق وقوى أجنبية تدعي حماية الشرعية الدولية، إنما هو صراع بين طموحات العرب نحو نهوض قومي شامل وقوى طامعة بأرض وثروات العرب. وأكد أن الظروف القائمة في مواجهة الإمبريالية والصهيونية والرجعية هي أفضل من كل الظروف السابقة، لأن المواجهة التي خاضها العراق كشفت تداخل الخنادق والمتاجرين بالشعارات القومية، وأعطت أهمية واسعة للنضال من أجل الوحدة العربية. واختتم حديثه قائلاً: «إن ما حصل في معركة العراق المقدسة يمثل قاعدة وأرضية لبعث جبهة وطنية وقومية عريضة معادية للإمبريالية والصهيونية والرجعية ترتقي إلى مستوى المعركة المقبلة»<sup>(١٣)</sup>.

وجدير بالذكر أن حزب العمال الشيوعي التونسي كان من أشد المتحمسين في مساندة العراق، مثله في ذلك مثل باقي الجماهير العربية في تونس. غير أنه مع انتهاء حرب الخليج الثانية وإسقاطها المدمرة المعروفة، وكذلك مع انتهاء محاكمة قيادات وكوادر حركة النهضة في تونس صيف ١٩٩٢، وسيادة الحل الأمني - البوليسي في التعامل مع ملفات المعارضة التونسية، تعرّض حزب العمال الشيوعي التونسي إلى اعتقالات ومحاكمات، شملت أبرز قياديه وهم حمة الهمامي، ومحمد الكيلاني، ومحمد بن ساسي. وقد أصدرت محكمتان تونسيّتان (محكمة قابس ومحكمة سوسة) حكماً بالسجن لمدة تسع سنوات على حمة الهمامي الأمين العام للحزب، بتهمة الاحتفاظ بتنظيم غير مرخص له شرعياً، وتهم ملفقة له، وذلك في ربيع ١٩٩٤. ولم يفرج عن مساجين حزب العمال الشيوعي إلا في خريف ١٩٩٦، حيث أصبح هذا الحزب الماركسي الصغير جداً يعاني بدوره انشقاقاً داخلياً في صفوفه، بسبب تفجر الصراع بين قطبي قيادته: حمة الهمامي الذي يمثل خط التشدد في التعامل مع السلطة، ومحمد الكيلاني الذي يمثل خط التعاون معها.

## ثانياً: المغرب

### ١ - منظمة إلى الأمام

#### أ - ظروف النشأة

جاء ظهور المجموعات الأولى من الحركة الماركسية - اللينينية المغربية في الوسط الطلابي (فاس، الرباط والبيضاء) ضمن السياق التاريخي لتنامي موجة اليسار الجديد في أوروبا عقب ثورة الطلاب في فرنسا أيار/مايو ١٩٦٨، من دون أن ننفي دور العوامل الداخلية المغربية في ولادة هذه المجموعات اليسارية المتمردة على الحركة الشيوعية الكلاسيكية.

وقد انحدرت هذه المجموعات من حزب التحرر والاشتراكية (مجموعة فاس بقيادة الشهيد حمادة بوعبيد الذي توفي بالمنفى خلال ١٩٧٣) ومن الاتحاد الوطني

(١٣) صوت الشعب، ١٨/٧/١٩٩١.

للقوات الشعبية، كما ساهمت في تأسيسها عناصر غير منتمية إلى أي حزب.

وتعتبر «منظمة إلى الأمام» فصيلاً ماركسياً - لينينياً ذا منزع ثوري. وقد تشكلت هذه المنظمة في البداية كحلقات دراسية مغلقة، ضمت مجموعات من المثقفين والطلبة الذين أعلنوا خروجهم عن الأحزاب الوطنية في نهاية الستينيات، وتحديدًا «حزب التقدم والاشتراكية - الشيوعي» و«الاتحاد الوطني للقوات الشعبية»، باعتبارها أحزاباً «إصلاحية» في ذهنية أغلبية مناضلي اليسار الجديد، وتتسم بالنزعة «الانتظارية» وبجمود أطر عملها، وسياستها المساومة مع السلطة.

كانت هذه المجموعات اليسارية، التي تبنت الأيديولوجيا الماركسية واللينينية وفكر ماو تسي تونغ، قد حكمت على واقع الأحزاب الوطنية المغربية بالإفلاس، بسبب إصلاحية برامجها السياسية، واعتقدت واهمة بأن اليسار الجديد، بتركيبته الشبيهة بالثقفة، قادر على أن يشكل البديل الوطني الديمقراطي الموضوعي، وبأن يبني الحزب البروليتاري الطليعي، ويقود نضال الطبقة العاملة، بالاعتماد على دور المثقف الثوري في توعيتها من الخارج (أطروحات لينين في كتاب ما العمل) في إطار تحالفها مع الفلاحين الفقراء. ومن هذه المجموعة تشكلت منظمة «إلى الأمام» في ٣٠ تموز/يوليو ١٩٧٠.

لقد تأسست الحركة الماركسية - اللينينية المغربية سنة ١٩٧٠ كنتاج لواقع الصراع الطبقي السائد آنذاك، وإذا كانت منظمة «أ» (المعروفة فيما بعد بمنظمة «إلى الأمام») تعد انفصال التيار الشيوعي الثوري عن حزب التحرر والاشتراكية (الحزب الشيوعي سابقاً) الذي اختار قاطرة القصر، فإن منظمة «ب» (التي ستعطي فيما بعد «٢٣ آذار/مارس»، «لنخدم الشعب»، «منظمة العمل»...) تشكلت إثر تجميع/توحيد العديد من المجموعات والفعاليات المنحدرة من تجارب مختلفة: من القوميين العرب والبعثيين (الذين تربوا في أحضان التنظيمات الشرقية)، من الاتحاديين، من الشيوعيين... إن جذور

وظروف نشأة التنظيمات الماركسية - اللينينية هي التي تفسر استمرارية منظمة «إلى الأمام» بدون انشقاقات (ينسحب الأعضاء كأفراد وليس كتيارات) لأن المرجعية الفكرية والخط السياسي العام كانا يشكلان قناعة مشتركة لدى جل المناضلين (اعتقل أعضاء من الكتابة الوطنية واللجنة الوطنية في ١٩٧٢، اعتقل العديد منهم في ١٩٧٤، استشهد عبد اللطيف زروال، اعتقل جل أفراد القيادة سنة ١٩٧٦... تحلّى عن المسيرة عبد اللطيف اللعبي وابراهيم السرفاتي أعمدة التأسيس، ارتدّ من ارتدّ...، ورغم ذلك فإن الفكر الشيوعي لمنظمة «إلى الأمام» واختياراتها السياسية العامة بقيت صامدة حيث يشكل اليوم النهج الديمقراطي شكلاً من أشكال استمراريته). وفي الجانب الآخر لا نجد أثراً يذكر للتنظيمات الأخرى، ولا أحد يتبنى إرثها النضالي رغم توضيحات مناضليها الجسيمة<sup>(١٤)</sup>.

نشأت «المنظمة» ضمن سياق تاريخي وعالمي محدد، حيث تأثرت بالأطروحات السياسية والأيديولوجية التي طرحتها حركة اليسار الجديد في أوروبا الغربية في ربيع ١٩٦٨، كما تأثرت في الوقت عينه بالأطروحات اليسارية التي طرحتها «الثورة الفلسطينية» بعد عام ١٩٦٧، حين كان «يسار الثورة» و«الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين»، وعلى وجه الخصوص بعد ٢٢ حزيران/يونيو ١٩٦٩، تعلن من منظورها اليساري «سقوط دور البرجوازية الصغيرة وتكوينها العسكري والسياسي والأيديولوجي والطبقي»، ونقر موضوعياً بالفشل التاريخي الذي مُني به نضال البرجوازية الصغيرة كطبقة في استكمال إنجاز مهام التحرر الوطني الديمقراطي، وعجزها عن السير به في عصر الإمبريالية، إلى أبعد من بناء قواعد راسخة، اقتصادية واجتماعية وسياسية، لنظام برجوازية الدولة. ومن حيث إنها جاءت بأطروحات الحزب الثوري البروليتاري، وإعادة صياغة الدور الموضوعي للطبقة العاملة كطبقة ثورية، في الاستقلال بمشروعها السياسي والأيديولوجي والتنظيمي، وقيادة الثورة إلى نهايتها على صعيد الوطن العربي، وانتهاج أسلوب العنف الثوري والكفاح المسلح

(١٤) علي فقير، «في ذكرى تأسيس منظمة إلى الأمام: تحديات اليسار المغربي» (المحمدية) ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨.

كأعلى أشكال الكفاح، لإقامة السلطة الشعبية الديمقراطية وتحرير الأرض والجماهير.

تجاوب اليسار الجديد في المغرب عامة، و«منظمة إلى الأمام» بخاصة، مع هذه الأطروحات الجذابة والجديدة، التي جاءت كردة فعل على أجواء هزيمة ١٩٦٧. لقد صادق اليسار الجديد المغربي بصفة عامة، وربما قبل تكوينه كحركة اجتماعية بمدة، على جعل القضية الفلسطينية قضية وطنية، أي من جملة القضايا التي تشكل محور النضال السياسي في ساحة الصراع، غير أن جعل القضية كذلك لم يمر بدون تحديد موقف نظري (وربما عملي) معلن ومسبق من الصراع الأيديولوجي والسياسي بين فصائل الثورة الفلسطينية، حول الإشكاليات المثارة في ساحتها النضالية. ومنذ اللحظة الأولى، وجد اليسار نفسه متضامناً مع التوجهات اليسارية، مصادقاً على برامجها، متفقاً مع خطواتها العملية، وربما كان هذا الانحياز من حاصل التأثير الذي مارسته بعض الفصائل<sup>(١٥)</sup>.

إن «منظمة إلى الأمام» بتبنيها أطروحات الماركسية - اللينينية وإسهامات فكر ماو تسي تونغ، وبناء الحزب البروليتاري المغربي على قاعدة التحالف الاستراتيجي بين الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء المعدمين، وبناء جبهة وطنية تلف كل الطبقات والقوى الوطنية بقيادة حزب البروليتاريا الثوري، شكل قطيعة منهجية وأيديولوجية مع الخط الإصلاحي الذي كان سائداً في صفوف الحركة الوطنية المغربية على اختلاف مرجعياتها الأيديولوجية.

وشكلت الحركة الطلابية والشبيبة المغربية الحصن الاجتماعي والأيديولوجي لتنظيمات اليسار الجديد عامة، ومنظمة «منظمة إلى الأمام» بخاصة، حيث إن هذه الأخيرة نشأت وتبلورت خارج حركة الطبقة العاملة، كقوة موضوعية وحاسمة في الثورة، وقامت بـ «التبشير» (الدعائي والتحريري) لمشروعها الأيديولوجي الاستنساخي في الوسط الطلابي و«جبهة

الطلبة التقدميين» التي تشكلت بعد ١٩٦٧.

وكان لحركة اليسار الجديد قراءتها الخاصة بصدد التطورات السياسية التي شهدتها المغرب في بداية السبعينيات، من تعدد الانقلابات المحاكاة للإطاحة بالنظام الملكي، حيث أفرت «بوجود تيار وطني داخل الجيش بناء على فهم سطحي للمحاولة الانقلابية التي تزعمها خليط من الجنرالات والضباط لا يمكن الجزم بوطنية مواقفهم. ومن هنا طرحت «إلى الأمام» ضرورة العمل داخل الجيش، قافزة عن تحليل طبيعة المؤسسة العسكرية في تطورها التاريخي وظروفها الموضوعية، وكالقول بـ «انتهاء» الدور «التاريخي» للبرجوازية الصغيرة في المغرب، على غرار ما قال به «اليسار الجديد» في الشرق العربي، وفي صفوف الثورة الفلسطينية بالذات، وبذلك راحت «تؤنب» تلك الطبقة بأوصاف لا تخلو من تحجر وسوء فهم نظري نخل، باحثة عن الدور البروليتاري، منظره له من زاوية التجربة الروسية بالخصوص... إلخ...، وكل هذا، بطبيعة الحال، جعل الحركة تخلد إلى مفهومات مريحة في العمل السياسي والصراع الأيديولوجي، لا تتعدى حدود الطرح الشعاري الموسمي، بما يعنيه ذلك من تمكن النظرة الذاتية إلى واقعها ذاته وواقع المجتمع<sup>(١٦)</sup>.

## ب - البرنامج السياسي لـ «منظمة إلى الأمام»

انطلاقاً من الأطروحات الأيديولوجية الأنفة الذكر، طرحت «منظمة إلى الأمام» برنامجها السياسي على النحو التالي<sup>(١٧)</sup>:

(١) القضاء على الطبقة الحاكمة والنظام الملكي المتعفن، وتحطيم جهاز الدولة الكومبرادوري، وبناء الجمهورية الديمقراطية الشعبية المجسدة لسلطة الشعب، والتي تشكل الضمانة الوحيدة لتمتعه بجميع الحريات الديمقراطية.

(٢) القضاء على الوجود الاستعماري في بلادنا،

(١٥) عبد القادر الشاوي، اليسار في المغرب، ١٩٧٠ - ١٩٧٤ (الرباط: منشورات على الأقل، ١٩٩٢)، ص ٩٦.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٢١.

(١٧) إلى الأمام، العدد ٢٦ (حزيران/يونيو ١٩٨٠)، ص ٣.

بتحرير سبتة ومليلة والجزر الشمالية (الجزر الجعفرية والصخور الشمالية)، والقضاء على جميع أشكال الهيمنة الإمبريالية، مباشرة (إزاحة ما تبقى من قواعد عسكرية أجنبية في بلادنا)، أو غير مباشرة.

(٣) القضاء على الهيمنة الإمبريالية الكومبرادورية على اقتصاد بلادنا، وبناء اقتصاد وطني مستقل عن الاقتصاد الإمبريالي وقادر على الاستجابة للحاجيات الأساسية لشعبنا من مواد غذائية وملابس وأدوية وسكن.

(٤) بناء ثقافة وطنية ديمقراطية وشعبية، مع ضمان الحقوق الثقافية لجميع مكونات الشعب.

(٥) تحرير المرأة المغربية من العبودية، ومن القيود التي تفرضها عليها العلاقات الاجتماعية الإقطاعية وجميع العلاقات المتعفنة، وتحقيق مساواتها على جميع المستويات مع الرجل، مع ضمان حقوق الأمومة.

(٦) تمكين الشعب الصحراوي من حقه في تقرير مصيره، ودعم نضال الشعب الفلسطيني وجميع الشعوب العربية ضد الصهيونية والإمبريالية والرجعية، والنضال من أجل توحيد الأمة العربية من المحيط إلى الخليج.

(٧) المساندة والتضامن مع جميع القوى المناهضة للإمبريالية في العالم.

وقد استندت المنظمة إلى الاتجاهات العامة لبرنامجها السياسي، في تحديد النقاط المطروحة على أساس برنامج لـ «جبهة نضالية» تضم «كافة القوى القومية كيفما كان موقعها السياسي» لمواجهة النظام المغربي وسياساته. وجاءت بنود البرنامج كالتالي<sup>(١٨)</sup>:

(١) تحرير سبتة ومليلة والجزر الشمالية من قبضة الاستعمار الإسباني، والقضاء على ما تبقى من وجود عسكري أجنبي في بلادنا.

(٢) انتزاع الحريات الديمقراطية الأساسية: (أ) إطلاق سراح المعتقلين النقابيين، وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين مدنيين وعسكريين كافة، وعودة المغتربين، ورفع الملاحقات البوليسية ضد المناضلين في

الداخل والخارج. (ب) ضمان الحريات النقابية، بالخصوص حق التنظيم والإضراب، وإلغاء جميع التشريعات التي تمس بحق الإضراب، كالتشريع الخاص بحرية العمل المزعومة. (ج) ضمان الحريات الأساسية، وخصوصاً حق تشكيل المنظمات السياسية بدون قيد، وضمان حرية التجمع والتظاهر. (د) ضمان حرية العقيدة والرأي والتعبير والتنقل. (هـ) حل جميع الأجهزة القمعية الإجرامية (الأجهزة السرية البوليسية، الدرك... إلخ).

(٣) تحسين الأوضاع المعيشية للجماهير، وذلك بفرض الإجراءات التالية: (أ) الزيادة في الأجور بما يتناسب مع غلاء المعيشة، وتطبيق قانون السلم المتحرك للأثمان والأجور. (ب) وضع حد لارتفاع الأثمان، وخصوصاً منها أثمان المواد الغذائية والكساء والأدوية. (ج) وضع حد للبطالة والطراد الجماعي، ومنح تعويضات للعاطلين. (د) تعميم التشريعات الخاصة بالضمان الاجتماعي على العمال الزراعيين، والزيادة في التعويضات العائلية. (هـ) مساندة الكفاح العادل للفلاحين، من أجل استرجاع أرضهم المغتصبة، وضد تعسفات الملاكين العقاريين وأجهزة القمعية الاقتصادية. (و) مساندة المرأة المغربية من أجل انتزاع حقوقها الديمقراطية، ومن أجل المساواة مع الرجل. (ز) مساندة نضالات الطلبة والتلاميذ من أجل تحسين أوضاعهم المادية، ومن أجل تحسين شروط الدراسة، ومن أجل تعليم وطني جماهيري علمي.

(٤) مناهضة حرب الصحراء، والنضال من أجل السلم الفوري في الصحراء، ومناهضة الشوفينية الهادفة إلى استعلاء الشعب المغربي ضد الشعب الجزائري الشقيق، ومناهضة خطر الحرب والاقترال بين المغرب والجزائر.

(٥) مساندة كفاح الشعب الفلسطيني من أجل العودة وتقرير المصير، وتقرير دولته الديمقراطية فوق كامل تراب فلسطين، ومناهضة الحلول الاستسلامية التصفوية.

(١٨) المصدر نفسه، ص ١٩.

(٦) التضامن مع جميع فصائل حركة التحرر العربية، ومع جميع الحركات المناهضة للإمبريالية في العالم.

### ج - الانقسامات السياسية والأيدولوجية داخل «منظمة إلى الأمام»

لم تنجح «منظمة إلى الأمام» في تركيز مواقعها في صفوفها الطبقة العاملة، على الرغم من الوهم السياسي والأيدولوجي الذي ساد في أوساطها حول دور مقولة بناء حزب الطبقة العاملة، وتحقيق استقلالها السياسي والأيدولوجي والتنظيمي. لكن المنظمة نجحت في تركيز تواجدها التنظيمي في أوساط الحركة الطلابية والشبيبة المدرسية، حيث تمكنت من خلق منظمة سرية باسم «النقابة الوطنية للتلاميذ» (٢٢ نيسان/إبريل ١٩٧٢)، التي كان لها أبلغ الأثر في تنظيم حركة التلاميذ في المدارس الثانوية، وكذا في تفجير طاقاتها النضالية، والضغط على النظام من خلالها لتحقيق عدد غير قليل من المكاسب<sup>(١٩)</sup>.

ومع احتداد التناقضات الاجتماعية في المغرب في بداية السبعينيات، بدأت «منظمة إلى الأمام» بتوسيع القاعدة الاجتماعية لنشاطها السياسي والتنظيمي. وأصدرت وثيقة تحت عنوان «الوضع الراهن والمهام العاجلة» ركزت فيها على أن التغييرات التي توحى النظام من ورائها تحسین شروط مواجهته لأوضاع الصراع الطبقي، ليست جديدة، بل وديماغوجية، وإن مواجهته القمعية لنضال الجماهير إنما تعكس هذه الحقيقة ضدياً.

وربطت هذه الوثيقة بين هذه القضية، والأزمة العامة للنظام الرأسمالي، مستخلصة انعكاس هذه الأزمة على طبيعة النظام في المغرب، وأوحت فوق ذلك، بأن مهمة بناء الحزب الثوري مهمة عاجلة، وتفرض على المناضلين الماركسيين - اللينينيين تكثيف النضال والدفع به إلى آفاقه الرحبة... إلخ<sup>(٢٠)</sup>.

لقد ركزت «منظمة إلى الأمام» هجومها

الأيدولوجي والسياسي على الأحزاب الإصلاحية، وتحديدًا على ما سمته منظماتها اليسارية الجديدة «غير المُسَمَّية» تحريفية الحزب الشيوعي المغربي، وظلت تراهن على الأبعاد الاستراتيجية، وتغفل المهمات التكتيكية التي تتطلبها ظروف النضال. لهذا ظلت المنظمة معزولة جماهيريًا، ولم تنجح في بناء الحزب البروليتاري الثوري خلال عقدي السبعينيات والثمانينيات، يقينًا أن المنظمة تعرضت لحملة قمعية متواصلة من جانب السلطة المغربية، وأفرزت هذه الوضعية اتجاهين أساسيين داخل المنظمة.

**الاتجاه الأول،** «يعتبر أن خط «إلى الأمام» خط متناقض، وإن بناء خط جديد ليس عملية مثقفين يمكن إنجازها بعيداً عن نار الصراع الطبقي، وبالانسحاب من ساحة النضال الثوري ضد العدو الطبقي، كما يفعل المرتدون، بل هو مسيرة نضالية شاقة وطويلة.

إن هذا الاتجاه يتشبث بالجوانب البروليتارية في خط «إلى الأمام» وبرصيدها النضالي، وينطلق من ذلك لتقييم التجربة وتصحيح الأخطاء. وهكذا وعبر هذا المسار النضالي المعقد، تتضح شروط تبلور المنظمة وتجذرهما وسط العمال والفلاحين، ومساهمتها في عملية بناء «حزب البروليتاريا المغربي».

**الاتجاه الثاني،** ينطلق من بعض الأخطاء أو الإخفاقات المؤقتة للحكم النهائي والقاطع على «إلى الأمام» و(ح.م.ل.م) بالفشل، ولتبرير ارتداده وتحليه التام عن طريق الثورة».

ولقد ارتبط هذا الخط، الذي تطور من «منظمة إلى الأمام»، بجملة من القضايا التنظيمية والسياسية، التي يبرز في مقدمتها:

(١) مسألة السرية في العمل الحزبي، وهي القضية التي تم التعامل معها نحو عام وفقاً لقاعدة جدلية العمل التنظيمي السري مع العمل السياسي العلني، وتجسد ذلك من خلال اعتبار «أن التنظيمات

(١٩) الشاوي، المصدر نفسه، ص ٣٤.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ٤١.

يجب أن تكون سرية على العدو، وليس على الجماهير».

(٢) الموقف من الإصلاحية، حيث تلخصت مواقف «إلى الأمام» من هذه القضية، بالتشديد على استحالة قيام ديمقراطية برلمانية برجوازية في أوضاع بلادنا الراهنة، وعلى أن يستحل حتى في حال أخذ النظام ببعض سياسات وتقنيات اللعبة الديمقراطية البرلمانية، فإن ذلك لن يشكل «ضمانة أو قنطرة لإحقاق الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية».

(٣) موضوع العنف الثوري، وهو الموضوع الذي حاز على اهتمام نظري واسع من جانب المنظمة، وتمت دراسة مختلف أشكاله منذ بداية السبعينيات استناداً إلى وجهة النظر الماركسية، لتصل إلى خلاصة مؤداها أن «إلى الأمام» حاولت منذ عام ١٩٧٢ أن تبلور رؤية استراتيجية لسير وإنجاز الثورة الوطنية الديمقراطية الشعبية، تتلاءم مع الشروط الموضوعية لبلادنا، ومع مسلسل تبلور ونضوج القوى الذاتية للجماهير العمالية والفلاحية. ولم يكن هناك عيب فيما بلورته المنظمة من تحليل في هذا الشأن، حول مبدأ العنف الثوري أو عدم ملائمة مع الواقع، أو في خطأ إثارته الدعاية له وتبيان أهميته القصوى بالنسبة إلى بلادنا.

(٤) الموقف من المنظمات الجماهيرية التي تعتبر مكسباً للجماهير وقاعدة للعمل الجماهيري، حفاظاً على حقوق ومكتسبات أعضاء المنظمات الجماهيرية، ويلخص موقف «إلى الأمام» من الاتحاد الوطني لطلبة المغرب باعتباره «مكسباً هاماً إلى الجماهير الطلبة يجب صياغته وتعزيزه. وفي أحلك ظروف القمع وفي ظل حظر النظام لهذه المنظمة الطلابية، ظلت «إلى الأمام» تكافح من أجل استمرارها والحفاظ على رصيدها... كما أن «إلى الأمام» و«الحركة الماركسية - اللينينية المغربية» استطاعتا من خلال سنتي ١٩٧١ و ١٩٧٢ قيادة حركة التلاميذ من أجل حقها النقابي.

لقد وقفت «إلى الأمام» ضد تمزيق الحركة النقابية المغربية، وقبلت العمل داخل «الاتحاد المغربي للشغل» باعتباره النقابة الأكثر تمثيلية للعمال والموظفين

والمستخدمين، وبصفتها النقابة المناضلة آنذاك، حيث أغلبية النضالات تخاض في إطارها. ومع ذلك، فإن «إلى الأمام» كانت تنتقد البيروقراطية النقابية، وتطرح ضرورة عزلها من جانب العمال، ويعكس ذلك رفض المنظمة إقامة تنظيمات جماهيرية موازية، أو اللجوء إلى الأعمال الانقسامية»<sup>(٢١)</sup>.

#### د - منظمة إلى الأمام والموقف من الصحراء الغربية

منذ أن طرح النظام قضية الصحراء في أوائل ١٩٧٤، وحقق إجماعاً وطنياً حولها بين السلطة والمعارضة، حول الإقرار بمغربية الصحراء الغربية، تفردت منظمة «إلى الأمام» بمواقفها السياسية والأيدولوجية من الصحراء، على نقيض الأحزاب الوطنية، بصرف النظر عن منطلقاتها الأيدولوجية التي تضامنت مع سياسة النظام الرامية إلى استرجاع الصحراء، وهو ما ترتب عنه أيضاً اعتراف بالوجود العلني المتجدد لها «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية - فرع الرباط» و«حزب التحرر والاشتراكية - الشيوعي».

وقد فتحت قضية الصحراء الغربية مناظرة واسعة داخل الحركة الماركسية - اللينينية المغربية، وتميزت «منظمة إلى الأمام» بموقف مبدئي وسياسي من قضية الصحراء، انطلاقاً من اعتمادها على أفكار لينين حول المسألة الوطنية، وحول حق الأمم في تقرير مصيرها؛ إذ أصدرت المنظمة وثيقة أفصحت فيها عن مجموع آرائها وموقفها من الصحراء. تقول وثيقة «إلى الأمام»: التاريخ شيء، والواقع شيء ثان. الصحراء كانت مغربية في التاريخ، عندما كانت تربطها بباقي أنحاء المغرب علاقات تجارية مشتركة... ثم إن الصحراء أصبحت غير مغربية: إذ لم تعد تربطها بباقي أنحاء المغرب علاقات تجارية مشتركة.

وتعتبر قيادة «إلى الأمام» أن الواقع ليس جامداً، بل يتحرك طبقاً للتطورات الاقتصادية والسياسية والعسكرية بالصحراء والبلدان المحيطة. لذا لا ينبغي

(٢١) حول بيان المرتدين، انظر: إلى الأمام، العدد ٤ (آب/أغسطس ١٩٨٢).

## هـ - السيرورة التاريخية لمنظمة إلى الأمام

رغم أن «منظمة إلى الأمام» (الفصيل الماركسي - اللينيني الذي ينتمي إلى اليسار الجديد) عملت على بناء مشروعها السياسي والأيدولوجي على أنقاض الأحزاب الإصلاحية، وقدمت جهوداً ملموسة كبيرة في هذا السياق، حيث تعرضت كوادرها إلى الملاحقات، والتوقيف في السجون، ودفعت بأعداد كبيرة من مناضليها إلى السجون، فإنها سقطت في عزلة تاريخية قاتلة، وهي عزلة سياسية مرتبطة بطبيعة تكوينها التاريخي، وبطبيعة أطروحاتها السياسية والأيدولوجية وبموقفها من قضية الصحراء، وبالمعارك السياسية التي خاضتها ضد السلطة الملكية. لقد كان للقول بتحول التناقض الرئيسي، من كونه تناقضاً بين مجموع الشعب بقواه الوطنية والديمقراطية والنظام، إلى تناقض بين الجماهير الكادحة من جهة، والنظام والأحزاب الوطنية من جهة أخرى... أبلغ الأثر في صنع القرار اليساري حيال قضية الصحراء. وفي ضوء هذا القرار جرت محاولات يائسة لخوض صراع أكثر يأساً ضد قوى واسعة ومنظمة، تستقطب بتحالفاتها أوسع فئات الشعب المغربي في البادية والمدينة. وبمجرد أن انتقل اليسار بهذا القرار إلى ميدان الممارسة العملية أصبح مكشوفاً للغاية، وبدأ يحصد هزائمه تبعاً. ولذلك يمكن القول بعبارة مختصرة، إن انتقاله هذا كان بداية نهايته السياسية.

لقد خاضت «منظمة إلى الأمام» منذ وجودها، عدة معارك سياسية مهمة ضد النظام، لعل أهمها، مشاركتها الفعلية في ثورة الخبز عام ١٩٨٤، بقيامها بتحريض مباشر في الأوساط الطلابية جنباً إلى جنب مع الحركات الإسلامية المتطرفة، التي حاولت البروز في لحظة الانتفاضة احتجاجاً على ممارسة السلطة ورفع الأسعار الخاصة بالمواد الغذائية. لكن هذه المشاركة الفعلية من جانب المنظمة لم تمكنها من إنشاء حركة سياسية اجتماعية تتولى إنجاز المهام المركزية التي حددتها في برنامجها السياسي والأيدولوجي، وعلى رأس هذه المهمات: التجذر في صفوف الطبقة العاملة، والالتحام

«التأكيد الجامد على مغربية الصحراء الأبدية، مهما كانت الظروف». وتصل المنظمة إلى اعتبار مغربية الصحراء مسألة مغلوطة، لا ينبغي التثبت الأبدي بها.

في معرض سرد قيادة «إلى الأمام» لما تسميه تاريخ مواقف الحركة الماركسية - اللينينية من مسألة الصحراء، ذكرت الوثيقة ما يلي: «من العوامل التاريخية الأساسية التي عرقلت نمو حركة التحرير في الصحراء ضد الاستعمار الإسباني والسيطرة الاقتصادية والعسكرية الإمبريالية وضد الخونة المحليين، هو التدخل المستمر خلال كل الفترة التاريخية الماضية لتطويق وتفريق المبادرات التحريرية في الصحراء، وفرض الوصاية عليها من طرف الرجعية المحيطة بأرض الصحراء، وخاصة منها تحت غطاء مغربية الأراضي الصحراوية»<sup>(٢٢)</sup>.

وفي بيان «إلى الأمام» اعتبرت المنظمة موقفها من الصحراء «موقفاً بروليتارياً سديداً ويخدم قضية اعتناق شعوب المنطقة من سيطرة الإمبريالية والرجعية، ويخدم كذلك وحدتهم الفعلية التي تستجيب لمصالحهم، وليس الوحدة القسرية التي يحاول نظام ملاكي الأراضي الكبار والكومبرادور وسيدته الإمبريالية فرضها على الشعب الصحراوي، وتتحمس لها الأحزاب الإصلاحية الشوفينية». وتؤكد المنظمة مساندتها لكفاح الشعب الصحراوي من أجل تقرير مصيره بقيادة الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب، وهي «لا تؤيد الحرب من أجل الحرب» مضيفة «أن النظام الملكي التوسعي هو الذين يشن حرباً ظالمة على شعب يدافع عن قضيتته الوطنية العادلة».

وهكذا، فإن منظمة إلى الأمام التي تقرر بوجود روابط تاريخية بين المغرب والصحراء، أي بـ «مغربية الصحراء تاريخياً» تسلم في الواقع مبدئياً وسياسياً بحق تقرير المصير للشعب الصحراوي، الذي يتضمن منطقياً وموضوعياً حق الانفصال وتكوين كيان خاص به. واستمرت «إلى الأمام» بالمحافظة على هذا الموقف، الذي عزلها عن الساحة السياسية المغربية.

(٢٢) المصدر نفسه، وسارة، الأحزاب والحركات السياسية في تونس، ١٩٣٢ - ١٩٨٤، ص ١٤١ - ١٤٣.



بحركة الجماهير، وبناء الحزب البروليتاري الطليعي.

والحال هذه، ونظراً إلى الفراغ التكتيكي الذي تميز به اليسار الجديد في المغرب وتونس، الذي كان وراء فشل أطروحاته اليسارية الطوباوية، ظلت تنظيمات اليسار الجديد سجيئة حرب الخنادق المغلقة في حرم الجامعات.

## ٢ - منظمة العمل الديمقراطي الشعبي

تنتمي «منظمة العمل الديمقراطي الشعبي» إلى تنظيمات اليسار الجديد في المغرب، التي حصلت على الشرعية القانونية في ظروف «الانفتاح والديمقراطية» التي شهدتها الغرب أوائل الثمانينيات، وما صاحبها من إطلاق سراح بعض المعتقلين السياسيين، والسماح لبعض الأحزاب السياسية - لأول مرة - باستخدام أجهزة الإعلام الرسمية. وحين تقدمت «المنظمة» في ١١ كانون الثاني/يناير ١٩٨٣ بطلب لحصولها على «الشرعية»، وفي ضوء موقفها المؤيد لمغربية الصحراء الغربية ومعارضتها لاتجاهات جبهة البوليساريو «الانفصالية»، تم الاعتراف بها في ٤ أيار/مايو ١٩٨٣. وقد شكلت «منظمة العمل الديمقراطي الشعبي» أساساً من الكوادر المنحدرة من «الاتحاد الوطني للقوات الشعبية» خاصة في فاس، ومن «حزب التحرر والاشتراكية» خاصة في مدينة الرباط.

كوّنت حركة اليسار الجديد في المغرب ما يشبه «جبهة»، ضمّت تيارات مختلفة لا يجمعها إلا الانتماء إلى «الماركسية» التي تنوعت بين «ماركسية - لينينية» و«ماركسية - ماوية»، بل سيظهر أيضاً في بدايات السبعينيات تيار ماركسي ينسب نفسه إلى «تشي غيفارا»، الذي أكد أنه لانهدام إمكانات التغيير بالوسائل الديمقراطية، قرر هذا التيار الأخير، خوض الثورة الشعبية المسلحة لإسقاط السلطة الإقطاعية، وإقامة

جمهورية ديمقراطية شعبية، ومن أجل ذلك أسس «المنظمة الشعبية المسلحة المغربية». وقد حاول هذا التنظيم ترجمة نواياه، ففي بداية آذار/مارس ١٩٧٣، انفجرت مجموعة من «القنابل» في الرباط والدار البيضاء، كما تسربت عناصر مسلحة من الخارج إلى مناطق «مولاي بوعزة» و«كولين»<sup>(٢٣)</sup>.

كما شكّلت الحركة الطلابية المغربية معقلاً لليسار الجديد، حيث تم تشكيل «الجبهة الموحدة للطلبة التقدميين» التي قادت حركات الاحتجاج داخل الجامعة منذ ١٩٧٠، وكانت «الجبهة» تشكل أساساً من تنظيمين هما «٢٣ مارس» و«إلى الأمام»<sup>(٢٤)</sup> التي برزت إلى الوجود في ٣٠ تموز/يوليو ١٩٧٠، في أوساط الحركة الطلابية المغربية، والشبيبة المدرسية، حيث توصل النشاط اليساري إلى خلق منظمة سرية باسم «النقابة الوطنية للتلاميذ» (٢٢ نيسان/أبريل ١٩٧٢)، التي لعبت دوراً رئيسياً في تأطير حركة التلاميذ في المدارس الثانوية.

غير أن العمل الجبهوي بين الفصيلين اليساريين لم يستمر طويلاً، إذ أفضى الخلاف فيما بينهما، إلى تبلور تيارين واضحين، دُعِيَ الأول بـ «الخط الداخلي» الذي يركز مهمته الرئيسية على بناء أسس «التنظيم الثوري»، أما الثاني فسمّي بـ «الخط الجماهيري» الذي يدعو إلى الالتحام المباشر بالحركة الجماهيرية، والقيام بالعمليات العسكرية التي تقود خطى الجماهير «على درب الثورة والتغيير من خلال الكفاح المسلح».

ولقد لخصت «منظمة ٢٣ مارس» هذا الخلاف، بعد وقوعه بثماني سنوات، حين قالت: «لقد كان اليسار عدمي التكتيك لافتقاده لأرضية راهنة له، وأساساً لافتقاده لتوجيه نضالي ديمقراطي. هذا الفراغ التكتيكي كان مربوطاً لدى البعض بتصور آخر هو الدخول فوراً

(٢٣) خريف محمد، الأحزاب السياسية المغربية (الدار البيضاء: مطابع أفريقيا الشرق، ١٩٨٨)، ص ١٧٧. لقد كان «الاتحاد الوطني لطلبة المغرب» من بين التنظيمات المتهمه في أحداث ٣ آذار/مارس ١٩٧٣، حيث طالت الاعتقالات بعض أعضائه. وقد أصدرت المحكمة العسكرية بالقنيطرة في ٣٠ آب/أغسطس من السنة نفسها ١٦ حكماً بالإعدام، نفّذ منها ١٥ حكماً في أول تشرين الثاني/نوفمبر بالسجن المركزي في القنيطرة.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ١٧٦.

في العمل المسلح، الذي هو أعلى أشكال الكفاح. . . وكان مربوطاً عند البعض الآخر بنفس التصور، ولو كان بشكل مغاير نسبياً، وهو العمل على تشجيع وتعميم مبادرات الجماهير، التي هي في نظره بدأت في الانتقال إلى المستوى العالي من الكفاح»<sup>(٢٥)</sup>.

شهد المغرب في بداية السبعينيات أحداث سياسية غاية في الأهمية، منها الانقلابان العسكريان المتتاليان الفاشلان عام ١٩٧١ وفي ١٦ آب/أغسطس ١٩٧٢، ودخول الحركة الطلابية بقيادة اليسار الجديد في صراع مفتوح مع النظام، وقيام «حركة ٣ مارس» الراديكالية في عام ١٩٧٣ بتفجير الكفاح المسلح في مناطق متعددة من المغرب. إثر هذه الأحداث مجتمعة قام النظام بخوض حرب، لا هوادة فيها، ضد القوى اليسارية لإخماد نشاطها التنظيمي والسياسي في مختلف قطاعات المجتمع، وذلك عبر إصدار قرار حظر المنظمة الطلابية، واعتقال القيادات والكوادر اليسارية، وتشجيع نشاط التيارات الدينية السلفية.

عجل هذا الوضع بتفجير الصراع والانشقاق بين الفصيلين اليساريين «منظمة ٢٣ مارس» و«منظمة إلى الأمام» خصوصاً بعد فشل «حركة ٣ مارس» العسكرية، التي وصفت آنذاك بأنها «مغامرة بلانكية» أضرت بنضال الحركة الجماهيرية. (وكان في ذلك ما يكفي لانطلاق الصراع بين فصليين مؤثرين في حركة اليسار (أ. و. ب) لكي يصبح مع الوقت صراعاً مفتوحاً، جماهيرياً، ويخضع لاعتبارات الصراع الظرفي على خطط سياسية تكتيكية، لمواجهة تطور الأوضاع العامة في ساحة الصراع الطبقي. وكان أول تعبير عن هذا الصراع هو صدور نشرة «٢٣ مارس» التي أعلنت في افتتاحيتها طلاقاً تاماً مع النشرة المشتركة للفصيلين إلى الأمام، بل وأطلقت على هذه منذ ذلك الوقت اسم إلى الأمام الجديد. غير أن وثيقة «الوضع الراهن والمهام العاجلة» التي أذاعتها منظمة «أ» كانت هي مفجر الصراع وباعثه الأصلي، فقد ركزت الوثيقة على أن

التغييرات التي توخى النظام من ورائها تحسين شروط مواجهته لأوضاع الصراع الطبقي، ليست جديدة، بل وديماغوجية، وأن مواجهته القمعية لنضال الجماهير إنما تعكس هذه الحقيقة جدياً. . . ولم يكن تحليل منظمة ٢٣ آذار/ مارس يختلف عن هذا التحليل إلا في الخلاصات المترتبة عنه، فقد أعلنت ضرورة التراجع المنظم والحفاظ على القوى الذاتية، اعتباراً لكون الخطوات التي أقدم عليها النظام، إنما تنذر بشمولية القمع، وتعجل النشاط السياسي المكثف للتصنيفية المباشرة. وعلى هذا الأساس انتقدت منظمة ٢٣ آذار/ مارس نشاطها السياسي السابق، ووصمته بالحركية والدعائية، وخلصت من ثم إلى ضرورة التركيز على الطبقة العاملة، والعمل في صفوفها في ضوء الأطروحة المركزية: بناء الحزب الثوري، وعلى هذا الأساس أصدرت المنظمة وثيقة «خطة عمل في الطبقة العاملة»، تضمنت وجهة نظرها في المهام المرحلية وقضايا الصراع الديمقراطي بشكل عام»<sup>(٢٦)</sup>.

### ٣ - منظمة ٢٣ مارس والموقف من الصحراء الغربية

حين طرحت قضية الصحراء الغربية لأول مرة من جانب النظام في صيف ١٩٧٤، شكّلت هذه القضية نقطة التقاء ووحدة، بين الأحزاب السياسية الوطنية المغربية والنظام، لجهة التمسك بمغربية الصحراء، باعتبارها قضية وحدة التراب الوطني، غير أن «قضية الصحراء الغربية» شكّلت على صعيد اليسار الجديد موضوع اختلاف بين «منظمة إلى الأمام» التي خرجت بموقف موحد أكد ضرورة اعتبار مغربية الصحراء تاريخياً، ومساندة حق تقرير المصير سياسياً، ودعوة الجماهير المغربية إلى مساندة هذا الحق، انطلاقاً من اعتماد الأطروحات اللينينية التقليدية حول «حق الأمم في تقرير مصيرها» معياراً في هذا الأساس، وبين «منظمة ٢٣ مارس» التي أصدرت كتاباً في هذا الصدد، تحت عنوان الموقف الوطني الثوري من مسألة الصحراء المغربية<sup>(٢٧)</sup>

(٢٥) من وثائق المؤتمر ١٩٧٩.

(٢٦) الشاوي، اليسار في المغرب، ١٩٧٠ - ١٩٧٤، ص ٤٠ - ٤١.

(٢٧) الموقف الوطني الثوري من مسألة الصحراء المغربية (بيروت: دار الكتاب، ١٩٨١).

الذي حددت فيه موقفها بوضوح من هذه القضية.

تعتبر «منظمة ٢٣ مارس» أن قيادة «إلى الأمام» تمثل تيار العدمية الوطنية» في نظرتها إلى قضية الصحراء الغربية، مثلها في ذلك مثل الحزب الشيوعي المغربي سابقاً، في نظرتها إلى المسألة الوطنية في ظروف الاحتلال الاستعماري للمغرب، حين ربط تحرير المغرب واستقلاله بإنجاز الثورة البروليتارية في فرنسا، الأمر الذي جعله يتناقض جذرياً مع الحركة الوطنية المغربية انطلاقاً من ذلك.

وكانت «منظمة إلى الأمام» ترى في ذلك التشبث بمغربية الصحراء أنه شكل مغلو، لأنها ترى أن شعار «مغربية الصحراء» هو موقف الحكم الرجعي وموقف الأحزاب البرجوازية الوطنية بمختلف أصنافها، في حين ترى «منظمة ٢٣ مارس» أن «الوقائع التاريخية تثبت مغربية الصحراء، والتشبث بتحريرها ووحدتها الترابية مع المغرب، وواجب ومسؤولية الشعب المغربي في مهمة التحرير هذه، المرتبطة بعموم مهمات الثورة الديمقراطية الوطنية الشعبية، معتبرة أنه الأساس الأول من أجل التحرير الحقيقي، والبند الأول في الاستراتيجية الوطنية الثورية لتحرير الصحراء المغربية، المتصادمة فعلاً مع استراتيجية الاستعمار والإمبريالية في خلق الكيان المصطنع. ومن المنطلق الأول نختلف جذرياً عن نقطة الانطلاق لدى قيادة «إلى الأمام» ومنظمة «البوليساريو». ومن هنا بالذات نتعارض بالمثل مع أطروحة «الجماهير الصحراوية» و«الشعب العربي في الصحراء الغربية»<sup>(٢٨)</sup>.

وأكدت «منظمة ٢٣ مارس» في معرض النقد الذي وجهته إلى جبهة البوليساريو، أن موقف البوليساريو الانفصالي وتماذيا في مخططها لإقامة دولة منفصلة على هذا الجزء من وطننا، إنما هو تدعيم للنظام الذي كان معزولاً وضعيفاً، بعد الهزات التي تعرض لها في السنوات الأخيرة. إن الحكم المغربي يقوى على كل

الأصعدة، لا لأن الأحزاب هي التي تساعده على ذلك، كما يدّعي محجوب وجماعته الانفصالية (إذ كيف يعقل منطقياً أن أحزاباً ليس لها سوى وجود اسمي فقط - كما يزعم مندوب البوليساريو، ولا تأثير لها في الساحة - تكون لها هذه القدرة على تقوية النظام؟)، ولكن لأنه يستغل محاولة البوليساريو لفصل الإقليم الصحراوي وإقامة دولة فيه، وتأييد الجزائر لهذا العمل، من أجل تصريف الحقد الجماهيري، وتوجيه أنظار القوات المسلحة نحو عدو خارجي، وإثارة الحقد الشوفيني بدل الحقد الطبقي على النظام نفسه، ومن ثم تدعيم مركزه وترميم جهازه الذي كان قاب قوسين أو أدنى من الانهيار، وإحاطة كل خطوة في هذا المضمار بهالة من التأييد، وترسيخ تقاليد البيعة والولاء وغيرها من الأساليب المخزية التي كانت على وشك أن تطوى في مرحلة سابقة.

من المسؤول عن هذه الحالة؟ الجماهير، الأحزاب والقوى الوطنية والثورية؟.

بالطبع لا، لأن قضية الصحراء واستكمال الوحدة الترابية هي أصلاً قضية الجماهير والحرية الوطنية، قبل أن تكون قضية الحكم الذي اعتمد على المطلب العميق للجماهير، ليصونه ويتعامل معه بالطريقة التي تفيده، وهذا ما غاب عن أصحاب النظرة التبسيطية للأمر، بمن غش عيونهم البريق الثوري للبوليساريو فأعماهم عن الرؤية السليمة للأشياء.

وبعد أن انتقلت البوليساريو من «حركة تحرر» إلى «دولة» يصير شغلها الشاغل تحصيل الدعم وجمع الاعترافات... يصبح الحديث عن «البؤرة الثورية» لضرب الرجعية ليس فقط في المغرب العربي، وإنما في سائر الوطن العربي... من باب المزايدات والتلاعب بالكلمات<sup>(٢٩)</sup>.

وهكذا نجد أن «منظمة ٢٣ مارس» رفضت الخيار الذي عرفه بتقرير المصير لعدة أسباب منها:

(٢٨) انظر منشورات جريدة ٢٣ مارس، في: المصدر نفسه، ص ٥٢.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ٢٠١.

**الأول،** إن شعار تقرير المصير (بما يعني الانفصال) لا ينطبق على وضع قضيتنا الوطنية، لأنه جاء ليعزز نضال الأمم والشعوب ضد استعبادها من طرف الاستعمار، وجاء بالتالي ليعزز وحدتها القومية وليس العكس. فوجود تيار انفصالي داخل جزء من الجماهير الصحراوية لا يبرر الانفصال بأي شكل من الأشكال، لأن هذه النزعة الانفصالية وقتية وعابرة، ولا تملك أي مقومات تاريخية أو قضية ثابتة.

**الثاني،** لأن قضية وراءها شعب عريق في نضاله الوطني والديمقراطي، ومرشح لأن يكون أحد مراكز الثورة العربية في الوطن العربي، عبر قضية وراءها دولة، حتى ولو كانت هذه الدولة (الجزائر) تقدمية مئة بالمئة، ولا سيما إذا كانت هذه المصالح تعكس بالضبط نمو الجوانب السلبية في خياراته.

**الثالث،** لأن خط التجزئة في الوطن العربي هو خط مضاد للثورة. والتجزئة التي نحن بصدددها ليست من طرف الاستعمار بالقوة والحرب، ولكنها خيار حر وتنظير متعمد لشعب مزعوم. إن دولة مصنوعة هكذا من العدم، ولا تتوفر فيها أدنى إمكانية مادية وبشرية للاستقلال والتطور، لن تفيد الثورة العربية اللهم إلا في المزيد من التجزئة والمزيد من تغذية الحسابات الإقليمية الضيقة<sup>(٣٠)</sup>.

#### ٤ - منظمة العمل الديمقراطي الشعبي والشرعية

اعتبرت منظمة العمل الديمقراطي الشعبي أن حصولها على الشرعية القانونية، وعودة زعمائها وكوادرها إلى البلاد ليس إلا تنويجاً لـ «الشرعية النضالية» في ساحة العمل الوطني - التقدمي، التي قدمت خلالها عشرات المعتقلين والسجناء السياسيين.

في الواقع السياسي المغربي، إن الديمقراطية التي تعلنها السلطة ديمقراطية مقيدة ومراقبة، ولا تتردد في اللجوء إلى استخدام وسائل الإكراه والقمع والإرهاب ضد القوى التي تحاول الخروج عن إطارات الديمقراطية

المقيدة، والتحكم بنشاط المجتمع المدني، وضبط وتنظيم علاقات القوى فيه. أما على صعيد الحصول على الشرعية، فإن النظام الملكي المغربي ينطلق من المبدأ التالي: لا يعترف النظام بشرعية أية قوة سياسية - بصرف النظر عن حجمها وقوتها - إلا إذا اعترفت هذه الأخيرة بشرعية السلطة الملكية. «إن السلطة بعبارة أخرى، وذلك لأسباب تاريخية واجتماعية وسياسية يطول شرحها، هي التي تفرض شرعيتها بالقوة أو بالفعل، وهي التي تقرر أولاً في نفس الوقت شرعية غيرها، أو من تحسب بحساب خاص أنه «يستحقها»، لا تحتكم في ذلك إلا لمصلحة تطورها كسلطة مطلقة واستبدادية، ولو بدعوى الحفاظ على أمن وتطور المجتمع في معظم الأحيان. من هنا نفهم لماذا تصبح الشرعية بهذا التطور، تعهداً لا يمكن العمل به: في مقابل تنازلات سياسية مختلفة، ترتضيها السلطة إن كان الأمر يتعلق بتشريع حق الوجود لقوة سياسية معارضة، أو ولاء اعتبر مشروطاً إن كان الأمر يتعلق بالقوى الرجعية»<sup>(٣١)</sup>.

وهكذا، فإن حصول المنظمة على الشرعية، يعدّ في الواقع السياسي حكماً سياسياً عليها، خصوصاً إذا عرفنا أن الانفتاح الديمقراطي من جانب النظام على القوى المعارضة، يندرج في سياق استراتيجيا شاملة تراعي المتغيرات الإقليمية والدولية، ولا تتخلّى عن القمع المنهجي كذلك ضد خصومها السياسيين، ولا تفسح في المجال للقوى الديمقراطية أن تخوض تجربة ديمقراطية متكاملة، بما يعني ذلك خوض الصراع والمواجهة مع النظام على أرضية التداول السلمي على السلطة، وإعادة بناء المجتمع السياسي والمدني على قاعدة التعددية السياسية والخيار الديمقراطي.

والحالة هذه، فإن الترخيص لمنظمة العمل الديمقراطي الشعبي بالعمل الشرعي، يبدو محكوماً بسقف سياسي معين لا يمكن للمنظمة أن تتجاوزه، فضلاً عن أن الشرعية تستهدف ضبط المنظمة في أطر منظمة شرعية، وإخضاع أشكال عملها ودعايتها لرقابة

(٣٠) فايز سارة، الأحزاب والقوى السياسية في المغرب (بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتاب والنشر، ١٩٩٠)، ص ١٣٠.

(٣١) الشاوي، اليسار في المغرب، ١٩٧٠ - ١٩٧٤، ص ١٣٤ - ١٣٥.

صارمة لا تستطيع تجاوزها. «ومع هذا، فلا يجب أن نتناسى أن السلطة لا يمكن أن تعمل مع اليسار الماركسي - اللينيني بهذا المنطق، إلا بمقدار ما يعمل هو مع نفسه بمنطق آخر، كأن ينجح نحو تليين مواقفه باسم المراجعة النظرية والسياسية، أو أن ينحاز، ولو في منطلقات مغايرة، نحو بعض المواقف التي تتبناها السلطة، أو أن يقبل العمل في الشرعية بتنازلات معينة، غالباً ما تتم باسم الواقعية والنضج . . . والظن أن منظمة العمل الديمقراطي الشعبي عملت بهذا المنطق لا بغيره»<sup>(٣٢)</sup>.

في منتصف عام ١٩٨٣، عقدت المنظمة ندوة وطنية - حسب نص قانون المنظمة - اشترك فيها ١٥٠ مندوباً يحتلون مختلف المستويات في المنظمة سياسياً وتنظيماً، بحضور الأمين العام محمد بن سعيد. وقد صدر عقب انتهاء هذه الندوة الوطنية بيان سياسي لخص برنامج «منظمة العمل»، معتبراً «أن مكسب الشرعية القانونية خطوة حيوية على طريق تعميق النضال الديمقراطي والارتباط بالحركة الجماهيرية، وتعزيز الصف الوطني الديمقراطي التقدمي في أفق بلورة صياغة حد أدنى لعمل وحدوي فاعل مؤثر»<sup>(٣٣)</sup>.

وطالب البيان بوقف كل تضيق على القوى الوطنية والديمقراطية، وإطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين والنقابيين وعودة كل المنفيين. واعتبرت الندوة أن الأزمة الاقتصادية الاجتماعية التي يعيشها المغرب هي أزمة بنيوية شاملة، حصيلة التبعية للمراكز الإمبريالية والطبقة الطفيلية للقوى السائدة محلياً.

كما أكد البيان الربط الجدلي والوثيق بين النضال الوطني الديمقراطي في المغرب، والنضال العربي التحرري، منبهاً إلى ما تشهده الساحة العربية في المدة الأخيرة من تحركات أمريكية وصهيونية ورجعية تهدف إلى الدفع بالوضع العربي إلى المزيد من التردّي وفرض الاستسلام الشامل.

وقد اعتبر الأمين العام محمد بن سعيد، في كلمته ضمن الندوة، خطوة الشرعية نقلة شرعية في مسيرة العمل الديمقراطي الشعبي، تحمل المنظمة مسؤوليات أخطر تجاه حركة اليسار المغربي خصوصاً، وتجاه جماهير الشعب عموماً. كما سادت مناقشات حول مسألة «العمل الوحدوي» وما يتطلبه من إنضاج الشروط الكامنة، لإرساء وحدة قوى اليسار، من جهد كبير. وقد صدر عن الندوة ملتمس خاص بالمعتقلين السياسيين، وكذلك بيان آخر خاص بالهجرة والمهاجرين المغاربة في أوروبا الغربية، ندد بالممارسات العنصرية والأعمال الإجرامية التي ترتكبها عصابات قوى اليمين في هذه البلدان في حق العمال المهاجرين عموماً، والمهاجرين العرب خصوصاً<sup>(٣٤)</sup>.

يعتبر الخط السياسي الذي جسّدته «منظمة العمل الديمقراطي الشعبي» في ندوتها الوطنية امتداداً للخط السياسي الذي كانت «منظمة ٢٣ مارس» قد طرحته في كراس بعنوان **موضوعات في التوجه السياسي**، الذي صدر في كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، والذي جاء كموضوعات في إطار «عمل نظري وسياسي ما زالت المنظمة مستمرة في إنجازه وبلورته في برنامج سياسي متكامل من جميع الوجوه، انطلاقاً من تقييم نقدي لتجربة الماركسية - اللينينية بصفة خاصة، ولتجربة الحركة الوطنية بصفة عامة».

ومع منح المنظمات الشرعية القانونية لنشاطها السياسي، وخصوصاً فيما يتعلق بالمشاركة في الانتخابات التي جرت عام ١٩٨٤، وحول قضية التعددية الحزبية والسياسية، وحول انتقاد ممارسات النظام والأثر الذي تركته الشرعية القانونية في أنشطة المنظمة، يقول محمد بن سعيد الأمين العام للمنظمة، في مقابلة مع جريدة **الشرق الأوسط** بتاريخ ١٠ نيسان/أبريل ١٩٨٤، ما يلي: «قرنا مبدئياً المشاركة في هذه الانتخابات، هذه قضية مبدئية، ولكن ما هي الشروط،

(٣٢) المصدر نفسه، ص ١٤٢.

(٣٣) سارة، المصدر نفسه، ص ٢٦. صدرت وثائق الندوة، في: «منظمة العمل الديمقراطي الشعبي»، والندوة الوطنية الأولى تحت شعار «ديمقراطية الدولة وديمقراطية المجتمع» (الرباط: دار الخطابة للطباعة والنشر، [د.ت.]).

(٣٤) اليسار العربي، العدد ٥٦ (غوز/يوليو ١٩٨٤).

وما هي الظروف التي ستم فيها هذه المشاركة؟ هناك شروط أساسية. يجب أن تتوافر أولاً مسألة الحريات، وإمكان المساهمة الحركة في الانتخابات، وارتباط ذلك بالأوضاع الاقتصادية. بالنسبة إلينا يجب أن لا تتكرر التجارب السابقة. الأمر لا يقتصر على المشاركة فقط وبدون هدف واضح، لكن المشاركة يجب أن تحقق مصالح وأهداف الجماهير<sup>(٣٥)</sup>.

وحول قضية التعددية الحزبية والسياسية في المغرب، قال: «نحن لسنا ضد تعدد الأحزاب، نحن من أنصار التعددية، ولكن تعددية التعددية تعتمد على الإمكانات البشرية الوطنية، وليس التعددية التي تعتمد على السلطة. كانت هناك تجارب سابقة لأحزاب تتكون مع الانتخابات، تنتهي الانتخابات فتنتهي هذه الأحزاب. إذا أعطي للجماهير حقها الكامل في الاختيار فستعرف من تختار. الجماهير هي الحكم على التعددية»<sup>(٣٦)</sup>.

وحول إمكانات التحالف بين المنظمة وقوى سياسية مغربية أخرى، خصوصاً وأن المنظمة قد رفعت شعار «الملة اليسار العربي»، وترتبط بعلاقات حسنة مع كل من «الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية» و«حزب التقدم والاشتراكية»، قال بن سعيد: «خريطة قوى اليسار واضحة. واللقاءات العريضة السياسية والفكرية بينها متوفرة، ولدينا لقاءات معها، لكن الارتقاء بالعلاقات إلى مستوى جبهوي علمي ومنسق ومنظم لا يزال يتطلب كثيراً من الجهد. وبالنسبة إلينا برهناً فكرياً وعملياً عن الاستعداد اللازم لتطوير العمل الجبهوي، ودعمنا لمواقف القوى التقدمية سيحدده مجال هذه المواقف بقدر ما تحدده طبيعة المواقف»<sup>(٣٧)</sup>.

وبصدد الفاصل التي تنتقد فيها المنظمة ممارسات النظام المغربي، أكد ابن سعيد «بخصوص المسألة الوطنية لا يمكن إنكار الدور الرسمي الكبير بهذا

الصدد. لكن انتقادنا الأكبر كان وما يزال هو تهميش دور الجماهير في الصراع، عن طريق التضييق على الحريات وإهمال تحسين الشروط المعيشية، وتغيب دور الإعلام الصريح، إلى غير ذلك من عوامل تعبئة الجبهة الداخلية. يضاف إلى ذلك الخروج في عديد من الحالات عن نهج سياسة خارجية غير منحازة إلا لقضايا التحرر والسلام. أما بخصوص السياسة الإنمائية، فإن انتقادنا الرئيسي لما هو متبع يتمثل في امتناع المسؤولين عن تدشين مسيرة التنمية الحقيقية، إذ لا تنمية في رأينا بدون إصلاح زراعي يحل المسألة العقارية، ويعيد الاعتبار لمناطق البور، ويوجه الإرشاد لتلبية الحاجات الوطنية الأساسية التي أصبحنا نستوردها. ولا تنمية حقيقية بدون إعادة نظر في القطاع العام لتطهيره من التمييز والفساد، وبتوجيهه نحو الاستثمار المنتج ونحو المناطق المهملة. وأما بقاء الوضع الزراعي على ما هو عليه فسيؤدي، بل أدى، إلى اختناق الصادرات وتضخم الواردات، وحتم على ملايين الفلاحين الهجرة إلى ضواحي المدن. أما بقاء القطاع العام على ما هو عليه، فلم يسفر إلا عن بروز كثير من الفروع التقليدية المضاربة في القطاع الخاص»<sup>(٣٨)</sup>.

وحول حصيلة تجربة العمل العلني «الشرعي» للمنظمة في المغرب، قال الأمين العام للمنظمة: «تقييمنا لحصيلة سنة ونيف من العمل الشرعي هو تقييم إيجابي بالإجمال، سواء من الناحية التنظيمية، حيث أسسنا لجان المناطق لأكثر من ١٦ إقليمياً، وشكلنا القطاع النسائي الواعي بأفاق مشجعة، ونمينا تواجداً للجماهيرية الأولية. وسواء من الناحية السياسية اتخذنا مواقف صريحة وصحيحة في الوقت المناسب. وسواء من الناحية الإعلامية مارسنا قناعاتنا المبدئية المفتوحة». وهذا ما ذهب إليه تأكيد أصدرته المنظمة أواخر عام ١٩٨٣ عن محصلة الأنشطة العلنية للمنظمة»<sup>(٣٩)</sup>.

(٣٥) مقابلة مع محمد بن سعيد، في: الشرق الأوسط، ١٥/٤/١٩٨٤.

(٣٦) المصدر نفسه.

(٣٧) مقابلة مع محمد بن سعيد، في: المستقبل، ١٢/٧/١٩٨٤.

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) النشرة، العدد ١٣ (٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٤)، ص ١٢.

وقد لعبت صحيفة أنوال، وهي صحيفة مركزية للمنظمة، صدر العدد الأول منها بتاريخ ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٩، دوراً رئيسياً في التبشير والدعاية لهذا الخيار.

وكانت أنوال قد ظهرت كصحيفة أسبوعية في بداية الأمر (مديرها المسؤول عبد اللطيف عواد)، وفي أواخر عام ١٩٨٤ كانت أنوال قد أصبحت «يومية» تصدر مؤقتاً كل خميس وسبت، ووصلت أعدادها الصادرة لغاية ٢٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ إلى ١٥٩ عدداً<sup>(٤٠)</sup>. وفي ذلك كله، شكلت المنظمة تجربة متميزة من تجارب اليسار الجديد المغربي، ومؤشراً على إمكانية تكيف منظمات يسارية جديدة مع نسق ليبرالي تعددي نسبي.

انخرطت «منظمة العمل الديمقراطي الشعبي» في تجربة العمل السياسي، والمشاركة في اللعبة الديمقراطية لا على أرضية صياغة برنامجها ومفهومها للديمقراطية، وإنما على أرضية العمل الشرعي المنضبط في النهاية بأطر السلطة، وهي سيرورة جديدة للعمل السياسي، لا علاقة لها البتة بالتجربة التاريخية لليسار الجديد، غير أنها نوع من حراك وتحول مميزين فيه. ولا شك أن الانخراط هذا في مجال النضال الديمقراطي، قد نجم عن قناعة راسخة به، وعن تحولات حقيقية شهدتها المنظمة لجهة تجديد منطلقاتها في العمل السياسي والأيدولوجي والجهاديين، وأصبح مستقبلها السياسي مرهوناً بهذا الخيار، أي خيار التكيف البنوي مع الواقع

(٤٠) أنوال (المغرب)، العدد ١٥٩ (كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤).

## المراجع

### ١ - العربية

#### كتب

أباظة، فاروق. الحكم العثماني في اليمن، ١٨٧٢ - ١٩١٨. الإسكندرية؛ القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٦.

أبحاث في التنظيم الحزبي. ط ٢. دمشق: القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٦٣.

إبراهيم، محسن. في الديمقراطية والثورة والتنظيم الشعبي. بيروت: منشورات حركة القوميين العرب، ١٩٦٢.

\_\_\_\_\_. ط ٢. بيروت: دار الفجر الجديد، ١٩٦٢. (دراسات مجلة الحرية؛ السنة الأولى)

\_\_\_\_\_. لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠.

\_\_\_\_\_. مناقشات حول نظرية العمل العربي الثوري. بيروت: دار الفجر الجديد، ١٩٦٣.

أبرز الأحداث اليمنية في ربع قرن: سبتمبر ١٩٦٢ - سبتمبر ١٩٨٧: من أرشيف صحيفة الرأي العام. دمشق: مطبعة الكاتب العربي، ١٩٨٧. (كتاب الرأي العام؛ ٤)

ابن باديس، عبد الحميد. آثار ابن باديس. الجزائر: مكتبة الشركة الجزائرية، [١٩٦٨]. ج ٢ في ٤ مج.

أبو حسبو، عبد الماجد. مذكرات عبد الماجد أبو حسبو: جانب من تاريخ الحركة الوطنية في السودان، الجزء الأول. الخرطوم: دار صنب للنشر، ١٩٨٧.

أبو الريش، سعيد. جمال عبد الناصر: آخر العرب. راجع الترجمة عن الإنكليزية سمير كرم. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

أبو غربية، بهجت. من النكبة إلى الانتفاضة، ١٩٤٩ - ٢٠٠٠: مذكرات. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٤.

اتحاد الإمارات المزيّف: مؤامرة على الوحدة العربية. القاهرة: حركة القوميين العرب، ١٩٥٩.

اتحاد قوى الشعب العامل: الهوية والنضال. بيروت: المركز الوطني للدراسات والنشر، ١٩٨٢.

اتحاد المحامين العرب: العيد الخمسون، ١٩٤٤ - ١٩٩٤. القاهرة: إصدار اتحاد المحامين العرب، ١٩٩٤.

الأحزاب السياسية الأردنية. عمّان: دار سندباد، ١٩٩٧.

الأحزاب والحركات اليسارية في الوطن العربي في القرن العشرين. تحرير فيصل دراج ومحمد جمال باروت. دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٣. ج ٢. (مشروع نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصائره في الوطن العربي في القرن العشرين)



- أحمد، إبراهيم خليل وجعفر عباس حميدي. تاريخ العراق المعاصر. الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر، ١٩٨٦.
- الأدهمي، محمد مظفر. الأبعاد القومية لثورة مايس ١٩٤١ في العراق. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام؛ دار الجاحظ، ١٩٨٠. (الموسوعة الصغيرة؛ ٦٥)
- أرسلان، شكيب. إلى العرب: بيان للأمة العربية عن حزب اللامركزية. بيروت: الدار التقديمية، ٢٠٠٩.
- أزمة الواقع التعليمي في لبنان. بيروت: دائرة الدعوة والنشر في اتحاد قوى الشعب العامل، ١٩٧٢.
- أسرار ووثائق الثورة اليمنية. إعداد لجنة من تنظيم الضباط الأحرار. بيروت: دار العودة، ١٩٧٨.
- اسكندر، أمير. صدام حسين: مناضلاً ومفكراً وإنساناً. باريس: هاشيت، ١٩٨٠.
- إسماعيل، طارق يوسف. اليسار العربي. ترجمة محمود فلاح. دمشق: دار النبراس، ١٩٧٦.
- إسماعيل، عبد الفتاح. حول الثورة الوطنية الديمقراطية وأفاقها الاشتراكية. بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٩.
- اشتي، شوكت. التشكيلات الناصرية في لبنان: طبيعة النشأة ومسارات التجربة (مرحلة ما قبل الطائف). بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠٠٣.
- اشتي، فارس. الحزب التقدمي الاشتراكي ودوره في السياسة اللبنانية، ١٩٤٩ - ١٩٧٥. بيروت: المركز الوطني للمعلومات والدراسات، الدار التقديمية، ١٩٨٩. ٣ ج.
- اشقرا، عثمان. الوطنية والسلفية الجديدة بالمغرب. الدار البيضاء: اتصالات سبو، ٢٠٠٧.
- أضواء على تاريخ حزب البعث في الأردن. عمان: مكتب الثقافة والإعداد الحزبي المركزي، [د. ت.].
- الأعظمي، أحمد عزت. القضية العربية: أسبابها، مقدماتها، تطوراتها ونتائجها. بغداد: مطبعة الشعب، ١٩٣١.
- أمين، جلال. ماذا علمتني الحياة: سيرة ذاتية. ط ٥. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٩.
- الانتخابات النيابية اللبنانية وفقاً للأعلام والمرشحين والطوائف. بيروت: الدولية للمعلومات، ٢٠٠٩.
- أنطونيوس، جورج. يقظة العرب. تعريب علي حيدر الركابي. دمشق: مطبعة الترقى، ١٩٤٦.
- الباب الخامس عن الديمقراطية السليمة. القاهرة: هيئة الاستعلامات - وزارة الإرشاد القومي، ١٩٦٢.
- باذيب، عبد الله. كتابات مختارة. بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٨. ٢ ج.
- باروت، محمد جمال. حركة القوميين العرب: النشأة - التطور - المصائر. دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ١٩٨٦.
- البدراني، فاضل محمد حسين. الفكر القومي لدى الأحزاب والحركات السياسية في العراق، ١٩٤٥ - ١٩٥٨. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٥٤)
- بدوان، علي. صفحات من تاريخ الكفاح الوطني الفلسطيني. دمشق: دار صفحات للنشر، ٢٠٠٨.
- \_\_\_\_\_. اليسار الفلسطيني المسلح. دمشق: دار الأهالي، ١٩٩٩.
- بدوي، جمال ولعي المطيعي. تاريخ الوفد. القاهرة: دار الشروق، ٢٠٠٣.
- برازي، تمام. ملفات المعارضة السورية. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٤.
- براند، لوري أ. الفلسطينيون في العالم العربي: بناء المؤسسات والبحث عن الدولة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٩١.
- برنامج حزب الوفاق القومي. القاهرة: [د. ن، د. ت.].
- البرنامج السياسي لحزب الكرامة العربية. القاهرة: حزب الكرامة العربية، ٢٠٠٤.

البرنامج العام للحزب العربي الديمقراطي الناصري، مقدم إلى المؤتمر العام الأول للحزب في ديسمبر ١٩٩٢. القاهرة: المركز المصري العربي، ١٩٩٢.

برو، توفيق علي. العرب والترك في العهد الدستوري العثماني، ١٩٠٨ - ١٩١٤. القاهرة: جامعة الدول العربية، معهد الدراسات العربية العالية ١٩٦٠.

بطاطو، حنا. العراق. ترجمة عفيف الرزاز. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٢. ج ٣.

ج ١: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية.

ج ٢: الحزب الشيوعي.

ج ٣: الشيوعيون والبعثيون والضباط الأحرار.

بلقزيز، عبد الإله، العربي مفضل وأمينه البقالي. الحركة الوطنية المغربية والمسألة القومية، ١٩٤٧ - ١٩٨٦: محاولة في التاريخ. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

بن أحمدو، محمد سعيد. موريتانيا بين الانتماء العربي والتوجه الأفريقي: دراسة في إشكالية الهوية السياسية، ١٩٦٠ - ١٩٩٣. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.

بنونة، المهدي. المغرب. السنوات الحرجة. الرياض: الشركة السعودية للأبحاث والتسويق، ١٩٨٩. (كتاب الشرق الأوسط)

بوالطين، جودي لخضر. مذكرات مجاهد من بغداد إلى الجزائر.

البوتاني، عبد الفتاح يحيى. العراق: دراسة في التطورات السياسية الداخلية، ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ - ٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣. دمشق: دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٨.

بورقيبة، الحبيب. خطب. تونس: المطبعة الرسمية، ١٩٨٠. ج ١٨.

بولس، جواد. لبنان والبلاد المجاورة. بيروت: مؤسسة بدران، ١٩٧٣.

البيان الختامي والتوصيات الصادرة عن المؤتمر العام الرابع للمؤتمر العام للأحزاب العربية، دورة نصره سوريا ولبنان، ٤ - ٦ آذار (مارس) ٢٠٠٦. عمان: المؤتمر العام للأحزاب العربية - الأمانة العامة، ٢٠٠٦.

البيان السياسي للمؤتمر التأسيسي لاتحاد الشباب العربي، يوم ٢٧/ ١٠/ ١٩٧٤: وثائق المؤتمر التأسيسي. القاهرة: مطبوعات الاتحاد، ١٩٧٤.

بيهم، محمد جميل. النزاعات السياسية بلبنان: عهد الانتداب والاحتلال، ١٩١٨ - ١٩٤٥. بيروت: جامعة بيروت العربية، ١٩٧٧. (سلسلة وثائق ودراسات لبنانية؛ ١)

تاريخ نشأة الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب. دمشق: مطبوعات الاتحاد، [د. ت.].

تاريخ اليمن المعاصر، ١٩١٧ - ١٩٨٢. ترجمة محمد أحمد المخلافي؛ مراجعة محمد أحمد علي. القاهرة: مكتبة مدبولي، ٢٠٠٩.

تحليل مضمون الفكر القومي العربي: دراسة استطلاعية. المشرف على الدراسة السيد يسين. ط ٤. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩١.

تشرين الأول/ أكتوبر الثورة التحريرية المسلحة في الجنوب ١٩٦٣ - ١٩٦٧. صنعاء: دار عبادي للطباعة والنشر، ٢٠٠٢.

تعريف الاتحاد العام للأطباء البيطريين. القاهرة: مطبوعات الاتحاد، [د. ت.].

تعريف باتحاد المهندسين الزراعيين العرب. دمشق: مطبوعات اتحاد المهندسين الزراعيين العرب، [د. ت.].

- تعريف بالمعهد العربي للتنمية المهنية المستدامة . القاهرة: مطبوعات اتحاد الأطباء العرب، [د. ت.].
- تقارير المؤتمر القطري الخامس لحزب البعث العربي الاشتراكي . دمشق: القيادة القطرية لحزب البعث، [د. ت.].
- تقارير ومقررات المؤتمر القطري السادس لحزب البعث العربي الاشتراكي: التقرير التنظيمي . دمشق: القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، [د. ت.].
- التقرير التنظيمي للمؤتمر القطري السابع لحزب البعث العربي الاشتراكي . دمشق: القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، [د. ت.].
- التقرير التنظيمي للمؤتمر القطري الثامن لحزب البعث العربي الاشتراكي ومقرراته (١/٥ - ١/٢٠ / ١٩٨٥). دمشق: القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، [د. ت.].
- التقرير السياسي المقدم من قبل عبد الفتاح إسماعيل إلى المؤتمر التوحيدي . عدن: منشورات ١٤ أكتوبر، ١٩٧٥ .
- التقرير السياسي للمؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي . دمشق: القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ٢٠٠٠ .
- تقرير عن الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب . دمشق: مطبوعات الاتحاد، [د. ت.].
- تقرير لجنة الإغاثة والطوارئ عن الفترة من ٢٧/١٢/٢٠٠٨ إلى ٢٣/١١/٢٠٠٩ . القاهرة: مطبوعات اتحاد الأطباء العرب، ٢٠٠٩ .
- تقرير المركز العربي لمكافحة العمي: أعمال وحدة مكافحة العمي، ٢٠٠٤ - ٢٠٠٨ . القاهرة: مطبوعات اتحاد الأطباء العرب، [د. ت.].
- التقرير المركزي للمؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي . بغداد: منشورات الحزب، ١٩٨٢ .
- تطور حزب البعث العربي الاشتراكي: بين النظرية والممارسة . دمشق: اتحاد شببيبة الثورة، [د. ت.]. (سلسلة الثقافة السياسية؛ ٢٠)
- التل، سهير سلطي . حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٦ .
- (سلسلة الثقافة القومية؛ ٣١)
- ثابت، راشد محمد . ثورة ١٤ تشرين الأول/أكتوبر: من الانطلاقة حتى الاستقلال . القاهرة: مطابع التوجيه المعنوي، ٢٠٠٧ .
- الثعالبي، عبد العزيز . الرحلة اليمنية . تقديم وتحقيق حمادي الساحلي . تونس: دار الغرب الإسلامي، ١٩٩٧ .
- ثورة العرب ضد الأتراك: مقدماتها - أسبابها - نتائجها . القاهرة: [د. ن.]. ١٩١٦ . (كتاب الرائد العربي؛ ١)
- ثورة ١٤ أكتوبر في الدراسات الأجنبية: الاستقلال وانسحاب البريطانيين . ترجمة عبد الكريم الحنكي . صنعاء: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٣ . (كراسات؛ ١٥)
- الجابري، محمد عابد [وآخرون]. وحدة المغرب العربي . بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧ .
- الجادر جي، كامل . مذكرات كامل الجادر جي وتاريخ الحزب الوطني الديمقراطي . ط ٢ . كولونيا - ألمانيا: منشورات الجمل، ٢٠٠٢ .
- جادين، محمد علي وعبد العزيز حسين الصاوي . بانوراما: تاريخ التيار القومي الاشتراكي وحزب البعث العربي الاشتراكي في السودان . الخرطوم: حزب البعث العربي الاشتراكي، [د. ت.].
- جاموس، فاتح . جدل المركب (الديموقراطية والوطنية) في الوطن السوري . القاهرة: مطبعة المشكاة، ٢٠٠٨ .

- الجواوي، عمر. الصحافة النقابية في عدن، ١٩٥٧ - ١٩٦٧. عدن: مؤسسة ١٤ أكتوبر، ١٩٧٦.
- الجهة القومية: التنظيم السياسي الموحد: وثائق المؤتمر التوحيدي. تقديم عبد الفتاح إسماعيل. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٦.
- الجرباوي، علي [وآخرون]. المعارضة الفلسطينية إلى أين؟. نابلس: مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، ١٩٩٤.
- جرجيس، أمجد خندي. الثورة الجزائرية في مواقف ومبادئ حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٥٤ - ١٩٦٢. الجزائر: دار الأمة، ٢٠٠٠.
- جزماتي، نذير. الحزب الشيوعي السوري: ١٩٢٤ - ١٩٥٨. دمشق: مطبعة ابن حيان، ١٩٩٠.
- الجفري، عبد الرحمن علي ومحسن محمد أبو بكر بن فريد. حقائق ومواقف نضالية. صنعاء: رابطة الجنوب العربي، [د. ت.].
- جلوبوفسكايا، إيلينا ك. التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية، ١٩٦٢ - ١٩٨٥. صنعاء: [د. ن.].، ١٩٩٤.
- جمال باشا، أحمد (السفاح). مذكرات جمال باشا السفاح. تعريب علي أحمد شكري. القاهرة: الدار العربية للموسوعات، ١٩٢٣.
- الجمعاني، ضافي. من الحزب إلى السجن، ١٩٤٨ - ١٩٩٤: مذكرات. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٧.
- جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية: الميثاق الوطني. الجزائر: وزارة الإعلام والثقافة، ١٩٧٩.
- الجناحي، سعيد أحمد. الندوة الوطنية التوثيقية للثورة اليمنية ١٤ أكتوبر. صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ١٩٩٣.
- جنبلات، كمال. أضواء على حقيقة القضية القومية الاجتماعية السورية: الفكرة القومية. المختارة، لبنان: الدار القومية للتقدمية، ١٩٨٧.
- الجندي، سامي. البعث. بيروت: دار النهار، ١٩٦٩.
- الجنوب العربي في هيئة الأمم المتحدة. القاهرة: دار الكتاب العربي بمصر، ١٩٦٣.
- حاج حمد، محمد أبو القاسم. السودان المأزق التاريخي وآفاق المستقبل: المجلد الأول. بيروت، دار ابن حزم، ١٩٩٦.
- الحافظ، ياسين. الهزيمة والأيدولوجية المهزومة. بيروت: معهد الإنماء العربي، ١٩٩٠.
- حبش، جورج. الثوريون لا يموتون أبداً. حاوره جورج مالبينو؛ ترجمة عقيل الشيخ حسين. بيروت: دار الساقبي، ٢٠٠٩.
- الحبشي، محمد عمر. اليمن الجنوبي سياسياً واقتصادياً واجتماعياً منذ عام ١٩٣٧ وحتى قيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠.
- حداد، سمير. المبررات التاريخية للعقيدة الناصرية. بيروت: لجنة العمل التعليمي الناصري في دار المعلمين والمعلمات، ١٩٧١ - ١٩٧٢.
- حداد، غسان محمد رشاد. من تاريخ سورية المعاصرة، ١٩٤٦ - ١٩٦٦. عمان: مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠١.
- الحربي، دلال بنت مخلد. علاقة سلطنة لحج ببريطانيا، ١٩١٨ - ١٩٥٩. الرياض: مكتبة العبيكان، ١٩٩٧.
- حركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح». تحرير الأقطار المحتلة وأسلوب الكفاح ضد الاستعمار المباشر. عمان: الحركة، [١٩٦٦]. (دراسات وتجارب ثورية؛ ٨)

- . كيف تنفجر الثورة الشعبية المسلحة. عمّان: الحركة، [د. ت.]. (دراسات وتجارب ثورية؛ ٢)
- . من منطلقات العمل الفدائي. عمّان: الحركة، [١٩٦٦]. (دراسات وتجارب ثورية؛ ١)
- الحركة التصحيحية من المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي إلى المؤتمر الثالث عشر، ١٩٧٠ - ١٩٨٠: عرض وثائقي موجز. دمشق: مكتب الثقافة والإعداد الحزبي في القيادة القومية، ١٩٨٣.
- الحزب الاشتراكي الدستوري: مؤتمر الوضع. تونس: المطبعة الرسمية، ١٩٧٥.
- حزب البعث العربي التقدمي: كتاب المؤتمر القطري الثالث المنعقد في ٣٠/٧/٢٠٠٩. عمّان: حزب البعث العربي التقدمي، ٢٠٠٩.
- حزب البعث في السودان: مراجعات نقدية: مناقشات ووثائق وبيانات. إعداد وتحرير محمد علي جادين؛ تقديم بكري خليل. الخرطوم: مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠٨.
- الحسني، عبد الله. مؤتمر حرض: وثائق ومحاضر. بيروت: دار الكتاب الجديد، ١٩٦٦.
- الحسني، عبد الرزاق. تاريخ الوزارات العراقية. بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٦. ج ٧.
- حسين، غازي. الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩٦٣ - ١٩٨٨. دمشق: دانية للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٣.
- حشيش، محمد فريد. حزب الوفد، ١٩٣٦ - ١٩٥٢. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٩. (سلسلة تاريخ المصريين؛ ١٦٠)
- حشيشو، نهاد. قيادات وهزائم. بيروت: عشروت، ٢٠٠٧.
- الحصري، ساطع. العروبة بين دعائها ومعارضيتها. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٥٢.
- الحفار الكزبري، سلمى. لطفي الحفار، ١٨٨٥ - ١٩٦٨: مذكراته، حياته وعصره. بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتاب والنشر، ١٩٩٧.
- حقوق الإنسان في الوطن العربي: تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي. القاهرة: المنظمة العربية لحقوق الإنسان، ١٩٨٧.
- الحكيم، حسن. عبد الرحمن الشهبندر: حياته وجهاده. بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٨٥.
- . مذكراتي: صفحات من تاريخ سورية الحديث، ١٩٢٠ - ١٩٥٨. دمشق: دار الكتاب الجديد، ١٩٦٥. ج ٢.
- حلاق، حسان. الجذور التاريخية للميثاق الوطني اللبناني، مع دراسة للاتجاهات الحدودية والانفصالية. بيروت: الدار الجامعية، [١٩٨٤]. (دراسات لبنانية وعربية؛ ٣)
- . مؤتمر الساحل والأفضية الأربعة (١٩٣٦). بيروت: الدار الجامعية للطباعة والنشر، ١٩٨٣.
- حمد، خضر. مذكرات خضر حمد: الحركة الوطنية السودانية: الاستقلال وما بعده. أبو ظبي: مكتبة الشرق والغرب، ١٩٨٠.
- حمروسين، أحمد. مجتمع جمال عبد الناصر: الجزء الثاني: من دراسة قصة ثورة ٢٣ يوليو. القاهرة: المؤسسة المصرية للدراسات والنشر، ١٩٧٥.
- حمزة، زيد. بين الطب والسياسة: مذكرات. عمّان: أمانة عمان الكبرى - مديرية الثقافة، ٢٠١٠.
- الحمش، منير. الفكر الاقتصادي في الخطاب السياسي السوري في القرن العشرين. بيروت: بيسان للنشر، ٢٠٠٤.
- حميدي، جعفر عباس. التطورات السياسية في العراق، ١٩٤١ - ١٩٥٣. النجف: دار الحكمة للنشر، ١٩٧٦.
- حنا، عبد الله. من الاتجاهات الفكرية في سورية ولبنان. دمشق: دار الأهالي، ١٩٨٧.
- حواتمة، نايف. أزمة الثورة في الجنوب اليمني: تحليل ونقد. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨.

- الحوت، بيان نويهض. القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ - ١٩٤٨. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١.
- الحوت، شفيق. عشرون عاماً في منظمة التحرير الفلسطينية، ١٩٦٤ - ١٩٨٤. بيروت: دار الاستقلال للدراسات والنشر، ١٩٨٦.
- حوراني، ألبرت. الفكر العربي في عصر النهضة، ١٧٩٨ - ١٩٣٩. ترجمة كريم عزقول. بيروت: دار نوفل، ٢٠٠١.
- حوراني، فيصل. الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩٦٤ - ١٩٧٤. القدس: وكالة أبو عرفة للصحافة والنشر، ١٩٨٠.
- الحيالي، محمد جعفر فاضل. العلاقات بين سوريا والعراق، ١٩٤٥ - ١٩٥٨: دراسة في العمل السياسي القومي المشترك. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٩)
- حيدر، رستم. مذكرات رستم حيدر. حقّقها وكتب لها مقدمة عن سيرة رستم حيدر ومقتله نجدة فتحي صفوة. بيروت: الدار العربية للموسوعات، ١٩٨٤.
- حيدر، قادري أحمد. ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢: بين كتابة التاريخ وتحولات السلطة والثورة، ١٩٦٢ - ١٩٧٠. صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ٢٠٠٤.
- \_\_\_\_\_. ثورة ٢٦ سبتمبر: المؤتمرات السياسية: المعارضة الأولى من ١٩٦٢ - ١٩٦٧ م. صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ٢٠٠١.
- \_\_\_\_\_. دراسات فكرية وثقافية. صنعاء: اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، ٢٠٠٩.
- الخازن، فريد. الأحزاب السياسية والديموقراطية في لبنان: حدود الديموقراطية في التجربة الحزبية. بيروت: المركز اللبناني للدراسات، ٢٠٠٠.
- الخاني، عبد الله فكري. جهاد شكري القوّتي: في سبيل الاستقلال والوحدة. بيروت: دار النفائس، ٢٠٠٣.
- خدوري، مجيد. العراق الاشتراكي. بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٨٥.
- \_\_\_\_\_. العراق الجمهوري. بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٤.
- الخرسان، صلاح. صفحات من تاريخ الحركة الشيوعية في العراق. دمشق: دار الفرات، ١٩٩٣.
- خطار، عايد. قراءة في تاريخ الحزب السوري القومي الاجتماعي. بيروت: منشورات عمدة الإذاعة والإعلام، ١٩٨٩.
- الخطيب، محمد كامل. المؤتمر العربي الأول المنعقد في القاعة الكبرى للجمعية الجغرافية بشارع سن جرمن في باريس من يوم الأربعاء ١٣ رجب سنة ١٣٣١/ ١٨ حزيران ١٩١٣ إلى يوم الاثنين ١٨ رجب سنة ١٣٣١/ ٢٣ حزيران ١٩١٣. القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩١٣.
- الخفاجي، عصام. الدولة والتطور الرأسمالي في العراق، ١٩٦٨ - ١٩٧٨. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣.
- خلة، كامل. فلسطين والانتداب البريطاني، ١٩٢٢ - ١٩٣٣. ط ٢. طرابلس الغرب، ليبيا: المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، ١٩٨٢.
- خلوصي، محمد ماجد. اغتيال نقابة. القاهرة: اتحاد المهندسين العرب، ٢٠٠٧.
- الخليفة، عبد اللطيف. مذكرات عبد اللطيف الخليفة: وقفات في تاريخنا المعاصر بين الخرطوم والقاهرة. الجزء الأول. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٨٨.
- خليل، عادل غفوري. أحزاب المعارضة العلنية في العراق، ١٩٤٦ - ١٩٥٤. بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٤.
- الخوري، بشارة خليل. حقائق لبنانية. بيروت: أوراق لبنانية، ١٩٦٠. ج ٣.

- خوري، فيليب. أعيان المدن والقومية العربية: سياسة دمشق، ١٨٦٠ - ١٩٢٠. ترجمة عفيف الرزاز. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٣.
- \_\_\_\_. سورية والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية، ١٩٢٠ - ١٩٤٥. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٧.
- خيري، زكي. صدى السنين في كتابات شيوعي عراقي مخضرم. ستوكهولم: [د. ن.]. ١٩٩٦. ج ٢.
- داهش، محمد علي. دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي. دمشق: اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٤.
- دراسات في الاشتراكية: وهو مجموعة مقالات ومحاضرات وكتابات مترجمة إلى العربية. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٠.
- الدرة، محمود. الحرب العراقية - البريطانية ١٩٤١. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩.
- دروزة، الحكم وحامد جبوري. مع القومية العربية. بيروت: دار الفجر الجديد، ١٩٦٠.
- دروزة، محمد عزة. القضية الفلسطينية في مختلف مراحلها. صيدا: المكتبة العصرية، ١٩٥٩.
- \_\_\_\_. مختارات قومية لمحمد عزة دروزة. تحرير ناجي علوش. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٨. (سلسلة التراث القومي)
- \_\_\_\_. نشأة الحركة العربية الحديثة: انبعاثها ومظاهرها وسيرها في زمن الدولة العثمانية إلى أوائل الحرب العالمية الأولى. ط منقحة وموسعة. بيروت؛ صيدا: المكتبة العصرية، [د. ت.].
- دستور الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب. دمشق: مطبوعات الاتحاد، [د. ت.].
- دندشلي، مصطفى. حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٠ - ١٩٦٣: الجزء الأول: الإيديولوجيا والتاريخ السياسي. تعريب يوسف جباعي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٩.
- الدوري، زهير عبد الجبار. الفكر والسياسة لدى الجمعيات والمنتديات والأحزاب العربية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى. دمشق: مطبعة الأوائل، ٢٠٠٥.
- الدوري، عبد العزيز. التكوين التاريخي للأمة العربية: دراسة في الهوية والوعي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤.
- دياب، عز الدين. التحليل الاجتماعي لظاهرة الانقسام السياسي في الوطن العربي. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥.
- ذبيان، سامي. الحركة الوطنية اللبنانية: الماضي والحاضر والمستقبل من منظور استراتيجي. بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٧.
- دستور رابطة أبناء الجنوب العربي. تونس: دار الجنوب للطباعة والنشر، [د. ت.].
- دويتشر، اسحق. ستالين: سيرة سياسية. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٢.
- ديان، مندعي وسالم عبد الله عبد ربه. جبهة الإصلاح اليافاعية ١٣ أبريل ١٩٦٧: نظرة في النظام القبلي الذي ساد قديماً في المنطقة. عدن: مطابع مؤسسة ١٤ أكتوبر، ١٩٩٢.
- الديب، فتحي. عبد الناصر وحركة التحرر اليمنية. القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٩٠.
- الدليمي، محمد عويد كامل. الجادرجي ودوره في السياسة العراقية. بغداد: مطبعة الأديب البغدادية، ١٩٩٧.
- ذبيان، سامي. الحركة الوطنية اللبنانية. بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٧.
- رابطة الجنوب العربي. رؤية للسياسات الداخلية والخارجية. صنعاء: الرابطة، ٢٠٠٨.
- \_\_\_\_. الجنوب العربي في هيئة الأمم المتحدة. القاهرة: الرابطة، ١٩٦٣.

رابطة أبناء اليمن . عن تاريخ حزب رابطة أبناء اليمن (رأي): فكره وتكويناته . صنعاء : الرابطة ، ٢٠٠٧ .  
الراعي ، عبد الله . عبد الله الراعي يحكي قصة ثورة وثوار : حقائق ووثائق عن ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ . صنعاء : مركز  
عبادي للدراسات والنشر ، ٢٠٠٩ .

الراوي ، عبد اللطيف . عصبة مكافحة الصهيونية في العراق : ١٩٤٥ - ١٩٤٦ . دمشق : دار الجليل ، ١٩٨٦ .  
رجب ، محمد أحمد . ثورة رائدة . الجمهورية العربية المتحدة : المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية ، ١٩٦٤ . (الكتاب الثالث  
عشر)

الرزاز ، منيف . الأعمال الفكرية والسياسية . بيروت : دار المتوسط للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥ . ج ٣ .  
رسائل رابطة : وثائق وأدبيات . صنعاء : رابطة الجنوب العربي ، [د . ت .] .  
رشيد ، عبد الوهاب حميد . العراق المعاصر . دمشق : دار المدى للثقافة والنشر ، ٢٠٠٢ .  
الرشيد ، مضوي . تاريخ العربية السعودية بين القديم والجديد . ترجمة عبد الإله النهيمي . بيروت : دار الساقى ، ٢٠٠٢ .  
الرميحي ، محمد . البحرين : مشكلات التغيير السياسي والاجتماعي . بيروت : دار ابن خلدون ، ١٩٧٧ .  
— . قضايا التغيير السياسي والاجتماعي في البحرين ، ١٩٢٠ - ١٩٧٠ . الكويت : مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع ،  
١٩٧٦ .

الروابدة ، عبد الرؤوف [وآخرون] . الأحزاب والتعددية السياسية في الأردن . بيروت : مؤسسة عبد الحميد شومان  
والمؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٩٩ .  
رودنسن ، مكسيم . إسرائيل واقع استعماري . ترجمة إحسان الحمصي . دمشق : منشورات وزارة الثقافة السورية ،  
١٩٦٧ .

— . الماركسية والعالم الإسلامي . بيروت : دار الحقيقة ، ١٩٨٢ .  
الريس ، رياض نجيب . الخليج العربي ورياح التغيير : دراسة عن مستقبل القومية العربية والوحدة والديمقراطية .  
بيروت ؛ لندن : رياض الريس للكتب والنشر ، ١٩٨٧ .  
— دينا النحاس . منظمة التحرير الفلسطينية ، المسار الصعب : المقاومة الفلسطينية ، منظماتها ، أشخاصها . بيروت :  
النهار للخدمات الصحفية ، ١٩٧٦ .

الريماوي ، سهيلة . جمعية العربية الفتاة السرية : دراسة وثائقية ، ١٩٠٩ - ١٩١٨ . عمان : مطبعة مجدلاوي ، ١٩٨٨ .  
— . الحكم الحزبي في سورية : فترة الانتداب الفرنسي ، ١٩٢٠ - ١٩٤٥ . عمان : المطابع العسكرية ، ١٩٩٨ . ج ٢ .  
الريماوي ، عبد الله . البيان القومي الثوري : مشروع ميثاق مقترح للحركة العربية الواحدة . القاهرة : دار النهضة  
المصرية ، ١٩٦٦ .

الزبيري ، محمد العربي . تاريخ الجزائر المعاصر . دمشق : منشورات اتحاد الكتاب العرب ، ١٩٩٩ . ج ٢ .  
الزركلي ، خير الدين . عمان في عمان : مذكرات عامين في عاصمة شرق الأردن . القاهرة : مكتبة العرب بمصر ،  
١٩٢٥ .

زريق ، قسطنطين . الأعمال الفكرية العامة للدكتور قسطنطين زريق . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٤ .  
٤ مج .

— . معنى النكبة . بيروت : دار العلم للملايين ، ١٩٤٨ .

— . الوعي القومي . بيروت : دار المكشوف ، ١٩٤٠ .

زغبوب ، عادل . الميثاق العربي . بيروت : دار المسيرة ، ١٩٧٩ .



- زهر الدين، عبد الكريم. مذكراتي عن فترة الانفصال في سورية: أيلول ١٩٦١ - آذار ١٩٦٣. دمشق: دار الاتحاد، ١٩٦٨.
- زيد، علي محمد. تيارات معتزلة اليمن في القرن السادس الهجري. صنعاء: المركز الفرنسي للدراسات اليمنية، ١٩٩٧.
- . معتزلة اليمن: دولة الهادي وفكره. ط ٢. صنعاء: دار الكلمة، ١٩٨٥.
- الزبيدي، مفيد. التيارات الفكرية في الخليج العربي، ١٩٣٨ - ١٩٧١. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣٥)
- سارة، فايز. الأحزاب والحركات السياسية في تونس، ١٩٣٢ - ١٩٨٤. دمشق: المؤلف، ١٩٨٦.
- . الأحزاب والقوى السياسية في المغرب. بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتاب والنشر، ١٩٩٠.
- ساوندروز، بوني. الولايات المتحدة والقومية العربية: الحالة السورية، ١٩٥٣ - ١٩٦٠. ترجمة سامر خليل كلاس. دمشق: دار نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٢.
- السباهي، عزيز. عقود من تاريخ الحزب الشيوعي العراقي. دمشق: منشورات الثقافة الجديدة، ٢٠٠٢.
- سرحان، عبد رجا. حركة القوميين العرب: نشأتها، تطورها وموقفها من القضية الفلسطينية. دمشق: مركز الغد العربي للدراسات، ٢٠٠٨.
- السروري، عبد الوكيل إسماعيل. حزب الطليعة الشعبية: بين البعث والاشتراكي في اليمن الجنوبي، ١٩٥٩ - ١٩٧٨. صنعاء: إصدارات جامعة عدن، ١٩٨٠.
- سعادة، أنطون. أعداء العرب أعداء لبنان. بيروت: [د. ن.]. ١٩٧٩.
- . المحاضرات العشر، ١٩٤٨. بيروت: منشورات الحزب السوري القومي الاجتماعي، ١٩٨٠. (سلسلة النظام الجديد؛ ٢)
- . نشوء الأمم. ط ٢. دمشق: [د. ن.]. ١٩٥١.
- سعيد، أمين. الثورة العربية الكبرى: تاريخ مفصل جامع للقضية العربية في ربع قرن. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٧.
- ٣ ج.
- . سيرتي ومذكراتي السياسية، ١٩٠٨ - ١٩٦٧. تبويب وتوثيق وتحقيق عبد الكريم إبراهيم السمك. بيروت: المؤلف، ٢٠٠٤. ٢ ج.
- السقاف، أحمد. أنا عائد من جنوب الجزيرة العربية. الكويت: [د. ن.]. ١٩٥٥.
- . تطور الوعي القومي في الكويت. الكويت: رابطة الأدباء، ١٩٨٣.
- سلامة، غسان. المجتمع والدولة في المشرق العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٧. (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي. محور «المجتمع والدولة»)
- سلسلة الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٥. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٧.
- سلسلة الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٧. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٩.
- سلسلة الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٨. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٠.
- سلسلة الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٦٩. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧١.
- سلسلة الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٠. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٢.
- سلوغلت، ماريوت فاروق ويتر سلوغلت. من الثورة إلى الديكتاتورية: العراق منذ ١٩٥٨. ترجمة مالك النبراس. كولونيا: منشورات الجمل، ٢٠٠٣.

- سليمان، داود. السلطة الوطنية الفلسطينية في عام ١٩٩٤ - ١٩٩٥. عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط؛ دار البشير للنشر والتوزيع، ١٩٩٥.
- سنغلتن، جيني. الحزب الوطني الديمقراطي العراقي في العهد الملكي. عمان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٩.
- السوسي، محمد المختار. سوس العالمة. الدار البيضاء: مطبعة فضالة، ١٩٦٠.
- سويد، محمود. التجربة النضالية الفلسطينية: حوار شامل مع جورج حبش. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٨.
- السيد، جلال. حزب البعث العربي. بيروت: دار النهار، ١٩٧٣.
- \_\_\_\_\_. حقيقة الأمة العربية وعوامل حفظها وتمزقها. ط ٢. بيروت: دار اليقظة العربية، ١٩٧٣.
- السيد سليم، محمد. التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٣. (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٣)
- السيد، مصطفى كامل. اتحاد المحامين العرب في خمسين عاماً: إنجازات الماضي - مشاكل الحاضر - استراتيجية المستقبل. القاهرة: مطبوعات اتحاد المحامين العرب، ١٩٩٤.
- سيف الدولة، عصمت. الطريق إلى دولة أريحا: الموقف القومي. دمشق: دار الأنصار، ١٩٩٥.
- \_\_\_\_\_. الطريق إلى الوحدة العربية. بيروت: مؤسسة ناصر للثقافة؛ دار الوحدة، ١٩٧٤. ج ٢. (خزانة الفكر العربي. السلسلة القومية؛ ٧ - ٨)
- \_\_\_\_\_. نظرية الثورة العربية. بيروت: دار المسيرة، ١٩٧٩. ج ٧.
- سيل، باتريك. الأسد: الصراع على الشرق الأوسط. بيروت: دار الساقى، ١٩٨٩.
- سيلع، أبراهام. حزب البعث في الضفة الغربية تحت الحكم الأردني. القدس: الجامعة العبرية، ١٩٨٤. (بالعبرية).
- سيمونز، جيف. التنكيل بالعراق: العقوبات والقانون والعدالة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.
- شاتيلا، كمال [العربي]. التعايش الإسلامي المسيحي. بيروت: منشورات المركز الوطني، ١٩٨٤.
- \_\_\_\_\_. العرب والتحديات الدولية والشرق أوسطية. بيروت: المركز الوطني للدراسات، ١٩٩٦.
- \_\_\_\_\_. القضية الوطنية التعاقدية. بيروت: منشورات المركز الوطني، ١٩٨٥.
- \_\_\_\_\_. ما العمل في الساحة الوطنية أمام مشروع الدولة الانفصالية؟. بيروت: منشورات المركز الوطني، ١٩٨٠. (دراسات لبنانية)
- \_\_\_\_\_. مناقشة وتحليل لخلفية التحرك الطلابي في بعض الجامعات المصرية. بيروت: اتحاد قوى الشعب العامل - التنظيم الناصري، ١٩٧٢.
- \_\_\_\_\_. الناصرية في مصر: انقطاع أم استمرار. ط ٢. بيروت: مكتب الإعلام المركزي في اتحاد قوى الشعب العامل، ١٩٧٥.
- \_\_\_\_\_. الناصرية ومفهوم اليمين واليسار. بيروت: [د. ن.]. ١٩٧٢. (دراسات ناصرية)
- \_\_\_\_\_. الوطن أولاً. ط ٢. بيروت: المركز الوطني للدراسات، ١٩٩٥.
- الشاعر، جمال. خمسون عاماً ونيف. عمان: مكتبة الرأي، ١٩٩٥.
- \_\_\_\_\_. سياسي يتذكر: تجربة في العمل السياسي. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٨٧.
- الشاوي، عبد القادر. اليسار في المغرب، ١٩٧٠ - ١٩٧٤. الرباط: منشورات على الأقل، ١٩٩٢.

- شرام، ستيوارت وهيلين كارير دنكوس . الماركسية اللينينية أمام مشاكل الثورة في العالم غير الأوروبي . بيروت : دار الحقيقة، ١٩٧٠ .
- شرورو، فضل . الأحزاب والتنظيمات والقوى الفلسطينية في لبنان، ١٩٣٠ - ١٩٨٠ . بيروت : دار المسيرة، ١٩٨٠ .
- الشريف، ماهر . البحث عن كيان : دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩٠٨ - ١٩٩٣ . نيقوسيا، قبرص : مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، ١٩٩٥ .
- الشعبي، فيصل [وآخرون] . كيف نفهم تجربة اليمن الجنوبية الشعبية . بيروت : دار الطليعة، ١٩٦٩ .
- الشعبي، قحطان محمد . الاستعمار البريطاني ومعركتنا العربية في جنوب اليمن : عدن والإمارات . القاهرة : دار النصر للطباعة والنشر والإعلان، ١٩٦٢ .
- \_\_\_\_\_ . جنوب اليمن . القاهرة : مطابع دار النصر، ١٩٦٢ .
- شكر، عبد الغفار . منظمة الشباب الاشتراكي : تجربة مصرية في إعداد القيادات (١٩٦٣ - ١٩٧٦) . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤ .
- شلاش، سعد مهدي . حركة القوميين العرب ودورها في التطورات السياسية في العراق، ١٩٥٨ - ١٩٦٦ . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤ . (سلسلة أطروحات الدكتوراه؛ ٤٩)
- الشهابي، مصطفى . محاضرات عن القومية العربية : تأريخها وقوامها ومراميتها . القاهرة : معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٩ .
- الشهاري، محمد علي . الخروج من نفق الاغتراب وإحداث ثورة ثقافية في اليمن . بيروت : دار الفارابي، ١٩٨٣ .
- \_\_\_\_\_ . مجرى الصراع بين القوى الثورية والقوى اليمنية منذ قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ حتى قيام حركة ١٣ يونيو ١٩٧٤ . عدن : مؤسسة ١٤ أكتوبر، ١٩٧٤ .
- \_\_\_\_\_ . اليمن : الثورة في الجنوب والانتكاسة في الشمال . بيروت : دار ابن خلدون للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٢ .
- الشويري، يوسف . القومية العربية، الأمة والدولة في الوطن العربي : نظرة تاريخية . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢ .
- شيوعي مصري . مناظرة موجزة مع ط . ث . شاكرو وشيوعيين وآخرين حول القضية القومية العربية . القاهرة : مطبوعات حزب العمال الشيوعي، [د . ت .] . (دراسات أممية؛ ٣)
- \_\_\_\_\_ . موقف من مهمات النضال الفلسطيني . القاهرة : مطبوعات حزب العمال الشيوعي المصري، ١٩٧٤ .
- صالح، غانم محمد . العراق والوحدة العربية بين ١٩٣٩ - ١٩٥٨ : الفكر والممارسة . بغداد : دار الحرية للطباعة، ١٩٩٠ .
- صالح، محسن محمد (محرر) . التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة ٢٠٠٦ . بيروت : مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ٢٠٠٧ .
- الصاوي، عبد العزيز حسين . أزمة المصير السوداني : مناقشات حول المجتمع والتاريخ والسياسة . القاهرة : مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠٤ .
- \_\_\_\_\_ . الحوار القومي - القومي : الضرورة والإمكانية . بيروت : دار الطليعة، ١٩٩٥ .
- \_\_\_\_\_ . السودان : حوارات الهوية والوحدة الوطنية . القاهرة : مركز الدراسات السودانية، ١٩٩٤ .
- \_\_\_\_\_ . العلاقة الناصرية - البعثية . بيروت : دار الطليعة، ١٩٩٥ .
- الصايغ، أنيس . ١٣ أيلول . بيروت : مكتبة بيسان، ١٩٩٤ .

صدقني، جورج. صفحة من تاريخ البعث: دورات مجلس الحزب، ١٩٤٧ - ١٩٥٧. دمشق: دار طلاس للدراسات والنشر، ١٩٩١.

الصراف، علي. اليمن الجنوبي: الحياة السياسية من الاستعمار إلى الوحدة. لندن: رياض الريس، ١٩٩٢.  
صفحات من تاريخ النضال ضد الفاشية في سورية. دمشق: منشورات الحزب الشيوعي السوري، ١٩٧٥.  
صفحات من نضال اتحاد قوى الشعب العامل. بيروت: المكتب الإعلامي لاتحاد قوى الشعب العامل، ١٩٧٩.  
الصلح، تقي الدين. في القومية والحكم. بيروت: دار النهار، ١٩٩٩.  
الصلح، رغيد. لبنان والعروبة: الهوية الوطنية وتكوين الدولة. بيروت: دار الساقى، ٢٠٠٦.  
الصليبي، كمال. بيت بمنازل كثيرة: الكيان اللبناني بين التصور والواقع. ترجمة عفيف الرزاز. ط ٤. بيروت: دار نوفل، ٢٠٠٧.

— . تاريخ لبنان الحديث. بيروت: دار النهار، ١٩٧٢.  
الصياد، أحمد. السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر. بيروت: دار الصداقة، ١٩٩٢.  
ضو، بطرس. تاريخ الموارنة الديني والسياسي والحضاري. بيروت: دار النهار، ١٩٧٠.  
طرابلسي، سمير. العروبة والإسلام وروابطها بالإسلام والمسيحية، والتكوين التاريخي للأمة العربية. بيروت: منشورات اتحاد الشباب الوطني، ١٩٨٩.  
طرابلسي، فواز. صورة الفتى بالأحمر. بيروت: رياض الريس، ١٩٩٧.  
طه، حيدر. عندما يضحك التاريخ. القاهرة: مركز الحضارة العربية، ٢٠١٠.  
العالم، محمود أمين. الماركسيون المصريون والقضية العربية. القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٨٨. (سلسلة المكتبة الشعبية)

عبد الله بن الحسين. الآثار الكاملة للملك عبد الله بن الحسين. ط ٢. بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٩.  
— . الأمالي السياسية. عمان: مطبعة خليل نصر، ١٩٣٩.  
— . مذكراتي. القدس: مطبعة بيت المقدس، ١٩٤٥.  
— . من أنا: مؤلف يتحدث عن العرب قديمهم وحديثهم. عمان: [د. ن.].، ١٩٤٠.  
عبد الله، محمد سعيد (محسن). عدن. كفاح شعب وهزيمة إمبراطورية: صفحات من تاريخ الثورة اليمنية. ط ٢. بيروت: دار ابن خلدون؛ عدن: دار الأمل، ١٩٨٩.  
عبد الله، نبيه بيومي. قضايا عربية في البرلمان المصري، ١٩٢٤ - ١٩٨٥. القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٦٦. (سلسلة تاريخ المصريين؛ ٩٣)

عبد الجبار، فالح. الدولة والمجتمع المدني والتحول الديمقراطي في العراق. القاهرة: مركز ابن خلدون، ١٩٩٥.  
عبد الفتاح، فتحي. تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية. بيروت: دار ابن خلدون للطباعة والنشر، ١٩٧٤.  
عبد القادر، عصمت. دور النواب العرب في مجلس المبعوثان العثماني، ١٩٠٨ - ١٩١٤. بيروت: الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٦.

عبد الكريم، أحمد. أضواء على تجربة الوحدة. دمشق: مكتبة أطلس، ١٩٦٢.  
عبد الكريم، قيس وفهد سليمان. الجبهة الديمقراطية: النشأة والمسار. دمشق: دار التقدم العربي؛ الدار الوطنية الجديدة، ٢٠٠١.

عبد الناصر، جمال. فلسفة الثورة. القاهرة: مصلحة الاستعلامات، ١٩٥٤.

- عبد الناصر وما بعد. إشراف أنيس صايغ. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٠. (كتاب قضايا عربية) —. الميثاق الوطني. القاهرة: مصلحة الاستعلامات، ١٩٦٢.
- عبد الناصر ومعارك التحرر القومي. بيروت: منشورات مجلة الموقف، ١٩٨١.
- عبد الهادي، مهدي. المسألة الفلسطينية ومشاريع الحلول السياسية، ١٩٤٣ - ١٩٧٤. بيروت: [د. ن.]، ١٩٧٥.
- عبدو، سمير. حزب البعث العربي الاشتراكي يحكم سورية. دمشق دار حسن ملص، ٢٠٠٦.
- العبيدي، إبراهيم خلف. الحركة الوطنية في الجنوب اليمني المحتل، ١٩٤٥ - ١٩٦٧. بغداد: جامعة بغداد، ١٩٧٩.
- عثمان، محمد محبوب. الجيش والسياسة في السودان. ط ٢. القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠١.
- عثمان، هاشم. الأحزاب السياسية في سورية: السرية والعلنية. بيروت؛ لندن: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠١.
- العجلوني، محمد سيف الدين. معركة الحرية في شرق الأردن. دمشق: مطبعة جودة بابيل، ١٩٤٧.
- عساف، نظام. الأحزاب السياسية الأردنية، ١٩٩٢ - ١٩٩٤: قضايا ومواقف. عمّان: مركز الريادة للمعلومات والدراسات، ١٩٩٨.
- العظم، خالد. مذكرات خالد العظم. ط ٢. بيروت: الدار المتحدة للنشر، ١٩٧٣. ج ٢.
- عفلق، ميشيل. في سبيل البعث. ط ٣. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٣.
- العقاد، صلاح. معالم التغير في دول الخليج العربي. القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، ١٩٧٢.
- العكام، عبد الأمير هادي. حزب الاستقلال العراقي، ١٩٤٦ - ١٩٥٨. ط ٢. بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٦.
- علوش، ناجي. الثورة والجماهير. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٢.
- . الحركة الثورية العربية. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٥.
- . المسيرة إلى فلسطين. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٦٤.
- علي، حيدر إبراهيم (إعداد وتقديم). الأحزاب السودانية: واقع ومستقبل. القاهرة: مركز الدراسات السودانية، ٢٠٠١.
- العلي، محمد إبراهيم. حياقي والإعدام. ط ٢. دمشق: [د. ن.]، ٢٠٠٤. ج ٣.
- عليوي، هادي حسن. الأحزاب السياسية في العراق السرية والعلنية. بيروت: رياض الريس للكتاب، ٢٠٠١.
- . دور حزب البعث العربي الاشتراكي في العراق في الحركة الوطنية منذ تأسيسه حتى ١٤ تموز ١٩٥٨. بغداد: [د. ن.]، ١٩٧٩.
- عماد، عبد الغني. مجتمع طرابلس في زمن التحولات العثمانية. طرابلس: دار الإنشاء للطباعة والنشر، ٢٠٠٢.
- عمارة، محمد. الإسلام والعروبة والعلمانية. بيروت: دار الوحدة، ١٩٨١.
- عمر، سلطان أحمد. نظرة في تطور المجتمع اليمني. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠.
- العمل الفدائي في الأردن. عمّان: [د. ن.]، ١٩٧٠.
- عوبلي، محمد حسن. اغتيال بريطانيا لعدن والجنوب العربي: أسرار تنشر لأول مرة. بيروت: منشورات العصر الحديث، ١٩٧١.
- عياد، رناد الخطيب. التيارات السياسية في الأردن ونص الميثاق الوطني الأردني. عمّان: [د. ن.]، ١٩٩١.
- العياشي، غالب. الإيضاحات السياسية وأسرار الانتداب الفرنسي في سورية. بيروت: مطابع الأشقر، ١٩٦٥.

- عيسى، محمد عبد الشفيق. نحو نظرية للقومية العربية: محاولة في تجديد الفكر القومي. بيروت: مؤسسة الرحاب الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، ٢٠٠٦.
- العيسمي، شيلي. تاريخ حزب البعث العربي الاشتراكي: المرحلة الصعبة، ١٩٥٨ - ١٩٦٨. بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٧.
- \_\_\_\_. حزب البعث العربي الاشتراكي: مرحلة الأربعينات التأسيسية، ١٩٤٠ - ١٩٤٩. ط ٥. بيروت: دار الطليعة، ١٩٨٢.
- \_\_\_\_. حزب البعث العربي الاشتراكي: مرحلة النمو والتوسع، ١٩٤٩ - ١٩٥٨. ط ٣. بغداد: دار الشؤون الثقافية، ١٩٨٧. (آفاق عربية)
- العيني، محسن. خمسون عاماً في الرمال المتحركة: قصتي مع بناء الدولة الحديثة في اليمن. بيروت: دار النهار؛ القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٩.
- الغانم، وهيب. الجدور الواقعية والفكرية لمبادئ حزب البعث العربي. دمشق: مطبعة عكرمة، ١٩٩٤.
- غوشة، صبحي. الشمس من النافذة العالية: وجوه في رحلة السجن والنضال. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٨.
- الفاسي، علال. حديث المغرب في المشرق. القاهرة: المطبعة العالمية، ١٩٥٦.
- \_\_\_\_. الحركات الاستقلالية في المغرب العربي. طنجة: عبد السلام جسوس للنشر والتوزيع، [د. ت.].
- \_\_\_\_. النقد الذاتي. بيروت؛ القاهرة؛ بغداد: منشورات دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، ١٩٦٦.
- فاسيليف، ألكسي. فصول من تاريخ العربية السعودية. الرياض: دار الفضاء للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٨.
- فان دام، نيكولاس. الصراع على السلطة في سورية: ١٩٦١ - ١٩٩٤. القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٥.
- فرح، الياس. تطور الأيديولوجية العربية الثورية. ط ٥. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٥. ج ٢.
- الفرحاني، محمد. فارس الخوري.. أيام لا تنسى. بيروت: دار الغد، ١٩٦٤.
- فرزات، محمد حرب. الحياة الحزبية في سورية: دراسة تاريخية لنشوء الأحزاب وتطورها بين ١٩٠٨ - ١٩٥٥. دمشق: منشورات دار الرواد، ١٩٥٥.
- فكرة الاتحاد القومي وماهيته وأهدافه. القاهرة: اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومي، ١٩٥٧.
- الفكيكي، هاني. أوكار الهزيمة: تجربتي في حزب البعث العراقي. بيروت؛ لندن: منشورات رياض الريس للكتب والنشر، ١٩٩٣.
- فهيمه، شرف الدين. الاشتراكية العربية: الأبعاد - الطاقات - الخلفية الفلسفية. بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٧.
- (دراسات الفكر العربي؛ معهد الانماء العربي)
- الفيلاي، مصطفى [وآخرون]. تطور الوعي القومي في المغرب العربي. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦.
- (سلسلة كتب المستقبل العربي؛ ٨)
- القاسمي، صلاح الدين. الدكتور صلاح الدين القاسمي، ١٣٠٥ - ١٣٣٤، آثاره: صفحات من تاريخ النهضة العربية في أوائل القرن العشرين. قدّم له محب الدين الخطيب. القاهرة: المطبعة السلفية، ١٩٥٩.
- قاسمية، خيرية. أحمد الشقيري زعيماً فلسطينياً ورائداً عربياً. الكويت: لجنة تخليد ذكرى المجاهد أحمد الشقيري، ١٩٨٧.
- \_\_\_\_. الحكومة العربية في دمشق بين ١٩١٨ - ١٩٢٠. القاهرة: دار المعارف، ١٩٧١.

- القاضي، حسين. البعث في ظل العولمة. دمشق: دار الرضا للنشر، ٢٠٠٥.
- القانون الأساسي للاتحاد الاشتراكي العربي. القاهرة: هيئة الاستعلامات، وزارة الإرشاد القومي، ١٩٦٨.
- القانون الأساسي لاتحاد المحامين العرب: وثائق اتحاد المحامين العرب. القاهرة: مطبوعات الاتحاد، [د. ت.].
- قايلي، حسن. الحركة القومية العربية بعيون عثمانية، ١٩٠٨ - ١٩١٨. ترجمة فاضل جتكر. دمشق: قدمس للنشر والتوزيع، ٢٠٠٣.
- القدال، محمد سعيد. معالم في تاريخ الحزب الشيوعي السوداني. بيروت: دار الفارابي، ١٩٩٩.
- قدرى، أحمد. مذكراتي عن الثورة العربية الكبرى. ط ٢. دمشق: وزارة الثقافة، ١٩٩٣.
- القرارات الكبرى لثورة ٢٣ يوليو. الجزء الأول: قرارات سياسية. القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات - وزارة الإعلام، ١٩٨٥.
- قرارات وتوصيات دورات المؤتمر العام لاتحاد المحامين العرب في نصف قرن، ١٩٤٤ - ١٩٩٤. القاهرة: اتحاد المحامين العرب، ١٩٩٥.
- قرم، جورج. أوروبا والمشرق العربي. من البلقنة إلى اللبنة: تاريخ حداثه غير منجزة. بيروت: دار الطليعة، ١٩٩٠.
- قصير، سمير. تاريخ بيروت. ط ٢. بيروت: دار النهار، ٢٠٠٧.
- قضايا الخلاف في الحزب الشيوعي السوري. بيروت: دار ابن خلدون، ١٩٧٢.
- القطر العربي الموريتاني: دراسة موجزة. دمشق: القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي - مكتب الثقافة والإعداد الحزبي، ١٩٨٨.
- القصير، عيادروس. حول الحل الاستراتيجي للقضية الفلسطينية. القاهرة: اللجنة المصرية لمناهضة الاستعمار والصهيونية، ٢٠١١.
- كبة، محمد مهدي. مذكراتي في صميم الأحداث، ١٩١٨ - ١٩٥٨. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩.
- الكبيسي، باسل. حركة القوميين العرب. تعريب نادرة الخضير الكبيسي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠.
- \_\_\_\_\_. تعريب نادرة الخضير الكبيسي. ط ٤. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥.
- الكتاب الوثائقي للمؤتمر العام التاسع لرابطة أبناء اليمن. صنعاء: رابطة أبناء اليمن، ٢٠٠٩.
- كنه، خليل. العراق أمسه وغده. بيروت: دار الريحاني للطباعة والنشر، ١٩٦٦.
- الكوراني، أسعد. ذكريات وخواطر مما رأيت وسمعت وفعلت. بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ٢٠٠٠.
- الكيالي، عبد الرحمن. المراحل في الانتداب الفرنسي وفي نضالنا الوطني. حلب: مطبعة الضاد، ١٩٦٠. ٤ ج.
- الكيالي، عبد الوهاب. وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيوني، ١٩١٨ - ١٩٣٩. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٦٨.
- كيف نفهم تجربة اليمن الجنوبية الشعبية؟: يشمل رداً على كتاب أزمة الثورة في الجنوب اليمني. بيروت: دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٦٩.
- لبنان الاشتراكي: العمل الاشتراكي تناقضات الوضع اللبناني. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩.
- لبنان، التاريخ والجغرافية والقوى السياسية. بيروت: منشورات تيار المستقبل، ٢٠٠٨.
- اللجنة التنظيمية للجهة القومية. كيف نفهم تجربة اليمن الجنوبية الشعبية. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٩.
- لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟. تقديم محسن إبراهيم. بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٠.

- لمحات من نضال البعث، ١٩٤٧ - ١٩٧٤. بغداد: منشورات حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٧٥.
- . بيروت: دار الطليعة، ١٩٧٦.
- لمحة عن تجربة الثورة الشعبية في اليمن الديمقراطية. عدن: [د. ن.]، ١٩٧٦.
- مادويان، أرتين. حياة على المتراس. بيروت: دار الفارابي، ١٩٨٦.
- الماضي، منيب وسليمان موسى. تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٠٠ - ١٩٥٩. عمان: مكتبة المحتسب، ١٩٥٩.
- مالك، محمد [وآخرون]. الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية. تحرير علي خليفة الكواري. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤. (مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية)
- المجيد، حسن علي. التراث النضالي لحزب البعث العربي الاشتراكي. ط ٢. بغداد: وزارة الثقافة والإعلام، دائرة الشؤون الثقافية العامة، ١٩٨٨.
- محاضرات محادثات الوحدة، مارس - أبريل ١٩٦٣. تقديم محمد حسنين هيكل. القاهرة: مؤسسة الأهرام، ١٩٦٣.
- محافظة، علي. الديمقراطية المقيدة: حالة الأردن، ١٩٨٩ - ١٩٩٩. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.
- . العلاقات الأردنية - البريطانية: من تأسيس الإمارة حتى إلغاء المعاهدة، ١٩٢١ - ١٩٥٧. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٧٣.
- . الفكر السياسي في الأردن منذ بداية الثورة العربية الكبرى وحتى نهاية عهد الإمارة، ١٩١٦ - ١٩٤٦. عمان: مركز الكتب الأردني، ١٩٩٠.
- . الفكر السياسي في فلسطين من نهاية الحكم العثماني حتى نهاية الانتداب البريطاني (١٩١٨ - ١٩٤٨). ط ٢. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢.
- . موقف فرنسا وألمانيا وإيطاليا من الوحدة العربية، ١٩١٩ - ١٩٤٥. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥. (مواقف الدول الكبرى من الوحدة العربية؛ ١)
- المحامي، أحمد محمد خير. كفاح جيل. ط ٣. الخرطوم: دار جامعة الخرطوم للنشر، ١٩٩١.
- محسن، زهير. الثورة الفلسطينية بين الفكر والممارسة. دمشق: منشورات الطلائع، ١٩٧٢.
- محطات رئيسة في مسيرة حزب الرابطة. إعداد محسن محمد أبو بكر بن فريد. صنعاء: رابطة أبناء اليمن، ٢٠٠٩.
- محمد، حمادة حسني أحمد. التنظيمات السياسية لثورة يوليو ١٩٥٢ (١٩٥٣ - ١٩٦١). القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٢. (سلسلة تاريخ المصريين؛ ٢٢٠)
- محمد، خريف. الأحزاب السياسية المغربية. الدار البيضاء: مطابع أفريقيا الشرق، ١٩٨٨.
- محمد، محمد نصر. الثورة السلوكية واليسار الجديد. القاهرة: دار المعارف، ١٩٩٥.
- محمد، نجاح. الحركة القومية العربية في سورية: من خلال تاريخ تنظيماتها السياسية، ١٩٤٨ - ١٩٦٧. دمشق: دار البعث، ١٩٨٧. ج ٢.
- محمود، نجم وإبراهيم علاوي. الصراع في الحزب الشيوعي العراقي وقضايا الخلاف في الحركة الشيوعية العالمية. باريس: [د. ن.]، ١٩٨٠.
- المديني، توفيق. اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل. القاهرة: اتحاد الكتاب العرب، ٢٠٠٦.
- مردم بك، تميم مأمون. دولة جميل مردم بك (عميد الكتلة الوطنية، ١٨٩٣ - ١٩٦٠). دمشق: دار طلاس، ٢٠١٠.
- مردم بك، سلمى. أوراق جميل مردم بك: استقلال سوريا، ١٩٣٩ - ١٩٤٥. ط ٢. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٩٤.



- مرقص، الياس. الأهمية الشيوعية والثورة العربية. بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٠.
- \_\_\_\_. تاريخ الأحزاب الشيوعية في الوطن العربي. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٤.
- \_\_\_\_. الحزب الشيوعي الفرنسي وقضية الجزائر. بيروت: دار الطليعة، ١٩٥٩.
- \_\_\_\_. نظرية الحزب عند لينين والموقف العربي الراهن. بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٠.
- \_\_\_\_. نقد برنامج الحزب الشيوعي اللبناني. بيروت: دار الحقيقة، ١٩٧٠.
- مشروع قانون حرية الصحافة الضمان العربي الموحد. القاهرة: مطبوعات الاتحاد العام للصحفيين العرب، [د. ت.].
- المصري، أحمد عطية. تجربة الثورة في اليمن الديمقراطية. ط ٣. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٨.
- \_\_\_\_. تجربة اليمن الديمقراطية، ١٩٥٠ - ١٩٧٢. القاهرة: مطبعة المدني، ١٩٧٤.
- \_\_\_\_. النجم الأحمر فوق اليمن: تجربة الثورة في اليمن الديمقراطي. ط ٣. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٨.
- مصطفى، عبد الجبار عبد. تجربة العمل الجبهوي في العراق بين ١٩٢١ - ١٩٥٨. بغداد: وزارة الثقافة والفنون، ١٩٧٨. (سلسلة دراسات؛ ٥٧)
- مطبوعات أساسية: مطبوعات الاتحاد العام للصحفيين العرب باللغتين العربية والإنجليزية. القاهرة: الاتحاد العام للصحفيين العرب، [د. ت.].
- مطر، فؤاد. حكيم الثورة: قصة حياة الدكتور جورج حبش. لندن: منشورات هایت لايت، ١٩٨٤.
- المعلم، وليد. سورية، ١٩١٨ - ١٩٥٨. دمشق: مطبعة عكرمة، ١٩٨٥.
- المغربي، محمد زاهي. المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في ليبيا. القاهرة: مركز ابن خلدون للدراسات الإنمائية بالاشتراك مع دار الأمين للنشر والتوزيع، ١٩٩٥.
- مفرج، فؤاد خليل. المؤتمر العربي القومي في بلودان ١٩٣٧. دمشق: المكتب العربي القومي للدعاية والنشر، ١٩٣٧.
- مقبل، سيف علي. دراسات في تاريخ الثورة اليمنية. عدن: مطبعة أكتوبر، [د. ت.].
- \_\_\_\_. دور عدن في الثورة التحريرية المسلحة في الشطر الجنوبي من الوطن اليمني، ١٩٦٤ - ١٩٦٧. صنعاء: دائرة التوجيه المعنوي، مركز المعلومات، ٢٠٠٧.
- \_\_\_\_. من تاريخ الحركة الوطنية اليمنية: منتصف الخمسينيات من القرن العشرين - ١٩٦٧. صنعاء: دار عبادي للطباعة والنشر، ٢٠٠٤.
- المقدس، توفيق ولوسيان جورج. الأحزاب السياسية في لبنان عام ١٩٥٩. بيروت: منشورات الجريدة والأوربان، ١٩٥٩.
- مكي، يوسف. في الوحدة والتداعي: دراسة في أسباب تعثر مشاريع النهضة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٣.
- الملا، زياد. صفحات من تاريخ الحزب الشيوعي السوري: ١٩٢٤ - ١٩٥٤. دمشق: دار الأهالي، ١٩٩٤.
- ملاسي، شوقي. أوراق سودانية. الخرطوم: دار عزة، ٢٠٠٤.
- من محاضر اجتماعات عبد الناصر العربية والدولية، ١٩٦٧ - ١٩٧٠. إعداد عبد المجيد فريد. ط ٢. دمشق: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٨٥.
- منير، إسماعيل [وآخرون]. اليوبيل الذهبي لاستقلال لبنان. بيروت: منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٩٦.
- مؤسسة الأبحاث العلمية العربية العليا. الموسوعة الناصرية: نضال عبد الناصر. بيروت: دار الحكيم، ١٩٧٣.
- مواقف قومية. بيروت: اتحاد قوى الشعب العامل، التنظيم الناصري في لبنان، ١٩٧١. (دراسات ناصرية؛ ٢)

- مواقف قومية ٢. بيروت: اتحاد قوى الشعب العامل، التنظيم الناصري في لبنان، ١٩٧٢. (دراسات ناصرية؛ ٣)
- المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي (٦ - ٩/٦/٢٠٠٥): تقارير المؤتمر وتوصياته: التقرير السياسي، التقرير الاقتصادي، التقرير التنظيمي. دمشق: القيادة القطرية للحزب، ٢٠٠٥.
- المؤتمرات القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٧ - ١٩٧٥: عرض موجز. دمشق: مكتب الثقافة والدراسات والإعداد الحزبي - القيادة القومية، [د. ت.].
- موسى، سليمان. أعلام من الأردن: صفحات من تاريخ العرب الحديث. ط ٢. عمان: [د. ن.]. ٢٠٠٨.
- \_\_\_\_\_. تاريخ الأردن في القرن العشرين، ١٩٥٨ - ١٩٩٥. عمان: منشورات مكتبة المحتسب، ١٩٩٦.
- \_\_\_\_\_. الحركة العربية: المرحلة الأولى للنهضة العربية الحديثة، ١٩٠٨ - ١٩٢٤. ط ٣. بيروت: دار النهار للنشر، ١٩٨٦.
- موسوعة السياسة. تحرير عبد الوهاب الكيالي. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٨٦. ج ٧.
- الموسوعة الفلسطينية. رئيس التحرير عبد الهاشم هادي وأنيس صايغ. بيروت: هيئة الموسوعة الفلسطينية، ١٩٨٤ - ١٩٩٠. ٢ ق في ١٠ ج.
- موسوعة الوعي العقائدي العربي. ط ٢. طرابلس - ليبيا: مكتبة الفكر، ١٩٧٤.
- الموقف الوطني الثوري من مسألة الصحراء المغربية. بيروت: دار الكتاب، ١٩٨١.
- ميثاق الحقوق والحريات النقابية. دمشق: الاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب، [د. ت.].
- ميثاق الصحفيين العرب عهد والتزام. القاهرة: مطبوعات الاتحاد العام للصحفيين العرب، [د. ت.].
- ميرغني، درية عبد الله. عبد الله ميرغني: أحد رواد الحركة الوطنية في السودان. الخرطوم: مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، ١٩٩٩.
- ميرغني، عصام. الجيش السوداني والسياسة. القاهرة: نشر خاص، ٢٠٠٢.
- ناجي، سلطان. التاريخ العسكري لليمن، ١٨٣٩ - ١٩٦٧: دراسة سياسية. بيروت: دار العودة، ١٩٧٦.
- ناصر الدين، علي. قضية العرب. بيروت: دار العلم للملايين، ١٩٤٦.
- \_\_\_\_\_. هكذا كنا نكتب. بيروت: مطبعة الاتحاد، ١٩٥٢.
- ناؤومكين، فيتالي. الجبهة القومية في الكفاح من أجل استقلال اليمن الجنوبية والديمقراطية الوطنية. ترجمة سليم توما. موسكو: دار التقدم، ١٩٨٤.
- نداف، عماد. نايف حواتمة يتحدث. القدس: دار الجليل، ١٩٩٧.
- نشأة الحزب السياسي وتطوره ومصائره في الوطن العربي في القرن العشرين، القسم الأول. تنسيق وتحرير فيصل دراج ومحمد جمال باروت. دمشق: المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٠. ج ٢.
- نضال البعث. بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٣. ١١ ج.
- نضال حزب البعث العربي الاشتراكي، ١٩٤٣ - ١٩٨٠: دراسة تاريخية تحليلية موجزة. دمشق: القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في سورية - مكتب الإعداد الحزبي، [د. ت.].
- نضال الحزب الشيوعي اللبناني من خلال وثائقه: الجزء الأول. بيروت: مطبعة الأمل، ١٩٧٣.
- النظام الأساسي لاتحاد الشباب العربي: وثائق المؤتمر التأسيسي. القاهرة: مطبوعات الاتحاد، ١٩٧٤.
- النظام الأساسي للاتحاد العام للصحفيين العرب. القاهرة: مطبوعات الاتحاد، [د. ت.].
- النظام الأساسي للاتحاد العام للطلبة العرب. القاهرة: مطبوعات الاتحاد، [د. ت.].

- النظام الأساسي للاتحاد العام للمحاسبين والمراجعين العرب . القاهرة : مطبوعات الاتحاد ، [د . ت .] .
- النظام الأساسي للاتحاد القومي . القاهرة : اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد القومي ، ١٩٥٧ .
- النظام الأساسي واللائحة الداخلية لاتحاد الأطباء العرب . القاهرة : مطبوعات اتحاد الأطباء العرب ، الأمانة العامة ، [د . ت .] .
- نظمي ، وميض . الجذور السياسية والفكرية والاجتماعية للحركة القومية العربية (الاستقلالية) في العراق . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٤ . (سلسلة أطروحات الدكتوراه ؛ ٥)
- النفيسي ، عبد الله فهد . الكويت . . . الرأي الآخر . الكويت : دار طه للإعلان ، ١٩٧٨ .
- النتيب ، خلدون حسن . المجتمع والدولة في الخليج والجزيرة العربية (من منظور مختلف) . ط ٢ . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٩ . (مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي . محور «المجتمع والدولة»)
- نوري ، بهاء الدين . مذكرات بهاء الدين نوري . بغداد : مطبعة السليمانية ، ١٩٩٢ .
- الهاشمي ، طه . مذكرات طه الهاشمي ، ١٩٤٢ - ١٩٥٥ : العراق - سورية - القضية الفلسطينية : الجزء الثاني . تحقيق خلدون ساطع الحصري . بيروت : دار الطليعة ، ١٩٧٨ .
- هانف ، تيودور . لبنان . . . تعايش في زمن الحرب . باريس : مركز الدراسات العربي الأوروبي ، ١٩٩٣ .
- الهمامي ، حمة . ضد الظلامية : في الرد على الاتجاه الإسلامي . تونس : دار النشر للمغرب العربي ، ١٩٨٥ .
- الهندي ، الشريف حسين . لوطني وللتاريخ . إعداد محمد الأمين الشريف عمر الهندي . أم درمان : مركز عبد الكريم ميرغني ، ٢٠٠٦ .
- الهندي ، هاني ومحسن إبراهيم . إسرائيل : فكرة - حركة - دولة . بيروت : دار الفجر الجديد للطباعة والنشر ، ١٩٥٨ .
- وعبد الإله النصراوي (محرران) . حركة القوميين العرب : نشأتها وتطورها عبر وثائقها ، ١٩٥١ - ١٩٦٨ : الكتاب الأول ١٩٥١ - ١٩٦١ . بيروت : مؤسسة الأبحاث العربية ، ٢٠٠١ . ج ٣ .
- هيكل ، محمد حسنين . حرب الثلاثين سنة . . . سنوات الغليان . القاهرة : دار الشروق ، ٢٠٠٤ .
- . خريف الغضب . ط ١٣ . بيروت : شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ، ١٩٨٦ .
- . سنوات الغليان . القاهرة : مركز الأهرام للترجمة والنشر ، ١٩٨٨ .
- . عبد الناصر والعالم . بيروت : دار النهار ، ١٩٧٢ .
- . ما الذي جرى في سوريا؟ . القاهرة : الدار القومية للطباعة ، ١٩٦٢ .
- الوثائق الأساسية لحزب البعث العربي الاشتراكي في الجزائر . الجزائر : [د . ن .] ، ١٩٩٠ .
- الوثائق السياسية لحركة القوميين العرب ١٩٦٦ . بيروت : جامعة بيروت العربية ، ١٩٦٧ .
- الوثائق العربية . أشرفَ على المشروع وليد الخالدي ويوسف أيبش . بيروت : الجامعة الأميركية في بيروت - دائرة الدراسات السياسية والإدارة العامة ، ١٩٦٣ - ١٩٨٢ . ج ٢٠ .
- الوثائق الفلسطينية لعام ١٩٦٥ . بيروت : مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، ١٩٦٥ .
- وثائق المؤتمر الثالث للحزب الشيوعي السوري . دمشق : منشورات الحزب ، [د . ت .] .
- وثائق المؤتمر العربي الأول ، ١٩١٣ : كتاب المؤتمر والمراسلات الدبلوماسية الفرنسية المتعلقة به . تقديم ودراسة وجيه كوثراني . بيروت : دار الحداثة ، ١٩٨٠ .
- ورثغتون ، آمي [وآخرون] . العراق : الغزو - الاحتلال - المقاومة : شهادات من خارج الوطن العربي . بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٣ . (سلسلة كتب المستقبل العربي ؛ ٢٧)

الوزاني، محمد حسن . الإسلام والمجتمع والمدنية . فاس : مؤسسة محمد حسن الوزاني ، ١٩٨٧ . (سلسلة دراسات وتأملات ؛ ٥)

— . مذكرات حياة وجهاد : التاريخ السياسي للحركة الوطنية التحريرية المغربية : الجزء ٣ : مرحلة الانطلاق والكفاح . بيروت : مؤسسة جواد للطباعة ، ١٩٨٤ .

وناس، المنصف . الدولة والمسألة الثقافية في المغرب العربي . تونس : سراس للنشر ، ١٩٩٥ . (آفاق مغربية)  
وثائق في خدمة الوحدة الوطنية . بيروت : المجلس الثقافي للبنان الشمالي ، ٢٠٠٥ .  
ياسين، بوعلی [وآخرون] . الأحزاب والحركات القومية العربية . ترجمة وتحقيق فيصل دراج وجمال باروت . القاهرة : المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، ٢٠٠٢ . ج ٢ .  
الياسيني، أيمن . الدين والدولة في المملكة العربية السعودية . نقله إلى العربية كمال اليازجي . بيروت : دار الساقى ، ١٩٨٧ .

اليمن المنهوبة المنكوبة . صنعاء : مطبوعات اليمنيين الأحرار ، ١٩٤٧ .  
اليونس، عبد اللطيف . مذكرات الدكتور عبد اللطيف اليونس . دمشق : مطبعة دار العلم ، ١٩٩٢ .

## دوريات

آفاق عربية : أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ .  
ابن سعيد، علي . «الحلقة الثالثة .» أقلام أون لاين : العدد ١١ ، ٢٠٠٤ .  
ابن الشريف، محمد . «شخصية الجزائر العربية .» الشعب : ١٣ / ١٢ / ١٩٦٣ .  
— . «شيء من المنطق يا رجل : ردّ على أطروحات مصطفى الأشرف حول اللغة العربية .» الشعب : ١٨ / ١٢ / ١٩٦٣ .  
أبو شحوت، شاهر . «الجيش والسياسة في الأردن : ذكريات عن حركة الضباط الأردنيين الأحرار .» القبس : ١٩٨٥ .  
أبو طالب، حسن . «العراق على مشارف قرن جديد .» السياسة الدولية : العدد ١٣٩ ، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ .  
الأناسي، جمال . «الإطالة على التجربة الثورية لجمال عبد الناصر .» الوعي العربي : ١٠ / ٩ / ١٤٢٨ هـ / [٢٢ / ٩ / ٢٠٠٧] .

إسكندر، أمين . «التنظيم السري لعبد الناصر في الوطن العربي .» الكرامة (القاهرة) : ٣٠ / ٩ / ٢٠١٠ .  
اشتي، شوكت . «الفتاح أو الإطباق على الناصرية .» السفير : ٣ / ٩ / ٢٠٠٤ .  
الأخبار (بيروت) : ٢٣ / ١ / ٢٠١٠ .  
إلى الأمام : العدد ٢٦ ، حزيران/يونيو ١٩٨٠ ، والعدد ٤ ، آب/أغسطس ١٩٨٢ .  
«إلى النازحين العرب :» طليعة الأمة في معركة الثأر . «الثأر : السنة ٤ ، العدد ١٠ ، ٢٦ كانون الثاني/يناير ١٩٥٦ .  
«إن مشكلة النازحين جزء من المشكلة العربية العامة .» الثأر : السنة ٥ ، العدد ١٧ ، ١٢ آذار/مارس ١٩٥٧ .  
الأهالي : ١٧ / ٣ / ١٩٤٨ ؛ ٢٥ / ٧ / ١٩٥٢ ؛ ٤ / ٨ / ١٩٥٢ ؛ ٩ / ٩ / ١٩٥٢ ؛ ١٢ / ١ / ١٩٥٨ ، و ١٧ / ٣ / ١٩٥٩ .  
الأهرام : ١ / ٨ / ١٩٤٣ - ٣ / ١١ / ١٩٤٣ ؛ ١٠ / ٣ / ١٩٦٣ ؛ ١٥ / ٣ / ١٩٦٣ ، و ١٧ / ٥ / ١٩٦٣ .  
أنوال (المغرب) : العدد ١٥٩ ، كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٤ .  
بابل (بغداد) : ٢٨ / ١٠ / ١٩٩٣ .

«بدايات البعث العربي في حياة سليمان العيسى وذاكرته : الحلقة الرابعة .» المناضل : العدد ١٧ ، تموز/يوليو ١٩٧٦ .

البعث: ١٩٤٦/٨/٦؛ ١٩٥٠/١/١٢؛ ١٩٥٣/٧/٣٠؛ ١٩٥٤/٨/١٦؛ ١٩٥٦/٦/٢٩؛ ١٩٦٢/٨/١٥؛ ١٩٦٣/٣/١٩٦٦؛ ١٩٦٣/٥/١٩؛ ١٩٦٣/١٠/٩؛ ١٩٦٣/٢/٢٤؛ ١٩٦٦/١٠/٣؛ ١٩٦٦/٣/١٠.

بلاله، السنوسي. «مسألة الدستور الغائب دائماً في ليبيا الجماهيرية». الحياة: ١٩٩٥/٩/٧.

بورنان، سليمان. «الثقافة العربية وأزمة الجيل الحائر + مناقشة ساخنة لأفكار مصطفى الأشرف». الشعب: الأعداد: ٣٢٨، ٣٣٤، ٣٤٠، ٣٥٢ و ٣٥٨.

بوعلي، فؤاد. «اللغة العربية في أدبيات الحركة الوطنية: نحو تأسيس خطاب هوياتي». الفرقان (الدار البيضاء): العدد ٦٥، ٢٠١٠.

«البيان التأسيسي الأول للجهة الشعبية لتحرير فلسطين». الحرية (بيروت): ١٩٦٧/١٢/١١.

«بيان حزب البعث - قيادة قطر العراق». دنيا الوطن: ٢٠٠٧/٢/١٠.

«بيان المؤتمر الأول لمنظمة العمل الشيوعي ١٩٧١». الحرية: ١ - ٢٩/١١/١٩٧١.

البيطار، صلاح. «إنقاذ فلسطين والتعبئة الجماعية». البعث: ١٩٤٧/١٢/٢١.

تابري، مورييس. «النازحون». الثقافة العربية: السنة ٢، العدد ٢، نيسان/أبريل - حزيران/يونيو ١٩٥٨.

«تصريح المتحدث باسم حزب البعث أبو محمد». قدس برس: ٢٠٠٧/١/١٧.

«التقارب اليمني - الإسرائيلي». تقديرات استراتيجية (القاهرة): العدد ٢٠، ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦.

توفيق، صبحي ناظم. «عبد السلام عارف كما رأيته: عرض». القدس العربي: ١ - ٢/٣/٢٠٠٨.

الثورة (بغداد): ١٩٨٦/٢/٢٨؛ ١٩٨٦/٢/٢٧؛ ١٩٨٦/٢/٢٥؛ ١٩٩١/٨/٢٥؛ ١٩٩٢/٣/٢٣؛ ١٩٩٢/٤/٨؛ ١٩٩٢/٩/٣؛ ١٩٩٢/١٢/٢٢؛ ١٩٩٣/٣/١٥؛ ١٩٩٣/٥، ١٤ و ١٩/٤/١٩٩٣؛ ١٩٩٣/٨/١؛ ٨ و ١٠/١٠/١٩٩٣، و ١٢ و ١٤ و ٢٧/٤/١٩٩٤.

الثوري (صنعاء): ٢٠٠٧/٨/٢، و ٢٠٠٧/١٢/١٣.

الجامعة العربية (القدس): ١٩٢٧/٦/٦؛ ١٩٣٠/٥/١٩؛ ١٩٣١/٤/١؛ ١٩٣١/٤/٢٦؛ ١٩٣١/٦/١١؛ ١٩٣١/١١/١٣؛ ١٩٣٣/٤/١٩؛ ١٩٣٣/٧/١٩؛ ١٩٣٣/٩/٨؛ ١٩٣٣/٩/٩؛ ١٩٣٥/٧/٢.

الجريدة الرسمية (الأردن): العدد ٣٧٣، ٢٧/١١/١٩٥٥.

الجريدة الرسمية (بغداد): ١٩٩٣/١٠/٨ و ١٨ و ٣٠/٧/١٩٦٨.

«الجزائر في نظر كاتب ياسين». الشعب: ١٩٦٣/٤/٢٢.

الجزيرة (عمّان): ١٩٤٥/٥/٢٨، و ١٩٤٥/١٠/١٢.

الجفري، محمد. «توضيحات وشروح لعقيدة الرابطة ومبادئها». مجلة رابطة الجنوب العربي: ١٩٦٢.

الجمهورية (بغداد): ١٩٩٣/١/٨؛ ١٩٩٣/١٠/٨؛ ١٩٩٣/٥/٢٥، و ١٩٩٣/١١/٢٢.

الجيلالي، مسعود. «اللغة العربية واللغة الفرنسية في الميزان». الشعب: الأعداد ١٢٠٨، ١٢١٤، ١٢٢٠ و ١٢٣٢.

الحرية: ١٤ حزيران/يونيو ١٩٨٤، و ١٨ آب/أغسطس ١٩٩١.

الحرية (بغداد)، ١٥/٤/١٩٥٦؛ ١٧/٤/١٩٥٦، و ٦/٢/١٩٥٨.

حسيب، خير الدين. «افتتاحية العدد: التيار القومي العربي والإسلامي: جناحان لا يخلقان إلا معاً». المستقبل العربي: السنة ٢٦، العدد ٢٩٥، أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣.

الحسيني، حمدي. «توجهات للشباب». فلسطين: ١٠/١/١٩٤٣.

- الحكيمى، عبد الله سلام. «هل كان الحمدي ناصرياً؟: الحلقة الأولى». الأهالي: ١٩/٩/٢٠١٠.
- الخلو، أمير. «حركة القوميين العرب». الزمان (بغداد): ١٣/٦/٢٠٠٩.
- الحناشي، عبد اللطيف. «الأحزاب الماركسية في تونس والمسألة القومية». الوحدة: العدد ٥٢، كانون الثاني/يناير ١٩٨٩.
- «حوار مع عبد الإله النصراوي الأمين العام للحركة الاشتراكية العربية». الصباح الجديد (بغداد): ٢٨/٤/٢٠٠٩.
- «حوار مع الميداني بن صالح». الملاحظ (تونس): ١٧/٩/٢٠٠٣.
- «حول الحركة العربية الواحدة (ندوة)». شارك في الندوة أحمد الربيعي [وآخرون]؛ أدار الندوة خير الدين حسيب؛ أعد ورقة العمل معن بشور؛ أعد تقرير الندوة محسن عوض. المستقبل العربي: السنة ١٢، العدد ١٢٥، تموز/يوليو ١٩٨٩.
- حيدر، قادري أحمد. «الحلقة الثالثة والأخيرة في دراسة بعنوان قراءة نقدية تحليلية لكتاب يحيى المتوكل حضور في قلب التاريخ». الوسط اليمينية: ٢٩/٧/٢٠٠٩.
- خزندار، محسن. «حركة القوميين العرب». دنيا الرأي: ٣٠/٩/٢٠٠٩.
- الخليج: ١/١/٢٠٠٦.
- دراسات لبنانية (وزارة الإعلام - مركز النشر اللبناني): ١٩٧٩.
- «دراسة حول الحركات والجماعات السياسية في البحرين، ١٩٣٨ - ٢٠٠١». الطليعة: العدد ١٥٣٥، ١٩ تموز/يوليو ٢٠٠٢.
- «دولة الطوائف والرئاسة». معلومات (المركز العربي للمعلومات - بيروت): العدد ٥٠، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.
- الديار (بيروت): ١٧/٨/١٩٩٨.
- «الديكتاتورية في مصر والرجعية في العراق». البعث: ١٦/٨/١٩٥٤.
- الراية (الدوحة): ١٥/٩/٢٠٠٧.
- الراية الناصرية: العدد ١٢٤، كانون الثاني/يناير ١٩٨٧؛ العدد ١٢٥، شباط/فبراير ١٩٨٧؛ العدد ١٢٧، نيسان/أبريل ١٩٨٧؛ العدد ١٢٨، أيار/مايو ١٩٨٧؛ العدد ١٢٩، حزيران/يونيو ١٩٨٧؛ العدد ١٣٠، تموز/يوليو ١٩٨٧، والعدد ١٣١، آب/أغسطس ١٩٨٧.
- «رسالة الشباب»، لسان حال شباب رابطة أبناء الجنوب العربي/ عدن: أهدافها التحرر، والوحدة، والاشتراكية. «رسالة الشباب»: العدد ٧، ٢٥ رمضان ١٣٨١هـ - ١ آذار/مارس ١٩٦٢.
- الريماوي، سهيلة. «تطور مفهوم اللامركزية عند العرب العثمانيين، ١٩٠٠ - ١٩١٨». دراسات تاريخية: العددان ١٣ - ١٤، تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٣.
- \_\_\_\_\_. «صفحات من تاريخ الجمعيات في بلاد الشام، ١٨٥٠ - ١٩٠٨: من الجمعيات العلمية إلى الجمعيات السياسية». دراسات تاريخية (دمشق): العدد ٧، كانون الثاني/يناير ١٩٨٢.
- \_\_\_\_\_. «صفحات من تاريخ الجمعيات في بلاد الشام، ١٩٠٨ - ١٩١٨: حزب اللامركزية الإدارية العثماني». دراسات تاريخية: العددان ١٥ - ١٦، كانون الثاني/يناير - أيار/مايو ١٩٨٤.
- الزمان (لندن): ٢٤/٦/٢٠٠٩.
- السفير: ١٩/١/١٩٨٧؛ ٣٠/١٠/١٩٩٩؛ ٤/١/٢٠٠٢، و ٢٥/٣/٢٠٠٩.
- سلام، صائب. «وهل فشل الاستقلال؟». المقاصد: العدد ١، كانون الثاني/يناير ١٩٨١.

- «سياسة الحركة الاشتراكية العربية: برنامج مرحلي». *الجريدة* (بغداد): ٢٠٠٦.
- السياسة الدولية: السنة ٤٠، العدد ٥٩، ٢٠٠٥.
- سيف، سعيد. «قطر ليست استثناء: النضال الديمقراطي منذ الستينيات وموقف النظام من المطالب الشعبية». *الجزيرة العربية*: السنة ٢، العدد ٢٠، أيلول/سبتمبر ١٩٩٢.
- الشرارة (الحزب الشيوعي العراقي): العدد ٨، نيسان/أبريل ١٩٤٢، والعدد ١٠، أيار/مايو ١٩٤٢.
- الشراع: ٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٩.
- شريل، غسان. «حركة القوميين العرب: قصة الولادة». *الحياة*: ٢٨/١/٢٠٠٨.
- شرف الدين، فهمية. «نحو رؤية جديدة لموضوعة القومية في الفكر الاشتراكي: أفكار للنقاش». *الفكر العربي*: العدد ٥٦، آذار/مارس - نيسان/أبريل ١٩٨٩.
- الشرق الأوسط: ١٥/٤/١٩٨٤، و٤/١/٢٠٠٢.
- الشقيري، بيان أحمد. «حركة القوميين العرب». *الدفاع* (بافا): ١٥/١٠/١٩٤٦.
- الصلح، كاظم. «مشكلة الانفصال والاتصال». *النهار*: ١١/٣/١٩٣٦.
- صوت بيروت: العدد ٤٧٨، ٥/٢/٢٠١٠.
- صوت الشعب (عمّان): ١٧/٩/١٩٣٧؛ ٣١/١٠/١٩٩٠، و١٨/٧/١٩٩١.
- الصيدا (بيروت): ٢٥ أيار/مايو ١٩٧٨.
- الطبيب العربي: العدد ٧، آب/أغسطس ٢٠٠٧، والعدد ٨، آذار/مارس ٢٠٠٨.
- طرابلسي، سمير. «عضو قيادة اتحاد قوى الشعب العامل: ملف الناصريون، الحلقة الثانية». *الشراع*: السنة ٣، العدد ١٣٥، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤.
- «الطليلة المنتظرة». *الثأر*: السنة ٣، العدد ٣٦، ٢٨ تموز/يوليو ١٩٥٥.
- الطويل، كمال خلف. «حركة القوميين العرب والناصرية». *الأخبار* (بيروت): ٩/١١/٢٠٠٧.
- \_\_\_\_\_. «حركة القوميين العرب والناصرية». *القدس العربي* (لندن): ٧/١١/٢٠٠٧.
- \_\_\_\_\_. «حركة القوميين العرب والناصرية». *الأخبار*: ٢٧/٤/٢٠٠٩.
- عبد الجبار، سيف الدين. «الشيخ محمد مهدي كبة معارض عنيد ومتمسك بالمبادئ». *الزمان*: ٤/١/٢٠٠٥.
- عبد الرحيم، معاذ. «ذكريات إعلامية وسياسية». *الزمان*: ٢٦/٤/٢٠٠٩.
- عبد الصادق، علي. «المجتمع المدني الليبي: توجهات السلطة والمجتمع». *شؤون الأوسط* (مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق - بيروت): عدد مزدوج، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ - كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠.
- عبد العزيز، الأمين. «لنخلق مظهراً عربياً في بلادنا». *الشعب*: ١٩/٢/١٩٦٤.
- عبد الغني، جاسم محمد. «التغيرات العالمية وانعكاساتها على الوطن العربي». *المستقبل العربي*: السنة ١٣، العدد ١٣٩، أيلول/سبتمبر ١٩٩٠.
- «عبد المنعم الهوني للحياة: التقيتُ القذافي في ١٩٦٣، وكان شديد التأدّب والبساطة وفاتحني بإقامة تنظيم على غرار «الضباط الأحرار»». *الحياة*: ٢٣/٢/٢٠١١.
- عثمان، السيد عوض. «العلاقات الليبية - الأمريكية: من الصدام إلى الانفراج». *الخليج* (الإمارات): ٢٤/٤/٢٠٠٥.
- عجروود، صالح. «اهتمامنا باللغة العربية معناه حرصنا على شرفنا». *الشعب*: ٣/١٠/١٩٦٤.

العقاد، صلاح. «الاستقرار والعوامل المضادة في الكويت». السياسة: السنة ١٢، العدد ٤٣، كانون الثاني/يناير ١٩٧٦.

عماد، عبد الغني. «سنة لبنان: قراءة من الداخل». النهار: ٥/٦/٢٠٠٥.

عمار، موني. «الاستعمار ومركب النقص فينا: حول شعبية التيار الفرنكفوني». الشعب: ٢٨/٨/١٩٦٤.

«عن تضامن سوريا مع الجزائر». الشروق: ٧/٢/٢٠٠٦.

العناني، خليل. «دور النفط في الأزمة العراقية - الأمريكية». السياسة الدولية: السنة ٣٨، العدد ١٥١، كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣.

العوضي، علي حسن. «حركة القوميين العرب في الخليج العربي وتحولاتها اليسارية والجزرية: انقسامات وصراعات حادة أدت إلى تبلور حركة ثورية في الكويت». الطليعة (الكويت): العدد ١٨٧٣، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

\_\_\_\_\_. «حركة القوميين العرب في الخليج العربي وتحولاتها اليسارية والجزرية: الضربات المتلاحقة أفشلت إنشاء تنظيم حركي في الجزيرة العربية». الطليعة: العدد ١٨٧٥، ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

\_\_\_\_\_. «حركة القوميين العرب في الخليج العربي وتحولاتها اليسارية والجزرية: القوميون العرب في السعودية وعمان وبقية مناطق الخليج». الطليعة: العدد ١٨٦٦، ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠.

عبتاني، فداء. «المرابطون: تأسيس جديد تحت صورة أبو شاعر». الأخبار: ٨/٤/٢٠١٠.

غزالي، أحمد علي. «بين الفصحى والعامة: مشكلة الفصحى والعامة مشكلة سياسية قبل أن تكون ثقافية: ما هي الجذور التاريخية للدعوة التي ظهرت في جريدة لاديبش؟». الشعب: ٣/٨/١٩٦٣.

\_\_\_\_\_. «التعريب مسؤولية عربية شاملة». الشعب: ١٠/٨/١٩٦٣.

فتح: ٤ نيسان/أبريل ١٩٨٨.

فلسطين (بافا): ٦/١/١٩٣٤.

فلسطيننا: العدد ٦، آذار/مارس ١٩٦٠.

«فليتحقق اتحاد سوريا ومصر حالاً». الرأي: السنة ٢، العدد ٩٤، ١٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦.

القاعدة: السنة ٣، العدد ٦، نيسان/أبريل ١٩٤٥.

القبس (الكويت): ٢/٢/٢٠٠٧.

قزيبا، وليد. «الأسس الاجتماعية - السياسية لنمو الحركة القومية المعاصرة في المشرق العربي». المستقبل العربي: السنة ١، العدد ٦، آذار/مارس ١٩٧٩.

\_\_\_\_\_. «فكرة الوحدة العربية في مطلع القرن العشرين». المستقبل العربي: السنة ١، العدد ٤، تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٨.

قضماتي، بسمة. «جيل عربي موسوم بصدمة الهزيمة: بحث منشور ضمن ملف عن نكسة ١٩٦٧». لوموند ديبلوماتيك: حزيران/يونيو ٢٠٠٧.

«القوى الثورية تناقش تجربة منظمة التحرير واحتمالات المستقبل». فلسطين (حركة القوميين العرب - قيادة العمل الفلسطيني): ١/٦/١٩٦٥.

القوطلي، عز الدين. «نضال البعث في موريتانيا». البعث: ٢٥/٦/٢٠٠٨.

«كاتب ياسين وعروبة الجزائر». الشعب: ١٤/٣/١٩٦٣، و٢١/٣/١٩٦٣.

كتن، جورج. «علاقة الحركة بالناصرية». الكفاح العربي (بيروت): ٤/٢/١٩٩٨.



الكراي، فاطمة عبد الله. «شخصيات عايشة صدام ورجال عرفوه: الحلقة الثانية». الشروق (تونس): ١٢/٢٦/٢٠٠٣.

الكرمل (حيفا): ١١/١٢/١٩٢١.

الكفاح العربي: ٦/٨/١٩٧٩.

«كلمتنا». الثقافة العربية: نيسان/أبريل - حزيران/يونيو ١٩٥٨.

كيوان، مأمون. «ليبيا من الثورة إلى الفوضى». الخليج: ٣/٣/٢٠١١.

«لقاء مع أحمد الشوتري، الأمين العام للحزب في الجزائر». صوت الأحرار (الجزائر): ١٣/٥/٢٠٠٩.

«لقاء مع الأمين العام للحركة الاشتراكية العربية عبد الإله النصراوي». الصباح (بغداد): ٢٠٠٧.

«لقاء مع صلاح المختار، سفير العراق السابق في الهند». جريدة العرب (الدوحة): ١٢/٤/٢٠٠٩.

«لقاء مع عبد الإله النصراوي». الشرق الأوسط: ١٢/٩/٢٠٠٤.

«لماذا نحرص على الحياة الدستورية والحكم الديمقراطي الشعبي؟». البعث: ٢٩/١٢/١٩٥١.

لواء الاستقلال (بغداد): ٢٧/٦/١٩٤٦؛ ٥/٩/١٩٤٧؛ ٢٤/١/١٩٤٨؛ ١٨/٧/١٩٤٨؛ ٢٧/٥/١٩٤٨؛ ٦/٧/١٩٤٨؛ ١٩/١٠/١٩٤٨؛ ٢٢/١٠/١٩٤٨؛ ٢٩/١/١٩٤٩؛ ٢٢/٣/١٩٤٩؛ ١٣/٤/١٩٤٩؛ ٣٠/١٠/١٩٤٩؛ ٥/١١/١٩٥٠؛ ١٤/١/١٩٥١؛ ٢/٣/١٩٥١؛ ١٦/١٠/١٩٥١؛ ٢٥/٨/١٩٥٢؛ ١٥/٩/١٩٥٢؛ ٢٢/٩/١٩٥٢؛ ٢٥/٩/١٩٥٢؛ ١٦/١٠/١٩٥٢؛ ١٧/١٠/١٩٥٢؛ ٢٠/١٠/١٩٥٢؛ ٣/١/١٩٥٤؛ ٢٧/٤/١٩٥٤؛ ١٢/٣/١٩٥٤؛ ١٠/٤/١٩٥٤؛ ٢٧/٤/١٩٥٤.

ليبرتي: ١٧/٥/١٩٤٥.

محرم، رياض حسن. «الثورة في سلطنة عمان». الوعي العربي: ٢٥/٤/١٤٣٢ هـ.

محمد، عزيز. «المنظومة الاشتراكية حليفنا الأقوى». الوقت: كانون الثاني/يناير ١٩٧٥.

المديرس، فلاح عبد الله. «التيار الفكري لحزب البعث والمجتمع الخليجي حتى عام ١٩٧٥». دراسات الخليج والجزيرة العربية (جامعة الكويت): السنة ٢٨، العدد ١٠٦، تموز/يوليو ٢٠٠٢.

\_\_\_\_\_. «دراسة حول الحركات والجماعات السياسية في البحرين، ١٩٣٨ - ٢٠٠١». الطليعة: العدد ١٥٣١، ١٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٢.

\_\_\_\_\_. «الحركات والجماعات السياسية في البحرين، ١٩٣٨ - ٢٠٠٢». الطليعة (الكويت): العدد ١٥٤٠، ١٧ آب/أغسطس ٢٠٠٢.

\_\_\_\_\_. «الحركة القومية في البحرين، ١٩٣٨ - ١٩٦٧». مجلة العلوم الاجتماعية (الكويت): السنة ٢٦، العدد ٣٤، خريف ١٩٩٨.

المستقبل: ١٢/٧/١٩٨٤.

مصطفى، عمر. «الديمقراطية في أفريقيا». الوقت: كانون الثاني/يناير ١٩٦٧.

المطبعي، حميد. «محمد مهدي كبة معلم الفكرة القومية رمز عراقي اختار العروبة هدية وانتماء». جريدة الزمان (بغداد): ٢٢/١٢/٢٠٠٣.

«مذكرات عبد الرحمن النعيمي». الوسط (البحرين): ٩/١٠/٢٠٠٨، و ٣٠/١٠/٢٠٠٨.

«مركز دراسات الوحدة العربية ينعي المفكر والمناضل الدكتور سعدون حمادي». المستقبل العربي: السنة ٢٩، العدد ٣٣٨، نيسان/أبريل ٢٠٠٧.

- المزغني، سمير. «قضية الاستقلالات في حركة البعث». الموقف: ١٥/٢/١٩٩٠.
- المستقبل (بيروت): ٤/٨/١٩٩٧.
- مسعود، خليلي. «التعريب في الجزائر». الشعب: ٢/٢/١٩٦٤.
- «معنى الثأر». الثأر: السنة ٤، العدد ٧، ٢٩ حزيران/يونيو ١٩٥٦.
- «معنى الثأر». الثأر: السنة ٤، العدد ١٤، ٣٠ حزيران/يونيو ١٩٥٦.
- «معنى الثأر». الثأر: السنة ٤، العدد ٢١، ٣١ حزيران/يونيو ١٩٥٦.
- المغرب العربي (تونس): العدد ٨٣، ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣.
- «مقابلة مع الأمين العام للحركة الاشتراكية العربية عبد الإله النصراوي». الصباح (بغداد): ١١/١٢/٢٠٠٤.
- «مقابلة مع جورج حبش». الحياة: ٢٨/١/٢٠٠٨.
- «مقابلة مع حسن عبد العظيم». العربي: العدد ٦٤، أيار/مايو ٢٠٠١.
- «مقابلة مع عمر حرب». الشراع: ١ حزيران/يونيو ٢٠٠٩.
- «من مذكرات الفقيه المناضل محمد قائد سيف». صحيفة ٢٦ سبتمبر: ١٤ رمضان ١٤٢٨هـ/ [١٢/٩/٢٠٠٧].
- المناضل: العدد ١٢٠، نيسان/أبريل ١٩٧٩.
- «مؤتمر تيار المستقبل: عروبة القرن الحادي والعشرين». المستقبل: ٢/٣/٢٠٠٩.
- الموقف (لسان الحزب الديمقراطي التقدمي في تونس): ٧/٧/١٩٨٥؛ ١٥/٢/١٩٩٠؛ ٧/٦/١٩٩٠.
- الموقف (تونس): العدد ٢، ١٩ أيار/مايو ١٩٨٤، والعدد ٢٧، ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤.
- الموقف العربي: ٤ تموز/يوليو ١٩٨٣.
- «ميزان القوى أصبح اليوم لصالح العرب». الرأي: السنة ٤، العدد ١٦٥، ٧ نيسان/أبريل ١٩٥٨.
- الميلي، محمد. «المعركة من أجل التعريب: جزء من الثورة». الشعب: ١٨/٥/١٩٦٣.
- ناجي، سلطان. «نشوء الدعوة إلى الوحدة اليمنية». المستقبل العربي: السنة ٦، العدد ٥٩، كانون الثاني/يناير ١٩٨٤.
- «نادي الفكر العربي ينظم سلسلة من المحاضرات». الشعب: ٢٩/٧/١٩٦٤.
- النشرة (قبرص): العدد ١١، ٦ شباط/فبراير ١٩٨٤، والعدد ١٣، ٢٠ شباط/فبراير ١٩٨٤.
- النعمان، المكي. «في صميم التعريب». الشعب: ٨/٢/١٩٦٤.
- النعمي، عبد الرحمن. «مرحلة التحولات الفكرية في حركة القوميين العرب». الوسط (البحرين): ٢٥/٩/٢٠٠٨.
- «النكبة حذت نمطاً جدياً من الحياة يجب أن يعيشها كل فرد عربي». الثأر: السنة ٥، العدد ٢٦، ١٦ أيار/مايو ١٩٥٧.
- النهار العربي والدولي: العدد ٢٣٨، ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١.
- «هكذا تدخلت إسرائيل في الحرب الأهلية في اليمن». ترجمة أحمد بلال. الأهالي: ٢٥/٧/٢٠٠٧.
- هوارى، زهير. «الطائفة السنية أمام عواصف المتغيرات الكبرى». السفير: ٢٧/٩/٢٠٠٧.
- هيكل، محمد حسنين. «إني أعترض». الأهرام: ١٣/٣/١٩٦٣.
- «واجب النازحين في معركة مصر: الإعداد وتكتيل القوى سبيل النصر الأكيد». الثأر: السنة ٤، العدد ٥٢، ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٦.
- «وثائق الأحزاب والتنظيمات السياسية في مصر: حزب الأحرار الدستوريين». الطليعة: آذار/مارس ١٩٦٥.
- «وثائق الأحزاب والتنظيمات السياسية في مصر: الحزب الاشتراكي». الطليعة: شباط/فبراير ١٩٦٥.

«وثائق الأحزاب والتنظيمات السياسية في مصر: حزب الإصلاح على المبادئ الدستورية. «الطلیعة: شباط/فبراير ١٩٦٥.

«وثائق الأحزاب والتنظيمات السياسية في مصر: حزب الأمة. «الطلیعة: شباط/فبراير ١٩٦٥.

«وثائق الأحزاب والتنظيمات السياسية في مصر: الحزب الديمقراطي. «الطلیعة: شباط/فبراير ١٩٦٥.

«وثائق الأحزاب والتنظيمات السياسية في مصر: حزب مصر الفتاة (الاشتراكي). «الطلیعة: آذار/مارس ١٩٦٥.

«وثائق الأحزاب والتنظيمات السياسية في مصر: حزب مصر الفتاة (الاشتراكي)، «الطلیعة: نيسان/أبريل ١٩٦٨.

«وثائق الأحزاب والتنظيمات السياسية في مصر: الحزب الوطني. «الطلیعة: شباط/فبراير ١٩٦٥.

«وثائق الأحزاب والتنظيمات السياسية في مصر: الحزب الوطني الجديد. «الطلیعة: نيسان/أبريل ١٩٦٥.

«وثائق الأحزاب والتنظيمات السياسية في مصر: حزب الوفد. «الطلیعة: شباط/فبراير ١٩٦٥.

«الوحدة هي المركز الوحيد نحو مستقبل عربي أفضل. «الرأي (دمشق): السنة ٢، العدد ٦٩، ١٥ أيار/مايو ١٩٥٦.

الوحدوي: ٢٩ حزيران/يونيو ٢٠١٠.

الوطن (الكويت): ٣١/١٠/١٩٨١.

الوطن العربي: العدد ١١٨، أيار/مايو ١٩٧٩.

يحيى، إيمان. «أعمدة حزب وحلف يوليو العربي». الوقت: ١٣/٨/٢٠٠٧.

اليسار العربي: العدد ٥٦، تموز/يوليو ١٩٨٤.

البقطة: ٢٣/٥/١٩٥٦، و ٣/٢/١٩٥٨.

١٤ أكتوبر: ٢١/٣/١٩٧١، و ٣/١١/٢٠٠٧.

## أطروحات ورسائل جامعية

الحروي، طارق. «الجزر الجنوبية للبحر الأحمر وانعكاسها على مستقبل الأمن القومي العربي». (رسالة ماجستير، معهد القائد المؤسسي للدراسات العليا، الجامعة المستنصرية، بغداد، ٢٠٠٠).

خصاونة، أسماء جاد الله. «حزب البعث العربي الاشتراكي في الأردن، ١٩٤٧ - ١٩٥٧». (رسالة ماجستير، قسم التاريخ، كلية الآداب، جامعة اليرموك، إربد، ١٩٩٩).

السامرائي، شفيق. «حزب البعث العربي الاشتراكي ودوره في السياسة العربية منذ تأسيسه حتى يومنا». (أطروحة دكتوراه، جامعة نيس، ١٩٧٦).

شبال، عزيز جبر. «حزب البعث العربي الاشتراكي في الحركة الوطنية في القطر العراقي للفترة ١٩٥٨ - ١٩٦٣». (رسالة ماجستير، كلية القانون والسياسة، جامعة بغداد، بغداد، ١٩٨٠).

صالح، غانم محمد. «النظام السياسي في العراق، ١٩٤٨ - ١٩٥٨». (رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٧١).

عرار، عبد العزيز أمين موسى. «حزب البعث العربي الاشتراكي في فلسطين ودوره في الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩٤٨ - ١٩٨٢». (رسالة ماجستير في التاريخ، جامعة النجاح، نابلس، ٢٠٠١).

محمد، حمادة حسني أحمد. «الاتحاد الاشتراكي العربي ودوره في الحياة السياسية في مصر». (أطروحة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة، ٢٠٠٣).

ولد النهاء، محمد الراضي. «حزب البعث العربي الاشتراكي في القطر الموريتاني.» (مشروع شهادة الإجازة في التاريخ، جامعة نواكشوط، ٢٠٠٤).

## ندوات ومؤتمرات

احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

جبهة التحرير الوطني، المؤتمر الأول: مجموع النصوص المصادق عليها من طرف المؤتمر الأول لجبهة التحرير الوطني الجزائري. الجزائر: اللجنة المركزية للتوجيه، المطبعة الوطنية الجزائرية، ١٩٦٤.

حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي الخامس: الوثائق - القرارات - البيانات (أيار/ مايو ١٩٩٤). بيروت: المؤتمر القومي العربي، ١٩٩٤.

حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي السادس: الوثائق - القرارات - البيانات (أيار/ مايو ١٩٩٦). بيروت: المؤتمر القومي العربي، ١٩٩٦.

حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي السابع: الوثائق - القرارات - البيانات (آذار/ مارس ١٩٩٧). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٧.

حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي الثامن: الوثائق - القرارات - البيانات (نيسان/ أبريل ١٩٩٨). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨.

حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي التاسع: الوثائق - القرارات - البيانات (آذار/ مارس ١٩٩٩). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٩.

حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي العاشر: الوثائق - القرارات - البيانات (نيسان/ أبريل ٢٠٠٠). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٠.

حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي الحادي عشر: الوثائق - القرارات - البيانات (أيار/ مايو ٢٠٠١). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠١.

حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي الثاني عشر: الوثائق - القرارات - البيانات (نيسان/ أبريل ٢٠٠٢). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢.

حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي الخامس عشر: الوثائق - القرارات - البيانات (نيسان/ أبريل ٢٠٠٤). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٤.

حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي السادس عشر: الوثائق - القرارات - البيانات (نيسان/ أبريل ٢٠٠٥). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٥.

حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي السابع عشر: الوثائق - القرارات - البيانات (نيسان/ أبريل ٢٠٠٦). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٦.

حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي الثامن عشر: الوثائق - القرارات - البيانات (نيسان/ أبريل ٢٠٠٧). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٧.

حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي التاسع عشر: الوثائق - القرارات - البيانات (أيار/ مايو ٢٠٠٨). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٨.

حال الأمة العربية: المؤتمر القومي العربي العشرون: الوثائق - القرارات - البيانات (شباط/فبراير ٢٠٠٩). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٩.

حكومة سليمان النابلسي (١٩٥٦ - ١٩٥٧): أعمال ندوة. عمان: دار سندباد للنشر، ١٩٩٩.

سليمان النابلسي: قراءة في سيرته وتجربته: وقائع الندوة التي نظمها المركز الأردني للدراسات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة. عمان: المركز الأردني للدراسات والمعلومات، ١٩٩٧.

القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٨٠.

القومية العربية والمستقبل: بحوث الندوة التي عقدها المجمع العلمي العراقي لمناسبة مرور خمسين عاماً على تأسيسه. بغداد: المجمع، ١٩٩٨.

المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية. بيروت: المركز، ١٩٩٢.

محطات أولى من تاريخ ونضال حزب البعث العربي الاشتراكي في القطر اليمني: المؤتمر القطري الثاني للحزب في ٨ - ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤.

المؤتمر الأول للمحاميين العرب. إشراف نقابة المحامين بدمشق. دمشق: مطبعة ابن زيدون، ١٩٤٥.

المؤتمر العام الثاني للأحزاب العربية، دورة سليمان عرار، بيروت - لبنان، ٢٠ - ٢٢ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٩٩. عمان: المؤتمر العام للأحزاب العربية - الأمانة العامة، ٢٠١٠.

المؤتمر العام الخامس للأحزاب العربية، دورة القرار العربي المستقل، ١١ - ١٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ٢٠٠٩، دمشق - سوريا، وثائق تحرير عبد العزيز السيد أحمد. عمان: المؤتمر العام للأحزاب العربية - الأمانة العامة، ٢٠٠٩.

المؤتمر العام للأحزاب العربية - البيانات الختامية والقرارات والتوصيات ١٩٩٦ - ٢٠٠١. عمان: المؤتمر العام للأحزاب العربية - الأمانة العامة، ٢٠٠١.

المؤتمر القومي - الإسلامي في سطور. بيروت: المؤتمر، ١٤٢٠هـ/١٩٩٩م.

المؤتمر القومي العربي: الوثائق الأساسية والبيانات السياسية، ١٩٩٠ - ١٩٩٤. بيروت: المؤتمر القومي العربي، ١٩٩٥.

المؤتمر القومي العربي الثالث، بيروت، لبنان، ١٤ - ١٦ نيسان/أبريل ١٩٩٢. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٢.

الندوة الوطنية الأولى تحت شعار «ديمقراطية الدولة وديمقراطية المجتمع». الرباط: دار الخطابي للطباعة والنشر، [د. ت.].

الندوة الوطنية التوثيقية للثورة اليمنية، ١٤ أكتوبر. بيروت: مركز الدراسات والبحوث، ١٩٩٣.

النظام الداخلي للمؤتمر العام للأحزاب العربية أقره المؤتمر العام الثالث للأحزاب العربية، دورة انتفاضة الأقصى المبارك المنعقدة في بيروت - لبنان، ٩ - ١٢ تموز (يوليو) ٢٠٠١. عمان: المؤتمر العام للأحزاب العربية - الأمانة العامة، ٢٠١٠.

«الوحدة العربية بين الواقع والطموح»: الندوة الفكرية التي نظمها مؤتمر الشعب العربي في طرابلس الغرب، في ذكرى الوحدة بين مصر وسورية عام ١٩٥٨، من ٢٢ إلى ٢٤ شباط/فبراير ١٩٨٩.

## تقارير ومواقع إلكترونية

أحمد، إبراهيم خليل . «التجربة الناصرية وتأثيرها في العراق حتى عام ١٩٧٠ .» مدونة الدكتور إبراهيم خليل أحمد: ٢٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، < <http://www.allafblogspotcom.blogspot.com/2009/12/1970.html> > .

بشور، معن . «المؤتمر العام للأحزاب العربية في دورته الخامسة: ظروف مؤاتية للحوار والمراجعة وبناء الأطر الجامعة .» مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية: ١٠ / ١١ / ٢٠٠٩ .

«بيان صادر عن حركة القوميين العرب - مكتب الارتباط في الذكرى الرابعة لغزو العراق .» صوت فلسطين: ١٨ / ٣ / ٢٠٠٧، < <http://www.palvoice.com> > .

«بيان القيادة القومية لحزب البعث بعد إعدام صدام حسين .» المنصور: ١٧ / ١ / ٢٠٠٧، < <http://www.almansur.com> > .

جبر، شمخي . «كامل الجادرجي: داعية الديمقراطية والعدالة الاجتماعية .» مرافئ (موقع خاص بالمجلس العراقي للسلام والتضامن): ٢٤ نيسان/أبريل [د . ت .] ، < <http://www.marafea.org/paper.php?source=akbar&mlf=copy&sid=14858> > .

«حزب البعث العربي الاشتراكي .» ويكيبيديا الموسوعة الحرة، < <http://ar.wikipedia.org/wiki/> > .

«الحزب في سطور .» الموقع الإلكتروني لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني، < [http://www.wihda.org/?page\\_id=4](http://www.wihda.org/?page_id=4) > .

«حركة القوميين العرب والأحزاب الأخرى .» الجزيرة نت: ٣ / ١٠ / ٢٠٠٤، < <http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/98f902a1-cc72-472a-ae3f-d9bebc9631b3> > .

«الحركة الناصرية في اليمن .» الحدودي نت، < <http://www.alwahdawi.net> > .

الخلو، أمير . «باسل الكبيسي مناضلاً وشهيداً .» موقع القوميين العرب، < <http://www.alkawmiyeenalarab.net> > .  
\_\_\_\_ . «حركة القوميين العرب . . البداية والتنظيم وإسهاماتها في الحياة السياسية العراقية: الحلقة الأولى .» موقع الحركة الاشتراكية العربية (بغداد): ٣١ / ٣ / ٢٠١٠، < <http://www.u-iraq.org/vb/showthread.php?t=3335> > .

\_\_\_\_ . «حركات وتيارات وأحزاب في العراق: حركة القوميين العرب البداية والتنظيم وإسهاماتها في الحياة السياسية العراقية .» المشرق، < <http://www.al-mashriq.net> > .

\_\_\_\_ . «صرخة وحدوية من أرض العراق .» الموقع الإلكتروني لحركة القوميين العرب، < <http://www.alkawmiyeenalarab.net> > .

العبادي، جليل نعمة . «العراق: القوميون . . التشظي الموروث . . انعكاس الأزمات: ج ٢ .» موقع الفكر العربي: ١ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، < <http://www.alfikralarabi.org/modules.php?name=News&file=print&sid=4512> > .

العزاوي، خالد . «الأحزاب القومية الناصرية ورؤيتها لحل المشكلة الكردية: الحلقة الأولى،» موقع الفكر العربي (٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧)، < <http://www.alfikralarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=732> > .

\_\_\_\_ . «الأحزاب القومية الناصرية ورؤيتها لحل المشكلة الكردية: الحلقة الرابعة .» موقع الفكر العربي: ٢٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، < <http://www.alfikralarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=857> > .

\_\_\_\_ . «شيخ المجاهدين الناصريين في العراق: الحلقة الثانية .» موقع الفكر العربي، ٢٣ آب/أغسطس ٢٠٠٧، < <http://www.alfikralarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=97> > .

- \_\_\_\_. «صفحات من تاريخ الحركة القومية الناصرية في العراق : الحلقة الأولى.» موقع الفكر العربي : ٢٢ آب/ أغسطس ٢٠٠٧ ، < http://www.alfikralarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=90 > .
- \_\_\_\_. «صفحات من تاريخ الحركة القومية الناصرية في العراق : الحلقة الثانية.» موقع الفكر العربي : ٢٢ آب/ أغسطس ٢٠٠٧ ، < http://www.alfikralarabi.org/modules.php?name=News &file=article&sid=91 > .
- \_\_\_\_. «صفحات من تاريخ الحركة القومية الناصرية في العراق : الحلقة الثالثة.» منتديات الفكر القومي العربي ، < http://www.alfikralarabi.net/vb/showthread.php?p=8781&langid=1 > .
- العلاف ، إبراهيم خليل . «التجربة الناصرية وتأثيرها في العراق حتى سنة ١٩٧٠.» مدونة الدكتور إبراهيم العلاف ، < http://www.wallafblogspotcom.blogspot.com/2009/12/1970.html > .
- عميش ، إبراهيم . «نشأة التيارات والأحزاب السياسية في ليبيا (٤) : حركة القوميين العرب.» صوت الطليعة : ٢٩ تموز/ يوليو ٢٠٠٩ ، < http://www.libyan-national-movement.org/article.php?artid=5338 > .
- عوض ، ميخائيل . «بيان انسحاب وبراءة من رابطة الشغيلة في لبنان.» موقع السوري الجديد : ٧/٦/٢٠٠٨ .
- عيسى ، حبيب . «البيان (٨) : الطليعة العربية . . من التعارف إلى التعريف.» مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية : ١٥/١٢/٢٠٠٨ .
- \_\_\_\_. «على بساط الثلاثاء ١١ : عصمت سيف الدولة و(بيان طارق) . . في زنزانة واحدة . . !» الفكر القومي العربي : ٢٧ أيار/ مايو ٢٠٠٨ ، < http://www.alfikralarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=2188 > .
- \_\_\_\_. «على بساط الثلاثاء ١٢ : ملاحظات للدفاع في الجناية/٣٧/ لسنة ١٩٧٢ : أمن دولة عليا : عصمت سيف الدولة.» الفكر القومي العربي : ٥ حزيران/ يونيو ٢٠٠٨ ، < http://www.alfikralarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=2248 > .
- \_\_\_\_. «على بساط الثلاثاء . . ١٤ تموز.» حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي في سورية : ٢٨ آب/ أغسطس ٢٠٠٨ ، < http://www.ettihad-sy.net/modules.php?name=News&file=article &sid=6324 > .
- \_\_\_\_. «على بساط الثلاثاء ١٧ : ملاحظات للدفاع في الجناية/٣٧/ لسنة ١٩٧٢ : أمن دولة عليا : عصمت سيف الدولة.» حزب الاتحاد الاشتراكي العربي الديمقراطي في سورية : ٢٨ آب/ أغسطس ٢٠٠٨ ، < http://www.ettihad-sy.net/modules.php?name=News&file=article&sid=6323 > .
- «الفكر السياسي لحزب النجادة.» الموقع الإلكتروني الرسمي لحزب النجادة ، < http://www.najjadeh.org/page.php?PageID=130&PHPSESSID=8574d0432b61b9bdba594fb139d8173d > .
- «الفكرة والنشأة.» المؤتمر العام للأحزاب العربية : ١/١١/١٩٩٩ ، < http://www.gcarp.org/view.php?page=alfikrah > .
- «لأجل لبنان : الوثيقة السياسية لتيار المستقبل.» تيار المستقبل ، < http://www.almustaqbal.org/admin/PDF/politicsAR.pdf > .
- «مرتكزات الحزب.» الموقع الإلكتروني لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني ، < http://www.wihda.org/?page\_id=8 > .
- «من النظام الأساسي لحركة التحرير الوطني الفلسطيني «فتح» : المبادئ والأهداف والأسلوب (المادة الرقم ٢).» الموقع الإلكتروني الرسمي لحركة فتح على شبكة الإنترنت ، < http://www.fatehorg.s/arabic/index.php?action=pages&id=4 > .

- < <http://www.kamalchatila.org/orgs.asp> > . «مؤسسات المؤتمر الشعبي اللبناني» الموقع الإلكتروني للمؤتمر الشعبي اللبناني،
- < <http://www.iraqparliament.com> > . الموقع الإلكتروني للبرلمان العراقي،
- < <http://www.almaawsem.net> > . الموقع الإلكتروني لحركة القوميين العرب،
- < <http://www.baath-party.com> > . الموقع الإلكتروني لحزب البعث العربي الاشتراكي،
- < <http://wihda.org/new/index.php> > . الموقع الإلكتروني لحزب الوحدة الشعبية الديمقراطية الأردني،
- < <http://www.aljazeera.net> > . الموقع الإلكتروني لقناة الجزيرة،
- < <http://www.kamalchatila.org> > . الموقع الإلكتروني للمؤتمر الشعبي اللبناني،
- < <http://www.gcarp.org/index.php> > . الموقع الإلكتروني للمؤتمر العام للأحزاب العربية،
- < <http://www.islamicnational.org> > . الموقع الإلكتروني للمؤتمر القومي - الإسلامي،
- < <http://www.arabnc.org> > . الموقع الإلكتروني للمؤتمر القومي العربي،
- < <http://www.debaath.com> > . الموقع الإلكتروني لهيئة اجتثاث البعث،
- < <http://www.arabrenewal.org> > . موقع التجديد العربي،
- < <http://psp.org.lb> > . الموقع الرسمي للحزب التقدمي الاشتراكي،
- < [ataleaa@googlegroups.com](mailto:ataleaa@googlegroups.com) > . موقع الطليعة العربية،
- < <http://www.aliraqi.community.com> > . موقع العراقي الإلكتروني،

## ٢ - الأجنبية

### Books

- Cohen, Amnon. *Political Parties in the West Bank under the Jordanian Regime, 1949-1967*. Ithaca, NY: Cornell University Press, 1980.
- Dann, Uriel. *King Hussein and the Challenge of Arab Radicalism: Jordan, 1955-1967*. New York; Oxford: Oxford University Press, 1989. (Studies in Middle Eastern History)
- Hudson, Michael C. *The Precarious Republic: Political Modernization in Lebanon*. New York: Random House, 1968.
- Kazziha, Walid W. *Revolutionary Transformation in the Arab World: Habash and His Comrades from Nationalism to Marxism*. New York: St. Martin's Press, 1975.
- Khoury, Philip S. and Joseph Kostiner (eds.). *Tribes and State Formation in the Middle East*. London: Saint Martins Press, 1991.
- Lustick, Ian S. *Unsettled States, Disputed Lands: Britain and Ireland, France and Algeria, Israel and the West Bank-Gaza*. New York: Cornell University Press, 1995. (Wilder House Series in Politics, History and Culture)
- Naissance du Sionisme Politique*. Présenté par Yohanan Manor. Paris; Gallimard-Julliard, 1981. (Collection Archives; 88)
- O'Neill, Bard E. *Armed Struggle in Palestine: A Political Military Analysis*. New York: Westview Press, 1978. (Westview Special Studies on the Middle East)



- Rabbath, Edmond. *Unité Syrienne et devenir arabe*. Paris: Marcel Rivière, 1937.
- Richani, Nazih. *Dilemmas of Democracy and Political Parties in Societies: The Case of the Progressive Socialist Party, 1949 -1996*. New York: St. Martin's Press, 1998.
- Rustow, Dan Kwart and Sydney Fisher. *The Military in the Middle East Problems in Society and Government*. Columbus, OH: Ohio State University, 1963.
- Shemesh, Moshe. *The Palestinian Entity 1959-1974: Arab Politics and the PLO*. Revised ed. London: Routledge, 1988.
- Weizmann, Chaïm. *Naissance d'Israel*. Paris: Gallimard, 1957.

### *Periodicals*

- Baram, Amatzia. «Neo-Tribalism in Iraq: Saddam Hussein's Tribal Politics, 1991-1996.» *International Journal of Middle East Studies*: vol. 29, no. 1, February 1997.
- Blackwell, Stephen. «A Desert Squal: Military International in Iraq, July 1958-August 1959.» *Middle Eastern Studies*: vol. 35, no. 3, July 1999.
- Cole, June. «The United State and Shiite Religions Factions in Post-Bathist Iraq.» *Middle East Journal*: vol. 57, no. 4, Autumn 2004.
- Eppel, Michael. «The Elite, The Effendinyya, and the Growth of Nationalism and Pan-Arabism in Hashemite Iraq, 1921-1958.» *International Journal of Middle East Study*: vol. 30, 1998.
- Le Jour*: 19/3/1949.
- Al-Mdaires, Falah. «The Arab Bath Socialist Party and the Gulf Society.» *Digest Middle East Studies*: vol. 2, Winter 2000.
- The Middle East Journal*: September 2003.
- Pollack, Kenneth M. «Next Stop Baghdad?.» *Foreign Affairs*: vol. 81, no. 2, March-April 2002.
- Rouleau, Eric. «The View from France: Americans Unyielding Policy Toward Iraq.» *Foreign Affairs*: vol. 74, no. 1, January-February 1995.

### *Conferences*

- The Colloquium on the Middle East in the Inter-War Period, Hamburg, August 1984.

## فهرس

### - أ -

- آدم، عادل: ٥٥٥  
 آشتي، فارس: ٢٢، ٧٤٢، ٩٧٥  
 آل ثاني، عبد الله عيسى: ٢٠٢، ٣٠٩  
 آل خليفة، حمد بن عيسى: ٣٠٨، ٤٧٧، ٩٠٤  
 آل سعود، بدر بن عبد العزيز: ٦٧٦  
 آل سعود، خالد بن عبد العزيز: ٤٨٤، ٦٧٩  
 آل سعود، سعد بن عبد العزيز: ٦٧٦  
 آل سعود، سعود بن عبد العزيز: ٢٦١، ٤٥٥، ٦٧٤، ٦٧٧-٦٧٨، ٦٩٤، ٨١٣  
 آل سعود، طلال بن عبد العزيز: ٤٥٥، ٦٧٦  
 آل سعود، عبد الله بن عبد العزيز: ٢٣٨، ٢٤٥، ٤٢١، ٤٨٥  
 آل سعود، عبد العزيز: ٢٢، ٥٥، ٣٠٢، ٤٨٥، ٧٦١، ٨١٣، ٨٥٠  
 آل سعود، عبد المحسن بن عبد العزيز: ٦٧٦  
 آل سعود، فواز بن عبد العزيز: ٦٧٦  
 آل سعود، فهد بن عبد العزيز: ٢٤٧  
 آل سعود، فيصل بن عبد العزيز: ٤٦-٤٧، ٢٩٨، ٣٣٦، ٣٤١، ٤٦٠، ٤٨٤، ٦٧٩، ٦٩٣-٦٩٤، ٧٠٢، ٧١٢، ٧٣٦، ١٠٣٠  
 أباطة، فؤاد: ٦٩٠، ٧٧٣، ٨٤١  
 أبراش، إبراهيم: ٤٣٤  
 إبراهيم، أبو القاسم محمد: ٥٢٨  
 إبراهيم، جعفر عبد الله: ٢٨٦  
 إبراهيم، حسن: ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٨٣، ٣٨٥-٣٨٨، ٣٩٠، ٤٠١، ٤٢٨-٤٢٩، ٤٣٣، ٤٣٥-٤٣٦، ٤٤٣، ٤٨٩، ٥٧٢، ٦١٨-٦١٩، ٦٢٥، ٧٤٨-٧٤٩، ٩٩٠، ١٠٢٧، ١٠٣٤، ١٠٣٦  
 إبراهيم سربل: ٧٦٩  
 إبراهيم، سهيل: ٣٦٣  
 إبراهيم، عبد الفتاح: ٦٨٣-٦٨٤  
 إبراهيم، محبوب: ٥٢٨  
 إبراهيم، محسن: ٣٥٠، ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٧٧، ٣٧٩، ٣٨١، ٣٨٣، ٣٨٥-٣٨٨، ٣٩٠، ٤٠١، ٤٢٨-٤٢٩، ٤٣٣، ٤٣٥-٤٣٦، ٤٤٣، ٥٧٢، ٦١٨-٦١٩، ٦٢٥، ٧٤٨-٧٤٩، ٩٩٠، ١٠٢٧، ١٠٣٤، ١٠٣٦  
 إبراهيم، محمد: ٢٤٣، ٥٢٨، ٦٦٨  
 إبراهيم، محمد أحمد: ٦٦٤  
 إبراهيم، محمد علي: ٨٢١  
 إبراهيم، معاوية: ٩٢٧، ٩٥٢  
 ابن أحمد، عيدروس: ١٠٢٥  
 ابن باجه، محمد بن يحيى الصائغ: ٨٤١  
 ابن باديس، عبد الحميد: ٨٣٩، ٨٤٧، ٨٤٩-٨٥٠، ٨٥٢، ٩٥٥  
 ابن بلّة، أحمد: ١٦٧، ١٨٤، ٢٦٥، ٦٤٥، ٩٣٨  
 ابن تيمور، سعيد: ٤٧٩  
 ابن تيمور، طارق: ٤٨١  
 ابن جبر، جبر: ٣٤١  
 ابن جعفر، مصطفى: ٢٧٧  
 ابن جنات، محمد: ٢٧١  
 ابن الحداد، عبد الله السلال: ٣٣٤  
 ابن خضر، نور الدين: ١٠٤٨  
 ابن رشد، أبو الوليد محمد بن أحمد: ٨٤١  
 ابن زهر، أبو مروان عبد الملك: ٨٤١  
 ابن ساسي، محمد: ١٠٥٣  
 ابن سعيد، محمد: ١٠٦٤-١٠٦٥، ٢٣٣  
 ابن شاكر، زيد: ٢٣٣

أبو عودة، عدنان: ٧٧٦  
أبو عيطة، محمد أحمد: ٢٣٥  
أبو غانم، غانم: ٩٧٧  
أبو غربية، بهجت: ٢٢٢-٢٢٤، ٢٢٦-٢٢٧، ٢٣٦، ٢٣٨، ٢٤٠، ٦١٦، ٦٢٦، ٦٣٤  
أبو غنيمة، صبحي: ٦٢٨، ٧٧٢  
أبو لحوم، درهم: ٣٤٧  
أبو مدين، مصطفى: ٢٤٠  
أبو مصلح، غالب: ٥٧٣  
أبو ميزر، جميل: ٢٣٨  
أبو ميزر، عبد المحسن: ٢٣٨، ٢٤٢  
أبو نوار، علي: ٢٢٤، ٦٣٣  
أبو نوار، فوزي: ٢٢٣  
أبو الهدى، توفيق: ٤٢، ٢٢٤، ٢٣٩، ٦٢٨-٦٢٩، ٧٧٥، ٧٩٢  
أبو الهدى، محمد أمين: ٢٤٩  
أتاتورك، مصطفى كمال: ٩٢٥، ٩٣١  
الأتاسي، جمال: ٩٧، ٩٩، ١١١، ١٦٦، ٢١٣، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٥، ٣٦٩، ٥٣٢، ٥٣٨-٥٣٩، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٦٧، ٥٨٩  
الأتاسي، فيضي: ٧٢٩  
الأتاسي، نور الدين: ١٢٦، ١٣٤، ١٣٦، ١٣٩، ١٦٦، ١٦٩، ٢١٣، ٢١٧، ٢٣٠، ٣٠٧  
الأتاسي، هاشم: ٤٧، ٨٤، ٩٤، ٧١٢-٧١٣، ٧٢١  
الاتحاد الاشتراكي السوداني: ٥٢٧  
الاتحاد الاشتراكي العربي: ٢١، ٢٤٩، ٢٥١، ٣٦٣، ٣٦٩، ٣٩٩-٤٠١، ٤٠٥، ٤٨٨، ٤٩٣-٤٩٧، ٤٩٩-٥٠٨، ٥٢٣، ٥٢٦، ٥٣٢، ٥٣٥-٥٣٦، ٥٣٨-٥٤٠، ٥٤٥-٥٤٦، ٥٤٩، ٥٥٩، ٥٦٣، ٥٧٣-٥٧٧، ٥٨٣، ٥٨٩-٥٩١، ٥٩٣، ٥٩٧-٥٩٨، ٦٠١، ٦٠٣، ٦١٣، ٦٢٧، ٦٤٠، ٦٦٩، ٦٨٨، ٧٥٢، ٩١٦، ٩٣٨، ٩٥٢، ٩٨٣  
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية (المغرب): ٩٠١  
اتحاد الأطباء العرب: ١٧، ٨٧١-٨٧٢، ٨٧٤  
اتحاد الشباب العربي: ١٧، ٤٩٠، ٥٨٧، ٨٩٥-٨٩٧  
اتحاد الشباب القومي: ٣٥٦-٣٥٧  
الاتحاد الشعبي الديمقراطي: ٣٤٤، ٤٥٠، ٩٩٣، ٩٩٧-٩٩٨، ٩٩٨، ١٠٠٢-١٠٠٣، ١٠٠٦-١٠١٣، ١٠٢٩، ١٠٤٤  
الاتحاد العام للأطباء البيطريين العرب: ٨٨١

ابن شمالان، فيصل عثمان: ٣١٦  
ابن صالح، أمذيب: ١٠٢٥  
ابن صالح، عوض: ١٠٤١  
ابن صالح، الميداني: ٢٧٠-٢٧١، ٢٧٤-٢٧٦  
ابن طفيل، أبو بكر محمد بن عبد الملك: ٨٤١  
ابن عائشة، الطاهر: ٢٦٥، ٢٧٣  
ابن عبد الله، محمد: ١٠٢٥  
ابن عبد الوهاب، محمد: ٦٧٢  
ابن عثمان، أحمد: ١٠٤٩  
ابن عقيل، علي: ٣١٦، ٣٤٢، ٤٤٨، ٨٠٠  
ابن علوي، يوسف: ٤٧٧-٤٧٩  
ابن علي، زين العابدين: ٦٥٣  
ابن غانم، فرج: ٣١٦  
ابن فريد، محسن محمد: ٨١٢، ٨٢٩، ٨٣٢  
ابن ليكهال، محمود: ٩٥٦  
ابن ناصر، حسين: ٢٢٩  
ابن نوفل، مسلم: ٤٧٧، ٤٧٩  
ابن يوسف، صالح: ٦٤٦  
أبو إسماعيل، حسان: ٢١٠  
أبو التمن، محمد جعفر: ٦٨٣  
أبو جبة، أحمد: ٢٩٠  
أبو الحب، جواد: ١٧٧  
أبو خضراء، كنعان: ٤١٦، ٧٦١  
أبو رأس، أمين: ٣٣٤  
أبو رأس، عثمان: ٢٩٠  
أبو الراغب، عمر: ٢٣٣  
أبو الريش، سعيد: ٦١٣  
أبو زنيمة، حسن: ٢٣٣  
أبو زيد، مأمون عوض: ٥٢٨  
أبو سالم، سليم: ٤٣٩  
أبو السعود، حسن: ٧٦٤  
أبو شحوت، شاهر: ٢٢٣، ٢٣٠-٢٣١  
أبو الشعر، أمين: ٧٧٥  
أبو شعر، نعمان: ٥٥  
أبو شوارب، جبران مجاهد: ٣٤٧  
أبو شوارب، مجاهد: ٣١٥، ٣٣٨، ٣٤٧  
أبو شوك، محمد عثمان: ٢٩٠  
أبو شيبه، عثمان: ٥٢٨  
أبو صالح، أحمد: ١٢٦، ٣٦٠

الاتحاد العام للطلبة العرب : ١٧ ، ٨٩٢ ، ٨٩٥  
 الاتحاد العربي (الكويت) : ٢٠٢  
 الاتحاد القومي العربي : ٦٠٩ ، ٦١١  
 اتحاد قوى الشعب العامل : ٢١٦-٢١٧ ، ٥٧٢ ، ٥٧٤ ، ٥٧٦-٥٧٨ ، ٥٨٠-٥٨١ ، ٥٨٤ ، ٥٨٩ ، ٥٩٢ ، ٥٩٣  
 اتحاد المحامين العرب : ١٧ ، ٥٠٣ ، ٦٢٧ ، ٨٦٠-٨٦٢ ، ٨٦٦ ، ٨٧٧ ، ٩٠٧-٩٠٨ ، ٩١٩  
 - المؤتمر الأول (١٩٤٤) : ٨٦٠  
 - المؤتمر الثاني (القاهرة ١٩٥٦) : ٨٦٠  
 - المؤتمر التاسع عشر (تونس ، ١٩٩٧) : ٨٦٢  
 اتحاد المعمارين العرب : ٨٧٧  
 الاتحاد المغربي للشغل : ١٠٥٨  
 اتحاد المهندسين العرب : ١٧ ، ٨٧٥ ، ٨٧٧  
 الاتحاد الوطني لطلبة عُمان : ٢٠٢ ، ٣٠٩  
 الاتحاد الوطني لطلبة الكويت : ٢٠٢ ، ٣٠٤-٣٠٥  
 الاتحاد الوطني للقوات الشعبية - فرع الرباط : ١٠٥٨  
 الاتحاد اليمني في عدن : ٣١٨  
 اتفاق ١٧ أيار (لبنان ، ١٩٨٣) : ٢٢٠ ، ٥٨٦ ، ٦٤٩-٦٥٠  
 اتفاق ٥ شباط (١٩٧٥) : ١٠٠٧ ، ١٠١٢-١٠١٣  
 اتفاق جدة (١٩٧٠)  
 اتفاق الطائف (١٩٨٩) : ١٧٤-١٧٥ ، ٢١٧-٢١٨ ، ٥٧٦ ، ٥٩٣ ، ٧٣٩ ، ٧٤٣-٧٤٤ ، ٧٥١ ، ٧٥٤-٧٥٥  
 اتفاق فيصل - كليمنصو (١٩٢٠) : ٤٨  
 الاتفاق النقدي مع فرنسا (١٩٤٩) : ١١٧  
 اتفاق الوحدة الثلاثية (١٧ نيسان/أبريل ١٩٦٣) : ١٦٦-١٦٧ ، ٢١٢ ، ٢٩٥ ، ٣٠٤  
 اتفاقية أبحر (١٩٢٧) : ٦٧٢  
 اتفاقية الإسكندرية (١٩٦٦) : ١٠٣٨  
 اتفاقية أوصلو (١٩٩٣) : ٢٤٧ ، ٦٢٣ ، ٧٦٨ ، ٩٥٩ ، ٩٧٤  
 اتفاقية التابلاين (١٩٤٩) : ١١٧  
 اتفاقية جدة (١٩٦٥) : ٣٣٦ ، ٣٤٠  
 اتفاقية الجزائر (١٩٧٥) : ١٩١-١٩٢ ، ٢٠٤  
 اتفاقية سايكس-بيكو (١٩١٦) : ٢٨٠ ، ٣٧٢ ، ٤١١-٤١٢ ، ٤٣٧ ، ٨٥٥ ، ٩١٩-٩٢٠ ، ٩٢٥ ، ٩٨٧  
 اتفاقية السلام الأردنية - الإسرائيلية (١٩٩٤) : ٢٣٤  
 اتفاقية السلام المصرية - الإسرائيلية (١٩٧٩) : ٩٨٦  
 اتفاقية شراء مصر السلاح من تشيكوسلوفاكية (١٩٥٥) : ١٢٠  
 اتفاقية القيادة السياسية الموحدة (٢٦ أيار/مايو ١٩٦٥) : ٦٠٠

اتفاقية كامب ديفيد (١٩٧٨) : ١٧١ ، ٢٤٧ ، ٢٧٦ ، ٥١٢ ، ٥٧٤ ، ٥٨٠  
 اتفاقية نيفاشا (٢٠٠٥) : ٩٥٤  
 الأجل ، التباني : ٦٣٦  
 الأجنف ، عبد العزيز : ٢٧٣  
 الأحادية القطبية : ١٧٥  
 الاحتلال الأمريكي للعراق (٢٠٠٣) : ١٥ ، ١٩٢ ، ١٩٧-١٩٨ ، ٢٠٥-٢٠٦ ، ٢٢٠ ، ٢٤٧ ، ٢٦٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٥ ، ٤٠٢-٤٠٣ ، ٥٣٧-٥٣٨ ، ٥٦٧ ، ٦٠٥-٦٠٨ ، ٦١٠-٦١٢ ، ٦١٤ ، ٨٥٩ ، ٩٠٣ ، ٩٠٨-٩٠٩ ، ٩١٢ ، ٩١٨-٩١٩ ، ٩٢٦ ، ٩٤٦ ، ٩٨٠ ، ٩٩٠  
 الاحتلال الإيطالي لليبيا (١٩١١-١٩٣٢) : ٦٣ ، ٦٣٥ ، ٧٨٧  
 الاحتلال البريطاني لليبيا (١٨٣٩-١٩٣٧) : ٣١٤ ، ٣٢٢-٣٢٣ ، ٣٢٥ ، ٣٤٠ ، ٣٦٦ ، ٤٤٨ ، ٤٥٧ ، ٤٦٥ ، ٤٧٩ ، ٨٠٥ ، ٨٠٨-٨٠٩ ، ٨١٢ ، ٨٢٠ ، ٨٢٣ ، ٨٢٥ ، ٨٢٨ ، ٨٣٢-٨٣٤ ، ٩٩٤ ، ٩٩٩-١٠٠٠ ، ١٠١٠ ، ١٠١٦-١٠٢٠ ، ١٠٢٢-١٠٢٧ ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٥-١٠٣٧  
 الاحتلال البريطاني لمصر (١٨٨٢) : ٧٨٣-٧٨٥  
 الاحتلال الفرنسي للجزائر (١٨٣٠-١٩٦٢) : ٩٥٥ ، ١٠١٦  
 أحداث ١١ أيلول/سبتمبر (٢٠٠١) : ١٧٤ ، ١٩٧ ، ٩٠٢  
 أحداث ١٨ تموز/يوليو (سورية ، ١٩٦٣) : ١٢٦  
 أحداث ٢٦ أغسطس (اليمن ، ١٩٦٢)  
 أحداث أغسطس (اليمن ، ١٩٦٨)  
 أحداث أيلول الأسود (الأردن ، ١٩٧٠) : ٢١٨ ، ٤٠١ ، ٩٤١  
 أحداث حماة (١٩٨٢) : ٩٨١  
 أحداث لبنان (١٩٥٢) : ٦٩٤  
 أحداث لبنان (١٩٥٧) : ٦٩٤  
 أحداث لبنان (١٩٥٨) : ٣٨١ ، ٥٧١-٥٧٣ ، ٧٤٤ ، ٧٤٨  
 أحمد ، الإمام : ٣٢٨-٣٢٩ ، ٨٠٤ ، ٨١١ ، ٨١٣ ، ٨٢١ ، ٩٩٢ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢٥  
 أحمد ، ثابت : ٢١٩  
 أحمد جمال باشا : ٤٦ ، ٧٨٤  
 أحمد ، سلام : ٣٩٢ ، ٣٩٧-٤٠٠ ، ٤٠٢ ، ٤٠٤ ، ٥٩٧-٥٩٨ ، ٦٠٠-٦٠١  
 أحمد ، عبد الرحيم : ٢٤٦

أحمد، عبد القادر: ٣٩٣  
 أحمد، عبد المنعم محمد: ٥٢٨  
 أحمد، غربي الحاج: ٥٩٨، ٦٠٢، ٦٨٧  
 أحمد، كريم: ٦٠٧  
 أحمد، محمد: ٢٣٥، ٤٧٧-٤٧٨، ٥٢٨، ٦٦٣-٦٦٤،  
 ٦٦٩-٦٦٨، ٧٨٨، ٩٩٩، ١٠٤١  
 الأحم، محمد يونس: ١٩٦، ٢٠٠  
 الأهر، حسين: ٣٣٤، ٣٣٩، ٥٧٤-٥٧٥  
 الأهر، عبد الله: ١٣٩  
 الآخرس، أحمد: ٣٥٨  
 الإخوان المسلمون: ٧٥، ١٠٨، ١٤٣، ٢٣٩، ٢٨٥،  
 ٣٥٧، ٣٧٤، ٣٧٧، ٥٢٤-٥٢٥، ٥٣٦، ٥٣٩،  
 ٥٦٠، ٦١٨، ٦٢٨، ٦٣٢، ٧٤٥، ٧٦٨، ٧٧٥،  
 ٩٨١  
 ادريس، جمال محمد: ٥٣٠  
 إدريس السنوسي (ملك ليبيا): ٦٣٦-٦٣٩  
 إدريس، فارس: ٢٣٨  
 إده، إميل: ٧٣٥-٧٣٦  
 أديب، البير: ٧٤٢  
 إذاعة صوت العرب: ٣٥٢، ٤٢٧، ٥٠٣، ٥٧٠، ٥٩٥،  
 ٦٦١، ٦٧٤، ٦٧٨، ٩٩٢  
 أراضي عام (١٩٤٨): ٩٤٨  
 أراضي عام (١٩٦٧): ١٧١، ٩٤٨  
 أرسلان، أمين: ٥٠  
 أرسلان، شكيب: ٦١، ٦٨، ٧٦٢، ٨٥٠، ٨٥٤  
 أرسلان، عادل: ٣٣، ٤١-٤٢، ٤٧، ٧٧٠  
 أرسلان، محمد: ٢٩  
 الأرسوزي، زكي: ٧٣-٧٧، ٨١، ١٢٢، ١٧٦-١٧٧  
 أرويه، فرانسوا ماري (فولتير): ٤١٨  
 الإرياني، عبد الرحمن: ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٤٤، ٤٦٠،  
 ٤٦٤-٤٦٥  
 الإرياني، مالك: ٤٦٣-٤٦٤  
 الإرياني، مطهر: ٣١٦  
 الأزري، موسى: ٢٣٥  
 الأزري، عبد الكريم: ٦٩٧-٦٩٨  
 أزمة جنوب السودان: ٩٥٤  
 أزميري، محمد: ٦٧٥  
 الأزهرى، اسماعيل: ٢٨٨، ٨٤١، ٩٥١  
 الأزهرى، عباس: ٣٣

الاستعمار الثقافي: ٥٧٩  
 استقلال الجزائر (١٩٦٢): ٩٥٨  
 استقلال العراق (١٩٣٢): ١١٨، ٦٩١، ٦٩٧، ٧٢٧  
 استقلال لبنان (١٩٤٣): ٩٣٥  
 استقلال اليمن الجنوبي (٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٧):  
 ٩٩٤  
 إسحق، فرح: ٢٢٤  
 الأسد، بشار: ١٤٥-١٤٦، ١٤٨، ١٦١، ١٦٣، ١٧٥،  
 ٥٣٨، ٥٨٢، ٩٠٤، ٩١٤، ٩١٦  
 الأسد، حافظ: ١٠٦، ١٢٦، ١٣٥-١٤٠، ١٤٣،  
 ١٤٥، ١٥٨-١٦٢، ١٧٠-١٧٣، ٢١٤، ٢١٧،  
 ٢٣٢، ٢٤٣، ٣٠٠، ٣٠٧، ٣٤٣، ٥٣٥، ٥٣٨،  
 ٥٤٠، ٥٩٠  
 الأسدي، عبد الرزاق: ٦١٠  
 الأسدي، يونس: ٦٠٤  
 أسطفان، مود: ٩٧٧  
 أسطواني، أسعد: ١٠١  
 الأسعد، أحمد: ٣٨٠  
 أسعد، جهاد: ٩٧٨  
 إسقاط اتفاق ١٧ أيار (لبنان، ١٩٨٣): ١٧٤  
 أسلحة الدمار الشامل: ٨٨٨  
 إسماعيل، حسان: ٣٧٨  
 اسماعيل، سعاد خليل: ١٧٧  
 اسماعيل، عبد الفتاح: ٣٤٠، ٩٩٦-٩٩٧، ١٠٠١-  
 ١٠٠٣، ١٠١٣-١٠١٥، ١٠٣٤، ١٠٣٧-١٠٣٩  
 إسماعيل، عبد القادر: ٦٨٣، ٩٢٩  
 إسماعيل، فايز: ١٧٧، ٣٥٧، ٣٦٤  
 إسماعيل، مصطفى عثمان: ٩١٦  
 الأسمر، معتوق: ٤١٧، ٦١٦  
 الأسودى، علي عبد الرحمن: ٣٢٢  
 الاشتراكية: ٩٥٢  
 الاشتراكية العربية: ٧٨، ٨٠-٨١، ١٠٩-١١٠، ١٥٦،  
 ١٨٣، ٢٨٦، ٢٩٦، ٣٥١، ٣٧٥، ٣٨٨، ٣٩٣،  
 ٤٠٠، ٤٠٢-٤٠٣، ٥٣٢، ٥٤١، ٥٤٣، ٥٦٠،  
 ٥٧٦، ٦٠٠-٦٠١، ٦٠٥-٦٠٧، ٦٠٩-٦١٠،  
 ٦١٣، ٦٢٥، ٦٢٧، ٧٤٣، ٩٨٧، ٩٩٠-٩٩١،  
 ١٠٣٢، ١٠٣٦  
 الاشتراكيون الفرنسيون: ١٠٩  
 آشتي، شوكت: ٥٧٥  
 الأشرف، مصطفى: ٢٦٥

أحمد، عبد القادر: ٣٩٣  
 أحمد، عبد المنعم محمد: ٥٢٨  
 أحمد، غربي الحاج: ٥٩٨، ٦٠٢، ٦٨٧  
 أحمد، كريم: ٦٠٧  
 أحمد، محمد: ٢٣٥، ٤٧٧-٤٧٨، ٥٢٨، ٦٦٣-٦٦٤،  
 ٦٦٩-٦٦٨، ٧٨٨، ٩٩٩، ١٠٤١  
 الأحم، محمد يونس: ١٩٦، ٢٠٠  
 الأهر، حسين: ٣٣٤، ٣٣٩، ٥٧٤-٥٧٥  
 الأهر، عبد الله: ١٣٩  
 الآخرس، أحمد: ٣٥٨  
 الإخوان المسلمون: ٧٥، ١٠٨، ١٤٣، ٢٣٩، ٢٨٥،  
 ٣٥٧، ٣٧٤، ٣٧٧، ٥٢٤-٥٢٥، ٥٣٦، ٥٣٩،  
 ٥٦٠، ٦١٨، ٦٢٨، ٦٣٢، ٧٤٥، ٧٦٨، ٧٧٥،  
 ٩٨١  
 ادريس، جمال محمد: ٥٣٠  
 إدريس السنوسي (ملك ليبيا): ٦٣٦-٦٣٩  
 إدريس، فارس: ٢٣٨  
 إده، إميل: ٧٣٥-٧٣٦  
 أديب، البير: ٧٤٢  
 إذاعة صوت العرب: ٣٥٢، ٤٢٧، ٥٠٣، ٥٧٠، ٥٩٥،  
 ٦٦١، ٦٧٤، ٦٧٨، ٩٩٢  
 أراضي عام (١٩٤٨): ٩٤٨  
 أراضي عام (١٩٦٧): ١٧١، ٩٤٨  
 أرسلان، أمين: ٥٠  
 أرسلان، شكيب: ٦١، ٦٨، ٧٦٢، ٨٥٠، ٨٥٤  
 أرسلان، عادل: ٣٣، ٤١-٤٢، ٤٧، ٧٧٠  
 أرسلان، محمد: ٢٩  
 الأرسوزي، زكي: ٧٣-٧٧، ٨١، ١٢٢، ١٧٦-١٧٧  
 أرويه، فرانسوا ماري (فولتير): ٤١٨  
 الإرياني، عبد الرحمن: ٣٣٣، ٣٣٦، ٣٤٤، ٤٦٠،  
 ٤٦٤-٤٦٥  
 الإرياني، مالك: ٤٦٣-٤٦٤  
 الإرياني، مطهر: ٣١٦  
 الأزري، موسى: ٢٣٥  
 الأزري، عبد الكريم: ٦٩٧-٦٩٨  
 أزمة جنوب السودان: ٩٥٤  
 أزميري، محمد: ٦٧٥  
 الأزهرى، اسماعيل: ٢٨٨، ٨٤١، ٩٥١  
 الأزهرى، عباس: ٣٣

الكاف، حسين: ٣٤٧  
الكاف، عمر محضار: ٤٤٨، ٨٠٠  
الألوسي، دحام: ١٧٧  
الأمازيغ: ٨٤٥-٨٤٧، ٨٤٩، ٨٥١-٨٥٢، ٩٥٧  
الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي ابن أبي طالب: ٤٤٤  
الإمام الهادي يحيى بن الحسين: ٤٤٤  
الإمبريالية: ١٩، ١١٤-١١٦، ١٤٣، ١٧٠-١٧٢،  
٢٦١، ٢٦٩-٢٧٠، ٢٧٤، ٢٧٦، ٢٨١-٢٧٩،  
٢٨٨، ٣٥١، ٣٧٤، ٣٧٧-٣٨٠، ٣٨٥-٣٨٨،  
٤٠٢، ٤١٤-٤١٥، ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٢٤، ٤٢٦-٤٢٧،  
٤٢٧، ٤٢٩-٤٣٠، ٤٣٢-٤٣٣، ٤٣٧، ٤٤٢،  
٤٦٥، ٤٧٩، ٤٨٧، ٤٩٩، ٥٢٤، ٥٣٦، ٥٦١،  
٥٩٥، ٦١٦، ٦٢١، ٦٣٩-٦٤١، ٦٤٣-٦٤٧،  
٦٦٠، ٦٩٩-٧٠٠، ٧٠٥، ٧٠٧، ٨٠٥، ٨٩٢-٨٩٣،  
٨٩٣، ٨٩٦-٨٩٧، ٩١٧، ٩٣٢، ٩٣٩، ٩٤٣-٩٤٤،  
٩٤٤، ٩٤٦، ٩٤٨، ٩٨٤-٩٨٦، ٩٨٩، ٩٩٧،  
١٠٤٥-١٠٤٦، ١٠٥١-١٠٥٤، ١٠٥٦-١٠٥٧،  
١٠٥٩، ١٠٦٢، ١٠٦٤  
الأمم المتحدة: ١٧١، ١٧٣، ٢٤٥، ٣٠٢، ٣٠٧، ٣٧٤،  
٣٧٦، ٣٨٠-٣٨١، ٤١٣، ٤١٥، ٤٢٣-٤٢٤،  
٤٥٩، ٤٧٠، ٤٨١، ٤٩٠، ٦٧٦، ٦٩١-٦٩٣،  
٦٩٥، ٧٢٦، ٧٨٩-٧٩٠، ٨٠٦-٨٠٧، ٨١٩-٨٢٥،  
٨٢٧، ٨٥٥، ٨٦١، ٨٦٥، ٨٨٧، ٨٩٥، ٩٣٦،  
٩٤٤، ٩٤٧، ١٠٣٠، ١٠٣٩، ١٠٤١  
الأمم المتحدة  
- الجمعية العامة: ٢٤٦، ٢٧٦، ٨٢١-٨٢٢  
- القرار الرقم (٣٢٣٦): ٢٤٦  
- مجلس الأمن: ١٩٢، ١٩٤، ٢٣١، ٢٤٦-٢٤٧،  
٦٧٦، ٦٨٩، ٧٠٣  
- القرار الرقم (١٨١): ٤١٣  
- القرار الرقم (٢٤٢): ٢٣١، ٢٤٦-٢٤٧،  
٩٢٧، ٩٢٩، ٩٣٩-٩٤١، ٩٤٨، ٩٥٩، ٩٨٩  
- القرار الرقم (٣٣٨): ٩٤١  
- القرار الرقم (٥٨٩): ١٩٢  
- القرار الرقم (٦٦١): ١٩٤  
- القرار الرقم (١٥٥٩): ١٧٥  
- مركز حقوق الإنسان (جنيف): ٨٦١  
- منظمة التربية والثقافة والعلوم (اليونسكو): ٨٦١  
الأمم القومية الأمريكي: ١٧٥  
الأمم المائي العربي: ٩١٧  
أمونة، سامي: ٣٥٩، ٣٦٣

الأشطل، عبد الله: ٩٩٦  
أشقر، بول: ٩٧٧  
الأشقر، عبد الجبار: ٢٣٨  
الأشول، سعد: ٣٣١-٣٣٢  
الأشول، صالح: ٣٣٠-٣٣١  
الأشول، ناجي علي: ٣٣٠  
الأصنح، عبد الله: ٣١٩-٣٢١، ٣٢٣، ٣٢٥-٣٢٦،  
٣٣١، ٤٤٩-٤٥٠، ٨٠٤، ١٠٢٨-١٠٢٩، ١٠٣٦-١٠٣٧  
الأطرش، تحسين: ٢٢٠  
الأطرش، منصور: ٩٢، ٩٥، ٩٩-١٠٠، ١٣٤، ٣٦٠  
الأعسم، عبد المنعم: ٣٤٥-٣٤٦  
الأعظمي، عزة: ٤٢  
إعلان تشكيل الجبهة القومية (اليمن، ١٩ أغسطس ١٩٦٣)  
إعلان الجبهة القومية الكفاح المسلح (١٩٦٣): ٨٢٥، ٩٩٤  
إعلان دمشق (٢٠٠٦): ٩٨١  
إعلان دولة إسرائيل (١٩٤٨): ٩٢٩  
إعلان دولة لبنان الكبير (١٩٢٠): ٣٧٢-٣٧٣، ٧٣٤-٧٣٦، ٧٣٩  
الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٩٤٨): ٨٦١، ٩١٧  
الإعلان العربي لحقوق الإنسان: ٨٦٥  
الأعبري، محمد قائد: ٦٦٣  
اغتيال الإمام أحمد (١٩٦١): ٣٢٨  
اغتيال توفيق رشدي (١٩٧٩): ٣٤٦  
اغتيال رفيق الحريري (٢٠٠٥): ١٧٥، ٢١٨، ٥٨٢،  
٧٥٣-٧٥٦  
اغتيال عدنان المالكي (١٩٥٥): ٩٦  
اغتيال محمد محمود الزبيري (١٩٦٥)  
الأفغاني، جمال الدين: ٢٨٣، ٣١٨، ٣٢١، ٤٤٩،  
٨٠٤، ١٠١٠، ١٠٢٤-١٠٢٥  
الأفندي، عبد الوهاب: ٩١٠  
الاقتتال بين الجبهة القومية وجبهة التحرير (١٩٦٧):  
١٠٠١  
اقتحام بنك أوف أمريكا (لبنان، ١٩٧٣): ٩٧٧  
اقتحام السفارة العراقية (اليمن، ١٩٧٩): ٣٤٦  
الإقطاع السياسي: ٣٨٢، ٤٥٩، ٩٧٧  
الاكتفاء الذاتي: ٥١٤-٥١٥، ٥٢١، ٨٧٧-٨٧٨  
البان، زكريا: ٣٥٩، ٣٦٣  
إلغاء الإقطاعية: ١١٢

الأمين، جلال: ٢٤٨-٢٥٠  
 الأمين، عبد الله: ٢١٨  
 الأمين، عبد الحسن: ٢١٧  
 أمين عثمان باشا: ٤١٧، ٦١٧  
 أمين، قاسم: ٣٦٣، ٥٣٢، ٩٥١  
 الأمين، مالك: ٢١٤-٢١٥، ٢١٧  
 الأمين، محمد: ٦٥٨، ٦٦٥، ٧٩٧، ٩١٠  
 الانتخابات البرلمانية البحرينية (١٩٧٤): ٣٠٧  
 الانتخابات البرلمانية الكويتية (١٩٦٧): ٤٧٠  
 الانتخابات البرلمانية الكويتية (١٩٨١): ٣٠٥  
 الانتخابات الرئاسية (الجزائر، ٢٠٠٤): ١٠٤٥  
 الانتخابات الرئاسية (الجزائر، ٢٠٠٩): ١٠٤٦  
 الانتخابات الرئاسية الموريتانية (٢٠٠٣): ٦٥٧  
 الانتخابات الرئاسية الموريتانية (٢٠٠٩): ٢٦٠  
 الإنترنت: ٤٠٣، ٥٧٧، ٥٨٨، ٨٦٧، ٨٦٩  
 انتفاضة ١٤ أيار (اليمن، ١٩٦٨): ٩٩٦، ١٠٤٣  
 الانتفاضة البحرينية (٢٠١١): ٤٧٧  
 الانتفاضة الفلسطينية الثانية (٢٠٠٠): ١٨، ٢٤٧، ٩٠٢، ٩١٢، ٩١٦، ٩١٨، ٩٢٢  
 انتفاضة مدينة الحي (١٩٥٦): ٩٨٧  
 إنزال قوات المارينز على السواحل اللبنانية (١٩٥٨): ٣٨٤  
 أنطاكي، رزق: ٧٢٩  
 انطونيوس، جورج: ٢٨-٣١، ٤٣، ٤٦

## - ب -

بابا، جمال: ٣٦٩  
 بابان، أحمد مختار: ٦٩٣  
 البابكري، علي مسعد: ١٠٤١  
 الباججي، جعفر: ٦١٠  
 الباجه جي، مزاحم: ٥٩  
 باحميش، علي: ٤٤٨  
 باخيرة، أحمد سعيد: ١٠١٤-١٠١٥  
 باذيب، خطاب عبد الله: ٨٣٥  
 باذيب، عبد الله: ٣٤٤، ٤٤٨-٤٤٩، ٨٠٠، ٨٠٣-٨٠٤، ٨١٢، ٨٢٨، ٨٣٥، ٩٩٣، ٩٩٥-٩٩٦، ١٠٠٨-١٠١٥، ١٠١٨، ١٠٤٢  
 باذيب، علي: ٣٢٦، ٨٠١، ٨١٩، ١٠٠٩، ١٠١٢، ١٠١٤-١٠١٥  
 بارباع، حسين سالم: ٣١٦، ٣٤٧، ١٠٠٥  
 بارباع، عبد الله حسين: ١٠٠٥  
 البارزاني، مصطفى: ٩٩٠

انطونيوس، جورج: ٢٨-٣١، ٤٣، ٤٦  
 إنغلز، فريدريك: ٣٨٨، ٤٣٥  
 انفجار مقر المجلس الاتحادي (اليمن، ٤ حزيران/يونيو ١٩٦٤): ١٠٠٠  
 الانفصال بين سورية ومصر (١٩٦١): ٣٨٦  
 انقلاب ١٣ كانون الثاني (اليمن، ١٩٦٦): ١٠٣٣-١٠٣٥  
 انقلاب ١٩ تموز (السودان، ١٩٧١): ٥٢٨، ٩٢٧  
 انقلاب ٢٠ آذار (اليمن، ١٩٦٨): ٩٩٥-٩٩٧، ١٠٠٦، ١٠٤٣  
 انقلاب أديب الشيشكلي (سورية، ١٩ كانون أول/ديسمبر ١٩٤٩): ١١٨  
 انقلاب أديب الشيشكلي الثاني (سورية، ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥١): ٨٢، ١١٨  
 الانقلاب البعثي على عبد الكريم قاسم (العراق، ١٩٦١): ٣٢٢  
 انقلاب البعثيين في العراق (١٩٦٨): ٢٣١  
 انقلاب حسني الزعيم (سورية، ١٩٤٩): ٦٩١

باروت، محمد جمال: ٢٠، ٢٢، ١٤٠، ٣٧٣، ٣٧٦،  
 ٣٨٤، ٤١٨، ٤٧٧، ٥٧٢، ٨٠٤، ٩٧٨، ١٠٤٤  
 البارودي، فخري: ٧١٢-٧١٣، ٧١٦-٧١٧، ٧٢١-٧٢٢  
 الباسل، حمد: ٧٨٨  
 الباسل، عبد الستار: ٦٩٠  
 باسندوة، محمد سالم: ١٠٢٩  
 باعزب، فضل: ١٠٢٥  
 باقر، عباس حمد: ٦١١  
 باقيس، صالح: ١٠٠٢  
 بالرحال، تاج الدين: ١٠٤٩  
 باوزير، عبد العزيز: ٤٤٩  
 الباوي، إدمون: ٤١٧، ٦١٦  
 بجبوج، محمد جابر: ٢٣٣  
 البحرائي، نوري: ٦١٠  
 البخاري، سليم: ٣١  
 البخيت، سليم: ٧٧٤-٧٧٥  
 بدوان، علي سعيد: ٩٦١  
 بديوي، طه: ٦٠٣، ٦٠٩، ٦١١  
 براج، سنان: ٥٧٥  
 البرادعي، عبد القادر: ٣٦٩  
 البرازي، حسني: ٧١٢  
 البرازي، نجيب: ٧١٢  
 براند، دوغلاس: ٩٧٥  
 بربارة، وداد إلياس: ٢٣٨  
 بربير، فاروق: ٣٧٥، ٤٢٢  
 برجاي، سمير: ٥٧٣  
 البرجوازية: ٢١، ٧٣، ٧٩، ١٣٣، ١٥٠، ١٥٢-١٥٥،  
 ١٥٧، ٢٢٢، ٢٨٠، ٢٨٨، ٣١٠، ٣٣٢، ٣٤١،  
 ٣٦٦-٣٦٨، ٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٧-٣٧٩، ٣٨٣-  
 ٣٨٤، ٣٨٦، ٣٨٩، ٤٠٩، ٤١٤، ٤١٨، ٤٢٠،  
 ٤٢٦، ٤٢٩، ٤٣٢-٤٣٤، ٤٤٢، ٤٦٢، ٥٣٤،  
 ٥٩٦، ٦٢٣، ٦٢٨، ٧٠١، ٧٥٤، ٨٠١، ٨٠٦،  
 ٨٣٣، ٩٢٨، ٩٣٢-٩٣٣، ٩٣٦، ٩٥٠، ٩٥٢،  
 ٩٨٢، ٩٨٤-٩٨٥، ١٠١٠-١٠١١، ١٠٣٢،  
 ١٠٤٠، ١٠٥٢، ١٠٥٤-١٠٥٥، ١٠٦٢  
 البرجي، يوسف: ٢٣١-٢٣٢، ٢٤٢، ٢٤٤  
 برغوت، محي الدين  
 البرغوثي، ابراهيم: ٢٣١-٢٣٢، ٢٤٢، ٢٤٤  
 البرغوثي، بشير: ٩٣٠

برقاي، عبد الرحمن: ٩٧٣  
 بركات، بهي الدين: ٧٨٨  
 بركات، خليل: ٢١٥-٢١٦، ٢١٩  
 بركات، داود: ٥٣  
 بركة، سعيد: ٣٩١  
 البرماوي، مصطفى: ٢٣٠  
 برنادوت، فولك: ٤١٤  
 برنامج نحو الأمية في الوطن العربي: ٨٩٢  
 برنامج نجم شمال أفريقيا: ١٠٤٥  
 البروليتاريا: ١١١، ٣٦٨، ٣٨٣، ٤٤٢، ٥٢٦، ٩٣٢،  
 ٩٥٦، ٩٨٤، ٩٨٨، ١٠٥٥، ١٠٥٧  
 البروليتاريا العربية: ٩٨٤  
 بري، نبيه: ٢١٨، ٥٨٢، ٥٨٧، ٩٠٤  
 بريجنيف، ليونيد: ٩٤٧  
 بريك، ناجي: ١٠١٤-١٠١٥  
 بريك، ناصر: ١٠٤١  
 البريكي، عبد الرزاق: ٢٩٣  
 بريمر، بول: ٣١٥  
 البزري، عفيف: ١٢٣، ٩٣٧  
 البزري، محمود: ٥٧٦  
 البزاز، عبد الرحمن: ١٨٧، ٤٠٠  
 بزي، علي: ٣٧٣، ٧٤٠  
 البساط، توفيق: ٣٤، ٤٦  
 البستاني، إميل: ٤١٦، ٤٢٧  
 البستاني، بطرس: ٢٨  
 البستنجي، محمود: ٢٣٣-٢٣٤  
 بسمارك، أوتو فون: ٤١٨  
 بيسسو، عاصم: ٤٢  
 بسيم، زكي: ٣٧٤  
 البشاشة، محمد حسين: ٢٢٢  
 البشاري، محمد: ٤٦٤  
 بشور، معن: ٢٢، ٢٠٨، ٢١٥، ٢١٨-٢٢١، ٢٢١-٢٢٢،  
 ٨٩٩، ٩٠١-٩٠٢، ٩٠٤-٩٠٧، ٩١١-٩١٢  
 البشير، عبد الله: ٢٨٦  
 البشير، عمر: ٩٠٤، ٩١٤، ٩١٩، ٩٥٤  
 البشير، محمد: ٢٢٢، ٢٣٥  
 البصري، محمد: ٨٩٩، ٩٠٢، ٩١٠  
 بطاطو، حنا: ٩٤٣، ٩٥٨  
 البطاينة، محمد السعد: ٧٧٥



بورخيصة، أحمد: ٦٣٦  
 بورقيبة، الحبيب: ٢٤٦، ٢٧٣، ٦٤٨، ٦٥٤، ٨٤٣  
 بوسطة عين الرمانة (لبنان، ١٩٧٥): ٢١٩  
 بوش، جورج (الأب): ١٧٢، ١٧٤-١٧٥، ١٩٤، ١٩٧، ٢٠٠  
 بوش، جورج (الابن): ١٧٤-١٧٥، ١٩٧، ٢٠٠، ٦٤١، ٩٠٧  
 بوشيجة، محمد: ٢٧٧  
 البوصير، سالم مسعود: ٦٣٧  
 بوظو، علي: ٣٥٧، ٧٢٩، ٧٣٢  
 بوعروج، محمد: ٢٦٤  
 بومدين، هوارى: ١٩١، ٢٦٦، ٦٤٥  
 بونسو، هنري: ٧١٢، ٧٣٦  
 البوني، عفيف: ٢٧٠، ٢٧٨  
 البياي، باسم سعيد: ٦٠٣، ٦٠٥، ٦١٠-٦١١  
 البياي، جليل: ٦٠٧  
 البياي، حميد مجيد موسى: ٩٤٦  
 البياي، موفق حميد: ٦٠٢  
 بيازيد، حكمت: ٣٦٧  
 بيان، حسن: ٢٢١  
 البيحاني، محمد سالم: ٤٤٨  
 بيدر، حمود: ٣٣٠  
 بيرغسون، هنري: ٢٥٠  
 البيروقراطية: ٩٨، ١٣٣، ١٥٥، ١٥٧، ٣٣٥، ٣٣٧، ٣٣٩، ٣٦٤، ٣٦٦، ٤٣٢، ٤٦١، ٤٩٩، ٥٢٢، ٦٣٥، ٦٤٠، ٨٢٦، ١٠٢٩، ١٠٤٠، ١٠٥٨  
 بيرس، شمعون: ٦٥٨  
 بيسمين، أناتولي: ٣٢٢  
 البيض، على سالم: ٩٩٦  
 البيضاني، عبد الرحمن: ٣٣٢، ٣٣٧  
 بيضون، مصطفى: ٣٧٥، ٣٨١، ٤٢٢، ٤٢٩، ٤٣١، ٤٣٣، ٦١٧-٦١٨  
 البيطار، صلاح الدين: ٧٤-٧٨، ٨١، ٨٤-٨٦، ٨٩، ٩٢-٩١، ٩٧-٩٤، ٩٩-١٠٣، ١٠٥-١٠٧، ١٠٩، ١١٢، ١١٨، ١٢١-١٢٤، ١٢٦، ١٢٩-١٣٠، ١٣٤، ١٦٦، ١٧٦، ١٨٦، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٩، ٢١٤، ٢٢٦، ٢٣٧، ٢٩٣، ٢٩٥-٢٩٦، ٣٠٦، ٣٥٩، ٣٦٨، ٧٩٦  
 البيطار، عبد الرزاق: ٣١  
 البيطار، مدحت: ٧٦، ٩٥، ٩٩

البطانية، وليد السعد: ٢٢٨  
 بعثي، عبده سلام: ٤٦٣-٤٦٤  
 البعري، أبو وجيه: ٢١٦  
 بعمان، عبد الحميد شومان: ٧٧٦-٧٧٧  
 البغدادي، عبد القادر: ٧٧١  
 البغدادي، عبد اللطيف: ٤٨٩  
 بغدادي، مارون: ٩٧٧  
 البقار، نصر الدين: ٦٣٦  
 بقاين، عايد: ٢٢٩  
 بقسماطي، ليلى: ٢١٣، ٤١٦  
 بكداش، خالد: ٣٦٩، ٥٧٤، ٩٢٨-٩٢٩، ٩٣١، ٩٣٣-٩٤٢، ٩٤٨، ٩٥٢، ٩٥٩، ٩٨٩  
 البكر، أحمد حسن: ١٧٧، ١٨٤-١٨٩، ١٩١، ٢٠١-٢٠٢، ٢٠٦-٢٠٧، ٢١٣، ٢٩٦، ٣٤٥  
 بكري، ابراهيم: ٩٤١  
 البكري، فوزي: ٤٧، ٤٩  
 البكري، نسيب: ٤٧  
 بلانكو، هوغو: ٩٧٥  
 البليسي، إسماعيل: ٧٧٤  
 البلخي، مصطفى: ١٠٠٥  
 بلعو، عبد الله: ٢٨٦  
 بلعيد، محمد الأخضر: ٢٦٤  
 بلفور، آرثر جيمس: ٤١٠-٤١١  
 بلقزيز، عبد الإله: ٩٠٢  
 بلوز، نايف: ٩٤٣  
 بليخانوف، جورجي: ١٠٠٨  
 بلير، طوني: ٩٠٧  
 بن غوريون، دافيد: ٤٢٤  
 بنانة، محيي الدين: ٥٦٧  
 بنخلدون، محمد رضى: ٩١٦  
 بنقسلي، رضا: ٣٦٩  
 البنك الدولي: ١٠٤٥  
 البنّا، حسن: ٣٧٤، ٦٩٠، ٧٨٨  
 بني هاني، جمال: ٢٣٤  
 بهاء الدين، أحمد: ٢٤٩  
 بهلوي، محمد رضا: ١٩٠-١٩٢، ٤٧١، ٩٤٩، ٩٩٠  
 بوالطين، جودي لخضر: ٢٦١  
 بوتغليقة، عبد العزيز: ٩٠٤، ١٠٤٥  
 بوخارين، نوكولاى: ٩٣١

تروتسكي، ليون: ٩٣١، ٩٧٦-٩٧٧، ٩٨٢، ١٠٤٥،  
١٠٤٧-١٠٤٩

تريفليان، همفري: ١٠٤٣

تشرشل، ونستون: ٧٧٠

تشي غيفارا، ارنستو: ٩٧٥، ١٠٦٠

التطبيع مع اسرائيل: ٩١١

تطور التاريخ: ١١

التعايشي، سليمان خليفة: ٢١٥

التعددية الحزبية: ١٠٦٥

التعددية السياسية: ١٦٠، ٢٥٨، ٣١٥، ٥٣٨، ٦١٢،  
٦٤٨-٦٤٩، ٦٥٢-٦٥٣، ٦٥٦-٦٥٧، ٦٦٩

٨٢٨، ٩١٧، ١٠٤٨، ١٠٦٣، ١٠٦٥

التعصب الديني: ٢٩، ٧٤٢

التعليم المستمر: ٨٨٦

تفجير السفارة الإيرانية في الكويت (١٩٦٨): ٤٧١

التقي، سليم: ٢٢٣

التكريتي، حردان عبد الغفار: ١٨٥، ١٨٨-١٨٩

التكريتي، رشيد مصلح: ١٨٥

الثل، وصفي: ٢٢٨، ٤٢٥، ٦١٧

التليلي، عبد الرحمن: ٩١٦

تمبلر، جيرالد: ٤٢٦، ٦٣٠

التمرد الجنوبي (السودان، ١٩٥٥): ٩٥١

التميمي، أسعد بيوض: ٧٦٩

التميمي، أمين: ٧٧٠

التميمي، خلف حمود: ٦٠٩، ٦١١

التميمي، رفيق: ٤٤، ٧٦٤

التميمي، زكي: ٤٩

التميمي، طه خلف: ٦٠٧

التميمي، عامر: ٤٧٣

تتنوش، محمود: ٦٣٦

التنظيم الشعبي الناصري: ٥٣٧، ٥٥٩-٥٦٠، ٥٦٢

٥٦٥، ٥٧٤، ٥٧٦، ٥٩٠-٥٩٣، ٦٠٧، ٦٦٩

التنظيم الشيوعي المصري: ٩٥٠، ٩٥٩

التمية المهنية المستدامة: ٨٧٤

توريز، موريس: ٩٣٤، ٩٥٦-٩٥٧

التوسير، ليو: ٩٧٦

توفيق، حسين: ٣٧٤، ٤١٧، ٤١٩-٤٢١، ٦١٧، ٧٤٨

توفيق، رضا: ٤٠٦

التيار التقدمي في الجبهة القومية: ٩٩٦

بيك، فرديريك: ٧٧٠

بيكو، جورج: ٩٢٦

بيلين، يوسى: ٦٥٨

بيهم، أحمد مختار: ٥٦، ٧٣٧

بيهم، حسين: ٢٩

بيهم، صلاح عثمان: ٧٣٧

بيهم، عبد الرحمن: ٧١٢

بيهم، محمد جميل: ٧٥٤

بيهم، محمد علي: ٧٣٧

بيهم، مختار: ٥٦، ٦٢، ٧٣٧

البيومي، محمد أشرف: ٩٠٨

## - ت -

التابعي، محمد: ٨٤٠

تادروس، ميشال: ٧٤٠

تاريخ الكومنترن (١٩٢٨-١٩٣٤): ٩٣١

تأسيس المؤتمر القومي - الإسلامي (١٩٩٤): ٩٠٥

التأميم الاشتراكي: ٢٧٠، ٥٩٩

تأميم قناة السويس (١٩٥٦): ٩٦، ١٢٠، ٢٤٨، ٢٥٠،

٢٩٣، ٣٠٣-٣٠٤، ٣١٣، ٣١٨، ٣٥٢-٣٥٣،

٣٧٧، ٤٩٠، ٥٢٤، ٥٧٠، ٦٦١، ٦٧٣-٦٧٤،

٦٧٧، ٦٩٢-٦٩٣، ٧٠٢، ٧٥٠، ٨٤١

تأميم المصارف والشركات: ٤٠٠

التبعية للغرب: ١١٥

التجدد الحضاري: ١٧، ٨٩٩، ٩١٠

التجمع القومي الديمقراطي (البحرين): ٢٠٢، ٣٠٣،

٣٠٦، ٣٠٨، ٣١٢، ٦٠٧

التجمع القومي (الكويت): ٢٠٢

التجمع الوطني العراقي: ٦٠٥، ٩٩٠

التجمع الوطني: ٢١، ٢٣١، ٢٤٩، ٢٨٩-٢٩٠، ٥٣٦-

٥٣٩، ٥٦٣-٥٦٤، ٥٦٩، ٦٠٥، ٦٣٤، ٩٥٤،

٩٨٠-٩٨١، ٩٩٠

تحالف ١٤ آذار (لبنان): ٢٢٠، ٤٧٣، ٥٨٢، ٥٨٨، ٧٤٤

تحالف ٨ آذار (لبنان): ٢١٨، ٥٨٨

التحالف الأنغلو - سلاطيني (اليمن): ١٠٠١، ١٠١٠

التحالف الصهيوني البريطاني: ٤٦٩

الترابي، حسن: ٩٥٢، ٩٥٤

ترافسكي، كيندي: ١٠٠١

الترك، رياض: ٩٤٢

الترك، مصطفى: ٥٩٠

التيار الديمقراطي التقدمي: ٩٩٦

التيار الفرنكوفوني (الجزائر): ٢٦٧

التيار القومي الاشتراكي: ٧٨، ٢٨٤-٢٨٧، ٥٢٤-٥٢٥

التيار القومي العربي: ٢٠٦، ٢١١، ٢٦١، ٢٦٤، ٤٠١-

٤٠٥، ٤٢١، ٥٤٥-٥٤٦، ٥٥٥، ٦٠٨، ٦١١-

٦١٢، ٦١٥، ٦٥٥، ٦٨٤، ٧٤٧، ٩٠٨، ٩٦٢،

١٠٠٩

التيار اللامركزي للحركات القومية العثمانية غير التركية:

١٣

التيار الليبرالي الديمقراطي: ٦١٥

التيار المركزي الطوراني (الاتحادي): ١٣

تيار المستقبل (لبنان): ٥٨٧-٥٨٨، ٥٩٣-٥٩٤، ٧٥٥-

٧٥٦

التيار الناصري: ١٢٦، ٣١٩، ٣٢٦، ٣٥٦، ٣٥٨،

٥٠٩-٥٠٨، ٥٢٥، ٥٢٧، ٥٣٩، ٥٦٦، ٥٧١-

٥٧٤، ٥٧٨، ٦٠٠، ٦٠٢-٦٠٥، ٦٠٧-٦٠٨،

٦١٠، ٦١٣-٦١٥، ٦٣٤، ٦٥٨، ٦٦١-٦٦٢،

٦٧٤، ٧٥١-٧٥٢، ٩٦٥

التيار الوحدوي العربي: ٣٩٣، ٨٩٨

تيم، محمود: ٢٣٢

تيمور، محمد: ٧٨٨

## - ث -

ثابت، أياد سعيد: ١٨٣، ٣٩٩، ٤٠٢، ٥٩٨، ٦٠٢

ثابت، أيوب: ٥٦، ٥٨، ٦٤

ثابت، عبد الغني: ٦٦٨

الثروة الحيوانية: ٨٨١-٨٨٢

الثعالبي، عبد العزيز: ٢٧٣، ٨٤٣، ٨٤٧، ٨٥٠

ثقافة عدم القبول بالآخر: ٩٩٤-٩٩٥

ثورة ١٤ أكتوبر (اليمن، ١٩٦٣): ٣٢١، ٩٩٩، ١٠٠٢،

١٠١٨

ثورة ١٧ يوليو (العراق، ١٩٦٨): ١٨٨، ٢٠٣، ٢٠٦،

٢٤٣، ٢٩٦، ٢٩٩، ٤٠٢، ٤٠٤-٤٠٥، ٦٠٢،

٦١٤، ٦٨٥

ثورة ١٩١٩ (مصر): ٧٨٥، ٧٨٨

ثورة ٢٦ سبتمبر (اليمن، ١٩٦٢): ٣١٥، ٣٢٢، ٣٢٧،

٣٣٠-٣٣٤، ٣٣٦-٣٣٨، ٣٧٨، ٤٤٤، ٤٤٦-

٤٤٧، ٤٤٩، ٤٥١، ٤٥٣، ٤٥٥-٤٥٦، ٤٥٨،

٤٦٣، ٤٦٩، ٤٧٨، ٤٦١، ٦٦٤، ٨١١، ٨٢٤،

٩٣٨، ٩٩٣-٩٩٤، ٩٩٨-٩٩٩، ١٠١١، ١٠٢٠،

١٠٢٣، ١٠٢٥، ١٠٣١

ثورة ٢٩ تموز (العراق، ١٩٧٩): ١٩١

ثورة ٨ آذار (سورية، ١٩٦٣): ٨٢، ٨٤، ١٢٣-١٢٦،

١٢٩، ١٣٤، ١٣٧، ١٤٩، ١٦٥، ١٨٤، ٢١٢،

٣٥٩، ٣٦٣، ٦٢٥، ٩٣٨

ثورة ٨ شباط (العراق، ١٩٦٣): ١٠٦، ١٢٣، ١٨٤،

٢٠٦، ٢٩٤، ٣٩٥-٣٩٦، ٤٠٣-٤٠٤

ثورة الاتصال: ٩١٥

الثورة الإسلامية (إيران، ١٩٧٩): ١٩٢، ٧٤٤، ٧٥٤

ثورة أكتوبر (السودان، ١٩٦٤): ٢٨٨

ثورة أيار (العراق، ١٩٤١): ٦٨٤-٦٨٥

الثورة البلشفية (١٩١٧): ٩٢٧

ثورة تونس (٢٠١١): ٤٨٥

الثورة الجزائرية (١٩٥٤): ١٥، ١١٢، ١١٥، ١٢٠،

١٧٧، ٢٢٧، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٦١-٢٦٣، ٢٩٣،

٣٥٣، ٣٧٧-٣٧٨، ٤٢٦، ٤٣٨، ٤٧٥، ٦٩٤،

٨٢٠، ٩٠١، ٩٥٥، ٩٥٧-٩٥٨، ٩٦٢

ثورة الخبز (تونس، ١٩٨٤): ٦٥٠، ٦٥٢، ١٠٥٩

الثورة السورية (١٩٢٥-١٩٢٧): ٤٦، ٥٢، ٧٠٩-

٧١٠، ٧١٣، ٧١٥، ٩٣٠، ٩٣٢

الثورة الطلابية (فرنسا، ١٩٦٨): ١٠٥٣

ثورة ظفار (سلطنة عمان، ١٩٦٢-١٩٧٥): ٤٧٠،

٤٧٢، ٥٤٦

ثورة عبد الوهاب الشواف (العراق، ١٩٥٩): ١٢١،

٤٠٤، ٤٦٩، ٦٨٧

الثورة العراقية (١٩٢٠-١٩٢١): ٥٢

الثورة العراقية (١٩٥٨): ١٨٢، ٢٠٦، ٢١١، ٣٢٠،

٣٧٨-٣٧٩، ٣٨٤، ٣٩٢-٣٩٣، ٤٠٣-٤٠٤،

٤٦٩، ٤٦٣، ٦١٩، ٦٨٥، ٦٨٧، ٦٩٧،

٧٠٠، ٧٠٥، ٩٢٩، ٩٣٧، ٩٤٦، ٩٦٣

الثورة العربية الكبرى (١٩١٦-١٩١٨): ١٣، ٣٧، ٤٧،

٥١-٥٢، ٣٧٦، ٧٠٧، ٧١٣، ٧٦٦، ٧٧٤، ٧٧٦،

٧٨١

ثورة الفاتح (ليبيا، ١٩٦٩): ٦٣٥، ٦٣٨-٦٣٩

الثورة الفلسطينية الكبرى (١٩٣٦-١٩٣٩): ٤١٣،

٤١٦، ٧٧٢، ٩٤٣

ثورة الفيتنام (١٩٥٦-١٩٧٥): ٢٧٣

ثورة الكيلاني (العراق، ١٩٤١): ٧٥

ثورة مصر (٢٠١١): ٤٨٥

الثورة المهدية (السودان، ١٨٨١-١٨٨٥): ٢٨٣

ثورة يوليو (مصر، ١٩٥٢): ١٠٠-١٠١، ١٢٠، ١٦٥،  
١٧٧، ١٨٤، ٢٤١، ٢٥١، ٢٨٣، ٢٨٥، ٢٩٢،  
٣٠٣، ٣١٣، ٣٥٢-٣٥٣، ٣٧٧-٣٧٨، ٤٢٦،  
٤٣٤، ٤٥١، ٤٦٨، ٤٨٧-٤٨٨، ٤٩٣-٤٩٤،  
٥٠٣، ٥١٠، ٥٢٣-٥٢٤، ٥٢٨-٥٢٩، ٥٣٨،  
٥٧٠، ٥٩٥-٥٩٦، ٦١٢، ٦٦١، ٦٦٩، ٦٧٣-  
٦٧٥، ٦٧٧، ٦٧٩، ٦٨٨، ٦٩٢، ٧٠٤-٧٠٥،  
٧٤٨، ٧٨٦، ٧٩٣، ٨٠٨، ٨١٧، ٨٢٠، ٩٠٦،  
٩٥٠، ٩٨٣، ١٠٢٤، ١٠٣٨

## - ج -

جابر، علي: ٨٥-٨٦، ٩١، ٢٠١، ٢٠٩، ٢١٢، ٢٢٦-  
٢٢٧، ٧٥٠

جابر، فريد: ٥٧٣

الجابري، إحسان: ٧٢٠

الجابري، سعد الله: ٤٢، ٤٧، ٥١٢، ٧٢٣-٧٢٤،  
٧٩٢، ٩٣٤

الجادر، أديب: ٣٩٩-٤٠٠، ٥٠٥، ٥٩٨-٦٠١، ٨٩٩  
الجادر جي، كامل: ٦٨٣-٦٨٤، ٦٩٣-٦٩٤، ٦٩٧-  
٧٠٣، ٧٠٥، ٩٤٥

جادين، محمد علي: ٢٨٦-٢٨٧، ٢٩٠، ٥٢٥

جار الله، حسن: ٣٤٥-٣٤٦

جاسم، لطيف نصيف: ١٩٦

الجامعة الإسلامية: ٣٤، ٣٨، ٥٣، ٤٠٧، ٥٣، ٧١٠، ٧٦٠،  
٧٦٣، ٩٢٥

الجامعة الأميركية في بيروت: ٣٠، ٢٠٩-٢١٠، ٢١٦،  
٢٣٨، ٢٩١، ٢٩٣، ٣٥٢، ٣٧٣-٣٧٥، ٣٩١-  
٣٩٢، ٤٠٤، ٤١٦-٤١٧، ٤٢١-٤٢٢، ٤٢٧،  
٤٧٥، ٦١٦-٦١٧، ٦٢٠، ٧٤٨، ٩٦٢

الجامعة التونسية: ٢٧١-٢٧٢

جامعة الجزائر: ٢٢، ٢٦٦-٢٦٧

جامعة دمشق: ٩٦٢

جامعة الدول العربية: ٧٩، ١٨٤، ٢٠٤، ٢٣٧، ٢٤٠،  
٢٤٧، ٢٥٤، ٢٧٧، ٣٠٢، ٣٣٥، ٣٤٠، ٣٨٩،  
٤٠٢، ٤١٥، ٤٣٧، ٤٥٩، ٤٧٠، ٤٨١، ٤٩٠،  
٦٠٨، ٦١٤، ٦٨٨-٦٩١، ٧٠٣، ٧٠٥، ٧١٥،  
٧٢٣، ٧٢٥، ٧٤٢، ٧٦٤، ٧٧٣، ٧٨٦-٧٩٠،  
٧٩٢-٧٩٣، ٧٩٥، ٨١٩، ٨٢٦، ٨٣٧، ٨٣٩-  
٨٤٠، ٨٥٤-٨٥٥، ٨٦٠-٨٦١، ٨٦٥، ٨٧٧،  
٨٨٤-٨٨٥، ٨٩٢، ٨٩٥، ٨٩٩، ٩٠٤، ٩١٨

جامعة القاهرة: ٩٦٢

الجامعة اللبنانية: ٢١٦

الجامعة اليسوعية (لبنان): ٢١٦

جاموس، فاتح: ٩٨٠-٩٨١

جاهد، حسين: ٧٠

الجاوي، عمر: ٤٦٣

جاويش، عبد العزيز: ٦١، ٦٨

الجائفي، حمود: ٣٣٠-٣٣١، ٤٦٠

جبارة، حسين: ٢٤٢

جباري، عبد الله: ٤٦٣

جبر، سامي: ٤١٧، ٤١٦

جبران، فريد: ٧٤٢

جبري، رشاد: ٧٢٩

جبري، شفيق: ٧٢١

جبريل، أحمد: ٢٤٧، ٤٤١-٤٤٢، ٤٦٨، ٤٨٤، ٦٢١،  
٦٢٣

جبهة الاتحاد الوطني: ١٨١-١٨٢، ٢١٠، ٦٨٦، ٦٩٤-  
٦٩٦، ٧٠٠، ٧٠٢، ٧٠٥، ٩٤٦

جبهة التحرير الجزائرية: ٩٠١

جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل: ٣٣٦، ٩٩٤، ٩٩٩-  
١٠٠٠، ١٠٢٠، ١٠٢٥، ١٠٢٧، ١٠٣٥-١٠٣٦،  
١٠٤٠

جبهة تحرير شرق الجزيرة العربية: ٢٠٢

جبهة التحرير العربية (الجناح الفلسطيني في البعث  
العراقي): ٩٦٦

جبهة التحرير العربية (السعودية): ٢٠٢

الجبهة الشعبية - المؤتمر الثالث (١٩٧١): ٤٨٠

الجبهة الشعبية (البحرين): ٣٠٧، ٤٧٧

الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين: ٢٤٦، ٢٧٥، ٣٧٠،

٤٠١، ٤٠٣، ٤٣٩، ٤٤١-٤٤٣، ٤٦٨، ٤٧١،

٤٧٤، ٤٧٧، ٤٨٤-٤٨٥، ٥٤٦، ٦١٦، ٦٢٠-

٦٢٣، ٦٢٧، ٧٤٩، ٧٦٨-٧٦٩، ٩٦٤، ٩٦٦-

٩٧٠، ٩٧٢-٩٧٤، ٩٧٨، ٩٨١، ٩٩٠

الجبهة القومية: ١٩، ١٨٣، ٢١٧، ٣١٧، ٣٢٢-٣٢٣،

٣٢٥، ٣٢٧، ٣٣٦، ٣٤٠، ٣٤٣-٣٤٥، ٣٩٤-

٣٩٦، ٣٩٨، ٤٠٤، ٤٣١، ٤٣٩، ٤٤٩-٤٥٠،

٤٥٦، ٤٦١، ٤٧٥، ٤٧٩، ٥٨٠-٥٨١، ٥٨٣،

٦٠٣، ٦٦٢-٦٦١، ٦٨٧، ٧٤٢، ٨٢٥، ٨٢٧-

٨٢٩، ٩٩٢، ٩٩٤-١٠٠٣، ١٠٠٦-١٠٠٩،

١٠١١-١٠١٦، ١٠١٨-١٠٢٤، ١٠٢٦-١٠٢٧،

١٠٣٠-١٠٤٤

الجشي، حسن صالح: ٢٠٢، ٣٠١، ٣٠٥-٣٠٧  
 الجشي، عبد الله: ٢٩٣  
 الجشي، عبد العلي: ٢٠٢  
 الجشي، عزمي: ٢١٩  
 الجشي، ماجد: ٣٧٥، ٤٢٢  
 جشي، مجيد: ٢٢٧  
 الجعبري، علي: ٢٢٢، ٢٣٨  
 جعفر، محمود: ٥٠٧  
 جغمان، يحيى: ٣١٦  
 الجفري، عبد الله علي: ٨٠٠  
 الجفري، عبد الرحمن علي: ٨١٢، ٨٢٩، ٨٣١-٨٣٢  
 الجفري، محمد علي: ٤٤٨، ٧٩٩-٨٠٠، ٨٠٢، ٨٠٥  
 ٨٠٨-٨٠٩، ٨١٣، ٨١٧، ٨١٩-٨٢٢، ١٠٣٣  
 جلال، محمد: ٢٣٩  
 الجليبي، أحمد: ٩٤٦  
 الجليبي، موسى: ٣٩١  
 جلود، عبد السلام: ٦٣٧  
 جماعة الأهالي: ٦٨٣-٦٨٤، ٦٩٦-٦٩٨، ٧٠٤  
 جماعة الجوال العربي: ٧٠٤  
 جماعة عدن للعدنيين: ٨٠٧، ٩٩٣  
 جمال، إسماعيل: ٥٧٧  
 جمال باشا: ٤٦، ٥٢، ٥٦، ٤٠٩، ٧٢٢، ٧٨٤  
 الجمالي، فاضل: ٤١٦  
 الجمعاني، ضافي: ٢٢٣، ٢٣٠-٢٣٢  
 الجمعاني، منصور: ٢٣٣  
 جمعة، شعراوي: ٣٦٦  
 الجمعيات الأهلية: ٥١٤، ٨٧٤  
 جمعية الاتحاد والترقي: ٣٥، ٣٩-٤٠، ٥٠، ٥٧، ٦٧  
 ٧٠، ٤٠٧-٤٠٩  
 جمعية الإخاء العربي العثماني: ٣٩، ٤١-٤٢  
 جمعية الأخوة والمعاونة (حضر موت): ٤٤٧  
 الجمعية الإسلامية الكبرى: ٤٤٧  
 الجمعية الإصلاحية (بيروت): ٤٣، ٥٦، ٦٠، ٦٣، ٦٩  
 جمعية البصرة الإصلاحية: ٥٨-٥٩، ٤٠٨  
 جمعية بيروت الإصلاحية: ٥٧-٥٨، ٦١، ٦٤، ٦٧-٦٨، ٧٣٧  
 جمعية بيروت السرية: ١٣، ٢٩، ٣١، ٤٥  
 جمعية تركيا الفتاة: ٣٢، ٣٩، ٤٤، ٧٠  
 جمعية خريجي المقاصد: ٣٨١

- المؤتمر العام الأول (١٩٦٥): ٩٩٤، ١٠٢٠، ١٠٣٢-١٠٣٣  
 - المؤتمر العام الثاني (١٩٦٦): ١٠٠٢  
 - المؤتمر العام الرابع (١٩٦٨): ٩٩٥، ٩٩٧، ٩٩٩، ١٠٠٢، ١٠٤٣  
 جبهة القوى الاشتراكية: ٢٦٣  
 جبهة الكتاب الأحرار: ١٠٠٩، ١٠١١  
 جبهة الكفاح الشعبي (قطر): ٢٠٢  
 جبهة النضال الشعبي الفلسطيني: ٢٤٧، ٦٢٦، ٩٦٦  
 الجبهة الوطنية التقدمية: ١٤٢، ١٦٠، ١٩٠، ٣٦٩-٣٧٠  
 ٥٣٦-٥٣٨، ٥٤٠-٥٤١، ٩١٦، ٩٤٢-٩٤٣  
 الجبهة الوطنية الديمقراطية: ٢٠٢، ٣٤٤، ٣٤٧، ٤٦٦، ٤٨٠-٤٨١، ٦٦٧، ١٠٠٣، ١٠٠٥-١٠٠٦، ١٠١٣  
 الجبهة الوطنية الديمقراطية لتحرير عُمان والخليج العربي: ٤٨١، ٢٠٢  
 الجبهة الوطنية المتحدة: ٩٩٢  
 الجبوري، جاسم: ٦١١  
 الجبوري، حامد علوان: ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٧٥، ٣٩١-٣٩٥  
 ٤٠٢، ٤٠٤، ٤١٦، ٤٢١-٤٢٢، ٤٢٩، ٤٣٣  
 ٦٠٤، ٦١١، ٦١٧-٦١٨  
 الجبوري، عداي علوان: ٣٩٢، ٣٩٥  
 الجبوري، غسان جواد: ٦٠٤  
 جحاف، عبد الوهاب: ٣٣٠  
 جديد، صلاح: ١٠٦، ١٣٤، ١٣٦-١٣٩، ١٧٠، ١٨٦، ٢٠٣، ٢١٣-٢١٤، ٢١٧، ٢٩٨، ٣٠٠  
 ٣٠٧-٣٠٨، ٣٦٨، ٩٩١  
 الجراح، كمال: ٦١٠  
 الجراح، محمد: ٣٥٧، ٣٦٥، ٣٣٢-٣٣٣، ٥٣٩  
 جردانة، نزار: ٤٢٥-٤٢٦، ٦١٨-٦١٩  
 جرار، سليمان: ٢٣٨  
 جرائم ضد الإنسانية: ٩٥٤  
 الجرُموزي، محمد: ٣٣٧  
 الجريديني، سامي: ٥٣  
 الجزائري، طاهر: ٣١-٣٣  
 الجزائري، كامل: ٣٩٢  
 الجزراوي، طه ياسين: ١٨٧، ١٨٩، ١٩٥-١٩٧، ٢٠٣، ٢٠٥  
 جزماتي، نذير: ٩٣٣، ٩٣٥  
 جزيان، عبد الله: ٣٣١  
 الجسر، محمد: ٧٣٦

جنبلات، كمال: ٢٠٩، ٢١٦، ٣٨٠، ٥٧١، ٥٨٠،  
٥٨٦، ٧٤٢-٧٤٣، ٧٤٦، ٧٥٤  
جنبلات، وليد: ٢١٧، ٥٨٦-٥٨٧، ٧٤٣-٧٤٤  
الجندي، سامي: ٣٥٧، ٣٦٠  
الجندي، شكري: ٣٤  
الجندي، عبد الكريم: ١٣٦-١٣٧، ٦٧٠  
الجندي، محمد عبدو: ٦٦٧  
الجندي، منير: ٢٢٩  
جهاز المخابرات البريطاني (MIB): ١٢٣  
جهاز الموساد: ٤٠٣، ٥٩٣  
الجهني، جلال: ١٢٤  
جواد، حازم: ١٧٧، ١٨٣-١٨٦، ٢٠١، ٢١٢-٢١٣  
الجواري، أحمد عبد الستار: ١٨٨  
جواهر لال نهرو: ٦٧٤  
جوخدار، مروان: ٢٤٣  
جودة، حازم: ٢٣٨  
جوكلب، ضياء: ٥٩  
جوليان، شارل أندري: ٨٤١  
جونستون، إريك: ٤٢٧  
جيد، أندريه: ١٠٧  
جيرودي، منير: ١٢٤  
جيش التحرير الفلسطيني: ٤٤٠، ٥٧٤، ٦٢٦، ٧٦٥،  
٧٦٨، ٩٦٥

## - ح -

حاتم، صفوت: ٥٠٧  
الحاقي، عبد اللطيف: ٩١١  
الحاج إبراهيم، مالك: ٢٣٨، ٢٤٤  
الحاج الياس، يوسف: ٦٩٧  
حاج حسن، مصطفى: ٣٦٩  
حاج حمد، محمد أبو القاسم: ٢٨٨، ٧٩٦، ٩٥١  
الحاج حمود، هديب: ٧٠٠  
الحاج سعيد، سعيد حامد: ٣٩٦  
حاج محمد، مقبول: ٢٨٦  
حادثة فاشودا (١٨٩٩): ٩٢٦  
حارث، داود: ٢٣٩  
حاطوم، سليم: ١٠٦، ١٢٤، ١٣٤-١٣٥، ١٣٧، ٢٩٩  
الحافظ، أمين لطفي: ٤١، ٥١، ١٣٤، ١٣٩، ٢١٤، ٣٥٩  
حافظ، زياد: ٢٢١  
الحافظ، عبد الحفيظ: ٩٨٠

الجمعية السورية (بيروت): ٢٨  
الجمعية الشرقية: ٢٨  
الجمعية الطبية المصرية: ٨٧١  
الجمعية العربية الفتاة: ٣٧، ٣٩، ٤١، ٤٣-٤٩، ٥١-٥٣، ٥٥، ٦٠-٦١، ٤٠٩، ٧٠٨، ٧١٢-٧١٣، ٧٣٧  
الجمعية العربية الفلسطينية: ٤٨  
الجمعية العربية لعلوم الأراضي والمياه: ٨٧٨  
الجمعية العربية لعلوم المحاصيل الحقلية: ٨٧٨  
الجمعية العربية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية: ٨٧٨  
جمعية العروة الوثقى: ٣٥٠-٣٥١، ٣٧٣-٣٧٦، ٤١٧-٤١٩، ٤٢١-٤٢٢، ٧٤٨  
الجمعية العلمية السورية: ٢٩  
الجمعية العمومية الإصلاحية: ٣٩، ٥٦  
الجمعية العمومية البيروتية: ٤٠٨  
جمعية العهد: ٣٧، ٣٩، ٤١، ٤٧-٤٨، ٥٠-٥١، ٥٥، ٤٠٩، ٧١٢، ٧٧١  
جمعية الفنون والعلوم: ٢٨  
الجمعية القحطانية: ٣٩، ٤١، ٤٤، ٥٠، ٤٠٩  
جمعية كوكب الشمال الأفريقي: ٨٥٤  
جمعية اللواء الأبيض: ٢٨٣، ٧٩٤  
جمعية المقاصد الخيرية (دمشق): ٢٨  
جمعية المهندسين (الإسكندرية): ٨٧٥  
جمعية النهضة السورية: ٣٣-٣٩، ٥٨، ٦١، ٤٠٨  
جمعية النهضة اللبنانية المسيحية: ٥٨  
الجمعية اليمانية الكبرى: ٣١٨، ٤٤٦  
الجميل، عبد الحميد: ١٢٤  
الجميل، يحيى: ٢٤٩، ٥٦٠، ٦٢٧، ٦٦٩  
جميل إبراهيم باشا: ٧١٢  
الجميل، أمين: ٢٢٠، ٥٨٦  
الجميل، بشير: ٢٢٠، ٥٨٠  
الجميل، بيار: ١٧٣  
جميل، حسين: ٦٣٠، ٦٨٣-٦٨٤، ٦٩٤، ٦٩٧-٧٠١  
جميل، محمد: ١٧٧، ٧٥٤  
الجميل، طه خلف: ٦٠٩  
الجميل، عبد الستار: ٦٠٧-٦٠٨  
الجنابي، غائب: ٦٠٧  
الجنابي، معجل جواد: ٦٠٢

- الحافظ، ياسين: ٢١٣، ٢٧٨، ٢٩٦-٢٩٧، ٣٨٥، ٩٧٦، ٩٧٩-٩٨٠
- حاوي، جورج: ٢١٦
- الحباشنة، ابراهيم: ٢٢٢
- حباشنة، سمير: ٢٣٥
- حبش، جورج: ٢٤٦، ٣٥٠-٣٤٩، ٣٥٣-٣٥٢، ٣٥٨، ٣٦٤، ٣٦٧، ٣٧٠-٣٧١، ٣٧٤-٣٧٥، ٣٨٥، ٣٨٧، ٣٩٥-٣٩٦، ٤٠١، ٤٠٤، ٤١٦-٤١٧، ٤١٩، ٤٢١-٤٢٢، ٤٢٤-٤٢٦، ٤٢٨-٤٢٩، ٤٣١-٤٣٣، ٤٣٥، ٤٣٧-٤٣٩، ٤٤٢، ٤٥٢، ٤٦٨، ٤٧١، ٤٧٤، ٤٨٤، ٦١٦-٦١٨، ٦٢٠-٦٢٣، ٦٢٧، ٦٣٤، ٧٤٧-٧٤٨، ٩٦٥-٩٦٨، ٩٩٠-٩٩١
- حبش، صخر: ٢٤٢
- الحبشي، أبو بكر: ٣١٦
- الحبشي، شيخان عبد الله: ٤٤٨، ٨٠٠-٨٠١، ٨٠٥-٨٠٦، ٨٠٨-٨٠٩، ٨١١، ٨١٣، ٨١٩-٨٢٢، ٨٢٤، ٨٢٦-٨٢٧، ٨٣٠، ١٠٣٣
- الجبوي، أحمد هادي: ٤٠٠، ٥٩٨-٥٩٩، ٦٠٢، ٦٨٧
- الجبوي، هاشم جعفر: ٦٠٢، ٦١٠
- الحبشي، صالح عبد الله: ٣٤٥
- حبيقة، إيلي: ٥٨٧
- حجازي، أحمد عبد المعطي: ٢٤٩
- حجازي، سعيد رشيد: ٢٤٤
- حجلاري، نور الدين: ٦٧٣، ٦٧٦
- حداد، جابر حسن: ٣٩٨
- الحداد، جرجي: ٣٤
- حداد، حبيب: ١٣٩
- حداد، سليمان: ١٢٤
- الحداد، عبد الدائم: ٣١٥، ٣٤٧
- حداد، عصام: ٣٨٢
- حداد، نعيم: ١٧٧، ١٩٠-١٩١
- حداد، وديع: ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٦٤، ٣٧٥، ٣٨٥، ٣٨٧، ٤١٦، ٤٢١-٤٢٢، ٤٢٤، ٤٢٩، ٤٣٣، ٤٣٩-٤٤٠، ٤٤٠-٦٢٢
- حدادين، بسام: ٩٧٣
- حدادين، خلف: ٧٧٣
- حدادين، خليل: ٢٣٤
- حدادين، هيثم ميخائيل: ٢٣٥
- حدة، ناصر: ٩٣٤
- الحديثي، أنور عبد القادر: ١٨٨، ١٨٥
- الحديثي، زيد فاهم: ٦١١
- الحديثي، عبد القادر: ١٨٨، ١٨٥
- الحديثي، محمد عبد الرزاق: ٦٠٢-٦٠٣، ٦٠٧
- الحديثي، محيي الدين: ٦٠٣، ٦٠٧-٦٠٩
- الحديثي، مرتضى: ١٨٩
- حديد، محمد: ٦٨٣-٦٨٤، ٦٩٤، ٦٩٧-٧٠١
- الحديدي، سليمان: ٢٢٢-٢٢٤، ٢٢٦، ٢٣٨، ٦٢٩، ٦٣٤
- الحرث، محمد صالح: ٢٧٢
- الحراك الحزبي: ١٣٦
- الحراكي، عماد: ٣٥٨-٣٥٩، ٤١٦
- الحرب الأنثوية - الصومالية (١٩٧٧): ٩٤٩
- حرب الاستنزاف (١٩٦٧ - ١٩٧٠): ٣٠٠، ٦٢٢، ٧٦٦
- الحرب الأهلية اللبنانية (١٩٧٥ - ١٩٩٠): ٢١٩، ٢٢١، ٣٥٣، ٣٧٢، ٣٨٠، ٥٧٤، ٥٨٦، ٥٨٩، ٧٤٣-٧٤٤، ٧٥٢، ٩٨٢
- الحرب الأهلية اليمنية (١٩٩٤): ٣١٦، ٦٦٩، ٦٧١، ٩٩٤، ١٠٤٤
- الحرب الباردة: ١٤، ١١٤، ٣٨٠، ٤٦٨، ٦٧٢، ٩٣٦، ٩٥٤
- الحرب البلقانية (١٩١٢): ٥٢، ٥٦، ٧٠
- حرب التحرير ضد القوات السورية (لبنان، ١٩٩٠): ٢٢٠
- حرب الخليج الأولى (١٩٨٠ - ١٩٨٨): ١٧٢، ١٩٢-١٩٣، ٢٠٤، ٢٥٧، ٣٠٥، ٣٠٨، ٣١١، ٥٦٧، ٩٤٦
- حرب الخليج الثانية (١٩٩٠ - ١٩٩١): ١٨٠-١٨١، ١٩٤-١٩٥، ٢٠٥، ٢٣٣، ٢٧٦، ٢٨٩، ٣٠٥، ٣١٢، ٣٤٨، ٤٧٤، ٦٠٤، ٨٩٩، ٩٤٦، ١٠٥٣
- الحرب الروسية - العثمانية (١٨٧٧ - ١٨٧٨): ٤٠٧
- الحرب العالمية الأولى (١٩١٤ - ١٩١٨): ١٣، ٣٣، ٣٧-٣٩، ٤١، ٤٣، ٤٥-٤٧، ٥١، ٥٤-٥٦، ٥٨، ٧٠، ٧٣، ٢٨٠، ٣٧٢-٣٧٣، ٤١١، ٤١٤، ٤١٨، ٤٤٣، ٦٤٣، ٧٠٧-٧٠٨، ٧١٠-٧١١، ٧١٤-٧١٥، ٧٣٤، ٧٨٤، ٧٩٠، ٩٣٤، ٩٥٥
- الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩ - ١٩٤٥): ٧٣، ٧٥، ١٢١، ٢٧٠، ٢٩٢، ٣٠٢، ٣٧٣، ٣٧٧، ٤١٣، ٤١٥، ٤١٨، ٤٢٦، ٤٣٠، ٤٣٧، ٤٥١، ٦٧٢، ٦٨٣-٦٨٤، ٦٨٤، ٧٢٠، ٧٤١، ٧٦١، ٧٦٣، ٧٧٢، ٧٩٠، ٨٣٩-٨٤٠، ٩٢٧، ٩٣٦، ٩٤٣، ٩٥٧

## الحرب العربية - الإسرائيلية

- (١٩٤٨): ٨٢، ١١٢، ١١٦، ١٦٥، ٢٣٧، ٣٥١، ٣٧٧، ٤١٦، ٤٢٦، ٤٥١، ٦١٦، ٦٨٦، ٦٨٩، ٧٠٣، ٧٧٤، ٧٨٩، ٩٦٣

- (١٩٦٧): ١٩، ١٣٥-١٣٧، ١٥٨، ١٦٩-١٧٠، ١٧٢-١٧٣، ١٨٧، ٢١٥، ٢٣٠-٢٣١، ٢٤٢-٢٤٤، ٢٤٦، ٢٧٢، ٣٠٠، ٣٠٧، ٣١١، ٣٤٩، ٣٦٨-٣٦٧، ٣٨٥، ٣٨٨-٣٩٠، ٤٠١-٤٠٣، ٤٠٥، ٤٣٩-٤٤٣، ٤٥٦، ٤٦٨، ٤٧٠، ٤٧٩، ٤٨٢-٤٨٣، ٤٩٦، ٥٠٢-٥٠٤، ٥٣٥، ٥٥١، ٥٥٥، ٥٥٧، ٥٧٢، ٥٩٦، ٦٠١-٦٠٣، ٦٢٥-٦٢٧، ٦٣٤-٦٣٥، ٦٥٥، ٧٤٩، ٧٦٨، ٧٩٦، ٨٣٧، ٩٣٩-٩٤٠، ٩٤٨، ٩٦٤-٩٦٧، ٩٧٠، ٩٧٩-٩٧٥، ٩٨١، ٩٨٣، ١٠٠١، ١٠٠٤، ١٠٤١-١٠٤٢، ١٠٥٥

- (١٩٧٣): ١٧١-١٧٢، ٢٠٤، ٥٧٩، ٦٤٠، ٩٤١، ٨٣٧، ٧٦٧

- (لبنان، ١٩٨٢): ١٧٤، ٢٤٣، ٢٤٧، ٥٨١، ٥٨٦، ٥٨٨، ٥٩٢، ٧٤٣، ٩٨١  
- (لبنان، ٢٠٠٦): ٩٢٠

حرب، عزت: ٣٨١

حرب، عمر: ٥٧٣، ٥٧٦، ٥٩١

حرب، محمد صالح: ٦٩٠

حرب المخيمات (لبنان، ١٩٨٥): ٥٨٧

الحرب النفسية: ١٢٨

حرب اليمن (١٩٦٢ - ١٩٧٠): ٩٢٦

الحركات فوق القومية: ١٤

حركة ١٨ تشرين الثاني (العراق، ١٩٦٣): ٢٩٦

حركة ٢٢ يونيو (اليمن، ١٩٦٩): ٣٤٤، ٩٩٧، ١٠٠٦-١٠٠٧، ١٠١٢، ١٠٤٤

حركة ٢٣ شباط (سورية، ١٩٦٦): ١٣٣-١٣٤، ١٣٧، ١٣٩، ١٥٠-١٥١، ١٥٨، ١٦٧-١٧٠، ١٨٦، ٢٠٣، ٢٠٨، ٢١٤، ٢٣٥-٢٣٦، ٢٤٢-٢٤٣، ٢٤٦، ٢٧١-٢٧٢، ٢٩٨-٢٩٩، ٣٠٧، ٣٤٢-٣٤٣، ٣٤٣، ٣٦٨، ٣٣٥-٣٣٦، ٥٣٦، ٥٤٦، ١٠٠٤

حركة ٥ نوفمبر (اليمن، ١٩٦٧): ٣١٧، ٣٢٣، ٣٢٧، ٣٣٦-٣٣٨، ٣٤٠-٣٤١، ٣٤٤، ٤٤٧، ٤٤٩، ٤٥٨، ٤٦١، ١٠٣١

حركة ٨ سبتمبر (١٩٦٦): ١٣٤

حركة الإحياء العربي: ١٧٦

الحركة الاشتراكية العربية: ٣٨٨، ٣٩٣، ٤٠٠، ٤٠٢-٤٠٣، ٥٣٢، ٦٠٠-٦٠١، ٦٠٥-٦٠٧، ٦٠٩-٦١٠، ٦١٣، ٦٢٥، ٩٨٧، ٩٩٠-٩٩١، ١٠٣٢

حركة الاشتراكيين الثوريين: ٥٧٣

حركة أمل (لبنان): ٢١٧، ٥٦٧، ٥٨١، ٥٨٦-٥٨٨، ٧٥٢، ٧٥٥

الحركة البارزانية: ٩٩٠

حركة التجمع القومي العربي: ٦٤٦، ٦٤٨-٦٥٥

حركة التحرر العربي والعالمي: ٣١٥

حركة التحرير العربي: ٩٤، ١١٨، ٧٦٧، ١٠٠٥

حركة تحرير فلسطين (فتح): ٢١٦، ٢٤١-٢٤٣، ٤٣٨-٤٤١، ٤٦٨، ٥٨٠، ٥٨٦، ٥٩٣، ٦٢١، ٦٢٤، ٦٢٦، ٧٦٥، ٧٦٩، ٧٧٩-٧٨٢، ٨٤٥، ٩٦٤، ٩٦٦، ٩٦٨، ٩٧٠، ٩٧١-٩٧٣، ٩٧٤، ٩٨١

حركة التحرير الوطني الديمقراطي: ٩٨٣

الحركة التصحيحية (سورية، ١٩٧٠): ١٣٣، ١٥٨

الحركة الثورية الشعبية في الكويت: ٤٧١-٤٧٣

الحركة السورية القومية الاجتماعية: ١٤

حركة الشباب الاشتراكي العربي: ٥٧٧

حركة الضباط الأردنيين الأحرار: ٢٢٣

الحركة الطائفية الحتمية: ٩٥١

الحركة الطلابية البعثية: ٢٥٧

حركة الطليعة العربية: ٢٣٥، ٢٥٤-٢٥٥، ٦٢٧

حركة عدم الانحياز: ١٤، ٨٥، ٨٧، ١١٤، ٢٩٣، ٣٠٣، ٥٩٦، ٦٧٧

حركة القوميين العرب: ١٢، ١٤، ١٨٢-١٨٣، ١٨٥، ٢٠٦، ٢٢٣-٢٢٤، ٢٤٠، ٢٥٢-٢٥٤، ٣٠٤-٣٠٥، ٣١٠-٣١١، ٣١٤-٣١٦، ٣١٩، ٣٢١-٣٢٦، ٣٢٩-٣٣٠، ٣٣٣-٣٣٤، ٣٣٦-٣٣٨، ٣٤٠-٣٤١، ٣٤٩-٣٥٢، ٣٦٠، ٣٦٣-٣٦٦، ٣٦٩-٣٧٣، ٣٧٦-٣٧٩، ٣٨١-٤٠٦، ٤١٤، ٤١٨-٤١٩، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٧-٤٤٣، ٤٤٨-٤٤٩، ٤٧٢، ٤٧٤-٤٧٩، ٤٨٢-٤٨٦، ٥٠٣، ٥٣٢-٥٣٣، ٥٣٥، ٥٤٥-٥٤٦، ٥٤٨-٥٤٩، ٥٧١-٥٧٣، ٥٩٣، ٥٩٧-٦٠١، ٦٠٣، ٦١١، ٦١٤، ٦١٦، ٦١٨-٦٢١، ٦٢٤-٦٢٦، ٦٢٨-٦٢٩، ٦٣٤-٦٣٧، ٦٤٣، ٦٥٥، ٦٦٢-٦٦٣، ٦٧٣، ٦٨٦-٦٨٧، ٦٩٦، ٧٠٤-٧٠٥، ٧٤٧-٧٤٩، ٧٥٢، ٧٥٤، ٧٥٦، ٧٦٨، ٨٠٠-٨٠١، ٨٠٧، ٨١٥، ٨١٧، ٨٢٢-٨٢٣، ٩٤٧، ٩٦٠، ٩٦٢



حزب الاتحاد الاشتراكي العربي: ٢١، ٥٣٢، ٥٣٥-  
٥٣٦، ٥٣٨، ٥٤٠، ٥٥٩، ٥٦٣، ٥٧٤-٥٧٥،  
٥٨٩-٥٩١، ٦٦٩

حزب اتحاد الشعب الديمقراطي: ٤٦٦، ١٠٤٤

حزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي: ٤٥٠، ١٠٠٧-  
١٠٢٩، ١٠١٠

حزب الاتحاد اللبناني: ٩١٨

حزب الاتحاد والترقي: ٣٥، ٦٠، ٦٦

حزب الأحرار الدستوريين: ٧٨٥، ٧٨٩، ٧٩٢-٧٩٣

حزب الأحرار (اليمن): ٣١٨، ٤٤٦

حزب الاستقلال: ٤٨-٤٩، ٥١، ٧٣، ١٨١، ١٨٣،  
١٨٥، ٣٩٢، ٣٩٤، ٣٩٦، ٤٠٢، ٤٠٤، ٥٩٧-  
٥٩٨، ٦٠٢، ٦١٠-٦١١، ٦٣٠، ٦٩٦-٦٨٣،  
٦٩٨-٧٠٠، ٧٠٣-٧٠٥، ٧٠٨، ٧١١-٧١٣،  
٧٢٧، ٧٦٠-٧٦١، ٧٦٣، ٧٧٠-٧٧١، ٨٤٤-  
٨٤٥، ٩٤٥-٩٤٦

حزب الاستقلال (العراق): ٧٣، ٧٠٤

حزب الاستقلال العربي: ٧٦٠، ٧٦٣، ٧٧٠-٧٧١

الحزب الإسلامي (الجزائر): ٩٥٥

الحزب الاشتراكي الإسلامي: ٥٢٧

الحزب الاشتراكي العربي الموحد: ٤٠٢، ٦٠٥

الحزب الاشتراكي اليمني: ٢٧٥، ٤٦٦، ٨٣١، ١٠٠٣،  
١٠٤٤

حزب الأشقاء: ٩٥٠

حزب الله (لبنان): ٢٢، ١٧٥، ٢١٨، ٥٨٢، ٥٨٨،  
٧٥٥-٧٥٦، ٧٦٩، ٩٠٢، ٩١٥-٩١٦، ٩١٨

حزب الأمة: ٥٢٧-٥٢٨، ٧٧٥، ٧٧٨، ٧٨٤-٧٨٥،  
٧٩٦، ٩٤٩-٩٥١

الحزب البروليتاري الطليعي: ١٠٥٤، ١٠٦٠

حزب البروليتاريا الثوري: ١٠٥٥

حزب البروليتاريا المغربي: ١٠٥٧

حزب البعث العربي: ١٢، ١٤، ٧٣-٧٤، ٨١-٨٣،  
٨٩-٩٠، ١٠٧، ١١٨، ١٣٣، ١٧٦، ٢٢٢-٢٢٤،  
٢٣٧-٢٣٨، ٢٧١، ٢٨٨، ٢٩٦، ٣٢٣، ٧٩٧،  
٩١٦، ٩٧٦، ٩٩٨، ١٠٢١

- المؤتمر القطري الأول (رام الله، ١٩٥١): ٢٢٣

حزب البعث العربي الاشتراكي: ١٢، ١٤، ١٩، ٧٣-  
٧٨، ٨١-٨٤، ٨٧-٩٠، ٩٢-٩٤، ٩٨، ١٠١-  
١٠٨، ١١٢-١٢٦، ١٣٢-١٣٣، ١٤٥، ١٥٠،  
١٥٨، ١٦٥-١٦٨، ١٧٣، ١٧٦-١٩٥، ١٩٧-  
٢٣١، ٢٣٣-٢٤٦، ٢٤٨-٢٦٠، ٢٦٢-٢٦٣

٩٦٤-٩٧٠، ٩٧٦-٩٧٧، ٩٨١، ٩٨٧، ٩٩٠-  
٩٩٣، ٩٩٨-١٠٠١، ١٠١٨-١٠٢٣، ١٠٢٥-  
١٠٢٨، ١٠٣٠، ١٠٣٢-١٠٣٤، ١٠٣٦، ١٠٣٨-  
١٠٤٠، ١٠٤٤

حركة الكادحين: ٢٥٣-٢٥٤، ٢٥٦

الحركة الماركسية - اللينينية المغربية: ١٠٥٣-١٠٥٤، ١٠٥٨،  
الحركة الناصرية الشعبية: ١٤، ٢٠٦، ٢٩٢، ٣٥٦،  
٣٦٢-٣٦٣، ٣٦٦، ٣٧٩، ٣٨٤، ٤١٤، ٤٣٧،  
٥٠٧-٥٠٨، ٥٥٩، ٥٦١-٥٦٥، ٥٦٨، ٥٧٩،  
٥٩٦، ٦٠٤، ٦٠٧-٦٠٨، ٦١٢، ٦١٤، ٦٣٧،  
٦٤٣، ٦٥٥-٦٥٨، ٦٦١، ٦٦٣-٦٦٤، ٦٧٢-  
٦٧٣، ٩٦٢، ١٠٤٠

حركة النهضة: ١٠٥٢-١٠٥٣

حركة، واصف: ٢٢١

حركة وحدويين الأحرار: ٦١٠، ٦١٢

حركة الوحدويين الاشتراكيين: ١٠٥، ١٢٣، ٢١٢،  
٣٥٧، ٣٦٤، ٣٩٩، ٥٣٢-٥٣٣، ٥٤٥، ٥٤٧،  
٥٩٧، ٥٩٩، ٦٠٣

حركة الوحدويين الديمقراطيون: ٦٠٧، ٦١١

الحركة الوطنية الديمقراطية (MND): ٢٥٥، ٢٥٧،  
٣٢٥، ٤٢٦

الحركة اليسارية الطلابية (فرنسا): ٢٧٣

حركي، علي محمد زيد: ٤٦٤

الحريات الديمقراطية: ٣٩٤، ٤٢٦، ٥٣٦، ٦٥٢، ٧٠٠،  
٩٤٤، ١٠٥١، ١٠٥٥-١٠٥٦

الحريات العامة: ٨٣، ١١٧، ١٣٦، ٢٢٣، ٢٣٤، ٤٧٣،  
٥١٤، ٥٦٧، ٦٢٨، ٦٣١، ٦٣٤، ٦٤٩، ٦٨٦،  
٦٩٧، ٧٥٣، ٧٧٦، ٧٩٠، ٨٢٢، ٨٦٢، ٨٦٤-  
٨٦٥، ٩٠٦، ١٠٤٩

حريبي، عبد الحليم: ٣٩٢-٣٩٣

حرية الاعتقاد: ١٦٢، ٥١١، ٥١٩

حرية التعبير: ٨٠، ١٦٢، ٥٦٩، ٦٦٩، ٨٦٩

حرية الصحافة: ٣٨، ٢٧٩، ٢٨٨، ٣١٨، ٦٠٦، ٨٦٦،  
٨٦٩-٨٧٠

الحرية الفردية: ١١٢، ١٥٠

الحريري، رشيد: ٨٠٠

الحريري، رفيق: ٢١٨، ٥٣٩، ٥٨٢، ٥٨٧-٥٨٨،  
٥٩٠-٥٩١، ٥٩٣، ٧٤٣، ٧٥١-٧٥٢، ٧٥٥-٧٥٦

الحريري، زياد: ٣٦٢

حريق، منصور: ٢١٥

- المؤتمر القومي التاسع الاستثنائي (١٩٦٧): ١٥٨  
 - المؤتمر القومي التاسع (دمشق، ١٩٦٦): ١٣٤،  
 ١٣٦-١٣٧، ١٥٠، ١٥٨، ٢١٥، ٢١٨، ٢٣٠،  
 ٢٤٢، ٢٩٩، ٣٠٩، ٣٤٢-٣٤٣، ٤٦٨  
 - المؤتمر القومي الثالث (بيروت، ١٩٥٩): ١٠٢،  
 ٢٠٨، ٢١١، ٢٤٠  
 - المؤتمر القومي الثالث عشر (دمشق، ١٩٨٠):  
 ١٥٩، ٢٣٢، ٢٤٤، ٢٧٢، ٢٧٧، ٣٤٤  
 - المؤتمر القومي الثامن (دمشق، ١٩٦٥): ٢١٤،  
 ٢٤١، ٣٦٥، ٩٧٩  
 - المؤتمر القومي الثاني (دمشق، ١٩٥٤): ٨٥، ١٧٧  
 - المؤتمر القومي الثاني عشر (١٩٧٥): ٢٣٢  
 - المؤتمر القومي الحادي عشر (١٩٧١): ١٣٩، ٣٤٤  
 - المؤتمر القومي الخامس (حمص، ١٩٦٢): ١٠٤،  
 ١٢٥، ٢١٢-٢١٣، ٢٢٨  
 - المؤتمر القومي الرابع (بيروت، ١٩٦٠): ١٠٢،  
 ١٢٢، ١٨٣، ٢٠٢، ٢١١، ٢٢٧، ٢٤١، ٢٦٢،  
 ٢٩٤  
 - المؤتمر القومي السابع (دمشق، ١٩٦٤): ١٣١-  
 ١٣٣، ١٨٦، ٢٠٢، ٢٠٨، ٢١٤، ٢٢٩، ٢٤١،  
 ٢٩١، ٢٩٧، ٣٤٢  
 - المؤتمر القومي السادس (دمشق، ١٩٦٣): ١٠٧،  
 ١٢٥-١٢٩، ١٣١-١٣٢، ١٣٧، ١٥٠-١٥١،  
 ١٥٦-١٦٠، ١٦٧-١٦٨، ٢٠٨، ٢١٢-٢١٣،  
 ٢٢٩، ٢٤١، ٢٩٦، ٣٤٢، ٩٧٦، ١٠٠٤  
 - المؤتمر القومي السادس (العراق، ١٩٦٣): ٢٩٦  
 - المؤتمر القومي العاشر الاستثنائي (١٩٧٠): ١٣٨،  
 ١٧٠  
 - المؤتمر القومي العاشر (دمشق، ١٩٦٨): ٢٣٢  
 حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني  
 - المؤتمر العام الثاني (١٩٩٤): ٢٣٤  
 - المؤتمر العام الرابع (٢٠٠١): ٢٣٤  
 حزب البعث العربي التقدمي  
 - المؤتمر القطري الأول (١٩٩٩): ٢٣٤  
 - المؤتمر القطري الثالث (٢٠٠٩): ٢٣٤  
 - المؤتمر القطري الثاني (٢٠٠٤): ٢٣٤  
 حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي: ٢١، ٢٤٩  
 حزب التحرير الإسلامي: ٣١١، ٦٢٨، ٧٦٩-٧٧٨  
 حزب التحرير الشعبية (الصاعقة): ٢١٦  
 حزب التعاون الاشتراكي: ١١٧

٢٦٦-٢٧٨، ٢٨٣-٣٣٣، ٣٣٦، ٣٣٨-٣٤٢،  
 ٣٤٤-٣٤٨، ٣٥١-٣٥٤، ٣٦٠-٣٦١، ٣٦٩-  
 ٣٧٠، ٣٧٤-٣٧٥، ٣٨٥، ٣٩٤-٣٩٨، ٤٠٢-  
 ٤٠٥، ٤٠٩، ٤١٤، ٤١٦-٤١٧، ٤٢٥، ٤٣٥،  
 ٤٤٩، ٤٥١-٤٥٤، ٤٥٧، ٤٥٩-٤٦٣، ٤٦٧-  
 ٤٦٨، ٤٨٢-٤٨٣، ٥٠٢-٥٠٣، ٥٢٤-٥٢٧،  
 ٥٣٢، ٥٣٥-٥٣٦، ٥٣٩-٥٤٠، ٥٤٥-٥٤٨،  
 ٥٨٠، ٦٠٠، ٦٠٢-٦٠٥، ٦١٢-٦١٤، ٦١٦،  
 ٦٢٤-٦٢٩، ٦٣١-٦٣٤، ٦٤٣، ٦٤٦، ٦٥٦،  
 ٦٦٢-٦٦٣، ٦٦٨، ٦٧٣، ٦٧٩، ٦٨٦-٦٨٧،  
 ٦٩٦، ٧٠٠-٧٠١، ٧٠٤-٧٠٥، ٧٢٧، ٧٣٣،  
 ٧٤٥، ٧٤٩-٧٥١، ٧٦٥، ٧٦٨، ٧٧٨، ٧٩٧،  
 ٨٠٧، ٨٢٨، ٩١٦، ٩١٨، ٩٢٩، ٩٣٧-٩٣٩،  
 ٩٤١، ٩٤٦، ٩٤٩، ٩٦٢، ٩٦٦، ٩٧٥-٩٧٧،  
 ٩٧٩، ٩٨٨، ٩٩٢-٩٩٣، ٩٩٨، ١٠٠٣-١٠٠٧،  
 ١٠٢١، ١٠٢٥، ١٠٢٨، ١٠٣٠، ١٠٣٦، ١٠٤٠،  
 ١٠٤٩  
 حزب البعث العربي الاشتراكي (تونس): ٢٧٠، ٢٧٦-  
 ٢٧٨  
 حزب البعث العربي الاشتراكي (موريتانيا): ٢٥٢  
 حزب البعث العربي الاشتراكي  
 - المؤتمر التأسيسي (دمشق، ١٩٤٧): ٢٢٢  
 - المؤتمر القطري الاستثنائي (١٩٦٤): ١٢٨-١٢٩،  
 ١٣١  
 - المؤتمر القطري الأول (١٩٦٣): ١٢٨  
 - المؤتمر القطري الأول (الجزائر، ٢٠٠٨): ٢٦٨  
 - المؤتمر القطري التاسع (٢٠٠٠): ١٤٥، ١٥٩،  
 ١٦١-١٦٤، ١٧٢  
 - المؤتمر القطري الثالث (١٩٦٦): ١٦٩، ١٨٤، ٢٤٥  
 - المؤتمر القطري الثالث الاستثنائي (١٩٦٧): ١٣٥،  
 ١٦٩  
 - المؤتمر القطري الثامن (١٩٨٥): ١٥٩، ١٧٤  
 - المؤتمر القطري الثاني الاستثنائي (١٩٦٦): ١٣٤  
 - المؤتمر القطري الخامس (١٩٧١): ١٣٩  
 - المؤتمر القطري الرابع (١٩٦٨): ١٦٩، ٣٦٩-٣٧٠  
 - المؤتمر القطري السابع (١٩٧٩): ١٤٢، ١٤٤، ١٧١  
 - المؤتمر القطري السادس (١٩٧٥): ١٤٠  
 - المؤتمر القطري السادس (بغداد، ١٩٦٦): ١٨٧  
 - المؤتمر القطري العاشر (٢٠٠٥): ١٤٨، ١٦١،  
 ١٦٣، ١٧٣، ١٧٥  
 - المؤتمر القومي التاسع الاستثنائي (١٩٦٨): ١٣٧،  
 ٢١٥، ٢١٨

٣٩٠، ٣٩٣-٣٩٤، ٣٩٦، ٤٠٢، ٤٠٤-٤٠٥، ٤٢٠-٤٢٢، ٤٢٩، ٤٣١، ٤٣٨، ٤٤٩، ٤٦٨-٤٦٩، ٤٨٤، ٤٩٢، ٥٠٦-٥٠٧، ٥٢٣-٥٢٥، ٥٣٢، ٥٣٥-٥٣٦، ٥٣٨، ٥٤٥-٥٤٧، ٥٥٠، ٥٥٩، ٥٦١-٥٦٥، ٥٦٨، ٥٧٣، ٥٩٠، ٦١٧، ٦١٩-٦٢٠، ٦٢٢، ٦٢٤-٦٢٦، ٦٢٨، ٦٣١-٦٣٢، ٦٣٤، ٦٤٨، ٦٦٦، ٦٦٩، ٦٧٢، ٦٧٧، ٦٨٦، ٦٩١، ٦٩٨، ٧٠٠، ٧٠٣-٧٠٤، ٧٢١، ٧٢٣-٧٢٦، ٧٢٨، ٧٣١-٧٣٣، ٧٣٨، ٧٤٤، ٧٤٩، ٧٥٣، ٧٦٧-٧٦٩، ٧٧٨، ٧٨٩، ٨٠٠، ٩١٦، ٩١٨-٩١٩، ٩٢٦-٩٢٩، ٩٥٢-٩٦٠، ٩٦٢، ٩٧٥، ٩٨٥، ٩٨٧-٩٨٩، ٩٩١، ٩٩٧، ١٠١٣-١٠١٥، ١٠٤٨-١٠٥٢، ١٠٥٤، ١٠٥٧، ١٠٦٢  
الحزب الشيوعي الأردني: ٢٢٣، ٧٦٨، ٧٧٨، ٩٤٨، ٩٥٩

الحزب الشيوعي الإندونيسي: ٢٩٧

الحزب الشيوعي البلغاري: ٩٣٧، ٩٥٢

الحزب الشيوعي التونسي: ٦٤٨، ٩٢٨، ١٠٤٩

الحزب الشيوعي الجزائري: ٢٦٣، ٩٢٦، ٩٢٨، ٩٥٥-٩٥٨

الحزب الشيوعي السوداني: ٢٨٨، ٥٢٩، ٩٢٧-٩٢٨، ٩٤٩، ٩٥٢-٩٥٣، ٩٥٨

- المؤتمر الأول (١٩٥٠): ٩٤٩

- المؤتمر الثاني (١٩٥١): ٩٤٩

- المؤتمر الثالث (١٩٥٦): ٩٤٩

- المؤتمر الرابع (١٩٦٧): ٩٥٣

الحزب الشيوعي السوري: ١٠٩، ٢١٣، ٥٣٦، ٩٢٧-٩٣١، ٩٣٣-٩٣٥، ٩٣٧-٩٤٥، ٩٥٤، ٩٥٩

- مشروع البرنامج السياسي (١٩٧٠): ٩٣٩، ٩٥٤

- المؤتمر الرابع (١٩٧٤): ٩٤٢

- المؤتمر الخامس (١٩٧٨): ٩٤٢-٩٤٣

الحزب الشيوعي السوري-الليبياني: ١٩، ٣٧٥، ٣٨٨، ٤٧٣، ٧٥٣، ٩٢٥-٩٣٨، ٩٤٥، ٩٤٩، ٩٥٥، ٩٥٨-٩٥٩، ٩٧٥، ٩٨٣، ١٠١٤، ١٠٤٨، ١٠٥١

- المؤتمر الثاني (٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٣-٢ كانون الثاني/يناير ١٩٤٤): ٩٣٥

الحزب الشيوعي السوفييتي- المؤتمر العشرون (١٩٥٦): ٩٧٥، ٩٨٧

الحزب الشيوعي العراقي: ١٩٠، ٣٢٠، ٣٧٤، ٤٦٩، ٦٩٨، ٩٢٧، ٩٢٩، ٩٤٣-٩٤٩، ٩٥٢، ٩٥٨، ٩٨٧-٩٨٩

حزب التقدم: ٤٨، ٢١٦، ٣٧٨، ٣٨٠، ٥٧١، ٥٨٦-٥٨٧، ٧٤٢-٧٤٤، ٧٥٢، ٧٧٦، ١٠٥٤، ١٠٦٥

الحزب التقدمي الاشتراكي (لبنان): ٢١٦، ٣٧٨، ٣٨٠، ٥٧١، ٥٨٦-٥٨٧، ٧٤٢-٧٤٤، ٧٥٢

حزب الثورة الاشتراكية: ٢٦٣

حزب الحركة القومية: ٨٥٤

حزب الدفاع الوطني: ٤١٣، ٧٦٣

الحزب الديمقراطي: ١٩٠، ٢٧٧، ٢٩٧، ٣٤٤، ٤٦٥-٤٦٦، ٤٨٤-٤٨٥، ٦٧٠-٦٧١، ٧٨٥، ٩٧٣، ٩٨١، ١٠٤٤

الحزب الديمقراطي الثوري اليمني: ٤٦٥-٤٦٦، ١٠٤٤

الحزب السعودي: ٧٨٩، ٧٩٢-٧٩٣

الحزب السوري القومي الاجتماعي: ٧٥، ١١٨، ٢١٧، ٩١٦، ٩٦٢، ٩٧٧

حزب الشعب: ٧٩، ٨٣، ١١٧، ١٤٥، ٢٨٤، ٢٨٨، ٣٥٧، ٤٤٣، ٦٢٨، ٦٥٥، ٦٨٤، ٧٠٣، ٧٠٦-٧١٢، ٧٢٧-٧٣٣، ٩٣٠، ٩٣٦، ٩٥٥، ٩٥٧، ١٠٤٥

حزب الشعب الأردني: ٧٧١، ٧٧٤-٧٧٦

حزب الشعب الاشتراكي: ٣٢١-٣٢٧، ٣٣١، ٣٣٤، ٣٣٧، ٤٥٠-٤٥١، ٨٢٣-٨٢٤، ٨٢٦-٨٢٧، ٩٩٣، ١٠٢١، ١٠٢٧-١٠٣٣، ١٠٣٥-١٠٣٧

حزب الشعب الجزائري: ٢٦٣، ٩٥٧

حزب الشعب الديمقراطي: ٢٨٤، ٢٨٨، ٤٧٣، ٥٢٧، ٧٩٦-٧٩٧، ٩٧٢-٩٧٣

حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد): ٩٧٢-٩٧٣

حزب الشعب (سورية): ٩٣٦

حزب الشعب الفلسطيني: ٧٠٣، ٧٦٩، ٩٥٩

حزب الشورى والاستقلال: ٨٥٤

الحزب الشيوعي: ١٩، ٢١، ٢٣، ٢٧، ٣٧، ٤٦-٤٩، ٥٤، ٥٦، ٧٣-٧٦، ٨٢، ٨٥-٨٦، ٨٨-٩٠، ٩٢، ٩٨، ١٠٠-١٠٧، ١٠٩، ١١٢-١١٤، ١١٦-١١٩، ١٢٢-١٢٣، ١٢٥-١٢٦، ١٢٨-١٢٩، ١٣١-١٣٤، ١٣٦-١٣٨، ١٤٠، ١٤٤، ١٤٧، ١٤٩-١٥٠، ١٦٥-١٦٧، ١٧٦-١٧٧، ١٨١، ١٨٤-١٨٧، ١٩٠-١٩١، ٢٠١-٢٠٣، ٢٠٥-٢١٦، ٢٢٣-٢٣٢، ٢٣٥-٢٣٧، ٢٤١-٢٤٤، ٢٤٦، ٢٥٣، ٢٦٣، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٧٦-٢٧٧، ٢٨٥، ٢٨٨، ٢٩٤، ٢٩٦-٣٠٠، ٣٠٤، ٣٠٦-٣٠٨، ٣٢٠، ٣٣٢، ٣٣٦، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٥٢-٣٥٦، ٣٥٩، ٣٦١، ٣٦٤، ٣٦٦-٣٧٠، ٣٧٢، ٣٧٤-٣٧٦، ٣٨١

حزب القوات اللبنانية: ١٧٤، ٢٢٠، ٥٨٧  
الحزب القومي السوري الاجتماعي: ٣٧٤، ٤١٦، ٥٨٠،  
٧٤٣، ٧٤٦-٧٤٧، ٥٨٨  
الحزب القومي العربي: ١٤، ٧٤، ٧٣٨، ٧٤١-٧٤٢،  
٧٧٣  
الحزب القومي الناصري الموحد: ٦٠٧، ٦٠٩  
حزب الكتائب (لبنان): ٣٨٠، ٧٤٣  
حزب الكتلة الوطنية: ٣٨، ٧١٤، ٧٦٣  
حزب اللامركزية الإدارية العثمانية: ٣٩، ٤٣، ٥٢-٥٦،  
٥٨-٦١، ٦٣-٦٩، ٤٠٧-٤٠٨، ٧٣٧  
حزب مصر الفتاة: ٧٨٦  
حزب النجادة (لبنان): ٣٨١، ٥٧١، ٧٤٤-٧٤٥، ٧٥٢  
حزب نجم شمال أفريقيا: ٩٥٥  
حزب النهضة: ٦٥٥، ٧٧٤-٧٧٥  
حزب الوحدة الاشتراكي: ٦٠٠، ٦٠٢، ٦٠٥، ٦٠٧،  
٦٠٩-٦١١  
حزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الأردني: ٩٦٨-٩٦٩  
حزب الوحدة الشعبية اليمني: ٤٦٦، ١٠٤٤  
حزب الوحدة العربية (سورية): ٣٧٢  
الحزب الوطني الاشتراكي: ٢٢٣، ٢٢٥، ٢١٦، ٦٢٨-  
٦٣٤، ٦٣٢  
الحزب الوطني الحر: ٤٨، ٨٣، ١١٨، ١٨١، ٢٢٣،  
٢٢٥، ٢٨٤، ٢٨٨، ٤١٧، ٥٠٢، ٥٢٧، ٦١٦،  
٦٢٨-٦٣٢، ٦٣٤، ٦٨٣-٦٨٤، ٦٨٦، ٦٩٣،  
٦٩٦-٦٩٧، ٧٠٦، ٧٢٤-٧٢٩، ٧٧٢، ٧٧٧، ٧٨٤-  
٧٨٦، ٧٩٢-٧٩٣، ٧٩٥-٧٩٦، ٨٠٢، ٨٤٤،  
٨٤٨، ٨٥٤، ٩٣٦، ٩٤٥-٩٤٦، ٩٥٠-٩٥٢  
الحزب الوطني الديمقراطي: ١٨١، ٥٠٢، ٦٣٠، ٦٨٣-  
٦٨٤، ٦٨٦، ٦٩٣، ٦٩٦-٦٩٧، ٧٠٥-٩٤٦  
الحزب الوطني (سورية): ٩٣٦  
حزب الوفاق الوطني: ٦٥٥  
حزب الوفد (مصر): ٧٣، ٤٢٢، ٧٢١، ٧٨٥-٧٨٦،  
٧٨٨-٧٩٣، ٨٠٣، ٩٣٢  
حزب اليسار الديمقراطي: ٩٧٣  
الحسامي، راتب: ٣٥٧، ٣٦٢، ٧٢٩  
حسن، أحمد: ٥٦، ١٧٧، ١٨٤-١٨٩، ١٩١، ٢٠١-  
٢٠٢، ٢٠٦-٢٠٧، ٢١٣، ٢٩٦، ٣٤٥، ٥٠٥،  
٥٦٧، ٧٨٨، ٩١٦  
الحسن، بلال: ٣٦٣، ٣٦٥  
حسن، رشيد: ٩٧٧

- المؤتمر الخامس (١٩٩٣): ٩٤٦  
الحزب الشيوعي الفرنسي: ١٠٩، ٧٥٣، ٩٢٨، ٩٣٠،  
٩٣٤، ٩٥٥-٩٥٦، ٩٥٨-٩٥٩، ٩٧٥  
- الفرع الجزائري: ٩٥٥، ٩٥٨  
الحزب الشيوعي الفلسطيني: ٧٦٧، ٩٣٠-٩٣١، ٩٥٩،  
٩٦٢  
الحزب الشيوعي اللبناني: ٢٢، ٢١٦، ٣٧٥، ٧٥٣،  
٩٣٠، ٩٥٩، ٩٧٥، ٩٧٧، ١٠١٣-١٠١٥  
الحزب الشيوعي المصري: ٩٨٣-٩٨٥  
الحزب الشيوعي المصري (التيار الثوري): ٩٨٣، ٩٨٥  
الحزب الشيوعي المغربي: ١٠٥٧، ١٠٦٢، ٩٥٩  
حزب الطاشناق: ٩٧٧  
حزب الطليعة الشعبية: ٣٣٢، ٣٤٢-٣٤٤، ٤٦٦،  
٩٩٧-٩٩٨، ١٠٠٢-١٠٠٨، ١٠١٣-١٠١٥،  
١٠٤٤  
حزب الطليعة الوطنية: ٢٥٢، ٢٥٩  
الحزب العربي الأردني: ٦٢٨، ٧٧٣  
الحزب العربي الاشتراكي: ٧٤، ٨١-٨٢، ٨٩-٩٠، ٩٤،  
٩٧، ١١٨، ١٢٣، ١٧٦، ٢٠٩، ٣٩٩، ٥٩٧-  
٥٩٩، ٦٠٢-٦٠٣، ٦٠٩، ٦٨٧  
الحزب العربي الديمقراطي الأردني: ٢٣٥  
الحزب العربي الديمقراطي الناصري (مصر): ٩٠١  
حزب العمال الاشتراكي: ١٠٤٦  
حزب العمال البريطاني: ٣٠٢، ٣٢٤، ١٠٢٨-١٠٢٩،  
١٠٤٢  
حزب العمال الثوري الاشتراكي: ٢١٤  
حزب العمال الثوري العربي: ١٩، ١٣٣، ٩٧٧، ٩٧٩  
حزب العمال الجزائريين: ١٩، ١٠٤٥-١٠٤٧  
حزب العمال الشيوعي التونسي: ٦٤٥، ١٠٤٨، ١٠٥٠-  
١٠٥٣  
حزب العمال الشيوعي الفلسطيني: ٩٧٣  
حزب العمال الشيوعي المصري: ٩٧٣، ٩٨٣  
حزب العمال العربي الثوري: ٢٩٧-٢٩٨  
حزب العمل الاشتراكي العربي: ٤٤٣، ٤٧١-٤٧٢،  
٩٦٧-٩٦٨، ٩٧٨، ٩٨١، ٩٩٠  
حزب العمل الاشتراكي العربي (لبنان): ٤٤٣، ٩٦٧-  
٩٦٨  
حزب العمل العربي: ٢٠٢، ٣٠٩، ٤٨٥  
حزب العمل اليمني: ٣٤٤، ٤٦٦، ١٠٤٤  
حزب العهد: ٥٠-٥١، ٥٣، ٧٠٨، ٧٧٠-٧٧١، ٧٧٦

الحسن، رياض: ٩٧٣  
حسن، عبد القادر: ٥٢٧  
الحسن، فارس ناصر: ٦٠٣  
الحسن، مالك دوهان: ٥٩٨، ٦٠١-٦٠٣، ٦١٠، ٦٨٧  
حسن، مصطفى: ٥٢٧  
حسيب، خير الدين: ١٧، ٢٠، ٣٩٩-٤٠٠، ٤٠٢، ٥٠٥، ٥٩٧-٦٠١، ٨٩٨-٨٩٩، ٩٠١، ٩١٠، ٩٨٧  
حسيب، محمود: ٥٢٨-٥٢٩  
الحسيبي، صبحي: ٤٤  
حسين، أحمد: ٦٧٥، ٧٨٦، ٧٨٨  
حسين باشا: ٧٧١  
الحسين بن طلال (ملك الأردن): ١٣٧-١٣٨، ٢٢٤-٢٢٥، ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٩، ٢٤٦، ٣٥٣، ٦٣٠-٦٣٤، ٧٧٦، ٧٧١، ٧٦٧، ٦٤٦، ٦٣٤  
الحسين بن عبد الله: ٩١٦  
حسين بن علي (الشريف حسين): ٤٧-٤٨، ٦٦، ٨٠، ٢٢٩، ٢٨٩، ٧٠٧، ٧٣٦، ٧٨٤، ٧٩٧  
الحسين، ذوقان: ٧٧٥  
حسين، صباح: ٦١٠  
حسين، صدام: ١٨٣، ١٨٦-١٨٧، ١٨٩، ١٩١-١٩٢، ١٩٥-١٩٩، ٢٠١-٢٠٢، ٢٠٥-٢٠٧، ٢١٣، ٢١٩، ٢٧٤، ٢٧٧، ٣٤٥، ٦٠٥، ٦٤١، ٧٩٧، ٩٠٤، ٩٤٦، ٩٤٩، ٩٥٤، ٩٩٠  
حسين، طه: ٧٨٨، ٨٤٠  
الحسين، عبد الستار علي: ٤٠٠، ٥٩٨، ٦٠٠، ٦٨٨  
حسين، عدنان: ٢٣١، ٦١١  
حسين، موفق علي: ٢٣٥  
حسين، نصار: ٦٦٦  
الحسين، يحيى محمد: ٢٩٠  
الحسيني، أمين: ٤١٦، ٤٢٤، ٥٩٢، ٧١٨، ٧٦١-٧٦٢، ٧٦٤، ٧٧٩، ٧٨٨، ٩٤٣، ٩٦٣  
الحسيني، جمال: ٧٦٢، ٧٦٤  
الحسيني، جميل: ٤٢  
الحسيني، حمدي: ٧٦٠  
الحسيني، داود: ٢٣٧  
الحسيني، شكري: ٤٢  
الحسيني، عبد القادر: ٣٩٤  
الحسيني، محمد أمين: ٤١٦، ٧٨٨  
الحسيني، موسى كاظم: ٧٥٨

حشمة، محمد: ٢٤٢  
الحص، سليم: ٥٨١، ٥٩٠، ٧٥٢، ٩٠٧، ٩١٦  
الحصري، ساطع: ٤٧، ١٠٧، ٢٩٥، ٣٥٨، ٣٧٦، ٤١٨، ٤٣٤، ٤٣٧، ٦٢٤، ٦٧٤، ٧٢٤، ٧٤٦  
الحضارة المتوسطة: ٧٣٥  
الحفار، جمال: ٣٥  
الحفار، لطفي: ٣٢-٣٦، ٣٨، ٧٠٩، ٧١٢، ٧٢٧، ٧٢٩  
حق تقرير المصير: ٧١٤، ٧٦٧، ٩٥٩، ١٠٤٦، ١٠٥٨، ١٠٦١  
حق العودة: ٢٣٤، ٦١٨، ٩٥٩، ٩٦٩  
حق المرأة بالتصويت: ١١٧  
الحقوق الاقتصادية والاجتماعية: ٨٥٩، ٨٩١  
حقوق الإنسان: ١٨، ٢٢، ١٩٨، ٢٣٤، ٢٥١، ٢٥٧، ٢٧٨، ٢٨٠-٢٨١، ٥١٩، ٥٢٦، ٦٠٦، ٦١٢، ٦٥٩-٦٦٠، ٦٧٧، ٧٩٠، ٨٦١-٨٦٢، ٨٦٤-٨٦٦، ٨٦٩، ٨٧٣، ٨٩٢، ٨٩٦، ٩٠١، ٩٠٦، ٩٠٨، ٩١١-٩١٢، ٩١٥، ٩١٧، ١٠٤٦، ١٠٤٨  
حقوق العمال: ٨٠٢، ٨٨٨، ٨٩٢، ١٠٤٥  
الحقوق النقابية: ٦٧٧، ٨٨٧، ٨٩٠-٨٩١  
الحكم الثنائي البريطاني- المصري على السودان (١٨٩٩): ٩٤٩  
حكومة فيشي (فرنسا): ٩٢٧  
الحكيم، أسعد: ٣٧  
الحكيم، توفيق: ٧٨٨، ٨٤٠  
الحكيم، حسن: ٧٠٩-٧١٠، ٧٧٠  
الحكيم، خالد: ١٢٦  
حكيم، راجي: ٢٢٠  
الحكيم، رشدي: ٣٢، ٣٤-٣٥  
الحكيم، عدنان: ٧٤٤-٧٤٥  
الحكيم، فهيمة: ٤٢١  
الحكيمي، عبد الله سلام: ٦٦٧-٦٦٨  
الحلاج، مصطفى: ٢٤٩، ٣٥٧  
حلاق، نبيل: ٢٢٠  
حلاوة، شريف: ٢٣٢-٢٣٤  
حلاوي، عبد الأمير: ٢١٦  
حلاوي، محمد: ٣٨٢  
الحلبي، محمد علي: ٢٣٢  
حلف بغداد: ١١٤، ١٢٠-١٢١، ١٧٧، ١٨١-١٨٢، ٢٠٦، ٢١٠، ٢٢٤، ٢٣٩، ٢٤٨، ٣٧٨-٣٧٩

- الحمصي، تيسير: ٢٣٠، ٢٣٣  
الحملات الصليبية (١٠٩٦-١٢٩١): ١١٥  
حمود، أحمد: ٥٧٣-٥٧٤  
حمود، معين: ٥٧٣  
حمودة، يحيى: ٢٢٢، ٢٣٧-٢٣٨، ٤٢٥، ٦٢٦، ٩٦٤  
حمودي، جعفر قاسم: ١٧٧، ١٨٦  
حمودي، قاسم: ١٧٧، ١٨٦، ٦٨٥  
حمور، سعيد: ٢٨٤، ٢٨٨، ٥٢٥  
حميد الدين، أحمد بن يحيى: ٨٠٤  
حميد، عبد الرحمن: ٣٤٧  
الحميدان، أحمد: ٤٧٤، ٤٨٠  
الحميدي، الخويلدي: ٦٣٧  
الحميري، أحمد سالم: ١٠٢٥  
حنا، جورج: ٧٤٢  
الحناوي، سامي: ٨٩، ١١٧-١١٨  
حنبله، إدريس: ٣١٩، ٣٢٢  
حنون، لؤيزة: ١٠٤٥-١٠٤٧  
حنيش، عمر: ٣٥٩  
حواطة، نائف: ٣٢١، ٣٤٩، ٣٥٨، ٣٧١، ٣٨١  
٣٨٧، ٣٩٠، ٣٩٢-٣٩٧، ٤٠١-٤٠٢، ٤٠٤  
٤٣٥-٤٣٦، ٤٤٣، ٤٦٨، ٦٢١، ٦٢٣، ٦٢٥  
٩٩٠-٩٩١، ٩٩٩، ١٠١٣-١٠١٤  
الحوار الإسلامي-المسيحي العربي: ٩١١  
الخوراني، أكرم: ٨١-٨٦، ٨٩، ٩١، ٩٣-٩٧، ٩٩-  
١٠٣، ١٠٥، ١١٧-١١٨، ١٢٢-١٢٣، ١٧٦  
٢٠١، ٢٠٩، ٢٢٦، ٢٥٠، ٢٩٦، ٣٠٦، ٣٦٩  
٥٤٥، ٩٣٦-٩٣٧  
حوراني، ألبرت: ٦٧، ٧١٣  
الخوراني، عبد الله: ٢٤٢  
الخوراني، فايز: ٢٣١  
الحوشبي، محمد صالح: ١٠٢٥  
حومد، عبد الوهاب: ٣٥٧، ٣٦٠، ٧٢٩، ٧٣٢  
الحياد الإيجابي: ٨٥، ٨٧، ١١٣، ١١٩-١٢٠، ١٥٤  
١٦٥، ١٨٣، ٢٩٣، ٣٩٤، ٥٨٤، ٦٣٣، ٦٧٧  
٧٠٠، ٧٠٥، ٧٤٩  
حيدر، إبراهيم: ٤٤  
حيدر، أحمد محمد: ٣١٦  
حيدر، حمد: ٢٢، ١٣٨، ٢١٥، ٣١٣، ٣١٦، ٣٤٢  
٤٤٤، ٤٦٣-٤٦٤، ٧٩٩، ٩٩٢، ١٠١٦  
حيدر، رستم: ٤٤، ٥٩
- ٣٨٢، ٤٢٦، ٤٣٠، ٤٥٥، ٤٦٩، ٥٨٥، ٥٩٢  
٦١٨، ٦٢٩-٦٣١، ٦٧٨، ٦٩٣، ٦٩٦، ٦٩٩-  
٧٠٠، ٧٠٢، ٧٠٥، ٩٢٦، ٩٤٥-٩٤٦، ٩٥١  
حلقة دمشق الصغرى: ٣١-٣٣، ٣٧  
حلقة دمشق الكبرى: ٣١-٣٢، ٣٨، ٥٢  
حلمي، أحمد: ٤٣٨، ٧٦٤، ٧٧٠-٧٧١  
الخلو، أمير: ٣٩٢، ٣٩٧-٣٩٩، ٤٠٢-٤٠٤، ٦١١  
خلو، أمين: ٣٥٢  
الخلو، فرج الله: ٧٥٣، ٩٣٤، ٩٣٦  
الخلواني، عبد الجواد: ٢٢٢، ٢٣٨  
الخلواني، محمد خير: ٢٣١  
حليبة، سمير: ٩٧٣  
حماد، أحمد جمعة: ٢٩٠  
حمادة، صبري: ٣٨٠  
حمادة، محمد علي: ٣٧٣  
حمادة، مروان: ٧٤٣  
حمادي، سعدون: ١٧٧، ١٧٩، ١٨٥، ٢٠٣، ٢٠٩  
٢٢٦، ٤١٦، ٦٠٤  
حمادة البيضة: ٨٨١، ٨٨٨، ٨٩٥  
حمبة، علي باش: ٨٣٩  
حمد الله، فاروق: ٩٥٣-٩٥٤  
حمد، عبد الكريم: ٤٢٤، ٤٣٩  
حمد، عمر: ٤٦، ٢٣٥  
حمدان، صالح رأفت: ٩٧١  
حمدان، مصطفى: ٥٨٨  
الحمداني، أبو فراس: ٣٥٩، ٣٦٣  
الحمداني، عدنان: ١٩١  
حمدون، مصطفى: ٨٤، ١٠٢، ٢٢٦  
الحمدي، إبراهيم: ٦٦٤-٦٦٥، ٦٧٠  
حمدي باشا: ٣١  
الحمدي، عبد الله: ٦٦٥-٦٦٦  
حمران، عبد الله: ٣٣٠، ١٠٢٤  
حمزة، أحمد عبده: ٨٠٠  
حمزة، سمير: ٣٦٦  
حمزة، عبد القادر: ٧٨٨  
حمزة، عوض: ٦٣٦-٦٣٧  
حمزة، نزيه: ٥٧٣، ٩٦٨، ٩٨١  
الحمش، منير: ٢٣، ٧٣، ٨٨  
الحمصي، أكرم: ٢٣٠، ٢٣٣

الخطيب، أحمد: ٣٥٠، ٣٥٨، ٣٦٤، ٣٧٥، ٣٨٥،  
 ٣٩٨، ٤١٦-٤١٧، ٤٢١-٤٢٢، ٤٢٩، ٤٣٣،  
 ٤٦٩-٤٧١، ٦١٦-٦١٨، ١٠٢٧  
 الخطيب، أنور: ٢٢٢، ٢٣٧، ٣٥٠، ٣٦٤،  
 ٣٨٥، ٣٩٨، ٤١٦-٤١٧، ٤٢١-٤٢٢، ٤٢٥،  
 ٤٢٩، ٤٣٣، ٤٦٩-٤٧٢، ٤٨٣، ٦١٦-٦١٨،  
 ١٠٢٧، ٦٢٨  
 الخطيب، حسن: ٢٣٢  
 الخطيب، زاهر: ٩٨١-٩٨٢  
 الخطيب، زكي: ٣٢، ٣٤-٣٥، ٣٨، ٧١٢، ٧٢٩  
 الخطيب، سيف الدين: ٣٢، ٤٢-٤٣، ٤٦، ٦٧  
 الخطيب، ظافر: ٩٨٢  
 الخطيب، فاروق صبري: ٦١١  
 الخطيب، محب الدين: ٣٢-٣٧، ٤٣، ٤٥-٤٧، ٥٣،  
 ٥٥، ٦١، ٦٥، ٤٠٨  
 الخفش، حسني: ٢٢٣، ٢٢٦، ٢٣٨-٢٣٩  
 الخلاف السوفياتي - الصيني (١٩٦٠): ٩٨٨  
 الخلافة الإسلامية: ٥١، ٧٠٧، ٧٨٣، ٨٣٩  
 خلخال، حميد: ١٧٧، ١٨٤-١٨٥، ٦٠٣  
 خلف الله، محمد أحمد: ٧٨٨  
 خلف، كريم: ٢٤٤  
 خليفة، أحمد: ٣٥٥، ٣٦٣، ٣٦٥  
 خليفة، عوض محمد: ٥٢٨  
 خليفة، محمد: ٢٣٢، ٥٢٨  
 الخليفة، محمد سليمان: ٢٨٥  
 خليفة، موسى محسن: ٦٠٤  
 الخلفي، عيسى: ٤٦٨  
 خليل، إسماعيل: ٦١١  
 الخليل، سليمان: ٧٧٥  
 خليل، عبد الله: ٧٩٦، ٩٥١  
 الخليل، عبد الكريم: ٣٤، ٤١-٤٢، ٥٦، ٦٢، ٦٦-٦٧  
 الخليل، علي: ٢١٤، ٢١٧، ٢٣٠  
 الخليل، عمر: ٧٦١  
 الخليل، كاظم: ٣٨٢  
 خليل، هاني عبد الهادي: ٥٧٥  
 الخليلي، غازي: ٩٨١  
 خماس، هادي: ٦١١  
 الخميني، آية الله: ١٩٢  
 الخنيزي، ميرزا: ٢٩٣

حيدر، زيد: ٢٠٩، ٢١٥  
 حيدر، سعيد: ٤٩، ٧٠٩-٧١٠  
 حيدر، سيف أحمد: ٤٦٣-٤٦٤  
 حيدر، الشريف: ٦١، ٦٨، ١٠٤١  
 حيدر، علي: ٢٩٠  
 حيدر، فياض: ٥٧٦  
 حيدر، قادري أحمد: ٢٢، ٣١٣، ٤٤٤، ٧٩٩، ٩٩٢،  
 ١٠١٦  
 حيدر، محمد: ١٣٨، ٣١٦  
 حيدر، محمد رستم: ٤٤  
 حيدر، ناصر: ٢٢٠  
 حيدر، يوسف سليمان: ٤٢  
 -خ-  
 الخافوري، عبد الزهرة: ٣٩٣  
 خالد الجزائري: ٩٥٥  
 الخالدي، حسين فخري: ٦٣٤، ٧٦٣-٧٦٤  
 خالدي، عادل: ٥٦٩  
 الخالدي، عبد الإله: ٦٧٦  
 الخالدي، كمال: ٢٣٢  
 الخالدي، وليد: ٤١٦، ٦٢٠  
 خان، أسد: ٦٩١  
 الخرسان، يوسف: ٣٩٥  
 الخروبي، مصطفى: ٦٣٧  
 خروتشوف، نيكيتا: ٩٢٧، ٩٣٧-٩٣٨، ٩٤٧، ٩٨٨  
 الخروج الفلسطيني المسلح من الساحة الأردنية (١٩٧١):  
 ٩٦٨، ٩٧٢  
 خريس، أحمد: ٢٢٢، ٢٢٨-٢٢٩  
 خريس، عبد الكريم: ٢٢٢  
 خريس، عوني: ٢٣٣  
 الخزاعي، راشد: ٧٧٢  
 الخضراء، فيصل: ٣٦٦، ٦١٧  
 الخضراء، صبحي: ٧٥٩-٧٦٠، ٧٧٠  
 الخضير، بشير عبد الرحمن: ٦١١  
 الخضير، عبد الرحمن: ٦١١، ٦٨٥  
 خضير، محمود: ٦٠٧  
 الخضير، طارق: ٤١٧، ٦١٦  
 الخط الماوي - الغيفاري: ٩٢٧  
 الخطاي، محمد بن عبد الكريم: ٨٤١، ٨٥٤  
 الخطيب، إبراهيم: ٧٣٧

الدرزي، خالد: ٢٣٨  
 الدروبي، سامي: ١٦٦، ٢١٣، ٣٦٠، ٣٦٢  
 دروزة، الحكم: ٣٥٣-٣٥٤، ٣٥٨، ٣٦٦، ٣٩٥، ٤٢٩،  
 ٤٣٣، ٦١٨، ٦٢٤  
 دروزة، راتب: ٢٣٨  
 دروزة، محمد عزة: ٤٠، ٤٣، ٤٧، ٤٩، ٧٥٩-٧٦٠،  
 ٧٦٤  
 الدروقي، صالح: ٦٣٦  
 درويش، إسحق: ٧٦٤  
 الدرويش، عايد أحمد: ٦٠٧  
 درويش، عبد القادر: ٣٦٧  
 درويش، موسى عبد الفتاح: ٢٣٨، ٢٤٢  
 الدستور العثماني (١٩٠٨): ٤٣  
 الدسوقي، صلاح: ٥٦٨  
 الدعيح، عبد العزيز: ٤٧١، ٤٧٣  
 الدغيش، عبد العزيز: ٤٨٤  
 دغيش، محمد: ٤٦٤  
 الدقاق، باسم: ٩٧٣  
 الدقاق، بسمّة: ٩٧٣  
 الدقم، محمد أحمد: ٩٩٩  
 دكتاتورية البروليتاريا: ١١١  
 دكتاتورية الدولة الشيوعية: ١١١  
 دلاس، جون فوستر: ٢٤٥، ١١٤  
 الدلقموني، فضل: ٧٧٢  
 دلولو، جورج: ٤٦٨  
 دلول، حسين: ٢٠٩  
 الدليمي، خلف: ٣٩٩  
 الدليمي، عبد المجيد: ٦٠٩  
 الدماني، عمر سالم: ١٠٢٥  
 دمشقية، عبد الرحمن: ٥٨٧  
 الدندشي، شوقي: ٣٧٣، ٧٤٠  
 الدندشي، عبد الرزاق: ٧٣٧  
 الدندشي، مأمون: ٣٧٥  
 الدواليبي، معروف: ٧٢٩  
 دورة المجلس الوطني الفلسطيني الخامسة عشرة (١٩٨١):  
 ٧٦٧  
 دوركهيم، إميل: ٤١٨  
 دورليان، جورج: ٩٧٧  
 الدوري، حبيب: ٦١١

الخوجا، محمود: ٢٣٨  
 الخوجه، صبري: ٤٤  
 الخوري، بشارة: ٣٨٠، ٦٩٤، ٧٣٦، ٧٣٨، ٧٤٣  
 خوري، رفيق: ٢١٦  
 خوري، رثيف: ٩٣٦  
 الخوري، فارس: ٣١-٣٣، ٣٧-٣٨، ٧٠٩، ٧١٢،  
 ٧٢٣، ٩٣٤  
 الخيبة، سعيد: ١٠١٤-١٠١٥، ٣٤٣  
 خير، حكم: ٧٧٧  
 الخير، محمد: ٣٥٧، ٣٦٣، ٥٣٢، ٥٤٥، ٥٤٧، ٥٥٠،  
 ٥٥٦  
 خير، هاشم: ٧٧١، ٧٧٤  
 الخير، خلوصي: ٢٣٧، ٧٦١  
 خير، زكي: ٩٤٦، ٩٨٨  
 الخيزران، حبيب: ١٨٣-١٨٤، ٢٠١  
 الخير، محمد: ٣٥٧، ٣٦٣، ٥٣٢، ٥٤٥، ٥٤٧، ٥٥٠،  
 ٥٥٦

#### - د -

الداعوق، بشير: ٢١٤، ٢١٩  
 داغر، أسعد: ٤٩، ٥٥-٥٦، ٦٩٠، ٧٣٧، ٧٥٩  
 الداغستاني، هاشم: ٧٧١  
 الدالي، عبد العزيز: ١٠٢٨  
 دانيال، عاطف: ٤١٦  
 داود، ضياء الدين: ٥٦٧  
 داودية، محمد: ٢٣٥  
 داوود، ضياء الدين: ٩٠١  
 الداوود، عبد الرحمن إبراهيم: ١٨٨-١٨٩، ٣٤٥  
 دباس، شارل: ٦٣-٦٤  
 دباس، فايز: ٢٣٣  
 دبسي، هشام: ٩٧٣  
 دبور، فؤاد: ٢٣٣-٢٣٤  
 دبوسي، عبد الله: ٧٤٤  
 دبيق، موسى: ٥٧٧  
 الدجاني، أحمد صدقي: ٩١٠-٩١٢، ٥٠٥، ٦٦٩، ٨٩٩  
 الدجاني، برهان: ٢٢٢، ٢٣٧، ٤١٦، ٤٢٥-٤٢٦،  
 ٦٢٠، ٦١٧  
 الددا، رياض: ٩٧٧  
 الدراجي، عبد اللطيف: ٦٠٢  
 دردوني، سالم: ٩٨١



الدوري، عبد الستار: ١٧٧  
الدوري، عبد العزيز: ٤٠٨، ٥٩٨، ٦٠١  
الدوري، عبد المحسن: ٦٨٤  
الدوري، عدنان حسين: ٦١١  
الدوري، عزة إبراهيم: ١٨٩، ١٩١، ١٩٥-١٩٦،  
١٩٩-٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٧  
الدوش، جواد: ٣٩٨  
دوغان، عبد الرزاق: ٥٧٣  
الدويري، محمد خير: ٢١٢  
ديب، جورج: ٩٨٠  
الديب، فتحي: ٣٧١، ٥٠٢-٥٠٣، ٥٠٥، ٥٥٩،  
٦٠١، ٦٢٧، ٦٦١، ٦٦٣  
ديدرو، دنيس: ٤١٨  
ديغول، شارل: ٩٥٥، ٩٥٧  
الديغوليون: ٩٢٧، ٩٣٥  
الديمقراطية: ٨٠٩، ٨٢٨، ٩٥٢،  
الديمقراطية الشعبية: ١٣٢، ١٥٤-١٥٦، ١٦٠، ٢٩٢،  
٢٩٧، ٤٨٣-٤٨٥، ٩٤٣، ٩٨٩، ١٠٠٢، ١٠٥٥،  
١٠٥٨  
الدين، فريد زين: ٣٧٣، ٧٦١

## - ذ -

ذبيان، سامي: ٩٧٨  
ذبيان، فؤاد: ٢١١  
الذهب، حسن: ١٨٦  
الذهب، علي أحمد: ٣٤٧  
الذهب، محمد: ٣٤٥  
الذوق، قبولي: ٧٤٠

## - ر -

رابطة أبناء الجزيرة العربية (السعودية): ٢٠٢  
رابطة أبناء الجنوب العربي: ٣١٣-٣١٤، ٣١٨-٣١٩،  
٣٢٤، ٣٢٧، ٤٤٨-٤٤٩، ٧٩٩-٨٠٧، ٨٠٩،  
٨١١-٨٢٣، ٨٢٥-٨٢٩، ٨٣٢-٨٣٦، ٩٩٢،  
١٠٠٩، ١٠١١، ١٠١٩، ١٠٣٠، ١٠٣٣، ١٠٤٠  
الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان: ٨٦١، ١٠٤٨  
الرابطة الجزائرية للثقافة القومية: ٢٦٤  
راضي، كريم حسن: ١٩٦  
راضي، محسن الشيخ: ١٨٤-١٨٥، ٢٠١، ٦٠٣

الريماوي، عبد الله: ٤٦، ٨٥، ٩١، ١٨٣، ٢٠١،  
٢١١، ٢٢٢-٢٢٦، ٢٣٠، ٢٣٧-٢٣٨، ٢٤٠-  
٢٤١، ٤١٦، ٦١٦، ٦٢٦-٦٢٧، ٦٦٩  
الريماوي، قاسم: ٨٥  
الريماوي، منور: ٢٣٥، ٢٢٦  
رينان، إرنست: ٤١٨

## - ز -

الزبري، تيسير: ٦٢٤، ٩٧٣  
الزبيدي، محمد حمزة: ١٩٥-١٩٦  
الزبيري، الطاهر: ٢٧٣  
الزبيري، محمد محمود: ٣٣٣-٣٣٤، ٣٣٩-٣٤٠، ٣٤٧،  
٤٥٩  
الزركلي، خير الدين: ٤٧، ٧٥٩  
الزرو، نديم: ٢٤١  
زريق، قسطنطين: ١٠٧، ٢٩٥، ٣٤٥، ٣٥١، ٣٥٨،  
٣٧٣، ٣٧٦، ٤١٤، ٤١٦-٤١٩، ٤٢٥، ٤٢٩،  
٤٣٤، ٤٣٧، ٦١٦-٦١٧، ٦٢٤، ٦٧٤، ٧٣٨،  
٧٤١، ٧٤٨، ٧٥٤، ٧٦١  
زريقي، علي أحمد: ٣٤٥  
زعل، أحمد خضر: ١٠٠٥  
الزعيبي، موسى: ١٢٤  
زعرور، أحمد: ٢٢٣-٢٢٤، ٦٢٣، ٧٦٨  
زعتر، أكرم: ٧٦٠  
الزعيم، مخلص: ٣٦٧  
زعيم، يوسف: ١٦٧  
الزعين، يوسف: ١٣٤، ١٣٦  
زغلوطه، مصطفى: ٣٦٣  
زغلول، سعد: ٧٨٥، ٧٨٨، ٧٩٥  
زغيب، حبيب: ٢١٥، ٢١٩  
زغيب، موسى: ٢٢٠  
الزقعار، عبد السلام: ٦٣٦  
زكي، أحمد: ٩٨٨-٩٨٩، ٧٨٨  
زكي باشا الحلبي: ٤٧  
زكي، خالد أحمد: ٩٨٨-٩٨٩  
الزلط، عبد الفتاح: ١٠٠، ٢٢٦  
زمام، محمد: ١٩٦  
زهران، سمحان: ٢٤٢  
الزهراني، محمد علي: ٦٧٦  
الزهراري، أبو القاسم خلف بن عباس: ٤٠٧

رصاص، محمد سيد: ٢٢، ٩٢٥، ٩٨٧  
الرصافي، معروف: ٤٢، ٦١  
رضا، رشيد: ٤٢، ٥٢-٥٣، ٥٥-٥٦، ٥٨، ٦٩،  
٤٠٧، ٧٣٧  
رضوان، عباس: ٤٩٧  
رضوان، علي: ٣٩٨، ٤٧١  
الرضي، حسين أحمد: ٩٤٥  
رعد، إنعام: ٤١٦  
الرفاعي، أحمد: ٧١٢  
الرفاعي، رشيد: ١٨٨  
الرفاعي، سمير: ٢٢٩، ٦٣٠، ٧٧٥  
الرفاعي، غسان: ٩٤٥  
الرفاعي، نجم الدين: ٤١٧، ٦١٦  
الركابي، عبد الله: ٨٦  
الركابي، علي رضا: ٧٧٠  
الركابي، فؤاد أحمد: ٨٥-٨٦، ٩١، ١٠٢، ١٧٧، ١٨٣،  
٢٠١-٢٠٢، ٢١١، ٢٢٦، ٣٩٩-٤٠٠، ٤٠٢،  
٤١٦، ٥٩٨-٦٠١، ٦٠٥-٦٠٧  
الركابي، فيصل: ٢٣٧  
الرماحي، محمد علي: ٣٩٢  
رمضان، وحيد: ٤٨٩  
الرميح، عبد الرحمن: ٣٠٤  
الرميحي، محمد: ٣٠٥  
الرتناوي، عريب سالم: ٩٧٣  
الروابدة، عبد الرؤوف: ٧٧٧  
روتشيلد، ليونيل والتر: ٤١٠-٤١١  
روجرز، وليم: ٢٤٦، ٦٢٢، ٦٣٤، ٧٦٦  
رودنسن، مكسيم: ٤١٢  
روزفلت، كيرميت: ٤٣٠  
الروسان، سليمان السوداني: ٧٧١-٧٧٢، ٧٧٥  
رولان، رومان: ١٠٧  
رؤوف، محمد حسين: ٦١٠  
رويحة، أمين: ٤٢١  
الرويسي، عبد الله: ٢٧٥  
رياض، عبد المنعم: ٦٣٩  
رياض، محمود: ٨٩٩  
الريح، محمد أحمد: ٥٢٨  
ريجاوي، منير: ٣٥٩، ٣٦٣، ٣٦٩

- الزهراري، عبد الحميد: ٣١، ٤٠، ٤٢-٤٣، ٥٥، ٥٨، ٦١-٦٧، ٤٠٧
- زهرة، علي قناف: ٦٦٦
- الزهور، عبد الكريم: ٩٧، ٩٩، ١٦٦، ٢١٣، ٣٦٠، ٣٦٣-٣٦٢
- زوباري، فؤاد: ٣٥٩، ٣٦٣
- الزيات، أحمد حسن: ٧٨٨
- الزيات، محمد: ٣٨١-٣٨٣، ٣٨٦، ٤٣٣
- زيادة، معن: ٣٧٨، ٣٨١، ٤٣٤
- زيادين، يعقوب: ٩٢٩
- الزيتون، محمود: ٢٣٨
- زيتوني، نديم: ٥٧٧
- زيد بن الحسين: ٤٧
- زيد، محمد مطهر: ٣٣١
- الزبيدي، مفيد: ٢٢، ١٧٦، ٢٩٣-٢٩٤، ٣٠٤، ٣١٠، ٣٩١، ٥٩٥، ٦٨٣
- الزين، حسن: ٤١٦
- الزين، حسين: ٣٨١
- زين، سالم: ١٠٣٦
- زينوفييف، ألكساندر: ٩٣١
- زينية، خليل: ٥٦، ٥٨، ٦٢
- س -
- السادات، أنور: ١٧١، ٢٤٤، ٤٩٧، ٤٩٩، ٥٠٤، ٥٠٨، ٥٢٣، ٥٥١-٥٥٢، ٥٥٥، ٥٥٩، ٥٧٤، ٥٧٩-٥٨٠، ٥٨٣، ٦٢٢، ٦٢٧، ٦٤٠، ٦٦٣، ٧٥٢، ٩٢٨، ٩٥٤، ٩٨٦
- الساري، مشعل: ٦١١
- ساسين، جوزيف: ٧٤٠
- الساكت، حمدي: ٢٢٢، ٢٢٨
- الساكت، خالد: ٢٢٢، ٢٤٩
- الساكت، مازن: ٢٣٥
- سالم، سعيد: ١٠٠٥
- سالم، صلاح: ١٢٠، ٥٢٧-٥٢٨، ٧٢٨
- سالم، محمد: ٣١٩، ٤٤٨-٤٤٩، ٦٥٨، ٨٠٠، ٨٠٤، ١٠٢٩
- سالم، وليد: ٦٣٦
- السامرائي، حسين: ١٨٦
- السامرائي، زكريا جاسم: ٦١١
- السامرائي، شامل: ٥٩٧-٥٩٩
- السامرائي، صالح عبد المجيد: ٣٩٨
- السامرائي، صبري: ٦٠٩، ٦١١
- السامرائي، عبد الله سلوم: ١٧٧، ١٨٧، ١٨٩
- السامرائي، عبد الخالق: ١٨٦، ١٨٩-١٩٠، ٢٠١، ٢١٩
- السامرائي، فائق: ٤٠٢، ٦٣٠، ٦٨٤-٦٨٥، ٦٨٧، ٦٨٩-٦٩٥، ٧٠٠-٧٠١، ٧٠٥
- سامي، شمس الدين: ٧٧١
- سايكس، مارك: ٩٢٦
- السباعي، مصطفى: ٧٥
- السباعي، هاني: ٧٢٩
- سباهي، ضياء: ٦١٠
- سباهي، محمد علي: ٦٠١، ٦١٠، ٦١٢
- الستي، علي: ٣٠٤
- السبع، أحمد: ٢٢٢-٢٢٣، ٢٣٧
- السبعوي، خير الدين: ٦٠٧، ٦١٠-٦١١
- السبعوي، يونس: ٧٣٨، ٧٤١، ٧٦١
- سينسر، هيربرت: ٤١٨
- السيول، جودت: ٢٣٣
- السيول، شوكت: ٢٢٣
- ستالين، جوزيف: ٢١٣، ٩٣١، ٩٣٤-٩٣٥، ٩٧٥-٩٧٦، ٩٨٩، ١٠٥١-١٠٥٢
- سجعان، حسين: ٧٤٤
- سحيمات، فايز: ٢٢٩-٢٣٠
- السحيمي، عمر: ٢٧١، ٢٧٤
- السخاوي، محمد: ٥٠٧
- السخن، ممدوح: ٤٢٥، ٧٦١
- سخنيني، إبراهيم: ٤٣٩
- السراج، سامي: ٤٧، ٧٧١
- السراج، عبد الحميد: ٣٥٤، ٣٨١، ٦١٩-٦٢٠، ٦٧٨
- سرسق، ألبير: ٥٦، ٦٢
- السرطاوي، عصام: ٣٩٥
- السرطاوي، عمر: ٧٦٨
- السروري، عبد الوكيل: ١٠٠٥
- سري، رفعت الحاج: ١٨٢، ٩٤٦
- سرية، عمر: ٣٦٣، ٣٦٩
- سعادة، أنطون: ٣٧٤، ٧٤٦-٧٤٧
- سعادة، عبد الله: ٢١٧
- سعد، أسامة: ٥٧٦، ٥٩٣-٥٩٤
- سعد، أمين: ٢١٦

- السعد، ظاهر: ٦١١  
 السعد، علي فريد: ٧٧٦  
 السعد، فريد: ٧٧٦، ٧٦١  
 سعد، محمد: ٣٣١، ١٠٠٢  
 سعد، مصطفى: ٥٩٢-٥٩٣، ٧٥٢  
 سعد، معروف: ٥٧٢، ٥٧٦، ٥٩٠-٥٩٢  
 سعد، ناشي: ٤٧١  
 السعداوي، بشير: ٧٢٥  
 السعدون، عبد الباقي عبد الكريم: ١٩٦  
 السعدون، عبد الرزاق: ١٩٦  
 السعدي، حاتم: ٦٠٧، ٦١١  
 السعدي، داوود: ٦٨٤-٦٨٥  
 السعدي، صالح: ١٧٧، ١٨٣-١٨٧، ٢٠١-٢٠٢، ٢١٢-٢١٤، ٢٩٦، ٣٩٦، ٣٩٨، ٦٠١، ٦٠٣  
 سعيد، حامد: ٦١١  
 سعيد، عبد الحميد: ٧٨٨  
 سعيد، عبد العزيز محمد: ٣٤٣  
 سعيد، فهمي: ٣٩٢، ٦١١، ٩٤٣  
 سعيد، فيصل فهمي: ٦١١  
 السعيد، ناصر: ٦٧٧-٦٧٩  
 سعيد، هائل محمد: ١٠٠٥  
 سعيد، ياسين عبده: ٦٧٠  
 السعيد، عباس حميد: ٦١٠  
 السفياي، خالد: ٩٠١-٩٠٢، ٩٠٧-٩٠٨  
 السقاف، زين: ٣٤٢، ٨٠٣  
 السقاف، سالم محمد: ٦٦٣، ٦٦٥-٦٦٦، ٦٦٨  
 السقاف، عمر: ٤١٧، ٦١٦  
 السقاف، ناصر: ٩٩٩، ١٠٢٥  
 سكران، أحمد: ٣٤٥-٣٤٦، ١٠٠٥  
 سكرية، سهيل: ٢١٥، ٢١٧  
 سكرية، عبد الله: ٢٠٩  
 سكينه، علي: ٢٢١  
 السلال، عبد الله: ٣٣١، ٣٣٤، ٣٣٧، ٤٦٠، ١٠٠٠  
 سلام، سليم علي: ٥٦-٥٧، ٦٢-٦٣، ٧٣٧  
 سلام، صائب: ٣٨٠-٣٨١، ٥٧٩، ٧٣٨  
 سلام، عبده: ٤٦٣-٤٦٤  
 سلام، قاسم: ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٥٤، ٣٤٤-٣٤٨  
 سلام، محمد: ٩٨٠  
 سلام، نواف: ٩٧٧  
 سلامة، أحمد: ٤٢٤، ٤٣٩  
 سلامة، محمود: ٣٥٧  
 السلامي، حسن: ١٠١٤  
 السلامي، صالح أحمد: ٤٦٤  
 السلامي، علي أحمد: ٣٢١، ٤٥٢، ١٠٣٦-١٠٣٧  
 سلطان، عبد الله: ١٧٧  
 السلفي، عبد الله عبد المجيد: ٣١٨، ١٠١١  
 السلفيتي، فهمي: ٩٢٩، ٩٤٨، ٩٥٩  
 سلمان، حيدر: ٦٠٢  
 سلمان، طلال: ٦٧٩  
 سلمان، عبد الجليل: ٣٣٢، ٣٤٢-٣٤٣  
 سلمان، محمود: ٩٤٣  
 سلمان، يوسف: ٤٢، ٣٧٤، ٩٤٣-٩٤٤  
 سلوم، رفيق رزق: ٤٢-٤٣، ٤٦  
 سليم الجزائري: ٣٢، ٤١، ٤٣، ٥١  
 سليم، شاكرو مصطفى: ٦٨٧  
 سليمان، أحمد: ٩٢٧، ٩٥٢-٩٥٣  
 سليمان، حكمت: ٦٨٣، ٦٩٧  
 سليمان، عبده خليل: ٣١٨-٣١٩، ٤٤٩  
 سليمان، محسن عكيل: ٦١٠  
 سليمان، محمد: ٢١٥، ٢٨٥  
 سليمان، محمود: ٧٨٤  
 سليمان، ميشال: ٩٠٤  
 سليمان، هاني: ٢٢٠-٢٢١  
 سماحة، جوزف: ٩٧٧  
 سمارة، إحسان: ٢٣٨  
 السماوي، أحمد: ١٠٤٩  
 السماوي، علي: ٣٤٧  
 سمحان، أحمد: ٢٤٢  
 السمر، عمار: ٢٢، ٢٧، ٧٠٦  
 سمته، جورج: ٦٨  
 السمر، داود: ٢٣٨  
 سند، جاسم: ٦٠٩  
 السندروسي، عبد الستار: ٤٢  
 سنقرط، داوود: ٢٢٢  
 سنقرط، صادق: ٢٣٩  
 سنو، طلال: ٥٧٣  
 السنهوري، عبد الرزاق: ٢٨٩-٢٩٠، ٧٨٨  
 سنو، عدنان: ٢٢٠

شاتيللا، كمال: ٢١٦-٢١٧، ٥٧٦-٥٨٦، ٩٧٥  
 شارون، آرييل: ٩٠٧  
 الشاعر، جمال: ٢٠٩، ٢٢٦، ٢٢٨، ٤١٦  
 الشاعر، فهد: ١٣٤، ١٣٧  
 الشافعي، حسين: ٤٨٩، ٤٩٦  
 شاكرا، سعدون: ١٩١  
 الشالجي، عبود: ٦٩٧-٦٩٨  
 الشامي، أحمد محمد: ٣٣٩، ٤٥٩  
 شامي، الصادق: ٢٨٦، ٢٩٠  
 الشامسي، يحيى: ٣١٦، ٣٣٢، ٣٤٠، ٣٤٢-٣٤٣، ٤٦٣، ٤٦٦  
 شامية، توفيق: ٧٠٩  
 شانترن، جان: ٩٥٦  
 الشاوي، فيصل: ٦١١  
 الشاوي، نقولا: ٧٥٣، ٩٣٤  
 الشاوي، هشام: ٥٩٨، ٦٠١، ٦٠٣  
 شباب الإحياء العربي: ٧٤-٧٥  
 شباب الطليعة العربية السعودية: ٢٠٢  
 شبارو، عماد: ٢١٥  
 الشبكة الدولية المناهضة للتعذيب (S.O.S): ٨٦١  
 الشبكة العالمية للمؤسسات العاملة للقدس: ٩١٩  
 شبل، صالح: ٣٥٠، ٣٥٢، ٣٧٥، ٣٩١-٣٩٢، ٤٢١-٤٢٢، ٤٢٩، ٦١٧-٦١٨  
 شيلي، عمر: ٢٢١  
 شبول، محمد: ٤١٦  
 شبيب، حسين: ٣٩٤  
 شبيب، طالب: ١٨٣، ١٨٥، ٢٠١، ٢١٢-٢١٣  
 شبيب، عبد الرزاق: ٦٠٢-٦٠٣  
 شبيب، كامل: ٩٤٣  
 الشبيبي، محمد حسين: ٣٧٤  
 شتات، عبد الخالق: ٧٧٧  
 شتوان، يوسف: ٤٠، ٤٢  
 شحادة، أمين: ٢٤٤  
 شحيتلي، عبدو: ٢٢١  
 شخاترة، فايز: ٥٠٧  
 شختير، توفيق: ٤١٧  
 الشخصشير، راضي: ٢٢٢، ٢٣٨  
 شداد، اسحق: ٢٨٦، ٢٩٠  
 شديد، أمجد: ٢٣٤

السنوسي، فوزي: ٢٧٠، ٢٧٧  
 السنيد، عبد العزيز: ٢٩٣  
 السنيرة، فؤاد: ٩٠٤  
 سواط، محمد سعيد: ٨٠٤  
 سولانا، خافير: ٦٥٨  
 سويد، محمود: ٣٨٨، ٤٣٥  
 سويدان، عبد الحليم: ٣٦٠  
 سويداني، أحمد: ١٣٤  
 السويدي، توفيق: ٤٣، ٤٦، ٦٢، ٦٤  
 السويدي، ناجي: ٤٧  
 السويدي، نجيب: ٦١١  
 سياسة التتريك: ١٣، ٧٠، ١٥٢، ٤٠٩، ٧١٠، ٧٣٧  
 ٧٨٣-٧٨٤  
 سياسة الحياء الإيجابي: ٨٥، ١١٣، ١٢٠، ١٥٤، ١٦٥، ٥٨٤، ٦٣٣  
 السيد، أحمد لطفي: ٧٨٤  
 السيد، جلال: ٧٣، ٧٦-٧٨، ٨٩، ٩٤-٩٥، ١٧٦  
 السيد، عبد الجليل: ٣٥٩  
 السيد، عبد العزيز: ٩٠٨، ٩١٦، ٩٢٢  
 السيد، ناصر: ٥٢٧  
 سيف الدولة، عصمت: ١٠٢، ٢٧١، ٥٠٥-٥٠٧، ٥٤١-٥٤٢، ٥٤٧-٥٤٨، ٥٥٠-٥٥٤، ٥٥٦، ٥٦٠، ٦٢٧، ٦٦٩، ٦٧٤  
 سيف الدين، غازي: ٢١٨  
 سيف، عيسى محمد: ٦٦٣، ٦٦٥-٦٦٦، ٦٦٨  
 سيف النصر، أحمد فؤاد: ٢٤٩  
 سيكوندا، شارل لوي دي (مونتسكيو): ٤١٨  
 سيمون، جول: ٣٧

## - ش -

الشابي، أحمد عياش: ٢٧٣  
 الشابي، أحمد نجيب: ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٧  
 الشابي، بلقاسم: ٢٧١-٢٧٣  
 الشابي، عبد الرزاق: ٢٧٣  
 الشابي، عمار: ٢٧٢  
 الشابي، محمد مسعود: ٢٧١  
 الشابي، مسعود: ٢١٤-٢١٥، ٢٣٠، ٢٧٢-٢٧٣، ٣٣٣  
 الشابي، المنصف: ٩١٧  
 الشابي، نجيب: ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٧

شفيق، زاهد: ٣٩٨  
 شفيق، محمد عواد: ٥٠٧  
 شفيق، منير: ٩١٣-٩١٤  
 شقير، أسعد: ٦١، ٦٨  
 شقير، أمين: ٢١٢، ٢٢٢-٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٨-٢٢٩، ٢٣٨، ٤٢٥  
 شقير، سعيد: ٢٢٣  
 شقير، عبد الرحمن: ٢٢٢-٢٢٣، ٢٣٨، ٦٢٩، ٦٣٤، ٧٧٣  
 شقير، عندنان  
 الشقييري، أحمد: ٢٤٢، ٣٧١، ٤١٥-٤١٦، ٤٣٨، ٦٢٦، ٧٦٥-٧٦٤  
 شكر، عبد الغفار: ٢١، ٢٤٨، ٤٨٧، ٧٨٣، ٨٥٩، ٩٨٣  
 شكر، فايز: ٢١٨  
 شكري، حسن: ٣٤٢  
 شكري، شاكور محمود: ٦٠٢  
 شكري، مدحت: ٦٦  
 الشكعة، بسام: ٢٣٨، ٢٤٤  
 شلاش، سعد مهدي: ٦١١  
 الشلبي، محمد: ٢١١  
 شلحة، حسن: ٥٧٦، ٥٩١  
 شلفوح، علي: ٢٧١-٢٧٢  
 الشللي، عبد الوهاب: ٦٣٦  
 شماس، رزوق: ٦٨٤  
 الشماسي، عبد الغني: ٢٩٣  
 الشماسي، عبد المجيد: ٣٠١  
 الشمالي، فؤاد: ٩٣٠-٩٣١  
 شمام، محمود: ٤٨٥  
 الشمالي، عبد المهدي: ٧٧١، ٧٧٥  
 شمر، سليمان: ٩٨٠  
 الشمري، جواد: ٦٠٧  
 الشمري، ماهر: ٦٠٧-٦٠٩، ٦١١  
 شمس، إكرام: ٢٧٣  
 شمس الدين، محمد مهدي: ٧٥٤  
 الشمعة، رشدي: ٤٢  
 شمعون، كميل: ١٧٣، ٢١٠، ٢٢٥، ٣٧٩-٣٨٠، ٣٨٢، ٥٧٢-٥٧٣، ٥٨٥، ٥٩٢، ٦٩٤، ٧٤٣-٧٤٤، ٧٤٧، ٧٤٩، ٧٥٣

شرارة، طلال: ٢١١  
 شرارة، غسان: ٢٠٩، ٢١١  
 شرارة، موسى الزين: ٢٠٩  
 الشرعبي، عبود: ١٠٠٢  
 الشرعبي، محمد سعيد: ٣٤٥  
 شرف، جورج: ٧٣٩  
 شرف الدين، عبد الله: ٢١٦  
 شرف الدين، علي: ٢١٦  
 شرف الدين، فلاح: ٢١٦  
 شرف، سامي: ٣٧١، ٦٧٨  
 الشرفي، محمد: ١٠٤٨  
 الشرقاوي، عبد الصمد: ٥٠٧  
 شركة الحديد الموريتاني: ٢٥٤  
 شركة النفط (بابكو): ٣٠٦  
 شركة الهند الشرقية البريطانية: ١٠١٦  
 الشريدة، عبد الله الكليب: ٧٧٤-٧٧٥  
 شريف، إبراهيم: ٤٧٧، ٩١٧  
 الشريف، إحسان: ٧٠٩  
 الشريف، حسن: ٢١٣، ٢٢٩  
 شريف، عزيز: ٦٨٣-٦٨٤  
 الشريف، محمد عبد الله: ٣٤٧  
 الشريقي، محمد: ٤٦-٤٧، ٢٤٥، ٧٧٤  
 شطب، عدنان: ٣٩٨  
 شعبان، جنان: ٩٧٧  
 الشعبي، عبد اللطيف: ٣٤٤، ٤٥٢، ٨٢٢، ٩٩٥، ١٠٢٨، ١٠٤٤  
 الشعبي، علي محمد سالم: ٨٠٠  
 الشعبي، فيصل عبد اللطيف: ٣٤٤، ٤٥٢، ٨٢٢، ٩٩٥، ١٠٢٨، ١٠٤٤  
 الشعبي، قحطان محمد: ٣٤٤، ٤٤٨، ٤٥٧، ٨٠٠، ٨٠٤، ٨١٠-٨١١، ٨٢٢، ٩٩٢-٩٩٣، ٩٩٥-٩٩٦، ٩٩٩، ١٠٠١، ١٠١٧-١٠١٩، ١٠٢٨، ١٠٣٦-١٠٣٧، ١٠٤٣  
 شعراوي، هدى: ٧٨٨  
 الشعلان، غالب: ٧٧٠  
 شعيب، سعيد: ٢١٥  
 شعيب، علي: ٩٧٨  
 الشعبي، محمد: ٦٦٢  
 شفيق، أبو بكر: ٦٦٢

شميطي، عبد الوهاب: ٢٢٧، ٢١١

شميل، شبلي: ٥٣، ٦٠

شنان، متعب: ٢٣٣

شتتاف، كريم محمود: ١٨٥، ١٧٧، ١٨٤، ٢٠١  
شنشل، صديق: ٣٩٤، ٤٠٢، ٦٣٠، ٦٨٤، ٦٨٦-  
٦٨٧، ٦٨٩-٦٩٥، ٧٠٠-٧٠١، ٧٠٥

الشنواح، علي: ٤٦٣-٤٦٤

شهاب، حماد: ١٨٨-١٩٠، ٢١٩

شهاب، خليل: ٥٧٤، ٥٨٩

شهاب، فؤاد: ٣٨٢، ٣٨٤، ٧٤٣، ٧٥٠

الشهابي، أحمد: ٢٣٢

الشهابي، عارف: ٣٢-٣٤، ٣٧، ٤١، ٤٦، ٤٠٨

الشهابي، فايز: ٤٩

الشهابي، مصطفى: ٢٧، ٣٢، ٤٢-٤٤، ٤٦، ٥٠، ٥٨

الشهابية (لبنان): ٩٧٧

الشهاري، محمد علي: ٣٢١، ٣٤٠

الشهبندر، عبد الرحمن: ٣٢، ٣٦-٣٨، ٤٧، ٧٠٦

٧٠٨-٧١٢، ٧١٥، ٧١٩

الشوا، رشاد: ٧٦١

الشوا، عز الدين: ٧٦١

الشواف، عبد الوهاب: ١٨٢، ٤٠٤، ٤٦٩، ٤٨٧-  
٦٨٨، ٩٢٩، ٩٤٧

الشوبكي، حمد: ٣٩٣

شوتر، نجيب العقلة: ٢٢٢

شوتري، أحمد: ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٦٨

الشوربجي، محمد صلاح الدين: ٦٩٠

شوشة، فاروق: ٢٤٩

الشوفي، حمود: ١٢٦، ١٣١، ٢١٣، ٢٩٧

شوقي، رامز: ٣٧٣

شوكت، صائب: ٦٨٤

شومان، عبد الحميد: ٧٧٦-٧٧٧

شومان، عبد القادر: ٢٢٣

الشوّاف، زياد: ٤١٧، ٦١٦

الشوّاف، ظبية: ٤٢١

الشوّاف، عبد الوهاب: ١٨٢، ٤٠٤، ٤٦٩، ٤٨٧-  
٦٨٨، ٩٢٩، ٩٤٧

شيا، جميل: ١٣٤

الشباب، حسني: ٢٣١

شيانغ كاي شيك: ٩٣١

الشياني، ردمان: ٣٤٥-٣٤٦

الشياني، سالم: ٣٤٥

شبحا، ميشال: ٧٣٥

الشيخ، عاصم: ٤١٧، ٦١٦

الشيخ، محبوب: ٢٨٦

الشيخ، محمد: ٤١٦

الشيخ، منصور: ٢٩٣

الشيخ، يوسف: ٢٩٣

الشيخلي، عبد الكريم: ١٨٥، ١٨٧، ١٨٩-١٩٠، ٢٠١

الشيخشكلي، أديب: ٨٢-٨٤، ٨٩، ٩٢-٩٤، ٩٧،

١١٨، ٢٠٩-٢١٠، ٣٥٠، ٤٢١، ٥٣٦، ٦١٧،

٦٩٢، ٧١٢، ٧٢٧، ٧٣٢

الشيخ، مصباح: ٦٣٦

الشيوعيون الجزائريون: ٩٢٩-٩٣٠، ٩٥٥-٩٥٩

الشيوعيون السودانيون: ٩٢٨، ٩٥٠-٩٥٢، ٩٥٤

الشيوعيون العراقيون: ٩٢٦، ٩٣٧، ٩٤٣

الشيوعيون الكويتيون: ٩٦٠

## - ص -

الصادق، إبراهيم: ٢٣٨

صادق، زين: ٤٤٩

صادق، محمد توفيق: ٥٨٠

صاغية، حازم: ٩٧٧

الصاغية، خالد: ٢١٦

الصابي، سالم: ٨٠٠، ٨٣٠

صالح، حسين علي قاسم: ٢١٦

الصالح، خالد علي: ٤٠٠، ٦٠٠-٦٠٢، ٦٠٥

صالح، سعدي محمد: ٦٠١، ٦٠٣، ٩٨٠

صالح، عبد الجواد: ٢٤١-٢٤٢

الصالح، علي: ٣٠٧، ٦٠٠-٦٠٢، ٦٠٥

صالح، علي عبد الله: ٣٤٧، ٦٦٦-٦٦٧، ٦٧٠-٦٧١،  
٨٣٢

صالح، قاسم: ٢١٦، ٩١٦-٩١٧

صالح، محمد بشير أحمد: ٢٨٦

صالح، مصطفى: ٣٨١

الصانع، فيصل: ٢٠٢، ٣٠٤-٣٠٥

الصاوي، أحمد: ٨٤٠

الصاوي، عبد العزيز حسين: ٢٨٦-٢٨٧، ٢٩٠، ٥٢٥

الصايدي، أحمد قائد: ٣٤٢، ١٠٠٥

الصائغ، عبد الغفار: ١٧٧

- الصباغ، عناية: ٢٤٠  
 الصباغ، مي: ٢٣٩  
 الصباغ، نجيب: ٧٤٠-٧٤١  
 الصباغ، وفا: ٢٣٨-٢٤٠  
 الصباح، حمد: ٣٠٦-٣٠٧، ٦٤٨  
 صباغ، سمير: ٥٨٧  
 الصباغ، صلاح: ٩٤٣  
 صبح، سمير: ٥٧٥  
 صبرة، عبد السلام: ٤٦٢  
 صبري، علي: ٣٦٦، ٤٩٧، ٩٢٨  
 صبيح، أحمد: ٤٨٩  
 صبحي، سعيد: ٨٢٤  
 الصدام المسلح بين المقاومة والجيش اللبناني (١٩٧٣): ٢١٩  
 صدامات ٧ أيار (لبنان، ٢٠٠٨): ٥٨٢  
 الصدر، محمد: ٦٨٥-٦٨٦  
 الصدر، موسى: ٢١٧، ٧٥٤  
 صدقني، جورج: ٩٢-٩٣، ٩٥، ٩٧، ٩٩-١٠١  
 صدقي، عزيز: ٤٩٧  
 الصراع البعثي - الناصري: ٣٢٢، ٣٢٧، ٣٦٨، ٩٩٣  
 الصراع بين مصر الناصرية والحكم السعودي: ٤٧٨  
 الصراع الطائفي: ٣٨٣، ٥٦٠-٥٦١، ٥٨٨  
 الصراع الطبقي: ١١٠، ١٥١-١٥٣، ١٥٧، ٣٥١، ٣٥٥، ٣٦٤، ٣٧٩، ٣٨٦-٣٨٨، ٤٣٢-٤٣٥، ٤٩٤، ٥٢٤، ٥٣٤، ٥٩٥، ٦٤٣، ٦٦٥، ٩٨١، ١٠٥٤، ١٠٥٧، ١٠٦١  
 الصراع العراقي - الإيراني: ٢٢٠  
 الصراع العراقي - السوري: ٢٢٠  
 الصراع العربي - الإسرائيلي: ١٨، ١٣٦-١٣٧، ١٦٧-١٦٨، ١٦٨، ١٧٠-١٧٣، ١٨٧، ٢٨٤، ٢٨٦، ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٤، ٣٨٩، ٤٢٠، ٥١٢، ٥٢٤-٥٢٥، ٥٢٥، ٥٣٢-٥٣٣، ٥٦١، ٦٤١، ٦٥٤، ٧٢٦، ٧٦٤، ٧٦٦، ٧٨١، ٨٦٦، ٩٠٤-٩٠٥، ٩١١، ٩١٣، ٩١٧، ٩٧٧، ٩٨٣-٩٨٥  
 الصراع على السلطة: ١٤٢، ١٦٥، ٢٣٢، ٣٠٠، ٨٣١، ٩٢٩، ٩٤٦  
 الصراعات العربية - العربية: ١٨، ٥١٨، ٦٣٧، ٧٢١، ٩٠٥، ٩١٧  
 الصعدي، عبد الله: ٣٢٢  
 الصغير، أنيس: ٧٤٤  
 الصفدي، أديب: ٧٠٩
- الصفدي، رشدي: ٧٧٠  
 الصفدي، عصمت: ٤١٧، ٦١٦  
 صفصوف، أحمد: ٥٧٤  
 صفقة لوكربي (٢٠٠٣): ٦٤١  
 الصكبان، عبد العال: ٦٠٢، ٦٨٧  
 صلاح الدين، محمد: ٦٩٠، ٨٥٤  
 صلاح، رمضان مصطفى: ٦٣٨  
 الصلاحي، عبد الله محمد: ٩٩٩  
 الصلح، تقي الدين: ٣٧٣، ٧٤٠-٧٤١، ٧٥٤، ٧٦١  
 الصلح، رشيد: ٢١٨  
 الصلح، رضا: ٤٠، ٤٢  
 الصلح، رغيد: ٢١٥-٢١٦، ٢١٨-٢١٩  
 الصلح، رياض: ٤٢، ٧٣٧-٧٣٩، ٧٤٤، ٧٤٦  
 الصلح، عادل: ٧٤٠  
 الصلح، عماد: ٧٤٠  
 الصلح، كاظم: ٣٧٣، ٤١٨، ٧٣٨، ٧٤٠-٧٤٢، ٧٥٤، ٧٦١  
 الصلح، منح: ٢٠٩، ٢١٨، ٧٥٤  
 الصليبي، كمال: ٧٥٦  
 الصماتي، محمد علي: ٦٦٣  
 الصمد، حمد: ٢١٨  
 صمبر، سمير: ٤٢٢  
 صندوق، زهير: ٣٥٥  
 صندوق النقد الدولي: ٥١٥، ٥١٨، ١٠٤٥  
 الصهيونية: ٣٧، ٧٩، ٨٢، ٨٧، ١١٥-١١٦، ١٤٣، ١٥٩، ١٦٩، ١٧١، ١٧٤، ١٩٤، ٢٠٢، ٢٣٥، ٢٣٧، ٢٤٥، ٢٥٩، ٢٦٩-٢٧٠، ٢٧٦، ٢٨٠-٢٨١، ٣٠٣، ٣٥١، ٣٧٢-٣٧٤، ٣٧٨-٣٧٩، ٣٨٥-٣٨٦، ٣٩٤، ٤٠١-٤٠٢، ٤٠٤، ٤١٠-٤١٣، ٤١٥-٤٢٠، ٤٢٤، ٤٢٦-٤٢٨، ٤٣٢-٤٣٥، ٤٤٠-٤٤٢، ٤٦٩، ٤٨٧، ٥١٣، ٥٢٤، ٥٣٨، ٥٤٦، ٥٥٤-٥٥٥، ٥٦١، ٥٨٤، ٥٩١-٥٩٢، ٥٩٥، ٦١٩، ٦٢٤، ٦٣٠، ٦٤١، ٦٤٣، ٦٤٧، ٦٤٩، ٦٥٥، ٦٥٨، ٦٦٠، ٦٧٥، ٦٨٥، ٦٨٨، ٦٩١، ٦٩٥-٦٩٦، ٧٠٣، ٧٠٥، ٧٢٤، ٧٢٨، ٧٣٠، ٧٣٢-٧٣٣، ٧٥٨-٧٥٩، ٧٧١، ٧٨٢، ٨٤٨، ٨٥٩، ٨٦٢، ٨٦٥، ٨٨٨، ٨٩٢-٨٩٣، ٨٩٦-٨٩٧، ٩٠٤، ٩٠٩، ٩١١، ٩١٣، ٩٢٠، ٩٣٢، ٩٣٩، ٩٤٤، ٩٤٧، ٩٥٩، ٩٦٣، ٩٦٥، ٩٧٠، ٩٧٧، ٩٨٤-٩٨٦، ٩٨٩، ١٠٤٦-١٠٥٦، ١٠٥٣، ١٠٤٧



صوايا، صوايا: ٩٢٩، ٩٥٩  
صوصو، فريد سالم: ٢٤٩  
صوفان، سامي: ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٦٣، ٥٣٢  
الصوفي، أحمد: ٢١٥، ٢١٩  
الصوفي، حسين: ٣٤٧  
الصوفي، عبد الكريم حمود: ٣٤٧  
الصوفي، محمد: ١٦٦، ٣٦٠  
الصوماتي، محمد علي: ٩٩٩  
صيادي، مخلص: ٣٦٧، ٥٣٥  
صيالة، نجيب: ٦٩٠  
الصياغ، فواز: ٢٣١-٢٣٢  
الصيد، البشير: ٦٤٨-٦٤٩، ٦٥١-٦٥٥  
صيداوي، مصطفى: ٣٨٢

الظاهر، منير: ٦٣٦  
الظاهر، نصوح: ٤٢٥  
طبارة، أحمد حسن: ٥٦  
طبارة، حسان: ٣٨١، ٤٣٣  
الطباع، عبد المجيد: ٧٠٩  
الطبيجي، إبراهيم: ٢٣٨  
الطبقة الوسطى: ١٧، ٧٤، ٩٠، ٢٢٢، ٢٧٩، ٤١٦، ٤٣٢، ٦٠٢، ٦٣٧، ٦٤٦، ٦٩٨، ٨٠١، ٨٠٦  
٨٣٣، ٨٥٩، ٩٣٣، ١٠١١، ١٠٣٢  
الطبقي، شاكرا: ٦٠٢  
الطبقي، ناظم: ١٨٢  
الطبقيّة: ١١٠  
طبو، محمود: ٣٨٢  
الطحاوي، إبراهيم: ٤٨٧، ٤٨٩  
الطراونة، أحمد: ٧٧٥  
الطراونة، محمد فارس: ٢٣١  
الطرفة، مزهر: ٦١١  
طريف، إبراهيم: ٢٤٢، ٢٤٤  
طعيمة، أحمد عبد الله: ٤٨٧، ٤٨٩  
الطفيلي، قاسم: ٥٧٦  
طلاس، مصطفى: ١٣٦، ١٣٨  
طليح، رشيد: ٧٧٠  
الطليعة الطلابية الثورية: ٢٠٢، ٢٩١، ٢٩٤-٢٩٥، ٢٩٩  
طالبة، أحمد: ٤٢٥-٤٢٦، ٦١٧-٦١٨  
طوسون، عمر: ٨٤١  
طوقان، صلاح: ٧٧٢  
الطويل، إبراهيم: ٢٤٤  
طي، محمد: ٢١٩  
طيارة، محمد نجاتي: ٢٢، ٩٧٩  
طيفور، عادل: ٣٦٣، ٥٣٢

## - ظ -

الظاهر، عبد الرزاق: ٦٨٤-٦٨٥، ٦٩٠  
ظاهرة الحزب السياسي: ١١  
الظلم الاجتماعي: ١١٢، ١٧٨  
الظلي، ناجي: ٣٥٣

## - ع -

العابد، أنور: ٢٢٨

صوايا، صوايا: ٩٢٩، ٩٥٩  
صوصو، فريد سالم: ٢٤٩  
صوفان، سامي: ٣٥٧، ٣٦٠، ٣٦٣، ٥٣٢  
الصوفي، أحمد: ٢١٥، ٢١٩  
الصوفي، حسين: ٣٤٧  
الصوفي، عبد الكريم حمود: ٣٤٧  
الصوفي، محمد: ١٦٦، ٣٦٠  
الصوماتي، محمد علي: ٩٩٩  
صيادي، مخلص: ٣٦٧، ٥٣٥  
صيالة، نجيب: ٦٩٠  
الصياغ، فواز: ٢٣١-٢٣٢  
الصيد، البشير: ٦٤٨-٦٤٩، ٦٥١-٦٥٥  
صيداوي، مصطفى: ٣٨٢

## - ض -

ضاحي، جهاد: ٣٥٠، ٣٥٢-٣٥٣، ٣٥٦، ٣٦٠-٣٦١  
٣٦٢، ٣٦٦، ٣٧٤، ٤١٧، ٤١٩، ٤٢١، ٥٣٢  
٦١٦، ٧٤٧  
ضاحي، سامي: ٣٥٢، ٣٥٨، ٣٦٥  
الضالعي، سيف: ٤٥٢  
الضامن، عبد الرحمن: ١٧٧  
الضباط الأحرار: ١١٩-١٢٠، ١٨٢، ٣٢٨، ٣٣٨، ٤٤١، ٤٨٣، ٤٨٧، ٥٩٦، ٦١٢، ٦٣٥، ٦٣٧-٦٣٨  
٦٣٩، ٦٧٩، ٦٩٢، ٧٠٤، ٧٩٦، ١٠٢٠  
الضباط الأحرار (اليمن): ٤٥٦  
الضباط الوجدويون الأحرار: ٦٣٧-٦٣٩  
الضلي، ناجي: ٣٥٨، ٣٦٥، ٣٦٧، ٤١٧  
ضمام، طالب: ٣٦٠  
ضناوي، فاروق: ٥٧٤، ٥٧٧  
ضو، أنطوان: ٩١٢  
ضياء، عزيز: ٦٧٦  
ضيف الله، عبد اللطيف: ٣٣٠-٣٣٢، ٤٦٠

## - ط -

طابو، عبد الإله: ٣٤٥  
الطالب، شاهر: ٢٣٠-٢٣١  
طالب، ناجي: ٤٠٠  
طالب، وليد: ٣٦٠  
طاهر الجزائري: ٣٢  
الطاهر، خالد: ٢٤٢

عباس، محمود: ٦٠٤، ٧٦٩  
عباسي، أديب: ٧٧٢  
العباسي، عبد الحافظ خزعل: ٦١١  
العباسي، رجاء: ٦١٠-٦١١  
عبراً، نصراوي: ٣٥٠  
عبد الله بن الحسين: ٢٤٥، ٤١٣، ٧٦٣، ٧٧٠-٧٧٤، ٧٩١  
عبد الله بن حسين الأحمر: ٣٣٤، ٣٣٩  
العبد الله، حميد: ٣٥٨، ٣٦٩، ٩٨١-٩٨٢  
عبد الله، الطاهر: ٢٧١-٢٧٣  
عبد الله، عامر: ٩٤٧  
عبد الله، محمد: ٢٥٧، ٢٥٩، ٣٤٧، ٤٤٨، ٧٨٥، ١٠٠٢  
عبد الباقي، أحمد حلمي: ٧٦٤، ٧٧٠-٧٧١  
عبد الجبار، عبد الواحد: ٣٠١  
عبد الجبار، فالح راضي: ٤٠٢، ٦٠٥  
عبد الجليل، غانم: ١٩١  
عبد الجواد، حسيب: ٢١٠-٢١١  
عبد الحليم، أحمد: ٥٢٧، ٥٢٩  
عبد الحميد (السلطان العثماني): ٣١-٣٢، ٣٤، ٣٧-٤٠، ٤٢-٤٣، ٥٥، ٥٨، ٦١-٦٤، ٦٦، ٦٩، ١٢٤، ٢٤١، ٣٥٤، ٣٨١، ٤٠٠، ٤٠٦-٤٠٧، ٤٠٩، ٥٧١، ٥٩٧-٦٠٢، ٦١١-٦١٢، ٦١٩-٦٢٠، ٦٧٨، ٧١٢، ٧٣٦، ٧٧٦-٧٧٧، ٧٨٨، ٨٣٩، ٨٤٧، ٨٤٩، ٨٥٢، ٩٠١، ٩٢٦، ٩٥٥، ٩٨٧، ٩٧٣  
عبد الحميد، صبحي: ٤٠٠، ٥٩٧-٦٠٢، ٦١١-٦١٢، ٩٨٧  
عبد الحميد، مهند: ٩٧٣  
عبد الدايم، عبد الله: ٣١٠، ٧٩٦  
عبد الرازق، حسن: ٧٨٤  
عبد الرازق، حسين: ٢٤٩  
عبد الرازق، عوض: ٥٢٧، ٩٥٠  
عبد ربه، ياسر: ٦٢٤، ٧٦٩، ٩٧١، ٩٧٤  
عبد الرحمن، سليم: ٤٩  
عبد الرحمن، عبد الله محمد: ٢٨٦  
عبد الرحمن، عبد الرحمن: ٢١٨  
عبد الرحمن، علي: ٢٨٤، ٢٨٨، ٣٢٢، ٥٢٧، ٧٩٦  
عبد الرحمن، محمد بشارة: ٢٨٦  
عبد الرحيم، أحمد: ٤١٦

عابد، هاشم علي: ٦٦٨  
عادل، سلام: ٩٤٥-٩٤٦، ٩٨٨  
عادل، عمرو: ٩٧٣  
عارف، خالد: ٢٣٣  
العارف، عارف: ٤٢  
عارف، عبد الرحمن: ١٨٧-١٨٨، ٤٠٠-٤٠١، ٤٠٤-٤٠٥، ٦١٣، ٦٠١، ٤٠٥  
عارف، عبد السلام: ١٢٨، ١٣٧، ١٦٨، ١٨٢، ١٨٤-١٨٧، ١٨٩، ٢٠٦، ٢٢٩، ٢٩٦، ٣٩٩-٤٠١، ٤٠٤-٤٠٥، ٥٤٥، ٥٩٧، ٥٩٩-٦٠٠، ٦١٣، ٦٢٥، ٦٨٨، ٩٢٧، ٩٣٨، ٩٤٠، ٩٤٦-٩٤٧، ٩٥٢، ٩٨٧-٩٨٨  
عارف، قاسم: ١٨٢، ٩٤٧  
عازر، واصف: ٢٢٩  
عاشور، الحبيب: ٦٤٨  
العاشوري، فهمي: ٢١٤  
عاصم، عبد الرحمن: ٥٥  
العاصي، مزعل: ٦٩١  
العالم، مصطفى: ٦٣٦  
عامر، عبد الحكيم: ٦٧٥  
عامر، عبد القادر: ٤١٩، ٤٢١، ٦١٧  
عامر، علي: ٦٣٩، ٩٧٣  
عامر، هادي: ٦٦٤  
العامري، حسن علي: ١٩١  
عانوتي، أسامة: ٣٧٥، ٤٢٢  
العاني، خالد: ٦٠٢  
العاني، صبحي: ٥٥٩  
العاني، عبد الجبار: ٦٠٤  
العاني، فاضل إسماعيل: ٦٠٤  
العاني، فؤاد هادي: ٦٠٢، ٦٠٩، ٦١١  
العاني، هاشم: ٦٠٧، ٦١١  
العائدي، عصمت: ٣٦٣  
عايش، محمد: ١٩١  
عباد، علي صالح: ٨٣١، ٩٩٦  
العبادي، جليل نعمة: ٦١٠  
عباس، خالد حسن: ٥٢٨  
عباس، عبد الحليم: ٧٧٢  
عباس، عبد الهادي: ٩٩  
عباس، فرحات: ٩٥٥

٤٨٧-٤٩٤ ، ٤٩٦-٤٩٧ ، ٤٩٩ ، ٥٠٢-٥٠٦ ،  
٥٠٨-٥٠٩ ، ٥١١-٥١٢ ، ٥٢٣-٥٢٦ ، ٥٣٠ ،  
٥٣٢ ، ٥٣٤ ، ٥٤٥-٥٤٦ ، ٥٤٨-٥٥٢ ، ٥٥٥ ،  
٥٥٧ ، ٥٥٩ ، ٥٧٠-٥٧٤ ، ٥٧٧ ، ٥٨٣ ، ٥٨٥-  
٥٨٦ ، ٥٩١-٥٩٢ ، ٥٩٥-٥٩٧ ، ٥٩٩-٦٠٣ ،  
٦٠٦ ، ٦٠٨ ، ٦١٢-٦١٤ ، ٦١٦ ، ٦١٨-٦٢٠ ،  
٦٢٥ ، ٦٢٧ ، ٦٣٠ ، ٦٣٤-٦٣٨ ، ٦٤٠ ، ٦٤٥ ،  
٦٥٥ ، ٦٦١-٦٦٤ ، ٦٧٣-٦٧٤ ، ٦٧٨-٦٨٠ ،  
٦٩٢-٦٩٤ ، ٧٠٢ ، ٧٠٥ ، ٧٢٩ ، ٧٣٢ ، ٧٤٢-  
٧٤٣ ، ٧٤٥ ، ٧٤٨-٧٤٩ ، ٧٥٢ ، ٧٦٤ ، ٧٨٠ ،  
٨١٨ ، ٨٤١ ، ٨٤٣ ، ٩٢٦-٩٢٧ ، ٩٢٩ ، ٩٣٦-  
٩٣٨ ، ٩٤٠ ، ٩٤٦ ، ٩٥١ ، ٩٥٣-٩٥٤ ، ٩٥٨ ،  
٩٦٠ ، ٩٦٤-٩٦٦ ، ٩٧٥-٩٧٦ ، ٩٧٩ ، ٩٨٨ ،  
٩٩٣ ، ٩٩٩-١٠٠٠ ، ١٠٢٠ ، ١٠٢٥-١٠٢٦  
١٠٣٨-١٠٤٠ ، ١٠٣٢ ، ١٠٣٠ ، ١٠٢٦

عبد الهادي، حسن: ٢٨٤  
عبد الهادي، عوني: ٤٤ ، ٦٠ ، ٦٣ ، ٧٥٩ ، ٧٦١ ، ٧٧٠  
عبد الهادي، نظمي: ٧٧١  
عبد الهادي، وليد: ٢٣٠-٢٣١  
عبد الواحد، سالم محمد: ١٠٠٥  
عبد الواحد، فوزي: ٦٠٣  
عبد الولي، عبد العزيز: ٩٩٦  
عبد العزيز، ضحيان: ٦٧٦  
عبد الوهاب، محمد: ٦٧٦  
العبدلي، محمد: ١٠٤١  
عبد، عبد الله صالح: ٣٤١  
عبد، محمد: ٢٨٣ ، ٣١٨ ، ٣٢١ ، ٤٤٩ ، ٨٠٤ ،  
١٠١٠ ، ١٠٢٤-١٠٢٥  
عبد، محمد سالم علي: ٨٠٤  
عبدولي، عبد الرحمن: ٣٦٣  
عبود، إبراهيم: ٩٥١  
عبود، أحمد: ٥٧٦  
العبوشي، فهمي: ٧٦٠  
عبيد، جان: ٢١٦  
عبيد، حمد: ١٢٤ ، ١٢٦ ، ٧٧٦  
عبيد، سلامة: ٤٢١  
عبيد، فرحي: ٤١٦  
عبيد، مكرم: ٧٨٨ ، ٧٩٣  
عبيد، هشام: ٢٢١  
عبيدات، أحمد: ٧٧٦  
عبيدات، أحمد الدوخي: ٢٣٣

عبد الرحيم، معاذ: ١٧٧ ، ٤٠٢ ، ٦٠٢  
عبد الرزاق، عارف: ٤٠٠ ، ٥٩٧ ، ٦٠٠-٦٠١  
عبد الستار، علي حسين: ٥٩٨  
عبد الشفيق، محمد: ٥٠٦-٥٠٧ ، ٥٥٣  
عبد الصالح، مزهر حامد: ٣٩٨  
عبد الصمد، ظهير: ٩٤١  
عبد الصمد، نديم: ١٠١٣-١٠١٤  
عبد العال، محمد: ٢٣٢  
عبد العالم، عبد الله: ٦٦٤-٦٦٦  
عبد الغفور، عبد الغني: ١٩٥-١٩٦  
عبد الغني، سيد: ٥٠٧  
عبد القادر الجزائري: ٩٥٥  
عبد القادر، زين العابدين محمد أحمد: ٥٢٨  
عبد القادر، عبد الغني: ٣٤٣ ، ١٠١٥  
عبد القادر، علي: ٩٥٦  
عبد الكريم، أصلان: ٩٨٠  
عبد الكريم، تايه: ١٩١  
عبد الكريم، رسمي: ٢٣٤  
عبد الكريم، علي: ٤٤٨ ، ٨٢٦ ، ٨٢٨ ، ١٠٣٣  
عبد الكريم، فريد: ٥٠٥ ، ٥٠٩  
عبد اللطيف، عبد الستار: ١٨٥  
عبد اللطيف، فيصل: ٣٤٤ ، ٤٥٢ ، ٨٢٢ ، ٩٩٥ ،  
١٠٢٨ ، ١٠٣٦ ، ١٠٣٨ ، ١٠٤٤  
عبد اللطيف، محمد: ٦٩٠  
عبد المجيد، حمدي: ١٧٧ ، ١٨٤-١٨٥ ، ٢٠١ ، ٢١٣ ،  
٢٢٦ ، ٢٣٨ ، ٩٧٩  
عبد المجيد، حميد: ٦٠٣  
عبد المجيد، عبد الله: ٣١٨ ، ١٠١١  
عبد المغني، علي: ٣٢٨-٣٣١  
عبد الناصر، جمال: ٨٦ ، ١٠٠-١٠٦ ، ١١٣-١١٥ ،  
١١٩-١٢٧ ، ١٣٨ ، ١٦٥-١٧٠ ، ١٨١-١٨٢ ،  
١٨٤ ، ١٨٦ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩-٢١٢ ، ٢١٨ ، ٢٢٥-  
٢٢٨ ، ٢٣٦ ، ٢٤٠-٢٤٢ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥٢ ،  
٢٦٥ ، ٢٧١ ، ٢٧٣ ، ٢٨١ ، ٢٨٥-٢٨٦ ، ٢٩٢ ،  
٣١٣ ، ٣١٨-٣١٩ ، ٣٢٢ ، ٣٣٥-٣٣٧ ، ٣٣٩-  
٣٤١ ، ٣٥٢-٣٥٦ ، ٣٥٨-٣٦٦ ، ٣٦٨-٣٦٩ ،  
٣٧١ ، ٣٧٧-٣٨٠ ، ٣٨٣-٣٨٦ ، ٣٨٨ ، ٣٩٠-  
٣٩١ ، ٣٩٤ ، ٣٩٧-٤٠١ ، ٤٠٤-٤٠٥ ، ٤٠٩ ،  
٤٢٦-٤٢٧ ، ٤٢٩-٤٣٢ ، ٤٣٧ ، ٤٤١ ، ٤٥٠ ،  
٤٥٥ ، ٤٥٧ ، ٤٦٠-٤٦١ ، ٤٦٧-٤٧٠ ، ٤٧٥ ،

عبيدات، حسن عجاج: ٢٣٢  
عبيدات، سامح: ٢٣٤  
عبيدات، محمود الموسى: ٢٢٧  
عبيدان، أحمد ناصر: ٤٦٩  
العبيدي، الصادق: ٢٧٣  
عتباني، جلال: ٢٨٦  
عتباني، زهير: ٥٢٦  
العتمة، أحمد: ٣٩٣  
العتواني، سلطان حزام: ٦٦٨  
عتوق، أحمد: ٣٠١  
العتيبي، جهيمان: ٦٧٩  
عتيق، محمد سيد أحمد: ٢٩٠  
عثمان، بابكر النور: ٥٢٨  
عثمان، حسين: ٢١٥، ٢١٩  
عثمان، عبده علي: ٣٤٢-٣٤٣، ٤٦٣  
عثمان، محمد علي: ٤٦٢  
عثمان، محمد محبوب: ٥٢٨-٥٢٩  
عجاج، حسن: ٢٣٢-٢٣٣  
العجلوني، مازن: ٢٢٣  
العجلوني، محمد علي: ٧٧٢  
العجوز، زياد: ٥٨٧  
عجيلي، محمد نور: ٣٥٣، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٦٦  
العدالة الاجتماعية: ١٧، ٧٩-٨٢، ١١٢، ١٥٩-١٦٢، ١٧٨-١٧٩، ٢٠٦، ٢٥٣، ٣٨٨، ٤٠٠، ٤٣٥، ٤٨٧، ٤٨٩، ٥١٠-٥١١، ٥٣١، ٥٤٤، ٥٦٩، ٥٩٨، ٦١٦، ٦٢٨، ٦٣٩، ٦٦٥، ٧٤٦، ٧٨٠، ٨٠٢، ٨٩١، ٨٩٩، ٩١١  
عداي، صباح: ٦١٠  
العدوان الإسرائيلي على قرية السموع الحدودية في محافظة الخليل (١٩٦٦/١١/١٣): ٢٤٢  
العدوان الثلاثي (١٩٥٦): ٩٦، ١١٢، ١١٥، ١٢٠، ١٧٨، ١٨١، ٢٠٩-٢١٠، ٢٢٥، ٣٠٤، ٣٠٦، ٣١٣، ٣١٨، ٣٧٩، ٤٢٧، ٤٢٩-٤٣٠، ٤٥٠-٤٥١، ٤٦٧-٤٦٩، ٤٩٠، ٥٢٤، ٥٩٢، ٥٩٦، ٦٣١-٦٣٢، ٦٤٣، ٦٦١، ٦٧٣-٦٧٤، ٦٧٧-٦٧٨، ٦٨٠، ٦٨٨، ٦٩٣، ٧٠٠، ٧٠٢، ٧٥٠، ٧٩٦، ٨٤١، ٨٨٦، ٩٥١، ١٠٢٤، ١٠٥٣  
العدوان، ماجد: ٧٧٤  
عدي، عبد الكريم زهور: ٢١٣  
عدي، علي: ٩٩

العذري، يحيى: ٣٤٧  
العراقي، يوسف: ٢٤٢  
عرار، سليمان: ٧٧٨، ٩١٥-٩١٦، ٩٢٢  
العرباوي، مختار: ٢٧٥  
العربييات، غازي: ٢٢٣  
العرسان، محمود يونس: ٦٠٧  
عرفات، ياسر: ٣٧١، ٥٨٦، ٦٢٢، ٩١٣، ٩٤٠، ٩٥٩، ٩٦٤، ٩٨١  
العمروطي، محمد نزال: ٢٢٢  
العرين، عصام: ٩١٣  
العريسي، عبد الغني: ٣٣، ٤٠، ٤٤-٤٦، ٦٠، ٦٢-٦٣، ٧٣٧  
عريضة، أنطون  
عريقات، كامل: ٧٧٥  
عز الدين، جادو: ٣٦٥، ٥٣٢  
عز الدين، حسن: ٩١٣، ٩١٦  
عز الدين، محمود: ٥٧٥  
عز الدين، يوسف: ٧٧٤  
عزالدين، محمد: ٥٩١  
عزام، عبد الرحمن: ٧٩٣، ٧٩٥، ٨٤٠  
عزام، عبد الوهاب: ٦٩٠، ٧٨٨  
العزاوي، جاسم كاظم: ١٨٨  
العزاوي، حكمة إبراهيم: ١٩١  
العزاوي، خالد: ٦٠٣، ٦٠٥، ٦٠٧، ٦١٠-٦١١  
عززي، حسن: ١٠١٤  
عزمي، محمود: ٧٨٨  
العزيب، أحمد ضيف الله: ٣٤٣  
عزيز، جان: ٣٨٠  
عزيز، طارق: ١٩٥-١٩٦، ٢٠٣، ٢٠٥، ٦٠٤  
عزيز، محمد: ٢٣٤، ١٠٤٩  
العسكري، جعفر: ٤٧  
العسكري، سليمان: ٣٩٨  
العسلي، شكري: ٣١، ٣٧، ٤٣  
العسلي، صبري: ٩٦  
العسلي، مروان: ٣٥٦  
عسيران، توفيق: ٥٧٦  
عسيران، عادل: ٣٧٣، ٧٤٢، ٧٦١  
عصبة الأمم: ٣٧٦، ٤١١-٤١٢، ٧٠٧، ٧١٨، ٧٢٠، ٧٨٨، ٩٣٤

- عصبة التحرر الوطني: ٩٦٢
- عصبة العمل القومي: ٧٣-٧٦، ١٠٧، ٣٥٠، ٣٧٣، ٣٧٦، ٤١٧، ٤٣٤، ٧١٧، ٧٢١، ٧٣٣، ٧٣٧، ٧٧١، ٧٤١
- عطا الله، أنطون: ٧٧٥
- عطا الله، محمد: ٢٠٩
- عطا، عبدو نعمان: ٦٦٣
- العطا، هاشم: ٩٥٣-٩٥٤، ٥٢٨
- العطار، مسلم: ٤٢
- العطاري، سامي: ٢٣٢، ٢٣٨
- العطاش، عبد الرب: ١٠٠٧
- عطبة، عبدالرحمن: ٣٥٧
- العطّي، محمد: ٢٣٤
- العطية، حمد: ٢٠٢، ٣١٠
- عطية، زهير: ٣٩١-٣٩٢
- عطية، غسان: ٣٩٨-٣٩٩، ٤٠٣
- العظم، حقي: ٥٢، ٥٥
- العظم، رفيق: ٣١، ٥٢-٥٣، ٥٥، ٦٠
- العظم، سامي: ٣٤
- العظم، عبد القادر: ٤٩
- العظم، محمد فوزي: ٦١، ٦٨
- العظمة، نبيه: ٤٩، ٧١٩، ٧٢٤-٧٢٥، ٧٢٧، ٧٧١
- العظمة، يوسف: ٤٧، ٧٣٦، ٩١٩
- عفلق، ميشيل: ٧٤-٧٨، ٨١، ٨٤-٨٦، ٨٩، ٩١، ٩٣-٩٧، ٩٩-١٠١، ١٠٣-١٠٧، ١٠٩، ١١٨-١١٩، ١٢٢-١٢٤، ١٣١، ١٣٣، ١٣٩، ١٦٥-١٦٦، ١٧٦، ١٧٨-١٧٩، ١٨٢، ١٨٦، ٢٠١-٢٠٣، ٢٠٦، ٢٠٩-٢١٢، ٢١٤-٢١٥، ٢١٨-٢١٩، ٢٢٦-٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٦-٢٣٧، ٢٤٠، ٢٤٣، ٢٥٠، ٢٧٢، ٢٨٤، ٢٩٣، ٢٩٥-٢٩٦، ٢٩٨-٢٩٩، ٣٦١، ٣٦٨، ٣٧٤، ٣٩٨، ٤١٨، ٦٧٤، ٧٢٧، ٩٣٦
- العفيف، محمد أحمد: ٦٦٣، ٦٦٥، ٦٦٨-٦٦٩
- العقاد، عباس محمود: ٧٨٨
- عقل، أحمد: ٢٣٠-٢٣٢، ٢٣٥، ٢٤٢، ٢٤٤
- عقل، سعيد: ٧٣٥
- العقيدي، كاظم: ٦٠٩
- العكري، عبد النبي: ٤٧١، ٤٧٥
- عكي، صفوان: ٣٦٧
- العلاقات البريطانية - الفرنسية: ٩٢٦
- العلاقات البعثية - الشيوعية (العراق): ٩٤٩
- علاقات حسن جوار: ٤٦٢
- العلاقات السورية - الفلسطينية: ٢٧٦، ٥٨٦، ٥٩٠
- العلاقات السورية - اللبنانية: ١٧٣-١٧٥
- العلاقات العربية - التركية: ١٣
- العلاقات المصرية - الأمريكية: ٩٣٨
- العلاقات المصرية - السورية: ٤٥٨
- العلاقات المصرية - السوفياتية: ٩٢٨، ٩٥٣، ٩٦٠
- العلاقات الموريتانية - الإسرائيلية: ٦٥٧-٦٥٨
- العلاقة بين القومية والدين: ٢٧٨، ٢٥٩
- العلالي، عبد الله: ٣٧٦، ٧٤٢
- العلقاوي، ذياب: ١٨٨
- علوّ، مفلح: ٢١٩
- علم السياسة: ١١، ٢٠، ٦٣
- العلمي، موسى: ٧٦٣
- علوان، جاسم: ٣٦٢، ٣٦٥، ٥٣٢، ٥٣٩، ٥٧٣
- العلواني، ضياء: ٣٦٠
- علوبة، محمد علي: ٧٩٣
- علوش، صادق حميد: ١٧٧
- علوش، ناجي: ٢٠٢، ٢٣٤، ٣٠٤، ٣١٧
- علوية، محمد علي: ٦٩٠
- العلي، إبراهيم: ١٢٤، ٢٤٣
- علي بن أبي طالب: ٣٢٩
- علي، حيدر إبراهيم: ٢١، ٢٨٣، ٥٢٤، ٧٩٤
- العلي، خالد: ٢١٢، ٢١٤
- علي، سالم ربيع: ٩٩٦، ١٠١٣-١٠١٥، ١٠٣٧
- العلي، صلاح عمر: ١٨٧، ١٨٩
- العلي، فهمي: ٧٧٥
- العلي، محمد إبراهيم: ٢٤٣
- علي، محمد سالم: ٣١٩، ٤٤٩، ٨٠٤
- العلي، موسى: ١٢٤، ٢٤٣
- علي، نصر ناصر: ٣٤٢، ١٠١٥
- عليوش، عبود: ٢٦٤
- عماد، عبد الغني: ٢١، ٥٧٠، ٧٣٤
- عمارة، محمد: ٩١٠
- عماش، صالح مهدي: ١٦٨، ١٧٧، ١٨٤-١٨٥
- ١٨٧-١٩٠، ٢٠١، ٣٩٦
- عمايرية، حفناوي: ٢٧٥، ١٠٤٩
- العمد، عصام: ٢٣٥

العمد، محمد: ٢٢٢، ٢٣٧، ٤٢٥، ٦١٧  
 عمر، أحمد: ٣٣٨، ٣٤٤، ٤٥٢، ٤٥٧، ٤٦٦، ٨٢٢، ٩٩٦، ١٠٢٧-١٠٢٨  
 عمر، عبد الرحمن أحمد: ١٠٢٧  
 عمر، فيصل أحمد: ٤٥٢  
 عمر، مخلص: ٢٣٨  
 عمران، محمد: ١٠٦، ١٣٤، ٢١٣-٢١٤، ٢٩٠  
 عمرو، ياسر: ٢٢٩، ٢٣١-٢٣٢، ٢٣٨-٢٣٩، ٢٤٢  
 العمري، حسن: ٤٦٢، ٤٦٤-٤٦٦  
 العمري، حسين: ٤٣٩  
 العمري، رمزي: ٦٠٣  
 العمري، صبحي: ٧٧١  
 العمل الحزبي: ١٨، ٨٠، ٨٦، ٩٠-٩٢، ٩٧-١٠٠، ١٢٥-١٢٧، ١٣٩، ١٤٤-١٤٥، ١٧٦، ١٨١، ٢٢٧، ٢٧٣، ٢٩٢، ٢٩٦، ٢٩٨، ٣٠٠، ٣٠٦، ٣٠٨-٣٠٩، ٣٢٨، ٣٣٩، ٣٤٦، ٤٦١، ٥١٢، ٥٢٢، ٥٣٩، ٥٤٦، ٥٦٢، ٦٠٩-٦١٠، ٦٨٤، ٧٤١، ٧٥١، ٨٠١، ٨٢٩، ٩١٥-٩١٦، ٩٢٠، ٩٩٦، ١٠٥٧  
 العمل الفدائي: ٢٣٠، ٤٣٩-٤٤١، ٦٣٤، ٧٦٦، ٩٥٩، ٩٧٠، ٩٧٦-٩٧٧  
 العملة، محمود: ٢٣٥  
 عملية ثعلب الصحراء (العراق، ١٩٩٨): ١٩٤  
 عمّون، إسكندر: ٥٢، ٦١، ٦٣-٦٤  
 عمون، سعيد: ٧٧١  
 عناب، زياد: ٢٢٢  
 عناب، منذر: ٢٢٣  
 العناسوة، عبد الله: ٢٢٢  
 عنان، محمد عبد الله: ٧٨٥  
 عنبتاوي، صلاح: ٤٢٥  
 عنتر، علي: ٨٢٩، ٩٩٦  
 العنف السياسي: ٩٠٥  
 العنف المسلح: ١٩٨، ٣٨٣، ٤١٦، ٤٧٢  
 العهد الملكي (العراق، ١٩٢١-١٩٥٨): ٦٨٣  
 العوا، محمد سليم: ٩١٠-٩١١  
 عواد، أحمد موسى: ٦٧٦  
 عواد، عبد اللطيف: ١٠٦٦  
 عواد، مزهر مطني: ١٩٦، ٢٠٠  
 عواد، ناصيف: ٢٠٣  
 عواضة، محمد: ٢١٤-٢١٥، ٢١٧

- غ -

غارانغ، جون: ٩٥٤  
 غاريبالدي، جوزيبه: ٣٧٤، ٤١٨  
 غازي، مروان: ٥٦٧

الفساسي، علال: ٨٤٤-٨٤٥، ٨٤٧-٨٤٨، ٨٥٠،  
٨٥٣-٨٥٥

فاضل، عبد الله: ٩١  
فاضل، عمر: ٣٨١، ٣٨٦، ٣٩٢-٣٩٣، ٤٣٣  
فاضل، محمد: ١٩٠، ٢٣١، ٢٥٧  
فاكوش، شهناز: ٩١٦  
فان ديك، كورنيليوس: ٢٨  
الفانك، فهد: ٢٢٩  
فانوس، أخنوخ: ٧٨٥  
فايد، توفيق: ٤٤، ٦٠  
الفايز، مثقال: ٧٧٤  
فايق، محمد: ٥٠٥، ٨٩٩، ٩١٠  
فتح الله، يوسف: ٢٦٤  
فتيح، عبد الصمد: ٣٥٧  
فخر الدين المعني: ٢٧  
الفخرو، جاسم: ٢٠٢، ٣٠٦  
فخرو، عبد الله: ٤٦٨  
فخرو، علي: ٢٠٢، ٢٠٩، ٣٠٥-٣٠٦، ٣٧٥، ٤٢٢  
فخري، راغب: ٦٠٤  
الفرج، حسن: ٣٠١  
فرج، عدنان: ٤٢٩، ٤٣٣، ٦١٨-٦١٩  
فرج، محمد عبد الكريم: ٦٠٩  
فرج، منيف: ٩٦٨  
فرج موعده: ٤٢٤، ٤٣٩  
الفرجاني، جمعة: ٦٣٦  
فرح، إلياس: ١٧٩، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢١٤-٢١٥، ٢٣٠  
فرح، عدنان: ٤٢٢  
فرح، مصلح حسين: ٢٣٥  
فرحات، راضي: ٢١٥، ٢١٩  
فرحات، عبد الله: ٦٤٨  
الفرحان، أحمد: ٤٢٥، ٩٨١  
الفرحان، إسحاق: ٩١٦  
الفرحان، حمد: ٤٢٥-٤٢٦، ٦١٧-٦١٩، ٩١٠، ٩٨١  
فرحان، عبد الكريم: ٥٩٧-٦٠١  
الفرزلي، سليمان: ٢١٦  
الفرزلي، نقولا: ٢١٣-٢١٥، ٢١٩، ٢٣٠  
فرعون، عبد الحسن راهي: ١٩٥  
فرعون، عبد الرحمن: ٦٢٨، ٧٧٤  
فرعون، هنري: ٧٣٥

غالي، كمال: ١٠٠

الغانم، إسماعيل عبد الهادي: ٦٨٤-٦٨٥  
غانم، شكري: ٦٠، ٦٢-٦٣، ٦٨  
الغانم، ناصر: ٤٧١  
غانم، وصفي: ١٧٧  
الغانم، وهيب: ٧٤، ٧٦-٧٨، ٨١، ٨٩، ٩٢، ٩٥،  
١١١، ١٧٦، ٢٣٧  
الغدامسي، عز الدين: ٦٣٦  
غرامشي، أنطونيو: ٩٧٦  
غرايبة، يحيى: ٢٣٣  
الغريري، عبد الوهاب: ١٨٣  
الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان (١٩٧٠): ٢١٦  
الغزي، أسامة: ٣٥٣، ٣٥٨  
الغزي، فوزي: ٧٠٩، ٧١٢  
الغساني، محمد أحمد: ٤٧٧-٤٧٨  
الغساني، مصطفى: ٤٨٠  
العشمي، أحمد: ٦٦٥-٦٦٦  
غلاب، عبد الكريم: ٨٤٣  
الغلاييني، مصطفى: ٧٣٧  
غلاييني، برهان: ٣٨١-٣٨٢  
الغموري، عبد اللطيف: ٦٧٦  
غننام، علي: ٢٠٢-٢٠٣، ٢٠٥، ٢١٤، ٢٩١، ٢٩٤،  
٢٩٧، ٢٩٩  
غندور، مصطفى: ٤٢١  
الغنوشي، راشد: ٦٥٢، ٩١٠  
غنيم، محمد: ٢٤٩  
الغنيمي، زينب: ٩٧٣  
غورباتشوف، ميخائيل: ٨٢٩  
غورو، هنري: ٧٣٤، ٧٧٠  
الغوري، إميل: ٧٦٤  
غوقه، عبد القادر: ٩٠١-٩٠٢  
غيدان، سعدون: ١٨٨-١٩١  
غيفارا، ارنستو: ٩٧٥

## - ف -

فاخوري، فاروق: ٣٧٥، ٤٢٢  
فارس، جو: ٢١٤  
فارح، محمد حميد: ١٠٠٥  
فاروق الأول (ملك مصر): ٢٩٢، ٣٧٤، ٦٧٣، ٦٩٢،  
٩٥٠

الفرعونية : ١٤

فرنجة، سليمان : ١٧٣ ، ٣٨٠

فرنجة، سمير : ٩٧٧

فرنسة الجزائر : ٩٥٥

الفرنكوفونية : ٢٦٨ ، ٢٦٥

الفروي، عبد العزيز : ٣١٨

الفروي، عبد القادر : ٣٢١

فريجات، عبد السلام : ٧٧٨

فريد، خالد حسن : ٦١١

فريد، محمد : ٨٢١ ، ٨٢٣ ، ١٠٤١

الفزاع، موسى : ٢٣٤

الفزاني، جمعة : ٦٣٦

فصائل اليسار الفلسطيني : ٩٦١ ، ٩٦٨

الفصل العنصري : ٨٦٥

فضل الله، محمد حسين : ٧٥٤

الفضلي، أحمد عبد الله : ١٠٣٣

الفضلي، عبد الله : ٨٠٠

فقيه، محمود : ٢٢١

فك الارتباط القانوني والإداري الأردني مع الضفة

الفلسطينية (١٩٨٧) : ٩٦٩

فك الحصار عن صنعاء (١٩٦٨) : ٤٦٤

الفكيكي، هاني : ١٨٥ ، ٦٠٣

فكيني، محيي الدين : ٦٣٧

الفلاحي، محمود : ٦٠٤

الفلاحي، ناصر : ٦٠٢

الفلكي، ضياء : ٩٠٢

فليس، محمد صالح : ٢٧٥

فهيم، إبراهيم جلال : ٦٠٤

فهيم، منصور : ٦٩٠

فهيم، نعيم : ٢١٥

فؤاد، أحمد : ٢٤٩ ، ٤٩٧

فواز، غسان : ٩٧٧

فوزي، فاروق : ٥٣٥

فياض، سليمان : ٢٤٩

فيخته، جوهان جوتليب : ١٠٧ ، ٤١٨

فيصل بن الحسين : ٤٦-٤٩ ، ٥١ ، ٣٣٦ ، ٤١٣ ، ٧١٣ ،

٧٢٤ ، ٧٣٦ ، ٧٥٨ ، ٧٧٠

فيصل الثاني (ملك العراق) : ٦٩٣-٦٩٤ ، ٧٠٢

فيصل، يوسف : ٩٤٢

الفيصلي، أحمد : ٦٩١

فيضي، سليمان : ٥٨-٥٩

الفيلاي، مصطفى : ٨٩٩

فيلبي، جون : ٧٧٠

الفينيقية : ١٤

## - ق -

قابوس بن سعيد (سلطان عمان) : ٢٩٨ ، ٣٠٩ ، ٤٧٩ ،

٤٨١ ، ٤٨٤

القادري، قاسم : ٢١٧

قاسم، حسين : ٣٠٦

قاسم، عبد : ٩٤٧

قاسم، عبد الكريم : ١٢١ ، ١٨٢-١٨٦ ، ١٩٠ ، ٢٠٦ ،

٢١١ ، ٢٢٨ ، ٢٨٤ ، ٢٩٤ ، ٣٢٠ ، ٣٢٢ ، ٣٥٣ -

٣٥٤ ، ٣٩٣-٣٩٧ ، ٤٠٣-٤٠٥ ، ٤٦٩-٤٧٠ ،

٥٤٥ ، ٦٠٣ ، ٦١٣ ، ٦٨٥ ، ٦٨٧ ، ٧٠٠-٧٠١ ،

٩٢٩ ، ٩٣٧ ، ٩٨٨

قاسم، عثمان : ٧٧١

قاسم، محمد : ٣٨٢

القاسم، نهاد : ٣٥٧ ، ٣٦٠ ، ٣٦٣ ، ٥٣٢

قاسم، هاشم : ٢١٨

قاسمو، زكي : ٣٥٨ ، ٣٦٣ ، ٣٦٩

القاسمي، جمال الدين : ٣١ ، ٣٣

القاسمي، صلاح الدين : ٣٢-٣٥

القاضي، عصام : ٢٣٢

القاضي، علي حسين : ٣١٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٧

القاضي، عيدروس حسين : ٩٩٩ ، ١٠٢١

قاعد، عبد الله : ٢٢٣

القانتا، بالقاسم : ٦٣٦

قانسوه، عاصم : ٢١٥-٢١٨

القواقجي، فوزي : ٢٣٧ ، ٤١٥

قاياي، حسن : ٦٩-٧٠

القباطي، محمد سعد : ٣٣١

قباي، رشيد : ٥٧٤-٥٧٥

قباي، محيي الدين : ٥٧٤

قبة، إبراهيم : ٣٩٢

قبيسي، حسن : ٥٧٥ ، ٥٨٠

قحطان، الشعبي : ١٠٢٠

القحطاني، صالح بن عوض : ٢٩١

قداح، زاهد : ٢٤٩



القطامي، جاسم: ٥٦٧، ٨٩٩، ٩٠٢  
القطان، إبراهيم: ٤٢٥، ٦١٧  
قطان، عبد المحسن: ٢٤٢، ٤١٦، ٤٢١  
قطناني، يوسف: ٢٣١، ٢٤٢  
قطيشات، محمد: ٢٣٤  
قعوار، أديب: ٣٧٥، ٤٢٢  
القليلي، محمد: ٥٥  
قليلات، إبراهيم: ٢١٩، ٥٧٢، ٥٨٥، ٥٨٧  
القماطي، مصطفى: ٦٣٦  
قمة جينيف بين الرئيس حافظ الأسد والرئيس كلينتون (٢٠٠٠): ١٧٣  
قمحاوي، زاهي: ٤٣٣، ٦١٩-٦٢٠  
القمع السياسي: ١١٧  
القناعي، حمد العيسى: ٣٠٤  
القناعي، شملان يوسف: ٣٠٤  
قنباز، صالح: ٣٢  
قنبر، أحمد: ٧٢٩  
قندح، صبري: ٢٣٨  
قنديل، سامي: ٢٣٢  
قنوت، عبد الغني: ١٠٢-١٠٣  
قنيزح، جبران: ٢١٧  
القهايلي، مجاهد: ٦٦٧، ٦٧١  
القتولي، شكري: ٤٦-٤٧، ٢٦١، ٧١٩، ٧٢٣، ٧٢٦-٧٢٧  
٧٣٢، ٧٣٠، ٧٢٨  
القومية العدنية: ٤٤٨، ٨٠٠، ٨٠٥، ٨١٢، ٨٣٣-٨٣٤  
القومية العربية: ١١-١٢، ١٤-١٥، ١٧-٢٠، ٢٢، ٢٧-٢٩، ٣١-٣٢، ٣٧-٣٩، ٤٣-٤٧، ٥٠-٥١، ٥٣، ٥٨، ٦٢، ٦٤-٦٥، ٦٧-٦٩، ٧١، ٧٣-٧٦، ٧٨-٨١، ٨٧-٨٨، ٩٠، ٩٠، ١٠٠، ١٠٧-١١٠، ١١٢-١١٤، ١١٩، ١٤٨، ١٥٠، ١٥٢-١٥٣، ١٥٥، ١٧٨-١٧٩، ٢٢٤، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٥١، ٢٦٩-٢٧١، ٢٩٥، ٣١٢-٣١٤، ٣١٧، ٣٥٠، ٣٧٣، ٣٧٥، ٣٧٧-٣٧٩، ٣٨١، ٣٨٤-٣٨٣، ٣٨٧-٣٨٩، ٣٩٣، ٣٩٥، ٤٠٦-٤١٠، ٤١٥-٤١٦، ٤١٨-٤١٩، ٤٢١-٤٢٢، ٤٢٥-٤٢٩، ٤٣٣، ٤٣٥-٤٣٦، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٦٧، ٤٧٠، ٤٧٤، ٤٩٨، ٥٠٦، ٥١٠، ٥٣٩، ٥٤٦، ٥٥٤، ٥٥٦، ٥٩٥-٥٩٦، ٦٠٠، ٦٠٢-٦٠٣، ٦٠٦، ٦١٢-٦١٣، ٦١٦-٦١٧، ٦٢٤-٦٢٥، ٦٣٣، ٦٣٥، ٦٣٧-٦٣٩، ٦٤١، ٦٤٣-٦٤٨، ٦٥٤-

قدري، أحمد: ٤٠-٤١، ٤٣-٤٧، ٥٦  
قدسي، صفوان: ٩١٦  
القدسي، ناظم: ٦٩٥، ٧١٦، ٧٢٩، ٧٣١  
قدوري، فخري: ١٧٧  
قدوري، الهاشمي: ٢٦٤  
القدومي، عدنان: ٣٩٣  
القدومي، فاروق: ٢٤٢  
القتدافي، معمر: ٢٥٤، ٥٠٧، ٥٧٤، ٦٣٥، ٦٣٧-٦٤٢، ٦٥٠، ٧٥٢، ٩٠٤، ٩٥٤  
القرضاوي، يوسف: ٩١٠  
القرعان، محمد عودة: ٤٢٥، ٦١٧  
القرقوري، منذر: ١٠٤٩  
قرم، شارل: ٧٣٥  
القروي، مختار: ٦٣٧  
قريطم، حسن: ٩٢٩، ٩٥٩  
القزويني، علي: ٦٨٤  
قزيبها، وليد: ٣٩٧-٣٩٨، ٦٢٥  
القسوس، غالب: ٧٧٢  
القصاب، غازي: ٣٩١  
قصاب، كامل: ٣٧، ٤٧، ٥٠، ٧٧٠  
القصاب، محمد كامل: ٥٠  
قصف معهد شملان (لبنان، ١٩٧١): ٩٧٧  
القضائي، عوني: ٧٧٠  
القضية الفلسطينية: ١٤، ١٩، ٨٥، ١١٢، ١١٥، ١٣٣، ١٤٢، ١٦٥، ١٦٨-١٦٩، ١٧١-١٧٤، ٢٠٤، ٢١٧-٢١٩، ٢٢١، ٢٣٥، ٢٤١-٢٤٢، ٢٤٥-٢٤٧، ٢٧٣، ٣٠٤، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٩، ٤١٤، ٤١٦، ٤١٩-٤٢٠، ٤٢٢-٤٢٣، ٤٣٥-٤٣٧، ٤٣٩، ٤٤١، ٤٥١، ٥١٣، ٦١٩، ٦٢١، ٦٣١، ٦٤٥، ٦٥٤-٦٥٥، ٦٨٨-٦٨٩، ٦٩١، ٧٠٣-٧٠٤، ٧٠٥، ٧١٦، ٧١٨-٧١٩، ٧٢٦، ٧٣٢-٧٣٣، ٧٤٣، ٧٤٦، ٧٤٨، ٧٥٨، ٧٦٢-٧٦٣، ٧٦٥-٧٦٧، ٧٦٩-٧٧٩، ٧٨٢-٧٨٧، ٧٩٣، ٧٩٥، ٧٩٧، ٨٢٠، ٨٣٧، ٨٤٢، ٨٦٥، ٨٩٦، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٣، ٩١٧، ٩٢٠، ٩٢٧، ٩٤٠-٩٤١، ٩٤٤-٩٤٦، ٩٤٨، ٩٥٨-٩٦٢، ٩٦٤، ٩٦٦-٩٦٨، ٩٧١-٩٧٢، ٩٧٦، ٩٨٤-٩٨٥، ٩٨٧، ٩٨٩، ٩٩١، ١٠٤٦، ١٠٤٩، ١٠٥٤-١٠٥٥  
القضية اللبنانية: ١٧٤-١٧٥، ٧٥٠  
قضية لواء الإسكندرون: ٧٧، ١٧٦، ٧٢٠، ٧٨٧، ٩٣٤

كتائب الفداء العربي: ٣٤٩-٣٥٠، ٣٧٤، ٣٧٦، ٤١٧،  
٤١٩-٤٢٢، ٤٢٨، ٦١٧، ٧٤٧

الكتلة الوطنية (سورية): ٣٨، ٤٦، ٧٣-٧٥، ٧٧،  
١٠٨-١٠٩، ٦٢٨، ٧٠٦، ٧٠٨، ٧١١-٧٢٥،  
٧٢٩، ٧٣٨، ٧٦٣-٧٦٤، ٩٣٢، ٩٣٤

كتن، جورج: ٣٥٨، ٣٦٣، ٣٦٦  
كحالة، حسن: ٧٧١

كرار، بابكر: ٥٢٧، ٥٢٩

الكرامة الإنسانية: ٣١٨

كرامي، رشيد: ٣٨٠-٣٨٢، ٧٥١

كرامي، عبد الحميد: ٧١٢، ٧٣٦

كرامي، عمر: ٢١٨، ٥٩٠

كرامي، معن: ٣٧٥، ٤٢٢

الكردي، حسين: ٢٢٢، ٢٣٨

كرداس، عمر: ٥٣٨

كرداس، الناصر: ٥٣٨

كردعلي، محمد: ٣١، ٣٧

الكرشمي، عبد الله: ٣١٦، ٣٣١-٣٣٢

كرم، جهاد: ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٥

الكرمي، أسامة: ٢٣٨

كرو، أبو القاسم محمد: ١٧٧، ٢٧٠-٢٧١، ٢٧٣

كريشان، محمد عزيز: ١٠٤٩

كريم، عادل: ٥٧٣

الكسم، بديع: ١٠٨

كشلي، محمد: ٣٥٥، ٣٥٨، ٣٨١، ٣٩٠، ٣٩٧، ٤٠١،  
٤٤٣، ٦٢٥

الكمكي، عوني: ٧٣٧

كلاّب، عبد الله: ٣٥٩، ٣٦٧

كلارك، رمزي: ٩٠٨

الكلّاس، خليل: ٩٢، ٩٥، ١٠٢

كلو، كاظم: ٣٩٢

كلوب، جون: ٢٢٣-٢٢٤

كليّب، علي غانم: ٨٠٠

كلينتون، بيل: ١٧٣، ١٩٤

كمال، سعيد: ٣٩٣

كمال، عبد الله: ٣٠٦

كمال، عبد الرحمن: ٤٧٤

كمال، واصف: ٧٦١

كمونة، صادق: ٦٩٧-٦٩٨

٦٥٦، ٦٨١، ٦٨٨، ٦٩٣، ٦٩٦، ٦٩٨، ٧٠٢،  
٧٠٥-٧٠٦، ٧٠٨-٧٠٩، ٧١١-٧١٧، ٧٢٠-

٧٢٥، ٧٢٧، ٧٣٠-٧٣١، ٧٣٣، ٧٣٧-٧٣٨،  
٧٤١-٧٤٦، ٧٥٢، ٧٥٤، ٧٦٠-٧٦١، ٧٦٤-

٧٦٥، ٧٧٢-٧٧٣، ٧٨١، ٧٨٣-٧٨٦، ٧٩٣،  
٧٩٥، ٧٩٧، ٨٠٢، ٨٠٧، ٨٠٩، ٨١٥-٨١٧،

٨١٩، ٨٢١، ٨٣٧-٨٣٨، ٨٤٢، ٨٤٩، ٨٦٠،  
٨٧٨، ٨٩٦، ٨٩٩-٩٠٠، ٩٠٨، ٩٢٥-٩٣١،

٩٣٦، ٩٣٩، ٩٤٦-٩٤٧، ٩٥٨-٩٥٩، ٩٦٢-  
٩٦٣، ٩٧٠، ٩٨٣-٩٨٥، ٩٨٧، ١٠١٩، ١٠٣٨،  
١٠٥٢

القيادة الجماعية: ٩٨-٩٩، ١٢٦، ١٩١، ٣٥٨، ٤٩٤-  
٤٩٥، ٥٠٠-٥١٢، ٥٣١، ٥٦٦، ٦١٨

القيسي، محمد: ٢٣٥

قيقة، إدريس: ٢٧٢

## - ك -

كاباليرو، بول: ٩٥٧

الكابسي، حسين: ٧٩٢

الكاظم، موسى: ٣١٦، ٨٠١

الكاظمي، علي محمد: ٩٩٩

كامل، حسين: ١٩٥-١٩٦

كامل، مصطفى: ٧٨٤، ٩٢٦

كامينيف، ليو: ٩٣١

الكباريتي، عبد الكريم: ٦٥٨

كبي، جميل: ٣٨١

كبة، جعفر: ٦٩٩-٧٠٠

كبريت، سمير: ٥٧٣-٥٧٤

الكبسي، عبد الله: ٣٤٧

كبة، خليل: ٦٨٤-٦٨٥

الكبيسي، أحمد: ٦٦٢-٦٦٣

الكبيسي، باسل: ٣٩١، ٣٩٣-٣٩٤، ٣٩٧-٣٩٨،  
٤٠٢-٤٠٤، ٦١٧

الكبيسي، خليل: ٦٠٢

الكبيسي، رؤوف: ٣٩١

الكبيسي، سعدي: ٦١١

الكبيسي، عبد الوهاب: ٦١٠

الكبيسي، غزوان: ٢٠٠

الكبيسي، محمد صالح: ٦٠٥، ٦٠٩-٦١١

كتائب عز الدين القسام: ٦٦٩

لومومبا، بياتريس: ٦٣٨  
ليموني، غسان: ٥٣٥  
لينين، فلاديمير: ٣٨٨، ٤٣٥

## - م -

ماتزيني، جوزيبه: ٣٧٤، ٤١٨  
ماخوس، إبراهيم: ١٣٩، ١٦٧، ٢١٤، ٣٦٠  
مادويان، آرتين: ٩٣٤  
مارديني، عبد الرحمن: ١٠١  
مارسيه، وليام: ٢٧٢  
ماركس، كارل: ٣٨٨، ٤٣٥  
الماركسية: ١٩، ٢١-٢٢، ٨٠، ١٠٩-١١٠، ١٣٢-  
١٣٣، ١٣٦، ٢١١، ٢٢٩، ٢٥٠، ٢٧٥، ٢٧٧،  
٢٨٠، ٢٩٣، ٢٩٦، ٣٠٩، ٣٢٩-٣٣٠، ٣٤٣،  
٣٦٨-٣٧٠، ٣٧٧، ٣٨٦-٣٨٨، ٤٣٥-٤٣٦،  
٤٤٩، ٤٩٩، ٥٢٤، ٥٣٥، ٥٤٦، ٦٠٣، ٦٢١،  
٦٤٧، ٦٦٢-٦٦٣، ٦٧٧، ٧٥٤، ٨٠٣، ٩٢٧،  
٩٤٣، ٩٦١، ٩٧٠، ٩٧٦، ٩٧٩-٩٨١، ٩٨٧،  
٩٨٩-٩٩٠، ٩٩٣، ٩٩٨، ١٠٠٣، ١٠٠٧-١٠١١،  
١٠١٣-١٠١٤، ١٠١٩، ١٠٤٩، ١٠٥٤، ١٠٥٨-  
١٠٦٠، ١٠٦٤  
الماركسية - اللينينية: ٢١٠، ٢٧٤-٢٧٥، ٢٩٧، ٣٠٩،  
٣٤٣، ٣٥٨، ٣٦٨، ٣٧٠، ٣٩٠، ٤٠١-٤٠٢،  
٤٠٥، ٤٤٢-٤٤٣، ٤٦٨، ٤٧٠-٤٧١، ٤٧٥-  
٤٧٦، ٤٧٩، ٤٨٥، ٥٣٣، ٥٧٢، ٥٩٦، ٦٠٣،  
٦٤٣، ٧١٠، ٧٤٩، ٧٦٨، ٩٧٠، ٩٧٣، ٩٧٥-  
٩٧٨، ٩٨٠، ٩٨٩، ١٠٠٥-١٠٠٦، ١٠١٤،  
١٠٣٥، ١٠٥٠-١٠٥١، ١٠٥٣-١٠٥٥، ١٠٥٨-  
١٠٥٩، ١٠٦٤  
الماركسيون المصريون: ٩٨٣

المارونية السياسية (لبنان): ٣٧٢-٣٧٣، ٧٣٥

المازني، ابراهيم عبد القادر: ٧٨٨  
الماسونية: ٣٠

الماضي، معين: ٤٢، ٧٦٤  
ماضي، مفتاح: ٦٣٦  
مالك، شارل: ٣٨٠، ٧٣٥  
مالكي، احمد: ٢١، ٨٣٧  
المالكي، رياض: ٩٤، ١٠٥، ١٢٣  
المالكي، عبد المطلب: ٦١١  
المالكي، عياد: ٢٤١-٢٤٢، ٢٤٤  
المالكي، مصطفى: ٢٤٢

كمونة، علي: ٣٩٢  
كنعان، عبد المجيد: ٣٩٣  
كنعان، عثمان: ١٢٤  
كنعان، عزام: ٣٩٨  
كنعان، غازي

الكواري، علي خليفة: ٢٠٢، ٣١٠-٣١١  
الكواكبي، عبد الرحمن: ٤٠٧  
كور، محمد ديب: ٩٨٠  
كوريل، هنري: ٩٥٩  
كوش، محمود: ٣٥٣  
كونت، أوغست: ٤١٨  
كوهين، أمنون: ٢٣٩  
الكيالي، عبد الرحمن: ٧١٢، ٧٢١، ٧٢٤، ٧٢٦-٧٢٧،  
٧٢٩

الكيالي، عبد الوهاب: ٢٠٢، ٢٣١، ٣٠٤، ٧٢١  
كيالي، ماجد: ٢٢، ٧٧٩  
الكيالي، موسى: ٧٧٥  
كيتكاني، فتحي: ٣٥٠  
كيخيا، رشدي: ٧٢٩  
كيرني، أوجين: ٨٤١  
كيزي، ريتشارد: ٧٦١  
الكيلاي، رشيد عالي: ٨٢، ٧٩١، ٩٤٣  
الكيلاي، شمس الدين: ٢١، ٣٤٩  
الكيلاي، صبحي زيد: ٧٧٤-٧٧٥  
الكيلاي، عبد الرزاق: ٢٧١-٢٧٢  
الكيلاي، عدنان: ٣٩١  
الكيلاي، محمد: ١٠٥١، ١٠٥٣

## - ل -

اللا ديمقراطية: ٩٩٦  
لاكوتير، جان: ٤٩٣  
لاكوتير، سيمون: ٤٩٣  
اللاهوت البروتستانتية: ٤١١  
لبادة، تيسير: ٢٤٢  
لتجمع القومي (جنوب اليمن): ٩٩٢  
لخود، إميل: ٥٩٣، ٩٠٤، ٩١٦  
لوثر، جيرارد: ٧٠  
لوثر، مارتين: ٩٧٥  
لوكاش، جورج: ٩٧٦

المالكى، منير: ٢٤٢  
 ماملي، سهيل: ٣٦٩  
 مانجو، علي: ٤١٦  
 مانوليسكي، ديمتري: ٩٣٤  
 ماهر، علي: ٧٩٤  
 ماو تسي تونغ: ٢٩٧، ١٠٥١، ١٠٥٤-١٠٥٥  
 مبارك، زكي: ٧٨٨  
 مبدأ أيزنهاور (١٩٥٧): ١١٤-١١٥، ٢١٠، ٢٢٥، ٢٣٩، ٣٨٠، ٤٢٨، ٤٣٠، ٥٩٢، ٦٣٢-٦٣٣، ٦٤٦، ٦٧٨، ٦٩٦، ٧٠٣، ٧٠٥، ٩٢٦، ٩٥١-٩٥٢  
 مبدأ الحزب الواحد: ١٥٥، ٥٦٩  
 مبيضين، فايز: ٢٣٠  
 المتني، نسيب: ٣٨٠، ٣٨٢  
 المتوكل، محمد عبد الملك: ٩١٢، ٩١٤  
 المتوكل، يحيى: ٣١٥  
 المجالي، عبد الهادي: ٧٧٦-٧٧٧  
 المجالي، هزاع: ٤٢٧  
 المجتمع المدني: ١٥، ١٧-١٨، ٢١-٢٣، ٢٧٧-٢٨١، ٦٣٦، ٦٤٦، ٦٥٩-٦٦٠، ٨٥٩، ٨٦١، ٨٩١، ٩٨٠-٩٨١، ١٠٥٣، ١٠٦٣  
 مجدلاي، جبران: ٢٠٩، ٢١٢، ٢١٤، ٢٢٦، ٧٥٠  
 المجذوب، محمد: ٢٢١  
 المجعلي، العاقل حسن: ١٠٢٥  
 المجعلي، عبد الله: ٦٦٢-٦٦٣، ٩٩٩، ١٠٢١  
 المجلس الأعلى السوري- اللبناني: ١٧٥  
 مجلس التعاون الخليجي: ٣٠٢، ٤٨١، ٩٦٠  
 مجموعة العمل الوطنية لنصرة العراق وفلسطين (المغرب): ٩٠١  
 المجيد، علي حسن: ١٩٥-١٩٦  
 محادثات الوحدة الثلاثية (١٩٦٣): ١٦٦، ٢١٢  
 المحادين، اسماعيل: ٢٣٠  
 محارب، راشد: ٤٧١  
 محافظة، علي: ٢٢، ٢٢٢، ٢٣٧، ٦١٦، ٧٥٨، ٧٧٠  
 محافظة، ماجد: ٢٣٤  
 المحاولة الانقلابية (السودان، ١٩٧١): ٩٥٤  
 المحاولة الانقلابية (سوريا، ١٩٦٣): ١٦٧  
 محاولة خطف السفير التشيلي (لبنان، ١٩٧٤): ٩٧٧  
 محاولة خطف صاحب معمل غندور (لبنان، ١٩٧٣): ٩٧٧

- المديني، توفيق: ٢١، ٢٦٩، ٣٧٢، ٤٠٦، ٦٣٥، ٦٤٣، ١٠٤٨، ١٠٤٥
- مراد، عبد الرحيم: ٥٧٣، ٥٧٦، ٥٩٠-٥٩١، ٧٥٢
- المرادي، حكمت: ٣٥
- مرار، عزمي: ٢٣٠، ٢٤٤
- مراسلات الحسين - مكماهون (١٩١٥-١٩١٦): ٤١١، ٧٨٤
- مرثا، نمر: ٢٤٢
- مرجان، عبد الوهاب: ٦٩٧-٦٩٨
- مردم، جميل: ٤٤، ٦٠، ٦٣، ٦٥، ٧٠٩، ٧١٢، ٧١٨-٧٢٣، ٧٢١
- مردم، رضا: ٣٥
- مردم، عثمان: ٣٢، ٣٤، ٣٦
- المرسومي، نوري نجم: ٦١١-٦١٢، ٥٩٨
- المرعي، أحمد عوض: ٥٧٦
- مرقص، إلياس: ٢١٣، ٢٧٨-٢٧٩، ٦٥٩، ٩٢٦، ٩٣١، ٩٧٦، ٩٧٩
- المركز الإقليمي للثقافات الأفريقية: ٨٨٧
- مركز دراسات الوحدة العربية (بيروت): ١٥، ١٧-١٨، ٢٠، ٤٠٢، ٦٧٣، ٨٩٨، ٩٠٠-٩٠١، ٩٠٥-٩٠٦، ٩١٠-٩١١، ٩٢٢
- ندوة الحوار القومي - الديني (القاهرة، ١٩٨٩): ٩١٠، ٩٠٦، ٩١٨
- المركز الدولي للحقوق والحريات النقابية: ٨٨٧
- المركز العربي للحقوق والحريات النقابية: ٨٩١
- المركز العربي للدراسات الاستراتيجية: ١١، ٩٧٨
- مرهج، بشارة: ٢١٥، ٢١٨-٢٢٠
- مروة، كامل: ٥٨٥
- مروش، منور: ٢٦٤، ٢٧٣
- مريت غالي: ٦٩٠
- مريود، أحمد: ٧٧٠-٧٧١
- مريود، محمد: ٧٧١
- مريوش، فيصل: ٦٠٤
- مزالي، محمد: ٦٤٨-٦٤٩، ٨٤٣
- المزغني، سمير: ٢٧٣، ٢٧٨
- مزهر، مزاحم: ٤٢
- مساعدة، أحمد: ٢٢٢
- مساعدة، عبد المجيد: ٢٣٣
- المسألة الكردية: ١٣٣، ١٨٨، ١٩٠، ٦٠٠، ٩٨٧
- مساوي، محمد: ٣٤١
- المسفر، محمد: ٩٠٢
- مستقوي، حسان: ٣٨١
- مسلم، طلعت: ٩٠٢، ٩١٣
- المسند، ناصر عبد الله: ٢٠٢، ٣١٠
- مسواط، علي: ٣٤٥
- مسواط، محمد سعيد: ٣١٨-٣١٩، ٣٢١، ٤٤٩
- مشروع استشراف مستقبل الوطن العربي: ٨٩٨
- المشروع الأمريكي - الصهيوني: ١٧٤-١٧٥
- مشروع إيزنهاور (١٩٥٧): ٩٥١
- مشروع روجرز (١٩٧٠): ٢١٨، ٢٧٣، ٣٧١
- المشروع السياسي الأنغلو - سلاطيني (اليمن): ٨٠٦
- مشروع الشرق الأوسط الكبير: ١٧٥، ٩٢٠
- المشروع العربي للإصلاح والديمقراطية (٢٠٠٤): ٩٠٥
- مشروع الهلال الخصيب: ١٢، ١١٧، ٦٢٤، ٦٨٣، ٧٣٨، ٧٤٧، ٧٦١، ٧٧٤، ٧٩١-٧٩٢، ٨٥٥
- المشهداني، شاكرا: ٦١١
- المصري، إبراهيم: ٩١٣
- المصري، أحمد عطية: ١٠٣٥
- المصري، أيمن أحمد: ٢٣٥
- المصري، عزيز علي: ٤١-٤٢، ٥٠-٥١، ٥٥، ٥٨، ٦٥، ٤٠٩
- المصري، مالك: ٤٢٥، ٦١٧
- المصري، هاني: ٩٧٣
- مصطفى، أدهم: ٩٩، ١٧٧، ٣٥٧، ٣٦٤
- مصطفى باشا: ٧٨٤
- مصطفى، عزت: ١٧٧، ١٨٥، ١٨٧-١٨٩، ٢١٥
- المصعبي، عبد الله مساعد: ١٠٢٥
- المصعبي، محمد: ١٠٠٥
- مصلح، صالح: ٨٢٩، ٩٩٦
- المصلي، محمد صالح: ١٠٢٥
- المضواحي، عبد القدوس: ٦٦٧-٦٦٨
- مطر، أبو سالم: ٤٣٩
- مطر، حسن: ٥٧٧
- المطران، نخلة: ٩٢٩
- المطران، ندره: ٤٠، ٦٠
- المطلق، أحمد: ٢٣٣
- مطهر، عبد الغني: ٦٦٣
- مطيع، محمد صالح: ٩٩٦

المفتي، قاسم يحيى: ٦٨٧، ٦٠٢،  
مفتي، مروان: ٣٦٧  
مفرج، فؤاد: ٣٧٣  
مفرح، محمد: ٣٣١  
المفلح، رياض: ٧٧٥  
المقالح، عبد العزيز: ٣١٦، ٣٢٨، ٣٣٠  
المقاومة الفلسطينية: ١٧٣-١٧٥، ٢٠٤، ٢١٧-٢١٨،  
٢٣٢، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٧٢، ٣٠٠، ٣٠٤، ٣٠٧،  
٤٧٩، ٥٤٦، ٥٦٧، ٥٨٠، ٥٨٦، ٥٩٠، ٥٩٢-  
٥٩٣، ٦٢٢-٦٢٣، ٦٣٤، ٧٥١-٧٥٢، ٧٥٤،  
٧٦٦، ٧٦٨، ٩٠٣، ٩٤٨، ٩٧٢، ٩٧٤، ٩٧٧-  
٩٧٨، ٩٨١، ٩٨٩، ١٠٤٦  
المقاومة اللبنانية: ١٧٤-١٧٥  
مقبل، طه: ٤٥٢، ١٠٣٦  
مقبل، عبد السلام: ٦٦٥-٦٦٦، ٦٦٨  
مقبل، عبد العزيز: ٦٧١  
المقدادي، درويش: ٧٦١  
المقدم، ظافر: ٢٢١  
المقريف، محمد: ٦٣٧  
مقطري، محمد سيف: ٣٤٥  
مكاوي، جميل: ٧٤٤  
مكاوي، خليل: ٣٧٥، ٤٢٢  
مكاوي، عبد القوي: ١٠٢٩، ١٠٣٣، ١٠٣٦  
مكحل، رحاب: ٢١، ٢٢١، ٨٩٨  
مكي، خالد: ١٨٥، ١٨٨  
مكي، عمر مصطفى: ٩٥٢  
مكي، يوسف: ٢٣، ٢٩١، ٣٠٢، ٤٦٧، ٦٧٢  
الملاح، كنعان نايف: ٦٠٢  
ملاسي، شوقي: ٢٨٤، ٢٩٠، ٥٢٥  
ملاسي، عصمت: ٥٢٦  
ملتقى الجولان العربي الدولي (القنيطرة، ٢٠٠٩): ٩٠٧،  
٩١٤، ٩١٩  
الملتقى العربي الدولي لحق العودة (دمشق، ٢٠٠٨): ٩٠٧،  
٩١٤، ٩١٩  
الملتقى العربي الدولي لدعم المقاومة (بيروت، ٢٠١٠):  
٩٠٧، ٩١٤، ٩١٩  
الملتقى العربي الدولي لنصرة الأسرى في سجون الاحتلال  
(الجزائر، ٢٠١٠): ٩٠٨، ٩١٤، ٩١٩  
ملتقى القدس الدولي (إستانبول، ٢٠٠٧): ٩٠٧، ٩١٤،  
٩١٩

المعاهدة الأردنية - البريطانية (١٩٤٦): ٢٢٥، ٣٥٢،  
٤٢٦، ٦٢٩، ٦٣١-٦٣٢، ٧٧١، ٧٧٤  
المعاهدة الأردنية - البريطانية (١٩٤٨): ٢٢٣  
معاهدة بورتسموث (١٩٤٨): ٦٨٨، ٦٩٥، ٦٩٨، ٧٠٥  
معاهدة دارين بين الملك عبد العزيز آل سعود والحكومة  
البريطانية (١٩١٤): ٣٠٢  
معاهدة السلام المصرية - الإسرائيلية (١٩٧٩): ٢٤٧  
المعاهدة السورية - الفرنسية (١٩٣٦): ٧٤، ٧١٦، ٧٢٠،  
٧٣٨، ٧٨٦، ٧٩٣، ٩٣٤، ٩٥٠  
المعاهدة السوفياتية - الألمانية (١٩٣٩): ٩٢٧، ٩٣٤  
المعاهدة العراقية - البريطانية (١٩٣٠): ١١٨، ٦٨٥،  
٦٩٥، ٩٤٥  
المعاهدة المصرية - البريطانية (١٩٣٦): ٩٥٠  
المعاينة، محمود: ٢٢٣، ٢٣٠-٢٣٢، ٢٣٤  
المعاينة، معاذ: ٢٣٤  
معتوق، أحمد: ٥٦٧  
معركة الفاو (١٩٨٦): ١٩٣  
معركة كفر كلا (لبنان، ١٩٧٥): ٢١٦  
معركة ميسلون (١٩٢٠): ٥٠، ٧٣٦، ٩١٩  
معلا، نضال: ٩٨٠  
معلة، تحسين: ١٧٧، ١٨٤  
معلة، فاضل: ٦٨٤  
معلة، ناظم: ١٨٨  
المعلوف، نصري: ٧٤٠  
المعمر، ناصر: ٦٧٩  
المعمر، سعود ابراهيم: ٢٩١، ٦٧٩  
معهد صفاقس: ٢٧٣  
المعهد العربي لحقوق الإنسان (تونس): ٨٦١  
المعهد العربي للتنمية المهنية المستدامة: ٨٧٤  
المعهد العربي للدراسات العمالية: ٨٩١  
معهد غار الدماء: ٢٧٢  
معوض، رينيه: ٣٨٠  
المغربي، عبد العظيم: ٩٠٧  
مغير، ياسين: ٤١٧، ٦١٦  
مغيزل، جوزف: ٨٩٩  
مفاوضات لوزان (١٩٤٩ - ١٩٥٠): ٤٢٤  
مفتاحي، علي: ٢٦٤  
المفتي، سعيد: ٢٤٥، ٦١٨، ٦٢٩-٦٣٠  
المفتي، فوزي: ٧٧٢

- ملحس، عماد: ٢٣٤
- الملقي، فوزي: ٢٢٤
- ملكاوي، مأمون: ٢٣٤
- الملحي، عبد الوهاب: ٣١
- مليط، بخيت: ٩٩٩
- مليط، نجيب: ٦٦٣
- المنتدى الأدبي: ٣٤، ٣٧، ٣٩، ٤١-٤٣، ٤٦، ٥٠، ٥٤، ٦٠، ٦٢، ٤٠٨
- المنتدى القومي العربي (لبنان): ٢٢١، ٩٠١
- المنتدى النقابي الأورومتوسطي: ٨٨٧
- المنتصر، عمر: ٦٣٦
- منجونة، عبد المجيد: ٥٣٦-٥٣٧، ٥٣٩
- المنديل، طارق مهدي: ٦٠٤
- منصور، إبراهيم: ٥٧٣
- المنصور، أبي يعقوب: ٨٤١
- منصور، ألبير: ٢١٧
- منصور، علي: ٣٩٢
- المنصوري، ثابت علي: ٩٩٩
- منظمة ٢٣ مارس: ١٠٦٠-١٠٦٢، ١٠٦٤
- منظمة إلى الأمام: ١٤٧-١٤٨، ١٥٩، ٢٧٨، ٤٣٣، ٤٣٩، ٤٤٥، ٤٨٨، ٦٥٩، ٧٩٢، ٨١٨، ١٠٥٣-١٠٥٥، ١٠٥٧-١٠٦٢
- منظمة البوليزاريو: ١٠٦٠، ١٠٦٢
- منظمة التجارة العالمية: ١٠٤٥
- منظمة تحرير الجنوب اليمني المحتل: ٣٢٣، ١٠٠٠، ١٠٣٣
- منظمة التحرير الفلسطينية: ١٧١-١٧٢، ٢٠٤، ٢٣٢، ٢٤١-٢٤٢، ٢٤٦-٢٤٧، ٣٨٩، ٤٠١، ٤١٥، ٤٣٨-٤٤٠، ٥٦٤، ٥٧٥، ٥٨٦، ٦٢١-٦٢٣، ٦٢٦، ٦٧٦، ٧٦٤-٧٦٥، ٧٦٧-٧٦٩، ٩٠٧، ٩١٤، ٩١٩، ٩٤١، ٩٦٤-٩٦٦، ٩٦٨، ٩٧٠-٩٨٥، ٩٧٤، ٩٧١، ٩٨١
- منظمة سبارتاك: ٩٣٠
- المنظمة الشعبية المسلحة المغربية: ١٠٦٠
- منظمة طلائع حرب التحرير الشعبية: ١٠٠٥، ١٠٣٠
- المنظمة العربية لحقوق الإنسان: ٨٦١، ٩٠٨
- منظمة العمل الدولية: ٨٨٧، ٨٩١
- منظمة العمل الديموقراطي الشعبي (المغرب): ٩٧٦
- منظمة العمل الشيوعي (لبنان): ٩٧٦
- منظمة فلسطين العربية: ٧٦٨، ٩٦٦
- منظمة قوى الشعب العُماني: ٣٠٩
- منظمة الوحدة الأوروبية: ٨٨٧
- منظمة الوحدة النقابية الآسيوية: ٨٨٧
- منكو، علي: ٤١٧، ٤٢٥-٤٢٦، ٦١٦-٦١٧، ٦١٩
- المنيس، سامي: ٤٧٠-٤٧١
- منيف، عبد الرحمن: ٢٠٢
- منيني، عبد الله: ٩١٦
- المهاينسي، ثابت: ٣٥٣-٣٥٤، ٣٥٦، ٣٧٥، ٤١٦، ٤٢٢، ٤٢٩، ٤٣٣، ٦١٧-٦١٨
- المهداوي، فاضل عباس: ١٨٢
- مهدي، عبد الكريم: ٥٢٧
- مهدي كبة، محمد: ٦٨٤-٦٩٤، ٦٩٦، ٧٠٠-٧٠٢
- المهرجان العالمي للشباب
- دورة برلين (١٩٧٢): ٥٠٢
- دورة صوفيا (١٩٦٨): ٥٠٢
- دورة كوبا (١٩٧٦): ٥٠٢
- مهري، عبد الحميد: ٩٠١
- مهنا، أحمد: ٧٦٩
- المهندي، محمد المحري: ٤٦٩
- مهيار، عزمي: ٢٢٣
- مهيو، عبد الرحمن: ٣٤٣، ٣٤٥-٣٤٧
- مهيو، عبد الكريم: ٣٤٥
- الموارد البشرية: ٨٨٦
- مؤتمر الاتحاد العام لطلبة اليمن (دمشق، ١٩٦٨): ٣٤٥
- مؤتمر الأحزاب العربية (١٩٩٦): ١٨
- مؤتمر أركويت (السودان، ١٩٦٤): ٣٣٩، ٤٦٠، ١٠٣٠
- مؤتمر أريحا (١٩٤٨): ٩٦٨
- مؤتمر الإسكندرية (١٩٦٣): ١٠٣٠
- المؤتمر الأول للمنظمات الشبابية الأوروبية (مالطا، ١٩٩٤): ٨٩٥
- مؤتمر باندونغ (١٩٥٥): ١١٣، ١٢٠، ٦٦١
- المؤتمر البرلماني العربي (القاهرة، ١٩٣٨): ٧٦٣
- المؤتمر الثالث لمنظمة البعث في شمال اليمن (١٩٦٨)
- المؤتمر الثاني للمنظمات الشبابية الأوروبية (بوادبست، ١٩٩٧): ٨٩٥
- مؤتمر الجبهة الثالث ١٩٧٢: ٩٨١
- مؤتمر جدة (١٩٦٥): ٤٦٠، ١٠٣٠
- مؤتمر الجند (اليمن، ١٩٦٦): ٤٥٨
- مؤتمر جوبا (جنوب السودان، ١٩٤٧): ٩٥٠

- الدورة الرابعة؛ دورة نصرسة سورية ولبنان (٢٠٠٦):  
١٨، ٩١٣، ٩١٦، ٩١٨

- الدورة الخامسة (٢٠٠٩): ١٨، ٩١٦، ٩١٨  
المؤتمر العربي الأول (باريس، ١٩١٣): ٤٣، ٥٠، ٥٥-٥٤، ٥٧-٦١، ٦٤-٦٥، ٦٧-٦٨، ٤٠٩، ٤١١، ٧٣٧

مؤتمر عصبة العمل القومي (لبنان، ١٩٣٣): ٧٣٧  
مؤتمر عمران (اليمن، ١٩٦٣): ٤٥٧-٤٥٨  
مؤتمر فروع حركة القوميين العرب في الخليج والجزيرة العربية (دبي، ١٩٦٨): ٤٨٣  
مؤتمر القدس (٢٣ شباط/ فبراير ١٩٦٤): ٤٣٨  
مؤتمر القمة العربية

- (١: ١٩٦٤ : القاهرة): ٢٤٢، ٤٣٨، ٦٣٨، ٩٦٥

- (٢: ١٩٦٤ : الإسكندرية): ٢٤٢، ٤٥٩، ٩٦٤

- (٧: ١٩٧٤ : الرباط): ٢٤٦، ٧٦٧

- (١٤: ٢٠٠٢ : بيروت): ١٧٣

المؤتمر القومي - الاسلامي: ١٧-١٨، ٢٢٠، ٥٣٧، ٦٠٤، ٦٦٩، ٨٩٨، ٩٠١-٩٠٧، ٩١٠، ٩١٢-٩١٥، ٩١٨-٩١٩، ٩٢٢

- الدورة الأولى (عمان، ١٩٩٦): ٩١٦

- الدورة الثانية (١٩٩٧): ٩١١

- الدورة الثالثة (٢٠٠٠): ٩١٢

- الدورة الرابعة (٢٠٠٢): ٩١٢

- الدورة السادسة (٢٠٠٦): ٩١٣

- الدورة السابعة (٢٠٠٨): ٩١٣

- لجنة المتابعة: ٥٣٧، ٩٠٢-٩٠٤، ٩١٢

المؤتمر القومي - العربي: ١٧، ٢١-٢٢، ٢٢٠، ٥٣٧، ٦٠٤، ٦٦٨، ٧٥٩، ٨٩٨-٩١٠، ٩١٢، ٩١٤، ٩١٨-٩١٩، ٩٢١-٩٢٢

- الأمانة العامة: ٩٠٤

- الدورة الأولى (تونس، ١٩٩٠): ١٧، ٨٩٩، ٩٠٢

- الدورة الثانية (عمان، ١٩٩١): ٨٩٩، ٩٠١-٩٠٢

- الدورة الثالثة (بيروت، ١٩٩٢): ١٧، ٩٠٦، ٩١٠

- الدورة الرابعة (بيروت، ١٩٩٣): ٨٩٩-٩٠٠

- الدورة الخامسة (بيروت، ١٩٩٤): ٩٠١، ٩١١

- الدورة السادسة (بيروت، ١٩٩٦): ٩٠١

- الدورة السابعة (الدار البيضاء، ١٩٩٧): ٩٠١-

٩٠٢

- دورة القاهرة (١٩٩٨): ٩٠٢

- دورة الجزائر (٢٠٠٠): ٩٠٢، ٩٠٤

مؤتمر حركة القوميين العرب (١٩٦٥): ٩٦٥

مؤتمر حركة القوميين العرب (بيروت، ١٩٦٣): ١٢،

١٤، ١٨٢-١٨٣، ١٨٥، ٢٠٦، ٢٢٣-٢٢٤، ٢٤٠،

٢٥٢-٢٥٤، ٣٠٤-٣٠٥، ٣١٠-٣١١، ٣١٤-٣١٦، ٣١٩،

٣٢١-٣٢٦، ٣٢٩-٣٣٠، ٣٣٣-٣٣٤، ٣٤٠-٣٤١، ٣٤٩-

٣٥٢، ٣٦٠، ٣٦٣-٣٦٦، ٣٦٩-٣٧٣، ٣٧٦-

٣٧٩، ٣٨١-٤٠٦، ٤١٤، ٤١٨-٤١٩، ٤٢١، ٤٢٣،

٤٢٧-٤٤٣، ٤٤٨-٤٧٢، ٤٧٤-٤٧٩، ٤٨٢-٤٨٦، ٥٠٣،

٥٣٢-٥٣٣، ٥٣٥، ٥٤٥-٥٤٦، ٥٤٨-٥٤٩، ٥٧١-٥٧٣، ٥٩٣، ٥٩٧-

٦٠١، ٦٠٣، ٦١١، ٦١٤، ٦١٦، ٦١٨-٦٢١، ٦٢٤-٦٢٦،

٦٢٨-٦٢٩، ٦٣٤-٦٣٧، ٦٤٣، ٦٥٥، ٦٦٢-٦٦٣، ٦٧٣،

٦٨٦-٦٨٧، ٦٩٦، ٧٠٤-٧٠٥، ٧٤٧-٧٤٩، ٧٥٢، ٧٥٤، ٧٥٦،

٧٦٨، ٨٠٠-٨٠١، ٨٠٧، ٨١٥، ٨١٧، ٨٢٢-٨٢٣، ٩٤٧، ٩٦٠،

٩٦٢، ٩٦٤-٩٧٠، ٩٧٦-٩٧٧، ٩٨١، ٩٨٧، ٩٩٠-٩٩٣، ٩٩٨-١٠٠١،

١٠١٨-١٠٢٣، ١٠٢٥-١٠٢٨، ١٠٣٠، ١٠٣٢-١٠٣٤، ١٠٣٦، ١٠٣٨-١٠٤٠، ١٠٤٤

مؤتمر حمرين (١٩٦٨): ٤٧٩-٤٨٠

مؤتمر حصص (١٩٣٢): ٧١٤

مؤتمر حصص (١٩٥٣): ٨٣

مؤتمر الخرطوم (١٩٦٧): ١٠٣١

مؤتمر الخريجين العرب الدائم (بيروت، ١٩٥٦): ٦٩٤

مؤتمر خمر (اليمن، ١٩٦٥): ٣٣٢، ٣٣٥-٣٣٦، ٣٣٩، ٤٥٧

مؤتمر دار السعادة (صنعاء، ١٩٦٣): ١٠٢٠

المؤتمر السوري العام الأول (١٩١٩): ٧٥٨

المؤتمر الشعبي العربي الإسلامي (الخرطوم، ١٩٩١): ٢٨٩

المؤتمر الشعبي اللبناني: ٥٧٧-٥٧٨، ٥٨٤-٥٨٥

مؤتمر الصلح (فرساي، ١٩١٩): ٧٣٦

المؤتمر الطبي العربي التاسع والعشرين (القاهرة، ١٩٦١): ٨٧١

مؤتمر الطلاب اليمنيين (١٩٦٩): ٣٤٤

المؤتمر العام الثاني لمنظمة البعث (اليمن، ١٩٧١-١٩٧٣): ١٠٠٧

المؤتمر العام للأحزاب العربية: ١٧، ٨٩٨، ٩٠٣-٩٠٤، ٩٠٧-٩٠٨، ٩١٢، ٩١٤-٩١٥، ٩١٧-٩٢٠، ٩٢٢

- الدورة الثانية (بيروت، ١٩٩٩): ٩١٦-٩١٧

- الدورة الثالثة؛ دورة انتفاضة الأقصى المباركة

(بيروت، ٢٠٠١): ١٨، ٩١٦



- دورة بغداد (٢٠٠١): ٩٠٤، ٩٠٢  
 - دورة المنامة (٢٠٠٢): ٩٠٤، ٩٠٢  
 - دورة صنعاء (٢٠٠٣): ٩٠٢  
 - دورة الجزائر (٢٠٠٥): ٩٠٥، ٩٠٢  
 - دورة الدار البيضاء (٢٠٠٦): ٩٠٢  
 - دورة المنامة (٢٠٠٧): ٩٠٢  
 - دورة صنعاء (٢٠٠٨): ٩٠٥، ٩٠٢

- الدورة الحادية والعشرين (بيروت، ٢٠١٠): ٩٠١  
 مؤتمر الكومنترن السابع (١٩٣٥): ٩٥٦، ٩٣٣  
 مؤتمر الكومنترن السادس (١٩٢٨): ٩٣٦  
 مؤتمر ليبيا (طرابلس الغرب، ١٩٧٣): ٥٨٩، ٥٧٥  
 مؤتمر مدريد (١٩٩١): ٩٠٥  
 المؤتمر المعماري الدولي (مونتريال): ٨٧٧  
 مؤتمر نصرة السودان (الخرطوم، ٢٠٠٩): ٩١٤، ٩٠٧  
 ٩١٩

المؤتمر الهندسي العربي الأول (الإسكندرية، ١٩٤٥)  
 المؤتمر الهندسي العربي الثاني (القاهرة، ١٩٤٦): ٨٧٥  
 المؤتمر الهندسي العربي الثامن (القاهرة، ١٩٦٣): ٨٧٥  
 مؤتمر يافا (١٩٣٢): ٧٥٩

مؤتمر حركة القوميين العرب (١٩٦٨): ٤٧١  
 مؤتمر عصبة العمل القومي (لبنان، ١٩٣٣): ٣٧٦  
 مؤسسة القدس الدولية: ٩١٩

موسلوف، ميخائيل: ٩٣٨  
 الموسوي، علي: ٢٢١

الموسوي، نعيم: ٦١٠  
 الموسوي، نواف: ٩١٣، ٩١٦  
 الموقع، أبو الخير: ٧٠٩

مولوي، فيصل: ٩١٢-٩١٣  
 المولى، سعود: ٩٧٧

المؤمن، توفيق: ٦٠٢، ٦٨٧  
 المؤيد، شفيق: ٤٠، ٤٢

المياحي، زاهر: ٤٨٠

الميثاق التأسيسي لاتحاد الشباب العربي (١٩٧٤): ٨٩٧  
 ميثاق الحقوق والحريات النقابية والمطالب الاقتصادية والاجتماعية (١٩٩٥): ٨٩١

ميثاق حلف بغداد (١٩٥٥): ٦٩٦

الميثاق العربي القومي (١٩٣١): ٧٣٧

ميثاق العمل العربي المشترك (١٩٧٨): ١٩١

ميثاق العمل القومي بين دمشق وبغداد (١٩٧٩): ٢٢٠

الميثاق الوطني (لبنان، ١٩٤٣): ٧٣٩  
 ميخائيل، جاد: ٢٤٤  
 ميرغني، تاج الدين: ٢٨٦  
 ميرغني، سعيد: ٢٩٠  
 ميل، ستوارت: ٤١٨  
 الميلودي، محمد ناصر: ٦٣٦

## - ن -

النابلسي، سعود: ٧٧٤  
 النابلسي، سليمان: ٢١١، ٢٢٥، ٢٣١، ٢٣٩، ٦١٨،  
 ٦٢٨، ٦٣١-٦٣٤، ٧٧٢

ناجي، مدهش علي: ٣٤٧

النادري، أسعد: ٥٧٦

نادي الاتحاد العربي: ٣٠٤، ٧٧٣

النادي الثقافي القومي (الكويت): ٢٠٢، ٣٠٤

نادي الشعب (لجج): ٤٤٧

نادي الطليعة (قطر): ٣١٠

النادي العربي (دمشق): ٤٨، ٧٤، ٤٢٥، ٦١٧

نادي العروبة (البحرين): ٧٧، ٢٠٢، ٣٠٧

الناشف، صبحي: ٢٣٨

ناصر، حنا: ٢٣٧

الناصر، خالد: ٥٦٩

ناصر الدين، علي: ٣٧٦، ٤٢٣، ٤٣٤، ٦٢٤، ٧٣٧  
 الناصر، رجاء: ٢١، ٥٣٢، ٥٣٥، ٥٣٧-٥٣٩، ٥٥٩،  
 ٥٦٧، ٦٦١

الناصر، عبد العال: ٣٩٨

الناصر، قاسم: ٢٢٣-٢٢٤، ٢٢٧، ٦٢٦

ناصر، كمال: ٢١٤، ٢٣١

ناصر، محمد: ٢٣٢، ٦٣٦

الناصرية: ١٢، ١٤، ١٠٥-١٠٦، ١٢٥، ١٢٨، ١٣٣،  
 ١٦٦، ١٧٧، ١٨٣، ٢٠٦، ٢٢٠، ٢٥٢، ٢٥٤،  
 ٢٧١-٢٧٢، ٢٧٤، ٢٨١، ٢٩١-٢٩٢، ٣٠٧،  
 ٣١٩-٣٢٠، ٣٢٢، ٣٣٣، ٣٥١-٣٦٨، ٣٧٨-  
 ٣٨١، ٣٨٤-٣٨٥، ٣٨٨-٣٩٠، ٣٩٨، ٤٠٠-  
 ٤٠١، ٤٠٣-٤٠٤، ٤١٤، ٤٢٧، ٤٣٢-٤٣٤،  
 ٤٣٧، ٤٥٣، ٤٥٦، ٤٦١، ٤٦٨، ٤٧٨، ٤٨٧،  
 ٤٩٧، ٥٠٢، ٥٠٤-٥١١، ٥١٣، ٥١٨، ٥٢٢،  
 ٥٢٤، ٥٢٦، ٥٢٨، ٥٣٠، ٥٣٢-٥٣٣، ٥٣٥-  
 ٥٣٨، ٥٤٠، ٥٤٥-٥٤٦، ٥٤٨، ٥٥٩-٥٦٨،  
 ٥٧٠-٥٨٠، ٥٨٢-٥٨٥، ٥٨٩-٥٩٢، ٥٩٤-  
 ٥٩٧، ٦٠٠-٦١٦، ٦١٩، ٦٢٥، ٦٢٧، ٦٣٥-

نصيف، حسن: ٦٧٦  
النضال الاشتراكي: ١٥٢، ١٥٧، ٣٨٥، ٥٧٢، ٦٢٤-٧٤٨، ٦٢٥  
النضال العربي المشترك: ٩٨٣  
النضال القومي: ١١٠، ١١٣، ١٥٢، ١٥٥، ١٥٧، ١٦٩، ١٧٨، ٢١٠، ٢٥٤، ٣٠٣، ٣٨٥، ٤٠٣، ٤٣٦، ٥٥٧، ٥٧٢، ٦٢٤-٦٢٥، ٦٩٦، ٧١٠، ٧٤٨، ٧٨٠، ٩٦٧  
النظام الاقتصادي اللبناني: ٩٧٧  
النظام الطائفي (لبنان): ٣٧٢، ٣٨٩، ٧٣٩-٧٤٠  
نظمي، وميض: ٥٦٧، ٦٠٤، ٦١١  
النعمان، أحمد: ٣٣٣، ٣٣٩، ٤٦٠  
النعمان، سالم عبيد: ٩٤٤  
نعمان، عبد الحافظ ثابت: ٣٤٤  
نعمان، عصام: ٨٩٩، ٩٠٢، ٩١٠، ٩١٣  
نعمان، محمد عبده: ٣١٨، ٣٢١، ٤٤٩، ٨٠٤، ١٠١٠، ١٠٢٥-١٠٢٤  
نعمة، دانيال: ٩٤١  
نعواس، عبد الله: ٨٥-٨٦، ٩١، ٢٠١، ٢٢٢-٢٢٤، ٢٢٦، ٢٣٧-٢٣٨، ٢٤٠  
النعمي، زيدان خلف: ٥٩٨، ٦٠٤، ٦٠٧، ٦٠٩-٦١٠  
النعمي، عبد الرحمن: ٣٥٨، ٤٦٨، ٤٨٠  
نفاع، رجائي: ٢٣٣  
نفاع، كمال: ٤١٦  
النفيسي، أحمد: ٤٧٠-٤٧١  
نقاش، جورج: ٧٣٩  
النقاش، رجاء: ٢٤٩  
النقراشي، محمود فهمي: ٧٩٢  
النقيب، أسامة: ٣٥٣، ٣٥٦، ٦٢٠  
النقيب، طالب: ٤٢، ٥٥، ٥٨-٥٩  
النكاع، محمد طه: ١٠٠٥  
النكبة الفلسطينية (١٩٤٨): ٢٨٣، ٢٩٢، ٣٠٢-٣٠٣، ٣٧٣، ٣٧٦-٣٧٧، ٤١٥-٤١٧، ٤١٩، ٤٢١-٤٢٣، ٤٢٧، ٤٣٤-٤٣٥، ٤٣٨، ٤٦٧، ٤٧٧، ٦١٧، ٦٧٣-٦٧٤، ٦٩١، ٦٩٥، ٧٠٤، ٧٤٧، ٧٦٤-٧٦٥، ٩٦١-٩٦٣  
النكدي، عارف: ٣٣  
نمر، فارس: ٢٩  
النمر، محمد: ٥٠٧

٦٣٧، ٦٤٠، ٦٤٣، ٦٤٥-٦٤٧، ٦٥٥-٦٥٩، ٦٦١-٦٦٥، ٦٦٧، ٦٦٩، ٦٧١-٦٧٧، ٦٧٩-٦٨٠، ٦٩٦، ٧٠٥، ٧٤٣، ٧٤٥، ٧٤٨، ٧٥١-٧٥٣، ٨١٥، ٨٤٢-٨٤٣، ٩٦٢-٩٦٥، ٩٧٦، ١٠٢٧، ١٠٣٢-١٠٣٦، ١٠٣٩-١٠٤٠  
ناصر، عبد الهادي: ٥٠٥  
الناطور، توفيق: ٤٤  
النايف، عبد الرزاق: ١٨٨-١٨٩، ٣٤٥  
النبالي، محمد طه: ٢٤٤  
النجار، علي: ٢٧٢  
النجداوي، أحمد: ٢٢٩، ٢٣١، ٢٣٣  
النجم، سمير: ١٨٦  
نجم، محمد: ٦٣٧  
نجم، محمد يوسف: ٤١٧، ٦١٦  
نجيب، جلال حج: ٥٣٥  
النحاس، محمد حسن: ٢٣٥  
النحاس، مصطفى: ٧٢١، ٧٢٣، ٧٨٦، ٧٨٨-٧٨٩، ٧٩١-٧٩٣، ٨٥٤  
النحلاوي، عبد الكريم: ٣٥٦  
النحوي، أديب: ٣٥٧، ٥٣٥  
النحوي، محمد: ٢٥٩  
الندشي، مأمون: ٤٢٢  
النزعة الإرادوية: ٩٨٢  
النزيلي، أمين: ٤٦٣  
نسف مكاتب شركة بروتين في صيدا (لبنان، ١٩٧٥): ٩٧٧  
النسور، عبد الفتاح: ٢٣٣  
نسيبة، أنور: ٧٧٥  
النشاشيبي، محمد زهدي: ٢٤٢  
نصار، رفيق: ٣٦٣  
نصار، فؤاد: ٩٤٨، ٩٥٩  
نصر الله، حسن: ٩٠٢، ٩١٥  
نصر الله، مصطفى: ٢١٠  
النصر، مصطفى: ٣٥٩  
النصراوي، عبد الإله: ٣٥٠، ٣٩٢، ٣٩٥، ٣٩٧-٤٠٠، ٤٠٢-٤٠٤، ٥٩٧-٥٩٨، ٦٠٠-٦٠١، ٦٠٦، ٦٢٥، ٩٨٧، ١٠٢٧  
نصراوين، عاصي: ٢٣٤  
نصراوين، مجلي: ٢٣٠، ٢٣٢  
النصولي، محي الدين

الهجرة اليهودية: ٤١٢-٤١٣، ٦٨٨، ٧٨٨، ٧٩٣، ٩٤٤

الهجوم الألماني على الاتحاد السوفياتي (٢٢ حزيران/ يونيو ١٩٤١): ٩٣٤، ٩٤٣

هداوي، عبد الجبار: ٤١٧، ٦١٦

هرتسيل، ثيودور: ٤١٣

الهرماسي، محمد صالح: ٢٣٣، ٢٧٠-٢٧٧

هلال، حسن: ٣٦٢

الهلال، محمد: ٦٣٦

الهمامي، حمة: ١٠٥١، ١٠٥٣

همرشولد، داغ: ٢٤٥، ٣٨٠، ٦٩٣

هنانو، إبراهيم: ٤٧، ٧١٢

هنانو، عصمت: ٣٥٠، ٣٥٣-٣٥٨، ٣٥٩

٣٦٣، ٣٦٦-٣٦٧، ٦٢٧

الهنداوي، تركي: ٢٢٣-٢٢٤

الهنداوي، سالم: ٧٧٢

الهنداوي، هاجم: ٢٣٠-٢٣٢

الهندي، أسامة: ٣٥٢، ٣٥٨، ٣٦٥-٣٦٧، ٣٦٩-٣٧٠، ٥٣٢

الهندي، حسين: ٢٨٩، ٧٩٧

الهندي، محمود: ٣٩٢، ٤٠٤، ٧٧١

الهندي، هاني: ٣٥٠، ٣٥٣-٣٥٨، ٣٥٦، ٣٥٨، ٣٦٠-٣٦٦، ٣٧٠، ٣٧٤-٣٧٥، ٣٨٥، ٣٩٢، ٤٠٤

٤١٦-٤١٧، ٤١٩، ٤٢١-٤٢٢، ٤٢٤، ٤٢٩

٤٣٣، ٥٣٢، ٥٧٢، ٦١٦-٦١٨، ٧٤٧

هنية، اسماعيل: ٧٦٩

هواشي، بشير: ٦٣٧

هواش، عبد الواحد: ٣٤٥-٣٤٧

هواش، محمد صالح: ٩٧٣

الهوني، عبد المنعم: ٦٣٦-٦٣٨

الهوية القومية: ١٢، ٢٤٨، ٢٧٨-٢٧٩، ٢٨١، ٦٤٤، ٦٦٠، ٧٥٢

هوية موريتانيا العربية: ٢٥٣

هويدي، أمين: ٣٧١

هويدي، فهمي: ٩١٠

الهيثري، الصادق: ٢٧٧

هينغل، فريدريك: ١٠٧

هيكل، محمد حسنين: ١٢١، ١٢٤، ١٦٦، ٣٧١، ٤٩٧، ٦٧٤، ٧٨٨

هيكل، محمد حسين: ٧٨٥

نمر، يوسف: ٩٤٢-٩٤٣

النمري، رفيق: ٢٢٢، ٢٣٨

النمري، سامح: ٢٣٣

النميري، جعفر: ٥٢٨-٥٣٠، ٧٩٦-٧٩٧

٩٢٧-٩٢٨، ٩٥٢-٩٥٤

نهار، حازم: ٩٨٠

النهار، عبد الغني: ٢٢٩

النهضة الاقتصادية: ١١٢، ٢٦٨

النهضة العربية الحديثة: ١٠٩

النوايسة، عبد الوهاب: ٢٣٣

النور، بابكر: ٥٢٨، ٩٥٣-٩٥٤

نوري، بهاء الدين: ٩٨٨

نوفل، محمود: ١٢٦

النومان، عزيز صالح: ١٩٥-١٩٦

نويرة، الهادي: ٦٤٨، ٨٤٣

نويصر، مصطفى: ٢٢، ٢٥٢، ٢٦١

النويلاتي، أحمد: ٣٦

نويهض، عجاج: ٧٣٧، ٧٥٩-٧٦٠

نويهض، وليد: ٩٧٧

النيال، عبد القادر: ٢١٤، ٢٤٩

النيباري، عبد الله: ٤٧٠-٤٧١

نيتشه، فريدريك: ١٠٧، ٤١٨

نيكسون، ريتشارد: ٦٣٩

## - ه -

هادي، علي شائع: ٨٢٩

هادي، مزيان خضر: ١٩٥-١٩٦

هاشم، إبراهيم: ٦٣٠، ٦٣٤، ٧٧٠

هاشم، أبو القاسم: ٥٢٨-٥٢٩

هاشم، علي محمد: ٣٤٣

الهاشمي، أبو طالب عبد المطلب: ٦٠٣

الهاشمي، خالد مكي: ١٨٥، ١٨٨

الهاشمي، طه: ٤٧، ٦٨٥، ٧٢٧، ٧٣٠

الهاشمي، عبد الإله (الوصي على العرش): ٦٩٨، ٧٠٠، ٩٤٣، ٧٠٥

الهاشمي، ياسين: ٤٧، ٦٩٧، ٦٩٩

هاني، عبد الكريم: ٥٩٧-٥٩٨، ٦١١

هتزلر، أدولف: ٩٣٣

الهتمي، سلطان: ٣١٠، ٤٦٨

الهتمي، هتمي: ٣١٠، ٤٦٨

هيكل، نهاد: ٣٩١-٣٩٣

هيكنوتام، توم: ١٠١٧

الهيمنة الأمريكية: ٢٨٠، ٥٦٩، ٦٤٠، ٦٧٠، ٩٨٥

الهيئات المهنية الدولية: ٨٨٤

هيئة المعماريين العرب: ٨٧٧

## - و -

واكيم، نجاح: ٢١٧، ٥٧٩-٥٨٠، ٧٥١-٧٥٢

وايزمان، حايم: ٤١١

وائل، محمد: ٦٦٢

وثيقة موسكو للشيوخين السوريين والفلسطينيين (١٩٣١):  
٩٣٤

الوحدة الباراديغمية: ٣٧٦

الوحدة الثلاثية: ١٠١، ١٦٨، ١٨٥، ٢١٢، ٢٢٨،  
٢٤١، ٢٤٦، ٣٠٤، ٣٦١، ٥٠٢، ٥٢٩، ٥٤٥-  
٥٤٦، ٥٤٦

الوحدة السورية - المصرية (١٩٥٨ - ١٩٦١): ٥٠، ٨٦،  
٩٠، ٩٩-١٠٠، ١٠٤-١٠٦، ١١٢، ١١٥، ١٢٠-  
١٢٢، ١٦٥، ٢٠٩، ٢١١، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٤١،  
٢٦٢، ٣١٤، ٣٢٠، ٣٢٧، ٣٣٣، ٣٣٧، ٣٧٨-  
٣٧٩، ٣٨٤، ٣٨٩، ٤٣٣-٤٣٠، ٤٣٧، ٤٤١،  
٤٤٩، ٤٥٣، ٤٥٥-٤٥٦، ٥٢٤، ٦١٩-٦٢٠،  
٦٦٧، ٦٩٥، ٧٠٨، ٧١٠، ٧٢٢، ٧٢٦، ٧٢٨،  
٧٣٢، ٧٣٦، ٧٣٨، ٧٤٧، ٧٥٠، ٨٤٢، ٩٢٩،  
٩٣٣، ٩٤٧، ٩٥٨، ٩٦٠، ٩٦٣، ٩٧٥-٩٧٦،  
١٠٥٢

الوحدة العربية: ١٢-١٣، ١٥-١٨، ٢٠-٢٣، ٣١،  
٨١-٨٢، ٩٠، ١٠٥، ١١٢، ١٣٣، ١٥١-١٥٤،  
١٥٩، ١٦٨، ١٧٦، ١٧٨-١٧٩، ١٨٢، ١٨٤،  
١٨٨، ١٩٣، ٢٠٦، ٢١٠، ٢٢٤، ٢٣٥-٢٣٦،  
٢٤١، ٢٤٨، ٢٥٠-٢٥١، ٢٥٣، ٢٦٩، ٢٧٥-  
٢٧٦، ٢٨٢-٢٨٣، ٢٨٥، ٢٨٨، ٢٩٦، ٣١١،  
٣١٤، ٣١٧، ٣٣٠، ٣٣٨، ٣٥٢-٣٥١، ٣٦٢،  
٣٦٥، ٣٦٨، ٣٧٢، ٣٧٤، ٣٧٦-٣٧٩، ٣٨٤-  
٣٨٥، ٣٨٩، ٣٩٣-٣٩٥، ٤٠٢، ٤٠٥، ٤١٥،  
٤١٧، ٤١٩، ٤٢٢، ٤٢٦-٤٢٧، ٤٣٠-٤٣١،  
٤٣٥، ٤٣٧-٤٣٩، ٤٤١، ٤٤٩، ٤٥٨، ٤٨٧،  
٥١١-٥١٤، ٥١٧-٥١٨، ٥٢٤، ٥٣٣-٥٣٤،  
٥٤٢، ٥٤٧، ٥٤٩، ٥٥١-٥٥٥، ٥٦٦، ٥٨٤،  
٥٩٥، ٥٩٨، ٦٠٠، ٦٠٢، ٦٠٦، ٦١٣-٦١٤،  
٦١٦، ٦١٩، ٦٢٤، ٦٢٧، ٦٢٩، ٦٣٧، ٦٤٠-  
٦٤١، ٦٤٣-٦٤٧، ٦٦٠-٦٦١، ٦٦٩، ٦٧٣

٦٧٥، ٦٨٣، ٦٨٦-٦٨٧، ٦٩١، ٦٩٥-٦٩٦،  
٧٠٢-٧٠٣، ٧٠٥، ٧١٠، ٧١٣-٧١٥، ٧١٧،  
٧٢٣، ٧٢٨-٧٣١، ٧٣٨، ٧٤٧، ٧٥٩-٧٥٠،  
٧٥٨، ٧٦٠، ٧٦٢-٧٦٥، ٧٦٧، ٧٧٧-٧٧١،  
٧٨٧-٧٨٨، ٧٩٠-٧٩٣، ٧٩٥-٧٩٦، ٨٠٧،  
٨٠٩، ٨١١-٨١٥، ٨١٨-٨١٩، ٨٣٥، ٨٣٨،  
٨٤١-٨٤٢، ٨٤٤، ٨٥٠، ٨٥٩، ٨٦٣، ٨٦٦،  
٨٧٧، ٨٨٨، ٨٩٦-٩٠١، ٩٠٥-٩٠٦، ٩١٠-  
٩١١، ٩٢٢، ٩٢٥-٩٢٨، ٩٣٢-٩٣٥، ٩٣٧،  
٩٣٩-٩٤٢، ٩٤٦-٩٤٨، ٩٥٨، ٩٦٠، ٩٦٢،  
٩٦٥، ٩٧٥-٩٧٧، ٩٨٣-٩٨٥، ٩٨٧، ٩٨٩،  
٩٩٩، ١٠١٨، ١٠٢٢، ١٠٥٢-١٠٥٣

الوديدي، أحمد: ٣٢٨

الوسمي، خالد: ٤٧١

الوصي عبد الإله: ٦٨٤

الوظائفي، حسان: ٢٢٦، ٢٤٩

الوظائفي، محسن: ٢٣٨

وعد بلفور (١٩١٧): ٢٤٥، ٤١١-٤١٢، ٤٣٧، ٦٨٩،  
٧١٨، ٧٥٨، ٧٦٠، ٩٢٦، ٩٨٧

الوعي القومي: ٢١، ٢٩، ٣١، ١٧٨، ٢٧٩، ٢٨١،  
٢٩٣، ٣٠٣، ٣١١، ٣٥١، ٣٧٣، ٣٧٦، ٤١٧-  
٤١٨، ٤٢٢، ٤٢٥، ٤٣٧، ٤٦٩، ٥٠٧، ٦٢٠،  
٦٤٣-٦٤٤، ٦٦٠، ٦٧٥، ٦٩٥، ٧٠٧، ٧١٦،  
٧٢٤، ٧٤٨، ٨٣٨، ٨٤٢-٨٤٣، ٨٤٥، ٨٨٧،  
٨٩٥، ٩٨٧

الوقيان، خليفة: ٣٠٤

وكالة تاس: ٣٢٢

الوكيل، عبد الأمير: ٣٩٢، ٤٠٣

ولد آيه، محمد عبد الله: ٢٥٩

ولد أبريد الليل، محمد يحظيه: ٢٥٥-٢٥٧

ولد أحمد محمود، دحان: ٢٥٦

ولد إسماعيل، محمد الحافظ: ٦٥٧

ولد أفاه، أحمد محمود: ٢٥٩

ولد بلخير، مسعود: ٦٥٧-٦٥٨

ولد بوسيف، أحمد: ٢٥٦

ولد بياه، أحمد: ٢٥٧

ولد حرمه، عبد السلام: ٢٦٠

ولد حمادي، محمد: ٢٥٧

ولد داداه، أحمد: ٢٥٤-٢٥٦، ٢٦٠، ٢٦٦

ولد ديداه، التراد: ٢٥٧

ياسين، كاتب: ٢٦٥  
 ياسين، يوسف: ٧٩٢  
 الياسيني، أيمن: ٢٩٧  
 ياغي، غالب: ٢١١  
 اليافي، عبد الله: ٣٧٨، ٧١٢  
 يحيى، أنيس حسن: ٣١٦، ٣٣٢، ٣٤٢، ٣٤٤، ١٠٠٨،  
 ١٠١٣-١٠١٥  
 يحيى، طاهر: ١٨٥، ١٨٧  
 الشرطي، أحمد: ٤١٧، ٦١٦  
 الشرطي، خالد: ٢١٢، ٢٢٧، ٢٤٢، ٣٠٦، ٤١٦  
 يعيش، فريد: ٧٦١  
 يغمور، عبد الخالق: ٢٢٢، ٢٣٧، ٦٣٤  
 اليماني، أحمد: ٢٣١، ٤٢٤، ٤٣٩، ٦٢١  
 اليماني، عوض: ٣٠٧  
 يموت، خليل: ٥٧٧  
 اليوحة، حسين: ٤٧١، ٤٧٣  
 اليوسف، إبراهيم: ٤٣٩  
 اليوسف، حسن: ٧٧٥  
 اليوسف، عبد الرحمن: ٦١، ٦٨، ١٦٧  
 اليوسف، عبد الكريم: ٤٨٥  
 يوسف، علي: ٢١٧، ٧٨٤  
 يوسف، يوسف سلمان: ٣٧٤  
 اليوسفي، عبد الرحمن: ١٦٧  
 اليوشع، عبد الرزاق: ٢٩٣  
 يوم الانفصال (٢٨ أيلول/سبتمبر ١٩٦١): ١٢٢، ١٨٤،  
 ٤٩٢، ٥٢٥، ٩٩٣  
 يونس، أبو أحمد: ٤٦٨  
 يونس، أبو بكر: ٦٣٧-٦٣٨  
 يونس، محمود: ١٠٠، ٦٠٧

ولد السالك، المصطفى محمد: ٢٥٥-٢٥٦، ٦٥٦  
 ولد سيد أحمد الطايغ، معاوية: ٢٥٩  
 ولد سيدي، التراد: ٢٥٧  
 ولد سيدي هيبه، محمد فاضل: ٢٥٧  
 ولد الطالب أحمد، محمد عبد الله: ٢٥٧  
 ولد الطالب جدو، خطري: ٢٥٩  
 ولد الطايغ، سيدي أحمد: ٢٥٨-٢٥٩، ٦٥٦، ٦٥٨  
 ولد الطايغ، معاوية: ٢٥٩، ٦٥٦  
 ولد الطيب، خليل: ٦٥٧  
 ولد عبد العزيز، محمد: ٢٦٠  
 ولد عبيد، أحمد: ٢٥٩  
 ولد العربي، محمد الكوري: ٢٥٩  
 ولد لكحل، محمد سالم: ٦٥٨  
 ولد المامي، عمر: ٢٥٧  
 ولد محمد السالك، المصطفى: ٦٥٦  
 ولد محمدو، عبد الله: ٢٥٧  
 ولد الناتي، محمد الأمين: ٦٥٨  
 ولد النحوي، الخليل: ٢٥٧  
 ولد النحوي، محمد الحافظ: ٢٥٣، ٢٥٩  
 ولد هيد الله، محمد خونه: ٢٥٦-٢٥٩  
 الولي، مصطفى: ٩٨٢  
 الوندأوي، منذر: ١٨٥  
 الويس، مبدر: ٦٠٧-٦٠٨

## - ي -

اليازجي، إبراهيم: ٢٩-٣٠  
 اليازجي، ناصيف: ٢٨  
 الياسري، توفيق: ٦١٠  
 الياسري، عبد الشهيد: ٧٠٠  
 ياسين، رياض صالح: ٦٠٤